

الجزء الثاني من حاشية العلامة الفقيه الفهامة الزبيدي خاتمة المحققين الشيخ
 محمدامين الشهير بابن عابدين المسماة ردالمحتار على الدر المختار شرح
 تنوير الابصار في فقه مذهب الامام الاعظم ابي حنيفة النعمان نفع الله
 به اهل الايمان آمين



معارف عمومية نظارت جليله سنك في ١٢ شوال سنة ١٣٢٤ وفي ١٥ تشرين ثان
 سنة ١٣٢٢ تاريخي و ٢٩٧ نومرو لي رخصنامه سني حازر

در سعادت



١٣٢٤

فهرست الجزء الثاني من رد المحتار على الدر المختار

صفحة	صفحة
باب المصرف ﴿ ٧٩	٢ كتاب الزكاة ﴿
مطلب في الحوائج اللازمة ٨٨	٤ مطلب في احكام المعنوي
مطلب في جهاز المرأة هل تصير به غنية ٨٨	٥ مطلب الفرق بين السبب والشرط والملة
مطلب في الحوائج الاصلية ٨٩	٧ مطلب في زكاة ثمن المبيع وفاء
مطلب الافضل ان ينوي بالصدقة ٩٧	١٩ ﴿ باب السائمة ﴿
جميع المؤمنين والمؤمنات ﴿ ٩٧	٢١ ﴿ باب نصاب الابل ﴿
باب صدقة الفطر ﴿ ٩٧	٢٣ ﴿ باب زكاة البقر ﴿
مطلب في تحرير الصاع والمذ والمذ والارطيل ١٠٤	٢٤ ﴿ باب زكاة الغنم ﴿
مطلب في مقدار الفطرة بالمذ الشامي ١٠٥	٣٠ مطلب محمد امام في اللغة واجب التقليد
كتاب الصوم ﴿ ١٠٩	فيها من اقران سيبويه
مبحث في صوم يوم الشك ١١٩	٣٣ مطلب فيما لو صدر السلطان رجلا
مطلب لاعبرة بقول الموقتين في الصوم ١٢٥	فقوى بذلك اداء الزكاة اليه
مطلب ماقاله السبكي من الاعتقاد على قول الحساب مردود ١٢٥	٣٥ مطلب في التصديق من المال الحرام
مطلب في رؤية الهلال نهارا ١٣٠	٣٥ مطلب استحلال المعصية القطعية كفر
مطلب في اختلاف المضاع ١٣١	٣٨ ﴿ باب زكاة المال ﴿
باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده ﴿ ١٣٢	٤٨ مطلب في وجوب الزكاة في دين مرصد
مطلب يكره المهر اذا خاف فوت الصبيح ١٣٣	٥١ ﴿ باب العاشر ﴿
مطلب مهم المفتي في الوتة لا بدله من ضرب اجتهاد ومعرفة بأحوال الناس ١٣٦	٥١ مطلب لا يجوز اخذ الكافر في ولاية
مطلب في حكم الاستمناة بالكف ١٣٦	٥٢ مطلب ما ورد في ذم العشار
مطلب في جواز الافطار بالتحري ١٤٥	٥٣ مطلب لا تسقط الزكاة بالدفع الى العاشر
مطلب في الكفارات ١٥٠	في زماننا
مطلب فيما يكره للصائم ١٥٣	٥٥ مطلب ما يؤخذ من النصارى لزيرة
مطلب في الفرق بين قصد الجمال وقصد الزينة ١٥٥	بيت المقدس حرام
مطلب في الاخذ من اللحية ١٥٥	٥٩ ﴿ باب الركاز ﴿
مطلب في حديث التوسعة على العيال والاكتحال يوم عاشوراء ١٥٥	٦٥ ﴿ باب العشر ﴿
	٦٧ مطلب مهم حكم اراضي مصر والشام السلطانية
	٧٥ مطلب هل يجب العشر على المزارعين في الاراضي السلطانية
	٧٨ مطلب في بيان بيوت المال ومصارفها

١٥٨	فصل في العوارض المبيحة لعدم الصوم	٢٣٧	مطلب في الرواح الى عرفات
١٦٨	مطلب يقدم هنا القياس على الاستحسان	٢٣٨	مطلب في شروط الجمع بين الصلاتين بعرفة
١٦٩	مطلب في الكلام على التذير	٢٤٠	مطلب التناء على الكريم دعاء
١٧١	مطلب في صوم الست من شوال	٢٤٠	مطلب في اجابة الدعاء
١٧٥	مطلب في التذير الذي يقع للاموات من اكثر العوام من شمع او زيت او نحوه	٢٤١	مطلب في الدفع من عرفات
١٧٦	باب الاعتكاف	٢٤٣	مطلب في المفاضلة بين ليلة العيد وليلة الجمعة وعشر ذي الحجة وعشر رمضان
١٨٧	مطلب في ليلة القدر	٢٤٤	مطلب في الوقوف بمزدلفة
١٨٨	كتاب الحج	٢٤٥	مطلب في رمي جرة العقبة
١٩١	مطلب فيمن حج بمال حرام	٢٥٠	مطلب طواف الزيارة
١٩٧	مطلب في قولهم يقدم حق العبد على حق الشرع	٢٥٢	مطلب في حكم صلاة العيد والجمعة في منى
٢٠٢	مطلب في فروض الحج وواجباته	٢٥٢	مطلب في رمي الجمرات الثلاث
٢٠٦	مطلب احكام العمرة	٢٥٥	مطلب في طواف الصدر
٢٠٨	مطلب في المواقيت	٢٥٦	مطلب في حكم المجاورة بمكة والمدينة
٣١٣	فصل في الاحرام وصفة المفرد بالحج	٢٥٦	مطلب في مضاعفة الصلاة بمكة
٢١٩	مطلب فيما يصير به محرما	٢٦٠	باب القران
٢٢٠	مطلب فيما يحرم بالا حرام وما لا يحرم	٢٦٦	باب التمتع
٢٢٠	مطلب من حج فلم يرفث الخ اي من وقت الاحرام	٢٧٣	باب الجنائيات
٢٢٥	مطلب في حديث افضل الحج العميج والتج	٣٠٥	مطلب لا يجب الضمان بكسر آيات الله
٢٢٥	مطلب في دخول مكة	٣١٩	باب الاحصار
٢٢٨	مطلب في طواف القدوم	٣٢٢	مطلب كافي الحاكم هو جمع كلام محمد في كتبه الستة كتب ظاهر الرواية
٢٣٤	مطلب في السعي بين الصفا والمروة	٣٢٣	باب الحج عن الغير
٢٣٥	مطلب في عدم منع المارين يدي المصل عند الكعبة	٣٢٣	مطلب في دخول آل على غير
٢٣٦	مطلب الصلاة افضل من الطواف وهو افضل من العمرة	٣٢٤	مطلب في اهداء ثواب الاعمال للغير
٢٣٦	مطلب في دخول البيت الشريف	٣٢٤	مطلب فيمن اخذ في عبادته شيئا من الدنيا
		٣٢٦	مطلب في الفرق بين العبادة والقربة والطاعة

- ٣٢٨ • مطلب شروط الحج عن الغير عشرون
٣٢٩ • مطلب في الاستئجار على الحج
٣٣١ • مطلب في حج الضرورة
٣٣٣ • مطلب العمل على القياس دون
الاستحسان هنا
٣٤١ • ﴿باب الهدى﴾
٣٤٨ • مطلب في تفضيل الحج على الصدقة
٣٤٨ • مطلب في فضل وقفة الجمعة
٣٤٩ • مطلب في الحج الاكبر
٣٤٩ • مطلب في تكفير الحج الكبائر
٣٥١ • مطلب في دخول البيت
٣٥١ • مطلب في استعمال كسوة الكعبة
٣٥١ • مطلب فيمن جنى في غير الحرم ثم التها
اليه
٣٥٢ • مطلب في كراهية الاستحرام بماء زمزم
٣٥٢ • مطلب في تفضيل مكة على المدينة
٣٥٢ • مطلب في تفضيل قبره المكرم صلى الله
عليه وسلم
٣٥٤ • مطلب في المجاورة بالمدينة المشرفة
ومكة المكرمة
٣٥٤ • ﴿كتاب النكاح﴾
٣٥٨ • مطلب كثيرا ما يتساهل في اضاف
المستحب على السنة
٣٦٤ • مطلب التزوج بأرسال كتاب
٣٧٠ • مطلب هل يتعقد النكاح بالانفاظ
المصحفة نحو تجوزت
٣٧٤ • مطلب الحضاف كبير في العلم يجوز
الاقتداء به
٣٨٦ • مطلب في عطف الخاص على العام
٣٨٠ • ﴿فصل في المحرمات﴾
٣٩٦ • مطلب مهم في وطء السراري المأني
- لأخذن غنيمة في زماننا
٢٠٣ • مصاب فيما لو تزوج امرأة
٢٠٦ • ﴿باب الولي﴾
٢١٩ • مصاب مهم هل تأمصة تزويج الصغير
مرأة غير كسبه
٢٢٣ • مصاب في فرق النكاح
٢٢٨ • مصاب لا يصح تولية الصغير شيخا على
خيرات
٢٣٥ • ﴿باب الكفاءة﴾
٢٤٦ • مطلب في الوكيل والتفويض في النكاح
٢٥٢ • ﴿باب المهر﴾
٢٥٧ • مصاب نكاح الشغار
٢٦١ • مصاب احكام امعة
٢٦٤ • مصاب في حط المهر والابراء منه
٢٦٥ • مصاب في احكام الحلوة
٢٧٩ • مصاب تزويجه على عشرة دراهم ونوب
٢٨٠ • مصاب مسألة دراهم النقش والتم
ولفظة الكتاب وشوفا
٢٨١ • مصاب في النكاح الفاسد
٢٨٤ • مصاب التصرفات الفاسدة
٢٨٧ • مصاب في بيان مهر المثل
٢٩٠ • مصاب في ضمان الولي المهر
٢٩٢ • مصاب في منع الزوجة نفسها لقبض
المهر
٢٩٥ • مصاب في السفر بالزوجة
٢٩٦ • مصاب مسائل الاختلاف في المهر
٢٩٩ • مصاب فيما يرسله الى الزوجة
٣٠٢ • مصاب اتفق على معدة الغير
٣٠٤ • مصاب في دعوى الاب ان الحيازة ربة
٣٠٨ • مصاب لاني الصغيرة المتصالية بالمهر
٣٠٨ • مصاب في مهر السر ومهر العلانية

صحيحة

صحيحة

- ٥٠٩ ﴿ باب انكاح الرقيق ﴾
- ٥١٣ مطلب في الفرق بين الاذن والاجازة
- ٥٢٠ وقف على ان الكمال بن الهمام بلغ رتبة الاجتهاد
- ٥٢١ مطلب في حكم العزل
- ٥٢٢ مطلب في حكم اسقاط الحمل
- ٥٢٥ مطلب في تفسير العقر
- ٥٣٠ ﴿ باب نكاح الكافر ﴾
- ٥٣٠ ﴿ باب في الكلام على ابوى التي صلى الله عليه وسلم واهل الفترة ﴾
- ٥٣٦ مطلب العصي والمجنون ليسا ناهل لايقاع الطلاق بل للوقوع
- ٥٤٢ مطلب الولد يتبع خير الابوين ديناً
- ٥٤٦ ﴿ باب القسم ﴾
- ٥٥٣ ﴿ باب الرضاع ﴾
- ٥٦٩ ﴿ كتاب الطلاق ﴾
- ٥٧٣ مطلب طلاق الدور
- ٥٧٩ مطلب في الاكراه على التوكيل بالطلاق والنكاح والعتاق
- ٥٧٩ مطلب في المسائل التي تصح مع الاكراه
- ٥٨٢ مطلب في تعريف السكران وحكمه
- ٥٨٣ مطلب في الحشيشة والافيون والبنج
- ٥٧٨ مطلب طلاق المدهوش
- ٥٨٨ مطلب اعتبار عدد الطلاق بالنساء
- ٥٨٩ مطلب في الطلاق بالكتابة
- ٥٩٠ ﴿ باب الصريح ﴾
- ٥٩٠ مطلب من يوش يقع به الرجعي
- ٥٩١ مطلب من الصريح الالفاظ المصحفة
- ٥٩٢ مطلب الصريح رجعي وبائن
- ٥٩٣ مطلب في قول البحر ان الصريح يحتاج في وقوعه ديانة الى النية
- ٥٩٥ مطلب في قولهم على الطلاق على الحرام
- ٥٩٦ مطلب في قوله على الطلاق من ذراعي
- ٦٠٥ مطلب في قول الشاعر فأنت طلاق والطلاق عزيمة
- ٦٠٦ مطلب في اضافة الطلاق الى الزمان
- ٦١٠ مطلب الانقلاب والاقصاوار والاستناد والتبيين
- ٦١٢ مطلب في قولهم اليوم متى قرن بفعل ممدح
- ٦١٥ مطلب في قول الامام ايمانى كايما جبريل
- ٦٢٤ ﴿ باب طلاق غير المدخول بها ﴾
- ٦٢٧ مطلب الطلاق يقع بعدد قرن به لابه
- ٦٢٩ مطلب في قبل ما بعد قبله رمضان
- ٦٣٠ مطلب فيما لو قال امرأته طالق وله امرأتان او اكثر تطلق واحدة
- ٦٣٥ ﴿ باب الكناتيات ﴾
- ٦٣٩ مطلب لاعتبار بالاعراب هنا
- ٦٤٥ مطلب الصريح يلحق الصريح والباين
- ٦٥٠ مطلب المحتلعة والمبانة ليست امرأة من كل وجه
- ٦٥٣ ﴿ باب تفويض الطلاق ﴾
- ٦٦٢ ﴿ باب الامر بالبد ﴾
- ٦٦٨ فصل في المشيئة
- ٦٧٤ مطلب مسألة الهدم
- ٦٧٦ مطلب انت طالق ان شئت وان لم تشأ
- ٦٧٧ ﴿ باب التعليق ﴾
- ٦٧٨ مطلب فيما وحلف لا يخلف فعلق
- ٦٧٨ مطلب لا يحنث بتعليق الطلاق بالتطبيق

صحيفة

صحيفة

- ٦٧٩ مطلب ان يتزوج بفلان فانت طالق
٦٨٠ مطلب التعليق المراد به المجازاة دون الشرط
٦٨٢ مطلب في فسخ العيمين المضافة الى الملك
٦٨٤ مطلب في معنى قولهم ليس للعقد الرجوع عن مذهبه
٦٨٥ مطلب في مسئلة الكوز
٦٨٥ مطلب في الفاظ الشرط
٦٨٦ مطلب فيما لو حذف الفاء من الخواب
٦٨٦ مطلب المواضع التي يجب اقترانها بالفاء
٦٨٧ مطلب ما يكون في حكم الشرط
٦٨٩ مطلب المعتقد بكلمة كذا ايمان منعقدة للحال لا يمين واحدة
٦٨٩ مطلب زوال الملك لا يبطل اليمين
٦٩٠ مطلب مهم الاضافة للتعريف لا بالتقليد فيما لو قال لا تخرج امرأتى من الدار
٦٩٠ مطلب اختلاف الزوجين في وجود الشرط
٦٩٧ مطلب فيما لو تكرر الشرط بعطف او بدونه
٦٩٨ مطلب لو تكررت اداة الشرط بالا عطف فهو على التقديم والتأخير
٧٠٠ مطلب مسائل الاستثناء والمشبهة
٧٠٠ مطلب الاستثناء يثبت حكمه في صنع الاخبار لافي الامر والنهي
٧٠٠ مطلب الاستثناء يطلق على الشرط لغة واستعمالا
٧٠٠ مطلب قال انت طالق وسكت ثم قال ثلاثا تقع واحدة
٧٠٢ مطلب فيما لو حلف وانشأه آخر
- ٧٠٣ مطلب فيما لو ادعى الاستثناء وانكره الزوجة
٧٠٤ مطلب مهم لفظ ان شاء الله هل هو ابطال او تعليق
٧٠٧ مطلب احكام الاستثناء الوضعي
٧٠٨ مطلب فيما لو تعدد الاستثناء
٧١١ مصاب اليمين تخصص بدلالة العادة والعرف
٧١١ مطلب لا بدع فلانا يسكن في هذا الدار
٧١٣ مصاب المحبوس ليس في الدنيا
٧١٣ لا صل ان شرط الحث ان كان عدما ونحوه يثبت
٧١٥ ﴿باب طلاق المريض﴾
٧٢١ مطلب حال فشو الطاعون هل للصحيح حكم المريض
٧٢٧ ﴿باب الرجعة﴾
٧٣٥ مطلب فيما قيل ان الحبل لا يثبت الا بالولادة
٧٣٨ مطلب في العقد على المبانة
٧٤٠ مصاب مال اصحابنا الى بعض اقوال مالك رحمه الله ضرورة
٧٤١ مطلب حيلة اسقاط عدة المحلل
٧٤٤ مطلب في حكم لعن العصاة
٧٤٥ مطلب في حيلة اسقاط التحليل بحكم شافعي بفساد التكاح الاول
٧٤٦ مطلب مسئلة الهدم
٧٤٨ مصاب الاقدام على التكاح اقرار بتضي العدة
٧٤٩ ﴿باب الاباء﴾
٧٦٠ مطلب في قوله انت على حرام
٧٦٦ ﴿باب الخلع﴾

صحيحة	صحيحة
٨١٢ مطلب الحمل يحتمل كونه فحشا وفي حكاية	٧٧٠ مطلب الفاظ الخلع خمسة
٨١٥ ﴿باب الغنين وغيره﴾	٧٧٠ مطلب ابرأته من كل حق يكون للنساء على الرجال
٨١٨ مطلب لملك المسحور والمربوط	٧٧١ مطلب في معنى المجتهد فيه
٨١٨ مطلب في عطف الخاص على العام	٧٧٤ مطلب تستعمل على في الاستعلاء و
٨١٨ مطلب في طبائع فصول السنة الاربعة	اللزوم حقيقة
٨٢٣ ﴿لب العدة﴾	٧٧٨ مطلب حاصل مسائل الخلع والمباراة
٨٢٣ مطلب عشرون موضعا يعتد فيها الرجل على اربعة وعشرين وجها	٧٧٩ مطلب حادثة الفتوى ابرأته عن مهرها وعن اعيان معلومة فقال ان كانت راءتك صادقة فأنت طالقة
٨٢٦ مطلب حكاية شمس الأئمة السرخسي	٧٨٠ مطلب في البراءة بقولها ابرأك الله
٨٢٧ مطلب حكاية ابي حنيفة في الموطوءة بشبهة	٧٨٠ مطلب في الخلع على نفقة الولد
٨٢٧ مطلب في عدة الصغيرة المراهقة	٧٨٢ مطلب في خلع الصغيرة
٨٢٨ مطلب في الاقناء بالضعيف	٧٨٣ مطلب في خلع غير الرشيدة
٨٢٩ مطلب في عدة زوجة الصغير	٧٨٣ مطلب في خلع الفضولي
٨٣٠ مطلب في عدة الموت	٧٨٥ مطلب في خلع المريضة
٨٣٥ مطلب عندة المنكوحه فاسدا والموطوءة بشبهة	٧٨٦ مطلب في الفرق بين على ان تدخل وعلى دخولك وعلى ان تعطيني
٨٣٥ مطلب في النكاح الفاسد والباطل	٧٨٦ مطلب في الفرق بين المصدر الصريح والمؤول
٨٣٧ مطلب في وطء المعتدة بشبهة	٧٨٩ مطلب في ايجاب بدل الخلع على الزوج
٨٤٤ مطلب الدخول في النكاح الاول دخول في الثاني في مسائل	٧٩٠ ﴿باب الاظهار﴾
٨٤٧ مطلب في المعنى اليها زوجها	٧٩١ مطلب ما يسوغ فيه الاجتهاد
٨٤٨ فصل في الحداد	٧٩٣ مطلب بلاغات محمد رحمه الله تعالى مسندة
٨٥٣ مطلب الحق ان على المفتي ان ينظر في خصوص الوقائع	٧٩٥ ﴿باب الكفارات﴾
٨٥٧ فصل في ثبوت النسب	٧٩٦ مطلب لاستحالة في جعل المعصية سببا للعبادة
٨٥٨ مطلب في ثبوت النسب من المطلقة	٨٠١ لفزأى حر ليس له كفارة الا بالصوم
٨٥٩ مطلب في ثبوت النسب من الصغيرة	٨٠٥ ﴿باب اللعان﴾
٨٦٧ مطلب الفراش على اربع مراتب	٨١٠ مطلب في الدعاء باللعن على معين
٨٦٧ مطلب في ثبوت كرامات الاولياء والاستخدامات	

مخيفة

مخيفة

- ٨٧١ ﴿باب الحضانة﴾ مطلب في لزوم أجرة مسكن الحضانة ٨٧١
 ٨٧٧ مطلب في لزوم أجرة مسكن الحضانة ٨٧٧
 ٨٧٩ مطلب لو كانت الاخوة أو الاعمام غير مأمورين لا تسلم المحضونة اليهم ٨٨٦
 ٨٨٦ ﴿باب النفقة﴾ مطلب اللفظ جامد ومشتق ٨٨٦
 ٨٨٧ مطلب لا تجب على الأب نفقة زوجة ابنه الصغير ٨٩٥
 ٨٩٥ مطلب في اخذ المرأة كفيلا بالنفقة ٨٩٨
 ٨٩٨ مطلب فيما لو زقت اليه بالاجهاز يلق به ٨٩٩
 ٨٩٩ مطلب في الابراء عن النفقة ٩٠١
 ٩٠١ مطلب في نفقة خادم المرأة ٩٠٣
 ٩٠٣ مطلب في فسح الشكاح بالعجز عن النفقة او بالغية ٩٠٤
 ٩٠٤ مطلب في الامر بالاستدانة على الزوج ٩٠٥
 ٩٠٥ مطلب في الصلح عن النفقة ٩٠٦
 ٩٠٦ مطلب لانصير النفقة ديناً الا بانقضاء او الرضا ٩٠٩
 ٩٠٩ مطلب في بيع العبد لنفقة زوجته ٩١٢
 ٩١٢ مطلب في مسكن الزوجة
- ٩١٤ مطلب في الكلام على المؤنسة ٩١٦
 ٩١٦ مطلب في منع النساء من الحمام ٩١٦
 ٩١٦ مطلب في فرض النفقة لزوجة الغائب ٩٢١
 ٩٢١ مطلب في نفقة المطلقة ٩٢٣
 ٩٢٣ مطلب الصغير المكتسب نفقته في كسبه لاعلى أبيه ٩٢٤
 ٩٢٤ مطلب الكلام على نفقة الاقارب ٩٢٧
 ٩٢٧ مطلب في نفقة زوجة الاب ٩٢٨
 ٩٢٨ مطلب امر غيره بالانفاق ونحوه هل يرجع ٩٢٩
 ٩٢٩ مطلب في ارضاع الصغير ٩٣١
 ٩٣١ مطلب في نفقة الاصول ٩٣٢
 ٩٣٢ مطلب صاحب الفتح ابن الهمام من اهل الاجتهاد ٩٣٤
 ٩٣٤ مطلب ضابط في حصر احكام نفقة الاصول والفروع ٩٣٧
 ٩٣٧ مطلب في نفقة قرابة غير الولاد من الرحم المحرم ٩٤٢
 ٩٤٢ مطلب في مواضع لا يضمن فيها المنفق اذا قصد الاصلاح ٩٤٦
 ٩٤٦ مطلب في نفقة المملوك

هو المعين

الجزء الثاني من رد المحتار على الدر المختار

شرح تنوير الابصار

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الزكاة

كتاب الزكاة

انما ترك في العنوان العشر وغيره لانه داخل فيه تاليا او تبعا قهستاني (قوله قرنها) بصيغة المصدر مبتدأ وقوله دليل الخ خیر ط وحاصله ان القياس ذكر الصوم عقب الصلاة كما فعل قاضيان لانه بدني محض مثلها الا ان اكثرهم قدموا الزكاة عليه اقتداء بكتاب الله تعالى نوح ولانها افضل العبادات بعد الصلاة قهستاني قلت وهو موافق لما في التحرير وشرحه اوائل الفصل الثاني من الباب الاول من ان ترتيبها في الاشرفية بعد الايمان هكذا الصلاة ثم الزكاة ثم الصيام ثم الحج ثم العمرة والجهاد والاعتكاف وتام الكلام عليه هناك (قوله في اثنين وثمانين موضعا) كذا عزاء في البحر الى المناقب البرازية وبعده في النهر والمنج قال ح وصوابه اثنين وثلاثين كما عده شيخنا السيد رحمه الله تعالى (قوله قبل فرض رمضان) هذا مما يحسن تقديمها على الصوم ط (قوله ولا تحب على الانبياء) لان الزكاة ضهرة لمن عساه ان يتدنس والانبياء مبرؤن منه واما قوله تعالى وأوصاني بالصلاة والزكاة مادمت حيا فلما رادها زكاة النفس من الرذائل التي لاتليق بمقامات الانبياء عليهم الصلاة والسلام او أوصاني بتبليغ الزكاة وليس المراد زكاة الفطر لان مقتضى جعل عدم الزكاة من خصوصياتهم انه لا فرق بين زكاة المال والبدن كذا أفاده الشبرا ماسي (قوله الطهارة) هذا أنسب مما في بعض النسخ من ابداله بالنظافة (قوله والثناء) أي الزيادة ولها معان أخر البركة يقال زكت البقعة اذ بورك فيها والمدح يقال زكى نفسه اذ امدحها والثناء الجميل يقال زكى الشاهد اذا اتى عليه بحر وكلها توجد في المعنى الشرعي لانها تطهر مؤديها من الذنوب ومن صفة البخل والمال بانفاق

بعضه ولذا كان المدفوع مستقذرا فحرم على آل البيت * خذ من أموالهم صدقة تطهرهم
وترزقهم بها وتبني بالخلف وما انفقت من شيء فهو يخلفه ويرى الصدقات وبها تحصل البركة
لا ينقص مال من صدقة ويمدح بها الدافع ويثني عليه بالجميل والذين هم للزكاة فاعلون قد افلاح
من تزكى **(قوله)** وشرا تملك الخ اي انها اسم للمعنى المصدري لوصفها بالوجوب الذى
هو من صفات الافعال ولان موضوع علم الفقه فعل المكلف ونقل القهستاني انها شرعا القدر
الذى يخرجها الى الفقير ثم قال وفي الكرماني انها في القدر مجاز شرعا فانها ايتاء ذلك القدر
وعليه المحققون كما في الضمرات وهو القابل للعنوان وبالاشتراك قال الزمخشري وابن الاثير
اه وقوله تعالى آتوا الزكاة ظاهره القدر الواجب ويحتمل تأويل الايتاء باخراج الفعل من
العدم الى الوجود كما في اقيمو الصلاة (تنبه) هذا التعريف لا يدخل فيه زكاة السوائم لانه
يأخذها العامل ولوجبا فلم يوجد التملك من المزكى الا ان يقال ان السلطان او عامله بمنزلة
الوكيل عنه في صرفها مصارفها وملكها او عن الفقراء فتأمل **(قوله)** خرج الاباحة فلا
تكفى فيها واما الكفارة فلم تخرج بقيد التملك لان الشرط فيها التمكين وهو صادق بالتملك
وان صدق بالاباحة ايضا نعم تخرج بقوله جزء مال الخ فانهم **(قوله)** الا اذا دفع اليه المطعوم
لانه بالدفع اليه بنية الزكاة يملكه فيصير اكلا من ملكه بخلاف ما اذا اطعمه معه ولا يخفى انه
يشترط كونه فقيرا ولا حاجة الى اشتراط فقره ايضا لان الكلام في التيمم والاباحة فانهم **(قوله)**
كالوكساء اي كايجزئه لو كساه **(قوله)** بشرط ان يعقل القبض (قيد في الدفع والكسوة
كلهما مح وفسره في الفتح وغيره بالذى لا يرمى به ولا يتجدع عنه فان لم يكن عاقلا فقبض عنه ابوه
او وصيه او من يعوله قريبا او اجنيا او ملقطه صح كما في البحر والتهرور ع بالقبض لان التملك
في التبرعات لا يحصل الابيه فهو جزء من مفهومه فلذا لم يقيد به اولا كما اشار اليه في البحر تأمل
(قوله) الا اذا حكم عليه بنفقتهم اي نفقة الايتام والاولى افراد الضمير لان مرجعه في كلامه
مفرداى الا اذا كان اليتيم ممن تلزمه نفقته وقضى عليه بها اي فلا تجزئه عن الزكاة لانه استثناء
من المستثنى الذى هو اثبات وهذا اذا كان يحسب المؤدى اليه من النفقة اما اذا احتسب من الزكاة
فيجزئه كما في البحر عن الوالدية ومثله في التاترخانية عن العيون فكان على الشارح ان يقول
واحتسب منها كما افاده ح قلت والظاهر انه اذا احتسب من الزكاة تسقط عنه النفقة المفروضة
لاكتفاء اليتيم بها الماصرحوا به من ان نفقة الاقارب تحجب باعتبار الحاجة ولذا تسقط بمضى المدة ولو
بعد القضاء لوقوع الاستغناء عما مضى وهنا كذلك فتأمل **(قوله)** خلافا للثاني اي ابي يوسف
فعنده يصح وعبرة البرازية قضى عليه بنفقة ذى رحمه المحرم فكساه واطعمه بنوى الزكاة
صح عند الثاني اه زاد في الحثانية وقال محمد يجوز في الكسوة ولا يجوز في الاطعام وقول ابي
يوسف في الاطعام خلاف ظاهر الرواية اه قلت هذا اذا كان على طريق الاباحة دون التملك
كما يشعر به لفظ الاطعام ولذا قال في التاترخانية عن المحيط اذا كان يعول يتما ويجعل ما يكسوه
ويطعمه من زكاة ماله ففي الكسوة لاشك في الجواز لوجود الركن وهو التملك واما الطعام فما
يدفعه اليه بيده يجوز ايضا لما قلنا بخلاف ما باكله **(قوله)** فلو اسكن الخ عزاه

وشرعا (تمليك) خرج
الاباحة فلو اطعم يتما ناويا
الزكاة لا يجزئه الا اذا دفع
اليه المطعوم كما لو كساه
بشرط ان يعقل القبض
الا اذا حكم عليه بنفقتهم
(جزء مال) خرج المنفعة
فلو اسكن فقيرا داره سنة
ناويا لا يجزئه

قوله خلافا للثاني هكذا
ينحطه ولا وجود لذلك في
نسخ الشارح التي بيدي
وليحرر اه مصححه

في البحر الى الكشف الكبير وقال قبله والمال كما صرح به اهل الاصول ما يتول ويدخر للحاجة وهو خاص بالاعيان فخرج به تملك المتافع اه **(قوله عنه)** اى الجزاء والمال وقول الشارح وهو ربيع عشر نصاب صالح لهما فان ربيع العشر معين والنصاب معين ايضا فافهم **(قوله وهو ربيع عشر نصاب)** اى اوما يقوم مقامه من صدقات السواكم كما اشار اليه في البحر ط **(قوله)** خرج النافلة الخ لانهما غير معينين اما النافلة فظاهر واما الفطرة فلانها وان كانت مقدرة بالصاع من نحو تمر او شعير ونصفه من نحو بر أو زبيب فليست معينة من المال لوجوبها في الذمة ولذا لو هلك المال لا تسقط كما سيأتى في بابها بخلاف الزكاة ولذا تجب من البر وغيره وان لم يكن عنده منه شيء اماربع العشر في الزكاة فلا يجب الاعلى من عنده تسعة اعشار غيره والحاصل ان الفرق بينهما بالتعيين والتقدير هذا مظهر لى فافهم **(قوله من مسلم الخ)** متعلق بتملك واحترز بجمع ما ذكر عن الكافر والغنى والهاشمى ومولاه والمراد عند العلم بحالهم كلسيأتى في المصرف ح قال في البحر ولم يشترط الحرية لان الدفع الى غير الحر جائز كلسيأتى في بيان المصرف **(قوله ولو معنوها)** في المغرب المعنوه ناقص العقل وقيل المدهوش من غير جنون اه وفيه التفصيل المنار في الصبي كفى التنازخانية وفي عامة كتب الاصول ان حكمه كالصبي العاقل في كل الاحكام واستثنى الدبوسى العبادات فتجب عليه احتياطا وردده ابو اليسر بأنه نوع جنون فيمنع الوجوب وفي اصول البستي انه لا يكلف بأدائها كالصبي العاقل الا انه ان زال عنه توجه عليه الخطاب بالاداء حالا ونقض ما مضى بالاحرج فقد صرح بأنه يقضى القليل دون الكثير وان لم يكن مخاطبا فيما قبل كالتام والمغنى عليه دون الصبي اذا بلغ وهو اقرب الى التحقيق كذا في شرح المغنى للهندي اسمعيل ملخصا **(قوله اى معتقه)** بفتح التاء والضمير للهاشمى **(قوله وهذا)** اى ما عرف به المصنف **(قوله اى المعهود)** اشار الى ما جاب به في النهر عن اعتراض الدرر على الكثر بأن قوله تملك المال يتناول الصدقة النافلة فزاد قوله عنه الشارح كما في فعل المصنف لاجراجه وحاصل الجواب أن ال مال للعهد وهو ما عبته الشارع **(قوله مع قطع)** متعلق بتملك وقوله من كل وجه متعلق بقطع ط **(قوله فلا يدفع لاصله)** اى وان علا وفرعه وان سفل وكذا لزوجته وزوجها وعيده ومكاتبه لانه بالدفع اليهم تنقطع المنفعة عن المالك اى المترك من كل وجه **(قوله لله تعالى)** متعلق بتملك اى لاجل امتثال امره تعالى **(قوله بيان لاشتراط التبة)** فانها شرط بالاجماع في مقاصد العبادات كلها بحر **(قوله عقل وبلوغ)** فلا تجب على مجنون وصبي لانها عبادة محضة وليس مخاطبين بها وانجاب النفقات والغرامات لكونها من حقوق العباد والعشر وصدقة الفطر لان فيهما معنى المؤنة ولا خلاف انه في الجنون الاصلي يعتبر ابتداء الحول من وقت افاقته كوقت بلوغه اما العارضى فان استوعب كل الحول فكذلك في ظاهر الرواية وهو قول محمد ورواية عن الثاين وهو الاصح وان لم يستوعب لغا وعن الثاني انه يعتبر في وجوبها افاقة اكثر الحول نهر ولم يذكر المعنوه هنا والظاهر ان فيه هذا التفصيل وانه لا تجب عليه في حاله العته لما علمت من ان حكمه كالصبي العاقل فلا تلزمه لانها عبادة محضة كما علمت الا اذا لم يستوعب الحول لان الجنون يلغو معه فاعته بالاولى واما ما في القهستاني من قوله فتجب على المعنوه والمغنى عليه ولو استوعب

مطلب
في احكام المعنوه

(عنه الشارح) وهو ربيع عشر نصاب حولي خرج النافلة والفطرة (من مسلم فقير) ولو معنوها (غير هاشمى ولا مولاه) اى معتقه وهذا معنى قول الكثر تملك المال اى المعهود اخراجه شرعا (مع قطع المنفعة عن الممالك من كل وجه) فلا يدفع لاصله وفرعه (لله تعالى) بيان لاشتراط التبة (وشرط افتراضها عقل وبلوغ)

حو لا كافي قاضيخان اه فيه انى راجعت لتسختين من قاضيهان فلم أره ذكر حكم المتوة
وانما ذكر حكم المجنون والمغنى ولو وجد فيه ذلك فهو مشكل فتأمل **(قوله)** واسلام) فلا زكاة
على كافر لعدم خطابه بالفروع سواء كان اصلياً او مرتداً فلو أسلم المرتد لا يخاطب بشئ من
العبادات ايام رده ثم كما شرط للوجوب شرط لبقاء الزكاة عندنا حتى لو ارتد بعد وجوبها
سقطت كافي الموت بجر عن المعراج **(قوله)** وحرية) فلا تجب على عبد ولو مكاتباً او مستمى
لان العبد لا ملك له والمكاتب ونحوه وان ملك الا ان ملكه ليس تاماً نهر **(قوله)** والعلم به) اى
بالافتراض واما لم يذكره المصنف لانه شرط لكل عبادة وقد يقال انه ذكر الشروط العامة
هنا كالاسلام والتكليف فينبى ذكره ايضا بجر **(قوله)** ولو حكماً الخ) فلو اسلم الحربى ثم ومكث
سنتين وله سوائهم ولا علم له بالشرائع لانجب عليه زكاتها فلا يخاطب بأدائها اذا خرج الى دارنا
خلافاً لفرق بدائع **(قوله)** ملك نصاب) فلا زكاة في سوائهم الوقف والحيل المسبلة لعدم الملك ولا
فيا أحرزه العدو بدارهم لانهم ملكوه بالاحراز عندنا خلافاً للشافعى بدائع ولا فيا دون
النصاب * ثم اعلم ان هذا جعله في الكثر شرطاً واعترضه في الدرر بأنه سبب واجاب عنه في
البحر بأنه اطلق على السبب اسم الشرط لاشتراكهما في ان كلا منهما يضاف اليه الوجود
لاعلى وجه التأثير فخرج العلة وتبجز السبب عن الشرط بأضافة الوجوب اليه ايضا دون
الشرط كما عرف في الاصول اه اقول ولا حاجة الى ذلك فقد ذكر في البدائع من الشروط
الملك المطلق قال وهو الملك يدا ورقبة وقال ان السبب هو المال لانها وجبت شكراً لتعمة المال
ولذا تضاف اليه يقال زكاة المال والاضافة في مثله للسببية كصلاة الظهر وصوم الشهر وحيج
البيت اه وعليه فلك النصاب حيث جعل شرطاً كما في عبارة الكثر يكون من اضافة المصدر
الى مفعوله وحيث جعل سبباً كما في عبارة المصنف يكون من اضافة الصفة الى الموصوف اى
النصاب المملوك وبه علم انه لا يصح تفسير عبارة الكثر بهذا خلافاً لما فعله في النهر لثلا يحتاج
الى الجواب بما مر عن البحر وانه لا يصح تفسير عبارة المصنف بما فسرناه بعبارة الكثر فافهم
(قوله) نصاب) هو مانصبه الشارع علامة على وجوب الزكاة من المقادير المينة في الابواب
الآتية وهذا شرط في غير زكاة الزرع والتار اذ لا يشترط فيها نصاب ولا حولان حول كاسياً في
في باب العشر **(قوله)** نسبة للحول) اى الحول القمري لا الشمسى كما سياتى في متا قيل زكاة المال
(قوله) لحو لانه عليه) اى لان حولان الحول على النصاب شرط لكونه سبباً وهذا علة للنسبة وسعى
الحول حولاً لان الاحوال تحول فيه اولاته تحول من فصل الى فصل من فصوله الابع
(قوله) خرج مال المكاتب) اى خرج بالتقيد به لان المراد بالمال المملوك رقة ويذا وملك
المكاتب ليس بتمام لوجود المتافى ولانه دائر بينه وبين المولى فان أدى مال الكتابة سلم له وان
محجز سلم للمولى فكما لا يجب على المولى فيه شئ* فكذا المكاتب كافي الشر بنبلالية قلت وخرج
ايضاً نحو المال المفقود والساقط في بحر ومغصوب لاينة عليه ومدفون في برة فلا زكاة عليه
اذا عاد اليه كما سياتى لانه وان كان مملوكه رقة لكن لا يده عليه كما افاده في البدائع وخرج به
ايضاً كافي البحر المشتري للتجارة قبل القبض والآبق المعدل للتجارة **(قوله)** اقول الخ) حاصله انه
لا حاجة الى قوله تام وفيه نظر لانه في صدد تعريف سبب الوجوب ولا بد في التعريف من كونه

مطلب

الفرق بين السبب
والشرط والعلة

واسلام وحرية) والعلم به
ولو حكماً ككونه في دارنا
(وسببه) اى سبب افتراضها
(الملك نصاب حولى) نسبة
للحول لحو لانه عليه
(تام) بالرفع صفة ملك
خرج مال المكاتب اقول
انه خرج باشتراط الحرية

جامعا مانعا فلو اطلق الملك عن قيد التهام لورد عليه ملك المكاتب وذكر الحرية في بيان الشرط
لا يخرج تعريف السبب عن كونه ناقصا فحينئذ لا بد من ذكره تأمل **(قوله على ان الح)** زيادة ترق
في بيان الاستغناء عن قيد التهام اى ولو فرض ان مال المكاتب لم يخرج باشتراط الحرية وقصد
اخراجها واخراج غيره مما تقدم يخرج باطلاق الملك لانصرافه الى الكامل والمالك الكامل هو
التام فلا حاجة الى التصريح به لكن لا يخفى ان هذه عناية يعتذر بها عند عدم التصريح
بالقيد دفعا لاعتراض المعارض فان المطلق كثيرا ما يراد منه اطلاقه بل هو الاصل فيه كما في
كتب الاصول فالتصريح بالقيد حيث لم يرد الاطلاق احسن ولا سيما في مقام التفهيم وتعليم
الاحكام الشرعية وقصد الاحتراز به عن غيره ولذا ذكر في المتون المبينة على الاختصار كالغفر
والملتقى وغيرها **(قوله ودخل)** اى في ملك النصاب المذكور فتح **(قوله ما لك بسبب خيبت)**
(الح) اى على قول الامام لان خلط دراهمه بدراهم غيره عنده استهلاك أما على قوله لهما فلا
ضمان فلا يثبت الملك لانه فرع الضمان فلا يورث عنه لانه مال مشترك وانما يورث حصّة
الميت منه فتح وفي القهستاني ولا زكاة في المغصوب والمملوك شراء فاسدا اه والمراد
بالمغصوب ما لم يخلطه بغيره لعدم الملك واما المملوك شراء فاسدا فهو مشكل لانه قبل قبضه
غير مملوك وبعده مملوك ملكا ماما وان كان مستحق الفسخ فتأمل وقيد بما اذا كان له غيره **(الح)** لانه
اذا لم يكن له غيره يكون مشغولا بالدين للمغصوب منه فلا تلزمه زكاته ما لم يبرئه منه والمراد بالغير
ما تجب فيه الزكاة لمافي السراج لا يصرف الدين ملك آخر لان زكاته فيه والتقييد بالانفصال غير
لازم وسيأتى تمام الكلام على مسألة الغصب في باب زكاة الغنم **(قوله فارغ عن دين)** بالجر
صفة نصاب واطلقة فشمعل الدين المعارض كما يذكره الشارح ويأتى بيانه وهذا اذا كان الدين في
ذمته قبل وجوب الزكاة فلو لحقه بعده لم تسقط الزكاة لانها ثبتت في ذمته فلا يسقطها ما لحق
من الدين بعدئذ تنبها جوهره **(قوله له مطالب من جهة العباد)** اى طلبا واقعا من جهتهم **(قوله)**
سواء كان اى الدين **(قوله كركاة)** فلو كان له نصاب حال عليه حوالا ولم يركه فيها لان زكاة
عليه في الحول الثانى وكذا لو استهلك النصاب بعد الحول ثم استفاد نصابا آخر وحال عليه
الحول لان زكاة في المستفاد لا اشتغال خمسة منه بدين المستهلك امواله لك يركى المستفاد لسقوط
زكاة الاول بالهلاك بحر والمطالب هنا السلطان تقديرا لان الطالب له في زكاة السوائم وكذا
في غيرها لكن لما كثرت الاموال في زمن عثمان رضى الله عنه وعلم ان في تبعها ضررا باصحابها
رأى المصلحة في تفويض الاداء اليهم باجماع الصحابة فصار ارباب الاموال كالوكلاء عن الامام
ولم يبطل حقه عن الاخذ ولذا قال الصحابة لو علم من اهل بلدة انهم لا يؤدّون زكاة الاموال
الباطة فانه يطالبهم والا فلا تخالفه الاجماع بدائع (تنبيه) ما وقع في صدر الشريعة من ان
دين الزكاة لا يمنع سهو كاتبه عليه ابن كمال وغيره **(قوله وخراج)** في البدائع وقالوا دين الخراج
يمنع وجوب الزكاة لانه يطالب به وكذا اذا صار العشر ديناً في الذمة بان اتلف الطعام العشرى
صاحبه فاما وجوب العشر فلا يمنع لانه متعلق بالطعام وهو ليس من مال التجارة بحر **(قوله او)**
للعبد) معطوف على قوله لله تعالى **(قوله ولو كفالة)** مبالغة في دين العبد قل في المحيط لو
استقرض الفاكفل عنه عشرة ولكل ألف في يده وحال الحول فلا زكاة على واحد منهم لشغله

على ان المطلق ينصرف
للكامل ودخل ما ملك
بسبب خيبت كمغصوب
خلطه اذا كان له غيره
منفصل عنه يوفى دينه
(فارغ عن دين له مطالب
من جهة العباد) سواء
كان لله كركاة وخراج
اول لعبد ولو كفالة

بدن الكفالة لانله ان يأخذ من ايهم شاه بحر قال في الشربالية وهذا الفرع ظاهر على القول بان الكفالة ضم ذمة الى ذمة في الدين اما على الصحيح من انها في المطالبة فقط ففيه تأمل اه قلت لاشك ايضا على القول بانها في المطالبة يكون لرب المال اخذ الدين من الكفيل وجسه اذا امتنع فيكون الكفيل محتاجا الى ما في يده لقضاء ذلك الدين وان لم يكن في ذمته دفعا للملازمة او الحبس عنه وقد عللوا سقوط الزكاة بالدين بان المدينون محتاج الى هذا المال حاجة اصلية لان قضاء الدين من الحوائج الاصلية والمال المحتاج اليه حاجة اصلية لا يكون مال الزكاة تأمل **(قوله او مؤجلا الخ)** عزاه في المعراج الى شرح الطحاوي وقال وعن ابي حنيفة لا يمنع وقال الصدر الشهيد لارواية فيه لكل من المنع وعدمه وجه زاد القهستاني عن الجواهر والصحيح انه غير مانع **(قوله ونفقة)** بالنسب عطف على كفالة بتقدير مضاف فيها اي دين كفالة ودين نفقة ط **(قوله لزمته بقضاء اورضاء)** اي بقضاء القاضي بها او تراضيها على قدر معين لانها بدون ذلك تسقط بمضي المدة وانما تصير ديننا باحدها لكن في نفقة الزوجة مطلقا اما في نفقة الاقارب فلا تصير ديننا الا اذا كانت المدة قصيرة دون شهر او استدان القريب النفقة باذن القاضي كسأى في ان شاء الله تعالى في بابها **(قوله بخلاف دين نذر)** كما اذا كان له مائتا درهم ونذر ان يتصدق بمائة منها فاذا حال الحول عليها تلزمه زكاتها ويسقط النذر بقدر درهمين ونصف لانه استحق بجملة الزكاة فيسقط النذر فيه ويتصدق بباقي المائة ولو تصدق بكلمة للنذر وقع عن الزكاة درهمان ونصف لتعين الله تعالى فلا يبطئه تعيينه ولو نذر مائة مطلقا فصديق بمائة منها للنذر يقع درهمان ونصف للزكاة ويتصدق بمثلها للنذر كما في المعراج عن الجامع **(قوله وكفارة)** اي بانواعها وكذا لا يمنع دين صدقة الفطر وهدي التمتع والاضحية بحر (تتمه) قالوا ممن المبيع وفاء ان بقي حولا فركانه على البائع لانه ملكه وقال بعض المشايخ على المشتري لانه يعده مالا موضوعا عند البائع فيؤخذ بما عنده بدائع وذكر في الذخيرة ان زكاته عليهما للتقليين المذكورين قال وليس هذا بحجج الزكاة على شخصين في مال واحد لان الدراهم لا تتعين في العقود والفسوخ وهكذا ذكر فخر الدين البردوي هذا المسئلة ايضا في شرح الجامع اه ومثله في البرازية قلت ينبغي لزومها على المشتري فقط على القول الذي عليه العمل الآن من ان بيع الوفاء منزل منزلة الزهن وعليه فيكون الشئ ديناً على البائع تأمل **(قوله ولا يمنع الدين وجوب عشر وخراج)** برفع الدين ونصب وجوب والكلام الآن في موانع الزكاة لكن لما كان كل من العشر والخراج زكاة الزروع والثمار قد يتوهم ان الدين يمنع وجوبهما نبه على دفعه وذكر الكفارة استطرادا فافهم **(قوله لانها مؤنة الارض النامية)** حتى يجب في الارض الموقوفة وارض المكاتب بدائع **(قوله وكفارة)** اي ان الدين لا يمنع وجوب التكفير بالمال على الاصح بحر عن الكشف الكبير قالت لكن قال صاحب البحر في شرحه على النار والاشياء والنظائر انه صحح في التقرير منع وجوبها بالمال مع الدين كالزكاة اه ويوافقه ما سأتى في زكاة الغنم من قصة امير بلخ **(قوله وقارغ)** عن حاجته الاصلية اشار الى انه معطوف على قوله عن دين **(قوله وفسره ابن ملك)** اي فسر المشغول بالحاجة الاصلية والاولى فسرهما وذلك حيث قال وهي ما يدفع الهلاك عن الانسان تحقيقا

او مؤجلا ولو صادق زوجته المؤجل للفراق ونفقة لزمته بقضاء اورضاء بخلاف دين نذر وكفارة وحج لعدم المطالب ولا يمنع الدين وجوب عشر وخراج وكفارة (هـ) تاريخ (عن حاجته الاصلية) لان المشغول بها كالمعوم وفسره ابن ملك بما يدفع عنه الهلاك تحقيقا كسأى او تقديرا كدينه

مطلب

في زكاة ثمن المبيع وفاء

قوله لانها مؤنة الارض الخ هكذا بخطه ولا وجود لذلك في نسخ الشارح التي بيدي اه مصححه

كالنفقة ودور السكنى وآلات الحرب والصاب المحتاج اليها لدفع الحر او البرد او تقدير اكل الدين
فان المدبون محتاج الى قضائه بما في يده من الصاب دفعا عن نفسه الجلس الذي هو كالهلاك
وكآلات الحرفة واثاث المنزل ودواب الركوب وكتب العلم لاهلها فان الجهل عندهم كالهلاك
فاذا كان له دراهم مستحقة يصرفها الى تلك الحوائج صارت كالمعدومة كان الماء المستحق
بصرفه الى العطش كان كالمعدوم وجاز عنده التيمم اه وظاهر قوله فاذا كان له دراهم الخ ان
المراد من قوله وفارغ عن حاجته الاصلية ما كان نصابا من التقدين او احدهما فارغا عن
الصرف الى تلك الحوائج لكن كلام الهداية مشعر بان المراد به نفس الحوائج فانه قال وليس
في دور السكنى وصاب البدن واثاث المنازل ودواب الركوب وعيد الخدمة وسلاح
الاستعمال زكاة لانها مشغولة بحاجته الاصلية وليست بنامية ايضا اه وبه يشعر كلام
المصنف الآتي ايضا واثار كلام الهداية الى انه لا يضر كونها غير نامية ايضا اذ لا مانع من
خروجها مرتين كما خرج الدين ثانيا بقوله فارغ عن حوائجه الاصلية وخصه بالذكر كقوله
القيسائي لما فيه من التفصيل قلت على انه لا يعترض بالقيد اللاحق على السابق الاخص
فان الحوائج الاصلية اعم من الدين والثمن اعم منها لانه يخرج به كتب العلم لغير اهلها وليس
من الحوائج الاصلية لكن قد يقال الثمن موضوع للاختصار فلما قأته اخراج الحوائج
مرتين نعم تظهر الفائدة في ذكر التقدين على مقرر ابن ملك من ان المراد بالاول الصاب من
احد التقدين المستحق الصرف اليها فيكون التقيد بالنماء احترازا عن اعيانها والتقيد
بالحوائج الاصلية احترازا عن اثمانها فاذا كان معه دراهم امسكها بنية صرفها الى حاجته
الاصلية لا تجب الزكاة فيها اذا حال الحول وهي عنده لكن اعترضه في البحر بقوله وبخالفه
ما في المراج في فصل زكاة العروض ان الزكاة تجب في التقيد كيفما امسكه للنماء او للنفقة
وكذا في البدائع في بحث النماء التقديري اه قلت واقره في النهر والشر نبالية وشرح
المقدس وسيصرح به المارح ايضا ونعود قوله في السراج سواء امسكه للتجارة او غيرها
وكذا قوله في المتارخانية نوى التجارة اولاً لكن حيث ذكرنا مثله ابن ملك موافقا لظاهر عبارات
الثمن كما علمت وقول ح انه الحق فلاولى التوفيق بحمل ما في البدائع وغيره على ما اذا امسكه
لينفق منه كل ما يحتاجه في حال الحول وقد بقي معه منه صاب فانه يزكى ذلك الباقي وان كان قصده
الاتفاق منه ايضا في المستقبل لعدم استحقاق صرفه الى حوائجه الاصلية وقت حوالان الحول
بخلاف ما اذا حال الحول وهو مستحق الصرف اليها لكن يحتاج الى الفرق بين هذا وبين
ما حال الحول عليه وهو محتاج منه الى اداء دين كفارة او نذر او حج فانه محتاج اليه ايضا
اجرة ذمته وكذا ما سألني في الحج من انه لو كان له مال ويخاف العزوبة يلزمه الحج به اذا خرج
اهل بلده قبل ان تزوج وكذا لو كان يحتاجه لشراء دار او عبد فليأمل والله اعلم **(قوله ما)**
ولو تقدير) الخاء في لغة بلاد الزيادة والقصر بالهمز خساً يقال نعى المال ينحى نماء وينحوا
والنماء لغة تعلى كذا في الغرب وفي الشرع هو نوى حقيق وتقديري فالخفي الزيادة بالتوالد
والنمائل والتجارات والتقديري يمكنه من الزيادة بكون المال في يده او يدناؤه بحر **(قوله)**
الاستبراء اى طلب الخوف **(قوله)** فلا زكاة على مكاتب اى ولا على سيده كفى الشر نبالية عن

(نام ولو تقدير) بالقدرة
على الاستبراء ولو يشبه ثم
فروع على سببه بقوله (لا
زكاة على مكاتب)

الجوهرة فلو قال فلا زكاة في كسب مكاتب لكان اولى ح **(قوله لعدم الملك التام)** اى لعدم اليد في حق السيد عدم ملك الرقبة في حق المكاتب ثم ان رجوع المال للمولى بالتعجيل والملك بالتباعد بدل الكتابة لا يزكى عن السنين الماضية بل يستأنف حولاً جديداً ه ح وكان الاولى بالشارح تأخير التعليل الى آخر المسائل الثلاث التي ذكرها فانه علة لها ايضا لان المفقود فيها اما عدم اليد او عدم ملك الرقبة وقدم ان المراد بالملك التام المملوك رقبة ويداً **(قوله ولا في كسب مأذون)** اى لاعليه ولا على سيده مادام في يده اما اذا اخذ السيد فانه يزكى له لما مضى من السنين على الصحيح وقيل يلزمه الاداء قبل الاخذ وهذا اذا لم يكن على المأذون دين مستغرق فان كان لا يلزم السيد الاداء لما مضى لا قبل الاخذ ولا بعده كذا في البحر وكان على الشارح ان يقول ولا في كسب مأذون قبل قبضه كما قال في المشتري لتجارة بل ربما يتوهم من كلامه ان قوله بعد قبضه المذكور في مسئلة الرهن ظرف لمسئلة المأذون ايضا ح **(قوله ولا في مرهون)** اى لاعلى المرتهن لعدم ملك الرقبة ولا على الراهن لعدم اليد واذا استرده الراهن لا يزكى عن السنين الماضية وهو معنى قول الشارح بعد قبضه وبدل عليه قول البحر ومن موانع الوجوب الرهن ح وظاهره ولو كان الرهن ازيد من الدين ط قلت لكن ارجع شيخ مشايخنا السامحاني الضمير في قول الشارح بعد قبضه الى المرتهن كما رأيت بخطه في هامش نسخهته ويؤيده ان عبارة البحر هكذا ومن موانع الوجوب الرهن اذا كان في يد المرتهن لعدم ملك اليد اه وليس فيها ما يدل على انه لا يزكى بعد الاسترداد لكن قال في الحانية السائمة اذا غصبها ومنعها عن المالك وهو مقر ثم ردها عليه لازكاة على المالك فيما مضى وكذا لو رهنها بالف وله مائة الف فحال الحول على الرهن في يد المرتهن يزكى الراهن مانعته من المال الا الف الدين ولا زكاة في غم الرهن لانها كانت مضمونة بالدين فرق بين الدراهم المغصوبة والسائمة فانه يزكى الدراهم اذا قبضها دون السائمة ولو الغاصب مقرا اه وظاهره انه لا فرق في الرهن بين السائمة والدراهم فليتأمل **(قوله قبل قبضه)** اما بعده فيزكى عه ما مضى كما فهمه في البحر من عبارة المحيط فراجع له لكن في الحانية رجل له سائمة اشتراها رجل للسائمة ولم يقبضها حتى حال الحول ثم قبضها لازكاة على المشتري فيما مضى لانها كانت مضمونة على البائع بالتمن اه ومقتضى التعليل عدم الفرق بين ما اشتراها للسائمة او للتجارة فتأمل **(قوله ومديون للعبد)** الاولى ومديون بدين يطالب به العبد ليشمل دين الزكاة والحراج لانه لله تعالى مع انه يمنع لان له مطالبا من جهة العباد كما مر ط **(قوله بقدر دينه)** متعاق بقوله فلا زكاة **(قوله وعروض الدين)** اى المستغرق في أثناء الحول ومثله المنقص للصلاب ولم يتم آخر الحول واما الحادث بعد الحول فلا يعتبر اتفاقاً ط **(قوله ورجحه في البحر)** وعبارته وعند ابى يوسف لا يمنع بمنزلة نقصانه وتقدمهم قول محمد بن شعير بترجيحه وهو كذلك كما لا يخفى وفائدة الخلاف في ظاهره ان ابراهم عند محمد يستأنف حولاً جديداً لا عند ابى يوسف كما في المحيط اه اقول ان كان مجرد التقديم يقتضى الترجيح فقد قدم في الجوهرة قول ابى يوسف و اشار في الجمع الى انه قول ابى حنيفة ايضا واخرفي شرحه دليلهما عن دليل محمد فاقضى ترجيح قولهما لان الدليل المتأخر يتضمن الجواب عن المتقدم بل ما عراه الى محمد عراه في البدائع وغيرها الى زفر وفي البحر في آخر باب زكاة المال عن

لعدم الملك التام ولا في كسب مأذون ولا في مرهون بعد قبضه ولا فيما اشتراه لتجارة قبل قبضه (ومديون للعبد بقدر دينه) فيزكى الزائد ان باع نصاباً وعروض الدين كالهلال عند محمد ورجحه في البحر

المتجني الدين في خلال الحول لا يقطع حكم الحول وان كان مستغرقا وقال زفر يقطع اه وجزم به الشارح هناك قبيل قول المصنف وقيمة العرض تضم الى الثمن فقد ظهر لك ما في ترجيح البحر فتدبر نعم ما في البحر اوجه لان الدين مانع من ابتداء الحول فيمنع من بقائه بالاولى لان البقاء اسهل تأمل ولعل القول بعدم المنع مبنى على ما اذا كان النصاب تاما في آخر الحول ايضا بان ملك ما في الدين من غير النصاب تأمل **(قوله)** ولوله نصب الخ (كان يكون عنده دراهم ودنانير وعروض التجارة وسواهم يصرف الدين الى الدراهم والدنانير ثم الى العروض ثم الى السواهم كافي البحر ح) **(قوله)** ولو اجنسا اي ولو كانت السواهم التي عنده اجناسا بان كان له اربعون من النعم وثلاثون من البقر وخمس من الابل صرف الدين الى النعم او الابل دون البقر لان التبيع فوق الشاة بحر ثم قال هكذا اطلقوا وقيدوا بالمسوط بان يحضر الساعي والا فالحيار لرب المال ان شاء صرف الدين الى السائمة وأدى الزكاة من الدراهم وان شاء عكس لانهما في حقه سواء اه **(قوله)** خير لان الواجب في كل منهما شاة واحدة قال في البحر وقيل

يصرف الى النعم لتجب الزكاة في الابل في العام القابل اه اي لانه اذا دفع من النعم واحدة يبقى تسعة وثلاثون لتجب زكاتها في القابل * (تتمة) بقى ما اذا كان للمدين مال الزكاة وغيره من عبيد الخدمة وثياب البذلة ودور السكنى فيصرف الدين اولا الى مال الزكاة الا الى غيره ولو من جنس الدين خلافا لزفر حتى لو تزوج على خادم بغير عتبه وله مائة درهم وخادم صرف دين المهر الى المائتين دون الخادم عندنا لان غير مال الزكاة يستحق للجوامع ومال الزكاة فاضل عنها فكان الصرف اليه ايسر وانظر بآداب الاموال ولهذا لا يصرف الى ثياب البذلة وقوته ولو من جنس الدين قال محمد في الاصل رأيت لو تصدق عليه لم يكن موضعاً للصدقة ومثناه ان مال الزكاة مشغول بالدين فالتحق بالعدم وملك الدار والخادم لا يحرم عليه اخذ الصدقة فكان فقيرا ولا زكاة على الفقير واما اذا لم يكن له مال زكاة يصرف الدين الى عروض البذلة ثم الى العقار لان الملك بما يستحدث في العروض ساعة فساعة اما العقار فيجلاها غالبا بدائع * اقول والظاهر ان قوله يصرف الدين الى عروض البذلة الخ كلام استطرادى مفروض فيما اذا اراد القاضي بيع ماله عليه في قضاء دينه كما صرحوا به في الحجر لافي مسألة الزكاة اذا الفرض انه ليس له مال زكاة فأي شيء يزكيه ولو كان له مال زكاة فقد صرح قبله بان الدين يصرف الى مال الزكاة دون غيره وعليه فلو استقرض مائتي درهم وحال عليها الحول عنده وليس له الا ثياب البذلة ونحوها مما ليس مال زكاة لازكاة عليه ولو كانت الثياب تفي بالدين لان الدين الذي عليه يصرف الى الدراهم التي عنده دون الثياب وقد صرح في السراج ايضا بأنه لا يصرف الدين لملك آخر لازكاة فيه وفي الزيلعي ايضا ولا يتحقق الغنى بالمال المستقرض مالم يقض **(قوله)** المحتاج اليها الخ انما قيد ابن ملك بذلك لانه اراد بيان الجوامع الاصلية كما قدمنا عنه اما كلام المصنف هنا فلا حاجة الى قيده بذلك وكأن الشارح اراد ان قوله ولا في ثياب البدن محترز قوله عن حاجته الاصلية لتقدمه فقيد بذلك وجعل غير المحتاج اليها من محترزات القيد الذي بعده وهو قوله نام ولو تقدرا مراعاة لترتيب القيود تأمل **(قوله)** واثاث المنزل الخ محترز قوله نام ولو تقدرا وقوله ونحوها اي كتب الدين الغير المحتاج اليها وكالحوائت والعقارات

ولوله نصب صرف الدين لا يسرها قضاء ولو اجنسا صرف لاقها زكاة فان استويا كما رعين شاة وخمس ابل خير (ولا في ثياب البدن) المحتاج اليها دفع الحر والسبد ابن ملك (وآثاث المنزل ودور السكنى ونحوها) وكذا الكتب

(قوله وان لم تكن لاهلها) أشار الى ان تقيد الهداية بقوله لاهلها غير معتبر المفهوم هنالك
 قد يقال اراد اخراجها بقوله وعن حاجته الاصلية وجعل التي لغير اهلها خارجة بقوله نام كما
 قررناه في ثياب البلدة والمراد باهلها من يحتاج اليها للتدريس وحفظ وتصحيح كما يعلم بما في
 عن الفتح **(قوله غير ان الاهل الح)** استدرك على التعميم المأخوذ من قوله وان لم تكن لاهلها الى
 ان الكتب لازمة فيها على الاهل وغيرهم من أي علم كانت لكونها غير نامية وانما الفرق بين
 الاهل وغيرهم في جواز اخذ الزكاة والمنع عنه فمن كان من اهلها اذا كان محتاجا اليها للتدريس
 والحفظ والتصحيح فانه لا يخرج بها عن الفقر فلاخذ الزكاة ان كانت فقها او حديثا او تفسيرا
 ولم يفضل عن حاجته نسخ تساوى نصبا كما يكون عنده من كل تصنيف نسختان وقيل ثلاث
 لان النسختين يحتاج اليهما لتصحيح كل من الاخرى والمختار الاول اى كون الزائد على الواحدة
 فاضلا عن الحاجة وانما غير الاهل قاتهم يحرمون بالكتب من اخذ الزكاة لتعلق الحرمان بملك
 قدر نصاب غير محتاج اليه وان لم يكن ناميا وانما كتب الطب والنحو والنجوم فعتبر في المنع
 مطلقا ونص في الخلاصة على ان كتب الادب والمصحف الواحد كتب الفقه لكن اضطرب
 كلامه في كتب الادب فصرح في باب صدقة الفطر بانها كالتمثيل والطب والنجوم والذي
 يقتضيه النظر ان نسخة من النحو او نسختين على الخلاف لا تعتبر من النصاب وكذا من اصول
 الفقه والكلام غير المخلوط بالآراء بل مقصور على تحقيق الحق من مذهب اهل السنة الا ان
 لا يوجد غير المخلوط لان هذه من الحوائج الاصلية افاده في فتح القدير * قلت والذي يقتضيه النظر
 ايضا انه ان اريد بالادب الظرافة كافي القاموس وذلك ككتب الشعر والعروض والتاريخ
 ونحوه تمنع الاخذ وان اريد به آداب النفس كافي المغرب وهه المسمى بعلم الاخلاق كالاحياء
 للغزالي ونحوه فهو كالنحو لا يمنع وان كتب الطب لطبيب يحتاج الى مطالعتها ومراجعتها
 لا تمنع لانها من الحوائج الاصلية كآلات المحترفين وان الاهل اذا كان غير محتاج اليها فهو
 كغير الاهل كما يعلم مما مر وكذا حافظ قرآن له مصحف لا يحتاجه لان المناط هو الحاجة **(قوله)**
 او تزيد على نسختين (صوابه على نسخة لان المختار هو كون الزائد على نسخة واحدة فاضلا عن
 الحاجة كاقدمناه على الفتح ومثله في النهر **(قوله)** وكذلك آلات المحترفين اى سواء كانت مما
 لا تسهلك عينه في الاستغناء كالقدوم والمبرد او تسهلك لكن هذا من المايبقي ائزعيه كصابون
 وحرض لغسل ومنه ما يبقى كمصفر وزعفران لصباغ ودهن وعفص لدباغ فلا زكاة في الاولين
 لان ما يأخذ من الاجرة بمقابلة العمل وفي الاخير الزكاة اذا حال عليه الحول لان المأخوذ
 بمقابلة العين كافي الفتح قال وقوارير العطارين ولحم الحليل والحمبر المسترأة للتجارة ومقاودها
 وجلالها ان كان من غرض المشتري بيعها ففيها الزكاة والا فلا **(قوله)** كالعصفر الاول
 كالعصص كافي بعض النسخ لانه المتاسب لقوله لدبغ الجلد **(قوله)** وان حال الحول اى ولم ينوبها
 التجارة بل امسكه لحرفته **(قوله)** فتباعه اى يجبره القاضي على بيعها لقضاء الدين وان اى
 باعها عليه **(قوله)** ولا في مال مفقود (الح) شروع في مسألة مال الضار كأي في **(قوله)** بعدها اى
 بعد سنين **(قوله)** فلوله بئنة تجب للماضى اى تجب الزكاة بعد قبضه من الغائب للماضى من
 السنين قال ح ويبنى ان يجزى هناما يأتى مصححا عن محمد من انه لازمة فيه لان البئنة قد

وان لم تكن لاهلها اذا لم تنو
 للتجارة غير ان الاهل له
 اخذ الزكاة وان ساوت
 نصبا الا ان تكون غير فق
 وحديث وتفسير او تزيد
 على نسختين منها هو المختار
 وكذلك آلات المحترفين
 الا ما يبقى ائزعيه كالعصفر
 لدبغ الجلد ففيه الزكاة
 بخلاف ما لا يبقى كصابون
 يساوى نصبا وان حال
 الحول وفي الاشياء الفقه
 لا يكون غنيا بكتبه المحتاج
 اليها الا في دين العباد فتباعه
 (ولا في مال مفقود) وجد
 بعد سنين (وساقط في
 بحر) استخرجه بعدها
 (ومغصوب لا بئنة عليه)
 فلوله بئنة تجب للماضى
 الا في غصب السائمة

لاتقبل فيه اه قال ط والظاهر على القول بالوجوب ان حكمه حكم الدين القوي اه اى فتجب
عند قبض اربعين درهما (قوله فلا تجب) لعدم تحقق الاسامة ط (قوله عند غير معارفه)
اى عند الاجانب فلو عند معارفه تجب الزكاة لتفريطه بالنسيان في غير محله بحر (قوله في حرز)
كداره اودار غيره بحر وقبل اذا كانت الدار عظيمة قلها حكم الصحراء اسمعيل عن البرجندي
(قوله واختلاف في المدفون الخ) فقبل بالوجوب لامكان الوصول وقيل لالاتها غير حرز بحر
(قوله ولا يئنه له عليه) هذا على احد القولين المصححين كإيا نى (قوله ثم صارت) اى اليئنه
(قوله بعدها) اى السنين (قوله وقيد الخ) اى قيد عدم الوجوب في المجهود عند عدم اليئنه
بما اذا حلفه عند القاضي تخلف اما قبله فتجب لاحتمال نكوله وهذا نقله في غرر الاذكار بلفظ
وعن ابي يوسف ثم لا يخفى انه على التصحيح الآتى من عدم الوجوب ولومع اليئنه يقتضى ان
لا تجب قبل التحليف بالاولى كما افاده ط عن ابي السعود (قوله وما اخذ مصادرة) المصادرة ان
يأمره بان يأتى بالمال والغصب اخذ المال مباشرة على وجه القهر فلا يتكرر هذا مع قوله
ومغضوب لا يئنه عليه افاده ح (قوله ثم وصل اليه) اى المال في جميع هذه الصور (قوله
لعدم الخو) علة لقوله ولا فى مال مفقود الخ افاده انه من محتررات قوله نام ولتوقدرا لانه غير
متسكن من الزيادة لعدم كونه في يده او يدنايه (قوله حديث على) كذا عزاه في الهداية الى
على وليس بمعروف واما ذكره سبط ابن الجوزى في آثار الانصاف عن عثمان وابن عمر كذا
في شرح النقاية لملا على القارى (قوله لازكاة في مال الضمار) الضمار بالضاد المعجمة بوزن حمار
قال في البحر وهو في اللغة الغائب الذى لا يرجى فاذا رجمي فليس بضمار واصله الاضرار وهو
التغيب والاختفاء ومنه اضرع في قلبه شيا (قوله ملئ) فيل بمعنى فاعل هو الغنى وط في المحيط
عن المتنى عن محمد لو كان له دين على وال وهو مقره لانه لا يعطيه وقد طال به باب الخليفة فلم
يعطه فلا زكاة فيه ولو هرب غريمه وهو يقدر على طلبه او التوكيل بذلك فعليه الزكاة وان لم
يقدر على ذلك فلا زكاة عليه اه (قوله او على معسر) الا صوب اسقاط على لانه عطف على
ملئ لعت لمقر ايضا لا مقابل له لانه لو كان غير مقر فهو المسئلة المتقدمة والاخصر قول الدرر
على مقر ولو معسرا (قوله اى محكوم بافلاسه) افاد ان قوله مفلس مشدد اللام وقيد به لانه
محل الخلاف لان الحكم به لا يصح عند اى خيفة فكان وجوده كعدمه فهو معسر ومركمه
ولولم يفلسه القاضي وجبت الزكاة بالاتفاق كافي العناية وغيرها لان المال غادر رائج (قوله
وعن محمد لازكاة) اى وان كان له يئنه بحر (قوله وهو الصحيح) صححه في التحفة كافي غاية
البيان وصححه في الحاشية ايضا وعزاه الى السرخسى بحر وفي باب المصرف من النهر عن عقد
الفراندينى ان يعول عليه قلت ونقل الباقرانى تصحيح الوجوب عن الكافى قال وهو المعتمد
واليه مال فخر الاسلام اه ولذا جزم به في الهداية والغرر والمتنى وتبعهم المصنف والحاصل
ان فيه اختلاف التصحيح وبأى تمامه في باب المصرف (قوله لان اليئنه الخ) ولان القاضي قد
لا يعدل وقد لا يظفر بالخصومة بين يديه لمانع فيكون اى الدين في حكم الهالك بحر (قوله
سيجى) اى في كتاب القضاء ط (قوله عدم القضاء) اى عدم صحة قضاء القاضي اعتدادا على
علمه فلو علم بالمحجود وقضى به لم يصح ولا يجب ان يزكى لما مضى (قوله فوصل الى ملكه)

فلا تجب وان كان الغاصب
مقرا كافي الحاشية (و مدفون
بيرة نسي مكانه) ثم تذكره
وكذا الوديعة عند غير
معارفه بخلاف المدفون
في حرز واختلاف في المدفون
في كرم وارض مملوكة
(ودين) كان (جده المدفون
سنتين) ولا يئنه له عليه (ثم)
صارت له بان (اقرب بعدها
عند قوم) وقيد في مصرف
الحاشية بما اذا حلف عليه
عند القاضي اما قبله
فتجب لما مضى (وما اخذ
مصادرة) اى ظلمنا (ثم
وصل اليه بعد سنتين) لعدم
الخو والاصل فيه حديث
على لازكاة في مال الضمار
وهو ما لا يمكن الانتفاع به
مع بقاء الملك (ولو كان
الدين على مقر ملئ او)
على (معسر او مفلس) اى
محكوم بافلاسه (او) على
(جاحد عليه يئنه) وعن
محمد لازكاة وهو الصحيح
ذكره ابن مالك وغيره لان
اليئنه قد لا تقبل (او علم به
قاض) سيجى ان المفتى
به عدم القضاء بعلم القاضي
(فوصل الى ملكه) لزكاة
ما مضى

اقول من ذلك ما في المحيط له الف على معسر فاشترى منه بالالف دينار ثم وهب منه الدينار
فعلية زكاة الالف لانه صار قابضا لها بالدينار اه ومنه ما في الوالوجية وهب دينه من رجل
ووكله بقبضه فوجبت فيه الزكاة ثم قبضه الموهوب له فالزكاة على الواهب لان القابض
وكيل عنه بالقبض له اولا واقول ايضا الوصول الى ملكه غير قيد لانه لو ابرأ مديونه
الموسر تلزمه الزكاة لانه استهلاك كما ذكره عند تفصيل الدين قيل باب العاشر وسيأتي
الكلام فيه (قوله وسفصل الدين) اي الى قوى ووسط وضعيف والاخير لا يزكيه لما
مضى اصلا وفي الاولين تفصيل سيأتي ففيه اشارة الى ان ما هنا ليس على اطلاقه (قوله وسبب
الح) هذا هو السبب الحقيقي وما تقدم من قوله وسببه ملك نصاب الح هو السبب الظاهري
كازوال للظهر ط (قوله توجه الخطاب) اي الخطاب المتوجه الى المكلفين بالامر بالاداء
ط (قوله وشرطه الح) ما تقدم في قول المصنف وشرط اقتراضها عقل الح شروط قرب
المال وما هنا شروط في نفس المال المزكى ط (قوله وهو في ملكه) اي والحال اي نصاب المال
في ملكه التام كامر والشرط تمام النصاب في طر في الحلول كسيأتي وقد عدا ان الحلول لا يشترط
في زكاة الزروع والثمار (قوله واول النفقة) تقدم الكلام في ذلك فلا تغفل (قوله بقدها
الآتي) هو الاكتفاء بالرعي في اكثر السنة لقصد الدر والنسل وانت الضمير اشارة الى ان
المراد بالسوم الاسامة اذ لا بد فيه من نيته لان السائمة تصاح بغير الدر والتسل كالحمل والركوب
ولا تعتبر هذه النية ما لم تتصل بفعل الاسامة كما في البحر (قوله سيجي) اي في آخر هذا
الباب وبأ تبيانه (قوله او يؤجر داره الح) قال في البحر لكن ذكر في البدائع الاختلاف
في بدل منافع عين معدة للتجارة ففي كتاب زكاة الاصل انه للتجارة بلانية وفي الجامع ما يدل على
التوقف على النية وصحح مشايخ بلخ رواية الجامع لان العين وان كانت للتجارة لكن قديقصد
ببدل منافعها المنفعة فتؤجر الدابة لينفق عليها والدار للعمارة فلا تصير للتجارة مع التردد الا
بلانية اه وقيد بقوله التي للتجارة اذ لو كانت للسكنى مثلا لا يصير بدلها للتجارة بدون النية فاذا
نوى يصح ويكون من قسم الصريح (قوله واستنوا الح) ذكر في النهر انه ينبغي جعله من
النية دلالة فلاحاجة الى الاستثناء (قوله مطلقا) اي وان لم ينوها او نوى الشراء للنفقة حتى
لو اشترى عبيدا بمال المضاربة ثم اشترى لهم كسوة وطعاما للنفقة كان الكل للتجارة ونجب
الزكاة في الكل بدائع (قوله لانه لا يملك بمالها غيرها) اي بمال التجارة غير التجارة بخلاف المالك
اذا اشترى لهم طعاما ونيا للنفقة لا يكون للتجارة لانه يملك الشراء لغير التجارة بدائع (قوله ولا
تصح نية التجارة الح) لانها لا تصح الا عند عقد التجارة فلا تصح فيها ملكه بغير عقد كارت ونحوه
كسيأتي ومثله الحارج من ارضه لان الملك يثبت فيه بالنيابة والاختيار له فيه ولذا قال في البحر
وخرج اي بقيد العقد ما اذا دخل من ارضه خطه تباع قيمتها نصبا ونوى ان يمسكها ويبيعها
فامسكها حولا لا ينجب فيها الزكاة كما في الميراث وكذا لو اشترى بذرا للتجارة وزعها في ارض
عشر استأجرها كان فيها العشر لا غير كما لو اشترى ارض خراج او عشر للتجارة لم يكن عليه زكاة
التجارة انما عليه حق الارض من العشر او الحراج (قوله والمستأجرة أو المستعارة) يعني
وكانت الارض عشيرة فان العشر على المستعير اتفاقا وعلى المستأجر على قولهما المأخوذه

وسفصل الدين في زكاة
المال (وسبب لزوم آدائها
توجه الخطاب) يعني قوله
تعالى آتوا الزكاة (شرطه)
اي شرط اقتراض ادائها
(حولان الحلول) وهو في
ملكه (وتبعية المال
كالدرهم والدنانير)
لعينهما للتجارة باحصل
الحلقة فلان زكاة كيفية
امسكها ولو للنفقة
(او السوم) بقدها الآتي
(اونية التجارة) في العروض
اما صريحا ولا بد من
مقارنتها لعقد النجاة
كما سيجي او دلالة بان
يشترى عينا بعرض التجارة
او يؤجر داره التي للتجارة
بعرض قصير للتجارة
بلانية صريحا واستنوا
من اشترط النية ما يشتره
المضارب فانه يكون
للتجارة مطلقا لانه لا يملك
بمالها غيرها ولا تصح
نية التجارة فيما يخرج من
ارضه العشرة او الحراجة
او المستأجرة او المستعارة

واما اذا كانتا خراجيتين فان الخراج على رب الارض فاذا نوى المستعير او المستأجر في الخراج
 منهما التجارة يصح لعدم اجتماع الحقين أفاده ح قلت يتعين فرض المسئلة فيما اذا اشترى بذرا
 للتجارة وزرعه ليصح التعليل بعدم اجتماع الحقين اما لو نوى التجارة فيما خرج من ارضه فقد
 علمت انها لا تصح لعدم العقد فلم يصح الخراج مال تجارة فلا زكاة فيه فافهم **(قوله)** للاجتماع
 الحقان علمت ما فيه **(قوله)** وشرط صحة ادائها الحج قد علمت اشتراط النية من قوله اول الله تعالى
 لكن ذكرت هنا لبيان تفصيلها أفاده في البحر **(قوله نية)** اشارة الى انه لا اعتبار للتسمية فلو
 سبها هبة او قرضا تجزئه في الاصح والى انه لو نوى الزكاة والتطوع وقع عنها عند الثاني لان نية
 الفرض اقوى وعند الثالث يقع عنه والى انه ليس للفقير اخذها بلا علمه الا اذا لم يكن في قرابته
 او قيلته أحوج منه فيضمن حكما لا ديانة والى ان الساعي لو اخذها منه كرها لا يسقط الفرض
 عنه في الاموال الباطنة بخلاف الظاهرة هو المفتي به والى انها لا تؤخذ من تركته لفقد النية
 الا اذا اوصى فتعتبر من التملك وتسامه في البحر زاد في الجوهرة او تبرع ورثته قلت ولعل
 وجهه انهم قائمون مقامه فتكفي نيتهم فتأمل **(قوله)** مقارنة هو الاصل كما في سائر العبادات
 وانما اكتفي بالنية عند الغزل كسبائي لان الدفع يتفرق فيخرج باستحضار النية عند كل دفع
 فاكتفي بذلك للخارج بحر والمراد مقارنتها للدفع الى الفقير واما المقارنة للدفع الى الوكيل
 فهي من الحكمية كما يأتي ط **(قوله)** والمال قائم في يد الفقير بخلاف ما اذا نوى بعد هلاكه
 بحر وظاهره ان المراد بقيامه في يد الفقير بقاؤه في ملكه لا ايلد الحقيقة وان النية تجزئه
 مادام في ملك الفقير ولو بعد ايام **(قوله)** او دفعها للذمي نية على الفرق بين الزكاة والحج لان الزكاة
 عبادة مالية محضة فصحت فيها اثابة الذمي وان لم يكن من اهل النية لان الشرط فيها نية الامر
 بخلاف الحج لانه عبادة مركبة من المال والبدن فيشترط فيه اهلية المأمور للنية **(قوله)** لان
 الاعتبارية الامر علة للمسئتين **(قوله)** ولذا اى يكون الاعتبارية الامر **(قوله)** لو قال اى
 عند الدفع الى الوكيل **(قوله)** ثم نواه عن الزكاة اى ولم يلم الوكيل بذلك بل دفع الى الفقير بنية
 التطوع او الكفارة **(قوله)** ضمن وكان متبرعا لانه ملكه بالخلط وصار مؤديا مال نفسه قال في
 التارخاية الا اذا وجد الاذن واجاز المالك ان اى اجاز قبل الدفع الى الفقير لما في البحر
 لو أدى زكاة غيره بغير امره فبلغه فاحاز لم يجز لانها وجدت نقاذ على المتصدق لانها ملكه ولم
 يصبر نابا عن غيره فنفتت عليه اه لكن قد يقال تجزئ عن الامر مطلقا لبقاء الاذن بالدفع
 قال في البحر ولو تصدق عنه بامر جاز ويرجع بمادفع عند اى يوسف وعند محمد لا يرجع الا
 بشرط الرجوع اه تأمل ثم قال في التارخاية او وجدت دلالة الاذن بالخلط كما جرت العادة
 بالاذن من ارباب الخلطة بخلط ثمن الغلات وكذلك المتولى اذا كان في يده اوقاف مختلفة
 وخلط غلاتها ضمن وكذلك السمسار اذا خلط الامان والبيع اذا خلط الامتعة بضمن اه
 قال في التجنيس ولا عرف في حق المسامرة والبيع بخلط ثمن الغلات والامتعة اه ويتصل
 بهذا العالم اذا سأل للفقراء شيئا وخلط بضمن قلت ومقتضاها لو وجد العرف فلا ضمان
 لوجود الاذن حيثئذ دلالة والظاهر انه لا بد من علم المالك بهذا العرف ليكون اذا منه دلالة
(قوله) الا اذا وكله الفقراء لانه كلما قبض شيئا ملكه وصار خالطا ماله بمعه ببعض ووقع

للا اجتماع الحقان (وشرط
 صحة ادائها نية مقارنة له)
 اى للاداء (ولو) كانت
 المقارنة (حكما) كما
 لو دفع بلا نية ثم نوى
 والمال قائم في يد الفقير او
 نوى عند الدفع للوكيل
 ثم دفع الوكيل بلا نية
 او دفعها للذمي ليدفعها
 للفقراء جاز لان الاعتبار
 نية الامر ولذا لو قال
 هذا تطوع او عن كفارتي
 ثم نواه عن الزكاة قبل
 دفع الوكيل صح ولو
 خلط زكاة موكله ضمن
 وكان متبرعا الا اذا وكله
 الفقراء وللوكيل ان يدفع

زكاة عن الدافع لكن بشرط ان لا يبلغ المال الذي بيد الوكيل نصيبا فلو ائمه وعلمه الدافع لم يجز ما اذا كان الآخذ وكلا عن الفقير كفى البحر عن الظهيرية قلت وهذا اذا كان الفقير واحدا فلو كانوا متعددين لابد ان يبلغ لكل واحد نصيبا لان ما في يد الوكيل مشترك بينهم فاذا كانوا ثلاثة وما في يد الوكيل باع نصابين لم يصيروا اغنياء فتجزى الزكاة عن الدافع بعده الى ان يبلغ ثلاثة انصبا اذا كان وكلا عن كل واحد بانفراده فحينئذ يعتبر لكل واحد نصابه على حدة وليس له الخلط بلاذنه فلو خلط اجزا عن الدافعين وضمن للموكلين وما اذا لم يكن الآخذ وكلا عنهم فتجزى وان باع المقبوض نصبا كثيرة لانهم لم يملكوا شيئا ما في يده **(قوله)** لولده الفقير (واذا كان ولده صغيرا فلا بد من كونه هو فقيرا ايضا لان الصغير يعد غنيا بغنى ابيه افاده ط عن ابي السعود وهذا حيث لم يأمره بالدفع الى معين اذ لو خالف فيه قولان حكاهما في الفتنة وذكر في البحر ان القواعد تشهد للقول بأنه لا يضمن لقولهم لو نذر التصديق على فلان له ان يتصدق على غيره اه اقول وفيه نظر لان تعيين الزمان والمكان والدرهم والفقير غير معتبر في النذر لان الداخل تحته ما هو قرينة وهو اصل التصديق دون التعيين فيبطل وتلزم القرينة كما صرحوا به وهنا الوكيل انما يستفيد التصرف من الموكل وقد أمره بالدفع الى فلان فلا يملك الدفع الى غيره كالأوصى لزيد بكذا ليس للوصى الدفع الى غيره فتأمل **(قوله وزوجه)** اى الفقيرة **(قوله)** ولو تصدق الخ اى الوكيل بدفع الزكاة اذا امسك دراهم الموكل ودفع من ماله ليرجع بيدها في دراهم الموكل صح بخلاف ما اذا فقها او اعلى نفسه مثلا ثم دفع من ماله فهو متبرع وعلى هذا التفصيل الوكيل بالاتفاق او بقضاء الدين او بالشراء كسيأى ان شاء الله تعالى في الوكالة وفيه اشارة الى انه لا يشترط الدفع من عين مال الزكاة ولذا لو امر غيره بالدفع عنه جاز كاقدمناه لكن اختلف فيما اذا دفع من مال آخر حيث قال في البحر وظاهر الفتنة ترجيح الاجزاء استدلالا بقواهم مسلم له خر فوكل ذميا فباعها من ذمى فلم يسلم صرف منها عن زكاة ماله (فرع) للوكيل بدفع الزكاة ان يوكّل غيره بلاذن بحر عن الحانية وسيأتى متافى الوكالة **(قوله)** بعزل ما وجب في نسخة لعزل باللام وهي احسن ليوافق المعطوف عليه **(قوله)** ولا يخرج عن العهدة بالعزل (فلو ضاعت لا تسقط عنه الزكاة ولو مات كانت ميراثا عنه بخلاف ما اذا ضاعت في يد السامع لان يده كيد الفقراء بحر عن المحيط **(قوله)** او تصدق بكه) بالرفع عطفا على قوله نية وافادته سقوط الزكاة ولو نوى نفلا او لم يوافقا لان الواجب جزء منه وانما اشترط النية لدفع المزاح فلما ادى الكل زالت المزاح بحر **(قوله)** الا اذا نوى الخ في التعبير بالتصدق ايماء الى هذا الاستثناء كفى النهر **(قوله)** فيصح اى عمنوى **(قوله)** لا تسقط حصته اى لا تسقط زكاة ما تصدقه فتجب زكاته وزكاة الباقي **(قوله)** خلافا للثالث (اشار بذلك تبعا لمن الملتقى الى اعتقاد قول انى يوسف ولذا قدمه قاضيخان وقد أخره في الهداية مع دليله وعادته تأخير المختار عنده على عكس عادة قاضيخان وصاحب الملقى فافهم **(قوله)** واطلقه اى اطلق التصديق **(قوله)** حتى الخ (تفريع على شموله الدين وقيد بالفقير لانه لو كان غنيا فوجهه بعد الحول ففيه روايتان اتجهما الضمان بحر عن المحيط اى ضمان زكاة ما وجبه لانه استهلكه بعد الوجوب **(قوله)** صح وسقط عنه اى صح الابراء وسقط عنه زكاة نوى

لولد الفقير وزوجه لانتفاءه
الا اذا قال ربهانها حيث
شئت ولو تصدق بدراهم
نفسه اجزا ان كان على نية
الرجوع وكانت دراهم
الموكل قائمة (او) مقارنة
(بعزل ما وجب) كله
او بعضه ولا يخرج عن العهدة
بالعزل بل بالاداء للفقراء
(او تصدق بكه) الا اذا نوى
نذرا او واجبا آخر فيصح
ويضمن الزكاة ولو تصدق
ببعضه لا تسقط حصته عند
الثاني خلافا للثالث واطلقه
فعم العين والدين حتى
لو ابراء الفقير عن النصاب
صح وسقط عنه

الزكاة والألماس ولو أبرأه عن البعض سقطت كانه دون الباقي ولو نوى به الأداء عن الباقي بحر
(قوله واعلم الخ) المراد بالدين ما كان ثابتاً في الذمة من مال الزكاة والباقي ما كان قائماً في
ملكه من نقود وعروض والقسمة رباعية لأن الزكاة امان تكون ديناً او عيناً والمال المزكى
كذلك لكن الدين امان يسقط بالزكاة او يبقى مستحق القبض بعدها فخص خمسة فيجوز
الأداء في ثلاثة الأولى أداء الدين عن دين سقطها كما مثل من أبرأه الفقير عن كل النصاب
الثانية أداء العين عن العين كنفق حاضر عن نقد او عرض حاضر الثالثة أداء العين عن الدين
كنفق حاضر عن نصاب دين وفي صورتين لا يجوز الأولى أداء الدين عن العين يجعله مافى ذمة
مدينه زكاة لماله الحاضر بخلاف ما إذا امر فقيراً بقبض دين له على آخر عن زكاة عين عنده
فانه يجوز لانه عند قبض الفقير يصير عيناً فكان عيناً عن عين الثانية أداء دين عن دين
سقط كاتقدم عن البحر وهو ما أبرأ الفقير عن بعض النصاب ناوياً به الأداء عن الباقي
وعليه بان الباقي يصير عيناً بالقبض فيصير مؤدياً الدين عن العين اهـ ولذا اطلق المصنف الدين
اولاً عن التقييد بالسقوط ولقوله بعده سيقبض **(قوله وحيلة الجواز)** أى فيما اذا كان له
دين على معسر وأراد ان يجعله زكاة عن عين عنده او عن دين له على آخر سيقبض **(قوله ان**
يعطى مدينه الخ) قال في الاشياء وهو افضل من غيره أى لانه يصير وسيلة الى ابراء ذمة المدين
(قوله لكونه ظفر بجنس حقه) نقل العلامة البيرى في آخر شرح الاشياء ان الدراهم
والدنانير جنس واحد في مسألة الظفر **(قوله فنمائه الخ)** والحيلة اذا خاف ذلك مافى
الاشياء وهوان يوكل المدين خادم الدائن بقبض الزكاة ثم يقبض دينه فيقبض الوكيل صار
ملكاً للموكل ولا يسلم المال للوكيل الا في غيبة المدين لاحتمال ان يعزله عن وكالة قبض دينه
حال القبض قبل الدفع اهـ وفيها وان كان للدائن شريك في الدين يخاف ان يشاركه في التقبوض
فالحيلة ان يتصدق الدائن بالدين ويهب المدين ما قبضه للدائن فلا مشاركة **(قوله ثم هو)**
أى الفقير يكفى والظاهر ان له ان يخالف امره لانه مقتضى حجة التملك كإسباني في باب
المصرف بحثاً **(قوله فيكون الثواب لهما)** أى ثواب الزكاة للمزكى وثواب التكفين للفقير وقد
يقال ان ثواب التكفين يثبت للمزكى ايضا لان الدال على الحث كفاعله وان اختلف الثواب كما
وكيفاً قلت واخرج السيوطى في الجامع الصغير لومرت الصدقة على يدى مائة لكان لهم
من الاجر مثل اجر المبتدئ من غير ان ينقص من اجره شئ **(قوله وكذا)** الاشارة الى الحيلة
(قوله وتماه الخ) هو ما قدمناه عن الاشياء **(قوله واقتراضها عمرى)** قل في البدائع
وعليه عامة المشايخ فى أى وقت أدى يكون مؤدياً للواجب ويتعين ذلك الوقت للوجوب
واذا لم يؤد الى آخر عمره يتساقط عليه الوجوب حتى لو يؤد حتى مات يأنم واستدل الجصاص
له بمن عليه الزكاة اذا هلك نصابه بعد تمام الحول والتمكن من الأداء انه لا يضمن ولو كانت
على الفور يضمن كمن أخر صوم شهر رمضان عن وقته فإن عليه القضاء **(قوله وبهجته الباقى**
وغيره) نقل تصحيحه في التتارخانية ايضا **(قوله أى واجب على الفور)** هذا ساقط من بعض
النسخ وفيه ركاكة لانه يؤل الى قولنا افتراضها واجب على الفور مع انها فريضة محكمة
بالدلائل القطعية وقد يقال ان قوله افتراضها على تقدير مضاف أى افتراض ادائها وهو من

• واعلم ان أداء الدين عن
الدين والعين عن العين
وعن الدين يجوز وأداء
الدين عن العين وعن دين
سقط لا يجوز وحيلة
الجواز ان يعطى مدينه
الفقير زكاته ثم يأخذها
عن دينه ولو اتع المدين
مدينه وأخذها لكونه
ظفر بجنس حقه فانما
رفعه للقاضى وحيلة
التكفين بها التصديق على
فقير ثم هو يكفى فيكون
الثواب لهما وكذا في تعميم
المسجد وتماه في حيل
الاشياء (واقتراضها عمرى)
أى على التراخى وصححه
الباقيات وغيره (وقيل
فورى) أى واجب على
الفور (وعليه الفتوى)
كما فى شرح الوهبانية

إضافة الصفة الى موصوفها فيصير المعنى ادأؤها المفترض واجب على الفور اى ان اصل الاداء فرض وكونه على الفور واجب وهذا ما حققه في فتح القدير من ان المختار في الاسول ان مطلق الامر لا يقتضى الفور ولا التراخي بل مجرد الطلب فيجوز له المكلف كل منهما لكن الامر هنا معه قرينة الفور اى ما يأتى (قوله) فيأثم بتأخيرها اى ظاهره الاثم بالتأخير ولو قل كيوم او يومين لانهم فسر والفور بول اوقات الامكان وقد يقال المراد ان لا يؤخر الى العام القابل لمافى البدائع عن المتنى بالتون اذا لم يؤد حتى مضى حولا ففقد ساء واثم اه فتأمل (قوله) وهى القرينة انه اى الامر بالصرف (قوله) وهى معجلة) كذا عبارة الفتح اى حاجة الفقير معجلة اى حاصلة (قوله) وتامه فى الفتح) حيث قال بعد ما مر فتكون الزكاة فريضة وفوريته واجبة فيلزم بتأخيرها من غير ضرورة الاثم كما صرح به الكرخى والحاكم الشهيد فى المتنى وهو عين ما ذكره الامام ابو جعفر عن ابي خنيفة انه بكراهة التحريم هى الحمل عند اطلاق اسمها وقد ثبت عن اثنتا الثلاثة وجوب فوريته وما نقله ابن شجاع عنهم من انها على التراخي فهو بالنظر الى دلائل الافتراض اى دلائل الافتراض لا يوجبها وهو لا يبنى وجود دلائل الإيجاب وعلى هذا قوالهم اذا شك هل زكى او لا يجب عليه ان زكى لان وقتها العمر فالشك حينئذ كالشك فى الصلاة فى الوقت اه ما خلا (تمه) فى الفتح ايضا اذا اخر حتى مرض يؤدى سرا من الورثة ولو لم يكن عنده مال فإراد ان يستقرض لاداء الزكاة ان كان اكبر رآه انه بقدر على قضاءه فالأفضل الاستقرض والا فلا لان خصومة صاحب الدين اشد اه (قوله) اى عبد) خصه بالذكر لئلا يناسب قوله فنوى خدمته واثار بقوله مثلا الى ان العبد غير قيد لكن الاول ان يقول بعده فنوى استعماله ايع مثل التوب والمداينة لابد من تخصيصه بما تصح فيه فنية التجارة ليخرج ما لو اشترى ارضا خراجية او عشرية لتجر فيها فانها لا تجب فيها زكاة التجارة كيا تى ونسبه عليه فى الفتح (قوله) فنوى بعد ذلك خدمته اى وان لا يبقى للتجارة لمافى الحاشية عبد التجارة اذا اراد ان يستخدمه سنتين فاستخدمه فهو للتجارة على حاله الا ان ينوى ان يخرج من التجارة ويجعله للخدمة اه (قوله) ما لم يبعه اى او يؤجره كفى النهر وغيره وبدله من قسم الدين الوسط فيعتبر ما مضى او يعتبر الحول بعد قبضه على الخلاف الآتى فى بيان اقسام الديون (قوله) يحنس مافيه الزكاة) فلودفعه لامرأته فى مهرها او دفعه بصاح عن قوداو دفعته لحاج زوجها لان زكاة لان هذه الاشياء لم تكن حنس مافيه الزكاة ط (قوله) والفرق (اى بين التجارة حيث لا يتحقق الا بالفعل وبين عدمها بان نواه للخدمة حيث تحقق بمجرد الدنية ط (قوله) قيم بها) لان التزول كلها يكتفى فيها بالدنية ط ونظير ذلك المقيم والصائم والكافر والعوفة والسائمة حيث لا يكون مسافرا ولا مفطرا ولا مسالما ولا سائمة ولا عوفة بمجرد الدنية وثبتت اضدادها بمجرد الدنية زيلى لكن صرح فى النهاية والفتح بان العوفة لا تفسر سائمة بمجرد الدنية بخلاف العكس ووفقى فى البحر بحمل الاول على ما اذا نوى ان تكون السائمة عوفة وهى باقية فى المرعى اذا لبد من العمل وهو اخراجها من المرعى لالاعاف وحمل الثانى على ما اذا نوى بعد اخراجها منه (قوله) كان لها اى لان الشرط فى التجارة مقارنتها لتقدها وهو كسب المال بالمال بعقد شراء او اجارة او استقرض حيث لا مانع على ما يأتى فى الشرح مع بيان

(فيأثم بتأخيرها) بلا عذر
(وترد شهادته) لان الامر
بالصرف الى الفقير معه
قرينة الفور وهى انه لدفع
حاجته وهى معجلة فتى لم
يجب على الفور لم يحصل
المقصود من الإيجاب على
وجه التام وتامه فى الفتح
(لا يبقى للتجارة) اى عبد
مثلا (اشترى لها نفوى) بعد
ذلك (خدمته ثم) ما نواه
للخدمة (لا يصير للتجارة
وان نواه لها ما لم يبعه)
بحنس مافيه الزكاة والفرق
ان التجارة عمل فلا تهم
بمجرد الدنية بخلاف الاول
فانه ترك العمل قيم بها
(وما اشترى لها) اى
للتجارة (كان لها) لتجارة
النية لتعد التجارة

(لاماورته ونواها) لعدم العقد الا اذا تصرف فيه اى ناويا فتجب الزكاة لاقتران انية بالعمل (الا الذهب والفضة) والسائبة لما في الحائنية لو ورت سائبة لزمه زكاتها بعد حول نواها ولا (ومملكه) يصنع كهبة او وصية او نكاح او خلع او صلح عن قود) قيد بالقود لان العبد للتجارة اذا قتله عبد خطأ ودفع به كان المدفوع للتجارة خاتية وكذا كل ما قوبض به مال التجارة فانه يكون لها بلا نية كامر (د نواها) كان لها عند الثاني والاصح) انه (لا) يكون لها بحر عن البدائع وفي اول الاشياء واو قارنت التبة ما ليس بدل مال بمال لا تصح على الصحيح (لا زكاة في الآلى والجواهر) وان ساوت الفا اتفاقا (الا ان تكون للتجارة) والاصل ان ما عدا الحجرين والسواثم انما يركى بنية التجارة بشرط عدم المنافع المؤدى الى التنى وشرط مقارنتها لعقد التجارة وهو كسب المال بالمال بعقد شراء او اجارة او استقراض

المحترزات ثم ان نية التجارة قد تكون صريحا وقد تكون دلالة فالاول ما ذكرنا والثاني ما تقدم في الشرح عند قول المصنف اونية التجارة (قوله لاماورته) قال في النهر ويلحق بالارث ما دخله من حبوب ارضه فنوى امساكها للتجارة فلا تجب لو باعها بعد حول اه (قوله اى ناويا) قال في النهر يعنى نوى وقت البيع مثلا ان يكون بدله للتجارة ولا تكفيه التبة السابقة كما هو ظاهر ما في البحرا (قوله فتجب الزكاة) اى اذا حال الحول على البدل ط (قوله نواها ولا) اى نوى السوم او الا لانها كانت سائبة فقيت على ما كانت وان لم ينوخا (قوله وما ملكه بصنعه الخ) اى ما كان متوقفا على قبوله وليس بمبادلة مال بمال كهذه العقود اذا نوى عند العقد كونه للتجارة لا يصير لها على الاصح لان الهبة والصدقة والوصية ليست بمبادلة اصلا والمهر وبدل الخلع والصلح عن دم العمد بمبادلة مال غير مال كفى البدائع قال في فتح القدير والحاصل ان نية التجارة فيما يشتره تصح بالاجماع وفيما يرثه بالاجماع وفيما يملكه بقبول عقد مما ذكر خلاف اه (قوله او نكاح او خلع) اى لو تزوجها على عبد مثلا فبوت كونه للتجارة او خالعت عليه فنوى كذلك (قوله او صلح عن قود) اى اذ نوى عند عقد الصلح التجارة بالبدل وفي الحائنية لو كان عبد للتجارة فقتله عبد عمدا فصول من القصاص على القاتل لم يكن القاتل للتجارة لانه بدل عن القصاص لا عن المقتول اه (قوله كان المدفوع للتجارة) اى بالانية ح وذلك لانه بدل عن المقتول وقد كان المقتول للتجارة فكذلك بدله فكان بمبادلة مال بمال ومثله فيما يظهر لو اختار سيد الجاني الفداء بعرض لما قبلت ولا ينافيه ما أتى عن الاشياء فافهم (قوله فانه يكون لها) لان حكم البدل حكم الاصل خاتية وسياق تمام الكلام على استبدال مال التجارة في باب زكاة الغنم (قوله كامر) اى في شرح قوله اونية التجارة ح (قوله والاصح انه لا يكون لها) لان التجارة كسب المال ببدل هو مال والقول اكتساب بغير بدل اصلا فلم تكن التبة مقارنة لعمل التجارة بدائع (قوله وفي اول الاشياء) اى به تأييد للاصح ط (قوله والجواهر) كاللؤلؤ والياقوت والزمرد وامثالها درر عن الكافى (قوله وان ساوت الفا) في نسخة الوفا (قوله ما عدا الحجرين) هذا علم بالنعلة على الذهب والفضة ط وقوله والسواثم بالنسب عطف على الحجرين وما عدا ما ذكر كالجواهر والعقارات والمواشى العلوفة والعبد والياب والامتعة ونحو ذلك من العروض (قوله المؤدى الى التنى) هذا وصف في معنى العلة اى لازكاة فيما نواه للتجارة من نحو ارض عشرية او خراجية مثلا يؤدي الى تكرار الزكاة لان العشر او الخراج زكاة ايضا والتي بكسر التاء المثناة وفتح النون فى آخره الف مقصورة وهو اخذ الصدقة مرتين في عام كافى القاموس ومنه كافى المغرب قوله صلى الله عليه وسلم لا تنى في الصدقة (قوله وشرط مقارنتها) بالجر عطف على شرط الاول ومن المقارنة ماورته ناويا لها ثم تصرف فيه ناويا ايضا لان المتبر هو انية المقارنة للتصرف بالبيع مثلا كامر بكون بدله الذى نوى به التجارة مقارنا لعقد الشراء فافهم (قوله او اجارة) كان اجرداره بعروض ناويا بها للتجارة ولو كانت الدار للتجارة يصير بدلها للتجارة بالانية لوجود التجارة دلالة كمر وفيه خلاف قدمناه (قوله او استقراض) لان القرض ينقلب معاوضة المال بالمال في العاقبة وهذا قول بعض المشايخ واليه اشار في الجامع ان من كان له مائة درهم لا مال له غيرها

فاستقرض من رجل قبل حلولان خمسة اقفزة لغير التجارة ولم يستهلك الاقفزة حتى حال
الحول لازكاة عليه وبصرف الدين الى مال الزكاة دون المجلس الذي ليس بمال الزكاة فقوله لغير
التجارة دليل انه لو استقرض للتجارة يصير لها وقال بعضهم لا وان نوى لان القرض اعاره وهو تبرع
لا لتجارة بدائع وعلى الاول منى في البحر والنهر والمنح وتبعهم الشارح لكن ذكر في الذخيرة عن
شرح الجامع لشيخ الاسلام ان الاصح الثاني وان معنى قول محمد في الجامع لغير التجارة انها كانت
عند المقرض لغير التجارة وفائدته انها اذا ردت عليه عادت لغير التجارة وانها لو كانت عنده للتجارة
فردت عليه عادت للتجارة اهـ والظاهر ان الثاني مبنى على قول ابى يوسف ان المستقرض لا يملك
ما استقرضه الا بالتصرف وعندنا يملكه بالقبض حتى لو كان قائما في يده فباعه من المقرض يصح عنده
لا عندها ولو باعه من اجني يصح اتفاقا كسأى في تحريره في بابه ان شاء الله تعالى وعلى قولهما فالوجه
للاول تأمل لاقال بشكل الاول بان المستقرض صار مديونا بنظير ما استقرضه والمديون لازكاة
عليه بمقدورته فافائدة حجة نية التجارة فيه لاننا نقول فائدتها ضم قيمته الى التصاب الذي معه لما
سأى من ان قيمة عروض التجارة تنضم الى التدين فاذا كان له ما تادهم فقط واستقرض خمسة
اقفزة للتجارة قيمتها خمسة دراهم مثلا كان مديونا بقدرها وبقي له تصاب تام فيزكيه بخلاف ما اذا لم
تكن للتجارة فانه لازكاة عليه اصلا لان الدين يصرف الى مال الزكاة دون غيره كما مر فينبقى تصاب
الدراهم الذي معه لا يزكيه ولا يركب الاقفزة فافهم (قوله ولو نوى الخ) محترز قوله وشرط
مقارنتها لعقد التجارة - (قوله ولو نوى الخ) خرج باشتراط عقد التجارة وهذا ملحق بالميراث
كما مر عن النهر فلا يصح تعليمه باجتماع الحفين كما قدمنا فافهم (قوله كما مر) قبل قوله وشرط
حجة اداها - (قوله وكما لو شري الخ) محترز قوله بشرط عدم المانع الخ (قوله وزرعها)
قيد للعشيرة لتعلق العشر بالخارج بخلاف الحراج الا اذا كان خراج مقاسمة لا موطنا
ومفهومه انه اذا لم يزرعها تجب زكاة التجارة فيها لعدم وجوب العشر فلم يوجد المانع اما
الحراجة فالمانع موجود وهو التني وان عطلت (قوله لقيام المانع) وهو التني ومفساد
التعليل انه لو زرع البذر في ارضه المملوكة تجب فيه الزكاة ويخالفه ما في البحر حيث قال في
باب زكاة المال لو اشترى بذرا للتجارة وزرعه فانه لازكاة فيه وانما فيه العشر لان بذره
في الارض ابطال كونه للتجارة فكان ذلك كنية الخدمة في عبد التجارة بل اولى ولو لم
يزرعه تجب اه فان مفاده سقوط الزكاة عن البذر بالزراعة مطلقا افاده ط * (تنبيه) =
ما ذكره الشارح من عدم وجوب الزكاة في الارض المشرية للتجارة وانما فيها العشر
او الحراج للمانع المذكور قال في البدائع هو الرواية المشهورة عن اصحابنا وعن محمد انه تجب
الزكاة ايضا لان زكاة التجارة تجب في الارض والعشر يجب في الحارج وهما مختلفان فلا
يجتمع الحقان في مال واحد ووجه ظاهر الرواية ان سبب الوجوب في الكل واحد لانه يضاف
اليها فيقال عشر الارض وخراجها وزكاتها والكل حق الله تعالى وحقوقه تعالى المتعلقة
بالاموال النامية لا يجب فيها حقان منها بسبب مال واحد كزكاة السائمة مع التجارة اه فافهم

باب السائمة

بالاضافة او بالتوين على انه مبتدأ وخبر فهو لبيان حقيقتها وما بعده لبيان حكمها واذا لم يقدر

ولو نوى التجارة بعد العقد
واشترى شيئا للقبية ناويا
انه ان وجد ربها باعه
لازكاة عليه كما لو نوى
التجارة فيها خرج من
ارضه كما مر وكما لو شري
ارضا خراجية ناويا
التجارة او عشيرة و
زرعها او بذرا للتجارة
وزرعه لا يكون للتجارة
لقيام المانع

باب السائمة

مضافا اى صدقة السائمة قال في النهر وبدأ محمد في تفصيل اموال الزكاة بالسوائم اقتداء
بكتبه عليه الصلاة والسلام وكانت كذلك لانها الى العرب وكان جل اموالهم السوائم والابل
انفسها عندهم فبدأ بها **(قوله هي الراعية)** اى لغة يقال سامت الماشية رعت واسامها ربيها
اسامة كذا في المغرب سميت بذلك لانها تسم الارض اى تعلمها ومنه شجر فيه تسمين وفي ضياء
العلوم السائمة المال الراعى نهر **(قوله)** وشرا المكتفية بالرعى الخ اطلقها فشمّل المتولدة من
اهل ووحش لكن بعد كون الام اهلية كالتولدة من شاة وظي وبقر وحشي واهل فتجب
الزكاة بها ويكمل بها النصاب عندنا خلافا للشافعي بدائع **(قوله بالرعى)** بفتح الراء مصدر
وبكسرهما الكلال نفسه والمناسب الاول اذ لو حمل الكلال اليها في البيت لانكون سائمة
بحر قال في النهر وأقول الكسر هو المتداول على الالسة ولا يلزم عليه ان تكون سائمة لو حمله
اليها الا لو اطاق الكلال على المنفعل واقتال منه بل يظهر قول المغرب الكلال هو كل مارعته
الدواب من الرطب واليابس يفيد اختصاصه بالثأم في معدنه وليكن به سائمة لانه ملكه بالخويز
فدبره اه قلت لكن في القاموس الكلال كجلى العشب رطبه ويابسه فلم يقده بالرعى
(قوله) ذكره الشئني اى ذكر التقيد بالمباح قال في البحر والنهر ولا بد منه لان الكلال يشمل
غير المباح ولا تكون سائمة به لكن قال المقدسي وفيه نظر قلت لعل وجهه منع شموله لغير المباح
لحديث احمد المسلمون شركاء في الماء والكلأ والنار فهو مباح ولو في ارض تملوكة كما
سيأتى في فصل الشرب ان شاء الله تعالى **(قوله)** ذكره الزيلعي اى ذكر قوله قصد الدر والنسل
تبعه اعداء النهاية **(قوله)** والسمن) علف تسمير ط **(قوله)** ايم المذكور لان الدر والنسل
لا يظهر فيها ط **(قوله)** فقط اى المذكور المحضة وليس المراد انه يعم المذكور ولا يعم غيرها اعم
وحاصله انه يقيد المذكور لا يعم **(قوله)** لكن في البدائع الخ استدراك على ما في المحيط من اعتبار
السمن والجواب ان مراد المحيط ان السمن لا لاجل اللحم بل لغرض آخر مثل ان لا تموت في
الشتاء من البرد فلا تناقض بين كلامي البدائع والمحيط اعم او يحمل على اختلاف الرواية
او المشايخ ط وبه جزم الرحمن اقول عبارة البدائع هكذا نصاب السائمة له صفات منها
كونه معدا للاسامة للدر والنسل لما ذكرنا ان مال الزكاة هو المال النسي والمال النامي في
الطيوان بالاسامة اذ به يحصل النسل فيزيد المال فان اُسِمَت للحمل والركوب او للحمل فلا زكاة
فيها اه فقد افاد ان الزكاة منوطة بالاسامة لاجل النمو اى الزيادة فيشمّل الاسامة لاجل
السمن لانه زيادة فيها ثم تقريعه على ذلك باخراج ما اذا اُسِمَت للحمل والركوب او للحمل يعلم
منه انه لم يرد باللحم السمن والا كان كلاما متناقضا لان اللحم زيادة ولا يشوهم احد ان ذلك مبنى
على رواية اخرى لانه في صدد كلام واحد فتعين ان المراد باللحم الاكل اى اذا اسامها لاجل
ان يأكل لحمها هو واضيفه فهو كما لو اسامها للحمل والركوب اذ لا بد من قصد الاسامة للزيادة
والنمو هذا ما ظهر لي ثم رأيت في انعراج ما نصه له غنم لتجارة نوى ان تكون للحمل فذبح كل يوم
شاة او سائمة نواها لحمولة فهي للحمل والحولة عند محمد اه وفيه لف ونشر مرتب والله
تعالى اعلم **(قوله)** كما لو اسامها للحمل والركوب لانها تفسير ككتاب البدن وعيد الخدمة

(هي) الراعية و شرعا
(المكتفية بالرعى المباح)
ذكره الشئني (في اكثر
العام قصد الدر والنسل)
ذكره الزيلعي و زاد
في المحيط (و الزيادة
والسمن) ليعم المذكور
فقط لكن في البدائع لو
اسامها للحمل فلا زكاة فيها
كما لو اسامها للحمل
والركوب ولو للتجارة
ففيها زكاة التجارة

(قوله ولعلمهم تركوا ذلك) أى ترك أصحاب المتون من تعريف السائمة ما زاده المصنف تبعاً للزبلى والمحيط تصريحهم أى تصریح التاركين لذلك بالحكمين أى بحكم ما نوى به التجارة من العروض الشاملة للحيوانات وبحكم السائمة للحمل والركوب وهو وسبب زكاة التجارة فى الاول وعدمه فى الثانى فلا يرد على تعريفهم بأنها المكتفية بالرعى فى أكثر العام انه تعريف بالاعم افاده فى البحر وحاصله ان القديين المذكورين فى الزبلى والمحيط ملحوظان فى التعريف المذكور بقربة التصريح المزبور فلا يكون تعريفاً بالاعم على ان التعريف بالاعم إنما لا يصح على رأى المتأخرين من علماء الميزان والا فالتقدمون واهل اللغة على جوازه وبه اندفع قول النهر ان هذا غير دافع اذا التعريف بالاعم لا يصح ولا يفتق فيه ذكر الحكمين بعده اه تأمل **(قوله للشك فى الموجب)** بكسر الجيم وهو كونها سائمة فانه شرط لكونها سبباً للموجب قال فى فتح القدير العلف اليسر لا يزول به اسم السوم المستلزم للحكم واذا كان مقابله كثيراً بالنسبة كان هو يسيراً والتصف ليس بالنسبة الى النصف كثيراً لانه يقع الشك فى ثبوت سبب الايجاب فافهم **(قوله)** مختلفان قدر اوسيبيا لان القدر فى مال التجارة ربع العشر وفى السوائم ما بأتى بيانه والسبب فيهما هو المال التامى لكن بشرط نية التجارة فى الاول ونية الاسامة للدر والنسل فى الثانى فالاختلاف فى الحقيقة فى القدر والشرط لكن لما كانت السبيبة لاتبم الا بشرطها جعله من الاختلاف فى السبب فافهم **(قوله)** فلو اشترى (تفريع على البطلان **(قوله)** كما لو باع السائمة) قيد بها لان عروض التجارة اذا استبدلت لا ينقطع الحول قلت ومثل العروض الدراهم والدنانير عندنا خلافاً للشافعى فلا زكاة على الصيرفى فى قياس قوله كفى البدائع **(قوله)** فى وسط الحول يسكون السين وهو افيد لانه اسم جزء مبهم بين طرفى الشيء بخلاف محركها فانه اسم جزء تساوى بعده عن طرفى الشيء فيكون جزءاً معيناً الحول وليس بمزاده اهـ **(قوله)** او قبله أى قبل الحول على تقدير مضاف أى قبل انتهائه بنوم والمراد به مطلق الزمان ولو ساعة وهو من عطف الخاص على العام فانه قد يكون بأو كفى الحديث ومن كانت هجرته الى دنيا يصيبها او امرأة يزوجها وفادته مع انه داخل فى الوسط التنبيه على بطلان الحول بالبيع وان مضى معظمه ودفع توهم ان المراد بالوسط الجزء المعين فافهم **(قوله)** ولا تعد عندك) أما لو كان عندك نقد تصابا فانه يضم اليه وزكيه معه بلا استقبال حول وكان الاولى ان يقول ولا تصاب عندك ليشمل ما اذا باعها بمجنسها او بغيره فى الجوهره ولو باعها بالمشية قبل الحول بدراهم او بماشية ضم الخن الى جنسه بالاجماع أى يضم الدراهم الى الدراهم والماشية الى الماشية **(قوله)** المسبلة) أى المجمولة لانه لزم عليها فى سبيل الله تعالى بوقف او وصية وهذا التفصيل عند الامام أما عندها فلا شئ فى الخجل مطلقاً ط. بزيادة **(قوله)** ولا فى المواشى العمى نقل فى الظهيرية فى العمى روايتين وعندنا تجب كما لو كان فيها عمى نهر وجزء فى البحر فى الباب الآتى بالجواب فيها والذي يظهر انه ان تحقق فيها السوم وجبت والا فلا بدليل التعليل والله اعلم

باب نصاب الابل

بالثورين مبتدأ حذف خبره او بالعكس ونصاب مبتدأ وخمس خبره والذي فى المنح نصاب الابل بغير باب **(قوله)** نصاب الابل) أطلقه فشمع المذكور والانات ولو أبوه وحشياً بعد ان كانت

ولعلمهم تركوا ذلك
لتصريحهم بالحكمين (فلو
علفها نصفه لانتكون سائمة)
فلا زكاة فيها للشك فى
الموجب (ويبطل حول
زكاة التجار بمجماعها للسوم)
لان زكاة السوائم وزكاة
التجارة مختلفان قدر اوسيبيا
فلا يبنى حول احدها على
الآخر (فلو اشترى لها)
أى للتجارة (ثم جعلها
سائمة اعتبر) اول الحول
من وقت الجعل) للسوم كما
لوباع السائمة فى وسط
الحول او قبله بيوم بمجنسها
او بغير جنسها او بتقد ولا
تقد عندك او بعروض
ونوى بها التجارة فانه
يستقبل حولاً آخر
جوهرة وفيها ليس فى
سوائم الوقت والجل
المسبلة زكاة اعدم المالك
ولا فى المواشى العمى ولا
مقطوعة القوائم لانها
ليست سائمة

باب نصاب الابل

بكسر الباء وتسكن مؤنثة
لا واحد لها من لفظها والنسبة
اليها بلى بفتح الباء سميت به
لانها تبول على افخاذها
(خمس فيؤخذ من كل
خمس) منها (الى خمس
وعشرين بخت) جميع بختي
وهو ماله سنامان منسوب
الى مختصر لانه اول من
جمع بين العربي والعجمي
قوله منهما ماولد افسى بخيا
(او عرب شاة) وما بين
النصابين عفو (وفيها) اى
الحس وعشرين (بنت
مخاض وهى التى طغت فى)
السنة (الثانية) سميت به
لان امها غالبا تكون مخاضا
اى حاملا بأخرى (وفى
ست وثلاثين) الى خمس
واربعين (بنت لبون وهى
التى طغت فى الثالثة) لان
امها تكون ذات لبن
لاخرى غالبا (وفى ست
واربعين) الى ستين (حقه)
بالكسر (وهى التى طغت
فى الرابعة) وحق ركوها
(وفى احدى وستين) الى
خمس وسبعين (جذعة)
بفتح الدال المعجمة (وهى
التى طغت فى الخامسة)
لانها تجزع اى تقاع اسن
الابن (وفى ست وسبعين)
الى تسعين (بنا لبون وفى
احدى وتسعين حقان الى

الام اهلية وشمل الصغار بشرط ان لا تكون كلها كذلك لما سيصرح به فالصغار تبع للكبار
وشمل الاعمى والمريض والاعرج لكن لا يؤخذ فى الصدقة وشمل السمان والعجاف لكن
تجب شاة بقدر العجاف وبيانه فى البحر (قوله مؤنثة) قال فى ذيل المغرب كل جمع مؤنث الا
ما صبح بالواو والتون فيمن يعلم يقول جاء الرجال والنساء وجاءت الرجال والنساء واسماء الجوع
مؤنثة نحو الابل والذود والحليل والغنم والوحش والعجم وكذا كل ما يفرق بينه
وبين واحده بالياء او بالياء النسب كتمر ونخل وروم وبختي وبخت اه فافهم (قوله
بفتح الباء) كقولهم فى النسبة الى سلمة اى بكسر اللام سلقى بالفتح لتو الى الكسرات مع الباء
بحر (قوله لانها تبول على افخاذها) فيه اشارة الى ان بينهما اشتقاقا اكبر وهو اشتراك
الكلمتين فى اكثر الحروف مع التناسب فى المعنى كما هو فان الابل مهموز وبال اجوف ح (قوله
بخت) بالجر يدل من قوله الى خمس وعشرين والاولى نصبه على التمييز وهو كذلك فى بعض
النسخ (قوله يختصر) يضم الباء وسكون اء المعجمة وفتح التاء المشناة فوق والتون والصاد
المهملة المشددة فى آخره اء علم مركب تركيب مزج على ملك ح وفى القاموس يختصر بالشديد
اصله بوخت ومعناه ابن ونصر كيقم صنم وكان وجد عند الصنم ولم يعرف له اب فنسب اليه
خرب القدس اه (قوله او عرب) جمع عربى لبيها ثم للاناسى عرب ففرقوا بينهما فى الجمع
بحر (قوله شاة) ذكر ان اوائى بحر وفى الشعر بلالية عن الجوهرة قل الحجندي لا يجوز
فى الزكاة الاثنى من الغنم فصاعدا هو ما اثنى عليه حول ولا يؤخذ الجذع وهو الذى اثنى عليه
سته اشهر وان كان يجزى فى الاضحية اه (قوله عفو) مصدر بمعنى اسم المفعول اى عفا الشارع
عنه فلم يوجب فيه شيئا ط (قوله بنت مخاض) قيديها لانها لا يجوز دفع الذكور فيها الا بطريق
القيمة كما يأتى والواجب فى المأخوذ الوسط كسيحجى فى باب الغنم (قوله سميت به الخ) قال
فى المغرب مخضت الحامل مخضا ومخاضا اخذها وجع الولادة ومنه فاجأها المخاض الى جذع
النخلة والمخاض ايضا التوق الحوامل الواحدة خامة ويقال لولدها اذا استكمل سنة ودخل
فى الثانية ابن مخاض لان امه خلقت بالمخاض من الشوق اه ومنه فى القاموس فافهم (قوله غالبا)
لانها قد لا تحمل و اشار الى ان المراد بنت مخاض وكذا بنت لبون السن لان ان تكون امها
مخاضا اولبونا فهو يخرج مخرج العادة لا يخرج الشرط كفى البحر عن الزبلى فى فصل محرمات
النكاح وهذا مع ما مر عن المغرب يدل على ان هذا معنى لغوى ايضا لا شرعى فقط كما فهمه
فى البحر من عبارة الزبلى المذكورة فافهم (قوله وهى التى طغت فى الثالثة) اى ولوز من
يسير كروم فلا يخالف ما فى التهستنى من انها التى اثنى عليها ستان افاده ط (قوله لاخرى)
اى لبنت اخرى ط (قوله وحق ركوها) بيان لعة التسمية كفى القاموس (قوله كذا
كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم) كتب مبتدأ مضاف وكذا خبره وانى بكر عطف على
المضاف اليه ح وفى عامة النسخ الى ابى بكر اى الواصلة اليه فى الفتح عن رواية الزهرى انه
صلى الله عليه وسلم قد كتب الصدقة ولم يخرجها الى عماله حتى توفى فأخرجها أبو بكر من بعده
فعمل بها حتى قبض ثم أخرجها عمر فعمل بها الخ قالت وانما ذكر الماشرح هذه الجملة هنا ولم

بؤخرها الى آخر الكلام لوقوع الخلاف لاختلاف الروايات فيما بعد المائة والحسين كما اشار
اليه بقوله الآتي عندنا أماما دونها فلا خلاف فيه الا ماورد عن علي انه قال في خمس وعشرين
من الابل خمس شياه وتامة في الزيلي (قوله عندنا) وقال الشافعي واحد اذا زادت على مائة
وعشرين واحدة ففيها ثلاث بنت لبون الى مائة وثلاثين ففيها حقة وبنت لبون ثم في كل
اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة وعن مالك قولان احدها كذهبنا والآخر كذهب
الشافعي اسمعيل (قوله ثم في كل مائة وخمس وأربعين) الاصوب اسقاط كل ليوافق ما في المنع
والدرر وغيرها ولا يهاجمه انه ان تكرر هذا العدد مرتين تكرر هذا الواجب مرتين وان
تكرر ثلاثا فثلاث وليس ذلك بمراد والاصوب ايضا العطف بالواو بدل ثم لان هذا ليس
استثنافا آخر بل هو من جملة الاستثاف الذي قبله (قوله بنت مخاض وحقتان) فالحقتان
في المائة والعشرين وبنت مخاض في الخمسة والعشرين الزائدة عليها (قوله ثم في كل مائة
وخمسين) الاصوب اسقاط كل لما مر وعطفه بتم لالواو لان مقتضى الاستثاف فيما بعد
المائة وعشرين ان يجب في ست وثلاثين بعدها بنت لبون مع الحقتين لكن ليس في هذا
الاستثاف بنت لبون بخلاف الاستثافين اللذين بعده (قوله ثم في كل خمس وعشرين) اى
بعد المائة والحسين والاصوب ايضا اسقاط كل والعطف فيه وفيما بعده بالواو بدل ثم لما مر
(قوله اربع حقائق) منها ثلاث وجبت في المائة والحسين والرابعة وجبت في الست
والاربعين الزائدة عليها والى هنا انتهى حكم الاستثاف الثاني فلا تجب فيه جذعة (قوله
الى ماشئين) وهو في الماشئين بالخيار ان شاء دفع اربع حقائق من كل خمسين حقة او خمس بنات
لبون من كل اربعين بنت لبون كافي المحيط والمبسوط والحانية اسمعيل (قوله كما تستأنف
في الخمسين التي بعد المائة والحسين) فيد به احترازا على الاستثاف الاول يعنى الذى بعد
المائة والعشرين اذ ليس فيه ايجاب بنت لبون كما قدمناه ولا ايجاب اربع حقائق لعدم
نصابهما لانه لما زاد خمس وعشرون على المائة والعشرين صار كل النصاب مائة وخمسة
واربعين فهو نصاب بنت المخاض مع الحقتين فلما زاد عليها خمس صار مائة وخمسين وجب
ثلاث حقائق درر (قوله حتى يجب في كل خمسين حقة) كذا في صدر الشريعة والدرر والمراد
في كل ست واربعين الى الخمسين كما عبر به في النفاية قال في البحر فاذا زاد على الماشئين خمس
شياه ففيها شاة مع الاربع حقائق او الخمس بنات لبون وفي عشر شاتان معها وفي خمس عشرة
ثلاث شياه معها وفي عشرين اربع معها فاذا بلغت ماشئين وخمسا وعشرين ففيها بنت مخاض
معها الى ست وثلاثين فينت لبون معها الى ست واربعين وماشئين ففيها خمس حقائق الى ماشئين
وخمسين ثم تستأنف كذلك ففي ماشئين وست وتسعين ست حقائق الى ثلثة وهكذا اهـ (قوله
للانات) نعت للقيمة اى القيمة الكائنة للانات ح (قوله فان المالك مخير) لعدم فضل الانوثة
فيهما على الذكورة ط

(ثم تستأنف الفريضة)
عندنا (فيؤخذ في كل
خمس شاة) مع الحقتين
(ثم في كل مائة وخمس
واربعين بنت مخاض
وحقتان ثم في كل مائة
وخمسين ثلاث حقائق ثم
تستأنف الفريضة) بعد
المائة والحسين (ففي كل
خمس شاة) مع الثلاث
حقاق (ثم في كل خمس
وعشرين بنت مخاض مع
الحقائق) ثم في ست وثلاثين
بنت لبون (مهم) ثم
في مائة وست وتسعين اربع
حقاق الى ماشئين ثم تستأنف
الفريضة) بعد الماشئين
ابدا كما تستأنف في الخمسين
التي بعد المائة والحسين
حتى يجب في كل خمسين
حقة ولا تجزى ذكورا لابل
الا بالقيمة للانات بخلاف
البقر والغنم فان المالك مخير

باب زكاة البقر

من البقر بالسكون وهو
الشيء سمي به لانه يشق
الارض كالثور لانه يثير

باب زكاة البقرة

قدمت على الغنم لقربها من الابل في الضخامة حتى شملها اسم البدنة بحر (قوله كالثور اى)
هو ذكر البقرة قاموس اى كاسى الثور ثورا لانه يثير الارض اى يحرقها قال في المغرب وانا روا

الأرض حرثوها وزرعوها وسميت البقرة المثيرة لأنها تنثر الأرض (قوله والتاء للوحدة
 أى لا تثبت فيشمل الذكر والأنثى كفى البحر (قوله والجاموس) هو نوع من البقر كفى
 المغرب فهو مثل البقر في الزكاة والأضحية والربا ويكمل به نصاب البقر وتؤخذ الزكاة من
 أغلبها وعند الاستواء يؤخذ أعلى الأدنى وأدنى الأعلى نهر وعلى هذا الحكم البخت والعراب
 والضأن والمز ابن مالك (قوله بخلاف عكسه) أى التولد من أهله ووحشة لأن المعتبر الأم
 (قوله ووحشى) بالجر عطفا على عكسه (قوله فإنه لا يعد في النصاب) لأنه ملحق بخلاف
 الحبس كالحمل والوحشى وإن ألف فيها يبتا لا يعلق بالأهلى حتى يبقى حلال الأكل بجر (قوله
 بلا نون) ذكرنا كانت أو أنا وكذا الجواميس كفى البرجندى اسمعيل (قوله سائمة) نعت
 للأنثى فهو من نوع ويحوز النصب على التخيير فلو عوفه فلا زكاة فيها إلا إذا كانت للتجارة
 فلا يعتبر فيه العدد بل القيمة (قوله غير مشتركة) فلو مشتركة لا تترك نقصان نصيب كل منهما
 عن النصاب وإن نحت الحنطة فيه كسائى بيانه في باب زكاة المال (قوله فيها تبع) نص على
 الذكر للأنثى اختصاصه بالأنثى كفى الأبل (قوله كامة) قديده ليوافق قول غيره وطعن
 في الثانية لأنه إذا تمت السنة لزم طعنه في الثانية فلا مخالفة فأداه الشيخ اسمعيل (قوله مسن)
 بضم الميم وكسر السين مأخوذ من الأسنان وهو طلع السن في هذه السنة لا الكبير فهستانی
 عن ابن الأثير ط (قوله خسابه) أى لا يكون عنوا بل يحسب إلى سنين ففي الواحدة الزائدة
 ربع عشر سنة وفي السنتين نصف عشر سنة ددر (قوله بحر عن النابيع) عزاء في البحرا إلى
 الأسبيجاني وتصحيح القدوري وأيس فيه ذكر النابيع وفي النهر وهي اعدل كافي المحيط وفي
 جوامع الفتى الخمار قولهما وفي النابيع والأسبيجاني وعليه الفتوى اه (قوله ثم في كل
 ثلاثين) أى في تغير الواجب بكل عشرة ففي سبعين تبع ومسنة وفي ثمانين مسنتان
 وفي تسعين ثلاث تبعه وفي مائة تبعان ومسنة فعلى ما ذكره مدار الحساب على الثلاثينات
 والأربعينات ط عن القهستاني (قوله إلا إذا دخلا) أى التبعين والمسنتان بأن كان
 العدد يصح أن يعطى فيه من هذه أو هذه ط (قوله وهكذا) أى الحكم على هذا السؤال
 في مائتين وأربعين ثمانية تبعه أو ست مسنات

باب زكاة الغنم

الغنم محرمة الشاة لأفرادها من أنظها الواحدة شاة وهو اسم مؤنث للجنس يقع على
 المذكور والآنثى فهو من وفيه الشاة الواحدة من الغنم للذكر والأنثى وتكون من الضأن
 والمز والطباء والبقر والغنم وحمل الوحش والمرأة جع شاة وشاة وشواه (قوله مشتق
 من الغنمية) أى بينهما اشتقاق أكبر كما مر في الأبل فافهم وذكر الضمير وإن كانت الغنم
 مؤنثة كما علمت لأن المرددها (قوله لأنه) علة مقدمة على معلولها وقوله آلة الدفع
 أى الدفع عن نفسها ولا يثبت وجود آلتها غير دفعة كقرونها ط (قوله ضأنا أو معزا)
 يسكون الهذرة والعين وفتحهما جمع ضأن كذا في القاموس والكشاني وهو مذهب
 الأخفش والتصحيح مذهب سيدويه أن كلا منهما اسم جرس يقع على القليل والكثير

(والذكر)

الأرض ومفردة بقرة
 والتاء للوحدة (نصاب
 البقر والجاموس) ولو
 متولد من وحش وأهله
 بخلاف عكسه ووحشى
 بضم و غم وغيرهما فإنه لا يعد
 في النصاب (ثلاثون سائمة)
 غير مشتركة (وفيها تبع)
 لأنه يتبع أمه (ذو سنة)
 كاملة (أو تبعه) الشاة
 (وفي أربعين مسن ذوسنتين
 أو مسنة وفيها زاد) على
 الأربعين (بحسابه) في
 ظاهر الرواية عن الأمام
 وعنه لأشئ فيا زاد (على
 ستين ففيها ضعف مائة
 ثلاثين) وهو قولهما
 والثالثة وعليه الفتوى
 بحر عن النابيع وتصحيح
 القدوري (ثم في كل
 ثلاثين تبع وفي كل أربعين
 مسنة) إلا إذا دخلا كلمة

وعشرين فيخير بين أربع
 أمة وثلاث مسنات وهكذا

باب زكاة الغنم

مشتق من الغنمية لأنه
 ليس لها آلة الدفع فكأن
 غنمة لكل طالب (نصاب
 الغنم ضأنا أو معزا)

والذكر والاثنى والضأن ما كان من ذوات الصوف والمعز من ذوات الشعر فهستانى ط (قوله فانهما سواء) لان النص ورد باسم الشاة والغنم وهو شامل لهما نهر (قوله في تكميل النصاب) فاذا نقص نصاب الضأن وعنده من المعز ما يكمله او بالعكس وجبت فيه الزكاة وكذا لو كان المعز نصابا تاما تجب فيه (قوله والاثنى) اى تجزئ منهما الا انها تجوز بالجلدع واما اخذه في الزكاة ففيه الخلاف الآتى (قوله والربا) فلا يجوز بيع لحم الضأن بلحم المعز متفاضلا ح (قوله لافى اداء الواجب) لان النصاب اذا كان ضا نا يؤخذ الواجب من الضأن ولو معزا فمن المعز ولو منها فمن الغالب ولو سواء فمن ايها شاء جوهره اى فيعطى ادنى الاعلى او اعلى الادنى كما قدمناه في الباب السابق (قوله والايمان) فان من حلف لا يأكل لحم الضأن لايحس بأكل لحم المعز للعرف ح اى فان الضأن غير المعز في العرف (قوله وما بينهما عفو) اى ما بين كل نصاب ونصاب فوقه عفو لاشئ فيه زائد افاضاد على اربعين شاة مثلا الى المائة والعشرين لاشئ فيه اذا تم المالك فلو مشتركة بين ثلاثة امانا فملى كل شاة قال في البحر ولو كانت لرجل فليس للساعي ان يفرقها ويحملها اربعين اربعين فيأخذ ثلاث شياه لانه اتحاد المالك صار الكل نصابا ولو كان بين رجلين اربعون شاة لا تجب على واحد منهما الزكاة و ايس للساعي ان يجمعها ويحملها نصابا ويأخذ الزكاة منها لان ملك كل واحد منهما قاصر عن النصاب اه (قوله وهو مات له سنة) اى ودخل في الثانية كفى الهداية وسائر كتب الفقه والمذكور في الصحاح والمغرب وغيرها من كتب اللغة انه من الغنم ما دخل في السنة الثالثة كذا في البرجندى ولذا قال الزيلعى هذا على تفسير الفقهاء وعنده اهل اللغة ما طعن في الثالثة اسمعيل (قوله لالجدع) بالتحريك قاموس (قوله وهو ما أتى عليه اكثرها) كذا في الهداية والكافى والدرر وقيل ماله ثمانية اشهر وقيل سبعة وذكر الاقطع انه عند الفقهاء مات له ستة اشهر قال في البحر وهو الظاهر (قوله على الظاهر) راجع الى قوله لالجدع فان عدم اجزائه هو ظاهر الرواية صرح به في البحر ح (قوله من الضأن) قيد به لان المعز لا خلاف انه لا يؤخذ فيه الا لثنى بجر عن الحائية (قوله ذكره الكمال) واقره في النهر لكن جزم في البحر وغيره بظاهر الرواية وفي الاختيار انه الصحيح (قوله والجدع من البقر الح) واما الجدع من المعز فقال في البحر لم أره عند الفقهاء واما نقلوا عن الازهرى انه مات له سنة اه قلت لكن لا يصح ان يكون مراد الفقهاء لانه بهذا المعنى حتى عندهم كما تقدم في كلام الشارح فالظاهر انه لا فرق عندهم في الجدع بين الغنم والمعز (قوله ولاشئ) في خيل سائمة (في المغرب الخيل اسم جمع للعرب والبراذين ذكرورها وانا نهما اه وقيد بالسائمة لانها محل الخلاف المالى نوى بها التجارة فتجب فيها زكاة التجارة اتفاقا كذا فى (قوله عندهما) لما فى الكتب الستة من قوله عليه الصلاة والسلام ايس على المسلم في عبده وفروسه صدقة زاد مسلم الا صدقة الفطر وقال الامام ان كانت سائمة للدر والنسل ذكرورا وانا و حال عليها الحول وجب فيها الزكاة غير انها ان كانت من افراس العرب خيرين ان يدفع عن كل واحدة دينارا وبين ان يقومها ويمطى عن كل مائتى درهم خمسة دراهم وان كانت من افراس غيرهم قومها لا غير وان كانت ذكرورا وانا و افراسا واثنا عشرها عدم الوجوب كذا فى المحيط

فانهما سواء في تكميل النصاب والاضحية والربا لا فاداء الواجب والايمان (اربعون وفيها شاة) تم الذكور والاناث وفي مائة واحد وعشرين شاتان وفي مائتين واحدة ثلاث شياه وفي اربعمائة اربع شياه (وبينهما عفو) بعد بلوغها اربعمائة (ثم) بعد بلوغها اربعمائة (في كل مائة شاة) الى غير نهاية (ويؤخذ في زكاتها) اى الغنم (الثنى) من الضأن والمعز (وهو مات له سنة لالجدع) الا بالقيمة (وهو ما أتى عليه اكثرها) على الظاهر وعنه جواز الجدع من الضأن وهو قولهما والدليل يرجحه ذكره الكمال والثنى من البقر ابن سستين ومن الابل ابن خمس والجدع من البقر ابن ستة ومن الابل ابن اربع (ولاشئ) في خيل) سائمة عندهما

وفي الفتح المراجع في المذكور عدمه وفي الأثاث الوجوب واجمعوا انها لو كانت للحمل والركوب او علوفة فلا شيء فيها وان الامام لا يأخذها جبوا نهر (قوله وعليه الفتوى) قال الطحاوي هذا احب القولين البنا ورجحه اقاضي ابو زيد في الاسرار وفي الينابيع وعليه الفتوى وفي الجواهر والفتوى على قولهما وفي الكافي هو المختار للفتوى وتبعه الزيلعي والبرازي تبعا للخلاصة وفي الحاشية قالوا الفتوى على قولهما تصحيح العلامة قاسم قلت وبه جزم في الكنتز لكن رجح قول الامام في الفتح واجاب عن دليلهما المار تبعا للهداية بأن المرافيه فرس الغازي وحقق ذلك بما لا مزيد عليه واستدل للامام بالادلة الواضحة ولذا قال في تلبيذه العلامة قاسم وفي التحفة الصحيح قوله ورجحه الامام السرخسي في المبسوط والقُدوري في التجريد واجاب عما عساه يورد على دليله وصاحب البدائع وصاحب الهداية وهذا القول اقوى حجة على ما شهد به التجريد والمبسوط وشرح شيخنا اه (قوله الاصح لا) وقيل ثلاث وقيل خمس قهستاني (قوله ليست للتجارة) اي هذه الثلاثة (قوله فلا كلام) اي لا كلام يتعلق بنبي زكاة التجارة موجود اه ح (قوله ولا في عوامل) اي التي اعدت للعمل كأثارة الارض بالحرانة وكالسقي ونحوه زاد في الدرر الجوامع وهي التي اعدت لحل الانتقال وكان المصنف نظر الى ان العوامل تشعها (قوله وعلوفة) بالفتح ما يعلف من الغنم وغيرها الواحد والجمع سواء مغرب قال في البحر وقد منا عن القنية انه لو كان له ابل عوامل يعمل بها في السنة اربعة اشهر ويسمى بها في الباقي يعني ان لا تحجب فيها زكاة اه (قوله ما لم تكن الملوقة للتجارة) قيد بالعلوفة لان العوامل لا تكون للتجارة وان نواها لها كافي النهر اي لانها مشغولة بالحاجة الادمية (قوله وحمل وفصيل وعجول) في النهر الحمل ولد الشاة في السنة الاولى والفصيل ولد الناقة قبل ان يصير ابن مخاض والعجول ولد البقرة حين تضعه امه الى شهر كافي المغرب (قوله وصورته الخ) اي اذا كانت له سوائم كبار وهي نصاب فضت ستة اشهر مثلا فولدت اولاداً ثم ماتت وتم الحول على الصغار لا تحجب الزكاة فيها عندها وعند الثاني تحجب واحدة منها والمراد من النصاب خمس وعشرون ابلا وثلاثون بقرا واربعون غنما واما مادون خمس وعشرين ابلا فلا شيء فيه اتفاقا لان الثاني اوجب واحدة منها ولا يتصور فيها دون هذا المقدار وتامة في الاختيار وفي القهستاني عن التحفة الصحيح قولهما (قوله الاتبع الكبير) قال في النهر والخلاف اي المذكور آتفاً مقيد بما اذا لم يكن فيها كبار فان كان كما اذا كان له مع تسع وثلاثين حملا من وكذلك في الابل والبقرة كانت الصغار تبعا للكبير ووجب اجاعا كذا في الدراية اه (قوله ويجب ذلك الواحد ولو ناقصا فلو جديلا لم الوسط) كذا في بعض النسخ وفي بعضها ويجب ذلك الواحد ما لم يكن جديلا فله الوسط وهذه النسخة احسن (قوله وهلاكه يسقطها) اي لو هلك الكبير بعد الحول بطل الواجب عندها وعند الثاني يجب في الباقي تسعة وثلاثون جزءاً من اربعين جزءاً من حمل نهر ولو هلك الحملان وبقي الكبير يؤخذ جزء من اربعين جزءاً منه بدائع (قوله ولو تعدد الواجب الخ) بيانه اذا كان له مستنان ومائة وتسعة عشر حملاً فانه يجب مستنان في قولهم اما لو كان له مائة وعشرون حملاً وجبت مائة واحدة عندها وقيل الثاني مسنة وحمل وعلى هذا لو كان له تسعة وخمسون عجولاً

وعليه الفتوى خاتمة
وغيرها ثم عند الامام هل
ايها نصاب مقدر الاصح
لعدم النقل بالتقدير
(و) لافي (بغال وحير)
سائمة اجاعا (ليست
للتجارة) فلولها فلا كلام
لانها من العروض (و)
لافي (عوامل وعلوفة)
ما لم تكن الملوقة للتجارة
(و) لافي (حمل) بفتح حين
ولد الشاة (وفصيل) ولد
الناقة (وعجول) بوزن
سنور ولد البقرة وصورته
ان يموت كل الكبار ويتم
الحول على اولادها الصغار
(الاتبع الكبير) ولو واحدا
ويجب ذلك الواحد ولو
ناقصا فلو جديلا لم الوسط
وهلاكه يسقطها ولو تعدد
الواجب وجب الكبار
فقط ولا يكمل من الصغار
خلافاً للثاني

وتيسع نهر عن غابة اليبان (قوله ولا في عفو) هذا قولهما وهو ان الواجب في النصاب لافي العفو وقال محمد وزفر الواجب عن الكل وائر الخلاف يظهر فيمن ملك تسعا من الابل فهلك بعد الحول منها اربعة لم يسقط شيء على الاول ويسقط على الثاني اربعة اتساع شاة وكذا لو كان له مائة وعشرون شاة فهلك منها ثمانون يسقط على الثاني ثلثا شاة منها وتماه في الزيلعي (قوله وخصاه بالسواثم) اى خص الصاحبان العفو بها دون النقود لان ما زاد على مائتي درهم لاف عفو فيه عندها بل يجب فيما زاد بحسابه اما عند ابى حنيفة فان الزائد عليها ما لم يبلغ اربعين درهما ففيها درهم آخر كما سأتى (قوله ولا في هالك الخ) اى لا تجب الزكاة في نصاب هالك بعد الوجوب اى بعد مضي الحول بل تسقط وان طابها الساعى منه فامتنع حتى هلك النصاب على الصحيح وفي الفتح انه الاشبه بالفقه لان الله الملك رأى في اختيار محل الاداء بين العين والقيمة والرأى يستدعى زمانا (قوله ومنع الساعى) عطف على وجوبها ح (قوله لتعلقها بالعين) لان الواجب جرم من النصاب فيسقط بهلاك محله كدفع العبد بالجناية يسقط بهلاكه هداية (قوله وان هالك بعضه) اى بعض النصاب سقط حظه اى حظ الهالك اى سقط من الواجب فيه بقدر ما هلك منه (قوله ويصرف الهالك الى العفو الخ) اقول اى لو كان عنده ثلاث نصاب مثلا وشيء زائد مما لا يبلغ نصابا رابعا فهلك بعض ذلك يصرف الهالك الى العفو اولا فان كان الهالك بقدر العفو يبقى الواجب عليه في الثلاث نصاب بتمامه وان زاد يصرف الهالك الى نصاب يليه اى الى النصاب الثالث ويترك عن النصابين فان زاد الهالك على النصاب الثالث يصرف الزائد الى النصاب الثاني وهكذا الى ان ينتهى الى الاول ومقتضى ما مر انه اذا نقص النصاب يسقط عنه حظه ويترك عن الباقي بقدره تأمل ثم ان هذا قول الامام رضى الله عنه وعند ابى يوسف يصرف الهالك بعد العفو الاول الى النصب شائعا وعند محمد الى العفو والنصب لما مر من تعلق الزكاة بهما عنده قال في الملقى وشرحه الشارح فلو هلك بعد الحول اربعون من ثمانين شاة تجب شاة كاملة عندها وعند محمد نصف شاة ولو هلك خمسة عشر من اربعين يعبرنا تجب بنت مخاض لما مر ان الامام يصرف الهالك الى العفو ثم الى نصاب يليه ثم وثم وعند ابى يوسف خمسة وعشرون جزأ من ستة وثلاثين جزأ من بنت مخاض لما مر انه يصرف الهالك بعد العفو الاول الى النصب وعند محمد نصف بنت لبون وثمنها لما مر انه يعلق الزكاة بالنصاب والعفو اه وفي البحر ظاهر الرواية عن ابى يوسف كقول الامام (قوله بخلاف المستهلك) اى بفعل رب المال مثلا (قوله بعد الحول) اما قبله لو استهلكه قبل تمام الحول فلا زكاة عليه لعدم الشرط واذا فعله حيلة لدفع الوجوب كأن استبدل نصاب السائمة بآخر او اخرجه عن ملكه ثم ادخله فيه قال ابو يوسف لا يكره لانه امتنع عن الوجوب لا باطل حق الغير وفي المحيط انه الاصح وقال محمد بكره واختاره الشيخ حميد الدين الضرير لان فيه اضرا را بالفقراء وابطال حقهم ما لا وكذا الخلاف في حيلة دفع الشفعة قبل وجوبها وقبل الفتوى في الشفعة على قول ابى يوسف وفي الزكاة على قول محمد وهذا تفصيل حسن شرح درر البحار قلت وعلى هذا التفصيل منى المصنف في كتاب الشفعة وعزاء الشارح هناك الى الجوهره واقره وقال ومثل الزكاة الحج

(و) لافى (عفو) وهو ما بين
النصب (في كل الاموال
وخصاه بالسواثم (و) لافى
(هالك بعد وجوبها) ومنع
الساعى في الاصح لتعلقها
بالعين لا بالذمة وان هلك
بعضه سقط حظه ويصرف
الهالك الى العفو اولاً ثم
الى نصاب يليه ثم وثم
(بخلاف المستهلك) بعد
الحول

قوله من بنت مخاض صوابه
من بنت لبون كذا في
هامش نسخة المؤلف اه

وآية السجدة (قوله لوجود التعدى) علة لقوله بخلاف المستهلك فإنه بمعنى نجب فيه الزكاة (قوله ومنه إلخ) أى من الاستهلاك المفهوم من المستهلك قال فى النهر وهو واحد قولين والقول الآخر أنه لا يضمن لأنه لو فعل ذلك فى الودعة لا يضمن فكذا هنا والذي يقع فى نفسى ترجيح الاول ثم رأيت فى البدائع جزم به ولم يحك غيره اه قلت ومن الاستهلاك ما لو أبرأ مديونه الموصى بخلاف المعسر على ماسأنى قيل باب العاشر (قوله والتوى) بالقصر أى الهلاك مبتدأ خبره هلاك (قوله بعد القرض والاغارة) الاصول الاقراض قال فى الفتح و اقراض التصاب الدراهم بعد الحول ليس باستهلاك فلو توى المال على المستقرض لا تجب اى الزكاة ومثله اغارة توب التجارة اه والتوى هنا ان يجحد ولاينة عليه او يموت المستقرض لاعن تركه (قوله واستبدل) بالجر عطفًا على القرض اه ح لان المعنى انه لو استبدل مال التجارة بمال التجارة ثم هلك البديل لا تجب الزكاة لأنه ليس باستهلاك فعلى هذا لا يصح كونه مرفوعاً عطفًا على التوى لاستلزامه ان يكون نفس الاستبدال هلاكاً وليس كذلك لقيام البديل مقام الاصل وما عزم الى النهر من انه هلاك لم أره فيه بل المصرح به فيه وفي غيره انه ليس باستهلاك ولا يلزم منه ان يكون هلاكاً قال فى البدائع واذا حال الحول على مال التجارة فأخرجه عن ملكه بالدراهم او البدائير او بعرض التجارة بمثل قيمته لا يضمن الزكاة لانه ما تلف الواجب بل نقله من محل الى مثله اذ لا تعتبر فى مال التجارة هو المعنى وهو المالية لا الصورة فكان الاول قائماً معنى فيبقى الواجب ببقائه ويسقط بهلاكه واما اذا باعه وحاجى يسير فكذلك لانه مما لا يمكن التجوز عنه فكان عنوا وان حاجى بما لا يتباين الناس فيه ضمن قدر زكاة الحماة وزكاة ما بقي تحول الى العين فبقى ببقائه وتسقط بهلاكه انتهى والاستبدال قبل الحول كذلك فى البدائع ايضا لو استبدل مال التجارة بمال التجارة وهى العروض قبل تمام الحول لا يبطل حكم الحول سواء استبدلها بنجسها او بخلافه بلا خلاف تتعلق وجوب زكاتها بمعنى المال وهو المالية والقيمة وهو باق وكذا الدراهم او البدائير اذا باعها بنجسها او بخلافه كدراهم بدراهم او بدائير وقال الشافعى ينقطع حكم الحول فعلى قياس قوله لا تجب الزكاة فى مال الصبارة كما اذا باع السائمة بالسائمة ولنا ما قلنا ان الوجوب فى الدراهم يتعلق بالمعنى لا بالعين والمعنى قائم بعد الاستبدال فلا يبطل حكم الحول بخلاف استبدال السائمة بالسائمة فإن الحكم فيها يتعلق بالعين فيبطل الحول المتعقد على الاول ويستأنف للثانى حوالاه ففهم (قوله هلاك) كذا فى بعض النسخ وفى بعضها يعد هلاكاً (قوله وبغير مال التجارة) متعلق بمبتدأ محذوف دل عليه المذكور اى واستبدال مال التجارة بغير مال التجارة استهلاكاً فيضمن زكاته قال فى النهر وقيد فى الفتح بما لا يولى فى البديل عدم التجارة عند الاستبدال اما اذا لم ينو وقع البديل للتجارة اه قلت اى واذا وقع البديل للتجارة فلا يكون الاستبدال استهلاكاً فلا يضمن زكاة الاصل لو كان بعد تمام الحول ولا ينقطع حكم الحول لو كان الاستبدال قبل تمامه بل يتحول الوجوب الى البديل فيبقى ببقائه ويسقط بهلاكه كما قلناه صريحاً عن البدائع فما قيل من انه لا يجب زكاة البديل بهذا الاستبدال بل يعتبر له حول جديد خطأ صريح فافهم * (تلبه) * شمل قوله وغير مال

لوجود التعدى ومنه مالو حبسها عن العلف والماء حتى هلكت فيضمن بدائع والتوى بعد القرض والاغارة واستبدال مال التجارة بمال التجارة هلاك وبغير مال التجارة

التجارة ما لو استبدل بعوض ليس بمال أصلا بأن تزوج عليه امرأة أو صالح به عن عدم العمد
أو اختلعت به المرأة أو بعوض هو مال لكنه ليس مال الزكاة بأن باعه بعد الخدمة أو شياب
البذلة أو استأجر به عينا فيضمن الزكاة في ذلك كله لأنه استهلاك وكذا لو باع مال التجارة
بالسوائم على أن يتركها سائمة لاختلاف الواجب فكان استهلاكاً وتماه في البدائع * (تمة) *
حكم القود مثل مال التجارة في الفتح رجل له الف مال حولها فاشتري بها عبداً للتجارة
فأتى أو عرضاً للتجارة فهلك بطلت عنه زكاة ألف ولو كان العبد للخدمة لم تسقط بموته
وتماه فيه (قوله) والسائمة بالسائمة الأولى إسقاط قوله بالسائمة ليشمل استبدالها بغير
سائمة قال في فتح القدير واستبدال السائمة استهلاك مطلقاً سواء استبدلها بسائمة من جنسها
أو من غيره أو بغير سائمة دراهم أو عرض لثعلق الزكاة بالعين أولاً وبالذات وقد تبدلت فاذا
هلكت سائمة البدل تجب الزكاة ولا يخفى أن هذا إذا استبدل بها بعد الحول أما إذا باعها
قبله فلا حتى لا تجب الزكاة في البدل إلا بحول جديد أو يكون له دراهم وقد باعها بأحد
القدريين أي فحينئذ يضم ثمنها إلى ما عنده من الدراهم ويزكيه معه بلا استقبال حول
جديد وكذا لو باعها بسائمة وعنده سائمة فانه يضمها إليها كما قدمناه في فصل السائمة عن
الجوهرة (قوله) وجاز دفع القيمة أي ولو لمع وجود المخصوص عليه معراج فلأدى ثلاث
شياه سمان عن أربع وسط أو بعض بنت لبون عن بنت مخاض جاز وتماه في الفتح ثم إن هذا
مقيد بغير المثل فلا تعتبر القيمة في نصاب كيل أو وزني فاذا أدى أربعة مكاييل أو دراهم
جيدة عن خمسة رديئة أو زيوف لا يجوز عند علمائنا الثلاثة إلا عن أربعة وعليه كيل
أو درهم آخر خلافاً لزمرو وهذا إذا أدى من جنسه والأقلعتبر هو القيمة اتفاقاً لتقوم
الجودة في المال الربوي عند المقابلة بخلاف جنسه ثم إن المعتبر عند محمد الأنفع للفقير من
القدر والقيمة وعندهما القدر فاذا أدى خمسة اقفزة رديئة عن خمسة جيدة لم يجز عنده
حتى يؤدي تمام قيمة الواجب وجاز عندهما هذا إذا كان المال جيداً وأدى من جنسه رديئاً
أما إذا أدى من خلاف جنسه فالقيمة معتبرة اتفاقاً وإذا أدى خمسة جيدة عن خمسة رديئة
جاز اتفاقاً على اختلاف الترخيج وتماه في شرح درر البحار وشرح المجموع (قوله) في زكاة
الحل قيد بالذكورات لأنه لا يجوز دفع القيمة في الضحايا والهديات والعق لأن معنى القرية
إرافة الدم وفي العق نفي الرق وذلك لا يتقوم بحرق غايبة البيان ثم قال ولا يخفى أنه مقيد ببقاء
الأم النحر أما بعد ما فيجوز دفع القيمة كما عرف في الاضحية اهـ (قوله) وخراج ذكره
في الشرنبلالية بحثاً لكن نقله الشيخ اسمعيل عن الخلاصة (قوله) ونذر كأن نذر إن يتصدق
بهذا الدينار فتصدق بقدره دراهم أو بهذا الحيز فتصدق بقيمته جاز عندنا كذا في فتح
القدير وفيه لو نذر أن يهدي شاتين أو يعتيق عبيدين وسطين فأهدى شاة أو اعتق عبداً يساوي
كل منهما وسطين لا يجوز لأن القرية في الأرافة والتحرير وقد التزم أراقتين وتحريرين فلا
يخرج عن العهدة بواحد بخلاف النذر بالتصدق بشاتين وسطين فتصدق بشاة بقدرها
جوازاً للمقصود اغناء الفقير وبه تحصيل القرية وهو يحصل بالقيمة ولو نذر أن يتصدق بفقير
دقل فتصدق بنصفه جيداً يساوي تمامه لا يجز به لأن الجودة لا قيمة لها هنا للربوية وللمقابلة

والسائمة بالسائمة استهلاك
(وجاز دفع القيمة في زكاة
وعشر وخراج وفطرة
ونذر

الدقل محرراً أردأ التمس
قاموس اه منه

بالجنس بخلاف جنس آخر لو تصدق بنصف فقير منه يساويه جازاه (قوله وكفارة) بالتوبن وغير الاعتاق لفته ولم يذكر هذا الاستثناء في الهداية والكثير والتبيين والكافي وذكره في غاية البيان كما قدمناه معللاً بأن معنى القرية فيما تلافى الملك ونفى الرق وذلك لا يتقوم شرئاً لئلا يقلت وينفى استثناء الكسوة أيضاً لما في البحر عن الفتح بخلاف ما لو كان كسوة بأن أدى ثوباً يعدل ثوبين لم يجز الاعن ثوب واحد لان المنصوص عليه في الكفارة مطلق الثوب لا بقيد الوسط فكان الاعلى وغيره داخل تحت النص اهـ (قوله وهو الاصح) اى كون المعترف في السواثم يوم الاداء اجماً هو الاصح فانه ذكر في البدائع انه قيل ان المعترف عنده فيها يوم الوجوب وقيل يوم الاداء اهـ وفي المحيط يعتبر يوم الاداء بالاجماع وهو الاصح اهـ فهو تصحيح للقول الثاني الموافق لقولهما وعليه فاعتبار يوم الاداء يكون متفقاً عليه عنده وعندهما (قوله ويقوم في البلد الذى المال فيه) فلو بعث عبداً للتجارة في بلد آخر يقوم في البلد الذى فيه العبد بحر (قوله ففى اقرب الامصار اليه) اى الى المفازة وذكر الضمير باعتبار الموضع وعبرة الفتح الى ذلك الموضع قال في البحر في الباب الآتى وهذا اولى بمافى التبيين من انه اذا كان في المفازة يقوم في المصر الذى يصير اليه (قوله والمصدق) بتخفيف الصاد وكسر الدال المشددة هو الساعى آخذ الصدقة واما المالك فلهشهور فيه تشديدها وكسر الدال وقيل بتخفيف الصاد شرئاً لئلا ينعى (قوله لا يأخذ الا الوسط) اى من السن الذى وجب فلو وجب بنت لبون لا يأخذ خيار بنت لبون ولارديثها بل يأخذ الوسط لقوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ حين بعته الى اليمن اياها وكراهم اموالهم رواه الجماعة ولان في اخذ الوسط نظراً للفقراء ولرب المال مناعى القارى وفي الحاشية ولا تؤخذ الربى والاكلة والمأخض وفحل الغنم لانها من الكراهم اهـ والربى يضم الزاء المشددة وتشديد الباء مقصورة وهى التى تربى ولدها مغرب وفي البدائع قال محمد الربى هى التى تربى ولدها والاكلة التى تسمن للاكل والمأخض هى التى في بطنها ولد ومن الناس من طعن فيه وزعم ان الربى هى المرباة والاكلة المأكولة وطعنه مردود عليه وكان عليه تقليد محمد اذ هو امام في اللغة ايضا واجب التقليد فيها كأبى عبيد والاصمى والحليل والكسائى والفرأه وغيرهم وقد قاده ابو عبيد مع جلالة قدره واخرج بقوله وكذا ابو العباس ٣ وكان نعلب يقول محمد عندهما من اقران سيبويه فكان قوله حجة في اللغة اهـ وتامه فيها (قوله ولو كله جيداً حجيده) في الظهيرية له تحييل تمر برنى ودقل قال الامام يؤخذ من كل نخلة حصتها من التمر وقال محمد يؤخذ من الوسط اذا كانت اصنافاً ثلاثة جيد ووسط وردى اهـ وهذا يقتضى ان اخذ الوسط اتماماً هو فيها اذا اشتمل المال على جيد ووسط وردى أو على صنفين منها مالو كان المال كله جيداً كاربعةين شاة أو كولة تحب شاة من الكراهم لاشاة وسط عند الامام خلافاً لمحمد كما لا يخفى بحر وفي التهر عن المعراج ان لم يكن فيها وسط يعتبر افضلها ليكون الواجب بقدره (قوله كذا نقله الشافعية ٤) وعلاؤه بأن الحامل حيواناً كان في شرح ابن حجر (قوله فليراجع) لا يقال تقدم انه لا تؤخذ الماخض لان المراد هنا ما اذا كان التصاب كله كذلك ولا يقال صرحوا بأنه لا زكاة في العوامل والحوامل لان المراد بها المدة للحمل على ظهرها

(وكفارة غير الاعتاق)
وتعتبر القيمة يوم الوجوب
وقال يوم الاداء وفي السواثم
يوم الاداء اجماً وهو
الاصح ويقوم في البلد
الذى المال فيه ولو في مفازة
ففى اقرب الامصار اليه فتح
(والمصدق) لا (يأخذ) الا
(الوسط) وهو أعلى
الادنى وادنى الاعلى ولو
كله جيداً حجيده (وان لم يجز)
المصدق وكذا ان وجد

مطلب

محمد امام في اللغة واجب
التقليد فيها من اقران
سبويه ٣ قوله ابو العباس
الظاهر انه المبرد اهـ منه
ع قوله كذا نقله الشافعية
وقوله فليراجع هكذا في
نسخة المؤلف بخطه ولعل
ذلك في نسخة الشارح التى
كتب عليها والا فلا وجود
له في نسخ الشارح التى
بيدى اهـ مصححه

والمراد هنا ما في بطنها ولد لكن اذا كان النصاب كله كذلك فما المانع من اخذها وان كانت حيوانين كالأول كانت كلها اكلة فانها تؤخذ مع كونها من الكرائم المنهي عن اخذها وقول البحر الملة آتفايح شاة من الكرائم يشمل الحامل فتأمل (قول له) فالقيد اتفاقي) كذا في البحر ودرر البحار وغيرهما لكن ظاهر ما في البحر عن المراج انه اتفاقي بالنسبة الى اداء القيمة فانه قال واداء القيمة مع وجود المتخصص عليه جائز عندنا اه فتأمل (قول له من ذات سن) اشار بتقدير المضاف تبعا للنهر الى ان المراد بالسن معناها الحقيقي واحدة الانسان لكن قال في المغرب السن هي المعروفة ثم سعى بها صاحبها كالتاب للمسة من التوق ثم استعبرت لغيره كائن الحاض وابن اللبون اه زاد في الدرر وذلك انما يكون في الدواب دون الانسان لانها تعرف بالسن اه اى سميت بذلك لان عمرها يعرف بالسن بخلاف الآدمي ومقتضاه انه مجاز في اللغة من اطلاق اسم البعض على الكل كالرقبة على المملوك فلا حاجة الى تقدير مضاف الا ان يريد الاشارة الى تجويز كونه من مجاز الحذف تأمل (قول له) الادنى) اى وصفا اوسنا وكذا قوله او الاعلى (قول له مع الفضل) اى ما يزيد من قيمة الواجب على المدفوع (قول له لانه دفع بالقيمة) اى لا يبيع حتى ينفى الجبر (قول له يرد الفضل) اى استرده ولم يقدروه عندنا شئ لانه يختلف بحسب الاوقات غلاء ورخصا وقدرة الشافعي بشاتين او عشرين درهما كما يسطه في العاية وغيرها اسمعيل (قول له بلا جبر) كذا في الهداية وبه جزم الكمال والزيلعي وفي النهر عن الصيرفي انه الصحيح وقيل الخيار للسامح ذكره محمد في الاصل وجرى عليه القدوري واختاره السبجاني وقيل للمالك في الصورتين وهو ظاهر المتن كالكتن والدرر والمتلق وصححه في الاختيار وذكر في النهاية والمراج انه الصواب ومثى عليه في البحر وعزاه الى المبسوط وانتصر في النهر للاول فلذا جزم به الشارح (قول له جاز) اى بخلاف المثل كما قدمناه موضحا (قول له والمستفاد) السين واثاء زائدتان اى المال المفاد ط (قول له ولو بهية اوارث) ادخل فيه المفاد بشراء او ميراث او وصية وما كان حاصلا من الاصل كالاولاد والربح كافي النهر (قول له الى نصاب) قيد به لانه لو كان النصاب ناقصا وكل بالمستفاد فان الحول يتعقد عليه عند الكمال بخلاف ما لو هلك بعض النصاب في اثناء الحول فاستفاد ما يكمله فانه يضم عندنا واثاء الى انه لا بد من بقاء الاصل حتى لو اضاع استأنف للمستفاد حولا منذ ملكه فان وجد منه شيئا قبل الحول ولو بيوم ضمه وزكى الكل وكذا لو هوب له الف فاستفاد مثلها في الحول ثم رجع الواهب بقضاء استأنف حولا للفائدة وشمل كلامه ما لو كان النصاب دينيا فاستفاد مائة فانها تضم اجماعا غير انه لو تم حول الدين فعند الامام لا يلزمه الاداء من المستفاد ما لم يقبض اربعين درهما فلو مات المدينون مقلسا سقط عنه زكاة المستفاد وعندهما يجب اه من البحر والنهر (قول له من جنسه) سيأتى ان احد التقدين يضم الى الآخر وان عرض التجارة تضم الى التقدين للجنسية باعتبار قيمتها واحترز عن المستفاد من خلاف جنسه كالابل مع الشياه فلانضم بحر (قول له ولو ادى الخ) هذا بمنزلة الاستثناء مما في المتن كأنه قال يضم المستفاد الى جنسه ما لم يمنع منه مانع وهو التي التي بقوله عليه الصلاة والسلام لا تني في الصدقة (قول له لاتضم) اى الى سائمة عنده من جنس

فالقيد اتفاقي (ماوجب من ذات (سن دفع) المالك (الادنى مع الفضل) جبرا على السامح لانه دفع بالقيمة (او) دفع (الاعلى ورد الفضل) بلا جبر لانه شراء فيشترط فيه الرضا هو الصحيح سراج (او) دفع (القيمة) ولو دفع ثلاث شياه سمان عن اربع وسط جاز (والمستفاد) ولو بهية اوارث (وسط الحول يضم الى نصاب من جنسه) فيزكيه بحول الاصل ولو أدى زكاة نقدته ثم اشترى به سائمة لا تضم ولو له نصابان ما لم يضم احدهما

السائمة التي اشتراها بذلك التقد المزكى اى لا يزكيا عند تمام حول السائمة الاصلية عند
الامام للمانع المذكور وعندها يضم وكذا الخلاف لو باع السائمة الزكاة بنقد بخلاف
مالو ادى عشر طعام او ارض او صدقة فطر عبد تم باع حيث تضم امانتها اجماعا والفرق للامام
ان ثمن السائمة بدل مال الزكاة وللبدل حكم المبدل منه فلو ضم لادى الى التنى وكذا لو جعل
السائمة علوفة بعد ما زكاهما تم باعها او جعل عبد التجارة المؤدى زكاته للخدمة تم باعه ضم
لخروجه عن مال الزكاة فصار كالآخر وتماه في البحر (قوله كسمن سائمة مزكاة) اى
وكالفرع المذكور قبله فيه لو ورث سائمة من جنس السائمتين تضم الى اقربهما ايضا (قوله
ضمت) اى الائتاف الموروثة الى اقربهما اى اقرب الاقلين الاولين حول اقال في البحر لانهما
استويا في علة التضم وترجح احدهما باعتبار القرب لانه انفع للفقراء (قوله ورغى كل الخ)
قال في البحر ولو كان المستفاد ربحا او لدا ضمه الى اصله وان كان بعد حول لانه ترجح باعتبار
الفرع والتولد لانه تبع وحكم التبع لا يقطع عن الاصل (قوله اخذ البغاة) الاخذ ليس
قيدا احترازيا حتى لو لم يأخذوا منه ذلك سنين وهو عندهم بل يؤخذ منه شئ ايضا كافي البحر
والشر نبلاية عن الزبلى والبغاة قوم مسلمون خرجوا عن طاعة الامام الحق بان ظهروا
فاخذوا ذلك نهر ويظهر لى ان اهل الحرب لو غلبوا على البلدة من بلادنا كذلك لتعليبهم اصل
المسئلة بان الامام لم يحجمهم والجباية بالحمية وفي البحر وغيره لو اسلم الحربي في دار الحرب واقام
فيها سنين ثم خرج التيا لم يأخذ منه الامام الزكاة لعدم الحمية ونقضه بادائها ان كان عالما
بوجوبها والا فلا زكاة عليه لان الخطاب لم يبلغه وهو شرط الوجوب اه وسأى في متنا في باب
العاشر انه لو مر على عاشر الخوارج فمعتروه ثم مر على عاشر اهل العدل اخذ منه تانيا اى
لتقصيره بمروءه بهم (قوله والخراج) اى خراج الارض كافي غاية البيان والظاهر ان خراج
الرؤس كذلك نهر قلت ما استظهره صرح به في المعراج (قوله الا في ذكره) اى في باب
المصرف (قوله فعليهم الخ) اى ديانته كافي مض التسخ قال في الهداية وافتوا بان يعدها
دون الخراج اه لكن هذا فيما اخذه البغاة لتعليبهم بان البغاة لا يأخذون بطريق الصدقة
بل بطريق الاستحلال فلا يصرفونها الى مصارفها اه اما السلطان الجائر فله ولاية اخذها
وبه يبقى كذا ذكره قريبا عن ابى جعفر نعم ذكر في المعراج عن كثير من مشايخ بلخ انه كالبغاة
لانه لا يصرفه الى مصارفه وفي الهداية انه الاحوط (قوله اعادة غير الخراج) . . . افس لما قلناه
عن الهداية قال في الشر نبلاية وعليه اقتصر في الكافي وذكر الزبلى ما يفيد ضعفه حيث
قال وقيل لاقتبهم باعادة الخراج (قوله لانهم مصارفه) علة لحذف تقديره اما الخراج
فلا يفتون باعاده لانهم مصارفه اذ اهل البنى يقاتلون اهل الحرب والخراج حق المقاتلة
شرح الملقى ط (قوله واختلف في الاموال الباطنة) هي التقود وعرض التجارة اذا لم يمر بها
على العاشر لانها بالاخراج تلحق بالاموال الظاهرة كباي في بابها والاموال الظاهرة هي
التي يأخذ زكاتها الامام وهي السوائم وما فيه العشر والخراج وما يمر به على العاشر وبهم
من كلام الشارح انه لا خلاف في الاموال الظاهرة مع ان فيها خلافا ايضا قال في التجنيس
والولولجية السلطان الجائر اذا اخذ الصدقات قبل ان نوى بادائها اليه الصدقة عليه لا يؤمر

كسمن سائمة مزكاة والف
درهم وورث الغاضمت الى
اقربهما حول ورغى كل
يضم الى اصله (اخذ البغاة)
والسائطين الجائرة (زكاة)
الاموال الظاهرة ك(السوائم)
والعشر والخراج لاعادة
على اربابها ان صرف
المأخوذ (في محله) الآتى
ذكره (والا) يصرف فيه
(فعليهم) فيما بينهم وبين
الله (اعادة غير الخراج)
لانهم مصارفه واختلف
في الاموال الباطنة ففي
الولولجية وشرح الوهبانية
الملقى به عدم الاجزاء

بالاداء ثانيا لانه فقير حقيقة ومنهم من قال الاحوط ان يبقى بالاداء ثانيا كما لو لم ينو لانعدام الاختيار الصحيح واذا لم ينو منهم من قال يؤمر بالاداء ثانيا وقال ابو جعفر لالكون السلطان له ولاية الاخذ فيسقط عن ارباب الصدقة فان لم يضعها موضعها لا يبطل اخذه وبه بقي وهذا في صدقات الاموال الظاهرة اما لو اخذ منه السلطان اموالا مصادرة ونوى اداء الزكاة اليه فعلى قول المشايخ المتأخرين يجوز والصحيح انه لا يجوز وبه بقي لانه ليس للظالم ولاية اخذ الزكاة من الاموال الباطنة اه اقول يعنى واذا لم يكن له ولاية اخذها لم يصح الدفع اليه وان نوى الدافع به التصديق عليه لانعدام الاختيار الصحيح بخلاف الاموال الظاهرة لانه لما كان له ولاية اخذ زكاتها لم يفرض انعدام الاختيار ولذا تجزئه سواء نوى التصديق عليه او لا هذا وفي مختارات التوازل السلطان الجائر اذا اخذ الخراج يجوز ولو اخذ الصدقات او الجبايات او اخذ مالا مصادرة ان نوى الصدقة عند الدفع قبل يجوز ايضا وبه بقي وكذا اذا دفع الى كل جائر بنية الصدقة لانهم بما عليهم من التبعات صاروا فقراء والاحوط الاعادة اه وهذا موافق لما صححه في المبسوط وتبعه في الفتح فقد اختلف التصحيح والافتاء في الاموال الباطنة اذا نوى التصديق بها على الجائر وعلمت ماهو الاحوط قلت وشمل ذلك ما يأخذه المكاس لانه وان كان في الاصل هو العاشر الذي ينصبه الامام لكن اليوم لا ينصب لاخذ الصدقات بل لسبب اموال الناس ظلما بدون حماية فلا تسقط الزكاة بأخذه كما صرح به في البرازية فاذا نوى التصديق عليه كان على الخلاف المذكور (قوله لانهم بما عليهم الخ) غلة لقوله قبله الاصح الصحة وقوله بما عليهم متعلق بقوله فقراء (قوله حتى افتي) بالبناء للمجهول والمفتى بذلك محمد بن سلمة وامير بليغ هو موسى بن عيسى بن ماهان رالى خرسان سأله عن كفارة يمينه فافاه بذلك فحمل يميني ويقول لحشمه انهم يقولون لي ما عليك من التبعات فوق مالك من المال فكفارتك كفارة يمين من لا يملك شيأ قال في الفتح وعلى هذا الواو صى بثلت ماله للفقراء فدفع الى السلطان الجائر سقط ذكره قاضيان في الجامع الصغير وعلى هذا فانكارهم على يحيى بن يحيى تليذ مالك حيث افتي بعض ملوك المغاربة في كفارة عليه بالصوم غير لازم لجواز ان يكون للاعتبار المذكور لالكون الصوم اشق عليه من الاعتاق وكون ما اخذه خلطه بماله بحيث لا يمكن تمييزه فيملكه عند الامام غير مضر لاشتغال ذمته بمثله والمديون بقدر ما في يده فقير اه ملخصا قلت وافتاء ابن سلمة مبنى على ما صححه في التقرير من ان الدين لا يمنع التكفير بالمال اما على ما صححه في الكشف الكبير وجرى عليه الشارح فيما مر تبعا للبحر والنهر فلا (قوله لم تقع زكاة) في بعض النسخ لم تصح زكاة وعزا هذا في البحر الى المحيط ثم قال وفي مختصر الكرخي اذا اخذها الامام كرها فوضعها موضعها اجزا لأن له ولاية اخذ الصدقات فقام اخذه مقام دفع المالك وفي الفتية فيه اشكال لان التنية فيه شرط ولم توجد منه اه قلت قول الكرخي فقام اخذه الخ يصلح للجواب تأمل ثم قال في البحر والمفتى به التفصيل ان كان في الاموال الظاهرة يسقط الفرض لان للسلطان أو نائبه ولاية اخذها وان لم يضعها موضعها لا يبطل اخذه وان كان في الباطنة فلا اه (قوله وفي التجنيس) في بعض النسخ لكن بدل الواو وهو استدراك على ما في المبسوط وقد اسمعناك انفا ما في

مطلب

فيما لو صادر السلطان رجلا فنوى بذلك اداء الزكاة اليه

وفي المبسوط الاصح الصحة اذا نوى بالدفع لظلمة زماننا الصدقة عليهم لانهم بما عليهم من التبعات فقراء حتى افتي امير بليغ بالصيام لكفارة عن يمينه ولو اخذها الساعي جبرا لم تقع زكاة لكونها بلا اختيار ولكن يجبر بالحبس ليؤدى بنفسه لان الاكراه لا ينافي الاختيار وفي التجنيس المفتى به سقوطها في الاموال الظاهرة لا الباطنة ولو خلط السلطان المال المصوب

التجنيس وقد يدعى عدم التحالف بينهما بحمل ما في التجنيس على ما اذادفع الى السلطان مال
المكس او المصادرة ونوى به كونه زكاة ليصرفه السلطان في مصارفه ولم ينو بذلك التصديق
به على السلطان ويقيد هذا الحمل قوله لانه ليس له ولاية اخذ الزكاة من الاموال الباطنة فلا
ينافي ذلك قول المبسوط الاصح ان ما يأخذه ظلمة زماننا من الجبايات والمصادرات يسقط
عن ارباب الاموال اذ انوا عند الدفع التصديق عليهم لانهم يتابعونهم من التبعات فقراء فليتأمل
(قوله بماله) متعلق بخاطره وامالو خاطره بمغصوب آخر فلا زكاة فيه كما يذكره في قوله كالو
كان الكل خيئا (قوله لان الخلط استهلاك) اى بمنزلة من حيث ان حق الغير يتعلق بالذمة
لا بالاعيان ط (قوله عنداى خيفة) اما على قولهما فلا ضمان وحيد فلا يثبت الملك لانه
فرع الضمان ولا يورث عنه لانه مال مشترك وانما يورث عنه حصة المبت منه فتح (قوله وهذا
الح) الاشارة الى وجوب الزكاة الذى تضمنه قوله فتجب الزكاة فيه (قوله منفصل عنه)
الذى في النهر عن الحواشى يحمل ما ذكره ما اذا كان له مال غير ما استهلكه بالخلط بفضل عنه
فلا يحيط الدين بماله اه اى يفضل عنه بما بلغ نصابا (قوله كالو كان الكل خيئا) في القنية
لو كان الخيئ نصابا لا يلزمه الزكاة لان الكل واجب التصديق عليه فلا يفيد ايجاب التصديق
بعضه اه ومثله في البرازية (قوله كفى النهر) اى اول كتاب الزكاة عند قول الكثر وملك
نصاب حولى ومثله في الشربلية وذكره في شرح الوهبانية بحثا وفي الفصل العاشر من
التاترخانية عن فتاوى الحجة من ملك اموالا غير طيبة او غصب اموالا واخلطها ملكها بالخلط
ويصرفها زمانا وان لم يكن له سواها نصاب فلا زكاة عليه فيها وان بلغت نصابا لانه مدينون ومال
المدينون لا ينقصد سببا لوجوب الزكاة عندنا اه فاقد بقوله وان لم يكن له سواها نصاب الح
ان وجوب الزكاة مقيد بما اذا كان له نصاب سواها وبه يندفع ما استشكله في البحر من انه
وان ملكه بالخلط فهو مشغول بالدين فينبغي ان لا تجب الزكاة اه لكن لا يخفى ان الزكاة
حينئذ انما تجب فيما زاد عليها لافها لا يقال يمكن ان يكون له مال سواها بما لا زكاة فيه
كدور السكنى وثياب البذلة مما يبلغ مقدار ما عليه او يزيد فتجب الزكاة فيها من غير ان
يكون له نصاب آخر سواها لانا نقول انما خلطها ملكها وحار مثلهما دينيا في ذمته لا عينها
وقدما ان الدين يصرف اولاه الى مال الزكاة دون غيره حتى لو تزوج على خادم بغير عينه وله
مانا درهم وخادم صرف دين المهر الى المائتين دون الخادم اى فلو حال الحول على المائتين
لا زكاة عليه لاشتغالها بالدين مع وجود ما يفي به من جنسه وهو الخادم وهنا كذلك ما لم يملك
نصابا زائدا نعم تظهر الفرة فيما اذا ابراه المغصوب منهم كما نقله في البحر عن المبتنى بالعين
المعجزة وقال وهو قيد حسن يجب حفظه اه او اذا صالح غرماءه على عقار مثلا فيبقى
ما غصه سالما عن الدين فتجب زكاته وقد يجاب عن الاشكال كما افاده شيخنا بأن المراد ما اذا
لم يعلم اصحاب المال المغصوب لان الدين انما يتبع وجوب الزكاة اذا كان له مطالب من جهة
العباد ويجهل اصحابه لا يفي له مطالب فلا يتبع وجوبها قات لكن قدما عن القنية
والبرازية ان ما وجب التصديق بكنه لا يفيد التصديق ببعضه لان المغصوب ان علمت اصحابه
او ورثتهم وجب رده عليهم والا وجب التصديق به وايضا فقد مر ان الامراء يتابعونهم

بماله ملكه فتجب الزكاة
فيه ويورث عنه لان الخلط
استهلاك اذ لم يمكن تمييزه
عند اى خيفة وقوله ارفق
اذ قلما يخلو مال عن غصب
وهذا اذا كان له مال غير
ما استهلكه بالخلط منفصل
عنه يوفى دينه والا فلا زكاة
كالو كان الكل خيئا كما
في النهر عن الحواشى
السعدية

من التبعات ولا شك ان غالب غرمائهم مجبواون وتقدم ايضا ان الموصى به للفقراء لودعه
الى السلطان الجائر سقط فجاز اخذه الزكاة لفقره يتأى وجوبها عليه وان جاز اخذه لها
مع وجوبها عليه لعلة اخرى كعدم وصوله الى ماله كإن السبيل ومن له دين مؤجل بأمل
(قوله وفي شرح الوهبانية الح) فيه دفع لما عسى يورد على قول المثل فوجب الزكاة فيه من انه
مال خبيث فكيف يزكى منه لكن علمت انه لا تجب زكاته الا اذا استبرأ من صاحبه او صالح
عنه فيزول خبثه نعم لو اخرج زكاة المال الحلال من مال حرام ذكر في الوهبانية انه ينجز عند
البعض ونقل القولين في الفينة وقال في البرازية اونوى في المال الخبيث الذى وجبت صدقته
ان يقع عن الزكاة وقع عنها اى نوى فى الذى وجب التصديق به لجهل اربابه وفيه تقييد
لقول الظهيرية رجل دفع الى فقير من المال الحرام شيأ يرجو به الثواب يكفر ولو علم الفقير
بذلك فعداله وامن المعطى كفرا جميعا ونظمه في الوهبانية وفي شرحها يبنى ان يكون كذلك
لو كان المؤمن اجنبيا غير المعطى والتاوض وكثير من الناس عنه غافلون ومن الجهال فيه
واقعون اه قلت الدفع الى الفقير غير قيد بل مثله فيما يظهر لوى من الحرام بعينه مسجدا
ونحوه مما يرجو به التقرب لان العلة رجاء الثواب فيما فيه العقاب ولا يكون ذلك الا
باعتقاد حله **(قوله اذا تصدق بالحرام القطعى)** اى مع رجاء الثواب التام عن استحلاله
كحرام فافهم **(قوله لا يكفر)** اقتصر على نفي الكفر لان التصرف به قبل اداء بدله يحل وان
ما كبه الحائط كاعلمته وفي حاشية الحوى عن الذخيرة سئل الفقيه اى جعفر عن اكتسب ماله
من امراء السلطان وجع المال من اخذ الغرامات المحرمات وغير ذلك هل يحل لمن عرف
ذلك ان يأكل من طعامه قال احب الى ان لا يأكل منه ويسعه حكما ان يأكله ان كان ذلك
الطعام لم يكن في يده المظالم غسبا او رشوة اه اى ان لم يكن عين الغصب او الرشوة لانه لم
يملكه فهو نفس الحرام فلا يحل له ولا غيره وذكر في البرازية هنا ان من لا يحل له اخذ الصدقة
فلا يفضل له ان لا يأخذ جائزة السلطان ثم قال وكان العلامة بخوارزم لا يأكل من طعامهم
ويأخذ جوارثهم فيقل له فيه فقال تقديم الطعام يكون اباحة والمباح له يتلفه على ملك المسيح
فيكون آكلا طعام الظالم والجائرة تملك فيتصرف في ملك نفسه اه قلت ولعله مبنى على
القول بأن الحرام لا يتعدى الى ذمتين وسأنى تحقيق خلافة في البيع الفاسد والحظر
والاباحة **(قوله لانه ليس بحرام بعينه الح)** يوهم انه قبل الحائط حرام بعينه مع ان المصرح به
في كتب الاصول ان مال الغير حرام لغيره لالعينة بخلاف لحم الميتة وان كانت حرمة قطعية
الا ان يحاج بأن المراد ليس هو نفس الحرام لانه ملكه بالحائط وانما الحرام التصرف فيه قبل
اداء بدله ففي البرازية قيل كتاب الزكاة ما يأخذ من المال ظلما وبحائطه بماله وبمال مظلوم
آخر يصير ملكا له وينقطع حق الاول فلا يكون اخذه عندنا حراما محضنا مع ايباح الانتفاع
به قبل اداء البدل في الصحيح من المذهب اه لكن في شرح العقائد النسفة استحلال
المعصية كفر اذا ثبت كونها معصية بدليل قطعى وعلى هذا نفرع ما ذكر في الفتاوى من
انه اذا اعتقد الحرام حلالا فان كان حرمة لعينه وقد ثبت بدليل قطعى يكفر والا فلا بأن
تكون حرمة لغيره اوثبت بدليل ظنى وبعضهم لم يفرق بين الحرام لعينه ولغيره وقال من

مطلب

في التصديق من المال
الحرام

وفي شرح الوهبانية عن
البرازية انما يكفر اذا
تصدق بالحرام القطعى
اما اذا اخذ من انسان
مائة ومن آخر مائة
وخلطهما ثم تصدق
لا يكفر لانه ليس بحرام
بعينه بالقطع لاستهلاكه
بالحائط

مطلب

استحلال المعصية القطعية
كفر

استحل حراما قد علم في دين النبي عليه الصلاة والسلام تحريمه كمنكاح المحارم فكافرا اه تل شارحه المحقق ابن الغرس وهو التحقيق وفائدة الخلاف تظهر في أكل مال الغير ظاهرا وبكفر مستحله على أحد القولين اه وحاصله ان شرط الكفر على تناول الاول شيان قطعية الدليل وكونه حراما لعينه وعلى الثاني يشترط الشرط الاول فقط وعلمت ترجمته وما في البرازية مبنى عليه **(قوله)** ولو عجل ذو نصاب (قبل بكونه ذانصاب لان لو ملك قبل منه عجل خمسة عن مائتين ثم تم الحول على مائتين لا يجوز وفيه شرطان آخران ان لا ينقطع النصاب في أثناء الحول فلو عجل خمسة من مائتين ثم هلك مائة من مائتين ثم استقر فتم الحول على مائتين جاز ما عجل بخلاف ما لو هلك الكل وان يكون النصاب كاملا في آخر الحول فلو عجل شاة من اربعين وحال الحول وعنده تسعة وثلاثون فن كان دفعها للفقير وقمت نفلا وان كانت قائمة في يد الساعي واختار كافي الحلاصة وقوعها زكاة وتماه في النهر والبحر **(قوله اسنين)** بأن كان له ثمانية درهم دفع منها مائة درهم عن المائتين عشرين سنة وقوله او لنصب صورته ان يدفع المائة المذكورة عن المائتين وعن تسعة عشر نصبا ستحدث فحدث له في ذلك العام صج وان حدث في عام آخر فلا بد لها من زكاة على حدة كما صرح به في البحر ح لكن المائة التي عجلها تقع زكاة عن المائتين عشرين سنة ويكون من المسئلة الاولى فقد قال في النهر وعلى هذا تفرع ما في الحاشية لو كان له خمس من الابل الحوامل فمعجل شاتين عنها وعما في بطنهما ثم تجت خسا قبل اطول اجزأه وان عجل عما تحمل في السنة الثانية لا يجوز اه وذلك لانه لا يعجل عما تحمله في السنة الثانية لم يوجد المعجل عنه في سنة التعجيل فلم يجوز عما نوى التعجيل عنه وهذا اراد لابي اجواز مطاقا لانه يقع عمرى ملكه في اطول الشاة فيكون من المسئلة الاولى لان التعيين في الجنس الواحد فهو وفي الولولة لانه لو كان عنده اربع مائة درهم فأدى زكاة خمسمائة طانا انها كذلك كان له ان يخص الزيادة لاسنة الثانية لانه يمكن ان يعجل الزيادة تعجيلا اه وقيد في البحر بكون الجنس متحدا قل لانه لو كان له خمس من الابل واربعون من الغنم فجعل شاة عن احد الصنفين ثم هلك لا يكون عن الآخر ولو كان له عين ودين فجعل عن العين فهلك قبل الحول جاز عن الدين ولو بعده فلا والدرهم والدينارين وعروض التجارة جنس واحد اه **(قوله)** لوجود السبب (نى سبب الوجوب وهو ملك النصاب تاما فيجوز التعجيل لسنة واكثر اذا كفر بعد الجرح وكذا النصب لان النصب الاول هو الاصل في السببية والزائد عليه تابع له قال في البحر ولا يخفى ان الافضل عدم التعجيل للاختلاف فيه عند العلماء ولم أره منقولا **(قوله)** وكذا لو عجل (التشبيه راجع الى المسئلة الاولى وهي التعجيل لسنة اسنين لانه اذا ملك نصبا واخرج زكاته قبل ان يحول الحول كان ذلك تعجيلا بعد وجود السبب لكونه اداء قبل وقت وجوبه وهنا كذلك لان وقت اداء العشر وقت الادراك فاذا ادى قبله يكون تعجيلا عن وقت الاداء بعد وجود السبب وهو الارض النامية بالخارج حقيقة ولا يصح ارجاعه الى المسئلة الثانية لان صورتها ان يؤدى زكاة نصب ستحدث له في عامه زائدة على ما في ملكه وقت الاداء والمراد هنا اداء عشر ما خرج في ملكه وقت الاداء قبل وقته لاعشر ما سيحدث له بعد الخروج وقوله بعد الخروج قبل الادراك

(واو عجل ذو نصاب)
زكاته (اسنين او لنصب
صج) لوجود السبب
وكذا لو عجل عشر زرعه
او ثمره

دليل على ما قلنا وليس في البحر ما يفيد خلاف ذلك فضلا عن التفسير به فافهم (قوله بعد الخروج) أي خروج الزرع أو الثمرة (قوله قبل الادراك) أي ادراك الزرع أو الثمرة الذي هو وقت اداء العشر لكن ذكر في البحر في باب العشر ان وقته وقت خروج الزرع وظهور الثمرة عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف وقت الادراك وعند محمد عند التثنية والجذاز اه وعليه فيتحقق التعجيل على قولهما لا على قول الامام ثم رأيت ابن الهمام نبه على ذلك هناك (قوله) واختلف فيه قبل النبات وخروج الثمرة (الاخضر ان يقول واختلف فيه قبل الخروج أي خروج النبات والثمرة واذا ان التعجيل قبل الزرع او قبل الغرس لا يجوز اتفاقا لانه قبل وجود السبب كالوجع زكاة المال قبل ملك النصاب (قوله والاظهر الجواز) في نسخة عدم الجواز وهي الصواب قال في النهر والاظهر انه لا يجوز في الزرع قبل النبات وكذا قبل طلوع الثمر في ظاهر الرواية اه (قوله) وكذا لو عجل خراج رأسه (هذا التشبيه ايضا راجع الى المسئلة الاولى قال ح فان من عجل خراج رأسه لسنين صح كإسني في باب الجزية وذلك لوجود السبب وهو رأسه وكذا لو عجل خراج ارضه عن سنين جاز كما ذكره القهستاني في باب العشر والخراج وعلمه بوجود السبب وهو الارض التامة لكن يجب حل كلامه على الموظف لتعلقه بالقدرة على الماء فيكون سببه الارض التامة بإمكان الماء لإحقيقته كالعشر وخراج المقاسمة تأمل (قوله وتماه في النهر) حيث قال ولو نذر صوم يوم معين ففعله جاز عند الثاني خلافا لمحمد وعلى هذا الخلاف الصلاة والاعتكاف ولو نذر حج سنة كذا فأتى به قبلها جاز عندها خلافا لمحمد كذا في السراج اه ح (قوله قبل تمام الحول) أي او قبل ملك النصب التي عجل زكاتها في المسئلة الثانية كما يؤخذ من التعليل (قوله لان المعتبر كونه مصرفا وقت الصرف اليه) فصح الاداء اليه ولا يتقص هذه العوارض بجر (قوله ولو غرس الخ) هذه مسئلة استطردها وعجلها العشر والخراج ط (قوله فإلم يتم) أي ثمر وبه عبر في بعض النسخ (قوله كان عليه خراج الزرع) لان في غرسه الكرم تعطيل الارض ومن عطل ارض الخراج يجب عليه خراجها وقد كانت صالحة للزرع فيؤدي خراجها حتى يثمر الكرم فعليه خراج الكرم ويسقط عنه خراج الزرع لوجود خلفه في خراج الزرع صاع ودرهم في كل جريب فيؤدي الى ان يتم الكرم فيؤدي عشرة دراهم رحى (قوله لائى في مال صبي تغاي) أي في مال الزكاة بخلاف الخارج في ارضه العشرية من الزروع والماء فيه ضئف العشر كما يجب العشر في ارض الصبي المسلم كإسني في باب (قوله ابني تغاي) الاولى حذف في فان النسبة لتغاي وهو ابو القيلة كما في الملح ط وقد يقال لامانع من النسبة الى القيلة المنسوبة الى ابيها (قوله قوم الخ) قال في الفتح بنو تغاي عرب انصارى هم عمر رضى الله عنه ان يضرب عليهم الجزية فأبوا وقالوا نحن عرب لا تؤدى ما يؤدى المعجم ولكن خدمنا ما يأخذ بعضكم من بعض يعنون الصدقة فقال عمر لاهذه فرض المسلمين فقالوا فزد ماشئت بهذا الاسم لا بأسم الجزية ففعل وتراضى هو وهم ان يضعف عليهم الصدقة وفي بعض طرقه هي جزية سها ما شئتم اه (قوله ما على الرجل منهم) وهو نصف العشر (قوله ويؤخذ الوسط) مكرر مع قوله فيما تقدم والمصدق يأخذ الوسط ح (قوله الا ان يجزى الورية) أي اذا وصى بها

بعد الخروج قبل الادراك
واختلف فيه قبل النبات
وخروج الثمرة والاظهر
الجواز وكذا لو عجل خراج
رأسه وتماه في النهر (وان)
وصلية (ايسر الفقير قبل
تمام الحول او مات او
ارتدو) ذلك لان (المعتبر
كونه مصرفا وقت الصرف
اليه) لا بعده ولو غرس
في ارض الخراج كرم ما فإلم
يتم الكرم كان عليه خراج
الزرع مجمع الفتاوى (ولا
شئ في مال صبي تغاي)
بفتح اللام وتكسر نسبة
لبنى تغاي بكسر هاء وميم
نصارى العرب (وعلى
المرأة ما على الرجل منهم)
لان الصلح وقع منهم كذلك
(ويؤخذ) في زكاة المسائمة
(الوسط) لا الهرم ولا
الكرائم (ولا تؤخذ من
تركته بغير وصية) لفقد
شرطها وهو التية (وان
أوصى بها اعتبر من الثلث)
الا ان يجزى الورية (وحولها)
أي الزكاة (قرى) بجر
عن القيلة (لاشمسى)

وزادت على الثلث لا يؤخذ الزائد الا ان يجيز الورثة (فرع) لو زادت على الثلث واراد ان يؤديها في مرضه يؤديها سرا من ورثته وان لم يكن عنده مال استقرض من آخر وادى الزكاة ان كان اكبر رايه انه يقدر على قضاءه فان اجتهد ولم يقدر حتى مات فهو معذور كما في مختارات التوازل وغيرها وظاهر قولهم سرا ان الورثة ان علموا بذلك كان لهم اخذ الزائد قضاء وان ما فعله المورث جائز ديانة لكونه مضطرا الى اداء الفرض كما عالى به في شرح الكافي قالا وهو الصحيح قال في شرح الوهبانية ويمكن التوفيق بين القولين بالقضاء والديانة اى بحمل القول باعتبارها من الثلث المقابل للصحيح على انه في القضاء والاول على الديانة وهو مؤبدا قلنا (قولهم وسيجيء الفرق في الغني) عبارة مع المتن واجل سنة قربة بالا الهة على المذهب وهي ثمانية واربع وخسون وبعض يوم وقيل شوسية بالايام وهي ازيد باحد عشر يوما اهم ان هذا الظاهر اذا كان المال في ابتداء الاهلة فلو ملكه في اثناء الشهر قيل بغير بالايام وقيل يكمل الاول من الاخير ويعتبر ما بينهما بالا الهة انخير مائة لوه في العدة ط (قوله لان وقتها العمر) قال في البحر عن الوثقات فرق بين هذا وبين ما اذا شك في الصلاة بعد ذهاب الوقت اسلاها ام لا الفرق ان العمر كبر وقت لاداء الزكاة فصار هذا بمنزلة شك وقع في اداء الصلاة في وقتها ولو كان كذلك يعيدها قل في البحر ووقعت حادثة هي ان من شك هل ادى جميع ما عليه من الزكاة ام لا بان يؤدى متفردة ولا يضيعة هل ينزعه اعادتها ومقتضى ما ذكرنا لزوم الاعادة حيث لا غلب على ظنه دفع قدر معين لانه ثابت في ذمته بيقين فلا يخرج عن العهدة بالشك اه قلت وحاصله انه يتحرى في مقدار المؤدى كولو شك في عدد الركعات فمأغب على ظنه انه اداء سقط عنه وادى الباقي وان لا يغلب عن ظنه شيء ادى الكل والله تعالى اعلم

باب زكاة المال

(قوله الفيه للمعهود الخ) جواب عما يقال ان المال اسم لما يتحول فيتناول السوائم ايضا قال في التمهيد وبهذا الجواب استغن عما قيل المال في عرفنا يتبادر الى النقد والعروض اه اقول الجواب الاول ذكره الزيلعي وتبعه في الدرر والثاني ذكره في الفتح وتبعه في البحر ويظهر لي انه احسن لان يتبادر الذهن الى المعهود في العرف اقرب من تبادره الى المذكور في الحديث تأمل (قوله او غير مقدرة به) اى بربع العشر (قوله عشرون مثقالا) فنادون ذلك لازكاة فيه ولو كان نقصانا يسيرا يدخل بين الوزنين لانه وقع الشك في كمال النصاب فلا يحكم بكماله المشك بجزءه عن البدائع والمثقال لغة ما يوزن به قليلا كان او كثيرا وعرفا ما يأتي ط (قوله كل عشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل) اعلم ان الدرهم كانت في عهد عمر رضى الله عنه محتاجة فيها عشرة دراهم على وزن عشرة مثاقيل وعشرة على ستة مثاقيل وعشرة على خمسة مثاقيل فاخذ عمر رضى الله تعالى عنه من كل نوع ثلثا كى لانظر الحصومة في الاخذ والعطاء فثلث عشرة ثلاثة وثلاث وستة اثنان وثلث الثلثة درهم وثلثان فالمجموع سبعة وان شئت فأمع المجموع فيكون احدى وعشرين فثلث المجموع سبعة ولذا كانت الدرهم العشرة وزن سبعة وهذا يجري في كل شيء حتى في الزكاة وانصاب المهرقة والمهر وتقدير

وسيجي الفرق في الغني
(شك انه ادى الزكاة اولا
يؤديها) لان وقتها العمر
اشباه

باب زكاة المال

الفيه للمعهود في حديث
ها واربعة عشر اموالكم
فان المراد به غير السائمة لان
زكاتها غير مقدرة به
(انصاب الذهب عشرون
مثقالا والفضة مائادهم
كل عشرة) دراهم (وزن
سبعة مثاقيل)

الديار ط عن المنح لكن قوله تبعاً للدرر وثلاث خمسة درهم وثلثان صوابه منقال وثلثان
(قوله والدينار) أي الذي هو المنقال كما في الزبلي وغيره قال في الفتح والظاهر أن المنقال
 اسم للمقدار المقدر به والدينار اسم للمقدّر به بقيد ذهبيته اه وحاصله أن الدينار اسم
 للقطعة من الذهب المضروبة المقدرة بالمنقال فأخذها من حيث الوزن **(قوله والدرهم)**
 أربعة عشر قيراطاً فتكون المائتان التي قيراط وثمانمائة قيراط واعلم أن هذا هو الدرهم
 الشرعي والدرهم المتعارف ستة عشر قيراطاً وزنة الريال الفرنجي بالدرهم المتعارف
 تسعة دراهم وقيراط وبالدرهم الشرعي عشرة دراهم وخمسة قيراط وذلك مائة وخمسة
 وأربعون قيراطاً فيكون النصاب من الريال تسعة عشر ريالاً وثلاثة دراهم وثلاثة قيراط اه
 ط مع بعض زيادة وتصحيح غلط وقع في عبارته فافهم ومقتضاه أن الدرهم المتعارف أكبر من
 الشرعي وبه صرح الإمام السروجي في الغاية بقوله درهم مصر أربع وستون حبة وهو أكبر
 من درهم الزكاة فالنصاب منه مائة وثمانون وحبّتان اه لكن نظريه صاحب الفتح بأنه أصغر
 لا أكبر لأن درهم الزكاة سبعون شعيرة ودرهم مصر لا يزيد على أربعة وستين شعيرة لأن ربه
 مقدر بأربع خرايب والخرنوبة أربع قحاح ووسط اه قلت والظاهر أن كلام السروجي مبني
 على تقدير القيراط بأربع حبات كما هو المعروف الآن فإذا كان الدرهم الشرعي أربعة
 عشر قيراطاً يكون ستة وخمسين حبة فيكون الدرهم في أكبر منه لكن المعتبر في قيراط
 الدرهم الشرعي خمس حبات بخلاف قيراط الدرهم العرفي قال بعض المحشين الدرهم الآن
 المعروف بمكة والمدينة وأرض الحجاز هو المسعى في عرفنا بالقفاة بالقاف والفاء على وزن قمر
 وهو ست عشرة خرنوبة كل خرنوبة أربع شعيرات وأربع قحاح لا ناخترنا الشعيرة المتوسطة
 مع القمحة المتوسطة فوجدناها متساويتين والقيراط في عرفنا الآن هو الخرنوبة فيكون
 الدرهم العرفي أربعة وستين شعيرة وهو ينقص عن الشرعي بست شعيرات والمنقال المعروف
 الآن أربع وعشرون خرنوبة فهو ست وتسعون شعيرة فينقص عن الشرعي بأربع شعيرات
 فالمائتان من الدراهم الشرعية مائة وستة عشرة قفلة وثلاثة أرباع قفلة وزكاتها خمسة
 دراهم عرفية وسبعة خرايب ونصف خرنوبة والعشرون مثقالاً الشرعية أحد وعشرون
 مثقالاً عرفية الأربع خرايب وزكاتها اثنتا عشرة خرنوبة ونصف خرنوبة اه وما ذكره
 من أن المنقال العرفي ست وتسعون شعيرة موافق لما نقله الشارح في شرح الملتقى عن شرح
 الترتيب من أنه بمصر الآن درهم ونصف وذكر الرحى عن السيد محمد أسعد مفتي المدينة
 المنورة أنه وقف على عدة دنائير قديمة منها ماهو مضروب في خلافة بنى أمية ومنها في
 خلافة بنى العباس ^{٢٧٩} وفي خلافة عبد الملك بن مروان ^{٢٨٠} وفي خلافة الرشيد ^{٢٨١}
 ومنها ^{٢٨٢} ومنها في زمن المأمون ودنائير آخر متقدمة ومتأخرة وكلها متساوية الوزن
 كل دينار درهم وربع بدرهم المدينة المنورة كل درهم منها ستة عشر قيراطاً والقيراط
 أربع حبات حفلة اه قلت وهذا موافق لما ذكره الشارح من كون الدينار الشرعي
 عشرين قيراطاً لكن يخالفه من حيث اقتضاؤه أن القيراط أربع حبات والمنقال ثمانون
 حبة والمذكور في كتب الشافعية والحنابلة أن درهم الزكاة ستة دنانير والدانق ثمان

والدينار عشرون قيراطاً
 والدرهم أربعة عشر
 قيراطاً والفقرط خمس
 شعيرات فيكون الدرهم
 الشرعي سبعين شعيرة
 والمنقال مائة شعيرة فهو
 درهم وثلاث أسباع درهم

حبات شعير وخمسة حبة فالدرهم خمسون حبة وخمسة حبة والمقال اثنان وسبعون شعيرة
معتدلة لم تقشر وقطع من طرفيها مادي وطال وهو لم يتغير جاهلية ولا اسلاما ومتى نقص منه
ثلاثة اعشاره كان درهما ومتى زيد على الدرهم ثلاثة اسباعه كان مثقالا اه قلت وعليه
فالدرهم اثنا عشر قيراطا كل قيراط نصف دانق اربع حبات وخمس حبة والمقال سبعة عشر
قيراطا وحبات وذلك لان ثلاثة اسباع الدرهم على تقديرهم احد وعشرون حبة وثلاثة
اخماس حبة فاذا زيد ذلك على الدرهم وهو خمسون حبة وخمسة حبة بلغ اثنان وسبعين حبة
وقد ذكر في سكب الانهر أقوالا كثيرة في تحديد القيراط والدرهم بناء على اختلاف
الاصطلاحات والمقصود تحديد الدرهم الشرعي وقد سمعت ما فيه من الاضطراب والمشهور
عندنا ما ذكره المصنف * ثم اعلم ان الدرهم والدنانير المتعامل بها في هذا الزمان انواع كثيرة
مختلفة الوزن والقيمة ويتعامل بها الناس عددا بدون معرفة وزنها ويخرجون زكاتها عددا
ايضا لعسر ضبطها بالوزن والاسيا لمن كان له ديون فانه ان قدرها بالانقل وزنا بلغت
مقدارا وان قدرها بالانف بلغت دونه فيخرجون عن كل اربعين قرشا منها قرشا وعن كل
مائتين خمسة وهكذا مع ان الواجب فيها الوزن كما مروى اني فينبى ان يكون ما يخرج
من جنس القروش الثقبلة او الذهب الثقيل حتى لا ينقص ما يخرج منه بالعدد عن ربع
العشر فقبرا دمه يبين بخلاف ما اذا اخرج من الخفيف فقط اومنه ومن الثقيل فانه قد لا يبلغ
ربع عشر ماله الا اذا كان جميع ماله من جنس الخفيف وغالب اصحاب الاموال عن هذا
غافلون فليتنبه **(قوله)** رقيق يفي في كل بلد بوزنهم جزمه في الوالدية وعزاه في الخلاصة
الى ابن الفضل وبه اخذ السرخسي واختاره في المجتبى وجع التوازل والعيون والمراج
والحانية والفتح وقيل بعده الا اني اقول ينبغي ان يحدد بما اذا كانت لا تنقص عن اقل وزن كان
في زمنه صلى الله عليه وسلم وهي مائة العشرة وزن خمسة اهر بجر ملخصا زاد في النهر عن
السراج الا ان كون الدرهم اربعة عشر قيراطا عليه الجم الغفير والجمهور الكثير واطبق كتب
المقدمين والمتأخرين **(قوله)** وسحقته اى الذى حققه هناك لا يتعلق بالزكاة بل بالمعقود
فاذا طلق اسم الدرهم في العقد انصرف الى التعارف وكذلك اذا طلقه الواقف **ح (قوله)**
والمعتبر وزنها اداء اى من حيث الاداء يعتبر ان يكون المؤدى قدر الواجب وزنا عند الامام
والثاني وقال زفر تعتبر القيمة واعتبر محمد الاتنق للفقراء فلو ادى عن خمسة جيدة خمسة
زبوا قيمتها اربعة جيدة جاز عندها وكره وقال محمد وزفر لا يجوز حتى يؤدى الفضل ولو اربعة
جيدة قيمتها خمسة ردية لم يجز الاعند زفر ولو كان له ابريق فضة وزنه مائتان وقيمتها ثلثمائة
ان ادى خمسة من عينة فلا كلام او من غيره جاز عندها خلافا لمحمد وزفر الا ان يؤدى الفضل
واجمعا انه لو ادى من خلاف جنسه اعتبرت القيمة حتى لو ادى من الذهب ما تبلغ قيمته
خمسة دراهم من غير الاناء لم يجز في قولهم لتقوم الجودة عند المقابلة بخلاف الجنس فان ادى
القيمة وقمت عن القدر المستحق كذا في المعراج نهر **(قوله)** ووجوب اى من حيث الوجوب
يعنى يعتبر في الوجوب ان يبلغ وزنها نصيبا نهر حتى لو كان له ابريق ذهب اوفضة وزنه
عشرة مثاقيل او مائة درهم وقيمتها لصباغته عشرون او مائتان لم يجب فيه شئ اجماعا فهستانى

وقيل يفي في كل بلد
بوزنهم وسحقته في
متفرقات البيوع (والمعتبر
وزنها اداء ووجوب)

(قوله لا قيمتهما) نفى لقول زفر باعتبار القيمة في الأداء، وهذا ان لم يؤد من خلاف الجنس والا اعتبرت القيمة اجماعا كما علمت وكان على الشارح ان يزيد ولا الانفع نفيا لقول محمد رحمه الله اه ح (قوله مضروب كل منهما) اى ما جعل دراهم يتعامل بها او دنانير ط (قوله ومعموه) اى ما يعمل من نحو حيا سيف او منطقة او لجام او سرج او الكواكب في المصاحف والاوانى وغيرها اذا كانت تلخص بالاذابة بحر (قوله ولو تبرا) التبر الذهب والفضة قبل ان يصاغا بحر عن ضياء الخلوم ولذا قال ح لا يصح الاتيان به هنا لانه لا يصدق عليه المضروب ولا المعمول بل كان عليه ان يقول بعد قوله مطلقا وتبره بخلاف عبارة الكثر حيث قال يجب في مائى درهم وعشرين دينارا ربع العشر ولو تبرا فانه داخل فيما قبله (قوله او حليا) بضم الحاء وكسرهما وتشديد الياء جمع حتى يفتح الحاء واسكان اللام ما تحلى به المرأة من ذهب او فضة نهر قلت ولا يتعين ضبط المتن بصيغة الجمع فانه يحتمل المفرد بل هو الانسب بقول الشارح مباح الاستعمال حيث ذكر الضمير الان يقال انه عائد الى المذكور من المعمول والحلى (قوله أولا) كخاتم الذهب للرجال والاوانى مطلقا وامن فضة (قوله ولو لم تجمل) اى التزين بهما فى البيوت من غير استعمال ط (قوله والنفقة) فيه منافاة لقول ابن الملك اذا كانت مشغولة بخواتمه فلا زكاة فيها كما قدمناه فى اول كتاب الزكاة فارجع الى ح (قوله وهو هنا ما ليس بنقد) كذا فسرته فى المغرب ونقله فى البحر عن ضياء الخلوم وفى الدرر العرض بسكون الراء متاع لا يدخله كيل ولا وزن ولا يكون حيوانا ولا عقارا كذا فى الصحاح واما بفتحها فتعاق الدنيا ويتناول جميع الاموال ولا وجه له ههنا لجملة مقابلا للذهب والفضة اه اى مفتوح الراء غير مراد هنا لتناوله جميع الاموال مع ان التقدين غير داخلين فيه هنا بقرينة المقابلة فيعين ارادة ساكن الراء لكن على ما فى الصحاح يخرج عنه الدواب والمكيلات والموزونات مع انها من عروض التجارة اذ انواها فيها فلذا قال الشارح هو هنا ما ليس بنقد اى ان المناسب للمراعاة الاقتصاد على تفهيره بذلك ليدخل فيه ما ذكر (قوله واما عدم حجة النية الخ) جواب عما اوردته الزيلعى من ان الارض الخراجية لا يجب فيها الزكاة وان نوى عند شرائها التجارة مع انها من العروض والجواب ما تقدم قيل باب السائمة من قوله والاصل ان امعاء الحجرين والسواثم انما يركب بنية التجارة بشرط عدم المانع المؤدى الى التى (قوله لان الارض الخ) رد على ما فى الدرر حيث اجاب عما اوردته الزيلعى بأن الارض ليست من العرض بناء على ما نقله عن الصحاح قال فى البحر وهو مردود لما عادت من ان الدواب تفسيره هنا بما ليس بنقد اه وقد اورد الزيلعى ايضا ما اذنترى ارض عشر وزرعها واشترى بذر للتجارة وزرعه فاه يجب فيه العشر ولا تخيب فيه الزكاة لانهما لا يشتمعان اه ويحجب عنه بما ذكره الشارح من قيام المانع واجاب فى الدرر وتبعه فى البحر بأن عدم وجوب الزكاة فى البذر انما حدث بعد الزراعة وذلك لا يضر لان مجرد نية الخدمة اذا اسقط وجوب الزكاة فى العبد المشتري للتجارة كما مر فلان يسقطه التصرف الاقوى من النية الاولى اه (قوله من ذهب او ورق) بيان لقوله نصاب وأشار بأوالى انه غير ان شاء قومها بالفضة وان شاء بالذهب لان التمين فى تقدير قيم الاشياء بهما سواء بحر لكن التخير ليس على اخلاقه كما بأتى (قوله فافاد) تفريع على تفسير

لا قيمتهما (واللازم)
مبتدأ (فى مضروب كل)
منهما (ومعموله ولو تبرا
او حليا مطلقا) مباح
الاستعمال الاول وللتنجيد
والنفقة لانها خالقا انما
فيزكيها كيف كانا (و)
فى (عرض تجارة قيمته
نصاب) الجملة صفة عرض
وهو هنا ما ليس بنقد واما
عدم حجة النية فى نحو
الارض الخراجية فلتقيام
المانع كما قدمنا لا لأن
الارض ليست من العرض
فتنه (من ذهب او ورق)
اى فضة مضروبة فافاد ان
التقويم انما يكون

بالمسكوك عملا بالعرف (مقوما بأحدهما) ان استويا فلو ٤٢ احدهما اروج تعين التقويم به ولو بلغ

الورق بالفضة المضروبة ط (قوله بالمسكوك) بالسنين المهمة اى المضروب على السكة وهى
حديدة منقوشة يضرب عليها الدراهم قاموس ووجه الافادة طاهر من الورق اما الذهب
فلا كما لا يخفى الان يقال ناقدين بالمضروب من الفضة كان المراد به المضروب اهـ (قوله
عملا بالعرف) فان العرف التقويم بالمسكوك بحر وهو علة لقوله افاد (قوله مقوما بأحدهما)
تكرار مع قوله من ذهب او ورق لان اومعناها التخخير ومحل التخخير اذا استويا فقط أما
اذا اختلفا قوم بالانفع اهـ وقدّم الشارح عند قوله وجاز دفع القيمة انها تعتبر يوم
الوجوب وقلا يوم الاداء كفى السوائى ويقوم فى البدل الذى المال فيه الحـ (قوله تعين التقويم
به) اى اذا كان يبلغ به نصابا لما فى النهر عن الفتح يتعين ما يبلغ نصابا دون ما يبلغ فنباغ
بكل منهما واحدهما اروج تعين التقويم بالاروج (قوله ولو بلغ بأحدهما نصابا وخسا الحـ)
بيانه ما فى النهر عن السراج لو كان بحيث لو قومها بالدراهم بلغت مائتين واربعين وبالدينار
ثلاثا وعشرين قومها بالدراهم اوجوب ستة فيها بخلاف الدينار فانه يجب فيها نصف دينار
وقيمة خمسة ولو بلغت بالدينار اربعة وعشرين وبالدراهم مائة وستة وثلاثين قومها بالدينار
اهـ وفى الهداية كل دينار عشرة دراهم فى الشرع قل فى الفتح اى يقوم فى الشرع بعشرة
كذا كان فى الابتداء (قوله وفى كل خمس بحسبه) اى ما زاد على النصاب عنقو الى ان يبلغ
خمس نصاب ثم كل ما زاد على الخمس عنقو الى ان يبلغ خمسا آخر (قوله وقلا ما زاد بحسبه)
يظهر اترالحلاف فيما لو كان له مائتان وخمسة دراهم مضى عليها عا مان قال الامام يلزم عشرة
وقلا خمسة لانه وجب عليه فى العام الاول خمسة وثمن فى المسلم من الدين فى الثانى نصاب
الاثنى وعنده لازكاة فى الكسور فبقى النصاب فى الثانى كاملا وفيما اذا كان له الف حال
عليها ثلاثة احوال كان عليه فى الثانى اربعة وعشرون وفى الثالث ثلاثة وعشرون عنده
وقلا يجب مع الاربعة والعشرين ثلاثة اثمان درهم ومع الثلاثة والعشرين نصف وربع
وثمن درهم ولا خلاف انه يجب فى الاول خمسة وعشرون كذا فى السراج نهر اقول قوله وثمن
درهم كذا وجدته ايضا فى السراج ٣ وصوابه وثمن ثمن درهم كما لا يخفى على الحاسب * (نايه) *
يظهر اترالحلاف ايضا فى ذكره فى البحر والنهر عن المحيط من انه لا يضم احدى الزادتين
الى الاخرى اى الزيادة على نصاب الفضة لا يضم الى الزيادة على نصاب الذهب ليم اربعين او
اربعة مثاقيل عند الامام لانه لازكاة فى الكسور عنده وعندهما تضم لوجوبها فى الكسور
اهـ موضحا لكن توقف الرحتى فى فائدة الضم عندهما بعد قولهما بوجوب الزكاة فى الكسور
وعن هذا والله اعلم نقل بعض محشى الكتاب عن شيخه محمد أمين مير غنى ان السروجى نقل
عن المحيط الحلاف بالعكس وان ما فى البحر والنهر غلط اهـ قلت وقد راجعت المحيط فبرأيت
مثل ما نقله السروجى وصرح به فى البدائع ايضا (قوله وهى مساة الكسور) اى التى يقال
فيها لازكاة فى الكسور عنده مالم تبلغ الخمس اخذا من حديث لا تأخذ من الكسور شيئا
سميت كسورا باعتبار ما يجب فيها (قوله وغالب الفضة الحـ) لان الدراهم لا تخلو عن قابل
غش لانها لا تنطبع الا به فجعلت الغلبة فاصلة نهر ومثلها الذهب ط (قوله فضة وذهب) لف وشر
مرتب اى فتجب زكاتها لازكاة العروض وان أعدها للتجارة كما افاده فى النهر (قوله

بأحدهما نصابا دون الآخر
تعين ما يبلغ به ولو بلغ
بأحدهما نصابا وخسا
وبالآخر اقل قومه بالانفع
للفقير سراج (ربع عشر)
خير قوله اللازم (وفى كل
خمس) ضم الحاء بحسبه
فى كل اربعين درهما درهم
وفى كل اربعة مثاقيل
قيراطان وما بين الخمس الى
الخمس عنقو وقلا ما زاد
بحسبه وهى مساة الكسور
(وغالب الفضة والذهب
فضة وذهب وما غلب غشه)
منهـ (يقوم) كالعروض *
٣ قوله وصوابه الحـ وجه
ذلك ان الواجب فى الحلول
الاول خمسة وعشرون
وفى الثانى اربعة وعشرون
وثلاثة اثمان فالفارغ عن
الدين فى الحلول الثالث
تسعمائة وخمسون درهما
وخمسة اثمان درهم فى
تسعمائة وعشرين ربع
عشرها وذلك ثلاثة
وعشرون فى ثلاثين نصف
درهم ودرهم وفى خمسة
اثمان درهم ثمن ثمن درهم
لانه ربع عشرها كنسبة
الخمس الى الثمانية وعشرين
ونها ثمن ثمنها وربع عشر
خمس اثمان فان خمسة اثمان
الثمانية وعشرين مائتان
وربع عشر المائتين خمسة
ونسبة الخمسة الى الثمانية وعشرين ثمن الثمن لان ثمنها اربعون وثمن اربعين خمسة اهـ منه

ويشترط فيه التية) اى تعتبر قيمته ان نوى فيه التجارة نهر وتقدم قيل باب السائمة شروط نية
التجارة (قوله الا اذا الخ) استثناء من اشراط التية (قوله) وعند ما يتيم به (اى من عروض
تجارة او احد التقدين وهو مرتبط بقوله او اقل ط (قوله) وبلغت) اى بالقيمة كفى البحر
(قوله من أدنى الخ) فسر الادنى في البدائع بالتي يغاب عليها الفضة قلت ويبنى تفسيرها
بالمساوى على ما اختاره المصنف من وجوبها فيه كما ذكره قريبا (قوله فتجب) اى فيها غلب
غشه اذا نوى فيه التجارة ولم ينو ولكن يخلص منه ما يبلغ نصابا او لم يخلص ولكن كان اثمانا
رائجة وبلغت قيمته نصابا وقوله والا فلا اى وان لم يوجد شئ من ذلك فلا تجب الزكاة وحاصله
ان ما يخلص منه نصاب او كان ثمنا رائجا تجب زكاته سواء نوى التجارة او لا لانه اذا كان يخلص
منه نصاب تجب زكاة الحاصل كاصح به في الجوهره وعين التقدين الاحتياج الى نية التجارة
كفى الشعبي وغيره وكذا ما كان ثمنا رائجا في اشراط التية لمساوى ذلك هذا ما يعطيه كلام
الشارح ومثله في البحر والنهر لكن في الزيلعي ان الغالب غشه ان نواه للتجارة تعتبر قيمته
مطلقا والا فان كانت فضة تخلص تجب فيها الزكاة ان بلغت نصابا وحدها او باضم الى غيرها
اه ومفاده اعتبار القيمة فيما نواه للتجارة وان تخلص منه ما يبلغ نصابا ويظهر لى عدم المناقاة
لانه اذا كان يخلص منه ما يبلغ نصابا تجب زكاة ذلك الحاصل وحده كامر عن الجوهره الا اذا
نوى التجارة فتجب الزكاة فيه كله باعتبار القيمة ٢ واذا تأملت كلام الزيلعي تراه كالصريح
فيا ذكرته فافهم (فرع) في الشرئ لالة الفلوس ان كانت اثمانا رائجة او سلعا للتجارة تجب
الزكاة في قيمتها والا فلا اه (قوله) والمختار لزومها) اى الزكاة ولو من غير نية التجارة وقيل
لا تجب نهر قال في الشرئ لالة عن البرهان والاطهر عدم الوجوب لعدم الغلبة المشروطة
للو جوب وقيل يجب درهما ونصف نظرا الى وجهي الوجوب وعدمه اه وظاهر الدرر
اختيار الاول تبعا للحاشية والحلاصة قال العلامة نوح وهو اختياري لان الاحتياط
في العبادة واجب كما صرحوا به في كثير من المسائل منها ما اذا استوى الدم والبراق ينقض
الوضوء احتياطا اه تأمل (قوله) ولذا) اى للاحتياط وفي نسخة وكذا بالكاف وسها عرفت
البحر والمنع وقوله لاتباع الاوزنا اى لا تحرر عن الزكاة ط (قوله) واما الذهب الخ) محترز
قوله وغالب الفضة الخ) فان ذلك مفروض فيها اذا كان المخالط غشا ط (قوله) فان غلب
الذهب الخ) اعلم ان الذهب اذا خلط بالفضة فاما ان يكون غالبا او مغلوبا او مساويا وعلى
كل اما ان يبلغ كل منهما نصابا او الذهب فقط والفضة فقط او لا ولا فبى التثنية صورة
منها صورتان عقليتان فقط وهما ان تبلغ الفضة وحدها نصابا والذهب غالب عليها او مساويا
والعشرة خارجة اذا عرفت هذا فقولاه فان غلب الذهب فذهب فيه اربع صور بلوغ كل
منهما نصابه وعدمه وبلوغ الذهب فقط وبلوغ الفضة فقط لكن الرابعة متممة كعاملت لانه
متى غلب الذهب على الفضة الباقية نصابا يلزم بلوغه نصابا بل نصابا وبين حكم التلابة الباقية
بقوله فذهب اما الاولى والثالثة فظاهر لان الذهب فيهما بلغ بافراده نصابا فكانت الفضة
تبعاله سواء بلغت نصابا ايضا كفى الاولى والا كما في الثالثة فتزكى بزكاته وكذلك الثانية لان
الذهب متى غاب كان هو المعتبر لانه اعز واغلى كيانا فاذا بلغ مجموعهما نصابا زكى زكاة الذهب

ويشترط فيه التية الا اذا
كان يخلص منه ما يبلغ
نصابا او اقل وعند ما يتيم به
او كانت اثمانا رائجة
وبلغت نصابا من أدنى نقد
تجب زكاته فتجب والا فلا
(واختلف في) الغش
(المساوى والمختار لزومها
احتياطا) خاتمة ولذا لاتباع
الاولى واما الذهب المخالط
بفضة فان غلب الذهب
فذهب والا فلا بلغ الذهب
او الفضة نصابه وجبت

٢ قوله واذا تأملت الخ
وجهه ان قول الزيلعي فان
نواه للتجارة تعتبر قيمته
اى قيمة ما غلب فيه
الغش سواء تخلص منه
نصابا او لا وقوله والا
فان كانت فضته تخلص
وجبت فيها الزكاة اى
وجبت في الفضة التى
تخلص منه دون باقيه من
الغش تأمل اه منه

وقوله والاى وان لم يغلب الذهب بأن غلبت الفضة او تساوا فيه ثمانية صور بلوغ كل منهما نصابه وعدمه وباو غلب الذهب فقط او الفضة فقط مع غلبة الفضة او التساوى لكن بلوغ الفضة فقط مع التساوى متممة كما علمت فبقى سبعة وتقييده ببلوغ الذهب او الفضة نصابه مخرج لصورتين منها وهما ما اذا لم يبلغ كل منهما نصابه مع غلبة الفضة او التساوى وستذكر حكمهما فبقى خمس صور ثقتان في التساوى وثلاثة في غلبة الفضة وقوله فان بلغ الذهب اى بلغ نصابا وحده او مع الفضة عند غلبة الفضة او التساوى فهذه اربع صور وقوله او الفضة اى اولفت الفضة وحدها نصابا عند غلبتها على الذهب فهذه الخامسة وقوله وجبت اى ذكاة البالغ النصاب فان بلغه الذهب وجبت ذكاة الذهب في الصور الاربع المذكورة لانه ما بلغ النصاب وجب اعتباره لانه اعز واغلى وتعتبر الفضة تبعاله ولو بلغت نصابا معه وان كان البالغ هو الفضة الغالبة عليه دونه وجبت ذكاة الفضة ترجيحها ببلوغ النصاب فيجعل كله فضة لكن على تفصيل فيه سنذكره وقد علم حكم ما ذكرناه في تقرير كلام المصنف في الصور الثلاث الاولى والثمس الآخر من عبارة الشئى وعبارة الزيلعى اما عبارة الشئى فهى قوله ولو سبك الذهب مع الفضة فان بلغ الذهب نصابا زكى الجميع ذكاة الذهب سواء كان غالبا او مغلوبا لانه اعز وان لم يبلغ الذهب نصابه فنابعت الفضة نصابها رضى الجميع ذكاة الفضة اه واما عبارة الزيلعى فهى قوله والذهب المحالوط بالفضة ان بلغ الذهب نصاب الذهب وجبت فيه ذكاة الذهب وان نابعت الفضة نصاب الفضة وجبت فيه ذكاة الفضة وهذا اذا كانت الفضة غالبة واما اذا كانت مغلووبة فهو كله ذهب لانه اعز واغلى قيمة اه وكل من هاتين العبارتين مؤداهما واحد وما قررناه في كلام المصنف من احكام الصور السبع يؤخذ منهما قول الشئى سواء كان غالبا او مغلوبا يشمل ما اذا نابعت الفضة نصابها او لا بدليل قوله بعده وان لم يبلغ الذهب نصابه فنابعت الفضة اه لانه لم يعتبر ذكاة الجميع ذكاة الفضة الا اذا لم يبلغ الذهب نصابه فافاد ان قوله فيه فان بلغ الذهب نصابه اه لانه يجعل الكل ذهبا اذا بلغ الذهب نصابه سواء بلغته فضة ايضا او لا وكذا قول الزيلعى وان بلغت الفضة اه اى ولم يبلغ الذهب نصابه بدليل المقابلة فانه اعتبر او لا الكل ذهبا حيث بلغ الذهب نصابه واطاقه فشملا ما اذا بلغت الفضة ايضا نصابا او لا فعلم انه لا يعتبر الكل فضة الا اذا لم يبلغ الذهب نصابه فان بلغ كان الكل ذهبا فيزكى ذكاة الذهب لانه اعز واغلى قيمة وكذا لو غلب الذهب وباو يضم الفضة اليه نصابا كما علم من قوله واما اذا كانت مغلووبة فهو كله ذهب اه وهذا ما عر به المصنف بقوله ان غلب الذهب فذهب ودخل في قول الشئى سواء كان غالبا او مغلوبا بحكم المساراة لا لولى وهو مفهوم ايضا من اطلاق الزيلعى قوله ان بلغ الذهب نصاب الذهب اه فقد ظهر انه لا يفرق بين العبارتين ولا بينهما وبين عبارة المصنف لكن قول الزيلعى وهذا اذا كانت الفضة غالبة لاحاجة اليه لان الفضة اذا بلغت وحدها نصابا لا بد ان تكون غالبة على الذهب الذى لم يبلغ نصابا ولذا لم يذكره الشئى وكان الزيلعى ذكره ليبنى عليه قوله واما اذا كانت مغلووبة هذا ما ظهر لى في تقرير هذا المحل والله اعلم فانهم * (نبه) * قل في التارخاتية واذا كانت الفضة غالبة والذهب مغلوبا مثل ان يكون

الثان فضة او اكثر لا ينجعل كله فضة لان الذهب اكثر قيمة فلا يجوز جمعه تباعا هو دونه بخلاف ما اذا كان الذهب غالبا اه ومفاده ان مامر من انه اذا بلغت الفضة نصابا ولم يبلغ الذهب نصابه تجب زكاة الفضة مقيد بما اذا لم يكن الذهب الذي خالطها اكثر قيمة منها والا كان الكل ذهباً وهذا الفصل الموعود بذكره وفي عبارة الزياي المارة اشارة اليه ويؤخذ منه حكم صورتين الباقيتين من السبع وهما ما اذا لم يبلغ كل منهما نصابه مع غلبة الفضة او التساوى وعلى هذا فيمكن دخولهما في قول الشارح فان غلب الذهب فذهب بان يراد غلبته على مامعه من الفضة وزنا او قيمة لكن قال في المحيط والبدائع الدنانير الغالب عليها الذهب كالمحمودة حكمها حكم الذهب والغالب عليها الفضة كالهروية والمروية ان كانت ثمتا رائجاً او لا التجارة تعتبر قيمتها والا يعتبر قدر ما فيها من الذهب والفضة وزنا لان كل واحد منهما يخلص بالاذابة اه وهذا كالصرح في ان الدنانير المسكوكة كالمخاطوة بالفضة حكمها حكم الفضة المخاطوة بالغش فاذا كان الذهب فيها غالبا كانت ذهباً كالفضة الغالبة على الغش واذا كانت الفضة غالبة عليها كانت كالفضة المغلوبة بالغش فتقوم فان باغت قيمتها نصابها زكاه ان كانت اثماناً رائجة او نوى فيها التجارة والا اعتبر ما فيها وزناً بل ما فيها نصاباً بالركان عنده ما تم به نصاباً زكاه والا فلا فلم ان ما ذكره الشارح تبعاً للزياي والشعبي غير الدنانير المسكوكة او المسكوكة التي ليست للتجارة ولا اثماناً رائجة او هو قول آخر في تأمل والله اعلى اعلم **(قوله وشرط كمال النصاب الح)** اي ولو حكماً في البحر والنهر لو كان له غنم للتجارة تساوى نصاباً فانت قبل الحلول فدينج جلودها وتم الحلول اعياها كان عليه الزكاة ان بلغت نصاباً ولو تخمر عصيره الذي للتجارة قبل الحلول ثم صار خلاً وتم الحلول عليه وهو كذلك لزيادة عليه لان النصاب في الاول باق لبقاء الجلد لتقوم به بخلافه في الثاني وروى ابن سماعه انه عليه الزكاة في الثاني ايضا **(قوله لانه قد)** اي انعقاد السبب اي تحققه بملك النصاب ط **(قوله للوجوب)** اي لتحقيق الوجوب اعيط **(قوله فلو هلك كله)** اي في الماء الحلول بطل الحلول حتى لو استفاد فيه غيره استأنفله حوالاً جديداً وتقدم حكمه هالكه بعد تمام الحلول في زكاة الغنم قال في النهر ومنه اي من الهلاك ما وجعل السائمة علوفة لان زوال الوصف كزوال العين **(قوله واما الدين الح)** قدم الشارح عند قول المصنف فلا زكاة على مكاتب ومديون لاسب قدر دينه ان عروض الدين كالهلاك عند محمد ورجحه في البحر اه وقدمنا هناك ترجيح ما هذا فراجع والخلاف في الدين المستغرق للنصاب كما هو صريح ما في الجوهره فلا يمكن التوفيق بحمل ما في البحر على غير المستغرق فانهم **(قوله وقيمة العرض الح)** تقدم قريباً نقوم العرض اذا بلغ نصاباً وما هنا في بيان ما اذا لم يبلغ وعنده من الثمين ما يتم به النصاب وفي النهر قال الزاهد ولان يقوم احد التقدين ويضاهى الى قيمة العروض عند الامام وقال لا يقوم التقدين بل العروض ويضمها وفاذته تظهر فيمن له حنطة للتجارة قيمتها مائة درهم وله خمسة دنانير قيمتها مائة تجب الزكاة عنده خلافاً لهما **(قوله وضعا)** راجع للثمين وقوله وجعل راجع للعرض والمعنى ان الله حالى خلق الثمين ووضعهما للتجارة والعبد يبيع العرض للتجارة اه ح اي لانه لا يكون للتجارة الا اذا نوى به العبد التجارة بخلاف النقود **(قوله يضم الح)** اي عند

(وشرط كمال النصاب)
ولواسطة (في طرفي الحلول)
في الابتداء للانعقاد وفي
الانتهاء للوجوب (فلا
يضر نقصانه بينهما) فلو
هالك كله بطل الحلول واما
الدين فلا يقطع ولو
مستغرقاً (وقيمة العرض)
للتجارة (ضم الى الثمين)
لان الكل للتجارة وضعا
وجعلاً (ز) يضم الذهب
الى الفضة

الاجتماع اما عند افراد أحدها فلا تعتبر القيمة اجماعا بدائع لان المعبر وزنه اداء ووجوباً
 كمر وفي البدائع ايضاً ان ما ذكر من وجوب الضم اذا لم يكن كل واحد منهما نصاباً بأن كان
 أقل فلو كان كل منهما نصاباً تاماً بدون زيادة لا يجب الضم بل ينبي ان يؤدي من كل واحد
 زكاته فلو ضم حتى يؤدي كله من الذهب او الفضة فلا بأس به عندنا ولكن يجب ان يكون
 التقويم تمامه وانفع للفقراء رواجاً والا يؤدي من كل منهما ربع عشرة **(قوله)** وعكسه وهو
 ضم الفضة الى الذهب وكذا يصح العكس في قوله وقيمة العرض اضم الى الثمين عند الامام كما
 مر عن الزاهدي وصرح به في المحيط ايضاً ولو اسقط قوله بجامع الثمنية لصح رجوع الضمين
 في عكسه الى المذكور من المستثنين ويمكن ارجاعه اليه ولا يضره بيان العلة في احدهما
(قوله قيمة) اي من جهة القيمة فمن له مائة درهم وخمسة مثاقيل قيمتها مائة عليه زكاتها خلافاً
 لهما ولوله ارباق فضة وزنه مائة وقيمتها بصياغته مائتان لتجب الزكاة باعتبار القيمة لان
 الجودة والصنعة في اموال الربا لا قيمة لها عند افرادها ولا عند المتقابلة بنفسها ثم لا فرق
 بين ضم الاقل الى الاكثر كمر وعكسه كما لو كان له مائة وخمسون درهماً وخمسة دنانير
 لا تساوي خمسين درهماً تجب على الصحيح عنده ويضم الاكثر الى الاقل لان المائة والخمسين
 بخمسة عشر ديناراً وهذا دليل على انه لا اعتبار بتكامل الاجزاء عنده وانما يضم احد
 التقدين الى الآخر قيمة ط عن المحركات ومن ضم الاكثر الى الاقل ما في البدائع انه روى
 عن الامام انه قال اذا كان لرجل خمسة وتسعون درهماً ودينار يساوي خمسة دراهم انه تجب
 الزكاة وذلك بأن تقوم الفضة بالذهب كل خمسة منها دينار **(قوله)** وقالوا بالاجزاء فان
 كان من هذا ثلاثة ارباع نصاب ومن الآخر ربع ضم او النصف من كل او الثلث من
 احدهما والثلاثان من الآخر فيخرج من كل جزء بحسابه حتى انه في صورة الشارح يخرج
 من كل نصف ربع عشرة كذا كره صاحب البحر **(قوله)** وخمسة عندها تبع فيه صاحب
 النهر وفيه نظر لانه اذا اعتبر عنده الضم بالاجزاء يجب في كل نصف ربع عشرة كمر عن
 البحر وعزاء الى المحيط وحينئذ فيخرج عن العشرة الدنانير التي قيمتها مائة واربعون ربع دينار
 منها قيمته ثلاثة دراهم ونصف فاذا اراد دفع قيمته يكون الواجب ستة دراهم عندها ايضاً
 لا يقال ان اعتبار الضم بالاجزاء اي بالوزن عندها مبنى على انه لا اعتبار للجودة لعدم
 تقومها شرعاً فلا تعتبر القيمة بل الوزن والدينار في الشرع بعشرة دراهم كما قدمناه وزيادة
 قيمته هنا للجودة فلا تعتبر لاننا نقول ان عدم اعتبار الجودة انما هو عند المتقابلة بالجلس اما عند
 المتقابلة بخلافه فتعتبر اتفاقاً كما قدمناه عند قوله والمعبر وزنها فتأمل **(قوله)** فافهم
 اشار به الى رد ما قاله صاحب الكافي من انه عند تكامل الاجزاء كما لو كان له مائة درهم
 وعشرة دنانير قيمتها اقل من مائة درهم لا تعتبر القيمة عنده ظناً ان ايجاب الزكاة فيها التكامل
 الاجزاء لا باعتبار القيمة وليس كاظن بل الايجاب باعتبار القيمة من جهة كل من التقدين
 لا من جهة أحدهما عينا فانه ان لم يتم باعتبار قيمة الذهب بالفضة يتم باعتبار قيمة الفضة
 بالذهب والمائة درهم في المسئلة مقومة بعشرة دنانير فتجب فيها الزكاة لهذا التقويم ط
 وتام بيانه في البحر وفتح القدير **(قوله)** في نصاب مشترك المراد أن يكون بلوغه النصاب

وعكسه بجامع الثمنية (قيمة)
 وقالوا بالاجزاء فلوله مائة
 درهم وعشرة دنانير قيمتها
 مائة واربعون تجب ستة
 عنده وخمسة عندها فافهم
 (ولا تجب) الزكاة عندنا
 (في نصاب) مشترك

بسبب الاشتراك وضم أحد المالين إلى الآخر بحيث لا يباغ مال كل منهما بافراده نصا
(قوله وان تحت الخلطة فيه) أى فى النصاب المذكور وأشار بذلك إلى خلاف سيدنا الامام
الشافعى فانها تجب عنده اذا تحت الخلطة وصحتها عنده بالشروط التسعة الآتية ولذا
قيدھا الشارح بقوله باتحاد الخ فأفاد انه اذا لم توجد هذه الشروط لا تجب عندنا بالاولى وسماها
اسبابا مع انها شروط اطلاقا لاسم السبب على الشرط كما اطلق بالعكس وقدمنا وجهه اول
الباب عند قوله ملك نصاب فافهم **(قوله اوص من يشفع)** فالهمزة لأهلية كل منهما لوجوب
الزكاة والواو لوجود الاختلاط فى اول السنة والصاد لقصد الاختلاط والميم لاتحاد المشرح
بان يكون ذهابهما إلى المرمى من مكان واحد والتون لاتحاد الاناء الذى يحلب فيه والماء لاتحاد
الراعى والشين المعجمة لاتحاد المشرع أى موضع الترب والغاء لاتحاد الفحل والعين لاتحاد
المرعى وهذه شروط الخلطة فى السائمة واما شروطها فى مال التجارة فذكره فى كتب
الشافعية منها ان لا يتميز الدكان والحارث ومكان الخلف كخزانة **(قوله وان تعدد النصاب)**
اى بحيث يباغ قبل الضم مال كل واحد بافراده نصا فانه يجب حينئذ على كل منهما زكاة
نصابه فاذا أخذ الساعى زكاة النصابين من المالين فان تساويا فلا رجوع لاحدهما على الآخر
كما لو كان ثمانين شاة لكل منهما اربعون وأخذ الساعى منهما شاتين والاراجعا كما يأتى
ببانه وهذا مقابل قوله فى نصاب **(قوله وببانه فى الحاوى)** بينه قاضيان بأتم من فى الحاوى
حيث قال صورته أن يكون لهما مائة وثلاث وعشرون شاة لاحدهما الثلثان وللآخر
الثالث فالرابع شاتان فيأخذ من كل منهما شاة فيرجع صاحب الثلثين بالثنتين من الشاة التى
دفعها صاحب الثلث ويرجع صاحب الثلث بالثلاث من شاة دفعها صاحب الثلثين فيقام ثلثه
فى مقام ثلث من الثلثين المطالب بهما ويبقى ثلث شاة فيطالب به صاحب ثلثي المال اه ط وبه
ظهر ان التراجع من الجانبين فالفاعل على به فافهم **(قوله فان بلغ الخ)** كالوكانت ثمانون شاة
بين رجلين اثنا فأخذ المصدق منها شاة لزكاة صاحب الثلثين فلصاحب الثلث ان يرجع عليه
بقية الثلث لانه لازكاة عليه محيط **(قوله ولوبينه الخ)** فى التجنيس ثمانون شاة بين اربعين
رجلا لرجل واحد من كل شاة نصفها والنصف الآخر للباقيين ليس على صاحب الاربعين
صدقة عند أبى حنيفة وهو قول محمد ولو كانت بين رجلين تجب على كل واحد منهما شاة لانه
مما يقسم فى هذه الحالة وفى الاولى لا يقسم اه أى لان قسمة كل شاة بينه وبين من شارك فيها
لا يمكن الا بالتلافى بخلاف قسمة الثمانين نصفين **(قوله عند الامام)** وعندها الديون كلها
سواء تجب زكاتها وتؤدى متى قبض شيئا قليلا او كثيرا الا دين الكتابة والسعاية والدية
فى رواية بجر **(قوله اذا تم نصابا)** الضمير فى تم يعود للدين المفهوم من الديون والمراد اذا
بلغ نصابا بنفسه او بما عنده مما يتم به النصاب **(قوله وحال الحول)** أى ولو قبل قبضه فى
القوى والمتوسط وبعده فى الضعيف ط **(قوله عند قبض اربعين درهما)** قال فى المحيط لان
الزكاة لا تجب فى الكسور من النصاب الثانى عنده مالم يباغ اربعين للخرج فكذلك لا يجب
الاداء مالم يباغ اربعين للخرج وذكر فى المنتقى رجل له ثلثمائة درهم دين عليها ثلاثة
احوال قبض مائتين فعند أبى حنيفة يزكى للسنة الاولى خمسة وللثانية والثالثة أربعة

(من سائمة) ومال تجارة
(وان تحت الخلطة فيه)
باتحاد اسباب الاسامة
التسعة التى يجمعها اوص
من يشفع وببانه فى شروح
الجمع وان تعدد النصاب
تجب اجماعا ويراجعان
بالخصص وببانه فى الحاوى
فان بلغ نصيب احدهما
نصبا زكاة دون الآخر
ولو بينه وبين ثمانين رجلا
ثمانون شاة لاشئ عليه لانه
مما لا يقسم خلافا للثانى
سراج (و) اعلم ان الديون
عند الامام ثلاثة قوى
ومتوسط وضعيف (تجب)
زكاتها اذا تم نصابا وحال
الحول لكن لا فورا بل
(عند قبض اربعين درهما)

اربعة من مائة وستين ولاشي عليه في الفضل لانه دون الاربعين اه (قوله كقرض) قلت
الظاهر ان منه مال المرصد المشهور في ديارنا لانه اذا اتفق المستأجر لدار الوقف على عمارتها
الضرورية بأمر القاضي للضرورة الداعية اليه يكون بمنزلة استقراض المتولي من المستأجر
فاذا قبض ذلك كله أو أربعين درهما منه أو باقتطاع ذلك من أجرة الدار تحجب زكاته لما
مضى من الستين والناس عنه غافلون (قوله فكلما قبض أربعين درهما يلزمه درهم) هو
معنى قول الفتح والبحر و يترأى الاداء الى ان يقبض أربعين درهما ففيها درهم وكذا في
زاد فيحسابه اه اي فيما زاد على الاربعين من اربعين ثمانية وثلاثة الى ان يبلغ مائتين ففيها
خمس دراهم ولذا عبر الشارح بقوله فكلما احل وليس المراد ما زاد على الاربعين من درهم
او اكثر كما توهمه عبارة بعض المحشين حيث زاد بعد عبارة الشارح وفيما زاد بحسابه لانه
يوهم ان المراد مطلق الزيادة في الكسور وهو خلاف مذهب الامام كما علمته مما قلناه آنفا
عن المحيط فانهم (قوله اي من بدل مال لغير تجارة) اشار الى ان الضمير في قول المصنف منه
عائد الى بدل وفي لغريها الى التجارة ومثل بدل التجارة القرض (قوله كمن سائمة) جعلها
من الدين المتوسط تبعا للفتح والبحر والنهر لتعريفهم له بما هو بدل مائس للتجارة وجعلها
ابن مالك في شرح المجموع من القوي ومثله في شرح درر البحار وهو مناسب لما في غاية البيان
حيث جعل الدين الذي هو بدل عن مال قسمين اما ان يكون ذلك المال لو بقي في يده تحجب
زكاته او لا يكون كذلك اه فبدل القسم الاول هو الدين القوي ويدخل فيه ثمن السائمة
لانها لو بقيت في يده يجب زكاتها وكذا قوله في المحيط الدين القوي ما يملكه بدلا عن مال الزكاة
تأمل (قوله بخواتمجة الاصلية) قيده باعتبار ما هو الاخرى المعامل ان لا يكون عنده سوى
ما هو مشغول بخواتمجة والا فمال ليس له تجارة يدخل فيه ولا يحتاج اليه كما افاده بما بعده (قوله
واملاك) من عطف العام على الخاص لانه جمع ملك بكسر الميم بمعنى مملوك هذا بالنظر الى
اللاغة اما في العرف فيخاصة بالعذار فيكون عطف مبين اعم وهو معضوف على طعام او على
ما في قوله بما هو (قوله ويعتبر ما مضى من الحول) اي في الدين المتوسط لان الخلاف فيه
اما التوى فلا خلاف فيه ما في المحيط من انه تحجب الزكاة فيه بخول الاصل لكن لا يلزمه
الاداء حتى يقبض منه اربعين درهما واما المتوسط ففيه روايتان في رواية الاصل تحجب
الزكاة فيه ولا يلزمه الاداء حتى يقبض ما مضى درهم فيزكيها وفي رواية ابن سماعة عن أبي
حنيفة لازكاة فيه حتى يقبض ويحول عليه الحول لانه صار مال الزكاة الآن فصار
كالحدوث ابتداء ووجه ظاهر الرواية انه بالاقدام على البيع صيره للتجارة فصار مال
الزكاة قبيل البيع اه ما خلا والحاصل ان مبنى الاختلاف في الدين المتوسط على انه هل
يكون مال زكاة بعد القبض او قبله فعلى الاول لا بد من مضى حول بعد قبض النصاب
وعلى الثاني ابتداء الحول من وقت البيع فلوله الف من دين متوسط مضى عليها حول
ونصف فقبضها يزكيها عن الحول الماضي على رواية الاصل فاذا مضى نصف حول
بعد القبض زكاهها ايضا وعلى رواية ابن سماعة لا يزكيها عن الماضي ولا عن الحال الا
بمضى حول جديد بعد القبض واما اذا كانت الالف من دين قوي كبديل عوض

مطلب —

في وجوب الزكاة في دين
المرصد

من الدين القوي كقرض
وبدل مال تجارة فكلما
قبض اربعين درهما يلزمه
درهم (و) عند قبض
(مائتين منه لغريها) اي
من بدل مال لغير تجارة
وهو المتوسط كمن سائمة
وعبيد خدمة ونحوها مما
هو مشغول بخواتمجة
الاصلية كطعام و شراب
واملاك ويعتبر ما مضى
من الحول قبل القبض

تجارة فان ابتداء الحول هو حول الاصل لا من حين البيع ولا من حين القبض فاذا قبض منه نصبا او ربعين درهما زكاة عما مضى بانيا على حول الاصل فلو ملك عرضا للتجارة ثم بعد نصف حول باعه ثم بعد حول ونصف قبض منه فقد تم عليه حولان فيزكاهما وقت القبض بالاخلاف كما علم مما نقلناه عن المحيط وغيره فواقع للمحشئين هنا من التسوية بين الدين القوى والمتوسط وانه على الرواية الثانية لا يزكى الا الف ثانيا اذا مضى حول من وقت القبض فهو خطأ لما علمت من ان الرواية الثانية في المتوسط فقط ولانه عليها لا يزكى اولا للحول الماضي خلافا لما يفهمه لفظ ثانيا فافهم **(قوله في الاصح)** قد علمت انه ظاهر الرواية وبعبارة الفتح والبحر في صحيح الرواية قلت لكن قال في البدائع ان رواية ابن سباعة انه لا زكاة فيه حتى قبض الماشئين وبحول الحول من وقت القبض هي الاصح من الروايتين عن ابن خزيمة اه ومثله في غاية البيان وعليه فحكمه حكم الدين الضعيف الآتي **(قوله)** ومثله مالوورث دينا على رجل) اي مثل الدين المتوسط فيما روى ونصابه من حين ورثه رحمتي وروى انه كالضعيف فتح وبحر والاول ظاهر الرواية وشمل ماذا وجب الدين في حق المورث بدلا عما هو مال التجارة او بدلا عما ليس لها تاريخانية لان الوارث يقوم مقام المورث في حق الملك لا في حق التجارة فاشبهه بدل مال لم يكن للتجارة محيط وفيه واما الدين الموصى به فلا يكون نصبا قبل القبض لان الموصى له ملكه ابتداء من غير عوض ولا قائم مقام الموصى في الملك فصار كالمال ملكه بهبة اه أي فهو كالدين الضعيف **(تنبيه)** مقتضى ما مر من ان الدين القوى والمتوسط لا يجب اداء زكاته الا بعد القبض ان المورث لومات بعد سنين قبل قبضه لا يلزمه الا بقاءه باخراج زكاته عند قبضه لانه لم يجب عليه الاداء في حياته ولا على الوارث ايضا لانه لم يملكه الا بعد موت مورثه فابتداء حوله من وقت الموت **(قوله)** الا اذا كان عنده ما يضم الى الدين الضعيف استثناء من اشتراط حولان الحول بعد القبض والاولى ان يقول ما يضم الدين الضعيف اليه كأفاده ح والحاصل انه اذا قبض منه شيئا وعنده نصاب يضم المقبوض الى النصاب ويتركه بحوله ولا يشترط له حول بعد القبض ثم اعلم ان التقيد بالضعيف عزاء في البحر الى الولوالجية والظاهر انه اتفاق اذ لا فرق يظهر بينه وبين غيره كما يقتضيه اطلاق قولهم والمستفاد في انشاء الحول يضم الى نصاب من جنسه ويدل على ذلك انه في البدائع قسم الدين الى ثلاثة ثم ذكر انه لا زكاة في المقبوض عند الامام ما لم يكن اربعين درهما ثم قال وقال الكراخي ان هذا اذا لم يكن له مال سوى الدين والاتفاق قبض منه فهو بمنزلة المستفاد فيضم الى ما عنده اه وكذلك في المحيط فانه ذكر الدين الثلاثة وفرع عليها فرع آخرها اجرة دار او عبد للتجارة قال ان فيها روايتين في رواية لازكاة فيها حتى قبض وبحول الحول لان المنفعة ليست بمال حقيقة فصار كالمهر وفي ظاهر الرواية تجب الزكاة ويجب الاداء اذا قبض نصبا لان المنافع مال حقيقة لكنها ليست بمحل لوجوب الزكاة لانها لا تصاح نصبا الا تاتي سنة ثم قال وهذا كله اذا لم يكن له مال غير الدين فان كان له غير ما قبض فهو كالقائدة فيضم اليه اه فهذا كالصريح في شموله لاقسام الدين الثلاثة ولعل التقيد بالضعيف ليدل على غيره بالاولى لان المقبوض منه يشترط فيه كونه نصبا مع حولان الحول بعد القبض فاذا كان يضم الى ما عنده ويسقط اشتراط الحول الجديد فما لا يشترط فيه ذلك يضم بالاولى تأمل **(تنبيه)** ما ذكرناه

في الاصح ومثله مالوورث دينا على رجل (و) عند قبض (مائين مع حولان الحول بعده) اي بعد القبض (من) دين ضعيف وهو (بدل غير مال) كالمهر ودية وبدل كتابة وخلع الا اذا كان عنده ما يضم الى الدين الضعيف

عن المحيط صرح في أن أجرة عبد التجارة أو دار التجارة على الرواية الأولى من الدين الضعيف وعلى ظاهر الرواية من المتوسط ووقع في البحر عن الفتح أنه كان قوي في صحيح الرواية ثم رأيت في الوالدية التصريح بأن فيه ثلاث روايات (قوله كاس) أي في قوله والمستفاد في وسط الحول يضم إلى نصاب من جنسه والمترادف منها من أفراد تلك القاعدة يعلم حكمه منها والا فلم يصح به هناك (قوله قيد) أي قيدته الزكاة بما إذا أبرأ الدائن المدينون ط (قوله المعسر) أي بالمدينون المعسر فكان الأبراء بمنزلة الهالك ط (قوله فهو استهلاك) أي فتجب زكاته ط (قوله وهذا ظاهر الخ) أي قوله البحر وقيد الخ ظاهر في أن مراده أنه تقيد بالاطلاق المذكور في قوله سواء كان الدين قويا أو لا الشامل لأقسام الدين الثلاثة أي أن سقوط الزكاة بأبراء المومنين عنه بعد الحول في الدين الثلاثة مقيد بالمعسر احترازا عن المومنين فان المدينون إذا كان موسرا وأبرأه الدائن لا تسقط الزكاة لانه استهلاك وهذا غير صحيح في الدين الضعيف لأنه لا يجب زكاته إلا بعد قبض نصاب وحولان الحول عليه بعد القبض فتجب فيكون إبرأؤه استهلاكاً قبل الوجوب فلا يضم زكاته ومثله الدين المتوسط على ما قدمناه من تصحيح البدائع وغاية البيان وكان الأوضح في التعبير أن يقول وهذا ظرف في أن أبرأ المدينون المومنين استهلاكاً مطلقاً وهو غير صحيح الخ ثم إن عبارة المحيط لا تغاير عليه لأنها في الدين القوي ونصها لوجوب عرض التجارة بعد الحول بالدرهم ثم أبرأه من ثمنه واشترى موسر يضمن الزكاة لانه صار مستهلكاً وإن كان معسراً أو لا يدري فلا زكاة عليه لانه صار ديناً عليه وهو فقير فصار كانه وهبه منه ولو هب الدين ممن عليه وهو فقير تسقط عنه الزكاة اه وفيه لو كان له الف ثمن معسر فاشترى منه بهاراً بئرا ثم وهبه منه فعليه زكاة الف لانه صار ديناً عليها بالدينار (قوله ويجب عليها الخ) صورتها زوج امرأة بالف وقبضتها وحال الحول ثم طلقها قبل الدخول فعليها رد نصفها اتفاقاً لكن زكاة النصف المردود لا تسقط عنها خلافاً لما فرغ من الجمع (قوله من نقد) هو الذهب أو الفضة احترازاً عما لو كان المهر سائماً أو عرضاً ففي المحيط أنها تركت النصف لانه استحق عليها نصف عين النصاب والاستحقاق بمنزلة الهالك اه وكان الأولى بالشراح إسقاطه لانه يغني عنه قول المصنف من الف (قوله من الف) متعلق بقوله نصف مهر على أنه صفة وقوله ثم ردت النصف لاحاجة اليه بعد قوله المردود وقوله إطلاق متعلق بقوله مردود نظراً للامتن ط (قوله لا تتعين الخ) أي فلم يجب عليها أن ترد نصف ما قبضته بعينه بل مثله والدين بعد الحول لا يسقط الواجب ولو لاجبة ثم قال ولا يترك الزوج شيئاً لأن ملكه الآن عاد اه قلت في ما إذا لم يقبض المرأة شيئاً وحال الحول عليه في يد الزوج ثم طلقها قبل الدخول وأمر من صرح به والظاهر أن لازم على أحد المازوجين فلا نه مديونه بقدر ما في يده ودين العباد مانع كحرم واستحقاقه لنفسه اتهامه بسبب عارض وهو الطلاق بعد الحول فصار بمنزلة ملك جديد واما المرأة فلأن مهرها على الزوج دين ضعيف وقداستحق الزوج نصفه قبل القبض فلا زكاة عليها ما لم يمتص حول جديد بعد القبض للباقي تأمل (قوله في العقود الفسوخ) أي عقود المعاوضات من بيع وأجرة وعقد النكاح وفي الفسوخ كفسخ النكاح بالعلاق قبل الدخول ونحوه وتامه في أحكامه النقذ من الأشباه (قوله لورود الاستحقاق الخ) لأن الرجوع في الهبة فسخ من كل وجه ولو غير قضاء والدرهم مائة عتين في

كاس ولو أبرأ رب الدين المدينون بعد الحول فلا زكاة سواء كان الدين قويا أو لا طافية وقيدته في المحيط بالمعسر أما المومنين فهو استهلاك فليحفظ بغير قال في التهر وهذا ظاهر في أنه تقيد بالإطلاق وهو غير صحيح في الضعيف كما لا يخفى (ويجب عليها) أي المرأة (زكاة نصاب مهر) من نقد (مردود بعد) مضى (الحول من الف) كانت (قبضته مهر) ثم ردت النصف (العلاق قبل الدخول) فتزكي الكل لما تقرر أن العقود لا تتعين في العقود والنسبة (وتسقط) الزكاة (عن) موهوب له في (نصاب) (مرجوع) فيه (مطلقاً) سواء رجع بقضاء أو غيره (بعد الحول) لورود الاستحقاق على عين الموهوب ولذا لا يرجع بعد هلاكه

الهيئة فاستحق عين مال الزكاة من غير اختياره فصار كما لو هلك ولو الحلية وبه ظهر الفرق بين الهبة والمهر **(قوله قيد به)** أى بقوله عن وهو ب له **(قوله اتفاقا لعدم الملك)** لأن ملك الواهب انقطع بالهبة وأشار بقوله اتفاقا إلى أن سقوطها عن الموهوب له خلافا لأن زفر يقول بعدمه أن رجوع الواهب بلا قضاء لأنه لما بطل ملكه باختياره صار ذلك كهبة جديدة وكسبتها قلنا بل هو غير مختار لأنه لو امتنع عن الرد أجبر بالقضاء فصار كأنه هلك شرح درر البحار **(قوله وحى من الحيل)** أى هذه المسئلة من حيل اسقاط الزكاة بأن يهب النصاب قبل الحول بيوم مثلا ثم يرجع فى هبته بعد تمام الحول والظاهر أنه لو رجع قبل تمام الحول تسقط عنه الزكاة أيضا لبطان الحول بزوال الملك تأمل وقدمنا الاختلاف فى كراهة الحلية عند قوله ولا فى هالك بعد وجوب اختلاف المستهلك **(قوله ومنها الخ)** لكن لا يمكنه الرجوع فى هذه الهبة لكونه الذى رحم محرم منه نعم أن احتاج إليه فله الاتفاق منه على نفسه بالمعروف والله أعلم

قيد به لأنه لازمة على الواهب اتفاقا لعدم الملك وحى من الحيل ومنها أن يهبه لطفله قبل تمام بيوم

باب العاشر

باب العاشر

الحقه بالزكاة اتباعا للمبسوط وغيره لأن بعض ما يؤخذ زكاة وليس متمحضا فلذا أخره عما تمحض وقدمه على الركاز لما فيه من معنى العبادة مأخوذ من عشرت القوم اعشرهم عشر ابا الغم فيهما إذا اخذت عشرهما أو الهيم نهر **(قوله ذكره سعدى)** أى فى حاشية العناية حيث قال المأخوذ هو ربع العشر لأن العشر الآن يقال اطلق العشر واردة بربع مجازا من باب ذكر الكل وإرادة جزئه أو يقال العشر صار علما لما يأخذه العاشر سواء كان المأخوذ عشر النوى أو ربعه أو نصفه فلا حاجة إلى أن يقال العاشر تسمية الشئ باعتبار بعض أحواله كما لا يخفى اه وفسره الشارح تبعا للنهر بالمعنى الجنسى إذ لا شك أنه ليس علم شخص والأقرب كونه اسم جنس شرعى إذ لا دليل على علميته لأن العلماء مارأوا العرب فرق بين اسامة واسد الموضوعين لماهية الحيوان المفترس باجرائهم احكام الاعلام على الاول من نحو منع الصرف وجواز مجيئ الحال منه وعدم دخول أل عليه حكموا على الاول بالعلمية الجنسية دون الثانى وفرقوا بينهما بقيد الاستحضار عند الوضع وعدمه كما بين فى محله وليس هنا ما يقتضى علمية العشر حتى يعدل عن تنكيهه الاصلى على أن ادعاء التصرف والنقل فى العشر ليس بأولى من ادعائه فى العاشر بل المتبادر من قول الكثر وغيره هو من نصبه الامام ليأخذ الصدقات من التجار ان العاشر اسم لذلك نقل شرعا إليه إذ لو كان التصرف وقع فى العشر لكان حقه بيان معنى العشر المتقول إليه لبيان العاشر أو بين كلامهما فيقول هو من نصبه الامام ليأخذ العشر الشامل لربعه ونصفه وأيضا فالتمازف اطلاق العاشر على من يأخذ العشر وغيره دون اطلاق العشر على نصفه وربعه فتأمل واجاب فى النهاية وتبعه فى الفتح والبحر بأنه لما كان يأخذ العشر أو نصفه أو ربعه سعى عاشرا الدوران اسم العشر فى متعلق أخذه وهذا مؤيد لما قلنا والله أعلم **(قوله هو حر مسلم)** فلا يصح أن يكون عبدا لعدم الولاية ولا يصح أن يكون كافرا لأنه لا يلى على المسلم بالآية بجرع الغاية والمراد بالآية قوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا **(قوله بهذا الخ)** أى باشرائط الاسلام للآية المذكورة زاد فى البحر ولا شك فى حرمة ذلك أيضا اه أى لأن فى ذلك تعظيمه وقد نصوا على حرمة تعظيمه بل قال فى الشر نبالية وما ورد من ذمه

قبل هذا من تسمية الشئ باسم بعض أحواله ولا حاجة إليه بل العشر علم لما يأخذه العاشر مطلقا ذكره سعدى أى علم جنس (هو حر مسلم) بهذا يعلم حرمة تولية اليهود على الاعمال (غير هاشمى)

مطلب

لا يجوز اخذ الكافر فى ولاية

أى العاشر فمحمول على من يظلم كزماننا وعلم بما ذكرناه حرمة تولية الفسقة فضلا عن اليهود والكفرة اه قلت وذكر في شرح السير الكبير أن عمر كتب إلى سعد بن أبي وقاص ولا تتخذ أحدا من المشركين كتابا على المسلمين قالهم يأخذون الرشوة في دينهم ولا رشوة في دين الله تعالى قال وبه تأخذ فإن الوالى ممنوع من أن يتخذ كتابا من غير المسلمين أقوله تعالى لا تتخذوا بطانة من دونكم اه **(قوله)** لما فيه من شبهة الزكاة (أى وهو من جملة المصارف فيعطى كفايته منه نظير عمله ولذا لو هلك ما جمعه لاشئ له كما صرح به فى الزيلعي فكان فيه شبهة الاجرة وشبه الصدقة ثم اعلم ان هذا الشرط اعنى كونه غير هاشمى عزاه الى البحر الى الغاية ولم أر من ذكره غيره وهو مخالف لما ذكره فى النهاية وغيرها فى باب الصرف من انه اذا استعمل الهاشمى على الصدقة لا ينبغي له الاخذ منها ولو عمل ورزق من غيرها فلا بأس به اه ومراده بـ لا ينبغي لا يحل كما عير به الزيلعي هناك وهذا كالصريح فى جواز نصبه عاملا فيحمل ما هنا على انه شرط لحل اخذ من الصدقة ويدل عليه تعليل صاحب الغاية بقوله لما فيه من شبهة الزكاة فإن مفاده انه يجوز كونه هاشميا اذا جعل له الامام شيئا من بيت المال او كان متربعا او كان لا يأخذ شيئا مأياخذ من المسلمين وسنذكر فى باب المصرف تمامه **(قوله)** لان الجباية بالحاوية (أى جباية الامام المأخوذ بسبب حمايته للاموال ولذا لو غلب الخوارج على مصر او قرية واخذوا منهم الصدقات ٢ لاشئ عليهم الا إعادة الخراج كما مر **(قوله)** للمسافرين) أى طريق السفر لاجل الحامية ولذا قال فى التبريد لـ لا يشار بقوله لـ لا يمتأمن من اللصوص الى قيد لا بد منه ذكره فى المبسوط وهو ان يأمن به التجار من اللصوص ويحجبهم منهم **(قوله)** خرج السامى (فى البحر عن البدائع والمصدق تخفيف الصاد وتشديد الدال اسم جنس لهما) **(قوله)** تغايبا الخ (دفع لما يقال ان مأياخذ من الكافر ليس بصدقة **(قوله)** الظاهرة والباطنة) فإن مال الزكاة نوعان ظاهر وهو المواشى وما يمر به التاجر على العاشر وباطن وهو الذهب والفضة واما التجارة فى مواضعها بحر ومراده هنا بالباطنة ما عدا المواشى بقريته قوله المارين بأموالهم والا فكل ما مر به على العاشر فهو من نوع الظاهر وسماها باطنة باعتبار ما كان قبل المرور اما الباطنة التى فى بيته لو اخبر بها العاشر فلا يأخذ منها كما صرح به فى البحر وسأتى متنا ايضا و اشار بهذا التعميم الى رد ما فى الغاية وغيرها من ان المراد هنا الاموال الباطنة لان الظاهرة وهى السوائى لا يحتاج العاشر فيها الى مرور صاحب المال عليه فانه يأخذ عشرها وان لم يمر صاحب المال عليه اه فانه كفى الزهر مبنى على عدم التفرقة بين العاشر والسامى وقد علمت التفرقة بينهما بما مر وهى مذكورة فى البدائع **(قوله)** ٣ وما ورد من ذم العاشر الخ) من ذلك ما رواه الطبرانى ان الله تعالى يدنو من خلقه أى برحمته وجوده وفضله فيغفر لمن شاء الا لى بفرجها او عشار وما رواه ابو داود وابن خزيمة فى صحيحه والحاكم عن عتبة ابن عامر رضى الله تعالى عنه اسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يدخل صاحب مكس الجنة قال يزيد بن هرون يعنى العاشر وقال البغوى يريد بصاحب المكس الذى يأخذ من التجار اذا مروا عليه مكسا باسم العشر أى الزكاة قال الحافظ التذرى اما الآن فإنه يأخذونه مكسا باسم العشر ومكسا آخر ليس له اسم بل شئ يأخذونه حراما وسجنا وبأكلونه فى بطونهم ناراً اجتبهت فيه داحضة عند ربهم وعليهم غضب ولهم عذاب شديد كذا فى الزواجر لابن حجر ثم قال

لما فيه من شبهة الزكاة (فأدر على الحامية) من اللصوص والقطع لان الجباية بالحاوية (نصبه الامام على الطريق) للمسافرين خرج السامى فانه الذى يسمى فى القبائل بأخذ صدقة المواشى فى أماكنها (بأخذ الصدقات) تغليا للعبادة على غيرها (من التجار) بوزن خمار (المارين باموالهم) الظاهرة والباطنة (عليه) وما ورد من ذم العاشر محمول على الاخذ ظاهرا

٢ قوله لاشئ عليهم الا إعادة الخراج كما مر أى متاوالذى مر متا أخذ البغاة زكاة السوائى والعشر والخراج لا إعادة على اربابها ان صرف فى محله والافعالهم اعادة غير الخراج اه وهو بزيادة لفظ غير أقول وهو الصواب ولعله هنا ساقط من قلم سيدى المؤلف ويدل عليه كتابته عليه ثمة عند قول المصنف اخذ البغاة الخ اه محمد علاه الدين ابن المؤلف

٣ مطالب

ما ورد فى ذم العاشر

واعلم ان بعض فسقة التجار يظن ان ما يؤخذ من المكس يحسب عنه اذناوى به الزكاة وهذا ظن باطل لا مستند له في مذهب الشافعي لان الامام لا ينصب المكاسين لقبض الزكاة بل لاخذ عشورات مال وجدوه قل اوكثر وجبت فيه الزكاة اولاه وتماه هناك قلت على انه اليوم صار المكاس يقطع الامام بشئ يدفعه اليه ويصير يأخذ ما يأخذه نفسه ظلموا وعدوانا وبأخذ ذلك ولو امر التاجر عليه او على مكاس آخر في العام الواحد مرارا متعددة ولو كان لا تجب عليه الزكاة فعلم ايضا انه لا يحسب من الزكاة عندنا لانه ليس هو العاشر الذي ينصبه الامام على الطريق ليأخذ الصدقات من المازين وقد مر ايضا انه لا بد من شرط ان يأمن به التجار من اللصوص ويحميهم منهم وهذا يقعد على ابواب البلدة ويؤذى التجار أكثر من اللصوص وقطاع الطريق ويأخذ منهم قهرا ولذا قال في البرازية اذناوى ان يكون المكس زكاة فالصحيح انه لا يقع عن الزكاة كذا قال الامام السرخسي اه وأشار بالصحيح الى القول بأنه اذناوى عند الدفع التصديق على المكاس جاز لانه فقير بماعليه من التبعات وقد مر الكلام عليه **(قوله** فن انكر تمام الحول) اى على ما في يده وعلى ما في يته فلو كان في يته مال آخر قد حل عليه الحول ومامر به بإيجل عليه الحول واتحد الجنس فان العاشر لا يلتفت اليه لوجوب الضم في متحد الجنس الامناع بحر **(قوله** او قال لمأنو التجارة) او قال ليس هذا المال لى بل هو وديعة او بضاعة او مضاربة او انا اجير فيه او مكاتب او عبد مأذون زبلى وكذا لو قال ليس في هذا المال صدقة فانه يصدق مع يمينه كافي بالمسوط وان لم يمين سبب النفي بحر **(قوله** او على دين) اى دين له مطالب من جهة العباد لانه المانع من وجوب النصاب كما مر قال في البحر وقدمنا ان مذهب دين الزكاة **(قوله** لان ما يأخذه زكاة) اى فلا فرق في ذلك بين كون الدين محيطا او منقضا للنصاب والمراد ما يأخذه منا اماما يأخذه من الذمى والحربى فيعطى حكم الزكاة هنا وان كان جزية ويصرف في مصارفها كما يأتي **(قوله** وهو الحق) اى ما ذكر من تعميم الدين بقوله محيط او منقضى لان المنقضى للنصاب مانع من الوجوب فلا فرق كما في المعراج بحر وهو رد على ما في الحجازية وغاية البيان من التقييد بالحيط والظاهر انهما ارادا به الاحتراز عما لا يفضل عنه نصاب لاعن المنقضى ايضا فلا يتنافى اطراف اكثر كاطلاق المصنف ولا ماصرح به في المعراج من عدم الفرق وما في العمربالية من ان المتطوق لا يعارضه الفهوم فيه نظر لماعلمت من التصريح في المعراج بخلاف هذا المتطوق ومن تأويله بما ذكرنا فتدبر **(قوله** محقق) فلو لم يدرك هل هناك عشر ام لا لم يصدق كافي السراج لان الاصل عدمه فنهى والمراد بالعاشر هنا عشر اهل العدل فلو مر على عشر الخواارج عشر ثانيا كما سيأتى **(قوله** او قال ادبت الى الفقراء في المصبر) لان الاداء كان مفوضا اليه فيه بحر **(قوله** لا بعد الخروج) اى لو قال ادبت زكاتها بعد ما خرجتها من المدينة لا يصدق لانها بالاخراج التحقت بالاموال الفاضلة فكان الاخذ فيها الى الامام زبلى وفي شرح الجامع لقاضيخان وانما ثبت ولاية المطالبة للامام بعد الاخراج الى المفازة اذا لم يكن أدى بنفسه فاذا ادعى ذلك فقد انكر ثبوت حق المطالبة فكان القول قوله مع العيين اه **(قوله** لما يأتي) اى قريبا في قوله بعد اخراجها **(قوله** وحائف) القياس ان لا يمين عليه لانها عبادة ولا يمين فيها وجه الاستحسان انه منكر وله مكذب وهو العاشر فهو مدعى عليه معنى لو اقر به لزمه

مطلب

لا تسقط الزكاة بالدفع الى العاشر في زماننا

(فن انكر تمام الحول او قال) لمأنو التجارة او (على دين) محيط او منقضى للنصاب لان ما يأخذه زكاة معراج وهو الحق بحر ولذا اطلقه المصنف (اه) قال (ادبت الى عاشر آخر وكان) عاشر آخر محقق (او) قال (ادبت الى الفقراء في المصبر) لا بعد الخروج لما يأتي (وحلف صدق)

فيحلف لرجاء النكول بخلاف باقي العبادات لانه لا مكذب له **(قوله في الكل)** اي في انكار
 تمام الحول وما ذكر بعده **(قوله في الاصح)** كذا في الكافي وهو ظاهر الرواية كافي البدائع
 وشروط اخراجها رواية الاسل واختلف في اشتراط اليمين معها كافي المعراج **(قوله)** لاشتباه
 الخط لان الخط يشبه الخط وقد يزور وقد لا يأخذ البراءة غفلة منه وقد تضل بعد الاخذ فلا يمكن
 ان تجعل حكما فيعتبر قوله مع يمينه كافي **(قوله)** وعدت عدما قد يقال انه دليل كذبه وهو نظير
 ما لو ذكر الخلد الرابع وغلط فيه فانه لا تسمع الدعوى وان جاز تركه الا ان يقال انها عبادة بخلاف
 حقوق العباد المحضة بحر وتماه في النهر **(قوله)** اخذت منه لان حق الاخذ ثابت فلا يسقط
 باليمين الكاذبة بحر وهذا في غير الحرب اما فيه فسياق انه اذا دخل دارا لحرب ثم خرج لم يؤخذ
 منه لما مضى اهـ **(قوله)** الا في السوائم الخ استثناء من تصديقه في قوله ادبت الى الفقراء
 اي فلا يصدق في قوله ادبت زكاتها بنفسى الى الفقراء لان حق الاخذ للسلفان فلا يملك
 ابطاله بخلاف الاموال الباطنة بحر قلت ومقتضاه انه لو ادعى الاداء الى الساعي يصدق
(قوله) والاموال الباطنة اي والا في الاموال الباطنة وقوله بعد اخراجها اي اخراج
 الاموال الباطنة متعلق بادبت المقدر اندلول عليه بالاستثناء والمعنى لو ادعى انه ادى زكاة
 الاموال الباطنة بنفسه بعد اخراجها من البلد لا يصدق ولا يصح تعلقه بالاموال الباطنة تعلقا
 نحويا كاهو ظاهر ولا معنويا على انه صفة احوال لا يهاهيه انه لا يصدق بعد اخراجها سواء قال
 ادبت قبل الاخراج او بعده مع انه بعد مروره بها على العاشر لوقل ادبت الى الفقراء في المنصر
 يصدق كإمام في المتوفى فهم **(قوله)** فكان الاخذ فيها الامامه كافي الاموال الظاهرة وهي السوائم
(قوله) الاول ينقلب نقلا هو الصحيح وقيل الثاني سياسة وهذا لا ينافي انفساخ الاول
 ووقوع الثاني سياسة بادنى تأمل كذا في التتبع ولو لم يأخذ منه ثانيا لعلمه بأدائه ففي براءة ذمته
 اختلاف المشايخ وفي جامع اني اليسر لواجز اعطاءه فلا بأس به لانه لو اذن له في الدفع جاز وكذا
 اذا جاز دفعه نهر **(قوله)** وبأخذها منه بقوله اي يأخذ منه العاشر الصدقة بقوله ل في البحر
 عن المبسوط اذا اخبر التاجر العاشر ان متاعه مروى او هروى واتهمه العاشر فيه وفيه ضرر
 عليه حلته واخذ منه الصدقة على قوله لانه ليس له ولاية الاضرابه وقد نقل عن عمر انه قال
 لعماله ولا تفتشوا على الناس متاعهم اهـ **(قوله)** لا تفتشوا التفتش ابراز المستور وكشف الشيء
 عن الشيء قاموس وبابه نصر كذا في جامع اللغة الخ والذي قدمناه عن البحر لا تفتشوا بالغاء
 وهو قريب منه **(قوله)** وكل ما صدق في بعض النسخ وكل مال والمناس هو الاولى لان ما غير
 واقعة على المال ولذا بينها بقوله مما مر اي من انكار الحول وما بعده **(قوله)** لان لهم مالتا اي
 فيراعى في حقهم تلك الشرائط من الحول والتصاب والفراغ من الدين وكونه للتجارة فان قيل
 اذا اخلوا بالناسمين وجب ان يؤخذ منهم ربع العشر كالمسلمين قلنا المأخوذ منا زكاة حقيقة
 والمأخوذ منهم كجزية حتى يصرف الى مصارفها لازكاة لانها ضرة وليسوا من اهلها وتماه
 في الكفاية **(قوله)** لعدم ولاية ذلك فان مأخوذ منه جزية وفيها لا يصدق اذا قل ادبها لان
 فقراء اهل الذمة ليسوا مصرفيها وليس له ولاية التصرف الى مستحقها وهو مصالح المسلمين
 فزيلي وفي البحر انه ليس بجزية بل في حكمها ليعصر فيه في مصارفها حتى لا تسقط جزية رأسه تلك

في الكل بلا اخراج براءة
 في الاصح لاشتباه الخط
 حتى لو أتى بها على خلاف
 اسم ذلك العاشر وحلف
 صدق وعدت عدما ولو
 ظهر كذبه بعد سنين
 اخذت منه (لا في السوائم
 والاموال الباطنة بعد
 اخراجها من البلد) لانها
 بالاخراج التحقت بالاموال
 الظاهرة فكان الاخذ فيها
 للامام فيكون هو الزكاة
 والاول ينقلب نقلا
 وبأخذها منه بقوله لقول
 عمر لا تفتشوا على الناس
 متاعهم لكنه يحافه اذا
 اتهم (وكل ما صدق فيه
 مسلم) مما مر (صدق فيه
 ذمى) لان لهم مالتا (الا
 في قوله ادبت انا الى فقير)
 لعدم ولاية ذلك

السنة كائن على الاسيحابي اه قلت صرح في شرح در البحار بانه جزية حقيقة والظاهر انه اراد انها جزية في ماله كما يسمى خراج ارضه جزية وعليه فالجزية انواع جزية مال وجزية ارض وجزية رأس ولا يلزم من اخذ بعضها سقوط باقيها كما لا يخفى الا في ثغيب لان المأخوذ في ماله هو جزية رؤسهم ولذا قال في البحر اذا اخذ العاشر ما عليهم سقطت عنهم الجزية لان عمر صالحهم من الجزية على الصدقة المضاعفة **(قوله لا يصدق حربي)** اي لا يلتفت الى قوله ولو ثبت صدقة بيينة عادلة افاده الكمال ط **(قوله في ثشي)** بيان للمستثنى منه الحذوف ط عن الحموى اي في ثشي مما لم يرد الفائدة في تصديقه لانه لو قال لم يتم الحول ففي الاخذ منه لا يعتبر الحول لان اعتباره لتمام الحماية ليحصل النماء وحماية الحرى تتم بالامان من السبي وان قال على دين فاعليه في داره لا يطالب به في دارنا وان قال المال بضاعة فلا حرمة لصاحبها ولا امان وان قال ليس للتجارة كذبه الظاهر وان قال ادبها ان كذبه اعتقاده وتماه في العناية **(قوله الا في ام ولده)** الخ فانه يصدق في دفعه ان الجارية التي معه ام ولده لان اقراره بنسب من في ديد صحيح فكندا بامومية الولد نهر وبعبارة الجامع الصغير والهداية الا في الجوارى يقول هن امهات اولادى وفي البحر فلو اقر بتدبير عبده لا يصدق لان التدبير في دار الحرب لا يصح **(قوله الا في ام ولده)** اي ليس بثبت النسب من غيره ولا يكتبه على قياس ما ذكره في ثبوت النسب **(قوله هذا ولدى)** فلو قال اخي لا يصدق لانه اقرار بنسبه على الاب وثبوته يتوقف على تصديق الاب فيؤخذ عشره كذا ظهر لي ولم اراه صريحا نعم رأيت في شرح السير الكبير لومر برقيق فقال هؤلاء احرار لم يعثر لانه ان كان صادقا فهم احرار والا فقد صاروا احرارا بقوله **(قوله لا يصدق)** علة للمستثنى اي والاخذ لا يجب الا من المال ط عن النهر قال الخير الرمي اقول منه يعلم حرمة ما يفعله العمال اليوم من الاخذ على رأس الحربي والذي خارجا عن الجزية حتى يمكن من زيارة بيت المقدس **(قوله وعشر)** بالتخفيف اي اخذ عشره **(قوله لانه اقربا لعنق)** لان قوله هذا ولدى لا اكبر منه سنا مجاز عن هو حرم عند ابن حنيفة **(قوله فلا يصدق في حق غيره)** اي في ابطال حق العاشر وهو اخذ العشر لبقاء المالية في حقه حكما **(قوله لا يصدق)** اي استئصال المال علة للاستثناء اي لانه لو لم يصدق في ذلك لزم انه كما مر على عاشر اخذ منه العشر فيؤدي الى استئصال ماله اي اخذه من اصله **(قوله جزم به مثلا خسرو)** كذا في بعض نسخ البحر زيادة قوله في شرح الدرر وفي نسخة اخرى مثلا شيخ في شرح الدرر وهي الصواب فان عبارة مثلا خسرو وكبارة الكتز الآتية والعبارة التي ذكرها الشارح الامام محمد بن محمد بن محمود البخاري التميمي مثلا شيخ في كتابه المسمى غير الاذكار شرح درر البحار للامام محمد بن يوسف القنوي **(قوله والغاية)** يعني غاية البيان للاتفاقى والا فالغاية للسروحي وهي شرح الهداية ايضا **(قوله ورجحه في النهر)** اي بقوله الا ان كلام اهل المذهب احق ماله يذهب اه اي لانه هو مقتضى حصر صاحب الكتز بقوله لا للحربي الا في ام ولده وكذا عبارة الدرر والجامع الصغير لغير المذهب الامام محمد وعبارة الهداية كقصدناه فلما رد اهل المذهب الناقولون لكلام صاحب المذهب واما السروحي ومن تبعه كالعيني والزيابي وشارح درر البحار فقد ذكروا ذلك بطريق البحث كما يشعر به لفظ يثني فافهم نعم قد يقال ان ما ذكره السروحي ونحوه يدل حكمه بما ذكره غيرهم

(لا) يصدق (حربي) في ثشي
(الا في ام ولده) وقوله اعلام
يولد مثله مثله هذا ولدى
لفقد المالية فان لم يولد لعنق
عليه وعشر لانه اقربا لعنق
فلا يصدق في حق غيره
(و) الا في (قوله أدبت الى
عاشر آخر وثمة عاشر)
آخر لثلا يؤدي الى
استئصال المال حزم به
مثلا خسرو وذكره الزيلعي
تبع السروحي بلفظ يثني
كذا نقله المصنف عن
البحر لكن جزم في العناية
والغاية بعدم تصديقه
ورجحه في النهر

مطلب

ما يؤخذ من النصارى
لزارة بيت المقدس حرام

وأخذنا رابع عشر ومن

الذمي (سواء كان تغلبيا
اولم يكن كافي البرجندی
عن الظهيرية (ضعفه ومن
الحربي عشر) بذلك أمر
عمر (بشرط كون المال)
لكل واحد (نصبا) لان
مادونه عفو (و) بشرط
(جهنا) قدر (ما أخذوا
منا فان علم أخذته) مجازاة
الا اذا اخذوا الكل (فلا
نأخذه) بل نتركه ما يبالغه
مأمنه ابقاء للامان (ولا نأخذ
منهم شيئا اذا لم يبلغ ما لهم
نصبا) وان أخذوا منا في
الادب لانه ظلم ولا متابعة
عليه (اولم يأخذوا منا)
ليستمر واعليه ولا نأحق
بالمكازم (ولا يؤخذ) العشر
(من ماله في حربي الا
ان يكونوا يأخذون من
أموال صبياننا) أشياء كافي
كافي الحاكم (اخذ من الحربي
مرة لا يؤخذ منه ثانيا في
تلك السنة الا اذا عاد الى دار
الحرب) لعدم جواز الاخذ
بلا يتحدد حول او عهد
(ولو مر الحربي بعشر
ولم يعلم به) العاشر (حتى
دخل) دار الحرب (ثم
خرج) ثانيا (لم يعشره لما
مضى) اسقطه طه باقتطاع
الولاية
٣ قوله ولم يكن له علم الخ اي
ثم علم بعد ذلك اه منه

ايضا وهو ماسياتي من انه اذا اخذ من الحربي مرة لا يؤخذ منه ثانيا الخ وكذا قال الزبيلي فانه لو لم
يسدق فيه يؤدي الى استئصال المال وهو لا يجوز على ما ينجي اه فالخسر في كلام الهداية
والكنز وغيرها اضافي صرح فيه باحد المستثنين وسكت عن الآخر اعتادا على ماصرحوا به
بعدوكم له من نظير لم يكن كلام المروحي ومن تبعه مخالفا للمذهب بل هو بتحقيق له على ما هو عادة
المشراح من تنقيد المطابق وبيان الجمل واظهار الخفي ونحو ذلك واماما ذكره في العناية وغاية
البيان فهو جري على ظاهر عبارة الهداية فان كان صريحه منقولا عن صاحب المذهب فلا كلام
والا فالتحقيق خلافه فافهم والله تعالى اعلم **(قوله)** واخذ منها الخ بالبناء المعجول كايذل عليه
آخر العبارة ط والمأخوذ من المسلم زكاة ومن غيره جزية يصرف في مصارفها ولكن تراعى فيه
شروط الزكاة من الحول ونحوه كما قدمناه **(قوله)** ذلك اي بهذا الاقسام الثلاثة امر عمر سعاته ط
(قوله) لان مادونه عفو (اما في المسلم والذي فظاهروا ما في الحربي فاعدم احتياجه الى الحماية لقاتته
نهر **(قوله)** وبشرط جهنا الخ هذا خاص بالحربي فقط بقرينة قوله ما أخذوا منا اي اهل الحرب
كاهو ظاهر فليس في عطفه على ما بين الثلاثة ايها اصلا فافهم **(قوله)** قدما أخذوا منا (قال
البرجندی ظاهر العبارة يدل على ان الاخذ معلوم والمأخوذ مجهول ويفهم من ذلك انه لو لم يكن
اصل الاخذ معلوما لا يؤخذ منه شي اه قال الشيخ اسمعيل لكن المفهوم من اناطة صاحب
الفتح وغيره عدم الاخذ منهم بمعرفة عدم الاخذ منه انه يؤخذ منهم عند عدم العلم باصل الاخذ
فليتأمل اه وهو الظاهر كما يظهر قريبا **(قوله)** مجازاة اي الاخذ بكمية خاصة بطريق المجازاة
لاصل الاخذ فانه حق منا وباطل منهم فالخاصل ان دخوله في الحماية او جوب حق الاخذ منهم ثم
ان عرف كمية ما يأخذون منا اخذنا منهم مثله مجازاة الا اذا عرف اخذهم الكل وان لم يعرف كمية
ما يأخذون فالعشر لانه قد ثبت حق الاخذ بالحماية وتعذر اعتبار المجازاة فقد رتب نصف ما يؤخذ
من الذي لانه اوجب الى الحماية منه وتاممه في الفتح قلت ويعلم من قوله لانه قد ثبت الخ انه لو لم
يعلم اصل اخذني منانه يؤخذ منهم العشر لتحقيق سببه ولان اخذ غيره انما هو بطريق المجازاة
ومع عدم العلم اصلا بالمجازاة ولان عدم الاخذ منهم اصلا عند العلم بعدم اخذني انما هو ليستمر وا
عليه ولانا احق بالمكازم كيانا وهو في الحقيقة بمعنى المجازاة حيث تركناهم كما تركونا وليس
مثله عدم العلم باصل الاخذ لتحقيق سبب اخذ العشر وهو دخوله في الحماية وعدم تحقق المانع
بخلاف قصد المجازاة فانه مانع من ايجاب العشر بعد تحقق سببه فقد تأيد ما ذكره الشيخ اسمعيل
فتدبر **(قوله)** ولا تأخذ منهم شي الخ تصرع بتفهمه قوله بشرط كون المال نصبا ح **(قوله)**
لانه ظلم (فيه ان جميع ما يأخذونه منا ظلم الا ان يقال ان الاخذ من القليل ظلم يعرفه كل ذي
عقل لان القليل معد للفقرة غالبا والاخذ منه مخالف لتقتضي الامان الواجب الوفاء به حتى
عندهم مثل ما لو اخذوا الكل **(قوله)** ليستمر واعليه اي على عدم الاخذ منا ح **(قوله)** لا يؤخذ
منه ثانيا لان حكم الامان الاول باق والاخذ في كل مرة استئصال نهر **(قوله)** بلا يتحدد حول او
عهد (لكن لا يمكن من المقام في دارنا حولا كاملا بل يقول له الامام حين دخوله ان أفت ضربت
عاليك الجزية فان أقام ضرها ثم لا يمكن من العود غير ان ان مر عليه بعد الحول ٣ ولم يكن له علم
بقامه حولا عشره ثانيا زجرا له ويرد الى دارنا فتح **(قوله)** حتى دخل دار الحرب اي بعد ان

دخل دار الاسلام وخرج منها ط (قوله بخلاف المسلم والذي) اي اذا مر او لم يعلم بهما العاشر حيث يؤخذ منهما مهر (قوله من قيمة خمر) بخر خر بلا تنوين لاضافته الى الكافر على حد قول الشاعر بين ذراعي وجهه الاسد قال في البحر وفي الغاية تعرف قيمة الخمر بقول فاسقين تايابا و ذمين اسلما وفي الكافي يعرف ذلك بالرجوع الى اهل الذمة اه وفي حاشية نوح عن شرح المجمع ان الاول أولى (قوله وجلود ميتة كافر) كذا في المعراج عن المحبوبي انه ذكره ابو البثر رواية عن الكرخي وعلاه بأنها كانت مالا في الابتداء وتصير مالا في الانتهاء بالدفع فكانت كالخمر اه ونقله في البحر واه واستشكله ح بان الجلد قيمى وسياق ان اخذ قيمة القيمى كاخذ عينه وكونه مالا في الابتداء ويصير مالا في الانتهاء مما لا تأثير له في الحكم لانهم لم يجعلوا ذلك علة عشر الخمر وانما جعلوا العلة كونه متليا اه واجاب الرضى بأن الجلد متى لا قيمى بدليل جواز السلم فيه فكان كالخنزير لا كالخمر قلت سياق في الغصب النصيص على انه قيمى وجواز السلم لا يدل على انه متى لجوازه في غيره واجاب ط بأنه في البحر علل للخمر بعلة ثانية وهى ان حق الاخذ منها للحماية فيقال مثله في جلود الميتة قلت لكن هذا لا يدفع الاشكال بأن اخذ قيمة القيمى كأخذ عينه وقد يجاب بالفرق بين قيمة المالا يتول اصلا وهو نجس العين كالخنزير وقيمة ما هو قابل للتمول والانتفاع بجلود الميتة ولذا قالوا فكانت كالخمر تأمل (قوله كذا أقر المصنف منه في شرحه) اعلم ان المتن المذكور في شرح المصنف هكذا ويؤخذ نصف عشر من قيمة خمر كافر للتجارة لامن خنزيره فيكون قوله ويؤخذ عشر القيمة من حربي من كلام الشارح وكتابتها بالاحمر في بعض النسخ غلط ورأيت في متن مجرد مانصه ويؤخذ نصف عشر من قيمة خمر ذمى وعشر قيمة من حربي للتجارة لامن خنزيره وكل مما أقره ورجع عنه خطأ اماما أقره فلانه باطلافة الكافر صريح في أن المأخوذ من الذمى والحربي نصف عشر وانه يشترط نية التجارة في حق كل منهما ما ان المأخوذ من الحربي عشر ولا يشترط في حقه نية التجارة واماما رجوعه عنه فلانه يقتضى اشتراط نية التجارة في حق الحربي ولذلك حل الشارح الكافر على الذمى فصار المصنف ساكتا عن الحربي فذكره الشارح بقوله ويؤخذ عشر القيمة من حربي الخ اه (قوله وبلغ نصابا) اي وحده او بالضم الى المال آخر معه ولكن لما كان ظاهر المتن انه ليس معه غيره وانه يعشر مطلقا اطلق العبارة ولم يكنف بما مر من قوله ولا نأخذ منهم شيئا اذا لم يبلغ مالهم نصابا هذا ما ظهر لي (قوله لامن خنزيره) اي الكافر ح (قوله مطلقا) اي سواء مر به وحده او مع الخمر عندهما وقال الثاني ان مر بهما عشر فكانت جعله تبع للخمر ولم يعكس لانها اظهر مالية اذهى قبل التخمر مال وكذا بعد تقدير التخلل وليس الخنزير كذلك نهر (قوله فاخذ قيمته كنيه) اي كأخذ عينه لان قيمة الحيوان لها حكم عينه ولهذا لو تزوج امرأة على حيوان في الذمة ان شاء دفع عينه وان شاء دفع قيمته اما قيمة الخمر فليس لها حكم عين الخمر ولهذا لو تزج الذمى امرأة على خمر فأبها بقيمتها لا يجبر على القبول فامكن اخذ العشر من قيمتها لان عينها لان المسلم ممنوع عن تملكها شرح الجامع لقاضيخان (قوله بخلاف الشفعة الخ) جواب عما قيل ان القيمة ليس لها حكم العين بدليل ان الذمى لو باع داره من ذمى بالخنزير وشفيعها مسلم بأخذها بقيمة الخنزير وحاصل الجواب ان الجواز هنا ضرورة حق العبد لاحتياجه ولا ضرورة في حق الشرع

(بخلاف المسلم والذي)

لعدم المسقط ذكره الزبلي

(ويؤخذ نصف عشر من

قيمة خمر) وجلود ميتة

(كافر) كذا أقر المصنف

منتهى في شرحه (و للتجارة)

وبلغ نصابا ويؤخذ عشر

القيمة من حربي بلانية

تجارة ولا يؤخذ من المسلم

شيء اتفاقا (لا) يؤخذ

(من خنزيره) مطلقا لانه

قيمي فأخذ قيمته كنيه

بخلاف الشفعة لانه لو لم

يأخذ الشفع بقيمة الخنزير

يبطل حقه اصلا فيضطر

ومواضع الضرورة مستثناة

ذكره سعدى (و) لا يؤخذ

ايضا من (مال

لاستغناه كإسطة في المعراج عن الكافي واجا في النهر نقلا عن العناية بان القيمة لم تأخذ حكم العين في الاعطاء لانه موضع ازالة وتبعد قات وحاصله الفرق بين اخذها ودفعها وفيه نظر فان في دفعها للذي تملكها والمسلم منهي عن تملكها وتملكها **(قوله في بيته)** الضمير يرجع الى من مر على العاشر مسلما او ذميا او حربيا كما صرح به الشارح في قوله مطلقا **(قوله)** ولا من مال بضاعة هي لغة القطعة من المال واصطلاحا ما يدفعه المالك للانسان يبيع فيه ونحوه ليكون الربح كله للمالك ولا شيء للعامل يجرى عن المغرب ولوعبر الحنفى بالامانة كسدر الشريعة لاغناه عما بعده **(قوله)** الا ان تكون لحربي الاول تأخير هذا الاستثناء عن المضاربة لقول الزبلي وان ادعى بضاعة أو نحوها فلا حرمه لصاحبها ولا امان وانما الامان للذي في يده اه ويظهر من هذا ان المال لحربي وذو اليد حربي ايضا فيعشر باعتبار الامان للذي اليد وان لم يحتاجه المالك باعتبار كونه في بلد الحرب والمظاهر ان ذا اليد لو كان مسلما والمالك حربي لا يعشر لانه لا امان للمالك ولا للذي اليد ولو كان بالعكس فكذلك فيما يظهر لان ذا اليد غير مالك وما في يده مال مسلم لا يحتاج امانا فليأتمل **(قوله)** بماله وركبته (انما يقيد به لانه محل الخلاف بين الامام وصاحبيه فعنده لا يملك مولا ما في يده من كسبه وعندهما يملك كما يملك ركبته بالاخلاف فلم ينفذ عقده عبدا من كسب المأذون عنده وعندها ينفذ كما سيأتى في كتاب المأذون فاذا مر على العاشر والحالة هذه لا يؤخذ منه سواء كان معه مولا او لا اما اذا كان مولا معه فلا نعام ملك المولى عنده وللشغل بالدين عندها كما في البحر واما اذا لم يكن معه فظاهر ارجح مع تغيير فافهم **(قوله)** او مأذون غير مديون او مديون غير محيط بل هو أولى أقاده - **(قوله)** ليس معه مولا (اما لو كان معه ولم يكن عليه دين او عليه دين لم يخط بكسبه عشر الفاضل من الدين اذا بلغ نصابا كما في المعراج والحاصل كما قال ط ان المأذون اما ان يكون مديونا محيطا او غير محيط او غير مديون اصلا وفي كل امان ان يكون معه مولا او لا في الاول لا شيء عليه مطلقا وكذا في الاخيرين ان لم يكن معه مولا وان كان عشر حيث بقي بعد وفاة الدين نصاب **(قوله)** على الصحيح في الثلاثة) كذا في البحر وقال في المعراج وذكر في خبر الاسلام في جامعه بعد ذكر المضارب والمستضعف والعبد لا يؤخذ من هؤلاء جميعا هو الصحيح لانعدام الملك اه ونحوه في الزبلي لكنه ذكر اولاً ان أبا حنيفة كان يقول بعشر المضاربة وكسب المأذون ثم رجع فيهما على الصحيح لعدم الملك وظاهره انه لا خلاف في البضاعة **(قوله)** لعدم ملكهم (اي الثلاثة وهم المضارب والمستضعف والعبد قال في المعراج وفي الايضاح يشترط للاخذ حضور المالك والمالك جميعا فلو مر مالك بالمال لا يأخذ ولو مر مال بالمالك لا يأخذ ايضا **(قوله)** ولا من عبد) هذه مسألة المأذون المتقدم رحي **(قوله)** ومكاتب) لانه لا مال له تام ان يجوز ان يعجز نفسه فيكون ما يديه للمولى ط **(قوله)** بخلاف مالو غلبوا على بلد) تقدمت المسئلة في باب زكاة الغنم والظاهر ان مثله ما واضطر الى المرور عليهم فابرجع **(قوله)** من نصاب رطاب (اي مما يبق حول اقال في الشريعة لبالية صورة المسئلة ان يشتري بنصاب قرب مضى الحول عليه شياً من هذه الحضرات وللجارية قيم عليه الحول فعنده لا يأخذ الزكاة لكن يأمر المالك باذائها بنفسه وقال لا يأخذ من جنسه لدخوله تحت حماية الامام كذا في البرهان وقال الكمال في تعليل

في بيته) مطلقا (و) لا من مال (بضاعة) الا ان تكون لحربي ولا من مال مضاربة الا ان يربح المضارب فيعشر نصيبه ان بلغ نصابا (و) لا من (كسب) مأذون مديون (بدين) (محيط) بماله وركبته (او) مأذون غير مديون لكن (ليس) معه مولا (ه) على الصحيح في الثلاثة لعدم ملكهم ولذا لا يأخذ العشر من الوصى اذا قال هذا مال اليتيم ولا من عبده ومكاتب (مر على عشر الخوارج) فعشره ثم مر على عشر اهل العدل اخذ منه ثانيا) لتقصيره بمرورهم بخلاف مالو غلبوا على بلد (فرع) من بنصاب رطاب للتجارة كبطيخ ونحوه لا يعشره عند الامام الا اذا كان عند العاشر فقرا فيأخذ ليدفع لهم

قول الامام لا يؤخذ منها لانها تقصد بالاستبقاء وليس عند العامل فقراء في البر ليدفع لهم فاذا بقيت ليجدهم فسدت فيفوت المقصود فلو كان عنده او اخذ ليصرف الى عائلته كان له ذلك اه **(قوله نهر بحثا)** ليس في عبارة النهر ما يشعر بانه بحث على انه مذكور في كلام الكمال كما علمت وليس في عبارة الكمال ايضا ما يشعر بالبحث على ان ما ذكره الكمال مذكور في شرح المنظومة مع زيادة انه لو رضى ان يعطيه القيمة اخذها وفي العناية من باب العشر اذا مر بالحضر اوات على العاشر واراد العاشر ان يأخذ من عنها لاجل الفقراء عند اباء المالك عن دفع القيمة لا يأخذ وانما قلنا لاجل الفقراء لانه لو اخذ من عنها ليصرف الى عائلته جاز وانما قلنا عند اباء المالك عن دفع القيمة لانه اذا اعطى القيمة لا كلام في جواز اخذها اه ومثله في النهاية فانهم والله اعلم

نهر بحثا

باب الركاز

باب الركاز

الحقوه بالزكاة لكونه من الوظائف المالية (هو لغة) من الركز اى الانبثات بمعنى المركوز وشرا (مال) مركوز (تحت ارض) اعم (من) كون را كزه الخالق او الخلق فلذا قال (معدن خاقي) خلقه الله تعالى (و) من (كتر) اى مال (مدفون) دفنه الكفار لانه الذى يخمس (وجد مسلم او ذمى) ولو قاصفرا اى (معدن تقدر) نحو (حديد) وهو كل جامد ينقطع بالنار ومنه الزبيق

(قوله الحقوه الخ) جواب سؤال تقديره كان حق هذا الباب ان يذكر في السير لان المأخوذ فيه ليس زكاة وانما يصرف مصارف الغنمة كافي النهر وقدمه على العشر لان العشر مؤنة فيها معنى القربة والركاز قربة محضة ط **(قوله من الركز)** اى مأخوذ منه لاشتقاق اسماء الاعيان جامدة ط **(قوله بمعنى المركوز)** خبر بعد خبر للضمير اى هو مشتق من الركز وهو بمعنى المركوز وليس نعتا للانبثات كالا يخفى قلت ويحتمل كونه حالا من الركز يعنى انه مأخوذ من الركز مراد به اسم المفعول وهذا اولى بناء على ان الركاز اسم جامد لا مصدر **(قوله وشرا)** الخ ظاهره انه ليس معنى لغويا وفي المنع عن المغرب هو المعدن او الكثير لان كلاهما مركوز في الارض وان اختلف الراكز اه وظاهره انه حقيقة فيهما مشترك اشتراكا معنويا وليس خاصا بالدين اه قال في النهر وعلى هذا فيكون متواطئا وهذا هو الملائم لترجمة المصنف ولا يجوز ان يكون حقيقة في المعدن مجازا في الكثير لامتناع الجمع بينهما بانفط واحد والباب معقود لهما اه ط **(قوله فلذا)** اى لاجل عموم ط **(قوله من معدن)** بفتح الميم وكسر الدال وفتحها اسمعيل عن التوى من المعدن وهو الإقامة واصل المعدن المكان بقيد الاستقرار فيه ثم اشتهر في نفس الاجزاء المستقرة التي ركبها الله تعالى في الارض يوم خلق الارض حتى صار الانتقال من اللفظ اليه ابتداء بلا قرينة فتح **(قوله خاقي)** بكسر الخاء وفتحها نسبة الى الخاقية او الخلق **(قوله وكتر)** من كثر المال كثر من باب ضرب جمعه تسمية بالمصدر كافي المغرب **(قوله لانه الذى يخمس)** يعنى ان الكثير في الاصل اسم للمثبت في الارض بفعل انسان كافي الفتح وغيره والانسان يشعل المؤمن ايضا لكن خصه الشارح بالكافر لان كثره هو الذى يخمس اما كثر للمسلم فلفظة كبايانى **(قوله وجد مسلم او ذمى)** خرج الحرى وسيأتى حكمه معناه **(قوله ولو قاصفرا)** لى فى النهر وغيره انهم ما اذا كان الواحد حرا ولا بالغا ولا ذكرا او امسلا ولا **(قوله نقد)** اى ذهب او فضة بحر **(قوله ونحو حديد)** اى حديد ونحوه وهو من عطف العام على الخاص **(قوله وهو)** اى نحو الحديد كل جامد ينقطع اى يلبس بالنار **(قوله ومنه الزبيق)** بالياء وقد تهمز ومنهم حينئذ من يكسر الواحدة بعد الهمزة كذا في الفتح وهو ظاهر

في انها اذا لم تهزم فتحت ثم هذا قول الامام آخره وقول محمد وكان اوله يقول لاشئ عليه وبه قال الثاني آخره لانه بمنزلة القير والتفط يعني المياه ولا خمس فيها ولهما انه يستخرج بالعلاج من عينه وينطبع مع غيره فكان كالفضة نهر اى فان الفضة لا تنطبع مالم يتخالطها شئ فتحت قال في النهر والخلاف في المصاب في معدنه اما الموجود في خزائن الكدغار ففيه الخمس اتفاقا **(قوله)** فخرج المائع اى بالتقيد بجماده وقوله وغير المنطبع اى بالتقيد بمنطبع فلا يخمس شئ من هذين القسمين وبه ظهر ان المعدن كما في القهستاني وغيره ثلاثة اقسام منطبع كالذهب والفضة والرمصاص والنحاس والحديد ومائع كالماء والملح والقير والتفط وما ليس شئاً منهما كالؤلؤ والقير وزنج والكحل والزاج وغيرها كما في المسوطة والتحفة وغيرها لكن المطر زى خصه بالحجرين والظاهر انه في الاصل اسم لمركب كل شئ اه **(قوله)** كنفط) بكسر التون وقد نتج

فخرج المائع كنفط وقار وغير المنطبع كمعادن الاحجار (في ارض خراجية او عشرية)

قاموس وهو ذهبن يعلم اناء كاسيد كره الشارح في باب العشر - **(قوله)** وقار) القار والقير والزفت شئ يصل به السفن - **(قوله)** كمعادن الاحجار) كالخس والتورة والجواهر كالزواقيت والقير وزنج والزمرد فلان شئ فيها بحر **(قوله)** في ارض خراجية او عشرية) متعلق بوجود وسائى بيانهما في باب العشر والخراج من كتاب الجهاد ان شاء الله تعالى قال من واعلم ان الارض على اربعة اقسام مباحة وتملوكه جميع المسلمين وتملوكه ثلثين ووقف فلاول لا يكون عشريا ولا خراجيا وكذا الثاني كارضى مصر الغير الموقوفة فانها وان كانت خراجية الاصل الا انها آلت الى بيت المال بموت المالك عن غير وارث كما صرح به صاحب البحر في التحفة المرضية في الاراضى المصرية والثالث والرابع اما عشري او خراجي ثم ان الخمس في المباحة لبيت المال والباقي للواجد اما الثاني وهو تملوكه غير ممنون فله ان يحكمه والذي يظهر لي ان الكلى لبيت المال اما الخمس فظاهر واما الباقي فلو جرد المالك وهو جميع المسلمين في اخذه وكيه وهو السلطان واما الثالث وهو المملوكه لعين فخمس فيه لبيت المال والباقي للمالك واما الرابع وهو الوقت فاسم فيه لبيت المال كقوله الخوى عن البر خدى ولم يعلم من عبارته حكم باقيه والذي يظهر لي انه لو اوجد كما في الاول لعدته المالك فليجرد اه قلت وفيه بحث من وجوه اما اوله فقوله ان المباح لا يكون عشريا ولا خراجيا فيه نظر لما صرح به في الحاشية والحلاصة وغيرها من ان ارض الجبل الذي لا يصل اليه الماء عشريه واما ثانيا فان قوله والثالث والرابع اما عشري او خراجي فيه نظر فقد ذكر الشارح في باب العشر والخراج ان الارض المشتركة من بيت المال اذا وقفها مشتركيها او لم يوقفها فلا عشر فيها ولا خراج لكن فيه كلام نذكره في الباب الآتي واما ثالثا فجعله الموقوفة كتباحة في كون الباقي عن الخمس للواجد فيه نظر ايضا لان الوقت هو حسن العين على ملك الواقف عند الامام او على حكم مالك الله تعالى عندهما والتصدق بالمنفعة وليس المعدن منفعة بل هو من اجزاء الارض التي كانت ملكا لواقف ثم حبسها فهو بمنزلة نقض الوقت وقد صرحوا بان النقض يصرف الى عمارة الوقت ان احتاج والا حفظه للاحياء ولا يصرف بين المستحقين لان حقهم في المنفعة لاف العين فاذا لم يكن فيه حق للمستحقين لم ينبتملكه الاجني الا ان يدعى الفرق بين معدن والنقض فليتمل واما رابعا فان ايجابه الخمس في المملوكه لعين مخالف لما مشى عليه المصنف

من انه لاشئ في الارض المملوكة كباقي (تنبيه) قال في فتح القدير قيد الخراجية والعشرية ليخرج الدار فانه لاشئ فيها لكن ورد عليه الارض التي لا وظيفة فيها كالغازاة اذ يقتضي انه لاشئ في المأخوذ منها وليس كذلك فالصواب ان لا يجعل ذلك لقصد الاحتراز بل للتخصيص على ان وظيفة المستمرة لا تمنع الاخذ بما يوجد فيها اه واجاب في النهر بما يشير اليه الشارح وهو انه يصح جعله للاحتراز عن الدار ويعلم حكم الغازاة بالاولى لانه اذا وجب في الارض مع الوظيفة فلا ن يجب في الخالية عنها اولى اه واقول يمكن الجواب بأن المراد بالعشرية والخراجية ما تكون وظيفتها العشر او الخراج سواء كانت بيد احد او لا فتشمل الغازاة وغيرها بدليل ما قدمناه عن الخالية من ان ارض الجبل عشرية فيكون المراد الاحتراز بها عن دار الحرب ويدل عليه انه في متن درر البحار عبر بمعدن غير الحرب فعلم ان المراد معدن ارضنا ولهذا قال القهستاني بعد قوله في ارض خراج او عشر الا حصر في ارضنا سواء كانت جبلا او سهلا مواتا او ملكا واحتراز به عن داره وارضه وارض الحرب اه ثم رأيت عين ماقته في شرح الشيخ اسمعيل حيث قال ويحتمل ان يكون احترازا عما وجد في دار الحرب فان ارضها ليست ارض خراج او عشر والمراد بارض الخراج أو العشر اعم من ان تكون مملوكة لاحد او لا صالحة للزراعة او لا فيدخل فيه المناز وارض الموات فانها اذا جعلت صالحة للزراعة كانت عشرية او خراجية اه قات وعلى هذا فيدخل في الخراجية والعشرية جميع اقسام الارض المارة فان في معدنها الخمس لكن سيصرح المصنف باخراج الموجود في داره او ارضه فانه لا خمس فيه فانهم **(قوله)** خرج الدار لا الغازاة (الح) اشارة الى ما قدمناه آنفا عن النهر وعلى ما قررناه لاحاجة الى دعوى الاولوية ولا الى التعرض لخراج الدار لان المصنف سببه على اخراجها على انه كان عليه حيث تعرض للدار ان يتعرض للارض فانها وان كانت مملوكة تكون خراجية او عشرية مع انه لا خمس في معدنها كباقي الا ان يقال تركه لان فيها روايتين تأمل **(قوله)** خمس مبنى للمجهول من خمس القوم اذا اخذ خمس اموالهم من باب طلب بحر عن المغرب **(قوله)** مخففا لان التشديد غير شديد اذا معنى لكونه يجعله خمسة أخماس فقط نهر اى لأن المراد اخذ الخمس من المعدن لا مجرد جعله أخماسا **(قوله)** لحديث (الح) اى قوله عليه الصلاة والسلام العجماء جبار والبجر جبار والمعدن جبار وفي الركاز الخمس اخرجته الستة كذا في الفتح وقال في بيان دلالة على المطلوب ان الركاز يعم المعدن والكنز على ما حققناه فكان ايجابا فيهما ولا يتوهم عدم ارادة المعدن بسبب عطفه عليه بعد افادة انه جبار اى هدر لاشئ فيه للتناقض فان الحكم المعلق بالمعدن ليس هو المعلق به في ضمن الركاز ليختلف بالسلب واليجاب اذ المراد به ان اهلاكه او الهلاك به لا يجبر الحافر له غير مضمون لانه لاشئ فيه نفسه والالم يجب شئ أصلا وهو خلاف المتفق عليه فخاله انه ثبت للمعدن بخصوصه حكما فنص على خصوص اسمه ثم اثبت له حكما آخر مع غيره فعبر بالاسم الذي يعمهما ليثبت فيهما اه ملخصا ونقله في النهر ايضا فانهم **(قوله)** وباقية المالكها (الح) كذا في الملتقى والرواية والنقابة والدرر والاصلاح ولم يذكر في الهداية وشروحه والافى الكنز وشروحه ولا في درر البحار والمواهب والاختيار والجامع الصغير وهذا هو الظاهر فان من ذكر هذه العبارة قال بعدها

خرج الدار لا الغازاة
لدخولها بالاولى (خمس)
مخففا اى اخذ خمسة لحديث
وفي الركاز الخمس وهو
يعم المعدن كاسم (وباقية
لمالكها ان ملكت

قال الامام ابو يوسف في
كتابه المسمى بالخراج
حدثني عبدالله بن سعيد
بن ابى سعيد المقبري قال
كان اهل الجاهلية اذا
عطب الرجل في قايب
جعلوا القايب عقله واذا
قتله دابة جعلوها عقله
واذا قتله معدن جعلوه
عقله فسلل رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن ذلك
فقال العجماء جبار
والمعدن جبار والبجر جبار
وفي الركاز الخمس فليل
مال الركاز يا رسول الله فقال
الذهب والنفضة الذي
خالقه الله تعالى في الارض
يوم خلقت اه منه

وفي ارضه روايتان اى في وجوب الخمس فهذا يدل على ان المراد بالخراجية والعشرية غير المملوكة واغرب من ذلك ان المصنف اقتصر على رواية عدم الوجوب فقال ولاشئ فيه ان وجدته في داره وارضه فساقت اول كلامه آخره فان ارضه لا يخرج عن كونها عشيرة او خراجية كياناً وقد جزم اولاً بوجوب الخمس فيها والحاصل ان معدن الارض المملوكة جميعه للمالك سواء كان هو الواجد او غيره وهذا رواية الاصل الآتية وفي رواية الجامع يجب فيه الخمس وباقيه للمالك مطلقاً فقله ولاشئ في ارضه ينافي قوله وباقيه للمالك فلذا قال الرحى ان صدر كلامه مبنى على احدى الروايتين وآخره على الاخرى قلت وذكر نحوه القهستاني ورأيت في حاشية السيد محمد ابى السعود ان الصواب حمل المملوكة هنا على المملوكة لغير الواجد فلا ينافي ما بعده لان المراد به الارض المملوكة للواجد لكن ينافي ان صاحب البدائع لم يعبر كصاحب الكتز بارضه فانه يفيد ان المراد ارض الواجد لكن ينافي ان صاحب البدائع لم يعبر بالخراجية والعشرية بل قال ابتداء فان وجدته في دار الاسلام في ارض غير مملوكة يجب فيه الخمس وان وجدته في دار الاسلام في ارض مملوكة او دار او منزل او حانوت فلا خلاف في ان اربعة الاخماس لصاحب المالك وحده هو او غيره لان المعدن من توابع الارض لانه من اجزائها واذا ملكها المخط له بتلك الامام ملكها بجميع اجزائها فتنتقل عنه الى غيره بتوابعها ايضا واختلف في وجوب الخمس لغيره فلا خلاف الخ صريح في انه لا فرق بين المملوكة للواجد او غيره فان قوله هو او غيره يرجع الى الواجد فكل من الخلاف في وجوب الخمس والاتفاق على ان الباقي للمالك انما هو في المملوكة للواجد او غيره ولا وجه لوجوب الخمس اذا كان الواجد غير المالك وعدمه اذا كان هو المالك لاتحاد العلة فيهما وهو كون المالك ملكها بجميع اجزائها ووقع التعبير بقوله هو او غيره في عبارة البحر ايضا وسند ذكر في توجيه الروايتين ما هو كالصريح في عدم الفرق والله تعالى اعلم **(قوله)** والاكبل ومفاضة جملة ذلك مما صدقت الارض العشيرة والخراجية يصح على جوابنا السابق بانه اراد بهما ما يكون وظيفتهما العشر او الخراج اذا استعملت فانهم **(قوله)** والمعدن قيد به احترازاً عن الكتز فانه يخمس ولو في ارض مملوكة لاحد او في داره لانه ليس من اجزائها كافي البدائع ويأتى **(قوله)** في داره وحانوته اى عندناى حنيفة خلافاً لهما ملتنى **(قوله)** في رواية الاصل الخ راجع لقوله وارضه قال في غاية البيان وفي الارض المملوكة روايتان عن ابى حنيفة فعلى رواية الاصل لا فرق بين الارض والدار حيث لاشئ فيهما لان الارض لما انتقلت اليه انتقلت بجميع اجزائها والمعدن من تربة الارض فلم يجب فيه الخمس للملكة كالغنيمة اذا باعها الامام من انسان سقط عنها حق سائر الناس لانه ملكها ببدل كذا قال الجصاص وعلى رواية الجامع الصغير بينهما فرق ووجهه ان الدار لا مؤنة فيها اصلاً فلم يخمس فصار الكل للواجد بخلاف الارض فان مؤنة الخراج والعشر فتحسم اهـ **(قوله)** واختارها في الكتز اى حيث اقتصر عليها كالمصنف واراد بذلك بيان انها الاررجع لكن في الهداية قال عن ابى حنيفة روايتان ثم ذكر وجه الفرق بين الارض والدار على رواية الجامع الصغير ولم يذكر وجه رواية الاصل وربما يشعر هذا باخبار رواية الجامع وفي حاشية العلامة نوح ان القياس يقتضى ترجيحها لامين الاول ان رواية

والا) اكبل ومفاضة
(فللواجدو) المعدن (لاشئ)
فيه (ان وجدته في داره)
وحانوته (وارضه) في
رواية الاصل واختارها
في الكتز (ولاشئ) في
ماقوت

الجامع الصغير تقدم على غيرها عند معارضة * الثاني انها موافقة لقول الصاحبين والاختد
بالتفق عليه في الرواية أولى والحاصل ان الامام فرق في وجوب احسن بين المعدن والكثير
وبين المنافزة والدار وبين الارض المباحة والمملوكة قهرها لم يفرق بين ذلك في الوجوب **(قوله**
وزمرذ) بالضات وتشديد الراء وبالدال المعجمة آخره الزرجد كما في التماموس **(قوله**
وفيروزج) معرب فيروزا وجوده الارزق الصافي الاول لم يرقط في يد قتل وتمامه في اسمعيل
(قوله ونحوها) اي من الاجزاء التي لا تنطبق **(قوله اي في معادنها)** اي الموجودة فيها بأصل
الحلقة فالجبل غير قيد **(قوله ولو وجدت)** محترز قوله في معادنها وقوله بدفين حال بمعنى مدفون
واحترز بدفين الجاهلية عن بدفين الاسلام وقوله اي كنزا اشار به الى ان حكمه ما يأتي في
الكنوز **(قوله لكونه غنيمة)** فانه كان في أيدي الكفار وحوته أيدينا بحر **(قوله كيف كان)**
اي سواء كان من جنس الارض اولا بعد ان كان مالا متقوما بحر ويستثنى منه كنز البحر كأي في
(قوله ان كان ينطبق) أما المائع وما لا ينطبق من الاجزاء فلا ينحس كاسر **(قوله هو مطر**
الربيع) اي اصله منه قال الفهستاني هو جوهر مضي يخلق الله تعالى من مطر الربيع
الواقع في الصدف الذي قيل انه حيوان من جنس السمك يخاف الله تعالى الاول وفيه كما في
الكرمان **(قوله حشيش الخ)** قال الشيخ داود الانطاكي في تذكرته الصحيح انه عبون بقعر
البحر تقذف ذهنية فاذا فارت على وجه الماء جمدت فيلقها البحر على الساحل اذر **(قوله ولو ذهب)**
لو وصلية وقوله كان كنزا تمت لقوله ذهبا اي ولو كان ما يستخرج من البحر ذهبا مكنوزا يصنع
العباد في قعر البحر فانه لا يحس فيه ذلك له للواجد والظاهر ان هذا مخصوص فيما ليس عليه
علامة الاسلام ولم اراه فأمثل **(قوله لانه لم يرد عليه القهر الخ)** حاصله ان محل التحس الغنيمة
والغنيمة ما كانت للكفرة ثم تصير للمسلمين بحكم القهر والغلبة وباطن البحر لم يرد عليه قهر
فلم يكن غنيمة قاضيان **(قوله سمة الاسلام)** بالكسر وهي في الاصل أثر الكي والمراد بها
العلامة وذلك ككتابة كلمة الشهادة او نقش آخر معروف للمسلمين **(قوله نقدا او غيره)** اي
من السلاح والآلات وأثاث المنازل والفصوص والقماش بحر **(قوله فلقطه)** لان مال
المسلمين لا ينفق بدائع **(قوله سيجي حكمها)** هو انه ينادى عليها في ابواب المساجد والاسواق
٢ الى ان يظن عدم الطالب ثم يصرفها الى نفسه ان فقيرا والافاقى فقير آخر بشرط الضمان
ح **(قوله سمة الكفر)** كنفش صنم او اسم ملك من ملوكهم المعروفين بحر **(قوله خمس)** اي
سواء كان في ارضه أو ارض غيره أو ارض مباحة ككتابة قال قاضيان وهذا بلا خلاف لان
الكثير ليس من اجزاء الدار فأمكن ايجاب التحس فيه بخلاف المعدن **(قوله اول الفتح)** ظرف
للمالك اي تحتفظه وهو من خصه الامام بتليك الارض حين فتح البلد **(قوله على الوجة)**
قال في التهر فذ لم يعرفوا اي الورثة قال السرخسي هو لاقصى مالك للارض اولورثته وقال
أبو اليسر يوضع في بيت المال قال في الفتح وهذا اوجه لا تماثل اه وذلك لما في البحر من
ان الكثير مودع في الارض فلما ملكها الاول ملك ما فيها ولا يخرج ما فيها عن ملكه بيدها
كالسكة في جوفها درة **(قوله وهذا ان ملكت ارضه)** الاشارة الى قوله وباقيه للمالك وهذا
قولهما وظاهر الهداية وغيرها ترجيح لكن في السراج وقال أبو يوسف الباقي للواجد كافي

وزمرذ وفيروزج ونحوها
(وجدت في جبل) اي في
معادنها (ولو) وجدت
(بدفين الجاهلية) اي كنزا
(خمس) لكونه غنيمة
والحاصل ان الكثير ينحس
كيف كان والمعدن ان كان
ينطبق (و) لافي (ولو)
هو مطر الربيع (وعنبر)
حشيش يطلع في البحر
او خشي دابة (وكذا جمع
ما يستخرج من البحر
من حلية) ولو ذهب كان
كنزا في قعر البحر لانه
لم يرد عليه القهر فلم يكن
غنيمة (وما عليه سمة الاسلام
من الكنوز) نقدا او غيره
(فلقطه) سيجي حكمها
(وما عليه سمة الكفر خمس
وباقيه للمالك اول الفتح)
ولو ارثه لو حيا او اقلبت
المال على الاوجه وهذا
(ان ملكت ارضه

٢ قوله الى ان يظن الخ
قال في الكفاية وذلك
يختلف بقله المال وكثرته
حتى قالوا في عشرة دراهم
فصاعد ايعر فاحولوا فيها
دونها الى الثلاثة شهر او فيها
دون الثلاثة الى الدرهم
جمعة وفيها دونه يوما وفي
فلس ونحوه ينظر يئمة
ويسرة ثم يضعه في كف
فقير اه منه

ارض غير مملوكة وعليه الفتوى اه قلت وهو حسن في زماننا اعدم انتظام بيت المال بل قال ط ان الظاهر ان يقال اى على قولهما ان للواجد صرفه حينئذ الى نفسه ان كان فقيرا كما قالوا في بنت المعتق انها تقدم عليه ولو رضاعا ويدل عليه ما في البحر عن الميسوط ومن اصاب ركازا وسعه ان يتصدق بخمسه على المساكين واذا اطلع الامام على ذلك أمضى له ما صنع لان الخمس حق الفقراء وقد أوصله الى مستحقه وهو في اصابة الركاز غير محتاج الى الحماية فهو كركاة الاموال الباطنة اه (تنبيه) في البحر عن المعراج ان محل الخلاف ما اذا لم يدعه مالك الارض فان ادعى انه ملكه فالقول له اتفاقا **(قوله)** والا فلولواجد) اى وان لم تكن مملوكة كالجبال والمغازي فهو كال معدن يجب خمسه وباقيه للواجد مطاقا ببحر **(قوله)** لانهم من اهل الغنمة لان الامام يرضخ لهم رحمتي **(قوله)** في المغاور) فلو في ارض مملوكة فالباقي للمحتط على ما مر من الخلاف افاذه اسمعيل **(قوله)** فهو للواجد) ظاهره انه لاشئ عليه للأخر وهذا ظاهر فيما اذا حفر أحدها مثلاثم جاء آخر وأتم الحفر واستخرج الركاز أما لو اشترك في طلب ذلك فيسذكر في باب الشركة الفاسدة انها لاتصح في احتشاش واصطياد واستقاء وسائر مباحات كاجتناء ثمار من جبال وطلب معدن من كثر وطبخ أجر من طين مباح لتضمنها الوكالة والتوكيل في اخذ المباح لا يصح وما حصله احدها فله وما حصله معا فلهما نصفين ان لم يعلم ما لكل وما حصله احدها باعانة صاحبه فله واصاحبه اجر مثله بالغ ما بلغ عند محمد وعند ابى يوسف لا يجاوز به نصف ثمن ذلك اه **(قوله)** فهو للمستأجر) سيذكر المصنف في باب الاجارة الفاسدة استأجره ليصيده او يحتطب فان وقت لذلك وقجاز والا الا اذا عين الحطب وهو ملكه اه وكتبط هناك على قوله والا الا ان الحطب للعامل قلت ومقتضاه ان الزكاة هنا للعامل ايضا اذا لم يؤقتلانه اذا فسد الاستئجار بقى مجرى التوكيل وعلمت ان التوكيل في اخذ المباح لا يصح بخلاف ما اذا حصله احدها باعانة الآخر كما مر فان للمعين اجر مثله لانه عمل له غير متبرع هذا ما ظهر لي فتأمل اه **(قوله)** ذكره الزيلعي) ومثله في الهداية **(قوله)** لانه الغالب) لان الكفار هم الذين يحرقون على جمع الدنيا وادخارها ط **(قوله)** وقيل كالقطعة) عبارة الهداية وقيل يجعل اسلاميا في زماننا لتقادم العهد اه اى فالظاهر انه لم يبق شئ من آثار الجاهلية ويجب البقاء مع الظاهر مما تحقق خلافة والحق منع هذا الظاهر بل دفينهم الى اليوم يوجد بديارنا مرة بعد اخرى كذا في فتح القدير اى واذا علم ان دفينهم باقى الى اليوم انتفى ذلك الظاهر قلت بقى ان كثير من النقود التى عليها علامة اهل الحرب يتعامل بها المسلمون والظاهر انها من قسم المشتبه الا اذا علم انها من ضرب الجاهلية الذين كانوا قبل فتح البلدة تأمل ثم رأيت في شرح النقاية مثلا على القارى قال واما مع اختلاط دراهم الكفار مع دراهم المسلمين كالمشخص المستعمل في زماننا فلا ينبغي ان يكون خلاف في كونه اسلاميا اه **(قوله)** معدنا كان او كثر) وتقييد القدورى بالكثرة ليكون الخلاف فيه فان شيخ الاسلام اوجب فيه الخمس فيعلم حكم المعدن بالاولى لعدم الخلاف فيه كما في البحر عن المعراج **(قوله)** لانه كالمتلصص) قال في الهداية فهو له لانه اى ما في صحرائهم ليس في يد احد على الخصوص فلا يعد غدرا ولا شئ فيه لانه بنزلة متلصص **(قوله)** ولذا) الاشارة لما افهمه قوله لانه كالمتلصص من انه لا ينجس الا اذا كان بالقهر والغلبة كما صرح به بعده بقوله

والا فلولواجد) ولودميا
قنا صغيرا اى لانهم من
اهل الغنمة (خلاصه)
مستأن) فانه يسترد
منه ما أخذ (الا اذا عمل)
في المغاور باذن الامام على
شروط فله المشروط) ولو
عمل رجلان في طلب
الركاز فهو للواجد وان
كانا اجيرين فهو للمستأجر
(وان خلاصها) اى العلامة
(او اشتبه الضرب فهو
جاهل على) ظاهر (الذهب)
ذكره الزيلعي لانه الغالب
وقيل كالقطعة (ولا ينجس
ركاز) معدنا كان او كثر
(وجدى) صحراء (دار
الحرب) بل كله للواجد
ولو مستأنلانه كالمتلصص
(و) لذا (لو دخله جماعة
ذو ومنعة وظفروا بشئ
من كنوزهم) ومعدنهم
(خمس) لكونه غنمة

لكونه غنمة **(قوله)** وان وجدته الخ) حاصله انه ان وجدته في ارضهم الغير المملوكة فالكل للواجد بلا فرق بين المستأمن وغيره وهذا مامر اما لو وجدته في المملوكة فان كان غير مستأمن فالكل له ايضا والاوجب رده للمالك **(قوله)** اي الركاز) يعم الكثر والمعدن وما في البر جندى من قبضه بالكفر فكأنه مبنى على مامر عن القدورى تأمل **(قوله)** لكن لا يطيب للمشتري بخلاف ما اذا اشترى رجل شياً شراء فاسدا ثم باعه فانه يطيب للمشتري الثاني لامتناع الفسخ حينئذ عن البحر فليتأمل **(قوله)** ولا يخمس) الا اذا كانوا جماعة ذوى منعة لكونه غنمة كما تقدم ويأتى **(قوله)** لمامر) اي من انه كالتلصص كما في الدرر عن غاية البيان **(قوله)** وما في التقاية) اي للمحقق صدر الشريعة وكذا في الوقاية لجهة تاج الشريعة وعبرة الوقاية وان وجد ركاز متاعهم في ارض منها لم تملك خمس اه قال في الدرر انه غير صحيح لما صرح به شراح الهداية وغيرهم ان الخمس انما يجب فيما يكون في معنى الغنمة وهو فيما كان في بدأهل الحرب ووقع في يد المسلمين بايجاب الخيل والمذكور في الوقاية ليس كذلك لان المستأمن كالتلصص والارض من دار الحرب لم تقع في ايدي المسلمين فالصواب ان يقطع لفظ وجد عما قبله ويقرأ على البناء المعفول ويترك لفظ منها وتضاف الارض الى المسلمين اه وأجاب في الشر نبلاية بأن وجد مبنى للمفعول ونائب فاعله محذوف اي ذوو منعة للمستأمن والتقييد بقوله لم تملك يعلم منه المملوكة بالاولى اه **(قوله)** الا ان يحمل الخ) هذا الحمل صحيح في عبارة التقاية لانه ليس فيها لفظه منها اي من دار الحرب بخلاف عبارة الوقاية الا بما مر عن الشر نبلاية والحاصل ان المسئلة في عبارة الوقاية مفروضة فيما اذا كان المتاع في ارض غير مملوكة من دار الحرب والواجد ذو منعة فيجب الخمس وفي عبارة التقاية فيما اذا كانت الارض من دار الاسلام والواجد رجل منا ولا يصح ان يكون فاعل وجد المستأمن لان مستأمنهم لا يستحق شيئاً الا بالشرط كما مر والمسلم لا يكون مستأمناً في دار الاسلام ثم ان هذه المسئلة على العبارتين قد علمت مما مر وفائدة ذكرها ما اشار اليه الشارح اولاً وصرح به في العناية وغيرها وهو ان وجوب الخمس لا يتفاوت بين ان يكون الركاز من التقدين او غيرها كالتساع وهو كما في اليعقوبية ما يتبع به في البيت من الرصاص والحاس وغيرها **(قوله)** لنفسه) اي ان كان محتاجاً ولاغنية الاربعة الاحماس بأن كان دون المائتين اما اذا بلغ مائتين فلا يجوز له تناول الخمس بخر عن البدائع قلت لكن فيه انه قد يبلغ مائتين فأكثر ولاغنيته كيديون بمائتين مثلاً فالاولى الاقتصار على الحاجة وفي كافي الحاكم ومن احاب ركازاً وسعه ان يتصدق بخمسه على المساكين فاذا اطاع الامام على ذلك أمضى له ماضع وان كان محتاجاً الى جميع ذلك وسعه ان يسكه لنفسه وان تصدق بالخمس على اهل الحاجة من آباءه واولاده جاز ذلك وليس هذا بمنزلة عشر الخراج من الارض اه

باب العاشر

باب العشر

هو واحد الاجزاء العشرة والمراد به هنا ما يناسب اليه لتشمل الترجمة نصف العشر وضعفه حموى وذكره في الزكاة لانه منها قال في الفتح قيل ان تسميته زكاة على قولهما لا شراطينهما

النصاب والبقاء بخلاف قوله وليس بشئ اذ لا شك انه زكاة حتى يصرف مصارفها واختلافهم في اثبات بعض شروط لبعض انواع الزكاة ونفيها لا يخرجها عن كونه زكاة اه واستظهر في النهر قول الغاية ان تسميته زكاة مجاز وايد الشيخ اسمعيل الاول بأنه يجب فيها الا يؤخذ منه سواء ولا يجامع الزكاة وتسميته في الحديث صدقة واختلافهم في وجوبه على الفور او التراخي كما في الزكاة اه والكلام هنا في عشرة مواضع بسطها في البحر **(قوله يجب العشر)** ثبت ذلك بالكتاب والسنة والاجماع والمقول اى يفترض لقوله تعالى وآتوا حقه يوم حصاده فان عامة المفسرين على انه العشر او نصفه وهو مجمل بينه قوله صلى الله عليه وسلم ما سقت السماء ففيه العشر وماسق بغرب اودالية ففيه نصف العشر واليوم ظرف للحق لا للاتباء فلا يرد أنه لو كان المراد ذلك فزكاة الحبوب لا تخرج يوم الحصاد بل بعد التتقية والكيل يظهر مقدارها على انه عندأى حنيفة يجب العشر في الخضراوات ويخرج عنها يوم الحصاد اى القطع بدائع ملخصا **(قوله في غسل)** بغير تنوين فان قوله وان قل معترض بين المضاف والمضاف اليه ولا حاجة اليه فان قوله بلا شرط نصاب مغن عنه كانه عليه بقوله راجع للمكمل ح وصرح بالغسل اشارة الى خلاف مالك والشافعى حيث قال ليس فيه شئ لانه متولده من حيوان فأنشبه الابريسم ودليلا مبسوط في الفتح **(قوله ارض غير الحراج)** اشارة الى ان المانع من وجوبه كون الارض خراجية لانه لا يجتمع العشر والحراج فشمّل العشرية وما ليست بعشرية ولا خراجية كالجلبل والمغازة لكن قدما عن الحاتية وغيرها ان اجل عشرى وقدما ايضا ان المراد انه لو استعمل فهو عشرى هذا وقيد الخير الرملى الارض الخراجية بالحراج الموظيف لانه المراد عند الاطلاق قال فلو وجد في ارض خراج تقاسمة ففيه مثل ما في الثمر الموجود فيها اه لكن الكلام هنا نفى وجوب العشر وهو غير واجب في الخراجية مطلقا كما افاده الرحتى واستفيد ان الحراج قسبان خراج مقاسمة وهو ما وضعه الامام على ارض فتحها ومن على اهلها بها من نصف الحراج او ثلثه او ربعه وخراج وظئفة وهى مثل الذى وظفه عمر رضى الله تعالى عنه على ارض السواد لكل جريب يبلغه الماء صاع بر أو شعير كاسياتى تفصيله في الجهاد ان شاء الله تعالى وبأى هنا بعض احكامهما **(قوله في ثمره جبل)** يدخل فيه القطن لان الثمر اسم لشيئ متفرع من اصل يصلح للاكل واللباس كما في الكرمانى وفي القاموس انه اسم لحلى الشجر والمشهور ما في المفردات انه اسم لكل ما يستعمل من احوال الشجر ويجب العشر ولو كان الشجر غير مملوك ولم يعالجه احد وخرج ثمره شجر في دار رجل ولو بستانا في داره لانه تبع للدار كذا في الحاتية ط عن الفهستانى **(قوله ان حماء الامام)** الضمير عائد الى المذكور وهو الغسل والثمره والظاهر المراد الحماية من اهل الحرب والبيعة وقطاع الطريق لا عن كل احد فان ثمر الجبال مباح لا يجوز منع المسلمين عنه وقال ابو يوسف لاشئ فيما يوجد في الجبال لان الارض ليست مملوكة ولهما ان المقصود من ملكهما التمام وقد حصل اه ح **(قوله لانه مال مقصود)** اى مقصود للامام بالحفظ اه ط او مقصود بالاخذ فلذا تشتط حمايته حتى يجب فيه العشر لان الجباية بالحماية فهو علة لاشتراط الحماية او من جنس ما يقصد به استغلال الارض فهو علة للوجوب تأمل **(قوله اى مطر)**

(يجب العشر في غسل)
وان قل (ارض غير الحراج)
ولو غير عشرية كجبل
ومغازة بخلاف الخراجية
لثلا يجتمع العشر والحراج
(و) كذا **(يجب العشر)**
(في ثمره جبل او مغازة ان
حماء الامام) لانه مال
مقصود لان لم يحجمه لانه
كالعبد (و) يجب (في مسقى
ماء) اى مطر

سمى بذلك مجازاً من تسمية الشيء بأسماء مجاوره او يحل فيه نهر (قوله وسبح) بالسبح والحاء
 المهملتين بينهما مائة تحية قال في المغرب ساح الماء سيحاجرى على وجه الارض ومنه ماسق
 سيحاً يعنى ماء الانهار والادوية اهـ (قوله بلا شرط نصاب وبقاء) فيجب فيها دون النصاب
 بشرط ان يبلغ صاعاً وقيل نصفه وفي الخضراوات التي لا تسقى وهذا قول الامام وهو الصحيح
 كافي التحفة وقال لا يجب الا في اهل النمرة بقية حول بشرط ان يبلغ خمسة اوسق ان كان ما يوسق
 والوسق ستون صاعاً كل صاع اربعة أمنا والاشئ يبلغ قيمة نصاب من أدنى الموسوق عند
 الثاني واعتبر الثالث خمسة امثال بما يقدر به نوعه في القطن خمسة احمال وفي العسل افراف
 وفي السكر أمنا وتماه في النهر (قوله وحولان حول) حتى لو اخرجت الارض مرارا
 وجب في كل مرة لاطلاق النصوص عن قيدا حول ولان العشر في الخارج حقيقة فيترك
 بتكرره وكذا خراج المقاسة لانه في الخارج فاما خراج الوظيفة فلا يجب في السنة الامرة
 لانه ليس في الخارج بل في الذمة بدائع (قوله لان فيه معنى المؤنة) اى في العشر معنى مؤنة
 الارض اى أجرتها فليس بعبادة محضة ط (قوله أخذه جبرا) ويسقط عن صاحب
 الارض كالوأدى بنفسه الا انه اذا أدى بنفسه يناب ثواب العبادة واذا أخذه الامام يكون
 له ثوب ذهاب ماله في وجه الله تعالى بدائع (قوله وفي ارض صغير ومجنون ومكاتب) من
 مدخول العلة فلا يشترط في وجوبه العقل والبلوغ والحرية (قوله ووقف) أفاد ان ملك
 الارض ليس بشرط لوجوب العشر وانما الشرط ملك الخارج لانه يجب في الخارج لافى
 الارض فكان ملكها وعدمه سواء بدائع قات هذا ظاهر فيما اذا زرعها اهل الوقف اما
 اذا زرعها غيرهم بالاجرة فيجوز في الخلاف الآتى في الارض المستأجرة وفي حكم ذلك
 اراضى مصر والشام السلطانية فانها في الاصل كانت خراجية اما الآن فلا فقد صرح في
 فتح القدير في اراضى مصر بأن المأخوذ الآن منها اجرة لاخراج تال الا ترى انها ليست مملوكة
 للزراع كما أنه لموت المالكين بلا وارث فصارت لبيت المال اهـ وكذا اراضى الشام كفى جهاد
 شرح الملتقى لكن في كونها كلها صارت لبيت المال بحث سنذكره في باب العشر والخراج ان
 شاء الله تعالى وحيث صارت لبيت المال سقط عنها الخراج لعدم من يجب عليه وهل على زراعها
 عشر أم لا استنكلم عليه في هذا الباب ثم اعلم انه اذا باعها الامام بشرطه لم يجب على المشتري
 خراج لانه بعد أخذ الثمن لبيت المال لا يمكن ان تكون المنفعة كلها له او بعضها ولان المسلم لا يجوز
 وضع الخراج عليه ابتداء وان جاز بقاء ولان الساقط لا يعود كذا قال ابن نجيم في التحفة
 المرضية وقال ايضا انه لا يجب فيها العشر ايضا قال لاني لم أرتقلا في ذلك قات وفيه نظر لما
 علمت ان الشرط ملك الخارج لانه يجب فيه لافى الارض حتى وجب في الخارج من ارض
 الصغير والمجنون والمكاتب والوقف ولان سببه الارض التامة بالخارج تحقيقا ولا يلزم من
 سقوط الخراج المتعلق بالارض سقوط العشر المتعلق بالخارج والتمن المأخوذ لبيت المال هو
 بدل الارض لا بدل الخراج على انه قد ينازع في سقوط الخراج حيث كانت من ارض
 الخراج اوسقت بمائة بدل لى ان الغازى الذى اختط له الامام دارا لاشئ عليه فيها
 فاذا جعلها بستانا وسقاها بمائة العشر فعليه العشر او بمائة الخراج فعليه الخراج كما يأتى

(وسبح) كنهـ (بلا شرط
 نصاب) راجع للكل
 (و) بلا شرط (بقاء)
 وحولان حول لان فيه
 معنى المؤنة ولذا كان الامام
 أخذه جبرا ويؤخذ من
 التركة ويجب مع الدين
 وفي ارض صغير ومجنون
 ومكاتب وماذون ووقف

مطلب

مهم في حكم اراضى مصر
 والشام السلطانية

فأن وضع الخراج عليه ابتداء بالتزامه جائز ولا يلزم من سقوطه حين صارت لبيت المال لعدم من يجب عليه أن لا يجب حين وجد التزام المشتري بسقيه ما اشتراه بماء الخراج لأن ذلك بسبب حادث كمن أجر داراً لرجل مدة ثم انقضت المدة فإن أجرها تسقط لعدم من يجب عليه فإذا أجرها الآخر تجب الاجرة ثانياً وعلى فرض سقوط الخراج لا يسقط العشر فإن الأرض المعدة للاستغلال لا تخلو من إحدى الوظيفتين لما ذكرنا من مسألة الدار وحيث تحقق السبب والشرط مع قيام ما قدمناه من ثبوته بالكتاب والسنة والاجماع وهو دليل الوجوب الشامل للأرض المشتراة المذكورة ومع إطلاق قول الفقهاء يجب العشر في مسقى سماء وسيح ونصفه في مسقى غرب ودالية فلا حاجة إلى نقل في خصوص ذلك حيث تحقق ما ذكرنا فيه بل القول بعدم الوجوب يحتاج إلى نقل صريح وسياً في تمام الكلام على ذلك في باب العشر والخراج من كتاب الجهاد أن شاء الله تعالى (قوله مجاز) تقدم الكلام فيه (قوله) الأنياب لا يقصد الخ) أشار إلى أن ما قصر عليه المصنف كالكتنز وغيره ليس المراد به ذاته بل لكونه من جنس ما لا يقصده استغلال الأرض غالباً وإن المدار على القصد حتى لو قصده ذلك وجب العشر كما صرح به بعده (قوله وقصب) هو كل نبات يكون ساقه أنابيب وكعوبها والكعوب العقد والأنبوب ما بين الكعبين واحتز بالفارسي عن قصب السكر وقصب الأذيرة وهو قصب السنبل فنيهما العشر كما في الجوهرية وفي المعراج قصب العسل يجب العشر في عمله دون خشبه شربالية (قوله وبني) بالياء الموحدة قل في الفتح غير أنه لو فصله قبل انعقاد الحب وجب العشر فيه لأنه صار هو المقصود وعن محمد في البني إذا بئس العشر (قوله وسعف) بفتح السين والعين المهملتين ورق جريد النخل الذي يتخذ منه الزنبيل والمراوح وقد يقال للجريد نفسه والواحدة سعفة مغرب (قوله وقطران) بفتح القاف أو كسرهما مع سكون الطاء المهمة وفتح القاف وكسر الطاء عصارة الأرض ونحوه والأرز بفتح الهمزة وقسم شجر الصور وبالفتح كسرة شجر الأرز نعاموس (قوله وخطمي) نبت طيب الريح يخرج بالعراق ط (قوله واشنان) بضم الهمزة وكسر هاء قاموس (قوله وشجر قطن) أما القطن نفسه ففيه العشر كما مر ط (قوله وباذنجان) عطف على قطن فلا يجب في شجره ويجب في الخبز منه ط (قوله وبزر بطيخ وقناء) أي كل حب لا يصلح للزراعة كبزر البطيخ والقناء لكونها غير مقصودة في نفسها بخراي لأنه لا يقصد زراعة الحب لذاته بل لما يخرج منه وهو الخضراوات وفيها العشر كما مر قال في البدائع الخضراوات كالبقول والرتاب والخباز والبصل والثوم ونحوها وفي البحر ويجب في العصفور والكتان وبزره لأن كل واحد منها مقصود فيه (قوله وأدوية) في الحاتية ولا يجب العشر فيها كان من الأدوية كالموز والهليلج ولا في الكندر اهـ (قوله حلبة) بضم الحاء وشونيز بضم الشين الحية السوداء قاموس (قوله حتى لو أشغل أرضه بها يجب العشر) فلو استسمى أرضه بقوائم الخلاف وما أشبهه أو بالقصب أو بالحشيش وكان يقطع ذلك ويبيعه كان فيه العشر غاية البيان ومثله في البدائع وغيرها قال في الشر نبالية وبيع ما يقطعه ليس بقيد ولذا أطلقه قاضيان اهـ قال الشيخ اسمعيل ومثل الخلاف الحور بالمهملتين والصفصاف في بلادنا اهـ والخلاف

وتسميته زكاة مجاز (الاف) ما لا يقصده استغلال الأرض (نحو حطب وقصب) فارسي (وحشيش) وبني وسعف وصنع وقطران وخطمي واشنان وشجر قطن وباذنجان وبزر بطيخ وقناء وأدوية حلبة وشونيز حتى لو أشغل أرضه بها يجب العشر (و) يجب

ككتاب وتشديده لمن صنف من المنصفين وليس به قاموس (قوله غرب) بفتح المعجمة
وسكون الراء (قوله ودالية) بالدال المهملة (قوله اى دولاب) فى المغرب الدولاب بالفتح
المتجنون التى تدبرها الدابة والتاعورة ما يدبرها الماء والدالية جذع طويل يركب تركيب
مداق الارزوفى رأسه مغرفة كبيرة يستقي بها اه وفى القاموس الدالية المتجنون والتاعورة
شئ يتخذ من خوص يشد فى رأس جذع طويل والمتجنون الدولاب يستقي عليه
اه (قوله لكثرة المؤنة) علة لوجوب نصف العشر فيما ذكر (قوله وقواعدنا لاتأباه)
كذا نقله الباقى فى شرح الملتقى عن شيخه البهنسى لان العلة فى العدول عن العشر الى نصفه
فى مسقى غرب ودالية هى زيادة الكلفة كما علمت وهى موجودة فى شراء الماء ولعلمهم لم يدكروا
ذلك لان المعتمد عندنا ان شراء الشراب لا يصح وقيل ان عارفوه صح وهى يقال عدم شرائه
يوجب عدم اعتباره ام لا تأمل نعم لو كان محرزا بانه فانه يملك فلو اشترى ماء بالقرب او فى حوض
ينبى ان يقال بنصف العشر لان كلفته ربما تزيد على السقى بغرب او دالية (قوله اعتبر
الغالب) اى أكثر السنة كما مر فى السائمة والعلوفة زيلى اى اذا اسامها فى بعض السنة
وعلفها فى بعضها يعتبر الأكثر (قوله ولو استويا فنصفه) كذا فى القهستانى عن الاختيار
لانه وقع الشك فى الزيادة على النصف فلا تحجب الزيادة بالشك (قوله وقيل ثلاثة ارباعه) قال
فى الغاية قال به الاثمة الثلاثة فيؤخذ نصف كل واحد من الوظيفتين ولا نعلم فيه خلافا اه اى
لان نصفه مسقى سيح ونصفه مسقى غرب فيجب نصف العشر ونصف نصفه ورجع الى زيلى
الاول قياسا على السائمة اذا عانها نصف الحول فانه تردد بين الوجوب وعدمه فلا يجب
بالشك قال فى العقوبة وفيه كلام وهو ان الفرق بينهما ظاهر لان فى الاصل اى المقس
عليه سبب الوجوب ليس بثابت يقينا وهنا سببه ثابت يقينا والشك فى نقصان الواجب
وزيادته باعتبار كثرة المؤنة وقتها فاعتبر الشهان شبه القليل وشبه الكثير فليأتمل اه قلت
فيه نظر لان سبب الوجوب فى السائمة موجود ايضا وهو ملك نصايبها وانما الشك فى الاسامة
وهو شرط الوجوب لاسببه كامر اول كتاب الزكاة وهنا ايضا وقع الشك فى شرط وجوب
الزيادة على النصف مع تحقق سبب اصل الوجوب وهو الارض النامية بالخارج تحقيقا
قدبر (قوله بالرفع مؤن) اى يجب العشر فى الاول ونصفه فى الثانى بالرفع اجرة العمال
ونفقة البقر وكرى الانهار واجرة الحافظ ونحو ذلك درر قال فى الفتح يعنى لا يقال بعدم
وجوب العشر فى قدر الخارج الذى بمقابلة المؤنة بل يجب العشر فى الكل لانه عليه الصلاة
والسلاحكم بتفاوت الواجب لتفاوت المؤنة ولو رفعت المؤنة كان الواجب واحدا وهو
العشر دائما فى الباقي لانه لم ينزل الى نصفه الا للمؤنة والباقي بعد رفع المؤنة لا مؤنة فيه
فكان الواجب دائما العشر لكن الواجب قد تفاوت شرعا فاعلمنا انه لم يعتبر شرعا عدم عشر
بعض الخارج وهو القدر المساوى للمؤنة اصلا اه وتماه فيه (قوله وبلا اخراج
البذر الخ) قيل هذا زاده صاحب الدرر على ما فى المعبرات وفيه نظر اه وجوابه انه
داخل فى قولهم ونحو ذلك الذى تقدم عن الدرر وفى النهروا ظاهر قول الكثر ولا ترفع المؤن
انه لا فرق بين كون المؤنة من عين الخارج او لا قال الصير فى ويظهر انها اذا كانت جزءا من

(نصفه فى مسقى غرب)

اى دلو كبير (ودالية)

اى دولاب لكثرة المؤنة

وفى كتب الشافعية اوسقاه

بناء اشتراه وقواعدنا

لاتأباه ولو سقى سيحا وبالة

اعتبر الغالب ولو استويا

فنصفه وقيل ثلاثة ارباعه

(بلا رفع مؤن) اى كلف

(الزرع) وبلا اخراج البذر

الطعام ان تجعل كالهالك ويجب العشر في الباقي لانه لا يقدر ان يتولى ذلك بنفسه فهو مضطر الى اخراجه لكن ظاهر كلامهم الاطلاق اهـ **(قوله)** لتصريحهم بالعشر اى وبصفه وضعفه ط **(قوله)** ويجب ضعفه اى ضعف العشر وهو الخمس نهر لاننى تغلب قوم من العرب نصارى تصالح عمر رضى الله عنه معهم على ان يأخذ منهم ضعف ما يؤخذنا كما قدمناه قيل باب زكاة المال قال ط ولم يفضلوا بين كون الارض مسقية بقرب او سبيح ومقتضى الصالح الواقع ان يؤخذ منهم ضعف المأخوذ منا مطلقا اهـ قلت ويؤيده قول الامام قاضى خان في شرحه على الجامع الصغير في تعليل المسئلة لان ما يؤخذ من المسلم يؤخذ من التغلبي ضعفه **(قوله)** وان كان طفلا او اثنى بيان للاطلاق لان العشر يؤخذ من اراضي اطفالنا ونسائنا فيؤخذ ضعفه من اراضي اطفالهم ونسائهم اهـ نوح قال ح وسواء كانت الارض للتغلبى اصالة او موروثه او تداولتها الايدى من تغلبى الى تغلبى **(قوله)** اى تغلبى وفى ملكه ارض تضعيفية فانها تبقى وتطيقها عندها وعند ابي يوسف تعود الى عشر واحد لزوال الداعى الى التضعيف وهو الكفر اهـ ومثله يقال فيما اذا ابتاعها منه مسلم ط **(قوله)** اى اذا ابتاعها من مسلم اى اذا اشترى التغلبي ارضاعشرية من مسلم تصير تضعيفية عندها وعند محمد تبقى عشرية لان الوظيفة لا تتغير بتغير المالك اهـ **(قوله)** اى اى اذا اشترى ارضا تضعيفية من التغلبي تبقى تضعيفية اتفاقا **(قوله)** (نسيه) تخصيص الشراء بالذكر مبنى على الغالب والافضل مائه انتقال الملك فكذلك فى الحكم اسمعيل عن البرجندى **(قوله)** فلا يتبدل هذا فى الخراج مطلقا اتفاقا وفى التضعيف كذلك الا عند ابي يوسف فيما اذا اشترى المسلم او اسلم فانها تعود عشرية لفقد الداعى كما قدمناه ح **(قوله)** واخذ الخراج الح حاصل هذه المسائل كفى البحران الارض اما عشرية او خراجية او تضعيفية والمشترون مسلم وذمى وتغلبى فالسلم اذا اشترى العشرية او الخراجية بقيت على حالها او التضعيفية فكذلك عندها وقال ابو يوسف ترجع الى عشر واحد واذا اشترى التغلبي الخراجية بقيت خراجية او التضعيفية فهي تضعيفية او العشرية من مسلم ضعفت عليه العشر عندها خلافا لحمد واذا اشترى ذمى غير تغلبى خراجية او تضعيفية بقيت على حالها او عشرية صارت خراجية ان استقرت فى ملكه عنده اهـ ط **(قوله)** من ذمى اى عندها اما عند محمد بقيت عشرية لان الوظيفة لا تتغير عنده بتغير المالك كما قدمناه ح **(قوله)** غير تغلبى قيد به لان العشرية تضعف عليه عندها خلافا لحمد ط **(قوله)** وقبضها منه قيد به لان الخراج لا يجب الا بالتمكن من الزراعة وذلك بالقبض بجر **(قوله)** للتأني علة لقوله واخذ الخراج يعنى انما وجب الخراج لان العشر لان العشر معنى العباد والكفر بنافيتها ح **(قوله)** لتحول الصفقة اليه اى الى الشفيع فكانه اشترى من المسلم بحر وغيره واعترض بأنه لو كان كذلك لما رجع الشفيع بالعبء على المشتري اذا قبضها منه وجب بان الرجوع عليه لوجود القبض منه كما فى الوكيل بالبيع حتى لو كان قبضها من البائع يرجع عليه لاعلى المشتري اسمعيل واستشكله ايضا الخبر الرملى بأنهم صرحوا بان الاخذ بالشفعة شراء من المشتري لو الاخذ بعد القبض والا فبن البائع والكلام

لتصريحهم بالعشر فى كل الخارج (و) يجب ضعفه فى ارض عشرية لتغلبى مطلقا وان كان طفلا او اثنى او (اسلم) او ابتاعها من مسلم او ابتاعها منه مسلم او ذمى لان التضعيف كالخراج فلا يتبدل (واخذ الخراج من ذمى) غير تغلبى (اشترى) ارضا (عشرية من مسلم) وقبضها منه للتأني (و) اخذ العشر من مسلم اخذها منه (من الذمى) (بشفعة) لتحول الصفقة اليه

هنا بعد القبض فهو شراء من الذمي قال ويمكن الجواب بما في النهاية عن نوادر كذا المبسوط
 لو اشترى كافر عشرية فعليه الخراج في قول الامام ولكن هذا بعد ما انقطع حق المسلم عنها
 من كل وجه حتى لو استحقها مسلم او اخذها مسلم بالشفعة كانت عشرية على حالها ولو وضع
 عليها الخراج لانه لم ينقطع حق المسلم عنها **(قوله)** اوردت عليه معطوف على اخذها اي
 اذا اشترها الذمي من مسلم شراء فاسدا فردت عليه لفساد البيع فهي عشرية على حالها قال في
 البحر لانه بالرد والفسخ جعل البيع كأن لم يكن لان حق المسلم وهو البائع لم ينقطع بهذا
 البيع لكونه مستحق الرد **(قوله)** او بخيار شرط اي للبائع كبقيد به قاضيه في شرح
 الجامع وقال لان خيار البائع يمنع زوال ملكه **(قوله)** اورؤية لانه فسخ فصار البيع كأن لم
 يكن كامر **(قوله)** مطلقا اي سواء كان قضاء او لا وفي رد على ظاهر عبارة الدرر حيث علق
 قوله الاتي بقضاء بقوله رد **(قوله)** لانه اقالة اي لان الرد بغير قضاء اقالة وهي فسخ في حق
 المتعاقدين بيع جديد في حق غيرها وهو مستحق الخراج فصار شراء المسلم من الذمي بعد
 ما صارت خراجية فبقى على حالها كما في الفتح قال في البحر واستفيد من وضع المسئلة ان
 للذمي ان ردّها بعيب قديم ولا يكون وجوب الخراج عليها عينا حادثا لانه يرتفع بالفسخ
 بالقضاء فلا يمنع الرد **(قوله)** جعلت بستانا هو ارض يحوط عليها حائط وفيه اشجار متفرقة
 كذا في المعراج قيد يجعلها بستانا لانه لو لم يجعلها بستانا وفيها نخل تقل اكرارا لاشي فيها
 بحر وكذلك ثمر بستان الدار لانه تابع لها كما في قاضيهان في بستان **(قوله)** مطلقا اي سواء
 سقاها بماء العشر او الخراج لانه اهل للخراج لا للعشر بحر **(قوله)** بماء اي ماء الخراج وهو
 ماء انهار حفرتها العجم وكذا سيحون وجيحون ودجلة والفرات خلافا لعمد وماء العشر
 هو ماء السماء والبئر والعين والبحر الذي لا يدخل تحت ولاية احد كذا في الملتقى وشرحه
 والحاصل ان ماء الخراج ما كان للكفرة يد عليه ثم حويناها قهرا وما سواء عشرى لعدم ثبوت
 اليد عليه فلم يكن غنيمة واوردان هذا ظاهر في ماء البحار والامطار اما الآبار والعيون
 فهي خراجية لانها غنيمة حيث حويناها قهرا منهم واجاب في الفتح بانه لا يلزم ذلك في كل
 عين وبئر فان اكثر ما كان من حفر الكفرة قد دثر وما نراه الان امامنا معلوم الحدوث بعد
 الاسلام او مجهول الحال فيجب الحكم فيه بانه اسلامي اضافة للحادث الى اقرب وقته
 الممكنين اه **(قوله)** لرضاء جواب عما استشكله العاني من ان فيه وجوب الخراج على
 المسلم ابتداء حتى نقل في غاية البيان ان الامام السرخسي ذكر في كتاب الجامع ان عليه
 العشر بكل حال لانه احق بالعشر من الخراج وهو الاظهر اه وجوابه ان المتنوع وضع
 الخراج ابتداء جبرا اما باختياره فيجوز وقد اختاره هنا حيث سقاها بماء الخراج فهو كما اذا
 احب ارضا مائة باذن الامام وسقاها بماء الخراج فانه يجب عليه الخراج بحر واجاب في الفتح
 بان المسلم اذا سقى بماء الخراجي ينتقل الماء بوظيفته الى الارض فليس فيه وضع الخراج
 عليه ابتداء بل هو انتقال ما وظيفته الخراج اليه بوظيفته كالماء اشترى ارضا خراجية اه
 واصله للزليحي (تنبيه) مقتضى تعليقهم الحكم بالماء انه لا اعتبار بكونها في ارض عشر
 او خراج وهو خلاف ما مشى عليه في الحانية ومثله لو احب ارضا مواتا فان العتبر الماء

(اوردت عليه لفساد البيع)
 او بخيار شرط او رؤية
 مطلقا او عيب بقضاء ولو
 بغيره بقيت خراجية لانه
 اقالة لافسخ (واخذ خراج
 من دار جعلت بستانا)
 او مزرعة (ان) كانت
 (الذمي) مطلقا (او لمسلم)
 وقد (سقاها بماء) لرضاء به
 (د) اخذ (عشر) ان سقاها
 المسلم

دون الارض على خلاف فيه سياً في تحريره ان شاء الله تعالى في باب العشر والخراج من كتاب الجهاد **(قوله بئانه)** اي ماء العشر وقوله او بهما اي بقاء العشر والخراج قال ط ظاهره ولو كان مأمراً للخراج اكثر **(قوله لانه ليق به)** اي لان العشر انصب بحال المسلم لما فيه من معنى العبادة **(قوله ولا شيء في دار)** لان عمر رضي الله تعالى عنه جعل المساكن عنفاً وعليه اجماع الصحابة ولانها لا تستلزم وجوب الخراج باعتبارها وعلى هذا المقابر زيلعي وظاهر التعليل انه لا فرق بين القديمة والحديثة لكن صرحوا بان ارض الخراج لو عطلها صاحبها عليه الخراج وفي الحثانية اشترى ارض خراج فجعلها داراً وبني فيها بناء كان عليه خراج الارض كالمو عطلها اه وذكر منه في الذخيرة ثم قال وفي فتاوى ابى الليث اذا جعل ارضه الخراجية مقبرة او خالاً للغة او مسكناً للفقراء سقط الخراج اه ويمكن بناء الثاني على ان فيه منفعة عامة فايأمل **(قوله ولو لذي)** دخل المسلم بالاولى وعبر في الهداية بالمجوسى لانه ابعد من الذمي عن الاسلام حرمة منا كته وذبحته فلو عبر الشارح به لكان اولى **(قوله ولا في عين قبر)** لانه ليس من ازال الارض وانما هو عين فواره كعين الماء فلا عشر فيها ولا خراج غير **(قوله ونفط)** بالفتح والكسر وهو افصح بحر وكذا الملح كافي الكافي والنهاية اسمعيل **(قوله في حريتها)** حريم الدار مضاف اليها من حقوقها وموافها قاموس **(قوله لا في)** اي لا في نفس العين وقال بعض المشايخ يجب فيها وهو ظاهر الكثر كافي البحر **(قوله تعلق الخراج بالتمكن)** غلة لقوله الصالح لها وهذا انما يظهر في الخراج الموظف واما خراج المقاسمة حكمه كالعشرط **(قوله لتعلقه بالخارج)** فلا يكفي لوجوبه التمكن من الزراعة ط **(قوله ويؤخذ العشر)** قال في الجوهره واختلفوا في وقت العشر في الثمار والزرع فقال ابو حنيفة وزفر يجب عند ظهور الثمرة والامن عليهما من الفساد وان لم يستحق الحصاد اذا بلغت حداً ينتفع بها وقال ابو يوسف عند استحقاق الحصاد وقال محمد اذا حصدت وصارت في الجرين وفادته فيما اذا اكل منه بعدما صار ٣ جهيش او اطعم غيره منه بالمعروف فانه يضمن عشر ما اكل واطعم عند ابى حنيفة وزفر وقال ابو يوسف ومحمد لا يضمن ويحتسب به في تكميل الاوسق ولا يحتسب به في الوجوب يعني اذا بلغ المأكول مع الباقي خمسة اوسق وجب العشر في الباقي لا غير وان اكل منها بعد ما بلغت الحصاد قبل ان تحصد ضمن عند ابى حنيفة وابى يوسف ولم يضمن عند محمد وان اكل بعد ما صارت في الجرين ضمن اجماعاً وما تلتف بغير صفة بعد حصاده اوسق وجب العشر في الباقي لا غير اه والكلام في العشر ومثله فيما يظهر خراج المقاسمة لانه جزء من الخارج اما خراج الوظيفة فهو في الذمة لا في الخارج فلا يختلف حكمه بالاكل وعدمه تأمل **(قوله ولا يحل لصاحب ارض خراجية)** قيل المراد به خراج المقاسمة فقط لان خراج الوظيفة يجب في الذمة لا لتعلقه بالاحل وقيل ان خراج الوظيفة كذلك لان للامام حق حبس الخارج للخارج في اكله ابطال حقه كذا في الذخيرة ففهم قال ط وفي الواقعات عن البرازية لا يحل الاكل من الغلة قبل اداء الخراج وكذا قبل اداء العشر الا اذا كان المسالك عازماً على اداء العشر اه وهو تقييد حسن ومنه يعلم اخذ الفريث من الزرع قبل اداء ما عليه فلا يجوز **(قوله ولا يأكل الخ)** لو قال او عشرية بعد

(بئانه) او بهما لانه ليق به (ولا شيء في دار) (مقبرة) ولولذمي (ولا في عين قبر) اي زفت (ونفط) دهن يعاو الماء (مطلقاً) اي في ارض عشر او خراج (و) لكن (في حريتها) الصالح للزراعة من ارض الخراج خراج لا فيها تعلق الخراج بالتمكن من الزراعة واما العشر فيجب في حريتها العشرى ان زرعه والا لا تعلقه بالخارج (ويؤخذ) العشر عند الامام (عند ظهور الثمرة) وبدو صلاحها برهان وشرط في النهر أمن فسادها (ولا يحل لصاحب ارض) خراجية (اكل غلتها قبل اداء خراجها) ولا يأكل من طعام العشر حتى يؤدي العشر وان اكل ضمن عشره مجمع الفتاوى

٣ قوله جهيشا لم ار معنى الجهيش فاي ارجع اه منه

قوله خراجة لاستغنى عن هذه الجملة فانه في كل من العشر وخراج المقاسمة لا يخل الاكل ولو
 اكل ضمن ا ه ح وفي شرح الملتقى عن المضمرات اذا اكل قليلا بالمعروف لاشئ عليه قال
 الفقيه وبه تأخذ ط (قوله للخراج) اى الموظف لثبوتها في الذمة فيستعين على اخذها بماسك
 الخراج بخلاف خراج المقاسمة فانه ثابت في العين كالعشر واذا كان العشر يؤخذ جبراً كما
 تقدم اول الباب لما فيه من معنى المؤنة فخراج المقاسمة اولى ح بزيادة قلت وفي البدائع ان
 الواجب في الخراج جزؤ من الخراج لانه عشر الخراج او نصف عشره وذلك جزؤه الا انه
 واجب من حيث انه مال لا من حيث انه جزء عندنا حتى يجوز اداء قيمته اه والمتبادر منه ان
 المراد خراج المقاسمة فاذا كان له اداء القسمة لا يكون للامام الاخذ من عين الخراج جبراً
 فينبغي تعميم الخراج في عبارة الشارح (قوله ومن منع الخراج سنين الخ) ذكر المسئلة
 المصنف في كتاب الجهاد في باب الجزية ايضا فقال ويسقط الخراج بالتدخل وقيل لا وقال
 الشارح هناك وقيل لا يسقط كالعشر وينبى ترجيح الاول لان الخراج عقوبة بخلاف
 العشر بحر قال المصنف اى في المنع عزاء في الخاتبة لصاحب المذهب فكان هو المذهب اه
 ما ذكره الشارح هناك * واقول هذا موافق لما ذكره صاحب الخاتبة في هذا الباب ومثله في
 الذخيرة وامامنا ذكره في كتاب الجهاد من الخاتبة في باب خراج الارض فنه هكذا فان اجتمع
 الخراج فلم يؤد سنين عند ابي حنيفة يؤخذ بخراج هذه السنة ولا يؤخذ بخراج السنة الاولى
 ويسقط ذلك عنه كما قال في الجزية ومنهم من قال لا يسقط الخراج بالايجاع بخلاف الجزية
 وهذا اذا عجز عن الزراعة فان لم يعجز يؤخذ بالخراج عند الكل اه اقول جزم بالقول الثاني
 في الملتقى في باب الجزية والظاهر ان قول الخاتبة وهذا اذا عجز الخ توفيق بين القولين وجعل
 الخلاف لفظياً بجعل الاول على ما اذا عجز عن الزراعة والثاني على ما اذا لم يعجز اذ لا يخفى ان
 الخراج لا يجب الا بالتمكن من الزراعة كما هو منصوص عليه في باب فلا يصح ارجاع اسم
 الاشارة الى القول اتاني فقط بل هو راجع الى القولين توفيقاً بينهما كما قلنا فقد ظهر ان ما عزا
 الشارح هنا الى الخاتبة محمول على حالة العجز بدليل عبارة الخاتبة الثانية هذا ما ظهر لي والله
 تعالى اعلم وسأأتى تمام تحقيق ذلك في باب الجزية وان المعتمد عدم السقوط (قوله والاول
 ظاهر الرواية) اقول قال في الذخيرة ولا يسقط العشر بموت من عليه في ظاهر الرواية وروى
 ابن المبارك عن ابي حنيفة انه يسقط ثم قال بعد ورقين ويسقط خراج الارض بموت من
 عليه اذا كان خراج وظيفة في ظاهر الرواية وروى ابن المبارك انه لا يسقط فوق الفرق بين
 الخراج والعشر على الروايتين اه ويظهر من تقييده السقوط بخراج الوظيفة ان خراج
 المقاسمة لا يسقط كالعشر في ظاهر الرواية فافهم (قوله وجب الخراج) اى الموظف اما خراج
 المقاسمة فلا يجب كما سيذكره المصنف في باب العشر والخراج اى لتلقاه بالخراج كما قدمناه
 (قوله ويسقطان) اى العشر وخراج المقاسمة لتعلقهما بعين الخراج اما الموظف فان هلك
 الخراج قبل الحصاد يسقط وبعده لا ح عن الهدية عن السراج والخاتبة وفي البرازية هلاك
 الخراج بعد الحصاد لا يسقطه وقبله يسقط لو باقية لاتدفع كالعرق والحرق وأكل الجراد
 والحرق والبرد اما اذا اكلته الدابة فلا لا مكان الحفظ عنها غالباً هذا اذا هلك الكل اما اذا بقى

والامام حبس الخراج
 للخراج ومن منع الخراج
 سنين لا يؤخذ لما مضى
 عند أبي حنيفة خاتبة
 (و) فيها (من عليه عشر
 او خراج اذا مات أخذ
 من تركته وفي رواية لا)
 بل يسقط بالموت والاول
 ظاهر الرواية (فروع)*
 تمكن ولم يزرع وجب
 الخراج دون العشر و
 يسقطان بهلاك الخراج

البعض ان مقدار قفيزين ودرهمين وجب فقير ودرهم وان اقل يجب نصفه وانما يسقط اذا لم يبق من السنة ما يمكن فيه من زراعة ما اه أى من زراعة اى شئ كان فحيا او شعيرا او غيرها **(قوله)** والخراج على الغاصب قال في الحائنة ارض خراجها وظيفة اغتصبها غاصب جاحدا ولاينة للمالك ان لم يزرعها الغاصب فلا خراج على احد وان زرعها الغاصب ولم تنقصها الزراعة فالخراج على الغاصب وان كان الغاصب مقرا بالغصب او كان للمالك بينة ولم تنقصها الزراعة فالخراج على رب الارض اه قلت وفي الذخيرة قال بعض المشايخ على المالك وقال بعضهم على الغاصب على كل حال اه ثم قال في الحائنة وان نقصتها الزراعة عند ابى حنيفة على رب الارض قل النقصان او اكثر كأنه آجرها من الغاصب بضمان النقصان وعند محمد على الغاصب فان زاد النقصان على الخراج يدفع الفضل الى المالك وان غصب عشرية فزرعها ان لم تنقصها الزراعة فلا عشر على المالك وان نقصتها فالعشر على المالك كأنه آجرها بالنقصان اه قال ح وظاهر ان حكم ذات خراج المقاسة كالعشرية **(قوله)** في بيع الوفاء هو المسمى ببيع الطاعة وهو المشروط فيه رجوع المبيع للبائع متى رد الثمن على المشتري وسيأتى مع الاقوال فيه آخر السبعين قيل كتاب الكفالة ان شاء الله تعالى **(قوله)** على البائع ان يقي في يده ا ما اذا قبضه المشتري وزرع فيه واخذ الغلة فالخراج عليه لانه في الحقيقة رهن فيصير بالزراعة غاصبا اذ ليس للمعتق ان الانتفاع بالزهرن فيكون مسئلة الغصب على السواء ويكون في وجوبه على البائع والمشتري الخلاف المذكور في الغصب كذا في الذخيرة وفي البرازية بعد التقاض ان لم تنقصها الزراعة فالعشر على المشتري وان نقصتها فعلى البائع الخراج والعشر لانه بمنزلة الرهن والمرتهن لا يملك الزراعة فاشبه الغصب ولا يتفاوت ما اذا كان الخراج اقل او اكثر كفى الاحادة اه **(قوله)** ولو باع الزرع الحظا الظاهر ان حكم خراج المقاسة كالعشر كما يعلم مما مرح ثم هذا اذا باع الزرع وحده وسئل ماذا باعه وتركه المشتري باذن البائع حتى ادرك فعندها عشره على المشتري وعند ابى يوسف عشر قيمة القصيل على البائع والباقي على المشتري كفى الفتح وبقى ما لو باع الأرض مع الزرع او بدونه قال في البرازية باع الأرض وسلمها للمشتري ان يقي مدة يتمكن المشتري فيها من الزراعة فالخراج عليه والا فعلى البائع والفتوى على تقدير المدة بثلاثة اشهر هذا ولو باعها فارغة ولو فيها زرع لم يباع فعلى المشتري بكل حال وقال ابو الليث ان باعها بزرع انعقد حبه وبلغ ولم يتبق مدة يتمكن المشتري من الزرع فالخراج على البائع ولو باع من آخر والمشتري من آخر و آخر حتى مضى وقت يتمكن لا يجب الخراج على احد اه مخلصا اى بان لم يتبق في يد احد من المشتري مدة يتمكن فيها من الزراعة قبل دخول السنة الثانية **(قوله)** والعشر على المؤجر اى لو آجر الأرض العشرية فالعشر عليه من الاجرة كفى التتارخانية وعندهم على المستأجر قال في فتح القدر لهما ان العشر منوط بالخارج وهو المستأجر وله انها كانت تسمى بالزراعة تستمى بالاجارة فكانت الاجرة مقصودة كالقمة فكان النشاء له معنى مع ملكه فكان اولى بالانجاب عليه اه **(قوله)** كخراج مؤلف فانه على المؤجر اتفاقا لعلقه بتمكن الزراعة لا بتحقيقه الخارج اما خراج المقاسة وهو كون الواجب جزءا شاعنا من الخارج

• والخراج على الغاصب
ان زرعها وكان جاحدا
ولاينة لربها • والخراج
في بيع الوفاء على البائع
ان يقي في يده • ولو باع
الزرع ان قبل ادراكه
فالعشر على المشتري ولو
بعده فعلى البائع والعشر
على المؤجر كخراج
موظف

كنك وسدس ونحوها فعلى الخلاف كذا في شرح درر البحار وكذا الخراج الموظف على المعبر ذخيرة اى اتفاقا بدائع اما العشر فعلى المستعير كما يأتى * (تنبيه) * قال في الحانية وان استأجر او استعار ارضا تصلح للزراعة ففرس فيها كرما او رطابا فالخراج على المستأجر والمستعير في قول ابى حنيفة ومحمد لانهما صارت كرما فخراجها على من جعلها كرما اه قال الرملى مفاده اشتراط كونه ملتف الاشجار بحيث لا يصالح ما بين الاشجار للزراعة فان صلح فالخراج على المالك اه والحاصل انه يجب الخراج على المؤجر والمعبر ان بقيت الارض سالمة للزراعة والا فعلى المستأجر والمستعير (قوله كمستعير مسلم) واوجه زفر على المعبر لانه لما قام المستعير مقامه لزمه كالمؤجر قلنا حصل للمؤجر الاجر الذى هو كالخراج معنى بخلاف المعبر وقيد بالمسلم لانه لو استعارها ذى العشر على المعبر اتفاقا لتفويته حق الفقراء بالاغارة من الكافر كذا في شرح درر البحار اى لكونه ليس اهلا للعشر لكن في البدائع لو استعارها كافر فمدها العشر عليه وعن الامام روايتان في رواية كذلك وفي رواية على المالك اه تأمل (قوله وفي الحاوى) اى القدسى ح (قوله وبقولهما نأخذ) قلت لكن افنى بقول الامام جماعة من المتأخرين كالخبر الرملى في فتاواه وكذا تليذا الشارح الشيخ اسماعيل الحائث مفتى دمشق وقال حتى تفسد الاجارة باشتراط خراجها او عشرها على المستأجر كفى الاشياء وكذا حامد افندى العمادى وقال في فتاواه قلت عبارة الحاوى القدسى لا تعارض عبارة غيره فان قاضيهان من اهل الترجيح فان من عاده تقديم الاظهر والاشهر وقد قدم قول الامام فكان هو المعتمد وأفتى به غير واحد منهم زكريا افندى شيخ الاسلام وعطاء الله افندى شيخ الاسلام وقد اقتصر عليه في الاسعاف والخصاف اه قلت لكن في زماننا عامة الاوقاف من القرى والمزارع لرضا المستأجر تحمل غراماتها ومؤنها يستأجرها بدون اجر المثل بحيث لا تبنى الاجرة ولا ضعافها بالعشر او خراج المقاسمة فلا يبنى العدول عن الاتفاق بقولهما في ذلك لانهم في زماننا يقدرون اجرة المثل بناء على ان الاجرة سالمة لجهة الوقف ولا شئ عليه من عشر وغيره اما لو اعتبر دفع العشر من جهة الوقف وان المستأجر ليس عليه سوى الاجرة فان اجرة المثل تزيد اضعافا كثيرة كالا يخفى فان امكن اخذ الاجرة كاملة يفتى بقول الامام والا فبقولهما لما يلزم عليه من الضرر الواضح الذى لا يقول به احد والله تعالى اعلم * (تتمه) * في التنازع بين السلطان اذا دفع اراضى لامالك لها وهى التى تسمى الارض المملوكة الى قوم ليعملوا الخراج جاز وطريق الجواز احديشيين اما قاتمهم مقام المالك في الزراعة واعطاء الخراج او الاجارة بقدر الخراج ويكون المأخوذ منهم خراجا في حق الامام اجرة في حقهم اه ومن هذا القليل الاراضى المصرية والشامية كما قدمناه ويؤخذ من هذا انه لا عشر على المزارعين في بلادنا اذا كانت اراضيهم غير مملوكة لهم لان ما يأخذونه منهم نائب السلطان وهو المسمى بالزعيم او التبارى ان كان عشرا فلا شئ عليهم غيره وان كان خراجا فكذلك لانه لا يجتمع مع العشر وان كان اجرة فكذلك على قول الامام من انه لا عشر على المستأجر واما على قولهما فالظاهر انه كذلك لما علمت من ان المأخوذ ليس اجرة من كل وجه لانه خراج في حق الامام تأمل (قوله وفي المزارعة الخ) قال في التهر ولودفع الارض العشرية مزارعة

وقال على المستأجر كمستعير
مسلم وفي الحاوى وبقولهما
نأخذ وفي المزارعة ان كان
البذر من رب الارض
فعليه ولو من العامل
فعليهما بالحصة

مطلب

هل يجب العشر على
المزارعين في الاراضى
السلطانية

ان البذر من قبل العامل فعلى رب الارض في قياس قوله انفسادها وقولا في الزرع انصحها وقد
اشتهر ان الفتوى على الصحة وان من قبل رب الارض كان عليه اجماعا اه ومثله في الحانية
والفتح والحاصل ان العشر عند الامام على رب الارض مطلقا وعندهما كذلك لو البذر منه
ولو من العامل فعليهما وبه ظهر ان ما ذكره الشارح هو قولهما اقتصر عليه لما علمت من ان
الفتوى على قولهما بصحة المزارعة ففهم لكن ما ذكر من التفصيل بخلافه ما في البحر والمحيط
والمعراج والسراج والحقائق والظهرية وغيرها من ان العشر على رب الارض عنده عليهما
عندها من غير ذكر هذا التفصيل وهو الظاهر لما في البدائع من ان المزارعة جائزة عندها
والعشر يجب في الحارج والخارج بينهما فيجب العشر عليهما اه وفي شرح درر البحار عشر
جميع الخارج على رب الارض عنده لان المزارعة فائدة عنده فالحارج له اما تحقيقا او تقديرًا
لان البذر ان كان من قبله فجميع الخارج له وللمزارع اجر مثل عمله وان كان من قبل المزارع
فالحارج له ولرب الارض اجر مثل ارضه الذي هو بمنزلة الحارج الا ان عشر حصته في عين
الخارج وعشر حصته المزارع في ذمة رب الارض وفائدة ذلك السقوط بالهلاك اذا نيط بالعين
وعنده اذا نيط بالذمة وأوجبا ومعهما احد العشر عليهما بالخصص لسلامة الحارج لهما
حقيقة اه فكان ينبغي للشارح متابعة ما في اكثر الكتب ثم اعلم ان هذا كله في العشر اما الحارج
فعلى رب الارض اجماعا كفي البدائع (قوله) ومن له حظ في نصيب في بيت المال في اي بيت
من البيوت الاربعه الآتية مع بيان مستحقها في الظلم ط قلت وهذه المسئلة ذكرها المصنف
متافيا مسائل شتى آخر الكتاب ونظمها ابن وهبان في منظومته وقال ابن الشحنة في شرحها
ومن له الخطم القضاء والعمال والعلماء والمقاتلة وذرايرهم والقدر الذي يجوز لهم اخذه
كفائتهم قال المصنف وكذلك طالب العلم والواعظ الذي يعظ الناس بالحق والذي يعلمهم اه
قلت لكن هؤلاء لهم حظ في احد بيوت المال وهو بيت الحراج والجزية كباقي قريبا وظاهر
كلامه ان لاحدهم الاخذ من اي شيء وجدته وان لم يكن من مال البيت المعدلهم وهو خلاف
الظاهر من كلامهم والا لم تنق فائدة لجعل البيوت اربعة نعيما اني انه للامام ان يستقرض من
احد البيوت ليصرفه للآخر ثم يرد ما استقرض فانه يقتضى جواز الدفع من بيت آخر للضرورة
ففي مسئلتنا ان كان يمكنه الوصول الى حقه ليس له الاخذ من غير بيته الذي يستحق هومنه والا
كما في زماننا يجوز للضرورة اذلولم يحجز اخذه الا من بيته لزم ان لا يبقى حق لاحد في زماننا
لعدم افراز كل بيت على حدة بل يخلطون المال كله ولولم يأخذ ما ظفر به لا يمكنه الوصول
الى شيء فليتأمل (قوله) بما هو موجه له (اي شيء) يتوجه لبيت المال اي يستحقه والذي
في شرح الوهبانية عن القنية عن الامام الوبري من له حظ في بيت المال ظفر بمال وجه لبيت
المال فله ان يأخذه ديانة وللامام الحيار في المنع والاعطاء في الحكم اي في القضاء اه قلت اي له
الحيار في اعطاء ذلك لولا ايجاد اداعه ليعطيه حقه من غيره اذ ليس له الحيار في منع حقه من بيت المال
مطلقا كلابن خنق (قوله) وللمودع الخ قال في شرح الوهبانية وفي التبريزية قل الامام الحلولاني
اذا كان عنده دبيعة ثمت المودع بلا وارث له ان يصرف الدبيعة الى نفسه في زماننا هذا لانه
لو اعطاها لبيت المال لضعف لاهم لا يصرفون مصارفه فاذا كان من اهله صرفه الى نفسه

ومن له حظ في بيت المال
وظفر بما هو موجه له له
أخذه ديانة + وللمودع
صرف دبيعة مات ربها
ولا وارث لنفسه او غيره
من المصارف

وان لم يكن من المصارف صرفه الى المصرف اه وقوله وان لم يكن من المصارف يؤيد
ماقلناه آنفا حيث اطلق المصارف ولم يقيد بها بمصارف هذا المال فشمّل مصارف البيوت
الاربعة تأمل **(قوله)** دفع النّائبة والظلم عن نفسه اولى الخ) النّائبة ماينوبه من جهة
السلطان من حق اوباطل اوغيره كما في القنية عن البردوى والمراد دفع ماكانت بغير حق
ولذا عطف الظلم تقديرا وفيها عن شمس الأئمة السرخسي توجه على جماعة جباية بغير حق
فلبعضهم دفعها عن نفسه اذ لم يحمل حصته على الباقيين والا فلاولى ان لايدفعها عن نفسه
ثم نقل صاحب القنية عن شيخه بديع ان فيه اشكالا لان اعطاه اعانة للظالم على ظلمه فان
اكثر التوائب في زماننا بطريق الظلم فمن تمكن من دفع الظلم عن نفسه فذلك خير له اه ملخصا
وعليه مشى ابن وهبان في منطلومه واجاب ابن الشحنة بان الاشكال مدفوع بما فيه من
انواع الظلم على الضعيف العاجز بواسطة دفعه عن نفسه اه قلت فيه نظر فان ما حرم
اخذ حرم اعطاؤه كما في الاشياء اى الاضرورة فاذا كان الظالم لايد من اخذه المال على كل
حال لا يكون العاجز عن الدفع عن نفسه آثما بالاعطاء بخلاف الفادر فانه باعطائه ما يحرم
أخذه يكون معينا على الظلم باختياره تأمل **(قوله)** حصته مفعول تحمل وباقيهم فاعله اى
باقى جماعته **(قوله)** وتصح الكفالة بها) اى بالنّائبة سواء كانت بحق ككرى النهر المشترك
للعمامة واجرة الحارس للمحلة المسعى بديار مصر الخفير وماوظف للامام ليجهز به الجيوش
وفداء الاسارى بان احتاج الى ذلك ولم يكن فى بيت المال شئ فوظف على الناس ذلك
والكفالة به جائزة اتفاقا اوكانت بغير حق كجبايات زماننا فانها فى المطالبة كالديون بل فوقها
حتى لو اخذت من الاكراه الرجوع على مالائ الارض وعليه الفتوى وقيد شمس الأئمة بما
اذا امر به طائعا فلو مكرها فى الامر لم يعتبر امره بالرجوع ذكره الشارح وصاحب النهر فى
الكفالة ط قلت ومعنى صحة الكفالة بالنّائبة التى بغير حق ان الكفيل اذا كفّل غيره بها
بأمره كان له الرجوع عليه بما أخذ الظالم منه لا بمعنى انه يثبت للظالم حق المطالبة على
الكفيل فلا يرد ما قيل ان الظالم يجب اعدامه فكيف تصح الكفالة به كاستحقاقه فى محله ان
شاء الله تعالى **(قوله)** ويؤجر من قام بتوزيعها بالعدل) اى بالمعادلة كما عبر فى القنية اى بان
يحمل كل واحد بقدر اطاقته لانه لو ترك توزيعها الى الظالم ربما يحمل بعضهم بالاطلاق
فيصير ظلما على ظم فى قيام العارف بتوزيعها بالعدل لتقليل الظلم فلذا يؤجر وهذا اليوم
كالكبريت الاحمر بل هو اندر **(قوله)** وهذا يعرف الخ) المشار اليه غير مذكور فى كلامه
واصله فى القنية حيث قال وقال ابو جعفر الباقر ما يضره السلطان على الرعية مصلحة
لهم يصير ديننا واجبا وحقا مستحقا كالخراج وقال مشايخنا وكل ما يضره الامام عليهم
لمصاحبة لهم فالجواب هكذا حتى اجرة الحراسين لحفظ الطريق والاسوس ونصب الدروب
وابواب السكك وهذا يعرف ولا يعرف خوف الفتنة ثم قال فعلى هذا ما يؤخذ فى خوارزم
من العمامة لاصلاح مسنة الجيوش او الرضى ونحوه من مصالح العامة دين واجب لا يجوز
الامتناع عنه وليس بظلم ولكن يعلم هذا الجواب للعمل به وكف اللسان عن السلطان وسعته
فيه لا للتشهير حتى لا يتجاسروا فى الزيادة على القدر المستحق اه قلت وينبئ تقييد ذلك

* دفع النّائبة والظلم عن
نفسه اولى الا اذا تحمل
حصته باقيهم وتصح
الكفالة بها ويؤجر من قام
بتوزيعها بالعدل وان كان
الاخذ باطلا وهذا يعرف
ولا يعرف ككفالة الظالم

بما اذا لم يوجد في بيت المال ما يكفي لذلك لما سأتى في الجهاد من انه يكره الجمل ان وجد في (قوله يجوز ترك الخراج للمالك الخ) سأتى في الجهاد متنا وشرحاته ترك السلطان اوتائه الخراج لرب الارض او وهبه ولو بشقاعة جاز عند الثاني وحله لو مصرفا والصدق به به بقى وما في الحاوى من ترجيح حله لغير المصروف خلاف المشهور ولو ترك العشر لا يجوز اجماعا ويخرجه بنفسه للفقراء سراج خلافا لما في قاعدة تصرف الامام منوط بالمصلحة من الاشياء معزيا للبرازية فتنه اه قلت والذي في الاشياء عن البرازية اذا ترك العشر لمن عليه جاز غنيا كان اوفقيرا لكن ان كان المتروك له فقيرا فلا ضمان على السلطان وان كان غنيا ضمن السلطان العشر للفقراء من بيت مال الخراج ليت مال الصدقة اه قلت وما في الاشياء ذكر مثله في الذخيرة عن شيخ الاسلام بقوله لو غنيا كان له جائزة من السلطان ويضمن مثله من بيت الخراج ليت الصدقة ولو فقيرا كان صدقة عليه فيجوز كذا لو اخذه منه ثم صرفه اليه ولذا قالوا بان السلطان اذا اخذ الزكاة من صاحب المال فافتقر قبل صرفها للفقراء كان له ان يصرفها اليه كما يصرفها الى غيره (قوله ونظمتها ابن الشحنة) هو محمد والد شارح المنظومة عبدالبر والنظم من بحر الوافر (قوله بيوت المال اربعة) سأتى في آخر فصل الجزية عن الزبلي ان على الامام ان يجعل لكل نوع بيتا يخصه وله ان يستقرض من احدها ليصرفه للآخر ويعطى بقدر الحاجة والفقه والفضل فان قصر كان الله تعالى عليه حسبا اه وقال الشرنبلالى في رسالته ذكروا انه يجب عليه ان يجعل لكل نوع منها بيتا يخصه ولا يخلط بعضه ببعض وانه اذا احتاج الى مصرف خزانه وليس فيها ما يفي به يستقرض من خزانه غيرها ثم اذا حصل للتي استقرض لها مال يرد الى المستقرض منها الا ان يكون المصروف من الصدقات او خمس الغنائم على اهل الخراج وهم فقراء فانه لا يرشأ لاستحقاقهم للصدقات بالفقر وكذا في غيره اذا صرفه الى المستحق اه (قوله لكل مصارف) اى لكل بيت محلات يصرف اليها (قوله قالوها الغنائم الخ) اى اول الاربعة بيت اموال الغنائم فهو على حذف مضافين وكذا يقال فيما بعده ط ويسمى هذا بيت مال الخمس اى خمس الغنائم والمعادن والركاز كما في التتارخانية فقلوه الركاز وفي نسخة ركاز منونا من عطف العام بمحذوف حرف العطف (قوله بعدها المتصدقون) مبتدأ وخبر والاولى وبعده بالتذكير اى بعد الاول الان يقال ان اولها اكتسب التانيث من المضاف اليه او اعدا الضمير على الغنائم وما عطف عليها لانها نفس الاول اى وثانيها بيت اموال المتصدقين اى زكاة السوائم وعشور الاراضى وما اخذه العاشر من تجار المسلمين المادين عليه كما في البدائع (قوله وثالثها الخ) قال في البدائع الثالث خراج الاراضى وجزية الرؤس وما صولح عليه بنو تميم من الحلل وبنو تغلب من الصدقة المضاعفة وما اخذوا من تجار اهل الذمة والمستأمنين من اهل الحرب اه زاد الشرنبلالى في رسالته عن الزبلي وهدية اهل الحرب وما اخذ منهم بغير قتال وما صولحوا عليه لترك القتال قبل نزول العسكر بساحتهم فقلوه مع عشور المراد به ما اخذه العاشر من اهل الذمة والمستأمنين فقط بقرينة ذكره مع الخراج لانه في حكمه او هو خراج حقيقة كما قدمناه في باب خلاف ما اخذه منافاته زكاة حقيقة ادخله في قوله المتصدقون كما مر

مطلب

في بيان بيوت المال ومصارفها

يجوز ترك الخراج للمالك لا العشر وسيجي تمام مع بيان بيوت المال ومصارفها في الجهاد ونظمتها ابن الشحنة فقال

بيوت المال اربعة لكل مصارف بيتها العالمونا قالوها الغنائم والكنوز ركاز بعدها المتصدقون وثالثها خراج مع عشور وجالية يليها العالمونا

قول المحشى وبعدها الخ كذا بالاصل المقابل على خطأ المؤلف بالواو ونسخ الشرح بدونها وهو المتعين اه مصححه

فافهم وقوله وجالية هم اهل الذمة لان عمر رضى الله تعالى عنه اجلاهم من ارض العرب كما في القاموس اى اخرجهم منها ثم صار يستعمل حقيقة عرقية في الجزية التى يليها العاملون اى بلى امرها عمال الامام وكان الناطم ادخل فيها مايؤخذ من بنى نجران وبنى تغلب وما اخذ من اهل الحرب من هدية او صلح لانها في معنى جزية رؤسهم (قوله الضوائع) جمع ضائعة اى اللقطات وقوله مثل مالا الخ اى مثل تركة لا وارث لها اصلا ولا وارث لا يرده عليه كاحد الزوجين والاظهر جعله معطوفا على الضوائع باسقاط العاطف لان من هذا النوع ما نقله الشرنبلالى دية مقتول لاولى له لكن الدية من جملة تركة المقتول ولذا نقضى منها ديونهم كما صرحوا به تأمل (قوله فصرف الاولين الخ) بنقل حركة الهزعة الى اللام لضرورة الوزن اى بيت الخمس وبيت الصدقات والنص في الاول قوله تعالى واعلموا ان ما غنمتم الآيات وسياقى بيانه في الجهاد ان شاء الله تعالى وفي الثانى قوله تعالى انما الصدقات للفقراء الآية وبأى بيانه قريبا (قوله وثالثها حواء مقاتلونا) الذى في الهداية وعامة الكتب المعتبرة انه يصرف في مصالحنا كسد الغرور وبناء القناطر والجسور وكفاية العلماء والقضاة والعمال ورزق المقاتلة وذراريهم اه اى ذرارى الجميع كما سياقى في الجهاد ان شاء الله تعالى (قوله ورابعها فصرفه جهات الخ) موافق لما نقله ابن الضياء في شرح الغزوية عن البردوى من انه يصرف الى المرضى والزمنى واللقط وعسارة القناطر والرباطات والغرور والمساجد وما اشبه ذلك اه ولكنه يخالف لما في الهداية والزبلى افاده الشرنبلالى اى فان الذى في الهداية وعامة الكتب ان الذى يصرف في مصالح المسلمين هو الثالث كحمر واما الرابع فصرفه المشهور هو اللقيط الفقير والفقراء الذين لا اولياء لهم فيعطى منه فققتهم وادويتهم وكفتهم وعقل جنائتهم كما في الزبلى وغيره وحاصله ان مصرفه عاجزون الفقراء فلو ذكر الناطم الرابع مكان الثالث ثم قال وثالثها حواء عاجزون ورابعها فصرفه الخ لو افق ما فى عامة الكتب (قوله تساوى) فعل ماض والتفع منصوب على التمييز كطلبت النفس اى تساوى المسلمون فيها من جهة التفع اه ح والله تعالى اعلم

باب المصرف

(قوله اى مصرف الزكاة والعشر) يشير الى وجه مناسبة هنا والمراد بالعشر ما ينسب اليه كما مر فيشمل العشر ونصفه المأخوذ من ارض المسلم وربيعه المأخوذ منه اذا مر على العاشر افاده ح وهو مصرف ايضا لصدقة الفطر والكفارة والنذر وغير ذلك من الصدقات الواجبة كما في القهستاني (قوله واما خمس المعدن) ببيان لوجه اقتصاره على الزكاة والعشر وانه لا يناسب ذكره معهم وان ذكره في العناية والمعراج والاولى كما قال ح واما خمس الركاز ليشمل الكثر لانه كال معدن في المصرف (قوله هو فقير) قدمه تبع الآية ولان الفقر شرط في جميع الاصناف الا العامل والمكاتب وابن السبيل ط (قوله ادنى شئ) المراد بالشئ النصاب التامى وبأدنى مادونه فافعل التفضيل ليس على يابه كما اشار اليه الشارح والاظهر ان يقول من لا يملك نصابا ناميا ليدخل فيه ما ذكره الشارح وقد يقال ان

ورابعها الضوائع مثل مالا
يكون له اناس وارثونا
فصرف الاولين اى بنص
وثالثها حواء مقاتلونا
ورابعها فصرفه جهات
تساوى التفع فيها المسلمون

باب المصرف

اى مصرف الزكاة والعشر
واما خمس المعدن فصرفه
كالغنائم (هو فقير وهو من
له ادنى شئ)

المراد التميز بين الفقير والمسكين لرد ما قيل انهما صنف واحد لا بينهما وبين الغني للعلم بتحقيق عدم الغنى فيهما اى عدم ملك النصاب التامى فذكر ان المسكين من لاشئ له اصلا والفقير من يملك شئ وان قل فاقتصراره على الأدنى لانه غاية ما يحصل به التمييز والحاصل ان المراد هنا الفقير المقابل للمسكين لا للغنى (قوله اى دون نصاب) اى نام فاضل عن الدين فلو مدونا فهو مصرف كما بأتى (قوله مستغرق فى الحاجة) كدار السكنى وعيد الخدمة وثياب البذلة وآلات الحرفة وكتب العلم للمحتاج اليها تدريسا او حفظا وتصحيحا كما مر اول الزكاة والحاصل ان النصاب قسمان موجب للزكاة وهو التامى الحالى عن الدين وغير موجب لها وهو غيره فان كان مستغرقا بالحاجة لمالكة الاباح اخذها والا حرمه واوجب غيرها من صدقة الفطر والاضحية ونفقة القريب المحرم كفى البحر وغيره (قوله من لاشئ له) فيحتاج الى المسئلة لقوته وما يوارى بدنه ويحل له ذلك بخلاف الاول ويحل صرف الزكاة لمن لا تحل له المسئلة بعد كونه فقيرا فتح (قوله على المذهب) من انه اسوأ حالا من الفقير وقيل على العكس والاول اصح بحر وهو قول عامة السانف اسمعيل وافهم بالعطف انهما صنفان وهو قول الامام وقال الثانى صنف واحد واثم الخلاف يظهر فيما اذا وصى بثلث ماله لزيد والفقراء والمساكين او وقف كذلك كان لزيد الثلث ولكن صنف ثلث عنده وقال الثانى لزيد النصف ولهما النصف وتامة فى النهر (قوله لقوله تعالى او مسكينا ذامترية) اى الصق جلده بالتراب محفرا حفرة جعلها ازاره لعدم ما يوارى به الصق يطعمه من الجوع وتامة الاستدلال به موقوف على ان الصفة كاشفة والاكثر خلافه فيحمل عليه وتامة فى الفتح (قوله وآية السفينة للترح) جواب عما استدلل به القائل بان الفقير اسوأ حالا من المسكين حيث اثبت للمساكين سفينة والجواب انه قيل لهم مساكين ترحا واجب ايضا بانها لم تكن لهم بل هم اجراء فيها او عارية لهم فتح اى فالام فى كانت لسا كين للاختصاص لالملك (قوله يع الساعى) هو من يسمى فى القبائل لجمع صدقة السوائم والعاشم من نصبه الامام على الطرق ليأخذ العشر ونحوه من المارة (قوله لانه فرغ نفسه) اى فهو يستحقه عمالة الا ترى ان احباب الاموال لو حملوا الزكاة الى الامام لا يستحق شئ ولو هلك ما جمعه من الزكاة لم يستحق شئ كالمضارب اذا هلك مال المضارب الا ان فيه شبهة الصدقة بدليل سقوط الزكاة عن ارباب الاموال فلا تحل للعامل الهاشمى تنزيها لقرباى النبي صلى الله عليه وسلم عن شبهة الوسخ وتحل للغنى لانه لا يوازى الهاشمى فى استحقاق الكرامة فلا تعتبر الشبهة فى حقه زيل على ان منع العامل الهاشمى من الاخذ صريح فى السنة كما بسطه فى الفتح قال فى النهر وفى النهاية استعمل الهاشمى على الصدقة فاجرى له منها رزق لا ينبغي له اخذه ولو عمل ورزق عن غيرها فلا بأس به قال فى البحر وهذا بقيد صحة توليته وان اخذه منها مكروه لاحرام اه والمراد كراهة التحريم لقولهم لا يحل لكن ما مر من ان شرائط الساعى ان لا يكون هاشميا يعارضه وهذا الذى ينبغي ان يعول عليه اه ما فى النهر اقول الظاهر ان الاشارة فى قوله وهذا الى ما ذكرهنا من صحة توليته ووجهه ان ما ذكرهنا صريح فى عدم حل الاخذ مما جمعه من الصدقة لامن غيره فلا دليل حينئذ على عدم صحة توليته

اى دون نصاب او قدر نصاب غير نام مستغرق فى الحاجة (ومسكين من لاشئ له) على المذهب لقوله تعالى او مسكينا ذا متربة وآية السفينة للترح (وعامل) يع الساعى والعاشم (يعطى) ولو غنيا لا هاشميا لانه فرغ نفسه لهذا العمل

عاملا اذا رزق من غيرها وقدمنا ان اشتراط ان لا يكون هاشميا نقله في البحر عن الغاية ولم أذكره
 لغيره على انه في الغاية عال ذلك بقوله لما فيه من شبه الزكاة كما عللوا به هنا فعمل ان ذلك شرط
 لحل الاخذ من الصدقة لاصحة التولية فلا يعارض ما هنا كما قدمناه هناك والله تعالى اعلم
(قوله فيحتاج الى الكفاية) لكن لا يزاد على نصف ما قبضه كائناً ولا يستحق لهلك ما جمعه
 لان ما يستحق منه اجرة عماله من وجه كاسر قال في المعراج لان عماله في معنى الاجرة وانه
 يتعلق بالحل الذي عمل فيه فاذا هلك سقط حقه كالمضارب اه قلت وهذا مفاد التفرع على
 قوله لانه فرغ نفسه لهذا العمل فانه يفيد ان ما اخذ ليس صدقة من كل وجه بل في مقابلة عمله
 فلا ينافي ما مر من ان له شهيدين فافهم **(قوله ما نسب للواقعات)** ذكر المصنف انه رآه بخط ثقة
 معزيا لها قلت ورأيت في جامع الفتاوى ونصه وفي المبسوط لا يجوز دفع الزكاة الى من يملك
 نصبا الا الى طالب العلم والغاوي ومنقطع الحج لقوله عليه الصلاة والسلام يجوز دفع الزكاة
 لطالب العلم وان كان له نفقة اربعين سنة **(قوله من ان طالب العلم)** اي الشرعي **(قوله)**
 اذا فرغ نفسه اي عن الاكتساب قال ط المراد انه لا تعلق له بغير ذلك فتجوز البطالات
 المعاومة وما يجباله النشاط من مذهبات الهوموم لا ينافي التفرغ بل هو سمي في اسباب
 التحصيل **(قوله واستفادته)** لعل الواو بمعنى او المانعة الخلو ط **(قوله لعجزه)** علة لجواز
 الاخذ ط **(قوله والحاجة داعية الخ)** الواو للحال والمعنى ان الانسان يحتاج الى اشياء
 لا غنى له عنها فحينئذ اذا لم يحجز له قبول الزكاة مع عدم اكتسابه اتفق ما عنده ومكث محتاجا
 فينقطع عن الافادة والاستفادة فيضف الدين لعدم من تحمله وهذا الفرع مخالف لاطلاقهم
 الحرمة في الغنى ولم يمتدحه أحد ط قلت وهو كذلك والاوجه تقيده بالفقر ويكون طلب العلم
 مرخصا لجواز سؤاله من الزكاة وغيرها وان كان قادرا على الكسب اذ بدونه لا يحل له السؤال
 ككسائتي ومذهب الشافعية والخالبة ان القدرة على الاكتساب تمنع الفقر فلا يحل له الاخذ
 فضلا عن السؤال الا اذا اشتغل عنه بالعلم الشرعي **(قوله ما يكفيه واعوانه)** بيان لقوله
 بقدر عمله وقدمنا انه يعطى ما يملك المال والا بطلت عماله ولا يعطى من بيت المال شيئا
 كما في البحر وفي البرازية اخذ عماله قبل الوجوب او القاضى رزقه قبل المدة جاز والافضل
 عدم التعجيل لاحتمال ان لا يعيش الى المدة اه قال في التهر ولم أر ما لو هلك المال في يده وقد
 تمجبل عماله والمظاهر انه لا يسترد **(قوله بالوسط)** فيحرم ان يتبع شهوته في المأكل والمشرب
 لانه اسراف محض وعلى الامام ان يبعث من رضى بالوسط بحر **(قوله لكن الخ)** اي
 لو استغرقت كفايته الزكاة لا يزاد على النصف لان النصف عين الانصاف بحر **(قوله)**
(ومكاتب) هذا هو المعنى بقوله تعالى وفي الرقاب في قول اكثر أهل العلم وهو المروى عن
 الحسن البصري اطلقه فمع مكاتب الغنى ايضا وقيد الحدادي بالكبير اما الصغير فلا يجوز
 وفيه نظر اذ صرحوا بأن المكاتب يملك المدفوع اليه وهذا باطلا فاعلم الصغير ايضا نهر
 قلت قد يجاب بأن مراد الحدادي بالصغير من لا يعقل لان كتابته استقلالاً غير صحيحة اولانه
 لا يصح قبضه تأمل ثم قال في النهر وعلى هذا فالعدول فيه وفيما بعده عن اللام الى في الدلالة
 على ان الاستحقاق للجهة لا للرقبة ولا لاذان بانهم ارسخ في استحقاق التصديق عليهم من غيرهم

فيحتاج الى الكفاية والغنى
 لا يمنع من تناولها عند
 الحاجة كبن السبيل بحر
 عن البدائع وبهذا التعليل
 يقوى ما نسب للواقعات
 من ان طالب العلم يجوز له
 اخذ الزكاة ولو غنيا اذا
 فرغ نفسه لافادة العلم
 واستفادته لعجزه عن
 الكسب والحاجة داعية
 الى ما لا يدمنه كذا ذكر
 المصنف (بقدر عمله)
 ما يكفيه واعوانه بالوسط
 لكن لا يزاد على نصف
 ما قبضه (ومكاتب)

لأنهم لا يملكون شيئاً كما ظن إلا أن يراد لا يملكونه ملكاً مستقراً وهل يجوز للمكاتب
 صرف المدفوع اليه في غير ذلك الوجه لم أره لهم اهـ والضمير في لهم لامتثال واصل التوقف
 لصاحب البحر فإنه نقل عن الطيبي من الشافعية ما يفيد أن المكاتب ومن بعده ليس لهم
 صرف المال في غير الجهة التي أخذوا لاجلها لأنهم لا يملكونه ثم قال وفي البدائع أنما جاز دفع
 الزكاة إلى المكاتب لأنه تمليك وهو ظاهر في أن الملك يقع للمكاتب بقبول الأربعة بالطريق
 الأولى لكن بقي هل لهم على هذا الصرف إلى غير الجهة اهـ قال الحيز الرملي والذي يقتضيه
 نظر الفقيه الجواز اهـ قلت وبه جزم العلامة المقدسي في شرح نظم الكثر * (فرع) * ذكر
 الزبلي في كتاب المكاتب عند قوله ولو اشترى أباه أو ابنه يكتب عليه أن للمكاتب كسباً وليس
 له ملك حقيقة لوجود ما ينافيه وهو الرق ولهذا لو اشترى زوجته لا يفسد نكاحه ويجوز دفع
 الزكاة إليه ولو وجد كذا اهـ كذا في شرح الكثر للعلامة ابن الشلبي شيخ صاحب البحر قلت
 وهو صريح في جواز دفع الزكاة إليه وإن ملك نصاً زائداً على بدل الكتابة وسنذكر عن
 القهستاني ما يفيد **(قوله)** غير هاشمي (لأنه إذا لم يجز دفعها لمعق الهاشمي الذي صار حراً
 يدا ورقة فكانه الذي بقي مملوكاً له رقة بالأولى وفي البحر عن المحيط وقد قالوا أنه لا يجوز
 لمكاتب هاشمي لأن الملك يقع للمولى من وجه والشبهة ما يحق بالحققة في حقهم اهـ أي أن
 المكاتب وإن صار حراً يدا حتى يملك ما يدفع إليه لكنه يملك رقة فبشبه وقوع الملك لمولاه
 الهاشمي والشبهة معتبرة في حقه لكرامته بخلاف الغني كأمير في العامل فلذا قيد بقوله
 في حقهم أي حق بني هاشم وانت خير بأن ما ذكر من التعليل مسوق في كلام البحر لعدم
 الجواز لمكاتب الهاشمي لأنهم تصرف المكاتب في المسئلة التي توقف في حكمها أو لا بل
 لا يفيد التعليل المذكور ذلك أصلاً ففهم **(قوله)** حل لمولاه (لأنه انتقل إليه بملك حادث
 بعدما ملك المكاتب لأنه حر يدا وتبدل الملك بمنزلة تبدل العين وفي الحديث الصحيح هولها
 صدقة ولنا هدية **(قوله)** كفقير استغنى) أي وفضل معه شيء مما أخذته حالة الفقر لأن المعبر
 في كونه مصرفاً هو وقت الدفع وكذا يقال في ابن السبيل **(قوله)** وسكت عن المؤلف قلوبهم
 كانوا ثلاثة أقسام قسم كفار كان عليه الصلاة والسلام يعطيهم لينالهم على الإسلام وقسم
 كان يعطيهم ليدفع شرهم وقدم أسلموا وفيهم ضعف في الإسلام فكان يتألفهم ليثبتوا وكان
 ذلك حكماً مشروعاً ثابتاً بالنص فلا حاجة إلى الجواب عما يقال كيف يجوز صرفها إلى الكفار
 بأنه كان من جهاد الفقراء في ذلك الوقت أو من الجهاد لأنه تارة بالسنن وتارة بالإحسان أفاده
 في الفتوح **(قوله)** لسقوطهم) أي في خلافة الصديق لما منعه عمر رضي الله تعالى عنهما
 واعتقد عليه إجماع الصحابة نعم على القول بأنه لا إجماع إلا عن مستند يجب علمهم بدليل
 أفاد نسخ ذلك قبل وفاته صلى الله عليه وسلم أو تقييد الحكم بحياته أو كونه حكماً مغيبا انتهت علته
 وقد اتفق انتهاءها بعد وفاته وتامه في الفتوح لكن لا يجب علمنا نحن بدليل الإجماع كما هو مقرر
 في محله **(قوله)** أما بزوال العلة) هي اعزاز الدين فهو من قبل انتهاء الحكم لانتهاء علته
 الغاية التي كان لاجلها الدفع فإن الدفع كان للاعزاز وقد اعز الله الإسلام وأغنى عنهم بحر
 لكن مجرد التعليل بكونه معللاً بعللة انتهت لا يصح دليلاً على نفي الحكم المعلل لأن الحكم

غير هاشمي ولو عجز حل
 لمولاه ولو غنياً كفقير
 استغنى وابن سبيل وصل
 لئله وسكت عن المؤلف
 قلوبهم لسقوطهم أما بزوال
 العلة

لا يحتاج في بقاءه الى بقاء عاتة لاستغنائه في البقاء عنها لما علم في الرق والاضطباع والرمل فلا بد من دليل يدل على ان هذا الحكم مما شرع مقيدا بقاءه ببقائها لكن لا يلزما تعيينه في محل الاجماع فتعكم بنبوت الدليل وان لم يظهر لنا على ان الآية التي ذكرها عمر تصلح لذلك وهي قوله تعالى وقل: الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر وتماه في الفتح **(قوله)** او نسخ بقوله صلى الله عليه وسلم الخ اي هو مستند الاجماع فالنسخ في حياته صلى الله عليه وسلم بالحديث المذكور الذي سمعه اهل الاجماع من النبي صلى الله عليه وسلم فكان قطعيا بالنسبة اليهم فيصح نسخه للكتاب وجعل في البحر مستند الاجماع الآية التي ذكرها عمر رضي الله تعالى عنه واما لم يجعل الاجماع ناسخا لانه خلاف الصحيح لان النسخ لا يكون الا في حياته صلى الله عليه وسلم والاجماع لا يكون الا بعده كما أوضحه المصنف في الفتح **(قوله)** وردّها في فقراتهم في نسخة على فقراتهم ولفظ الحديث على ما في الفتح من رواية اصحاب الكتب الستة انك ستأتي قوما اهل كتاب قاعدتهم الى شهادة ان لا اله الا الله واني رسول الله فانهم اطاعوك لذلك فأعلمهم ان الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة فانهم اطاعوك لذلك فأعلمهم ان الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من اغنيائهم فتدفع على فقراتهم الخ اه واما باللفظ الذي ذكره الشارح تبعا للهداية ففي حاشية نوح عن الحافظ ابن حجر انه لم يره في شيء من المسانيد اه وضمير فقراتهم للمسلمين فلا تدفع الى من كان من المؤلفات كقرا او غنيا وتدفع الى من كان منهم مسلما فقيرا بوصف الفقر لا لكونه من المؤلفات فالنسخ للعموم والخصوص الجهة تأمل **(قوله)** ومديون هو المراد بالغارم في الآية وذكر في الفتح ما يقتضي انه يطلق على رب الدين ايضا فانه قال والغارم من لزمه دين اوله دين على الناس لا يقدر على اخذه وليس عنده نصاب وفيه نظر لما قال القتي الغارم من عليه الدين ولا يجرد وفاء واماما في الصحاح من ان الغريم قيد يطلق على رب الدين فليس بما الكلام فيه لان الكلام في الغارم الاخص لافي الغريم واماما زاده في الفتح فانما جاز الدفع اليه لانه فقير يدا كابر السبيل كما علل به في المحيط لانه غارم واما قول الزيلعي والغارم من لزمه دين ولا يملك نصابا فاضلا عن دينه او كان له مال على الناس ولا يمكنه اخذه اه فليس فيه اطلاق الغارم على رب الدين كما لا يخفى لان قوله او كان له مال معطوف على قوله ولا يملك نصابا فافهم وكلام النهر هنا غير محدد فتدبر **(قوله)** لا يملك نصابا قيد به لان الفقر شرط في الاصناف كلها الا العامل وابن السبيل اذا كان له في وطنه مال بمنزلة الفقير بحر ونقل ط عن الحموي انه يشترط ان لا يكون هاشميا **(قوله)** اولي منه للفقير اي اولي من الدفع للفقير الغير المديون لزيادة احتياجه **(قوله)** وهو منقطع الغزاة اي الذين عجزوا عن التحرق بجيش الاسلام افقرهم بهلاك الثقة او غيرها فحل لهم الصدقة وان كانوا كاسيين اذا اكتسب بقعدهم عن الجهاد قهستاني **(قوله)** وقيل الحاج اي منقطع الحاج قال في الغرب الحاج بمعنى الحاجب كالسامر بمعنى السار في قوله تعالى سامرا تهجرون وهذا قول محمد والاول قول ابني يوسف اختاره المصنف تبعا للكثرة قال في النهر وفي غاية البيان انه الاظهر وفي الاسيحي ان الصحيح **(قوله)** وقيل طلبة العلم كذا في الظهيرة والمرغنياني واستبعد السر وحي بأن الآية نزلت وليس هناك قوم يقال لهم طلبة علم قال في الشرح النبالية

او نسخ بقوله صلى الله عليه وسلم لما في آخر الامر خذها من اغنيائهم وردّها في فقراتهم (ومديون لا يملك نصابا فاضلا عن دينه) وفي الظهيرة الدفع للمديون اولي منه للفقير (وفي سبيل الله وهو منقطع الغزاة) وقيل الحاج وقيل طلبة العلم وفسره في البدائع بجميع القرب

واستعباده بعيد لان طلب العلم ليس الاستفادة الاحكام وهل يباع طالب رتبة من لازم صحة النبي صلى الله عليه وسلم لتلقى الاحكام عنه كأصحاب الصفة فالتفسير بطالب العلم وجيه خصوصا وقد قال في البدائع في سبيل الله جميع القرب فيدخل فيه كل من سعى في طاعة الله وسبيل الخيرات اذا كان محتاجا اه **(قوله)** وثمره الاختلاف **(الح)** يشير الى ان هذا الاختلاف انما هو في تفسير المراد بالآية لافي الحكم ولذا قال في التهر والخلف لفظي للاتفاق على ان الاصناف كلهم سوى العامل يعطون بشرط الفقر فنقطع الحاج اى وكذا من ذكر بعده يعطى اتفاقا وعن هذا قال في السراج وغيره فائدة الخلاف تظهر في الوصية يعنى ونحوها كالاوقاف والتذور على ما مر اه اى تظهر فيما لو قال الموصى ونحوه في سبيل الله وفي البحر عن النهاية فان قلت منقطع الغزاة أو الحج ان لم يكن في وطنه مال فهو فقير والافهو ابن السبيل فكيف تكون الاقسام سبعة قات هو فقير الا انه زاد عليه بالانقطاع في عبادة الله تعالى فكان مايرا للفقير المطلق الحالى عن هذا التقيد **(قوله)** وابن السبيل (هو المسافر سعى به للزومه الطريق زيلى **(قوله)** من له مال لامه) اى سواء كان هو في غير وطنه او في وطنه وله ديون لا يقدر على اخذها كما في النهر عن الثقابة لكن الزيلى جعل الثانى ملحقا به حيث قال والحق به كل من هو غائب عن ماله وان كان في بلده لان الحاجة هى المقترنة وقد وجدت لانه فقير يدا وان كان غنيا ظاهرا اه وتبعه في الدرر والفتح وهو ظاهر كلام الشارح وقال في الفتح ايضا ولا يحل له اى لابن السبيل ان يأخذ أكثر من حاجته والاوى له ان يستقرض ان قدر ولا يلزمه ذلك لجواز تجزئه عن الاداء ولا يلزمه التصديق بما فضل في يده عند قدرته على ماله كالفقير اذا استغنى والمكاتب اذا عجز وعندها من مال الزكاة لا يلزمها التصديق اه قلت وهذا بخلاف الفقير فانه يحل له ان يأخذ أكثر من حاجته وبهذا فارق ابن السبيل كإفادته في الذخيرة **(قوله)** ومنه مالوكان ماله مؤجلا اى اذا احتاج الى النفقة يجوز له اخذ الزكاة قدر كفايته الى حلول الاجل نهر عن الحانية **(قوله)** او على غائب اى ولو كان حالا لعدم تمكنه من اخذه ط **(قوله)** او معسر (فيجوز له الاخذ في اصح الاقاويل لانه بمنزلة ابن السبيل ولو موسرا معترفا لا يجوز كما في الحانية وفي الفتح دفع الى فقيرة لها مهر دين على زوجها يبلغ نصابا وهو موسر بحيث لو طابت اعطاها لا يجوز وان كان لا يعطى لو طابت جاز قال في البحر المراد من المهر ما معروف تعجيله والافهو دين مؤجل لا يمنع وهذا مقيد لعموم ما في الحانية ويكون عدم اعطائه بمنزلة اعساره ويفرق بينه وبين سائر الديون بأن رفع الزوج للقاضي بما لا ينهى للمرأة بخلاف غيره لكن في البرازية ان موسرا والمعسر قدر النصاب لا يجوز عندها وبه يقتضى احتياطاً وعند الامام يجوز مطلقا اه قال في السراج والخلاف مبنى على ان المهر في الذمة ليس بنصاب عنده وعندها نصاب اه نهر قلت ولعل وجه الاول كون دين المهر ديناً ضعيفاً لانه ليس بدل مال ولهذا لا تجب زكاته حتى يقبض ويحول عليه حول جديد فهو قبل القبض لم ينعقد لنصابا في حق الوجوب فكذا في حق جواز الاخذ لكن يلزم من هذا عدم الفرق بين معجله ومؤجله فتأمل **(قوله)** ولوله بينة في الاصح (تقل في النهر عن الحانية ان لو كان جاحداً للدين بينة عادلة لا يحل له اخذ الزكاة وكذا ان لم تكن البينة عادلة مالم يحلفه

وثمره الاختلاف في نحو الاوقاف (وابن السبيل وهو) كل (من له مال لامه) ومنه مالوكان ماله مؤجلا او على غائب او معسر او جاحد ولو له بينة في الاصح (يصرف) المترك (الى كلهم او) الى (بعضهم) ولو واحدا من اى صنف كان

القاضي ثم قال ولم يجعل في الاصل الدين المحجود نصبا ولم يفصل بين ما اذا كان له بينة عادلة او لا قال السر خسي والصحيح جواب الكتاب اى الاصل اذ ليس كل قاض يعدل ولا كل بينة تقبل والجنوين يدى القاضي ذل وكل احد لا يختار ذلك وينبى ان يعول على هذا كما في عقد القران اه قلت وقدمنا اول الزكاة اختلاف التصحيح فيه ومال الرحنى الى هذا وقال بل في زماننا يقر المديون بالدين وبملاطه ولا يقدر الدائن على تخايصه منه فهو بمنزلة العدم **(قوله** لان ال الجنسية) اى الدالة على الجنس اى الحقيقة قال ح وهذا لتعليل لجواز الاقتصار على فرد من كل صنف من الاصناف السبعة واما جواز الاقتصار على بعض الاصناف فلتسه ان المراد بالآية بيان الاصناف التى يجوز الدفع اليهم لاعتين الدفع لهم بحراهم ط وبيان الاستدلال على ذلك بمسوط فى الفتح وغيره **(قوله** تمليكاً) فلا يكتفى فيها الاطعام الا بطريق التملك ولو اطعمه عنده نأوى الزكاة لا تكتفى ط وفى التملك اشارة الى انه لا يصرف الى مجنون وصى غير مراهق الا اذا قبض لهما من يجوز له قبضه كالأب والوصى وغيرها ويصرف الى مراهق يعقل الاخذ كفى المحيط فهستأى وتقدم تمام الكلام على ذلك اول الزكاة **(قوله** كاسر) اى فى اول كتاب الزكاة ط **(قوله** نحو مسجد) كبناء القناطر والسقايات واصلاح الطرقات وكرى الانهار والحج والجهاد وكل ما لا تملك فيه زبلى **(قوله** ولا الى كف ميت) لعدم صحة التملك منه الا ترى انه لو اقرته سبع كان الكف للميتبرع لا للمورثة نهر **(قوله** وقضاء دينه) لان قضاء دين الحى لا يقتضى التملك من المديون بدليل انها لو تصادقا اى الدائن والمديون ان لا دين عليه يسترد الدافع وليس للمديون ان يأخذ زبلى اى وقضاء دين الميت بالاولى واما يسترد الدافع مادفعه فى مسألة التصديق لانه ظهر به ان لا دين للدائن فقد قبض مالا حق له به لانه قبضه عن ذمة مديونه وقوله وليس للمديون ان يأخذ اى لانه لم يملكه ايضا وقيد فى البحر بما اذا كان الدفع بغير امر المديون فلو بأمره فهو تملك من المديون فيرجع عليه لاعى الدائن اه اى لان من قضى دين غيره بأمره له ان يرجع عليه بالشرط الرجوع فى الصحيح فيكون تملك من المديون على سبيل القرض ثم هذا اذا لم يتوب بالدفع الزكاة على المديون والا فلا رجوع له على احد كما ذكره قريبا فافهم **(قوله** فيجوز لو بأمره) اى يجوز عن الزكاة على انه تملك منه والدائن يقبضه بحكم النيابة عنه ثم يصير قابضا لنفسه فتح **(قوله** فاطلاق الكتاب) يعنى الهداية والقدرورى حيث اطلقا دين الميت عن التقيد بالأمر واصل البحث لابن الهمام فى شرح الهداية حيث قال وفى الغاية عن المحيط والمفيد لو قضى بها دين حى أو ميت بأمره جاز وظاهر الحاتية يوافقه لكن ظاهر اطلاق الكتاب يفيد عدم الجواز فى الميت مطلقا وهو ظاهر الخلاصة ايضا حيث قال لو قضى دين حى أو ميت بغير اذن الحى لا يجوز فقيد الحى واطلق الميت اه **(قوله** وهو الوجه) لانه لا بد من كونه تملكاً وهو لا يقع عند امره بل عند اداء المأمور وقبض النائب وحينئذ لم يكن المديون اهلا للتملك لموته وعلى هذا فاطلاق مسألة التصديق السابقة محمول على ما اذا كان الوفاء بغير أمر المديون اما لو كان بأمره فينبى ان يرجع الى المديون اذ غاية الامر انه ملك فقيرا على ظن انه مديون وظهور عدمه لا يؤثر عدم التملك بعد

لان ال الجنسية تبطل
الجمعية وشرط الشافعى
ثلاثة من كل صنف ويشترط
ان يكون الصرف (تمليكاً)
لا باحة كاسر (لا) يصرف
(الى بناء) نحو (مسجد
(و) لا الى (كفن ميت
وقضاء دينه) أما دين الحى
الفقير فيجوز لو بأمره
وأذن فأت فاطلاق الكتاب
يفيد عدم الجواز وهو
الوجه نهر

وقوعه لله تعالى كذا في النهر وهو ملخص من كلام الفتح لكن قوله فينبى ان يرجع على المديون ليس في عبارة الفتح وهو سبق قلم لان هذا فيما اذا لم ينو بالدفع الزكاة كما قدمناه والكلام الآن فيما اذا نواها بدليل التعليل وحينئذ لا رجوع له على احد لو وقوعه زكاة نعم ينبى ان يرجع به المديون على دائئه لان الدائن قبضه نيابة عنه ثم نفسه وقد تبين بالتصادق عدم صحة قبضه لنفسه فيق على مالك المديون ثم رأيت العلامة المقدسي اعترض ما بحثه في الفتح بأن الدفع وقع نيابة عن المديون لوفاء دينه واذا لم يكن دين لم يعترض ذلك التوكيل الضمني في القبض لانه ثبت ضرورة الدين ولادين فلا قبض فلاملك للفقيه اه قلت وفيه نظر لان امره بالدفع الى دائئه لم يبطل بظهور عدم الدين كما لو أمره بالدفع الى أجنبي فيكون وكلا بالقبض قصدا لامتثال (قوله يعق) اى بعقه الذى اشتراه بركة ماله

او يعق عليه بأن اشترى بها أباه مثلا (قوله لهدم التخليك) غلة للجميع (قوله وهو الركن) اى ركن الزكاة بالمعنى المصدرى لانها كما مر تخليك المال من فقير مسلم اسع وتسميته ركننا تبعا لاهداية وغيره اظاهر بخلاف ما في الدرر من تسميته شرطا (قوله وقدما) اى قيل قوله واقتراضها عمرى (قوله ان الحيلة) اى في الدفع الى هذه الاشياء مع صحة الزكاة (قوله ثم يأمره الس) ويكون له ثواب الزكاة والفقير ثواب هذه القرب بحر وفي التبيين ثم اشارة الى انه لو أمره أولا لا يجزى لانه يكون وكلا عنه في ذلك وفيه نظر لان المتعبر نية المدافع ولذا جازت وان سماها قرضا أو هبة في الاصح كما قدمناه فانهم (قوله والظاهر نعم) البحث اصحاب النهر وقال لانه مقتضى صحة التخليك قول الركن والظاهر انه لاشبهة فيه لانه ملكه اياه عن زكاة ماله وشرط عليه شرطا فاسدا والهبة والصدقة لا يفسدان بالشرط الفاسد

(قوله والى من بينهما ولاد) اى بينه وبين المدفوع اليه لان منافع الاملاء بينهم متصلة فلا يحقق التخليك على الكمال هداية والولاد بالكسر مصدر ولدت المرأة ولادة وولادا مغرب اى اصله وان علا كما يويه واجداده وجداته من قبلها وفرعه وان سفل بفتح التاء من باب طلب والضم خطأ لانه من السفالة وهى الحساسة مغرب كأولاد الاولاد وشمل الولاد بالسكاح والسفاح فلا يدفع الى ولده من الزنا ولا الى من نفاه كجسائى وكذا كل صدقة واجبة كالنفقة والتزويج والكفارات اما التطوع فيجوز بل هو اولى كفى البدائع وكذا يجوز خمس امعان لان له حبسه نفسه اذا تغته الاربعة الاخماس كما في البحر عن الاسبيحاني وقيد بالولاد لجوازه لبقية الاقارب كالاخوة والاعماء والاخوان الفقراء بل هم أولى لانه صلة وصدقة وفي الظهيرية ويبدأ في الصدقات بالاقارب ثم الموالى ثم الجيران ولودفع زكاته الى من تفقته واجبة عليه من الاقارب حاز اذا لم يحسبها من التفقة بحر وقدمناه موضعا اول الزكاة ويجوز دفعها لزوجه أبيه وابنه وزوج ابنته تارخانية وفي الفتنة اختلف في المريض اذا دفع زكاته الى أخيه وهو وارثه قيل يصح وقيل لا كمن اوصى بالحج ليس للوصى ان يدفعه الى قريب الميت لانه وصية وقيل للورثة الرد باعتبارها هاه وظاهر كلامهم يشهد للاول نهر وكذا استظهره في البحر قلت ويظهر لي الاخير وهو أنه يقع زكاة فيما بينه وبين الله تعالى وللورثة ان علموا به الرد باعتبار أنها في حكم الوصية للوارث

(و) لالى (نمن ما) اى من (يعق) لعدم التخليك وهو الركن وقدمنا ان الحيلة ان يتصدق على الفقير ثم يأمره بفعل هذه الاشياء وهل له ان يخاف أمره لم أره والظاهر نعم (و) لالى (من بينهما ولاد)

قوله والى من بينهما الس هكذا بخطه وعلاه سقط من قلمه كلمة لا تأمل اه

مصححه

ويشهدله ما قدمناه قبيل باب زكاة المال عن المختارات وغيرها من انها لو زادت على الثلث واراد ان يؤديها في مرضه يؤديها سرا من الورثة وقدمنا ان ظاهر قولهم سرا ان الورثة لو علموا بذلك لهم اخذ ما زاد على الثلث وقد يفرق بين المسئلتين بأن المريض هناك مضطر الى اداء الزائد على الثلث للخروج عن عهدها بخلاف ادائه الى وارثه تأمل «فرع» يكره ان يختال في صرف الزكاة الى والديه المعسرين بأن تصدق بها على فقير ثم صرفها للفقير اليهما كما في الفتية قال في شرح الوهبانية وهي شهيرة مذكورة في غالب الكتب **(قوله)** ولو مملوكا لفقير قد راجعت كثيرا فلم أر من ذكر ذلك وهو مشكل فان الملك يقع للمولى الفقير ثم رأيت الرحنى قال حكاه الشلي في حاشية التبيين بقيل فقال وقيل في الولد الرقيق والزوجة كذلك اهـ اي لا تدفع لهم الزكاة اهـ ثم رأيت عبارة الشاي بعينها في المعراج ومقتضى التعبير بقيل ضعفه لما قلنا والله اعلم **(قوله)** ولو مبانة اي في العدة ولو بثلاث نهر عن معراج الدراية **(قوله)** ولا الى مملوك المزكى وكذا مملوك من بينه وبينه قرابة ولا ذوا زوجية لما قال في البحر والفتح ان الدفع لمكانب الولد غير جائز كالدفع لابنه شر نبلاية **(قوله)** ولو مكانبا او مدبرا لعدم التحريك في العبد والمدبر ولأن له في كسب مكانبه حقا زيلى واعترض الشر نبلاي جعله المملوك شاملا للمكانب بأنهم صرحوا بأنه لو قال كل مملوك لي حر لا يتناول المكانب لانه ليس بمملوك مطلقا لانه مالك يد اقات وقد يجاب بأنه لم يتناول هناك لشبهة انصراف المطلق الى الكمال فلم يعتق لان الشبهة تصلح للدفع لا للابتناب ولا مقتضى هنا مراعاة هذه الشبهة **(قوله)** اعتق المزكى بعضه اعلم ان حكم معتق البعض عند الامام ان العبدان كان كله للمعتق بقدر ما اعتق وله استعناؤه في قيمة الباقي وتحريره وان كان مشتركا فان كان المعتق موسرا فلتشريكة استعناؤه العبد في قيمة حصته أو تضمين المعتق ورجع بما ضمن على العبد أو يعتق باقيه وان كان معسرا استسمى العبد لاغير وعند ما ان اعتق بعض عبده عتق كله ولا يسمى وان اعتق بعض المشترك فليس للآخر الا الضمان مع اليسار والسعاية مع الاعسار ولا يرجع المعتق على العبد وسيأتى تمام الاحكام في بابه **(قوله)** معسرا حال من الاب وليس بقيد احترازي **(قوله)** لا يدفع له ذكره ليعلم له والامتنع عنه قول المصنف ولا الى عبده ط **(قوله)** لانه مكانبه او مكانب ابنة لانه على تقدير ان يكون كله أو يكون بينه وبين ابنة وكان موسرا واختار الابن تضمينه ورجع الاب على العبد بما ضمن فهو مكانبه وان كان معسرا أو كان موسرا واختار الابن الاستعناء فهو مكانب ابنة ومكانب الابن لا يجوز دفع الزكاة اليه كالا يجوز دفعها الى الابن فافهم وبما قررنا ظهر ان قوله معسرا ليس بقيد احترازي كما قلنا ولعل فائدة رجوع شق التعليل الى المسئلتين على سبيل اللف والنشر المرتب ثم انه ساء مكانبا لانه يشبهه في السعاية وان خالفه من بعض الاوجه كعدم الرد الى الرق **(قوله)** واما المشترك الخ قال في البحر ولو كان بين الاثنين اجنبيين فاعتق احدهما حصته وهو معسر واختار الساكت الاستعناء فلمعتق الدفع لانه مكانب شريكه وليس للساكت الدفع لانه اجنبي عنه وليس للمعتق الدفع اذا اختار الساكت تضمينه فللساكت الدفع الى العبد لانه اجنبي عنه وليس للمعتق الدفع اذا اختار

ولو مملوكا لفقير (او)
بينهما (زوجية) ولو
مبانة وقال تدفع هي لزوجها
(و) لابي (مملوك المزكى)
ولو مكانبا او مدبرا (و)
لا الى (عبد اعتق المزكى
بعضه) سواء كان كله او
بينه وبين ابنة فاعتق الاب
حظه معسرا لا يدفع له لانه
مكانبه او مكانب ابنة واما
المشترك بينه وبين اجنبي
تحكمه علم تمام

بعد تضمينه استسماءه اه (قوله لانه اما مكاتب نفسه) اى فيما اذا كان المتركى هو الساكت المستسمى وكان المعتق معسرا او كان المتركى هو المعتق الموسر واستسمى العبد بعد ان ضمنه الساكت وقوله او غيره اى فيما اذا كان المتركى هو المعتق فى الصورة الاولى او الساكت فى الثانية كما علم كراه آفانغن البحر فى المسئلتين الاوليين لا يجوز الدفع اليه لانه مكاتب نفسه كما علم من قوله ولا الى مملوك المتركى ولومكاتبها وفى الاخيرين يجوز لانه مكاتب غيره كما علم من قول المتن سابقا ومكاتب فقوله لانه الخ تعليل لقوله تخفكه علم مما مر وهو ظاهر فافهم قال فى النهر فان قلت كيف يتصور دفع الزكاة من المعسر قلت يتصور بأن يكون زكاة مال مستهلك قبل الاعتاق ويكون وقت الاعتاق فقيرا (قوله مطلقا) اى سواء كان المعتق موسرا او معسرا او العبد كله له او مشترك بينه وبين ابنه او ابنته (قوله لانه حر كركه) اى غير مديون وهو فيما اذا كان كل العبد للمعتق او بعضه وهو موسر وضمنه الساكت (قوله او حر مديون) اى فيما اذا كان المعتق معسرا فان العبد يسعى للساكت وهو حر (قوله فافهم) اشار به الى انه حر المراد على وجه لا يرد عليه ما اورده فى الدرر على عبارة الهداية وان تكلف شرحتها الى تأويلها كما يعلم بمرجعة ذلك (قوله ولا الى غنى) استثنى منه القهستانى المكاتب وابن السبيل والعامل ومقتضاه جواز الدفع الى المكاتب وان حصل نصا يارزائدا على بدل الكتابة وقدما نحوه عن شرح ابن الشلبى واما دفعها الى السلطان فقدم الكلام عليه اول الزكاة وكذا لوجع رجل لفقر زكاة من جماعة (قوله فارغ عن حاجته) قال فى البدائع قدر الحاجة هو ما ذكره الكرخى فى مختصره فقال لا بأس ان يعطى من الزكاة من له مسكن وما يثابت به فى منزله وخادم وفرس وسلاح وثياب البدن وكتب العلم ان كان من اهله فان كان له فضل عن ذلك تبلغ قيمته مائتى درهم حرم عليه اخذ الصدقة لما روى عن الحسن البصرى قال كانوا يعنى الصحابة يعطون من الزكاة من يملك عشرة آلاف درهم من السلاح والفرس والدار والخدم وهذا لان هذه الاشياء من الحوائج اللازمة التى لا بد للانسان منها وذكر فى الفتاوى فيمن له حوائث ودور للغة لكن غلتها لا تكفيه وعياله انه فقير ويحل له اخذ الصدقة عند محمد وعند ابى يوسف لا يحل وكذا لو له كرم لا تكفيه غلته ولو عنده طعام للقوت يساوى مائتى درهم فان كان كفاية شهر يحل او كفاية سنة قيل لا يحل وقيل يحل لانه مستحق الصرف الى الكفاية فيلحق بالعدم وقد اذخر عليه الصلاة والسلام للنساء قوت سنة ولوله كسوة الشتاء وهو لا يحتاج اليها فى الصيف يحل ذكر هذه الجملة فى الفتاوى اه وظاهر تعليله للقول الثانى فى مسئلة الطعام اعتاده وفى التتار خاتمة عن التهذيب انه الصحيح وفيها عن الصغرى له دار يسكنها لكن تريد على حاجته بأن لا يسكن الكل يحل له اخذ الصدقة فى الصحيح وفيها سئل محمد عن له ارض يزرعها او حائوت يستغلها او دار غلتها ثلاثة آلاف ولا تكفى لتفقتة ونفقة عياله سنة يحل له اخذ الزكاة وان كانت قيمتها تبلغ الوفاء وعليه القوتى وعندهما لا يحل اه ما خلا قلت وسئلت عن المرأة هل تصير غنية بالجهاز الذى ترف به الى بيت زوجها الذى يظهر مما مر ان ما كان من اثاث المنزل وثياب البدن وأواني الاستعمال مما لا بد لامثالها منه فهو من الحاجة الاصلية وما زاد على ذلك من الحلى والاوانى

لانه اما مكاتب نفسه او غيره
وقالا يجوز مطلقا لانه
حركه او حر مديون فافهم
(و) لا الى (غنى) يملك
قدر نصاب فارغ عن
حاجته الاصلية من اى
مال كان كمن له نصاب
سائمة لا تساوى مائتى درهم

مطلب
فى الحوائج الاصلية

مطلب
فى جهاز المرأة هل تصير به
غنية

والامتنعة التي يقصد بها الزينة اذا بلغ نصابا تصير به غنية ثم رأيت في التارخانية في باب صدقة
 الفطر سئل الحسن بن علي عن لها جواهر ولا في ثلبسها في الاعباد وتزين بهما للزديج وليست
 للتجارة هل عليها صدقة الفطر قال نعم اذا بلغت نصابا وسئل عنها عمر الحافظ فقال لا يجب عليها
 شيء اه وحاصله ثبوت الخلاف في ان الحلبي غير التقدين من الحوائج الاصلية والله تعالى اعلم
(قوله كاجزم به في البحر) حيث قال ودخل تحت النصاب التام الخمس من الابل فان ملكها
 او نصابا من السوائم اى مال كان لا يجوز دفع الزكاة له سواء كان يساوى ما مئى درهم او لا وقد
 صرح به شراح الهداية عند قوله من اى مال كان اه **(قوله ما في الوهبانية)** اى في آخرها عند
 ذكر الالغاز **(قوله لكن اعتمد في الشربلالية الخ)** حيث قال وما وقع في البحر خلاف هذا
 فهو وهم فليتب له وقد ذكر خلافه في الالغاز الاشياء والنظائر فقد ناقض نفسه ولم أر أحدا من
 شراح الهداية صرح بما ادعاه بل عبارتهم تفيد خلافه غير أنه قال في العناية ولا يجوز دفع
 الزكاة الى من ملك نصابا سواء كان من النقود او السوائم او العروض اه فاوهم ما في البحر
 وهو مدفوع لان قول العناية سواء كان الخ مفيد تقدير النصاب بالقيمة سواء كان من
 العروض او السوائم لما ان العروض ليس نصابها الا ما يبلغ قيمته ما مئى درهم وقد صرح بان
 المعبر بمقدار النصاب في التبيين وغيره واستدله في الكافي بقوله صلى الله عليه وسلم من سأل
 وله ما يغنيه فقد سأل الناس الحاقا قيل وما الذى يغنيه قال ما مئى درهم او عدلها اه فقد شمل
 الحديث اعتبار السائمة بالقيمة لاطلاقه وقد نص على اعتبار قيمة السوائم في عدة كتب من غير
 خلاف في الاشياء والسراج والوهبانية وشرحها والذخائر الاشرفية وفي الجوهرية قال
 المرغيناني اذا كان له خمس من الابل قيمتها اقل من ما مئى درهم تحمل الزكاة وتجب عليه وهذا
 ظهر ان المعبر نصاب التقدير من اى مال كان بلغ نصابا من جنسه او لم يبلغ اه مانقله عن
 المرغيناني اه ما في الشربلالية ملخصا ووفق ط بأنه روى عن محمد روايتان في النصاب
 المحرم للزكاة هل المعبر فيه القيمة او الوزن ففي المحيط عنه الاول وفي الظهيرية عنه الثاني
 وتظهر الفقرة فيمن له تسعة عشر دينارا قيمتها ثلثمائة درهم مثلا فيحرم اخذ الزكاة على الاول
 لاعلى الثاني والظاهر ان اعتبار الوزن في الموزون لتأنيه فيه اما الممدود كالسائمة فيعتبر فيها
 العدد على الرواية الثانية وعليها يحمل ما في البحر وعلى رواية المحيط من اعتبار القيمة يحمل
 ما في الشربلالية وغيرها وبه يندفع التناقض بين كلامهم اه اقول وفيه نظر فان قوله اما
 الممدود كالسائمة فيعتبر فيها العدد هو مسلم في حق وجوب الزكاة اما في حق حرمة اخذها فهو
 محل النزاع فقد يقال اذا كان اختلاف الرواية في الموزون يكون الممدود معتبرا بالقيمة بلا
 اختلاف كما تعتبر القيمة اتفاقا في العروض وقد علمت ان ما ذكره في البحر لم يصرح به شراح
 الهداية وانما صرحوا بما مر عن العناية وقد علمت تأويله مع تصريح المرغيناني بما يزيل
 الشبهة من اصلها فلم يحصل التناقض بين كلامهم حتى يقتحم التوفيق البعيد وانما حصل التناقض
 بين ما فهمه في البحر وبين ما صرح به غيره والواجب الرجوع الى ما صرحوا به حتى يرى
 تصريح آخر منهم بخلافه يحصل به التناهي فحينئذ يطلب منه التوفيق فاوهم **(قوله اى الغنى)**
 احترز به عن مملوك الفقير فيجوز دفعها اليه كما في منية المفتي ط **(قوله ولو مدبرا)** مثلهام الولد كما في

مطلب

في الحوائج الاصلية

كاجزم به في البحر والنهر
 واقره المصنف قائلا وبه
 يظهر ضعف ما في الوهبانية
 وشرحها من انه تحمل له
 الزكاة وتلازمه الزكاة اه
 لكن اعتمد في الشربلالية
 ما في الوهبانية وحرر
 وجزم بان ما في البحر
 وهم (و) لالى (علوكة)
 اى الغنى ولو مدبرا

البحر **(قوله** اوزمنالح) اى ولا يجذب ما ينفقه كفى الذخيرة **(قوله** على المذهب) اى حيث اطلق فيه العبد وهذا راجع الى قوله او زمننا قال فى الذخيرة وروى عن ابى يوسف جواز الدفع اليه اه قال فى الفتح وفيه نظر لانه لا يبتنى وقوع الملك لمولاه بهذا العارض وهو المانع وغاية ما فيه وجوب كفايته على السيد وتأنيبه بتركه واستحباب الصدقة التافهة عليه وقد يجاب بانه عند غيبة مولاه الغنى وعدم قدرته على الكسب لا يترى عن حال ابن السبيل اه قال فى البحر وقد يقال ان الملك هنا يقع للمولى وليس بمصرف واما ابن السبيل فيصرف فالاولى الاطلاق كما هو المذهب اه قلت مراد صاحب الفتح الحاقه بابن السبيل فى جواز الدفع اليه للعجز مع قيام المانع كالحق به من له مال لا يقدر عليه كمرقاذا جاز فيه مع تحقق غناه فى العبد العاجز من كل وجه اولى لكن قد يتنازع فى صحة الالتحاق بان الزكاة لا بد فيها من التملك والعبد لا يملك وان ملك فى ابن السبيل ونحوه وقع الملك فى محل المعجز فجاز الدفع وفى العبد وقع فى غير محل المعجز لان الملك يقع للمولى الا ان يدعى وقوعه للعبد هنا حياء لمهجة حيث لم يجز متبرعا **(قوله** غير المكاتب) اى مكاتب الغنى **(قوله** بحيط) اى بدين يحيط اى مستغرق لرقبته ولما فى يده **(قوله** فيحوز) جواب لشرط مقدر اى اما المكاتب والمأذون المذكور فيحوز دفع الزكاة اليهما اما المكاتب فقد مر واما المأذون فلعله ملك المولى اكسابه فى هذه الحالة عند الامام خلافا لهما كفى البحر **(قوله** ولا الى طفله) اى الغنى فيصرف الى البالغ ولو ذكر احميحا قهستانى فافاد ان المراد بالطفل غير البالغ ذكر اكان او انثى فى عيال ابيه او لا على الاصح لما انه يعد غنيا بغناه نهر **(قوله** بخلاف ولده الكبير) اى البالغ كمرقاذا ولوزمننا قبل فرض نفقته اجماعا وبعده عند محمد خلافا للثانى وعلى هذا بقية الاقارب وفى بنت الغنى ذات الزوج خلاف والاصح الجواز وهو قوله ورواية عن الثانى نهر **(قوله** وطفل الغنية) اى ولو لم يكن له اب بحر عن الغنية **(قوله** لاستنفاع المانع) علة لجميع المانع ان الطفل يعد غنيا بغنى ابيه بخلاف الكبير فانه لا يعد غنيا بغنى ابيه ولا الاب بغنى ابنه ولا الزوجة بغنى زوجها ولا الطفل بغنى امه ح عن البحر **(قوله** بنى هاشم الح) اعلم ان عبد مناف وهو الاب الرابع للنبي صلى الله عليه وسلم اعقب اربعة وهم هاشم والمطلب ونوفل وعبد شمس ثم هاشم اعقب اربعة اقطع نسل الكل الاعبد المطلب فانه اعقب اثنى عشر تصرف الزكاة الى اولاد كل اذا كانوا مسلمين فقراء الا اولاد عباس وحارث واولاد بنى ضالب من على وجعفر وعقيل قهستانى وبه علم ان اطلاق بنى هاشم مما لا يبنى اذ لا تحرم عليهم كلهم بل على بعضهم ولهذا قال فى الحواشى السعدية ان آل ابى لهب ينسبون ايضا الى هاشم وتحمل لهم الصدقة اه ويجاب فى النهر بقوله واقول قال فى التافع بعد ذكر بنى هاشم الا من ابطل النص قرابته يعنى به قوله صلى الله عليه وسلم لا قرابة بينى وبين ابى لهب فانه آثر علينا الاجرئين وهذا صريح فى اقطاع نسبته عن هاشم وبه يظهر ان فى اقتصار المصنف على بنى هاشم كفاية فان من اسلم من اولاد ابى لهب غير داخل لعدم قرابته وهذا حسن جدا لم أر من نحا نحوه فتدبره اه **(قوله** بنو لهب) فى بعض النسخ بنو ابى لهب وهى اصوب **(قوله** فتحل لهم ٣) هذا ما جرى عليه جمهور الشارحين خلافا لما فى غاية البيان كفى البحر والنهر **(قوله** ابى المطلب) اى من اسلم منهم وهو اخوه هاشم كمر

اوزمنليس فى عيال مولاه او كان مولاه غائبا على المذهب لان المانع وقوع الملك لمولاه (غير المكاتب) والمأذون المديون بحيط فيحوز (و) لا الى (طفله) بخلاف ولده الكبير وابيه وامراته الفقراء وطفل الغنية فيحوز لاستنفاع المانع (و) لا الى (بنى هاشم) "الاسم ابطل النص قرابته وهم بنو لهب فتحل لمن اسلم منهم كتحل ابى المطلب ثم ظاهر المذهب

٣ قوله فتحل لهم هكذا بخطه ولعلها نسخة والا فالذى فى نسخ الشارح فتحل لمن اسلم منهم وهو اصح بالمراد اه مصححه

(قوله اطلاق المنع الخ) يعني سواء في ذلك كل الزمان وسواء في ذلك دفع بعضهم لبعض ودفع غيرهم لهم وروى أبو عصمة عن الامام انه يجوز الدفع الى بني هاشم في زمانه لان عوضها وهو خمس المجلس لم يصل اليهم لاهال الناس أمر الغنائم وايصالها الى مستحقها واذ لم يصل اليهم العوض عادوا الى المعوض كذا في البحر وقال في النهر وجوز ابو يوسف دفع بعضهم الى بعض وهو رواية عن الامام وقول العيني والهاشمي يجوز له ان يدفع زكاته الى هاشمي مثله عندنا حنفية خلافا لابي يوسف صوابه لا يجزى ولا يصح حمله على اختيار الرواية السابقة عن الامام لمن تأمل اه وجهه انه لو اختار تلك الرواية ماصح قوله خلافا لابي يوسف لما علمت من انه موافق لها وفي اختصار الشارح بعض ايها اه ح (قوله فارقوا هم اولى) اي المانع لان تملك الرقيق يقع لمولاه بخلاف العتيق قال في النهر قيد بمواليهم لان مولى القتي يجوز الدفع اليه (قوله لحديث مولى القوم منهم) رواه ابو داود والترمذي والنسائي بلفظ مولى القوم من انفسهم وانا لا تحمل لنا الصدقة قال الترمذي حسن صحيح وكذا صححه الحاكم فتح وهذا في حق حل الصدقة وحرمتها في جميع الوجوه الاترى انه ليس بكفء لهم وان مولى المسلم اذا كان كافرا تؤخذ منه الجزية ومولى التغابي لا تؤخذ منه المضاعفة بل الجزية نهر قات سيأتى في باب الكفاءة في النكاح ان معق الوضع ليس بكفء لمعتقة الشريف (قوله لسائر الانبياء) اي لباقيهم (قوله واعتمد في النهر الخ) هو اعتقاد اثنى القولين الآتي تقابعا عن المبسوط وفي حواشي مسكين عن الحموى عن شرح البخارى لابن بطال اتفق الفقهاء على ان ازواجه صلى الله عليه وسلم لا يدخلان في الذين حرمت عليهم الصدقة ثم قال الحموى وفي المعنى عن عائشة رضی الله عنها انا آل محمد لا تحمل لنا الصدقة قال فهذا يدل على تحريمها عليهم اه تأمل (قوله وجازت التطوعات الخ) قيد بها ليخرج بقية الواجبات كالنذر والعشر والكفارات وجزاء الصيда الخمس الركاك فانه يجوز صرفه اليهم كافي النهر عن السراج (قوله كما حققه في الفتح) اقول نقل في البحر عن عدة كتب ان النفل جائز لهم اجماعا وذكر انه المذهب وانه لا فرق بين التطوع والوقف كافي المحيط وكافي النسفي وان الزبلي اثبت الخلاف على وجه يشعر بحرمة التطوع عليهم وقواه في الفتح من جهة الدليل اه قلت وذكر في الفتح ان الحق اجراء الوقف مجرى النافلة لان الوقف متبرع ووجوب الدفع على الناظر لوجوب اتباعه لشروط الوقف لا يبرره واجبا على الوقف ونقل ح عبارته بطولها وحاصلها ترجيح منع الوقف عليهم كالنافلة وبه يظهر ما في كلام الشارح فان مفاده ان كلام الفتح في الوقف فقط وانه محل لهم لكن وقع في نسخة كتب عليها ح بزيادة وقيل لا مطلقا قبل قوله على ما هو الحق وبها يصح الكلام وسقطت هذه الزيادة وما بعدها في بعض النسخ الى قوله ولا تدفع الى ذى (قوله لكن في السراج وغيره) عزاه في البحر الى شرح الطحاوى وغيره (قوله وجعله محتى الاشياء) اي الشيخ صالح الغزى ابن المصنف وكذا البيرى شارح الاشياء والضمير الى ما في السراج وغيره ط (قوله تحمل القولين) اي يحمل القول بالجواز على ما اذا ساهم وبعده على ما اذا لم يساهم كما اذا وقف على الفقراء ولعل وجهه انه حينئذ يكون صدقة من كل وجه فلا يجوز الدفع الى فقرائهم بخلاف ما اذا ساهم لانه يكون تبرعا وصلة لاصدقة فهو كمال وقف على جماعة اغنياء

اطلاق المنع وقول العيني والهاشمي يجوز له دفع زكاته لثله صوابه لا يجوز نهر (و) لالى (مواليهم) اي عتقائهم فارقوا هم اولى لحديث مولى القوم منهم وهل كانت تحمل لسائر الانبياء خلاف واعتمد في النهر حلها لا قربائهم لاهم (وجازت التطوعات من الصدقات و) غلة (الادواق لهم) اي لبني هاشم سواء ساهم الواقف او لا على ما هو الحق كما حققه في الفتح لكن في السراج وغيره ان ساهم جاز والا لا قلت وجعله محتى الاشياء محمل القولين

٣ قوله غير العشر هكذا بخطه بدون واو والذي في نسخ الشارح وغير العشر بالواو والمآل واحد تأمل ١١ مصححه

تم نقل عن صاحب البحر عن المسووط وهل تحمل الصدقة لسائر الانبياء قيل نعم وهذه خصوصية لنبينا صلى الله عليه وسلم وقيل لا بل تحمل لقرابتهم فهي خصوصية لقربة نبينا اكراما واطهارا لفضيلته صلى الله عليه وسلم فليحفظ (د) لاندفع الى (ذمى) حديث معاذ (وجاز) دفع (غيرها) وغير العشر) والخراج (اليه) اى الذمى ولو واجبا كنذر وكفارة وفطرة خلافا للثاني وبقوله يفتى حواى القدسي واما الحربى ولو مستأنا فجميع الصدقات لا تجوز له اتفاقا بخر عن الغاية وغيرها لكن جزم الزيلعى بجواز التطوع له (دفع بخر) لمن يظنه مصرفا (فبان) انه عبده ومكاتبه وحربى ولو مستأنا أعادها)

ثم على الفقهاء ويؤيده ما في خزائن المفتين لوقال مالى لاهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم وهم يخصصون جاز لان هذه وظيفة وليست بصدقة ويصرف الى اولاد فاطمة رضى الله عنها اه **(قوله)** ثم نقل عن صاحب البحار (هذا موجود في بعض النسخ والاصوب اسقاطه لتكرره بقوله المار وهل كانت تحمل الخ **(قوله)** حديث معاذ اى المار عند قوله ومكاتب اذلا خلاف ان الضمير في اغنيائهم يرجع للمسلمين فكذا في فقرائهم معراج **(قوله)** غير العشر (٣) فانه ملحق بالزكاة ولذا سموه زكاة الزرع واما الخراج فليس من الصدقات التى الكلام فيها ومصرفه مصالح المسلمين كامر ولذا لم يستثن في الكثرة والهداية الا الزكاة **(قوله)** خلافا للثاني حيث قال ان دفع سائر الصدقات الواجبة اليه لا يجوز اعتبارا بالزكاة وصرح في الهداية وغيرها بان هذا رواية عن الثاني وظاهره ان قوله المشهور كقولهما **(قوله)** وبقوله يفتى) الذى في حاشية الخبير الرملى عن الحواى وبقوله نأخذ قلت لكن كلام الهداية وغيرها يفيد ترجيح قولهما وعليه المتون **(قوله)** واما الحربى) مختار الذمى **(قوله)** عن الغاية) اى غاية البيان وقوله وغيرها اى النهاية فافهم **(قوله)** لكن جزم الزيلعى بجواز التصرف له) اى للمستأمن كنفيد عبادة النهر ثم ان هذا لم أره في الزيلعى وكذا قال ابو السعود وغيره مع انه يخالف لدعوى الاتفاق لكن رأيت في المحيط من كتاب الكسب ذكر محمد في السير الكبير لأبأس للمسلم ان يعطى كافرا حربيا او ذميا وان يقبل الهدية منه لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث خمسمائة دينار الى مكة حين قبحطوا وأمر بدفعها الى ابي سفيان بن حرب وصفوان بن أمية ليفرقا على فقراء اهل مكة ولان صلة الرحم محمود في كل دين والاهداء الى الغير من مكارم الاخلاق الخ وسذكر تمام الكلام على ذلك في اول كتاب الوصايا **(قوله)** دفع بخر) اى اجتباؤه وهو لغة الطلب والابتغاء وبرادفة التوخي الا ان الاول يستعمل في العائلات والثاني في العبادات وعرفا طلب الشيء بغالب الظن عند عدم الوقوف على حقيقته نهر **(قوله)** من يظنه مصرفا) اما لو تحرى فدفع لمن ظنه غير مصرف او شك ولم يحجز حتى يظهر انه مصرف فيجزيه في الصحيح خلافا لمن ظن عدمه وتماه في النهر وفيه واعلم ان المدفوع اليه لو كان جالسا في صف الفقراء يصنع صنعهم او كان عليه زهم اوسأله فاعطاه كانت هذه الاسباب بمنزلة التجزى كذا في المسووط حتى لو ظهر غنا لم يعد **(قوله)** فبان انه عبده) اى لو مدمبرا أو اولا مدمر وجوهرة وهو مفاد من مقابلته بالمكاتب واما لم يحجز لانه لم يخرج المدفوع عن ملكه والتأليك ركن **(قوله)** او مكاتبه) لان له في كسبه حقا فلا يتم التأليك زيلعى والمستسمى كالمكاتب عنده وعنده حر مديون بخر عن البدائع **(قوله)** او حربى) قل في البحر واطبق اى في الكثرة للكافر فشمع الذمى والحربى وقد صرح بهما في المبني وفي المحيط في الحربى روايتان والفرق على احدهما انه لم توجد صفة القربة اصلا والحق المنع في غاية البيان عن التحفة اجمعوا انه اذا ظهر انه حربى ولو مستأنا لا يجوز وكذا في المعراج معللا بأن صلته لا تكون برا شرعا ولذا لم يحجز التطوع اليه فلم يقع قربة اه اقول بنا فيه ما قدمناه قريبا عن المحيط عن السير الكبير من انه لأبأس ان يعطى حربيا الا ان يقال ان معناه لا يحرم بل تركه اولى فلا يكون قربة فتأمل وفي شرح الكثرة لابن التلي قل في كفاية البيهقي دفع الى حربى خطأ ثم تبين جاز على رواية الاصل

وروى ابو يوسف عن ابي حنيفة انه لا يجوز وهو قوله اه قال الاقطع وقال ابو يوسف لا يجوز وهو احد قولى الشافعى وقوله الآخر مثل قول ابي حنيفة قال في مشكلات خواهر زاده الاجماع منعقد انه لو كان مستأثما او حريبا تجب الاعادة اه ونص في المختار على الجواز واطلاق الكثر يدل عليه اه كلام ابن الشلي قلت وكذا اطلاق الهداية والمتقى الكافر يدل على الجواز وما نقله عن الاقطع يدل على انه قول امام المذهب تحكية الاجماع على خلافه في غير محلهما **(قوله لما مر)** اى في قوله لجمع الصدقات لا تجوز له اتفاقا **(قوله)** او كونه ذميا عدل عن تعير الهداية وغيرها بالكافر بناء على ما مر **(قوله)** لا يعيد اى خلافا لابي يوسف **(قوله)** لانه اتى بما في وسعه اى اتى بالتكليف الذى هو الركن على قدر وسعه اذ ليس مكلفا اذا دفع في ظلمة مثلا بأن يسأل عن القابض من انت وبقولنا اتى بالتكليف يتدفع ما قد يقال انه لو دفع الى عبده او مكتبه يكون آتيا بما في وسعه لكن يرد عليه الحربى حصول التكليف وهذا يؤيد ما مر من عدم وجوب الاعادة فهو التعاليل بعدم وجود صفة القرية محل نظر فتدبر **(قوله)** لو دفع بلا تحريم (٣) اى ولا شك كفى الفتح وفي القهستاني بأن لا يخطئ به انه مصرف أولا وقوله لا يجوز ان خطأ اى ان تين له انه غير مصرف فلو لم يظهر له شئ فهو على الجواز وقد ما مالوا شك فلم يجر او تحرى وغلب على ظنه انه غير مصرف (تنبه) في القهستاني عن الزاهدى ولا يسترد منه لو ظهر انه عبدا وحربى وفي الهاشمى روايتان ولا يسترد في الولد والغنى وهل يطيب له فيه خلاف واذا لم يطيب قيل يتصدق وقيل رد على المعطى اه **(قوله)** وكره اعطاء فقير نصبا او اكثر (وعن ابي يوسف لا بأس باعطاء قدر النصاب وكره الاكثر لان جزأ من النصاب مستحق لحاجته للحال والباقي دونه معراج وبه ظهر وجه ما في الظهيرية وغيرها عن هشام قل سألت ابا يوسف عن رجل له مائة وتسعة وتسعون درهما فتصدق عليه بدرهمين قال يأخذوا احدا ويرد احدا ه ما في البحر والنهر هنا غير محرر فتدبر وبه ظهرا ايضا ان دفع ما يكمل النصاب كدفع النصاب قال في النهر والظاهر انه لا فرق بين كون النصاب تاميا او لاحق لواعطاه عروضا تباع نصبا فكذلك ولا بين كونه من التقود او من الحيوانات حتى لو اعطاه خسا من الابل لم تباع قيمتها نصبا كره لما مر اه وفي بعض النسخ تباع بدون لموالنساب الاول **(قوله)** بحيث لو فرقه عليهم اى على العيال فهو راجع الى قوله او كان صاحب عيال قال في المعراج لان التصديق عليه في المعنى تصديق على عياله وقوله او لا يفضل معطوف على قوله لو فرقه وهو راجع الى قوله مديونا ففيه لف ونشر غير مرتب وقوله نصاب تنازع فيه ينخص ويفضل فافهم **(قوله)** وكره نقلها اى من بلد الى بلد آخر لان فيه رعاية حق الجوار فكان أولى زلبى والمتبادر منه ان الكراهة تنزيهية تأمل فلونقلها جاز لان المصرف مطلق الفقراء درر ويعتبر في الزكاة مكان المال في الروايات كلها واختلف في صدقة الفطر كإياتي **(قوله)** بل في الظهيرية (الح) اضراب انتقل عن عدم كراهة نقلها الى القرابة الى تعيين النقل اليهم وهذا نقله في مجمع الفوائد مغزيا للاوسط عن ابي هريرة مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يا أمة محمد والذي بعثني بالحق لا قبل الله صدقة من رجل وله قرابة محتاجون الى صلته ويصرفها الى غيرهم والذي نفسى

لما مر (وان بان غناه او كونه ذميا وانه أبو او ابنة أو امرأته أو هاشمى لا) يعيد لانه اتى بما في وسعه حتى لو دفع بلا تحريم لم يجز ان خطأ (وكره اعطاء فقير نصبا) أو أكثر (الا اذا كان) المدفوع اليه (مديونا) كان (ساحب عيال) بحيث (لو فرقه عليهم لا ينخص كلا) او لا يفضل بعد دينة (نصاب) فلا يكره فتح (و) كره (نقلها) الا الى القرابة بل في الظهيرية لا تقبل صدقة الرجل وقرابته محايج حتى يبدأ لهم فيسد حاجتهم (او احوج) او اصلح او اروع او اتفع للمسلمين

٣ قوله ولو دفع بلا تحريم هكذا بخطه والذي في نسخ الشارح حتى لو دفع الح اه مصححه

(اومن دارالحرب الى دار الاسلام اولى طالب علم) وفي المعراج التصديق على العالم الفقير افضل (او الى الزهاد او كانت معجلة) قبل تمام الحول فلا يكره خلاصة (ولا يجوز صرفها لاهل البدع) كالكرامية لانهم مشبهة في ذات الله وكذا المشبهة في الصفات في المختار لان مفوت المعرفة من جهة الذات يلحق بمفوت المعرفة من جهة الصفات بجمع المتساوي (كلا لا يجوز دفع زكاة الزاني لولده منه) اى من الزنا وكذا الذى نفيه احتياطاً (الا اذا كان الولد من ذات زوج معروف) فضولين والكل في الاشياء (ولا) يحل ان (يسأل) شيئاً من القوت (من له قوت يومه) بالفعل اوبالقوة

٣ قوله نسبت الى عبدالله محمد الخ هكذا بخطه واعلمه سقط من قلمه لفظ أبى ففى المصباح وكرام يفتح الكاف منقل والدأبى عبدالله محمد بن كرام المشبه الذى أطلق اسم الجواهر على الله تعالى الى آخر ما قال فيجرح اه مصححه

بيده لا ينظر الله اليه يوم القيامة اه رحى والمراد بعدم القبول عدم الاتابة عليها وان سقط بها الفرض لان المقصود منها سدخلة المحتاج وفي القريب جمع بين الصلة والصدقة وفي القهستاني والافضل اخوته واخواته ثم اولادهم ثم اعمامه وعماته ثم احواله وخالاته ثم ذوارحامه ثم جيرانه ثم اهل سكتته ثم اهل بلده كفى النظم اه قات ونظم ذلك المقدس في شرحه (قوله اومن دارالحرب الخ) لان فقراء المسلمين الذين في دار الاسلام افضل من فقراء دارالحرب بحر قلت ينبغي استثناء اسارى المسلمين اذا كان في دفعهما اعانة على فك رقابهم من الاسر تأمل (قوله وفي المعراج الخ) تمام عبارته وكذا على المديون المحتاج (قوله افضل) اى من الجاهل الفقير قهستاني (قوله خلاصة) عبارتها كفى في البحر لا يكره ان ينقل زكاة ماله المعجلة قبل الحول لفقير غير احوج ومديون (قوله ولا يجوز صرفها لاهل البدع) عبارة البرازية ولا يجوز صرفها للكرامية الخ فالمراد هنا بالبدع المكفرة تأمل (قوله كالكرامية) بالفتح والتشديد وقيل بالتخفيف والاول الصحيح المشهور فرقة من المشبهة ٣ نسبت الى عبدالله محمد بن كرام وهو الذى نص على ان معبوده على العرش استقرارا واطلق اسم الجوهر عليه تعالى الله عما يقول المبطلون علوا كبيرا مغرب (قوله وكذا المشبهة في الصفات) هم الذين يجوزون قيام الحوادث به تعالى فيجعلون بعض صفاته حادثة كصفات الحوادث ط (قوله لان مفوت المعرفة الخ) العبارة مقلوبة وعبارة البرازية وغيرهم اى غير الكرامية من المشبهة في الصفات اقل حالا منهم لانهم مشبهة في الصفات والمختار انه لا يجوز الصرف اليهم ايضا لان مفوت المعرفة من جهة الصفة ملحق بمفوت المعرفة من جهة الذات (قوله كلا لا يجوز دفع زكاة الخ) مثل الزكاة كل صدقة واجبة الا الخمس الركاز ط عن حاشية الاشياء لاني السعود (قوله وكذا الذى نفيه) كولد ام الولد اذا نفاه كذا في البحر ومثله المتفق باللعان كبا في بابه وهل مثله ولدقته اذا سكت عنه او نفاه فراجع ح (قوله احتياطاً) غلة لقوله لا يجوز (قوله الا اذا كان الولد الخ) علله في العمادة بان النسب يثبت من التاكج وقد ذكر في الصيرفية جاء بولد من الزنا يثبت النسب من الزوج لامن الزاني في الصحيح فلو دفع صاحب الفرائش زكاته الى هذا الولد لا يجوز ولو دفع الزاني لا يجوز عندنا خلافا للشافعي اه فقد صرح بعدم جواز الدفع الى ولده من الزنا وان كان له الزوج معروف رحى عن الحموى وهذا مخالف مادكره المصنف وتصوير المسئلة بالزنا مع العلم بأنها ذات زوج ليخرج ما اذا لم يعلم ذلك ليكون الوط « حينئذ وط « شبهة لا زنا ولذا قال في البحر وخرج ولد النسي اليها زوجها اذا تزوجت ثم ولدت ثم جاء الاول حيا فان على قول الامام المرجوع عنه الاولاد للاول ومع هذا لا يجوز دفع زكاة اليهم وشهادتهم كذا في المعراج لعدم الفرعية ظاهرا وعلية فينبى ان لا يجوز ذلك للثاني لوجود الفرعية حقيقة وان لم يثبت النسب منه لكن المنقول في الوط الحجة جواز ذلك على قول الامام وروى رجوعه وعليه الفتوى وعليه فللاول الدفع اليهم دون الثاني اه (قوله والكل) اى كل الفروع المذكورة من قوله ولا يجوز دفعها لاهل البدع الى هنا (قوله ولا يحل ان يسأل الخ) قيد بالسؤال لان الاخذ بدونه لا يحرم بحر وقيد بقوله شيئاً من القوت

لان له سؤال ماهو محتاج اليه غير القوت كنوب شر نبالية واذا كان له دار يسكنها ولا
يقدر على الكسب قال طهير الدين لا يحل له السؤال اذا كان يكفيه مادونها معراج ثم نقل
مايدل على الجواز وقال وهو اوسع وبه يقضى **(قوله)** كالصحيح المكتسب لانه قادر بصحته
واكتسابه على قوت اليوم ببحر **(قوله)** وبأنهم معطيه الخ قال الاكل في شرح المشارق واما
الدفع الى مثل هذا السائل عالمخاله حكمه في القياس الاتم به لانه اعانة على الحرام لكنه يحل
هبة وبالهبة للفقير او لمن لا يكون محتاجا اليه لا يكون آثما اه اى لان الصدقة على الغنى هبة كما
ان الهبة للفقير صدقة لكن فيه ان المراد بالغنى من يملك نصابا اما الغنى بقوت يومه فلا تكون
الصدقة عليه هبة بل صدقة فافهمه وقع فيه افاده في النهر وقال في البحر لكن يمكن دفع
القياس المذكور بأن الدفع ليس اعانة على المحرم لان الحرمة في الابتداء اتمامه بالسؤال وهو
متقدم على الدفع ولا يكون الدفع اعانة الا لو كان الاخذ هو المحرم فقط فليتأمل اه قال المقدسى
في شرحه وانت خير بأن الظاهر ان مرادهم ان الدفع الى مثل هذا يدعو الى السؤال على
الوجه المذكور وبالنسبة ربما يتوب عن مثل ذلك فليتأمل اه **(قوله)** للكسوة ومثلها
اجرة المسكن ومرة البيت الضرورية لا مايشترى به بيتا فيما يظهر **(قوله)** او الاشتغال عن
الكسب بالجهد اشار الى انه لا السؤال وان كان قويا مكنتها كما صرح به في البحر عن غايه
البيان **(قوله)** او طلب العلم ذكره في البحر بحثا بقوله وينبغي ان يلحق به اى بالنسبة
طالب العلم لاشتغاله عن الكسب بالعلم ولهذا قالوا ان نفقته على ابيه وان كان صحيحا مكنتها
كالموكل زمانا **(قوله)** واعتبار حاله الخ اشار الى انه ليس المراد دفع مايقنيه في ذلك اليوم
عن سؤال القوت فقط بل عن سؤال جميع ما يحتاجه فيه لنفسه وعياله واصل العبارة للشر نبالية
حيث قال قوله ونوب دفع مايقنيه عن سؤال يوم ظاهره تعلق الاغناء بسؤال القوت والاوجه
ان ينظر الى ما يقتضيه الحال في كل فقير من عيال وحاجة اخرى كدهن وثوب وكراء منزل
وغير ذلك كما في الفتح اه وتامه فيها فافهم **(قوله)** والمعتبر في الزكاة فقراء مكان المال اى
لا مكان المزدكى حتى لو كان هو في بلد وماله في آخر يفرق في موضع المال ابن كمال اى في جميع
الروايات ببحر وظاهره انه لو فرق في مكانه نفسه بكرة كما في مسألة نقلها الى مكان آخر بقى
هنا شي لم أره وهو انه لو كان له مال مع مضارب مثلا في بلدة وحال عليه الجول هناك
ثم جاء المضارب بالمال الى بلدة رب المال وكان لم يخرج زكاته فهل يخرجها الى فقراء بلدته
او الى فقراء البلدة التي كان فيها المال فليراجع **(قوله)** وفي الوصية مكان الموصى اقول
كذا في الجوهرة عن الفتاوى لكن ذكر في وصايا شرح الوهبانية عن الخلاصة اوصى بأن
يتصدق بثلاث ماله في فقراء بلخ الافضل ان يصرف اليهم وان اعطى غيرهم جاز وهذا
قول ابى يوسف وبه يقضى وقال محمد لا يجوز اه **(قوله)** مكان المؤدى اى لا مكان الرأس
الذى يؤدى عنه **(قوله)** وهو الاصح بل صرح في النهاية والعتاية بأنه ظاهر الرواية كما
في الشر نبالية وهو المذهب كما في البحر فكان اولى مما في الفتح من تصحيح قوله بما عتبار
مكان المؤدى عنه قال الرحي وقال في المنح في آخر باب صدقة الفطر الافضل ان يؤدى عن
عيده واولاده وحشمه حيث هم عند ابى يوسف وعياه الفتوى وعند محمد حيث هو اه تأمل

كالصحيح المكتسب وبأنهم
معطيه ان علم بخاله لا اعانه
على المحرم ولو سأل
للكسوة او الاشتغال عن
الكسب بالجهد او طلب
العلم (جاز) لو محتاجا

* فروع *

يندب دفع مايقنيه يومه عن
السؤال واعتبار حاله من
حاجة وعيال والمعتبر في
الزكاة فقراء مكان المال وفي
الوصية مكان الموصى وفي
الفطرة مكان المؤدى عند
محمد وهو الاصح لان
رؤسهم تسع لرأسه دفع
الزكاة الى

قلت لكن في التتارخانية يؤدى عنهم حيث هو وعليه الفتوى وهو قول محمد ومثله قول
ابن حنيفة وهو الصحيح **(قوله الى صبيان اقاربه)** اى العقلاء والا فلا يصح الا بالدفع الى
ولى الصغير **(قوله برسم عيد)** اى عادة عيد ح **(قوله او مهدى الباكورة)** هى الفرة
التي تدرلك اولافاموس وقيدته في التتارخانية بالتي لا تساوى شيأ ومفهومه انها لولها قيمة لم
يصح عن الزكاة لان المهدى لم يدفعها الا للعموس فلا يجوز اخذها الا بدفع مريض به المهدى
والزائد عليه يصح عن الزكاة ثم رأيت ط ذكر مثله وزاد الا ان ينزل المهدى منزلة الواهب
اه اى لانه لم يقصد بها اخذ العموس وانما جعلها وسيلة للصدقة فهو متبرع بما دفع ولذا لا
يعد ما يأخذها عوضا عنها بل صدقة لكن الآخذ لو لم يعطه شيأ لا يرضى بتركها له فلا يجوز له
اخذها والذي يظهر انه لو نوى بما دفعه الزكاة صحت نيته ولا تسبق ذمته مشغولة بقدر قيمتها
او اكثر اذا كان لها قيمة لان المهدى وصل الى غرضه من الهديه سواء كان مأخذه زكاة
او صدقة نافلة ويكون حينئذ راضيا بترك الهديه فليتأمل **(قوله الا اذا نص على التعويض)**
ينبغي ان يكون مبنيا على القول بانه اذا سمي الزكاة قرضا لا تصح وتقدم ان المعتمد خلافه
وعليه فينبى انه اذا نواها صحت وان نص على التعويض الا ان يقال اذا نص على التعويض يصير
عقد معاوضة والمحموظ اليه في العقود هو الفاظ دون النية المجردة والصدقة تسمى قرضا
مجازا مشهورا في القرآن العظيم فيصح اطلاقه عليها بخلاف لفظ العموس اذا لا عمل للنية
المجردة مع اللفظ الغير الصالح لها ولذا فصل بعضهم فقال ان تأول القرض بالزكاة جاز والا فلا
تأمل **(قوله ولو دفعها لاخته الخ)** قدما الكلام عليها عند قوله وابن السبيل **(قوله والا)**
اى لان المدفوع يكون بمنزلة العموس ط وفيه ان المدفوع الى المهدى الباكورة كذلك
فيذنب اعتبار النية ونظيره مامر في اول كتاب الزكاة فيما لو دفع الى من قضى عليه بنفقة من
انه لا يجزىه عن الزكاة ان احتسبه من النفقة وان احتسبه من الزكاة يجزىه وقيل لا كفى
التتارخانية لكن فيها ايضا قال محمد اذا هلك الدوية في يد المودع وأدى الى صاحبها ضاها
ونوى عن زكاة ماله قال ان أدى لدفع الخصومة لا تجزىه عن الزكاة اه فتأمل وفيها من صدقة
الفطر لو دفعها الى الطيال الذي يوقظهم في السحر يجوز لان ذلك غير واجب عليه وقد قال
مشايخنا الاحوط والابعد عن الشبهة ان يقدم اليه اول ما يكون هدية ثم يدفع اليه الحطة
(قوله جاز) ويكون تملكها لهم والنية سابقة عند العزل وكذا اذا لم ينوهم نوى بعد انتهائهم
وهو ثم في يد الفقراء كما تقدم نظيره قلت وينبى تنقيده بما اذا كان الانتهاج برضا لاشتراط
اختيار الدفع في الاموال الباطنة كما مر في مسألة البغاة ويدل عليه المسئلة الآتية **(قوله ان)**
كان يعرفه اى يعرف شخصه لئلا يكون تملكه مجهول لانه اذا لم يعرفه بان جاء الى موضع المال
فلا يحدده وأخبره احدبانه رفعه فقير لا يعرفه ورضى المالك بذلك لم يصح لانه يكون اباحا والشرط
في الزكاة التملك تأمل **(قوله والمال قائم)** لانه لو رضى بذلك بعدما استهلك الفقير المال لم تصح
نيته كما مر «خاتمة» اعلم ان الصدقة تستحب بفاضل عن كفايته وكفايته من يمونه وان تصدق
بما ينقص مؤنة من يمونه ثم ومن اراد التصديق بماله كله وهو يعلم من نفسه حسن التوكل
والصبر عن المسئلة فله ذلك والا فلا يجوز ويكره من لا صبر له على الضيق ان ينقص نفقة نفسه

صبيان اقاربه برسم عيد
او الى مبشر او مهدى
الباكورة جاز اذا نص
على التعويض ولو دفعها
لاخته ولها على زوجها
مهر يبلغ نصابا وهو ملى
مقر ولو طلبت لا تمتنع عن
الاداء لا تجوز والا جاز ولو
دفعها المعلم لحليفته ان كان
بحيث يعمل له لو لم يعطه
صح والا لا ولو وضعها
على كفه فانتبهها الفقراء
جاز ولو سقط مال فرفعه
فقير فرضى به جاز ان كان
يعرفه والمالك قائم خلاصة

عن الكفاية التامة كذا في شرح درر البحار وفي التتارخانية عن المحبب الأفضل لمن يتصدق نفلا أن ينوي لجميع المؤمنين والمؤمنات لأنها تصل إليهم ولا ينقص من أجره شيء اه والله تعالى اعلم

باب صدقة الفطر

وجه مناسبتها الزكاة أن كلا منهما من الوظائف المالية وأوردها في المبسوط بعد الصوم باعتبار ترتيب الوجود وأوردها المصنف هنا رعاية لجانب الصدقة ورجحه لأن المقصود من الكلام المضاف لا المضاف اليه خصوصا إذا كان المضاف اليه شرطا وحقها أن تقدم على العشر لأنه مؤنة فيها معنى العبادة وهذه بالعكس إلا أنه ثبت بالكتاب وهي بخبر الواحد مع أنه من أنواع الزكاة والمراد بالفطر يومه لا الفطر اللغوي لأنه يكون في كل ليلة من رمضان وسميت صدقة وهي العطية التي يراد بها المثوبة من الله تعالى لأنها تظهر صدق الرجل كالصدق يظهر صدق الرجل في المرأة معراج (قول له من إضافة الحكم لشرطه) المراد بالحكم وجوب الصدقة لأنه الحكم الشرعي فيكون على حذف مضاف والمراد بالوجوب وجوب الاداء لأنه الذي شرطه الفطر لنفس الوجوب الذي مناطه وجود السبب وهو الرأس ح وفي البحر والإضافة فيها من إضافة الشيء إلى شرطه وهو مجاز لأن الحقيقة إضافة الحكم إلى سببه وهو الرأس اه أي لأنها على الأول لا أدنى مناسبة مثل كوكب الخرقاء وعلى الثاني بمعنى اللام الاختصاصية (قول له والفطر لفظ إسلامي) اصطلاح عليه الفقهاء كأنه من الفطرة بمعنى الحلقة كذا في البحر تبعاً للزيلعي والظاهر أن مراده أن الفطر المضاف إليه الصدقة الذي هو اسم لليوم المخصوص لفظ شرعي أي إطلاقه على ذلك اليوم بخصوصه اصطلاح شرعي إذ لا شك أن الفطر الذي هو ضد الصوم لغوي مستعمل قبل الشرع أو مراده لفظ الفطرة بالتأثيرية التعليل ففي النهر عن شرح الوقاية أن لفظ الفطرة الواقع في كلام الفقهاء وغيرهم مولد حتى عده بعضهم من لحن العامة اه أي أن الفطرة المراد بها الصدقة غير لغوية لأنها لم تأت بهذا المعنى وإماما في القاموس من أن الفطرة بالكسر صدقة الفطر والحلقة فاعترضه بعض المحققين بأن الأول غير صحيح لأن ذلك المخرج لم يعلم إلا من الشارع وقدم من غلط القاموس ما يقع كثيرا فيه من خلط الحقائق الشرعية باللغوية اه لكن في المغرب واما قوله في المختصر الفطرة نصف صاع من بر فنعناها صدقة الفطر وقد جاءت في عبارات الشافعي وغيره وهي صحيحة من طريق اللغة وإن لم أجدها فيما عندي من الأصول اه وفي تحرير التتوي هي اسم مولد وأعلمها من الفطرة التي هي الحلقة قال أبو محمد الأبهري معناها زكاة الحلقة كأنها زكاة البدن اه وفي المصباح وقولهم تجب الفطرة الأصل تجب زكاة الفطرة وهي البدن فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه واستغنى به في الاستعمال لفهم المعنى اه ومشي عليه القهستاني ولهذا نقل بعضهم أنها تسمى صدقة الرأس وزكاة البدن والحاصل أن لفظ الفطرة بالتاء لا شك في لغويته ومعناه الحلقة واما الكلام في إطلاقه مراد به المخرج فإن أطلق عليه بدون تقدير فهو اصطلاح شرعي مولد واما مع تقدير المضاف فالمراد بها المعنى اللغوي وأعل هذا وجه الصحة الذي إراداه صاحب المغرب واما لفظ الفطر بدون تاء

مطلب

الأفضل أن ينوي بالصدقة جميع المؤمنين والمؤمنات

باب صدقة الفطر

من إضافة الحكم لشرطه والفطر لفظ إسلامي والفطرة مولد بل قيل لحن

فلا كلام في انه معنى لغوى وبهذا تعلم ما في كلام الشارع تبعا للنهر فافهم (قوله ومربها) أى
باخراجها وفي حاشية نوح والحاصل ان فرض صيام رمضان في شعبان بعدما حوت القبة
الى الكعبة وأمر النبي صلى الله عليه وسلم بركة الفطر قبل العيد بيومين وذلك قبل ان تفرض
زكاة الاموال هذا هو الصحيح ولهذا قيل انها منسوخة بالزكاة وان كان الصحيح خلافه
(قوله وكان عليه السلام) أخرجه عبد الرزاق بسند صحيح عن عبد الله بن ثعلبة قال خطب
رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل يوم الفطر بيوم او يومين فقال ادوا صاعا من تمر او قحيرين
اثنين او صاعا من تمر او شعير عن كل حر او عبيد صغير او كبير فتح قال ط وبهذا يتقوى ما بينه
صاحب البحر سابقا في باب صلاة العيدين من انه ينبغي ان يقدم احكام صدقة الفطر في خطبة
قبل يوم العيد لاجل ان يتمكنوا من اخراجها قبل الذهاب الى المصلى (قوله وحديث فرض
الح) جواب عما استدله الشافعي رحمه الله على فرضيتها من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعا من تمر او صاعا من شعير
على كل حر وعبيد ذكر او انثى من المسلمين (قوله معناه قدر الح) أى فانه احده معانى الفرض
كقوله ففصل ما فرضتم وبقال فرض القاضي الفقيه وهذا الجواب ذكره في البدائع
وأجاب في الفتح بأن الثابت بخلي قيد الوجوب وانه لا خلاف في المعنى لان الافتراض الذي
يثبت الشافعية ليس على وجه يكفر جاحده فهو معنى الوجوب عندنا غاية الامر أن الفرض
في اصطلاحهم اسم من الواجب في عرفنا فاطاوه على أحد جزأيه والاجماع على الوجوب لا
يدل على ان المراد بالفرض ما هو عرفنا أى ما يكفر جاحده لان ذلك اذا قلل الاجماع نواتر الكون
قطبا أو كان من ضروريات الدين كالتمس لا اذا كان ظاهريا وقد صرحوا بأن منكر وجوبها
لا يكفر فكان التيقن الوجوب بالمعنى العرفي عندنا اه ملخصا قلت وقد نجاب بأن قول
الصحابي فرض يراد به المعنى المصطاح عندنا للقطع به بالنسبة الى من سمعه من النبي صلى الله
عليه وسلم بخلاف غيره ما يوصل اليه بطريق قضى فيكون مثله ولهذا قلوا ان الواجب لا يمكن
في عصره صلى الله عليه وسلم كما أوتخناه في حواشي شرح المنار (قوله وهو الصحيح) هو ما
عليه الثبوت بقولهم وصح لو قدمه أو اخر (قوله مطلق) أى عن الوقت فتجب في مطلق الوقت
وأما بتعيينه فعلا أو آخر العمر ففي أى وقت أدى كان مؤديا لا قاضيا كما في سائر الواجبات
الموسعة غير أن المستحب قبل الخروج الى المصلى لقوله عليه الصلاة والسلام اغنواهم عن
المسئلة في هذا اليوم بدائع (قوله كافر) عند قول المتن وافترضها عمرى الح (قوله جاز)
في الحوهره اذا مات من عليه زكاة أو فطرة أو كفارة أو نذر لم يؤخذ من تركته عندنا الا ان يتبرع
ورثته بذلك وهم من اهل التبرع ولم يجبروا عليه وان اوصى تخلف من الثلث اه (قوله وقيل
مضيقا) مقابل الصحيح وهو قول الحسن بن زياد ان وقت ادائها يوم الفطر من اوله الى آخره
فاذا ما يؤدها حتى مضى اليوم سقطت كالانصبة بدائع ومثله في شروح الهداية وغيرها ورجح
الحقق ابن الهمام في التجرير انها من قبيل المنقيد بالوقت لا المطلق لقوله عليه الصلاة والسلام
اغنواهم في هذا اليوم عن المسئلة فبعد قضاء وتبعه العلامة ابن نجيم في بحره لكنه قال
في شرحه على المنار انه ترجيح لما قبل الصحيح اه قلت والظاهر ان هذا قول ثالث خارج

وامر بها في السنة التي
فرض فيها رمضان قبل
الزكاة وكان عليه السلام
يخطب قبل الفطر بيومين
يا امر باخراجها ذكره
الشمعني (تجب) وحديث
فرض رسول الله عليه السلام
زكاة الفطر معناه قدر
للاجماع على ان منكرها
لا يكفر (موسعة في العمر)
عند صاحبنا وهو الصحيح
بحر عن البدائع معللا بأن
الامر بادائها مطلق كالزكاة
على قول كافر ولو مات
فأداها وارثه جاز (وقيل
مضيقا في يوم الفطر عينا)

عن المذهب لان وقوعها قضاء بمضى يومها غير القول بسقوطها به وقدره العلامة المقدسي
بأنهم كانوا يعجلون في زمنه صلى الله عليه وسلم وانه كان أذنه وعلمه صلى الله عليه وسلم كما قاله ابن
الهمام نفسه فدل ذلك على عدم التقيد باليوم اذ لو قيد به لم يصح قبله كافي الصلاة وصوم
رمضان والاضحية وما قيل في الجواب انه تعجيل بعد وجود السبب فيجوز كتعجيل الزكاة
بعد ملك النصاب فهو مؤكدا لا اعتراض لدلالته على جواز التعجيل وعلى عدم التوقيت اذ
لو كان مؤقلا لم يحز تعجيله قبل وقته وان وجد سبه لان الوقت شرطه كالاجوز تعجيل الحج قبل
وقته وان وجد سبه وهو البيت على ان قياس تعجيل الفطرة على الزكاة لا يصح لان حكم
الاصل مخالف للقياس كما سذكروه عن الفتح فافهم والامر في حديث اغنوم محمول على
الاستحباب كما يشير اليه ما قدمناه عن البدائع وصرح في الظهيرية بعدم كراهة التأخير اى
تأخيرا كافي النهر وسأيت اقوله صلى الله عليه وسلم من اداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة
ومن اداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات رواء ابو داود وغيره اى لتقصان نوابها
فصارت كثيرها من الصدقات كافي الفتح وافاد ايضا ان هذا لا يدل على قول الجمن بن زياد
بسقوطها لان اعتبار ظاهره يؤدى الى سقوطها بعد الصلاة وان كان الاداء فى باقى اليوم
وليس هذا قوله فهو مصروف عنه عنده اى لانه يقول بسقوطها بمضى اليوم لا بمضى الصلاة
كأمر (قوله) فبعد يكون قضاء قد علمت ان المراد بالتضييق هو قول الحسن بسقوطها بمضى
اليوم كما اشار اليه في الهداية وصرح به شراحها وغيرهم وان هذا قول ثالث لم أر من قال به
سوى ابن الهمام وعلمت ما فيه فى هذا التفرع نظر (قوله) على كل حر مسلم فلا تجب على
رقيق لعدم تحقق التملك منه ولا على كافر لانها قرينة والكفر ينافيها نهر ولا تجب على
الكافر ولوله عدم مسلم أو ولد مسلم بحر (قوله) ولو صغيرا مجنونا فى بعض النسخ او مجنونا
بالعطف أو وفى بعضها بالواو وهذا لو كان لهما مال قال فى البدائع واما العقل والبلوغ فليسا
من شرائط الوجوب فى قول ابى حنيفة وابى يوسف حتى تجب على الصبي والمجنون اذا كان
لهما مال ويخرجها الولي من مالهما وقال محمد وزفر لا تجب فيضنها الاب والوصي لو اداها
من مالهما اه وكما تجب فطرتهما تجب فطرة رقيقهما من مالهما كفى الهندية والبحر عن الظهيرية
(قوله) حتى لو اخرجها وليهما اى من مالهما فى البدائع ان الصبي الغنى اذا لم يخرج وليه
عنه فعلى اصل ابى حنيفة وابى يوسف انه يلزمه الاداء لانه يقدر عليه بعد البلوغ اه قلت
فلو كانا فقيرين لم تجب عليهما بل على من يمونهما كما يأتى والظاهر انه لو لم يؤدها عنهما من
ماله لا يلزمهما الاداء بعد البلوغ والافاق لعدم الوجوب عليهما (قوله) بعد البلوغ اى وبعد
الافاقه المجنون ح (قوله) وان لم ينم يقال نمتى ونمتى ونمتى ونمتى ونمتى ونمتى ونمتى ونمتى
بجذف الياء او الواو ط (قوله) كما مر اى فى قوله وغنى يملك قدر نصاب وقدمنا به ثم (قوله)
تحرّم الصدقة أى الواجبة أما التافهة فانما يحرم عليه سؤالها واذا كان النصاب المذكور
مستغراقا حاجته فلا تحرّم عليه الصدقة ولا يجب به ما بعدها (قوله) كما مر اى فى قوله ايضا
وغنى (قوله) ونفقة المحارم اى الفقراء العاجزين عن الكسب والافات اذا كن فقيرات
وقيد بهم لاجراخ الابوين الفقيرين فان المختار انه يدخلهما فى نفقته اذا كان كسوبا

فعدمه يكون قضاء واختاره
الكمال فى تحريره ورجحه
فى تنوير البصائر (على كل)
حر (مسلم) ولو صغيرا مجنونا
حتى لو لم يخرجها وليهما
وجب الاداء بعد البلوغ
(ذى نصاب فاضل عن
حاجته الاصلية) كدينه
وحوائج عياله (وان لم
ينم) كما مر (وبه) اى بهذا
النصاب (تحرّم الصدقة)
كما مر (وتجب الاضحية
ونفقة المحارم) على الراجح
(و) انما يشترط ان يكون
(وجودها بقدرة ممكنة)

(قوله هي ما يجب بمجرد التمكن من الفعل) اعترض بأن هذا تعريف للواجب المشروط بالقدرة الممكنة بكسر الكاف المشددة وعرفها في التوضيح بأدنى ما يمكن به المأمور من أداء ما لزمه من غير حرج غالباً ثم فسرها بسلامة الأسباب والآلات وقيد بقوله من غير حرج غالباً لانهم جعلوا منها الزاد والراحة في الحج فانهما من الآلات التي هي وسائط في حصول المطلوب مع انه يمكن من الحج بدونهما لكن بحرج عظيم في الغالب كما في التلويع وكذا انتصاب الغير النامي في الفطرة فانه يمكن من اخراجها بدنه لكن بحرج في الغالب قال في التلويع وهذه القدرة شرط لاداء كل واجب فضلاً من الله تعالى لان القدرة التي يمنع التكليف بدونها هي ما يكون عند مباشرة الفعل فاشتراط سلامة الأسباب والآلات قبل الفعل يكون فضلاً منه تعالى (قوله فلا يشترط بقاؤها) اي بقاء هذه القدرة وهي انتصابها حتى لو هلك بعد فجر يوم النحر لانسقط الفطرة وكذا هلاك المال في الحج كما يأتي (قوله لانها شرط محض) اي ليس فيه معنى العلة المؤثرة بخلاف القدرة الميسرة كما يأتي (قوله ميسرة) بضم الميم وكسر السين المشددة (قوله هي ما يجب الحج) فيه ما تقدم من الاعتراض وهي كافي التلويع ما يوجب يسر الاداء على العبد بعد ما ثبت الامكان بالقدرة الممكنة فهي كرامة من الله تعالى في الدرجة الثانية من القدرة الممكنة ولهذا شرطت في اكثر الواجبات المالية التي ادائها اشق على النفس عند العامة وذلك كالتاء في الزكاة فان الاداء ممكن بدونه الا انه يصير به يسر حيث لا ينقص اصل المال وانما فوت بعض التاء ثم القدرة الممكنة لما كانت شرطاً للتمكن من الفعل واحداً كانت شرطاً محضاً ليس فيه معنى العلة فلم يشترط بقاؤها لبقاء الواجب اذ البقاء غير الوجود وشرط الوجود لا يلزم ان يكون شرطاً للبقاء كالشهود في النكاح شرطاً للانقضاء دون البقاء بخلاف الميسرة فانها شرطت فيه معنى العلة لانها غيرت صفة الواجب من العسر الى اليسر اذ جاز ان يجب بمجرد القدرة الممكنة لكن بصفة العسر فأنثرت في القدرة الميسرة واوجبه بصفة اليسر فيشترط دوامها نظر الى معنى العلية لان هذه العلة مما لا يمكن بقاء الحكم بدونها اذ لا يتصور اليسر بدون القدرة الميسرة والواجب لا يبقى بدون صفة اليسر لانه لم يشترع الابتك الصفة فلماذا اشترط بقاء القدرة الميسرة دون الممكنة مع ان ظاهراً النظر يقتضي ان يكون الامر بالعكس اذ الفعل لا يتصور بدون الامكان ويتصور بدون اليسر اهـ (قوله فغيره الحج) اي باعتبار انه كان يجوز ان يجب بصفة العسر اي بمجرد القدرة الممكنة كما مر فلما وجب بالقدرة الميسرة فكأنه تغير من العسر الى اليسر (قوله لانها شرطت في معنى العلة) اي والحكم بدور مع علته وجوداً وعدمه (قوله ثم فرع عليه) اي على ما ذكر من القدرتين (قوله فلا تسقط الفطرة) لانها لم تجب بالميسرة بل بالممكنة كما مر (قوله وكذا الحج) لان شرطه وهو الزاد والراحة قدرة ممكنة اذ الميسرة لا تحصل الا بترتيب واعوان وخدم وليست شرطاً بالاجماع ط (قوله كالا يبطل النكاح الحج) اشار الى ما قدمناه عن التلويع من ان الممكنة شرط للابتداء لا للبقاء كالشهود في النكاح فلا يسقط الواجب بزوالها بخلاف الميسرة (قوله بخلاف الزكاة) فانها تسقط بهلاك المال بعد الحول يعني سواء تمكن من الاداء أم لا لان الشرع علق الوجوب بقدرة ميسرة والمعلق بقدرة ميسرة لا يبقى بدونها ط

هي ما يجب بمجرد التمكن من الفعل فلا يشترط بقاؤها لبقاء الوجوب لانها شرط محض (لا) بقدرة (ميسرة) هي ما يجب بعد التمكن بصفة اليسر فغيرته من العسر الى اليسر فيشترط بقاؤها لانها شرطت في معنى العلة وقد حررناه فيما علقناه على المنار ثم فرع عليه (فلا تسقط) الفطرة وكذا الحج (بهلاك المال بعد الوجوب) كما لا يبطل النكاح بموت الشهود (بخلاف الزكاة) والعسر

عن الحموى والقدره الميسرة هنا هي وصف النماء لا النصاب وقيد بالهلاك لانها لا تسقط بالاستهلاك وان انتفت القدرة للميسرة لبقائها تقديرها زجرا له عن التعدي ونظرا للفقراء كافي التلويح **(قوله والخراج)** اى خراج المقاسمة فهو كالعشر لان شرطه الارض النامية تحقيقا بخلاف الخراج الموطف فانه يجب بمجرد التمكّن من الزراعة ولا يهلك بهلاك الخارج لوجوبه في الذمة لا في الخارج بخلافهما كما مر بيانه في بابه **(قوله)** لا شرط بقاء الميسرة وهي وصف النماء وهذا علة الثلاثة **(قوله)** عن نفسه الخ بيان للسبب والاصل فيه رأسه ولا شك انه يمونه وبلى عليه فيلحق به ماهو في معناه من يمونه وبلى عليه وتامه في النهر **(قوله)** وان لم يصم لعذر الظاهر انه قيد به بناء على ماهو حال المسلم من عدم تركه الصوم الا بعدد كاتقدم نظيره في باب قضاء الفوائت حيث لم يقل المتروكات طنا بالمسلم خيرا فحينئذ تجب الفطرة وان افطر عامدا لوجود السبب وهو الرأس الذي يمونه وبلى عليه ولو لم يصم كالطفل الصغير والعبد الكافر ثم رأيت في البدائع ما يشعر بذلك حيث قال وكذا وجود الصوم في شهر رمضان ليس بشرط لوجوب الفطرة حتى ان من افطر لكبر او مرض او سفر يلزمه صدقة الفطر لان الامر بادائها مطلق عن هذا الشرط اه فافهم **(قوله)** وطفله احترزه عن الجنين فانه لا يسمي طفلا كذا في البرجدي اذ الطفل هو الصبي حين يسقط من بطن امه الى ان يحتلم وجارية طفل وطفلة كذا في المغرب اسمعيل فافهم و اشار الى ان الام لا يجب عليها صدقة اولادها الصغار كافي منية المفتي **(قوله)** الفقير قيد به لان الغني تجب صدقة فطره في ماله على ما مر لعدم وجوب نفقته نهر **(قوله)** والكبير المجنون اى الفقير اما الغني ففي ماله عندها كما مر وفي التارخانية عن المحيط ان المعتوه والمجنون بمنزلة الصغير سواء كان المجنون اصليا بان بلغ مجنونا او عارضا هو الظاهر من المذهب اه **(قوله)** ولو تعدد الآباء كالوادعي رجلان لقيطا او ولدا معا مشتركة بينهما **(قوله)** فعلى كل فطرة اى كاملة عند ابى يوسف لان البتة ثابتة من كل منهما كمالا وثبوت النسب لا تجزأ وكذا لوماتا احدها كان ولدا للباقي منهما وقال محمد عليهما صدقة واحدة لان الولاية لهما والمؤنة فكذا الصدقة لانها قابلة للتجزى كالمؤنة ولو كان احدهما معسرا فعلى الموسر صدقة تامة عندها فتح **(قوله)** ولو زوج طفله اى الفقيرة اذ صدقة الغنية في مالها تزوجت اولاد **(قوله)** الصالحة لخدمة الزوج كذا في النهر عن القنية وفيه عن الخلاصة الصغيرة لو سلمت لزوجها لا تجب فطرتها على ابيها لعدم المؤنة اه افاد قسيدها المسئلة بقيد صلاحيتها للخدمة وتسليمها للزوج ولذا قال الشارح في باب النفقة فيمن تجب نفقتها على الزوج وكذا صغيرة تصلح للخدمة او للاستئناس ان امسكها في بيته عند الثاني واختاره في التحفة اه وهو صريح بانها لو لم تصاح لذلك لا تجب نفقتها على الزوج وظاهره ولو امسكها في بيته فتجب على ابيها فافهم **(قوله)** فلا فطرة اما عليها فلفقرها واما على زوجها فلما سبأ في قوله لان زوجته واما على ابيها فلانه لا يمونها وان ولي عليها **(قوله)** كما اختاره في الاختيار هذا رواية الحسن وهو خلاف ظاهر الرواية من ان الجد كالأب الا في مسائل ستأتي آخر الكتاب منها هذه واختاره ايضا في فتح القدير لتحقق وجود السبب وهو الرأس الذي يمونه وبلى عليه ولاية مطلقة ورد

والخراج لا شرط بقاء الميسرة (عن نفسه) متعلق يجب وان لم يصم لعذر (وطفله الفقير) والكبير المجنون ولو تعدد الآباء فعلى كل فطرة ولو زوج طفله الصالحة لخدمة الزوج فلا فطرة والجد كالأب عند فقده او فقره كما اختاره في الاختيار

ما قيل من ان الولاية غير تامة لانتقالها اليه من الاب فكانت كولاية الوصى بأنه غير سديد لان الوصى لا يمونه من ماله بخلاف الجد اذا لم يكن للصغير مال فانه يمونه من ماله كالأب ونازعه في البحر بمارده عليه المقدسي وصاحب النهر فلذا اختار الشارح رواية الحسن قلت لكن في الحاشية ليس على الجد ان يؤدي الصدقة عن اولاد ابنه المعسر اذا كان الاب حيا باتفاق الروايات وكذا لو كان الاب ميتا في ظاهر الرواية اه فعلم ان رواية الحسن فيها اذا كان الاب ميتا لكن مقتضى كلام البدائع ان الخلاف في المستاتين نعم تعاليم الفتح لا يظهر الا في الميت تأمل (قوله وعنده لخدمته) احتراز عن عبد التجارة فانها لا تجب كي لا يؤدي الى التي زبلي اى تعدد الوجوب المالى في مال واحد وفي النهاية له عبد للتجارة لا يساوى نصابا وليس له مال الزكاة لا تجب صدقة فطر العبد وان لم يؤد الى التي لان سبب وجوب الزكاة فيه موجود والمعتبر سبب الحكم لا الحكم اه بحر (قوله لو مديونا) اى بدين مستغرق بدائع (قوله او مستأجرا) اى آجره للغير (قوله اذا كان عنده) اى الراهن وفاء بالدين اى وفضل بعد الدين نصاب كفى الهندية وانراد نصاب غير العبد لانه من حوائجه الاسمية حيث كان للخدمة شربلاية واذا لم يكن كذلك لا يلزم احدا فطرته لان المرتهن احق به حتى اذا هلك هلك بدينه والفرق بين المديون والمرهون حيث لا يشترط في المديون ان يكون عند المولى وفاء بالدين ان الدين على العبد وفي المرهون على السيد ح عن الزبلي (قوله كالعبد العارية والوديعة) فان صدقته على المالك (قوله والجاني) اى عبدا او خطأ لان ملك المالك انما يزول بالرفع الى الجاني عليه مقصورا على الحال لا قبله خاتمة (قوله وقول الزبلي) راجع الى قوله واما الموصى بخدمته وعارة الزبلي والعبد الموصى برفقته لئلا لا تجب فطرته اه ط (قوله سبق قل) يمكن حل كلامه على نفي الوجوب عن الانسان الموصى له بخدمة العبد فلا ينافي الوجوب على مالك الرقبة ثم رأيت ط ذكره وقول وحله الشلبي بحسب الزبلي على ما اذا مات السيد الموصى ولم يقبل الموصى له ولم يرد اه تأمل (قوله ولو كان عبدا كافرا) المراد بالعبد ما يشمل المذنب ذكرنا او اثنى وأه ولد لصحة استيلاذ الكافرة ولو غير كتابية لان عدم حل وطء المحبوسة لا يستلزم عدم صحة استيلاذها كالامة المشتركة فراجع افاده - (قوله وهو رأس يمونه) اى مؤنة واجبة كاملة مطلقه فخرج بالاول مؤنة الاجنبي لوجه الله تعالى وبالثاني العبد المشترك وبالثالث الزوجة فانها ضرورية لاجل انتظام مصالح النكاح ولهذا لا تجب عليه غير الرواتب نحو الادوية كفى الزبلي افاده - (قوله وبلى عليه) اى ولاية مال لا نكاح فلا يرد ابن الم اذا كان زوجا لان ولايته ولاية نكاح اه - (قوله لاعت زوجته) لقصور المؤنة والولاية اذ لا يلى عليها في غير حقوق الزوجية ولا يجب عليه ان يمونها في غير الرواتب كالدواة نهر (قوله وولده الكبير العفل) اى ولو زنا في عياله لانعدام الولاية جوهرية واحتراز بالعاقل عن المعتوه والمجنون فيحكمه كالمغبر ولو جنونه عارضا في ظاهر الرواية كمر خلافا لما عن محمد في العارض بعد البلوغ من انه كالكبير العاقل لزوال الولاية بالبلوغ وأشار الى انها لا تجب ايضا على الابن عن ابيه ولو في عياله الا اذا كان فقيرا مجبونا كفى البحر والنهر وعبر عنه في الجوهرية بقل وعزاه في الحاشية الى الشافعي لكن حتى في جامع

(وعنده لخدمته) ولو مديونا او مستأجرا او مرهونا اذا كان عنده وفاء بالدين واما الموصى بخدمته لواحد ورفقته لآخر فطرته على مالك رقبته كالعبد العارية والوديعة والجاني وقول الزبلي لا تجب سبق قل ففتح (ومدبره وام ولده ولو كان) عبده (كافرا) لتحقق السبب وهو رأس يمونه وبلى عليه (لاعت زوجته) وولده الكبير العاقل

الصغار الاجماع على الوجوب معللا بوجود الولاية والمؤنة جميعا اه وهو ظاهر **(قوله** ولو أدى عنهما) اى عن الزوجة والولد الكبير وقال في البحر وظاهر الظهيرية انه لو أدى عن فى عياله بغير أمره جاز مطلقا بغير قيد بالزوجة والولد اه **(قوله** اجزا استحسانا) وعليه الفتوى خاتمة وأفاد بقوله للاذن عادة الى وجود التية حكما والافتد صرح فى البدائع بأن الفطرة لا تتأدى بدون التية تأمل **(قوله** اى لوفى عياله) انظر هل المراد من تلزمه نفقته او اعم ظاهر مامر عن البحر والثانى وهو مفاد التعليل ايضا تأمل **(قوله** وبعده الآبق) لعدم الولاية القائمة ط **(قوله** والمأسور) لخروجه عن يده وتصرفه فاشبه المكاتب بحر قلت ولو كان قنا ملكه أهل الحرب ويخرج عن ملكه بخلاف المدبر وام الولد **(قوله** ان لم تكن عليه بينة) مقتضى التصحيح الذى مرفى الزكاة ان لا تجب ولو كانت عليه بينة لانه ليس كل قاض يعدل ولا كل بينة تقبل ط **(قوله** الا بعد عوده) راجع الى الآبق كفى النهر والمنح والى المنصوب ايضا كائى البحر قال ح والظاهر ان المأسور كذلك ولذا قدره الشارح معطيا حكمه قريه قات هذا اذا لم يملكه أهل الحرب **(قوله** فيجب لما مضى) اى من السنين قهستانى قول الرحى ولم يوجدوا الزكاة لما مضى فى مال الضمار كاتقدم فاينظر الفرق **(قوله** لان ما فى يده مولاه) اذا ملك له حقيقة لانه عبد ما فى عياله درهم والعبد مملوك فلا يكون مالكا بدائع **(قوله** وعيد مشتركة) لقصور الولاية والمؤنة فى حق كل واحد من الشريكين هنا قول الامام وقال على كل واحد ما يخصه من الرأس دون الانقصاص كفى الهداية فلو كانوا اربعة اعيد يجب على كل واحد عن اثنين ولو ثلاثة تجب عن اثنين دون الثالث وفى المحيط ذكر ابا يوسف مع أبى حنيفة وهو الاصح كما فى الحقائق والفتح وفى المصنفى هذا فى عيد الخدمة ولا تجب فى عيد التجارة اتفاقا اه اسمعيل اى ثلاثا يجتمع الحقان فى مال واحد **(قوله** ووجد الوقت) اى وقت الوجوب وهو طلوع فجر يوم الفطر **(قوله** فيجب فى قول) اى ضعيف كفى بعض النسخ لخالفته لعدم اطلاق المتون والشروح رحى قلت وهذا الفرع نقله فى شرح المجموع وشرح درر البحار عن الحقائق ووجه ضعفه قصور الولاية بدليل ان أحدها لا يملك تزويجه وقصور المؤنة ايضا فان نفقته عليهما وسبأنى فى كتاب القسمة لوافقا عن ان نفقة كل عبد على الذى يخدمه جاز استحسانا بخلاف الكسوة اه اى المسامحة فى الطعام عادة دون الكسوة **(قوله** وتوقف الخ) لان الملك والولاية موقوفان فكذا ما يبتى عليهما بحر **(قوله** بخيار) اى للبائع وللعمشترى او لهما لان الملك مترزل فان لم يكن خيار وقبضه بعد يوم الفطر وجبت على المشتري وان مات قبل القبض لم تجب على أحد وان رد قبل القبض بخيار عيب او روية فعلى البائع وان بعده فعلى المشتري خاتمة وتاممها فى البحر **(قوله** فاذا مرم يوم الفطر) اورد عليه ان مضيه ليس بلازم بل وجود الخيار وقت طلوع الفجر كاف على ما بين فى الكفاية ولذا قال فى الناية هذا من قيل اطلاق الكل وارادة البعض وما قيل هذا لا يرد على من قال مر بل على من قال مضى كالدرر لان المضى يقتضى الانقضاء بخلاف المرور ففيه نظر لما فى القاموس مر اى جاز وذهب **(قوله** على من يصير له) اى يستقر ملكه ليشمل البائع اذا كان الخيار له واختار الفسخ لان ملكه لم يزل **(قوله** او دقيقه او سويقه) الاولى ان يراعى فيها

قوله وأفاد بقوله الخ هكذا
بخطه ولعل الانسب و اشار
كأيشعر به قوله الى وجود
التية تأمل اه مصححه
ولو أدى عنهما بلا اذن
اجزا استحسانا للاذن
عادة اى لوفى عياله والا
فلا قهستانى عن المحيط
فليحفظ (وبعده الآبق)
والمأسور (والمغصوب
المحجور) ان لم تكن عليه
بينه خلاصة (الا بعد عوده
فيجب لما مضى و) لاعتن
(مكانه ولا تجب عليه)
لان ما فى يده مولاه (وعيد
مشتركة) الا اذا كان عبد
بين اثنين وتهايا ووجد
الوقت فى نوبة احدها
فنجب فى قول (وتوقف)
الوجوب (لو) كان المملوك
(معيما بخيار) فاذا مرم يوم
الفطر والخيار باق تلزم على
من يصير له (نصف صاع)
فاعل يجب (من براديقه
او سويقه او زبيب)

القدر والقيمة احتياطاً وان نص على الدقيق في بعض الاخبار هداية لان في اسناده سليمان ابن ارقم وهو متروك الحديث فوجب الاحتياط بأن يعطى صاع دقيق بر أو صاع دقيق شعير يساويان نصف صاع بر وصاع شعير لأقل من نصف يساوي نصف صاع بر أو أقل من صاع يساوي صاع شعير ولا نصف لا يساوي نصف صاع بر أو صاع لا يساوي صاع شعير فتح وقوله فوجب الاحتياط مخالف لتعير الهداية والكافي بالاولى الا أن يحمل أحدهما على الآخر تأمل (قوله وجعله كالتمر) أي في أنه يجب صاع منه (قوله وهو رواية) أي عن أبي حنيفة كما في بعض النسخ (قوله وصححها البهسي) أي في شرحه على الملتقى والمراد أنه حكى تصحيحها والافهه ليس من اصحاب التصحيح قال في البحر وصححها ابو اليسر ورجحها المحقق في فتح القدير من جهة الدليل وفي شرح الثقابة والاولى ان يراعى في الزبيب القدر والقيمة اه أي بأن يكون نصف الساع منه يساوي قيمة نصف صاع بر حتى اذا لم يصح من حيث القدر يصح من حيث قيمة البر لكن فيه ان الصاع من الزبيب منصوص عليه في الحديث الصحيح فلا تعتبر فيه القيمة كما يأتي تأمل (قوله أو شعير) ودقيقه وسوقه مثله نهر (قوله ولوردنيا) قال في البحر واطلق نصف الصاع والصاع ولم يقده بالجيد لانه لو ادى نصف صاع ردى جاز وان ادى عفا او به عيب ادى نقصان وان ادى قيمة الردى ادى الفضل كذا في الظهيرية اه ونقل بعض المحشين عن حاشية الزبلي عن كفاية الشعبي لو كانت الحنطة مخلوطة بالشعير فلو الغلبة للشعير فعليه صاع ولو بالعكس فنصف صاع (قوله وما لم ينص عليه الخ) قال في البدائع ولا يجوز اداء المنصوص عليه بعضه عن بعض بأعتبار القيمة سواء كان الذي ادى عنه من جنسه او من خلاف جنسه بعد ان كان من المنصوص عليه فكما لا يجوز اخراج الحنطة عن الحنطة باعتبار القيمة بان ادى نصف صاع من حنطة جيدة عن صاع من حنطة وسط لا يجوز اخراج غير الحنطة عن الحنطة باعتبار القيمة بان ادى نصف صاع تمر تبلغ قيمته قيمة نصف صاع من حنطة عن الحنطة بل يقع عن نفسه وعليه تكميل الباقي لان القيمة انما تعتبر في غير المنصوص عليه اه (تنبيه) يجوز عندنا تكميل جنس من جنس آخر من المنصوص عليه في البحر عن النظم لو ادى نصف صاع شعير ونصف صاع تمر او نصف صاع تمر ومنا واحدا من الحنطة او نصف صاع شعير وربع صاع حنطة جاز خلافاً للشافعي (قوله وخبر) عدم جواز دفعه الا باعتبار القيمة هو الصحيح لعدم ورود النص به فكان كالذرة وغيرها من الجبوب التي لم يرد بها نص وكالا قسط بخر (قوله وهو أي الصاع الخ) اعلم ان الصاع اربعة امداد والمدر طلان والرطل نصف من و المن بالدرهم مائتان وستون درهما وبالاستار اربعون والاستار بكسر الهمزة بالدرهم ستة ونصف والمائتاقل اربعة ونصف كذا في شرح درر البحار فالمد والمن سواء كل منهما ربع صاع رطلان بالعراق والرطل مائة وثلاثون درهما وفي الزيلعي والفتح اختلف في الصاع فقال الطرفان ثمانية اربطال بالعراق وقال الثاني خمسة اربطال وثلاث قبل لاخلاف لان الثاني قدره برطل المدينة لانه ثلاثون استاراً والعراق عشرون واذا قابلت ثمانية بالعراق بخمسة وثلاث بالمديني وجدتهما سواء وهذا هو الاشبه لان محمد الميذكر خلاف أبي يوسف ولو كان لذكره لانه اعرف بمذهبه اه

قوله الا ان يحمل الخ أي بان يراد بالوجوب الثبوت او يراد بالاولى الارجح بطريق الوجوب اه منه وجملاء كالتمر وهو رواية عن الامام وصححها البهسي وغيره وفي الحقائق والشرنبلالية عن البرهان وبه يفتى (اوصاع تمر او شعير) ولوردنيا وما لم ينص عليه كدرة وخبر يعتبر فيه القيمة (وهو) أي الصاع المتبر (ما يصح الفاو اربعين درهما من ماش او عدس)

مطلب

في تحرير الصاع والمد والمن والرطل

وتمامه في الفتح ثم اعلم ان الدرهم الشرعي اربعة عشر قيراطا والمتعارف الان ستة عشر فاذا كان الصاع الفا واربعين درهما شرعيا يكون بالدرهم المتعارف تسعمائة وعشرة وقد صرح الشارح في شرحه على الملتقى في باب الزكاة الخارج بأن الرطل الشامى ستمائة درهم وان مد الشامى صاعان وعليه فالصاع بالرطل الشامى رطل ونصف والمد ثلاثة اربطال ويكون نصف الصاع من البر ربع مد شامى فالمد الشامى يجزى عن اربع وهكذا رأيت ايضا محررا بخط شيخ مشايخنا ابراهيم السامحاني وشيخ مشايخنا ملا على التركاني وكفى بهما قوة لكنى حررت نصف الصاع في عام ست وعشرين بعد المائتين فوجدته ثمانية ونحو ثلثي ثمانية فهو تقريب اربع مد مسموحا من غير تكويم ولا يخالف ذلك مامر لان المد في زماننا اكبر من المد السابق وكذا الرطل في زماننا فانه الآن يزيد على سبعمائة درهم وهذا بناء على تقدير الصاع بالماش او العدس اما على تقديره بالحنطة او الشعير وهو الاحوط كائنا في قريب فيزيد نصف الصاع على ذلك فالاحوط اخراج ربع مد شامى على التمام من الحنطة الجيدة والله تعالى اعلم قال ط وقدر بعض مشايخي نصف الصاع بقدر سدس المصرى وعن الدفوى تقديره بقدر ثلث وعليه فالربع المصرى يكفى عن ثلاث **(قولها)** اما قدر بهما اى قدر الصاع بما يسع الوزن المذكور منهما اى من مجموعهما اى من اى نوع منهما لان كل واحد منهما يتساوى كيله ووزنه اذ لا تختلف افرادة قليلا وكبيرا فاذا ملأت اناه من ماش ووزنه الف واربعون درهما ثم ملأته من ماش آخر يكون وزنه مثل وزن الاول لعدم التفاوت بين ماش وماش آخر وكذا لو فعلت بالعدس كذلك بخلاف غيرهما كالبر مثلا فان بعض البر قد يكون اقل من البعض فيختلف كيله ووزنه فلذا قدر الصاع بالماش او العدس فيكون مكيالا محررا يكال به ما يراد اخراجه من الاشياء المنصوصة بالاعتبار وزن لانك لو كالت به شعيرا مثلام وزنه لم يبلغ وزنه الفا واربعين درهما ولو اعتبر الوزن لكان ما يسع الفا واربعين درهما من الشعير اكبر من الصاع الذى يسع هذا القدر من الماش او العدس وقد اعتبروا الصاع بهما فعمل انه لا اعتبار بالوزن اصلا في غيرها ويدل على ذلك ايضا قول الذخيرة قال الطحاوى الصاع ثمانية اربطال مما يستوى كيله ووزنه ومعناه ان العدس والماش يستوى كيله ووزنه حتى لو وزن من ذلك ثمانية اربطال ووضع في الصاع لا يزيد ولا ينقص وما سوى ذلك تارة يكون الوزن اكثر من الكيل كالشعير وتارة بالعكس كالملح فاذا كان المكيال يسع ثمانية اربطال من العدس والماش فهو الصاع الذى يكال به الشعير والتمر والحنطة اه وذكر نحوه في الفتح ثم قال وهذا يرتفع الخلاف في تقدير الصاع كيلا او وزنا ومراده بالخلاف ما ذكره قبله حيث قال ثم يعتبر نصف صاع من بر من حيث الوزن عند ابي حنيفة لانهم لما اختلفوا في ان الصاع ثمانية اربطال او خمسة وثلث كان اجماعا منهم انه يعتبر بالوزن وروى ابن رستم عن محمد انه اما يعتبر بالكيل حتى لو دفع اربعة اربطال لا يجزئه لجواز كون الحنطة ثقيلة لاتباع نصف صاع اه وفي ارتفاع الخلاف بما ذكر تأمل فان المتبادر من اعتبار نصف الصاع بالوزن عند ابي حنيفة اعتبار وزن البر ونحوه مما يريد اخراجه لا اعتباره بالماش والعدس والظاهر ان اعتباره بهما مبنى على رواية محمد وان الخلاف متحقق وعن هذا ذكر صدر الشريعة في شرح الوقاية

مطلب

في مقدار الفطرة بالمد الشامى

اما قدر بهما لتساويهما كيلا ووزنا

ان الاحوط تقدير الصاع ثمانية ارطال من الحنطة الجيدة لانه ان قدر بالماش يكون اصغر
 ولا يسع ثمانية ارطال من الحنطة لانه اقل منها وهي اقل من الشعير فلكيال الذي يملأ
 ثمانية ارطال من الماش يملأ بأقل من ثمانية ارطال من الحنطة الجيدة المكتنزة اه قلت وبهذا
 يخرج عن العهدة بيقين على روايتي تقدير الصاع كيلا اووزنا فلذا كان احوط ولكن على
 هذا الاحوط تقديره بالشعير ولهذا نقل بعض المحققين عن حاشية الزيلعي للسيد محمد امين
 مير غنى ان الذى عليه مشايخنا بالحرم الشريف المكي ومن قبلهم من مشايخهم وبه كانوا
 يفتون تقديره ثمانية ارطال من الشعير ولعل ذلك ليحاطوا في الخروج عن الواجب
 يبين لما في مبسوط السرخسي من ان الاخذ بالاحتياط في باب العبادات واجب اه فاذا قدر
 بذلك فهو يسع ثمانية ارطال من العدس ومن الحنطة ويزيد عليها البتة بخلاف العكس
 فلذا كان تقدير الصاع بالشعير احوط اه ولهذا قدمنا ان الاحوط في زماننا اخراج ربع
 مد شامى تام (**قوله** ودفع القيمة) اطبقها فعمل قيمة الحنطة وغيرها خلافاً لمحمد قل
 في التارخانية عن المحيط واذا اراد ان يعطى قيمة الحنطة او الشعير او القمح يؤدي قيمة اى
 الثلاث شاء عندها وقيل محمد يؤدي قيمة الحنطة (**قوله** اى الدراهم) ربما يشعر انها
 المرادة بالقيمة مع ان القيمة تكون ايضا من الفلوس والعروض كما في البدائع والجوهرية
 ولعله اقتصر على الدراهم تبعاً للزيلعي لبيان انها الافضل عند ارادة دفع القيمة لان العلة
 في افضلية القيمة كونها اعون على دفع حاجة التقير لاحتمال انه يحتاج غير الحنطة مثلاً من
 ثياب ونحوها بخلاف دفع العروض وعلى هذا فالمراد بالدراهم ما يشمل البدائير تأمل (**قوله**
 على المذهب المتقرب) مقابله ما في المضمرات من ان دفع الحنطة افضل في الاحوال كلها سواء
 كانت امام شدة ام لا لان في هذا موافقة السنة وعليه الفتوى منح فقد اختلف الاقواءط (**قوله**
 وهذا) اى كون دفع القيمة افضل (**قوله** كما لا يخفى) يومه انه بحث منه مع انه عزاه في
 التارخانية الى محمد بن سامة وقال في التهر وهو حسن (**قوله** بطولع الفجر) اى الفجر
 الثانى وعنده الشافعى بغروب الشمس من آخر يوم من رمضان بدائع (**قوله** متعلق يجب)
 اى المذكور اول الباب (**قوله** لا تجب عليه) لانه وقت الوجوب ليس باهل نهر وكذا لو
 افتقر قبله او ايسر بعده كما في الهندية (**قوله** عملاً بأمره) فعمله عليه الصلاة والسلام رواه
 الحاكم من حديث ابن عمر كما بسطه في الفتح (**قوله** او أخرى) قدمنا الكلام عليه اول الباب
 (**قوله** اعتبار بالزكاة) اى قياساً عليها واعترضه في الفتح بأن حكم الاصل على خلاف القياس
 فلا يقاس عليه لان التقديم وان كان بعد السبب هو قبل الوجوب واجاب في البحر بانها
 كالزكاة بمعنى انه لا فارق لانه قياس اه وفيه نظر والاولى الاستدلال بحديث البخارى
 وكانوا يعطون قبل الفطر يوم او يومين قال في الفتح وهذا مما لا يخفى على النبي صلى الله
 عليه وسلم بل لابد من كونه باذن سابق فان الاسقاط قبل الوجوب مما لا يعقل فلم يكونوا
 يقدمون عليه الا يسع اه (**قوله** فكان هو المذهب) نقل في البحر اختلاف التصحيح
 ثم قال لكن تأييد التقييد بدخول الشهر بأن الفتوى عليه فيمكن العمل عليه وخالفه في التهر
 نقوله واتباع الهداية اولى قال في الشرنبلالية قلت وبعضه ان العمل بما عليه الشروح

(ودفع القيمة) اى الدراهم
 (افضل من دفع العين على
 المذهب) المتقرب به جوهرية
 وبحر عن الظهيرية وهذا
 في السعة اما في الشدة فدفع
 العين افضل كما لا يخفى
 (بطولع فجر الفطر) متعلق
 يجب (فمن مات قبله) اى
 الفجر (او ولد بعده) واسلم
 لا تجب عليه ويستحب
 اخراجها قبل الخروج الى
 المصلى بعد طلوع فجر
 الفطر (عملاً بأمره) وقوله
 عليه الصلاة والسلام
 (وضح اذاؤاه اذا قدمه
 على يوم الفطر او آخره)
 اعتباراً بالزكاة والسبب
 موجود اذ هو الرأس
 بشرط دخول رمضان
 في الاول (اى مسألة التقديم
 هو الصحيح وبه يفتى
 جوهرية وبحر عن الظهيرية
 لكن عامة المتون والشروح
 على صحة التقديم مطاقاً
 وصححه غير واحد ورجحه
 في التهر ونقل عن الوالوجية
 انه ظاهر الرواية قلت
 فكان هو المذهب (وجاز
 دفع كل شخص فطرته

والتون وقد ذكر مثل تصحيح الهداية في الكافي والتبيين وشروح الهداية وفي البرهان وابن
 كال باشا وفي البرازية الصحيح جواز التعجيل لسنتين رواد الحسن عن الامام اه وكذا في المحيط
 اه قلت وحيث كان في المسئلة قولان مصححان تخير المفتي بالعمل بأيهما الا اذا كان لاحدهما
 مرجح ككونه ظاهر الرواية او مشى عليه اصحاب المتون او الشروح او اكثر المشايخ كما
 بسطناه اول الكتاب وقد اجتمعت هذه المرجحات هنا للقول بالاطلاق فلا يبدل عنه فافهم
(قوله الى مسكين) يعني عنه ما بعده لفهمه بالاولى ط **(قوله فكان هو المذهب)** كذا قال
 في البحر رد على ظاهر ما في الزيلى هنا والفتح من ان المذهب المنع وان القائل بالجواز انما
 هو الكرخي اه وكذا رده العلامة نوح بأن الامر بالعكس فان المانعين جمع يسير والمجوزين
 جم غفير والاعتماد على ما عليه الجم الكثير **(قوله والامر في حديث اغنوهم)** هو ما أخرجه
 الدارقطني وابن عدى والحاكم في علوم الحديث عن ابن عمر بلفظ اغنوهم عن العلفوف
 في هذا اليوم نوح وهذا جواب عما يقال ان الاغناء لا يحصل الا بدفعها جملة فيجب عملا بالامر
 والجواب ان الامر للتدب والام يحجز التقديم والتأخير وقدم الدليل على جوازها اول
 الباب وذلك قرينة على ان الامر هنا للتدب فخالفه لا يكره تحريما بل تنزيها وتحصل
 من هذا الجواب ان الدفع الى متعدد مكروه تنزيها ككراهة التأخير الا ان يفرق بأنه
 لو اخر الناس عن اليوم لم يحصل الاغناء اصلا بخلاف ما لو فرقوا لحصول الاغناء بالجموع
 كما على به الكرخي فلم يكن مخالفا لامر التدب لانه امر للمجموع لا للأفراد قرينة ان
 ذالعمال لا يستغنى بقطرة شخص واحد ولا يؤمر ذلك لواحد باغناؤه تأمل وما في البحر من
 ان التحقيق انه بالتأخير يكون قاضيا لامؤدبا فيأثم للحديث تبع فيه صاحب الفتح وقدما
 اول الباب ترجيح خلافه فافهم **(قوله يمتد به)** تصحيح لثني المصنف الخلاف تبع للبحر
 بأن المراد نفى خلاف خاص لانه قد صرح في مواهب الرحمن بالخلاف في المسئلتين بقوله
 ويجوز اخذ واحد من جميع ودفع واحدة لجمع على الصحيح فيهما اه قلت ولعل محل الخلاف
 هنا ما اذا خلط الجماعة صدقاتهم ودفعوها لواحد اما لو دفع كل واحد بانفراده للواحد
 فيبعد جريان الخلاف في الجواز وعدهم فليأثم **(قوله امرها زوجها)** افاد انها اذا تدت عنه
 بدون اذنه لم يجزه ط عن ابي السعود **(قوله زير اذن الزوج)** امالوا باذنه لامتلكه بالخلط
 فيجزي عنه ط **(قوله لا عنه)** لانه امرها بالدفع من ماله وقدملكته بالخلط بدون اذنه فكانت
 متبرعة ولزمها ضمان خطئه قلت وينبئ تقييده بما اذا لم يحجز الزوج ما فعلت او لم توجد
 دلالة الاذن لما في الفصل التاسع من زكاة التارخالية دفع رجلان لرجل دراهم يتصدق بها
 عن زكاتها فخلطها ثم دفعها ضمن الا اذا جدد الاذن او اجاز المالك ان او وجد دلالة الاذن
 بالخلط كما جرت العادة بالاذن من ارباب الخلطة بخلط ثمن الغلات وكذا الطحان ضمن
 اذا خلط خنطة الناس الا في موضع يكون مأذونا بالخلط عرفا اه ملخصا **(قوله ناسر)** اي
 قيل باب زكاة المال **(قوله فيجوز ان اجاز الزوج)** اي يجوز عنه ايضا ولا حاجة الى التيقيد
 بالاجازة بعد قوله والامرها زوجها الا ان يقال انه اشارة الى الجواز وان لم يوجد الامر ابتداء
 لكن لا بد في جواز الاجازة من كون الخلطة قائمة في يد الفقير ففي التارخالية مثل البقال

(الى مسكين او مسكينين)
 (على ما عليه الاكثر وبه
 جزم في الولوالحية والثانية
 والبدائع والمحيط وتبعهم
 الزنابى في الظهار من غير
 ذكر خلاف وصححه في
 البرهان فكان هو (المذهب)
 ككفر ائمة الزكاة والامر في
 حديث اغنوهم للتدب
 فيفيد الاولوية ولذا قال
 في الظهيرية لا يكره
 التأخير اي تحريما (كاجاز
 دفع صدقة جماعة الى
 مسكين واحد بلا خلاف)
 يعتد به (خلطت) امرأة
 امرها زوجها باده فطهرته
 (خطئه بخلطتها بغير اذن
 الزوج ودفعت الى فقير
 جاز عنها لاعتنه) لما مر ان
 الانخراط عند الامام
 استهلاك بقع حق صاحبه
 وعندها لا يقطع فيجوز
 ان اجاز الزوج طهريه

عن تصدق بطلعام الغير عن صدقة الفطر قال توقفت على اجازة المالك فتعتبر شرائطها من قيام العين ونحوه فان لم يجز ضمن اه وفيها من الفصل التاسع ايضا عن شرح الصحاوى تصدق بماله عن رجل بلا امره جاز عن نفسه وان اجازة الرجل ولو بمال الرجل فان اجازة والمال قائم جازعته ولو هالك جازعته التطوع **(قوله ولو بالعكس)** بأن أمرته باده فطرتها فخلط خلطتها بخطة ط **(قوله ومقتضى مامر)** اى من قوله ولو ادى عنها بلا اذن أجزأ استحسانا للاذن عادة فانه يدل على جواز اداؤه عنها من ماله واذا خلط خلطتها بخطة في مسئلتنا صارت ملكة فيجوز عته وعنها ومثله ما في التارخانية وغيرها رجل له اولاد وامرأة كالخطة لاجل كل واحد منهم حتى يعطى صدقة الفطر ثم جمع ودفع الى الفقير بينهم يجوز عنهم اه قلت لكن قد يقال ان دفعها الخطة اليه من مالها قرينة على انها ارادت اداء الفطرة من مالها التل فضيلة الصدقة وذلك ينافى اذنها له عادة بالدفع من ماله فينبى عدم الجواز حيث ارادت ذلك **(تنبيه)** * ما نقناه عن التارخانية دليل على جواز الجمع وانه لا يلزمه افراز كل فطرة عن غيرها عند الدفع ولكن لينظر ان الافراز او لاشترط أم لا يل بكفيه دفع مد شامى مثلا جملة واحدة عن اربعة ويكون قوله كان الخطة الخ بيانا للواقع لم أره وينبى الثانى لحصول المقصود ومثله يقال فيما لو اراد دفع قيمة الخطة عنه وعن عباله والاحوط افراز كل واحدة حتى يرى تقل صريح في المسئلة والله اعلم **(قوله ولا يبعث الخ)** في الحديث الصحيح انه جعل اباه ررة على صدقة الفطر فكان يقبل من جاءه بصدقه من غير ان يذهب اليهم رحمتي قلت فالمراد انه لا يبعث عاملا كعامل الزكاة يذهب الى القبائل بنفسه فلا ينافى ما في الحديث تأمل **(قوله في المصارف)** اى المذكورة في آية الصدقات الا العامل الغنى فيما يظهر ولا تصح الى من بينهما ولاد أو زوجة ولا الى غنى او هاشمى ونحوهم من مر في باب المصرف وقدمنا بيان الافضل في المصدق عليه **(قوله وفي كل حال)** ليس المراد تعميم الاحوال مطلقا من كل وجه فان لكل شروطا ليست للآخرى لانه يشترط في الزكاة الحول والنصاب التامى والعقل والبلوغ وليس شئ من ذلك شرطا هنا بل المراد في احوال الدفع المصارف من اشتراط التية واشتراط التعليل فلا تنكفى الاباحة كما في البدائع هذا مظهر لى تأمل **(فرع)** * قدما في المصرف عن التارخانية لودفع الفطرة الى الطبال الذى يوقظهم وقت السحر جاز الا ان الاحوط والابعد عن الشبهة ان يقدم اليه قرصات هدية ثم يعطيه الخطة اه **(قوله الا فى جواز الدفع الى الذمى)** فى الخاتية جاز ويكره وعند الشافعى واحدى الروايتين عن ابى يوسف لا يجوز تارخانية وقدم عن الحاوى ان الفتوى على قول ابى يوسف ومرا الكلام فيه **(تنبيه)** * ينبى استثناء العامل كما قلنا آتفا لانها ليست من عماله **(قوله وقدمر)** كل من المسئتين اما الاولى فى باب المصرف واما الثانية فى هذا الباب ح **(قوله و ان كانت نفقتها عليه)** اى على الدافع باعتبار التزامه بذلك تبرعا وجعله اباه من جملة عباله والا فنفقتها على زوجها ولذا لها بيعه بها وقد يقال انها على السيد حكما لان العبد ملكة فاذا كان لها بيعه بها صارت كأنها واجبة فى ماله ويحتمل ارجاع الضمير الى العبد ووجه البالغة انها اذا كانت نفقتها عليه وهو ملك لسيده ربما يتوهم عدم الجواز فافهم

ولو بالعكس قال فى النهر لم أره ومقتضى مامر جوازه عنهما بلا اجازتها ولا يبعث الامام على صدقة الفطر ساعيا) لانه عليه السلام لم يفعله بدائع (و صدقة الفطر كالزكاة في المصارف) وفي كل حال (الافى) جواز (الدفع الى الذمى) وعدم سقوطها بهلاك المال وقد مر (ولو دفع صدقة فطره الى زوجة عبده جاز) وان كانت نفقتها عليه عمدة الفتاوى للشهيد

(قوله) واجبات الاسلام سبعة) عزاء صاحب الجوهرة الى الامام المحبوبي وقد تقرر في الاصول ان العدد لامفهوم له اويقال ان واجبات خير مقدم وسبعة مبتدأ مؤخر والمعنى ان هذه السبعة من واجبات الاسلام ولعل لها خصوصية اشتركت فيها من بين سائر الواجبات فلا يرد ما في ط من انه ان اراد المشتبه منها فغير مسلم لانه فاته صلاة العيدين والجماعة وغيرها وان اراد مطلق واجب ففي الصلاة والحج وغيرها واجبات لا تخصي ومراده بالواجب ما يعم الواجب ديناً كخدمة المرأة لزوجهما والقرض العملي كالوتر وعدا العمرة منها بناء على القول بوجوبها وسيأتي اختلاف التصحيح فيه والله تعالى اعلم

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الصوم ﴾

* (خاتمة) * واجبات

الاسلام سبعة الفطرة ونفقة مذي رحم ووتر وواخية وعمره وخدمة ابويه والمرأة لزوجهما حدادي

﴿ كتاب الصوم ﴾

قيل لوقال الصيام لكان اولى لما في الظهيرية لوقال لله على صوم لزمه يومه ولو قال صيام لزمه ثلاثة ايام كافي قوله تعالى ففدية من صيام و تعقب بأن الصوم له انواع على ان ال تبطل معنى الجمع والاصح انه لا يكره قول رمضان وفرض بعد صرف القباة الى الكعبة لعشر في شعبان بعد الهجرة بسنة ونصف (هو) لغة

قال في الايضاح اعلم الصوم من اعظم اركان الدين واثق قوانين الشرع المتين به قهر النفس الامارة بالسوء وانه مركب من اعمال القلب ومن المتع عن المآكل والمشارب والمناكح عامة يومه وهو اجل الحصال غير انه اشق التكليف على النفوس فاقتضت الحكمة الالهية ان يبدأ في التكليف بالاخف وهو الصلاة تمرينا للمكلف ورياضة له ثم يثني بالوسط وهو الزكاة وينت في الاشق وهو الصوم واليه وقعت الاشارة في مقام المدح والترتيب والحاشعين والحاشعات والمتصدقين والمتصدقات والصائمين والصائمات وفي ذكر مبادئ الاسلام واقام الصلاة وابتاء الزكاة وصوم شهر رمضان فاقتدت ائمة الشريعة في مصنفاتهم بذلك اه كذا في شرح ابن السلي **(قوله قيل)** قائله صاحب البحر **(قوله)** لما في الظهيرية (الح) وجه الاستشهاد ان هذا الفرع يدل على ان الصيام جمع اقله ثلاثة ايام كافي الآية فان فدية الين صوم ثلاثة ايام فكان التعبير به اولى لدلالته على التعدد فان الترجمة لأنواع الصيام الثلاثة اعني الفرض والواجب والنفل **(قوله)** وتعقب (الح) المتعقب صاحب النهر وحاصل كلام الشارح ان الصوم اسم جنس له انواع وهي الثلاثة المذكورة فحيث عبر عنه بالصوم او بالصيام يراد منه انواعه المترجم لها لثلاثة ايام فاكثر قال في المغرب يقال صام صوما وصياما فهو صائم وهم صوم وصيام اه فأفاد أن مدلول كل من الصوم والصيام واحد ولا دلالة في واحد منهما على التعدد ولذا قال القاضي في تفسير قوله تعالى ففدية من صيام انه بيان لجنس الفدية وأما قدرها فينه عليه الصلاة والسلام في حديث كعب اه نعم يأتي الصيام جمعا لصام كاعلمته لكن لاتصح ارادته هنا ولا في الآية كما لا يخفى ولو سلم أن الصيام جمع لافراد الصوم فلا أولوية في العدول اليه لان أل الجنسية تبطل معنى الجمعية فيتساوى التعبير بالصوم وبالصيام هذا تقرير ركلام الشارح على وفق ما في النهر قافهم وعلى هذا فيشكل مأمرا عن الظهيرية وان قال في النهر لعل وجهه أنه أريد بلفظ صيام في لسان الشارع ثلاثة أيام فكذا في النذر خروجاً عن العهدة بخلاف صوم اه يعني ان لفظ صيام وان لم يكن جمعا لكنه لما اطلق في آية الفدية مراداً به ثلاثة ايام كما بين اجماله الحديث فيراد في كلام الناذر كذلك احتياطاً فتأمل **(قوله)** والاصح (الح) قال بعضهم الصحيح ما رواه محمد عن مجاهد وإيبحك خلافة انه كره ان يقال جاء رمضان وذهب رمضان لانه اسم من اسمائه تعالى وعامة المشايخ انه لا يكره لحيث في الاحاديث الصحيحة كقوله صلى الله عليه وسلم من صام رمضان ايماناً

واحتماسا غفر له ما تقدم من ذنبه وعمره في رمضان تعدل حجة ولم يثبت في المشاهير كونه من اسماؤه تعالى ولئن ثبت فهو من الاسماء المشتركة كالحكيم كذا في الدراية ٣ واعلم انهم اطلقوا على ان العلم في ثلاثة اشهر هو مجموع المضاعف والمضاف اليه شهر رمضان وربيع الاول والاخر تحذف شهر هنا من قبل حذف بعض الكلمة الا انهم جوزوه لانهم اجروا مثل هذا العلم مجرى المضاعف والمضاف اليه حيث اصرخوا الجزأين كذا في شرح الكشاف للسعد نهر ومقتضاه ان رجب ليس منها خلافا للصالح الحنفى وتبعه من قال ولا نصف شهرا للنفذ شهر * الا الذي اوله الراقد

ولذا زاد بعضهم قوله

واستثنى من دار جبا فبعت * لانه فيما رووه ماسم

(قوله امسالك مطلقا) اي عن طعام الاكلام ونظيره انه حقيقة لغوية في الجميع وهو ما يفيد عبارة الصباح وفي الغرب وهو امسالك الانسان عن الاكل والشرب ومن مجازة صام الفرس اذ لم يعتلف وقول المأبغة * خيل صيام وخيل غير صائمة * نهر (قوله عن المفطرات الآتية) اشار بالآتية الى ان اللمعهد وان اراد الاشياء المعدودة المعلومه في باب مفسدات الصوم فلا تتوقف معرفتها على معرفته فلا دور فانه (قوله فانه ممسك حكما) حكم الشارع بعدم اعتبار ذلك الاكل مثلا (قوله وهو اليوم) اي اليوم الشرعي من طلوع الفجر الى الغروب وهل المراد اول زمان الطلوع او انتشار الضوء فيه خلاف كالاختلاف في الصلاة والاول احوط والثاني اوسع كما قال الحلواني كما في المحط والمراد بالغروب زمان غيبوبة جرم الشمس بحيث تظهر الظلمة في جهة المشرق قال صلى الله عليه وسلم اذا قبل الليل من ههنا فقط افطر الصائم اي اذا وجدت الظلمة حسا في جهة المشرق فقد ظهر وقت الفطر اوصار مفطرا في الحكم لان الليل ليس ظمرا للصوم وانما الذي بصورة الجبر ترغيا في تعجيل الافطار كما في فتح الباري قهستاني (قوله مسلم الخ) بيان للمشخص بخصوص (قوله كائن في دارنا الخ) انت خير بان الكلام في بيان حقيقة الصوم شرعا اي ما يمكن ان تحقق به ولا يخفى ان الصوم الذي هو الامسالك عن المفطرات نهر ابايته تحقق من المسلم الحلي عن حبس ونفاس سواء كان في دار الاسلام او دار الحرب علم بالوجوب او لا على ان الكلام في تعريف الصوم فرضا او غيره والعلم بالوجوب او الكون في دار الاسلام انما هو شرط لوجوب رمضان كالعقل والبلوغ لا شرط للصحة المناسب للاقتضار على قوله طاهر الخ ثم رأيت ارحمى ذكر نحو مقلته فقيه (قوله او علم بالوجوب) اي او كائن في غير دارنا علم بالوجوب فالكون بدار الاسلام مع جب للصوم وان لم يعلم بوجوبه فلا يبعد بالجهل في دار الاسلام بخلاف من اسلم في دار الحرب ولم يعلم به فانه لا يجب عليه ما لم يعلم فاذا علم ليس عليه قضاء ما مضى اذ لا تكليف بدون العلم فانه لا يبعد بالجهل وانما يحصل له العلم الموجب باخبار رجلين او رجل وامرأتين مستورين او واحد عدل وعندها لا تشترط العدالة ولا البلوغ والحريه كما في امداد الفتاح (قوله طاهر عن حبس او نفاس) اي خال عنهما والافطاهارة عن حدتهما غير شرط (قوله المعهودة) هي نية الشخص المذكور الصوم في وقتها الآتي بيانه (قوله وأما البلوغ والافاقة الخ) جواب عما قد يقال

٣ لبعضهم

* ان حادى عشرين شهر

جاردى * في كلام الشهود

لحن قيس * ذكر والشهر

وهو مع رمضان * والربيعين

غير ذلك * يسحوا * وتعدوا

في حذف واو واثبات

لنون والعكس حكم

صحيح * قال ذلك الخلق

ابن هشام * جاد مشواه

صوب غيث قيس * اهنه

امسالك مطلقا وشرا

عن المفطرات الآتية

(حقيقة او حكم) كمن اكل

ناسيا فانه ممسك حكمه (في

وقت مخصوص) وهو

اليوم (من شخص مخصوص)

مسلم كائن في دارنا او علم

بالوجوب طاهر عن حبس

او نفاس (مع التية) المعهودة

واما البلوغ والافاقة فليس

من شرط الصحة لصحة

صوم الصبي ومن جن او

اغنى عليه بعد التية وانما

يصح صومهما في اليوم

الثاني لعدم التية

لم تقيد الشخص المخصوص بالبولغ والافاقة من الجنون او الانعما او النوم وبسان الجواب ان الكلام في تعريف الصوم الشرعي وذلك بذكر ركنه وهو الامساك المذكور وذكر ما توقف عليه محته وهي ثلاثة الاسلام والطهارة عن الحيض والنفساء والنية كما في البدائع ولم يذكر في الفتح الاسلام لا غناء النية عنه اذ لا تصح بدونه وليس البولغ والافاقة من شروط الصحة لصحته بدونهما كما ذكره نعمها من شروط وجوب رمضان وهي اربعة نالتها الاسلام وارباعها العلم بالوجوب او الكون في دارنا فلا محل للتقييد بهما على ان الكلام في تعريف مطلق الصوم لخصوص صوم رمضان كما مر ولذا لم يذكر شروط وجوب ادائه وهي ثلاثة الصحة والاقامة والخلو من حيض ونفساء (قوله وحكمه) اي الاخرى اما حكمه الدينوي فهو سقوط الواجب ان كان صوما لازما بحر (قوله ولومنها عنه) كصوم الايام الخمسة اذا التقى معنى مجاور وهو الاعراض عن ضيافة الله تعالى وهو يفيد ان في صومها ثوابا كالصلاة في الارض المصوبة ذكره في النهر راداعلى البحر قوله انه لا ثواب في صوم الايام المنتهية فكلام الشارح بحث لصاحب النهر ط قلت صرح في التلويح بأن الخلاف بيننا وبين الشافعي في ان النبي يقتضى الصحة عندنا بمعنى استحقاق الثواب وسقوط القضاء وموافقة امر الشارع ثم نقل عن الطريقة المعنية ما حصله ان الصوم في هذه الايام ترك للمفطرات الثلاث واعراض عن الضيافة فمن حيث الاول يكون عبادة مستحسنة ومن حيث الثاني يكون منها لكن الاول بمنزلة الاصل والثاني بمنزلة التابع فيبقى مشروعا بأمله غير مشروع بوصفه اه لكن بحث محشيه القنارى في ارادة استحقاق الثواب بل المراد ماسواها والصحة لا تقتضى الثواب كالوضوء بلانية والصلاة مع الرياء اه قلت ويؤيده وجوب الفطر بعد الشروع وتصريحهم بأنه معصية (قوله ويلغو التعيين) من هذا يؤخذ انه لو نذر صوم الاثنين والخميس من كل اسبوع يصح صوم غيرها معهما ط قلت وهذا في غير النذر المعلق لما سأتى قبيل الاعتكاف من قوله والنذر غير المعلق لا يختص زمان ومكان ودرهم وفقير بخلاف المعلق فأنه لا يجوز تعجيله قبل وجود الشرط اه اي لان المعلق على شرط لا ينعقد سببا للحال وسيأتى تمام الكلام على هذه المسئلة هناك (قوله والكفارات) اي سبب صومها الحنث والقتل اي قتل النفس خطأ أو قتل الصيد محرما والاولى قول الفتح وسبب صوم الكفارات اسبابها من الحنث والقتل اه لان منها العزم على العود في الظاهر والافطار في فطر رمضان والحاق في حاق المحرم لعذر (قوله على المختار) اختاره السرخسى بحر (قوله وغيره) كالامام الديوبسي وابي اليسر بحر (قوله الذى يمكن انشاء الصوم فيه) وهو ما كان من طلوع الفجر الصادق الى قبيل الضحوة الكبرى اما الليل والضحوة وما بعدها فلا يمكن انشاء الصوم فيهما والموجود في الليل مجرد النية لانشاء الصوم ط لكن صرح في البحر بأن السبب هو الجزء الذى لا يجزأ من كل يوم فيجب مقارناياه اه وهذا يقتضى انه الجزء الاول من كل يوم كما صرح به غيره ايضا وصرح به هو في فصل العوارض عند قول الكنز ولو بلغ صبي او اسلم كافر الخ ودفع ما اورده ابن الهمام من انه يلزم مقارنة السبب للوجوب او تقدم الوجوب على السبب بأنه يجوز مقارنته له للضرورة كالموشرع في الصلاة في اول جزء من الوقت فانه يسقط اشتراط تقدم

وحكمه نيل الثواب ولو منها عنه كما في الصلاة في ارض مفسوبة (وسبب صوم) المذخور التذر ولذا لو عين شهرا وصام شهرا قبله عنه اجزاء لوجود السبب ويلغو التعيين والكفارات الحنث والقتل (رمضان شهود جزء من الشهر) من ليل او نهار على المختار كما في الحجازية واختار فخر الاسلام وغيره انه الجزء الذى يمكن انشاء الصوم فيه من كل يوم

السبب على الوجوب المسبب للضرورة كما صرح به في الكشف الكبير وتام الكلام هناك
 فأمل **(قوله حتى لو افاق المجنون في ليلة)** اى من اول الشهر او وسطه ثم جن قبل ان يصبح
 ومضى الشهر وهو مجنون بحر وقوله اوفى آخر أيامه بعد الزوال كذا وقع في البحر وغيره والاحسن
 قول الامداد وفيما بعد الزوال من يوم منه ومثله في شرح التحرير وفي نور الايضاح ولا يلزمه
 قضاؤه بأفاقته ليلاً او نهراً بعد نفوات وقت التية في الصحيح قلت ولعل التقيد بأخر يوم منه
 مبنى على ان المراد الافاقه التي لم يعقبها جنون فانها اذا كانت في وسطه لاشك في وجوب القضاء
 والمراد بما بعد الزوال ما بعد نصف النهار الشرعى اى ما بعد الضحوة الكبرى كما صرح آقا وهو
 مبنى على قول القدورى كايأتى تحريره فافهم * (تنبيه) * تفريع هذه المسئلة على ما ذكره من
 الاختلاف في السبب يخالفه ما في الهداية حيث جمع بين القولين بأنه لا منافاة فشهد جزء منه
 سبب لعله ثم كل يوم سبب وجوب ادائه غاية الامر انه تكرر سبب وجوب صوم اليوم باعتبار
 خصوصه ودخوله في ضمن غيره كافي الفتح ويؤيد ما قلناه قول ابن نجيم في شرح المناور لم أر من
 ذكر لهذا الخلاف ثمرة في الفروع اه تأمل **(قوله كافي المجتبي)** ونقصه ولو افاق اول ليلة من
 رمضان ثم أصبح مجنوناً واستوعب كل الشهر اختلف ائمة بخارى فيه والفتوى على انه لا يلزمه
 القضاء لان الليلة لا يصح فيها وكذا ان افاق في ليلة من وسطه اوفى آخر يوم من رمضان بعد
 الزوال وقبل الزوال يلزمه اه **(قوله)** ويحجه غير واحد (كصاحب النهاية والظهرية بحر
 وقاضيان والعناية شرنبلالية ومضى عليه الاسي جاني وحيد الدين الضرير من غير حكاية
 خلاف شرح التحرير ومضى عليه في نور الايضاح قلت وكذا نقل تصحيحه في الذخيرة لكن نقل
 ايضا تصحيح لزوم القضاء ومضى عليه في الفتح قائلا لا فرق بين افاقته وقت التية او بعده وفي
 شرح الملتقى لهنسى انه ظاهر الرواية قلت ومثله في شرح التحرير عن الكشف وعزاه في
 البدائع الى اصحابنا ولم يحك غيره وكذا في السراج وجزمه الزيلعي وهو ظاهر القدورى
 والكثير والهداية حيث اطلقوا لزوم القضاء بأفاقه بعض الشهر وكذا في الجامع الصغير
 قال وان افاق شيئاً منه قضاء وعبر في الملتقى بأفقة ساعة وفي المعراج لو كان ميقفاً في اول
 ليلة منه ثم جن واصبح مجنوناً الى آخر الشهر قضاء كله بالاتفاق غير يوم تلك الليلة ثم
 نقل عبارة المجتبي المارة والحاصل انهما قولان مصححان وان المتمدن الثاني لكونه ظاهر
 الرواية والتمون **(قوله)** وهو اقسام ثمانية (فرض معين وغير معين وواجب كذلك ونقل
 مسنون او مستحب ومكروه تنزيهاً وتحريراً) **(قوله)** معين (اى له وقت خاص **(قوله)** لکنه)
 اى صوم الكفارات **(قوله)** تبعاً لابن الكمال (حيث قال في ايضاح الاصلاح وصوم
 التذر والكفارة واجب لم يتعد الاجماع على فرضية واحد منهما بل على وجوبه اى
 ثبوته عملاً لاعلماء ولهذا لا يكفر جاحده اه وحاصله انه وان ثبت لزوم كل منهما عملاً
 بالكتاب والاجماع لكن لم يثبت لزومهما علمياً بحيث يكفر جاحده فرضيتهما كما هو شأن
 الفروض القطعية كرمضان ونحوه وعلى هذا فكان المناسب ذكر الكفارات في قسم
 الواجب كما فعل ابن الكمال لان الفرض العملى الذى هو اعلى قسمى الواجب ما يفوت
 الجواز فوته كالوتر وهذا ليس منه **(قوله)** كالنذر المعين (اى بوقت خاص كنذر صوم يوم
 الخميس مثلاً وغير المعين كنذر صوم يوم مثلاً ومن الواجب صوم التطوع بعد الشروع

حتى لو افاق المجنون في
 ليلة اوفى آخر أيامه بعد
 الزوال لا قضاء عليه وعليه
 الفتوى كما في المجتبي
 والنهر عن الدراية وصححه
 غير واحد وهو الحق كما
 في الغاية (وهو) اقسام
 ثمانية (فرض) وهو نوعان
 معين (كصوم رمضان
 اداء) غير معين كصومه
 (قضاء وصوم الكفارات)
 لكنه فرض عملاً لا اعتقاداً
 ولذا لا يكفر جاحده قاله
 البهنسى تبعاً لابن الكمال
 (وواجب) وهو نوعان
 معين (كالنذر المعين) وغير
 معين كالنذر (المطلق)

فيه وصوم قضائه عند الافساد وصوم الاعتكاف (قوله واما قوله تعالى الخ) اى ان مقتضى ثبوت الامر به فى الآيه القطعية كونه فرضا والجواب انه خص منها التذرع بالمعصية بالاجماع فصارت ظنية الدلالة فنفيد الوجوب وفيه بحث لصاحب العناية المذكور مع جوابه فى النهر (قوله تأمله الاكل) فيه ان الاكل قرر فى العناية الوجوب الا ان يكون وقع له فى غير هذا الموضع والذي فى البحر وغيره ان تأمله الكمال فلعلمه سبق قلم الشارح لتشابه اللفظين افادح وكلام الكمال فى الفتح حاصله ان الفرضية مستفادة من الاجماع على اللزوم لامن الآيه لتخصصها كما علمت (قوله لكن تعقبه سعدى الخ) اى فى حاشية العناية فانه نقل عبارة الفتح ثم اعترضه بأنه ليس على ما يبنى لما فى اوائل كتاب السير من المحيط البرهاني والذخيرة الفرق بين الفريضة والواجب ظاهر نظرا الى الاحكام حتى ان الصلاة المنذورة لا تؤدى بعد صلاة العصر وتقضى الفوات بعد صلاة العصر اه وحاصله ان ما ذكر صريح فى ان المنذور واجب لافرض (قوله يعنى عملا) هذا صاحب بما لا يفرضه الحصان فان المستدل على فرضيته بالآيه اراد به انه فرض قطعى كما صرح به فى الدرر لا ظنى ولذا اعترض فى الفتح الاستدلال بالآيه بأنها لا يفيد الفرضية لما مر من تخصصها وعدل عنه كصدر الشريعة الى الاستدلال بالاجماع (قوله كما بسطه خسرو) اى فى الدرر حيث اجاب عن قول صدر الشريعة ان المنذور فرض لان لزومه ثابت بالاجماع فيكون قطعى الثبوت بأن المراد بالفرض ههنا الفرض الاعتقادي الذى يكفر جاحده كاعتدال عليه عبارة الهداية والفرضية بهذا المعنى لا تثبت بمطلق الاجماع بل بالاجماع على الفرضية المنقول بالتواتر كفى صوم رمضان ولما لم يثبت فى المنذور نقل الاجماع على فرضيته بالتواتر بقى فى مرتبة الوجوب فان الاجماع المنقول بطريق الشهرة أو الآحاد يفيد الوجوب دون الفرضية بهذا المعنى اه قلت وظاهر كلامه وجود الاجماع على فرضية المنذور لكن لما لم ينقل متواترا بل بطريق الشهرة أو الآحاد أفاد الوجوب والظاهر ما مر عن ابن الكمال من ان الاجماع على ثبوته عملا لاعلماء والحاصل ان العلماء اجمعوا على لزوم الكفارات والمنذورات الشرعية ولا يلزم من ذلك الفرضية القطعية اللازم منها اكفار الجاحد لها (تنبيه) فى شرح الشيخ اسمعيل عن ذخيرة العقبى اعلم انه قد اضطر ب كلام المؤلفين فى كل من التذرع والكفارات فصاحب الهداية والوقاية فرض وصدر الشريعة واجب والزبلى الاول واجب والثانى فرض وابن ملك بالعكس وتوجيه كل ظاهر الا الاخير (قوله ونقل) اراد به المعنى اللغوى وهو الزيادة لا الشرعى وهو زيادة عبادة شرعية لنا لا علينا لانه ادخل فيه المكروه بقسميه وقد يقال ان المراد المعنى الشرعى لما قدمناه من ان الصوم فى الايام المكروهة من حيث نفسه عبادة مستحسنة ومن حيث تضمنه الاعراض عن الضيافة يكون منها فى مشروعها باصله دون وصفه تأمل (قوله يعنى السنة) قدمناه فى بحث سنن الموضوع تحقيق الفرق بين السنة والمنذور وان السنة ما واطب عليها النبي صلى الله عليه وسلم واخلفاؤه من بعده وهى قيمان سنة الهدى وتركها يوجب الاساءة والكراهة كالجماعة والاذان وسنة الزوائد كسيرة النبي صلى الله عليه وسلم فى لباسه وقيامه وقعوده ولا يوجب تركها كراهة والظاهر ان صوم عاشوراء من القسم الثانى بل سماه فى الحاشية مستحبا فقال ويستحب ان يصوم يوم عاشوراء

وأما قوله تعالى وليوفوا نذورهم فدخله الخصوص كالنذر بمعصية فلم يبق قبيحا (وقيل) تأمله الاكل وغيره واعتمده الشرنبلالى لكن تعقبه سعدى بالفرق بأن المنذورة لا تؤدى بعد صلاة العصر بخلاف الفاشية (هو فرض على الاظهر) كالكفارات يعنى عملا لان مطلق الاجماع لا يفيد الفرض القطعى كما بسطه خسرو (ونقل كغيرها) يعنى السنة كصوم عاشوراء مع التاسع

بصوم يوم قبله او يوم بعده ليكون مخالفا لاهل الكتاب ونحوه في البدائع بل مقتضى ما ورد من ان صومه كفارة للسنة الماضية وصوم عرفة كفارة للماضية والمستقبلة كون صوم عرفة آكد منه والازم كون المستحب افضل من السنة وهو خلاف الاصل تأمل **(قوله والمندوب)** بالنصب عطفا على السنة ولم يذكر المستحب لعدم الفرق بينه وبين الندوب عند الاصوليين وهو ما يواظب عليه صلى الله عليه وسلم وان لم يفعله بعد ما رغب اليه كما في التحرير وعند الفقهاء المستحب ما فعله صلى الله عليه وسلم مرة وتركه أخرى والمندوب ما فعله مرة أو مرتين تعالما للجواز وعكس في المحيط وقول الاصوليين اولى لشموله ما رغب فيه ولم يفعله كاذكره في البحر من كتاب الطهارة لكنه فرق بينهما هنا فقال ينبغي ان يكون كل صوم رغب فيه الشارع صلى الله عليه وسلم بخصوصه مستحبا وما سواه مما لم تثبت كراهته يكون مندوبا لان الشارع قد رغب في مطلق الصوم فترتب على فعله الثواب بخلاف الثفالية المقابلة للتدبية فان ظاهره يقتضي عدم الثواب فيه والافهم مندوب كما لا يخفى اه قات وهذا وارد على ما في الفتح حيث جعل النفل مقابلا للمندوب والمكروه **(قوله كايام البيض)** اي ايام الليالي البيض وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر سميت بذلك لتكامل ضوء الهلال وشدة البياض فيها امداد وفيه تبعاً للفتح وغيره المندوب صوم ثلاثة من كل شهر ويندب كونها البيض **(قوله ويوم الجمعة ولو منفردا)** صرح به في التهر وكذا في البحر فقال ان صومه بافتراده مستحب عند العامة كالاثني والخميس وكره الكل بعضهم اه ومثله في المحيط معللا بأن لهذه الايام فضيلة ويمكن في صومها تشبه بغير اهل القبلة ثما في الاشياء وتبعه في نور الايضاح من كراهة افراده بالصوم قول البعض وفي الحاشية ولا بأس بصوم يوم الجمعة عند أبي حنيفة ومحمد ناروى عن ابن عباس انه كان يصومه ولا يفطر اه وظاهر الاستشهاد بالانتران المراد بالأس الاستحباب وفي التجنيس قال ابو يوسف جاء حديث في كراهته الان يصوم قبله وبعده فكان الاحتياط ان يضم اليه يوما آخر اه قال ط قلت ثبت بالسنة طلبه والتمه عنه والآخرونهما التهي كما اوضحه شرح الجامع الصغير لان فيه وظائف فاعله اذا صام ضعف عن فعلها **(قوله لم يضعفه)** صفة لحاج اي ان كان لا يضعفه عن الوقوف بعرفة ولا يخل بالدعوات محيط فلو اضعفه كره **(قوله والمكروه)** بالنصب عطفا على السنة او بالرفع على الامتناء وخبره قوله كايدين وجنذا لا يحتاج الى التكلف الماز في وجه ادخاله في النفل على ان صوم العيدين مكروه تحريما ولو كان الصوم واجبا **(قوله كايدين)** اي وايام التثريق تهر **(قوله وعاشوراء وحده)** اي مفردا عن التاسع او عن الحادى عشر امداد لانه تشبه باليهود محيط **(قوله وسبب وحده)** للتشبه باليهود بحر وهذا العلة تفيد كراهة التحريم الا ان يقال انما ثبت بقصد التشبه كما مر نظيره ط قلت وفي بعض النسخ واحد بدل قوله وحده وبه صرح في التتار حاشية فقال ويكره صوم التبروز والمهرجان اذا تعمده ولم يوافق يوما كان يصومه قبل ذلك وهكذا قيل في يوم السبت والاحد اه اي يكره تعمده صومه الا اذا وافق يوما كان يصومه قبل كما لو كان يصوم يوما ويفطر يوما او كان يصوم اول الشهر مثلا فوافق يوما من هذا الايام واقاد قوله وحده انه لو صام معه يوما آخر فلا كراهة لان الكراهة في تخصيصه بالصوم للتشبه وهل اذا صام السبت مع الاحد تزول الكراهة

والمندوب كايام البيض من كل شهر ويوم الجمعة ولو منفردا وعرفة ولو لحاج لم يضعفه والمكروه تحريما كايدين وتزيتها كماشوراء وحده وسبب وحده

قوله وعاشوراء هكذا بخطه والذي في الشارح كماشوراء بكاف التثنية وهو الاوفق بما قبله اه مصححه

محل تردد لانه قد يقال ان كل يوم منهما معظم عند طائفة من اهل الكتاب ففي صوم كل واحد منهما تشبه بطائفة منهم وقد يقال ان صومهما معا ليس فيه تشبه لانه لم تتفق طائفة منهم على تعظيمهما معا ويظهر الى الثاني دليل انه لو صام الاحد مع الاثنين نزول الكراهة لانه لم يعظم احد منهم هذين اليومين معا وان عظمت النصارى الاحد وكذا لو صام مع عاشوراء يوم ما قبله او بعده مع ان اليهود تعظمه ويظهر من هذا انه لو عاشوراء يوم الاحد او الجمعة لا يكره صوم السبت معه وكذا لو كان قبله او بعده يوم المهرجان او النوروز لعدم تعدد صومه بخصوصه والله تعالى اعلم **(قوله ونوروز)** يفتح النون وسكون الياء وضم الراء معرب نوروز ومعناه اليوم الجديد فتو بمعنى الجديد وروز بمعنى اليوم والمراد منه يوم تحل فيه الشمس برج الجمل ومهرجان معرب مهران والمراد منه اول حلول الشمس في الميزان وهذا اليوم عيدان للفرس اهرج **(قوله ان تعمده)** كذا في المحيط ثم قال والمختار انه ان كان يصوم قبله فالأفضل له ان يصوم والا فالأفضل ان لا يصوم لانه يشبه تعظيم هذا اليوم وانه حرام **(قوله وصوم صمت)** وهو ان لا يتكلم فيه لانه تشبه بالجوس فانهم يفعلون هكذا يحيط قال في الامداد فعليه ان يتكلم بخير وبمحااجة دعت اليه **(قوله ووصال)** فسر داود يوسف ومحمد يصوم يومين لا فطر بينهما بحر وفسره في الحاشية بان يصوم السنة لا يفطر في الايام المنية وفي الخلاصة اذا فطر في الايام المنية المختار انه لا بأس به **(قوله وان افطر الايام الخمسة)** اي العيدين واليام التشريق **(قوله)** وهذا عند ابي يوسف ظاهره ان صاحبيه يقولان بخلافه وظاهر البدائع ان المخالف من غير اهل المذهب فانه قال وقال بعض الفقهاء من صام سائر الدهر وافطر يوم الفطر والاخفى واليام التشريق لا يدخل تحت نهى الوصال ورد عليه ابو يوسف فتنازل وليس هذا عندي كاقال هذا قد صام الدهر كأنه اشار الى ان النهي عن صوم الدهر ليس لصوم هذه الايام بل لما مضى عنه عن الفرائض والواجبات والكسب الذي لا بد له منه اهـ **(قوله)** فهي خمسة عشر) تفريع على قوله يوم السنة والتدوب والمكروه اي فصار جملة ما دخل في قوله ونفل خمسة عشر بجعل العيدين اثنين وجعل يوم الاحد منها على ما في كثير من النسخ فافهم لكن بقي عليه من المكروه تحريما ليام التشريق وصوم يوم الشك على ما يأتي تفصيله ومن المكروه ايضا صوم المرأة والعبد والاجير بلاذن الزوج والمولى والمستأجر وسيأتي بيانه قيل قول المتن ولو نوى مسافر الفطر ومن التدوب صوم الاثنين والخميس وصوم داود عليه السلام والست من شوال على ما يأتي قيل الاعتكاف **(قوله)** وانواعه اي انواع الصيام اللازم **(قوله)** سبعة متتابعة) عدها في البحر سبعة ايضا لكن اسقط صوم الاعتكاف وذكر بدله صوم اليمين المعين كأن يقول والله لأصوم من رجائلا وكأن الشارح ادخله تحت النذر المعين بجماع الايجاب قولاً ثم قال في البحر ويلحق به النذر المطلق اذا ذكر فيه التابع او نواه وذكر انه اذا افطر يوما فيما يجب فيه التابع لا يلزمه الاستقبال ان كان التابع مأموراً به لاجل الوقت وهو رمضان والنذر المعين واليمين يصوم معين وان كان مأموراً به لاجل الفعل وهو الصوم يلزمه الاستقبال كالتسعة الباقية قلت ومن الاول ما زاده الشارح وهو صوم الاعتكاف تأمل **(قوله)** وستة بخير فيها) كذا عدها في البحر ستة ايضا لكن اسقط النفل لان الكلام في انواع الصيام اللازم وذكر بدله صوم اليمين المطلق مثل والله لأصوم

ونوروز ومهرجان ان تعمده
وصوم دهره وصوم صمت
وصال وان افطر الايام
الخمسة وهذا عند ابي يوسف
كأن في المحيط فهي خمسة عشر
وانواعه ثلاثة عشر سبعة
متتابعة رمضان وكفارة
ظهار وقتل ويمين وافطار
رمضان ونذر معين
واعتكاف واجب وستة
بخير فيها نفل وقضاء رمضان

شهرًا وكان الشارح ادخله تحت التذرع المطلق نظير ما مر **(قوله وصوم متعة)** اى وقران اذا لم يجد ما يدع لهم فانه يصوم ثلاثا قبل الحج وسبعا اذا رجع ط **(قوله وفدية حلق وجزاء صيد)** اى اذا اختار الصيام فيها ط **(قوله ونذر مطلق)** اى عن التقيد بشهر كذا وعن ذكر التابع اوبنته **(قوله فيصح اداء صوم رمضان الح)** قيدا لاداء لان قضاء رمضان وقضاء التذرع المعين او النقل الذى افسده يشترط فيه التيبب والتعين كياتى فى قول المصنف والشرط للباقي الح **(قوله والتذرع المعين)** فهو فى حكم رمضان لتعين الوقت فيها **(قوله والنقل)** المراد به ما عدا الفرض والواجب اعلم من ان يكون سنة او مندوبا او مكروها وبجر ونهر **(قوله بنية)** قال فى الاختيار البنية شرط فى الصوم وهى ان يعلم بقلبه انه يصوم ولا يخلو مسلم عن هذا فى ليالى شهر رمضان وليست البنية باللسان شرطا ولا خلاف فى اول وقتها وهو غروب الشمس واختلفوا فى آخره كياتى اه وسياتى بيان ما يبطلها وفى البحر عن الظهيرية ان التسخير بنية **(قوله فلا تصح قبل الغروب)** فلو نوى قبل ان تغيب الشمس ان يكون صائما غدا تم اتم او انعمى عليه او غفل حتى زالت الشمس من الغد لم يجز وان نوى بعد غروب الشمس جاز خالية وفيها وان نوى مع طلوع الفجر جاز لان الواجب قران البنية بالصوم لا تقدمها **(قوله الى الضحوة الكبرى)** المراد بها نصف النهار الشرعى والنهار الشرعى من استطارة الضوء من افق المشرق الى غروب الشمس والغاية غير داخلية فى الغيا كما اشار اليه المصنف بقوله لا عندها اه ح وعدل عن تعبير القدورى والمجمع وغيرها بالزوال لضعفه لان الزوال نصف النهار من طلوع الشمس ووقت الصوم من طلوع الفجر كفى البحر عن المبسوط قال فى الهادية وفى الجامع الصغير قبل نصف النهار وهو الاصح لانه لا بد من وجود البنية فى اكثر النهار ونصفه من وقت طلوع الفجر الى وقت الضحوة الكبرى لا وقت الزوال فتشترط البنية قبلها للتحقق فى الاكثر اه وفى شرح الشيخ اسمعيل ومن صرح بانه الاصح فى العناية والوقاية وعزاء فى المحيط الى السرخسي وهو الصحيح كما فى الكافى والتبيين اه وتظهر ثمرة الاختلاف فيما اذا نوى عند قرب الزوال كفى التاخر خالية عن المحيط وبه ظهر ان قول البحر والمظاهر ان الاختلاف فى العبارة لا فى الحكم غير ظاهر **(نتية)** قد علمت ان النهار الشرعى من طلوع الفجر الى الغروب واعلم ان كل قطر نصف نهاره قبل زواله بنصف حصه فجزء فمضى كان الباقي للزوال اكثر من هذا النصف صح والا فلا تصح البنية فى مصر والشام قبل الزوال بنحو عشرة درجات لوجود البنية فى اكثر النهار لان نصف حصه الفجر لا تزيد على ثلاث عشرة درجة فى مصر واربع عشرة ونصف فى الشام فاذا كان الباقي الى الزوال اكثر من نصف هذه الحصه ولو بنصف درجة صح الصوم كذا حرره شيخ مشايخنا السامحانى رحمته الله تعالى **(نتية)** قال فى السراج واذا نوى الصوم من النهار ينوى انه صائم من اوله حتى لو نوى قبل الزوال انه صائم من حين نوى لامن اوله لا يصير صائما **(قوله وبمطلق البنية)** اى من غير تقيد بوصف الفرض او الواجب او السنة لان رمضان معيار لم يشترط فيه صوم آخر فكان متعبا للفرض والمتعين لا يحتاج الى التعين والتذرع المعين معتبر بإيجاب الله فيصاب كل بمطلق البنية امداد **(قوله فال بدل عن المضاف اليه)** كذا فى بعض النسخ قال ط فلا يقال ان مطلق البنية يصدق بنية اى عبادة كانت كآلوهما البعض فاعترض **(قوله لعدم المزاحم)** اشارة الى

وصوم متعة وفدية حلق
وجزاء صيد ونذر مطلق
اذا قرر هذا (فيصح)
اداء (صوم رمضان
والتذرع المعين والنقل بنية
من الليل) فلا تصح قبل
لغروب ولا عنده الى
لضحوة الكبرى لا
عندها ولا (عندها)
عتبارا لاكثر اليوم
(وبمطلق البنية) اى بنية
لصوم فال بدل عن
لضاف اليه (وبنية نقل)
عدم المزاحم

قوله ومن صرح الح كذا
فى الاصل والمناسب حذف
من اه

ما ذكرناه عن الامداد **(قوله)** ومخطأ في وصف كذا وقع في عباراتهم اصولا وفروعا ان رمضان يصح مع الخطأ في الوصف فذهب جماعة من المشايخ الى ان نية النفل فيه موصورة في يوم الشك بأن شرع بهذه النية ثم ظهر انه من رمضان ليكون هذا الظن مغفوا او لا يخفى عليه الكفر كذافي التقرير وفي النهاية ما يردده وهو انه لما الغاية النفل لم تحقق نية الاعراض والحاصل انه لا ملازمة بين نية النفل واعتقاد عدم الفرضية او ظنه الا اذا انضم اليها اعتقاد التقلية فيكفر او ظنه ما يخفى عليه الكفر بحر ملخصا وبهذا ظهر لك ان المراد بالخطأ بالوصف وصف رمضان بنية نفل او واجب آخر خطأ لانه يبعد من المسلم ان يتعمده وليس المراد به نية الواجب فقط فقول المصنف تبع الددر ونية نفل ومخطأ في وصف فيه نظر فانه كان عليه الاقتصاد على الثاني او ابداله بواجب آخر لان فائدة التعبير بالخطأ في الوصف التباعد عن تعمد نية النفل وبعد التصريح بقوله ونية نفل لم تبق فائدة للتعبير بالخطأ في الوصف وان أريد به الواجب كما فسرهم الشارع هذا ما ظهر لي ولم أر من نه عليه **(قوله)** فقط اي دون النفل والتذر لمن فلا يصحان بنية واجب آخر بل يقع عثمانوى كياأتى ط **(قوله)** بتعين الشارع اي في قوله عليه الصلاة والسلام اذا انسلخ شعبان فلا صوم الا رمضان بخلاف التذر قائما جعل بولاية الناذر وله ابطال صلاحية ماله ط عن المنح **(قوله)** الا اذا وقعت النية اي نية النفل والواجب الآخر في رمضان فهو استثناء من قوله ونية نفل ومخطأ في وصف **(قوله)** حيث يحتاج اي المريض او المسافر وافراد الضمير للعطف باو التي لاحد الشئين او الضمير للصوم ويؤيده عود الضمير عليه في قوله تعينه وفي يقع **(قوله)** لعدم تعينه في حقهما لانه لما سقط عنهما وجوب الاداء صار رمضان في حق الاداء كشعبان **(قوله)** من نفل او واجب اما لو اطلقا لكان عن رمضان على جميع الروايات ح عن الامداد **(قوله)** على ما عليه الاكثر بحر اقول الذي في البحر نية ذلك الى الاكثر في حق المريض وهو أحد ثلاثة اقوال كياأتى اما في حق المسافر فان نوى واجبا آخر يقع عنه عند الامام وان نوى النفل او اطاق فعنه روايتان اخيهما وقوعه عن رمضان لان فائدة النفل الثواب وهو في فرض الوقت اكثر وقال وينبغي وقوعه من المريض عن رمضان في النفل على الصحيح كالسافر اه وحاصله ان المريض والمسافر لو نوا واجبا آخر وقع عنه ولو نوا نفلا او اطلقا فعن رمضان نعم في السراج صحح رواية وقوعه عن النفل فيهما وعليه يمتحن كلام المصنف والددر **(قوله)** الصحيح وقوع الكل عن رمضان الخ المراد بالكل هو ما اذا نوى المريض النفل او اطلق او نوى واجبا آخر وما اذا نوى المسافر كذلك الا اذا نوى واجبا آخر فانه يقع عنه لاعتنا رمضان لان المسافر له ان لا يصوم فله ان يصرفه الى واجب آخر لان الرخصة متعلقة بمظنة العجز وهو السفر وذلك موجود بخلاف المريض فانها متعلقة بمحققة العجز فاذا صام تبين انه غير عاجز واستشكله صدر الشريعة في التوضيح بأن المرخص هو المريض الذي يزداد بالصوم لا المرض الذي لا يقدر به على الصوم فلان سلم انه اذا صام ظهر فوات شرط الرخصة قال في التلويح وجوابه ان الكلام في المريض الذي لا يطبق الصوم وتتعلق الرخصة بمحققة العجز واما الذي يخاف فيه ازدياد المرض فهو كالسافر بلا خلاف على ما يشعر به كلام شمس الأئمة في المبسوط من ان قول الكرخي بعدم الفرق بين المسافر والمريض سر أو مؤول بالمريض الذي

(ومخطأ في وصف) كذا
واجب آخر (في اد
رمضان) فقط تعينه بتعين
الشارع (الا) اذا وقع
النية (من مريض او مسافر)
حيث يحتاج الى التعيين
لعدم تعينه في حقهما فلا
عن رمضان (بل يقع
عثمانوى) من نفل او واجب
(على ما عليه الاكثر) بحر
وهو الاصح سراج وقيه
بأنه ظاهر الرواية فلا
اختاره المصنف تبع الددر
لكن في اوائل الاشياء
الصحيح وقوع الكل
عن رمضان سوى مسافر
نوى واجبا آخر واختاره
ابن الكمال وفي التمريل
عن البرهان انه الاصح

يعطى الصوم وكان منه ازدياد المرض اه * (تنبيه) * تلخص من كلام البحران في المربض ثلاثة اقوال احدها ما في الاشياء المذكور هنا واختاره فخر الاسلام وشمس الائمة جمع وصححه في الجمع * ثانيها ما مر في المتن انه يقع عمانوى واختاره في الهداية واكثر المشايخ وقيل انه ظاهر الرواية وينبئ وقوعه عن رمضان في النفل كالسافر كامر * ثالثها التفصيل بين ان يضره الصوم فتعلق الرخصة بخوف الزيادة فيصير كالسافر يقع عمانوى وبين ان لا يضره الصوم كفساد الهضم فتعلق الرخصة بحقيقته فيقع عن فرض الوقت واختاره في الكشف والتحرير اه وهذا القول هو ما مر عن التلويح وجعله في شرح التحرير محل القولين وقال انه تحقيق يحصل به التوفيق بحمل ما اختاره فخر الاسلام وغيره على من لا يضره الصوم وحمل ما اختاره في الهداية على من يضره وتعقب الاكل في التقرير هذا القول بأن من لا يضره الصوم لا يرخص له الفطر لانه صحيح وليس الكلام فيه قلت واجبت عنه فيما علقته على البحر بما حاصله ان الصوم تارة يزاد به المرض مع القدرة عليه كمرض العين مثلاً وتارة لا يضره كمرض بفساد الهضم فان الصوم لا يضره بل ينفعه فالاول تتعلّق الرخصة فيه بخوف الزيادة والثاني بحقيقة العجز بأن يصل الى حالة لا يمكنه معها الصوم فاذا صام ظهر عدم عجزه فيقع عن رمضان وان نوى غيره لانه اذا قدر عليه مع كونه لا يضره لا يقول عاقل بأنه يرخص له الفطر هذا ما ظهر لى والله اعلم **(قوله والتذرع المعين الخ)** تصريح بتأفهم من قوله في رمضان فقط **(قوله بنية واجب آخر)** كفضاء رمضان او الكفارة ما لو نوى النفل فانه يقع عن التذرع المعين سراج ثم نقل عن الكرخي ان محمداً قال يقع عن النفل وابا يوسف عن التذرع **(قوله يقع عن واجب نواه مطلقاً)** اى سواء كان صحيحاً او مريضاً مقبلاً او مسافراً واذا وقع عمانوى وجب عليه قضاء المندور في الاصح كافي البحر عن الظهيرية **(قوله ولو لجهله)** زاد لفظه ولو ليدخل غير الجاهل لكن الاولى اسقاطها لان العالم تقدم قريباً في قوله ومخطأ في وصف ط وافاد ان الصوم واقع في رمضان ولم يذكر ما اذا جهل شهر رمضان كالاسير في دار الحرب فتجربى وصام عنه شهر او بئانه في البحر وفيه ايضا لو صام بالتحرى سنين كثيرة ثم تبين انه صام في كل سنة قبل شهر رمضان فهل يجوز صومه في الثانية عن الاولى وفي الثالثة عن الثانية وهكذا قبل يجوز وقيل لا ويصح في المحيط ان ان نوى صوم رمضان مبهماً يجوز عن القضاء وان نوى عن السنة الثانية مفسراً لا يجوز اه **(قوله فلا صوم الا عن رمضان)** اى لا يتحقق فيه صوم غيره ومجمله فيمن تعين عليه فلا يرد المسافر اذا نوى واجبا آخر ط **(قوله عن العادة)** اى عادة الامساك بحمية والعدول ط **(قوله وقال زفر ومالك تكني نية واحدة)** اى عن الشهر كله وروى عن زفر ان قيم لا يحتاج الى نية ولو مسافراً لم يحجز حتى ينوى من الليل وعند علمائنا الثلاثة لا يجوز الابنية جديدة لكل يوم من الليل او قبل الزوال مقبلاً او مسافراً سراج **(قوله قلنا الخ)** اى في جواب قياسه الصوم على الصلاة ان صوم كل يوم عبادة بنفسه بدليل ان فساد البعض لا يوجب فساد الكل بخلاف الصلاة **(قوله والشرط للباقي من الصيام)** اى من انواعه اى الباقي منها بعد الثلاثة المتقدمة في المتن وهو قضاء رمضان والتذرع المطلق وقضاء التذرع المعين والنفل بعد افساده والكفارات السبع وما لحق بها من جزاء الصيد والحلق والمنعة نهرو وقوله السبع صوابه الاربع وهى كفارة الظهار والقتل واليمين والافطار

(والتذرع المعين) لا يصح بنية واجب آخر بل يقع عن واجب نواه مطلقاً فرقاً بين تعيين الشارع والعبد (ولو صام مقيم عن غير رمضان) ولو (لجهله به) اى برضا (فهو عنه) لاعمانوى لحديث اذا جاء رمضان فلا صوم الا عن رمضان ويحتاج صوم كل يوم من رمضان الى نية ولو صحيحاً مقبلاً بغير العبادة عن العادة وقال زفر ومالك تكني نية واحدة كالصلاة قلنا فساد البعض لا يوجب فساد الكل بخلاف الصلاة (والشرط للباقي من الصيام) قران النية

(قوله للفجر) أي لأول جزء منه ط (قوله ولو حكما الخ) جعل في البحر القرآن في حكم التبييت وأنت خير بأن الأنسب ما سلكه الشارح من العكس إذا قرآن هو الأصل وفي التبييت قرآن حكما كافي النهر (قوله وهو) الضمير راجع إلى القرآن الحكيم ح (قوله تبييت النية) فلو نوى تلك الصيامات نهارا كان تطوعا وأتمامه مستحب ولا قضاء بإفطاره والتبييت في الأصل كل فعل دبر ليلًا ط عن القهستاني (قوله للضرورة) علة لا لكفاء بالقرآن الحكيم إذا تحرى وقت الفجر ثم أبشق والخرج مدفوع اه ح (قوله وتعيينها) هو بالنظر إلى مجرد المتر معطوف على تبييت وبالنظر إلى عبارة الشرح معطوف على قرآن كالأخفى والمراد بتعيينها تعيين النوى بها فهو مصدر مضاف إلى فاعله المجازي (قوله لعدم تعيين الوقت) أي لهذه الصيامات بخلاف أداء رمضان والتذرع المعين فإن الوقت فيها متعين وكذا النفل لأن جميع الأيام سوى شهر رمضان وقت له (قوله والشرط فيها الخ) أي في التنية المعينة لا مطلقا لأن ما لا يشترط له التعيين يكفيه أن يعلم بقلبه أن يصوم فلا منافاة بين ما هنا وما قدمناه عن الاختيار وإفادح أن العلم لازم للنية التي هي نوع من الإرادة إذ لا يمكن إرادة شيء إلا بعد العلم به (قوله والسنة) أي سنة المشايخ التي صلى الله عليه وسلم لعدم ورود النطق بها عنه ح (قوله أن يتلفظ بها) فيقول نويت أصوم غدا أو هذا اليوم أن نوى نهار الله عز وجل من فرض رمضان سراج (قوله ولا تبطل بالمشيئة) أي استحسانا وهو الصحيح لأنها ليست في معنى حقيقة الاستثناء بل للاستعانة وطالب التوفيق حتى لو أراد حقيقة الاستثناء لا يصير صائما كافي التارخانية (قوله بأن يعزم ليلا على الفطر) فلو عزم عليه ثم أصبح وامسك ولم ينو الصوم لا يصير صائما تارخانية (قوله ونية الصائم الفطر لغو) أي نيته ذلك نهارا وهذا تصريح بمفهوم قوله بأن يعزم ليلا وفي التارخانية نوى القضاء فلما أصبح جعله تطوعا لا يصح (قوله لأن الجهل الخ) جواب عما في الفتح من قوله قيل هذا أي لزوم القضاء إذا علم أن صومه عن القضاء لم تصح نيته من النهار ما إذا لم يعلم فلا يلزم بالشرع كالمظنون قال في البحر وتبعه في النهر الذي يظهر ترجيح الإطلاق فإن الجهل بالأحكام في دار الإسلام ليس بمعتبر خصوصا أن عدم جواز القضاء بنيته نهارا متفق عليه فيها يظهر فليس كالمظنون اه وما قدمناه عن القهستاني مبنى على هذا القيل (قوله فلم يكن كالمظنون) إذا المظنون أن يظن أن عليه قضاء يوم فسرعه فيه بشرطه ثم تبين أن لا صوم عليه فإنه لا يلزمه أتمامه لأنه شرع فيه مسقطا لا مائزما وهو معذور بالنسيان فلو أفسده فوراً لا قضاء عليه وإن كان الأفضل أتمامه بخلاف ما لو مضى فيه بعد علمه فإنه يصير مائزما فلا يجوز قطعه فلو قطعه لزمه قضاؤه وأما من نوى القضاء بعد الفجر فإن ما نواه عليه لكنه جهل لزوم التبييت فلم يعذر وصح شروعه فلو قطعه لزمه قضاؤه وحجتى (قوله ولا يصام يوم الشك) هو استواء طرفي الإدراك من النبي والأنبياء بحر (قوله هو يوم الثلاثاءين من شعبان) الأولى قول نور الإيضاح هو ما يلي التاسع والعشرين من شعبان أي لأنه لا يعلم كونه يوم الثلاثاءين لاحتمال كونه أول شهر رمضان ويمكن أن يكون المراد أنه يوم الثلاثاءين من ابتداء شعبان فمن ابتدائية لا تبعضية تأمل (نبيه) في الفيض وغيره لو وقع الشك في أن اليوم يوم عرفة أو يوم النحر فالأفضل فيه الصوم فإنهم (قوله وإن لم يكن علة الخ) قال في شرحه على الملتقى وبما ندفع كلام القهستاني وغيره اه أي حيث

للفجر ولو حكما وهو (تبييت النية) للضرورة (وتعيينها) لعدم تعيين الوقت والشرط فيها أن يعلم بقلبه أي صوم يصومه قال الحدادي والسنة أن يتلفظ بها ولا تبطل بالمشيئة بل بالرجوع عنها بأن يعزم ليلا على الفطر ونية الصائم الفطر لغو ونية الصوم في الصلاة صحيحة ولا تفسدها بالتلفظ ولو نوى القضاء نهارا صار نفلا فيقضيه لو أفسده لأن الجهل في دارنا غيره معتبر فلم يكن كالمظنون بحر (ولا يصام يوم الشك) هو يوم الثلاثاءين من شعبان وإن لم يكن علة أي على القول

مبحث

في صوم يوم الشك

قيد بما اذا غم هلال شعبان فلم يعلم انه الثلاثون من شعبان او الحادى والثلاثون او غم هلال
 رمضان فلم يعلم انه الاول منه او الثلاثون من شعبان اور آه واحد او فاسقان فردت شهادتهم
 فلو كانت السماء مصحبة ولم يره احد فليس بيوم شك اه ومثله في المعراج عن المجتبى بزيادة
 ولا يجوز صومه ابتداء لافرضا ولا نفلا وكلامهم مبنى على القول باعتبار اختلاف المطالع كما
 أفاده كلام الشارح هنا **(قوله)** بعدم اعتبار اختلاف المطالع سقط من اكثر النسخ لفظ
 اعتبار ولا بد من تقديره لانه لا كلام في اختلاف المطالع وانما الكلام في اعتباره وعدمه
 كما يأتى بيانه **(قوله لجواز السراج)** اى فيلزم البلدة التى لم يرها فيها الهلال **(قوله)** ولا يصام أصلا اى
 ابتداء لافرضا ولا نفلا كما قدمناه اتفاقا عن المجتبى لانه لا احتياط في صومه للخواص بخلاف
 يوم الشك نعم لو وافق صوما يعتاده فالأفضل صومه كما أفاده عن المجتبى بقوله ابتداء ففهم
(قوله الانفلا) في نسخة تطوعا **(قوله)** ويكره غيره اى من فرض أو واجب بنية معينة
 أو مترددة وكذا إطلاق التية لان المطالع شامل للمقادير كما في المعراج **(قوله لواجب آخر)**
 ككفر وكفارة وقضاء سراج **(قوله)** كره تنزيها سند كره وجهه **(قوله)** كره تحريما للتشبه
 بأهل الكتاب لانهم زادوا في صومهم وعليه حمل حديث النبى عن التقدم بصوم يوم او يومين
 بحر **(قوله)** ويقع عنه اى عن الواجب وقيل يكون تطوعا هداية **(قوله)** ان لم تظهر رمضانيتها
 في السراج اذا صامه بنية واجب آخر لا يسقط عنه لجواز ان يكون من رمضان فلا يكون
 قضاء بالشك اه فإدائه لو لم يظهر الحال لا يكفي عما نوى فكان على المصنف ان يقول كما
 قال في الهداية ان ظهر انه من شعبان أجزأ عما نوى في الاصح وان ظهر انه من رمضان يحزى به
 لوجود اصل التية اه **(قوله)** فغنه اى عن رمضان **(قوله)** لومقيا قيد لقوله كره تنزيها
 ولقوله فغنه قال في السراج ولو كان مسافرا فوى فيه واجبا آخر لم يكره لان أداء رمضان غير
 واجب عليه فلم يشبه صومه الزيادة ويقع عما نوى وان بان أنه من رمضان وعندها يكره
 كالمقيم ويجزى عن رمضان ان بان أنه منه **(قوله)** ان وافق صوما يعتاده كما لو كان عادته
 أن يصوم يوم الخميس أو الاثنين فوافق ذلك يوم الشك سراج وهل ثبت العادة بمرة كما في الحيفض
 تردد فيه بعض الشافعية قلت الظاهر نعم اذا فعل ذلك مرة وعزم على فعل مثله بعدها فوافق
 يوم الشك لان الاعتياد يشعر بالتكرار لانه من العود مرة بعد اخرى وبالغزم المذكور يحصل
 العود حكما أما بدونه فلا تأمل **(قوله)** لحديث الخ وهو ما في الكتب الستة عن ابن عباس رضي الله
 تعالى عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال لا تقدموا رمضان بصوم يوم او يومين
 الا رجل كان يصوم صوما فليصمه والمراد به غير التطوع حتى لا يزداد على صوم رمضان كما زاد
 اهل الكتاب على صومهم توفيقا بينه وبين ما أخرجه الشيخان عن عمار بن ياسر رضي الله
 تعالى عنه أنه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لرجل هل صمت من سرر شعبان قال لا
 قال اذا افطرت فصم يوما مكانه سرر الشهر بفتح السين المهملة وكسر ها آخره كذا قال ابو عبيد
 وجوه واهل اللغة لاستقرار القمر فيه اى اختلافه وربما كان ليلة اوليتين كذا أفاده نوح في
 حاشية الدرر واستدل أحمد بحديث السرر على وجوب صوم يوم الشك وهو عندنا محمول على

بعدم اعتبار اختلاف المطالع
 لجواز تحقق الرؤية في بلدة
 اخرى واماعلى مقابلة فليس
 بشك ولا يصام أصلا شرح
 الجمع للعنى عن الزاهدى
 (الانفلا) ويكره غيره
 (لوصامه لواجب آخر
 كره) تنزيها ولو جزم ان
 يكون عن رمضان كره
 تحريما (ويقع عنه في الاصح
 ان لم تظهر رمضانيتها والا)
 بأن ظهرت (فغنه) لومقيا
 (والتشبه فيه احب) اى
 افضل اتفاقا (ان وافق
 صوما يعتاده) اوصام من
 آخر شعبان ثلاثة فاكثر
 لا أقل لحديث لا تقدموا
 رمضان بصوم يوم او يومين
 واما حديث من صام يوم
 الشك فقد عصى ابا القاسم

الاستحباب لانه معارض بحديث التقدم توفيقا بين الادلة ما يمكن كما اوضحه في الفتح هذا وقد صرح في الهداية وشروحا وغيرها بان المنهى عنه هو التقدم على رمضان بصوم رمضان ووجه تخصيصه بيوم او يومين ان صومه عن رمضان غالبا يكون عند توهم نقصان في شهر او شهرين فيصوم يوما او يومين عن رمضان على ظن ان ذلك احتياط كما افاده في الامداد والسعدية وقال في الفتح وعليه فلا يكره صوم واجب آخر في يوم الشك قال وهو ظاهر كلام التحفة حيث قال وقد قام الدليل على ان الصوم فيه عن واجب آخر وعن التطوع مطلقا لا يكره فثبت ان المكروه ما قلنا يعني صوم رمضان وهو غير بعيد من كلام الشارحين والكافي وغيرهم حيث ذكروا ان المراد من حديث التقدم هو التقدم بصوم رمضان قالوا ومقتضاء ان لا يكره واجب آخر اصلا وانما كرهه لصورة النهي في حديث العصيان الآتي وتصحيح هذا الكلام ان يكون معناه يترك صومه عن واجب آخر تورعا والافبعد وجوب كون المراد من النهي عن التقدم صوم رمضان كيف يوجب حديث العصيان منع غيره مع انه يجب ان يحتمل على ما حمل عليه حديث التقدم اذ لا يفرق بينهما اه ما في الفتح ملخصا وفي التناخاتية تصحيح عدم الكراهة اى التحريمية فلا ينافي ان التورع تركه تنزيها وفي المحيط كان ينبغي ان لا يكره بنية واجب آخر الا انه وصف بنوع كراهة احتياطا فلا يؤثر في نقصان الثواب كالصلاة في الارض المغسوبة اه **(قول له فلا اصل له)** كذا قال الزيلعي ثم قال ويروي موقوفا

على عمار بن ياسر وهو في مثله كالرفوع اه قلت وينبغي حمل نفي الاصلية على الرفع كما حمل بعضهم قول النووي في حديث صلاة النهار عجماء انه لا اصل له على ان المراد لا اصل لرفعه والا فقد ورد موقوفا على مجاهد وابي عبيدة وكذا هذا اوردته البخارى تعليقا بقوله وقال صلة

عن عمار من صام الح قال في الفتح واخرجه اصحاب السفن الاربعة وغيرهم وصححه الترمذى عن صلة بن زفر قال كنا عند عمار في اليوم الذى يشك فيه فأتى بشاة مصلية فتبني بعض القوم فقال عمار من صام هذا اليوم فقد عصى ابا القاسم قال في الفتح وكأنه فهم من الرجل المتبني انه قصد صومه عن رمضان فلا يعارض مامر وهذا بعد حمله على السماع من النبي صلى الله عليه وسلم والله سبحانه اعلم **(قول له والا يصومه الخواص)** اى وان لم يوافق صوما يعتاده ولا صام من آخر شعبان ثلاثة فاكثر استحجب صومه للخواص قال في الفتح وفيه في التحفة بكونه على وجه لا يعلم العوام ذلك كي لا يعتادوا صومه فيظهروه الجهال زيادة على رمضان ويدل عليه قصة ابي يوسف المذكورة في الامداد وغيره حاصلها ان اسد بن عمرو سألته هل انت مفطر فقال له في اذنه انا صائم وفي قوله يصومه الخواص اشارة الى انهم يصبحون صائمين لا متلومين بخلاف العوام لكن في الظهيرية الافضل ان يتلوم غير آكل ولا شارب ما لم يتقارب انتصاف النهار فان تقارب فعامة المشايخ على انه ينبغي للقضاة والمفتين ان يصوموا تطوعا ويفتوا بذلك خاصتهم ويفتوا العامة بالافطار وهذا يفيد ان التلوم افضل في حق الكل كما في النهر لكن في الهداية والمحيط والحاشية وغيرها ان المختار ان يصوم المفتي بنفسه اخذا بالاحتياط وينبغي العامة بالتلوم الى وقت الزوال ثم بالافطار والتلوم الانتظار كما في المغرب **(قول له بعد الزوال)** في الزميمة عن خط بعض العلماء في هامش الهداية انه

لم يقل بعد المضجوة الكبرى مع انه مختاره سابقا لان الاحياط هنا التسعة **(قوله)** نفيا لتهمة
 التهي (اي حديث لا تقدموا رمضان كذا في شرحه على المفتي فهو علة لقوله وبفطر غيرهم
(قوله) والثبة **(الح)** بيان للكيفية **(قوله)** حكمه مر (اي في قوله والصوم واجب ان وافق
 صوما بعباده **(قوله)** ولا يخطر ببالة **(الح)** معطوف على قوله ينوي وهو تفسير لقوله على سبيل
 الجزم والمراد ان لا يردد في التية بين كونه نفلا ان كان من شعبان وفرضا ان كان من رمضان
 بل يجزم بنيته نفلا محضا ولا يضره خطور احتمال كونه من رمضان بعد جزمه بنية النقل لانه
 يصوم احتياطا لذلك الاحتمال قال في غاية البيان وانما فرق بين المفتي والعامه لان المفتي يعلم
 ان الزيادة على رمضان لا تجوز فلذا يصوم احتياطا احترازا عن وقوع الفطر في رمضان بخلاف
 العامة فانه قد يقع في وهمهم الزيادة فلذا كان فطرهم افضل بعد التلوه **(قوله)** ذكره اخي
 زاده (اي في حاشيته على صدر الشريعة وذكره ايضا المحقق في فتح القدير وكذا في المعراج
 وغيره **(قوله)** وليس بصائم **(الح)** تكميل لاقسام المسئلة المذكورة في الهداية وهي خمسة
 تقدم منها ثلاثة وهي الجزم بنية النقل او بنية واجب او بنية رمضان وعلمت احكامها والاربع
 الانخواع في اصل التية والخامس الانخواع في وصفها قال في المغرب التضجيع في التية هو التردد
 فيها وان لا يتها في نفيها في الامر اذا وهن فيه وقصر واصله من الضجوع **(قوله)** لعدم
 الجزم (في العزم فقد دقت ركن التية لكن هذا اذا لم يجدد التية قبل نصف النهار فان جدد
 عازما على الصوم جاز كما رأيت بخط بعض العلماء على هامش الهداية وهو ظاهر **(قوله)** كما
 انه **(الح)** تنظير لتلك المسئلة بهذه وعبارة الهداية فصار كما اذا نوى **(الح)** **(قوله)** غداة (بالعين
 المعجمة والدال المهملة ممدودا **(قوله)** ويصير صائما) اي جزمه بنية الصوم وان ردد في
 وصفه بين فرض وواجب آخر او فرض ونقل **(قوله)** مع الكراهة (اي الترتيبة لان
 كراهة التحريم لا تثبت الا اذا جزم انه عن رمضان كما افاده الشارح سابقا **(قوله)** للتردد
(الح) علة للكراهة في المسلتين على طريق اللف والشر المرتب في الاولى التردد بين
 مكروهين وهما الفرض والواجب وفي الثانية بين مكروه وغيره وهما الفرض والنفل **(قوله)**
 فنه (اي يقع عن رمضان لوجود اصل التية وهو كاف في رمضان لعدم لزوم التبيين فيه
 بخلاف الواجب الآخر كما مر **(قوله)** غير مضمون بالقضاء (ينصب غير على الحالية اي
 لا يلزم قضاه لو افسده **(قوله)** لعدم النقل قصدا) لانه قاصد للاسقاط من وجه وهو
 نية الفرض فصار كالمظنون بخامع انه مشرع فيه مسقطا لما تزامن كما مر **(قوله)** اكل المتلوه
 اي المنتظر الى نصف النهار في يوم الشك **(قوله)** كما كلة بعدها (فبو ظهرت رمضايتها
 ونوى الصوم بعد الاكل جاز لان اكل التام لا يفطره وقيل لا يجوز كافي الفتنة وبه جزم
 في السراج والشرعنا لاية وسياق تمام الكلام عليه في اول الباب الآتي **(قوله)** رأى مكلف
 اي مسلم بالغ عاقل ولو فاسقا كما في البحر عن الظهيرية فلا يجب عليه لو صيا او مجنونا
 وشمل ما لو كان الرائي اماما فلا يأمر الناس بالصوم ولا بالفطر اذا رآه وحده ويصوم هو
 كما في الامداد وافاد الحيز الرمل انه لو كانوا جماعة وردت شهادتهم لعدم تكامل الجمع العظيم
 فالحكم فيهم كذلك **(قوله)** بدليل شرعي) هو ما فسقه او غلبه نهر وفي الفهستاني بفسقه

نفيا لتهمة التهي (وكل من
 علم كيفية صوم الشك فهو
 من الخواص والا فمن
 العوام والثبة) المتبرة
 هنا (ان ينوي التطوع)
 على سبيل الجزم (من لا
 يعتاد صوم ذلك اليوم)
 اما المتعارف حكمه مر (ولا
 يخطر ببالة انه ان كان من
 رمضان فنه) ذكره اخي
 زاده (وليس بصائم لو)
 ردد في اصل التية بأن (نوى
 ان يصوم غدا ان كان من
 رمضان والا فلا) اصوم
 لعدم الجزم (كما) انه ليس
 بصائم (لو نوى انما لا يجد
 غدا فهو صائم والافطر
 ويصير صائما مع الكراهة
 لو) ردد في وصفها بأن
 (نوى ان كان من رمضان
 فنه والا فمن واجب آخر
 وكذا يكرهه) لو قال انما صائم
 ان كان من رمضان والا فمن
 نفل للتردد بين مكروهين
 او مكروه وغير مكروه
 (فان ظهر رمضايتها فنه
 والا فقل فيها) اي الواجب
 والنفل (غير مضمون
 بالقضاء) لعدم النقل قصدا
 اكل المتلوه ناسيا قبل التية
 كما كلة بعدها وهو الصحيح
 شرح وهابية (رأى)
 مكلف (هلال رمضان او
 الفطر ورد قوله) بدليل
 شرعي

لوالسباء متغية او تفرده لوكانت مصححة (قولہ سام) اى صوما شرعيا لانه المراد حيث اطاق شرعا ويدل عليه ما بعده وفيه اشارة الى رد قول الفقيه ابى جعفر ان معناه فى هلال الفطر لا بأكمل ولا يشرب ولكن ينبغي ان يفسده لانه يوم عيد عنده والى رد قول بعض مشايخنا من انه يفطر فيه سرا كفى البحر واليه اشارة الشارح بقوله مطلقا اى فى هلال رمضان والفطر * (تايه) * لوصام رأى هلال رمضان واكمل العدة لم يفطر الا مع الامام لقوله عليه الصلاة والسلام صومكم يوم تصومون وفطركم يوم تفطرون رواه الترمذى وغيره والناس لم يفطروا فى مثل هذا اليوم فوجب ان لا يفطر نهر (قولہ وجوبا وقيل نديا) قال فى البدائع المحققون قالوا لا رواية فى وجوب الصوم عليه وانما الرواية انه يصوم وهو محمول على التنب احتياطاً اه قال فى التحفة يجب عليه الصوم وفى المبسوط عليه صوم ذلك اليوم وهو ظاهر استدلالهم فى هلال رمضان بقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه وفى العيد بالاحتياط نهر وما فى البدائع مخالف لما فى اكثر المعبريات من التصريح بالوجوب نوح قلت والمظاهر ان المراد بالوجوب المصطلح لا الفرض لان كونه من رمضان ليس قطعياً ولذا ساغ القول بنبذ صومه وسقطت الكفارة بفطره ولو كان قطعياً لزم الناس صومه على ان الحسن وابن سيرين وعطاء قالوا لا يصوم الا مع الامام كاتقله فى البحر فافهم (قولہ قضى فقط) اى بلا كفارة (قولہ لشبهة الرد) علة لما تضمنه قوله فقط من عدم لزوم الكفارة اى ان القاضى لما رد قوله بدليل شرعى اورث شبهة وهذه الكفارة تندرى بالشبهات هداية ولا يخفى ان هذه علة لسقوط الكفارة فى هلال رمضان اما فى هلال الفطر فلكونه يوم عيد عنده كفى النهر وغيره وكأنه تركه لظهوره (قولہ قبل الرد لشهادته) وكذا لو لم يشهد عند الامام وصام ثم افطر كفى السراج (قولہ لان ما آملح) يروى ان عمر رضى الله عنه امر الذى قال رأيت الهلال ان يمسح حاجبيه بالمال ثم قال له ابن الهلال فقال فقدته فقال شعرت قامت بين حاجيك فحسبتها هلالا اسراج قال ح وهذا انما يصلح تعديلاً لعدم الكفارة فى هلال رمضان اما فى هلال شوال فانما لا يجب لانه يوم عيد عنده على نسق ما تقدم (قولہ واما بعد بقوله) اى فى هلال رمضان (قولہ فى الاصح) لانه يوم صوم الناس فلو كان عدلاً ينبى ان لا يكون فى وجوب الكفارة خلاف لان وجه نفيها كونه من لا يجوز القضاء بشهادته وهو متفق بمر عن الفتح وقوله من لا يجوز اى لا يحمل لان القضاء بشهادة الفاسق صحيح وان ائتم القاضى (قولہ وقيل الح) هذا اولى من قول الكتب وبثبت رمضان لما فى البحر من ان الصوم لا يتوقف على الثبوت وليس يلزم من رؤيته ثبوته لان مجيئه لا يدخل تحت الحكم وفى الجوهرة لو شهد عند الحاكم رجل ظاهره العدالة وسمعه رجل وجب عليه الصوم لانه قد وجد الخبر الصحيح قلت واما قوله فيما سأتى وطريق اثبات رمضان الح فالمراد اثباته ضمناً لاجل ان يثبت ما عاق عليه من الوكالة ولذا يلزم فيه الدعوى والحكم والمتى دخوله تحت الحكم قصداً وكه من شئ يثبت ضمناً لا قصداً كفى بيع الشرب والطريق فليس اثباته لأجل صومه كإلزامهم (قولہ لانه خبر لا شهادة) قال فى الهداية لانه امر دينى فاشبهه رواية الاخبار (قولہ خبر عدل) العدالة ملكة تحمل على ملازمة التقوى والمرأة والشرط ادانها وهو ترك الكبائر والاصرار على

(صام) مطلقاً وجوباً وقيل ندياً (فان افطر قضى فقط) فيها شبهة الرد (واختاف) المشايخ لعدم الرواية عن المتقدمين (فيا اذا افطر قبل الرد) لشهادته (والراجع عدم وجوب الكفارة) وتصححه غير واحد لان ما آره يحتمل ان يكون خيالا لا هلالاً واما بعد بقوله فتجب الكفارة ولو فاسقاً فى الاصح (وقيل بلا دعوى و) بلا (لفظ اشهد) وبلا حكم ومجلس قضاء لانه خبر لا شهادة (للصوم مع علة كغيم) وغبار (خبر عدل) او مستور

الصغار وما يخل بالمرأة ويلزم أن يكون مسلماً عاقلاً بالغاً بحر (قوله على ما صححه البرازي) وكذا صححه في المعراج والتجنيس وقال في الفتح وهو رواية الحسن وبه أخذ الحلواني ومنى عليه في نور الإيضاح وأقول أنه ظاهر الرواية أيضاً فقد قال الحاكم الشهيد في الكافي الذي هو جمع كلام محمد في كتبه التي هي ظاهر الرواية مانصه وتقبل شهادة المسلم والمسلمة عدلاً كان الشاهد أو غير عدل اه والمراد بغير العدل المستور كسأني قريباً (قوله لافاسق اتفاقاً) لأن قوله في البيانات غير مقبول أي في التي يتيسر تلقيها من العدول كرواية الأخبار بخلاف الأخبار بطهارة الماء ونجاسته حيث تجري في خبره فيه إذ قد لا يقدر على تلقيها من جهة العدول وقول الطحاوي أو غير عدل محمول على المستور كما هو رواية الحسن لأن المراد بالعدل من ثبتت عدالته والاشيوت في المستور أمام عينين الفسق فلا قائل به عندنا وعليه تفرع ما لو شهدوا في آخر رمضان برؤية هلاله قبل صومهم بيوم أن كانوا في المصر ردت لتركهم الحسبة وأن جازاً من خارج قبلت من الفتح ملخصاً (قوله وهل له أن يشهد الخ) قال الحلواني يلزم العدل ولوامة أو مخدرة أن يشهد في ليلته كي لا يصحبوا مقطعين وهي من فروض العين وأما الفاسق أن علم أن الحاكم يميل إلى قول الطحاوي ويقبل قوله يجب عليه وأما المستور ففيه شبهة الروايتين معراج قلت وقوله أن علم الخ مبني على ظاهر قول الطحاوي من قبول ظاهر الفسق فإذا كان اعتقاد القاضي ذلك يجب أن يشهد وقول الشارح وهل له بفقد عدم الوجوب بناء على عدم علمه باعتقاد القاضي كما هو مفاد التعليق بقوله لأن القاضي ربما قبله نأمل (قوله على المذهب) خلافاً للإمام الفضل حيث قال إنما يقبل الواحد العدل إذا أفسر وقال رأيت خارج البلد في الصحراء أو يقول رأيت في البلدة من بين خلل السحاب أما بدون هذا التفسير فلا يقبل كذا في الظهيرية بحر (قوله وتقبل شهادة واحد على آخر) بخلاف الشهادة على الشهادة في سائر الأحكام حيث لا تقبل ما لم يشهد على شهادة كل رجل رجلان أو رجل وامرأتان (قوله كعبد واتني) أي كما تقبل شهادة عبد واتني (قوله ولو على مثلهما) أفاد بهذا التعميم قبول شهادتهما على شهادة حر أو ذكر وهو بحث لصاحب النهر وقال ولم أره (قوله ويجب على الجارية المخدرة) أي التي لا تخالط الرجال وكذا يجب على الحرة أن تخرج بلا إذن زوجها وكذا غير المخدرة والزوجة بالأولى قال ط والظاهر أن محل ذلك عند توقف إثبات الرؤية عليها والأفلا (قوله في ليلتها) أي ليلة الرؤية (قوله مع العلة) أي من غيب وغبار ودخان (قوله نصاب الشهادة) أي على الأموال وهو رجلان أو رجل وامرأتان (قوله لتعلق نفع العبد) علة لاشتراط ما ذكر في الشهادة على هلال الفطر بخلاف هلال الصوم لأن الصوم امرئيتي فلم يشترط فيه ذلك أما الفطر فهو نفع دينوي للعباد فاشبه سائر حقوقهم فيشترط فيه ما يشترط فيها (قوله لكن لا تشترط الدعوى الخ) قال في الفتح عن الحائنة وأما الدعوى فينبغي أن لا يشترط كما في عتق الأمة وطلاق الحرة عند النكاح وعتق العبد في قولهما وأما على قياس قوله فينبغي أن تشترط الدعوى في الهالين اه أي قياس قول الإمام باشتراط الدعوى في عتق العبد اشتراطها أيضاً في الهالين لكن جزء في الحائنة بعدم اشتراطها في هلال رمضان ثم ذكر هذا البحث وفيه نظر لأن اشتراط الدعوى عند في عتق

على ما صححه البرازي على خلاف ظاهر الرواية لافاسق اتفاقاً وهل له أن يشهد مع علمه بفسقه قال البرازي نعم لأن القاضي ربما قبله (ولو) كان العدل (قناواتي أو محدودا في قذف تاب) بين كيفية الرؤية أولاً على المذهب وتقبل شهادة واحد على آخر كعبد واتني ولو على مثلهما ويجب على الجارية المخدرة تخرج في ليلتها بلا إذن مولاهما وتشهد كما في الحافطية (وشرط للفتن) مع العلة والعدالة (نصاب الشهادة وانقط) (اشهد) وعدم الحد في قذف لتعلق نفع العبد لكن (لا) تشترط (الدعوى) كما لا تشترط في عتق الأمة

العبد لانه حق عبد بخلاف الأمة فان فيه مع حق العبد حق الله تعالى وهو صيانة فرجه والفطر وان كان فيه حق عبد لكن فيه حق الله تعالى لحرمته صومه ووجوب صلاة العبد فهو بعق الأمة اشبه فلا تشترط فيه الدعوى ولذا جزم به الشارح تبعا لغیره افاده الرحقي **(قولہ وطلاق الحرة)** مفهومه ان الزوجة الرقبة يشترط فيها الدعوى والذي في جامع الفصولين الاطلاق لكنه هنا يشترط حضور الزوج والسيد في العتق ط **(قولہ ببلدة)** اى او قرية قال في السراج ولو تفرد واحد برؤيته في قرية ليس فيها وال ولم يأت مصرا ليشهد وهو ثقة يصومون بقوله اه قلت والظاهر انه يلزم اهل القرى الصوم بسباع المدافع او رؤية القناديل من المصر لانه علامة ظاهرة تفيد غلبة الظن وغلبة الظن حجة موجبة للعمل كاصرحوا به واحتمل كون ذلك لغیر رمضان بعيد اذا يفعل مثل ذلك عادة في ليلة الشك الا لثبوت رمضان **(قولہ لاحاكم فيها)** اى لا قاضى ولا والى كافى الفتح **(قولہ صاموا بقول ثقة)** اى افتراضا لقول المصنف في شرحه وعليهم ان يصوموا بقوله اذا كان عدلا ط **(قولہ و افطروا الخ)** عبارة غير لابأس ان يفطروا والظاهر ان المراد به الوجوب ايضا والتعبير بنى البأس لانه مظنة الحرمة كما في نفى الجناح في قوله تعالى فلا جناح عليكم ان تقصروا من الصلاة ومثله كثير في كلامهم فافهم **(قولہ مع العلة)** قيد لقوله صاموا و افطروا **(قولہ للضرورة)** اى ضرورة عدم وجود حاكم يشهد عنده **(قولہ بين نصب شاهد)** اى يجعله شهادته افاده ح لكن عبارة الجوهرية بين ان ينصب من يشهد عنده الخ والظاهر ان المعنى ان الحاكم ينصب رجلا نائبا عنه ليشهد عند ذلك النائب كما قالوا فيها لو وقت للحاكم خصومة مع آخر ينصب نائبا ليتحاكم عنده اذ لا يصح حكمه لنفسه ويدل على ذلك انه وقع في بعض النسخ نائب بدل شاهد **(قولہ بخلاف العيد)** اى هلال العيد اذ لا يكتفى فيه الواحد **(قولہ ولا عبرة بقول الموقنين)** اى في وجوب الصوم على الناس بل في المعراج لا يعتبر قولهم بالاجماع ولا يجوز للمنجم ان يعمل بحساب نفسه وفي النهر فلا يلزم بقول الموقنين انه اى الهلال يكون في السماء ليلة كذا وان كانوا عدولا في الصحيح كافي الايضاح وللإمام السبكي الشافعي تأليف مال فيه الى اعتاد قولهم لان الحساب قطعي اه ومثله في شرح الوهبانية قلت ما قاله السبكي رده متأخرا واهل مذهبه ومنهم ابن حجر والرملي في شرحي المناهج وفي فتاوى الشهاب الرملي الكبير الشافعي سئل عن قول السبكي لو شهدت بيعة برؤية الهلال ليلة الثلاثين من الشهر وقال الحساب بعدم امكان الرؤية تلك الليلة عمل بقول اهل الحساب لان الحساب قطعي والشهادة ظنية واطال في ذلك فهل يعمل بما قاله ام لا وفيما اذا روى الهلال نهارا قبل طلوع الشمس يوم التاسع والعشرين من الشهر وشهدت بيعة برؤية هلال رمضان ليلة الثلاثين من شعبان فهل تقبل الشهادة ام لا لان الهلال اذا كان الشهر كاملا يغيب ليلتين او ناقصا يغيب ليلة أو غاب الهلاك الليلة الثالثة قبل دخول وقت العشاء لانه صلى الله عليه وسلم كان يصلي العشاء لسقوط القمر الثالثة هل يعمل بالشهادة أم لا فأجاب بان المعمول به في المسائل الثلاث ما شهدت به البيعة لان الشهادة تزلها الشارع منزلة اليقين وما قاله السبكي مردود رده عليه

وطلاق الحرة (ولو كانوا ببلدة لاحاكم فيها صاموا بقول ثقة و افطروا باخبار عدلين مع العلة للضرورة) ولور آد الحاكم وحده خير في الصوم بين نصب شاهد وبين امرهم بالصوم بخلاف العيد كما في الجوهرية ولا عبرة بقول الموقنين ولو عدولا على المذهب

قوله فلا جناح عليكم الخ هكذا بخطه و التلاوة فليس عليكم جناح الخ اه مصححه

مطلب —

لا عبرة بقول الموقنين في الصوم

مطلب —

ما قاله السبكي من ان الاعتاد على قول الحساب مردود

جماعة من المتأخرين وليس في العمل بالبيئة مخالفة لصلاته صلى الله عليه وسلم ووجهه ماقلناه
 ان الشارع لم يعتمد الحساب بل الغاء بالكلية بقوله نحن امة امة لانكتب ولا نحسب الشهر
 هكذا وهكذا وقال ابن دقيق العيد الحساب لا يجوز الاعتقاد عليه في الصلاة انتهى
 والاحتمالات التي ذكرها السبكي بقوله ولان الشاهد قد يشبه عليه الخ لاثرتها شرعا
 لا مكان وجودها في غيرها من الشهادات اهـ (قوله وقيل نعم الخ) يوهم انه قيل بأنه موجب
 للعمل وليس كذلك بل الخلاف في جواز الاعتقاد عليهم وقد حكي في القنية الاقوال الثلاثة
 فنقل اولها عن القاضي عبد الجبار وصاحب جمع العلوم انه لا بأس بالاعتقاد على قولهم ونقل
 عن ابن مقاتل انه كان يسألهم ويعتمد على قولهم اذا اتفق عليه جماعة منهم نقل عن شرح
 السرخسي انه بعيد وعن شمس الأئمة الحلواني ان الشرط في وجوب الصوم والافطار الرؤية
 ولا يؤخذ فيه بقولهم ثم نقل عن مجد الأئمة الترجماني انه اتفق اصحاب ابي حنيفة الا للتأخر
 والشافعي انه لا اعتقاد على قولهم (قوله وقيل بلاعلة) اي ان شرط القبول عند عدم علة
 في السماء لاهلال الصوم او الفطر او غيرها كفي الامداد وسيأتي تمام الكلام عليه اخبار
 جمع عظيم فلا يقبل خبر الواحد لان التفرد من بين اهل الغفيرة بالرؤية مع توجيههم طالين لما
 توجه هو اليه مع فرض عدم المانع وسلامة الابصار وان تفاوتت في الحدة ظهر في غلظه بحر
 قال ح ولا يشترط فيهم الاسلام ولا العدالة كما في امداد الفتاح ولا الحرية ولا الدعوى
 كافي التمهتاني اهـ قلت ما عراه الى الامداد لم أره فيه وفي عدم اشتراط الاسلام نظر لانه
 ليس المراد هنا بالجمع العظيم ما يبلغ مبلغ التواتر الموجب للعلم القطعي حتى لا يشترط ذلك بل
 ما يوجب غلبة الظن كياتي وعدم اشتراط الاسلام له لانه من نقل صريح (قوله يقع العلم
 الشرعي) اي المصطلح عليه في اصول فيشمل غالب الظن والا فالعلم في فن التوحيد ايضا
 شرعي ولا عبرة بالظن هناك حـ (قوله وهو غلبة الظن) لانه العلم الموجب للعمل لا العلم بمعنى
 اليقين نفس عليه في المنافع وغاية البيان ابن كمال و مثله في البحر عن الفتح وكذا في المراج
 وقال التمهتاني فلا يشترط خبر اليقين الثاني من التواتر كما اشير اليه في المضمرة لكن كلام
 الشرح مشير اليه اهـ ومراده شرح صدر الشريعة فانه قال لجمع العظيم جمع يقع العلم بخبرهم
 وبحكم العقل بعدم تواطئهم على الكذب اهـ وتبعه في الدرر ورد ابن كمال حيث ذكر
 في منهواته اخطأ صدر الشريعة حيث زعم ان الاعتبار ههنا العلم بمعنى اليقين (قوله وهو
 مفوض الخ) قال في السراج لم يقدر لهذا الجمع تقدير في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف
 خسون رجلا كالتسامة وقيل اكثر اهل الحجة وقيل من كل مسجد واحد او اثنان وقال
 خلف بن ايوب خسامة بياض قليل والصحيح من هذا كله انه مفوض الى رأى الامام ان وقع
 في قلبه حجة مشاهدوا به وكثرت الشهود امر بالصوم اهـ وكذا صححه في المواهب وتبعه
 الشرنبلالي وفي البحر عن الفتح والحق ماروي عن محمد وابي يوسف ايضا ان العبرة لبحي الخبر
 وتواتره من كل جانب اهـ وفي النهر انه موافق لما صححه في السراج تأمل (قوله واختاره
 في البحر) حيث قال وينبغي العمل على هذه الرواية في زماننا لان الناس تكاملت عن ترائي
 الالهة فالتفتي قولهم مع توجيههم طالين لما توجه هو اليه فكان التفرد غير ظاهر في انعاط

قال في الوهبانية

«وقول اولى التوقيت ليس
 بموجب» وقيل نعم والبعض
 ان كان يكثر *

(و) قيل (بلاعة جمع عظيم
 يقع العلم) الشرعي وهو
 غلبة الظن بخبرهم وهو
 مفوض الى رأى الامام من
 غير تقدير بعدد على
 المذهب وعن الامام انه
 يكتفي بشاهدين واختاره
 في البحر

ثم ايد ذلك بأن ظاهر الولوجية والظهيرية يدل على ان ظاهر الرواية هو اشتراط العدد لالجمع العظيم والعدد يصدق باثنين اه واقره في التهر والمنح ونازعه محشية الرملى بان ظاهر المذهب اشتراط الجمع العظيم فيتعين العمل به لغلبة الفسق والافتراء على الشهر الخ اقول انت خير بأن كثيرا من الاحكام تغيرت لتغير الازمان ولو اشترط في زماننا الجمع العظيم لزم ان لا يصوم الناس الا بعد ايلتين او ثلاث لما هو مشاهد من تكاسل الناس بل كثيرا ما رأيناهم يشتمون من يشهد بالشهر ويؤذونه وحينئذ فليس في شهادة الاثنين تفرد من بين الجم الغفير حتى يظهر غاظ الشاهد فانفتحت علة ظاهر الرواية فتعين الافتاء بالرواية الاخرى **(قوله)** وصحح في الاقضية الخ هو اسم كتاب واعتمده في الفتاوى الصغرى ايضا وهو قول الطحاوى و اشار اليه الامام محمد في كتاب الاستحسان من الاصل لكن في الخلاصة ظاهر الرواية انه لا فرق بين المصر وخارجه معراج وغيره قلت لكن قال في النهاية عند قوله ومن رأى هلال رمضان وحده صام الخ وفي المبسوط وانما يرد الامام شهادته اذا كانت السماء مصحية وهو من اهل المصر فأما اذا كانت متقيمة اوجاء من خارج المصر او كان في موضع مرتفع فانه يقبل عندنا اه فقوله عندنا يدل على انه قول أئمتنا الثلاثة وقد جزم به في المحيط وعبر عن مقابله بقيل ثم قال وجه ظاهر الرواية ان الرؤية تختلف باختلاف صفو الهواء وكدرته وباختلاف انهماط المكان وارتفاعه فان هواء الصحراء اصفى من هواء المصر وقد يرى الهلال من اعلى الاماكن ما لا يرى من الاسفل فلا يكون تفرد به بالرؤية خلاف الظاهر بل على موافقة الظاهر اه ففيه التصريح بأنه ظاهر الرواية وهو كذلك لان المبسوط من كتب ظاهر الرواية ايضا فقد ثبت ان كلام الروايين ظاهر الرواية ثم رأيت ايضا في الحاكم الذى هو جمع كلام محمد في كتبه ظاهر الرواية ونصه ويقبل شهادة المسلم والمسلمة عدلا كان الشاهد او غير عدل بعدان يشهد انه رأى خارج المصر او أنه رأى في المصر وفي المصر علة تمنع العامة من التساوى في رؤيته وان كان ذلك في مصر ولا علة في السماء لم يقبل في ذلك الاجماع اه ويظهر لى انه لا منافاة بينهما لان رواية اشتراط الجمع العظيم التى عليها اصحاب التون محمولة على ما اذا كان الشاهد من المصر في غير مكان مرتفع فتكون الرواية الثانية مقيدة لاطلاق الرواية الاولى بدليل ان الرواية الاولى عالى فيها رد الشهادة بأن التفرد ظاهر في الغلط وعلى ما في الرواية الثانية لم توجد علة الرد ولهذا قال في المحيط فلا يكون تفرد به بالرؤية خلاف الظاهر الخ وعلى هذا فما في الخلاصة وغيرها من انه لا فرق بين المصر وخارجه مبنى على ما هو المتبادر من اطلاق الرواية الاولى والله تعالى اعلم **(قوله)** ان يدعى بالبناء للمجهول او للمعلوم وفاعله ضمير المدعى المفهوم من فعله اى بان يدعى مدعى على شخص حاضر بأن فلانا الغائب عليك كذا من الدين وقد قال اذا دخل رمضان فأنت وكبلى قبض هذا الدين ومثل ذلك ما لو ادعى على آخر دين له عليه. ورجل الى دخول رمضان فيقر بالدين وينكر الدخول **(قوله)** اى الحاضر بالدين والوكالة واستشكله الخبير الرملى بأن هذا اقرار على الغائب قبض المدعى دينه فلا ينفذ واقول لا اشكال لان الديون تقضى بأمثالها فقد اقر بثبوت حق القبض له في ملك نفسه بخلاف ما لو كانت الدعوى بعين كوديعة لان اقراره بها اقرار بثبوت حق القبض للوكيل في ملك

وصحح في الاقضية الاكتفاء
بواحد ان جاء من خارج
البدا وكان على مكان مرتفع
واختاره ظهير الدين قالوا
وطريق اثبات رمضان
والعيدان يدعى وكالة معاينة
بدخوله قبض دين على
الحاضر فيقر بالدين والوكالة
وينكر الدخول فيشهد
الشهود برؤية الهلال

الموكل فلا يصح وبخلاف ما لو أقر بالوكالة وجحد الدين فإنه لا يصبر خصما بإقراره حتى يقيم الوكيل البينة على وكالته كما في شرح أدب القضاء للخصاف **(قوله)** فيقضى عليه به أي بثبوت حق القبض **(قوله)** ويثبت دخول الشهر ضمنا لأنه من ضروريات صحة الحكم بقبض الدين فقد ثبت في ضمن إثبات حق العبد لا قصدا ولهذا قال في البحر عن الخلاصة بعدما ذكره الشارح هاتان اثبات مجيء رمضان لا يدخل تحت الحكم حتى لو أخبر رجل عدل القاضي بمجيء رمضان يقبل ويأمر الناس بالصوم يعني في يوم الغيم ولا يشترط لفظ الشهادة وشرايط القضاء أما في العبد فيشترط لفظ الشهادة وهو يدخل تحت الحكم لأنه من حقوق العباد اهـ قلت والحاصل ان رمضان يجب صومه بالاثبوت بل بمجرد الاخبار لأنه من الديانات ولا يلزم من وجوب صومه ثبوت كاسر وحيد فائدة اثباته على الطريق المذكور عدم توفقه على الجمع العظيم لو كانت السماء مصححة لان الشهادة هنا على حلول الوكالة بدخول الشهر لا على رؤية الهلاك ولا شك ان حلول الوكالة يكتب فيها بشاهدين لانها مجرد حق عبد ولا تثبت الاثبوت الدخول واذا ثبت دخوله ضمنا وجب صومه ونظيره ما سذكره فيما لو تم عدد رمضان ولم ير هلال الفطر لليلة يخل الفطر وان ثبت رمضان بشهادة واحد لثبوت الفطر تبعا وان كان الا ثبت قصدا الا بالعدد والعدالة هذا ما ظهر لي **(قوله)** شهدوا من اطلاق الجمع على ما فوق الواحد وفي بعض النسخ شهدا بضمير التثنية وهو أولى **(قوله)** شهدان أي بناء على انه كان بالسماء علة او كان القاضي يرى ذلك فارتفع بحكمه الخلاف او على الرواية التي اختارها في البحر كاسر **(قوله)** في ليلة كذا لا بد منه لئلا يأتى بالانزاع بصوم يومها **(قوله)** وقضى أي وانه قضى فهو عطف على شهد **(قوله)** ووجد استجماع شرائط الدعوى هكذا في الذخيرة عن مجموع التوازل وكأنه مبنى على ما قدمناه عن الحائمية من بحث اشراط الدعوى على قياس قول الامام او ليكون شهادة على التقصاء بدليل التعاليل بقوله لان قضاء القاضي حجة لانه لا يكون قضاء الا عند ذلك والظاهر ان المراد من القضاء به القضاء ضمنا كما تقدم طريقه ولا فقد علمت ان الشهر لا يدخل تحت الحكم **(قوله)** أي جاز الظاهر ان المراد بالجواز الصحة فلا ينافي الوجوب تأمل **(قوله)** لانه حكاية فانهم لم يشهدوا بالرؤية ولا على شهادة غيرهم وانما حكوا رؤية غيرهم كذا في فتح القدير قلت وكذا لو شهدوا برؤية غيرهم وان قضى تلك المصرا من الناس بصوم رمضان لانه حكاية لفعل القاضي ايضا وليس نخبة بخلاف قضائه ولذا قيد بقوله ووجد استجماع شرائط الدعوى كما قلنا تأمل **(قوله)** يراجع في الذخيرة قال شمس الاثمة الخلواني الصحيح من مذهبنا ان الخبر اذا استفاض وتحقق فيما بين اهل البلدة لاخرى يلزمهم حكم هذه البلدة اهـ ومثله في الشرنبلالية عن المغني قلت ووجه الاستدراك ان هذه الاستفاضة ليس فيها شهادة على قضاء قاض ولا على شهادة لكن لما كانت بمنزلة الخبر المتواتر وقد ثبت بها ان اهل تلك البلدة صاموا يوم كذا لزم العمل بها لان البلدة لا تخلو عن حاكم شرعي عادة فلا بد من ان يكون صومهم مبنيا على حكم حاكمهم الشرعي فكانت تلك الاستفاضة بمعنى نقل حكم المذكور وهي اقوى من الشهادة بأن اهل تلك البلدة رأوا الهلال وصاموا لانها لا تفيد اليقين فلذا لم تقبل الا اذا كانت على الحكم

فيقضى عليه به ويثبت دخول الشهر ضمنا لعدم دخوله تحت الحكم (شهدوا انه شهد عند قاضي مصر كذا شاهدان برؤية الهلال) في ليلة كذا (وقضى) القاضي (به) ووجد استجماع شرائط الدعوى (قضى) أي جاز لهذا (القاضي) ان يحكم (بشهادتهما) لان قضاء القاضي حجة وقد شهدوا به لاهل البلدة برؤية غيرهم لانه حكاية نعم لو استفاض الخبر في البلدة الاخرى لزمهم على الصحيح من المذهب مجتبى وغيره

او على شهادة غيرهم لتكون شهادة معتبرة والافهى مجرد اخبار بخلاف الاستفاضة فانها تفيد اليقين فلا ينافى ما قبله هذا مظهره لى تأمل (*) (تنبيه) * قال الرحتى معنى الاستفاضة ان تأتى من تلك البلدة جماعات متعددون كل منهم يخبر عن اهل تلك البلدة انهم صاموا عن رؤية لاجمرد الشيوع من غير علم بمن اشاعه كقادت شيع اخبار يتحدث بها سائر اهل البلدة ولا يعلم من اشاعها كما ورد ان في آخر الزمان يجلس الشيطان بين الجماعة فيتكلم بالكلمة فيستحدثون بها ويقولون لا ندري من قالها فقتل هذا لا ينبنى ان يسمع فضلا عن ان يثبت به حكم اه قلت وهو كلام حسن ويشير اليه قول الذخيرة اذا استفاض وتحقق فان التحقق لا يوجد بمجرد الشيوع **(قوله حل الفطر)** اى اتفاقا ان كانت ليلة الحادى والثلاثين متفقة وكذا لومصحية على ما صححه في الدراية والحلاصة والبرازية وصحح عدمه في مجموع التوازل والسيد الامام الاجل ناصر الدين كافي الامداد ونقل العلامة نوح الاتفاق على حل الفطر في الثانية ايضا عن البدائع والسراج والجوهرة قال والمراد اتفاق ائمتنا الثلاثة وما حكى فيها من الخلاف انما هو لبعض المشايخ قلت وفي الفيض الفتوى على حل الفطر ووفق المحقق ابن المهام كما نقله عنه في الامداد بأنه لا يبعد لو قال قائل ان قبلهما في الصحو اى في هلال رمضان وتم العدد لا يفطرون وان قبلهما في غم فاطر والتحقيق زيادة القوة في الثبوت في الثانى والاشراك في عدم الثبوت اصلا في الاول فصار كشهادة الواحد اه قال ح والحاصل انه اذا غم شوال افطروا اتفاقا اذا ثبت رمضان بشهادة عدلين في الغم او الصحو وان لم يغم فقبل يفطرون مطلقا وقيل لا مطلقا وقيل يفطرون ان غم رمضان ايضا والا لا **(قوله حيث يجوز)** حينة تقييد اى بان قبله القاضى في الغم اوفى الصحو وهو بمن يرى ذلك فتح اى بأن كان شافعا او يرى قول الطحاوى بقبول شهادته في الصحو اذا جاء من الصحراء او كان على مكان مرتفع في المصر وقد مترججه وما هنا يرجحه ايضا فقد قال في الفتح في قول الهداية اذا قبل الامام شهادة الواحد وصاموا الخ هكذا الرواية على الاطلاق **(قوله وغم هلال الفطر)** الجملة حالية قيد بها لانها محل الخلاف على ما ذكره المصنف **(قوله لا يحل)** اى الفطر اذا لم ير الهلال قال في الدرر ويعزر ذلك الشاهد اى لظهور كذبه **(قوله لكن الخ)** استدراك على ما ذكره المصنف من ان خلاف محمد فيها اذا غم هلال الفطر بأن المصرح به في الذخيرة وكذا في المراج عن المجتبى ان حل الفطر هنا محل وفاق وانما الخلاف فيها اذا لم يغم ولم ير الهلال فعندهما لا يحل الفطر وعند محمد يحل كما قاله شمس الاثمة الحلواني وحرره الشرنبلالى في الامداد قال في غاية البيان وجه قول محمد وهو الاصح ان الفطر ماثبت بقول الواحد ابتداء ببناء وتبعاً فكم من شئ يثبت ضمنا ولا يثبت قصداً وسئل عنه محمد فقال ثبت الفطر بحكم القاضى لا بقول الواحد يعنى لما حكم في هلال رمضان بقول الواحد ثبت الفطر بناء على ذلك بعد تمام الثلاثين قال شمس الاثمة في شرح الكافي وهو نظير شهادة القابلة على النسب فانها تقبل ثم يفضى ذلك الى استحقاق الميراث والميراث لا يثبت بشهادة القابلة ابتداء اه **(قوله وفي الزيلى الخ)** نقله لبيان فائدة لم تعلم من كلام الذخيرة وهى ترجيح عدم حل الفطر ان لم يغم شوال لظهور غلط الشاهد لان الاشبه من الفاظ الترجيح لكنه

(وبعد صوم ثلاثين بقول)
عدلين حل الفطر (الباء
متعلقة بصوم وبعد
متعلقة بحل لوجود نصاب
الشهادة (و) لو صاموا
(بقول عدلين) حيث يجوز
وغم هلال الفطر (لا) يحل
على المذهب خلافاً لمحمد
كذا ذكره المصنف لكن
نقل ابن الكمال عن
الذخيرة انه ان غم هلال
الفطر حل اتفاقاً وفي الزيلى
الاشبه ان غم حل والا لا

مخالف لما علمته من تصحيح غاية البيان أقول محمد باطل نعم حمل في الامداد ما في غاية البيان على قول محمد باطل اذا غم شوال بناء على تحقق الخلاف الذي نقله المصنف وقد علمت عدمه وحينئذ ما في غاية البيان في غير محله لانه ترجيح لما هو متفق عليه تأمل (قوله والاخصى كالقنطر) اي ذوالحجة كشوال فلا يثبت بالغيم الا برجلين او رجلا وامرأتين وفي الصحيح لا بد من زيادة العدد على ما قدمناه وفي النوادر عن الامام انه كرمضان ونحوه في التحفة والاول ظاهر المذهب وصححه في الهداية وشروحه والتبيين فختلاف التصحيح وتأيد الاول بأنه المذهب بحر (قوله وبقيّة الاشهر التسعة) فلا يقبل فيها الاشهاد برجلين او رجلا وامرأتين عدول احرار غير محدودين كما في سائر الاحكام بحر عن شرح مختصر الطحاوي للامام الاسيحياني وذكر في الامداد انهاء في الصحيح كرمضان والقنطر اي فلا بد من الجمع العظيم ولم يعزه لاحد لكن قال الحبر الرمي الظاهر انه في الالهة التسعة لا فرق بين الغيم والصحو في قبول الرجلين لفقد العلة الموجبة لاشتراط الجمع الكثير وهي توجه الكل طالبين ويؤيده قوله كما في سائر الاحكام فلو شهدا في الصحيح بهلال شعبان وثبت بشروط الثبوت الشرعي بثبت رمضان بعد ثلاثين يوما من شعبان وان كان رمضان في الصحيح لا يثبت بغيرها لان ثبوته حينئذ ضمنى ويغفر في الضمنيّات ملا يفتقر في القصدات اهـ (قوله ورؤيته بالنهار لليلة الآتية مطلقا) اي سواء رؤى قبل الزوال او بعده وقوله على المذهب اي الذي هو قول اي حنيفة ومحمد قال في البدائع فلا يكون ذات اليوم من رمضان عندهما وقال ابو يوسف ان كان بعد الزوال فكذلك وان كان قبله فهو لليلة الماضية ويكون اليوم من رمضان وعلى هذا الخلاف هلال شوال فعندها يكون للمستقبل مطلقا ويكون اليوم من رمضان وعنده لوقبل الزوال يكون للماضية ويكون اليوم يوم القنطر لانه لا يرى قبل الزوال عادة الا ان يكون لليلتين فيجب في هلال رمضان كون اليوم من رمضان وفي هلال شوال كونه يوم القنطر والاصل عندها انه لا يعتبر رؤيته نهارا وانما العبرة لرؤيته بعد غروب الشمس لقوله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته امر بالصوم والقنطر بعد الرؤية ففيا قاله ابو يوسف مخالفة النص اهـ ملخصا وفي الفتح اوجب الحديث سبق الرؤية على الصوم والقنطر والمفهوم المتبادر منه الرؤية عند عشة آخر كل شهر عند الصحابة والتابعين ومن بعدهم بخلاف ما قبل الزوال من الثلاثين واختصار قولهما اهـ قلت والحاصل اذا رؤى الهلال يوم الجمعة مثلا قبل الزوال فعند اي يوسف هو لليلة الماضية بمعنى انه يعتبر ان الهلال قد وجد في الاقرب ليلة الجمعة فغاب ثم ظهر نهارا فظهره في النهار في حكم ظهوره في ليلة ثانية من ابتداء الشهر لانه لو لم يكن قبل ليلة لم يكن رؤيته نهارا لانه لا يرى قبل الزوال الا ان يكون لليلتين فلا منافاة بين كونه لليلة الماضية وكونه لليلتين لان النهار صار بمنزلة ليلة ثانية واذا كان لليلة الماضية يكون يوم الجمعة المذكور اول الشهر فيجب صومه ان كان رمضان ويجب فطره ان كان شوالا واما عندهما فلا يكون للماضية مطلقا بل هو للمستقبل وليس كونه للمستقبل ثابتا برؤيته نهارا لانه لا عبرة عندهما برؤيته نهارا وانما ثبت باكمال العدة لان الخلاف على ما صرح به في البدائع والفتح انما هو برؤيته يوم السبت

مطلب

في رؤية الهلال نهارا

(و) هلال (الاخصى) وبقيّة
الاشهر التسعة (كالقنطر)
على المذهب ورؤيته بالنهار
لليلة الآتية مطلقا على
المذهب ذكره الحدادي

وهو يوم الثلاثاء من شعبان او من رمضان فاذا كان يوم الجمعة المذكور يوم الثلاثاء من الشهر ورؤى فيه الهلال نهرا فعند ابى يوسف ذلك اليوم اول الشهر وعندها لا عبرة لهذه الرؤية ويكون اول الشهر يوم السبت سواء وجدت هذه الرؤية او لا لان الشهر لا يزيد على الثلاثاء فلم تعد هذه الرؤية شيئا وحينئذ فقولهم هو الليلة المستقبلة عندها بيان للواقع وتصريح بمخالفة القول بانه للماضية فلانما فاة حينئذ بين قولهم هو للمستقبلة عندها وقولهم لا عبرة برؤيته نهرا عندها وانما كان الخلاف فى رؤيته يوم الشك وهو يوم الثلاثاء لان رؤيته يوم التاسع والعشرين لم يقل احد فيها انه للماضية لئلا يلزم ان يكون الشهر ثمانية وعشرين كما نص عليه بعض المحققين وشمل قولهم لا عبرة برؤيته نهرا ما اذا رؤى يوم التاسع والعشرين قبل الشمس ثم رؤى ليلة الثلاثاء بعد الغروب وشهدت بينة شرعية بذلك فان الحاكم يحكم برؤيته ليلا كما هو نص الحديث ولا يلتفت الى قول المنجمين انه لا يمكن رؤيته صباحا ثم مساء فى يوم واحد كما قدمناه عن فتاوى الشمس الرملى الشافعى وكذا لو ثبت رؤيته ليلا ثم زعم زاعم انه رآه صبيحتها فان القاضى لا يلتفت الى كلامه كيف وقد صرح ائمة المذاهب الاربعة بان الصحيح انه لا عبرة برؤية الهلال نهرا وانما المعتبر رؤيته ليلا وانه لا عبرة بقول المنجمين ومن عجائب الدهر ما وقع فى زماننا سنة اربعين بعد المائتين والالف وهو انه ثبت رمضان تلك السنة ليلة الاثنين التالية لتسع وعشرين من شعبان بشهادة جماعة رأوه من منارة جامع دمشق وكانت السماء متفيمه فالتب القاضى الشهر بشهادتهم بعد الدعوى الشرعية فزعم بعض الشافعية ان هذا الاثبات مخالف للعقل وانه غير صحيح لانه اخبره بعض الناس بانه رأى الهلال نهرا الاثنين المذكور ثم تعاهد مع جماعة من اهل مذهبه على نقض هذا الحكم فلم يقدروا وأوقفوا التشكيك فى قلوب العوام ثم صاموا يوم عيد الناس وعيدوا فى اليوم الثانى حتى خطأهم بعض علمائهم وظهر لهم القول الصريحة من مذهبهم فاعتذرو بعضهم بانهم فعلوا كذلك مراعاة لمذهب الحنفية وان الحنفية لم يفهموا مذهبهم ولا يخفى ان هذا العذر اقبح من الذنب فان فيه الافتراء على ائمة الدين لترويج الخطأ الصريح فعند ذلك بادرت الى كتابة رسالة حافلة سميتها (تبيين الغافل والوسنان على احكام هلال رمضان) جمعت فيها نصوص المذاهب الاربعة الدالة على ان الخطأ الصريح هو الذى ارتكبه وان الحق الصحيح هو الذى اجنبوه **قوله** واختلاف المطالع (جمع مطاع بكسر اللام موضع الطلوع بحر عن ضياء الحلو **قوله** ورؤيته نهرا الخ) مرفوع علقا على اختلاف ومعنى عدم اعتبارها انه لا يثبت بها حكم من وجوب صوم او فطر فلذا قال فى الحاشية فلا يصام له ولا يفطر واعاده وان علم بمقابله ليفيد ان قوله ليلة الآتية لم يثبت بهذه الرؤية بل ثبت ضرورة اكمال العدة كما قررناه فافهم **قوله** على ظاهر المذهب (اعلم ان نفس اختلاف المطالع لانتزاع فيه بمعنى انه قد يكون بين البلدين بعد بحيث يطلع الهلال ليلة كذا فى احدى البلدين دون الاخرى وكذا معطالع الشمس لان انفصال الهلال عن شعاع الشمس يختلف باختلاف الافطار حتى اذا زالت الشمس فى المشرق لا يلزم ان تزول فى المغرب وكذا طلوع الفجر وغروب الشمس بل كما تحركت

(واختلاف المطالع) ورؤيته
نهرا قبل الزوال وبعده
(غير معتبر على) ظاهر
(المذهب) وعياه اكثر
الشافعية وعليه الفتوى بحر
عن الخلاصة

مطلب

فى اختلاف المطالع

(فيلزم اهل المشرق برؤية اهل المغرب) اذا ثبت عندهم رؤية اولئك بطريق موجب كما قال الزبلي الاشبه انه يعتبر لكن قال الكمال الاخذ بظاهر الرواية احوط * (فرع) * اذا رآوا الهلال يكره ان يشيروا اليه لانه من عمل الجاهلية كما في السراجية وكراهة البزازية

باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده

الفساد والبطلان في العبادات بيان (اذا اكل الصائم او شرب اوجامع) حال كونه (ناسيا) في الفرض

(٣) قوله الثالث عشر صوابه الثاني عشر وقوله هو الرابع عشر صوابه الثالث عشر لان اليوم الثالث عشر من ذي الحجة هو اليوم الرابع من عيد الاضحية والاخية في ذلك اليوم لاتصح عندنا ولعل

جناب سيدى الوالد المؤلف اراد ان يكتب في اليوم الثاني عشر فسهأ قلمه فكتب الثالث عشر تأمل حرره افقر الورى محمد علاء الدين ابن المؤلف عفى عنهما أمين

الشمس درجة فذلك طلوع شمس لقوم وطلوع شمس لآخرين وغروب لبعض ونصف لغيرهم كما في الزبلي وقد ردد البعد الذي تختلف فيه المطالع مسيرة شهر فأكثر على ما في القهستاني عن الجواهر اعتبارا بقصة سليمان عليه السلام فانه قد انتقل كل غدو ورواح من اقليم الى اقليم وبينهما شهر اه ولا يخفى ما في هذا الاستدلال وفي شرح المنهاج للرملى وقد نبه التاج التبريزي على ان اختلاف المطالع لا يمكن في اقل من اربعة وعشرين فرسخا وافق به الولد والاوجه انها تحديدية كما افق به ايضا اه فيلحظ وانما الخلاف في اعتبار اختلاف المطالع بمعنى انه هل يجب على كل قوم اعتبار مطاعهم ولا يلزم احدا العمل بمطلع غيره ام لا يعتبر اختلافها بل يجب العمل بالاسبق رؤية حتى لو روى في المشرق ليلة الجمعة وفي المغرب ليلة السبت وجب على اهل المغرب العمل بما رآه اهل المشرق فليل بالاول واعتمده الزبلي وصاحب النفيض وهو الصحيح عند الشافعية لان كل قوم مخاطبون بما عندهم كما في اوقات الصلاة وابده في الدرر بما مر من عدم وجوب العشاء والوتر على فقد وقتها وظاهر الرواية الثاني وهو المتمد عندنا وعند المالكية والحنابلة تتعلق الخطاب عاما بمطلق الرؤية في حديث صوم الرؤية بخلاف اوقات الصلوات وتما تقريره في رسالتنا المذكورة (تنبيه) يفهم من كلامهم في كتاب الحج ان اختلاف المطالع فيه معتبر فلا يلزمهم شيء لو ظهراته روى في بلدة أخرى قبلهم بيوم وهل يقال كذلك في حق الاخية لغير الحاجج لم أره والمظاهر نعم لان اختلاف المطالع انما لم يعتبر في الصوم لتعلقه بمطلق الرؤية وهذا بخلاف الاخية فالظاهر انها كافات الصلوات يلزم كل قوم العمل بما عندهم فتجزي الاخية في اليوم الثالث عشر (٣) وان كان على رؤيا غيرهم هو الرابع عشر والله اعلم (قوله فيلزم) فاعله ضمير يعود الى ثبوت الهلال اى هلال الصوم او الفطر واهل المشرق مفعوله ح او يلزم بضم الياء من الالتزام منى للمجهول واهل المشرق نائب الفاعل وبرؤية متعلق بيلزمه (قوله بطريق موجب) كأن يحتمل اثنان الشهادة او يشهدا على حكم القاضي او يستفيض الخبر بخلاف ما اذا اخبرا ان اهل بلدة كذا رأوه لانه حكاية ح (قوله كامر) اى عند قوله شهدا انه شهد ح (قوله يكره) ظاهره ولو بقصد دلالة من لم يره وظاهر العلة ان الكراهة تنزيهية ط والله اعلم

باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده

المفسد هنا قيمان ما يوجب القضاء فقط او مع الكفارة وغير المفسد قيمان ايضا ما يباح فعله او يكره (قوله الفساد والبطلان في العبادات بيان) اما في المعاملات فان لم يرتب اثر المعاملة عليها فهو البطلان وان ترتب فان كان مطلوب التماسخ شرعا فهو الفساد والا فهو الصحة ح عن البحر ببيان لوائح مئة فان أثر المعاملة هنا وهو الملك غير مرتبط عليها ولو باع عبدا بشرط فسد وسلمه ملكه المشتري فسدنا وهو واجب التماسخ ولو بدون شرط ملكه صحيحا (قوله اذا اكل) شرط جوابه قوله الآتى في فطر كاسبه عليه الشارح (قوله ناسيا) اى لصومه لانه ذاكرا للاكل والشرب والجماع معراج (قوله في الفرض) ولو قضاء

او كفارة **(قوله قبل التبة او بعدها)** قدم الشارح هذه المسئلة عن شرح الوهبانية قيل قوله رأى مكلف هلال رمضان الخ وصورها في المتلوم تبعاً للوهبانية وشرحها لكونه في معنى الصائم اذا ظهرت رمضان اليوم بعدما اكل ناسياً ثم نوى في تصور منه النسيان اى نسيان تلومه لاجل الصوم بخلاف المتأمل فانه لو اكل قبل التبة لابسى ناسياً وكذا في صوم القضاء والكفارة نعم يتصور النسيان في اداء رمضان والمذكور المعين **(قوله على الصحيح)** متصل بقوله قبل التبة وقد نقل تصحيحه ايضا في التارخانية عن العنابة وقيل اذا ظهرت رمضان لا يجزى به وبه جزم في السراج وتبعه في الشرنبلالية ونظم ابن وهبان القولين مع حكاية الصحيح للاول وأقره في البحر والنهر فكان هو المتمد فافهم **(قوله الا ان يذكر فلم يذكر)** اى اذا اكل ناسياً فذكره انسان بالصوم ولم يذكر كذا كل فسد صومه في الصحيح خلافاً لبعضهم ظهيرية لان خبر الواحد في الديانات مقبول فكان يجب ان يلتفت الى تأمل الحال لوجود المذكور بحر قلت لكن لا كفارة عليه وهو المختار كما في التارخانية عن الثصاب وقد نسبوا هذه المسئلة الى ابي يوسف ونسب اليه القهستاني فساد الصوم بالنسيان مطلقاً ولم أره لغيره وسأئى ما يرد **(قوله ويذكره)** اى لزوماً كافي الولوجية فيكره تركه تحريماً بحر وقوله لو قويا اى له قوة على اتمام الصوم بلا ضعف واذا كان يضعف بالصوم ولو اكل كل يتقوى على سائر الطاعات يسعه ان لا يجزىه فتح وبعبارة غير الاولى ان لا يجزىه وتغيير الزيلعي بالشاب والشيخ جرى على الغالب ثم هذا التفصيل جرى عليه غير واحد وفي السراج عن الواقات المختار انه يذكره مطلقاً نهر قال ح عن شيخه ومثل كل الناس التوم عن صلاة لان كلا منهما معصية في نفسه كما صرحوا انه يكره السهر اذا خاف فوت الصبح لكن الناس اوالناثم غير قادر فسقط الائتم عنهما لكن وجب على من يعلم هالهما تذكير الناسى وايضا التائم الا في حق الضعيف عن الصوم مرحله اه **(قوله وليس)** اى النسيان عذراً في حقوق العباد اى من حيث ترتب الحكم على فعله فلو اكل الوديعة ناسياً ضمنها اما من حيث المؤاخذه في الآخرة فهو عذر مستقط للائتم كما في حقوقه تعالى وأما من حيث الحكم في حقوقه تعالى فان كان في موضع مذكر ولا داعى اليه كأكل المصل لم يسقط تقصيره فان حالة المصل مذكورة وطول الوقت الداعى الى الاكل غير موجود بخلاف سلامة في القعدة الاولى وأكل الصائم فانه ساقط لوجود الداعى وهو كون القعدة محل السلام وطول الوقت الداعى الى الطعام مع عدم المذكر وبخلاف ترك الذابح التسمية فان حالة الذبح مفررة لامتذكرة مع عدم الداعى فتسقط ايضا من البحر مع زيادة **(قوله استحساناً)** وفي القياس يفسد اى يدخل الذباب لوصول المفطر الى جوفه وان كان لا يتعدى به كالتراب والحصاة هداية **(قوله)** لعدم امكان التحرز عنه فاشبه الغبار والدخان لدخولهما من اللتب اذا اطبق الفم كافي الفتح وهذا يفيد انه اذا وجد بدا من تعاطى ما يدخل غباره في حلقه افسد ولو فعل شرنبلالية **(قوله ومفاده)** اى مفاد قوله دخل اى بنفسه بلا صغ منه **(قوله)** انه لو ادخل حلقه الدخان اى بأى صورة كان الادخال حتى لو تجر بجذره فأواه الى نفسه واشتمه ذا كرا لصومه افطر لامكان التحرز عنه وهذا مما يغفل عنه كثير من الناس ولا يتوهم انه كشم الورد ومائه والمسك لوضوح الفرق بين هوا

والنفل قبل التبة أو بعدها
على الصحيح بحر عن
القنية الا ان يذكر فلم
يتذكر ويذكره لو قويا
والا وليس عذراً في
حقوق العباد (او دخل
حلقه غبار أو ذباب أو
دخان) ولو ذاكراً
استحساناً لعدم امكان
التحرز عنه ومفاده انه
لو ادخل حلقه الدخان
افطر اى دخان كان ولو
عوداً او غباراً لو ذاكراً
لامكان التحرز عنه
فليتنبه له كما بسطه
الشرنبلالى (او ادهن
او اكتحل او احتجم)

مطلب

يكره السهر اذا خاف
فوت الصبح

تطيب برنج المسك وشبهه وبين جوهر دخان وصل الى جوفه بفعاله امداد وبه علم حكم شرب
الدخان ونظمه الشرنبلالى في شرحه على الوهبانية بقوله

وينتج من بيع الدخان وشربه * وشاذبه في الصوم لاشك يفطر
ويلزمه التكفير لوطن نافع * كذا دافعا شهوات بطن فقرروا

(قوله وان وجد طعمه في حلقه) اى طعم الكحل او الدهن كافي السراج وكذا الوبزق فوجد
لونه في الاصح بحرقال في النهر لان الموجود في حلقه اترداخل من السماء الذى هو خلل البدن
والمفطر انما هو الداخل من المنافذ للاتفاق على ان من اغتسل في ماء فوجد برده في باطنه انه
لا يفطر وانما كرم الامام الدخول في الماء والتلف بالتوب المبول لما فيه من اظهار الضجر
في اقامة العبادة لالانه مفطر اه وسأبني ان كلام من الكحل والدهن غير مكروه وكذا
الحجامة الا اذا كانت تضغه عن الصوم **(قوله او يفكر)** عطف على قوله بنظر **(قوله)**
او بقي بلل في فيه بعد المضغنة جعله في الفتح والبدن شبيه دخول الدخان والغبار ومقتضاه
ان العلة فيه عدم امكان التحرز عنه ويأبى اشتراط البصق بعد مخرج الماء لاختلاط الماء
بالصاق فلا يخرج بمجرد المص ثم لا يشترط المبالغة في البصق لان الباقي معه مجرد بال ورطوبة
لا يمكن التحرز عنه وعلى ما قلنا يبنى ان يحمل قوله في البرازية اذ بقي بعد المضغنة ماء قاتلعه
بالبراق لم يفطر لتعذر الاحتراز فتأمل **(قوله كفيتم ادوية)** اى لودق دواء فوجد طعمه في
حلقه زيلبي وغيره وفي القهستاني طعم الادوية وريح العطر اذا وجد في حلقه لم يفطر كافي المحيط
(قوله ومص اهليج) اى بأن مضغها فدخل الصباغ حلقه ولا يدخل من عنها في جوفه
لا يفسد صومه كما في التارخاية وغيرها وفي انقرب الهليج معروف عن ابيث وكذا في
القانون وعن ابى عبيد الهليجة بكسر اللام الاخيرة والقل هليجة وكذا قل الغراء اه
(قوله وان كان فعلة) اختاره في الهداية والتبيين وصححه في المحيط وفي الوولوجية انه المختار
وفصل في الحانية بانه ان دخل لا يفسد وان ادخله يفسد في الصحيح لانه وصل الى الجوف بفعاله
فلا يعتبر فيه صلاح البدن ومثله في البرازية واستظهره في الفتح والبرهان شرنبلالية ما يحضا
والحاصل الاتفاق على الفطر بسبب الدهن وعلى عدمه بدخول الماء واختلاف التصحيح في
ادخاله نوح **(قوله كالو حك اذنه الخ)** جعله مشبها به لما في البرازية انه لا يفسد بالاجماع
والظاهر ان المراد اجماع اهل المذهب لانه عند الشافعية مفسد **(قوله لانه تسع لريقه)** عبارة
البحر لانه قليل لا يمكن الاحتراز عنه فجعل بمنزلة الريق **(قوله كاسيجي)** اى قيل قوله وكره
له ذوق شئ ويأتى تفصيل المسئلة هناك **(قوله تعنى)** ولم يصل الى جوفه ظاهر اطلاق المتن انه
لا يفطر وان كان الدم غالبا على الريق وصححه في الوجيز كافي السراج وقول وجهه انه لا يمكن
الاحتراز عنه عادة فصار بمنزلة ما بين اسنانه وما بين من اثر المضغنة كذا في ايضاح الصيرفي
اه ولما كان هذا القول خلاف ما عليه الأكثر من التفصيل حاول الشارح تبعا للمصنف
في شرحها بحمل كلام المتن على ما اذا لم يصل الى جوفه لثلا يخالف ما عليه الأكثر قلت ومن
هذا يعلم حكم من قلع ضرسه في رمضان ودخل الدم الى جوفه في النهار ولو نائما فيجب عليه
القضاء الا ان يفرق بعدم امكان التحرز عنه فيكون كالتى الذى عاد بنفسه فايراجه **(قوله)**

وان وجد طعمه في حلقه
(او قبل) ولم يزل (او
احتمل أو نزل بنظر)
ولو الى فرجها مرارا
(او يفكر) وان طال
يجمع (او بقي بلل في فيه
بعد المضغنة وابتاعه مع
الريق) كطعم ادوية ومص
اهليج بخلاف نحو سكر
(او دخل الماء في اذنه
وان كان بفعاله) على
المختار كالو حك اذنه يعود
ثم اخرجه وعليه درن ثم
ادخله ولو مرارا (و ابتاع
ما بين اسنانه وهو دون
الحمصة) لانه تسع لريقه ولو
قدرها افطر كما سيجي
(او خرج الدم من بين
اسنانه ودخل حلقه)
يعنى ولم يصل الى جوفه
أما اذا وصل فان غلب
الدم او تساويا فسد
والالا الا اذا وجد طعمه
برازية

واستحسنه المصنف) اي تبعا لشرح الوهبانية حيث قال فيه وفي البرازية قيد عدم الفساد في صورة غلبة البصاق بما اذا لم يجد طعمه وهو حسن اهـ **(قوله)** وهو ما عليه الاكثر) اي ما ذكر من التفصيل بين ما اذا غلب الدم او اسوايا او غلب البصاق هو ما عليه اكثر المشايخ كما في النهر **(قوله وسيجيء)** اي ما استحسنه المصنف حيث يقول وأكل مثل سمسم من خارج يفطار الا اذا مضغ بحيث تلاشت وفيه الا ان يجد الطعم في حلقه اهـ ولا يخفى ما في كلامه من تثبيت الضمائر كما علمت **(قوله)** وان بقي في جوفه) اي بقي زجه وهذا ما صححه جماعة منهم قاضيان في شرحه على الجامع الصغير حيث قال وان بقي الزج في جوفه لم يذكر في الكتاب واختلفوا فيه قال بعضهم يفسده كالأودخل خشبة في دبره وغيرها وقال بعضهم لا يفسد وهو الصحيح لانه لم يوجد منه الفعل ولم يصل اليه ما فيه صلاحه اهـ وحاصله ان الافساد منوط بما اذا كان بفعله او فيه صلاح بدنه ويشترط ايضا استقراره داخل الجوف فيفسد بالخشبة اذا غلبها لو وجد الفعل مع الاستقرار وان لم يغلبها فلا لعدم الاستقرار وفسد ايضا فيما لو اوجز مكرها او اثما كإسأى لان فيه صلاحه **(قوله)** كالأودخل جحر) اي القاء غيره فلا يفسد لكونه غير بفعله وليس فيه صلاحه بخلاف ما لو ادوى الجائفة كإسأى **(قوله)** ولو بقي النسل في جوفه فسد) هذا على احد القولين اذا لفرق بين فصل السهم ونصل الرمح فقد صرح في فتح القدير بأن الخلاف جار فيهما وبأن عدم الافطار صححه جماعة اهـ وقد جزم الزليقي بالصحيح فيهما وبه تعلم ما في كلام الشارح حيث جرى اولاه على الصحيح وثانيا على مقابلة فافهم **(قوله)** وان غلبه) اي غيب الطرف او العود بحيث لم يبق منه شيء في الخارج **(قوله)** وكذا لو ابتلع خشبة) اي عودا من خشب ان غاب في حلقه افطر والافلا **(قوله)** ومفاده) اي مفاد ما ذكرنا وشرحا وهو ان مادخل في الجوف ان غاب فيه فسد وهو المراد بالاستقرار وان لم يغلب بل بقي طرف منه في الخارج او كان متصلا بشئ خارج لا يفسد لعدم استقراره **(قوله)** اي دبره او فرجها) اشار الى ان تدكير الضمير العائد الى المقعدة لكونها في معنى الدبر ونحوه والى ان فاعل ادخل ضمير عائد على الشخص العائم الصادق بالذكر والاشئ **(قوله)** ولو لم يتلف فسد) لبقاء شئ من البلة في الداخل وهذا لو ادخل الاصبع الى موضع الحقنة كما يعلم بما بعده قال ط ومحل اذا كان ذا كرا للصوم والافلا فساد كما في الهندية عن الزاهدي اهـ وفي الفتح خرج سرمه ففسله فان قام قبل ان ينشف فسد صومه والافلا لان الماء اتصل بظاهره ثم زال قبل ان يصل الى الباطن يعود المقعدة **(قوله)** حتى بلغ موضع الحقنة) هي دواء يجعل في خريطة من ادم يقال لها الحقنة مغرب ثم في بعض النسخ الحقنة بالميم وهي اولى قال في الفتح والحلد الذي يتعلق بالوصول اليه الفساد قدر الحقنة اهـ اي قدر ما يصل اليه رأس الحقنة التي هي آلة الاحتقان وعلى الاول فالمراد موضع الذي ينصب منه الدواء الى الامعاء **(قوله)** عند ذكره) بالضم ويكسر بمعنى التذكر قاموس **(قوله)** وكذا عند طلوع الفجر) اي وكذا لا يفطر لوجامع عامه اذ قل الفجر ونزع في الحال عند طلوعه **(قوله)** ولو مكث) اي في مسألة التذكر ومسئلة الطلوع **(قوله)** حتى امنى) هذا غير شرط في الافساد واما ذكره لبيان حكم الكفارة امداد **(قوله)** وان حرك نفسه قضى وكفر) اي اذا امنى كما هو فرض المسئلة وقد علمت ان تقيده بالامناء لاجل الكفارة

واستحسنه المصنف وهو ما عليه الاكثر وسيجيء او طعن برح فوصل الى جوفه) وان بقي في جوفه كالأودخل جحر في الجائفة او نفذ السهم من الجانب الآخر ولو بقي النسل في جوفه فسد (او ادخل عودا) ونحوه في مقعده وطرفه خارج وان غلبه فسد وكذا لو ابتلع خشبة او خطا ولو فيه لقعة مبرولة الا ان يفصل منها شئ ومفاده ان استقرار الداخل في الجوف شرط للفساد بدائع (او ادخل اصبعه اليابسة فيه) اي دبره او فرجها ولو مبتلة فسد ولو ادخلت قنطرة ان غابت فسد وان بقي طرفها في فرجها الخارج لا ولو بالغ في الاستبراء حتى بلغ موضع الحقنة فسد وهذا قلما يكون ولو كان فيورث داء عقاب (او نزع الجامع) حال كونه (ناسيا في الحال عند ذكره) وكذا عند طلوع الفجر وان امنى بعد النزع لانه كالاتحلام ولو مكث حتى امنى ولم يتحرك قضى فقط وان حرك نفسه قضى وكفر

لكن جزم هنا بوجوب الكفارة مع انه في الفتح وغيره حتى قولين بدون ترجيح لاحدها وقد
اعترضه بأن وجوبها يخالف لما سياتي من انه اذا اكل او جامع ناسيا فأكل عمدا لا كفارة
عليه على المذهب لشبهة خلاف مالك لانه يقول بفساد الصوم اذا أكل او جامع ناسيا اه قلت
ووجه المخالفة انه اذا لم تجب الكفارة في الاكل عمدا بعد الجماع ناسيا يلزم منه ان لا تجب بالاولى
فيها اذا جامع ناسيا فتذكر ومكث وحرك نفسه لان الفساد بالتحريك تاما هو لكون التحريك
بمثلة ابتداء جماع والجماع كالاكل واذا أكل او جامع عمدا بعد جماعه ناسيا لا تجب الكفارة
فكذا لا تجب اذا حرك نفسه بالاولى لكن هذا لا يخالف مسألة الطلوع نعم يؤيد عدم الوجوب
فيها ايضا اطلاق ما في البدائع حيث قال هذا اي عدم الفساد اذا تزع بعد التذكر او بعد
طلوع الفجر اما اذا لم يتزع وبقي فعلية القضاء ولا كفارة عليه في ظاهر الرواية وروى عن ابى
يوسف وجوب الكفارة في الطلوع فقط لان ابتداء الجماع كان عمدا وهو واحد ابتداء واتهاء
الجماع العمد بوجوبها وفي التذكر لا كفارة ووجه الظاهر ان الكفارة انما تجب بافساد الصوم
وذلك بعد وجوده وبقاءه في الجماع يمنع وجود الصوم فاستحال افساده فلا كفارة اه في هذا يدل
على ان عدم وجوبها في التذكر متفق عليه لان ابتداءه لم يكن عمدا وهو فعل واحد قد خلت فيه
الشبهة لان فيه شبهة خلاف مالك كما علمت واتما الخلاف في الطلوع وما وجه به ظاهر الرواية
يدل على عدم الفرق بين تحريك نفسه وعدمه هذا وفي نقل الهندي عبارة البدائع سقط فافهم
(قوله كالتوزع ثم اوبل) اي في المستثنين لما في الخلاصة ولو تزع حين تذكر ثم عاد تجب الكفارة
وكذا في مسألة الصبح اه لكن في مسألة التذكر ينبغي عدم الكفارة لما علمت من شبهة خلاف
مالك ولعل ما هنا مني على القول الآخر بعدم اعتبار هذه الشبهة تأمل **(قوله وبعده لا)**
اي لاستقذارها وهذا هو الاصح كما في شرح الوهبانية عن المحيط وفيه عن الظهيرية ان قبل
ان تبرد كفر وبعده لا وعن ابن الفضل ان كانت لقمة نفسه كفر والا فلا اه قلت والتعليل
للاصح بالاستقذار يدل على تقيده بأن تبرد فيتحده مع القول الثاني لقولهم ان اللقمة الحارة
يخرجها ثم يأكلها عادة ولا يعافها لكن هذا مني على ان الغذاء الموجب للكفارة ما يميل اليه
الطبع ويتقضى به شهوة البطن لا ما يعود نفعه الى صلاح البدن والشارح فيسأني اعتمد
الثاني وسيأتي الكلام فيه وذكروا في الفتح في اكل لحما بين اسنانه قدر الحمصة أكثر عليه الكفارة
عند زفر لا عند ابى يوسف لانه يعافه الطبع فصار بمنزلة التراب فقال والتحقيق ان المفتي في
الوقائع لا بدله من ضرب اجتهاد ومعرفة باحوال الناس وقد عرف ان الكفارة تنقصر الى كمال
النجاسة فينظر في صاحب الواقعة ان كان ممن يعاف طبعه ذلك اخذ بقول ابى يوسف والا أخذ
بقول زفر **(قوله ولم ينزل)** اما لو انزل قضى فقط كما سيذكره المصنف اي بلا كفارة قال في الفتح
وعمل المرأتين كعمل الرجال جماع ايضا فيما دون الفرج لا قضاء على واحدة منهما الا اذا انزلت
ولا كفارة مع الانزال اه **(قوله يعني في غير السيليين)** اشار لما في الفتح حيث قال اراد بالفرج
كلاما من القبل والدير فادونه حينئذ التفخيز والتبطين اه اي لان الفرج لا يشمل الدرلة وان
شمه حكما قال في المغرب الفرج قبل الرجل والمرأة باتفاق اهل اللغة ثم قال وقوله القبل والدير
كلاهما فرج يعني في الحكم اه **(قوله وكذا الاستمنا بالكف)** اي في كونه لا يفسد لكن هذا

كالتوزع ثم اوبل (اورى
اللقمة من فيه) عند ذكره
او طلوع الفجر ولو ابتلعها
ان قبل اخراجها كفر
وبعده لا (او جامع فيادون
الفرج ولم ينزل) يعني في غير
السيليين كسرة وفخذ
وكذا الاستمنا بالكف
وان كره تحريما لحديث
ناكح اليد ملعون

مطلب

مهم المفتي في الوقائع لا بد
له من ضرب اجتهاد ومعرفة
باحوال الناس

مطلب

في حكم الاستمنا بالكف

اذا لم ينزل اما اذا انزل فعليه القضاء كما صرح به وهو المختار كما يأتي لكن المتبادر من كلامه
الانزال بقربة ما بعده فيكون على خلاف المختار **(قوله)** ولو خاف الزنا الخ الظاهر انه غير
قيد بل لوتعين الحلاص من الزنا به وجب لانه اخف وعبرة الفتح فان غلبته الشهوة ففعل
ارادة تسكينها به فالرجاء ان لا يعاقب اه زاد في معراج الدراية وعن احمد والشافعي في القديم
الترخص فيه وفي الجديد يحرم ويجوز ان يستمنى بيد زوجته وخادمته اه وسيد ذكر الشارح
في الحدود عن الجوهره انه يكره ولعل المراد به كراهة التزني فلا ينافي قول المعراج يجوز تأمل
وفي السراج ان اراد بذلك تسكين الشهوة المفرطة الشاغلة للقلب وكان عزا لا زوجة له
ولامة او كان الا انه لا يقدر على الوصول اليها لعذر قال ابواليث ارجوان لا وبال عليه واما
اذا فعله لاستحباب الشهوة فهو آثم اه بقي هنا شيء وهو ان علة الاثم هل هي كون ذلك
استمتاعا بالجزء كإيفيده الحديث وتقيدهم كونه بالكف ويلحق به ما لو ادخل ذكره بين فخذه
مثلا حتى امنى ام هي سفح الماء وتيسر الشهوة في غير محلها بغير عذر كإيفيده قوله واما اذا
فعله لاستحباب الشهوة الخ لم أر من صرح بشيء من ذلك والظاهر الاخير لان فعله بيد زوجته
ونحوها فيه سفح الماء لكن بالاستمتاع بجزء مباح كما لو أنزل بتفخيذ أو تبطين بخلاف ما اذا
كان بكفه ونحوه وعلى هذا فلو ادخل ذكره في حائط أو نحوه حتى امنى أو استمنى بكفه بمائل
يمنع الحرارة يأثم ايضا ويدل ايضا على ما قلنا مافي الزيلعي حيث استدل على عدم حله بالكف
بقوله تعالى والذين هم لفروجهم حافظون الآية وقال فلم يبيح الاستمتاع الا بهما اي بالزوجة
والامة اه فاذا عدم حل الاستمتاع اى قضاء الشهوة بغيرها هذا ما ظهر لي والله سبحانه
اعلم **(قوله من غير انزال)** اما به فعليه القضاء فقط كما سيأتي **(قوله)** او قبلها (عطف على مس
فهو فعل ماض من التقييل **(قوله)** فأنزل) وكذا لا يفسد صومه بدون انزال بالاولى ونقل في
البحر وكذا الزيلعي وغيره الاجماع على عدم الافساد مع الانزال واستشكله في الامداد بمسئلة
الاستمنا بالكف قلت والفرق ان هناك انزالا مع مباشرة بالفرج وهنا بدونها وعلى هذا
فالاصل ان الجماع المفسد للصوم هو الجماع صورة وهو ظاهر او معنى فقط وهو الانزال
عن مباشرة بفرجه لافي فرج او في فرج غير مشتهى عادة او عن مباشرة بغير فرجه في محل
مشتهى عادة في الانزال بالكف او بتفخيذ أو تبطين وجدت المباشرة بفرجه لافي فرج وكذا
الانزال بعمل المراتين فانها مباشرة فرج بفرج لافي فرج وفي الانزال بوطء مية او بهيمة
وجدت المباشرة بفرجه في فرج غير مشتهى عادة وفي الانزال بمس آدمى او تقييله وجدت
المباشرة بغير فرجه في محل مشتهى اما الانزال بمس او تقييل بهيمة فانه لم يوجد فيه شيء من
معنى الجماع فصار كالانزال بنظر او تفكر فلذا لم يفسد الصوم اجماعا هذا ما ظهر لي من فيض
الفتاح العالِم **(قوله)** على المذهب اى قول ابى حنيفة ومحمد معه في الاظهر وقال ابو يوسف
يفطر والاختلاف مبنى على انه هل بين المانة والجوف منفذ او لا وهو ليس باختلاف على
التحقيق والظاهر انه لا منفذ له وانما يجتمع البول فيها بالترشيح كذا يقول الاطباء زيلعي واذا
انه لو بقي في قبة الذكر لا يفسد اتفاقا ولا شك في ذلك وبه بطل ما نقل عن خزانة الاكل لو حشا
ذكره بقطعة ففيها انه يفسد لان العلة من الجانبين الوصول الى الجوف وعدمه بناء على

ولو خاف الزنا يرجي ان
لا وبال عليه (أو أدخل)
ذكره (في بهيمة) او مية
(من غير انزال) او مس
فرج بهيمة او قبلها فانزل
(أو أقطر في انليله) ماء
او دهن وان وصل الى
الثانة على المذهب

وجود المنفذ وعدمه لكن هذا يقتضى عدم الفساد في حشو الدبر وفرجها الداخل
ولا يخلص الآيات ان المدخل فيما تجذبه الطبيعة فلا يعود الامع الخارج المعتاد وتاممه في
الفتح قلت الاقرب التخصيص بأن الدبر والفرج الداخل من الجوف اذا حاجز بينهما وبينه
فهما في حكمه والفم والانف وان لم يكن بينهما وبين الجوف حاجزا لان الشارع اعتبرها
في الصوم من الخارج وهذا بخلاف قسبة الذكر فان المائنة لا متنفذها على قولهما وعلى قول
ابن يوسف وان كان لها منفذ الى الجوف الا ان المنفذ الآخر المتصل بالقسبة منطبق لا يتنفذ
الا عند خروج البول فلم يعط للقسبة حكم الجوف تأمل (قوله ففسد اجماعا) وقيل على
الخلاف والاول اصح فتج عن المبسوط (قوله او دخل انفه) الاول اؤزل الى انفه (قوله
وان نزل لرأس انفه) ذكره في الشرنبلالية اخذا من اطلاقهم ومن قولهم بعده الفطر يزيق
امتد ولم ينقطع من فمه الى ذقنه ثم ابتلعه بجذبه ومن قول الظهيرية وكذا الحائط والبراق
يخرج من فيه وانفه فاستشفه واستشفه لا يفسد صومه اهـ ثم قال لكن يخافه ما في القنية
نزل الحائط الى رأس انفه لكن لم يظهر ثم جزبه فوصل الى جوفه ففسد اهـ حيث قيد بعدم
الظهور (قوله فاستشفه) الاول تجذبه لان الاستنشاق بالانف وفي نسخ فاستشفه بتأدية
وفاء اى جذبه بشفتيه وهو ظاهر ط (قوله فينبى الاحتياط) لان مراعاة الخلاف مندوبة
وهذه الفائدة نبه عليها ابن الشحنة ومفاده انه لو ابتلع البالغ بعدما تخلص بالتحنج من حلقه
الى فمه لا يفطر عندنا قال في الشرنبلالية ولم أره ولعله كالحائط قل ثم وجدتها في التارخانية
سئل ابراهيم عن ابتلع بلغما قال ان كان اقل من مل فيه لا ينقض اجماعا وان كان مل فيه
ينقض صومه عند ابن يوسف وعند ابن حنيفة لا ينقض اهـ وسيد ذكر الشارح ذلك ايضا
في بحث القى (قوله وان كره) اى الاعذر كما تبنى ط (قوله وكذا لو قتل الحائط يزيقه مرارا
الح) يعنى اذا أراد قتل الحائط وبله يزيقه وادخله في فمه مرارا لا يفسد صومه وان بقى
في الحائط عقد البراق وفي النظم للزندويسى انه يفسد كذا في القنية وحكى الاول في الظهيرية
عن شمس الائمة الحلواني ثم قال وذكر الزندويسى اذا قتل السلكة ولها بريقه ثم امرها
ثانيا في فمه ثم ابتلع ذلك البراق فسد صومه اهـ ثم لا يخفى ان المحكى عن شمس الائمة مقيد
بما اذا ابتلع البراق والافلا فائدة في التنبيه على انه لا يفسد صومه فهو محمول على ما صرح به
في النظم فكان مراد صاحب الظهيرية ان ذلك المطلق محمول على هذا المقيد فهما مسألة
واحدة خلافا لما استظهره في شرح الوهبانية من انهما مسئلتان يحمل الاولى على ما اذا لم يبتلع
البراق والثانية على ما اذا ابتلعه الا لا يبق خلاف حينئذ اصلا كما لا يخفى وهو خلاف المفهوم
من القنية والظهيرية (قوله مكرر) متدا وقوله بالريق متعلق بقوله بادخاله متعلق بخبر
المبتدأ الذى هو قوله لا يتضرر ووجهه انه بمنزلة الريق على فمه اذا لم ينقطع كما في شرح
الشرنبلالى ط (قوله بعدا) اى بعد تكرار ادخاله فيه (قوله يضر) اى الصوم وفسده
لان اخراجه بمنزلة انقطاع البراق المتدلى كذا في شرح الشرنبلالى ط (قوله كعبس) اى
كايضر ابتلاع الصبغ وهذا مما لا خلاف فيه وقوله لونه اى الصبغ وفيه اى الريق متعلق
بيظهر ط (قوله وان افطر خطأ) شرط جوابه قوله لا تى قضى فقط وهذا شرعى في القسم

واما قبلها ففسد اجماعا
لانه كالخنة (او اصبح
حبا) وان بقى كل اليوم
(او غتسب) من القنية
(او دخل انفه مخاط
فاستشفه فدخل حلقه)
وان نزل لرأس انفه كالمو
ترطب شفتاه بالبراق عند
الكلام ونحوه فابتلعه
او سال ريقه الى ذقنه
كالحيط ولم ينقطع
فاستشفه (ولو عمدا)
خلافا للشافعى في القادر
على حج التخممة فينبى
الاحتياط (او ذاق شيا
بفمه) وان كره (لم يفطر)
جواب الشرط وكذا لو
قتل الحائط يزيقه مرارا
وان بقى فيه عقد البراق الا
ان يكون مصبوغا وظهر
لونه في ريقه وابتلعه هذا كرا
ونظمه ابن الشحنة فقال *
مكرر بل الحيط بالريق
قاتلا * بادخاله في فيه
لا يتضرر * وعن بعضهم
ان يبلع الريق بعد ذاك يضر
كعبس لونه فيه يظهر *
(وان افطر خطأ)

الثاني وهو ما يوجب القضاء دون الكفارة بعد فراغه مما لا يوجب شيئا والمراد بالخطيئة من فسد صومه بفعله المقصود دون قصد الفساد نهر عن الفتح **(قوله فسيقه الماء)** أي يفسد صومه ان كان ذا كراهه والا فلا لانه لو شرب حينئذ لم يفسد فهذا اولى وقيل ان يمتنع من ثلاث لم يفسد وان زاد فسد بدائع **(قوله او شرب نائما)** فيه ان النائم غير مخطي لعدم قصده الفعل نعم صرح في النهر بان المكره والنائم كالخطيئة اه وليس هو كالتامس لان النائم اذا ذهب العقل لم تؤكل ذبيحته وتؤكل ذبيحة من نسي التسمية بجر عن الحائية قال الرحى ومعناه ان النسيان اعتبر عذرا في ترك التسمية بخلاف النوم والجنون فكذا يعتبر عذرا في تناول المفطر لان النسيان غير نادر الوقوع واما الذبح وتناول المفطر في حال النوم والجنون فنادر فلم يلحق بالنسيان **(قوله او تسحر او جامع الخ)** افاد ان الجماع قد يكون خطا وبه صرح في السراج فقال ولو جامع على ظن انه بليل ثم علم انه بعد الفجر فزعم من ساعته فصومه فاسد لانه مخطي ولا كفارة عليه لعدم قصد الافساد اه وبه يستغنى عن التكلف بتصوير الخطا في الجماع بما اذا باشرها مباشرة فاحشة فتوارت حششته افاده في النهر فافهم ومسئلة التسحر ستأتي مفصلة **(قوله او اجر مكرها)** أي صب في حلقه شئ والايثار غير قيد فلا سقط قوله او اجر وابق قول المان او مكرها معطوفا على قوله خطأ لكان اولى ليشمل ما لو اكل او شرب بنفسه مكرها فانه يفسد صومه خلافا لفرق الشافعي كافي البدائع ويشمل الافطار بالاكرام على الجماع قال في الفتح واعلم ان ابا حنيفة كان يقول اولا في المكره على الجماع عليه القضاء والكفارة لانه لا يكون الا بالتشاور الآلة وذلك اماراة الاختيار ثم رجع وقال لا كفارة عليه وهو قوله لانه فساد الصوم يتحقق بالايجاج وهو مكره فيه مع انه ليس كل من انتشرت آلته بجماع اه أي مثل الصغير والنائم **(قوله او نائما)** هو في حكم المكره كما في الفتح وسيأتي ما لوجوبه نائمة او مجنونة **(قوله واما حديث الخ)** هو قوله صلى الله عليه وسلم رفع عن امي الخطا والنسيان وما استكرهوا عليه وهذا جواب عن استدلال الشافعي على انه لا يفطر لو كان مخطئا او مكرها لان التقدير رفع حكم الخطا الخ لان نفس الخطا لم يرفع والحكم نوعان دنيوى وهو الفساد وأخرى وهو الاتم فيتناولهما والجواب انه حيث قدر الحكم لتصحيح الكلام كان ذلك مقتضى الفتح وهو لا عموم له والاتم مراد من الحكم بالاجماع فلا تصح ارادة الآخر وانما لم يفسد صوم الناسى مع ان القياس ايضا الفساد لوصول المفطر الى الجوف لقوله صلى الله عليه وسلم من نسي وهو صائم فاكل او شرب فليت صومه فانما اطعمه الله وسقاه وتام تقريره في المطولات **(قوله جائزة)** أي عقلا كافي شرح التحرير **(قوله ناكل عمدا)** وكذا لو جامع عمدا كافي نور الابيضاح فالمراد بالاكل الافطار **(قوله للشبهة)** علة لكل قال في البحر وانما لم تجب الكفارة بافطاره عمدا بعد اكله او شربه او جماعه نائما لانه ظن في موضع الاشتباه بالتظير وهو الاكل عمدا لان الاكل مضاد للصوم ساهيا او عامدا فاورث شبهة وكذا فيه شبهة اختلاف العلماء فان مالكا يقول بفساد صوم من اكل ناسيا واساقه فشمعل مالو علم انه لم يفطره بان بلغه الحديث او الفتوى اولا وهو قول ابي حنيفة وهو الصحيح وكذا لو ذرعه التقي وظن انه يفطره فافطر فلا كفارة عليه لوجود شبهة الاشتباه بالتظير فان التقي

كان يمتنع فسيقه الماء
او شرب نائما او تسحر او
جامع على ظن عدم الفجر
(او) أو جر (مكرها)
او نائما واما حديث رفع
الحق انما اراد رفع الاتم وفي
التحرير المؤاخذه بالخطا
جائزة عندنا خلافا للمعتزلة
(او اكل) او جامع (ناسيا)
او احتلم او اتزل بنظر او
ذرعه التقي (فظن انه افطر
فأكل عمدا) للشبهة ولو علم
عدم فطره لمزمت الكفارة

والاستقاء متساويان لان مخرجهما من الفم وكذا لو احتلم للتشابه في قضاء الشهوة وان علم
ان ذلك لا يفطره فعليه الكفارة لانه لم توجد شبهة الاشتباه ولا شبهة الاختلاف اه (قوله
الا في مسألة المتن) وهي مالو اكل وكذا لو جامع او شرب لان علة عدم الكفارة خلاف مالك
وخلافه في الاكل والشرب والجماع كافي الزبلي والهداية وغيرها ح (قوله مطلقا) اي
علم عدم فطره اولا (قوله خلافا لهما) فعندها عليه الكفارة اذا علم بعدم فطره في مسألة
المتن قلت وهذا يرد مناقض ح عن التهستاني اول الباب من ان من افطر ناسيا يفسد صومه
اذ لو فسد لم تلزمه الكفارة اذا اكل بعده عامدا ولم ار من ذكر هذا غيره وكذا يرد مناقضه
عن البدائع عند قوله وان حرل نفسه نعم نقولوا عن ابن يوسف ما تقدم من انه لو ذكر فلم يتذكر
فسد صومه وكان هذا منشأ الوهم فافهم (قوله فقيد الظن) اي في قول المتن فظن انه افطر
انما هو لبيان محل الاتفاق على عدم لزوم الكفارة لا الاحتراز عن العلم (قوله او احقق
او استعط) كلاهما بالبناء للفاعل من حقن المريض دواؤه بالخفة واحتقن بالضم غير جائز
وانما الصواب حقن او عولج بالخفة والسعوط الدواء الذي صب في الانف واسعطه اياه ولا
يقال استعط مبنيا للمفعول معراج وعده وجوب الكفارة في ذلك هو الاصح لانها موجب
الافطار صورة ومعنى والصورة الابتلاع كما في الكافي وهي متقدمة والنفع المجرد عنها
يوجب القضاء فقط امداد (قوله او افطر) في المغرب قطر الماء صبه قططيا وقطره مثله قطرا
وافطره لغة اه وعلى هذه اللغة يخرج كلامهم هنا وحيد فيصح بناؤه للفاعل وهو الاولى
لتنسيق الافعال وتنظيم الضمائر في سلك واحد ويصح بناؤه للمفعول ونائب الفاعل قوله في
اذنه نهر وبنتين الاولى في عبارة المصنف على الاصح لذكره المنعول الصحيح وهو قوله دهنها
منصوبا (قوله دهنها) قيد به لانه لا خلاف في فساد الصوم به لانه مشى اولا على ان الماء
لا يفسد وان كان يصنعه ومرا الكلام عليه (قوله او داوى جائفة او آمة) الجائفة الطعنة
التي بلغت الجوف او نفذته والآمة من اتمته بالعصا اما من باب طيب اذا ضربت ام رأسه
وهي الجلدة التي تجمع الدماغ وقيل لها آمة اي البلد ومأمومة على معنى ذات ام كعيشة
راضية ولبلة مزودة وجمعها اوام ومأمومات مغرب (قوله فوصل الدواء حقيقة) اشار
الى ان ما وقع في ظاهر الرواية من تنقيد الافساد بالدواء الرطب مبنى على العادة من انه يصل
والا فالعبر حقيقة الوصول حتى لو علم وصول اليابس افسد او عدم وصول الطرى لم يفسد
وانما الخلاف اذا لم يعلم قبيحا فافسد بالطرى حكما بالوصول نظرا الى العادة ونفيه كذا افاده
في الفتح قلت ولم يقيدوا الاحتقان والاستعاط والافطار بالوصول الى الجوف لظهوره
فيها والا فلا بد منه حتى لو بقي السعوط في الانف ولم يصل الى الرأس لا يفطر ويمكن ان يكون
الدواء راجعا الى الكل تأمل (قوله الى جوفه ودماعه) لف ونشر مرتب قل في البحر
والتحقيق ان بين جوف الرأس وجوف المعدة منفذا اصليا فما وصل الى جوف الرأس يصل
الى جوف البطن اه ط (قوله او ابتلع حصاة الخ) اي فيجب القضاء لوجود صورة الفطر
ولا كفارة لعدم وجود معناه وهو ايصال ما فيه نفع البدن الى الجوف سواء كان مما يتفدى
به او يتداوى فقصرته الجناية فانثنت الكفارة وتماه في النهر وسأني الخلاف في معنى

الا في مسألة المتن فلا
كفارة مطلقا على المذهب
لشبهة خلاف مالك خلافا
لهما كما في المجموع وشروحه
فقيد الظن انما هو لبيان
الاتفاق (أو احقق أو
استعط) في انفه شيئا (أو
أفطر في اذنه دهنها أو داوى
جائفة أو آمة) فوصل
الدواء حقيقة الى جوفه
ودماغه (أو ابتلع حصاة)
ونحوها مما لا يأكله الانسان
او يعافه

التعدي (قوله اويستقذره) الاستقذار سبب الاعاقة فآلهما واحد ولذا اقتصر في النظم على المستقذرت ومنه أكل القعدة بعد اخراجها على ما هو الاصح كما سر (قوله في) الفداء زائدة والجاء والمجرور متعلق بقوله يهجر والتكفير مبتدأ خبره الجملة بعده والجملة خبر المبتدأ الذي هو مستقذر وجاز الابتداء به مع انه نكرة لفقد التعميم ويهجر مرادف ليلني اي لانجب فيه كفارة ط (قوله مع الامساك) قيد به لغير المسئلة التي بعده (قوله لشبهة خلاف زفر) فان الصوم عنده يتأدى من الصحيح المقيم بمجرد الامساك ولو بلا نية حتى لو افطر متعمدا لزمته الكفارة عنده كما صرح به في البدائع واما عندنا فلا بد من النية لان الواجب الامساك بجهة العبادة ولا عبادة بدون نية فلو امسك بدونها لا يكون صائما ويلزمه القضاء دون الكفارة اما لزوم القضاء فلعدم تحقق الصوم لفقد شرطه واما عدم الكفارة فلانه عند زفر صائم لم يوجد منه ما يفطر فتسقط عنه الكفارة لشبهة الخلاف وان كان عندنا يسمى مفطرا شرعا والاولى التعليل بعد تحقق الصوم لان الكفارة انما تجب على من اقصده صومه والصوم هنا معدوم وافساد العدوم مستحيل وانما يحسن التمسك بالشبهة بعد تحقق الاصل كافي المسئلة الآتية بل الاولى عدم التعرض للكفارة اصلا ولذا اقتصر في الكثر وغيره على بيان وجوب القضاء كالاغما والجنون الغير المتمدن هذا وقد استشكل بعض شراح الهداية وجوب القضاء هنا بأن المعنى عليه لا يقضى اليوم الذي حدثت الاعما في ليلته لوجود النية منه ظاهرا فلا بد من التقيد هنا بأن يكون مريضا او مسافرا لا ينوي شيئا او متهتكا اعتاد الاكل في رمضان فلم يكن حاله دليلا على عزيمة الصوم وردة في الفتح بأنه تكلف مستغنى عنه لان الكلام عند عدم النية ابتداء بالامر يوجب النسيان ولا شك انه ادري بحاله بخلاف من اغمى عليه فان الاغما قد يوجب نسيانه حال نفسه بعد الافاقة فيني الامر فيه على الظاهر من حاله وهو وجود النية (قوله قبل الزوال) هذا عند أي حنيفة وعندنا كذلك ان اكل بعد الزوال وان كان قبل الزوال تجب الكفارة لانه فوت امكان التحصيل فصار كغاصب الغاصب بحر اي لانه قبل الزوال كان يمكنه انشاء النية وقد فوته بالاكل بخلاف ما بعد الزوال والاول ظاهر الرواية كافي البدائع ثم المراد بالزوال نصف النهار الشرعي وهو الضحوة الكبرى او هو على القول الضعيف من اعتبار الزوال كما سر بيانه (قوله لشبهة خلاف الشافعي) فان الصوم لا يصح عنده بنية النهار كما لا يصح بمطلق النية احر وهذا تقليل لوجوب القضاء دون الكفارة اذا اكل بعد النية اما لو اكل قبلها فالكلام فيه ما علمته في المسئلة المارة (قوله ومفاده الخ) نقله في البحر عن الظهيرية بلفظ ينبغي ان لا يلزمه الكفارة لمكان الشبهة ومثل ما ذكر اذا نوى نية مخالفة فيما يظهر ط (قوله مطر اولنج) فيفسد في الصحيح ولو بقطرة وقبل لا يفسد في المطر وفسد في الثلج وقيل بالعكس رازية (قوله بنفسه) اي بأن سبق الى حلقه بذاته ولم يتلعه بضعه امداد (قوله والقطرتين) معطوف على الغبار اي وبخلاف نحو القطرتين فاكثر مما لا يجنب ما لوحت في جميع فقه (قوله فان وجد الملوحة في جميع فقه الخ) بهذا دفع في النهر ما حث في الفتح من ان القطرة يحد ملوحتها فالاولى الاعتبار بوجود الملوحة لصحيح الحس اذ لا ضرورة في أكثر من ذلك ولذا اعتبر في الحانية الوصول

اويستقذره ولعلمه ابن الشحنة فقال * مستقذر مع غير ما كول مثلا = ففي اكله التكفير يلغى ويهجر (أول ينو في رمضان كله صوما ولا فطرا) مع الامساك لشبهة خلاف زفر (أو أصبح غيرنا وللصوم فأكل عمدا) ولو بعد النية قبل الزوال لشبهة خلاف الشافعي ومفاده ان الصوم بمطلق النية كذلك (او دخل حلقه مطر أو تلج بنفسه لا مكان التحرز عنه بضم فقه بخلاف نحو الغبار والقطرتين من دمومه او عرفه واما في الاكثر فان وجد الملوحة في جميع فقه واجتمع شيء كثير وابتلعه افطر والا خلاصة

الى الحلق ووجه الدفع ما قاله في النهر من ان كلام الخلاصة ظاهر في تعليق الفطر على وجد ان
المالوحة في جميع الفم ولا شك ان الفطرة والقطرتين ليستا كذلك وعليه يحمل ما في الخاتمة
اه وفي الامداد عن خط المقدسي ان الفطرة لقاتها لا يجرد طعمها في الحلق لثلاثها قبل
الوصول ويشهد لذلك ما في الوقعات للصدر الشهيد اذا دخل الدمع في فم الصائم ان كان
قليلا نحو القطرة او القطرتين لا يفسد صومه لان التحرز عنه غير ممكن وان كان كثيرا
حتى وجد مالوحتة في جميع فمه وابتلعه فسد صومه وكذا الجواب في عرق الوجه اه ملخصا
وبالتعليل بعدم امكان التحرز يظهر الفرق بين الدمع والمطر كما اشار اليه الشارح فتدبر ثم
في التعبير بالقطرة اشارة الى ان المراد الدمع النازل من ظاهر العين اما الواصل الى الحلق
من السماء فالظاهر انه مثل الريق فلا يفطر وان وجد طعمه في جميع فمه تأمل **(قوله او وطي**
امراة الح) اتما لا تجب الكفارة فيه وفيما بعده لان الحل لا بد ان يكون مشتهى على الكمال
بحر **(قوله او صغيرة لا تشتهي)** حكى في الفتنه خلافا في وجوب الكفارة بوطنها وقيل لا تجب
بالاجماع وهو الوجه كما في النهر قال الرملي وقالوا في الغسل ان الصحيح انه متى امكن وطؤها
من غير افضاء فهي بمن مجامع مثلها والافلا **(قوله او قيل)** قيد بكونه قبلها لانها لو قبلته
ووجدت لذة الانزال ولم تر بلافسد صومها عند ابي يوسف خلافا لمحمد وكذا في وجوب
الغسل بحر عن المعراج **(قوله ولو قبله فاحشة)** ففي غير الفاحشة مع الانزال لا تجب
الكفارة بالاولى **(قوله بأن يدغغ)** لعل المراد به عض الشفة ونحوها او تقبل الفرج وفي
القاموس الدغغنة حركة وانفعال في نحو الابط والبشع والاختص **(قوله او لمس)** اى
لمس آدميا لما مر انه لو لمس فرج بهيمة فانزل لا يفسد صومه وقدمنا انه بالاتفاق وفي البحر عن
المعراج ولو مست زوجها فانزل لا يفسد صومه وقيل ان تكلف له فسد اه قال الرملي
ينبغي ترجيح هذا لانه ادعى في سببية الانزال تأمل **(قوله ولو بمحائل لا يمنع الحرارة)** نقض
ما بعد لوهو عدم الحائل المذكور اولى بالحكم وهو وجوب القضاء لكن لا تظهر
الاولوية بالفطر الى عدم الكفارة مع ان الكلام فيها يوجب القضاء دون الكفارة وقيد
الحائل بكونه لا يمنع الحرارة لما في البحر لومسها وراى الثياب فامنى فان وجد حرارة جلدتها
فسد والافلا **(قوله بكفنه)** او كف أمراة سراج **(قوله او بمباشرة فاحشة)** هي ما تكون
بماس الفرجين والظاهر انه غير قيد هنا لان الانزال مع المس مطلقا بدون حائل يمنع الحرارة
موجب للافساد كما علمته واتما يظهر تقييدها بالفاحشة لاجل كراهتها كما باتى تفصيله تأمل
(قوله ولو بين المرأتين) وكذا المحبوب مع المرأة رملي **(قوله كاسر)** اى عند قوله اوجامع فيها
دون الفرج ولم يزل **(الح قوله أو أفسد)** اى ولو باكل اوجاع **(قوله غير صوم رمضان)**
سقة لموصوف محذوف دل عليه المقام اى صوما غير صوم رمضان فلا يشمل ما لو افسد صلاة او حجا
وعبرة الكثر صوم غير رمضان وهي أولى افاده ح **(قوله اداء)** حال من صوم وقيد به لافادة
نفي الكفارة بافساد قضاء رمضان لالتفي القضاء ايضا بافساده **(قوله لا اختصاصها)** اى الكفارة
وهو علة للتقييد بالغربة وبالاداء وقوله هتكت رمضان اى بمخرق حرمة شهر رمضان فلا تجب
بافساد قضائه او افساد صوم غيره لان الافطار في رمضان بلغ في الخاتمة فلا يلحق به غيره

(او وطي* امراة مية)
او صغيرة لا تشتهي نهر
(او بهيمة او فخذ او بشا
او قبل) ولو قبله فاحشة
بان يدغغ او يمض شفتيها
(او لمس) ولو بمحائل لا يمنع
الحرارة او استمنى بكفه
او بمباشرة فاحشة ولو
بين المرأتين (فانزل)
قيد للكل حتى لو لم ينزل
لم يفطر كاسر (او أفسد غير
صوم رمضان اداء)
لاختصاصها بهتكت رمضان

لورودها فيه على خلاف القياس **(قوله)** او وطئت الخ) هذا بالنظر اليها واما الواطئ فعليه القضاء والكفارة اذا لفرق بين وطئه عاقلة وغيرها كافي الاشياء وغيرها **(قوله)** بان اصححت صائمه نجحت) جواب عن سؤال حاصله ان الجنون ينافي الصوم فلا يصح تصوير هذا الفرع وحاصل الجواب ان الجنون لا ينافي الصوم اما ينافي شرطه اعني النية وهي قد وجدت في هذه الصورة ط قال ح ومثلهما ما اذ انوت نجحت بالليل فجامعها نهارا كما في النهار وكذا لو نوت نهارا قبل المضحوة الكبرى نجحت فجامعها اه **(قوله)** او تسحر الخ) اي يجب عليه القضاء دون الكفارة لان الجنابة قاصرة وهي جنابة عدم التثب لاجنابة الافطار لانه لم يقصده ولهذا صرحوا بعدم الاثم عليه كما قالوا في القتل الخطأ لانه فيه والمراد اثم القتل وصرحوا بان فيه اثم ترك العزيمة والمبالغة في التثب حالة الرمي بجر عن الفتح قلت لكن الظاهر عدم الاثم هنا اصلا بدليل عدم وجوب الكفارة هنا ووجوبها في القتل الخطأ لوجود الاثم فيه لانها مكفرة للائم **(قوله)** اي الوقت الخ) اطلاق اليوم على مطلق الوقت الشامل لليل مجاز مشهور مثل اركب يوم يأتي العدو والداعي اليه هنا قوله او تسحر **(قوله)** ايلا) ليس بقيد لانه لو ظن الطلوع واكل مع ذلك ثم تبين صحة فطره فعليه القضاء ولا كفارة لانه في الامر على الاصل فلم تكمل الجنابة فلو قال ظنه ليلا او نهارا المكان اولى وليس له ان ياكل لان غلبة الظن كاليقين بمرور اجاب في النهار بأنه قيد بالليل ليطابق قوله او تسحر اه قلت مراد البحر انه غير قديم حيث الحكم والتسحر وان كان الاكل في السحر لكن سمي به باعتبار احتمال وقوعه فيه والالزم ان لا يصح التعبير به ولو ظن بقاء الليل لان فرض المسئلة وقوعه بعد الطلوع والاكل بعد الطلوع لا يسي سحورا فلو لا الاعتبار المذكور لم يصح قوله او تسحر فتدبر **(قوله)** انف ونشر) اي مرتب كافي بعض النسخ **(قوله)** ويكفي) اي لاسقاط الكفارة الشك في الاول اي في التسحر لان الاصل بقاء الليل فلا يخرج بالشك اعداد فكان على المتن ان يعبر هنا بالشك كاقال في نور الايضاح او تسحر او جامع شاكا في طلوع الفجر وهو طالع ثم يقول او ظن الغروب قال في النهار ولا يصح ان يراد بالظن هنا ما يع الشك كازعم في البحر لعدم صحته في الشك الثاني فانه لا يكفي فيه الشك فالصواب ابقاء الظن على بابه غلبة الامر ان يكون المتن ساكتا عن الشك ولا خير فيه اه ح اقول في وجوب الكفارة مع الشك في الغروب اختلاف المشايخ كانقله في البحر عن شرح الطحاوي ونقل ايضا عن البدائع تصحيح عدم الوجوب فيما اذا غلب على رأيه عدم الغروب لان احتمال الغروب قائم فكان شبهة والكفارة لا تجب مع الشبهة اه ولا يخفى ان هذا يقتضي تصحيح القول بعدم الوجوب عند الشك في الغروب بالاولى لكن ذكر في الفتح ان مختار الفقيه ابي جعفر لزوم الكفارة عند الشك لان التابت حال غلبة الظن بالغروب شبهة الاباحة لاحقيقتها ففي حال الشك دون ذلك وهو شبهة الشبهة وهي لا تسقط المقويات ثم قال في الفتح هذا اذا لم يتبين الحال فان ظهر انه اكل قبل الغروب فعليه الكفارة ولا أعلم فيه خلافا اه ولا يخفى ان كلامنا في الثاني وبه تأيد ما في النهر ثم ان شبهة الشبهة اذا لم تعتبر عند الشك في الغروب يلزم

(او وطئت نائمة او مجنونة)
بان اصبحت صائمة نجحت
(او تسحر أو أفاطر يظن
اليوم) اي الوقت الذي
اكل فيه (ايلاو) الحال
ان الفجر (طالع) والشمس
لم تغرب (لف ونشر ويكفي
الشك في الاول دون الثاني)

عدم اعتبارها عند غلبة الظن بعدمه بالاولى وبه يضعف ما في البدائع من تصحيح عدم الوجوب
ولذا جزم الزيلعي بلزوم القضاء والكفارة وكذا في النهاية (قوله) عملا بالاصل فيهما
اي في الاول والثاني فان الاصل في الاول بقاء الليل فلا تنجب الكفارة وفي الثاني بقاء النهار
فتجب على احدي الروايتين كما علمت (قوله) ولو لم يتبين الحال اي في الوطن بقاء الليل او شك
فتسحر وهذا مقابل قوله والحال ان الفجر طالع فان المراد به التيقن حتى لو غلب على ظنه انه
اكل بعد طلوع الفجر لا قضاء عليه في اشهر الروايات بحرف هذا داخل في عدم التبين (قوله)
لم يقض اي في مسألة الظن او الشك في بقاء الليل لان الاصل بقاءه فلا يخرج بالشك بغير
واما مسألة الظن او الشك في الغروب مع التبين او عدمه فتذكرها (قوله) في ظاهر
الرواية فيه انه ذكره الزيلعي وصاحب البحر بالاحكامية خلاف وهذا وهم سرى اليه من
مسئلة ذكرها الزيلعي وهي ما اذا غلب على ظنه طلوع الفجر فاكل ثم لم يتبين شيء فانه لاشي
عليه في ظاهر الرواية وقيل يقضى احتياطاً افاده - (قوله) تنفرع الى ستة وثلاثين
هذا على ما في التمهيد قال لانه اما ان يغلب على ظنه او يظن او يشك وكل من الثلاثة اما ان
يكون في وجود المسيح اقيام المحرم فهي ستة وكل منها على ثلاثة اما ان يتبين له صحة ما بداله
او بطلانه اولا ولا وكل من الثمانية عشر اما ان يكون في ابتداء الصوم اوفى انتهائه فتلك
ستة وثلاثون اه وفيه نظر لانه فرق في التقسيم الاول بين الظن وغلبته ولا فائدة له
لاتخاذها حكما وان اختلفا مفهوما فان مجرد ترجيح احد طرفي الحكم عند العقل هو
اصل الظن فان زاد ذلك الترجيح حتى قرب عن اليقين سمي غلبة الظن واكبر الرأى
فلذا جعلها في البحر اربعة وعشرين ويرد عليهما انه لا وجه لجعل الشك تارة في وجود
المسيح وتارة في وجود المحرم لان الشك في احدهما شك في الآخر لاستواء الطرفين في الشك
بخلاف الظن فانه انما صح تعلقه بالمسيح تارة وبالمحرم اخرى لان له نسبة مخصوصة الى احد
الطرفين فاذا تعلق الظن بوجود الليل لا يكون متعلقا بوجود النهار وبالعكس فالحق في
التقسيم ان يقال اما ان يظن وجود المسيح او وجود المحرم او يشك وكل من الثلاثة اما ان
يكون في ابتداء الصوم او انتهائه وفي كل من الستة اما ان يتبين وجود المسيح او وجود المحرم
اولا يتبين فهي ثمانية عشر تسعة في ابتداء الصوم وتسعة في انتهائه ويشهد لذلك ان الزيلعي لم
يذكر غير ثمانية عشر وذكرا احكامها وهي انه ان تسحر على ظن بقاء الليل فان تبين بقاءه اولى
يتبين شيء فلا شيء عليه وان تبين طلوع الفجر فعليه القضاء فقط ومثله الشك في الطلوع وان
تسحر على ظن طلوع الفجر فان تبين الطلوع فعليه القضاء فقط وان لم يتبين شيء فلا شيء عليه
في ظاهر الرواية وقيل يقضى فقط وان تبين بقاء الليل فلا شيء عليه فهذه تسعة في الابتداء
وان ظن غروب الشمس فان تبين عدمه فعليه القضاء فقط وان تبين الغروب او لم يتبين شيء
فلا شيء عليه وان شك فيه فان لم يتبين شيء فعليه القضاء وفي الكفارة روايتان وان تبين
عدمه فعليه القضاء والكفارة وان تبين الغروب فلا شيء عليه وان ظن عدمه فان تبين
عدمه او لم يتبين شيء فعليه القضاء والكفارة وان تبين الغروب فلا شيء عليه وهذه تسعة
في الانتهاء والحاصل انه لا يجب شيء في عشر صور ويجب القضاء فقط في اربع والقضاء

عملا بالاصل فيهما ولو لم
يتبين الحال لم يقض في
ظاهر الرواية والمسئلة
تنفرع الى ستة وثلاثين
محله المطولات (قضى)

والكفارة في اربع افاده ح (قوله في الصور كلها) اى المذكورة تحت قوله وان افطر خطأ
 الخ لصور التفريع (قوله فقط) اى بدون كفارة (قوله كالمشهد الخ) اى فلا كفارة
 لعدم الحاجة لانه اعتمد على شهادة الانبياء ط (قوله لان شهادة النفي لتعارض شهادة الانبياء)
 لان لينبات للانبياء فقبل شهادة الميثب لا التانى يجر اى لان الميثب معه زيادة على واذا
 لغت النافية بقيت المثبتة فتوجب الظن وبه اندفع ما اورد ان تعارضهما يوجب الشك واذا شك
 في الغروب ثم ظهر عدمه تجب الكفارة كما مر لكن قال في الفتح وفي النفس منه شئ يظهر
 بأدنى تأمل قلت ولعل وجهه ان شهادة النفي انما لم يقبل في الحقوق لان الاصل عدمه فلم تعد
 شئاً زائداً بخلاف المثبتة لكن هنا النافية تورث شبهة فيلزم ان تسقط بها الكفارة وفي البرازية
 ولوشهد واحد على الطلوع وآخران على عدمه لا كفارة اه تأمل (تمة) في تعبير المصنف
 كغير بالظن اشارة الى جواز التسخير والافطار بالتحري وقيل لا تحرى في الافطار والى انه
 يتسحر بقول عدل وكذا يضرب الطبول واختاف في الديك واما الافطار فلا يجوز بقول
 الواحد بل بالثبتي وظاهر الجواب انه لا بأس به اذا كان عدلاً صدقه كما في الزاهدى والى انه
 لو افطر اهل الرستاق بصوت الطبل يوم الثلاثاءين ظانين انه يوم العيد وهو غيره لم يكفروا
 كما في النية قهستاني قلت ومقتضى قوله لا بأس بالفطر بقول عدل صدقه انه لا يجوز اذا لم
 يصدقه ولا بقول المستور مطلقاً ولا لولى سماع الطبل او المدفع الحادث في زماننا لاحتمال كونه
 لغيره ولان الغالب كون الضارب غير عدل فلا يدعي حينه من التحري فيجوز لان ظاهر مذهب
 اصحابنا جواز الافطار بالتحري كما نقله في المعراج عن شمس الائمة السرخسى لان التحري يفيد
 غلبة الظن وهى كاليقين كما تقدم فلو لم يحرم لا يخل له الفطر لما في السراج وغيره لو شك في
 الغروب لا يخل له الفطر لان الاصل بقاء النهار اه وفي البحر عن البرازية ولا يفطر ما لم يغلب على
 ظنه الغروب وان اذن المؤذن اه وقديقال ان المدفع في زماننا يفيد غلبة الظن وان كان ضاربه
 فاسقاً لان العادة ان الوقت يذهب الى دار الحكم آخر النهار فيعين له وقت ضربه ويعينه ايضا
 للوزير وغيره واذا ضربه يكون ذلك بمراقبة الوزير واعوانه للوقت المعين فيغلب على الظن
 بهذه القرائن عدم الخطأ وعدم قصد الفساد والالزم تأنيب الناس والنجاب قضاء الشهر بتمامه
 عليهم فان غالبهم يفطر بمجرد سماع المدفع من غير تحري ولا غلبة ظن والله تعالى اعلم (قوله مرة
 بعد اخرى الخ) ظاهره انه بالمرّة الثانية تجب عليه الكفارة ولو حصل فاصل بايام وانه اذا لم يقصد
 المعصية وهى الافطار لا تجب ط (قوله والاخيران) اى من تسحر أو افطر بظن الوقت ليلا
 الخ وقد تبع المصنف بذلك صاحب الدرر ولا وجه لتخصيصه كما اشار اليه الشارح فيما يأتى
 (قوله على الاصح) وقيل يستحب فتح واجمعوا على انه لا يجب على الحائض والفساء والمريض
 والمسافر وعلى لزومه لمن افطر خطأ أو عمداً او يوم الشك ثم تبين انه رمضان ذكره قاضيخان
 شرنبلالية (قوله لان الفطر) اى تناول صورة المفطر والاقا صوم فاسد قبله و اشار الى قياس
 من الشكل الاول ذكر فيه مقدمتا القياس وطوليت فيه النتيجة وتقريره هكذا الفطر قبيح
 شرعاً وكل قبيح شرعاً تركه واجب الفطر تركه واجب فافهم (قوله كسافر اقام) أى بعد نصف
 النهار أو قبله بعد الاكل اما قبلها فيجب عليه الصوم وان كان نوى الفطر كما سيأتى متافى

مطلب

في جواز الافطار بالتحري

في الصور كلها (فقط)

كالو شهدا على الغروب

وآخران على عدمه فافطر

فظهر عدمه ولو كان ذلك

في طلوع الفجر قضى

وكفر لان شهادة النفي لا

تعارض شهادة الانبياء

واعلم كل ما انتفى فيه

الكفارة محله اما اذا لم يقع

منه ذلك مرة بعد اخرى

لاجل قصد المعصية فان

فعليه وجبت زجره بذلك

افنى ائمة الامصار وعليه

الفقوى قبة وهذا حسن

نهر (والاخيران) بمسكن

بقية يومهما وجوبا على

الاصح (لان الفطر قبيح

وترك القبيح شرعاً واجب

(كسافر اقام وحائض

ونفساء

الفصل الآتي والأصل في هذه المسائل ان كل من صار في آخر النهار بصفة لو كان في اول النهار عليها للزومه الصوم فعليه الامساك كما في الخلاصة والنهاية والعناية لكنه غير جامع اذا دخل فيه من اكل رمضان عمدا لان الصيرورة للتحويل ولولا امتناع ما يليه ولا يتحقق المفاد بهما فيه نهر اى لانه لم يتجدد له حالة بعد فطره لم يكن عليها قبله وكذا لا يدخل فيه من اصبح يوم الشك مفطرا وتسر على ظن الليل او افطر كذلك ولذا ذكر في البدائع الاصل المذكور ثم قال وكذا كل من وجب عليه الصوم لوجود سبب الوجوب والاهلية ثم تعذر عليه المضى بان افطر متعمدا او اصبح يوم الشك مفطرا ثم تبين انه من رمضان وتسحر على ظن ان الفجر لم يطالع ثم تبين طلوعه فانه يجب عليه الامساك تشبها به فقد جعل لوجوب الامساك اصلين تنفرع عليهما الفروع وقد حاول في الفتح تصحيح الاصل الاول فايدل صار بتحقيق لكنه اتى بالو الامتناعية فلم يتم له ما اراده كما افاده في البحر والنهر **(قوله طهرتا)** اى بعد الفجر او مده فبح **(قوله)** ومجنون افاق اى بعد الاكل او بعد فوات وقت التوبة والا فاذ نوى صح صومه كما يأتى والظاهر وجوبه عليه كالمسافر **(قوله)** ومفطر) عبر به اشارة الى انه لا فرق بين مفطر ومفطر وانه لا وجه لقول المصنف والاجبة ان يمكن كما مر افاده **(قوله)** وان افطرا اخذه من قول البحر سواء افطرا في ذلك اليوم أو صامه لكن لا يتحقق ان صوم الكافر لا يصح لانفق شرطه وهو التوبة المشروطة بالاسلام فالمراد صومه بعد اسلامه اذا سلم في وقت التوبة **(قوله)** اعدم اهليتهما اى لاصل الوجوب بخلاف الخافض فانها اهل له وانما سقط عنها وجوب الاداء فلذا وجب عليها القضاء ومثلها المسافر والمريض والمجنون **(قوله)** وهو السبب في الصوم اى السبب لصوم كل يوم وهذا على خلاف ما اختاره السرخسي ومضى عليه المصنف اول الكتاب من انه شهود جزء من الشهر من ليل اونهاز وقيد بالصوم لان السبب في الصلاة الجزء المتصل بالاداء ولهذا الوباغ اواسم في اثناء الوقت وجبت عليه لوجود الاهلية عند السبب وهي معدومة في اول جزء من اليوم فلذا لم يجب صومه خلافا لزمه واورد في الفتح انه لو كان السبب فيه هو الجزء الاول لزم ان لا يجب الامساك فيه لانه لا بد ان يتقدم السبب على الوجوب والائتم سبق الوجوب على السبب واجاب في البحر بان اشتراط التقديم هنا سقط للضرورة وتما تحقيقه فيه وقدمنا شيئا منه اول الكتاب **(قوله)** لكن لو نوى الخ) اى الاخباران وهو استدراك على ما فهم من امساكهما وهو انه لا يصح صومهما فافاد انه لا يصح عن الفرض في ظاهر الرواية خلافا لابن يوسف ويصح فقال لو نوى قبل الزوال حتى لو افسده وجب قضاءه وجه ظاهر الرواية ما في الهداية من ان الصوم لا يتجزى وجوبا واهلية الوجوب معدومة في اوله اه ثم ان حجة نية النقل خصها في البحر عن الظاهرية بالصبي بخلاف الكافر لانه ليس اهلا لا يطوع والصبي اهل له وذكر في الفتح ان اكثر المشايخ على هذا الفرق ومثله في النهاية فها هنا قول البعض **(قوله)** قبل الزوال) المراد به قبل نصف النهار وهذه العبارة وقعت في اغلب الكتب في كثير من المواضع تسامحا وعلى القول الضعيف **(قوله)** صح عن الفرض لان الجنون الغير المستوعب بمنزلة المرض لا يمنع الوجوب شرئبالية وكل من المسافر والمريض اهل للوجوب في اول الوقت ان سقط عنهما وجوب الاداء بخلاف من بلغ اواسم

طهرتا ومجنون افاق
ومريض صح) ومفطر
ولو مكرها او خطا) وصبي
بلغ وكافر اسلم وكلهم
يقضون) ما فهم (الا
الاخيرين) وان افطرا
لعدم اهليتهما في الجزء
الاول من اليوم وهو
السبب في الصوم لكن
لو نوى قبل الزوال كان
نظرا فيقضى بالافساد كما في
الشرئبالية عن الحائية
ولو نوى المسافر والمجنون
والمريض قبل الزوال صح
عن الفرض

كأقدمناه (**قوله** ولو نوى الحائض والنفساء) أى قبل نصف النهار اذا ظهر تافيه (**قوله** لم يصح اصلا) أى لا فرضا ولا نفلا شربا لآلية (**قوله** للمنافي الخ) أى قال كلا من الحيض والنفساء مناف لصحة الصوم مطلقا لأن فقدهما شرط لصحته والصوم عبادة واحدة لا تجزى فإذا وجد المنافي في أوله تحقق حكمه في باقيه وإنما صح التلف بمن بلغ أو من أسلم على قول بعض المشايخ لأن الصبا غير مناف اصلا للصوم والكفر وإن كان منافيا لكن يمكن رفعه بخلاف الحيض والنفساء هذا ما ظهر لى وعلى قول أكثر المشايخ لا يحتاج الى الفرق (**قوله** ويؤمر الصبي) أى بأمره وليه أو وصيه والظاهر منه الوجوب وكذا ينهى عن المنكرات لبأنف الحبر ويترك الشرط (**قوله** اذا أطافه) يقال أطافه وطافه طوقا اذا قدر عليه والاسم الطافة كافي القاموس قال ط وقدر بسبع والمشاهد في صبيان زماننا عدم اطاعتهم الصوم في هذا السن اه قلت يختلف ذلك باختلاف الجسم واختلاف الوقت صيفا وشتا والظاهر انه يؤمر بقدر الطافة اذا لم يطق جميع الشهر (**قوله** يضرب) أى بيد لا بحصية ولا يحاوز الثلاث كقيل به في الصلاة وفي احكام الاستروشنى الصبي اذا افسد صومه لا يقضى لانه يلحقه في ذلك مشقة بخلاف الصلاة فانه يؤمر بالاعادة لانه لا يلحقه مشقة (**قوله** وان جامع الخ) شروع في القسم الثالث وهو ما يوجب القضاء والكفارة وجوبها مقيد بما يأتي من كونه عمدا لا مكرها ولم يطرأ ميسع للفطر كحيض ومريض غير صنعه وبما اذا نوى ايلا (**قوله** المكلف) خرج الصبي والمجنون لعدم خطا بهما (**قوله** آدميا) خرج الجنى ابو السعود والظاهر وجوب القضاء بالانزال والافلا كالا يجب الغسل بدونه (**قوله** مشئى) أى على الكمال فلا كفارة بجميعا بهمة لومية ولو انزل بحر بل ولا قضاء ما لم ينزل كاسر وفي الصغيرة خلاف وقيل لا تجب الكفارة بالاجماع وقدمناه اه الاوجه (**قوله** في رمضان) أى نهارا وفيه اشارة الى انه لو طلع الفجر وهو موافق فترع لم يكفر كالو جامع ناسيا وعن ابى يوسف ان بقى بعد الطلوع كفروا ان بقى بعد الذكر لا وعليه القضاء فهستانى وقدمناه مفصلا (**قوله** اداء) مخفى عنه قوله في رمضان لأن المراد به الشهر وكأنه اراد به الصوم ليشمل القضاء ويحتاج الى اخراجه تأملا (**قوله** لاسر) أى من ان الكفارة انما وجبت لهتك حرمة شهر رمضان فلا يجب بافساد قضائه ولا بافساد صوم غيره (**قوله** او جوع) يشمل ما لو جامعها زوجها الصغير كاهو مقتضى اطلاقيهم وتصريحهم بوجوب الغسل عليها دونه افاده الرملى وفي القهستانى الرجل بجميعا المشتهة بكفر كالمرأة بالصبي والمجنون وفي صورتين اختلاف المشايخ كافي التمرائى اه (**قوله** وتوارت الحشفة) أى غابت وهذا بيان لحقيقة الجماع لانه لا يكون الا بذلك ط (**قوله** في أحد السباين) أى القبل أو الدبر وهو الصحيح في الدبر والخيار انه بالاتفاق ولو اُلجِجَ لتكامل الحناية لقضاء الشهوة بحر (**قوله** انزل اولاً) فان الانزال شيع وقضاء الشهوة تحقق بدونه وقد وجب به الحد وهو عقوبة محضة بالكفارة التى فيها معنى العبادة أولى بحر (**قوله** ما يتغذى به) أى ما من شأنه ذلك كالحنطة والحبر واللحم وإنما عد الماء منه وهو لا يندو لبساطته لانه معين للغذاء فهستانى (**قوله** وما نقله الشرنبلالى) حيث قال في حاشيته اختلفوا في معنى التغذى قال بعضهم ان يميل الطبع الى أكله وتسقط شهوة البطن به وقال بعضهم هو ما يعود

ولو نوى الحائض والنفساء
لم يصح اصلا للمنافي اول
الوقت وهو لا تجزى
ويؤمر الصبي بالصوم اذا
اطافه ويضرب عليه ابن
عشر كالصلاة في الاصح
(وان جامع) المكلف
آدميا مشئى (في رمضان)
(اداء) لما مر (او جوع)
وتوارت الحشفة (في أحد
السباين) انزل اولاً (او
أكل او شرب غداء)
بكسر الغين وبالذال
المعجمتين والمد ما يتغذى
به (اودواء) ما يتداوى به
والضابط وصول ما فيه
صلاح بدنه لجوفه ومنه
ريق حبيبه فيكفروا لوجود
معنى صلاح البدن فيه
دراية وغيرها وما نقله
الشرنبلالى عن الحدادى
رده في التهر

نفعه الى صلاح البدن وفائدته فيما اذا مضع لقمة ثم اخرجها ثم ابتلعها فلي التائب يكفر لاعلى الاول وبالعكس والحشيشة لانه لانفع فيها للبدن وربما تنقص عقله ويميل اليها الطبع وتنقض بها شهوة البطن اه ملخصا وقال في النهر انه بعيد عن التحقيق اذ يتقديره يكون قولهم اودوا حشوا والذي ذكره المحققون ان معنى الفطر وصول ما فيه صلاح البدن الى الجوف اعم من كونه غذاء اودوا يقابل القول الاول هذا هو المناسب في تحقيق محل الخلاف اه اقول وحاصله ان الخلاف في معنى الفطر لا التغذية لكن مانقله عن المحققين لا يلزم منه عدم وقوع الخلاف في معنى التغذية ولكن التحقيق انه لا خلاف فيه ولا في معنى الفطر لانهم ذكروا ان الكفارة لا تجب الا بالفطر صورة ومعنى في الاكل الفطر صورة هو الابتلاع والمعنى كونه مما يصلح به البدن من غذاء اودوا فلا تجب في ابتلاع نحو الحصة لوجود الصورة فقط ولا في نحو الاحتقان لوجود المعنى فقط كما علة في الهداية وغيرها وذكر في البدائع انها تجب بايصال ما يقصده التغذية او التداوى الى جوفه من النعم بخلاف غيره فلا تجب في ابتلاع الجوزة او اللوزة الصحيحة اليابسة لوجود الاكل صورة لا معنى لانه لا يعتاد اكله فصار كالحصة والواة ولا في اكل بحجين اوديقق لانه لا يقصده التغذية والتداوى ولو اكل ورق شجران كان مما يؤكل عادة وجبت والاوجب القضاء فقط وكذا لو خرج البزاق من فمه ثم ابتلعه وكذا بزاق غيره لانه مما يداوى منه ولو بزاق حبيبه او صديقه وجبت كما ذكره الحلواني لانه لا يعافه ولو اخرج لقمة ثم أعادها قال ابو الليث الاصح انه لا كفارة لانها صارت بحال يعاف منها اه ملخصا ويظهر من ذلك ان مرادهم بما يتغذى به ما يكون فيه صلاح البدن بان كان مما يؤكل عادة على قصد التغذية او التداوى او التلذذ فالعجين والدقيق وان كان فيه صلاح البدن والغذاء لكنه لا يقصد لذلك واللحمة المخرجة كذلك لانها ليعافها خرجت عن الصلاحية حكما كالتوا في الودزعه التي* وعاد بنفسه لا يفطر لانه ليس مما يتغذى به عادة ليعافته بخلاف ريق الحبيب لانه يتلذذ به كما له في اواخر الكثر فصار ملحقا بما فيه صلاح البدن ومنه الحشيشة المسكرة ويؤيد ما قلنا ايضا ما في المحيط حيث ذكر ان الاصل ان الكفارة تجب متى افطر بما يتغذى به لانهما للزجر وانما يحتاج للزجر عما يؤكل عادة بخلاف غيره لان الامتناع عنه ثابت طيبة ككتير الجريح في الحد لانه يحتاج الى الزجر بخلاف شرب البول والدم ثم كل ما يؤكل عادة مقصودا او تبعا لغيره فهو مما يتغذى به واما غيره فالحق بما لا يتغذى به وان كان في نفسه مغذيا والدواء ملحق بما يتغذى به لما فيه من صلاح البدن ثم ذكر الفروع الى ان قال في اللقمة وان اخرجها ثم أعادها فلا كفارة وهو الاصح لانها صارت بحال تستقدر ويعاف منها فدخل القصور في معنى الغذاء اه ملخصا ولكن بشكل على ذلك وجوب الكفارة بأكل اللحم التي* ولو من ميتة الا اذا اتن ودود فأتى لمأر من ذكره فخلا فاع انه اشد عيافة من اللقمة المخرجة اللهم الا ان يقال اللحم في ذاته مما يقصد به التغذية وصلاح البدن بخلاف اللقمة المذكورة والعجين بخلاف ما اذا دود لانه يؤذى البدن فلا يحصل به صلاحه هذا ما ظهر لي في تحرير هذا المحل والله تعالى اعلم **(قوله عمد)** خرج الخطي* والمكره محرقت وكذا الناسي لان المراد تعدد الافطار والناسي وان تعدد استعمال الفطر لم يمتد

(عمد)

الافطار **(قوله راجع للكل)** اى كل ما ذكر من الجوع والاكل والشرب **(قوله اى فعل الح)** اشار الى ان الحكم ليس قاصرا على الحجابة ط واحترز به عما لو فعل ما يظن الفطر به كما لو اكل او جامع ناسيا او احلم او انزل بنظر او ذرعه التى فطن انه افطر فأكل عمدا فلا كفارة للشبهة كما مر **(قوله بلا ازال)** اما لو انزل فلا كفارة عليه بأكله عمدا لانه أكل وهو مفطر ط **(قوله او ادخال اصبع)** اى بإسبة كما تقدم ح فلو مبتلة فلا كفارة لاكله بعد تحقق الافطار بالبلبة ط **(قوله ونحو ذلك)** كأكلة بعد قبلة بشهوة او مضاجعة ومباشرة فاحشة بلا ازال امداد **(قوله فى الصور كلها)** اى المذكورة فى قوله وان جامع الح **(قوله وكفر)** ترك بيان وقت وجوب القضاء والكفارة اشعارا بأنه على التراخي كما قال محمد وقال ابو يوسف انه على الفور وعن ابن حنيفة روايتان كما فى التمراشى وقيل بين رمضانين وقال الكرخى والاول الصحيح وكذا لا يكره فله كما فى الزاهدى وانما قدم القضاء اشعارا بأنه يبنى ان يقدمه على الكفارة ويستحب التتابع كما فى الهداية قسطنى **(قوله لانه الح)** غلة لقوله او احتجم الح **(قوله حتى الح)** تقرير على مفهوم قوله لانه ظن فى غير محله اى فلو كان الظن فى محله فلا كفارة حتى لو افاء الح ط **(قوله يعتمد على قوله)** كحنبلى يرى الحجابة مفطرة امداد قال فى البحر لان العامى يجب عليه تقليد العالم اذا كان يعتمد على فتواه ثم قال وقد علم من هذا ان مذهب العامى فتوى مفتيه من غير تقييد بمذهب ولهذا قال فى الفتح الحكم فى حق العامى فتوى مفتيه وفى النهاية ويشترط ان يكون المفتى ممن يؤخذ منه الفقه ويعتمد على فتواه فى البلدة وحينئذ تصير فتواه شبهة ولا معتبر بغيره اه وبه يظهر ان يعتمد مبنى للمجهول فلا يكتفى اعتماد المستفتى وحده فافهم **(قوله اوسمع حديثا)** كقوله صلى الله عليه وسلم أفطر الحاجم والمحجوم وهذا عند محمد لان قول الرسول صلى الله عليه وسلم أقوى من قول المفتى فأولى ان يورث شبهة وعن ابن يوسف خلافة لان على العامى الاقتداء بالفقهاء لعدم الاهتداء فى حقه الى معرفة الاحاديث زياى **(قوله ولم يعلم تأويله)** اما ان علم تأويله ثم أكل تجب الكفارة لانتفاء الشبهة وقول الاوزاعى انه يفطر لايورث شبهة لخالفته القياس مع فرض علم الآكل كون الحديث مؤولا ثم تأويله انه منسوخ او ان اللذين قال فيهما صلى الله عليه وسلم ذلك كانا يعتابان وتماه فى الفتح وعلى الثانى فالمراد ذهاب الثواب كما يأتى **(قوله ولم يثبت الاثر)** عطف على خطأ المفتى اى وان لم يثبت الاثر ا ح والمراد غير حديث الحاجم والمحجوم فانه ثابت صحيح واما احاديث فطر المقتات فكلها مدخولة كما فى الفتح وفيه عن البدائع ولولس او قبل امرأة بشهوة او ضاجعها ولم ينزل فظن انه افطر فأكل عمدا كان عليه الكفارة الا اذا تأول حديثا واستفتى فقيها فافطر فلا كفارة عليه وان خطأ الفقيه ولم يثبت الحديث لان ظاهر الفتوى والحديث يعتبر شبهة اه **(قوله الا فى الادهان)** استثناء من قوله لم يكفر يعنى انه ان ادهن ثم اكل كفر لانه متعمد ولم يستند الى دليل شرعى لانه لا يندب فتوى الفقيه او بتأويله الحديث هنا لان هذا مما لا يشتهى على من له شعة من الفقه فله الكمال عن البدائع لكن يخالفه ما فى الحانية من ان الذى اكتحل اودهن نفسه او شارب به ثم اكل متعمدا عليه الكفارة الا اذا كان جاهلا فافق له بالفطر اه قال فى الامداد

راجع للكل (واحتجم)
اى فعل ما لا يظن الفطر
به كفصد وكحل ولمس
وجامع بهيمة بلا ازال
او ادخال اصبع فى دبر
ونحو ذلك (فطن فطره به
فأكل عمدا قضى)
فى الصور كلها (وكفر)
لانه ظن فى غير محله حتى لو
افاء مفت يعتمد على قوله
اوسمع حديثا ولم يعلم تأويله
لم يكفر للشبهة وان خطأ
المفتى ولم يثبت الاثر الا فى
الادهان

فعلى هذا يكون قولنا اذا افناه فقيه شاملا لمسئلة دهن الشارب اه وهو كما ترى مرجح لعدم الاستثناء فالاولى للشارح تركه ح قلت لكن ما ذكره عن الحائية وغيرها في الغيبة يؤيد مافى البدائع **(قوله)** وكذا الغيبة لان الفطر بها يخالف القياس والحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم ثلاث فطر الصائم مؤول بالاجماع بذهاب الثواب بخلاف حديث الحجامة فان بعض العلماء اخذ بظاهره مثل الاوزاعي واحمد امداد ولم يعتد بخلاف الظاهرية في الغيبة لانه حدث بعد مامضى السلف على تأويله بما قلنا فتح وفي الحائية قال بعضهم هذا والحجامة سواء وعامة المشايخ قالوا عليه الكفارة على كل حال لان العلماء اجمعوا على ترك العمل بظاهره الحديث وقالوا اراد به ثواب الآخرة وليس في هذا قول معتبر فهذا ظن ما استند الى دليل فلا يورث شبهة اه ونحوه في السراج وكذا في الفتح عن البدائع وجزمه في الهداية ايضا وشروحه قال الرحمتي واذا لم يعد الحديث والفتوى شبهة في الغيبة فعدهن الشارب أولى اه قلت ولذا سوى بينهما في الفتح عن البدائع وكذا في المعراج عن المبسوط **(قوله)** للشبهة قد علمت ان ما خالف الاجماع لا يورث شبهة والعمل على ما عليه الاكثر والله تعالى اعلم **(قوله)** ككفارة المظاهر مرتبط بقوله وكفر اى مثلها في الترتيب فيعتق اولافان لم يجد صام شهرين متتابعين فان لم يستطع اطعم ستين مسكينا لحديث الاعرابي المعروف في الكتب الستة فلو افطر ولو لعذر استأنف الا لعذر الحيض وكفارة القتل يشترط في صومها التتابع ايضا وهكذا كل كفارة شرع فيها العتق نهر وتام فروع المسئلة في البحر وفيه ايضا ولا فرق في وجوب الكفارة بين الذكر والاثنى والحر والعبد والسلطان وغيره ولهذا صرح في البرازية بالوجوب على الجارية فيما لواخبرت سيدها بعدم طلوع الفجر غالة بطولعه فجامعها مع عدم الوجوب عليه وبانه اذا لزم السلطان وهو موسر بماله الحلال وليس عليه تبعة لاحد يفتى باعتاق الرقبة وقال ابو نصر محمد بن سلام يفتى بصيام شهرين لان المقصود من الكفارة الاتزجار ويسهل عليه افطار شهر واعتاق رقبة فلا يحصل الزجر اه **(قوله)** ومن ثم اى من اجل ثبوت كفارة الظهار بالكتاب وثبوت كفارة الافطار بالسنة شبهوا الثانية لكونها ادنى حالا بالاولى لقوتها بثبوتها بالكتاب ط ومقتضاه الاكفار بانكارها دون الاولى يؤيده انه في الفتح ذكر ان سعيد بن جبير ذهب الى انها منسوخة * (تنبيه) * في التشبيه اشارة الى انه لا يلزم كونها مثلها من كل وجه فان المسيس في انائها يقطع التتابع في كفارة الظهار مطلقا عمدا او نسيانا ليلا او نهارا للآية بخلاف كفارة الصوم والقتل فانه لا يقطع فيها الا الفطر بعذر او بغير عذر فتأمل فقد زلت بعض الاقدام في هذا المقام رمى ونحوه في الفهستاني وأراد بغير العذر ماسوى الحيض والحاصل انه لا يقطع التتابع هنا الوطء لبلع عمدا او نهارا ناسيا بخلاف كفارة الظهار **(قوله)** ان نوى ليلا اى بنية معينة للممر من خلاف الشافعي فيها فكان شبهة لسقوط الكفارة **(قوله)** ولم يكن مكرها اى ولو على الجماع كاسم ولو كانت هى المكروه لزوجها عليه وعليه الفتوى كما في الظهيرية خلافا لما في الاختيار من وجوبها عليهما ولو الاكرام منها كما في بعض نسخ البحر **(قوله)** ولم يطرأ اى بعد افطاره عمدا ناويا ليلا لتجنب الكفارة لولا المسقط **(قوله)** مسقط

مطلب
في الكفارة

وكذا الغيبة عند العامة زباني لكن جعلها في المتقى كالحجامة ورجحه في البحر للشبهة (ككفارة المظاهر) التابطة بالكتاب واما هذه في السنة ومن ثم شبهوها بهائم اثم يكفر ان نوى ليلا ولم يكن مكرها ولم يطرأ مسقط

ای سماوی لاصنع له فيه ولا في سببه رحمتي **(قوله كمرض)** ای مسیح الافطار **(قوله)** والمعتمد لزومها ای بعد ذلك لانه فعل عبدا والاولی ان يقول عدم سقوطها لانها كانت لازمة والخلاف في سقوطها وقيد بالسفر مكرها اذ لو سافر طائما بعد ما فطر اتفقت الروايات على عدم سقوطها اما لو افطر بعد ما سافر لم تجب نهراى وان حرم عليه لو سافر بعد الفجر كما يأتي **(قوله)** وفي المعتاد عطف على قوله فيما وهو اسم مفعول فيه ضمير هو نائب الفاعل عائد على الموصوف ای الشخص المعتاد وحی بغير تنوين مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الف التأنيث المقصورة وحیضا معطوف عليه ای واختلاف في الشخص الذي اعتاد حی وحیضا والواو بمعنى او وفي بعض النسخ وحیض فيحتمل انه مرفوع او مجرور لكن الجر غير جائز لان اضافة الوصف المفرد الى معموله المجرد من ال لا تجوز واما الرفع فعلى اسناد المعتاد الى المحي والحیض ای الذي اعتاده حی وحیض والاصوب الصب وقوله والمتيقن اسم فاعل مجرور بالاعطف على معتاد وقاتل مفعول **(قوله لو افطر)** ای كل من المعتاد والمتيقن **(قوله)** والمعتمد سقوطها كذا صححه في البرازية وقاضیخان في شرح الجامع الصغير في المعتاد حی وحیضا وشبهه بمن افطر على ظن الغروب ثم ظهر عدمه وعليه مشي الشرنبلالی وهو مخالف لما في البحر حيث قال واذ افطرت على ظن انه يوم حیضها فلم تحض الاظهر وجوب الكفارة كالمو افطر على ظن انه يوم مرضه اه وكتبت فيما علته عليه جعل الثانية مشهبا بها لانها بالاجماع بخلاف مسألة الحیض فان فيها اختلاف المشايخ والصحيح الوجوب كائن على ذلك في التارخانية اه ولذا جزم بالوحوب في المستئين في السراج والنیض والحاصل اختلاف التصحيح فيهما واما من ذكر خلافا في سقوطها عمن يتيقن قتال عدو والفرق كافي جامع الفصولین ان القتال يحتاج الى تقديم الافطار ليتقوى بخلاف المرض **(قوله)** ولم يكفر للاول اما لو كفر فعليه اخرى في ظاهر الرواية للعلم بان الزجر لم يحصل بالاولی بحر **(قوله)** وعليه الاعتقاد نقله في البحر عن الاسرار ونقل قبله عن الجوهره لوجامع في رمضان فعليه كفارتان وان لم يكفر الاولی في ظاهر الرواية وهو الصحيح اه قلت فقد اختلف الترجيح كما ترى ويتقوى الثاني بانه ظاهر الرواية **(قوله)** ان الفطر ان شرطية ح **(قوله)** والا لا ای وان كان الفطر المتكرر في يومين بجماع لاتداخل الكفارة وان لم يكفر للاول لعظم الجنابة ولذا اوجب الشافعی الكفارة به دون الاكل والشرب **(قوله)** وتعمامه في شرح الوهبانية قال في الوهبانية

ولو اكل الانسان عمدا وشهرة **(قوله)** ولا عذره قيل بالقتل يؤمر

قال الشرنبلالی صورتها تعمد من لاعذره الاكل جهارا يقتل لانه مستهزئ بالدين او منكر لما ثبت منه بالضرورة ولا خلاف في حل قتله والامر به تغيير المؤان بقيل ليس بلازم الضعف اه ح **(قوله)** وان ذرعه اتی ای غلبه وسبقه قاموس والمسئلة تنزع الى اربع وعشرين صورة لانه امان یقی او یستقی وفي كل ما ان يتلا الفم او دونه وكل من الادربة امان اخرج او عاد او اعاده وكل ما ذكر لصومه او لا فطر في الكل على الاصح الا في الاعادة والاستقاء بشرط المل مع التذكر شرح الملتقی **(قوله)** ولو هو مل الفم اتی بلومع ان مادون مل الفم

كمرض وحیض واختلف فيما لو مرض بجرح نفسه او سقر به مكرها والمعتمد لزومها وفي المعتاد حی وحیضا والمتيقن قتال عدو لو افطر ولم يحصل العذر والمعتمد سقوطها ولو تكرر فطره ولم يكفر للاول يكفيه واحدة ولو في رمضان عند محمد وعليه الاعتقاد بزازية ومجتي وغيرها واختار بعضهم للفتوى ان الفطر بغير الجماع تداخل والا لاولو اكل عمدا شهرة بلاعذر يقتل وتعمامه في شرح الوهبانية (وان ذرعه اتی) وخرج ولم يعد (لا فطر مطلقا) ملا او لا (فان عاد) بلاصنه (و) لو (هو مل) الفم مع تذكره للصوم

مفهوم بالاولى لاجل التصحيح عليه لان المعطوف عليه في حكم المذكور فافهم واطلق في ملء
 الفم فشمّل ما لو كان متفرقا في موضع واحد بحيث لو جمع ملأ الفم كما في السراج **(قوله لا يفسد)**
 اي عند محمّد وهو الصحيح لعدم وجود الصنع ولعدم وجود صورة الفطر وهو الابتلاع وكذا
 معناه لانه لا ينفذ به بل النفس تعافه بخر **(قوله وان اعاده)** اي اعاد ما فاده الذي هو ملأ الفم
(قوله) او قدر حمصة منه فاكثّر اشار الى انه لا فرق بين اعاده كله او بعضه اذا كان اصله ملء
 الفم قال الحدادي في السراج مبنى الخلاف ان ابا يوسف يعتبر ملء الفم ومحمّد يعتبر الصنع
 ثم ملء الفم له حكم الخارج وما دونه ليس بخارج لانه يمكن ضبطه وقادته تظهر في اربع مسائل
 احداها اذا كان اقل من ملء الفم وعاد او شيء منه قدر الحمصة لم يفطر اجماعا ما عند ابي يوسف
 فانه ليس بخارج لانه اقل من الممل، وعند محمد لا صنع له في الادخال والثانية ان كان ملء الفم
 واعاده او شيئا منه قدر الحمصة فصاعدا افطر اجماعا لانه خارج ادخله جوفه ولو جود الصنع
 والثالثة اذا كان اقل من ملء الفم واعاده او شيئا منه افطر عند محمد للصنع لا عند ابي يوسف
 لعدم الممل، والرابعة اذا كان ملء الفم وعاد بنفسه او شيء منه كالحمصة فصاعدا افطر عند ابي
 يوسف لوجود الممل، لا عند محمد لعدم الصنع وهو الصحيح اه ففستلنا الاعادة وهما الثانية
 والثالثة اولاهما اجابية وهي التي ذكرها المصنف بقوله وان اعاده الخ والاخرى خلافية
 وهي التي ذكرها المصنف بقوله والا لا ولا فرق بينهما بين اعادة الكل او البعض فافهم **(قوله)**
 ان ملأ الفم قيد لفطر اجماعا بالاعادة لئلا يكون له او لغير حمصة منه **(قوله والا لا)** اي وان لم يمتلأ
 التي ملأ الفم واعاده كله او بعضه لا يفسد صومه عند ابي يوسف ولا يتأني في مقدمته من انه لو اعاد
 قدر حمصة منه افطر اجماعا لان ذلك فيما اذا كان التي ملأ الفم لانه صار في حكم الخارج لان
 الفم لا يضبط عليه وما كان في حكم الخارج لا فرق بين اعاده كله او بعضه بصنعه بخلاف ما دونه
 لانه في حكم الداخل فلا يفسد الا اذا اعاده ولو قدر الحمصة منه يصنعه به علم ان كلام الشارع
 صواب لا خطأ فيه بوجه من الوجوه فافهم **(قوله هو المختار)** وفي الحاشية هو الصحيح وصححه
 كثير من العلماء وعلى **(قوله)** اي تذكر الصومه اشار به الى الرد على صاحب غاية البيان
 حيث قال ان ذكر العمد مع الاستقاء تأكيد لانه لا يكون الا مع العمد وحاصل الرد ان المراد
 بالعمد تذكر الصوم لا تعمد التي فهو مخرج لماذا قيل ذلك ناسيا فانه لا يفطر افاذه في البحرط
 وحاصله ان ذكر العمد لبيان تعمد الفطر بكونه ذا كرا الصومه والاستقاء لا يفسد ذلك بل يفيد
 تعمد التي **(قوله مطلقا)** اي سواء عاد او اعاده او لا ولا ح قال في الفتح ولا يتأني في تبريع
 العود والاعادة لانه افطر بمجرد التي قبلها **(قوله وان اقل لا)** اي ان لم يعد ولم يعده بدليل قوله
 فان عاد بنفسه الخ **(قوله وهو الصحيح)** قال في الفتح صححه في شرح الكنتز اي للزبلي
 وهو قول ابي يوسف **(قوله لم يفطر)** اي عند ابي يوسف لعدم الخروج فلا يتحقق الدخول ففتح
 اي لان ما دون ملء الفم ليس في حكم الخارج كما مر **(قوله)** فيه روايتان اي عن ابي يوسف
 وعند محمد لا يتأني التبريع لما مر «(تنبيه)» لو استقاء مرارا في مجلس ملء فمه افطر لان
 كان في مجلس او غداة ثم نصف النهار ثم عشية كذا في الخزانة وتقدم في الطهارة ان محمدا يعتبر
 اتحاد السبب لا المجلس لكن لا يتأني هذا على قوله هنا خلافا لما في البحر لانه يفطر عنه بما دون

لا يفسد خلافا للثاني (وان اعاده) او قدر حمصة منه فاكثّر حدادي (افطر اجماعا) ولا كفارة (ان ملأ الفم والا لا) هو المختار (وان استقاء) اي طلب التي (عامدا) اي متذكرا لصومه (ان كان ملء الفم فسد بالاجماع) مطلقا (وان اقل لا) عند الثاني وهو الصحيح لكن ظاهر الرواية كقول محمد انه يفسد كافي الفتح عن الكافي (فان عاد بنفسه لم يفطر) وان اعاده فيه روايتان احصهما لا يفسد محيط

مل' الفم فما في الخزانة على قول أبي يوسف افاده في التهر (قوله وهذا كله) اى التفصيل المتقدم (قوله او مرة) بالكسر والتشديد وهى الصفراء احد الطبايع الاربع كحمر في الطهارة (قوله او دم) الظاهر ان المراد به الجامد والا فما الفرق بينه وبين الخارج من الاسنان اذا بلعه حيث يفطر ولغلب على البراق أو ساواه أو وجد طعمه كحمر اول الباب (قوله فان كان بلعما) اى صاعدا من الجوف اما اذا كان نازلا من الرأس فلا خلاف في عدم افساده الصوم كالاخلاف في عدم نقضه الطهارة كذا في الشربلية ومقتضى اطلاقه انه لا ينقض سواء كان مل' الفم او دونه وسواء عاد او اعاده اولا ولا والله أعلم بصحة هذا الاطلاق وبصحة قياسه على الطهارة فليراجع ح (قوله مطلقا) اى سواء قاء أو استقاء وسواء كان مل' الفم او دونه وسواء عاد أو أعاده أو لا ولا وفي هذا الاطلاق ايضا تأمل ح (قوله خلافة للثاني) فانه قال ان استقاء مل' الفم فسد ح (قوله واستحسنه الكمال) حيث قال وقول أبي يوسف هنا احسن وقولهما بعدم النقض به احسن لان الفطر انما ينقطع بما يدخل أو باقى عدمان غير نظر الى طهارة ونجاسة فلا فرق بين البالغ وغيره بخلاف نقض الطهارة اه وأقره في البحر والنهر والشربلية وهو مراد الشارح بقوله وغيره فانهم لما أقروا فقد استحسنوه وقول ابن الهمام لان الفطر انما ينقطع بما يدخل أو باقى عدم الح يؤيد النظر الذى قدمناه في اطلاق الشربلية واطلاق الشارح فليتأمل بعد الاطاحة بتعليل الهداية ح (قوله ان مثل حصاة) هذا ما اختاره الصدر الشهيد واختار الدبوسى تقديره بما يمكن ان يتامه من غير استعانة بريق واستحسنه الكمال لان المانع من الافطار ما لا يسهل الاحتراز عنه وذلك فيما يجزى بنفسه مع الريق لافيا يعتمد في ادخاله اه (قوله لان النفس تعافه) فهو كالقصة المخرجة وقد ماعن الكمال ان التحقيق تقيد ذلك بكونه عن عاف ذلك (قوله الا اذا مضى الح) لانها تلصق بأستانه فلا يصل الى جوفه شئ وبصرى تابع الريقه معراج (قوله كحمر) اى عند قوله او خرج دم بين اسنانه (قوله هو) اى وجود العلم فى الحاق (قوله كل قليل) في بعض النسخ في كل شئ والاولى اولى وهى الموافقة لعبارة الكمال (قوله كره الح) ٣ الظاهر ان الكراهة في هذه الاشياء تنزيهية رمل (قوله قاله العيني) وتبعه في التهر وقال وجعله الزيلعي قيدا في الثانى فقط والاول اولى اه (قوله ككون زوجها الح) بيان للعذر في الاول قال في التهر ومن العذر في الثانى ان لا يجد من يصفغ لصبغها من حائض او نساء او غيرها ممن لا يصوم ولم يجد طبيخا (قوله ووفق في التهر) عبارته وينبى حمل الاول اى القول بالكراهة على ما اذا وجد بدا والثانى على ما اذا لم يجد وقد خشي الغبن اه فقد قيد الكراهة بأن يجد بدا من شرائه اى سواء خاف الغبن اولا فقول الشارح ولم يخف غنبا مخالفا لما فى التهر وقوله والا لاى وان لم يجد بدا وخاف غنبا لا يكره موافق للتهر فافهم ومفهوما انه اذا لم يجد بدا ولم يخف غنبا يكره وهو ظاهر (قوله وهذا) اى الحكم بكراهة الذوق او المضع بلا عذر ط (قوله لا النفل) لانه يباح فيه الفطر بالمعذر اتفاقا وبلا عذر في رواية الحسن والثانى فالذوق اولى بعدم الكراهة لانه ليس بافطار بل يحتمل ان يصير اياه فنج وغيره (قوله فيه كلام) اى اصحاب البحر وحاصله ان الكلام على ظاهر الرواية من عدم حل الفطر عند عدم العذر فاكأن

(وهذا) كله (فى) طعم (او ماء او مرة) (او دم) (فان كان بلعما فغير مفسد) مطلقا خصالا للشانى واستحسنه الكمال وغيره (ولو أكل لحما بين اسنانه) (ان مثل حصاة) فأكث (قضى فقط وفي اقل منها لا) يفطر (الا اذا اخرج) من فمه (فأكله) ولا كفارة لان النفس تعافه (واكل مثل سمسة) من خارج (يفطر) ويكفر في الاصح (الا اذا مضى الح) بحيث تلاشت في فمه الا ان يجد العلم في حلقه كحمر واستحسنه الكمال قائلا وهو الاصل في كل قليل مضغه (وكره) له (ذوق شئ) وكذا (مضغه بلا عذر) قيد بهما قاله العيني ككون زوجها او سيدها سبي الخلق فذاقت وفى كراهة الذوق عند الشراء قولان ووفق في التهر بأنه ان وجد بدا ولم يخف غنبا كرهه والا لا وهذا في الفرض لا النفل كذا قالوا وفيه كلام لحمة الفطر فيه بلا عذر على المذهب فتبقى الكراهة

٣ مطلب

فيا يكره للصائم

تعريضه للفطر بكره اما على تلك الرواية فسلم وسأني انها شاذة اه واجاب في النهر بأنه يمكن ان يقال انما لا يكره في النفل وكره في الفرض اظهارا لتفاوت الرتبين اه واجاب الرملي ايضا بأنه انما يكره في الفرض لقوته فيجب حفظه وعدم تعريضه للفساد فكره فيه ما يخشى منه الا قضاء اليه ولم يكره في النفل وان لم يحل حقيقة الفطر فيه لانه في اصله محض تقطوع والمتطوع امير نفسه ابتداء فهبطت مرتبته عن الفرض بعدم كراهة فعل ربما افضى الى الفطر من غير غلبة ظن فيه قال وهذا اولى بما في النهر لان هذا يبطل العلة المذكورة لهم فتأمل اه (قوله وكره مضغ علك) نص عليه مع دخوله في قوله وكره ذوق شيء ومضغه بلا عذر لان العذر فيه لا يتضح فذكره مطلقا بلا عذر اهما ما رملي قلت ولان العادة مضغه خصوصا للنساء لانه سوا كهن كما يأتي فكان مقلة عدم الكراهة في الصيام لتوهم ان ذلك عذر (قوله ايضا الخ) قيده بذلك لان الاسود وغير المضغ وغير المثلث يصل منه شيء الى الجوف وأطلق محمد المسئلة وحملها الكمال تبعاً للمتأخرين على ذلك قال للقطع بأنه معال بعدم الوصول فان كان مائلا على عادة حكم بالفساد لانه كما يتبين (قوله وكره للمفطرين) لان الدليل اعنى التشبه بالنساء يقتضي الكراهة في حقهم خاليا عن المعارض فتح وظاهره انها تحرمة ط (قوله في الحلوة بعذر) كذا في المعراج عن البزدوى والمحجوبى (قوله وقيل يباح) هو قول فخر الاسلام حيث قال وفي كلام محمد اشارة الى انه لا يكره لغير الصائم ولكن يستحب للرجال تركه الا للعذر مثل ان يكون في فمه بحر اه (قوله لانه سوا كهن) لان بنتين ضعيفة قد لا تختم السواك فيحشى على اللثة والسن منه فتح (قوله وكره قبله الخ) جزء في السراج بأن القبلة الفاحشة بأن يمضغ شفتيها تكره على الاطلاق اى سواء امن او اقال في النهر والمعاينة على التفصيل في المشهور وكذا المباشرة الفاحشة في ظاهر الرواية وعن محمد كراهتها مطلقا وهو رواية الحسن قبل وهو الصحيح اه واختار الكراهة في الفتح وجزم بها في الوالوالية بلا ذكر خلاف وهي ان يعاقبها وهما متجردان ويمس فرجه فرجها بل قال في الذخيرة ان هذا مكروه بلا خلاف لانه يقضى الى الجماع غالبا اه وبه علم ان رواية محمد بيان لكون ما في ظاهر الرواية من كراهة المباشرة ليس على اطلاقه بل هو محمول على غير الفاحشة والمذاقل في الهداية والمباشرة مثل التقبيل في ظاهر الرواية وعن محمد انه كره المباشرة الفاحشة اه وبه ظهر ان ما مر عن النهر من اجراء الخلاف في الفاحشة ليس مما ينبغي ثم رأيت في التارخانية عن المحيط التصريح بما ذكرته من التوفيق بين الروايتين وانه لا فرق بينهما والله الحمد (قوله ان ما من المفسد) اى الاتزال والجماع امداد (قوله وان امن لا بأس) ظاهره ان الاولى عدمها لكن قال في الفتح وفي الصحيحين انه عليه الصلاة والسلام كان يقل ويباشر وهو صائم وروى ابو داود باسناد جيد عن ابي هريرة انه عليه الصلاة والسلام سأله رجل عن المباشرة للصائم فرخص له واتاه آخر فنهاه فإذا الذى رخص له شيخ والذي نهاه شاب اه (قوله لادهن شارب وكل) بفتح الفاء مصدرين وبضمها اسمين وعلى الثانى فالمنى لا يكره استعمالهما الا ان الرواية هو الاول وتماه في النهر وذكر في الامداد اول الباب انه يؤخذ من هذا انه لا يكره للصائم شم رائحة المسك والورد ونحوه مما لا يكون

(و) كره (مضغ علك) ابيض ممضوغ ملتئم والا ففطر وكره للمفطرين الا في الحلوة بعذر وقيل يباح ويستحب للنساء لانه سوا كهن فتح (و) كره (قبلة) ومس ومعاينة ومباشرة فاحشة (ان لم يأمن) المفسد وأن امن لا بأس (لا يكره) دهن شارب (و) لا (كل)

جوها متصلا كالدهان فانهم قالوا لا يكره الا كتحال بحال وهو شامل للمطيب وغيره ولم
 يخصوه بنوع منه وكذا دهن الشارب اه **(قوله)** اذ لم يقصد الزينة اعلم انه لا تلازم بين
 قصد الجمال وقصد الزينة فالقصد الاول لدفع الشين واقامة ما به الوار واطهار النعمة
 شكرا لافخرا وهو اتراد النفس وشهاتها والثاني اترضعفها وقالوا بالحضاب وردت السنة
 ولم يكن لقصد الزينة ثم بعد ذلك ان حصلت زينة فقد حصلت في ضمن قصد مطلوب فلا يضره
 اذا لم يكن ملتفتا اليه فتح ولهذا قال في الوالوجية لبس الثياب الجميلة مباح اذا كان لا يتكبر
 لان التكبر حرام وتفسيره ان يكون معها كما كان قبلها اه بحر **(قوله)** او تطويل اللحية
 اي بالدهن **(قوله)** وصرح في النهاية الخ حيث قال وماوراء ذلك يجب قطعه هكذا عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم انه كان يأخذ من اللحية من طولها وعرضها اورد ابو عيسى يعني
 الترمذى في جامعه اه ومثله في المعراج وقد نقله عنها في الفتح وقره قال في النهر وسعت
 من بعض اعزاء الموالى ان قول النهاية يجب بالحاء المعجمة ولا بأس به اه قال الشيخ اسمعيل
 ولكنه خلاف الظاهر واستعمالهم في مثله يستحب **(قوله)** الا ان يحمل الوجوب على
 الثبوت يؤيده ان ما استدله صاحب النهاية لا يدل على الوجوب لما صرح به في البحر وغيره
 ان كان يفعل لا يقتضى التكرار والدوام ولذا حذف الزيادة لفظ يجب وقال وما زاد يقص
 وفي شرح الشيخ اسمعيل لا بأس بأن يقبض على لحية فاذا زاد على قبضته شئ جزءه كافي المنية
 وهو سنة كافي المبني وفي المجتبى والنيابيع وغيرها لا بأس بأخذ اطراف اللحية اذا طالت
 ولا يتف الشيب الاعلى وجه التزيين ولا بالأخذ من حاجبيه وشعر وجهه مالم يشبه فعل
 الحثين ولا يخلق شعر حلقه وعن ابى يوسف لا بأس به اه **(قوله)** واما الاخذ منها الخ ٢ بهذا
 وفق في الفتح بين ما رووه عن ابى الصحيحين عن ابن عمر عنه صلى الله عليه وسلم اخذوا الشوارب
 واعفوا الله قال لانه صح عن ابن عمر راوى هذا الحديث انه كان يأخذ الفاظ من القبضة
 فان لم يحمل على النسخ كما هو اصلا في عمل الراوى على خلاف مرويه مع انه روى عن غير
 الراوى وعن النبي صلى الله عليه وسلم يحمل الاعفاء على اعفائها عن ان يأخذ غالبها او كلها
 كما هو فعل مجوس الاعاج من خلق طاهم ويؤيده ما في مسلم عن ابى هريرة عنه صلى الله عليه
 وسلم جزوا الشوارب واعفوا الله وخالفوا المجوس فهذه الجملة واقعة موقع التعليل واما
 الاخذ منها وهى دون ذلك كما يفعله بعض المغاربة ومحنة الرجال فلم يجه أحد اه ملخصا
(قوله) وحديث التوسعة الخ ٣ وهو من وسع على عياله يوم عاشوراء وسع الله عليه السنة
 كلها قال جابر جرت به اربعين عاما فلم يخاف ط وحديث الاكتحال هو ما رواه البيهقي وضعفه
 من الاكتحال بالأمديم عاشوراء لم يرمدا أبدا ورواه ابن الجوزى في الموضوعات من الاكتحال
 يوم عاشوراء لم يرمد عينه تلك السنة فتح قلت ومناسبة ذكر هذا هنا ان صاحب الهداية
 استدل على عدم كراهة الاكتحال للصائم بأنه عليه الصلاة والسلام قد ندب اليه يوم عاشوراء
 والى الصوم فيه قال في النهر وتعقبه ابن العزبان لم يصرح عنه صلى الله عليه وسلم في يوم عاشوراء
 غير صومه واما الروافض لما ابتدعوا اقامة المأتم واطهار الحزن يوم عاشوراء لكون الحسين
 قتل فيه ابتدع جهالة اهل السنة اظهار السرور واتخاذ الجبوب والاطعمة والاكتحال

مطلب

في الفرق بين قصد الجمال
 وقصد الزينة

اذ لم يقصد الزينة او تطويل
 اللحية اذا كانت بقدر
 المسنون وهو القبضة
 وصرح في النهاية بوجوب
 قطع ما زاد على القبضة
 بالضم ومقتضاء الاثم بتركه
 الا ان يحمل الوجوب على
 الثبوت واما الاخذ منها
 وهى دون ذلك كما يفعله
 بعض المغاربة ومحنة
 الرجال فلم يجه أحد اه
 كلها فعل يهود الهند
 ومجوس الاعاج فتح
 وحديث التوسعة على
 العيال يوم عاشوراء
 صحيح واحديث الاكتحال
 فيه ضعيفة لاموضوعة

٢ مطلب

في الاخذ من اللحية

٣ مطلب

في حديث التوسعة على
 العيال والاكتحال يوم
 عاشوراء

ورويوا احاديث موضوعة في الاكتمال وفي التوسعة فيه على العيال اه وهو مردود بأن احاديث الاكتمال فيه ضعيفة لاموضوعة كيف وقد خرجها في الفتح ثم قال فهذه عدة طرق ان لم يحتاج بواحد منها فالمجموع يحتاج به لتعدد الطرق واما حديث التوسعة فرواه الثقات وقد افرد ابن القرافي في جزء خرجه فيه اه ما في النهر وهو مأخوذ من الحواشي السعدية لكنه زاد عليها ما ذكره في احاديث الاكتمال وما ذكره عن الفتح وفيه نظر فانه في الفتح ذكر احاديث الاكتمال للصائم من طرق متعددة بعضها مقيد بعاشوراء وهو ما قدمنا عنه وبعضها مطلق فتراده الاحتجاج بمجموع احاديث الاكتمال للصائم ولا يلزم منه الاحتجاج بحديث الاكتمال يوم عاشوراء وقد جزم بوضعه الحافظ السخاوي في المقاصد الحسنة وتبعه غيره منهم مثلا على القاري في كتاب الموضوعات ونقل السيوطي في الدرر المنتثرة عن الحاكم انه منكر وقال الجراحي في كشف الحفاء ومزيل الالباس قال الحاكم ايضا الاكتمال يوم عاشوراء لم يرد عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه امر وهو بدعة نعم حديث التوسعة ثابت صحيح كما قاله الحافظ السيوطي في الدرر **(قوله)** كما زعمه ابن عبدالعزيز الذي في النهر والحواشي السعدية ابن العزقل وهو صاحب النكت على مشكلات الهداية كما ذكره في السعدية في غير هذا المحل **(قوله)** ولاسواء بل يسن للصائم كغيره صرح به في النهاية لعموم قوله صلى الله عليه وسلم لولا ان اشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء وعند كل صلاة لتناوله الظهر والعصر والمغرب وقد تقدم احكامه في الطهارة بجر **(قوله)** ولوعشيا اي بعد الزوال **(قوله)** على المذهب وكرو الثاني المبلول بالماء لما فيه من ادخاؤه فيه من غير ضرورة وردبانه ليس بأقوى من المضمضة اما الرطب الأخضر فلا بأس به اتفاقا كما في الخلاصة نهر **(قوله)** وكذا لا تكره حجمة اي الحجمة التي لاتضعفه عن الصوم وينبغي ان يؤخرها الى وقت الغروب وان قصد كالحجمة وذكر شيخ الاسلام ان شرط الكراهة ضعف يحتاج فيه الى الفطر كافي التارخانية امداد قال قبله وكرو له فعل ما ظن أنه يضعفه عن الصوم كالنفسد والحجمة والعمل الشاق لما فيه من تعريضه للافساد اه قلت ويلحق به اطالة المكث في الحمام في الصيف كما هو ظاهر **(قوله)** ومضمضة او استنشاق اي لغبر وضوء أو اغتسال نور الايضاح **(قوله)** للتبرد راجع لقوله وتلفف وما بعده **(قوله)** وبه يفتي لان النبي صلى الله عليه وسلم صب على رأسه الماء وهو صائم من العطش او من الحر روي ابو داود وكان ابن عمر رضي الله عنهما يبل الثوب ويلفه عليه وهو صائم ولان هذه الاشياء بها عون على العبادة ودفع الضرر الطبيعي وكروها ابو حنيفة لما فيها من اظهار الضرر في العبادة كافي البرهان امداد **(قوله)** ويستحب السجود لما رواه الجماعة الأبا داود عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تسحروا فان في السجود بركة قيل المراد بالبركة حصول التقوى على صوم الغد وزيادة الثواب وقوله في النهاية انه على حذف مضاف اي في اكل السجود مبنى على ضبطه بالضم جمع سحر والاعرف في الرواية الفتح وهو اسم للمأكل في السحر وهو السدس الاخير من الليل كالوضوء بالفتح ما يتوضأ به وقيل يتعين الضم لان البركة ونيل الثواب انما يحصل بالفعل لا بنفس المأكل ففتح ملخصا قال في البحر ولم أر صريحا في كلامهم انه يحصل السنة بآداء وحده وظاهر الحديث

كازعمه ابن عبدالعزيز (و)
لا (سواك ولوعشيا) اورطبا
بالماء على المذهب وكروها
الشافعي بعد الزوال وكذا
لا تكره حجمة وتلفف
بشوب مبتل ومضمضة او
استنشاق او اغتسال للتبرد
عند الثاني وبه يفتي
شرب لآلية عن البرهان
ويستحب السجود

بفيده وهو مارواه احمد السحور كله بركة فلا تدعوه ولو ان يجرع احدكم جرعة من ماء فان الله
وملائكته يصلون على المتسحرين **(قوله)** وتأخيرها لان معنى الاستعانة فيه بالغ بدائع ومحل
الاستحباب ما اذا لم يشك في بقاء الليل فان شك كره الاكل في الصحيح كافي البدائع ايضا **(قوله)**
وتعجيل الفطر اي الا في يوم غيم ولا يفطر ما لم يغلب على ظنه غروب الشمس وان اذن المؤذن
بحر عن البرازية وفيه عن شرح الجامع لقاضي خان التعجيل المستحب قبل اشتباك النجوم
* **(تنبيه)** * قال في الفيض ومن كان على مكان مرتفع كثارة اسكندرية لا يفطر ما لم تغرب
الشمس عنده ولاهل البلدة الفطران غربت عندهم قبله وكذا العبرة في الطلوع في حق
صلاة الفجر او السحور **(قوله)** لحديث الخ كذا اوردا لحديث في الهداية قال في الفتح وهو
على هذا الوجه الله اعلم به والذي في معجم الطبراني ثلاث من اخلاق المرسلين تعجيل الافطار
وتأخير السحور ووضع اليدين على الشمال في الصلاة اه واستشكل بأنه كيف يكون من
اخلاق المرسلين ولم يكن في ملتهم حل اكل السحور واجيب بمتنع انه لم يكن في ملتهم وان لم تعلمه
ولو سلم فلا يلزم اجتماع الحاصل الثلاث فيهم اه من المراج مملخصا **(قوله)** لا يجوز الخ عزاء
في البحر الى الفقيه وقال في التارخانية وفي الفتاوى سئل على بن أحمد عن المحترف اذا كان
يعلم انه لو اشتغل بحرقه يباحقه مرض يبيح الفطر وهو محتاج للنفقة هل يباح له الاكل قبل ان
يمرض فنعم من ذلك شد المنع وهكذا حكاه عن استاذة الوري وفيها سألت أبا حامد عن خاز
يضعف في آخر النهار هل له ان يعمل هذا العمل قال لا ولكن يجزئ نصف النهار ويستريح في
الباقى فان قال لا يكفيه كذب بايام الشتاء فانها أقصر فما يفعله فيها يفعله اليوم اه ملخصا وقال
الرملي وفي جامع الفتاوى ولو ضعف عن الصوم لاشتغاله بالمعيشة فله أن يفطر ويعلم لكل
يوم نصف صاع اه اي اذا لم يدرك عدة من ايام اخر يمكنه الصوم فيها والاوجب عليه القضاء
وعلى هذا الحصاد اذ لم يقدر عليه مع الصوم وبهاك الزرع بالتأخير لاشك في جواز الفطر
والقضاء وكذا الجواز وقوله كذب الخ فيه نظر فان طول النهار وقصره لا دخل له في
الكفاية فقد يظهر صدقه في قوله لا يكفيني فيفوض اليه حملا لحاله على الصلاح تأمل اه
كلام الرملي اي لان الحاجة تختلف صيفا وشتاء وغلاء ورخصا وقلة عيال وضدها ولكن
ما نقله عن جامع الفتاوى صورته في نور الايضاح وغيره بمن نذر صوم الأبد ويؤيده اطلاق
قوله يفطر ويعلم وكلامنا في صوم رمضان والذي يذنب في مسألة المحترف حيث كان الظاهر
ان ماسر من تفهيمات المشايخ لا من منقول المذهب ان يقال اذا كان عنده ما يكفيه وعياله لا يحل له
الفطر لانه يحرم عليه السؤال من الناس قال الفطر اولى والا فله العمل بقدر ما يكفيه ولو اداه الى
الفطر يحل له اذا لم يمكنه العمل في غير ذلك مما لا يؤديه الى الفطر وكذا لو خاف هلاك ذرعه
أو سرقته ولم يجد من يعمل له باجرة المثل وهو بقدر عليها لان له قطع الصلاة لأقل من ذلك
لكن لو كان آجر نفسه في العمل مدة معلومة شجا رمضان فالظاهر ان له الفطر وان كان عنده
ما يكفيه اذا لم يرض المستأجر بفسخ الاجارة كافي الظئر فانه يجب عليها الارضاع بالعقد ويحل
لها الافطار اذا خافت على الولد فيكون خوفه على نفسه أولى تأمل هذا ما ظهر لي والله تعالى

وتأخيرها وتعجيل الفطر
لحديث ثلاث من اخلاق
المرسلين تعجيل الافطار
وتأخير السحور والسواك
* **(فروع)** لا يجوز ان يعمل
عملا يصل به الى الضعف
فيخير نصف النهار ويستريح
الباقى فان قال لا يكفيني
كذب بأقصر أيام الشتاء

اعلم **(قوله فان اجهد الحراخ)** قال في الوهبانية

فان اجهد الانسان بالشغل نفسه * فافطر في التكفير قولين سطرورا
قال الشرنبلالي صورته صائم اعب نفسه في عمل حتى اجهد العيش فافطر لزمته الكفارة
وقيل لانه ابقى البقال وهذا بخلاف الامة اذا اجهدت نفسها لانها معذورة تحت قهر المولى
ولها ان تمتنع من ذلك وكذا البدهاء ح وظاهره وهو الذي في الشرنبلالية عن المتقي
ترجيح وجوب الكفارة ط قلت مقتضى قوله ولها ان تمتنع لزوم الكفارة عليها ايضا لو
فعلت مختارة فيكون ما قبله محمولا على ما اذا كان بغير اختيارها بدليل التعليل والله اعلم

فصل في العوارض

جمع عارض والمراد به هنا ما يحدث للانسان مما يبيح له عدم الصوم كايشير اليه كلام الشارح
(قوله المبيحة لعدم الصوم) عدل عن قول البدائع المسقطة للصوم لما اورد عليه في
النهر من انه لا يشمل السفر فانه لا يبيح الفطر وانما يبيح عدم الشروع في الصوم وكذا
اباحة الفطر لعروض الكبر في الصوم وفيه مالا يخفى **(قوله خمسة)** هي السفر والحمل
والارضاع والمرض والكبر وهي تسع فظمتها بقولي

وعوارض الصوم التي قد يغتفر * للمرء فيها الفطر تسع تستطر

حبل وارضاع واكله سفر * مرض جهاد جوعه عطش كبر

(قوله وبقى الاكراه) ذكر في كتاب الاكراه انه لو اكره على اكل ميتة او دم او لحم خنزير
او شرب خمر بغير ما يجزئ كخمس او ضرب او قتل لم يحل وان لم يجزئ كقتل او قطع عضو او ضرب
مربع حل فان صبر فقتل اثم وان اكره على الكفر لم يجزئ رخص له اظهاره وقلبه مطمئن بالايمان
ويؤجر لوصبره ومثله سائر حقوقه تعالى كافساد صوم وصلاة وقتل صيد حرم او في احرام وكل
ما ثبت فرضيته بالكتاب اه وانما اثم لو صبر في الاول لان تلك الاشياء مستثناة عن الحرمة
في حال الضرورة والاستثناء عن الحرمة حل بخلاف اجراء كلمة الكفر فان حرمة لم ترتفع
وانما رخص فيه لسقوط الاثم فقط ولهذا نقل هنا في البحر عن البدائع الفرق بين ما اذا كان
المكره على الفطر مريضا او مسافرا وبين ما اذا كان صحيحا مقما بأنه لو امتنع حتى قتل اثم في
الاول دون الثاني **(قوله وخوف هلاك الخ)** كالامة اذا ضعفت عن العمل وخشيت الهلاك
بالصوم وكذا الذي ذهب به متوكل السلطان الى العمارة في الايام الحارة والعمل حيث اذا
خشى الهلاك او نقصان العقل وفي الخلاصة الغازي اذا كان يعلم يقينا انه يقاتل العدو في
رمضان ويخاف الضعف ان لم يفطر افطر نهر **(قوله ولسعة حية)** عطف على العطش المتعلق
بقوله وخوف هلاك ح اي فله شرب دواء ينفعه **(قوله لمسافر)** خبر عن قوله لا في الفطر
واشار باللام الى انه مخير ولكن الصوم افضل ان لم يضره كاسيا في **(قوله مسافرا شرعيا)** اي
مقدرا في الشرع بقصر الصلاة ونحوه وهو ثلاثة ايام وليلاتها وليس المراد كون السفر مشروعا
باصله ووصفه بقرينة ما بعده **(قوله ولو بمعية)** لان القبح المجاور لا يعدم الشرعية كما قدمه
الشارح في صلاة المسافر ط **(قوله او حامل)** هي المرأة التي في بطنها حمل بفتح الحاء اي ولد

فان اجهد الحرا نفسه
بالعمل حتى مرض فافطر
ففي كفارته قولان فنية وفي
البرازية لو صام عجز عن
القيام صام وصلى قاعدا
جما بين العبادتين

(فصل في العوارض)
(المبيحة لعدم الصوم)
وقد ذكر المصنف منها
خمس وبقى الاكراه
وخوف هلاك او نقصان
عقل ولو بعطش او جوع
شديد ولسعة حية
(مسافر) سفرا شرعيا

والحاملة التي على ظهرها أو رأسها حمل بكسر الحاء نهر (قوله أو مرضع) هي التي شأنها الارضاع وإن تبشره والمرضة هي التي في حال الارضاع ملقمة نديها الصبي نهر عن الكشف (قوله اما كانت أو ظئرا) اما الظئر فلان الارضاع واجب عليها بالعقد واما الام فلو جوبه ديانة مطلقا وقضاء اذا كان الاب معسرا او كان الولد لا يرضع من غيرها وبهذا اندفع ما في الذخيرة من ان المراد بالمرضع الظئر لا الام فان الاب يستأجر غيرها بحر ونحوه في الفتح وقدر الدزيلي ايضا ما في الذخيرة بقول القدوري وغيره اذا خافتا على نفسيهما أو ولدهما اذا ولدا للمستأجرة وما قيل انه ولدها من الرضاع رده في النهر بأنه انما يتم أن لو أَرْضَعَتْه والحكم اعم من ذلك فانها بمجرد العقد لو خافت عليه جازلها القطر اه وافاد ابو السعود انه يحل لها الافطار ولو كان العقد في رمضان كما في البرجندى خلافا لما في صدر الشريعة من تقييد حله بما اذا صدر العقد قبل رمضان اه (قوله على الظاهر) اي ظاهر الرواية ط (قوله بغلبة الظن) يأتي بيانه قريبا (قوله او ولدها) المتبادر منه كما عرفته ان المراد بالمرضع الام لانه ولدها حقيقة والارضاع واجب عليها ديانة كما في الفتح اي عند عدم تعيينها والاوجب قضاء ايضا كما مر وعليه فيكون شموله للظئر بطريق الالحاق لوجوبه عليها ايضا بالعقد (قوله وقيدة البهني الخ) هذامني على ما مر عن الذخيرة لان حاصله ان المراد بالمرضع الظئر لوجوبه عليها ومثلها الام اذا تعينت بأن لم يأخذ ندي غيرها او كان الاب معسرا لانه حينئذ واجب عليها وقد علمت ان ظاهر الرواية خلافه وانه يجب عليها ديانة وان لم تتعين تأمل (قوله خاف الزيادة) او ابطاء البر او افساد عضو بحر أو وجع العين او جراحة أو صداعا أو غيره ومثله ما اذا كان يمرض المريض قهستاني ط اي بأن يعولهم ويلزم من صومه ضاعهم وهلاكهم لضعفه عن القيام بهم اذا صام (قوله وصحیح خاف المرض) اي بغلبة الظن كما يأتي فاف في شرح المجمع من انه لا يفطر محمول على ان المراد بالخوف بمجرد الوهم كما في البحر والشرنبلالية (قوله وخادمة) في القهستاني عن الخزانة ما نصه ان الخراج لخدماء او العبد او الذاهب لسد النهر أو كرهه اذا اشتد الحر وخاف الهلاك فله الافطار ككرة أو أمة ضعفت للطبخ أو غسل الثوب اه ط (قوله بغلبة الظن) تنازعه خاف الذي في المتن وخاف وخافت اللتان في الشرح ط (قوله بأمانة) اي علامة (قوله او تجربة) ولو كانت من غير المريض عند اتحاد المرض ط عن ابى السعود (قوله حاذق) اي له معرفة تامة في الطب فلا يجوز تقليد من له ادنى معرفته ط (قوله مسلم) أما الكافر فلا يعتمد على قوله لاحتمال ان غرضه افساد العبادة كسمل شرع في الصلاة بالتيمم فوعده باعطاء الماء فانه لا يقطع الصلاة لما قلنا بحر (قوله مستور) وقيل عدالته شرط وجزم به الزيلي وظاهر ما في البحر والنهر ضعفه ط قلت واذا أخذ بقول طيب ليس فيه هذه الشروط وأفطر فالظاهر لزوم الكفارة كالوافطر بدون أمانة ولا تجربة لعدم غلبة الظن والناس عنه غافلون (قوله وأفاد في النهر) أخذامن تعليل المسئلة السابقة باحتمال ان يكون غرض الكافر افساد العبادة وعبارة البحر وفيه إشارة الى ان المريض يجوز له ان يستطب بالكافر فيما عدا ابطال العبادة ط (قوله فاني) اي فكيف يتعطب بهم وهو استفهام بمعنى التي قال ح أي ذلك شيخنا بما نقله عن الدر المنثور

ولو بمصية (او حامل او مرضع) اما كانت او ظئرا على الظاهر (خافت) بغلبة الظن (على نفسها او ولدها) وقيدة البهني تبعا لابن الكمال بما اذا تعينت للارضاع (او مريض خاف الزيادة) لمرضه وصحیح خاف المرض وخادمة خافت الضعف بغلبة الظن بامارة او تجربة او باخبار طبيب حاذق مسلم مستور وافاد في النهر تبعا للبحر جواز التطيب بالكافر فيما ليس فيه ابطال عبادة قلت وفي كلام لان عندهم نصح المسلم كافر فاني يتعطب بهم وفي البحر عن الظهيرية

للعلامة السبوطي من قوله صلى الله عليه وسلم ما خلا كافر بمسلم الا عزم على قتله (قوله للامة ان تمتنع) اي لا يجب عليها امتثال امره في ذلك كما اوضحنا وقت الصلاة فقدم طاعة الله تعالى ومقتضى ذلك انها لو اطاعته حتى افطرت لزمها الكفارة وبفنده ما ذكره الشارح من التعليل وقدمنا نحوه قبيل الفصل (قوله السفر) استثناء من عموم العذر فان السفر لا يبيح الفطر يوم العذر (قوله كاسيجي) اي في قول المتن يجب على مقيم اتمام يومه من سافريه - (قوله وقضوا) اي من تقدم حتى الحامل والمرضع وغاب الذكور فأتى بضميرهم ط (قوله بلافدية) اشار الى خلاف الامام الشافعي رحمه الله تعالى حيث قال بوجوب القضاء والدية لكل يوم مدخلة كافي البدائع (قوله وبلا ولاء) بكسر الواو اي موالة بمعنى المتابعة لاطلاق قوله تعالى فعدة من يوم آخر ولا خلاف في وجوب التتابع في اداء رمضاء كما لا خلاف في ذنب التتابع فيها لم يشترط فيه وتامه في النهر (قوله لانه) اي قضاء الصوم المفهوم من قضوا وهذا علة لما فهم من قوله وبلا ولاء من عدم وجوب الفطور (قوله جازا التطوع قبله) ولو كان الوجوب على الفطور لكره لانه يكون تأخيرا للموجب عن وقته المضيق بحر (قوله بخلاف قضاء الصلاة) اي فانه على الفطور قوله صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاة او نسيها فليصلها واذا ذكرها لان جزاء الشرط لا يتأخر عنه ابو السعود وظاهره انه يكره التفل بالصلاة لمن عليه الفوائت ولم أره نهر قلت قدما في قضاء الفوائت كراهته الا في الرواتب والרגائب فليراجع ط (قوله قدم الاداء على القضاء) اي ينبغي له ذلك والا فلو قدم القضاء وقع عن الاداء كما مر نهر قلت بل الظاهر الوجوب لما مر اول الصوم من انه لو نوى التفل او واجبا آخر يمتحن عليه الكفر تأمل (قوله لما مر) اي من انه على التراخي (قوله خلافا للشافعي) حيث اوجب مع القضاء لكل يوم اطعام مسكين - (قوله لا فاعل تفضل) لا قضاءه ان الافطار فيه خبر مع انه مباح وفيه انه ورد ان الله تعالى يحب ان تؤتى رخصه كما يحب ان تؤتى عزائمه وحجة الله تعالى ترجع الى الالة فينبغي ان رخصة الافطار فيها ثواب لكن العزيمة اكثر ثوابا ويمكن حمل الحديث على من ابت نفسه الرخصة ط (قوله ان لم يضره) اي بما ليس فيه خوف هلاكه والاولا وجب الفطر بحر (قوله فان شق عليه الخ) اشار الى ان المراد بالضرر مطلق المشقة لا خصوص ضرر البدن (قوله او على رفيقه) اسم جنس يشعل الواحد والاكثر وفي بعض النسخ رفيقه فاذا كان رفيقه او عامتهم مفطرين والتفقة مشتركة فان الفطر افضل كافي الخلاصة وغيرها (قوله لوافقة الجماعة) لانهم يشق عليهم قسمة حصته من النفقة او عدم موافقة لهم (قوله فان ما اوال الخ) ظاهر في رجوعه الى جميع ما تقدم حتى الحامل والمرضع وقضية صنيع غيره من المتون اختصاص هذا الحكم بالمرضى والمسافر وقال في البحر ولم أر من صرح بأن الحامل والمرضع كذلك ولكن يتناولهما عموم قوله في البدائع من شرائط القضاء القدرة على القضاء فعلى هذا اذا زال الخوف اياما لزمهما بقدره بل ولا خصوصية فان كل من افطر لعذر ومات قبل زواله لا يلزمه شيء فيدخل المكره والاقسام الثمانية اه ملخصا من الرحنى (قوله اي في ذلك العذر) على تقدير مضاف اي في مدته (قوله اعدوا ادراكهم الخ) اي فلم يلزمهم القضاء ووجوب الوصية فرع لزوم القضاء وانما تجب الوصية اذا كان له مال كما في شرح الملتنقى ط

للامة ان تمتنع من امتثال امر المولى اذا كان يعجزها عن اقامة الفرائض لانها مبقاة على اصل الحرية في الفرائض (الفطر) يوم العذر الا السفر كاسيجي (وقضوا) لزوما ما قدرنا (بلا فدية) بلا (ولاء) لانه على التراخي ولذا جاز التطوع قبله بخلاف قضاء الصلاة (و) لوجاه رمضان الثاني (قدم الاداء على القضاء) ولا فدية لما مر خلافا للشافعي (ويندب لمسافر الصوم) لا يهوان تصوموا والحقير بمعنى البر لا فاعل تفضل (ان لم يضره) فان شق عليه او على رفيقه فالفطر افضل لموافقته الجماعة (فان ما اوافيه) اي في ذلك العذر (فلا تجب) عليهم (الوصية بالفدية) لعدم ادراكهم عدة من ايام آخر (ولو ماتوا بعد زوال العذر وجبت) الوصية

(قوله بقدر ادراكهم الخ) ينبغي ان يستثنى الايام المنهية لمسايق ان اداء الواجب لم يجز فيها قهستاني وقد يقال لاحاجة الى الاستثناء لانه ليس بقادر فيها على القضاء شرعا بل هو انجز فيها من ايام السفر والمرض لانه لو صام فيها اجزاء ولو صام في الايام المنهية لم يجز ثم رخص (قوله فوجوبها عليه بالاولى) رد لما في القهستاني من ان التقيد بالعذر يفيد عدم الاجزاء لكن ذكر بعده ان في ديباجة المستصفي دلالة على الاجزاء قلت ووجه الاولوية انه اذا افطر لعذر وقد وجبت عليه الوصية ولم يترك هملا فوجوبها عند عدم العذر اولى فافهم قال الرحمتي ولا يشترط له ادراك زمان يقضى فيه لانه كان يمكنه اداءه وقد فوته بدون عذر (قوله وفدى عنه وليه) لم يقل عنهم ولهم وان كان ظاهر السياق اشارة الى ان المراد بقوله فان ما تواموت احدكم ايا كان لاموتهم جملة (قوله لزوما) اى فداء لازما فهو مفعول مطلق اى يلزم الولى الفداء عنه من الثلث اذا وصى والا فلا يلزم بل يجوز قال في السراج وعلى هذا الزكاة لا يلزم الوارث اخراجها عنه الا اذا وصى الا ان يتبرع الوارث باخراجها (قوله الذى يتصرف فى ماله) اشار به الى ان المراد بالولى ما يشمل الوصى كفى البحر (قوله قدرا) اى التشبيه بالفطرة من حيث القدر اذ لا يشترط التملك هنا بل تكفى الاباحة بخلاف الفطرة وكذا هى مثل الفطرة من حيث الجنس وجواز اداء القيمة وقال القهستاني واطلاق كلامه يدل على انه لو دفع الى فقير جملة جاز ولم يشترط العدد ولا المقدار لكن لو دفع اليه اقل من نصف صاع لم يعتد به وبه يقتضى اى بخلاف الفطرة على قول كاسر (قوله بعد قدرته) اى الميت وقوله وفوته مصدر معطوف على قدرته والظرف متعلق بقوله وفدى والمعنى انه انما يلزمه الفداء اذا مات بعد قدرته على القضاء وفوته بالموت (قوله فلو فات الخ) تفرع على قوله بقدر ادراكهم او على قوله بعد قدرته عليه فانه يشير الى انه انما يفدى عما ادركه وفوته دون ما لم يدركه وأشار به الى رد قول الطحاوى ان هذا قول محمد وعندها تجب الوصية والفداء عن جميع الشهر بالقدرة على يوم فان الخلاف فى النذر فقط كما باتى بيانه آخر الباب اما هنا فلا خلاف فى ان الوجوب بقدر القدرة فقط كانه عليه فى الهداية وغيرها (قوله من الثلث) اى ثلث ماله بعد تجهيزه وايفاء ديون العباد فلو زادت الفدية على الثلث لا يجب الزائد الا باجازه الوارث (قوله وهذا) اى اخراجها من الثلث فقط لوله وارث لم يرض بالزائد (قوله والا) اى بان لم يكن له وارث فتخرج من الكل اى لو بلغت كل المال تخرج من الكل لان منع الزيادة حتى الوارث حيث لا وارث فلا منع كما لو كان واجزا وكذا لو كان له وارث ممن لا يرد عليه كاحد الزوجين فتنفذ الزيادة على الثلث بعد اخذ الوارث فرضه كما سياتى بيانه آخر الكتاب ان شاء الله تعالى (قوله جاز) ان اريد بالجواز انها صدقة واقعة موقعها حسن وان اريد سقوط واجب الايصاء عن الميت مع موته مصرا على التقصير فلا وجه له والخبار الواردة فيه مؤولة اسمعيل عن المجتبى * اقول لامانع من كون المراد به سقوط المطالبة عن الميت بالصوم فى الآخرة وان بقى عليه اسم التأخير كما لو كان عليه دين عبد وماطله به حتى مات فأوفاه عنه وصيه او غيره ويؤيده تعاقب الجواز بالثبوت كما نقررره وكذا قول المصنف كغيره وان صام اوصلى عنه لافان معناه لا يجوز قضاءه عما على الميت والا فلو جعل له

بقدر ادراكهم عدة من ايام آخر واما من افطر عمدا فوجوبها عليه بالاولى (وفدى) لزوما (عنه) اى عن الميت (وليه) الذى يتصرف فى ماله (كالفطرة) قدرا (بعد قدرته عليه) اى على قضاء الصوم (وفوته) اى فوت القضاء بالموت فلو فاته عشرة ايام فقدر على خمسة فداها فقط (بوصيته من الثلث) متعلق بفدى وهذا لوله وارث والا فمن الكل قهستاني (وان) لم يوص و (تبرع) وليه به (جاز)

نواب الصوم والصلاة يجوز كذا ذكره فعلم ان قوله جاز اي عماعلى الميت لتحسن المقابلة **(قوله** ان شاء الله) قيل اشبهة لا ترجع للجواز بل لا تقبل كسائر العادات وليس كذلك فقد جزم محمد رحمه الله في فدية الشيخ الكبير وعلق بالمشيئة فيمن الحق به كمن افطر بعذر أو غيره حتى صار قائما وكذا من مات وعليه قضاء رمضان وقد افطر بعذر الا انه فرط في القضاء واما علق لان النص لم يرد بهذا كما قاله الاتفاقى وكذا علق في فدية الصلاة لذلك قل في الفتح والصلاة كالصوم باستحسان المشايخ وجهه ان المعاملة قد ثبتت شرعا بين الصوم والاطعام والمعاملة بين الصلاة والصوم ثابتة ومثل مثل الشيء جاز ان يكون مثلا لذلك الشيء وعلى تقدير ذلك يجب الاطعام وعلى تقدير عدمها لا يجب فالاحتياط في الايجاب فان كان الواقع ثبوت المعاملة حصل المقصود الذى هو السقوط والا كان برا مبتدأ يصلح ماحيا للسيئات ولذا قل محمد فيه يجزى به ان شاء الله تعالى من غير جزم كما قال في تبرع الوارث بالاطعام بخلاف ايصائه به عن الصوم فانه جزم بالاجزاء اه **(قوله** ويكون الثواب للولى اختيار) اقول الذى رأيته في الاختيار هكذا وان لم يوص لأحد من الورثة الاطعام لانها عبادة فلا تؤدى الا بامرهم وان فعلوا ذلك جاز ويكون له ثواب اه ولا شبهة في ان الضمير في له للميت وهذا هو الظاهر لان الوصى انما تصدق عن الميت لاعن نفسه فيكون الثواب للميت لما صرح به في الهداية من ان للانسان ان يجعل ثواب عمله لغيره صلاة او صوما او صدقة او غيرها كاسيا في باب الحية عن الغير وقدما الكلام على ذلك في الجائز قيل باب الشهيد فقد ذكره بالمرآة بعد ذكرنا هناك انما تصدق عن غيره لا ينقص من اجرة شيء **(قوله** لحديث النسائي الح) هو موقوف على ابن عباس وامامنا في الصحيحين عن ابن عباس ايضا انه قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان امي ماتت وعليها صوم شهر افقضي عنها فقال لو كان على امك دين اكنت قاضيها عنها قال نعم قل فدين الله احق فقبو منسوخ لان قوى الراوى على خلاف مرويه بمزلة روايته للناسخ وقال مالك ولم اسمع عن احد من الصحابة ولا من التابعين بالمدينة ان احدا منهم امر احدا بصوم عن احد ولا يصلى عن احد وهذا مما يؤيد المنسوخ وانه الامر الذى استقر الشرع عليه وتماه في الفتح وشرح النقابة للقارى **(قوله** بكفارة يمين او قتل اح) كذا في الزيلعي والدرر والبحر والنهر قال في الشرع نبالة اقول لا يصح تبرع الوارث في كفارة القتل بشيء لان الواجب فيها ابتداء عتق رقبة مؤمنة ولا يصح اعتق الوارث عنه كذا ذكره والصوم فيها بدل عن الاعتاق لا يصح فيه الفدية كاسيا في وليس في كفارة القتل اطعام ولا كسوة لجعلها مشاركة لكفارة اليمين فيما سهو اه ومثله في الغزمية واجاب العلامة الاقصراني كاتله ابو السعود في حاشية مسكين بان مرادهم بالقتل قتل الصيد لا قتل النفس لانه ليس فيه اطعام اه قلت ويرد عليه ايضا ان الصوم في قتل الصيد ليس اصلا بل هو بدل لان الواجب فيه ان يشتري ببقية هدى يذبح في الحرم او طعام يتصدق به على كل فقير نصف صاع او يصوم عن كل نصف صاع يوما فافهم قلت وقد يفرق بين الفدية في الحياة ومعدنوت بدليل ما في الكافي النسفي على معسر كفارة يمين او قتل وعجز عن الصوم تجزى الفدية كمتنع يحجز عن الدم والصوم لان الصوم هنا بدل ولا بدل تبدل فان مات او وصى بالتكفير صح من ثلثة وصح التبرع في الكسوة والاطعام لان الاعتاق

ان شاء الله ويكون الثواب للولى اختيار (وان صام او صلى عنه) الولى (لا) لحديث النسائي لا يصوم احد عن احد ولا يصلى احد عن احد ولكن يعلم عنه وليه (وكذا) يجوز (لو) تبرع عنه) وليه (بكفارة يمين او قتل) باطعام او كسوة (غير اعتاق)

بلا إيصاء الزام الولاء على الميت ولا الزام في الكسوة والاطعام اه فقوله فان مات وأوصى
 بالكفيع صح ظاهر في الفرق المذكور وبه يتخصص ماسياتي من انه لا تصح الفدية عن صوم
 هو بدل عن غيره ثم ان قوله واوصى بالكفيع شامل لكفارة اليمين والقتل لصحة الوصية
 بالاعتاق بخلاف التبرع به ولذا قيد صحة التبرع بالكسوة والاطعام وصرح بعدم صحة الاعتاق
 فيه وهذا قرينة ظاهرة على ان المراد التبرع بكفارة اليمين فقط لان كفارة القتل ليس فيها
 كسوة ولا اطعام فتاخص من كلام الكافي ان العاجز عن صوم هو بدل عن غيره كما في كفارة
 اليمين والقتل لو فدى عن نفسه في حياته بأن كان شيخا فانها لا يصح في الكفارتين ولو اوصى
 بالفدية يصح فيها ولو تبرع عنه ووليه لا يصح في كفارة القتل لان الواجب فيها العتق ولا يصح
 التبرع به ويصح في كفارة اليمين لكن في الكسوة والاطعام دون الاعتاق لما قلنا هكذا ينبغي ان
 يفهم هذا المقام فاعتصم فقد زلت فيه اقدام الافهام **(قوله لما فيه الخ)** اي لان الولاء حلقة
 كالحمة النسب على ان ذلك ليس نفعا محضا لان المولى يصير عاقلة عتيقه وكذا عصبته بعدموته
 ولا يرد ما مر عن الهداية من ان للانسان ان يجعل ثواب عمله لغيره وهو شامل للعتق لان المراد
 هنا اعتاقه على وجه النيابة عن الميت بدلا عن صيامه بخلاف ما لو أعق عبده وجعل ثوابه
 للميت فان الاعتاق يقع عن نفسه أصالة ويكون الولاء له وانما جعل الثواب للميت وبخلاف
 التبرع عنه بالكسوة والاطعام فانه يصح بطريق النيابة لعدم الزام **(قوله كما مر الخ)** تقدم
 هناك بيان ما اذا لم يكن للميت مال أو كان الثلث لا يفي بما عليه مع بيان كيفية فعلها **(قوله على**
المذهب) وماروى عن محمد بن مقاتل الاول انه يعلم انه يطعم عنه اصلوات كل يوم نصف صاع كصومه
 رجع عنه وقال كل صلاة فرض كصوم يوم وهو الصحيح سراج **(قوله وكذا الفطرة)** اي فطرة
 الشهر بتمامه كفدية صوم يوم وفيه ان هذا علم من قوله اولا كالفطرة ويمكن عود التشبيه الى
 مسألة التبرع وقال ح قوله وكذا الفطرة اي يخرجها الولي بوصيته **(قوله يطعم عنه)** اي من
 الثلث لزوما ان اوصى والاجوازا وكذا يقال فيما بعده وفي القهستاني ان الزكاة والحج
 والكفارة من الوارث تجزئه بالاخلاف اه اي ولو بدون وصيته كما هو المتبادر من كلامه أما
 الزكاة فقد نقلناه قبله عن السراج وأما الحج فقتضى ماسياتي في كتاب الحج عن الفتح انه يقع عن
 الفاعل وللميت الثواب فقط وأما الكفارة فقد مرت متا **(قوله والمالية)** الاولى أو مالية
 وكذا قوله والمركب الاولى او مركبة **(قوله وللشيخ الفاني)** اي الذي فيت قوته واشرف على
 القضاء ولذا عرفوه بأنه الذي كل يوم في نقص الى ان يموت نهر ومثله ما في القهستاني عن الكرماني
 المريض اذا تحقق اليأس من الصحة فعليه الفدية لكل يوم من المرض اه وكذا ما في البحر لو نذر
 صوم الابد فضعف عن الصوم لاشتغاله بالمعيشة له ان يطعم ويفطر لانه استيقن انه لا يقدر على
 القضاء **(قوله العاجز عن الصوم)** اي عجزا مستمرا كإيائتي أما لو لم يشد عليه الشدة الحر كان له
 ان يفطر ويقضيه في الشتاء **(قوله وفدى وجوبا)** لان عذره ليس بعرضي للزوال حتى يصير
 الى القضاء فوجب الفدية نهر ثم عبارة الكثر وهو يفدى اشارة الى انه ليس على غيره الفداء لان
 نحو المرض والسفر في عرصة الزوال فيجب القضاء وعند العجز بالموت تجب الوصية بالفدية
(قوله ولو في اول الشهر) اي بخير بين دفعها في اوله او آخره كما في البحر **(قوله وبلا تعدد فقير)**

لما فيه من الزام الولاء للميت
 بلا رضاه (وفدية كل صلاة
 ولو وترا) كما مر في قضاء
 الفوائت (كصوم يوم)
 على المذهب وكذا الفطرة
 والاعتكاف الواجب يطعم
 عنه لكل يوم كالفطرة
 ولو الحية والحاصل ان ما
 كان عبادة بدنية فان الوصى
 يطعم عنه بعد موته عن كل
 واجب كالفطرة والمالية
 كالزكاة يخرج عنه القدر
 الواجب والمركب كالحج
 يخرج عنه رجلا من مال
 الميت بخر (وللشيخ الفاني
 العاجز عن الصوم الفطر
 ويفدى وجوبا ولو في اول
 الشهر وبلا تعدد فقير

أى بخلاف نحو كفارة العين للنص فيها على التعدد فلو أعطى هنا مسكينا صاعا عن يومين جاز
 لكن في البحر عن القنية أن عن أبى يوسف فيه روايتين وعند أبى حنيفة لا يجزئه كفى كفارة
 العين وعن أبى يوسف لو أعطى نصف صاع من بر عن يوم واحد لمساكين يجوز قال الحسن وبه
 نأخذاه ومثله في القهستاني **(قوله لو موسرا)** قيد لقوله يفدى وجوبا **(قوله والافستغفر**
الله) هذا ذكره في الفتح والبحر عقب مسألة نذر الأبد إذا اشتغل عن الصوم بالمعيشة فالظاهر
 أنه راجع إليها دون ما قبلها من مسألة الشيخ الفاني لأنه لا تقصير منه بوجه بخلاف الناذر لأنه
 يشتغله بالمعيشة عن الصوم ربما حصل منه نوع تقصير وإن كان اشتغاله بها واجبا لما فيه من ترجيح
 حفظ نفسه فليتامل **(قوله هذا)** أى وجوب القنية على الشيخ الفاني ونحوه **(قوله أصلا**
بنفسه) كرمضان وقضائه والنذر كإمر فيمن نذر صوما الأبد وكذا لو نذر صوما معينا فلم يصم
 حتى صار قانيا جازت له القنية بحر **(قوله حتى لو نذر صوما الح)** تفريع على مفهوم قوله أصلا
 بنفسه وقيد بكفارة العين والقتل احترازا عن كفارة الظهار والأفطار إذا عجز عن الاتحاق
 لأعساره وعن الصوم لكبره فله أن يطعم ستين مسكينا لأن هذا صار بدلا عن الصيام بالنص
 والأطعام في كفارة العين ليس يبدل عن الصيام بل الصيام بدل عنه سراج وفي البحر عن الحانية
 وغاية البيان وكذا لو حلق رأسه وهو محرم عن أذى ولم يجد نسكا بذبحه ولأمانة أصح حنطة
 يفرقها على ستة مساكين وهو فإن لا يستطيع الصيام فأطعم عن الصيام لم يجز لأنه بدل **(قوله**
لم يجز القنية) أى في حال حياته بخلاف ما لو أوصى بها كإمر بحر **(قوله ولو كان)** أى العاجز
 عن الصوم وهذا تفريع على مفهوم قوله وخوطل بأدائه **(قوله لا يجب الإيصال)** عبر عنه
 الشراح بقولهم قيل لم يجب لأن الفاني يخاف غيره في التخفيف لأى التغلظ وذكر في البحر أن
 الأولى الجزم به لاستفادة من قولهم أن المسافر إذا لم يدرك عدة فلا شيء عليه أدامت ولعلها
 ليست صريحة في كلام أهل المذهب فلم يجز ما وبها **(قوله ومضى قدر)** أى الفاني الذى فطر
 وفدى **(قوله شرط الخلفية)** أى في الصوم أى كون القنية خلفا عنه قال في البحر وإنما قدنا
 بالصوم ليخرج التيمم إذا قدر على الماء لا تبطل الصلاة المؤداة بالتيمم لأن خلفية التيمم مشروطة
 بمجرد العجز عن الماء لا بقيد دوامه وكذا خلفية الأشهر عن الأقراء في الاعتداد مشروطة
 بانقطاع الدم مع سن البأس لا بشرط دوامه حتى لا تبطل الأنكحة الماضية بعود الدم على
 ما قدمناه في الحيض **(قوله المشهور نعم)** فإن ما ورد بلفظ الأطعمة جاز فيه الإباحة والتملك
 بخلاف ما بلفظ الأداء والأشياء فإنه للمتملك كفى المضمرات وغيره قهستاني **(قوله فلا قضاء)** برد
 عليه ما لو نوى صوم القضاء فإثره يصير متفلا وإن أفطر يلزمه القضاء كما إذا نوى الصوم
 ابتداء وقد مر جوابه قيل قول المتن ولا يصار يوم الشك فافهم **(قوله تحنيس)** نص عبارته إذا
 دخل الرجل في الصوم على ظن أنه عليه ثم تبين أنه ليس عليه فلم يفطر ولكن مضى عليه ساعة
 أفطر فعليه القضاء لأنه لما مضى عليه ساعة صار كأنه نوى في هذه الساعة فإذا كان قبل الزوال
 صار شارعا في صوم التطوع فيجب عليه اه والظاهر أن ضمير مضى للصلوات وضمير عليه للصوم
 وإن ساعة منصوب على الظرفية أى إذا تذكر ومضى هو على صومه ساعة بأن يتناول مفطرا
 ولاهرم على الفطر صار كأنه نوى الصوم فيصير شارعا إذا كان ذلك في وقت النية ولو كان ساعة

كالفطرة لو موسرا والا
 فيستغفر الله هذا إذا كان
 الصوم أصلا بنفسه
 وخوطل بأدائه حق لو
 لزمه الصوم لكفارة عين
 أو قتل ثم عجز لم يجز القنية
 لأن الصوم هنا بدل عن
 غيره ولو كان مسافرا فأتى
 قبل الإقامة لم يجب الإيصال
 ومضى قدر قضي لأن استمرار
 العجز شرط الخلفية وهل
 تكفى الإباحة في القنية
 قولان المشهور نعم واعتمده
 الكمال (ولزم نقل شرع
 فيه قصدا) كإمر في الصلاة
 فلو شرع لنا فافطر أى
 فوراً فلا قضاء. المومضى
 ساعة لزمه القضاء لأنه
 بمضاه صار كأنه نوى
 الماضى عليه في هذه الساعة
 تحنيس ويحتج (أداء و
 قضاء)

بالرفع على انه فاعل مضى كحواظر تقرير الشارح يلزم انه لو مضت الساعة يصير شارعا وان
عزم وقت التذكر على الفطر مع ان عزمه على الفطر ينافي كونه في معنى التأوى للصوم وان كان
لا ينافي الصوم لان الصائم اذا نوى الفطر لا يفطر لكن الكلام في جعله شارعا في صوم مبتدأ
لا في إبقائه على صومه السابق ولذا اشترط كون ذلك في وقت النية هذا ما ظهر لي والله تعالى
أعلم فافهم **(قوله اي يجب آتاهم)** تفسير لقوله لزم واقوله أداء ط **(قوله ولو بعروض حيض)**
اي لا فرق في وجوب القضاء بين ما اذا أفسده قضاء ولا خلاف فيه او لا قصد في اصح الروايتين
كافي النهاية وهذا يعكس على ما في الفتح من نقله عدم الخلاف فيه **(قوله وجب القضاء)** اي غير
الايام الخمسة الآتية وهذا راجع الى قوله قضاء ط **(قوله فلا يلزم)** اي لا اداء ولا قضاء اذا
أفسده **(قوله فيصير مرتكبا للني)** فلا تجب صيانته بل يجب إبطاله ووجوب القضاء ينشئ على
وجوب الصيانة فلم يجب قضاء كالم يجب اداء بخلاف ما اذا نذر صيام هذه الايام فانه يلزمه
ويقتضيه في غيرها لانه لم يصبر بنفس النذر مرتكبا للني وانما التزم طاعة الله تعالى والمصيبة
بالفعل فكانت من ضرورات المباشرة لامن ضرورات انجاب المباشرة منح مع زيادة ط **(قوله)**
اما الصلاة جواب عن سؤال حاصله انه ينبغي ان لا تجب الصلاة بالشروع في الاوقات
المكروهة كما لا يجب الصوم في هذه الايام وحاصل الجواب انما لا نسلم هذا القياس فانه لا يكون
مباشرا للمعصية بمجرد الشروع فيها بل الى ان يسجد بدليل من حلف انه لا يصلي فانه لا يجتنب ما لم
يسجد بخلاف الصوم في تلك الايام فيبشر المعصية بمجرد الشروع فيها منح وفيه انهم عدوه
شارعا فيه بمجرد الاحرام حتى لو أفسده حينئذ وجب قضاؤه فقد تحققت بمجرد الشروع واما
مسئلة العيمين فهي مبني على العرف ط قلت صحة الشروع لا تستلزم تحقق الحقيقة المركبة من عدة
اشياء فقد صرحوا بان المركب قد يكون جزؤه كالكل في الاسم كاملا وقد لا يكون كالحيوان والصوم
من القسم الاول لانه مركب من امساكات متفقة الحقيقة كل منها صوم بخلاف الصلاة فان
أبعاضها من القيام والركوع والسجود والقعود لا تسمى صلاة ما لم تجتمع وذلك بان يسجد لها
فما انعقد قبل ذلك طاعة محضة وما بعده جهتان وتام تقرير هذا المحل يطلب من التلويح
في أول فصل النهي واما بناء مسألة العيمين على العرف فيحتاج الى اثبات العرف في ذلك **(قوله)**
وهي الصحيحة وهي ظاهر الرواية كافي المنع وغيرها فلا يحسن ان يعبر عنها برواية بالتكثير
لاشعاره بنجها لثما وكان حق العبارة ان يقول الا في رواية فيقرر ظاهر الرواية ثم ينحكي غيره
بلغظ التكثير كما يفيد قول الكثر والمتطوع الفطر بغير عذر في رواية فأفاد أن ظاهر الرواية
غيرها حتى **(قوله واختارها الكمال)** وقال ان الادلة تظاferت عليها وهي اوجه **(قوله وتاج)**
الشريعة هو جد صدر الشريعة وقوله وصدرها اي صدر الشريعة معطوف عليه وقوله
الوقاية وشرحها لف ونشر مراتب لان الوقاية لتاج الشريعة واختصرها صدر الشريعة
وسماه نقاية الوقاية ثم شرحه فالوقاية لجهة لاله فافهم والشرح وان كان للنقاية لكن لما كانت
مختصرة من الوقاية صح جعله شرحا لها ثم ان الشارح قد تابع في هذه العبارة صاحب النهر
وقد أورد عليه أن مانسه الى الوقاية وشرحها لم يوجد فيها من الذي في الوقاية ولا يفطر بلا
عذر في رواية وقال في شرعها اي اذا شرع في صوم التطوع لا يجوز له الافطار بلا عذر لانه

اي يجب آتاهم فان فسد
ولو بعروض حيض في
الاصح وجب القضاء
(الا في العيدين وايام
التسريق) فلا يلزم
لصبروته صائما بنفس
الشروع فيصير مرتكبا
للني اما الصلاة فلا يكون
مضايما لم يسجد بدليل
مسئلة العيمين (ولا يفطر)
الشارع في نقل (بلا عذر
في رواية) وهي الصحيحة
وفي أخرى يحل بشرط
أن يكون من نية القضاء
واختارها الكمال وتاج
الشريعة وصدرها في
الوقاية وشرحها

ابطال العمل وفي رواية اخرى يجوز لان القضاء خلفه اه قلت وقد يجب بان قوله في رواية يفهم ان معظم الروايات على خلافها وانها رواية شاذة وان مختاره خلافا لاشعار هذا اللفظ بما ذكرنا ولو كانت هي مختاره له لجزم بها ولم يقل في رواية ولما تبعه صدر الشريعة في النقاية على ذلك ايضا وقرر كلامه في الشرح ولم يتعقبه بشئ علم انه اختارها ايضا **(قوله** والضيافة عذر) بيان لبعض ما دخل في قوله ولا يضر الشارع في نقل بلا عذر وأقار قسيده بالنقل انها ليست بعذر في الفرض والواجب **(قوله** للضيف والمضيف) كذا في البحر عن شرح الوقاية ونقله عنه القهستاني ايضا ثم قال لكن لم توجد رواية المضيف قلت لكن جزم بها في الدرر ايضا ويشهد لها قصة سلمان الفارسي رضي الله عنه والضيف في الاصل مصدر ضفته اضيفه ضيفا وضيافة والمضيف بضم الميم من اضاف غيره او بفتحها واصله مضوف **(قوله** ان كان صاحبها) اي صاحب الضيافة وكذا اذا كان الضيف لا يرضى الا باكله معه ويتأذى بتقديم الطعام اليهودي رحمه **(قوله** هو الصحيح من المذهب) وقيل هي عذر قبل الزوال لابعده وقيل عذر ان وثق من نفسه بالقضاء دفعا للأذى عن أخيه المسلم والافلا قال شمس الانعم الحلواني وهو احسن ما قيل في هذا الباب وفي مسألة العين يجب ان يكون الجواب على هذا التفصيل اه بحر قلت وسيعين تفصيل القول الصحيح بهذا الاخير اذا لاشك انه اذا لم يثق من نفسه بالقضاء يكون منع نفسه عن الوقوع في الاثم اولى من مراعاة جانب صاحبه وأقار الشارح بقوله الآتي هذا اذا كان قبل الزوال الخ تفصيل الصحيح بالقول الآخر ايضا وبه حصل الجمع بين الاقوال الثلاثة تأمل **(قوله** ولو حلف) بان قال امرأته طالق ان لم تفطر كذا في السراج وكذا قوله على الطلاق لتفطرن فانه في معنى تعليق الطلاق كما سيأتي بيانه في محله ان شاء الله تعالى **(قوله** افطر) اي المحلوف عليه ندبا دفعا لتأذي أخيه المسلم **(قوله** ولا يحنه) افاد انه لو لم يفطر يحن الخالف ولا يبر بمجرد قوله افطر سواء كان حلفه بالتعاقب كاسر أو نحو قوله والله لتفطرن واماما صرحوا به من التفصيل والفرق بين ما يملك وما لا يملك فذاك فبا اذا قال لا تركه يفعل كذا كالحلف لا يترك فلانا يدخل هذه الدار فان لم يكن الدار ملك الخالف يبر بمنعه بالقول ولو ملكه اي متصرفا فيها فلا بد من منعه بالفعل والعين فيهما على العلم حتى لو لم يعلم لا يحن مطلقا وامالوقال ان دخل دارى فهو على الدخول علم أولا تركه أولا وكذا لو قال ان تركت امرأتى تدخل دارى او دار فلان فهو على العلم فان علم وتركها حنت والافلا ولو قال ان دخلت دارى فهو على الدخول كما يظهر ذلك لمن راجع ايمان البحر وغيره نعم وقع في كلام الشارح في او آخر كتاب الايمان عبارة موهمة خلاف ما صرحوا به كسيأتى تحريره هناك ان شاء الله تعالى فافهم **(قوله** بزانية) عبارتها ان تفلا افطر وان قضاء ولا الاعتماد انه يفطر فيهما ولا يحنه اه وقد نقلها في النهر ايضا بهذا اللفظ فافهم **(قوله** وفي النهر عن الذخيرة الخ) أقول ذكر في الذخيرة مسألة الضيافة ومسألة الحلف وما فيهما من الاقوال ثم قال وهذا كله اذا كان الافطار قبل الزوال الخ وبه علم انه جار على الاقوال كلها لاقول مخالف لها فتأيد ما قلناه من حصول الجمع فافهم **(قوله** قبل الزوال) قد ذكرنا ان هذه العبارة واقعة في اكثر الكتب والمراد بها ما قبل نصف النهار او على احد القولين فافهم **(قوله** الى العصر لا بعده) هذه الغاية

(والضيافة عذر) للضيف والمضيف (ان كان صاحبها) من لا يرضى بمجرد حضوره ويتأذى بترك الافطار (والالا) هو الصحيح من المذهب ظهيرية (ولو حلف) رجل على الصائم (بطلاق امرأته) ان لم يفطر أفطر ولو كان صائما (قضاء) ولا يحنه (على المعتد) بزانية وفي النهر عن الذخيرة وغيرها هذا اذا كان قبل الزوال أما بعده فلا الا لاحد أبويه الى العصر لا بعده وفي اشياء دعاه أحد اخوانه

عزاهافي النهر الى السراج ولعل وجهها ان قرب وقت الافطار يرفع ضرر الانتظار وظاهر
 قوله لا بعد ان الغاية داخلة لكنه في السراج لم يقل لا بعده **(قوله)** لو صائم غير قضاء رمضان
 اما هو فبكره فطره لان له حكم رمضان كافي الظهيرية وظاهر اقتضائه عليه انه لا يكره له الفطر
 في صوم الكفارة والنذر بعذر الضيافة وهو رواية عن ابي يوسف لكنه لم يستثن قضاء
 رمضان قال القسستاني عند قول المتن ويفطر في النفل بعذر الضيافة في الكلام اشارة الى انه في
 غير النفل لا يفطر كافي المحيط وعن ابي يوسف انه في صوم القضاء والكفارة والنذر يفطر اه
 فانت تراه لم يستثن قضاء رمضان والظاهر من المصنف انه جرى على رواية ابي يوسف فكان
 ينبغي له ان لا يستثنى قضاء رمضان حوى على الاشياء بتصرف ط **(قوله)** ولا تصوم المرأة نفلا
 الخ اي يكره لها ذلك كافي السراج والظاهر ان لها الافطار بعد الشروع رفعاً للعصية فهو عذر
 وبه تظهر مناسبة هذه المسائل هنا تأمل واطاق النفل فشمل ما صله نفل لكن وجب بعراض
 ولذا قال في البحر عن الفتية للزوج ان يمنع زوجته عن كل ما كان الايجاب من جهتها كالتطوع
 والنذر واليمين دون ما كان من جهته تعالى كقضاء رمضان وكذا العبد الا اذا ظاهر من امراته
 لا يمنعه من كفارة الظهار بالصوم لتعلق حق المرأة به اه **(قوله)** الا عند عدم الضرر به بان كان
 مريضاً او مسافراً او محرماً بجماع او عمره فليس له منعها من صوم التطوع ولها ان تصوم وان
 نهاها لانه انما يمنعهما استيفاء حقه من الوطء واما في هذه الحالة فصومها لا يضره فلامعنى المنع
 سراج واطاق في الظهيرية المنع واستظهره في البحر بان الصوم يهزلها وان لم يكن الزوج
 يطؤها الا قال في النهر وعندى ان احالة المنع على الضرر وعدمه على عدمه اولى للقطع بان
 صوم يوم لا يهزلها فلم يسبق الامنع عن وطئها وذلك اضار به فان اتفق بان كان مريضاً او مسافراً
 جاز اه **(قوله)** ولو فطره حالخ افاد ان له ذلك كما مروكذا في العبد وفي البحر عن الحاتية وان
 احرمت المرأة تطوعاً اي بالحج بل اذن الزوج له ان يحللها وكذا في الصلوات **(قوله)** او بعد
 اليئونة اي الصغرى او الكبرى ومفهومه انها لا تقضى في الرجعى ولو فصل هنا كافصل في
 الحداد من كون الرجعة مرجوة او لا لكان حسناً ط **(قوله)** وما في حكمه كالامة والمدير
 والمديرة وام الولد بدائع **(قوله)** لم يحجز اي يكره قال في الحاتية اذا كان المولى غائباً او اضربه
 في ذلك اه اي فهو كالمرأة لكن في المحيط وغيره وان لم يضره لان منافعه مملوكة للمولى بخلاف
 المرأة فان منافعها غير مملوكة للزوج واما له حق الاستمتاع بها اه واستظهره في البحر لان العبد
 لم يسبق على اصل الحرية في العبادات الا في الفرائض واما في التوافل فلا اه ولم يذكر الاجيب
 وفي السراج ان كان صومه يضر بالمستأجر بنقص الخدمة فليس له ان يصوم تطوعاً الا باذنه
 والا فله لان حقه في المنفعة فاذا لم تنقص لم يكن له منعه واما بنت الرجل وامه واخته
 فيتطوعن بلاذنه لانه لاحق له في منافعهن اه قات ويبنى ان احد الوالدين اذنهى الولد
 عن الصوم خوفاً عليه من المرض ان يكون الافضل اطاعته اخذاً من مسئلة الحلف عليه
 بالافطار فاقبل **(قوله)** او لم ينو اشار الى ان قول المصنف كغيره نوى الفطر غير قيامها هو
 اشارة الى انه لو لم ينو الفطر في وقت النية قبل الاكل فالحكم كذلك بالاولى لانه اذا صح مع نية
 المتأق في عدمها اولى كافي البحر ولان نية الافطار لا عبرة بها كما افاده بقوله الآتى ولو نوى

لا يكره فطره لو صائم غير
 قضاء رمضان ولا تصوم
 المرأة نفلاً الا باذن الزوج
 الا عند عدم الضرر به ولو
 فطرها وجب القضاء باذنه
 او بعد اليئونة ولو صام
 العبد وما في حكمه بلاذن
 المولى لم يحجز وان فطره قضى
 باذنه او بعد العتق ولو
 نوى مسافر الفطر اولم
 ينو فاقام ونوى الصوم
 في وقتها

الصائم الفطرح (قوله قبل الزوال) أي نصف النهار وقبل الأكل (قوله صح) لأن السفر لا ينافي أهلية الوجوب ولا صحة الشروع بخر (قوله مطلقا) أي سواء كان نفلا أو نذرا معينا أو أداء رمضان ح وبه علم أن محل ذلك في صوم لا يشترط فيه التثبيت فلو نوى ما يشترط فيه التثبيت وقع نفلا كما تقدم ما يفده ط وإن أريد بقوله صح صحة الصوم لا بقيد كونه عسما نواة فلراد بالأطلاق ما يشمل الجمع (قوله ويجب عليه الصوم) أي انشاؤه حيث صح منه بأن كان في وقت النية ولم يوجد ما ينافيه والأوجب عليه الإمساك كحائض طهرت ومجنون أفاق كامر (قوله كما يجب على مقيم الح) لما قدمناه أول الفصل أن السفر لا يبيح الفطر وإنما يبيح عدم الشروع في الصوم فلوسافر بعد الفجر لا يحل الفطر قال في البحر وكذا لو نوى المسافر الصوم ليلا وأصبح من غير أن يتقض عزمته قبل الفجر ثم أصبح صائما لا يحل فطره في ذلك اليوم ولو أفطر لا كفارة عليه اه قات وكذا لا كفارة عليه بالاولى لو نوى نهارا فقله ليلا غير قيد (قوله فيهما) أي في مسألة المسافر إذا أقام ومشكلة المقيم إذا سافر كما في الكافي المنفي وصرح في الاختيار بلزوم الكفارة في الثانية قال ابن الشلي في شرح الكثر وبني التعميل على ما في الكافي أي من عدمه فيهما قلت بل عزاء في الشرع لئلا ياتي الهدية والغشاة والفتح ايضا (قوله للشبهة في اوله وآخره) أي في أول الوقت في المسألة الاولى وآخره في الثانية فهو لف ونشر مرتب (قوله فانه يكفر) أي قياسا لانه مقيم عند الأكل حيث رفض سفره بالعود إلى منزله وبالقياص تأخذه خاتية فتراد هذه على المسائل ٣ التي قدم فيها القياص على الاستحسان حموى وقدمر أنه لو أكل المقيم ثم سافر أو سفره مكرها لا تسقط الكفارة والظاهر انه لو أكل بعد ما جاوز بيوت مصره ثم رجع فأكل لا كفارة عليه وإن عزم على عدم السفر أصلا بعد أكله لأن أكله وقع في موضع الترخص ثم يجب عليه الإمساك هذا وفي البدائع من صلاة المسافر لو أحدث في صلاته فلم يجد الماء فتوى أن يدخل مصره وهو قريب صار مقما من ساعته وإن لم يدخل فلو وجد ماء قبل دخوله صلى أربعة لأنه بالنية صار مقما اه قات ومقتضاه انه لو أفطر بعد النية قبل الدخول يكفر ايضا تأمل (تنبيه) المسافر إذا نوى الإقامة في مصر أقل من نصف شهر هل يحل له الفطر في هذه المدة كما يحل له قصر الصلاة ستلت عنه ولم أره صريحا وانما رأيت في البدائع وغيرها أو أراد المسافر دخول مصره أو مصر آخر ينوي فيه الإقامة يكره له أن يفطر في ذلك اليوم وإن كان مسافرا في أوله لأنه اجتمع المحرم للفطر وهو الإقامة والبيع أو المرخص وهو السفر في يوم واحد فكان الترجيح للمحرمة احتياطا وإن كان أكبر رأيه انه لا يتفق دخوله المصر حتى تغيب الشمس فلا بأس بالفطر فيه اه فتقيده بنية الإقامة يفهم انه بدونها يباح له الفطر في يوم دخوله ولو كان أول النهار لعدم المحرم وهو الإقامة الشرعية وكذا في اليوم الثاني مثلا والحاصل أن مقتضى القواعد الجواز ما لم يوجد نقل صريح بخلافه تأمل (قوله كامر) أي قيل قوله ولا يصام يوم الشك الانقطاع (قوله قال وفيه خلاف الشافعي) ضمير قال لابن السخنة واستشكل بأن الكلام ناسيا لا يفسد الصلاة عند الشافعي فكيف يفسدها بمجرد نية الكلام قلت فرق بين الكلام ناسيا ونية الكلام العمد فان العمد قاطع للصلاة ثم رأيت ط أجاب بما ذكرته من الفرق ثم قال والمعتد

قبل الزوال (صح) مطلقا (ويجب عليه) الصوم (لو) كان (في رمضان) لزوال المرخص (كما يجب على مقيم انعام) صوم (يوم منه) أي رمضان (سافر فيه) أي في ذلك اليوم (و) لكن (لا كفارة عليه لو أفطر فيهما) للشبهة في اوله وآخره إذا دخل مصره شيء نسيه فافطر فانه يكفر (ولو نوى الصائم الفطر لم يكن مفطرا) كما (لو نوى التكلم في صلاته ولم يتكلم) شرح الوهبانية قال وفيه خلاف الشافعي (وقضى أيام انعامه ولو) كان الانعام (مستغرقا للشهر)

٣ مطلب

يقدم هنا القياص على الاستحسان

من مذهبه عدم الفساد **(قوله)** لتدرة امتداده) لأن بقا الحياة عند امتداده طويلا بلا أكل ولا شرب نادر ولا حرج في التوارد كافي الزيلعي **(قوله)** فلا يقضيه) لأن الظاهر من حاله أن ينوى الصوم ليلا حملا على الأكل ولو حدث له ذلك نهارا أمكن حمله كذلك بالاولى حتى لو كان متهتكاً يعتاد الأكل في رمضان أو مسافراً قضى الكل كذا قالوا أو ينبغي أن يقيد بمسافر يضره الصوم أما من لا يضره فلا يقضى ذلك اليوم حملاً لأمهه على الصلاح لما مر أن صومه أفضل وقول بعضهم أن قصد صوم الغد في الليالي من المسافرين ليس بظاهر ممنوع فيما إذا كان لا يضره نهر قالت هذا المنع غير ظاهر خصوصاً فيمن كان يفطر في سفره قبل حدوث الانعاش نعم هو ظاهر فيمن كان يصوم قبله أو كان عادته في أسفاره تأمل **(قوله)** إلا إذا علم الخ) قال الشافعي وهذا إذا لم يذكر أنه نوى أولاً أما إذا علم أنه نوى فلا شك في الصحة وإن علم أنه لم ينو فلا شك في عدمها وكلامه ظاهر في أن فرض المسئلة في رمضان فلو حدث له ذلك في شعبان قضى الكل نهر أي لأن شعبان لا تصح فيه نية رمضان **(قوله)** وفي الجنون) متعلق بقضى الآتي ط **(قوله)** لجميع ما يمكنه إنشاء الصوم فيه) وهو ما بين طلوع الفجر إلى نصف النهار من كل يوم فلا فاقة بعد هذا الوقت إلى قبيل طلوع الفجر ولو من كل يوم لا تعتبر أي لأنها وإن كانت وقت النية لكن إنشاء الصوم بالفعل لا يصح في الليل ولا بعد نصف النهار ثم هذا خلاف إطلاق المنصف الاستيعاب فإنه يقتضي أنه لو وافق ساعة منه ولو ليلاً أو بعد نصف النهار أنه يقضى والا فلا وقد نما أول كتاب الصوم تحرير الخلاف في ذلك وانهما قولان مصححان وإن المعتمد الثاني لكونه ظاهر الرواية والمتون **(قوله)** على مامر) أي عند قوله وسبب صوم رمضان شهود جزء من الشهر ح **(قوله)** لا يقضى مطلقاً) أي سواء كان الجنون أصلياً أو عارضاً بعد البلوغ قيل هذا ظاهر الرواية وعن محمد أنه فرق بينهما لأنه إذا بلغ مجنوناً بالحي فأنعم الخطاب بخلاف ما إذا بلغ عاقلًا مجنوناً وهذا مختار بعض المتأخرين هداية قال في الغاية منهم أبو عبد الله الجرجاني والإمام الرستغفي والزاهد الصغار اه وفي الشرنبلالية عن البرهان عن المسووط ليس على المجنون الأصلي قضاء ماضى في الأصح اه أي ماضى من الأيام قبل إفاقته (تبيينه) لا ينبغي أنه إذا استوعب الجنون الشهر كله لا يقضى بلا خلاف مطلقاً والا فنية الخلاف المذكور فتقوله مطلقاً هنا تبعاً للدرر في غير محله وكان عليه أن يذكره عقب قوله إن استوعب قضى ماضى ليكون إشارة إلى الخلاف المذكور فتبينه **(قوله)** ولو نذر الخ) شروع فيها بوجبه العبد على نفسه بعد ذكر ما أوجبه الله تعالى عليه قال في شرح الماتني والتذرع عمل اللسان وشرط صحته أن لا يكون معصية كشراب الخمر ولا واجبا عليه في الحال كأن نذر صوماً أو صلاة وجبتا عليه ولا في المآل كصوم وصلاة سيجبان عليه وإن يكون من جنسه واجب عليه مقصود ولا مدخل فيه لقضاء القاضي اه وسيأتى إن شاء الله تعالى تمام الكلام على ذلك مع بقية أبحاث التذرع في كتاب الأيمان **(قوله)** أو صوم هذه السنة) إشارته إلى أنه لا فرق بين أن يذكر المنهى عنه صريحاً كيوم البحر مثلاً أو تبعاً كصوم غدفاً هو يوم البحر أو هذه السنة أو سنة متتابعة أو أبداً كما في ح عن القهستاني **(قوله)** صح مطلقاً) أي سواء صرح بذلك المنهى عنه أو لا كما في البحر وهو ما قدمناه عن القهستاني وسواء قصد ما تلفظ به أولاً ولهذا

لتدرة امتداده (سوى)
يوم حدث الانعاش فيه
أو في ليلته) فلا يقضيه إلا
إذا علم أنه لم ينو
الجنون أن لم يستوعب
الشهر (قضى) ما مضى
(وإن استوعب) لجميع
ما يمكنه إنشاء الصوم فيه
على مامر (لا) يقضى مطلقاً
للحرج (ولو) نذر صوم
الأيام المنهية أو صوم هذه
(السنة صح) مطلقاً

مطلب في الكلام على التذرع

قال في الوالولية رجل اراد ان يقول لله على صوم يوم تجرى على لسانه صوم شهر كان عليه صوم شهر بخر احـ وكذا لو اراد ان يقول كلاما تجرى على لسانه التذكرة لم يأن هزل التذكرة كالجدة كالطلاق فتح **(قوله على المختار)** وروى الثاني عن الامام عدم الصحة وبه قال زفر وروى الحسن عنه انه ان عين لم يصرح وان قال غدا فوافق يوم التذكرة صح قياسا على ما نذرت يوم حبسها حيث لا يصرح فلو قالت غدا فوافق يوم حبسها صح وقد صرحوا بان ظاهر الرواية انه لا فرق بين ان يصرح بذكر المنية عنه او لا ولا تنافي بين الصحة ليعتبر اثرها في وجوب القضاء والحرمه للاعراض عن الضيافة نهر **(قوله بان نفس الشروع معصية)** لانه يصير صاماً بنفس الشروع كما قدمنا تقريره فيجب تركه لكونه معصية فلا يجب قضاءه واما نفس التذكرة فهو طاعة **(قوله فصم)** الاولى فلزم لان هذا الفرق بين لزومه بالتذكرة وعدمه لزومه بالشروع اما نفس الصحة فهي ثابتة فيها ولذا لو صامها فيها اجزأ ولو لم يصرح لم يجزه اذ اقره الرحي **(قوله رجوبا)** وقوله في النهاية الافضل التذكرة تساهل بخر **(قوله تحاميا عن المعصية)** اي المجاورة وهي الاعراض عن اجابة دعوة الله تعالى ط **(قوله وقضاها حـ)** روى مسلم من حديث زياد بن جبر قال جاء رجل الى ابن عمر فقال اني نذرت ان اصوم يوما فوافق يوم الفطر فقال ابن عمر امر الله بوفاء التذكرة ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيام هذا اليوم والمعنى انه يمكن قضاءه فيخرج به عن عهدة الامر والتهى شرح الوفاة للقارى **(قوله خرج عن العهدة)** لانه اداء كما التزم بخر **(قوله وهذا)** اي قضاء الايام المنية في صورة نذر صوم السنة المعينة ط **(قوله فلو عدها)** بان وقع التذكرة منه ليلة الرابع عشر من ذي الحجة مثلاً فانهم **(قوله باقى السنة)** وهو تمام ذي الحجة **(قوله على ما هو الصواب)** وهو الذى حققه في الفتح فان صاحب الغاية لما قال يلزمه ما بقى قال التزيلي هذا سهو لان هذه السنة عبارة عن اثني عشر شهرا من وقت التذكرة الى وقت التذكرة ورده في الفتح بانه هو السهو لان المسئلة كما في الغاية منقولة في الخلاصة والحاشية في هذه السنة وهذا الشهر وهذا لان كل سنة عربية معينة عبارة عن مدة معينة فإذا قال هذه فانما تفيد الاشارة الى التى هو فيها حقيقة كلامه انه نذر المدة الماضية والمستقبلة فيأغو في حق الماضي كما يلغو في قوله لله على صوم امس كذا في التذكرة ح **(قوله وكذا الحكم)** الاشارة الى ما في المتن من حكم السنة المعينة **(قوله فيفطرها حـ)** اي الايام المنية قال ح وان صامها خرج عن العهدة لانه اداها كما التزمها **(قوله لكنه يقضيها متتابعة)** اي موصولة بآخر السنة من غير فاصل تحقيقا للتتابع بقدر الامكان ح عن البحر و اشار الى انه لا يجب عليه قضاء شهر عن رمضان كما لا يجب في المعينة لانه لما ادركه لم يصرح نذره اذ هو مستحق عليه بالاجاب الله تعالى فلم يقدر على صرفه الى غيره بخلاف ما اذا اوجبه ومات قبل ان يدركه حيث يجب عليه ان يوصى باطعام شهر لانه لما يدركه صار كاجاب شهر غيره سراج **(قوله ويبعدوا فطر يوم)** اي يعيد الايام التى صامها قبل اليوم الذى افطر فيه ح اي ولو كان آخر الايام ط **(قوله بخلاف المعينة)** اي فانه لا يجب عليه قضاء الايام المنية فيها متتابعة لان التتابع فيها ضرورة تعين الوقت ح ولذا لو افطر يوما فيها لا يلزمه الاقضاؤه ط **(قوله ولو لم يشترط)** اي في المكررة **(قوله يقضى خمسة وثلاثين)** هي رمضان والحسنة المنية ح اي لان صومه في

على المختار و فرقا بين التذكرة والشروع فيها بان نفس الشروع معصية ونفس التذكرة طاعة فصم (و) لكنه (افطر) الايام المنية (وجوبا) تحاميا عن المعصية (وقضاها) اسقاطا للواجب (وان صامها) خرج عن العهدة (مع الحرمة وهذا اذا نذر قبل الايام المنية فلو بعد هـ لم يقضى شيئا وانما يلزمه باقى السنة على ما هو الصواب وكذا الحكم لو نكر السنة او شرط التتابع فيفطرها لكنه يقضيها هنا متتابعة ويبعدوا فطر يوما بخلاف المعينة ولو لم يشترط التتابع يقضى خمسة وثلاثين ولا يجزئه صوم الحسنة

في هذه الصورة واعلم ان
سنة النذر تحتل المئين
فلذا كانت ست صور
ذكرها بقوله (فان لم ينو)
بنذره الصوم (شيأ أو نوى
النذر فقط) دون المئين (أو)
نوى (النذر ونوى ان
لا يكون مينا كان) في هذه
الثلاث صور (نذر فقط)
اجماا عملا بالصيغة (وان
نوى المئين وان لا يكون نذرا
كان) في هذه الصورة
(مينا) فقط اجماا عملا
بتعيينه (وعليه كفارة)
ميين (ان افطر) لحث (ان
نواها) (نوى المئين) بلا
نفي النذر (كان) في
الصورتين (نذرا ومينا
حتى لو افطر يجب القضاء
للنذر والكفارة للميين)
عملا بعموم الحجاز خلافا
للثاني (ونذب تفريق
صوم الست من شوال)
ولا يكره التابع على المختار
خلافا للثاني حاوى والاتباع
المكروه ان يصوم المنظر
وخسة بعده فلو افطر
الفطر لم يكره بل يستحب
ويسن ابن كال

٢ مطلب

في صوم الست من شوال

الحصة ناقص فلا يجزئ عن الكامل وشهر رمضان لا يكون الا عنه فيجب القضاء بقدره ويبنى
ان يصل ذلك بما مضى وان لم يصل يخرج عن العهدة على الصحيح بحر (قوله في هذه
الصورة) اى بخلاف المعنة او المنكرة المشروط فيها التابع لانها لا تخلو عن الايام الخمسة فيكون
ناذرا صومها اما المنكرة بلا شرط فتابع فانها اسم لا يام معدودة ويمكن فصل المعدودة عن
رمضان وعن تلك الايام كإفادته في السراج (قوله تحتل المئين) اى مصاحبة للنذر ومنفردة
عنه ط (قوله بنذره) اى بالصيغة الدالة عليه ط (قوله فقط) اى من غير تعرض للميين قبا
وإثباتا وهو المراد بقوله دون المئين بخلاف المسئلة التى بعدها فانه تعرض لنفى الميين ط (قوله
عملا بالصيغة) اى فى الوجه الاول وكذا فى الثانى والثالث بالاولى لتأكد النذر بالعزيمة مع ما
فى الثالث من زيادة نفي غيره (قوله عملا بتعيينه) لان قوله لله على كذا يدل على الالتزام وهو
صرح فى النذر فيجعل عليه بلانية وكذا معها بالاولى لكنه اذا نوى ان لا يكون نذرا كان مينا
من اطلاق اللازم واردة الملزوم لانه يلزم من ايجاب ما ليس بواجب تحريم تركه وتحريم المباح
ميين (قوله عملا بعموم الحجاز) وهو الوجوب وهذا جواب عن قول الثانى اى فى يوسف انه
يكون نذرا فى الاول مينا فى الثانى لان النذر فى هذا اللفظ حقيقة والميين مجاز حتى لا يتوقف
الاول على التية ويتوقف الثانى فلا ينتظمهما ثم الحجاز بتعيينه بنيته وعندئتهما ترجح الحقيقة
ولهما انه لاتنافى بين الجهتين اى جهتي النذر والميين لانهما يقتضيان الوجوب الا ان النذر
يقتضيه لعنه والميين لغره اى لصيانة اسمه تعالى فجمعنا بينهما عملا بالدليلين كما جمعنا بين جهتي
التبرع والمعاوضة فى الهبة بشرط العوض كذا فى الهداية وتام الكلام على هذا الدليل فى
الفتح وكتب الاصول (قوله ونذب الخ ٢) ذكر هذه المسئلة بين مسائل النذر غير مناسب
وان تبع فيه صاحب الدرر (قوله على المختار) قال صاحب الهداية فى كتابه التجنيس ان
صوم الستة بعد الفطر متتابعة منهم من كرهه والمختار انه لا بأس به لان الكراهة انما كانت لانه
لا يؤمن من ان يعد ذلك من رمضان فيكون تشبها بالفسادى والآن زال ذلك المعنى ومثله
فى كتاب التوازل لابي الليث والواقعات للحسام الشهيد والمحيط البرهاني والذخيرة وفى
الغاية عن الحسن بن زياد انه كان لا يرى بصومها بأسا ويقول كفى بيوم الفطر مفقرا بينهن
وبين رمضان اه وفيها ايضا عامة المتأخرين لم يروا به بأسا واختلفوا هل الافضل التفريق
او التابع اه وفى الحقائق صومها متصلا بيوم الفطر يكره عند مالك وعندنا لا يكره وان
اختلف مشايخنا فى الافضل وعن ابي يوسف انه كرهه متابعا والمختار لا بأس به وفى الوافى
والكافى والمصنف يكره عند مالك وعندنا لا يكره وتام ذلك فى رسالة (تحرير الاقوال فى صوم
الست من شوال) للعلامة قاسم وقد رد فيها على ما فى منظومة التبانى وشرحها من عزوه
الكراهة مطلقا الى ابي حنيفة وانه الامح بأنه على غير رواية الاصول وانه صحح ما لم يسبقه احد
الى تصحيحه وانه صحح الضعيف وعمد الى تعطيل ما فيه الزواب الجزيل بدعوى كاذبة بلا دلائل
ثم ساق كثيرا من نصوص كتب المذهب فراجعها فافهم (قوله والاتباع المكروه الخ) العبارة
لصاحب البدائع وهذا تأويل لما روى عن ابي يوسف على خلاف ما فهمه صاحب الحقائق
كا فى رسالة العلامة قاسم لكن مامر عن الحسن بن زياد يشير الى ان المكروه عند ابي يوسف

تتابعها وان فصل بيوم الفطر فهو مؤيد للمفهمه في الحقائق تأمل **(قوله ولو نذر صوم شهر الح)**
 ويلزمه صومه بالعدد لاهلاليا والشهر المعين هلالى كاسيحي عن الفتح من نظائره ط **(قوله**
 متابعاً) افاد لزوم المتابع ان صرح به وكذا اذا نواه اما اذا لم يذكره ولم ينوه ان شاء متابع وان شاء
 فرق وهذا في المطلق واما صوم شهر بعينه او ايام بعينها فيلزمه المتابع وان لم يذكره سراج وفى
 البحر لو اوجب على نفسه صوما متابعاً فصامه متفرقاً لم يجز وعلى عكسه جائز اه وفى المنح
 ولوقال لله على صوم مثل شهر رمضان ان اراد مثله فى الوجوب فله ان يفرق وان اراد مثله فى
 المتابع فعليه ان يتابع وان لم يكن له نية فله ان يصوم متفرقاً ط **(قوله فافطر)** عطف على
 محذوف اى فصامه وافطر يوماً ط **(قوله لانه اخل بالوصف)** وهو المتابع ط **(قوله مع خلو**
 شهر عن ايام نهى) جواب عما يقال انه لو كان من الايام الثنية فافطر ضرورى لوجوبه فينبى
 ان لا يستقل بل يقضيه عقبه كامر فى الملو نكر السنة وشرط المتابع والجواب ان السنة
 المتابعة لا تخلو عن ايام منهية بخلاف الشهر وعلى هذا ما فى السراج من ان المرأة اذا كان
 طهرها شهراً فاكثرت فاتها تصوم فى اول طهرها فلو صامت فى ثمانية فصامت استقبلت ولو كان
 حيضها اقل من شهر تقضى ايام حيضها متصلة **(قوله ثلاثين كلف في غير الوقت)** لانه وان كان
 لا يتعين بالتعيين كما فى الان وقوعه بعد وقته يكون قضاء ولذا يشترط له تهيئة النية كامر
 والاداء خير من القضاء ثم تقيده بقوله كله انما يظهر كمال ط فى اياها اذا افطر اليوم الاخير
 من الشهر املوا فاطر العاشر منه مثلاً فلا يلاى لانه لو استقبل الصوم من الحادى عشر واتم شهراً
 لزم وقوع بعضه فى الوقت وبعضه خارجه **(قوله ولو معينا)** اى بو احد من الاربعة الآتية فقير
 المعين لا يختص بواحد منها بالاولى كولو نذر تصدق بدرهم منكسر واطلق **(قوله فلو نذر اخل)**
 مثال للتعيين فى النكس على التمر المرتب ط **(قوله فخالف)** اى فى بعضها او كلها بان تصدق فى
 غير يوم الجمعة ببلد آخر بدرهم آخر على شخص آخر وانما جائز لان الداخل تحت النذر ماهو
 قرينة وهو اصل التصديق دون التعيين فبطل التعيين ولزمته القرينة كفى الدرر وفى المعراج
 ولو نذر صوم غد فأخذه الى ما بعد الغد جاز وبأنه ان لا يكون مسياً كمن نذر ان يتصدق بدرهم
 الساعة فتصدق بعد ساعة اه «(تنبيه)» ذكر العلامة ابن نجيم فى رسالته فى النذر بالصدقة انه
 ذكر فى الحاشية انه لو عين التصديق بدرهم فهلكت سقط النذر وق وهذا يدل على ان قولهم والغبنا
 تعيين الدينار والدرهم ليس عن اطلاقه يقال الا فى هذه فانوا ابتداء مطلقا لكان الواجب فى
 ذمته فاذا هلك المعين لم يسقط الواجب وكذا قولهم الغبنا تعيين التقدير ليس على اطلاقه لما فى
 البدائع لوقال لله على ان اطعم هذا المسكين شيئاً ساهموا بعينه فلا بد ان يعطيه لهذى سمي لانه
 اذا لم يعين المنذور صار تعيين الفقير مقصوداً فلا يجوز ان يعطى غيره اه وفى السحوى عن
 العمادية لو امر رجلا وقال تصدق بهذا المال على مساكين اهل الكوفة فتصدق على
 مساكين اهل البصرة لم يجز وكان ضامناً وفى المنتقى لو اوصى لفقراء اهل الكوفة بكذا فعطى
 الوصى فقراء اهل البصرة جاز عند ابن يوسف وقيل محمد يضمن الوصى اه قلت ووجهه ان
 الوكيل يضمن بمخالفة الامر وان الوصى هل هو بمنزلة الاصيل او الوكيل تأمل **(قوله وكذا**
 لو تجل قبله) هذا اخل تحت قوله فخالف **(قوله صح)** اى خلافاً نحوه دون فرغ ان محمد لا يجيز

(ولو نذر صوم شهر غير
 معين متابعاً فافطر يوماً)
 ولو من الايام المنهية
 (استقبل) لانه اخل
 بالوصف مع خلو شهر
 عن ايام نهى نهر بخلاف
 السنة (لا) يستقبل (فى)
 نذر شهر (معين) لثلاثة
 كلف فى غير الوقت (والنذر)
 من اعتكاف او حج
 او صلاة او صيام او غيرها
 (غير المعلق) ولو معينا
 (لا يختص بزمان ومكان)
 ودرهم وفقير (فلو نذر)
 التصديق يوم الجمعة بمكة
 بهذا الدرهم على فلان
 فخالف جاز وكذا لو عمل
 قبله فلو عين شهر الاعتكاف
 او للصوم فعمل قبله عنه
 صح وكذا لو نذر ان
 يحج سنة كذا فحج سنة
 قبلها صح

التعجيل مطلقا وزفر اذا كان الزمان المعجل فيه أقل فضيلة كافي الفتح (فرع) نذر صوم رجب
فصام قبله تسعة وعشرين يوما وجاء رجب كذلك ينبغي ان لا يجب القضاء وهو الاصح كافي
السراج اما لو جاء ثلاثين يقضى يوما (قوله) اوصالة بالتثنية ويوم منصوب على الظرف فتح
ولو اضافه لزمه مثل صلاة اليوم غير انه يتم المغرب والوتر اربعاء وقد قدمت ط (قوله) لانه
تعجيل بعد وجوب السبب (اي فيجوز كما يجوز في الزكاة خلافا لمحمد وزفر فتح (قوله) فبلغوا
التعيين) بناء على لزوم النذور بما هو قرينة فقط فتح وقد مناه عن الدرر (اي لان التعيين ليس قرينة
مقصودة حتى يلزم بالنذر (قوله) بخلاف النذر المعلق) اي سواء علقه على شرط يريد مثل ان
قدم غائب اوشى مريضى او لا يريد مثل ان زينت الله على كذا لكن اذا وجد الشرط في الاول
وجب ان يوفى بنذره وفي الثاني يخبر به وبين كفارة يمين على المذهب لانه نذر بظاهره يمين
بمعناه كسبائي في الايمان ان شاء الله تعالى (قوله) فانه لا يجوز تعجيله الخ لان المعلق على شرط
لا يتعقد سببا للحال بل عند وجود شرطه كما قرر في الاصول فلو جاز تعجيله لزم وقوعه قبل
وجود سببه فلا يصح ويظهر من هذا ان المعلق يتعين فيه الزمان بالنظر الى التعجيل اما تأخير
فيصح لان عقاد السبب قبله وكذا يظهر منه انه لا يتعين فيه المكان والدرهم والفقر لان التعليق
اما اثر في تأخير السببية فقط فامتنع التعجيل اما المكان والدرهم والفقر فهي باقية على الاصل
من عدم التعيين لعدم تأثير التعليق في شيء منها فلذا اقتصر كعبه في بيان وجه الخلقة بين المعلق
وغيره على قوله فانه لا يجوز تعجيله فاذا دحجة التأخير وتبديل المكان والدرهم والفقر كافي غير
المعلق وكأنه لظهور ما قررناه لم ينصوا عليه وهذا مما لا شبهة فيه لمن وقف على التوجيه فافهم
(قوله) ولم يصمه (اما لو صامه فيأني قريبا (قوله) على الصحيح) هو قولهما وقال محمد لزمه
الوصية بقدر ما فاته كفي قضاء رمضان وأوفى في السراج حيث قال اذا نذر شهر اغبر معين ثم اقام بعد
النذر يوما او اكثر بقدر على الصيام فلم يصم فعندها يلزمه الايصاء بالاطعام لجميع الشهر ووجهه
على طريقة الحاكم ان ما ادركه لصوم كل يوم من ايام النذر فاذا لم يصم جعل كالقادر على
الكل فوجب الايصاء كالوحي شهر احيى حاول يصم وعلى طريقة الفتاوى النذر ملزم في الذمة الساعة
ولا يشترط امكان الاداء وثمرة الخلاف فيما اذا صام ما ادركه على الاول لا يجب عليه الايصاء
بالباقى وعلى الثاني يجب وكذا فيما اذا نذر ليلا ومات في الليلة لا يجب على الاول لعدم الادراك
ويجب على الثاني الايصاء بالكل اه ما خلا واقصر في البدائع وغيره على طريقة الحاكم ثم
اعلم ان هذا كله في النذر المطلق اما المعين ففي السراج ايضا ولو اوجب على نفسه صوم رجب
ثم اقام يوما او اكثر ومات فلم يصم ففي الكرخي ان مات قبل رجب لاشي عليه وهو قول محمد
خاصة لان المعين لا يكون سببا قبل وقته وعندها على طريقة الحاكم يوصى بقدر ما قدر لان
النذر سبب ملزم في الحال لانه لا بد من التحكك وعلى طريقة الفتاوى يوصى بالكل لان النذر
ملزم بلا شرط لان اللزوم اذا لم يظهر في حق الاداء يظهر في خلقه وهو الاطعام واما ان صام
ما ادركه ومات عقيب النذر فعلى الاول لا يجب الايصاء بشي وعلى الثاني يجب الايصاء بالباقي
ولو دخل رجب وهو مريض ثم صح بعده يوما مثلا فلم يصم ثم مات فعليه الايصاء بالكل اما على الثاني
فظاهره وكذا على الاول لان خروج الشهر المعين ونحوه بعده يوما مثلا وجب عليه صوم شهر

اوصالة يوم كذا فصلاها
قبله لانه تعجيل بعد وجوب
السبب وهو النذر فيأغو
التعيين شرئ لالة فيلحفظ
(بخلاف) النذر (المعلق)
فانه لا يجوز تعجيله قبل
وجود الشرط كما سيجي
في الايمان (ولو قال مريض
له على ان اصوم شهرا
فات قبل ان يصح لاشي
عليه وان صح) ولو (يوما)
ولم يصمه (لزمه الوصية
بجميعه على الصحيح
كالصحيح اذا نذر ذلك

مطلق فإذا لم يصم فيه وجب الإيضاء بالكل كافي التذرع المطلق اذا بقي يوما أو أكثر وقدر على الصوم ولم يصم اه ملخصا **(قوله)** ومات قبل تمام الشهر (اى ولم يصم في ذلك وعبرة غيره ومات بعد يومه وبقي ما اذا صام ما أدركه فهل يلزمه الوصية بالباقي ام لا ينبغي ان يكون على الطريقتين المذكورتين في المريض وصرح بالزوم في بعض نسخ البحر لكن نسخ البحر في هذا المحل مضطربة ومحرقة تحريفا فاحشا فافهم **(قوله)** بخلاف القضاء (اى فيما اذا فات رمضان لعذر ثم أدرك بعض العدة ولم يصمه لزمه الإيضاء بقدر مفااته اتفاقا على الصحيح خلافا لما زعمه الطحاوى ان الخلاف في هذه المسألة ح **(قوله)** بخلاف القضاء) جواب عن قياس محمد التذرع على القضاء وببانه ان التذرع سبب ملزمه في الحال كما مر اما القضاء فان سببه ادراك العدة ولم يوجد فلا تجب الوصية الا بقدر ما أدرك واعترض بان القضاء يجب بما يجب به الاداء عند المحققين وسبب الاداء شهود الشهر فكذا القضاء واجيب بما فيه خفاء فانظر التهر **(قوله)** بل ان سام حنث) لان المضارع المثبت لا يكون جواب القسم الا مؤكدا بالنون فإذا لم توجد وجب تقدير التثنية اه ح لكن سيدكر في الأيمان عن العلامة المقدسي ان هذا قبل تغير اللغة اما الآن فالعوام لا يفرقون بين الانبات والثنية لا بوجودها ولا بعدمها فهو كاستطلاح لغة الفرس وغيرها في الأيمان **(قوله)** كرمضان (اى يوصل او فصل درر **(قوله)** او صوم) عطف على صوم رجب ح **(قوله)** وكفر) اى فدى **(قوله)** كاسمر) اى في شيخ الثاني من انه يعلم كالفطرة **(قوله)** او الزوال) يعنى نصف النهار كما مر مرارا **(قوله)** قضى عند الثاني) قلت كذا في الفتح لكن في السراج ولو قال الله على صوم اليوم الذى يقدمه فلان فيه أبدا فقدم في يوم قد أكل فيه لم يلزمه صومه ويلزمه صوم كل يوم فيما يستقبل لان التذرع عند وجود الشرط يصير كالتكلم بالجواب فيصير كأنه قال الله على صوم هذا اليوم وقد أكل فيه فلا يلزمه قضاؤه وقال زفر عليه قضاؤه اه ونحوه في البحر بالحاكية خلاف وهو مخالف لما هنا واما قوله ويلزمه صوم كل يوم الح فهو من قوله أبدا **(قوله)** خلافا لثالث) قال في التهر ولو قدم بعد الزوال قال محمد لا شئ عليه ولا رواية فيه عن غيره قال السرخسى والظاهر التسوية بينهما اه اى بين التقدم بعد الاكل والتقدم بعد الزوال فالشارح جرى في الفرع الثاني على ذلك الاستظهار ط **(قوله)** فلا قضاء اتفاقا) لانه يتبين ان نذره وقع على رمضان ومن نذر رمضان فلا شئ عليه ح اى لا شئ عليه اذا أدركه كما قدمناه عن السراج **(قوله)** كفر فقط) أقول لا وجه له وما قيل في توجيهه لانه صامه عن رمضان لاعتنائه لا وجه له ايضا لان الثنية في فعل المخولف عليه غير شرط ما صرحوا به من ان فعله مكروه او ناسيا سواء المخولف عليه الصوم وقد وجد ثم ظهر ان في عبارة الشارح اختصارا مختلا تباع فيه التهر واصل المسئلة ما في الفتح وغيره لو قال الله على ان صوم اليوم الذى يقدمه فيه فلان شكرا لله تعالى وأراد به الجين فقدم فلان في يوم رمضان كان عليه كفارة يمين ولا قضاء عليه لانه لم يوجد شرط البر وهو الصوم بنية الشكر ولو قدم قبل ان ينوى قنوى به الشكر لاعتن رمضان بر بالنية وأجزاء عن رمضان ولا قضاء عليه اه وبه يتضح بقية كلامه فافهم **(قوله)** لزمه كاملا) ويفتح حتى شاء بالعدد لاهلايا والشهر المعين هلائي كذا في اعتكاف فتح القدير ح **(قوله)** فبقية) اى بقية الشهر الذى هو فيه لانه ذكره معرفة فينصرف الى المعهود بالحضور فان نوى

ومات قبل تمام الشهر لزمه الوصية بالجميع بالاجماع كما في الحجازية بخلاف القضاء فان سببه ادراك العدة (فروع) آل والله اصوم لا صوم عليه بل ان صام حنث كما ينبغي في الأيمان * نذر صوم رجب فدخل وهو مريض أو غاف أو نسي كرمضان او صوم الابد فصنع لا شغاله بالمعيشة افطر وكفر كما مر او يوم يقدم فلان فقدم بعد الاكل او الزوال او حياضها قضى عند الثاني خلافا لثالث ولو قدم في رمضان فلا قضاء اتفاقا ولو عني به الجين كفر فقط الا اذا قدم قبل نية فواء عنه بر بالنية ووقع عن رمضان ولو نذر شهرا لزمه كاملا او الشهر ببقية او صوم جمعة فالاسبوع

شهرا فلي مانوى لانه محتمل كلامه فتح عن التجنيس وتقدم الكلام في ذلك **(قوله)** الان ينوى اليوم) افاد ان لزوم الاسوع يكون فيما اذا نوى ايام جمعة او لم ينو شيئا لان الجمعة يدكر ويراد به يوم الجمعة وايام الجمعة لكن الايام اغلب فانصرف المطلق اليه تجنيس قال ح وبنيته انه لو عرف الجمعة ان يازمه بقيتها على قياس السنة والشهران مبدأها الاحد و آخرها السبت فليراجع اه قلت في البحر ولو قال صوم ايام الجمعة فليعه صوم سبعة ايام اه فتأمل **(قوله)** بخلاف الاول) اى فان السبت يتكرر فيه فايد المتكرر في العدد المذكور كانه قال السبت الكائن في ثمانية ايام وهو سبتان قال في المنح ولا يخفى ان هذا اذا لم تكن لهنية اما اذا وجدت لزمه مانوى اه ط **(قوله)** تقربا اليهم ٣) كأن يقول ياسيدى فلان ان رد غائبى او عوفى مريضى او قضيت حاجتى فلك من الذهب او الفضة او من الطعام او الشمع او الزيت كذا بجر **(قوله)** باطل وحرام) لوجوه منها انه نذر لمخلوق والنذر للمخلوق لا يجوز لانه عبادة والعبادة لا تكون لمخلوق ومنها ان المنذور له ميت والميت لا يملك ومنها انه ان ظن ان الميت يتصرف في الامور دون الله تعالى فاعتقاده ذلك كفر اللهم الا ان قال يالله انى نذرت لك ان شفيت مريضى او رددت غائبى او قضيت حاجتى ان اطعم الفقراء الذين بباب السيدة نفيسة او الامام الشافعى او الامام الليث او اشترى حصيرا لمساجدهم او زيتا لوقودها او دراهم لمن يقوم بشعائرها الى غير ذلك مما يكون فيه نفع للفقراء والنذر لله عز وجل وذكر الشيخ انما هو محل لصرف النذر لمستحقه القاطنين برابطه او مسجده فيجوز بهذا الاعتبار ولا يجوز ان يصرف ذلك لغنى ولا لشريف منصب او ذى نسب او علم ما لم يكن فقيرا ولم يثبت في الشرع جواز الصرف للاغنياء للاجماع على حرمة النذر للمخلوق ولا ينقد ولا تشتغل الذمة به ولا انه حرام بل سحت ولا يجوز لحادم الشيخ اخذه الا ان يكون فقيرا اوله عيال فقراء عاجزون فباخذونه على سبيل الصدقة المتداة واخذه ايضا مكروه مالم يقصد الناذر التقرب الى الله تعالى وصرفه الى الفقراء ويقطع النظر عن نذر الشيخ بجر مائخصا عن شرح العلامة قاسم **(قوله)** مالم يقصدوا الخ) اى بان تكون صيغة النذر لله تعالى للتقرب اليه ويكون ذكر الشيخ مرادا به فقراؤه كأمرو ولا يخفى ان له الصرف الى غيرهم كأمرو سابقا ولا بد ان يكون المنذور مما يصح به النذر كالصدقة بالدرهم ونحوها اما لو نذر زيتا لا يقاد قديلا فوق ضريح الشيخ او في المنارة كأفضل النساء من نذر الزيت لسيدى عبد القادر ويوقد في المنارة جهة المشرق فهو باطل وأقبح منه النذر بقراءة المولد في المنابر مع اشتاله على الغناء والعب وإيهاب ثواب ذلك الى حضرة المصطفى صلى الله عليه وسلم **(قوله)** ولا سيما في هذه الاعصار) ولا سيما في مولد السيد احمد البدوى نهر **(قوله)** ولقد قال الخ) ذكر ذلك هنا في النهر ولا يخفى على ذوى الافهام ان مراد الامام بهذا الكلام * انما هو ذم العوام * والتباعد عن نسبتهم اليه باى وجه يرام * ولو باسقاط الولاء الثابت الانهرام * وذلك بسبب جهلهم العام * وتغيرهم لكثير من الاحكام * وتغيرهم بما هو باطل وحرام * فهم كالانعام يتغير بهم الاعلام * ويتبرؤن من شأنهم العظام * كما هو دأب الانبياء الكرام * حيث يتبرؤن من الاباء والارحام * بمخالفتهم الملك العالم * فانهم ما ذكرناه والسلام

٣ مطلب

في النذر الذي يقع للاموات
من اكثر العوام من شمع
او زيت او نحو

الا ان ينوى اليوم ولو نذر
يوم السبت صوم ثمانية ايام
صام سبتين ولو قال سبعة
فسبعة اسب و الفرق ان
السبت لا يتكرر في السبعة
فحمل على العدد بخلاف
الاول واعلم ان النذر
الذى يقع للاموات من
اكتر العوام وما يؤخذ
من الدراهم والشمع
والزيت ونحوها الى ضرائع
الاولياء الكرام تقربا
اليهم فهو بالاجماع باطل
وحرام مالم يقصدوا صرفها
لفقراء الانام وقد ابتلى
الناس بذلك ولا سيما في
هذه الاعصار وقد بسطه
العلامة قاسم في شرح
درر البحار ولقد قال الامام
محمد لو كان العوام عيى
لاعتقهم واسقط ولائى
وذلك لانهم لا يهتدون
فلكل ٣٣ يتعيرون

(قوله وجه المناسبة له والتأخير) أي وجه مناسبة الاعتكاف للصوم حيث ذكر معه ووجه تأخير عنه أن الصوم شرط في بعض أنواع الاعتكاف وهو الواجب والشرط يتقدم على المشروط وإن الاعتكاف يطلب مؤكداً في العشر الأخير من رمضان فيجتمعه الصوم به فاسب ختم كتاب الصوم بذكر مسائله (قوله هو لغة البت) أي المكث في أي موضع كان وجلس النفس فيه قال في البحر هو لغة أفعال من عكف إذا دام من باب طبط وعكفه حبسه ومنه والهدى معكوفاً سعى به هذا النوع من العبادة لأنه إقامة في المسجد مع شر الطمغمة وفي النهاية مصدر المتعدي العكف ومنه الاعتكاف في المسجد واللازم المكوف ومنه يعكفون على أصنامهم (قوله ذكر) قيده وإن تحقق اعتكاف المرأة في المسجد مبالاة تعريف الاعتكاف المطلوب لأن اعتكاف المرأة فيه مكروه كأي شيء بل ظاهر ما في غاية البيان أن ظاهر الرواية عدم حتمه لكن صرح في غاية البيان بأنه تخصيص بالأخلاف كافي البحر وقد يقال قيد به نظراً إلى شرطية مسجد الجماعة فإنه شرط لاعتكاف الرجل فقط والاولى أقوله بعده وأما وفي مسجد بيتها تأمل (قوله ولو مؤمراً) فابلوغ ليس بشرط كافي البحر عن البدائع وشمل العبد فيصح اعتكافه بأذن المولى ولو نذر فلمسولى منه ويقضيه بعد العتق وكذا المرأة لكن ليس له منعها بعد الإذن بخلاف العبد لأنه ليس من أهل الملك وأما المكاتب فليس للمولى منعه ولو قطعوا وتماه في البحر (قوله أدبت فيه خمس أولاً) صرح بهذا الإطلاق في العناية وكذا في التهر وعزاه الشيخ اسمعيل إلى الفيض والبرازية وخزانة الفتاوى والخلاصة وغيرها وفهم أيضاً وإن لم يصرح به من تعقبه بالقول الثاني هنا جلالته في فهم (قوله وصححه بعضهم) نقل تصحيحه في البحر عن ابن الهمام (قوله وصححه السروجي) وهو اختيار الطحاوي قال الحيز الرملي وهو ليس خصوصاً في زماننا فينبغي أن يقول عليه والله تعالى أعلم (قوله وأما الجامع) لما كان المسجد يشمل الحائض كمسجد نخلة العام وهو الجامع كما هو في دمشق مثلاً أخرجه من عمومته تبعاً للمكاف وغيره عدم الخلاف فيه (قوله مضائق) أي وإنه يصلوا فيه الصلوات كلها ح عن البحر وفي الخلاصة وغيرها وإنه يمكن جماعة (تأنيده) هذا كله لبيان الصحة قال في التهر والفتح وأما أفضل الاعتكاف ففي المسجد الحرام ثم في مسجده صلى الله عليه وسلم ثم في المسجد الأقصى ثم في الجامع قبل إذا كان يصلي فيه بجماعة فإن لم يكن ففي مسجده أفضل ثلاثاً يحتاج إلى الخروج مما كان أهله أكثره (قوله في مسجد بيتها) وهو المدخل لصلاتها الذي يندب لها ولكل أحد اتخاذها كافي البرازية تهر ومقتضاه أنه يندب للرجل أيضاً أن يخص موضعاً من بيته لصلاته الثالثة أما الفريضة والاعتكاف فهو في المسجد كما لا يخفى قال في السراج وليس لزوجهما أن يطأها إذا أذن لها لأنه ملكها منافعها فإن منعها بعد الإذن لا يصح منعه ولا ينبغي لها الاعتكاف بلاذنه وأما الأمانة فإن أذن لها كره له الرجوع لأنه يخلف وعده وجاز لها أن تملك منافعها (قوله ويكره في المسجد) أي تنزلها كما هو ظاهر النهاية تهر وصرح في البدائع بأنه خلاف الأفضل (قوله كما إذا لم يكن فيه مسجد) أي مسجد بيت ويبنى أنه لو أعده للصلاة عند إرادته الاعتكاف أن يصح (قوله وهل يصح الخ) البحث لصاحب التهر ح

باب الاعتكاف

وجه المناسبة له والتأخير
اشتراط الصوم في بعضه
والطلب الآكد في العشر
الأخير (هو) لغة البت
وشرعاً (بت) بفتح اللام
وتضم المكث (ذكر) ولو
مميزاً (في مسجد جماعة)
هو ماله أمامه مؤذن أدبت
فيه الخمس أولاً وعن
الامام اشتراط أداء الخمس
فيه وصححه بعضهم وقالوا
يصح في كل مسجد وصححه
السروجي وأما الجامع
فيصح فيه مطلقاً اتفاقاً
(أو) لبث (امرأة في مسجد
بيتها) ويكره في المسجد
ولا يصح في غير موضع
صلاتها من بيتها كالأداء
يكن فيه مسجد ولا يخرج
من بيتها إذا اعتكفت
فيه وهل يصح من الحائض
في بيته لم أره

(قوله والظاهر لا) لانه على تقدير انوثته يصح في المسجد مع الكراهة وعلى تقدير ذكوريته لا يصح في البيت بوجه ح قلت لكن صرحوا بأن ما تردد بين الواجب والبعدة يأتي به احتياطاً وما تردد بين السنة والبعدة يتركه الا ان يقال المراد بالبعدة المكرهه تحريماً وهذا ليس كذلك ولا سيما اذا كان الاعتكاف مندوراً (قوله فالثبت هو الركن) فيه ان هذا حقيقته الغوية اما حقيقته الشرعية فهي البت المخصوص اى في المسجد تأمل (قوله من مسلم ناقل) لان الآية لا تصح بدون الاسلام والعقل فهما شرطان لها وبه يستغنى عن جعلهما شرطين للاعتكاف المشروط بانيه كما افاده في البحر (قوله طاهر من جنابة الخ) جعل في البدائع الطهارة من هذه الثلاثة شرطاً للاعتكاف قال في النهر وينبغي ان يكون اشتراط الطهارة من الحيض والنفاس فيه على رواية اشتراط الصوم في نقله اما على عدمه فينبغي ان يكون من شرائط الحل فقط كالطهارة من الجنابة ولم أر من تعرض لهذا اه والحاصل ان الطهارة من الثلاثة شرط للحل ومن الاولين شرط للصحة ايضاً في المنذور وكذا في النفل على رواية اشتراط الصوم فيه بخلاف الجنابة لصحة الصوم معها وبحت فيه الرحى بما صرحوا به من ان المقصد الاصلى من شرعية الاعتكاف انتظار الصلاة بالجماعة والحائض والتنفاء ليسا باهل للصلاة اى فلا يصح اعتكافهما بخلاف الجنب اذ يمكنه الطهارة والصلاة اه ويلزمه ان الجنب لو لم يتطهر ويصلى لا يصح منه ويلزمه ايضاً ان يكون من شروط صحته الصلاة بالجماعة ولم يقل به احد تأمل (قوله شرطان) خبر المبتدأ وهو الكون وما عطف عليه (قوله بلسانه) فلا يكفي لايجابه انية منع عن شمس الائمة (قوله وبالشرع) نقله في البحر عن البدائع ثم قال ولا يخفى انه مفرغ على ضعيف وهو اشتراط زمن للتطوع واما على المذهب من ان اقل النفل ساعة فلا اه وسأبقى قريباً ايضاً مع جوابه (قوله وبالتعليق) عطف على قوله بالندور وهذا قريبة على انه اراد بالندر النذر المطابق كما قيد به في البدائع فلا يرد ان صورة التعليق نذر ايضاً وان مقتضى العطف خلافه نعم الاظهر ان يقول واجب بالندر منجزاً أو معاقباً كما عبر في البحر والامداد فافهم (قوله اى سنة كفاية) نظيرها اقامة التراويح بالجماعة فاذا قام بها البعض سقط الطلب عن الباقيين فلم يأثموا بالمواظبة على الترك بلا عذر ولو كان سنة عين لا تأثموا بترك السنة المؤكدة أثمادون اثم ترك الواجب كما سربانه في كتاب الطهارة (قوله لا اقتراها الخ) جواب عما اورده على قوله في الهداية والصحيح انه سنة مؤكدة لان النبي صلى الله عليه وسلم واظب عليه في العشر الاواخر من رمضان والمواظبة دليل السنة اه من ان المواظبة بلا ترك دليل الوجوب والجواب كما في الغاية انه عليه الصلاة والسلام لم ينكر على من تركه ولو كان وجباً لا نكر اه وحاصله ان المواظبة انما قيد الوجوب اذا اقترنت بالانكار على التارك (قوله هو بمعنى غير المؤكدة) مقتضاه انه يسمى سنة ايضاً ويدل عليه انه وقع في كلام الهداية في باب التورط اطلاق السنة على المستحب (قوله وشرط الصوم لصحة الاول) اى النذر حتى لو قال الله على ان اعتكف شهراً بغير صوم فعليه ان يعتكف ويصوم بحر عن الظهيرية (قوله على المذهب) راجع لقوله فقط وهو رواية الاصل ومقابله رواية الحسن انه شرط للتطوع ايضاً وهو مبنى على اختلاف الرواية في ان التطوع مقدر بيوم او لافى رواية الاصل غير

مقدر فلم يكن الصوم شرطه وعلى رواية تقديره يوم وهي رواية الحسن ايضا يكون الصوم شرطه كما في البدائع وغيرها قلت ومقتضى ذلك ان الصوم شرط ايضا في الاعتكاف المسنون لانه مقدر بالشر الاخير حتى لو اعتكفه بلا صوم لمرض او سفر ينبغي ان لا يصح عنه بل يكون نفلا فلا تحصل به اقامة سنة الكفاية ويؤيده قول الكثر سن لث في مسجد بصوم ونية فانه لا يمكن حمله على المنذور لتصريحه بالسنة ولا على التطوع لقوله بعده واقله نفلا ساعة فتمين حمله على المسنون سنة مؤكدة فيدل على اشتراط الصوم فيه وقوله في البحر لا يمكن حمله عليه لتصريحهم بأن الصوم انما هو شرط في المنذور فقط دون غيره فيه نظر لانهم انما صرحوا بكونه شرطاً في المنذور غير شرط في التطوع وسكتوا عن بيان حكم المسنون لظهور انه لا يكون الا بالصوم عادة ولهذا قسم في متن الدرر الاعتكاف الى الاقسام الثلاثة المنذور والمسنون والتطوع ثم قال والصوم شرط لصحة الاول لا الثالث ولم يتراض الثاني لما قلنا ولو كان مرادهم بالتطوع ما يشمل المسنون لكان عليه ان يقول شرط لصحة الاول فقط كما قال المصنف فبارة صاحب الدرر احسن من عبارة المصنف لما علمته هذا ما ظهر لي

(قوله وان نوى معها اليوم) اما لو نذر اعتكاف اليوم ونوى الليلة معه لزماء كما في البحر

(قوله والفرق لا يخفى) وهو انه في الاولى لما جعل اليوم تبعاً لليلة وقد بطل نذره في المتبوع وهو الليلة بطل في التابع وهو اليوم وفي الثانية اطلق الليلة واراد اليوم مجازاً مرسلًا بمرتبين حيث استعمل المقيّد وهو الليلة في مطلق الزمن ثم استعمل هذا المطلق في المقيّد وهو اليوم فكان اليوم مقصوداً اهـ ح قلت لكن هذا الفرع مشكل فان الجائز هو اطلاق النهار على مطلق الزمان دون اطلاق الليل ولو ساغ الاطلاق المذكور بعلاقة الاطلاق والتقيد او غيرها لساغ اطلاق السماء على الارض او الخلقة على شئ طويل غير الانسان مع ان المصريح به في كتب الأصول عديمه وايضا صرحوا بأنه اذا نوى بالعق الطلاق صح لان العتق وضع لازالة ملك الرقبة والطلاق لازالة ملك المتعة والاولى سبب للثانية فصح المجاز بخلاف ما لو نوى بالطلاق العتق فانه لا يصح مع انه لا يمكن فيه ادعاء الاطلاق والتقيد فليتأمل

(قوله لانه يدخل الليل تبعاً) ولا يشترط للتعبد ما يشترط للاصل بحر **(قوله لا يجزاه)** لان عقاده من اوله تطوعاً فتعذر جمعه واجبا وان لم يعتكف رمضان المعين

وان نوى معها اليوم لعدم محليتها للصوم اما لو نوى بها اليوم صح والفرق لا يخفى (بخلاف ما لو قال) في نذره (ليلا ونهاراً فانه يصح) وان لم يكن الليل محلاً للصوم لانه (يدخل الليل تبعاً) اعلم ان (الشرط) في الصوم مراعاة (وجوده لا الجاه) للمشرط قصداً (فلو نذر اعتكاف شهر رمضان لزمه واجزاه) صوم رمضان (عن صوم الاعتكاف) لكن قالوا لو صام تطوعاً ثم نذر اعتكاف ذلك اليوم لم يصح لان عقاده من اوله تطوعاً فتعذر جمعه واجبا وان لم يعتكف رمضان المعين

معين ثم نذر اعتكاف ذلك الشهر او نذر صوم الابد ثم نذر اعتكافاً فليتأمل ويراجع اهـ ح قلت ووجه التأمل ما ذكرنا من ان الصوم المقصود للاعتكاف انما سقط في رمضان لشرف الوقت كما يأتي تقريره والشرف غير موجود في الصوم المنذور **(قوله لكن قالوا الخ)** قال في الفتح ومن التفريعات انه لو اصبح صائماً متطوعاً او غير ناو للصوم ثم قال لله على ان اعتكف هذا اليوم لا يصح وان كان في وقت تصح منه نية الصوم لعدم استيعاب النهار وعند ابى يوسف اقله اكثر النهار فان كان قاله قبل نصف النهار لزمه فان لم يعتكفه قضاء اهـ وقد ظهر ان عامة عدم الصحة عدم استيعاب الاعتكاف للنهار لاتعذر جعل التطوع واجبا

وانه لا محل للاستدراك المفاد ولكن بل هي مسئلة مستقلة لاتعلق لها بما في المتن اه ح قلت
 ما علل به الشارح علل به في التارخانية والتجنيس والولوالجية والمعراج وشرح درر البحار
 فيكون ذلك علة اخرى اعدم صحة النذر وبه يصح الاستدراك على قوله الشرط وجوده
 لا لاجباده فان الشرط هنا وهو الصوم موجود مع انه لم يصح النذر بالاعتكاف والحاصل انه
 لم يصح لعدم استيعاب النهار بالاعتكاف وعدم استيعابه بالصوم الواجب وبه علم ان الشرط
 صوم واجب بنذر الاعتكاف او غيره كرمضان ويمكن دفع الاستدراك بهذا **(قوله**
قضى شهرا غيره) اى متابعا لانه التزم الاعتكاف في شهر بعينه وقذفاته فيفضيه متابعا كما
 اذا اوجب اعتكاف رجب ولم يعتكف فيه بدائع **(قوله** سوى قضاء رمضان الاول) اما
 قضاء رمضان الاول فانه ان قضاء متابعا واعتكف فيه جاز لان الصوم الذي وجب فيه
 الاعتكاف باق فيقضيهما بصوم شهر متابعا بدائع اى لان القضاء خلف عن الاداء فاعطى
 حكمه كإشارته اليه الشارح **(قوله** وتحقيقه في الاصول) وهو ان النذر كان موجبا للصوم
 المقصود ولكن سقط اشرف الوقت ولما لم يعتكف في الوقت صار ذلك النذر بمنزلة نذر مطلق
 عن الوقت فعاد شرطه الى الكمال بان وجب الاعتكاف بصوم مقصود لزال المانع وهو
 رمضان فان قلت على هذا كان ينبغي ان لا يتأدى ذلك الاعتكاف في صوم قضاء ذلك الشهر
 كالأ نذر مطلقا قلت العلة الاتصال بصوم الشهر مطلقا وهو موجود فان قلت الشرط
 يراعى وجوده ولا يجب كونه مقصودا كالتوضا للتبرد تجوز به الصلاة ورمضان الثاني
 على هذه الصفة قات حدوث صفة الكمال منع الشرط عن مقتضاه فلا بد ان يكون مقصودا
 اه ح عن شرح المنار لابن مالك * (تنبيه) في البدائع لو اوجبا اعتكاف شهر بعينه فاعتكف
 شهرا قبله اجزاء عند ابي يوسف لا عند محمد وهو على الاختلاف في النذر بصوم شهر معين
 فقام قبله اه اى بناء على ان النذر غير المعلق لا يختص بزمان ولا مكان كما مر بخلاف المعلق
 وقد هنا ان الخلاف في صحة التقديم لا التأخير والظاهر انه لا فرق بين نذر اعتكاف رمضان
 او شهر معين غيره فصح اعتكافه قبله وبعده في القضاء وغيره سوى رمضان آخر غير انه
 ان فعله في غير رمضان الاول او قضائه لا بد له من صوم مقصود كما هو صريح المتن وليس في
 كلامهم ما يدل على انه لا يصح في غيرها مطلقا وانما فيه الفرق بينهما وبين غيرها بانه لو فعله
 فيهما اغنى عن صوم مقصود للاعتكاف بسبب شرف الوقت وخلقه وفي غيرها لا بد من
 صوم مقصود له وهذا ظاهر لاختفاء فيه فافهم **(قوله** ثم قطعه) الاولى ثم تركه ولكن ساء
 قطعا نظرا الى رواية الحسن بتقديره بيوم **(قوله** لانه لا يشترط له الصوم) الاولى التعليل
 بانه غير مقدر بمدة لما علمته فامر ان الاختلاف في اشتراط الصوم له وعدمه مبني على الاختلاف
 في تقديره بيوم وعدمه وكلامه يفيد العكس تأمل **(قوله** وما في بعض المعبرات) كالبدائع
 وتبعه ابن كمال كما نقله الشارح عنه فيأمر **(قوله** مفرع على الضعيف) اى على رواية الحسن
 انه مقدر بيوم اقول لكن بعد ما صرح صاحب البدائع بلزومه بالشروع ذكر رواية
 الحسن ووجهها وهو ان الشروع في التطوع موجب للأتمام على اصل اختيارنا صيانة للمؤدى
 عن البطالان ثم ذكر رواية الاصل انه غير مقدر بيوم واجاب عن وجه رواية الحسن بقوله

(قضى شهرا) غيره (بصوم)
 مقصود) أعود شرطه الى
 الكمال الاصل فلم يجز في
 رمضان آخر ولا في واجب
 سوى قضاء رمضان الاول
 لانه خلف عنه وتحقيقه في
 الاصول في بحث الامر
 (واقفه تقلا ساعة) من ليل
 او نهار عند محمد وهو ظاهر
 الرواية عن الامام لبناء
 الثقل على المساحة وبه
 يفتى والساعة في عرف
 الفقهاء جزء من الزمان
 لاجزاء من اربعة وعشرين
 كما يقوله المتجربون كذا
 في غرر الاذكار وغيره
 (فلو شرع في نقله ثم قطعه
 لا يلزمه قضاؤه) لانه
 لا يشترط له الصوم (على
 الظاهر) من المذهب وما
 في بعض المعبرات انه
 يلزم بالشروع مفرع على
 الضعيف قاله المصنف
 وغيره

وقوله الشروع فيه موجب مسلم لكن بقدر ما اتصل به الاداء ولما خرج مماوجب الاذات
 القدر فلا يلزمه أكثر من ذلك اه فعلم ان قول البدائع اولاً انه يلزم بالشروع مراده به
 لزوم ما اتصل به الاداء للزوم يوم فهو مفرغ على رواية الاصل التي هي ظاهر الرواية فافهم
(قوله وحرم الحج) لانه ابطال للعبادة وهو حرام لقوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم بدائع **(قول له)**
(اما النفل) اي الشامل للسنة المؤكدة ح قلت قدما ما يفيد اشتراط الصوم فيها بناء على انها
 مقدرة بالشر الاخير ومفاد التقدير ايضا للزوم بالشروع تأمل ثم رأيت المحقق ابن الهمام
 قال ومقتضى النظر لوشرع في المسنون اعني العشر الاواخر بانيته ثم افسده ان يجب قضاءه
 تحريجا على قول اني يوسف في الشروع في نفل الصلاة ناديا اربعاً لاعني قولهما اه اي يلزمه
 قضاء العشر كله لو افسد بعضه كما يلزمه قضاء اربع لوشرع في نفل ثم افسد الشفع الاول عند
 اني يوسف لكن صحح في الخلاصة انه لا يقتضي الاركتين كقولهما نعم اختار في شرح الشبهة
 قضاء الاربع اتفاقا في الرابعة كالاربع قبل الظهر والجمعة وهو اختيار الفضلي وصححه في
 النصاب وتقدم تمامه في التوافل وظاهر الرواية خلافه وعلى كل فيظهر من بحث ابن الهمام
 لزوم الاعتكاف المسنون بالشروع وان لزوم قضاء جميعه اوابقيه مخرج على قول اني يوسف
 اما على قول غيره فيقضي اليوم الذي افسده لاستقلال كل يوم بنفسه وانما قلنا اي باقيه بناء
 على ان الشروع يلزم كالتذر وهو لوند العشر يلزمه كله متبعا ولو افسد بعضه قضى باقيه
 على ما مر في نذر صوم شهر معين والحاصل ان الوجه يقتضي لزوم كل يوم شرع فيه
 عندها بناء على لزوم صومه بخلاف الباقي لان كل يوم بمنزلة شفع من النافذة الربانية وان
 كان المسنون هو اعتكاف العشر بتمامه تأمل **(قوله لانه منه)** اسم فعل من انتهى اه ح
 اي متمم للنفل **(قوله كما مر)** اي من قول المصنف واقله نفلا ساعة **(قوله الخروج)** اي
 من معكفه ولو مسجد البيت في حق المرأة ط فلو خرجت منه ونوى بيتا جلا اعتكافها
 لو اجابا وانتهى لو نفلا يخرج **(قوله الحاجة الانسان الحج)** ولا يترك بعد فراغه من التطوير
 ولا يلزمه ان يأتي بيت صديقه القريب واختلاف فيها لو كان له بيتان فأتى البعيد منهما قيل فسد
 وقيل لا ويبنى ان يخرج على القولين ما لو ترك بيت الحلاء للمسجد القريب وأتى بيته نهر
 ولا يبعد الفرق بين الخلافية وهذه لان الانسان قد لا يأتى غير بيته رحى اي فذا كان
 لا يأتى غيره بان لا ياتيه له الا في بيته فلا يبعد الجواز بالاخلاف وليس كذلك بعدها
 ما لو خرج لها ثم ذهب اعادة مريض او صلاة جنازة من غير ان يكون خرج لذلك قبدا فانه
 جائز كما في البحر عن البدائع **(قوله طيبعية)** حال او خير لكان محذوفة اي سواء كانت
 طيبعية او شرعية وفسر ابن النجاشي الطيبعية بما لا بد منها وما لا يقتضي في المسجد **(قوله)**
(وغسل) عدة من الطيبعية تبعا للاختيار والنهر وغيرها وهو موافق لما علمته من تفسيرها
 وعن هذا اعترض بعض الشراح تفسير الكثر لها بالبول والغائط بان الاولى تفسيرها بالطهارة
 ومقدماتها ليدخل الاستنجاء والوضوء والغسل لمشاركتها لهما في الاحتياج وعدة اجواز
 في المسجد اه فافهم **(قوله ولا يترك الحج)** فلو امكنه من غير ان يتلوث المسجد فلا بأس به
 بدائع اي بان كان فيه بركة ماء او موضع معد للطهارة او اغتسل في اناء بحيث لا يصيب المسجد

(وحرم عليه) اي على
 المعتكف اعتكافا واجبا
 اما النفل فله الخروج لانه
 منه له لا يبطل كما مر
 (الخروج الاحتياجي)
 الانسان طيبعية كبول
 وغائط وغسل لواحتم
 ولا يمكنه الاغتسال في
 المسجد كذا في التهر

الماء المستعمل قال في البدائع فإن كان بحيث يتلوث بالماء المستعمل يمنع منه لأن تنظيف المسجد واجب اهـ والتقييد بعدم الامكان يفيد انه لو امكن كإقلا فخرج انه يفسد وهل يجزى فيه الخلاف المار فيها لو كان له بيتان فأنى البعيد منهما محل نظر لأن ذلك بعد الخروج وفرق بينه وبين ما قبله بدليل مأمور من انه بعده له الذهاب لعمادة مريض لكن قول البدائع لأبأس به ربما يفيد الجواز فتأمل (قوله أو شرعية) عطف على طيبة واغفلة أو من المتن والواو في والجمعة من الشرح اهـ (قوله وعبد) أفاد صحة التذرع بالاعتكاف في الأيام الخمسة المنبهة وفيه الاختلاف السابق في نذر صومها لأن الصوم من لوازم الاعتكاف الواجب فعلى رواية محمد عن الإمام يصح لكن يقال له اقض في وقت آخر ويكفر العيّن ان اراده وان اعتكف فيها صح وأساء وعلى رواية أبي يوسف عنه لا يصح نذره كالنذر بالصوم فيها بدائع (قوله أو مؤذنا) هذا قول ضعيف والصحيح انه لا فرق بين المؤذن وغيره كما في البحر والامداد (قوله وباب المنارة خارج المسجد) اما اذا كان داخله فكذلك الاول قال في البحر وصعود المؤذنة ان كان بابها في المسجد لا يفسد والا فكذلك في ظاهر الرواية اهـ ولو قال الشارح وأذان ولو غير مؤذن وباب المنارة خارج المسجد لكان أولى ح قلت بل ظاهر البدائع ان الاذان ايضا غير شرط فإنه قال ولو صعد المنارة لم يفسد بخلاف وان كان بابها خارج المسجد لانها منه لأنه يمنع فيها من كل ما يمنع فيه من البول ونحوه فاشبه زاوية من زوايا المسجد اهـ لكن ينبغي فيها اذا كان بابها خارج المسجد ان يقيد بما اذا خرج للاذان لأن المنارة وان كانت من المسجد لكن خروجها الى بابها لا للاذان خروج منه بلا عذر وبهذا لا يكون كلام الشارح مفرغا على الضعيف ويكون قوله وباب المنارة الخ جملة حالية معتبرة المفهوم فافهم (قوله مع سنتها) اى ومع الخطبة كما في البدائع ولم يذكره للعلم به لأن السنة تكون قبل خروج الخطيب ولم يذكر تحية المسجد ايضا مع ذكرهم لها هنا لأنه ضعيف اذ صور حواياها اذا شرع في الفريضة حين دخل المسجد اجزاء عن تحية المسجد لحصولها بذلك فلا حاجة الى تحية غيرها وكذا لو شرع في السنة كذا في البحر تبعاً للفتح لكن نقل الخبر الرملى عن خط العلامة المقدسى انه لا شك ان صلاة التحية بالاستقلال افضل من الاتيان بها في ضمن الفريضة ولا يخفى ان من يعتكف وبلازم باب الكرم اما يروم ما يوجب له مزيد التفضيل والكرام اهـ فافهم (قوله على الخلاف) اى اربعا عنده وستا عندها بدائع قال في البحر وقد ظهر بهذا ان الاربع التي تصلى بعد الجمعة بآية آخر ظهر عليه لاصلها في المذهب لتصميمها على انه لا يصلى الا السنة البعيدة ولان من اختارها من المتأخرين اختارها للشك في سبق جمعة بناء على عدم جواز تعددها في مصر وقد نص الإمام السرخسى على ان الصحيح من المذهب الجواز فلا ينبغي الافتاء بها في زماننا لانهم تطرقوا منها الى التكاسل عن الجمعة وظن انها غير فرض وان الظاهر كاف عنها واعتقاد ذلك كفر اهـ ملخصا قلت وفي هذا الظهور خفاء لان الاصل عدم تعدد الجمعة وليس في كل البلاد فايكن اقتصارهم على بيان السنة مبني على ذلك ولان المعتكف لا يلزم ان يأتي بها في مسجد الجمعة بل يأتي بها في مكانه وكون الصحيح حوازا للتعدد لا يتنافى استحباب تلك الاربع خروجاً من الخلاف القوي الواقع في مذهبي ومذهب القبر وقدمنا

قوله وعبد هكذا بخطه
والذى في نسخ الشارح
كعيد وهو الانسب بقوله
اولا كقول اهـ مصححه

(او) شرعية كعيد واذان
لو مؤذنا وباب المنارة
خارج المسجد و (الجمعة
وقت الزوال ومن بعد
مزملة) اى معتكفه (خرج
في وقت يدركها) مع سنتها
يحكم في ذلك رايه ويسبق
بعدها اربعا او ستا على
الخلاف

في باب الجمعة التصريح عن النهر وغيره بأنه لاشك في استحبابها وكون الأولى ان لا يفتى بها في زماننا لما ذكره لا يلزم منه عدم الاتيان بها ممن لا يخشى منه ذلك كامر هناك بمسوطا عن المقدسي وغيره فتذكره بالمراجعة فافهم **(قوله)** ولو مكث أكثر كيوم وليلة أو أتم اعتكافه فيه سراج **(قوله)** لانه محل له اي مسجد الجمعة محل للاعتكاف وفيه اشارة الى الفرق بين هذا وبين ما لو خرج لبول أو غائط ودخل منزله ومكث فيه حيث يفسد كمر وفي البدائع وما روى عنه صلى الله عليه وسلم من الرخصة في عيادة المريض و صلاة الجنازة فقد قال ابو يوسف ذلك محمول على الاعتكاف التطوع ويجوز حمل الرخصة على ما لو خرج لوجه مباح كحاجة الانسان والجمعة وعاد مريضا أو صلى على جنازة من غير ان يخرج لذلك قصد أو ذلك جائز اهـ وبه علم انه بعد الخروج لوجه مباح انما يضر المكث لو في غير مسجد لغير عادة **(قوله)** لخالفه ما التزمه اي من الاعتكاف في المسجد الاول لانه لما ابتدأ الاعتكاف فيه فكأنه عينه لذلك فيكره تحوله عنه مع امكان الاقامة فيه بدائع قلت ولعله لم يتعين بناء على انه لا يتعين الزمان والمكان في التذر كامر وعدم جواز الخروج منه بلا عذر لا يتعين بل لان الخروج مضاد لحقيقة الاعتكاف الذي هو اللبث والاقامة * (تمة) * لم يذكر جواز خروجه لجماعة وقد منا عن النهر والفتح ما يفيد ويأتي في كلامه ما يفيد ايضا وفي البحر عن البدائع لو احرم بخج أو عمرة اقام في اعتكافه الى فراغه منه فان خاف فوت الحج يحج ثم يستقبل الاعتكاف لان الطح اهم وانما يستقبله لان هذا الخروج وان وجب شرعا فانما وجب بعقده وعقده لم يكن معلوم الوقوع فلا يصير مستثنى في الاعتكاف اهـ **(قوله)** فيقضيه أي لو وجبا بالتذر اما التطوع لو قطعه قبل تمام اليوم فلا الا في رواية الحسن كامر ويقضى التذرع مع الصوم غير انه لو كان شهرا معينا يقضى قدر ما فسد والاستقبال لانه لزمه متابعا ولا فرق بين فساده بضعه بلا عذر كالجماع مثلا الا الزدة أول عذر كخروجه لمرض او بغير صنعه اصلا كحيض وجنون وانما طويل واما حكمه اذا فات عن وقته المعين فان فات بعضه قضاء لا غير ولا يجب الاستقبال أو كله قضى الكل متابعا فن قدر ولم يقض حتى مات أو صلى لكل يوم بطعام مسكين وان قدر على البعض فكذلك ان كان صحيحا وقت التذر والا فان صبح يوما فعلى الاختلاف المار في الصوم والا فلا شيء عليه بدائع ملخصا **(قوله)** الا اذا افسده بالردة لانها تسقط ما وجب عليه قبلها بايجاب الله تعالى أو ايجابه والتذر من ايجابه اهـ ح اي وليس سببه باقيا لانه التذر وقد قال في الفتح ان نفس التذر بالقربية قرينة فيسقط بالردة كسائر القرب اهـ واذا بطل سببه لم يجب قضاءه بخلاف الحج والصلاة الوقتية لبقاء سببهما **(قوله)** قالوا وهو الاستحسان لان في القليل ضرورة كذا في الهداية بدون لفظة قالوا المشعرة بالخلاف والضعف ولكنه أي بها ميلا الى ما يحتمل الكمال **(قوله)** ويبحث فيه الكمال حيث قال قوله وهو استحسان يقتضى ترجيحه لانه ليس من المواضع المعدودة التي رجع فيها القياس على الاستحسان ثم منع كونه استحسانا بالضرورة بان الضرورة التي يناف بها التخفيف هي الضرورة اللازمة أو الغالبة الوقوع مع انهما أي الامامين يحيزان الخروج بغير ضرورة اصلا لان فرض المسئلة في خروجه اقل من نصف يوم لحاجة اولابل للعب وانما لاشك في ان من خرج من المسجد الى

ولو مكث أكثر لم يفسد لانه محل له وكره تنزيها لخالفه ما التزمه بلا ضرورة (فلو خرج) ولو ناسيا (ساعة) زمانية لارملية كامر (بلا عذر فسد) فيقضيه الا اذا افسده بالردة واعتبر الأكثر النهار قالوا هو الاستحسان ويبحث فيه الكمال (و) ان خرج (عذر يغلب وقوعه

السوق للعب والاهو والقمار الى ما قبل نصف النهار ثم قال يا رسول الله انا متكف قال ما
 ابعدك عن المتكفين اه ملخصا وقد اطال في تحقيق ذلك كما هو دأبه في التحقيق رحمه الله
 تعالى وبه علم انه لم يعلم كونه استحسانا حتى يكون مما رجع فيه القياس على الاستحسان كما افاده
 الرحمن فافهم **(قوله وهو مامر)** اى من الحاجة الطبيعية والشرعية **(قوله)** والالكان النسيان
 اولى الخ لانه عذر ثبت شرعا اعتبار الصحة معه في بعض الاحكام فتح اى كما في اكل الصائم ناسيا
 وحملة الوقتة عند نسيانه الفأنة **(قوله)** كما حققه الكمال حيث قال والذي في الحائية والحلاصة
 انه لو خرج ناسيا او مكرها او لبول فغلبه الغريم ساعة او لمرض فسد عنده وعلى في الحائية
 المرض بانه لا يغلب وقوعه فلم يصير مستثنى عن الايجاب فافاد الفساد في الكل وعلى هذا يفسد
 لو لاعادة مريض او شهود جنازة وان تعينت عليه الا انه لا يأنم كما في المرض بل يجب كافي
 الجمعة ولا يفسد بها لانها معلوم وقوعها فكانت مستثناة وعلى هذا اذا خرج لاقاذا غربق
 او حريق او جهاد عم فغيره فسد ولا يأنم وكذا اذا انهدم المسجد ونص عليه في الحائية وغيرها
 وكذا تفرق اهله وانقطع الجماعة منه ونص الحاكم في الكافي فقال واما قول ابى حنيفة فاعتكافه
 فاسد اذا خرج ساعة غير غائظ او بول او جمعة اه ملخصا **(قوله)** خلافا لما فصله الزيلعي
 حيث حمل الخروج اعادة المريض والجنازة وصلاتها ونجاء الغريق والحريق والجهاد اذا كان
 الغير عاما واداء الشهادة مفسدا بخلاف خروجه الى مسجد آخر بانهدام المسجد او تفرق
 اهله لعدم صلوات الخمس فيه واخراج ظالم كرها وخوفه على نفسه او ماله من المكابرين
 ومشى في نور الاضاح على هذا التفصيل لاعلى ما يأتي عن النهر فافهم **(قوله)** لكن في النهر
 حيث قال صرح في البدائع وغيرها بان عدم الفساد في الانهدام والاكرام استحسان لانه
 مضطر اليه لما انه بعد الانهدام خرج من ان يكون متكفا لانه لا يبصلي بالجماعة الصلوات
 الخمس وهذا يفيد عدم الفساد بتفريق اهله اه وفي الشرنبلالية انه نص على الاستحسان في
 ذلك في المحيط والمبتهى والجوهرة قلت وكذا في المجتبى والسراج والتتارخانية وبهذا سقط
 ما ذكره ابو السمود بحسب مسكين من ان ما في البدائع وغيرها قول الصاحبين وان الزيلعي
 ومسكين والشرنبلالي وغيرهم خلطوا احدا القولين بالآخر واطال فيه بما لا يجدي اذ لو كان
 قول الصاحبين فما معنى الاستحسان في بعض الاعذار دون بعض وهما يقولان بعدم الفساد
 بالخروج اقل من نصف نهار بلا عذر اصلا وايضا لو كان ذلك قولهما لتلقاه واحد منهما بل
 صرح في البدائع في مستثنى الانهدام والاكرام بانه لا يفسد اذا دخل مسجدا آخر من ساعته
 استحسانا ف قوله من ساعته صريح في انه على قول الامام والحاصل ان مذهب الامام الفساد
 بالخروج الابلول او غائظ او جمعة كما مر التصريح به عن كافي الحاكم وعليه مامر عن الحائية
 والحلاصة والفتح وان بعض المشايخ استحسنته في بعض المسائل وكأنه في الحائية لم يرهذا
 الاستحسان وجها لان انهدام المسجد لا يخرج به عن كونه متكفا بناء على القول بان اقامة
 الخمس فيه بالجماعة غير شرط كما مر اول الباب ولان الخروج لمرض وجب ونسيان اذا كان
 مفسدا مع انه من قبل من له الحق سبحانه وتعالى فيكون للاكرام الذي هو من قبل البعد
 مفسدا بالاولى ولعل المحقق ابن الهمام نظر الى هذا فتبع المنقول في كافي الحاكم الذي هو

قوله لولا عادة مريض
 هكذا بخطه لعل صوابه
 لو لبيادة مريض اه
 مصححه

وهو ما مر لا غير (لا)
 يفسد واما ما لا يغلب كانهما
 غريق وانهدام مسجد
 فسقط للأنم لا للطلان
 والا لكان النسيان اولى
 بعدم الفساد كما حققه
 الكمال خلافا لما فصله
 الزيلعي وغيره لكن في
 النهر وغيره جعل عدم
 الفساد لانهدامه وبطلان
 جماعته واخراجه كرها
 استحسانا

تلخيص كتب ظاهر الرواية وفي الحاشية وغيرها وتبعه صاحب البحر واعتمده صاحب البرهان حيث اقتصر عليه في مته مواهب الرحمن وتبعهم المصنف ايضا وكذا العلامة المقدسي في شرحه وان خالف فيه الشرنبلالي فافهم **(قوله وفي التارخانية)** ومثله في القهستاني **(قوله)** لو شرط فيه ايماء الى عدم الاكتفاء بالنية ابو السعود **(قوله جاز ذلك)** قالت يشير اليه قوله في الهداية وغيرها عند قوله ولا يخرج الاحاجة الانسان لانه معلوم وقوعها فلا بد من الخروج فيصير مستثنى اه والحاصل ان ما يقلب وقوعه يصير مستثنى حكما وان لم يشترطه وما لا فلا الا دائرته **(قوله)** وخص المعتكف بأكل الخ اي في المسجد والباء داخلة على المقصور عليه بمعنى ان المعتكف مقصور على الاكل ونحوه في المسجد لا يخل له في غيره ولو كانت داخلة على المقصور كما هو المتبادر يرد عليه ان التكاح والرجعة غير مقصورين عليه لعدم كراهتهما لغيره في المسجد واعلم انه كما لا يكره الاكل ونحوه في الاعتكاف الواجب فكذلك في التطوع كما في كراهية جامع الفتاوى ونصه يكره النوم والاكل في المسجد لغير المعتكف واذا اراد ذلك ينبغي ان ينوي الاعتكاف فيدخل فيذكر الله تعالى بقدر ما نوى او يصلي ثم يفعل ماشاء اه **(قوله)** فلو لتجارة كره اي وان لم يحضر السلعة واختاره قاضي خان ورجحه الزيلعي لانه مقطوع الى الله تعالى فلا ينبغي له ان يشغل بأموال الدنيا بخر **(قوله ورجعة)** معطوف على اكل لا على بيع الا بتأويل العقد بما يشاءها **(قوله)** لعدم الضرورة اي الى الخروج حيث جازت في المسجد وفي الظهيرية وقبل يخرج بعد الغروب للاكل والشرب اه وينبغي حمله على ما اذا لم يجد من يأتي له به حينئذ يكون من الحوائج الضرورية كالبول بخر **(قوله)** احضار مبيع فيه لان المسجد محرز عن حقوق العباد وفيه شغله بها ودل تعاليها ان المبيع لو لم يشغل البقعة لا يكره احضاره كدراهم بسيرة او كتاب ونحوه بخر لكن مقتضى التعليل الاول الكراهة وان لم يشغل نهر قلت التعليل واحد ومعناه انه محرز عن شغله بحقوق العباد وقولهم رفيع شغله بها نتيجة التعليل ولذا ادله في المعراج بقوله فيكره شغله بها فافهم وفي البحر وافد اضافته ان احضار ما يشتره ايا كره مكرره وينبغي عدم الكراهة كما لا ينبغي اه اي لان احضاره ضروري لاجل الاكل ولانه لا يشغل به لانه يسير وقال ابو السعود نقل السخوي عن البرجندى ان احضار الثمن والمبيع الذي لا يشغل المسجد حائز اه **(قوله)** مطلقا اي سواء احتج اليه لنفسه او عياله او كان للتجارة احضره او لا كما لم يما قبله ومن الزيلعي والبحر **(قوله)** انتهى هو ما رواه اصحاب السنن الاربعة وحسنه الترمذي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشراء والبيع في المسجد وان ينشد فيه ضالة او ينشد فيه شعر ونهى عن التحاق قبل الصلاة يوما الجمعة فبح **(قوله)** وكذا اكله اي غير المعتكف **(قوله)** لكن الخ استدراك على ما في الاشياء وعادة ابن الكمال عن جامع الاسيحي لغير المعتكف ان ينام في المسجد مقبلا كان او غربيا مضطجعا او متكئا رجلاه الى القبلة او الى غيرها فليعتكف اولي اه ونقله ايضا في المعراج وبه يعلم تفسير الاصفاق قال ط لكن قوله رجلاه الى القبلة غير مسلم لما نصوا عليه من الكراهة اه ومفاد كلام الشارح ترجيح هذا الاستدراك والظاهر ان مثل النوم الاكل والشرب اذا لم يشغل المسجد ولم يلوثه لان تنظيفه واجب كما مر لكن

وفي التارخانية عن الحجية لو شرط وقت التذران يخرج لعبادة مريض وصلاة جنازة وحضور مجلس علم جاز ذلك فايحفظ **(وخص)** المعتكف **(بأكل وشرب ونوم وعقد احتاج اليه)** لنفسه او عياله فلو لتجارة كره **(كبيع وتكاح ورجعة)** فلو خرج لاجلها قصد لعدم الضرورة **(وكره)** اي تحريما لانها محل اطلاقهم بخر **(احضار مبيع فيه)** كما كره فيه مبايعة غير المعتكف مطلقا للهي وكذا اكله ونومه الا لغير اشباه وقد قدمناه قبل الوتر لكن قال ابن كمال لا يكره الاكل والشرب والنوم فيه مطلقا ونحوه في الختلى

قال في متن الوقاية وبأكل اى المعتكف ويشرب ويسام ويبيع ويشترى فيه لا غيره قال
مثلا على في شرحه اى لا يفعل غير المعتكف شيئا من هذه الامور في المسجد اه ومثله
في الفهستان ثم نقل مامر عن المجتبى **(قوله وصمت)** عدل عن السكوت للفرق بينهما وذلك
ان السكوت ضم الشفتين فان طال سعى صمتا نهر وانما كره لانه ليس في شريعتنا لقوله
عليه الصلاة والسلام لا تم بعد احتلام ولا صلات يوم الى الليل رواه ابو داود واسند ابو
حنيفة عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن صوم الوصال
وعن صوم الصمت فتح **(قوله ويحجب)** لم يقل يفترض ليشمل الواجب فان الكلام قديكون
حراما كالغنية مثلا وقد يكره كانشاد شعر قبيح وكذكر لترويح ساعة فالصمت عن الاول
فرض وعن الثاني واجب فانهم **(قوله وتكلم الا بخير)** فيه التفريغ في الايجاب الان يقال
انه نفى معنى طعن الجوى اى لان كرهه بمعنى لا يفعل كافي في قوله تعالى ويأتى الله الان ثم نوره
وقوله وانها لكيرة الاعلى الحاشعين لانه بمعنى لا يريد ومعنى لا تسهل كما ذكره ابن هشام في
آخر المغنى ويحتمل كون الابعنى غير كافى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا ولم يدخل عليها
حرف الجر بل تخطاها لما بعدها لانها على صورة الحرفية والاولى جعل الجار متعلقا بمحذوف
والاستثناء من تكلم المذكور والمعنى وكره تكلم الا تكلمنا بخير تخذف المتعلق الخاص
للقريئة فيكون الاستثناء من كلام تام موجب تأمل **(قوله ومنه المباح الخ)** اى مما لا اثم
فيه وهذا ما استظهره في النهر اخذا من العناية به رد على ما في البحر من ان الاول تفسير
الحير بما فيه ثواب فيكره للمعتكف التكلم بالمباح بخلاف غيره اى غير المعتكف اه بأنه لا شك
في عدم استغنائه عن المباح عند الحاجة اليه فكيف يكره له مطلقا اه والمراد ما يحتاج اليه
من امر الدنيا اذ لم يقصده بالقرية والافقية ثواب **(قوله وهو)** اى المباح عند عدم الاحتياج
اليه ط **(قوله انه مكروه)** اى اذا جلس له كما قيده في الظاهرية ذكره في البحر قيل الوتر
وفي المعراج عن شرح الارشاد لا بأس في الحديث في المسجد اذا كان قليلا فاما ان يقصد
المسجد للحديث فيه فلا اه وظاهر الوعيد ان الكراهة فيه تحريرية **(قوله في فرج)** اى
قبل اودبر **(قوله ولو كان وطؤه خارج المسجد)** عمه تبع للدور اشارة الى رد ما في العناية
وغيرها من ان المعتكف انما يكون في المسجد فلا يتهاى له الوطء ثم قال واولوه بانه جاز له
الخروج للحاجة الانسانية فعند ذلك يحرم عليه الوطء وذكر في شرح التأويلات انهم كانوا
يخرجون ويقضون حاجتهم في الجماع ثم يغسلون فيرجعون الى معتكفهم فقول تعالى
ولا تبشروهن وانتم عاكفون في المساجد اه قال الشيخ اسمعيل وفيه نظر لا مكان الوطء
في المسجد وان كان فيه حرمة من جهة اخرى وهى حلول الجنب فيه على انه يحتمل ان تكون
الزوجة معتكفة في مسجد بيتها فيأتيها زوجها فيطيل اعتكافها اه **(قوله في الاصح)**
قال في الشرنبلالية ولم يفسده الشافعى بالوطء ناسيا وهو رواية ابن جماعة عن اصحابنا اعتبارا
له بالصوم كذا في البرهان اه **(قوله لان حالته مذكورة)** تعاميل للاصح بيان الفرق بينه
وبين الصوم بان المعتكف له حالة تذكره فلا يتغير نسبانه كالخمر والمصلى بخلاف الصائم
(قوله وبطل بازال الخ) لانه بالازال صار في معنى الجماع نهر **(قوله لم يبطل)** لعدم معنى الجماع

(و) يكره تحريما (صمت)
ان اعتقده قرينة والا
لحديث من صمت بخواب
اى الصمت كما في غرر
الاذكار عن شر لحديث
رحم الله امرا تكلم ففهم
اوسكت فلم (وتكلم الا
بخير) وهو مالا ثم فيه ومنه
المباح عند الحاجة اليه لا
عند عدمها وهو محمل ما في
الفتح انه مكروه في المسجد
ياكل الحسنات كما تأكل
النار الحطب كاحققة في
النهر (كقراءة قرآن
وحدث وعلم) وتدرى
في سير الرسول عليه السلام
وقصص الانبياء عليهم
السلام وحكايات الصالحين
وكتابة امور الدين (وبطل
بوطء في فرج) انزل ام لا
(ولو) كان وطؤه خارج
المسجد (ليلا) او نهارا
عامدا (او ناسيا) في الاصح
لان حالته مذكورة (و) حال
(بازال بقلة اولس) او
تضيح ولو لم ينزل لم يبطل

ولذا لم يفسد به الصوم **(قوله وان حرم الكحل)** اى كل ما ذكر من دواعى الوطء اذ لا يلزم من عدم البطلان بها حلها لعدم الحرج قال في شرح المجمع فان قلت لم تحرم الدواعى فى الصوم وحالة الحيض كحرم الوطء قلت لان الصوم والحيض يكثر وجودهما فلوحرم الدواعى فيهما لوقوعا فى الحرج وذلك مدفوع شرعا **(قوله ولا ياكل ناسيا الح)** والاصل ان ما كان من محظورات الاعتكاف وهو مانع منه لاجل الاعتكاف لا لاجل الصوم لا يختلف فيه العمد والسهو والنهار والليل كالجلع والخروج من المسجد وما كان من محظورات الصوم وهو مانع منه لاجل الصوم يختلف فيه العمد والسهو والليل والنهار كالاكل والشرب بدائع **(قوله وردته)** واذا بطل به لم يجب قضاءه كما تقدم **(قوله ان داما اياما)** المراد بالايام ان يفوته صوم بسبب عدم امكان التيقن ويقتضيه فى الاعماء كالجنون ط **(قوله سنة)** عبارة البدائع وغيرها سنين والراد بالمبالغة فيقضى فى الاقل بالاولى **(قوله استحسانا)** والقياس لا يقضى كفى صوم رمضان وجه الاستحسان ان سقوط القضاء فى صوم رمضان اتخاكم لدفع الحرج لان الجنون اذا طال قلما يزول فيكرر عليه صوم رمضان فيخرج فى قضاؤه وهذا المعنى لا يتحقق فى الاعتكاف فتح **(قوله ولزمه الليالى)** اى اعتكافها مع الايام **(قوله بلسانه)** فلا يكتفى بمجرد نية القلب فتح وقدمر **(قوله اعتكاف ايام)** كمشرة مثلا **(قوله ولا)** حال من الليالى والاصل انه متى دخل الليل والنهار فى اعتكافه فانه يلزمه متابعا ولا يجزئه لو فرق بحر وكذا لو نذر اعتكاف شهر غير معين لزمه اعتكاف شهر اى شهر كان متابعا فى الليل والنهار بخلاف ما اذا نذر صوم شهر وايذكر التابع ولا نواه فانه يخير ان شاء فرق لان الاعتكاف عبادة دائمة ومبناها على الاتصال لانه ثبت واقامة واليالى قابلة لذلك بخلاف الصوم وتماه فى البدائع **(قوله ككسه)** وهو نذر اعتكاف الليالى فيلزمه الايام ط **(قوله بلفظ الجمع)** كثلاثين يوما او ليلة وكذا ثلاثة ايام فانه فى حكم الجمع ولذا يتبع به الجمع كرجال ثلاثة وان اراد بالعددتين المدودين يكون التخيير فى المثال الاول فى حكم الجمع لوقوعه تميزا وبيننا لذات الجمع اعنى الثلاثين فافهم **(قوله وكذا التثنية)** فانها فى حكم الجمع فيلزمه اعتكاف يومين بليتهما وهذا عندها وقال ابو يوسف لا تدخل الليلة الاولى بدائع وافاد ان المفرد لا تدخل فيه الليلة كباقي **(قوله يتناول الآخر)** اى بحكم العرف والعادة تقول كنا عند فلان ثلاثة ايام وتريد ثلاثة ايام وما بازائها من الليالى وقال تعالى ثلاث ليال سويا وثلاثة ايام الارمزا فعبّر فى موضع باسم الليالى وفى موضع باسم الايام والقصة واحدة فالمراد من كل واحد منهما ما هو بازاء صاحبه حتى انه فى الموضع الذى لم تكن الايام فيه على عدد الليالى افرد كل واحد منهما بالذكر كقوله سبع ليال وثمانية ايام حوسما كفى البدائع **(قوله فلو نوى الح)** لما ذكر لزوم الليالى تعالى الايام ولم يقيد ذلك بينهما او عددها علم انه لا فرق ثم فرع عليه ما لو نوى احدهما خاصة حيث كان فى الكلام السابق اشارة الى مخالفة حكمه له فصح التفريع فافهم **(قوله النهار)** اى جنسه وفى بعض النسخ النهر بصيغة الجمع وقيل لا يجمع كالعذاب والسراب كفى القاموس **(قوله صحت نيته)** فيلزمه الايام بغير ليل وله خيار التفريق لان القرية تعلقت بالايام وهى متفرقة فلا يلزمه التابع الا بالشرط كفى الصوم ويدخل المسجد كل يوم قبل طلوع الفجر ويخرج بعد غروب الشمس بدائع

وان حرم الكحل لعدم الحرج ولا يبطل بانزال بفكر او نظر ولا يسكر ليلا ولا ياكل ناسيا لبقاء الصوم بخلاف اكله عمدا وردته وكذا اغماؤه وجنونه ان داما اياما فان دام جنونه سنة قضاء استحسانا (ولزمه الليالى بنذره) بلسانه (اعتكاف ايام ولا) اى متابعة وان لم يشترط التابع (ككسه) لان ذكر احد العددين بلفظ الجمع وكذا التثنية يتناول الآخر (فلو نوى فى) نذر (الايام النهار) خاصة (صحت نيته)

(قوله) لبته الحقيقة (أى اللغوية أما العرفية فتشمل الليالى كما قدمناه وإذا كان للفظ حقيقة لغوية وحقيقة عرفية ينصرف عند الإطلاق عند أهل العرف إلى العرفية كما نصوا عليه فلذا احتاج إلى التبة إذا أريد به الحقيقة اللغوية وبه اندفع ما أورد من أن الحقيقة لا تحتاج إلى قرينة ونية وأفاد في البدائع أن العرف أيضا في استعمال اللغوية باقى فصحت نيته أنه فكان العرف مشتركا والظاهر أن الأكثر استعمال خلاف اللغوى فلذا انصرف إليه عند الإطلاق واحتاج اللغوى إلى التبة **(قوله لا)** أى لا تصح نيته لأنه نوى ما لا يحتمله كلامه بجر والحاصل أنه أما أن يأتي بلفظ المراد أو الثنى والمجموع وكل من الثلاثة أما أن يكون اليوم أو الليل وكل من الستة أما أن ينوى الحقيقة أو المجاز أو ينويهما ولم تكن له نية فى أربعة وعشرون وعلمت حكم الثنى والمجموع بأقسامهما بقاء المفرد ولو نذر اعتكاف يوم لزمه فقط نواه أو لم ينو وأن نوى الليلة معه لزمه ولو نذر اعتكاف ليلة لم يصح ما لم ينويها اليوم كأمرو وتماه في البحر **(قوله)** اعتكاف شهر) أى بان أتى بلفظ شهر أمال وقال ثلاثين يوما فهو مأمور **(قوله)** لأمرو) أى أول الباب من قوله لعدم محلها ح أى فأن الباقي بعد استثناء الأيام هو الليالى المجردة فلا يصح اعتكاف المنذور فيها لما فاتها شرطه وهو الصوم **(قوله)** واعلم أن الليالى تابعة للأيام) أى كل ليلة تتبع اليوم الذى بعدها لا ترى أنه يصلى التراوىح في أول ليلة من رمضان دون أول ليلة من شوال فعلى هذا إذا ذكر الثنى أو المجموع يدخل المسجد قبل الغروب ويخرج بعد الغروب من آخر يوم نذره كما صرح به في الحاشية وصرح بأنه إذا قال أياما يبدأ بالتهار فيدخل المسجد قبل طلوع الفجر أه فعلى هذا لا يدخل الليل في نذر الأيام إلا إذا ذكر له عددا معينا بجر **(قوله)** إلا ليلة عرفة (الح) عبارة البحر عن المحيط الأفي الحج فاتها في حكم الأيام الماضية فليلا عرفة تابعة ليوم التزوية وليلا النحر تابعة ليوم عرفة أه ونقل قبله عن أخيه الولوالجية الليلة في كل وقت تتبع لتهار يأتى في الأيام الأخرى فتبع لتهار ماض رفقا بالناس أه قلت وفى حج الولوالجية أيضا الليل فى باب المناسك تتبع للتهار الذى تقدم ولهذا لو وقف بعرفة ليلة النحر قبل الطلوع أجزاء أه والحاصل أن ليلة عرفة تابعة لما قبلها فى الحكم حتى صح الوقوف فيها وكذا ليلة النحر والى تليه والى بعدها حتى صح النحر فى الليالى وحاز الرضى فيها والمراد أن الأفعال التى تفعل فى النهار من نحر أو وقوف أو نحو ذلك من أفعال المناسك يصح فعلها فى الليلة التى تلى ذلك النهار رفقا بالناس وبسبب ذلك أطلق على تلك الليلة أنها تتبع لليوم الذى قبلها أى تتبع له فى الحكم لاحقيقة والأفكل ليلة تتبع لليوم الذى بعدها ولذا يقال ليلة النحر ليلة التى يليها يوم النحر ولو كانت لليوم الذى قبلها لصارت اسمًا لليلة عرفة ولا يسوغ ذلك لالفة ولا شرعا وحينئذ فلا يصح ما قيل أن اليوم الثالث من أيام النحر ليلة له وليوم التزوية ليلتان إلا أن يريد من حيث الحكم والالزم أنه لو نذر اعتكاف يوم التزوية ويوم عرفة يجب عليه اعتكاف اليومين وثلاث ليال والظاهر أنه لا يقول به أحد فافهم **(قوله)** دائرة فى رمضان اتفاقا) أى دائرة معه بمعنى أنها توجد كما وجد فى مختصة به عند الإمام وصاحبه لكنها عندها فى ليلة معينة منه وعنده لا تتعين ويشير إلى ما قلنا فى تفسير الدوران أن ما فى البحر عن الكافى ليلة القدر فى رمضان دائرة لكنها تتقدم

لبته الحقيقة (وإن نوى بها) أى بالأيام (الليالى لا) بل يلزمه كلاهما (كما لو نذر اعتكاف شهر ونوى النهر خاصة أو) نوى (عكسه) أى الليالى خاصة فإنه لا تصح نيته لأن الشهر اسم لمقدر يشمل الأيام والليالى فلا يحتمل ما دونه إلا أن يستثنى الليالى فيختص بالتهار ولو استثنى الأيام صح ولا شئ عليه لما مر وأعلم أن الليالى تابعة للأيام إلا ليلة عرفة وليالى النحر فتبع للنهر الماضية رفقا بالناس كما فى أخيه الولوالجية وهذا ليلة القدر دائرة فى رمضان اتفاقا إلا أنها تتقدم وتتأخر خلافا لهما ونمرة فيمن قال بعد ليلة منه أنت حراو أنت طالق ليلة القدر فتد لا يقع حتى ينسلخ شهر رمضان الآتى

مطلب
فى ليلة القدر

وتأخر وعندها تكون في رمضان ولا تتقدم اه ففهم **(قوله** لجواز كونها في الاول)
 اى في رمضان الاول في الاولى اى في الليلة الاولى منه وفي رمضان الآتى في الليلة الاخيرة منه
 فاذا نسلخ رمضان الاول لا يقع للاحتمال الاول واذا لم ينسلخ الآتى لا يقع ايضا للاحتمال الثانى
 فاذا انسلخ الآتى تحقق وجودها في احدها فحينئذ يقع **(قوله** اذا مضى الح) بمعنى اذا كانت
 هي الليلة الاولى فقد وقع بأول ليلة من القابل وان كانت الثانية او الثالثة الح وقد وجدت
 في الماضي فيتحقق عندها وجودها قطعاً بأول ليلة من القابل رمل **(قوله** لكن قيده الح)
 اى قيد صاحب المحيط الافتاء بقول الامام بكون الخالف فقيها اى علماً باختلاف العلماء فيها
 والا فلو كان عامياً ففي ليلة السابع والعشرين لان العوام يسمونها ليلة القدر فينصرف حافه
 الى ما تعارف عنده كاهو احداً لقوال فيها وله ادلة كثيرة من الاحاديث وأجاب عنها الامام
 بأن ذلك كان في ذلك العام * (تمة) * ما ذكره عن الامام هو قول له وذكر في البحر عن
 الحاتية ان المشهور عن الامام انها تدور أى في السنة كلها قد تكون في رمضان وقد تكون
 في غيره اه قلت وبؤيده ما ذكره سلطان العارفين سيدى محيى الدين بن عربى في فتوحاته المكية
 بقوله واختلف الناس في ليلة القدر أعنى في زمانها فمنهم من قال هي في السنة كلها تدور
 وبه اقول فان رأيتها في شعبان وفي شهر ربيع وفي شهر رمضان واكثر ما رأيتها في شهر
 رمضان وفي العشر الآخر منه ورأيتها مرة في العشر الوسط من رمضان في غير ليلة وتروى
 الوزمنة فانا على يقين من انها تدور في السنة في وتروى شفع من الشهر اه وفيها علماء اقوال اخر
 بلغت ستة واربعين * (خاتمة) * قال في معراج الدراية اعند ان ليلة القدر ليلة فضلة يستحب
 طلبها وهي افضل ليالى السنة وكل عمل خير فيها يعدل الف عمل في غيرها وعن ابن المسيب
 من شهد العشاء ليلة القدر فقد اخذ نصيبه منها وعن الشافعى العشاء والصبح وبراها من
 المؤمنين من شاء الله تعالى وعن المهلب من المالكية لا يمكن رؤيتها على الحقيقة وهو غلط
 ويذنب لمن يراها ان يكتمها ويدعو الله تعالى بالاخلاص اه اللهم انا نسألك الاخلاص في
 القول والعمل وحسن الختام عند انتهاء الاجل والعون على الآتماء يا ذا الجلال والاكرام
 الحمد لله الذى بعثه تمة الصالحات وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

ملجواز كونها في الاول في
 الاولى وفي الآتى في
 الاخيرة وقال يقع اذا مضى
 مثل تلك الليلة في الآتى
 ولا خلاف انه لو قال قبل
 دخول رمضان وقع
 بمضيه قال في المحيط
 والفتوى على قول الامام
 لكن قيده بكون الخالف
 فقيها يعرف الاختلاف
 والا فهي ليلة السابع
 والعشرين والله اعلم

بسم الله الرحمن الرحيم (كتاب الحج)

كتاب الحج

لما كان مركباً من المال والبدن وكان واجبا في العمر مرة ومؤخراً في حديث بنى الاسلام
 على خمس اخره وختم به العبادات اى الجامعة والافقحوا الشك والفاق والوقف يكون
 عبادة عند التية لكنه لم يشرع لتقصيد التبعيد فقط ولذا صح بلانية بخلاف اركان الاسلام
 الاربعة فانها لا تكون الاعادة لاشتراط التية فيها هذا ما ظهر لى وأورد في النهر على قولهم
 مركب انه عبادة مركبة بدنية محضة والمال انما هو شرط في وجوده لا انه جزء مفهومه
 اه وفيه ان كونه عبادة مركبة اتفقت عليه كتبهم اصولاً وفرواً حتى اوجبوا الحج عن الميت
 وان فات عمل البدن انشاء الجزاء الآخر وهو المال كما سيجى تقريره وليس قولهم انه
 مركب تعريفه لبيان مذهبته حتى يقال ان المال شرط فيه لاجزاء مفهومه بل المراد
 بيان ان التعبد به لا يتوصل اليه غالباً الا بالعمل البدن واغراق المال لاجله والصلاة

والصوم وإن كانتا لا بدلهما من مال كئوب يستر عورته وطعام يقيم بنيته فإن ذلك ليس لاجلهما بمعنى أنه لو لاهما لم يفعله ولذا لم يجعل المال من شروطهما وجعل من شروطه وأيضا فإن المال فيها يسير لامتثاله في اتفاقه بخلاف المال في حج الأفاقي فإنه كثير فغالب أن يكون مقصودا في العبادة ولذا وجب دفعه إلى النائب عند العجز الدائم عن الأفعال ولم يجب الحج على الفقير القادر على المشي ووجبت الصلاة والصوم على العاجز عن السائر والسحور هذا ما ظهر لي فافهم **(قوله بفتح الحاء وكسرها)** بهما قرئ في السبع وقيل الأول الاسم والثاني المصدر ط عن المتحج **(قوله)** كما ظنه بعضهم هو الزباني تبعا لإطلاق كثير من كتب اللغة ونقل في الفتح تقييده بالمعظم عن ابن السكيت وكذا قيده به السيد الشريف في تعريفاته وكذا في الاختيار **(قوله وشرا)** (زيارة الحج) أعلم أنهم عرفوه بأنه قصد البيت لاداء ركن من أركان الدين ففيه معنى انفة واعترضهم في الفتح بأن إركانه الطواف والوقوف ولا وجود للمتشخص إلا بأجزائه المشخصة وما هيته الكلية منزعة منها وتعريفه بالقصد لاجل الأعمال مخرج لها عن المفهوم اللهم إلا أن يكون تعريفا اسميا غير حقيقي فهو تعريف لمفهوم الاسم عرفا لكن فيه ان المتبادر من الاسم عند الإطلاق هو الأعمال المختصة لأنفس القصد المخرج لها عن المفهوم مع أنه فاسد في نفسه فإنه لا يشمل الحج الثقل والتعريف إنما هو للحج مطلقا كتعريف الصلاة والصوم وغيرهما لا لفرض فقط ولأنه حينئذ يخالف سائر أسماء العبادات فأنها أسماء للأفعال كالصلاة للقيام والقراءة والحج والصوم الامساك الخ والزكاة لاداء المال فليكن الحج أيضا عبارة عن الأفعال الكائنة عند البيت وغيره كعرفاه ما خصا فعدل الشارح عن تفسير الزباني الزيارة بالقصد إلى تفسيرها بالطواف والوقوف تبعا للبحر ليكون اسما للأفعال كسائر أسماء العبادات ولما ورد عليه أنه يكون قوله بفعل مخصوص حسوا إذ المراد به كما قالوا هو الطواف والوقوف تخصص عنه بتفسيره بأن يكون محرما الحج قيل ولا يخفى ما فيه لأنه يلزم عليه ادخال الشرط أي الاحرام في التعريف فلو أبقى الزيارة على معناها اللغوي وهو الذهاب وفسر الفعل الخاص بالطواف والوقوف لكان أولى اه وفيه ان الزيارة أيضا ليست ماهيته الحقيقية فيرد مامر في تفسيره بالقصد على ان الاحرام وإن كان شرطا ابتداء فهو في حكم الركن انتهاء كما يصرح به الشارح ولو سلم فذكر الشرط لا يخل بالتعريف بل لا بد منه لأنه لا يتحقق المعنى الشرعي بدون كمن صلى لإطهارة ولذا ذكر والبيت في تعريف الزكاة والصوم فافهم والتحقيق أن تفسيره بالقصد لا يخرج عن نفاذه من أسماء العبادات لأن المراد بالقصد هنا الاحرام وهو عمل القلب واللسان والتلبية أو ما يقوم مقام التلبية من تقليد البدنة مع السوق كما سبأ فيكون عمل الجوارح أيضا ولأن قوله بفعل مخصوص الباء فيه للملابسة والمراد به الطواف والوقوف فهو قصد مقترن بهذه الأفعال لا مجرد القصد فلم يخرج عن كونه فعلا مخصوصا كسائر أسماء العبادات نعم ففرقوا بين الحج وسائر أسماء العبادات حيث جعلوا القصد فيه أصلا والفعل تبعا وعكسوا في غيره لأن الشائع في المعاني الاصطلاحية المنقولة عن المعاني اللغوية أن تكون أخص من اللغوية لامبانية لها ولما كان الحج لغة هو مطاق القصد إلى معظم خصوصه بكونه قصدا إلى معظم معين بأفعال معينة ولو جعل اسما للأفعال

(هو) بفتح الحاء وكسرها لغة القصد إلى معظم لا مطلق القصد كما ظنه بعضهم وشرا (زيارة) أي طواف ووقوف (مكان مخصوص) أي الكعبة وعرفة (في زمن مخصوص) في الطواف من بحر النحر إلى آخر العمر وفي الوقوف من روال شمس عرفة لفجر النحر (بفعل مخصوص) بأن يكون محرما بنية الحج

المعينة أصالة لبين المعنى اللغوي المتقول عنه بخلاف نحو الصوم فإنه في اللغة مطلق الإمساك فخصومه بكونه إمساكا عن المنطرات بنية من الليل وكذا الزكاة في اللغة الطهارة وتركبة الشيء تطهيره وتركبة المال المساءلة زكاة شرعا تملك جزء منه فإنه طهارة لقوله تعالى تطهيرهم وتركيبهم بها فهي تطهير مخصوص بفعل مخصوص وهو التملك فلهذا جعل القصد أصلا في تعريف الحج شرعا دون غيره وإن كان القصد شرطا في الكل وكذا جعل أصلا في تعريف التيمم فإنه في اللغة مطلق القصد وعرفوه شرعا بأنه قصد الصعيد الطاهر على وجه مخصوص وهو الضربتان فهو قصد مقترن بفعل فلم يخرج عن كونه اسما لفعل العبد وهذا معنى قول الزيلعي جعل الحج اسما لقصد خاص مع زيادة وصف كالتميم اسم لمطلق القصد ثم جعل في الشرع اسما لقصد خاص بزيادة وصف اه هذا ما ظهر لي في تحقيق هذا المجلد (قوله سابقا)

أي على الوقوف والطواف أما كونه من المقات فواجب ط (قوله لعذر) أما لأن الآية نزلت بعد فوات الوقت أو لحوف من المشركين على أهل المدينة أو خوفه على نفسه صلى الله عليه وسلم أو كره مخالطة المشركين في نسكهم إذ كان لهم عهد في ذلك الوقت زيلعي وقدم الأول لما في حاشيته للشلي عن الهدي لأن القيم أن الصحيح أن الحج فرض في أواخر سنة تسع وإن آية فرضه هي قوله تعالى والله على الناس حج البيت وهي نزلت عام الوفود أو أواخر سنة تسع وأنه صلى الله عليه وسلم لم يؤخر الحج بعد فرضه عاما واحدا وهذا هو اللائق بهديه وحاله صلى الله عليه وسلم وليس بيد من ادعى تقدم فرض الحج سنة ست أو سبع أو ثمان أو تسع دليل واحد وغاية ما احتج به من قال سنة ست أن فيها نزل قوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله وهذا ليس فيه ابتداء فرض الحج وأما فيه الأمر بآتماءه إذا شرع فيه فأين هذا من وجوب ابتداءه (قوله مع علمه الخ) جواب آخر غير متوقف على وجود العذر وحاصله أن وجوبه على الفور للاحتياط فإن تأخير تعريضه للفوات وهو متوقف في حقه صلى الله عليه وسلم لأنه كان يعلم بقاء حياته إلى أن يعلم الناس مناسكهم تكميلا للتبليغ لقوله تعالى لقد صدق الله رسوله الرؤيا الآية فهذا أرق في التعايل ولذا جعل الأول تابعه فهو كقولنا أكرم زيدا لأنه محسن إليك مع أنه أبوك (قوله لأن سببه البيت) بدليل الإضافة في قوله تعالى والله على الناس حج البيت فإن الأصل إضافة الأحكام إلى أسبابها كما تقرر في الأصول ولا يتكرر الواجب إذا لم يتكرر سببه ولحديث مسلم يا أيها الناس قد فرض عليكم الحج فحجوا فقال رجل أكل عام يا رسول الله فسكت حتى قالها ثلاثا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم قال في التهر والآية وإن كانت كافية في الاستدلال على نفى التكرار لأن الأمر لا يحتمله إلا أن أثبت النبي بمقتضى النبي أولى (قوله وقد يجب) أي الحج وهذا عطف على قوله فرض (قوله كما إذا جاوز الميقات بلا إحرام) أي فإنه يجب عليه أن يعود إلى الميقات ويلبي منه وكذا يجب عليه قبل الجأزة قال في الهداية ثم الآفة إذا انتهى إلى المواقيت على قصد دخول مكة عليه أن يحرم قصد الحج والعمرة عندنا ولم يقصد لقوله صلى الله عليه وسلم لا يجاوز أحد الميقات الاحرما ولو لتجارة ولأن وجوب الاحرام لتعظيم هذه البقعة الشريفة فيستوى فيه التاجر والمعتبر وغيرها اه قال ح فتحصل من هذا أن الحج والعمرة لا يكونان نفلا

سابقا كما سيجي لم يقل لاداء ركن من أركان الدين ليع حج النقل (فرض) سنة تسع وإنما أخره عليه الصلاة والسلام لعذر مع علمه ببقاء حياته ليكمل التبليغ (مرة) لأن سببه البيت وهو واحد والزيادة تملو و قد يجب كما إذا جاوز الميقات بلا احرام

من الآفاق وإنما يكونان نفلا من البستاني والحرمي اه قلت وفيه نظر فان حرمة مجاوزته بدون احرام لا تدل على ان الاحرام لا يكون الا واجبا من الآفاق لان الواجب كونه متلبسا بالاحرام وقت المجاوزة سواء كان الاحرام بحج نفل او غيره لان الاحرام شرط لحل المجاوزة والشرط لا يلزم تحصيله مقصودا كما مر في الاعتكاف ونظيره ايضا ان الخب لا يحل له دخول المسجد حتى يغتسل فاذا اغتسل لسنة الجمعة مثلا ثم دخل جاز مع انها نوى الغسل المسنون وإنما يجب اذا أراد الدخول ولم يغتسل لغيره وهنا اذا اراد مجاوزة الميقات وكان قاصدا للنسك واحرم بنسك فرض او مندور او نفل كفاه لحصول المقصود في تعظيم البقعة فان لم يكن قاصدا لذلك بأن قصد الدخول لتجارة مثلا فحينئذ يكون احرامه واجبا ونظيره تحية المسجد تدرج في اى صلاة صلاحا فان لم يصل فلا بد في تحصيل السنة من صلاحها على الخصوص هذا ما ظهري وعن هذا والله تعالى اعلم فرض الشارح تبع البحر والنهر تصوير الوجوب بما اذا جاوز الميقات بلا احرام فانه يجب عليه العود الى الميقات وبلي منه ويكون احرامه حينئذ واجبا اذا كان لاجل المجاوزة اما لو احرم قبلها بنسك فرض او نذر او نفل فهو على ما نوى من فرض او غيره ولا يجب عليه احرام خاص لاجل المجاوزة وحينئذ فلا حرازة في عبارته فافهم (قوله كما سيحى) اى قيل فصل الاحرام وكذا قيل فصل الاحصار (قوله) فان اختار الحج انصف بالوجوب فيكون من قيل الواجب الخير اى وان اختار العمرة انصف بالوجوب وانما تركه لعدم اقتضاء المقام اياه اه ح (قوله كالحج بمال حرام) كذا في البحر والاولى التميل بالحج رياء وسعة فقد يقال ان الحج نفسه الذى هو زيارة مكان مخصوص الحج ليس حراما بل الحرام هو اتفاق المال الحرام ولا تلازم بينهما كما ان الصلاة في الارض المغصوبة تقع فرضا وانما الحرام شغل المكان المغصوب لامن حيث كون الفعل صلاة لان الفرض لا يمكن اتصافه بالحرمة وهنا كذلك فان الحج في نفسه مأثور به وانما يحرم من حيث الاتفاق وكأنه اطلق عليه الحرمة لان للمال دخلا فيه فان الحج عبادة مركبة من عمل البدن والمال كما قدمناه ولذا قال في البحر ويجتهد في تحصيل نفقة حلال فانه لا يقبل بالنفقة الحرام كما ورد في الحديث مع انه يسقط الفرض عنه معها ولا تنافي بين سقوطه وعدم قبوله فلا يثاب لعدم القبول ولا يعاقب عقاب تارك الحج اه اى لان عدم الترك يبتنى على الصحة وهى الاتيان بالشرائط والاركان والقبول المترتب عليه الثواب يبتنى على اتيان المال والاخلاص كما لو صلى مراثيا او صام واغتاب فان الفعل صحيح لكنه بلا ثواب والله تعالى اعلم (قوله) ممن يجب استئذانه (كاحد ابويه المحتاج الى خدمته والاجداد والجدات كالاوين عند فقدهما وكذا الغريم لم يدون لاملاله يقضى به والكفيل لو بالاذن فيكره خروجه بلا اذنهم كما في الفتح وظاهره ان الكراهة تحريرية ولذا عبر الشارح بالوجوب وزاد في البحر عن السير وكذا ان كرهت خروجه زوجته ومن عليه نفقته اه والظاهر ان هذا اذا لم يكن له ما يدفعه للنفقة في غيبته قال في البحر وهذا كله في حج الفرض اما حج النفل فطاعة الوالدین اولى مطلقا كاصرح به في الملتقط (قوله حتى يلتجى) وان كان الطريق مخوفا لا يخرج وان التلى بحر عن التوازل (قوله على الفور) هو الاتيان به في اول اوقات الامكان وبقائه قول محمد انه على

مطلب

فيمن حج بمال حرام

فانه كما سيحى يجب عليه احد النسكين فان اختار الحج انصف بالوجوب وقد ينصف بالحرمة كالحج بمال حرام وبالكراهة كالحج بلا اذن ممن يجب استئذانه وفي التوازل لو كان الابن صبيحا فللاب منه حتى يلتجى (على الفور) في العام الاول عند

التراحي وليس معناه تعيين التأخير بل بمعنى عدم لزوم الفور (قوله واضح الروايتين) لا يصلح عطفه على الثاني فهو خبر مبتدأ محذوف أو قوله عند الثاني خبر مبتدأ محذوف أي هذا عند الثاني فقوله واضح عطف عليه فافهم (قوله ومالك واحد) عطف على الإمام فيفيد اختلاف الرواية عنهما أيضاً وعبارة شرح درر البحار تفيد أيضاً حيث قال وهو أصح الروايات عن أبي حنيفة ومالك واحداً فافهم (قوله أي سنينا الح) ذكره في البحر بخاتمي بسنين متوناً لأنه قد يجري مجرى حين وهو عند قوم معطرد (قوله إلا بالاصرار) أي لكن بالاصرار فهو استثناء منقطع لعدم دخول الاصرار تحت المرة ثم لا يخفى أنه لا يلزم من عدم الفسق عدم الائتم فانه يأثم ولو بمرة وفي شرح المنار لابن نجيم عن التقرير للاكمل ان حداصرار ان تتكرر منه تكرر يشعر بقلة المال لا بد منه اشعار ارتكاب الكبيرة بذلك اهـ ومقتضاه انه غير مقدر بعدد بل مفوض الى الرأي والعرف والظاهر انه يمتحن لا يكون اصراراً ولذا قال أي سنينا فقوله في شرح الملتقى فيفسق وترد شهادته بالتأخير عن العام الاول بلا عذر غير محذور لان مقتضاه حصوله بمرة واحدة فضلاً عن الميتين فافهم (قوله ووجهه الح) أي وجه كون التأخير صغيرة ان الفورية واجبة لانها ظنية لظنية دليلها وهو الاحتياط لان في تأخيرها تعريضه للفوات وهو غير قطعي فيكون التأخير مكروهاً تحرماً باحراماً لان الحرمة لا تثبت الا بقطعي مقابلها وهو الفرضية وما ذكره مني على مقاله صاحب البحر في رسالته المؤلفة في بيان المعاصي ان كل ما كره عندنا تحرماً فهو من الصغائر لكنه عذفيها من الصغائر ما هو ثابت بقطعي كوطء المظاهر منها قبل التكفير والبيع عند اذان الجمعة تأمل (قوله كان اداء) أي ويسقط عنه الائتم اتفاقاً كافي البحر قيل المراد اتم تقويت الحجج الائتم التأخير قالت لا يخفى ما فيه بل الظاهر ان الصواب اتم التأخير اذ بعد الاداء لا تقويت وفي الفتح ويأثم بالتأخير عن اول سني الامكان فلو حجج بعده ارتفع الائتم اهـ وفي القهستاني فبأنه عند الشيخين بالتأخير الى غيره بلا عذر الا اذا أدى ولو في آخر عمره فانه رافع للائتم بالاخلاق (قوله وان اتم بموته قبله) أي بالاجماع كافي الزيلعي اما على قولهما فظاهر واماعلى قول محمد فانه وان لم يأثم بالتأخير عنده لكن بشرط الاداء قبل الموت فاذا مات قبله ظهر انه اتم قبل من السنة الاولى وقيل من الآخرة من سنة رأى في نفسه الضعف وقيل بأتم في الجملة غير محكوم بتعيين بل علمه الى الله تعالى كافي الفتح (قوله وسعه ان يستقرض الح) أي جازله ذلك وقيل يلزمه

الثاني واضح الروايتين عن الإمام ومالك واحد فيفسق وترد شهادته بتأخيرها أي سنينا لان تأخيرها صغيرة وارتكابه مرة لا يفسق إلا بالاصرار بحر ووجهه ان الفورية ظنية لان دليل الاحتياط ظني ولذا أجمعوا انه لو تراخى كان اداء وان اتم بموته قبله وقالوا لو لم يحجج حتى أتلف ماله وسعه ان يستقرض ويحجج ولو غير قادر على وفائه ويرجى ان لا يؤاخذ الله بذلك أي لو ناويا وفاء اذا قدر كما قيده في الظهيرية

كان الأفضل له عدمه اهـ وإذا كان هذا في الزكاة المتعلق بها حق الفقراء في الحج اولى **(قوله)** على مسلم **(الح)** شروع في بيان شروط الحج وجعلها في الباب اربعة انواع * الاول شروط الوجوب وهي التي اذا وجدت بتمامها وجب الحج والا فلا وهي سبعة الاسلام والعلم بالوجوب لمن في دار الحرب والبلوغ والعقل والحرية والاستطاعة والوقت اى القدرة في اشهر الحج اوفى وقت خروج اهل بلده على ما يأتي * والنوع الثانى شروط الاداء وهي التي ان وجدت بتمامها مع شروط الوجوب وجب ادائه بنفسه وان فقد بعضها مع تحقق شروط الوجوب فلا يجب الاداء بل عايه الاجحاج او الاصابة عند الموت وهي خمسة سلامة البدن وأمن الطريق وعدم المجلس والحرم أو الزوج للمرأة وعدم العدة لها * النوع الثالث شرائط صحة الاداء وهي تسعة الاسلام والاحرام والزمان والمكان والتمييز والعقل ومباشرة الافعال الا بعذر وعدم الجماع والاداء من عام الاحرام * النوع الرابع شرائط وقوع الحج عن القرض وهي تسعة ايضا الاسلام وبقاءه الى الموت والعقل والحرية والبلوغ والاداء بنفسه ان قدر وعدم نية النفل وعدم الافساد وعدم النية عن الغير **(قوله)** على مسلم * فلو ملك الكافر ماله الاستطاعة ثم اسلم بعد ما افتقر لايجب عليه شئ * بتلك الاستطاعة بخلاف ماله ملكه مسلما فلم يحج حتى افتقر حيث يتقرر وجوبه ديناً في ذمته فتح وهو ظاهر على القول بالفورية لا التراخي نهر قلت وفيه نظر لان على القول بالتراخي يتحقق الوجوب من اول سنى الامكان ولكنه يتخير في ادائه فيه او بعده كافي الصلاة تجب باول الوقت موسماً والا لزم ان لا يتحقق الوجوب الا قبل الموت وان لا يجب الاجحاج على من كان صحيحاً ثم مرض او عوى وان لا يأثم المفطر بالتأخير اذا مات قبل الاداء وكل ذلك خلاف الاجماع فتدبر **(قوله)** وقد حققناه **(الح)** حاصل ما ذكره هناك ان في تكليفه بالعبادات ثلاثة مذاهب مذهب السمرقنديين غير مخاطب بها اداء واعتقادا والبخاريين مخاطب اعتقادا فقط والعراقيين مخاطب بهما فيعاقب عليهما قال وهو المعتمد كما حرره ابن نجيم لان ظاهر التصوص يشهد لهم وخلافه تأويل ولم ينقل عن ابي حنيفة واصحابه شئ ليرجع اليه اهـ ولا يخفى ان قوله في حق الاداء يفهم انه مخاطب بها اعتقادا فقط كما هو مذهب البخاريين وهو ما صححه صاحب المنار لكن ليس في كلام الشارح ان ما هنا هو ما اعتمد هناك وما قيل ان ما هنا خلاف المذهب فيه نظر لما علمت من انه لانص عن اصحاب المذهب فافهم **(قوله)** حر) فلا يجب على عبد مدبر كان او مكرها او معصا او مأذونا به ولو بمكة او كانت ام ولد لعدم اهليته لملك الزاد والراحلة ولذا لم يجب على عبيد اهل مكة بخلاف اشتراط الزاد والراحلة في حق الفقير فانه للتيسير لا الالهية فوجب على فقراء مكة وبهذا التقرير ظهر الفرق بين وجوب الصلاة والصوم على العبد دون الحج نهر وهو وجود الالهية فيها لا فيه المراد اهلية الوجوب والا فالعبد اهل للاداء فيقع له نفعاً كسبياً **(قوله)** مكلف) اى بالغ عاقل فلا يجب على صبي ولا مجنون وفي المعتوه خلاف في الاصول فذهب فخر الاسلام الى انه يوضع الخطاب عنه كالصبي فلا يجب عليه شئ من العبادات وذهب الدبوسى الى انه مخاطب بها احتياطاً بجر وقدعنا الكلام على المعتوه في اول الزكاة فراجعه * **(تنبيه)** * ذكر في البدائع انه لا يجوز اداء الحج من مجنون وصبي لا بعقل كما

(على مسلم) لان الكافر غير مخاطب بفروع الايمان في حق الاداء وقد حققناه فيما علقناه على المنار (حر) مكلف) عالم بفرضيته

لا يجب عليهما اه ونقل غيره صحة حجتهما ووفق في شرح الباب بالفرق بين من له بعض ادراك وغيره قلت وفيه نظر بل التوفيق بحمل الاول على ادائهما بنفسهما والثاني على فعل الولي في الولولية وغيرها الصبي يجب به ابوه وكذا المجنون لان احرامه عنهما وها عاجزان كاحرامهما بنفسهما اه وسياق تمامه **(قوله)** اما بالكون بدارنا سواء علم بالفرضية أم لانتفاء الاسلام فيها أم لا نبحر وقوله او باخبار عدل الخ هذا لمن اسلم في دار الحرب فلا يجب عليه قبل العلم بالجواب بقى لو أدى قبله ذكر القطبي في مناسكه بحثا انه لا يجزئه عن الفرض ونوزع بان العلم ليس من شروط وقوع الحج عن الفرض كما علم مما مروى بان الحج يصح بمطلق النية بلا تعيين الفرضية بخلاف الصلاة وبانه يصح ممن نشأ في دارنا وان لم يعلم بالفرضية كما علمته **(قوله)** او مستورين افاد ان الشرط احد شطري الشهادة العدد او العدالة كما في التهر **(قوله)** صحيح البدن اي سالم عن الآفات المانعة عن القيام بما لا بد منه في السفر فلا يجب على مقعد ومفلوج وشيخ كبير لا يثبت على الراحة بنفسه واعمي وان وجد قائدا ومحبوس وخائف من سلطان لا بأنفسهم ولا بالنيابة في ظاهر المذهب عن الامام وهو رواية عنهما وظاهر الرواية عنهما وجوب الاجحاج عليهم ويجزئهم ان دام العجز وان زال أعادوا بأنفسهم والحاصل انه من شرائط الوجوب عنده ومن شرائط وجوب الاداء عندها وثمرة الخلاف تظهر في وجوب الاجحاج والايضاء كما ذكرنا وهو مقيد بما اذا لم يقدر على الحج وهو صحيح فان قدر ثم عجز قبل الخروج الى الحج تقرر دينا في ذمته فيلزمه الاجحاج فلو خرج ومات في الطريق لم يجب الايضاء لانه لم يؤخر بعد الاجحاج ولو تكلفوا الحج بأنفسهم سقط عنهم وظاهر التحفة اختيار قولهما وكذا الاستيعاب وقواه في الفتح ومضى على ان الصحة من شرائط وجوب الاداء اه من البحر والتهر وحكى في الباب اختلاف التصحيح وفي شرحه انه مسمى على الاول في النهاية وقال في البحر العميق انه المذهب الصحيح وان الثاني صححه قاضيخان في شرح الجامع واختاره كثير من المشايخ ومنهم ابن الهمام **(قوله)** بصير فيه الخلاف المار كما علمته **(قوله)** غير محبوس هذان شروط الاداء كما مر والظاهر انه لو كان جسبه لمنعه حقا قادرا على ادائه لا يسقط عنه وجوب الاداء * (تأنيه) * ذكر في شرح الباب عن شمس الاسلام ان السلطان ومن تبعه من الامراء ملحق بالمحبوس فيجب الحج في ماله الحالى عن حقوق العباد وتماه فيه ولا يخفى ان هذا ان دام عجزه الى الموت والا فيجب عليه الحج بنفسه بعد زوال عذره وهو مقيد ايضا بما اذا كان قادرا على الحج ثم عجز والا فلا يلزمه الاجحاج على الخلاف المذكور آنفا **(قوله)** يتبع منه اي من الحج اي الخروج اليه ط **(قوله)** ذي زاد وراحلة افادته لانجب الايضاء الزاد ومالك اجرة الراحة فلا يجب بالايضاة او العارية كافي البحر وسيسير اليه **(قوله)** مخصصة به فلا يكفي لو قدر على راحة مشتركة بركبها مع غيره بالمعاقبة شرح الباب **(قوله)** وهو المسمى بالمقرب يضم الميم اسم مفعول اي ذوا المقرب وهو كما في القاموس الاكف الصغير حول السنام و ذكر ضمير الراحة باعتبار كونها مركوبا **(قوله)** والا اي ان لم يقدر على ركوب المقرب **(قوله)** على المحارة هي شبه اليهودج قاموس اي على شق منها بشرط ان يجد له معادلا كما صرح به الشافعية ومضى

اما بالكون بدارنا واما باخبار عدل او مستورين (صحيح) البدن (بصير) غير محبوس وخائف من سلطان يمنع منه (ذى زاد) يصح به بدنه فالمعتمد للحج ونحوه اذا قدر على خبز وجبن لا يعد قادرا (وراحلة) مخصصة به وهو المسمى بالمقرب ان قدروا لافتشروط القدرة على المحارة

البحر من انه يمكنه ان يضع في الشق الآخر أمته رده الحبر الرمل وفي شرح الباب اما
بركوب زاملة اى مقبب او بشق محمل وأما المحفة فن مبتدعات المتزهة فليس لها عبرة اه
والظاهر ان المراد بالمحفة التخت المعروف في زماننا المحمول بين جبلين أو جبلين لكن اعترضه
الشيخ عبد الله العنفي في شرح منسكه بانه منابذ لما قررروه من انه يعتبر في كل ما يليق بحاله
عادة وعرفا فن لا يقدر الا عليها اعتبر في حقه بلا ارتياب وان قدر بالحمل والمقنب فلا يعذر
ولو كان شريفا او ذا ثروة اه **(قوله للآفاق)** مرتبط بقوله وراحلة لاقبولة فتشترط
لايهامه ان غير الآفاق يشترط له المقنب فلا يناسب قوله لا لمكي يستطيع المشي والحاصل
ان الزاد لا بد منه ولو لمكي كما صرح به غير واحد كصاحب النبايع والسراج وما في الحاشية
والنهاية من ان المكي يلزمه الحج ولو فقيرا لا زادله نظر فيه ابن الهمام الا ان يراد ما اذا كان
يمكنه الاكتساب في الطريق وأما الراحلة فشرط للآفاق دون المكي القادر على المشي
وقيل شرط مطلقا لان ما بين مكة وعرفات أربع فراسخ ولا يقدر كل أحد على مشيتها كفى
المحيط وصح صاحب الباب في منسكه الكبير الاول ونظريه شارحه القارى بان القادر نادر
ومبنى الاحكام على الغالب وحد المكي عندنا من كان داخل المواقيت الى الحرم كما ذكره
الكرمانى وهو بعيد جدا بل الظاهر ما في السراج وغيره انه من بينه وبين مكة أقل من ثلاثة
أيام وفي البحر الزاخر واشترط الراحلة في حق من بينه وبين مكة ثلاثة أيام فصاعدا أمامادونه فلا
اذا كان قادرا على المشي وتماه في شرح الباب * (تنبيه) * في الباب الفقير الآفاق اذا
وصل الى ميقات فهو كالمكي قال شارحه اى حيث لا يشترط في حقه الزاد والراحلة ان لم
يكن عاجزا عن المشي وينبى ان يكون الغنى الآفاق كذلك اذا عدم الركوب بعد وصوله
الى احد المواقيت فالتقييد بالفقير المظهر محجوز عن المركب وليغيد انه يتعين عليه ان
لا ينوى نفلا على زعم انه لا يجب عليه لفقره لانه ما كان واجبا وهو آفاق فلما صار كالمكي
وجب عليه قانونا نفلا لزمه الحج ثانيا اه ملخصا ونظيره ما سذكروه في باب الحج عن الغير
من ان المأمور بالحج اذا وصل الى مكة لزمه ان يمكنه لحج حج الفرض عن نفسه لكونه
صار قادرا على ما فيه كاستعلمه ان شاء الله تعالى **(قوله)** اشبهه بالسعى للجمعة) اى في
عدم اشتراط الراحلة فيه **(قوله)** وافاد) اى حيث عبر بالراحلة وهى من الابل خاصة وهو
الموافق للهداية وشروحها ولما في كتب اللغة من انها المركب من الابل ذكرنا ان
أو أتى وما في القهستانى من تفسيرها بانها ما يحمله ويحمل ما يحتاجه من طعام وغيره
وانها في الاصل البعير القوى على الاسفار والاحمال اه لا يخالف ذلك لان غير البعير
لا يحمل الانسان مع ما يحتاجه في المسافة البعيدة وقد صرح في المجتبى عن شرح الصباغى
بانه لو ملك كرى حمار فهو عاجز عن النفقة اه والذي ينبى ما قاله الامام الاذرى من
الشافعية من اعتبار القدرة على البغل والحمار فيمن بينه وبين مكة مراحل يسيرة دون
البعيدة لان غير الابل لا يقوى عليها قال السندى في منسكه الكبير وهو تفصيل حسن
جدا ولم أر في كلام أحنابنا ما يخالفه بل ينبى ان يكون هذا التفصيل مرادهم اه فافهم
(قوله) وانما صرحوا بالكراهة) اى التزمية كما استظهره صاحب البحر بدليل أفضلية

للآفاق بالزاد والراحلة
لا لمكي يستطيع المشي
لشبهه بالسعى للجمعة
وافاد انه لو قدر على غير
الراحلة من بغل او حمار
لا يجب قال في البحر ولم
أره صريحا وانما صرحوا
بالكراهة وفي السراجية
الحج راكبا أفضل منه
ماشيا

مقابله ط (قوله به يفتى) لعل وجهه ان فيه زيادة الثقة وهي مقصودة في الحج ولذا اشترط في الحج عن الغير ان يخرج راكبا اذا اتسعت الثقة حتى لو حج ماشيا ولو بارمده ضمن كما صرح به في الباب لكن سياتى آخر كتاب الحج ان من نذر حج ماشيا وجب عليه المشى في الاصح وعليه المتون وعلة في الهداية وغيرها بأنه التزم القربة بصفة الكمال لقوله صلى الله عليه وسلم من حج ماشيا كتب الله له بكل خطوة حسنة من حسنات الحرم قبل وما حسنات الحرم قال كل حسنة بسبعائة ولانه أشق على البدن فكان أفضل وتماه في شرح الجامع الحائى وقال في الفتح فان قيل كره أبو حنيفة الحج ماشيا فكيف يكون صفة كمال قلنا انما كرهه اذا كان مظنة سوء الخلق كأن يكون صائما مع المشى أولا يبقيه والا فلا شك ان المشى أفضل في نفسه لانه اقرب الى التواضع والتذلل ثم ذكر الحديث المار وغيره قانت واما مسألة الحج عن الغير فامل وجهها ان المبت لما عجز عن احدى المشتقتين وهي مشقة البدن ولم يقدر الاعلى الاخرى وهي مشقة المال صارت كأنها هي المقصودة فلزم الاتيان بها كاملة ولذا وجب الاجحاج من منزل الأمر والاتفاق من ماله ولم يجزه تبرع غيره عنه لعدم حصول مقصوده فليتأمل (قوله والمقنّب أفضل من المحارة) لانه صلى الله عليه وسلم حج كذلك ولانه أبعد من الرياء والسعة وأخف على الحيوان (قوله وفي اجارة الخلاصة الح) قال الحير الرملى نقله في الخلاصة عن الفتاوى الصغرى ولعمري هذا اخفاف على الحمار وانضاف في حق الجمل فتأمل وذكر في الجوهر ان المن ستة وعشرون اوقية والواقية سبعة مثقال وهي عشرة دراهم والمائتان واربعون مناهى الوسق وهي قطار دمشق تقريبا (قوله وظاهره ان البغل كالخمار) كذا في النهر وكأنه أراد الخمار القوي المعد لحمل الاثقال في الاسفار فانه كببغل والا فاكثرا لخير دون البغال بكثير فافهم (قوله ولو ذهب الابن الى الحج) وكذا عكسه وحيث لا يجب قبوله مع انه لا يمين أحدها على الآخر يعلم حكم الاجنبي بالاولى ومراده افادة ان القدرة على الزاد والراحة لا بد فيها من الملك دون الاباحة والعارية كقدماه (قوله هذا) اى المذكور وهو القدرة على الزاد والراحة (قوله خلافا للاصوليين) حيث قالوا انها من شروط وجوب الاداء وتماه في البحر وفيما علقناه عليه (قوله كإمارة في الزكاة) اى من بيان ما لا بد منه من الحوائج الاصلية كفسره وسلاحه وثيابه وعبيد خدمته وآلات حرفته وآثامه وقضاء ديونه واصدقته ولومؤجلة كما في الباب وغيره والمراد قضاء ديون العباد ولذا قال في الباب ايضا وان وجد مالا وعليه حج وزكاة يحج به قيل الا ان يكون المال من جنس ما يجب فيه الزكاة فيصرف اليها اهـ * (تنبيه) * ليس من الحوائج الاصلية ما جرت به العادة المحدثه برسم الهدية للاقارب والاصحاب فلا يعذر بترك الحج لعجزه عن ذلك ككاتبه عليه العبادى في منسكه وأقره الشيخ اسمعيل وعزاه بعضهم الى منسك الحقيق ابن امير حاج وعزاه السيد ابو السعود الى منسك الكرماني (قوله ومنه المسكن) اى الذى يسكنه هو او من يجب عليه مسكنه بخلاف الفاضل عنه من مسكن او عبد او متاع او كتب شرعية او آية كمرية اما نحو الطب والنجوم واعمالها من الكتب الرياضية فنبت بها الاستصاعة وان احتاج اليها كما في شرح اللباب عن التارخانية (قوله فانه لا يلزمه بيع الزائد)

به يفتى والمقنّب أفضل من المحارة وفي اجارة الخلاصة حمل الجمل مائتان واربعون منا والحار مائة وخمسون فظاهره ان البغل كالخمار ولو ذهب الابن لا يمين لا يحج به لم يجب قبوله لان شرائط الوجوب لا يجب تحصيلها وهذا منها باتفاق الفقهاء خلافا للاصوليين (فصلا عمال ابد منه) كما مر في الزكاة ومنه المسكن ومرمته ولو كبيرا يمكنه الاستغناء ببعضه والحج بالفاضل فانه لا يلزم بيع الزائد انه هو الافضل وعلم به عدم لزوم بيع الكل

لانه لا يعتبر في الحاجة قدر مالا بد منه ولو كان عنده طعام سنة ولو اكثر لم يبيع الزايمان كان فيه وفاة كافي الباب وشرحه **(قوله)** والاكتفاء بالجور عطفا على بيع **(قوله)** لا يلزمه بيع في عزو ذلك الى الخلاصة ما في البحر والنهر والذي رأيته في الخلاصة هكذا وان لم يكن له مسكن ولا شيء من ذلك وعنده دراهم تبلغ به الحج وتبلغ ثمن مسكن وخادم وطعام وقوت وجب عليه الحج وان جعلها في غيره اثم اه لكن هذا اذا كان وقت خروج اهل بلده كما صرح به في الباب اما قبله فيشتري به ماشاء لانه قبل الوجوب كما في مسألة التزوج الآتية وعليه يحمل كلام الشارح فندبر **(قوله)** يشترط بقاء رأس مال لحرفته (كناجر ودهقان ومزارع كما في الخلاصة ورأس المال يختلف باختلاف الناس بحرف قلت والمراد ما يمكنه الاكتساب به قدر كفايته وكفاية عياله لا اكثر لانه لانهاية له **(قوله)** وفي الاشياء المسئلة منقولة عن ابي حنيفة في تقديم الحج على التزوج والتفصيل المذكور ذكره صاحب الهداية في التجنيس وذكره هافي الهداية مطابقة واستشهد بها على ان الحج على الفور عنده ومقتضاه تقديم الحج على التزوج وان كان واجبا عند التوقان وهو صريح ما في العناية مع انه حينئذ من الحوائج الاصلية ولذا اعترضه ابن كمال باشا في شرحه على الهداية بانه حال التوقان مقدم على الحج اتفاقا لان في تركه امرين ترك الفرض والوقوع في الزنا وجواب ابي حنيفة في غير حال التوقان اه اى في غير حال تحقق الزنا لانه لو تحققه فرض التزوج اما لو خافه فالتزوج واجب لا فرض فيقدم الحج الفرض عايه فافهم **(قوله)** وفضلا عن نفقة عياله هذا داخل تحت مالا بد منه فهو من عطف الخاص على العام اهتماما بشأنه نهر والتفقة تشمل الطعام والكسوة والسكنى ويعتبر في نفقته ونفقة عياله الوسط من غير تبذير ولا تقتير بحرف اى الوسط من حاله المعهود ولذا اعقبه بقوله من غير تبذير اى لامابين نفقة الغنى والفقر فلا يرد ما في البحر من ان اعتبار الوسط في نفقة الزوجة خلاف المفتى به والقوى على اعتبار حالهما كسائى ان شاء الله تعالى اه لان المراد بالوسط هناك المعنى الثانى والمراد هنا الاول فافهم **(قوله)** لتقدم حق العبد اى على حق الشرع لانهما لو انا بحق الشرع بل حاجة العبد وعدم حاجة الشرع الا ترى انه اذا اجتمعت الحدود وفيها حق العبد يبدأ بحق العبد لما قلنا ولانه مامن شئ الا لله تعالى فيه حق فلو قدم حق الشرع عند الاجتماع بطل حقوق العباد كذا في شرح الجامع الصغير لتأخيرها لكونها على نفسه او ماله او نفس غيره او ماله كخوف القابلة على الولد والخوف من تردى اعلى وخوف الراعى من الذئب وامثال ذلك كافتار الضيف **(قوله)** الى حين عوده متعلق بقوله فضلا او بما لا بد منه لانه بمعنى ما يحتاجه او بنفقة اى فلا يشترط بقاء نفقة المأبدع عوده وهذا ظاهر الرواية **(قوله)** مع امن الطريق اى وقت خروج اهل بلده وان كان مخيفا في غيره بحر وقدما عن الباب بانه من شروط وجوب الاداء وفي شرحه انه الاصح ورجحه في الفتح وروى عن الامام انه شرط وجوب فعلى الاول تجب الوصية به اذا مات قبل امن الطريق اما بعده فتجب اتفاقا بحر **(قوله)** غلبة السلامة كذا اختاره الفقيه

والاكتفاء بسكنى الاجارة
بالاولى وكذا لو كان عنده
مالو اشترى به مسكنا
وخادم مالا ببق بعد ما بسكنى
للحج لا يلزمه خلاصة
وحرر في النهر انه يشترط
بقاء رأس مال لحرفته ان
احتاج لذلك والا لا وفى
الاشياء معه الف وخاف
العزوبة ان كان قبل خروج
اهل بلده فله التزوج ولو
وقته لم يزمه الحج (و) فضلا
عن (نفقة عياله) ممن تلزمه
نفقته لتقدم حق العبد
(الى) حين (عوده) وقيل
بعده بيوم وقيل بشهر
(مع امن الطريق) بغلبة
السلامة

ابواليث وعليه الاعتقاد واختلف في سقوطه اذا لم يكن بدمن ركوب البحر فتبيل يسقط وقال
الكرمانى ان كان الغالب فيه السلامة من موضع جرت العادة بركوبه يجب والا فلا وهو
الاصح بحر قال في الفتح والذي يظهر انه يعتبر مع غلبة السلامة عدم غلبة الخوف حتى لو
غلب لوقوع النهب والغلبة من المحاربين مراد او سمعوا ان طائفة تعرضت للطريق ولها
شوكة والناس يستعففون انفسهم عنهم لا يجب وما افنى به الرازى من سقوطه عن اهل
بغداد وقول الاسكاف في سنة ست وثلاثين وستائة لا اقول انه فرض في زماننا وقول التاجي
ليس على اهل خراسان منذ كذا كذا سنة حج انما كان وقت غلبة النهب والخوف في الطريق
ثم زال ولله المنة **(قوله)** على ما حققه الكمال حيث قال وقول الصفا لا ارى الحج فرضا منذ
عشرين سنة من حين خرجت القرامطة لانه لا يتوصل اليه الا بارشائهم فتكون الطاعة
سبب المعصية فيه نظر لان هذا لم يكن من شانهم انما شانهم استحلال قتل النفس واخذ
الاموال وكانوا يغلبون على اماكن يترصدون فيها للحجاج وقد هجموا عليهم مرة في مكة
فقتلوا خلقا في الحرم وقد سئل الكرخي عمن لا يبيع خوفا منهم فقال ماسلمت البادية من
الآفات اى لا تخلو عنها بقلة الماء وهيجان السموم وهذا يجاب منه رحمه الله تعالى ومحمله
انه رأى ان الغالب اندفاع شرهم عن الحاج وبتقديره فالانتم في مثله على الآخذ على ما عرف
من تقسيم الرشوة في كتاب القضاء اه ملخصا واعترضه ابن كمال باشا في شرحه على الهداية
بان ما ذكر في القضاء ليس على اطلاق بل فيما اذا كان المعطى مضطرا بان لزمه الاعطاء
ضرورة عن نفسه او ماله اما اذا كان بالالتزام منه فالاعطاء ايضا يأثم وما نحن فيه من هذا
القليل اه وقره في النهر واجاب السيد ابوالسعود بانه هنا مضطر لاسقاط الفرض عن نفسه
قلت ويؤيده ما أتى عن القنية والجتي فان المكس والحفارة رشوة ونقل ح عن البحر ان
الرشوة في مثل هذا جائزة ولم اره فيه فإرجاع **(قوله)** ان قتل بعض الحجاج اى في كل عام اوفى
غالب الاعوام وحينئذ فلا تكون السلامة غالبه اه قلت فيه نظر فان غلبة السلامة
ليس المراد بها لكل احد بل للمجموع وهى لا تنتفى الا بقتل الاكثر والكثير اما قتل النصوص
لبعض قليل من جمع كثير سيما اذا كان يتفرط به بنفسه وخروجه من بينهم فالسلامة فيه غالبه
نعم اذا كان القتل بمحاربة القطاع مع الحجاج فهو عذر اذا غلب الخوف لما مر عن الفتح من
انه يشترط عدم غلبة الخوف الخ على انك قد سمعت آتفا جواب الكرخي في شأن القرامطة
المستحلين لقتل الحجاج وايضا فانما يحصل من الموت بقلة الماء وهيجان السموم اكثر مما يحصل
بالقتل باضعا ف كثيرة فلو كان عذرا لزم ان لا يجب الحج الا على القريب من مكة في اوقات
خاصة مع ان الله تعالى اوجبه على اهل الآفاق من كل فج عميق مع العلم بان سفره لا يتخلو عما
يكون في غيره من الاسفار من موت وقتل وسرقة فافهم **(قوله)** من المكس والحفارة المكس
ما يأخذه العشائر والحفارة ما يأخذه الحفير وهو الحجر ومنه ما يأخذه الاعراب في زماننا من
الصر المعين من جهة السلطان نصره الله تعالى لدفع شرهم **(قوله)** والمعتمد لا وعليه الفتوى
شرح اللباب عن التهاج **(قوله)** وعلية اى على كون المعتمد عدم كونه عذرا فيحسب الخ
(قوله) كافى مناسك الطرابلسى وعزاه في شرح اللباب الى الكرمانى **(قوله)** ومع زوج

ولو بالرشوة على ما حققه
الكمال وسيجيء آخر
الكتاب ان قتل بعض
الحجاج عذر وهل ما يؤخذ
في الطريق من المكس
والحفارة عذر قولان
والمعتمد لا كما في القنية
والجتي وعليه فيحسب
في الفاضل عما لا بد منه
القدرة على المكس ونحوه
كافى مناسك الطرابلسى
(و) مع (زوج)

او محرم) هذا وقوله ومع عدم عدة عليها شرطان مختصان بالمرأة فلذا قال لامرأة ومقابلهما من الشروط مشترك والمحرم من لا يجوز له مناكلتها على التأبيد بقرابة او رضاع او صهرية كافي التحفة وادخل في الظهيرية بنت موطأته من الزنا حيث يكون محرما لها وفيه دليل على ثبوتها بالوطء الحرام وبما ثبت به حرمة المصاهرة كذا في الحاشية نهر لكن قال في شرح اللباب ذكر قوام الدين شارح الهداية انه اذا كان محرما بالزنا فلا تسافر معه عند بعضهم واليه ذهب القدوري وبه نأخذ اه وهو الاحوط في الدين والابعد عن التهمة اه **(قوله ولو عبدا)** راجع لكل من الزوج والمحرم وقوله او ذميا او رضاع يختص بالمحرم كما لا يخفى ح لكن نقل السيد ابوالسعود عن نفقات البرازية لانسافر بأخيها رضاعا في زماننا اه اى لغلبة الفساد قلت ويؤيده كراهة الخلوة بها كالصهرة الشابة فينبغي استثناء الصهرة الشابة هنا ايضا لان السفر كالخلوة **(قوله كافي النهر يشا)** حيث قال وبنى ان يشترط في الزوج ما يشترط في المحرم وقد اشترط في المحرم العقل والبلوغ اه لكن كان على الشارح ان يؤخره عن قوله عاقل وهذا البحث نقله القهستاني عن شرح الطحاوى ح **(قوله والمراهق كبالغ)** اعترض بين النعوت ح **(قوله غير مجبوس)** مختص بالمحرم اذ لا يتصور في زوج الحاجة ان يكون مجبوسا ح **(قوله ولا فاسق)** يع الزوج والمحرم ح وقيد في شرح اللباب بكونه ماجنا لا يبالى **(قوله لعدم حفظهما)** لان المجبوس يخشى عليها منه لاعتقاده حل نكاح محرمه والفاسق الذى لامرأته اه كذلك ولو زوجها وترك المصنف تقييد المحرم بكونه مأمونا لاغناء ما ذكره عنه فانهم **(قوله مع وجوب النفقة الح)** اى فيشترط ان تكون قادرة على نفقتها ونفقتها **(قوله لمحرمها)** قيد به لانه لو خرج معها زوجها فلا نفقة عليها بل هى لها عليه النفقة وان لم يخرج معها فكذلك عند ابى يوسف وقال محمد لان نفقة لها لانها مانعة نفسها بفعالها سراج **(قوله لانه مجبوس عليها)** اى حبس نفسه لاجلها ومن حبس نفسه لغيره فنفته عليه **(قوله لامرأة)** متعلق بمحذوف صفة لزوج او محرم او متعلق بفرض **(قوله حرة)** مستدرك لان الكلام فيمن يجب عليه الحج وقد مر اشتراط الحرية فيه لكن اشار به الى ان ما استفيد من المقام من عدم جواز السفر للمرأة الا بزوج او محرم خاص بالحرية فيجوز للامة والمكاتبه والمبدرة وأم الولاد السفر بدونه كما في السراج لكن في شرح اللباب والفتوى على انه يكره في زماننا **(قوله ولو عجوزا)** اى لاطلاق التصوص بحر قال الشاعر لكل ساقطة في الحلى لاقطة = وكل كاسدة يوما لها سوق

(قوله في سفر) هو ثلاثة أيام ولياليها فيباح لها الخروج الى مادونه لحاجة بغير محرم بحر وروى عن ابى حنيفة وابى يوسف كراهة خروجها وحدها مسيرة يوم واحد وبنى ان يكون الفتوى عليه لفساد الزمان شرح اللباب ويؤيده حديث الصحيحين لا يخل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تسافر مسيرة يوم وليلة الامع ذى محرم عليها وفي لفظ سلم مسيرة ليلة وفي لفظ يوم لكن قال في الفتح ثم اذا كان المذهب الاول فليس للزوج منعها اذا كان بينها وبين مكة اقل من ثلاثة ايام **(قوله قولان)** هما مبنيان على ان وجود الزوج او المحرم شرط وجوب ام شرط وجوب اداء والذى اختاره في الفتح انه مع الصحة وأمن

او محرم) ولو عبدا او ذميا
او رضاع (بالغ) قيد لها
كما في النهر بخشا (عاقل
والمراهق كبالغ) جوهره
(غير مجبوس ولا فاسق)
لعدم حفظهما (مع)
وجوب (النفقة) لمحرمها
(عليها) لانه مجبوس عليها
(لامرأة) حرة ولو عجوزا
(في سفر) وهل يلزمها
التزوج قولان

الطريق شروط وجوب الاداء فيجب الايضاء ان منع المرض او خوف الطريق اولم يوجد زوج ولا محرم ويجب عليها التزوج عند فقد المحرم وعلى الاول لا يجب شيء من ذلك كما في البحر الح وفي النهر وخص الاول في البدائع ورجح الثاني في النهاية تبعاً لقاضيخان واختاره في الفتح اه قلت لكن جزم في الباب بأنه لا يجب عليها التزوج مع انه مشى على جعل المحرم والزواج شرط اداء ورجح هذا في الجوهره وابن اميرحاج في المسالك كما قاله المصنف في منحه قال ووجهه انه لا يحصل غرضها بالتزوج لان الزوج له ان يتنع من الخروج معها بعد ان يملكها ولا تقدر على الحلاص منه وربما لا يوافقها فتتضرر منه بخلاف المحرم فانه ان وافقها انفقت عليه وان امتنع امسكت نفقتها وترك الحرج اه ففهم **(قوله)** وليس عبداً بمحرم لها اي ولو مجبواً او خصياً لانه لا يحرم نكاحها عليه على التأنيل مادام مملوكاً لها **(قوله)** وليس لزوجها منعها اي اذا كان معها محرم والا فله منعها كما يمنعها عن غير حجة الاسلام ولو واجبة بضمنها كالتذرة والتي احرمت بها ففاتها وتخلت منها بعمرة فلا تقضيها الا باذنه وكذا دخلت مكة بعد مجاوزة الميقات غير محرمة لان حق الزوج لا تقدر على منعه بفعلها بل بالحياب الله تعالى في حجة الاسلام وحتى واذا منعها زوجها فيما يملكه تقصير محصورة كسباً في باب ان شاء الله تعالى **(قوله)** مع الكراهة اي التحريمية التي في حديث الصحيحين لتاسفر امرأة ثلاثاً الا ومعهما محرم زاد مسلم في رواية اوزجوط **(قوله)** ومع عدم عدله اي فلا يجب عليها الحج اذا وجدت كما في شرح الجمع والباب قال شارحه وهو مشعر بأنه شرط الوجوب وذكر ابن اميرحاج انه شرط الاداء وهو الاظهر **(قوله)** أية عدة كانت اي سواء كانت عدة وفاة او طلاق بان اوزج ح **(قوله)** المانعة من سفرها اما الواقعة في السفر فان كان الملاق رجباً لا يفارقها زوجها او باناً فان كان الى كل من بلدها ومكة اقل من مدة السفر تخيرت الى احدها سفر دون الآخر تعين ان تصير الى الآخر او كل منهما سفر فان كانت في مصر قرت فيه الى ان تنقضي عدتها ولا تخرج وان وجدت محرمها خلافاً لهما وان كانت في قرية او مفازة لاتأمن على نفسها فلها ان تمضي الى موضع امن ولا تخرج منه حتى تمضي عدتها وان وجدت محرمها عنده خلافاً لهما كذا في فتح القدير **(قوله)** وقت نظرف متعلق بمحذوف خبر العبرة اي ثابته وقت خروج اهل بلدها ولو قبل اشهر الحج لعد المسافة **(قوله)** وكذا سائر الشرائط اي يعتبر وجودها في ذلك الوقت (تمة) ذكر صاحب الباب في منسكه الكبير ان من الشرائط امكان السير وهو ان يبقى وقت يمكنه الذهاب فيه الى الحج على السير المعتاد فان احتساج الى ان يقطع كل يوم او في بعض الايام اكثر من مرحلة لا يجب الحج اه وذكر شارح الباب ان منها ان يتمكن من اداء المكتوبات في وقتها قل الكرماني لانه لا يلبق بالحكمة ايجاب فرض على وجه يفوت به فرض آخر اه وتماه هناك **(قوله)** فلو احرم صبي الحج تفريع على اشتراط البلوغ والحرية **(قوله)** او احرم عنه ابوه المراد من كان اقرب اليه بالنسب فلو اجتمع والدواخ يحرم الوالد كما في الحاشية والظاهر انه شرط الاولوية لباب وشرحه **(قوله)** وينبى الحج قل في الباب و شرحه وينبى لوليه ان يحجبه من محظورات الاحراء كبس الخيط

وليس عبداً بمحرم لها
وليس لزوجها منعها عن
حجة الاسلام ولو حجت بلا
محرم جاز مع الكراهة
(و) مع عدم عدة عليها
مطلقاً أية عدة كانت ابن
ملك (والعبرة لو جوبها)
اي العدة المانعة من سفرها
(وقت خروج اهل بلدها)
وكذا سائر الشروط (٢) بخبر
(فلو احرم صبي عاقل) او
احرم عنه ابوه صار محرم
وينبى ان يجزده قبله و
يلبسه ازار او رداء مبسوط
(٢) الشرائط نسخة

والطيب وان ارتكبا الصبي لاشئ عليهما **(قوله وظاهره)** اى ظاهر قول المبسوط واحرم عنه ابوه باعادة الضمير الى الصبي العاقل لكن تأمله مع قول الباب وكل ما قدر الصبي عليه بنفسه لا يجوز فيه النيابة اه وكذا ما في جامع الاستروشنى عن الذخيرة قال محمد فى الاصل والصبي الذى يحج له ابوه يقضى المتاسك ويرمى الجمار وانه على وجهين الاول اذا كان صبيا لا يعقل الاداء بنفسه وفى هذا الوجه اذا احرم عنه ابوه جاز وان كان يعقل الاداء بنفسه يقضى المتاسك كلها بفعل مثل ما يفعله البالغ اه فهو كالصريح فى ان احرامه عنه انما يصح اذا كان لا يعقل **(قوله قبل الوقوف)** وكذا بعده بالاولى وهو راجع لقوله بلغ وعق **(قوله لا انعقاده نفلا)** وكان القياس ان يصح فرضا لو نوى حجة الاسلام حال وقوفه لان الاحرام شرط كما ان الصبي اذا تطهر ثم بلغ فانه يصح اداء فرضه بتلك الطهارة الا ان الاحرام له شبه بالركن لاشتراكه على التية فحيث لم يعد لم يصح كالمصروع فى صلاة ثم بلغ بالسن فان جدد احرامها ونوى بها الفرض يقع عنه والا فلا شرح الباب **(قوله فلو جدد الخ)** بأن يرجع الى ميقات من المواقيت ويجدد التلبية بالحج كافى شرح الملقى قلت والظاهر ان الرجوع ليس بلازم لان انشاء الاحرام من الميقات واجب فقط كما يأتى ط **(قوله قبل وقوفه بعرفة)** قيل عبارة المبتنى ولو احرم الصبي او المجنون او الكافر ثم بلغ او أفق ووقت الحج باق فان جددوا الاحرام يجوزهم عن حجة الاسلام اه ومقتضاه ان المراد بما قبل الوقوف قبل فوت وقته كما عبر به مثلا على القارى فى شرحه على الوقاية والباب لكن نقل القاضى عبيد فى شرحه على الباب عن شيخه العلامة الشيخ حسن العجيبى المكي ان المراد به الكيونة بعرفة حتى لو وقف بها بعد الزوال لحظة فباع ليس له التجديد وان بقى وقت الوقوف وايداه الشيخ عبدالله العفيف فى شرح منسكه بقوله صلى الله عليه وسلم من وقف بعرفة ساعة من ليل او نهار فقد تم حجه وقال وقد وقع الاختلاف فى هذه المسئلة فى زماننا فنهى من أفق بصحة تجديده الاحرام بعد ابتداء الوقوف ومنهم من أفق بعدها ولم ترفيها فناصر بها ما خضا قلت وظاهر قول المصنف تبعاً للدر قبل وقوفه ان المراد حقيقة الوقوف لاوقته فهو مؤيد لكلام العجيبى **(قوله لم يجزئه)** اى عن حجة الاسلام ط **(قوله لا انعقاده)** اى احرام العبد نفلا لازما فلا يمكنه الخروج عنه بحر ط **(قوله بخلاف الصبي)** لان احرامه غير لازم لعدم أهلية اللزوم عليه ولذا لو احصر وتحلل لادم عليه ولا قضاء ولا اجزاء عليه لارتكاب المحظورات فتح **(قوله والكافر)** اى لو احرم فأسلم تجدد الاحرام لحجة الاسلام اجزأه لعدم انعقاد احرامه الاول لعدم الاهلية ط عن البدائع **(قوله والمجنون)** اى لو احرم عنه ولىه ثم أفق تجدد الاحرام قبل الوقوف اجزأه عن حجة الاسلام شرح الباب وفى الذخيرة قال فى الاصل وكل جواب عرفته فى الصبي يحرم عنه الاب فهو الجواب فى المجنون اه وفى الولوجية قيل الاحصار وكذا الصبي يحج به ابوه وكذا المجنون يقضى المتاسك ويرمى الجمار لان احرام الاب عنها وما عاجزان كاحرامهما بنفسهما اه وفى شرح المقدسى عن البحر العميق لاحج على مجنون مسلم ولا يصح منه اذا حج بنفسه ولكن يحرم عنه ولىه اه فهذه القول صريحة فى ان المجنون يحرم عنه ولىه كالصبي وبه اندفع ما فى البحر من قوله كيف يتصور احرام المجنون بنفسه وكون ولىه احرم عنه يحتاج الى نقل صريح يفيد انه كالصبي

وظاهره ان احرامه عنه مع عقله صحيح فمع عدمه اولى
 (فباع او عبد فعتق) قبل
 الوقوف (فغنى) كل على
 احرامه (لم يسقط فرضهما)
 لا انعقاده نفلا (فلو جدد
 الصبي الاحرام قبل وقوفه
 بعرفة ونوى حجة الاسلام
 اجزأه ولو فصل) العبد
 (المعتق ذلك) التجديد
 المذكور (لم يجزئه) لا انعقاده
 لازما بخلاف الصبي
 والكافر والمجنون

اهـ **(قوله فرضه)** عبره ليشمل الشرط والركن ط **(قوله الاحرام)** هو التلبية والتلبية او ما يقوم مقامها أى مقام التلبية من الذكر او تقليد البدنة مع السوق لباب وشرحه **(قوله وهو شرط ابتداء)** حتى صح تقديمه على اشهر الحج وان كره كإسأنى ح **(قوله حتى لم يجز الح)** تفريع على شبهه بالركن يعنى ان فائت الحج لا يجوز له استدامة الاحرام بل عليه التحلل بعمرة والقضاء من قابل كما بأتى ولو كان شرطاً محضاً لجازت الاستدامة اهـ ح ويتفرع عليه ايضا ما فى شرح اللباب من انه لو احرم ثم ارتدوا العباد بالله تعالى بطل احرامه والافارقة لا تبطل الشرط الحقيقى كالطهارة للصلاة اهـ وكذا ما قدمناه من اشتراط التبة فيه والشرط المحض لا يحتاج الى نية وكذا ما مر من عدم سقوط الفرض عن صبي او عبد احرم فياغ او عتق ما لم يجده الصبي **(قوله)** ليقضى به من قابل اى بهذا الاحرام السابق المستدام ط **(قوله فى أوأناه)** وهو من ذوال يوم عرفة الى قبيل طلوع فجر النحر ط **(قوله)** ومعظم طواف الزيارة وهو اربعة اشواط وباقيه واجب كما بأتى ط **(قوله)** وهما ركنان يشكك عليه ما قالوا ان المأمور بالحج اذا مات بعد الوقوف بعرفة قبل طواف الزيارة فانه يكون مجزئاً بخلاف ما اذا رجع قبله فانه لا وجود للحج الا بوجود ركنيه وط يوجد فبينى ان لا يجزئ الامر سواء مات المأمور أو رجع بحر قال العلامة القدسى يمكن الجواب بأن الموت من قبل من له الحق وقد أتى بوسعه وقد ورد الحج عرفة بخلاف ما رجع اهـ واما الحاج عن نفسه فسنذكر عن اللباب انه اذا وصى بتمام الحج تجب بدنة تأمل «تمة» بقى من فرائض الحج نية الطواف والترتيب بين الفرائض الاحرام ثم الوقوف ثم الطواف وأداء كل فرض فى وقته فالوقوف من ذوال عرفة الى فجر النحر والطواف بعده الى آخر العمر ومكانه اى من ارض عرفات للوقوف ونفس المسجد للطواف والحق بها ترك الجماع قبل الوقوف لباب وشرحه **(قوله وواجه)** اسم جنس مضاف فيع وسياًتى حكم الواجب **(قوله نيف وعشرون)** اى اثنان وعشرون هنا بمازاده الشارح أو اربعة وعشرون ان اعتبر الاخير وهو المحطور ثلاثة واوصلها فى اللباب الى خمسة وثلاثين فزاد احد عشر آخر وهى الوقوف بعرفة جزءاً من الليل ومتابعة الامام فى الافضة اى بأن لا يخرج من ارض عرفة الا بعد شروع الامام فى الافضة وتأخير المغرب والعشاء الى المزدلفة والايتان بمازاد على الاكثر فى طواف الزيارة قبل ويبتوته جزءاً من الليل فيها وعدم تأخير رمى كل يوم الى ثابته ورمى القارن والتمتع قبل الذبح والهدى عليهما وذبحهما قبل الحلق وفى ايام النحر قبل وطواف القدوم اهـ قلت لكن واجبات الحج فى الحقيقة خمسة الاول المذكورة فى المتن والذبح أما الباقي فهى واجبات له بواسطة لانها واجبات الطواف ونحوه **(قوله وقوف جمع)** بفتح فسكون اى الوقوف فيه ولو ساعة بعد الفجر كما فى شرح اللباب **(قوله)** سبت بذلك اى بجمع وبمزدلفة فقد يشار بهذا الى ما فوق الواحد كقوله تعالى عوان بين ذلك فافهم **(قوله لكل من حج)** اى آفاقاً أو غيردة زناً أو متمتعاً أو مفرداً وهو راجع لجميع ما قبله وانما ذكره لئلا يتوهم رجوع قوله لآفاق الى الجميع والافكثر من الواجبات الآتية لكل من حج **(قوله وطواف الصدر)** بفتح حى بمعنى الرجوع ومنه قوله تعالى يومئذ يصدر الناس اثنائاً ولذا يسمى طواف الوداع بفتح الواو وتكسر لموادعته البيت شرح اللباب فقول الشارح اى الوداع

مطلب

فى فروض الحج وواجباته

(و) الحج (فرضه) ثلاثة (الاحرام) وهو شرط ابتداء وله حكم الركن انتهاء حتى لم يجز لفائت الحج استدامته ليقضى به من قابل (والوقوف بعرفة) فى اوأناه سميت به لان آدم وحواء تعارفا فيها (و) معظم (طواف الزيارة) وهما ركنان (وواجه) نيف وعشرون (وقوف جمع) وهو المزدلفة سميت بذلك لان آدم اجتمع بحواء وازدلف اليها اى دنا (والسبي) وعند الأئمة الثلاثة هو ركن (بين الصفا) سعى به لانه جالس عليه آدم صفوة الله (والمرورة) لانه جالس عليها امرأة وهى حواء ولذا أنثى (ورمى الجمار) لكل من حج (وطواف الصدر) اى الوداع

على حذف مضاف اى طواف الوداع فهو تفسير لطواف الصدر لا تفسير للصدر بالاعتبار
 للزوم لان الوداع بمعنى الترك لازمه للصدر بمعنى الرجوع تأمل **(قوله لا فاقى)** اعترض
 النووي في التهذيب على الفقهاء في ذلك بأن الآفاق النواحي واحده افق بضمين وباسكان الفاء
 والنسبة اليه افق لان الجمع اذا لم يسم به فالنسبة الى واحد واجاب في كشف الكشاف بأنه صحيح
 لانه اريد به الخارجى اى خارج المواقيت فكان بمنزلة الانصاري وتامه في شرح ابن كمال
 والقهستاني **(قوله غير الحائض)** لان الحائض يسقط عنها كسباً **(قوله والحاق او التقصير)**
 اى احدهما والحاق افضل للرجل وفيه ان هذا شرط للخروج من الاحرام والشرط لا يكون
 الا فرضاً واجاب في شرح الباب بأن وجوبه من حيث ايقاعه في الوقت المشروع وهو
 ما بعد الرمي في الحج وبعد السعى في العمرة قلت وفيه ان هذا واجب آخر سبأني فالاحسن
 الجواب بأنه لا يلزم من توقف الخروج من الاحرام عليه ان يكون فرضاً قطعياً فقد يكون
 واجباً كتوقف الخروج الواجب من الصلاة على واجب السلام تأمل ثم رأيت في الفتح
 قال ان الحلق عند الشافعي غير واجب وهو عندنا واجب لان التحلل الواجب لا يكون الا به ثم
 قال بعد كلام غير ان هذا التأويل ظني فيثبت به الوجوب لا القطع **(قوله من الميقات)** يشمل
 الحرم للمكي ونحوه كمتنع لم يسق الهدى ط والتقييده للاحتراز عما بعده والا فيجوز قبله بل
 هو افضل بشرطه كما في شرح الباب **(قوله الى الغروب)** لم يقل من الزوال لان ابتداءه من
 الزوال غير واجب وانما الواجب ان يئمه بعد تحققه مطلقاً الى الغروب كما افاده في شرح الباب
(قوله ان وقف نهارا) أما اذا وقف ليلاً فلا واجب في حقه حتى لو وقف ساعة لا يلزم شئ **(كـ)**
 في شرح الباب نعم يكون تاركاً واجب الوقوف نهارا الى الغروب **(قوله على الاشبه)** ذكر في
 المطالب المتفائق شرح الكثران الاصح انه شرط لكن ظاهر الرواية انه سنة بكرة تركها وعليه عامة
 المشايخ وصححه في الباب وذكر ابن الهمام انه لو قيل انه واجب لا يبعد لان المواظبة من غير
 ترك مرة دليل الوجوب اه وبه صرح في المنهاج عن الوجيز وهو الاشبه والاعدل فينبغي ان
 يكون عليه المول اه من شرح الباب **(قوله والتيامن فيه)** وهو اخذ الطائف عن يمين
 نفسه وجعله الميت عن يساره باب **(قوله في الاصح)** صرح به الجمهور وقيل انه سنة وقيل
 فرض شرح الباب **(قوله والمشي فيه الحج)** فلو تركه بلا عذر أعاده والا فقبله دم لان المشي
 واجب عندنا على هذا نص المشايخ وهو كلام محمد ومافي الحاتية من انه افضل تساهل او محمول
 على النافاة لا يقال بل ينفى في النافاة ان تجب صدقة لانه اذا شرع فيه وجب فوجب المشي لان
 الفرض ان شرعه لم يكن بمصفة المشي والشرع انما يوجب ما شرع فيه كذا في الفتح **(قوله)**
 لزمه ماشياً قال صاحب الباب في منسكه الكبير ثم ان طافه زحفاً أعاده كذا في الاصل وذكر
 القاضي في شرح مختصر الطحاوي أنه يجزئه لانه أدى ما أوجب على نفسه وتامه في شرح
 الباب **(قوله فشيء افضل)** أشار الى أن الحذف يجزئه ولادم عليه لكن يحتاج الى الفرق
 بين وجوبه بالشرع ورجوبه بالنذر على رواية الاصل ولعله ان الإيجاب بالقول أقوى منه بالفعل
 فيجب بالقول كاملاً لئلا يكون نذراً بمعية كما لو نذر اعتكافاً بدون صوم لزمه به وبلغو وصفه
 له بالتقصان والواجب بالشرع هو ما شرع فيه وقد شرع فيه زحفاً فلا يجب عليه غيره

(للا فاقى) غير الحائض
 (والحاق او التقصير)
 وانشاء الاحرام من الميقات
 وحد الوقوف بعرفة الى
 الغروب ان وقف نهارا
 (والبداءة بالطواف من
 الجحجر الاسود) على
 الاشبه لمواظبته عليه
 الصلاة والسلام وقيل
 فرض وقيل سنة (والتيامن
 فيه) اى في الطواف
 في الاصح (والمشي فيه
 لمن ليس له عذر) يمنعه
 منه ولو نذر طوافاً زحفاً
 لزمه ماشياً ولو شرع متفلاً
 زحفاً فشيء افضل
 (والطهارة فيه)

والاوجب بغير موجب تأمل (قوله من التجاسة الحكيمة) اى الحدث الاكبر والاصغر وان
 اختلاف في الائم والكفارة (قوله على المذهب) وهو الصحيح وقال ابن شجاع انها سنة شرح
 الباب للقارى (قوله من ثوب) الاول ثوب اوفى ثوب ط (قوله ومكان طواف) لم ينقل
 في شرح الباب التصريح بالقول بوجوبه وانما قال واما طهارة المكان فذكر العز بن جماعة عن
 صاحب الغاية انه لو كان في مكان طوافه نجاسة لا يبطل طوافه وهذا يفيد نفى الشرط
 والفرضية واحتمال ثبوت الوجوب والسنية اهـ (قوله والاكثر على انه) اى هذا النوع
 من الطهارة في الثوب والبدن سنة مؤكدة شرح الباب بل قال في الفتح وما في بعض الكتب
 من ان نجاسة الثوب كله يجيب الدم لا اصل له في الرواية اهـ وفي البدائع انه سنة فلو طاف
 وعلى ثوبه نجاسة اكثر من الدرهم لا يلزمه شئ بل يكره لادخال التجاسة المسجد اهـ (قوله
 وستر العورة فيه) اى في الطواف وقاعدة عدة واجبا هنا مع انه فرض مطلقا لزوم الدم به كما
 عدم من سنن الحطفي في الجمعة بمعنى انه لا يلزم بتركه فسادها والا فاسنة تبيان الفرض لعدم الائم
 بتركها مرة هذا ما ظهر لي وقدمناه في الجمعة (قوله فاكتر) اى من الربيع فلو اقل لا ينعى ويجمع
 المتفرق لباب (قوله كافي الصلاة) اى كاهو المقدر المانع في الصلاة (قوله يجيب الدم) اى ان
 بعده والاسقط وهذا في الطواف الواجب والانتخب الصدقة (قوله في الاصح) مقابله ما قاله
 الكرمانى انه يعتد به لكنه يكره لترك السنة وتستحب إعادة ذلك الشوط لتكون البداءة على
 وجه السنة ومشي في الباب على انه شرط لصحة السعي فعدم الاعتداد بالشوط الاول يتفرع
 عليه وعلى القول بالوجوب لان المراد بعدم الاعتداد به لزوم اعادته او لزوم الجزاء على تقدير
 عدمها وانما الفرق من حيث انه اذا لم يعد الشوط الاول يلزمه الجزاء لترك السعي على القول
 بالشرطية لانه لا صحة للمشروط بدون شرطه وترك الشوط الاول على القول بالوجوب الذي
 هو الاعتدل المختار من حيث الدليل كما في شرح الباب وقد يقال انه اذا لم يعتد بالاول حصل
 البداءة بالصف الثاني فقد وجد الشرط ولا يتصور تركه وانما يكون تاركا لآخر الاشواط الا
 اذا اعاد الاول وكون ذلك شرطا لا ينافي الوجوب اذا لا يلزم من كون الشئ شرطا لآخر
 تنوقف عليه بحيث ان يكون ذلك الشئ فرضا كما قدمناه في الحاق خلافا لما فيهمه في شرح الباب
 هنا وفي الحاق ولو كان فرضا لزم فرضية السعي او فرضية بعضه ووجوب باقيه مع انه كاله واجب
 يجبر بدم وحينئذ تعين القول بالوجوب اذ لا ثمرة تظهر على القول بالشرطية كما نص عليه في
 المسلك الكبير وان استغربه القارى في شرح الباب والله تعالى اعلم بالصواب (قوله كاهم) اى
 في الطواف (قوله قيل لم) ضعفه هنا وان جزم به في شرحه على الملتقى لانه جزم بخلافه
 صاحب الباب فقال ولا تختص اى هذه الصلاة بزمان ولا يمكن اى باعتبار الجواز والصحة
 ولا تقوت اى الاثبات ولو تركها لم يجبر بدم اى انه لا يجيب عليه الا بصاحبه بالكفارة وذكر شارحه
 ان المسئلة خلافة في البحر العميق لا يجيب الدم وفي الجوهرية والبحر الزاخر يجيب وفي بعض
 المسائل الاكثر على انه لا يجيب وبه قال الشافعية وقيل يازه (قوله الترتيب الآتي بيانه) اى
 اى في باب الخاليات حيث قل هذا لا يجيب في يوم النحر اربعة اشياء الرمي ثم التذبح ثم الفردهم الحلق
 ثم الطواف لكن لاشئ على من طاف قبل الرمي والحلق لم يكره باب كلالاشئ على المفرد الا اذا

من التجاسة الحكيمة على
 المذهب قيل والحقيقة من
 ثوب وبدن ومكان طواف
 والاكثر على انه سنة
 مؤكدة كما في شرح لباب
 المتاسل (وستر العورة)
 فيه وبكشف ربع العضو
 فاكتر كما في الصلاة يجب
 الدم (وبدءة السعي بين
 الصفا والمروة من الصفا)
 ولو بدأ بالمروة لا يعتد
 بالشوط الاول في الاصح
 (والمشي فيه) في السعي
 (لمن ليس له عذر) كاهم
 (و ذبح الشاة للقارن
 والمتنع وصلاة ركعتين
 لكل اسبوع) من اى
 طواف كان فلو تركها
 هل عليه دم قيل نعم
 فيوصى به (والترتيب
 الآتي) بيانه (بين
 الرمي والحلق والتذبح
 يوم النحر) وأما الترتيب
 بين الطواف وبين الرمي
 والحلق فسنة فلو طاف
 قبل الرمي والحلق لاشئ
 عليه ويكره لباب وسجي
 ان المفرد لا ذبح عليه
 وسنحقه (وفعل طواف
 الافاضة) اى الزيارة

(في يوم من أيام النحر)

ومن الواجبات صكون الطواف وراء الحطيم وكون السعي بعد طواف معتمد به وتوقيت الحاق بالمكان والزمان وترك المحظور كالجماع بعد الوضوء ولبس الخيط وتغطية الرأس والوجه والضابط أن كل ما يجب بتركه دم فهو واجب صريح في الملتقى وسيضع في الجنايات (وغيره حسن وآداب) كأن يتوسع في التفقة ويحافظ على الطهارة وعلى صون لسانه ويستأذن أبويه ودائمه وكفيه ويودع المسجد بركعتين ومعارفه ويستحلمه ويتمس دعاءهم ويتصدق بشئ عند خروجه ويخرج يوم الخميس ففیه خرج عليه السلام في حجة الوداع أو الاثنين أو الجمعة بعد التوبة والاستخارة أي في أنه هل يشتري أو يكتري وهل يسافر برا أو بحرا وهل يرافق فلانا أو لانا الاستخارة في الواجب والمكروه لا عمل لها وتأمامه في النهر (وأشهره شوال وذو القعدة) بفتح القاف وتكسر (وعشر ذي الحجة) بكسر الحاء وتفتح وعند الشافعي ليس منها يوم النحر وعند مالك ذوا الحجة كله

حاق قبل الرمي لأن ذبحه لا يجب اه وبه علم أنه كان ينبغي للمصنف هنا تقديم الذبح على الحلق في الذكر ليوافق ما بينهما من الترتيب في نفس الأمر وأن الطواف لا يلزم تقديمه على الذبح أيضا لأنه إذا جاز تقديمه على الرمي المتقدم على الذبح جاز تقديمه على الذبح بالأولى كما قاله ح والحاصل أن الطواف لا يجب ترتيبه على شيء من الثلاثة ولذا لم يذكر هنا وإنما يجب ترتيب الثلاثة الرمي ثم الذبح ثم الحلق لكن المفرد لا يذبح عليه فبقى عليه الترتيب بين الرمي والحلق (قوله في يوم) تقدم في الاعتكاف أن الليل تسع للأيام في المناسك (قوله وراء الحطيم) لأن بعضه من البيت كأيأتي بيانه (قوله وكون السعي بعد طواف معتمد به) وهو أن يكون أربعة أشواط فأكثر سواء طافه طاهرا أو محدثا أو جنبا وإعادة الطواف بعد السعي فيما إذا فعله محدثا أو جنبا لجبر نقصان الانقضاء الأول ح عن البحر ثم أن يكون هذا واجبا لا ينافي ما في الباب من عدده شرط الصحة السعي كما علمته سابقا (قوله بالمكان) أي الحرم ولو في غير منى والزمان أي أيام النحر وهذا في الحجاج وأما المعتمر فلا يتوقف حلقه بالزمان كسأى في الجنائيات (قوله وترك المحظور) قال في شرح الباب فيه أن الاجتناب عن المحرمات فرض وإنما الواجب هو الاجتناب عن المكروهات التحريمية كما حققه ابن الهمسم إلا أن فعل المحظورات وترك الواجبات لما اشتركا في لزوم الجزاء الحلفت بهما في هذا المعنى (قوله كالجماع بعد الوقوف الخ) تبين للمحظورات وقيد بما بعد الوقوف لأنه قبله مفسد والمراد هنا غير المفسد تأمل (قوله والضابط الخ) لما لم يستوف الواجبات كما علمته مما زاده عن الباب ذكر هذا الضابط وإفيد بعكس القضية حكم الواجب لكنها تنعكس عكسا منطقيا لأنوا يقال بعض ما هو واجب بتركه دم لا كل ما هو واجب لأن ركعتي الطواف لا يجب بتركهما الدم وكذا ترك الواجب بعذر على ما سنذكره في أول الجنائيات لكن في الأول خلاف تقدم فعل القول بوجود الدم فيه مع تقيد الترك بلا عذر يصح للعكس كليا (قوله وغيرها الخ) فيه أنه لم يستوف الواجبات وإن كان مراده أن غير الفرائض والواجبات سنن وآداب فقير مفيد (قوله كأن يتوسع في التفقة الخ) أفاد بالكاف أنه بقي منها أشياء لم يذكرها لأنها سنن وآداب فقير مفيد (قوله للأفاقي والابتداء من الحجر الأسود على أحد الأقوال والحطب الثلاث والخروج يوم التروية وغيرها مما سيلم (قوله وعلى صون لسانه) أي عن المباح والمكروه تنزيها والأفوه واجب (قوله ويستأذن أبويه الخ) أي إذا لم يكنوا محتاجين إليه والأفكره وكذا يكره بلاذن دأته وكفيه والظاهر أنها تحريمية لإطلاقهم الكراهة ويدل عليه قوله فيما مر في تمثله للحج المكروه كالخج بلاذن مما يجب استئذانه فلا ينبغي عدده ذلك من السنن والآداب (قوله بفتح القاف وتكسر) أي مع سكون العين وحكى الفتح مع كسر العين (قوله وتفتح) عزاه الشيخ اسمعيل إلى تحرير إمام النووي وقال خلافا لما في شرح الشعني من أنه لم يسمع إلا الكسر (قوله وعند الشافعي ليس منها يوم النحر) هو رواية عن أبي يوسف أيضا كافي النهر وغيره وظاهر المتن بوافقه لأنه ذكر العدد فكان المراد عشر ليال لكن إذا حذف التمييز جاز التذكير فيكون المعنى عشرة أيام أفاده ح عن القهستاني وقيل إن العشر اسم لهذه الأيام العشرة فليس المراد به اسم العدد حتى يعتبر فيه التذكير مع المؤنث والعكس تأمل (قوله ذوا الحجة كله)

مبتدأ محذوف الخبر تقديره منها ح **(قوله)** عملاً بالآية (أى قوله تعالى الحج أشهر معلومات **(قوله)** قلنا اسم الجمع الحج) الإضافة بيانية أى اسم هو جمع والأشهر صيغة جمع حقيقة وهذا أحد جوابين للزمخشري حاصله أنه تجوز في إطلاق صيغة الجمع على ما فوق الواحد لملاقة معنى الاجتماع والتعدد ثانيهما أن التجوز في جعل بعض الشهر شهراً فالأشهر على الحقيقة واعتراض الأول بأن فيه إخراج العشر عن الإرادة لخروجه عن الشهرين وأوجب بأنه داخل فيما فوق الواحد وهذا كله على تقدير الحج ذو أشهر أما على تقدير الحج في أشهر فلا حاجة إلى التجوز لأن الظرفية لا تقتضى الاستيعاب لكن بين المراد الحديث الوارد في تفسير الآية بأنها شوال وذو القعدة وعشر ذى الحجة **(قوله)** وفائدة التأقيت الحج (جواب عن اشكال تقديره أن التأقيت بها أن اعتبر للفوات أى أن أفعال الحج لو أخرت عن هذا الوقت يفوت الحج لقوته بتأخير الوقوف عن طلوع فجر العاشر يلزم أن لا يصبح الطواف الركن بعده وإن خصص الفوات بفوت معظم أركانه وهو الوقوف يلزم أن لا يكون العاشر منها كره رواية عن أبى يوسف وإن اعتبر التأقيت المذكور لإداء الأركان في الجملة يلزم أن يكون ثمانى التحريم وثانته منها لجواز الطواف فيهما وأجاب الشارح تبعاً للبحر وغيره بما يفيد اختيار الأخير وذلك بأن فائدة أن شيئاً من أفعال الحج لا يجوز إلا فيها حتى لو صام المسلم أو القارن ثلاثة أيام قبل أشهر الحج لا يجوز وكذا السعى عقب طواف القدوم لا يقع عن سعى الحج إلا فيها حتى لو فعله في رمضان لم يجز ولو أشبه عليهم يوم عرفه فوقفوا فإذا هو يوم التحريم جاز لوقوعه في زمانه ولو ظهر أنه الحادى عشر لم يجز كفى للباب وغيره قال القهستانی ولا ينافيه أجزاء الإحرام قبلها ولا أجزاء الرمي والحلق وطواف الزيارة وغيرها بعدها لأن ذلك محرم فيه أنه قات فيه نظر لأن طواف الزيارة يجوز في يومين بعد عشر ذى الحجة كما علمته وإن كان أوله أفضل فالتناسب الجواب عن الاشكال بأن فائدة التأقيت ابتداء عدم جواز الأفعال قبله وانتهاء الفوات بفوت معظم أركانه وهو الوقوف ولا يلزم خروج اليوم العاشر من علمته من جوازه فيه عند الاشتباه بخلاف الحادى عشر هذا ما ظهر لى فافهم **(قوله)** وأنه يكره الإحرام الحج (عطف على قوله أنه لو فعل وهو ظاهر في أنه أراد بأفعال الحج غير الإحرام فلا ينافي في أجزاء الإحرام مع الكراهة فقوله لا يجزى به واقع في محزه فافهم نعم في كون الكراهة فائدة التأقيت خفاء ولعل وجهه كون الإحرام شيئاً بالركن تأمل **(قوله)** قبلها) أفداه لو أحرم فيها بحج ولو أعادها قبل لا يكره ولذا قال في الذخيرة لا يكره الإحرام بالحج يوم التحريم وكرهه قبل أشهر الحج قال في التلويح ويبنى أن يكون مكروهاً حيث لم يأمن على نفسه وإن كان في أشهر الحج **(قوله)** لشبهه بالركن) علة لقوله لا يكره أى ولو كان ركناً حقيقة لم يصح قبلها فإذا كان شيئاً يكره قبله لشبهه وقربه من عدم الصحة بحر **(قوله)** كره (أى عند قوله فرضه الإحرام **(قوله)** وإطلاقها) أى الكراهة يفيد التحريم وبه يفيد القهستانی ونقل عن التحفة الإجماع على الكراهة وبه صرح في البحر من غير تفصيل بين خوف الوقوع في محذور أو لأقال ومن فصل كصاحب الظهيرية قياساً على المقات المكاتى فقد أخطأ لكن نقل القهستانی أيضاً عن المحيط التفصيل ثم قال وفي التلويح عنه أنه يكره إلا عند أبى يوسف **(قوله)** والعمره في العمر سنة مؤكدة (أى إذا أتى بها مرة فقد أقام

عملاً بالآية قلنا اسم الجمع يشترك فيه ما وراء الواحد وفائدة التأقيت أنه لو فعل شيئاً من أفعال الحج خارجها لا يجزى به (و) أنه (يكره الإحرام قبلها) وإن أمن على نفسه من المحذور لشبهه بالركن كإحرام الطوافها يفيد التحريم (والعمره) في العمر مرة (سنة مؤكدة على المذهب

٣ مطلب
أحكام العمره

في الفتح والباب (قوله يوم عرفة) أي قبل الزوال وبعده وهو المذهب خلافاً لما عن أبي يوسف أنها لا تكرر فيه قبل الزوال بحر (قوله وأربعة) بالنصب والتثنية والاصل أربعة أيام بعد هاتى بعد عرفة أي بعد يومها * (تنبيه) * يزداد على الأيام الخمسة ما في الباب وغيره من كراهة فعلها في أشهر الحج لاهل مكة ومن يمنعهم أي من المقيمين ومن في داخل الميقات لأن الغالب عليهم أن يخرجوا في سنتهم فيكونوا متمتعين وهم عن التمتع ممنوعون والا فلا منع للمكي عن العمرة المفردة في أشهر الحج إذا لم يخرج في تلك السنة ومن خالف فعليه البيان شرح الباب ومثله في البحر وهو رد على ما اختاره في الفتح من كراهتها للمكي وإن لم يخرج ونقل عن القاضي عيّد في شرح المنسك أن ما في الفتح قال العلامة قاسم أنه ليس بمذهب لعلمائنا ولا للائمة الأربعة ولا خلاف في عدم كراهتها لاهل مكة اه قلت وسأتي تمام الكلام عليه في باب التمتع إن شاء الله تعالى وهذا وما نقله ح عن الشرنبلالية من تقيده كراهة العمرة في الأيام الخمسة بقوله أي في حق المحرم أو مريد الحج يقتضي أنه لا يكره في حق غيرها ولم أر من صرح به فراجع (قوله أي كره انشاؤها بالأحرام) أي كره انشاء الأحرام لها في هذه الأيام ح (قوله حتى يلزمه دم وإن رفضها) سأتي الكلام عليه إن شاء الله في آخر باب الجنائيات (قوله لا داؤها) عطف على انشاؤها ح (قوله كقارن فاته الحج) لوقال كما في المعراج كفايت الحج لشمل المتمتع (قوله وعليه) أي على ما ذكر من أن المكروه الانشاء لا الأداء بأحرام سابق (قوله فاستثناء الحائية الحج) حيث قال تكرر العمرة في خمسة أيام لغير القارن اه ووجه الانقطاع ما علمته من أن المكروه انشاء العمرة في هذه الأيام والقارن أحرم بها بأحرام سابق على هذه الأيام فهو غير داخل فيما قبله فاستثناءه منقطع فافهم (قوله فلا ينحصر الحج) تبرع على قوله منقطع لأن حاصله أنه لما لم يكن منشأ للأحرام فيها لم يكن داخلها فيمن تكرر عمرته فيها وحيث فلا ينحصر جواز عمرته بيوم عرفة فافهم (قوله كما توهمه في البحر) حيث قال بعد قول الحائية لغير القارن مانعه وهو تقييد حسن وبني أن يكون راجعاً إلى يوم عرفة لا إلى الخمسة كما لا يخفى وأن يلحق المتمتع بالقارن اه قال في التهر هذا ظاهر في أنه فهم أن معنى ما في الحائية من استثناء القارن أنه لا بد له من العمرة ليبنى عليها أفعال الحج ومن ثم خصه بيوم عرفة وهو غفلة عن كلامهم فقد قال في السراج وتكره العمرة في هذه الأيام أي يكره انشاؤها بالأحرام أما إذا داها بأحرام سابق كما إذا كان قارناً ففاته الحج وأدى العمرة في هذه الأيام لا يكره وعلى هذا فلا استثناء الواقع في الحائية منقطع ولا اختصاص ليوم عرفة اه أقول لا يخفى عليك أن المتبادر من القارن في كلام الحائية المدرك لأفادت الحج بخلاف ما في السراج وحيث فلا شك أن عمرته لا تكون بعد يوم عرفة لأنها تبطل بالوقوف كما سأتي في بابها وليس في كلام البحر تعرض لمن فاته الحج ولا لأن الاستثناء متصل أو منقطع فمن أين جاءت الغفلة ففهم (قوله والمواقيت) جمع ميقات بمعنى الوقت المحدود واستعير للمكان أعني مكان الأحرام كما استعير المكان للوقت في قوله تعالى هالك ابتلى المؤمنون ولا ينافيه قول الجوهرى الميقات موضع الأحرام لأنه ليس من رأيه التفرقة بين الحقيقة والحجاز وكأنه في البحر استند إلى ظاهر

(يوم عرفة وأربعة بعدها)
أي كره انشاؤها بالأحرام
حتى يلزمه دم وإن رفضها
لا داؤها فيها بالأحرام
السابق كقارن فاته الحج
فاعتبر فيها لم يكره سراج
وعليه فاستثناء الحائية
القارن منقطع فلا ينحصر
بيوم عرفة كما توهمه في
البحر (والمواقيت) أي
المواضع التي لا يجاوزها

مطلب
في المواقيت

ما في الصحاح فزعم انه مشترك بين الوقت والمكان المعين والمراد هنا الثاني واعرض عن كلامهم السابق وقد علمت ماهو الواقع نهر ثم اعلم ان المقاتل المكنى يختلف باختلاف الناس فانهم ثلاثة اصناف آفاق وحلى اى من كان داخل المواقيت وحرمى وذكرهم المصنف على هذا الترتيب **(قوله مریدمكة)** اى ولولغيرنسك كتجارة ونحوها كما بنى **(قوله الاعحراما)** اى بمحج او عمرة **(قوله بضم ففتح)** اى وسكون اليا. مصغر الحلقة بالفتح اسم بنت في الماء معروف **(قوله على ستة اميال من المدينة)** وقيل سبعة وقيل اربعة قال العلامة القطلي في منسكه والمحرم من ذلك ما قاله السيد نورالدين على السهمودى في تاريخه قد اختبرت ذلك فكان من عتبة باب المسجد النبوى المعروف بباب السلام الى عتبة مسجد الشجرة بذي الحليفة تسعة عشر الف ذراع بتقديم المائة الفوقية وسبعمائة ذراع بتقديم السين واثنين وثلاثين ذراعا ونصف ذراع بذراع اليد اه قلت وذلك دون خمسة اميال فان الميل عندنا اربعة آلاف ذراع بذراع الحديد المستعمل الآن والله اعلم اه **(قوله وعشر مراحل)** اوتسع كما في البحر **(قوله وهو كذب)** ذكره في البحر عن مناسك المحقق ابن امير حاج الحلي **(قوله وذات عرق)** في منسك القطلي سميت بذلك لان فيها عرقا وهو الجبل وهى قرية قد خربت الآن وعرق هو الجبل المشرف على العقيق والعقيق واديسيل ماؤه الى غورى تهامة قاله الازهرى اه ولهذا قال في الباب والافضل ان يحرم من العقيق وهو قبل ذت عرق بمحلة او مرحلتين **(قوله على مرحلتين)** وقيل ثلاث وجمع بان الاول نظر الى المراحل المعروفة والثاني الى الشرعية **(قوله وجحفة)** بضم الجيم وسكون الحاء المهملة سميت بذلك لان السيل نزل بها وجحف اهليا اى استاصلهم واسمها في الاصل بهيمة لكن قيل انها قد ذهبت اعلامها ولم يبق بها الا رسوم خفية لا يكاد يعرفها الا سكان بعض البوادي فلذا والله تعالى اعلم اختار الناس الاحرام احتياطا من المكان المسمى براض وبعضهم يجعله بالغين لانه قبل الجحفة بنصف مرحلة او قريب من ذلك بحر وقال القطي ولقد سألت جماعة ممن له خبرة من عربانها عنها فأروني اكمة بعد مراحلتنا من رابغ الى مكة على جهة الغين على مقدار ميل من رابغ تقريبا **(قوله وقرن)** بفتح القاف وسكون الراء جبل مطل على عرفات لاختلاف في ضبطه بهذا بين رواية الحديث واللغة والفقه واحتجاب لاجبار وغيرهم نهر عن تهذيب الاسماء واللغات **(قوله وفتح الراء خطأ الخ)** قال في القاموس وغلط الجوهرى في تحريكه وفي نسبة اويس القرنى اليه لانه منسوب الى قرن بن رومان بن ناجية بن مراد احد اجداده **(قوله وبالم)** بفتح المثناة التحتية واللامين واسكان الميم ويقال لها الملم بالهمزة وهو الاصل والياء تسهيل لها **(قوله جبل)** اى من جبال تهامة مشهور في زماننا بالسعدية قاله بعض شراح المناسك قال في البحر وهذه المواقيت ماعدا ذات عرق ثابتة في الصحيحين وذات عرق في صحيح مسلم وسنن ابى داود **(قوله والعراقى)** اى اهل البصرة والكوفة وهم اهل العراق وكذا سائر اهل المشرق وقوله والشامى مثله المصرى والمغربى من طريق تبوك لباب وشرحه **(قوله**

مریدمكة الاحراما خمسة
(ذوالحليفة) بضم ففتح
مكان على ستة اميال من
المدينة وعشر مراحل من
مكة تسميها العوام ابيار
على رضى الله عنه يزعمون
انه قاتل الجن في بعضها
وهو كذب (وذات عرق)
بكسر فسكون على مرحلتين
من مكة (وجحفة) على
ثلاث مراحل بقرب رابغ
(وقرن) على مرحلتين
وفتح الراء خطأ ونسبة
اويس اليه خطأ آخر (ويلم)
جبل على مرحلتين ايضا
(للمدى والعراقى والشامى)
الغير المار بالمدينة

٣ قول الحشى الغير المارين
كذا بالاسل المقابل على
خط المؤلف والذي في
نسخ الشارح الغير المار
وكثيرا ما يقع مثل هذا
نظائر ولعل منشأ اختلاف
النسخ اه مصححه

الاحرام من ذى الحليفة كالمدنى كياناً في تحريره فانهم (قوله بقرينة ما يأتي) اى في قوله وكذا هي لمن مر بها من غير اهلها ح (قوله والشجدي) اى نجد البين ونجد الحجاز ونجد تهامة لباب (قوله والبنى) اى باقى اهل البين وتهامة لباب (قوله ويجمعها الخ) جمعها ايضا الشيخ ابو البقاء في البحر العميق بقوله

موافيت آفاق يمان ونجدة عراقي وشام والمدينة فاعلم

بالم قرن ذات عرق وجحفة حليفة ميقات النبي المكرم

(قوله وكذا هي) اى هذه المواقيت الخمسة (قوله قاله التتوي الشافعي وغيره) سقطت

هذه الجملة من بعض النسخ وهو الحق لان هذه المسئلة مصرح بها في كتب المذهب متونا

وشروحا فلا معنى لتقلها عن التتوي رحمه الله تعالى ح واجب بانه يشير الى انها اتفاقية

(قوله وقالوا) اى علماؤنا الحنفية (قوله ولو مر بمقتاتين) كالمدنى يمر بذى الحليفة ثم

بالجحفة فاحرامه من الابدع افضل اى الابدع من مكة وهو ذى الحليفة لكن ذكر في شرح

الباب عن ابن امير حاج ان افضل تأخير الاحرام ثم وفق بينهما بان افضلية الاول لما فيه

من الخروج عن الخلاف وسرعة المسارعة الى الطاعة والثاني لما فيه من الأمن من قاة

الوقوع في المخطورات لفساد الزمان بكثرة العصيان فلا ينافي ما مر ولما في الدائع من قوله

من جاوز ميقاتا بلا احرام الى آخر جاز الا ان المستحب ان يجره من الاول كذا روى عن

ابن حنيفة انه قال في غير اهل المدينة اذا مروا بها فجاوزوها الى الجحفة فلا بأس بذلك واحب

الى ان يجرموا من ذى الحليفة لانهم لما وصلوا الى الميقات الاول لزمهم محافظة حرمة فكره

لهم تركها اه وذكر مثله القدوري في شرحه الا ان في قول الامام في غير اهل المدينة

اشارة الى ان المدنى ليس كذلك وبه يجمع بين الروايتين عن الامام بوجود الدم وعدمه

بحمل رواية الوجوب على المدنى وعدمه على غيره اه قلت لكن نقل في الفتح ان المدنى

اذا جاوز الى الجحفة فاحرم عندها فلا بأس به وفضل ان يجره من ذى الحليفة ونقل قبله عن

كافي الحاكم الذي هو جمع كلام محمد في كتب ظاهر الرواية ومن جاوز وقته غير محرم ثم أتى وقتا

آخر فاحرم منه اجزاء ولو كان احرم من وقته كان احب الى اه فالاول صريح والثاني

ظاهر في المدنى انه لا شيء عليه فعمل ان قول الامام المار في غير اهل المدينة اتفاق لاحترازي

وانه لا فرق في ظاهر الرواية بين المدنى وغيره واما قول الهداية وفائدة التأقيت اى بالمواقيت

الخمس المانع عن تأخير الاحرام عنها لانه يجوز التقديم بالاجماع فاعترضه في الفتح بانه يلزم عليه

انه لا يجوز تأخير المدنى الاحرام عن ذى الحليفة والمسطور خلافة نعم روى عن الامام ان

عليه دما لكن الظاهر عنه هو الاول قال في النهر والجواب ان المانع من التأخير مقيد بالميقات

الاخير وتماه فيه (قوله على المذهب) مقابله رواية وجوب الدم (قوله وعبارة الباب سقط

عنه الدم) مقتضاها وجوبه بالمجازاة ثم سقوطه بالاحرام من الاخير ومخالف للمسطور كما

علمته والظاهر انه مبنى على الرواية الثانية (قوله ولو لم يمر بها الخ) كذا في الفتح ومفاد ان

وجوب الاحرام بالحادثة اما يعتبر عند عدم المرور على المواقيت اما لو مر عليها فلا يجوز له

مجازاة آخر ما يمر عليه منها وان كان يجازى بعده ميقاتا آخر وبذلك اجاب صاحب البحر عما

بقرينة ما يأتي (والشجدي

والبنى) لنفسه ونشر مرتب

ويجمعها قوله

* عرق العراق بلمد البنى

وبذى الحليفة يجرم المدنى

للشام جحفة ان مررت بها

* ولا اهل نجد قرن فاستبين *

(وكذا هي لمن مر بها من

غير اهلها) كالشامى يمر

بميقات اهل المدينة فهو

ميقاته قاله التتوي الشافعي

وغيره وقالوا ولو مر بميقاتين

فاحرامه من الابدع افضل

ولو اخره الى الثاني لاشئ

عليه على المذهب وعبارة

الباب سقط عنه الدم ولو لم

يمر بها

أورد عليه العلامة ابن حجر الهيتمي الشافعي حين اجتماعه به في مكة من أنه ينبغي على مدعاكم ان لا يلزم الشامي والمصري الاحرام من رابع بل من خليف لمخاذاته لا آخر المواقيت وهو قرن المنازل وأجابه بجواب آخر وهو ان مرادهم المخاذاة القريبة ومخاذاة المارن بقرن بعيدة لان بينهم وبينه بعض جبال لكن نازعه في النهر بأنه لا فرق بين القريبة والبعيدة **(قوله تحرى)** أي غلب على ظنه مكان المخاذاة واحرم منه ان لم يجد علما به يسأله **(قوله)** اذا حاذى أحدها في بعض النسخ اذا حاذاه أحدها **(قوله)** وابعدها أي عن مكة **(قوله)** فإن لم يكن الحل كذا في الفتح لكن الاصول قول اللباب فان لم يعلم المخاذاة لما قال شارحه انه لا يتصور عدم المخاذاة اه أي لان المواقيت نعم جهات مكة كلها فلا بد من مخاذاة أحدها **(قوله)** فعلى مرحلتين أي من مكة فتح ووجهه ان المرحلتين أوسط المسافات والا فالاحتياط الزيادة مقدس **(قوله)** وحرم الحل فعليه العود الى ميقات منها وان لم يكن ميقاته ليحرم منه والافعليه دم كسأني بيانه في الجنايات **(قوله)** كلها زاد لاجل دفع ما أورد على عبادة الهداية كإقدماته آقا **(قوله)** أي لا فاقى أي ومن الحق به كالحرى والحل اذا خرج الى الميقات كسأني فقسيده بالآفاقى للاحتراز عما لو بقي في مكانهما فلا يحرم كسأني **(قوله)** يعني الحرم أي التي أتت لتحديده قريبا لخصوص مكة وإنما قيد بها لان الغالب قصد دخولها **(قوله)** غير الحج كمجرد الدروبة والزهة أو التجارة فتح **(قوله)** اما لو قصد موضع من الحل الحل أي عما بين الميقات والحرم والمعتبر القصد عند المجاوزة لا عند الخروج من بيته كسأني في الجنايات أي قصد أوليا كإذا قصد لبيع أو شراء وانه اذا فرغ منه بدخل مكة تأنيا اذ لو كان قصده الاولى دخول مكة ومن ضرورته ان يمر في الحل فلا يحل له **(قوله)** فله دخول مكة بلا احرام أي ما لم يرد نسكا كسأني قريبا **(قوله)** وهو الحل أي أي القصد المذكور وهو الحيلة لمن أراد دخول مكة بلا احرام لكن لا تتم الحيلة الا اذا كان قصده لموضع من الحل قصد أوليا كما قررناه ولم يرد النسك عند دخول مكة كسأني قريبا وسيأتي تمام الكلام على ذلك في أواخر الجنايات ان شاء الله تعالى **(قوله)** الامامور بالحج للمخالفة ذكره في البحر بخلافه وينبغي ان لا تجوز هذه الحيلة للمأمور بالحج لانه حينئذ لم يكن سفره للحج ولانه مأمور بحجة آفاقية واذا دخل مكة بغير احرام صارت حجه مكية فكان مخالفا وهذه المسئلة يكثر وقوعها فيمن يسافر في البحر الملح وهو مأمور بالحج ويكون ذلك في وسط السنة فهل له ان يقصد البندر المعروف بمجدة ليدخل مكة بغير احرام حتى لا يطول الاحرام عليه لو احرم بالحج فان المأمور بالحج ليس له ان يحرم بالعمرة اه أي لانه اذا اعتزم ثم احرم بالحج من مكة يصير مخالفا في قولهم كافي التناخانية عن المحيط وهل مخالفته لكونه جعل سفره لغير الحج المأمور به أو لكونه لم يجعل حجه آفاقية وعلى الثاني لو اعتزم او فعل الحيلة بان قصد البندر ثم دخل مكة ثم خرج وقت الحج الى الميقات فأحرم منه لم يكن مخالفا لان حجه صارت آفاقية اما على الاول فهو مخالف ويحتمل ان المخالفة لكل من العليين كإقسيده اول عبارة البحر المذكورة فتتحقق المخالفة بالعلة الاولى لكن ذكر العلامة القاري في بعض رسائله مسئلة اضطرب فيها فقهاء عصره وهي ان الآفاقى الحاج عن الغير اذا جاوز الميقات بلا احرام للحج ثم عاد الى الميقات واحرم هل يصح

تحرى واحرم اذا حاذى أحدها وابعدها افضل فان لم يكن بحيث يحاذى فعلى مرحلتين (و حرم تأخير الاحرام عنها) كلها (ان) أي لا فاقى (قصد دخول مكة) يعني الحرم (ولو الحاجة) غير الحج اما لو قصد موضعا من الحل كخليف وجدة حل له مجاوزته بلا احرام فاذا حل به التحق باهله فله دخول مكة بلا احرام وهو الحيلة لمريد ذلك الامامور بالحج للمخالفة (لا) يحرم (التقديم) للاحرام (عليها)

عن الآمر قيل لاوقيل نعم ومال هو الى الثاني قال وأفتى به الشيخ قطب الدين وشيخنا سنان الرومي في منسكه والشيخ على المقدسي قلت وهذا يفيد جواز الحيلة المذكورة له اذا عاد الى المقات وأحرم والجواب عن قوله لان سفره حينئذ لم يكن للحج انه اذا قصد البندر عند المجاوزة ليقم به اياما لبيع أو شراء مثلا ثم يدخل مكة لم يخرج عن ان يكون سفره للحج كما لو قصد مكانا آخر في طريقه ثم التقاه عنه والله تعالى أعلم فافهم واما لو أحرم بالحج من المقات واقام بمكة حراما فانه لا يحتاج الى هذه الحيلة لكنه يكره تقديم الاحرام على اشهر الحج اي يحرم كقدمناه قبيل احكام العمرة (قوله بل هو الافضل) قدما تفسيرا للصحابة الاتمام بالاحرام من ديرة اهله ومن الاماكن القاصية قال في فتح القدير وانما كان التقديم على المواقيت افضل لانه اكثر تعظيلا وأوفر مشقة والاجر على قدر المشقة ولذا كانوا يستحبون الاحرام بهما من الاماكن القاصية روى عن ابن عمر انه احرم من بيت المقدس وعمران بن الحصين من البصرة وعن ابن عباس انه احرم من الشام وابن مسعود من القادسية وقال عليه الصلاة والسلام من اهل من المسجد الاقصى بعمرة أو حجة غفر الله له ما تقدم من ذنبه رواه احمد وابو داود بخوة اهـ (قوله ان في اشهر الحج) اما قبلها فيكره وان أمن على نفسه الوقوع في الخطورات لشبه الاحرام بالركن كامر (قوله وأمن على نفسه) والا فالاحرام من المقات افضل بل تأخيرها الى آخر المواقيت على ما اختاره ابن امير حاج كما قدما (قوله وحل لأهل داخلها) شروع في الصنف الثاني من المواقيت والمراد بالداخل غير الخارج فيشمل من فيها نفسها ومن بعدها فانه لا فرق بينهما في المنصوص من الرواية كما صرح به في الفتح والبحر وغيرها وينبغي ان يراد داخل جميعها ليخرج من كان بين مقياتين كمن كان منزله بين ذى الحليفة والحيفة لانه بالنظر الى الحيفة خارج المقات فلا يحل له دخول الحرم بلا احرام تأمل (قوله يعني لكل الح) اشار الى ان المراد بالاهل ما يشمل من قصدهم من غيرهم كما فاده قبله بقوله اما لو قصد موضعا من الحل الح (قوله غير محرم) حال من اهل ولم يجمعه نظرا الى لفظ اهل فانه مفرد وان كان معناه جمعا (قوله ما لم يرد نسكا) اما ان اراده وجب عليه الاحرام قبل دخوله ارض الحرم فيقاته كل الحل الى الحرم فتح وعن هذا قال القطبي في منسكه وما يجب التيقظ له سكان جدة بالجيم واهل حدة بالمهلمة واهل الاودية القريبة من مكة فانهم غالبا يأتون مكة في سادس أو سابع ذى الحجة بلا احرام ويحرمون للحج من مكة فعليهم دم المجاوزة المقات بلا احرام لكن بعد توجههم الى عرفة ينسقط عنهم بوصولهم الى اول الحل ملين الا ان يقال ان هذا لا يعد عودا الى المقات لعدم قصدهم العود ثلاثي ما لمزمهم بالمجاوزة بل قصدوا التوجه الى عرفة اهـ وقال القاضي محمد عبيد في شرح منسكه والظاهر السقوط لان العود الى المقات مع التلبية مسقط لدم المجاوزة وان لم يقصد حصول المقصود وهو التعظيم (قوله للحرج) علة لقوله وحل الح (قوله كالم) جاوزها الح) يشمل عود الهاء الى مكة فتكون الكاف للتمثيل لان المكي اذا خرج الى الحل الذي في داخل المقات التحق باهله كامر انفا بشرط ان لا يجاوز مقيسات الآفتى والا فهو كالأفتى لا يحل له دخوله بلا احرام كما ذكره في البحر ويحتمل عودها الى المواقيت

بل هو الافضل ان في اشهر الحج وأمن على نفسه (وحل لأهل داخلها) يعني لكل من وجد في داخل المواقيت (دخول مكة غير محرم) ما لم يرد نسكا للحرج كالمجاوزها حظا بمكة

فالكاف للتظير للعنف في قوله ما لم يرد نسكا فان من اراده من اهل الحل لا يدخل مكة بلا احرام ونظيره المكي اذا خرج منها وجاوز المواقيت لا يحل له العود بلا احرام لكن احرامه من الميقات بخلاف مرید النسك فانه من الحل كما علمته **(قوله فهذا)** الاشارة الى اهل داخلها بالمعنى الذى ذكرناه فالحرم حد في حقه كالميقات فلا يَدْخُلُ الحَرَمَ ان قصد النسك الاحرما بحر **(قوله يعنى الح)** اشار الى ما في البحر من قوله والمراد بالمكي من كان داخل الحرم سواء كان بمكة او لا وسواء كان من اهلها او لا اه فيشمَلُ الآفاقى المفرد بالعمرة والمتمتع والحلال من اهل الحل اذا دخل الحرم لحاجة كما في الباب **(قوله ليتحقق نوع سفر)** لان اداء الحج في عرفة وهي في الحل فيكون احرام المكي بالحج من الحرم ليتحقق له نوع سفر بتبدل المكان واداء العمرة في الحرم فيكون احرامه بها من الحل ليتحقق له نوع من السفر شرح الثبابة للقارى فلو عكس فاحرم للحج من الحل او للعمرة من الحرم لزمه دم الا اذا عاد مليا الى الميقات المشروع له كفى الباب وغيره **(قوله والتعميم افضل)** هو موضع قريب من مكة عند مسجد عائشة وهو اقرب موضع من الحل ط اى الاحرام منه للعمرة افضل من الاحرام لها من الجعرانة وغيرها من الحل عندنا وان كان صلى الله عليه وسلم احرم منها لامره عليه الصلاة والسلام عبد الرحمن بأن يذهب بأخته عائشة الى التعميم لتحريم منه والدليل القولى مقدم عندنا على الفعل وعند الشافعى بالعكس **(قوله ونظم حدود الحرم ابن الملقن)** هو من علماء الشافعية ونقل عن شرح المذهب للتووى ان ناظم الايات المذكورة القاضي ابو الفضل التويرى ان على الحرم علامات منصوبة في جميع جوانبه نصبها ابراهيم الحليل عليه السلام وكان جبريل يريه مواضعها ثم امر النبي صلى الله عليه وسلم بتجديدها ثم عمر ثم عثمان ثم معاوية وهي الى الآن ثابتة في جميع جوانبه الا من جهة جدة وجهة الجعرانة فانها ليس فيها انصاب اه ملخصا **(قوله وسبعة اميال الح)** لو قال

* ومن يمن سبع عراق وطائف * لاستوفى واستغنى عن البيت الثالث المذكور في البحر وهو ومن يمن سبع بتقديم سينها * وقد كملت فاشكر لربك احسانه
افاده ح عن الثرنبالية **(قوله جعرانة)** بكسر العين وتشديد الراء والافصح اسكان العين وتخفيف الراء وتامة في ط

فهذا (ميقاته الحل) الذى
بين المواقيت والحرم (و)
الميقات (لن بمكة) يعنى
من بداخل الحرم (للحج
الحرم وللعمرة الحل)
ليتحقق نوع سفر والتعميم
افضل ونظم حدود الحرم
ابن الملقن فقال * وللحرم
التحديد من ارض طيبة *
ثلاثة اميال اذ امت اتقانه *
وسبعة اميال عراق وطائف *
وجدة عشر ثم تسع جعرانه

فصل في الاحرام

فصل في الاحرام

مناسبة ذكره بعد ذكر المواقيت التى لا يجوز للانسان ان يجاوزها الاحرما واخفة وهو لغة مصدر احرم اذا دخل في حرمة لاتنتهك ورجل حرام اى يحرم كذا في الصحاح وشرعا الدخول في حرمت مخصوصة اى التزامها غير انه لا يتحقق شرعا الابائية مع الذكر او الخصوصية كذا في الفتح فهما شرطان في تحققه لاجز آماهيته كما توهمه في البحدث عرفه بنية النسك من الحج والعمرة مع الذكر او الخصوصية نهر والمراد بالذكر التلية ونحوها والخصوصية ما يقوم مقامها من سوق الهدى او تقليد البدن فلا بد من التلية او ما يقوم مقامها فلو نوى ولم يلبس او بالعكس لا يصير محرما وهل يصير محرما بالنية والتالية او بأحدهما بشرط الآخر المعتمد ما ذكره

قوله ان على الحرم هكذا
في النسخة ولعله وان اه

الحسام الشهيد انه بالية لكن عند التلبية كما يصير شارعا في الصلاة بالية لكن بشرط التكبير
لابات التكبير كافي شرح الباب ولا يشترط لصحة زمان ولا مكان ولا هيئة ولا حالة فلو احرم
لابسا للمخيط او مجامعا انعقد في الاول صحيحا وفي الثاني فاسدا كما في الباب (قوله) وصفة
المفرد بالحج) اي والاوصاف التي يفعها الحاج المفرد بعد تحقق دخوله فيه بالاحرام فهو
عطف مغاير فافهم وقدم الكلام في المفرد على القارن والمتنع لان بمنزلة المفرد من المراكب
(قوله النسك) اي العبادة ثم غلب على عبادة الحج او العمرة (قوله كتنكيره الافتتاح)

المراد بهما المذكور الحالان عن الدعاء لان لفظ التكبير واجب لا بشرط (قوله فالصلاة الخ) زاد في
التفريع قوله وتحليل لتأكيد المشابهة وتحليل الصلاة بالسالم ونحوه وتحليل الحج بالخلق
والطواف على ماسباتي (قوله ثم الحج اقوى) اي من الصلاة ويقل افضل لما قدمناه اول
كتاب الزكاة عن التحرير وشرحه من ان افضل الصلاة ثم الزكاة ثم الصيام ثم الحج ثم العمرة
والجهاد والاعتكاف (قوله من وجهين الخ) الاول تقديم الثاني على الاول كإفعل في البحر
(قوله ولو مظلونا) بيان للاطلاق فلو احرم بالحج على ظن انه عليه ثم ظهر خلافه وجب
المضي فيه والقضاء ان يبطله بخلاف المظلون في الصلاة فانه لا قضاء لو افسده بحر واختلوا
في وجوب قضائه على المحصر والاصح الوجوب ايضا كسند كره في بابه (قوله لا يخرج عنه
الخ) بخلاف الصلاة فانه يخرج عنها بكل ما ينافيها وانه يحرم عليه المضي في فاسدها واما الحج
فيجب المضي في فاسده بجماع قبل الوقوف كصحيحه (قوله الابعمل) استثناء من مقدار
والاصل لا يخرج عنه في حالة من الاحوال بعمل من الاعمال الابعمل الخ وقوله الا في الفوات
والالا احصاء استثناء من حالة المقدرة بالاستثناء الاول من اعم الظروف والثاني من اعم
الاحوال فافهم (قوله فبعمل العمرة) اي يحلل عنه بعمرة لفوات الوقت وعليه الحج
من قابل (قوله فبذبح الهدى) اي يحلل عنه بعد ذبح هدى في الحرم (قوله وغسله احب)
لانه سنة مؤكدة والوضوء يقوم مقامه في حق اقامة السنة المستحبة لا الفضيلة اي لا فضيلة
السنة المؤكدة باب وشرحه لكن في القهستاني عن الاختيار والمحيط انهما مستحبان
(قوله وهو) اي الغسل كاهو المتبادر وصرح كلام غير واحد (قوله فيجب) اي يطلب
استجابا وهذا يؤيد ما في القهستاني الا ان يفرق بين الحائض والنفساء وغيرهما او يكون المراد
يجب يسر لان المسنون محبوب للشارع تأمل (قوله في حق حائض ونفساء) اي قبل
انقطاع دمهما بقرينة التفريع اذ بعد الانقطاع يكون طهارة ونظافة والمراد من التفريع بيان
صورة لا توجد فيها الطهارة ليعلم انه لم يشرع لاجلها فقط (قوله وصي) صرح به في
الفتح وغيره لكن الصبي ان كان عاقلا يكون غسله طهارة لانه ليس المراد بها طهارة
الجنابة بل طهارة الصلاة فان غسل الجمعة والعديد للطهارة والنظافة معا كما في التهر مع
انه يسر لغیر الجنب وحينئذ فعطف الصبي على الحائض يوهم ان غسله لا يكون الا للنظافة
فيتعين ان يراد به غير العاقل هنا فيكون ذكره اشارة لقول التهر واعلم انه ينبغي ان يتدب
الغسل ايضا لمن اهل عنه رفيقه او ابوه لصفه لقولهم ان الاحرام قائم بالمعنى عليه والصغير
لا يمن أتي به لجوازه مع احرامه عن نفسه وقد استقر تدبه لكل محرم اه فافهم (قوله

* وصفة المفرد بالحج *

(ومن شاء الاحرام) وهو
شرط صحة النسك كتكبيره
الافتتاح فالصلاة والحج
لهما تحريم وتحليل بخلاف
الصوم والزكاة ثم الحج
اقوى من وجهين الاول
انه يقضى مطلقا ولو مظلونا
بخلاف الصلاة الثانية انه
اذا أتم الاحرام بحج او
عمرة لا يخرج عنه الابعمل
مأحرم به وان افسده الا
في الفوات فبعمل العمرة
والالا احصاء فبذبح
الهدى (توضأ وغسله احب
وهو للنظافة) (للمطهارة
(فيجب) بخاء مهملة (في
حق حائض ونفساء) وصي
(والتيمم له عند العجز)
عن الماء

ليس بمشروع) جزم به غير واحد كالزبلي والبحر والنهر والفتح وفيه رد على ما في مناسك العمادى من انه ان عجز عنهما تيمم الا ان يحمل على ما اذا أراد صلاة الاحرام **(قوله بخلاف جمعة وعيد)** قال في البحر يعنى ان الغسل فيهما للطهارة للتنظيف ولهذا يشرع التيمم لهما عند العجز **(قوله لكن سوى)** اى فى عدم مشروعية التيمم **(قوله ورجحه فى النهر)** حيث قال انه التحقيق وكذا اعترض فى البحر على الزبلي بان التيمم لم يشرع لهما عند العجز اذا كان طاهرا عن الجنابة ونحوها والكلام فيه لانه ملوث ومغبر لكن جعل طهارة ضرورة اداء الصلاة والضرورة فيهما ولهذا سوى المصنف فى الكافي بين الاحرام وبين الجمعة والعيدى اه **(قوله وشرط الخ)** بالبناء للمجهول اى لانه انما شرع للاحرام حتى لو اغتسل فأحدث ثم احرم فتوضأ لم يزل فضله كذا فى النباية معزيا الى جوامع الفقه نهر **(قوله وكذا يستحب الخ)** اى قبل الغسل كما فى القهستانى واللباب والسراج وفى الزبلي عقيب الغسل تأمل والازالة شاملة لقص الاظفار والشارب وخلق العانة او تنفها واستعمال النورة وكذا تنف الابط والعانة الشعر القريب من فرج الرجل والمرأة ومثلها شعر الدبر بل هو اولى بالازالة لثلاثا يعلق به شئ من الخارج عند الاستنجاء بالحجر **(قوله وحلق رأسه ان اعتاده)** كذا فى البحر والنهر وغيرها خلافا لما فى شرح اللباب حيث جعله من فعل العامة **(قوله ولا مانع)** الواو للحال **(قوله وليس ازار)** بالاضافة وفى بعض النسخ ازار بالنصب على ان ليس فعل ماض ثم هذا فى حق الرجل **(قوله من السرة الى الركبة)** بيان لتفسير الازار والغاية داخله لان الركبة من العورة **(قوله على ظهره)** بيان لتفسير الرداء قال فى البحر والرداء على الظهر والكفتين والصدر **(قوله فان زرره الخ)** وكذا لو شده بحبل ونحوه لشبهه حينئذ بالحيط من جهة انه لا يحتاج الى حفظه بخلاف شد الهميان فى وسطه لانه يشد تحت الازار عادة افاده فى فتح القدير اى فلم يكن القصد منه حفظ الازار وان شده فوقه **(قوله ويسن ان يدخله الخ)** هذا يسمى اضطباعا وهو مخالف لقول البحر والرداء على الظهر والكفتين والصدر وما هنا عزاء القهستانى للنهاية وعزاه فى شرح اللباب للبرجندى عن الخزانة ثم قال وهو موهم ان الاضطباع يستحب من اول احوال الاحرام وعليه العوام وليس كذلك فان محل المستنون قيل الطواف الى انتهائه لا غير اه قال بعض المحققين وفى شرح المرشدى على مناسك الكثر انه الاصح وانه السنة ونقله فى المنسك الكبير للسندى عن الغاية ومناسك الطرابلسى والفتح وقال ان اكثر كتب المذهب ناطقة بان الاضطباع يسن فى الطواف لاقبله فى الاحرام وعليه تدل الاحاديث وبه قال الشافعى اه وكذا نقل القهستانى عن عدة المناسك لصاحب الهداية ان عدمه اولى **(قوله جديد)** اشار بتقدمه الى افضليته وكونه ابيض افضل من غيره وفى عدم غسل العتيق ترك المستحب بحر **(قوله ككفن الكفائية)** التشبيه فى العدد والصفة ط **(قوله وهذا)** اى لابس الازار والرداء على هذه الصفة بيان للسنة والافسار العورة كاف فيجوز فى ثوب واحد واكثر من ثوبين وفى اسودين او قطع خرق مخيطة اى المسجاة مرقعة والافضل ان لا يكون فيها خياطة لباب بل لو لم يجرد عن المحيط اصلا ينعقد احرامه كما قدمنا عن اللباب ايضا وان لزمه دم ولو لعذر اذا مضى عليه يوم وليلة والا فصدقة كتابا نى فى الجنائيات **(قوله وطيب**

(ليس بمشروع) لانه ملوث بخلاف جمعة وعيد ذكره الزبلي وغيره لكن سوى فى الكافي بينهما وبين الاحرام ورجحه فى النهر وشرط لتيسل السنة ان يحرم وهو على طهارته (وكذا يستحب) لمريدا الاحرام ازالة ظفروه وشاربه وعانته وحلق رأسه ان اعتاده والا فيسرحه و (جماع زوجته او جاريته) لومعه ولا مانع منه (كحصى) ولبس (ازار) من السرة الى الركبة (ورداء) على ظهره ويسن ان يدخل تحت يمينه وبلقيه على كتفه الايسر فان زرره اوخله او عقده اساء ولام عليه (جديد) او غسيل (طاهر) ابيض ككفن الكفائية وهذا بيان السنة والافسار العورة كاف (وطيب

بدنه) اى استحبابا عند الاحرام زيلعى ولو يمتابق عنه كالمسك والغالية هو المشهور نهر (قوله ان كان عنده) افاد انه لو لم يكن عنده لا يطلبه كفى العناية وانه من سنن الزوائد لا الهدى كما فى السراج نهر (قوله يمتابق عنه) والفرق بين التوب والبدن انه اعتبر فى البدن تابعا والمتصل بالتوب منفصل عنه وايضا المقصود من استنائه وهو حصول الارتفاق حالة المنع منه حاصل بما فى البدن فاغنى عن تجويزه فى التوب نهر (قوله ندبا) وفى الغاية انها سنة نهر وبه جزم فى البحر والسراج (قوله بعد ذلك) اى بعد اللبس والتطيب بحر (قوله يعنى ركعتين) يشير الى ان الاولى التعبير بهما كما فعل فى الكثر لان الشفع يشمل الاربع (قوله) وتجزية المكتوبة) كذا فى الزيلعى والفتح والبحر والنهر والباب وغيرها وشبهوها بحجة المسجد وفى شرح اللباب انه قياس مع الفارق لان صلاة الاحرام سنة مستقلة كصلاة الاستحارة وغيرها مما لا تنوب الفريضة منها بخلاف تحية المسجد وشكر الوضوء فانه ليس لهما صلاة على حدة كحقيقته فى فتاوى الحجة فتأدى فى ضمن غيرها ايضا اه ونقل بعضهم انه رد عليه الشيخ حنيف الدين المرشدى (قوله بلسانه مطابقا لجنانه) اى اقلبه يعنى ان دعاءه يطلب التيسير والتقليل لابد ان يكون مقرونا بصديق التوجه الى الله تعالى لان الدعاء بمجرد اللسان عن قلب غافل لا يفيد وليس هذا بنية للحج كاذكره قريبا فافهم (قوله لمشقة الح) لان اداءه فى ازمة متفرقة وامكنة متباعدة فلا يعزى عن المشقة غالبا فيسأل الله تعالى التيسير لانه الميسر كل عسير زيلعى (قوله لقول ابراهيم واسماعيل) عليهما السلام لتعليل لقوله قبله منى لانهما لما طلبا ذلك فى بناء البيت ناسب طلبه فى قصده للحج اليه فان العبادة فى المساجد عمارة لها فافهم (قوله وكذا المعتمر) لوجود المشقة فى العمرة وان كانت ادنى من مشقة الحج (قوله والقارن) فيقول اللهم انى اريد الحج والعمرة الح قال ح وترك التمتع لانه يفرد الاحرام بالحج ويفرده بالعمرة فهو داخل فيما قبله (قوله وقيل) عزاء فى التحفة والفتنة الى محمد كما فى النهر (قوله وما فى الهداية اولى) كذا فى النهر قال الرحى ولكن ما اعظم الصلاة وما اصعب اداها على وجهها وما اخرى طلب تيسيرها من الله تعالى فلذا عممه الزيلعى تبعا لغيره من الائمة (قوله ناويا بها الحج) قال فى النهر فيه ايماء الى انها غير حاصلة بقوله اللهم انى اريد الحج الح لان التية امر آخر وراء الارادة وهو العزم على الشئ كما قال البرازى وقد افصح عن ذلك ما قاله الراغب ان ادعى الانسان للفعل على مراتب السانح ثم الحاطر ثم الفكر ثم الارادة ثم الهمة ثم العزم ولو قال بلسانه نويت الحج واحرمت به ليك الح كان حسنا ليجتمع القلب واللسان كذا فى الزيلعى قال فى الفتح وعلى قياس ما قدما فى شروط الصلاة انما يحسن اذا لم تجتمع عزيمته لا اذا اجتمعت ولم تعلم ان احدا من الرواة لتسكه صلى الله عليه وسلم روى انه سمعه يقول نوية العمرة والاحج ولهذا قال مشايخنا ان الذكر باللسان حسن ليطابق القلب اه قال فى البحر فالجواب ان التلفظ باللسان بالتية بدعة مطلقا فى جميع العبادات اه لكن اعترضه الرحى بما فى صحيح البخارى عن انس رضى الله تعالى عنه سمعته يصرخون بهما جميعا وعنه ثم اهل بحج وعمرة واهل الناس بهما الى غير ذلك مما هو

بدنه) ان كان عنده لا نوبه بما تنبى عنه هو الاصح (وصلى ندبا) بعد ذلك (شفعا) يعنى ركعتين فى غير وقت مكروه وتجزية المكتوبة (وقال المفرد بالحج) بلسانه مطابقا لجنانه (اللهم انى اريد الحج فيسره لى) لمشقة وطول مدته (وتقبله منى) لقول ابراهيم واسماعيل ربنا تقبل منا وكذا المعتمر والقارن بخلاف الصلاة لان مدتها يسيرة كذا فى الهداية وقيل يقول كذلك فى الصلاة وعممه الزيلعى فى كل عبادة وما فى الهداية اولى (ثم لاجىء برصاته ناويا بها) بالتية (الحج)

مصرح بالطلاق بما يفيد معنى التية ولم يقل احد ان التية تتعين بانفطخ خصوص لا وجوبا ولا ندبا فكيف يقال انها لم توجد في كلام احد من الرواة فتأمل اه قلت قد يجاب بان المراد نفي التصريح بلفظ نوبت الحج وان ما ورد من الاهدال المذكور هو ما في ضمن الدعاء بالتيسير والتقبل وقد علمت ان هذا ليس بنية وانما التية في وقت التلية كما اشار اليه المصنف كغيره بقوله ناويا او هو ما يذكره في التلية في الباب وشرحه ويستحب ان يذكر في اهلاله اى في رفع صوته بالتلية ما احرم به من حج او عمرة فيقول ليك بحجة ومثله في البدائع تأمل (قوله بيان الاكل) راجع الى قوله تنوى بها الحج كما في البحر (قوله بمطلق التية) من اضافة الصفة للموصوف اى بالتية المطلقة عن التقيد بالحج بان نوى النسل من غير تعيين حج او عمرة ثم ان عين قبل الطواف فيها والاصرف للعمرة كما يأتي قال في الباب وتعيين النسل ليس بشرط فصح مهمما وبما احرم به الغير ثم قال في موضع آخر ولو احرم بما احرم به غيره فهو مبهم فيلزمه حجة او عمرة وقيد شارحه بما اذا لم يعلم بما احرم به غيره اه وكذا لو اطلق نية الحج صرف للفرض وبأن تمامه قريبا قيل قوله ولو اشعرها (قوله ولو بقلبه) لان ذكر ما يجزئهم به من الحج او العمرة بالاسان ليس بشرط كما في الصلاة زياي (قوله بذكر يقصد به التعظيم) اى ولو مشوا بالدعاء على الصحيح شرح الباب وفي الحاشية ولو قال اللهم ولم يزد قال الامام ابن الفضل هو على الاختلاف الذي ذكرناه في الشروع في الصلاة والحاصل ان اقتران التية بخصوص التلية ليس بشرط بل هو السنة وانما الشرط اقترانها باى ذكر كان واذا لم يفلأد ان تكون بالاسان قال في الباب فلو ذكرها بقلبه لم يعتد بها والاخرس يلزمه تحريك لسانه وقيل لا بل يستحب اه وما شارحه الى الثاني لان الاصح انه لا يلزمه التحريك في القراءة للصلاة فهذا اولى لان الحج اوسع ولان القراءة فرض قطعى متفق عليه بخلاف التلية (قوله ولو بالفارسية) اى او غيرها كاتركية والهندية كما في الباب وشار الى ان العربية افضل كما في الحاشية (قوله وان احسن العربية والتلية) اى بخلاف الصلاة لان باب الحج اوسع حتى قام غير الذكر مقامه كتقليد البدن ح عن الشرع بلالية وفيه ان الشروع في الصلاة يتحقق بالفارسية ولو مع القدرة على العربية وقدمه الشارح هناك ونه على ما وقع للشرع بلالى وغيره من الاشتباه حيث جعلوا الشروع كالقراءة ط (قوله وهى ليك اللهم ليك) اى اقمت بباب اقامة بعد اخرى واجبت ندائك اجابة بعد اخرى وجلة اللهم بمعنى يالله معترضة بين المؤكد والمؤكد شرح الباب فالتثنية لافادة التكرار كما في فارجه البصر كرتين اى كرات كثيرة وتكرار اللفظ لتوكيد ذلك ويوجد في بعض النسخ بعد اللهم ليك ليك مرتين وهو الموافق لما في الكنز والهداية والجوهرية والباب وغيرها فتكون اعادته ثالثا لمبالغة التأكيد قال بعض المحشين وقد استحسن الشافعية الوقف على ليك الثالثة ولم اره لا ثمتنا فراجع اه قلت مقتضى ما في القهستانى الوقف على الثانية فانه تكلم على قوله ليك اللهم ليك ثم قال ليك لاشريك لك استثناف فان مفاده ان الاستثناف بقوله ليك الثالثة لا بقوله لاشريك لك وهو مفاد ما في شرح الباب ايضا (قوله بكسر الهمزة وتفتح) والاول افضل قال في المحيط لانه عليه الصلاة والسلام فعله ورده في البناء بانه ل

قوله تنوى بها عبارة
المصنف ناويا فلفعلها عبارة
غير المصنف

بيان للاكل والا فيصح
الحج بمطلق التية ولو بقلبه
لكن بشرط مقارنتها
بذكر يقصد به التعظيم
كتسييح وتهليل ولو
بالفارسية وان احسن
العربية والتلية على
المذهب (وهى ليك اللهم
ليك لاشريك لك ليك
ان الحمد) بكسر الهمزة
وتفتح (والعمة لك)

يعرف نعم علل أكثرهم الأفضلية بأنه استثناف للشاء فتكون التلية لذات بخلاف الفتح
فانه تعليل للتلية اى ليك لان الحمدك والتعمة والملك وتعليق الاجابة التى لانهاية لها بالذات
اولى منه باعتبار صفة واعتراض بأن الكسر يجوز ان يكون تعليلا مستأنفا ايضا ومنه وصل
عليهم ان صلاتك سكن لهم انه ليس من اهلك ومنه علم ابنك العلم ان العلم نافعه واجيب بأنه
وان جاز فيه كل منهما الا انه يحمل هنا على الاستثناف لاوليته بخلاف الفتح اذ ليس فيه
سوى التعليل وحكى الشراح عن الامام الفتح وعن محمد والكسائى والفراء الكسر الا ان
المذكور فى الكشف ان اختيار الامام الكسر والشافعى الفتح وهو الذى يعطيه ظاهر
كلامهم نهر **(قوله بالفتح)** الا صوب بالنصب لانه معرب لامينى وعبارة النهر بالنصب على
المشهور ويجوز الرفع **(قوله او مبتدأ)** وخبره لك وعليه فخير ان محذوف لدلالة ما بعده
عليه والاولى جعل لك خبران وخبر المبتدأ محذوف كما قرر والوجهين فى قوله تعالى ان الذين
آمنوا والذين هادوا والصائون والنصارى من آمن الآية فافهم **(قوله والملك)** بالنصب
وجوز الرفع وعلى كل فالخير محذوف واستحسن الوقف عليه لئلا يتوهم ان ما بعده خبره
شرح الباب ونقل بعضهم انه مستحب عند الائمة الاربعة * (تأنيه) * فى الباب وشرحه
ويستحب ان يرفع صوته بالتلية ثم يخفضه ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعو بمشاه
ومن المأثور اللهم انى اسألك رضاك والجنة واعوذ بك من غضبك والنار وفيه ايضا
وتكرارها سنة فى المجلس الاول وكذا فى غيره وعند تغيير الحالات مستحب مؤكدا والاكثر
مطلقا مندوب ويستحب ان يكررها كلما شرع فيها ثلاثا على الولا ولا يقطعها بكلام **(قوله**
وزد فيها) ولا تستحب الزيادة من غير المأثور كما فى العناية خلافا لما فى النهر فافهم نعم فى شرح
الباب ما وقع مأثورا يستحب بأن يقول ليك وسعديك والخير كله بيدك والرباء اليك اله
الخلق ليك بحجة حقا تعبدا ورقا ليك ان العيش عيش الآخرة وما ليس مروا يا خائز
او حسن **(قوله اى عليها)** فالظرف بمعنى على كما افاده الزيلعى قال فى النهر لان الزيادة انما
تكون بعد الاتيان بها لافى خلالها كما فى السراج اه فافهم من ليك وسعديك **(قوله**
النهر عن ابن عمر يأتى به بعد التلية لافى ثنائها فافهم **(قوله** تحريما لقولهم انها مرة شرط)
تبع فيه النهر مخالفا للبحر ولا يخفى ما فيه فانه ان اراد ان الشرط خصوص الصيغة المارة
ففيه ان ظاهر المذهب كما فى الفتح انه يصير محرما بكل ثناء وتسبيح وقدم وان ارادها مطلق
الذكر فلا يفيد مدعا وهو كراهة نقص هذه الصيغة تحريما فالخلق ما فى البحر من ان خصوص
التلية سنة فاذا تركها اصلا ارتكب كراهة التزبه فاذا نقص عنها فكذلك بالاولى وان
قول الكافى النسق لا يجوز فيه نظر ظاهر وقول من قال انها شرط مراده ذكر يقصد به
التعظيم لا خصوصها اه **(قوله والزيادة سنة)** اى تكرارها كما قدمناه عن الباب واما الزيادة
على الصيغة المارة فقد مر انها مندوبة وهو معنى ما فى الكافى وغيره انها مستحبة فافهم **(قوله**
وبترك رفع الصوت بها) اى بالتلية ومقتضاه ان الرفع سنة وبه صرح فى النهر عن المحيط
وهو خلاف ما قدمناه وصرح به البحر والفتح من انه مستحب لكن ذكر فى البحر فى غير
هذا الموضوع ان الاساءة دون الكراهة فلا يلزم من قول الشارح تبعا للمحيط انه يكون مسبا

بالفتح او مبتدأ وخبر
(والمالك لا شريك لك
وزد) ندبا (فيها) اى
عليها لافى خلالها (ولا
تنقص) منها فانه مكروه
اى تحريما لقولهم انها
مرة شرط والزيادة سنة
ويكون مسبا بتركها
وبترك رفع الصوت بها

بتركه ان يكون سنة مؤكدة تأمل **(قوله)** واذا لم يأتى ناوليا قبل الاولى ان يقول واذا نوى مليا لان عبارته تفيد انه يصير شارعا بالتلبية بشرط التنية والواقع عكسه اه اى على ما هو قول الحسام الشهيد كما مر اول الباب والجواب كما في الفتح تبعا للزيلي ان هذه العبارة لا يستفاد منها الا انه يصير محرما عند التنية والتلبية اما ان الاحرام بهما او باحدهما بشرط الآخر فلا فالعبارتان على حد سواء كما ذكره في النهر فافهم **(قوله)** نسكا اى معينا كحج او عمرة او ميمها لما مر ويأتى ايضا ان نية الاحرام لا تتوقف على نية النسك اى على تعيينه وليس المراد انها لا تتوقف على نية نسك احلا فافهم **(قوله)** او ساق الهدى الح بيان لما يقوم مقام التلبية من الافعال كما يأتى لكن لو حذف هذا واقتصر على قوله او قل بدنة الح كما فعل في الكثر لكان اخصر واطهر لان الهدى يشمل الغنم بخلاف البدنة فانها تخص الابل والبقر واذا قد شاة لم يكن محرما وان ساقها كما صرح به في البحر وسيأتى ولذا اعترض في شرح الباب على قوله ويقوم تقليد الهدى مقام التلبية بان حقه ان يعبر بالبدنة بدل الهدى وحاصل المسئلة كما في شرح الباب ان لاقامة البدنة مقام التلبية شرائط فنما التنية ومنها سوق البدنة والتوجه معها او الادراك والسوق ان بعث بهما ولم يتوجه معها الا في بدنة المتعة والقران فلو قلد هديه ولم يسق او ساق ولم يتوجه معه ثم توجه بعد ذلك يريد النسك فان كانت البدنة لغير المتعة والقران لا يصير محرما حتى يلحقها فاذا ادركها وساقها صار محرما **(قوله)** اى ربط الح وكيفية ان يفتل خيطا من صوف او شعر ويربط به نعلا او عروة مزادة وهى السفرة من جلد او لحاء شجرة اى قشرها ونحو ذلك مما يكون علامة على انه هدى فلا يعترض احد له ولئلا يأكل منه غنى اذا عبط وذبح **(قوله)** او في احرام سابق قيد به لان هذا الاحرام لا يتم شروعه فيه الا بهذا التقليد **(قوله)** ونحوه اى نحو جزاء الصيد من الدماء الواجبة **(قوله)** كجناية اى في السنة الماضية درر **(قوله)** وتوجه معها اى ساقا لها قال الكرماني ويستحب ان يكبر عند التوجه مع سوق الهدى ويقول الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر والله الحمد شرح الباب **(قوله)** يريد الحج اذ لا بد مع ذلك من التنية على الصواب كما صرح به الاختصاص شرح الباب **(قوله)** يبنى نعم البحث للشرنبلالى وعبارة شرح الباب ناوليا الاحرام باحد النسكين صريحة في ذلك **(قوله)** او بعثها ثم توجه عطف على قوله وتوجه معها فاذا ان الشرط احد الشئتين اما ان يسوقها ويتوجه معها واما ان يبعثها ثم يلحقها ويتوجه معها وهذا الشرط لغير المتعة والقران فلا يشترط فيهما التوجه معها ولا لحاقها كما افاده بقوله بعده او بعثها لمتعة الح فافهم **(قوله)** ولحقها اقتصر على ذكر اللحوق لانه شرط بالاتفاق واما السوق بعده فمختلف فيه فى الجامع الصغير لم يشترطه واشترطه في الاصل فقال يسوقه ويتوجه معه قال فخر الاسلام ذلك امر اتفاقى وانما الشرط ان يلحقه وفى النكافى قال شمس الاثمة السرخسى فى المبسوط اختلف الصحابة فى هذه المسئلة فمنهم من يقول اذا قلدها صار محرما ومنهم من يقول اذا توجه فى اثرها صار محرما ومنهم من يقول اذا ادركها فساقها صار محرما فاخذنا بالمتيقن من ذلك وقلنا اذا ادركها وساقها صار محرما لاتفاق الصحابة على ذلك شرح الباب **(قوله)** لزمه الاحرام بالتلبية الح لانه حين وصل الى المقات

مطلب

فما يصير به محرما

(واذا لم يأتى ناوليا) نسكا
(او ساق الهدى او قلده)
اى ربط قلادة على عنق
(بدنة نفل او جزاء صيد)
قلده فى الحرم او فى احرام
سابق (ونحوه) كجناية
ونذر ومتعة وقران
(وتوجه معها) والحال
انه (يريد الحج) وهل
العمرة كذلك يبنى نعم
(او بعثها ثم توجه ولحقها)
قبل المقات فلو بعده لزمه
الاحرام بالتلبية من المقات
(او بعثها لمتعة)

لم يكن محرماً بالتقليد لعدم لحاق الهدى ولا يجوز له المحابزة بدون الاحرام فلزم الاحرام بالتبعية وحتى **(قوله** اولقرآن) سرح به لزيادة الايضاح والافقوال المصنف لمعة يشمل المفتح العرفي والقرآن كما أوضحه في البحر **(قوله** والتوجه) اشار به الى ان الاولى للمصنف تأخير قوله في اشهره عن قوله وتوجه بنية الاحرام ط **(قوله** في اشهره الخ) لان تقليد الهدى في غير اشهر الحج لا يعتد به لانه فعل من افعال المنة وافعال المنة قبل اشهر الحج لا يعتد بها فيكون قتلوا وفي هدى التطوع ما لم يدرك اويسر معه لا يصير محرماً كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان زبلي **(قوله** والالميصر الخ) اي بان لم يوجد البعث والتوجه في الاشهر او وجد التوجه دون البعث وقوله حتى يلحقها اي قبل الميقات ط **(قوله** وتوجه بنية الاحرام) افاد ان هذه الاشياء انما قامت مقام الذكر دون التية ط **(قوله** فتداحرم) جواب قوله واذا جلي ناويا الخ **(قوله** مختص بالاحرام) احتزبه عمالوا شعرها او جعلها الى آخر ما يأتي **(قوله** لا تتوقف على نية نسك) اي معين قال في البحر واذا اهتم الاحرام بأن يعين ما احرم به جاز وعليه التعيين قبل ان يشرع في الافعال فان لم يعين وطاف شوطاً كان للعمرة وكذا اذا احصر قبل الافعال فتحلل بدم تعين للعمرة فيجب قضاءها لا قضاء حجة وكذا اذا جامع فاقصد وجب المضي في عمرة **(قوله** صرف للعمرة) اما الحج فلا يصرف اليه الا اذا عينه قبل ان يشرع في الافعال كما في البحر لكن في الباب وشرحه لو وقف بعرفة قبل الطواف تعين احرامه للحجة ولو لم يقصد الحج في وقوفه **(قوله** ولو اطاق نية الحج) بان نوى الحج ولم يعين فرضاً ولا نفلاً **(قوله** ولو عين نفلاً ففعل) وكذا لو نوى الحج عن الغير او التذركان عما نوى وان لم يحج للفرض كذا ذكره غير واحد وهو الصحيح المعتمد المنقول الصريح عن ابي حنيفة وابي يوسف من انه لا يتأدى الفرض بنية النفل وروى عن الثاني وهو مذهب الشافعي وقوعه عن حجة الاسلام وكأنه قاله على الصيام لكن الفرق ان رمضان معيار لصوم الفرض بخلاف وقت الحج فانه موسع الى آخر العمر ونظيره وقت الصلاة شرح الباب نعم وقت الحج له شبه بالمعيار باعتبار عدم حجة حجتين فيه فلذا يتأدى بمطلق التية بخلاف فرض الظهر مثلاً فان وقته ظرف من كل وجه **(قوله** بيجرح سنامها) الباء للتصوير وهو مكروه عند الامام لان كل احد لا يحسنه فيباحق الحيوان به تعذيب ط و اشار المصنف الى ان الاشعار خاص بالابل **(قوله** بوضع الجل) اي على ظهرها وهو بالضم والفتح ما تلبسه الفرس لتسان به قاموس **(قوله** لائمة وقرآن) وكذا لولهما قبل اشهر الحج رحتي **(قوله** كامر) اي لحوقا كاللحوق الذي مر وهو كونه قبل الميقات وهذا محترز قوله ولحقها ط **(قوله** او فداشة) محترز قوله بدنة ط **(قوله** لعدم اختصاصه بالنسك) لان الاشعار قد يكون للمداواة والجل لدفع الحر والبرد والاذى ولانه اذا لم يكن بين يديه هدى يسوقه عند توجهه لم يوجد المجرد التية وبه لا يصير محرماً وتقليد الشاة ليس بمتعارف ولا سنة رحتي **(قوله** بلا مهلة) يشير الى ان الاصوب ان يقول فبقي بالفاء كما في القدوري والكثرة هذا وفي التهر واعلم انه يؤخذ من كلامه ما قاله بعضهم في قوله صلى الله عليه وسلم من حج فلم يرفث ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته امه ان ذلك من ابتداء الاحرام لانه لا يسعي حاجاً قبله اه **(قوله** اي اجتمع)

او لقرآن وكان التقليد والتوجه (في اشهره) والا لم يصير محرماً حتى يلحقها (وتوجه بنية الاحرام وان لم يلحقها) استحساناً لا افتد (احرم) لان الاجابة كما تكون بكل ذكر تعظيبي تكون بكل فعل مختص بالاحرام ثم حجة الاحرام لا تتوقف على نية نسك لانه لو اهتم الاحرام حتى طاف شوطاً واحداً صرف للعمرة ولو اطاق نية الحج صرف للفرض ولو عين نفلاً ففعل وان لم يكن حج الفرض شرناً لانية عن الفتح (ولو اشعرها) بيجرح سنامها الايسر (او جعلها) بوضع الجل (او بعينها لائمة) وقرآن (ولم يلحقها) كما مر (او فداشة لا) يكون محرماً لعدم اختصاصه بالنسك (وبعد) اي الاحرام بلا مهلة (يتق) الوقت اي الجماع

مطلب

فيا يحرم بالاحرام وما لا يحرم

مطلب

من حج فلم يرفث الخ اي من وقت الاحرام

هو قول الجمهور شرح الباب لقوله تعالى احل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم بحر
(قوله) اؤذركم بحضرة النساء) هو قول ابن عباس وقيل ذكره ودواعيه مطلقا قيل وهو
الاصح شرح الباب وظاهر صنيع غير واحد ترجيح ما عن ابن عباس نهر قلت والظاهر
شمول النساء للحلائل لانه من دواعي الجماع تأمل **(قوله)** اى الخروج) اشارة الى ان الفسوق
مصدر لاجمع فسق كعلم وعلوم كما اشعر به تفسيرهم له بالمعاصي واختاره لئلا يثبت له للرفث
والجدال ولان المنهى عنه مطلق الفسق مفردا أو جمعا افاده في النهر **(قوله)** والجدال) اى
الخصومة مع الرفقاء والخدم والمكاريين بحر وما عن الاعمش ان من تمام الحجج ضرب الجمل
فقيل في تأويله انه مصدر مضاف لفاعله لكن في شرح التقياة ورد ان الصديق رضى الله عنه
ضرب جماله لتقصيره في الطريق اه قلت وحينئذ فضره بالجدال بل لتأديبه وارشاده الى
مراعاة الحفظ والعمل الواجب عليه حيث لم يترجر بالكلام وبذلك يصح كونه من تمام الحجج
لكونه امرا معروفا ونها عن منكر تأمل **(قوله)** فانه) اى ما ذكر من الثلاثة وفيه اشارة
الى وجه التخصيص عليها هنا تبعا للآية كلبس الحرير فانه حرام مطلقا وفي الصلاة اشنع
(قوله) وقتل صيد البر) اى مصيدته اذ لو اريد به المصدر وهو الاصطياد لما صح اسناد القتل
اليه بحر وغير بالقتل دون الذبح لاستعماله في المحرم غالبا وهذا كذلك حتى لو ذكاه كان
ميتة **(قوله)** لا البحر) ولو غير ما كول لقوله تعالى احل لكم صيد البحر الآية **(قوله)** والدلالة)
بالكسرى المحسوسات وبالفتح والمعقولات وهو الفصيح رمل **(قوله)** في الغائب) افاده
وبقوله في الحاضر الفرق بين الاشارة والدلالة قلت والفرق ايضا ان الاولى باليد ونحوها
والثانية باللسان ونحوه كالذهاب اليه **(قوله)** اذا لم يعلم المحرم) كذا في النهر والمراد به
المدلول والاصوب التعبير به قال في السراج ثم الدلالة انما تعمل اذا اتصل بها القبض وان
لا يكون المدلول علما بكان الصيد وان يصدقه في دلالته ويتبعه في اثره اما اذا كذبه ولم
يتبع اثره حتى دله آخر وصدقه واتبع اثره فقتله فلاجزاء على الدال اه * (تمه) * في حكم
الدلالة الاعانة عليه كاعارة سكين ومناولة ربح وسوط وكذا تنفيره وكسر بيضه وكسر قوائمه
وجناحه وحلته وبيعه وشراؤه واكله وقتل القملة ورميها ودفعها لغريمه والامر بقتلها
والاشارة اليها ان قتلها المشار اليه والقاء نوبه في الشمس وغسله لهلاكها لباب **(قوله)**
وان لم يقصده) قيل عليه التطيب معمول لقوله يتقى ولا معنى لامر غير القاصد بالاتقاء
فيجاء بأن المراد غير قاصد للتطيل بل قاصد للتدوى ومع ذلك يكون محظورا عليه فعليه
اتقاؤه رحمتي **(قوله)** وكره شئ) اى فقط ولا شئ عليه به كما في الحانية وهذا يشتر الى ان المراد
بالتطيب استعماله في التوب والبدن وقالوا لولبس ازار امخرا لا شئ عليه لانه ليس بمستعمل
لجزء من العلب وانما حصل مجرد الرائحة ومن ثم قال في الحانية لو دخل بيتا فبدن تحريفه واتصل
بشوبه شئ منه لم يكن عليه شئ نهر **(قوله)** وقلم الظفر) اى قطعه ولو واحدا بنفسه أو غيره
بأمره أو قلم ظفر غيره الا اذا انكسر بحيث لا يخو فلا بأس به ط عن القهستاني **(قوله)** كاه
أو بعضه) لكن في تغطية كل الوجه أو الرأس يوما أو ليلة دم والربع منهما كالكل
وفي الاقل من يوم أو من الربع صدقة كما في الباب واطلقه فشمل المرأة لما في البحر عن غاية

او ذكره بحضرة النساء
(والفسوق) اى الخروج
عن طاعة الله (والجدال) فانه
من المحرم اشنع (و قتل
صيد البر) لا البحر
(والاشارة اليه) في الحاضر
(والدلالة عليه) في الغائب
ومحل تحريمها اذا لم يعلم
المحرم اما اذا علم فلا في
الاصح (والتطيب) وان لم
يقصده وكره شئ (وقلم
الظفر وستر الوجه) كله
او بعضه كصفه وذقه

اليان من انها لاتغطي وجهها اجماعا اه اى وانما تستر وجهها عن الاجانب بأسدال شئ متجاف لايمس الوجه كسبأنى آخر هذا الباب وأما ما فى شرح الهداية لابن الكمال من انها لها ستر بمحفة وخمار وانما المنهى عنه ستره بشئ فصل على قدره كالتقاب والبرقع فهو بحث عجيب أو قتل غريب مخالف لما سمعته من الاجماع ولما فى البحر وغيره فى آخر هذا الباب ثم رأيت بخط بعض العلماء فى هامش ذلك الشرح ان هذا مما انفرد به المؤلف والحفظ عن علمائنا خلافة وهو وجوب عدم ممانسة شئ لوجهها اه ثم رأيت نحو ذلك نقلا عن منسك القطبى فافهم **(قوله)** نعم فى الحائية الخ استدرالك على قوله أو بعضه لانه يؤهم ان هذا محظور مع انه عده فى الباب من مباحات الاحرام واما كلة لا بأس فانها لاتدل على الكراهة دائما ومنه قوله الآتى قريبا كره والا فلا بأس به فافهم **(قوله والرأس)** اى رأس الرجل اما المرأة فسترته كما سبأنى **(قوله)** بخلاف الميت) يعنى اذا مات محرما حيث يغطي رأسه ووجهه لبطان احرامه بموته لقوله صلى الله عليه وسلم اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث والاحرام عمل فهو منقطع ولهذا لا يبنى المأمور بالحج على احرام الميت اتفاقا واما الاعرابى الذى وقفته ناقته فقال صلى الله عليه وسلم لا تخمروا رأسه ولا وجهه فانه يبعث يوم القيامة مليفا فهو مخصوص من ذلك بأخبار النبي صلى الله عليه وسلم ببقاء احرامه وهو مفقود فى غيره فقلنا بأنقطاعه بالموت افاده فى البحر وغيره وبه يحصل الجمع بين الحدين ويؤيده ان قوله فانه يبعث الخ واقعة حال ولا عموم لها كما تقرر فى الاصول فلا يدل على ان غير الاعرابى مثله فى ذلك **(قوله)** وبقيّة البدن) بالجر عطفا على الميت اى وبخلاف ستر بقيّة البدن سوى الرأس والوجه فانه لاشئ عليه لو عصبه ويكره ان كان بغير عذر لباب وفى شرحه وينبى استثناء الكفين لمنعه من لبس القفازين اه قلت وكذا القدمين مما فوق معقد الشرائع من لبس الجورين كما بآتى الا ان يكون مراده بالستر التغطية بما لا يكون لبسا فستر الدين أو الرجلين بالقفازين أو الجورين لبس فتأمل **(قوله)** ما يمتد يوما وليلة الخ) الواو بمعنى اولان لبس المعتاد يوما اوليلة موجب للدم فغير المعتاد كذلك موجب للصدقة ط قلت لكن لينظر من اين اخذ الشارح ما ذكره فان الذى رأيت فى عدة كتب انه لو غطى رأسه بغير معتاد كالعدل ونحوه لا يكره شئ فقد اطلقوا عدم اللزوم وقد عد ذلك فى الباب من مباحات الاحرام نعم فى التهر عن الحائية لو حمل المحرم على رأسه شئ يلبسه الناس يكون لابسا وان كان لا يلبسه الناس كالاجانة ونحوها فلا ويكره له تعصيب رأسه ولو فعل ذلك يوما وليلة كان عليه صدقة اه والظاهر ان الاشارة للتعصيب وكان الشارح أرجعها للحمل ايضا تأمل **(قوله وقالوا الخ)** نص عليه فى الباب وغيره وكذا نص على انه يكره كب وجهه على وسادة بخلاف خديه قال شارحه وكذا وضع رأسه عليها فانه وان لزم منه تغصية بعض وجهه أو رأسه الا انه الهيئة المستجبة فى النوم بخلاف كب الوجه اه **(قوله كره)** ظاهر اطلاقه انها تحريمية ط **(قوله)** بخطمي) بكسر الحاء ثبت نهر والمراد الغسل بما مزج فيه كافى القهستانى **(قوله)** لانه طيب الخ) اشار الى الخلاف فى علة وجوب اتقائه فلو جوب متفق عليه وانما الخلاف فى علته وفى موجهه فيتحققه عند الامام لانه لانه راحة طيبة وان لم تكن زكية وموجه دم وعند هالا به

نعم فى الحائية لا بأس بوضع يده على انفه (والرأس) بخلاف الميت وبقيّة البدن ولو حمل على رأسه ثيابا كان تغطية لا حمل عدل وطبق ما لم يمتد يوما وليلة فتلزمه صدقة وقالوا لو دخل تحت ستر الكعبة فأصاب رأسه او وجهه كره والا فلا بأس به (وغسل رأسه وحيته بخطمي) لانه طيب او يقتل الهوام

يقتل الهوام ويلين الشعر وموجه صدقة ومنشأ الخلاف الاشتباه فيه ولذا قال بعضهم لا
خلاف في خطمي العراق لانله رائحة طيبة افاده في النهر **(قوله بخلاف صابون)** في
جنايات الفتح لو غسل بالصابون والحرض لا رواية فيه وقالوا لا شيء فيه لانه ليس بطيب
ولا يقتل اه ومقتضى التعليل عدم وجوب الدم والصدقة اتفاقا ولذا قال في الظهيرية
واجمعا انه لا شيء عليه اه ومثله في البحر وكذا في القهستاني عن شرح الطحاوي فانهم
(قوله ودلوك) بفتح الدال قيل نبت بارض الحجاز معروف كالاشنان غير انه اسود والاشنان
ابيض يرطب البدن ويزيل الحكة والجرب **(قوله واشنان)** قيل هو بضم الهمزة وكسرها
كافي القاموس ويسمى حرضا ايضا **(قوله وسدر)** هو ورق التبقح **(قوله وهو مشكل)**
فان السدر كالحطمي يقتل الهوام ويلين الشعر فكان ينبغي وجوب الصدقة عندهما كما في المنع
والصابون والاشنان فيهما ذلك ايضا رحتي زاد غيره ان للصابون طيب رائحة قلت وفيه
نظر فقد علمت الاتفاق على ان لا شيء فيه من دم ولا صدقة لانه ليس بطيب ولا يقتل فانهم
(قوله وحلق رأسه) وكذا رأس غيره ولو حلا للباب **(قوله وازالة شعر بدنه)** اي بقية بدنه
كالشارب والابط والعانة والرقبة والحاجم كافي للباب قال في البحر والمراد ازالة شعره كيفما
كان حلقا وقصا ونفقا وتنورا واحراقا من اي مكان كان من الرأس والبدن مباشرة او تمكينا
(قوله اي كل معمول الخ) اشارة الى ان المراد المنع عن لبس الخيط واما خالص المذكورات
لذ كرها في الحديث وفي البحر عن مناسك ابن امير حاج الحلبي ان ضابطه ليس كل شيء معمول
على قدر البدن او بعضه بحيث يحيط به بخياطة او تنزيق بعضه ببعض او غيرها ويستمسك
عليه بنفس لبس مثله الا المكعب اه قلت فيخرج ماخيط بعضه ببعض لا بحيث يحيط بالبدن
مثل المرقعة فلا بأس بلبسه كما قدمناه وافاد قوله او بعضه حرمة لبس القفازين في يدي الرجل
وبه صرح السندي في منسكه الكبير وتبعه القاري في شرح الباب واما المرأة فينبذ لها
عدمه كافي البدائع وتامه فيما علقناه على البحر **(قوله كزردية)** هي الدرع الحديد كما يفهم
من القاموس وفيه البرنس بالضم قلنسوة طويلة او كل ثوب رأسه منه اي كالذي يلبسه
المغاربة يستر من الرأس الى القدم **(قوله وبقاء)** بالمد المنفرج من امام ط **(قوله ولولم يدخل)**
الخ في الباب من المكروهات القاء القباء والعباء ونحوها على منكبيه من غير ادخال يديه
في كفيه وفيه من فصل الخنايا ولوا الى القباء على منكبيه وزره يوما فعليه دم وان لم يدخل
يديه في كفيه وكذا لو لم يزره ولكن ادخل يديه في كفيه ولو القاه لم يزره ولم يدخل يديه في كفيه
فلا شيء عليه سوى الكراهة اه وفي شرحه ان ادخال احدي اليدين في الكم كاليدين فقوله
جازا المراد به نفي الجزاء لما علمت من كراهته ويؤيده قوله عندنا اي عند اثنتا الثلاثة خلافا
لزفر حيث قال عليه دم كافي شرح الباب واعترض على الباب حيث ذكره في مباهات الاحرام
بعد ما ذكره في مكروهاته وقال فالصواب ان يقول والقاء القباء ونحوه على نفسه وهو مضطجع
كما ذكره في الكبير اه والحاصل ان المنوع عنه لبس الخيط اللبس المعتاد ولعل وجه
كراهة القاء نحو القباء والعباء على الكتفين انه كثيرا ما يلبس كذلك تأمل **(قوله وعمامة)**
بالكسر وقلنسوة ما يلبس في الرأس كالعريفة والتاج والطر بوش ونحو ذلك **(قوله وخفين)**

بخلاف صابون ودلوك
واشنان اتفاقا زاد في
الجوهرة وسدر وهو
مشكل (وقصها) اي
اللحية (وحلق رأسه)
ازالة (شعر بدنه) الا الشعر
النابت في العين فلا شيء
فيه عندنا (وليس قصص
وسراويل) اي كل معمول
على قدر بدن او بعضه
كزردية وبرنس (وبقاء)
ولولم يدخل يديه في كفيه
جاز عندنا الا ان يزرره
او يخله ويجوز ان يرتدى
بقميص وجبة وبلتحف
به في نوم او غيره اتفاقا
(وعمامة) وقلنسوة
(وخفين)

اي للرجال فان المرأة تلبس الخيط والحفين كما في قاضيخان قهستاني (قوله) الا ان لا يجرد نعلين
 (الح) افاده ان لو وجدها لا يقطع لما فيه من اتلاف المال بغير حاجة افاده في البحر وما عزي
 الى الامام من وجوب الفدية اذا قطعهما مع وجود النعلين خلاف المذهب كما في شرح الباب
 (قوله) فيقطعهما) اموالهما قبل القطع يوما فعليه دم وفي اقل صدقة لباب (قوله) اسفل
 من الكعبين) الذي في الحديث وليقطعهما حتى يكونا اسفل من الكعبين وهو افسح مما
 هنا ابن كمال والمراد قطعهما بحيث يصير الكعبان وما فوقهما من الساق مكشوفاً لا يقطع
 موضع الكعبين فقط كما لا يخفى والنعل هو المنداس بكسر الميم وهو ما يلبسه اهل الحرم من ثياب
 له شرك (قوله) عند معقد الشراك وهو المفصل الذي في وسط القدم كذا روى هشام عن
 محمد بخلافه في الوضوء فانه العظم الثاني اي المرتفع ولم يعين في الحديث احدها لكن لما كان
 الكعب يطبق عليهما حل على الاول احتياطاً لان الاحوط فيما كان اكثر كشفاً بحر
 (قوله) فيجوز (الح) تفريع على ما فهم مما قبله وهو جواز لبس ما لا يغطي الكعب الذي في
 وسط القدم والسر موزة قيل هو المسمى بالبابوج وذكر ح ان الظاهر انها التي يقال لها
 الصرمة قلت الاظهر الاول لان الصرمة المعروفة الآن هي التي تشد في الرجل من العقب
 وتستره والظاهر انه لا يجوز ستره فيجب اذا لبسها ان لا يشدها من العقب واذا كان وجهها
 او وجه البابوج طويلاً بحيث يستر الكعب الذي في وسط القدم يقطع الزائد السائر او
 يحشو في داخله خرقه بحيث تمتع دخول القدم كلها ولا يصل وجهه الى الكعب وقد فعلت ذلك
 في وقت الاحرام احترازاً عن قطع وجه البابوج لما فيه من الاتلاف (قوله) وثوب) بالجر
 عطفاً على قبض وفي بعض النسخ وثوباً بالتصبع عطفاً على محل قبض واطاقه فسمي الخيط
 وغيره لكن لبس الخيط المطيب تتعد فيه الفدية على الرجل كما في الباب (قوله) (بنا له طيب)
 اي رائحة طيبة (قوله) وهو الكرك) فيه نظر ففي الصحاح الكرك الزعفران وفيه ايضاً
 والورس نبات اصفر يكون باليمن يتخذ منه الغمرة للوجه وفي النهاية عن القانون الورس شيء
 احمر قاني يشبه سحق الزعفران وهو محبوب من اليمن (قوله) في الاصح) وقيل بحيث لا يتأثر
 وهو غير صحيح لان العبرة للتطيب لا للتأثر الا ترى ان لو كان ثوب مصبوغ له رائحة طيبة
 ولا يتأثر منه شيء فان المحرم يمنع منه كما في المستصفى بحر (قوله) لا يتقى الاستحمام (الح)
 شروع في بابات الاحرام وفي شره الباب ويستحب ان لا يزيل الوسخ باي ماء كان بل يقصد
 الطهارة او رفع الغبار والحرارة (قوله) حديث البيهقي (الح) ذكر التوروى انه ضعيف جدا
 وقال ابن حجر في شرح الشمايل موضوع باتفاق الحفاظ ولم يعرفه العلماء ببلادهم الا بعد موته
 صلى الله عليه وسلم (قوله) والاستئصال (الح) اي قصد الاستئصال بطل بيت من شعر او مدر
 ومحمل بفتح الميم الاولى وكسر الثانية او عكسه (قوله) كما مر) اي في شرح قوله وستر الوجه
 والرأس (قوله) (شد هيمان) هو شيء يشبه تكة السر او يلبس على الوسط وتوضع فيه
 الدراهم شمن وفي القاموس هو التكة والمنطقة وكيس للنفقة يشد في الوسط اه ولا فرق
 بين كون النفقة له او لغيره كما في شرح الباب ولا بين شده فوق الازار او تحته لانه لم يقصد به
 حفظ الازار بخلاف ما اذا شد ازاره بحبل مثلاً كما قدمناه (قوله) ومنطقة) بكسر الميم

الا ان لا يجرد نعلين
 فيقطعهما اسفل من
 الكعبين) عند معقد
 الشراك فيجوز لبس
 الزرموزة لا الجوربين
 (وثوب صبغ بماله طيب)
 كورس وهو الكركم
 وعصفرو وهو زهر القرطم
 (الا بعد زواله) بحيث
 لا يفوح في الاصح (لا يبقى
 الاستحمام) لحديث
 البيهقي انه عليه الصلاة
 والسلام دخل الحمام في
 الجحفة (والاستئصال بيت
 ومحمل لم يصب رأسه او
 وجهه فلو اصاب احدهما
 كره) كما مر (شد هيمان)
 بكسر الهاء (في وسطه
 ومنطقة

وفتح الطاء. وتسمى بالفارسية كمر كافي العتي (**قوله** وسيف) اى وشد سيف اى شد حائله في
وسله (**قوله** وسلاح) تعميم بعد تخصص وهو ما يقتل به فلا يدخل فيه الدرع لانه يلبس
(**قوله** وتحمتم واكتحال) عطف على ما قبله فيصير التقدير ولا يتقي شد تحتم واكتحال ولا معنى
له الا ان يراد بالشدة الاستعمال من باب ذكر المقيد وارادة المطلق مجازا مرسل ولوقال وتحمتم
واكتحالا سلم من هذا ويمكن تأويله ايضا بالجر على الجوار أو بالرفع على الابتداء
وخبره محذوف اى كذلك (**قوله** لعدم التغطية واللبس) الاول راجع للاستقلال باليت
والحمل والثاني لما بعده (**قوله** فعليه صدقة) المراد بها عند اطلاقهم نصف صاع بخر
(**قوله** ولو كثيرا) اى ثلاثا فاكثر بقرينة المقابلة واستظهره في شرح الباب فالمراد الكثرة
في الفعل لا في نفس الطبيب المختلط فلا يلزم الدم بمرة واحدة وان كان الطبيب كثيرا في الكحل
كما حرره في الفتح من الجنايات (**قوله** وفصدا) اى وان لزم تعصيب اليد لما قدمناه من ان
تعصيب غير الوجه والرأس انما يكره لو بغير عذر (**قوله** وحجامة) اى بلازالة شعر لبا
والافعاله دم كسأني (**قوله** يتصدق بشئ) اى كتمرة وكسرة خبز (**قوله** وفي الثلاث) اى
من الشعر والقمل واما الاكثر فسيأتى في الجنايات (**قوله** ولو نفلا) كذا في البدائع وخصه
الطحاوى بالمكتوبات دون التوافل والفوائت فاجراها مجرى التكبير في ايام التشريق
والتعميم اولى فتح وهو الصحيح المعتمد الموافق لظاهر الرواية شرح الباب (**قوله** او علا شرفا)
اى صعد مكانا مرتفعا (**قوله** جمع ركب) اى اسم جمع وهم اصحاب الابل في السفر ولا يطلق
على ما دون العشرة نهر (**قوله** دخل في السحر) هو السدس الاخير من الليل (**قوله**
كالتكبير في الصلاة) فكما ان التكبير في الصلاة يؤتى به عند الانتقال من حال الى حال كذلك
التالية ح ولذا قال في الباب ويستحب اكارها قائما وقاعدا راكبا ونازلا واقفا وسائرا
طاهرا ومحدثا جنباً وحائضاً وعند تغير الاحوال والأزمان وعند اقبال الليل والنهار وعند
كل ركوب ونزول واذا سيقظ من النوم واستعطف راحلته وقال ايضا ويستحب تكرارها
في كل مرة ثلاثا على الولاية ولا يقطعها بكلام ولورد السلام في خلالها جاز ويكره لغيره ان
يسلم عليه واذا كانوا جماعة لا يمشي احد على تالية الآخر بل كل انسان يلبي بنفسه ويلبي في
مسجد مكة ومنى وعرفات لافي الطواف وسعى العمرة (**قوله** رافعا صوتيها) الا ان يكون
في مصر او امرأة لبا زاد اشارحه اوفى المسجد ثلاثين على المصليين والشافعية (**قوله**
استنانا) فان تركه كان مسيئا ولا شئ عليه فتح وقيل استحبابا والمعتمد الاول شرح الباب
(**قوله** بلا جهد) بفتح الجيم وباللاد اى تعب النفس بغاية رفع الصوت كي لا يضر ولا تنافي
بين هذا وبين مجاء افضل الحج المعج والتج اى افضل افراد الحج حج يشتمل على هذا لا افضل
افعاله اذ الطواف والوقوف افضل منهما والعج رفع الصوت بالتالية والتج اسالة الله بالارافة
لان الانسان قديكون جهورى الصوت طبعيا فيحصل الرفع العالي مع عدم تعب به نهر (**قوله**
كما يفعله العوام) تمثيل للمنى وهو الجهد لا للتفح (**قوله** واذا دخل مكة) المستحب
دخولها نهارا كما في الحائنة من باب المعلى ليكون مستقبلا في دخوله باب البيت تعظيما
واذا خرج فن السفلى بحر (**قوله** نهارا) قيد لدخول مكة كما علمت لكن لما كان

وسيف وسلاح وتحمتم
زاي اى لعدم التغطية واللبس
(واكتحال بغير مطيب)
فاواكتحل بمطيب مرة
او مرتين فعليه صدقة ولو
كثيرا فعليه دم سراجية
(و) لا يتقي (ختنا وفصدا
وحجامة وقاع ضره وسجبر
كسرو حك رأسه وبذنه)
لكن يرفق ان خاف سقوط
شعره او قلة فان في الواحدة
يتصدق بشئ وفي الثلاث
كف من طعام غير الاذكار
(واكثر) الحرم (التلبية)
ندبا (متى صلى) ولو نفلا
(او علا شرفا او هبط واديا
اولقى ركبا) جمع راكب
او جمعا مشاة وكذا لولقى
بعضهم بعضا (او أسحر)
دخل في السحر اذا التبية
في الاحرام كالتكبير في
الصلاة (رافعا) استنانا
(صوتيها) بلا جهد كما
يفعله العوام (واذا دخل
مكة بدأ بالمسجد الحرام
بعد ما يامن على امته وادخلا
من باب السلام نهارا ندبا

مطلب

في حديث افضل الحج
المعج والتج

مطلب

في دخول مكة

دخول المسجد عقب دخول مكة صح كونه قيدا له ايضا (قوله مليا) هو قيد لدخول مكة
ايضا قال في الباب ويكون في دخوله مليا داعيا الى ان يصل باب السلام فيبدأ بالمسجد
(قوله لدخولها) اي مكة بدليل تأنيث الضمير وعبرة البحر نص في ذلك ح (قوله فيحب)
بالهاء المهملة ح (قوله ومعناه الله اكبر من الكعبة) كذا في غاية البيان والاولى من كل
ماسواه بحر وكأن الشارح رجح الاول لاقتضاء المقام له كما ان الشارع في شيء اذا سمي الله
تعالى يلاحظ التبرك باسمه تعالى فيأشعر فيه (قوله وهلل) عبارة الفتح كبر وهلل ثلاثا وعبارة
ابن الشلي كبر ثلاثا وهلل ثلاثا (قوله ثلاثا) نوع شرك اي شوهم الجاهل ان العبادة للبت
قال في البحر ولم يذكر في التوثيق الدماء عند مشاهدة البت وهي غفلة عما لا يفطن عنه فانه
عندها مستجاب ومحمد رحمه الله تعالى لم يعين في الاصل لمشاهد الحج شيئا من الدعوات لان
التوقيت يذهب بالركة وان تبرك بالمتقول منها حسن كذا في الهداية وفي الفتح ومن اهم
الادعية طاب الحلة بلا حساب والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم هنا من اهم الاذكار كما
ذكره الحلبي في مناسكه اه (تنبه) قال في الباب ولا يرفع يديه عند رؤية البت وقيل
يرفع قال القاري في شرحه اي لا يرفع ولو حال دعائه لانه لم يذكر في المشاهير من كتب
اصحابنا بل قال السروجي المذهب تركه وصرح الطحاوي بأنه يكره عند أئمتنا الثلاثة
(قوله ثم ابتدأ بالطواف) فان كان حاله فطواف التحية او محرما بالحج فطواف القدوم هذا
اذا دخل قبل التحرفان دخل فيه اغنى طواف الفرض عن التحية أو بالعمره فطوافها ولا
طواف قدوم لها كذا في الفتح نهر واقاد اطلاقه انه لا يكره الطواف في الاوقات التي تكره
فيها الصلاة كما صرح به في الفتح قال الا انه لا يصل ركعتيه فيها بل يصبر الى ان يدخل مالا
كرهه فيه (قوله لانه تحية البت) اي لمن أراد الطواف بخلاف من لم يردعه وأراد ان
يجلس فلا يجلس حتى يصل ركعتين تحية المسجد الا ان يكون الوقت مكروها للصلاة شرح
اللباب للقاري وفي شرحه على التقاية فان لم يكن محرما فطواف تحية لقولهم تحية هذا
المسجد الطواف وليس معناه ان من لم يطف لا يصل تحية المسجد كما فهمه بعض العوام اه
قلت لكن قولهم تحية هذا المسجد الطواف يفيد انه لو صلى ولم يطف لا يحصل التحية الا ان
يخص بترك الطواف بلا عذر فمع العذر تحصل التحية بالصلاة ثم رأيت في شرح الباب ايضا
ما يدل على ذلك حيث قال في موضع آخر ان تحية هذا المسجد بخصوصه هو الطواف الا اذا
كان له مانع فصيل تحية المسجد ان لم يكن وقت كراهه اه (قوله مالم يخف الح) اي يفقد
كل ذلك على الطواف اي طواف التحية وغيرها باب وشرحه ثم يطفو بحر وهذا يفيد ان
هذه الصلوات لا تحصل بها التحية مع انها تحصل في بقية المساجد وليس ذلك الا لان تحيته
هي الطواف دون الصلاة بخلاف باقي المساجد ولهذا قال بعض العلماء ان الفرق من وجهين
احدهما ان الصلاة جنس فتاب بعضها مناب بعض وليس الطواف من جنسها والثاني ان
صلاة الفرض في المسجد تحية المسجد والطواف تحية البت لانه تحية المسجد (قوله فوت
المكتوبة) يعني ان يكون المراد فوت وقتها المستحب لانه يسقط به الترتيب على احد القولين
المصححين فبالاولى ما هنا تأمل وزاد في شرح الباب فوت الجنازة وزاد في البحر والنهر

ملياً متواضعاً خاشعاً
ملاحظاً جلاله البقعة
ويسن الغسل لدخولها
وهو للظافة فيحب لحائض
ونفساء (وحين شاهد
البت كبر) ثلاثا ومعناه
الله اكبر من الكعبة (وهلل)
لثلاث بقع نوع شرك (ثم)
ابتدأ بالطواف لانه تحية
البت مالم يخف فوت
المكتوبة او جماعتها او
الوتر أو سنة راتبة

ما اذا دخل في وقت منع الناس من الطواف او كان عليه فائسة مكتوبة اه وذكر الاخير في اللباب وقيد شارحه بما اذا كان صاحب ترتيب قلت والظاهر ان المراد بالفائسة التي فوتها عمدا ووجب قضاؤها فورا والا فتقديم الطواف عليها لا يضر الا اذا خاف فوت المكتوبة الوقتية اذا قدم عليها الطواف وقضاء الفائسة وحينئذ فذكر المكتوبة الوقتية يغني عن ذكر الفائسة فافهم (قوله فاستقبل الحجر الخ) اشار بالفاء الى انه ينوي الطواف قبل الاستقبال لما سيذكره من انه يمر بجميع بدنه على جميع الحجر ولهذا قال في اللباب ثم يقف مستقبل البيت بجانب الحجر الاسود مما يلي الركن الثاني بحيث يصير جميع الحجر عن يمينه ويكون منكبه اليمين عند طرف الحجر فينوي الطواف وهذه الكيفية مستحبة والنية فرض ثم يمشي مارا الى يمينه حتى يحاذي الحجر فيقف بحاله ويستقبله ويسلم ويكبر ويحمد ويعلى ويدعو اه قال شارحه اى يقول بسم الله والله اكبر والله الحمد والصلاة والسلام على رسول الله اللهم ايمانك ووفاء بعهدك واتباعا لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم (قوله رافعا يديه) اى عند التكبير لاعند النية فانه بدعة لباب وقال شارحه القصارى في موضع آخر بعد كلام والحاصل ان رفع اليدين في غير حالة الاستقبال مكروه واما الابتداء من غيره فهو حرام او مكروه تحريما او تنزيها بناء على الاقوال عندنا من ان الابتداء بالحجر فرض او واجب او سنة واما المستحب الابتداء بالنية قيل الحجر للخروج عن الاختلاف (قوله كالصلاة) اى حذاء اذنيه وقدمه في كتاب الصلاة انه في الاستلاء وعند الجريتين يرفع حذاءه منكبيه ويجعل باطنهما نحو الحجر والكعبة اه وعزاء القهستاني الى شرح الطحاوى وصححه في البدائع وغيرها ومثى في النقاية وغيرها على الاول صححه في غاية البيان وغيرها فقد اختلف التصحيح (قوله واستلمه) اى بعد ان يرسل يديه كما في النهر عن التحفة قال في اللباب وصفة الاستلام ان يضع كفيه على الحجر ويضع فيه بين كفيه وقبله (قوله قيل نعم) جزم به في اللباب وقال انه مستحب ويكرره مع التقليل فلانا قال شارحه وهو موافق لما نقله الشيخ رشيد الدين في شرح الكنز وكذا نقل السجود عن اصحابنا العزيز بن جماعة لكن قال قوام الدين الكاكي الاولى ان لا يسجد عندنا لعدم الرواية في المشاهير اه وظاهره ترجيح ما قاله الكاكي في المعراج وهو ظاهر الفتح ولذا اعترض في النهر على قول البحارنة ضعيف بأن صاحب الدار أدري اى ان الكاكي من اهل المذهب الماهر بن وهو أدري بالمذهب من غيره فلا ينبغي تضعيف ما نقله قلت لكن استدل الكاكي الى عدم ذكره في المشاهير وهو لا ينبغي ذكره في غيرها وقد استدل في البحر الى انه فعله عليه الصلاة والسلام والفارق بعده كما رواه الحاكم وصححه واستدرك بذلك من لا على في شرح النقاية على ما مر عن الكاكي وايد به ما نقله ابن جماعة عن اصحابنا ثم رأيت نقلا عن غاية السروجي انه كره مالك وحده السجود على الحجر وقال انه بدعة وجهور اهل العلم على استحبابه والحديث حجة عليه اه اى على مالك وهذا يترجح ما في البحر واللباب من الاستحباب اذ لا يخفى ان السروجي ايضا من اهل الدار فهو أدري والاخذ بما قاله موافقا للجمهور والحديث اولى وأحرى فافهم (قوله وترك الايذاء واجب) اى فلا يترك الواجب لفعل السنة واما النظر الى العورة لاجل الحتان فليس

ف (استقبل الحجر مكبرا مهللا رافعا يديه) كالصلاة (واستلمه) بكفيه وقبله بلا صوت وهل يسجد عليه قيل نعم (بلا ايذاء) لانه سنة وترك الايذاء واجب

فيه ترك الواجب لفعل السنة لان النظر مأذون فيه للضرورة **(قوله فان لم يقدر)** اى على
تقبيله الا بالابداء او مطلقا يضع يديه عليه ثم يقبلهما او يضع احدهما والاولى ان تكون
التي لانها المستعملة فيما فيه شرف ولما نقل عن البحر العميق من ان الحجر بين الله يصاعبها
عباده والمصاحبة بالتي **(قوله والا يمكنه ذلك)** اى وضع يديه واحدهما **(قوله يس)** يضم
اوله وكسر ثانيه من الامساس كإشيرة اليه كلام الشارح الآتى **(قوله عنهما)** الاولى عنه اى
الامساس لان العجز عن الاستلام ذكره بقوله واليس **(قوله مشيرا اليه بباطن كفيه)** اى
بأن يرفع يديه حذاء اذنيه ويجعل باطنهما بخوا الحجر مشيرا بهما اليه ويظهرهما نحو وجهه هكذا
المأثور بخبر وفي شرحه التقياة للقارى حذاء مكبيه او اذنيه وكأنه حكاية للقولين المارين
(قوله ثم يقبل كفيه) اى بعد الإشارة المذكورة قال في الفتح ويضع في كل شوط عند الركن
الاسود ما يفعله في الابتداء اه وبأى تمامه عند قول المصنف وكأمر بالحجر فعل ما ذكر **(قوله)**
فالمكعبة **(اول القبة)** كإسيد كره لكن الاول ظاهر الرواية كإسأنى **٣ (قوله طواف القدوم)**
يسمى أيضا طواف التحية وطواف النقاء وطواف اول عهد باليت وطواف احدث العهد
باليت وطواف الوارد والورود شرح الباب ويقع هذا الطواف للقدوم من المفرد بالحج
وان لم ينو كونه للقدوم أو نوى غيره لانه وقع في محله قال في الباب ثم ان كان المحرم مفردا بالحج
وقع طوافه هذا للقدوم وان كان مفردا بالعمرة أو متمعا أو قارنا وقع عن طواف العمرة نواوله
او لغيره وعلى القارن ان يطوف طوفا آخر للقدوم اه أى استحبابا بعد فراغه عن سعى العمرة
قارى وفي الباب واول وقته حين دخوله مكة وآخره من وقوفه بعرفة فإذا وقف فقد فات وقته
وان لم يقف فالى طلوع فجر النحر **(قوله الآفاقى)** أى لا غير فتح فلا يسن للمكي ولا لاهل المواقيت
ومن دونها الى مكة سراج وشرح الباب الا ان المكي اذا خرج للآفاقى ثم عاد محرما بالحج فعليه
طواف القدوم باب فهذا خلاف ما في الفهستاتى من انه يسن لاهل المواقيت ودخلها
فافهم **(قوله عن يمينه)** اى يمين الطائف لا الحجر وقوله يمايلى الباب اى باب الكعبة تأكيده
وهذا واجب فى الاصح كأمر **(قوله ولو عكس)** بأن اخذ عن يساره وجعل البيت عن يمينه
وكذا لو استقبل البيت بوجهه او استدبره وطاف معترضا كما في شرح الباب وغيره **(قوله)**
فلورجع **(اى الى بلدة قبل اعادته (قوله وكذا لو ابتدأ من غير الحجر)** اى يعيده والا فعليه
دم وهذا على القول بوجوده كما اشار اليه بقوله كأمر اى فى الواجبات **(قوله قالوا الخ)** قال
فى البحر ولما كان الابتداء من الحجر واجبا كان الابتداء فى الطواف من الجهة التى فيها
الركن اليماني قريبا من الحجر الاسود متعيئا ليكون مارا بجميع بدنه على جميع الحجر الاسود
وكثير من العوام شاهدناهم يتدون الطواف وبعض الحجر خارج عن طوافهم فأحذره اه
قلت قد معنا هذه الكيفية عن الباب وانها مستحبة لامتعنة وبه صرح فى فتح القدير أيضا
قائلا فى تعليقه وتبعه القارى وفي شرح الباب للخروج عن خلاف من يشترط المرور على الحجر
بجميع بدنه وفى الكرماتى انه الاكمل والافضل ثم قال القارى والافلو استقبال الحجر مطلقا
ونوى الطواف كفى عندنا فى الاصل المقصود الذى هو الابتداء من الحجر سواء قلنا انه سنة
او واجب او فريضة او شرط اه وفى الشرنبلالية بعد ما مر عن البحر وهذا اذا لم يكن

فان لم يقدر يضعهما ثم
يقبلهما او احدهما **(والا)**
يمكنه ذلك **(يس)** بالحجر
(شيأ فى يده) ولو عصا
(ثم قبله) اى الشئ **(وان)**
عجز عنهما اى الاستلام
والامساس **(استقبله)**
مشيرا اليه بباطن كفيه
كأنه واضعهما عليه **(وكبر)**
وهلل وحمد الله تعالى
وصلى على النبي صلى الله
عليه وسلم ثم يقبل كفيه
وفى بقية الرفع فى الحج
يجعل كفيه للسماء الا عند
الحجرين فللمكعبة **(وطاف)**
باليت طواف القدوم
ويسن **(هذا الطواف)**
(الآفاقى) لانه القادم
(واخذ) الطائف **(عن)**
يمينه يمايلى الباب فتصير
الكعبة عن يساره لان
الطائف كالمؤتم بها
والواحد يقف عن يمين
الامام ولو عكس اعاد ما دام
بمكة فلورجع فعليه دم
وكذا لو ابتدأ من غير الحجر
كأمر قالوا ويمر بجميع
بدنه على جميع الحجر
(جاعلا)

٣ مطلب

فى طواف القدوم

في قيامه مسامتا للحجر بان وقف جهة الماتزم ومال بعض جسده ليقبل الحجر اما من قام مسامتا بجسده الحجر فقد دخل في ذلك شيء من الركن الثاني لان الحجر وركنه لا يباع عرض جسد المسامت له وبه يحصل الابتداء من الحجر اه قلت لكن لا يحصل به المرور بجميع البدن على جميع الحجر لكن قد علمت انه غير لازم عندنا ولعل الشارح اشار الى ضعفه بلفظ قالوا لما علمته فافهم (قوله قبل شروعه) اي من حين تجرده الاحرام بناء على ما قدمه عند قول المصنف ولبس ازار اورداء الخ لكن قدمنا تصحيح خلافه ولذا قال في الفتح وبنى ان يضطبع قبل شروعه في الطواف بقابل اه فلو قال الشارح قبل شروعه لكان اصوب فانهم هذا وفي شرح الباب واعلم ان الاضطباع سنة في جميع اشواط الطواف كاصرح به ابن الغنياء فاذا فرغ من الطواف تركه حتى اذا صلى ركعتي الطواف مضطبا بركه لكشفه منكبه وبأتي الكلام على انه لا اضطباع في السعي اه (قوله استئنا) اي في كل طواف بعده سعي كطواف القدوم والعمرة وكطواف الزيارة ان كان أخر السعي ولم يكن لابسا شيء من لبس الخيط لعذر هل يسن له التشبه به لم يتعرض له احتجاجنا وقال بعض الشافعية يتعذر في حقه اي على وجه الكمال فلا ينافي ما ذكره بعضهم انه قد يقال يشرع له وان كان المنكب مستورا بالخيط للعذر قلت والاظهر فعليه شرح الباب ملخصا (قوله وراء الحطيم) ويسمى حظيرة اسمعيل وهو البقعة التي تحت الميزاب عليها حاجز كنصف دائرة بينها وبين البيت فرجة سعى بالحطيم لانه حطيم من البيت اي كسر وبالحجر لانه حجر منه اي منع (قوله لان منه ستة اذرع من البيت) لفظة منه خبر ان مقدم وستة اسمها مؤخر ومن البيت صفة ستة والتقدير لان ستة اذرع كأثة من البيت ثابتة منه او منه حال من ستة مقدم عليه ومن البيت خبر وهو جائز كقوله * لية موحشا طلل * ط قلت والثاني اظهر فافهم قال في الفتح وليس الحجر كله من البيت بل ستة اذرع منه فقط لحديث عائشة رضي الله عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ستة اذرع من الحجر من البيت وما زاد ليس من البيت رواه مسلم (قوله لم يحجز) بفتح اوله وضم ثانيه من الجواز بمعنى الحل لا للصحة او بضم اوله وسكون ثانيه من الاجزاء اي على وجه الكمال قال القاري في شرح التكاية ولو طاف من الفرجة لا يحجز به فيتحقق كاله ولا بد من اعادة الطواف كله لتحقيقه وان أعاد من الحطيم وحده أجزأه بان يأخذ على يمينه خارج الحجر حتى ينتهي الى آخره ثم يدخل الحجر من الفرجة ويخرج من الجانب الآخر الا يدخل الحجر وهو افضل بان يرجع ويتدنى من اول الحجر هكذا يقل سبع مرات وبقضى صفته من رمل وغيره ولو لم يعد صح طوافه ووجب عليه دم اه (قوله كاستقباله) اي فانه اذا استقبله المصلي لم تصح صلاته لان فرضية استقبال الكعبة ثبتت بالنسب القطعي وكون الحطيم من الكعبة ثبت بالآحاد فصار كأنه من الكعبة من وجه دون وجه فكان الاحتياط في وجوب الطواف وراءه وفي عدم صحة استقباله والتشبيه يمكن تصحيحه على الوجهين اللذين ذكرناهما في قوله لم يحجز مع قطع النظر عن المفهوم فافهم (قوله) وبه قبر اسمعيل وهاجر عزاء في البحر الى غاية البيان وذكر بعضهم ان ابن الجوزي اوردان في اسمعيل فيما بين الميزاب الى باب الحجر الغربي * (تنبيه) * لم يذكر الشاذروان وهو الافرز

قبل شروعه (رداءه تحت ابطه اليمنى ملقيا طرفه على كتفه الايسر) استئنا (وراء الحطيم) وجوب لان منه ستة اذرع من البيت فلو طاف من الفرجة لم يحجز كاستقباله احتياطاً وبه قبر اسمعيل وهاجر

المسح الخارج عن عرض جدار البيت قدر ثلث ذراع قيل انه من البيت بقى منه حين عمرته
قريش كالحطيم وهو ليس منه عندنا لكن ينبغي ان يكون طوافه وراءه خروجاً من الخلاف
كافي الفتح والباب وغيرها **(قولہ)** سبعة اشواط من الحجر الى الحجر شوط خالية وهذا بيان
للاوجب للفرض في الطواف لما مر ان اقل الاشواط السبعة واجبة تحجب بالدم فالركن
اكثرها بحر لكن الظاهر ان هذا في الفرض والواجب فقد صرحوا بأنه لو ترك اكثر
اشواط الصدر لم يدمه وفي الاقل لكل شوط صدقة واما القدوم فلم يصرحوا بما يلزمه لو تركه
بعد الشروع وبحث السندی في منسكه الكبير انه كالصدر ونازعه في شرح الباب بأن
الصدر واجب بأصله فلا يقاس عليه ما يجب بشروعه فالظاهر انه لا يلزمه بتركه شيء سوى
التوبة كصلاة النفل اه ما حضا وقد يقال وجوبه بالشروع بمعنى وجوب اكاله وقضائه
بأهاله و يلزم منه وجوب الاتيان بواجباته كصلاة النافلة حتى لو ترك منها واجبا وجب
اعادتها او الاتيان بما يحجب ما تركه منها كصلاة الواجبة ابتداء وهنا كذلك لو ترك اقله تجب
فيه صدقة ولو ترك اكثره يجب فيه دم لانه الجائر ترك الواجب في الطواف كسجود السهو
في ترك الواجب في النافلة والله تعالى اعلم **(قولہ)** مع علمه به اي بأنه تamen لكن فعله بناء على
الوهم او الوسوسة لاعلى قصد دخول طواف اخر فانه حينئذ يلزم اتفاقا شرح الباب قلت
لكن التعليل يفيد ان الخلاف فيما لو قصد الدخول في طواف آخر ايضا **(قولہ)** لشروعه
مقطعا لاملزما ٣ اي لانه شرع فيه لاسقاط الواجب عليه وهو اتمام السبعة لاملزما نفسه
بشوط مستأنف حتى يجب عليه اكاله لما تبين له انه تamen **(قولہ)** بخلاف الحج فانه اذا شرع
فيه مسقطا يلزمه اتمامه بخلاف بقية العبادات بحر والحاصل ان الطواف كغيره من
العبادات مثل الصلاة والصوم ولو شرع فيه على وجه الاسقاط بأن ظن انه عليه ثم تبين
خلافه لا يلزمه اتمامه الا الحج فانه يلزمه اتمامه مطلقا كمر اول الفصل * (تنبيه) * لو شك
في عدد الاشواط في طواف الركن اعاده ولا يني على غالب ظنه بخلاف الصلاة وقيل اذا كان
يكثر ذلك يجرى ولو اخبره عدل بعدد يستحب ان يأخذ بقوله ولو اخبره عدلان وجب العمل
بقولهما لباب قال شارحه ومفهومه انه لو شك في اشواط غير الركن لا يبعد بل يني على
غلبة ظنه لان غير الفرض على التوسعة والظاهر ان الواجب في حكم الركن لانه فرض على
اه **(قولہ)** مكان (بالتصبي على انه اسم ان فهو اسم مكان لا ظرف مكان لان ظرف المكان
لا يقع اسم ان لان اسمها مبتدأ في الاصل وقوله داخل بالرفع على انه خبرها وقوله لا خارجه
عطف عليه ويجوز فيها التصبي على الظرفية والمتعلق خبر ان فيكون من ظرفية الاخص
في الاعمال فانهم **(قولہ)** ولو وراء زمزم (او المنقام او السواري او على سطحه ولو مرفعا على
البيت لبلب **(قولہ)** لا بالبيت) لان حيطان المسجد تحوّل بينه وبين البيت بحر عن المحيط
ومفهومه انه لو كانت الحيطان متهمة يصح وحقق في الفتح ان هذا المفهوم غير معتبر اخذا
من تعليل المبسوط **(قولہ)** بي اي على ما كان طافه ولا يلزمه الاستقبال فتح قلت ظاهره
انه لو استقبل لاشي عليه فلا يلزمه اتمام الاول لان هذا الاستقبال للاكال بالموااة بين
الاشواط ثم رأيت في الباب ما يدل عليه حيث قال في فصل مستحبات الطواف ومنها استئذان

(سبعة اشواط) فقط (فلو)
طاف تامنا مع علمه به)
فالصحيح انه (يلزمه اتمام
الاسبوع للشروع) اي
لانه شرع فيه ملتزما بخلاف
ما لو ظن انه سابع لشروعه
مسقطا لاملزما بخلاف
الحج واعلم ان مكان
الطواف داخل المسجد
لو وراء زمزم لا خارجه
سيرورته طائفا بالمسجد
لا بالبيت ولو خرج منه
او من السبي الى جنازة
او مكتوبة او تجديد وضوء
ثم عاد بي

٣ لاملزما نسخه

الطواف لو قطعه او فعله على وجه مكروه قال شارحه لو قطعه اى ولو بعدد والظاهر انه مقيد بما قبل اتيان اكثره اه بقی ماذا حضرت الجنازة او المكتوبة في اثناء الشوط هل يتيمه اولاً لم من صرح به عندنا وينبئ عدم الاتمام اذا خاف فوت الركعة مع الامام واذا عاد للبناء هل ينبغي من محل انصرافه او يبتدىء الشوط من الحجر والظاهر الاول قياساً على من سبقه الحدث في الصلاة ثم رأيت بعضهم نقله عن صحيح البخارى عن عطاء بن ابي رباح التابعى وهو ظاهر قول الفتح بنى على ما كان طافه والله اعلم * (تنبیه) * اذا خرج لغير حاجة كره لا يبطل فقد قال في الباب ولا مفسد للطواف وعد من مكروهاته تفريقه اى الفصل بين اشواطه تفريقاً كثيراً وكذا قال في السعى بل ذكر في منسكه الكبير لوفرق السعى تفريقاً كثيراً كان سعى كل يوم شوطاً او اقل لم يبطل سعيه ويستحب ان يستأنف (قوله) وجاز فيهما اكل وبيع (المصرح به في الباب كراهة البيع فيهما وكراهة الاكل في الطواف لالسعى ومثل البيع الشراء وعد الشرب فيهما من المباحات) (قوله) لكن الذكر افضل منها اى من القراءة في الطواف وهذا مانقله في الفتح عن التجنيس وقال وفي الكافي للحاكم الذى هو جمع كلام محمد يكره ان يرفع صوته بالقراءة فيه ولا بأس بقراءته في نفسه وفي المتنق عن ابى حنيفة لا ينبغي للرجل ان يقرأ في طوافه ولا بأس بذكر الله تعالى ولا ينبو ما ذكره في التجنيس عماد كرهه الحاكم لان لا بأس في الاكثر لخلاف الاول اه اى ومن غير الاكثر قول المتنق ولا بأس بذكر الله تعالى ثم قال في الفتح والحاصل ان هدى النبي صلى الله عليه وسلم هو الافضل ولم يثبت عنه في الطواف قراءة بل الذكر وهو المتوارث من السلف والمجمع عليه فكان اولى اه (قوله) فليراجع اقول الحاصل من هذا النقول التي ذكرناها آتفا ان القراءة خلاف الاول وان الذكر افضل منها مأثوراً اولاً كما هو مقتضى الاطلاق الا ان يراد به الكامل وهو المأثور فيوافق مانقله الشارح عن النووي واستحسنه في شرح الباب لكن كون القراءة افضل من غير المأثور ينبو عنه قول المتنق لا ينبغي ان يقرأ في طوافه فانه يشعر بالمتنع عن القراءة تنزيهاً والظاهر عدم المتنع عن ذكر غير مأثور يدل عليه ما سلفناه عن الهداية من ان محمداً رحمه الله لم يعين في الاصل لمشاهد الحج شيئاً من الدعوات لان التوقيت يذهب بالركة وان تبرك بالمتنول منها فحسن اه وهذا يفيد ان المراد بالذكر هنا مطلقه كما هو قضية اطلاقهم على خلاف ما فصله النووي فليأتمل * (تنبیه) * ورد انه صلى الله عليه وسلم قال بين الركبتين ربنا آتانا في الدنيا حسنة الخ ولا ينافي ما مر لان الظاهر ان المراد المتنع عن قراءة ما ليس فيه ذكر او قاله على قصد الذكر او لبيان الجواز تأمل (قوله) ورمي اى في كل طواف بعده سعى والا فلا كالاضطباع بدائع قال في التهر وفي الغاية لو كان قارناً وقدر رمي في طواف العمرة لا يرمي في طواف القدوم وفي المحيط لو طاف للتحية محدثاً وسعى بعده كان عليه ان يرمي في طواف الزيارة ويسعى بعده لحصول الاول بعد طواف ناقص وان لم يعده فلا شئ عليه (قوله) وهز كتفيه (مصدر مجرور معطوف على تقارب وهو اقرب من جعله فعلاً معطوفاً على مشى (قوله) استأنا) في مسلم وابى داود والنسائي عن ابن عمر رضي الله عنهما قال رمل رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحجر الى الحجر ثلاثاً ومشى اربعاً ففتح وقال ابن عباس لا يسن وبه اخذ

وجاز فيهما اكل وبيع
واقفاء وقراءة لكن الذكر
افضل منها وفي منسك
النووي الذكر المأثور
افضل وامافي غير المأثور
فالقراءة افضل فليراجع
(ورمل) اى مشى بسرعة
مع تقارب الخطأ وهز
كتفيه (في اثلاث الاول)
استأنا (فقط)

بعض المشايخ كافي مناسك الكرماني نهر **(قوله)** ولو في الثلاثة الخ قال في الفتح ولو منى شوطا ثم تذكر لا يرمل الا في شوطين وان لم يذكر في الثلاثة لا يرمل بعد ذلك اهـ لان ترك الرمل في الاربعة سنة فلو رمل فيها كان تاركا للستين وترك احداها سهل بحر ولو رمل في الكل لا يلزمه شيء ولو الجبلية وينبغي ان يكره تزويجها لخالفه السنة بحر **(قوله)** وقف وفي شرح الطحاوي يمشى حتى يجد الرمل وهو الاظهر لان وقوفه مخالف للسنن لقارى على التقاية وفي شرحه على الباب لان الموالاة بين الاشواط واجزاء الطواف سنة متفق عليها بل قيل واجبة فلا يتركها لسنة مختلف فيها اهـ قلت ينبغي التفصيل جمعا بين القولين بأنه ان كانت الزحمة قبل الشروع وقف لان المبادرة الى الطواف مستحبة فيتركها سنة الرمل المؤكدة وان حصلت في الانتهاء فلا يقف لثلاث قنوت الموالاة **(قوله)** لان له بدلا وهو الاشارة الى الحجر والرمل لا بد له **(قوله)** من الحجر الى الحجر لا الى الركن الثاني كما قيل **(قوله)** في كل شوط اى من الثلاثة **(قوله)** وكما مر اى في الاشواط السبعة **(قوله)** من الاستلام فهو سنة بين كل شوطين كافي غاية البيان وذكر في المحيط والوالمجلة انه في الابتداء والانتهاء سنة وفيها بين ذلك ادب بحر ووفق في شرح الباب بانه في الطرفين أكد ما بينهما قال وكذا يسن بين الطواف والسعي اهـ وفي الهداية وان لم يستطع الاستلام استقبل وكبر وهال على ما ذكرنا قال في الفتح ولم يذكر المنصف رفع اليدين في كل تكبير يستقبل به في كل مبدأ شوط واعتقادي ان عدم الرفع هو الصواب ولم أره عليه الصلاة والسلام خلافة **(قوله)** واستلم الركن الثاني اى في كل شوط والمراد بالاستلام هنا لمسه بكفيه او يمينه دون يساره بدون تقبيل وسجود عليه ولا نية عنه بالاشارة عند العجز عن لمسه للزحمة شرح الباب **(قوله)** والدلائل تؤيده اى تؤيد قوله بكونه سنة وأنه يقبله لكن في شرح الباب ان ظاهر الرواية الاول كافي الكافي والهداية وغيرها وفي الكرماني وهو الصحيح وفي النجعة ما عن محمد ضعف جدا وفي البدائع لا خلاف في ان تقبيله ليس سنة وفي السراجية ولا يقبله في اصح الاقاويل **(قوله)** ويكره استلام غيرها وهو الركن العراقي والشامي لانها ليسا ركعتين حقيقة بل من وسط البيت لان بعض الحطيم من البيت بدائع والكرامة تزويج كافي البحر **(قوله)** ثم صلى شفعاً اى ركعتين يقرأ فيهما الكافرون والاخلاص اقتداء بفعله عليه الصلاة والسلام نهر ويستحب ان يدعو بعد ما بداء آدم عليه السلام ولو صلى اكثر من ركعتين جاز ولا تجزى المكتوبة ولا المنذورة عنهما ولا يجوز اقتداء مصلهما بمثله لان طواف هذا غير طواف الآخر ولو طاف بعصى لا يصل عنه اباب **(قوله)** في وقت مباح قيد للصلاة فقط فتركه في وقت الكرامة بخلاف الطواف والسنة الموالاة بينها وبين الطواف فيكره تأخيرها عنه الا في وقت مكروه ولو طاف بعد العصر يصل المغرب ثم ركعتي الطواف ثم سنة المغرب ولو صلاها في وقت مكروه قيل صحت مع الكرامة ويجب قطعها فان مضى فيها فالأحب ان يعيدها لباب وفي الطلاقة نظر لما مر في اوقات الصلاة من ان الواجب ولو غيره كرعتي الطواف والذكر لاتعقد في ثلاثة من الاوقات المنهية اعني الطلوع والاستواء والغروب بخلاف ما بعد الفجر وصلاة العصر فانها تنعقد مع الكرامة فيهما **(قوله)** على الصحيح وقيل يسن قهستاني **(قوله)** بعد كل اسبوع اى على التراخي ما يرد ان يطوف اسبوعا آخر فعلى الفور بحر

فلو تركه او نسيه ولو في الثلاثة لم يرمل في الباقي ولو زحمة الناس وقف حتى يجد فرجة فيرمل بخلاف الاستلام لان له بدلا من الحجر الى الحجر في كل شوط وكما مر بالحجر فعل ما ذكر من الاستلام واستلم الركن الثاني وهو مندوب لكن بالاقبيل وقال محمد هوسنة وقبله والدلائل تؤيده ويكره استلام غيرها وختم الطواف باستلام الحجر استئنا ثم صلى شفعاً في وقت مباح بحج بالجم على الصحيح بعد كل اسبوع

وفي السراج يكره عندها الجمع بين اسبوعين او اكثر فلا صلاة بينهما وان انصرف عن وتر
وقال ابو يوسف لا يكره اذا انصرف عن وترك ثلاثة اسابيع او خمسة او سبعة والخلاف في غير
وقت الكراهة اما فيه فلا يكره اجامنا ويؤخر الصلاة الى وقت مباح اهـ واذا زال وقت
الكراهة هل يكره الطواف قبل الصلاة لكل اسبوع ركعتين قال في البحر لم أره وينبئ
الكراهة لان الاسابيع حينئذ صارت كأسبوع واحد اهـ ولو تذكر ركعتي الطواف بعد
شروعه في آخر فان قبل تمام شوط رفضه والا تم الطواف وعليه لكل اسبوع ركعتان لباب
وأطلق الاسبوع فشمعل طواف الفرض والواجب والسنة والنفل خلافا لمن قيد وجوب
الصلاة بالواجب قال في الفتح وهو ليس بشئ لاطلاق الادلة اهـ والظاهر ان المراد بالاسبوع
الطواف لا العدد حتى لو ترك اقل الاشواط لعذر مثلا وجبت الركعتان وعليه موجب ما ترك
فليراجع واما قوله في شرح الباب تجب بعد كل طواف ولو ادى ناقصا فيحتمل نقصان العدد
ونقصان الوصف كالطواف مع الحدث والجنابة والظاهر ان مراده الثاني **(قوله عند المقام)**
عبارة الباب خلف المقام قال والمراد به ما يصدق عليه ذلك عادة وعرفا مع القرب وعن ابن عمر
رضي الله عنهما انه اذا اراد ان يركع خلف المقام جعل بينه وبين المقام صفا اوصفين او
رجلا او رجلين رواه عبد الرزاق اهـ **(قوله حجارة الحج)** ذكره في البحر عن تفسير القاضي
لكن عبر بحجر بالافراد وانه الموضع الذي كان فيه حين قام عليه ودعا الناس الى الحج وحرر
بعض العلماء الاعلام ان الحجر الذي في المقام ارتفاعه من الارض نصب ذراع وربع وثمن
واعلاه مربع من كل جانب نصف ذراع وربع وعمق غوص القدمين سبع قراريط ونصف
(قوله قولان) لم أر من حكى القولين سوى ما توهمه عبارة التهر وفيها نظر والمشهور في عامة
الكتب ان صلاتها في المسجد افضل من غيره وفي الباب ولا تختص بزمان ولا مكان ولا نفوت
فلو تركها لم تجز بدم ولو صلاها خارج الحرم ولو بعد الرجوع الى وطنه جاز ويكره ويستحب
مؤكدا اذاؤها خائف المقام ثم في الكعبة ثم في الحجر تحت الميزاب ثم كل ما قرب من الحجر
ثم باقي الحجر ثم ما قرب من البيت ثم المسجد ثم الحرم ثم لافضيلة بعد الحرم بل الاساءة اهـ **(قوله)**
ثم الزم الماتزم الحج) هو ما بين الحجر الاسود الى الباب هذا وفي الفتح ويستحب ان يأتي زمزم
بعد الركعتين ثم يأتي الماتزم قبل الخروج الى الصفا وقيل يأتي الماتزم ثم يصلي ثم يأتي زمزم
ثم يعود الى الحجر ذكره السروجي اهـ والثاني هو الاسهل والافضل وعليه العمل شرح الباب
وما ذكره الشارح يخالف للقولين ظاهرا لكن الواو لا تقتضي الترتيب فيحمل على القول
الاول وقد ذكر في شرح الباب في طواف الصدر انه هو المشهور من الروايات وهو الاصح
كما صرح به الكرمانى والزيلعي اهـ وقال هنا ولم يذكر في كثير من الكتب اتيان زمزم
والماتزم فيما بين الصلاة والتوجه الى الصفا وعله اعمد تأكده **(قوله ان أراد السبي)** افاد
ان العود الى الحجر انما يستحب لمن اراد السبي بعده والافلا كما في البحر وغيره وكذا الرمل
والاضطباع تابعا للطواف بعده سعي كما قدمناه و اشار الى ما في التهر من ان السبي بعد طواف
القدوم رخصة لاستغاله يوم النحر بطواف الفرض والذبح والرمي والافلا افضل تأخيره الى
ما بعد طواف الفرض لانه واجب شفعه تبعا للفرض اولى كذا في التحفة وغيرها اهـ لكن

عند المقام) حجارة ظهر فيها
اثر قدمي الخليل (او غيره
من المسجد) وهل يتعين
المسجد قولان (ثم) التزم
الماتزم وشرب من ماء زمزم
و (عاد) ان اراد السبي
(واستلم الحجر وكبر وهلل
وخرج)

ذكر في الباب خلافا في الافضلية ثم قال والخلاف في غير القارن أما القارن فالأفضل له تقديم
السعي أو يسن اه وأشار ايضا الى ان السعي بعد الطواف فلو عكس اعاد السعي لانه تبع له
وصرح في المحيط بأن تقديم الطواف شرط لصحة السعي وبه علم ان تأخير السعي واجب والى
انه لا يجب بعده فورا والسنة الاتصال به بحر فأن أخره لعذر او لسترغ من تعب فلا بأس
والاقتداءء ولاشئ عليه باب **(قوله من باب الصفانديا)** كذا في السراج لخروجه منه
عليه الصلاة والسلام وفي الهداية ان خروجه منه عليه الصلاة والسلام لانه كان اقرب
الابواب الى الصفا لانه سنة **(قوله فصعد الصفا الح)** هذا الصعود وما بعده سنة فكره
ان لا يصعد عليهما بحر عن المحيط اى اذا كان ماشيا بخلاف الراكب كما في شرح المرشدى
واعلم ان كثيرا من درجات الصفا دفنت تحت الارض بارتفاعها حتى ان من وقف على اول
درجة من درجاتها الموجودة امكنه ان يرى البيت فلا يحتاج الى الصعود وما يفعله بعض اهل
البدعة والجهلة من الصعود حتى يلتصقوا بالجدار فخالف طريقة اهل السنة والجماعة شرح
الباب **(قوله وكبر الح)** في الباب فيحمد الله تعالى ويثنى عليه ويكبر ثلاثا ويهمل ويصلى
على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعو للمسلمين ولنفسه بما شاء ويكرر ذلك مع التكبير ثلاثا ويطلب
المقام عليه اه اى قدر ما يقرأ سورة من المفصل كما في شرحه عن العدة لصاحب الهداية
(قوله بصوت مرتفع) اقتصر في الثانية على ذكر التكبير والتهايل وقال يرفع صوته بهما
اه واما الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فقد قدمنا في دعاء التلبية انه يخفض صوته بها
فيحتمل ان يكون هنا كذلك تأمل * **(تنبيه)** * في الباب ويلى في السعي الحاج لا المعتمر
زاد شارحه ولاضطباع فيه مطلقا عندنا كما حققناه في رسالة خلافا للشافعية **(قوله ورفع**
يديه) اى حذاء منكبيه لباب وبحر **(قوله تحتمه العادة)** قال في السراج وانما ذكر الدعاء
هنا ولم يذكره عند استلام الحجر لان الاستسلام حالة ابتداء العبادة وهذا حالة ختمها
لان ختم الطواف بالسعي والدعاء يكون عند الفراغ منها لا عند ابتدائها كما في الصلاة اه وفيه
ان هذا ابتداء السعي لا ختم الطواف الا ان يقال ان السعي انما يتحقق عند النزول عن الصفا
اما الصعود عليها فقد تحقق عنده ختم الطواف لقصد الانتقال عنه الى عبادة اخرى
تابعة له فتأمل **(قوله لانه يذهب برقة القلب)** اى لانه بسبب حفظه له يجرى على لسانه بلا
حضور قلب وهذا بخلاف الدعاء في الصلاة فانه يبنى الدعاء فيها بما يحفظه لئلا يجرى على لسانه
ما يشبه كلام الناس فتفسد صلاته كما نقله ط عن الولوالجية **(قوله وان تبرك بالمأثور حسن)**
اى في هذا الموضع وعبره من مناسك الحج وقد ذكرت ذلك في رسالتى **(بغية الناسك**
في ادعية المناسك) **(قوله ثم مشى نحو المروة)** قال في الباب ثم يهبط نحو المروة ساعيا ذا كرا
ماشيا على هيئته حتى اذا كان دون الميل المعلق في ركن المسجد قيل نحو ستة اذرع سعى
سعا شديدا في بطن الوادى حتى يجاوز الميلين ثم يمشى على هيئته حتى يأتى المروة ويستحب ان
يكون السعي بين ميلين فوق الرمل دون العدو وهو في كل شوط اى بخلاف الرمل في الطواف
فانه مختص بالثلاثة الاول خلافا لمن جعله مثله فلو تركه أو هزل في جميع السعي فقد اساء
ولاشئ عليه وان عجز عنه صبر حتى يجد فرجة والانشاء بالسعي في حركته وان كان على دابة

معلل

في السعي بين الصفا والمروة

من باب الصفانديا (فصعد
الصفا) بحيث يرى الكعبة
من الباب (واستقبل البيت
وكبر وهلل وصل على
النبي صلى الله عليه وسلم)
بصوت مرتفع خائفة
(ورفع يديه) نحو السماء
(ودعا) تحتمه العبادة
(بما شاء) لان محمدا لم يعين
شيئا لانه يذهب برقة القلب
وان تبرك بالمأثور حسن
(ثم مشى نحو المروة ساعيا
بين الميلين الاخضرين)

حركها من غير ان يؤذى احدا اه وقوله قيل نحو ستة اذرع قال شارحه هو منسوب
للشافعي وذكر ايضا في بعض المتناسك لاصحابنا اه قلت ونقله في المعراج عن شرح الوجيز
وقال ان الميل كان على متن الطريق في الموضع الذي يتبدأ منه السعي فكان يهده السيل
فرفعه الى اعلى ركن المسجد ولذا سمي معلقا فوقع متأخرا عن ابتداء السعي بستة اذرع
لانه لم يكن موضع اليق منه والميل الثاني متصل بدار العباس اه ونقله في الشربلالية ايضا
واقره ونقله بعض المحشين عن منسك ابن العجمي والطرابلسي والبحر العميق وغيرهم قلت
ولا ينافيه قول المتون ساعيا بين الميئين لانه باعتبار الاصل **(قوله المتخذين)** في نسخة
المتحوتين **(قوله)** وصعد عليها اي باعتبار الزمن الاول اما الآن فن وقف على الدرجة
الاولى بل على ارضها يصدق انه طلع عليها شرح الباب **(قوله)** وفعل ما فعله على الصفا اي
من الاستقبال بان يميل الى يمينه ادنى ميل ليتوجه الى البيت والا فالتى لا يبدو اليوم
لحجبه بالبيان ومن التكبير والتذكر والدعاء المشتغل على الصلاة والتاء شرح الباب **(قوله)**
يبدأ بالصفا الخ فيه اشارة الى ان الذهاب الى المروة شوط والعود منها الى الصفا شوط وهو
الصحيح وقال الطحاوي ان الذهاب والعود شوط واحد كالطواف فانه من الحجر الى الحجر
شوط وتماه في الفتح وغيره **(قوله)** فلو بدأ بالمروة الخ قدما الكلام عليه في الواجبات
(قوله) ونذب الخ ذكره في الحاشية وغيرها وقوله كختم الطواف ليكون ختم السعي كختم
الطواف كان مبدأها بالاستسلام قال في الفتح ولا حاجة الى هذا القياس اذ فيه نص وهو ما
روى المطلب بن ابي وداعة قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين فرغ من سعيه جاء
حتى اذا حاذى الركن فصلى ركعتين في حاشية المطاف وليس بينه وبين الطائفتين احد رواه
احمد وابن حبان وقال في روايته رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى حذو الركن
الاسود والرجال والنساء يبرون بين يديه ما بينهم وبينه سترة وتماه فيه * **(تنبيه)** قال
العلامة قطب الدين في منسكه رأيت بخط بعض تلامذة الكمال ابن الهمام في حاشية
الفتح اذا صلى في المسجد الحرام ينبغي ان لا يمنع المار لهذا الحديث وهو محمول على
الطائفتين لان الطواف صلاة فصار كمن بين يديه صفوف من المصلين اه وقال ثم رأيت في
البحر العميق حكى عن الدين جماعة عن مشكلات الآثار للطحاوي ان المرور بين يدي
المصل بمحضره الكعبة يجوز اه قلت وهذا فرع غريب فليحفظ **(قوله)** ثم سكن بمكة
محرمات انما عبر بالسكنى دون الإقامة لانهما الاقامة الشرعية وهي لا تصح للمار في البحر من باب
صلاة المسافر اذا دخل الحاج مكة في ايام العشر ونوى الإقامة نصف شهر لا يصح لانه لا بد له من
الخروج الى عرفات فلا يتحقق اتحاد الموضع الذي هو شرط صحة نية الإقامة ط **(قوله)** بالحج
انما ذكره وان كان القارن والمتمتع الذي ساق الهدى كذلك لان الباب معقود للمفرد ط
(قوله) ولا يجوز الخ الاولى التفرع باناء على قوله محرم بالحج كما فعل في البحراي لا يجوز
ان يفسخ نية الحج بعد ما احرمه ويقطع افعاله ويميل احرامه وافعله للعمرة لباب واما
أمره عليه الصلاة والسلام بذلك احتجابه الامن ساق الهدى فخصوص بهم ومنسوخ نهر
وقد اوضح المقام المحقق ان الهمام **(قوله)** بلارمل وسى لان الرمل وكذا الاضطباع

المتخذين في جدار المسجد
(وصعد عليها وفعل ما فعله
على الصفا بفعل هكذا
سعا يبدأ بالصفا ويحتم
الشوط السابع) بالمروة
فلو بدأ بالمروة لم يعتد بالاول
هو الاصح ونذب ختمه
بركعتين في المسجد كختم
الطواف (ثم سكن بمكة
محرمات) بالحج ولا يجوز
فسخ الحج بالعمرة عندما
(وطاف بالبيت فلامناشيا)
بلارمل وسى

مطلب

في عدم منع المار بين يدي
المصل عند الكعبة

تابعان أطواف بعده سعى والسعى من واجبات الحج والعمرة فقط وهذا الطواف تطوع فلا سعى بعده قال في الشرنبلالية عن الكافي لأن التثفل بالسعى غير مشروع (قوله وهو) أي الطواف (قوله ينبغي تقييده) أي تقييد كون الصلاة التامة أفضل من طواف التطوع في حق المكي بزمن الموسم لأجل التوسعة على الغرباء وقوله مطلقا أي للمكي والآفاق في غير الموسم وقد أقره على هذا المبحث في النهر قات لكن يخالفه ما في الوالوجية ونعنه الصلاة بمكة أفضل لاهلها من الطواف والغرباء الطواف أفضل لأن الصلاة في نفسها أفضل من الطواف لأن النبي صلى الله عليه وسلم شبه الطواف بالبيت بالصلاة لكن الغرباء لو اشتغلوا بها فاتهم الطواف من غير إمكان التدارك فكان الاشتغال بما لا يمكن تداركه أولى اهـ (نبيه) في شرح الشريفي على الكنتز قولهم إن الصلاة أفضل من الطواف ليس مرادهم أن صلاة ركعتين مثلا أفضل من أداء أسبوع لأن الأسبوع مشتمل على الركعتين مع زيادة بل مرادهم به أن زمن الذي يؤدي فيه أسبوع هل الأفضل فيه أن يصرفه للطواف أم يشغله بالصلاة اهـ ونظيره ما يجب به العلامة القاضي إبراهيم بن زهير المكي

مطلب

الصلاة أفضل من الطواف
وهو أفضل من العمرة

مطلب

في دخول البيت الشريف

حين سئل هل الأفضل الطواف أو العمرة من أن الأرجح تفضيل الطواف على العمرة إذا شغل به مقدار زمن العمرة إلا إذا قيل أنها لا تقع إلا فرض كفاية فلا يكون الحكم كذلك (تمة) سكت المصنف عن دخول البيت ولا شك أنه مندوب إذا شتمل على أداء نفسه أو غيره وهذا مع الزحمة قلما يكون نهر قات وكذا إذا شتمل على دفع الرشوة التي يأخذها الحجة كإشعار إليه مثلا على وسياق تمام الكلام على المدخول عند ذكر الشارح له في الفروع آخر الحج (قوله أول خطب الحج الثلاث) أنها بعرفة قبل الجمع بين الصلاتين تأتها بمجي في اليوم الحادي عشر فيصلى بين كل خطبة بيوم وكلها خطبة واحدة بلا جلسة في وسطها الا خطبة يوم عرفة وكلها بعد ما صلى الظهر الا بعرفة وكلها سنة لآب ومذكر المصنف ولا الشارح الخطبة الثالثة في موضعها (قوله وكرد قبله) أي قبل الزوال سراج (قوله علم فيها المناسك) أي التي يحتاج إليها يوم عرفة من كيفية الاحرام والخروج إلى منى والمبيت بها والرواح منها إلى عرفة والصلاة بها والوقوف فيها والافاضة منها وغير ذلك واجمع ما يحتاج إليه الحاج إلى تمام حجه وإن كان بعدها خطب لأن التأكيد خير (قوله فإذا صلى بمكة الفجر الح) كذا في الهداية وقال الكمال ظاهرا هذا الترتيب اغتلب صلاة الفجر بالخروج إلى منى وهو خلاف السنة واستحسن في المحط كونه بعد الزوال وليس بشيء وقال المرغيناني بعد طلوع الشمس وهو الصحيح (قوله يوم التروية) سعى به لأنهم كانوا يروون الجاهل في استعداداواوقوف يوم عرفة إذ لا يمكن في عرفة ماء جار كزماننا شرح الباب «فائدة» في مناسك النبوي يوم التروية هو الثامن واليوم التاسع عرفة والعاشر النحر والحادي عشر القر بفتح القاف وتشديد الراء لأنهم يقرون فيه بمجي والثاني عشر يوم النفر الأول والثاني عشر النفر الثاني (قوله ومكث بها إلى فجر عرفة) أفاد طلب المبيت بها فانسنة كفي المحيط وفي المبسوط يستحب أن يصلي الظهر يوم التروية بمجي ويقم بها إلى صبيحة عرفة أه ويصلي الفجر بها لوقتها مختار وهو زمان الاسفار وفي الحانية بغلس فكانه قسه

وهو أفضل من الصلاة
تامة للأدق وقبلة للمكي
وفي البحر ينبغي تقييده
بزمن الموسم والأطواف
أفضل من الصلاة مطلقا
(وخطب الامام) أولى
خطب الحج الثلاث
(سابع ذى الحجة بعد
الزوال و) بعد صلاة
الظهر وكرد قبله (وعلم
فيها المناسك فإذا صلى
بمكة الفجر) يوم التروية
(فان الشهر خرج إلى منى)
قربة من الحرم على فرسخ
من مكة (ومكث بها إلى
فجر عرفة

على غير مزدلفة والاكثر على الاول فهو الافضل شرح الباب وفي مناسك النووى وامامنا بقله
الناس في هذه الازمان من دخولهم ارض عرفات في اليوم الثامن فحفظاً مخالف السنة وبفوتهم
بسببه سنن كثيرة منها الصلوات بمضى والمبيت بها والتوجه منها الى ثمرة والنزول بها والخفلة
والصلاة قبل دخول عرفات وغير ذلك اه وقوله والتوجه منها الى ثمرة والنزول بها فيه
عندنا كلام يأتي قريباً (**قوله** ثم بعد طلوع الشمس) لما كانت عبارة المصنف موحية كعبارة
الكثير خلاف المراد قيدها بذلك تبعاً للفتح وغيره من شروح الهداية قال في غاية البيان صرح به
في شرح الطحاوى وشرح الكرخى والابيضاح وغيرها قال في الابيضاح واذا طلعت الشمس
يوم عرفة خرج الى عرفات لانه عليه الصلاة والسلام فعل كذلك ثم قال وان دفع قبله حاز
والاول اولى اه ومثله في السراج فافهم (**قوله** راح الى عرفات) قال في المعراج وينزل
بعرفات في اى موضع شاء الاطريق وقرب جبل الرحمة افضل وقال الائمة الثلاثة في ثمرة افضل
لنزوله عليه الصلاة والسلام فيه قلنا ثمرة من عرفة ونزوله عليه الصلاة والسلام فيه لم يكن
عن قصد اه وهذا مخالف لما في الفتح من ان السنة ان ينزل الامام بجمرة ولما نقلوه عن الامام
رشيد الدين من انه ينبغي ان لا يدخل عرفة حتى ينزل بجمرة قريباً من المسجد الى زوال الشمس
ووفق في شرح الباب بأن هذا بالنسبة الى الامام لا غيره او بأن النزول او بالجمرة ثم يقرب جبل
الرحمة تأمل (**قوله** على طريق ضب) بفتح الضاد المعجمة وتشديد الموحدة وهو اسم للجبل الذى
بلى به جدار الحيف شرح للباب (**قوله** كلها موقوف) بكسر القاف اى موضع وقوف نهر (**قوله**
الابطن عرفة) فلا يصح الوقوف بها على المشهور كما سيأتى (**قوله** بفتح الراء) اى مع ضم العين
كهمزة قاموس (**قوله** فبعد الزوال خطب الحج) اى فاذا وصل الى عرفة ومكث بها داعياً
مصلياً ذا كراميا فاذا زالت الشمس اغتسل او توضأ والغسل افضل ثم سار الى المسجد اى
مسجد ثمرة بلا تأخير فاذا بلغه صعد الامام الاعظم او نائبه المنبر ومجلس عليه ويؤذن المؤذن بين
يديه فاذا فرغ قام الامام فخطب خطبتين فيحمد الله تعالى ويثني عليه ويلبى ويهال ويكبر ويصلى
على النبي صلى الله عليه وسلم ويعظ الناس ويأمرهم وينهاهم ويعلمهم المناسك كالوقوف
بعرفة والمزدلفة والجمع بينهما والرمى والدفع والحلقى والطواف وسائر المناسك التى الى الخطبة
الثالثة ثم يدعو الله تعالى وينزل الباب فان ترك الخطبة او خطب قبل الزوال اجزاء وقد أساء
جوهره وقول الزبائى جاز اى صح مع الكراهة شرباً لالة (**قوله** وبعد الخطبة صلى بهم)
ظاهره عدم تأخير الصلاة وهو صريح قول البدائع فاذا زالت الشمس صعد الامام المنبر فاذا
فرغ من الخطبة قام المؤذنون ويصلى الامام الحج ونحوه في الباب وفي البحر عن المعراج انه
يؤخره للجمع الى اخر وقت الظهر ونحوه في شرح قاضيخان على الجامع الصغير قال في شرح
اللباب وفيه انه يلزم منه تأخير الوقوف وينافى حديث جابر رضى الله تعالى عنه حتى اذا راغت
الشمس فان ظاهره ان الخطبة كانت في اول الزوال فلا تقع الصلاة في آخره (**قوله** بأذان) اى
واحد لانه للاعلام بدخول الوقت وهو واحد وقوله واقامتين اى يقيم للظهر ثم يصلها ثم يقيم
للعصر لان الاقامة لبيان الشروع في الصلاة (**قوله** وقراءة سرية) لانها صلاتا نهار كسائر
الايام سراج (**قوله** ولم يصل بينهما شيئاً) اى ولا السنة الراتبة قال في الباب وان اخر الامام

مطلب

في الرواح الى عرفات

(ثم بعد طلوع الشمس
(راح الى عرفات) على
طريق ضب (و) عرفات
(كلها موقوف لابطن عرفة)
بفتح الراء، وضما وادمن
الحرم غربي مسجد عرفة
(فبعد الزوال قبل) صلاة
(الظهر خطب الامام)
في المسجد (خطبتين كالجمعة
وعلم فيها المناسك و) بعد
الخطبة (صلى بهم الظهر
والعصر بأذان واقامتين)
وقراءة سرية ولم يصل
بينهما شيئاً

صلاة العصر لا يكره للمأموم التطوع بينهما الى ان يدخل الامام في العصر (قوله على المذهب) وهو ظاهر الرواية شربا ليلية وهو الصحيح فلو فعل كره واعداد الاذان للعصر لا يقطع فوره فصار كالاشتغال بينهما بفعل آخر بحر اى ككل وشرب فانه يعيد الاذان سراج وما في الذخيرة والمحيط والكافي من استثناء سنة الظهر فخلا في الحديث واطلاق المشايخ فتح (تنبيه) اخذ من هذا العلامة السيد محمد صادق بن احمد يا شا انه يترك تكبير التبريق هنا وفي المزدلفة بين المغرب والعشاء لمراعاة القورية الواردة في الحديث كما نقله عنه الكاظمي في فتاواه قلت وفيه نظر فان الوارد في الحديث انه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر ثم أقام فصلى العصر ولم يصل بينهما شيئا ففيه التصريح بترك الصلاة بينهما ولا يلزم منه ترك التكبير ولا يقاس على الصلاة لوجوبه دونها ولان مدته يسيرة حتى لم يعد فاصلا بين الفريضة والراتبة والحاصل ان التكبير بعد ثبوت وجوبه عندنا لا يسقط هنا الابدال وما ذكر لا يصلح للدلالة كما علمت هذا ما ظهر لي والله تعالى اعلم (قوله ولا بعد اداء العصر في وقت الظهر) سقطت هذه الجملة من بعض النسخ وعزاها في الشربا ليلية الى شرح الوهابية لابن الشحنة (قوله وشرط لصحة هذا الجمع الخ) اختلف في هذا الجمع هل هو سنة او مستحب وما قيل ان تقديم العصر عند الامام واجب لصيانة الجماعة ينبغي حمله على معنى ثبت شرح الباب (تنبيه) اقتصر من الشروط على الامام والاحرام وزاد في الباب تقديم الظهر على العصر حتى لو تين للامام وقوع الظهر قبل الزوال وبغير وضوء والعصر بعده او بوضوء اعادها جميعا والزمان وهو يوم عرفة والمكان وهو عرفة وما قرب منها والجماعة فالشروط ستة قلت لكن الاخير داخل في الاول فان معنى اشتراط الامام اشتراط صلاته بهم لا وجوده فيهم على انه في البحر قول ان الجماعة غير شرط حتى لو لحق الناس فزغ فصلي الامام وحده الصلاتين جائزا لاجماع على الصحيح كذا في الوجيز ثم نقل عن البدائع ان الجماعة شرط الجمع عند ابي حنيفة لكن في حق غير الامام لا في حق الامام ثم قال فما في التقاية والجوهرة والجميع من اشتراط الجماعة ضعيف واعترضه في النهر بأنه نقله غير واحد وصححه الاسيحي وبان الجواز في مسألة الفرع للضرورة اه قلت ما مر عن البدائع يصاح توافقا بين الكلايين والتصحيحين فندبر ثم يكسب ادراك جزء من الصلاتين مع الامام حتى لو ادرك بعض الظهر ثم قام يقضى ما فات ثم ادرك جزءا من العصر معه يكسب كما فاده في البحر والباب (قوله الامام الاعظم) اى الخليفة بحر وقوله او نائبه اى ولو بعد موت الامام فانه يجمع نائبه او صاحب شرطه لان النواب لا يعزولون بموت الخليفة بحر واطلاق الامام فشمع المقيم والمسافر لكن لو كان مقيا كما مام مكة صلى بهم صلاة المقيمين ولا يجوز له القصر والاحتجاج الاقتداء به قال الامام الحلواني كان الامام النسفي يقول اعجب من اهل الموقف يتابعون امام مكة في القصر فأتى يستجاب لهم او يرحى لهم الخير وصالاتهم غير جائزة قال شمس الائمة كنت مع اهل الموقف فاعتزلت وصليت كل صلاة في وقتها واوصيت بذلك الصحابي وقد سمعنا انه يتكلف ويخرج مسيرة سفر ثم يأتي عرفات فلو كان هكذا فالقصر جائز والا لا فيجب الاحتياط اه ملخصا من التارخانية عن الحديث (قوله والاصلوا وحدانا) يومهم جواز صلاة العصر في وقت الظهر وعدم جواز الجماعة لو صليت العصر في وقتها وليس بمراد فالاصوب قول

مطلب

في شروط الجمع بين الصلاتين بعرفة

على المذهب ولا بعد اداء العصر في وقت الظهر (وشرط) لصحة هذا الجمع (الامام) الاعظم او نائبه والاصلوا وحدانا

الزلي صلا كل واحدة منهما في وقتها افاده ح ويمكن الجواب بأن وحدانا حال من مفعول صلا الامن فاعله اى صلا الصلاتين وحدانا اى غير مجموعات بل كل واحدة في وقتها غاية ان فيه اطلاق الجمع على ما فوق الواحد فانهم **(قوله والاحرام بالحج فيها)** احتزبه عمالو احرم بالعمرة فلا يجوز الجمع ولو احرم بالحج قبل صلاة العصر كالممكن محرما و اشار الى ان الشرط حصوله عند اداء الصلاتين ولو احرم بعد الزوال في الاصح وفي رواية لا بد من وجوده قبل الزوال كافي النهر وقوله فيها متعلق بقوله الامام وقوله الاحرام ولذا فرع عليه المصنف بقوله فلا تجوز وقوله والامن صلى الخ على طريق اللف والنشر المرتب **(قوله لم يصل العصر مع الامام)** اى لم يصلها في وقتها ومثله ما لوصلى الظهر فقط مع الامام لا يصل العصر الا في وقتها ح **(قوله قبل احرام الحج)** بأن لم يحرم اصلا واحرم بالعمرة فقط كما س **(قوله ثم احرم)** اى بالحج قبل اداء العصر ح **(قوله الا في وقته)** اى العصر **(قوله الا الاحرام)** فهو شرط متفق عليه عندنا والمحصر بالاضافة الى المذكور هنا اى فلا يشترط عندها الاقتداء بالامام او نائبه والا فاشتراط الزمان والمكان وتقدير الظهر على العصر متفق عليه عندنا كما افاده في شرح الباب **(قوله وهو الاظهر)** لعله من جهة الدليل والا فالتون على قول الامام وصححه في البدائع وغيرها ونقل تصحيحه العلامة قاسم عن الاسي جاني وقال واعتمده برهان الشريعة والنسقي **(قوله ثم ذهب)** اى الامام مع القوم من مسجد نعمة الى الموقف اى مكان الوقوف بعرفة **(قوله بغسل)** متعلق بقوله صلى وقوله ذهب قال القهستاني اى جمع بين الصلاتين وذهب اليه حال كونه مغتسلا في وقت الجمع والذهاب فيكون حالا من فاعل جمع وذهب والاول في خزنة المفتين والثاني في الكافي اه وقوله سن البناء للمجهول صفة غسل **(قوله ووقف الامام على ناقته)** في الخاتمة والافضل للامام ان يقف راكبا وغيره ان يقف عنده اه وظاهره ان الركوب للامام فقط وهو مفهوم كلام المصنف كالبداية والبدائع وغيرها ويؤيده قول السراج لانه يدعو ويدعو الناس بدعائه فان كان على راحلته فهو بلغ في مشاهدتهم له اه لكن في القهستاني الافضل ان يكون راكبا قريبا من الامام اه ومثله في متن الملتقى ونقل بعضهم عن السراج عن منسك ابن العمري يكره الوقوف على ظهر الدابة الا في حال الوقوف بعرفة بل هو الافضل للامام وغيره اه ولم أره في السراج **(قوله بقرب جبل الرحمة)** اى الذى في وسط عرفات ويقال له الال كلال واما صعوده كايضه العوام فلم يذكر احد ممن يعتد به فيه فضيلة بل حكمه حكم سائر اراضى عرفات وادعى الطبري والمأوردى ان مستحب ورده التوى بأنه لا اصل له لانه لم يرد فيه خير صحيح ولا ضعف نهر **(قوله عند الصخرات الكبار)** اى الحجرات السوداء المفروشة فانها مظلة موقفه صلى الله عليه وسلم شرح الباب وفي شرح الشيخ اسمعيل عن منسك الفارسي قال قاضى القضاة بدر الدين وقد اجتهدت على تعيين موقفه صلى الله عليه وسلم وافقني عليه بعض من يعتمد عليه من محدثي مكة وعلمائها حتى حصل الظن بتعيينه وانه الفجوة المستعملة المشرفة على الموقف التى عن يمينها وورائها صخرة متصلة بصخرات الجبل وهذه الفجوة بين الجبل والبناء المربع عن يساره وهى الى الجبل اقرب بقليل بحيث يكون

(والاحرام) بالحج
(فيها) اى الصلاتين
(فلا تجوز العصر للمنفرد
في احدها) فلو صلى
وحده لم يصل العصر مع
الامام (ولا) تجوز العصر
(لمن صلى الظهر بمجماعة)
قبل احرام الحج (ثم
احرم الا في وقته) وقالا
لا يشترط لصحة العصر
الا الاحرام وبه قالت
الثلاثة وهو الاظهر
شربلالية عن البرهان
(ثم ذهب الى الموقف
بغسل سن ووقف الامام
على ناقته بقرب جبل
الرحمة) عند الصخرات
الكبار (مستقبلا) القبلة

الجلب قالتك بين اذا استقبلت القبلة والبناء المربع عن يسارك بقليل وراءه اه وقوله في الباب ايضا باختصار قال القاضي محمد عيد والبناء المربع هو المعروف بمطبخ آدم ويعرف بجذانه صخرة منحروقة تتبع هي وماحولها من تلك الصخرات المفروشة وماوراءها من الصخر السود المتصلة بالجلب (قوله والقيام والنية) مبتدأ ومعطوف عليه وقوله فيه متعلق بكل من القيام والنية وقوله ليست بشرط خبر المبتدأ والاولى ان يقول ليسا بالثنية وتغليب المذكر على المؤنث فكل من القيام والنية مستحب كما في الباب وانما كانت النية شرطاً في الطواف دون الوقوف لان النية عند الاحرام تضمنت جميع مايفعل فيه والوقوف بفعل فيه من كل وجهه فكتفي فيه بتلك النية والطواف يفعل فيه من وجه دون وجه لانه يفعل بعد التحلل الاول فاشتراط فيه اصل النية دون تعيينها عملاً بالشرطين شرح الثقاية للقارى لكن هذا الفرق لايشمل طواف العمرة لانه يفعل قبل التحلل وسيدكر آخر الباب فرق آخر (قوله لان الشرط الكنيونة فيه) اى في محل الوقوف المعلوم من الفاء قال في شرح الباب والظاهر ان هذا ركن لعدم تصور الوقوف بدونه نعم الوقت شرط اه اى مع الاحرام قلت ولعله اراد بالشرط ما لا بد منه فيشمل الركن تأمل والمراد بالكنيونة الحصول فيه على اى وجه كان ولو تأمنا واجها لا يكونه عرفة أو غير صالح أو مكرها أو جنباً أو ماراً مسرعاً (قوله يجتاز) اى ما رغير واقف (قوله ودعا جهرا) ولا يفرط في الجهر بصوته لباب اى بحيث يتعقب نفسه لكن قيد شارحه الجهر بكونه في التلبية وقال وأما الادعية والاذكار فبالخفية اولى اه قلت ويؤيده قوله في السراج ويحتج في الدعاء والسنة ان يخفى صوته فنقله تعالى ادعوا ربكم تضرعاً وخفية اه (قوله يجهد) متعلق بدعاء أى اجتهد وإلحاح في المسئلة وقد ورد خير الدعاء دعاء يوم عرفة وخير ما قلت انا والنبيون من قبل لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير رواه مالك والترمذى واحمد وغيرهم شرح الثقاية للقارى وقيل لابن عينة هذا ثناء فلم يسمه رسول الله صلى الله عليه وسلم دعاء فقال الثناء على الكريم دعاء لانه يعرف حاجته فتح قلت يشير بهذا الى خبر من شغله ذكرى عن مسألتي اعطيته افضل ما اعطى السائلين ومنه قول امية بن ابى الصلت في مدح بعض الملوك

أذكر حاجتى أم قد كفانى * نسأؤك ان شيمتك الحياء

اذ أننى عليك المرء يوما * كفاه من تعرضك الثناء

(قوله وهو) اى هذا الموقف من مواضع الاجابة اى المواضع التى تكون الاجابة أروجى فيها من غيرها كما أفاده في التهر (قوله وهى بمكة) اى وما قرب منها لان الموقفين ومنى والجمار ليست فى مكة (قوله وهى خمسة عشر موضعا الخ) كذا ذكرها في الفتح عن رسالة الحسن البصرى قل ابن حجر المكي والحسن البصرى تابى جليل اجتمع بجمع من الصحابة فلا يقول ذلك الا عن توقيف اه ونقلها بعضهم عن النقاش المفسر فى منسكه مقيدة بأوقات خاصة والحسن أطلقها وذكر ذلك بعضهم نظماً نقله ح عن الشرنبلالية فراجعهما (قوله بكعبة) اى فيها (قوله والموقفين) اى عرفة والمشعر

(والقيام والنية فيه) اى الوقوف (ليست بشرط ولا واجب فلو كان جالسا جاز حجه و) ذلك لان (الشرط الكنيونة فيه) فصح وقوف يجتاز وهارب وطالب غريم ونائم ومجنون وسكران (ودعا جهرا) بمجهد (وعلم الناسك ووقف الناس خلفه بقره مستقبلين القبلة سامعين لقوله) خاشعين باكين وهو من مواضع الاجابة وهى بمكة خمسة عشر نظمها صاحب النهر فقال

* دعاء البر ايا يستجاب بكعبة *
* وما تمزم والموقفين كذا الحجر *

مطلب

الثناء على الكريم دعاء

مطلب

في اجابة الدعاء

الحرام في المزدلفة (قوله طواف) أي مكانه والاولى ان يقول المطاف وهو ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم مسجدا والا فالسجد الحرام كله مطاف بمعنى انه يجوز فيه الطواف شرح الباب (قوله وسى) أي بين الصفا والمروة لاسيافيا بين الملبين شرح الباب (قوله مروتين) أي الصفا والمروة ففيه تغليب ولعله غلب المؤنث على المذكر بناء على أحد القولين للعلماء وهو ان المروة افضل من الصفا (قوله مقام) أي خلفه كما في الباب (قوله جارك) أي أي الثلاث فبذلك بلغت خمسة عشر لكن اعترض بأنه لادعاء في جرة العقبة بل في الاولى والوسطى (قوله زاد في الباب الحج) أي باب المتاسك للشيخ رحمة الله السندی تليذا المحقق ابن الهمام اختصره من منسكه الكبير واختصره ايضا بمنسكه اصغر منه فافهم (قوله وعند السدرة) فيه انه لم يذكرها في الباب بل ذكرها في الشربلالية وهي سدرة كانت بعرفة وهي الآن غير معروفة ذكره بعض المحشين عن تاريخ مكة للعلامة القلطي وكذا عزاء بعض مشايخ مشايخنا لابن ظهيرة الحنفى المكي في فضائل مكة (قوله وفي الحجر) فيه ان هذا هو تحت الميزاب كما في الشربلالية عن الفتح (قوله ليلة البدر) وهي ليلة الرابع عشر من ذي الحجة ينزلون فيها الآن ط قلت وقد احدثت هذه الخمسة نظما بنظم صاحب النهر فقلت

ورؤية بيت ثم حجر وسدرة وركن يمان مع منى ليلة القمر

٣ (قوله واذا غربت الشمس الحج) بيان للواجب حتى لو دفع قبل الغروب فان جاوز حدود عرفه لم يزد من الان يعود قبله ويدفع بعده فيسقط خلافا لفرخلاف ما لو عاد بعده ولو مكث بعد ما فاض الامام كثيرا بلا عذر اساء ولو ابطل الامام ولم يقض حتى ظهر الليل افاضوا لانه اخطأ السنة من البحر والنهر (قوله اتي) أي افاض الامام والناس وعليهم السكنة والوقار فاذا وجد فرجة اسرع المشى بلا اذى وقيل لايسن الايضاع أي لايسن في زماننا لكثرة الايذاء لباب وشرحه (قوله على طريق المأزمين) أي لعل طريق ضب والمأزمين همزة بعد الميم الاولى ويجوز تركها كما في رأس وزاى مكسورة واصله المضيق بين جبلين ومراد الفقهاء الطريق الذى بين الجبلين وهما جبالان بين عرفات ومزدلفة اسمعيل وعزاه بعضهم الى العزيز جماعة وانه نقله عن الحب الطبرى ورد به قول النووى ان المراد به ما بين العلمين اللذين هما أحد الحرم وقال انه غريب ويجعل العوام على الزحمة بين العلمين وليس لذلك اصل (قوله ماشيا) أي اذا قرب منها يدخلها ماشيا ناديا وتواضعا لانها من الحرم المحترم شرح الباب (قوله الاداى محسر) يضم الميم وفتح الحاء المهملة وكسر السين المهملة المشددة والراء والاستثناء منقطع لانه ليس من منى كما اشار اليه المشرح (قوله ليس من منى) صوابه ليس من مزدلفة لانها محل الوقوف اهـ (قوله او يبطن عرنة) أي الذى قرب عرفات كاهم (قوله لا يجزى) أي لم يصح الاول عن وقوف مزدلفة الواجب ولا الثانى عن وقوف عرفات الركن (قوله على المشهور) أي خلافا لما في البدائع من جواز فيهما فتح (قوله والاصح انه المشعر الحرام) وقيل هو مزدلفة كلها (قوله عليه مقدمة) قيل هي اسطوانة من حجارة مدورة تدويرها رابعة وعشرون ذراعا وطولها اثنا عشر وفيها خمسة وعشرون درجة وهي على خشبة مرتفعة كان يوقد عليها في

٣ مظهر

في الدفع من عرفات

* طواف وسى مروتين

وزمزم * مقام وميزاب

جارك تعتبر * زاد في الباب

وعند رؤية الكعبة وعند

السدرة والركن اليماني

وفي الحجر وفي منى في نصف

ليلة البدر (واذا غربت

الشمس اتي) على طريق

المأزمين (مزدلفة)

وحدها من مأزمى عرفه

الى مأزمى محسر (ويستحب

ان يأتيها ماشيا وان يكبر

ويهلل ويحمد وليلى ساعة

فساعة) المزدلفة (كلها

موقف الا وادى محسر)

هو واديين منى ومزدلفة

فلو وقف به او يبطن عرنة

لم يجز على المشهور (وترى

عند جبل قرح) يضم

فتفتح لا ينصرف للعلامة

والعدل من قارح بمعنى

مرتفع والاصح انه المشعر

الحرام وعليه مقدمة قبل

كانون آدم

قول الحنفى ليس من منى

ليس في نسخ الشارح

التي بأيدينا اهـ

خليفة هرون الرشيد الشمع ليلة مزدلفة وكان قبله يوقد بالخطب وبعد بمصباح كبار **(قوله**
 وصلى العشاين الخ) اى فى اول وقت العشاء الاخرة قهستانى وبنيى ان يصلى قبل حط رحاله
 بل ينيخ جماله ويعقلها و اشار الى انه لا تلطوع بينهما ولوسنة مؤكدة على الصحيح ولوطوع
 اعادة الاقامة كالمواصلة بينهما بعمل آخر بحر قال فى شرح اللباب ويصل سنة المغرب والعشاء
 والوتر بعدها كما صرح به مولانا عبد الرحمن الجامى قدس الله سره السامى فى منسكه اه
 واما قول المشرح قبيل باب الاذان يكره التنفل بعد صلاتى الجمع فى كلام قدمناه هناك
(قوله لان العشاء وقتها الخ) علة للاقتصار هنا على اقامة واحدة بخلاف الجمع فى عرفه فانه
 باقائتين لان الصلاة الثانية هناك تؤدى فى غير وقتها فتقع الحاجة الى اقامة اخرى للاعلام
 بالشروع فيها اما الثانية هنا فى وقتها فتستغنى عن تحديد الاعلام كالوتر مع العشاء بدائع
(قوله كالا احتياج هنا للامام) فلو صلاها منفردا جاز خلاف لما فى شرح الثقلية للبرجندى
 فانه خلاف المشهور فى المذهب شرح اللباب وذكر فى الباب ان الجماعة سنة فى هذا الجمع ثم
 قال وشرائط هذا الجمع الاحرام بالحج وتقديم الوقوف عليه والزمان والمكان والوقت الخ قال
 شارحه فلا يجوز هذا الجمع لغير المحرم بالحج واما ما ذكره المحبوى من ان الاحرام غير شرط فيه
 فغير صحيح لتصريحهم بان هذا الجمع جمع نسك ولا يكون نسكا الا بالاحرام بالحج اه وبه
 ظهر صحة ما بحثه فى النهر بقوله وبنيى اشتراطه لكونه فى المغرب مؤديا اه وظهر ان ما فى
 النهاية والهندية من عدم اشتراطه مبنى على قول المحبوى فافهم **(قوله** ولو صلى المغرب
 والعشاء فى بعض النسخ او العشاء بأو) وفى بعضها الاقتصار على المغرب موافقا لما فى الكثر
 وغيره وهو اولى لان المراد التنبيه على وجوب تأخير المغرب عن وقتها المعتاد ويفهم منه الاول
 وجوب تأخير العشاء الى المزدلفة نعم عبارة اللباب ولو صلى الصلاتين او احداها **(قوله**
 اعاده) اى اعاد ما صلى قال العلامة الشهاوى فى منسكه هذا فيما اذا ذهب الى المزدلفة من طريقها
 اما اذا ذهب الى مكة من غير طريق المزدلفة جاز له ان يصلى المغرب فى الطريق بلا توقف
 فى ذلك ولم اجد احدا صرح بذلك سوى صاحب النهاية والغاية ذكره فى باب قضاء الفوات
 وكلام شارح الكثر ايضا يدل على ذلك وهى فائدة جلية اه وكذا صرح به فى البانية فى الباب
 المذكور ايضا اه ذكره بعض المحققين عن خط بعض العلماء قلت ويؤخذ من اشتراط
 المكان لصحة هذا الجمع كما مروا تى فانه يفيد انه لو لم يمر على المزدلفة لزم صلاة المغرب فى الطريق
 فى وقتها لعدم الشرط وكذا لو بات فى عرفات فتنبه **(قوله** الصلاة امامك) الجملة فى محل جر
 بدل من الحديث وخاطب به صلى الله عليه وسلم اسامة لما نزل عليه السلام بالشعب قال وتوضأ
 فقال اسامة الصلاة يا رسول الله ومعنى الحديث وقتها الجائز او مكانها ط **(قوله** ليلة النحر)
 سماها بذلك جريا على الحقيقة اللغوية والشرعية وامامنا فى آخر الاعتكاف من تبعيتها اليوم
 الذى قبله فذلك بالنظر الى الحكم كما حققناه هناك فافهم **(قوله** والمكان مزدلفة) رد
 عليه ما فى البحر عن المحيط لو صلاها بعد ما جاوز المزدلفة جاز اه وعزاه فى شرح اللباب الى
 المتقى لكن قال بعده وهو خلاف ما عليه الجمهور **(قوله** والوقت) الفرق بينه وبين الزمان

(وصلى العشاين بأذان
 واقامة) لان العشاء فى
 وقتها لم يحتاج للاعلام كما
 لا احتياج هنا للامام (ولو
 صلى المغرب والعشاء فى
 الطريق او) فى عرفات
 اعاده) للحديث الصلاة
 امامك فوقتنا بالزمان
 والمكان والوقت فالزمان
 ليلة النحر والمكان مزدلفة
 والوقت وقت العشاء حتى
 لو وصل الى مزدلفة قبل
 العشاء لم يصل المغرب حتى
 يدخل وقت العشاء

هناك الثاني اعم **(قوله)** فصالح لغزا من وجوه (اي تصلح هذه المسئلة فيقال اي فرض لا تطلب له الإقامة فالجواب عشاء المزدلفة اذ لم يفصل بينها وبين المغرب بفاصل ويقال اي صلاة تصل في غير وقتها وهي أداء وای صلاة اذا صليت في وقتها وجبت اعادتها فالجواب مغرب المزدلفة و أي صلاة يجب ان تفعل في مكان مخصوص فالجواب المغرب والعشاء في المزدلفة فتأمل واستخرج غيرها ح زاد ط وای عشاء ادبت قبل المغرب من صاحب ترتيب وصحت فالجواب عشاء المزدلفة وزاد الرحمتي وای صلاة يختلف وقتها في زمان دون زمان وهي مغرب المزدلفة وقتها ليلة العيد غير وقتها في بقية الايام و أي صلاة يختلف وقتها في حالة هي هذه يختلف وقتها في حالة الاحرام بالحج و أي صلاة فاسدة اذا خرج وقت التي بعدها انقلبت صحيحة وای صلاة يكره الايتان يستنها هي هذه **(قوله)** فيعود الى الجواز (اي المغرب او ماصلا من مغرب وعشاء في الوقت قبل المزدلفة ومفهومه انه قبل طلوع الفجر لم يحجزه وهذا قولهما وقال ابو يوسف يحجزه وقد أساء هداية اي لان المغرب التي صلاحها في الطريق ان وقت صحيحة فلا تجب اعادتها في الوقت ولا بعده وان لم تقع صحيحة وجبت فيه و بعده اي ان لم يؤدها فيه وجب قضائها بعده لان ما وقع فاسدا لا ينقلب صحيحا بمضي الوقت واجب بأن الفساد موقوف يظهر اثره في ثاني الحال كإسار في مسئلة الترتيب كذا في العناية قلت هذا صريح في ان المراد عدم الجواز عدم الصحة لا عدم الحل خلافا لما فهمه في البحر و تمام الكلام فيما علقناه عليه **(قوله)** وهذا اي عدم جواز ماصلا في طريق المزدلفة المفهوم من قوله اعاده ما لم يطلع الفجر فانهم **(قوله)** صلاحها) لانه لو لم يصلحها صارتا قضاء **(قوله)** عاد العشاء الى الجواز) قال في الظهيرية وهذه مسئلة لا بد من معرفتها وهذا كما قال أبو حنيفة فيمن ترك صلاة الظهر ثم صلى بعدها خمسا وهو ذا كر للمتروكة لم يحجز فان صلى السادسة عاد الى الجواز اه واستشكل حكم المسئلة الخير الرملي بأن فيه تقويت الترتيب وهو فرض يفوت الجواز بفوته كترتيب الوتر على العشاء قال الا ان يحمل على ساقط الترتيب او على عودها الى الجواز اذا صلى خمسا بعدها اه وهو تأويل بعيد بل الظاهر سقوط الترتيب هنا بقرينة التنظير بقوله في الظهيرية وهذا كما قال أبو حنيفة الخ وعن هذا قال السيد محمد ابو السعود لافرق في هذا بين ان يكون صاحب ترتيب اولافا فتراد هذه على مسقطات وجوب الترتيب اه **(قوله)** وينوي المغرب اداء) كذا في النهر عن السراج وفيه رد على قول البحر انها قضاء مع انه صرح بعده بأن وقتها وقت العشاء **(قوله)** ويترك سنها) الموافق لما قدمنا عن الجامي ان يقول ويؤخر سنها **(قوله)** ويحجزها) يعني ليلة العيد بأن يشتغل فيها او في معظمها بالعبادة من صلاة او قراءة او ذكر او دراسة علم شرعي ونحو ذلك وقوله فانها افضل الخ قال ح اي في حد ذاتها لا في حق من كان بمزدلفة **(قوله)** كما افق به صاحب النهر وغيره) عبارة النهر وقد وقع السؤال في شرفها على ليلة الجمعة وكنت ممن مال الى ذلك ثم رأيت في الجوهرة انها افضل ليالي السنة اه وكلامه كما ترى في تفضيلها على ليلة الجمعة لاعلى ليلة القدر نعم ما في الجوهرة شامل ليلة القدر لكن هذا القدر لا يسوغ ان يقال افق به صاحب النهر اه **(قوله)** وجزم الخ) تأييد لما قبله من حيث ان الاكثر على

فصلح لغزا من وجوه
(ما لم يطلع الفجر) فيعود
الى الجواز وهذا اذا لم
يخف طلوع الفجر في
الطريق فان خافه صلاحها
(ولو صلى العشاء قبل
المغرب بمزدلفة صلى المغرب
ثم أعاد العشاء فان لم يعدها
حتى ظهر الفجر عاد
العشاء الى الجواز) وينوي
المغرب اداء ويترك سنها
ويحجزها فانها اشرف من
ليلة القدر كما افق به صاحب
النهر وغيره وجزم سراج
البخاري سيما القسطلاني
بأن عشر ذي الحجة افضل
من العشر الاخير من
رمضان

مطلب

في المفاضلة بين ليلة العيد
وليلة الجمعة وعشر ذي
الحجة وعشر رمضان

ان ليلة القدر في العشر الاخير من رمضان فاذا كان عشر ذى الحجة افضل من لزوم تفضيله على ليلة القدر وليلة العيد افضل ليلي العشر فتكون افضل من ليلة القدر قال ط و ذكر المناوي في شرحه الصغير في حديث افضل ايام الدنيا ايام العشر مانصه لاجتماع امهات العبادات فيه وهي الايام التي اقسام الله تعالى بها بقوله والفجر و ليل عشر فهي افضل من ايام العشر الاخير من رمضان على ما اقتضاه هذا الخبر وأخذ به بعضهم لكن الجمهور على خلافه و قال في شرحه الكبير ونمرة الخلاف تظهر فيها لولع نحو طلاق او نذر بأفضل الايام او الايام قال ابن القيم والصواب ان ليلي العشر الاخير من رمضان افضل من ليلي ذى الحجة لانهما افضل ليومي النحر وعرفة وعشر رمضان انما فضل ليلة القدر اه قلت ونقل الرحي عن بعضهم ما يفيد التوفيق وهو ان ايام عشر ذى الحجة افضل من ايام عشر رمضان و ليلي الثاني افضل من ليلي الاولى لان افضل ما في الثاني ليلة القدر وبها ازداد شرفه وازداد شرف الاول بيوم عرفة اه وهذا مع ما مر عن ابن القيم كالصريح في افضلية ليلة القدر على ليلة النحر ويلزم منه تفضيلها على ليلة الجمعة لما مر عن النهر من تفضيل ليلة النحر على ليلة الجمعة ولا يرد على هذا حديث مسلم خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة لان التكامل في ليلتها لافي يومها وقد ذكر الشارح في آخر باب الجمعة عن التاريخانية ان يومها افضل من ليلتها اى لان فضيلة ليلتها لصلاة الجمعة وهي في اليوم * (تنبيه) * في المعراج وقد صرح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال افضل الايام يوم عرفة اذا وافق يوم جمعة وهو افضل من سبعين حجة ذكره في تجريد الصباح بعلامة الموطأ اه و سألني الكلام عليه آخر المحج ونقل ط عن بعض الشافعية ان افضل الليالي ليلة مولده صلى الله عليه وسلم ثم ليلة القدر ثم ليلة الاسراء والمعراج ثم ليلة عرفة ثم ليلة الجمعة ثم ليلة النصف من شعبان ثم ليلة العيد (قوله و صلى الفجر بغلس) اى ظلمة في اول وقتها ولا يسن ذلك عندنا الا هنا وكذا يوم عرفة في منى على ما مر عن الحنابلة وقد مرنا ان الاكثر على خلافه (قوله لاجل الوقوف) اى لاجل امتداده (قوله ثم وقف) هذا الوقوف واجب عندنا لاسنة والبيتوتة بمزدلفة سنة مؤكدة الى الفجر لا واجبة خلافا للشافعية فيهما كما في الباب وشرحه (قوله ووقته الح) اى وقت جوازده قال في الباب واول وقته طلوع الفجر الثاني من يوم النحر و آخره طلوع الشمس منه فن وقف بها قبل طلوع الفجر او بعد طلوع الشمس لا يعتد به وقدر الواجب منه ساعة ولو لطيفة وقدر السنة امتداد الوقوف الى الاسفار جدا وأما ركته فكيفيته بمزدلفة سواء كان بفعل نفسه او فعل غيره بأن يكون مخمولا بأمره او بغير أمره وهو نائم او مغشى عليه او مجنون او سكران نواه او لم ينوعلم بها او لم يعلم ليل (قوله كزحمة) عبارة الباب الا اذا كان لعل اوضعف او يكون امرأة تخاف الزحمة فلا شيء عليه اه لكن قال في البحر ولم يقيد في المحيط خوف الزحمة بالمرأة بل أطلقه فشمل الرجل اه قلت وهو شامل لحوف الزحمة عند الرمي ففتنناه انه لو دفع ليلا ليرى قبل دفع الناس وزحمتهم لاشئ عليه لكن لاشك ان الزحمة عند الرمي وفي الطريق قبل الوصول اليه امر محقق في زماننا فيلزم منه سقوط واجب الوقوف

(و صلى الفجر بغلس)
 لاجل الوقوف (ثم وقف)
 بمزدلفة ووقته من طلوع
 الفجر الى طلوع الشمس
 ولو مارا كما في عرفة لكن
 لو تركه بعذر كزحمة

مطابق

في الوقوف بمزدلفة

بمزدلفة فالأولى تقييد خوف الزحمة بالمرأة ويحمل إطلاق المحيط عليه لكون ذلك عذرا ظاهرا في حقها يسقط به الواجب بخلاف الرجل أو يحمل على ما إذا خاف الزحمة لنحو مرض ولذا قال في السراج إلا إذا كانت به علة أو مرض أو ضعف فخاف الزحام فدفع ليلا فلا شئ عليه اه لكن قد يقال ان غيره من مناسك الحج لا يخلو من الزحمة وقد صرحوا بأنه لو افاض من عرفات لحوف الزحام وجاوز حدودها قبل الغروب لزمه دم ما لم يعد قبله وكذا لو ندد بعيره فقبه كاصرح به في الفتح على أنه يمكنه الاحتراز عن الزحمة بالوقوف بعد الفجر لحظة فيحصل الواجب ويدفع قبل دفع الناس وفيه ترك مدا الوقوف المسنون لحوف الزحمة وهو اسهل من ترك الواجب الذي قيل بأنه ركن وقد يجاب بأن خوف الزحام لنحو عجز ومرض انما جعلوه عذرا هنا لحديث انه صلى الله عليه وسلم قدم ضعة اهله بليل ولم يحمل عذرا في عرفات لما فيه من اظهار مخالفة المشركين فانهم كانوا يدفعون قبل الغروب فليأتمل (قوله لاشئ عليه) وكذا كل واجب اذا تركه بعذر لاشئ عليه كافي البحر اى بخلاف فعل المخطوئ لعذر كلبس المحيط ونحوه فان العذر لا يسقط الدم كسبأني في الجنائيات وبه سقط ما اورده في الشرنبلالية بقوله لكن يرد عليه مانص الشارع بقوله فن كان منكم مريضا او به اذى من رأسه ففدية اه نعم يرد ما قدمناه آفناعن الفتح من انه لو جاوز عرفات قبل الغروب لتدبيره او لحوف الزحمة لزمه دم وقد يجاب بما سبأني عن شرح الباب في الجنائيات عند قول الباب ولو فاته الوقوف بمزدلفة بأحصار فعليه دم من ان هذا عذر من جانب المخلوق فلا يؤثر اه لكن يرد عليه جعلهم خوف الزحمة هنا عذرا في ترك الوقوف بمزدلفة وعلمت جوابه فأتأمل (قوله ودعا) رافعا يديه الى السماء عن الهندية (قوله واذا اسفر جدا) فأعل اسفر اليوم او الصبح وقاعله مما لا يذكر ذكره قرا احصارى قال المحوى ولم اقف على انه ثا لا يذكر في شئ من كتب النحو واللغة وفسر الامام الاسفار بحيث لا يبقى الى طلوع الشمس الا مقدار ما يصل ركعتين وان دفع بعد طلوع الشمس او قبل ان يصل الناس الفجر فقد اساء ولا شئ عليه هندية ط وما وقع في نسخ القدورى واذا طلعت الشمس افاض الامام قال في الهداية انه غلط لان النبي صلى الله عليه وسلم دفع قبل طلوع الشمس وتامه في الشرنبلالية (قوله فاذا بلغ بطن محسر) اى اول واديه شرح الباب وفي البحر وادى محسر موضع فاصل بين منى ومزدلفة ليس من واحد منهما قال الازرقى وهو خمسمائة ذراع وخمس واربعون ذراعا اه (قوله لأنه موقف النصارى) هم اصحاب الفيل ح عن الشرنبلالية (قوله ورمى جرة العقبة) هى ثالث الجمرات على حدى من جهة مكة وليست من منى ويقال لها الجمرة الكبرى والجمرة الاخيرة فهستانى ولا يرمى يومئذ غيرها ولا يقوم عندها حتى تأتى منزله ولو الجية (قوله ويكره تنزيها من فوق) اى فيجزيه لان ما حو لها موضع النسك كذا في الهداية الا انه خلاف السنة ففعله عليه السلام من اسفلها سنة لالان المتعين ولذا ثبت رمى خلق كثير في زمن الصحابة من اعلاها ولما مروهم بالاعادة وكان وجه اختياره عليه السلام لذلك هو وجه اختياره حصى الحذف فانه يتوقع الاذى اذا رموها من اعلاها لمن اسفلها فانه لا يخلو من مرور الناس فيصيبهم بخلاف الرمي من اسفل مع المار من من فوقها ان كان كذا في الفتح ومقتضاه ان المراد الرمي من فوق الى اسفل لافى

لا شئ عليه (وكبر وهلل
ولبى وصلى) على المصطفى
(ودعا واذا اسفر) جدا
(أنى منى) مهللا مصليا
فاذا بلغ بطن محسر اسرع
قد رمية حجر لانه موقف
النصارى (ورمى جرة
العقبة من بطن الوادى)
ويكره تنزيها من فوق

مطلب

فى رمى جرة العقبة

موضع وقوف الرامي فوق ومقتضى تحليل الهداية بأن ماحولها موضع نك ان المراد الثاني
 الا ان يؤول كما افاده بعض الفضلاء بأن المراد موضع وقوف التاسك لا موضع وقوع الحصى
(قوله سبعا) اى سبع رميات بسبع حصيات فلو رماها دفعة واحدة كان عن واحدة نهر
(قوله خذفا) نصب على المصدر شربلاية فهو مفعول مطلق لبيان النوع لان الخذف نوع
 من الرمي وهو رمى الحصة بالاصابع كما اشار اليه الشارح **(قوله بتعجمتين)** يقال الخذف بالعصا
 والخذف بالحصى فالاول بالخاء المهملة والثاني بالمعجمة شرح النفاية للقارى **(قوله اى رؤس**
الاصابع) قيل كيفية الرمي ان يضع طرف ابهامه اليمنى على وسط السبابة ويضع الحصة على
 ظاهرا لابهام كانه عاقد سبعين فيرميها وقيل ان يحلق سبابه ويضمها على مفصل ابهامه كانه
 عاقد عشرة وقيل يأخذها بظرفي ابهامه وسبابه وهذا هو الاصح لانه الا يسر المعتاد فتح
 وكذا صححه في النهاية والولولجية وهو مراد الشارح فافهم والخلاف في الاولوية واختار انها
 مقدار الباقلاء لباب او قدر الفولة وقيل قدر الحصة او الفواة او الائمة قال في النهر وهذا
 بيان المندوب واما الجواز فيكون ولو بالاكبر مع الكراهة **(قوله ويكون بينهما)** اى بين الرامي
 والجمرة ويجعل مئى عن يمينه والكعبة عن يساره لباب **(قوله خمسة أذرع)** اى او اكثر ويكره
 الاقل لباب لان مادونه وضع فلا يجوز او طرح فيجوز لكنه مسمى لخالفه السنة فهستانى
(قوله والا) اى وان لم تقع من على ظهره بنفسها بل تحرك الرجل او اجمل او وقعت بنفسها
 لكن بعيدا من الجمرة - **(قوله لا)** قال في الهداية لانه لم يعرف قرية الا فى مكان مخصوص
 اه وفي الباب ولو وقعت على الشاخص اى اطراف الميل الذى هو علامة للجمرة أحزاه ولو
 على قبة الشاخص ولم تنزل عنه انه لا يجزىه للبعد وان لم يدرك أنها وقعت فى المرمى بنفسها او بنفض
 من وقعت عليه وتحركه فيه اختلاف والاحتياط ان يعيده وكذا لورمى وشك فى وقوعها
 موقعها فلا احتياط ان يعيد **(قوله وثلاثة أذرع الخ)** اى بين الحصة والجمرة وهذا بيان لما
 اجله بقوله يقرب الجمرة لكن قدرا القرب فى الفتح بذراع ونحوه قال ومنهم من لم يقدر اعتادا
 على اعتبار القرب عرفا وضده البعد **(قوله وكبر بكل حصاة)** ظاهر الرواية الاقتصار على
 الله اكبر غيراته روى الحسن بن زياد انه يقول الله اكبر رغما للشيطان وحزبه وقيل يقول ايضا
 اللهم اجعل حجى مبرورا وسعى مشكورا وذنبى مغفورا فتح **(قوله وقمعة التلبية بأولها)** اى
 فى الحج الصحيح والفاسد مفردا او متمتعا او قارنا وقيل لا يقطعها الا بعد الزوال ولو حلق قبل
 الرمي او طاف قبل الرمي والحلق والذبح قطعها وان لم يرم حتى زالت الشمس لم يقطعها حتى يرمى
 الا ان تغيب الشمس ولو ذبح قبل الرمي فان كان قارنا او متمتعا قطع ولو مفردا لا لباب وقيد
 بالحرم بالحج لان المعتمر يقطع التلبية اذا استلم الحجر لان الطواف ركن العمرة فيقطع التلبية
 قبل الشروع فيها وكذا فائت الحج لانه يتحلل بعمرة فصار كالمعتمر وانحصر بقطعها اذا ذبح
 هدية لان الذبح للتحلل والقارن اذا فاته الحج يقطع حين يأخذ بالطواف الثانى لانه يتحلل بعده
 بحر **(قوله جاز)** اى ويكره لباب **(قوله لا لورمى بالاقبل)** لانه اذا ترك اكثر السبع لم يهدم كما
 لو لم يرم اصلا وان ترك اقل منه كثلاث فادونها فعليه لكل حصاة صدقة كإسيان فى الخجائيات
 * تنبيه * لا يشترط المواولة بين الرميات بل يسن فيكره تركها لباب **(قوله بكل ماكان من**

(سبعا خذفا) بتعجمتين
 اى رؤس الاصابع ويكون
 بينهما خمسة أذرع ولو وقعت
 على ظهر رجل او جل
 ان وقعت بنفسها يقرب
 الجمرة جاز والا لا وثلاثة
 أذرع بعيدا مادونه قريب
 جوهره (وكبر بكل حصاة)
 اى مع كل (منها وقطع
 التلبية بأولها فالورمى بأكثر
 منها) اى السبع (جاز لا لورمى
 بالاقبل) فالتقييد
 بالسبع لمنع النقص لا الزيادة
 (وجاز الرمي بكل ماكان من

جنس الارض) كذا في الهداية واعترضه الشراح بالفيروزج والياقوت فانهما من اجزاء الارض حتى جازا التيمم بهما ومع ذلك لا يجوز الرمي بهما وأجاب في العناية تبعاً للنهاية بأن الجواز مشروط بالاستهانة برميهِ وذلك برميها اه وحاصله أن هذا الشرط مخصص لعموم كلام الهداية فيخرج منه نحو الفيروزج والياقوت لكن قال في التارخانية ان هذه الرواية أى رواية اشتراط الاستهانة مخالفة لما ذكر في المحيط وكذا قال في الفتح وأجازه بعضهم بناء على نفي ذلك الاشتراط وعن ذكر جوازه الفارسي في مناسكه اه ومفاد كلامه ترجيح الجواز وإبقاء كلام الهداية على عمومهِ ولذا اعترض في السعدية على ما في العناية بما في غاية السروجي وشرح الزيلعي من انه يجوز الرمي بكل ما كان من اجزاء الارض كالخجر والمدر والطين والمغرة والنودة والزربخ والاجمار النفيسة كالياقوت والزمرذ والبلخش ونحوها والملاح الجلي والكحل اوقصة من تراب وبالزبرجد والبلور والعقيق والفيروزج بخلاف الخشب والعنبر واللؤلؤ والذهب والفضة والجواهر اما الخشب واللؤلؤ والجواهر وهى كبار اللؤلؤ والعنبر فانها ليست من اجزاء الارض واما الذهب والفضة فان فعلهما يسمى نثارا لارميا اه **(قوله والمدر)** اى قطع الطين اليابس **(قوله والمغرة)** طين احمر يصبغ به **(قوله ولؤلؤ كبار)** قيده تبعاً للنهر لان الكبير هو الذى يتأتى بها الرمي والا فالصغار لا يجوز بها الرمي أيضاً لتعليقهم بأنها ليست من اجزاء الارض افاده ابو السعود **(قوله وجواهر)** علمت مامر عن الغاية انها كبار اللؤلؤ وعليه كان المناسب اسقاط قوله كبار ويكون كلام المصنف جارياً على ما في الهداية والمحيط من جواز الرمي بالفيروزج والياقوت لكن لا يناسبه تعليل الشراح قالوا في تفسير الجواهر بالاجمار النفيسة ليوافق تقييد المصنف اللؤلؤ بالكبار وتعليل الشراح وقوله وقبل يجوز اشارة الى مامر عن الهداية والمحيط وقد علمت ان السروجي والزيلعي والفارسي مشوا عليه **(قوله)** لانه يسمى نثارا لارميا قال في الفتح فلم يجز لانتهاء اسم الرمي ولا يخفى انه يصدق عليه اسم الرمي مع كونه يسمى نثاراً فغاية ما فيه انه رمى خص باسم آخر باعتبار خصوص متعلقه ولان تأثير لذلك في سقوط اسم الرمي عنه ولا صورته ثم قال والحاصل انه اما ان يلاحظ مجرد الرمي او مع الاستهانة او خصوص ما وقع منه صلى الله عليه وسلم والاول يستلزم الجواز للجواهر والثاني بالبرة والخشبة التى لا قيمة لها والثالث بالخجر خصوصاً فيمكن هذا أعلم لكونه أسلم اه قلت قديحجاب المأثور كون الرمي لرغم الشيطان وما وقع منه صلى الله عليه وسلم من الرمي بالحصى افاد بطريق الدلالة جوازه بكل ما كان من جنس الارض فاعتبر كل من الثانى والثالث معادون الاول فلم يجز بالبرة والخشبة ولا بالفضة والذهب لكن هذا يستلزم عدم الجواز بالفيروزج والياقوت أيضاً وبه يترجح قول الآخر فتدبر **(قوله)** خلاف المذهب) ولذا قال في المبسوط وبعض المتشقة يقولون لورمى بالبرة اجزاء لان المقصود اهانة الشيطان وذا يحصل بالبرة ولنا نقول بهذا شرح لباب قال في الفتح على ان اكثر المحققين على انها امور تعبدية لا يشتغل بالمعنى فيها **(قوله)** ويكره أخذها من عند الجرة) وماهى الاكراهة تنزيه فتح اشار الى انه يجوز اخذها من أى موضع سواء وفى اللباب يستحب ان يرفع من مزدلفة سبع حصيات ويرمى بها جرة العقبة وان رفع من المزدلفة او من الطريق فهو جائز وقبل

جنس الارض كالخجر
والمدر) والطين والمغرة
(و) كل ما يجوز التيمم به
ولو كفا من تراب) فيقوله
مقام حصاة واحدة (لا)
يجوز (بخشب وعنبر
ولؤلؤ) كبار (وجواهر)
لانه اعزاز لا اهانة وقيل
يجوز (و ذهب وفضة)
لانه يسمى نثارا لارميا
(وبع) لانه ليس من
جنس الارض وما فى
فروق الاشياء من جوازه
بالعر خلاف المذهب
(ويكره) أخذها (من
عند الجرة)

مستحب اه قال شارحه لكن قال الكرماني وهذا خلاف السنة وليس مذهبا واما ما في
البدائع وغيرها من انه يأخذ خص الجمار من المزدلفة أو من الطريق فينبغي حمله على الجمار
السبعة وكذا ما في الظهيرية من انه يستحب التقاطها من قوارع الطريق اه والحاصل ان
التقاط ما عدا السبعة ليس له محل مخصوص عندنا **(قوله لانها مردودة)** اي فيشام بهاسراج
(قوله لحديث الخ) اي مارواه الدارقطني والحاكم ونحوه عن ابي سعيد الخدري رضي الله
تعالى عنه قال قلت يا رسول الله هذه الجمار التي ترمى بها كل عام فحسب انها تنقص فقال ان
ما يقبل منها رفع ولولا ذلك لرأيتها امثال الجبال شرح النقاية للقاري وفي الفتح عن سعيد بن
جبير قلت لابن عباس ما بال الجمار ترمى من وقت الحليل عليه السلام ولم تقصر هضبا اي تاللا
تسد الاق فقال اما علمت ان من يقبل حجره يرفع حصاه اه قال في السعدية لك ان تقول اهل
الجاهلية كانوا على الاشرک ولا يقبل عمل يشرك اه وأوجب بأن الكفار قد تقبل عبادتهم
ليجاروا عليها في الدنيا قال ط ويؤيده مارواه احمد ومسلم عن انس رضي الله تعالى عنه انه صلى
الله عليه وسلم قال ان الله تعالى لا يظلم المؤمن حسنة يعطي عليها في الدنيا ويثاب عليها في الآخرة
واما الكافر فيقطع بحسناته في الدنيا حتى اذا افضى الى الآخرة لم يكن له حسنة يعطي بها خيرا
اه قلت لكن قد يدعى تخصيص ذلك بأفعال البر دون العبادات المشروطة بانية فمن الثبة
شرطها الاسلام الا ان يقال ان هذا شرط في شرعيتها فقط تأمل **(قوله ييقن)** اما بدون
تيقن فلا يكره لان الاصل الطهارة لكن يندب غسلها لتكون طهارتها متيقنة كما ذكره في
البحر وغيره **(قوله ووقته)** اي وقت جواز اداءه من الفجر اي غير البحر الى فجر اليوم الثاني قال
في البحر حتى لو اخره حتى طلع الفجر في اليوم الثاني لزمه دمه عنده خلافا لهما ولو رمى قبل
طلوع فجر البحر لم يصح اتفاقا **(قوله ويسن)** كذا عبر في مجمع الروايات عن الحنيفة ووافقه في
التهر وغيره العيني بالاستحباب رمي **(قوله ذكاه)** من اسماء الشمس **(قوله ويباح لغروب)** اي
من الزوال الى الغروب وجعله في الظهيرية من المكروه والاكثر على الاول بحر **(قوله)**
ويكره للفجر) اي من الغروب الى الفجر وكذا يكره قبل طلوع الشمس بحر وهذا عنده
المعذر فلا اساءة رمي الضعفة قبل الشمس ولا رمي الرعاة لبلاكا في الفتح **(قوله لانه مفرد)** تعليل
لما استفيد من التحخير بقوله ان شاء والذبح له افضل وينبغي على القارئ والسميع ط واما الاضحية
فان كان مسافرا فلا تجب عليه والا كما لم يوجب في البحر **(قوله ثم قصر)** اي أو حلق كذل
عليه قوله وحلقه افضل قال في الباب ويستحب بعده اي بعد الحلق أو التقصير اخذ الشارح
وقص الظفر ولو قص اظفاره أو شاربيه أو لحته أو طيب قبل الحلق عليه موجب جبايته وتام
تحقيقه في شرحه **(قوله بان يأخذ الخ)** قال في البحر والمراد ما التقصير ان يأخذ الرجل والمرأة من
رؤس شعر ربيع الرأس مقدار الاثثة كذا ذكره الزياهي ومراده ان يأخذ من كل شعرة مقدار
الاثثة كما صرح به في المحيط وفي البدائع قالوا يجب ان يزيد في التقصير على قدر الاثثة حتى
يستوفي قدر الاثثة من كل شعرة برأسه لان اطراف الشعر غير تساوية عادة قال الحلبي في
مناسكه وهو حسن اه وفي الشعر نبالية يظهر لي ان المراد بكل شعرة اي من شعر الربع على وجه
اللزوم ومن الكل على سبيل الاولوية فلا مخالفة في الاجزاء لان الربع كالكل كما في الحلق اه

لأنها مردودة لحديث من
قبل حجته رفعت حجرته
(و) يكره (ان ياتقط
حجرا واحدا فيكسره
سبعين حجرا صغيرا) وان
يرمي بمتجسدة ييقن
ووقته من الفجر الى الفجر
ويسن من طلوع ذكاه
لزوالها ويباح لغروبها
ويكره للفجر (ثم) بعد
الرمي (ذبح ان شاء) لانه
مفرد (ثم قصر) بأن
يأخذ من كل شعرة قدر
الاثثة وجوبا وتقصيرا
لكل مندوب والربع واجب

فقول الشارح من كل شعرة اى من الربع لامن الكل والا ناقض ما بعده وقوله وجوبا قيد
 لقدر الأئمة فلا يتكرر مع قوله والربع واجب والأئمة يفتح الهزمة والميم وضم الميم لغة
 مشهورة ومن خطأ راويها فقد اخطأ واحدة الانامل بجر وفي تهذيب اللغات للتدوى
 الانامل اطراف الاصابع وقال ابو عمرو الشيباني والسجستاني والجري لكل اصبع ثلاث
 اناملات **(قوله)** ويجب اجراء المومسي على الاقرع هو المختار كما في الزبلي والبحر واللباب
 وغيرها وقيل استحبابا قال في شرح الباب وقيل استئانا وهو الاظهر اهـ **(قوله)** والاسقط
 اى وان لم يكن اجراء المومسي عليه ولا يصل الى تقصيره سقط عنه وحل بمنزلة من حلق والا حسن
 له ان يؤخر الاحلال الى آخر الوقت من ايام النحر ولاشئ عليه ان لم يؤخر ولولم يكن به قروح
 لكنه خرج الى البادية فلم يجد آله او من يحمله لا يجزئه الا الحلق او التقصير وليس هذا
 بمنذر فتح لان اصابة الآلة مرجوة في كل ساعة بخلاف برء القروح ولان الازالة لا تختص
 بالمومسي أفاده في البحر **(قوله)** ومتى تعذر احدها اى الحلق والتقصير قال ط والا حسن
 تأخير هذه الجملة عن قوله وحلقه افضل اهـ **(قوله)** فلو لبده الخ مثال لتعذر التقصير
 ومثاله لو كان الشعر قصيرا فیتعين الحلق وكذا لو كان معقوصا او مضفورا كما عزي الى المبسوط
 ووجهه انه اذا تقضه تناثر بعض الشعر فيكون جنباً على احرامه قبل ان يحل منه فیتعين
 الحلق لكن قد يقال ان هذا التناثر غير جنباً لانه في وقت جواز ازالة الشعر بحلق او غيره
 ولو تنافى منه او من غيره كما يأتي فبقى مافي المبسوط مشكلاً تأمل ومثال تعذر الحلق مع امکان
 التقصير ان يفقد آله الحلق او من يحمله او يضره الحلق لنحو صداع او قروح برأسه وتقدم
 مثال تعذرها جميعاً في الاقرع وذى قروح شعرة قصير **(قوله)** وحلقه افضل اى هو سنون
 وهذا في حق الرجل ويكره للمرأة لانه مثله في حقها حكاه الرجل لحيته وأشار الى انه لو اقتصر
 على حلق الربع جاز كما في التقصير لكن مع الكراهة لتركه السنة فان السنة حاق بجميع الرأس
 او تقصير جميعه كما في شرح اللباب والقهستاني قال في النهر واطلاقه اى اطلاق قول الكثر
 والحلق احب فيبد ان حلق النصف أولى من التقصير ولم أره اهـ قلت ان اراد انه أولى من
 تقصير الكل فهو ممنوع لما علمت أو من تقصير النصف او الربع فهو ممكن **(تنبيه)** * هذا
 في غير المحصر اما المحصر فلا حلق عليه كما سيأتي بدائع **(قوله)** بخو نورة حلق وتنف
 وكذا لو قاتل غيره فنتفه اجزأ عن الحلق قصداً فتج **(تنبيه)** * قالوا يتدب البداية يمين
 الحلق لا لاجل الحلق الان مافي الصحيحين فيبدأ المكس وذلك انه صلى الله عليه وسلم قال للحلاق
 خذ وأشار الى الجانب الايمن ثم الايسر ثم جعل يعطيه الناس قال في الفتح وهو الصواب
 وان كان خلاف المذهب اهـ واقول يوافقه ما في المنتقط عن الامام حلقته رأسى فيخطأني
 الحلاق في ثلاثة اشياء لما ان جلست قال استقبل القبلة وناولته الجانب الايسر فقال ابدأ
 بالايمن فلما أردت ان اذهب قال أدفن شريك فرجعت فدفعته اهـ نهر اى فهذا فيبد رجوع
 الامام الى قول الحجام ولذا قال في اللباب هو المختار قال شارحه كما في منسك ابن العجمي
 والبحر وقال في النجبة وهو الصحيح وقد روى رجوع الامام عما نقل عنه الاختاب فصح
 تصحيح قوله الاخير وان دفع ما هو المشهور عنه عند المشايخ وقال السروجي وعند الشافعي يبدأ

ويجب اجراء المومسي على
 الاقرع وذى قروح ان
 امكن والاسقط ومتى تعذر
 احدها لعارض تعين
 الآخر فلو لبده بصمغ
 بحيث تعذر التقصير تعين
 الحلق بجر (وحلقه)
 الكل (افضل) ولو ازاله
 بخو نورة جاز

بين المخلوق وذكر كذلك بعض اصحابنا ولم يعزه الى حد والسنة اولى وقد صرح بدهاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بشق رأسه الكريم من الجانب الايمن وليس لاحد بعده كلام وقد اخذ الامام بقول الحجام ولم ينكره ولو كان مذهبه خلافه لما وافقه اه ملخصا ومثله في المعراج وغاية البيان (قوله وحله كل شيء) اى من محظورات الاحرام كلبس الخيط وقص الاظفار ط وأفادته لايحمله بالرمى قبل الخلق شيء وهو المذهب عندنا كما في شرح الباب للقرارى عن الفارسي وفي شرحه على التقاية والرمى غير محمل من الاحرام عندنا في المشهور ومحمل عند مالك والشافعي وفي غير المشهور عندنا فقد نص على التحلل بالرمى عندنا في شرح المبسوط لخواهر زاده وفي شرح الجامع الصغير لقاضى خان بقوله وبعد الرمي قبل الخلق حل له كل شيء الا النساء والطيب وعن ابى يوسف انه يحل له الطيب ايضا اه (قوله الا النساء) اى جماعهن ودواعيه (قوله قبل والطيب والصيد) تبع ذلك صاحب النهر فقد عزا الى الحاتمية استثناء النساء والطيب والى ابى الليث استثناء الصيد وهو غير صحيح فان قاضى خان قال في فتاواه فاذا حلق اوقصر حل له كل شيء الا النساء وبعد الرمي قبل الخلق يحل له كل شيء الا الطيب والنساء الخ ومثله ما قدمناه عنه في شرحه على الجامع الصغير فقد استثنى الطيب من الاحلال بالرمى لا من الاحلال بالخلق وهو مبنى على خلاف المشهور كما علمته آنفا وقد ذكر الشرنبلالى عبارة الحاتمية ثم قال وبهذا يعلم بطلان ما ينسب لقاضى خان من ان الخلق لايحل به الطيب اه قلت ويؤيده قوله في البدائع واما حكم الخلق فهو صيرورته حلالا يباح له جميع ما حظر عليه الا النساء وهذا قول اصحابنا وقال مالك الا النساء والطيب وقال الليث الا النساء والصيد اه ومثله في المعراج والسراج وغاية البيان فقد عزا الاول الى الامام مالك فقط والثانى الى الليث بن سعد احد الائمة المجتهدين فما في النهر من عزوه الى ابى الليث وهو السمرقندى احد مشايخ مذهبنا فهو تصحيف فافهم (قوله ثم طاف للزيارة) اى لفعل طواف الزيارة الذى هو ثانى ركن الحج قال في السراج ويسمى طواف الافاضة وطواف يوم النحر والطواف المفروض اه وشرائط صحته الاسلام وتقديم الاحرام والوقوف والنية وايتان اكثره والزمان وهو يوم النحر وما بعده والمكان وهو حول البيت داخل المسجد وكونه بنفسه ولو محمولا فلا يجوز النيابة الالمعى عليه وواجباته المنشئ للقادر واليتامن وآتام السبعة والطهارة عن الحدث وسترا العورة وفعله في ايام النحر واما الترتيب بينه وبين الرمي والخلق فسنة ولا مفسد له ولا فوات قبل المعات ولا يجزى عنه البذل الا اذا مات بعد الوقوف بعرفة وأوصى باتام الحج تحب البدنة لطواف الزيارة وجاز حجه لباب (قوله سبعة) اى سبعة اشواط كما مر بيانه (قوله بيان للاكمل) اى الطواف الكامل المشتمل على الركن والواجب نبه على ذلك لثلاث يومهم ان السبعة ركن كما يقوله الائمة الثلاثة وان وافقهم المحقق ابن الهمام بحثا فانه خلاف المذهب فلا يتابع عليه (قوله ان كان سعى قبل) لم يقل ان كان رمل وسعى قبل اشارة الى انه لو كان سعى قبل ولم يرمل لاي رمل هنا لان الرمل انما يشرع في طواف بعده سعى كما مر ولا سعى ههنا كما في الغاية وكذا في الباب وفيه واما الاضطباع فساقت مطلقا في هذا الطواف اه سواء سعى قبله او لا (قوله والافعلها) اى وان لم

(وحل له كل شيء الا النساء)
قبل والطيب والصيد (ثم طاف للزيارة يوما من ايام النحر) الثلاثة بيان لوقته الواجب (سبعة) بيان للاكمل والا فالركن اربعة (بلارمل ولا) سعى ان كان سعى قبل هذا الطواف (والا فعلها)

مطلب

طواف الزيارة

يكن سبي قبل رمل وسبي وان رمل قهستاني اى لان رمله السابق بلاسبى غير مشروع كما علمته فلا يعتبر «(تنبيه)» قال الخير الرملى ولو لم يفعلها في طواف القدوم وطواف الزيارة فعلهما في طواف الصدر لان السبى غير مؤقت كما يصرح به في الجنايات وصرحوا بأن الرمل بعد كل طواف بقبضه سبى فيه يعلم انه يأتى بهما في الصدر ولو لم يقدمهما ولم أره صريحاً وان علم من اطلاقهم **(قوله لان تكرارها)** علة لقوله بالرمل وسبى الحط «(تنبيه)» قال في الشرنبلالية قدما ان الافضل تأخير السبى الى ما بعد طواف الاقاسة وكذلك الرمل ليصيرا تبعاً للفرس دون السنة كافي البحر وقدما ايضا انه لا يعتد بالسبى بعد طواف القدوم الا ان يكون في اشهر الحج فليتب به فانه مهم اه قلت وكذا لا يعتد بالسبى الا بعد طواف كامل فلو طاف للقدوم جنباً او محدثاً ورمل فيه وسبى بعده فعليه اعادتهما في الحدث ندبا وفي الجنازة اعاده السبى حتماً والرمل سنة لباب **(قوله بعد طلوع الفجر)** فلا يصح قبله لباب **(قوله)** ويمتد وقته اى وقت صحته الى آخر العمر فلو مات قبل فعله فقد ذكر بعض المحشين عن شرح اللباب للقاضي محمد عبد عن البحر العميق انهم قالوا ان عليه الوصية ببذنه لانه جاء العمر من قبل من له الحق وان كان آتما بالتأخير اه تأمل **(قوله وحل له النساء)** اى بعد الركن منه وهو اربعة اشواط بمجر ولو لم يطف اصلاً لا يحل له النساء وان طال ومضت سنون باجماع كذا في الهندية ط **(قوله بالحق السابق)** اى لا بالطواف لان الحلق هو المحلل دون الطواف غير انه أخر عمله في حق النساء الى ما بعد الطواف فاذا طاف عمل الحلق عمله كالطلاق الرجعي أخر عمله الامانة الى انقضاء العدة لحاجة الى الاسترداد زيلي قدسية بعضهم الطواف محلاً آخر مجاز باعتبار انه شرط فافهم **(قوله قبل الحلق)** اى ولو بعد الرمي على المشهور عندنا كما مر تقريره **(قوله كان جنابة)** اى ولو قصد به التحليل ط **(قوله)** لانه لا يخرج (الح) تصریح بما فهم من التفريع لقصد الرد على القول بأن الرمي محلل كمر **(قوله)** ولياليها منها) مبتدأ وخبر والمراد بليلة كل يوم من ايام النحر الليلة التي تعقب ذلك اليوم في الوجود كان ليلة يوم عرفة الليلة التي تعقبه في الوجود ح قات وهذا على اطلاله ظاهر في حق الرمي فانه اذا لم يرم نهاراً من ايام النحر يرمى في الليلة التي تعقب ذلك النهار ويقع اداء بخلاف ما اذا أخره الى النهار الثاني فانه يقع قضاء ويلزمه دم كما سذكره وامافي حق الطواف فالمراد به الليالي المتخللة بين ايام النحر لانه اذا غربت الشمس من اليوم الثالث الذي هو آخر ايام النحر ولم يطف لزمه دم كما يأتى في مسألة الحائض لليلة التي تعقب الثالث ليست تابعة له في حق الطواف والا لكان فيها اداء بالازموم دم كافي الرمي فتدبر **(قوله)** كره تحريماً (الح) اى ولو أخره الى اليوم الرابع الذي هو آخر ايام التشريق وهو الصحيح كافي العناية وايضا الطريق وفي بعض الحواشي وبه يفتى وهو المذكور في المبسوط وقاضيان والكافي والبدائع وغيرها خلافاً لما ذكره القدوري في شرح مختصر الكرخي من ان آخره آخر ايام التشريق وتبعه الكرماني وصاحب النافع والمستدفي شرح اللباب «(تنبيه)» في السراج وكذلك ان أخر الحلق عن ايام النحر لزمه دم ايضا عند ابى حنيفة لان الحلق يخص عنده زمان وهو ايام النحر ويمكن وهو الحرم **(قوله)** وهذا اى الكراهة وجوب الدم بالتأخير ط

لان تكرارها لم يشرع (و)
طواف الزيارة (اول وقته
بعد طلوع الفجر يوم
النحر وهو فيه) اى
الطواف في يوم النحر
الاول (افضل) ويمتد
وقته الى آخر العمر (وحل
له النساء) بالحق السابق
حتى لو طاف قبل الحلق
لم يحل له شئ فلو قلتم ففهم
متلا كان جنابة لانه لا يخرج
من الاحرام الا بالحلق
(فان أخره عنها) اى ايام
النحر ولياليها منها (كره)
تحريماً (ووجب دم) لترك
الواجب وهذا عند الامكان
فلو طهرت الحائض

(قوله) ان قدر اربعة اشواط) اى ان بقى الى غروب الشمس من اليوم الثالث من ايام النحر ما يسع طواف اربعة اشواط والظاهر انه يشترط مع ذلك زمن يسع خلع ثيابها واغتسالها وراجع اهـ وعلى قياس بحثه ينبغي ان يشترط زمن قطع المسافة ان لو كانت في بيتها ط قلت وبالأخير صرح في شرح الباب وذلك كله مفهوم من قول البحر عن المحيط اذا طهرت في آخر ايام النحر فان امكنها الطواف قبل الغروب ولم تفعل فعليه اهدام للتأخير وان لم يمكنها طواف اربعة اشواط فلا شيء عليها اهـ فان امكان الطواف لا يكون الا بعد الاغتسال وقطع المسافة وفي البحر ايضا ولو حاضت بعد ما قدرت على الطواف فلم تطف حتى مضى الوقت لزما الدم لانها مقصورة بتفريطها اهـ أى بعد ما قدرت على اربعة اشواط زاد في الباب فقوله لم شيء عليها للتأخير الطواف مقيد بما اذا حاضت في وقت لم تقدر على اكثر الطواف او حاضت قبل ايام النحر ولم تظهر الا بعد مضى لكن انجاب الدم فيها لو حاضت فوقه بعد ما قدرت عليه مشكلا لانه لا يلزمها فعلة في اول الوقت نعم يظهر ذلك فيما لو علمت وقت حضها فاخرته عنه تأمل * (تنبيه) * نقل بعض المحشين عن منسك ابن امير حاج لو هم الركب على القفول ولم تظهر فاستفتى هل تطفوا ام لا قالوا يقال لها لا يدخل لك دخول المسجد وان دخلت وظنت أتمت وصح طوافك وعليك ذبح بدنة وهذه مسألة كثيرة الوقوع بتحجير فيها النساء اهـ وتقدم حكم طواف المتحيرة في باب الحيض فراجعهم **(قوله)** ثم أتى منى) اى بعد ما صلى ركعتي الطواف وكان ينبغي التصريح به كفاعل صاحب الهداية وابن الكمال شرنبلالية * (تنبيه) * ذكر في الباب انه يصلى الظهر بعد ما يرجع الى منى وهو مروي في صحيح مسلم لكن في الكتب الستة انه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بمكة ومال اليه في الفتح وقال في شرح الباب انه اظهر نقلا وعقلا وتامه فيه وامامادة الجمعة فقال في الباب ويجمع بين اذا كان فيه امير مكة او الحجاز والخطبة واما امير النوسم فليس له ذلك الا اذا استعمل على مكة اهـ وامامادة العيد ففي شرح مناسك الكثر للمرشدى عن المحيط والذخيرة وغيرها انه لا يصليها بها بخلاف الجمعة وفي شرح المنية للحلي انه لا يصليها بها اتفاقا للاشتغال فيه بامور الحج اهـ اى لان وقت العيد وقت معظم افعال الحج بخلاف وقت الجمعة ولان الجمعة لا تقع في ذلك اليوم الا نادرا بخلاف العيد قال في شرح الباب وأراد بالاتفاق الاحكام اذ لا خلاف في المسئلة بين علماء الامة اهـ وفي شرح الاشباه للبيروني من كتاب الصيد ان منى موضع تجوز فيه صلاة العيد الا انها سقطت عن الحاج ولم تر في ذلك نقلا مع كثرة المراجعة ولا صلاة العيد بمكة يوم الاضحية لانا ومن ادر كناه من المشايخ لم يصليها بمكة والله تعالى اعلم ما للسبب في ذلك اهـ قلت اما عدم صلاتها بمنى فقد علمت نقلا واما بمكة فلعن سببه ان من له اقامة العيد يكون بمنى حاجا والله تعالى اعلم **(قوله)** فبیت بها للرعى) اى الى ايام الرعى هو السنة فلو بات بغيرها كره ولا يلزمه شيء لباب **(قوله)** وبعد الزوال ثانی النحر) قال في الباب ثم اذا كان اليوم الحادى عشر وهو ثانی ايام النحر خطب الامام خطبة واحدة بعد صلاة الظهر لا يجلس فيها كخطبة اليوم السابع يعلم الناس احكام الرعى وما بقى من امور المناسك وهذه الخطبة سنة وتركها غفلة عظيمة اهـ **(قوله)** يبدأ استئنا الخ) حاصله ان هذا الترتيب مسنون لاعتين

ان قدر اربعة اشواط
ولم تفعل لزم دم والا لا
(ثم أتى منى) فبیت بها
للرعى (وبعد الزوال ثانی
النحر رمى الجمار الثلاث
يبدأ استئنا

مطلب
في حكم صلاة العيد
والجمعة في منى

مطلب
في رمى الجمرات الثلاث

وبه صرح في الجمع وغيره واختاره في الفتح وقال في الباب والاكثر على انه سنة وعزاه شارحه الى البدائع والكرمانى والمحيط والسراجية ونقل في البحر كلام المحيط ثم قال وهو صريح في الخلاف وفي اختيار السنة اه وكذا اختاره اصحاب المتن في مسائل منشورة آخر الحج كاسياني وما في النهر من ان صريح ما في المحيط اختيار التعيين فيه نظر بل جعل التعيين رواية عن محمد قدبر قال في الباب فالو بدأ بجمرة العقبة ثم بالوسطى ثم بالاولى ثم تذكر ذلك في يومه فانه بعد الوسطى والعقبة حتما او سنة وكذا لو ترك الاولى ورى الاخيرتين فانه يرمى الاولى ويستقبل الباقي ولورمى كل جرة بثلاث اتم الاولى بأربع ثم اعاد الوسطى بسبع ثم القصى بسبع وان رمى كل واحدة بأربع اتم كل واحدة بثلاث ثلاث ولا يعيدها اى لان للاكثر حكم الكل فكأنه رمى الثانية والثالثة بعد الاولى (قوله بما يلى مسجد الحيف) وحدها من باب مسجد الحيف الكبير اليها بذراع الحديد عدد ١٢٥٤ وسدس ذراع ومنها الى الجمرة الوسطى عدد ٨٧٥ ومن الوسطى الى جرة العقبة عدد ٢٠٨ كما نقله القسطلاني في شرح البخاري عن القرافي المالكي ونحوه في كتب الشافعية فما في القهستاني سبق قلم فانهم (قوله الوسطى) بدل من ما ح (قوله ويكبر بكل حصاة) اى قائلا باسم الله الله اكبر كما رمى (قوله قد قرأه البقرة) زاد في الباب او ثلاثة احزاب اى ثلاثة ارباع من الجزء او عشرين آية قال شارحه وهو اقل المواقيت واختاره صاحب الحاوى والمضمرات (قوله بعد تمام كل رمية) لا عند كل حصاة لباب (قوله فلا يقف بعد الثالثة) اى جرة العقبة لانها ليس بعدها رمية في كل يوم قال في الباب والوقوف عند الاولين سنة في الايام كلها وقوله ولا بعد رمية يوم النحر اى فيه بالواو عطفا على ما ذكره في التفريع اشارة الى ما في عبارة المتن من القصور (قوله ودعا) عطف على قوله ووقف حامدا (قوله نحو السماء او القبلة) حكاية لقولن قال في شرح الباب يرفع يديه حذو منكبيه ويجعل باطن كفيه نحو القبلة في طاهر الرواية وعن ابى يوسف نحو السماء واختاره قاضيخان وغيره والظاهر الاول اه (قوله ثم رمية غدا) اى في اليوم الثالث من ايام النحر وهو الملقب بيوم النفر الاول فانه يجوز له ان ينفر فيه بعد الرمية واليوم الرابع آخر ايام التشريق يسمى يوم النفر الثاني فتح (قوله كذلك) اى مثل الرمية في اليوم الذى قبله بتراعة جميع ما ذكر فيه (قوله ان مكث) قيد في قوله ثم بعده كذلك فقط لافى قوله ثم غدا كذلك ايضا اه قال في النهر اى ان مكث الى طلوع فجر الرابع في الظاهر عن الامام وعنه الى الغروب من اليوم الثالث (قوله وهو واجب) اقتداء به عليه الصلاة والسلام لقوله تعالى فن تعجل في يومين فلا اتم عليه الآية فالتخير بين الفاضل والافضل كالسافر في رمضان حيث خير بين الصوم والافطار والاول افضل ان لم يضره اتفاقا نهر (قوله حان) اى صح عند الامام استحسانا مع الكراهة التزنية وقال لا يصح اعتبارا بسائر الايام نهر (قوله فان وقت الرمية فيه) اى في اليوم الرابع من الفجر للغروب اى غروب شمسه ولا يتبعه ما بعده من الليل بخلاف ما قبله من الايام والمراد وقت جوازها في الجملة فان ما قبل الزوال وقت مكروه وما بعده منون وبغروب الشمس من هذا اليوم يفوت وقت الاداء والقضاء اتفاقا شرح الباب (قوله فن الزوال لطلوع ذكاه) اى الى طلوع الشمس

قوله ويكبر بكل حصاة ليست في نسخ الشارح اى بأيدنا هنا بل تقدمت في عبارة المصنف في قوله ورمى جرة العقبة من بطن الوادى سباعا ذكاه ويكبر بكل حصاة

(بما يلى مسجد الحيف ثم بما يلى) الوسطى (ثم بالعقبة سباعا ووقف) حامدا مهللا مكبرا مصليا قدر قراءة البقرة (بعد) تمام كل رمية بعده رمية فقط فلا يقف بعد الثالثة (ولا بعد رمية يوم النحر) لانه ليس بعده رمية (ودعا) لنفسه وغيره رافعا كفيه نحو السماء او القبلة (ثم) رمية غدا كذلك ثم بعده كذلك ان مكث وهو واجب وان قدم الرمية فيه اى في اليوم الرابع (على الزوال حان) فان وقت الرمية فيه من الفجر للغروب واما في الثاني والثالث فن الزوال لطلوع ذكاه

من اليوم الرابع والمراد انه وقت الجواز في الجملة قال في الباب وقت رمى الجمار الثلاث في اليوم الثاني والثالث من ايام البحر بعد الزوال فلا يجوز قبله في المشهور وقيل يجوز والوقت المسنون فيهما يتد من الزوال الى غروب الشمس ومن الغروب الى الطلوع وقت مكرمه واذ اطلع الفجر اى فجر الرابع فقد فات وقت الاداء وبقي وقت القضاء الى آخر ايام التشريق فلو اخره عن وقته اى المعين له في كل يوم فعليه القضاء والجزاء ويفوت وقت القضاء بغروب الشمس في الرابع اه ثم قال ولو لم يرم يوم البحر أو الثاني أو الثالث رماه في الليلة المقبلة اى الآتية لكل من الايام الماضية ولا شئ عليه سوى الاساءة ما لم يكن بعذر ولو رمى ليلة الحادى عشر او غيرها عن غدها لم يصح لان الليل في الحج في حكم الايام الماضية لا المستقبلية ولم يرم في الليل رماه في النهار قضاء وعليه الكفارة ولو اخر رمى الايام كلها الى الرابع مثلا قضاها كلها فيه وعليه الجزاء وان لم يقض حتى غربت الشمس منه فات وقت القضاء وليست هذه الليلة تابعة لما قبلها اه والحاصل انه لو اخر الرمي في غير اليوم الرابع يرمى في الليلة التي تلى ذلك اليوم الذى اخر رميه وكان اداء لانها تابعة له وكره لترك السنة وان اخره الى اليوم الثانى كان قضاء ولزمه الجزاء وكذا لو اخر الكل الى الرابع ما لم تغرب شمس فلو غربت سقط الرمي ولزمه دم وقد ظهر بما قررناه ان ما ذكره الشارح تبعاً للبحر وغيره من ان انتهاءه الى طلوع الشمس ليس بياناً لوقت الاداء فقط بل يشمل وقت القضاء لان ما بعد فجر الرابع وقت لرمي الرابع اداء ولرمي غيره من الايام الثلاثة قضاء فافهم **(قوله** وله التفرع) يسكون الفاء اى الرجوع سراج **(قوله** قبل طلوع فجر الرابع) ولكن يسفر قبل غروب الشمس اى شمس الثالث فان لم يسفر حتى غربت الشمس يكرهه ان يسفر حتى يرمى في الرابع ولو نفر من الليل قبل فجر الرابع لاشئ عليه وقدا ساء وقبل ليس له ان يسفر بعد الغروب فان نفر لزم مدم ولو نفر بعد طلوع الفجر قبل الرمي لم يمه الله اتفاقاً لباب ولا فرق لذلك بين المكى والآفة في كافي البحر **(قوله** وجاز الرمي راكبا الخ) عبارة الملتقى اخصر وهي وجاز الرمي راكبا وغير راكب افضل في حجة العقبة اه وفي الباب والافضل ان يرمى حجرة العقبة راكبا وغيرها ماشيا في جميع ايام الرمي اه وقوله لانه يقف اى للدعاء بعد رمى الاولين في الايام الثلاثة بخلاف العقبة في اليوم الاول وفي الثلاثة بعده فانه لادعاء بعدها والضابط ان كل رمى يقف بعده فانه يرميه ماشيا وهو كل رمى بعده رمى كاسر ومالا فلا تم هذا التفصيل قول ابن يوسف وله حكاية مشهورة ذكرها ط وغيره وهو مختار كثير من المشايخ كصاحب الهداية والكافي والبدائع وغيرهم واما قوله فذكر في البحر ان الافضل الركوب في الكل على ما في الحاشية والمشى في الكل على ما في الظهيرية وقال فتحصل ان في المسئلة ثلاثة اقوال **(قوله** ورجحه الكمال) اى بأن اداءها ماشيا اقرب الى التواضع والخشوع وخصوصا في هذا الزمان فان عامة المسلمين مشاة في جميع الرمي فلا يؤمن من الاذى بالركوب بينهم بالزحمة ورميه عليه الصلاة والسلام راكبا انما هو ليظهر فعله ليقندى به كطوافه راكبا اه قل في البحر ولو قيل بانه ماشيا افضل الا في رمى حجرة العقبة في اليوم الاخير لكان له وجه لانه ذاهب الى مكة في هذه الساعة كما هو العادة وغالب الناس راكب فلا ايداء في ركوبه مع تحصيل فضيلة الاتباع له عليه الصلاة والسلام اه قلت لكن في هذا الزمان يعسر

(وله التفرع) من متى (قبل
طلوع فجر الرابع لابعده)
لدخول وقت الرمي (وجاز
الرمي) كله (راكبا) لكنه
(في الاولين) اى الاولى
والوسطى (ماشيا افضل)
لانه يقف (لا في الاخرة)
اى العقبة لانه ينصرف
والراكب اقدر عليه
واطلق افضلية المشى في
الظهيرية ورجحه الكمال
وغيره

ركوبه بعد رمى العقبة وربما ضل عنه محمله لكثرة الزحام فلو قيل انه في اليوم الاخير يرمى الكل
راكبا لكان له وجه ايضا مع تحصيل فضيلة الاتباع في الكل بلا ضرر عليه ولا على غيره لان
العادة ان الكل يركبون من منازلهم سائرين الى مكة واما في غير اليوم الاخير فيرمى الكل
مشيا **(قوله يفتحتين الحج)** وبكسر التاء وفتح القاف المصدر ويسكنونها واحدا لئلا يقال نهر
(قوله) او ذهب لعرفة في بعض النسخ بالواو بدل او وهو تحريف والاوضح ان يقول او تركه
فيها وذهب لعرفة اذ لا يصلح تسليط قدم هنا الابتاويل **(قوله كره)** لا تراب شبيهة عن ابن عمر رضي
الله تعالى عنهما من قدم نقله قبل النفر فلاحج له اى كاملا ولانه يوجب شغل قلبه وهو في العبادة
فكره والظاهر انها تنزيهية بحر واعترضه في النهر بان عمر رضي الله عنه كان يمنع منه ويؤدب
عليه وهذا يؤذن بأنها تحريمية وفيه نظر فانه كان يؤدب على ترك خلاف الاولى تأمل **(قوله)**
لان أمن بحث لصاحب البحر وتبعه اخوه أخذوا من مفهوم التعليل بشغل القلب ط **(قوله)**
وكذا الحج قال في السراج وكذا يكره للانسان ان يجعل شيئا من حوائجه خلفه ويصل مثل
التعل وشبهه لانه يشغل خاطره فلا يتفرغ للعبادة على وجهها اه **(قوله)** ولو ساعة يقف فيه
على راحتته يدعو سراج فيحصل بذلك اصل السنة واما الكمال فاذا كره الكمال من انه يصل في
الظهر والمصر والمغرب والعشاء ويهجع هجعة ثم يدخل مكة بحج وفي شرح النقاية للقارى
والاظهر ان يقال انه سنة كفاية لان ذلك الموضع لا يسع الحاج جميعهم وينبغي لامراء الحج
وكذا غيرهم ان ينزلوا فيه ولو ساعة اظهارا للطاعة **(قوله)** الا بطح وقال له ايضا الباجاء
والخيف قارى قال في الفتح وهو فناء مكة حده ما بين الجبلين المتصلين بالمقابر الى الجبال المقابلة
لذلك مصعدا في الشق الايسر وانت ذاهب الى متى مرتقا عن بطن الوادى **(قوله)** ثم اذا اراد
السفر اتى ثم وما بعدها اشارة الى ما في النهر وغيره من ان اول وقته بعد طواف الزيارة اذا كان
على عزم السفر حتى لو طاف كذلك ثم اطال الاقامة بمكة ولم يتخذها دارا جاز طوافه ولا آخره
وهو مقيم بل لو اقام عاما لا ينوى الاقامة فله ان يطوف ويقع اداء نعم المستحب ايقاعه عند
ارادة السفر اه وفي الباب انه لا يسقط بنية الاقامة ولو سنين ويسقط بنية الاستيطان بمكة
او بما حولها قبل حل النفر الاول اى قبل ثالث ايام النحر ولو نوى الاستيطان بعده لا يسقط
وان نواه قبل النفر ثم بدله الخروج لم يجب كالمسكى اذا خرج اه **(قوله)** اى الوداع يفتح
الواو وهو اسم لهذا العلواف ايضا ويسمى ايضا طواف آخر العهد واما الصدر فهو يفتحتين
رجوع المسافر من مقصده والشارب من موره كافي القهستاني **(قوله)** بلا رمل وسى اى
ان كان فعلهما في طواف القدوم أو الصدر كمر عن الخير الرمل **(قوله)** وهو واجب فلو نفر ولم
يطف وجب عليه الرجوع ليطوف ما لم يجاوز المقات فيخير بين اراقة الدم والرجوع باحرام
جديد بعمره مبتدئا بطوافها ثم بالصدر ولا شيء عليه لتأخره والاول اولى تيسيرا عليه ونفعا
للفقراء نهر ولباب **(قوله)** الاعلى اهل مكة افاد وجوبه على كل حاج افاقى مفردا ومتنع او
قارن بشرط كونه مدمكا مكافيا غير معذور فلا يجب على المسكى ولا على المعتبر مطلقا وقانت الحج
والمحصر والمجنون والصبي والخائض والنفساء كافي الباب وغيره **(قوله)** ومن في حكمهم اى
ممن كان داخل المواقيت وكذا من نوى الاستيطان قبل حل النفر كمر **(قوله)** فلا يجب الحج قال

قوله ابن شبة كذا بالاصل
المقابل على خط المؤلف
واعلم ابن ابي شبة كما هو
مشهور في كتب الحديث
اه مصححه

(ولو قدم ثقله) يفتحتين
متاعه وخدمه (الى مكة
واقام بمضى) او ذهب
لعرفة (كره) ان لم يأمن
لان أمن وكذا يكره
للمصلى جعل نحو نعله خلفه
لشغل قلبه (واذا نفر) الحاج
(الى مكة نزل) استأنا ولو
ساعة (بالمحصب) بضم
فتحتين الا بطح وليست
المقبرة منه (ثم) اذا اراد
السفر (طاف للصدر) اى
الوداع (سبعة اشواط بلا
رمل وسى) وهو واجب
الاعلى اهل مكة) ومن في
حكمهم فلا يجب بل يندب

مطلب

في طواف الصدر

في النهار والمنى عنهم انما هو وجوبه لاندبه وقد قال الثانی احب الى ان يطوف المكي طواف
المصدر لانه وضع لحتم افعال الحج وهذا المعنى موجود في حقهم **(قوله)** من مكث بعده لان
المستحب ابقائه عند ارادة السفر كما مر **(قوله)** فلو طاف اي دار حول البيت ولم تحضره النية
اصلا **(قوله)** او طابا اي لغريم ونحوه **(قوله)** لكن يكفي اصلها اي اصل نية الطواف بلا
لزوم تعيين كونه للمصدر او غيره ولا تعيين وجوب او فرضية **(قوله)** فلو طاف احد الحاصل كافي
الفتح وغيره ان من طاف طوافا في وقته وقع عنه نواه بعينه او لا ونوى طوافا آخر ومن فروعه
لو قدم معتبرا وطاف وقع عن العمرة او حاجا وطف قبل يوم النحر وقع للتقدم او قرنا وطاف
طوافين وقع الاول عن العمرة والثاني للتقدم ولو كان في يوم النحر وقع للزيارة او بعد ما حل
التفر بعد ما طاف للزيارة فهو ناقص وان نواه للتصوم فلا يعمل النية في التقديم والتأخير
الا اذا كان الثاني اقوى كما لو ترك طواف الصدر ثم عاد باحرام عمرة فبدأ بطواف العمرة ثم
الصدر وتماه في الباب **(قوله)** ثم بعد ركعتيه اي بعد صلاة ركعتي الطواف وتقدم الكلام
عليهما وتقدم ايضا انه قيل انه باتزم الماتزم اولاهم يصل الركعتين ثم يأتي زمزمه وانه الاسهل
والافضل وعليه العمل وان ما ذكره هنا من الترتيب هو الاصح المشهور ومضى عليه في الفتح هناك
وعبر عن الآخر بقليل لكن جزم بالقليل ها **(قوله)** شرب من ماء زمزم اي قائما مستقبلا
القبلة متضلعا منه متفسا فيه مرارا فاطرا في كل مرة الى البيت ماسحاه وجهه ورأسه
وجسده ما دامه على جسده ان امكن كافي البحر وغيره وقد عقد في الفتح لذلك فصلا مستقلا
فأرجع اليه وسأني بعض الكلام على زمزم آخر الحج **(قوله)** وقبل العتبة اي ثم قبل العتبة
المرتفعة عن الارض فهستانی **(قوله)** ووض اي ثم وضع فهستانی **(قوله)** ووجهه اي خده
الايمن ويرفع يده اليمنى الى عتبة الباب **(قوله)** وتثبت اي تعلق كيتعلق عبد ذليل بعرف ثوب
لمولى جليل فهستانی **(قوله)** وده اي حال نشبه بالاسنان متشعبا متشعبا مكبرا مهملها مصليا
على النبي صلى الله عليه وسلم **(قوله)** ويرجع فهستري كرا في الهداية والتجمع والقبالة وغيرها
وفي مناسك التتوي ان ذات مكرهه لانه ليس فسه مكرهه ولا يترحمكي وما لا تله لا يعرج عليه
اه وتبعه ابن الكمال والطرابلسي في مناسكه لكنه قال وقد عهده الاصح يعني الحجاب مدهنا
وقال الزيلعي والعادة به جارية في تعظيم الاكابر واشكر لذلك مكابر قال في البحر لكنه يفعاله
على وجه لا يحصل منه صدمه أو وطء لاحد **(نبيه)** في كلامه اشارة الى انه لا يخاور بمكة ولهذا
قال في الجمع ثم يعود الى اهله وانجواره بمكة مكرهه اي عنده خلاف لهما وبقوله قال الحافظون
المخاطبون من العلماء كما في الاحياء قال ولا يرض ان كرارة القيام تناقض فضل البقعة لان هذه
الكرارة عليها ضعف الحلق وقصورهم عن القيام بخفي الموضع قال في الفتح وعلى هذا فيجب
كون الجوار في المدينة المشرفة كذلك يعني مكرهها عنده فان تضعف السبآت او تعاضم
ان فقد فيها فحافة السامة وقلة الادب المفضي الى الاخلاق بوجوب التوقيف والاجلال فثم
اه نهر * (تمة) * قال السيد الفاسي في شفاء الغرام يتحصل من طرق حديث ابن الزبير
ثلاث روايات * احداها ان الصلاة في المسجد الحرام تفضل على الصلاة بمسجد المدينة بمائة
صلاة * الثانية بألف صلاة * الثالثة بمائة الف صلاة كافي مسند الطيالسي وتحاف ابن عساکر

مكن مكث بعده ثم النية
للطواف شرط فلو طاف
هاتيا او طابا لم يجز لكن
يكفي اصلها فلو طاف بعد
ارادة السفر ونوى التطوع
اجزأه عن الصدر كما طاف
بنية التطوع في أيام النحر
وقع عن الفرض (ثم) بعد
ركعتيه شرب من ماء زمزم
وقبل العتبة تعظيها للأكعبة
(ووضع صدره ووجهه
على الماتزم وتثبت بالاسنان
ساعة) كالاستشفع بها ولو لم
ينالها يضع يديه على رأسه
مبسوطتين على الجدار
قائمتين والتصق بالجدار
(ودعا بجنتها ويبكي) او
يتباكى (ويرجع فهستري)
اي الى خلف (حتى يخرج
من المسجد) وبصره
ملاحظ للبيت

مطلب

في حكم المجاورة بمكة
والمدينة

مطلب

في مضاعفة الصلاة بمكة

وعلى الثالثة حسب النقاش المفسر الصلاة بالمسجد الحرام فبلغت صلاة واحدة فيه عمر مائتي سنة وخمسين سنة وستة اشهر وعشرين ليلة والصلاة الخمس عمر مائتي سنة وسبع وسبعين سنة وتسعة اشهر وعشر ليال قال السيد ورأيت لشيخنا بدر الدين ابن صاحب المصرى ان الصلاة فيه فرادى بمائة ألف وجماعة بالثي ألف وسبع مائة ألف والصلاة الخمس فيه بثلاثة عشر ألف ألف وخمسة صلاة وصلاة الرجل منفردا في وطنه غير المسجدين العظيمين كل مائة سنة شمسية بمائة ألف وثمانين ألف صلاة وكل ألف سنة بألف ألف صلاة وثمان مائة ألف صلاة فتلخص ان صلاة واحدة جماعة في المسجد الحرام يفضل ثوابها على ثواب من صلى في بلده فرادى حتى بلغ عمر نوح عليه السلام بخلافه اه ثم ذكر ان العلماء خلافا في هذا الفضل هل يعم الفرض والتفليس او يختص بالفرض وهو مقتضى مشهور مذهبنا اى المالكية ومذهب الحنفية والتعميم مذهب الشافعية واختلف في المراد بالمسجد الحرام قبل مسجد الجماعة وأيده المحب الطبري وقيل الحرم كله وقيل الكعبة خاصة وجاءت احاديث تدل على ان تفضل ثواب الصوم وغيره من القربات بمكة الا انها في الثبوت ليست كأحداث الصلاة فيها اه باختصار و ذكر ابن حجر في التحفة انه صح في الاحاديث بتكرير الالف ثلاثا كذا كتبه بعض المحشين و ذكر البيهقي في شرح الاشياء في احكام المسجد ان المشهور عند اصحابنا ان التضعيف يعم جميع مكة بل جميع حرم مكة الذى يحرم صيده كما صححه الترمذى (قوله وسقط طواف القدوم الخ) هذه مسائل شتى عنوانها في الهداية والكنز بفصل و ذكر في البحر ان حقيقة السقوط لا تكون الا في اللازم فهو هنا مجاز عن عدم سنته في حقه اما لانه ماضى الى ابتداء الافعال فلا يكون سنة عند التأخر ولا شئ عليه بتركه لانه سنة واما لان طواف الزيارة اغنى عنه كالفرض يغنى عن تحية المسجد ولذا لم يكن للعمرة طواف قدوم لان طوافها اغنى عنه قيد بطواف القدوم لان المقارن اذا لم يدخل مكة ووقف بعرفات صار رافضا لعمرته فبذلك دم لرفضها وقضاؤها كما سأتى في آخر القرآن اه (قوله وأسأ) اى تركه السنة وقدمنا ان الاساءة دون الكراهة اى التحريمية (قوله عرفية) اى في عرف اللغة والواضح ان يقول لغوية او شرعية كما عبر في شرح الباب (قوله وهو البشير) ذكر الضمير مراعاة لتذكير الخبر (قوله من زوال الخ) متعلق بمحذوف صفة لساعة لا بوقف لفساد المعنى باعتبار الغاية فتدبر (قوله او اجتاز) اى مر وقوله مسرعا حال اشار به الى ان هذه الساعة اليسيرة يكفى منها هذا المقدار من الوقوف فان المسرع لا يتخلو عن وقوف يسير على قدم عند نقل القدم الاخرى ولذا صح اعتكافه كامر في بابه (قوله او نائما او مغمى عليه) يشير الى ان الوقوف بعرفة يصح بلانية كما سيصرح به بخلاف الطواف قال في البحر والفرق ان الطواف عبادة مقصودة ولذا يتنفل به فلا بد من اشتراط اصل التنية وان كان غير محتاج الى تعيينه كامر واما الوقوف فليس بعبادة مقصودة ولذا لا يتنفل به فوجود التنية في اصل العبادة وهو الاحرام يغنى عن اشتراطه في الوقوف اه لكن اورد عليه في التهر القراء في الصلاة فانها عبادة مستقلة بدليل انه يتنفل بها مع انه لا يشترط لها التنية قال ولم أره لاحد ولم يظهر لى عنه جواب قلت قد يمنع كون القراء عبادة مستقلة

والتنفل بها لا يدل على ذلك كالوضوء فإنه يتنفل به مع كونه ليس عبادة مستقلة ولذا لم يصح نذره وكذا القراءة ففي القهستاني من الاعتكاف ان النذر بها لا يصح لانها فرضت تبعا للصلاة لاعينها فتأمل **(قوله)** وكذا لو اهل عنه رفيقه) اى عن المغنى عليه او التائم المريض كما فى شرح الباب لان الاحرام شرط عندنا كالوضوء فى الصلاة فصحت النيابة بعد وجود نية العبادة منه وهو خروجه للحج معراج وفى التهر ومعنى الاحلال عنه ان ينوى عنه ويلى فيصير المغنى عليه محرما بذلك لانتقال احرام الرفيق اليه وليس معناه ان يجزئه وان يلبسه الازار لان هذا كف عن بعض محظورات الاحرام لاعين الاحرام لما مر اه ويجزئه ذلك عن حجة الاسلام ولو ارتكب محظورا لزمه موجه لالرفيق لباب ويصح احرامه عنه سواء أحرم عن نفسه او لا ولا يلزمه التجرد عن المحيط لاجل احرامه عنه ولو أخرم عنه وعن نفسه وارتكب محظورا لزمه جزاء واحد بخلاف القادر لانه محرم باحرامين بحر ولا يشترط كون الاحرام عنه بأمره كما فى الباب اى خلافا لهما حيث اشترطا الامر وقيدته فى البحر بالمغنى عليه اما التائم فيشترط منه صريح الاذن لما فى المحيط ان المريض الذى لا يستطيع الطواف اذا طاف به رفيقه وهو تائم ان كان بأمره جاز والا فلا اه قلت وقيد الجواز فى الباب فى فصل طواف المغنى عليه والتائم بالفور حيث قال ولو طافوا بمريض وهو تائم من غير اغماء ان كان بأمره وحملوه على فوره يجوز والا فلا وفى الفتح بعد كلام واحاصل الفرق بين التائم والمغنى عليه فى اشتراط صريح الاذن وعدمه قال شارح الباب وقد اطلقوا الاجزاء بين حالتى النوم والاعغاء فى الوقوف ولعل الفرق ان النية شرط فى الطواف عند الجمهور بخلاف الوقوف اه ملخصا قلت والكاد فى الاحرام عن التائم لكن اذا كان الطواف عنه لا يجوز الا بمره فلا حرام بالاولى **(قوله)** وكذا غير رفيقه) هذا احد قولين وبه جزم فى السراج ورجحه فى الفتح والبحر لوجود الاذن للكل دلالة كالوديع اخية غيره فى أيامها بلا اذنه وتماه فى البحر **(قوله)** اى بالحج) قال فى البحر وشمل احرام الرفيق عنه ما اذا احرم عنه رفيقه بحجة او عمرة او بهما من الميقات او بمكة ولم أره صريحا اه قال فى الشرنبلالية وفيه تأمل لان المسافرين من بلاد بعيدة ولم يكن حج الفرض كيف يصح ان يحرم عنه بعمرة وليست واجبة عليه وقد يمتد الاعغاء ولا يحصل احرامه عنه بالحج فينوت مقصده ظاهرا اه وظاهر الفتح يدل على انه لا بد من العلم بقصده وحيث قد علم فلا كلام والا فينبى تعيين الحج **(قوله)** مع احرامه عن نفسه) او بدونه كما قدمناه **(قوله)** اذا انته او افاق) الاول للتائم والثانى للمغنى عليه **(قوله)** جاز) لانه تبين ان يجزئه كان فى الاحرام فقط فصحت النيابة فيه ثم يجزى هو على موجه بحر اى موجب احرام الرفيق عنه وفيه اشارة الى لزوم اتيان الاعمال بنفسه لعدم العجز وبه صرح فى الباب **(قوله)** ان الاعغاء بعد احرامه) اى بنفسه وفيه ان فرض المسئلة فى احرام الرفيق عنه فكان الاظهر والاخصر ان يقول ولو بقى الاعغاء اكتفى بمباشرتهم ولو الاعغاء بعد احرامه طيف به المناسك أى أحضر المشاهد من وقوف وطواف ونحوها قال فى البحر وتشترط نيتهم الطواف اذا حملوه كما تشترط نيته **(قوله)** اكتفى بمباشرتهم) اى من غير ان يشهدوا به المشاهد من الطواف والسعى والوقوف

(و) كذا لو (اهل عنه رفيقه) وكذا غير رفيقه فتح (ب) اى بالحج مع احرامه عن نفسه فاذا انته او افاق واتى باعمال الحج جاز ولو بقى الاعغاء ان الاعغاء بعد احرامه طيف به المناسك وان احرموا عنه اكتفى بمباشرتهم

وهو الاصح نعم ذلك اولى نهر وانظر هل يكتفى المباشر بطواف واحد عنه وعن المغمى عليه ككل حمله وطاف به اولاً ثم أراه ابو السعود قلت الظاهر الثاني لانه اذا حضر الموقف كان هو الواقف واذا طيف به كان بمنزلة الطائف راكباً كما صرح به فلا يقاس عليه ما اذا لم يحضر فلا بد من نية وقوف عنه وانشاء طواف وسعى وعنه غير ما يفعله المباشر عن نفسه تأمل **(قوله)** ولم أر ما لوجن (قبل الاحرام البحث لصاحب النهر وقدمنا قيل فروض الحج ان صاحب البحر توقف فيه وقال ان احرام وليه عنه يحتاج الى نقل وقدمنا هناك عن شرح المقدسي عن البحر العميق انه لا حرج على مجنون مسلم ولا يصح منه اذا حج بنفسه ولكن يحرم عنه وليه اه فن خرج عاقلاً يريد الحج ثم جن قبل احرامه يحرم عنه وليه بالاولى ولعل التوقف في احرام رفيقه عنه وكلام الفتح هو ما نقله عن المتقي عن محمد احرم وهو صحيح ثم اصابه عنه ففضى به اصحابه المناسك ووقفوا به فكث كذلك سنين ثم افاق اجزاء ذلك عن حجة الاسلام اه قال في النهر وهذا ربما يوسى الى الجواز اه وانما قال يوسى الى الجواز لامن حيث ان كلام الفتح في العتوه وكلامنا في المجنون بل من حيث ان كلام الفتح فيما لو احرم عن نفسه ثم اصابه العتوه وكلامنا فيما اذا جن قبل ان يحرم عن نفسه واما الفتح الى الجواز في ذلك في غاية الخفاء فافهم * (فرع) * الصبي غير المميز لا يصح احرامه ولا ادائه بل يصحان من وليه له فيحرم عنه من كان اقرب اليه فلو اجتمع والد واح يحرم الوالد ومثله المجنون الا انه اذا جن بعد الاحرام يلزم الجزاء ويصح منه الاداء وتماه في الباب **(قوله)** لحديث الحج عرفة (اى معظم ركنيه الوقوف بها باعتبار الامن من البطلان عند فعله لامن كل وجه فلا ينافى ان الطواف افضل ط **(قوله)** فطاف الحج) عطف تحلل على طاف وسعى عطف تفسير والاولى الاتيان في الثلاثة بصيغة المضارع بل الاول قول الكثر في باب القوات فيلحق بعمرة ليفيد الوجوب وبه صرح في البدائع لكن المراد انه يفعل مثل افعال العمرة لان ذلك ليس بعمرة حقيقة كما صرح به في باب القوات من الباب وغيره وفي الكلام اشارة الى ان احرام الحج باق وهذا عندهما وقال الثاني انقلب احرامه احرام عمرة وثمرة الخلاف تظهر فيما لو احرم بحجة أخرى صح عند الامام وبرفضه لثلا يصير جامعاً بين احرامى حج وعليه دم ومختار وعمرة من قابل وقال الثاني يمضى فيها لا انقلاب احرام الاول وقال محمد لا يصح احرامه أصلاً نهر **(قوله)** ولو حجه نذراً أو تطوعاً (وكذا لو فاسدا سواء طراً فساداً أو اعمد فاسداً كما اذا احرم مجامعا نهر **(قوله)** فيما مر) أى من أحكام الحج ط **(قوله)** لكنها تكشف وجهها لارأسها (كذا عبر في الكثر واعترضه الزيلعي بأنه تطويل بلا فائدة لانها لا تخالف الرجل في كشف الوجه فلو اقتصر على قوله لا تكشف رأسها لكان اولى وأجاب في البحر بأنه لما كان كشف وجهها خفياً لان المتبادر الى الفهم انها لا تكشفه لانه محل الفتنة نص عليه وان كانا سواء فيه والمراد بكشف الوجه عدم ماسة شيء له فلذلك يكره لها ان تلبس البرقع لان ذلك يماس وجهها كذا في المبسوط اه قات لوعطف قوله والمراد بأو لكان جواباً آخر احسن من الاول تأمل **(قوله)** وجافته أى باعدته عنه قال في الفتح وقد جعلوا لذلك أعواداً كلقبة توضع على الوجه ويسدل من فوقها الثوب اه **(قوله)** جاز أى

ولم أر ما لوجن فأحرموا عنه وطافوا به المناسك وكلام الفتح يفيد الجواز (أو جهل انها عرفة صح حجة) لان الشرط الكيفية لانية (ومن لم يقف فيها قات حجة) لحديث الحج عرفة (فطاف وسعى وتحلل) اى بافعال العمرة (وقضى) ولو حجه نذراً أو تطوعاً (من قابل) ولادم عليه (والمرأة) فيما مر (كالرجل) لعموم الخطأ ما لم يقم دليل الخصوص (لكنها تكشف وجهها لارأسها ولو سدل شيه عليه وجافته عنه جاز) بل يندب (ولا تلبى جهراً) بل تسمع نفسها

(قوله ولانه اشق) لكونه أدم احراما واسرع الى العبادة وفيه جمع بين النسيك ط عن المنع
 (قوله والصواب الخ) نقله في البحر عن التووى في شرح المهذب ط (قوله لبيان الجواز)
 أما قال ذلك لانه مكروه كما يأتي ط وكذا هو مكروه عند الشافعية كما في البحر عن التووى
 (قوله ثم التمتع) أى يقسمه أى سواء ساق الهدى أم لا ط (قوله ثم الافراد) أى بالحج افضل
 من العمرة وحدها كذا في النهر ط (قوله لغا لجمع بين شيئين) أى بين حج وعمرة وأغبرها
 قال في الصحاح قرن بين الحج والعمرة قرانا بالكسر وقرنت البعيرين اقرنهما قرانا اذا جمعتما
 في جبل واحد وذلك الجبل يسمى القرآن وقرنت الشئ بالشئ وصلته وقرنته صاحبه ومنه
 قران الكواكب (قوله أى يرفع صوته بالتلبية) تفسير حقيقة الاهدال والافلام رابه هنا
 التلبية مع النية وأما عبر عن ذلك بالاهدال للاشارة الى ان رفع الصوت بها مستحب بحر (قوله
 معا حقيقة) بأن يجمع بينهما احراما في زمان واحد او حكما بأن يؤخر احرام احداها عن
 احرام الاخرى ويجمع بينهما فعلا فهو قران بين الاحرامين حكما وقعد في الباب للقران
 سبعة شروط * الاول ان يحرم بالحج قبل طواف العمرة كله او اكثره فلو احرم به بعد اكثر
 طوافها لم يكن قارنا * الثاني ان يحرم بالحج قبل فساد العمرة * الثالث ان يطوف للعمرة كله
 او اكثره قبل الوقوف بعرفة فلو لم يطف لها حتى وقف بعرفة بعد الزوال ارتفعت عمرته وبطل
 قرانه وسقط عنه دمه ولو طاف اكثره ثم وقف أتم الباقي منه قبل طواف الزيارة * الرابع ان
 يصونهما عن الفساد فلو جامع قبل الوقوف وقبل اكثر طواف العمرة بطل قرانه وسقط عنه
 الدم وان ساقه معه يصنع به ماشاء * الخامس ان يطوف للعمرة كله او اكثره في اشهر الحج فان
 طاف الاكثر قبل الشهر لم يصرف قارنا * السادس ان يكون آفيا ولو حكما فلا قران لمكي الا اذا
 خرج الى الآفاق قبل اشهر الحج * السابع عدم فوات الحج فلو فاته لم يكن قارنا وسقط الدم ولا
 يشترط لصحة القران عدم الالما باهله فصح من كوفي رجع الى اهله بعد طواف العمرة وتامه
 فيه (قوله قبل ان يطوف لها اربعة اشواط) فلو طاف الاربعة ثم احرم بالحج لم يكن قارنا
 كذا ذكرناه بل يكون متمتا ان كان طوافه في اشهر الحج فلو قبلها لا يكون قارنا ولا متمتا كافي
 شرح الباب (قوله وان اساء) أى وعليه دم شكر لقلة اساءته ولعدم وجوب رفض عمرته شرح
 الباب (قوله اوبعد) أى بعدما شرع فيه ولو قليلا او بعد اتمامه سواء كان الادخال قبل الحلق
 او بعده ولو في ايام التشريق ولو بعد الطواف لانه بقى عليه بعض واجبات الحج فيكون جامعا
 بينهما فعلا والاصح وجوب رفضها وعليه الدم والقضاء وان لم يرفض قدم جبر لجمعه بينهما
 كافي شرح الباب وسأني تفصيل المسئلة في آخر الجنايات (قوله اذا القارن لا يكون آفيا)
 أى والآفاقى أما يحرم من الميقات اوقبله ولا تحل مجاوزته بغير احرام حتى لو جاوزه ثم احرم
 لزمه دم ما بعد اياه محراما كسأني في باب مجاوزة الميقات بغير احرام والحاصل انه يصح من
 الميقات وقبله وبعده لكن قيده ببيان ان القارن لا يكون آفيا قال في البحر وهذا احسن
 مما في الزيلعي من ان التقيد بالميقات اتفاق (قوله اوقبله) أى ولو من دورة اهله وهو الافضل
 لمن قدر عليه والا فيكره كما مر وقوله او قبلها أى قبل اشهر الحج لكن تقديره على الميقات
 الزماني مكروه مطلقا كما مر ايضا وهذا في الاحرام واما الافعال فلا بد من ادائها في اشهر الحج

ولانه اشق والصواب انه
 عليه السلام احرم بالحج
 ثم ادخل عليه العمرة لبيان
 الجواز فصار قارنا (ثم
 التمتع ثم الافراد والقران)
 لغا لجمع بين شيئين وشرعا
 (ان يهل) أى يرفع صوته
 بالتلبية (بحجة وعمرة معا)
 حقيقة او حكما بأن يحرم
 بالعمرة او لا ثم بالحج قبل
 ان يطوف لها اربعة اشواط
 او عكسه بأن يدخل احرام
 العمرة على الحج قبل ان
 يطوف للقدوم وان اساء
 او بعده وان لزمه دم (من
 الميقات) اذا القارن لا يكون
 الآفيا (اوقبله في اشهر
 الحج اوقبله ويقول)

كما قدمناه آنفا بأن يؤدي أكثر طواف العمرة وجميع سعيها وسعى الحج فيها لكن ذكر في المحيط أنه لا يشترط في القرآن فعل أكثر اشواط العمرة في أشهر الحج وكأن مستنده ما روى عن محمد أنه لو طاف لعمرة في رمضان فهو قارن ولا دم عليه أن لم يطف لعمرة في أشهر الحج وأجاب في الفتح بأن القرآن في هذه الرواية بمعنى الجمع لا القرآن الشرعي بدليل أنه نفى لازم القرآن بالمعنى الشرعي وهو لزوم الدم شكرا ونفى اللازم الشرعي نفى للزومه ومتمامه في البحر لكن قال في شرح الباب ويظهر لي أنه قارن بالمعنى الشرعي كما هو المتبادر من إطلاق محمد وغيره أنه قارن وبدليل أنه إذا ارتكب محظورا يتعدد عليه الجزاء وغايته أنه ليس عليه هدى شكر لأنه لم يقع على الوجه المسنون اه تأمل **(قوله)** اما بالنصب (الح) حاصله كما في البحر أن قوله ويقول أن كان منصوبا علقا على يهل يكون من تمام الحد فيراد بالقول التية لا التلطف لأنه غير شرط وأن كان مرفوعا مستأنفا يكون بياناً للسنّة للقارن التلطف بذلك وتكفيه التية بقله وأورد في التهر على الأول أن الإرادة غير التية فالحق أنه ليس من الحد في شيء اه يعني أن قوله أني أريد الحج ليس تية وإنما هو مجرد دعاء وإنما التية هي العزم على الشيء والعزم غير الإرادة وهو ما يكون بعد ذلك عند التية كما مر تقريره في باب الاحرام تأمل على أنه لو أريد به التية فلا ينبغي ادخالها في الحد لأنها شرط خارج عن الماهية وقد يجاب بأن الماهية الشرعية هنا لا وجود لها بدون التية تأمل وقدما هناك الكلام على حكم التلطف بالتية فافهم **(قوله)** ويستحب (الح) وإنما أخرها المصنف إشعاراً بأنها تابعة للحج في حق القارن ولذلك لا يتحلل عن إحرامها بمجرد الحلق بعد سعيها قهستانى **(قوله)** وجوبا لقوله تعالى فمن تمتع بالعمرة الى الحج جعل الحج غاية وهو في معنى التمتع بالإطلاق القرآني وعرف الصحابة من شمول التمتع للتمتع والقرآن بالمعنى الشرعي كما حققته في الفتح **(قوله)** لا يقع الإلهاء لما قدمناه من أن من طاف طوافا في وقته وقع عنه نواهه أو لاوسياً في أيضاً في كلام الشارح آخر الباب **(قوله)** سبعة اشواط بشرط وقوعها أو أكثرها في أشهر الحج على ما قدمناه آنفاً **(قوله)** رمل في الثلاثة الأول) أي يضطجع في جميع طوافه ثم يصلي ركعتيه لباب وشرحه **(قوله)** بلا حلق) لأنه وإن أتى بأفعال العمرة بكما لها إلا أنه ممنوع من التحلل عنها لكونه محرم بالحج فيوقف تحمله على فراغه من أفعاله أيضاً شرح الباب **(قوله)** ولزمه دمان) لجانيته على إحرامين بحر وهو الظاهر خلافاً لما في الهداية من أنه جناية على إحرام الحج كما أوضحه في التهر **(قوله)** كما مر) أي في حج المفرد **(قوله)** ويسعى بعده ان شاء) أي ان شاء يسعى بعد طواف الأفاضة والأول أفضل للقارن أو يسكن بخلاف غيره فإن تأخير سعيه أفضل وفيه خلاف كما قدمناه فافهم * (تبينه) أفاد أنه يضطجع ويرمل في طواف القدوم أن قدم السعي كما صرح به في الباب قال شارحه القاري وهذا ما عليه الجمهور من أن كل طواف بعده سعى فأرمل فيه سنة وقد نص عليه الكرماني حيث قال في باب القرآن يطوف طواف القدوم ويرمل فيه أيضاً لأنه طواف بعده سعى وكذا في خزانة الأكل وإنما يرمل في طواف العمرة وطواف القدوم مفردا كان أو قارناً وامامنا نقله الزيلعي عن الغاية للسروحي من أنه إذا كان قارناً لم يرمل في طواف القدوم أن كان رمل في طواف العمرة فخلاف ما عليه الأكثر اه فافهم

اما بالنصب والمراد به التية أو مستأنف والمراد به بيان السنّة اذ التية بقله تكفي كالصلاة بجنتي (بعد الصلاة اللهم اني أريد الحج والعمرة فيسره إلى وتقبلهما مني) ويستحب تقدم العمرة في الذكر لتقدمها في الفعل (وطاف للعمرة) أو لا وجوباً حتى لو نواه للحج لا يقع الإلهاء (سبعة اشواط يرمل في الثلاثة الأول ويسعى بلا حلق) فلو حلق لا يحل من عمرته ولزومه دمان (ثم يحج كما مر) فيطوف للقدوم ويسعى بعده ان شاء (فإن أتى بطوافين) متوالين (ثم سعين لهما

(قوله جاز) اطلقه فشمعل ماذا نوى اول الطوافين للعمرة والثاني للحج اى للقدوم او نوى على العكس او نوى مطلق الطواف ولم يعين او نوى طوافاً آخر تطوعاً او غيره فيكون الاول للعمرة والثاني للقدوم كفى الباب (قوله واساء) اى بتأخير سعى العمرة وتقديم طواف التحية عليه هداية (قوله ولا دم عليه) اما عندها فظاهر لان التقديم والتأخير في المتناسك لا يوجب الدم عندها وعنده طواف التحية سنة وتركه لا يوجب الدم فتقدمه اولى والسعى بتأخيره بالاستغفار بعمل آخر لا يوجب الدم فكذلك بالاستغفار بالطواف هداية (قوله وذبح) اى شاة او بدنة او سبعمها ولا بد من ارادة الكل للقرية وان اختلفت جهتها حتى لو اراد احدهم اللحم لم يجز كسبأنى في الاضحية والجزور افضل من البقر والبقرة افضل من الشاة كذا في الحنابلة وغيرها نهر زاد في البحر والاستترار في البقرة افضل من الشاة اه وقيده في الشربلالية تبعاً للوهابية بما اذا كانت حصته من البقرة اكثر من قيمة الشاة اه وافاد اطلاقهم الاشتراك هنا جوازاً في دم الحنابلة والشكر بلا فرق خلافاً لما في البحر حيث خصه بالتأني كسبأنى بيانه في اول الجنائيات قال في الباب وشرائط وجوب الذبح القدرة عليه وصحة القران والعقل والبلوغ والحرية فيجب على المملوك الصوم لا الهدي ويختص بالمكان وهو الحرم والزمان وهو ايام النحر (قوله وهو دم شكر) اى ما وقفه الله تعالى للجمع بين المسكين في اشهر الحج بسفر واحد لباب (قوله فيأكل منه) اى بخلاف دم الحنابلة كسبأنى ولا يجب التصديق بشئ منه ويستحب له ان يتصدق بالثالث ويضع الثالث ويدخر الثالث او يهدي الثالث لباب قال شارحه والآخر بدل الثاني وان كان ظاهر البدائع انه بدل الثالث (قوله بعد رمى يوم النحر) اى بعد رمى حجرة العقبة وقبل الحلق بامر وعادة الباب ويجب ان يكون بين الرمي والحلق (قوله لوجب الترتيب) اى ترتيب الثلاثة الرمي ثم الذبح ثم الحلق على ترتيب حروف قولك رذح اما الطواف فلا يجب ترتيبه على شئ منها والمفرد لادم عليه فيجب عليه الترتيب بين الرمي والحلق كما قدمنا ذلك في واجبات الحج (قوله وان يحجز) اى بان يكثر في ملكه فضل عن كفاف قدر ما يشترى به الدم ولا هو اى الدم في ملكه لباب ومنه يعلم حد الغنى المتعبر هنا وفيه اقوال آخر ويعلم من كلام الظهيرية ان المتعبر في اليسار والاعشار مكة لانها مكان الدم كانقله بعضهم عن المنسك الكبير للسدى (قوله ولو متفرقة) اشار الى عدم لزوم التابع ومثله في السبعة والى ان التابع افضل فيهما كفى الباب (قوله آخرها يوم عرفة) بان يصوم السابع والثامن والتاسع قال في شرح الباب لكن ان كان يضعفه ذلك عن الخروج الى عرفات والوقوف والدعوات فالمستحب تقديمه على هذه الايام حتى قبل بكرة الصوم فيها ان اضعفه عن القيام بحقتها قال في الفتح وهي كراهة تنزيه الا ان يسمى خلقه فيوقعه في محظور (قوله ندبار رجاء القدرة على الاصل) لانه لو صام الثلاثة قبل السابع وتاليه احتمل قدرته على الاصل فيجب ذبحه ويلغو صومه فلذا ندب تأخير الصوم اليها وهذه الجملة سقطت من بعض النسخ (قوله فبعده لا يحزبه) اى لا يحزبه الصوم لواخره عن يوم النحر ويتعين الاصل والاولى اسقاط هذا لان المصنف ذكره بقوله فان فاتت الثلاثة تعين الدم (قوله فيه كلام) تبع في ذلك صاحب النهر وفيه كلام لان قول المصنف آخرها يوم عرفه قد دل على شيئين الاول انه لا يصومها

جاز واساء) ولادم عليه
(وذبح للقران) وهو دم
شكراً كل منته (بعد رمى
يوم النحر) لوجب
الترتيب (وان يحجز صام
ثلاثة ايام) ولو متفرقة
(آخرها يوم عرفة) ندبا
رجاء القدرة على الاصل
فبعده لا يحزبه فقول المنع
كالبحر بيان للافضل
فيه كلام (وسبعة

قبل السابع وتاليه والثاني انه لا يؤخر الصوم عن يوم البحر الاول مندوب والثاني واجب ولما صرح المصنف بالثاني حيث قال فان فأت الثلاثة الخ اقتصر في المنح تبعاً للبحر على ان قوله آخرها يوم عرفة لبيان المندوب دون الواجب لكن قد يقال ان قوله فان فأت الخ بقاء التفرع يدل على ان المقصود من قوله آخرها يوم البحر بيان الواجب وهو عدم التأخير مع انه الاصح وزاد الشارح التنبيه على المندوب فتأمل **(قوله)** بعد تمام ايام حجه (اي الاولى ابدال الايام بالاعمال كما فعل في البحر ليحسن قوله فرضاً او واجبا فانه تعميم للامعمال من طواف الزيارة والرمي والذبح والحلق وليناسب ما حمل عليه الآية من الفراغ من الاعمال **(قوله)** وهو اي تمام المذكور بمضى ايام التشريق لان اليوم الثالث منها وقت للرمي لمن اقام فيه بمضى **(قوله)** أين شاء متعلق بصام اي وصام سبعة في اي مكان شاء من مكة او غيرها **(قوله)** لكن الخ لا يحسن هذا الاستدراك بعد قوله وهو بمضى ايام التشريق ح ولعل وجهه دفع ما يتوهم من ان قوله وهو الخ ليس شرطاً للصحة بل شرط لنفي الكراهة كما في المندوب ونحوه فانه لو صامه فيها صح مع الكراهة تأمل **(قوله)** لقوله تعالى الخ علة لقوله أين شاء بقرينة التفرع ويجوز جعله علة للاستدراك لانه تعالى جعل وقت الصوم بعد الفراغ ولا فراغ الا بمضى ايام التشريق وهذا كله بناء على تفسير علمائنا الرجوع بالفراغ عن الافعال لانه سبب الرجوع فذكر السبب واريد السبب مجازاً فليس المراد حقيقة الرجوع الى وطنه كما قال الشافعي فلم يجوز صومها بمكة وانما حملناه على المجاز لفرع يجمع عليه وهو انه لو لم يكن له وطن اصلاً وجب عليه صومها بهذا النص وتماه في الفتح وحاصله ان تفسير الشافعي لا يطرد فعين المجاز وادعى ابن كمال في شرح الهداية ان الاقرب الحمل على معنى حقيق وهو الرجوع من مضي بالفراغ عن افعال الحج لتقدم ذكر الحج واعترضه في التهر بأنه لا يطرد ايضا اذ الحكم بعم المقيم بمضى ايضا ولا رجوع منه الا بالفراغ فما قاله المشايخ اولى اه والى هذا اشار الشارح بقوله فعم من وطنه مضى الخ قلت لكن قال في الفتح ان صوم السبعة لا يجوز تقديمه على الرجوع من مضي بعد اتمام الاعمال الواجبات لانه معلق في الآية بالرجوع والمعلق بالشرط عدم قبل وجوده اه فليتأمل **(قوله)** فان فأت الثلاثة بان لم يضمها حتى دخل يوم البحر تعين الدم لان الصوم يدل عنه والنص خصه بوقت الحج بحر **(قوله)** فلو لم يقدر اي على الدم تحلل اي بالخلق او بالتقصير **(قوله)** وعليه دمان اي دم المتنع ودم التحلل قبل أو انه بحر عن الهداية وتماه فيه وفيما علقناه عليه **(قوله)** ولو قدر عليه اي على الدم وقوله بطل صومه اي حكم صومه وهو خلفيته عن الهدى في اباحة التحلل بالخلق والتقصير وفيه فان الهدى اصل في ذلك لعدم جواز التحلل قبله لوجوب الترتيب بينهما كما مر والصوم اي الثلاثة فقط خلف عن الهدى في ذلك عند العجز عنه فصار المقصود بالصوم اباحة التحلل بالخلق او بالتقصير فاذا قدر على الاصل قبل التحلل وجب الاصل لقدرة عليه قبل حصول المقصود بخلافه كما لو قدر المتبعم على الماء في الوقت قبل صلاته بالتبعم بخلاف ما لو قدر على الهدى بعد الحلق اوقبله لكن بعد ايام البحر وعن هذا قال في فتح القدير فان قدر على الهدى في خلال الثلاثة او بعدها قبل يوم البحر لزمه الهدى وسقط الصوم لانه خاف واذا قدر على الاصل

بعد تمام ايام (حجه) فرضاً
او واجباً وهو بمضى ايام
التشريق (اين شاء) لكن
ايام التشريق لا تجزئه لقوله
تعالى وسبعة اذا رجعت
اي فرغت من افعال الحج
فعم من وطنه مضى او اتخذها
موطناً (ان فأت الثلاثة
تعين الدم) فلو لم يقدر تحلل
وعليه دمان ولو قدر عليه
في ايام البحر قبل الحلق
بطل صومه

قبل تأدى الحكم بالخلف بطل الخلف وان قدر عليه قبل الحلق قبل ان يصوم السبعة في ايام الذبح او بعدها لم يلزمه الهدى لان التحلل قد حصل بالحلق فوجود الاصل بعده لا ينقض الخلف كروية المتبعم الماء بعد الصلاة بالتبعم وكذا لو لم يجد حتى مضت ايام الذبح ثم وجد الهدى لان الذبح مؤقت بايام النحر فاذا مضت فقد حصل المقصود وهو اباحة التحلل بلاهدى وكأنه تحلل ثم وجده ولو صام في وقته مع وجود الهدى ينظر فان بقي الهدى الى يوم النحر لم يحزه للقدرة على الاصل وان هلك قبل الذبح جاز للعجز عن الاصل فكان المعبر وقت التحلل اه ونحوه في شرح الجامع لقاضيخان والمحيط والزيلعي والبحر وغيرها من كتب المذهب المعبرة وللشربلالي رسالة سماها (بدية الهدى لما استيسر من الهدى) خالف فيها ما في هذه الكتب وادعى وجوب الهدى بوجوده في ايام النحر سواء حلق او لا متمسكا بقولهم العبرة بايام النحر في العجز والقدرة وترك اشتراطهم بعد ذلك عدم الحلق لاقامة الصوم مقام الهدى وادعى ايضا ان كلام الفتح وغيره يدل على انه يتحلل بالهدى اصلا وبالحلق خلفا وان الحلق خلف عن الهدى ولا يثنى عليك انه ليس في كلام الفتح ذلك وان اتباع المنقول واجب فلا يعمل على هذه الرسالة وقد كتبت على هامشها في عدة مواضع بيان ما فيها من الخلل والله تعالى اعلم **(قوله)** فان وقف اى بعد الزوال اذا الوقوف قبله لا اعتبار به وقيد بالوقوف لانه لا يكون رافضا لعمرة بمجرد التوجه الى عرفات هو الصحيح وتماه في البحر **(قوله)** بطلت عمرته (لانه تعذر عليه اداؤها لانه يصير بانها افعال العمرة على افعال الحج وذلك خلاف المشروع بحر **(قوله)** فلوا تى الحج) محترز قوله قبل اكثر طواف العمرة **(قوله)** لم يتحلل لانه تى ركنها ولم يبق الا واجباتها من الاقل والسعى بحر **(قوله)** ويتمها يوم النحر (اى قبل طواف الزيارة لباب **(قوله)** والاصل ان المأثى به) اى كالطواف الذى نوى به القدم او التطوع ومن جنس حاله وما بمعنى نسك وضمير هو للشخص الآتى به وضمير به وله عائد على ما وفى وقت متعلق بالمأثى وقد مرنا فروع هذا الاصل عند طواف الصدر **(قوله)** وقضيت (اى بعد ايام التشريق شرح اللباب وتقدم ان المكروه انشاء العمرة في هذه الايام لافعلها فيها بأحراء سابق تأمل **(قوله)** يشروعه فيها) فانه ملزم كالنذر بحر **(قوله)** ووجب دم الرضى لان كل من تحلل بغير طواف يجب عليه دم كالحصر بحر **(قوله)** لانه لم يوفق للنسكين (اى للجمع بينهما بطلان عمرته كما علمت فلم يبق قارنا والله تعالى اعلم

(فان وقف) القارن بعرفة
(قبل) اكثر طواف
(العمرة بطلت) عمرته فلو
أتى بأربعة اشواط ولو بقصد
القدم او التطوع لم يتحلل
وتيمها يوم النحر والاصل
ان المأثى به من جنس ما هو
متلبس به في وقت يصاح له
ينصرف للتلبس به
(وقضيت) بشروعه فيها
(ووجب دم الرضى)
للعمره وسقط القران لانه
لم يوفق للنسكين

باب التمتع

(هو) لغة من المتاع او
التمتع وشرعا (ان يفعل
العمرة او اكثر اشواطها
في اشهر الحج) فلو طاف
الاقل في رمضان

باب التمتع

ذكره عقب القران لاقترانهما في معنى الانتفاع بالنسكين وقدم القران لمزيد فضله نهر **(قوله)** من المتاع (اى مشتق منه لان التمتع مصدر مزيد والمجرد اصل المزيد ط وفي الزيلعي التمتع من المتاع والتمتع وهو الانتفاع او التمتع قال الشاعر
وقفت على قبر غريب بقفرة * متاع قليل من غريب مفارق
جعل الانس القبر متاعا اه **(قوله)** وشرعا ان يفعل العمرة (اى طوافها لان السعى ليس ركنافها على الصحيح كالحج وقوله الآتى ثم يحرم بالحج بالنسب عطفًا على يفعل فهو من تمة التعريف

واشار الى انه يشترط كون احرام العمرة في اشهر الحج ولا كون التمتع في عام الاحرام بالعمرة بل الشرط عام فعلها حتى لو احرم بعمرة في رمضان واقام على احرامه الى شوال من العام القابل ثم حج من عامه ذلك كان متمتعا في الفتح * (تنبيه) * ذكر في الباب ان شرائط التمتع احد عشر * الاول ان يطوف للعمرة كله او اكثره في اشهر الحج * الثاني ان يقدم احرام العمرة على الحج * الثالث ان يطوف للعمرة كله او اكثره قبل احرام الحج * الرابع عدم افساد العمرة * الخامس عدم افساد الحج * السادس عدم الاسام المأما صحيحا كما يأتي * السابع ان يكون طواف العمرة كله او اكثره والحج في سفر واحد فلو رجع الى اهله قبل اتمام الطواف ثم عاد وحج فان كان اكثر الطواف في السفر الاول لم يكن متمتعا وان كان اكثره في الثاني كان متمتعا وهذا الشرط على قول محمد خاصة على ما في المشاهير * الثامن اداؤها في سنة واحدة فلو طاف للعمرة في اشهر الحج من هذه السنة وحج من سنة اخرى لم يكن متمتعا وان لم يلزم بينهما اوبى حراما الى الثانية * التاسع عدم التوطن بمكة فلو اعتمر من غيرهم على المقام بمكة ابدا لا يكون متمتعا وان عزم شهرين اى مثلا وحج كان متمتعا * العاشر ان لا تدخل عليه اشهر الحج وهو حلال بمكة او محرم ولكن قد طاف للعمرة اكثره قبلها الا ان يعود الى اهله فيحرم بعمرة * الحادى عشر ان يكون من اهل الافاق والعبرة للتوطن فلو استوطن المكي في المدينة مثلا فهو آفاقى وبالعكس مكي ومن كان له اهل بهما واستوت اقامته فيهما فليس يتمتع وان كانت اقامته في احدهما اكثر لم يصحوا به قال صاحب البحر وينبى ان يكون الحكم للكثير واطلق المنع في خزانة الاكل اه **(قوله)** مثلا المراد انه طاف ذلك قبل اشهر الحج سواء في ذلك رمضان وغيره ط **(قوله)** من عامه اى عام الطواف لا عام احرام العمرة كما مر وافادته لو طاف الاكثر قبل اشهر الحج لم يكن متمتعا ولو حج من عامه ولا فرق بين ان يكون في ذلك الطواف جنبا او محدثا كما يعيده فيها او لا لان طواف المحدث لا يرتفع بالاعادة وكذا الجنب وتامه في النهر آخر الباب قال في الفتح والنهر والحيلة لمن دخل مكة محرما بعمرة قبل اشهر الحج يريد التمتع ان لا يطوف بل يصبر الى ان تدخل اشهر الحج ثم يطوف فانه متى طاف وقع عن العمرة ثم لو احرم باخرى بعد دخول اشهر الحج وحج من عامه لم يكن متمتعا في قول الكل لانه صار في حكم المكي بدليل ان ميقاته ميقاتهم اه **(قوله)** فلتغير النسخ اراد بالنسخ ما وجدته في متن مجرد من قوله هو ان يحرم بعمرة من الميقات في اشهر الحج ويطوف اه فقيد الاحرام بكونه من الميقات وهو ليس بقيد بل لو قدمه صح وكذا لو أخره وان لزمه دم اذا لم يعد الى الميقات وبكونه في اشهر الحج وليس بقيد بل لو قدمه صح بلا كراهة وأطاق في الطواف فقتضاه انه لا بد ان يقع جميعه في اشهر الحج لانه شرط ان يكون الاحرام في اشهر الحج والطواف لا يكون الا بعد الاحرام مع انه يكفي وجود اكثره فيها فذلك أمر المصنف بتغيير النسخ الى النسخة التى اعتمدها وهى قوله ان يفعل العمرة او أكثر أشواطها في اشهر الحج عن احرام بها قبلها او فيها ويطوف الخ هكذا شرح عليها في المنح وذكرها بعينها في الشرح ايضا والشارح أسقط منها قوله عن احرام بها قبلها او فيها اه قلت ولعله اسقطه استثناء بالاطلاق ويرد على هذا التعريف ايضا ما لو أحرم بهما في عامين أو في عام واحد

مثلا ثم طاف الباقي في شوال
ثم حج من عامه كان متمتعا
فتح قال المصنف فلتغير
النسخ الى هذا التعريف

لكن ألم بأهله الماما صحيحا وقد تفتن الشارح للثاني فقيد فيما سيأتي بقوله في سفر واحد الخ فكان على المصنف ان يقول كما قال الزبلي ثم يحج من عامه ذلك من غير ان يلزم بأهله الماما صحيحا لكن يرد عليه ايضا كما في التهران فائت الحج اذا اخر التحلل بعمره الى شوال فتحلل بها فيه وحج من عامه ذلك لا يكون متمتعا وبحج بان قول المصنف ان يفعل العمرة يخرج به لان فائت الحج لا يفعل العمرة لانه لا حرم بالحج لاهلها وانما تحلل بصورة افعالها كقدمانه و اشار اليه في البحر هنا ايضا ويرد عليه ايضا ماصرحوا به من انه لو احرمت بعمره يوم النحر فأتى بأفعالها ثم احرمت من يومه بالحج وبقي محرما بالحج الى قابل فحج كان متمتعا اه لكن هذا وارد على قول الزبلي وغيره ثم يحج اما قول المصنف ثم يحرم بالحج فلا لصدقه بما اذا احرمت به في عام العمرة ولم يحج ويمكن حمل كلام الزبلي عليه بأن يراد ثم ينشئ الحج تأمل **(قوله)** ويلطوف ويسعى الخ عطف تفسير على قوله يفعل العمرة ولا حاجة اليه لان بيان افعال العمرة تقدم مع انه يومهم لزوم السعي في حجة التمتع وان كان فيما قبله اشارة الى عدمه **(قوله)** كاسر اي طوافا وسعيًا مماثلين لما سر من بيان صفتيهما **(قوله)** ان شاء راجع للاسرين اي ان شاء خلق وان شاء قصر وان شاء بقي محرما وفيه دلالة على ان التمتع الذي لم يسق الهدى لا يلزمه التحلل كما ذكره الاسيحي وغيره وظاهر الهداية خلافه وتاممه في شرح الباب **(قوله)** في اول طوافه للعمرة لانه عليه الصلاة والسلام كان يسك عن التلبية في العمرة اذا استلم الحجر رواه أبو دود نهر **(قوله)** واقام بمكة حالًا هذا ليس بلازم في التمتع بل ان اقام بها حج كاهلها فبقائه الحرم وان اقام بالمواقيت أو داخلها حج كاهلها فبقائه الحل وان اقام خارج المواقيت احرمت فيها كذا في التمهاتاني فقوله ثم يحرم بالحج يجري على هذا التفصيل ط * (تبيين) * افادانه يفعل ما يفعله الحلال فيطوف بالبيت ما بداله ويعتمر قبل الحج وصرح في الباب بأنه لا يعتمر اي بناء على انه صار في حكم المكي وان المكي ممنوع من العمرة في شهر الحج وان لم يحج وهو الذي حط عليه كلام الفتح وخالفه في البحر وغيره بأنه ممنوع منها ان حج من عامه وسيأتي تمامه **(قوله)** في سفر واحد كان عليه ان يزيد في عام واحد ليخرج ما اذا احرمت بالعمرة وأتى بأفعالها وبقي محرما الى العام الثاني فاحرم بالحج بالتحلل سفر بينهما فانه لا يسمى متمتعا كما اشترنا اليه فافهم **(قوله)** حقيقة اي كما قدمه في قوله واقام بمكة حالًا **(قوله)** او حكما بأن يلزم الخ اي بأن يكون العود الى مكة مطلوباً منه اما يسوق الهدى واما بأن يلزم بأهله قبل ان يحلق اما في الاول فلان هديه يمنعه من التحلل قبل يوم النحر واما في الثاني فلان العود الى الحرم مستحق عليه للحلق في الحرم وجوبا عندهما واستجابا عند ابني يوسف فالامام الصحيح ان يلزم بأهله بعد ان حلق في الحرم ولم يكن ساق الهدى لكون العود غير مطلوب منه والاولى للشارح ان يقول بأن لا يلزم بأهله الماما صحيحا ليشمل ما اذا كان كوفيا فلما اعتمر ألم بالبصرة اه والمراد بأن لا يلزم في سفره فلا يصدق بعدم الامام اصلا فافهم ثم اعلم ان ما ذكر من شروط الامام الصحيح انما هو في الآفاق اما المكي فلا يشترط فيه ذلك بل الامامه صحيح مطلقا لعدم تصور كون عوده الى الحرم غير مستحق عليه لانه في الحرم سواء تحلل او لاساق الهدى اولاً ولذا لم يصح تمتعه مطلقا كما سيأتي **(قوله)** يوم التروية لانه يوم احرام اهل مكة والافلو احرمت يوم عرفة

(ويلطوف ويسعى) كاسر
(ويحلق او يقصر) ان شاء
(ويقطع التلبية في اول طوافه) للعمرة واقام بمكة حالاً
(ثم يحرم للحج) في سفر واحد حقيقة او حكماً
بأن يلزم بأهله الماما غير صحيح
(يوم التروية وقبلة افضل ويحج كالمفرد)

جاء معراج قال في الباب والافضل ان يحرم من المسجد ويجوز من جميع الحرم ومن مكة افضل من خارجها ويصح ولو خارج الحرم ولكن يجب كونه فيه الا اذا خرج الى الحل لحاجة فاحرم منه لاشئ عليه بخلاف ما لو خرج لقصد الاحرام اهـ **(قوله)** لكنه يرمل في طواف الزيارة اي لانه اول طواف يضعه في حجه اي بخلاف المفرد فانه يرمل في طواف القدوم كالقارن كما مر قال في البحر وليس على المتمتع طواف قدوم كافي المبني اي لا يكون مسنونا في حقه بخلاف القارن لان المتمتع حين قدومه محرم بالعمرة فقط وليس لها طواف قدوم ولا صدار اهـ فالاستدراك في محله فافهم **(قوله)** ان لم يكن قدمهما اي عقب طواف تطوع بعد الاحرام بالحج فلا دلالة في هذا على مشروعية طواف القدوم للمتمتع بخلاف ما فهمه في النهاية والعناية كما بسطه في الفتح **(قوله)** وذبح كالقارن التشبيه في الوجوب والاحكام المارة في هدى القران **(قوله)** ولم تنب الاضحية عنه لانه اتي بغير الواجب عليه اذ لا اضحية على المسافر ولم ينو دم التمتع والتضحية انما تجب بالشراء بنيتها او الاقامة ولم يوجد واحد منهما وعلى فرض وجوبها لم تجز ايضا لانهما غيران فاذا نوى عن احدهما لم يجز عن الآخر معراج المدرية قال في النهر وفيه تصريح باحتياج دم التمتع الى التنية قال في البحر وقد يقال انه ليس فوق طواف الركن ولا مثله وقد مر انه لو نوى به التطوع اجزأه فينبغي ان يكون الدم كذلك بل اولى اهـ واجاب في الشرع بلالية بأن الطواف لما كان متعينا في ايام التحريم وجوبا كان النظر لايقاع ما طافه عنه وتلغونية غيره وأما الاضحية فهي متعينة في ذلك الزمن كالتعينة فلا تقع الاضحية مع تعينها عن غيرها اهـ والمراد بتعنيها تعيين زمنها لا وجوبها حتى يرد عليه انها لا تجب على المسافر يعني ان الاضحية لا تسمى اضحية الا اذا وقعت في ايام التحريم وكذا دم التمتع فلما كان زمنها متعينا وقد نواها اضحية فلا تقع عن دم التمتع بخلاف الطواف فان التطوع به غير مؤقت فاذا كان عليه طواف مؤقت ونوى به غيره ينصرف الى الواجب المؤقت لانه يمكنه التطوع بعده وكذا لو نوى طوافا آخر واجبا ينصرف الى الذي حضر وقته ووجب فيه ويلغو الآخر مراعاة للترتيب كالونوى القارن بطوافه الاول القدوم يقع عن العمرة كما مر فانهم واجبا للرحمى بأن الدم ليس من افعال الحج والعمرة ولذا لم يجب على المفرد بأحدهما بل وجب شكرا على المتمتع بهما فلم يكن داخلا تحت نية الحج والعمرة فلا بد له من التنية والتعيين فلو نوى غيره لا يجزى كما لو اطاق التنية بخلاف الاطوفة فانها من اعمالهما داخلة تحت احرامهما فتجزي بمطلق التنية **(قوله)** اي العمرة لانه صيام يعدو وجوب سببه وهو التمتع فانه يحصل بالعمرة على نية التمتع وعند الشافعي لا يجوز حتى يحرم بالحج وتامه في المحيط **(قوله)** لكن في اشهر الحج مرتبط بالصوم والاحرام فلو احرم قبلها وصام فيها لم يصح لانه لا يلزم من صحة الاحرام بالعمرة قبل اشهر صحة الصوم فافاده في الشرع بلالية **(قوله)** وتأخيرها اي الى السابع والثامن والتاسع كما مر في القران **(قوله)** وان اراد الحج هذا هو القسم الثاني من التمتع وقوله وهو افضل اي من القسم الاول الذي لا سوق هدى معه لما في هذا من الموانعة لفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ط **(قوله)** أحرم ثم ساق الحج اتي ثم اشارة الى انه يحرم او بالنية مع التلبية فانه افضل من التنية مع السوق وان صح بشرط وتفصيل قدمناه في باب الاحرام

لكنه يرمل في طواف الزيارة ويسى بعده ان لم يكن قدمهما بعد الاحرام (وذبح) كالقارن (ولم تنب الاضحية عنه فان عجز عن دم (صام كالقارن وجاز صوم الثلاثة بعد احرامها) اي العمرة لكن في اشهر الحج (لا قبله) اي الاحرام (وتأخيره افضل) رجاء وجود الهدى كما مر (وان اراد) المتمتع (السوق) للهدى (وهو افضل) احرم ثم (ساق هديه) معه (وهو اولى من قوده) الا اذا كانت لا تنساق (فيقودها) (وقد بدنته وهو اولى من التجليل وكره الاشعار

(قوله وهو شق سنامها) بأن يعطى بالريح اسفله حتى يخرج الدم ثم يبلطخ بذلك الدم سنامها ليكون ذلك علامة كونها هديا كالنقلد لباب وشرحه (قوله او اليمين) اختياره القدورى لكن الاشبه الاول كما في الهداية (قوله لان كل احد لا يحسنه) جرى على ما قاله الطحاوى والشيخ ابو منصور الماتريدى من ان اباحيفه لم يكرهه اصلا الاشعار وكيف يكرهه مع ما اشتهر فيه من الاخبار وانما كرهه اشعار اهل زمانه الذى يخاف منه الهلاك خصوصا في حر الحجاز فرأى الصواب حينئذ سد هذا الباب على العامة فاما من وقف على الحد بأن قطع الجلد دون اللحم فلا بأس بذلك قال الكرماني وهذا هو الاصح هو اختيار قوام الدين وابن الهمام فهو مستحب لمن احسنه شرح الباب قال في النهر وبه يستغنى عن كون العمل على قولهما بأنه حسن (قوله واعتبر) اى طاف وسعى والشرط اكثر طوافها كاسمر (قوله ولا يخلل منها حتى نحر) لان سوق الهدى مانع من احلاله قبل يوم التحرف لو حلق لم يخلل من احرامه ولزمه دم اى الا ان يرجع الى اهله بعد ذبح هديه وحلقه لباب وشرحه وتامه فيه قال في البحر ومقتضاه اى مقتضى لزوم الدم بالخلق انه يلزمه كل جناية على الاحرام كأنه محرم اه قلت بل مقتضى قول الباب لم يخلل انه محرم حقيقة ويدل قولهم اذا كان لسوق الهدى تأثير في اثبات الاحرام ابتداء يكون له تأثير في استدامته بقاء بالاولى لانه اسهل من الابتداء (قوله ثم احرم للحج) اعلم ان المتمتع اذا احرم بالحج فان كان ساق الهدى او لم يسق ولكن احرم به قبل التحلل من العمرة صار كالقارن فيلزمه بالجناية ما يلزم القارن وانما يسقه واحرم بعد الحلق صار كالمرتد بالحج الا في وجوب دم التمتع وما يتعلق به شرح الباب (قوله على الظاهر) اى ظاهر الرواية من بقاء احرام العمرة الى الحلق ويحلق منه في كل شيء حتى في النساء لان المانع له من التحلل سوق الهدى وقد زال بذبحه وفي القارن يخل منه في كل شيء الا في النساء كاحرام الحج وهذا هو الفرق بين المتمتع الذى ساق الهدى وبين القارن والافلاقرق بينهما بعد الاحرام بالحج على الصحيح كاذكرنا بحر وعليه فاذا حلق ثم جامع قبل الطواف لزمه دم واحد لو متمتعا ودمان لو قارنا وفي هذا رد لما قيل من ان احرام العمرة ينتهى بالوقوف كما اوضحه في البحر وغيره (قوله ومن في حكمه) اى من اهل داخل المواقيت (قوله يفر فقط) هذا مادام مقيا فاذا خرج الى الكوفة وقرن صح بلا كراهة لان عمرته وحجته مقياتان فصار بمنزلة الآفاقى قال المحبوى هذا اذا خرج الى الكوفة قبل اشهر الحج واما اذا خرج بعدها فقد منع من القرآن فلا يتغير بخروجه من الميقات كذا في العناية وقول المحبوى هو الصحيح نقاه الشيخ الشافعى عن الكرماني شربلاية وانما قيد بالقران لانه لو اعتمر هذا المكي في اشهر الحج من عامه لا يكون متمتعا لانه لم يأهله بين النسكين حالاً ان يسق الهدى وكذا ان ساق الهدى لا يكون متمتعا بخلاف الآفاقى اذا ساق الهدى ثم لم يأهله محراما كان متمتعا لان العود مستحق عليه فيمنع صحة المامه واما المكي فالعود غير مستحق عليه وان ساق الهدى فكان المامه صحيحا فلذلك لم يكن متمتعا كذا في النهاية عن المبسوط (قوله ولو قرنته) اى صح مع الكراهة للنهي عنه وهذا مامش على في التحفة وغاية البيان والعناية والمراج وشرح السبجاني على مختصر الطحاوى واعلم انه في الفتح ذكر ان قولهم لا تمتع

وهو شق سنامها من
الايسر) او اليمين لان
كل احد لا يحسنه فاما
من احسنه بان قطع الجلد
فقط فلا بأس به (واعتمر
ولا يخلل منها) حتى نحر
(ثم احرم للحج كما سمر)
فيمن لم يسق (وحلق
يوم النحر و) اذا حلق
(حل من احرامه) على
الظاهر (والمكي ومن
في حكمه يفر فقط) ولو
قرنته اتمتع جاز واساء
وعليه دم جبر

ولا قرآن لمكي يحتمل في الوجود ويؤيده انهم جعلوا الامام الصحيح من آفاق مبطلا تمتعه والمكي لم بأهله فيبطل تمتعه ويحتمل في الحل بمعنى انه يصح لكنه يأتى به للنهي عنه وعليه فاشتراطهم عدم الامام لصحة التمتع بمعنى انه شرط لوجوده على الوجه المشروع الموجب شرعا للشكر وأطال الكلام في ذلك والذي حط عليه كلامه اختيار الاحتمال الاول لانه مقتضى كلام أئمة المذهب وهو اولى بالاعتبار من كلام بعض المشايخ يعني صاحب التحفة وغيره بل اختيار ايضا منع المكي من العمرة في اشهر الحج وان لم يحج وهو ظاهر عبارة البدائع وخالفه من بعده كصاحب البحر والنهر والمنح والشرنبلالي والقارى واختاروا الاحتمال الثانى لان إيجاب دم الجبر فرع الصحة ولما في المتن في باب اضافة الاحرام الى الاحرام من ان المكي اذا طاف شوطا للعمرة فاحرم يحج رفضه فان لم يرفض شيئا أجزأه قال في الفتح وغيره لانه ادى افعالهما كما التزمهما الا انه منهى والنهى عن فعل شرعى لا يمنع تحقق الفعل على وجه مشروعية الاصل غير انه يتحمل اثمه كقيام يوم التحر بعد نذره اه فهذا يناقض ما اختاره في الفتح اولا لانه فان هذا تصريح بأنه يتصور قرآن المكي لكن مع الكراهة وتامه في الشرنبلالية* اقول وقد كنت كتبت على هامشها بخنا حاصله انهم صرحوا بأن عدم الامام شرط لصحة التمتع دون القران وان الامام الصحيح مبطل للتمتع دون القران ومقتضى هذا ان تمتع المكي باطل لوجود الامام الصحيح بين احراميه سواء ساق الهدى اولا لان الآفاق انما يصح المامه اذا لم يسق الهدى وحلق لانه لا يبقى العود الى مكة مستحقا عليه والمكي لا يتصور منه عدم العود الى مكة لكونه فيها كما صرح به في العناية وغيرها وفي النهاية والمعراج عن المحيط ان الامام الصحيح ان يرجع الى اهله بعد العمرة ولا يكون العود الى العمرة مستحقا عليه ومن هذا قلنا لا تمتع لاهل مكة واهل المواقيت اه اى بخلاف القران فانه يتصور منهم لان عدم الامام فيه ليس بشرط ولعل وجهه ان القران المشروع ما يكون باحرام واحد للحج والعمرة معا والامام الصحيح ما يكون بين احرام العمرة واحرام الحج وهذا يكون في التمتع دون القران فمن هذا قلنا ان تمتع المكي باطل دون قرانه وهذا قول ثالث لم أر من صرح به لكن يدل عليه تصريح البدائع بعدم تصور تمتع المكي واما قوله في الشرنبلالية انه خاص بمن لم يسق الهدى وحلق دون من ساقه أو لم يسقه ولم يحلق لان الامام حينئذ غير صحيح فغير صحيح لما علمت من التصريح بأن المامه صحيح ساق الهدى أولا ويدل عليه ايضا عبارة المحيط المذكورة وكذا مامر من الفرع المذكور في باب اضافة الاحرام فانه تصريح في عدم بطلان قرانه ثم رأيت ما يدل على ذلك ايضا وذلك ما في النهاية عن الاسرار للامام ابى زيد الدبوسى حيث قال ولا تمتع عندنا ولا قرآن لمن كان وراء الميقات على معنى ان الدم لا يجب نسكا اما التمتع فانه لا يتصور للامام الذى يوجد منه بينهما واما القران فيكره ويلزمه الرفض لان القران اصله ان يشرع القارن في الاحرامين معا والشروع معا من اهل مكة لا يتصور الاجتثاث في احدهما لانه ان جمع بينهما في الحرم فقد اخل بشرط احرام العمرة فان ميقاته الحل وان احرم بهما من الحل فقد اخل بميقات الحجة لان ميقاتها الحرم والاصل في ذلك اهل مكة فلذا لم يشرع في حق من وراء الميقات ايضا اه اى ان من كان وراء الميقات

اي داخله لهم حكم اهل مكة فهذا صريح في ان اهل مكة ومن في حكمهم لا يتصور منهم التمتع ويتصور منهم القرآن لكن مع الكراهة للاخلال بميقات احد الاحرامين ثم رأيت مثل ذلك ايضا في كافي الحاكم الذي هو جمع كتب ظاهر الرواية ونفسه واذا خرج المكي الى الكوفة لحاجة فاعتمر فيها من عامه وحج لم يكن متمتعا وان قرن من الكوفة كان قارنا اه ونقله الجوهرة معللا موحها فراجعها وعلى هذا فقول المتن ولا تمتع ولا قران لمكي معناه نفى المشروعية والحل ولا ينافي عدم التصور في احدها دون الآخر والقرينة على هذا تصريحهم بعدم بطلان التمتع بالامام الصحيح فيما لو عاد التمتع الى بلده وتصريحهم في باب اضافة الاحرام بأنه اذا قرن ولم يرفض شيئا منهما اجزأه هذا ماظهره في قاعته فالتكليف لا يجزئ في غير هذا الكتاب والله تعالى اعلم بالصواب **(قوله)** ولا يجزئ الصوم لو معسرا لان الصوم انما يقع بدلا عن دم الشكر لا عن دم الجبر شرح الباب **(قوله)** ثم بعد عمرته قيد به لانه لو عاد بعد ما طاف لهما الاقل لا يبطل تمتعه لان العود مستحق عليه لانه المأهله محرم بخلاف ما اذا طاف الاكثر بجر **(قوله)** عاد الى بلده فلو عاد الى غيره لا يبطل تمتعه عند الامام وسويا بينهما نهر **(قوله)** وحلق ظاهره ان الحلق بعد العود فيه ترك الواجب عندها والمستحب عند ابى يوسف كما مر ولو حذفه لفهم مما قبله قال في البحر ودخل في قوله بعد العمرة الحلق فلا بد للبطلان منه لانه من واجباتها وبه التحلل فلو عاد بعد طوافها قبل الحلق ثم حج من عامه قبل ان يحلق في اهله فهو متمتع لان العود مستحق عليه عند من جعل الحرم شرط جواز الحلق وهو ابو حنيفة ومحمد وعند ابى يوسف ان لم يكن مستحقا فهو مستحب كذا في البدائع وغيره اه **(قوله)** فقد المأهله صحيح لان العود لم يبق مستحقا عليه كما مر **(قوله)** فبطل تمتعه اي امتنع التمتع الذي اراده لفقد شرطه وهو عدم المأهله الصحيح **(قوله)** ومع سؤقه تمتع اي لا يبطل تمتعه بعوده عندها خلافا لمحمد لان العود مستحق عليه مادام على نية التمتع لان السوق يمتنع من التحليل فلم يصح المأهله كذا في الهداية وفي قوله مادام ايماء الى انه لو بدله بعد العمرة ان لا يحج من عامه كان له ذلك لانه لم يحرم بالحج بعد واذا ذبح الهدى او امر بذبحه وقع تقوعا اما اذا لم يعد الى بلده وأراد نحر الهدى والحج من عامه لم يكن له ذلك وان فعل وحج من عامه لزمه دم التمتع ودم آخر لاحاله قبل يوم النحر كذا في المحيط نهر قال في البحر فالحصل انه اذا ساق الهدى فلا يخلو اما ان يتركه الى يوم النحر او لا فان تركه اليه فتمتعه صحيح ولا شيء عليه غير سواء عاد الى اهله او لا وان تعجل بذبحه فاما ان يرجع الى اهله او لا فان رجع فلا شيء عليه مطلقا سواء حج من عامه او لا وان لم يرجع اليهم فان لم يحج من عامه فلا شيء عليه وان حج منه لزمه دمان دم التمتع ودم الحل قبل اوانه **(قوله)** كالقارن فانه لا يبطل قرانه بعوده نهر لان عدم المأهله غير شرط فيه كما مر **(قوله)** وان طاف لهما الحج قدم المارح المسئلة اول الباب وقد معنا الكلام عليها **(قوله)** اعتبار الاكثر علة للمستلطين **(قوله)** اي افاقي اشار به الى ان ذكر الكوفي مثال وان المراد به من كان خارج الميقات لان المكي لا تمتع له كما مر **(قوله)** حل من عمرته فيها لانه لو اعتمر قبلها لا يكون متمتعا اتفاقا نهر **(قوله)** اي داخل المواقيت اشار الى ان ذكر مكة غير قيد بل المراد هي او ما في حكمها **(قوله)** اي غير بلده

ولا يجزئ الصوم لو معسرا
(ومن اعتمر بلا سوق)
هدى (ثم بعد عمرته عاد
الى بلده) وحلق (فقد المأهله)
المأهله صحيحا فبطل تمتعه
(ومع سؤقه تمتع) كالقارن
(وان طاف لهما اقل من
اربعة قبل اشهر الحج وأتمها
فيها وحج فقد تمتع ولو طاف
اربعة قبلها لا) اعتبارا
للاكثر (كوفي) اي افاقي
(حل من عمرته فيها) اي
الاشهر (وسكن بمكة)
اي داخل المواقيت (او
بصرة) اي غير بلده
(وحج من عامه) متمتع

افاد أن المراد مكان لا اهل له فيه سواء اتخذ دارا بان نوى الإقامة فيه خمسة عشر يوما او لا
 كما في البدائع وغيرها وقيد به لانه لو رجع الى وطنه لا يكون متمتعا اتفاقا ايضا ان لم يكن ساق
 الهدى نهر **(قوله بقاء سفره)** اما اذا اقام بمكة او داخل المواقيت فلانه ترفق بنسكين
 في سفر واحد في اشهر الحج وهو علامة التمتع واما اذا قام خارجها فذكر الطحاوي ان هذا
 قول الامام وعندها لا يكون متمتعا لان التمتع من كانت عمرته ميقانية وحجته مكة وله ان
 حكم السفر الاول قائم ما لم يعد الى وطنه وائر الخلاف يظهر في لزوم الدم وغلظه الجصاص
 في نقل الخلاف بل يكون متمتعا اتفاقا لان محمدا ذكر المسئلة ولم يحك فيها خلافا قال ابو اليسر
 وهو الصواب وفي المراجع انه الاصح لكن قال في الحقائق كثير من مشايخنا قالوا الصواب
 ما قاله الطحاوي وقال الصفار كثيرا ما جربنا الطحاوي فلم نجد غالطا وكثيرا ما جربنا
 الجصاص فوجدناه غالطا قال الزيلعي والمسئلة الآتية تؤيد ما حكاه الطحاوي نهر **(قوله ولو**
افسدها) اي في اشهر الحج بأن جامع قبل افعالها اما لو افسدها قبلها ثم خرج قبل اشهر
 الحج وقضاها فيها وحج من عامه كان متمتعا اتفاقا نهر **(قوله ورجع من البصرة)** الاولى ان
 يقول الى البصرة لانه كان في مكة حين شرع بالعمرة وعبر في الملتقى بقوله ولو افسدها واقام
 ببصرة وعبر في الكثر بقوله واقام بمكة فلم ان كلاما من البلدين غير قيد ولذا قال في النهر والمراد
 موضع لا اهل له فيه دل على ذلك قوله الا اذا لم باهله **(قوله لانه كالمسكى)** لان سفره انتهى
 بالفساد وصارت عمرته الصحيحة مكيدة لا تمتع لاهل مكة نهر **(قوله الا اذا لم باهله)** اي بعد
 ما افسدها وحل منها نهر وقوله واتى بهما اي بقضاء العمرة وبإداء الحج شر نبالية واذا لم يلج
 باهله فان اقام بمكة فهو بالاتفاق وأن اقام ببصرة فهو غير متمتع عنده وقال متمتع لانه انشأ
 سفرا وقد تفرق فيه بنسكين وله انه باق على سفره ما لم يرجع الى وطنه كافي الهداية وهذا يؤيد
 ما مر عن الطحاوي **(قوله لانه سفر آخر)** اي لان رجوعه بعد الامام انشاء سفر آخر للحج
 والعمرة فيكون متمتعا لبطان سفره الاول ولا يضر تمتعه كون عمرته قضاء **(قوله أنه)**
 اي مضى فيه لانه لا يمكنه الخروج عن عهدة الاحرام الا بالافعال هداية **(قوله بلادم**
للتمتع) لانه لم يترفق بإداء نسكين صحيحين في سفرة واحدة هداية **(قوله بل للفساد)**
 اي بل عايه دم لما افسده وهو دم جناية فالنفي دم الشكر

باب الجنایات

لما فرغ من ذكر أقسام المحرمين واحكامهم شرع في بيان عوارضهم باعتبار الاحرام
 والحرم من الجنایات والقوات والاحصار وقدم الجنایات لان الاداء القاصر افضل من العدم
 وهي مأخوذة من شر تسمية بالمصدر من جنى عليه جناية وهو عام الا انه خص بما يحرم
 من الفعل واصله من جنى الثمر وهو أخذ من الشجر كما في المغرب والمراد هنا خاص منه
 وهو ما ذكره الشارح وجعلها باعتبار انواعها نهر **(قوله بسبب الاحرام او الحرم)**
 حاصل الاول سبعة نفلها الشيخ قطب الدين بقوله

محرم الاحرام يا من يدرى * ازالة الشعر وقص الظفر
 واللبس والوطء مع الدواى * والطيب والدهن وصيد البر

لبقاء سفره (ولو افسدها
 ورجع من البصرة) الى مكة
 (وقضاها وحج لا) يكون
 متمتعا لانه كالمسكى (الا اذا
 لم باهله ثم) رجع (واتى
 بهما) لانه سفر آخر ولا يضر
 كون العمرة قضاء عما
 افسده (واى) النسكين
 (افسده) المتمتع (أتمه بلا
 دم) للتمتع بل للفساد

باب الجنایات

الجنایة هنا ما تكون حرمة
 بسبب الاحرام او الحرم

اه زاد في البحر نامنا وهو ترك واجب من واجبات الحج فلو قال * محرم الاحرام ترك واجب * الحج كان احسن وحاصل الثاني التعرض لصيد الحرم وشجره قال في البحر وخرج بقوله بسبب الحج ذكر الجماع بحضرة النساء لانه منهي عنه مطلقا فلا يوجب الدم قال ط وفيه ان ذكره انما منهي عنه مطلقا بحضرة من لا يجوز قربانه اما الحلائل فلا يمنع منه الا الحرم وهو داخل فيما تكون حرمة بسبب الاحرام وان كان لا يجب عليه شيء (قوله وقد يجب بهادمان) كناية القارن والمتنع الذي ساق الهدى بعد ان تلبس باحرام الحج ط (قوله اودم) كما كثر جنائز المفرد (قوله اوصوم او صدقة) او فيهما للتخيير وذلك فيما اذا جنى على الصيد وتطليب او ليس او حلق بعذر فيخير بين الذبح والتصدق والصيام على ما سألني او ان الثانية فقط للتخيير فيخير بين الصوم والصدقة في نحو ما لو قتل عصفورا وفي الهداية وكل صدقة في الاحرام غير مقدرة فهي نصف صاع من بر الا ما يجب بقتل التملة والجردة اه زاد الشراح او بازالة شعرات قليلة لكن اراد بالصدقة هنا الاعم بدليل قوله في شرح الملقى او صدقة ولو ربع صاع بقتل حمامة او تمره بقتل جرادة (قوله ففصلها) اي فلما اختلف انواعها فصلها ط فالقاء تقريعية (قوله الواجب دم) فسره ابن ملك بالشاة وأشار في البحر الى سره بقوله ان سبع البدنة لا يكتفى في هذا الباب بخلاف دم الشكر لكن قال بعده فيما لو افسد حجه بجماع في احد السبيلين انه يقوم الشرك في البدنة مقام الشاة فليتأمل اه شرب نبالية قلت وفي اخية القهستاني لو ذبح سبعة عن اخية ومتممة وقران واحصار وجزاء الصيد والخلق والعقيقة والطوع فانه يصح في ظاهر الاصول وعن ابن يوسف الفضل ان تكون من جنس واحد فلو كانوا متفرقين وكل واحد متقرب جاز وعن ابن يوسف انه يكره كما في النظم اه ثم رأيت بعض الحشيين قال وما في البحر مناقض لما ذكره هو في باب الهدى ان سبع البدنة يجزى وكذلك اغلب كتب المذهب والمناسك مصرحة بالاجزاء اه فافهم * (نتيه) * في شرح التقاية للقارى ثم الكفارات كلها واجبة على التراخي فيكون مؤديا في اي وقت شاء وانما يتخيق عليه الوجوب في آخر عمره وفي وقت يغلب على ظنه انه لو لم يؤد فئات فان لم يؤد فيه حتى مات أثم وعليه الوصية به ولو لم يوص لم يجب على الورثة ولو تبرعوا عنه جاز الا الصوم (قوله ولو ناسيا الحج) قال في اللباب ثم لا يفرق في وجوب الجزاء بين ما اذا جنى عمدا او خطأ مبتدئا او عائدا اذا كرا او ناسيا علما او جاهلا طائما او مكرها نائما او متبها سكران او صاحبا معنى عليه او مفيقا موسرا او معسرا بمباشرة او مباشرة غير بأمره قال شارحه القارى وقد ذكر ابن جماعة عن الأئمة الاربعة انه اذا ارتكب محظور الاحرام عمدا بآثمه ولا يخرج به الفدية والعزم عليها عن كونه عاصيا قال النووي وربما ارتكب بعض العامة شيئا من هذه المحرمات وقال انا افدى متوها انه بالتزام الفداء يتخلص من وبال المعصية وذلك خطأ صريح وجهل قبيح فانه يحرم عليه الفعل فاذا خالف أثم ولزمته الفدية وليست الفدية مسيحة للاقدام على فعل المحرم وجهالة هذا كجهالة من يقول انا اشرب الخمر واذني والحديد يطرني ومن فعل شيئا مما يحكم بتحريمه فقد اخرج حجه من ان يكون مبرورا اه وقد صرح اصحابنا بمثل هذا في الحدود فقالوا ان الحد لا يكون طهرة من الذنب ولا يعمل في سقوط الاثم بل لابد

وقد يجب بهادمان اودم
او صوم او صدقة ففصلها
بقوله (الواجب دم على
محرم بالغ) فلا شيء على
الصبي خلا للشافعي (ولو
ناسيا) او جاهلا او مكرها

من التوبة فان تاب كان الحذر طهرا له وسقطت عنه العقوبة الاخروية بالاجماع والافلا لكن قال صاحب المتن في كتاب الايمان ان الكفارة ترفع الائم وان لم توجد منه التوبة من تلك الجناية اه ويؤيده ما ذكره الشيخ نجم الدين النسفي في تفسيره التيسير عند قوله تعالى فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب اليم اى اصطاد بعد هذا الابتداء قيل هو العذاب في الآخرة مع الكفارة في الدنيا اذا لم يتب منه فانها لا ترفع الذنب عن المصر اه وهذا تفصيل حسن وتقييد مستحسن يجمع به بين الأدلة والروايات والله اعلم اه اى فيحمل ما في المتن على غير المصر وما في غيره على المصر وقد ذكر هذا التوفيق العلامة نوح في حاشية الدرر «تمة» يستثنى من الاطلاق النار في وجوب الجزاء ما في الباب لو ترك شيئا من الواجبات بعذر لاشئ عليه على ما في البدائع واطلق بعضهم وجوبه فيها الا فيما ورد النص به وهى ترك الوقوف بمزدلفة وتأخير طواف الزيارة عن وقته وترك الصدر للحيض والنفساء وترك المشي في الطواف والسعي وترك السعى وترك الخلق لعله في رأسه اه لكن ذكر شارحه ما يدل على ان المراد بالعذر مالا يكون من العباد حيث قال عند قول الباب ولو فاته الوقوف بمزدلفة باحصار فعليه دم هذا غير ظاهر لان الاحصار من جملة الاعذار الا ان يقال ان هذا مانع من جانب المخلوق فلا يؤثر ويدل له ما في البدائع فيمن احصر بعد الوقوف حتى مضت ايام التحريم ثم خلى سبيله ان عليه دما لترك الوقوف بمزدلفة ودما لترك الرمي ودما لتأخير طواف الزيارة اه ومثله في احصار البحر وسأأتى توضيحه هناك ان شاء الله تعالى **(قوله فيجب)** فربيع على ما يفهم من المقام من عدم اشتراط الاختيار الذى افاده ذكر الناس والمكره ووجه الوجوب ان الارتفاق حصل للناثم وعدم الاختيار اسقط الائم عنه كذا اختلف شيا منحط **(قوله غطى رأسه)** البناء للفاعل او المفعول **(قوله ان طيب)** اى المحرم عضوا اى من اعضائه كالفخذ والساق والوجه والرأس لتكامل الجناية بتكامل الارتفاق والطيب جسم لهراثة مستقلة كالزعفران والبنفسج والياسمين ونحو ذلك وعلم من مفهوم شرطه اتملوشم طيبا او ثمارا طيبة لا كفارة عليه وان كره وقيد بالمحرم لان الحلال لو طيب عضوا لم يحرم فانتقل منه الى آخر فلا شئ عليه اتفاقا وقيدنا بكونه من اعضائه لانه لو طيب عضو غيره أو البسه المحيط منه فلا شئ عليه اجماعا كفى الظهيرية نهر **(قوله كاملا)** لان المتعبر بالكثرة قال ابن الكمال في شرح الهداية واختلف المشايخ في الحد الفاصل بين القليل والكثير لاختلاف عبارات محمد ففي بعضها جعل حد الكثرة عضوا كبيرا وفي بعضها في نفس الطيب فبعضهم اعتبر الاول وبعضهم اعتبر الثانى فقال ان بحيث يستكثره الناظر كالكفين من ماء الورد والكف من مسك وغالية فهو كثير وما افلا وبعضهم اعتبر الكثرة ربع العضو الكبير فقال لو طيب ربع الساق او الفخذ يلزم الدم وان كان اقل يلزم الصدقة وقال شيخ الاسلام ان كان الطيب في نفسه قليلا فالعبرة للعضو الكامل وان كان كثيرا لا يعتبر العضو اه ملخصا وهذا توفيق بين الاقوال الثلاثة حتى لو طيب بالقليل عضوا كاملا او بالكثير ربع عضو لزم الدم والافسدة وخصه في المحيط وقال في الفتاوى ان التوفيق هو التوفيق ورجح في البحر الاول وهو ما في المتن فانهم هذا وقال في التمر نبالة قوله كالرأس بيان للمراد

فيجب على ناثم غطى
رأسه (ان طيب عضوا)
كاملا ولو فقه

من العضو فليس كأعضاء العورة فلا تكون الاذن مثلا عضوا مستقلا اه وكذا قال ابن
الكمال ان المراد الاحتراز عن العضو الصغير مثل الانف والاذن لما عرفت ان من اعتبر في حد
الكثرة العضو الكامل فبده بالكبير اه ثم اذ كر من ان في ادون الكامل صدقة هو قوفهما
وقال محمد يجب بقدره فان بلغ نصف العضو نجب صدقة قدر نصف قيمة الشاة اوريا فربح
وهكذا قال في البحر واختاره الامام الاسيبجاني مقتصر عليه بالانقل خلاف **(قوله)** بأكل
طيب اى خالص بلا خلط وبلا طيبخ والا فسيأتى حكمه **(قوله)** كثير هو ما يتربى باكثره
فعلبه الدم قال في الفتح وهذه تشهد لعدم اعتبار العضو مطلقا في لزوم الدم بل ذلك اذ لم يبلغ
مبلغ الكثرة في نفسه على ما قدمناه اه بخر اى فان لزوم الدم بالضيب الكثير هنا وان لم يبلغ
جميع الفم يشهد لما مر من التوفيق وبه يظهر ان قول الشارح ولو فقه بعد قوله عضوا كاملا
فيه مافيه فانه يومهم ان المراد بالكثير هنا ما يع جميع الفم تأمل **(قوله)** أو ما يبلغ عضو السطح
عظف على عضوا اى او طيب مواضع لو جمعت تبلغ عضوا كاملا فانه يجب عليه الدم والمظهر
اعتبار بلوغ اصغر عضو من الاعضاء المطلوبة كما اعتبروه بانكشاف العورة لكن بعد كون
ذلك الاصغر عضوا كبيرا لما علمت من ان الصغير لا يجب فيه الدم الا اذا كان الطيب كثيرا
على ما مر من التوفيق **(قوله)** فلنكل طيب اى طيب مجلس من تلك المجالس ان شمل عضوا
واحدا أو اكثر **(قوله)** كثر (كثرة) سواء كثر للاول أم لا عندها وقال محمد عليه كفاية واحدة
مالم يكفر للاول بخر **(قوله)** لتركه لان ابتداءه كان محظورا فيكون لبقائه حكم ابتداءه
بخر **(قوله)** المطيب اكثره نظايره ان المعتبر اكثر الثوب لا كثره المطيب وقد تنوع في ذلك
الشرب نبلاية مع انه ذكر فيها وفي الفتح وغيره ان المعتبر كثره المطيب في الثوب وان مرجع فيه
العرف حتى انه في البحر جعل هذا مرجحا للقول الثاني من الاقوال الثلاثة لما روي به البدن
والثوب قلت لكن نقلوا عن الجرد ان كان في ثوبه شبر في شبر فكث عليه يوما يظن نصف صاع
وان كان اقل من يوم فقبضة قال في الفتح بقيد التصبص على ان الشبر في الشبر داخل في المقابل
اه اى حيث اوجب به صدقة لادما ومع هذا يفيد اعتبار الكثرة في الثوب لا في الطيب الا انه
لا يفيد ان المعتبر اكثر الثوب بل ظاهره ان ما زاد على الشبر كثير موجب للدم لكثرة الطيب
حينئذ عرفنا مرجع الى اعتبار الكثرة في الطيب لا في الثوب وعلى هذا فيمكن اجراء التوفيق
المار هنا ايضا بأن الطيب اذا كان في نفسه كثيرا لزم الدم وان احاب من الثوب اقل من
شبر وان كان قليلا لا يلزم حتى يصيب اكثر من شبر في شبر وربما يشير اليه قولهم لو ربط
مسكا أو كافورا أو غيرا كثيرا في طرف ازاره أو ردائه لزمه دم اى ان دام يوما ولو قليلا فصدقة
فتأمل **(قوله)** فيشترط للزوم الدم أفرد الدم لان المراد بالثوب ثوب المحرم من ازاره أو رداء
اما لو كان مخطئا فيجب بدوام لبسه دم آخر سكت عن بيانه لانه سيأتى **(قوله)** دوام لبسه يوما
اشار بتقدير الطيب في الثوب بالزمان الى الفرق بينه وبين العضو فانه لا يعتبر فيه الزمان حتى
لوعمله من ساعته فالدم واجب كفى الفتح بخلاف الثوب **(قوله)** أو خضب رأسه اى مثلا
والا فلو خضبت يدها أو خضب لحيته بخناه وجب الدم ايضا كما حرره في التهر على خلاف ما في
البحر **(قوله)** بخناه بالدم منونا لانه فعال لا فعلا لم يمنع صرفه ألف التائب فتح وصرح به مع

بأكل طيب كثير أو ما يبلغ
عضوا لوجع والبدن كله
كمضو واحد ان اتحاد المجالس
والا فلنكل طيب كفاية
ولو ذبح ولم يزل له لزمه دم
آخر لتركه واما الثوب
المطيب اكثره فيشترط
للزوم الدم دوام لبسه يوما
(أو خضب رأسه بخناه)

ريق

دخوله في الطيب للاختلاف فيه بحر (قوله أما المتلبد الخ) التلبيد ان يأخذ شيئاً من الحطمي والآس والصمغ فيجعله في اصول الشعر ليتلبد بحر فالتناسب ان يقول اما التبخين قال في الفتوح فان كان نخنفاً فليد الرأس فيه دمان للطيب والتغطية ان دام يوماً وليمة على جميع رأسه او ربه اه اما لو غطاه اقل من يوم فصدقة وهذا في الرجل أما المرأة فلا تمنع من تغطية رأسها واستشكل في الشرنبلالية الزام الدم بالتغطية بالخلاء بقولهم ان التغطية بما ليس بمعتاد لا توجب شيئاً وقد يجاب بأن التغطية بالتلبيد معتادة لاهل البوادي لدفع الشعث والوسخ عن الشعر وقد فعله صلى الله تعالى عليه وسلم في احرامه واستشكله في البحر بأنه لا يجوز استصحاب التغطية الكائنة قبل الاحرام بخلاف الطيب لكن اجاب المقدسي بأن التلبيد الذي فعله عليه الصلاة والسلام يجب حمله على ما هو سائغ وهو اليسير الذي لا يتحصل به تغطية قات وعليه يحمل ما في الفتوح عن رشيد الدين في مناسكه وحسن ان يلبد رأسه قبل احرامه (قوله أو ادهن) بالتشديد اي دهن عضواً كاملاً لباب و ذكر شارحه ان بعضهم اعتبر كثرة الطيب بما يستكثره الناظر قال ولعل محله فيما لا يكون عضواً كاملاً على ما مرأى من التوفيق وانه في النوادر أوجب الدم بدهن ربع الرأس او اللحية وانه تقرير على رواية الربع في الطيب والصحيح خلافها (قوله لانهما اصل الطيب) باعتبارانه يلقي فيهما الانوار كالورد والبنفسج فيصيران طيباً ولا يخلوان عن نوع طيب ويقتلان الهوام ويلينان الشعر ويزيلان الثفت والشعث بحر وهذا عند الامام وقالاً عليه صدقة (قوله بخلاف بقية الادهان) عبارة البحر واراد بالزيت دهن الزيتون والسمن وهو المسمى بالشيرج فخرج بقية الادهان كالشحم والسمن اه ومقتضاه خروج نحو دهن الاوز ونوى الشمش فليأمل (قوله فلو اكله) اي دهن الزيت او الحلى وافرد الضمير لمكان او وهذا تقرير على مفهوم قوله ادهن (قوله او استعطه) اي استنشقه بانفه (قوله اتفاقاً) لانه ليس بطيب من كل وجه فاذا لم يستعمل على وجه الطيب لم يظهر حكم الطيب فيه (قوله ولو على وجه التدوى) لكنه تغير بين الدم والصوم والاطعام على ما سأتقى نهر (قوله ولو جملة) اي الطيب في طعام الخ اعلم ان خلط الطيب بغيره على وجوه لانه اما ان يخلط بطعام مغبوغ او لا ففي الاول لا حكم للطيب سواء كان غالباً ام مغلوباً وفي الثاني الحكم للغلبة ان غلب الطيب وجب الدم وان لم تظهر رائحته كافي الفتوح والا فلا شيء عليه غير انه اذا وجدت معه الرائحة كره وان خلط بمشروب فالحكم فيه للطيب سواء غلب غيره ام لا غير انه في غلبة الطيب يجب الدم وفي غلبة الغير تجب الصدقة الا ان يشرب مراراً فيجب الدم وبحث في البحر انه ينبغي التسوية بين المأكول والمشروب المخلوط كل منهما بطيب مغلوب اما بعدم وجوب شيء اصلاً او بوجوب الصدقة فيهما وتمامه فيه * (تنبيه) * قال ابن امير حاج الحلبي لم أرهم تعرضوا بماذا تعتبر الغلبة وما يفصلوا بين القليل والكثير كافي أكل الطيب وحده والظاهر انه ان وجد من الخاط رائحة الطيب كما قبل الخلط فهو غالب والا فمغلوب واذا كان غالباً فان أكل منه او شرب شيئاً كثيراً وجب عليه دم والكثير ما بعده العارف العدل كثير او القليل ما عداه فان أكل ما يتخذ من الحلوى المبخرة بالعود ونحوه فلا شيء عليه غير انه ان وجدت الرائحة منه كره بخلاف الحلوى المضاف الى

اما المتلبد فيه دمان (او ادهن
بزيت او حل) بفتح المهملة
الشيرج (ولو) كانا
(خالصين) لانها اصل
الطيب بخلاف بقية الادهان
(فلو اكله) او استعطه (او
داوى به) جراحة او
(شقوق رجله او اقطر في
اذنيه) لا يجب دم ولا صدقة
اتفاقاً (بخلاف المسك
والغبر والمغالية والكافور
ونحوها) بما هو طيب
بنفسه (فانه يلزمه الجزاء
بالاستعمال) ولو (على
وجه التدوى) ولو جعله
في طعام قد طبخ فلا شيء
فيه وان لم يطبخ وكان
مغلوباً

أجزائها المأورد والمسك فإن في كل الكثير دما والقليل صدقة اه نه رقلت لكن قول الفتح
 المار في غير المطبوع وان لم تظهر رايته يفيد اعتبار الغلبة بالأجزاء لا بالرائحة وقد صرح به
 في شرح الباب ثم الظاهر انه اراد بالخلوى الغير المطبوخة والافلمطبوخ لان تفصيل فيه كعلمت
 تأمل هذا حكم المأكول والمشروب واما اذا خلط بما يستعمل في البدن كاشنان ونحوه ففي
 شرح الباب عن المتقي ان كان اذا نظرا اليه قالوا هذا اشنان فعليه صدقة وان قالوا هذا طيب
 عليه دم (قوله كره) اي ان وجدت معه الرائحة كإبر (قوله او لبس خيطا) تقدم
 تعريفه في فصل الاحرام (قوله لبسا معتادا) بان لا يحتاج في حفظه عند الاشتغال بالعمل
 الى تكلف وشده ان يحتاج اليه بأن يجعل ذيل قميصه مثلا اعلى وجيهه اسفل شرح الباب
 (قوله أو وضعه الخ) اي الوالي القباء على كتفيه ولم يدخل فيه يديه ولم يزره لاشئ عليه الا
 الكراهة وتقدم تمام الكلام في فصل الاحرام (قوله او ستر رأسه) اي كله او ربعه ومثله
 الوجه كباقي بخلاف ما لو عصب نحو يده وعطفه على لبس الخيط لان السترة قد يكون بغيره
 كالرداء والشاش أفاده في النهر (قوله بعتاد) اي بما يقصد به التغطية عادة (قوله اجانة)
 بكسر الهمزة وتشديد الجيم اي مكن شرح الباب وكفاية وطست (قوله او عدل) بكسر
 العين وقد فتحت اي احشيتي حمل الدابة شرح الباب وقيد العدل في البحر والمنح بالمشغول بل
 لا يسى عدلا الا بذلك لانه حينئذ يعادل به قرينه فلذا أطلقه هنا رحى قلت لكني لم أرفق
 البحر والمنح التقيد بما ذكره فلتراجع نسخة اخرى (قوله يوما كاملا او ليلة) الظاهر ان المراد
 مقدار احدهما فلو لبس من نصف النهار الى نصف الليل من غير انقصال او بالعكس لزمه دم
 كما يشير اليه قوله وفي الاقل صدقة شرح الباب (قوله وفي الاقل صدقة) اي نصف صاع من
 بروشمل الاقل الساعة الواحدة اي الفلكية ومادونها خلافا لما في خزانة الأكل انه في ساعة
 نصف صاع وفي اقل من ساعة قبضة من بر اه بحر ومشي في الباب على ما في الخزانة واقره
 شارحه واعترض بمخالفته لما ذكره الفقهاء * (تنبيه) * ذكر بعض شراح المناسك لو احرم
 بنسك وهو لبس الخيط واكمله في اقل من يوم وحل منه لم أر فيه نصا صريحا ومقتضى
 قولهم ان الارتفاق الكامل الموجب للدم لا يحصل الا بلبس يوم كامل ان تلزمه صدقة ويحتمل
 ان يقال ان التقدير باليوم باعتبار كمال الارتفاق انما هو فيما اذا طال زمن الاحرام اما اذا قصر
 كما في مسئلتنا فقد حصل كمال الارتفاق فينبى وجوب الدم ولكن مع هذا لا بد من نقل
 صريح (قوله وان نزع ليلا واعاده نهارا) ومثله العكس كما في شرح الباب (قوله ولو
 جميع ما لبس) مبالغة على قوله او لبس خيطا اي لو جمع اللباس من قميص وقباء وعمامة
 وقلنسوة وسراويل وخف ولبس يوما فعليه دم واحد ان اتحد السبب كما في الباب اي ان كان
 لبس الكل لضرورة او غيرها فلو اضطر للبعض تعدد الدم كباقي وظاهر ما ذكرناه لا يلزم لبس
 الكل في مجلس واحد خلافا لما قيده به القارى بل يكفي جمعها في يوم واحد ويدل عليه قوله في
 اللباس ويتحد الجزء مع تعدد اللبس بأمور منها اتحاد السبب وعدم العزم على الترك عند
 النزع وجمع اللباس كله في مجلس او يوم اه اي مع اتحاد السبب كما علمت اما لو لبس البعض
 في يوم والبعض في يوم آخر تعدد الجزء وان اتحد السبب (قوله مالم يعزم على الترك) فان نزع

كره أكله كنتم طيب وتفتح
 (او لبس خيطا) لبسا معتادا
 ولو اتزره او وضعه على
 كتفيه لاشئ عليه (او ستر
 رأسه) بعتاد اما يحمل
 اجانة او عدل فلاشئ عليه
 (يوما كاملا) او ليلة كاملة
 وفي الاقل صدقة (والرائد)
 على يوم كالיום وان نزع
 ليلا واعاده نهارا ولو جميع
 ما لبس (مالم يعزم على
 الترك) للبس (عند النزاع
 فان عزم عليه) اي الترك
 (ثم لبس تعدد الجزء
 كفر للاول والا وكذا)
 يتعدد الجزء (لبس يوما
 فارق دما) للبس (ثم دام
 على لبسه يوما آخر فعليه
 الجزء) ايضا لانه محظور
 فكان له واه حكم الابتداء
 ودوام اللبس بعدما احرم
 وهو لابس

على قصد ان يلبسه ثانياً او يلبس بدله لايئزمه كفارة اخرى لتداخل لبسه وجعلهما لبساً واحداً حكماً شرح اللباب **(قوله)** كانشأه بعده أى فى وجوب الدم ان دام يوماً او ليلة وفيه إشارة الى صحة احرامه وهو لا يلبس بلا عذر خلافاً لما يعقده العوام لان التجرد عن المحيط من واجبات الاحرام لان شروط صحته **(قوله)** ولو تعدد سبب اللبس) كما اذا كان به حى فاحتاج الى اللبس لها فزالته واصابه مرض آخر او حى غيرها ولبس فعليه كفارتان ككفر للاول والا واداحصره العدو فاحتاج الى اللبس للقتال ايما يلبسها اذا خرج ويترعها اذا رجع فعليه كفارة واحدة ما لم يذهب هذا العدو فان ذهب وجاء عدو غيره لزمه كفارة اخرى ومقتضى ذلك كما قال الحلبي انه اذا لبس لدفع برد ثم صار يتزعج ولبس لذلك ثم زال ذلك البرد واصابه برد آخر فلبس لذلك انه يجب عليه كفارتان بجر **(قوله)** ولو اضطر الخ) تخصيص لما قبله من تعدد الجزاء بتعدد السبب قال فى الذخيرة والاصل فى جنس هذه المسائل ان الزيادة فى موضع الضرورة لا تعتبر جنازة متناهية وفى اللباب فان تعدد السبب كما اذا اضطر الى لبس ثوب فلبس ثوبين فان لبسهما على موضع الضرورة نحو ان يحتاج الى قميص فلبس قميصين او قميصاً وجبة او يحتاج الى قلنسوة فلبسها مع العمامة فعليه كفارة واحدة تخير فيها قال شارحه وكذا اذا لبسهما على موضعين لضرورة بهما فى مجلس واحد بان لبس عمامة وخفا بعذر فهما فعليه كفارة واحدة اه وان لبسهما على موضعين مختلفين موضع الضرورة وغير الضرورة كما اذا اضطر الى لبس العمامة فلبسها مع القميص مثلاً او لبس قميصاً للضرورة وخفين لغيرها فعليه كفارتان كفارة الضرورة وتخير فيها وكفارة الاختيار لا تخير فيها اه **(قوله)** لزمه دم واثم) لزوم الدم باحدها والاثم بالآخر والمناسب التعبير بلزوم الكفارة الخيرة كما قدمناه لانه حيث كان بعذر لا يستين الدم كاستينى ولزوم كفارة واحدة فى لبس العمامة مع القلنسوة كفى التمييز هو المتخصص عليه كامر عن اللباب ومثله فى الفتح والمراج خلافاً لما فى البحر من التفرقة بينهما كما نبه عليه فى الشربلالية وما ذكر من لزوم الاثم نبه عليه فى البحر عن الحلبي ثم قال فليحفظ هذا فان كثيراً من المحرمين يغفل عنه كما شاهدناه **(قوله)** ولو تيقن الخ) اما لو استمر مع الشك فى زوالها فلا شئ عليه بجر **(قوله)** كفر اخرى) اى بلا تخيير ان دام يوماً بعد التيقن **(قوله)** كالكل) هو المشهور من الرواية عن ابي حنيفة وهو الصحيح على ما قاله غير واحد شرح اللباب **(قوله)** ولا بأس بتغطية اذنيه وقفاً) وكذا بقية البدن الا الكفين والقدمين للنعى من لبس القفازين والجوربين وممر تمامه فى فصل الاحرام **(قوله)** بلا ثوب) كذا فى الفتح والبحر والظاهر انه لو كان الوضع بالثوب فيه الكراهة التحريمية فقط لان الائتلاف لا يبلغ ربع الوجه افاده ط **(قوله)** اى ازال) اى اراد بالخلق الازالة بالموسى او غيره مختاراً أولاً فلما ازاله بالثوبه او تنف لحيته او احترق شعره بخبره او مسه بيده وسقط فهو كالخلق بخلاف ما اذا تساتر شعره بالمرض او النار بجر عن المحيط قلت وشمل ايضا التقصير كفى اللباب قال شارحه وصرح به فى الكافى والكرمانى وهو الصواب قياساً على التحلل ووقع فى الكفاية شرح الهداية ان التقصير لا يوجب الدم اه **(قوله)** ربع رأسه الخ) هذا هو الصحيح المختار الذى عليه جمهور اصحاب المذهب وذكر الطحاوى فى مختصره

كانشأه بعده ولو مكرها
اوثاماً ولو تعدد سبب
اللبس تعدد الجزاء ولو
اضطر الى قميص فلبس
قميصين او الى قلنسوة
فلبسها مع عمامته لزمه
دم واثم (ولو تيقن زوال
الضرورة) فاستمر ككفر
اخرى وتغطية ربع الرأس
او الوجه كالكل ولا بأس
بتغطية اذنيه وقفاً ووضع
يديه على انفه بلا ثوب
(او حلق) اى ازال (ربع
رأسه) او ربع لحيه (او)
حلق

ان في قول ابى يوسف ومحمد لا ينجب الدم ما لم يخالف اكثر رأسه شرح الباب وان كان اصاع
 ان بلغ شعره ربع رأسه فعليه دم والا فصدقة وان بلغت لحيته الغاية في الخفة ان كان قدر ربعها
 كاملة فعليه دم والا فصدقة لباب واللحية مع الشارب عضو واحد فنج (قولہ محاجه) حى
 موضع الحجامه من العنق كافي البحر (قولہ والا فصدقة) اى وان لم يختجم بعد الحلق فالواجب
 صدقة (قولہ كافي البحر عن الفتح) قال في النهر لم أر ذلك في نسختي من الفتح اه قلت كأنه سقط
 من نسخته والا فقدر رأسه في الفتح واستشهد به بقول الزبائى ان حلقه لمن لم يختجم مقصود وهو
 المعتبر بخلاف الحلق لغيرها (قولہ كلها) اى كل الثلاثة وانما يقيد بالربع من هذه الاعضاء
 لا يعتبر بالكل لان العادة لم تجز فيها بالاقصار على البعض فلا يكون حاق البعض ارفاقا كاملا
 بخلاف ربع الرأس واللحية فانه معتاد لبعض الناس وما في المحيط من ان الاكثر من الرقبة
 كالكل لان كل عضو لا نظير له في البدن يقوم اكثره مقام كله ضعيف وكذا ما في الحاتية من
 ان الايط اذا كان كثير الشعر يعتبر الربع لوجوب الدم والا فلاكثر والمذهب ما ذكره المصنف
 من اعتبار الربع في الرأس واللحية والكل في غيرها في لزوم الدم بخر ملحضا وذكر في الباب
 مثل الثلاثة ما لو حلق الصدر أو الساق أو الركبة أو الفخذ أو العضد أو الساعد فعليه دم
 وقيل صدقة وان حلق اقله فصدقة ولا يقوم الربع منها مقام الكل اه قال شارحه يشير
 بقوله وقيل صدقة الى ما في المبسوط متى حلق عضوا مقصودا بالخلق فعليه دم وان حلق
 ما ليس بمقصود فصدقة ثم قال وما ليس بمقصود حلق شعر الصدر والساق وما هو مقصود
 حلق الرأس والابطين ومثله في البدائع والتمراش وفي النخبة وما في المبسوط هو الاصح وقال
 ابن الهمام انه الحق اه والحاصل ان كل واحد من الثلاثة اعني الايط والعانة والرقبة مقصود
 بالخلق وحده فيجب به دم لكن لا يقوم رابعه مقام كله لاسيما بخلاف الصدر والساق ونحوها
 فيجب بهما فصدقة قال في الفتح لان القصد الى حلقهما انما هو في ضمن غيرها اذ ليست
 العادة تنوير الساق وحده بل تنوير المجموع من الصلب الى القدم فكان بعض المقصود
 بالخلق قال في البحر فعلى هذا فالتقييد بالثلاثة الاحتراز عن الصدر والساق ما ليس بمقصود
 واعلم ان المتفرق من الحلق يجمع كالعطوب فلو حلق ربع رأسه من مواضع متفرقة فعليه دم
 لباب وسبأني ان في حلق الشارب صدقة «تبيه» ذكر الحلق في الابطين تبعاً للجماع
 الصغير بما الى جوازه وان كان التنف هو السنة ولذا عبر به في الاصل واختلف في المسنون
 في الشارب هل هو القص او الحلق والمذهب عند بعض المتأخرين من مشايخنا انه القص قال
 في البدائع وهو الصحيح وقال الطحاوى القص حسن والخلق احسن وهو قول علمائنا
 الثلاثة نهر قال في الفتح وتفسير القص ان يقص حتى ينفق عن الاطار وهو بكسر الهمزة ملقى
 الجدة والاعم من الشفة وكلام صاحب الهداية على ان يحاذيه اه واماطرف الشارب وهما
 السبالان فليل هما منه وقيل من اللحية وعليه فليل لا بأس بتركهما وقيل يكره لما فيه
 من القسبة بالاعاجم واهل الكتاب وهذا اولى بالصواب وتامة في حاشية نوح ورجح في البحر
 ما قاله الطحاوى ثم قال واعفاء اللحية اى الوارد في الصحيحين تركها حتى تكث وتكثر
 والسنة قدر القبضة فما زاد قطعه اه وتسامه فيما علقاه عليه ومر بعض ذلك في كتاب

(محاجه) يعنى واحتجم
 والا فصدقة كما في البحر
 عن الفتح (او) حلق
 (احدى ابطينه او اعانته
 او رقبته) كلها (او قص
 اظفار يديه او رجليه)
 او الكل (في مجلس واحد)
 فلو تعدد المجلس تعدد
 الدم الا اذا اتحد المحل

الصوم واما العانة ففي البحر عن النهاية ان السنة فيها الحلق لما جاء في الحديث عشر من السنة
منها الاستحداد وتفسيره حلق العانة بالحديد **(قوله كحلق ابطيه في مجلسين)** كون ذلك من
اتحاد الحلق بخلاف قص اظفار اليدين مشكل ومع هذا فلا رواية فيه كذا كره في العناية اي
بل هو من تخرج بعض مشايخ المذهب ان كان احد نقل ان فيه دما واحدا كما هو مقتضى
صنيع الشارح ولم أر من صرح بذلك واجاب في العناية عن الاشكال على تقدير ثبوت
الرواية بأن ثمة يوجب اتحاد الحلق وهو التنوير فانه لو نور جميع البدن لم تلزمه الا كفارة
واحدة والخلق مثل التنوير وليس في صورة النزاع اي مشكلة القصر ما يجعلها كذلك اه
وفيه ان القص كذلك على انه يلزم منه انه لو تعدد محل الحلق واختلف المجلس يجب فيه كفارة
مع انه يجب لكل مجلس موجب جنابته كما صرح به في البحر وغيره **(قوله اورأسه في اربعة)**
اي بأن حلق في كل مجلس رباعته فيه دم واحد اتفاقا ما يكفر للاول شرح الباب **(قوله)**
لوجوبه بالشروع اشار الى ان الحكم كذلك في كل طواف هو تطوع فيجب الدم لو طافه جنبا
والصدقة لو محدثا كما في الشرنبلالية عن الزيلعي واقاد ان الكفارة تجب بترك الواجب
الاصطلاحي بلا فرق بين الاقوى والاضعف فان ما وجب بالشروع دون ما وجب بالجنابة
تعالى كطواف الصدر لاشتراكهما في الوجوب الثابت بالدليل الظني بخلاف الطواف
الفرض الثابت بالقطعي فلذا وجبت فيه مع الجنابة بدنة اظهارا للتفاوت من حيث الثبوت
فافهم **(قوله)** اولللفرض محدثا قيد بالحديث لان الطواف مع نجاسة الثوب او البدن مكروه
فقط وما في الظهيرية من ايجاب الدم مع نجاسة كل الثوب لاصلها في الرواية وأشار الى انه
لو طاف عريانا قدر ما لا يتجاوز الصلاة معه يلزم دم لترك الستر الواجب وقيد بالفرض وهو
الاكثر لانه لو طاف اقله محدثا ولم يعد وجب عليه لكل شوط نصف صاع الا اذا بلغت قيمته
دما فينقص منه ما شاء بخر **(قوله ولو جنبا فبدنة)** اما لو طاف اقله جنبا ولم يعد وجب عليه
شاة فان أعاد وجبت عليه صدقة لكل شوط نصف صاع لتأخير الاقل من طواف الزيارة بخر
لكن في الباب لو طاف اقله جنبا فعليه لكل شوط صدقة وان أعاده سقطت تأمل **(قوله ان لم)**
يعده اي الطواف الشامل للقدوم والصدر والفرض فان أعاده فلا شيء عليه فانه متى طاف اي
طواف مع اي حدث ثم أعاده سقط موجه اه ح قلت لكن اذا أعاد طواف الفرض بعد ايام
النحر لزمه دم عند الامام للتأخير وهذا ان كانت الاعادة لطوافه جنبا او الافلاشي عليه كالأعادة
في ايام النحر مطابقا كافي الهداية ومشى عليه في البحر وصححه في السراج وغيره وزعم في غاية
البيان انه سهو لتصريح الرواية في شرح الطحاوي بلزوم الدم بالتأخير مطلقا واجاب في البحر
بأن هذه رواية أخرى * (تنبيه) * من فروع الاعادة ما ذكره في الباب لو طاف للزيارة جنبا
وللصدر طاهرا فان طاف للصدر في ايام النحر فعليه دم لترك الصدر لانه انتقل الى الزيارة وان
طاف للزيارة ثانيا فلا شيء عليه اي لانتقال الزيارة الى الصدر وان طاف للصدر بعد ايام
النحر فعليه دمان دم لترك الصدر اي لتحويله الى الزيارة ودم لتأخير الزيارة وان طاف للصدر
ثانيا سقط عنه دمه وان طاف للزيارة محدثا وللصدر طاهرا فان حصل الصدر في ايام النحر
انتقل الى الزيارة ثم ان طاف للصدر ثانيا فلا شيء عليه والافعليه دم لتركه وان حصل بعد ايام

كحلق ابطيه في مجلسين او
رأسه في اربعة (او بدأ
رجل) اذا الربع كالكل (او)
طاف للقدوم (لوجوبه
بالشروع (او للصدر جنبا)
او حائضا (او للفرض
محدثا) ولو جنبا فبدنة
ان لم يعده

البحر لا يتقل عليه دم لطواف الزيارة محدثاً ولوطاف للزيارة محدثاً وللصدر جنباً عليه دمان
(قوله والاصح وجوبها) اى وجوب الاعادة المفهومة من قوله بعده وهذا ايضا شامل
 للقدوم والصدر والغرض قال في البحر لوطاف للقدوم جنباً لزمه الاعادة اه واذا وجبت
 الاعادة في القدوم ففي الصدر والغرض اولى اه ح * **(تنبيه)** * قال في البحر الواجب احد
 شيئين اما الشاة او الاعادة والاعادة هي الاصل مادام بمكة ليكون الجابر من جنس المجبور ففيه
 افضل من الدم واما اذا رجع الى اهله ففي الحديث اتفقوا على ان يثب الشاة افضل من
 الرجوع وفي الختابة اختار في الهداية ان الرجوع افضل لما ذكرنا واختار في المحيط ان
 البعث افضل لمنفعة الفقراء واذا رجع للاول يرجع باحرام جديد بناء على انه حل في حق
 النساء بطواف الزيارة جنباً فاذا أحره بعمره يبدأ بهائم بصوف للزيارة ويلزمه دم لتأخيره عن
 وقته **قوله وان المعتبر الاول** عطف على وجوبها وهذا ما ذهب اليه الكرخي وصححه في
 الايضاح خلافاً للرازي وهذا في الختابة اما في الحديث فالمعتبر الاول اتفاقاً سراج وقوله فلا
 تجب الحج بيان لشدة الخلاف فعلى قول الرازي تجب اعادة السعي لان الطواف الاول قد انفسخ
 فكأنه لم يكن سراج فقوله في البحر لا ثمرة للخلاف خلاف الواقع **(قوله وفي الفتح الح)** عزاه الى
 المحيط ونقله في الترتيب لابي له ومثله في الباب حيث قال ولوطاف العمرة كله او اكثره واقفه ولو
 شوطاً جنباً او حائضاً أو نفساء أو محدثاً فعليه شاة لافرق فيه بين الكثير والقليل والجنب
 والحديث لانه لا مدخل في طواف العمرة للبدنة ولا لصدقة بخلاف طواف الزيارة وكذا لو ترك
 منه اى من طواف العمرة أقبه ولو شوطاً فعليه دم وان أعاده سقط عنه الدم اه لكن في البحر
 عن الظهيرية لوطاف اقله محدثاً وجب عليه لكل شوط نصف صاع من حصة الا اذا بلغت
 قيمته دما فينتقص منه ماشاء اه ومثله في السراج والظاهر انه قول آخر ففهم واما ما سأتى
 من قول المصنف وكل ما على المفرد به دم بسبب حايثه على احرامه فعلى القارئ دمان وكذا
 الصدقة وذكر الشارح هناك ان المتمتع كالقارن فلا يرد على ما هنا وان كانت جنباً انتمتع على
 احرام الحج واحرام العمرة لان المراد هناك الختابة بفعل شئ من محظورات الاحرام بخلاف
 ترك شئ من الواجبات كسأى في كلام الشارح وهنا الختابة بترك واجب الطهارة فلا ينافي
 وجوب الصدقة في العمرة بفعل المحظور ولهذا لم يعم في الباب بل قال لا مدخل في طواف
 العمرة للصدقة وان اطلق الشارح العبارة تبعاً للفتح فتنبه **(قوله واؤفض من عرفة الح)** بان
 جاوز حدودها قبل الغروب والافلاشى عليه كافي للباب **(قوله ولو نديبعمره)** التدقيق الثوب
 وتشديد الدال المهمة الهروب ح قل في الباب ولو نديبعمره فخرجه من عرفة قبل الغروب
 لزمه دم وكذا لو نديبعمره فبعه لاخذ اه قال شارحه القاري وفيه ان ترك الواجب لعذر
 مسقط للدم اه واجيب بأنه يمكنه التدارك بالعود وهو مسقط للدم قلت الاحسن الجواب بما
 قدمناه اول الباب من ان المراد بالعذر المسقط للدم ما لا يكون من قبل العباد وسأى توضيحه
 في الاحصار **(قوله والغروب)** قصد بهذا العطف بيان ان مرادهم بالامام الغروب لما بينهما
 من الملازمة فان الامام لما كان الواجب عليه النفر بعد الغروب كان النفر معه نفراً بعد الغروب
 والا فلو غربت فنفروا ولم ينفر الامام لاشئ عليهم ولو نفر الامام قبل الغروب فتابعوه

والاصح وجوبها في الختابة
 وندهبها في الحديث وان
 المعتبر الاول والثاني جابر
 له فلا تجب اعادة السعي
 جوهره وفي الفتح لوطاف
 للعمرة جنباً او محدثاً فعليه
 دم وكذا لو ترك من طوافها
 شوطاً لانه لا مدخل
 للصدقة في العمرة (او
 افاض من عرفة) ولو نديبعمره
 (قبل الامام)
 والغروب ويسقط الدم
 بالعود

كان عليه وعليهم الدم وذلك لان الوقوف في جزء من الليل واجب فبتركه يلزم الدم كافي البحر
(قوله ولوبعده في الاصح) اذا عابده فظاهر الرواية عدم السقوط وصحح القدوري رواية
ابن شجاع عن الامام انه يسقط واذا انه لو عاد قبل الغروب يسقط الدم على الاصح بالاولى
كا في البحر فافهم وفي شرح النقاية للقاري ان الجمهور على ان ظاهر الرواية هو الاصح ولو
عاد قبل الغروب فالظاهر عدم السقوط لان استدامة الوقوف الى الغروب واجب فيفوت
بفوت البعض اه قلت وذكر ابن الكمال في شرحه على الهداية ما حاصله ان الشراح هنا
أخذوا في نقل الرواية لما في البدائع انه لو عاد قبل الغروب وقيل ففر الامام سقط عندنا خلافا
لزفر وان عاد قبل الغروب بعد ما خرج الامام من عرفة روى ابن شجاع عن الامام انه يسقط
واعتمده القدوري وذكر في الاصل عدمه ولو عاد بعد الغروب لا يسقط بلا خلاف اتقرر
الواجب فلا يحتتمل السقوط بالعود اه **(قوله سبع الفرض)** بفتح السين والفرض بمعنى
المفروض صفة لمخوف اي الطواف الفرض او على تقدير مضاف اي طواف الفرض لقول
الوقاية او آخر طواف الفرض وترك اقله وعلى كل فاضافة سبع على معنى اللام ولا يصح
جعلها بيانية على معنى سبع هي الفرض لان الفرض في اشواط الطواف اكثر السبع لاكلها
وان قال المحقق ابن الهمام ان الذي ندين الله تعالى به ان لا يجزئ اقل من السبع ولا يجبر بعضه
بشيء فانه من اجتهاد المخالفة لاهل المذهب قاطبة كافي البحر وقد قال تلميذه العلامة قاسم ان
اجتهاد المخالفة للمذهب لا تعتبر فافهم **(قوله حتى لو طاف للصدر)** اي مثلا لان اي طواف
حصل بعد الوقوف كان للفرض كما قدمناه شر نبالة وافاد ذلك بقوله يعني ولم يطف غيره
(قوله ثم ان بقى اقل الصدر) اي ان بقى عليه اقل اشواط الصدر وهو قدر ما انتقل منه الى
الركن بان ترك من الفرض ثلاثة اشواط وطاف للصدر سبعة فانه ينتقل منها ثلاثة لطواف
الفرض وتبقى هذه الثلاثة عليه من طواف الصدر فيلزمه لها صدقة اما لو كان طاف للصدر
سبعة وانتقل منها ثلاثة يبقى عليه اكثر الصدر وهو أربعة فيلزمه لها دم ثم هذا ان لم يكن
آخر طواف الصدر الى آخر ايام التشريق والالزমে مع الصدقة او الدم صدقة اخرى لتأخير
أقل الفرض عند الامام لكل شوط نصف صاع من بر خلافا لهما كافي البحر ومثله في التارخاية
والهستانى والباب لكن في الشر نبالة عن الفتح وان كان ترك أقله اي أقل طواف الفرض
لزمه لتأخير دم وصدقة للمرتك من الصدر اه فوجب دما لتأخير الاقل كما ترى فتأمل
(قوله بقى محرما) فان رجع الى اهله فعليه حتما ان يعود بذلك الاحرام ولا يجزئ عنه البذل
لباب **(قوله في حق النساء)** لانه باحلق حل له ما سواهن حتى يطفوف **(قوله لزمه دم)** اي
شاة او بدنة على ماسيا تي **(قوله الا ان يقصد الرض)** اي فلا يلزمه بالثاني شيء وان تعدد
الجلس مع انية الرض باطلة لانه لا يخرج عنه الا بالاعمال لكن لما كانت المحظورات مستتدة
الى قصد واحد وهو تعجيل الاحلال كانت متحدة فكفاه دم واحد محرقة قال في اللباب واعلم ان
المحرم اذا نوى فرض الاحرام فجعل يضع ما يصنعه الحلال من لبس الثياب والتطيب
والحلق والجماع وقتل الصيد فانه لا يخرج بذلك من الاحرام وعليه ان يعود
كا كان محرما ويجب دم واحد لجميع ما ارتكب ولو كل المحظورات وانما يتعدد الجزاء

ولوبعده في الاصح غاية
(او ترك اقل سبع الفرض)
يعني ولم يطف غيره حتى
لو طاف للصدر انتقل الى
الفرض ما يكمله ثم ان بقى
اقل الصدر فصدقة والا
قدم (ويترك أكثره بقى
محرما) ابدافى حق النساء
(حتى يطفوف) فتكلمنا جامع
لزمه دم اذا تعدد المجلس
الا ان يقصد الرض فتح
(او) ترك (طواف الصدر)

بتعدد الجنائيات اذا لم ينو الرفض ثم نية الرفض انما تعتبر ممن زعم انه خرج منه بهذا القصد
لجهله بمسئلة عدم الخروج واما من علم انه يخرج منه بهذا القصد فانها لا تعتبر منه اه قلت
وما ذكر من ان نية الرفض باطلة وانه لا يخرج من الاحرام الا بالافعال محمول على ما اذا لم يكن
مأمورا بالرفض كما سذكه آخر الجنائيات ومن المأمور بالرفض المحصر بمرض او عدو لانه
يذبح الهدى يحل ويرتفع احرامه على ما سأتى في بابه وسذكه هناك ايضا ان كل من منع
عن المضى في موجب الاحرام لحق العبد فانه تحلل بغير الهدى كالمترأة والعبد لو احرم بلا
اذن الزوج والمولى فان لهما ان يخللاهما في الحال بلا ذبح وبما قدرناه ادفع ما في الشرب بلالية
حيث زعم المتأفة بين ما مر من انه لا يخرج عن الاحرام الا بالافعال وبين مسئلة تحليل المولى
امته بنحو قض ظفر او جماع **(قوله او اربعة منه)** اما لو ترك أقله ففيه صدقة كما سأتى
(تأية) * لم يصرحوا بحكم طواف القدوم لو شرع فيه وترك اكثره او أقله والنظام انه
كالصدور لوجوبه بالشروع وقدما تماما في باب الاحرام **(قوله ولا يتحقق الترك الا بالخروج**
من مكة) لانه مادام فيها لم يطالب به ما لم يرد السفر قال في البحر وأشار بالترك الى انه لو أتى
بما تركه لا يلزمه شيء مطلقا لانه ليس بمؤقت اه اى ليس له وقت يقوت بفوته وقدما عن
النهر والباب انه لو نفر ولم يطف وجب عليه الرجوع ليطوف ما تجاوز المقات فخير بين
اراقه الدم والرجوع باحرام جديد بعمرة ولا شيء عليه لتأخيره **(قوله بلا عذر)** فيد للترك
والركوب قال في الفتح عن البدائع وهذا حكم ترك الواجب في هذا الباب اه اى انه ان تركه
بلا عذر لزمه دم وان عذر فلا شيء عليه مطلقا وقيل فيها ورد به النص فقط وهذا بخلاف ما لو
ارتكب محظورا كاللبس والطيب فانه يلزمه موجه ولو بعذر كما قدمناه اول الباب ثم لو
أعاد السعي ماشيا بعد ما حل وجاع لم يلزمه دم لان السعي غير مؤقت بل الشرط ان يأتي به
بعد الطواف وقد وجد بخر **(قوله أو الرمي كله)** انما وجب بتركه كله دم واحد لان الجنس
متحد كما في الحلق والترك انما يتحقق بغروب الشمس من آخر الايام الرمي وهو الرابع لانه لم
يعرف قرينة الا فيها ومادامت الايام باقية فلاعادة ممكنة فيرميها على التأليف ثم بتأخيرها
يجب الدم عنده خلافا لهما بخر وبه علم ان الترك غير قيد لوجوب الدم بتأخير الرمي كله
او تأخير رمي يوم الى ما يليه اما لو أخره الى الليل فلا شيء عليه كما مر تقريره في بحث الرمي **(قوله**
اوفي يوم واحد) ولو يوم النحر لانه نسك تام بخر **(قوله او الرمي الاول)** داخل فيما قبله كما
علمت لكنه نص عليه تبعا للهداية لانه لو ترك جرة لعقبة في بقية الايام يلزمه صدقة لانها أقل
الرمي فيها بخلاف اليوم الاول فتها كل رمية رحى فافهم **(قوله او اكثره)** كأربع
حصىات فما فوقها في يوم النحر أو احدى عشرة فيما بعده وكذا لو أخر ذلك اما لو ترك أقل من
ذلك أو أخره فمابه لكل حصاة صدقة الا ان يبلغ دما فينقص ماشاء لباب **(قوله اى اكثر**
رمي يوم) المفهوم من الهداية عود الضمير الى الرمي الاول وهو رمي العقبة في يوم النحر وهو
المفهوم من عبارة المصنف ايضا لكن ما ذكره المصنف أفود **(قوله او حاق في حل بجمع او**
عمرة) اى يجب دم لو حاق للحج او العمرة في الحل لتوقفه بالمكان وهذا عندها خلاف للثاني
(قوله في ايام النحر) معلق بحلق فيد كونه للحج ولذا قدمه على قوله او عمرة فيشيد حلق

او اربعة منه) ولا يتحقق
الترك الا بالخروج من مكة
(او) ترك (السعي) او
اكثره او ركب فيه بلا
عذر (او الوقوف بجمع)
يعنى مزدلفة (او الرمي كله
اوفي يوم واحد او الرمي
الاول او اكثره) اى اكثر
رمي يوم (او حاق في حل
بجمع) في ايام النحر فلو
بعدها

الحاج بالزمان أيضا وخالف فيه محمد وخالف أبو يوسف فيهما وهذا الخلاف في التصديق بالدم
 لا في التحلل فإنه يحصل بالخلق في أي زمان أو مكان فتح وأما حلق العمرة فلا يتوقت بالزمان
 اجما هداية وكلام الدرر يوم ان قوله في أيام النحر قيد للحج والعمره وعزاه الى الزيلعي
 مع انه لا إيهام في كلام الزيلعي كما يعلم بمراجعتي (قوله فدمان) دم للمكان ودم للزمان ط
 (قوله لا اختصاص بالخلق) أي إيهام بالحرم وللحج في أيام النحر ط (قوله خرج) أي من الحرم
 (قوله ثم رجع من حل) أي قبل أن يخلق أو يقصر في الحل (قوله وكذا الحاج الخ) فيه مرد على
 صاحب الدرر وصدر الشريعة وابن كمال حيث اطلقوا وجوب الدم بخروجه قبل التحلل
 ثم رجوعه فإن ذات الخروج من الحرم لا يلزم المحرم به شيء قال في الهداية ومن اعتمر فخرج
 من الحرم وقصر فعليه دم عندهما وقال أبو يوسف لاشئ عليه وإن لم يقصر حتى رجع وقصر
 فلا شئ عليه في قوله جميعا لأنه أتى به في مكانه فلم يلزمه ضمانه اه قال في العناية ولو فعل
 الحاج ذلك لم يسقط عنه دم التأخير عند أبي حنيفة اه فقد نص على أن الدم الذي يلزم الحاج
 إنما هو لتأخير الخلق عن أيام النحر وبقيده اه إذا عاد بعدما خرج من الحرم وحلق فيه في أيام
 النحر لاشئ عليه وهذا لا يتوقف فيه من له أدنى المام بمسائل الفقه فليتب له إفاذه في
 الشربلية (قوله أو قبل الخ) حاصله ان دواعي الجماع كالمعاينة والمباشرة الفاحشة
 والجماع فيما دون الفرج والتقبيل واللمس بشهوة موجبة للدم انزل أولا قبل الوقوف أو
 بعده ولا يفسد حجه شئ منها كما في الباب وشمل قوله قبل الوقوف أو بعده ثلاث صور
 ما إذا كان قبل الوقوف والخلق أو بعده قبل الخلق أو بعد الوقوف والخلق قبل الطواف ففي
 الاولين حصل الفرق بين الدواعي والجماع لمقتضى وهو ان الجماع في الأولى مقصد لتعاق
 فساد الخلق بالجماع حقيقة كإتال في البحر وإنما لم يفسد الخلق بالدواعي كيفسد بها الصوم لان
 فساد معاق بالجماع حقيقة بالنس والجماع معنى دونه فلم يلحق به وفي الثانية موجب للبدنة
 لغاظ الخباية كافي البحر ولم يفسد لتام حجه بالوقوف ولا شئ من ذلك في الدواعي وأما الثالثة
 فاشتراك الجماع ودواعيه في وجوب الشاة لعدم المقتضى للفرقة المذكورة لان الجماع هنا
 ليس جنابة غليظة لوجود الحل الاول بالخلق فلذا لم تجب به بدنة ودواعيه ملحقه به في كثير
 من الاحكام فافهم (تنبيه) أطلق في التقبيل واللمس فم ماو صدرا في اجنية او زوجته
 أو أمته والظاهر ان الأمر كالأجنبية وان توقف فيه المحوى وأخرج بهما النظر الى فرج
 امرأة بشهوة فأمنى فانه لاشئ عليه كالموقف والظلال النظر او تكرار وكذا الاحتلام لا
 يوجب شيئا هدية ط (قوله في الاصح) لم أر من صرح بتصحيحه وكأ به أخذه من التصريح
 بالاطلاق في المبسوط والهداية والكافي والبدائع وشرح الجمع وغيرها كافي الباب ورجحه
 في البحر بان الدواعي محرمة لاجل الاحرام مطلقا فيجب الدم مطلقا واشترط في الجامع الصغير
 الا تزال وصحبه قاض خان في شرحه (قوله وانزل) قيد للمسلتين فان لم ينزل فيهما فلا شئ
 عليه ط (قوله وأخر الحاج) قيده لان حاق المعتبر لا يتقيد بالزمان وكذا طوافه فلا يلزمه
 بتأخيرها شئ ط (قوله او طواف الفرض) أي كله أو أكثره فلو أخر اقله لم يجب صدقة وأشار
 الى انه لو أخر طواف الصدر لا يجب شئ فهستاني (قوله لتوقهما) أي الخلق وطواف

فدمان (او عمره) لا اختصاص
 الخلق بالحرم (لا) د (في
 معتمر) خرج (ثم رجع
 من حل) الى الحرم (م
 قصر) وكذا الحاج ان
 رجع في أيام النحر والا
 قدم للتأخير (او قبل)
 عطف على حلق (او لمس
 بشهوة انزل أولا) في
 الاصح او استعنى بكفه
 او جامع بهيمة وانزل (او
 آخر) الحاج (الخلق او
 طواف الفرض عن أيام
 النحر) لتوقهما

الفرض بهاى يابام البحر عند الامام وهذا علة لوجوب الدم بتأخيرها قال فى الشرنبلالية وهذا اذا كان تأخير الطواف بلاعذر حتى لو حاضت قبل ايام البحر واستمر بها حتى مضت لاشئ عليها بالتأخير وان حاضت فى اثنتائها وجب الدم بالتفريط فيما تقدم كذا فى الجوهرة عن الوجيز وافاد شيخنا انه لا تفريط لعدم وجوب الطواف عينا فى اول وقته ففى الزامها بالدم وقد حاضت فى الاثناء نظر اه وتقدم تمامه فى بحث الطواف **(قوله)** او قدم نسكا على آخر **(قوله)** اى وقد فعله فى ايام البحر لثلا يستغنى عنه بقوله قبله او اخر الحلق شرنبلالية **(قوله)** فيجب الحلق لما كان قوله او قدم الحلق بيانا لوجوب الدم بعكس الترتيب فرع عليه ان الترتيب واجب مع بيان ما يجب ترتيبه وما لا يجب فافهم **(قوله)** لغير المفرد اما هو فالذي له مستحب كامر **(قوله)** لكن لاشئ على من طاف اى مفردا او غيره شرح الباب **(قوله)** قبل الرمي والحلق اى وكذا قبل الذبح بالاولى لان الرمي مقدم على الذبح فاذا لم يجب ترتيب الطواف على الرمي لا يجب على الذبح **(قوله)** وقد تقدم اى عند ذكر الواجبات **(قوله)** كاشئ على المفرد الحلق فيجب تقديم الرمي على الحلق للمفرد وغيره وتقديم الرمي على الذبح والذي على الحلق لغير المفرد ولو طاف المفرد وغيره قبل الرمي والحلق لاشئ عليه لباب وكذا لو طاف قبل الذبح كما علمت والحاصل ان الطواف لا يجب ترتيبه على شئ من الثلاثة وانما يجب ترتيب الثلاثة الرمي ثم الذبح ثم الحلق لكن المفرد لا ذبح عليه فيجب عليه الترتيب بين الرمي والحلق فقط **(قوله)** حلق قبل ذبحه وكذا لو حلق قبل الرمي بالاولى بحر وانما وضع المسئلة فى القارن لان المفرد لاشئ عليه فى ذلك لانه لا ذبح عليه فلا يتصور تأخير النسك وتقديمه بالحلق قبله ابن كمال **(قوله)** كاحرره المصنف اى تبعنا لشيخه فى البحر **(قوله)** وبه اى بما ذكر من ان المذهب ان احدا المدين للتأخير والآخر للقران الذى هو دم شكر فافهم **(قوله)** ما توهمه بعضهم اى صاحب الهداية حيث قال دم بالحلق فى غير اوانه لان اوانه بعد الذبح ودم بتأخير الذبح عن الحلق اه وقد خطاه شراح الهداية من وجوه * منها مخالفته لما نص عليه فى الجامع الصغير من احدا المدين للقران والآخر للتأخير * ومنها انه يلزم منه ان يجب عليه خمسة دماء على قول من يقول ان احرام العمرة لا ينتهى بالوقوف لان جنيته عن احرامين والتقديم والتأخير جنيانين فيهما اربعة دماء ودم القران واجاب فى البحر عن الاول بان مامشى عليه رواية اخرى غير رواية الجامع وان كان المذهب خلافة وعن الثانى بان التضاعف على القارن انما يكون فيما اذا دخل تقصا فى احرام عمرته والا فلا يجب الادوم واحدا لهذا اذا قاض القارن قبل الامام او طاف للزيارة جنبا او محدثا لا يلزمه الادوم واحد لانه لا تعلق للعمرة بالوقوف وطواف الزيارة وتام الكلام عليه وعلى الجواب عن بقية ما اورد عليه مبسوط فيه وفيما علقناه عليه **(قوله)** اقل من عضو اى ولو اكثره كاسرط وهذا اذا كان الطبيب قليلا على مامر من التوفيق **(قوله)** فى الحزنة الحلق افاد فى البحر ضعفه كما قدمناه اول الباب **(قوله)** او حلق شاربى لانه تبع للحجة ولا يبلغ ربعها والقول بوجوب الصدقة فيه هو المذهب المصحح وقيل فيه حكومة عدل وقيل دم كاحرره فى البحر **(قوله)** او اقل من ربع رأسه الحلق طاهره كالكثران

بها (او قدم نسكا على آخر) فيجب فى يوم البحر اربعة اشياء الرمي ثم الذبح لغير المفرد ثم الحلق ثم الطواف لكن لاشئ على من طاف قبل الرمي والحلق نعم يكره لباب وقد تقدم كما لاشئ على المفرد اذا حلق قبل الرمي لان ذبحه لا يجب (ويجب دمان على قارن حلق قبل ذبحه) دم للتأخير ودم للقران على المذهب كاحرره المصنف قال وبه اندفع ما توهمه بعضهم من جعل الدمين للجنابة (وان طيب) جوابه قوله الآتى تصدق (اقل من عضو وستر رأسه ولبس اقل من يوم) فى الحزنة فى الساعة نصف صاع وفيما دونها قسفة وظاهره ان الساعة فلكية (او حلق) شاربه او (اقل من ربع رأسه) او لحيته او بعض رقبته (او قص اقل من خمسة اظافيره او خمسة الى ستة عشر

الواجب نصف صاع ولو كان شعرة واحدة لكن في الحائية ان تنف من رأسه وأتفه أولجته
شعرات فلكل شعرة كف من طعام وفي خزانة الأكل في خصلة نصف صاع فظهر ان في
كلام المصنف اشتباه لانه لم يبين الصدقة ولم يفصلها بحر **(قوله)** وقد استقر الخ) اشارة
الى ما في عبارة المصنف من الايهام كعبارة الدرر وصدر الشريعة وابن كمال لان مفادها
انه يجب فما فوق الواحد الى الخمس نصف صاع قال في الشرنبلالية وهو غلط لما في
الكافي والهداية وشروحها من انه لو قص اقل من خمسة فعليه بكل ظفر صدقة الا ان يبلغ
ذلك دما فينقص ماشاء ولو قص ستة عشر ظفرا من كل عضو اربعة يجب بكل ظفر طعام
مسكين الا ان يبلغ ذلك دما حينئذ ينقص ماشاء اه * (تنبيه) * قال في الباب كل صدقة
يجب في الطواف فهي لكل شوط نصف صاع أو في الرمي فلكل حصاة صدقة او في قلم
الانظار فلكل ظفر أو في صيد ونبات الحرم فعلى قدر القيمة اه فليحفظ **(قوله)** فينقص
ماشاء) اى للثلاث يجب في الأقل ما يجب في الأكثر قال في الباب وقيل ينقص نصف صاع
اه وبأتى بيانه قريبا **(قوله)** او طاف للقدوم) وكذا كل طواف تطوع جبر لما دخله من
النقص بترك الطهارة نهر **(قوله)** من سبع الصدر) اما لو ترك ثلاثة من سبع القدم فلم يذكره
وقدما الكلام عليه **(قوله)** ومن السعى) اى لو ترك ثلاثة منه أو اقل فعليه لكل شوط
منه صدقة الا ان يبلغ دما فيخير بين الدم وتنقيص الصدقة لباب **(قوله)** أو احدى الجمار
الثلاث) اى التي بعد يوم النحر ط والمراد ان يترك اقل جمار يوم كئناث من يوم النحر
وعشرة مما بعده رحتي **(قوله)** فكما امر) اى ينقص ماشاء **(قوله)** وافاد الحدادي) اى
في السراج وتقدم عن الباب التعبير عنه بقيل اشارة الى وضعه لخالفته لما في عامة
الكتب من اطلاق التنقيص بماشاء لكنه غير محدد لانه صادق بما لو شاء شيأ قليلا مثل
كف من طعام في ترك ثلاث حصيات مثلا لو بلغ الواجب فيها قيمة دم مع انه لو ترك حصاة
واحدة يجب نصف صاع وقد التزم ذلك بعض شراح الباب وقال انه الظاهر من اطلاقهم
وهو بعيد كما علمت لانهم تفصوا عن قيمة الدم لثلاث يجب في القليل ما يجب في الكثير فينبى
ان يكون ما في السراج بيانا لما اطلقوه بمعنى انه ينقص ماشاء الى نصف صاع لا أكثر لما
قلنا لكن ما في السراج يحمل وقد فسرناه مانقله بعضهم عن البحر الزاخر اذا بلغ قيمة الصدقات
دما ينقص منه نصف صاع ليلبلغ قيمة المجموع اقل من ثمن الشاة وهكذا اذا نقص نصف
صاع وكان ثمن الباقي مقدار ثمن الشاة ينقص الى ان يصير ثمن الصدقة الباقية اقل من
ثمن الشاة حتى لو كان الواجب ابتداء نصف صاع فقط بأن قلم ظفرا واحدا وكان يبلغ هدبا
ينقص منه ماشاء بحيث يصير ثمن الباقي اقل من ثمن الهدى اه **(قوله)** أو حاق الخ) اعلم
ان الحاق والمخلوق اما ان يكونا محرمين أو حلالين أو الحاق محرمات والمخلوق حلالا
أو بالعكس ففي كل على الحاق صدقة الا ان يكونا حلالين وعلى المخلوق دم الا ان يكون
حلالا نهائية لكن في حاق المحرم رأس حلال يتصدق الحاق بماشاء وفي غيره الصدقة
نصف صاع كافي الفتح والبحر وبه يعلم ما في قوله أو حلال ووقع في العناية فيها اذا كان الحاق
حلالا والمخلوق محرما انه لاشئ على الحاق اتفاقا فليتامل **(قوله)** فانه لاشئ عليه) اى

(متفرقة) من كل عضو
اربعة وقد استقر ان لكل
ظفر نصف صاع الا ان يبلغ
دما فينقص ماشاء (او طاف
للقدوم او للصدر محدنا او
ترك ثلاثة من سبع الصدر)
ويجب لكل شوط منه ومن
السعى نصف صاع (او
احدى الجمار الثلاث)
ويجب لكل حصاة صدقة
الا ان يبلغ دما فكما امر
وافاد الحدادي انه ينقص
نصف صاع (او حلق
رأس) محرم او حلال
(غيره) او رقبته او قلم
ظفره بخلاف ما لو طيب
عضو غيره أو ألبسه محيطا
فانه لاشئ عليه اجماعا
ظهيرية (تصدق بنصف
صاع من بر)

على الفاعل اما المفعول فعليه الجزاء اذا كان محرما لباب وشرحه **(قوله)** كالنظرة افاد ان التقييد بنصف الصاع من البر انفاقي فيجوز اخراج الصاع من التمر أو الشعير ط عن القهستاني قال بعض الحشيين واما المخلوط بالشعير فأنه ينظر فأن كانت الغلبة للشعير فانه يجب عليه صاع وان كانت للحنطة فنصفه كذا في خزانة الأكل فأن تساويا ينبغي وجوب الصاع احتياطا وما ذكره في الفطرة يجزى هنا **(قوله)** بعذر قيد للثلاثة وليست الثلاثة قيدا فان جميع محظورات الاحرام اذا كان بعذر ففيه الحيات الثلاثة كما في المحيط قهستاني واما ترك شيء من الواجبات بعذر فانه لاشي فيه على مامر اول الباب عن اللباب وفيه ومن الاعذار الحمى والبرد والجرح والقرح والصداع والشقيقة والقمل ولا يشترط دوام العلة ولا دأؤها الى التلف بل وجودها مع تعب ومشقة يبيح ذلك واما الحنط والنسيان والاعماء والاكرام والنوء وعدم القدرة على الكفارة فليست بأعذار في حق التخيير ولو ارتكب المحظور بغير عذر فواجهه الدم عينا أو الصدقة فلا يجوز عن الدم طعام ولا صيام ولا عن الصدقة صيام فأن تعذر عليه ذلك بقي في ذمته اه وما في الظهيرية من انه ان يحجز عن الدم صام ثلاثة ايام ضعيف كما في البحر وفيه ومن الاعذار خوف الهلاك ولعل المراد بال خوف الفلن لا مجرد الوهم فتجوز التغطية والستر ان غلب على ظنه لكن بشرط ان لا يتعدى موضع الضرورة فيغطي رأسه بالقائسوة فقط ان اندفعت الضرورة بها وحيدئ فلف العمامة عليها موجب للدم أو الصدقة اه قلت يعنى اذا كانت نازلة عن الرأس بحيث تغطي ربا عما تحريم نفسيته والا فقدما عن الفتح وغيره التصريح بخلافه وانه مثل ما لو اضطر لجهة فلبس جبين نعم يأثم بخلاف ما لو لبس جبة وقلنسوة فان فيه كفارتين **(قوله)** ان شاء ذبح الح) هذا فيما يجب فيه الدم اما ما يجب فيه الصدقة ان شاء تصدق بما وجب عليه من نصف صاع أو اقل على مسكين أو صام يوما كما في اللباب **(قوله)** ذبح افاد انه يخرج عن العهدة بمجرد الذبح فلو هلك أو سرق لا يجب غيره بخلاف ما لو سرق وهو حي واما لا يأكل منه رعاية لجهة التصدق وتامه في البحر **(قوله)** في الحرم فلو ذبح في غيره لم يحجز الا ان يتصدق بالبحر على ستة مساكين على كل واحد منهم قدر قيمة نصف صاع حنطة فيجزيه بدلا عن الاطعام بحر **(قوله)** أو تصدق افاد انه لا بد من التملك عند محمد ووجهه في البحر تبعا للفتح فلا تكفي الاباحة خلافا لابي يوسف واختلف النقل عن الامام **(قوله)** بثلاثة أصوع طعام بأضافة أصوع وهو بفتح الهمزة وضم الصاد وسكون الواو أو بسكون الصاد وضم الواو جمع صاع شرح النقاية للقارى والطعام البر بطريق الغلبة قهستاني **(قوله)** على ستة مساكين كل واحد نصف صاع حتى لو تصدق بها على ثلاثة أو سبعة فظاهر كلامهم انه لا يجوز لان العدد منصوب عليه وعلى قول من اكفى بالاباحة ينبغي انه لو غدى مسكينا واحدا وعشاء ستة ايام ان يجوز اخذا من مسئلة الكفارات نهر تبعا للبحر **(قوله)** ان شاء أى في غير الحرم أو فيه ولو على غير اهله لاطلاق النص بخلاف الذبح والتصدق على فقراء مكة افضل بحر وكذا الصوم لا يتقيد بالحرم فيصومه ان شاء كما اشار اليه

كالنظرة (وان طيب او حاق) او ليس (مذر) خير ان شاء (ذبح) في الحرم (او تصدق بثلاثة أصوع طعام على ستة مساكين) ان شاء (او صام ثلاثة ايام) ولو منفرقة

في البحر وصرح به في الشرع لئلا يمتنع وجود الحرارة واللذة وسواء كان في امرأة واحدة أو أكثر اجنبية أو لامرأة أو مرارا ولا يمتنع الدم الا بتعدد المجلس اذا لم ينو بالثاني رفض الاحرام كإمر بيانه افاده في البحر (قوله في إحدى السبلين) السبل يذكر ويؤنث أي القبل والدبر قال في التهرنم هذا في الدبر اصح الروايتين وهو قولهما (قوله من آدمي) فلا يفسد بوط البهيمة مطلقا لقصوره بحر أي سواء انزل أولا وقد اختلفوا التي لا تشتهى بالبهيمة كإمر في الصوم فيقتضى عدم الفساد بوط البهيمة والصغيرة التي لا تشتهى رملى ونحوه في شرح الباب (قوله ولوناسيا) شمل التعميم البعد لكن يلزمه الهدى وقضاء الحج بعد العتق سوى حجة الاسلام وكل ما يجب فيه المال يؤاخذ به بعد عتقه بخلاف ما فيه الصوم فانه يؤاخذ به للحال ولا يجوز اطعام المولى عنه الا في الاحصار فان المولى يبعث عنه ليحل هو فاذا عتق فعليه حجة وعمره بحر (قوله او مكرها) ولا رجوع له على المكره كما ذكره الاسييجاني وحكي في الفتح خلافا في رجوع المرأة بالدم اذا اكرهها الزوج ولم أر قولاً في رجوعها بمؤنة جهها بحر (قوله او صيبا) يؤيده ان المفسد للصلاة والصوم لافرق فيه بين المكلف وغيره فكذلك الحج وما في الفتح من انه لا يفسد حجه ضعيف بحر ونهر (قوله لكن لادم ولا قضاء عليه) أي على الصبي او المجنون وافرد الضمير لمكان او وكذا لامضى عليهما في احرامهما لعدم تكليفهما شرح الباب (قوله قبل وقوف فرض) بالاضافة الثانية أي وقوف هو فرض او بدونها مع التوثيق فيهما على الوصفية أي وقوف مفروض والمراد بالفرضية الركنية فشمع حج النفل وخرج وقوف المزدلفة اذا جامع قبله فانه لا يفسد الحج لكن فيه بدنة (قوله يفسد حجه) أي ينقصه نقصانا فاحشا ولم يبطله كما في الضمرات قهستاني قال صاحب الباب بعد نقله عنه وهو قيد حسن يزيل بعض الاشكالات قال القاري قلت من جعلها المضى في الافعال لكن في عدم الابطال ايضا نوع اشكال وهو القضاء الا انه يمكن دفعه بانه يؤدي على وجه الكمال اه اقول حاصله انه ليس المراد بالفساد هنا البطلان بمعنى عدم وجود حقيقة الفعل الشرعية كالصلاة بلا طهارة بل المراد به الحلل الفاحش الموجب لعدم الاعتداد بفعله ولوجوب القضاء ليخرج عن العهدة فالحقيقة الشرعية موجودة ناقصة نقصانا أخرجه عن الاجزاء ولهذا صرح في الفتح عن الميسر بانه بافساد الاحرام لم يصير خارجا عنه قبل الاعمال اه ولو كان باطلا من كل وجه لكن خارجا عنه ولما كان يلزمه موجب ما يرتكبه بعد ذلك من المحظورات وذكر في الباب وغيره انه لو اهل بحجة اخرى ينوي قضاءها قبل ادائها فهي هي ونيتة لغو لا تصح ما لم يفرغ من الفاسدة وبهذا ظهر ان قول بعض معاصري صاحب البحر ان الحج اذا فسد لم يفسد الاحرام معناه لم يعطل بالمعنى الذي ذكرنا فلا يرد ما اورده عليه من تصريحهم بفساده * ثم ان هذا يفيد الفرق بين الفساد والبطلان في الحج بخلاف سائر العبادات فهو مستثنى من قولهم لافرق بينهما في العبادات بخلاف المعاملات ويؤيده انه صرح في الباب في فصل محرمات الاحرام بان مفسده الجلاء قبل الوقوف ومبطاله الردة والله تعالى اعلم (قوله وكذا لو استدخلت ذكر

(ووطؤه في إحدى السبلين) من آدمي (ولوناسيا) او مكرها او نائمة او صيبا او مجنوناً ذكره الحدادي لكن لادم ولا قضاء عليه (قبل وقوف فرض يفسد حجه) وكذا لو استدخلت ذكر

حمار) والفرق بينه وبين ما اذا وطئ بهيمة حيث لا يفسد حجه ان داعى الشهوة في النساء
 اتم فلم تكن في جانبهن قاصرة بخلاف الرجل اذا جامع بهيمة ط (قوله او ذكرنا مقطوعا)
 ولو لغير آدمى ط (قوله ويمضى الخ) لان التحلل من الاحرام لا يكون الا باءاء الافعال
 او الاحصار ولا وجود لاحدهما وانما وجب المضى فيه مع فساد ما لانه مشروع باصله دون
 وصفه ولم يسقط الواجب به لتقصانه نهر (قوله كجائزه) اى يفعل جميع ما يفضله في الحج
 الصحيح ويحتجب ما يحتجب فيه وان ارتكب محظورا فعليه ما على الصحيح باب (قوله
 ويذبح) ويقوم سبع البدنة مقام الشاة كما صرح به في غاية البيان بحر قلت وهذا صريح
 بخلاف ما ذكره قبل هذا كما قدمناه اول الباب (قوله ويقضى) اى على الفور كما نقله
 بعض المحققين عن البحر العميق وقال الخليل الرملى ويقضى اى من قابل لوجوب المضى فلا
 يقضى الا من قابل وسأأتى في مجاوزة الوقت بغير احرام انه لو ادا ثم بعمره او حجة ثم افسد
 تلك العمرة او الحجة وقضى الحج في عامه يسقط عنه الدم فهو صريح في جواز القضاء من عامه
 لتدارك ما فات فليأتمل اه (قوله ولو نفلا) لوجوبه بالشروع (قوله هل يجب قضاؤه) اى
 قضاء القضاء الذى افسده حتى يقضى حجين للأولى والثانية (قوله لم أره الخ) البحث لصاحب
 النهر حيث قال فيه لماسئل عن ذلك لم أر المسئلة وقياس كونه انما شرع فيه مسقطا لاملزما
 ان المراد بالقضاء معناه اللغوى والمراد الاعادة كما هو الظاهر اه ويوافقه قول القهستانى
 الاولى ان يقول واعاد لان جميع العمر وقته اه ولذا قال ابن الهمام في التحرير ان تسميته
 قضاء مجاز قال شارحه لانه في وقته وهو العمر فهو اداء على قول مشايخنا اه اى وحيث
 كان الثانى اداء لم يكن حجا آخر افسده لانه لم يشرع فيه ملزما نفسه حجا آخر بل شرع فيه
 مسقطا لما عليه في نفس الامر وليس هو ظانا حتى يردان الخان يلزمه القضاء كما مر اول فصل
 الاحرام كالانحى وحينئذ فلا يلزمه قضاء حج آخر وانما يلزمه ادائه ثالثا لان الواجب عليه
 حج كامل حتى يسقط به الواجب فكلما افسده لا يلزمه سوى الواجب عليه ولا يكون شرع في
 صلاة فرض فأسدها وقد وجد العلامة الشيخ اسمعيل النابلسى هذه المسئلة منقولة فقال
 ولفظ المبغى لوقاته الحج ثم حج من قابل يريد قضاء تلك الحجة فافسد حجه لم يكن عليه الا قضاء حجة
 واحدة كولو افسد قضاء صوم رمضان اه * (تنبه) * تقدم في كتاب الصلاة ان الاعادة فعل
 مثل الواجب في وقته لحلل غير الفساد وهنا الحلل هو الفساد فلا يكون اعادة لكن مرادهم
 هناك بالفساد البطالان بناء على عدم الفرق بينهما في العبادات وقد علمت آفا الفرق
 بينهما في الحج فصدق عليه التعريف المذكور على انا قدمنا هناك عن الميزان تعرفهما
 بالاثبات بمثل الفعل الاول على صفة الكمالات فافهم (قوله لم يتفرقا) اى الرجل والمرأة في
 القضاء بعدما افسدا وجههما بالجماع اى بان يأخذ كل منهما طريقا غير طريق الآخر بحيث
 لا يرى احدهما صاحبه نهر (قوله بل ندبا ان خاف الوقاع) كذا في البحر عن المحظ وغيره
 ومثله في الباب وكذا في القهستانى عن الاختيار وقد راجعت الاختيار فرأيت كذلك فافهم
 قال في شرح الباب واما ما في الجامع الصغير وليست الفرقة بشئ اى بامر ضرورى وقال
 قاضى خان يعنى ليس بواجب وقال زفر ومالك والشافعى يجب افتراقهما واما وقت الافتراق

حمار او ذكرنا مقطوعا
 فسد حجهما اجماعا (ويمضى)
 وجوبا في فاسده كجائزه
 (ويذبح ويقضى) ولو
 نفلا ولو افسد القضاء
 هل يجب قضاؤه لم أره
 والذي يظهر ان المراد
 بالقضاء الاعادة (و لم
 يتفرقا) وجوبا بل ندبا
 ان خاف الوقاع (و) وطؤه

فعدنا وزفر اذا احرمنا وعند مالك اذا خرجا من البيت وعند الشافعي اذا انتهيا الى مكان
الجماع **(قوله بعدوقوفه)** اي قبل الحلق والطواف **(قوله وتجب بدنة)** شمل ما اذا جامع
مرة أو مرارا ان اتحد المجلس فان اختلف فبدنة للاول وشاة للثاني وبحر وشمل العامد
والناسي كما صرح به في المتون واللباب خلافا لما في السراج من ان الناسي عليه شاة قال
في شرح اللباب وهو خلاف ما في المشاهير من الروايات من عدم الفرق بينهما في سائر الجنائيات
وصرح بخصوص المسئلة في الحائية **(قوله قبل الطواف)** اي طواف الزيارة كله او اكثره
كافي النهر **(قوله لحفة الجنابة)** اي لوجود الحل الاول بالحلق في حق غير النساء وما ذكره
من التفصيل هو ما عليه المتون ومثى في المبسوط والبدائع والاسييجاني على وجوب البدنة
قبل الحلق وبعده وفي الفتح انه الاوجه لاطلاق ظاهر الرواية وجوبها بعد الوقوف بالتفصيل
وناقشه في البحر والنهر واما لوجامع بعد طواف الزيارة كله او اكثره قبل الحلق فعليه شاة
لباب قال شارحه القاري كذا في البحر الزاخر وغيره ولعل وجهه ان تعظيم الجنابة انما كان
لمراعاة هذا الركن وكان مقتضاه ان يستمر هذا الحكم ولو بعد الحلق قبل الطواف الا انه
سوح فيه بصورة التحلل ولو كان متوقفا على اداء الطواف بالنسبة الى الجماع اه و ظاهره
ان وجوب الشاة في هذه المسئلة لا نزاع فيه لاحد خلافا لما في شرح التقاية للقاري حيث
جعلها محل الخلاف المذكور قبله نعم استشكلها في الفتح بان الطواف قبل الحلق لم يحل به من
شيء فكان ينبغي وجوب البدنة ويعلم جوابه من التوجيه المذكور عن شرح اللباب هذا ولم
يذكر حكم جماع القارن قال في النهر فان جامع قبل الوقوف وطواف العمرة فسد حجه وعمرته
ولزمه دمان وسقط عنه دم القران وان بعدهما قبل الحلق لزمه بدنة للحج وشاة للعمرة واختلف
فيا بعده اه وتوضيحه في البحر **(قوله ووطؤه في عمرته)** شمل عمرة التمتع **(قوله وذب)**
اي شاة بحر **(قوله ووطؤه بعد اربعة ذبح ولم يفسد)** المناسب ان يقول لم تفسد وذبح
ليصح الاخبار عن المبتدأ بلا تكلف الى تقدير العائد قال في البحر وشمل كلامه ما اذا طاف
الباقى وسعى أولا لكن بشرط كونه قبل الحلق وتركه للعلم به لانه بالحلق يخرج عن احرامها
بالكلية بخلاف احرام الحج ولما بين المصنف حكم المفرد بالحج والمفرد بالعمرة علم منه
حكم القارن والمتمتع اه **(قوله أى حيوانا برياً الخ)** زاد غيره في التعريف متمعا بجناحه
او قوائمه احترازا عن الحية والمقرب وسائر الهوام والبرى ما يكون توالده في البر ولا عبرة
بالمثوى اي المكان واحتراز به عن البحرى وهو ما يكون توالده في الماء ولو كان مثواه في البر
لان التوالد اصل والكنينة بعده عارض فكذب الماء والصفدع المائى كما قيده في الفتح قال
ومثله السرطان والتمساح والسلمحفة بحرى يحل اصطداؤه للمحرم بنص الآية وعمومها
متناول لغير الماء كوله منه وهو الصحيح خلافا لما في مناسك الكرماني من تخصيصه بالسماك
خاصة أما البرى فحرام مطلقا ولو غير ما كوله كالحنزير كافي البحر عن المحيط الاميستيني بعد
من الذئب والغراب والحدأة والسبع الضائل وأما باقى الفواسق فابست بصيد قال في الباب
وأما طيور البحر فلا يحل اصطداؤها لان توالدها في البر وعزاه شارحه الى البدائع والمحيط فما
قاله في البحر من ان توالدها في الماء سبق قلم والانافي مامر من اعتبار التوالد فانهم ودخل في

(بعدوقوفه لم يفسد حجه
وتجب بدنة وبعدالحلق)
قبل الطواف (شاة) لحفة
الجنابة (و) ووطؤه (في عمرته
قبل طوافه اربعة مفسد
لها قضى وذبح وقضى)
وجوبا (و) ووطؤه (بعد
أربعة ذبح ولم يفسد)
خلافا للشافعي (فان قتل
محرم صيدا) اي حيوانا
بريا متوحشا بأصل خلقته

المتوحش باصل خلقته نحو الغلي المستأنس وان كانت ذكاته بالذبح وخرج البعير والشاة اذا استوحشا وان كانت ذكاهما بالعقر لان الشظور اليه في الصيدية أصل الخلقة وفي الذكاة الامكان وعدمه بخرج الكلب ولو وحشيا لانه أهلى في الأصل وكذا السنور الأهلى أما البرى ففيه روايتان عن الامام فتح وجزم في البحر بانه كالكلب * (تنبيه) * قال في شرح الباب والظاهر ان ماء البحر لو وجد في ارض الحرم يخل صيده ايضا لعموم الآية وحديث هو الظهور مأثوره والحل ميتته وقد صرح به الشافعية حيث قالوا لا فرق بين ان يكون البحر في الحل او الحرم اه وفيه وقد يوجد من الحيوانات ما تكون في بعض البلاد وحشية الخلقة وفي بعضها مستأنسة كالجواموس فانه في بلاد السودان مستوحش لا يعرف منه مستأنس عندهم اه ولم يبين حكمه وظاهره أن المحرم منهم في بلاده يحوم عليه صيده مادام فيها والله تعالى أعلم **(قوله)** أو دل عليه قتاله (اراد بالدلالة الاعانة على قتله سواء كانت دلالة حقيقة بالاعلاء بكانه وهو غائب أولا ببحر فدخل فيها الاشارة كما يشير اليه كلام الشارح وهي ما يكون بالحضرة وفسرها في الفتح بانها تحصيل الدلالة بغير اللسان اه ومقتضاه ان الدلالة اعم لحصولها باللسان وغيره وذكر الشيخ اسمعيل عن البرجندى مانعه ولا يخفى ان ذكر الدلالة بغنى عن الاشارة وقد تخصص الاشارة بالحضرة والدلالة بالغيبة اه فكان ينبغي ان يزيد المصنف أو اعانه عليه أو أمره بقتله لحديث أنى قتادة في الصحيحين هل منكم أحد أمره أو أشار اليه وفي رواية مسلم هل أشرتم أو أغتم قالوا لا قال فكلوا أو قول البحر ان المراد بالدلالة الاعانة لا يشمل الامراذلا اعانة فيه ما لم تكن معه دلالة على ما يأتي قريبا نعم يشمل ما لو دخل الصيد مكانا فدل على طريقه أو على بابه وما لودله على آلة يرميه بها وكذا لو أعاره الله على العتد الا اذا كان مع القاتل سلاح غيرها على ما عليه أكثر المشايخ * (تنبيه) * قيد الدال بالمحرم بارجاع الضمير اليه وأطلق في القاتل لان الدال الحلال لا شئ عليه الا الانتم على ما في المشاهير من الكتب وقيل عليه نصف القيمة شرح الباب ولا يشترط كون المدلول محرما فلو دل محرم حلالا في الحل فقتله فعلى الدال الجزاء دون المدلول لباب **(قوله)** مصدقا له هذه الشروط لوجوب الجزاء على الدال المحرم أما الانتم فمتحقق مطلقا كفى البحر زاد في النهر وليس معنى التصديق أن يقول له صدقت بل أن لا يكذبه حتى لو أخبر محرم بصيد فلم يره حتى أخبره محرم آخر فلم يصدق الاول ولم يكذبه ثم طلب الصيد فقتله كان على كل واحد منهما الجزاء ولو كذب الاول لم يكن عليه **(قوله)** غير عالم حتى لودله والمدلول يعلم به أى برؤية أو غيرها لا شئ على الدال ليكون دلالاته تحصيل الحاصل فكانت كلا دلالة لباب وشرحه وعليه فيشكل ما في المحيط عن الملتقى لو قال خذ أحد هذين وهو يراها فقتلهما فعلى الدال جزاء واحد والاجزاء آن ويجاب في البحر بان الامر بالآخذ ليس من قبيل الدلالة فيوجب الجزاء مطلقا قال ويدل عليه ما في الفتح وغيره لو أمر المحرم غيره بأخذ صيد فأمر المأمور آخر فالجزاء على الأمر الثاني لانه لم يمثل الأمر الاول لانه لم يأمر بالامر بخلاف ما لودل الاول على الصيد وأمره فأمر الثاني ثالثا بالقتل حيث يجب الجزاء على الثلاثة فقد فرقوا بين الامر المجرد والامر مع الدلالة اه والحاصل أن عدم العلم شرط للدلالة لا للامر بل هو موجب للجزاء

(أودل عليه قتاله) مصدقا
له غير عالم

مطلقا بشرط الاتجار **(قوله)** واتصل القتل بالدلالة) أى تحصل بسببها شرح الباب **(قوله)** والدال والمشير) الأولى أو المشير بأو لأن الحكم ثابت لاحدهما وليصح قوله بعددال واحترز بذلك عما إذا تحلل الدال أو المشير فقتله المدلول لأشئ عليه وبأنهم هندية ط **(قوله)** قبل أن ينقلت عن مكانه) فلما نقلت عن مكانه ثم أخذ بعد ذلك فقتله فلاشئ على الدال هندية ط **(قوله)** بدأ أو عودا) أى لافرق في لزوم الجزاء بين قتل أول صيد وبين ما بعده وقال ابن عباس لاجزاء على العائد وبه قال داود وشرع ولكن يقال له اذهب فينتقم الله منك معراج **(قوله)** سهوا أو عمدا) وكذا مباشر أو غير متعمد كنائم انقلب على صيد أو متسببا إذا كان متعمدا كما إذا نصب شبكة أو حفر له حفرة بخلاف ما لو نصب فسطاطا لنفسه فتعاق به صيد أو حفر حفرة للماء أو الحيوان مباح القتل كذنب فعطب فيها صيد أو أرسل كلبه إلى حيوان مباح فاخذ ما يحرم أو إلى صيد في الحل وهو حلال لجأوز إلى الحرم حيث لا يلزمه شئ لعدم التعدى وتماه في النهر والبحر **(قوله)** أو مملوكا) ويلزمه قيمتان قيمة للملكة وجزاءه حقا لله تعالى بحر عن المحيط ولو كان معلما فأتى حكمه **(قوله)** فعليه جزاؤه) ويتعدد بتعدد المقتول إذا قصد به التحال ورفض احرامه كما صرح به في الأصل بحر وقدماه عن الباب **(قوله)** ولو سبعا) اسم لكل محتلف منتهب جارح قاتل عاد عادة وأراد به كل حيوان لا يؤكل لحمه مما ليس من الفواسق السبعة والحشرات سواء كان سباعا أم لا ولو خنزيرا أو قردا أو فيلا كما في المجموع بحر ودخل فيه سباع الطير كالبازي والصقر قيد بغير الصائل لما سياتى أنه لو صال لأشئ بقتله **(قوله)** أو مستأنا) عطف على سباع أى ولو ظنيا مستأنا لأن استئناسه عارض والعبرة للأصل كما مر **(قوله)** ولو مسرولا) صرح به لخلاف مالك فيه فانه يقول لاجزاء فيه لأنه ألوف لا يطير بخناخيه كالبط **(قوله)** كما يلزمه) أى المضطر إلى الأكل **(قوله)** ويقدم الميتة على الصيد) أى في قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف والحسن يذبح الصيد والفتوى على الأول كما في الشرنبلالية ح قلت ورجحه في البحر أيضا بأن في أكل الصيد ارتكاب حرمتين الأكل والقتل في أكل الميتة ارتكاب حرمة الأكل فقط اه والخلاف في الأولوية كما هو ظاهر قول البحر عن الحائفة فالميتة أولى اه والمراد بالحرمة والحرمتين ما هو الأصل قبل الاضطراب إذا حرمة بعده **(قوله)** والصيد على مال الغير) ترجيحاً لحق العبد لا فقاره زبلي * (تنبيه) * في البحر عن الحائفة وعن بعض اصحابنا من وجد طعام الغير لا تباح له الميتة وهكذا عن ابن ساعة وبشر أن الغضب أولى من الميتة وبه أخذ الطحاوى وقال الكرخي هو بالخيار **(قوله)** ولم الإنسان) أى لكرامته ولأن الصيد يحل في غير الحرم أو في غير حالة الاحرام والآدمي لا يحل بحال ح **(قوله)** قبل والخنزير) بالجر عطفنا على الإنسان وعادة البحر عن الحائفة وعن محمد الصيد أولى من لحم الخنزير اه وأفاد الشارح ضعفها لكن إن كان المراد بالخنزير الميت وهو الظاهر فوجه الضعف ظاهر لأنه كباقي الميتة فيه ارتكاب حرمة الأكل فقط والا فلا لأنه صيد أيضا فاستبعاد غيره أولى لأن في كل ارتكاب حرمتين لكن حرمة أشد هذا ما ظهر لى وفي البحر عن الحائفة والكلب أولى من الصيد لأن في الصيد ارتكاب المحظورين **(قوله)** ولو الميت نيا (الح) غير

واتصل القتل بالدلالة
أو الإشارة والدال والمشير
باق على احرامه واخذه
قبل أن ينقلت عن مكانه
(بدأ أو عودا) سهوا أو
عمدا) مباحا أو مملوكا (فعليه
جزاؤه ولو سبعا غير صائل
أو مستأنا أو حماما) ولو
(مسرولا) بفتح الواو مافى
رجليه ريش كالسراويل
(أو هو مضطر إلى أكله)
كما يلزمه القصاص لو قتل
إنسانا وأكل لحمه ويقدم
الميتة على الصيد والصيد
على مال الغير ولم الإنسان
قبل والخنزير ولو الميت
نيا لم يحل بحال كلابيا وكل
طعام مضطر آخر وفي
البرازية

منصوص في المذهب بل نقله في النهر عن الشافعية **(قوله)** الصيد المذبوح أولى (أي ماذبحه محرم آخر أو ذبحه هو قبل الاضطراب لأن في أكله ارتكاب محذور واحد بخلاف استيلاء غيره للأكل **(قوله)** ويغرم ايضا الخ) أي يغرم الذابح قيمة ما أكله زيادة على الجزء لو كان الأكل بعد أداء الجزء أما قبله فيدخل ما أكل في ضمان الصيد فلا يجب له شيء بانفراده ولا فرق بين أكله وأطعام كلابه وقال لا يغرم ما أكله شيئا وتماه في النهر قال في الباب ولو أكل منه غير الذابح فلا شيء عليه ولو أكل الحلال ما ذبحه في الحرم بعد الضمان لا شيء عليه للأكل **(قوله)** والجزاء هو ما قومه عدلان (أي ما جعله العدلان قيمة للصيد فما مصدرية أو ما قومه به على أنها موصولة والاول أولى قافهم ويقوم بصفته الحلقية على الراجح كالملاحه والحسن والتصويت لا ما كانت بضعة العباد الا في تضمين قيمته لما ملكه فيقوم بها ايضا الا اذا كانت للهو كقنقريه الدبك ونطح الكباش فلا تعتبر كما في الجارية المغنية والمراد بالعدل من له معرفة وبصارة بقيمة الصيد لا العدل في باب الشهادة بجر ما خصا واطاق في كون الجزاء هو القيمة فشمع الصيد الذي له مثل وغيره وهو قولهما وخصه محمد بما لا مثل له فوجب فيه له مثل مثله في نحو الظبي شاة والعمامة بدنة وفي حمار الوحش بقرة وتوجيه كل في المطولات **(قوله)** وقيل الواحد ولو القاتل يكنى) الاولى اسقاط قوله ولو القاتل لانه بحث من صاحب البحر وقال بعده لكنه يتوقف على نقل ولم أره على أن صاحب الباب صرح بخلافه حيث قال ويشترط للتقويم عدلان غير الجاني وقيل الواحد يكنى اه وعكس في الهداية حيث اكتفى بالواحد وعبر عن المثنى بقيل ميلا الى ان العدد في الآية للأولوية وتسبه في التبيين للزبلي والسراج والجوهرة والكافي وهو ظاهر العناية ايضا ففهم وما عني عليه المصنف والباب استظهره في الفتح وقال في المراج عن المبسوط على طريقة القياس يكنى الواحد للتقويم كما في حقوق العباد وان كان المثنى احوط لكن تعتبر حكومة المثنى بالنص اه ومثله في غاية البيان ومقتضاه اختيار المثنى وعزا في البحر والنهر بتصحيحه الى شرح الدرر وكأنه من جهة اقتضاه عليه متناوبه اندفع اعتراض الشرنبلالي عليهما بأنه لم يصرح في الدرر بتصحيحه والمراد بالدرر للتلاخسرو ومثله في درر البحار للقنوي ومثني في شرحها غرر الاذكار على الاكتفاء بواحد **(قوله)** في مقتله (أي موضع قتله قل في المحيط وعلى رواية الاصل اعتبر مع المكان الزمان في اعتبار القيمة وهو الاصح نهر **(قوله)** فأول لتوزيع الخ) أي ان المعتبر هو مكانه ان كان يباع فيه الصيد والا فالمعتبر هو أقرب مكان يباع فيه لا ان العدلين يخير ان في تقويمه مطلقا **(قوله)** في سبع) أي غير سائل كحمار اما الصائل فلا شيء في قتله ككسائي **(قوله)** أي حيوان لا يؤكل) تفسير مراد والا فالسبع أخص كاعتلمت من تفسيره الذي قدمناه ولا بد من زيادة وليس من الفواسق السبعة والحشرات كحمار **(قوله)** على قيمة شاة) المراد بها هنا أدنى ما يجزى في الهدى والافخية وهو الجذع من الضأن بحر **(قوله)** أكبر منها) الاولى أكثر قيمة منها لان ما ذكره انما يناسب قول محمد باعتبار المثل صورة **(قوله)** ليس الاباراقه الدم) أي دون اللحم لانه غير ما كول اما ما كول اللحم ففيه فساد اللحم ايضا فتجب قيمته بالغة ما بلغت نهر عن

الصيد المذبوح اولى اتفاقا
اشباه ويغرم ايضا ما أكله
لو بعد الجزء (و) الجزء
(هو ما قومه عدلان) وقيل
الواحد ولو القاتل يكنى
(في مقتله او في اقرب مكان
منه) ان لم يكن في مقتله قيمة
فأول لتوزيع للاخير (و)
الجزء في (سبع) أي حيوان
لا يؤكل ولو خنزير أو فيلة
(لا زاد على) قيمة شاة وان
كان السبع (أكبر منها)
لان الفساد في غير المأكول
ليس الاباراقه الدم فلا يجب
فيه الادم

الحلانية (قوله وكذا) أى كأنه لا يزداد على قيمة الشاة وإن كان السبع أكثر قيمة منها فكذا لو كان معلما لا يضمن مازاد بالتعام لحق الله تعالى أما لو كان مملوكا فيضمن قيمة ثانية للمالكة معلما وقيد بالتعليم لانه يضمن لحق الله تعالى أيضا زيادة الوصف الحلقى كالحسن والملاحة كما فى الحماة المطوقة كاسر (قوله ثم له أى للقاتل الخ) وقيل الحيار للعديلين وله أن يجمع بين الثلاثة في جزاء صيد واحد بأن بلغت قيمته هدايا متعددة فذبح هديا واطعم عن هدى وصام عن آخر وكذا لو بلغت هديين أن شاء ذبجهما أو تصدق بهما أو صام عنهما أو ذبح أحدهما وأدى بالآخر أى الكفارات شاء أوجع بين الثلاثة ولو بلغت قيمته بدنة أن شاء اشتراها أو اشترى سبع شياه. والاول أفضل وإن فضل شئ من القيمة أن شاء اشترى به هديا آخر أن بلغه أو صرفه الى الطعام أو صام وتماه في اللباب وشرحه (قوله ويذبحه بمكة) أى بالحرم والمراد من الكعبة في الآية الحرم كما قال المفسرون نهر فلو ذبحه في الحل لا يجوز به عن الهدى بل عن الطعام فيشترط فيه ما يشترط في الاطعام وافاد بالذبح أن المراد التقرب بالاراقة ولو سرق بعده اجزاء لا أو تصدق به حيا ولو أكله بعد ذبحه غرمه ويجوز التصديق بكل لحم أو بما غرمه من قيمة أكله على مسكين واحد بجر (قوله ولو ذميا) تقدم في المصرف أن المفتى به قول الثاني أنه لا يصح دفع الواجبات اليه (قوله نصف صاع) حال أو مفعول لفعل محذوف أى اعطى لأن تصديق لا يتعدى بنفسه إلا أن يضمن معنى قسم مثلا (قوله كالفطرة) الظاهر أن التشبيه إنما هو في المقدار لا غير كاجرى عليه الزيلى وغيره فلا يرد ما فى البحر من أن الإباحة هنا كافية كسبأتى افاده في التهر (قوله أو أكثر) كأن يكون الواجب ثلاث صيعان مثلا دفعها الى مسكينين وكذا لو دفع الكل الى واحد لكنه سبأتى التصريح به فافهم (قوله بل يكون تطوعا) أن يكون الجميع في صورة الأقل والزائد على نصف صاع كل مسكين في صورة الأكثر تطوعا (قوله أو صام) أطلق فيه وفي الاطعام فدل أنهما يجوزان في الحل والحرم ومتفرقا ومتابعا لإطلاق النص فيهما بجر (قوله أقل منه) بأن قلل ربوعا أو عصفورا فهو مخير أيضا بجر (قوله تصدق به) أى على غير الذين اعطاهم أولا شرح اللباب (قوله ولا يجوز الخ) تكرار مع قوله لأقل منه (قوله قال المصنف تبع للبحر الخ) عبارة البحر وقد حققنا في باب صدقة الفطرة أنه يجوز أن يفرق نصف الصاع على مسكينين على المذهب وإن القائل بالنسخ الكرخى فينبى أن يكون كذلك هنا والنص هنا مطلق فيجرى على إطلاقه لكن لا يجوز أن يعطى لمسكين واحد كالفطرة لأن العدد منصوب عليه اه وحاصله اختيار الجواز إذا فرق نصف صاع على مسكينين لإطلاق النص وقياسا على الفطرة إلا إذا أعطى كل الواجب لمسكين واحد لتفويت العدد المنصوص في قوله تعالى طعام مسكينين لكن لا يخفى أن جواز التفريق مخالف لعامة كتب المذهب على أن إطلاق النص يحمل على المعهور في الشرع وهو دفع نصف الصاع لفقير واحد تأمل (قوله وتكفى الإباحة هنا) أى بخلاف الفطرة كاسر قال في الشرح اللباب وهذا عند أبى يوسف خلافا لحمد وعن أبى حنيفة روايتان والاصح أنه مع الاول لكن هذا الخلاف في كفارة الحلق عن الأذى وأما كفارة الصيد فيجوز الاطعام على وجه الإباحة

وكذا لو قتل معلما ضمنه لحق الله غير معلم والمالكة معلما (ثم له) أى للقاتل (أن يشتري به هديا ويذبحه بمكة أو طعاما ويتصدق) أين شاء (على كل مسكين) ولو ذميا (نصف صاع من براوصاع من بحر أو شعير) كالفطرة (لا) يجزئه (أقل) أو أكثر (منه) بل يكون تطوعا (أو صام عن طعام كل مسكين يوما وإن فضل عن طعام مسكين) أو كان الواجب ابتداء أقل منه (تصدق به أو صام يوما) بدله (ولا يجوز أن يفرق نصف صاع على مسكينين) قال المصنف تبع للبحر هكذا ذكروه هنا وقدم في الفطرة الجواز فينبى كذلك هنا وتكفى الإباحة هنا

بلا خلاف فيصنع لهم طعاما بقدر الواجب ويمكنهم منه حتى يستوفوا الكلتين مشبعين غداء وعشاء وان غداهم واعطاهم قيمة العشاء او بالعكس جاز والمستحب كونه مأدوما ولا يشترط الادم في خبز البر واختلف في غيره وتماه فيه وانظر لولم يستوفوا الكلتين بما صنع لهم من القدر الواجب هل يلزمه ان يزيد الى ان يشبعوا والظاهر نعم تأمل **(قوله كدفع القيمة)** فيدفع لكل مسكين قيمة نصف صاع من بر ولا يجوز النقص عنها كما في العين بحر لكن لا يجوز اداء المنصوص عليه بعضه عن بعض باهتار القيمة حتى لو ادى نصف صاع من حنطة جيدة عن صاع من حنطة وسط وأدى نصف صاع من تمر تبلغ قيمة نصف صاع من بر او اكثر لا يتغير بل يقع عن نفسه ويلزمه تكميل الباقي شرح الباب قلت والمنصوص هو البر والشعير ودقيقهما وسويقهما والتمر والزبيب بخلاف نحو الذرة والماش والعدس فلا يجوز الا باعتبار القيمة وكذا الحبز فلا يجوز مقدار وزن نصف صاع في الصحيح كما في شرح الباب **(قوله ولا ان يدفع الخ)** قال في شرح الباب ولو دفع طعام ستة مساكين الى مسكين واحد في يوم دفعة واحدة او دفعات فلا رواية فيه واختلف المشايخ فيه وعامتهم لا يجوز الا عن واحد وعليه الفتوى اه واحترز بقوله في يوم عما لو دفع الى واحد في ستة ايام كل يوم نصف صاع فانه يجزئه عندنا كما صرح به قبله ولا يخفى ان المسكين الواحد غير قيد حتى لو دفع الكل الى مسكينين يكفي عن اثنين فقط والباقي تلوع كإم في قوله او اكثر منه **(قوله الى من لا تقبل شهادته)** عدل في البحر عن تعييرهم بهذا الى التعبير بقوله الى اصله الخ وقال انه الاولى فلذا تبعه المصنف لكن خالفه الشارح لانه اخصر واظهر لشموله مملوكه ولا يرد النقص بالشريك لانه انما لا تقبل شهادته فيها هو مشترك بينهما لامطلاق فافهم **(قوله وهذا)** اي عدم جواز الدفع الى اصله الخ **(قوله كإم في المصرف)** اي في باب مصرف الزكاة وغيره بحيث قال ولا الى من بينهما ولاد أو زوجية الخ فذكر ذلك في ذلك الباب صريح في انه الحكم في كل صدقة واجبة فافهم **(قوله ووجب بجرحه)** افاد بذلك بعد ذكر القتل انه لم يمت منه فلو غاب ولم يعلم موته ولا حياته فلا استحسان ان يلزمه جميع القيمة احتياطا كمن اخذ صدام من الحرم ثم ارسله ولا يدري ادخل الحرم ام لا محيط ولوري من الجرح ولم يبق له اثر لا يسقط الجزاء بدائع وفي المحيط خلافا واستظهر في البحر الاول ومشي في الباب على الثاني وقواء في النهر **(قوله مانقص)** فيقوم صحيحا ثم ناقصا فيشتري بما بين القيمتين هديا او يصوم ط عن القهستاني قال وهذا لو لم يخرج الجرح ونحوه عن حيز الامتاع والاضمن كل القيمة اه ولو لم يكفر حتى قتله ضمن قيمته فقط وسقط نقصان الجراحة كما حققه في الفتح تبعا للبدائع على خلاف ما في البحر عن المحيط وتماه فيما علته عليه **(قوله حتى خرج عن حيز الامتاع)** عبر تبعا للدرر بحرف الغاية دون التعليل لان المراد بالريش والقوائم جنسهما الصادق بالقليل منهما اذا شك له انه لا يشترط لزوم كل القيمة تنف كل الريش وقطع كل القوائم بل المراد ما يخرج عن حيز الامتاع اي عن ان يبقى متمتا بنفسه فافهم والحيز كافي الصحاح بمعنى الناحية فهو هنا مقحم كافي القهستاني فهو كظفر في قوله لهم ظهر الغيب ولا وجه للقول بانه من اضافة

كدفع القيمة (ولا) ان
(يدفع) كل العلام (الى)
مسكين واحد هنا بخلاف
الفطرة لان العدد منصوص
عليه (كما لا يجوز دفعه)
اي الجزاء (الى) من لا تقبل
شهادته له (ك) اصله وان
علاو فرعه وان سفل
وزوجته وزوجها و
هذا (هو الحكم في كل
صدقة واجبة) (كإم في
المصرف) (ووجب بجرحه
ونصف شعره وقطع عضوه
مانقص) ان لم يقصد
الامسلاح فان قصده
كتخليص حمامة من سنور
او شبكة ففلاشي عليه وان
ماتت (و) وجب (بنتف
ريشه وقطع قوائمه) حتى
خرج عن حيز الامتاع
(وكسر بيضه)

المشبه به المشبه فافهم (قوله غير المذر) بكسر الهمزة الدال بمعنى الفاسد قيد به لانه لو كسر بيضة
مذرة لاشئ عليه لان ضمانها ليس لذاتها بل لعرضية ان تصير صيدا وهو مفقود في الفاسدة
ولو كان لقشرها قيمة كبيض النعام خلافا لما قاله الكرمانى لان المحرم غير منهي عن التعرض
للقشر كما في الفتح بحر ملخصا (قوله) وخروج فرخ ميت به) معطوف على قوله بانف
قال في الباب وان خرج منها اى من البيضة فرخ ميت فعليه قيمة الفرخ حيوانا لاشئ في البيضة اه
وقوله به متعلق بميت قال في البحر وقيد بقوله به لانه لو علم موته بغير الكسر فلا ضمان عليه
للفرخ لانعدام الامانة ولا للبيض لعدم العرضية اه ولو لم يعلم ان موته بسبب الكسر اولا
فالقياص ان لا يفرم غير البيضة لان حياة الفرخ غير معلومة وفي الاستحسان عليه قيمة الفرخ
حيا غاية (قوله) وذبح حلال صيد الحرم) سعيد المصنف هذه المسئلة وتكلم عليها هناك
(قوله) وحلبه لبنة) لان اللبن من اجزاء الصيد فيجب قيمته كما صرح به في النقاية والمالتي
وكذا لو كسر بيضة او جرحه بضمير كافي البحر ثم ان ذكر الشارح المفعول وهو لبنة يفيد
ان الحلب مصدر مضاف الى ضمير الفاعل وهو الحلال مع انه غير قيد فلو ترك ذكر لبنة
وجعل المصدر مضافا الى ضمير المفعول وهو الصيد لكان اولى لانه يشمل حينئذ ما اذا كان
الحالب محرما لكنه لا يختص بصيد الحرم تأمل (قوله) وقطع حشيشه وشجره) ذكر النووي
عن اهل اللغة ان العشب والحلا بالقصر اسم للرطب والحشيش للبابس وان الفقهاء يطلقون
الحشيش على الرطب ايضا مجازا باعتبار ما يؤل اليه اه وفي الفتح والشجر اسم للناقم الذى
بحيث ينمو فاذا جف فهو حطب اه واطاق في القاطع فشمع الحلال والحرم وقيد بالقطع
لانه ليس في المفلوع ضمان و اشار بضمان قيمته الى انه لا يدخل للصوم هنا الى انه يملكه
بأداء الضمان كما في حقوق العباد ويكره الانفعال به بيعا وغيره ولا يكره للمشتري وتماه
في البحر (قوله) غير مملوك ولا منبت) اعلم ان التابت في الحرم اما جاف او منكسر او اخضر
او غيرها والثلاثة الاول مستثناة من الضمان كما يأتى وغيرها اما ان يكون ائبته الناس اولا
والاول لاشئ فيه سواء كان من جنس ما يئبته الناس كالزروع اولا كما في غيلان والثاني ان كان
من جنس ما يئبته فكذلك والا ففيه الجزاء فسا فيه الجزاء هو التابت بنفسه وليس مما
يستتبت ولا منكسرا ولا جافا ولا اخرا كما قرره في البحر وذكر ان المراد من قول الكثر
غير مملوك هو التابت بنفسه مملوكا اولا لثلا يرد عليه ما لو نبت في ملك رجل ما لا يستتبت كما في
غيلان فانه مضمون ايضا كما نص عليه في المحيط وما اجاب به في النهر لم يظهر لي وجه صحته
فلذا خالف الشارح عادته ولم يتابعه بل تابع البحر ويأتى قريبا في الشرح (قوله) فقطعها
انسان) لم يذكر ما اذا قطعها المالك ونقل في غاية الاتقان عن محمد انه قال في ام غيلان نبت
في الحرم في ارض رجل ليس لصاحبه قطعها ولو قطعها فعليه لعنة الله ومقتضاه ان لا يجب عليه
جزاء لكنه مخالف لما مر من ان كل ما يئبته بنفسه ولم يكن من جنس ما يئبته الناس ففيه
القيمة سواء كان مملوكا اولا فينبى ان تلزمه قيمة واحدة لحق الشرع افاده نوح افندى
وصرح في شرح الباب بضمانه جازما به (قوله) بناء على قولهما الخ) اما على قول الامام
ان ارض الحرم سوايب اى اوقاف في حكم السوايب فلا يتصور قولهم لو نبت في ملكه بحر

غير المذر (وخروج فرخ
ميت به) اى بالكسر (وذبح
حلال صيد الحرم وحلبه
لبنة) وقطع حشيشه
وشجره) حال كونه (غير
مملوك) يعنى التابت بنفسه
سواء كان مملوكا اولا حتى
قالوا لو نبت في ملكه ام
غيلان فقطعها انسان
فعليه قيمة لما لكها واخرى
لحق الشرع بناء على
قولهما الفقى به من ملك
ارض الحرم (ولا منبت)
اى ليس من جنس ما يئبته
الناس

وعليه فالواجب قيمة واحدة لحق الشرع فقط (قوله فلو من جنسه الخ) لان الذي يئته الناس غير مستحق للامن بالاجماع ومالا يئونه عادة اذا ابتوه التحق بما يئونه عادة فكان مثله بجامع انقطاع كمال النسبة الى الحرم عند النسبة الى غيره بالانبات كما في الهداية والعناية شربلالية (قوله كتملوع) اى اذا انقلعت شجرة ان كانت عروقها لاتسقيها فلائشى بقطعها لباب (قوله ولذا) اى ليكون الشجر او الخيش الذى هو من جنس ما يئته الناس لائشى فيه من جزاء لحق الشرع ولا من حرمة ط (قوله حل قطع الشجر الثمر) اى وان لم يكن من جنس ما يئته الناس لكن ان كان له مالك توقف على اجازته والا وجبت قيمته كما لا يخفى ط (قوله لان اثمارة الخ) بدل من قوله ولذا الخ لان ما كان من جنس ما يئته الناس اذا نبت بنفسه اثمالا يجب فيه شئ لانه بمنزلة ما ابتوه تأمل (قوله قيمته) فاعل وجب وقوله فى كل ما ذكر اى قيمة ما اتلفه فى كل ما ذكر من المسائل الثمانية فى الاولين والحامسة قيمة الصيد وفى الثالثة البيض وفى الرابعة الفرخ وفى السادسة اللبن وفى السابعة الخيش وفى الثامنة الشجر (قوله الاماجف او انكسر) اى فلا يضمه القاطع الا اذا كان مملوكا فيضمن قيمته لما لكه كفى شرح الباب والجفاف بالجيم اليابس وقدمرانه يسمى حطبا (قوله او ضرب فسطاط) اى خيمة ومثله مالو ذهب بمشيه او مئى دوابه كفى الباب (قوله لعدم امكان الاحتراز عنه لانه تبع) كذا فى بعض النسخ والصواب ذكر قوله لانه تبع بعد قوله لالغضه كفى بعض النسخ (قوله والعبرة للاصل الخ) فى البحر عن الاجناس الاغصان تابعة لاصلها وذلك على ثلاثة اقسام = احدها ان يكون اصلها فى الحرم والاغصان فى الحل فعلى قاطع الاغصان القيمة = الثانى عكسه فلا شئ عليه فيها = الثالث بعض الاصل فى الحل وبعضه فى الحرم ضمن سواء كان الغصن من جانب الحل او الحرم اه (قوله والعبرة لمكان الطائر) اى لمكانه من الشجر لالاصلها لان الصيد ليس تابعا لها ط (قوله بحيث لو وقع الصيد) فسر الضمير به مع ان مرجعه الطائر قصدا للتعميم فان هذا الحكم لا يخص الطير اه ح (قوله والا لا) اى لو وقع فى الحل فهو من صيد الحل ولو اخذ الغصن شيا من الحل والحرم فالعبرة للحرم ترجيحاً للحاضر كما يعلم من نظائره ط (قوله القائم) محترزه ما يذكره من التام ولو قال والعبرة لقوائم الطير لكان اخصر واعم لانه يفيد حكم ما اذا كانت فى الحل ط (قوله وبعضها ككلها) اى لو كان بعض قوائمه فى الحرم فهو ككلها فيجب الجزاء قال فى شرح الباب اى من غير نظر الى الاقل والاكثر من القوائم فى الحل والحرم وهذا فى القائم لاحاجة اليه مع قوله سابقا القائم ط (قوله ولو كان تاماً فالعبرة لرأسه) مقتضاه انه لو كان رأسه فى الحل فقط فهو من صيد الحل وبه صرح فى السراج لكن مقتضى قوله فاجتمع الميخ والحرم انه من صيد الحرم لان القاعدة ترجيح الحرم وعبرة البحر كالصريحة فيما قلنا وكذا قوله فى الباب لو كان مضطجعا فى الحل وجزء منه فى الحرم فهو من صيد الحرم وقال شارحه القارى اى جزء كان وقال الكرماني لو مضطجعا فى الحل ورأسه فى الحرم يضمن لان العبرة لرأسه وهو موهم ان الجزء المعبر هو الرأس لا غير وليس كذلك بل اذا لم يكن مستقرا على قوائمه يكون بمنزلة شئ ملقى وقد اجتمع فيه الحل والحرم فيرجح جانب الحرمة احتياطاً فى البدائع اتايعبر

فلو من جنسه فلائشى عليه كتملوع وورق لم يضر بالشجر ولذا حل قطع الشجر الثمر لان اثمارة اقيم مقام الانبات (قيمه) فى كل ما ذكر (الاماجف) او انكسر لعدم التمام وذهب بحصر كانون او ضرب فسطاط لعدم امكان الاحتراز عنه لانه تبع (والعبرة للاصل لالغضه وبعضه) اى الاصل (كهو) ترجيحاً للحرمة (والعبرة لمكان الطائر فان كان على غصن بحيث (لوقع) الصيد (وقع فى الحرم فهو صيد الحرم والا لا ولو كان قوائمه الصيد القائم (فى الحرم ورأسه فى الحل فالعبرة لقوائمه) وبعضها ككلها (لرأسه) وهذا فى القائم ولو كان تاماً فالعبرة لرأسه لسقوط اعتبار قوائمه حينئذ فاجتمع الميخ والحرم

القوائم في الصيد اذا كان قائما عليها وجميعه اذا كان مضطجعا هو وبظاهره كقَالَ في الغاية يقتضى ان الحل لا يثبت الا اذا كان جميعه في الحل حالة الاضطجاع وليس كذلك في المبسوط اذا كان جزء منه في الحرم حالة النوم فهو من ميد الحرم والله اعلم اه فافهم **(قوله)** والعبرة لحالة الرمي) اى المتبر في الرامى حالة الرمي لاحالة الوصول عند الامام حتى لو رمى بحوسى الى الصيد فاسلم ثم وصل السهم اليه لا يؤكل ولورمى مسلما فارتد ثم وصل السهم يؤكل ح عن البحر **(قوله)** الا اذا رماه الخ) اقول قال في الباب ولورمى صيدا في الحل فهرب فاصابه السهم في الحرم ضمن ولو رماه في الحل واصابه في الحل فدخل الحرم فمات فيه لم يكن عليه الجزاء ولكن لا يلحق اكله ولو كان الرامى في الحل والصيد في الحل الا ان بينهما قطعة من الحرم فم فيهما السهم لاشئ عليه اه ولا يخفى ان ما ذكره الشارح هو المسئلة الاخيرة كما هو المتبادر مع انه قد جزم في البحر ايضا بانه لاشئ فيها من غير حكاية استحسان او قياس وانما حكي ذلك في المسئلة الاولى حيث نقل اولاه عن الحائثية وجوب الجزاء وانه اختلف كلام المبسوط في موضع لا يجب وفي موضع يجب وان هذه المسئلة مستثناة من اصل ابى حنيفة فان عنده المتبر حالة الرمي الا في هذه المسئلة خاصة ثم نقل عن البدائع ان الوجوب استحسان وعدمه قياس ووفق به بين كلامى المبسوط وكذا صرح القارى عن الكرمانى بانها مستثناة احتياطا في وجوب الضمان وبه ظهر ان الشارح اشبه عليه احدى المسلتين بالآخرى وسبقه الى ذلك صاحب النهر ولا يصح حمل كلامه على ما اذا مر السهم في الحرم واصاب الصيد في الحرم لانه ان كان الصيد وقت الرمي في الحرم لم تكن المسئلة مستثناة من اعتبار حالة الرمي ويكون وجوب الجزاء لاشك فيه قياسا واستحسانا وما نقله ح عن البحر لم أره فيه وان كان الصيد وقت الرمي في الحل والاصابة في الحرم يصير قوله ومر السهم في الحرم لافائدة فيه فافهم **(قوله)** وجاز بيعه الخ) ومثله لو قطع حشيش الحرم او شجره وادى قيمته ملكه وبكره بيعه قال في الهداية لانه ملكه بسبب محظور شرعا فلو اطلق له بيعه لتطرق الناس الى مثله الا انه يجوز البيع مع الكراهة بخلاف الصيد اه اى لانه بيع ميتة **(قوله)** لعدم الذكاة) عللة لجواز اكله وبيعه اى لانه لا يفتقر الى الذكاة فلا يصير ميتة ولذا يباح اكله قبل الشئ بخر عن المحيط **(قوله)** بخلاف ذبح المحرم) اى ذبحه صيدا الحل أو الحرم وقوله أو صيدا الحرم عطف على المحرم اى وبخلاف ذبح صيد الحرم من حلال او محرم فالمصدر في المعطوف عليه منضاف الى فاعله وفي المعطوف الى مفعوله وفي نسخة او حلال صيد الحرم وهى احسن لكن كون ذبح الحلال صيدا الحرم ميتة احد قولين كما ستعرفه **(قوله)** ولا يرى حشيشه) اى عندها وجوزة أبو يوسف للضرورة فان منع الدواب عنه معذرة وتماه في الهداية ونقل بعض المحشين عن البرهان تأييد قوله بما حاصله ان الاحتساج للرعى فوق الاحتياج للاذخر واقرّب حد الحرم فوق اربعة اميال في خروج الرعاة اليه ثم عودهم قد لا يبقى من النهار وقت تشعب فيه الدواب وفي قوله صلى الله عليه وسلم لا يخلخل خلاها ولا يعضد شوكتها وسكوته عن نفى الرعى اشارة لجوازه والالبينة والامساواة بينهما يلحق به دلالة اذا قطع فعل العاقل والرعى فعل المعجماء وهو جبار وعليه عمل الناس وليس في النص دلالة على نفى الرعى يلزم من اعتبار

والعبرة لحالة الرمي الا اذا رماه من الحل ومر السهم في الحرم يجب الجزاء استحسانا بادل (ولو شوى بيضا او جرادا) او حلب لبن صيد (فضنه لم يحرم أكله) وجاز بيعه وبكره ويجعل ثمنه في الفداء ان شاء لعدم الذكاة بخلاف ذبح المحرم او صيد الحرم فانه ميتة (ولا يرى حشيشه) بداية (ولا يقطع)

الضرورة معارضته بخلاف الاحتشاش اه لكن في قوله والرعى فعل العجماء نظر لانها لوارعت بنفسها لاشئ عليه اتفاقا وانما الخلاف في ارسالها للرعى وهو مضاف اليه **(قوله بمنجل)** كمفصل ما يخص به الزرع **(قوله الا الاذخر)** بكسر الهمزة والحاء وسكون المذال المعجمتين نبت بمكة طيب الرائحة له قضبان دقة يسقف بها البيوت بين الحشبات ويسد بها الحلاء في القبور بين اللبانات قهستاني ملخصا ووجه استثنائه في الحديث مذكور في البحر وغيره **(قوله ولا بأس)** هي هنا للإباحة لمقابلتها بالحرمة لاما تركه أولى قارى **(قوله ويقتل قلة الخ)** متعلق بقوله بعده تصدق والمراد بالقتل ما يشمل المباشرة والتسبب القصدي كما أفاده بقوله لتموت احترازا عما لو لم يقصد بإلقاء الثوب القتل كما لو غسل ثوبه فمات وكالقاء الثوب القاؤها لان الموجب ازالته عن البدن لا خصوص القتل كما في البحر والمراد بالقلة مادون الكثير الآتي بيانه وفصل في الباب بان في الواحدة تصدقا بكسرة وفي الثنتين والثلاث قفصة من طعام وفي الزائد مطلقا نصف صاع **(قوله والجراد كالقمل)** قال في البحر ولم أر من تكلم على الفرق بين الجراد القليل والكثير كالقمل وينبغي ان يكون كالقمل ففي الثلاث وما دونها يتصدق بما شاء وفي الأكثر نصف صاع وفي المحيط ملوك اصاب جرادة في احراره ان صام يوما فقد زاد وان شاء جمعها حتى تصير عدة جرادات فيصوم يوما اه وينبغي ان يكون القمل كذلك في حق العبد لما علم ان العبد لا يكفر الا بالصوم اه ولا يخفى ان مافى المحيط صريح في الفرق بين حكم القليل والكثير ولكن ليس فيه بيان الفرق بين مقدار القليل والكثير وعليه يحمل قول البحر ولم أر الخ وبه اندفع اعتراض النهر **(قوله الا العتق)** هو طائر ابيض فيه سواد وبياض يشبه صوته العين والفاق قالموس ومثله في الحكم الزاغ وأنواع الغراب على ما في فتح الباري خمسة العتق والابقع الذى في ظهره أو بطنه بياض والغداف وهو المعروف عند اهل اللغة بالابقع ويقال له غراب البين لانه بان عن نوح عليه الصلاة والسلام واشتغل بحيفة حين ارسله ليأتى بخبر الارض والاعصم وهو في رجله او جناحه أو بطنه بياض أو حمرة والزاغ ويقال له غراب الزرع وهو الغراب الصغير الذى يأكل الحب ح عن القهستاني **(قوله وتعميم البحر)** حيث جعل العتق كالغراب واعترض على قول الهداية انه لا يسمى غرابا ولا يتبدى بالأذن بقوله فيه نظر لانه دائما يقع على دبر الدابة كما في غاية البيان **(قوله رده في النهر)** اى بما في المراج من انه لا يفعل ذلك غالبا وبما في الظهيرية حيث قال وفي العتق روايتان والظاهر انه من الصيد اه **(قوله وكلب عقور)** قيده بالعقور اتباعا للحديث والا فالعقور وغيره سواء اهليا كان او وحشيا بحر **(قوله اى وحشى)** ليس تفسيراً للعقور بل تقييده - اى لان العقور من العقر وهو الجرح وهو ما يفرض شره وايدأؤه قهستاني **(قوله ماغيره)** اى غير الوحشى وهو الاهلى فليس بصيد اصلا فلا معنى لاستثنائه لكن قدما عن الفتح ان الكلب مطلقا ليس بصيد لانه اهلى في الاصل وايضا فان العقرب وما بعده ليس بصيد ايضا **(قوله وبعوض)** هو صغير البق ولاشئ يقتل الكبار والصغار شر نبالية **(قوله لكن لا يحل الخ)** استدراك على الاطلاق في التمل فان ظاهره جواز اطلاق قتله بجميع انواعه مع ان فيه مالا يؤذى

بمنجل (الا الاذخر ولا بأس بأخذكته) لانها كالخاف (ويقتل قلة) من بدنه او القاها او القاؤه في الشمس لتموت (تصدق بما شاء كجرادة ويجب الجزاء فيها) اى القملة (بالدلالة كما في الصيدو) يجب (في الكثير منه نصف صاع) الكثير (هو الزائد على ثلاثة) والجراد كالقمل بحر (ولا شئ يقتل غراب) الا العتق على الظاهر ظهيرية وتعميم البحر رده في النهر (وحدأة) بكسر ففتحتين وجوز البرجندى فتح الحاء (وذئب وعقرب وحية وفأرة) بالهمز وجوز البرجندى التسهيل (وكلب عقور) اى وحشى أماغيره فليس بصيد اصلا (وبعوض وتمل) لكن لا يحل قتل مالا يؤذى ولذا قالوا لم يحل قتل الكلب الاهلى الا اذا لم يؤذ والا امر يقتل الكلاب منسوخ كافي الفتح

وهذا الحكم عام في كل ما لا يؤذي كاصرحوا به في غير موضع ط (قوله أى اذا لم تضر) تنقيد للنسخ ذكره في النهر اخذا مما في الملتقط اذا كثرت الكلاب في قرية واضرت بأهلها امر اربابها بقتلها فان ابو ارفع الامر الى القاضي حتى يأمر بذلك اه (قوله وبرغوث) بضم الباء والغين ط (قوله وفراش) جمع فراشة وهى التى تهافت في السراج قاموس (قوله ووزغ) هوسام ابرص بتشديد الميم (قوله وأم حنين) بمهملة مضمومة فوحدة مفتوحة فتحية على وزن زير دوية تشبه الضب (قوله وكذا جميع هوام الارض) الاولى ابدال جميع بياق لان ما قبله من الهوام وهى جميع هامة كل حيوان ذى سم وقد تطلق على مؤذ ليس له سم كالقملة اما الحشرات فهى جمع حشرة وهى صغار دواب الارض كما في الديوان ط عن ابى السعود (قوله وسبع) هو كل حيوان يختطف عادادة (قوله اى حيوان) اشار الى ما في النهر من ان هذا الحكم لا يخص السبع لان غيره اذا صال لاشئ يقتله ذكره شيخ الاسلام فكان عدم التخصيص أولى اذ المفهوم معتبر في الروايات اتصافا اه لكن ينبغي تنقيد الحيوان بغير الماء كولو في البحر من ان اجل لو صال على انسان فقتله فعليه قيمته بالغة ما بلغت لان الاذن في قتل السبع حاصل من صاحب الحق وهو الشارع اما اجل فلم يحصل الاذن من صاحبه (قوله صائل) أى قاهر وحامل على المحرم من الصولة او الصلاة بالهمزة فهستأني وقيدته لما مر من ان غير الصائل يجب بقتله الجزاء ولا يجاوز عن شاة وما في البدائع من ان هذا اى عدم وجوب شئ انما هو فيما يتبدى بالاذى كالضبع والثعلب وغيرها اما ما يتبدى به غالبا كالاسد والذئب والنمر والفهد فلم يحرم قتله ولاشئ عليه قال بعض المتأخرين انه بمذهب الشافعى انسب نهر قلت والقاتل ابن كمال لكن ذكر في الفتح اول الباب كلام البدائع وجعله مقابل المنصوص عليه في ظاهر الرواية ثم قال ثم رأيت رواية عن ابى يوسف قال في الحائنة وعن ابى يوسف الاسد بمنزلة الذئب وفي ظاهر الرواية السباع كلها صيد الا الكلب والذئب اه فافهم (قوله كاتلزمه قيمته) اى بالغة ما بلغت لما لكة يعنى وقيمة لله تعالى لا تجاوز قيمة شاة بحر قلت هذا لو غير صائل اما الصائل فقد علمت انه لا يجب فيه لله تعالى شئ فلذا اقتصر الشارح على قيمة واحدة فافهم (قوله وله) اى للمحرم (قوله ولو ابوهاظيا) اخرج الام اذا كانت ظنية فان عليه الجزاء لما ذكره الشارح ط (قوله وبط اهلى) هو الذى يكون في المساكن والحياض لانه الوف بأسل الحلقة احترازا عن الذى يطير فانه صيد فيجب الجزاء بقتله بحر (قوله ولو لحرم) الام للتعليل اى ولو صاده الحلال لاجل المحرم بلا امره خلافا للامام مالك كما في الهداية (قوله وذبحه في الحل) اما لو ذبحه في الحرم فهو ميتة كإفدائه وفي الباب اذا ذبح محرم او حلال في الحرم صيدا فذبحته ميتة عندنا لا يحل أكلها له ولا لغيره من محرم او حلال سواء اصطاده هو اى ذابحه او غيره محرم او حلال ولو في الحل فلو أكل المحرم الذابح منه شيئا قبل اداء الضمان او بعده فعليه قيمة ما أكل ولو أكل منه غير الذابح فلاشئ عليه ولو أكل الحلال مما ذبحه في الحرم بعد الضمان لاشئ عليه لا أكل ولو اصطاد حلال فذبحه لمحرم او اصطاد محرم فذبحه حلال فهو ميتة اه وقال شارحه القارى اعلم انه صرح غير واحد كصاحب الايضاح والبحر الزاخر والبدائع وغيرهم بان ذبح الحلال صيدا المحرم يجعله ميتة لا يحل أكله

لالمحرم

اى اذا لم تضر (وبرغوث وقراد وسلحفاة) بضم ففتح فسكون (وفراش) وذباب ووزغ وزنبور وقنفذ وصرصر وصياح ليل وابن عرس وام حنين وام اربعة واربعين وكذا جميع هوام الارض لانها ليست بصيد ولا متولدة من البدن (وسبع) اى حيوان (صائل) لا يمكن دفعه الا بالقتل فلو أمكن بغيره فقتله لزمه الجزاء كاتلزمه قيمته لو لم ياكل (وله ذبح شاة ولو ابوهاظيا) لان الام هى الاصل (وبقر وبغير ودجاج وبط اهلى واكل ماصاده حلال) ولو لحرم (وذبحه) في الحل (بالدلالة محرم) لا (امره) ولا اعانته عليه فلو وجد احدها حل للحلال

وان أدى جزاءه من غير تعرض لحلاف وذكر قاضي خان انه يكره اكله تنزيها وفي اختلاف المسائل اختلفوا فيها اذا ذبح الحلال صيدا في الحرم فقال مالك والشافعي واحمد لا يحل اكله واختلف اصحاب ابى حنيفة فقال الكرخي هو ميتة وقال غيره هو مباح اهـ (قوله على المختار) راجع لقوله لا للمحرم وهذا ما رواه الطحاوي وقال الجرجاني لا يحرم وغلظه القدوري واعتمد رواية الطحاوي فتح وبحر (قوله) وتجب قيمته بذبح حلال) هذا مكرمع قوله سابقا وذبح حلال صيد الحرم الا انه اعاده ليرتب عليه قوله ولا يجزئه الصوم ط واراد بالذبح الاتلاف ولو تسبى على وجه العدوان فلو ادخل في الحرم بازيا فأرسله فقتل حياه الحرم لم يضمن لانه اقام واجبا وما قصد الاستيصاد فلم يكن تعديا في السبب بل كان مأمورا بحر (قوله ولا يجزئه الصوم) انما اقتصر على نفى الصوم ليفيد ان الهدى جائز وهو ظاهر الرواية كما في البحر وفي اللباب فان بلغت قيمته هديا اشتراه بها ان شاء وان شاء اشترى بها طعاما فيصدق به كاسرو ويجوز فيه الهدى ان كانت قيمته قبل الذبح مثل قيمة الصيد ولا يشترط كونها مثلها بعد الذبح واما الصوم في صيد الحرم فلا يجوز للحلال ويجوز للمحرم (قوله لانه انحرامة) لان الضمان فيه باعتبار المحل وهو الصيد فصار كفرامة الاموال بخلاف المحرم فان ضمانه جزاء الفعل لا المحل والصوم يصلح له لانه كفارة بحر (قوله في دلالة) اي دلالة الحلال ولو لمحرم والفرق بين دلالة المحرم ودلالة الحلال ان المحرم ترك التعرض بالا حرام فلما دل ترك ما التزمه فضمن كالمودع اذا دل السارق على الوديعة ولا التزام من الحلال فلا ضمان بها كالا جني اذا دل السارق على مال انسان بحر (قوله ولو حلالا) الاولى ان يقال وهو حلال كاقيدته في مجمع الانهر قال وانما قيدنا به لتظهر فائدة قيد الدخول في الحرم فان وجوب الارسال في المحرم لا يتوقف على دخول الحرم لانه بمجرد الاحرام يجب عليه كافي الاصلاح وغيره وهذا يظهر ضعف ما قيل حلالا او محرما اهـ وعليه ينبغي ان يقال وهو في الحل بدل قوله ولو في الحل اهـ ح والاصل ان الكلام فيمن كان حلالا في الحل واراد الاحرام او دخول الحرم وكان في يد صيد وجب عليه ارساله وفي اللباب وشرحه اعلم ان الصيد يصير آمنا بثلاثة اشياء باحرام الصائد او بدخوله في الحرم او بدخول الصيد فيه ولو اخذ صيدا في الحل او الحرم وهو محرم او في الحرم وهو حلال لم يملكه ووجب عليه ارساله سواء كان في يده او قصصه او في بيته ولو لم يرسله حتى هلك وهو محرم او حلال فعليه الجزاء (قوله يعني الجارحة) محترزه قوله لا ان كان في بيته او قصصه (قوله وجب ارساله) قال في البحر اتفاقا (قوله اي اطارته) لو قال اي اطلاقه لكان اشمل لتناول الوحش فان هذا الحكم لا ينحصر الطير اهـ ح وشمل اطلاقه ما لو غصبه وهو حلال من حلال فاحرم الغاصب فانه يلزمه ارساله وعليه قيمته للمالك فلورده له برى ولزمه الجزاء كذا في الدراية معزيا الى المنتقى نهر قال في الفتح وهذا لغز غاصب يجب عليه عدم الرد بل اذا فعل يجب به الغنم (قوله او ارساله لا يحل وديعة) هذا قول ثان في تفسير الارسال حكاه القهستاني بعد حكاية الاول وعزاء للتحفة ويشكل عليه مسألة الغاصب حيث لزمه الجزاء وان رده للمالك وايضا فالرسول في حال اخذ الصيد هو في الحرم فيلزمه ارساله وضمان قيمته للمالك كالغاصب كما افاده ط وايضا اعترضه ابن كمال بأن يد المودع يد المودع لكن رده في النهر

على المختار) وتجب قيمته
بذبح حلال صيد الحرم
و تصدق بها ولا يجزئه
الصوم لانها انحرامة لا كفارة
حتى لو كان الذبايح محرما
اجزاء الصوم وقيد بالذبح
لانه لا شيء في دلالة الاالاتم
(ومن دخل الحرم) ولو
حلالا (او احرم) ولو
في الحل (وفي يده حقيقة)
يعني الجارحة (صيد وجب
ارساله) اي اطارته او ارساله
للمحل وديعة قهستاني

بما في فوائد الظهيرية ان يدخامه كرحله وحاصله ان المحظور كون الصيد في يده الحقيقية ويده فيما عند المودع غير حقيقة بل هي مثل يده على ما في رحله او قصصه او دخامه لكن يرد عليه ما سرعن ط وقد يجاب بأنه يمكنه ان يتاوله في طرف الحرم لمن هو في الحل او يرسله في قصص ثم اعلم ان الذي يظهر من كلامهم ان هذين القولين في المسئلة الثانية فقط وهي من احرم في الحل وفي يده صيداً ما الاولى وهي لو دخل الحرم وفي يده صيد فالواجب عليه الارسال بمعنى الاطارة لقوله في الهداية عليه ان يرسله فيه اى في الحرم وتعليقه له بأنه ما حصل في الحرم وجب ترك التعرض لحرمه الحرم وصار من صيد الحرم وكذا ما قدمناه عن الباب من ان الصيد يصير آمناً بثلاثة اشياء الخ وكذا قول الباب ولو ادخل محرم او حلال صيداً للحل الحرم صار حكمه حكم صيد الحرم وكذا قول المصنف الآتي فلو كان جارحاً حاله فانه لو كان له ايداع الجارح بعدما ادخله الحرم لم يجز له ارساله مع العلم بأن عادة الجارح قتل الصيد وكذا قول الباب لو أخذ صيد الحرم فأرسله في الحل لا يبرأ من الضمان حتى يعلم وصوله الى الحرم آمناً فكيف اذا اودعه فأملاً **(قوله على وجه غير مضع له)** يفسره ما قبله فكان الاولى تأخير عنه كما فعل في شرحه على الملتقى حيث قال كأن يودعه او يرسله في قصص **(قوله وفي كراهة جامع الفتاوى)** الى قوله لا يجب ساقط من بعض النسخ وحاصله ان اعتاق الصيد اى اطلاقه من يده جائز ان اباحه لمن يأخذه وهو تنقيذ لقوله لان تسبب الدابة حرام وقيل لاى لا يجوز اعتاقه مطلقاً كما هو ظاهر اطلاق حرمة التسبب لانه وان اباحه فالأغلب انه لا يقع في يد أحد فيبقى سائبة وفيه تضييع للمال وقوله ولا يخرج عن ملكه باعتاقه يحتمل معنيين * الاول انه لا يخرج عن ملكه قبل ان يأخذه احد فأن احده احد بعد الاباحة ملكه كما تفيد عبارة مختارات النوازل * الثانى انه لا يخرج مطلقاً لان التملك للجهد لا يصح مطلقاً او الاقنوم معلومين لما في لفظة البحر عن الهداية ان كانت النقطة شيئاً يعلم ان صاحبها لا يبطئها كالثوابة وقشر الرمان يكون القاؤه اباحه حتى جاز الانتفاع به من غير تعريف ولكن يبقى على ملك مالكة لان التملك من المجهد لا يصح قال وفي البرازية للمالك اخذها منه الا اذا قال عند الرمي من اخذها فهو له لقوم معلومين ولم يذكر السرخصى هذا التفصيل اه فينبغي ان يكون اعتاق الصيد كذلك وتكون فائدة الاباحة حل الانتفاع به مع بقاءه على ملك المالك لكن في لفظة التارخانية ترك دابة لا قيمة لها من الهزال ولا يبيحها وقت التزك فأخذها رجل واصلحها فالتيس ان تكون للآخذ كقشور الرمان والمروحة وفي الاستحسان تكون لصاحبها قال محمد لاننا لو جوزنا ذلك في الحيوان لجوزنا في الجارية ترمى في الارض مريضة لا قيمة لها فيأخذها رجل وينفق عليها فبطلواها من غير شراء ولا هبة ولا ارث ولا صدقة او بيعتها من غير ان يملكها وهذا امر قبيح اه ما خصا ومقتضاه ان غير الحيوان كالقشور يكون طرحه اباحه بدون تصريح وانه يملكه الآخذ بخلاف الحيوان فلا يملكه الا بالتصريح بالاباحة كما هو مفهوم قوله ولم يبيحها وهذا خلاف ما ذكرناه عن البحر وعلى هذا يخرج ما في مختارات النوازل ويأتى قريباً قول ثالث وهو ان غير الحرم لو ارسله يكون اباحه لانه ارسله باختياره فيكون كقشور الرمان **(قوله وحينئذ)** اى حين اذ كان اعتاق الصيد لا يجوز الا اذا اباحه لمن يأخذه تنقيد

(على وجه غير مضع له)
لان تسبب الدابة حرام
وفي كراهة جامع الفتاوى
شرى عصافير من الصياد
واعتقها جاز ان قال من
اخذها فهي له ولا يخرج
عن ملكه باعتاقه وقيل
لانه تضييع للمال اه
قلت وحينئذ تنقيد
الاطارة بالاباحة

الاطارة اى التى فسر بها الارسال بالاباحة ويؤيده قول المعراج ولو كان فى يده فعليه ارساله على وجه لا يضيع فان ارسال الصيد ليس بتدويع كتنسيب الدابة بل هو حرام الا ان يرسله للعلف او يبيع للناس اخذه كذا فى الفوائد الظهيرية اه وقال بعده على وجه لا يضيع بأن يخليه فى بيته او يودعه عند هلال اه لكن ظاهر ما قدمناه عن القهستاني من حكاية القولين فى تفسير الارسال ان فسر بالاطارة بقيد بالاباحة لانه يقول ان الارسال واجب فلم يكن فى معنى التنسيب المحذور ومن فسر الارسال بالوديعة فكأنه يقول حيث امكنه دفع التعرض للصيد بها فلا حاجة الى اطارة المضيق للملك لان دفع الضرورة بدونها ولذا قال قاضيخان فى شرح الجامع لو احرم والصيد فى يده عليه ان يرسله لكن على وجه لا يضيع لان الواجب ترك التعرض بازالة اليد الحقيقية لا بابطال الملك اه وكون الاباحة تنفى التضيق ممنوع لان الغالب على الصيد انه اذا ارسل لاصيد ثانيا فيبقى ملكه ضائعا والتنسيب لا يجوز وانما يجب الارسال مطلقا فيما صاد وهو محرم كمر لانه لم يملكه فليس فيه تضيق ملك هذا مظهر لى وقد علمت مما قدمناه ان هذا كله فيما لو اخذ صيدا ثم احرم اما لو دخل به الحرم فانه يلزمه ارساله بمعنى اطارته وانه ليس له ايداعه لانه صار من صيد الحرم (قوله فأنمل) كذا فى بعض النسخ وفى بعضها قبل وقال ح هو ظرف مبنى على انضم اى قبل اطارة العامل فيه الاباحة (قوله واصلحها) ليس بقيد فيما يظهر لان المدار فى التملك على الاباحة وقديقال انما قيد به لمنع الاخذ لان قوله من اخذها فمى له ينزل هبة والاصلاح زيادة تمنع من الرجوع منها وبدونه له الرجوع اذ الامناع ويجزى ط (قوله والقول له) اى للمالك انه لم يجعها لاحد لانه ينكر الاباحة التملك وان برهن الآخذ او نكس عن العين سلمت للآخذ ط عن نقطة البحر (قوله لا ان كان فى بيته او قفصه) اى ولم يكن اصطاده فى الاحرام اما لو اصطاده فى الاحرام يلزمه ارساله بالاجماع معراج (قوله لجريان العادة) اى من لدن الصحابة الى الآن وهم التابعون ومن بعدهم يجرمون وفى بيوتهم حاء فى ابراج وعندهم دواجن وطيور لا يطلقونها وهى احدى الحجج فدل على ان استبقاها فى الملك محفوظة بغير اليد ليس هو التعرض المتمنع فتح والدواجن جمع داجن وهو الذى الف المكان من صيود وحشيات ومستأنسة (قوله ولو القفص فى يده) اى مع خادمه او فى رحله معراج وقيل ان كان القفص فى يده يلزمه ارساله لكن على وجه لا يضيع هداية وهو ضعيف كما فى التهر قال ح والظاهر ان مثله ما اذا كان الجبل المشدود فى رقبة الصيد فى يده (قوله بدليل الخ) فانه بأخذ الغلاف بيده لم يجعل المصحف بيده فكذا بأخذ القفص لا يكون الطير فى يده (قوله اخذه منه) صفة لانسان والضمير فى منه للجل ومثله ما لو اخذه من الحرم بالاولى لانه لو كان غير مملوك لا يملكه الى الآخذ قلملوك اولى فافهم (قوله لانه لم يخرج عن ملكه) الاولى حذفه والاقتصار على التعليل الثانى لانه عين قول المصنف ولا يخرج عن ملكه ط (قوله لانه ملكه وهو حلال) علة لعدم خروج الصيد عن ملكه ومفهومه انه لو ملكه وهو محرم يخرج عن ملكه مع ان المحرم لا يملك الصيد فلو قال لانه اخذه وهو حلال لكان احسن ح (قوله لما يأتى) اى فى قول المصنف والصيد لا يملكه المحرم الخ (قوله لانه لم يرسله عن اختيار) كذا فى بعض النسخ اى لان الشرع الزمه بأرساله

فأنمل اه وفى كراهة مختارات التوازل سبب دابته فأخذها آخر واصلحها فلا سبيل للمالك عليها ان قال عند تنسيبها هى لمن اخذها وان قال لاحاجة لى بها فله اخذها والقول له بينه اه (لا) يجب (ان كان) الصيد (فى بيته) لجريان العادة القاشية بذلك وهى من احدى الحجج (او قفصه) ولو القفص فى يده بدليل خذ المصحف بغيره للمحدث (ولا يخرج) الصيد (عن ملكه بهذا) الارسال فله امساكه فى الحل و) له (اخذ من انسان اخذه منه) لانه لم يخرج عن ملكه لانه ملكه وهو حلال بخلاف ما لو اخذه وهو محرم لما يأتى لانه لم يرسله عن اختيار

فكان مضطرا اشترى اليه والمناصب عطفه بالواو لانه علة ثانية لقوله أخذه الخ وقد علل به الترتاشى كاعترافه اليه في الفتح وقال انه يدل على انه لو ارسله من غير احرام يكون اباحة اه اى فليس له أخذه ممن اخذه وان لم يصرح بالاباحة وقت ارساله لانه غير مضطر اليه فكان مجرد ارساله اباحة كاقفاء قشور الرمان كما قدمناه **(قوله)** فلو كان جارحا) تبرع على قوله وجب ارساله والجرح من الصيد ماله ناب او مغل بصيد به **(قوله)** لفعله ما وجب عليه) وهو ارساله لاعلى قصد الاصطياد والمسئلة مفروضة فيما اذا دخل به الحرم وهذا مؤيد لما قلنا من ان من دخل الحرم بصيد وجب عليه ارساله بمعنى اطارته لانه صار من صيد الحرم وليس له ايداعه والالكان الواجب الايداع في الجوارح دون الارسال لان الجوارح عادت قتل الصيد فيكون متعديا بارساله في الحرم **(قوله)** فلو باعه) مفرع ايضا على قوله وجب ارساله والضمير فيه للصيد الذى اخذه حلال ثم احرم او دخل به الحرم لان في قوله رد المبيع الخ اشارة الى ان البيع قائم لا باطل كاتص عليه في الشربلالية عن الكافي والزبلى بخلاف ما لو اخذ الصيد وهو محرم وباعه فان بيعه باطل ككسبه كره واطلق في البيع فتشعل ما اذا باعه في الحرم او بعدما اخرجه الى الحل لانه صار بالادخال من صيد الحرم فلا يحل اخراجه بعد ذلك كذا عزاه في البحرالى الشارحين ثم نقل عن المحيط خلافة من جواز البيع والاكل بعد والاخراج مع الكراهة لكن ذكر في النهران ضعيف قلت لكن هذا اذا لم يؤد جزءا بعد الاخراج اما لو اداه فانه يملكه ويخرج عن كونه صيدا الحرم كما يأتى في مسألة الظبية ثم ان هذا ايضا مؤيد لما قلناه من انه اذا دخل الحرم بصيد ليس له ان يرسله الى الحل ودبعية لما علمت من انه لا يحل اخراجه بل عليه ارساله في الحرم واما ما مر من انه لا يخرج عن ملكه بهذا الارسال فله اخذه في الحل وله اخذه ممن اخذه ومقتضاه ان له بيعه واكله ايضا فلا ينافى ما هنا لان ذلك فيما لو ارسله وخرج الصيد بنفسه بخلاف ما اذا اخرجه قال في الباب ولو خرج الصيد من الحرم بنفسه حل اخذه وان اخرجه احد لم يحل فافهم **(قوله)** والا) اى وان لم يبق المبيع في يد المشتري بان تلفه او تلف او غاب المشتري ولا يمكن ادراكه ط عن ابى السعود **(قوله)** فعليه الجزاء) تقدم قريبا بيانه وان الصوم في صيد الحرم لا يجوز للحلال ويجوز للمحرم **(قوله)** لان حرمة الحرم) اى فيما لو ادخل الصيد الحرم ثم باعه فيه اى بعدما اخرجه لكونه صار صيدا الحرم فيمتنع بيعه مطلقا كما مر فافهم وقوله والاحرام فيما لو أخذه ثم احرم **(قوله)** ولو أخذ حلال) اى في الحل لباب وقوله ضمن مرسله لان الآخذ مالك الصيد ملكا محترما فلا يبطل احترامه باحرامه وقد تألفه المرسل فيضمنه بخلاف ما أخذه في حالة الاحرام لانه لا يملكه والواجب عليه ترك التعرض ويمكنه ذلك بأن يخليه في بيته فاذا قطع يده عنه كان متعديا هداية ومقتضى هذا مع ما قدمناه انه لو دخل به الحرم فارسله احد لا يضمن المرسل لان الآخذ يلزمه ارساله وان كان ملكه ولا يمكنه تخليته في بيته فلم يكن المرسل متعديا تأمل **(قوله)** وقوله استحسن) وجهان المرسل أمر بالمعروف ونه عن المنكر وما على المحسنين من سبيل قال في الهداية ونظيره الاختلاف في كسر المعازف اى آلات اللهو كالغيتور قال في البحر وهو يقتضى ان يفتى بقوله هما هنالان الفتوى على قولهما في عدم الضمان بكسر المعازف اه قال ط وأشار الشارح الى ذلك لان

(فلو) كان (جارحا) كبا
(فقتل حمام الحرم فلائى)
(عليه) لفعله ما وجب عليه
(فلو باعه رد المبيع ان في
والافعليه الجزاء) لان
حرمة الحرم والاحرام
تمنع بيع الصيد (ولو اخذ
حلال صيدا فأحرم ضمن
مرسله) من يده الحكمية
اتفاقا ومن الحقيقة عنده
خلافا لهما وقولهما
استحسن كافي البهان

مطلب

لا يجب الضمان بكسر
آلات اللهو

الفتوى على الاستحسان الأفي استثنى من مسائل قليلة **(قوله ! يملكه)** لان الصيد لم يبق محالاً للملك في حق المحرم فصار كما اذا اشترى الخمر هداية **(قوله بل بسبب جبرى)** هو ما يحصل به الملك بلا اختيار وقبول **(قوله والسبب الجبرى)** أتى به ظاهراً ولم يقل وهو ليفيدان المراد مطلق السبب لا بقيد كونه في الصيد أفاده ط **(قوله في احدى عشر)** حق العبارة احدى عشرة لانه يجب المطابقة فيه بتأنيث الجزأين لتأنيث المعداد **(قوله مبسوطة في الاشياء)** لاحاجة الى ذكرها هنا وقد ذكرها المحشى **(قوله فلذا قال الخ)** الاول ان يقول ومثل للجبرى تبعاً للبحر بقوله الخ ط **(قوله وجعله في الاشياء بالاتفاق)** حيث قال لا يدخل في ملك احد شئ بغير اختياره الا لاثبات اتفاق الخ **(قوله لكن في التهر الخ)** هذا الاستدراك ليس في محله لان كلام الاشياء كما رأيت مطلق لا يتقيد بهذه الصورة ولا شك في الاتفاق على كون الارث مطلقاً سبباً جبرياً وانما لم يكن سبباً في صورة المحرم اذا مات مورثه عن صيد على كلام السراج لقيام المانع وهو الاحرام كقيام الموانع الاربعه اى الرق والكفر والقتل واختلاف الملك فكما لا يتقيد قيام تلك النواع في سببية الارث لا يتقيد هذا فيها اهرح وان جعل استدراكاً على المتن كن في محله ط **(قوله وهو الظاهر)** هذا من كلام التهر حيث قال وهو الظاهر لما سأتى اى من كون الصيد محرم العين على المحرم ولم يظهر لى وجه ظهوره اذ بعد تحقق سبب الارث وهو موت المورث لا بد من قيام نص يدل على كون الاحرام مانعاً من ائث الصيد كقيامه على الموانع الاربعه وكون الصيد محرم العين على المحرم بقوله تعالى وحرم عليكم صيد البر مادمت حراماً ولذا منع من سائر التصرفات لا يدل على منع ائثه فان الخمرية محرمه العين ايضا وتورث **(قوله فان قتله)** اى الصيد الذى أخذته المحرم **(قوله محرم آخر الخ)** احترازه عن البهيمه وبالبائع المسلم عن الصبي والكافر كما أتى وكان ينبغي زيادة عاقل للاحتراز عن المجنون فانه في حكم الصبي كما في ط عن الحموى وخرج ايضا ما لو قتله حلال فانه ان كان في الحرم لزمه الجزاء والا فلا لكن يرجع عليه الآخذ بما ضمن فالرجوع فيه لافرق فيه بين المحرم والحلال بحر **(قوله)** لانه قرر عليه ما كان بمعرض السقوط فانه كان محتمل الارسال قبل قتله وللتقرير حكم الابتداء في حق التضمن كشهود الطلاق قبل الدخول اذا رجعوا كما في الهداية **(قوله على ما اختاره الكمال)** وجزءه به الزبائى وصرح به في المحيط عن المتقى وظاهر ما في النهاية ان يرجع الآخذ بالقيمة مطلقاً عن البحر **(قوله ! يرجع على ربه)** عبارة الباب ولو قتله بهيمة في يده فعليه الجزاء ولا يرجع على احد قال شارحه اى من صاحب البهيمه او راكمها وساقطها وقائدها والمسئلة مصرحة في البحر الزاخر اه اقول وهذا في الرجوع على الراكب ونحوه اما ضمان الراكب ونحوه الجزاء فلا شك فيه قال في معراج الدراية وكذا لو كان راكمها او ساقطاً او قئداً فالتفت الدابة بيدها او رجلها او فها صيدا فعليه الجزاء ففيه **(قوله ولو صيدا او نصرانياً)** محترز قوله بالغ مسلم عبارة المعراج لا يجب على الصبي والمجنون والكافر فزاد المجنون لانه كالصبي كما مر وعبر بالكافر لان التصرف اثنى غير قيد واخرجه عن محرم باعتبار الصورة والا فالكافر ليس اهلاً للثبة التى هى شرط الاحرام **(قوله لا جزاء عليه)** بل على الآخذ وحده **(قوله لانه يلزمه حقوق العباد)** وهما ما قرر

(ولو أخذته محرم لا يضمن) مرسله اتفاقاً لان المحرم لم يملكه حينئذ فلا يأخذه ممن أخذته والصيد لا يملكه المحرم بسبب اختيارى كشرائه وهبة **(بل بسبب جبرى)** والسبب الجبرى في احدى عشر مسألة مبسوطة في الاشياء فلذا قال تبعاً للبحر عن المحيط **(كالارث)** وجعله في الاشياء بالاتفاق لكن في التهر عن السراج انه لا يملكه بالميراث وهو الظاهر **(فان قتله محرم آخر)** بالغ مسلم **(ضمناً)** جزائين الآخذ بالاخذ والقاتل بالقتل **(ورجع أخذته على قاتله)** لانه قرر عليه ما كان بمعرض السقوط وهذا **(ان كفر بمال وان)** كفر **(اصوم فلا)** على ما اختاره الكمال لانه لم يغرم شيئاً ولو كان القاتل بهيمة لم يرجع على ربه ولو **(صيدا او نصرانياً)** فلا جزاء عليه **(لكن رجوع)** الآخذ عليه بالقيمة لانه يلزمه حقوق العباد دون حقوق الله تعالى

على الآخذ ما كان بمعرض السقوط لزمه **(قوله)** وكل ما على المفردة دم (لوقال كفارة لشمل
الصدقة واستغنى عن قوله وكذا الحكم في الصدقة المراد بالكفارة ما يشمل كفارة الضرورة
فان القارن اذا لبس او غطى رأسه للضرورة تعددت الكفارة كافي البحر **(قوله)** يعني فعل
شي من محظورات الحج اي محظورات الاحرام اي ما حرم عليه فعله بسبب نفس الاحرام لامن
حيث كونه حجا او عمرة ولا ما حرم بسبب غير الاحرام وذلك كاللبس والتطيب وازالة شعر
أو ظفر فخرج ما لو ترك واجبا كالوترك السعى او الرمي أو أفاض قبل الامام او طاف جبا
او محدثا للحج والعمرة فان عليه الكفارة ولا تعدد على القارن لان ذلك ليس جناية على
نفس الاحرام بل هو ترك واجب من واجبات الحج والعمرة وكذا لو طاف جبا وهو غير
محرم لزمه دم كما نص عليه في البحر بخلاف نحو اللبس فانه جناية على الاحرام مع قطع
النظر عن كونه حجا او عمرة ولذا حرم عليه ذلك قبل الشروع في افعالهما فيتعذر الجزاء على
القارن ثلثه باحرامين وخرج ايضا ما لو قطع نبات الحرم فلا يتعد الجزاء به ايضا على القارن
قال في البحر لانه من باب الغرامات لاتعلق للاحرام به بخلاف صيد الحرم اذا قتله القارن فانه
يلزمه قيمتان لانه جناية على الاحرام وهو متعدد ولا ينظر الى كونه جناية على الحرم لان اقوى
الحرمين تستببع أذناهما والاحرام اقوى فكان وجوب القيمة بسبب الاحرام فقط لا بسبب
الحرم وانما ينظر الى الحرم اذا كان القاتل حلالا اه هذا مظهره في تقريره هنا وظاهر
تقرير السراج ان المراد بقوله وما على المفرد به دم ما كان فعلا احترازا عما كان تركا كترك
السعى وحدا الوقوف والطهارة وبه يشعر كلام الشارح لكن يرد عليه قطع النبات فانه فعل
تأمل **(قوله)** ومثله متمع ساق الهدى (اولى منه قول اللباب وما ذكرناه من لزوم الجزاء ين على
القارن هو حكم كل من جمع بين احرامين كالتمتع الذي ساق الهدى او لم يسقه لكن لم يخل من
العمرة حتى احرم بالحج وكذا من جمع بين الحجتين او العمرتين وعلى هذا لو احرم بمائة حجة
او عمرة ثم جنى قبل رفضها فعليه مائة جزاء اه فافهم **(قوله)** لجنايته على احرامه اي احرام
الحج واحرام العمرة وهو علة تعدد الدم والصدقة وما ذكره الشارح قيل قول المصنف
او أفاض من عرفة قيل الامام من انه لا مدخل للصدقة في العمرة يقتضى عدم تعدد الصدقة
على القارن لكن قدمنا جوابه هناك فتدبر **(قوله)** فعليه دم واحد (لتأخير الاحرام عن
الميثاق ولو عاد الى الميثاق وحرم سقط الدم ط وذكر في النهاية صورة يلزم القارن فيها
دمان للمجاوزه وهى ما لو جاوز فأحرم بحج ثم دخل مكة بعمرة ولم يعد الى الحل محرمًا وهى
غير واردة لان الدم الاول للمجاوزه والثاني لتركه ميثاق العمرة لانه لما دخل مكة التحق
بأهلها بحر **(قوله)** لانه حينئذ اي حين المجاوزة ليس بقارن وهذا تعليل لوجوب الدم
الواحد ويكون الاستثناء منقطعاً وذلك لان الدم يلزمه سواء احرم بعد ذلك بحج او عمرة او هما
او لم يحرم اصلا فلا دخل لكونه قارنا في وجوب ذلك الدم ط **(قوله)** تعدد الفعل اي الجناية
لان كل واحد منهما بالشركة يصير جانباً جناية تفوق الدلالة فيتعذر الجزاء بتعدد الجناية هداية
فافهم **(قوله)** لاتحاد المحل (فان الضمان في حق المحرم جزاء الفعل وهو متعدد وفي حق
صيد الحرم جزاء المحل وهو ليس بتعدد كرجلين قتل رجلًا خطأ يجب عليهما دية واحدة

(وكل ما على المفردة دم
بسبب جنايته على احرامه)
يعنى بفعل شيء من
محظوراتاته لا مطلقا اذ لو
ترك واجبا من واجبات
الحج او قطع نبات الحرم
لم يتعد الجزاء لانه ليس
جناية على الاحرام (فعلى
القارن) ومثله متمع
ساق الهدى (دمان وكذا
الحكم في الصدقة) فتنبى
ايضا لجنايته على احرامه
(الامجاوزه الميثاق غير
محرم) استثناء منقطع
(فعليه دم واحد) لانه
حينئذ ليس بقارن (ولو
قتل محرمان صيدا تعدد
الجزاء) لتعدد الفعل
(ولو حلالا لان) صيد
الحرم (لا) لاتحاد المحل

لأنها بدل المحل وعلى كل منهما كفارة لأنها جزء الفعل بحر وينبغي ان يقسم على عدد الرؤس
اذا قتله جماعة ولو قتله حلال وبحره فعلى المحرم جميع القيمة وعلى الحلال نصفها ولو قتله حلال
ومفرد وقارن فعل الحلال ثلث الأجزاء وعلى المفرد جزء وعلى القارن جزءا أن قهستاني وتامه
في البحر **(قوله)** وبطل بيع المحرم صيدا الح (أطلقه فشمع ما إذا كان العاقدان محرمين أو
احدهما فأفاد ان بيع المحرم باطل ولو كان المشتري حلالا وإن شراه باطل وإن كان البائع
حلالا وأما الجزء فأما يكون على المحرم حتى لو كان البائع حلالا والمشتري محرم فالزم
المشتري فقط وعلى هذا كل تصرف بحر **(قوله)** وكذا كل تصرف (أي من هبة ووصية
وجعله مهرا وبدل خلع لأن العين خرجت عن كونها محلا لسائر التصرفات ثم الأولى
تأخيره عن قوله وشراؤه ليكون تعميرا بعد تخصيص **(قوله)** ان اصطاده وهو بحر (أي لانه
ليملكه كإمراة وأفاد بهذا الشرط ان البطان اذا صاده وهو محرم وباعه كذلك اما لو صاده
وهو محرم وباعه وهو حلال فالبيع جائز كافي السراج ولو صاده وهو حلال وباعه وهو
محرم فالبيع فاسد كإمراة به تبعا للسراج أيضا أي اذا كان المشتري حلالا اما لو كان محرم
فالبائع باطل ولو كان البائع حلالا كإمراة أن ما ذكره من الشرط إنما هو في بيع المحرم
كإمراة في النهر قال ح اذا معنى لقولك وبطل شراء المحرم ان اصطاده وهو محرم فكان
عليه ان يذكر الشرط بعد الأول اه **(قوله)** وفي الفاسد يضمن قيمته (أي يضمن المشتري قيمة
الصيد للبائع لانه ملكه اه ح **(قوله)** أيضا (أي مع ضمانه أي المشتري الجزء المذكور في قوله
وعليه وعلى البائع الجزء فافهم ولا يخفى ان ضمانه الجزء إنما هو اذا كان محرمًا والا فلا يس
عليه سوى ضمان القيمة **(قوله)** كإمراة الكافي فيه للتأخير أي نظير ما مر من ضمان المرسل القيمة
في قوله اخذ حلال صيدا ضمن مرسله * (تبيينه) * ذكر في البحر عن أبي حنيفة قول
الكثير وحله لطم ما صاده حلال ولو هب محرم لم يحرم صيدا فأكله قال أبو حنيفة على الآكل
ثلاثة اجزئة قيمة للذبح وقيمة للأكال المحظور وقيمة للواهب لان الهبة كانت فاسدة وعلى
الواهب قيمته وقال محمد على الآكل قيمتان قيمة للواهب وقيمة للذبح ولا شيء الاكل عنده اه
والظاهر ان وجوب قيمة للواهب خاص فيما اذا اصطاده وهو حلال ليكون ملكه والا يملكه
فلا تجب له قيمة ولذا كانت الهبة فاسدة لا باطلة قيل وهذا بناء على القول بان الهبة الفاسدة
لا تصيد الملك بالقبض اما على مقابلة فلا شيء عليه للواهب قلت وهذا غير صحيح لانها مضمونة
على كل من القولين كالبيع الفاسد يملك بالقبض ويضمن بمثله او قيمته كما سيذكر في كتاب الهبة
ان شاء الله تعالى **(قوله)** بعدما خرجت (أي اخرجها محرم او حلال معراج **(قوله)** وماتنا)
علم حكم ذبحهما واتلافهما بأي وجه كان بالاولى ط **(قوله)** غريمهما (لان الصيد بعد
الاخراج من الحرم بق مستحق الامن شرعا ولهذا وجب رده الى أمته وهذه صفة شرعية
فسرى الى الولد اه ح **(قوله)** يجره (بفتح الياء من جزاء به وهو ثلاثي معتل الآخر كفي
القاموس وضيمر المستر للمخرج والبارز للولد ح وكل زيادة في الصيد كالسمن والشعر
فضمها على هذا التفصيل نهر أي ان يؤد جزاءها قبل موتها ضمن الزيادة وان أداء فلا
بحر وبه علم أنه لو جلت بعد اخرجها فهو كذلك كما أفاده ط **(قوله)** لعدم سرية الامن (

(وبطل بيع محرم صيدا)
وكذا كل تصرف
(وشراؤه) ان اصطاده
وهو محرم والا فالبيع
فاسد (فلو قبض) المشتري
(فعضب) في يده فعليه وعلى
البائع الجزاء (وفي الفاسد
يضمن قيمته أيضا كإمراة
(ولدت طية) بعدما
(اخرجت من الحرم وماتنا)
غريمها وان أدى جزاءها)
أي الام (ثم ولدت لم
يجزه) أي الولد لعدم
سرية الامن حينئذ وهل
يجب ردها بعد أداء الجزاء

أى الى الولد لانه لما أدى ضمان الاصل ملكها فخرجت من ان تكون صيد الحرم وبطل
استحقاق الامن قاضيخان قال في النهر حتى لو ذبح الام والاولاد يحل لكن مع الكراهة
كما في الغاية **(قوله الظاهر نعم)** نقله في النهر عن البحر بقوله فاذا أدى الجزاء ملكها ملكا
خيئنا ولذا قالوا بکراهة أكلها وهي عند الاطلاق تنصرف الى التحريم فدل على انه يجب ردها
بعد اداء الجزاء اه **(قوله آفاق الحج)** ترجمه في الكنتز بباب مجاوزة الميقات بغير احرام ووصله
المصنف بما سبق لانه جنابة ايضا لكن ما سبق جنابة بعد الاحرام وهذا قبله قال ح لوعبر
عن جاوز الميقات كما عبر به في الكنتز لشمول قوله كمكى يريد الحج الحج ولشمول حرما أحرم
لعمرة من الحرم وبستانيا أحرم لحجته واعمرة من الحرم فان كل من لم يحرم من ميقاته المعين له
لزومه ما لم يعد اليه سواء كان حرما أم بستانيا أم آفاقيا غاية الامر انه يشترط لازوم الاحرام
في البستانى والحرمى قصد النسك ويكفى في الآفاق قصد دخول الحرم قصد مع ذلك نسكا
ام لا اه واراد بالبستانى الحلى أى من كان في الحل داخل المواقيت والحاصل ان المحرم ثلاثة
اصناف آفاق وحلى وحرمى ولكل ميقات مخصوص تقدم بيانه في المواقيت فمن اراد نسكا
وجاوز وقته لزمه العود اليه **(قوله مسلم بالغ)** فلو جاوزه كافر او صبي فاسلم وبلغ لاشئ
عليهما ولم يقيد بالحر ليشمل الرقيق فانه لو جاوزه بلا احرام ثم اذن له مولاه فاحرم من مكة
فيايه دم يؤخذ به بعد العتق فتح **(قوله يريد الحج او العمرة)** كذا قاله صدر الشريعة وتبعه
صاحب الدرر وابن كمال باشا وليس بصحيح لما نذكر ومنشأ ذلك قول الهداية وهذا الذى
ذكرنا أى من لزوم الدم بالمجاوزه ان كان يريد الحج او العمرة فان كان دخل البستان لحاجة فله
ان يدخل مكة بغير احرام اه قال في الفتح يومهم ظاهره ان ما ذكرنا من انه اذا جاوز غير محرم
وجب الدم الآن بتلافاه مجله ما إذا قصد النسك فان قصد التجارة او السياحة لاشئ عليه بعد
الاحرام ام وليس كذلك لان جميع الكتب ناطقة بلزوم الاحرام على من قصد مكة سواء قصد
النسك ام لا وقد صرح به المصنف أى صاحب الهداية في فصل المواقيت فيجب ان يحمل على
ان الغالب فيمن قصد مكة من الآفاقين قصد النسك فالمراد بقوله اذا اراد الحج او العمرة
اذا اراد مكة اه ما خصا من ح عن الشر بتلافاه وليس المراد بمكة خصوصا بل قصد الحرم مطلقا
موجب للاحرام كما مر قبل فصل الاحرام وصرح به في الفتح وغيره **(قوله فلو لم يرد)**
الحج قد علمت ما فيه ح **(قوله على مامر)** أى اول الكتاب في بحث المواقيت في قوله وحرم
تأخير الاحرام عنهم لن قصد دخول مكة ولو لحاجة وفي بعض النسخ على ماسيا في المن قريبا أى
في قوله وعلى من دخل مكة بلا احرام حجة او عمرة **(قوله وجاوز وقته)** أى ميقاته والمراد
آخر المواقيت التى يمر عليها فلا يجب عليه الاحرام من اولها كما مر اول الكتاب **(قوله اعتبار**
الارادة عند المجاوزة) أى ان الآفاق الذى جاوز وقته تعتبر ارادته عند المجاوزة فان كان عند
قصد المجاوزة اراد دخول مكة لحج او غيره لزمه الاحرام من الميقات والابان أراد دخول
مكان في الحل لحاجة فلا شئ عليه واستظهر في البحر اعتبار الارادة عند الخروج من بيته
لكن ذكر ذلك في مسئلة البستان الآتية وأشار الشارح الى انه لا فرق بين الموضعين حيث
ذكر ذلك فيهما وسنذكر عبارة البحر والنهر هناك فانهم **(قوله الى ميقات ما)** في بعض النسخ

الظاهر نعم (آفاق) مسلم
بالغ (يريد الحج) ولو نفلا
(والعمرة) فلو لم يرد
واحدا منهما لا يجب عليه
دم بمجاوزه الميقات وان
وجب حج او عمرة ان اراد
دخول مكة او الحرم على
ماسيا قريبا (وجاوز
وقته) ظاهر ما في النهر
عن البدائع اعتبار الارادة
عند المجاوزة (ثم احرم لزمه
دم كما اذا لم يحرم فان عاد)
الى ميقات ما

بدون لفظة ماو على كل فالمراد أى ميقات كان سواء كان ميقاته الذى جاوزه غير محرم او غيره اقرب
او ابعدا لانها كلها فى حق المحرم سواء والاولى ان يحرم من وقته بحر عن المحيط **(قوله)** ثم احرم
اى بنحى ولو نفلا او بعمره وهذا ناظر الى قول الشارح كما اذا لم يحرم وقوله او عاد الخ ناظر
الى قوله جاوز وقته ثم احرم وعبارته المقتضى بنجرتها فيها حرازة فتأمل **(قوله)** صفة محرم ما
اى صفة معنوية والاشبهة لم يشترع حال من فاعله المستتر او من فاعله عاد ففى حال بعد حال
متداخلة او مترادفة **(قوله)** كطواف وكذا لو وقف بعرفة قبل ان يطوف للقدم فتح **(قوله)**
ولو شوطا اخذ من البحر ومقتضاه انه لا بد من لزوم الدم وعدم امكان سقوطه من الشوط
الكامل وعبارته الهداية ولو عاد بعد ما ابتدأ الطواف واستلم الحجر لا يسقط عنه الدم بالاتفاق
فقال واستلم الحجر بالواو وفى بعض نسخها بالفاء قال ابن الكمال فى شرحها انما ذكره تنبيها
على ان المعبر فى ذلك الشوط التام فان المسنون الفصل بين الشوطين بالاستلام والافقو ليس
بشرط اه ومثله فى العناية وعليه فالمراد بالاستلام ما يكون بين الشوطين لا ما يكون فى اول
الطواف ويؤيده قول البدائع بعد ما طاف شوطا او شوطين وبه ظهر ان ما فى الدرر من
علته باو غير ظاهر لاقتضائه الاكتفاء ببعض الشوط فانهم **(قوله)** لان الشرط الخ اى فى
سقوط الدم وليس المراد انه شرط فى صحة السك لان تعيين الاحرام من الميقات واجب حتى
يجبر بالدم ولو كان شرطا لكان فرضا وبتركه يفسد الحج اذ هو الحوى ط **(قوله)** عند الميقات
احتراز عن داخل المقات لاخراجه حتى لو عاد محرم ما يلزم فيه لكن لى بعد ما جاوزه ثم
رجع ومربه ساكتا فانه يسقط عنه بالاولى لانه فوق الواجب عليه فى تعظيم البيت كما فى البحر
ح **(قوله)** خلافا لهما حيث قال يسقط الدم وان لم يلب كالو محرم ما ساكتا وله ان العزيمة فى
الاحرام من دويرة اهله فاذا ترخص بالتأخير الى المقات وجب عليه قضاء حقه بانشاء التلبية
فكان التلافي بعوده مليا هداية وفى شرحها لابن الكمال اعلم ان الناظرين فى هذا المقام من
شراح الكتاب وغيرهم اتفقوا على ان العزيمة للآفاقى ما ذكر ولا يخلو عن اشكال اذ ينقل
عن النبی صلى الله عليه وسلم ولا عن احد من اصحابه انه احرم من دويرة اهله فكيف يصح
اتفاق الكل على ترك العزيمة وما هو الافضل اه قلت وهو ممنوع فان المراد بالاحرام من
دويرة اهله اى ما قرب من اهل الحرم من الاماكن البعيدة عن المقات وقد ورد فعل ذلك عن
جماعة من الصحابة وورد طلبه فى الحديث كما قدمناه عن الفتح عند بحث المواقيت وفسر
الصحابة الاتمام فى أموال الحج بذلك وهذا فى حق من قدر عليه كما مر هناك فانهم **(قوله)**
والافضل عوده ظاهر ما فى البحر عن المحيط وجوب العود وبه صرح فى شرح الباب **(قوله)**
الاذا خاف فوت الحج اى فانه لا يعود ويمضى فى احرامه وعالله فى البحر عن المحيط بقوله لان
الحج فرض والاحرام من المقات واجب وترك الواجب اهون من ترك الفرض اه ومقتضاه
انه لو لم يخف الفوت يجب العود كما قلنا لعدم المزاحم وانه اذا خافه يجب عدم العود وبه يعلم
ما فى قول التهر ومتى خاف فوت الحج لو عاد فالأفضل عدمه والا فالأفضل عوده كما فى المحيط اه
هذا وفى البحر واستفید منه اى مما ذكره عن المحيط انه لا تفصيل فى العمرة وانه لا يعود لانها
لا تفوت اصلا اه ولا يخفى ان هذا بالنظر الى الفوات والافقد يحصل مانع من العود

(ثم احرم او) ناد اليه حال
كونه (محرم ما لم يشترع فى
نسك) صفة محرم كطواف
ولو شوطا وانما قال (ولى)
لان الشرط عند الامام
تجديد التلبية عند المقات
بعد العود اليه خلافا لهما
(سقط دمه) والافضل
عوده الا اذا خاف فوت
الحج (والا) اى وان لم يعد

غير القوائت لحوقه على نفسه او ماله فيسقط وجوب العود في العمرة ايضا **(قوله)** او عاد بعد شروعه) بقى عليه ان يقول او قبل شروعه ولا يلزم عند الميقات ح **(قوله)** كمكى يريد الحج الح (الح) المالى يخرج الى الحل لحاجة فاحرم منه ووقف بعرفة فلا شئ عليه كالأفاقي اذا تجاوز الميقات قاصدا البستان ثم احرم منه ولم أر قيد مسألة المتنع بما اذا خرج على قصد الحج وينبغي ان يقيد به وانه لو خرج لحاجة الى الحل ثم احرم بالحج منه لا يجب عليه شئ كالمكى فتح **(قوله)** وصار مكيا لان من وصل الى مكان على وجه مشروع صار حكمه حكم اهله وهنا لما وصل الى مكة محرم بالعمرة وافرغ منها صار في حكم المكى سواء ساق الهدى ام لا فاذا أراد الاحرام بالحج فيقائه الحرم أو العمرة فالحل ومثل ذلك يقال في الحل وهو من كان داخل المواقيت فان ميقاته للحج أو للعمرة الحل فاذا أحرم من الحرم فعليه دم الا ان يعود كما مر عن ح وصرح به هناك في النهر والباب **(قوله)** وكذا لو احرم) أى المكى والمتنع الذى في حكمه فان ميقات المكى للعمرة الحل **(قوله)** وبالعود) أراد به مطلق الذهاب الى الميقات الواجب ليشمل قوله وكذا لو احرم بالعمرة من الحرم فان الواجب خروجهما الى الحل ليسقط الدم وليس فيه عود اليه بعد الكيونة فيه **(قوله)** كما مر) أى عودا مائلا لما مر في الآفاقي بان يعود الى الميقات ثم يحرم ان لم يكن احرم وان كان احرم ولم يشرع في نسك يعود اليه ويلزم **(قوله)** أى آفاقي) أفاد ان المراد بالكوفي كل من كان خارج المواقيت **(قوله)** البستان) أى بستان بنى عامر وهو موضع قريب من مكة داخل الميقات خارج الحرم وهى التى تسمى الآن نخلة محمود ابن كمال زاد غيره ان منه الى مكة اربعة وعشرين ميلا قال بعض المحشين قال التوى قال بعض اصحابنا هذه القرية على يسار مستقبل الكعبة اذا وقف بارض عرفات وفي غاية السروجى بالقرب من جبل عرفات على طريق العراق والكوفة الى مكة **(قوله)** أى مكانا من الحل) أشار الى ان البستان غير قيد وان المراد مكان داخل المواقيت من الحل والظاهر انه لا يشترط ان يقصد مكانا معينا لان الشرط عدم قصد دخول الحرم عند المجاوزة فأى مكان قصده من داخل المواقيت حصل المراد كما سيتضح فافهم **(قوله)** الحاجة) كذا في البدائع والهداية والكنز وغيرها وهو احتراز عما اذا أراد دخول مكان من الحل مجرد المرور الى مكة فانه لا يحل له الا يحرم فلا بد من هذا القيد والافكل آفاقي أراد دخول مكة لا بدله من دخول مكان في الحل على انه في البحر جعل الشرط قصده الحل من حين خروجه من بيته أى ليكون سفره لاجله لا لدخول الحرم كآفاقي ولذا قال ابن الشلبى في شرحه ومن لا مسكين حاجة بالبستان لا لدخول مكة ويأتى توضيحه فافهم **(قوله)** ولوعند المجاوزة) الظرف متعلق بقصدها أى ولو كان قصد الحاجة التى هى علة ارادته دخول البستان عند مجاوزة الميقات اما بعد المجاوزة فلا يعتبر قصد الحاجة لكونه عند المجاوزة كان قاصدا مكة فلا يسقط الدم ما يرجع وأفاد انه لو قصد دخول البستان لحاجة قبل المجاوزة فهو كذلك بالاولى وان قصد لذلك من حين خروجه من بيته غير شرط خلافا لما في البحر حيث قال عقب ذكره ان ذلك حيلة لا آفاقي أراد دخول مكة بلا احرام ولم أر ان هذا القصد لا بد منه حين خروجه من بيته اولا والذي يظهر هو الاول فانه لاشك ان الآفاقي يريد دخول الحل الذى بين الميقات والحرم

او عاد بعد شروعه (لا) يسقط الدم (كمكى يريد الحج ومتنع فرغ من عمرته) وصار مكيا (وخرجا من الحرم و احرم) بالحج من الحل فان عليهما دما تجاوزا ميقات المكى بلا احرام وكذا لو احرم بالعمرة من الحرم وبالعود كما مر يسقط الدم (دخل كوفي) أى آفاقي (البستان) أى مكانا من الحل داخل الميقات (الحاجة) قصدها ولو عند المجاوزة

وليس ذلك كافيا فلا بد من وجود قصد مكان مخصوص من الحل الداخل الميقات حين يخرج من بيته اه وحاصله ان الشرط ان يكون سفره لاجل دخول الحل والا فلا تحل له المجاوزة بلا احرام قال في التهر الظاهر ان وجود ذلك القصد عند المجاوزة كاف ويدل على ذلك ما في البدائع بعدم ذكر حكم المجاوزة بغير احرام قال هذا اذا جاوز أحد هذه المواقيت الخمسة يريد الحج أو العمرة أو دخول مكة أو الحرم بغير احرام فالما اذا لم يرد ذلك وانما أراد ان يأتي بستان بنى عامر أو غيره لحاجة فلا شيء عليه اه فاعتبر الارادة عند المجاوزة كاترى اه اى ارادة الحج ونحوه وارادة دخول البستان فالارادة عند المجاوزة معتبرة فيهما ولذا ذكر الشارح ذلك في الموضوعين كما قدمناه فافهم وقول البحر فلا بد من وجود قصد مكان مخصوص من الحل غير ظاهر بل الشرط قصد الحل فقط تأمل **(قوله على ما مر)** أى قريبا في قوله ظاهر ما في التهر عن البدائع الخ **(قوله على المذهب)** مقابله ما قاله ابو يوسف انه ان لوى اقامة خمسة عشر يوما في البستان فله دخول مكة بلا احرام والا فلا ح عن البحر **(قوله له دخول مكة غير محرم)** أى اذا اراد دخول البستان لحاجة لا لدخول مكة ثم بداله دخول مكة لحاجة له دخولها غير محرم كما في شرح ابن السبكي وملا مسكين قال في الكافي لان وجوب الاحرام عند الميقات على من يريد دخول مكة وهو لا يريد دخولها وانما يريد البستان وهو غير مستحق التعظيم فلا يلزمه الاحرام بقصد دخوله اه قلت وهذا اذا اراد دخول مكة لحاجة غير النسك والا فلا يجاوز ميقاته الاحرام ولذا قال قبيل فصل الاحرام عند ذكر المواقيت وحل لاهل داخلها دخول مكة غير محرم ما لم يرد نسكا **(قوله ووقته البستان)** أى لو اراد النسك فبقائه للحج أو العمرة البستان يعنى جميع الحل الذى بين المواقيت والحرم كامر في بحث المواقيت فلو أحرم من الحرم لزمه عدم ما يقدمه كما قدمناه قربا عن النهر والباب الا اذا دخل الحرم لحاجة ثم اراد النسك فإنه يحرم من الحرم لانه صار مكيا كامر **(قوله ولائى عليه)** مرتبط بقوله له دخول مكة غير محرم فكان الاولى ذكره قبل قوله ووقته البستان **(قوله كامر)** أى قبيل فصل الاحرام حيث قال مالو قصد موضعا من الحل كخليص وحدة حل له مجاوزته بلا احرام فاذا حل به التحق بأهله فله دخول مكة بلا احرام **(قوله وهذه حيلة لآفاق الخ)** أى اذا لم يكن مأورا بالحج عن غيره كما قدمه الشارح هناك وقدما الكلام عليه ثم ان هذه الحيلة مشككة لما علمت من انه لا يجوز له مجاوزة الميقات بلا احرام ما لم يكن اراد دخول مكان في الحل لحاجة والا فكل آفاق يريد دخول مكة لابد ان يريد دخول الحل وقدما ان التقيد بالحاجة احتراز عما لو كان عند المجاوزة يريد دخول مكة وانه انما يجوز له دخولها بلا احرام اذا بداله بعد ذلك دخولها كما قدمناه عن شرح ابن السبكي وملا مسكين فعلم ان الشرط لسقوط الاحرام ان يقصد دخول الحل فقط ويدل عليه ايضا ما نقلناه عن الكافي من قوله وهو لا يريد دخولها أى مكة وانما يريد البستان وكذا ما نقلناه عن البدائع من قوله فالما اذا لم يرد ذلك وانما اراد ان يأتي بستان بنى عامر وكذا قوله في الباب ومن جاوز وقته يقصد مكانا من الحل ثم بداله ان يدخل مكة فله ان يدخلها بغير احرام فتقوله ثم بداله اى ظهره وحدث له يقضى انه لو اراد دخول مكة عند المجاوزة يلزمه الاحرام وان اراد دخول البستان لان دخول مكة لم يبدله بل هو

على ما مر ونية مدة الاقامة ليست بشرط على المذهب (له دخول مكة غير محرم ووقته البستان ولائى عليه) لانه التحق بأهله كامر وهذه حيلة لآفاق يريد دخول مكة بلا احرام

مقصوده الاصل وقد اشار في البحر الى هذا الاشكال و اشار الى جوابه بما تقدم عنه من انه لا بد ان يكون قصده البستان من حين خروجه من بيته اى بان يكون سفره المقصود لاجل البستان لا لاجل دخوله مكة كما قدمناه وأجاب ايضا في شرح الباب بقوله والوجه في الجملة ان يقصد البستان قصدا اوليا ولا يضره دخول الحرم بعده قصدا ضميا او عارضا كما اذا قصد هدى جدة لبيع وشراء او لا ويكون في خاطره انه اذا فرغ منه ان يدخل مكة ثانيا بخلاف من جاء من الهند بقصد الحج او لا ويقصد دخول جدة تبعا ولو قصد بيعا وشراءه وهو قريب من جواب البحر لان حاصله ان يكون المقصود من سفره البيع والشراء في الحل ويكون دخول مكة تبعا لكن يتنافيه قولهم ثم بداله دخول مكة فانه يفيد انه لا بد ان يكون دخولها عارضا غير مقصود لاصالة ولا تبعا بل يكون المقصود دخول الحل فقط كما هو ظاهر جواب البحر وكلام الكافي والبدائع والباب وغيرها وهذا مناف اقولهم انه الحيلة لا فاقى يريد دخول مكة بلا احرام لانه اذا كان قصده دخول الحل فقط لم يحتاج الى حيلة اذا بداله دخول مكة على ان هذا ايضا فيمن اراد دخول مكة لحاجة غير النسك اما لو اراد النسك فلا يحل له دخولها بلا احرام لانه اذا صار من اهل الحل فبقائه ميقاتهم وهو الحل كما مر مرارا فكيف من خرج من بيته لاجل الحج فافهم **(قوله)** ويجب على من دخل مكة اى والحرم سواء قصد التجارة او النسك ام غيرها كما تنفذه عبارة البدائع السابقة وتقدم التصريح به شرحا ومتا قبيل فصل الاحرام وصرح به في الباب ايضا **(قوله)** فلو عاد اى الى الميقات كما قيد به في الهداية لكن في البدائع انه اذا اقام بمكة حتى تحولت السنة يميزه ميقات اهل مكة وهو الحرم للحج والحل للعمرة لانه لما اقام بمكة صار في حكم اهلها اه والتعليل يفيد ان تحول السنة غير قيد كذا في الفتح ثم التقييد بالخروج الى الميقات لاجل سقوط الدم لا الاجزاء لان الواجب عليه بدخول مكة بلا احرام امران الدم والنسك وبه يحصل التوفيق كما افاده في الشرنبلالية **(قوله)** عن آخر دخوله اى وعليه قضاء ما بقى لباب **(قوله)** وتماه في الفتح حيث علل ذلك بان الواجب قبل الاخير صار دينا في ذمته فلا يسقط الا بالاعتين بالنية اه ح **(قوله)** وصح منه الخ اى اذا دخل مكة بلا احرام ونزله بذلك حجة او عمرة فخرج الى الميقات واحرم بحجة او عمرة واجبة عليه بسبب آخر فانه يميزه ذلك عما لزمه بالدخول وان لم ينو اذا كان ذلك في عام الدخول لابعده **(قوله)** من حجة الاسلام الخ احتز به عمالوا حرم عما عليه بسبب الدخول فانه قدمه في قوله فان عاد الخ والظاهر انه لو عاد الى الميقات ونوى نسكا فلا يقع واجبا عما عليه بالدخول ولا يكون نفلا لانه بعد تقرر الوجوب عليه بخلاف ما اذا نواه فلا قبل مجازة الميقات فانه يقع نفلا لعدم وجوب شئ عليه بعد لحصول المقصود من تعظيم البقعة بالاحرام كما حققناه اول الحج فافهم **(قوله)** في عامه ذلك الخ اى عام الدخول قال في الهداية لانه تلافى المتروك في وقته لان الواجب عليه تعظيم هذه البقعة بالاحرام كما اذا اتاه اى الميقات محرما بحجة الاسلام في الابتداء بخلاف ما اذا تحولت السنة لانه صار دينا في ذمته فلا يتأدى الا باحرام مقصود كما في الاعتكاف المنذور فانه يتأدى بصوم رمضان من هذه السنة دون العام الثاني اه قال في الفتح وقاتل ان

(و) يجب (على من دخل مكة بلا احرام) لكل مرة (حجة او عمرة) فلو عاد فاحرم بنسك أجزأه عن آخر دخوله وتماه في الفتح (وصح منه) اى اجزأه عما لزمه بالدخول (لو احرم عما عليه) من حجة الاسلام او نذر او عمرة مندورة لكن (في عامه ذلك) لتداركه المتروك في وقته (لا بعده)

يقول لافرق بين سنة المجاوزة وسنة اخرى ففى اى وقت فعل ذلك يقع اداء اذ الدليل لم يوجب ذلك فى سنة معينة ليصير بفوائها دينا يقضى فبهما احرم من الميقات بنسك عليه تأدى هذا الواجب فى ضمنه وعلى هذا اذا تكرر الدخول بلا احرام منه يبنى ان الاحتياج الى التعيين كمن عليه يومان من رمضان فنوى مجرد قضاء ما عليه ولم يعين وكذا لو كانا من رمضائين على الاسح وكذا نقول اذا رجع مرارا فأحرم كل مرة بنسك حتى أتى على عدد دخالاته خرج عن عهده ما عليه اه واقره فى البحر (قوله) لصيرورته اى المتروك دينا وعلمت ما فيه من بحث الفتح واورد عليه ايضا انه يبنى ان تسقط العمرة الواجبة بدخول مكة غير محرم بالعمرة المنذورة فى السنة الثانية كالمنذورة فى الاولى لان العمرة لا تصير دينا لعدم توقيتها بوقت معين بخلاف الحج واجاب فى غاية البيان بأن تأخير العمرة الى ايام البحر والتشريق مكروه فاذا أخرها اليها صار كالمفوت لها فصارت دينا اه واقره فى البحر ولا يخفى ما فيه فان المكروه فعلاها فى تلك الايام لا بعداها تأمل (قوله) فأحرم بعمرة) يعلم منه ما اذا احرم بحجة بالاولى نهر فافهم (قوله) لترك الوقت) مصدر مضاف الى مكانه اى ترك احرامه فى الميقات (قوله) لجبره بالاحرام منه فى القضاء) علة لقوله ولادم عليه الحج وضمير منه للوقت اشار به الى انه لا بد من سقوط الدم من احرامه فى القضاء من الميقات كما صرح به فى البحر فلو احرم من الميقات المكى لم يسقط الدم وهو مستفاد ايضا مما قدمناه عن الشرنبلالية (قوله) مكى طاف لعمرة الحج شروع فى الجمع بين احرامين وهو فى حق المكى ومن بمناء جناية دون الآفاق الا فى اضافة احرام العمرة الى الحج فبالاعتبار الاول ذكره فى الجنايات وبالاختبار الثانى جعل له فى الكثر بابا على حدة ثم اعلى ان اقسامه اربعة ادخل احرام الحج على العمرة والحج على مثله والعمرة على مثاها والعمرة على الحج قديم الاول لكونه ادخل فى الجناية ولذا لم يسقط به الدم بحال ثم ذكر الثانى مقدما له على غيره لقوة حاله لاشتتاله على وهو فرض ثم الثالث على الرابع لما فيه من الاتفاق فى الكيفية والكمية نهر (قوله) ومن بحكمه) اشار الى ما فى النهر من ان المراد بالمكى غير الآفاق فشم كل من كان داخل المواقيت من الحلى والحرمى فافهم فلا احتراز بالمكى عن الآفاق لانه لا يرفض واحدا منهما غير انه ان اضاف بعد فعل الأقل كان قارنا والا فهو متمتع ان كان ذلك فى اشهر الحج كما مر نهر (قوله) اى (قل اشواطها) يفيد ان الشوط ليس بقيد وأطلقه فشم ما اذا كان فى اشهر الحج او لا كما فى البحر عن المبسوط وفى النهر عن الفتح ولو اضاف الاكثر فى غير ايام الحج فى المبسوط ان عليه الدم ايضا لانه احرم بالحج قبل الفراغ من العمرة وليس للمكى ان يجمع بينهما فاذا صار جمعا من وجه كان عليه الدم اه وفيه ايضا قيد بالعمرة لانه لو اهل بالحج وطاف له ثم بالعمرة رفضها اتفاقا وبكونه طاف لانه لو لم يطلب رفضها ايضا اتفاقا وبالاقل لانه لو أتى بالاكثر رفضه اى الحج اتفاقا وفى المبسوط انه لا يرفض واحدا منهما وجعله الاسبيجاني ظاهر الرواية (قوله) رفضه) اى تركه من بابى طاب وضرب كما فى المغرب وهذا اى يرفض الحج اولى عند الامام وعندنا الاولى يرفض العمرة لانها ادنى حالوا له ان احرامها تأكد بداءه شئ من اعمالها ورفض غير المتأكد ايسر ولان فى رفضها ابطال العمل وفى رفضه امتناعا عنه افاده فى البحر

لصيرورته دينا بتحويل السنة (جاوز الميقات) بلا احرام (فأحرم بعمرة ثم افسدها مضى وقضى ولا دم عليه) لترك الوقت لجبره بالاحرام منه فى القضاء (مكى) ومن بحكمه (طاف لعمرة ولو شوطا) اى اقل اشواطها (فأحرم بالحج رفضه)

(قوله وجوبا) يخالف لما في البحر حيث قال بعد ما مر وقد ظهر ان رفض الحج مستحب لا واجب اهـ وانما الواجب رفض أحدهما لا بعينه (قوله بالحق) اى مثلا قال في البحر ولم يذكر بما ذا يكون رافضا وينبغي ان يكون الرفض بالفعل بأن يحلق مثلا بعد الفراغ من افعال العمرة ولا يكتفى بالقول او بالنية لانه جعله في الهداية تحملا وهو لا يكون الا بفعل شئ من محظورات الاحرام اهـ قلت وفي الباب كل من عليه الرفض يحتاج الى نية الرفض الامن جمع بين حجتين قبل فوات الوقوف او بين العمرتين قبل السعي للاولى ففي هاتين الصورتين ترتضى أحدهما من غير نية رفض لكن اما بالسعي الى مكة او الشروع في اعمال أحدهما اهـ فعلم من مجموع ما في البحر والباب انه لا يحصل الا بفعل شئ من محظورات الاحرام مع نية الرفض به وما قدمناه اوائل الجنايات عند قوله وبترك أكثره بقى محرما من ان المحرم اذا نوى رفض الاحرام ففزع ما يصنعه الحلال من لبس وحلق ونحوها لا يخرج به من الاحرام وان نية الرفض باطلة فهو محمول على ما اذا لم يكن مأمورا بالرفض كما نبهنا عليه هناك وقد يكون الحلق بعد الفراغ من العمرة لثلا يكون جناية على احرامها (قوله لانه كفائات الحج) وحكمه ان يحلل بعمرة ثم يأتي بالحج من قابل ط (قوله حتى لو حج) غاية للتعليل المفيد انه قضاءه في غير عامه ط (قوله سقطت العمرة) لانه حينئذ ليس في معنى فائت الحج بل كالمحصر اذا تحلل ثم حج من تلك السنة فانه حينئذ لا تجب عليه عمرة بخلاف ما اذا تحولت السنة ط وبحر (قوله ولو رفضها) اى العمرة التى طاف لها وادخل عليها الحج (قوله قضاها) اى ولو في ذلك العام لان تكرار العمرة في سنة واحدة جائز بخلاف الحج افاده صاحب الهندية ط (قوله فقط) اى ليس عليه عمرة أخرى كفى الحج وليس مراده نفي الدم لقول الهداية وعليه دم بالرفض ايها رفض ا هـ ح (قوله صح) لانه ادى افعالهما كما التزم نهر (قوله واساء) اى مع الائم لما صرحوا به من ان المكي منهى عن الجمع بينهما وانه بأثم به وقدما الاختلاف في ان الاساءة دون الكراهة او فوقها والتوفيق بينهما قافهم (قوله وذبح) اى لتمكن التقصان من نسكه بارتكاب المنهى عنه لانه قارن ولو اضاف بعد فعل الاكثر في اشهر الحج فتمتع ولا تمتع ولا قران لمكى كامر وهذا يؤيد قول من قال ان نفي التمتع والقران لمكى معناه نفي الحل كما مر نهر اى لا نفي الصحة قلت وقد مر ذلك في باب التمتع وقدما هناك تحقيق قول ثالث وهو ان تمتع المكي باطل وقرانه صحيح غير جائز فتدكره بالمراجعة (قوله وهو دم جبر) لان كل دم يجب بسبب الجمع او الرفض فهو دم جبر وكفارة فلا يقوم الصوم مقامه وان كان معسرا ولا يجوز له ان يأكل منه ولا ان يضعمه غنيا بخلاف دم الشكر شرح الباب (قوله ومن احرم بحج الخ) شروع في القسم الثانى والثالث اعنى ادخال الحج على مثله والعمرة على مثلها واعلم ان الاحرام بمحبتين فصاعدا اما ان يكون على التراخي او معا او على التعاقب فالاول ما ذكره في المتن ولذا أتى ثم واما الاخيران ففي النهر يلزمه الحجتان عند الامام والثانى لكن يرتضى أحدهما اذا توجه سائرا في ظاهر الرواية وقال الثانى عقب صيرورته محرما بالامهالة وأثر الخلاف يظهر فيما اذا جنى قبل الشروع وقال محمد يلزمه في المعية أحدهما وفي التعاقب الاول فقط والعمرتان

وجوبا بالحق انتهى المكي
عن الجمع بينهما (وعليه
دم) لاجل (الرفض وحج
وعمرة) لانه كفائات الحج
حتى لو حج في سنته سقطت
العمرة ولو رفضها قضاها
فقط (فلو آثمها صح)
واساء (وذبح) وهو دم
جبر وفي الآفاق دم شكر
(ومن احرم بحج) وحج

كالحجّتين اه قلت وائر الخلاف لزوم دمين بالجناية عندها و دم واحد عند محمد كما في البدائع واستشكله في شرح الباب بأنه عند الثاني يرتفع احدها عقب الاحرام بلا مكث اى فلم تكن الجناية عنده على احرامين بل على واحد فيلزمه بالجناية دم واحد كقول محمد **(قوله ثم احرم يوم النحر بآخر)** قيد بكونه يوم النحر لانه لو احرم بعرفات لبلا او نهرا رفض الثانية وعليه دم الرض و حجة وعمرة ثم عند الثاني يرتفع كاحرم وعند الاول يوقوفه كما في المحيط وينبى انه لو احرم ليلة النحر بعد الوقوف نهرا ان يرتفع بالوقوف بالمزدلفة لا بعرفة لانه سابق بحر لكن قياس ظاهر الرواية المتقدم ان تسفل بالمسير اليها نهر **(قوله فان كان قد حلق الاول)** اى لحجّه الاول قبل احرامه بالثاني **(قوله لزمه الآخر)** اى فيسقى محرمنا الى ان يؤديه في العام القابل لباب **(قوله لانتهاه الاول)** لان الباقي بعد الحلق الرمي وبذلك لا يصير جانيا بالاحرام ثانيا نهر ومقتضاه ان الاحرام الثاني وقع بعد الحلق وبعد طواف الزيارة ايضا وانه لو احرم بعد الحلق قبل الطواف لزمه دم الجمع لان الاحرام الاول بقى في حق حرمة النساء وبه صرح الكرماني لكن المتبادر من المتن وغيره كالهدياء وشروحه والكا في خلافه لا طلاقهم نفى الدم بعد الحلق من غير تقييد بما بعد الطواف ايضا لكن قال في شرح البساب ان اطلاقهم لا ينافى تقييد الكرماني اه اى فيحمل المطلق على المقيد قلت لكن ما في الكرماني مبنى على وجوب دم للجمع بين احرامى الحج كاحرامى العمرة وبأنى الكلام فيه قريبا **(قوله وقع دم)** الفاء داخلة على فعل مقدر اى فيلزمه الآخر مع دم **(قوله)** قصر اولاً اى اذا لم يحلق للاول ثم احرم بالثاني لزمه دم سواء حلق عقب الاحرام الثاني او لا بل أخره حتى حج في العام القابل وهذا عنده وهما يفرضان الوجوب بما اذا حلق لانهما لا يوجبان بالتأخير شيئاً كفى البحر **(قوله غير بهاء)** اشار الى ان التقصير غير قيد وانما عبر به ايشمل المرأة لكن فيه انه تعقبه بالحاق وقد يقال انه من قبيل الاحتباك وهو ان يصرح في كل موضع بما سكت عنه في الآخر ليفيد ارادة كل مع الاختصار وما في النهر من ان المراد هنا بالتقصير الحلق اذا التقصير لادم فيه انما فيه الصدقة فقد قدمنا اول الخنايات ان الصواب خلافه فافهم **(قوله لجانيته على احرامه)** اى احرام الحجة الثانية ما احرام الحجة الاولى فقد انتهى بهذا التقصير فلا خيانة عليه وقوله او التأخير عطف على مدخول اللام لاعلى التقصير لان تأخير الحلق عن ايام النحر ترك واجب لاجنبية على الاحرام ولو اسقط قوله على احرامه لكان أولى و اشار بجعل العلة لوجوب الدم أحد هذين الى انه لا يلزمه دم للجمع بين احرامى الحجين لانه ليس بجناية كما يأتى افاده **(قوله ومن أتى بعمره الا الحلق الخ)** قدمنا ان الحكم في الجمع بين العمرتين كالجمع بين الحجّتين اى في اللزوم والرفض و وقته مما يتصور في العمرة كما في الباب ثم قال فلو احرم بعمره فطاف لها شوطا او كله او لم يطف شيئاً احرم بأخرى لزمه رفض الثانية وقضاؤها ودم للرفض ولو طاف وسعى للاولى ولم يبق عليه الا الحلق فاهل بأخرى لزمته ولا يرفضها وعليه دم الجمع وان حلق للاولى قبل الفراغ من الثانية لزمه دم آخر ولو بعده لاولى او فسد الاولى اى بأن جامع قبل طوافها فهل بالثانية رفضها ويغضى في الاولى ولو نوى رفض الاولى وان يكون عمله للثانية لم ينفعه وكذا هذا في الحجّتين اه

(ثم احرم يوم النحر بآخر)
فان كان قد حلق للاول
لزمه الآخر (في العام
القابل (بلادم) لانتهاه
الاول (والا) يحلق للاول
(فدع دم قصر) عبر به ليم
المرأة (اولاً) لجانيته على
احرامه بالتقصير او التأخير
(ومن أتى بعمره الا الحلق
فأحرم بأخرى ذبح) الاول
ان الجمع بين احرامين
لعمرتين مكروه تحريراً

لكن قدما عنه انه لو جمع بين عمرتين قبل السعي للاولى ترتفع احداها بالشروع من غير نية رفض فقوله هنا لزمه رفض الثانية فيه نظر فتدبر **(قوله)** فيلزم الدم اي لجناية الجمع ولادم لتأخير الحلق هنا لانه في العمرة غير مؤقت بالزمان كما مر الا اذا حلق قبل الفراغ من الثانية فيلزم دم آخر كما علمته آتفا **(قوله)** لالحجتين عطف على لعمرتين وقوله فلا يلزم اي دم الجمع بل يلزم دم التأخير او التقصير فقط كما مر وقد تبع الشارح في ذلك صاحب البحر حيث قال وصرح في الهداية بأنه اي الجمع بين احرامى حيين او عمرتين بدعة وافراط في غاية البيان بقوله انه حرام لانه بدعة وهو سهو مافي المحيط والجمع بين احرامى الحج لا يكره في ظاهر الرواية لانه في العمرة انما كره لانه يصير جامعا بينهما في الفعل لانه يؤدبهما في سنة واحدة بخلاف الحج اه فلذا فرق المصنف بين الحج والعمرة تبعاً للجامع الصغير فانه اوجب دما واحدا للحج وقال بعض المشايخ دم آخر للجمع اتباعاً للرواية الاصل وقد علمت ان الفرق بينهما ظاهر الرواية هذا خلاصة مافي البحر * اقول وفي المعراج عن الكافي قيل لا خلاف بين الروايين اي رواية الجامع الصغير ورواية الاصل لانه سكنت في الجامع عن ايجاب الدم للجمع وما فاه وقيل بل فيه روايتان اه وفي شرح الباب وقالوا فيه روايتان اخضعهما الوجوب وبه صرح الترمذى وغيره وقيل ليس الا رواية الوجوب قال ابن الهمام وهو الاوجه اه وتعب ابن الهمام مافي المحيط بأن كونه يتمكن من اداء العمرة الثانية في سنة لا يوجب الجمع بينهما فعلا فاستوى الحج والعمرة قلت وكتاب الاصل وهو المبسوط من كتب ظاهر الرواية ايضا فلذا اخضعوا رواية الوجوب بناء على تحقق اختلاف الرواية والا فالاصل عدمه فان كلا من الاصل والجامع من كتب الامام محمد فالظاهر ان ما اطلقه في احدهما محمول على ماقيده في الآخر فلذا استوجه في الفتح انه ليس ثمة الا رواية الوجوب ويؤيده ما مر من كلام الهداية وغاية البيان فقوله في البحر انه سهو مما لا ينبغي كيف وقد قال في التتارخانية الجمع بين احرام الحج والعمرة بدعة وفي الجامع الصغير العتابي حرام لانه من اكبر الكبائر هكذا روى عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اه **(قوله)** آفاق الحج شروع في القسم الرابع **(قوله)** ثم احرم بعمرة اي قبل ان يشرع في طواف القدوم لباب ويدل عليه المقابلة بقوله فان طاف له اي شرع فيه ولو قليلا كما تعرفه قريبا وقدمناه في أول باب القرآن ولم يتقدم خلافه فافهم **(قوله)** لزماه لان الجمع بينهما مشروع في حق الآفاق فيصير بذلك قارنا لكنه أخطأ السنة فيصير مسياً هداية لان السنة في القرآن ان يحرم ههما معا او يقدم احرام العمرة على احرام الحج زناهي لكن الثاني يسمى تنمعا عرفا **(قوله)** وصار قارنا مسياً قال في شرح الباب وعليه دم شكر لقلة اسماؤه ولعدم وجوب رفض عمرته اه قلت والاولى ان يقول ولعدم نذب رفض عمرته بخلاف ما اذا احرم انما بعد طواف القدوم للحج فانه يندب رفضها كما يأتي **(قوله)** كما مر (٣) اي في اوائل باب القرآن **(قوله)** ولذا بطلت عمرته المناسب ان يقدم عليه قوله الآتي لانها لم تشرع الحج لان كونه صار قارنا مسياً معالي يكون العمرة لم تشرع مرتبة على الحج وبطلان عمرته بالوقوف مفرع على هذا التعليل كما يعلم من الهداية وغيرها فافهم **(قوله)** بالوقوف اي اذا وقف بعرفة قبل ان يدخل مكة فقد صار رافضاً لعمرته بالوقوف وان توجه الى عرفات

فيلزم الدم لالحجتين في ظاهر الرواية فلا يلزم (آفاق احرم بحج ثم) احرم (بعمرة لزماه) وصار قارنا مسياً (و) لذا (بطلت) عمرته (بالوقوف قبل افعالها) لانها لم تشرع مرتبة على الحج (بالالتوجه) الى عرفة

٣ قول المحشي كما مر ايس في نسخ الشارح التي بأيدينا اه مصححه

ولم يقف بها بعد لا يصير رافضا لانه يصير قارنا زيلعي والمراد انه احرم بالعمرة ولم يات بأكثر
اشواطها حتى وقف بعرفات فالاتيان بالاقل كالعدم بحر فالمراد بقوله قبل افعالها أكثر
اشواطها **(قوله فان طاف له)** اى الحج ولو شوطا كما ذكره في البحر في باب القرآن وقال في الفتح
وان ادخل احرام العمرة على احرام الحج فان كان قبل ان يطوف شيئا من طواف القدوم
فهو قارن مسمى وعليه دم شكر وان كان بعد ما شرع فيه ولو قليلا فهو أكثر اساءة وعليه
دم اه وقد مدنا مثله في باب القرآن عن الباب وشرحه فهذا نص صريح في وجوب الدم في
الصورتين وان الاول دم شكر اى اتفاقا والثاني دم جبر او شكر على الخلاف الآتي وفي
ان المراد بالطواف فيهما الشروع فيه ولو شوطا ففهم واما ما قدمناه آنفا عن البحر من أن
الاقل كالعدم فذلك في طواف العمرة والكلام في طواف الحج ففهم **(قوله قضى عليهما)** قال
الزيلعي المراد بالخفى عليهما ان يقدم افعال العمرة على افعال الحج لانه قارن على ما بينا ولكنه
اساء أكثر من الاول حيث اخر احرام العمرة عن طواف الحج اى طواف القدوم غيرانه ليس
يركن فيه فيمكنه ان يأتي بأفعال العمرة ثم بأفعال الحج ونجى عليه دم اه **(قوله وهو دم جبر)**
اى على ما اختاره فيحرم الاسلام ودم شكر على ما اختاره شمس الأئمة وثمرته تظهر في جواز
الأكل زيلعي وضح الاول في الهداية واختار الثاني في الفتح وقواه واطال الكلام فيه بحر
قلت وكذا اختاره في الباب وعبر عن الاول بقيل **(قوله تأكد به بؤافه)** اى لان احرام
الحج قد تأكد بشئ من اعماله بخلاف ما اذا لم يقف للحج هداية اى فانه لا يستحب له
رفضها لعدم تأكده لانه لم يقدمه الا الاحرام ولا ترتيب فيه امها فقد فات الترتيب من وجه
لتقديم طواف القدوم وانما لم يجب الرفض لان المؤدى ليس بركن الحج كفى الزيلعي **(قوله)**
قضى اى العمرة وقوله لصحة الشروع اى وهى مما يلزم بالشروع ط **(قوله حج الحج)** من
تمة المسئلة التى قبلها لان ما مر فيها اذا ادخل العمرة على الحج قبل الوقوف بعد الشروع في
طواف القدوم او قبله وهذا فيما لو ادخلها بعد الوقوف قبل الخلق او طواف الزيارة او بعده
في يوم النحر أو اياه التشرى كما أفاده في الباب وصرح فيه بأنه لا يكون قارنا لكنه خلاف
ظاهر ما يأتى **(قوله بالشروع)** لان الشروع فيها ملزم كامر **(قوله ورفضت)** حكى فيه
خلافا في الهداية بقوله وقيل اذا حلق للحج ثم احرم لا يرفضها على ظاهر ما ذكر في الاصل
وقيل يرفضها احترازا عن النبى قال الفقيه ابو جعفر ومشايخنا على هذا اه اى على وجوب
الرفض وان كان بعد الخلق وضحوا للتأخرون لانه بقى عليه واجبات من الحج كالرمى وطواف
الصدر وسنة المبيت وقد كرهت العمرة في هذه الايام فيكون بانها أفعال العمرة على افعال الحج
بلا ريب كذا في الفتح قلت وظاهره انه قارن مسمى تأمل **(قوله صح)** لان الكراهة لمعنى في
غيرها وهو كونه مستغولا في هذه الايام بأداء بقية اعمال الحج هداية **(قوله لا يرتكبا)**
الكراهة اى لجمعه بينهما اما في الحرام او في الاعمال الباقية هداية اى في الاحرام ان
احرم بالعمرة قبل الخلق وفي الاعمال ان احرم بعده معراج ويلزم من الاول الثاني بلاعكس
(تنبيه) قال في شرح الباب بعد تقرير حكم المسئلة ومنه يعلم مسئلة كثيرة الوقوع لاهل مكة
وغيرهم أنهم قد يعتصمون قبل ان يسموا بالحجهم اه اى فيلزمهم دم الرفض او دم الجمع لكن
مقتضى قيدهم الاحرام بالعمرة يوم النحر أو اياه التشرى انه لو كان بعد هذه الايام لا يلزم

(فان طاف له) طواف
القدوم (ثم احرم بها فضى
عليهما ذبح) وهو دم جبر
(وندى برفضها) لتأكده
بطوافه (فان رفض قضى)
لصحة الشروع فيها
(واراق دما) لرفضها
(حج فأهل بعمرة يوم
النحر او في ثلاثة ايام
بعده) لزمته بالشروع
لكن مع كراهة التحريم
(ورفضت) وجوباً متخلصاً
من الاتم (وقضيت مع دم)
لرفض (وان مضى) عليها
(صح وعليه دم) لا يرتكبا
الكراهة فهو دم جبر

(فأنت الحج إذا أحرم به أو بهاء وجب ﴿٣١٩﴾ الرض) لأن الجمع بين أحرامين لحجتين أو لعمرتين غير مشروع

(و) لما فاته الحج بقى
أحرامه فيلزم منه (تحال)
عن أحرام الحج (بأفعال
العمرتين) بعده (نقض)
ما أحرم به لصحة الشروع
(ويذكر) للتحلل قبل
أوانه بالرض

باب الإحصار

هو لغة المنع وشرعا منع
عن ركن (إذا أحصر
بعدو أو مرض) أو موت
محرم

٣ قول المحنثي وبعده
الذي في نسخ الشارح
التي بأيدينا ثم بعده

٤ لعاه الطواف اه منه
والحاصل أن الحصر هو
المنع في مكان عن الخروج
والإحصار المنع عن
الوصول إلى المطلوب
بمرض أو عدو فلا يرد
إجماع المفسرين على أن
قوله تعالى فإن أحصرتم
زلت في المنع من العدو

لأن الإحصار أعم من
الحصر لشموله منع العدو
وغيره بخلاف الحصر
ولهذا نقل بعض شراح
الهداية عن تفسير القتيبي
الإحصار هو أن يعرض
للرجل ما يحول بينه وبين
الحج من مرض أو كسر

الدم لكن يخالفه ما علمته من تعليل الهداية فالسعي وإن جاز تأخيرها عن أيام النحر والتسريق
لكنه إذا أحرم بالعمره قبله يصير جامعا بينهما وبين أعمال الحج ويظهر لي أن العلة في الكراهة
ولزوم الرض هي الجمع أو وقوع الأحرام في هذه الأيام فأيهما وجدكفي لكن لما كانت هذه
الأيام هي أيام أداء بقية أعمال الحج على الوجه الأكمل قيدوا بها كإشترائه ما قدمناه عن
الهداية وكذا قوله فيها معللا للزوم الرض لأنه قد أدى ركن الحج فيصير بانبا لأفعال العمره على
أفعال الحج من كل وجه وقد كرهت العمره في هذه الأيام أيضا فلهاذا يلزمه رفضها اه فقلوه وقد
كرهت الحج بيان للعلل الأخرى وللمأنيات بها على طريق التعليل كما أتى بما قبلها صرح بكونها علة
أيضا بقوله فلهاذا يلزمه رفضها (قوله فأنف الحج الحج) من جهة ما قبله أيضا ولذا قال في الهداية
فأنف الحج بالقاء التفرعية فهو إشارة إلى أن ما من من المنع عن الجمع لأفرقه في بين من أدرك
الحج ومن فاته (قوله به أو بها) أي بالحج أو بالعمره (قوله لأن الجمع الحج) بيانه أن فأنف الحج حاج
أحراما لأن أحرام الحج باق ومعتز راداه لأنه يتحلل بأفعال العمره من غير أن يتقلب أحرامه أحرام
العمره فإذا أحرم بحجة يصير جامعا بين الحجين أحراما وهو بدعة فيرفضها وإن أحرم بعمره
يصير جامعا بين العمرتين أفعالا وهو بدعة أيضا فيرفضها كذا في الزيلعي وغيره وأعلم أن في كلام
الشارح هنا امرين * الأول أنه كان ينبغي أن يقول لأن الجمع بين حجتين أو عمرتين بأقساط قوله
أحرامين لما علمت من أن اللازم من الأحرام بعمره هو الجمع بين عمرتين أفعالا لا أحراما اذ لم
يتقلب أحرام الحج أحرام عمره * والثاني أن قوله غير مشروع يخالف لما مشى عليه أو لا من أن
الجمع بين أحرام العمرتين مكروه دون الحجين في ظاهر الرواية غير المشروع ما نهى الشارع
عن فعله أو تركه ومن جلسته المكروه والمشروع بخلافه فلا يتناول المكروه كما في القهستاني
على الكيدانية قلت ويمكن الجواب عن الأول بأن قوله أو لعمرتين معطوف على الظرف المتعلق
بالجمع فيتعلق به أيضا بالأحرامين بقربة أعادته حرف الجر وعن الثاني بأنه مشى على الرواية
الثانية وقد علمت ترجيحها أيضا فلأما منع منه فافهم (قوله وبعده ٣) أي بعد التحلل بأفعال
العمره (قوله للرض) أي رفض ما أحرم به نائبا وهو علة للتحلل وفي بعض النسخ بالرض وفيه
قلب لأن الرض المطلوب منه يكون بالتحلل أي بالحاق أو بفعل شيء من المحظورات مع التنية
كأمر فالأولى عبارة البحر وغيره وهي للرض بالتحلل قبل أوانه فافهم والله سبحانه أعلم

باب الإحصار

لما كان التحلل بالإحصار نوع جنابة بدليل أن ما يلزمه ليس له أن يأكل منه ذكره عقب
الجنابات وأخره لأن مبناه على الاضطراب وتلك على الاختيار نهر (قوله لغة المنع) أي
نحو ف أو مرض أو محجز أما لو منعه عدو ويحبس في سجن أو مدينة فهو حصر كما في الكشف
وغيره وفي المغرب أن هذا هو المشهور وتماه في شرح ابن كمال (قوله وشرعا منع عن ركنين)
هما الوقوف والطواف في الحج لكن سيأتى أن العمره تحقق فيها الإحصار ولها ركن واحد
وهو الوقوف ٤ وفي بعض النسخ عن ركن بالافراد والمراد به الماهية أي عما هو ركن النسك
متعددا أو متحدا تأمل (قوله هـ) أي آدمي أوسع (قوله أو مرض) أي يزداد بالذهاب
(قوله أو موت محرم) أراد به من لا تحرم خلوته بالمرأة فيشمل زوجها وكومتها عدمهما ابتداء

أو عدو ويقال أحصر الرجل أحصارا فهو محصر فإن حبس في سجن أو دار قيل حصر فهو محصور اه منه

فلو احرمت وليس لها محرم ولا زوج فهي محصورة كافي الباب والبحر ثم هذا اذا كان بينهما وبين مكة مسيرة سفر وبلدها اقل منه او اكثر لكن يمكنها المقام في موضعها والا فلا احصار فيها يظهر **(قوله)** او هلاك نفقة فان سرق نفقته ان قدر على المشي فليس بمحصر والا فمحصر وان قدر عليه التحلل الا انه يخاف العجز في بعض الطريق جازله التحلل لباب وظاهر كلامهم هذا ان المراد بالنفقة ما يشمل الرحلة تأمل * (تمة) * زاد في الباب ما يكون به محصرا امورا اخر منها العدة فلو اهل بالحي فطلقها زوجها ولو تمتها العدة صارت محصورة ولو مقيمة او مسافرة معها محرم ومنها لو ضل عن الطريق لكن ان وجد من يبعث الهدى معه فذلك الرجل يهديه الى الطريق والا فلا يمكنه التحلل لعجزه عن تبليغ الهدى محله قال في الفتح فهو كالمحصر الذي لم يقدر على الهدى * ومنها منع الزوج زوجته اذا احرمت بنفل باذنه او المولى ملوكه عبدا كان أو أمة فلو باذنه او احرمت بفرض فغير محصورة لولها محرم او خرج الزوج معها وليس له منعها وتحليلها وهذا لو احرماها بالفرض في شهر الحج او قبلها في وقت خروج اهل بلدها وقبله بأيام يسيرة والا فله منعها واما المملوك فيكره لمولاه منعه بعد الاحرام باذنه وهو محصر وليس لزواج الامة منها بعد اذن المولى واعلان كل من منع عن المضى في موجب الاحرام حتى العبد فانه يتحلل بغير الهدى فاذا احرمت المرأة أو العبد بلا اذن الزوج او المولى فلهما ان يتحلاهما في الحال كما سيأتي بيانه آخر الحج ولا يتوقف على ذبح وعلى المرأة ان تبعت الهدى او تمته الى الحرم وعليها ان كان احرماها بحج حرم وعمره وان بعمره فعمرة بخلاف ما لو مات زوجها او محرمها في الطريق فلا تحلل الا بالهدى ولعل الفرق ان احصارها حقيقى والاولى حكمى وعلى العبد هدى الاحصار بعد العتق وحجة وعمره اه ملخصا من الباب وشرحه **(قوله)** حل له التحلل) افادته رخصة في حقه حتى لا يمتد احرامه فيشق عليه وان له ان يبقى محرمًا كياناً **(قوله)** بعث المفرد) اى بالحج او العمرة الى الحرم فهستانى **(قوله)** دما) سأتى بيانه في باب الهدى فلو بعث دمين لتحلل بأولهما لان الثاني تطوع كافي السابيع فهستانى **(قوله)** او قيمته) اى يشتري بها شاة هناك وتذبح عنه هداية وفيه ايمان الى انه لا يجوز التصديق بتلك القيمة شرح لباب **(قوله)** فان لم يجد بقى محرمًا) فلا تحلل عندنا الا بالدم نهاية ولا يقوم الصوم والاطعام مقامه بحر ولا يفيد اشتراط الاحلال عند الاحرام شيأ لباب قال شارحه هذا هو المسطور في كتب المذهب ونقل الكرماني والسروجي عن محمد بن محمد ان اشتراط الاحلال عند الاحرام اذا احصر جازله التحلل بغير هدى **(قوله)** او يتحلل بطواف) اى ويسى ويحلق بحر عن الحائية وهذا ان قدر على الوصول الى مكة فان عجز عنه وعن الهدى يبقى محرمًا ابدا قال في الفتح هذا هو المذهب المعروف **(قوله)** وعن الثاني) رده في الفتح بأنه مخالف للنص **(قوله)** والقارن دمين) فيه اشارة الى انه لا تحلل الا بذبح الثاني وانه لا يشترط تعيين احدهما للحج والآخر للعمرة فهستانى وكالقارن من جمع بين حجتين او عمرتين فاحصر قبل السير الى مكة فلو بعده يلزمه دم واحد لباب لانه يصير رافضا لاحدهما بحر **(قوله)** فلو بعث واحدا الخ) عبارة الهداية فان بعث بهدى واحد لتحلل عن الحج ويبقى في احرام العمرة لم تحلل عن واحد منهما لان التحلل منهما شرع في حالة واحدة اه زاد في الباب ولو بعث بمن هديين فلم يوجد بذلك القدر بمكة الا هدى واحد فذبح لم تحلل عن الاحرامين وعن احدهما

او هلاك نفقة حل له التحلل حينئذ (بعث المفرد دما) او قيمته فان لم يجد بقى محرمًا حتى يجد او يتحلل بطواف وعن الثاني انه يقوم بالدم بالطعام ويتصدق به فان لم يجد صام عن كل نصف صاع يوما (والقارن دمين) فلو بعث واحدا لم تحلل عنه

(قوله وعين يوم الذبح) لا بد ايضا من تعيين وقته من ذلك اليوم اذا اراد التحلل فيه لثلايق قبل الذبح فاذا عين وقت الزوال مثلا يتحلل بعده والا احتمل ان يكون الذبح وقت العصر والتحلل قبله (قوله خلافا لهما) حيث قال انه لا يجوز الذبح للمحصر بالحج الا في يوم النحر ويجوز للمحصر بالعمرة متى شاء هداية فعل قوله لهما لاحاجة الى المواعدة للحج تعين يوم النحر وقاله الا اذا كان بعد ايام النحر فيحتاج اليها عند الكل كما في المحصر بالعمرة أفاده في شرح الباب قال في البحر وفيه نظر لانه مؤقت عندها بايام النحر لا باليوم الاول فيحتاج الى المواعدة لتعين اليوم الاول او الثاني او الثالث وقد يقال يمكنه الصبر الى مضي الثلاثة فلا يحتاج اليها (قوله الخوف) المراد به المانع خوفا او غيره (قوله والا) بأن فاتمه الحج بفوت الوقوف ط وهذا لو محصر بالحج فلو بالعمرة زال احصاءه بقدرته عليها (قوله لان التحلل) علة اقوله جاز (قوله فيشقى) بالنصب في جواب النفي ط وهو من باب نصر فالشين مضمومة (قوله وبذبحه يحل) في الباب ولا يخرج من الاحرام بمجرد الذبح حتى يتحل بفعل اه اى من محظورات الاحرام ولو بغير حلق قارى قلت وهذا يخالف لكلام المصنف وغيره مع انه لا يظهر له ثمرة تأمل وأفاده انه لو سرق بعد ذبحه لاشئ عليه وان لم يسرق تصدق به وبضمن الوكيل قيمة ما اكل منه لو غنيا ويتصدق بها على الفقراء كافي الباب (قوله ولو بلا حلق ونقصير) لكن لو فعله كان حسنا وهذا عندها وعن الثاني روايتان في رواية يجب احدها وان لم يفعل فعليه دم وفي رواية يفتى ان يفعل والا فلا شئ عليه وهو ظاهر الرواية كذا في الحقائق عن ميسو ط خواهر زاده وجامع المحبوي فلا خلاف على ظاهر الرواية وفي السراج وهذا الخلاف اذا احصر في الحل اما في الحرم فالخالف واجب اه قال في الشرنبلالية كذا جزم به في الجوهرية والكافي وحكاة البرجندي عن المصنف قيل فقال وقيل انما لا يجب الحلق على قوله اذا كان الاحصار في غير الحرم اما فيه فعليه الحلق (قوله هذا) اى ما أفاده قوله وبذبحه يحل من انه لا يحل قبل الذبح (قوله ففعل كاللحل) اى كما يفعل الحلل من حلق وطيب ونحو ذلك (قوله او ذبح في حل) محترز قول المصنف في الحرم ط (قوله لزمه جزاء ماجئ) ويتعدد بتعدد الجنائيات ط قلت ولم أر من صرح بذلك نعم هو ظاهر كلامهم ولينظر الفرق بينه وبين مامر من ان الحرم لو نوى الرضى ففعل كاللحل على ظن خروجه من الاحرام بذلك لزمه دم واحد لجميع ما ارتكب لاستناد الكل الى قصد واحد وعلاوا ذلك بأن التأويل الفاسد معتبر في دفع الضمانات الدنيوية كالباغى اذا اتلف مال العادل او قتله ولا يخفى استناد الكل هنا الى قصد واحد ايضا ولذا قال بعض محشى الزيلعي عدم التعدد هنا ايضا (قوله ويجب) اى يلزم فيشمل الفرض القطعى كما لو احصر عن حجة الفرض والواجب الاصطلاحي كما لو احصر عن النفل أفاده ط (قوله ولو نفلا) أفاد شمول وجوب القضاء للفرض والنفل والمظنون والمفسد والحج عن الغير والحرم والعبد الا ان وجوب اداء القضاء على العبد يتأخر الى ما بعد العتق باب والمظنون هو ما لو أحرم على ظن ان عليه الحج ثم ظهر عدمه فأحصر وصرح البيهقي وصاحب الكشف انه لا قضاء عليه لكن صرح السروحي في الغاية بأن الاصح وجوبه كما لو افسده بلا احصار أفاده القارى (قوله بالتروع) اى بسبب شر وعفها وفيه ان هذا انما يظهر في

(وعين يوم الذبح) اعلم متى يتحلل وبذبحه (في الحرم ولو قبل يوم النحر) خلافا لهما (ولو لم يفعل ورجع الى اهله بغير تحلل وصبر) محرما (حتى زال الخوف جاز فان ادرك الحج فيها) ونعمت (والانحلال بالعمرة) لان التحلل بالذبح انما هو للضرورة حتى لا يمتد احرامه فيشقى عليه زيلعي (وبذبحه يحل) ولو (بلا حلق ونقصير) هذا فائدة التعيين فلو ظن بذبحه ففعل كاللحل فظهر انه لم يذبح او ذبح في حل لزمه جزاء ماجئ (و) يجب (عليه ان حل من حجة) ولو نفلا (حجة) بالتروع (وعمره)

النفل اما الفرض فهو واجب القضاء بالامر لا بالشروع تأمل **(قوله للتحلل)** لانه في معنى فائت الحج تحلل بأفعال العمرة فاذا لم يأت بها قضاه نهر والحاصل ان المحرم بالحج يلزمه الحج ابتداء وعند العجز تلزمه العمرة فاذا لم يأت بهما يلزمه قضاءهما كالأحرارهما كما في جامع قاضيخان **(قوله ان لم يحج من عامه)** اما لو حج منه لم يجب معها عمرة لانه لا يكون كفائت الحج فتح وايضا انما يجب عمرة مع الحج اذا حل بالذبح اما اذا حل بأفعال العمرة فلا عمرة عليه في القضاء شرح الباب * **(تنبيه)** اذا قضى الحج والعمرة ان شاء قضاهما بقران أو افراد واعلم ان نية القضاء انما تلزم اذا تحولت السنة اتفاقا ولو احصاه يحج نفل فلو بحجة الاسلام فلا لانها قد بقيت عليه حين لم يؤدها فبنو بها من قابل فتح **(قوله وعلى المعتمر عمرة)** اي على المعتمر اذا احصر قضاء عمرة وهذا فرع لتحقيق الاحصار عنها ومن فروع المسئلة ما واهل بسك مبهم فان احصر قبل التعمين كان عليه ان يبعث بهدي واحد ويقضى عمرة استحسانا وفي القياس حجة وعمرة وتماه في النهر **(قوله وعلى القارن حجة وعمرة)** وتخير في القضاء بين الافراد والقران كما صرحوا به وحققه في البحر فيفرد كلا من الثلاثة او يجمع بين حجة وعمرة ثم يأتي بعمرة كفي شرح الباب **(قوله احداها للتحلل)** يشير الى ان لزوم العمرة فيما اذا لم يحج من عام الاحصار اذ لو حج من عامه بأن زال الاحصار بعد الذبح وقدر على تجديد الاحرام والاداء ففعل كان عليه عمرة القران فقط كافي الفتح لانه لا يكون كفائت الحج فالتلزمه عمرة التحلل كما مر في المفرد قلت ومثله لو حل بأفعال العمرة كما يفهم بتمام **(قوله توجه وجوبا)** اي يؤدي الحج لقدرته على الاصل قبل حصول المقصود بالبدل نهر ويفعل بهديه ماشاء اي من بيع او هبة او صدقة ونحو ذلك شرح الباب **(قوله لا يقدر عليهما)** اي على مجموعهما بأن لا يقدر على واحد منهما او قدر على الهدي فقط او الحج فقط **(قوله لا يلزمه التوجه)** اما اذا لم يقدر عليهما او قدر على الهدي فقط فظاهر لكنه لو توجه ليتحلل بأفعال العمرة جاز لانه هو الاصل في التحلل وفيه سقوط العمرة عنه واما اذا قدر على الحج دون الهدي فجاز التحلل قول الامام وهو الاستحسان لانه لو لم يتحلل لضعف ماله مجانا وحرمة المال كحرمة النفس الا ان الافضل ان يتوجه وتماه في النهر * **(تنبيه)** لا يتصور في حق المعتمر فقط عدم ادراك العمرة لان وقتها جميع العمر فلها من الاربع صورتان فقط ان يدرك الهدي والعمرة او يدرك العمرة فقط وقد علم حكمهما افاده الرحى ونحوه في الباب **(فرع)** لو بعث الهدي ثم زال احصاه وحدث احصار آخر فان علم انه يدرك الهدي ونوى به احصاه الثاني جاز وحل به وان لم ينو لم يحجز ولو بعث هديا لجزاء صيد ثم احصر ونوى ان يكون لاحصاه جاز وعليه اقامة غيره مقامه لباب **(قوله ولا احصار بعد ما وقف بعرفة)** فلو وقف بعرفة ثم عرض له مانع لا يتحلل بالهدي بل يسبق محرم ما في حق كل شيء ان لم يخلق اي بعد دخول وقته وان حلق فهو محرم في حق النساء لا غير الى ان يطوف للزيارة فان منع حتى مضت ايام النحر فعليه اربعة دماء ترك الوقوف بمزدلفة والرمي وتأخير الطواف وتأخير الحلق كافي في الباب والزبلي وغيرها ونقله في البحر عن كافي الحاكم الذي هو جمع كلام محمد في كتبه السنة التي هي ظاهر الرواية ثم استشكله في البحر بأن واجب الحج اذا ترك لعذر لاشئ فيه حتى لو ترك الوقوف بمزدلفة خوف الزحاة لاشئ عليه كالحائض ترك طواف الصدر

للتحلل ان لم يحج من عامه
(وعلى المعتمر عمرة و)
على (القارن حجة وعمرة)
احداها للتحلل (فان بعث
ثم زال الاحصار وقدر على
ادراك (الهدي والحج) معا
(توجه) وجوبا (والا)
يقدر عليهما (لا) يلزمه
التوجه وهي رباعية (ولا
احصار بعد ما وقف بعرفة)

مطلب

كافي الحاكم هو جمع كلام
محمد في كتبه السنة التي
هي ظاهر الرواية

ولاشك ان الاحصار عذر ثم اجاب بحمل ما هنا على الاحصار بالعدو لامطلقا فانه اذا كان بالمرض فهو سماوى يكون عذرا في ترك الواجبات بخلاف ما كان من قبل العبد فانه لا يسقط حق الله تعالى كافي التيمم اه ونقله في النهر وبه جزم المقدسي في شرح نظم الكنتز وذكر مثله في جنائات شرح الباب قلت ولا ترد مسألة ترك الوقوف لحوف الزحام للمامر في التيمم ان الخوف ان لم ينشأ بسبب وعيد العبد فهو سماوى (قوله الامن من الفوات) فيه ان المعتصر كذلك لان العمرة لا تتوقف مع تحقق الاحصار فيها واجيب بان المعتصر يلزمه ضرر بامتداد الاحرام فوق ما التزمه ولا يمكنه ان يتحلل بالخلق في يوم النحر فله الفسخ اما الحاج فيمكنه ذلك فلا حاجة الى التحلل بالهدى من غير عذر افاده الزيلعي لكن قيل ليس له ان يخلق في مكانه في الحل بل يؤخره الى ما بعد طواف الزيارة وقيل له ذلك وفي غاية اليان من العتاني انه الاظهر (قوله على الاصح) مقابله ماروى عن الامام من انه لا احصار في مكة اليوم لانها دار اسلام (قوله والقادر على احدها الخ) تصرح بمفهوم قوله والمنوع بمكة عن الركنين محصر وذكره بعد قوله ولا احصار بعد ما وقف بعرفة من قبل ذكر الاعم بعد الاخص فليس بتكرار محض (قوله فلتأم حجه به) قالوا المأمور بالحج اذا مات بعد الوقوف بعرفة قبل طواف الزيارة يكون حجا بحجر وقدمنا الكلام فيه اول كتاب الحج (قوله واما على الطواف) سواء احد ركني الحج باعتبار الصورة والا فاطواف الركن هو ما يقع بعد الوقوف ولا وقوف هنا افاده ط (قوله فلتحلله به) لان فائت الحج يتحلل به والده بدل عنه في التحلل فلا حاجة الى الهدى زيلعي وفي شرح الباب انه يكون في معنى فائت الحج فتحلل عن احرامه بعد فوات الوقوف بافعال العمرة ولادم عليه ولا عمرة في القضاء اه فالاحصار على ذكر الطواف لانه ركن العمرة والا فلا يحصل التحلل بمجرد الطواف بل لا بد معه من السعي والحاق واليه أشار بقوله كما مر أى في قول المصنف والا تحلل بالعمرة وكذا مر قبل باب القران في قوله ومن لم يقف في فائت حجه فطاف وسعى وتحلل وقضى من قابل وتقدم الكلام عليه هناك (بنبيه) اسقط المصنف من هنا باب الفوات المذكور في الكنتز وغيره اكتفاء بما ذكره قبل باب القران وقد علم ان الاسباب الموجبة لقضاء الحج اربعة الفوات والمضى والاحصار عن الوقوف والفرق بينهما في كيفية التحلل والثالث الافساد بالجماع وان لزمه المضى في فاسده والرابع الرض وفروعه مذكورة في الباب السابق والله تعالى اعلم

باب الحج عن الغير

اعترض في الفتح بان ادخال آل على الغير غير واقع على وجه الصحة بل هو ملزم ولاضافة اه لكن قال بعض ائمة الحاجة منع قوم دخول الالف واللام على غير وكل وبعض وقالوا هذه كما لا تعرف بالاضافة لا تعرف بالالف واللام وعندي انها تدخل عليها فيقال فعل الغير كذا والكل خبر من البعض وهذا لان الالف واللام هنا ليست للتعريف ولكنها المعاقبة للاضافة لانه قد نص ان غيرا تعرف بالاضافة في بعض المواضع ثم ان الغير قد يحتمل على الضد والكل على الجملة والبعض على الجزء فيصلح دخول الالف واللام عليه ايضا من هذا الوجه يعنى انها تعرف على طريقة حمل الظاهر على الظاهر فان الظاهر نظير الضد والكل نظير الجملة والبعض نظير

للأمن من الفوات
(والممنوع) لو (بمكة عن
الركنين محصر) على الاصح
(والقادر على احدها لا)
اما على الوقوف فقام
حجه به واما على الطواف
فالتحلل به كما مر

باب الحج عن الغير

مطلب
في دخول آل على غير

الجزء وحمل النظر على النظر سائق شائع في لسان العرب كحمل الضد على الضد كما لا يخفى على من تتبع كلامهم وقد نص العلامة الزمخشري على وقوع هذين المثلين وشيوعهما في لسانهم في الكشف أقاد ابن كمال (قوله بعبادة ما) أي سواء كانت صلاة أو صوما أو صدقة أو قراءة أو ذكرا أو طوافا أو حجاً أو عمرة أو غير ذلك من زيارة قبور الأنبياء عليهم الصلاة والسلام والشهداء والأولياء والصالحين وتكفين الموتى وجميع أنواع البر في الهندية ط وقدمنا في الزكاة عن التارخانية عن المحيط الأفضل لمن يتصدق نقلاً أن ينوي جميع المؤمنين والمؤمنات لأنها تصل إليهم ولا يتقص من أجره شيء اه وفي البحر بحثنا أن اطلاعهم شامل للفريضة لكن لا يعود الفرض في ذمته لأن عدم النوايا لا يستلزم عدم السقوط عن ذمته اه على أن الثواب لا يندم كما علمت وسنذكر فيما لو اهل شح عن أبوه أنه قيل أنه يجزيه عن حج الفرض وهذا يؤيد ما بحثه في البحر ويؤيد أيضاً قوله في جامع الفتاوى وقيل لا يجوز في الفرائض وبحث أيضاً أن الظاهر أنه لا فرق بين أن ينوي به عند الفعل للغير أو يفعله لنفسه ثم يجعل ثوابه لغيره لا إطلاق كلامهم اه قلت وإذا قلنا بشموله للفريضة أقاد ذلك لأن الفرض ينوي عن نفسه فإذا صح جعل ثوابه لغيره دل على أنه لا يلزم في وصول الثواب أن ينوي الغير عند الفعل وقدمنا في آخر الجناز قيل باب الشهيد عن ابن القيم الخليل أنه اختاف عندهم في أنه هل يشترط نية الغير عند الفعل فقيل لا لكون النوايا له فله التبرع به لمن أراد وقيل نعم وهو الأولى لأنه إذا وقع له بإقبال انتقاله عنه وقدمنا عنه أيضاً أنه لا يشترط في الوصول أن يهديه بنفسه كالأعطى فقيراً بنية الزكاة لأن السنة لما تشترط ذلك في حديث الحج عن الغير ونحوه نعم لو فعله لنفسه ثم نوى جعل ثوابه لغيره لم يكف كالأونوى أن يهب أو يعقب أو يتصدق وأنه يصبح اهداء نصف الثواب أو ربعه ويوضحه أنه لو اهدى الكل إلى أربعة يحصل لكل ربعه وتماهه هناك «(تبيه)» قال في البحر وإنار حكم من أخذ شيئاً من الدنيا ليجعل شيئاً من عبادته للعطى وينبغي أن لا يصح ذلك اه أي لأنه إن كان أخذه على عبادة سابقة بكون ذلك بيعاً لها وذلك باطل قطعاً وإن كان أخذ ليعمل يكون اجارة على الطاعة وهي باطلة أيضاً كما نص عليه في المتن والسرور والفتاوى إلا فيما استثناء المتأخرين من جواز الاستئجار على التعليم والأذان والإمامة وعلوهم بالضرورة وخوف الدين في زماننا لا نقطع ما كان يعطى من يلب المال وبه علم أنه لا يجوز الاستئجار على الحج عن الميت لعدم الضرورة كما يأتي بيانه في هذا الباب ولا على التلاوة والذكر لعدم الضرورة أيضاً وتماه الكلام على ذلك في رسالتنا «شفاء العليل وبل الغليل في بطلان الوصية بالحنث والتهايل» فافهم (قوله له جعل ثوابها لغيره) أي خلافاً لله تعالى في كل العبادات ومالك والشافعي في العبادات البدنية انخفضة كالصلاة والتلاوة فلا يقولان بوصولها بخلاف غيرها كالصدقة والحج وليس الخلاف في أن له ذلك أو لا كما هو ظاهر اللفظ بل في أنه يجعل بالجعل أولاً بل يلغو جعله أقاده في الفتح أي الخلاف في وصول الثواب وعدمه (قوله لغيره) أي من الأحياء والأموات بحر عن البدائع قلت وشمل إطلاق الغير النبي صلى الله عليه وسلم وإنار من صرح بذلك من اثنتا وفيه نزاع طويل لغيره والذي رجحه الإمام السبكي وعامة المتأخرين منهم أجواز كما

مطلب

في اهداء ثواب الاعمال للغير

الاصل ان كل من آتى بعبادة ما له جعل ثوابها لغيره

مطلب

فيمس اخذ في عبادته شيئاً من الدنيا

بسمائه آخر الجائز فراجعه **(قوله** وان نواها الح) قدمنا الكلام عليه قريبا **(قوله** لظاهر الادلة) علة لقوله له جعل نواها لغيره وهو من اضافة الصفة للموصوف اى الادلة الظاهرة اى الواضحة الجلية فالظهور بالمعنى اللغوى لا الاصولى لان الادلة فيه متواترة قطعية الدلالة على المراد لا تحتتمل التساويل كما تعرفه **(قوله** اى الا اذا وهبه) جواب قوله واما واسقط الفاء من جوابها وهو لا يسقط الا في ضرورة الشعر كقوله

* فاما القتال لا قتال لديكم * كما في المنفى وأجاب عن قوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم بأن الاصل يقال لهم اكفرتم خذف القول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء في الحذف قال ورب شئ يصح تبعا ولا يصح استقلا لا كالحاج عن غيره يصلى عنه ركعتي الطواف ولو صلى احد عن غير استداء لا يصح على الصحيح اه وكذلك الجواب هنا محذوف مع الفاء استغناء عنه باى المفسرة له والتقدير واما قوله تعالى فقول اى الا اذا وهبه على ان الدمايين اختار جواز حذف الفاء في سعة الكلام واستشهده بالاحاديث والآثار **(قوله** كاحققة الكمال)

حيث قال ما حاصله ان الآية وان كانت ظاهرة فيها قال المعتزلة لكن يحتمل انها منسوخة او مقيدة وقد ثبت ما يوجب المصير الى ذلك وهو ما صح عنه صلى الله عليه وسلم انه نهي بكشين املحين احدهما عنه والآخر عن امته فقد روى هذا عن عدة من الصحابة وانتشر مخرجه فلا يبعد ان يكون مشهورا يجوز تقييد الكتاب به بما لم يجعله صاحبه لغيره وروى الدارقطني ان رجلا سأل عن الصلاة والسلام فقال كان لى ابوان ابرها حال حياتهما فكيف ببرها بعد موتها فقال صلى الله عليه وسلم ان من البر بعد الموت ان تصلى لهما مع صلاتك وان تصوم لهما مع صومك وروى ايضا عن على عنه صلى الله عليه وسلم قال من مر على المقابر وقرأ هو الله احد احدى عشرة مرة ثم وهب اجرها للاموات اعطى من الاجر بعد الاموات وعن انس قال يا رسول الله انا نتصدق من مواتنا ونحج عنهم وندعو لهم فهل يصل ذلك لهم قال نعم انه يصل اليهم وانهم ليفرحون به كما يفرح احدكم بالطبق اذا اهدى اليه رواه ابو حفص العكبرى وعنه انه صلى الله عليه وسلم قال اقرؤا على موتاكم يس

رواه ابو داود فهذا كله ونحوه مما تركناه خوف الاطالة يبلغ القدر المشترك بينه وهو النفع بعمل الغير مانع التواتر وكذا ما في الكتاب العزيز من الامر بالدعاء للوالدين ومن الاخبار باستغفار الملائكة للمؤمنين قطعى في حصول النفع فيخالف ظاهر الآية استدلوها اذ ظاهرها ان لا ينفع استغفار احد بوجه من الوجوه لانه ليس من سعيه فقطعنا ما نفاء ارادة ظاهرها فيقيدناها بما لم يمه العامل وهذا أولى من النسخ لانه اسهل اذ لم يبطل بعد الارادة ولانها من قبيل الاخبار ولا نسخ في الخبر اه **(قوله** أو اللام بمعنى على) جواب آخر ورد الكمال بأنه بعيد من ظاهر الآية ومن سياقها فانها وعظ للذى تولى وأعطى قليلا وأكدى اه وايضا فانها تتكرر مع قوله تعالى ان لا تزر وازرة وزر اخرى وأجيب بأجوبة أخر ذكرها الزبائى وغيره منها النسخ بآية والذين آمنوا واتبعهم ذريتهم بايمان وعلمت ما فيه ومنها انها خاصة بقوم موسى وابراهيم عليهما السلام لانها حكاية عما في صحفهما ومنها ان المراد بالانسان الكافر ومنها انه ليس من طريق العدل وله من طريق الفضل ومنها انه

وان نواها عند الفعل
لنفسه لظاهر الادلة واما
قوله تعالى وان ليس
للانسان الا ما سعى اى
الا اذا وهبه له كما حققه
الكمال او اللام بمعنى
على كافي ولهم اللعنة

ليس له الاسعیه لكن قد يكون سعيه بمباشرة اسبابه بتكثير الاخوان وتحصيل الايمان واما قوله عليه الصلاة والسلام اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث فلا يدل على انقطاع عمل غيره والكلام فيه زليلى واما قوله عليه الصلاة والسلام لا يصوم احد عن احد ولا يصلي احد عن احد فهو في حق الخروج عن العهدة لافي حق الثواب كما في البحر (قوله) ولقد افصح الزاهدي (الح) حيث قال في المحتجى بعد ذكره عبارة الهداية قلت ومذهب اهل العدل والتوحيد انه ليس له ذلك (الح) فعدل عن الهداية وسمى اهل عقيدته باهل العدل والتوحيد لقولهم بوجوب الاصلاح على الله تعالى وانه لو لم يفعل ذلك لكان جورا منه تعالى ولقولهم بنى الصفات وانه لو كان له صفات قديمة تعدد القدماء والتقديم واحد وبيان ابطال عقيدتهم الزائفة في كتب الكلام وقد نقل كلامه في معراج الدراية وتكفل برده وكذلك الشيخ مصطفى الرحقي في حاشيته فقد اطال واطاب ووضح الخطأ من الصواب (قوله والله الموفق) لا يخفى على ذوى الافهام ما فيه من حسن الايهام (قوله العبادة) قال الامام اللامعنى العبادة عبادة عن الخضوع والتذلل وحدها فعل لا يراد به الا تعظيم الله تعالى بامرء والقربة ما يتقرب به الى الله تعالى فقط او مع الاحسان للناس كبناء الرباط والمسجد والطاعة ما يجوز لغير الله تعالى وهى موافقة الامر قال تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم اه ملخصا من ط عن ابى السعود (قوله كزكاة) اى زكاة مال او نفس كصدقة الفطر او ارض كالغمر ودخل في الكاف التفتات و اشار الى ان المراد بالمالية ما كان عبادة محضة او عبادة فيها معنى المونة او مونة فيها معنى العبادة كما عرف في الاصول (قوله وكفارة) اى بانواعها من اعتاق واطعام وكسوة بجر (قوله تقبل الثيابة) الاصل فيه ان المقصود من التكاليف الابتلاء والمشقة وهى في البدنية بالتعب النفس والجوارح بالافعال المخصوصة وبفعل نأبدا لا تتحقق المشقة على نفسه فلم تحز الثيابة مطلقا لا عند العجز ولا عند القدرة وفى المالية بتقصيص المال المحبوب للنفس بايصاله الى الفقير وهو موجود بفعل النائب والقياس ان لا تجزئ الثيابة في الحج لتضمنه المشقتين البدنية والمالية والاولى لا يكتفى فيها بالنائب لكنه تعالى رخص في اسقاطه بتحمل المشقة المالية عند العجز المستمر الى الموت رحمة وفضلا بان تدفع نفقة الحج الى من يحج عنه بجر (قوله لان العبرة (الح) علة للتعميم وبيان لوجه انا بة الذمى في العبادة المالية المشروطة لها الثبة بان الشرط نية الاصل دون النائب (قوله) ولوعند دفع الوكيل دخل في التعميم ما لو نوى الموكل وقت الدفع الى الوكيل او وقت دفع الوكيل الى الفقراء او فبا بينهما كما في البحر وبقي ما لو عز لها ونوى بها الزكاة قبل الدفع الى الوكيل وعبرة الشارح تشمها والظاهر الجواز كما قالوا فيما لو دفعها في هذه الحالة الى الفقير بنفسه لوجود الثبة وقت الدفع حكما وعليه يمكن دخولها ايضا في قول النجر وقت الدفع الى الوكيل وبقي ايضا ما لو نوى بعد دفع الوكيل الى الفقير وهى في يد الفقير والظاهر الجواز كما قالوا فيما لو دفعها الى الفقير بنفسه فافهم (قوله وصوم) معنى كونه بدنيا ان فيه ترك اعمال البدن نهر عن الحواشى السعدية والاولى ان يقال ان الصوم امساك عن المفطرات اى منع النفس عن تناولها والمنع من اعمال البدن (قوله والمركة منهما) قال في غاية السروجى وفى المبسوط

ولقد افصح الزاهدى
عن اعتزاله هنا والله
الموفق (العبادة المالية)
كزكاة وكفارة (تقبل
الثيابة) عن المكلف
(مطلقا) عند القدرة
والعجز ولو النائب ذميا
لان العبرة لنية الموكل
ولو عند دفع الوكيل
(والبدنية) كصلاة وصوم
(لا) قبلهما (مطلقا
والمركة منهما)

مطلب

فى الفرق بين العبادة
والقربة والطاعة

جعل المال في الحج شرط الوجوب فلم يكن الحج مركبا من البدن والمال قلت وهو اقرب الى الصواب ولهذا لا يشترط المال في حق المكي اذا قدر على المشي الى عرفات وفي قاضيخان الحج عبادة بدنية كالصوم والصلاة اه وكون الحج يشترط له الاستطاعة وهي ملك الزاد والراحلة لا يستلزم ان الحج مركب من المال لان الشرط غير المشروط والثشي لا يتكبد من شرطه كما ان حجة الصلاة يشترط لها ستر العورة والماء للظهارة وها بالمال ولم يقل احد بانها مركبة من المال اه كذا ذكره بعض الحشيين وقدمنا جوابه في اول الحج (قوله كحج الفرض) اطلقه فشمعل الحجة المذكورة كافي البحر وقيد به نظرا لشرط دوام العجز الى الموت لان الحج اتفعل يقبل النيابة من غير اشتراط محجز فضلا عن دوامه كما سيأتي ح ومن هذا القسم الجهاد لان قسم البدنية فقط كما توهم بل هو الى من الحج اذا لابدله من آلة الحرب اما الحج فقد يكون بلا مال كحج المكي وتام تحقيقه في شرح ابن كمال (قوله لانه فرض العمر) تعليل لاشتراط دوام العجز الى الموت اى يعتبر فيه محجز مستوعب لبقية العمر ليقع به اليأس عن الاداء بالبدن ابن كمال عن الكافي فافهم * (تنبيه) * محل وجوب الاحجاج على العاجز اذا قدر عليه ثم محجز بعد ذلك عند الامام وعندنا يجب الاحجاج عليه ان كان له مال ولا يشترط ان يجب عليه وهو صحيح زليلي والحاصل ان من قدر على الحج وهو صحيح ثم محجز لزمه الاحجاج اتفاقا اما ان لم يملك ما لا احتج محجز عن الاداء بنفسه فهو على الخلاف واصله ان حجة البدن شرط للوجوب عنده ولو وجوب الاداء عندها وقدمنا اول الحج اختلاف التصحيح وان قول الامام هو المذهب (قوله حتى تلزم الاعادة بزوال العذر) اى العذر الذى يرجي زواله كالجلبس والمرض بخلاف نحو العمى فلا اعادة لو زال على ما يأتى (قوله وبشرط نية الحج عنه) كان ينبغي للمصنف ذكر هذا عند قوله بعده وبشرط الامر لان ما بينهما من تمام الشرط الاول (قوله ولو نسي اسم الحج) ولو احرص مبهما اى بان احرص بحجة واطلق النية عن ذكر المحجوج عنه فله ان يعينه من نفسه او غيره قبل الشروع في الافعال كما في الباب وشرحه وقال في الشرح بعد ان نقل عن الكافي انه لانص فيه وينبغي ان يصح التعيين اجماعا لا يخفى ان محل الاجماع اذا لم يكن عليه حجة الاسلام والا فلا يجوز له ان يعين غيره بل ولو عين غيره وقع عنه عند الشافعي (قوله كالجلبس والمرض) اشار الى انه لا فرق بين كون العذر ساويا او بصنع العباد وفي البحر عن التجنيس وان احج لعدو بينه وبين مكة ان اقام العدو على الطريق حتى مات اجزاء والا فلا اه ومن العجز الذى يرجي زواله عدم وجود المرأة محرما فتعذر الى ان تبلغ وقتا تعجز عن الحج فيه اى لكبر او عمى او زمانة فحينئذ تبعت من يحج عنها اما لو بعثت قبل ذلك لا يجوز لتوهم وجود المحرم الا ان دام عدم المحرم الى ان ماتت فيجوز كالمرضى اذا احج رجلا ودوام المرض الى ان مات كافي البحر وغيره (قوله فلا اعادة مطلقا) ظاهر اطلاق المتن اشتراط العجز الدائم انه لا فرق بين ما يرجي زواله وغيره في لزوم الاعادة بعد زواله وعليه مشي في الفتح قال في البحر وليس يصحح بل الحق التفصيل كما صرح به في المحیط والحاشية والمراجع اه وافره في التهر وتبعه المصنف وحققه في الترنبلالية ونقل التصريح به عن كافي النسق (قوله ثم محجز) اى بعد فراغ الثائب عن الحج

كحج الفرض (تقبل النيابة عند العجز فقط) لكن (بشرط دوام العجز الى الموت) لانه فرض العمر حتى تلزم الاعادة بزوال العذر (و) بشرط (نية الحج عنه) اى الامر فيقول احرمت عن فلان وليت عن فلان ولونسي اسمه فنوى عن الامر صح وتكفى نية القلب (هذا) اى اشتراط دوام العجز الى الموت (اذا كان العجز كالجلبس) (المرض) يرجي زواله اى يمكن (وان لم يكن كذلك كالعمى) والزمانة سقط الفرض (محج الغير) (عنه) فلا اعادة مطلقا سواء (استمر به ذلك العذر ام لا) ولو أضح عنه وهو صحيح ثم محجز واستمر لم يحجز لفقد شرطه

بأن كان وقت الوقوف صحيحا اما لو عجز قبل فراغ النائب واستمر اجزأه وقوله لم يجزه اى
عن الفرض وان وقع نفلا للامر أفاده في البحر قال الحموي ومن هنا يؤخذ عدم صحة ما يفعله
السلطين والوزراء من الاحجاج عنهم لان عجزهم لم يكن مستمرا الى الموت اه او لعدم
عجزهم اصلا والمراد عدم صحته عن الفرض بل يقع نفلا ط قلت لكن قدما عن شرح
اللباب عن شمس الاسلام ان السلطان ومن يتعاه من الامراء ملحق بالمجوس فيجب الاحجاج
في ماله الحالي عن حقوق العباد اه اى اذا تحقق عجزه بما ذكر ودام الى الموت (قوله
وبشرط الامر به) صرح بهذا الشرط في البحر عن البدائع وفي اللباب (قوله فلا يجوز)
اى لا يقع عجزا عن حجة الاصل بل يقع عن النائب فله جعل نوابه للاصل وسيأتي توضيح ذلك
(قوله الا اذا حج او اُحج الوارث) اى فيجزيه ان شاء الله تعالى كفى البدائع واللباب وهذا
اذا لم يوص المورث اما لو اوصى بالاحجاج عنه فلا يجزه تبرع غيره عنه كما يأتى في المتن ثم اعلم
ان التقييد بالوارث يفهم منه ان الاجنى يتخلفه والازم الغاء هذا الشرط من اصله والعجب
انه في اللباب ذكر هذا الشرط وعمم شارحه الوارث وغيره من اهل التبرع وعبارة اللباب
وشرحه هكذا (الرابع الامر) اى بالحج (فلا يجوز حج غيره بغير امره ان اوصى به) اى بالحج
عنه فانه ان اوصى بأن يحج عنه فتطوع عنه اجنبى او وارث لم يجز (وان لم يوص به) اى
بالاحجاج (فتبرع عنه الوارث) وكذا من هم اهل التبرع (لحج) اى الوارث ونحوه (بنفسه)
اى عنه (او احج عنه غيره جاز) والمنع جاز عن حجة الاسلام ان شاء الله تعالى كما قاله في الكبير
وحاصله ان ما سبق يحكم بجوازه البتة وهذا مقيد بالشيئة ففي مناسك السروجى لو مات
رجل بعد وجوب الحج ولم يوص به فحج رجل عنه او حج عن ابيه او امه عن حجة الاسلام
من غير وصية قال ابو حنيفة يجزه ان شاء الله وبعد الوصية يجزه من غير انشيئة اه ثم
اعاد في شرح اللباب المسئلة في محل آخر وقال فلو حج عنه الوارث او اجنبى يجزيه
وتسقط عنه حجة الاسلام ان شاء الله تعالى لانه ايسال للنواب وهو لا يختص بأحد من
قريب او بعيد على ما صرح به الكرماني والسروجى اه وسيأتى تمامه فالظاهر ان في هذا
الشرط اختلاف الرواية وذكر الوارث غير قيد على الرواية الاخرى (قوله اوجود
الامر دالة) لان الوارث خليفة المورث في ماله فكأنه صار مورا بأداء ما عليه اولان الميت
يأذن بذلك لكل احد بناء على ما قلنا من ان الوارث غير قيد وعلل في البدائع بالنص
ايضا والظاهر انه اراد به حديث الحثمية (قوله النفقة من مال الآمرالح) اى المحجوج
عنه ومحترزه قوله الآتى ولو اتفق من مال نفسه الح ويأتى بيانه (قوله وحج المأمور بنفسه)
فليس له احجاج غيره عن الميت وان مرض ما لم يأذن له بذلك كما يأتى متنا (قوله وتعينه ان عينه)
هذا بغنى عن الشرط الذى قبله تأمل والمراد بتعيينه منع حج غيره عنه (قوله لم يجز حج غيره)
اى وان مات فلان المذكور لان الموصى صرح بمنع حج غيره عنه كما أفاده في الباب وشرحه
(قوله ولو لم يقل لا غيره جاز) قال في اللباب وان لم يصرح بالنص بأن قال يحج عنى فلان
مات فلان واجبوا عنه غيره جاز (قوله واوصلها في اللباب الى عشرين شرطا) تقدم منها
سنة وذكر الشارح السابع بعد ذلك * والتمام وجوب الحج فلواحج الفقير او غيره ممن لم يجب

(وبشرط الامر به) اى
بالحج عنه (فلا يجوز حج
الغير بغير اذنه الا اذا حج)
او احج (الوارث عن
مورثه) لوجود الامر
دلالة وبقي من الشرائط
النفقة من مال الأمركها
او اكثرها وحج المأمور
بنفسه وتعينه ان عينه فلو
قال يحج عنى فلان لا غيره لم
يجز حج غيره ولو لم يقل
لا غيره جاز واوصلها في
اللباب الى عشرين شرطا
منها عدة اشتراط الاجرة

مطلب —

شروط الحج عن الغير
عشرون

عليه الحج عن الفرض لم يجز حج غيره عنه وان وجب بعد ذلك * التاسع وجود العذر قبل الاجحاج
فلو أحج صحيح ثم يجز لا يجزيه العاشر ان يحج راكبا فلو حج ماشيا ولو امره ضمن النفقة
والعذر ركوب أكثر الطريق الا ان ضاقت النفقة فحج ماشيا جزا * الحادي عشر ان يحج عنه
من وطنه ان اتسع الثلث والا فمن حيث يبلغ كسبياً في بيانه * الثاني عشر ان يحرم من الميقات
فلو اعتمر وقدم امره بالحج ثم حج من مكة لا يجوز ويضمن ويحث فيه شارحه بما حاده انه غير
ظاهر ويتوقف على نقل صريح قلت قدمنا الكلام عليه مستوفى قبيل باب الاحرام فراجع *
الثالث عشر ان لا يفسد حجه فلو افسده لم يقع عن الأمر وان قضاء وسياً في بيانه * الرابع
عشر عدم المخالفة فلو أمره بالافراد فقرن او تمتع ولو لم يمت لم يقع عنه ويضمن النفقة كسبياً في
ولو أمره بالعمرة فاعتمر ثم حج عن نفسه او بالحج فحج ثم اعتمر عن نفسه جاز الا ان نفقة أقامته
للحج او العمرة عن نفسه في ماله واذا فرغ عادت في مال الميت وان عكس لم يجز * الخامس عشر
أن يحرم بحجة واحدة فلو أهل بحجة عن الأمر ثم باخرى عن نفسه لم يجز الا ان رفض الثانية *
السادس عشر أن يفرد الاهلال لواحد لو أمره رجلان بالحج فلو أهل عنهما ضمن وسياً في
تمام الكلام عليه * السابع عشر والثامن عشر اسلام الأمر والمأمور وعقلهما كسبياً في فلا
يصح من المسلم للكافر ولا من المجنون لغيره ولا عكسه لكن لو وجب الحج على المجنون قبل
طرو جنونه صح الاجحاج عنه * التاسع عشر تمييز المأمور فلا يصح اجحاج به غير مميز ويصح
اجحاج المراهق كسبياً في * العشرون عدم القنوت وسياً في الكلام عليه قال في الباب وهذه
الشرايط كلها في الحج الفرض واما النفل فلا يشترط فيه شيء منها الا الاسلام والعقل والتمييز
وكذا الاستتجار ولم نجد صريحاً في النفل وحزم به شارحه لكن هذا مبنى على الحج لا يقع
عن الميت وفيه ما نذكره بعيد (قول لم يجز حجه) عنه كذا في الباب لكن قال شارحه
وفي الكفاية يقع الحج عن المحجوج عنه في رواية الاصل عن ابى حنيفة اه وبه كان يقول
شمس الأئمة السرخسي وهو المذهب اه وصرح في الحانية بان ظاهر الرواية الجواز لكنه
قال أيضاً ولا يجز أجر مثله واستشكله في فتح القدير بما قالوا من أن ما ينفقه المأمور انما هو
على حكم مالك الميت لانه لو كان ملكه لكان بالاستتجار ولا يجوز الاستتجار على الطاعات
فالعبرة المحررة ما في الحاكم وله نفقة مثله وزاد ايضاحها في المبسوط فقال وهذه النفقة ليس
يستحقها بطريق العوض بل بطريق الكفاية لانه فرغ نفسه لعمل ينتفع به المستأجر هذا
وانما جاز الحج عنه لانه لما بطلت الاجارة بقي الامر بالحج فتكون له نفقة مثله اه قلت
وعبرة كافي الحاكم على ما نقله الرحتي رجل استأجر رجلاً ليحج عنه قال لا تجوز الاجارة
وله نفقة مثله وتجوز حجة الاسلام عن المسجون اذا مات فيه قبل ان يخرج اه ومثله ما في
البحر عن الاسيبجاني لا يجوز الاستتجار على الحج فلو دفع اليه الاجر فحج يجوز عن الميت
وله من الاجر مقدار نفقة الطريق ويرد الفضل على الورثة الا اذا تبرع به الورثة او
أوصى الميت بان الفضل للحاج اه ملخصاً والحاصل ان قول الشارح لم يجز حجه عنه
خلاف ظاهر الرواية وأن قول الحانية له أجر مثله يشعر بان الاجارة فاسدة مع انها باطلة
كالاستتجار على بقية الطاعات واجاب بعضهم بان المراد من اجر المثل نفقة المثل كغيره في الكافي

فلو استأجر رجلاً بأن قال
استأجرتك على ان تحج
عني بكذا لم يجز حجه وانما
يقول أمرتك ان تحج عني
بلا ذكر اجارة

مطلب

في الاستتجار على الحج

وانما ساءها اجرا مجازا وهذا أحسن مما قيل انه مبني على مذهب المتأخرين القائلين بجواز الاستنجار على الطاعات لما علمته مما قدمناه اول الباب من ان المتأخرين لم يطلقوا ذلك بل افقوا بجواز الاستنجار على التعليم والاذان والامامة للضرورة لاعلى جميع الطاعات كما اوضحه المصنف في منحه في كتاب الاجازات والا لزم الجواز على الصوم والصلاة ولا يقول به أحد ولا ضرورة للاستنجار على الحج لا مكان دفع المال اليه لينفق على نفسه على حكم ملك الميت بطريق النيابة كما علمت التصريح به عن المبسوط والمتون المصرح فيها بجواز الاستنجار على التعليم ونحوه لم يذكر فيها جوازه على الحج بل المصرح به في عامة متون المذهب انه لا يجوز الاستنجار على الحج كالكثر والوقاية والمجمع والمختار ومواهب الرحمن وغيرها بل قل العلامة الشرنبلالي في رسالته بلوغ الارب انه لم يذكر احد من مشايخنا جواز الاستنجار على الحج اه قالت ولو قيل بجوازه لزم عليه هدم فروع كثيرة منها ما مر من ان المأمور ينفق على حكم ملك الميت وانه يجب عليه رد الفضل واشتراط الاتفاق بقدر مال الأمر أو أكثره وان الوصى لو دفع المال لو ارث ليحج به لا يجوز الا باجازه الورثة وهم كبار لانه كالتبرع بالمال فلا يجوز للوارث بلا اجازة الباقيين كافي الفتح ولو كان بطريق الاستنجار لم يصح شيء من هذه الفروع كما وضحناه في رسالتنا شفاء العليل فافهم **(قوله)** ولو أنفق من مال نفسه الحج قال في الفتح فان أنفق الأكثر أو الكل من مال نفسه وفي المال المدفوع اليه وفاء بحج يرجع به فيه اذ قد يتلى بالاتفاق من مال نفسه ليغنة الحاجة ولا يكون المال حاضرا فجوز ذلك كالوصى والوكيل يشتري لليتيم والموكل ويعطى الثمن من مال نفسه ويرجع به في مال اليتيم والموكل اه قال في البحر وبهذا علم ان اشتراطهم ان تكون النفقة من مال الأمر للاحتراز عن التبرع لامطابقا اه وقال في الحاشية اذا خلط المأمور بالحج النفقة بماله نفسه قال في الكتاب يضمن فان حج وانفق جاز وبرى عن الضمان اه اذا عرفت هذا فقوله وانفق كله أو أكثره الضمير ان مال الأمر وفيه مضاف مقدار أى مقدار كله أو مقدار أكثره وهذا يرجع الى المستلئين والمعنى ولو أنفق المأمور بالحج من مال نفسه وحج وانفق مقدار كل مال الأمر المدفوع اليه أو مقدار أكثره جاز وكذا اذا خلط النفقة بماله وحج وانفق الحج افادته وقوله وبرى من الضمان أى الحاصل بسبب الخلط على ما علمته وهذا لو بلا اذن الأمر بل نقل السامحاني عن الذخيرة له الخلط بدراهم الرفقة أمر به أولا للعرف «(تنبيه)» سذكرا أو أوصى أن يحج عنه بالنف من ماله فاحج الوصى من مال نفسه ليرجع ليس له ذلك لان الوصية باللفظ فيعتبر لفظ الوصى وهو أضاف المال الى نفسه فلا يبدل اه بحر قلت وعلى هذا اذا أضاف المال الى نفسه فليس للمأمور أن يبدله بماله كالوصى الا ان يفرق بينهما بان المأمور قد يضطر الى ذلك على ما مر فليتأمل **(قوله)** وشروط العجز الحج قد علمت مما قدمناه عن الباب ان الشروط كلها شروط للحج الفرض دون النفل فلا يشترط في النفل شيء منها الا الاسلام والعقل والتمييز وكذا عدم الاستنجار على ما مر بيانه **(قوله)** لاتساع بابه أى انه يتساح في النفل مالا يتساح في الفرض قال في الفتح اما الحج النفل فلا يشترط فيه العجز لانه لا يجب عليه واحدة من المشقتين أى مشقة البدن ومشقة المال فاذا كان له تركهما كان له ان يتحمل احدهما

ولو أنفق من مال نفسه
أو خلط النفقة بماله وحج
وأنفق كله أو أكثره جاز
وبرى من الضمان (وشروط
العجز) المذكور (للحج
الفرض لا النفل) لاتساع
بابه (ويقع الحج) المفروض
(عن الأمر)

تقربا الى ربه عز وجل فله الاستجابة فيه صحيحا اهـ (قوله على الظاهر من المذهب) كذا
 في المبسوط وهو الصحيح كما في كثير من الكتب بحر ويشهد بذلك الآثار من السنة
 وبعض الفروع من المذهب فتح (قوله وقيل عن المأمور فلا الحج) ذهب اليه عامة
 المتأخرين كما في الكتب قالوا وهو رواية عن محمد وهو اختلاف لا ثمر له لانهم اتفقوا ان
 الفرض يسقط عن الأمر لاعتناء المأمور وانه لا بد ان ينويه عن الأمر وتماه في البحر
 قلت وعلى القول بوقوعه عن الأمر لا يخلو المأمور من الثواب بل ذكر العلامة نوح عن
 مناسك القاضي حج الانسان عن غيره افضل من حجه عن نفسه بعد ان أدى فرض الحج لان
 نفعه متعد وهو افضل من القاصر اهـ تأمل (قوله كالتفل) مقتضاه ان التفل يقع عن
 المأمور اتفاقا وللأمر ثواب التفقة وبه صرح بعض الشراح ومضى عليه في الباب ورده
 الاتفاقى في غاية البيان بانه خلاف الرواية لما قاله الحاكم الشهيد في الكافي الحج الطوع عن
 الصحيح جائز ثم قال وفي الاصل يكون الحج عن المحج اهـ (قوله لكنه يشترط الحج) استدراك
 على قوله يقع عن الأمر فان مقتضاه صحته ولو من غير الاهل ط اى كاتصح اناة ذمى في دفع
 الزكاة (قوله لصحة الافعال) عبر بالصحة دون الوجوب ليع المراهق فانه اهل الصحة دون
 الوجوب ط (قوله ثم فرع عليه) اى على ان الشرط هو الاهلية دون اشتراط ان يكون
 المأمور قد حج عن نفسه ودون اشتراط الذكورة والحرية والبلوغ (قوله بمهملة) اى بصاد
 مهملة وتخفيف الراء (قوله من لم يحج) كذا في القاموس وفي الفتح والضرورة براد به الذى
 لم يحج عن نفسه اهـ اى حجة الاسلام لان هذا الذى فيه خلاف الشافعى فهو اعم من المعنى
 اللغوى فكان ينبغي للشارح ذكره لانه يشمل من لم يحج اصلا ومن حج عن غيره او عن نفسه
 فلا اوذرا او فرضا فاسدا او صحيحا ثم اردتتم اسلم بعده كأفاده ح (قوله وغيرهم اولى لعدم
 الخلاف) اى خلاف الشافعى فانه لا يجوز حجهم كما في الزيلعى ح ولا ينبغي ان التعليل يفيد
 ان الكراهة تنزيهية لان مراعاة الخلاف مستحبة فافهم وعلل في الفتح الكراهة في المرأة
 بما في المبسوط من ان حجها انقص اذلا رمل عليها ولاسى في بطن الوادى ولارفع صوت
 بالتلبية ولاحلق وفي العبد بما في البدائع من انه ليس اهلا لاداء الفرض عن نفسه واطلق
 في صحة احجاج العبد فشملا ما اذا كان باذن مولاه او بغير اذنه كما صرح به في المراج فافهم
 وقال في الفتح ايضا والافضل ان يكون قد حج عن نفسه حجة الاسلام خروجا عن الخلاف ثم
 قال والافضل احجاج الحر العالم بالمناسك الذى حج عن نفسه وذكر في البدائع كراهة احجاج
 الصرورة لانه تارك فرض الحج ثم قال في الفتح بعدما اطال في الاستدلال والذى يقتضيه
 النظر ان حج الصرورة عن غيره ان كان بعد تحقق الوجوب عليه بملك الزاد والراحلة والصحة
 فهو مكروه كراهة تحريم لانه تضييق عليه في اول سنى الامكان فيأثم بتركه وكذا لو تنفل لنفسه
 ومع ذلك يصح لان النهى ليس لعين الحج المفعول بل لغيره وهو القوات اذ الموت في سنة غير
 نادر اهـ قال في البحر والحق انها تنزيهية على الأمر لقولهم والافضل الحج تحريمية على
 الصرورة المأمور الذى اجتمعت فيه شروط الحج ولم يحج عن نفسه لانه أتم بالتأخير اهـ
 قات وهذا لا ينافى كلام الفتح لانه في المأمور ويجمل كلام الشارح على الأمر فيوافق

على الظاهر من المذهب
 وقيل عن المأمور فلا
 وللأمر ثواب التفقة
 كالتفل (لكنه يشترط)
 لصحة النيابة (اهلية المأمور
 لصحة الافعال) ثم فرع
 عليه بقوله (لجاز حج
 الصرورة) بمهملة من لم
 يحج (والمرأة) ولو امة
 (والعبد وغيره) كالمراهق
 وغيرهم اولى لعدم الخلاف
 (ولو امر ذميا) او مجنونا

مطلب
 في حج الصرورة

ما في البحر من ان الكراهة في حقه تزيهية وان كانت في حق المأمور تحريرية (تبيه) * قال
 في نهج النجاة لابن حمزة النقيب بعدما ذكر كلام البحر المار اقول وظاهره يفيد ان الضرورة
 الفقير لا يجب عليه الحج بدخول مكة وظاهر كلام البدائع بالاطلاق الكراهة اى في قوله يكره
 احجاج الضرورة لانه تارك فرض الحج يفيدانه يصير بدخول مكة قادرا على الحج عن نفسه
 وان كان وقته مشغولا بالحج عن الأمر وهي واقعة الفتوى فليتأمل اه قات وقد افق
 بالوجوب مفتى دار السلطنة العلامة ابوالسعود وسعه في سكب الانهر وكذا أفق به السيد
 احمد نادشاه والف في رسالة وافق سيدى عبدالغنى النابلسى بخلافه والف فيه رسالة لانه
 في هذا العام لا يمكنه الحج عن نفسه لان سفره بمال الأمر فيحرم عن الأمر ويحج عنه وفي
 تكليفه بالاقامة بمكة الى قابل ليحج عن نفسه ويترك عياله ببلده حرج عظيم وكذا في تكليفه
 بالعود وهو فقير حرج عظيم ايضا واما ما في البدائع فاطلاق الكراهة المنصرف الى التحريم
 يقتضى ان كلامه في الضرورة الذى تحقق الوجوب عليه من قبل كما يفيد ما مر عن الفتوى
 نعم قدما اول الحج عن الباب وشرحه ان الفقير الآذنى اذا وصل الى ميقات فهو كالملكى فانه
 ان قدر على المشى لزمه الحج ولا ينوى النقل على زعم انه فقير لانه ما كان واجبا عليه وهو آفقى
 فلما صار كالملكى وجب عليه حتى لو نواه نفلا لزمه الحج ثانيا اه لكن هذا لا يدل على ان
 الضرورة الفقير كذلك لان قدرته بقدرته غيره كما قلنا وهي غير معتبرة بخلاف ما لو خرج ليحج
 عن نفسه وهو فقير فانه عند وصوله الى الميقات صار قادرا بقدرته نفسه فيجب عليه وان كان
 سفره متولعا ابتداء ولو كان الضرورة الفقير مثله لما صح تقييد ابن الهمام كراهة التحريم بما
 اذا كان حجه عن الغير بعد تحقق الوجوب عليه وتعليله للكراهة بانه تضيق الوجوب عليه
 فليتأمل (قوله لا يصح) اى اعدم الالهية المذكورة (قوله واذا مرض) اى عرض له ما
 من ذهابه كمرض وجب وشمل ما لو عتبه الأمر أولا (قوله عن الميت) اى عن المحتجب
 عنه حيا وميتا (قوله الا اذا اذن له) بالبناء لا بالتحول لئلا يتسبب ما بعده ويشمل ما لو اذن له
 الميت او وصيه ولم يكن عنه الميت منع احجاج غيره كما (قوله خرج مكلف الحج) اما اذا
 لم يخرج واوصى بان يحج عنه واطلق اى لم يعين مالا ولا مكانا فانه يحج عنه من ثلث ماله من
 بلده ان بلغ الثلث لان الواجب عليه الحج من بلده الذى يسكنه والا فمن حيث يبلغ
 وان لم يتمكن من مكان يضات الوصية كما في الباب قال شارحه ولعل المكان مقيد بما قبل
 الموافقت والا فبادنى شئ يمكن ان يحج عنه من مكة وكذا الحكم اذا اوصى ان يحج عنه
 بمال وسمى مبلغه فانه ان كان يبلغ من بلده فنها والا فمن حيث يبلغ اه واحترز بالمكان
 عن غيره كالصبي والمجنون فان وصيته لا تعتبر واحترز بقوله الى الحج عمالو خراج للتجارة
 ونحوها واوصى فانه يحج عنه من وطنه اجماعا كما في المعراج وغيره وقيد بخروجه بنفسه
 لانه لو امر غيره ومات المأمور في الطريق فسيذكر تفصيله بعد (قوله ومات في الطريق) اراد
 به موته قبل الوقوف بعرفة ولو كان بمكة بحره وفي التجنيس اذا مات بعد الوقوف بعرفة اجزا
 عن الميت لان الحج عرفة بالنص وقدما عند الكلام على فروض الحج ان الحاج عن نفسه اذا
 اوصى باتمام الحج يجب بدنه (قوله اما تجب الوصية به الحج) كذا في التجنيس قال الكمال

(لا) يصح (واذا مرض
 المأمور) بالحج (في الطريق
 ليس له دفع المال الى غيره
 ليحج) ذلك الغير (عن
 الميت الا اذا) اذن له بذلك
 بان (قبله وقت الدفع
 اصنع ما شئت فيجوز له)
 ذلك (مرض اولا) لانه
 صاروكلاما مطلقا (خرج)
 المكاتب (الى الحج ومات
 في الطريق واوصى بالحج
 عنه) اما تجب الوصية به
 اذا اخره بعد وجوبه اما
 لو حج من عامه فلا (فان
 فسر المال) او الممكن

وهو قيد حسن شربلالية (قوله فالامر عليه) أى الشأن مبنى على ما فسرته اى عنه فان
فسر المال يحج عنه من حيث يبلغ وان فسر الامكان يحج عنه منه ح قلت والظاهر انه يجب
عليه ان يوصى بما يبلغ من بلده ان كان في الثلث سعة فلو اوصى بما دون ذلك اوعين مكانا
دون بلده يأثم لما علمت ان الواجب عليه الحج من بلد يسكنه (قوله من بلده) فلو كان له
اوطان فمن اقر بها الى مكة وان لم يكن له وطن فمن حيث مات ولو اوصى خراساني بمكة او
مكي بالرى يحج عنهما من وطنهما ولو اوصى المكي اى الذى مات بالرى ان يقرن عنه يقرن
عنه من الرى لباب اى لانه لا قران لمن بمكة (قوله قياسا لاستحسانا) الاول قول الامام
والثاني قولهما و اخر دليله في الهداية فيحتمل انه مختاره لان المأخوذ به في عامة الصور
الاستحسان عناية وقواه في المعراج لكن المتن على الاول وذكر تصحيحه العلامة قاسم في
كتاب الوصايا فهو مما قدم فيه القياس على الاستحسان واليه اشار بقوله فليحفظ (قوله فلو
أحج الوصى عنه من غيره) اى من غير بلده فبا اذا وجب الاحجاج من بلده لم يصح ويضمن
ويكون الحج له ويحج عن الميت ثانيا لانه خالف الا ان يكون ذلك المكان قريبا من بلده بحيث
يبلغ اليه ويرجع الى الوطن قبل الليل كفى الباب والبحر (قوله ثلثة) اى ثلث مال الموصى
فان بلغ الثلث الاحجاج راكبا فأحج ماشيا لم يحجز وان لم يبلغ الا ماشيا من بلده قال محمد يحج
عنه من حيث بلغ راكبا وعن الامام انه يخير بينهما واما ان كان الثلث يكفي لاكثر من حجة
فان عين الميت حجة واحدة فالفاضل للورثة وان اطلق احج عنه في كل سنة حجة واحدة او احج
في سنة حججا وهو الافضل تعميلا لتنفيذ الوصية لانه ربما يهلك المال وان عين الميت في كل
سنة حجة فهو كالاطلاق كالو امر الوصى رجلا بالحج السنة فاخره الى القابلة جاز عن الميت ولا
يضمن لان ذكر السنة للاستعجال لا للتقييد بحر قلت ومثل الثلث ما لو قال ائجوا عني بالث
والالف يبلغ حججا كفى الباب وشرحه (قوله وان لم يف من حيث يبلغ) لكس لو احج عنه من
حيث يبلغ وفضل من الثلث وتبين انه يبلغ من موضع ابعده عن الموصى ويحج عن الميت
من حيث يبلغ الا ان يكون الفاضل شيئا يسيرا من زاد او كسرة فلا يضمن شرح الباب
ونقله في الفتح عن البدائع (قوله وورثته) الاولى العطف باوكا فعل في الباب لانه لو كان وصى
فلا كلام للوارث في الوصية نعم لو كان الميت هو الذى دفع للمأمور ثم مات كان للوارث استرداد
ما في يد المأمور وان احرمه كباي في الفروع اى ولو وقع وجود الوصى لان الباقي صار ميراثا
لكون الميت لم يوص به (قوله ما لم يحرمه) فلو احرم ليس له الاسترداد والمحرمة تضى في احرمه
وبعد فراغه من الحج ليس له استرداده حتى يرجع الى اهله وان احرم حين اراد الاخذ فله ان
ياخذها ويكون احرامه تقوما عن الميت شرح الباب عن خزنة الاكمل (قوله والى) يعنى
بان رده لعله غير الحيانة كضعف رأى فيه او جهل بالناسك امالو بلاعة اصلا فالتفقة في مال
الدافع لى في البحر ان استرد بخيانة ظهرت منه اى من المأمور فالتفقة في ماله خاصة وان
استرد لخبثانة ولا تهمة فالتفقة على الوصى في ماله خاصة وان استرد لضعف رأى فيه او لجهل
بأمور الناسك فارد الدفع الى اصاح منه ففقته في مال الميت لانه استرد لمنفعة الميت اه افاده
ح (قوله اوصى يحج الخ) قيد بالوصية لانه لو كان لم يوص فترع عن الوارث بالحج او الاحجاج

مطلب

العمل على القياس دون
الاستحسان هنا

(فالامر عليه) اى على

ما فسرته (والافحيح) عنه

(من بلده) قياسا لاستحسانا

فليحفظ فلو احج الوصى

عنه من غيره لم يصح (ان

وفي به) اى بالحج من بلده

(ثلثة) وان لم يف من حيث

يبلغ استحسانا ولو وصى

الميت ووارثه ان يسترد المال

من المأمور ما لم يحرم ثم

ان رده لحيانة منه ففقته

الرجوع في ماله والافقى

مال الميت (اوصى يحج

يصح كإقدمه المصنف أى يصح عن الميت عن حجة الاسلام ان شاء الله تعالى كإقدمناه ونقل
ط عن الولوالجية ان التعليق بالشيئة على القبول لا على الجواز وقدمنا ايضا عن شرح
اللباب ان الوارث غير قيد فاذا لم يوص بجزء تبرع الوارث والاجنبى عنه وسأبقى تمام الكلام
عليه **(قوله)** فقلوع عنه رجل) اطلاق الرجل المتطوع فشمع الوارث وبه صرح فاضحان
بقوله الميت اذا أوصى بأن يحج عنه بماله ف تبرع عنه الوارث او الاجنبى لا يجوز اه قلت
يعنى لا يجوز عن فرض الميت والا فله ثواب ذلك الحج ح عن الشر بنبلالية واهذا قال المصنف
لم يجزه من الاجزاء لكن سأتى ما يدل على ان الثواب انما يحصل للميت اذا جعله له الحاج بعد
الاداء **(قوله)** وان امره الميت) أى ان الميت اذا أوصى بالاحجاج عنه وامر ان يحج عنه زيد
فحج عنه زيد من مال نفسه لم يجز عن الميت للعلة المذكورة فافهم **(قوله)** لكن لو حج عنه ابنه
أى مثلا والا فكذلك حكم بقية الورثة شرح الباب قلت بل الوصى كذلك كإفنيه ما يأتى قريبا
عن عمدة الفتاوى ثم ان هذا استدراك على اطلاق الرجل فى قوله فقلوع عنه رجل بان
الوارث او الوصى يخالف الاجنبى فى انه لو تطوع من وجه بان اتفق من ماله ليرجع فى التركة
جاز بخلاف الاجنبى لان الوارث خليفة عن الميت ولذا لو قضى الدين من مال نفسه ليرجع
جاز قال فى البحر ولو حج على ان لا يرجع فانه لا يجوز عن الميت لانه لم يحصل مقصود الميت وهو
ثواب الاتفاق اه قلت وقدمنا ان الوارث ليس له الحج بمال الميت الا ان تجزى الورثة وهم
كبار لان هذا مثل التبرع بالمال فالظاهر تقييد حج الوارث هنا بذلك ايضا تأمل **(قوله)** ان لم
يقبل من مالى) فى البحر عن آخر عمدة الفتاوى للصدر الشهيد لو أوصى بأن يحج عنه بالف من ماله
فاحج الوصى من مال نفسه ليرجع ليس له ذلك لان الوصية باللفظ فيعتبر لفظ الموصى وهو
اضاف المال الى نفسه فلا يبدل اه **(قوله)** وكذا لو احج ليرجع) أى انه يجوز واستفيد منه
انه لو احج ليرجع انه يجوز بالاولى وقد نص عليهما فى الحاشية حيث قال اذا أوصى الرجل بان
يحج عنه فاحج الوارث رجلا من مال نفسه ليرجع فى مال الميت جازوله ان يرجع فى مال الميت
وكذا الزكاة والكفارة ولو فعل ذلك الاجنبى لا يرجع ولو أوصى بأن يحج عنه فاحج الوارث
من مال نفسه لا يرجع عليه جاز للميت عن حجة الاسلام اه قال فى شرح الباب بعد نقله
وفيه بحث لا يخفى أى لما مر من انه يشترط فى الحج عن الغير اذا كان بوصية الاتفاق من مال
المحجوج عنه احترازا عن التبرع كما مر بيانه فتجوز به فيما لو احج من ماله لا يرجع بخلاف
لذلك ولذا لم يجز فيما لو حج الوارث بنفسه لا يرجع ولا يظهر فرق بينهما لما علمت من ان مقصود
الميت بوصية ثواب الاتفاق من ماله وهو حاصل فيما لو حج الوارث أو أحج عنه ليرجع دون
ما اذا أتفق لا يرجع فيهما واستشكل ذلك فى الشر بنبلالية أيضا والتفرقة بانه فى الاحجاج قام
الوارث مقام الميت فى دفع المال فكان المأمور اتفق من مال الميت بخلاف ما اذا حج الوارث بنفسه
فانه لم يحصل منه دفع المال بل ما حصل منه الا مجرد الأفعال فلم يجز ما لو بنوا الرجوع فى ماله غير
ظاهرة لان حجه بنفسه لا بد له من التفقة أيضا فافهم **(قوله)** ومن حج) أى أهل يحج لانه يصير
مخالفا بمجرد الاهلال بلا توقف على الاعمال فأداه قلت أى فى صورة التبرع والافتد لا يصير مخالفا
الا بالشرع كما سيظهر لك **(قوله)** عن امره) أى ولو كان أبويه أو اجنيين كما صرح به فى الفتوح

فقلوع عنه رجل لم يجزه)
وان أمره الميت لانه لم
يحصل مقصوده وهو
ثواب الاتفاق لكن لو
حج عنه ابنه ليرجع فى
التركة جاز ان لم يقل من
مالى وكذا الواجب لا يرجع
كالدين اذا قضاء من مال
نفسه (ومن حج عن) كل
من (أمره

ف قوله في البحر شمل الابوين وسيا في اخراجهما فيه نظر لان الآتي في الاحرام عنهما بغير امرهما والكلام هنا في الاحرام عن الامرين فافهم (قوله وقع عنه) اي عن المأمور نفلا ولا يجزئ عن حجة الاسلام بحر ونهر وفيه نظر يأتي قريبا (قوله لانه خالفهما) علة لوقوعه عنه وللضمان اي لان كل واحد اتما امره ان يخلص النفقة له وقد صرفها لحج نفسه لانه لا يمكنه ايقاعه عن احدهما لعدم الاولوية (قوله وينبغي حجة التعيين لو اطلق) اي كمالو قال ليك بحجة وسكت قال الزيلعي وان اطلق بأن سكت عن ذكر المحجوج عنه معنا وبمهما قال في الكافي لانس فيه وينبغي ان يصح التعيين هنا اجماعا لعدم المخالفة اه وقوله وينبغي ان يصح التعيين اي تعيين احد أمره قبل الطواف والوقوف كما في مسألة الابهام وقوله اجماعا قال شيخنا بنيني ان يجزئ فيه خلاف ابي يوسف الآتي في مسألة الابهام لجريان علته الآتية هنا ايضا اه (قوله ولو ابهمه) بأن قال ليك بحجة عن احد أمرى ح (قوله قبل الطواف) المراد به طواف القدوم كما قال ابو حنيفة فيما لو جمع بين احرامين لحجتين ثم شرع في طواف القدوم ارتفعت احدهما فأن قلت ذكر الوقوف مستدرك قلت يمكن ان لا يطوف للقدوم فيكون الوقوف حينئذ هو المعتبر اه ح (قوله جاز) اي عندهما وقال ابو يوسف بل وقع ذلك عن نفسه بلا توقف وضمن نفقتهما وهو القياس لان كل واحد منهما امره بتعيين الحج له فاذا لم يعين فقد خالف وجه قولهما وهو الاستحسان ان هذا ابهام في الاحرام والاحرام ليس بمقصود وانما هو وسيلة الى الافعال والمهم يصلح وسيلة بواسطة التعيين فاكتفى به شرطا ح عن الزيلعي قلت والحاصل ان صور الابهام اربعة ان يهل بحجة عنهما وهي مسألة المتن او عن احدهما على الابهام او يهل بحجة ويطلق والرابعة ان يحرم عن احدهما معنا بلاتعيين لما احرم به من حج او عمره ولم يذكر الشارح الرابعة لجوازها بخلاف كافي الفتح وقد ذكر في الفتح ان مبنى الجواب في هذه الصور على انه اذا وقع عن نفس المأمور لا يتحول بعد ذلك الى الأمر وانه عدم صرف نفقة الأمر الى نفسه ذاهبا الى الوجه الذي اخذ النفقة له لا ينصرف الاحرام الى نفسه الا اذا تحققت المخالفة او عجز شرعا عن التعيين ففي الصورة الاولى من الصور الاربع تحققت المخالفة والعجز عن التعيين ولا ترد مسألة الابوين الآتية لانها بدون الامر كما يأتي فلا تحقق المخالفة في ترك التعيين ويمكنه التعيين في الانتهاء لان حقيقته جعل الثواب ولذا قال امره ابواه بالحج كان الحكم كما في الاجنيين وفي الصورة الثانية من الاربع لم تحقق المخالفة بمجرد الاحرام قبل الشروع في الاعمال ولا يمكن صرف الحجة لانه لا يخرجها عن نفسه بجعلها لاحد الأمرين فلا تنصرف اليه الا اذا وجد تحقق المخالفة او العجز عن التعيين ولم يتحقق ذلك لانه يمكنه التعيين الا اذا شرع في الاعمال ولو شوطا لان الاعمال لا تقع لغير معين فتقع عنه ثم لا يمكنه تحويلها الى غيره وانما له تحويل الثواب فقط ولولا النص لم يتحول الثواب ايضا وفي الصورة الثالثة لاختفاء انه ليس فيها مخالفة لاحد الأمرين ولا تعذر التعيين ولا تقع عن نفسه لما قدمناه واما الرابعة فظاهر الكل اه ما في الفتح ملخصا وانت خير بان ما قرره في الصورة الثانية صريح في انه اذا شرع في الاعمال قبل تعيين احدا الأمرين وقعت الحجة عن نفسه لتحقق المخالفة والعجز عن التعيين وكذا تقع عن نفسه بالاولى في الصورة الاولى

وقع عنه وضمن مالهما)
لانه خالفهما (ولا يقدر
على جعله عن احدهما)
لعدم الاولوية وينبغي حجة
التعيين لو اطلق الاحرام
ولو ابهمه فان عين احدهما
قبل الطواف والوقوف
جاز

والظاهر انها تجزیه عن حجة الاسلام لانها تصح بالتعيين وبالأطلاق بخلاف ما لو نوى بها النفل
والمأمور وان كان صرفها عن نفسه بجعلها للآمرين أو لاحدها لكن لما تحققت المخالفة بطل
ذلك الصرف والام تقع عن نفسه اصلا فيكون حينئذ كالواحد من نفسه ابتداء ولو نوى النفل
فتقع عن حجة الاسلام ولذا قال في الفتح ايضا فيما لو امره بالحق ففقرن معه عمرة لنفسه لا يجوز
ويضمن اتفاقهم وقبوله ولا تقع عن حجة الاسلام عن نفسه لان اقل ما يقع باطلاق الية وهو قد
صرفها عنه في الية وفيه نظر اه كلامه والظاهر ان وجه النظر ما قرره من انه حيث تحققت
المخالفة ووقعت عن نفسه بطل صرف الية فتجزیه عن حجة الاسلام بقوله في البحر فيما يرتفع
عن المأمور نفلا ولا تجزیه عن حجة الاسلام فيه نظر وقد صرح الباقين في شرح الملتقى وتسبع
الشارح في شرحه عليه ايضا بأن يخرج بها عن حجة الاسلام فهذا ما تمحدر الى فافهم والسلام
(قوله بخلاف ما لو اهل الحق) مرتبط بقوله ومن حج عن امره وقوله جاز حمله مستأنفة
ليان جهة المخالفة بين المستثنين فانه في الاولى لا يجوز والثانية بخلافها لكن الجواز هنا
مشروط بما اذا لم يأمره بالحق وقوله عن أبويه او غيرها تنبيه على ان ذكر الابوين في الكفر
وغيره ليس بقيد احترازي وانما فائدته الاشارة الى ان الولد يندب له ذلك جدا كما في النهر
وبه علم ان التقيد بالابوين في هذه المسئلة لا يدل على ان المراد بالآمرين في التي قبلها الاجنيان
بل الابوان اذا امرهم شككهما كالاجنيين كما قدمناه عن الفتح فظهر انه لا فرق بين الابوين
والاجنيين في المستثنين وانما العبرة بالامر وعدمه اى صريحا كما يظهر قريبا فاذا احرم بحجة
عن اثنين امره كل منهما بأن يحج عنه وقع عنه ولا يقدر على جعله لاحدهما وان احرم عنهما غير
امرهما حج جعله لاحدهما او لكل منهما وكذا لو احرم عن احدهما مبهما يصح تعيينه بعد ذلك
بالاولى كما في الفتح قال ومبناه على ان نيته لهما تلغو لعدم الامر فهو متبرع فتقع الاعمال عنه
النية وانما يجعل لهما الثواب وترتب بعد الاداء فتلغو نيته قبله فيصح جعله بعد ذلك لاحدهما
اولهما ولا اشكال في ذلك اذا كان متفلا عنهما فان كان على احدهما حج الفرض واوصى به
لا يسقط عنه تبرع الوارث عنه بمال نفسه وان لم يوص به فتبرع الوارث عنه بالايجاج او الحج
بنفسه قال ابو حنيفة تجزیه ان شاء الله تعالى لقوله صلى الله عليه وسلم للختمية اريت لو كان
على ابيك دين الحديث انتهى وبهذا ظهر فائدة اخرى للتقيد بالابوين في هذه المسئلة وهي
سقوط الفرض عن الذى عينه له بعد الية لو بدون وصية لكن بشكل عليه انه اذا لغت
نيته لهما لعدم الامر ووقعت الاعمال عنه النية كيف يصح تحويلها الى احدهما وقد مر ان
الحج اذا وقع عن المأمور لا يمكن تحويله بعد ذلك الى الامر نعم يمكن تحويل الثواب فقط
لنص كامر ولهذا والله اعلم قال في الفتح ولا اشكال في ذلك اذا كان متفلا عنهما اى لان غاية
حال المتفعل ان يجعل ثواب عمله لغيره وهو صحيح اما وقوع عمله عن فرض الغير بغير امره
فهو مشكل والجواب ما مر في كلام الشارح من ان الوارث اذا حج او احج عن مورثه جاز
لوجود الامر دلالة اى فكأنه مأثور من جهته بذلك وعليه فتقع الاعمال عن الميت لا عن
العامل فقوله في الفتح ومبناه على ان نيته لهما تلغو الحق مخصوص بما اذا لم يكن عليهما
فرض لم يوصيا به وقدما عن البدائع تعليقه بالنص ايضا وهو ما علمته من حديث

(بخلاف ما لو اهل يحج عن
أبويه او غيرها) من
الاجانب حال كونه (متبرعا
فيعين) بعد ذلك جاز

الحتمية وبهذا فارق الوارث الاجنبى لكن قدمنا عن شرح اللباب عن الكرماني والسروحي ان الاجنبى كذلك نعم هذا مخالف لاشتراط الامر في الحج عن الغير والاجنبى غير مأثور لاصريحا ولادلالة وقدمنا الجواب بأنه مبنى على اختلاف الرواية في هذا الشرط والمشهور اشتراطه وحيث علم وجوده في الوارث دلالة ظهر لاقتصار الكثر وغيره على الابوين فائدة ثالثة وهى ان الامر دلالة ليس له حكم الامر حقيقة من كل وجه للمعاملة من ان الابوين لو أمراه حقيقة لم يصح تعيين احدهما بعد الابهام كما في الاجنبيين وان لم يأمرهما صريحا صح التعيين ولو فرضوا المسئلة ابتداء في الاجنبيين لتوهم ان الابوين لا يصح تعيين احدهما لوجود الامر دلالة ففرضوها في الابوين لافادة صحة التعيين وان وجد الامر دلالة وليفقدوا ان المراد بالامر في المسئلة الاولى الامر صريحا والله أعلم * (تبيه) * الذى تحصل لنا من مجموع ما قررناه ان من اهل بحجة عن شخصين فان أمراه بالحج وقع حجه عن نفسه البته وان عين احدهما بعد ذلك وله بعد الفراغ جعل ثوابه لهما او لاحدهما وان لم يأمرهما فكذلك الا اذا كان وارثا وكان على الميت حج الفرض ولم يوص به فيقع عن الميت عن حجة الاسلام للامر دلالة وللص بخلاف ما اذا أوصى به لان غرضه ثواب الانفاق من ماله فلا يصح تبرع الوارث عنه وبخلاف الاجنبى مطابقا لعدم الامر (قوله لانه متبرع بالتواب) بيان لوجه صحة التعيين في مسئلة الابوين دون مسئلة الآمرين وهو معنى ما قدمناه من قوله في الفتح ومناه على ان نيته لهما تلغو لعدم الامر فهو متبرع الخ قال في الشرح نبالية قلت وتعليل المسئلة فيفيد وقوع الحج عن الفاعل فيسقط به الفرض عنه وان جعل ثوابه لغيره ويفيد ذلك الاحاديث التي رواها في الفتح بقوله اعلم ان فعل الولد ذلك مندوب اليه جدا لما أخرج الدارقطني عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما عنه صلى الله عليه وسلم لمن حج عن أبويه أوقضى عنهما مغزما بعث يوم القيامة مع الاربار وأخرج ايضا عن جابر انه عليه الصلاة والسلام قال من حج عن أبيه وامه فقد قضى عنه حجه وكان له فضل عشر حجج وأخرج ايضا عن زيد بن أرقم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا حج الرجل عن والديه قبل منه ومنهما واستبشرت ارواحهما وكتب عنه الله براه اقول قد علمت مما قررناه انه اذا حج الوارث عنهما وعلى احدهما فرض لم يوص به يقع عن الميت لسقوط الفرض عنه بذلك ان شاء الله تعالى وحينئذ فكيف يصح دعوى سقوط الفرض به عن الفاعل ايضا وقد صرفه الى غيره واجزنا صرفه نعم يظهر ذلك فيما اذا كان على احدهما فرض اوصى به او لم يكن عليه فرض اصلا ويدل على ذلك قوله في الفتح وانما يجعل لهما الثواب وترتب بعد الاداء ومثله قول قاضيخان في شرح الجامع وانما يجعل ثواب فعله لهما وهو جائز عندنا وجعل ثواب حجه لغيره لا يكون الا بعد أداء الحج فيطلت نيته في الاحرام فكان له ان يجعل الثواب لايهما شاء اه فهذا صريح في ان النية لم تقع لهما وان الاعمال وقعت له فله جعل ثوابها لمن شاء بعد الاداء فيمكن ادائه سقوط الفرض عن الفاعل بذلك كما حررناه في مسئلة الحج عن الآمرين ويعلم به جواز جعل الانسان ثواب فرضه لغيره كما ذكرناه اول الباب واما اذا كان على الميت فرض لم يوص به وسقط به فرض الميت يلزم منه وقوع النية والاعمال له لا للفاعل الا ان يقال ان الاعمال تقع للعامل هنا ايضا كما هو مقتضى

لانه متبرع بالتسواب فله
جعله لاحدهما اولهما

اطلاق عبارة الفتح وقاضيجان وغيرها لكن يسقط بها الفرض عن الميت فضلا من الله تعالى عملا بالنص وهو حديث الحثمية وان خالف القياس ولذا علقه ابو حنيفة بالمشيئة ويسقط بها الفرض عن الفاعل ايضا اخذا من الاحاديث المذكورة ولذا كان الوارث مخالفا لحكم الاجبي في ذلك فان قلت ما من من تعليل جواز حج الوارث بوجود الامر لدلالة يقتضي وقوع الاعمال عن الميت لانه لو امره صريحا وقعت عنه بلا مشيئة فيخالف ما اقتضاه اطلاق الفتح وغيره وحيث فلا يمكن سقوط فرض العامل بذلك ايضا قلت علمت ان الامر دلالة ليس كالامر صريحا من كل وجه ولذا صح تعيين احد ابويه بعد الاباهام ولو امره صريحا لم يصح كالاخبيين كما قدمنا فلو اقتضى الامر دلالة وقوع الاعمال عن الميت لم يصح التعيين فقلنا بوقوع الاعمال للعامل فيسقط فرضه بها وكذا يسقط فرض الاب او الام عملا بالاحاديث المذكورة والله اعلم هذا غاية ما وصل اليه فهمي القاصر في تحرير هذه المواضع المشككة التي لم أر من اوضحها هذا الايضاح والله الحمد **(قوله وفي الحديث)** كلامه يوهم ان هذا حديث واحد

وفي الحديث من حج عن ابويه فقد قضى عنه حجته وكان له فضل عشر حجج وبعث من الابرار (ودم الاحصار) لا غير (على الامر في ماله ولوميتا) قيل من الثالث وقيل من الكل ثم ان فاته لتقصير منه ضمن وان باقة سماوية لا (ودم القران) والتنع

مع انه مأخوذ من حديثين كما علمت مع تغيير بعض اللفظ بناء على الصحيح من جواز رواية الحديث بالمعنى للعارف اهـ **(قوله لا غير)** اي لا غير دم الاحصار من باقى الدماء الثلاثة وهو دم الشكر في القران والتمتع ودم الحناية **(قوله على الامر)** هذا عندها وعليه المتون وعند ابى يوسف على المأمور **(قوله قبل من الثالث)** لان الوصية بالحج تنفذ من الثالث وهذا من توابع الوصية وقيل من الكل لانه دين وجب حقا للمأمور على الميت فيقتضى من جميع ماله كما لو اوصى بأن يباع عبده ويتصدق بثمنه فباعه الوصى وضاع الثمن من يده ثم استحق العبد فان المشتري يرجع بالثمن على الوصى ويرجع الوصى في قول ابى حنيفة الاخير في جميع التركة من شرح الجامع لقاضيجان واستوجه ط الاول والرحمى الثانى **(قوله ثم ان فاته الحج)** اي فاته المأمور المعلوم من المقام والاطلاق الفوات فشمعل ما يكون بسبب الاحصار وغيره فان الاحصار يمكن ان يكون بتقصير منه كان تناول دواء ممرضا قصدا حتى احصره افاده ح هذا وقد صرحوا بان عليه الحج من قابل بمال نفسه كفات الحج كفى البحر ثم قال ولم يصرحوا بان فاته الاحصار والفوات اذا قضى الحج هل يكون عن الامر او يقع للمأمور واذا كان للامر فهل يحجر على الحج من قابل بمال نفسه اهـ اقول قال في البدائع فان فاته الحج يصنع ما يصنع فأتى الحج بعد شروعه ولا يضمن النفقة لانه فاته بغير صنعه وعليه في نفسه الحج من قابل لان الحاجة قد وجبت عليه بالشروع فلزمه قضاءها وهذا على قول محمد ظاهر لان الحج عنده يقع عن الحاج اهـ وقوله في النهر عن السراج ثم قال وعلى قول غير محمد من انه يقع عن الامر يلزم ان يكون القضاء عن الامر وتلزمه النفقة اهـ ويؤيده انه صرح في اللباب بأنه ان فاته باقة سماوية لم يضمن ويستأنف الحج عن الميت اي بناء على قول غير محمد فعلم ان على قول محمد عليه الحج عن نفسه وعلى قول غيره عن الميت وظاهره انه يجب عليه من ماله لكن في التتارخانية عن المتق قال محمد يحج عن الميت من بلده اذا بلغت النفقة والا فمن حيث تبلغ وعلى المحرم قضاء الحج الذى فوت عن نفسه والاضمان عليه فيما اتفق ولا نفقة له بعد الفوات اهـ فان مقتضاه ان الحج عن الميت من ماله وعلى المأمور حج آخر قضاء لما شرع فيه من مال نفسه وبخالفه ما فى التتارخانية ايضا عن

التهذيب قال ابو يوسف اذا فسد حجه قبل الوقوف عليه ضمان النفقة وعليه الحج الذي افسده وعمره ووجه للآمر ولو فاته الحج لا يضمن لانه أمين وعليه قضاء الفاتت وحج عن الأمر اه فان قوله وعليه قضاء الفاتت الحج يقتضى ان عليه الحجبتين من ماله الا ان يكون قوله وحج عن الأمر بضم اوله مبنيًا للمفعول اى وعلى الورثة الاجحاج من ماله ثم ان الظاهر ان هذا من مقول ابى يوسف فتباني مامر عن النهر فليتأمل وسياً تى بقية الكلام عليه **(قوله والجناية)** اطافه فشمّل دم الجاع ودم جزاء الصيد والحلق ولبس الخيط والطيب والمجاورة بغير احرام بحر **(قوله على الحاج)** اى المأمور اما الاول فلانه وجب شكره على الجمع بين النسكين وحقيقة الفعل منه وان كان الحج يقع عن الأمر لانه وقوع شرعى لاحقيق وامّا التامنى فاعتبار انه تعلق بجبايته أفاده فى البحر **(قوله فيصير مخالفاً)** هذا قول ابى حنيفة ووجهه انه لم يأت بالمأمور به لانه أمره بسفر يصرفه الى الحج لا غير فقد خالف أمر الأمر فضمن بدائع زاد فى الخيط لان العمرة لم تقع عن الأمر لانه أمره بها فصارت كأنه حج عنه واعتبر لنفسه فيصير مخالفاً ولو أمره بالحج فاعتبر ثم حج من مكة فهو مخالف لانه مأمور بحج ميقاً ولو أمره بالعمره فاعتبر ثم حج عن نفسه لم يكن مخالفاً بخلاف ما اذا حج اولاً ثم اعتبر اه وانظر ما قدمناه قبيل باب الاحرام **(قوله وضمن النفقة الحج)** اما الدم فهو على المأمور على كل حال بحر **(قوله فيعبد بماله نفسه)** لانه اذا افسده لم يقع مأمور به فكان واقعاً عن المأمور فيضمن ما أنفق فى حجه من مال غيره ثم اذا قضى الحج فى السنة القابلة على وجه الصحة لا يسقط الحج عن الميت لانه لما خالف فى السنة الماضية بالافساد صار الاحرام واقعاً عنه فكذا الحج المؤدى به صار واقعاً عنه ابن كمال وعليه حجة اخرى للأمر كما قدمناه أنفاً عن التاترخانية عن التهذيب اى سوى حج القضاء وهو الاصح كما فى المعراج وبه اندفع ما فى البحر من قوله واذا فسد حجه لزمه الحج من قابل بماله نفسه وفيه ما تقدم من التردد فى وقوعه عن الأمر اه **(قوله ان مات الحج)** الانسب ذكر هذه المسئلة عند قوله المار خرج المكلف الحج **(قوله قبل وقوفه)** قيد به لانه لو مات بعده قبل الطواف جاز عن الأمر لانه أدى الركن الاعظم خانية وفتح وقدمنا نحوه عن التجنيس فما بحثه فى البحر من ان اعظميته للام من الافساد بعده لانه لا يكتفى فيجب على الأمر الاجحاج اه مخالف للمنقول واما اوبق حيا وأتم الحج الطواف الزيارة فرجع ولم يطفه فقال فى الفتح لا يضمن النفقة غير انه حرام على النساء ويعود بنفقة نفسه ليقضى ما بقى عليه لانه جان فى هذه الصورة اه **(قوله من منزل أمره)** اى ان لم يعين منزلاً والا اتبع كامر **(قوله فان مات)** اى المأمور الثانى **(قوله من ثلث الباقي بعدها)** اى بعد النفقة اى ثلث الباقي بعد هلاكها وهو المراد بقوله من ثلث ما بقى من المال فافهم وهذا عند الامام وعند ابى يوسف بالباقي من الثلث وعند محمد بما بقى مع المأمور مثاله اوصى بأن يحج عنه ومات عن أربعة آلاف فدفع الوصى للمأمور ألفاً فسرق فعند الامام يؤخذ ما يكفى من ثلث ما بقى من التركة وهو ألف فان سرق ثلث الباقي يؤخذ من ثلث الباقيين هكذا الى ان لا يبق ما ثلثه يكفى الحج وعند ابى يوسف اذا سرق الألف الاول لم يبق من ثلث التركة الا ثلثاها وثلاثة وثلاثون وثلث فدفع له ان كفت ولا يؤخذ مرة اخرى وعند محمد ان فضل من الألف الاولى ما يبلغ الحج به والا فلا هكذا ذكر

(والجناية على الحاج) ان
اذن له الأمر بالقران
والتمتع والافيصير مخالفاً
فيضمن (وضمن النفقة
ان جامع قبل وقوفه)
فيعيد بماله نفسه (وان
بعده فلا) لحصول المقصود
(وان مات) المأمور
(اوسرقت نفقته فى الطريق)
قبل وقوفه (وحج من
منزل أمره بثلاث ما بقى
من ماله فان لم يف فم
حيث يبلغ فان مات
اوسرقت ثانياً حج من
ثلث الباقي بعدها هكذا
مرة بعد اخرى الى ان
لا يبق من ثلثه ما يبلغ الحج
فتبطل الوصية قلت

الخلاف عامة المشايخ وبعضهم قالوا هذا ان أوصى بأن يحج عنه من الثلث أو بأن يحج عنه ولم يزد مالاً أو وصى بأن يحج عنه بثلاث ماله فقول محمد كقول أبي يوسف وتماه في جامع قاضيان والفتح وهذا الاختلاف اذا هلك في يد المأمور فلو في يد الوصي بعد ما قسم الورثة يحج عنه بثلاث ما بقي اتفاقاً كما في التاترخانية (قوله وظاهره انه لا رجوع في تركه المأمور) ان كان المراد انه لا رجوع لورثة الأمر في تركه المأمور بما بقي معه فهذا بعيد جداً لان ما بقي مع المأمور لا يملكه بل لو اتم الحج يجب عليه رد الفاضل كما يأتي فيصدق على هذا الباقي انه من مال الأمر فيحسب من الثلث وقد صرح به القهستاني حيث قال بثلاث الباقي مما في ابدي الورثة والمأمور وان كان المراد انه لا رجوع لهم بما افقته قبل موته أو بما سرق منه فهو ولا شبهة فيه حيث لم يخالف كما مر فيالوفاته الحج بغير منعه وان كان المراد انه لا رجوع في تركته كما يدفع للمأمور الثاني فهذا هو المتبادر من قولهم بثلاث ما بقي من ماله اى مال الأمر والظاهر ان هذا مراد الشارح نية به على انه لو قاته الحج بلا منعه ولزمه القضاء ان القضاء يكون عن نفسه اتفاقاً خلافاً لما قدمناه من ان هذا ظاهره على قول محمد وانه على قول غيره يكون القضاء عن الأمر ولزم المأمور نفقته فان مقتضاه ان المأمور اذا مات في الطريق ترجع ورثة الأمر على تركته بنفقة الذي يأمرونه بالحج عن مورثهم وهذا خلاف ما قرره الفقهاء هنا في المسئلة الخلافية حيث جعلوا الاحتياج ثانياً بثلاث ما بقي من جميع مال الأمر أو بالباقي من الثلث أو بالباقي مع المأمور ولم يقل أحد انه يكون من مال المأمور فينافي ما تقدم بحثنا عن البدائع والسراج والنهر فلهذا هذا الشارح ما أبعد مر ما فهمه (قوله خلافاً لهما) اى في الموضوعين فيما يدفع ثانياً وفي المحل الذي يجب الاحتياج منه ثانياً ففتح (قوله وقولهما استحسان) يعنى قولهما في المحل اما فيما يدفع ثانياً فلم يذكرنا فيه الاستحسان وفي الفتح قول الامام في الاول اى فيما يدفع ثانياً أو جعوا قولهما هنا الوجه وقدمنا ما يفيد ترجيحنا ايضاً عن العناية والمراجع لكن قدما ايضاً ان المتن على قول الامام ونقل ترجيحنا العلامة قسم (قوله كما مر) اى في قوله والافصير مخالفاً فيمنح (قوله لا تنقيد) لان الحج لا يختلف باختلاف السنين ففي اى سنة حصل فيها وقع عنه ولا يخفى ان الاولى ايقاعه في السنة المعينة خوفاً من ذهاب النفقة أو تعطيل الحج ط (قوله والافضل ان يعود اليه) اى الى منزل الأمر المذكور في المتن قال في البحر ولو اخرج رجلاً فخرج ثم اقام بمكة جاز لان الفرض صار مؤدى والافضل ان يحج ثم يعود الى اهله اه فافهم (قوله وعليه رد ما فضل من النفقة) قال في البحر فالخاصل ان المأمور لا يكون مالاً كما لا أخذه من النفقة بل يتصرف فيه على ملك الأمر حياً كان أو ميتاً معينا كان القدر اولا ولا يحل له الفضل الا بالشرط الآتى سواء كان الفضل كثيراً أو يسيراً كسبر من الزاد كما صرح به في الظهيرية اه قلت وهذا مما يدل على ان الاستتجار على الحج لا يصح عند المتأخرين كما قدما الكلام عليه فافهم (قوله الا ان يوكله الحج) قال في الفتح واذا اراد ان يكون ما فضل للمأمور يقول له وكلتك ان تهب الفضل من نفسك وتقبضه لنفسك فان كان على موت قال والباقي منى لك وصية اه زاد في الباب وان لم يعين الأمر رجلاً بقول للوصى اعط ما بقي من النفقة من شئت

وظاهره انه لا رجوع في تركه المأمور فليراجع (لا من حيث مات) خلافاً لهما وقولهما استحسان (فروع) * يصير مخالفاً بالقران او التسع كما مر لا بالتأخير عن السنة الاولى وان عيّن لانه للاستعجال لا للتنقيد والافضل ان يعود اليه وعليه رد ما فضل من النفقة وان شرط له فالشرط باطل الا ان يوكله بهبة الفضل من نفسه او يوصى الميت به لمعين

وان اطاق فقال وما يبق من النفقة فهو للمأمور فالوصية باطالة اه أى لانها لمجهول **(قوله**
ولوارثه **الح)** هذه المسئلة تقدمت عند قوله ان وفيه ثلثة لكن ذكرت في كل من الموضوعين
مع زيادة لم توجد في الآخر ففي الاول زاد الوصى والتفصيل في نفقة الرجوع وهذا زاد قوله
وكذا ان أحرم **الح)** وكان عليه ان ينظمها في سلك واحد **ح** **(قوله)** وكذا ان أحرم وقددفع اليه
ليحج عنه وصيه **الح)** هذا التركيب فاسد المعنى ووجد في نسخة ليحج عنه بلا وصية وهى الصواب
لان المراد ان المحجوج عنه اذا لم يوص بالحج ولكنه دفع الى رجل ليصح عنه ثم مات الدافع
فلورثة استرداد المال الباقي من الرجل وان أحرم بالحج قال في النهر وقيدنا بكون الآمر اوصى
بالحج عنه لما في المحيط لودفع الى رجل مالا ليحج به عنه فأهل بحجة ثم مات الآمر فلورثته ان
يأخذوا ما بقى من المال معه ويضعونه ما وافق بعد موته لان نفقة الحج كنفقة ذوى الارحام تبطل
بالموت اه **(قوله)** وللوصى ان يحج **الح)** قال في فتح القدير ولا يجوز الاستئجار على الطاعات
وعن هذا قلنا لو وصى ان يحج عنه ولم يزد على ذلك كان للوصى ان يحج عنه بنفسه الا ان يكون
وارثا او دفعه لوارث ليحج عنه لا يجوز لان تحييز الورثة وهم كبار لان هذا كالتبرع بالمال فلا يصح
للوارث الا باجازه الباقي ولو قال الميت للوصى ادفع المال لمن يحج عنى لم يحز له ان يحج بنفسه
مطلقا اه **(قوله)** ولو قال ميت أى عن الحج وكذبوه أى الورثة لم يصدق ويضمن ما نفقه من
مال الميت الا ان يكون امرا ظاهرا يشهد على صدقه لان سبب الضمان قد ظهر فلا يصدق في دفعه
الا بظاهر يدل على صدقه فتح **(قوله)** صدق بيمينه) لانه يدعى الخروج عن عهده ماهو امانة في
يده فتح **(قوله)** الا **الح)** أى قاله لا يصدق الابنية لانه يدعى قضاء الدين هكذا في كثير من
الكتب وعليه الممول خلافا لما في خزنة الاكل بحر **(قوله)** وقد أمر بالانفاق أى ماعليه من
الدين ط **(قوله)** ولا تقبل **الح)** لانها شهادة على النفي بحر أى لا مقصودهم في نفيه وان كانت
صورة شهادتهم انباتا **ح** **(قوله)** الا اذا برهنا **الح)** لان اقراره وهو تلفظه بهذه الجملة اثبات **ح**
وفي بعض النسخ برهنا بصيغة الجمع أى الورثة وهى أولى «تمة» في المحيط عن المتنى اوصى
لرجل بالف وللمساكين بالف ولحجة الاسلام بالف والثلث الفان يقسم الثلث بينهم اثلاثا ثم
تضاف حصص المساكين الى الحجة فما فضل عن الحجة فللمساكين لان البداءة بالفرض أهم ولو عليه حجة
وزكاة او وصى لانسان تحاصون في الثلث ثم ينظر الى الزكاة والحج فيبدأ بمأدبه الموصى ولو فريضة
ونذر بدى بالفريضة ولو تقطوع ونذر بدى بالنذر ولو كلها تقطوعات أو فرائض أو واجبات بدى
بمأدبه الميت اه وتوضح هذه المسئلة سياق في الوصايا فاحفظها فانها مهمة كثيرة الوقوع
وبقى فروع كثيرة من هذا الباب تعلم من الفتح والابواب والله اعلم بالصواب

باب الهدى

لما دار ذكر الهدى فيما تقدم من المسائل نسكا جزءا احتيج الى بيانه وما يتعلق به ابن كمال
ويقال فيه هدى بالتشديد على فعل الواحدة هدية مكية ومطى ومطابا مغرب **(قوله)**
ما يهدى) مأخوذ من الهدية التى هى اعم من الهدى لامن الهدى والا لازم ذكر المنرف في
التعريف فليزم تعريف الشئ بنفسه **ح** قلت لو أخذ من الهدى يكون تعريفا لفظيا وهو

ولوارثه ان يسترد المال
من المأمور ما لم يحرم وكذا
ان احرم وقددفع اليه ليحج
عنه وصيه فأحرم ثم مات
الآمر وللوصى ان يحج
بنفسه الا ان يأمره بالدفع
او يكون وارثا ولم تحييز
البقية ولو قال منعت
وكذبوه لم يصدق الا ان
يكون امرا ظاهرا ولو قال
حججت وكذبوه صدق
بيمينه الا اذا كان مدين
الميت وقد امر بالانفاق
ولا تقبل بينهم انه كان يوم
التحر بالبلد الا اذا برهنا
على اقراره انه يحج

باب الهدى

(هو) في اللغة والشرع
(ما يهدى الى الحرم) من
النعم (ليقترب به) فيه

سائق ط واحترز بقوله الى الحرم عما يهدى الى غيره نعماً كان أو غيره وبقوله من التمس عما يهدى الى الحرم من غير التمس فاطلاق الفقهاء في باب الايمان والتذور الهدى على غيره مجاز بحر وبقوله ليتقرب به أى بإراقه دمه فيه أى في الحرم عما يهدى من التمس الى الحرم هدية لرجل وأفاده انه لا بد فيه من التمس أى ولولدالة في البحر عن المحيط الواحد من التمس يكون هدياً يشمله صريحاً أو دلالة وهى ما بالنية أو سوق بدنة الى مكة وإن لم ينو استحساناً لانية الهدى نائمة عرفاً لأن سوق البدنة الى مكة في العرف يكون للهدى لا للركوب والتجارة قل وأراد السوق بعد التقليد لا مجرد السوق **(قوله)** ادناه شاة أى وأعلاه بدنة من الابل والبقر وفي حكم الأدنى سبع بدنة شرح الباب وأفاد بيان الأدنى انه لوقال لله على ان اهدى ولانية له فانه يلزمه شاة لانها الأقل وإن عين شيئاً لزمه ولو اهدى قيمتها جاز في رواية وفي اخرى لا وهى الأرجح ولا كلام فيما لو كان مالاً يراق دمه من المنقولات فلو عقاراً تصدق بقيمته في الحرم أو غيره لانه مجاز عن التصديق أفاده في البحر والباب **(قوله)** ابن خمس سنين (الح) بيان لادنى السن الجائز في الهدى وهو الثنى وهو من الابل ماله خمس سنين وطعن في السادسة ومن القرم ما طعن في الثالثة ومن الغنم ما طعن في الثانية لكنه يوهى ان الجذع من الغنم لا يجوز قل في الباب ولا يجوز دون الثنى الا الجذع من الضأن وهو ما تى عليه أكثر السنة واما يجوز اذا كان عظيماً وتفسيره انه لو خلط بالثنايا اشبه على الناظر انه منها اه **(قوله)** ولا يجب تعريفه أى الذهاب به الى عرفات أو تشهيره بالتقليد ح عن البحر **(قوله)** بل يندب أى التعريف بتعيينه ح لكن الشاة لا يندب تقليدها وفي الباب ويسن تقليد بدن الشكر دون بدن الجبر وحسن الذهاب يهدى الشكر الى عرفة اه فغير في الاول بالبدن يخرج الشاة وفي الثانى بالهدى ليدخلها فيه وأفاد ايضاً ان الاول سنة والثانى مندوب ففي كلام الشارح اجمال **(قوله)** في دم الشكر أى القران والتمتع وكذا يقيد هدى التطوع والتذرع ولو قلد دم الاحصار والجنابة جاز ولا بأس به كما سيأتى **(قوله)** ولا يجوز في الهدايا الا ما جاز في الضحايا) كذا عبر في الهداية وعاله بانه قرينة تعلقت بإراقه الدم كالاضحية فيختصان بمحل واحد اه فاشار الى انه مضرد منعكس فيجوز هنا ما يجوز ثمة ولا يجوز هنا ما لا يجوز ثمة ولا يرد على طرده ما قدمناه من جواز اهداء قيمة التذرع في رواية مع انه لا يجوز في الاضحية لان ما واقعة على الحيوان كالتضاد بقوله وهو ابل وبقر وغنم ولو سلم قللت الرواية مرجوحة على ان القيمة قد تحجز في الاضحية كما اذا مضت أيامها ولم يضح الغنى فانه يتصدق بقيمتها ففيه **(قوله)** فصيح اشتراك ستة) أى لأن ذلك جائز في الضحايا فيجوز هنا لما علمته من القاعدة واشتراك افعال مصدر الرباعى المتعدى كالاختصاص والاكتمال وهو مضاف الى مفعوله أى اشتراك واحد ستة قل في المنتهى عن الاصل والمنسوط فن اشترى بدنة لثمة مثلاً لما اشترك فيها ستة بعد ما وجبها لنفسه خاصة لا يسعه لانه لما وجبها صار الكل واجباً بعضها بالاجاب الشرع وبعضها بالاجابة فن فعل فعليه ان يتصدق بالثمن وإن نوى ان يشرك فيها ستة أجزاء لانه ما اوجب الكل على نفسه بالشراء فان لم يكن له نية عند الشراء ولكن لم يوجبها حتى يشرك الستة جاز والا فضل ان يكون ابتداء الشراء منهم او من احدهم

(ادناه شاة وهو ابل) ابن خمس سنين (وبقر) ابن سنين (وغنم) ابن سنة (ولا يجب تعريفه) بل يندب في دم الشكر (ولا يجوز في الهدايا الا ما جاز في الضحايا) كما سيحجى فصيح اشتراك ستة في بدنة شريت لقربة

بأمر الباقي حتى تثبت الشركة في الابتداء اه وقوله لانه ما أوجب الكل على نفسه بالشراء
الحج يدل على ان معنى إجباها لنفسه ان يشترها لنفسه أو يتوى بعده القرية ومثله قوله في
شرح الباب اى يتعين التية وتخصيصها له اذا عرفت ذلك فالصور ستة اما ان يشترها
لنفسه خاصة أو يشترها بلانية ثم يعينها لنفسه أو يشترها بلانية ولم يعينها لنفسه أو يشترها
بنية الشركة أو يشترها مع ستة أو يشترها وحده بأمرهم فقول المشرح شربت لقرية
لا يصح على إطلاقه بل هو خاص بما عدا الصورتين الأولين لكن ينبغي ان يكون هذا
التفصيل محمولا على الفقير لان الغنى لا تجب عليه بالشراء بدليل ما ذكره في اخية البدائع
على الاصل من انه لو اشترى بقرة ليضج بها عن نفسه فاشرك فيها يجزئهم والاحسن فعل
ذلك قبل الشراء قال وهذا اى قوله يجزئهم محمول على الغنى لانها لم تعين اما الفقير فلا يجوز
ان يشرك فيها لانه اوجبها على نفسه بالشراء للاخية فتعينت اه لكن سوى في الاخية
في مسألة الاخية بين الغنى والفقير فتأمل **(قوله وان اختلفت اجناسها)** في الفتح عن
الاصل والمبسوط كل من وجب عليه من المناسك جاز ان يشارك ستة فقر قد وجبت الدماء
عليهم وان اختلفت اجناسها من دم متعة واحصار وجزاء صيد وغير ذلك ولو كان الكل
من جنس واحد كان احب الى اه وذكر نحوه في البحر هنا وبه يظهر ما في قول البحر في
القران والجنائيات ان الاشتراك لا يكتفى في الجنائيات بخلاف دم الشكر وقد نهى على ذلك أول باب
الجنائيات **(قوله في الحج)** اى في كل دم له تعلق بالحج كدم الشكر والجنابة والاحصار والنفل
قال في النهر فلا يريد ان من نذر بدنة أو جزورا لا تجزئ الشاة **(قوله الاخ)** اى فتجب
فيهما بدنة ولانما التاجع للحج لباب قال شارحه وفيه نظر اذ تقدم انه اذا مات بعد الوقوف
وأوصى بتمام الحج تجب البدنة لطواف الزيارة وجاز حجه وكذا عند محمد تجب في العامة
بدنة ثم قوله في الحج احتراز عن العمرة حيث لا تجب البدنة بالجماع قبل اداء ركعتيها من طواف
العمرة ولا اداء طوافها بالجنابة أو الحيض أو النفاس اه **(قوله قبل الحاق)** اى بعده ففي
وجوبها خلاف والراجح وجوب الشاة ط عن البحر **(قوله كاسر)** اى في الجنائيات ح
(قوله كالاخية) اشار به الى ان المستحب ان يتصدق بالثلث ويعطى الاغنياء الثلث ويأكل
ويدخر الثلث ح عن البحر **(قوله اذا بلغ الحرم)** قيد به لباساً من ان حل الانتفاع به
لغير الفقراء مقيد ببلوغه محله وافاد في البحر انه لا حاجة الى هذا القيد لانه قبل بلوغه الحرم
ليس يهدى فلم يدخل تحت عبارة المصنف ليجتاز الى اخراجه قال والفرق بينهما انه اذا
بلغ الحرم فالقرية فيه بالاراقة وقد حصلت فلا كل بعد حصولها واذا لم يبلغ فهي بالتصدق
والا كل ينافيه اه ونظر فيه في النهر والمبين وجه النظر ولعل وجهه منع انه لا يسمى هديا
قبل بلوغه الحرم لان قوله تعالى هديا بالغ الكعبة يدل على تسميته هديا قبل بلوغه سواء قدر
بالغ صفة أو حالاً مقدرة ولان المتوقف على بلوغه الحرم جواز الاكل منه واطعام الغنى دون
كونه هديا ولذا لا يركب في الطريق بلا ضرورة ولا يحلبه ولو عطب أو تعيب قبله نحره
وضرب صفحة سنامه بدمه ليعلم انه هدى للفقراء فلا يأكله غنى كأياً في فانيهم **(قوله ولو أكل)**
من غيرها) اى غير هذه الثلاثة من بقية الهدايا كدماء الكفارات كلها والذنور وهدى

وان اختلفت اجناسها
(وتجوز الشاة) في الحج
(في كل شئ الا في طواف
الركن جنباً) او حائضاً
(ووطء بعد الوقوف) قبل
الحلق كاسر (ويجوز اكله)
بل يتنب كالاخية (من
هدى التطوع) اذا بلغ
الحرم (والمتعة والقران
فقط) ولو اكل من غيرها

الاحصار والتطوع الذي لم يبلغ الحرم وكذا لو اطعم غنيا افاده في البحر **(قوله)** ضمن ما اكل
 اى ضمن قيمته وفي الباب وشرحه فلو استهلكه بنفسه بان باعه ونحو ذلك بان وبه لغنى او
 اتلفه وضيعه لم يجز وعليه قيمته اى ضمان قيمته للفقراء ان كان مما يجب التصديق به بخلاف ما اذا
 كان لا يجب عليه التصديق به فانه لا يضمن شيئا وفيه كلام يعلم من البحر ونماعلقناه عليه **(قوله)**
 اى وقته اشار الى ان المراد باليوم مطلق الوقت فيع اوقات النحر او هو مفرد مضاف فيع ط
(قوله) فقط اى لا يتعين غيرها فيها ومنه هدى التطوع اذا بلغ الحرم فلا يتعد زمان هو
 الصحيح وان كان نذره يوما للنحر افضل كاذكره الزايج خلافا للقدورى بحر **(قوله)** فلم يجز
 اى بالاجماع وهو يضم اوله من الاجزاء **(قوله)** بل بعده اى بل يجزئه بعده اى يديوم النحر
 اى ايامه الا انه تارك للواجب عند الامام فيلزمه دة للتأخير اما عندنا فعدم التأخير حتى لو
 ذبح بعد التحال الحلق لاشئ عليه **(قوله)** لائى اى بل يسن لما في المبسوط من ان السنة في
 الهدايا ايام النحر منى وفي غير ايام النحر فكة هى الاولى شرح الباب **(قوله)** للكل بيان لكون
 الهدى موقبا للمكان سواء كان دة شكر او جناية لما تقدمه انه سلم لمهدى من التمس الى الحرم ودخل
 فيه الهدى المنذور بخلاف البدة المنذورة فلا تنقيد بالحرم عندها وقاسها ابو يوسف على الهدى
 المنذور والفرق ظاهر ببحر عن المحيط **(قوله)** لا للفقير المعطوف محذوف تعلق به المحرور
 والتقدير لا التصديق للفقير واللام بمعنى على وهذا اولى من قول ح الصواب لا لفقير بالرفع عطفا
 على الحرم ط **(قوله)** فان اعطاه ضمنه اى ان اعطاه بلا شرط اما لو شرطه لم يجز كفى الباب قال
 شارحه وتوضحه مقاله الطرابلسى انه اذا شرط اعطاه منه يبقى شريكا له فيه فلا يجوز الكل
 لقصد اللحم اه اقول وفيه نظر لان صيرورته شريكا فرع صحة الاجارة وسأيت في الاجارة
 الفاسدة انه لو دفع لآخر غزلا ليسجه له بنصفه واستأجر بقالا ليحمل طعامه ببعضه او ثورا
 ليطن بره ببعض دقيقه فسدت لانه استأجر بحمزة من عمله وحيث فسدت الاجارة يجب اجر المثل
 من الدرهم كاصرح حوايه ايضا وهذا يقتضى ان يجب له اجر مثله دراهم ولا يستحق شيئا من اللحم
 فلم يصير شريكا فيه فليتأمل رأيت في معراج الدراية مانعه البضعة التى جعلت اجرة بمنزلة فقير
 الطحان لانها من منافع عمله فلا تكون اجرة اه ثم ذكره انه لو تصدق عليه منها جاز ولو اعطاه
 شيئا بجزارته ضمنه فعلم ان كلامه الاول فيما لو شرط الاجارة منها الاخير فيما لو لم يشرطه وانه لا
 فرق بينهما والله اعلم **(قوله)** ولا يركبه مطلقا اى سواء جازاله الاكل منه او لا نهر قال وصرح في
 المحيط بحر مته **(قوله)** نهر نبالية نقل ذلك في الشرنبلالية عن الجوهرة والبرجندي والهداية
 وكافى النسق وكافى الحاكم مثله في الباب فاما في البحر والنهر من ان ظاهر كلامهم انها انقصت
 بركوبه اضرورة فانه لا ضمان عليه مخالف لصريح المتقول **(قوله)** فان اطعم منه اى مما ضمنه
 من النقص وقوله ضمن قيمته لان الصدقة لا تصح على غنى وعادة البحر لوركيه او حمل عليه
 فنقصت فعليه ضمان ما نقص ويتصدق به على الفقراء دون الاغنياء لان جواز الانتفاع بها
 للاغنياء معلق ببلوغ المحل **(قوله)** وينضح اى يرش بفتح الضاد وكسرها بحر وفأذته
 قطع اللبن **(قوله)** لو المذبح قريبا مفعل بمعنى الزمان اى زمان الذبح لقولهم هذا اذا
 كان قريبا من وقت الذبح ح وفي بعض النسخ لو الذبح بدون ميم وهذا اولى ليشمل ما قرب

ضمن ما اكل (ويتعين يوم
 النحر) اى وقته وهو الايام
 الثلاثة (لذبح المتعة والقران)
 فقط فلم يجز قبله بل بعده
 وعليه دة (و) يتعين
 (الحرم) لا مئى (للكل
 للفقير) لكنه افضل
 (ويتصدق بخاله وخطاه)
 اى زمامه (ولم يعط اجر
 الجزار) اى الذابح (منه)
 فان اعطاه ضمنه اما لو
 تصدق عليه جاز (ولا
 يركبه) مطلقا (بلاضرورة)
 فان اضطر الى الركوب
 ضمن ما نقص بركوبه
 وحمل مناعه وتصديق به
 على الفقراء شر نبالية
 فان اطعم منه غنيا ضمن
 قيمته مبسوط ولا يجلبه
 (وينضح) ضرعها بالماء
 (البارد) لو المذبح قريبا
 والا حله

وقته ومكانه فانه قد يكون في الحرم ولم يدخل وقته وهو يوم النحر وقد يكون في خارجه ودخل وقته ولا يصح ان يراد كل من الزمان والمكان في المصدر المبيح لان المشترك لا يستعمل في معنييه افاده الرحمتي **(قوله)** وتصدق به (اي على الفقراء فان صرفه لنفسه او استهلكه او دفعه لغنى ضمن قيمته اى فيصدق بمثله او بقيته شرح الباب **(قوله)** ويقم الخ) لان الوجوب متعلق بذمته وهذا اذا كان موسرا اما اذا كان معسرا اجزاء ذلك الميب لان المعسر لم يتعاق الايجاب بذمته وانما يتعاق بما عينه سراج **(قوله)** واجب هل يدخل فيه هنا ما لو نذر شاة معينة فهلكت فيلزمه غيرها أولا لكون الواجبة في العين لا في الذمة بحر والظاهر الثاني كما يفيد ما نقلناه عن السراج وما نقله عنه قريبا **(قوله)** عطف او تعيب اى قبل وصوله الى محله من الحرم او زمانه العين له شرح الباب والعطف الهلاك وبابه علم **(قوله)** بما يمنع الاضحية (كاعرج والعمى ط عن القهستاني **(قوله)** ماشاء) اى من بيع ونحوه فتح **(قوله)** ولو كان الميب خصه بالذكر لان ما عطف لا يمكن ذبحه ولما فرض المسئلة في الهداية في المعطوب قال في الفتح المراد بالعطف الاول حقيقته وبالثاني القرب منه ومثله في البحر وهذا اولى لان ما قرب من العطف لا يمكن وصوله الى الحرم فينحره في الطريق بخلاف الميب الذى لم يصل الى هذه الحالة فانه اذا امكن سوقه لاداعى لنحره في غير الحرم بل يذبحه فيه ففي التعبير بالمعيب اهم **(قوله)** نحره الخ) اى وليس عليه غيره لانه لا يمكن متعلقا بذمته كمن قال لله على ان تصدق بهذه الدراهم و اشار الى عنها فالتفت سقط الوجوب ولم يلزمه غيرها سراج **(قوله)** ولا يطعم (يفتح البياض من باب علم اى لا يأكل ح فان اكل او اطعم غنيا ضمن لباب **(قوله)** لعدم بلوغه محله) قال في الهداية لان الاذن بتناوله معلق بشرط بلوغه محله فينبى ان لا يحل قبل ذلك اصلا الا ان التصدق على الفقراء افضل من ان يتركه جزرا للسياع وفيه نوع تقرب والتقرب هو المقصود **(قوله)** بدنة التطوع (فيد بالبدنة لانه لايسن تقليد الشاة ولا تقلد عادة بحر **(قوله)** ومنه التذر) لانه لما كان بايجاب العبد كان تطوعا اى ليس بايجاب الشارع ابتداء بحر **(قوله)** فقط (افاد انه لا يقلد دم الجماليات ولا دم الاحصار لانه جازر فيلحق بجنسها كفى الهداية ولو قلده لا يضرب بحر عن المبسوط * (فرع) * كل ما قلده يخرج الى عرفات وما لا ولا يذبح في الحرم ولو ترك التعريف بما قلده لا بأس به سراج **(قوله)** شهدوا الخ) بيانه ما في الباب اذا التبس هلال ذى الحجة فوقفوا بعد اكمال ذى القعدة ثلاثين يوما ثم تبين شهادة ان ذلالت اليوم كان يوم النحر فوقفهم صحيح حجهم نام واقتبل الشهادة اه **(قوله)** حتى الشهداء) اى حجهم صحيح وان كان عندهم ان هذا اليوم يوم النحر حتى لو وقفوا على رؤيتهم لم يجز وقوفهم وعابهم ان يعيدوا الوقوف مع الامام وان لم يعيدوا فقد قاتهم الحج وعليهم ان يحلوا بالعمرة وقضاء الحج من قابل كفى الباب وغيره **(قوله)** للخرج الشديد) بيان لوجه الاستحسان اى لان فيه بلوى عامة لتعذرا الاحتراز عنه والتدارك غير ممكن وفي الامر بالاعادة حرج بين فوجب ان يكتفى به عند الاشتباه بخلاف ما اذا وقفوا يوم التروية لان التدارك ممكن في الجملة بأن يزول الاشتباه في يوم عرفة هداية **(قوله)** وقبله الخ) اى ولو شهدوا بعد الوقوف بوقوفهم قبل وقته قبلت شهادتهم وقوله ان امكن اتدارك فيه نظر لانهم اذا

وتصدق به (ويقيم بدل)
هدى (واجب عطف او
تعيب بما يمنع) الاضحية
(وضع بالمعيب ماشاء ولو)
كان الميب (تطوعا نحره
وصيغ فلاذته) بدمه
(وضربه بصفحة سنامه)
ليعلم انه هدى للفقراء
ولا يطعم (ولا يطعم منه
غنيا) لعدم بلوغه محله
(وقال) ندبا بدنة (التطوع)
ومنه التذر (والتمعة
والقران فقط) لان
الاشتهار بالعبادة البق
والستر بغيرها احق
(شهدوا) بعد الوقوف
(بوقوفهم بعد وقته
لاقتبل) شهادتهم والوقوف
صحيح استحسانا حتى
الشهود للخرج الشديد
(وقبله) اى قبل وقته
(قبل ان يمكن التدارك)
ليلا مع اكثرهم والا
(رمى في اليوم الثاني)

شهدوا ان اليوم الذي وقفوا فيه يوم التروية فلا شك ان التدارك بان يقفوا يوم عرفة يمكن كما قال ابن كمال واعترض قول الهداية في الجملة الح بأنه لا حاجة اليه قلت لكن اعتراضه سابق لان قول الهداية بان يزول الاشتباه في يوم عرفة بيان لقوله في الجملة ومعناه انهم اذا شهدوا يوم عرفة وزال الاشتباه بشهادتهم يمكن تدارك الوقوف بخلاف ما اذا شهدوا يوم التجر فانه لا يمكن التدارك فلما امكن التدارك هنا في الجملة اى في بعض الصور قبلت الشهادة بخلاف الشهادة بأنهم وقفوا بعد يومه فان التدارك غير ممكن اصلا فلذا لم تقبل ومقتضى هذا الفرق المذكور بين المسئلتين انه اذا شهدوا بالوقوف قبل وقته ان قبل الشهادة وان لم يمكن التدارك لانه لما امكن التدارك في بعض صورها صار لقبها محل قبلت مطلقا بخلاف الشهادة بالوقوف بعد وقته فانه حيث لم يمكن التدارك فيها اصلا لم يكن لقبها محل ثم رأيت التصريح بذلك في شرح الجامع لقاضيخان حيث قال في توجيه القياس في المسئلة الاولى ولهذا لو تبين انهم وقفوا يوم التروية لا ينجزهم وان لم يعلموا بذلك الا يوم التجر اه وحاصله ان القياس هناك ان قبل الشهادة ولا يصح الحج وان لم يمكن التدارك كما في هذه المسئلة اذا لم يعلموا بوقوفهم يوم التروية الا يوم التجر فهذا صريح فيما قتناه والله الحمد فاذا علمت ذلك ظهر لك ان قول المصنف قبلت امكن التدارك غير صحيح بل الشهادة في هذه المسئلة مقبولة مطلقا نعم ذكروا هذا التقييد في مسئلة ثالثة قال في البحر وقد بقي هنا مسئلة ثالثة وهي ماذا شهدوا يوم التروية والناس يعني ان هذا اليوم يوم عرفة فيخطر فان امكن للامام ان يقف مع الناس او اكثرهم فها را قبلت شهادتهم قياسا واستحسانا للتمكن من الوقوف فان لم يقفوا عشة فاتهم الحج وان امكنه ان يقف معهم لئلا لانهارا فكذلك استحسانا وان لم يتمكن ان يقف لئلا مع اكثرهم لا قبل شهادتهم وبأمرهم ان يقفوا من الغد استحسانا والشهود في هذا كفبرهم كما قدمناه وفي الظهيرية ولا ينبغي للامام ان يقبل في هذا شهادة الواحد والاثنين ونحو ذلك اه فان قلت فهل يمكن حل كلاء المصنف على هذه المسئلة تصحيحا لكلامه قلت يمكن بتكلف وذلك بأن يجعل قوله وقبله ظرفا لشهدوا لا لوقوفهم ويجعل المشهود به محذوفا فيصير التقدير ولو شهدوا قبل ووقوفهم بان هذا اليوم يوم عرفة قبل ان امكن التدارك الح واقتصر الشارح على امكان التدارك لئلا لانه على تقدير امكانه نهارا يفهم قبول الشهادة بالاولى فافهم واغتم هذا التحرير المفرد * (تمة) * قال في الباب ولا عبرة باختلاف المطالع فيلزم برؤية اهل المغرب اهل المشرق واذا ثبت في مصر لزوم سائر الناس في ظاهري الرواية وقيل يعتبر في كل بلد مطلع بلدهم اذا كان بينهما مسافة كثيرة وقدر الكثير بالشهر اه وقدما تمام الكلام على ذلك في الصوم وقدما هناك ان ظاهر كلامهم هنا اعتبار اختلاف المطالع لما علمته من هذه المسائل تأمل **(قوله)** أو الثالث أو الرابع (اشار الى ان اليوم الثاني مثال لما يتكرر فيه الرمي فهو للاحتراز عن اليوم الاول فانه لا رمي فيه الاجرة العقة **(قوله)** حسن) الاولى بالفاء اى هو مسنون لقوله لسنة الترتيب ثم ان رمي في وقت الرمي لاشئ عليه وان اخره الى الثاني كان عليه بتأخير الجرة الواحدة سبع صدقات لانها اقل رمي يومها وان أخر الكل أو إحدى عشرة حصاة التي هي اكثر رمي اليوم فعليه دم عند الامام ولا شئ بالتأخير عندها رحمتي فافهم وقدما في بحث

او الثالث او الرابع
(الوسطى والثالثة ولولم
يرمى الاولى فعند القضاء ان
رمى الكل) بالترتيب
(حسن وان قضى الاولى
جاز)

التفل بل يتأخر تحمله إياها الى ذبح الهدى وهذا احد قولين وعزاه في المنسك الكبير الى الكرخي والمبسوط وعزاه الى الاصل ان للزوج تحملها بلا هدى كما في شرح الباب فعمل رواية الاصل لا فرق بين التفل والفرض **(قوله وكذا المكتبة)** لانها حرة من وجهه **(قوله بخلاف الامة)** فله ان يرجع بعد الاذن لانه ملكها منافعها وهي لا تملك فيكون الامر اليه ط لكنه يكره كامر **(قوله الا اذا اذن)** استثناء منقطع ط **(قوله فليس لزوجهما معها)** وذلك لانها في تصرف السيد بعد زواجها فيجوز له ان يستخدمها ولا يجب عليه تبويضها ط وهذا أولى من قوله في شرح الباب لعل هذا اذا لم يبيئها **(قوله حج الغني افضل من حج الفقير)** لان الفقير يؤدي الفرض من مكة وهو متطوع في ذهابه وفضيلة الفرض افضل من فضيلة التطوع ح عن المنع وهذا انما يظهر في حج الفرض كما قاله ط وفيه اذا احراما من المقات اما لو احراما من بلدهما فقد تساوى في وجوب الذهاب **(قوله حج الفرض اولى من طاعة الوالدين)** لانه لا طاعة للمخلوق في معصية الخالق سبحانه وتعالى لكن هذا اذا لم يضعيا بسفرهما قدمه اول الحج انه يكره بلا اذن ممن يجب استئذانه اى كأحد الابوين المحتاج الى خدمته وقدمنا ان الاجداد والجدات كالابوين عند فقدهما **(قوله بخلاف التفل)** اى فان طاعتهما اولى منه مطلقا كما قدمناه عن البحر عن الملتقط **(قوله ورجح في البرازية افضلية الحج)** حيث قال الصدقة افضل من الحج تلو كما رواه عن الامام لكنه لما حج وعرف المشقة افاق بان الحج افضل ومراده انه لو حج نفلا وانفق الف الف صدق بهذا التمسك على الحواشي فهو افضل لان يكون صدقة فلس افضل من انفاق الف في سبيل الله تعالى والمشقة في الحج لما كانت عائدة الى المال والبدن جميعا افضل في المختار على الصدقة اه قال الرحمتي والحق التفصيل فما كانت الحاجة فيه اكثر والمنفعة فيه اشمل فهو الافضل كما ورد حجة افضل من عشر غزوات وورد عكسه فيحمل على ما كان انفع فاذا كان اشجع وانفع في الحرب فجهاده افضل من حجه او بالعكس فحجه افضل وكذا بناء الرباط ان كان محتاجا اليه كان افضل من الصدقة وحج التفل واذا كان الفقير مضطرا او من اهل الصلاح او من آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم فقد يكون اكرامه افضل من حجات وعمره وبناء رباط كالحكي في المسامرات عن رجل اراد الحج فحمل الف دينار يتأهب بها لجناته امرأة في الطريق وقالت له اني من آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم وبني ضرورة فاقرغها لهما معاه فلما رجع حجاج بلده صار كالي رجلين منهم يقول له تقبل الله منك فعجب من قوله فقرأ النبي صلى الله عليه وسلم في يومه وقاله تعجب من قوله تقبل الله منك قال نعم يا رسول الله قال ان الله خلق ملكا على صورتك حج عنك وهو يحج عنك الى يوم القيامة باكرامك لامرأة مضطرة من آل بيتي فانظر الى هذا الاكرام الذي ناله لم يناله بحجته ولا ببناء رباط **(قوله لو قفلة الجمعة الح)** في الشربلية عن الزيلعي افضل الايام يوم عرفة اذا وافق يوم الجمعة وهو افضل من سبعين حجة في غير جمعة رواه رزين بن معاوية في تجريد الصحاح اه نقل النواوي عن بعض الحفاظ ان هذا حديث باطل لا اصل له نعم ذكر الغزالي في الاحياء قال بعض السلف اذا وافق يوم عرفة يوم جمعة غفر لكل اهل عرفة وهو افضل يوم في الدنيا وفيه حج رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة الوداع وكان واقفا اذ نزل قوله اليوم اكملت

وكذا المكتبة بخلاف الامة الا اذا اذن لأمته فليس لزوجهما معها * (فروع) * حج الغني افضل من حج الفقير * حج الفرض اولى من طاعة الوالدين بخلاف التفل * بناء الرباط افضل من حج التفل واختلف في الصدقة ورجح في البرازية افضلية الحج لمشقة في المال والبدن جميعا قال به افق ابو حنيفة حين حج وعرف المشقة * لو قفلة الجمعة من سبعين حجة ويغفر فيها لكل فرد

مطلب

في تفصيل الحج على الصدقة

مطلب

في فضل وقفة الجمعة

لكم دينكم واتممت عليكم نعمتي فقال اهل الكتاب لو ازلت هذا الآية علينا لجعلناه يوم عيد فقال عمر رضى الله عنه اشهد لقد ازلت في يوم عشرين اثنين يوم عرفة ويوم جمعة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو واقف بعرفة اهـ (قوله بلا واسطة) في المنسك الكبير للسندى فان قيل قد ورد انه يغفر لجميع اهل الموقف مطلقا فما وجه تخصيص ذلك بيوم الجمعة قيل لانه يغفر يوم الجمعة بلا واسطة وفي غيره يهب قوما لقوم وقيل انه يغفر في وقفة الجمعة للحاج وغيره وفي غيره للحاج فقط فان قيل قد يكون في الموقف من لا يقبل حجه فكيف يغفر له قيل يحتمل ان تغفر له الذنوب ولا يثاب ثواب الحج المبرور فالمغفرة غير مقيدة بالقول والذي يوجب هذا ان الاحاديث وردت بالمغفرة لجميع اهل الموقف فلا بد من هذا القيد والله اعلم * (تمة) قال العلامة نوح في رسالته المصنفة في تحقيق الحج الاكبر قيل انه الذي حج فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو المشهور وقيل يوم عرفة جمعة او غيرها واليه ذهب ابن عباس وابن عمر وابن الزبير وغيرهم وقيل يوم النحر واليه ذهب علي وابن ابي اوفى والمغيرة ابن شعبة وقيل انه ايام من كلها وهو قول مجاهد وسفيان الثوري وقال مجاهد الحج الاكبر القران والاصغر الافراد وقال الزهري والشعبي وعطاء الاكبر الحج والاصغر العمرة (قوله ضاق وقت العشاء والوقوف) بأن كان لومكت ليصلي العشاء في الطريق يطالع الفجر قبل وصوله الى عرفة ولو ذهب ووقف بفوت وقت العشاء (قوله يدع الصلاة الخ) مشى عليه في السراج واختار في شرح اللباب عكسه لان تأخير الوقوف لعذر مع امكان التدارك في العام القابل جائز وليس في الشرع ترك فرض حاضر لتحصيل فرض آخر قال وهذا هو الظاهر المتبادر من الأدلة الثقلية والمقلية وهو مختار الرافي خلافا للنووي من الائمة الشافعية وقال صاحب التلخة يصلي ماشيا موميا على قول من يراه ثم يقضيه احتياطا قال وهذا قول حسن وجمع مستحسن اهـ (قوله قيل نعم الخ) اي لحديث ابن ماجه في سننه المروى عن عبد الله بن كنانة بن عباس بن مرداس ان اياه اخبره عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا لامة عشية عرفة فأجيب انى قد غفرت لهم ما خلا الظالم فأتى أخذ للمظلوم منه فقال اي رب ان شئت اعطيت المظلوم الجنة وغفرت للظالم فلم يجب عشية عرفة فلما أصبح بالمزدلفة أعاد الدعاء فأجيب الى مسائل الحديث وقال ابن حبان ان كنانة روى عنه ابنه منكر الحديث وكلاهما ساقطا الاحتجاج وقال البيهقي هذا الحديث له شواهد كثيرة ذكرناها في كتاب الشعب فان صح بشواهد فيه الحجة والافتقد قال تعالى ويغفر مادون ذلك لمن يشاء وظلم بعضهم بعضا دون الشرك اهـ وروى ابن المبارك انه صلى الله عليه وسلم قال ان الله عز وجل قد غفر لاهل عرفات واهل المشعر وضمن عنهم التبعات فقام عمر فقال يا رسول الله هذا لنا خاصة قال هذا لكم ولمن أتى من بعدكم الى يوم القيامة فقال عمر رضى الله عنه كثر خير ربنا وتماه في الفتح وساق فيه احاديث أخر والحاصل ان حديث ابن ماجه وان ضعف فله شواهد تصححه والآية ايضا تؤيده وما يشهد له ايضا حديث البخارى مرفوعا من حج ولم يرفث ولم يفسق رجع من ذنوبه كيوم ولدته أمه وحديث مسلم مرفوعا ان الاسلام يهدم ما كان قبله وان الهجرة تهدم ما كان قبلها وان الحج يهدم ما كان قبله لكن ذكر الاكمل

مطلب

في الحج الاكبر

بلا واسطة * ضاق وقت

العشاء والوقوف يدع

الصلاة ويذهب لعرفة

للحرج * هل الحج يكفر

الكبائر قيل نعم كحري

اسلم

مطلب

في تكفير الحج الكبائر

في شرح المشارق في هذا الحديث ان الحربي تحبط ذنوبه كلها بالاسلام والهجرة والحج حتى لو قتل واخذ المال وأحرزه بدار الحرب ثم اسلم لم يؤاخذ بشئ من ذلك وعلى هذا كالأسلام كافيا في تحصيل مراده ولكن ذكر صلى الله عليه وسلم الهجرة والحج تأكيدا في بشارته وترغيبا في مبايعته فان الهجرة والحج لا يكفران المظالم ولا يقع فيهما بمحو الكبائر وانما يكفران الصغائر ويجوز ان يقال والكبائر التي ليست من حقوق احد كاسلام الذمي اه ملخصا وهكذا ذكر الامام الطيبي في شرحه وقال ان الشارحين اتفقوا عليه وكذا ذكر النووي والقرطبي في شرح مسلم كافي البحر وفي شرح اللباب ومثنى الطيبي على ان الحج يهدم الكبائر والمظالم ووقع منازعة غريبة بين امير بادشاه من الخففة حيث مال الى قول الطيبي وبين الشيخ ابن حجر المكي من الشافعية وقد مال الى قول الجمهور وكتب رسالة في بيان هذه المسئلة اه قلت وظاهر كلام الفتح المبل الى تكفير المظالم ايضا وعليه مثنى الامام السرخسي في شرح السير الكبير وقاس عليه الشهيد الصابر المحتسب وعزاه ايضا النووي الى القرطبي في شرح حديث من حج فلم يرفث لم ينجس وهو يشمل الكبائر والتباعد واليه ذهب القرطبي وقال عياض هو محمول بالنسبة الى المظالم على من تاب وعجز عن وفائها وقال الترمذي هو مخصوص بالمعاصي المتعلقة بحق الله تعالى لا العباد ولا يسقط الحق نفسه بل من عليه صلاة يسقط عنه اثم تأخيرها لانفسها فلو أخرها بعده تجدد اثم آخر اه ونحوه في البحر وحقق ذلك البرهان اللقائي في شرحه الكبير على جوهره التوحيد بأن قوله صلى الله عليه وسلم خرج من ذنوبه لا يتناول حقوق الله تعالى وحقوق عباد الله لانها في الذمة ليست ذنبا وانما الذنب المطال فيها فالذي يسقط اثم مخالفة الله تعالى فقط اه والحاصل ان تأخير الدين وغيره وتأخير نحو الصلاة والزكاة من حقوقه تعالى يسقط اثم التأخير فقط عما مضى دون الاصل ودون التأخير المستقبل قال في البحر فليس معنى التكفير كما يتوهمه كثير من الناس ان الدين يسقط عنه وكذا قضاء الصلاة والصوم والزكاة اذ لم يقل احد بذلك اه وبهذا ظهر ان قول الشارح كحربي اسلم في غير محله لاقتضائه كما قال ح سقوط نفس الحق ولا قائل به كما علمته بل هذا الحكم يخص الحربي كما مر عن الاكمل قلت قد يقال بسقوط نفس الحق اذا مات قبل القدرة على اداؤه سواء كان حق الله تعالى او حق عباد الله وليس في تركه ما يبق به لانه اذا سقط اثم التأخير ولم يتحقق منه اثم بعده فلا مانع من سقوط نفس الحق اما حق الله تعالى فظاهر وانما حق العبد فانه تعالى يرضى خصه عنه كما مر في الحديث والظاهر ان هذا هو مراد القائلين بتكفير المظالم ايضا والا لم يبق للقول بتكفيرها محل على ان نفس مطل الدين حق عبد ايضا لان فيه جناة عليه بتأخير حقه عنه حيث قالوا بسقوطه فليسقط نفس الدين ايضا عند العجز كما تقدم عن عياض لكن تقييد عياض بالتوبة والعجز غير ظاهر لان التوبة مكفرة بنفسها وهي انما تسقط حق الله تعالى لاحق العبد فتعين كون المسقط هو الحج كما اقتضته الاحاديث المارة وانما انه لا قائل بسقوط الدين فنقول نعم ذلك عند القدرة عليه بعد الحج وعليه يحمل كلام الشارحين المار وحينئذ صح قول الشارح كحربي اسلم بهذا الاعتبار فانهم ثم اسلم ان يجوزهم تكفير الكبائر بالهجرة والحج مناف لقل عياض الاجماع على انه

وقيل غير المتعلقة بالآدمي
كذمي اسلم وقال عياض
اجمع اهل السنة ان الكبائر
لا يكفرها الا التوبة ولا
قائل بسقوط الدين ولو
حق الله تعالى كدين الصلاة
وزكاة نعم اثم المطل وتأخير
الصلاة ونحوها يسقط
وهذا معنى التكفير على
القول به

لا يكفرها الا التوبة والاسماعيل القول بتكفير المظالم أيضا بل القول بتكفير اثم المظالم وتأخير الصلاة ينافية لانه كبيرة وقد كفرها الحج بآتوبة وكذا ينافية عموم قوله تعالى وبغفر ما دون ذلك لمن يشاء وهو اعتقاد اهل الحق ان من مات مصرا على الكبائر كلها سوى الكفر فانه قديم في عنه بشناعة أو بنحس الفضل والحاصل كافي البحر ان المسئلة ظنية فلا يقطع بتكفير الحج للكبائر من حقوقه تعالى فضلا عن حقوق العباد والله تعالى اعلم (قوله ضعيف) أى بكسنة وابنة عبدالله فانهما ساقطا الاحتجاج كما مر لأبويه العباس بن مرداس كما وقع في البحر فانه محجبي والصحة بآية كلهم عدول كابين في محله فافهم (قوله يندب دخول البيت) ويبنى ان يقصد مصلاه صلى الله عليه وسلم وكان ابن عمر اذا دخله مشى قبل وجهه وجعل الباب قبل ظهره حتى يكون بينه وبين الجدار الذى قبل وجهه قريب من ثلاثة اذرع ثم يصلى يتوحن مصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وليست البلاطة الخضراء بين العمودين مصلاه عليه السلام فاذا صلى الى الجدار المذكور يضع خده عليه ويستغفر ويحمد ثم يأتي الاركان فيحمد ويهلل ويسبح ويكبر ويسأل الله تعالى ما شاء ويلزم الادب ما استطاع بظاهرة وباطنه فتح (قوله اذا لم يشتمل الحج) ومثله فيما يظهر دفع الرشوة على دخوله لقوله في شرح الباب ومحرم أخذ الاجرة ممن يدخل البيت او يقصد زيارة مقام ابراهيم عليه السلام بالاخلاف بين علماء الاسلام وائمة الانام كما صرح به في البحر وغيره اه وقد صرحوا بان ما حرم أخذ حرم دفعه الا للضرورة والضرورة هنا لان دخول البيت ليس من ماسك الحج (قوله ولا يجوز الحج) ٣ قيل ذكر المرشدى في تذكرته مانصه قال العلامة قطب الدين الحنفى والذي يظهر لى ان الكسوة ان كانت من قبل الساطان من بيت المال فأمرها راجع اليه يعطيه لمن شاء من الشيعين أو غيرهم وان كانت من اوقاف السلاطين وغيرهم فأمرها راجع الى شرط الواقف فيها فهي ان عينه والانه جهل شرط الواقف فيها عمل فيها بما جرت به العوائد السالفة كما هو الحكم في سائر الاوقاف وكسوة الكعبة الشريفة الآن من اوقاف السلاطين ولم يعلم شرط الواقف فيها وقد جرت عادة بنى شعبة انهم يأخذون لافسهم الكسوة العتيقة بعد وصول الكسوة الجديدة فيقومون على عاداتهم فيها والله اعلم (قوله وله لبسها) أى للشارى ان كان امرأة او كان رجلا وكانت الكسوة من غير الحرير كفى في شرح الباب ونقل بعض المحققين عن المنسك الكبير للسندى تنقيده ذلك ايضا بما اذا لم يكن عليها كتابة لاسيا كلمة التوحيد (قوله الا اذا قل فيه) والا المرتد فانه يعرض عليه الاسلام فان اسلم سلم والاقتل كذا في شرح الشيخ اسمعيل عن المتن لكن عبارة الباب هكذا من جنى في غير الحرم بان قتل أو ارتد أو زنى أو شرب الخمر أو فعل غير ذلك مما يوجب الحد ثم لا ذال به لا يتعرض له مادام في الحرم ولكن لا يبايع ولا يؤاكل ولا يجالس ولا يؤوى الى ان يخرج منه فيقتص منه وان فعل شيئا من ذلك في الحرم يقام عليه الحد فيه ومن دخل الحرم مقاتلا قل فيه اه وكذا سأتى في المتن قبيل باب القود من الخنايات مباح الدم التجأ الى الحرم لم يقتل فيه ولم يخرج عنه لانتقل الخ زاد الشارح هناك واما فبادون النفس فيقتص منه في الحرم اجما اه ونقل في شرح الباب عن التنف مثل ما مر عن المتن من التفصيل وقال انه مخالف بظاهرة لاطلاقهم ثم أجاب بتقييد اطلاقهم عدم قتله بما اذا

مطلب

في دخول البيت

وحديث ابن ماجه انه عليه الصلاة والسلام استجيب له حتى في السماء والمظالم ضعيف ٣ يندب دخول البيت اذ لم يشتمل على ايداء نفسه او غيره وما يقوله العوام من العروة الوثقى والمسمار الذى في وسطه انه سره الدنيا لاصله ولا يجوز شراء الكسوة من بنى شعبة بل من الامام او نائبه وله لبسها ولو جنبا وحائضا لا يقتل في الحرم الا اذا قتل فيه ولو قتل في البيت

٣ مطلب

في استعمال كسوة الكعبة

مطلب

فيمن جنى في غير الحرم ثم التجأ اليه

لم يحصل عرض وإباء لأن إباءه عن الإسلام جناية في الحرم وذكر أيضاً عن الحائفة عن أبي حنيفة لا تقطع يد السارق في الحرم خلافاً لهما اه قلنا وتام عبارة الحائفة وإن فعل شيئاً من ذلك في الحرم يقام عليه الحد فيه فلو كان ذلك فيادون النفس بخلاف ما إذا كانت الجناية فيه وعلى هذا فيفترق فيأدب النفس بين إقامة الحد وبين القصاص من حيث أن الحد فيه لا يقيم في الحرم إلا إذا كانت الجناية فيه بخلاف القصاص ولعل وجه الفرق ما صرحوا به من أن الأطراف يسلك بها مسلك الأموال ومن جنى على المال إذا جأ إلى الحرم يؤخذ منه لأنه حق العبد فكذلك يقتص منه في الأطراف بخلاف الحد لأنه حق الرب تعالى وبخلاف القصاص في النفس لأنه ليس بمنزلة المال وأما ما في صحيح البخاري من قلعته صلى الله عليه وسلم عام الفتح يد الخزومية بمكة فلا ينافي ما قلناه إلا إذا ثبت أنها سرقت خارج الحرم والله تعالى أعلم **(قوله لا يقتل فيه)** لأن فيه تقدير البيت الشريف وقد أمر الله تعالى بتطهيره وكذا الحكم في سائر المسجد لأنه يجب تطهيره عن الأقدار رحمتي قلت إن كانت هذه هي العلة فهي شاملة لكل مسجد **(قوله يكره الاستنجاء بماء زمزم)** وكذا إزالة النجاسة الحقيقية من ثوبه أو بدنه حتى ذكر بعض العلماء تحريم ذلك ويستحب حمله إلى البلاد فقد روى الترمذي عن عائشة رضي الله عنه أنها كانت تحمله وتخبر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يحمله وفي غير الترمذي أنه كان يحمله وكان يصبه على المرضى ويصقيهم وأنه خلك به الحسن والحسين رضي الله عنهما من الباب وشرحه **(تبيينه)** * لأبأس باخراج التراب والاحجار التي في الحرم وكذا قيل في تراب البيت المعظم إذا كان قدرا يسيراً للترك به بحيث لا تفوت به عمارة المكان كذا في الظهيرية وصوب ابن وهبان المنع عن تراب البيت للالتباس عليه الجهال فيفضي إلى خراب البيت والعياذ بالله تعالى لأن القليل من الكثير كثير كذا في معين المفتي للمصنف **(قوله لأحرم للمدينة عندنا)** أي خلافاً للآئمة الثلاثة قال في الكافي لانا عرفنا حل الاصطيد بالنص القاطع فلا يحرم إلا بدليل قطعي ولم يوجد قال ابن المنذر قال الشافعي في الجديد ومالك في المشهور وأكثر من لقينا من علماء الأمصار لأجزاء على قاتل صيده ولا على قاطع شجره وأوجب الجزاء ابن أبي ليلى وابن أبي ذئب وابن نافع المالكي وهو القديم للشافعي ورجحه التووي وتامه في المراج **(قوله على الراجح)** يومه أن فيه خلافاً في المذهب ولم أره وفي آخر الباب وشرحه أجموعاً على أن أفضل البلاد مكة والمدينة زادها الله تعالى شرقاً وتعلواً واختلفوا أيهما أفضل فقيل مكة وهو مذهب الآئمة الثلاثة والمروى عن بعض الصحابة وقيل المدينة وهو قول بعض المالكية والشافعية قيل وهو المروى عن بعض الصحابة ولعل هذا مخصوص بحياته صلى الله عليه وسلم أو بالنسبة إلى المهاجرين من مكة وقيل بالتسوية بينهما وهو قول مجهول لا منقول ولا معقول **(قوله الإلح)** قال في الباب والخلاف فيما عدا موضع القبر المقدس فما ضم أعضاء الشريفة فهو أفضل بقاع الأرض بالإجماع اه قال شارحه وكذا أي الخلاف في غير البيت فإن الكعبة أفضل

لا يقتل فيه * يكره الاستنجاء بماء زمزم لا الاغتسال * لأحرم للمدينة عندنا ومكة أفضل منها على الراجح الأمم أعضاء عليه الصلاة والسلام فإنه أفضل مطلقاً حتى من الكعبة والعرش والكبرى وزيادة قبره

مطلب

في كراهية الاستنجاء بماء زمزم

مطلب

في تفضيل مكة على المدينة

مطلب

في تفضيل قبره المكرم صلى الله عليه وسلم

من المدينة ماعدا الضريح الاقدس وكذا الضريح افضل من المسجد الحرام وقد نقل القاضي عياض وغيره الاجماع على تفضيله حتى على الكعبة وان الخلاف فيما عداه ونقل عن ابن عقيل الحبلى ان تلك البقعة افضل من العرش وقد وافقه السادة الكبريون على ذلك وقد صرح التاج الفاكهي بتفضيل الارض على السموات لحلوله صلى الله عليه وسلم بها وحكاه بعضهم عن الاكثرين لحلق الانبياء منها ودفعهم فيها وقال النووي الجمهور على تفضيل السماء على الارض فيبني ان يستثنى منها مواضع ضم اعضاء الانبياء للجمع بين أقول العلماء (قوله مندوبة) اى باجماع المسلمين كافي الباب ومانست الى الحافظ ابن تيمية الحبلى من انه يقول بالنهي عنها فقد قال بعض العلماء انه لا اصل له وانما يقول بالنهي عن شد الرحال الى غير المساجد الثلاث اما نفس الزيارة فلا يخالف فيها كزيارة سائر القبور ومع هذا فقد رد كلامه كثير من العلماء وللامام السبكي فيه تأليف منصف قال في شرح الباب وهل تستحب زيارة قبره صلى الله عليه وسلم للنساء الصحيح نعم بالاكراهة بشرطها على ما صرح به بعض العلماء اما على الاصح من مذهبنا وهو قول الكرخي وغيره من ان الرخصة في زيارة القبور ثابتة للرجال والنساء جميعا فلا اشكال واما على غيره فكذلك نقول بالاستحباب لاطلاق الاحباب والله اعلم بالصواب (قوله بل قيل واجبة) ذكره في شرح الباب وقال كابنته في (الدرة المضية في الزيارة المصطفوية) وذكره ايضا الحثير الرملى في حاشية المنح عن ابن حجر وقال وانصره نعم عبارة الباب والفتح وشرح المختار انها قريبة من الوجوب لمن له سعة وقد ذكر في الفتح ماورد في فضل الزيارة وذكر كيفيتها وآدابها واطال في ذلك وكذا في شرح المختار والباب فليراجع ذلك من اراده (قوله ويبدأ الخ) قال في شرح الباب وقدروى الحسن عن ابي حنيفة انه اذا كان الحج فرضا فالاحسن للحاج ان يبدأ بالحج ثم يثني بالزيارة وان بدأ بالزيارة جاز اه وهو ظاهر اذ يجوز تقديم الثقل على الفرض اذا لم يخش الفوت بالاجماع اه (قوله ما لم يمر به) اى بالقبور المكرم اى ببلده فان مر بالمدينة كأهل الشام بدأ بالزيارة لاحالة لان تركها مع قربها يعد من القساوة والشقاوة وتكون الزيارة حينئذ بمنزلة الوسيلة وفي مرتبة السنة القبلية للصلاة شرح الباب (قوله ولينومعه الخ) قال ابن الهمام والاولى فيما يقع عند العبد الضعيف تجريد النية لزيارة قبره عليه الصلاة والسلام ثم يحصل له اذا قدم زيارة المسجد أو يستمتع فضل الله تعالى في مرة أخرى يتوبها فيها لان في ذلك زيادة تعظيمه صلى الله عليه وسلم واجلاله ويوافقه ظاهر ما ذكرناه من قوله صلى الله عليه وسلم من جاني زائرا لاتعمله حاجة الا زيارتي كان حقا على ان أكون شيعاله يوم القيامة اه ح ونقل الرحى عن العارف المتلاجم انه افرز الزيارة عن الحج حتى لا يكون له مقصد غيرها في سفره (قوله فقد اخبر الخ) اى بقوله صلى الله عليه وسلم صلاة في مسجدى هذا افضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد الا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام افضل من مائة صلاة في مسجدى رواه احمد وابن حبان في صحيحه وصححه ابن عبد البر وقال انه مذهب عامة اهل الاثر شرح الباب وقد مرنا الكلام على المضاعفة المذكورة قيل باب القرآن وفي الحديث المتفق عليه لاتشد الرحال الا الثلاثة مساجد المسجد الحرام ومسجدى هذا والمسجد الاقصى

مندوبة بل قيل واجبة
لمن له سعة ويبدأ بالحج
لوفرضه ويغير لوفلا مالم
يمر به فيبدأ بزيارته لاحالة
ولينومعه زيارة مسجده
فقد اخبر ان صلاة فيه
خير من ألف في غيره
الا المسجد الحرام

والمعنى كما أفاده في الأحياء انه لا تشد الرحال لمسجد من المساجد الا لهذه الثلاثة لما فيها من المضاعفة بخلاف بقية المساجد فانها متساوية في ذلك فلا يرد انه قد تشد الرحال لغير ذلك كصلة رحم وتعلم علم وزيارة المشاهد كقبر النبي صلى الله عليه وسلم وقبر الخليل عليه السلام وسائر الأئمة (قوله وكذا بقية القرب) أي كالصوم والاعتكاف والصدقة والذكر والقراءة وتل الباقي عن الطحاوي اختصاص هذه المضاعفة بالفرائض وعن غيره التوافل كذلك (قوله ولا تكرر المجاورة بالمدينة الح) وقيل تكرر مكة وقيل انها على الخلاف بين أبي خنيفة وصاحبه وقدمناه قبيل القرآن واختار في الباب ان المجاورة بالمدينة افضل منها بمكة وأيده بوجوده وببحث فيها شارحه القاري ترجيحاً لما اختاره في الفتح حيث ذكر فضل المجاورة بمكة ثم قال لكن الفائز بهذا مع السلامة اقل القليل فلا يبنى الفقه باعتبارهم ولا يذكر حالهم قيدا في الجواز لان شأن النفوس الدعوى الكاذبة وانها لا تكذب ما تكون اذا حلفت فكيف اذا ادعت وعلى هذا فيجب كون الجوار بالمدينة المشرفة كذلك فان تضاعف السيئات او تعاطفها ان فقد فيها مخافة السأمة وقلة الادب المنفض الى الاخلال بواجب التوقير والاجلال قائم اه قال ح وهو وجه فكان ينبغي للشارح ان ينص على الكراهة و يترك التقيد بالوثوق أي اعتباراً للغالب من حال الناس لاسيما اهل هذا الزمان والله المستعان * (خاتمة) * يستحب له اذا عزم على الرجوع الى اهله ان يودع المسجد بصلاة ويدعو بعدها بما احب وان يأتي القبر الكريم فيسلم ويدعو ويسأل الله تعالى ان يوصله الى اهله سالماً ويقول غير مودع يارسول الله ويجهتد في خروج الدع فانه من امارات القبول وينبغي ان يتصدق بشئ على جبر ان النبي صلى الله عليه وسلم ثم ينصرف متباً كما متحصراً على مفارقة الحضرة النبوية كما في الفتح وفيه ومن سنن الرجوع ان يكبر على كل شرف من الارض ويقول آيوني تأبون عابدون ساجدون لربنا حامدون صدق الله وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده وهذا متفق عليه عنه عليه الصلاة والسلام واذا اشرف على بلده حرك دابته ويقول آيوني الح ورسلى الى اهله من يخبرهم ولا يبعثهم فانه منهي عنه واذا دخلها بدأ بالمسجد فصلى فيه ركعتين ان لم يكن وقت كراهة ثم يدخل منزله ويصلي فيه ركعتين ويحمد الله ويشكره على ما اولاه من ائمة اعادة الرجوع بالسلامة وبديم حره وشكره مدة حياته ويجهتد في مجانبه ما يوجب الاجباط في باقي عمره وعلامة الحج المبرور ان يعود خيراً بما كان وهذا تمام ما يبرر الله تعالى لعبده الضعيف من ربيع العبادات اسأل الله رب العالمين ذا الجود العظيم ان يحقق لي فيه الاخلاص ويجعله نافعاً الى يوم القيامة انه على ما يشاء قدير وبالأجابة جدير وان يسهل اكمال الكتاب مع الاخلاص والنفع العظيم لي ولعامة العباد في اكثر البلاد والحمد لله اولاً وآخراً وظاهراً وباطناً وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تحجز على يد أفقر الوري جامعه الحفي محمد عابدين غفر الله له ولوالديه والمسلمين آمين والحمد لله رب العالمين جا سنة ١٢٤٣

مطلب
في المجاورة بالمدينة المشرفة
ومكة المكرمة

وكذا بقية القرب ولا تكرر
المجاورة بالمدينة وكذا بمكة
لمن ينشئ بنفسه

كتاب النكاح

بسم الله الرحمن الرحيم * كتاب النكاح

ذكره عقب العبادات الاربعة اركان الدين لانه بالنسبة اليها كالبيسط الى المركب لانه عبادة من وجه معاملته من وجه وقدمه على الجهاد وان اشتركا في ان كلا منهما سبب لوجود المسلم

والاسلام لان ما يحصل بانكحة افراد المسلمين اضعاف ما يحصل بالقتال فان الغالب فان الجهاد حصول القتل والذمة على ان في كونه سببا لوجود المسلم تسامحا نظرا الى ان تجديد الصفة بمنزلة تجديد الذات وكذا على التقى والوقف والاخية وان كانت عبادات ايضا لانه اقرب الى الاركان الاربع حتى قالوا ان الاشتغال به افضل من التخلي لتوافل العبادات اى الاشتغال به وما يشتمل عليه من القيام بمصالحه واعفاف النفس عن الحرام وتربية الولد ونحو ذلك **(قوله)** ليس لنا عبادة الخ كذا في الاشباه وفيه نظر اما اولا فان كونه عبادة في الدنيا انما هو لكونه سببا لكثرة المسلمين ولما فيه من الاعفاف ونحوه مما ذكرناه وهذا منقود في الجنة بل ورد ان اهل الجنة لا يكون لهم فيها ولد لكن ورد في حديث آخر المؤمن اذا اشتهى الولد في الجنة كان حمله ووضعه وسنه في ساعة واحدة كما يشتهي وهذا اولى لقول الترمذي انه حديث حسن غريب واما ثانيا فلان الذكر والشكر في الجنة اكثر منهما في الدنيا لان حال العبد يصير كحال الملائكة الذين يسبحون الليل والنهار لا يفترون غايته ان هذه العبادة ليست بتكليف بل هي مقتضى الطبع لان خدمة الملوك لذوة شرف وتزداد بالقرب وتماه في حاشية الحموى على الاشياء **(قوله)** عقد العقد مجموع ايجاب احد المتكلمين مع قبول الآخر او كلام الواحد القائم مقامهما اعنى متولى الطرفين بحر وفيه كلام بآنى **(قوله)** اى حل استمتاع الرجل اى المراد انه عقد يفيد حكمه بحسب وضع الشرع وفي البدائع ان من احكامه ملك المتعة وهو اختصاص الزوج بمتاع بضعها وسائر اعضائها استمتعا او ملك الذات والنفس في حق التمتع على اختلاف مشايخنا في ذلك اه بحر وعزا الدبوسى المعنى الاول الى الشافعى لكن كلام المصنف كالكثر صريح في اختياره على ان الظاهر كما في النهر ان الخلاف لفظى لقول الدبوسى ان هذا الملك ليس حقيقيا بل في حكمه في حق تحليل الوطء دون ماسواه من الاحكام التي لا تنصل بحق الزوجية اه فعلى القول الذى عزاه الدبوسى الى اصحابنا من انه ملك الذات ليس ملكا للذات حقيقة بل ملك التمتع بها اى اختصاص الزوج به كعبره في البدائع وهو المراد من القول بانه ملك المتعة وبه ظهر ان تفسير الملك هنا بالاختصاص كعبره في البدائع اولى من تفسيره بالحل تبعاً للبحر لان الاختصاص اقرب الى معنى الملك لان الملك نوع منه بخلاف الحل لانه لازم لملك المتعة وهو لازم لاختصاصها بالزوج شرعا ايضا على ان ملك كل شئ بحسبه فملك الزوج المتعة بالعقد ملك شرعى كملك المستأجر المنفعة بمن استأجره للخدمة مثلا ولا يرد عليه قوله في البحر ان المراد بالملك الحل لا الملك الشرعى لان المتكوجة لو وطئت بشبهة فمهرها لها ولو ملك الانتفاع بضعها حقيقة لكان بدله لها اه لان ملكة الانتفاع بالبيع حقيقة لا يستلزم ملكة البدل وانما يستلزمه ملك نفس البضع كالموطئت امته فان المقر له للملكة نفس البضع بخلاف الزوج فافهم **(تنبيه)** كلام الشارح والبدائع يشير الى ان الحق في التمتع للرجل لا للمرأة كاذكره السيد ابوالسعود في حواشى مسكين قال ويتفرع عليه ما ذكره الابارى شارح الكنز في شرحه للجامع الصغير في شرح قوله عليه الصلاة والسلام احفظ عورتك الا من زوجتك او ما ملكت يمينك من أن للزوج أن ينظر الى فرج زوجته وحلقه وبرها بخلافها حيث لا ينظر اليه اذا منها من النظر اه ونقله ط وأقره والظاهر ان المراد ليس

ليس لنا عبادة شرعت من عهد آدم الى الآن ثم تستمر في الجنة الا التناكح والایمان (هو) عند الفقهاء (عقد يفيد ملك المتعة) اى حل استمتاع الرجل

لها اجبارده على ذلك لا بمعنى أنه لا يحل لها اذا متعها منه لان من احكام النكاح حل استمتاع كل منهما بالآخر نعمه وطوها جبراً اذا امتعت بلا مانع شرعى وليس لها اجبارده على الوطء بعد ماوطئها مرة وان وجب عليه ديانة احياناً على ما سأتى تأمل **(قوله من امرأه الحلى)** من ابتدائية والاولى ان يقول بامرأة والمراد بها المحققة انومتها بقربة الاحترازها عن الحلى وهذا بيان لمحلية العقد قال في البحر بعد نقله عن الفتح ان محليته الاثني والاولى ان يقال ان محليته اثني محققة من بنات آدم ليست من المحرمات وفي العناية محلها امرأة لم يمنع من نكاحها مانع شرعى فخرج المذكور للذكر والحلى مطلقاً والجنية للانسي وما كان من النساء محرماً على التأيد كالحارم اه وبه ظهر ان المراد بالنكاح في قوله لم يمنع من نكاحها العقد لا الوطء لان المراد ببيان محلية العقد ولذا احتراز بالمانع الشرعى عن المحارم فالمراد به المحرمية بنسب او سبب كالمصاهرة والرضاع واما نحو الحيض والنفاس والاحرام والظهار قبل التكفير فهو مانع من حل الوطء لامن محلية العقد ففهم **(قوله فيخرج الذكر والحلى)** المشكل) أى أن إيراد العقد عليهما لا يفيد ملك استمتاع الرجل بهما لعدم محليتهما وكذا على الحلى لامرأة او المتلا في البحر عن الزياي في كتاب الحلى لوزوجه أبوه أو مولاه لامرأة او رجلاً لا يحكم بصحته حتى يبين حاله انه رجل أو امرأة فإذا ظهر انه خلاف ما زوج به تين ان العقد كان صحيحاً والا فباطل لعدم مصادفة المحل وكذا اذا زوج ختى من ختى آخر لا يحكم بصحة النكاح حتى يظهر أن أحدهما ذكر والآخر أنى اه فلو قال الشارح والحلى المشكل مطلقاً لشمع الصور الثلاث ولكنه اقتصر على افادة بعض احكامه وليس فيه اجمال فافهم **(قوله والثنية)** ساقط من بعض النسخ ووجد في بعضها قبل قوله والحلى والاولى ذكرها بعده لخروجها بالمانع الشرعى وغير بها تبعاً لتعبير المصنف في فصل المحرمات والاولى التعبير بالمشاركة كاعتبر به الشارح هناك **(قوله والمحارم)** هذا خارج بالمانع الشرعى ايضا وكذا قوله والجنية وانسان الماء بقربة التعديل باختلاف الجنس لان قوله تعالى * والله جعل لكم من انفسكم أزواجاً بين المراد من قوله تعالى * فانكحو ما طاب لكم من النساء * وهو الاثني من بنات آدم فلا يثبت حل غيرها بلا دليل ولان الجن يتشكلون بصورة شتى فقد يكون ذكراً تشكلاً بشكل اثنى وما قيل من أن من سأل عن جواز التزوج بها يصفج لجهله وحماقته لعدم تصور ذلك بعيد لان التصور ممكن لان تشكيلهم ثابت بالأحداث والآثار والحكايات الكثيرة ولذا ثبت التهمى عن قتل بعض الحيات كإمر في مكروهات النساء على ان عدم تصور ذلك لا يدل على حماقة السائل كما قاله في الاشياء وقال الأثرى ان أبا الليث ذكر في فتاويه أن الكفار لو تروا بنى من الانبياء هل يرمى فقال يسئل ذلك النبي ولا يتصور ذلك بعد رسولنا صلى الله عليه وسلم ولكن اجاب على تقدير التصور كذا هذا اه وتام ذلك في رسالتنا المسماة (سل الحسام الهندي نصرة سيدنا خالد النقشبندى) * (تنبه) * في الاشياء عن السراجية لا تجوز المناكحة بين بنى آدم والجن وانسان الماء باختلاف الجنس اه ومفاد المنفعة انه لا يجوز للجنى ان يتزوج انسية ايضا وهو مفاد التعديل ايضا **(قوله وأجاز الحسن)** أى البصرى رضى الله عنه كما في البحر والاولى التقيد به لاجراء الحسن بن زياد تأييد

من امرأة لم يمنع من نكاحها مانع شرعى فيخرج الذكر والحلى المشكل والثنية لجواز ذكره والمحارم والجنية وانسان الماء لاختلاف الجنس واجاز الحسن نكاح الجنية بشهود قية

الامام رضى الله عنه لانه يتوهم من اطلاقه هنا انه رواية في المذهب وليس كذلك ط
 لكنه نقل بعده عن شر الملتقى عن زواهر الجواهر الاصح انه لا يصح نكاح آدمى جنبه
 كعكسه لاختلاف الجنس فكانوا كفية الحيوانات اه ويحتمل ان يكون مقابل الاصح
 قول الحسن المذكور تأمل **(قوله قصد)** حال من ضمير يفيد وقوع المصدر حالا وان كثر
 سماع ط **(قوله كسرا امة)** فان المقصود فيه ملك الرقبة وحل الاستمتاع ضمنى ولذا
 تختلف في شراء المحرمة نسا اورضاعا واشتركا ح **(قوله للتسرى)** خصه بالذكر لانه
 لو اشتراها للتسرى كان حل الاستمتاع ضمينا بالاولى ولو قال ولو للتسرى لكان اظهر
 وكلام البحر يدل عليه حيث قال وملك المتعة ثابت ضمنا وان قصد المشتري ح **(قوله)** وعند
 اهل الاصول واللغة الخ حاصله ان ما قدمه المصنف معنى عرفي للفقهاء وما ذكره هنا
 معناه شرعا ولغة لان اهل الاصول يثبتون عن معنى النصوص الشرعية فلا تنافي بين
 كلامي المصنف قال في البحر قد تساوى في هذا المعنى اللغة والشرع افاده ط **(قوله)** مجاز
 في العقد) وقيل بالعكس ونسب الاصوليون الى الشافعى رضى الله عنه وقيل مشترك لفظي
 فيهما وقيل موضوع للضم الصادق بالعقد والوطء فهو مشترك معنوي وبه صرح مشايخنا
 ايضا بحر اه ح والصحيح انه حقيقة في الوطء كافي شرح التحرير **(قوله)** مجردا عن القرائن
 اى احتملا للمعنى الحقيقي والمجازى بلا مرجح خارج وقوله يراد الوطء اى لان المجاز
 خلف عن الحقيقة فترجح عليه في نفسها **(قوله)** فتحرم منية الاب على الابن اى على
 فروعه فتكون حرمتها عليهم ثابتة بالنص واما حرمة التي عقد عليها عقدا صحيحا عليهم
 قبلا لاجتماع ولوقال لزوجه ان نكحتك فانت طاق تعلق بالوطء وكذا لو اثنائها قبل الوطء
 ثم تزوجها تطلق به لالابعد بخلاف الاجنبية فيتعلق بالعقد لان وطأها لما حرم عليه شرعا
 كانت الحقيقة مهجورة فعين المجاز كذا في البحر والتحرير وشرحه **(قوله)** بخلاف) حال
 من ما الموصولة في قوله كما قال ح من *ولانكحوا* اى حال كونه مخالفا لقوله تعالى *حتى تنكح*
 حيث لم يرد به الوطء بل اراد العقد لعدم تجرده عن القرائن بل وجدت فيه قرينة وهى
 استحالة الوطء منها لان الوطء فعل وهى منفعة لا فاعلة وهو معنى قوله والمتصور الخ
(قوله) لاسناده اليها) علة لما استفيد من المقام من ان المراد العقد واما اشتراط وطء المحلل
 فماخوذ من حديث العسيلة ط **(قوله)** الامحازا) قديقال اذا كان لانفكاك عن المجاز
 على التقديرين فما المرجح لاحدهما على الآخر اه ح يعنى انه ان اراد بالنكاح في الآية
 الوطء كان مجاز عقليا لعدم تصور الفعل منها وان اراد به العقد كان مجازا لغويا لانه
 حقيقة الوطء و حمل الآية على احدهما ترجيح بلا مرجح بل قديقال ان حملها على الوطء
 انسب بالواقع فان المطلقة تالان لا تحل بدون وطء المحلل اللهم الا ان يقال المرجح
 كثرة الاستعمال ط اقول الظاهر انه لا مانع هنا من ارادة كل منهما لكن لما كان النزاع
 في ان النكاح حقيقة في الوطء او في العقد وكان الراجح عندنا الاول قالوا انه في هذه
 الآية مجاز لغوى بمعنى العقد لكونه اصرح في الرد على القائل بأنه حقيقة فيه ولو قيل
 انه مجاز عقلي في الاسناد لصح ايضا كما يصح في قولك جرى النهر ان تجمله من المجاز

(قصد) خرج ما يفيد الحل
 ضمنا كسرا امة للتسرى
 (و) عند اهل الاصول
 واللغة (هو حقيقة في الوطء)
 مجاز في العقد) حيث جاء
 في الكتاب والسنة مجردا
 عن القرائن يراد به الوطء
 كافي ولانكحوا ما نكح
 آباءكم من النساء فتحرم
 منية الاب على الابن
 بخلاف حتى تنكح زوجا
 غيره لاسناده اليها والمتصور
 منها العقد لا الوطء الامحازا
 (ويكون واجبا)

في الاسناد ولكن المشهور انه مجاز لغوى بعلاقة الحالية والحلية على انه ليس في كلام الشارح ما يمنع ذلك لان قوله والمتصور منها العقد لا الوطء الا مجازا يمكن حمله ايضا على انه مجاز في الاسناد بقرينة قوله لاسناده اليها اي انه من اسناد النبي الى غير من هو له وقوله والمتصور الخ بيان لكون اسناده اليها غير حقيقي فافهم **(قوله عند التوقان)** مصدر تأقت نفسه الى كذا اذا اشتقت من باب طاب بحر عن المغرب وهو بالفتحات الثلاث كليلان والسيلان والمراد شدة الاشتياق كما في الزبالي اي بحيث يخاف الوقوع في الزنا لو لم يتزوج اذ لا يلزم من الاشتياق الى الجماع الخوف المذكور بحر قلت وكذا فيما يظهر لو كان لا يمكنه منع نفسه عن النظر المحرم او عن الاستمنا بالكنف فيجب التزوج وان لم يخف الوقوع في الزنا **(قوله فان تيقن الزنا الا به فرض)** اي بان كان لا يمكنه الاحتراز عن الزنا الا به لان ما لا يتوصل الى ترك الحرام الا به يكون فرضا بحر وفيه نظر اذا ترك فديكون بغير التكاح وهو التسرى وحينئذ فلا يلزم وجوبه الا لو فرضنا المسئلة بانه ليس قادرا عليه نهر لكن قوله لا يمكنه الاحتراز عنه الا به ظاهر في فرض المسئلة في عدم قدرته على التسرى وكذا في عدم قدرته على الصوم المانع من الوقوع في الزنا فلو قدر على شيء من ذلك لم يسبق التكاح فرضا او واجبا عينا بل هو او غيره مما يمنعه من الوقوع في المحرم **(قوله)** وهذا ان ملك المهر والثفقة هذا الشرط راجع الى القسمين اعني الواجب والفرض وزاد في البحر شرطا آخر فيهما وهو عدم خوف الجور أي الظلم قال فان تعارض خوف الوقوع في الزنا لو لم يتزوج وخوف الجور لو تزوج قدم الثاني فلا افتراض بل يكبره افاده الكمال في الفتح ولعله لان الجور معصية متعلقة بالعباد والمنع من الزنا من حقوق الله تعالى وحق العبد مقدمه عند التعارض لاحتياجه وغنى المولى تعالى اه قلت ومقتضاء الكراهة ايضا عند عدم ملك المهر والثفقة لانها حق عبد ايضا وان خاف الزنا لكن يأتي انه يندب الاستدانة قال في البحر فان الله ضامن له الاداء فلا يخاف الفقر اذا كان من نيته التحصين والتعفف اه ومقتضاء انه يجب اذا خاف الزنا وان لم يملك المهر اذا قدر على استدانة وهذا مناف للاشتراط المذكور الا ان يقال الشرط ملك كل من المهر والثفقة ولو بالاستدانة أو يقال هذا في العاجز عن الكسب ومن ليس له جهة وفاء وقدم الشارح في اول الحج انه لو لم يحج حتى اتلف ماله وسعه ان يستقرض ويحج ولو غير قادر على وفائه ويرجى ان لا يؤاخذ الله تعالى بذلك اي لو نوايا وفاءه لو قدر كما قيده في الظهيرية اه وقد مر ان المراد عدم قدرته على الوفاء في الحال مع غلبة ظنه انه لو اجتهد قدر والا فالأفضل عدمه وبني حمل ما ذكر من نذب الاستدانة على ما ذكرنا من ظنه القدرة على الوفاء وحينئذ فاذا كانت مندوبة عند أمته من الوقوع في الزنا ينبغي وجوبها عند تيقن الزنا بل ينبغي وجوبها حينئذ وان لم يغلب على ظنه قدرة الوفاء تأمل **(قوله سنة مؤكدة في الاصح)** وهو محمل القول بالاستحباب وكثيرا ما يتساهل في اطلاق المستحب على السنة وقيل فرض كفاية وقيل واجب كفاية وتامة في الفتح وقيل واجب عينا ورجحه في التهر كأيان قال في البحر ودليل السنة حالة الاعتدال الاقتداء بمحاله صلى الله عليه وسلم في نفسه وردة على من أراد من امته التخلي للعبادة كما في الصحيحين ردا ببلغا بقوله فمن

عند التوقان) فان تيقن الزنا الا به فرض نهاية وهذا ان ملك المهر والثفقة والا فلا اثم بتركه بدائع (و) يكون (سنة) مؤكدة في الاصح

مطلب
كثيرا ما يتساهل في اطلاق
المستحب على السنة

رغب عن سني فليس منى كما اوضحه في الفتح اه وهو افضل من الاشتغال بتعلم وتعاين
 كما في درر البحار وقدمنا انه افضل من التحلي للثواب **(قوله)** فيأثم بتركه لان الصحيح ان ترك
 المؤكدة مؤثم كما علم في الصلاة بحر وقدمنا في سنن الصلاة ان اللاحق بتركها اثم يسير وان
 المراد الترك مع الاصرار وبهذا فارتت المؤكدة الواجب وان كان مقتضى كلام البدائع
 في الامامة انه لا فرق بينهما الا في العبارة **(قوله)** وينابان نوى تحصيلها اي منع نفسه ونفسها
 عن الحرام وكذا لو نوى مجرد الاتباع وامتنال الامر بخلاف ما لو نوى مجرد قضاء الشهوة
 والذلة **(قوله)** اي القدرة على وطء اي الاعتدال في التوقان ان لا يكون بالمعنى المارفي
 الواجب والفرض وهو شدة الاشتياق وان لا يكون في غاية الفتور كالعين ولذا فسر في شرحه
 على الملتقى بان يكون بين الفتور والشوق وزاد المهر والنفقة لان المعجز عنهما يسقط
 الفرض فيسقط السنة بالاولى وفي البحر والمراد حالة القدرة على الوطء والمهر والنفقة
 مع عدم الخوف من الزنا والجور وترك الفرائض والسنن فلو لم يقدر على واحد من الثلاثة
 أو خاف واحدا من الثلاثة اي الاخيرة فليس معتدلا فلا يكون سنة في حقه كإفادته في البدائع
 اه **(قوله)** للمواظبة عليه والانكار الخ فان المواظبة المقترنة بالانكار على الترك دليل
 الوجوب واجاب الرحى بان الحديث ليس فيه الانكار على التارك بل على الراغب عنه ولا شك
 ان الراغب عن السنة محل الانكار **(قوله)** ومكروها اي تحريمها بحر **(قوله)** فان يتقنه
 اي يتقن الجور حرم لان النكاح انما شرع لمصلحة تحصيل النفس وتحصيل الثواب والجور
 يأثم و يرتكب المحرمات فتعتمد المصالح لرجحان هذه المفساد بحر وترك الشارح قسما
 سادسا ذكره في البحر عن المجتبى وهو الاباحة ان خاف المعجز عن الايفاء بمواجهه اه
 اي خوفا غير راجح والا كان مكروها تحريما لان عدم الجور من مواجهه والظاهر انه اذا لم يقصد
 اقامة السنة بل قصد مجرد التوصل الى قضاء الشهوة ولم يحف شيئا لم يثب عليه اذ لا ثواب
 الابالية فيكون مباحا ايضا كالوطء لقضاء الشهوة لكن لما قيل له صلى الله عليه وسلم ان
 احدا يقضى شهوته فكيف يثاب فقال صلى الله عليه وسلم ما معناه ارايت لو وضعها في محرّم
 اما كان يعاقب فيفيد الثواب مطلقا الا ان يقال المراد في الحديث قضاء الشهوة لاجل
 تحصيل النفس وقد صرح في الاشباه بان النكاح سنة مؤكدة فيحتاج الى التية و اشار بالغاء
 الى توقف كونه سنة على التية ثم قال واما المباحات فتختلف صفتها باعتبار ما قصدت لاجله
 فاذا قصد بها التقوى على الطاعات او التوصل اليها كانت عبادة كالاكل والنوم واكتساب
 المال والوطء اه ثم رأيت في الفتح قال وقد ذكرنا انه اذا لم يقترن بنية كان مباحا لان المقصود
 منه حينئذ مجرد قضاء الشهوة ومبنى العادة على خلافه واقول بل فيه فضل من جهة انه كان
 متمكنا من قضائها بغير الطريق المشروع فالمدول اليه مع ما يلعبه من انه قد يستلزم اطلاقا فيه
 قصد ترك المعصية اه **(قوله)** ويندب اعلانه اي اظهاره والضمير راجع الى النكاح بمعنى
 العقد لحديث الترمذي اعلنوا هذا النكاح واجعلوه في المساجد واضربوا عليه بالدفوف
 فتح **(قوله)** وتقديم خطبة بضم الحاء ما يذ كر قبل اجراء المقدمين الحمد والتشهد واما بكسرهما
 فهي طاب الزوج واطاق الخطبة فاذا انها لاتتبعين بالفاظ مخصوصة وان خطب بما ورد فهو

فيأثم بتركه وينابان نوى
 تحصيلها وولدا (حال
 الاعتدال) اي القدرة
 على وطء ومهر ونفقة
 ورجع في النهر وجوبه
 للمواظبة عليه والانكار
 على من رغب عنه
 (ومكروها الخوف الجور)
 فان يتقنه حرم ذلك ويندب
 اعلانه وتقديم خطبة
 وكونه

أحسن ومنه ما ذكره ط عن صاحب الحسن الحسين من لفظه عليه الصلاة والسلام وهو الحمد لله نحمده ونستعين به ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيات أعمالنا من يهدي الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له واشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له واشهد أن محمدا عبده ورسوله يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة الى رقبيا يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن الا وאתم مسلمون يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا اتقوا الله عظماء اه **(قوله في مسجد)** للامر به في الحديث ط **(قوله يوم جمعة)** اي وكونه يوم جمعة فتح * **(تنبيه)** قال في البرازية والبناء والنكاح بين العيدين جائز وكره الزفاف والمختار انه لا يكره لانه عليه الصلاة والسلام تزوج بالصديقة في شوال وبنى بها فيه وتأويل قوله عليه السلام لا نكاح بين العيدين ان صح انه عليه السلام كان رجع عن صلاة العيد في اقصى ايام الشتاء يوم الجمعة فقال حتى لا يفوته الرواح في الوقت الافضل الى الجمعة اه **(قوله)** بعاقدر رشيد وشهود عدول فلا ينبغي ان يعقد مع المرأة بلا احد من عصباتها ولا مع عصبه فاسق ولا عند شهود غير عدول خروجا من خلاف الامام الشافعي **(قوله)**

والاستدانة له لان ضمان ذلك على الله تعالى فقد روى الترمذي والنسائي وابن ماجه ثلاث حق على الله تعالى عونهم المكاتب الذي يريد الاداء والتاكيج الذي يريد العفاف والمجاهدي سبيل الله تعالى ذكره بعض المحشين وتقدم تمام الكلام على ذلك **(قوله)** النظر اليها قبله وان خاف الشهوة كما صرحوا به في الحظر والاباحة وهذا اذا علم انه يحجب في نكاحها **(قوله)** دونه سنا للثلا يسرع عقمها فلان **(قوله)** حسبا هو ما تقدمه من مفاخر آبائك ح عن القاموس اي بان يكون الاصول اصحاب شرف وكرم وديانة لانها اذا كانت دونه في ذلك وكذا في العز أي الجاه والرفعة وفي المال تنقاده ولا تحتقره والارتفعت عليه وفي الفتح روى الطبراني عن انس عنه صلى الله عليه وسلم من تزوج امرأة لعزها لم يزد الله الا ذلا ومن تزوجها لمالها لم يزد الله الا فقرا ومن تزوجها لحسبها لم يزد الله الا دناءة ومن تزوج امرأة لم يرد الله الا ان بغض بصره ويحصى فرجه او يصل رحمه بارك الله له فيها وبارك لها فيه **(تمة)** زاد في البحر ويختار

ايسر النساء خطبة ومؤنة ونكاح البكر احسن للحديث عليكم بالابكار فانهن اعذب افواها واتقى افرحاما وارضى باليسير ولا يتزوج طويلة مهزولة ولا قصيرة دميمة ولا مكثرة ولا سيئة الخلق ولا ذات الولد ولا مسنة للحديث سوداء ولود خير من حسناء عقيم ولا يتزوج الامة مع طول الحرية ولا زانية المرأة تختار الزوج الدين الحسن الخلق الجواد الموسر ولا تتزوج فاسقا ولا تزوج ابنته الشابة شيئا كبيرا ولا رجلا دميما ويزوجها كفوا فان خطبها الكفو لا يؤخرها وهو كل مسلم اتقى وتحبب النبات بالخلي والحلل ليرغب فيه الرجال سنة ولا يتخطب مخطوبة غيره لانه حفاء وخيانة اه **(قوله)** وهل يكره الزفاف هو بالكسر ككتاب اهداء المرأة الى زوجها قاموس والمراد به هنا اجتاع النساء المذلل لان لا يكره عرفا افاده الرحي **(قوله)** المختار لا الخ كذا في الفتح مستدلا له بما مر من حديث الترمذي ومارواه البخاري عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت تزفنا امرأة الى رجل من الانصار فقال النبي صلى الله عليه وسلم اما يكون معهم لهو فان الانصار يعجبهم اللهو وروى الترمذي والنسائي عنه صلى الله عليه وسلم فصل ما بين الحلال والحرام الهدف

في مسجد يوم جمعة بعاقدر رشيد وشهود عدول والاستدانة له والنظر اليها قبله وكونها دونه سنا وحسبا وعزا وما لا يفوقه خلقا وادبا وورعا وجالا وهل يكره الزفاف المختار لا اذا لم يشتمل على مفسدة دينية

والصوت وقال الفقهاء المراد بالدف مالا جلاجل له اه وفي البحر عن الذخيرة ضرب الدف في العرس مختلف فيه وكذا اختلفوا في الغناء في العرس والولية فمنهم من قال بعدم كراهته كضرب الدف **(قوله)** وينعقد قال في شرح الوقاية العقد ربط اجزاء التصرف اى الايجاب والقبول شرعا لكن هنا اريد بالعقد الحاصل بالمصدر وهو الارتباط لكن النكاح الايجاب والقبول مع ذلك الارتباط وانما قلنا هذا لان الشرع يعتبر الايجاب والقبول ان كان عقد النكاح لامورا خارجية كالشروط وقد ذكرت في شرح التنقيح في فصل النهي ان الشرع يحكم بأن الايجاب والقبول الموجودين حسا يرتبطان ارتباطا حكيميا فيحصل معنى شرعى يكون ملك المشتري اثر له فذلك المعنى هو البيع فالمراد بذلك المعنى المجموع المركب من الايجاب والقبول مع ذلك الارتباط للشيء لان البيع مجرد ذلك المعنى الشرعى والايجاب والقبول آلة له كما توهم البعض لان كونهما اركاناً ينفي ذلك اه اى ينفي كونهما آلة وأشار المشرح الى ذلك حيث جعل الباء للملابسة كفى بيت اليت بالحجر لا الاستعانة كفى كتبت بالقلم والحاصل ان النكاح والبيع ونحوهما وان كانت توجد حسا بالايجاب والقبول لكن وصفها بكونها عقودا مخصوصة بأركان وشروط يترتب عليها احكام وتنطبق تلك العقود بانتفاؤها وجود شرعى زائد على الحسى فليس العقد للشرعى مجرد الايجاب والقبول ولا الارتباط وحده بل هو مجموع الثلاثة وعليه فقوله وينعقد اى النكاح اى ثبت ويحصل انعقاده بالايجاب والقبول **(قوله)** من احدهما اشار الى ان المتقدم من كلام العقادين ايجاب سواء كان المتقدم كلام الزوج او كلام الزوجة والمتأخر قبول ح عن المتح عن المتصور تقديم القبول فقوله تزوجت ابنتك ايجاب وقول الآخر زوجتكها قبول خلافا لمن قال انه من تقديم القبول على الايجاب وتام تحقيقه في الفتح **(قوله)** لان الماضي الخ قال في البحر وانما اخير لفظ الماضي لان واضع اللغة يوضع للانشاء لفظا خاصا وانما عرف الانشاء بالشرع واختيار لفظ الماضي لدلالته على التحقق والثبوت دون المستقبل اه وقوله على التحقيق اى تحقيق وقوع الحدث **(قوله)** كزوجت نفسى الخ اشار الى عدم الفرق بين اى يكون الموجب أصيلا او وليا أو وكلا وقوله منك بفتح الكاف وليس مراده استقصاء الالفاظ التى تصلح للايجاب حتى يرد عليه ان مثل بنى ابى ومثل موكلتى موكلتى وان كان عليه ان يقول بعد قوله منك بفتح الكاف وكسرها او من موليتك او من موكلتك بفتح الكاف وكسرها أيضا ليم الاحتمالات فافهم **(قوله)** ويقول الآخر تزوجت اى أو قبلت لنفسى أو لموكلتى أو ابى أو موكلتى ط **(قوله)** فالاول اى الموضع للاستقبال **(قوله)** نفسك بكسر الكاف مفعول زوجنى او بفتحها مفعول زوجنى ففيه حذف مفعول احداثين ولو حذف لشمع الولى والوكيل ايضا افاده ح **(قوله)** او كونى امرأتى ومثله كونى امرأة ابى أو امرأة موكلتى وكذا كن زوجى او كن زوج بنى او زوج موكلتى افاده ح **(قوله)** فانه ليس بايجاب الفاء فصيحة أى اذا عرف ان قوله بما وضع معطوف على قوله بايجاب وقبول وعرفت ايضا ان المعطوف يقتضى المغايرة عرفت ان لفظ الامر ليس بايجاب لكن هذا يقتضى ان قول الآخر زوجت في هذه الصورة ليس بقبول وهو كذلك اى ليس بقبول محض بل هو

(وينعقد) ملتبساً (بايجاب)
من احدهما (وقبول) من
الآخر (وضعا للمضى)
لان الماضى ادل على
التحقيق (كزوجت)
نفسى او بنى او موكلتى
منك (و) يقول الآخر
(تزوجت و) ينعقد
ايضا (بما) اى بلفظين
(وضع احدهما له) للمضى
(والآخر للاستقبال)
او للحال فالاول الامر
(كزوجتى) او زوجتى
نفسك او كونى امرأتى
فانه ليس بايجاب

لفظ قام مقام الإيجاب والقبول كما ذكره الشارح ويرد عليه ان عطف الحال على الاستقبال يقتضى ان نحو قوله أتزوجك ليس بإيجاب وان قولها قبلت بحجة له ليس بقبول مع انهما إيجاب وقبول قطعاً (**قوله** بل هو توكيل ضمنى) اى ان قوله زوجنى توكيل بالنكاح للأمور معنى ولو صرح بالتوكيل وقال وكلتك بأن تزوجى نفسك منى فقالت زوجت صح النكاح فكذا هنا غاية البيان وأشار بقوله ضمنى الى الجواب عما او رد عليه من انه لو كان توكيلاً لما اقتصر على المجلس مع انه يقتصر وتوضيح الجواب كما أفاده الرحمي ان المتضمن بالفتح لا يعتبر شروطه بل شروط المتضمن بالكسر والامر طلب للنكاح فيشترط فيه شروط النكاح من اتحاد المجلس في ركنيه لاشروط ما في ضمنه من الوكالة كافي اعتق عبدك عنى بألف لما كان البيع فيه ضمناً لم يشترط فيه الإيجاب والقبول لعدم اشتراطهما في العتق لان الملك في الاعناق شرط وهو تبع للمقتضى وهو العتق اذ الشرط اتباع فلذا ثبت البيع المقتضى بالفتح بشروط المقتضى بالكسر وهو العتق لاشروط نفسه اظهاراً للتبعية فسقط القبول الذى هو ركن البيع ولا يثبت فيه خيار الرؤية والعيب ولا يشترط كونه مقدور التسام كما ذكره في المنع في آخر نكاح الرقيق (**قوله** فاذا قال) اى المأمور بالتزويج (**قوله** او بالسمع والطاعة) متعلق بمحذوف دل عليه المذكور اى زوجت او قبلت ملتبساً بالسمع والطاعة لاسمرك ولا يحصل السمع والطاعة لاسمرك الابتذير الجواب ماضياً مراداً به الانشاء ليتم شرط العقد بكون أحدهما للمضى (**قوله** برأية) نص عبارتها قال زوجنى نفسك منى فقالت بالسمع والطاعة صح اه ونقل هذا الفرع في البحر عن التوازل ونقله في موضع آخر عن الخلاصة فافهم (**قوله** وقيل هو إيجاب) مقابل لقول الاول بأنه توكيل ومضى على الاول في الهداية والجمع ونسبه في الفتح الى المحققين وعلى الثانى ظاهر الكثرة واعترضه في الدرر بأنه مخالف لكلاهم وأجاب في البحر والنهر بأنه صرح به في الخلاصة والحانية قال في الحانية ولفظ الامر في النكاح إيجاب وكذا في الخلع والطلاق والكفالة والهبه اه قال في الفتح وهو احسن لان الإيجاب ليس الا اللفظ المفيد قصد تحقق المعنى أولاً وهو صادق على لفظ الامر ثم قال والظاهر أنه لا بد من اعتبار كونه توكيلاً والا يبق طلب الفرق بين النكاح والبيع حيث لا يتم بقوله بعنيه بكذا فيقول بعث بلا جواب لكن ذكر في البحر عن بيع الفتح الفرق بأن النكاح لا يدخله المساومة لانه لا يكون الا بعد مقدمات ومراجعات فكان للتحقيق بخلاف البيع واورد في البحر على كونه إيجاباً ما في الخلاصة لوقال الوكيل بالنكاح هب ابتك فلان فقال الاب وهبت لا ينعقد النكاح ما لم يقل الوكيل بعده قبلت لان الوكيل لا يملك التوكيل وما في الظهيرية لوقال هب ابتك لاجب فقال وهبت لم يصح ما لم يقل ابو الصبي قبلت ثم اجاب بقوله الا ان يقال بأنه مفرع على القول بأنه توكيل لا إيجاب وحينئذ تظهر ثمة الاختلاف بين القولين لكنه متوقف على النقل وصرح في الفتح بأنه على القول بأن الامر توكيل يكون تمام العقد بالحجب وعلى القول بأنه إيجاب يكون تمام العقد قائماً بهما اه اى فلا يلزم على القول بأنه ليس للوكيل قول الامر قبلت فهذا مخالف للجواب المذكور وكذا يخالفه تعليل الخلاصة بأنه ليس للوكيل ان يوكل نعم ما في الظهيرية مؤيد للجواب لكن

بل هو توكيل ضمنى (فاذا قال) في المجلس (زوجت) او قبلت او بالسمع والطاعة برأية قام مقام الطرفين وقيل هو إيجاب ورجحه في البحر

قال في النهر ان مافي الظهيرية مشكل اذ لا يصح تفريعه على ان الامر ايجاب كما هو ظاهر ولا على انه توكيل لما انه يجوز للاب ان يوكل ببنكاح ابنه الصغير اذ يتقديره يكون تمام العقد المالحب غير متوقف على قبول الاب وبه اندفع مافي البحر من انه مفرع على انه توكيل اه لكن قال العلامة المقدسي في شرحه انما توقف الانعقاد على القبول في قول الاب او الوكيل هب بئنك لفلان اولاً بنى او أعطها مثلاً لانه ظاهر في الطلب وانه مستقبل لم يرد به الحال والتحقق فلم يتم به العقد بخلاف زوجتي بئنك بكذا بعد الخطبة ونحوها فانه ظاهر في البحث والاثبات الذي هو معنى الايجاب اه فتأمل هذا وفي البحر يبتنى على القول بأنه توكيل انه لا يشترط سماع الشاهدين للامر لانه لا يشترط الاشهاد على التوكيل وعلى القول الآخر يشترط ثم ذكر عن المعراج ما يفيد الاشتراط مطلقاً وهو ان زوجتي وان كان توكيلاً لكن لما لم يعمل زوجت بدون تزل وتزله شطراً للعقد ثم ذكر عن الظهيرية ما يدل على خلافه وهو ما يذكره الشارح قريباً من مسألة العقد بالكتابة ويأتى بيانه **(قوله)** والثاني اى ما وضع للحال المضارع وهو الاصح عندنا في قوله كل مملوك املكه فهو حريعتق مافي ملكه في الحال لا ما يملكه بعد الالبالية وعلى القول بأنه حقيقة في الاستقبال فقوله أ تزوجك ينقضه التكاك ايضاً لانه يحتمل الحال كما في كلمة الشهادة وقد أراد به التحقيق لا المساومة بدلالة الخطبة والمقدمات بخلاف البيع كما في البحر عن المحيط والحاصل انه اذا كان حقيقة في الحال فلا كلام في صحة الانعقاد به وكذا اذا كان حقيقة في الاستقبال اقيام القرينة على ارادة الحال ومقتضاه انه لو ادعى ارادة الاستقبال والوعد لا يصدق بعد تمام العقد بالقبول ويأتى قريباً ما يؤيد **(قوله)** المبدوء بهزمة كأ تزوجك بفتح الكاف وكسر هاء **(قوله)** او نون ذكره في النهر بحثاً حيث قال ولم يذكره المضارع المبدوء بالنون ك تزوجك او تزوجك من ابي ويبنى ان يكون كالمبدوء بالهمزة اه **(قوله)** ك تزوجني بضم التاء ونفسك بكسر الكاف ومثله تزوجني نفسك بضم التاء خطاً بالمد ذكر فالكاف مفتوحة **(قوله)** اذا لم ينو الاستقبال اى الاستبعاد اى طلب الوعد وهذا قيد في الاخير فقط كما في البحر وغيره وعبرة الفتح لما علمنا ان الملاحظة من جهة الشرع في ثبوت الانعقاد ولزوم حكمه جانب الرضا عدينا حكمه الى كل لفظ يفيد ذلك بلا احتمال مساو للطرف الآخر قلنا لو قال بالمضارع ذى الهمزة أ تزوجك فقالت زوجت نفسي انعقد وفي المبدوء بالتاء تزوجني بئنك فقال نعمت عند عدم قصد الاستبعاد لانه يتحقق فيه هذا الاحتمال بخلاف الاول لانه لا يستخبر نفسه عن الوعد واذا كان كذلك والتكاك مما لا يجري فيه المساومة كان للتحقيق في الحال فانه قد به لا باعتبار وضعه وللانشاء بل باعتبار استعماله في غرض تحقيقه واستفادة الرضا منه حتى قلنا لو صرح بالاستفهام اعتبر فهم الحال قال في شرح الطحاوى لو قال هل اعطيتها فقال أعطيت ان كان المجلس للوعد فوعد وان كان للعقد فتكاك اه قال الرحنى فعلنا ان العبرة لما يظهر من كلامهما لالتئهما الا ترى انه ينقد مع الهزل والهازل لم ينو التكاك وانما سحت نية الاستقبال في المبدوء بالتاء لان تقدير حرف الاستفهام فيه شائع كثير في العربية اه وبه علم ان المبدوء بالهمزة كال لا يصح فيه الاستبعاد لا يصح فيه الوعد بالتزوج في المستقبل عند قيام القرينة

والثاني المضارع المبدوء
بهزمة او نون او تاء
ك تزوجني نفسك اذا لم
ينو الاستقبال

على قصد التحقيق والرضا كما قلناه آنفا فافهم **(قوله)** وكذا أنام تزوجك ذكره في الفتح
 بحثا حيث قال ولا نعتقد بقوله أنام تزوجك ينبغي ان يكون كالخضار المدو بهمنزة سواء
 اه قال ح لان متزوج اسم فاعل وهو موضوع لذات قام بها الحدث وتحقيق في وقت
 التكلم فكان دالا على الحال وان كانت دلالة عليه التزامية **(قوله)** أو جئتك خاطبا
 قال في الفتح ولو قال بأسم الفاعل جئتك خاطبا ابتك أو تزوجني ابتك فقال الاب تزوجك
 فالتكاح لازم وليس للخاطب ان لا يقبل لعدم جريان المساومة فيه اه قال ح فان قلت ان
 الإيجاب والقبول في هذا ماضيان فلأعني لذكره هنا قلت المعتبر قوله خاطبا لا قوله جئتك
 لانه لا ينعقد به التكاح ولا دخل له فيه **(قوله)** لعدم جريان المساومة في التكاح احتراز به
 عن البيع فلو قال أنا مشتري أو جئتك مشتريا لا ينعقد البيع لجريان المساومة فيه ط **(قوله)**
 ان المجلس للتكاح اي لأشياء عقده لانه يفهم منه التحقيق في الحال فإذا قال الآخر
 اعطيتكما أو فعلت لزم وليس للأول ان لا يقبل **(قوله)** انعقد على المذهب صوابه لم ينعقد
 فقد صرح في البحر عن الصيرفية بان الانعقاد خلاف ظاهر الرواية ومثله في النهر وكذا في شرح
 المقدسي عن فوائد تاج الشريعة وفي التارخانية قال لامرأة بمحضر من الرجال يا عروسي
 فقالت ليك فكتكاح قال القاضي بديع الدين انه خلاف ظاهر الرواية **(قوله)** فلا ينعقد الخ
 تفريع على ما تقدم من انعقاده بلفظين الخ ح **(قوله)** كقبض مهر قال في البحر وهل يكون
 القبول بالفعل كالقبول باللفظ كما في البيع قال في البرازية اجاب صاحب البداية في امرأة
 زوجت نفسها بألف من رجل عند اليهود فلم يقل الزوج شيئا لكن اعطاها المهر في المجلس
 انه يكون قبولا وانكره صاحب المحيط وقول لامل يقل بلسانه قبلت بخلاف البيع لانه ينعقد
 بالتعاطي والتكاح طهره لا ينعقد حتى يتوقف على الشهود وبخلاف اجازة نكاح الفضولى
 بالفعل لوجود القول ثم اه ح **(قوله)** ولا يتعاطى تكرار مع قوله بالفعل كقبض مهر
 وكل منهما تكرار مع قول المتن الآتي ولا يتعاطى فان مسألة قبض المهر التي قدمنا نقلها
 عن البحر ابيها شرح بها المصنف قوله ولا يتعاطى ح **(قوله)** ولا بكتابة حاضر فلو كتب
 تزوجتك فكتبت قبلت لم ينعقد بخر والاظهر ان يقول فقالت قبلت الخ اذا الكتابة من
 الطرفين بلا قول لانتكفي ولو في الغيبة تأمل **(قوله)** بل غائب الظاهر ان المراد به الغائب عن
 المجلس وان كان حاضرا في البلد ط **(قوله)** فح فانه قال ينعقد التكاح بالكتاب كما ينعقد
 بالخطاب وصورته ان يكتب اليها بخطبها فاذا بلغها الكتاب احضرت الشهود وقرأته عليهم
 وقالت زوجت نفسي منه أو تقول ان فلانا كتب الى بخطبي فاشهدوا اني زوجت نفسي
 منه اما لو لم تقل بمحضرتهم سوى زوجت نفسي من فلان لا ينعقد لان سماع الشطرين شرط
 صحة التكاح وبأسماهم الكتاب أو التعبير عنه منها قد سمعوا الشطرين بخلاف ما اذا انتفيا
 قال في المعنى هذا اي الخلاف اذا كان الكتاب بلفظ الزوج اما اذا كان بلفظ الامر كقوله
 زوجي نفسك متى لا يشترط اعلامها الشهود بما في الكتاب لانها تتولى طرفي العقد بحكم
 الوكالة ونقله عن الكامل وما نقله من نفي الخلاف في صورة الامر لاشبهه فيه على قول المصنف
 والمحققين اما على قول من جعل لفظة الامر ايجابا كفاضي خان على ما نقلناه عنه فيجب اعلامها

وكذا انا متزوجك او
 جئتك خاطبا لعدم جريان
 المساومة في التكاح او هل
 اعطيتكما ان المجلس
 للتكاح وان للوعد فوعد
 ولو قال لها يا عروسي
 فقالت ليك انعقد على
 المذهب (فلا ينعقد)
 بقبول بالفعل كقبض
 مهر ولا يتعاطى ولا بكتابة
 حاضر بل غائب بشرط
 اعلام الشهود بما في
 الكتاب ما لم يكن بلفظ
 الامر فتتولى الطرفين فتح

مطلب

التزوج بارسال كتاب

إياهم مافي الكتاب اه وقوله لاشبهة فيه الخ قال الرحتى فيه مناقشة لما تقدم ان من قال انه
توكيل يقول توكيل ضمنى فيثبت بشروط ما تضمنه وهو الايجاب كاقدمان من شروط سماع
الشهود فينبغي اشتراط السماع هنا على القولين الان يقال قد وجد النص هنا على انه لا يجب
فيرجع اليه * (تنبيه) * لوجاء الزوج بالكتاب الى الشهود محتوما فقال هذا كتابي الى فلانة
فاشهدوا على ذلك لم يجز في قول ابى حنيفة حتى يعلم الشهود مافيه وعند ابى يوسف يجوز
وقائدة هذا الخلاف فيا اذا جحد الزوج الكتاب بعد العقد فشهدوا بانه كتابه ولم يشهدوا
بما فيه لا تقبل ولا يقضى بالنكاح وعند ابى يوسف تقبل ويقضى به اما الكتاب فصحيح بلا
اشهاد وانما الاشهاد لتكن المرأة من اثبات الكتاب اذا جحدته الزوج كافي الفتح عن مبسوط
شيخ الاسلام (قوله ولا بالاقرار) لاثنا فيه ماصرحوا به من ان النكاح يثبت بالتصادق
لان المراد هنا ان الاقرار لا يكون من صيغ العقد والمراد من قولهم انه يثبت بالتصادق ان
القاضي يثبت به أى بالتصادق ويحكم به ابو السعود عن الحانوتي (قوله كايصح بلفظ الجمل) اى
بان قال الشهود جمعنا هذا نكاحا فقالا نعم فينقذ لان النكاح ينقذ بالجمل حتى لو قالت
جعلت نفسى زوجة لك قبل تم فتح ومقتضى التشبيه في عبارة الشارح ان هذا صحيح على
القولين وهو ظاهر (قوله وجعل) ماض مبنى للمجهول معطوف على صح (قوله ذخيرة)
فانه قال ذكر في صلح الاصل ادعى رجل قبل امرأة نكاحا فحدث فصالحها على مائة على ان تقر
بذلك فأقرت فهذا الاقرار منها جائز والمال لازم وهذا الاقرار بمنزلة انشاء النكاح لانه
مقرون بالعوض فهو عبارة عن تملك مبتدأ في الحال فان كان بمحض من الشهود صح النكاح
والافلا في الاصح اه ملخصا وقال في الفتح قال قاضيان وينبى ان يكون الجواب على
التفصيل ان اقرا بعقد ماض ولم يكن بينهما عقد لا يكون نكاحا وان أقر الرجل انه زوجها
وهي انها زوجته يكون نكاحا ويتضمن اقرارها بالانشاء بخلاف اقرارها بماض لانه كذب وهو
كما قال ابو حنيفة اذا قال لامرأته لست لى امرأة ونوى به الطلاق يقع كأنه قال لانى
طلقتك ولو قال لم أكن تزوجتها ونوى الطلاق لا يقع لانه كذب محض اه يعنى اذا لم يقل
الشهود جمعنا هذا نكاحا فالحق هذا التفصيل اه (قوله احتياط) قال في البحر وقولهم
ان ذكر بعض ما لا يتجزأ كذكر كله كطلاق نصفها يقتضى الصحة وقد ذكر في المبسوط في
موضع جوازه الا ان يقال ان الفروج يحتاج فيها فلا يكتفى ذكر البض لاجتماع ما يوجب
الحل والحرمة في ذات واحدة فترجح الحرمة كذا في الحانية اه وما صححه في الحانية صححه في
الظهيرية ايضا ونصه ولو أضاف النكاح الى نصف المرأة فيه روايتان والصحيح اه لا يصح اه
ثم راجعت نسخة اخرى من الظهيرية فرأيتها كذلك فن قال انه في الظهيرية صحح الصحة
فكانه سقط من نسخته الاثنية فافهم (قوله او ما يعبر به عن الكل) كالرأس والرقبة بحر
(قوله ورجحوا في الطلاق خلافه) قال في البحر وقالوا الاصح انه لو أضاف الطلاق الى ظهريها
وبطنها لا يقع وكذا العلق فلو أضاف النكاح الى ظهريها وبطنها ذكر الحلواني قال مشايخنا
الاشبه من مذهب اصحابنا انه ينقذ النكاح وذكر ركن الاسلام والسرخصى ما يدل على انه
لا ينقذ النكاح كذا في الذخيرة اه اقول وقال في الذخيرة ايضا في كتاب الطلاق وان قال

ولا (بالاقرار على المختار)
خلاصة كقولته هي امرأتى
لان الاقرار اظهار لما هو
ثابت وليس بانشاء (وقيل
ان) كان (بمحض من
الشهود صح) كايصح
بلفظ الجمل (وجعل)
الاقرار (انشاء وهو
الاصح) ذخيرة (ولا
ينقذ بتزوجت نصفك
على الاصح) احتياط
خانية بل لابد ان يضيفه
الى كلها او ما يعبر به عن
الكل ومنه الظاهر
والبطن على الاشبه ذخيرة
ورجحوا في الطلاق خلافه

ظهر ك طالق اوبطنتك قال السرخصى في شرحه الاصح انه لا يقع واستدل بمسئلة ذكرها في الاصل اذا قال ظهر ك على كظهر امى اوبطنتك على كبطن امى انه لا يصير مظاهرا وذكر الحلوانى في شرحه الاشبه بمذهب اخبا ان يقع الطلاق قال وهو نظير ما قال مشايخنا فيما اذا انصف عقد النكاح الى ظهر المرأة او الى بطنها ان الاشبه بمذهب اخبا انه ينقد النكاح اه (قوله) فيحتاج للفرق كذا قال في النهر لكن قد علمت مما قلناه عن الذخيرة اولا وثانيا ان الحلوانى الذى صحح انعقاد النكاح صحح وقوع الطلاق وان السرخصى الذى لم يصحح الانعقاد لم يصحح الوقوع بل صحح عدمه وعلى هذا فلا حاجة للفرق وبه ظهر ان ما ذكره في البحر وتبعه الشارح قول ثالث ملحق من القولين ولا يظهر وجهه (قوله كان) اى التسمية وكذا ضمير قبله ح اى وتذكر الضمير باعتبار المذكور اولا لان المراد بالتسمية المسمى اى المهر (قوله فلو قبل الح) قال في الفتح ك امرأة قالت لرجل زوجت نفسى منك بمائة دينار فقبل ان تقول بمائة دينار قبل الزوج لا ينقد لان اول الكلام يتوقف على آخره اذا كان في آخره ما يغير اوله وهنا كذلك فان مجرد زوجت ينقد بمهر المثل وذكر المسمى معه يغير ذلك الى تعيين المذكور فلا يعمل قول الزوج قبله (قوله اتحاد المجلس) قال في البحر فلو اختلف المجلس لم ينقد فلو اوجب احدهما قيام الآخر واشتغل بعمل آخر بطل الايجاب لان شرط الارتباط اتحاد الزمان فجعل المجلس جامعا تيسيرا واما الفور فليس من شرطه ولو عقدا وهما بمشيان او سيران على دابة لا يجوز وان كان على سفينة سائرة جاز اه اى لان السفينة في حكم مكان واحد * (فرع) * قال في المبنة قال زوجتك بنتى فسكت الحاطب فقال الصهر اى ابوالبنت ادفع المهر فقال نعم فهو قبول وقيل لا وهذا يوم ان عندنا قولا لا بشرط الفور وان التنازع عدمه واحب في الفتح بانه قد يكون منشأ هذا القول من جهة انه كان متصفا بكونه خاطبا حيث سكت ولم يجب على الفور كان ظاهرا في رجوعه فقوله نعم مد لا يفيد بمفرده لا لان الفور شرط مطلقا والله سبحانه اعلم اه (قوله لو حاضرين) احتراز به عن كتابة الغائب لما في البحر عن المحيط الفرق بين الكتاب والحطاب ان في الحطاب لو قال قبلت في مجلس آخر لم يجز وفي الكتاب يجوز لان الكلام كما وجد تلاشى فلم يتصل الايجاب بالقبول في مجلس آخر فاما الكتاب فقامم في مجلس آخر وقراءته بمنزلة خطاب الحاضر فانصل الايجاب بالقبول فصح اه ومقتضاه ان قراءة الكتاب في مجلس آخر لا بد منها ليحصل الاتصال بين الايجاب والقبول وحينئذ فاتحاد المجلس شرط في الكتاب ايضا وانما الفرق هو قيام الكتاب وامكان قراءته ثانيا فلو حذف قوله حاضرين كالنهر لكان اولى والمظاهر انه لو كان مكان الكتاب رسول بالايجاب فلم تقبل المرأة ثم أعاد الرسول الايجاب في مجلس آخر فقبلت لم يصح لان رسالته انتهت اولا بخلاف الكتابة لبقائها افاده الرضى (قوله كقبلت النكاح لا المهر) تمثيل للمعنى اى اذا قال تزوجتك بألف فقالت قبلت النكاح ولا قبل المهر لا يصح وان كانت التسمية ليست من شروط صحة النكاح لانه انما اوجب النكاح بذلك القدر المسمى فلو صححنا قبولها يلزمه مهر المثل ولم يرض به بل تناسى فيلزمه ما لم يلزمه بخلاف ما اذا لم يسم من الاصل لان غرضه النكاح بمهر المثل حيث سكت عنه ولو قالت قبلت ولم ترد على ذلك صح

فيحتاج للفرق (واذا وصل الايجاب بالتسمية) للمهر (مكان من تمامه) اى الايجاب (فلو قبل الآخر قبله لم يصح) لتوقف اول الكلام على آخره لوفيه ما يغير اوله ومن شرائط الايجاب والقبول اتحاد المجلس لو حاضرين وان طال كخبرة وان لا يخالف الايجاب والقبول كقبلت النكاح لا المهر

النكاح بما سمي وتما في الفتح (**قوله** نعم يصح الحط الخ) اى اذا قال تزوجتك بالف فقالت قبلت بخمسمائة يصح ويجعل كأنها قبلت الالف وحطت عنه خمسمائة بجر ولا يحتاج الى القبول منه لان هذا اسقاط وبراء بخلاف الزيادة كما لو قالت زوجت نفسي منك بالف فقال الزوج قبلت بالفين صح النكاح بالف الا ان قبلت الزيادة في المجلس فيصح بالفين على المقي به كما في البحر فصورة الحط من المرأة والزيادة من الزوج كما علمت وهو كذلك في الذخيرة والحلاصة وقال في التهر بخلاف ما اذا زوجت نفسها منه بالف فقبله بالفين او بخمسمائة صح وتوقف قبول الزيادة على قبولها في المجلس على ما عليه الفتوى اه وظاهره انها اوجبت بالف وقبل الزوج بخمسمائة وهو مشكل فان الحط ممن له الحق وهو المرأة لامن عليه فالظاهر انه مما خالف فيه القبول الايجاب فلا يصح بجر افاذه الرحمتي (**قوله** وان لا يكون مضافا) كتزوجتك غدا ولا معلقا اى على غير كائن كتزوجتك ان قدم زيد وقوله كسيجي اى الكلام على المضاف والمعلق قبيل باب الولي (**قوله** ولا المتكوحة مجهولة) فلو زوج بنته منه وله بنتان لا يصح الا اذا كانت احدهما متزوجة فيصرف الى الفارغة كما في البرازية وفي معناه ما اذا كانت احدهما محرمة عليه فايراجع رحتي واطلاق قوله لا يصح دال على عدم الصحة ولو جرت مقدمات الخطبة على واحدة منهما بعينها لتمييز المتكوحة عند الشهود فانه لا بد منه رمى قلت وظاهره انها لو جرت المقدمات على معينة وتميزت عند الشهود ايضا يصح العقد وهي واقعة الفتوى لان المقصود نفى الجهالة وذلك بتعيينها عند العاقدين والشهود وان لم يصرح بأسمها كما اذا كانت احدهما متزوجة ويؤيده ما سياتى من انها لو كانت غائبة وزوجها وكليهما فان عرفها الشهود وعلموا انها ارادها كفى ذكر اسمها والا لا بد من ذكر الاب والجد ايضا ولا يخفى ان قوله زوجت بنتي وله بنتان اقل ابهاما من قول الوكيل زوجت فاطمة ويأتى تمام ذلك عند قوله وحضور شاهدين حرين وعند قوله غلط وكليهما الخ (تنبه) لم يذكر اشتراط تميز الرجل من المرأة وقت العقد للخلاف لما في النوازل في صغيرين قال ابو احدهما زوجت بنتي هذه من ابنتك هذا وقبل ثم ظهر الجارية غلاما والغلام جارية جاز ذلك وقال العتابي لا يجوز بجر قال الرملى والاكثر على الاول قلت وبه علم ان زوجت وتزوجت يصلح من الجانبين وبه صرح في الفتح عن النية ومثله في البحر (**قوله** ولا يشترط الخ) اى فيما كان بلفظ تزويج ونكاح بخلاف ما كان كناية لما يأتى من انه لا بد فيه من نية أو قرينة وفهم الشهود لكن قيد في الدرر عدم الاشتراط بما اذا علما ان هذا اللفظ يتعده النكاح اى وان لم يعلما حقيقة معناه قال في الفتح لو قلنت المرأة زوجت نفسي بالعربية ولا تعلم معناه وقبل والشهود يعلمون ذلك او لا يعلمون صح كالطلاق وقيل لا كالبيع كذا في الحلاصة ومثل هذا في جانب الرجل اذا لقنه ولا يعلم معناه وهذه من جملة مسائل الطلاق والعناق والتدبير والنكاح والخلع قالت الالة الاول واقعة في الحكم ذكره في عتاق الاصل في باب التدبير واذا عرف الجواب قال قاضيخان ينبغي ان يكون النكاح كذلك لان العلم بمضمون اللفظ انما يعتبر لاجل القصد فلا يشترط فيما يستوى فيه الجدل والهزل بخلاف البيع ونحوه واما في الخلع اذا قلنت اختلعت نفسي منك بمهرى ونفقة عدتى فقائه ولا تعلم معناه ولا انه لفظ خلع

نعم يصح الحط كزيادة قبلتها في المجلس وان لا يكون مضافا ولا معلقا كما سيجي ولا المتكوحة مجهولة ولا يشترط العلم بمعنى الايجاب والقبول فيما يستوى فيه الجدل والهزل

اختلفوا فيه قيل لا يصح وهو الصحيح قال القاضي ويبنى ان يقع الطلاق ولا يسقط المهر ولا النفقة وكذا لو لقت ان تبرئه وكذا المديون اذا لقن رب الدين لفظ الاجراء لا براءاً اه قلت وفي فهم الشهود اختلاف تصحيح كاسياني بيانه **(قوله)** اذ لم يحتج لثبة بسكون ذال اذا جملته تعليل لما قبلها وضهير يحتج لما **(قوله)** به يفتى) صرح به في البزاية وفي البحر ان ظاهر كلام التجنيس بقيد ترجيحه قالت وهو مقتضى كلام الفتح المار به جزم في متن الملتقى والدرر والوقاية وذكر الشارح في شرحه على الملتقى انه اختلف التصحيح فيه **(قوله)** وانما يصح (الح) اعلم ان الصريح يعتقد به النكاح بلا خلاف وغيره على اربعة اقسام قسم لا خلاف في الانعقاد به عندنا بل الخلاف في خارج المذهب وقسم فيه خلاف عندنا والصحيح الانعقاد وقسم فيه خلاف والصحيح عدمه وقسم لا خلاف في عدم الانعقاد به فالاول ماسوى لفظي النكاح والتزويج من لفظ الهبة والصدقة والتاميك والجعل نحو جعلت بنى لك بألف والثاني نحو بعت نفسي منك بكذا أو بنى أو اشتريت بكذا فقالت نعم ونحو السلم والصرف والقرض والصلح والثالث كالاجارة والوصية والرابع كالأباحة والاحلال والاعارة والرهن والتعنع والاقالة والخلع افاده في الفتح **(قوله)** وما عداها كتابة (الح) في هذا التركيب اخراج المتن عن مدلوله من التصريح بجوازه بهذا اللفاظ وأورد عليه كيف صح بالكناية مع اشتراط الشهادة فيه والكناية لا بد فيها من الثبة ولا اطلاع للشهود عليها قال الزيلعي قلنا ليست بشرط مع ذكر المهر وذكر السر خشي انها ليست بشرط معلقا لعدم اللبس ولان كلامنا فيها اذا صرحا به ولم يبق احتمال اه وللمحقق ابن الهمام فيه بحث طويل يأتي بعده قريباً **(قوله)** وهو كل لفظ (الح) اورد عليه في البحر انه يعتقد بالفاظ غير ما ذكر مثل كوني امرأتى وقولها عرسك نفسي وقوله لمبائنه راجعتك بكذا وقولها له رددت نفسي عليك وقوله صرت لى او صرت لك وقوله ثبت حق في منافع بضعت و ذكر الفاظا اخر وانه يعتقد في الكل مع القبول ثم اجاب بأن العبرة في العقود للمعاني حتى في النكاح كما صرحوا به وهذه الالفاظ تؤدى معنى النكاح وحاصله ان هذه الالفاظ داخلية في النكاح لان المراد لفظه او ما يؤدى معناه تأمل **(قوله)** وضع لتليك عين) خرج ما لا يفيد التملك اصلاً كالرهن والوديعة وما يفيد تملك المنفعة كالاجارة والاعارة كإباني **(قوله)** كاملة) صرح بمفهومه بقوله فلا يصح بالشركة قال في غاية البيان وكذا اى لا يعتقد بلفظ الشركة لانه يفيد التملك في البعض دون الكل ولهذا لا يصح النكاح اذا قال زوجتك نصف جاري **(قوله)** خرج الوصية غير المقيدة بالحال) بان كانت مطلقة او مضافة الى ما بعد الموت اما المقيدة بالحال نحو اوصيت لك بضعة ابنتي للحال بالف درهم فجاز كحقيقه في الفتح وتسعه في النهر قائلا وارضاء غير واحد وخالفهم في البحر بأن المعتمد ما اطلقه الشارحون من عدم الجواز لان الوصية مجاز عن التملك فلوا نقدها بها لكان مجازاً عن النكاح والمجاز لا يجازله كافي بسوء العناية اه ونقل الرملى عن المقدسى ان قوله ان المجاز لا يجازله مردود يعرف ذلك من طالع اساس البلاغة اه اى كما قررناه ورأيت مشفر زيد من انه مجاز بمرتين وكذا في فاذا قها الله لباس الجوع والخوف قلت لكن قول المصنف كغيره وما وضع لتملك العين في الحال لا يشمل الوصية لانها موضوعة لتملك العين بعد الموت

اذ لم يحتج لثبة به يفتى
(وانما يصح بلفظ تزويج
و نكاح) لانهما صريح
(وما) عداها كناية وهو
كل لفظ (وضع لتليك عين)
كاملة فلا يصح بالشركة
(في الحال) خرج الوصية
غير المقيدة بالحال

فإذا استعملت في تملك العين في الحال كانت مجازا فلم يصح بها النكاح بناء على أنها لم توضع
 للتملك في الحال لابتناء على أنها مجاز المجاز اللهم الا ان يحاج بأن قولهم وضع بمعنى استعمل
 فيشمل الحقيقة والمجاز وهو مبنى على ان المجاز موضوع بالوضع النوعي كما اوضحه
 شارح التحرير في اول الفصل الخامس فتأمل (قوله كعبة) اى اذا كانت على وجه
 النكاح واعلم ان المتكوبة اما أمة او حرة فاذا اضاف الهبة الى الامة بأن قال لرجل
 وهبت امي هذه منك فان كان الحال يدل على النكاح من احضار شهود وتسمية المهر
 معجلا ومؤجلا ونحو ذلك ينصرف الى النكاح وان لم يكن الحال دليلا على النكاح فان
 نوى النكاح وصدقه الموهوب له فكذلك ينصرف الى النكاح بقريئة التبة وان لم ينو
 ينصرف الى ملك الرقة وان اضيفت الى الحرية فانه يتعقد من غير هذه القريئة لان عدم
 قبول المحل للمعنى الحقيقي وهو الملك للحرية يوجب المحل على المجاز فهو القريئة فان قامت
 القريئة على عدمه لا يتعقد فلو طالب من امرأة الزنا فقالت وهبت نفسي منك فقال الرجل
 قبالت لا يكون نكاحا كقول ابى البنت وهبتها لك لتخدمك فقال قبالت الا اذا اراد به النكاح
 كذا في البحر ط (قوله وقرض الخ) قال في النهر وفي الصرف والقرض والصالح والرهن
 قولان وينبئ ترجيح انعقاده بالصرف عملا بالكلية لما أنه يفيد ملك العين في الجملة وبه
 يرجح ما في الصيرفية من تصحيح انعقاده بالقرض وان رجح في الكشف وغيره عدمه وحزم
 السرخسى بانعقاده بالصالح والعطية ولم يحك الاتفاقى غيره اه وسيا فى الكلام على الرهن
 لكن قوله ولم يحك الاتفاقى غيره سبق فلم فان الذى ذكره الاتفاقى في غاية البيان أنه لا يتعقد
 بالصالح وهكذا نقله عنه في البحر وعزاه في الفتح الى الاجناس ثم نقل كلام السرخسى قلت
 وينبئ التفصيل والتوفيق بأن يقال ان جعلت المرأة بدل الصلح يصح مثل ان يقول أبو
 البنت لدائنه مثلا صلحتك عن الفل كالتى لك على باني هذه وان جعلت مصالحا عنها بأن قال
 صلحتك عن باني بالف لا يصح وعليه يحمل كلام غاية البيان بدليل انه علله بقوله لان الصلح
 حطيلة واسقاط للحق اه ولا يخفى ان الاسقاط انما هو بالنسبة للمصالح عنه والمقصود
 ملك المتعة من المرأة لاسقاطه فلذا لم يصح أما بدل الصالح فالمقصود ملكه أيضا فيصح به ملك
 المتعة هذا ولم أر من تعرض للخلاف في العطية مثل قوله هي لك عطية بكذا لانه بمنزلة الهبة
 وقد أفتى به في الحرية واما لفظ اعطيتك بنى بكذا كما هو الشائع عند الاعراب والفلاحين
 فيصح به العقد كما قدمناه عن الفتح عن شرح الطحاوى ويقع كثيرا أنه يقول جئتكم خاطبا
 ابنك لنفسى فيقول ابو هامى جارية في مطبخك فينبئ ان يصح اذا قصد العقد دون الوعد
 أخذا مما قدمناه آنفا عن البحر في وهبتها لك لتخدمك ويؤيده ما في الخزيرة اذا قال جعلت
 ابنتي هذه لك بالف صح لانه أتى بمعنى النكاح والعبرة في العقود للمعاني دون الالفاظ اه
 (قوله وسلم واستتجار) هذا اذا جعلت المرأة رأس مال السلم او جعلت اجرة فيتعقد اجماعا
 اما ان جعلت مسلماتها فيقبل لا يتعقد لان السلم في الحيوان لا يصح وقيل يتعقد لانه لو اتصل
 به القبض يفيد ملك الرقة ملكا فاسدا وليس كل ما يفسد الحقيقي يفسد مجازيه ورجحه
 في الفتح وهو مقتضى ما في المتن وان لم تجعل اجرة كقوله اجرتك ابنتي بكذا فاصحح أنه

(كعبة وتملك وصدقة)
 وعطية وقرض وسلم
 واستتجار وصلح وصرف

لا ينعقد لانها لاتعقد ملك العين أفاده في البحر (قوله وكل ماتلك به الرقاب) كالجعل
والبيع والشراء فانه ينعقد بها كامر (قوله بشرط نية أو قرينة الخ) هذا ما حققه في الفتح
ردا على ما قدمناه عن الزبلي حيث لم يتحمل النية شرطا عند ذكر المهر وعلى السرخسي
حيث لم يجعلها شرطا مطلقا وحاصل الرد أن المختار انه لا بد من فهم الشهود المراد فان حكم
السامع بأن المتكلم اراد من اللفظ ما لم يوضع له لا بدله من قرينة على ارادته ذلك فان لم تكن
فلا بد من اعلام الشهود بمراده ولذا قال في الدراية في تصوير الاعتقاد بلفظ الاجارة عند
من يميزه ان يقول أجرت بنتي ونوى به النكاح واعلم الشهود اه بخلاف قوله بتك بنتي
فان عدم قبول المحل للبيع يوجب الحلل على المجازي فهو قرينة يكتفى بها الشهود حتى
لو كانت المعقود عليها أمة لا بد من قرينة زائدة تدل على النكاح من احضار الشهود وذكر
المهر مؤجلا او معجلا والا فان نوى وصدقه الموهوب له صح وان لم ينو انصرف الى ملك
الربة كافي البدائع والظاهر انه لا بد مع النية من اعلام الشهود وقد رجع شمس الاثمة الى
التحقيق حيث قال ولان كلامنا فيما اذا صرحا به وان لم يبق احتمال اه هذا حاصل ما في
الفتح وملخصه أنه لا بد في كنيات النكاح مع النية مع قرينة او تصديق القابل للموجب
وفهم الشهود المراد واعلامهم به (قوله بلفظ اجارة) أي في الاصح كآجرتك نفسى بكذا
بخلاف لفظ الاستئجار بأن جعلت المرأة بدلا مثل استأجرت دارك بنفسى او بنتي عند
قصد النكاح كامر بيانه وغيره هناك بالاستئجار وهنا بالاجارة اشارة للفرق المذكور فلا تكرر
فانهم (قوله ووصية) أي غير مقيدة بالحال كامر (قوله ورهن) فيه اختلاف المشايخ كما
في البناء ورجح في الوالوجية ما هنا من عدم الصحة ولعل ابن الهمام لم يعتبر القول الآخر
لعدم ظهور وجه فعد الرهن من قسم ما لا خلاف في عدم الصحة به لانه لا يفيد الملك اصلا
(قوله ونحوها) كاجارة واحلال ومتنع واقالة وخلع كاقدمناه عن الفتح لكن ذكر في النهرا أنه
ينبغي ان يقيد الاخير بما اذا لم يجعل بدل الخلع فان جعلت كما اذا قال اجني اخلع زوجتك
بنتي هذه فقبل صح اخذا من مسألة الاجارة (قوله لكن تثبت به) أي نحو المذكورات
(قوله وكذا تثبت بكل لفظ لا ينعقد به النكاح) هذا ساقط من بعض النسخ وهو الاحسن
ولذا قال ح انه مكرر مع قوله لكن تثبت به الشبهة مع ان قوله بكل لفظ لا ينعقد به النكاح
شامل للفظ لا دخل له اصلا كقوله لها أنت صديقتي فقالت نعم فانه يصدق عليه أنه لفظ
لا ينعقد به النكاح ومع ذلك لا تثبت به الشبهة بخلاف العبارة الاولى فانها وقعت بيانا لنحو
المذكورات في المتن فتختص بكل لفظ يفيد الملك ولا ينعقد به النكاح اه (قوله والفاظ
مصحفة) من التصحيف وهو تغيير اللفظ حتى يتغير المعنى المقصود من الوضع كافي المصباح
وفي المغرب التصحيف ان يقرأ الشيء على خلاف ما اراده كاتبه او على غير ما اصطلاحوا عليه
(قوله كتنجوزت) أي بتقديم الجيم على الزاي قال في المغرب جازا المكان وأجازه وجاوزه
ونجاوزه اذا سار فيه وخلفه وحقيقته قطع جوزه أي وسطه ومنه جازا البيع او النكاح اذا نفذ
واجازه القاضي اذا نفذ وحكم به ومنه الحيز الوكيل والوصى لتنفيذه ما امر به وجوز الحكم
رأه جازا ونجوزا الضراب الدراهم ان يجعلها رائجة جائزة واجازه بجائزة سنية اذا أعطاه

وكل ماتملك به الرقاب
بشرط نية او قرينة وفهم
الشهود المقصود (لا)
يصح (بلفظ اجارة) براء
أو زراى (واعارة ووصية)
ورهن ووديعه ونحوها
مما لا يفيد الملك لكن
تثبت به الشبهة فلا
يجدولها الاقل من المسمى
ومهر المثل وكذا تثبت
بكل لفظ لا ينعقد به النكاح
فليحفظ (والفاظ مصحفة
كتنجوزت)

٣ مطلب

هل ينعقد النكاح بالالفاظ
المصحفة نحو تنجوزت

عطية ومنها جوائز الوفود للتحف واللفظ وتجاوز عن المسى وتجاوز عنه اغضى عنه وعفا وتجاوز في الصلاة ترخص فيها وتساهل ومنه تجاوز في أخذ الدراهم اه ملخصا
(قوله) لصدوره لاعن قصد صحيح اشار به الى الفرق بينه وبين انعقاده بلفظ اعجمي بان
اللفظ الاعجمية تصدر عن تكلم بها عن قصد صحيح بخلاف لفظ التجويز فانه يصدر لاعن
قصد صحيح بل عن تحريف وتصحيف فلا يكون حقيقة ولا مجازا منح ملخصا والتحريف
التغيير وهو المراد بالتصحيف كامر **(قوله)** تلويح ليس مراده عزو المسئلة الى التلويح بل
عزو مضمون التعليل لانهما غير مذكورة فيه ولا في غيره من الكتب المقدمة وانما ذكرها
المصنف في مته وذكر في شرحه المنح أنه كثر الاستثناء عنها في عامة الامصار وانه كتب فيها
رسالة حاصها اعتماد عدم الانعقاد بهذا اللفظ لانه لم يوضع لتعليك العين للحال وليس لفظ
نكاح ولا تزويج وليس بينه وبين الفاظ النكاح علاقة مصححة للمجازية عنها كما استعير
لفظ الهبة والبيع للنكاح ومن ثم صرحوا بانه لا ينقد بلفظ الاحلال والاجارة والوصية
لعدم صحة الاستعارة ولا يصح قياس ذلك على اللغة الاعجمية لعدم القصد الصحيح كما مر ثم
استشهد لذلك بما ذكره المحقق السعد التفتازاني في بحث الحقيقة والمجاز من التلويح وهو
أن اللفظ المستعمل استعمالا صحيحا جاريا على القانون اما حقيقة او مجاز لانه أن استعمل فيما
وضع له فحقيقة وأن استعمل فان كان لعلاقة بينه وبين الموضوع له فمجاز والا فمرجئ
وهو أيضا من قسم الحقيقة لان الاستعمال الصحيح في الغير بلا علاقة وضع جديد فيكون
اللفظ مستعملا فيما وضع له فيكون حقيقة وقيدنا الاستعمال بالصحيح احرازنا عن الغلط
مثل استعمال لفظ الارض في السماء من غير قصد الى وضع جديد اه **(قوله)** نعم الخ هذا
ذكره المصنف ايضا حيث قال عقب عبارة التلويح المذكورة نعم لو اتفق قوم على النطق
بهذه الغلظة بحيث أنهم يطلبون بها الدلالة على حل الاستمتاع وتصدر عن قصد واختيار
منهم فللقول بانعقاد النكاح بها وجه ظاهر لانه والحالة هذه يكون وضعها جديدا منهم
وبانعقاده بين قوم اتفقت كلهم على هذه الغلظة أفنى شيخ الاسلام ابو السعود مفتي الديار
الرومية واما صدورهما لاعن قصد الى وضع جديد كما يقع من بعض الجهلة الاغمار فلا
اعتبار به فقد قال في التلويح أن استعمال اللفظ في الموضوع له او غيره طلب دلالة عليه
وأرادته منه فجرد الذكر لا يكون استعمالا صحيحا فلا يكون وضعها جديدا اه وحاصل
كلام المصنف أنه أن اتفقوا على استعمال التجويز في النكاح بوضع جديد قصدا يكون
حقيقة عرفية مثل الحقائق المرتجلة ومثل الالفاظ الاعجمية الموضوعية للنكاح فيصح به
العقد لوجود طلب الدلالة على المعنى المراد وأرادته من اللفظ قصدا والأفد كرهنا هذا اللفظ
بدون ما ذكر لا يكون حقيقة لعدم الوضع ولا مجازا لعدم العلاقة فلا يصح به العقد
لكونه غلطاً كما أفنى به المصنف تبعا لشيخه العلامة ابن نجيم ومعاصره لكن أفنى بخلافه
العلامة الحثير الرملي في الفتاوى الحيرية ونازع المصنف فيما استشهد به وكذا نازعه في
حاشيته على المنح بانه لا دخل لبحث الحقيقة والمجاز المرتب على عدم العلاقة وقد أقر
المصنف بانه تصحيف فكيف يتجه ذكر نفى العلاقة بل نسلم كونه تصحيفا بابدال حرف

لصدوره لاعن قصد صحيح
بل عن تحريف وتصحيف
فلم تكن حقيقة ولا مجازا
لعدم العلاقة بل غلطاً فلا
اعتبار به اصلاً تلويح
نعم لو اتفق قوم على النطق
بهذه الغلظة وصدرت عن
قصد كان ذلك وضعاً جديداً
فيصح به أفنى ابو السعود

مكان حرف فلو صدر من عارف لا يستعده وهو محل فتوى الشيخ زين بن نجيم ومعاصره فيقع الدليل في محله ح والمسئلة لم يوجد فيها نقل بخصوصها عن المشايخ فصار حادثة الفتوى وقد صرح الشافعية بأنه لا يضر من عامى ابدال الزاى جيا وعكسه مع تشديدهم في النكاح بحيث لم يجوزوه الا بلفظ الا نكاح والتزويج والافتاء بحسب الانتهاء فاذا سئل المفتى هل يتعقد بلفظ التجوز يجب بالاعدم التعرض لذكر التصحيف والاصل عدمه واذا سئل في عامى قدم الجيم على الزاى بلا قصد استعادة لعدم علمه به ابل قصد حل الاستمتاع باللفظ الوارد شرعا فوقع له ما ذكر ينبغي فيه موافقة الشافعية وبالأولى فيما اذا أنفقت كلتهم على هذه الغالطة كما قطع به ابو السعود وقد صرحوا بعدم اعتبار الغلط والتصحيف في مواضع فاقفوا الطلاق بالالفاظ المصحفة مع اشتراك الطلاق والنكاح في ان جدها جد وهزلهما جد وخطر الفردوج واقفوا بالوقوع على الطلاق وانه تعليق يقع به الطلاق عند وقوع الشرط لانه صار بمنزلة ان فعلت فانت كذا ومنه الطلاق يلزمى لا الفعل كذا مع كونه غلطا ظاهرا افة وشرعا لعدم وجود ركنه وعدم محيلة الرجل للطلاق وقول ابن السعود انه اى هذا الطلاق ليس بصريح ولا كناية نظرا لمجرد اللفظ لا الى الاستعمال الفاشى لعدم وجوده في بلاده فاذا لم تعتبر هذا الغلط الفاحش لزمنا ان لا نعتبره فيما نحن فيه مع فشو استعماله وكثرة دورانه في السنة اهل القرى والامصار بحيث لو لقن احدهم التزويج اسر عليه النطق به فلا شك انهم لا يلمحون استعادة لرد ملحمهم بعدم العلاقة بل هو تصحيف عليهم فشا في لسانهم وقد استحسن بعض المشايخ عدم فساد الصلاة بابدال بعض الحروف وان لم يتقارب التخرج لان فيه بلوى العامة فكيف فيما نحن فيه اه ملخصا **(قوله)** واما الطلاق فيقع بها (ح) اى بالالفاظ المصحفة كتلاق وتلاك وطلاك وطلاغ وتلاغ قال في البحر فيقع قضاء ولا يصدق الا اذا اشهد على ذلك قبل التكلم بان قال امرأى تطلب منى الطلاق وأنا لا اطلق فاقول هذا ولا فرق بين العالم والجاهل وعليه الفتوى اه ثم انه لا فرق يظهر بين النكاح والطلاق وقد استدلل الحيز الرمل على ذلك بما قدمناه من قول قاضيخان انه ينبغي ان يكون النكاح كالطلاق والعناق في انه لا يشترط العلم بمعناه لان العلم بضمون اللفظ انما يعتبر لاجل القصد فلا يشترط فيما يستوى فيه الجدد والهزل اه قال فاذا علمنا ان الطلاق واقع مع التصحيف فينبى ان يكون النكاح نافذا معه ايضا اه قلت وأما الجواب بان وقوع الطلاق للاحتياط في الفروج فهو مشترك الا لزام على انه لا احتياط في التفريق بعد تحقق الزوجية بمجرد التلفظ بلفظ مصحف او مهمل لامعنى له بل الاحتياط في بقاء الزوجية حتى يتحقق المزيل فلولا انهم أعتبروا القصد بهذا اللفظ المصحف بدون وضع جديد ولا علاقة لم يوقعوا به الطلاق لان الغلط الخارج عن الحقيقة والحجاز لامعنى له فلم انهم أعتبروا المعنى الحقيقي المراد ولم يعتبروا تحريف اللفظ بل قولهم يقع بها قضاء فيد انه يقضى عليه بالوقوع وأن قال لم ارد بها الطلاق حملا على انها من اقسام الصريح ولذا قيد تصديقه بالاشهاد فبالاولى اذا قال العامى جوزت بتقديم الجيم او زوزت بالزاى بدل الجيم قاصدا به معنى النكاح يصح ويدل عليه ايضا ما قدمناه عن الذخيرة من انه

واما الطلاق فيقع بها قضاء
كافي اوائل الاشياء (ولا
بتعاط)

إذا قال جعلت بنى هذه لك بألف صح لانه أتى بمعنى النكاح والعبرة في العقود للمعاني دون
الالفاظ فهذا التعليل يدل على ان كل ما افاده معنى النكاح يعطى حكمه لكن اذا كان بلفظ
نكاح او تزويج أو ما وضع لتعليك العين للحال ولا شك ان لفظ جوزت أو وزوت لا يفهم منه
العاقدان والشهود الا انه عبارة عن التزويج ولا يقصد منه الا ذلك المعنى بحسب العرف وقد
صرحوا بأنه يحمل كلام كل عاقد وحالف وواقف على عرفه واذا وقع الطلاق بالالفاظ
المصحفة ولو من عالم كامر وان لم تكن متعارفة كما هو ظاهر اطلاقهم فيها يصح النكاح من
العوام بالمصحفة المتعارفة بالاولى والله تعالى اعلم * (تنبيه) * علم مما قررناه جواز العقد بلفظ
ازوجت بالهمزة في اوله خلافا لما ذكره السيد محمد ابوالسعود في حاشية مسكين عن شيخه
من عدم الجواز معللا بأنه لم يجده في كتب اللغة فكان تحريفاً وغلطاً **(قوله)** احتراماً
للفروج) اى لخطر امرها وشدة حرمتها فلا يصح العقد عليها الا بلفظ صريح أو كناية **(قوله)**
سماع كل) اى ولو حكما كالكتاب الى غاية لان قراءته قائمة مقام الخطاب كما مر وفي الفتح
ينعقد النكاح من الاخرس اذا كانت له اشارة معلومة **(قوله)** ليتحقق رضاها) اى لصدر
منهما ما من شاته ان يدل على الرضا اذ حقيقة الرضا غير مشروطة في النكاح لصحته مع الاكراه
والهزل رحمتي وذكر السيد ابوالسعود ان الرضا شرط من جانبها لا من جانب الرجل واستدل
لذلك بما صرح به القهستاني في المهر من فساد العقد اذا كان الاكراه من جهتها واقول فيه نظر
فانه ذكر في التقياة ان في النكاح الفاسد لا يجب شئ ان لم يطأها وان وطئها وجب مهر المثل
فقال القهستاني عند قوله في النكاح الفاسد اى الباطل كالنكاح للمحارم المؤبد او المؤقت
أو باكراه من جهتها الخ فقوله من جهتها معناه انها اذا اكرهت الزوج على التزوج بها لا
يجب عليه شئ لان الاكراه جاء من جهتها فكان في حكم الباطل لا باطلا حقيقة وليس معناه
ان احدا اكرهها على التزوج ونظير هذه المسئلة ما قالوه في كتاب الاكراه من انه لو اكره
على طلاق زوجته قبل الدخول بها لزمه نصف المهر ويرجع به على المكره ان كان المكره له
اجنبيا فلو كانت الزوجة هي التي اكرهته على الطلاق لم يجب لها شئ نص عليه القهستاني هناك
ايضا وامامنا ذكر من ان نكاح المكره صحيح ان كان هو الرجل وان كان هو المرأة فهو فاسد
فلم أر من ذكره وان أوهم كلام القهستاني السابق ذلك بل عباراتهم مطلقة في ان نكاح
المكره صحيح كطالفة وعقته مما يصح مع الهزل ولفظ المكره شامل للرجل والمرأة فن ادعى
التخصيص فعليه اثباته بالنقل الصريح نعم فرقوا بين الرجل والمرأة في الاكراه على الزنا في
احدى الروايتين ثم رأيت في اكراه الكافي للحاكم الشهيد ما هو صريح في الجواز فانه قال ولو
اكرهت على ان تزوجه بألف ومهر مثلها عشرة آلاف زوجها اولياؤها مكرهين فالتكاح
جائز ويقول القاضي للزوج ان شئت أتم لها مهر مثلها وهي امرأتك ان كان كفوا لها والا
فرق بينهما ولا شئ لها الخ فافهم **(قوله)** وشرط حضور شاهدين) اى يشهد ان على
المقعد اما الشهادة على التوكيل بالنكاح فليست بشرط لصحته كما قدمناه عن البحر وانما
فانذنها الانبات عند جحد التوكيل وفي البحر قيدنا الاشهاد بأنه خاص بالنكاح لقول
الاسيحاىي واما سائر العقود فتتخذ بغير شهود ولكن الاشهاد عليه مستحب للآية اه وفي

احتراما للفروج (وشرط
سماع كل من العاقدين
لفظ الآخر) ليتحقق
رضاها (و) شرط
(حضور) شاهدين

الواقعات انه واجب في المداينات واما الكتابة ففي عتق المحيط يستحب ان يكتب للعق كتابا ويشهد عليه صيانة عن التجاحد كما في المداينة بخلاف سائر التجارات للخرج لانها مما يكثر وقوعها اهـ وينبغي ان يكون النكاح كالعتق لانه لا حرج فيه اهـ (تنبيه) اشار بقوله فيما مر ولا المنكوحة بمجهولة الى ما ذكره في البحر هنا بقوله ولا بد من تمييز المنكوحة عند الشاهدين لتنتفي الجهالة فان كانت حاضرة منتقبة كفي الاشارة اليها والاحتياط كشف وجهها فان لم يروا شخصها وسمعوا كلامها من البيت ان كانت وحدها فيه جاز ولو معها أخرى فلا لعدم زوال الجهالة وكذا اذا وكلت بالتزويج فهو على هذا اهـ اي ان راوها او كانت وحدها في البيت يجوز ان يشهدوا عليها بالتوكيل اذا جحدته والا فلا لاحتمال ان الموكل المرأة الاخرى وليس معناه انه لا يصح التوكيل بدون ذلك وانه يصير عقد فضولي فيصح بالاجارة بعده قول او فعلا لما علمته آنفا فافهم ثم قال في البحر وان كانت غائبة ولم يسمعوا كلامها بأن عقد لها وكلها فان كان الشهود يعرفونها كفي ذكر اسمها اذا علموا أنه أرادها وان لم يعرفوها لا بد من ذكر اسمها واسم أبيها وجدها وجوز الحذف النكاح مطلقا حتى لو وكله فقال بخبرتهما زوجت نفسي من موكلتي او من امرأة جعلت امرها بيدي فانه يصح عنده قال قاضيخان والحذف كان كثيرا في العلم يجوز الاقتداء به وذكر الحاكم الشهيد في المتقن كما قال الحطاف اهـ قلت وفي التارخانية عن المضمرات ان الاول هو الصحيح وعليه الفتوى وكذا قال في البحر في فصل الوكيل والفضولي ان المختار في المذهب خلاف ما قاله الحطاف وان كان الحطاف كبيرا اهـ وما ذكره في المرأة يجزى مثله في الرجل ففي الحاشية قال الامام ابن الفضل ان كان الزوج حاضرا مشارا اليه جاز ولو غائبا فلا مالم يذكر اسمه واسم أبيه وجده قال والاحتياط ان ينسب الى المحلة ايضا قبل له فان كان الغائب معروفا عند الشهود قال وان كان معروفا لا بد من اضافة العقد اليه وقد ذكرنا عن غيره في الغائبة اذا ذكر اسمها ذغير وهي معروفة عند الشهود وعلم الشهود انه أراد تلك المرأة يجوز النكاح اهـ والحاصل ان الغائبة لا بد من ذكر اسمها واسم أبيها وجدها وان كانت معروفة عند الشهود على قول ابن الفضل وعلى قول غيره يكفي ذكر اسمها ان كانت معروفة عندهم والا فلا وبه جزم صاحب الهداية في التجنيس وقال لان المقصود من التسمية التعريف وقد حصل واقره في الفتح والبحر وعلى قول الحطاف يكفي مطلقا ولا يخفى انه اذا كان الشهود كثيرين لا يلزم معرفة الكل بل اذا ذكر اسمها وعرفها اثنان منهم كفي والظاهر ان المراد بالمعرفة ان يعرفا ان المعتقد عليها هي فلانة بنت فلان الثلاثي لامعرفة شخصها وان ذكر الاسم غير شرط بل المراد الاسم او ما يعينها بما يقوم مقامه لما في البحر لو زوجه بنته ولم يسمها له بنتان لم يصح للجهالة بخلاف ما اذا كانت له بنت واحدة الا اذا سماها بغير اسمها ولم يشر اليها فانه لا يصح كفي التجنيس اهـ وفيه عن الذخيرة اذا كان للمزوج ابنة واحدة وللقابل ابن واحد فقال زوجت ابنتي من ابنك يجوز النكاح وان كان للقابل ابنان فان سمي احدها باسمه صح الخ وفيه عن الخلاصة اذا زوجها اخوها فقال زوجت اختي ولم يسمها جاز ان كانت له اخت واحدة وانظر ما قدمناه عند قوله والمنكوحة بمجهولة (قوله حرين الخ) قال في البحر وشرطي

مطلب

الحصاف كبير في العلم يجوز
الاقتداء به

(حرين)

الشهود الحرية والعقل والبلوغ والاسلام فلا ينقد بحضرة العبد والمجانين والصبيان والكفار في نكاح المسلمين لانه لا ولاية لهؤلاء ولا فرق في العبد بين القن والمدبر والمكاتب فلو عتق العبد او بلغ الصبيان بعد التحمل ثم شهدوا ان كان معهم غيرهم وقت العقد ممن ينقد بحضورهم جازت شهادتهم لانهم اهل للتحمل وقد انعقد العقد بغيرهم والا فلا كما في الخلاصة وغيره (قوله او حر وحررتين) كذا في الكنز وقد نسب المصنف فذكره الشارح لدفع ايهام اختصاص الذكور في شهادة النكاح كانه عليه الخير الرملي (قوله سامعين قولهما معا) فلا ينقد بحضرة الثائمين والاصمين وهو قول العامة وتصحيح الزيلعي الانعقاد بحضرة الثائمين دون الاصمين ضعيف رده في الفتح والبحر وأجاب في النهر بحمل الثائمين على الوسائين السامعين واعترض بأنه حينئذ يكون محل وفاق لاختلاف ثم قال في النهر وينبغي ان لا يختلف في انعقاده بالاصمين اذا كان كل من الزوج والزوجة أخرس لان نكاحه كما قالوا ينقد بالاشارة حيث كانت معلومة اه قال في الفتح ومن اشترط السماع ما قدمناه في التزوج بالكتاب من انه لابد من سماع الشهود ما في الكتاب المشتمل على الخطبة بان تقرأ المرأة عليهم او سماعهم العبارة عنه بان نقول ان فلانا كتب الى مخطبتي ثم تشهدهم انها زوجته نفسها اه لكن اذا كان الكتاب بلفظ الامر بان كتب زوجي نفسك متى لا يشترط سماع الشاهدين لما فيه بناء على ان صيغة الامر توكيل لانه لا يشترط الشهاد على التوكيل اما على القول بأنه ايجاب فيشترط كافي البحر وقدمنا بيانه فيما مر وخرج بقوله معامالو سمعا متفرقين بان حضر احدهما العقد ثم غاب واعيد بحضرة الآخر أو سمع احدهما فقط العقد فاعيد فسمعه الآخر دون الاول أو سمع احدهما ايجاب والآخر القبول ثم أعيد فسمع كل وحده ما لم يسمعه أو لالان في هذه الصور وجد عقدان لم يحضر كل واحد منهما شاهدان كما في شرح الثقاية (قوله على الاصح) راجع لقوله سامعين وقوله معا ومقابل الاول القول بالاكتفاء بمجرد حضورها ومقابل الثاني ما عن ابي يوسف من انه ان اتحد المجلس جاز استحسانا كما في الفتح (قوله فاهمين الخ) قال في البحر جزم في التبيين بأنه لو عقدا بحضرة هنديين لم يفهما كلامهما لم يجز وصححه في الجوهره وقال في الظهيرية والظاهر انه يشترط فهم انه نكاح واختاره في الحانية فكان هو المذهب لكن في الخلاصة لو يحسنان العربية فعقدا بها والشهود لا يعرفونها اختلف المشايخ فيه والاصح انه ينقد اه فقد اختلف التصحيح في اشتراط الفهم اه وحمل في النهر ما في الخلاصة على القول باشتراط الحضور بلا سماع ولا فهم اى وهو خلاف الاصح كما مر ووفق الرحمتي بحمل القول بالاشتراط على اشتراط فهم انه عقد نكاح والقول بعدمه على عدم اشتراط فهم معاني الالفاظ بعد فهم ان المراد عقد النكاح (قوله لنكاح مسلمة) قيد لقوله مسلمين احترازا عن نكاح الذمية فانه لو تزوجها مسلم عند ذميين صح كما يأتي لكنه يومه ان ما قبله من الشروط يشترط في النكحة الكفار ايضا مع انها تصح بغير شهود اذا كانوا يدينون ذلك كما سياتى في بابها ولدفع ذلك قال في الهداية ولا ينقد نكاح المسلمين الا بحضور شاهدين حرين الخ وقد يجاب بان الكلام في نكاح المسلمين بدليل انه سيعقد لنكاح الكافر باعلى حدة

او حر وحررتين (مكلفين)
سامعين قولهما معا) على
الاصح (فاهمين) انه نكاح
على المذهب بحر (مسلمين)
لنكاح مسلمة

ولما كان تزوج المسلم ذمية لا يشترط فيه اسلام الشاهدين احتراز عنه بقوله **انكاح مسلمة** **(قوله ولو فاسقين الخ)** اعلم ان النكاح له حكمان حكم الانعقاد وحكم الاظهار فالاول ما ذكره والثاني اما يكون عند التجاحد فلا يقبل في الاظهار الا شهادة من تقبل شهادته في سائر الاحكام كما في شرح الطحاوي فلذا انعقد بحضور الفاسقين والاعميين والمحدودين في قذف وان لم يتوبا وابنى العاقدين وان لم يقبل ادائهم عند القاضي كانعقاده بخضرة العدوين بجر **(قوله او محدودين في قذف)** اي وقد تابا قال في النهر وهذا القيد لا بد منه والالزام التكرار اه واعترض بان المقصود من اطلاق المصنف الاشارة الى خلاف الشافعي في الفاسق المعان والمحدود قبل التوبة اما المستور والمحدود التائب فلا خلاف له فيهما كما في شرح الجمع والحقائق وايضا فالمحدود اخص مطلقا من الفاسق وذكر الاخص بعد الاعم وقع في افصح الكلام على انهم صرحوا بانه اذا قوبل الحاس الحاس بالعام يراد به ماعد الحاس لكن في المغنى ان عطف الحاس على العام مما تفردت به الواو وحتى لكن انتفاء يتسامحون في عطفه باوقلت وصرح بعضهم بخوازه ثم وبواو كما في حديث ومن كانت هجرته الى دنيا يصيبها او امرأة ينكحها **(قوله او اعميين)** كذا في الهداية والكفر والوقاية والختار والاصلاح والجمهرة وشرح النقاية والفتح والحلاصة وهو مخالف لقوله في الحانية ولا تقبل شهادة الاعمي عندنا لانه لا يقدر على التمييز بين المدعى والمدعى عليه والاشارة اليهما فلا يكون كلامه شهادة ولا ينقصد النكاح بخضرتة اه والختار ما عليه الاكثر من نوح **(قوله وان لم يثبت النكاح بهما)** اي بالابنين اي بشهادتهما فقله بالابنين بدل من الضمير الجبرور وفي نسخة لهما اي للزوجين وقد اشار الى ما قدمناه من الفرق بين حكم الانعقاد وحكم الاظهار اي ينقصد النكاح بشهادتهما وان لم يثبت به عند التجاحد وليس هذا خاصا بالابنين كما قدمناه **(قوله ان ادعى القريب)** اي لو كانا ابنيه وحده او ابنيها وحدها فدعى احدهما النكاح وجحد الآخر لا تقبل شهادة ابني المدعى له بل تقبل عليه ولو كانا ابنيهما لا تقبل شهادتهما للمدعى ولا عليه لانها لا تخلو عن شهادتهما لاصلهما وكذا لو كان احدهما ابنيها والآخر ابنه لا تقبل اصلا كما في البحر **(قوله كما صح الخ)** لان الشهادة انما شرطت في النكاح لما فيه من اثبات ملك المتعة له عليه تعظيما لجزء الادعى لا لثبوت ملك المهر لها عليه لان وجوب المال لا يشترط فيه الشهادة كالباع وغيره وللذمي شهادة على مثله لولائه عليه وهذا عندهما وقال محدوزفر لا تصح وتامه في الفتح وغيره واراد بالذمية الكتابية كما في التمهاتاني قال ح فخرج غير الكتابية كسباني في فصل المحرمات ودخل الحربية الكتابية وان كره نكاحها في دار الحرب كما ذكره الشارح في محرمات شرح الملتقى اه **(قوله ولو مخالفين لدينها)** كما لو كانا نصرانيين وهي يهودية وشمل اطلاقة الذميين غير الكتابيين كمجوسيين والظاهر انه احتراز بهما عن الحربيين لقول الزيلعي وللذمي شهادة على مثله فافاد ان شهادة الحربى على الذمي لا تقبل والمستأمن حربى افاده السيد ابو السعود **(قوله مع انكاره)** اي انكار المسلم المقد على الذمية اما عند انكارها فقبول عندهما مطلقا وقال محمد ان قولا كان معنا مسلمان وقت العقد قبل والا لا وعلى هذا الخلاف لو اسلما واديانهر **(قوله والاصل عندنا الخ)**

معلل

في عطف الحاس على العام

ولو فاسقين او محدودين
في قذف او اعميين او ابني
الزوجين او ابني احدها
وان لم يثبت النكاح بهما
بالابنين (ان ادعى القريب
كما صح نكاح مسلم ذمية عند
ذميين) ولو مخالفين لدينها
(وان لم يثبت) النكاح
(بهما مع انكاره) والاصل
عندنا ان كل من ملك قبول
النكاح بولاية نفسه انعقد
بخضرتة

عبارة النهر قال الاسديجاني والاصل ان كل من صاح ان يكون وليا فيه بولاية نفسه صالح ان يكون شاهدا فيه وقولنا بولاية نفسه لاجراخ المكاتب فانه وان ملك تزويج امته لكن لا بولاية نفسه بل بما استفادته من المولى اه وهذا يقتضى عدم انعقاده بالحجور عليه ولم أراه (قوله امر الاب رجلا) اى وكله والضمير البارز في صغيرته للاب والمستتر في زوجها للرجل المأمور وكونه رجلا مثال فلو كان امرأة صح لكن اشترط ان يكون معها رجلان اورجل وامرأة كاقاده في البحر (قوله) لانه يجعل عاقدا حكما) لان الوكيل في النكاح سفير ومعبر ينقل عبارة الموكل فاذا كان الموكل حاضرا كان مباشرا لان العبارة تنتقل اليه وهو في المجلس وليس المباشر سوى هذا بخلاف ما اذا كان غائبا لان المباشر مأخوذ في مفهوم الحضور فظهر ان ائزال الحاضر مباشرة جبرى فاندفع ما اورده في النهاية من انه تكلف غير محتاج اليه فان الاب يصلح شاهدا فلا حاجة الى اعتباره مباشرة الا في مسألة البنت البالغة فتح ملخصا وتامه في البحر (قوله) والا) اى وان لم يكن حاضرا لا يصح لان انتقال العبارة اليه حال عدم الحضور لا يصير به مباشرة (قوله) ولو زوج بنته البالغة العاقلة) كونها بنته غير قيد فانها لو وكلت رجلا غيره فكذلك كفى الهندية وقيد البالغة لانها لو كانت صغيرة لا يكون الولي شاهدا لان العقد لا يمكن نقله اليها بحر وبالعاقلة لان المجنونة كالصغيرة افاده ط (قوله) لانها تجعل عاقدة) لان انتقال عبارة الوكيل اليها وهى في المجلس فكانت مباشرة ضرورة ولانه لا يمكن جعلها شاهدة على نفسها (قوله) والا) اى وان لم تكن حاضرة لا يكون العقد نافذا بل موقوفا على اجازتها كفى المحموى لانه لا يكون ادنى حالا من الفضولى وعقد الفضولى ليس بباطل ط عن ابي السعود (قوله) جعل مباشرة) لانه اذا كان في المجلس تنقل العبارة اليه كاقدماء (قوله) ثم انما تقبل شهادة المأمور) يعنى عند التجاحد واردة الاظهار امام من حيث الانعقاد الذى الكلام فيه مسمى مقبولة مطلقا كما لا يخفى و اشار الى انه يجوز له ان يشهد اذا تولى العقد ومات الزوج وانكرت ورثته كاحكى عن الصفار قال و ينبغي ان يذكر العقد لا غير فيقول هذه منكوحته وكذلك قالوا في الاخوين اذا زوجا اختهما ثم اراد ان يشهدا على النكاح ينبغي ان يقولاه هذه منكوحته بحر عن الذخيرة (قوله) انما يشهد على فعل نفسه) يرد عليه شهادة نحو القبانى والقاسم لانه يقبل مع بيانه انه فعله شر بلاية اقول لا يخفى ان العقد انما لزم بفعل العاقد فشهادته على فعل نفسه شهادته على انه هو الذى لزم موجبات العقد فتلغو بخلاف القبانى والقاسم فان فعلهما غير ملزم اما القبانى فظاهر واما القاسم فلما في شهادات البرازية من ان وجه القبول ان الملك لا يثبت بالقسمة بل بالتراضى او باستعمال القرعة ثم التراضى عليه اه فافهم (قوله) ولو زوج المولى عبده) اى اوامته كفى الفتح وقوله بحضرة اى العبد وقوله وواحد بالجر عطفا على هذا الضمير وقوله لم يحجز على الظاهر ذكره في النهر ونقله السيد ابوالسعود عن الدراية فيما لو زوج امته ولا فرق بينها وبين العبد وذكر في البحر انه رجحه في الفتح بان مباشرة السيد ليس فكما للحجر عنها في الزوج مطلقا والا لصح في مسألة وكيله فيما لو زوج وكيل السيد العبد بحضوره مع آخر فانه لا يصح (قوله) صح) وقبل لا يصح لانتقاله الى السيد لان العبد

(أمر) الاب (رجلان)
 زوج صغيرته فزوجها
 عند رجل أو امرأتين (و)
 الحال ان (الاب حاضر
 صح) لانه يجعل عاقدا
 حكما (والا ولو زوج
 بنته البالغة) العاقلة
 (بحضر شاهد واحد
 جاز ان) كانت ابنته
 (حاضرة) لانها تجعل عاقدة
 (والا) الاصل ان الأمر
 متى حضر جعل مباشرة
 انما تقبل شهادة المأمور
 اذ لم يذكر انه عقد لثلا
 يشهد على فعل نفسه ولو
 زوج المولى عبده البالغ
 بحضرة وواحد لم يحجز على
 الظاهر ولو اذن له فعقد
 بحضرة المولى ورجل صح

وكيل عنه قال في الفتح والاصح الجواز بناء على منع كونهما اى العبد والامة وكيلين لان
الاذن فك الحجر عنهما فيتصرفان بعده باهليتهما لا بطريق النيابة **(قوله والفرق لا يخفى)**
هو ما ذكرناه عن الفتح من ان مباشرة السيد العقد ليس فكا للحجر عن العبد في الزوج فلا
ينتقل العقد اليه بل يبقى السيد هو العاقد ولا يصلح شاهدا بخلاف اذنه له فان العبد ممنوع
عن النكاح لحق السيد لا لعدم اهليته فبالاذن يصير اصيلا لا نائبا فلا ينتقل العقد الى
السيد ويصلح شاهدا فيصح بحضرة **(قوله)** ما لم يقل الموجب بعده اى بعد قول الآخر
زوجت او نعم لان قول الآخر ذلك يكون ايجابا فيحتاج الى قول الاول قبلت وسماه موجبا
نظرا الى الصورة **(قوله)** لان زوجتي استخبار المسئلة من الحانية وتقدم انه لو صرح
بالاستفهام فقال هل اعطيتيها فقال اعطيتكها وكان المجلس للنكاح ينقصد فهذا اولى
بالانقضاء فاما ان يكون في المسئلة روايتان او يحمل هذا على ان المجلس ليس لعقد
النكاح وقال في كافي الحاكم واذا قال رجل لامرأة اتزوجك بكذا أم كذا فقالت قد
فعلت فهو بمنزلة قوله قد تزوجتك وليس يحتاج في هذا الى ان يقول الزوج قد قبلت
وكذلك اذا قل قد خطبتك الى نفسي بالف درهم فقالت قد تزوجتك نفسي هذا كله جائز
اذا كان عليه شهود لان هذا كلام الناس وليس بقياس اه رحتي **(قوله)** لانه توكل
اى فيكون كلام الثاني قائما مقام الطرفين وقيل انه ايجاب ومر مافيه ط **(قوله)** يصح
لان الغائبة يشترط ذكر اسمها واسم ابائها وجدها وتقدم انه اذا عرفها الشهود يكتفى ذكر
اسمها فقط خلافا لابن الغنفل وعند الحنفى يكتفى مطلقا والظاهر انه في مسئلتنا لا يصح
عند الكل لان ذكر الاسم وحده لا يصرفها عن المراد الى غيره بخلاف ذكره الاسم منسوبا
الى اب آخر فان فاطمة بنت احمد لا تصدق على فاطمة بنت محمد تأمل وكذا يقال فيما لو غلط
في اسمها **(قوله)** الا اذا كانت حاضرة الخ راجع الى المسئلتين اى فانها لو كانت مشارا اليها
وغلط في اسم ابائها او اسمها لا يضر لان تعريف الاشارة الحسية اقوى من التسمية لما في
التسمية من الاشتراك العارض فتلغو التسمية عندها كما لو قال اقتديت بزيد هذا فاذا هو
عمروفاته يصح **(قوله)** ولولاه بنتان الخ اى بان كان اسم الكبرى مثلا عائشة والصغرى فاطمة
فقال زوجتك بنى فاطمة وقيل صح العقد عليها وان كانت عائشة هي المرادة وهذا اذا لم
يصفها بالكبرى اما لو قال زوجتك بنى الكبرى فاطمة ففي الوالدية يجب ان لا ينقصد
العقد على احدهما لانه ليس له ابنة كبرى بهذا الاسم اه ونحوه في الفتح عن الحانية ولا
تتفع الثبة هنا ولا معرفة الشهود بعد صرف اللفظ عن المراد كما قلنا ونظير هذا ما في البحر عن
الظهرية لو قال ابو الصغرى لابن الصغرى زوجت ابنتى ولم يزد عليه شيئا فقال ابو الصغرى قبلت
يقع النكاح للاب هو الصحيح ويجب ان يحتاط فيه فيقول قبلت لابنى اه وقال في الفتح
بعد ان ذكر المسئلة بالفارسية يجوز النكاح على الاب وان جرى بينهما مقدمات النكاح
للابن هو المختار لان الاب اضافته الى نفسه بخلاف ما لو قال ابو الصغرى زوجت بنى من ابنتك
فقال ابو الابن قبلت ولم يقل لابنى يجوز النكاح للابن لاضافة الزوج النكاح الى الابن
بيقين وقول القابل قبلت جوابه والجواب يتقيد بالاول فصار كما لو قال قبلت لابنى اه قلت

والفرق لا يخفى (ولو قال)
وجل آخر (زوجتي
ابنتك فقال) الآخر
(زوجت او) قال (نعم)
محبياله (لم يكن نكاحا ما لم
يقبل الموجب بعده) قبلت
لان زوجتي استخبار وليس
ينقصد بخلاف زوجتي لانه
توكل (غلط وكياله بالنكاح
في اسم ابائها غير حضورها لم
يصح) (اجله) وكذا لو غلط
في اسم بنته الا اذا كانت
حاضرة او اشار اليها فيصح
ولوله بنتان اراد تزويج
الكبرى فغلط فسمها باسم
الصغرى

وبه يعلم بالاولى حكم ماكثر وقوعه حيث يقول زوج ابنتك لاني فيقول له زوجتك فيقول
الاولى قلت فيقع العقد للاب والناس عنه غافلون وقد سئلت عنه فأجبت بذلك وبانه
لا يمكن للاب تطليقها وعقده للابن ثانيا لحرمتها على الابن مؤبدا ومثله ما يقع كثيرا ايضا حيث
يقول زوجتي بنتك لاني فيقول زوجتك فان قال الاول قبل انعقد النكاح لنفسه
والا لم ينقد اصل الاله ولا لانه كأنتي به في الحيرة وبقي ما اذا قال زوج ابنتك من ابي فقال
وهبتها لك او زوجتها لك فيصح للاب بخلاف ما مر عن الظهيرية لانه ليس فيه الا الحطبة
أما هنا فيقوله زوج ابنتك من ابي توكل حتى لم يحتج بعده الى قبول فيصير قول الآخر
وهبتها لك معناه زوجها لابنتك لاجلك ولا فرق في العرف بين زوجها لك وهبتها لك كذا
حرره في الفتاوى الحيرية والظاهر أنه لو قال زوجتك لايصح لاحد الا اذا قال الآخر قبلت
فيصح له وبقي ايضا قولهم زوجتك بنتي لابنتك فيقول قبلت ويظهر لي أنه يعتقد للاب لاسناد
التزويج وقول أبي البنت لابنتك معناه لاجل ابنتك فلا يفيد وكذا لو قال الآخر قلت لاني
لا يفيد ايضا نعم لو قال أعطيتك بنتي لابنتك فيقول قبلت فالظاهر أنه يعتقد للابن لان قوله
أعطيتك بنتي لابنتك معناه في العرف أعطيتك بنتي زوجة لابنتك وهذا المعنى وان كان هو المراد
عرفا من قولهم زوجتك بنتي لابنتك لكنه لا يساعده اللفظ كما علمت والنية وحدها لا تنفع
كأمر والله سبحانه أعلم وأما ما في الحيرة فيمن خطب لابنته بنت أخيه فقال أبوها زوجتك بنتي
فلا تة لابنتك وقال الآخر تزوجت أجاب لا يعتقد لان التزويج غير التزويج اه ففيه نظر بل
لم يعتقد الابن لقول أبي البنت زوجتك بكاف الخطاب ولا لانه لكونه عم البنت حتى لو كان
اجنبيا عنها انعقد النكاح له بل هو أولى بالانعقاد له عن المسئلة المارة عن الظهيرية لحصول
الاضافة في الايجاب والقبول بخلاف ما في الظهيرية وكون مصدر زوجتك التزويج ومصدر
تزوجت التزويج لا يظهر وجهها اذ لا يلزم اتحاد المادة في الايجاب والقبول فضلا عن اتحاد
الصيغة فلو قال زوجتك فقال قبلت أو رضيت جاز فتأمل (قوله ص ١٤) في الفتح عن
الفتاوى قيل لا يصح وان قبل عن الزوج انسان واحد لانه نكاح بغير شهود لان القوم كلهم
خاطبون من تكلم ومن لان التعارف هكذا أن يتكلم واحد ويسكت الباقيون والخاطب
لا يصير شاهدا وقيل يصح هو الصحيح وعليه الفتوى لانه لا ضرورة في جعل النكاح
خاطبا فيجعل المتكلم فقط والباقي شهود اه ونقل بعده في البحر عن الخلاصة أن المختار
عدم الجواز اه ولا يخفى أن انفا الفتوى أكد ألفاظ التصحيح ووفق بعضهم بحمل ما في
الخلاصة على ما اذا قبلوا جميعا وأقول ينفيه قول الخلاصة وقبل واحد من القوم ومثله
ما مر عن الفتح وان قل عن الزوج انسان واحد فافهم (قوله لا يمكن له الاصرار) ذكر
الشارح في آخر باب الامر باليد نكحها على أن أمرها بيدها ص ١٤ لكن ذكر في البحر
هناك أن هذا لو ابتدأت المرأة فقالت زوجت نفسي على أن أمرى بيدي أطلق نفسي كما
أريداه وعلى أني طالق فقال قبلت وقع الطلاق وصار الامر بيدها أما لو بدأ هو ولا تطلق ولا
يصير الامر بيدها اه (قوله في الخيار) أي للموكل (قوله لها الاقل) أي اذا اختار الفسخ
فان كان المسمى أقل من مهر مثلها فهو لها لانها رضيت به فكانت مسقطا ما زاد عن المسمى

صح للصغرى خاتبة (ولو
بعث) مریدا النكاح - (اقواما
للخطبة فزوجها الاب)
او الولي (محضرتهم صح)
فيجعل المتكلم فقط خاطبا
والباقي شهودا به فيبقى
فتح * (فروع) * قال
زوجتي ابنتك على ان
أمرها بيدك لم يكن له
الامر لانه تفويض قبل
النكاح * وكذا بان زوجه
فلا تة بكذا فزاد الوكيل
في المهر لم ينفذ فلو لم يعلم
حتى دخل بقى الخيارين
اجازته وفسخه ولها الاقل
من المسمى ومهر المثل
لان الموقوف كالفاسد
* تزوج بشهادة الله ورسوله
لم يحجز بل

مهر المثل وان كان مهر المثل أقل فهو لها لان الزيادة عليه لم تلزم الا بالتسمية في ضمن العقد فاذا فسد العقد فسد ما في ضمنه ولما كان العقد هنا موقوفا لافساد ايجاب بقوله لان الموقوف كالفساد أفاده الرحمتي وبه ظهر أن المراد بالمسمى ماسماه الوكيل لها لاسما ماله الموكل للوكيل فانه لا وجه له فافهم **(قوله قيل يكفر)** لانه اعتقد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عالم الغيب قال في التارخانية وفي الحجة ذكر في الملتقط أنه لا يكفر لان الاشياء تعرض على روح النبي صلى الله عليه وسلم وأن الرسل يعرفون بعض الغيب قال تعالى عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحدا الا من ارتضى من رسول اه قلت بل ذكروا في كتب العقائد أن من جملة كرامات الاولياء الاطلاع على بعض المعيات وردوا على المعتزلة المستدلين بهذه الآية على فيها بان المراد الاظهار بلا واسطة والمراد من الرسول الملك أى لا يظهر على غيبه بلا واسطة الا الملك أما النبي والاولياء فيظهرهم عليه بواسطة الملك أو غيره وقد بسطنا الكلام على هذه المسئلة في رسالتنا المسماة (سل الحساء الهندي لتصرة سيدنا خالد النقشبندى) فراجعها فان فيها فوائد نفيسة والله تعالى أعلم

قيل يكفر والله اعلم

فصل في المحرمات

فصل في المحرمات

شروع في بيان شرط النكاح ايضا فان منه كون المرأة محالة لتصير محالة وأفرد بفصل على حدة لكثرة شعبه بخر **(قوله قرابة)** كفروعهم بناته وبنات اولاده وان سفنان واصوله وهم أمهاته وأمهات أمهاته وآبائه وان علون وفروع أبويه وان تزلن فتحرر بنات الاخوة والاخوات وبنات اولاد الاخوة والاخوات وان تزلن وفروع اجداده وجداته بطن واحد فلهذا تحرم العمات والحالات وتحل بنات العمات والاعمام والحالات والاخوال فتح **(قوله مصاهرة)** كفروع نسائه المدخول بهن وان تزلن وأمهات الزوجات وجدتهن بمقد صحيح وان علون وان لم يدخل بالزوجات وتحرم موطوات آباءه وأجداده وان علوا ولو بزنا والمعقودات لهم عليهن بمقد صحيح وموطوات أبنائه وأبناء اولاده وان سفلا ولو بزنا والمعقودات لهم عليهن بمقد صحيح وكذا المقبلات أو الملموسات بشهوة لاصوله أو فروعهم أو من قبل أو لمس أو لهن أو فروعهن **(قوله رضاع)** فيحرم به ما يحرم من النسب الاما استثنى كإسائي في بابه وهذه اثلاثة محرمة على التأيد **(قوله جمع)** أى بين الحارم كاختين ونحوها أو بين الاجنبات زيادة على أربع **(قوله ملك)** كنكاح السيد أمته والسيدة عبدها فتح وعبر بدل الملك بالتنافي أى لان المملوكة كإسائي بيانه وشمل ملكه لبعضها او ملكها لبعضه **(قوله شرك)** عبارة الفتح عدم الدين السماوى كالجوسية والمشركة اه وتشمل ايضا المرتدة ونافية الصانع تعالى **(قوله ادخال أمة على حرة)** أدخله الزليلى في حرمة الجمع فقال وحرمة الجمع بين الحرة والامة والحرة متقدمة وهو الانسب بحر اى الضبط وتقليل الافساد وكذا فعل في الفتح لكن الاولى أن يقال والحرة غير متأخرة لبشمل مالو تزوجهما في عقد واحد ففي الزليلى صح نكاح الحرة وبطل نكاح الامة **(قوله وفي الخ)** زاد في شرحه على الملتقى اثنين آخرين ايضا حيث قل قلت وفي من المحرمات الحثني اشكل لجواز ذكر كونه والحلية وانسان الماء لاختلاف الجنس اه قالت وكأنه استغنى هنا عن ذكرها

أسباب التحريم أنواع * قرابة مصاهرة رضاع جمع ملك شرك ادخال أمة على حرة فهي سبعة ذكرها المصنف بهذا الترتيب وبقى التطبيق ثلاثا وتعلق بحق الغير بنكاح او عدة ذكرها في الترجمة

بما قدمه اول التكاح ويزاد خامس سيذكره في بابه وهو حرمة اللعان وقد نظمت السبعة مع الخمسة المزیدة بقوله

انواع تحريم التكاح سبع * قرابة ملك رضاع جمع
كذلك شرك نسبة المصاهرة * وأمة عن حرة مؤخره
وزيد خمسة أمتك بالبيان * تطايقه لها ثلاثا واللعان
تعلق بحق غير من نكاح * اوعده خنونة بلا اتضاح
وآخر الكل اختلاف الجنس * كالجن والمائى لنوع الانس

(قوله حرم على المتزوج) اى مریدا التزوج وقوله ذكر اكان او اننى بيان لفائدة ارجاع
الضمير الى المتزوج الشامل لهما لالى الرجل فان ما يحرم على الرجل يحرم على الانثى الا ما
يخص باحد الفريقين بدليه فالمراد هنا ان الرجل كما يحرم عليه تزوج اصله او فرعه كذلك
يحرم على المرأة تزوج اصلها او فرعها وكما يحرم عليه تزوج بنت اخيه يحرم عليها تزوج ابن
اخيها وهكذا فيؤخذ في جانب المرأة نظير ما يؤخذ في جانب الرجل لاعتنه وهذا معنى قوله
في المنع كما يحرم على الرجل ان يتزوج بمن ذكر يحرم على المرأة ان تتزوج بنظير من ذكر اه
فلا يقال انه يلزم ان يصير المعنى يحرم على المرأة ان تتزوج بنت اخيها لان نظير بنت الاخ في
جانب الرجل ابن الاخ في جانب المرأة ولا يرد ايضا انه يلزم من حرمة تزوج الرجل باصله كأمه
حرمة تزوجها بفرعها لان التصريح باللازم غير معيب فافهم (قوله علا او زل) نشر على
ترتيب الف وتفكيك الضمائر اذ اظهر المراد يقع في الكلام الفصيح فافهم (قوله واخه)
عطف على بنت لا على اخيه بقرينة قوله وبنتها لكنه مجرور بالنظر للشرح مرفوع بالنظر
للمتنح لان المضاف وهو نكاح الداخر على قوله اصله من كلام الشارح (قوله ولو من زنا)
اى بان زنى الزانى بيكر ويمسكها حتى تلد بنتا يجر عن الفتح قال الحانوق ولا يتصور كونها
ابنته من الزنا الا بذلك اذ لا يعلم كون الولد منه الايدأه اى لانه لو لم يمسكها يحتمل ان غيره
زنى بها لعدم الفراض النافى لذلك الاحتمال قال ح قوله ولو من زنا تعميم بالنظر الى كل ما قبله
اى لافرق في اصله او فرعه او اخته ان يكون من الزنا اولا وكذا اذا كان له اخ من الزنا له
بنت من التكاح او من التكاح له بنت من الزنا وعلى قياسه قوله وبنتها وعمته وخالته اى اخته
من التكاح لها بنت من الزنا او من الزنا لها بنت من التكاح او من الزنا لها بنت من الزنا وكذا
ابوه من التكاح له اخت من الزنا او من الزنا له اخت من التكاح او من الزنا له اخت من الزنا
وكذا أمه من التكاح لها اخت من الزنا او من الزنا لها اخت من التكاح او من الزنا لها اخت
من الزنا اذا عرفت هذا فكان ينبغي ان يؤخر التعميم عن قوله وخالته اه قلت لكن ما ذكره
الشارح احوط لانه اقتصر على ما راه منقولاً في البحر عن الفتح حيث قال ودخل في البنت
بنته من الزنا فتحرم عليه بصريح النص لانها بنته لغة والخطاب انما هو باللغة العربية ما لم يثبت
نقل كلفظ الصلاة ونحوه فيصير منقولاً شرعياً وكذا اخته من الزنا وبنت اخيه وبنت اخته
او ابنه اه فلو اخر التعميم عن الكل كان غير مصيب في اتباع النقل على ان ما ذكره في
البحر هنا مخالف لما ذكره نفسه في كتاب الرضاع من ان البنت من الزنا لا تحرم على عم الزانى

(حرم) على المتزوج ذكر
كان او اننى نكاح (اصله
وفرعه) علا او زل (وبنت
اخيها واخته وبنتها) ولو
من زنا (وعمتها وخالته)

وخاله لانه لم يثبت نسبها من الزاني حتى يظهر فيها حكم القرابة واما التحريم على آباء الزاني
 واولاده فلا اعتبار الجارية ولا جزئية بينها وبين الم والحال اه ومثله في الفتح هنالك عن
 التجنيس وسند ذكر عبارة الجحيس قريبا ففهم (تنبيه) ذكر في البحر انه دخل بنت الملاعة
 ايضا فلها حكم البنت هنا لانه بسبيل من ان يكذب نفسه ويدعيها فيثبت نسبها منه كما في الفتح
 قال وقدما في باب المصروف عن المعراج ان ولدا الم ولد الذي نفاه لا يجوز دفع الزكاة اليه
 ومقتضاه ثبوت البنينة فيما يبنى على الاحتياط فلا يجوز لولده ان يتزوجها لانها اخته احتياطا
 ويتوقف على نقل ويمكن ان يقال في بنت الملاعة انها محرم باعتبار انها ربيبة وقد دخل
 بامها لاما لتكلفه في الفتح كما لا يخفى انتهى لكن ثبوت اللعان لا يتوقف على الدخول بامها
 وحينئذ فلا يلزم ان تكون ربيبة نهر (قوله) فهذه السبعة (الح) لكن اختلف في توجيه
 حرمة الجدات وبنات البنات فقيل بوضع اللفظ وحقيقته لان الام في اللغة الاصل والبنت الفرع
 فيكون الاسم حينئذ من قبيل المشكك وقيل بعموم المجاز وقيل بدلالة النص والكل صحيح
 ونماه في البحر وافاد ان حرمة البنت من الزنا بصريح النص المذكور كما تقدم (قوله) ويدخل
 عمه جده وجدته) اي في قول المتن وعمته كما دخلت في قوله تعالى وعما تكلم ومثله قوله وخالتهما
 كما في الزيلعي (قوله) الاشقاء وغيرهن) لا يختص هذا التعميم بالعمة والحالة فان جميع
 ما تقدم سوى الاصل والفرع كذلك كما افاده الاطلاق لكن فائدة التصريح به هنا التنبيه على
 مخالفتها لما بعده كما تعرفه فافهم (قوله) واما عمه عمه امه (الح) قال في التهر واما عمه العمه
 وخالة الحالة فان كانت العمه القربى لاهم لا تحرم والا حرمت وان كانت الحالة القربى لايه
 لا تحرم والا حرمت لان ابا العمه حينئذ يكون زوج أم أبيه فعمتها اخت زوج الجدة أم الاب
 واخت زوج الام لا تحرم فاخت زوج الجدة بالاولى وأم الحالة القربى تكون امرأة الجد أبي
 الام فاختها اخت امرأة ابى الام واخت امرأة الجد لا تحرم اه والمراد من قوله لاهم ان تكون
 العمه اخت ابيه لام احترازا عما اذا كانت اخت ابيه لاب اولاب وام فان عمه هذه العمه
 لا تحل لانها تكون اخت الجد ابي الاب والمراد من قوله وان كانت الحالة القربى لايه ان
 تكون اخت امه لايها احترازا عما اذا كانت اختها لاهما او شقيقة فان حالة هذه الحالة تكون
 اخت جدته ام امه فلا تحل وكأن الشارح فهم من قول التهر لاهم وقوله لايه ان الضمير فها
 راجع الى مريد النكاح كاهو المتبادر منه فقال ما قال وليس كذلك لما علمته فكان عليه ان يقول
 واما عمه العمه لام وخالة الحالة لاب ويمكن تصحيح كلامه بان تقييد العمه القربى بكونها اخت
 الجد لاهم والحالة القربى بكونها اخت الجدة لايها كما اوضحه المحقق واما على اطلاقه فغير
 صحيح (قوله) بنت زوجته الموطوءة) اي سواء كانت في حجره اي كسفه ونفقته او لا ذكر الحجر
 في الآية خرج مخرج العادة او ذكر للتنشيع عليهم كما في البحر واحتراز الموطوءة عن غيرها
 فلا تحرم بنتها بمجرد العقد وفي ح عن الهندية ان الحلوة بالزوجة لا تقوم مقام الوطء في تحريم
 بنتها اه قلت لكن في التجنيس عن اجناس الناطقي قال في نوادر ابى يوسف اذا خلاها في
 صوم رمضان او حال احرامه لم يحل له ان يتزوج بنتها وقال محمد يحل فان الزوج لم يجمل واطا
 حتى كان لها نصف الماهر اه وظاهره ان الخلاف في الحلوة الفاسدة اما الصحيحة فلا خلاف

فهذه السبعة المذكورة في
 آية حرمت عليكم امهاتكم
 ويدخل عمه جده وجدته
 وخالتهما الاشقاء وغيرهن
 واما عمه عمه امه وخالة
 ابيه فلال كبت عمه وعمته
 وخاله وخالته لقوله تعالى
 واحل لكم ما وراء ذلكم
 (د) حرم بالمصاهرة (بنت)
 زوجته الموطوءة

في انها تحرم البنت تأمل وسياً في تمام الكلام عليه في باب المهر عند ذكر احكام الحلوه ويشترط
وطؤها في حال كونها مشتبهه او لودخل بها صغيرة لا تشتهى فطلقها فاعتدت بالاشهر ثم تزوجت
بغيره فجاءت بنت حل لواطى امها قبل الاشتباه التزوج بها كما يأتي متاوكذا يشترط فيه
ان يكون في حال الوطء مشتتهى كما نذكره هناك **(قوله)** وام زوجته خرج ام امته فلا تحرم
الابالوطء او دواعيه لان لفظ النساء اذا اضيف الى الازواج كان المراد منه الحرائر كما في
الظهار والا يلا بجر واراد بالحرائر النساء المعقود عليهن ولوامة لغيره كما افاده الرحق
وابوالسعود **(قوله)** وجداتها مطلقا اي من قبل ابيها وامها وان علون بجر **(قوله)** بمجرد
العقد الصحيح يفسره قوله وان لم توطأ ح **(قوله)** الصحيح احتراز عن النكاح الفاسد فانه
لا يوجب بمجرد حرمة المصاهرة بل بالوطء او ما يقوم مقامه من المس بشهوة والنظر بشهوة
لان الاضافة لا تثبت الا بالعقد الصحيح بجر اي الاضافة الى الضمير في قوله تعالى وامهات
نساكنم او في قوله وام زوجته ويوجد في بعض النسخ زيادة قوله فالفساد لا يحرم الا بمس شهوة
ونحوه **(قوله)** الزوجة ابدله في الدرر بالام وهو سبق قلم **(قوله)** ويدخل اي في قوله وبنت
زوجه بنات الريبة والريب وثبتت حرمتهم بالاجماع وقوله تعالى وربائبكم بجر **(قوله)**
وفي الكشف الخ) تبع في النقل عنه صاحب البحر ولا يخفى ان المتون طافحة بان اللمس
ونحوه كالوطء في ايجاب حرمة المصاهرة من غير اختصاص بموضع دون موضع لكن لما كانت
الآية مصرحة بجرمة الربائب بقيد الدخول وبعدها عند عدمه كان ذلك مظنة ان يتوهم ان
خصوص الدخول هنا لا بد منه وان تصر بجرمهم بان اللمس ونحوه يوجب حرمة المصاهرة
مخصوص بماعدا الربائب لظاهر الآية فنقل التصريح عن ابى حنيفة بانه قائم مقام الوطء
هنا لدفع ذلك الوهم وليان انه ليس من تحريجات المشايخ وكأنه لم يجد التصريح به هنا عن
ابى حنيفة الا في الكشف فنقل ذلك عنه لان الزمخشري من مشايخ المذهب وهو حجة في النقل
ولكون الموضوع موضع خفاء اكد ذلك بقوله واقره المصنف فافهم **(قوله)** وزوجة اصله
وفرعه لقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم وقوله تعالى وحلائل ابناكنم الذين من
اصلابكم والحليلة الزوجة واما حرمة الموطوءة بغير عقد فبدليل آخر و ذكر الاصلا ب
لاسقاط حليلة الابن المتبنى للاحلال حليلة الابن رضاعا فانها تحرم كالنسب بجر وغيره **(قوله)**
ولو بعد الخ) بيان للاتفاق اي ولو كان الاصل او الفرع بعيدا كالجد وان علاوا بن الابن
وان سفل ونحرم زوجه الاصل والفرع بمجرد العقد دخل بها اولاً **(قوله)** وامهات زوجه
ابيه او ابنة فحلال) وكذا ثبت ابنها بجر قال الحخير الرمل ولا تحرم بنت زوج الام ولا امه ولا ام
زوجة الاب ولا بنتها ولا ام زوجة الابن ولا بنتها ولا زوجة الريب ولا زوجة الرب اه
(قوله) نسباً تمييز عن نسبة تحريم للضمير المضاف اليه وكذا قوله مصاهرة وقوله رضاعتين عن
نسبة تحريم الى لكل يعني يحرم من الرضاع اصوله وفروعه وفروع ابويه وفروعهم وكذا
فروع اجداده وجدانه الصليون وفروع زوجته واصولها وفروع زوجها واصولها
اصوله وفروعه وقوله الا ما استثنى اي استثناء منقطعاً وهو تسع صور تصل بالبسط الى مائة
وثمانية كما سنحقه ح * (نبيه) * مقتضى قوله والكل رضاعاً مع قوله سابقاً ولومن زنا حرمه

وام زوجته) وجداتها
مطلقاً بمجرد العقد
الصحيح (وان لم توطأ)
الزوجة لما تقرر ان وطء
الامهات يحرم البنات
ونكاح البنات يحرم
الامهات ويدخل بنات
الريبة والريب وفي
الكشف واللمس ونحوه
كالدخل عند ابى حنيفة
واقره المصنف (وزوجة
اصله وفرعه مطلقاً)
ولو بعيداً دخل بها أولاً
واما بنت زوجة ابيه او
ابنه فحلال (و) حرم
(الكل) مما مر تحريمه
نسباً ومصاهرة (رضاعاً)
الاما استثنى في باب (فروع)

فرفع المزية واصلها رضاعا وفي القهستاني عن شرح الطحاوي عدم الحرمة ثم قال لكن في
النظم وغيره انه يحرم كل من الزاني والمزنية على اصل الآخر وفعده رضاعا ومقتضى
تقييده بالفرع والاصل انه لاخلاف في عدم الحرمة على غيرها من الحواشي كالإخاء والم في
التجنيس زنى بإمرأة فولدت فارضعت بهذا اللبن صبية لا يجوز لهذا الزاني تزويجها ولا اصوله
وفروعه واعلم الزاني التزوج بها كما لو كانت ولدت له من الزنا والحال مثله لانه لم يثبت نسبها من
الزاني حتى يظهر فيها حكم القرابة والتحريم على ابي الزاني واولاده واولادهم باعتبار الجزئية
والاجزئية بينهما وبين الم وما ثبت ذلك في المتولدة من الزنا فكذا في المرضعة بلين الزنا اه قلت
وهذا بخلاف لما مر من التعميم في قول الشارح ولو من زنا كما نسبنا عليه هناك **(قوله)** تقع
مغلطة كغلاة محل الغلط او بتشديد اللام ايسرورة وضم الميم اى مسألة تغلط من يحجب
عنها بالأنامل فيها **(قوله)** ولها منه لبن اى تزل منها بسبب ولادته **(قوله)** فحرمت عليه
لكونها صارت امة رضاعا **(قوله)** فله خبا قيد بليكن توهم احلالها الاول والصغير لا يمكن
منه الدخول **(قوله)** واحدة ام بثلاث الاول بناء على القول بان الزوج الثاني لا يهدم مادون
الثالث والثاني بناء على القول بانه يهدم كسبأ في بابه **(قوله)** لصبرورتها حليلة ابنة رضاعا
لان ثبوت الثبوت بالارضاع مقارن للمزوجة فيصح وصفها بكونها زوجة ابنة وابنها رضاعا
وكذا ان قلنا ان ثبوت البتة عارض على الزوجية ومعاقب لها لانه لا يلزم اجتماع الوصفين
في وقت واحد ولذا تحرم عليه بيبته المتولدة بدخولها في امها وزوجة ابيه من الرضاع الخلقة
قبل ارتضاعه فانه **(قوله)** ان علم انه وضها فن علم عدم الوطء او شغل محل احم والمراد اعلم
ما يشمل غلبة الظن اذ حصول العلم اليقيني في ذلك نادر ومنه اخبار الاب بانه وطئها وهي في
ملكه في البحر عن المحيط رجل له جارية فقال قد وطئتها لا تحل لابنه وان كانت في غير ملكه
فقال قد وطئتها تحل لابنه ان يكذبه ويأمره لان الظاهر يشهد له اى يشهد لابن والظاهر
ان المراد الاخبار بان الوطء كان في غير ملكه اما لو كانت في ملكه ثم باعها ثم اخبر بانه وطئها حين
كانت في ملكه لا تحل لابنه تأمل **(قوله)** فوجدها ثيبا اى حين اراد جماعها في البحر والمنح
وذلك باخبارها او بامر غير اجتماع اما وجامعها فوجدها ثيبا وجب عليه مهر مثلها لوطء
الشبهة والوطء في دار الاسلام لا يتخلو عن عقر او عقر رحمى **(قوله)** وحرم ايضا بالصهرية
اصل مزنيته قال في البحر اراد بحرمة المصاهرة الحرمات الاربع حرمة المرأة على اصول
الزاني وفروعه نسباً ورضاعاً وحرمة اصولها وفروعها على الزاني نسباً ورضاعاً كما في الوطء
الحلال ويحل لأصول الزاني وفروعه اصول المزني بها وفروعها ومثله ما تقدمه قريبا عن
القهستاني عن النظم وغيره وقوله ويحل الخ اى كما يحل ذلك بالوطء الحلال وتقييده بالحرمات
الاربع مخرج لما عدها وتقدم آنفا الكلام عليه **(قوله)** اراد بالزنا الوطء الحرام لان الزنا ووطء
مكلف في فرج مشتهاة ولو ماضيا خال عن الملك وشبهته وكذا ثبت حرمة المصاهرة لو وطئ
المتكسحة فاسدا او المشتراة فاسدا او الجارية المشتركة او المكتوبة او المظاهر منها او الامة
المجوسية او زوجته الحائض او النفساء او كان محرما او صائما وانما قيد بالزنا لان فيه خلاف
الشافعي وليقيد انها لا تثبت بالوطء بالبركة يأتي خلافا للاوزاعي واحمد قال في الفتح وبقولنا

تقع مغلطة فيقال طلق
امرأته تطليقتين ولها
منه لبن فاعتدت فنكحت
صغيرا فارضعت فحرمت
عليه فنكحت آخر
فدخل بها فأبناها فهل
تعود للاول بواحدة ام
بثلاث الجواب لا تعود
اليه ابدا لصبرورتها
حليلة ابنة رضاعا شري
امة ابيه لم تحل له ان علم
انه وطئها * تزوج بكرا
فوجدها ثيبا وقالت ابوك
فضمني ان صدقها بآنت
بلا مهر والا لاشنى (و)
حرم ايضا بالصهرية
(اصل مزنيته) اراد
بالزنا الوطء الحرام

قال مالك في رواية واحدة وهو قول عمرو بن مسعود وابن عباس في الأصح وعمران بن الحسين وجابر وابي وعائشة وجهور التابعين كالبصري والشعبي والنخعي والاوزاعي وطاوس ومجاهد وعطاء وابن المسيب وسليمان بن يسار وحاد والثوري وابن راهويه وأتمامه مع بسط الدليل فيه **(قوله)** واصل لمسوسته الخ لان المس والنظر سبب دأع الى الوطء فيقام مقامه في موضع الاحتياط هداية واستدل لذلك في الفتح بالأحاديث والآثار عن الصحابة والتابعين **(قوله)** بشهوة اي ولو من احدهما كما سيأتي **(قوله)** ولولشعر على الرأس خرج به المسترسل وظاهر ما في الحاشية ترجيح ان مس الشعر غير محرم وجزم في المحيط بخلافه ورجحه في البحر وفصل في الخلاصة فخص التحريم بما على الرأس دون المسترسل وجزم به في الجوهرة وجعله في النهر يحمل القولين وهو ظاهر فلذا جزم به الشارح **(قوله)** بمحائل لا يمنع الحرارة أي ولو بمحائل الخ فلو كان مانعا لانتبت الحرمة كذا في أكثر الكتب وكذا لو جامعها بمخرقة على ذكره فمافي الذخيرة من ان الامام ظهير الدين يفتي بالحرمة في القبلة على الفم والذقن والحد والرأس وان كان على المتقنة محمول على ما اذا كانت رقيقة تصل الحرارة معها بحر **(قوله)** واصل ماسته اي بشهوة قال في الفتح وشبوت الحرمة بلسها مشروط بان يصدقها ويقع في اكبر رأيه صدقها وعلى هذا ينبغي ان يقال في مسها اياها لا تحرم على ابيه وابنته لان يصدقها او يغلب على ظنهما صدقه ثم رأيت عن ابي يوسف ما يفيد ذلك اه **(قوله)** وناظرة اي بشهوة **(قوله)** والمنظور الى فرجها قيد بالفرج لان ظاهر الذخيرة وغيرها انهم اتفقوا على ان النظر لبهوة على سائر اعضائها لا عبرة به ما عدا الفرج وحينئذ فاطلاق الكثر في محل التقييد بحر **(قوله)** المدور الداخل اخاره في الهداية وصححه في المحيط والذخيرة وفي الحاشية وعليه الفتوى وفي الفتح وهو ظاهر الرواية لان هذا حكم تعلق بالفرج والداخل فرج من كل وجه والخارج فرج من وجه والاحتراز عن الخارج متعذر فسقط اعتباره ولا يتحقق ذلك الا اذا كانت متكئة بحر فلو كانت قائمة او جالسة غير مستدة لانتبت الحرمة اسمعيل وقيل ثبت بالنظر الى منابت الشعر وقيل الى الشق وصححه في الخلاصة بحر **(قوله)** او ماضيه فيه احتراز عما اذا كانت فوق الماء فراه من الماء كما يأتي **(قوله)** وفروعهين بالرفع عطفًا على اصل منيته وفيه تغليب المؤنث على المذكر بالنسبة الى قوله وناظرة الى ذكره **(قوله)** معطافا يرجع الى الاصول والفروع اي وان علون وان سفنط **(قوله)** والمعبرة الخ قال في الفتح وقوله لبهوة في موضع الحال فيفيد اشتراط الشهوة حال المس فلومس بغير شهوة ثم اشتبهى عن ذلك المس لا تحرم عليه اه وكذا في النظر كما في البحر فلواشتمى بعدما غرض بصره لا تحرم قلت ويشترط وقوع الشهوة عليها لا على غيرها لما في الفيض لونه في فرج بنته بالاشهوة فتعى جارية مثلها فوقعت له الشهوة على البنت ثبتت الحرمة وان وقعت على من تمامها فلا **(قوله)** وحدها فيهما اي حدا الشهوة في المس والنظر خ **(قوله)** او زيادته اي زيادة التحرك ان كان موجودا قبلهما **(قوله)** به يفتي وقيل وحدها أن يشتهي بقلبه ان لم يكن مشتبهًا أو يزداد ان كان مشتبهًا ولا يشترط تحرك الآلة وصححه في المحيط والتحفة وفي غاية البيان وعليه الاعتماد والمذهب الاول بحر قال في الفتح وفرع عليه ما لو اتشتر وطلب

(و) اصل (ممدوسته
بشهوة) ولولشعر على
الرأس بمحائل لا يمنع الحرارة
(و) اصل ماسته وناظرة
الى ذكره والمنظور الى
فرجها) المدور (الداخل
ولو) نظره (من زجاج
اوماء هي فيه وفروعهين)
مطلقا والمعبرة للشهوة
عند المس والنظر لا بعدهما
وحدها فيهما تحرك آله
او زيادته به يفتي

امرأته فأولج بين فخذي بنتها خطأ لا تحرم منها ما لم يزدد الانتشار **(قوله)** وفي امرأة ونحو
 شيخ **(الح)** قال في الفتح ثم هذا الحد في حق الشاب اما الشيخ والعين فحدهما تحرك قلبه او
 زيادته ان كان متحركا لا مجرد ميلان النفس فانه يوجد فيمن لا شهوة له أصلا كالشيخ الفاني ثم
 قال ولم يحدوا الحد المحرم منها اى من المرأة وأقله تحرك القلب على وجه يشوش الحاطر قال ط
 ولم أر حكم الحثي المشكل في الشهوة ومقتضى معاملته بالاضر أن يجري عليه حكم المرأة
(قوله) وفي الجوهرة **(الح)** كذا في التهر وعن هذا ينبغي ان يكون مس الفرج كذلك بل اولى
 لان تأخير المس فوق تأثير النظر بدليل استحباب حرمة المصاهرة في غير الفرج اذا كان بشهوة
 بخلاف النظر قلت ويمكن ان يكون مافى الجوهرة مفرعا على القول الآخر في حد الشهوة
 فلا يكون النظر احترازا عن مس الفرج ولا عن مس غيره تأمل **(قوله)** فلا حرمة لانه
 بالا تزال تبين انه غير مضى الى الوطء هداية قال في العناية ومعنى قولهم انه لا يوجب الحرمة
 بالا تزال ان الحرمة عند ابتداء المس بشهوة كان حكمها موقوفا الى ان يتبين بالا تزال فان
 انزل لم تثبت والاثبت لانها تثبت بالمس ثم بالا تزال تسقط لان حرمة المصاهرة اذا ثبتت لا تسقط
 ابدا **(قوله)** وفي الخلاصة **(الح)** هذا محترز التقييد بالاصول والفروع وقوله لا تحرم اى لا
 تثبت حرمة المصاهرة قالعنى لا تحرم حرمة مؤبدة والا فتحرم الى القضاء عدة الموطوءة لو
 يشبهه قال في البحر لو وطئ اخت امرأته يشبهه تحرم امرأته مالم تنقض عدة ذات الشبهة
 وفي الدراية عن الكامل لو زنى بأحدى الاختين لا يقرب الاخرى حتى تحيض الاخرى حبضة
 واستشكله في الفتح ووجهه انه لا اعتبار لماه الزانى ولذا لو زنت امرأة رجل لم تحرم عليه
 وجازله وطؤها عقب الزنا اه **(قوله)** لا تحرم المنظور الى فرجها **(الح)** تبع في هذا التعبير
 صاحب الدرر واعترضه الشرنبلالى بأنه لا يصح الاتقدير مضاف اى لا يحرم أصل وفرع
 المنظور الى فرجها لماه لا يحرم نفس المنظور الى فرجها واجب بأن المراد لا تحرم على اصول
 الناظر وفروعه وفيه ان الكلام في الحرمة وعدمها بالنسبة الى اصولها وفروعها فالاولى
 اسقاط لفظ تحرم وبقاء المتن على حاله فيكون قوله لا المنظور معصوفا على قوله والمنظور
 والمعنى لا يحرم اصلها وفروعها ويعلم منه عدم حرمتها عليه وعلى اصوله وفروعه بالاولى فافهم
(قوله) اذا رآه لاحاجة اليه لصحة تعلق الجار بقوله المنظور ط **(قوله)** لان المرئى مثاله **(الح)**
 يشير الى مافى الفتحة من الفرق بين الرؤىة من الزواج والمرأة وبين الرؤىة في الماء ومن الماء
 حيث قال كأن العلة والله سبحانه اعلم ان المرئى في المرأة مثاله لاهو وبهذا عللوا الحث فيما
 اذا حلف لا ينظر الى وجه فلان فظفره في المرأة او الماء وعلى هذا فالتحريم به من وراء الزواج
 بناء على نفوذ البصر منه فيرى نفس المرئى بخلاف المرأة ومن الماء وهذا ينبغي كون الابصار
 من المرأة او الماء بواسطة انعكاس الاشعة والارآه بعينه بل بانطباع مثل الصورة فيها بخلاف
 المرئى في الماء لان البصر ينفذ فيه اذا كان صافيا فيرى نفس مافيه وان كان لاراه على الوجه
 الذى هو عليه ولهذا كان له الخيار اذا اشترى سمكة رآها في ماء بحيث تؤخذ منه بلا حيلة اه
 وبه يظهر فائدة قول الشارح مثاله لكنه لا يناسب قول المصنف تبع الدرر بالانعكاس ولهذا
 قال في الفتح وهذا ينبغي الح وقد يجاب بانه ليس مراد المصنف بالانعكاس البناء على القول

وفي امرأة ونحو شيخ
 كبير تحرك قلبه او زيادته
 وفي الجوهرة لا يشترط
 في النظر للفرج تحريك
 آلتها به يبقى هذا اذا لم
 ينزل فلو انزل مع مس
 او نظر فلا حرمة به يبقى
 ابن كمال وغيره وفي الخلاصة
 وطئ اخت امرأته لا تحرم
 عليه امرأته (لا) تحرم
 (المنظور الى فرجها
 الداخل) اذا رآه (من
 مرآة او ماء) لان المرئى
 مثاله (بالانعكاس) لاهو

قوله عللوا الحث كذا
 بالاصل ولعل الصواب
 عدم الحث اه

بأن الشعاع الخارج من الحديقة الواقع على سطح الصقيل كالمرآة والماء ينعكس من سطح الصقيل الى المرئي حتى يلزم انه يكون المرئي حينئذ حقيقة لأمثاله وانما اراد به انعكاس نفس المرئي وهو المراد بالمثل فيكون مبنيا على القول الآخر ويعبرون عنه بالانطباع وهو ان المقابل للصقيل تنطبع صورته ومثاله فيه لاعتبه ويدل عليه تعبير قاضخان بقوله لانه لم ير فرجها وانما رأى عكس فرجها فافهم **(قوله هذا)** اى جمع ماذ كرى مسائل المصاهرة **(قوله مشتبه)** سياتى تعريفها بأنها بنت تسع فأكثر **(قوله ولوماضيا)** كمجوز شوهاه لانها دخلت تحت الحرمة فلا تخرج ولجواز وقوع الولد منها كما وقع لزوجتى ابراهيم وزكريا عليهما الصلاة والسلام **(قوله فلا تنبت الحرمة بها)** اى بوطئها او لمسها او النظر الى فرجها وقوله اصلا اى سواء كان بشهوة او لا وسواء انزل او لا **(قوله مطلقا)** اى سواء كان بصبي وامرأة كفى غاية البيان وعليه الفتوى كفى الواقيات ح عن البحر وفى الوالدية أنى رجل رجل له ان يتزوج ابنته لان هذا الفعل لو كان فى الاناث لا يوجب حرمة المصاهرة فى الذكر اولى **(قوله لعدم تيقن كونه فى الفرج)** علة لعدم إيجاب وطء المفضاة المصاهرة فقط واما العلة فى عدم إيجاب وطء الدبر المصاهرة فالتيقن بعدم كون الوطء فى الفرج الذى هو محل الحرث وانما تركها لانفهامها بالاولى قال فى البحر واورد عليهما اى على المسئلتين ان الوطء فيها وان لم يكن سببا للحرمة فالسبب شهوة سببها بل الموجود فيها اقوى وأجيب بأن العلة هى الوطء السبب للولد وثبت الحرمة بالمس ليس الا لكونه سببا لهذا الوطء ولم يتحقق فى الصورتين اه وبه علم انه لا فرق فى المسئلتين بين الانزال وعدمه ح **(قوله مالم تجمل منه)** زاد فى الفتح وعلم كونه منه اى بامساكها عنده حتى تد كقصدناه وهذا فى الزنا لا فى النكاح كما لا يخفى **(قوله لا فرق بين زنا ونكاح)** راجع لاشتراط كونها مشتبهة لثبوت الحرمة كفى البحر مفرعا عليه قوله فلو تزوج صغيرة الخ **(قوله جازله التزوج ببنتها)** (٢) أما ما حرمت عليه بمجرد العقد **(قوله فلو جامع غير مراهق الخ)** الذى فى الفتح حتى لو جامع ابن اربع سنين زوجة أبيه لانتبت الحرمة قال فى البحر وظاهره اعتبار السن الآتى فى حد المشتبهة اعنى تسع سنين قال فى النهر واقول التعليل بعدم الاشتباه يفيد ان من لا يشتهي لانتبت الحرمة بجماعه ولا خفاء ان ابن تسع عاى من هذا بل لا بد ان يكون مراهقا ثم رأيت فى الحاشية قال الصى الذى يجماع مثله كالبالغ قالوا وهو ان يجماع ويشتهي وتستحي النساء من مثله وهو ظاهر فى اعتبار كونه مراهقا لا ابن تسع ويدل عليه ما فى الفتح مس المراهق كالبالغ وفى البرازية المراهق كالبالغ حتى لو جامع امرأته او لمس بشهوة ثبتت حرمة المصاهرة اه وبه ظهر ان ما عراه الشارح الى الفتح وان لم يكن صريح كلامه لكنه مراده فتحصل من هذا انه لا بد فى كل منهما من سن المراهقة لانه لا تخفى تسع وللذكر اثنا عشر لان ذلك اقل مدة يمكن فيها البلوغ كاصرحوا به فى باب بلوغ الغلام وهذا يوافق ما مر ان العلة هى الوطء الذى يكون سببا للولد أو المس الذى يكون سببا لهذا الوطء ولا يخفى ان غير المراهق منهما لا يتأتى منه الولد **(قوله ولا فرق فيما ذكر)** اى من التحريم وقوله بين اللبس والنظر صوابه فى اللبس والنظر وعبارة الفتح ولا فرق فى ثبوت الحرمة بالمس بين كونه عامدا او ناسيا او مكرها او مخطئا الخ افاده ح

(هذا اذا كانت حية)
 مشتبهه) ولوماضيا (اما
 غيرها) يعنى الميتة وصغيرة
 لم تشتهه (فلا) تثبت الحرمة
 بها اصلا كوطء دبر مطلقا
 وكما لو افضاها لعدم تيقن
 كونه فى الفرج مالم تجمل
 منه بلا فرق بين زنا ونكاح
 (فلو تزوج صغيرة لا تشتهي)
 فدخل بها فطلقها وانقضت
 عدتها وتزوجت تأخر
 (جاز) للاول (التزوج ببنتها)
 لعدم الاشتباه وكذا اشترط
 الشهوة فى الذكر فلو جامع
 غير مراهق زوجة أبيه
 لم تحرم فتح (ولا فرق) فيما
 ذكر (بين اللبس والنظر
 بشهوة بين عمد ونسيان)
 وخطا واكره

(٢) لعل فى بعض نسخ
 المتن جازله التزوج كيدل له
 كتابة المحشى ويكون قول
 الشارح للاول تفسيره
 لقول المتن له فليحذر

قال الرحي وإذا علم ذلك في المس والنظر علم في الجماع بالاولى **(قوله فلو ايقظ الح)** تفريع على الخطأ **(قوله او يدها ابنه)** اي المراهق كما علم مامر واما تنقيد الفتح بكونه ابنه من غيرها فقال في النهر يعلم ما اذا كان ابنه منها بالاولى ولا بد من التنقيد بالشهوة او ازديادها في الموضوعين **(قوله قبل ام امرأته)** قال في الذخيرة واذا قبلها اولمسا او نظرا الى فرجها ثم قل لم يكن عن شهوة ذكر الصدر الشهيد انه في القبله يفتي بالحرمة مالم يتبين انه بلا شهوة وفي المس والنظر لا لان يتبين انه بشهوة لان الاصل في انقبيل الشهوة بخلاف المس والنظر وفي بيوع العيون خلاف هذا اذا اشترى جارية على انه بالخير وقبلها او نظرا الى فرجها ثم قل لم يكن عن شهوة واراد رد هادق ولو كانت مباشرة لم يصدق ومنهم من فصل في القبله فقال ان كانت على الفم يفتي بالحرمة ولا يصدق انه بلا شهوة وان كانت على الرأس او الذقن او الحنك فلا لان اثنين انه بشهوة وكان اماما طهير الدين يفتي بالحرمة في القبله مطلقا ويقول لا يصدق في انه لا يمكن شهوة وظاهر اطلاق بيوع العيون يدل على انه يصدق في القبله على الفم او غيره وفي البقي اذا انكر الشهوة في المس يصدق الا ان يقوم اليها منتشرا فيعاقبها وكذا قل في الجرد والتشدد دليل شهوته اه **(قوله على الصحيح جوهره)** الذي في الجوهره لحدادي خلاف هذا فانه قل لومض او قبل وقال لم يشته صدق الا اذا كان المس على الفرج وانقبيل في الفم اه وهذا هو الموافق ما سبقته الشارح عن الحدادي وما نقله عنه في البحر قائلا ورجحه في فتح القدير والحق الحداي بم اه وقال في الفيض ولو قام اليها وعاقبها منتشرا او قبلها لم يكن عن شهوة لا يصدق ولو قبل ولم تنتشر آتته وقال كان عن غير شهوة يصدق وقيل لا يصدق لو قبلها عن الفم وبه يفتي اه فهذا كما ترى صريح في ترجيح التفصيل واما تصحيح الاطلاق الذي ذكره الشارح فلان قوله لغيره يعقل الفهستاني وفي القبله يفتي بها اي بالحرمة مالم يتبين انه بلا شهوة ويستوى ان يقبل الفم او الذقن او الحنك او الرأس وقيل ان قبل الفم يفتي بها وان ادعى انه بلا شهوة وان قبل غيره لا يفتي بها الا اذا ثبتت الشهوة اه وظاهر ترجيح الاطلاق في التقبيل لكن علمت التصريح بترجيح التفصيل تأمل **(قوله)** حرمت عليه امرأته ح اي يفتي بالحرمة اذا سئل عنها ولا يصدق اذا ادعى عدم الشهوة لا اظهر عدمها بقربة الحل وهذا موافق لما تقدم عن الفهستاني والشهيد ومخالف لما نقله عن الجوهره ورجحه في الفتح وعلى هذا فكان الاولى ان يقول لا تحرم مالم تعلم شهوة اي بان قبلها منتشرا او على الفم فيوافق مقتضاه عن انقباض ولما سألني ايضا وجنبد فلا فرق بين التقبيل والمس **(قوله ولو عوى الفم)** مبالغة على التقى لاعلى التقى والمعنى حرمت امرأته اذا لم يظهر عدم الاشتباه وهو صادق بظهور الشهوة وبالشك فيها اما اذا ظهر عدم الشهوة فلا تحرم ولو كانت القبله على الفم اه ح **(قوله كفهيمه في الذخيرة)** اي فهمهم من عبارة العيون حيث قل وظاهر ما اطلق في بيوع العيون الى آخر مامر وانت خير بأن كلام المصنف مبني على ان الاصل في القبله الشهوة وانه لا يصدق في دعوى عدمها وهذا خلاف ما في العيون تأمل **(قوله وكذا القرس والعرض شهوة)** ينبغي ترك قوله بشهوة كلفعل المصنف في العائفة لان المقصود تشبيه هذه الامور بالتقبيل في التفصيل المتقدم فلا معنى لتقييد اه ح

فلو ايقظ زوجته او ايقظته هي لجماعها فست يدم بنتها المشتبهة او يدها ابنه حرمت الام اذا افتح (قل) أم امرأته (في أي موضع كان على الصحيح جوهره (حرمت) عليه (امرأته) مالم يظهر عدم الشهوة) ولو على الفم كما فهمه في الذخيرة (وفي المس لا) تحرم (لما تعد الشهوة) لان الاصل في التقبيل الشهوة بخلاف المس (والمعافاة كالتقبيل) وكذا القرس والعرض بشهوة

(قوله ولو لاجنبية) اي لافرق بين ان تكون زوجة او اجنبية اما الاجنبية فمفسور ظاهرة واما الزوجة فكما اذا تزوج امرأة ففرصها او عضها او قبّلها او غانقها ثم طلقها قبل الدخول حرمت عليه بنتها واعلم ان هذا التعميم لا يخص ما نحن فيه فان جميع ما قبله كذلك ح وخص البنات لان الام تحرم بمجرد العقد (قوله وتكفى الشهوة من احدها) هذا لما يظهر في المس اما في النظر فتعتبر الشهوة من الناظر سواء وجدت من الآخر ام لا وط وهكذا بحث الحيز الرملي اخذنا من ذكرهم ذلك في بحث المس فقط قال والفرق اشتراكهما في لذّة المس كالمشتركين في لذّة الجماع بخلاف النظر (قوله كبالغ) اي في ثبوت حرمة المصاهرة بالوطء والمس او النظر ولتوهم المقابلات بأن قال كبالغ عاقل صاح لكن اولى ط وفي الفتح لو مس المراهق واقربانه بشهوة ثبت الحرمة عليه (قوله بزازية) لم ارفها الا المراهق دون الجنون والسكران نعم رأيتهما في حاوي الزاهدي (قوله تحرم الام) كذا يوجد في بعض النسخ وفي غامتها بدون الام فهو من باب الحذف والايقال كما قال ح وعبارة الغيبة هكذا قبل الجنون ام امرأته بشهوة أو السكران بنته تحرم اه اي تحرم امرأة ته (قوله وبجرمة المصاهرة الح) تل في الذخيرة ذكر محمد في نكاح الاصل ان النكاح لا يرتفع بجرمة المصاهرة والرضاع بل يفسد حتى لو وطئها الزوج قبل التفريق لا يجب عليه الحد اشبه عليه او يشبه عليه اه (قوله الابعاد المتاركة) اي وان مضى عليها سنون كفي البزازية وعبارة الحاوي الا بعد تفريق القاضي او بعض المتاركة اه وقد علمت ان النكاح لا يرتفع بل يفسد وقد صرحوا في النكاح الخامس بأن المتاركة لا تتحقق الا بالقول ان كانت مدخولا بها كتركك او خليت سبيلك واما غير المدخول بها فتقبل تكون بالقول وبالترك على قصد عدم العود اليها وقيل لا تكون الا بالقول فيها حتى لو تركها ومضى على عدتها سنون لم يكن لها أن تزوج بآخر فانهم (قوله والوطء بها الح) اي الوطء الكائن في هذه الحرمة قبل التفريق والمتاركة لا يكون زنا قل في الحاوي والوطء فيها لا يكون زنا لانه مختلف فيه وعليه مهر المثل بوطئها بعد الحرمة ولاحد عليه ويثبت النسب اه (قوله وفي الحائية الح) مستغنى عنه بما تقدم ح (قوله قد دخلت فراشا بها) كفى به عن المس والا فجرد الدخول بغير مس لا يعتبر ط (قوله ليست بمشبهة به يفتي) كذا في البحر عن الحائية ممهول فاقد انه لافرق بين ان تكون سمينة او لا ولذا قل في المعراج بنت خمس لا تكون مشبهة اتفاقا وبنت تسع فصاعدا مشبهة اتفاقا وفيما بين الخمس والتسع اختلاف الرواية والمشاخ والصاح انها لا تثبت الحرمة اه (قوله وان ادعت الشهوة في قبيله) اي ادعت الزوجة انه قبل احد اصولها او فروعها بشهوة او ان أحد اصولها او فروعها قبله بشهوة فهو مصدر مضاف الى فاعله او مفعوله وكذا قوله او قبيلها ابنه فان كانت اضافته الى المفعول فانه فاعل والانصب لنظم الكلام اضافة الاول لفاعله والثاني لمفعوله ليكون فاعل يقوم الرجل او ابنه كما افاده ح (قوله فهو مصدق) لانه ينكر ثبوت الحرمة والقول لامتنع وهذا ذكره في الذخيرة في المس لا في التقبيل كما فعل الشارح فانه يخالف لما مشى عليه المصنف اولا من انه في التقبيل يفتي بالحرمة ما لم يأنه عدم الشهوة وقدمنا عن الذخيرة نقل الخلاف في ذلك فها هنا مبني على ما في بيوع العيون

ولو لاجنبية وتكفى الشهوة من احدها ومراهق وحنون وسكران كبالغ بزازية وفي الغيبة قبل السكران بنته تحرم الام وبجرمة المصاهرة لا يرتفع النكاح حتى لا يحل لها التزوج بآخر الابعاد المتاركة وانقضاء العدة والوطء بها لا يكون زنا وفي الحائية ان النظر الى فرج ابنته بشهوة يوجب حرمة امرأته وكذا لو فرغت فدخلت فراشا ابيسا عرلانه فانتشر لها ابوها تحرم عليه امها (وبنت) سنها (دون تسع) ليست بمشبهة به يفتي (وان ادعت الشهوة) في قبيله او قبيلها ابنه (وانكرها الرجل فهو مصدق) لاهي (الا ان يقوم اليها منتسرا)

(قوله آتته) بالرفع فاعل منتشر ط (قوله او يركب معها) اى على دابة بخلاف ما اذا ركبت على ظهره وعبر الماء حيث يصدق في انه لاعن شهوة بزازية (قوله وفي الفتح الح) قال فيه والحاصل انه اذا أقر بالنظر وأنكر الشهوة صدق بالاخلاق وفي المباشرة لا يصدق بالاخلاق فيما أعلم وفي التقييل اختلف فيه قيل لا يصدق لانه لا يكون الاعن شهوة غالبا فلا يقبل الا ان يظهر خلافه بالاتشار ونحوه وقيل يقبل وقيل بالتفصيل بين كونه على الرأس والجهة والحد فيصدق او على الفم فلا ولا يرجح هذا الا ان الحد يترامى الحاقه بالفم اه وقوله الا ان يظهر الح حقه ان يذكر بعد قوله وقيل يقبل كما لا يخفى ولم يذكر المس وقدمنا عن الذخيرة ان الاصل فيه عدم الشهوة مثل النظر فيصدق اذا أنكر الشهوة الا ان يقوم اليها منتشرا اى لان الانتشار دليل الشهوة وكذا اذا كان المس على الفرج كما مر عن الحدادى لانه دليل الشهوة غالبا وما ذكره في الفتح بحثا من الحاق تقبيل الحد بالفم اى بخلاف الرأس والجهة غير ما تقدمه في كلامه الذخيرة عن الامام ظهير الدين فان ذلك لم يفضل ففهم (قوله ولا يصدق انه كذب الح) اى عند القاضي اما بينه وبين الله تعالى ان كان كاذبا فيما أقر لم تثبت الحرمة وكذا اذا أقر بجماع امها قبل التزوج لا يصدق في حقها فيجب كمال المسى لو بعد الدخول ونصفه لو قبله بغير (قوله تجنبس) كذا عزاه اليه في البحر وكذا رأيت في ايضا ونص عبارته المختار انه تقبل اليه اشار محمد في الجامع واليه ذهب فخر الاسلام على البردوى لان الشهوة بما يوقف عليه يتحرك العضو من يتحرك عضوه اوى آثار أخر ممن لا يتحرك عضوه اه فما ذكره من التعليل من كلام التجنبس ايضا وبه ظهر ان ما في النهر من عزوه الى التجنبس ان المختار عدم القبول سبق قلم (قوله بين المحارم) الاولى حذفه لان قول المصنف بين امرأتين يعنى عنه ولثلاث يتوهم اختصاص الثانى بالجمع وطأ بملك يمين ولا يصح اعرابه بدلا منه بدل مفصل من مجمل لان الشارح ذكر له عاملا يخصه وهو قوله وحرم الجمع ففهم وأراد بالمحارم ما يشمل النسب والرضاع ولو كان له زوجتان رضيعتان ارضعهما اجنبية فسد نكاحهما كافي البحر (قوله اى عقد احييجا) الانسب حذف قوله حييجا كما فعل في البحر والنهر ولذا قال ح لأمره لهذا التقيد فيما اذا تزوجهما في عقد واحد فانه لا يكون حييجا قطعاً ولا فيما اذا تزوجهما على التعاقب وكان نكاح الاولى حييجا فان نكاح الثانية والحالة هذه باطل قطعاً نعم له ثمرة فيما اذا تزوج الاولى فاسداً فانه حينئذ ان يعقد على الثانية ويصدق عليه انه جمع بينهما نكاحاً ونكاح الاولى وان كان فاسداً يسمى نكاحاً كشاع في عباراتهم اه (قوله وعدة) معطوف على نكاحاً منصوب مثله على التمييز (قوله ولو من طلاق بائن) شمل العدة من الرجعى او من اعتاق ام ولد خلافاً لهما او من تقريظ بعد نكاح فاسد وأشار الى ان من طلق الاربع لا يجوز له ان يتزوج امرأة قبل انقضاء عدتهن فان انقضت عدة الكل معاجزله تزوج أربع وان واحدة فواحدة بغير (فرع) مات امرأته له التزوج بأختها بعد يوم من موتها كما في الخلاصة عن الاصل وكذا في المبسوط لصدر الاسلام والمحيط المرخسى والبحر والتاترخانية وغيرها من الكتب المعتمدة واماما عزاء الى التنف من وجوب العدة فلا يعتمد عليه وتامه في كتابنا تنقيح الفتاوى الحامدية (قوله بملك يمين

آتته (فيما قتها) اقربنة كذبه (او يأخذ نديها او يركب معها) او يمسيها على الفرج او يقبلها على الفم قاله الحدادى وفي الفتح يترامى الحاق الحدين بالفم وفي الخلاصة قيل له ما فعلت بأم امرأتك فقال جامعها ثبت الحرمة ولا يصدق انه كذب ولو هازلاً (وتقبل الشهادة على الاقرار باللمس والتقييل عن شهوة وكذا) تقبل (على نفس اللبس والتقييل) والنظر الى ذكره وفرجها (عن شهوة في المختار) تجنبس لان الشهوة بما يوقف عليها في الجملة بانتشار او آثار (و) حرم (الجمع) بين المحارم (نكاحاً) اى عقداً حييجا وعدة ولو من طلاق بائن (و) حرم الجمع (وطأ بملك يمين

متعلق بوطء واحترز بالجمع وطأ عن الجمع ملكا من غير وطء فانه جائز كافي البحر ط (قوله
(بين امرأتين) يرجع الى الجمع نكاحا وعدة ووطأ بملك ميم ط اي في عبارة المصنف اما
على عبارة الشارح فهو متعلق بالآخر (قوله ايتهما فرضت الخ) اي اية واحدة منهما
فرضت ذكرها لم يحل للآخرى كالجمع بين المرأة وعمتها او خالتها والجمع بين الام والبنت نسباً
اورضاعاً والجمع بين محنتين او خالتين كان يتزوج كل من رجلين ام الآخر فيولده لكل منها بنت
فيكون كل من البنتين عمة الاخرى او يتزوج كل منهما بنت الآخر ويولد لهما بنتان فكل من
البنتين خالة الاخرى كما في البحر (قوله أبدا) قيد به تبعاً للبحر وغيره لاجراء مالو تزوج
امه ثم سيدتها فانه يجوز لانه اذا فرضت الامه ذكرها لا يصح له ايراد العقد على سيدته ولو فرضت
السيدة ذكرها لا يحل له ايراد العقد على امته الا في موضع الاحتياط كما يأتي لكن هذه الحرمة
من الجانبين مؤقتة الى زوال ملك العيّن فاذا زال فأبقيتهما فرضت ذكر اصح ايراد العقد منه على
الاخرى فلذا جاز الجمع بينهما واحتسج الى اخراج هذه الصورة من القاعدة المذكورة بقيد
الابدية لكن هذا بناء على ان المراد من عدم الحل في قوله ايتهما فرضت ذكرها لم يحل للآخرى
عدم حل ايراد العقد ما لو اريد به عدم حل الوطء لا يمتنع في اخراجها الى قيد الابدية لانهما خارجة
يدونه فانه لو فرضت السيدة ذكرها يحل له وطء امته افاده ح (قوله لاتنكح المرأة على عمتها)
تمامه ولا على خالتها ولا على ابنة اخيها ولا على ابنة اختها (قوله وهو مشهور) فانه ثابت
في صحيح مسلم وابن حبان ورواه ابو داود والترمذي والنسائي وتلقاه الصدر الاول بالقبول
من الصحابة والتابعين ورواه اجم الغفير منهم ابو هريرة وجابر وابن عباس وابن عمر وابن مسعود
وابو سعيد الخدري فيصاح بمخصصا لعموم قوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم مع ان العموم
المذكور مخصوص بالمشركة والمجوسية وبناته من الرضاة فلو كان من اخبار الآحاد جاز
التخصيص به غير متوقف على كونه مشهورا والظاهر انه لا بد من ادعاء الشهرة لان الحديث
موقعه النسخ لا التخصيص لان لاتنكحوا المشركات ناسخ للعموم واحل لكم اذلو تقدم لازم
نسخه بالآية فلزم حل المشركات وهو منتف أو تكرار النسخ وهو خلاف الاصل بيان الملازمة
انه يكون السابق حرمة المشركات ثم ينسخ بالعام وهو احل لكم ما وراء ذلكم ثم يجب تقدير
ناسخ آخر لان الثابت الآن الحرمة فتح وبه اندفع ما في العناية من ان شرط التخصيص المقارنة
عندنا وليست بمعلومة * (تنبيه) * ما ذكره من الدليل لا يكفي لاثبات عموم القاعدة من حرمة
الجمع بين جميع المحارم فان الجمع بينهم حرم لا فضائه الى قطع الرحم لوقوع التشاجر عادة بين
الضرتين والدليل على اعتباره ما ثبت في الحديث برواية الطبراني وهو قوله صلى الله عليه وسلم
فانكم اذا فعلتم ذلك قطعتم ارحامكم وتمامه في الفتح (تحفة) عن هذا اجاب الرملي الشافعي
عن الجمع بين الاختين في الجنة بانه لا مانع منه لان الحكم يدور مع العلة وجودا وعدما وعلّة
التباغض وقطيعة الرحم منتفية في الجنة الا لام والبنت اه اي لعلّة الجزئية فيهما وهي موجودة
في الجنة ايضا بخلاف نحو الاختين (قوله أو امة ثم سيدتها) الاولى عدم ذكر هذه
الصورة لما علمت من ان اخراجها من القاعدة بقيد الابدية مبنى على ان المراد من عدم الحل
عدم حل ايراد العقد وهو ثابت من الطرفين كإقرارنا ههنا في قوله الآتي لم يحرم ولو أريد بعدم

بين امرأتين ايتهما فرضت
ذكر الم تحل للآخرى ابد
لحديث مسلم لا تنكح
المرأة على عمتها وهو
مشهور يصلح مخصصا
للكتاب (فجاز الجمع بين
امراة وبنت زوجها)
أو امراة ابنها أو امة ثم
سيدتها لانه لو فرضت
المرأة أو امراة الابن أو
السيدة ذكرها

الحل عدم حل الوطء صح قوله لم يحرم لكنه يستغنى عن قيد الابدية ولعله اشار الى ان جواز الجمع بينهما ثابت على كل من التقديرين فافهم قال ح و اشار بتم الى انه لو تزوجهما في عقدة لم يصح نكاح واحدة ولو تزوجهما في عقدتين والسيدة مقدمة لم يصح نكاح الامة كما قدمناه اول الفصل **(قوله لم يحرم)** أى التزوج في الصور الثلاث لان الذكر المرفوض في الاولى يصير متزوجا بنت الزوج وهي بنت رجل اجني وفي الثانية يصير متزوجا امرأة اجنبية وفي الثالثة يصير اوطنا لآلته **(قوله بخلاف عكسه)** هو ما اذا فرضت بنت الزوج او ام الزوج او الامة ذكر بحيث تحرم الاخرى لانه في الاولى يصير ابن الزوج فلا تحل له موطوءة ابيه وفي الثانية يصير ابا الزوج فلا تحل له امرأة ابنه وفي الثالثة يصير عبدا فلا تحل له سبده **(قوله وان تزوج الح)** قيد بالتزوج لانه لو اشترى اخت امته الموطوءة جاز له وطء الاولى وليس له وطء الثانية ما لم يحرم الاولى على نفسه ولو وطئها انه لم يخل له وطء واحدة منهما حتى يحرم الاخرى ويكون النكاح صحيحا لانه لو كان فاسدا لا تحرم عليه الموطوءة ما لم يدخل بالنكوة لوجود الجمع حقيقة واطلاق في الاخت المتزوجة فشمع الحرة والامة واطلاق في الامة فشمع ام الولد وقيد بكونها موطوءة لان بدونه يجوز له وطء النكوة كإبائى لان المرفوعة ليست بموطوءة حكما فلم يصير جامعا بينهما وطئا لا حقيقة ولا حكما و اشار الى انه لو لم يدخل بالنكوة حتى اشترى اختها باطلا المشترا لان النكوة موطوءة حكما كذا افاده في البحر واراد بأخت الامة من ليس بينهما جزئية احترازا عن امها او بنتها لان وطء احدهما يحرم الاخرى ابدا **(قوله حتى يحرم)** اى على نفسه كما وقع في عبارتهم والمتبادر منه انه بالضم والتشديد من المزيد ويعلم منه دلالة حكم الحرمة بدون فعله كموت احدهما او ردتها لحصول المقصود ولو قرئ بالفتح والتخفيف صح وشمل ذلك منطوقا ولكنه غير لازم لمعاملت فافهم **(قوله حل استمتاع)** من اضافة الصفة الى الموصوف اى يحرم الاستمتاع الحلال افاده ط أو اضافة بيانية اى يحرم شيئا حاللا هو استمتاع افاده الرحمنى وبه اندفع ان الحل والحرمة من صفات فعل المكلف كاستمتاع فلا يصح وصف احدهما بالآخر فافهم **(قوله بسبب ما)** فتحريم النكوة بالطلاق والخلع والردة مع اقضاء العدة فهستانى والمملوكة يبيعها كالا أو بعضها واعتاقها كذلك وهبتها مع التسليم وكتابتها وتزوجها بنكاح صحيح بخلاف الفاسد الا اذا دخل بها الزوج فانها لوجوب العدة عليها منه تحرم على المالك فتحل له حينئذ النكوة ولا يؤثر الاحرام والحيض والنفاس والصوم والرهن والاجارة والتدبير لان فرجها لا يحرم بهذه الاسباب بحر قال في التهر ولم أر في كلامهم ما لو باعها بيعا فاسدا أو وهبها كذلك وقبضت والظاهر انه يحل وطء النكوة اه اى لان المبيع فاسدا يملك بالقبض وكذا الموهوب فاسدا على المتق به خلافا لما صححه في العمادية كما سيأتى في بابه ان شاء الله تعالى «تنبيه» قال في البحر فإن عادت الموطوءة الى ملكه بعد الاخراج سواء كان بفسخ أو بشراء جديد لم يحل وطء واحدة منهما حتى يحرم الامة على نفسه بسبب كما كان أولا **(قوله لان للعقد حكم الوطء)** (أورد عليه انه لو كان كذلك يجب ان لا يباح هذا النكاح كما قاله بعض المالكية والالزم ان يصير جامعا بينهما وطئا حكما لان الوطء السابق قائم حكما أيضا بدليل انه لو اراد بيعها يستحب

لم يحرم بخلاف عكسه وان تزوج بنكاح صحيح (اخت امة) قد وطئها صح النكاح لكن لا يطل واحدة منهما حتى يحرم حل استمتاع (احدهما عليه) بسبب ما لان للعقد حكم الوطء حتى لو نكح مشرق مغربية يثبت نسب اولادها منه لثبوت الوطء حكما

له استبرأؤها وهذا اللازم باطل فيلزم بطلان ملزومه وهو صحة العقد واجاب عنه في الفتح بأنه لازم مفارق لان بيده ازالته فلا يضر بالصحة **(قوله ولو لم يكن الخ)** محترز قوله قد وطئها ح **(قوله له وطئ المتكوجة)** فان وطئ المتكوجة حرمت المملوكة حتى يفارق المتكوجة كذا في الاختيار **(قوله ودواعي الوطئ كالوطئ)** حتى لو كان قبل امته أو مسها بشهوة أو هي فعلت به ذلك ثم تزوج اختها لا تلحق له واحدة منهما حتى تحرم الاخرى رحمتي **(قوله أو من بمعناها)** هو كل امرأتين ايتهما فرضت ذكرهما لم تلحق للاخرى ح ولا حاجة الى هذه الزيادة للاستغناء عنها بقول المصنف بعد وكذا الحكم في كل ما جمعتهما من المحارم ط **(قوله ونسب الاول)** فلو علم فهو الصحيح والثاني باطل وله وطئ الاول الا ان يطأ الثانية فتحرم الاولى الى انقضاء عدة الثانية كالوطئ اخت امرأته بشبهة حيث تحرم امرأته ما لم تنقض عدة ذات الشبهة ح عن البحر وقال في شرح درر البحار قيد بالنسيان اذ الزوج لو عين احداها بالفعل بدخوله بها أو ببيان انها سابقة قضى بنكاحها لتصادقهما وفرق بينه وبين الاخرى ولو دخل باحداها ثم بين ان الاخرى سابقة يعتبر البيان اذ الدلالة لاتعارض الصريح اه ومثله في الشربلالية عن شرح المجموع **(قوله فرق القاضي بينه وبينهما)** يعني يفترض عليه ان يفارقهما فان لم يفارقهما وجب على القاضي ان علم ان يفرق بينه وبينهما دفعا للمعصية بمرح لکن في الفتاوى الهندية عن شرح الطحاوي ولو تزوجهما في عقدتين ولا يدري ايتهما اسبق فانه يؤمر الزوج بالبيان فان بين فعلين ما بين وان لم يبين فانه لا تحرى في ذلك ويفرق بينه وبينهما اه قالت لانما فاه بينهما لان بيان الزوج مبنى على علمه بالاسبق لما ذكرناه عن شرح الدرر وقوله لا تحرى تأمل وفي النهر وينبغي ان يكون معنى التفريق من الزوج انه يطلقهما ولم أره اه **(قوله ويكون طلاقا)** اي تفريق القاضي المذكور وظاهر كلام الفتح انه بحث منه فانه قال والظاهر انه طلاق حتى ينقض من طلاق كل منهما طائفة لتزوجها بعد ذلك واقراء في البحر والنهر ويؤيده ان الزبلي عبر عن التفريق المذكور بالطلاق وكذا قال الاقناني في غاية البيان وتفريق القاضي كالتلاق من الزوج ثم قال في الفتح فان وقع التفريق قبل الدخول فله ان يتزوج ايتهما شاء لاحال وان بعده فليس له التزوج بواحدة منهما حتى تنقضي عدتهما وان انقضت عدة احدهما دون الاخرى فله تزوج التي لم تنقض عدتها دون الاخرى كي لا يصير جامعا وان وقع بعد الدخول باحداها فله ان يتزوجها في الحال دون الاخرى فان عدتها تمنع من تزوج أختها اه **(قوله يعني في مسألة النسيان)** تقيد لقوله ويكون طلاقا ولقول المصنف ولهما نصف المهر اذ التفريق في الباطل لا يكون طلاقا فافهم **(قوله اذ الحكم الخ)** بيان للفرق بين المشتلئين وذلك اي في مسألة النسيان صح نكاح السابقة دون اللاحقة وتعين التفريق بينهما للجهل والتي صح نكاحها يجب لها نصف المهر بالتفريق قبل الدخول ولما جهات وجب لهما اما في مسألة تزوجهما معا في عقد واحد فالباطل نكاح كل منهما يقينا فاذا كان التفريق قبل الدخول فللمهر لهما ولا عدة عليهما وان دخل بهما وجب لكل الاقل من المسمى ومن مهر المثل كما هو حكم النكاح الفاسد وعليهما عدة بحر قال وقيد بطلانهما في المحيط بان لا يكون احداها مشغولة بنكاح الغير او عدته فان كانت كذلك صح نكاح الفارغة

ولو لم يكن وطئ الامالة
وطئ المتكوجة ودواعي
الوطئ كالوطئ ابن كمال
(وان تزوجهما معا) اي
الاختين او من بمعناها
(او بعقدتين ونسب) النكاح
(الاول فرق) القاضي
(بينه وبينهما) ويكون
طلاقا (ولهما نصف المهر)
يعني في مسألة النسيان اذ
الحكم في تزوجهما معا
البطلان وعدم وجوب
المهر الا بالوطئ كافي عامة
الكتب فتنبه

لعدم تحقق الجمع بينهما كالزوجة امرأة زوجين في عقد واحد واحدها متزوج باربعة نسوة فانها تكون زوجة لآخر لان لم يتحقق الجمع بين رجلين اذا كانت هي لا تحل لاحدها اهـ
(قوله وهذا) اي وجوب نصف المهر لهما في مسألة النسيان **(قوله متساويين قدر او جنسا)** كما اذا كان كل منهما الف درهم **(قوله وهو مسمى)** الضمير راجع الى المهرين بتأويل المذكور **(قوله وادعى كل منهما انها الاولى)** اما اذا قالتا لا ندري اي التكاين اول لا يقضى لهما بشئ لان المقضى له مجهول وهو يمنع صحة القضاء كمن قال لرجلين لاحدهما على الف لا يقضى لاحدهما بشئ الا ان يصطلح بان يتفقا على اخذ نصف المهر فيقضى لهما به وهذا القيد اي دعوى كل منهما زاده أبو جعفر الهندواني وظاهر الهداية تضعيفه لكنه حسن بخر وتامه فيه **(قوله ولا يثبت لهما)** مثله ما لو كان لكل منهما مائة على السبق كافي الفتح وغيره اي انتهزتها قال - فلو اقامت احدها البينة على السبق فتكاحها هو الصحيح والثاني باطل نظير ما قدمنا في قوله ونسي الاول **(قوله فان اختلف مهرهما)** محترز قوله متساويين قدرا و جنسا وهو صادق باختلافهما قدرا فقط كأن يكون مهر احدها و وزن الف درهم من الفضة والاخرى وزن الفين منها و جنسا فقط كان يكون مهر احدها و وزن الف درهم من الفضة والاخرى وزن الف درهم من الذهب وقدرا و جنسا كأن يكون مهر احدها و وزن الف درهم من الفضة والاخرى وزن الف درهم من الذهب **(قوله فان علمنا الخ)** علم ان هذا التفصيل مأخوذ من الدرر واعترضه محشوه بأنه لم يوجد غيره والذي وجد في اكثر الكتب ان المسمى لهما ان كانا مختلفا يقضى لكل واحدة منهما ربع مهرها المسمى والذي وجد في بعضها انه يقضى لهما بالاقل من نصف المهرين المسميين فلو كان مهر احدها مائة درهم والاخرى ثمانين يقضى على القول الاول للاولى بخمسة وعشرين و على الثانية بعشرين وعلى الثاني بنصف اقل المهرين المسميين وهو اربعون ثم يتعسف بينهما فيكون لكل منهما عشرون درهما كذا في حاشيته لنوح افندي وفي شرحه للشيخ اسمعيل ان الاحتياط الثاني وهو الموجود في الكافي والكفاية معللان فيه يقينا والظاهر ان المصنف اي صاحب الدرر اراد ان يوفق بين القولين بان الاول فيما اذا كان ماسي لكل واحدة منهما بعينه معلوما كالتجارية الفاطمية والالف لزاهدة والثاني فيما اذا لم يكن معلوما كذلك بان يعلم انه مسمى لواحدة منهما محسوبة وللأخرى الف الا انه نسي تعيين كل منهما لكن سياق ما في الكافي والكفاية لا يؤدي انحصاره في ذلك ولذا قيل لو حمل على اختلاف الرواية كان اولي اذا تقرر ذلك علمت ان قول الشارح تبعا للدرر والافلح نصف اقل المسميين غير صحيح كانه عليه في الشرع نبالة وغيرها لاقتضائه ان تأخذ مهرها كاملا مع ان الواجب عليه نصف مهر فالصواب ما في بعض نسخ الشرح وهو والا فتعصف اقل المسميين لهما وهذا بناء على ما في الدرر من التوفيق وقد علمت ما فيه **(قوله وان لم يكن مسمى)** اي وان لم يكن واحد من المهرين مسمى فالواجب متعة واذا سمي لاحدها دون الاخرى فلمن لهما المسمى اخذ برعه والتي لم يسم لهما تأخذ نصف المتعة ومثله في شرح الشيخ اسمعيل **(قوله وجب لكل واحدة مهر كامل)** قال في النتيج فلو كان التفريق بعد الدخول وجب لكل منهما مهرها كاملا وفي التكاك الفاسد يقضى بمهر كامل وعقر كامل ويجب حملها على ما اذا اتحد المسمى لهما قدرا و جنسا

وهذا (ان كان مهرهما متساويين) قدرا و جنسا (وهو مسمى في العقد وكانت الفرقة قبل الدخول) وادعى كل منهما انها الاولى ولا يثبت لهما فان اختلف مهرهما علما فلكل ربع مهرها والا فلكل نصف اقل المسميين (وان لم يكن مسمى فالواجب متعة واحدة لهما) بدل نصف المهر (وان كانت الفرقة بعد الدخول وجب لكل واحدة مهر كامل) لتقرره بالدخول

اما اذا اختلفا فيتعذر ايجاب عقر اذ ليست احدهما اولى بجعلها ذات العقر من الاخرى لانه
 فرع الحكم بانها الموطوءة في النكاح الفاسد هذا مع ان الفاسد ليس حكم الوطء فيه اذ اسمى
 فيه العقر بل الاقل من المسمى ومهر المثل اه ومثله في البحر سوى قوله مع ان الفاسد الخ
 والظاهر ان صاحب الفتح عبر اولا بانه يجب لكل مهر كامل ثم بالعقر تبعاً لما وقع في كلام غيره
 ثم حقق ان الواجب في النكاح الفاسد بعد الوطء هو الاقل من المسمى ومهر المثل فعلم انه
 المراد بالعقر وفي المغرب العقر صداق المرأة اذا وطئت بشبهة اه ولا يخفى ان الوطء في النكاح
 الفاسد وطء بشبهة وقد صرح في الكفر وغيره بان الواجب في النكاح الفاسد الاقل من المسمى
 ومهر المثل فعلم ان اقتصار البحر على التعبير بالعقر صحيح فافهم والحاصل انك قد علمت ان احد
 النكاحين في مسئلة النسيان صحيح والآخر فاسد وبعد الدخول يجب في الصحيح المسمى
 وفي الفاسد العقر اى الاقل من المسمى ومهر المثل وحيث لم تعلم صاحبة الصحيح من الفاسد
 يقسم المهران بالوصف المذكور بينهما فيكون لكل واحدة مهر كامل ثم اعلم ان الصور اربع
 لانه اما ان يتخذ المسمى لهما او يختلف وعلى كل اما ان يتخذ مهر مثلها ايضا او يختلف
 فان اتخذ المسميان والمهران فلا شبهة في انه يجب لكل منهما مهرها كاملاً واما اذا اتخذ
 المسميان واختلف المهران كأن سمي لهند مائة ومهر مثلها تسعون ولاختها دعد مائة ايضا
 ومهر مثلها ثمانون فالواجب لذات النكاح الصحيح المسمى وهو مائة ولذات الفاسد العقر
 وهو متردد هنا بين التسعين والثمانين ويتعذر ايجاب احدها اذ ليست احدهما اولى
 بكونها ذات العقر فلذا قيد المحشى قول الفتح ويجب حملها على حل وجوب المهر كاملاً لكل
 منهما على ما اذا اتخذ المسمى لهما بما اذا اتخذ مهر مثلها ايضا واما قول الفتح واما اذا اختلفا
 اى المسميان فيتعذر ايجاب العقر في اطلاقه نظر لانه ظاهر فيما اذا اختلف المهران ايضا
 كأن سمي لهند مائة ومهر مثلها ثمانون ولدعد تسعين ومهر مثلها ستون مثلاً فينا تعذر
 ايجاب العقر وتعذر ايضا ايجاب المسمى لان احدهما ليست باولى من الاخرى بكونها ذات
 النكاح الصحيح او ذات النكاح الفاسد حتى توجب لهما احد المسميين بعينه واحد العقرين
 بعينه لا اختلاف كل منهما واما اذا اختلف المسميان واتخذ المهران كأن سمي لهند مائة ولدعد
 تسعين ومهر مثل كل منهما ثمانون فلا يتعذر ايجاب العقر لانه ثمانون على كل حال سواء كانت
 ذات النكاح الفاسد هذا او دعداً بل يتعذر ايجاب المسمى ثم انه لم يعلم من كلام الفتح الحكم
 في هذه الصور الثلاث وقال ط والظاهر انه عند تعذر ايجاب العقر يجب لكل الاقل من
 المسمى ومهر مثلها قلت وفيه نظر لان ذلك تنقيص لحقهما وترك لبعض المتيقن اذ لا شك ان فيها
 ذات نكاح صحيح ولها المسمى كاملاً ولا سيما اذا اتخذ المسميان على انه لم يعلم منه حكم ما
 اذا لم يتعذر ايجاب العقر بل الذى يظهر ما قرره شيخنا حفظه الله تعالى وهو انه حيث جهل
 ذات الصحيح منها وذات الفاسد وكان لاحدهما المسمى وللأخرى العقر ان يأخذ المتيقن
 ويقسمانه بينهما في الصور الاربع فاذا اتخذ كل من المسميين والمهرين يعطيان احد المسميين
 واحد المهرين واذا اتخذ الاولان فقط يعطيان احد المسميين وأقل المهرين واذا اختلف
 الاولان فقط يعطيان أقل المسميين وأحد المهرين واذا اختلف الاولان والاخيران يعطيان

أقل المسميين وأقل المهرين والله سبحانه وتعالى اعلم **(قوله)** ومنه يعلم حكم دخوله بواحدة
يعني ان المدخول بها يجب لها نصف المسمى ونصف الاقل من مهر المثل والمسمى لانها ان كانت
سابقة وجب لها جميع المسمى وان كانت متأخرة وجب لها الاقل من مهر المثل والمسمى فتأخذ
نصف كل منهما وغير المدخول بها يجب لها ربع المسمى لانها ان كانت سابقة وجب لها نصف
المسمى وان كانت متأخرة لا يجب لها شيء فيتصف النصف ا هـ قلت وهذا الذي ذكره
الشراح مأخوذ من الشربلية ويجب تقييده بما اذا دخل باحدهما مع اقراره بانه لا يعلم
ايمهما سبق نكاحا اما لو دخل باحدهما على وجه البيان فانه يقضى بنكاحها كما قدمناه عن
دردر البحار وغيره. وحينئذ فيجب لها جميع المسمى لها ويفرق بينه وبين الاخرى ولا شيء لها
لانه ظهر انها المتأخرة فيكون نكاحها باطلا وقد مر ان الباطل لا يجب فيه المهر الا بالمدخول
(قوله وكذا الخ) الاحسن قول الزبيري: كل ما ذكرنا من الاحكام بين الاحتين فهو الحكم
بين كل من لا يجوز جمعه من المحار. **(قوله)** حرم نكاح المولى امته الخ أي لو ملك بعضها
وكذا المرأة لو امتلك سوى سهم واحد منه فتح زاد في الجوهره وكذا اذا ملك احدها صاحبه
او بعته فسد النكاح واما المأذون والمذبر اذا اشترى زوجته ففسد نكاح لانهما لا يملكها
باعتق وكذا المكاتب لانه لا يملكها بالعقد وانما يثبت له فيها حق الملك وكذا قال ابو حنيفة
فمن اشترى زوجته وهو فيها بالخيار لم يفسد نكاحها على اصاله ان خياره اشترى لا يدخل البيع
في ملكه **(قوله)** لان المملوكة الخ علة للمستثنى قال في الفتح لان النكاح مآثرع الاثمترا
ثمرات مشتركة في الملك بين المتأخرين منها ما يختص هي بملكه كالنفقة والسكنى والتقسيم
والتمتع من العزل الاباذن ومنها ما يختص هو بملكه كوجوب التحكيم والقرار في المنزل
والتحصن عن غيره ومنها ما يكون الملك في كل منها مشتركا كاستمتاع بمجاعة ومباشرة والولد
في حق الاضافة والمملوكة تنافي المملوكة فقد نافت لازم عقد النكاح. ومنافي اللازم مناف
للاشترط وبه سقط ما قيل ويجوز كونها مملوكة من وجه الرق مالكة من جهة النكاح لان الغرض
ان لازم النكاح ملك كل واحد ماذكرنا على الخالص والرق يمنع **(قوله)** نعم لو فعل الخ يشير
الى ان المراد بالحرمة في قوله وحرم مطلق المنع لا خصوص ما يتبادر منها من المنع على وجه
يترتب عليه الاثم والامتنع فعل الحرام للتعذر عن امر موهوم في تزويج السيد أمته أو المراد
بها نفي وجود العقد الشرعي الثمرات كما يشير اليه ما مر عن الفتح وهذا معنى ما في
الجوهرة وكذا في البحر عن المضمرات المراد به في احكام النكاح من ثبوت المهر في ذمة المولى
وبقاء النكاح بعد الاعتاق ووقوع الطلاق عليها وغير ذلك اما اذا تزوجها متزها عن وطئها
حراما على سبيل الاحتمال فهو حسن لاحتمال ان تكون حرة او معتقة الغير أو محلوقا عليها
بعتقا وقد حذت الخالف وكثيرا ما يقع لاسيا اذا نزلت اليدي ا هـ قلت ولاسيما السراري اللاتي
يؤخذن غنيمة في زماننا للتيقن بعدهم قسمة الغنيمة فيتيقن حق اصحاب الخمس وبقية الغانمين
وما ذكره الشراح في الجهاد عن المفتي ابي السعود من انه في زمانه وقع من السلطان التفتيل
العام فبعد اعطاء الخمس لاتبقي شبهة في حل وطنهم ا هـ فهو غير مفيد اما ولا فلا لأن التفتيل
العام غير صحيح سواء شرط فيه السلطان اخذ الخمس أولا لان فيه ابطال السهام المقدرة كنقص

ومنه يعلم حكم دخوله
بواحدة (وكذا الحكم
فيما جمعها من المحار)
في نكاح (و) حرم (نكاح)
المولى (امته و) العبد
(سيدته) لان المملوكة
تنافي المملوكة نعم لو فعله
المولى احتياطا كان حسنا

مطلب

مهم في وطء السراري
اللاتي يؤخذن غنيمة في
زماننا

على ذلك الامام السرخسي في شرح سير الكبير واما ثانيا فلان تنفيل سلطان زمانه لا يبق
 الى زماننا واما ثالثا فلانه نفى الشبهة باعطاء المجلس ومن المعلوم في زماننا ان كل من وصلت يده
 من العسكر الى شيء يأخذه ولا يعطى خمسة فينبغي ان يكون العقد واجبا اذا علم انها مأخوذة
 من الغنية ولذا قال بعض الشافعية ان وطء المراري اللاتي يجلبن اليوم من الروم والهند
 والترك حرام واما قوله في الاشياء بعد نقله ذلك عنه في قاعدة الاصل في الابضاع التحريم ان هذا
 ورع لاحكم لازم فان الجارية المجبولة الحال المرجع فيها الى صاحب اليد ان كانت صغيرة
 والى اقرارها ان كانت كبيرة وان علم حالها فلا شك ان هذا لما هو في غير ما علم انها اخذت
 من الغنية اماما علم فيها ذلك ففيها ما ذكرناه لكن قد يقال انه محتمل ان تكون باعها الامام او
 من العسكر واجاز الامام بيعه امام بدون ذلك فقد نص في شرح السير الكبير على ان بيع النسي
 سهمه قبل القسمة باطل كاعتاقه لكن العقد عليها لا يرفع الشبهة لانها اذا كانت غنية
 مشتركة بين الغائبين واحباب المجلس فلا يصح تزويجها نفسها بل الرفع للشبهة شراؤها من
 وكيل بيت المال او التصديق بها على فقير ثم شراؤها منه وسيأتي ان شاء الله تعالى تمام تحرير هذه
 المسئلة في الجهاد **(قوله وفيه الخ)** هذا مأخوذ من شربلالية وقوله ونحوه اى كدم القسم
 لها وعدم ايقاع الطلاق عليها وعدم ثبوت نسب ولدها بلا دعوى لكن لا ينفى ان الاحتياط
 في العقد عليها انما هو عند احتمال عدم صحة الملك احتمالا قويا ليقع الوطء حالا بلا شبهة ولا يلزم
 من العقد عليها لذلك ان لا يعدها على نفسه خامسة ونحوه بل نقول ينفى له الاحتياط في ذلك
 ايضا **(قوله وحرم نكاح الوثنية)** نسبة الى عبادة الوثن وهو ماله جنة اى صورة انسان من
 خشب او حجر او فضة او جوهر تحت والجمع اوثان والصم صورة بلا جنة هكذا فرق بينهما
 كثير من اهل اللغة وقيل لافرق وقيل يطلق الوثن على غير الصورة كذا في النبات نهر وفي الفتح
 ويدخل في عبدة الاوثان عبدة الشمس والنجوم والصور التي استحسوها المعطاة والزناذقة
 والباطنية والاباحية وشراح الوجيز وكل مذهب يكفر به معتقده اه قلت وشمل ذلك
 الدرود والنصيرية والتمانية فلا تحل مناجاتهم ولا تؤكل ذبيحتهم لانهم ليس لهم كتاب سماوى
 وافاد بجرمة النكاح حرمة الوطء بملك اليمين كايما في والمراد الحرمة على المسلم لما في الخاتمة
 وتحل الجوسية والوثنية لكل كافر الا المرتد **(قوله كتابية)** الملقه فشمع الحرية والذمية
 والحرية والامة عن البحر **(قوله وان كره تزويجها)** اى سواء كانت ذمية او حرة فان صاحب
 البحر استظهر ان الكراهة في الكتابية الحربية تزويجها فالذمية اولى اى ح قلت علل ذلك
 في البحر بأن التحريم لا بد لها من نهى او مافى معناه لانها في رتبة الواجب اه وفيه ان
 اطلاقهم الكراهة في الحربية يفيد انها تحريمية والدليل عند المجتهد على التاميل في ذلك
 ففي الفتح ويجوز تزويج الكتابيات والاولى ان لا يفعل ولا ياكل ذبيحتهم الا لضرورة
 وتكره الكتابية الحربية اجماعا لافتتاح باب الفتنة من امكان التعلق المستدعى للمقام معها
 في دار الحرب وتعرض الولد على التخاقق بأخلاق اهل الكفر وعلى الرق بأن تسبى وهى
 حبل فيولد رقيقا وان كان مسلما اه فقوله والاولى ان لا يفعل يفيد كراهة التزويج في غير الحربية
 وما بعده يفيد كراهة التحريم في الحربية تأمل **(قوله مؤمنة بنبي)** تفسير للكتابية لالتقيده

وفيه ما لا ينفى في عدم عددها
 خامسة ونحوه من عدم
 الاحتياط (و) حرم نكاح
 (الوثنية) بالاجماع (وصح
 نكاح كتابية) وان كره
 تزويجها (مؤمنة بنبي) مرسل

(قوله مقررة بكتاب) في التهر عن الزبلي واعلم ان من اعتقد يناسبوا يوله كتاب منزل كصحف

ابراهيم وشيت وزبور داود فهو من اهل الكتاب فتجوز منا حكمهم واكل ذبايحهم (قوله على المذهب) اي خلافا لما في المستعفي من تقييد الحل بأن يعتقدوا ذلك ويوافقه ما في مبسوط شيخ الاسلام يجب ان لا يأكلوا ذبايح اهل الكتاب اذا اعتقدوا ان المسيح اله وان عزيرا اله ولا يتزوجوا نساءهم قيل وعليه الفتوى ولكن بالنظر الى الدليل ينبغي ان يجوز الاكل والتزوج اه قال في البحر وحاصله ان المذهب الاطلاق لما ذكره شمس الأئمة في المبسوط من ان ذبحة النصراني حلال مطلقا سواء قل بثالث ثلاثة او لا لاطلاق الكتاب هنا والدليل ورجحه في فتح القدير بأن القائل بذلك طائفتان من اليهود والنصارى انقضوا الاكلهم مع ان مطلق لفظ الشرك اذا ذكر في لسان الشرع لا ينصرف الى اهل الكتاب وان صح لغة في طائفة او طوائف لما عهد من اراداته به من عبد مع الله تعالى غيره ممن لا يدعي اتباع نبي وكتاب الى آخر ما ذكره

(قوله وفي التهر الخ) مأخوذ من الفتح حيث قال واما المعتزلة ففتنوا الوجه حل منا حكمهم لان الحق عدم تكفير اهل القبلة وان وقع الزام في المباحث بخلاف من خالف القواطع المعلومة بالضرورة من الدين مثل القائل بقدم العالم ونفي العلم بالبريات على ما صرح به الخفوقون واقول وكذا القول بالانحياز بالذات ونفي الاختيار اه وقوله وان وقع الزام في المباحث معناه وان وقع التصريح بكفر المعتزلة ونحوهم عند البحث معهم في رد مذهبهم بأنه كفر اى يلزم من قولهم بكذا الكفر ولا يقتضي ذلك كفرهم لان لازمه المذهب ليس بمذهب راجح فانهم ما ملوا ذلك الاشبهة دليل شرعي على زعمهم وان اخضعوا فيه ولزدهم المحذور على انهم ليسوا بأدنى حالا من اهل الكتاب بل هم مقرون بأشرف الكتب ولعل القائل بعدم حل منا حكمهم يحكم بردهم بما اعتقدوه وهو بعيد لان ذلك اصل اعتقادهم فان سلم انه كفر لا يكون ردة قال في البحر ويأتي ان من اعتقد مذهبا بكفر به ان كان قبل تقدم الاعتقاد الصحيح فهو مشرك وان طرأ عليه فهو مرتد اه وبهذا ظهر ان الرافضي ان كان ممن يعتقد الألوهية في علي او ان جبريل غلط في الوحي او كان ينكر صحة الصديق او يقذف السيدة الصديقة فهو كافر لخالفته القواطع المعلومة من الدين بالضرورة بخلاف ما اذا كان يفضل عليا او يسب الصحابة فانه مبتدع لا كافر كما أوضحته في كتابي (تنبيه الولاة والحكام على احكام شاتم خير الانام او احد اصحابه الكرام) عليه وعليهم الصلاة والسلام (تنبيه) * قيل لا يجوز مناقحة من يقول أنا مؤمن ان شاء الله تعالى لانه كافر قال في البحر انه محمول على من يقوله شكاً في ايمانه والشافعية لا يقولون بذلك فتجوز المناكحة بيننا وبينهم بلا شبهة اه وحقق ذلك في الفتح بأن الشافعية يريدون به ايمان الموافقة كما صرحوا به وهو الذي يقبض عليه العبد وهو اخبار عن نفسه بفعل المستقبل او استصحابه اليه فيمتلئ به قوله تعالى * ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله * غير انه عندنا خلاف الاولى لان تعويد النفس بالجزم في مثله ليس بملكية خير من ادخال أداة التردد في انه هل يكون مؤمنا عند الموافقة او لا اه (قوله لا عابدة كوكب لا كتاب له) هذا معنى الصابئة المذكورة في التور على احد التفسيرين فيها قال في الهداية ويجوز تزويج الصابئات ان كانوا يؤمنون بدين نبي ويقرون

(مقررة بكتاب) منزل وان اعتقدوا المسيح الها وكذا حل ذبيحتهم على المذهب بحر وفي التهر تجوز مناقحة المعتزلة لان لا تكفر احدا من اهل القبلة وان وقع الزام في المباحث (لا) يصح نكاح (عابدة كوكب لا كتاب لها) ولا وطؤها بملك يمين

بكتاب لانهم من اهل الكتاب وان كانوا يعبدون الكواكب ولا كتاب لهم لم تجز مناكتهم لانهم مشركون والخلاف المتقول فيه محمول على اشتباه مذهبهم فكل اجاب على ما وقع عنده وعلى هذا حال ذبحتهم اه اى الخلاف بين الامام القائل بالحل بناء على تفسيره بان اهل كتابا ولكنهم يعظمون الكواكب كتعظيم المسلم الكعبة وبين صاحبيه القائلين بعدم الحل بناء على انهم يعبدون الكواكب قال في الفتح فلو اتفق على تفسيرهم اتفق على الحكم فيهم قال في البحر وظاهر الهداية ان منع مناكتهم مقيد بقيد عباد الكواكب وعدم الكتاب فلو كانوا يعبدون الكواكب ولهم كتاب تجوز مناكتهم وهو قول بعض المشايخ زعموا ان عباد الكواكب لا يخرجهم عن كونهم اهل كتاب والصحيح انهم ان كانوا يعبدونها حقيقة فليسوا اهل كتاب وان كانوا يعظمونها كتعظيم المسلمين للكعبة فهم اهل كتاب كذا في المجتبى اه فعلى هذا فقول المصنف لا كتاب لاهل المذهب له لكن مامر من حل التصريحية وان اعتقدت المسيح الهما يؤيد قول بعض المشايخ كما افاد في النهر **(قوله)** والمجوسية نسبة الى مجوس وهم عبدة النار وعدم جواز نكاحهم ولو بملك يمين مجمع عليه عند الائمة الاربعة خلافا لداود بناء على انه كان لهم كتاب ورنع وتامه في الفتح **(قوله)** هذا ساقط الخ في اعتذار عن تكرار الوثنية ودفع اليهام العطف في المحرمة **(قوله)** ولو بمحرم المناسب لمحرم باللام لان النكاح المقدر في المعطوف عليه لا يتعدى بالياء الا ان يدعى تضمنه معنى الزوج فانه يتعدى بالياء في لغة قليلة **(قوله)** اومع طول الحرية اى مع القدرة على مهرها وفقتها وهو بالفتح في الاصل الفضل ويعدى بعلى والى فطول الحرية متسع فيه بخذف الصلة ثم الاضافة الى المفعول على ما اشار اليه المطرزي فيستأنى **(قوله)** الاصل الخ قد يناقش فيه بالامة المملوكة بعد الحرية فانه يجوز وطؤها ملكا ولا يجوز ان ينكح الامة على الحرية **(قوله)** تحريما في المحرمة وتنزيها في الامة اما الثانى فهو ما استظهره في البحر من كلام البدائع ومثله في القهستاني وأيد بقول المبسوط والاولى ان لا يفضل واما الاول فهو ما فهمه في النهر من كلام الفتح وهو فهم في غير محله فانه في الفتح ذكر دليل المسئلة وهو ما أخرجه الستة عن ابن عباس تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو محرم وبني بها وهو حلال وذكر دليل الائمة الثلاثة وهو ما أخرجه الجماعة الا البخارى من قوله صلى الله عليه وسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح اى بفتح الباء في الاول وضمها في الثانى مع كسر الكاف ومن فتحها في الثانى فقد صحف بحر زاد مسلم ولا يخطب ثم اجاب بترجيح الاول من وجوه ثم اجاب على تسليم التعارض بحمل الثانى اما على نهى التحريم والنكاح فيه للوط اوعلى نهى الكراهية جمعا بين الدلائل وذلك لأن المحرم في شغل عن مباشرة عقود الانكحة لان ذلك يوجب شغل قلبه عن احسان العباداة لما فيه من خطبة ومرادات ودعوة واجتماعات ويتضمن تنبيه النفس لطلب الجماع وهذا محمل قوله ولا يخطب ولا يلزم كونه صلى الله عليه وسلم باشر المكروه لان المعنى المنوط به الكراهة هو عليه الصلاة والسلام منه عنه ولا يعد في اختلاف حكم في حقا وحقه لاختلاف المناط فينا وفيه كالوصال نهانا عنه وفعله اه وحاصله ان لا ينكح ان كان المراد به الوطء فالنهى للتحريم وهذا فعلى لاشبهة فيه او المقدر فانهى للكراهية وما ذكره من الوجه لا يقتضى كراهة

(والمجوسية والوثنية) هذا
ساقط من نسخ الشرح
ثابت في نسخ المتن وهو
عطف على عباد كوكب
وقوله (والمحرمة) بحج
او عمره (ولو بمحرم)
عطف على كتابية فتبه
(والامة ولو كانت) كتابية
او مع طول الحرية الاصل
عندنا ان كل وطء يحل
بملك يمين يحل بنكاح
وما لا فلا (وان كره)
تحريما في المحرمة وتنزيها
في الامة (وحرة على امة

التحريم والاحرم تجارة المحرم في الاماء فان فيه ايضا شغل القلب وتبئيه النفس للجماع ويؤيده قوله وهذا يحمل قوله ولا يخطب على انه قد صرح في شرح درر البحار بان الهى للتزويج وقول الكثر وحل تزويج الكسبية والصائبة والمحرمه صريح في ذلك فان المكروه تحريم بالاجل فافهم **(قوله)** لا يصح عكسه اي ولا جمعهما في عقد واحد بل يصح في الجمع نكاح الحرة لا الامه كما صرح به الزبلي وغيره وما في الاشياء في قاعدة اذا اجتمع الحلال والحرام من انه يبطل فيها سبق قلم هذا وحرمة ادخال الامه على الحرة اذا كان نكاح الحرة صحيحا فلو دخل بالحره بنكاح فاسد لا يمنع نكاح الامه شرنا لاله (فرع) تزويج امه بلا اذن مولاهما ولم يدخل حتى تزويج حرة ثم اجاز المولى لم يحجز لان الحل انما ثبت عند الاجازة فكانت في حكم الانشاء فيصير تزويج امه على حرة ولو تزويج ابنتها الحرة قبل الاجازة جاز لان النكاح الموقوف عدم في حق الحل فلا يمنع نكاح غيرها بخبر عن المحيط لمخصا **(قوله)** ولو أم ولد (شمل المدبرة والمكاتبه كافي البحر **(قوله)** في عدة حرة) من مدخول المبالغة اي ولو في عدة حرة **(قوله)** ولو من بائن) اشار به الى خلاف قولهما بخبره واتفقوا على المنع في الرجعي **(قوله)** لبقاء الملك) اي ملك نكاح الامه لانها لم تخرج بالطلاق الرجعي عن النكاح فالحره هي الداخلة على الامه **(قوله)** في عقد واحد) اي على التسع - **(قوله)** لبطان الجنس) مفاده انه لو كانت الحرائر اربعه صحيح فبين وبطل في الاماء كافي في جمع الحرة مع الامه بعقد واحد ويوضحه ما نقله الرحمي عن كافي الحاكم ان اصل ذلك انه ينظر في نكاح الحرائر فان كان جائز الوكن وحدهن اجزته وابطلت نكاح الاماء وان كان غير جائز ابطلته واجزت نكاح الاماء ان كان يجوز لو كن وحدهن اه قلت ويستفاد منه ما لو كان جملة الحرائر والاماء لم تزد على اربع فانه يجوز في الحرائر فقط وهو صريح ما ذكرناه آنفا عند قوله لا يصح عكسه **(قوله)** سرية) نسبة الى السر وهو النكاح والتمزم ضم السين كضم الدال في دهرية نسبة الى الدهر او الى السرور لحصولها ط **(قوله)** خيف عليه الكفر) لقوله تعالى الاعلى ازواجهم او ما ملكت ايمانهم فانهم غير مومنين بزازية ومقتضاه ان مثله لولامه على التزوج على امرأته وما فرق به في البحر من ان في الجمع بين الحرائر مشقة بسبب وجوب العدل بينهما بخلاف الجمع بين السراري فانه لا قسم بينهما عملا لان له مع النص نهراي لان النص في اللوم عن الجهتين وقد يقال ان المتبادر من اللوم على التسري هو اللوم على اصل الفعل بخلاف اللوم على تزويج اخرى فان المتبادر منه اللوم على ما يلحقه من خوف الجور لاعلى اصل الفعل فيكون عملا بقوله تعالى فان خفتن ان لاتعدلوا فواحدة فيهما وجه ما فرق به في البحر اخذا من تنصيصهم على اللوم على التسري فقط والتحقيق انه ان اراد اللوم على اصل الفعل بمعنى انك فعلت امرا قبيحا فهو كافر في الموضعين وان كان بمعنى انك فعلت ما تركه لك اولى لما يلحقك من التعب في النفقة وكثرة العيال واضرار الزوجة بالتسري او بالتزوج عليها ونحو ذلك فلا كفر في الموضعين وان لم يلاحظ شيئا من المعنيين فلا كفر في الموضعين ايضا لكن قالوا يخفى عليه الكفر في الاول لان المتبادر منه اللوم على اصل الفعل دون الثاني لتبادر خلافه كما قلنا هذا ما ظهر لي والله تعالى اعلم فافهم **(قوله)** لحديث من رق لأمي) اي رحما رق الله له اي آثبه واحسن اليه ط **(قوله)** ولو مدبرا) مثله المكاتب وابن ام الولد الذي

(لا يصح عكسه ولو) ام ولد (في عدة حرة) ولو من بائن (وصح لورا جمعها) اي الامه (على حرة) لبقاء الملك (ولو تزويج اربعه من الاماء وخمس من الحرائر في عقد واحد (صح نكاح الاماء) لبطان الجنس (د) صح (نكاح اربع من الحرائر والاماء فقط للحر) لا اكثر (وله التسري بما شاء من الاماء) فلوله اربع والف سرية واراد شراء اخرى فلامه رجل خيف عليه الكفر ولو اراد ففصالت امرأته اقتل نفسى لا يمتنع لانه مشروع لكن لو ترك لثلا فيهما يؤجر لحديث من رق لأمي رق الله له بزازية (ونصفها للبد) ولو مدبرا

من غير مولاها كما في الغاية ط (قوله و يمتنع عليه) اى على العبد ولومكنا بكفى البحر
 (قوله اصلا) اى وان اذنه به المولى (قوله لانه لا يملك) اى في هذا الباب الاطلاق فلا
 ينافى انه يملك غيره كالاقرار على نفسه ونحوه (قوله وصح نكاح حبل من زنا) اى عندها
 وقال ابو يوسف لا يصح والفتوى على قولهما كفى القهستاني عن المحيط وذكر القرطاشى انها
 لا تنفقه لها وقيل لها ذلك والاول ارجح لان المانع من الوطء من جهتها بخلاف الحيض لانه
 سماوى بحر عن الفتح (قوله لاحبل من غيره الح) شمل الحبل من نكاح صحيح او فاسد
 او وطء شبهة او ملك يمين وما لو كان الحبل من مسلم او ذمى او حربى (قوله لثبوت نسبه) فهى
 في العدة ونكاح المعتدة لا يصح ط (قوله ولو من حربى) كالمهاجرة والمسيبة وعن ابى
 حنيفة انه يصح وصحح الزيلعى المنع وهو المعتمد وفي الفتح انه ظاهر المذهب بحر (قوله
 المقربة) بكسر القاف اشار به الى ان ما فى الهداية من قوله ولو زوج ام ولده وهى حامل منه
 فالتكاح باطل محمول على ما اذا اقرب له قوله وهى حامل منه قال فى التهر قال فى التوشيح
 فعلى هذا يبنى انه لو زوجها بعد العلم قبل اعترافه به انه يحوز النكاح ويكون نفيا اقول
 ومن هنا قد علمت انه لو زوج غير ام ولده وهى حامل يحوز لانه كان نفيا فيما لا يتوقف على
 الدعوى فيها يتوقف عليها اولى اه (قوله ودواعيه) قال فى البحر وحكم الدواعى على
 قولهما كما لو طء كفى النهاية اه قال ح والذى فى نفقات البحر جواز الدواعى فيحرم اه
 قلت والذى فى النفقات ان زوجة الصغير لو ائفق عليها ابوه ثم ولدت واعترفت انها حبل من
 الزنا لا ترد شيئا من النفقة لان الحبل من الزنا ان منع الوطء لا يمنع من دواعيه اه فيمكن
 الفرق بأن ما هنا فيمن كانت حبل من الزنا ثم تزوجها وما فى النفقات فى الزوجة اذا حبلت من
 الزنا فتأمل ولا يمكن الجواب بأن ما فى النفقات على قول الامام بدليل قول البحر هنا على قولهما
 لان الضمير فى قولهما يعود الى ابى حنيفة ومحمد القائلين بصحة النكاح واما ابو يوسف فلا يقول
 صحته من اصلا فافهم (قوله متصل بالمسئلة الاولى) الضمير فى متصل عائد على قول المصنف
 وان حرم وطؤها حتى تضع فافهم (قوله اذا الشعر ينبت منه) المراد ازدياد نبات الشعر
 لاصل نباته ولذا قال فى التبيين والكافى لان به يزداد سمعه وبصره حدة كجاءه فى الخبر اه
 وهذه حكمته والا فلما راد المنع من الوطء لما فى الفتح قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحل
 لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر ان يسقى ماؤه زرع غيره يعنى اتيان الحبالى رواه ابو داود
 والترمذى وقال حديث حسن اه شر نبلاية (قوله اتفاقا) اى منهما ومن ابى يوسف
 فالحال فى السابق فى غير الزانى كفى الفتح وغيره (قوله والولد له) اى ان جاءت بعد النكاح به
 لسته اشهر مختارات التوازل فلولا قل من ستة اشهر من وقت النكاح لا يثبت النسب ولا يرث
 منه الا ان يقول هذا الولد منى ولا يقول من الزنا خاتية والظاهر ان هذا من حيث القضاء
 اما من حيث الديانة فلا يجوز له ان يدعيه لان الشرع قطع نسبه منه فلا يحل له استلحاقه به ولذا
 لو صرح بأنه من الزنا لا يثبت قضاءه ايضا وانما يثبت لو لم يصرح لاحتمال كونه بعقد سابق
 او بشبهة حملها لخال المسلم على الصلاح وكذا ثبوته مطلقا اذا جاءت به لسته اشهر من النكاح
 لاحتمال علوقه بعد العقد وان ما قبل العقد كان انتفاخا لاحملا وبحاط فى اثبات النسب

(و يمتنع عليه غير ذلك)
 فلا يحل له التمسرى اصلا
 لانه لا يملك الاطلاق
 (و) صح نكاح (حبل من
 زنا) (من غيره)
 اى الزنا لثبوت نسبه ولو
 من حربى او سيدها المقربة
 (وان حرم وطؤها)
 ودواعيه (حتى تضع)
 متصل بالمسئلة الاولى لئلا
 يسقى ماؤه زرع غيره
 اذا الشعر ينبت منه (فروع)
 لو نكحها الزانى حل له
 وطؤها اتفاقا والولد له
 ولزمه النفقة

ما يمكن (قوله ولو تزوج أمته الخ) هذا محترز قوله المقربة كما أوضحناه قبل (قوله ولا يستبرئها زوجها) أي الاستحباب ولا وجوباً عندها وقال محمد لأحب أن يطأها قبل أن يستبرئها لأنه احتمال الشغل بقاء المولى فوجب التنزه كافي الشراء هداية وقال أبو الليث قوله أقرب إلى الاحتياط وبه تأخذ بناية ووفق في النهاية بأن محمداً إنما نفى الاستحباب وهما اثنتا الجواز بدون فلا معارضة واعترضه في البحر بأنه خلاف ما في الهداية لكن استحسنته في النهر بأنه لا ينبغي التردد في نفس الاستبراء على قول قال وبه يستغنى عن ترجيح قول محمد قلت إذا كان الصحيح وجوب الاستبراء على المولى يسوغ نفى استحبابه عن الزوج لحصول المقصود نعم لو علم أن المولى لم يستبرئها لا ينبغي التردد في استحبابه للزوج بل لو قيل بوجوبه لم يبعد وقربه أنه في الفتح حمل قول محمد لأحب على أنه يجب لتعليقه باحتمال الشغل بقاء المولى فإنه يدل على الوجوب وقال فإن المتقدمين كثيراً ما يطلقون أكره هذا في التحريم وأكرهه التحريم وأحب في مقابله أه قلت وأصرح من ذلك قول الهداية لأنه احتمال الشغل بقاء المولى فوجب التنزه كما في الشراء أه ومثله في مختارات النوازل (قوله بل سبدها) أي بل يستبرئها سبدها وجوباً في الصحيح واليه مال السرخسي وهذا إذا أراد أن يزوجه وكان يطؤها فلو أراد بيعها يستحب والفرق أنه في البيع يجب على المشتري فيحصل المقصود فلامعنى لإيجابه على البائع وفي المتنق عن أبي حنيفة أكره أن يبيع من كان يطؤها حتى يستبرئها ذخيرة (قوله وله وطؤها بلا استبراء) أي عندها وقال محمد لأحب له أن يطأها ما لم يستبرئها هداية والظاهر أن الترجيح انما يأتي هنا أيضاً ولذا جزم في النهر هنا بالندب إلا أن يفرق بأن ماء الزنا لا اعتباره له بقولهم بها حمل يكون من الزوج لأن الفرائض له فلا يقال أنه يكون سابقاً زرع غيره لكن هذا ما لم تلده لاقل من ستة أشهر من وقت العقد فلو ولدت لاقل لم يصح العقد كاصرحوا به أي لاحتمال علوقه من غير الزنا بأن يكون شبهة فلا يرد صحة تزوج الحبل من زنا تأمل (قوله ففسوخ بآية فأنكحوها الخ) في البحر بدليل الحديث أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله إن امرأتى لا تدفع يد لامس فقال عليه الصلاة والسلام طالقها فقال أنى أحبها وهي حيلة فقال عليه الصلاة والسلام استمتع به (قوله تطليق الفاجرة) الفجور العصيان كما في المغرب (قوله ولا عليها) أي بأن تسمى عشرته أو تبذل له ما لا يخالعها (قوله إلا إذا خافا) استثناء منقطع لأن التفريق حينئذ مندوب بقرينة قوله فلا بأس لكن سيأتي أول الطلاق أنه يستحب لو مؤذية أو تاركه صلاة ويجب لوفات الأمسك بالمعروف فالظاهر أنه استعمل لا بأس هنا للوجوب اقتداء بقوله تعالى * فإن خفتم أن لا يطعوا حدود الله فلا جناح عليهم فيما اقتدت به * فإن نفى الجناح في معنى نفى الجناح فلهذه (قوله فمافي الوهبانية الخ) تفريع على قوله وله وطؤها بلا استبراء قال المصنف في المنع فإن قلت يشكل على ما تقدم في شرح النظم الوهباني من أنه لو زنت زوجته لا يبرئها حتى تمحيض حتى لا يخلو من الزنا فلا يسقط ماؤه زرع غيره وصرح الناظم بحرمة وطئها حتى تمحيض وتطهر وهو يمنع من حمله على قول محمد فإنه إنما يقول بالاستحباب قلت ما ذكره في شرح النظم ذكره في التفت وهو ضعيف قال في البحر لو تزوج بامرأة الغير علماً بذلك ودخل بها لا تحب العدة

مطلب
فيما لو تزوج المولى أمته

ولو تزوج أمته أو أم ولده الحامل بعد علمه قبل إقراره به جاز وكان نفيًا دلالة نهر عن التوشيح (و) صح نكاح (الموطوءة) بملك (يمين ولا يستبرئها زوجها بل سبدها وجوباً على الصحيح ذخيرة (و) الموطوءة (زنا) أي جاز نكاح من رآها تزنى وله وطؤها بلا استبراء وأما قوله تعالى والزانية لا ينكحها إلا أن تفسوخ بآية فأنكحوها ما طاب لكم من النساء وفي آخر حفظ المحبتي لأحب على الزوج تطليق الفاجرة ولا عليها تسريح الفاجر إلا إذا خاف أن لا يطعوا حدود الله فلا بأس أن يتفرقا فافي الوهبانية ضعيف كما بسطه المصنف

عليها حتى لا يحرم على الزوج وطؤها وبه يفتى لانه زنا والمزني بها لا تحرم على زوجها نعم
لو وطئها بشبهة وجب عليها العدة وحرم على الزوج وطؤها ويمكن حمل ما في التنف على هذا اه
(قوله والمضمومة الى المحرمة) بالتشديد كأن تزوج امرأتين في عقد واحد احداها محل
والاخرى غير محل لكونها محرما او ذات زوج أو مشركة لان المبتل في احداها لا يتقدر بقدره
بخلاف ما اذا جع بين حر وعبد واباعها صفقة واحدة حيث يبطل البيع في الكل لما انه يبطل
بالشروط الفاسدة بخلاف النكاح نهر (قوله والمسمى كلهانها) أى للمصلحة عند الامام نظرا
الى ان ضم المحرمة في عقد النكاح لغو كضم الجدار لعدم الحاية والانقسام من حكم المساواة في
الدخول في العقد ولم يجب الحد بوطء المحرمة لان سقوطه من حكم صورة العقد لا من حكم
انقاده فليس قوله بعدم الانقسام بناء على عدم الدخول في العقد متافيا لقوله بسقوط الحد لوجود
صورة العقد كآبوم وعندها يقسم على مهر مثلها وتامه في البحر (قوله فلها مهر المثل) أى
بالغا ما بلغ كافي المبسوط وهو الاصح وما ذكره في الزيادات من انه لا يجاوز المسمى فهو قوله
كافي التبيين وانما وجب بالغ ما بلغ على ما في المبسوط لانها لم تدخل في العقد كإقدمائه عن البحر
فلا اعتبار للتسمية اصلا فان قلت ما الفرق بينهما وبين ما اذا تزوج اختين في عقدة واحدة
ودخل بهما حيث أوجبتم لكل منهما الاقل من مهر المثل والمسمى قات هو ان كل واحدة منهما
محل لاراد العقد عليها وانما المتع اجمع بينهما فلذلك قلنا بدخولهما في العقد بخلاف ما هنا
فان المحرمة ليست محلا اصلا والله تعالى الموفق ح (قوله وبطل نكاح متعة ومؤقت) قال
في الفتح قال شيخ الاسلام في الفرق بينهما ان يذكر الوقت بلفظ النكاح والتزويج وفي المتعة
أتمتع أو استمتع اه يعنى ما اشتمل على مادة متعة والذي يظهر مع ذلك عدم اشتراط الشهود
في المتعة وتعيين المدة وفي المؤقت الشهود وتعيينها ولا شك انه لا دليل لهم على تعيين كون المتعة
الذي ايسح ثم حرم هو ما اجتمع فيه مادة متع لقطع من الآت بأن كان اذن لهم في المتعة
وليس معناه ان من باشر هذا يلزمه ان يخاطبها بلفظ أتمتع ونحوه لما عرف ان اللفظ
يطلق ويراد معناه فاذا قيل تمتعوا فغناه أوجدوا معنى هذا اللفظ ومعناه المشهور ان يوجد
عقدا على امرأة لاراد به مقاصد عقد النكاح من القرار للولد وتربيته بل الى مدة معينة
ينتهي العقد باتهاها أو غير معينة بمعنى بقاء العقد مادام معها الى ان ينصرف عنها فلا عقد
فيدخل فيه ما بمادة المتعة والنكاح المؤقت ايضا فيكون من افراد المتعة وان عقد بلفظ
التزويج واحضر الشهود اه ملخصا وتبعه في البحر والنهر ثم ذكر في الفتح أدلة تحريم
المتعة وان كان في حجة الوداع وكان تحريم تأييد لاختلاف فيه بين الأئمة وعلماء الامصار الاطافئة
من الشيعة ونسبة الجواز الى مالك كما وقع في الهداية غلط ثم رجح قول زفر بصحة المؤقت
على معنى انه ينقصد مؤبدا ويلغو التوقيت لان غاية الامر ان المؤقت متعة وهو منسوخ
لكن المنسوخ معناها الذي كانت الشريعة عليه وهو ما ينتهي العقد فيه بانتهاء المدة فالغاء
شرط التوقيت اثر المنسوخ وأقرب نظيره الى نكاح الشغار وهو ان يجعل بضع كل من المرأتين
مهرًا للآخرى فانه صح النهي عنه وقلنا يصح موجبا لمهر المثل لكل منهما فلم يلزما النهي
بخلاف ما لو عقد بلفظ المتعة وأراد النكاح الصحيح المؤبد فانه لا ينقصد وان حضره الشهود

(و) صح نكاح (المضمومة
الى محرمة والمسمى) كله
(لها) ولو دخل بالمحرمة
فلها مهر النسل (وبطل
نكاح متعة ومؤقت)

لانه لا يفيد ملك المتعة كلفظ الاحلال فان من احل لغيره طعاما لا يملكه فلم يصلح مجازا عن معنى النكاح كما مر اه ملخصا **(قوله)** وان جهلت المدة كأن يتزوجها الى ان ينصرف عنها كاقدمح **(قوله)** او طالت في الاصح كأن يتزوجها الى ما تبقى سنة وهو ظاهر المذهب وهو الصحيح كما في المعراج لان التأنيث هو المعين لجهة المتعة بجر **(قوله)** وليس منه الخ لان اشتراط القاطع يدل على انعقاده مؤبدا وبطل الشرط بجر **(قوله)** او نوى الخ لان التوقيت انما يكون باللفظ بجر **(قوله)** ولا بأس بتزوج النهاريات وهو ان يتزوجها على ان يكون عندها نهارا دون الليل فتح قال في البحر ويذني ان لا يكون هذا الشرط لازما عليها ولها ان تطلب الميت عندها ليلا لما عرف في باب القسم اه اي اذا كان لها ضرة غيرها وشرط ان يكون في النهار عندها وفي الليل عند ضررتها اما لو لاصرة لها فالظاهر انه ليس لها الطلب خصوصا اذا كانت صنعتها في الليل كالخارس بل سأتى في القسم عن الشافعية ان نحو الخارس يقسم بين الزوجات نهارا واستحسنه في النهر **(قوله)** ويحل له الخ وكذا يحل لها تمكينه من الوطء نعم الاثم في الاقدام على الدعوى الباطلة كفي البحر وثبت الحل متى على قول الامام بنفوذ القضاء بهذا النكاح باطنا وكذا ينفذ ظاهرا اتفاقا فتجب النفقة والقسم وغير ذلك **(قوله)** عند قاض هل المحكم مثله ليحرر ط قلت الظاهر نعم لانهم اتففقوا بينهما في انه لا يحكم بقصاص وحد ودية على عاقلة **(قوله)** نكاح صحيح احتريزه عن الفاسد لانه لا يفيد حل الوطء ولو صدر حقيقة ط **(قوله)** خالية عن الموانع تفسير لكونها محلا للانشاء والموانع مثل كونها مشتركة أو محرر ماله أو زوجة الغير أو معتدة - **(قوله)** وقضى القاضي بنكاحها ويشترط انفاذ القضاء باطنا عند الامام حضور شهود عند قوله قضيت وبه أخذ عامة المشايخ وقيل لا لان العقد ثبت مقتضى صحة قضائه في الباطن وماتت مقتضى صحة الغير لا يثبت بشرائه كالبيع في قوله اعتق عبدك عنى بألف وفي الفتح انه الاوجه ويدل عليه اطلاق المتن بجر قلت لكن ذكر في البحر في كتاب القاضي الى القاضي ان المعتمد الاول **(قوله)** وليكن الخ الجملة خالية **(قوله)** خلافا لهما راجع للمسئلتين وهذا بناء على انه لا ينفذ القضاء باطنا عندها بشهادة الزور ولو في العقود والفسوخ لان القاضي اخطأ بالحجة اذا الشهود كذبة وله ان الشهود صدقة عنده وهو الحجة لتعذر الوقوف على حقيقة الصدق وأمكن تنفيذ القضاء باطنا بتقديم النكاح فنفذ قلعها للمنازعة وطعن فيه بعض المغاربة بأنه يمكنه قطع المنازعة بالطلاق فاجابه الأكمل بأنك ان أردت الطلاق غير المشروع فلا يعتبر أو المشروع ثبت المطلوب اذ لا يتحقق الا في نكاح صحيح وتعبه تليذه قارئ الهداية بان له ان يريد غير المشروع ليكون طريقا لقطع المنازعة وتمتعها تليذه ابن الهمام بان الحق التفصيل وهو انه يصلح لقطع المنازعة ان كانت هي المدعية اما لو كان هو المدعى فلا يمكنها التخلص منه الا بانفاذ باطنا مع ان الحكم أعم من دعواها أو دعواه **(قوله)** ويقولهما يفتي قال الكمال وقول الامام أوجه واستدل له بدلالة الاجماع على ان من اشترى جارية ثم ادعى فسخ بيعها كذبا وبرهن ففضى به حل للبائع وطؤها واستخدامها مع علمه بكذب دعوى المشتري مع انه يمكنه التخلص بالعق وان كان فيه اطلاق ماله فانه ابتلى ببليتين فعليه ان يختار

وان جهلت المدة او طالت في الاصح وليس منه ماله نكحها على ان يطلقها بعد شهر او نوى مكته معها مدة معينة ولا بأس بتزوج النهاريات عني (و) يحل (له و) امرأة ادعت عليه (عند قاض) انه (تزوجها) بنكاح صحيح (وهي) اي والحال انها (محل للانشاء) اي لانشاء النكاح خالية عن الموانع (وقضى القاضي بنكاحها بيته) أقامتها (ولم يكن) في نفس الامر (تزوجها وكذا) تحل له (لو ادعى هو بنكاحها) خلافا لهما وفي الشربلالية عن المواهب وبقولهما يفتي (ولو قضى بطلاقها) بشهادة الزور مع علمها بذلك نفذ (حل لها) التزوج بآخر بعد العدة

أهونهما وذلك ما يسلّم فيه دينه اه وللعامة قاسم رسالة في هذه المسئلة اطال فيها الاستدلال لقول الامام فراجعها قلت وحيث كان الاوجه قول الامام من حيث الدليل على ما حقه في الفتح وفي تلك الرسالة فلا يعدل عنه لما تقرر انه لا يعدل عن قول الامام الا لضرورة او ضعف دليله كما اوضحناه في منظومة رسم الفتى وشرحها (قوله وحل للشاهد) وكذا لغيره بالاولى لعدم علمه بمحققة الحال (قوله لا تنحل لهما) اى للزوج المقضى عليه والزوج الثاني اما الثاني فظاهر بناء على ان القضاء بالزور لا ينفذ باطنا عندها واما الاول فلان الفرفة وان لم تقع باطنا لكن قول ابى حنيفة اورث شبهة ولانه لو فعل ذلك كان زانيا عند الناس فيجدونه كذا في رسالة العلامة قاسم (قوله ما لم يدخل الثاني) فاذا دخل بها حرمت على الاول لوجوب العدة كالنكحة اذا وطئت بشبهة بحر (قوله وهي) اى هذه المسائل الثلاث (قوله كـسيح) اى في كتاب القضاء (قوله والنكاح لا يصح تعليقه بالشرط) المراد ان النكاح المعلق بالشرط لا يصح لامايومه ظاهر العبارة من ان التعليق يلغو ويبقى العقد صحيحا كما في المسئلة الآتية وهذا منشأ بتوهم الدرر الآتى (قوله لتعليقه بالحظر) بفتح الحاء المعجمة والطاء المهملة ما يكون معدوما يتوقع وجوده اه ح (قوله فا في الدر) حيث قال لا يصح تعليق النكاح بالشرط مثل ان يقول لبتنه ان دخلت الدار زوجتك فلانا وقال فلان تزوجتها فان التعليق لا يصح وان صح النكاح (قوله فيه نظل) لانه صرح بعدم صحة النكاح المعلق في الفتح والحلاصة والبرازية عن الاصل والحانية والتاريخية وفتاوى ابى الليث وجامع الفصولين والفتية ولعله اشبه عليه النكاح المعلق على شرط بالنكاح المشروط معه شرط فاسد وبينهما فرق واضح شربلالية (قوله كنز وبتك) بفتح كاف الخطاب (قوله لا يصح) كلام المتن غنى عنه (قوله ولكن لا يبطل الخ) لما كان بتوهم انه لا فرق بين النكاح المعلق بالشرط الفاسد والمقرون بالشرط الفاسد كما وقع لصاحب الدرر آتى بالاستدراك وان كان الثاني مسئلة مستقلة ولذا قال الشارح بعدم بخلاف ما لو علقه بالشرط وفيه تنبيه على منشأ توهم الدرر فافهم (قوله يعنى لو عقد) آتى بالعناية لايهام كلام المصنف ان هذا من تمة المسئلة الاولى مع انه مسئلة مستقلة وانما آتى في اولها بالاستدراك للتنبيه المار (قوله مع شرط فاسد) كما اذا قال تزوجتك على ان لا يكون لك مهر فيصح النكاح ويفسد الشرط ويجب مهر المثل (قوله الا ان يعلقه) استثناء من قوله لا يصح تعليقه بالشرط (قوله ماض) اى مستمر الى الحال وقيد به احترازا عن تعليقه بمستقبل كائن لاحالة كمجيئ الغد وقوله كائن وان كان اسم فاعل وهو حقيقة في الملتبس بالفعل في الحال لكنه يستعمل بالمعنى الثاني فافهم (قوله وكذا الخ) عطف على قوله الا ان يعلقه ومثاله ما في المتن عن الفصول العمدية لوقال تزوجتك بألف درهم ان رضى فلان اليوم فان كان فلان حاضرا انقال رضىت جاز النكاح استحسانا وان كان غير حاضر لم يجز اه (قوله وعنه المصنف بخنا) حيث قال بعد نقل كلام العمدية وينبئ ان يجزى هذا التفصيل في مسئلة التعليق برضا الاب اذا فرق بينهما فيما يظهر اه اى لا فرق بين ان رضى ابى او ان رضى فلان في التفصيل فیهما قلت بل اذا جاز التعليق برضا فلان الاجنبى الحاضر يجوز تعليقه برضا الاب بالاولى لان الاب له ولاية في الجملة وله حق

وحل للشاهد) زورا (تزوجها وحرمت على الاول) وعند الثاني لا تنحل لهما وعند محمد تنحل الاول ما لم يدخل الثاني وهي من فروع القضاء بشهادة الزور كما سيحى (والنكاح لا يصح تعليقه بالشرط) كترزوجتك ان رضى ابى لم يتعد النكاح لتعليقه بالحظر كما في العمدية وغيرها فا في الدر فيه نظر (ولا اضافته الى المستقبل) كترزوجتك غدا او بعد غد لم يصح (ولكن لا يبطل) النكاح بالشرط الفاسد (اما يبطل الشرط دونه) يعنى لو عقد مع شرط فاسد لم يبطل النكاح بل الشرط بخلاف ما لو علقه بالشرط (الا ان يعلقه بشرط) ماض (كائن) لاحالة (فيكون تحقيا) فيعقد في الحال كائن خطب بنتا لابنه فقال ابوها زوجها قبلك من فلان فكذبه فقال ان لم أكن زوجها لفسلان فقد زوجها لابنتك قبيل ثم علم كذبه انقصد لتعليقه بوجود وكذا اذا وجد المعلق عليه في المجلس كذا ذكره جوى زاده وعممه المصنف بخنا

الاعتراض لو الزوج غير كف* وله كمال الشفقة فيختار لها المناسب فكيف يقال بالجواز في الاجنبى دون الاب على انه قد نص على هذا التفصيل في مسألة الاب ايضا في الظهيرية حيث قال لو كان الاب حاضرا في المجلس فقبل جاز فما بحثه المصنف موافق للعنقول (قوله لكن في النهر) استدراك على ما بحثه المصنف وعبارة النهر بعد ان ذكر كلام الظهيرية وهو مشكل والحق ما في الحانية اه والذى في الحانية هو قوله تزوجتك ان اجاز ابى اورضى فقالت قبلت لا يصح لانه تعليق والنكاح لا يحتمل التعليق اه قلت الطاهر حمل ما في الحانية على ما اذا كان الاب غير حاضر في المجلس او على ان ذلك هو القياس لانه في الحانية ذكر بعد ذلك مسألة التعليق برضا فلان فقال ان كان فلان حاضرا في المجلس ورضى جاز استحسانا والا فلا وان رضى اه وبما قلنا يحصل التوفيق بين كلاميه ما لم يثبت الفرق بين الاب وغيره وقد علمت من عبارة الظهيرية عدمه وان الجواز في الاب ثابت بالاولى ولم تر أحدا صرح بتصحيح خلاف هذا حتى يتبع فافهم

باب الولى

لما ذكر النكاح والفاظه ومحله شرع في بيان عاقده وأخره لانه ليس من شروط صحته في جميع الصور والولى فيل بمعنى فاعل ط (قوله وعرفا) اى في عرف اهل اصول الدين قال في البحر وفي اصول الدين هو العارف بالله تعالى بأسمائه وصفاته حسبا يمكن المواظب على الطاعات المجتنب عن الماصى الغير المتهمة في الشهوات والذات كما في شرح العقائد (قوله الوارث) كذا في الفتح وغيره قال الرملى وذكره ملا يبنى اذ احاكم ولى ليس بوارث اه قلت وكذا سيد العبد فالتعريف خاص بالولى من جهة القرابة (قوله على المذهب) وما في البرازية من ان الاب والجد اذا كانا فسقا فللقاضى ان يزوج من الكف* قال في الفتح انه غير معروف في المذهب (قوله ما لم يكن متهنكا) في القاموس رجل منهتك ومتهتك ومستهتك لا يبالى ان يهتك ستره اه قال في الفتح عقب ما قلنا عنه آنا نعم اذا كان متهنكا لا ينفذ تزويجه اياها بنقص عن مهر المثل ومن غير كف* وسأأتى هذا اه وحاصله ان الفسق وان كان لا يسلب الاهلية عندنا لكن اذا كان الاب متهنكا لا ينفذ تزويجه الا بشرط المصلحة ومثله ما سأتى من قول المصنف ولزم ولو يفتن فاحش او يغير كف* ان كان الولى أباه وجداه لم يعرف منهما سوء الاختيار وان عرف لا اه وبه ظهر ان الفاسق المتهنك وهو بمعنى سى الاختيار لا ينسقط ولايته مطلقا لانه لو زوج من كف* بمهر المثل صح كسبأتى ببيانه وهذا خلاف ما مر عن البرازية ولا يمكن التوفيق بحمل ما مر على هذا لان قوله فللقاضى ان يزوج من الكف* يقتضى سقوط ولاية الاب اصلا فانهم (قوله نحوصى) اى كمنون ومعون غير ان الصبي خرج بقوله البالغ والمجنون والمعون بالعاقل ط (قوله ووصى) اى ونحووصى ممن ليس بوارث كعبد وكافره بنت مسلمة او مسلمة بنت كافرة كسبأتى نعم لو كان الوصى قريبا او حاكما يملك التزويج بالولاية كسبأتى في الشرح عند بيان الاولياء (قوله مطلقا على المذهب) اى سواء اوصى اليه الاب بذلك أم لا وفي رواية يجوز وكذا سواء عين له الوصى رجلا في حياته او لا خلافا لما في فتح القدير كسبأتى (قوله والولاية الخ) بفتح الواو وما ذكره تعرفها الفقهاء كفى في البحر

لكن في النهر قيل كتاب
الصرف في مسألة التعليق
برضا الاب والحق الاطلاق
فلتأمل المفتى

باب الولى

(هو) لغة خلاف العدو
وعرفا العارف بالله تعالى
وشرعا (البالسغ العاقل
الوارث) ولو فاسقا على
المذهب ما لم يكن متهنكا
وخرج نحووصى ووصى
مطلقا على المذهب
(والولاية تنفيذ القول
على الغير)

والاقتضاها للفقوى الحجة والنصرة كما في المغرب لكن ما ذكره تعريف لاحد نوعها وهو ولاية الاجبار بقرينة قوله وهي هنا نوعان وأفاد ان المذكور في المتن غير خاص بهذا الباب بل منه ولاية الوصي وقبم الوقف وولاية وجوب صدقة الفطر بناء على ان المراد بتنفيذ القول ما يكون في النفس او في المال اوفيهما معا والمراد في هذا الباب ما يشمل الاول والثالث دون الثاني **(قوله ثبت)** اي الولاية المذكورة والمراد هنا ولاية الاجبار في هذا الباب فقط ففيه شبه الاستخدام والافالولاية المعرفة اعم كما علمت وحيث كانت اعم فليس المراد بها الثابتة لخصوص الولي المعروف بالبالغ العاقل الوارث حتى يرد انه ليس في الملك والامامة اراث وحيث فلا حاجة الى التكلف في الجواب بأن المراد بالارث المأخوذ في تعريف الولي هو اخذ المال بعد الموت من باب عموم الحجاز فالامام يأخذ مال من لا وارث له ليضعه في بيت المال والولي يأخذ كسب عبده المأذون في التجارة بعد موته وان لم يكن ذلك اراثا حقيقة فانه كإقال ط لادليل على هذا الحجاز والتعريف يسان عن مثل هذا فافهم **(قوله قرابة)** دخل فيها العصباء والارحام **(قوله وملك)** اي ملك السيد لعبده او امته **(قوله وولاء)** اي ولاء العاقبة والموالات كما سيأتي **(قوله وامامة)** دخل فيها القاضي المأذون بالتزويج لانه نائب عن الامام **(قوله شاء او أبى)** احتز به عن ولاية الوكيل **(قوله وهي هنا)** فيه شبه الاستخدام لان الولاية المعرفة خاصة بولاية الاجبار وقيد بقوله هنا احترازا عن الولاية في غير التكاح كما قدمناه **(قوله ولاية ندب)** اي يستحب للمرأة تفويض امرها الى وليها كي لا تنسب الى الوقاحة بجر وللخروج من خلاف الشافعي في البكر وهذا في الحقيقة ولاية وكالة **(قوله على المكلفة)** اي البالغة العاقلة **(قوله ولو بكرة)** الاولى ان يقول ولو نيبا ليفيد ان تفويض البكر الى وليها يندت بالاولى لما علمته من علة التدب الا ان يكون مراده الاشارة الى خلاف الشافعي بقرينة ما بعده اي انها تندب لانتجب ولو بكرة عندنا خلافا له **(قوله ولو نيبا)** اشار الى خلاف الشافعي فانه يقول ان ولاية الاجبار منوطة بالكارة فيزوجها بلاذنها ولو بالغة لان كانت نيبا ولو صغيرة فالتيب الصغيرة لاتزوج عنده ما لم تبلغ لسقوط ولاية الاب **(قوله ومعتوه ومروقة)** بالجر فيها عطفًا على قوله الصغيرة لعدم تقييدها بالصغر والاولى تعريفهما بأل لثلا يتوهم عطفهما على نيبا **(قوله صغير الخ)** الموصوف محذوف اي شخص صغير الخ فيشمل الذكر والانثى **(قوله لامكلفة)** الاولى زيادة حرة ليقابل الرقيق ط وهذا تصریح بمفهوم المتن ذكره ليفيد ان قوله فنقد مفرع عليه **(قوله فنقد الخ)** أراد بالتفاذ الصحة وترتب الاحكام من طلاق وتوارث وغيرها لا لزوم اذهو أخص منها لانه ما لا يمكن نقضه وهذا يمكن رفعه اذا كان من غير كف فتوقله في الثربالاية اي يتعقد لازما في اطلاقه نظر واحترز بالجرة عن المروقة ولو مكتوبة اوأم ولد وبالمكلفة عن الصغيرة والجنونة فلا يصح الابولى كما قدمه واما حديث ايتا امرأة نكحت نفسها بغير اذن ولها فنكاحها باطل فنكاحها باطل فنكاحها باطل وحبسه الترمذى وحديث لانكاح الابولى رواه ابو داود وغيره فعارض بقوله صلى الله عليه وسلم الايم احق بنفسها من ولها رواه مسلم وابوداود والترمذى والنسائي ومالك في الموطأ والاي

ثبت باربع قرابة وملك وولاء وامامة شاء او أبى وهي هنا نوعان ولاية ندب على المكلفة ولو بكرة ولاية اجبار على الصغيرة ولو نيبا ومعتوه ومروقة كما افاده بقوله (وهو) اي الولي (شرط) حجة (نكاح صغير ومجنون ورقيق) لامكلفة (فنقد نكاح حرة مكلفة بلا) رضا (ولي)

من لا زوج لها بكراً أولاً فإنه ليس لاولى الامباشرة العقد اذا رضيت وقد جعلها احق منه به
 وترجح هذا بقوة السند والاتفاق على صحته بخلاف الحديثين الاولين فانهما ضعيفان او
 حسانان او يجمع بالتخصيص او بأن النفي للكمال او بأن براد بالولى من يتوقف على اذنه اى
 لانكاح الابن له ولاية لينفى نكاح الكافر للمسلمة والمعتوه والعبد والامة والمراد بالباطل
 حقيقته على قول من لم يصحح ما بشرته من غير كفء او حكمه على قول من يصححه اى
 للولى ان يطلعه وكل ذلك سائغ في الحلاقات النصوص ويجب ارتكابه لدفع المعارضة وتام
 الكلام على ذلك مبسوط في الفتح **(قوله والاصل الخ)** عبارة البحر والاصل هنا ان كل
 من يجوز تصرفه في ماله بولاية نفسه الخ فإنه يخرج الصبي المأذون فإنه وان جاز تصرفه في ماله
 لكن لا بولاية نفسه لكن يرد على العكس المحجورة فإنها تملك النكاح وان لم تملك التصرف
 في ماله على قولهما بالبحر على الحر فالاصل مبنى على قول الامام تأمل **(قوله)** اذا كان
 عصبه (اى بنفسه فلا يرد العصبه بالغير كالبت مع الابن ولا العصبه مع الغير كالاخت مع البنت
 كما في البحر ح **(قوله في غير الكفء)** اى فى تزويجها نفسها من غير كفء وكذا له
 الاعتراض في تزويجها نفسها باقل من مهر مثلها حتى يتم مهر المثل أو يفرق القاضي كاسد كره
 المصنف في باب الكفاءة **(قوله فيفسخه القاضي)** فلا تثبت هذه الفرقة بالاقضاء لانه يجتهد
 فيه وكل من الخصمين يتشبه بدليل فلا يفسخ النكاح الا بغير القاضي والنكاح قبله صحيح
 يشوارثان به اذا مات احدهما قبل القضاء وهذه الفرقة فيفسخ عددا الطلاق ولا يجب
 عندها شئ من المهران وقعت قبل الدخول وبعدها لها المسمى وكذا بعد الحلو الصحيحة
 وعليها العدة ولها نفقة العدة لانها كانت واجبة فتح ولها ان لا تتمكن من الوطء حتى يرضى
 الولي كما اختارها الفقيه ابو الليث لان الولي عسى ان يفرق فيصير وطء شبهة واما على المفتى به
 الآتى فهو حرام لعدم الاعتقاد أفاده في البحر **(قوله وتجدد)** اى اعتراض الولي بتجدد
 النكاح كما تزوجها الولي باذنها من غير كفء فطلقها ثم زوجت نفسها منه تأييداً لذلك
 الولي التفريق ولا يكون الرضا بالاول رضا بالتانى فتح وقيد بتجدد النكاح لانه لو طلقها رجعا
 ثم راجعها في العدة ليس للولى الاعتراض كما ذكره في الذخيرة **(قوله)** ما لم يسكت حتى تلد
 زاد اغظ يسكت للاشارة الى ان سكوتها قبل الولادة لا يكون رضا وان هذه ليست من المسائل
 التى تزل فيها السكوت منزلة القول كاستأنى الاشارة اليها وبفهم منه انه لو لم يسكت بل خاصم
 حين علم فكذلك بالاولى فافهم لكن يبقى الكلام فيما لو لم يعلم اصلا حتى ولدت فهل له حق
 الاعتراض ظاهراً المتن لا وظاهر الشرح نعم تأمل **(قوله)** لئلا يضيع الولد اى بالتفريق بين
 ابويه فان بقاها مجتمعين على تربيته احفظ له بلا شبهة فافهم **(قوله)** وينبئ الخ البحث
 لصاحب البحر ح **(قوله)** ويقتضى في غير الكفء الخ قيد بذلك لئلا يتوهم عوده الى قوله فنفذ
 نكاح الخ ولا احتراز عما لو تزوجت بدون مهر المثل فقد علمت ان للولى الاعتراض ايضا والظاهر
 انه لا خلاف في صحة العقد وان هذا القول المفتى به خاص بغير الكفء كما اشار اليه الشارح ولم
 أر من أجرى هذا القول في المسئتين والفرق امكان الاستدراك باتمام مهر المثل فلذا قالوا له
 الاعتراض حتى يتم مهر المثل او يفرق القاضي فاذا اتم المهر زال سبب الاعتراض بخلاف

والاصل ان كل من تصرف
 فى ماله تصرف فى نفسه
 وما لا فلا (وله) اى للولى
 (اذا كان عصبه) ولو غير
 محرم كابن عم فى الاصح
 خاتية وخرج ذوو الارحام
 والام والقاضى (الاعتراض
 فى غير الكفء) فيفسخه
 القاضى ويتجدد بتجدد
 النكاح (ما لم) يسكت حتى
 (تلد منه) لئلا يضيع الولد
 وينبئ الحاق الجبل الظاهر
 به (ويقتضى) فى غير الكفء

عدم الكفاءة هذا ماظهرلى فافهم (قوله بعدم جوازه اصلا) هذه رواية الحسن عن ابى حنيفة وهذا اذا كان لها ولى لم يرض به قبل العقد فلا يفيد الرضا بعده بجر واما اذا لم يكن لها ولى فهو صحيح نافذ مطلقا اتفاقا كما بينى لان وجه عدم الصحة على هذه الرواية دفع الضرر عن الاولياء اماهى فقد رضيت بأسقاط حقها ففتح وقول البحر لم يرض به يشمل ما اذا لم يعلم اصلا فلا يلزم التصريح بعدم الرضا بل السكوت منه لا يكون رضا كما ذكرنا فلا بد حينئذ لصحة العقد من رضاه صريحا وعليه فلو سكنت قبله ثم رضى بعده لا يفيد فاي تأمل (قوله وهو المختار للفتوى) وقال شمس الأئمة وهذا اقرب الى الاحتياط كذا فى تصحيح العلامة قاسم لانه ليس كل ولى يحسن المرافعة والحصومة ولا كل قاض يعدل ولو احسن الولى و عدل القاضى فقد يترك افة للتردد على ابواب الحكام واستئقالات نفس الحصومات فيتقرر الضرر فكان منعه دفعاله فتح (قوله نكحت) نعم لمطلقه وقوله بالارضا متعلق بنكحت وقوله بعد ظرف للرضا والضمير فى معرفته للولى وفى اياه لغیر الكفء وقوله بالارضا انى منصب على المقيد الذى هو رضا الولى والقيد الذى هو بعد معرفته اياه فيصدق بنفى الرضا بعد المعرفة وبعدها وبوجود الرضا مع عدم المعرفة فى هذه الصور الثلاثة لا تحل وأما تحل فى الصورة الرابعة وهى رضا الولى بغير الكفء مع علمه بانه كذلك اهـ قلت والانسب ان يقول مع علمه به عينا لما فى البحر لو قال الولى رضيت بتزوجها من غير كفء ولم يعلم بالزوج عينا هل يكفى صارت حادثة الفتوى وينبى لا يكفى لان الرضا بالمجهول لا يصح كما ذكره فى الحاشية فيما اذا استأذنها الولى ولم يسم الزوج فقال لان الرضا بالمجهول لا يتحقق ولم أره منقولاه وأقره فى النهر لكن ليس على عمومها لما سياتى فى كلام الشارح انها لو فوض الامر اليه يصح كقولها زوجى من تختاره ونحوه * قال الحبر الرملى ومقتضاه ان الولى لو قال لها انا راض بما تقعين اوزوجى نفسك ممن تختارين ونحوه انه يكفى وهو ظاهر لانه فوض الامر اليها ولانه من باب الاسقاط اهـ (قوله فايحفظ) قال فى الحقائق شرح المنظومة النسفية وهذا مما يجب حفظه لكثرة وقوعه اهـ وقال الكمال لان الحل فى الغالب يكون غير كفء واما لو باشر الولى عقد الحلل فانها تحل للاول اهـ وفى البحر وهذا كله اذا كان لها ولى والا فهو صحيح مطلقا اتفاقا (قوله وهو ظاهر الرواية) وبه افق كثير من المشايخ فقد اختلف الاتقاء بجر لكن علمت ان الثانى اقرب الى الاحتياط (قوله قبل العقد اوبعده) فيه ان الرضا قبل العقد يصح على كل من الاول والثانى واما المبنى على الاول فقط فهو الرضا بعد العقد فانه يصح عليه لاعلى الثانى المتفق به كما قدمناه عن البحر وكلام المتن يومه انه على الثانى لا يكون رضا البعض كالكل ولا وجه له ولعل الشارح قصد بما ذكره دفع هذا الابهام تأمل (قوله ثبوت لكل كمال) لانه حق واحد لا تجزأ لانه ثبت بسبب لا تجزأ بجر (قوله كولاية امان وقود) فاذا امن مسلم حربيا لمسلم آخر ان يتعرض للحربى او لماله واذا عفا احد اولياء القصاص ليس لولى آخر طلبه حـ (قوله وسنحققه فى الوقف) حيث زاد على ما هنا مما يقوم فيه البعض مقام الكل بعض مستحق الوقف ينتصب خصما عن الكل وكذا بعض الورثة وكذا اثبات الاعسار فى وجه احد الغرماء وولاية المطالبة بازالة الضرر العام عن طريق المسلمين (قوله والا حل) اى وان لم يستووا فى الدرجة وقد رضى الابدع فلا يقرب

(بعدم جوازه اصلا) وهو المختار للفتوى (الفساد الزمان) فلا تحل مطلقة ثلاثا نكحت غير كفء . بلا رضا لى بعد معرفته اياه فايحفظ (و) بناء (على الاول) وهو ظاهر الرواية (فرضا البعض) من الاولياء قبل العقد او بعده (كالكل) لثبوت لكل كمال كولاية امان وقود وسنحققه فى الوقف (لو استووا فى الدرجة و الا فلا يقرب) منهم (حق الفسخ

الاعتراض بجر عن الفتح وغيره **(قوله وان لم يكن لها ولي الخ)** اى عصبه كأمه والاولى التعبير به وهذا الذى ذكره المصنف من الحكم ذكره فى الفتح بحثا بصيغة يبنى اخذ من التعليل بدفع الضرر عن الاولياء وانها رضىت باسقاط حقها وجزم به فى البحر قبعة المصنف والظاهر انه لو كان لها عصبه صغير فهو بمنزلة من لاولى لها لانه لا ولاية له وكذا لو كان عبدا او كافرا كما يشير اليه الشارح عند قوله الولي فى النكاح العصبه الخ كما سنبينه هناك وعلى هذا فلو بلغ او عتق او اسلم لا يجعده له حق الاعتراض وامام لو كان لها عصبه غائب فهو كالخاضر لان ولايته لا تنقطع بدليل انه لو زوج الصغيرة حيث هو صحيح وان كان لهما ولي آخر حاضر على ما فيه من الخلاف كلساني والظاهر ايضا ان هذا فى البالغة اما الصغيرة فلا يصح لانها لم ترض باسقاط حقها الا ترى انها لو كان لها عصبه فزوجها من غير كفء لم يصح فكذا اذا لم يكن لها عصبه هذا كله ما ظهر لى فقها من كلامهم ولم أره صريحا **(قوله مطابقا)** اى سواء نكحت كفو او غيره **(قوله اتفاقا)** اى من القائلين برواية ظاهر المذهب والقائلين برواية الحسن المفتى بها **(قوله)** اى ولي له حق الاعتراض (يوهم ان الولي فى قوله وان لم يكن لها ولي المراد به ما يشمل الارحام وليس كذلك كما علمت فلما نسب ذكر هذا التفسير هناك ليعلم المراد فى الموضوعين ويرتفع الابهام المذكور **(قوله ونحوه)** بالرفع عطفا على قبضه اى ونحو قبض المهر كقبض الثقة او الخاصة فى احدهما وان لم يقبض وكالتجهيز ونحوه فتح **(قوله ان كان الخ)** كذا ذكره فى الذخيرة واقره فى البحر والنهر والشر بنبالية وشرح المقدسى وظاهره ان هذا شرط فى الرضادالة فقط وان مجرد العلم بعدم الكفاءة لا يكتفى هنا بخلاف الرضا الصريح حيث يكتفى فيه العلم فقط لكن هذا مخالف لاطلاق المتن ولم يذكره فى الفتح ولا فى كافى الحاكم الذى جمع كتب ظاهر الرواية وايضا فوجهه غير ظاهر الا ان يكون الفرق المخطاط رتبة الدلالة عن الصريح فليتأمل وصورة المسئلة ان تكون هذه المرأة تزوجت غير كفء فخاصم الولي واثبت عند القاضي عدم الكفاءة فقبض الولي المهر قبل التفريق او فرق القاضي بينهما ثم تزوجه ثانيا بالاذن الولي فقبض المهر **(قوله كما لا يكون الخ)** مكرر بقوله المار ما لم يسكت حتى تلد **(قوله واما تصديقه الخ)** قال فى البحر قيد بالرضا لان التصديق بأنه كفؤ من البعض لا يسقط حق من انكره قال فى المبسوط لو ادعى احدا لا ولاية ان الزوج كفؤ واثبت الآخر انه ليس بكفء يكون له ان يطالبه بالتفريق لان المصدق ينكر سبب الوجوب وانكار سبب الشيء لا يكون اسقاطا له اه وفى الفوائد الناجية أقام عليها شاهدين بعد الكفاءة أو أقام زوجها بالكفاءة لا يشترط لفظ الشهادة لانه اخبار **(قوله ولا تخبر البالغة)** ولا الحر البالغ والمكاتب والمكاتب ولو صغيرين ح عن القهستاني **(قوله البكر)** اطلقها فشملم اذا كانت تزوجت قبل ذلك وطلقت قبل زوال البكارة فتزوج كما تزوج الابكار نص عليه فى الاصل بحر **(قوله وهو السنة)** بأن يقول لها قبل النكاح فلان تحطيك او يذكر كرك فسكت وان زوجها بغير استئثار فقد اخطأ السنة وتوقف على رضاها بحر عن المحيط واستحسن الرحمنى ما ذكره الشافعية من ان السنة فى الاستئذان ان يرسل اليها نسوة ثقات ينظرن ما فى نفسها والام بذلك اولى لانها تطلع على ما لا يطلع عليه غيرها اه **(قوله او وكيله او رسوله)** الاول ان يقول وكلتك تستأذن لى فلانة فى كذا والثانى ان

وان لم يكن لها ولي فهو (اى العقد (مصحح) نافذ (مطلقا) اتفاقا (وقبضه) اى ولي له حق الاعتراض (المهر ونحوه) ما يبدل على الرضا (رضا) دلالة ان كان عدم الكفاءة ثابتا عند القاضي قبل محاصته والا لم يكن رضا كالا) يكون (سكوته) رضاه لم تلد واما تصديقه بأنه كفء فلا يسقط حق الباقيين مبسوط (ولا تخبر البالغة البكر على النكاح) لا تقطاع الولاية بالبلوغ (فان استأذنها هو) اى الولي وهو السنة (او وكيله او رسوله او زوجها) وليها

يقول اذهب الى فلانة وقل لها ان اناك فلانا يستأذك في كذا **(قوله)** واخبر هارسوله الخ) افاد ان قول المصنف اوزوجها محمول على ما اذا زوجها في غيبتها وهذا وان كان خلاف المتبادر منه لكن يرجحه دفع التكرار مع قوله الآتي وكذا اذا زوجها عندها فسكتت وفي البحر واختلف فيما اذا زوجها غير كف* فبلغها فسكتت فقالا لا يكون رضا وقيل في قول ابي حنيفة يكون رضا ان كان الزوج اباً او جداً وان كان غيرها فلا كما في الثانية اخذاً من مسألة الصغيرة المزوجة من غير كف* اه قال في التهر وجزم في الدراية بالاول بلفظ قالوا **(قوله)** او فضولي عدل شرط في الفضولي العدالة أو العددي فكيف اخبار واحد عدل او مستورين عند ابي حنيفة ولا يكفي اخبار واحد غير عدل ولها نظائر ستأتي متفرعات القضاء **(قوله)** فسكتت) اي البكر البالغة بخلاف الابن الكبير فلا يكون سكوتها رضا حتى يرضى بالكلام كافي الحاكم **(قوله)** عن رده قيد به اذ ليس المراد مطلق السكوت لانها لو بلغها الخبر فكلمت بأجنبي فهو سكوت هنا فيكون اجازة فلو قالت الحمد لله اخترت نفسي أو قالت هو دبغ لا اريده فهذا كلام واحد فهو رد بحر **(قوله)** مختارة) اما لو اخذها عطاس او سعال حين اخبرته فله اذهب قالت لا ارضى او اخذها ثم ترك فقالت ذلك صح ردها لان سكوتها كان عن اضطرار بحر **(قوله)** غير مستهزئة) ونحك الاستهزاء لا يخفى على من يحضره لان الضحك اما جعل اذا دلالة على الرضا فاذا لم يدل على الرضا لم يكن اذا بحر وغير **(قوله)** او بكت بلا صوت) هو المختار للفتوى لانه حزن على مفارقة أهلها بحر اي وانما يكون ذلك عند الاجازة معراج **(قوله)** فاني الوقاية والملتقى) اي من انه هو والبكاء بلا صوت اذن ومعه رد **(قوله)** فيه نظر) اي لخالفته لما في المعراج ولا يخفى ما فيه فان ما في الوقاية والملتقى ذكر مثله في التقاية والاصلاح والتون مقدمة على الشروع وفي شرح الجامع الصغير لقاضخان وان بكت كان رداً في احدى الروايتين عن ابي يوسف وعنه في رواية يكون رضا قالوا ان كان البكاء عن صوت وويل لا يكون رضا وان كان عن سكوت فهو رضا اه وبه ظهير ان اصل الخلاف في ان البكاء هل هو رد أولاً وقوله قالوا الخ توفيق بين الروايتين فعنى لا يكون رضا انه يكون رداً كما فهمه صاحب الوقاية وغيره وصرح به ايضا في الذخيرة حيث قال بعد حكاية الروايتين وبعضهم قالوا ان كان مع الصياح والصوت فهو رد والافهو رضا وهو الاوجه وعليه الفتوى ه كيف والبكاء بالصوت والويل قرينة على الرد وعدم الرضا وعن هذا قال في الفتح بعد حكاية الروايتين والمعول اعتبار قرائن الاحوال في البكاء والضحك فان تعارضت او اشكل احتيط اه فقد ظهر لك ان ما في المعراج ضعيف لا يعول عليه **(قوله)** فهو اذن) اي وان لم تعلم انه اذن في الفتح **(قوله)** اي توكل في الاول) اي فيما اذا استأذنها قبل العقد حتى لو قالت بعد ذلك لا ارضى ولم يعلم به الولي فزوجها صح كافي الظهيرية لان الوكيل لا ينزل حتى يعلم بحر **(قوله)** فلو تعدد الزوج الخ) عبارة البحر ولو زوجها وليان متساويان كل واحد منهما من رجل فاجازتهما معا بطلا لعدم الاولوية وان سكنت بقا معوقين حتى تحيز احدهما بالقول او بالفعل وهو ظاهر الجواب كافي البدائع اه ولا يخفى ان هذا في الاجازة والكلام الآن في التوكيل اي الاذن قبل العقد لكن الظاهر ان الحكم لا يختلف في الموضوعين ان زوجها معا بعد الاستئذان اما لو استأذنها فسكتت فزوجها متعاقبا من رجلين ينبغي ان

واخبر هارسوله او فضولي
عدل (فسكتت) عن رده
مختارة (او نحك غير
مستهزئة او تبسمت او بكت
بلا صوت) فلو بصوت
لم يكن اذا ولا رد حتى لو
رضيت بعده انقدم معراج
وغيره فاني الوقاية والملتقى
فيه نظر (فهو اذن) اي
توكيل في الاول ان اتحد
الولي فلو تعدد الزوج لم
يكن سكوتها اذا

واجازة في الثاني ان بقى النكاح لا يوطل بموته ولو قالت بعد موته زوجتي ابي بأمرى وانكرت الورثة فالقول لها فترت وتعتد ولو قالت بغير أمرى لكنه باغى فرضت فالقول لهم وقولها غيره اولى منه رد قبل العقد لا بعده ولو زوجها لنفسه فسكوتهما رد بعد العقد لا قبله ولو استأذنها في معين فردت ثم زوجها منه فسكتت صح في الاصح بخلاف ما لو بلغها فردت ثم قالت رضيت لم يجز لبطانها بالرد ولذا استحسنوا التجديد عند الزفاف لان الغالب اظهار الفرة عند حاجة السماء ولو استأذنها فسكتت فوكل من يزوجه ممن ساء جاز ان عرف الزوج والمهر كفي القنية واستشكه في البحر بأنه ليس للوكيل ان يوكل بلا اذن مقتضاه عدم الجواز وانها مستثناة (ان علمت بالزوج) انه من هو لظهور الرغبة فيه اوعته

قوله ضمير المرأة لعل النسخة التي وقمت للمعشي ليس فيها لفظ

يصح السابق منهما لعدم المزاحم فافهم (قوله واجازة) عطف على توكيل وقوله في الثاني أي فيما اذا استأذنها بعد العقد وهذا هو الاصح وفي رواية لا يكون السكوت بعد العقد رضا كما بسطه في الفتح وقدمنا الخلاف أيضا فيما اذا زوجها غير كف فباغىها فسكتت (قوله لا يوطل بموته) لان الاجازة شرطها قيام العقد بغير (قوله فاقول لها) لان الاصل ان المسلم المكلف لا يعتد الا بالعقد الصحيح النافذ (قوله فاقول لهم) لانها أقرت ان العقد وقع غير تام ثم ادعت النفاذ بعد ذلك فلا يقبل منها لمكان التهمة بغير حينئذ فلا تترث وهل تمتد فان كانت صادقة في نفس الامر فلا شك في وجوب العدة عليها ديانة والا فلا نعم لو أرادت ان تزوج تنع وتؤاخذها بقولها واما لو تزوجت في الذخيرة لو تزوجت المرأة ثم ادعت العدة فقال الزوج تزوجتك بعد هذا فالقول قوله لانه يدعى الصحة اه فلعلمه يقال هنا كذلك لان اقرارها السابق لم يثبت من كل وجه هذا ماظهر لي (قوله وقولها غيره) أي غير هذا الزوج (قوله رد قبل العقد لا بعده) فروق بينهما بأنه يحتمل الاذن وعدمه فقبل النكاح لم يكن النكاح فلا يجوز بالشك وبعده كان فلا يبطل بالشك كذا في الظهيرية وهو مشكل لانه لا يكون نكاحا لا بعد الصحة وهي بعد الاذن فالظاهر انه ليس بأذن فهما بحر واصل الاشكال لصاحب الفتح وأجاب عنه المقدسي بأن العقد اذا وقع ثم ورد بعده ما يحتمل كونه تقريرا له او كونه رد اترجى بوقوعه احتمال التقرير واذا ورد قبله ما يحتمل الاذن وعدمه ترجح الرد لعدم وقوعه فيمنع من ابقائه لعدم تحقق الاذن فيه (قوله ولو زوجها لنفسه الخ) محترز قول المصنف أو زوجها أي ان الولي لو تزوجهما كائن المأذون تزوج بنت عمه البكر البالغ بغير اذنها فباغىها فسكتت لا يكون رضا لانه كان اصلا في نفسه فضوليا في جانب المرأة فلم يتم العقد في قول ابي حنيفة ومحمد فلا يعمل الرضا واما استأمرها في التزويج من نفسه فسكتت جازا جمعا بغير عن الحانية والحاصل ان الفضولي ولو من جانب اذا تولى طرفي العقد لا يتوقف عقده على الاجازة عنده بل يقع باطلا بخلاف ما لو باشر العقد مع غيره من اصيل او ولي او وكيل او فضولي آخر فانه يتوقف اتفاقا كما سيأتي آخر باب الكفاية (قوله فسكتت) اما لو قالت حين بلغها قد كنت قلت اني لا ارد فلانا ولم ترد على هذا لم يجز النكاح لانها اخبرت انها على ابائها الاول ذخيرة (قوله بخلاف ما لو باغىها الخ) لان نفاذ التزويج كان موقوفا على الاجازة وقد بطل بالرد والرد في الاول كان للاستئذان لا للتزوج العارض بعده لكن قل في الفتح الاوجه عدم الصحة لان ذلك الرد الصريح يضعف كون ذلك السكوت دالة الرضا اه واقربه في البحر وقد يقال انه قد تكون عامة بعد ذلك بحسن حاله وقد يكون ردها الاول حيا مانا علمته من ان الغالب اظهار الفرة عند حاجة السجاع ولو كانت على امتاعها الاول لمصرحت بالرد كما صرح به الاول ولم تستع منه (قوله ان عرف) بالبناء للمجهول ونائب الفاعل ضمير المرأة والذي في البحر ان عرفت (قوله والمهر) ينبغي ان يكون على الخلاف كما في مسألة المتن الآتية ح (قوله واستشكه في البحر الخ) يؤيده ما قدمناه اول النكاح في ان قوله زوجتي توكيل او ايجاب عن الخلاصة او قال الوكيل عبا بنتك فلان فقال وهبت لا يتعقد ما لم يقل الوكيل بعده قبلت لان الوكيل لا يتلأ التوكيل اه فهذا يدل على ان الوكيل ليس له التوكيل في النكاح وانه ليس من المسائل التي استثنوا من هذه القاعدة وقال الرحمن هناك وفي حاشية

الحوى على الاشياء عن كلام محمد في الاصل ان مباشرة وكيل الوكيل بحضرة الوكيل في النكاح لا تكون كمباشرة الوكيل بنفسه بخلافه في البيع وفي مختصر عصام انه جعله كالبائع فباشرته بحضرة كباشرته بنفسه اه فيمكن ان يكون ما في القنية مفرا على رواية عصام لكن الاصل وهو المبسوط من كتب ظاهر الرواية فالظاهر عدم الجواز فانهم **(قوله)** ولو في ضمن العام) وكذا لو سمي لها فلا نافي فسكرت فيه ان يزوجهما من ايهما شاء بجر **(قوله)** لو يحصون عبارة الفتح وهم محصورون معروفون لها اه ومقتضاها انها لو تفرقهم لم يصح وان كانوا محصورين **(قوله)** والا لا كقولك أزواجك من رجل أو من نكح بجر **(قوله)** ما لم تقوض له الامر اما اذا قالت انا راضية بما فعله انت بعد قوله ان اقوما يخطبوك او ورجي ممن تختاره ونحوه فهو استئذان صحيح كافي الظهيرية وليس له بهذه المقالة ان يزوجهما من رجل ردت نكاحه اولا لان المراد بهذا العموم غيره كالتوكيل بتزويج امرأة ليس للوكيل ان يزوجه مطلقته اذا كان الزوج قد شكك منها للوكيل واعلمه بطلاقها كافي الظهيرية بجر **(قوله)** لا العلم بالهر) أشار بتقدير العلم الى المصنف راعى المعنى في عطفه المهر على التزوج واصل التركيب بشرط العلم بالزوج المهرح **(قوله)** وقيل يشترط) أشار الى ضعفه وان قال في الفتح انه الاوجه لان صاحب الهداية صحح الاول وقال في البحر انه المذهب اقول الذخيرة ان اشارات كتب محمد تدل عليه اه قلت وعلى القول باشتراط تسميته يشترط كونه مهر المثل فلا يكون السكوت رضا بدونه كافي البحر عن الزيلى وبقى على القول بعدم الاشتراط فهل يشترط ان يزوجه بمهر المثل حتى لو نقص عنه لم يصح العقد الا برضاها صارت حادثة الفتوى ورأيت في الحاشية عشر من البزاية وان لم يذكر المهر فزوج الوكيل بأكثر من مهر المثل بما لا يتغابن الناس فيه او بقل من المثل بما لا يتغابن فيه الناس صح عنده خلافا لها لكن للاولياء حق الاعتراض في جانب المرأة دفعا للعار عنهم اه اى اذا رضيت بذلك ومقتضاه انه اذا كان الوكيل هو الولي كافي حاشيتنا ورضيت به صح والافلا تأمل **(قوله)** وما صحه في الدرر) أى من التفصيل وهو ان الولي ان كان أباً او جداً فذكر الزوج يكفي لان الاب لو نقص عن مهر المثل لا يكون الا لمصلحة تزويد عليه وان كان غيرها فلا بد من تسمية الزوج والمهر **(قوله)** عن الكافي) أى ناقلا تصحيحه عن الكافي فانهم **(قوله)** رده الكمال) بقوله وما ذكر من التفصيل ليس بشئ لان ذلك في تزويج الصغيرة بحكم الجبر والكلام في الكبيرة التي وجب مشاورتها والاب في ذلك كالا جني **(قوله)** ان علمته) أى الزوج واما المهر ففيه ما مر أتفا كتبه عليه في البحر **(قوله)** في سبع وثلاثين مسألة مذكورة في الاشياء) اى في قاعدة لا ينسب الى ساكت قول وذكر الحاشية عبارته بتمامها وزاد عليها ط عن الحموى مسائل أخر سبكرها الشارح في الفوائد التي ذكرها بين كتاب الوقف وكتاب البيوع وسأقي الكلام عليها كما هاهنا ان شاء الله تعالى **(قوله)** كأجني) المراد به من ليس له ولاية فشمع الاب اذا كان كافرا او عبدا او مكاتبا لكن رسول الولي قائم مقامه فيكون سكوتها رضا عند استئذانه كافي الفتح والوكيل كذلك كما في البحر عن القنية **(قوله)** او ولي بعيد) كالاخ مع الاب اذا لم يكن الاب غالبا غيبة منقطعة كافي الحاشية **(قوله)** فلا عبرة لسكوتها) وعن

ولو في ضمن العام كجرائي
أولى عى لو يحصون والا
ما لم تقوض له الامر (١)
العلم بالمهر) وقيل يشترط
وهو قول المتأخرين بجر
عن الذخيرة وأقره المصنف
وما صحه في الدرر عن
الكافي رده الكمال) وكذا
اذا تزوجهما الولي عندها
بحضرتها (فسكرت) صح
(في الاصح) ان علمته كامر
والسكوت كالتعاقق في سبع
وبلدين مسألة مذكورة
في الاشياء) فان استأذنها
غير الاقرب) كأجني أو
ولي بعيد (فلا) عبرة
لسكوتها (بل لا بد من
القول

الكرخي يكفى سكوتها فتح **(قوله كالتيب البالغة)** اما الصغيرة فلا استئذان في حها كالسكر الصغيرة فتح **(قوله الافى السكوت)** حيث يكون سكوت البكر البالغة اذنا في حق الولي الاقرب ولا يكون اذنا في التيب البالغة مطلقا والاستثناء منقطع لان قول المصنف كالتيب تشبيه بالبكر التي استأذنها غير الاقرب وهذه لا فرق بينها وبين التيب البالغة في السكوت **(قوله)** لان رضاها يكون بالدلالة **(الح)** اشار الى ما أورده الزيلعي على الكثر وغيره من ان رضاها لا يقتصر على القول فانه لا فرق بينهما في اشتراط الاستئذان والرضا وفي ان رضاها قد يكون صريحا وقد يكون دلالة غير ان سكوت البكر رضا دلالة لحياها دون التيب لان حياها قد قل بالممارسة فتخاص المصنف عن ذلك بزيادة قوله او ما هو في معناه **(الح)** لكن أجاب في الفتح بان الحق ان الكل من قبيل القول الاتحكيين فيثبت دلالة لانه فوق القول أى لانه اذا ثبت الرضا بالقول يثبت بالتحكيين من الوطء بالاولى لانه أدل على الرضا واعترضه في البحر بان قبول التهنية ليس بقول بل سكوت زاد في النهر ولهذا عدوه في مسائل السكوت قلت وفيه نظر لان مقتضى كلام الفتح ان المراد بقول التهنية ما يكون قولاً باللسان لا مجرد السكوت لان مراده ادخال الجميع تحت القول ولذا لم يستثن الاتحكيين ولا ينافيه قوله من قبيل القول لان مراده انه من قبيل القول الصريح بالرضا مثل قولها رضيت ونحوه بدليل انه قال قبله انه يكون اما بالقول كنغ ورضيت وبارك الله لنا واحسنت أو بالدلالة كطلب المهر أو التفقة **(الح)** ثم قال والحق ان الكل من قبيل القول أى من قبيل المقول الذي ذكره واما قوله في النهر ولهذا **(الح)** فيه ان المذكور في مسائل السكوت قولهم اذا سكيت الاب ولم ينفذ الولد مدة التهنية لزمه ومعناه سكت عن نفي الولد لاعن جواب التهنية واما الجواب عن اعتراض البحر بان قول الفتح انه من قبيل القول أى لامن القول حقيقة بل هو منزل مثله فلا يرد السكوت عند التهنية ففيه انه لو كان مراده ذلك لم ينتج الى استثناء التحكيين ولم يكن فيه دفع لما أورده الزيلعي لان الزيلعي يقول ان الدلالة بمنزلة القول في الالتزام فافهم نعم الذي يظهر ما قاله الزيلعي لان الظاهر ان طلب المهر ونحوه لا ينافي ان يكون بالقول ولذا عبر الشارح بقوله من فعل يدل على الرضا ومقتضاه ان قبض المهر ونحوه رضا كامن من جعله رضا دلالة في حق الولي وبه صرح في الحانية بقوله الولي اذا زوج التيب فرضيت بقلبيها ولم تظهر الرضا بلسانها كان لها ان ترد لان المعتبر فيها الرضا باللسان او الفعل الذي يدل على الرضا نحو التحكيين من الوطء وطلب المهر وقبول المهر دون قبول الهدية وكذا في حق الغلام **(قوله)** ودخوله بها **(الح)** هذا مكرر والظاهر انه تحريف والاصل وخلقته بها فان الذي في البحر عن الظهيرية ولو خلا به رضاها هل يكون اجازة لارواية لهذه المسئلة وعندى ان هذا اجازة اه وفي البرازية الظاهر انه اجازة **(قوله)** والضحك سرورا احتراز عن الضحك استهزاء قال في البحر واما الضحك فذكر في فتح القدير اولاً لانه كالسكوت لا يكفى وسلم هنا انه يكفى وجعله من قبيل القول لانه حروف اه قلت وما هنا هو الموافق لما صرح به الزيلعي وغيره **(قوله)** ونحو ذلك كقبول المهر كامن عن الحانية والظاهر ان مثله قبول التفقة **(قوله)** بخلاف خدمته أى ان كانت تخدمه من قبل ففي البحر عن المحيط والظهيرية ولو أكلت من طعامه أو خدمته كما كانت فليس رضا دلالة **(قوله)** أى نطة هي من فوق الى اسفل والظفرة عكسها **(قوله)**

كالتيب (البالغة لا فرق بينهما الافى السكوت لان رضاها يكون بالدلالة كما ذكره بقوله (أو ما هو في معناه) من فعل يدل على الرضا (كطلب مهرها) ونفقتها (وتمكينها من الوطء) ودخوله بها برضاها ظهيرية (وقبول التهنية) والضحك سرورا ونحو ذلك بخلاف خدمته أو قبول هديته (من زالت بكارتها بوشة) أى نطة (أو) درور (حيض أو) حصول (جراحة أو تعيس)

اي كبر (اي بلا تزويج في النهر عن الصباح يقال غناب الجارية تنفس بضم النون غنوا
وعننا فهو غانس اذا طلل مكثها بعد ادراكها في منزل اهلها حتى خرجت عن عداد الابكار
(قوله بكر حقيقة) خبر من وفي الظهيرة البكر اسم لامرأة لم تجامع بكناح ولا غيره اه لان
مصيبها اول مصيب لها ومنه الباكورة لاول الثمار والبكرة بضم الباء لاول النهار وحصل
كلامهم ان الزائل في هذا المسائل العذرة اي الجدة التي على المحل لا البكرة فكانت بكرا حقيقة
وحكما ولذا تدخل في الوصية لابكار بنى فلان ولا يراد الجارية لو شريت على انها بكر فوجدت
زائفة العذرة بشئ من ذلك له ردها لان المتعارف من اشتراط البكرة صفة العذرة افاده في
البحر (قوله كنفريق بجب) اي كذات تفريق الخ ط وهو تنظير في كونها بكرا حقيقة
وحكما لا تميل فلا يردان هذه ما زالت عذرتها فكيف يشبهها بمن زالت عذرتها ح (قوله
او طلاق) عطف على تفريق لاي على جب ح (قوله بعد خلو) يصلح ظرفا للتفريق والطلاق
والموت لكن لما كان قوله قبل الوطء ظرفا للاخيرين فقط لعدم امكان الوطء في الاول اما في
الجب فظاهر واما في العنة فلان الوطء يمنع التفريق كان الانسب تعلقه بالاخيرين فقط وفهم من
قوله بعد خلو انه لو وقع الطلاق او الموت قبل الخلو كانت بكرا حقيقة وحكما بالاولى وقيد
بقوله قبل ووطء لانها بعد ووطء ثيب حقيقة وحكما اه ح (قوله وهذا فقط بكر حكما)
اراد بالحكمي ما ليس بحقيقي بدلالة المقابلة كما هو المتبادر ولذا حاول الشارح في عبارة المصنف
فقد خبرا لمن ومبتداً لبكر والا فعبارة المصنف في نفسها صحيحة لان الحقيق حكمي ايضا
والحكمي اعم لانه قد يكون غير حقيقي ولكن لما كان المتبادر من اطلاق الحكمي ارادة ما ليس
بحقيقي اول عبارة المصنف ولم يقل بكر حكما فقط لما قلنا فافهم (قوله ان لم يتكرر ولم
تجدبه) هذا معنى قولهم ان لم يشتهر زناها بكتفي يسكوتهما لان الناس عرفوها بكرا فعيونها
بالنطق فيكتفي يسكوتهما كي لاتعطل عليها مصالحها وقد ندب الشارع الى ستر الزنا فكانت
بكرا شرعا بخلاف ما اذا اشهر زناها (قوله والا) صادق بثلاث صور ما اذا تكرر منها
الزنا ولم تجد او حدث ولم يتكرر او تكرر وحدث ح (قوله كوطوءة بشبهة) اي فانها
ثيب حقيقة وحكما ح (قوله او نكاح فاسد) عطف على بشبهة اي كوطوءة بكناح فاسد
فافهم اما اذ لم يوطأ فيفهم بكر حقيقة وحكما كما في النكاح الصحيح ط (قوله وقالت رددت)
اي ولم يوجد منها ما يدل على الرضا كما في الشرع بلالية ط (قوله ولا بينة لهما) قيد به لان
ايهما اقام البينة قبلت بينته بجر وان اقامها فيما تى في قوله ولو برهنا (قوله ولم يكن دخل
بها طوعا) بان لم يدخل او دخل كرها واحترزه عما اذا دخل بها طوعا حيث لاتصدق دعوى
الرد في الاصح لان المتكبرين من الوطء كالأقرار وعن هذا صحح في الولولية انها لو اقامت بعد
الدخول البينة على الرد لم تقبل لكن في حاشية الغزى على الاشياء انه وقع اختلاف التصحيح
في قبول بينتها بعد الدخول على انها كانت ردت النكاح قبل الاجازة في البرازية ان المذكور
في الكتب انها تقبل وصحح في الوقعات عدمه لتأقضا في الدعوى والصحيح القبول لانه
وان بطلت الدعوى فالبينة لاتبطل لقيامها على تحريم الفرج والبرهان عليه مقبول بلا
دعوى قال الغزى وقد ألف شيخنا العلامة على المقدسى فيها رسالة اعتمد فيها تصحيح القبول

اي كبر (بكر حقيقة)
كنفريق بجب او غنة
او طلاق او موت بعد خلو
قبل ووطء (او زنا) وهذه
فقط (بكر حكما) ان لم
يتكرر ولم تجدبه والا فثيب
كوطوءة بشبهة او نكاح
فاسد (قال الزوج للبكر
البالغة) بلفظ النكاح
فكتت وقالت رددت)
النكاح (ولا بينة لهما) على
ذلك (ولم يكن دخل بها
طوعا) في الاصح

(قوله فاقول قولها) لانه يدعى لزوم العقد وملك البضع والمرأة تدفعه فكانت منكبة ولا يقبل قول وليها عليها بالرضا لانه يقر عليها بنسب الملك واقراءه عليها بالنكاح بعد بلوغها غير صحيح كذا في الفتح ويبنى ان لا تقبل شهادته لو شهد مع آخر بالرضا لكونه ساعيا في اتمام ماصدر منه فهو منهم ولم أره منقولا بغير قلت وفي الكافي للحاكم الشهيد واذا زوج الرجل ابنته فانكرت الرضا فشهد عليها ابوها وأخوها لم يجر اه فتأمل * ثم اعلم انه ذكر في البحر في باب المهر عند الكلام على النكاح الفاسد مانعه واذا ادعت فساد وهو محتمل فاقول له وعلى عكسه فرق بينهما وعليها العدة والمهر نصف المهر ان لم يدخل والكل ان دخل كذا في الحاشية ويبنى ان يستثنى منه ما ذكره الحاكم الشهيد في الكافي من انه لو ادعى احدها ان النكاح كان في صغره فاقول قوله ولا نكاح بينهما ولا مهر لهما ان لم يكن دخل بها قبل الادراك اه مافي البحر قلت وقد علل الاخيرة في البرازية عن المحيط بقوله لاختلافهما في وجود العقد وعللها في الاخيرة بقوله لان النكاح في حالة الصغر قبل اجازة الولي ليس بنكاح معنى الخ وذكر قبله ان الاختلاف لو في الصحة والفساد فاقول لمدعى الصحة بشهادة الظاهر ولو في اصل وجود العقد فاقول لمنكر الوجود قلت وعلى هذا فلا استثناء لان مافي الحاشية من الاول وما في الكافي من الثاني ولعل وجه قوله في الحاشية وعلى عكسه فرق بينهما الخ كونه مؤاخذا بأقراره فيسرى عليه ولذا كان لها المهر ثم ان الظاهر ان مانع فيه من قبيل الاختلاف في اصل وجود العقد لان الرد سير الايجاب بالقبول وكذا المسئلة الآتية هذا ما ظهروا (قوله على المتخ به) وهو قولهما وعنده لا يمين عليها كسأى في الدعوى في الاشياء الستة بغير (قوله لانه وجودي الخ) جواب عما يقال ان يمينه على سكوتها يمينه على النفي وهي غير مقبولة فاجاب بأن السكوت وجودي لانه عبارة عن ضم الشفتين ويلزم منه عدم الكلام كافي المراجع زاد في البحر او هو نفي محيط به علم الشاهد فيقبل كالمو ادعت ان زوجها تكلم بما هو رده في مجلس فبهرن على عدم التكلم فيه تقبل وكذا اذا قال الشهود كنا عندها ولم نسمعها تسكلم ثبت سكوتها كافي الجوامع اه ولا يخفى ان الجواب الاول مبنى على المنع والثاني على التسليم ويبحث في الاول في السعدية تافي شرح العقائد من ان السكوت تولد كلامه وأقره عليه في نه قلت ويمكن الجواب بأن هذا تفسير باللازم ويبحث في الثاني ايضا بأنه مخالف لما في ايمان الهداية من باب اليمين في الحج والصلاة من ان الشهادة على النفي غير مقبولة مطلقا احاط به علم الشاهد اولا اه وكذا قال في البحر هناك الحاصل ان الشهادة على النفي المقصود لا تقبل سواء كان نفيًا سورة او معنى وسواء احاط به علم الشاهد اولا اه قات وهذا في غير الشرط فهو قل ان لم ادخل الدار اليوم فكذا فاشهد انه دخلها تقبل (قوله فيمنها اولى) لاثبات الزيادة أعني الرد فانه زائد على السكوت بغير (قوله الا ان يبرهن على رضاها او اجازتها) أي فيترجح يمينه لاستوائهما في الاثبات وزيادة يمينه باثبات اللزوم كذا في الشرح وعزاه في النهاية لغيرنا في وكذا هو في غير كتاب من الفقهاء لكن في الخلاصة عن ادب القاضى للخصاف ان يمينها اولى ففي هذه الصورة اختلاف المشايخ ولعل وجهه ان السكوت لما كان مما تتحقق الاجازة به لم يلزم من الشهادة بالاجازة كونها بامر زائد على السكوت مالم يصرحوا بذلك كذا في الفتح وتبعه في البحر واستفيد منه التوفيق بين

(فالقول قولها) يمينها على المتخ به وتقبل يمينه على سكوتها لانه وجودي بضم الشفتين ولو برهن فيمنها اولى الا ان يبرهن على رضاها أو اجازتها

القولين يحمل الاول على ماذا صرح الشهود بأنها قالت أجزت اورضيت وحل الثاني على ما اذا شهدوا بأنها أجازت اورضيت لاحتال اجازتها بالسكوت فانهم **(قوله كالأزواجها الح)** اي ان الاختلاف في البلوغ كالاختلاف في السكوت كافي النهر **(قوله مثلا)** فالمراد الولي المخبر **(قوله فان القول لها)** لانها اذا كانت مراقة كان المخبر به يحمل التوث فيقبل خبرها لانها منكورة وقوع الملك عليها ح عن البحر **(قوله ان ثبت ان سنها تسع)** تفسير للمراقة كيدل عليه كلام المتح ح **(قوله وكذا لو ادعى المراهق بلوغه)** بأن باع ابوه ماله فقال الابن أنا بالغ ولم يصح البيع وقال المشتري والاب انه صغير فالقول للابن لانه يتكرز والملكه وقد قيل بخلافه والاول اصح بحر عن الذخيرة **(قوله ولو برهنا الح)** ذكره في البزاية عقب المسئلة الاولى وكأن الشارح أخره ليفيد ان الحكم كذلك في المستثنين فانهم استشكل بعض المحشين تصور البرهان على البلوغ قنت وهو ممكن بالحل او الاحبال او سن البلوغ او رؤية الدم او المنى كما في الشهادة على الزنا **(قوله على الاصح)** راجع لسئلة المراهقة والمراهق فقد نقل التصحيح فيهما في البحر عن الذخيرة **(قوله بخلاف قول الصغيرة)** اي التي زوجها غير الاب والجد اما من زوجها فلا خيار لها ط **(قوله ردت حين بلغت الح)** اي قالت بعدما بلغت ردت النكاح واخترت نفسى حين ادركت ليقبل قولها لان الملك ثابت عليها وتريد بذلك ابطال التات عليها كافي الذخيرة فانهم وهذا علم ان قولها ذلك بعد البلوغ وكأنه سهاها صغيرة باعتبار ما كان زمن العقد اى التحقق صغرها وقته بخلاف المراهقة المحتمل بلوغها وقته **(قوله ولو حالة البلوغ)** بأن قالت عند القاضي او الشهود ادركت الآن وفسخت فانه يصح كايًا تبيان **(قوله وللولى الآتى بيانه)** اي في قوله الولي في النكاح العصبه بنفسه الح واحترز به عن الولي الذى له حق الاعتراض فانه ينخص العصبه كأم وعن الوصى غير القريب كأم وبأتى ايضا **(قوله انكاح الصغير والصغيرة)** قيد بالانكاح لان اقراره به عليهما لا يصح الا بشهود او بتصديقهما بعد البلوغ كاسيذ كره المصنف آخر الباب ولو قال وللولى انكاح غير المكلف والرقيق لشمع المعنوه ومخوه * تمة * ليس اغير الاب والجد ان سلم الصغيرة قبل قبض ما معنوه قبضه من المهر ولو سلمها الاب له ان يمنعها افاده ط وتامه في البحر قلت وليس له تسليمها للدخول بها قبل الطاقه الوطء ولا عبرة للسن كاسيذ كره الشارح في آخر باب المهر **(قوله ولو ثيبا)** صرح به لخلاف الشافعي فان علة الاجار عنده البكارة وعندنا العجز بعدم العقل او نقصانه توضيحه في كتب الاصول **(قوله كمعنوه ومجنون)** اي ولو كبيرين والمراد كمعنوه معنوه الح فيشمع الذكر والاثى قال في النهر فللولى انكاحهما اذا كان الجنون مطبقا وهو شرع ماعليه الفتوى وفي منية المفتى باع مجنون او معنوها تنق ولاية الاب كما كانت فلوجن او عته بعد البلوغ تعود في الاصح وفي الحانية زوج ابنه البالغ بلا اذنه فجن قالوا يبنى للاب ان يقول اجزت النكاح على ابني لانه يملك انشاء بعد الجنون **(قوله ولزم النكاح)** اي بلا توقف على اجازة احد وبلا نوت خيار في تزويج الاب والجد والمولى وكذا الابن على ما يأتى **(قوله ولو بنين فاحش)** هو ملايتغاب الناس فيه اى لا يحملون الغبن فيه احترازا عن الغبن اليسير وهو ما يتغابون فيه اى يحملونه قال في الجوهره والذى يتغاب فيه الناس مادون نصف المهر

(كالزوجها ابوها) مثلا
زاعما عدم بلوغها (فقلت
انا بالغة والنكاح لم يصح
وهي مراقة وقال الاب)
او الزوج (بل هي صغيرة)
فان القول لها ان ثبت ان
سناها تسع وكذا لو ادعى
المراهق بلوغه ولو برهنا
فبيته البلوغ اولى (على
الاصح) بخلاف قول
الصغيرة ردت حين بلغت
وكذبها الزوج فالقول له
لانكحاره زوال ملكه لو
اختلف بعد زمان البلوغ
ولو حالة البلوغ فالقول
لها شرح وهبانية
فليحفظ (ولولى) الآتى
بيانه (انكاح الصغير
والصغيرة) جبرا (ولو
ثيبا) كمعنوه ومجنون
شعرا (ولزم النكاح
ولو بنين فاحش)

كذا قاله شيخنا موفق الدين وقيل مادون العشر اه فعل الاول الغبن الفاحش هو النقص
فما فوقه وعلى الثاني العشر فما فوقه تأمل **(قوله بنقص)** الباء لتصوير الغبن اى ان الغبن
يتصور في جانب الصغيرة بالنقص عن مهر المثل وفي جانب الصغير بالزيادة **(قوله)** او زوجها بغير
كف) بأن زوج ابنة امة او بنته عبدا وهذا عند الامام وقال لا يجوز ان يزوجه بغير كف
ولا يجوز الخط ولا الزيادة الا بما يتغابن الناس ح عن المنع ولا يبنى ذكر المثل الاول لان
الكفاءة غير معتبرة في جانب المرأة للرجل افاده في الشرع بلالية ونحوه في ط قلت وعن هذا
قال الشارح او زوجها مضافا الى ضمير المؤنثة مع تعميمه في الغبن الفاحش بقوله بنقص
مهرها وزيادة مهره فله دره ماله مهره فافهم لكن في هذا كلام نذكره قريبا **(قوله)** الزوج
بنفسه احتقر به عما اذا وكل وكلا بتزويجها وسيأتي بيانه قريبا ح **(قوله)** غبن كان عليه
ان يقول او بغير كف ولو قال الزوج بنفسه على الوجه المذكور كما قال في المنع اسلم من هذا
ح **(قوله)** وكذا المولى اى اذا زوج الصغير او الصغيرة المرقوقين ثم اعتقهما ثم بلغا
فان نكاحهما لازم ولو من غير كف او بغير مهر المثل ولا يثبت لهما خيار البلوغ لكمال ولاية
المولى فهو اقرب من الاب والجد ولان خيار العلق يفتى عنه ط وهذا هو الصواب في
التصوير واما تصوير المسئلة بما اذا كان الاعتاق قبل التزويج فغير صحيح لانه في هذه
الصورة يثبت لهما خيار البلوغ كما سنذكره والكلام في اللزوم بلا خيار كما في الاب والجد
فافهم **(قوله)** وابن المجنونة) ومثلها المجنون قال في البحر المجنون والمجنونة اذا زوجهما الابن
ثم افاقا لاختيار لهما **(قوله)** لم يعرف منهما الخ اى من الاب والجد ويبنى ان يكون الابن
كذلك بخلاف المولى فانه يتصرف في ملكه فيبني نفوذ تصرفه مطلقا كصرفه في سائر
امواله رحمتي فافهم **(قوله)** مجانة وفسقا) نصب على التمييز وفي المغرب الماجن الذى لا يبالي
ما يصنع وما قيل له ومصدره المجون والمجانة اسم منه والفعل من باب طلب اه وفي شرح
الجمع حتى لو عرف من الاب سوء الاختيار لسفهه او لطمعه لا يجوز عقده اجماعا اه **(قوله)**
وان عرف لا يصح النكاح استشكل ذلك في فتح القدير بما في التوازل لو زوج بنته الصغيرة
من ينكر انه يشرب المسكر فاذا هو مدمن له وقالت لا ارضى بالنكاح اى بعدما كبرت ان
لم يكن يعرفه الاب بشره وكان غلبة اهل بيته صالحين فالتكاح باطل لانه انما زوج على ظن
انه كف اه قال اذ يقتضى انه لو عرفه الاب بشره فالتكاح نافذ مع ان من زوج بنته
الصغيرة القابلة للتخلق بالخير والشر ممن يعلم انه يشرب فاسق فسوء اختياره ظاهر ثم اجاب بأنه
لا يلزم من تحقق سوء اختياره بذلك ان يكون معروفا به فلا يلزم بطلان النكاح عند تحقق سوء
الاختيار مع انه لم يتحقق للناس كونه معروفا بمثل ذلك اه والحاصل ان المانع هو كون الاب
مشهورا بسوء الاختيار قبل العقد فاذا لم يكن مشهورا بذلك ثم زوج بنته من فاسق صح
وان تحقق بذلك انه سيء الاختيار واشتهر به عند الناس فلو زوج بنتا اخرى من فاسق
لم يصح الثاني لانه كان مشهورا بسوء الاختيار قبله بخلاف العقد الاول لعدم وجود المانع
قبله ولو كان المانع مجرد تحقق سوء الاختيار بدون الاشتهار لازم حاله المسئلة اعنى قولهم ولزم
النكاح لو بغين فاحش او بغير كف ان كان المولى أبا او جدا ثم اعلم ان ما مر عن التوازل من

نقص مهرها وزيادة
مهره (او زوجها بغير
كف' ان كان المولى)
الزوج بنفسه بغين (ابا
او جدا) وكذا المولى
وابن المجنونة (لم يعرف
منهما سوء الاختيار)
مجانة وفسقا (وان عرف لا)
يصح النكاح اتفاقا وكذا
لو كان سكران

ان النكاح باطل معناه انه سيطل كما في الذخيرة لان المسئلة مفروضة فيما اذا لم ترض البنت
 بعدما كبرت كما صرح به في الحانية و الذخيرة وغيرها وعليه يحمل ما في الفتية زوج بنه
 الصغيرة من رجل ظنه حرا الاصل وكان متقا فهو باطل بالاتفاق اه وعلم من عبارة الفتية
 انه لا فرق في عدم الكفاءة بين كونه بسبب الفسق او غيره حتى لو زوجها من فقير او ذي حرفة
 دينية ولم يكن كنفوا لها لم يصح فقصر ابن الهمام كلامهم على الفاسق مما لا ينبغي كما افاده في
 البحر وما ذكرنا من ثبوت الخيار للبنت اذا بلغت انما هو في الصغيرة اما لو زوج الاولياء
 الكبيرة باذنها ولم يعلموا عدم الكفاءة ثم ظهر عدمها فلا خيار لاحد كما سيذكره الشارح اول
 الباب الآتي ويأتى تمام الكلام عليه هناك **(قوله)** فزوجها من فاسق الخ وكذا لو زوجها
 بغيب فاحش في المهر لا يجوز اجاءا والصاحي يجوز لان الظاهر من حال السكران انه لا يتأمل
 اذ ليس له رأى كامل فبقى نقصان ضررا محضا والظاهر من حال الصاحي انه يتأمل بحر
 عن الذخيرة ثم قال وكذا السكران لو زوج من غير الكف كفى الحانية وبه علم ان المراد بالاب
 من ليس بسكران ولا عرف بسوء الاختيار اه قلت ومقتضى التعليل ان السكران او
 المعروف بسوء الاختيار لو زوجها من كف بمهر المثل صح لعدم الضرر المحض ومعنى قوله
 والظاهر من حال الصاحي انه يتأمل اى انه لو فور شفقتة بالابوة لا يزوج بنه من غير كف
 او بغيب فاحش المصاحبة تزيد على هذا الضرر كعالمه بحسن العشرة معها وقلة الاذى ونحو
 ذلك وهذا مفقود في السكران وسي الاختيار اذا خالف اظهر عدم رأيه وسوء اختياره في
 ذلك **(قوله)** اى غير الاب وأبيه الاول ان يزيد والابن والمولى للمامر **(قوله)** ولو الام
 او القاضى هو الاصح لان ولايتهما متأخرة عن ولاية الأخ والم فاذا ثبت الخيار في الحاجب
 ففي المحجوب أولى بحر وقصور الرأى في الام ونقصان الشفقة في القاضى ذخيرة لكن
 سنذكر في مسئلة عضل الاقرب ان تزويج القاضى نيابة عنه فليس لها الخيار ويأتى تمامه
 هناك **(قوله)** لو عين لو كيلة القدر اى الذى هو غيب فاحش نهر وكذا لو عين له رجلا غير
 كف كما يحتمه العلامة المقدسى * (تنبيه) * ذكر في شرح المجمع ان تزويج الاب الصغير
 والصغيرة من غير كف او بغيب فاحش جائز عندنا لا عندنا ثم قال وفي المحيط الوكيل بالنكاح
 اذا زاد او نقص عن مهر المثل فعلى هذا الاختلاف اه وهذا خلاف ما ذكره الشارح
 تبعاً لما في البحر عن الفتية وقد يجاب بأن الوكيل في عبارة شرح المجمع ليس المراد به وكيل
 الاب بل وكيل الزوج او الزوجة البالغين بقرينة ما في البدائع حيث ذكر الخلاف السابق
 ثم قال وعلى هذا الخلاف التوكيل بأن وكل رجل رجلا بأن يزوجه امرأة فزوجها كزمن
 مهر مثلها مقدار ما لا يتغابن الناس في مثله او وكلت امرأة رجلا بأن يزوجه من رجل
 فزوجها بدون صداق مثلها او من غير كف اه وقدمناه ايضا عن البرازية وعليه فلامنافاة
 فقدر **(قوله)** لا يصح النكاح من غير كف مثله قول الكثر ولو زوج طفله غير كف
 او بغيب فاحش صح ولم يجز ذلك لغير الاب والجد ومقتضاه ان الاخ لو زوج اخاه الصغير امرأة
 ادنى منه لا يصح وفيه ما مر عن الشرع بلالية من ان الكفاءة لا تعتبر للزوج كما سأتى في بابها
 ايضا وقدمنا ان الشارح اشار الى ذلك ايضا وقد راجعت كثيرا فلم ار شيئا صريحا في ذلك نعم

فزوجها من فاسق او شرير
 او فقير او ذي حرفة دينية
 لظهور سوء اختياره فلا
 تعارضه شفقته المظنونة
 بحر (وان كان المزوج
 غيرها) اى غير الاب
 وابيه ولو الام او القاضى
 او وكيل الاب لكن في
 النهر بخلاف عين لو كيلة
 القدر صح (لا يصح)
 النكاح (من غير كف)
 او بغيب فاحش

مطلب مهم
 هل للعصبة تزويج الصغير
 امرأة غير كف له

رأيت في البدائع مثل ما في الكتر حيث قال واما انكاح الاب والجد الصغير والصغيرة
فالكفاءة فيه ليست بشرط عند ابي حنيفة لصدوره ممن له كمال النظر لكمال الشفقة بخلاف
انكاح الاخ والعلم من غير كفاءة فانه لا يجوز بالاجماع لانه ضرر محض اه فقوله بخلاف الحق
ظاهر في رجوعه الى كل من الصغير والصغيرة وعلى هذا فمضى عدم اعتبار الكفاءة للزوج
ان الرجل لو زوج نفسه من امرأة ادنى منه ليس لعصيانه حق الاعتراض بخلاف الزوجة
وبخلاف الصغيرين اذا زوجهما غير الاب والجد هذا مظهره في وسنذكر في اول باب الكفاءة
ما يؤيده والله اعلم **(قوله اسلا)** اي لا لازما ولا موقوفا على الرضا بعد البلوغ قال في فتح القدير
وعلى هذا ابقي الفرع المعروف للزوج العلم الصغيرة حرة الجدمن معتق الجدمن فكبرت وأجازت
لا يصح لانه لا يمكن عقدا موقوفا اذا جيز له فان الم ونحوه لم يصح منهم التزوج بغير الكفاءة
اه قال في البحر ولذا ذكر في الحانية وغيرها ان غير الاب والجد اذا زوج الصغيرة فالا حوط
ان يزوجه امرئين مرة بغير مسمى ومرة بغير التسمية لانه لو كان في التسمية نقصان فاحش ولم
يصح النكاح الاول يصح الثاني اه وليس للتزوج من غير كفاءة حيلة كالا لاني **(اه قوله)**
صح ولهما فسخه) اي بعد بلوغهما والحيلة قصد بها لفظها مرفوعة لتحل على انها بدل من ما
او تحكية بقول محذوف اية ثلاثا وقوله وهم خير عن ما وعبارة صدر الشريعة في مته وصح
انكاح الاب والجد الصغير والصغيرة بغير فاحش ومن غير كفاءة لا غيرها وقال في شرحه اي
لو فعل الاب والجد عند عدم الاب لا يكون للصغير والصغيرة حق الفسخ بعد البلوغ وان فعل
غيرهما فلهما ان يفسخا بعد البلوغ اه ولا يخفى ان الوهم في عبارة الشرح وقد نبه على
وهمه ابن الكمال وكذا المحقق التفتازاني في التلويح في بحث العوارض وذكر انه لا يوجد له
رواية اصلا وأجاب القهستاني بان حجة بالغين الفاحش نقلها في الجواهر عن بعضهم وبغير
كفاءة نقده في الجامع قال بعضهم قال وهذا يدل على وجود الرواية اه قلت وفيه نظر فان
ما كان قولنا لبعض المشايخ لا يلزم ان يكون فيه رواية عن أئمة المذهب ولا سيما اذا كان قولنا
ضعيفا مخالفا لما في مشاهير كتب المذهب المعتمدة **(قوله)** ولكن لهما خيار البلوغ) دفع به توهم
اللزوم المتبادر من العبارة واطاق فحمل المذممين والسلمين وما اذا زوجت الصغيرة نفسها
فاجاز اولي لان الجواز ثبت باجازة الولي فالتحقق بنكاح باشره بحر عن المحيط **(قوله)** وملحق
بهما) كالتحجوت والمجنونة اذا كان الزوج لهما غير الاب والجد والابن كان اخا او عمًا مثالا قال
في الفتاوى بعد ان ذكر العصباء وكل هؤلاء ثبت لهم ولاية الاجبار على البنت والذكر في حال
صغرها او كبرها اذا جانا مثلا غلام بلغ غافلا ثم جن فزوجه ابوه وهو رجل جاز اذا كان
مطلقا فاذا افاق فالا خياره وان زوجه اخوه فافاق فله الخيار اه **(قوله)** بالبلوغ) اي اذا علما
قبله او عنده قهستاني **(قوله)** او العلم بالنكاح بعده) اي بعد البلوغ بان بلغا ولم يعلما به
ثم علما بعده **(قوله)** لتقصير الشفقة) اي ولتقصير الرأي في الام وهذا جواب عن قول ابي
يوسف انه لا خيار لهما اعتبارا بما لو زوجهما الاب والجد **(قوله)** وينفى عنه خيار العتق)
اعلم ان خيار العتق لا يثبت للذكر بل للانثى فقط صغيرة او كبيرة فاذا زوجها مولاهما ثم اغتقها
فلهما الخيار لانه كان يزول ملك الزوج عليها بملقتين فصار لا يزول الا بثلاث لكن لو صغيرة

اصلا) و ما في صدر
الشريعة صح ولهما فسخه
وهم) وان كان من كفاءة
وبهم المثل صح) لكن
(لهما) اي للصغير وصغيرة
وملحق بهما) خيار الفسخ
ولو بعد الدخول (بالبلوغ
او العلم بالنكاح بعده)
لتقصير الشفقة وينفى
عنه خيار العتق ولو
بلغت وهو صغير فرق

قوله ولكن لهما خيار
البلوغ في نسخ الشرح
التي بأيدينا خيار الفسخ
بالبلوغ اه مصححه

لا تخير مالم تبلغ فاذا بلغت خيرها القاضى خيار العتق لاختيار البلوغ وان ثبت لها ايضا لان
الاول اعم فينتظم الثانى تحته وقبل لا يثبت لها خيار البلوغ وهو الاصح هكذا ذكره محمد
في الجامع لان ولاية المولى ولاية كاملة لانها بسبب الملك فلا يثبت خيار البلوغ كما في الاب
والجد ولو زوج عبده الصغير حرة ثم اعتقه ثم بلغ فليس له خيار بلوغ ولا خيار عتق لان
انكاح المولى باعتبار الملك لا بطريق النظر له بخلاف ما اذا زوجه بعد العتق وهو صغير لانه
بطريق النظر هذا خلاصة ما في الذخيرة من الفصل السابع عشر ونحوه في جامع الصغار
للامام الاستروشنى وفي البحر عن الاسيدجاني لو اعتق امته الصغيرة او لامته زوجها ثم بلغت فان
لها خيار البلوغ اه اى لمام من ان ولايته عليها بطريق النظر ولانها ولاية اعتاق وهى
متأخرة عن جميع العصابات فلهذا خيار البلوغ كما في ولاية الاخ والعلم بل اولى بخلاف مالو
زوجها قبل الاعتاق ثم بلغت فانه ليس لها خيار بلوغ كما مر لان ولاية الملك أقوى من ولاية
الاب والجد والحاصل ان خيار العتق لا يثبت للذكر الرقيق صغيرا او كبيرا وثبت للانثى
مطلقا اذا زوجها حالة الرق وان خيار البلوغ يثبت للصغير والصغيرة اذا زوجها بعد العتق
وانه لا يثبت لهما اذا زوجها قبله لا استقلا ولا اتباعا لخيار العتق للصغيرة على الصحيح فقوله
ويفنى عنه خيار العتق مبنى على الضعيف **(قوله)** بحضرة ابيه او وصيه (فان لم يوجد احدهما
ينصب القاضى وصيا يخاضع فيحضره ويطلب منه حجة للصغيرة تبطل دعوى الفرقة من بينه
على رضاها بالنكاح بعد البلوغ او تأخيرها طلب الفرقة والا يخلفها الخصم فان حلفت يفرق
بينهما الحل كما بحضرة الخصم بلا انتظار الى بلوغ الصبي ادب الاوصياء عن جامع الفصولين
قلت والظاهر ان وصى الاب مقدم على الجد كما صرحوا به في باب ثم رأيت هنا في جامع الصغار
قال في امرأة الصبي لو وجدته مجبوا بالقاضى يفرق بينهما بمحضومتها ولو وجدته عنبا ينتظر
بلوغه ثم قال فان لم يكن له أب ولا وصى فالجد او وصيه خصم فيه فان لم يكن نصب القاضى عنه
خصما اى فانهم **(قوله)** بشرط القضاء (اى لان في اصله ضعفا يتوقف عليه كالرجوع في
الهيئة وفيه ايماء الى ان الزوج لو كان غائبا لم يفرق بينهما مالم يحضر للزوم القضاء على الغائب
نهر قات وبه صرح الاستروشنى في جامعه **(قوله)** للفسخ (اى هذا الشرط انما هو للفسخ
لالتبوت الاختيار وحاصله انه اذا كان المزوج للصغير والصغيرة غير الاب والجد فلهما الخيار
بالبلوغ او العلم به فان اختيار الفسخ لا يثبت للفسخ الا بشرط القضاء فلذا فرع عليه بقوله
فيتوارثان فيه اى في هذا النكاح قبل ثبوت فسخه **(قوله)** ويلزم كل المهر (لان المهر كايلىزم
جميعه بالدخول ولو حكما كالحلوة الصحيحة كذلك يلزم بموت احدهما قبل الدخول اما بدون
ذلك فيسقط ولو الخيار منه لان الفرقة بالخيار فسح للعقد والعقد اذا انسخ يجعل كأنه لم
يكن كفى النهر **(قوله)** ان من قبلها) اى وليست بسبب من الزوج كذا في النهر واحتز به عن
التخير والامر باليد فان الفرقة فيما وان كانت من قبلها لكن لما كانت بسبب من الزوج
كانت طلاقا **(قوله)** لا ينقص عدد طلاق (فلو جدد العقد بعده ملك الثلاث كفى الفسخ
(قوله) ولا يلحقها طلاق (اى لا يلحق المعتدة بعدة الفسخ في العدة طلاق ولو صرحا به وانما
تلزما العدة اذا كان الفسخ بعد الدخول وما ذكره الشارح نقله في البحر عن النهاية على

بحضرة ابيه او وصيه
بشرط القضاء للفسخ
(فيتوارثان فيه) ويلزم
كل المهر ثم الفرقة ان من
قبلها ففسخ لا ينقص عدد
طلاق ولا يلحقها طلاق

خلاف ما بحثه في الفتح وقيد بعد الفسخ لما في الفتح من ان كل فرقة بطلاق يلحقها الطلاق في
العدة الا في اللعان لانه يوجب حرمة مؤبدة اه وسأني بيان ذلك مستوفى ان شاء الله تعالى
قيل باب تفويض الطلاق **(قوله الا في الردة)** يعني ان الطلاق الصريح يلحق المرتدة في عدتها
وان كانت فرقتها فسحا لان الحرمة بالردة غير متأبدة لارتفاعها بالاسلام فيقع طلاقه عليها في
العدة مستتبعا فأنته من حرمتها عليه بعد الثلاث حرمة مغبية بوط « زوج آخر كذا في الفتح
واعترضه في التهر بأنه يقتضي قصر عدم الوقوع في العدة على ما اذا كانت الفرقة بما يوجب
حرمة مؤبدة كالنكيل والارضاع وفيه مخالفة ظاهرة لظاهر كلامهم عرف ذلك من تصفحه
اه اى لتصریحهم بعدم اللحاق في عدة خيار العتق والبلوغ وعدم الكفاءة ونقصان المهر
والسي والمهاجرة والاباء والارتداد ويمكن الجواب عن الفتح بان مراده بالتأييد ما كان من
جهة الفسخ وذكر في اول طلاق البحر ان الطلاق لا يقع في عدة الفسخ الا في ارتداد احدها
وتفريق القاضي باباه احدها عن الاسلام لكن الشارح قيل باب تفويض الطلاق قال
تبعا للمنع لا يلحق الطلاق عدة الردة مع اللحاق فيقيد كلام البحرنا بعدم اللحاق كالأختي وقد
نظمت ذلك بقولي ويلحق الطلاق فرقة الطلاق * او الابهاء أوردت بلا لحاق
قال ح وسأني هناك ايضا ان الفرقة بالاسلام لا يلحق الطلاق عدتها فتأمل وراجع اه
قلت ما ذكره آخره قال الخبير الرملي انه في طلاق اهل الحرب اى فيما لو هاجر احدهما مسلما
لانه لاعدة عليها وسأني تمامه هناك وفي باب نكاح الكافر ان شاء الله تعالى **(قوله وان من**
قبله فطلاق) فيه نظر فانه يقتضي ان يكون الثباين والتقييل والسي والاسلام وخيار البلوغ
والردة والملك طلاقا وان كانت من قبله وليس كذلك كاستراء واستناده الملك والردة وخيار
العتق لا يجدى نفعا لبقاء الاربعة الاخر فالصواب ان يقال وان كانت الفرقة من قبله ولا يمكن
ان تكون من قبلها فطلاق كما أفاده شيخنا طيب الله ثراه واليه اشار في البحر حيث قال
وأما عبر بالفسخ ليفيد ان هذه الفرقة فسخ لا طلاق فلا تنقص عدده لانه يصح من الاثنى
ولا طلاق اليها اه ومثله في الفتاوى الهندية وعبارته ثم الفرقة بخيار البلوغ ليست بطلاق
لانه فرقة بترك في سببها المرأة والرجل وحينئذ يقال في الاول ثم ان كانت الفرقة من قبلها
لا يسبب منه او من قبله ويمكن ان تكون منها ففسخ فاشدد يدك عليه فانه اجدى من تقاريق
العصى اه ح قلت لكن يرد عليه اياه الزوج عن الاسلام فانه طلاق مع انه يمكن ان يكون
منها وكذا اللعان فانه من كل منهما وهو طلاق وقد يجاب عن الاول بأنه على قول ابى يوسف ان
الاباء فسخ ولو كان من الزوج وعن الثانى بان اللعان لما كان ابتداءه منه صار كأنه من قبله
وحده فليتأمل **(قوله او خيار عتق)** يقتضي ان لعبد خيار عتق وهو سهو منه فانا قد منا عن
البحر وفتح القدير ان خيار العتق يختص بالانثى وسيصرح به الشارح في باب نكاح الرقيق
حيث يقول ولا يثبت لاعلام ح **(قوله وليس لنا فرقة منه)** اى قبل الدخول ح **(قوله**
الا اذا اختار نفسه بخيار عتق) صوابه بخيار بلوغ ويدل عليه قول البحر وليس لنا فرقة
جاءت من قبل الزوج قبل الدخول ولا مهر عليه الا هذه فانه راجع الى خيار البلوغ لان كلامه
فيه لافى خيار العتق كما تعلمه بمراجعته ثم قال وهذا الحصر غير صحيح لما في الذخيرة قيل كتاب

الا في الردة وان من قبله
فطلاق الا بملك اوردت
او خيار عتق وليس لنا
فرقة منه ولا مهر عليه الا
اذا اختار نفسه بخيار
عتق وشرط للكل القضاء

التفقات حر تزوج مكاتبه بآذن سيدها على جارية بعينها فلم تقبض المكاتب الجارية حتى زوجها
من زوجها على مائة درهم جاز التكاثر فان طلق الزوج المكاتبه او لامه طلاق الموقوع
الطلاق على المكاتبه ولا يقع على الامة لان بطلاق المكاتبه تنصف الامة وعاد نصفها الى
الزوج بنفس الطلاق فيفسد نكاح الامة قبل ورود الطلاق عليها فلم يعمل طلاقها وبطل
جميع مهر الامة عن الزوج مع انها فرقة جاءت من قبل الزوج قبل الدخول بها لان الفرقة
اذا كانت من قبل الزوج انما لا تسقط كل المهر اذا كانت طلاقا واما اذا كانت من قبله
قبل الدخول وكانت فسخا من كل وجه توجب سقوط كل الصداق كالصغير اذا بلغ وايضا
لو اشترى منكوحته قبل الدخول بها فانه يسقط كل الصداق مع ان الفرقة جاءت من قبله لان
فساد النكاح حكم معلق بالملك وكل حكم معلق بالملك فانه يحال به على قبول المشتري لاعلى
ايجاب البائع وانما سقط كل الصداق لانه فسخ من كل وجه اه بلغله ورد على صاحب
الذخيرة اذا ارتد الزوج قبل الدخول فانها فرقة هي فسخ من كل وجه مع انه لم يسقط كل
المهر بل يجب عليه نصفه فالحق ان لا يجعل لهذه المسئلة ضابط بل يحكم في كل فرد بما افاده
الدليل اه كلام البحر قال في النهر اقول في دعوى كون الفرقة من قبله فيا اذا ملكها او
بعضها نظر في البدائع الفرقة الواقعة بملكه ايها او شقها منها فرقة بغير طلاق لانها فرقة
حصلت بسبب لا من قبل الزوج فلا يمكن ان تجعل طلاقا فتجعل فسخا اه وسأني ايضا
في محله اه كلام النهر ح (قوله الائتمانية) لانها تبني على سبب جلي بخلاف غيرها فانه
يتني على سبب خفي لان الكفاءة شيء لا يعرف بالحس واسبابها مختلفة وكذا بتقصان مهر
المثل وخيار البلوغ مبنى على قصور الشفقة وهو امر باطن والاباء ربما يوجد وربما لا يوجد
كذا في البحر ح (قوله فرق النكاح) هذا الشطر الاول من بحر الكامل وما عده من
البسيط وهو لا يجوز وقد غيرته الى قولي * ان النكاح له في قولهم فرق * ح (قوله فسخ
طلاق) بدل من فرق بدل مفصل والخير قوله انتك أو خير بعد خبط (قوله وهذا الدر)
اسم الاشارة مبتدا والدر بدل منه أو عطف بيان والمراد به التظم المذكور شبهه بالدر لنفاسته
وجلة يحكيها اي ذكرها خير (قوله تبين الدار) حقيقة أو حكما كما اذا خرج احد الزوجين
الحريين الى دار الاسلام غير مستأمن بان خرج النامسلا أو ذميا أو أسلم أو صار ذمة في دارنا
بخلاف ما اذا خرج مستأمن تبين الدار حقيقة فقط وبخلاف ما اذا تزوج مسلم أو ذمي
حرية ثمة تبين الدار حكما فقط ح زيادة (قوله مع نقصان مهر) بتسكين عين مع وهو لغة
وكسر واه مهر بلا توين للضرورة يعنى اذا نكحت باقل من مهرها و فرق الولي بينهما ففى
فسخ لكن ان كان ذلك قبل الدخول فلا مهر لها وان كان بعده فاهلها المسمى كما بان ط (قوله
كذا فساد عقد) كان نكح أمة على حر ط أو تزوج بغير شهود (قوله وفقد الكف) اي
اذا نكحت غير الكف فلا ولياء حق الفسخ وهذا على ظاهر الرواية اما على رواية الحسن
فالعقد فاسد وتقدم انها المفق بها (قوله ينبغيها) النعى هو الاخبار بالموت وهو تكملة
اشار به الى ان من نكحت غير كف فكأنها ماتت ط (قوله تقبيل) بالرفع من غير تنوين
للضرورة اي فعله ما يوجب حرمة المصاهرة بفروعه الاناث وامولها أو فاعلها ذلك بفروعه

الائتمانية ونظم صاحب النهر
فقال «فرق النكاح انتك
جمعا ناعما»

فسخ طلاق وهذا الدر
يحكيها *

تبين الدار مع نقصان مهر
كذا *

فساد عقد وفقد الكف
ينبغيها *

تقبيل سبي واسلام المحارب
أو *

مطلب

في فرق النكاح *

الذكور واصوله ط (قوله سي) فيه نظر لما في باب نكاح الكافر والمرأة تبين ببيان الدارين
 لا بالسي ولئن كان المراد السي مع التباين فالتباين مغن عنه ح (قوله واسلام المحارب)
 اي لو اسلم احد المجوسيين في دار الحرب بانت منه بمضى ثلاث حيض او ثلاثة اشهر قبل
 اسلام الآخر اقامة لشرط الفرقه وهو مضى الحيض او الاشهر مقام السب وهو الايه
 لتعذر العرض بالعدم الولاية فيصير مضى ذلك بمنزلة تفريق القاضي وهذه الفرقه طلاق
 عندها فسخ عند ابي يوسف قال في البحر في باب نكاح الكافر ينبغي ان يقال انها طلاق في
 اسلامها لانه هو الآتي حكما فسخ في اسلامه (قوله او ارضاع ضرتها) اي اذا ارضعت
 الكبيرة ضرتها الصغيرة في اثناء الحولين ينفسخ النكاح كباقي في باب الرضاع لكونه يصير
 جامعاً بين الام وبنتها ط والضره غير قيد فان منه ما مثل به في البدائع لو ارضعت الصغيرة
 ام زوجها او ارضعت زوجها الصغيرتين امرأه اجنبية (قوله خيار عتق) قد علمت انه
 لا يكون الا من جهتها بخلاف ما بعد ح (قوله باوغ) بالجر عتقا على عتق باسقاط العاطف
 ط (قوله ردة) بالرفع عتقا على تبين بخذف العاطف ط والمراد ردة احدها فقط بخلاف
 ما لو ارتد معا فانهما لو اسلما معا يبقى النكاح (قوله ملك لبعض) افاد ان ملك الكل كذلك
 بدلالة الاولى ح (قوله وتلك الفسخ بحصها) اي يجمعا وتحقق في كل منها والاشارة الى
 الثاني عشر المقدمة وقد علمت سقوط السي وكان ينبغي ان يذكر بدله ما في البدائع تزوج
 مسلم كتابية يهودية او نصرانية فتمجست ثبت الفرقه بينهما لان المجوسية لا تصالح لنكاح
 المسلم ثم لو كانت قبل الدخول فلا مهر لها ولا نفقة لانها فرقة بغير طلاق فكانت فسخا ولو
 بعد الدخول فلها المهر دون النفقة لانها جاءت من قبلها اه وقد غيرت البيت الذي قبل هذا
 واستقلت منه السي وزدت هذه المسألة فقلت

ارضاع اسلام حرني تمجس نصعسارية قبله قد عددا فيها
 وقد علمت ان كون اسلام الحرني فسخا مفرغ على قول الثاني او على ما بحثه في البحر (قوله
 اما الطلاق الح) اي اما الفرقه التي هي طلاق فهي الفرقه بالجلب والعنة والايلام واللعان وبقي
 خامس ذكره في الفتح وهو ايلام الزوج عن الاسلام اي لو اسلمت زوجة الذمي وابى عن الاسلام
 فانه طلاق بخلاف عكسها لو ابت يبق النكاح وقد غيرت البيت الذي في قول

اما الطلاق نجب عنة وابا عنة الزوج ايلامه واللعن يتلوا
 وكذا اسلام احدا الحربين فرقة بطلاق على قولهما لكن لما مضى على كونه فسخا لم نذكره
 * (تمة) * قدمنا عن الفتح ان كل فرقة بطلاق يلحق الطلاق عدتها الا اللعان لانه حرمة
 مؤبدة (قوله خلا ملك الح) اراد بالملك احدها نالاخر اوبعضه وبالعتق خيار الامة
 اذا اعتقها مولاه بعد ما زوجها بخلاف العبد وبالاسلام اسلام احدا الحربين وبالتقيل فعل
 ما يوجب حرمة المصاهرة فانه لا يرتفع النكاح بمجرد ذلك بعد المتاركة أو تفريق القاضي
 كإم في المحرمات فلم يتعين التفريق وقد علمت ان ذكر السي لا محل له وحاصل ما ذكره
 مما لا يحتاج الى القضاء ثمانية ويرد عليه الفرقه بالردة فسيأتي ان ارتداد احدها فسخ في الحال
 وقد غيرت البيت الاخير الى قول

ارضاع ضرتها قد عددا فيها *
 خيار عتق باوغ ردة
 وكذا ملك لبعض وتلك
 الفسخ بحصها * اما الطلاق
 نجب عنة وكذا * ايلامه
 ولعان الذي يتلوا * قضاء
 قاض أي شرط الجميع خلاه
 ملك وعتق واسلام أي
 فيها تقيل سي مع الايلام
 بالاعلى * تبين مع فساد العقد
 يدينها *

ايلاؤه ردة ايضا مصاهرة * تبين مع فساد العقد يدينها

(قوله وبطل خيار البكر) أى من بلغت وهي بكر (قوله لو مختارة) اموال بلغها الحبر فاخذها العطاس او السعال فلما ذهب عنها قالت لأرضي جاز الرد اذا قالته متصلا وكذا اذا أخذ فيها فترك فقالت لأرضي جاز الرد ط عن الهندية (قوله عالمة باصل النكاح) فلا يشترط علمها بثبوت الخيار لها او انه لا يمتد الى آخر المجلس كما في شرح الملتقى وفي جامع الفصولين لوبلغت وقالت الحمد لله اخترت نفسي فهي على خيارها وبني ان تقول في فور البلوغ اخترت نفسي وتقصت النكاح فبعده لا يبطل حقها بالتأخير حتى يوجد التمكن اهـ (قوله فلو سألت الخ) لا محل لهذا التفرع بل المقام مقام الاستدراك لان بطلان الخيار بعلمها باصل النكاح يقتضى بطلانه بالاولى في هذه المسائل المذكورة لاعدم بطلانه لانها انما تكون بعد العلم باصل النكاح ولو فرض وجودها قبله لم يحصل نزاع في عدم بطلان الخيار بها مع ان النزاع قائم كآثره قريبا (قوله نهر بحثا) أى على خلاف ما هو المنقول في الزيلعي والمحيط والذخيرة واصل البحث للمحقق ابن الهمام حيث قال وما قيل فلو سألت عن اسم الزوج أو عن المهر أو سلمت على الشهود بطل خيارها تعسف لادليل عليه وغاية الامر كون هذه الحالة كحالة ابتداء النكاح و لو سألت البكر عن اسم الزوج لا ينفذ علمها وكذا عن المهر وكذا السلام على القادم لا يدل على الرضا كيف وانما رسلت لغرض الاشهاد على الفسخ اهـ ما خصا ونازع في البحر في السلام بان خيار البكر يبطل بمجرد السكوت ولا شك ان الاشتغال بالسلام فوق السكوت قال في النهر وأقول ممنوع فقد نقلوا في الشفعة ان سلامه على المشتري لا يبطلها لانه صلى الله عليه وسلم قال السلام قبل الكلام ولا شك ان طلب الموابية بعد العلم بالبيع يبطل بالسكوت كخيار البلوغ ولو كان السلام موقوفا لمطلت وقالوا لو قال من اشتراها وبكم اشتراها لا تبطل شفعته كافي البرازية وهذا يؤيد ما في فتح القدير نعم ما وجهه في المهر انما يتم اذا لم يخل بها اما اذا خل بها خلوة صحيحة فالوقوف على كمينه اشتغال بما لا يفيد لوجوبه بها فاطلاق عدم سقوطه مما لا ينبغي اهـ كلام النهر وعن هذا الاخير قال الشارح قبل الخلوة والحاصل ان المنقول في هذه المسائل الثلاث بطلان الخيار وبحث في الفتح عدمه فيها ونازع في البحر في مسألة السلام فقط وانتصر في النهر للفتح في الكل وكذا المحقق المقدسي والشرنبلالي وكان اصل الحكم مذكور بطريق التخريج والاستنباط من بعض مشايخ المذهب فتنازعهم في الفتح في صحة هذا التخريج فانه وان كان من اهل الترجيح كما ذكره في قضاء البحر بل بلغ رتبة الاجتهاد كما ذكره المقدسي في باب نكاح العبد لكنه لا يتابع فيما يخالف المذهب فلو كان هذا الحكم منقولاً عن احد اثنتا الثلاثة لمساغ لهؤلاء اتباع بحثه الخائف لمنقول المذهب وما يؤيد انه قول لبعض المشايخ لانص مذهبي قول المحقق وما قيل الخ فافهم (قوله ولا يمتد الى آخر المجلس) أى مجلس بلوغها او علمها بالنكاح كافي للفتح أى اذا بلغت وهي عالمة بالنكاح او علمت به بعد بلوغها فلا بد من الفسخ في حال البلوغ او العلم فلو سكنت ولو قليلا بطل خيارها ولو قبل تبدل المجلس (قوله لانه كالشفعة) أى انه يشترط لتبوتها ان يطلبها الشفيع فور علمه في ظاهر الرواية حتى لو سكنت لحظة او تكلم بكلام لغو

(وبطل خيار البكر)
بالسكوت (لو مختارة
(عالمة : أصل) النكاح)
فلو سألت عن قدر المهر
قبل الخلوة او عن الزوج
اوسلمت على الشهود
لم يبطل خيارها نهر بحثا
(ولا يمتد الى آخر المجلس)
لانه كالشفعة

بطلت وما صححه الشارح في بابها من انها تمتد الى آخر المجلس ضعيف كإسأني ان شاء الله تعالى
(قوله ولو اجتمعت معه) أي الشفعة مع خيار البلوغ ح **(قوله ثم تبدأ بخيار البلوغ)**
هذا قول وقيل بالشفعة وفي شفعة البرازية له حق خيار البلوغ والشفعة فقال طلبتها واخترت
نفسى يبطل المؤخر ويثبت المقدم لانه يمكنه ان يقول طلبتها أو أجزرتها أو اخترتها جميعا
نفسى والشفعة قال القاضي ابو جعفر يقدم خيار البلوغ لان في خيار الشفعة ضرب سعة لما مر
انه لو قال من اشترى وبكم اشترى لا تبطل وقيل يقول طلبت الحقين اللذين ثبتا لى الشفعة
ورد التكاح اه وتوقف الحيز الرمل في وجه التمين واستبعد الخلاف فيه لان الظاهر
ان بعض المتقدمين قال على سبيل التمثيل طلبتها نفسى والشفعة وبعضهم قال الشفعة ونفسى
فطن بعض المتأخرين ان ذلك حتم وليس كذلك لان طاب الحقين جملة هو المانع من السقوط
فثبت ذلك بالاجماع المتقدم لا يضر في البيان تقديم احدها على الآخر بل وقيل لاحاجة
الى التفسير لكان له وجه وجه اه ملخصا فتأمل قلت واما التيب فتبدأ بالشفعة بلا
خلاف لان خيارها يمتد كإسأني **(قوله وتشهد الحق)** قال في البرازية وان ادركت بالحيز
تختار عند رؤية الدم ولوفى الليل تختار في تلك الساعة ثم تشهد في الصباح وتقول رأيت الدم
الآن لانها لو اسندت افسدت وليس هذا بكذب محض بل من قيل المعارض المسوغة
لاحياء الحق لان الفعل الممتد لدوامه حكم الابتداء والضرورة داعية الى هذا الى غير اه
وحاصله انها تعنى بقولها بلغت الآن انى الآن بالغة ثلاثا يكون كذبا صريحا لانه حيث
امكن احياء الحق بالتعريض وهو ان يريد المتكلم ما هو خلاف المتبادر من كلامه كان أولى
من الكذب الصريح فافهم وفي جامع الفصولين فان قالوا متى بلغت تقول كإبالت نفخته لاتزيد
على هذا فانها لو قالت بلغت قبل هذا ونفخته حين بلغت لاتصدق والشهادة لا يشترط
لاختيارها نفسها لكن شرط لاثباته بينة ليسقط اليقين عنها وتحليفها على اختيارها نفسها
كتحليف الشفيع على الشفعة فان قالت للقاضي اخترت نفسى حين بلغت صدقت مع اليقين
ولو قالت بلغت امس وطلبت الفرقة لا يقبل وتحتاج الى البينة وكذا الشفع لو قال طابت
حين علمت فالقول له ولو قال علمت امس وطلبت لا يقبل بلا بينة اه قلت وتحصل من مجموع
ذلك انها لو قالت بلغت الآن وفسخت تصدق بلا بينة ولا يمين ولو قالت فسخت حين بلغت
تصدق بالبينة او اليمين ولو قالت بلغت امس وفسخت فلا بد من البينة لانها لا تملك انشاء
الفسخ في الحال بخلاف الصورة الثانية حيث لم تسنده الى الماضي فقد حكمت مأملاك استثنائه
فقد ظهر الفرق بين الصورتين وان خفي على صاحب الفصولين كإفادته في نور العين **(قوله)**
وان جهلت به) اى بأن لها خيار البلوغ او بأنه لا يمتد قال القهستاني وهذا عند الشيعين وقال
محمد ان خيارها يمتد الى ان تعلم ان لها خيارا كافى التنف **(قوله لتفرغها للعلم)** اى لانها لتفرغ
لمعرفة احكام الشرع والدار دار العلم فليتعذر بالجهل بحراى انها يمكنها التفرغ للعلم لفقد ما يمتنعها
منه وان لم تكلف به قيل بلوغها **(قوله بخلاف خيار المعتقة فانه يمتد)** اى يمتد الى آخر المجلس
ويبطل بالقيام عنه كإفى الفتح فافهم وكذا الاحتجاج الى القضاء بخلاف خيار البكر على ما مر
والحاصل كإفى النهر ان خيار العتق خالف خيار البلوغ في خمسة ثبوتيه للاشئ فقط وعدم

ولو اجتمعت معه تقول
اطلب الحقين ثم تبدأ
بخيار البلوغ لانه ديني
وتشهد قائلة بلغت الآن
ضرورة احياء الحق وان
جهلت به) لتفرغها للعلم
(بخلاف) خيار (المعتقة)
فانه يمتد لشغلها بالمولى

بطلانه بالسكوت في المجلس وعدم اشتراط القضاء فيه وكون الجهل عذرا وفي بطلانه بما يدل على الاعراض وهذا الاخير بخلاف خيار التيب والغلام على ما يأتي اه وازاد بالمعقبة التي زوجها مولاها قبل العلق صغيرة او كبيرة فثبت لها خيار العلق لا خيار البلوغ لو صغيرة الا اذا زوجها بعد العلق فثبت لها وللعبد الصغير ايضا بخلاف خيار العلق فانه لا يثبت له لو زوجها قبل العلق صغيرا او كبيرا كما حررناه سابقا **(قوله والتيب)** شمل مالو كانت تيبا في الاصل او كانت بكرا ثم دخل بها ثم بلغت كما في البحر وغيره **(قوله اودلالة)** عطف على صريح وضمر عليه للرضا ط **(قوله ودفع مهر)** حمله في الفتح على ما اذا كان قبل الدخول المودخل بها قبل بلوغه ينبغي ان لا يكون دفع المهر بعد بلوغه رضا لانه لا بد منه اقام أو فسخ اه بحر ومثله يقال في قبولها المهر بعد الدخول بها أو الحلوة افاده ط ومن الرضا دلالة في جانبها تمكنه من الوطء وطلب الواجب من النفقة بخلاف الاكل من طعامه وخدمته نهر عن الخلاصة وتقدم في استئذان البالغة قبيد الخدمة بما اذا كانت تخدمه من قبل والظاهر جريانه هنا **(قوله)** لان وقته العمر الخ على هذا تضافرت كلمتهم كما في غاية البيان فانتقل عن الطحاوي من انه يبطل بصريح الابطال أو بما يدل عليه كما اذا اشتغلت بشئ آخر مشكل اذ يقتضى تقيده بالمجلس فتح والجواب ان مراده بالشيء الآخر عمل يدل على الرضا كالتكئين ونحوه لتصريحه بأنه لا يبطل بالقيام عن المجلس بحر **(قوله صدقت)** اي لان الظاهر يصدقها فتح **(قوله)** ومفاده الخ قال في المنع وهذا الفرع يدل على ما نقله الزاوي وافتي به مولانا صاحب البحر من ان القول قول مدعى الاكراه اذا كان في حبس الوالى ح **(قوله لا المال)** فان الولي فيه الاب ووصيه والجد ووصيه والقاضي ونائبه فقط ح ثم لا يخفى ان قوله لا المال على معنى فقط اى المراد بالولى هنا الولي في النكاح سواء كان له ولاية في المال ايضا كالأب والجد والقاضي اولا كالاخ لا الولي في المال فقط وبه اندفع ما في الشرنبلالية من ان فيه تدافعا بالنسبة الى الاب والجد لانهما ولاية في المال ايضا **(قوله العصبه بنفسه)** خرج به العصبه بالغير كالبنات تصير عصبه بالابن ولا ولاية لها على امها المجنونه وكذا العصبه مع الغير كالأخوات مع البنات ولا ولاية للاخت على اختها المجنونه كما في المنع والبحر والمراد خروجهما من رتبة التقديم والا فاهما ولاية في الجملة يدل عليه قول المصنف بعد فان لم يكن عصبه الخ والحاصل ان ولاية من ذكر بالرحم لا بالتعصيب وان كانت في حال عصومتها كالبنات مع الابن الصغير فانها تزوج امها المجنونه بالرحم لا يكونها عصبه مع الابن **(قوله وهو من يتصل باليت)** الضمير للعصبه المذكور المراد به الميهود في باب الارث بقريته قوله على ترتيب الارث والحجب فيكون تعريفه ما عرفوه به في باب الارث فلا يرد ما قيل انه لاميت هنا فالاولى ان يقال وهو من يتصل بغير المكلف فافهم هذا وفي التهر هو من يأخذ كل المال اذا انفرد والباقي مع ذى سهم وهذا اولى من تعريفه بذكر يتصل بلا واسطة انتهى اذ المعقبة لها ولاية الانكاح على معتقها الصغير حيث لا اقرب منها اه فغير الشارح بمن يدل ذكر لادخال المعقبة فيندفع اعتراض التهر لكن يرد عليه كما قال الرحنى عصبات المعقبة فان لهم ولاية بعدها مع انهم متصلون بواسطة انتهى اه فالاولى تعريف التهر ولا يرد عليه ان العصبه هنا لا يأخذ كل المال

(وخيار الصغير والتيب اذا بلغا لا يبطل) بالسكوت (بلا صريح) رضا (اودلالة) عايبه (كقبلة ولس) ودفع مهر (ولا) يبطل (بقيامهما عن المجلس) لان وقته العمر فيبقى حتى يوجد الرضا ولو ادعت التمكين كرها صدقت ومفاده ان القول لمدعى الاكراه لو في حبس الوالى فليحفظ (الولى في النكاح) لا المال (العصبه بنفسه) وهو من يتصل باليت حتى المعقبة (بلا توسط انتهى)

ولاشياً منه لما قلنا آنفاً ونظيره قولهم في نفقة الأرحام تحب النفقة على الوارث بقدر ارثه مع ان الكلام في النفقة على الحي اويقال المراد من يسمى عصبه لو فرض المقصود تزويجه ميتاً وعلى كل فتكلف التأويل عند ظهور المعنى غير لازم والاعتراض بما لا يخطر بالبال غير وارد بل ربما يعاب على قاعله كما عيب على من اورد على تعريفهم الماء الجاري بأنه ما يذهب ببقته انه يصدق على الحمار مثلاً انه يذهب بها **(قوله)** بيان لما قبله اي لقوله العصبه بنفسه لانه لا يكون الابلا توسط اتي يعني اذا كان من جهة النسب اما من السبب فقد يكون كمصبة المعتقة ولا يخفى انه بيان بالنسبة للكلام المتن اما في كلام الشارح فهو جزء من التعريف لانه أفاد اخراج من يتصل بالميت بواسطة اتي كالجلاء مثلاً **(قوله)** فيقدم ابن المجنونة على ابوها هذا عندها خلافاً لمحمد حيث قدم الاب وفي الهنذية عن الطحاوي ان الأفضل ان يأمر الاب الابن بالشكاح حتى يجوز بلا خلاف اه وابن الابن كالابن ثم يقدم الاب ثم ابوه ثم الاخ الشقيق ثم لاب وذكر الكرخي ان تقديم الجد على الاخ قول الامام وعندها يشتركان والاصح انه قول الكل ثم ابن الاخ الشقيق ثم لاب ثم العم الشقيق ثم لاب ثم ابنه كذلك ثم عم الاب كذلك ثم ابنه كذلك ثم عم الجد كذلك ثم ابنه كذلك كل هؤلاء لهم اجبار الصغيرين وكذا الكبيرين اذا جازا ثم المعتق ولو اتى ثم ابنه وان سفل ثم عصبته من النسب على ترتيبهم بمرجع الفتح وغيره **(تنبيه)** «يشترط في المعتق ان يكون الولاء له ليخرج من كانت أمها حرة الأصل وابوها معتق فانه لا ولاية لمعتق الاب عليها ولا يرثها فلا يلى انكاحها كائنه عليه صاحب الدرر في كتاب الولاء فلو لم يوجد لها سوى الام ومعتق الاب فالولاية للام دونه ولم أر من نبه عليه هنا أفاده السيد ابوالسعود عن شيخه **(قوله)** لانه يحجب حجب نقصان فيه ان الاب لا يرث بالفرضية أكثر من السدس وذلك مع الابن وابنه ومع البنت يرث بالفرض والباقي بالتعصيب وعند عدم الولد بالتعصيب فقط وليس ما يرثه بالتعصيب مقدار حتى ينقص منه فالاولى التعليل بأنه لا يكون عصبه مع الابن تأمل **(قوله)** شرط حرية الخ قلت وشرط عدم ظهور كون الاب او الجد سي الاختيار بحجانه وفسقا اذا تزوج الصغير او الصغيرة بغير كفء او بنين فاحش وكونه غير سكران ايضاً كما مر بيانه واحترز بالحرية عن العبد فلا ولاية له على ولده ولو مكاتباً الاعلى أمته دون عبده لنقصه بالمهر والنفقة كما سيأتي في بابها وبالتكليف عن الصغير والمجنون فلا يزوج في حال جنونه مطبقاً او غير مطبق وزوج حال افاقته عن الجنون بقسميه لكن ان كان مطبقاً تسلب ولايته فلا تنتظر افاقته وغير المطبق الولاية ثابتة له فتنتظر افاقته كالنائم ومقتضى النظر ان الكفء الحاطب اذا فات بانتظار افاقته تزوج مولته وان لم يكن مطبقاً والا انتظر على ما اختاره المتأخرون في غيبة الولي الاقرب على سذكركه فتح وتبعه في البحر والنهر والمطبق شهر وعليه الفتوى بحر **(تنبيه)** «علل الزيلعي عدم الولاية لمن ذكر بأنهم لا ولاية لهم على انفسهم فالولى ان لا يكون لهم ولاية على غيرهم لان الولاية على الغير فرع الولاية على النفس وذكر السيد ابوالسعود عن شيخه ان هذا نص في جواب حادثة سئل عنها هي ان الحاكم قرر طفلاً في مشيخة على خيرات بقبض غلاتهم وتوزيع الخبز عليهم والنظر في مصالحهم فأجاب بطلان التولية أخذاً بما ذكر **(قوله)** في حق مسلمة قيد في قوله واسلام

بيان لما قبله (على ترتيب الارث والحجب) فيقدم ابن المجنونة على ابوها لانه يحجب حجب نقصان بشرط حرية وتكليف واسلام في حق مسلمة

مطلب

لا يصح تولية الصغير شيخاً على خيرات

(قوله تريد التزوج) اشار الى ان المراد بالمسلمة البالغة حيث استند التزوج اليها ثلاثين كمر مع قوله وولده مسلم فان الولد يشمل الذكر والانثى وحينئذ فليس في كلامه ما يقتضي ان للكافر التصرف في مال بنته الصغيرة المسلمة فافهم وعلى ما قلنا فاذا زوجت المسلمة نفسها وكان لها اخ او عم كافر فليس له حق الاعتراض لانه لا ولاية له وقدر أول الباب ان من لا ولي لها فكاحها صحيح نافذ مطلقا اي ولو من غير كفء او بدون مهر المثل واذا سقطت ولاية الاب الكافر على ولده المسلم في الاول سقوت حق الاعتراض على اخته المسلمة او بنت اخيه ويؤخذ من هذا ايضا انه لو كان لها عصة رقيق او صغير فهي بمنزلة من لا عصة لها لانه لا ولاية لهما كما علمته وقد مر ذلك اول الباب **(قوله)** لعدم الولاية (تعليق للمفهوم يعني ان الكافر لا يلي على المسلمة وولده المسلم لقوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا **(قوله)** وكذا الخ) عطف على المفهوم الذي قلناه والمسئلة مذكورة في الفتح والبحر **(قوله)** مسلم على كافرته لقوله تعالى والذين كفروا بعضهم اولياء بعض **(قوله)** الا بالسبب العام الخ قالوا وينبغي ان يقال الا ان يكون المسلم سيد امة كافرة او سلطانا قال السروجي لم أر هذا الاستثناء في كتب اصحابنا وانما هو منسوب الى الشافعي ومالك قال في المراج وينبغي ان يكون مرادا ورأيت في موضع معزوا الى المبسوط الولاية بالسبب العام تثبت للمسلم على الكافر كولاية السالطنة والشهادة فقد ذكر معنى ذلك الاستثناء اه بحر وفتح ومقدسى وذكره الزيلعي ايضا بصيغة وينبغي وتبعه في الدرر والعيني وغيره فبحث عبروا كلهم عنه بصيغة ينبغي كان المناسب للمصنف ان يتابعهم لثلاثي بهم انه منقول في كتب المذهب صريحا وقول المراج ورأيت في موضع الخ لا يكتفي في النقل لجملته فافهم **(قوله)** او نائبه اي كاتقاضي فله تزويج اليتيمة الكافرة حيث لا ولي لها وكان ذلك في منشوره نهر **(قوله)** فان لم يكن عصة اي لانسبية ولا سبية كالمعتق ولو اتى وعصباته كما مر فيقدمان على الام بحر **(قوله)** فالولاية للام الخ اي عند الامام ومعه ابو يوسف في الاصح وقال محمد ليس لغير العصابات ولاية وانما هي للحاكم والاول الاستحسان والعمل عليه الا في مسائل ليست هذه منها فاقل من ان الفتوى على الثاني غريب لخالفته المتون الموضوعة لبيان الفتوى من البحر والنهر **(قوله)** وفي القنية عكسه اي حيث قال فيها ام الاب اولي في الترجيح من الام قال في النهر وحكي عن خواهرزاده وعمر النسفي تقديم الاخت على الام لانها من قوم الاب وينبغي ان يخرج ما في القنية على هذا القول اه اي فيكون من اعتبر ترجيح قوم الاب يرجح الجدة لاب والاخت على الام لكن المتون على ذكر الام عقب العصابات وعلى ترجيحها على الاخت وصرح في الجوهرية بتقديم الجدة على الاخت فقال والاولاهم الام ثم الجدة ثم الاخت لاب وام ونقل ذلك الترنباي في رسالة عن شرح النفاية للعلامة قاسم وقال ولم يقيد الجدة بكونها لام او لاب غير ان السياق يقتضي انها الجدة لام وهل تقدم ام الاب عليها او تتأخر عنها او تراحمها كلام القنية يدل على الاول وساق كلام الشيخ قاسم يدل على الثاني وقد يقال بالزاحة لعدم المرجح وقد يقال قرابة الاب لها حكم العصة فتقدم ام الاب فليتأمل اه ما خصنا قلت وجزم الخبر الرملي بهذا الاخير فقال قيد في القنية بالا لانه الجدة لاب اولي من الجدة لام قولا واحدا

تريد التزوج (وولد مسلم)
لعدم الولاية (وكذا لا ولاية)
في نكاح ولا في مال (لمسلم)
على كافرته (الا) بالسبب العام
(بأن يكون) المسلم (سيد امة)
كافرة او سلطانا (او نائبه)
او شاهدا (وللكافر ولاية)
على كافر (مثله) اتفاقا
(فان لم يكن عصة فالولاية)
للام (ثم لام الاب وفي)
القنية عكسه

فحصل بعد الام ام الاب ثم ام الام ثم الجد الفاسد تأمل اه وما جزم به الرملى افنى به فى
الحامدية ثم هذا فى الجدة الصحيحة اما الفاسدة فهى كالجدة الفاسدة كياتى قريبا **(قوله)** ثم لبنت
الى قوله وهكذا ذكر ذلك فى احكام الصغار عقب الام وكذا فى فتح القدير والبحر وقول الكتز
وان لم يكن عصبه فالولاية للام ثم للاخت الحى بخالفه لكن اعتذر عنه فى البحر بأنه لم يذكره
فى الكتز بعد الام لانه خاص بالجنون والمجنونة **(قوله)** وهكذا اى الى آخر الفروع وان سفلوا
ط **(قوله)** ثم لجد الفاسد قال فى البحر وظاهر كلام المصنف ان الجد الفاسد مؤخر عن
الاخت لانه من ذوى الارحام وذكر المصنف فى المستصفى انه اولى منها عند ابن حنيفة وعند
ابن يوسف والولاية لهما كفى الميراث وفى فتح القدير وقياس ما صحح فى الجد والاخ من تقدم
الجد تقدم الجد الفاسد على الاخت اه فثبت بهذا ان المذهب ان الجد الفاسد بعد الام
قبل الاخت اه كلام البحر اى بعد الام فى غير الجنون والمجنونة والا فالبنت مقدمة عليه كما
علمت قلت وجه القياس انهم ذكروا ان الاصح ان الجد اما الاب مقدم على الاخ عند الكل
وان اشترك مع الاخ فى الميراث عندهما لان الولاية تنبئ على الشفقة وشفقة الجد فوق شفقة
الاخ وحينئذ يقاس عليه الجد الفاسد مع الاخت فان شفقه اقوى منها ومقتضى هذا
ان الجدة الفاسدة كذلك ويؤيد هذا ان من اخر الجد الفاسد عن الاخت ذكر معه الجدة
الفاسدة وهو ما مشى عليه فى شرح درر البحار حيث قال وعند ابن حنيفة الام ثم الجدة
الصحيحة ثم الاخت لابوين ثم لاب ثم الاخ أو الاخت لاه وبعد هؤلاء ذوى الارحام كجد وجدة
فاسدين ثم لولد اخت لابوين أولاب ثم ولد الاخ لاه ثم العمة ثم الحال ثم الحالة ثم بنت العم وهكذا
الاقرب فالاقرب اه **(قوله)** الذكر والاثنى سواء لان لفظ الولد يشملهما ومقتضاه انهما
فى رتبة واحدة ومقتضى تقديم الاخوال على الحالات كياتى ان يقدم الذكر هنا تأمل **(قوله)**
ثم لاولادهم اى أولاد الاخت الشقيقة وما عطف عليها على هذا الترتيب كما علمت مما نقلناه
عن شرح درر البحار وهذا يعنى عنه ما بعده **(قوله)** بهذا الترتيب اولادهم فيقدم اولاد
العمات ثم اولاد الاخوال ثم اولاد الحالات ثم اولاد بنات الاعمام ط **(قوله)** ثم مولى
الموالة هو الذى ائتم على يده ابوالصغيرة ووالاه لانه يرث ثمنها له ولاية التزويج فتح اى اذا
كان الاب مجهول النسب ووالاه على انه ان جنى يعقل عنه وان مات يرثه وقد تكون
الموالة من الطرفين كساتى فى بابها وشمل المولى الاثنى كفى شرح الملتقى **(قوله)** ثم لقاض
نقل التمهستانى عن النظم انه مقدم على الام قلت وهو خلاف ما فى المتن وغيرها **(قوله)** نص
له عليه فى منشوره اى على تزويج الصغار والمنشور ما كتب فيه السلطان انى جعلت فلانا
قاضيا ببلدة كذا وانما سعى به لان القاضى ينشره وقت قراءته على الناس فهستاقى وسذكر
فى مسألة عضل الاقرب انه ثبت الولاية فيها للقاضى وان لم يكن فى منشوره اى لان ثبوت
الولاية له فيها بطريق النيابة عن الاب والجد العاضل دفعا لظلمه فيجعل ما هنا على ما اذا ثبت
له الولاية لا بطريق النيابة تأمل **(قوله)** ان فوض له ذلك والا فلا اى وان لم يوفض للقاضى
التزويج فليس لتأبى ذلك لما فى المجتبى ثم للقاضى ونوابه اذا شرط فى عهده تزويج الصغار
والصغائر والا فلا اه قال فى البحر هذا بناء على ان هذا الشرط انما هو فى حق القاضى

ثم لبنت ثم لبنت الابن
ثم لبنت البنت ثم لبنت ابن
الابن ثم لبنت بنت البنت
وهكذا ثم للجد الفاسد ثم
للاخت لاب وام ثم للاخت
لاب ثم لولد الام الذكر
والاثنى سواء ثم لاولادهم
(ثم لذوى الارحام) العمات
ثم الاخوال ثم الحالات ثم
بنات الاعمام وبهذا الترتيب
اولادهم ثم مولى
الموالة (ثم للسلطان ثم لقاض
نص له عليه فى منشوره)
ثم لنوابه ان فوض له ذلك
والا

دون نوابه ويحتمل ان يكون شرطاً فيهما فاذا كتب في منشور قاضي القضاء فان كان ذلك في عهد نائبه منه ملكة النائب والا فلا ولم أر فيه منقولا صريحاً اه وحاصله ان القاضي اذا كان مأذوناً بالتزويج فهل يكفي ذلك لتأبئه ام لا بد ان ينص القاضي لتأبئه على الاذن وعبرة المحتج محتملة والمتبادر منها الاول وما في النهر من ان ما في المحتج لا يفيد عدم اشتراط تفويض الاصيل للنائب كإتومهم في البحر رده الرمل بأنه كيف لا يفيد مع اطلاقه في نوابه والمطلق يجري على اطلاقه ووجهه أنه لما فرض لهم ماله ولايته التي من جملتها التزويج صار ذلك من جملة ما فوض اليهم وقد تقرر أنهم نواب السلطان حيث اذن له بالاستتابة عنه فيما فوضه اليه اه فافهم قلت لكن قال في أنفع الوسائل الطاهر ان النائب الذي لم ينص له القاضي على تزويج الصغار لا يملكه لانه ان كان فوض اليه الحكم بين الناس فهذا مخصوص بالمرافعات فلا يمتد الى التزويج وكذا لو قال استتبتك في الحكم اما لو قال له استتبتك في جميع ما فوض الى السلطان فيملكه حيث عمم له اه ثم استظهر في أنفع الوسائل انه اذا ملك التزويج ليس له ان يأذن به لغيره لانه بمنزلة الوكيل عن القاضي وليس للوكيل ان يوكل الا بأذن اه **(قوله وليس للوصى)** اى وصى الصغير والصغيرة بحر واليتيم بوزن فيعل يشملهما **(قوله من حيث هو وصى)** احتريزه عن قوله الآتى نعم لو كان قريباً او حاكماً يملكه الخ **(قوله على المذهب)** لانه المذكور في كافى الحاكم مطلقاً حيث قال والوصى ليس بولى وزاد في الذخيرة سواء اوصى اليه الاب بالنكاح او لا نعم في الحاشية وغيرها انه روى هشام في نوادره عن ابن خنيفة انه له ذلك ان اوصى اليه به وعليه مشى الزبلى قال في البحر وهو رواية ضعيفة واستثنى في الفتح ما لو عين له الموصى في حياته رجلاً واعترضه في البحر بأنه ان زوجها من المعين في حياة الموصى فهو وكيل لا وصى وان بعد موته فقد بطلت الوكالة وانتقلت الولاية للحاكم عند عدم قريب **(قوله يملكه)** اى التزويج ان لم يكن احداً من **(قوله علم ان فعله حكم)** ولا من لا تقبل شهادته له كأدوله وان علواً وفروعه وان سفلاً ط **(قوله علم ان فعله حكم)** اى وليس له ان يحكم لنفسه لانه في حق نفسه رعية وكذا السلطان ح عن الهنديه * **(تأنيده)** * افنى ابن نجيم بأن القاضي اذا زوج يتيمة ارتفع الخلاف فلا يس فليس لغيره نقضه اى لما علمت من ان ذلك حكم منه ثم رأيت ما افنى به في أنفع الوسائل **(قوله وان عرى عن الدعوى)** واما قولهم شرط نفاذ القضاء في المجتهدات ان يصير الحكم حادثة تجري فيه خصومة صحيحة عند القاضي من خصم على خصم فالظاهر انه محمول على الحكم القولى اما الفعلى فلا يشترط فيه ذلك توفيقاً بين كلامهم نهر قلت وكذا القضاء الضمنى لا يشترط له الدعوى والخصومة كما اذا شهدا على خصم بحق وذكر اسم واسم ابيه وجده وقضى بذلك الحق كان قضاء بنسبه ضمناً وان لم يكن في حادثة النسب وكذا لو شهدا بأن فلانة زوجة فلان وكلت زوجها فلاناً في كذا على خصم منكر وقضى بتوكيلها كان قضاء بالزوجية بينهما ونظيره الحكم بثبوت الرضاينة في ضمن دعوى الوكالة وتامه في قضاء الاشياء **(قوله صغيرة زوجت نفسها)** اى من كفء بمهر المثل والالم يتوقف لان الحاكم لا يملك العقد عليها بذلك فلا يملك اجازته فكان عقداً بلا مجيز نعم كان لها أب اوجد وزوجت نفسها كذلك توقف لان له مجيزاً وقت العقد

(وليس للوصى) من حيث هو وصى (ان يزوج) اليتيم (مطلقاً) وان اوصى اليه الاب بذلك على المذهب نعم لو كان قريباً او حاكماً يملكه بالولاية كما لا يخفى (فروع) ليس للقاضي تزويج الصغيرة من نفسه ولا من لا تقبل شهادته كما في معين الحكم وامره المصنف وبه علم ان فعله حكم وان عرى عن الدعوى صغيرة زوجت نفسها ولاولى

لان الاب والجد يملكان العقد بذلك والصغير كالصغيرة لما في الحائنية من ان الصغير لو تزوج بالغة ثم غاب فتزوجت آخر وكان الصبي اجاز بعد بلوغه العقد الذي باشره في صغره فان كانت الاجازة بعد العقد الثاني جاز الثاني لانها تملك الفسخ قبل اجازته وان كانت قبله فان كان الاول بمهر المثل او بعين فاحش وللصغير اب او جد نفذ باجازة الصبي بعد بلوغه والا فيجوز الثاني (قوله ولا حاكم ثمة) اى في موضع العقد (قوله توقف الح) هذا قول بعض المتأخرين في احكام الصغار فان كانت في موضع لم يكن فيه قاض ان كان ذلك الموضع تحت ولاية قاضى تلك البلدة يتعقد ويتوقف على اجازة ذلك القاضى والا فلا يتعقد وقال بعض المتأخرين يتعقد ويتوقف على اجازتها بعد البلوغ اه واستشكل في البحر بأنهم قالوا كل عقد لا يجيزه حال صدوره فهو باطل لا يتوقف ثم قال التوقف فيه باعتبار ان يجيزه السلطان كالا يخفى اه وهذا مبنى على كفاية كون ذلك المكان تحت ولاية السلطان وان لم يكن تحت ولاية قاضى وعليه فبطان العقد يتصور فيما اذا كان في دار الحرب او البحر او المنفازة ونحو ذلك بخلاف القرى والامصار ويدل عليه ما في الفتح في فصل الوكالة بالنكاح حيث قال وما لا يجيزه اى ما ليس له من يقدر على الاجازة يبطل كما اذا كانت تحت حرة فزوجها الفضولى امة او اخت امرأته او خامسة او زوجة معتدة او مجنونة او صغيرة ببيعة في دار الحرب او اذا لم يكن سلطان ولا قاض لعدم من يقدر على الامضاء حالة العقد فوقع باطلا اه سيأتى تمامه في آخر الباب الآتى وقد اطلنا الكلام في تحرير هذه المسئلة في تنقيح الفتاوى الحامدية من كتاب المأذون (قوله وليان مستويان) كأخوين شقيقين فلو احدى الوالدين أقرب من الآخر فلا ولاية للابعد مع الأقرب الا اذا غاب غيبة منقطعة فنكاح الابعد يجوز اذا وقع قبل عقد الأقرب بحر اى يجوز على احد القولين وفيه كلام يأتى قريبا (قوله فان لم يدر) يبنى انها لو بلغت وادعت ان احدهما هو الاول يقبل لما في الفتح ولو زوجها أبوها وهى بكر بالغة بأمرها وزوجت هى نفسها من آخر فايها قالت هو الاول فالقول لها وهو الزوج لانها اقرت بملك النكاح له على نفسها واقرارها حجة تامة عليها وان قالت لأدري الاول ولا أعلم من غيرها فرق بينهما وكذا لو زوجها وليان بأمرها اه (قوله وللولى الابعد الح) المراد بالابعد من يلى الغائب في القرب كاعبائه في كفى الحاكم وعليه فلو كان الغائب اباهما ولها جدومر فالولاية للجد لانه قال في الاختيار ولا تنتقل الى السلطان لان السلطان ولى من لا ولى له وهذه لها اولياء اذ الكلام فيه اه ومثله في الفتح وغيره وبه علم انه ليس المراد بالابعد هنا القاضى وما فى الشربلالية من ان المراد به القاضى دون غيره لان هذا من باب دفع الظلم اه انما قاله في المسئلة الآتية اى مسئلة عضل الأقرب كما يأتى ببيان ويدل عليه التعليل بدفع الظلم فانه لا ظلم في الغيبة بخلاف العضل فالاعتراض على الشربلالية بمخالفتها لاطلاق المتن ناشئ عن اشتباه احدى المسئلتين بالآخرى فافهم (قوله حال قيام الأقرب) اى حضوره وهو من اهل الولاية أما لو كان صغيرا او مجنونا جاز نكاح الابعد ذخيرة (قوله توقف على اجازته) تقدم ان البالغة لو زوجت

ولاحاكم ثمة توقف ونفذ بأجازتها بعد بلوغها لان له مجيزا وهو السلطان ولو زوجها وليان مستويان قدم السابق فان لم يدر او وقسا معا بطلا (وللولى الابعد التزويج بغيره الأقرب) فلو زوج الابعد حال قيام الأقرب توقف على اجازته

نفسها غير كفؤ فلأولى الاعتراض ما لم يرض صريحا اودلالة كقبض المهر ونحوه فلم يجعلوا
سكوته اجازة والظاهر ان سكوته هنا كذلك فلا يكون سكوته اجازة لشكاح الابعد وان كان
حاضرا في مجلس العقد ما لم يرض صريحا اودلالة تأمل **(قوله)** ولونحوات الولاية اليه (اى
الى الابعد بموت الاقرب او غيبته غيبة منقطعة ط **(قوله)** مسافة القصر الخ) اختلف في
حد الغيبة فاختر المصنف تبعا للكثير انها مسافة القصر ونسبه في الهداية لبعض التأخرين
والزيلي لاكثرهم قال وعليه الفتوى اه وقال في الذخيرة الاصح انه اذا كان في موضع لو
انتظر حضوره واستطلاع رأيه فأت الكفو الذى حضر فالغيبة منقطعة واليه اشارك في الكتاب
اه وفي البحر عن المجتبى والمبسوط انه الاصح وفي النهاية واختار اكثر المشايخ وصححه
ابن الفضل وفي الهداية انه اقرب الى الفقه وفي الفتح انه الاشبه بالفقه وانه لا تعارض بين
اكثر التأخرين واكثر المشايخ اى لان المراد من المشايخ المتقدمون وفي شرح الملتقى عن الحقايق
انه اصح الاقوال وعليه الفتوى اه وعليه مسمى في الاختيار والقباية وبشير كلام النهر
الى اختياره وفي البحر والاحسن الافاء بما عليه اكثر المشايخ **(قوله)** هل تكون غيبة
منقطعة (اى فعلى الاول لا وعلى الثانى نعم لانه لم يعتبر مسافة السفر قلت لكن فيه
ان الثانى اعتبر فوات الكفو الذى حضر فبني ان ينظر هنا الى الكفء ان رضى بالانتظار
مدة يرجى فيها ظهور الاقرب الخفى لم يحز لكاح الابعد والاجاز ولعله بناء على ان الغالب
عدم الانتظار تأمل **(قوله)** جاز على الظاهر (اى بناء على ان ولاية الاقرب باقية مع الغيبة
وذكر في البدائع اختلاف المشايخ فيه وذكر ان الاصح القول بزوالها وانتقالها للابعد
قال في المعراج وفي المحيط لارواية فيه وبني ان لا يجوز لاقطاع ولايته وفي المبسوط لا يجوز
ولئن سلم فلانها انتفعت برأيه ولكن هذه منفعة حصلت لها اتفاقا فلا يبنى الحكم عليها
اه وكذا ذكر في الهداية المنع ثم التسامي بقوله ولو سلم قال في الفتح وهذا تنزل وايد الزيلي
المنع من حيث الرواية والمعقول وكذا في البدائع وبه علم ان قوله على الظاهر ليس المراد
به ظاهر الرواية لما علمت من انه لارواية فيه وانما هو استظهار لاحد القولين وقد علمت
ما فيه من تصحيح خلافه ومنعه في اكثر الكتب * اقول ويؤخذ من هذا بالاولى ان الواليين
لو كانا في درجة واحدة كأخوين غاب احدهما فزوج في مكانه لا يصح لانه اذا لم يصح
تزوج الاقرب الغائب مع حضور الابعد فعدم صحة العقد من الغائب مع حضور المساوى
له في الدرجة بالاولى فأما **(قوله)** من اولياء النسب (احتراز عن القاضي) **(قوله)** لكن في
القهستاني الخ) استدراك على ما في شرح الوهبانية فانه لم يستد في الى نقل صريح وهذا
منقول وقد ايد ايضا العلامة الشرنبلالى في رسالة سهاها (كشف المضل فيمن عضل) بانه
ذكر في انفع الوسائل عن المنتقى اذا كان للصغيرة أب امتنع عن تزويجها لانتقال الولاية الى
الجد بل زوجها القاضي ونقل مثله ابن الشحنة عن الغاية عن روضة التاطفى وكذا المقدسى
عن الغاية والنهر عن المحيط والفيض عن المنتقى واثار اليه الزيلي حيث قال في المسئلة
تزوج الابعد بغيبة الاقرب وقال الشافعى بل زوجها الحاكم اعتبارا بعضه وكذا قال في
البدائع ان نقل الولاية الى السلطان اى حال غيبة الاقرب باطل لانه ولى من لاولى له وهما

ولونحوات الولاية اليه لم
يجز الاجازة بعد التحول
فهستاني وظهرية (مسافة
القصر) واختار في الملتقى
ما لم ينتظر الكفء والحاظ
جوابه واعتمد الباقي
ونقل ابن الكمال ان عليه
الفتوى وثمرة الخلاف
فمن اخفى في المدينة
هل تكون غيبة منقطعة
(ولو زوجها الاقرب
حيث هو جاز) (الكاح
(على) القول (الظاهر)
ظهرية (ويثبت للابعد)
من اولياء النسب شرح
وهبانية لكن في القهستاني
عن المياني لوم لزواج
الاقرب زوج القاضي

لها ولي أو وليان فلا تثبت الولاية للسلطان الا عند العزل من الولي ولم يوجد وكذا فرق في التسهيل بين الغيبة والعزل بان العاضل نال بالامتناع فقام السلطان مقامه في دفع الظلم بخلاف الغائب خصوصاً للحج ونحوه في شرح المجمع الملكي وبه أفى العلامة ابن الشلي فهذه القول تفيد الاتفاق عندنا على ثبوتها بعزل الاقرب للقاضي فقط واما ما في الخلاصة والبرازية من أنها تنتقل الى الا بعد بعزل الاقرب اجماعاً فالمراد بالا بعد القاضي لانه آخر الاولياء فالفضل على يابه وحله في البحر على الابد من الاولياء ثم ناقض نفسه بعد سطرين بقوله قالوا واذا خطبها كفو وعضها الولي تثبت الولاية للقاضي نيابة عن العاضل فله التزويج وان لم يكن في منشوره اه هذا خلاصة ما في الرسالة ثم ذكر فيها عن شرح المنظومة الوهبانية عن المتنقي ثبوت الخيار لها عند تزويج غيرها فكذا عند تزويج القاضي بعزل الاقرب وعن المجرد عدم ثبوت الاول على أن تزويجه بطريق الولاية والثاني على انه بطريق النيابة عن العاضل ورجحه الشرنبلالي دفعا للتعارض في كلامهم قلت ويؤيده ما مر عن التسهيل وكذا قولهم فله التزويج وان لم يكن في منشوره ويجب حمل ما في المجرد على ما اذا كان العاضل الاب أو الجد لثبوت الخيار لها عند تزويج غيرها فكذا عند تزويج القاضي نيابة عنه **(قوله)** عند فوت الكفو أي خوفه فوته **(قوله)** أي امتناعه عن التزويج أي من كفو بمهر المثل أما لو امتنع عن غير الكفو أو لكون المهر اقل من مهر المثل فليس يعاضل ط واذا امتنع عن تزويجها من هذا الحاطب الكفو لزوجها من كفو غيره استظهر في البحر انه يكون عاضلا قال ولم أره وتبعه المقدسي والشرنبلالي واعترضه الرملي بان الولاية بالعزل تنتقل الى القاضي نيابة لدفع الاضرار بها ولا يوجد مع ارادة التزويج بكفو غيره اه قلت وفيه نظر لانه متى حضر الكفو الحاطب لا ينتظر غيره خوفا من فوته ولذا تنتقل الولاية الى الابد عند غيبة الاقرب كما مر نعم لو كان الكفو الآخر حاضرا ايضا وامتع الولي الاقرب من تزويجها من الكفو الاول لا يكون عاضلا لان الظاهر من شقته على الصغيرة انه اختارها الانفع لتفاوت الاكفاء اخلاقا وادافا فيتعين العمل بهذا التفصيل والله اعلم **(قوله)** ولا يبطل تزويجها يعني تزويج الابد حال غيبة الاقرب وكان الاول ذكر هذه الجملة بعد قوله والولي الابد التزويج بغية الاقرب ط **(قوله)** السابق أي المتحقق سبقه احترازا عما لو زوجها الغائب الاقرب قبل الحاضر الابد فانه يلغو المتأخر وعما لو جهل التاريخ فانه يبطل كل منهما بناء على بقاء ولاية الغائب اما على ما قدمنا من انقطاع ولايته فالعبرة لعقد الحاضر مطلقا **(قوله)** وولي المجنونة والمجنون أي جنونا مطبقا وهو شهر كما مر وتقدم ايضا ان المعتوه كذلك **(قوله)** ولو عارضا أي ولو كان جنونها عارضا بعد البلوغ خلافا لزم **(قوله)** اتفاقا أي بخلاف الولاية في النكاح ففيها خلاف محمد فهي عنده للاب ايضا وعندها للابن **(قوله)** دون ابها أي اوجدها والمراد انه اذا اجتمع في المجنونة ابوها ووجدها مع ابها فالولاية للابن عندها دون الاب أو الجد كما في الفتح وكذا لباقي العصباء تزويجها على الترتيب المار فيهم كما قدمنا عن الفتح **(قوله)** ولو اقر الخ قال الحاكم الشهيد في الكافي الجامع لكتب ظاهر الرواية واذا اقر الاب او غيره من الاولياء على الصغير والصغيرة بالنكاح اس لم يصدق

عند فوت الكفو .
(التزويج بعزل الاقرب)
أي بامتناعه عن التزويج
اجماعا خلاصة (ولا يبطل
تزويجها) السابق (بعد
الاقرب) لحصوله بولاية
تامة (وولي المجنونة)
والمجنون ولو عارضا (في
النكاح) اما التصرف في
المال فلا باء اتفاقا (ابنها)
وان سفل (دون ابها)
كما مر والاولى ان يأمر
الاب به ليصح اتفاقا
(ولو اقر ولي صغير او
صغيرة او) اقر (وكيل
وجل او امرأته او مولى
العبد بالنكاح لم ينفذ)
لانه اقرار على الغير

على ذلك الا بشهود او تصديق منهما بعد الادراك في قول ابي حنيفة وكذلك اقرار المولى على عبده واما اقراره على امته بمثل ذلك فجائز مقبول وقال ابو يوسف ومحمد الاقرار من هؤلاء في جميع ذلك جائز وكذلك اقرار الوكيل على موكله على هذا الاختلاف اه وتقل في الفتح عن المصنف عن استاذة الشيخ حميد الدين ان الخلاف فيما اذا اقر المولى في صغرهما واليه اشار في المبسوط وغيره قال وهو الصحيح وقيل فيما اذا بلغا وانكرا فاقر المولى اما لو اقر في صغرها يصح اتفاقا واستظهره في الفتح وقد علمت ان الاول ظاهر الرواية وانه الصحيح **(قوله بخلاف مولى الامة)** اي اذا ادعى رجل نكاحها فاقر له مولاها بقضى به بلاينة وتصديق درر اي لو عقت لا يحتاج الى تصديقها ومقتضى تعليل المارح انه لا يصح اقراره عليها بعد العتق **(قوله بان ينصب القاضي الخ)** اي لان الاب مقر والصغير لا يصح انكاره ولا بد في الدعوى من خصم فينصب عنه خصما حتى ينكر فقام عليه البينة فيثبت النكاح على الصغير افاده في الفتح **(قوله اي الى المولى المقر)** بالنصب تفسيراً للضمير المنصوب **(قوله او يصدق)** بالنصب عطفاً على يدرك وقوله الموكل او العبد مرفوعان على الفاعلية والمفعول محذوف اي يصدق الموكل الوكيل او العبد المولى **(قوله وقال يصدق في ذلك)** اي يصدق المقر في جميع فروع هذه المسئلة السابقة مثل اقرار المولى على امته كما سمعت التصريح به في عبارة الكافي ومثله في البدائع فافهم **(قوله وهذه المسئلة)** اي مسئلة عدم قبول الاقرار من ولي الصغير او الصغيرة ومن الوكيل ومولى العبد مخرجة اي مستثناة على قول الامام من قاعدة من ملك انشاء عقد ملك الاقرار به كالولي اذا أقر بالثبوت في مدة الابلاء وزوج المعتدة اذا قال في العدة واجمعت وهو وجه قولهما بالقبول هنا كما في اقراره بتزويج امته ووجه قول الامام حديث لانكاح الا بشهود وانه اقرار على الغير فيما لا يملكه وتماه في البدائع وعلى ما استظهره في الفتح في مسئلة الصغيرين فهي داخلة في مفهوم القاعدة على قول الامام لانه لا يملك الانشاء حال بلوغها فلا يملك الاقرار وعلى قولهما تكون خارجة عن القاعدة **(قوله ملك الاقرار به)** الاولى حذف به لعدم مرجع الضمير وان علم من المقام لان المعنى من ملك انشاء شيء ملك الاقرار به ط **(قوله ولها نظائر)** كاقرار الوصي بالاستدانة على اليتيم لا يصح وان ملك انشاء الاستدانة بجر عن المبسوط وكما لو وكله بعتق عبد بعينه فقال الوكيل اعتقته امس وقد وكله قبل الامس لا يصدق بلاينة وتماه في حواشي الاشباه للحموى من الاقرار **(قوله هل لولي مجنون الخ)** البحث اصحاب النهر والظاهر ان الصبي في حكم من ذكر ط **(قوله ومنعه الشافعي)** لاندفاع الضرورة بالواحدة نهر **(قوله وجوزة)** اي تزويج اكثر من واحدة

باب الكفاءة

لما كانت شرط اللزوم على المولى اذا عقدت المرأة بنفسها حتى كان له الفسخ عند عدمها كانت فرع وجود المولى وهو بثبوت الولاية تقدم بيان الاولياء ومن ثبت له ثم اعقبه فصل الكفاءة فتح **(قوله او كون المرأة ادنى)** اعترضه الحبر الرملي بمالم يخصه ان كون المرأة ادنى ليس بكفاءة غير ان الكفاءة من جانب المرأة غير معتبرة **(قوله الكفاءة معتبرة)** قالوا معناه معتبرة

بخلاف مولى الامة حيث ينفذ اجماعاً لان منافع يضعها ملكه (الان يشهد الشهود على النكاح) بأن ينصب القاضي خصماً عن الصغير حتى ينكر فقام البينة عليه (او يدرك الصغير او الصغيرة فيصدق) اي المولى المقر (او يصدق الموكل او العبد) عند ابي حنيفة وقال يصدق في ذلك وهذه المسئلة مخرجة من قولهم من ملك الانشاء ملك الاقرار به ولها نظائر (فرع) هل لولي مجنون ومعتوه تزويجها اكثر من واحدة ام لا ومنعه الشافعي وجوزة في الصبي للحاجة

باب الكفاءة

من كافأ اذا ساواه والمراد هنا مساواة مخصوصة او كون المرأة ادنى (الكفاءة معتبرة)

في لزوم على الاولياء حتى ان عند عدمها جاز للولي الفسخ اه فتح وهذا بناء على ظاهر الرواية
 من ان العقد صحيح وللولى الاعتراض اما على رواية الحسن المختارة للفتوى من انه لا يصح
 فالنهي معتبرة في الصحة وكذا لو كانت الزوجة صغيرة والعاقدة غير الاب والجد فقد مر أن
 العقد لا يصح **(قوله في ابتداء النكاح)** يعني عنه قول المصنف الآتى واعتبارها عند ابتداء
 العقد الخ وكأنه اشار الى ان الاولى ذكره هنا **(قوله للزوجه او لصحته)** الاول بناء على ظاهر
 الرواية والثاني على رواية الحسن وقد مرنا اول الباب السابق اختلاف الافتاء فيهما وان
 رواية الحسن احوط **(قوله من جانب الخ)** اى يعتبر ان يكون الرجل مكافئاً لها في الاوصاف
 الآتية بان لا يكون دونها فيها ولا تعتبر من جانبها بان تكون مكافئة له فيها بل يجوز ان
 تكون دونه فيها **(قوله ولذا لا تعتبر)** تعليل للعنفوه وهو ان الشريف لا يأبى ان يكون
 مستفراً لا للديممة كالامة والكتابية لان ذلك لا يعد عاراً في حقه بل في حقها لان النكاح يرق
 للمرأة والزوج مالكة **(نتيجه)** تقدم ان غير الاب والجد لوزوج الصغير او الصغيرة غير كفو
 لا يصح ومقتضاه ان الكفاءة للزوج معتبرة ايضا وقد مرنا ان هذا في الزوج الصغير لان ذلك
 ضرر عليه فاهنا محمول على الكبير ويشير اليه ما قدمناه آتفاً عن الفتح من ان معنى اعتبار
 الكفاءة اعتبارها في الزموم على الاولياء الخ فان حاصله ان المرأة اذا زوجت نفسها من
 كفؤ لزم على الاولياء وان زوجت من غير كفؤ لا يلزم اولاً لا يصح بخلاف جانب الرجل فانه
 اذا تزوج بنفسه مكافئة له اولاً فانه صحيح لازم وقال القهستاني الكفاءة لغة المساواة وشرعاً
 مساواة الرجل للمرأة في الامور الآتية وفيه اشعار بان نكاح الشريف الوضعية لازم فلا
 اعتراض للولى بخلاف العكس اه فقد اود ان لزومه في جانب الزوج اذا زوج نفسه
 كبير الا اذا زوجة الولي صغيراً كما ان الكلام في الزوجة اذا زوجت نفسها كبيرة فثبت
 اعتبار الكفاءة من الجانبين في الصغيرين عند عدم الاب والجد كما حرره فيما تقدم والله
 تعالى اعلم **(قوله لكن في الظهيرية الخ)** لا وجه للاستدراك بعد ذكره الصحيح فانه حيث
 ذكر القولين كان حق التركيب تقديم الضعيف والاستدراك عليه بالصحيح كما فعل في البحر
 وذكر ان ما في الظهيرية غريب وردده ايضا في البدائع كما سطره في التمهيد **(قوله هي حق الولي)**
 لاحتمالها كذا قال في البحر واستشهد به بما ذكره الشارح عن الولي واجبه وفيه نظر بل هي
 حق لها ايضا بدليل ان الولي لزوج الصغيرة غير كفؤ لا يصح ما لم يكن اياً او جداً غير ظاهر
 الفسخ ولما في الذخيرة قبيل الفصل السادس من ان الحق في اتمام مهر اشل عند ابى حنيفة
 للمرأة وللاولياء حكم الكفاءة وعندها للمرأة لا غير اه وظاهر قوله حكم الكفاءة الاتفاق
 على انه حق لكل منهما وكذا ما في البحر عن الظهيرية لو انقصب الزوج لها نسا غير نسبه فان
 ظهر دونه وهو ليس بكفو فحق الفسخ ثابت للكل وان كان كفواً فحق الفسخ لها دون
 الاولياء وان كان ما ظهر فوق ما اخبر فلا فسخ لاحد عن الثاني ان لها الفسخ لانها عسى تعجز
 عن المقام معه اه ومن هذا القليل ما سيذكره الشارح قبيل باب العدة لو تزوجته على
 انه حر او سنى او قادر على المهر والثقة فبان بخلافه او على انه فلان بن فلان فاذا
 هو لقيط او ابن زنا لها الخيار اه ويأتى تمام الكلام على ذلك هناك زاد في البدائع على

في ابتداء النكاح للزوجه
 او لصحته (من جانب) اى
 الرجل لان الشريعة تأبى
 ان تكون فراساً للذنى ولذا
 (لا) تعتبر (من جانبها)
 لان الزوج مستفراً فلا
 تقيضه ذناء الفرائس وهذا
 عند الكل في الصحيح كافي
 الجبازية لكن في الظهيرية
 وغيرها هذا عنده وعند
 تعتبر في جانبها ايضا (و)
 الكفاءة (هي حق الولي
 لاحتمالها)

ما مر عن الظهيرية وان فعلت المرأة ذلك فتزوجها ثم ظهر بخلاف ما أظهرت فلا خيار للزوج سواء تبين أنها حرة أو أمة لان الكفاءة في جانب النساء غير معتبرة اه وقد يحاج بان الكلام كما مر فيها اذا زوجت نفسها بلا اذن الولي وحينئذ لم يسبق لها حق في الكفاءة لرضاها باسقاطها فحق الحق للولي فقط فله الفسخ **(قوله)** فلو نكحت الخ تفريع على قوله لاحتمالها وفيه أن التفصيل جاء من قبلها حيث لم تبحث عن حاله كما جاء من قبلها وقبل الاولياء فيها لو زوجها برضاها ولم يعلموا بعدم الكفاءة ثم علموا رحتي وفي كلام الوالولية ما يفيد كأيأتي قريبا وعلى ما ذكرناه من الجواب فالتفريع صحيح لان سقوط حقها اذا رضيت ولو من وجه وهنا كذلك ولذا لو شرطت الكفاءة بقى حقها **(قوله)** لا خيار لاحد هذا في الكبيرة كما هو فرض المسئلة بدليل قوله نكحت رجلا وقوله برضاها فلا يخالف ما قدمناه في الباب المنار عن النوازل لو زوج بنته الصغيرة ممن يستكره أن يشرب المسكر فاذا هو مدمن له وقالت بعدما كبرت لأرضي بالنكاح ان لم يكن يعرفه الاب بشره وكان غلبة أهل بيته صالحين فالنكاح باطل لانه انما زوج على ظن انه كفؤ اه خلافا لما ظنه المقدسي من اثبات المخالفة بينهما كما نبه عليه الحير الرمي قات ولعل وجه الفرق أن الاب يصح تزويجه الصغيرة من غير الكفؤ لمزيد شفقتة وانه انما فوت الكفاءة لمصلحة تزيد عليها وهذا انما يصح اذا علمه غير كفؤ أما اذا لم يعلمه فلم يظهر منه انه زوجها للمصلحة المذكورة كما اذا كان الاب ما جنا أو سكران لكن كان الظاهر أن يقال لا يصح المقد أصلا كما في الاب الماجن والسكران مع ان المصرح به ان لها ابطاله بعد البلوغ وهو فرع يحتمل فليتأمل **(قوله)** كان لهم الخيار لانه اذا لم يشترط الكفاءة كان عدم الرضا بعدم الكفاءة من الولي ومنها ثابتا من وجه دون وجه لما ذكرنا ان حال الزوج محتمل بين أن يكون كفؤا وأن لا يكون والنص انما ثبت حق الفسخ بسبب عدم الكفاءة حال عدم الرضا بعدم الكفاءة من كل وجه فلا يثبت حال وجود الرضا بعدم الكفاءة من وجه يجر عن الوالولية **(قوله)** للزوم النكاح اي على ظاهر الرواية والصحته على رواية الحسن المختارة للفتوى **(قوله)** خلافا لما لك في اعتبار الكفاءة خلاف مالك والثوري والكرخي من مشايخنا كذا في فتح القدير فكان الاولى ذكر الكرخي وفي حاشية الدرر للعلامة نوح ان الامام أبالحسن الكرخي والامام أبابكر الحصاص وهما من كبار علماء العراق ومن تبعهما من مشايخ العراق لم يعتبروا الكفاءة في النكاح ولو لم تثبت عندهم هذه الرواية عن أبي حنيفة لما اختاروها وذهب جمهور مشايخنا الى انها معتبرة فيه ولقاضي القضاة سراج الدين الهندي مؤلف مستقل في الكفاءة ذكر فيه القوانين على التفصيل وبين مالكي منهما من السند والدليل اه **(قوله)** نسب أي من جهة النسب ونظم العلامة الحموي ما تعتبر فيه الكفاءة فقال

ان الكفاءة في النكاح تكون في * ست لها بيت بديع قد ضبط

نسب واسلام كذلك حرفة * حرية وديانة مال فقط

قلت وفي الفتاوى الحامدية عن واقعات قدرى افندى عن القاعدية غير الاب والجد من الاولياء لو زوج الصغيرة من عتيق معروف لم يجز لان القدرة على الجماع شرط الكفاءة

فلو نكحت رجلا ولم تعلم حاله فاذا هو عبد لا خيار له ابل الاولياء ولو زوجها برضاها ولم يعلموا بعدم الكفاءة ثم علموا لا خيار لاحد الا اذا شرطوا الكفاءة او اخبرهم بها وقت العقد فزوجوها على ذلك ثم ظهر انه غير كفؤ كان لهم الخيار والولية فيلحفظ (وتعتبر) الكفاءة للزوم النكاح خلافا لما لك نسباً

كالقدرة على المهر والنفقة بل اولى اه وأما الكبيرة فنسذكر عن البحر انه لو زوجها
الوكيل غنيا مجبوا باجاز وان كان لها التفريق بعد (قوله فقريش الخ) القرشيان من جمعهما
اب هو النضر بن كنانة فن دونه ومن لم ينسب الاباب فوفه فهو عربي غير قرشي والنضر هو
الجد الثاني عشر للنبي صلى الله عليه وسلم فانه محمد بن عبدالله بن عبدالمطلب بن هاشم بن عبد
مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة
ابن خزيمة بن مدركة بن اليااس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان على هذا القصر البخارى
والخلفاء الاربعة كلهم من قريش وتامه في البحر (قوله بعضهم اكفاء بعض) اشار به الى
انه لاتفاضل فيما بينهم من الهاشمي والثوفلي والتميمي والعدوي وغيرهم ولهذا زوج على وهو
هاشمي ام كلثوم بنت فاطمة لعمر وهو عدوي قهستاني فلو تزوجت هاشمية قريشا غير هاشمي
لم يرد عقدها وان تزوجت عربيا غير قرشي لهم رده كتزويج العربية عجميا بحر وقوله لم يرد
عقدها ذكر مثله في التبيين وكثير من شروح الكثر والهداية وغالب المعترات ف قوله في
القيض القرشي لا يكون كقوله الهاشمي كلمة لافية من تحريف النسخا رمي (قوله وبقية
العرب اكفاء) العرب صنفان عرب غاربة وهم اولاد قحطان ومتعربة وهم اولاد اسمعيل
والعجم اولاد فروح أنحى اسمعيل وهم الموالي والعقاء والمرادهم غير العرب وان لم يسمهم رزق
سموا بذلك اما لان العرب لما افتتحت بلادهم وتركهم احرارا بعد ان كان لهؤلاء الاسترقاق
فكانهم اغتقوهم اولانهم نصر والعرب على قتل الكفار والتاصر يسمى مولى نهر (قوله
بني باهلة) قال في الفتح باهلة في الاصل اسم امرأة من همدان كانت تحت معن بن أعصر بن
سعد بن قيس عيلان فنسب ولده اليها وهم معروفون بالحساسة قيل كانوا ياكلون بقية الطعام
مرة ثانية وكانوا يأخذون عظام الميتة يطحنونها ويأخذون دسوماتها ولذا قيل
ولا ينفق الاصل من هاشم * اذا كانت النفس من باهله

وقيل اذا قيل للكلب يا باهلي * عوى الكلب من شؤم هذا النسب

(قوله والحق الاطلاق) فان النص لم يفصل مع انه صلى الله عليه وسلم كان اعلم بقبائل العرب
وأخلاقهم وقد اطلق وليس كل باهلي كذلك بل فيهم الاجواد وكون فضيلة منهم او بطن
صعاليك فعلموا ذلك لايسرى في حق الكل فتح (قوله وبعضه) اى يقويه قلت بعضه ايضا
اطلاق محمد ففي كافى الحاكم قريش بعضها اكفاء لبعض والعرب بعضهم اكفاء لبعض
وليسوا باكفاء لقريش ومن كان له من الموالى ابوان أو ثلاثة في الاسلام فبعضهم اكفاء
بعض وليسوا باكفاء للعرب اه والحاصل أنه كالا يعتبر التفاوت في قريش حتى ان أفضلهم
لبنى هاشم اكفاء لغيرهم منهم فكذلك في بقية العرب بالاستثناء ويؤخذ من هذا أن من كانت
أمها علوية مثلا وأبوها عجمي يكون العجمي كقوله لها وان كان لها شرف ما لان النسب
للآباء ولهذا جاز دفع الزكاة اليها فلا يعتبر التفاوت بينهما من جهة شرف الام ولم أر من صرح
بهذا والله أعلم (قوله وهذا في العرب) اى اعتبار النسب انما يكون في العرب فلا يعتبر فيهم
الاسلام كافى المحيط والتهامة وغيرها ولا الديانة كما في النظم ولا الحرفة كما في المضمرات لان
العرب لا يتخذون هذه الصنائع حرفا واما الباقي اى الحرية والمال فالظاهر من عباراتهم انه

قريش) بعضهم (اكفاء)
بعض (و) بقية (العرب)
بعضهم (اكفاء) بعض
واستثنى في الملتقى تبعا
للهداية بنى باهلة لحسبهم
والحق الاطلاق قاله
المصنف كالبحر والنهر
وبعضه اطلاق المصنفين
كالكثر والدرر وهذا في
العرب

قوله يطحنونها كذا بخط
المؤلف والذي في كتب
اللمعة يطحنونها قاله نصر

معتبر فهستأى لكن فيه كلام ستعرفه في مواضعه **(قوله** واما في العجم) المراد بهم من لم ينتسب الى احدى قبائل العرب ويسمون الموالى والعقاة كاسر وعامة اهل الامصار والقرى في زماننا منهم سواء تكلموا بالعربية او غيرها الا من كان له منهم نسب معروف كالمثنيين الى احد الخلفاء الاربعة او الى الانصار ونحوهم **(قوله** فتعتبر حرية واسلاما) افاد ان الاسلام لا يكون معتبرا في حق العرب كما اتفق عليه ابو حنيفة وصاحبه لانهم لا يتفاخرون به وانما يتفاخرون بالنسب فعرابي له اب كافر يكون كفوا لعرابية لها آباء في الاسلام واما الحرية فهي لازمة للعرب لانه لا يجوز استرقاقهم نعم الاسلام معتبر في العرب بالنظر الى نفس الزوج لالى ابيه وجده فعلى هذا فالنسب معتبر في العرب فقط واسلام الاب والجد في العجم فقط والحرية في العرب والعجم وكذا اسلام نفس الزوج هذا حاصل ما في البحر **(قوله** لمن ابوها مسلم) راجع الى قوله مسلم بنفسه ح **(قوله** او حر او معتق) كل منهما راجع لقوله او معتق ح **(قوله** واما حرية الاصل) لان الزوج المعتقد فيه اثر الرق وهو الولاء والمرأة لما كانت امها حرة الاصل كانت هي حرة الاصل بحر عن التجنيس اما لو كانت امها رقيقة فهي تبع لامها في الرق فيكون المعتقد كفوا لها بخلاف ما لو كانت امها معتقة لان لها ابا في الحرية لقوله في البحر والحرية نظير الاسلام افاده ط **(قوله** لذات ابوين) اى فى الاسلام والحرية ط **(قوله** وابوان فيها كالا بآء) اى فن له اب وجد في الاسلام او الحرية كفوا لمن له آباء قال في فتح القدير والحق ابو يوسف الواحد بالثني كاهو مذهبه في التعريف اى في الشهادات والدعاوى قيل كان ابو يوسف انما قال ذلك في موضع لا يبعد كفر الجد عيا بعد ان كان الاب مسلما وهما قالا في موضع يعد عيا والدليل على ذلك انهم قالوا جميعا ان ذلك ليس عيا في حق العرب لانهم لا يميزون في ذلك وهذا حسن وبه يتفق الخلاف اه وتبعه في النهر **(قوله** ولا يبعد الخ) ظاهره انه قاله تفقها وقد رأيت في الذخيرة ونصه ذكر ابن سباعة في الرجل يسلم والمرأة معتقة انه كفوا لها اه ووجهه انه اذا سلم وهو حر وعقت وهي مسلمة يكون فيه اثر الكفر وفيها اثر الرق وهما منقصتان وفيه شرف حرية الاصل وفيها شرف اسلام الاصل وهما مكملتان فتساويا بى ما لو كان بالعكس بان اسلمت المرأة وعقت الرجل فالظاهر ان الحكم كذلك بشرط ان لا يكون اسلامه طارئا والا ففيه اثر الكفر واثر الرق معا فلا يكون كفوا لمن فيها اثر الكفر فقط تأمل **(قوله** واما معتق الوضيع الخ) عزاءه في البحر الى المجتبى ومثله في البدائع قال حتى لا يكون مولى العرب كفوا لمولاة بنى هاشم حتى لو زوجت مولاة بنى هاشم نفسها من مولى العرب كان لمعتقها حق الاعتراض لان الولاء بمنزلة النسب قال النبي صلى الله عليه وسلم الولاء لحمه كالحمه النسب اه ومثله في الذخيرة وذكر الشارح في كتاب الولاء الكفاءة تعتبر في ولأ العاتقة فمتعة التاجر كف . لمعتق العطار دون الدباغ اه ويشكل عليه ما ذكره في البدائع ايضا قبل ما قدمناه حيث قال ومولى العرب اكفاء لمولى قريش لعموم قوله صلى الله عليه وسلم والموالى بعضهم اكفاء لبعض اه فتأمل * (تنبيه) * مولى الموالاة لا يكافى مولاة العاتقة قال في الذخيرة روى المولى عن ابى يوسف ان من أسلم على يدى انسان لا يكون كفوا للموالى العاتقة وفي شرح الطحاوى معتقة اشرف القوم تكون كفوا للموالى لان لها

(و) اما في العجم فتعتبر (حرية واسلاما) فسلم بنفسه او معتق غير كفوا لمن ابوها مسلم او حرا او معتق واما حرة الاصل ومن ابوه مسلم او حر غير كف . لذات ابوين (وابوان فيها كالا بآء) تمام النسب بالجد وفي الفتح ولا يبعد مكافاة مسلم بنفسه لمعتق بنفسه واما معتق الوضيع فلا يكافى معتقة الشريف

شرف الولاء وللعمالى شرف اسلام الآباء اه **(قوله)** واما مرتد أصله فله في البحر عن
الفتنة وسكت عليه وكأنه محمول على مرتد لم يطل زمن رده ولذا لم يقيد بالحق بدار الحرب
لان المرتد في دار الاسلام يقتل ان لم يسلما من ارتد وطال زمن رده حتى اشتهر بذلك ولحق
اولا ثم اسلم فبني ان لا يكون كفوا لمن لم يرتد فان العار الذي يلحقها بهذا اعظم من العار
بكفر أصله اسلم بنفسه فليأمل **(قوله)** الالفتنة اى لدفعها قال في الفتح عن الأصل الا ان
يكون نسبا مشهورا كبت مالت من ملوكهم خدعها حائل او سائل فانه يفرق بينهم لا لعدم
الكفاءة بل لتسكين الفتنة والقاضى مأثور بتسكينها بينهم كابن المسلمين اه **(قوله)** وتعتبر
في العرب والعجم الخ قال في البحر وظاهر كلامهم ان التقوى معتبرة في حق العرب والعجم فلا
يكون العربي الفاسق كفوا لصالحة عربية كانت او عجمية اه قل في التمهيد وصرح بهذا في
ايضاح الاصلاح على انه المذهب اه وذكر في البحر ايضا ان ظاهر كلامهم اعتبار الكفاءة
مالا فيهما ايضا قلت وكذا حرفة كايظهر مما ذكره عن البدائع **(قوله)** ديانة اى عهدها وهو
الصحيح وقال محمد لا تعتبر الا اذا كان يصفع ويسخر منه او يخرج الى الاسواق سكران

ويلعب به الصبيان لانه مستخف به هداية ونقل في الفتح عن المحيط ان الفتوى على قول محمد
لكن الذى في التارخاية عن المحيط قيل وعابه الفتوى وكذا في المقدسى عن المحيط البرهاني
ومثله في الذخيرة قال في البحر وهو موافق لما صححه في المبسوط وتصحيح الهداية معارض له
فالافتاء بما في المتن اولى اه **(قوله)** فليس فاسق الخ اعلم انه قال في البحر ووقع في تردد فيها
اذا كانت صالحة دون ايها او كان ابوها صالحا دونها هل يكون الفاسق كفوا لها او لا فظاهر
كلام الشارحين ان العبرة لصلاح ايها وجدها فلهه قلوا لا يكون الفاسق كفوا لبيت
الصالحين واعتبر في الجمع صلاحها فقال فلا يكون الفاسق كفوا لصالحة وفي الحاشية لا يكون
الفاسق كفوا لصالحة بنت الصالحين فاعتبر صلاح الكل والظاهر ان صلاح منها او من
آبائها كاف لعدم كون الفاسق كفوا لها وما رده صريحا اه ونازعه في التمهيد بان قول الحاشية
ايضا اذا كان الفاسق محترما مضمنا عند الناس كأعوان السلطان يكون كفوا لبنت الصالحين
وقال بعض مشايخ بلخ لا يكون معلنا كان اولا وهو اختيار ابن الفضل اه يقتضى اعتبار
الصلاح من حيث الآباء فقط وهذا هو الظاهر وحينئذ فلا اعتبار بفسقها اه اى اذا
كانت فاسقة بنت صالح لا يكون الفاسق كفوا لها لان العبرة لصلاح الاب فلا يعتبر
فسقها ويؤيده ان الكفاءة حق الاولياء اذا اسقطتها هى لان الصالح يعبر بتصاهرة الفاسق
لكن ما نقله في البحر عن الحاشية يقتضى اعتبار صلاحها ايضا كما مرو حينئذ فيمكن حل كلام
الحاشية الثانى عليه بناء على ان بنت الصالح صالحة غالبا قال في الحواشى يعقوبية قوله فليس
فاسق كفء ويؤيده ان الكفاءة حق الاولياء اذا اسقطتها هى لان الصالح يعبر بتصاهرة الفاسق
كفوا كما صرحوا به والاولى ما في الجمع وهو ان الفاسق ليس كفوا لصالحة الا ان يقال
الغالب ان بنت الصالح صالحة وكلام المصنف بناء على الغالب اه ومثله قول القهستاني
اى وهى صالحة وانما لم يذكر لان الغالب ان تكون البنت صالحة بصلاحه اه وكذا قال
المقدسى قلت اقتصارهم بناء على ان صلاحها يعرف بصلاحهم لحفا حال المرأة غالبا لاسيما

واما مرتد اسلم فكفوا لمن لم
يرتد اما الكفاءة بين الذميين
فلا تعتبر الالفتنة (و) تعتبر
في العرب والعجم (ديانة)
اى تقوى فليس فاسق

الابكار والصغار اه وفي الذخيرة ذكر شيخ الاسلام ان الفاسق لا يكون كفوا للعدل عند
 ابي حنيفة وعن ابي يوسف ومحمد ان الذي يسكران كان يسردلك ولا يخرج سكران كان
 كفوا لامرأة سالحة من اهل البيوتات وان كان يعان ذلك فلا قيل وعليه التقوى اه قالت
 والحاصل ان المفهوم من كلامهم اعتبار صلاح الكل وان من اقتصر على صلاحها او صلاح
 آتائها نظر الى الغالب من ان صلاح الولد والوالد متلازمان فعلى هذا فالفاسق لا يكون كفوا
 لصالحة بنت صالح بل يكون كفوا لفاسقة بنت فاسق وكذا لفاسقة بنت صالح كقوله في يعقوبية
 فليس لابيها حق الاعتراض لان ما يلحقه من العار ينته اكثر من العار بصهره واما اذا كانت
 سالحة بنت فاسق فزوجت نفسها من فاسق فليس لابيها حق الاعتراض لانه مثله وهى
 قد رضيت به واما اذا كانت صغيرة فزوجها ابوها من فاسق فان كان عالما بفسقه صح العقد
 ولاخبار لها اذا كبرت لان الاب له ذلك ما لم يكن ما خا كما مر في الباب السابق واما
 اذا كان الاب سالحا وظن الزوج سالحا فلا يصح قال في البرازية زوج بنته من رجل ظنه
 مصاحبا لا يشرب مسكرا فاذا هو مدمن فقالت بعد الكبر لأرضي بالنكاح ان لم يكن ابوها
 يشرب المسكر ولا عرف به وغلبة اهل بيتها مصلحون فالنكاح باطل بالاتفاق اه فأنتم
 هذا التحرير فانه مفرد **(قوله بنت صالح)** نعم لكل من قوله سالحة وفاسقة وافردة
 للعطف باو فرجع الى ان المعتبر صلاح الآباء فقط وانه لا عبرة بفسقها بعد كونها من بنات
 الصالحين وهذا هو الذى نقناه عن التهر فافهم نعم هو خلاف ما نقلناه عن يعقوبية **(قوله)**
 معلنا كان ولا) اما اذا كان معلنا فظاهر واما غير المعلن فهو بان يشهد عليه انه فعل كذا من
 المفسقات وهو لا يجهز به فيفرق بينهما بطل الالواء ط **(قوله على الظاهر)** هذا استظهار
 من صاحب التهر لا كما يتوهم من انه ظاهر الرواية فانه قد صرح في الحانية عن السرخسى
 بانه لم ينقل عن ابي حنيفة في ظاهر الرواية في هذا شي والصحيح عنده ان المنسق لا يمنع الكفاءة
 اه وقد مرنا ان تصحيح الهداية معارض لهذا التصحيح **(قوله وما لا)** اى في حق العربي
 والمعجمي كما مر عن البحر لان التفاخر بالمال اكثر من التفاخر بغيره عادة وخصوصا في زماننا
 هذا بدائع **(قوله بان قدر على المعجل الخ)** اى على ما تعارفوا تعجيله من المهر وان كان كله حالا
 فيه فلا تشترط القدرة على الكل ولا ان يساويها في الغنى في ظاهر الرواية وهو الصحيح زيلعى
 ولو صلبا فهو غنى بغنى ابيه او اومه او جده كما يأتى وشمل ما لو كان عليه دين بقدر المهر فانه كف
 لان له ان يقضى اى الدين شاء كفى الوالدية وما لو كانت فقيرة بنت فقراء كما صرح به في الواقعات
 معللا بان المهر والتفقة عليه فيعتبر هذا الوصف في حقه وما لو كان ذاجاه كالسلطان والعالم
 قال الزيلعى وقيل يكون كفوا وان لم يملك الا التفقة لان الحال لا يخبر به ومن ثم قالوا
 الفقيه العجمي كفوا للعربى الحال **(قوله ونفقة شهر)** صححه في التحنيس وصحح في المجتبى
 الاكتفاء بالقدرة عليها بالنكسب فقد اختلف التصحيح واستظهر في البحر الثانى ووفق في
 التهر بينهما بما ذكره الشارح وقال انه اشار اليه في الحانية **(قوله ووافق الجماع)** فلو صغيرة
 لا تطبيق فهو كفوا وان لم يقدر على التفقة لانه لا نفقة لها فتح ومنه في الذخيرة **(قوله وحرفة)**
 ذكر الكرخى ان الكفاءة فيها معتبرة عند ابي يوسف وان ابا حنيفة نى الامر فيها على عادة

كفوا لصالحة او فاسقة
 بنت صالح معلنا كان ولا
 على الظاهر نهر (وما لا)
 بأن يقدر على المعجل
 ونفقة شهر لو غير محترف
 والافان كان يكتسب كل
 يوم كفايتها لو تطبق الجماع
 (وحرفة)

العرب ان مواليهم يعملون هذه الاعمال لا يقصدون بها الحرف فلا يعيرون بها واجاب
ابو يوسف على عادة اهل البلاد وانهم يتخذون ذلك حرفة فيعيرون بالذي منها فلا يكون
بينهما خلاف في الحقيقة بدائع فعلى هذا لو كان من العرب من اهل البلاد من يحترف بنفسه
تعتبر فيهم الكفاءة فيها وحينئذ فتكون معتبرة بين العرب والعجم **(قوله فمثل حائك الخ)** قال
في الملتقى وشرحه حائك او حجام او كناس او دباغ او حلاق او بيطار او حداد او صفار غير كفو
لسائر الحرف كعطار او برزاز او صواف وفيه اشارة الى ان الحرف جنسان ليس احدهما كفو
للاخر لكن افراد كل منهما كفو لجنسها وبه يفتى زاهدى اه اى ان الحرف اذا تباعدت
لا يكون افراد احداها كفو لافراد الاخرى بل افراد كل واحدة اكفاء بعضهم لبعض
واقاد كافي البحر انه لا يلزم اتحادها في الحرفة بل التقارب كاف فالحائك كفو لحجام والدباغ
كفو لكناس والصفار كفو لحداد والعطار كفو لبرزاز قال الحلواني وعليه الفتوى وفي الفتح
ان الموجب هو استقصاء اهل العرف فيدور معه وعلى هذا ينبغي ان يكون الحائك كفو
للعطار بالاسكندرية لما هناك من حسن اعتبارها وعدم عددها نقضا للثة اللهم الا ان يقترن
بها خسة غيرها اه فافاد ان الحرف اذا تقاربت واتحدت يجب اعتبار التكافؤ من بقية
الجهات فالعطار العجمي غير كفو لعطار او برزاز عربي او عالم بقى النظر في نحو دباغ او
حلاق عربي هل يكون كفو للعطار او برزاز عجمي والذي يظهر لى ان شرف النسب او العلم
يجبر نقص الحرفة بل يفوق سائر الحرف فلا يكون نحو العطار العجمي الجاهل كفو لنحو
حلاق عربي او عالم وبؤيده ما فى الفتح انه روى عن ابى يوسف ان الذى اسلم بنفسه او عتق
اذا حرر من الفضائل ما يقابل نسب الآخر كان كفو له اه فليتأمل **(قوله لبرزاز)** قال
في القاموس البرز الثياب او متاع البيت من الثياب ونحوها وبائعه البراز وحرقة البراز اه ط
(قوله ولاهما لعالم وقاض) قال في التهر وفي البناية عن الغاية الكناس والحجام والدباغ
والحارس والسائس والراعى والقيم اى البلان في الحمام ليس كفو لبنت الخياط ولا الخياط
لبنت البرزاز والتاجر ولاهما لبنت عالم وقاض والحائك ليس كفو لبنت الدهقان وان كانت
فقيرة وقيل هو كفو اه وقد غلب اسم الدهقان على ذى العقار الكثير كما في المغرب اه
قلت والظاهر ان نحو الخياط اذا كانت استاذا يتقبل الاعمال وله اجراء يعملونه لا يكون كفو
لبنت البرزاز والتاجر في زماننا كما يعلم من كلام الفتح المار اذ لا يعد في العرف ذلك نقضا تأمل وما
في شرح الملتقى عن الكافي من ان الخفاف ليس بكفو للبرزاز والعطار فالظاهر ان المراد به من
يعمل الاخفاف او النعال بيده اما لو كان استاذ له اجراء او يشتريها محبطة ويسمعا في خانوته
فليس في زماننا انقص من البرزاز والعطار قال ط واطلقوا في العالم والقاضى ولم يقيدوا
العالم بذى العمل ولا القاضى بمن لا يقبل الرشوة والظاهر التقيد لان القاضى حينئذ ظالم
ونحوه العالم غير العامل وليحرر اه قلت ولعلمهم اطلقوا ذلك لعلمه من ذكرهم الكفاءة
في الديانة فالظاهر حينئذ ان العالم والقاضى الفاسقين لا يكونان كفوين لصالحة بنت صالحين
لان شرف الصلاح فوق شرف العلم والقضاء مع الفسق **(قوله فأخس من الكل)** اى وان كان
ذا مروءة واموال كثيرة لانه من آكلى دماء الناس واموالهم كافي المحيط نعم بعضهم اكفاء

فمثل حائك غير كفو لمثل
خياط ولا خياط لبرزاز
وتاجر ولاهما لعالم وقاض
واما اتباع الظلمة فأخس
من الكل

بعض شرح الملتقى وفي النهر عن البنية في مصر جنس هو اخس من كل جنس وهم الطائفة
الذين يسمون بالمرجانية اه قلت مفهوم التقيد بالاتباع ان المتبوع كأمير وسلطان ليس
كذلك لانه اشرف من التاجر عرفا كما يفيد ما أتى في الشارح عن البحر وقد علمت ان
الواجب استنقاص اهل العرف فيدور معه ففى هذا من كان اميرا أو تابعه وكان ذا مال
ومروءة وحشمة بين الناس لاشك ان المرأة لاتعبر به في العرف كتعبرها بدباغ وحائك ونحوها
فضلا عن سمر الباتى ينزل كل يوم الى الكنيف وينقل نجاسته في بيت مسلم وكافر وان كان قاصدا
بذلك تنظيف الناس او المساجد من النجاسات وكان الامير او تابعه آكل اموال الناس لان
المدار هنا على التقص والرفعة في الدنيا ولهذا لما قال محمد لاتعتبر الكفاءة في الديانة لانها من
احكام الآخرة فلا تبنى عليها احكام الدنيا قالوا في الجواب عنه ان الاعتبار في كل موضع
ما اقتضاه الدليل من البناء على احكام الآخرة وعدمه بل اعتبار الديانة مبنى على امر دينوى
وهو تعبر بنت الصالحين بفسق الزوج قلت ولعل ما تقدم عن المحيط من تابع الظالم اخس
من الكل كان في زمنهم الذى الغالب فيه التفاخر بالدين والتقوى دون زماننا الغالب فيه
التفاخر بالدنيا فافهم والله اعلم **(قوله)** واما الوظائف اى في الاوقاف بحر **(قوله)** من
الحرف لانها صارت طريقا للاكتساب في مصر كالصنائع بحر **(قوله)** لو غير دينية اى عرفا
كبوابة وسواق و فراشة و وفادة بحر **(قوله)** وذو تدريس اى في علم شرعى **(قوله)** او نظير
هو بحث لصاحب البحر لكنه الآن ليس بشريف بل هو كاحاد الناس وقد يكون عتيقا زنجيا
وربما اكل مال الوقف وصرفه في المنكرات فكيف يكون كفوا لمن ذكر اللهم الا ان يقيد
بالتأخر ذى المروءة وبناظر نحو مسجد بخلاف ناظر وقف اهلى بشرط الواقف فانه لايزداد
رفعة بذلك ط **(قوله)** كفوا لبنت الامير بمصر لايجب ان يخص بنت الامير بالذكر للمبالغة
اى فيكون كفوا لبنت التاجر بالاولى فيفيدان الامير اشرف من التاجر كما هو العرف وهذا
مؤيد لبحثنا السابق كاتينها عليه **(قوله)** اعتبارها عند ابتداء العقد قلت يرد عليه ما
الذخيرة حجام تزوج امرأة مجهولة النسب ثم ادعاها قرشى وانبت انها بنته له ان يفرق بينهما
وامالو اقرب الرق لرجل لم يكن له ابطال النكاح اه وقد يجاب بأن نبوت النسب لما وقع
مستندا الى وقت العلوق كان عدم الكفاءة موجودا وقت العقد لانها كانت موجودة ثم
زالت حتى ينافى كون العبرة لوقت العقد واما مسألة الاقرار فلان اقرارها يقتصر عليها فلا
يلزم الزوج بموجه لما تقرر ان الاقرار حجة قاصرة على المقر **(قوله)** ثم بحر **(قوله)** الاولى ان يقول
ثم زالت كفاءته لان الفجور يقابل الديانة وهى احدى ما يعتبر في الكفاءة ط **(قوله)** واما
لو كان دباغا الخ هذا فرعه صاحب البحر على ما تقدم بانه ينبغي ان يكون كفوا ثم استدرك عليه
بمخالفته لقولهم ان الصنعة وان امكن تركها يبقى عارها ووفقى في النهر بقوله ولو قيل انه ان بقى
عارها لم يكن كفوا وان تناسى امرها لتقادم زمانها كان كفوا لكان حسنا اه **(قوله)** لكن
في النهر الخ حيث قال ودل كلامه على ان غير العربى لا يكافى العربى وان كان حسبا لكن
في جامع قاضيه خان قالوا الحبيب يكون كفوا للنسب فالعالم العجى يكون كفوا للجاهل العربى
والعلوية لان شرف العلم فوق شرب النسب وارتقاء فتح تقدير وجزم به البرازى وزاد

واما الوظائف فن الحرف
فصاحبها كفوء للتاجر
لو غير دينية كبوابة وذو
تدريس او نظير **كفوا**
لبنت الامير بمصر بحر
(و) الكفاءة (اعتبارها
عند) ابتداء (العقد فلا
يضر زوالها بعده) فلو
كان وقته كفوا ثم بحر
لم يفسخ واما لو كان
دباغا فصار تاجرا فان بقى
عارها لم يكن كفوا والا
لا نهر بحسبنا (العجى
لا يكون كفوا للعربية
ولو) كان العجى (علما)
او سلطانا (وهو الاصح)
فتح عن النبايع وادعى
في البحر انه ظاهر الرواية
واقره المصنف لكن
في النهر ان فسر

والعلم الفقير يكون كفوًا للمعنى الجاهل والوجه فيه ظاهر لأن شرف العلم فوق شرف النسب فشرف المسال أولى نعم الحسب قدراد به المنصب والجاه كما فسره به في المحيط عن صدر الاسلام وهذا ليس كفوًا للعربية كما في النبايع اه كلامه النهر ملخصا * اقول حيث كان ما في النبايع من تصحيح عدم كفاة الحسب للعربية مبني على تفسير الحسب بذي المنصب والجاه لا يصح ما ذكره المصنف من تصحيح عدم الكفاة في العالم وعزوه في شرحه الى النبايع وذكر الحبر الرملي عن مجمع الفتاوى العالم يكون كفوًا للعلوية لأن شرف الحسب اقوى من شرف النسب وعن هذا قيل ان عائشة افضل من فاطمة لأن لعائشة شرف العلم كذا في المحيط وذكر ايضا انه جزم به في المحيط والبرازية والفيض وجامع الفتاوى وصاحب الدرر ثم نقل عبارة المصنف هنا ثم قال فتجرد ان فيه اختلافا ولكن حيث صح ان ظاهر الرواية انه لا يكافئها فهو المذهب خصوصا وقد نص في النبايع انه الاصح اه اقول قد علمت ان ما صححه في النبايع غير مأمى تلمه المصنف واما ما ذكره من ظاهر الرواية فقد تبع فيه البحر وقول الشارح وادعى في البحر الحفيد ان كونه ظاهر الرواية مجرد دعوى لادليل عليها سوى قواهم في ائتون وغيرها والعرب اكفاء اى فلا يكافئهم غيرهم ولا يخفى ان هذا وان كان ظاهره الاطلاق ولكن قيده المشايخ بغير العالم وكله من نظير فان شأن مشايخ المذهب افادة قيود وشرائط عبارات معطوفة استنباطا من قواعد كلية او مسائل فرعية او أدلة نقلية وهنا كذلك فقد ذكر في آخر الفتاوى الجبرية في قرشي جاهل تقدم في المجلس على عالم انه يحرم عليه اذ كتب العلماء طائفة بتقدمة العالم على القرشي ولا يفرق سبحانه بين القرشي وغيره في قوله هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون الى آخر ما أشال به فراجعها فحيث كان شرف العلم أقوى من شرف النسب بدلالة الآية وتفسيرهم بذلك اقتضى تقييد ما أطلقوه هنا اعتمادا على فهمه من محل آخر فلم يكن ما ذكره المشايخ مخاذا فظاهر الرواية وكيف يصح لاحد ان يقول ان مثل ابى حنيفة او الحسن النصري وغيرهما ممن ليس بعربى انه لا يكون كفوًا لفت قرشي جاهل اوليت سرى بوال نلى تقيبه فلا جرم انه حزم بما قاله المشايخ صاحب المحيط وغيره كما علمت وارتقاء المحقق ابن الهمام وصاحب النهر وتبعهم الشارح فافهم والله سبحانه اعلم **(قوله)** ولذا قيل (الح) اى لتكون شرف العلم اقوى قيل ان عائشة افضل لكثرته علمها وظاهره انه لا يقال ان فاطمة افضل من جهة النسب لان الكلام مسوق لبيان ان شرف العلم اقوى من شرف النسب لكن قد يقال باخراج قطعة رضى الله عنها من ذلك لتتحقق البضعة فيها بلا واسطة ولذا قال الامام مالك انها بضعة منه صلى الله عليه وسلم ولا افضل على بضعة منه احدا ولا يلزم من هذا اطلاق انها افضل والالزم تفضيل سائر بناته صلى الله عليه وسلم على عائشة بل على الخلفاء الاربع وهو خلاف الاجماع كما بسطه ابن حجر في الفتاوى الحديثة وحينئذ قل عن اكثر العلماء من تفضيل عائشة محمول على بعض الجهات كالعالم وكونها في الجنة مع النبي صلى الله عليه وسلم وفضيلة مع على رضى الله عنهما ولهذا قال في بدء الامالى

الحسب بذي المنصب
والجاه فقير كفوًا للعلوية
كما في النبايع وان العالم
فكفوًا لأن شرف العلم
فوق شرف النسب والمال
كما جزم به البرازي
وارتقاء الكمال وغيره
والوجه فيه ظاهر ولذا
قيل ان عائشة افضل من
فاطمة رضى الله عنهما
ذكره القهستاني

والصديقة الرجحان فاعلم * على الزهرائي بعض الحلال

وقيل ان فاطمة افضل ويمكن ارجاعه الى الاول وقيل بالتوقف لتعارض الادلة واختاره الاستروشنى من الحنفية وبعض الشافعية كما افصحه مثلا على القارى فى شرح الفقه الاكبر وشرح بدء الامالى **(قوله)** والحنفى كفؤ لبنت الشافعى الخ المراد بالكفاءة هنا صحة العقد يعنى لو تزوج حنفى بنت شافعى تخكم بصحة العقد وان كان فى مذهب ابيها انه لا يصح العقد اذا كانت بكرا الا بمباشرة ولها لانا نتحكم بما نعتقد صحته فى مذهبنا قال فى البرازية وسئل اى شيخ الاسلام عن بكر بالغة شافعية زوجت نفسها من حنفى أو شافعى بلا رضا الاب هل يصح اجاب نعم وان كانا يعتقدان عدم الصحة لانا نحبب بمذهبنا لا بمذهب الخصم لاعتقادنا انه خطأ يحتمل الصواب وان سئلنا كيف مذهب الشافعى فيه لا نحبب بمذهبه اه وقوله لاعتقادنا الخ مبنى على القول بان المقلد يلزمه تقليد الافضل ليعتقد ارجحية مذهبه والمعتد عند الاصوابين خلافه كما بسطناه فى صدر الكتاب ثم لا يخفى بما ذكرنا انه لا مناسبة لذكر هذا الفرع والكفاءة تأمل **(قوله)** القروى يفتح القاف نسبة الى القرية **(قوله)** فلا عبرة بالبلد اى بعد وجود ما مر من انواع الكفاءة قال فى البحر فى التاجر فى القرى كفؤ لبنت التاجر فى المصر للتقارب **(قوله)** كالاعبرة بالجمال لكن النصيحة ان يراعى الاولياء المجانسة فى الحسن والجمال هندية عن التاتار خانية ط **(قوله)** ولا بالعقل قال قاضى خان فى شرح الجامع واما العقل فلا رواية فيه عن اصحابنا المتقدمين واختلف فيه المتأخرون اه اى فى انه هل يعتبر فى الكفاءة ام لا **(قوله)** ولا يعيوب الخ اى ولا يعتبر فى الكفاءة السلامة من العيوب التى يفسخ بها البيع كالجذام والجنون والبرص والبخر والذفر بخر **(قوله)** خلافا للشافعى وكذا لمحمد فى الثلاثة الاول اذا كان بحال لا تطبق المقام معه الا ان التفريق او الفسخ للزوجة لا لاولى كافى الفتح **(قوله)** ليس بكفؤ للعاقلة قال فى النهر لانه يفوت مقاصد الشكاح فكان اشده من الفقر ودناءة الحرفة وينبى اعتماده لان الناس يعبرون بتزويج الجنون اكثر من ذى الحرفة الدينية **(قوله)** او اومه او جده عزاه فى النهر الى المحيط وزاد فى الفتح الجدة لكن فيه ان اعتباره كفؤا يعنى ابيه مبنى على ما ذكر من العادة بتحمل المهر وهذا مسلم فى الام والجدة اما الجدة فلم تجز العادة بتحملها وان وجد فى بعض الاوقات تأمل **(قوله)** كالمهر اى عند قول المصنف ومالا **(قوله)** لان العادة الخ مقضاه انه لو جرت العادة بتحمل النفقة ايضا عن الابن الصغير كافى زماننا انه يكون كفؤا بل فى زماننا يتحملها عن ابنه الكبير الذى فى حجره والظاهر انه يكون كفؤا بذلك لان المقصود حصول النفقة من جهة الزوج بملك أو كسب أو غيره ويؤيده ان المتبادر من كلام الهداية وغيرها ان الكلام فى مطلق الزوج صغيرا أو كبيرا فانه قال وعن ابى يوسف انه اعتبر القدرة على النفقة دون المهر لانه تجزى المساهلة فى المهر وبعد المرء قادرا عليه يسار ابيه اه نعم زاد فى البدائع ان ظاهر الرواية عدم الفرق بين النفقة والمهر لكن ما مشى عليه المصنف نقل فى البحر تفسحيه عن المجتبى ومقتضى تخصسه بالصبي ان الكبير ليس كذلك ووجهه ان الصغير غنى يعنى ابيه فى باب الزكاة بخلاف الكبير لكن اذا كان الناط جريان العادة بتحمل الاب

والحنفى كفؤ لبنت الشافعى
و متى سئلنا عن مذهبه
اجبنا بمذهبنا كما بسطه
المصنف معزيا لجواهر
الفتاوى (القروى كفؤ
للمدنى) فلا عبرة بالبلد كما
لا عبرة بالجمال خانية ولا
بالعقل ولا يعيوب بفسخها
البيع خلافا للشافعى لكن
فى النهر عن المرغينانى
الجنون ليس بكفؤ للعاقلة
(وكذا الصبي كفؤ يعنى
ابيه) او امه او جده نهر
عن المحيط (بالنسبة الى
المهر) يعنى المعجل كالمهر
(لا بالنسبة الى النفقة)
لان العادة ان الآباء يتحملون
عن الابناء المهر لا النفقة
ذخيره (ولو نكحت

لا يظهر الفرق بينهما ولا بين المهر والثقة فيهما حيث تعرف ذلك والله تعالى اعلم **(قوله**
بأقل المهر) اى بحيث لا يتغابن فيه وقد مرنا تفسيره في الباب السابق **(قوله فلولوى العصبه)**
 اى لا غيره من الاقارب ولا القاضى لو كانت سفينة كما في الذخيرة نهر والذى في الذخيرة
 من الحجر المحجور عليها اذا تزوجت بأقل من مهر مثلها ليس للقاضى الاعتراض عليها لان
 الحجر في المال لا في النفس اه بحر قلت لكن في حجر الظهيرية ان لم يدخل بها الزوج
 قبله اتم مهر مثلها فان رضى والا فارق بينهما وان دخل فعليه اتمامه ولا يفرق بينهما لان
 التفريق كان للنقصان عن مهر المثل وقد انعدم حين قضى لها بمهر مثلها بالدخول اه
(قوله الاعتراض) افاد ان العقد صحيح وتقدم انها لو تزوجت غير كفء، ولختار للفتوى
 رواية الحسن انه لا يصح العقد ولم أر من ذكر مثل هذه الرواية هنا ومقتضاها انه لا خلاف في
 صحة العقد ولعل وجهه انه يمكن الاستدراك هنا بأتمام مهر المثل بخلاف عدم الكفاءة والله
 تعالى اعلم **(قوله أو يفرق القاضى)** في الهندية عن السراج ولا تكون هذه الفرقة الا عند
 القاضى ولم يقض القاضى بالفرقة بينهما فحكم الطلاق والظهار والايلاء والميراث باق اه
(قوله دفعا للعار) اشار الى الجواب عن قولهما ليس للولى الاعتراض لان مازاد على عشرة
 دراهم فتحها ومن اسقط حقه لا يعترض عليه ولا يى حنيفة ان الاولياء يفتخرون بغلاء
 المهور ويتعبرون بنقصانها فأنشبه الكفاءة بحر والمتون على قول الامام **(قوله فلها نصف**
المسمى) اى وليس لهم طلب التكميل لانه عند بقاء النكاح وقد زال **(قوله فلا مهر لها)**
 لان الفرقة جاءت من قبل من له الحق وهى فسخ ط عن شرح الملتقى **(قوله فلها المسمى)**
 هذا في غير السفينة وفيها لا تفريق بعد الدخول ولزم مهر المثل كما علمته **(قوله لا انتهاء**
النكاح بالموت) فلا يمكن للولى طلب الفسخ فلا يلزم اتمام لانه انما يلتزمه الزوج خوفا
 الفسخ وقد زال النكاح بالموت ط **(قوله امره بتزويج الخ)** شروع في بعض مسائل الوكيل
 والفضولى وذكرها في باب الولى لان الوكالة نوع من الولاية لافاذ تصرفه على الموكل ونفاذ
 عقدا الفضولى بالاجازة يجعله في حكم الوكيل وعقد لذلك في الكثر وغيره فصلا على حدة واعلم
 انه لا تشترط الشهادة على الوكالة بالنكاح بل على عقد الوكيل وانما ينبغي ان يشهد على
 الوكالة اذا خيف جحد الموكل اليها فتح **(قوله بتزويج امرأة)** اى منكدة وباتى بحترمه واطلق
 في الامة فشمعل المكتبة و ام الولد بشرط ان لا تكون للوكيل لاتهمه وما لو كانت عمية
 أو مقطوعة الدين أو مفلوحة أو مجنونة خلافا لهما أو صغيرة لا تجتمع اتفاقا وقبل على
 الخلاف فتح زاد في البحر أو كتابة أو من حلف بطلاقها أو الى منها أو في عدة الموكل أو بغير
 فاحش في المهر **(قوله جاز)** في بعض النسخ نفذ وهى انسب لان الكلام في النفاذ لا في
 الجواز ح **(قوله وقال لا يصح)** اى اذا رده الأمر والاولى التعبير بلا ينفذ ليفد انه
 موقوف ووجه قول الامام ان هذا رجوع الى اطلاق اللفظ وعدم التهمة ووجه قولهما ان
 المطلق ينصرف الى المتعارف وهو التزويج بالكفاءة وجوابه ان العرف مشترك في تزويج
 المكفئات وغيرهن وتماه في الفتح **(قوله وهو استحسان)** قال في الهداية وذكر في الوكالة
 ان اعتبار الكفاءة في هذا استحسان عندها لان كل احد لا يعجز عن التزويج بمطلق الزوجة

بأقل من مهرها فلولوى)
 العصبه (الاعتراض حتى
 يتم) مهر مثلها (او يفرق)
 القاضى بينهما دفعا للعار
 (ولو طلقها) الزوج (قبل
 تفريق الولى قبل الدخول
 فلها نصف المسمى) فلو فرق
 الولى بينهما قبل الدخول
 فلا مهر لها وان بعده فلها
 المسمى وكذا الوما تاحدها
 قبل التفريق فليس للولى
 المطالبة بالاتمام لانتهاء
 النكاح بالموت جواهر
 الفتاوى (امره بتزويج
 امرأة فزوجه امة جاز)
 وقال لا يصح وهو استحسان
 ملتقى تبعا للهداية و في
 شرح الطحاوى قولهما
 احسن للفتوى واختاره
 ابوالثيث واقره المصنف
 واجمعوا انه لو زوجه

مطلب

في الوكيل و الفضولى
 في النكاح

فكانت الاستعانة في التزوج بالكفو اه قال في الفتح وفيه اشارة الى اختيار قولهما لان الاستحسان مقدم على غيره الا في المسائل المألومة والحق ان قول الامام ليس قياسا لانه اخذ بنفس اللفظ المنصوص فكان النظر في اى الاستحسانين اولى اه والمراد باللفظ المنصوص لفظ الموكل **(قوله)** بنته الصغيرة) فلو كيرة برضاها لايجوز عنده خلافا لهما ولو تزوجه اخته الكبيرة برضاها جاز اتفاقا بجر ومثله في الذخيرة **(قوله)** او موليته) بتشديد الياء كرمية اسم مفعول اى التى هى مولى عليها من جهته اى له عليها الولاية وهذا عطف عام على خاص وذلك كبنت اخيه الصغيرة **(قوله)** كآلو امره بمعنى) بحد ث قول المتن امرأة بالتشكيير ومثله ما لو عين المهر كألف فزوجها باكثر فان دخل بها غير عالم فهو على خياره فان فارقها فالها الاقل من المسمى ومهر المثل ولو هى الموكلة وسمت له الفافزوجها ثم قال الزوج ولو بعد الدخول تزوجتك بدينار وصدقه الوكيل ان اقر الزوج انها لم توكل بدينار فهي بالجار فان ردت فلها مهر المثل بالغابا بلوغ ولا نفقة عدة لها لان بالرد تبين ان الدخول حصل في نكاح موقوف فيوجب مهر المثل دون نفقة العدة وان كذبها الزوج فالقول لهما مع يمينها فان ردت فباقى الجواب بحاله ويجب الاحتياط في هذا فانه ربما يحصل لها منه اولاد ثم تنكر قدر ما تزوجها به الوكيل ويكون القول قولها فترد النكاح فتع ملخصا قال في البرازية وهذا ان ذكر المهر وان لم يذكر فزوجها باكثر من مهر المثل بما لا يتباين فيه الناس او زوجها باقل منه كذلك صح عنده خلافا لهما لكن للاولياء حق الاعتراض في جانب المرأة دفعا للعار عنهم اه وانظر ما قدمناه في باب الولي **(قوله)** لم يجز اتفاقا) لان الكفاءة معتبرة في حقها فلو كان كفوا الا انه اعنى او مقعد اوصى او متهو فهو جائز وكذا لو كان خصيا او عتبا وان كان لها التفريق بعد ذلك بجر ثم قال ولو زوجها من ابه وابنته لم يجز عنده وفي كل موضع لا ينفذ فعل الوكيل فالحقد موقوف على اجازة الموكل وحكم الرسول بحكم الوكيل في جميع ما ذكرنا وتوكيل المرأة المتزوجة بالتزويج اذا طلقت وانقضت عدتها صحيح كتوكيله ان يزوجه المتزوجة فطلقت وحلت فزوجها فانه صحيح **(قوله)** بنكاح امرأة) نكرها دلالة على انه لو عينها فزوجها مع اخرى لا يكون مخالفا بل ينفذ عليه في المعينة وفي الخاتبة وكله بان يزوجه فلانة او فلانة فايهما تزوجه جاز ولا يبطل التوكيل بهذه الجهالة نهر **(قوله)** للمخالفة) تعاليل قاصر وعبرة الهداية لانه لاوجه الى تنفيذه للمخالفة ولا الى التنفيذ في احداها غير عين للجهالة ولا الى التعيين لعدم الاولوية فتعين التفريق اه **(قوله)** وله ان يحيزها او احداها) اعترض الزيلعي بهذا على قول الهداية فتعين التفريق واجاب في البحر بان مراده عند عدم الاجازة فان اجاز نكاحهما او احداها نفذ **(قوله)** وتوقف الثاني) لانه فضولى فيه ط **(قوله)** الا اذا قال الخ) في غاية البيان امره بامرأتين في عقدة فزوجها واحدة جاز الا اذا قال لاتزوجني الا امرأتين في عقدة فلا يجوز اه اى لايجوز ان يزوجه واحدة فلو تزوجه ثنتين في عقدتين فالظاهر عدم الجواز لان قوله في عقدة داخل تحت الحصر وهو الفهم من كلام الشارح وفي المحيط امره بامرأتين في عقدة فزوجهما في عقدتين جاز وفي لاتزوجني امرأتين في عقدتين فزوجهما في عقدة لايجوز

بنته الصغيرة او موليته لم يجز كآلو امره بمعنى او بكرة اوامة فخالف او امراته تزويجها ولم تبين فزوجها غير كفؤ لم يجز اتفاقا (ولو) تزوجه المأمور بنكاح امرأة (امرأتين في عقد واحد لا) ينفذ للمخالفة وله ان يحيزها او احداها ولو في عقدتين لزم الاول وتوقف الثاني ولو امره بامرأتين في عقدة فزوجها واحدة او ثنتين في عقدتين جاز الا اذا قال لاتزوجني الا امرأتين في عقدة او في عقدتين لم تجز المخالفة (ولا يتوقف الايجاب

والفرق انه في الاول اثبت الوكالة حالة الجمع ولم ينفها حالة التفرد نصا بل سكت والتصيص على الجمع لا يفي ما عداه وفي الثاني نفاه حالة التفرد والنفي مفيد لما في الجمع من تعجيل مقصوده فلم يصير وكلا حالة الانفراد اه والظاهر ان في صورة النفي هذه لو تزوجه امرأة يصح ولا يتوقف على تزويج الثانية في عقد آخر وكذا في صورة النفي في كلام الشارع وهي لا تزوجني الا امرأتين في عقدتين وهو خلاف المفهوم من كلامه فتأمل **(قوله)** على قبول غائب) اي شخص غائب فاذا اوجب الحاضر وهو فضولي من جانب او من الجانبين لا يتوقف على قبول الغائب بل يبطل وان قبل العاقد الحاضر بان تكلم بكلامين كائني وقيد الغائب لانه لو كان حاضرا فتارة يتوقف كالفضولين وتارة ينفذ بان لم يكن فضوليا ولو من جانب كافي الصورة المحس الآتية **(قوله)** في سائر العقود قال المصنف في المنع هو اولى بما وقع في الكثر من قوله على قبول ناكح غائب لانه ربما افهم الاختصاص بالنكاح وليس كذلك **(قوله)** بل يبطل لما كان يتوهم من عدم التوقف انه تاه اكتفاء بالانجاب وحده دفع هذا الابهام بالاخبار ومحل البطلان اذا لم يقبل فضولي عن الغائب اما اذا قبل عنه توقف على الاجازة ط **(قوله)** ولا تاجبه الاجازة) يعني انه اذا بلغ الآخر الانجاب فقبل لا يصح العقد لان الباطل لا يجاز ط **(قوله)** يقوم مقام القبول) كقوله مثلا زوجت فلانة من نفسي فانه يتضمن المشطرين فلا يحتاج الى القبول بعده وقيل يشترط ذكر لفظ هو اصيل فيه كزوجت فلانة بخلاف ما هو نائب فيه كزوجتها من نفسي وكلام الهداية صريح في خلافه كافي البحر عن الفتوح **(قوله)** او وليا او وكلا من الجانبين) كزوجت اخي بنت اخي او زوجت موكلتي فلانا موكلتي فلانة فلو طويكي شهدان على وكتاتها ووكتاتها وعلى العقد لان الشاهد يتحمل الشهادات العديدة اه وقد علم ان الشهادة على الوكالة لا يلزم الا عند الجحود **(قوله)** ووكلا او وليا من الآخر) كما لو وكله امرأة ان تزوجهها من نفسه او كات له بنت عمر صغيرة لا ولي لها اقرب منه فقال تزوجت موكلتي او بنت عمي **(قوله)** كزوجت بنتي من موكلتي) مثال للصورة الخامسة ولا بد من التعريف بالاسم والنسب وانما يذكر لانه مريانه **(قوله)** ليس ذلك الواحد) اي استولى للطرفين بفضولي كافي المحس المارة **(قوله)** ولو من جانب) اي سواء كان فضوليا من جانب واحد او من جانبين اي جانب الزوج والزوجة فاذا كان فضوليا منهما او كان فضوليا من احدهما وكان من الآخر أصيلا او وكلا او وليا ففي هذه الاربع لا يتوقف بل يبطل عندها خلافا للثاني حيث قال انه يتوقف على قبول الغائب كما يتوقف اتفاقا وقبل عنه فضولي آخر والخمسة السابقة نافذة اتفاقا وفي صورة عشرة عقلية وهي الاصيل من الجانبين لم يذكرها لاستحالتها **(قوله)** وان تكلم بكلامين) اي بانجاب وقبول كزوجت فلانا وقبلت عنه وهذه مبالغة على المفهوم وهو ان الواحد لا يتولى طرفي النكاح عندها اذا كان فضوليا ولو من جانب سواء تكلم بكلام واحد او بكلامين خلافا لما في حواشي الهداية وشرح الكافي من انه انما يبطل عندها اذا تكلم بكلام واحد اما لو تكلم بكلامين فانه لا يبطل بل يتوقف على قبول الغائب اتفاقا ورده في الفتوح بان الحق خلافه وانه لا وجود لهذه الفيد في كلام اصحاب المذهب وانما المنقول ان الفضولي الواحد لا يتولى الطرفين عندها وهو مطلق

على قبول غائب عن المجلس في سائر العقود من نكاح وبسبب وغيرها بل يبطل الانجاب ولا تاجبه الاجازة اتفاقا لا يتولى طرفي النكاح واحد) بانجاب يقوم مقام القبول في خمس صور كان وليا او وكلا من الجانبين او اصيل من جانب او وكلا او وليا من آخر او وليا من جانب وكلا من آخر كزوجت بنتي من موكلتي (ليس ذلك الواحد بفضولي) ولو (من جانب) وان تكلم بكلامين على

الراجع

(قوله لان قبوله) أى الفضولى المتولى الطرفين (قوله لما تقر الخ) حاصله ان الايجاب لما صدر من الفضولى وليس له قابل فى المجلس ولو فضوليا آخر صدر باطلا غير متوقف على قبول الغائب فلا يفيد قبول العاقد بعده ولم يخرج بذلك عن كونه فضوليا من الجانبين قال فى الفتح ان كون كلامى الواحد عقدا تاما هو ان يكونه مأمورا من الطرفين او من طرف وله ولاية الطرف الآخر (قوله ونكاح عبد) أى ولو مدبرا او مكاتبا نهر (قوله وامة) أى ولو ام ولد نهر (قوله على الاجازة) أى اجازة السيد او اجازة العبد بعد الاذن المتأخر عن العقد لما فى البحر عن التجنيس لو تزوج بغير اذن السيد ثم اذن لا ينفذ لان الاذن ليس بأجازة فلا بد من اجازة العبد العاقد وان صدر العقد منه اه (قوله كنكاح الفضولى) أى الذى باشره مع آخر اصل او ولى او وكيل او فضولى اما لو تولى طرفى العقد وهو فضولى من الجانبين او احدهما فإنه لا يتوقف خلافا لابي يوسف كما مر قال فى البحر الفضولى من يتصرف لغيره بغير ولاية ولا وكالة او لنفسه وليس اهلا وانما زدناه أى قوله او لنفسه ليدخل نكاح العبد بلاذن ان قلنا انه فضولى والا فهو ملحق به فى احكامه اه والصي كالعبد وانما قال من يتصرف لامن يعقد ليدخل الميمن كالمولى طلاق زوجة غيره على دخول الدار مثلا فإنه يتوقف على اجازة الزوج فان اجاز تعلق فتعلق بالدخول بعد الاجازة لا قبلها مالم يقل الزوج اجزت الطلاق على ولو قال اجزت هذا الميمن على لزمته الميمن ولا يقع الطلاق مالم يقل بعد الاجازة كما فى الفتح عن الجامع والمنتقى (قوله ان لها ميمن الخ) فسر المجيز فى النهاية بقابل يقبل الايجاب سواء كان فضوليا أو وكلا أو اصيلا وقال فيها فى فصل بيع الفضولى لوباع الصبي ماله او اشترى أو تزوج أو زوج امته أو كاتب عبده ونحوه توقف على اجازة الولى فلو بلغ هو فاجاز نفذ ولو طلق او خلع أو اعتق عبده على مال أو بدونه او وهب تصدق او زوج عبده او باع ماله بمحابة فاحشة او اشترى بغير فاحش او غير ذلك مما لو فعله ولىه ولا ينفذ كان باطلا لعدم المجيز وقت العقد اذا كان لفظ الاجازة يصلح لابتداء العقد فيصح على وجه الانشاء كان يقول بعد البلوغ أو وقت ذلك الطلاق أو العتاق اه قال فى الفتح وهذا يوجب ان يفسر المجيز هنا بمن يقدر على امضاء العقد لا بالمقابل مطلقا ولا بالولى اذ لا يتوقف فى هذه الصور وان قبل فضولى آخر او ولى لعدم قدرة الولى على امضاها فعلى هذا فلا يمجيزه أى ما ليس له من يقدر على الاجازة يبطل كما اذا كان تحت حرة فزوجه الفضولى امة أو اخت امرأته أو خامسة أو معتدة أو مجنونة أو صغيرة يتيمة فى دار الحرب أو اذا لم يكن سلطان ولا قاض لعدم من يقدر على الامضاء فى حالة العقد فوقع باطلا حتى لو زال المانع بموت امرأته السابقة وانقضاء عدة المعتدة فاجاز لا ينفذ واما اذا كان فيجب ان يتوقف اوجود من يقدر على الامضاء اه ملخصا وقوله واما اذا كان أى وجد سلطان او قاض فى مكان عقد الفضولى على المجنونة او اليتيمة فيتوقف أى وينفذ باجازتها بعد عقلها او بلوغها لان وجود المجيز حالة العقد لا يلزم كونه من اولياء النسب كما تقدم فى الباب السابق قيل قوله وللولى الابد التزوج بغية الاقرب (قوله ولابن العم الخ) هذه من فروع قوله ويتولى طرفى النكاح واحد ليس بفضولى من جانب فيتولاها هنا بالاصالة من جانبىه والولاية من جانبها ومثل الصغيرة

لان قبوله غير معتبر شرعا
تقرر ان الايجاب لا يتوقف
على قبول غائب (ونكاح
عبد وامة بغير اذن السيد
موقوف) على الاجازة
(كنكاح الفضولى) (سيجى)
فى البيوع توقف عقوده
كلها ان لها ميمن حالة العقد
والاستبطل (ولابن العم ان
يزوج بنت عمه الصغيرة)
فلو كبيرة

المعتوهة والمجنونة ولا يخفى ان المراد حيث الاولى اقرب منه (قوله فلا بد من الاستئذان)
 اى اذ زوجها لنفسه لابد من استئذائها قبل العقد (قوله لا يجوز عندها) لانه تولى طرفى
 النكاح وهو فضولى من جانبها فلم يتوقف عندها بل بطل كاسر واذا لم يتوقف لا ينفذ
 بالاجازة بعده بالسكوت او الانفصاح وهذا اذا زوجها لنفسه كاقلا اما لو زوجها لغيره بلا
 استئذان سابق فسكتت بكرا اوافصحت بالرضا ثانيا يكون اجازة لانه انعقد موقوفا لكونه
 لم يتول الى الطرفين بنفسه بل باشر العقد مع غيره من اصل اوولى او وكيل او فضولى فككون
 المسئلة حينئذ من فروع قوله كنكاح فضولى (قوله جوهره) جميع ما تقدم من قوله
 ولا بن الم الى قوله السلطان عبارة الجوهره ح (قوله يعنى بخلاف الصغيرة الخ) توضيحه
 ان قول الجوهره وكذا المولى الخ اشارة الى ان ذكر ابن الم الا غير قيد بل المراد به من له ولاية
 التزوج والتزويج وظاهره ان هذا التعميم جار فى الصغيرة والكبيرة اى زوج المولى الصغيرة
 من نفسه وكذا الكبيرة لكن بالاستئذان وهذا صحيح فى الكبير اما الصغيرة فلا لانه ليس
 للحاكم والسلطان ان يتزوجا صغيرة لاولى لها غيرها لان فعلهما حكم فيعين ان يكون قول
 الجوهره وكذا الخ راجعا الى قوله فلو كبيرة لبيان تعميم المولى فيها فقط وهذا معنى قول
 الشارح بخلاف الصغيرة كاسر اى فى الفروع من الباب السابق فى قوله ليس للقاضى تزويج
 الصغيرة من نفسه الخ لكن بعد حمل كلام الجوهره على هذا يبق فيه اشكال آخر وهو ان
 الحاكم والسلطان لا يزوجان الصغيرة لأنفسهما لان فعلهما حكم كاسر وهذا لا يظهر فى المولى
 المتفق فقرانه معهما فى الذكر وان ظهر بالنسبة الى الكبيرة لكنه لا يظهر بالنسبة الى الصغيرة
 المفهومة من التقيد بالكبيرة فلذا قال فليحرر قافهم الذى يظهر انه لا مانع من تزوج
 المولى المتفق معتقه الصغيرة لنفسه حيث الاولى اقرب منه لانه حينئذ هو المولى المجبر فككون
 اصيلا من جانبه ولما من جانبها كابن الم فيكون داخلا تحت قولهم ويتولى طرفى النكاح
 واحد ليس بفضولى من جانب ولا يعارض ذلك عبارة الجوهره التى هي غير محجرة اذ لا
 وجود للمانع فى الحاكم وهو ان فعله حكم لكان داخلا تحت هذه القاعدة ولا مانع فى المولى فيبقى
 داخلا تحتها وايضا لو كان المولى كالحاكم يلزم ان لا يملك تزويجها من ابنه ونحوه ممن لا تقبل
 شهادته له وبخلافه ما فى الفتح عن التجنيس لو زوج القاضى الصغيرة التى هو ولها من ابنه
 لا يجوز كالوكيل بخلاف سائر الاولياء لان تصرف القاضى حكم وحكمه لابنه لا يجوز بخلاف
 تصرف الولى اه قوله بخلاف سائر الاولياء يشمل المولى المتفق فهذا صريح فى انه ليس
 كالقاضى * (تنبيه) * تقدم ان المتفق آخر العصبان وان له ولاية التزويج ولو كان امرأة
 ثم بنوه وان سفلوا ثم عصبته من النسب على ترتيبهم كفى الفتح وحيث علمت ان له تزويج الصغيرة
 بنفسه فكذا بنوه وعصباته وكذا لو كان امرأة تزوج معتقها الصغير لنفسها والله تعالى اعلم
 (قوله من نفسه) فى المغرب زوجته امرأة وتزوجت امرأة وليس فى كلامهم تزوجت
 بامرأة ولا زوجت منه امرأة (قوله فان له ذلك) اى تزوجها لنفسه بشرط ان يعرفها
 الشهود اويذكر اسمها واسم ابها وجدها او تكون حاضرة متقبة فكفى الاشارة اليها
 وعند الخصاص لا يشترط كل ذلك بل يكفى قوله زوجت نفسى من موكلتى كما بسطه فى الفتح

فلا بد من الاستئذان حتى
 لو تزوجها بلا استئذان
 فسكتت او افصحت بالرضا
 لا يجوز عندها وقال أبو
 يوسف يجوز وكذا المولى
 المتفق والحاكم والسلطان
 جوهره يعنى بخلاف
 الصغيرة كاسر فليحرر
 (من نفسه) فيكون اصيلا
 من جانب ولها من آخر
 (كالوكيل) الذى وكلته
 ان يزوجها من نفسه فان له
 (ذلك) فيكون اصيلا من
 جانب وكبلا من آخر
 (بخلاف) ما لو وكلته
 بتزويجها

والبحر وقدمنا الكلام عليه عند قوله وبشرط حضور شاهدين ثم ان قول الشارح فان له اخرج اعراب المتن عن اصله ولا يضر ذلك لانه لم يغير اللفظ وإنما زاده اصلاح المتن فان قول المصنف كاللوكيل الكاف فيه التشبيه بمسألة ابن العم وما مصدرية او كافة وللوكيل خبر مقدم والمصدر المنسبك من ان وصلتها مبتدأ مؤخر واسم الاشارة بدل منه وفيه امران الاول اطلاق اللوكيل مع ان المراد منه وكيل مقيد بأن زوجها من نفسه والثاني انه لاحاجة الى زيادة اسم الاشارة فأصلح الشارح الاول بزيادة قوله الذى وكلته والثاني بزيادة قوله فان له وحينئذ فقوله للوكيل خبر لمبتدأ محذوف تقديره ان يزوج من نفسه ولم يصرح به لدلالة التشبيه عليه وقوله الذى وكلته الخ نعمت للوكيل ولا يخفى حسن هذا السبك نعم يمكن اصلاح كلام المتن بدونه بجعل اسم الاشارة مبتدأ وللوكيل خبره وقوله ان يزوجها على تقدير الباء الجارة متعلق باللوكيل وهذا وان صح لكنه غير متبادر من هذا اللفظ وعلى كل فلا خلل في كلام الشارح فافهم **(قوله من رجل)** اى غير معين وكذا المعين بالاولى وفي الهندية عن المحط رجل وكل امرأة ان تزوجه فزوجت نفسها منه لا يجوز اهـ **(قوله فزوجها من نفسه)** وكذا لو زوجها من ابيه او ابنة عذابي خيفة كما قدمناه عن البحر لان اللوكيل لا يعقد مع من لا تقبل شهادته له للهمة **(قوله لانها الخ)** يوهم الجواز لو زوجها من ابيه او ابنة وقد علمت انه لا يجوز **(قوله او زكته ان يصرف في أمرها)** لانه لو أمرته بتزويجها لا يملك ان يزوجها من نفسه فهذا اولى هندية عن التجنيس قلت ومقتضى التعليل صحة تزويجها من غيره وينبئ تقيد به بالقرينة وينبئ انه لو قامت قرينة على ارادة تزويجها منه انه يصح كالمخطأ خطبها لنفسه فقالت انت وكيل في اموري **(قوله او قالت له)** في غالب النسخ بأووفى بعضها بالواو والاول هو الموافق لما في البحر وغيره فهي مسألة ثانية ونقل المصنف في المنع عن جواهر الفتاوى انه يصح قال البزدوى هذا القائل ذهب الى انها علمت من اللوكيل انه يريد تزويجها فحينئذ يجوز **(قوله لم يصح)** اى لم ينفذ بل يتوقف على اجازتها لانه صار فضوليا من جانبها **(قوله والاصل الخ)** بيانه ان قولها وكلت ان تزوجني من رجل الكاف فيه للمخطأ فصار اللوكيل معرفة وقد ذكرت رجلا منكرا والمعروف غيره وكذا قوله ممن شئت فانه بمعنى اى رجل شئته **(قوله واحد العاقدين)** هو العاقد لنفسه كافي البحر اى سواء كان اصيلا أو اوليا او وكلا فانه عاقد لنفسه بمعنى انه غير فضولي تأمل وانظر ما لو كان فضوليا بأن كان كل من العاقدين فضوليين والظاهر ان الشرط قيام المعقود لهما فقط **(قوله اربعة اشياء)** وهم العاقدان والمبيع وصاحبه ويزاد الثمن ان كان عرضا كافي البحر فافهم **(قوله كما سيحى)** اى في البيع **(قوله لا يملك نقض الكاح)** أى لا قولا ولا فعلا قال في الحائنة العاقدون في الفسخ اربعة عاقد لا يملك الفسخ قولا وفعلا وهو الفضولى حتى لو زوج رجلا امرأة بلا اذنه ثم قال قبل اجازته فسخت لا يفسخ وكذا لو تزوجه اختها يتوقف الثاني ولا يكون فسحا للاول وعاقد يفسخ بالقول وهو اللوكيل بنكاح معينة اذا خاطب عنها فضولى فهذا اللوكيل يملك الفسخ بالقول ولو تزوجه اختها لا يفسخ الاول وعاقد يفسخ بالفعل فقط وهو الفضولى اذا زوج رجلا امرأة بلا اذنه ثم وكله الرجل ان يزوجه امرأة غير معينة فزوجها أخت

من رجل فزوجها من نفسه) لانها نصبت مزوجا لامتزوجا (او وكلته ان يتصرف في امرها وقالت له زوج نفسي ممن شئت) لم يصح تزويجها من نفسه كما في الحائنة والاصل ان اللوكيل معرفة للمخطأ فلا يدخل تحت الكثرة (ولو اجاز) من له الاجازة (نكاح الفضولى بعدموته صح) لان الشرط قيام المعقود له واحد العاقدين لنفسه فقط (بخلاف اجازة بيعه) فانه يشترط قيام اربعة اشياء كما سيحى (فروع) الفضولى قبل الاجازة لا يملك نقض الكاح

الاولى ينسخ نكاح الاولى او فسخه بالقول لا يصح وعاقده يفسخ بهما وهو الوكيل بتزويج امرأة بعينها اذا تزوجه امرأة خاطب عنها فصولى فان فسخه الوكيل او تزوجه اخنها ففسخ **(قوله بخلاف البيع)** والفرق انه بالبيع تلحقه المهدية فله الرجوع الى لا يتضرر بخلاف النكاح فان الحقوق ترجع الى المعقود له عمداية **(قوله موافقته في المهر المسمى)** قدما الكلام عليه عند قوله بمعية **(قوله وحكم رسول كوكيل)** قال في الفتح ذكر في الرسول من مسائل اصل المبسوط قل اذا ارسل الى المرأة رسولا حرا أو عبدا صغيرا أو كبير ائقدا ان فلانا يسألك ان تزوجه نفسك فأشهدت انها تزوجه وسمع الشهود كلامهما اى كلاهما وكلام الرسول فان ذلك جائز اذا اقر الزوج بالرسالة أو قامت عليه بينة فان لم يكن احدهما فلا نكاح بينهما لان الرسالة لما لم تثبت كان الآخر فضوليا ولم يرض الزوج بصنعه ولا يخفى ان مثل هذا بعينه في الوكيل ثم ذكر فروعا كلها تجرى في الوكيل اه وقدما أول النكاح احكام التزويج بازسال الكتاب والله تعالى اعلم

بخلاف البيع يشترط للزوم عقد الوكيل موافقته في المهر المسمى وحكم رسول كوكيل

باب المهر

لما فرغ من بيان ركن النكاح وشرطه شرع في بيان حكمه وهو المهر فان مهر المثل يجب بالعقد فكان حكما كذا في العناية واعترضه في السعدية بأن المسمى من احكامه ايضا واجاب في النهر بأنه انما خص مهر المثل لان حكم الشيء هو اثره الثابت به والواجب بالاعتد انما هو مهر المثل ولذا قالوا انه الموجب الاصل في باب النكاح واما المسمى فاما مقامه فمقاهم للتراضي به ثم عرف المهر في العناية بأنه اسم للعالم الذي يجب في عقد النكاح على الزوج في مقابلة البضع اما بالتسمية أو بالعقد واعترض بعدم شموله للواجب بالوطء بالشبهة ومن ثم عرّفه بعضهم بأنه اسم لما تستحقه المرأة بعقد النكاح أو الوطء واجاب في النهر بأن المعروف مهر هو حكم النكاح بالعقد تأمل **(قوله ومن اسماء الخ)** افاد ان له اسماء غيرها كالاجر والعلائق والحياء قال في النهر وقد جمعها بعضهم في قوله

صداق ومهر نحلة وفريضة * حياء واجر ثم عقر علائق

لكنه لم يذكر العلية والصديقة **(قوله وفي استيلاء الجوهرة)** اى في باب الاستيلاء من الجوهرة نقلا عن الامام السرخسى **(قوله في الحرائر مهر المثل)** سيأتى تفسيره وتفصيله **(قوله وفي الاماء الخ)** اى عشر قيمة الامانة كانت بكرا ونصف عشر قيمتها ان كانت ثيبا والظاهر انه يشترط عدم نقصان العشر او نصفه عن عشرة دراهم فان نقص وجب تكميله الى العشرة لان المهر لا ينقص عن عشرة سواء كان مهر المثل او مسمى ح قلت وقال في النقص بعد نقله ما ذكره الشارح عن بعض المحققين وقيل في الجوارى ينظر الى مثل تلك الجارية حالا ومولى بكم تزويج فيعتبر بذلك وهو المختار اه والظاهر ان هذا هو المراد من قوله الآتى عند ذكر مهر المثل ان مهر الامة بقدر الرغبة فيها وفي باب نكاح الرقيق من الفتح العقر هو مهر مثلها في الجمال اى ما يرغب به في مثلها حالا فقط واما ما قيل ما يستاجر به مثلها للزنا لوجاز فليس معناه بل العادة ان ما يعطى لذلك اقل مما يعطى مهر

باب المهر

ومن اسماء الصداق والصديقة والنحلة والعلية والعقر وفي استيلاء الجوهرة العقر في الحرائر مهر المثل وفي الاماء عشر قيمة البكر ونصف عشر قيمة الثيب (اقله عشرة دراهم)

لان الثاني للبقاء بخلاف الاول اه **(قوله)** لحديث البيهقي وغيره (رواه البيهقي بسند ضعيف ورواه ابن ابي حاتم وقال الحافظ ابن حجر انه بهذا الاسناد حسن كما في فتح القدير في باب الكفاية) **(قوله)** ورواية الاقل الخ اي ما يدل بحسب الظاهر من الاحاديث المروية على جواز التقدير بأقل من عشرة وكلها مضغفة الاحديث التمس ولو خاتما من حديد يجب حملها على انه المعجل وذلك العادة عندهم تعجيل بعض المهر قبل الدخول حتى ذهب بعض العلماء الى انه لا يدخل بها حتى يقدم شيئا لها تمسكا بمنعه صلى الله عليه وسلم عليا ان يدخل بفاطمة رضي الله تعالى عنهما حتى يعطيها شيئا فقال يارسول الله ليس لي شيء فقال اعطها درعك فأعطاه درعه رواه ابو داود والنسائي ومعلوم ان الصداق كان اربعمائة درهم وهي فضة لكن المختار الجواز قيله لما روت عائشة رضي الله تعالى عنها قالت امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ادخل امرأة على زوجها قبل ان يعطيها شيئا رواه ابو داود فيحمل المنع المذكور على التدب اي ذنب تقديم شيء ادخالا للمسرة عليها تألفا لقلبيها واذا كان ذلك معهودا وجب حمل ما خالف ما روينا عليه جمعا بين الاحاديث وهذا وان قيل انه خلاف الظاهر في حديث التمس ولو خاتما من حديد لكن يجب المصير اليه لانه قال فيه بعسده زوجتكها بما معك من القرآن فان حمل على تعليمه اياها ما معه اوفى المهر بالكلية عارض كتاب الله تعالى وهو قوله تعالى ان تبغوا باموالكم فقيدهم فوجوب كون الخبر غير مخالف له والا لم يقبل لانه خبر واحد وهو لا ينسخ القطعي في الدلالة وعلم ذلك مبسوط في الفتح **(قوله فضة)** تمييز منصوب او مجرور فدراهم تمييز لعشرة وفضة تمييز لدرهم على ان المراهبا آلة الوزن **(قوله وزن)** بالرفع صفة عشرة وبالنصب حال على تقدير ذات وزن ط **(قوله)** سبعة مثاقيل هو ان يكون كل درهم اربعة عشر قيراطا شربلاية **(قوله)** مضروبة كانت اولاً فلوسى عشرة تبرا او عرضا قيمته عشرة تبرا الا مضروبة صح وانما تشتط المسكوكة في نصاب السرقة للقطع تقبيلاً لوجود الحد بحر **(قوله)** ولودينا اي في ذمتها او في ذمة غيرها اما الاول فظاهر واما الثاني فكما لو تزوجها على عشرة له على زيد فانه يصح وتأخذها من ايها شامت فان اتبع المديون اجبر الزوج على ان يوكفها بالقبض منه كما في النهر اي لئلا يلزم تملك الدين من غير من عليه الدين اه ح لكن اذا اضيف النكاح الى دراهم في ذمتها تعلق بالعين لا بالمثل بخلاف ما اذا كان في ذمة غيرها فانه يتعلق بالمثل لئلا يكون تملك الدين من غير من عليه الدين وبيان ذلك في الذخيرة **(قوله)** او عرضا وكذا لو منفعة كسكنى داره وركوب دابته وزراعة ارضه حيث علمت المدة كما في الهندية قلت ولابد من كونها بما يستحق المال بمقابلتها ليخرج ما يأتي من عدم صحة التسمية في خدمة الزوج الحر لها وتعلم القرآن **(قوله)** قيمته عشرة وقت العقد اي وان صارت يوم التسليم ثمانية فليس لها الا هو ولو كان على عكسه لها العرض المسمى ودرهان ولا فرق في ذلك بين الثوب والمكيل والموزون لان ما جعل مهرا لم يتغير في نفسه وانما التغير في رغبات الناس بحر عن البدائع **(قوله)** اما في ضمانها الخ يعني اما الحكم في ضمانها الخ وذلك كما لو تزوجها على ثوب وقيمه عشرة ففضته وقيمه عشرون وطافها قبل الدخول والثوب مستهلك ردت

لحديث البيهقي وغيره لا مهر
اقل من عشرة دراهم
ورواية الاقل تحمل على
المعجل (فضة وزن سبعة)
مسا قيل كما في الزكاة
(مضروبة كانت اولاً)
ولودينا او عرضا قيمته
عشرة وقت العقد اما في
ضمانها اطلاق قبل الوطء
فيوم القبض

عشرة لانه انما دخل في ضمانها بالقبض فتعتبر قيمته يوم القبض بجر عن المحيط والهلاك كالاستهلاك لانها اذا لم تؤخذ بما زاد في قيمته بعد القبض في الاستهلاك ففي الهلاك بالاولى وأفاد أنه لو قاسمنا تعتبر قيمته يوم الطلاق لا يوم القبض وأنه ليس له أخذه منها ليعطيها نصف قيمته بل ان كان بما لا يتعيب بالقسمة ككامل وموزون أخذ نصفه والباقي مشتركاً بعد القضاء أو الرضا لما سأتى من أنه لو كان مسلماً لها لم يبطل ملكها ويتوقف عوده الى ملكه على القضاء أو الرضا حتى ينفذ تصرفها فيه قبل ذلك لاتصرفه كذا أفاده السيد محمد ابوالسعود وأفاد أيضاً انها لو ارادت ان تعطيه نصف قيمته فالظاهر انه يجبر على القبول قلت وفيه نظر لانه قبل القضاء أو الرضا لاوجه لاجباره لان له ترك المطالبة بالكلية وكذا بعده اذا صار مشتركاً لاوجه لاجباره على قبول قيمة حصته فانهم **(قوله)** وتجب العشرة ان سماها **(الح)** هذا ان لم تكسد الدراهم المسماة فلو كسدت وصار النقد غيرها فعليه قيمتها يوم كسدت على المختار بخلاف البيع حيث يبطل بكساد الثمن فتح **(قوله)** ويجب الأكثر (اي بالغاً ما بلغ) فالتقدير بالعشرة لمنع التقصصان **(قوله)** ويتأكد (اي الواجب من العشرة او الأكثر) أفاد ان المهر وجب بنفس العقد لكن مع احتمال سقوطه بردها او تسليمها ابنه او تصفها بطلاقها قبل الدخول وانما يتأكد لزوم تمامه بالوطء ونحوه وبه ظهر ان ما في الدرر من ان قوله عند وطء متعلق بالوجوب غير مسلم كما أفاده في الشرنبلالية قال في البدائع واذا تأكد المهر بما ذكر لا يسقط بعد ذلك وان كانت الفرقة من قبلها لان البذل بعد تأكده لا يحتمل السقوط الا بالإبراء كائن ان اذا تأكد قبض المبيع اه **(قوله)** تحت احتراز عن الخلو الفاسدة كسأتى ببيانها **(قوله)** من الزوج متعلق بقوله وهو وجوب العدة عليها منه لابقوله تحت حتى يرد ان شرط الصحة ليست من جانب فقط فانهم **(قوله)** او تزوج ثانياً هذا مؤكداً رابع زاده في البحر بخلاف قوله وينبئ ان براد رابع وهو وجوب العدة عليها منه فيها لو طلقها بأثنا بعد الدخول ثم تزوجها في العدة وجب كمال المهر الثاني بدون الخلو والدخول لان وجوب العدة عليها فوق الخلو اه وأقره في النهر وفيه بحث فانه يمكن ادخاله فيها قبله وهو الوطء لما سأتى في باب العدة من انه في هذه الصورة يجب عليه مهر تام وعليها عدة مبتدأة لانها مقبوضة في يده بالوطء الاول لبقاء أثره وهو العدة وهذه احدى المسائل العشر المبينة على ان الدخول في النكاح الاول دخول في الثاني **(قوله)** او ازالة بكارتها **(الح)** هذا مؤكداً خامس زاده في البحر أيضاً حيث قال وينبئ ان يزاد خامس وهو ما لو زال بكارتها بحجر ونحوه فان لها كمال المهر كما صرحوا به بخلاف ما اذا أزالها بدفعة فانه يجب النصف لو طلقها قبل الدخول ولو دفعها أجني فزال بكارتها وطلقت قبل الدخول وجب نصف المسمى على الزوج وعلى الاجنبى نصف صداق مثلها اه وأقره في النهر أيضاً وفيه بحث أيضاً فان الذي يظهر لي دخول هذا فيما قبله وهو الخلو لان العادة ان ازالة البكارة بحجر ونحوه كأمصع انما تكون في الخلو فلذا وجب كل المهر بخلاف ازالتها بدفعة فان المراد حصولها في غير خلو ثم رأيت ما يفيد ذلك في جنائيات الفتاوى الهندية عن المحيط حيث قال ولو دفع امرأته ولم يدخل بها فذهبت عذرتها ثم طلقها فعليه نصف المهر ولو دفع امرأة الغير

(وتجب) العشرة (ان سماها
او دونها) ويجب (لاكثر منها
ان سمي) الاكثر ويتأكد
(عند وطء او خلو تحت)
من الزوج (او موت
احدهما) او تزوج ثانياً
في العدة او ازالة بكارتها
بنحو حجر بخلاف ازالتها
بدفعة فانه يجب النصف
بطلاق قبل وطء ولو ادفع
من اجنبى

ودعت عذرتها ثم تزوجها ودخل وجب لها مهران اه اى مهر بالدخول بحكم النكاح ومهر بازالة العذرة بالدفع كما في جنابات الحائنة فقلوه ولودفع امرأته ولم يدخل بها ذكركمثلة في جنابات الحائنة ومثله في الفتح هنا وهو صريح فيما قلناه في مسألة الدفع ومشير الى ان مسألة الحجر في الحلوۃ اذا لظهر الفرق بين مجرد ازالتهما بحجر او دفعة ويدل عليه ان المقادمن ايجاب نصف المهر في مسألة الدفع ان الزوج لاضمان عليه في ازالة بكارۃ الزوجة بأى سبب كان لان وجوب نصف المهر عليه انما هو بحكم الطلاق قبل الدخول والا لوجب عليه مهر آخر لازالتهما بالدفع كما في مسألة امرأة الغير وبه علم ان لزوم كمال المهر فيما لو ازالها بحجر انما هو بحكم الطلاق بعد الحلوۃ لا بسبب ازالتهما بالحجر والالكان الواجب عليه مهران حتى لو كان قد ضر بها بحجر بدون خلوة فأزال بكارتهما لا يلزمه شىء لازالة البكارۃ فاذا طلقها قبل الحلوۃ ايضا فعليه نصف المهر بحكم الطلاق كما في مسألة الدفع ويدل ايضا على ما قلنا من عدم الفرق بين ازالتهما بحجر او دفع انه صرح في الحائنة بأنه لو دفع بكرا اجنبية صغيرة او كبيرة فذهبت عذرتها لزمه المهر وذكركمثلة فيما لو ازالها بحجر او نحوه فلم يفرق بين الدفع والحجر في الاجنبية فلم ان الفرق بينهما في الزوجة من حيث الحلوۃ وعدمها اذا شىء على الزوج في مجرد ازالتهما بالدفع للملكة ذلك بالعقد فلا وجه لضمانه به بخلاف الاجنبى وحيث لم يلزمه شىء بمجرد الدفع لا يلزمه شىء ايضا بمجرد ازالتهما بالحجر ونحوه اذا لفرق بين الآوالة في هذه الازالة فالدفع غير قديم رأيت في جنابات احكام الصغار صرح بأن الزوج لو ازال عذرتها بالاصبع لا يضمن ويذرها ومقتضاه انه مكروه فقط وهل تنفى الكراهة بسبب العجز عن الوصول اليها بكرا الظاهر لافانه يكون عنينا بذلك ويكون لها حق التفريق ولو جاز ذلك لما ثبت عنه بذلك العجز والله اعلم فافهم (قوله فعلى الاجنبى ايضا) اى كان على الزوج نصف المسمى كما مر عن البحر (قوله ان طلقت) اى طلقها زوجها (قوله نهر بحثا) راجع الى قوله والافكه وذلك حيث قال وفي جامع الفصولين تدفعت جارية مع اخرى فزال بكارتهما وجب عليها مهر المثل اه وهو باطلاقة يعى ما لو كانت المدفوعة متزوجة فيستفاد منه وجوبه على الاجنبى كاملا فيما اذا لم يطلقها الزوج قبل الدخول فتدبره انتهى كلام النهر وفيه ان عبارة جامع الفصولين تدل على وجوب كمال مهر المثل مطلقا من غير تفصيل بين ما اذا طلقها قبل الدخول او لم يطلقها كما لا يخفى وحيث يعارض ايجابهم نصف مهر المثل على الاجنبى فيما اذا طلقها الزوج قبل الدخول اه ح وما في جامع الفصولين هو المذكور في الحائنة والبرازية وغيرها وهو الوجه لما علمت من ان ازالة البكارۃ من اجنبى غير الزوج توجب مهر المثل على المنزل سواء كانت بدفع او حجر وذلك لا ينافى وجوب نصف المسمى على الزوج بطلاقها قبل الدخول لاختلاف السبب فان سبب ايجاب المهر كاملا على الدافع الحائنة وسبب ايجاب النصف على الزوج الطلاق ولو كان ماوجب على الزوج منقسما للحناية حتى اوجب النصف على الجاني لزم ان لا يوجب على الجاني شىء اذا طلقها الزوج بعد الحلوۃ الصحيحة لوجوب المهر كاملا على الزوج هذا وفي المنع عن جواهر الفتاوى ولو اقتضى مجنون بكارۃ امرأة باصبع فقد اشار في المبسوط والجامع الصغير اذا اقتضى كرها باصبع او حجر او آلة مخصوصة حتى افضاها

فعلى الاجنبى ايضا نصف
مهر مثلها ان طلقت قبل
الدخول والافكه نهر
بحثا

فعلية المهر ولكن مشايخنا يذكرون ان هذا وقع سهوا فلا يجب الا بالآلة الموضوعية لقضاء الشهوة والوطء ويجب الارش في ماله اه قلت وهذا مشكل فإن الافتراض ازالة البكارة والافضاء خالط مسلكتي البول والغائط والمشهور في الكتب المعتمدة المتداولة ان موجب الاول مهر المثل ولو بغير آلة الوطء كما علمته مما قدمناه وموجب الثاني الدية كاملة ان لم تستمسك البول والا فثلثها لانها جراحة جائفة وهذا لو من اجنبي فلو من الزوج لم يجب في الاول ضمان كامر وكذا في الثاني عندها خلافا لابي يوسف حيث جعل الزوج فيه كالاجنبي واعتمده ابن وهبان لتصريحهم بأن الواجب في سلس البول الدية وردة الشر بن لالي في شرح الوهبانية بأن هذا في غير الزوج وأطال في ذلك والله تعالى اعلم **(قوله)** ويجب نصفه اي نصف المهر المذكور وهو العشرة ان سبها أو دونها أو الأكثر منها ان ساء والمتبادر التسمية وقت العقد فخرج ما فرض أوزيد بعد العقد فانه لا ينصف كالثلاثة كاسياتي وفي البدائع ولو شرط مع المسمى ما ليس بمثل بأن تزوجها على الف درهم وعلى ان يطلق امرأته الاخرى أو على ان لا يخرجها من بلدها ثم طلقها قبل الدخول فلها نصف المسمى وسقط الشرط لانه اذا لم يف به يجب تمام مهر المثل ومهر المثل لا يثبت بالطلاق قبل الدخول فسقط اعتباره فلم يبق الا المسمى فيتنصف وكذلك ان شرط مع المسمى شيئا مجهولا كأن يهدي لها هدية ثم طلقها قبل الدخول فلها نصف المسمى لانه اذا لم يف بالهدية يجب مهر المثل ولا مدخل للمهر المثل في الطلاق قبل الدخول فيسقط اعتبار هذا الشرط وكذا لو تزوجها على الف أو على ألفين حتى وجب مهر المثل انتهى **(قوله)** يطلق الباء للمصاحبة لا للسياحة لما مر من ان الوجوب بالعقد افاده في الشر بن لالي ولو قال بكل فرقة من قبله اشمل مثل رده وزناه وتقييله ومعاقبته لأمرأته وينتهي قبل الحلو فهستاني عن التظلم **(قوله)** قبل ووطء أو خلوة هو معنى قول الكثر قبل الدخول فان الدخول يشمل الخلوة ايضا لانها دخول حكما كما في البحر عن المحقق وسأني متا ان القول لها لو ادعت الدخول وانكره لانها تنكر سقوط النصف **(قوله)** فلو كان نكحها الخ تفريع على قوله ويجب نصفه الشامل للعشرة فيما لو سعى مادونها كما قرره في فهم **(قوله)** ودرهمان ونصف لانه لمسمى ما قيمته دون العشرة لزم خمسة اخرى تكمل العشرة ولما طلقها قبل الدخول كان لها نصف المسمى ونصف التكلمة **(قوله)** وعاد النصف الى ملك الزوج اي ولو كان تبرع به عنه آخر واذا كانت الفرقة قبل الدخول من قبلها عاد اليه الكل قال في البحر عن القنية لو تبرع بالمهر عن الزوج ثم طلقها قبل الدخول أو جاءت الفرقة من قبلها يعود نصف المهر في الاول والكل في الثاني الى ملك الزوج بخلاف التبرع بقضاء الدين اذا ارتفع السبب يعود الى ملك القاضي ان كان بغير امره **(قوله)** بمجرد الطلاق اي بالطلاق المجرد عن القضاء والرضا **(قوله)** اذا لم يكن مسلما لها وكذا اذا كان دينيا لم تقبضه فانه يسقط نصف المسمى بالطلاق ويبقى النصف كما في البدائع **(قوله)** بل توقف عوده الخ اي عود النصف الى ملكه لان العقد وان انفسخ بالطلاق فقد بقي القبض بالتسليم الحاصل بالعقد وانه من اسباب الملك فلا يزول الملك الا بالفسخ من القاضي لانه فسخ السبب الملك أو تسليمها لانه نقض للقبض حقيقة بدائع **(قوله)** عبد المهر

(و) يجب (نصفه بطلاق قبل ووطء أو خلوة) فلو كان نكحها على ما قيمته خمسة كان لها نصفه ودرهمان ونصف وعاد النصف الى ملك الزوج بمجرد الطلاق اذا لم يكن مسلما لها وان كان (مسلمًا) لها لم يسقط ملكها منه بل (توقف) عوده الى ملكه (على القضاء او الرضا) فلماذا (لانفاذ لعنته) اي الزوج (عبد المهر

مفعول العتق والمراد نصفه وكذا كله بالأولى إذا لحق له في النصف الآخر **(قوله)** بعد إطلاقها قبله الطرفان متعلقان بعنق **(قوله)** ونحوه المراد به الرضا هـ **(قوله)** لعدم ملكة قبله اى قبل القضاء ونحوه حتى لو قضى انقضى بعد العتق بالنصف له لا ينفذ ذلك العتق لانه عتق سبق ملكه كالمقبوض بشراء فاسد اذا أعتقه البائع ثم رد عليه لا ينفذ ذلك العتق الذى كان قبل الرد فتح **(قوله)** وفذ تصرف المرأة من جهة المرفوع على قوله بل توقف الخ ط وشمل التصرف العتق والبيع والهبة وقوله قبله اى قبل القضاء ونحوه **(قوله)** وعليها نصف قيمة الاصل الخ لانه اذا نفذ تصرفها فقد تعذر عليها رد النصف بعد وجوبه فتضمن نصف قيمته للزوج يوم قبضت بحراى لانه بالقبض دخل في ضمانها **(قوله)** لان زيادة المهر تمليل لما استفيد من التقييد بالاصل وهو ان المهر لو زاد بعد القبض لاتضمن الزيادة لكن في المسئلة تفصيل لان الزيادة في المهر اما متصلة متولدة من الاصل كسمن الجارية وجمالها وأثمان الشجر او غير متولدة كصبغ الثوب والبناء في الدار او منفصلة متولدة كالولد والثمر اذا جذأ وغير متولدة كالكسب والغلة وكل امان يكون قبل القبض فينتصف الا لغير المتولدة بقسميها او بعده فلا يتنصف فالاقسام ثمانية كفى النهر وغيره والحاصل ان الزيادة لاتنصف بل تسلم للزوجة اذا حدثت بعد القبض مطلقا او قبله ان كانت غير متولدة متصلة او منفصلة فكان الاولى للشارح ان يقول لان الزيادة المتولدة قبل القبض تنصف دون غيرها ثم اعلم ان هذا كله اذا حدثت الزيادة قبل الطلاق فلو بعده فان كانت قبل القبض تنصفت كالاصل وان بعد القبض فان كان بعد القضاء للزوج بالنصف فكذلك والا فالهر فيدها كالمقبوض بعقد فاسد لانه فسد ملكها النصف بالطلاق كما في البدائع وبقي مسائل نقصان المهر وهى خمس وعشرون صورة مذكورة في البحر والنهر **(قوله)** قبل القبض ظرف لقوله تنصف والواقع في النهر وغيره جعله ظرفا للزيادة فان المؤدى واحد ط قلت ويصح جعل الطرف متعلقا بمحذوف حال من زيادة فتحد العبارتان **(قوله)** في الشغار بكسر الشين مصدر شاعر اه ح **(قوله)** هو ان تزوج الخ قال في النهر وهو ان يشاعر الرجل اى يزوجه حريمته على ان يزوجه الآخر حريمته ولا مهر الا هذا كذا في المغرب اى على ان يكون يضع كل صداقا عن الآخر وهذا القيد لا بد منه في معنى الشغار حتى لو لم يقل ذلك ولا معناه بل قال زوجتك بنتى على ان تزوجنى بنتك فقبل او على ان يكون يضع بنتى صداقا لبنتك فلم يقبل الآخر بل تزوجه بنته ولم يجعلها صداقا لم يكن شغارا بل نكحا صحيحا اتفاقا وان وجب مهر المثل في الكل لما انه سعى ما لا يصلح صداقا واصل الشغور الخلو يقال بلدة شاعرة اذا خلت عن السكان والمراد هنا الخلو عن المهر لانها بهذا الشرط كأنهما خليا البضع عنه نهر **(قوله)** معاوضة بالعقدين المراد بالعقد المعقود عليه وهو البضع كفى الخواشي السعدية اى على ان يكون كل بضع عوض الآخر مع القبول من العاقد الآخر كإشير اليه لفظ المعاوضة فاحترز عما اذا لم يصرح بكون كل بضع عوض البضع الآخر او صرح به احدهما والآخر زوجتك بنتى كامر **(قوله)** وهو منهي عنه لخلوه عن المهر الخ جواب عما اورده الشافعي من حديث الكتب الستة مرفوعا من النبي عن نكاح الشغار والنهي يقتضى فساد النهي عنه والجواب ان

بعد إطلاقها قبله اى قبل القضاء ونحوه لعدم ملكة قبله (وفذ تصرف المرأة) قبله (في الكل لبقاء ملكها) وعليها نصف قيمة الاصل يوم القبض لان زيادة المهر المنفصلة تنصف قبل القبض لابعده (ووجب مهر المثل في الشغار) هو ان يزوجه بنته على ان يزوجه الآخر بنته او اخته مثلا معاوضة بالعقدين وهو منهي عنه لخلوه عن المهر فأوجبنا فيه مهر المثل فلم يبق شغارا

مطلب

نكاح الشغار

متعلق النہی مسمى الشغار المأخوذ في مفهومه خلوه عن المهر وكون البضع صداقا ونحن
 قائلون بنفي هذه الماهية وما يصدق عليها شرعا فلا ثبت النكاح كذلك بل ينطه فيبقى نكاحا
 مسمى فيه مالا يصلح مهرا فينقصد موجب المهر المثل كالمسمى فيه خرا وأختر فاعو متعلق النہی
 لم يشبه وما ابتداء لم يتعلق به بل اقتضت العمومات تحته وتامة في الفتح زاد الزلمي او هو
 اى النہی محمول على الكراهة اه اى والكراهة لا توجب الفساد وحاصله انه مع ايجاب
 مهر المثل لم يبق شغارا حقيقة وان سلم فالنہی على معنى الكراهة فيكون الشرع أوجب
 فيه امرين الكراهة ومهر المثل فالاول مأخوذ من النہی والثاني من الأدلة الدالة على ان
 ماسى فيه مالا يصلح مهرا ينقصد موجب المهر المثل وهذا الثاني دليل على حمل النہی على
 الكراهة دون الفساد وبهذا التقرير اندفع ما اورد من ان حمله على الكراهة يقتضى ان
 الشغار الآن غير منہی عنه لا يجابنا فيه مهر المثل ووجه الدفع ان اذا حمل النہی على معنى
 الفساد فكونه غير منہی الآن اى بعد ايجاب مهر المثل مسلم وان حمل على معنى الكراهة
 فالنہی باق فافهم **(قوله وفي خدمة زوج حر)** اى يجب مهر المثل عندها في جعله المهر
 خدمته اياها سنة وقال محمد لها قيمة الخدمة قيد بالخدمة لانه لو تزوجها على سكنى داره او
 ركوب دابته او الحمل عليها او على ان ترزع أرضه ونحو ذلك من منافع الاعيان مدة معلومة
 صحت التسمية لان هذه المنافع مال او ألحق به للحاجة نهر عن البدائع واحتراز بالحر عن
 العبد كإبائى في قوله ولها خدمته لو عبد او زاد قوله او امة لقول النهر ان الظاهر من كلامهم
 انه لا فرق بينها وبين الحرية بل التنافي المعلن به اقوى في الامتنة في الحرية **(قوله سنة)** انما
 ذكر لتوهم صحة التسمية بتعين المدة فاذا لم تقتض في المعينة في المجهولة بالاولى ط **(قوله لان)**
 فيه قلب الموضوع لان موضوع الزوجية ان تكون هي خادمة لاهل بالعكس فانه حراما
 فيه من الاهانة والاذلال كإبائى في قدس مالا يصلح مهرا فصيح العقد ووجب مهر المثل قال
 في النهر واختلف الروايات في رعى غنمها وزراعة أرضها للتردد في تحضنها خدمة وعدمه فعلى
 رواية الاصل والجامع لا يجوز وهو الاصح وروى ابن سماعه انه يجوز الا ترى ان الابن
 لو استأجر اياه للخدمة لا يجوز ولو استأجره للرعى والزراعة يصح كذا في الدراية وهذا شاهد
 قوى ومن هنا قال المصنف في كافي بعد ذكر رواية الاصل الصواب ان يسلم لها اجماعا
(قوله كذا قالوا) الاولى اسقاطه لان عاداتهم في مثل هذه العبارة تضعيف المقول والتبرى عنه
 وهو غير مراد هنا تأمل **(قوله ومفاده الخ)** البحث لصاحب النهر قال الرحنى والظاهر ان وليها
 يضمن لها حينئذ قيمة الخدمة بخلاف سيدتها لانه المستحق لمهرامته والظاهر هنا الاتفاق على
 صحة الترويج بخلاف خدمته لها اه قلت لكن في البحر عن الظهيرية لو تزوجها على ان
 يهب لابنها الف درهم لها مهر المثل وهب له اولا فان وهب كان لمان يرجع في هبته اه
 ومقتضاه وجوب مهر المثل في خدمة وليها وعدم لزوم الخدمة وكذا في مثل قصة شعيب عليه
 السلام ولو فعل الزوج ماسى ينبغي ان يجب له اجر المثل على وليها كما قالوا فيها لو قال له اعمل
 معي في كرمي لازوجك ابنتي فعمل ولم يزوج له اجر المثل تأمل **(قوله كقصه شعيب)** فانه
 زوج موسى عليه السلام بنته على ان يرعى له غنمه ثمانى سنين وقد قصه الله تعالى علينا بالانكار

(د) في (خدمة زوج حر)
 سنة (للامهارة) لحره او امة
 لان فيه قلب الموضوع كذا
 قالوا ومفاده صحة تزوجها
 على ان يخدم سيدتها
 او وليها كقصه شعيب مع
 موسى كقصته

فكان شرعا لنا وقد استدل بهذه القصة على ترجيح ما مر من رواية الجواز في رعي غنمها وورده في الفتح بأنه إنما يلزم لو كانت الغنم ملك البنت دون شعب وهو متنفه اه وتبعه في البحر ومفاده صحة الاستدلال بها على الجواز في رعي غنم الاب (**قوله** على خدمة عبده) اي عبد الزوج اي خدمة عبده اياها فالصدر مضاف لفاعله وكذا ما بعده (**قوله** او حر آخر رضاه) في الغاية عن المحيط وتزوجها على خدمة حر آخر فالصحيح تحتها ترجع على الزوج بقيمة خدمته اه قال في الفتح وهذا يشير الى انه لا يخدمها فاما لانه اجنبي لا يؤمن الانكشاف عليه مع مخالطته للخدمة واما ان يكون مراده اذا كان بغير امر ذلك الحر ثم قال بعد كلام ويجب ان ينظر فان لم يكن بامر ولم يجره وجب قيمة الخدمة وان بأمره فان كانت خدمة معينة تستدعي مخالطة لا يؤمن معها الانكشاف والفتنة وجب ان تمنع وتعطي هي قيمتها ولا تستدعي ذلك وجب تسليمها وان كانت غير معينة بل تزوجها على منافع ذلك الحر حتى تصير أحق بها لانه أجبر ٣ وحدان صرفته في الاول فكالاول او في الثاني فكالثاني اه اي ان صرفته واستخدمته في النوع الاول وهو ما يستدعي مخالطة فكالاول من المنع واعطاء قيمة الخدمة وان استخدمته بما لا يستدعي ذلك فحكمه كالثاني من وجوب تسليم الخدمة (**قوله** وفي تعليم القرآن) اي يجب مهر المثل فيما لو تزوجها على ان يعلمها القرآن أو نحوه من الطاعات لان المسمى ليس بمال بدائع اي لعدم صحة الاستئجار عليها عند اثنتي عشرة الف (**قوله** واهواز وحتك بما مملك) اي الوارد في حديث سعد الساعدي من قوله صلى الله عليه وسلم القيس ولو خاتما من حديث القيس فلم يجد شيئا فقال عليه الصلاة والسلام هل مملك شيء من القرآن قال نعم سورة كذا وسورة كذا لسور سماها فقال عليه الصلاة والسلام قد ملكتها بما مملك من القرآن وروى انكحكتها وزوجكها ح عن الزبلي (**قوله** للسبية أو لتعالم) اي بسبب أو لاجل انك من اهل القرآن فليست الباء معينة للعوض (**قوله** لكن في النهر) اصله اصحاب البحر حيث قال وسيأتي ان شأنا الله تعالى في كتاب الاجارات ان الفتوى على جواز الاستئجار لتعالم القرآن والفقهاء ينبغي ان يصح تسميته مهرا لان ما جاز أخذ الاجرة في مقابلته من المنافع جاز تسميته صداقا كما قدمنا نقله عن البدائع ولهذا ذكر في فتح القدير هنا انه لما جاز الشافعي أخذ الاجر على تعليم القرآن صحح تسميته مهرا فكذا نقول يلزم على المفتي به صحة تسميته صداقا ولم أر من تعرض له والله الموفق للصواب اه واعترضه المقدسي بأنه لا ضرورة تلجئ الى صحة تسميته بل تسمية غيره تعفى بخلاف الحاجة الى تعليم القرآن فانها تحققت للتكامل عن الخيرات في هذا الزمان اه وفيه ان المتأخرين افتوا بجواز الاستئجار على التعليم للضرورة كما صرحوا به ولهذا لم يجر على ما للضرورة فيه كالتلاوة ونحوها ثم الضرورة انما هي علة لاصل جواز الاستئجار ولا يلزم وجودها في كل فرد من افرادها وحيث جاز على التعليم للضرورة تحت تسميته مهرا لان منفعة تقابل بالمال كسكنى الدار ولم يشترط أحد وجود الضرورة في المسمى اذ يلزم ان يقال مثله في تسمية السكنى مثلا ان تسمية غيرها تعفى عنها مع ان الزوجة قد تكون محتاجة الى التعليم دون السكنى والمال واعترض ايضا في الشربلالية بأنه لا يصح تسمية التعليم لانه خدمة لها وليست من مشترك مصالحها اي بخلاف رعي غنمها وزراعة

على خدمة عبده او امته
او عبد الغير برضا مولاه
او حر آخر رضاه (و) في
(تعليم القرآن) للنص
بالابتغاء بالمال واهواز وحتك
بما مملك من القرآن
للسبية أو لتعالم لكن
في النهر ينبغي ان يصح
على قول المتأخرين

٣ قوله وحدكذا بالاصل
المقابل على خط المؤلف
والذي في شية العلامة
الطحطاوي وحينئذ هو
الظاهر فليراجع اه
مصححه

٤ قوله سعد الساعدي في
صحیح البخاری عن سهل
بن سعد الساعدي فقط
هنا لفظ سهل ابن اه
مصححه

ارضها فانه وان كان خدمة لها لكنه من المصالح المشتركة بينه وبينها واجاب تليده الشيخ
عبدالحى بأن الظاهر عدم تسليم كون التعليم خدمة لها فليس كل خدمة لا تحوز وإنما يتبع
لو كانت الخدمة للترذيل قال ط وهو حسن لأن معلّم القرآن لا يعد خادماً للمتعلم شرعاً ولا عرفاً
اه قلت ويؤيده أنهم لما نجحوا استجار الابن اياه لرعى الغنم والزراعة خدمة ولو كان رعى الغنم
خدمة وترذيلة لم يفعلوا نبياً وموسى عليهما الصلاة والسلام بل هو حرفة كحرفة الحرف الغير
المستردة يقصد بها الاكتساب فكذا التعليم لا يسمى خدمة بالأولى * (تنبه) * قال في النهر
والظاهر انه يلزمه تعام كل القرآن الا اذا قامت قرية على ارادة البعض والحفظ ليس من
مفهومه لا يخفى اه اى فلا يلزمه تعليمه على وجه الحفظ عن ظهر قلبها **(قوله)** ولها خدمته
لأن الخدمة اذا كانت باذن المولى صار كأنه يتخدم المولى حقيقة بغير فليس فيه قاب
الموضوع اه ح ولأن استخدام زوجته اياه ليس بحرام لانه عرضة للاستخدام والابتدال
لكونه مملوكاً مملوكاً بالهائم بدائع **(قوله)** مأذونا في ذلك (اى في التزوج على خدمته
قلو بلاذن مولاه يصح العقد **(قوله)** اه (الحر) اى الزوج احر **(قوله)** فيخدمته لها حرام اى
اذا خدمها فيما يخصها على الظاهر ولو من غير استخدام يدل على ذلك عطف الاستخدام عليه
ط **(قوله)** وكذا استخدامهم صرح به في البدائع ايضا وقال ولهذا لا يجوز للابن ان يستأجر
اباه للخدمة قال في البحر وحاصله انه يحرم عليها الاستخدام ويحرم عليه الخدمة **(قوله)** فيما اذا
لم يسم مهر (اى لم يسمه تسمية صحيحة او سكنت عنه نهر فدخل فيه ما يسمى غير مال كخير
ونحوه او مجهول الحسن كدابة وتوب قال في البحر ومن صور ذلك ما اذا تزوجها على الثب
على ان ترد اليه الفاء او تزوجها على عبدها او قالت زوجتك نفسى بخمسين دينارا وابتأنت منها
قبل او تزوجها على حكمها او حكمه او حكم رجل آخر او على ما فى يطن جارية او اغنامه
او على ان يهب لاجيها الف درهم او على تأخير الدين عنها سنة والتأخير باطل او على ابراء فلان
من الدين او على عتق اخيها او صلاح ضرتها وليس منه ما لو تزوجها على عبد الغير لوجوب
قيمتها اذا لم يجز ما نكح او على حجة لم وجوب قيمة حجة وسطاً لمهر المثل والوسط بركوب الرحلة
او على عتق اخيها عنها لثبوت المالك لها فى الايقضاء او تزوجته بمثل مهر أمها وهو لا يعلمه
لانه جائز بتقديره وله الخيار اذا علم اه ملخص باختصار **(قوله)** اى بأن زوجها على ان المهر
لها ط **(قوله)** ان وطئ الزوج اى ولو حكما نهراى بالخلوة الصحيحة قلها كالوطء فتأكد
المهر كسابقاً **(قوله)** ومات عنها قال في البحر قوله ومات احدها لكان الاولى لان موتها كونه
كما في التبيين اه واعلم انه اذا ماتا جميعاً فعنده لا يقضى بشئ وعندها يقتضى بمهر المثل قال
السرخرسى هذا اذا تقادم العهد بحيث يتعذر على القاضي الوقوف على مهر المثل اما اذا لم
يتقادم يقضى بمهر المثل عنده ايضا حموى عن البرجدى ابو السعود * (تنبه) * استفتى الشيخ
صالح ابن المنصف من الخير الرملى عمالو طلبت المرأة مهر مثلها قبل الوطء او الموت هل
لها ذلك ام لا فاجابه بما في الزيلعى من ان مهر المثل يجب بالعقد ولهذا كان لها ان تطلبه به
قبل الدخول فتأكد ويقتصر بموت احدها او بالدخول على ما مر في المهر المسمى فى العقد اه
وبه صرح الكمال وابن مالك وغيرهما وقد بسط ذلك في الخير به فراجعها **(قوله)** اذالم يراضيا

(ولها خدمته لو) كان
الزوج (عبداً) مأذونا
في ذلك اما الحر فخدمته
لها حرام لما فيه من الاهانة
والاذلال وكذا استخدامه
نهر عن البدائع (وكذا
يجب) مهر المثل (فيما
اذا لم يسم) مهر (او نفى
ان وطئ) الزوج (او مات
عنها اذا لم يراضيا على
شئ) يصلح مهر

اي بعد العقد **(قوله والا)** بان تراضيا على شئ فهو الواجب بالوطء او الموت اما لو طلقها قبل الدخول فيجب المتعة كما يأتي في قوله وما فرض بعد العقد او زيد لا يتصرف **(قوله)** اوسمى خمر او خنزيرا اي اسمى المسلم لان الكلام فيه اما غير المسلم فسيأتى في بابيه وكذا الميتة والدم بالاولى لانه ليس بمال اصاله وشمل ما لو كانت الزوجة ذمية لانه لا يمكن ايجاب الحر على المسلم لانها ليست بمال في حقه وخرج ما لو سعى عشرة دراهم ورطل خمر فلها المسمى ولا يكمل مهر المثل بحر ملخصا **(قوله)** او هذا الحل وهو خر الخلع اي يجب مهر المثل اذا سعى حالا وأشار الى حرام عند ابي حنيفة فلو بالعكس كهذا الحر فاذا هو عبد لها العبد المشار اليه في الاصح وأشار الى وجوب مهر المثل بالاولى لو كانا حرامين ولو كانا حلالين وقدا ختلفا جنسا كما اذا قال على هذا الدين من الحل فاذا هو زيت او على هذا العبد فاذا هو جارية كان لها مثل الدين خلا وعبد بقيمة الجارية كما في الذخيرة الا ان الذي في الحلية ان لها مثل ذلك المسمى ومقتضاه وجوب عبد وسط او قيمته ولا ينظر الى قيمة الجارية بحر ونهر ملخصا قال في البحر فصار الحاصل ان القسمة رابعة لانها ما ان يكونا حرامين او حلالين او عتق اثنين فيجب مهر المثل فيها اذا كانا حرامين او مشار اليه حراما وتصح التسمية في الباقيين قال وأشار المصنف بوجوب مهر المثل عينا الى ان المشار اليه لو كان حرا حريبا فاسترق وما ذكره الزوج لا يلزمه تسليمه وفي الاسرار انه متفق عليه وكذا الحر لو تخلص لم يجب تسليمها **(قوله)** او دابة او ثوبا لان الثياب اجناس كالحيوان والدابة فليس البعض اولى من البعض بالارادة فصارت الجهالة فاحشة بحر ثم ذكر تعريف الجنس عند الفقهاء وسيأتى الكلام عليه عند قول المصنف ولو تزوجها على فرس فالواجب الوسط او قيمته **(قوله)** وتجب متعة لمفوضة بكسر الواو من فوضت امرها لولها وزوجها بالامهر ويفتحها من فوضها وليها الى الزوج بلا مهر واعلم ان الطلاق الذي تجب فيه المتعة ما يكون قبل الدخول في نكاح لاتسمية فيه سواء فرض بعده او لا او كانت التسمية فيه فاسدة كما في البدائع قال في البحر وانما تجب فيما لم تصح فيه التسمية من كل وجه فلو سحت من وجه دون وجه لا تجب المتعة وان وجب مهر المثل بالدخول كما اذا تزوجها على الف درهم وكرمها او على الف وان هدى لها هدية فاذا طلقها قبل الدخول كان لها نصف الف لا المتعة مع انه لو دخل بها وجب مهر المثل لا ينقص عن الف كما في غاية البيان لان المسمى لم يفسد من كل وجه لانه على تقدير كرمها والاهداء يجب الف لا مهر المثل اه وقدما عن البدائع في تعاليل ذلك انه لا مدخل للمهر المثل في الطلاق قبل الدخول **(قوله)** طلقت قبل الوطء اي والخلو بحر وقد مر انها وطء حكمها والمراد بالطلاق فرقة جات من قبل الزوج ولم يشركه صاحب المهر في سبب اطلاقا كانت او فسدا كالطلاق والفرقة بالايلاء والاعان والجب والعتة والزدة وابائه الاسلام وتقبله ابنتها او امها بشهوة فلو جات من قبلها كردتها وابائها الاسلام وتقبلها ابنه بشهوة والرضاع وخيار البلوغ والعق وعدم الكفاءة فانه لامتعها لا وجوبا ولا استحبابا كما في الفتح كالا يجب نصف المسمى لو كان وخرج ما لو اشترى هو او وكيله منكوحته من الولي فان مالك المهر يشارك الزوج في السبب وهو المالك فلذا لا تجب المتعة ولا نصف المسمى بخلاف ما لو باعها المولى من رجل ثم اشترها الزوج منه فانها

(والافذك) الثي (هو)
الواجب اوسمى خمر او
خنزيرا او هذا الحل وهو
خمر او هذا العبد وهو حر
لتعذر التسليم (ادابة)
او ثوبا او دارا ولم يبين
جنسها) لفحش الجهالة
(و) تجب (متعة لمفوضة)
وهي من زوجت بلا مهر
(طلقت قبل الوطء)

مطلب
احكام المتعة

واجبة كافي التبيين بحر (قوله وهي درع الخ) الدرع بكسر الميملة ما تلبسه المرأة فوق القميص كما في المغرب وله يذكره في الذخيرة وإنما ذكر القميص وهو الظاهر بحر واقول درع المرأة قميصها والجمع ادراع وعليه جرى العيني وعزاه في النباية لابن الانبير فكونه في الذخيرة لم يذكره مبنى على تفسير المغرب وأحتمل ما تغطي به المرأة رأسها والملحفة بكسر الميم ما تلتحف به المرأة من قمرها الى قدمها قال فخر الاسلام هذا في ديارهم اما في ديارنا فيزاد على هذا ازار ومكعب كذا في الدراية ولا يخفى اغناء الملحفة عن الازار اذ هي بهذا التفسير ازار الا ان يتعارف تعارفا كما في مكة المشرفة ولودفع قيمتها اجبرت على القبول كما في البدائع نهر وما ذكر من الاثواب الثلاثة ادنى المتعة شربلاية عن الكمال وفي البدائع وادنى ما تكتسب به المرأة وتستر به عند الخروج ثلاثة اثواب اه قلت ومقتضى هذا مع ما مر عن فخر الاسلام من ان هذا في ديارهم الخ ان يعتبر عرف كل بلدة لاهلها فيما تكتسب به المرأة عند الخروج تأمل ثم رأيت بعض المحشين قال وفي البرجندى قالوا هذا في ديارهم اما في ديارنا فيبنى ان يجب اكثر من ذلك لان النساء في ديارنا تلبس اكثر من ثلاثة اثواب فيزداد على ذلك ازار ومكعب اه وفي القاموس المكعب المنوعى من البرود والاثواب اه اى النقوش (قوله لا تزيد على نصفه الخ) في الفتح عن الاصل والمبسوط المتعة لا تزيد على نصف مهر المثل لانهما خلفه فان كانا سواء فالواجب المتعة لانها الفريضة بالكتاب العزيز وان كان النصف اقل منها فالواجب الاقل الا ان ينقص عن خمسة فيكمل لهما الخمسة اه وقول الشارح اولاً للزوج غنيا وثانياً لوفقير لم يظهر لي وجهه بل الظاهر انه مبنى على القول باعتبار حال الزوج في المتعة وهو خلاف ما بعده فلنأمل (قوله وتعتبر المتعة بحالهما) اى فان كانا غنيين فلها الاعلى من الثياب او فقيرين فالادنى او مختلفين فالوسط وما ذكره قول الخصاص وفي الفتح انه الاشبه بالفقير والكرخي اعتبر لهما واختاره القدورى والامام السرخسى اعتبر حاله وصححه في الهداية قال في البحر فقد اختلف الترجيح والارجح قول الخصاص لان الولوالجي صححه وقال وعليه القنوى كما افتوا به في النفقة وظاهر كلامهم ان ملاحظة الامرين اى انها لا تزاد على نصف مهر المثل ولا تنقص عن خمسة دراهم معتبرة على جميع الاقوال كما هو صريح الاصل والمبسوط اه وذكر في الذخيرة اعتبار كون المتعة وسطاً لابغاية الجودة ولا بغاية الرداءة واعترضه في الفتح بأنه لا يوافق رأياً من الثلاثة واحاب في البحر بأنه موافق للكل فعلى القول باعتبار حالهما لوفقير لهما كبراس وسط ولومتوسطة فقز وسط ولومرتفعة فابرسم وسط وكذا يقال على القول باعتبار حاله وكذا على قول من اعتبر حالهما لوفقيرين فلها كبراس وسط او غنيين فابرسم وسط او مختلفين فقز وسط اه وفي النهران حمل ما في الذخيرة على هذا يمكن واعتراض الفتح عليه وارد من حيث الاطلاق فانه يفيد انه يجب من القز ابداً (قوله اى المفوضة) تفسير للضمير المحرور في سواها وانما اخرجه لان متعتها واجبة كما علمت (قوله الامن سعى لها مهر الخ) هذا على ما في بعض نسخ القدورى ومضى عليه صاحب الدرر لكن مضى في الكثر والملتقى على انها تستحب لهما ومنه في المبسوط والحيف وهو رواية التاويلات وصاحب التيسير والكشاف والمختلف كافي البحر قلت وصرح به ايضا في البدائع وعزاه في المعراج الى زاد

وهي درع وخمار وملحفة
لا تزيد على نصفه (اى
نصف مهر المثل للزوج
غنيا) ولا تنقص عن خمسة
دراهم (لوفقير) وتعتبر
المتعة (بحالهما) كالنفقة
به يفتى (وتستحب المتعة
لمن سواها) اى المفوضة
(الامن سعى لها مهر
وطلقت قبل وطء) فلا
تستحب لها

الفقهاء وجامع الاسيحابي وعن هذا قال في شرح الملتقى انه المشهور وقال الخضر الرملي ان ما في بعض نسخ القدوري لا يصدم ما في المبسوط والمحيط قلت فكيف مع ما ذكر في هذه الكتب وعليه فكان ينبغي للمصنف اسقاط هذا الاستثناء وفي البحر وقدمنا ان الفقرة اذا كانت من قبلها قبل الدخول لا تستحب لها المتعة ايضا لانها الجانية **(قوله)** بل للموطوءة **(الح)** اي بل تستحب لها قال في البدائع وكل فرقة جاءت من قبل الزوج بعد الدخول تستحب فيها المتعة الا ان يرتد أو يأتى الاسلام لان الاستجاب طلب الفضيلة والكافر ليس من اهله **(قوله)** فالملقات اربع (اي مطلقة قبل الوطء أو بعده سمي لها أولا فالملقة قبله ان لم يسم لها فتمتعها واجبة وان سمي غير واجبة ولا مستحبة ايضا على ما هنا والمطلقة بعده متعها مستحبة سمي لها أولا **(قوله)** أو بفرض قاض مهر المثل) بنصب مهر مفعول فرض قال في البدائع لو تزوجها على ان لا مهر لها وجب مهر المثل بنفس العقد عندنا بدليل انها لو طلبت الفرض من الزوج يجب عليه الفرض حتى لو امتنع يجره القاضي عليه ولو لم يفعل ناب منابه في الفرض وهذا دليل الوجوب قبل الفرض **(قوله)** فانها تلزمه (اي الزيادة ان وطئ أو مات عنها وهذا التفريع مستفاد من مفهوم قوله لا ينصف اي بالطلاق قبل الدخول فيفيد لزومه وتأكده بالدخول ومثله الموت **(قوله)** بشرط قبولها **(الح)** افاد انها صحيحة ولو بلاشهود أو بعده المهر والابراء منه وهي من جنس المهر أو من غير جنسه بحر وسواء كانت من الزوج أو ولي فقد صرحوا بان الاب والجد للزوج ابنة ثم زاد في المهر صح نهر وفي انفع الوسائل ولا يشترط فيها لفظ الزيادة بل تصح بلفظها وبقوله راجعتك بكذا ان قبلت وان لم يكن بلفظ ذلك في مهر كذا تجديد النكاح وان لم يكن بلفظ الزيادة على خلاف فيه وكذا لأقر لزوجه بمهر وكانت قد وهبه له فانه يصح ان قبلت في مجلس الاقرار وان لم يكن بلفظ الزيادة **(قوله)** ومعرفة قدرها (اي الزيادة فلو قال زدتك في مهرك ولم يعين لم تصح الزيادة للجهالة كما في الواقعات بحر **(قوله)** وبقاء الزوجية **(الح)** الذي في البحر ان الزيادة بعد موتها صحيحة اذا قبلت الورثة عند ابي حنيفة خلافا لهما كما في التبيين من البيوع اه وعزاء في انفع الوسائل الى القدوري ثم قال ولم يذكر الزيادة بعد الطلاق البائن وانقضاء العدة في الرجعي والظاهر انه يجوز عنده بالاولى لانه بالموت انقطع النكاح وفات محل التملك وبعد الطلاق المحل باق وقد ثبت لها ذلك عنده في الموت في الطلاق أولى وما ذكره في البحر المحيط من رواية بشر عن ابي يوسف من ان الزيادة بعد الفقرة باطلة يحمل على انه قول ابي يوسف وحده لانه خالف ابا حنيفة في الزيادة بعد الموت فيكون قدمشى على اصله ولم ينقل عن الامام في الزيادة بعد اليقونة شئ فيحمل الجواب فيه على ما نقل عنه في الزيادة بعد الموت اه وتبعه في البحر قال في النهر والظاهر عدم الجواز بعد الموت واليقونة واليه يرشد تقييد المحيط بحال قيام النكاح اذ نقلوا ان ظاهر الرواية ان الزيادة بعد هلاك المبيع لا تصح وفي رواية النوادر تصح ومن ثم جزم في المعراج وغيره بان شرطها بقاء الزوجية حتى لو زادها بعد موتها لم تصح والالتحاق باصل العقد وان كان يقع مستندا الا انه لا بد ان يثبت أولا في الحال ثم يستند وشبهه متعذر لانفسا المحل فتعذر استناده وما ذكره القدوري موافق لرواية النوادر اه قال

بل للموطوءة سمي لها مهر
اولا فالملقات اربع (وما
فرض) بتراضيها او بفرض
قاض مهر المثل (بعد
العقد) الحال عن المهر
(او زيد) على ما سمي فانها
تلزمه بشرط قبولها في
المجلس او قبول ولي الصغير
ومعرفة قدرها وبفاء
الزوجية على الظاهر نه

ط والذي يظهر ان ما في المحيط والمعراج يخرج على قولهما فلا ينافي ما في التبيين وكون ظاهر الرواية عدم صحة الزيادة بعد هلاك المبيع لا يقتضي ان يكون ظاهر الرواية هنا لفرق بين الفصليين قام عند المجتهد فانه في الكاح امر الله تعالى بعدم نسيان الفضل بين الزوجين وهذه الزيادة من مراعاة الفضل يؤيده مشروعية المتعة فيه بخلاف البيع اهـ **(قوله)** وفي الكافي (الح) حاصل عبارة الكافي تزوجها في السر بالف ثم في العلانية بالفين ظاهر المتخصص في الاصل انه يلزمه عنده الالفان ويكون زيادة في المهر وعند ابن يوسف المهر هو الاول لان العقد الثاني لغو فيلغو ما فيه وعند الامام ان الثاني وان لغاليلغو ما فيه من الزيادة كمن قال لعبد الاكبر سنا منه هذا اخي لما لغا عندها لم يعتق العبد وعنده وان لغا في حكم النسب يعتبر في حق العتق كذا في المبسوط اهـ وذكر في الفتح ان هذا اذا لم يشهدا على ان الثاني هزل والافلا خلاف في اعتبار الاول فلو ادعى الهزل لم يقبل بلاينة ثم ذكر ان بعضهم اعتبر ما في العقد الثاني فقط بناء على ان المقصود تغيير الاول الى الثاني وبعضهم أوجب كلا المهرين لان الاول ثبت ثبوتاً لا مردله والثاني زيادة عليه فيجب بكماله ثم ذكر ان قاضيان افني بانه لا يجب بالعقد الثاني شيء ما لم يقصد به الزيادة في المهر ثم وفق بينه وبين اطلاق الجمهور للزوم بحمل كلامه على انه لا يلزم عند الله تعالى في نفس الامر الا بقصد الزيادة وان لزم في حكم الحاكم لانه يؤاخذ به بظاهر لفظه الا ان يشهد على الهزل وطال الكلام فراجع اهـ **(قوله)** بقى ما اذا جدد بمثل المهر الاول ومقتضى ما مر من القول باعتبار تغيير الاول الى الثاني انه لا يجب بالثاني شيء هنا اذ لازيادة فيه وعلى القول الثاني يجب المهران * (تبيينه) * في الفينة جدد للحلال نكاحاً بمهر يلزم ان جده لاجل الزيادة لا احتياطاً اهـ اى لوجده لاجل الاحتياط لان الزيادة بلا نزاع كما في البرازية وينبغي ان يحمل على ما اذا صدقته الزوجة أو شهد والا فلا يصدق في ارادته الاحتياط كما مر عن الجمهور أو يحمل على ما عند الله تعالى وسيأتي تمام الكلام على مسألة مهر السر والعلانية في آخر هذا الباب **(قوله)** ويحمل على الزيادة (لوجوب تصحيح التصرف ما امكن واشترط القبول لان الزيادة في المهر لاتصح الا به فتح عن التجنيس **(قوله)** وفي البرازية) استدراك على ما في الحانية واقره في النهر لكن ارتضى في الفتح ما في الحانية وهو الاوجه لانه حيث ثبت جواز الزيادة في المهر يحمل كلامه عليها بقرينة الية الدالة على ارادة الزيادة على ما كان عليه لقصد التعويض عنه فلا يصدق في انه لم يرد الزيادة تأمل **(قوله)** لا ينصف) اى بالطلاق قبل الدخول بحر وهذا خبر قوله وما فرض الح **(قوله)** بالفروض متعلق باختصاص وقوله في العقد متعلق بالفروض وقوله بالنص اى قوله تعالى فنصف ما فرضتم متعلق باختصاص اى وما فرض بعد العقد أو زيد بعده ليس مفروضاً في العقد **(قوله)** بل تجب المتعة في الاول) اى فيما لو فرض بعد العقد لان هذا الفرض تعيين للواجب بالعقد وهو مهر المثل وذلك لا ينصف فكذا ما نزل منزله نهر وعند ابن يوسف لها نصف ما فرض والا لاصح كما في شرح الملتقى **(قوله)** ونصف الاصل في الثاني) اى فيما لو زاد بعد العقد **(قوله)** وصح حطها) الخط الاسقاط كما في المغرب وقيد بحطها لان حط ايها غير صحيح لو صغيرة ولو كبيرة توقف على

وفي الكافي جدد النكاح
زيادة ألف لزمه الالفان
على الظاهر وفي الحانية
ولو وهبه مهرها ثم اقر
بكذا من المهر وقبلت صح
ويحمل على الزيادة وفي
البرازية الاشبه انه لا يصح
بلا قصد الزيادة (لا ينصف)
لاختصاص التصنيف
بالمفروض في العقد بالنص
بل تجب المتعة في الاول
ونصف الاصل في الثاني
(وصح حطها)

مطلب

في حط المهر والابراء منه

اجازتها ولابد من رضاها في هبة الخلاصة خوفها بضرب حتى وهبت مهرها لم يصح لو قادرا على الضرب اه ولو اختلفا فالقول لمضى الاكراه ولو برهنا فينه الطلوع اولى قية وان لا تكون مريضة مرض الموت ولو اختلف مع ورثتها فالقول للزوج انه كان في الصحة لانه يكر المهر خلاصة ولو وهته في مرضها فأت قبلها فلا دعوى لها بل لورثتها بعد موتها وتام الفروع في البحر **(قوله)** لكه او بعضه قيده في البدائع بما اذا كان المهر ديناً اي دراهم او دنانير لان الحط في الاعيان لا يصح بحر ومعنى عدم صحته ان لها ان تأخذه منه مادام قائماً فلو هلك في يده سقط المهر عنه لما في البرازية ابرأتك عن هذا العبد يتيق العبد ودية عنده اه نهر **(قوله)** ويرتد (بارد) اي كهبة الدين ممن عليه الدين ذكره في انفع الوسائل بحثاً وقال لم أره واستدل له في البحر بما في مديان القنية قالت لزوجها ابرأتك ولم يقل قبلت او كان غائباً فقالت ابرأت زوجي يبرأ الا اذا أرده اه قال في النهر ولا يخفى ان المدعى انما هو رد الحط وكأنه نظر الى ان الحط ابراء معنى **(قوله)** كمرض لاحدهما يمنع الوطء اي او يلحقه به ضرر قال الزيلعي وقيل هذا التفصيل في مرضها واما مرضه فمائع مطلقاً لانه لا يعرض عن تكسر وفقر عادة وهو الصحيح اه ومثله في الفتح والبحر والنهر قلت ان كان التكسر والفقر منه مانعاً من الوطء او مضراً له كان مثل المرأة في اشتراط المنع او الضرر والا فهو كالصحيح فما وجه كون مرضه مانعاً من صحة الحلو الا ان يقال المراد ان مرضه في العادة يكون مانعاً من وطئه فلا فائدة في ذكر التفصيل فيه بخلاف مرضها فتأمل **(قوله)** وجعله في الاسرار من الحسى قلت وجعلها في البحر مانعاً لتحقيق الحلو حيث ذكر ان لاقامة الحلو مقام الوطء شروطاً اربعة الحلو الحقيقية وعدم المانع الحسى او الطبيعى او الشرعى فالاول للاحتراز عما اذا كان هنالك ثالث فليست بخلو وعن مكان لا يصح للخلوة كالسجد والطريق العام والحمام الخ ثم ذكر عن الاسرار ان هذين من المانع الحسى وعليه فالمانع الحسى ما يمنعها من اصلها او ما يمنع صحتها بعد تحقيقها كالمرض فافهم **(قوله)** فليس للطبيعى مثال مستقل فانهم مثلوا للطبيعى بوجود ثالث وبالحيض او التنفس مع ان الاول منهي شرعاً وينفرد الطبع عنه فهو مانع حسى طبيعى شرعى والثاني طبيعى شرعى نعم سياتى عن السرخصى ان جارية احدها تمنع بناء على انه يتمتع من وطء الزوجة بخضرتها طبعاً مع انه لا بأس به شرعاً فهو مانع طبيعى لا شرعى لكنه حسى ايضاً فافهم **(قوله)** كاحرام لفرض او نفل (لحج او عمره قبل وقوف عرفة او بعده قبل طواف وأطلق في احرام النفل فمع ما اذا كان بأذنه او بغير اذنه وقد نصوا على انه له ان يحللها اذا كان بغير اذنه ط قلت فالظاهر ان التعميم الاخير غير مراد لان العلة الحرمية وهي مفقودة **(قوله)** ومن الحسى (الح) لما كان ظاهر العطف يقتضى ان الرقيق وما عطف عليه يخرج عن الموانع الثلاثة مع انها من الحسى قدره الشارح ط **(قوله)** بالسكون نقل الحيز الرمل عن شرح الروض للقاضى ذكرى ان القرن بفتح راءه ارجح من اسكانها **(قوله)** عظم في البحر عن المغرب القرن في الفرج مانع يمنع من سلوك الذكر فيه اما غدة غليظة او لحم او عظم وامرأة رقاء بها ذلك اه ومقتضاه ترادف القرن والرق **(قوله)** وعغل بالعين المهمة والغناء وقوله غدة بالغين المعجمة في خارج الفرج في القائموس انه شئ يخرج من قبل المرأة شبه بالادارة للرجال

لكه او بعضه (عنه) قبل
اولاو يرتد الرديك في البحر
(والخلوة) مبتدأ خبره
قوله الآتى كالوطء (بلا)
مانع حسى كمرض لاحدهما
يمنع الوطء (وطيى)
كوجود ثالث عاقل ذكره
ابن الكمال وجعله في
الاسرار من الحسى وعليه
فليس للطبيعى مثال مستقل
(وشرعى) كاحرام لفرض
او نفل (و) من الحسى
(رتق) بفتح تين التلاحم
(وقرن) بالسكون عظم
(وعغل) بفتح تين غدة
(وصغر)

مطلب
في احكام الخلوة

(قوله ولو زوج) الباء للمصاحبة أى ولو كان الصغر مصاحب الزوج يعنى لافرق بين ان يكون الزوج والزوجة او كل منهما صغيرا اه ح قال فى البحر وفى خلو الصغير الذى لا يقدر على الجماع قولان وجزم قاضيان بعدم الصحة فكان هو المتمد ولذا قيد فى الذخيرة بالمراهق اه ونجى العدة بخلوته وان كانت فاسدة لان تصریحهم بوجودها بالخلوة الفاسدة شامل لخلوة الصبي كذا فى البحر من باب العدة (قوله لا يطاق معه الجماع) وقدرت الا طاقة بالبلوغ وقيل بالتسع والاولى عدم التقدير كما قدمناه ولو قال الزوج تطبيقه وأراد الدخول وانكر الاب فالقاضى يريها النساء ولم يعتبر السن كذا فى الخلاصة بحر (قوله وبلا وجود ثالث) قدر قوله بلا ليكون عطفًا على قوله بلا مانع حتى بناء على انه طبعى فقط لكن علمت ما فيه قال ط ولا يتكرر مع ما تقدم لان ذلك تمثيل من الشارح وهذا من المصنف تنقيح (قوله ولو نأثما او اعمى) لان الاعمى بحس والتأثم يستيقظ ويتأوم فتح ودخل فيه الزوجة الاخرى وهو المذهب بناء على كراهة وطئها بخضرة ضررتها بحر قلت وفى البرازية من الخطر والاباحة ولا بأس بأن يجامع زوجته وامته بخضرة التأثمين اذا كانوا لا يعلمون به فان علموا كره اه ومقتضا صحة الخلوة عند تحقق النوم تأمل وفى البحر وفصل فى المبتنى فى الاعمى فان لم يقف على حاله تصح وان كان أصم ان كان نهارا لاتصح وان كان ليلا تصح اه قلت الظاهر انه أراد بالاصم غير الاعمى اما لو كان أعمى ايضا فلا فرق فى حقه بين النهار والليل تأمل (قوله والمجنون والمنعمى عليه) وقيل يمنعان فتح قلت يظهر لى المنع فى المجنون لانه أقوى حالا من الكلب العقور تأمل (قوله وكذا الاعمى) قد علمت ما فيه من انه لا يظهر الفرق بين الليل والنهار فى حقه تأمل (قوله به يفتى) زاد فى البحر عن الخلاصة انه اختار قال وجزم الامام السرخسى فى المبسوط بأن كلا منهما يمنع وهو قول أبى حنيفة وصاحبه لانه يمنع من غشيانها بين يدي أمته طبعًا اه اى وكذا بين يدي امته بالاولى لانها اجنبية لتحل له قلت وجزم به ايضا الامام قاضيان فى شرح الجامع وفى البدائع لو كان الثالث جارية له روى ان محمدا كان يقول اولًا تصح خلوته ثم رجع وقال لاتصح اه ولعل وجه الاول ما صرحوا به من انه لا بأس بوطء المنكوحه بعمارة الامة دون عكسه لكن هذا يظهر فى امته دون امته على ان نفى البأس شرعا لا يلزم منه عدم نفرة الطباع السليمة عنه وحيث كان هو المنقول عن أئمتنا الثلاثة كما مر وعزاه ايضا فى الفتاوى الهندية الى الذخيرة والمحيط والحاشية لا يبنى العدول عنه لموافقة الدراية والرواية ولذا قال الرحمتى العجب كيف يجعل المذهب المنفى به ما هو خلاف قول الامام وصاحبه مع عدم اتجاهه فى المعنى (قوله ان كان عقورا مطلقا) اى سواء كان كلبه او كلبها (قوله لا يمنع مطلقا) اى عقورا اولًا وعلمه فى الفتح بقوله لان الكلب قط لا يتعدى على سيده ولا على من يمنعه سيده عنه اه وحينئذ فلوراه الكلب فوقها يكون سيده فى صورة الغالب لها فلا يعدهو عليه وكذا لو أمرها الزوج ان تكون فوقه لانها وان كانت فى صورة الغالبة له وامكن ان يعدهو عليها الكلب لكن يمنعه سيده عنها فتصح الخلوة فافهم (قوله او كان للزوجة) اى او كان غير عقور وكان للزوجة فانه يكون مانعا لكن مقتضى ما علم به فى الفتح أنه لافرق بين كلبه وكلبها لان كلبها وان رآها تحت الزوج يمكن ان تمنعه عنه

ولو زوج (لا يطاق معه الجماع و) بلا (وجود ثالث معهما) ولو نأثما او اعمى (الا ان يكون) الثالث (صغيرا لا يعقل) بأن لا يعبر عما يكون بينهما (او مجنون او منعمى عليه) لكن فى البرازية ان فى الليل صحت لافى النهار وكذا الاعمى فى الاصح (او جارية احدها) فلا تمنع به يفتى مبتنى (والكلب يمنع ان) كان (عقورا) مطلقا وفى الفتح وعندى ان كلبه لا يمنع مطلقا (او) كان (للزوجة والا) يكن عقورا

قوله والمجنون والمنعمى عليه كذا بخط المحشى وهو غير موافق لقول المصنف او مجنوننا الخ كتبه نصر

فلا يعد عليه فتصح الخلوة تأمل **(قوله)** وكان له) بالواو وفي بعض النسخ بأو وهو تحريف
 ا هـ حى لان الصور اربع عقور له اولها وغير عقور كذلك فذكر اولها ان المانع ثلاث
 صور عقور مطلقا او غير عقور هو لها وبقى غير مانع الصورة الرابعة هي ان يكون غير عقور
 وكان له **(قوله)** وبقى الخ) وبقى ايضا من المانع الشرعى ان يعلق طلاقها بخلوها فاذا خلا بها
 طلقت فيجب نصف المهر لحرمه وطهها بجر عن الوقاعات قال وزاد في البرازية والخلصة
 انه لا تنجب العدة في هذا الطلاق لانه لا يمكن من الوطء وسأنى وجوبها في الخلوة الفاسدة على
 الصحيح فتجب العدة هنا احتياطا اهـ ومشى الشارح فيما سأتى بعد صفحة على ما في البرازية
 وسأنى تمام الكلام فيه وسأنى ايضا عند قوله ولو افتراقا ان امتناعها من تمكينه في الخلوة يمنع
 صحتها لو كانت نيبا لا لو كبرا **(قوله)** عدم صلاحية المكان) اى الخلوة وصلاحته بان يأمن فيه
 اطلاع غيرها عنهما كالدار والبيت ولو لم يكن له سقف وكذا المحل الذى عليه قبة مضروبة
 والبستان الذى له باب مغلق بخلاف ما ليس له باب وان لم يكن هناك أحد بحر ولو كانا
 في مخزن من خان يسكنه الناس فرد الباب ولم يفاق والتاس قومود في وسطه غير مترصدين
 لنظرهما صحت وان كانوا مترصدين فلا فتح **(قوله)** كمسجد وطريق) لان المسجد يجمع الناس
 فلا يأمن الدخول عليه ساعة فساعة وكذا الوطء فيه حرام قال تعالى ولا تبشروهن و اتم
 عاكفون في المساجد والطريق عمر الناس عادة وذلك يوجب الاقتباس فيمنع الوطء بدائع
 قلت ويؤخذ من قوله وكذا الوطء فيه حرام الخ انه مانع وان كان خاليا وبابه مغلق فتأمل وفي
 الفتح ولو سافر بها فعدل عن الجادة بها الى مكان خال فهي صحيحة **(قوله)** ودخاء) اى
 بابه مفتوح اما لو كان مقفولا عليهما وحدهما فلا مانع من صحتها كما لا يخفى فافهم **(قوله)**
 وسطح) اى ليس على جوانبه سترو وكذا اذا كان الست رقيقا او قصيرا بحيث لو قام انسان يطلع
 عليهما فتح وفيه ولا تصح في المسجد والحمام وقال شدادان كانت ظلمة شديدة صحت لانها كالساتر
 وعلى قياس قوله تصح على سطح لاساترله اذا كانت ظلمة شديدة والاوجه ان لا تصح لان
 المانع الاحساس ولا يخفى بالبصر الا ترى الى الامتناع لوجود الاعمى ولا بصار للاحساس
 اهـ قلت الاحساس اما يمكن اذا كان معهما احد على السطح اما لو كانا فوقه وحدهما
 وأما من صعود احد اليهما لم يبق الاحساس الا بالبصر والظلمة الشديدة تمنعه كما لا يخفى تأمل
(قوله) وبيت بابه مفتوح) اى بحيث لو نظر انسان رآها وفيه خلاف ففي مجموع النوازل
 ان كان لا يدخل عليهما احدا لا بأذن فهي خلوة واختار في الذخيرة انه مانع وهو الظاهر بحر
 وجهه ان امكان النظر مانع بالاتوقف على الدخول فلا فائدة في الاذن وعدمه **(قوله)** وما اذا
 لم يعرفها) لان التحسين لا يحصل بدون المعرفة بخلاف ما اذا لم تعرفه والفرق انه يمكن من
 وطهها اذا عرفها ولم تعرفه بخلاف عكسه فانه يحرم عليه كذا في البحر وفيه انه اذا لم تعرفه
 يحرم عليها تمكينه منها فالظاهر انها تمنعه من وطهها بناء على ذلك فينبى ان يكون مانعا
 فتأمل ح قلت ان هذا المانع بيده ازالته بأن يخبرها انه زوجها فلما جاء التخصير من جهته
 يحكم بصحة الخلوة فيلزم المهر ط **(قوله)** في الاصح) اى اصح الروايتين لكن صرح شراح
 الهداية بأن رواية المنع في التطوع شاذة ويشير اليه قول الحائنة وفي صوم القضاء والكفارات

وكان له (لا) يمنع وبقى منه
 عدم صلاحية المكان كمسجد
 وطريق وحمام وصحراء
 وسطح وبيت بابه مفتوح
 وما اذا لم يعرفها (وصوم)
 التطوع والنذور
 والكفارات والقضاء غير
 مانع لصحتها في الاصح
 اذلا كفارة بالافساد
 ومفاده انه لو اكل ناسيا
 فامسك فخلابها

والمندورات روايتان والاصح انه لا يمتنع الحلو وصوم التطوع لا يمتنعها في ظاهر الرواية وقيل يمتنع اه وقول الكثر وصوم الفرض يدخل فيه القضاء والكفارات والمندورات فيكون اختيارا منه لرواية المتع في غير التطوع لان الافطار فيه بغير عذر جائز في رواية ويؤيد ما في الكثر تعبير الحانية بالاصح فانه يفيد ان مقابله صحيح وكذا قول الهداية وصوم القضاء والمندور كالنكاح في رواية فانه يفيد ان رواية كونهما كصوم رمضان اقوى وبهذا يتأيد ما بحثه في البحر بقوله وينبغي أن يكون صوم الفرض ولو مندورا مانعا اتفاقا لانه يحرم افساده وان كان لا كفارة فيه فهو مانع شرعي اه (قوله ان تصح) اي الحلو اسقوط الكفارة بشبهة خلاف الامام مالك رحمه الله فانه يرى فطره بأكله ناسيا ولا كفارة ط (قوله) وكذا كل ما سقط (الكفارة) كشرب وجاع ناسيا ونية نهارا ونية نفل ط (قوله) وصلاة الفرض فقط (قال في البحر) لاشك ان افساد الصلاة لغير عذر حرام فرضا كانت أو نفلا فينبغي ان تمتع مطلقا مع انهم قالوا ان الصلاة الواجبة لا تمتع كالنفل مع انه يأتى بتركها واغرب منه ما في المحيط ان صلاة التطوع لا تمتع الا الاربع قبل الظهر لانها سنة مؤكدة فلا يجوز تركها بمثل هذا العذر اه فانه يقتضى عدم الفرق بين السفن المؤكدة وان الواجبة تمتع بالاولى اه قلت والحاصل انهم لم يفرقوا في احرام الحج بين فرضه ونفله لاشترائهما في لزوم القضاء والدم وفرقوا بينهما في الصوم والصلاة اما الصوم فظاهر للزوم القضاء والكفارة في فرضه بخلاف نفله وما ألحق به لان الضرر فيه بالفطر يسير لانه لا يلزم الا القضاء لا غيرا في الجوهره واما في الصلاة فالفرق بينهما مشكل اذ ليس في فرضها ضرر زائد على الاثم ولزوم القضاء وهذا موجود في نفلهما وواجبها نعم الاثم في الفرض اعظم وفي كونه مانعا لمتع صحة الحلو خفاء والازم ان لا يكون قضاء رمضان والكفارة كالنفل ولعل هذا وجه اختيار الكثر اطلاق فرض الصوم كاقدمناه فكذا الصلاة ينبغي ان يكون فرضها ونفلها كفرض الصوم بخلاف نفله لانه اوسع بدليل انه يجوز افطاره بلا عذر في رواية ونفل الصلاة لا يجوز قطعه بلا عذر في جميع الروايات فكان كفرضها ولعل المجتهد قام عنده فرق بينهما لم يظهر لنا والله تعالى اعلم (قوله فيما يجي) اي من الاحكام ط (قوله ولو مجبوا) اي مقطوع الذكر والخصيتين من الجب وهو القطع قال في الغاية والظاهر ان قطع الخصيتين ليس بشرط في المجبوب ولذا اقتصر الاسييجاني على قطع الذكر ح عن النهر (قوله او خصيا) بفتح الحاء المججمة فعيل بمعنى مفعول وهو من سلت خصيتاه وبقي ذكره ح (قوله ان ظهر حاله) اي ان ظهر قبل الحلو ان هذا الزوج الحقن رجل وظهر ان نكاحه صحيح فان وطأه حينئذ جائز فتكون الحلو كالوطء وان لم يظهر فالنكاح موقوف لا يبيح الوطء فلانكون خلوته كالوطء فافهم (قوله وما في البحر) حيث اطلق صحة خلوته ولم يقيد بظهور حاله وما في الاشياء ستره (قوله في النهر) عبارته ويجب ان يراد به من ظهر من حاله اما المشكل فضاكه موقوف الى ان يتبين حاله ولهذا لا يزوجه وليه من تحتته لان النكاح الموقوف لا يفيد اباحة النظر كذا في النهاية اه اي فلا يبيح الوطء بالاولى فلانصح خلوته كالحلو بالخاص بل اولى لانه قبل التين بمنزلة الاجنبى ثم قال في النهر وافاد في المبسوط ان حاله يتبين بالبلوغ فان ظهرت فيه

ان تصح وكذا كل ما سقط الكفارة نهر (بل المانع صوم رمضان) اداء وصلاة الفرض فقط (كالوطء) فيما يجي* (ولو) كان الزوج (مجبوا او عينا او خصيا) او خفي ان ظهر حاله والا فسكاحه موقوف وما في البحر والاشياء ليس على ظاهره كما سطره في النهر وفيه عن شرح الوهبانية ان العنة قد تكون

قوله ظهر من حاله كذا بالاصل المقابل على خط المؤلف وزيادة من لعلها ليست في خط المؤلف اه مصححه

علامة الرجل وقد زوجه ابوه امرأة حكم بصحة نكاحه من حين عقد الاب فان لم يصل اليها
اجل كالنتين وان زوج رجلا تبين بطلانه وهذا صريح في عدم صحة خلوته قبل ذلك وبهذا
التقرير علمت ان ما نقله في الاشياء عن الاصل لوزوجه ابوه رجلا فوصل اليه وجازوا الا فاعلم
لى بذلك أو امرأة فبلغ فوصل اليها جاز والا اجل كالنتين ليس على ظاهره والله الموفق
اه اى ان ظاهر ما في الاشياء انه بمجرد وصول الرجل اليه اى وطئه له أو بوصوله الى المرأة يصح
النكاح ولو قبل البلوغ وظهور علامة فيه وان الوطء يحل قبل التبين وان الخلوة به بصحة
وانه بعد البلوغ قد يتبين حاله وقد لا يتبين مع انه في المتوسط جزم بتبين حاله بالبلوغ وانه قبل
التبين يكون نكاحه موقوفاً فهو صريح في عدم صحة الخلوة قبل التبين لعدم حل الوطء وفيه
نظر فان قوله جاز معناه جاز العقد لتبين حاله بذلك فقد صرحوا بأن ذلك رافع لاشكاله ولا يلزم
منه حل الوطء وقوله والا فاعلم لى بذلك اى ان لم تظهر فيه هذه العلامة لا احكم بصحة العقد
ولا بعدهما بل يتوقف ذلك على ظهور علامة اخرى وقول المبسوط ان حاله يتبين بالبلوغ مبنى
على الغالب والا فقد صرحوا بأنه قديقي حاله مشكلاً بعده كما اذا حاض من فرج النساء وامنى
من فرج الرجال وقديتين حاله قبل البلوغ كأن يقول من احد الفرجين دون الآخر فصح
خلوته والحاصل ان تعيد صحة الخلوة بتبين حاله ظاهر لعدم حل الوطء قبله **(قول له لمرض الخ)**
وكذا السحر ويسمى المقود كسباً في بابها عن الوهبانية **(قول له في ثبوت النسب الخ)** الذى
حققه في البحر بحثاً ثم رآه منقولاً عن الخفاف ان الخلوة لم تقم مقام الوطء الا في حق تكميل
المهر وجوب المدة قال ومساواة فهو من احكام العقد كالنسب اى فانه يثبت وان لم يوجد
خلوة اصلاً كما في تزوج مشرقى مغربية أو من احكام المدة كالبيعة والعجب من صاحب الزهر
حيث تابع اخاه في هذا التحقيق ثم خالفه في النظم الآتى وما ذكره في البحر سبقه اليه ابن الشحنة
في عقد الفرائد لكنه افاد ان المطلقة قبل الدخول لو ولدت لاقل من ستة اشهر من حين
الطلاق ثبت نسبة التيقن بأن الملقوق قبل الطلاق وان الطلاق بعد الدخول ولو ولدت لاكثر
لا يثبت لعدم المدة ولو اختلف بها فطلقها يثبت وان جاءت به لاكثر من ستة اشهر قال ففي هذه
الصورة تكون الخصوصية لخلوة **(قول له ولومن المحبوب)** لا يمكن اتراله بالسحاق وسيأتى
في باب الغنى انه يثبت نسبة اذا خلا بها ثم فرق بينهما ولو جاءت به لستين **(قول له وتأكيده المهر)**
اى في خلوة النكاح الصحيح اما الفاسد فيجب فيه مهر المثل بالوطء لا بالخلوة كما سيذكره المصنف
في هذا الباب حرمة الوطء فكان كالخلوة بالحائض **(قول له والمدة)** وجوبها من احكام
الخلوة سواء كانت صحيحة ام لا ط اى اذا كانت في نكاح صحيح اما الفاسد فتجب فيه المدة
بالوطء كاسبائى **(قول له في عدتها)** متعلق بنكاح والاولى تأخيرها بعد قوله وحرمة نكاح الامه
ط **(قول له وحرمة نكاح الامه)** اى لو طلق الحرة بعد الخلوة بها لا يصح تزوجه امة مادامت
الحرة في المدة ولو الطلاق بانها **(قول له ولومراعاة وقت الطلاق في حقها)** بيانه ان الموطوءة
طلاقها في الحيض بدعى فلا يحل بل يطلتها واحدة في طهر لاوطء فيه وهو احسن او ثلاثا
متفرقة في ثلاثة اطهار لاوطء فيها وهو حسن بخلاف غير الموطوءة فان طلاقها واحدة ولو
في الحيض حسن واذا كانت الحائض بها كالموطوءة توقفت طلاقها بالطهر فلا يحل في مدة

لمرض اضعف خلقه
او كبر سن (في نبوت
النسب) ولومن المحبوب
(د) في (تأكيد المهر)
المسمى (د) مهر المثل
بلا تسمية و (النفقة
والسكنى والمدة وحرمة
نكاح اخاتها واربعا سواها)
في عدتها (وحرمة نكاح
الامة ومراعاة وقت
الطلاق في حقها)

الحيض فافهم (قوله وكذا في وقوع طلاق بائن آخر الخ) في البرازية والختار انه يقع عليها طلاق آخر في عدة الحلو وقيل لا اه وفي الذخيرة واما وقوع طلاق آخر في هذه العدة فقد قيل لا يقع وقيل يقع وهو اقرب الى الصواب لان الاحكام اختلفت يجب القول بالوقوع احتياطاً ثم هذا الطلاق يكون رجعياً أو بائناً ذكر شيخ الاسلام انه يكون بائناً اه ومثله في الوهبانية وشرحها والحاصل انه اذا خلاها خلوة صحيحة ثم طلقها طلاقاً واحدة فلا شبهة في وقوعها فاذا طلقها في العدة طلاقاً اخرى فمقتضى كونها مطلقاً قبل الدخول ان لا تقع عليها الثانية لكن لما اختلفت الاحكام في الحلو في انها تارة تكون كالوطء وتارة لا تكون جمعاً لها كالوطء في هذا فقلنا بوقوع الثانية احتياطاً لوجودها في العدة والمطابقة قبل الدخول لا يلحقها طلاق آخر اذا لم تكن معتدة بخلاف هذه والظاهر ان وجه كون الطلاق الثاني بائناً هو الاحتياط ايضاً ولم يتعرضوا للطلاق الاول وافاد الرحنى انه بائن ايضاً لانه طلاق قبل الدخول غير موجب للعدة لان العدة انما وجبت لجمعنا الحلو كالوطء احتياطاً فان الظاهر وجود الوطء في الحلو الصحيحة ولان الرجعة حق الزوج واقراءه بأنه طاق قبل الوطء ينفذ عليه فيقع بائناً واذا كان الاول لا تعقبه الرجعة يلزم كون الثاني مثله اه ويشير الى هذا قول الشارح طلاق بائن آخر فانه يفيد ان الاول بائن ايضاً ويدل عليه ما يأتي قريباً من انه لا رجعة بعده وسيأتي التصريح به في باب الرجعة وقد علمت مما قررناه ان المذكور في الذخيرة هو الطلاق الثاني دون الاول فافهم ثم ظاهر اطلاقهم وقوع البائن اولا وثانياً وان كان بصريح الطلاق وطلاق الموطوءة ليس كذلك فيخالف الحلو الوطء في ذلك وأجاب ح بأن المراد التشبيه من بعض الوجوه وهو ان في كل منهما وقوع طلاق بعد آخر اه وأما الجواب بأن البائن قد يلحق البائن في الموطوءة فلا يدفع المخالفة المذكورة فافهم (قوله كالفصل) اي لا يجب الفصل على واحد منهما بمجرد الحلو بخلاف الوطء (قوله والاحصان) فلون في بعد حلوة الصحيحة لا يلزمه الرجم لفقد شرط الاحصان وهو الوطء قال عقد الفرائد وهذا ان لم يفهم انه خاص بالرجل فهو ساكت عن ثبوت الاحصان لها بذلك والذي يظهر لي أنه لا فرق بينه وبينها فيه ولم اقف على نقل فيه صريح والله أعلم قلت في البحر ولم يقيموها مقام الوطء في حق الاحصان ان تصادفاً على عدم الدخول وان اقرب به لزمهما حكمه وان اقرب به أحدهما صدق في حق نفسه دون صاحبه كما في المبسوط اه (قوله وحرمة البنات) اي لم يقيموا الحلو مقام الوطء في ذلك فلو خلا بزوجه بدون وطء ولا مس بشهوة لم تحرم عليه بناتها بخلاف الوطء والكلام في الحلو الصحيحة كما صرح به في التبيين والفتح وغيرها فاحرره في عقد الفرائد مما حاصله ان حرمة البنات بالحلو الصحيحة لا خلاف فيها بين صاحبين والخلاف في الفاسدة قال الثاني تحريم وقال محمد لا تحريم فهو ضعيف وما ادعاه من عدم الخلاف ممنوع كالمسقطه في النهر (قوله وحلها للاول) اي لا تحل مطابقة الثلاث للزوج الاول بمجرد حلوة الثاني بل لا بد من وطئه لمحدث العسيلة (قوله والرجعة) اي لا يصير مراجعاً بالحلو ولا رجعة له بعد الطلاق الصريح بعد الحلو بحر اي لو وقع الطلاق بائناً كما قدمناه (قوله والميراث) اي لو طلقها ومات وهي في عدة الحلو لا تراث بزانية ومثله في البحر عن المجتبى وحكى ابن الشحنة

وكذا في وقوع طلاق بائن آخر على المختار (لا) تكون كالوطء (في حق) بية الاحكام كالفصل و (الاحصان وحرمة) البنات وحلها للاول والرجعة والميراث

في عقد الفرائد قولاً آخر أنها تترت وإن تصادقا على عدم الدخول بعد الحلوة قال الرحمتي وعلى هذا أي ما في الشرح لو طلقها في مرضه بعد الحلوة الصحيحة قبل الوطء ومات في عتدها لا تترت وبه جزم الطوافي فيما كتبه على هذا الشرح وأقره عليه تلميذه حامد أفندي الصمادي مفتي دمشق اهـ **(قوله وتزوجها كالأبكار)** كان عليه أن يقول كالثيبات ليوافق ما قبله من المعطوفات فإنها من خواص الوطء دون الحلوة فالمنى أنها ليست كالوطء في تزويجها كالثيبات بل تزوج كالأبكار إفاضة ط **(قوله على المختار)** وما في المختار من أنها تزوج كالتزوج الثيب ضعيف كافي البحر **(قوله وغير ذلك)** أي غير السبعة المذكورة من زيادة أربعة أخرى في النظم المذكور وهي سقوط الوطء والنفي والتكفير وعدم فساد العادة وبقي مستلذان أيضاً لم يذكرهما لعدم تسليمهما وإياها أن الحلوة لا تكون أبادة للسكاح الموقوف عند بعضهم وإن المرأة لا تمتنع نفسها للمهر بعدها عندهما أما عند أبي حنيفة فلها المنع بعد حقيقة الوطء كما إفاضة في البحر وزاد في الوهبانية أيضاً بقاء عنة العنين ويمكن دخولها في النظم كإبائي **(قوله وغيره)** بالرفع عطف على مثل والضمير للوطء ح أي ومغايرة للوطء في إحدى عشرة مسألة **(قوله وبهذا المقيد تحصيل)** جملة من مبتدأ وخبر والمقيد بكسر العين شبه الشعر المنظوم بمقدار المنظوم **(قوله تكميل مهر الخ)** بيان لصور المماتة **(قوله واعداد)** بالكسر والمراد به العدة **(قوله وأربع)** بالجر عطفاً على الأخت **(قوله الأما)** جمع أمة وقصره للضرورة ولو اسقط لام ولقد استغنى عن قصره **(قوله فراق فيه ترحيل)** المراد به الطلاق اهـ ح وأما الترحيل فهو من ترحل القوم عن المكان انتقلوا أي طلاق فيه نقل الزوجة من بيته أو من عصمتها فافهم **(قوله وأوقعوا فيه)** أي في الأعداد بمعنى العدة اهـ ح فالضمير عائدة على مذكور وهو الأعداد المذكور في البيت الثاني فافهم **(قوله إذا لحقها)** الضمير للتطبيق والالف للإطلاق اهـ ح والمراد بلحاظه وقوعه في العدة بعد طلاق سابق عليه **(قوله القيل)** بدل من الأول ح **(قوله ورجعة)** أي في صورتين كقدمنه في قوله والرجعة **(قوله سقوط وطء)** أي ما يلزمه فيه الوطء لا يسقط بالحلوة لحق الزوجية في القضاء الوطء مرة واحدة ولا يسقط عنه بالحلوة وكذا العنين إذا اختلى بها لا يسقط عنه الوطء بها فللزوجة طلب التريق وعلى هذا الحل يستغنى عن ذكر بقاء العنة المذكور في الوهبانية لكن يستغنى به أيضاً عن ذكر النفي الآتي فكان الأولى ذكرهما معاً أو إسقاطهما معاً تأمل **(قوله كذلك النفي)** يعني أن آلي منها هم وطئها في المدة كان فيا وإن خلاها لا اهـ ح **(قوله التكفير)** يعني أن وطئ في نهار رمضان فعليه الكفارة وإن خلاها لا اهـ ح وفي الزهر وعد التكفير هنا لما لا ينبغي إذ الكلام في الحلوة الصحيحة وصوم الأداء يفسدها كحرم ط **(قوله ما فسدت عبادته)** ما نافية يعني أن وطئها في عبادته يفسدها الوطء فسدت وإن خلاها لا اهـ ح ورد عليه ما ورد على سابقه فإن ما يفسد بالوطء كالأحرام والصوم والصلاة والاعتكاف المنذور يفسد الحلوة والكلام في الصحيحة إلا أن يمثل بما لا يفسد الحلوة على أحد القولين كصوم غير الأداء وصلاة النافلة تأمل والحاصل أنه ينبغي إسقاط التكفير وفساد العادة وزيادة فقد العنة فقصر الأحكام التي خالفت الحلوة فيها الوطء عشرة وقد نظمتها في بيتين مقتصرين عليها للعلم بأن مساوها لا يخالف فيها الحلوة الوطء فقلت

وتزوجها كالأبكار على
المختار وغير ذلك كأنظمة
صاحب النهر فقال *

وحلوة الزوج مثل الوطء
في صور *

وغيره وبهذا المقيد
تحصيل * تكميل مهر
واعداد كذا نسب *

اتفاق سكنى ومنع الأخت
مقبول *

وأربع وكذا قالوا الأما
ولقد *

راعوا زمان فراق فيه
ترحيل *

وأوقعوا فيه تطلقاً إذا
لحقاً *

وقيل لا والصواب الأول
القول *

أما المنابر فالاحصان يأمل
ورجعة وكذا التورث

مقول *

سقوط وطء وإحلال لها
وكذا *

تحريم بنت نكاح البكر
مبذول *

كذلك النفي والتكفير
ما فسدت *

عبادة وكذا بالنسب تكميل
(ولو افترقا)

وخلوته كالوطء في غير عشرة * مطالبة بالوطء احسان تحليل
وفي وارث رجعة فقد عنة * وتحريم بنت عقد بكر وتغيب

(قوله فقلت بعد الدخول) يطلق الدخول على الوطء وعلى الخلوة المجردة والمتبادر منه الاول والمراد هنا الاختلاف في الخلوة مع الوطء او في الخلوة المجردة لافي الوطء مع الاتفاق على الخلوة لان الخلوة مؤكدة لتمام المهر فلو كان الاختلاف بينهما في الوطء مع الاتفاق على الخلوة لم تظهر ثمرة للاختلاف (قوله فالحقول لها لانكارها سقوط نصف المهر) كذا في القنية للزاهدي ونظمه ابن وهبان وقال في شرحه انه تتبع هذا الفرع فأنظر به ولا وجدا يناقضه ووجهه ماش على القواعد لان القول للمنكر اه قلت رأيت في حواي الزاهدي ايضا وحكي فيه قولين فذكر ما مر معزيا الى المحيط وكتاب آخر ثم عزا الى الاسرار ان القول قوله لانه ينكر وجوب الزيادة على النصف اه ويظهر لي ارجحية القول الاول ولذا جزم به المصنف وذلك ان المهر يجب بنفس العقد والدخول أو الموت مؤكدة أو الخلاق قبلها منصف له بسبب وجوب الكل متحقق والنصف له عارض والمرأة تنكر ذلك المعارض وتمسك بالسبب المحقق الموجب للكل ولذا ثبت لها المطالبة بتمام المهر قبل الدخول ولا يعود نصف المهر المتبوض الى ملكة بالطلاق قبل الدخول الا بالقضاء او الرضا ولا ينفذ تصرفه قبل ذلك وينفذ تصرف المرأة فيه والزوج وان انكر الزيادة على النصف لكنه مقرب سببها كالمهر اقرب بالنصف وادعى الرد وكذبه المالك فدعواه الرد انكار للضمان بعد الاقرار بسببه فلا يقبل تأمل (قوله وان انكر الوطء) كذا في كثير من النسخ وكان المناسب ان يقول وان انكر الدخول لما قررناه من ان الاختلاف بينهما ليس في الوطء مع الاتفاق على الخلوة وليكون اشارة الى رد ما قبله في الاسرار اي ان انكاره لا يعتبر لانه في الحقيقة مدع لسقوط النصف بالمعارض على السبب الموجب للكل فكان انكارها هو المعتبر وفي بعض النسخ وان انكرت بالثناء والمعنى ان القول لها وان انكرت انه لم يعطأها في هذا الدخول الذي ادعته لكن الاولى ان يقول وان اعترفت بعدم الوطء لانه لم يدع الوطء حتى قابل بانكارها له (قوله انما توطأ كرها) لانها تستجى بالطع فلم تكن بالامتناع محتارة لعدم تأكد المهر بخلاف التيب لان امتناعها يدل على اختيارها لعدم تأكد المهر (قوله كما يحته الطرسوسي) اي في انفع الوسائل والبحث في التفصيل المذكور فان الطرسوسي نقل اولاً عن الذخيرة اذا خلاها ولم يتمكن من نفسها اختالف المتأخرون فيه قال وفي طلاق التوازل عليه نصف المهر ثم ذكر هذا التفصيل وقال قلته على وجه الثقة ولم أنظر فيه بنقل والظاهر انه اراد به التوفيق بين القولين وذكر ايضا ان هذا اذا صدقته في ذلك فلو كذبه فالحقول قولها جمينها لانها منكدة (قوله واقره المصنف) اي تبعا لشيخه صاحب البحر (قوله في خلاها) اي خلوة صحيحة لانها المتبادر من لفظ الخلوة اه ح اي في قول الحالف ان خلوت بك فيراد بها الحالية عما يمنعه او يفسدها مأمرا والمراد ما يفسدها من غير التعليق لما مر عن البحر من ان هذا التعليق مفسد لها فهو نظير قولهم الخلوة الصحيحة في النكاح الفاسدة كالخلوة الفاسدة في النكاح الصحيح مع انها في النكاح

فقلت بعد الدخول وقال
الزوج قبل الدخول
فالحقول لها لانكارها
سقوط نصف المهر وان
انكر الوطء ولو لم يمكنه
في الخلوة فان بكرا صحت
والالا لأن البكر انما
توطأ كرها كما يحته
الطرسوسي واقره المصنف
(ولو قال ان خلوت بك
فانت طالق فخلاها
طلقت)

الفاسد فاسدة كذا ذكره في البحر فالمراد بالصحيحة فيه الحالية عما يفسدها سوى فساد النكاح
 فافهم (قوله بأشأ) لتصريحهم بأن الطلاق الواقع بعد الحلوة الصحيحة يكون بائنا منح أي
 فهنا أولى لعدم سحتها فأنها لا تماثل الوطء إلا في وجوب العدة ط (قوله لوجود الشرط) علة
 لطلقت وأما علة كونه بأشأ فهي ما قدمناه عن المنع أفاده ح (قوله ووجب نصف المهر) في
 بعض النسخ بعدهذا زيادة وهي لعدم الحلوة الممكنة من الوطء اه أي لأنها بآنت بمجرد الحلوة
 فكان غير متمكن من الوطء شرعا (قوله ولاعدة عليها) قال في البحر وسيأتي وجوبها في الحلوة
 الفاسدة على الصحيح فتجب العدة في هذه الصورة احتياطا اه واعترضه الحبر الرملي بقوله
 كيف القطع بوجوبها مع مصادمته للنقل على أن هذه مطلقة قبل الدخول فهي أجنبية
 والحلوة بالأجنبية لا توجب العدة فليست من قسم الحلوة الصحيحة ولا الفاسدة فتأمل وانظر
 إلى قولهم إنما تقام مقام الوطء إذا تحقق التسليم اه أقول التسليم منها موجود ولكن عاقه
 مانع من جهته وهو التعليق كالعين وكالدخول عليها فأحرم بالحلج أو الصلاة وكونها حلوة
 بأجنبية ممنوع لأن الحلوة شرط الطلاق وإنما يقع بعد وجود شرطه كما لو قال لأجنبية أن
 تزوجتك فآنت طالق فوق وقوع الطلاق دليل بتحقيق الحلوة إذ لو لاها لم يقع غير أنه وجد بعد
 بتحقيقها مانع من جهته كما ذكرنا وتصريحهم بوجوب العدة بالحلوة الفاسدة على الصحيح شامل
 لهذه الصورة فقول البرازية لأعدة عليها مبنى على خلاف الصحيح فهو مضادة نقل ينقل أصح
 منه فافهم (قوله وتجب العدة) ظاهره الوجوب قضاء وديانة وفي الفتح قال العتابي تكلم
 مشايخنا في العدة الواجبة بالحلوة الصحيحة أنها واجبة ظاهرا أو حقيقة فقبل لو تزوجت
 وهي متينة بعدم الدخول حل لها ديانة لأقضاء (قوله في الكل إلخ) هذا في النكاح الصحيح
 أما النكاح الفاسد لا تجب العدة في الحلوة فيه بل بحقيقة الدخول فتح (قوله لتوهم الشغل)
 أي شغل الرحم نظرا إلى التمكن الحقيقي وكذا في المحبوب لقيام احتمال الشغل بالسحق وهي
 حق الشرع وحق الولد ولذا لا تسقط لو أسقطاها ولا يحل لها الخروج ولو أذن لها الزوج
 وتدخل المدتان ولا يتداخل حق العبد فتح وتماه في المبراج (قوله واختاره الترتاشي
 إلخ) وجزم به في البدائع قال في الفتح يؤيده ما ذكره العتابي (قوله تجب العدة)
 لثبوت التمكن حقيقة فتح (قوله كصغر ومرض مدنف) قال في الفتح الإوجه على هذا
 القول أن يخص الصغير بغير الفاسد والمرض بالمدنف لثبوت التمكن حقيقة في غيرها اه
 قلت ونص على التقييد بالمدنف في جامع الفصولين وفي القاموس دنف المريض كفرح ثقل
 (قوله لانه نص محمد) أي في كتابه الجامع الصغير الذي روى مسأله عن أبي يوسف عن الإمام
 صاحب المذهب (قوله قاله المصنف) أي تبعنا لشيخه في البحر وأقره في النهر والشر نبلاية
 (قوله الموت أيضا) أي كما أن الحلوة كالوطء فيها والمراد الموت قبل الدخول أي موت الرجل
 بالنسبة للعدة وموت إيهما كان بالنسبة للمهر كما أفاده ح (قوله في حق العدة والمهر) أي
 إذا مات عنها لمزمه العدة الوفاة واستحقت جميع المهر كالموطوءة (قوله فقط) هو معنى قول
 المجتبى وفيما سواها كالمعدم قلت ولا يقال أنه يعطى حكمه أيضا في الأرض لأن الأرض من
 أحكام العقد فلذا تحقق قبل الحلوة التي هي دون الوطء فافهم (قوله حالتها) أي كما تحل بعد

بأشأ لوجود الشرط
 (ووجب نصف المهر)
 ولا عدة عليها بزازية
 (وتجب العدة في الكل)
 أي كل أنواع الحلوة ولو
 فاسدة (احتياطا) أي
 استحسانا لتوهم الشغل
 (وقيل) قاله القدوري
 واختاره الترتاشي وقاضيان
 (أن كان المانع شرعا)
 كصوم (تجب العدة وإن)
 كان (حسبا) كصغر ومرض
 مدنف (لا) تجب والمذهب
 الأول لانه نص محمد قاله
 المصنف وفي المجتبى الموت
 أيضا كالوطء في حق العدة
 والمهر فقط حتى لو ماتت
 الأم قبل دخوله بها حالتها

الحلوة الصحيحة فلا تحرم إلا بتحقيق الوطء على ماهر (قوله فوهته له) ذكر الضمير لان الالف
مذكر لا يجوز تأنيته كافي ط عن الصباح وكذا لو وهبت نصفه فتح (قوله قبل وطء) اى
وخلوة نهر وهى وطء حكما كما مر (قوله لعدم تعين التقود فى العقود) ولذا لو اشافى النكاح
الى دراهم كان له ان يمسكها ويدفع مثلها جنسا ونوعا وقدرها وصفة ولو لم تهب شيئا وطلقت قبل
الدخول كان لها امساك المقبوض ودفع غيره ولذا تركى الكل وتماه فى النهر والحاصل انه
لم يصل اليه بالهبة عين ما يستحقه بالطلاق قبل الدخول وهو نصف المهر منح (قوله او
قبضت نصفه) احتراز عما لو قبضت اكثر من النصف فانه ترد عليه ما زاد على النصف بخلاف
ما لو قبضت الاقل ووهبه الباقي فهو معلوم بالاولى بحر اى لا يرجع عليها بشئ (قوله فى
الصورة الاولى) الانسب ان يقول فى صورتين فيكون قوله او الباقي اشارة الى ان هبة الالف
ليس بقيد فى الثانية كما نص عليه فى البحر قال فى النهر ومعنى هبة الالف بعد قبض النصف
انها وهبت له المقبوض وغيره (قوله او وهبت عرض المهر) اشار الى انه لم يتعيب اذ لو وهبت
بعد ما تعيب فاحشا يرجع بنصف قيمته يوم قبضت لانه صار كأنها وهبت عينا أخرى اما
العيب اليسير فكالعدم لما سأتى انه فى المهر متحمل وقيد بالهبة لانها لو باعته منه يرجع
بالنصف اى نصف قيمته لان نصف الثمن المدفوع فيها يظهر ولو وهبت أقل من نصفه ترد ما زاد
على النصف ولو وهبت الاكثر او النصف فلا رجوع له بحر (قوله اوفى الذمة) اشار الى انه
لا فرق بين العرض المعين وغيره وهو من خصوص النكاح فان العرض فيه ثبت فى الذمة
لان المال فيه ليس بمقصود فيتباح فيه بخلاف البيع بحر (قوله لحصول المقصود) لانه
وصل اليه عين ما يستحقه بالطلاق قبل الدخول لتعينه فى الفسخ كعينه فى العقد بدليل انه
ليس لواحد منهما دفع بدله حتى لو تعيب فاحشا فوهته له رجوع بنصف قيمته كما مر نهر * (تمت) *
حكم الموزون غير المعين وهو ما كان فى الذمة حكم النقد اما المعين منه فكالعرض واختلف
فى التبر والنفقة من الذهب والفضة فى رواية كالعرض وفى اخرى كالضرب وكذا فى البدائع
نهر * (تمت) * قال فى البحر وقد ظهر لى ان هذه المسئلة على ستين وجها لان المهر اما ذهب
او فضة او مثلى غيرها اوقبى فالاول على عشرين وجها لان الموهوب اما الكل او النصف
وكل منهما اما ان يكون قبل القبض او بعده او بعد قبض النصف او اقل منه او اكثر فهى
عشرة وكل منها اما ان يكون مضروبا او تبرا فهى عشرون والعشرة الاولى فى المثلى وكل منها
اما ان يكون معينا او لا وكذا فى القيسى والاحكام المذكورة اه وتبعه فى النهر قلت ويزاد
مثلها فقصير مائة وعشرين بان يقال ان الموهوب اما الكل او النصف او الاكثر من النصف
او الاقل فهى اربعة تضرب فى الخمسة المارة تبلغ عشرين وكل منها اما ان يكون مضروبا
او تبرا فهى اربعون وكذا فى كل من المثلى والقيسى اربعون وقد مر حكم هبة الاكثر من
النصف او الاقل (قوله فان وفى) بتشديد الفاء ماضى يوفى توفية لا بالتخفيف من وفى يوفى
وقام بقرينة قوله والابوف افاده ح (قوله واقام بها) انما ذكر التوفية فى الاولى دون هذه لانه
فى الاولى جعل المسمى مالا وغير مال وهو ما شرطه لها ووعد بها به من عدم اخراجها او عدم
التزوج عليها اما هنا فالمسمى مال فقط ردديه بين القليل على تقدير والكثير على تقدير كما اشار

(قبضت ألف المهر فوهته
له وطأقت قبل وطء رجع
عليها بنصفه) لعدم تعين
التقود فى العقود (وان لم
تقبضه أو قبضت نصفه
فوهته الكل) فى الصورة
الاولى (أو باقى) وهو
النصف فى الثانية (أو)
وهبت (عرض المهر)
كثوب معين اوفى الذمة
(قبل القبض او بعده لا)
رجوع لحصول المقصود
(نكحها بألف على ان
لا يخرجها من البلاد او
لا يتزوج عليها او) نكحها
(على ألف ان اقام بها وعلى
الفين ان اخرجها فان وفى)
بما شرطه فى الصورة الاولى
(واقام) بها فى الثانية (فانها
الالف) لرضاها به فهنا
صورتان

اليه الشارح فليس هنا في المسمى وعد بشئ ليناسبه التعبير بالتوفية يوضحه انه قد يرد فيه بين كونها ثيبا او بكرا كإبائى فافهم **(قوله الاول الخ)** ضابطها ان يسمى لها قدر او مهر مثلها اكثر منه ويشترط منفعة لها او لايها اولدى رحم محرم منها وكانت المنفعة مباحة الانتفاع متوقفة على فعل الزوج لاحاصلة بمجرد العقد ولم يشترط عليها ردشئ له وذلك كأن تزوجها بالف على ان لا يخرجها من البلد او على ان يكرمها او يهدي لها هدية او على ان يزوج اباه ابنته او على ان يعق اخاها او على ان يطلق ضررتها فلو المنفعة لاجني ولم يوف فليس لها الا المسمى لانها ليست منفعة مقصودة لاحد المتعاقدين ومثله بالاولى لو شرط ما يضرها كالتزوج عليها وكذا لو كان المسمى مهر المثل او اكثر منه ولو كان المشروط غير مباح كخمر وخنزير فلو المسمى عشرة فاكثر وجب لها وبطل المشروط ولا يكمل مهر المثل لان المسلم لا ينتفع بالحرाम فلا يجب عوض بفواته ولو تزوجها على الف وعق اخيها او طلاق ضررتها بلفظ المصدر لا المضارع عقق الاخ وطاقت الضرة بنفس العقد طائفة رجعية لمقابلتها بغير مقوم وهو البضع وللزوجة المسمى فقط والولاء له الا اذا قال وعق اخيها عنها فهو لها ولو تزوجها على الف وعلى ان يطلق امرأته فإلانة وعلى ان ترد عليه عبدا ينقسم الف على مهر مثلها وعلى قيمة العبد فان كانا سواء صار نصف الف ثلثا للعبد والنصف صداقا فاذا طاقها قبل الدخول فلها نصف ذلك وان بعده نظر ان كان مهر مثلها خمسمائة او اقل فليس لها الا ذلك وان اكثر فان وفي بالشرط فكذلك والا فمهر المثل وتامه في المحيط والفتح عن المبسوط وفي اشتراط الكرامة والهدية كلام سيأتى وحاصل المسئلة على وجوه لان الشرط اما نافع لها او لاجني او اضرار وكل اما حاصل بمجرد التكاح او متوقف على فعل الزوج وعلى كل من الستة امان يكون مهر المثل اكثر من المسمى او اقل او مساويا وكل اما ان يكون قبل الدخول او بعده وكل اما ان يباح الانتفاع بالشرط او لا وكل اما ان يشترط عليها ردشئ او لا وكل اما ان يحصل الوفاء بالشرط او لا فهي ما ستان وثمانية وثمانون هذا خلاصة ما في البحر **(قوله والثانية الخ)** قال في الفتح واما الثانية فكان يتزوجها على الف ان اقام بها وان لا يتسرى عليها او ان يطلق ضررتها وان كانت مولاة وان كانت انجمية او ثيبا وعلى الفين ان كان اضدادها **(قوله بفوات النفع)** الباء للسببية لانه في الاولى سعى لها مالها فيه نفع وهو عدم اخر اجها وعدم التزوج عليها ونحوه فاذا وفي فلها المسمى لانه صلح مهرا وقد تم رضاها به وعقد فواته يتقدم رضاها بالمسمى فيكمل مهر مثلها وفي الثانية سعى تسميتين ثابتتهما غير صحيحة للجهالة كإبائى فوجب فيها مهر المثل **(قوله في المسئلة الاخيرة)** قيد في قوله ولا يزداد على الفين فقطح وفي بعض النسخ في الصورة الثانية ذات التقديرين **(قوله ولا ينقص عن الف)** اى في المستلئين **(قوله لا تقاها على ذلك)** اى لو زاد مهر مثلها في المسئلة الاخيرة على الفين ليس لها اكثر من الفين لانها رضيت معه بهما لترديد لها بين الف والالفين بخلاف المسئلة الاولى فانه لو زاد على الف لها مهر المثل بالغام بل بلغ لانها لم ترض بالالف وحده بل مع الوصف النافع ولم يحصل لها ولو نقص عن الف في المستلئين فلها الف لانه رضى به **(قوله اسقوط الشرط)** لانه اذا لم ينب يجب تمام مهر المثل ومهر المثل لا يثبت في الطلاق قبل الدخول فسقط اعتباره فلم يبق

الاولى تسمية المهر مع ذكر شرط ينفعها والثانية تسمية مهر على تقدير وغيره على تقدير (والا) يوف ولم يتم (فهر المثل) لفوت رضاها بفوات النفع (و) لكن (لا يزداد) المهر في المسئلة الاخيرة (على الفين ولا ينقص عن الف) لاتفاقهما على ذلك ولو تلقها قبل الدخول تنصف المسمى في المستلئين لسقوط الشرط

الاسمى فينصف بدائع (قوله وقلا الشرطان صحيحان) اى في المسئلة الاخيرة قل في الهداية حتى كان لها الالف ان اقام بها والا فالحان ان اخرجها وقال زفر الشرطان فاسدان ولها مهر مثلها لا ينقص من الالف ولا يزداد على الفين واصل المسئلة في الاجازات في قوله ان خطته اليوم فقلت درهم وان خطته غدا فقلت نصف درهم اه (قوله في الاسح) مقابل ما في نوادر ابن سبعة عن محمد انها على الخلاف وضعفه في البحر (قوله لقلة الجمالة) جواب عما يرد على قول الامام حيث افسد الشرط الثانى في المسئلة المتقدمة وهى ما اذا تزوجها على الف ان اقام بها والفين ان اخرجها وفي هذه الصورة صحح الشرطين مع ان التزديد موجود في صورتين واجاب في النهاية بانه في المتقدمة دخلت المخاطرة على التسمية الثانية لان الزوج لا يعرف هل يخرجها او لا اما هنا فالمرأة على صفة واحدة من الحسن او القبح وجماله الزوج بعفتها لا يوجب خطرا ورده الزبط بأن من صور المسئلة المتقدمة ما لو تزوجها على الفين ان كانت حرة او ان كانت له امرأة وعلى الف ان كانت مولاة او لم تكن له امرأة مع انه لا مخاطرة ولكن جهل الحال واجاب في البحر بان المرأة وان كانت في الكل على صفة واحدة لكن الجمالة قوية في الحرية وعدمها لانها ليست امرا مشاهدا ولذا لو وقع التنازع احتجج الى اثباتها فكان فيها مخاطرة معنى بخلاف الجمال والقبح فانه امر مشاهد فجهالة يسيرة لزوالها بلا مشقة واعترضه في النهر بانه على هذا ينبغي الصحة فيها لو تزوجها على الفين ان كانت له امرأة وعلى الف ان لم تكن لان السكاح يثبت بالتسامع فلا يحتاج الى اثبات عند المنازعة قلت ولا ينبغي ما فيه فان اثباته بالتسامع اما هو عند الاحتياج الى اثباته على انه قد تكوله امرأة غائبة في بلدة اخرى لا يعلم بها احد بخلاف الجمال والقبح فلذا تبع الشارع ما في البحر وما يلتفت لما في النهر (قوله بخلاف ما لو ردد الخ) هذا ايضا من صور المسئلة المتقدمة التى ذكرناها مخالفة لمسئلة التزديد للقيح والجمال فلا حاجة الى اعادته والحاصل ان تزديد المهر بين القلة والكثرة ان وجد فيه شرط الاقل لزمه الاقل والا فلا يلزمه الاكثر بل مهر المثل خلافا لهما الا في مسئلة القبيح والجمال فانه يجب المسمى في اى شرط وجد اتفاقا والفرق للامام مامر (قوله ولو شرط الخ) هذه مسئلة استطرادية ليست من جنس ما قبلها ومناسبتها تطبيق المسمى على وصف مرغوب له (قوله لزمه الكل) لان المهر انما شرع لمجرد الاستمتاع دون البكارة ح عن مجمع الانهر (قوله ورجحه في البرازية) اقول عبارتها تزوجها على انها بكر فاذا هى ليست كذلك يجب كل المهر حلالا لامرهما على الصلاح بان زالت بوثبة فان تزوجها بازيد من مهر مثلها على انها بكر فاذا هى غير بكر لا تحجب الزيادة والتوفيق واضح للمتأمل اه ووجه التوفيق ما ذكره في العمادية عن فوائد المحيط في تحليل المسئلة الثانية انه قابل الزيادة بما هو مرغوب وقد فات فلا يجب ما قبل به وانت خبير بان كلام البرازية ليس فيه ترجيح فلزوم الكل مطلقا بل فيه ترجيح للتفصيل والفرق بين التزوج بمهر المثل وبازيد منه نعم قال في البرازية بعد ذلك وان اعطاها زيادة على المعجل على انها بكر فاذا هى ثيب قيل ترد الزائد على قياس مختار مشايخ بخارى فيما اذا اعطاها المال الكثير بمجة المعجل على ان يجهزوها بمجهز عظيم ولم تأت به رجع بتزاد على معجل مثلها وكذا افق ائمة خوارجى ينبغي ان يرجع بالزيادة

وقالا الشرطان صحيحان
(بخلاف ما لو تزوجها على
الف ان كانت قيحية وعلى
الفين ان كانت حرة فانه
يصح الشرطان) اتفاقا
في الاسح لقلة الجمالة
بخلاف ما لو ردد في المهر
بين القلة والكثرة لثبوت
والبكارة فانها ان تيسر
لزمه الاقل والا فمهر المثل
لا يزداد على الاكثر ولا
ينقص عن الاقل فتح ولو
شرط البكارة فوجد هائيا
لزمه الكل درر ورجحه
في البرازية

ولكن صرح في فوائد الامام ظهر الدين انه لا يرجع في كلتا صورتين اه اى في صورة الزيادة على مهر المثل وصورة الزيادة على المعجل كما يعلم من مراجعة الفصول العمادية فقول الزيادة تبعا للعمادية ولكن صرح الخ يفيد ترجيح عدم الرجوع وانه يلزم كل المهر ولذا نظم المسئلة في الوهبانية وعبر عن عدم وجوب الزيادة بقيل فاذا ايضا ترجيح لزوم الكل كما هو مقتضى اطلاق صاحب الدرر والوقاية والملقي **(قوله ولو تزوجها الخ)** حاصل هذه المسئلة ان يسمى شيئين مختلفي القيمة اتحاد الجنس او اختلف نهر **(قوله او الالفين)** لافائدة في ذكره بعد الالف للعلم قطعا بأن الالف غير قيد فالاولى قول البحر او على هذا الالف أو الالفين فهو مثال آخر مثل الذي بعده مما الاختلاف فيه قيمة مع اتحاد الجنس ويمكن عطف قوله او الالفين على مجموع قوله على هذا العبد او على هذا الالف بأن يعطف على كل واحد باضراذه كأن يقول الزوج تزوجتك على هذا العبد او هذين الالفين او يقول على هذا الالف او هذين الالفين تأمل **(قوله او على احد هذين)** اى انه لا فرق بين كفة او لفظ احدها فان الحكم فيه كذلك كما صرح به في المحيط بحر **(قوله واحدها او كس)** الجملة في موضع الحال في القاموس الوكس كالوعد النقص والتقصي لازم ومتعدد اه وقيد به لانها لو تساوا قيمة صحت التسمية اتفاقا بمجرد الفتح وقال قبله لو كانا سواء فلا تحكم ولها الخيار في اخذ ايها شامت **(قوله حكم مهر المثل)** هذا قوله وعندها لها الاقل والمتون على الاول ورجع في التحرير قولهما والخلاف مبنى على أن مهر المثل اصل عنده والمسمى خلف عنه ان صحت التسمية وقد فسدت هنا للجهالة فصار الى الاصل وعندها بالعكس ومجمله اذا لم يصرح بالخيار لها أو له فلو قال على أنها بالخيار تأخذ ايها شامت او على أني بالخيار أعطيك ايها شامت فانه يصح اتفاقا لانتفاء المنازعة وقيد بالنكاح لان الخلع على احد شيئين مختلفين او الاعتاق عليه يوجب الاقل اتفاقا لانه ليس له موجب اصلي يصار اليه عند فساد التسمية موجب الاقل وكذا في الاقرار وتاممه في البحر **(قوله قلها الارفع)** لانها رضيت بالحد هداية **(قوله قلها)** الاوكس لان الزوج رضى بالزيادة هداية **(قوله والا)** اى بأن كان بين الارفع والاوكس **(قوله لانها الاصل)** اى في الطلاق قبل الدخول كما ان الاصل مهر المثل قبل الطلاق بحر **(قوله وجبت المتعة)** اشار به الى ان ما وقع في الدرر تبعا للوقاية والهداية من انه يجب نصف الاوكس اتفاقا مبنى على الغالب ان المتعة لا تزيد على نصف الاوكس كما علة به في الهداية حتى لو زادت وجبت كما صرح به في الحائنة والدرية وقال في الفتح التحقيق ان الحكم المتعة فاذا انها لو كانت ازيد من نصف الاعلى لا يزداد على نصفه لرضاها به وحتى **(قوله ولو تزوجها)** على فرس الخ شروع في مسئلة اخرى موضوعها انه تزوجها على ماهو معلوم الجنس دون الوصف كافي الهداية وقوله فالواجب الوسط او قيمته يفيد صحة التسمية لان الجنس معلوم مشتمل على الجيد والردى والوسط ذو حظ منهما بخلاف مجهول الجنس لانه لا وسط له لاختلاف معاني الاجناس وانما تخير الزوج بين دفع الوسط او قيمته لان الوسط لا يعرف الا بالقيمة فصارت أصلا في حق الايقاع وقيد بالبهيم لانه في المعين بأشارة كهذا العبد أو الفرس ثبت الملك لها بمجرد القول ان كان مملوكا له والا فلها أن تأخذ الزوج بشرائه لها

قوله مما الاختلاف كذا
بالاصل المقابل على خط
المؤلف ولعله مما للاختلاف
اه مصححه

(ولو تزوجها على هذا
العبد او على هذا الالف)
او الالفين (او على هذا العبد
وهذا العبد) او على احد
هذين (واحدها او كس
حكم) القاضي (مهر المثل)
فان مثل الارفع او فوقه
قلها الارفع وان مثل
الاوكس او دونه فلها
الاوكس والا فمهر المثل
(وفي الطلاق قبل الدخول
يحكم متعة المثل) لانها
الاصل حتى لو كان نصف
الاوكس اقل من المتعة
وجبت المتعة فتح (ولو
تزوجها على فرس) او عبد
او ثوب هروى او فراس
بيت او عدد معلوم من نحو
ابل (فالواجب)

فإن يحجز لزمه قيمته وكذا بإضافة الى نفسه كمبدى فلا تحجز على قبول القيمة لان الإضافة الى نفسه من اسباب التعريف كالأشارة لكن في هذا اذا كان له اعبد ثبت ملكها في واحد منهم وسط وعليه تعيينه وقوله في البحر انه يتوقف ملكها له على تعيينه غير صحيح لانه يلزم كون الإضافة كالأبهام فانه في الأبهام لو عين لها وسطا جبرت على قبوله وتتامه في النهر **(قوله)** في كل جنس له وسط (قصد بهذا التعيين ان هذا الحكم لا يخص الفرس والعبد وما عطف عليها بل يعم كل جنس له وسط معلوم - **(قوله)** ما لم يحجز السلم فيه الخ) فإذا وصف الثوب كهروى خير الزوج بين دفع الوسط أوقيته كأمير وكذا لو بالغ في وصفه بأن قل طوله كذا في ظاهر الرواية نعم لو ذكر الاجل مع هذه المبالغة كان لها ان لا تقبل القيمة لان صحة السلم في الثياب موقوفة على ذكر الاجل وفي المكيل والموزون اذا ذكر صفته كجيدة خالية من الشعر صعيدية أو بحيرية يتعين المسمى وان لم يذكر الاجل لان الموصوف فيها ثبتت في الذمة وان لم يكن مؤجلا كافي النهر والبحر فعني كون الخيار للمرأة ان لها ان لا تقبل القيمة اذا اراد اجبارها عليها لا بمعنى ان لها ان لا تحجز على القيمة اذا اراد دفع العين لانه اذا صح السلم تعين حقها في العين هذا وفي الفتح التصريح بان قول الهداية في ظاهر الرواية احتراز عما روى عن ابي حنيفة ان الزوج يحجز على دفع عين الوسط وهو قول زفر وعن قول أبي يوسف انه لو ذكر الاجل مع المبالغة في وصف الثوب بالطول والعرض والرقعة تعين الثوب وذكر مثله عن المسبوط ثم رجح رواية زفر وصرح بالجمع بانها الاصح وكذا في درر البحار واقره في غرر الاذكار وابن ملك ثم لا يخفى انه وان لم يتعين فلا بد في عين الوسط أوقيته من اعتبار الاوصاف التي ذكرها الزوج **(قوله)** وكذا الحكم في كل حيوان الخ) فذكر الفرس ليس قيذا ولو قال اولا ولو تزوجها على معلوم جنس وجب الوسط أوقيته لكن انحصر واشمل فانه يعم نحو العبد والثوب الهروى افاده - **(قوله)** هو عند الفقهاء الخ) اما عند الماطقة وهو المقول على كثيرين مختلفين في الحقائق في جواب ماهو والنوع المقول على كثيرين مختلفين في العدد **(قوله)** مختلفين في الاحكام) كإنسان فانه مقول على الذكر والانثى واحكامهما مختلفة قال في البحر ولا شك ان الثوب تحته الكتان والقطن والحرير والاحكام مختلفة فان الثوب الحرير لا يخل لبسه وغيره يخل فهو جنس عندهم وكذا الحيوان تحته الفرس والحمار واما الدار فتحتمل ما يختلف اختلافا قاحشا بالبلدان والحال والسمعة والضيق وكثرة المرافق وقتها **(قوله)** متفقين فيها) أى في الاحكام مثله الاصوليون في بحث الخاص بالرجل وأورد عليهم أنه يشمل الحر والعبد والماعقل والمجنون وأحكامهم مختلفة فاجابوا بأن اختلاف الاحكام بالعرض لا بالاصالة بخلاف الذكر والانثى فان اختلاف أحكامهما بالاصالة بحر * (تنبيه) * علم مما ذكرنا ان نحو الحيوان والدابة والمملوك والثوب جنس وان نحو الفرس والحمار والعبد والثوب الهروى او الكتان او القطن نوع وان الذي تصح تسميته ويحجب فيه الوسط أوقيته الثاني فكان على المصنف ان يقول وكذا الحكم في كل حيوان ذكر نوعه دون وصفه كما قال في متن المختار تزوجها على حيوان فان سمي نوعه كالفرس جاز وان لم يصفه وقال في شرحه الاختيار ثم الجهالة انواع جهالة النوع والوصف

في كل جنس له وسط (الوسط اوقيته) وكل ما لم يحجز السلم فيه فالخيار للزوج والا فللمرأة (وكذا الحكم) وهو لزوم الوسط (في كل حيوان ذكر جنسه) هو عند الفقهاء المقول على كثيرين مختلفين في الاحكام (دون نوعه) هو المقول على كثيرين متفقين فيها

كقوله ثوب اوداية اودار فلا تصح هذه التسمية ومنها ما هو معلوم النوع مجهول الصفة كقوله عبد اوفرس اوبقرة او شاة او ثوب هروى فانه تصح التسمية ويجب الوسط الخ فقد جعل الدابة والثوب معلوم الجنس مجهول النوع والوصف وجعل العبد والفرس والثوب الهروى معلوم الجنس والنوع مجهول الوصف وهذا موافق لما مر في تعريف الجنس والنوع عند الفقهاء فان قلت قال في الهداية معنى هذه المسئلة ان يسمى جنس الحيوان دون الوصف بأن تزوجها على فرس او حمار اما اذا لم يسم الجنس بان تزوجها على دابة لا تحوز التسمية ويجب مهر المثل اه فقد جعل الفرس والحمار جنسا قلت اراد بالجنس النوع كما صرح به في غاية البيان ولذا قابله بالوصف واما قول البحر لاحاجة الى حل الجنس على النوع لان الجنس عند الفقهاء هو المقول على كثيرين الخ ففيه انه لا يصح حمل الجنس في كلام الهداية على الجنس الفقهي كما لا يخفى بل يتعين حمله على النوع وكذا قال في الهداية ولو سمي جنسا بأن قال هروى تصح التسمية ويخير الزوج فقد سمي الهروى جنسا وليس هو جنسا بالمعنى المار ولو تبع المصنف الهداية فقال ذكر جنسه دون وصفه بدل قوله دون نوعه لاصح كلامه بأن يراد بالجنس النوع لمقابلته بالوصف امامه مقابلته بالنوع فلا يصح هذا ما ظهر لي

(قوله بخلاف مجهول الجنس) اى ما ذكر جنسه بلا تقييد بنوع كثوب ودابة فانه لا تصح تسميته فلا يجب الوسط او قيمته بل يجب مهر المثل * (تنبيه) * حاصل هذه المسئلة ان المسمى اذا كان من غير التقود بأن كان عرضا او حيوانا اما ان يكون معينا بأشارة او اضافة فيجب بعينه او لا يكون معينا فان كان غير مكمل وموزون فان جهل نوعه كدابة او ثوب فسدت التسمية ووجب مهر المثل وان علم نوعه وجعل وصفه كفرس او ثوب هروى او عبد صححت التسمية وخير بين الوسط اوقيمته وكذلك لو علم وصف الثوب على ظاهر الرواية وعلى ما مر انه الاصح يتعين الوسط لانه يجب في الذمة كالسلم بخلاف الحيوان فانه لا يجب في الذمة في السلم وان كان مكبلا او موزونا فان علم نوعه ووصفه كأردب قح جيد خال من الشعيير صعدى تعين المسمى وصار كالعرض المشار اليه لانه يثبت في الذمة حالا كالقرض ومؤجلا كالسلم وان لم يعلم وصفه وتخبر الزوج بين الوسط اوقيمته كما في ذكر الفرس والحمار هذا خلاصة ما في الاختيار والفتح والبحر لكن يشكل ما في الخانية لوتزوجها على عشرة دراهم وثوب ولم يصفه كان لها عشرة دراهم ولو طلقها قبل الدخول بها كان لها خمسة دراهم الا ان تكون متعتها اكثر من ذلك اه قال في البحر وبهذا علم ان وجوب مهر المثل فيما اذا سمي مجهول الجنس انما هو فيما اذ لم يكن معه مسمى معلوم لكن ينبغي على هذا ان لا ينظر الى المتعة اصلا لان المسمى هنا عشرة فقط وذكر الثوب لغو بدليل انه لم يكمل لها مهر المثل قبل الطلاق اه واجاب الحير الرمل بأن الثوب محمول على العدة والتبرع كما جرت به العادة غير داخل في التسمية اذ لو دخل لاجوب فسادها لفسدش الجمالة وقال في فتاواه الحيرة انه زاع فهم صاحب البحر واخيه في جعل الثوب لغو ولا حول ولا قوة الا بالله اه قلت حمله على العدة والتبرع هو بمعنى الغائه في التسمية ووجه اشكال هذا الفرع ان الثوب ان لم يدخل في التسمية لزم ان يجب لها نصف المسمى بالطلاق قبل الدخول بلا نظر الى المتعة لصحة تسمية

بخلاف مجهول الجنس
كثوب ودابة لانه لا وسط له

مطلب

تزوجها على عشرة دراهم
وثوب

العشرة وان دخل فيها يبنى ان يعطى حكم ما لو تزوجها على الف وكرامتها او يهدى لها هدية
 فقد صرح في النهر بأنه في المبسوط بعد ان ذكر عبارة محمد لو تزوجها على الف وكرامتها او
 يهدى لها هدية فلها مهر مثلها لا ينقص عن الف قال هذه المسئلة على وجهين ان اكرماها
 واهدى لها هدية فلها المسمى والا فمهر المثل اه قلت فهو مثل ما لو تزوجها بألف على ان
 لا يخرجها الا لا يتزوج عليها كما قدمناه وبه صرح في الهداية وغاية البيان وفي البدائع لو شرط
 مع المسمى شيئا مجبولا كان تزوجها على الف درهم وان يهدى لها هدية ثم طلقها قبل الدخول
 فلها نصف المسمى لانه اذا لم يف بالكرامة والهدية يجب تمام مهر المثل ومهر المثل لا يدخل
 له في الطلاق قبل الدخول اه لكن قال في الاختيار ولو تزوجها على الف وكرامتها فلها
 مهر المثل لا ينقص عن الف لانه رضى بها وان طلقها قبل الدخول لها نصف الف لانه اكثر
 من المتعة اه ونقل نحوه في البحر عن الوالوجة والمحيط واعترض به على مامر من إيجاب
 المسمى بان الهدية والاكرام مجبولان ولا يمكن الوفاء بالتحصيل بل تصد التسمية فيجب
 مهر المثل وقد اجبت غنفا عقلة على البحر بما حاصله انه يمكن حل ما في الاختيار على ما اذا
 لم يكرماها اما اذا اكرماها فلها المسمى وهذا عين ما حمل عليه في المبسوط كلام محمد ومشي
 عليه في الهداية وغاية البيان والبدائع كما مر وجهالة الهدية والاكرام ترتفع بعد وجودها
 والظاهر كما في النهر انه يكفي هنا ادنى ما بعد اكراما وهدية اه فاذا لم يكرما شي بقيت
 التسمية مجبولة لعدم رضا المرأة بالالف وحده فيجب مهر المثل وكذا اذا طلقها قبل الدخول
 تقرر الفساد فوجب المتعة كما هو الحكم عند عدم التسمية او عند فسادها وانما اطلق
 في البدائع لزوم نصف الف لانه في العادة اكثر من المتعة كما علمته من كلام الاختيار وهو نظير
 مامر في مسئلة الاوكس فقد حصل بما ذكرنا التوفيق بين كلامهم ويتعين حمل ما في الحاشية
 عليه ايضا وذلك بان يقيد بما اذا كان مهر مثلها عشرة دراهم ولم يدفع لها ثوبا فيخند تجب
 لها العشرة لانها مهر المثل وهو الواجب عند فساد التسمية وتجب المتعة بالطلاق قبل الدخول
 واما دعوى الرمى الغاء ذكر التوب لجهاته فلا تصح لان جهالة الاكرام والهدية افحش
 من جهالة التوب لان الاكرام تحته اجناس الثياب والحيوان والعروض والعقار والنقود
 والمكيل والموزون ومع هذا لم يلفوه فعدم الغاء التوب بالاولى وايضا يشكل على الغاء
 اعتبار المتعة وعلى ما قررناه لا اشكال والله اعلم بحقيقة الحال ونظير ما في الحاشية ما هو معروف
 بين الناس في زماننا من ان البكر لها اشياء زائدة على المهر منها ما يدفع قبل الدخول كدراهم
 للنقش والحمام وثوب يسمى لفاقة الكتاب واثواب اخر يرسلها الزوج ليضعها اهل
 الزوجة الى القابلة وبلاية الحساء ونحوها ومنها ما يدفع بعد الدخول كالازار والخف
 والمكعب واثواب الحمام وهذه مأثوفة معروفة بمنزلة المشروط عرفا حتى لو اراد الزوج ان
 لا يدفع ذلك يشترط فيه وقت العقد او يسمى في مقابلته دراهم معلومة يضمنها الى المهر
 المسمى في العقد وقد سئل عنها في الحثيرة فاجاب بما حاصله ان المقرر في الكتب من
 ان المعروف كالمشروط يوجب الحاق ما ذكر بالمشروط فان علم قدره لزم كالمهر والاوجب
 مهر المثل لفساد التسمية ان ذكر انه من المهر وان ذكر على سبيل العدة فهو غير لازم

مطلب

مسئلة دراهم النقش والحمام
ولفاقة الكتاب ونحوها

بالكلية والذي يظهر الأخير وما في الحائنية صريح فيهم ذكر عبارة الحائنية المارة وما تقدم من اعتراضه على البحر وانت خير بأن هذه المذكورات تعتبر في العرف على وجه الزوم على أنها من جملة المهر غير أن المهر منه ما يصرح بكونه مهرا ومنه ما يسكت عنه بناء على أنه معروف لابد من تسليمه بدليل أنه عند عدم إرادة تسليمه لابد من اشتراط نفية أو تسمية ما يقابله كإمراه فهو بمنزلة المشروط لفظا فلا يصح جعله عدة وتبرعا وكون كلام الحائنية صريحا فيه قد علمت ما يناقضه وينافيه وقد رأيت في الملتقط التصريح بلزومه كإفنا حيث ذكر في مسألة منع المرأة نفسها حتى تقبض المهر فقال ثمن شرط لها شيئا معلوما من المهر معجلا فأوقاها ذلك ليس لها أن تمنع نفسها وكذلك المشروط عادة كالخف والمكعب وديباج اللقافة ودرهم السكر على ما هو عادة أهل سمرقند وأن شرطوا أن لا يدفع شيء من ذلك لا يجب وأن سكتوا لا يجب إلا من صدق العرف من غير تردد في الاعطاء، مثلها من مثله والعرف الضعيف لا يلحق المسكوت عنه بالشروط اهـ ثم رأيت المصنف أفتى به في فتاويه وحاصله أن ذلك أن صرح بأشراطه لزم تسليمه وكذلك أن سكت عنه وكان العرف به مشهورا معلوما عند الزوج ولا يخفى أن هذا لو كان تبرعا وعدة لم يكن لها منع نفسها لقضه ولا المطالبة به وكذا لو كان لازما مفسدا للتسمية بل ينبغي أن يقال أنه بمنزلة اشتراط الهدية والأكرام ترتفع الجهالة بدفعه فيجب المسمى دون مهر المثل أو يقال وهو الأقرب أن ذلك من قبيل معلوم النوع مجهول الوصف كالفرس والعبد فإن التفاوت في ذلك يسير في العرف فمثل اللقافة يعرف نوعها منها من القصب والحرير أو من القطن والحرير باعتبار الفقر والغنى وقلة المهر وكثرته وكذا باقي المذكورات فيعتبر الوسط من كل نوع منها فهذا ما تحرر لي في هذا المقام * الذي كثرت فيه الإوهام * وزلت الأقدام * فاحفظه فانه مهم والسلام **(قوله)** ووسط العيد في زماننا الحبشي) وأما أعلاه فالرومي وأدناه الزنجي كذا في البحر والنهر والمنح ذكروا أن ذلك عرف القاهرة وذكر السيد أبو السعود أن الحبشي في عرفنا لا يجب إلا بالتخصيص لأن العبد متى أطلق لا ينصرف إلا للأسود فإذا أقصر على ذكر العبد وجب الوسط من السود أنه أقل والعبد في عرف الشام لا يشمل الرومي لأنه يسمى مملوكا بل يشمل الحبشي والزنجي وكذا الجارية والرومية تسمى سيرة وعليه فالوسط أعلى الزنجي **(قوله)** وأن أمهرها العبد (الح) أراد بالعبد الشين الحلالين وبالحر أن يكون أحدها حراما فدخل فيه ماذا تزوجها على هذا العبد وهذا البيت فإذا العبد حرا وعلى مذبحين فإذا أحدها ميتة كما في شرح الطحاوي بحر **(قوله)** أقل المهر **(قوله)** يمنع مهر المثل جواب عن قول محمد وهو رواية عن الإمام لها العبد الباقي وتام مهر مثلها أن كان مهر مثلها أكثر منه **(قوله)** لها قيمة الحر لو عبدا) أي لها مع العبد الباقي قيمة الحر لو فرض كونه عبدا **(قوله)** ورجحه الكمال) والمتون على قول الإمام وفي القهستاني عن الحائنية أنه ظاهر الرواية **(قوله)** كالواستحق أحدها) أي أحدا العبد المسمين فإن لها الباقي وقيمة المستحق ولو استحقا جميعا فلها قيمتهما وهذا بالإجماع كما في شرح الطحاوي بحر **(قوله)** في نكاح فاسد وحكم الدخول في النكاح الموقوف كالدخول في الفاسد فيسقط الحد ويثبت النسب ويجب الأقل من المسمى ومن مهر المثل خلافا لما في الاختيار من كتاب العدة وتامه في البحر

ووسط العيد في زماننا
الحبشي) وأن أمهرها
العبد (و) الحلال أن
(أحدها حر فمهرها العبد)
عند الإمام (أن ساوى أقاله)
أي عشرة دراهم (والأقل
لها العشرة) لأن وجوب
المسمى وأن قل يمنع مهر
المثل وعند الثاني لها قيمة
الحر لو عبدا ورجحه الكمال
كالواستحق أحدها
(ويجب مهر المثل في نكاح
فاسد)

مطلب
في النكاح الفاسد

وسند ذكر في العدة التوفيق بين ما في الاختيار وغيره **(قوله وهو الذي الخ)** بخلاف ما لو شرط
 شرطا فاسدا كما لو تزوجته على ان لا يعاها فانه يصح النكاح ويفسد الشرط **رحمى (قوله**
كشهود) ومثله تزوج الاختين معا ونكاح الاخت في عدة الاخت ونكاح المعتدة والحامسة
 في عدة الرابعة والامة على الحرة وفي المحيط تزوج ذمی مسلمة فرق بينهما لانه وقع فاسدا هـ
 فظاهره انهما لا يجدان وان النسب يثبت فيه والعدة ان دخل بحر قلت لكن سيد ذكر
 الشارح في آخر فصل في ثبوت النسب عن مجمع الفتاوى نكح كافر مسلمة فولدت منه لا يثبت
 النسب منه ولا تنجب العدة لانه نكاح باطل اه وهذا صريح فيقدم على المفهوم ذفهم
 ومقتضاه الفرق بين الفاسد والباطل في النكاح لكن في الفتح قيل التكلم على نكاح المتعة انه
 لا فرق بينهما في النكاح بخلاف البيع نعم في البازية حكاية قولين في ان نكاح المحارم باطل
 او فاسد والظاهر ان المراد بالباطل ما وجوده كعدمه ولذا لا يثبت النسب ولا العدة في نكاح
 المحارم ايضا كما يعلم مما سيأتي في الحدود وفسر القهستاني هنا الفاسد بالباطل ومثله بنكاح
 المحارم وبإكراه من جهتها او بغير شهود الخ وتقييده الاكراه بكونه من جهتها قدما الكلام
 عليه اول النكاح قيل قوله وشرط حضور شاهدين وسيأتي في باب العدة انه لا عدة في نكاح
 باطل وذكر في البحر هناك عن المجتبى ان كل نكاح اختلف العلماء في جوازه كالنكاح بلاشهود
 فالدخول فيه موجب للعدة اما نكاح منكوحه الغير ومعتدته فالدخول فيه لا يوجب العدة ان
 علم انها للغير لانه لم يقل احد بجوازه فلم يفتقد اصلا قال فعلى هذا يفرق بين فاسده وباطله في
 العدة ولهذا يجب الحد مع العلم بالحرة لانه زنا كافي القنية وغيره اه والحاصل انه لا فرق بينهما
 في غير العدة اما فيها فالفرق ثابت وعلى هذا فيقيد قول البحر هنا ونكاح المعتدة بما اذا لم يعلم بها
 معتدته لكن يرد على ما في المجتبى مثل نكاح الاختين معا فان الظاهر انه لا يقل احد بجوازه ولكن
 لينظر وجه التقييد بالمعية والظاهر ان المعية في العقد لا في ملك المتعة اذ لو تأخر احدهما
 عن الآخر فالمتأخر باطل قطعا **(قوله في القبل)** فلو في الدبر لا يلزمه مهر لانه ليس بمحل
 النسل كافي الحلاصة والقنية فلا يجب بالمس والتقييد بشهوة شئ بالاولى كما صرحوا به ايضا بحر
(قوله كالحلوة) افادانه لا يجب المهر بمجرد العقد الفاسد بالاولى **(قوله حرمه وطها)** اي فلم
 يثبت بها التمكن من الوطء فهي غير صحيحة كالحلوة بالخائض فلا تقام مقام الوطء وهذا معنى
 قول المشايخ الحلوة الصحيحة في النكاح الفاسد كالحلوة الفاسدة في النكاح الصحيح كذا
 في الجوهره وفيه مسامحة لفساد الحلوة بحر والظاهر انهم ارادوا بالصحيحة هنا الحالية
 عما يمتنعها او يفسدها من وجود ثالث او صوم او صلاة او حبض ونحوه مما سوى فساد العقد
 لظهور انه غير مراد وهذا سبب المسامحة وفيه مسامحة اخرى وهي ان الحلوة في النكاح
 الفاسد لا توجب العدة كما قدمناه عن الفتح مع ان الفاسدة في النكاح الصحيح توجبها كمر
 انه المذهب **(قوله ولم يزد مهر المثل الخ)** المراد بمهر المثل ما يأتي في المتن بخلاف مهر المثل
 الواجب بالوطء بشبهة بغير عقد فان المراد به غيره كائن عليه في البحر وبأنى بيانه فافهم
 هذا وفي الحالية لو تزوج محرمه لاحد عليه عند الامام وعليه مهر مثلها بالغا ما بلغ اه فهي
 مستثناة الا ان يقال ان نكاح المحارم باطل لا فسد على ما مر من الخلاف ويكون ذلك

وهو الذي فقد شرطان
 شرائط الصحة كشهود
 (بالوطء) في القبل (لا بغيره)
 كالحلوة لحرمه وطها (ولم
 يزد) مهر النسل (على
 المسمى)

ثمرة الاختلاف وبين الوجه الفرق بينهما كما اشار اليه في البحر **(قوله)** لرضاها بالخط لانها لما تم الزيادة كانت راضية بالخط مسقطه حقها فيها لالاجل ان التسمية صحيحة من وجه لان الحق انها فاسدة من كل وجه لوقوعها في عقد فاسد ولهذا لو كان مهر المثل اقل من المسمى وجب مهر المثل فقط وظاهر كلامهم ان مهر المثل لو كان اقل من العشرة فليس لها غيره بخلاف النكاح الصحيح اذا وجب فيه مهر المثل فانه لا ينقص عن عشرة بحر ومثله في النهر وفيه نظر فان مهر مناتها المعتبر بقوم أبيها كيف يكون اقل من العشرة مع ان العشرة اقل الواجب في المهر شرعا فتأمل **(قوله)** في الاصح وقيل بعد الدخول ليس لاحدها فسخا بالبحضة الآخر كما في النهر وغيره **(قوله)** فلا يتا في وجوبه قال في النهر وقول الزيلعي ولكل منهما فسخه بغير محضر من صاحبه لا يريد به عدم الوجوب اذ لا شك في انه خروج من المعصية والخروج منها واجب بل افادة انه امر ثابت له وحده اه ح وضمير يتا في لتعير المصنف باللام في قوله ولكل وضمير وحده لكل اى ثبت لكل منهما وحده **(قوله)** بل يجب على القاضي اى ان لم يتفرقا **(قوله)** وتجب العدة ظاهر كلامهم وجوبها من وقت التفريق قضاء وديانة وفي الفتح يجب ان يكون هذا في القضاء اما اذا علمت انها حاضت بعد آخر وطء ثلاثا ينبغي ان يحل لها التزوج فيما بينها وبين الله تعالى على قياس ما قدمنا من نقل العتاني اه ومحلها فيما اذا فرق بينهما اما اذا حاضت ثلاثا من آخر وطء ولم يفارقها فليس لها التزوج اتفاقا كما اشار اليه في غاية البيان وظاهر الزيلعي يومهم خلافة بحر **(قوله)** بعد الوطء لالحلوة اى لا تجب بعد الحلوة المجردة عن وطء ووجوب العدة بعد الحلوة ولو فاسدة انما هو في النكاح الصحيح وفي البحر عن الذخيرة ولو اختلفا في الدخول فالقول له فلا يثبت شيء من هذه الاحكام اه وفيه عن الفتح ولو كانت هذه المرأة الموطوءة أخت امرأته حرمت عليه امرأته الى انقضاء عدتها **(قوله)** للطلاق متعلق بمحذوف حال من العدة وقوله لاللموت عطف عليه والمراد ان الموطوءة بنكاح فاسد سواء فارقها او مات عنها تجب عليها العدة التي هي عدة طلاق وهي ثلاث حيض لاعدة موت وهي اربعة اشهر وعشر وهذا معنى قول المتبحر والبحر والمراد بالعدة هنا عدة الطلاق واما عدة الوفاة فلا تجب عليها من النكاح الفاسد اه ولا يصح تعلق قوله للطلاق بقوله تجب لان الطلاق لا يتحقق في النكاح الفاسد بل هو متاركة كما في البحر وكذا لا يصح ان يراد بقوله لاللموت موت الرجل قبل الوطء ليفيد انه لو مات بعده تجب عدة الموت لما علمت من اطلاق عبارة البحر والتمح انها لا تجب في النكاح الفاسد ولم يأت في باب العدة من انها تجب بثلاث حيض كواحد في الموطوءة بشبهة او نكاح فاسد في الموت والفرقة اه اى ان كانت تحيض والا فتلاثة اشهر او وضع الحمل فافهم **(قوله)** من وقت التفريق اى تفريق القاضي ومثله التفريق وهو فسخهما او فسخ احدهما وهو متعلق تجب اى لامن آخر الوطأت خلافا لافز وهو الصحيح كما في الهداية وافره شرحتها كالفتح والمعراج وغاية البيان وكذا الصحيح في الملتقى والجوهرية والبحر ولا يخفى تقديم ما في هذه المعتبرات على ما في مجمع الانهر من تصحيح قول زفر وبعبارة المواهب واعتبرنا العدة من وقت التفريق لامن آخر الوطأت فافهم **(قوله)** او متاركة الزوج في البرازية المتاركة في الفاسد بعد الدخول لا تكون

لرضاها بالخط ولو كان دون المسمى لزم مهر المثل لفساد التسمية فساد العقد ولو لم يسم او جعل لزم بالغا ما بلغ (و) ثبت (لكل) واحد منهما فسخه ولو بغير محضر من صاحبه دخل بها (ولا) في الاصح خروجها عن المعصية فلا يتا في وجوبه بل يجب على القاضي التفريق بينهما (وتجب العدة) بعد الوطء لالحلوة للطلاق لاللموت (من وقت التفريق) او متاركة الزوج وان لم تعلم المرأة بالمتاركة

في الاصح (ويثبت النسب)
احتياطاً بلا دعوة (وتعتبر
مدته) وهي ستة أشهر (من
الوطء فإن كانت منه الى
الوضع اقل مدة الحمل)
يعنى ستة اشهر فاكثر
(يثبت النسب) (والا)
بأن ولدته لاقل من ستة
اشهر (لا يثبت وهذا
قول محمد وبه يفتى وقالوا
ابتداء المدة من وقت العقد
كالصحيح ورجحه في النهر
بانه احوط وذكر من
التصرفات الفاسدة احدى
وعشرين ونظم منها
العشرة التي في الخلاصة
فقال
* وفاسد من العقود عشر *
* اجارة وحكم هذا الاجر *
* وجوب ادنى مثل او مسمى *
او كله مع فقدك المسمى *

مطلب
التصرفات الفاسدة

الا بالقول كخليت سبلك او تركتك ومجرد انكار النكاح لا يكون متاركة اما لو انكر وقال
ايضا اذهبي وتزوجي كان متاركة والطلاق فيه متاركة لكن لا ينقص به عدد الطلاق وعدم
مجيئ اذهبا الى آخر بعد الدخول ليس متاركة لانها لا تحصل الا بالقول وقال صاحب
الحيط وقبل الدخول ايضا لا يتحقق الا بالقول اه وخص الشارح المتاركة بالزوج كما فعل
الزيلي لان ظاهر كلامهم انها لا تكون من المرأة اصلا مع ان فسخ هذا النكاح يصح من
كل منهما بمحض الآخرة اتفاقا والفرق بين المتاركة والفسخ بعيد كما في البحر وقرق في النهر
بان المتاركة في معنى الطلاق فيخص به الزوج اما الفسخ ففرق العقد فلا يخص به وان كان في
معنى المتاركة ورده الخبر الرملي بان الطلاق لا يتحقق في الفاسد فكيف يقال ان المتاركة في
معنى الطلاق فالحق عدم الفرق ولذا جزم به المقدسي في شرح نظم الكنز الخ وتامه فيما علقناه
على البحر وسيأتى قبيل باب الطلاق قبل الدخول عن الجوهره طلق المتكوجة فاسدا نائلا له
تزوجها بالاحمل قال ولم يحك خلافا فيها ايضا مؤيد ليكون الطلاق لا يتحقق في الفاسد ولذا كان
غير منقص للمعد بل هو متاركة كما علمت حتى لو طلقها واحدة ثم تزوجها صحيحا عادت اليه
بثلاث طلاقات (قوله في الاصح) هذا أحد قولين مصححين رجحه في البحر وقال انه
اقتصر عليه الزيلي والآخرة انه شرط حتى لو لم يعلمها بما لا تنقضي عدتها (قوله ويثبت النسب)
اما الارث فلا يثبت فيه وكذا النكاح الموقوف ط عن ابي السعود (قوله احتياطاً) اى
في اثباته لاجاء الولد ط (قوله وتعتبر مدته) اى ابتداء مدته التي يثبت فيها (قوله وهي
سته أشهر) اى فاكثر (قوله من الوطء) اى اذا لم تنق الفرقة كما يأتي بيانه (قوله يعنى
سته أشهر فاكثر) اشار الى ان التقدير باقل مدة الحمل اما هو للاحتراز عما دونه لاعما زاد
لانها لو ولدت لاكثر من سنتين من وقت العقد او الدخول ولما يفارقها فانه يثبت نسبه اتفاقا
بحر (قوله وقال الخ) تظهر فائدة الخلاف فيما اذا أتت بولد لسته أشهر من وقت العقد
ولاقل منها من وقت الدخول فانه لا يثبت نسبه على المفق به بحر * (تنبيه) * ذكر في الفتح
انه يعتبر ابتداء المدة من وقت التفريق اذا وقعت فرقة والا فمن وقت النكاح او الدخول على
الخلاف واعتز به في البحر بانه يقتضى انها لو أتت به بعد التفريق لاكثر من ستة اشهر من
وقت العقد او الدخول ولاقل منها من وقت التفريق انه لا يثبت نسبه مع انه يثبت واجاب
في النهر بان اعتبار ابتداء المدة من وقت النكاح او الدخول معناه نفي الاقل كما مر واعتبارها
من وقت التفريق معناه نفي الاكثر حتى لو جاءت به لاكثر من سنتين من وقت التفريق لا يثبت
النسب اه ومثله في شرح المقدسي والحاصل انه قبل التفريق يثبت النسب ولو ولدته بعد
العقد او الدخول لاكثر من سنتين كما مر اما بعد التفريق فلا يثبت الا اذا كان اقل من
سنتين من حين التفريق بشرط ان لا يكون بين الولادة والعقد او الدخول اقل من ستة اشهر
(قوله ورجحه في النهر) ترجيحه ليعارض قول صاحب الهداية وغيره الفتوى على
قول محمد (قوله وذكر من التصرفات الفاسدة) اى التي تفسد اذا فقدمها شرطن من شروط
الصحة (قوله وحكم هذا) اى حكم الاجارة الفاسدة بشرط فاسد كرمه دار أو بمجالة المسمى
او بعدم التسمية او بنسبة نحو محر والاخر خبر حكم والمراده أجر المثل او المسمى في الصورة

الاولى وأجر المثل بالغا ما بلغ في الثلاثة الاخيرة وقد فصل ذلك بقوله وجوب أدنى مثل الخ
فادنى اما مضاف والاضافة بيانية او غير مضاف ومثل بدل منه كما لا يخفى ح (قوله
والواجب الاكتر الخ) يعنى ان الكتابة الفاسدة كما اذا كتبه على عين معينة لغيره يجب على
المكتاب الاكثر من قيمته والمسمى وتام الكتابة والقيمة مجروران ولا يوقف عليهما بالهاء، ولا
تختلف القافية ح (قوله وفي النكاح) اى الفاسد بعدم الشهود مثلا مهر المثل اى بالغا
ما بلغ ان لم يسم ما يصلح مهرا والا فالأقل من مهر المثل او المسمى ح (قوله ان يكن دخل)
اما اذا لم يدخل لا يجب شئ ح (قوله وخارج البذر) يعنى ان المزارعة الفاسدة كما اذا شرط
فيها قفزان معينة لاحدها يكون الخارج فيها لصاحب البذر ثم ان كانت الارض له فعليه
مثل أجر العامل واذا كان البذر من العامل فعليه أجر مثل الارض ح (قوله أجل)
تكملة بمعنى نعم ح (قوله والصلح والرهن) اى الصلح الفاسد بنحو جهالة البدل المصالح
عليه والرهن الفاسد كرهن المشاع لكل من المتعاقدين نقضه ح (قوله امانة) خر مبتدا
محذوف عائد على كل من بدل الصلح والمرهون اللذين دل عليهما الصلح والرهن اى حينئذ يكون
ما فى المصالح امانة وكذلك المصالح عليه في يده ومن هوى يده وكذلك الرهن في يد المرتهن لان
كلا قبض مال صاحبه باذنه لكنه قبضه لنفسه لئلا ملكه فينبغى ان يكون مضمونا عليه وهو
ما اشار اليه بقوله او كالصحيح حكمه وحكم الصحيح فى الصلح انه مضمون عليه ببطل الصلح
وصحيح الرهن مضمون بالأقل من قيمته ومن الدين وينبغى ان يكون هذا هو المقدم رحمتي قلت
وسأنتى فى كتاب الرهن التوفيق بان فاسد الرهن كصحيحه اذا كان سابقا على الدين والا فلا
وبأتى تمامه هناك ان شاء الله تعالى (قوله ثم الهبة) يسكون الهاء للضرورة يعنى ان الموهوب
مضمون على الموهوب له بالقيمة يوم القبض فى الهبة الفاسدة كهبه مشاع يقسم ح لانه قبضه
لنفسه ومن قبض نفسه ولو باذن مالكه كان قبضه قبض ضمان رحمتي (قوله وصح بيعه)
اى بيع المستقرض واللام لتعدية البيع وقوله اقترض نعت لعبد وقاعله مستتر عائد على
المستقرض ومفعوله محذوف عائد على لعبد يعنى اذا استقرض عبدا كان قرضا فاسدا لانه
قبضى بفيد الملك فبصح بيعه ح وقال ط اللام فى لعبد زائدة (قوله مضاربه) يسكون الهاء
للضرورة يعنى ان المضاربة الفاسدة بنحو اشتراط عمل رب المال حكمها الامانة اى يكون
مال المضاربة فى يد المضارب امانة ح اى لانه قبضها للمالكها باذنه وما كان كذلك فهو امانة
ولانه لما فسدت صار المضارب أجيرا والمال فى يد الاجير امانة رحمتي (قوله والمثل فى البيع)
اى الواجب فى البيع الفاسد بنحو شرط لا يقضيه العقد ضمان مثل المقبوض الهالك ان كان
مثليا وقيمته ان كان قيميا وتام الامانة والقيمة مرفوعان ولا يوقف عليهما بالسكون لما مر ح
واما بقية الاحدى والعشرين فقال فى النهر وبقي من التصرفات الفاسدة الصدقة والحلح
والشركة والسلم والكفالة والوكالة والوقف والاقالة والصرف والوصية والقسمة اما
الصدقة ففى جامع الفصولين انها كالهبة الفاسدة مضمونة بالقبض واما الحلح فحكمه انه
اذا بطل العوض فيه وقع بائنا وذلك كالحلح على خرا أو خنزير أو مينة واما الشركة وهى المنقود
منها شرطها مثل ان يجعل الربح فيها على قدر المال كفى المجمع ولا ضمان عليه لو هلك المال فى

والواجب الاكثر فى
الكتابة من الذى سماه
او من قيمة وفى النكاح
المثل ان يكن دخل *
وخارج البذر لملك اجل *
والصلح والرهن لكل
نقضه *
امانة او كالصحيح حكمه *
ثم الهبة مضمونة يوم قبض *
وصح بيعه لعبد اقترض *
مضاربه وحكمها الامانة *
والمثل فى البيع والاقيمة *

يده كافي جامع الفصولين واما السلم وهو ما فقد فيه شرط من شرائط الصحة تحكم رأس المال فيه كالمغضوب فيصح فيه ان يأخذ به ما بدله يدا بيد كذا في الفصول واما الكفالة كما اذا جهل المكفول عنه مثلا كقوله ما بايت احدا فعلى فتحكمها عدم الوجوب عليه ورجع بما اداه حيث كان الضمان فاسدا كذا في الفصول ايضا واما الوكالة والوقف والاقالة والصرف والوصية فالظاهر انهم لم يفرقوا بين فاسدها وباطلها وصرحوا بان الاقالة كالشكاح لا يبطلها الشرط الفاسد وقد عرف انه لا فرق بين فاسده وباطله وقالوا لو وقعت الاقالة بعد القبض بعدما ولدت الجارية فهي باطلة اه اقول وما عزاه الى الجمع في قوله واما الشركة الخ فغير موجود فيه ولم نر احدا قاله بل يجوز الشركة مع التساوي في الربح وعدمه فالصواب ان يمثل بالتي شرط فيها دراهم مسماة لاحدها فانه مفسد لها وحكمه الفاسدة ان يجعل الربح فيها على قدر المال وان شرط التفاضل وهذا هو الذي في الجمع وغيره فافهم وذكر القسمة ولم يتعرض لحكمها وسيدكر المصنف والشارح في بابها ان المقبوض بالقسمة الفاسدة كقسمة على شرط هبة أو صدقة أو بيع من المقسوم أو غيره يثبت المالك فيه ويفيد جواز التصرف فيه لتايبه ويضمنه بالقيمة كالمقبوض بالشراء الفاسد وقيل لا يثبت وجزم بالقليل في الاشياء وبالاول في البرازية والفتية اه وما ذكره في التشكاح من عدم الفرق بين فاسده وباطله قد علمت ما فيه هذا وقد زاد الرحمن الحوالة ونظم حكمها مع حكم مازاد على العشرة تكميلا لنظم النهر على الترتيب المذكور فقال

صدقة **كسمة** سواء **✽** والخلع يائن **✽** ولا جزاء
ان شرط الحر أو الخنزير أو **✽** لمينة بدله **كذا** رأوا
بقدر مال ربح شركة فسد **✽** كان لقطع شركة الربح قصد
ولا ضمان بهلاك المال **✽** في يده حزت ذرا المعالي
وسلم بعض شروطه فقد **✽** ففاسد كما من الفقه شهد
ورأس مال فيه كالمغضوب عد **✽** فخذ به ما شئت ان يدا بيد
كفالة المجبول مفسد لها **✽** فارجع بما ادبت ان خب دهي
اذا بنى الدفع على الكفالة **✽** ولا رجوع ان يرد وقاله
وفاسد القسمة ان شرط نهي **✽** لا يقتضيه العقد يا هذا الكمي
فيمالك المقسوم بالقيمة ان **✽** يقض وقيل لا فقد فاز الفطن
وكالة وصاية والوقف **✽** اقالة يا صاح ثم الصرف
لا فرق فيها بين ما قد فسد **✽** وبين باطل هديت الرشدا
حوالة بشرط ان يؤدي **✽** من ربيع دار للمحيل رددي
فان يؤد المال فهو راجع **✽** على المحيل أو محال خاشع

وقوله فخذ به ما شئت الخ اي له ان يستبدل برأس مال السلم الفاسد بخلاف الصحيح لكن بشرط ان يكون يدا بيد لا ينفصل عن دين بدين وقوله اذا بنى الدفع على الكفالة الخ اي لوطن لزومها له فأداه عما كلفه وقال هذا ما كفلت لك به رجع عليه لانه اداه ما ليس بالزام عليه على زعم

لزومه كالمو قضاء دينه ثم بين ان لادين عليه واما اذا قال خذ هذا وقاء عمالك في ذمته فلا يرجع عليه لان من قضى دين غيره بلا امره لا رجوع له على احد (قوله والحرة) احتقر بها عن الامة كيانا في (قوله مهر مثلها) مبتدأ خبره قوله مهر مثلها ولا يلزم الاخبار عن الشيء بنفسه لما اشار اليه من اختلافهما شرعا ولغة ولان الثاني مقيد بقوله من قوم ابها اتم اعلم ان اعتبار مهر المثل المذكور حكم كل نكاح صحيح لا تسمية فيه اصلا او سعى فيه ماهو مجبول او مالا يجل شرعا وحكم كل نكاح فاسد بعد الوطء سعى فيه مهر او لا واما المواضع التي يجب فيها المهر بسبب الوطء بشبهة فليس المراد بالمهر فيها مهر المثل المذكور هنا لما في الخلاصة ان المراد به العقر وفسره الاسيحياني بأنه ينظر بكم تستأجر لكم للزنا لو كان حلالا يجب ذلك القدر وكذا نقل عن مشايخنا في شرب الاصل للسرخسي اه وظاهره انه لا فرق بين الحرة والامة ويخالفه ما في المحيط لو زفت اليه غير امرأته فوطئها زمة مهر مثلها الا ان يحمل على العقد المذكور توفيقا بحر (قوله لا امها) المقصود انه لا اعتبار للام وقومها مع قوم الاب لانها لا تعتبر اصلا حتى تكون ادنى حالا من الاجانب ط عن البرجندي قلت لكن الام قد تكون من قبيلة لا تماثل قبيلة الاب والمعتبر من الاجانب من كانت من قبيلة تماثل قبيلة الاب على ما يأتي فن كانت كذلك فهي اعلى حالا من الام فافهم (قوله كبت عمه) مثال للمنفى ح اى المنفى في قوله ان لم تكن من قومه والضبير فهما للاب فالام اذا كانت بنت عم الاب كانت من قوم الاب وقول الدرر كبت عمها سبق قلم او مجاز (قوله ومفاده اعتبار الترتيب) كذا في البحر والنهر لكن قال في البحر بعده وظاهر كلامهم خلافة اه قلت وتظهر الثمرة فيها لو ساوتها اختها وبنت عمها مثلا في الصفات المذكورة واختلاف مهرها فاعلم ما في الخلاصة تعتبر الاخت واما على ظاهر كلامهم فيشكل وقد قال في البحر ولم أر حكم ما اذا ساوت المرأة امرأتين من اقارب ابها مع اختلاف مهرها هل يعتبر بالمهر الاقل والاكثر وينبغي ان كل مهر اعتبره القاضي وحكم به فانه يصح لقلة التفاوت اه وفيه انه قد يكون التفاوت كثيرا وقال الحير الرملى نص علماؤنا على ان التفويض لقضاء العهد فساد والذي يقتضيه نظرا لفقهاء اعتبار الاقل للتيقن به اه قات ويظهر لى انه ينظر في مهر كل من هاتين المرأتين فن وافق مهرها مهر مثلها تعتبر اذ يمكن ان يكون حصل في مهر احدها محاباة من الزوج والزوجة تأمل (قوله في الاوصاف) الاولى حذفه لاغتناء قوله سنا الخ عنه مع احتياجه الى تكلف في الاعراب (قوله وقت العقد) ظرف لمثلها الثانية بالنظر للمتن ولتعتبر بالنظر للشرح اه ح والمعنى انه اذا اردنا ان نعرف مهر مثل امرأة تزوجت بلا تسمية مثلا ننظر الى صفاتها وقت تزوجها من سن وجمال الخ والى امرأة من قوم ابها كانت حين تزوجت في السن والجمال الخ مثل الاولى ولا عبرة بما حدث بعد ذلك وفي واحدة منهما من زيادة جمال ونحوه او نقص افاده الرجمي (قوله سنا) ادرا به الصغر او الكبير بحر ومثله في غاية البيان وظاهره انه ليس المراد تحديد السن بالعدد كعشرين سنة مثلا بل مطلق الصغر او الكبير فيها لا يعتبر فيه التفاوت عرفا فبنت عشرين مثل بنت ثلاثين ولذا قال في المعراج لان مهر المثل يختلف باختلاف هذه الاوصاف فان الغنية تنكح بأكثر ما تنكح به الفقيرة وكذا الشابة مع العجوز والحسنة مع الشوهاء اه وظاهره

مطلب

في بيان مهر المثل

(و) الحرة (مهر مثلها)

الشرعى (مهر مثلها)

الافقوى اى مهر امرأة

تأملها (من قوم ابها)

لا امها ان لم تكن من قومه

كبت عمه وفي الخلاصة

ويعتبر باخواتها وعماتها

فان لم يكن فينب الشقيقة

وبنت المم انشئ ومفاده

اعتبار الترتيب فلحفظ

وتعتبر المماثلة في الاوصاف

(وقت العقد سنا)

ان بقية الصفات كذلك فيعتبر الممالة في اصل الصفة احترازا عن ضدها لاعتن الزيادة فيها
(قوله وجبالا) وقيل لا يعتبر الجمال في بيت الحسب والشرف بل في اوساط الناس وهذا
 جيد فتح والظاهر اعتباره مطلقا بحر وكذا رده في النهر باطلاق عبارة الكثير وغيره قلت
 ووجهه ان الكلام فيمن كانت من قوم ابوها فاذا ساوت احدهما الاخرى في الحسب والشرف
 وزادت عليها في الجمال كانت الرغبة فيها اكثر **(قوله وبلدا وعصرا)** فلو كانت من قوم ابوها
 لكن اختلف مكانهما او زمانهما لا يعتبر بمهرها لان البلدين يختلف عادة اهلهما في غلام المهر
 ورخصه فلو زوجت في غير البلد الذي زوج فيه اقاربها لا يعتبر بمهورهن فتح ومثله في كافي
 الحاكم الذي هو جمع كتب محمد حيث قال ولا ينظر الى نساءها اذا كن من غير اهل بلدها لان
 مهور البلدان مختلفة اه ومقتضى هذا انه لا بد من اعتبار الزمان والمكان وان قلنا بالاكتفاء
 ببعض هذه الصفات على ما يأتي فافهم **(قوله عقلا)** هو قوة مميزة بين الامور الحسنة والقيصة
 او هيئة محمودة للانسان في مثل حركاته وسكناته كافي كتب الاسول وهو بهذا المعنى شامل
 لما شرطه في التف من العلم والادب والتقوى والعفة وكال الخلق قهستاني **(قوله ودينا)**
 اي ديانة وصلاحا قهستاني **(قوله وعدة ولد)** اي ان كان من اعتبارها المهر كذلك وان كان
 لها ولد اعتبر مهر مثالي بمهر من لها ولد ط **(قوله ذكره الكمال)** اي نقلا عن المشايخ
 وفسره بأن يكون زوج هذه كازواج امثالها من نساءها في المال والحسب وعدمها اه اي
 وكذا في بقية الصفات فان الشاب والمتى مثلا يزوج بأرخص من الشيخ والفاسق كافي البحر
 والنهر **(قوله ومهر الامة الخ)** قدمنا الكلام عليه اول الباب قال ح دخل في اطلاقه
 ما اذا كان لها قوم اب كذا تزوج حراة رجل ولم يشترط الحرية فبنته امة وهي وان كانت
 من قوم ابوها لكن خالفتم في الحرية فلم تحصل الممالة **(قوله اي في ثبوت مهر المثل)** اشار
 الى ان ضمير فيه عائد الى مهر المثل بتقدير مضاف وهو ثبوت **(قوله ما ذكر)** علة ثبوت مهر
 المثل والمراد بما ذكر الممالة سنا وما عطف عليه واشارته الى انه لا بد من الشهادة على الاقرنين
 الممالة بينهما وان مهر الاولى كان كذا ح وفي بعض النسخ بما ذكر في الباء للسببية اي لثبوت
 بسبب ما ذكر من الممالة في الاوصاف **(قوله شهود عدول)** اشار الى اشتراط العدالة مع
 العدد لان المقصود اثبات المال والشرط فيه ذلك **(قوله فاقول للزوج)** لانه منكر للزيادة
 التي تدعيها المرأة **(قوله وما في المحيط الخ)** جواب عما ذكره في البحر من المخالفة بين ما في
 الخلاصة والمتقى وهو مامر من اشتراط الشهادة المذكورة وبين ما في المحيط حيث قال ان
 فرض القاضي او الزوج بعد العقد جائز لانه يجري مجرى التقدير لما وجب بالعقد من مهر
 المثل زاد او نقص لان الزيادة على الواجب صحيحة والحط عنه جائز اه ووجه المخالفة ان
 ظاهر مامر انه لا يصح القضاء بمهر المثل بدون الشهادة او الاقرار من الزوج واجاب في النهر
 بأن ما في المحيط ينبغي ان يحمل على ما اذا رضيا بذلك والا فالزيادة على مهر المثل عند ابائه
 والنقص عنه عند آبائهما لا يجوز اه اقول قدمنا عن البدائع عند قول المصنف وما فرض
 بعد العقد او زيد لا ينصف ان مهر المثل يجب بنفس العقد بدليل انها لو طلبت الفرض من
 الزوج يلزمه ولو امتنع يجبره القاضي عليه ولو لم يفعل ناب عنه في الفرض اه فهذا صريح

وجبالا وما لا وبلدا وعصرا
 وعقلا ودينا وبكارة
 وثبوت وعفة وعلما وادبا
 كال خلق) وعدم ولد
 ويعتبر حال الزوج ايضا
 ذكره الكمال قال ومهر
 الامة بقدر الرغبة فيها
 (ويشترط فيه) اي في ثبوت
 مهر المثل ما ذكر (اخبار
 رجلين وامرأتين ولفظ
 الشهادة) فان لم يوجد
 شهود عدول فالقول
 للزوج بينه وما في المحيط
 من ان للقاضي فرض المهر
 حمله في النهر على ما اذا
 رضيا بذلك

في ان المراد فرض مهر المثل وان فرض القاضي عند عدم التراضي فلا يصح حمل ما في المحيط على ما ذكره في النهر واما قول المحيط زاد او نقص الخ فيدني حمله على صورة فرض الزوج اذا رضيت بها وبيان ذلك على وجه تندفع به المخالفة انك قد علمت ان مهر المثل انما يجب بالنظر الى من يساويها من قوم أبيها وقد علمت ايضا انه لا يثبت الا بشاهدين فاذا تزوجت بلا مهر وطلبت من الزوج ان يفرض لها مهر مثلها فامتنع ورافقه الى القاضي وأنت بشاهدين شهدا بأن فلانة من قوم أبيها تساويها في الصفات المذكورة وانها تزوجت بكذا يحكم لها القاضي بمثل مهر فلانة المذكورة بلا زيادة ولا نقص وانما يمكن الزيادة والنقص عند فرض الزوج بالتراضي كما قلنا واذا كان فرض القاضي مبني على ما قلنا من الشهادة المذكورة تندفع المخالفة التي ادعاها في البحر لانه لا مسوغ لحمل ما في المحيط على ان القاضي يفرض لها مهرا برأيه ويلزم احدها بالزيادة او النقص بلا رضاه مع امكان الصير الى الواجب لها شرعا عند وجود من يساويها في الصفات من قوم أبيها وان كان المراد حمل كلام المحيط على حكم القاضي عند عدم وجود من يساويها من قوم أبيها ومن الاجانب فلا يخالف ما في الخلاصة والمتنق ايضا لان كلامهما في مهر المثل هو لا يكون الا عند وجود المائل فيتوقف ثبوته على الشهادة او الاقرار اما عند عدم المائل يكون تقدير المهر المثل جارا مجرا لاعينه فينظر فيه القاضي نظر تأمل واجتهاد فيحكم به بدون شهود واقرار من الزوج فموضوع الكلامين مختلف كالأنقى وعلى هذا لا يثنى ايضا فيه زيادة او نقصان اذ لا يمكن ذلك الا عند وجود المائل ولكن حمل كلام المحيط على ما ذكر يتنافى ما قدمناه عن البدائع من ان المراد الحكم بمهر المثل وكذا ما ذكره قريبا عن الصيرفة من انه اذا عدم المائل لا يطعي لها شيء ولا يمكن حمله على حالة التراضي لما علمت من كلام البدائع ولانه عند وجود التراضي يستغنى عن التراجع الى القاضي وعند عدم وجود الشاهدين فالقول للزوج بيمينه كما مرويا في فيحكم لها القاضي بما يحلف عليه فاعتنم هذا التحرير والله الموفق **(قوله فان لم يوجد)** اي من يماثلها في الاوصاف المذكورة كلها او بعضها بحر ومقتضاه الاكتفاء ببعض هذه الاوصاف وبه صرح في الاختيار بقوله فان لم يوجد ذلك كله فالذي يوجد منه لانه يتعدى اجتماع هذه الاوصاف في امرأتين فيعتبر بالوجود منها لانها مثلها اه ومثله في شرح المجمع لابن ملك وغيره الاذكار وهو موجود في بعض نسخ المتنق قلت لكن يشكل عليه اتفاق المتنق على ذكر معظم هذه الاوصاف وتصرع الهداية بأن مهر المثل يختلف باختلاف هذه الاوصاف وكذا يختلف باختلاف الدار والعصر اه اذ لا شك ان الرغبة في البكر الشابة الجميلة الغنية اكثر من الثيب العجوز الشوهاء الفقيرة وان تساوتا في العقل والدين والعلم والادب وغيرها من الاوصاف فكيف يقدر مهر احدهما بمهر الاخرى مع هذا التفاوت وقولهم لانه يتعدى اجتماع هذه الاوصاف في امرأتين مسلم لو التزمنا اعتبارها في قوم الاب فقط اما عند اعتبارها من الاجانب ايضا فلا على انه لو فرض عدم الوجود يكون القول للزوج كما ذكره المصنف بعد وان امتنع برفع الامر للقاضي ليقدر لها مهرا على ما مر لكن في البحر عن الصيرفة مات في غربة وخلف زوجتين غريبتين تدعيان المهر ولا بينة لهما وليس لهما

(فان لم يوجد من قبيلة)
 ابوها فمن الاجانب (اي
 من قبيلة تماثل قبيلة ابوها
 فان لم يوجد فالقول له)
 اي للزوج في ذلك بيمينه
 كما مر

أخوات في القرية قال يحكم بحماهما بكم ينكح مثلهما قيل له يختلف بالبلدان قال ان وجد في بلدما يسئل والا فلا يعطى لهما شيء اه اى اعدم امكان الخلف بعد الموت لكن فيه ان ورنه الزوج تقوم مقامه فتأمل * (تنبيه) جرى العرف في كثير من قرى دمشق بتقدير المهر بمقدار معين لجميع نساء اهل القرية بلا تفاوت فيذنبى أن يكون ذلك عند السكوت عنه بمنزلة المذكور السمسى وقت العقد لان المعروف كالمشروط وحيث فلا يسئل عن مهر المثل والله تعالى اعلم **(قوله)** وصح ضمان الولي مهرها اى سواء كان ولي الزوج او الزوجة صغيرين كانا أو كبيرين اما ضمان ولي الكبير منهما فظاهر لانه كالاجنبى ثم ان كان بأمره رجوع والا لا واما ولي الصغيرين فلانه سفير ومعبى فاذا مات كان لها ان ترجع في تركته ولباقي الورثة الرجوع في نصيب الصغير خلافا لفر لان الكفالة صدرت بأمر معتبر من المكفول عنه لثبوت ولاية الاب عليه فاذا ان الاب اذن منه معتبر واقدمه على الكفالة دلالة ذلك من جهة تهر عن الفتح **(قوله)** ولو عاقد اى ولو كان هو الذى باشر عقد النكاح بالولاية عليها او عليه وعليهما فافهم **(قوله)** لانه سفير) تعليل لقوله صح بالنسبة لما اذا كانا صغيرين أو احدهما ويصلح جوابا عما يقال لو كان الضامن ولي الصغيرة يلزم ان يكون مطالبا ومطالبا لان حق المطالبة له ولذا لو باع لها شيئا ثم ضمن الخن عن المشتري لم يصح والحواب انه في النكاح سفير ومعبى عنها فلا ترجع الحقوق اليه وفي البيع اصلي ولاية قبض المهر له بحكم الابوة لا باعتبارانه عاقد ولذا لا يملك قبضه بعد بلوغها اذا انتهت بخلاف البيع وتامه في الفتح **(قوله)** لكن استدراك على قوله وصح **(قوله)** شرط صحته اى الولي **(قوله)** وهو اى المكفول عنه أو المكفول له **(قوله)** وارثه اى وارث الولي كأن يكون الولي ابا الزوج أو أبا الزوجة **(قوله)** لم يصح لانه تبرع لوارثه في مرض موته فتح زاد في البحر عن الذخيرة وكذا كل دين ضمنه عن وارثه أو لوارثه اى لانه بمنزلة الوصية لوارثه لا يقال انه لا تبرع من الكفيل بشئ فانه لو مات قبل الاداء ترجع المرأة في تركته ويرجع باقي الورثة في نصيب الابن لو كفله الاب بأمره أو كان صغيرا كما قدمناه لانا نقول رجوع باقي الورثة على المكفول عنه لا يخرج الكفالة عن كونها تبرعا ابتداء لانه قد يهلك نصيبه وهو مفلس أو قد لا يتمكنهم الرجوع ويدل على ذلك ايضا ان كفالة المريض الاجنبى تعتبر من الثلث ولو لم تكن تبرعا لصحت من كل المال كافي تبرعانه بل ابلغ من هذا انه لو باع وارثه شيئا من ملكه بمثل القيمة أو اقل أو اكثر فالبيع باطل حتى لا تثبت به الشفعة خلافا لهما كما في الجمع فافهم **(قوله)** والا اى وان لم يكن المكفول له وعنه وارث الولي الكافل بأن كان ابن ابنه الخ اى بنت عمه **(قوله)** صح اى الضامن من الثلث كما صرح حوايه في ضمان الاجنبى بحر اى ان كان مال الكفالة قدر ثلث تركته صح وان كان اكثر منه صح بقدر الثلث لان الكفالة تبرع ابتداء كما قلنا **(قوله)** وقبول المرأة عطف على صحته وهذا اذا كانت المرأة بالفتح **(قوله)** أو غيرها وهو وليها أو فضولى غيره كما سيأتى في الكفالة ولذا قال في البحر ولا بد من قبولها أو قبول قابل في المجلس فافهم قال ح وهذا فيما اذا كانت صغيرة والكفيل ولي الزوج اما اذا كان وليها فاجابه يقوم مقام القبول كما في التهر **(قوله)** في مجلس الضمان لان شطر العقد لا يشترط على قبول غالب على المذهب **(قوله)** او الولي الضامن سواء كان

مطلب
في ضمان الولي المهر

(وصح ضمان الولي مهرها ولو المرأة صغيرة) ولو عاقد لانه سفير لكن بشرط صحته فلو في مرض موته وهو وارثه لم يصح والاصح من الثلث وقبول المرأة او غيرها في مجلس الضمان (وتطلب الاشارات) من زوجها البالغ او الولي الضامن (فان أدى رجوع على الزوج

وليه او ولها وقيد بالضامن لان الكلام فيه ولانه لا يطالب بلا ضمان على ما يذكره قريبا
(قوله ان امر) اى ان امر الزوج بالكفالة وافاد انه لو ضمن عن ابنه الصغير وادى لا يرجع
عليه للعرف تحمل مهور الصغار الا ان يشهد في اصل الضمان انه دفع ليراجع فتح وبأنى
تمامه **(قوله بمهر ابنه)** اى مهر زوجة ابنه او المهر الواجب على ابنه **(قوله اذا زوج امرأه)**
مرتب بقره ولا يطالب الاب الخ لان المهر مال يلزم ذمة الزوج ولا يلزم الاب بالعقد اذا لزمه
لما افاد الضمان شيأ بخر **(قوله على المعتمد)** مقابله ما في شرح الطحاوى والتتمة ان لها مطالبة
ابى الصغير ضمن أول لم يضمن قال في الفتح والمذكور في المنظومة ان هذا قول مالك ونحن نخافه
ثم قال في الفتح وهذا هو الموعول عليه قلت ومثل ما في المنظومة في الجمع ودرر البحار وشرحهما
وفي مواهب الرحمن لو زوج طفله الفقير لا يلزمه المهر عندنا واجاب في البحر عما ذكره
شارح الطحاوى بحمله على ما اذا كان للصغير مال بدليل انه في المعراج ذكر ما في شرح الطحاوى
ثم ذكر ان المهر لا يلزم ابا الفقير بلا ضمان فتعين كون الاول في الغنى قلت واصرح من هذا
ما في العناية حيث قال ناقلا عن شرح الطحاوى ان الاب اذا زوج الصغير امرأة فله امرأه
ان تطالب المهر من ابى الزوج فيؤدى الاب من مال ابنه الصغير وان لم يضمن الخ وعلى هذا
فقول الشارح على المعتمد لا محل له **(قوله كفى النفقة)** اى انه لا يؤخذ ابو الصغير بالنفقة
الا اذا ضمن كذا ذكره المصنف في المنع عن الحائصة وفي الحائصة وان كانت كبيرة وليس للصغير
مال لا تجب على الاب نفقتها ويستدين الاب عليه ثم يرجع على الابن اذا أيسر اه وفي كافي
الحاكم فان كان صغيرا لا مال له لم يؤخذ ابوه بنفقة زوجته الا ان يكون ضمنها اه ومثله في
الزيلى وغيره قلت وهو مخالف لما سيذكره الشارح في باب النفقة في الفروع حيث قال وفي
المختار للمتنق ونفقة زوجة الابن على ابنه ان كان صغيرا فقيرا او زنا اه اللهم الا أن يحمل
مسايتى على انه يؤمر بالاتفاق ليرجع بما أنفق على الابن اذا أيسر كما قالوا في الابن المومر اذا
كانت أمه وزوجها معسر ين يؤمر بالاتفاق على أمه ويرجع بها على زوجها اذا أيسر وبؤيده
عبارة الحائصة المذكورة فليتأمل **(قوله ولا رجوع للاب الخ)** اى لو أدى الاب المهر من
مال نفسه لا رجوع له على ابنه الصغير قيل لان الكفيل لا رجوع له الا بالامر ولم يوجد لكن
قدما ان اقدامه على كفالته بمنزلة الامر لثبوت ولايته عليه ولهذا لو ضمنه اجنبى بأذن الاب
يرجع فكذا الاب نعم ذكر في غاية البيان رجوع الاب لما ذكر وفي الاستحسان لا رجوع له
لتحملة عنه عادة بلا ملع في الرجوع والثابت بالعرف كالنائب بالنص الا اذا شرط الرجوع في
اصل الضمان فيرجع لان الصريح يفوق الدلالة اعنى العرف بخلاف الوصى فانه يرجع لعدم
العادة في تبرعه فصار كبقية الاولياء غير الاب اه فعدم الرجوع بلا اشهاد مخصوص بالاب
ومقتضى هذا رجوع الام ايضا حيث لا عرف اذا كانت وصية وكفلة اما بدون ذلك فقد
صارت حادثة الفتوى في صبي زوجها ولية ودفعت امه عنه المهر وهى غير وصية عليه ثم بلغ
فاردت الرجوع عليه وبأنبى في هذه الحادثة عدم الرجوع لايقاها دين الصبي بلا اذن ولا
ولاية ولا سيما على القول الآتى من اشتراط الاشهاد في غير الاب ايضا تأمل وفي البرازية اذا
شهد اى الاب عند الاداء انه أدى ايرجع رجع وان لم يشهد عند الضمان اه والحاصل

ان امر (كما هو حكم
الكفالة) ولا يطالب
الاب بمهر ابنه الصغير
الفقير اما الغنى فيطالب
ابوه بالدفع من مال ابنه
لا من مال نفسه (اذا
زوج امرأه الا اذا ضمنه)
على المعتمد (كفى النفقة)
فانه لا يؤخذ بها الا اذا
ضمن ولا رجوع للاب
الا اذا شهد على الرجوع
عند الاداء

ان الاشهاد عند الضمان او الاداء شرط الرجوع كما في البحر وقيد في الفتح بما اذا كان الصغير فقيرا واعترضه في النهر بما مر عن غاية البيان اي من حيث انه مطلق مع عموم التعليل بالعرف وقد يقال ان ما في الفتح مبنى على عدم اطراد العرف اذا كان الصغير غنيا فله الرجوع وان لم يشهد ولا سيما لو كان الاب فقيرا فاقابل وبقي ما لدفع بلا ضمان ومقتضى التعليل بالعادة انه لا فرق فيرجع ان اشهد والا لا وسيدكر الشارح في آخر باب الوصي ولو اشترى لطفه ثوبا او طعاما واشهد انه يرجع به عليه يرجع به لوله مال والا لا لوجوبها عليه ح ومثله لو اشترى له دارا او عبدا يرجع سواء كان له مال او لا وان لم يشهد لا يرجع كذا عن ابي يوسف وهو حسن

يجب حفظه اه قلت وحاصله الفرق بين الطعام والكسوة وبين غيرها ففي غيرها لا يرجع الا اذا اشهد سواء كان الصغير فقيرا او لا وكذا فيما ان كان الصغير غنيا اما لو فقير الارحرج له وان اشهد لوجوبها عليه بخلاف نحو الدار والعبد ومقتضى هذا ان الشهر بلا ضمان كالدار والعبد لعدم وجوبه عليه فله الرجوع عليه ان اشهد ولو فقيرا والا فلا وهذا يؤيد ما في النهر فتدبر هذا وسذكر هناك اختلاف القولين في ان الوصي لو انفق من ماله على قصد الرجوع هل يشترط الاشهاد ام لا والاستحسان الاول وعليه فلا فرق بينه وبين الاب فامر عن غاية البيان من قوله بخلاف الوصي مبنى على القول الآخر والله تعالى اعلم وشمل الرجوع بعد الاشهاد ما لو ادى بعد بلوغ الابن كما في الفيض وفيه ان هذا اي اشتراط الاشهاد اذا لم يكن للوصي دين على ابيه فلو على الاب دين له فادى مهر امرأته ولم يشهد ثم ادعى انه اداء من دينه الذي عليه صدق ولو كان الابن كبيرا فهو متبرع لانه لا يملك الاداء بلا أمره اه * (تنبيه) * اشتراط الاشهاد لرجوع الاب لا ينافيه ما قدمناه من انه لو مات وأخذت الزوجة مهرها من تركته فلباق الورثة الرجوع في نصيب الصغير لما علمت من انه صار كفيلا بالا مردلالة والكفيل بامر المكفول عنه يرجع بما ادى وانما لم يرجع لو ادى بنفسه بلا اشتداد للعادة بأنه يؤدي تبرعا اما اذا لم يدفع بنفسه وأخذت الزوجة من تركته لم يوجد التبرع منه فلذا يرجع باقي الورثة في نصيب الصغير من التركة * (فرع) * في الفيض ولو اعطى ضيعة بمهر امرأة ابنه ولم تقبضها حتى مات الاب فباعته المرأة لم يصح الا اذا ضمن الاب المهر ثم اعطى الضيعة به

فحينئذ لا حاجة الى القبض **(قوله ولها منه الخ)** وكذا لولي الصغيرة المنع المدكور حتى يقبض مهرها وتسليمها نفسها غير صحيح فله استردادها وليس لغير الاب والجد تسليمها قبل قبض المهر من له ولاية قبضه فان سلمها فهو فاسد وأشار الى انه لا يحل له وطؤها على كره منها ان كان امتناعها لطلب المهر عنده وعنددها يحل كما في المحيط بحر وبني تقييد الخلاف بما اذا كان وطئها او لا برضاها اما اذا لم يطأها ولم يحل بها كذلك فلا يحل اتفاقا **(قوله ودواعيه الخ)** لم يصرح به في شرح المجموع وانما قال لها ان تمنع من الاستمتاع بها فقال في النهر انه يعم الدواعي ط **(قوله والسفر)** الاولى التعبير بالاخراج كاعبر في الكنز لم يخرجه الاخراج من بيتها كما قاله شارحوه ط **(قوله وخلوة)** يعلم حكمها من الوطء بالاولى وانما تظهر فائدة ذكرها على قولهما الآتي **(قوله رضيتهما)** وكذا لو كانت مكرهة او صغيرة او مجنونة بالاولى وهو بالاتفاق اما مع الرضا فعندها ليس لها المنع وتكون به ناشزة لانفق لها اي الا ان تمنع من

(ولها منه من الوطء)
ودواعيه شرح مجمع
(والسفر بها ولو بعد وطء
وخلوة رضيتهما) لان كل
وطء معتقود عليها فتسليم
البعض لا يوجب تسليم
الباقى

مطلب
في منع الزوجة نفسها
لقبض المهر

الوطء وهي في بته بحر بحثا اخذا مما صرحوا به في التفقات ان ذلك ليس بنشوز بعد اخذ
 المهر **(قوله)** لاخذ ما بين تعجيله علة لقوله ولها منه او غاية له واللام بمعنى الى فلواعطاه المهر
 الادرها واحدا فلها المنع وليس له استرجاع ما قبضت هندية عن السراج وفي البحر عن
 المحيط لواحات به رجلا على زوجها لها الامتناع الى ان يقبض المحتال لا لواحاتها به الزوج
 اه و اشار الى ان تسليم المهر مقدم سواء كان عينا او دينا بخلاف البيع والشئ عين فانهما
 يسلمان معا لان القبض والتسليم معا متعذر هنا بخلاف البيع كما في النهر عن البدائع وتامه
 فيه لكن في القبض لو خاف الزوج ان يأخذ الاب المهر ولا يسلم البنت يؤمر الاب بجعلها
 مهية للتسليم ثم يقبض المهر **(قوله)** او اخذ قدر ما يجعل ثلثها عرفا اي ان لم يبين تعجيله او
 تعجيل بعضه فلها المنع لاخذ ما يجعل لها منه عرفا وفي الصيرفية الفتوى على اعتبار عرف
 بلدها من غير اعتبار الثالث او النصف وفي الحاشية يعتبر التعارف لان الثالث عرفا كالثابت
 شرطا قلت والمتعارف في زماننا في مصر والشام تعجيل الثلثين وتأجيل الثالث ولا تنس
 ما قدمناه عن الملتقط من ان لها المنع ايضا للشرط عادة كالحلف والمكعب وديباج الانفاة
 ودرهم السكر كما هو عادة سمرقند فانه يلزم دفعه على من صدق العرف من غير تردد في اعطاء
 مثلها من مثله ما لم يشترط عدم دفعه والعرف الضعيف لا يابح المسكوت عنه بالشرط **(قوله)**
 ان لم يؤجل شرط في قوله او اخذ قدر ما يجعل لثلاثها يعني ان محل ذلك اذا لم يشترط تأجيل
 الكل او تعجيله ط وكذا البعض كما قدمه في قوله كلا او بعضا وفي الفتح حكم التأجيل بعد
 العقد حكمه فيه **(قوله)** فكما شرطا جواب شرط محذوف تقديره فان اجل كلا او محجل كله
 ح وفي مسألة التأجيل خلاف يأتي **(قوله)** لان الصريح الخ اي يعتبر مشرطا وان تعورف
 تعجيل البعض لان الشرط صريح والعرف دلالة والصريح اقوى **(قوله)** الا اذا جهل الاجل
 اذا هنا ظرفية فهو استثناء من اعم الظروف اي فكما شرطا في كل وقت الا في وقت جهل
 الاجل فانهم قال في البحر فان كانت جهالة متقاربة كالحصاد والدياس ونحوه فهو كالمعلوم
 على الصحيح كما في الظهيرية بخلاف البيع فانه لا يجوز بهذا الشرط وان كانت متفاحشة
 كالي المسيرة او الى هبوب الريح او الى تمطر السماء فالاجل لا يثبت ويجب المهر حالا
 وكذا في غاية البيان اه **(قوله)** الا التأجيل استثناء من المستثنى ح **(قوله)** فيصح للعرف
 قال في البحر وذكر في الخلاصة والبرازية اختلافا فيه ومصحح انه صحيح وفي الخلاصة وبالطلاق
 يتعجل المؤجل ولو راجعها لا يتأجل اه يعني اذا كان التأجيل الى الطلاق اما لو الى مدة
 معينة لا يتعجل بالطلاق كما قد يقع في مصر من جعل بعضه حالا وبعضه مؤجلا الى الطلاق
 او الموت وبعضه منجما فاذا طلقها تعجل البعض المؤجل لا المتنجم فتأخذه بعد الطلاق على
 نحو ما تأخذه قبله واختاف هل يتعجل المؤجل بالطلاق الرجعي مطلقا او الى انقضاء العدة
 وجزم في الفتية بالثاني وعزاه الى عامة المشايخ ولو اردت ولحقت ثم اسلمت وتزوجها فالتحتم
 انه لا يطالب بالمهر المؤجل الى الطلاق كما في الصيرفية لان الردة فسخ لاطلاق اه ما حنف **(قوله)**
 وبه يفتي استحسانا لانه لما طلب تأجيله كاه فقد رضى باسقاط حقه في الاستمتاع وفي الخلاصة
 ان الاستاذ ظهر الدين كان يفتي بانه ليس لها الامتناع والصدور الشهيد كان يفتي بان لها ذلك

(لاخذ ما بين تعجيله) من
 المهر كله او بعضه (او)
 اخذ قدر ما يجعل لثلاثها
 عرفا به يفتي لان المعروف
 كالمشروط (ان لم يؤجل)
 او يعجل (كله) فكما
 شرطا لان الصريح يفوق
 الدلالة الا اذا جهل الاجل
 جهالة فاحشة فيجب حالا
 غاية الا التأجيل اطلاق
 او موت فيصح للعرف
 برازية وعن الشافعي لها
 منعه ان أجله كله وبه يفتي
 استحسانا ولو اُلجى وفي
 النهر لو تزوجها على مائة
 على حكم الحلول

اه فقد اختلف الاقواء بخرقلت والاستحسان مقدم فلذا جزم به الشارح وفي البحر عن الفتح وهذا كله اذا لم يشترط الدخول قبل حلول الاجل فلو شرطه ورضيت به ليس لها الامتناع اتفاقا اه (تبيينه) يفهم من قول الشارح ان اجله كله انه لو أجل البعض ودفع المعجل ليس لها الامتناع على قول الثاني مع انه في شرح الجامع لقاضيان ذكر اولاهن لو كان المهر مؤجلا ليس لها المنع قبل حلول الاجل ولا بعده وكذا لو كان المؤجل بعوضه واستوفت العاجل وكذا لو أجلته بعد العقد ثم قال وعلى قول ابي يوسف لها المنع الى استيفاء الاجل في جميع هذه الفصول اذا لم يكن دخل بها الح وهذا يخالف لقول المصنف لاخذ ما بين تعجيله الح لكن رأيت في الذخيرة عن الصدر الشهيد انه قال في مسألة تأجيل البعض ان له الدخول بها في ديارنا بلا خلاف لان الدخول عند اداء المعجل مشروط عرفا فصار كالمشروط نصا اما في تأجيل الكل فغير مشروط لاعرفا ولا نصا فلم يكن له الدخول على قول الثاني استحسانا اه فافهم (قوله على ان يعجل اربعين) اي قبل الدخول (قوله) لهما منعه حتى تقبضه (اي تقبض الباقي بعد اربعين اذ ليس في اشتراط تعجيل البعض مع النص على حلول الجميع دليل على تأخير الباقي الى الطلاق او الموت بوجه من وجوه الدلالات والذي عليه العادة في مثل هذا التأخير الى اختيار المطالبة بخر عن فتاوى العلامة قاسم (فرع) في الهندية عن الحانية تزوجها بالف على ان يتقدمها ما يسر له والبقية الى سنة فلان لكاه الى سنة لم يبرهن أنه يسر له منه شيء او كله فتأخذه (قوله) ولها النفقة بعد المنع (اي المنع لاجل قبض المهر ويشمل المنع من الوطء وهي في بيته وهو ظاهر وكذا لو امتنت من الثقة الى بيته فلها النفقة كما يأتي في بابها وكذا لو سافرت ويشكل عليه ان النفقة جزاء الاحتباس ولهذا لو كانت مغسوبة واجبة وهو ليس معها لان نفقة لها مع انها لم تحتبس بعذر وقد يجاب بان التقصير جاز من جهة عدم دفع المهر فكانت محتسبة حكما كما لو اخرجه من منزله فلها النفقة بخلاف المغسوبة والحاجة فان ذلك ليس من جهته هذا ما ظهر لي (قوله) فلا تخرج الح (جواب شرط مقدر أي فان قبضته فلا تخرج الح وافاد به تقييد كلام المتن فان مقتضاه انها ان قبضته ليس لها الخروج للحاجة وزيارة اهلبا بلا اذنه مع ان لها الخروج وان لم يأذن في المسائل التي ذكرها الشارح كما هو صريح عبارته في شرحه على المتنق عن الاشباه وكذا فيما لو ارادت حج الفرض بمحرم او كان ابوها زمانا مثلا يحتاج الى خدمتها ولو كان كافرا او كانت لها نازلة ولم يسأل لها الزوج عنها من عالم فتخرج بلا اذنه في ذلك كله كما بسطه في نفقات الفتح خلافا لما في الفهستاني وان تبعه ح حيث قال بعد الاخذ ليس لها ان تخرج بلا اذنه اصلا فافهم (قوله) اول زيارة ابوها (سيأتي في باب النفقات عن الاختيار تقييده بما اذا لم يقدر على اتيانها وفي الفتح انه الحق قل وان لم يكونا كذلك ينبغي ان يأذن لها في زيارتهما في الحين بعد الحين على قدر متعارف اما في كل جمعة فهو بعيد فان في كثرة الخروج فتح باب الفتنة خصوصا ان كانت شابة والرجل من ذوي الهيات (قوله) اول كونها قابلة او غاسلة (اي تعمل الموتى كما في الحانية وسذكر الشارح في النفقات عن البحر ان له منعها لتقدم حقه على فرض الكفاية وكذا بمنحه الحوى وقال ط انه لا يمرض المنقول وقال الرجحي ولعله محمول على ما اذا تعين عليها ذلك اه قلت لكن المتبادر

على ان يعجل اربعين لها
منعه حتى تقبضه (و) لها
(النفقة) بعد المنع (و) لها
(السفر والخروج من بيت
زوجها للحاجة) (و) لها
(زيارة اهلبا بلا اذنه مالم
تقبضه) (اي المعجل فلا
تخرج الا حتى لها او عليها
اول زيارة ابوها كل جمعة
مرة او المحارم كل سنة
اول كونها قابلة او غاسلة

من كلامهم الاطلاق ولا مانع من ان يكون تزوجه بها مع علمه بحالها رضا باسقاط حقها تأمل ثم رأيت في نفقات البحر ذكر عن النوازل انها تخرج بأذن وبدونه ثم نقل عن الحانية قصيده بأذن الزوج **(قوله لا فياعدا ذلك)** عبارة الفتح وماعدا ذلك من زيارة الاجانب وعبادتهم والولاية لا بأذن لها ولا تخرج **الح (قوله والمعتمد الح)** عبارته فيها سيحى في النفقة وله منعهما من الحام النفساء وان جاز بلا تزين وكشف عورة احد قال الباقي وعليه فلا خلاف في منعهن للعلم بكشف بعضهن وكذا في الشر نبلاية معزيا للكمال اه وليس عدم التزين خاصا بالحام لما قاله الكمال وحيث اجنأ لها الخروج فيشرط عدم الزينة في الكل وتغير الهيئة الى ما لا يكون داعية الى نظر الرجال واستماتهم **(قوله مؤجلا ومعجلا)** تفسير اقوله كله والنصب بتقدير يعنى قال في البحر عن شرح الجمع وافق بعضهم بأنه اذا أوفأها المعجل والمؤجل وكان مأمونا سافر بها والا لان التأجيل انما يثبت بحكم العرف فاعلمها انما رضيت بالتأجيل لاجل امساكها في بلدها اما اذا اخرجها الى دار الغربة فلا **الح (قوله لكن في النهار الح)** ومثله في البحر حديث ذكر اولاه اذا أوفأها المعجل فالفتوى على انه يسافر بها كافي جامع الفصولين وفي الحانية والولولجية انه ظاهر الرواية ثم ذكر عن الفقيهين أبي القاسم الصفار وأبي الليث انه ليس له السفر مطلقا بلا رضاها لفساد الزمان لانها لاتأمن على نفسها في منزلها فكيف اذا خرجت وانه صرح في المختار بأن عليه الفتوى وفي المحيط انه المختار وفي الولولجية ان جواب ظاهر الرواية كان في زمانهم اما في زماننا فلا وقال فجعله من باب اختلاف الحكم باختلاف العصر والزمان كما قالوا في مسألة الاستئجار على الطاعات ثم ذكر ما في المتن عن شرح الجمع لمصنفه ثم قال فقد اختلف الافناء والاحسن الافناء بقول الفقيهين من غير تفصيل واختاره كثير من مشايخنا كما في الكافي وعليه عمل القضاة في زماننا كما في انفع الوسائل اه ولا يقال انه اذا اختلف الافناء لا يبعد عن ظاهر الرواية لان ذلك فيما لا يكون مبنا على اختلاف الزمان كما افاده كلام الولولجية وقول البحر فجعله **الح** فان الاستئجار على الطاعات كالتعليم ونحوه لم يقل بجوازها الامام ولا اصحابه وافق به المشايخ للضرورة التي لو كانت في زمان الامام اقل به فيكون ذلك مذهبه حكما كما اوضحنا ذلك في شرح ارجوزتي المنظومة في رسم المفتي فافهم **(قوله وجزم به البرازي)** كذا في التبر مع ان الذي حط عليه كلام البرازي تفويض الامر الى المفتي فانه قال وبعد ابقاء المهر اذا أراد ان يخرجها الى بلاد الغربة يمنع من ذلك لان الغريب يؤذى ويتضرر لفساد الزمان **(شعر)**

ما أذل الغرب ما أشقاء كل يوم يهينه من يراه

كذا اختار الفقيه وبه يفتي وقال القاضي قول الله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم اولى من قول الفقيه قيل قوله تعالى ولا تضاروهن في آخره دليل قول الفقيه لانا قد علمنا من عادة زماننا مضارة قطعية في الاغتراب بها واختار في الفصول قول القاضي فيفتي بما يقع عنده من المضارة وعدمها لان المفتي انما يفتي بحسب ما يقع عنده من المضارة اه فقوله يفتي **الح** صريح في انه لم يجزم بقول الفقيه ولا بقول القاضي وانما جزم بتفويض ذلك الى المفتي المسؤول عن الحادثة وانه لا ينبغي طرد الافناء بواحد من القولين على الاطلاق فقد يكون الزوج

مطلب

في السفر بالزوجة

لا فيما عدا ذلك وان اذن كانا عاصيين والمعتمد جواز الحام بلا تزين اشباه وسيحى في النفقة (ويسافر بها بعد اداء كله) مؤجلا ومعجلا (اذا كان مأمونا عليها والا) يؤذكه او لم يكن مأمونا (لا) يسافر بها وبه يفتي كما في شروح الجمع واختاره في ملحق الابحر ومجمع الفتاوى واعتمده المصنف وبه افق شيخنا الرملي لكن في النهر والذي عليه العمل في ديارنا انه لا يسافر بها جبرا عليها وجزم به البرازي وغيره وفي المختار وعليه الفتوى

غير مأمون عليها يريد نقائها من بين أهلها ليؤذيها أو يأخذ ما لها بل نقل بعضهم أن رجلا سافر بزوجه وادعى أنها أمته وباعها فمن علم منه المفتي شيئا من ذلك لا يحل له أن يفقه بظاهر الرواية لانا نعلم يقينا أن الامام لم يقل بالجواز في مثل هذه الصورة وقد يتفق تزوج غريب امرأة غريبة في بلدة ولا يتيسر له فيها المعاش فيريد أن ينقلها الى بلدة وغيرها وهو مأمون عليها بل قد يرد نقلها الى بلدة فكيف يجوز العدول عن ظاهر الرواية في هذه الصورة والحال أنه لم يوجد الضرر الذي علل به القائل بخلافه بل وجد الضرر للزوج دونها ففعل يقينا أيضا أن من أفق بخلاف ظاهر الرواية لا يقول بالجواز في مثل هذه الصورة الا ترى أن من ذهب بزوجه للحج فقام بها في مكة مدة ثم حج وامتنعت من السفر معه الى بلدة هل يقول أحد بمنعه عن السفر بها ويتركها وحدها تفعل ما أرادت فتعين تفويض الامر الى المفتي وليس هذا خاصة بهذه المسئلة بل لو علم المفتي أنه يريد نقلها من محلة الى أخرى في البلدة بعيدة عن أهلها لتقصدا ضرارها لا يجوز له أن يعينه على ذلك ومن أراد الاطلاع على أزيد من ذلك فلينظر في رسالتنا المسماة (نشر العرف في بناء بعض الاحكام على العرف) التي شرحت بها بيتا من أروجوتي في رسم المفتي وهو قولي

والعرف في الشرع له اعتبار  لذا عليه الحكم قديدا

(قوله في الفصول الخ) قد علمت ان هذا اختيار صاحب البرازية وان ما في الفصول غيره (قوله وقيد) الضمير يعود الى النقل المفهوم من قوله وينقلها وكذا الضمير في قوله واطاها وقوله يمكنه الرجوع الاولى يمكنه وفي الشرع لانه يذهب العمل بالقول بعدم نقلها من مصر الى القرية في زماننا ما هو ظاهر من فساد الزمان والقول بنقلها الى القرية ضعيف لقول الاختيار وقيل يسافر بها الى قرى مصر القريبة لانها ليست بغربة اه وليس المراد السفر الشرعي بل النقل لقوله لانها ليست بغربة اه ما في الشرع لانه لا يقات وفيه انه بعد تصريح الكافي بأن الفتوى على جواز النقل وقول الفتية انه الصواب كيف يكون ضعيفا نعم لو اقتصر على الترجيح بفساد الزمان لكان اولى لكن ينبغي العمل بما مر عن البرازية من تفويض الامر الى المفتي حتى لو رأى رجلا يريد نقلها للاضرار بها والايذاء لا يفقه ولا سيما اذا كانت من اشراف الناس ولم تكن القرية مكانا امثالها فان المسكن يعتبر بنحوهما كالنقطة كما سيأتي في بابها (قوله وان اختلفا في المهر) قال في الفتح الاختلاف في المهر اما في قدره او في أصله وكل منهما اما في حال الحياة او بعد موتها او موت احدها وكل منهما اما بعد الدخول او قبله (قوله في اصله) بأن ادعى أحدها التسمية وانكر الآخر (قوله حلف) اي بعد عجز المدعي عن البرهان ولا يتعرض الشارحون لمناجيف لظهوره كافي في البحر (قوله يجب مهر المثل) قال في البحر ظاهره انه يجب بالغام بالغ وليس كذلك بل لا يزداد على ما ادعت المرأة لو هي المدعية للتسمية ولا ينقص عما ادعاه الزوج لو هو المدعي لها كما اشار اليه في البدائع اه قلت هذا يظهر لو سعى المدعي شيئا والا فلا تأمل ثم هذا مقيد بما اذا كان الاختلاف قبل الطلاق مطلقا او بعده وبعد الدخول او الحلو اما لو طلقها قبل الدخول والحلو فالواجب اشعة كما في البحر ولم يتعرض له هنا لانفساه من قوله الآتي وفي الملاق قبل الوطء حكم

وفي الفصول يفتي بما يقع عنده من المصلحة (وينقلها) فيادون مدته اي السفر (من مصر الى القرية وبالعكس) ومن قرية الى قرية لانه ليس بغربة وقيد في التاتارخانية بقرية يمكنه الرجوع قبل الليل الى وطنه واطلقه في الكافي قائلا وعليه التسوية (وان اختلفا) في المهر (في اصله) حالف منكر التسمية فان نكل ثابت وان حالف (يجب مهر المثل)

مطلب

مسائل الاختلاف في المهر

متعة المثل **(قوله وفي المهر يخالف اجماعا)** اشارة الى الرد على صدر الشريعة حيث قال ينبغي ان لا يخلف المنكر عند ابي خنيفة لانه لا تخلف عنده في النكاح فيجب مهر المثل قال في البحر وفيه نظر لان التخلف هنا على المال لا على اصل النكاح فيتمين ان يخلف منكر التسمية اجماعا اه وكذا اعترضه صاحب الدرر وابن الكمال ونسبه الى الوهم **(قوله اجماعا)** قيد لقوله يجب ولقوله يخالف **(قوله)** وان اختلفا في قدره (اي نقدا كان او مكيلا او موزونا وهو دين موصوف في الزمة او عين وقيد بالقدر لانه لو كان في جنسه كالعبد والجارية اوصفته من الجودة والرداءة او نوعه كالتركي والرومي فان كان المسمى عينا فالقول للزوج وان كان دينيا فهو كالاختلاف في الاصل وتماه في البحر **(قوله)** حال قيام النكاح (اي قبل الدخول او بعده وكذا بعد الطلاق والدخول رحى اما بعد الطلاق قبل الدخول فيأتي **(قوله)** فالقول لمن شهد له مهر المثل (اي فيكون القول لها ان كان مهر مثلها كما قالت او أكثر وله ان كان كآل او أقل وان كان بينهما اي أكثر ثم قال واقل مما قالت ولا يثبت تخالفا ولزم مهر المثل كذا في الملتقى وشرحه وهذا على تخريج الرازي وحاصله ان التحالف فيما اذا خالف قولهما اما اذا وافق قول احدهما فالقول له وهو المذکور في الجامع الصغير وعلى تخريج الكرخي يتحالفان في الصور الثلاث ثم يحكم مهر المثل وصححه في المبسوط والمحيط وبه جزم في الأكثر في باب التحالف قل في البحر ولم أر من رجح الاول وتعقبه في النهر بأن تقديم الزليلى وغيره تبعاً للهداية يؤذن بترجيحه وصححه في النهاية وقال قاضيه ان الاول ولم يذكر في شرح الجامع الصغير وغيره والاولى البداءة بتخلف الزوج وقيل يقرع بينهما اه قلت بقي ما اذا لم يعلم مهر المثل كيف يفعل والظاهر انه يكون القول للزوج لانه منكر للزيادة كاتقدم فيا اذا لم يوجد من يماثلها تأمل **(قوله)** وبينته مقدمة الخ) هذا ما قاله بعض المشايخ وجزم به في الملتقى وكذا الزليلى هنا وفي باب التحالف وقال بعضهم تقدم بينهما ايضا لانها اظهرت شيئا لم يكن ظاهرا بتمامهما كما في البحر **(قوله)** لا يثبت خلاف الظاهر (اي والظاهر مع من شهد له مهر المثل ط **(قوله)** وان كان الخ) هذا بيان الثالث الاقسام في قوله فالقول لمن شهد له مهر المثل وقوله وان اقاما البينة الخ فانه اذا لم يقبلا البينة او اقاماها قد يشهد مهر المثل له او لها او يكون بينهما تقدم بيان القسمين الاولين في المستلثين وهذا بيان الثالث وقوله فان خالفنا راجع الى المسئلة الاولى وقوله او رهننا راجع الى الثانية لكن كان عليه حذف قول تخالفا لانه اذا برهننا التحالف **(قوله)** تخالفا فان نكل الزوج بقضى بألف وخمسمائة كلوا فمر بذاك صريحا وان نكلت المرأة وجب المسح ألف لانها اقرت بالخط كذا في العناية واعترضه في السعدية بأنه اذا نكل يقضى بالثنتين على ما عرف ان أيهما نكل لزمه دعوى الآخر اه وصوره المسئلة فيما اذا ادعت الالفين وادعى هو الالف وكان مهر المثل الفا وخمسمائة **(قوله)** قضى به (اي بمهر المثل لكن اذا برهننا تخيير الزوج في مهر المثل بين دفع الدرهم والدينار بخلاف التحالف لان بينة كل واحد منهما تنفي تسمية الآخر فخلا العقد عن التسمية فيجب مهر المثل ولا كذلك التحالف لان وجوب قدر ما يقربه الزوج بحكم الاتفاق والرائد بحكم مهر المثل بحر وتماه فيه **(قوله)** وان برهن احدهما الخ) اي فيما اذا كان مهر المثل بينهما

وفي لمهر يخالف (اجماعا)
(و) ان اختلفا (في قدره)
حال قيام النكاح فالقول
لمن شهد له مهر المثل (بينته)
(واى أقام بينة قبلت)
سواء (شهد مهر المثل له
او لها) ولا وان أقام البينة
فبينتها (مقدمة) ان شهد
مهر المثل له وبينته مقدمة
(ان شهد) مهر المثل (لها)
لان البينات لا يثبت خلاف
الظاهر (وان كان) مهر
المثل (بينهما) اتفاقا فان خالفا
او رهننا قضى به وان برهن
احدهما قبل برهانه

ويغني عن هذا قوله قبله وای أقام بینه قبلت شهادله مهر المثل اولاً فان قوله اولاً صادق بماذا شهادلها او كان بينهما **(قوله)** لانه نور دعواه ای لان المبرهن اظهر دعواه وأوضحها بقائمة برهانه ط **(قوله)** وفي الطلاق مقابل قوله حال قيام النكاح **(قوله)** قبل الوطء ای وأجلولة نهر **(قوله)** حكم متعة المثل فيكون القول لها ان كانت متعة المثل كنصف ما قالت أو أكثر وله ان كانت المتعة كنصف ما قال أو أقل وان كانت بينهما تحالفا ولزمت المتعة وعند ابی يوسف القول له قبل الدخول وبعده لانه ينكر الزيادة الا ان يذكر ما لا يتعارف مهراً او متعة لها كذا في الملتقى وشرحه وذكر في البحر ان في رواية الاصل والجامع الصغير ان القول للزوج في نصف المهر من غير تحكيم للمتعة وانه صححه في البدائع وشرح الطحاوی ورجحه في الفتح بان المتعة موجهة فيما اذا لم تكن تسمية وهنا اتفقا على التسمية فقلنا ببقاء ما اتفقا عليه وهو نصف ما اقربه الزوج ويحاف على نصف دعواها الزائد اه والحاصل ترجيح قول ابی يوسف لكن نقضه في الفتح بعد ذلك وتماهه في عاقبته على البحر **(قوله)** لو المسمى ديناً هو ما ثبتت في الذمة غير معين بل بالوصف كالنقود والمكيل والموزون والمزروع كما يعلم مما قدمناه عن البحر **(قوله)** وان عينا ای معنا **(قوله)** كسئلة العبد والجارية ای المذكورة في البحر في الاختلاف في القدر قبل الطلاق بقوله وان كان المسمى عينا بان قال تزوجتك على هذا العبد وقالت المرأة على هذه الجارية الخ فالسئلة مفروضة في المعين المشار اليه لا في مطلق عبد وجارية فافهم **(قوله)** فلها المتعة الخ قال في البحر فلها المتعة من غير تحكيم الا ان يرضى الزوج ان تأخذ نصف الجارية بخلاف ما اذا اختلفا في الالف والالفين لان نصف الالف ثابت يبقين لاتفاقهما على تسمية الالف والمالك في نصف الجارية ليس بثابت يبقين لانهما لم يتفقا على تسمية احدهما فلا يمكن القضاء بنصف الجارية الا باختيارها فاذا لم يوجد سقط البدلان فوجب الرجوع الى المتعة كذا في البدائع **(قوله)** تحالفا) ونهاترت البيتان **(قوله)** وان حلفا) الاولى التفريع بالفاء **(قوله)** اصلاً وقدر) فان كان الاختلاف بين الحی وورثة الميت في الاصل بان ادعى الحی ان المهر مسمى وورثة الآخر انه غير مسمى او بالعكس وجب مهر المثل وان كان في المقدار حكم مهر المثل ط عن ابی السعود **(قوله)** اعدم سقوطه ای مهر المثل قال في الدرر لان مهر المثل لا يسقط باعتباره بموت احدهما الا ترى ان للمفوضة مهر المثل اذا مات احدها **(قوله)** القول لورثته فيلزمهم ما عترفوا به بجر ولا يحكم بمهر المثل لان اعتباره يسقط عند ابی حنيفة بعد موتهما درر **(قوله)** القول لمكر التسمية) هم ورثة الزوج ايضاً كما في البحر فالقول لهم في المسئلتين ولذا قال في الكثر ولومانا ولو في القدر فالقول لورثته فلو وصلية كما أفاده في النهر والعينى فتفيد ان الاختلاف في التسمية كذلك **(قوله)** لم يقض بشئ) الاولى ولم يقض بالعطف ای لان موتهما يدل على انقراض اقرارهما فلا يمكن للقاضي ان يقدر مهر المثل كما في الهداية لان مهر المثل يختلف باختلاف الاوقات فاذا تقدم العهد يتعذر الوقوف على مقداره فتح وهذا يدل على انه لو كان العهد قريباً قضى به بجر قلت وبه صرح قاضيان في شرح الجامع **(قوله)** ما لم يبرهن) بالبناء للمجهول ای ما لم يبرهن ورثة الزوجة **(قوله)** وبه يفتى ذكره في الحانية وتبعه في متن الملتقى وبه قالت الائمة الثلاثة لكن الشافعى

لانه نور دعواه (وفي الطلاق قبل الوطء حكم متعة المثل) لو المسمى ديناً وان عينا كسئلة العبد والجارية فلها المتعة بلا تحكيم الا ان يرضى الزوج بنصف الجارية (وای أقام بینه قبلت فان أقاماً فيبنتها) اولى (ان شهدت له) المتعة (ويبنته ان شهدت لها وان كانت) المتعة (بينهما تحالفا وان حلفا وجب متعة المثل وموت احدهما كحليتهما في الحكم) اصلاً وقدر العدم سقوطه بموت احدها (وبعد موتهما في القدر القول لورثته و) في الاختلاف (في اصله) القول لمكر التسمية (لم يقض بشئ) ما لم يبرهن على التسمية (وقال لا يقضى بمهر المثل) كحال حياته (وبه يفتى

يقول بعد التحالف وعدنا وعند مالك لا يجب التحالف فتح وانظر اذا تقدم العهد كيف
 يقضى بمهر المثل وقد يقال يحرى فيه ما تقدم من انه اذا لم يوجد من يمانها من قوم ابائها ولا من
 الاجانب فالقول للزوج لكن مران القول له بميته تأمل ثم رأيت في البرازية معترضا على قول
 الكرخي ان جواب الامام يتضح في تقدم العهد بقوله وفيه نظر لانه اذا تعذر اعتبار مهر
 المثل لا يكون الظاهر شاهدا لاحد فيكون القول لورثة الزوج لكونهم مدعى عليهم كافي سائر
 الدعاوى **(قوله)** وهذا كله **(الح)** نقله في البحر عن المحيط وقال وأقره عليه الشارحون اه وكذا
 ذكره قاضيان في شرح الجامع وأقره قلت وحاصل ذلك ان المرأة اذا مات زوجها وقد دخل
 بها فجات تطلب مهرها هي او ورثتها بعد موتها وقد جرت العادة انها لا تسلم نفسها الا بعد قبض
 شيء من المهر كائنه درهم مثلا لا يحكم لها بجميع مهر المثل عند عدم التسمية بل ينظر فان اقرت
 بما تعجلت من المتعارف والا فشيء عليها به ثم يعمل في الباقي كما ذكرنا اي ان حصل اتفاق على قدر
 المسمى يدفع لها الباقي منه والا فان انكر ورثة الزوج اصل التسمية فلها بقية مهر المثل وان
 انكروا القدر فالقول لمن شهد له مهر المثل وبعد موتها القول في قدره لورثة الزوج هذا هو
 المفهوم من هذه العبارة وفسرنا المتعارف تعجيله بمائة مثلا ليتأتى قوله قضينا عليك بالمتعارف
 وقوله ثم يعمل في الباقي كما ذكرنا لانه لو كان المتعارف حصة شائعة كثنائي المهر كهو المتعارف
 في زماننا لا يمكن ان يقضى عليها به الا اذا كان المهر مسمى معلوم القدر واذا كان كذلك لا يتأتى
 فيه التفصيل المار ولكن يعلم منه ان الحكم كذلك فيقضى عليها بالثلثين مثلا ويدفع لها الباقي
 وفي المنتج عن الحانية رجل مات وترك اولادا صغارا فادعى رجل ديننا على الميت او ودية
 وادعت المرأة مهرها قال ابو القاسم ليس للوصي ان يؤدي شيئا من الدين والوديعه ما لم يثبت
 بالبينة واما المهر فان ادعت قدومه مهر مناتها دفعه اليها اذا كان النكاح ظاهرا معروفا ويكون
 النكاح شاهدا لها قال الفقيه ابو الليث ان كان الزوج بنى بها فانه يمنع منها مقدار ما جرت
 العادة بتعجيله ويكون القول قول المرأة فيما زاد على المعجل الى تمام مهر مناتها اه هذا ونقل
 الرحقي عن قاضيان انه قال ان في هذا نوع نظر لان كل المهر كان واجبا بالنكاح فلا يقضى
 بسقوط شيء منه بحكم الظاهر لانه لا يصلح حجة لابطال ما كان ثابتا اه ثم أطال في تأييد
 كلام القاضي ورده على الرمي في اعتراضه على القاضي بان النظر مدفوع بغلبة فساد الناس
 فقال ان الفساد لا يسقط به حق ثابت بلا دليل والمهر دين في ذمة الزوج وقضاء بعضه اثبات
 دين في ذمتها بقدره وذلك لا يكون بظاهر الحال لان الظاهر يصالح للدفع لا للاثبات قلت وذكر
 في البرازية قريبا مما قاله القاضي لكن ما قاله الفقيه مبنى على ان العرف الشائع مكذب لها في
 دعواها عدم قبض شيء وحيث أقره الشارحون وكذا قاضيان في شرح الجامع فيفتى به وهو
 نظير اعمالهم العرف وتكذيب الاب ان الجهاز عارية على ما يأتى بيانه مع انه هو المالك فلو لا
 العرف لكن القول قوله والله اعلم **(قوله)** وهذا اذا ادعى الزوج **(الح)** هذا من عند صاحب
 البحر والمراد الزوج لو كان حيا او ورثته كهو ظاهر فلا يرد ما في الشربلية من ان هذا لا
 يتأتى في حال موتها **(قوله)** ولو بعثت الى امرأتها شيئا اي من التقدين او العروض او مما
 يؤكل قبل الزفاف او بعد ما يجي بها نهر **(قوله)** لم يذكر **(الح)** المراد انه لم يذكر المهر ولا غيره ط

على

فما يرسله الى الزوجة

(قوله كقوله الخ) تمثيل للمنفى وهو يذكر (قوله واليئنة لها) أى إذا اتمام كل منهما بئنة
تقدم بئنتها ط (قوله فلما ان تردده) لأنها لم ترض بكونه مهرا بجر (قوله وترجع بيباق
المهر) اوكله ان لم يكن دفع لها شيئا منه قال في التهرؤان هلك وقد بقي لاحدهما شي رجع به اه
اما لو كان قيمة الهالك قدر المهر فلا رجوع لاحد وفي البرازية اتخذ لها ثيابا ولبستها حتى
تفرقت ثم قال هو من المهر وقات هو من التفقة اعنى الكسوة الواجبة عليه فالقول لها
ولو التوب قائما فالقول له لانه اعرف بحجة التليك بخلاف الهالك لانه يدعى سقوط بعض
المهر والمرأة تشكره وبالهلاك خرج عن المملوكة وحيث لا ملك بحال فلا اختلاف في جهة
التليك باطل فيكون اختلاف في ضمان الهالك وبذلك فالقول لمن تملك البذل والضمان اه
ملخصا واستشكله في التهر وقال هذا يقتضى ان القول لها في الهالك في مسألة المتن وهو
مخالف لما قدمناه والفرق بعسر فقدره اه قات بل الفرق بغير ان شاء الله تعالى وذلك ان
مسألة المتن في دعواها انه هدية فلا تصدق ويكون القول لى حالى الهالك وعدمه لانه المالك
ولاشئ يخالف دعواه اما هنا فقد ادعت الكسوة الواجبة عليه فيكون القول له في القائم
لما ذكرنا وقطب منه مهرها وكسوتها اما الهالك فالقول لها فيه لامر من احدهما ان الظاهر
يصدقها فيه كما أتى في انهاء للاكل وما ينقله الشارح عن الفقيه تانيهما لو كان القول له
فيه لزم ذبيح احتها في الكسوة الواجبة عليه لانها من التفقة والتفقة تسقط بمضى المدة
فلا يمكنها المتعالية عما مضى ويلزم بذلك فتح باب الدعوى الباطلة بان يدعى كل زوج بعد
عشرين سنة ان جميع ما دفع لها من كسوة وتفقة من المهر فيرجع عليها بقيمتها وفي ذلك ما ليرضاه
الشرع من الاضرار بالنساء مع ان الظاهر والمعادة تكذب اما في القائم فلا ضرر لانها تطالبه
بكسوة اخرى اذا لم يرض بكونه كسوة ولا تقتضى العادة ان يكون المدفوع كسوتها لان له
ان يقول اعطيتها كسوة غيرها هذا ما ظهري والله ليس لكل عسر (قوله ولو عوضته) وكذا
لو عوضه ابوها من مالها باذنها او من ماله فله الرجوع ايضا كما في الفتح وكأنه في البحر لم يره
فاستشكل ما قاله في الفتح قبل ذلك من انه لو بعث ابوها من ماله فله الرجوع لو قائما والا فلا
ولو من مالها باذنها فلا رجوع لانه هبة منها والمرأة لا ترجع في هبة زوجها اه قلت وهذا
محمول على ما اذا كان الاعلى جهة التعويض فلا ينافي قول الشارح ولو عوضته الخ بقرينة ما
تقناه اولا عن الفتح هذا وقد ذكر مسألة التعويض في الفتح وغيره مطابقة وكذا في الحائنة
لكنه قال فيها وقال ابو بكر الاسكافي ان صرحت حين بعث انها عوض فكذاك والا كان
هبة منها وبطلت نيتها اه ومثله في الهندية وهذا يحتمل ان يكون بيان لمراهم او حكاية
لقول آخر تأمل وينبغي اعتبار العرف فيما يقصد به التعويض فيكون كالمفوض تأمل وما في
ط من ان المعتمد خلاف ما قاله الاسكافي وعزاه الى الهندية لم أره فيها نعم سيد كرا الشارح في
آخر كتاب الهبة انه لا فرق بين تصريحها بالعوض وعدمه (قوله من جنسه) لم يذكر
الزبلى هذه الزيادة ط ولم أر واحدا ذكرها ولعل المراد بها ان المعوض لو كان هالكا وهو
مضى ترجع عليه بمثله فاراد بالجنس المثل تأمل (قوله مشرى) لامفهوم له ط (قوله لان
الظاهر بكذبه) قال في الفتح والذي يجب اعتباره في ديارنا ان جميع ما ذكر من الخطأ

كقوله اشبع او حياء ثم
قال انه من المهر لم يقبل
قيمة لوقوعه هدية فلا يقابل
مهرا (فقلت هو) أى
المبعوث (هدية وقيل هو
من المهر) او من الكسوة
او عارية (فالقول له) بجيبه
واليئنة لها فان حان
والمبعوث قائم فلما ان تردده
وترجع بيباق المهر ذكره
ابن الكمال ولو عوضته ثم
ادعاه غارية فلما ان تسترد
العوض من جنسه زباني
(في غير المنهاى الاكل)
كتاب وشاة حبة وسمن
وعسل وما يقى شهر انحنى
زاده (و) القول (لها)
ببيها (في المنهاى) كخبر
ولم مشوى لان الظاهر
يكذبه

واللوز والدقيق والسكر والشاة الحية وبأفها يكون القول فيها قول المرأة لان المتعارف في ذلك كله ان يرسله هدية والظاهر معها لاعمه ولا يكون القول قوله الا في نحو الثياب والجارية اه قال في البحر وهذا البحث موافق لما في الجامع الصغير فانه قال الا في الطعام الذي يؤكل فانه اعم من الهيا للاكل وغيره اه قال في التهر واقول وينبغي ان لا يقبل قوله ايضا في الثياب المحمولة مع السكر ونحوه للعرف اه قلت ومن ذلك ما يبعثه اليها قبل الزفاف في الاعياد والمواسم من نحو ثياب وحل وكذا ما يعطيان من ذلك او من دراهم او دنانير صبيحة ليلة العرس ويسمى في العرف صبيحة فان كل ذلك متورف في زماننا كونه هدية لامن المهر ولا سيما المسمى صبيحة فان الزوجة تعوض عنها ثيابا ونحوها صبيحة العرس ايضا **(قوله)** ولذا قال الفقيه المختار انه ابو الليث **(قوله)** كخف وملاءة لا في ما يجب عليه لانه لا يجب عليه تمكينها من الخروج بل يجب منها الا فيما سئذ كره فتح قالت ينبغي تقييد ذلك بما لم تجز به العادة لما حرره من ان ذلك في عرفنا يلزم الزوج وانه من جملة المهر كما قدمناه عن المتن ان لها منع نفسها للمشرط عادة كالخف والمكعب وديباج اللقافة ودراهم السكر الخ ومثله في عرفنا مياشف الحام ونحوها فان ذلك بمنزلة المشرط في المهر فيلزم دفعه ولا ينافيه وجوب منعها من الخروج والحام كما لا يخفى **(قوله)** كخمار ودرع) ومتاع البيت بحر فتاع البيت واجب عليه فهذا محل ذكره فافهم وسذكر المصنف في النفقة انه يجب عليه آلة الطبخ وآنية شراب وطبخ ككوز وجرة وقدر ومغرفة قال الشارح وكذا سائر ادوات البيت كخضير ولبد وطنفسة الخ **(قوله)** ما لم يدع انه كسوة هذا تقييد من عند صاحب الفتى وأقره في البحر اي ان ما يجب عليه لو ادعاه مهر ا لا يصدق لان الظاهر يكذبه ما لو ادعى انه كسوة وادعت انه هدية فالقول له لان الظاهر معه **(قوله)** ولم يزوجه ابوها) مثله ما اذا ثبت وهي كبيرة ط **(قوله)** فابنت للمهر) اي مما اتفقا على انه من المهر او كان القول له فيه على ما تقدم بيانه **(قوله)** فقط) قيد في عيشه لافي قائما واحترز به عما اذا تغير بالاستعمال كما اشار اليه الشارح ذل في المنع لانه مسلط عليه من قبل اناك فلا يلزم في مقابلة ما انتقص باستعماله شيء ح **(قوله)** ارقبته) الاولى اوبده ليشمل المثل **(قوله)** لانه في معنى الهبة اي والهلاك والاستهلاك مانع من الرجوع بها وبعبارة البرازية لانه هبة اه ومقتضاه ان يشترط في استرداد القائم القضاء او الرضا وكذا يشترط عدم ما يمنع من الرجوع كالوكان ثوبا فصبيغته او خاطته ولم أر من صرح بشيء من ذلك فراجع والتقييد بالهدية احتراز عن النفقة فيما يظهر كما يأتي في مسألة الاتفاق على معتدة الغير **(قوله)** ولو ادعت الخ) ذكر في البحر هذه المسئلة عند قول الكثر بحث الى امرأته شيئا الخ وقال قيد بكونه ادعاه مهر لانه لو ادعته مهر او ادعاه ودعة فان كان من جنس المهر فالقول لها والا فله اه فعمل ان هذه المسئلة في دعوى الزوجة لافي دعوى المخطوبة التي لم يزوجه ابوها فكان المناسب ذكرها قبل قوله خطب بنت رجل الخ وذلك لان دعوى المخطوبة ان المبعوث من المهر انضرها لانه يلزمها رده قائما وهالكا فالتناسب ان تكون دعوى الوديعة لها ودعوى المهر للزوج لان الوديعة لا يلزمها ردها اذا هلك بخلاف الزوجة فان دعواها انه من المهر تنفيها لمنع الاسترداد مطلقا ودعواها انه ودعة تنفعه لانه يطالبها باستردادها قائمة وبضائها مستهلكة

ولذا قال الفقيه المختار انه
يصدق فيها لا يجب عليه
كخف وملاءة لا في ما يجب
كخمار ودرع يعني ما لم يدع
انه كسوة لان الظاهر
معه (خطب بنت رجل
وبعث اليها اشياء ولم
يزوجه ابوها فبايعت
للمهر يسترد عنه قائما)
فقط وان تغير بالاستعمال
(اوقبته هالكا) لانه
معاوضة ولم تتم فجاز
الاسترداد (وكذا) يسترد
(ما بعث هدية وهو قائم
دون الهالك والمستهلك)
لانه في معنى الهبة (ولو
ادعت انه) اي المبعوث
(من المهر وقال هو ودعة
فان كان من جنس المهر
فالقول لها وان كان من
خلافه فالقول له)

(قوله بشهادة الظاهر) يرجع الى الصورتين ط (قوله انفق على معتدة الغير الخ) حكى في البرازية في هذه المسئلة ثلثة اقوال مصححة حاصل الاول انه يرجع مطلقا شرط التزوج او لا تزوجته او لا لانه رشوة وحاصل الثاني انه ان لم يشترط لا يرجع وحاصل الثالث وقدنفه عن فصول العمادى انه ان تزوجته لا يرجع وان أبت رجع شرط الرجوع او لا اندفع اليها الدراهم لتنفق على نفسها وان أكل معها لا يرجع بشئ اصلا اه وحاصل ما في فتح القدير حكاية الاول والاخير وحكى في البحر الاول ايضا ثم قال وقيل لا يرجع اذا تزوجت نفسها وقد كان شرطه وصحح ايضا وان أبت ولم يكن شرطه لا يرجع على الصحيح اه فقوله لا يرجع اذا تزوجت نفسها الخ يفهم منه عدم الرجوع بالاولى اذا تزوجته ولم يشترط وقوله وان أبت الخ يفهم منه انه ان أبت وقد شرطه يرجع فصار حاصل هذا القول الثاني انه يرجع في صورة واحدة وهى ما اذا أبت وكان شرط التزوج ولا يرجع في ثلاث وهى ما اذا أبت ولم يشترطه او تزوجته وشرطه ولم يشترط فهذه اربعة اقوال كلها مصححة وذكر المصنف في شرحه ان المعتد ما في فصول العمادى اعنى القول الثالث وان شيخه صاحب البحر ائفى به اه قلت والذي اعتمدته فقيه النفس الامام قاضىخان هو القول الاول فانه ذكر انه ان شرط التزوج رجع لانه شرط فاسد والا فان كان معروفا فليل رجع وقيل لا ثم قل ويبنى ان يرجع لانه اذا علم انه لو لم يتزوج لا ينفق عليها كان بمنزلة الشرط كالمستقرض اذا اهدى الى المقرض شئ لم يكن اهدى اليه قبل الاقراض كان حراما وكذا القاضى لا يسيب الدعوة الخاصة ولا يقبل الهدية من رجل لو لم يكن قاضيا لا يهدى اليه فيكون ذلك بمنزلة الشرط وان لم يكن مشروطا اه وايدى في الحيرية في كتاب التفقات واقفى به حيث سئل فعم خطب امرأة واقفى عليها وعلمت انه سيق ليتزوجها فتزوجت غيره فاجاب بانه يرجع واستشهد له بكلام قاضىخان المذكور وغيره وقال انه ظاهر الوجه فلا يبنى ان يعدل عنه اه * (تنبه) * أفاد ما في الحيرية حيث استشهد على مسئلة المخطوبة بعبارة الخاتمة ان الخلاف الجارى هنا جاز في مسئلة المخطوبة المارة وان ما مر فيها من ان له استرداد القائم دون الهالك والمستهلك خاص بالهدية دون النفقة والكسوة اذ لاشك ان المعتدة مخطوبة ايضا ولاتأثير لكونها معتدة يحرم التصريح بخطبتها بل التأثير للشرط وعدمه وكونه شرطا فاسدا وكون ذلك رشوة كما علمته من تعليل الاقوال وعلى هذا فواقع في قرى دمشق من ان الرجل يخطب امرأة ويصير يكسوها ويهدى اليها في الاعياد ويعطيها دراهم للنفقة والمهر الى ان يكمل لها المهر فيعقد عليها ليلة الزفاف فاذا أبت ان تزوجه يبنى ان يرجع عايبا بغير الهدية الهالكة على الاقوال الاربعة المادة لان ذلك مشروط بالتزوج كما حققه قاضىخان فيما مر وبقي ما اذا ماتت فعلى القول الاول لا كلام في ان له الرجوع اما على الثالث فهل يلحق بالاباء لم أره ويبنى الرجوع لان الظاهر ان علة القول الثالث انه كالهدية المشروطة بالعوض وهو التزوج كما يفيد ما في حواى الزاهدى برمز البرهان صاحب المحيط بعثت الصهرة الى بيت الحنن شيئا لا رجوع له بعده ولو قائمة ثم سئل فقال لها الرجوع لو قائما قل الزاهدى والتوفيق ان البعث

مطلب

اتفق على معتدة الغير

بشهادة الظاهر (اتفق)

ورجل (على معتدة الغير)

الاول قبل الزفاف ثم حصل للزفاف فهو كالهبية بشرط العوض وقد حصل فلارتجع والثاني بعد الزفاف فترجع اه وكذا لم أر مالومات هو أو ابى فليراجع «(تمة)» لم يذكر ما وافق على زواجه ثم تبين فساد النكاح بان شهدوا بالرضاع وفرق بينهما في الذخيرة له الرجوع بما انفق بفرض القاضي لانه تبين انها اخذت بغير حق ولو انفق بلا فرق ليرجع بشئ (قوله بشرط ان يتزوجها) الاولى ان يقول بطمع ان يتزوجها كما عبر في البحر (قوله مطلقا) تفسير الاطلاق في الموضوعين كاد عليه كلام المصنف في شرحه شرط التزوج او لم بشرطه ولذا قلنا الاولى ان يقول بطمع ان يتزوجها ليتأتى الاطلاق المذكور وهذا القول هو الثالث قد اعتمد المصنف في مته وشرحه وقال في الفيض وبه يفنى (قوله وان اكلت معه فلا) اى لانه اباحة لا تملك اولانه مجهول لا يعلم قدره تأمل و لينظر وجه عدم الرجوع في الهدية الها لكاة او المستهلكة على ما قلناه من عدم الفرق بين الخطوبة والمعتدة (قوله بجرعن العمادية) صوابه منح عن العمادية فان ما في المتن عزاء في المنح الى الفصول العمادية وهو القول الثالث من الاقوال الاربعة التي قدمناها واما ما في البحر فهو القول الاول والقول الرابع ولم يذكر القول الثالث اصلا ولا وقع فيه العزو الى العمادية (قوله ليس له الاسترداد منها) هذا اذا كان العرف مستمرا ان الاب يدفع مثله جهازا لا عارية كايذكره قريبا وكان يغنه ما يأتي عماد ذكره هنا ويمكن ان يكون هذا بيان حكم الديانة والآتي بيان حكم القضاء (قوله في صحتها) احتراز عمالوسلمها في مرض موته فانه تملك للوارث ولا يصح بدون اجازة الورثة (قوله وكذا لو اشتراها في صفرها) اى وان سلمها في مرضه او لم يسلمها اصلا لانها ملكته بشرا ما لب لها قبل التسليم كباقي ولومات قبل دفع الثمن رجع البائع على تركته ولا رجوع للورثة عليها في ادب الاوصياء عن الحانية وغيرها الاب اذا شترى خادما للصغير ونقد الثمن من مال نفسه لا يرجع عليه الا اذا شهد بالرجوع وان لم يتقدمه حتى مات ولم يكن اشهد اخذ من تركته ولا يرجع عليه بقية الورثة اه (قوله والحلية) اى فيها لو اراد الاسترداد منها (قوله والا حوط) اى لاحتمال انه اشترى لها بعض الجواهر في صفرها فلا يخل له اخذ هذا الاقرار ديانة كافي البحر والدرر وكذا لو كان بعد ما سلمه اليها وهي كبيرة (قوله عند التسليم) اى بان ابى ان يسلمها اخوها او نحو حتى يأخذ شيئا وكذا لو ابى ان يزوجه فالزوج الاسترداد قائما او هالكا لانه رشوة بزازية وفي الحاوي الزاهدي برمز الاسرار للعلامة نجم الدين وان اعطى الى رجل شيئا لا صلاح مصالح المصاهرة ان كان من قوم الخطيئة او غيرهم الذين يقدرون على الاصلاح والفساد وقال هو اجرة لك على الاصلاح لا يرجع وان قال على عدم الفساد والسكوت يرجع لانه رشوة والاجرة انما تكون في مقابلة العمل والسكوت ليس بعمل وان لم يقل هو اجرة يرجع وان كان ممن لا يقدرون على ذلك ان قال هو عطية او اجرة لك على الذهاب والاياب او الكلام او الرسالة بنى وبينها لا يرجع وان لم يقل شيئا منها يكون هبة له الرجوع فيها ان لم يوجد ما يمنع الرجوع (قوله وقالت هو تملك) كذا في الفتح والبحر وغيرها ويشكل جعل القول لها بانه اعتراف بملكية الاب وانتقال الملك اليها من جهته وقد صرح في البدائع بان المرأة لو اقرت بان هذا المتاع اشتراه لي زوجي سقط قولها

بشرط ان يتزوجها) بعد عدته (ان تزوجه لا رجوع مطلقا وان ابى فله الرجوع ان كان دفع لها وان اكلت معه فلا مطلقا) بجرعن العمادية وفيه عن المتبني (جهاز ابنته بجهاز وسلمها ذلك ليس له الاسترداد منها) ولا لورثته بعده ان سلمها ذلك في صحتها بل تخضع به (وبه يفنى) وكذا لو اشتراها لها في صفرها ولو الحلية والحلية ان يشهد عند التسليم اليها انه انما سلمه عارية والا حوط ان يشترى منها ثم تبرئه بدر (اخذ اهل المرأة شيئا عند التسليم فلزوج ان يسترده لانه رشوة (جهاز ابنته ثم ادعى ان مادفعه لها عارية وقالت هو تملك او قال الزوج ذلك بعد موتها ليرث منه وقال الاب) او ورثته بعد موته (عارية)

لأنها أقرت بأنك له ثم ادعت الانتقال إليها فلا يثبت الإبدل اهـ وبحاج بان هذه من المسائل التي عملوا فيها بالظاهر باختلاف الزوجين في متاع البيت ونحوها مما يأتي في كتاب الدعوى آخر باب التحالف ومثله ماصر في الاختلاف في دعوى المهر والهدية (قولہ فالمعتمد) عبر عنه في فتح القدير بأنه المختار للفتوى ومقابله ما نقله قبله من أن القول لها أي بدون تفصيل بشهادة الظاهر لأن العادة دفع ذلك هبة وما اختاره الإمام السرخسي من أن القول للاب لأن ذلك يستفاد من جهته اهـ والظاهر أن القول للمعتمد توفيق بين هذين القولين يجعل الخلاف لفظياً (قولہ فالقول للاب) أي مع الخمين كما في فتاوى قاضي الهداية قلت ويبنى تقييد القول للاب بما إذا كان الجهاز كله من ماله أما لو جهزها بما قبضه من مهرها فلا لأن الشراء وقع لها حيث كانت راضية بذلك وهو بمنزلة الأذن منها عرفاً فلو زاد على مهرها فالقول له في الزائد أن كان العرف مشتركاً ثم اعلم انه قال في الاشياء أن العادة إنما تعتبر إذا طردت أو غلبت ولذا قالوا في البيع لوباع بدرهم أو دانبار في بلد اختلف فيها التقود مع الاختلاف في المسالية والرواج انصرف البيع الى الغلب قال في الهداية لانه هو المتعارف فيصرف المتعلق اليه اهـ كلام الاشياء قلت ومقتضاه ان المراد من استمرار العرف هنا غلبته ومن الاشتراك كثرة كل منهما إذا انظر الى النادر ولأن حمل الاستمرار على كل واحد من افراد الناس في تلك البلدة لا يمكن ويلزم عليه حالة المسئلة اذ لا شك في صدور العارية من بعض الافراد والعادة الفاشية الغالبة في اشراف الناس واساطهم دفع ما زاد على المهر من الجهاز تملكاً سوى ما يكون على الزوجة ليلة الزفاف من الحلى والثياب فإن الكثير منه او الأكثر عارية فلو ماتت ليلة الزفاف لم يكن للرجل ان يدعى انه لها بل القول فيه للاب والام انه عارية او مستعار لها كما عيل من قول الشارح كما لو كان أكثر مما يجهز به مثلاً وقد يقال هذا ليس من الجهاز عرفاً وبقي لو جرى العرف في تملك البعض واعارة البعض ورأيت في حاشية الاشياء للسيد محمد اني السعدود عن حاشية الغزالي قال الشيخ الامام الاجل الشهيد المختار للفتوى ان يحكم بكون الجهاز ملكاً لا عارية لانه الظاهر الغالب الا في بلدة جرت العادة بدفع الكل عارية فالقول للاب وما اذا جرت في البعض بكون الجهاز تركبة يتعلق بها حق الورثة وهو الصحيح اهـ ولعل وجهه ان البعض الذي يدعيه الاب بعينه عارية لم تشهد له به العادة بخلاف ما لو جرت العادة باعارة الكل فلا يتعلق به حق ورثته بل يكون كله للاب والله تعالى اعلم * ذكر البيري في شرح الاشياء ان ما ذكره في مسألة الجهاز انما هو فيما اذا كان النزاع من الاب اما لو مات فادعت ورثته فلا خلاف في كون الجهاز للبنت نافي الوالوية جهز ابنته ثم مات فطلب بقية الورثة القسمة فإن كان الاب اشترى لها في صغرها أو في كبرها وسلم لها في حقته فهو لها خاصة اهـ قالت وفيه نظر لأن كلامه الوالوية في ملك البنت له بالشراء او صغيرة وبالتسليم لو كبيرة ولا فرق فيه بين موت الاب وحياته ويدل عليه ماصر من قول المنصف والشارح ليس له الاسترداد منها ولا وراثته بعده وانما الكلام في مباح دعوى العارية بعد الشراء او التسليم والمعتمد البناء على العرف كما علمت ولا فرق في ذلك ايضاً بين موت الاب وحياته فدعوى ورثته كدعواه فتأمل (قولہ كما لو كان) والظاهر انه ان امكن التمييز فيما زاد على ما يجهز به مثلاً

مطلب

في دعوى الاب ان الجهاز عارية

(ف) المعتمدان (القول للزوج والاب اذا كان العرف مستمرا ان الاب يدفع مثله جهازاً لا عارية و) أما (ان مشتركاً) كمصر والشام (فالقول للاب) كالأكثر مما يجهز به مثلاً

كان القول قوله فيه والا فالقول قوله في الجميع رضى **(قوله والام كالأب)** عزاه المصنف الى فتاوى قارئ الهداية وكذا بنه ابن وهبان كجاءت **(قوله وكذا ولى الصغيرة)** ذكره ابن وهبان في شرح منظومته بحثا حيث قال وينبئ ان يكون الحكم فيها تدعيه الام وولى الصغيرة اذا زوجها كما مر لجريان العرف في ذلك لكن قال ابن الشحنة في شرحه قات وفي الولي عندي نظرا له وتردد في البحر في الام والجد وقال ان مسألة الجد صارت واقعة الفتوى ولم يجد فيها نقلا وكتب الرملى ان الذى يظهر ببادى الرأى ان الام والجد كالأب **الح قول** واستحسن في النهر حيث قال وقال الامام قاضيان وينبئ ان يقال ان كان الأب من الاشراف لم يقبل قوله انه عارية وان كان ممن لا يجهز البنات بمثل ذلك قبل قوله وهذا لعمرى من الحسن بمكان اه قات ولعل وجه استحسانه مع انه لا يغير القول المعتمد انه تفصيل له وبيان لكون الاشتراك الذى قد يقع في بعض البلاد انما هو في غير الاشراف **(قوله وعلمه)** عطف تفسير فالمدار على العلم والسكوت بعده وان كان غالبا **(قوله وزفت الى الزوج)** قيده لان تملك البالغة بالتسليم وهو انما يتحقق عادة بالزفاف لانه حينئذ يصير الجهاز بيدها فافهم **(قوله ماهو معتاد)** مفهومه انه لو كان زائدا على المعتاد لا يكون سكوته رضا فضمن وهل تضمن الكل أو قدر الزائد محل تردد وجزم ط بالتانى **(قوله السبع والتلاتين)** قال ح قدمناها في باب الولي عن الاشياء **(قوله على مافى زواهر الجواهر)** اى حاشية الاشياء للشيخ صالح ابن مصنف التتوير فانه زاد على ما فى الاشياء ثلاث عشرة مسألة ذكرها الشارح في كتاب الوقف ح **(قوله يلىق به)** الضمير في عبارة البحر عن المبتنى عائد الى ما بعته الزوج الى الاب من الدراهم والدنانير ثم قال والمعتز لما يتخذ للزوج لا ما يتخذها اه قات وهذا المبعوث يسمى في عرف الاعاجم بالاستين كجاءت **(قوله الا اذا سكت طويلا)** قال الشارح في كتاب الوقف ولو سكت بعد الزفاف زمانا يعرف بذلك رضا لم يكن له ان يخصم بعد ذلك وان لم يتخذ له شئ اه ح و اشار بقوله يعرف الى ان المعتبر في الطول والقصر العرف **(قوله لكن في النهر الح)** ومثله في جامع الفصولين ولسان الحكماء عن فتاوى ظهير الدين المرغيناني وبه افق في الحامدية قلت وفي البرازية ما يفيد التوفيق حيث قال تزوجها واعطاها ثلاثة آلاف دينار الدينارين وهى بنت موسر ولم يعط لها الاب جهازا افق الامام جمال الدين وصاحب المحيط بأن له مطالبة الجهاز من الاب على قدر العرف والعادة أو طلب الدينارين قال وهذا اختيار الائمة وقال الامام المرغيناني الصحيح انه لا يرجع بشئ لان المال في النكاح غير مقصود وكان بعض ائمة خوارجهم يعترض بأن الدينارين هو المهر المعجل كما ذكره في الكافي وغيره فهو مقابل بنفس المرأة حتى ملكت حبس نفسها لاستيفائه فكيف يملك الزوج طلب الجهاز والشئ لا يقابله عوضا وانجاب عنه الفقيه ناقلا عن الاستاذان الدينارين اذا ادرج في العقد فهو المعجل الذى ذكرته وان لم يدرج فيه ولم يعقد عليه فهو كالبهية بشرط العوض وذلك ما قلناه وهذا قلنا ان لم يذكره في العقد وزفت اليه بلا جهاز وسكت الزوج لئلا يتمكن من دعوى الجهاز لانه لما كان محتملا وسكت زمانا يصح للاختيار دل ان الغرض لم يكن الجهاز اه ملخصا وحاصله ان ذلك المعجل لا يلزم كونه هو المهر المعجل دائما كما يومه كلام الكافي

(والام كالأب في تجهيزها)
وكذا ولى الصغيرة شرح
وهانية واستحسن في النهر
تبعا لقاضيان ان الاب
ان كان من الاشراف لم
يقبل قوله انه عارية **(ولو)**
دفع في تجهيزها لابتها
اشياء من امته الاب بحضرة
وعلمه وكان ساكتا وزفت
الى الزوج فليس للاب
ان يسترد ذلك من ابنته
لجريان العرف به **(وكذا)**
لوافقت الام في جهازها
ماهو معتاد والأب ساكت
لا تضمن **(الام وهما من)**
المسائل السبع والتلاتين
بل الثمان والاربعين على
مافى زواهر الجواهر التى
السكوت فيها كالنطق
(فرع) * لو زفت اليه
بلا جهاز يلىق به فله مطالبة
الاب بالنقد قبة زاد في
البحر عن المبتنى الا اذا
سكت طويلا فلا خصومة
له لكن في التمهيد انه
البرازية الصحيح انه
لا يرجع على الاب بشئ
لان المال في النكاح غير
مقصود

حتى يردانه مقابل لنفسها لايجهازها بل فيه تفصيل وهو انه جعل من جملة المهر المعقود عليه فهو المهر المعجل وهو مقابل بنفس المرأة والا فهو مقابل بالجهاز عادة حتى لو سكت بعد الزفاف ولم يطلب جهازا علم انه دفعه تبرعا بلا طلب عوض وهو في غاية الحسن وبه يحصل التوفيق والله الموفق لكن الظاهر جريان الخلاف في صورة ما اذا كان معقودا عليه لانه وان ذكر على انه مهر لكن من المعلوم عادة ان كثرته لاجل كثرة الجهاز فهو في المعنى بدل له ايضا ولهذا كان مهر من لاجهاز لها اقل من مهر ذات الجهاز وان كانت اجل منها وبحاجبانها لما صرح بكونه مهرا وهو ما يكون بدل البضع الذي هو المقصود الاصل من النكاح دون الجهاز لم يعتبر المعنى وسيأتي في باب النفقة ان شاء الله تعالى مزيد بيان لهذه المسئلة وان هذا غير معروف في زماننا بل كل احديعلم ان الجهاز للمرأة اذا طلقها تأخذه كله واذا ماتت يورث عنها واما يزيد المهر طمعا في تزويين بيته وعوده اليه ولاولاده اذ ماتت وهذا المسئلة نظير ما لو تزوجها باكثر من مهر المثل على انها بكر فأذا هي تيب فقد صدم الخلاف في لزوم الزيادة وعدمه بناء على الخلاف في هذه المسئلة وقدم ان المرجح اللزوم فلذا كان المصحح هنا عدم الرجوع بشئ كجامر من المرغباتي **(قوله نكح ذمي الخ)** لما فرغ من مهور المسلمين ذكر مهور الكفار ويأتي بيان انكحتهم وقوله او مستأمن يشير الى انه لو عبر المصنف بالكافر لكان اولى لان المستأمن كالذمي هنا نهر عن العناية **(قوله ثمة)** اي في دار الحرب **(قوله بيمته)** المراد بها كل ما ليس بمال كالداهم بحر **(قوله واذ جائز عندهم)** بأن كان لا يلزم عندهم مهر المثل بالنفي وبما ليس بمال **(قوله قبله)** اي قبل الوطء **(قوله فلامهر لها)** هذا قوله وعندها لها مهر المثل اذا دخل بها او مات عنها والمتعة لو طلقها قبل الوطء وقيل في الميتة والسكوت روايتان والاصح ان الكل على الخلاف هداية لكن في الفتح ان ظاهر الرواية وجوب مهر المثل في السكوت عنه لان النكاح معاوضة فاما ينص على نفي العوض يكون مستحقا لها وذكر الميتة كالسكوت لانها ليست ما لا عندهم فذكرها لغو نهر **(قوله ولو اسلم الخ)** ولو صلوية وعبرة الفتح ولو اسلمها او رفع احدها النيا او ترفعها ولم يقل أو أسلم احدها لانها مع بالاولى **(قوله لانا امرنا بتركهم)** اي ترك اعراض لاتقرر وقوله وما يدينون الواو للعطف او للمصاحبة فلا تمنعهم عن شرب الخمر وأكل الخنزير ويبعها ط عن أبي السعود **(قوله وتثبت بنية أحكام النكاح)** اي ان اعتقدها أو ترفعها النياط **(قوله كعدة)** اي لو طلقها وأمرها بلزوم بيمتها الى قضاء عدتها ورفع الامر النيا حكمةا عليها بذلك وكذا لو طلبت نفقة العدة ألزمتها به رحتى **(قوله ونسب)** اي ثبت نسب ولده فيما ثبت به النسب ينتار حتى **(قوله وخيار بلوغ)** اي لصغير وصغيرة اذا كان المزوج غير الاب والجد ط **(قوله وتوارث بنكاح صحصح)** هو ما يقران عليه اذا اسلما بخلاف نكاح محرم او في عدة مسلم كسباني في الفرائض **(قوله وحرمة مطقة نلانا الخ)** فيفرق بينهما ولو بمرافعة احدها واما لو كانا محرمين فلا يفرق الا بمرافعة كسباني في نكاح الكافر **(قوله قبل القبض)** اما بعده فليس لها الا ما قبضته ولو كان غير معين وقت العقد نهر **(قوله فلها ذلك)** هذا قول الامام وقال الثاني لها مهر المثل في المين وغيره وقال الثالث لها القيمة فيهما نهر **(قوله وتسبب الخنزير)**

(نكح ذمي) او مستأمن
(ذمية او حربي حربية ثمة)
بيمة او بلا مهر بأن سكتنا
عنه او نفياء و) الحال ان
(ذا جائز عندهم فوطئت
او طلقت قبله او مات عنها
فلا مهر لها) ولو اسلمها
او ترفعها النيا لانا امرنا
بتركهم وما يدينون (وتثبت)
بقية (احكام النكاح في
حقهم كالمسلمين من
وجوب النفقة في النكاح
ووقوع الطلاق ونحوها)
كعدة ونسب وخيار بلوغ
وتوارث بنكاح صحصح
وحرمة مطقة نلانا
ونكاح محارم (وان نكحها
بخمر او خنزير غين) اي
مشاراليه (ثم اسلمها واسلم
احدها قبل القبض فلها
ذلك) فتخلل الخمر
وتسبب الخنزير

في الفتح قال الرحمن والاولى فقتل الخنزير **(قوله ولو طلقها الخ)** قال في الفتح ولو طلقها قبل الدخول ففي المعين لها نصفه عند ان خيفه وفي غير المعين في الحر لها نصف القيمة وفي الخنزير المتعة وعند محمد لها نصف القيمة بكل حال لانه اوجب القيمة فتتصف وعند ان يوسف وهو الموجب لمهر المثل لها المتعة لان مهر المثل لا يتصف اهـ **(قوله اذا خذ قيمة القيمي الخ)** بيانه ان اخذ المثل في المثل او القيمة في القيمي بمنزلة اخذ العين والحر مثلي فأخذ قيمته ليس كأخذ عينه بخلاف القيمة في القيمي كالخنزير فلذا اوجبنا فيه مهر المثل وورد ما لو شري ذمي من ذمي دارا بخنزير فان اشفيها المسلم اخذها بقيمة الخنزير وأوجب بأن قيمة الخنزير كمينه لو كانت بدلا عنه كمسئلة النكاح والقيمة في الشفعة بدل عن الدار لاعتن الخنزير وانما صير اليها للتقدير بها لا غير واعترض بأن القيمة في النكاح ايضا بدل عن الغير وهو البضع والمصير اليها للتقدير والجواب ما قلوا من انه لو اتاها بقيمة الخنزير قبل الاسلام اجبرت على القبول لان القيمة لها حكم العين فكانت من موجبات تلك التسمية وبالا سلام تعذر اخذ القيمة فأوجبنا ما ليس من موجباتها وهو مهر المثل فهذا يدل على ان قيمة الخنزير بدل عنه في النكاح بمنزلة عينه ولذا اجبرت المرأة على قبولها قبل الاسلام لابعده بخلاف مسألة الدار ولو سلم عدم الفرق فقد يجاب بما مر آخر الزكاة في باب العاشر من ان جواز الاخذ بالقيمة في الدار لضرورة حق الشفيع والضرورة هنا لا يمكن ان يجاب مهر المثل **(قوله الوطء في دار الاسلام)** اي اذا كان بغير ملك اليمين واحترز عن الوطء في دار الحرب فانه لاحد فيه واما المهر فلم أره **(قوله الا في مستلئين)** كذا في الاشياء من النكاح وفيها من احكام غيبوبة الحشفة ان المستثنى ثمان مسائل فزاد على ما هنا الذمية اذا نكحت بغير مهر ثم اسلموا وكانوا يدينون ان لامهر فلا مهر والسيد اذا زوج امته من عبده فالاصح ان لامهر والعبد اذا وطئ سيده بشبهة فلا مهر اخذنا من قوالهم فيما قبلها ان المولى لا يستوجب على عبده ديناً وكذا لو وطئ حرية او وطئ الجارية الموقوفة عليه او وطئ المرهونة بأذن الراهن طائنا الحل قال ينفى ان لامهر في الثلاثة الاخيرة ولم أره الآن اهـ ونقل ح عن حدود البحر في نوع ما لاحد فيه لشبهة الحل ان من هذا النوع وطء الميعة فاسداً قبل القبض لاحد فيه لبقاء الملك او بعده لان له حق الفسخ فله حق الملك فيها وكذا الميعة بشرط الخيار للبائع لبقاء ملكه او للمشتري لانها لم تخرج عن ملكه بالكلية اهـ قال ح وحل لامهر في هذه الاربعة اطلاق الشارح يشعر بذلك فليراجع قات اما الاولى فدخلة في مسألة بيع الامة قبل التسليم فلا مهر ومثلها الميعة بخيار للبائع لان وطأها يكون فسخا لبيع اما الميعة فاسداً بعد القبض فينبى لزوم المهر لو وقع الوطء في ملك غيره وكذا الميعة بخيار للمشتري ان امضى البيع فانهم **(قوله صبي نكح الخ)** في الحائية المراهق اذا تزوج بلا اذن وليه امرأه ودخل بها فرده أبوه نكاحها قالوا لا يجب على الصبي حد ولا عقراً ما الحد فلمكان الصبا واما العقر فلانها انما زوجت نفسها منه مع علمها ان نكاحه لا ينفذ فقد رويت بطلان حقها اهـ وكذا لو زنى بتيب وهي نائمة فلاحد عليه ولا عقراً ويكر بالغة دعت الى نفسها وأزال عذرتها وعليه المهر لو مكرهه او صغيرة او أمة ولو بأمرها لعدم صحة أمر الصغيرة في اسقاط حقها وأمر الامة في اسقاط حق المولى

ولو طلقها قبل الدخول
فلها نصفه (و) اهـ (في غير
عين قيمة الحر ومهر المثل
في الخنزير) اذا أخذ قيمة
القيمي كأخذ عينه
«(فروع)» الوطء في دار
الاسلام لا يخلو عن حد او
مهر الا في مستلئين صبي
نكح بلا اذن وطأه

ولامهر عليه باقراره بالزنا اه هندية ماخصا **(قوله وبائع امته)** اى اذا وطئها قبل التسليم الى المشتري لاحد عليه ولا مهر لانه من شبهة الخلل لكونها في ضمانه ويده اذ لو هلكت عادت الى ملكة والحراج بالضمان فلو وجب عليه المهر استحقه **(قوله ويسقط)** اى عن المشتري ويثبت له الحبار كالموالتف جزأمنها ولو ألجأة **(قوله والا فلا)** اى وان لم تكن بكارة فلا يسقط شئ ولا خيار له ايضا وروى عن الامام ان له الخيار ولو ألجأة **(قوله تدافعت جارية الخ)** تقدم الكلام عليها اول الباب **(قوله لاني الصغيرة المطالبة بالمهر)** ولو كان الزوج لا يستمتع بها كفى الهندية عن التحنيس والصغيرة غير قيد ففي الهندية للاب والجد والقاضي قبض صدق البكر صغيرة كانت او كبيرة الا اذا انتهت وهى بالغة صح التنيى وليس لغيرهم ذلك والوصى تلك ذلك على الصغيرة والثيب البالغة حق القبض لها دون غيرها اه وشمل قوله وليس لغيرهم الام فليس لها القبض الا اذا كانت وصية وحيث قد قطاب الام اذا بلغت دون الزوج كما افاده في الهندية ط قالت اى تطالب الام اذا ثبت القبض بغير اقرار الام لما في البرازية وغيرها ادركت وطلبت المهر من الزوج فادعى الزوج انه دفعه الى الاب في صغرها واقرب الاب به لا يصح اقراره عليها لانه لا يملك القبض في هذه الحالة فلا يملك الاقرار به وتأخذ من الزوج ولا يرجع على الاب لانه اقر بقبض الاب في وقت له ولاية قبضه الا اذا كان قل عند الاخذ ابرأتك من مهرها ثم انكرت البنت له الرجوع هنا على الاب اه وفيها قبض الولي المهر ثم ادعى الرد على الزوج لا يصدق اذا كانت بكرا لانه على القبض لا الرد ولو لم يبا يصدق لانه امين ادعى رد الامانة اه وفيها قبض الاب مهرها وهى بالغة أولا وجهها او قبض مكان المهر عينا ليس لها ان لا تحجز لان ولاية قبض المهر الى الآباء وكذا التصرف فيه اه لكن في الهندية لو قبض بمهر البالغة صيغة فلم ترض ان جرى التعارف بذلك جزله والا فلا ولو بكرا وتما مسائل قبض المهر في البحر والنهر اول باب الاولياء **(قوله قال البرازي الخ)** عبارة ولا يخبر الاب على دفع الصغيرة الى الزوج ولكن يخبر الزوج على ابقاء المعجل فنزح الزوج انها تحصل الرجال وانكر الاب فاقاضي يريها النساء ولا يعتبر السن اه قالت بل في التار خاتمة البالغة اذا كانت لا تتحمل لا يؤمر بدفعها الى الزوج **(قوله المهر مهر السر الخ)** المسئلة على وجهين الاول تواضعا في السر على مهر ثم تعاقدا في العلانية بأكثر والجنس واحد فان اتفقا على المواضعة فالمهر مهر السر والا فلمسى في القدام يبرهن الزوج على ان الزيادة سمعة وان اختلف الجنس فان لم يتفقا على المواضعة فالمهر هو المسعى في العقد وان اتفقا عليها انعقد بمهر المثل وان تواضعا في السر على ان المهر دنائير ثم تعاقدا في العلانية على ان لامهر لها فالمهر مافى السر من الدنانير لانه لم يوجد ما يوجب الاعراض عنها وان تعاقدا على ان لا تكون الدنانير مهرها لها او سكتا في العلانية عن المهر انعقد بمهر المثل * الوجه الثاني ان يتعاقدا في السر على مهر ثم أقررا في العلانية بأكثر فان اتفقا او شهد ان الزيادة سمعة فلهن ما ذكر عند العقد في السر وان لم يشهد فعندها المهر هو الاول وعنده هو الثاني ويكون جميعه زيادة على الاول لو من خلاف جنسه والا فالزيادة بقدر ما زاد على الاول اه ماخصا من الذخيرة والحاصل في الوجه الاول ان العقد انما جرى في العلانية فقط وفي الوجه الثاني بالعكس او جرى مرتين مرة في السر

مطلب

لاني الصغيرة المطالبة بالمهر

وبائع امته قبل تسليم ويستقط من الخن ما قابل البكارة والا فلا * تدافعت جارية مع اخرى فازالت بكارتها لزمها مهر المثل * لاني الصغيرة المطالبة بالمهر وللزوج المطالبة بتسليمها ان تحملت الرجل قال البرازي ولا يعتبر السن فلو تسلمها فهربت لم يلزمه طلبها * خدع امرأة واخذها حبس الى أن يأتي بها او يعلم موتها المهر مهر السر وقيل العلانية

مطلب

في مهر السر ومهر العلانية

ومرة في العلانية كما قدمناه مبسوط عن الفتح عند قول المصنف وما فرض بعد العقد ازيد لا يتصرف فيه نوع مخالفة لما هنا يمكن دفعها بامعان النظر **(قوله المؤجل الى الطلاق)** احتراز عن المهر المؤجل الى المدة معلومة فانه يبقى الى اجله بعد الطلاق وقوله يتعجل بالرجعي اي مطلقا الى انقضاء العدة كاهو قول عامة المشايخ وعلى الاول لا يتأجل لوراجعها وليس الرجعي بقيد بل البائن مثله بالاولى وقد منّا تمام الكلام على ذلك عند قوله ولها منعه من الوطء **الح (قوله)** ولو وهبته المهر الح) اي لو قال لمطلقته لا تزوجك حتى تهينى مالك على من مهرك ففعلت على ان تزوجها فأبى فالمهر عليه تزوج ام لا بزانية وقوله فأبى اي قال لا تزوجك فيكون ردا للهبة فلذا بقي المهر عليه وان تزوجها بعد الالباء **(قوله)** ولو وهبته لاحد) اي غير الزوج لان هبة الدين لمن عليه الدين تصح مطلقا اما هبته لغيره فلا تصح ما لم يسلمه على قبضه فيصير كأنه وهبه حين قبضه ولا يصح الا قبضه كما في جامع الفصولين **(قوله)** لم تصح) اي الهبة **(قوله)** وهذه حيلة الح) اذ انما غير قاصرة على المهر وفيها بعد لاشتراط رضا المديون بالحوالة فاذا كان طالبا للهبة لا يرضى بالحوالة الا ان يصور فيمن يجهل ان الحوالة تمنع من صحة الهبة واجاب الشارح في مسائل شتى آخر الكتاب بأنه يمكن الحال من مطالبة المديون برفعه الى من لا يشترط قبوله اي كالكي المذهب تأمل ومن الحيل شراء شيء مانوف من زوجها بالمهر قبل الهبة اي ثم ترده بعدها بخيار رؤية او يصلحها انسان عن المهر بشئ ملفوف قبل الهبة كما في البحر عن الفتية والاخيرة احسن والله تعالى اعلم

باب نكاح الرقيق

لمافرغ من نكاح من له اهلية النكاح من المسلمين شرع في بيان من ليس له ذلك وهو الرقيق وقدمه على الكافر لان الاسلام غالب فيهم نهر **(قوله)** هو المملوك) في الصحاح الرقيق المملوك يطلق على الواحد والجمع قال في البحر والمراد هنا المملوك من الآدمي لانهم قالوا ان الكافر اذا اسر في دار الحرب فهو رقيق لا مملوك واذا اخرج فهو مملوك ايضا فعلى هذا فكل مملوك من الآدمي رقيق لا عكسه اه وعليه فالمراد بالرقيق هنا الرقيق المحرز بدارنا فالامة اذا اسرت ولم تخرج الى دارنا لوتزوجت لا يتوقف نكاحها بل يبطل لانه لا يميز له وقت وقوعه كافي النهر بخنا قلت قد يقال ان له مجيزا وهو الامام لان له بيعها قبل الاخراج وبعده فتأمل **(قوله)** كلا او بعضا) سئل البعض والمملوك ملكا ناقضا كالمكاتب ومن وجد له سبب الحرية كالمدر وام الولد **(قوله)** والقن المملوك كلا) اخرج البعض لكن دخل فيه المكاتب والمدر وام الولد لدخولهم في المملوك وفي المغرب القن من العبيد من ملك هو وابواه وكذلك الاثنان والجمع والمؤنث وامامة قبة فلم يسمعوه وعن ابن الاعرابي عبد قن خالص العبودية وعليه قول الفقهاء لانهم يمتنعون به خلاف المدر والمكاتب اه فالتناسب ما في الرحم من ان القن المملوك ملكا تاما لم يمتنع له سبب الحرية قال ح ثم اعلم ان كلا من الرق والملك كامل ناقص ففي القن كماله وفي معتق البعض ناقصان وفي المكاتب كمال الرق وفي المدر وام الولد كمال الملك **(قوله)** توقف نكاح قن) اطاق في نكاحه فشمعل ما اذا تزوج بنفسه او وزجه غيره وقيد بالنكاح لان التسرى حرام مطلقا قال في الفتح **(فرع)** * مهم للتجار رم ما يدفع لبعده جارية ليسرى بها

المؤجل الى الطلاق يتعجل بالرجعي ولا يتأجل بل يراجعها ولو وهبته المهر على ان تزوجها فأبى فالمهر باق نكحها او لا ولو وهبته لاحد ووكلته بقبضه صح ولو احوالت به انسانا ثم وهبته للزوج لم تصح وهذا حيلة من يريد ان يهب ولا تصح

باب نكاح الرقيق

هو المملوك كلا او بعضا والقن المملوك كلا (توقف نكاح قن

ولا يجوز للعبد اذن له مولاه او لا لان حل الوطء لا يثبت شرعا بالامك الخمين او عقد النكاح
 وليس للعبد ملك يمين فانحصر حل وطئه في عقد النكاح اه بحر **(قوله وامة)** قد علمت ان القرن
 يشمل الذكر والاثنى **(قوله ومكاتب)** لان الكتابة اوجبت فك الحجر في حق الاكتماب
 ومنه تزويجه امته اذ به يحصل المهر والنفقة للمولى بخلاف تزويج نفسه وعبده ودخل في المكاتب
 معق البض لا يجوز نكاحه عنده وعندهما يجوز لانه حر مديون "د في البحر **(قوله وامة ولد)**
 وفي حكمها ابنها من غير مولاها كذا في زوج امه ولد من غيره فجاءت بولد من زوجها
 واما ولدها من مولاها فحر وتماه في البحر **(قوله فان اجاز نفذ الخ)** ان كان كل من الاجازة
 او الراد قبل الدخول فالامر ظاهر وان كان بعده ففي الرد يطالب العبد بعد العتق كذا ذكره
 بقوله فيطالب الخ وفي الاجازة قال في البحر عن المحيط وغيره القياس ان يجب مهران مهر
 بالدخول ومهر بالاجازة كافي النكاح الفاسد اذا جدد صحيفا وفي الاستحسان لا يلزمه الا
 المسمى لان مهر المثل لو وجب لوجب باعتبار العقد وحينئذ فيجب بعقد واحد مهران وانه
 يمتنع اه ثم الاجازة تكون صريحا ودلالة وضرورة كسبائي وفيه رمز الى ان سكوته بعد
 العلم ليس باجازة كافي القهستاني عن القنية **(قوله فلامهر)** تفريع على قوله بطل ح اى لامهر
 على العبد والامهر للامة **(قوله فيطالب)** جواب شرط مقدر اى فان دخل فيطالب فافهم
(قوله من له ولاية تزويج الامة) اى وان لم يكن مالكا لها بحر وشمل الوارث والمشتري
 فلو مات المولى او اباه فأجاز سيده الوارث او المشتري يجوز والا فلا كما اشير اليه في العمادية
 قهستاني وشمل الشريكين فلو تزوج احدها الامة ودخل الزوج فارد الآخر فله نصف
 مهر المثل وللمزوج الاقل من نصفه ومن نصف المسمى بحر **(قوله كآب)** اى اى اليتيم
 فانه تزويج امته وكذا جده وكذا وصيه والقاضى ح لانه من باب الاكتماب فتح **(قوله ومكاتب)**
 لانه كما تقدم يجوز له تزويج امته لكونه من الاكتماب لا عبده ط وخرج العبد
 المأذون فلا يملك تزويج الامة ايضا بحر ومثله الصبي المأذون درر **(قوله ومفاوض)** فانه
 يزوج امة المفاوضة لا عبدها ح عن القهستاني بخلاف شريك العنان فلا يملك تزويج الامة
 كامر وكذا المضارب كافي البحر **(قوله ومتول)** ذكره في النهر بخا حيث قال ولم ار حكم
 نكاح رقيق بيت المال والرقيق في الغنيمة المحرزة بدارنا قبل القسمة والوقف اذا كان باذن
 الامام والمتولى ويبنى ان يصح في الامة دون العبد كالوصى ثم رأيت في البرازية لا يملك
 تزويج العبد الا من يملك اعتاقه اه اى فانه يدل على انه لا يصح في العبد واما في الامة فينبى
 الجواز تخريجا على الوصى كقوله ولعل الشارح اقتصر على المتولى ولم يذكر الامام لان احكام
 الوصى والمتولى مستقيمان من واد واحد لكن الامام في مال بيت المال ملحق بالوصى ايضا حتى
 انه لا يملك بيع عقار بيت المال الا فيما يملكه الوصى وله بيع عبد الغنيمة قبل الاحراز وبعده
 فينبى ان يملك تزويج الامة اذ ارأى المصلحة تأمل **(قوله واما العبد الخ)** يستثنى من ذلك
 ما لو تزوج الاب جارية ابنه من عبد ابنه فانه يجوز عند ابي يوسف بخلاف الوصى لكن
 في المبسوط انه لا يجوز في ظاهرها الرواية فلا استثناء بحر **(قوله وغيره)** اى من مدبر ومكاتب
(قوله لوجود سبب الوجوب منه) اى من القرن وغيره فان العقد سبب لوجوب المهر والنفقة

وامة ومكاتب ومدبروام
 ولد على اجازة المولى فان
 اجاز نفذ وان رد بطل
 فلا مهر مالم يدخل فيطالب
 بمهر المثل بعد عتقه ثم
 المراد بالمولى من له ولاية
 تزويج الامة كآب وجد
 وقاض ووصى ومكاتب
 ومفاوض ومتول واما
 العبد فلا يملك تزويجه
 الا من يملك اعتاقه درر
 فان نكحوا بالاذن فالمر
 والنفقة عليهم اى على
 القرن وغيره لوجود سبب
 الوجوب منه

وقد وجد من اهلهم انتفاء المانع وهو حق المولى لاذنه بالعقد **(قوله)** ويسقطان بموته (قيد سقوط المهر في البحر عند قول الكثر ولو زوج عبدا مأذونا بما اذالم يترك كسبا وفي كلام الشارح اشارة اليه اما النفقة ولو مقضية فتسقط عن الحر بموته فالعبد بالاولى **(قوله)** وببيع قن) اي باعه سيده لانه دين تعلق في رقبته وقد ظهر في حق المولى باذنه فيؤمر ببيعه فان امتنع باعه القاضي بخضرته الا اذا رضى ان يؤدى قدر ثمنه كذا في المحيط نهر واشترط حضرة المولى لاحتمال ان يفديه وقد ذكر في المأذون المديون ان للغراء استسعاء ايضا قال في البحر من النفقة ومفاده ان زوجته لو اختارت استسعاء لنفقة كل يوم ان يكون لها ذلك ايضا اه قلت وكذا للمهر **(قوله)** كدبر) ادخلت الكاف المكاتب ومعنى البعض وابن ام الولد كما في البحر **(قوله)** بل يسي) لانه لا يقبل البيع فيؤدى من كسبه لامن نفسه فلو يحجز المكاتب صار المهر ديناً في رقبته فيباع فيه الا اذا ادى المهر مولاه واستخلصه كافي القن وقياسه ان المدبر لو عاد الى الرق بحكم شافعي ببيعه ان يصير المهر في رقبته بحر **(قوله)** ولومات مولاه (الح) في القنية زوج مدبره امرأة ثم مات المولى فالمرء في رقبته العبد يؤخذ به اذا عتقها وفيه نظر لان حكمه السعاية قبل العتق لا التأخر الى ما بعد العتق بحر قال في النهر هذا مدفوع بأن ما في القنية فيه افادة حكم سكتوا عنه هو ان المدبر اذا لزمته السعاية في حياة المولى مات المولى هل يؤخذ بالمهر بعد العتق قال نعم وهو ظاهر في انه يؤاخذ به جملة واحدة حيث قدر عليه ويبطل حكم السعاية اه اقول حاصل الجواب ان المدبر يسي في حياة مولاه في المهر اما بعد موت مولاه فانه يسي اولاً في ثلثي قيمته لتخليص رقبته من الرق وبصير المهر في رقبته يؤدى بعد عتقه كدين الاحرار لا بطريق السعاية فان وجد معه جملة اخذ منه والاعومل معاملة المديون المعسر ولما كان فهم ذلك من عبارة القنية فيه خفاء عزنا ذلك اليها والى النهر فافهم **(قوله)** ان تجددت) يعنى ان لزمه نفقة فيبيع فيها فلم يف ثمنه بما عليه من النفقة ببق الفضل في ذمته فيطالب به بعد العتق ولا يتعاقب برقبته فلا يباع فيه عند السيد الثاني ثم ان تجددت عليه نفقة عند السيد الثاني يبيع فيها ويفعل بالفضل كما مرح ووجهه ما في البحر عن المبسوط ان النفقة تجدد وجوبها بمضي الزمان وذلك في حكم دين حادث اه اي ان ما تجدد وجوبه عند السيد الثاني في حكم دين حادث فيباع فيه بخلاف ما تجدد عليه وبيع فيه اولاً فانه لا يباع فيه ثانياً لاستيفاء باقيه لانه في حكم دين واحد خلافاً لما في نفقات صدر الشريعة حيث يفهم منه انه يباع في الباقي أيضاً كاسيأتى بيانه هناك ان شاء الله تعالى ثم الظاهر ان هذا مفروض فيما اذا كانت النفقة مفروضة بالتراضى او بقضاء القاضي لانها بدون ذلك تسقط بمضي المدة كما ذكره في النفقات ثم رأيت في نفقات البحر صور المسئلة بما اذا فرض القاضي لها نفقة شهر مثلاً وعجز عن ادائها باعه القاضي ان لم يفده المولى وافاد انه انما يباع فيما يعجز عن ادائه لانه نفقة كل يوم مثلاً للاضرار بالمولى ولا لاجتناع قدر قيمته للاضرار بها وبني ان لا يصح فرضها بتراضيهما لحجر العبد عن التصرف ولاتهامه بقصد الزيادة لاضرار المولى ولذا فرض المسئلة في البحر فيما اذا فرضها القاضي تأمل **(قوله)** وفي المهر مرة) فيه انه لو لزمه مهر آخر عند السيد الثاني كما اذا طلقها ثم تزوجها يبيع ثانياً فلا فرق بين المهر

(ويسقطان بموته) لفوات محل الاستيفاء (وبيع قن فيهما لا) يباع (غيره) كدبر بل يسي ولومات مولاه لزمه جملة ان قدر نهر وقية (لكنه يباع في النفقة مراراً) ان تجددت (وفي المهر مرة) ويطلب بالباقي بعد عتقه

والنفقة باعتبار ان النفقة تتجدد عند السيد الثاني ولا بد بخلاف المهر ح عن شيخه السيد
 واجاب ط بأن النفقة التي حدثت عند الثاني سببها متحقق عند الاول ففكر بيعه في شيء
 واحد بخلاف بيعه في مهر ثان حدث عند الثاني فان هذا مسبب عن عدم مستقل حتى توقف
 على اذنه اه قلت وحاصله ان النفقة المتجددة عند الثاني وان كانت في حكم دين حادث ولذا
 بيع فيها ثانيا الا أنها لما كان سببها متجدا وهو العقد الاول لم تكن ديناً حادثاً من كل وجه أما
 المهر الثاني فهو دين حادث من كل وجه وجوبه بسبب جديد وانت خير بأن هذا جواب
 اقاعى ثم اعلم ان دين المهر والنفقة عيب في العبد فله المشتري الخيار ان لم يرض به «(تبيه)» قال في
 البحر على في انعراج لعدم تكرار بيعه في المهر بأنه بيع في جميع المهر فيفيد انه لو بيع في
 مهرها المعجل ثم حل الاجل ببيع مرة اخرى لانه انما بيع في بعضه اه اقول فيه نظراً لانه
 مخالف لما نقله قبله عن المبسوط من انه ليس شيء من ديون العبد مبيعاً فيه مرة بعد اخرى الا
 النفقة لانه يتجدد وجوبها بمضي الزمان الخ ولا يخفى ان المهر المؤجل كان واجبا قبل حلول
 الاجل وانما تأخرت المطالبة الى حلوله فلم يتجدد الوجوب عند المشتري حتى يباع ثانيا عنده
 ولا يلزم انه لو كان المهر الفامثلاً بقيمة العبد مائة فيبيع بمائة ان يباع ثانيا وهكذا لانه
 في كل مرة لم يبيع في كل المهر وهو خلاف ما صرحوا به ومراد المعراج بقوله بيع في جميع المهر
 أنه انما يبيع لاجل جميع المهر اى لاجل ما كان جميعه واجبا وقت البيع بخلاف النفقة الحادثة
 عند الثاني فانه لم يبيع فيها عند الاول فيباع فيها ثانيا عند الثاني فالمراد بيان الفرق بين المهر
 والنفقة كما صرح به في البحر من النفقات فراجعها فافهم **(قوله)** الا اذا باعها منها فان ما عليها
 من مقدار ثمنه يلتقي قصاصا بقدره مما لها وبالباقى يسقط لان السيد لا يستوجب ديناً على عبده
 ح **(قوله)** ولو زوج امولى امته الخ حاصله تقييد المسئلة الاولى التي يباع فيها القن بما اذا
 لم تكن الامه امة مولى العبد فهذا كالاستثناء مما قبله ثم استثنى من هذا الاستثناء ما اذا كانت
 امة المولى مأذونة مديونة فانه يباع لها ايضا واطلق هنا الامه والعبد فشمل ما اذا كانا
 قنين او مدينين او كانت ام ولد او كان ابن ام ولد **(قوله)** لا يجب المهر لاستلزامه الوجوب
 لنفسه على نفسه وهو لا يعقل وهذا بناء على ان مهر الامه يثبت للسيد ابتداء في غير المأذونة
 والمكتوبة ومعتقة البعض كفي النهر ح وفي استثناء المأذونة كلاماً يأتي قريباً **(قوله)** بل يسقط
 اى بل يجب على السيد ثم يسقط بناء على ان مهر الامه يثبت لها اولاً ثم ينتقل للسيد كافي النهر
 عن الفتح ح وفائدة وجوبه لها أنه لو كان عليها دين يستوفى منه ويقضى دينها قالوا والاول
 اظهر كذا في شرح الجامع الكبير يرى على الاشباه وايداه ايضا في الدرر وهذا مؤيداً لتصحيح
 الولوالجي قال في البحر ولم ار من ذكر ايهذا الاختلاف ثمرة ويمكن ان يقال انها تظهر فيها الزوج
 الاب امة الصغير من عبده فعلى الثاني يصح وهو قول ابى يوسف وعلى الاول لا يصح التزويج
 وهو قولهما وبه جزم في الولوالجية معاً لانه نكاح للامة بغير مهر لعدم وجوبه على العبد
 في كسبه للحال اه واعترضه الرحبي بأنه لا استحالة في وجوب المال للصغير على ابيه بخلاف
 ما لو زوجها من امة نفسه قلت وكأنه فهم ان الضمير في قوله من عبده للاب مع انه للصغير
 كما صرح به في الظهيرية هذا وجعل العلامة المقدسي ثمرة الخلاف قضاء دينها منه وعدمه

الا اذا باعها منها خاتية (ولو
 زوج) المولى (امته من
 عبده لا يجب المهر) في
 الاصح ولو الحلية وقال
 البرازي بل يسقط

وقال ويرتجح القول بالوجوب ولهذا صححنا ابن امير حاج (**قوله** ومحل الخلاف الخ) ذكره في النهر بحثا بقوله وينبغي ان يكون محل الخلاف ما اذا لم تكن الامة مأذونة مديونة فان كانت بيع ايضا ويدل عليه ما في الفتح مهر الامة يثبت لها ثم ينتقل الى المولى حتى لو كان عليها دين قضى من المهر اه قالت انت خير ان قول الفتح يثبت لها الخ هو احد القولين فكيف يعمل به دليلا لعدم الخلاف فان المتبادر من عباراتهم ان قضاء دينها منه مبنى على القول بأنه يثبت لها او لا ما على القول بأنه يثبت للسيد ابتداء فلا قضاء ولهذا جعله العلامة المقدسي ثمرة الخلاف كما مر فتأمل (**قوله** لانه يثبت لها) اي لان المهر يثبت للامة مأذونة أو غيرها ثم ينتقل للمولى ان لم يكن عليها دين والا فلا ينتقل اليه فالضمير راجع للامة المذكورة لا بقيد كونها مأذونة فهو استدلال بالاعم على الاخص فافهم (**قوله** فلمهر رقبته) وقيل في ثمنه والاوّل الصحيح كافى الثمن ولو اعقته كان عليه الاقل من المهر والثقة كافى التنف قيسناني (**قوله** يدور معه الخ) اي يباع فيه وان تداولته الايدي مرارا (**قوله** كدين الاستهلاك) اي كالواستهلاك مال انسان عند سيده (**قوله** لكن للمرأة فسخ البيع) ذكره في البحر بحثا ونقله المصنف في المنع عن جواهر الفتاوى حيث قال رجل زوج غلامه ثم اراد ان يبيعه بدون رضا المرأة ان لم يكن للمرأة على العبد مهر فلمولى يبيعه وان كان فلا الا برضاها وهذا كما قلنا في العبد المأذون المدينون اذا باعه بدون رضا الغرماء فلواراد الغريم الفسخ فله ان يفسخ البيع كذلك هنا اذا كان عليه المهر لان المهر دين اه ما لو كان المولى قضاء عنه فلا فسخ اصلا (**قوله** طاقها راجعة) مثله اوقع عليها الطلاق او طلقها فطائفة تقع عليها بجر (**قوله** اجازة) لان الطلاق الرجعي لا يكون الا بعد التكااح الصحيح فكان الامر به اجازة قضاء بخلاف البائن لانه يحتمل المتاركة كما في النكاح الفاسد والموقوف ويحتمل الاجازة فحمل على الادنى و اشار الى ان الاجازة تثبت بالدلالة كما ثبت بالصريح وبالضرورة فالصريح كرضيت واجزت وأذنت ونحوه والدلالة تكون بالقول كقول المولى بعد بلوغه الخبر حسن أو صواب أو لا بأس به وبفعل يدل عليها كسوق المهر او شيء منه الى المرأة والضرورة نحو عتق العبد والامة فالاعتاق اجازة وتامة في البحر ولو اذن له السيد ما تزوج لا يكون اجازة فان اجاز العبد ماصنع جائز استحسانا كالفضولي اذا وكل فأجاز ماصنعه قبل الوكالة وكالعبد اذا زوجه فضولي فأذن له مولاه في التزوج فأجاز ماصنعه الفضولي كذا في الفتح * اقول ولعل وجهه ان العقد اذا وقع موقوفا على الاجازة فحصل الاذن بعده ملك استثناف العقد فيملك اجازة الموقوف بالاوّل لكن علمت ان من الاجازة الصريحة لفظ اذنت فيناقض ما ذكر من ان الاذن بعد التزوج لا يكون اجازة واجاب في البحر بمحل الاول على ما اذا علم بالتكاح فقال اذنت والثاني على ما اذا لم يعلم وبه جزم في النهر قلت يظهر مما ذكرنا الفرق بين الاذن والاجازة فالاذن لما سبقه والاجازة لما وقع ويظهر منه ايضا ان الاذن يكون بمعنى الاجازة اذا كان لامر وقع وعلم به الاذن وعلى هذا فقول البحر وغيره الاجازة تثبت بالدلالة والصريح الخ انسب من قول الزبائي الاذن يثبت الخ وعلم ان المصنف لو قال اذن يدل قوله اجازة اصح ايضا لان الامر بالطلاق يكون بعد العلم والاذن بعد العلم اجازة فقول النهر ولم يقل اذن لانه لو كان

وَحَلَّ الْخُلَافَ إِذَا لَمْ يَكُن
الْإِمَامَةُ مَأْذُونَةً مَدْيُونَةً
كَانَتْ سَبْعَ إِيْضًا لِأَنَّهُ بَيَّتَ
أَهْلًا ثُمَّ يَنْتَقِلُ لِلْمَوْلَى نَهْرَ
(قَوْلُو بَاعَ سَيِّدَهُ بَعْدَ مَا زَوْجَهُ
أَمْرًا قَوْلًا فَهِيَ بِرَقَبَتِهِ دَيْرُ مَعَهُ
أَيْ خَادِمًا وَكَدِينٍ الْإِسْتِهْلَاكِ)
لَكِنْ لِلْمَرْأَةِ فَسْخُ الْبَيْعِ
لَوْ الْمَهْرُ عَلَيْهِ لَا نَدِينَ فَكَانَتْ
كَأَنَّ مَاءَ مَنِيٍّ (وَقَوْلُهُ لِعَبْدِهِ
طَلَّقَهَا رَجْعَةً أَجَازَةً)

مطابق

في الفرق بين الاذن
والاحازة

لاحتاج الى الاجازة فيه نظر فتدبر (قوله للسكاح الموقوف) يستفاد من قوله الموقوف انه عقد فضولي فنجري فيه احكام الفضولي من جهة فسخ العبد والمرأة قبل اجازة المولى وتماه في النهر (قوله لانه) اى قول المولى طلقها او فارقتها لانه يستعمل للمتاركة اى فيكون ردا ويحتمل الاجازة فحمل على الرد لانه ادنى لان الدفع اسهل من الرفع اولاه البق بحال العبد المتمرد على مولاة فكانت الحقيقة متروكة بدلالة الحال بحر عن العناية وعلى الثانى يبنى لوزوجه فضولى فقال المولى للعبد طلقها انه يكون اجازة اذ لا تمر دمه في هذه الحالة نهر قلت التعليل الاول يشمل هذه الصورة فلا يكون اجازة (قوله حتى لو أجازها الخ) فربيع على ما فهم من المقام من ان ذلك رد قال في البحر وقد علم بما قررناه ان قوله طلقها او فارقتها وان لم يكن اجازة فهو رد فيفسخ به نكاح العبد حتى لا تلحقه الاجازة بعده (قوله بخلاف الفضولى) اى اذا قال له الزوج طلقها يكون اجازة لانه لا يملك التطلق بالاجازة فيملك الامر به بخلاف المولى وهذا مختار صاحب المحيط وفي الفتح انه الاوجه ومختار الصدر الشهيد ونجم الدين النسفى انه ليس باجازة فلا فرق بينهما وعلى هذا الاختلاف اذا طلقها الزوج وفي جامع النصولين ان هذا الاختلاف في الطلقة لواحدة اما لو طلقها ثلاثا فهي اجازة اتفاقا وعليه فينبى ان يحرم عليه لو طلقها ثلاثا لانه يصير كأنه أجاز اولان لم يطلق اه وبه صرح الزيلعى بحر (قوله واذنه لعبد الخ) أطلقه فشمع ما اذا اذن له في نكاح حرة أو أمة معينة والا فافى الهداية من التقييد بالامة والمينة اتفاقا بحر (قوله بعد اذنه) متعلق بنكاحها وقيد به ثلاثتهم ان قوله واذنه لعبد يدخل فيه الاذن بعد السكاح لان الاذن ما يكون قبل الوقوع على ما مر بيانه فانهم (قوله فوطئها) قيد به لان المهر لا يلزم في الفاسد الا به ط (قوله خلافا لهما) فندها الاذن لا يتناول الا الصحيح فلا يطالب بالمهر في الفاسد الا بعد العلق (قوله بتقديده) اى ويصدق قضاء وديانة قال في النهر واعلم انه يبنى ان يقيد الخلاف بما اذا لم يتناول المولى الصحيح فقط فان نواه بتقديده أخذنا من قولهم لو حلف انه ما تزوج في الماضي يتناول بمينه الفاسد ايضا قال في التلخيص ولونوى الصحيح صدق ديانة وقضاء وان كان فيه تخفف رعاية لجانب الحقيقة اه نهر (قوله كالوئص عليه) اى فانه بتقديده اتفاقا ايضا كما بحثه في البحر اخذنا مما بعده (قوله صح) اى فاذا دخل بها يلزم منه المهر في قولهم جميعا بحر عن البدائع (قوله صح الصحيح ايضا) اتفاقا وهذا ما بحثه في النهر على خلاف ما بحثه في البحر من انه لا يصح اتفاقا واذا تأملت كلام كل منهما يظهر لك ارجحية ما في البحر كما أوضحته فيما علقت عليه وبأنى قريب بعض ذلك (قوله ولو نكحها ثانيا) اى بعد الفاسد وهذا عطف على قوله فباع الخ فهو ايضا من ثمرة الخلاف لأنه اذا انتظم الفاسد عنده ينتهى به الاذن واذا لم ينتظمه لا ينتهى به عندها فله ان يتزوج صحيحا بعده بها وبغيرها (قوله لانتهاء الاذن بمرة) ومثل الاذن الامر بالتزوج كما لو قال له تزوج فانه لا يتزوج الامرة واحدة لان الامر لا يقتضى التكرار وكذا اذا قال تزوج امرأة لان قوله امرأة اسم لواحدة من هذا الجنس بحر عن البدائع (قوله وان نوى مرارا الخ) أى لو قال لعبد تزوج ونوى به مرة بعد اخرى لم يصح لانه عدد محض ولونوى ثنتين يصح لان ذلك كل نكاح العبد اذا عبد لا يملك الزوج بأكثر من ثنتين بحر عن شرح المغنى للهندي وحاصله

للسكاح الموقوف (لاطلقها او فارقتها) لانه يستعمل للمتاركة حتى لو اجازته بعد ذلك لا ينفذ بخلاف الفضولى (واذنه لعبد في النكاح) ينتظم جائزه وفاسده فبيع العبد للمهر من نكحها فاسد بعد اذنه فوطئها) خلافا لهما ولو نوى المولى الصحيح فقط تقيد به كالوئص عليه ولوئص على الفاسد صح وصح الصحيح ايضا نهر (ولو نكحها ثانيا) صحيحا (او) نكح اخرى (بعدها صحيحا) وقف على الاجازة (لانتهاء الاذن بمرة) وان نوى مرارا ولو مرتين صح لانهما كل نكاح العبد

ان الامر يتضمن المصدر وهو للفرد الحقيقي او الاعتباري اى جملة ما يملكه دون العدد المحض كما قالوا في طلق امرأتى ونوى الواحدة او الثلاث يصح دون الثنتين **(قوله)** وكذا التوكيل بالنكاح بان قال تزوج لى امرأة لا يملك ان يزوجه الا امرأة واحدة ولو نوى الموكل الرابع يبنى ان يجوز على قياس ما ذكرنا لانه كل جنس النكاح فى حقه ولكنى ما ظفرت بالنقل كذا فى شرح المغنى للهندى فى بحث الامر بحر فافهم لكن نية الرابع انما تصح اذا لم يقل امرأة اما لو قاله كاهو تصور المسئلة قبله فلا كما افاده الرحتى ويؤيده ما مر آخفا عن البدائع من ان المرأة اسم لواحدة من هذا الجنس **(قوله)** بخلاف التوكيل به اى توكيل من يريد النكاح به وهذا مرتبط بقول المصنف والاذن بالنكاح يتنظم جائزه وفاسده **(قوله)** فانه لا يتناول الفاسد لان النكاح الفاسد ليس بنكاح لانه لا يفيد شيئا من احكام النكاح ولهذا لو حلف لا يتزوج فتزوج نكحا فاسدا لا يبحث بخلاف البيع يجوز فى قول ابنى خيفة لان الفاسد بيع يفيد حكم البيع وهو الملك ويدخل فى عين البيع فيحذف به خاينة **(قوله)** به يقضى عبارة البحر فلا ينتهى به اتفاقا وعليه الفتوى كما فى المصنف واسقط الشارح اتفاقا لان قوله وعليه الفتوى يشعر بالخلاف وارجاع ضمير عليه الى الاتفاق فيه نظر اذ لا معنى بالاتفاق بالاتفاق فافهم **(قوله)** لا يملك الصحيح لانه قد يكون له غرض فى الفاسد وهو عدم لزوم المهر بمجرد العقد فانه لا يلزم الا بالوطء وفى الصحيح يلزم المهر بمجرد العقد وبتا كذا بالحالة والموت ولو بدون وطء ففيه الزام على الموكل بما لم يلتزمه وهذا يؤيد ما بحثه فى البحر كما مر عند قوله وصح الصحيح ايضا **(قوله)** بخلاف البيع اى بخلاف الوكيل يبيع فاسد فانه يملك الصحيح لان البيع الفاسد بيع حقيقة لا فاداة الملك بعد القبض بخلاف النكاح الفاسد كما مر **(قوله)** الاذن فى النكاح الاول بالنكاح بالباء والمراد الاذن للعبد المحجور وهو فك الحجر واسقاط الحق لان العبد له اهلية التصرف فى نفسه وانما حجر عنه لحق المولى فبالاذن يتصرف لنفسه باهليته وعند زفر والشافعى هو توكيل وانا به كسبأتى فى بابه ان شاء الله تعالى والظاهر ان هذا غير خاص بالعبد لانه يقال اذنت لزيد باكل طعامى او بسكنى دارى ففيه فك حجر واسقاط حق وكذا يقال اذنت له يبيع دارى فيكون بمعنى الاحلال والاعارة والتوكيل وانما لم يكن الاذن للعبد توكيل عندنا لما علمت من انه بالاذن يتصرف لنفسه لا بطريق النيابة عن المولى **(قوله)** والتوكيل بالبيع اى توكيل اجنبى به وقول البحر اشار المصنف الى ان الاذن بالبيع وهو التوكيل به يتناول الفاسد بالاولى اتفاقا يوهم ان الاذن هو التوكيل لكن قد علمت انه ليس عينه مطلقا بل قد يطلق عليه فراده الاذن الذى بمعنى توكيل الاجنبى لا اذن العبد تأمل **(قوله)** وبالنكاح لا اى والتوكيل بالنكاح لا يتناول الفاسد كما مر **(قوله)** والعين على نكاح كما اذا حلف لا يتزوج فانه لا يبحث الا بالصحيح واما اذا حلف انه ماتزوج فى الماضى فانه يتناول الصحيح والفاسد ايضا لان المراد فى المستقبل الاعفاف وفى الماضى وقوع العقد بحر عن المبسوط **(قوله)** وصلاة يقال على قياس ما تقدم ان يمينه فى الماضى متعقدة على صورة الفعل وقد وجدت بخلافها فى المستقبل فتعقدة على التهيئة للثواب وهو لا يحصل بالفاسد ومثلها الصوم والحج ط قلت وسأأتى فى الأيمان حلف لا يصوم حنث بصوم ساعة بنية وان افعّل

وكذا التوكيل بالنكاح
 (خلاف التوكيل به) فانه
 لا يتناول الفاسد فلا ينتهى
 به يقضى والوكيل بنكاح
 فاسد لا يملك الصحيح
 بخلاف البيع ابن ملك
 وفى الاشياء من قاعدة
 الاصل فى الكلام الحقيقة
 الاذن فى النكاح والبيع
 والتوكيل بالبيع يتناول
 الفاسد والنكاح لا والعين
 على نكاح وصلاة وصوم
 وحج وبيع ان كانت على
 الماضى يتناوله وان على
 المستقبل لا (ولو زوج
 عبده ما ذونا مديونا

لوجود شرطه ولو قال صوما او يوما حنث بيوم وحنث في لا يصلي بركة وفي لا يصلي صلاة
يشفع وفي لا يخرج لا يحنث حتى يقف بعرفة عن الثالث او حتى يطوف اكثر الطواف عن
الثاني اه وبه علم ان المراد بالصحيح في المستقبل ما يتحقق به الفعل المحلوف عليه شرعا مع
شرأطه وذلك في الصوم بساعة وفي الصلاة بركة وان أفسده بعده تأمل **(قوله)** سج اي
النكاح لانه يثبت على ملك الرقة وهو باق بعد الدين كهو قبله بخر **(قوله)** وسأوت الغرماء
اي اصحاب الديون وفيه تصريح بأن المهر كسائر الديون فلو مات العبد وكان له كسب يوفي منه
وما في الفتح عن الغر تأنى لومات العبد سقط المهر والنفقة يجب حمله في المهر على ما اذا لم يترك
شيأ نهر واصل هذا الاستخراج والتوفيق لصاحب البحر **(قوله)** الاقل اي ان كان المهر
المسمى أقل من مهر المثل تساوى الغرماء فيه ولم يذكره المصنف لعلمه بالاولى **(قوله)** والزائد
عليه الخ اي اذا كان المسمى اكثر من مهر المثل فانها تساويهم في قدره والزائد عليه يطالب به بعد
استيفاء الغرماء بخر اي فيسعى لها به ان بقي في ملك مولاه او تصير الى ان يعق ولو باعه
الغرماء معها ليس لها بيعه ثانيا لاخذ الزائد لانه لا يباع في المهر مرتين كما حررناه فيما مر تأمل
(قوله) كدين الصحة اي اذا كان على المريض دين صحة وهو ما ثبت بينة مطلقا او باقراره
تخيلا قدم على دين المرض وهو ما أقربه مريضا لان فيها اضرار بالغرماء فيقضى بعد قضاء
ديونهم **(قوله)** الا اذا باعه منها في الحانية زوجه بألف وباعه منها بتسعمائة وعليه دين الف
فاجاز الغريم البيع كانت التسعمائة بينهما يضرب الغريم فيها بألف والمرأة بألف ولا تتبعه
المرأة بعد ذلك وبقية الغريم بما بقي من دينه اذا عتق اه وقوله ولا تتبعه بشاء بن ثم باء
موحدة اي انطالبه بما بقي من مهرها لانه صار ملكها وانفسخ النكاح والسيد لا يستوجب
على عبده مالا بخلاف ما بقى للغريم فانه باق في ذمة العبد فيطالبه بعد عتقه اما قبله فلا ما مر
من ان العبد لا يباع في دين اكثر من مرة الا بالنفقة ولان الغريم لما اجاز بيع المولى منها
تعلق حقه في القيمة فقط ولا يخرج ان للمرأة بيعه وعتقه كما وباعه المولى من غيرها ولا يمنع
من بيعه تعلق الدين برفقته الى ما بعد عتقه ما قلنا فما قيل انه ليس لها بيعه لتعلق حق الغريم
به فهو وهم منشؤه التصحيف ولو كانت النسخة ولا تبعه وبيعه الغريم من البيع نافي
قوله اذا عتق فافهم **(قوله)** كمر اي قيل قوله ولو تزوج المولى امته من بعده **(قوله)**
بنته المراد من تزوجه من النساء بعد موته سواء كانت بنتا او بنت ابن او اختا **(قوله)**
لأنها لم تملك المكاتب لانه لا يحنث التقل من ملك الى ملك مالا يعجز وأما تملك ما في ذمته من
بدل الكتابة وامسحة عتقا اياه فلانه يبرأ به عن بدل الكتابة ولا ثم يعق فصح **(قوله)** للتافي
اي بين كونه مالكا لها كونه مالكة له **(قوله)** اوأم ولده ومثلها المدبرة ولا تدخل المنكابة
بقربة قوله فتخدمه اي المولى لان المكاتب لا يملك المولى استخدامها فلذا يجب النفقة لها
بدون التبوة بخر وأما نفقة الاولاد فتكون على الام لان ولد المكاتب دخل في كتابتها وتامه
في شرح ادب القضاء بالخصاف **(قوله)** لا تحجب تبوشها هي في اللغة مصدر بواته منزلا
اي اسكنته اياه وفي الاصطلاح على ما في شرح التفقات للخصاف ان يحل المولى بين الامة
وبين زوجها ويدفعها اليه ولا يستخدمها اما اذا كانت تذهب وتحجب وتخدم مولاه

صح (وسأوت) المرأة
(الغرماء في مهر مثلها)
والاقل (والزائد) عليه
(تطالب به) بعد استيفاء
الغرماء (كدين الصحة مع)
دين (المرض) الا اذا باعه
منها كامرا (ولو زوج بنته
مكاتبه ثم مات لا يفسد
النكاح) لأنها لم تملك
المكاتب بموت أبيها (الا
اذا عجز فرد في الرق)
فحينئذ يفسد للتافي (زوج
أمنه) او أم ولده (لا تحجب)
عليه (تبوشها)

لا تكون تبوئة اه بحر وقال قبله وقيد بالتبوئة لان المولى اذا استوفى صداقتها أمر أن يدخلها على زوجها وان لم يلزمه ان يبوئها كذا في المبسوط ولذلك قال في المحيط لبواعها بحيث لا يقدر الزوج عليها سقط مهرها كما سيأتي في مسألة ما اذا قتلها اه اى سقط لو قبل الوطء هذا وفيما نقله عن الحضاف وما نقله عن المبسوط شبه التنافي لان الاول أفادانه لا بد في تحقق معنى التبوئة اصطلاحا من تسليم الامة الى الزوج والثاني افاد ان التسليم اليه بعد قبض الصداق واجب وعدم وجوب التبوئة ينافى وجوب التسليم المذكور والجواب ما افاده في النهر من ان التسليم الواجب يكتب في التبوئة بل بالقول بأن يقول له المولى متى ظفرت بها وطشها كصرح به في الدراية والتبوئة المنفية أمرزائد على ذلك لا بد فيها من الدفع والاكتفاء فيها بالتخلية كإشترط بعضهم غير واقع اه وهذا اولى مما اجاب به المقدسى ان المراد بالتبوئة المنفية التبوئة المستمرة (قوله وان شرطها) لانه شرط باطل لان المستحق للزوج ملك الحل لا غير لانه لو صح الشرط لا يخلو اما ان يكون بطريق الاجازة او الاعارة فلا يصح الاول لجهالة المدة ولا الثاني لان الاعارة لا يتعلق بها اللزوم بحر (قوله اما لو شرط الحراج) بيان للفرق بين المستلئين وهو ان اشترط حرية الاولاد وان كان لا يقتضيه نكاح الامة ايضا الا انه صح لانه في معنى تعليق الحرية بالولادة والتعلق صحيح ويمتنع الرجوع عنه لانه يثبت مقتضاه جبرا بخلاف اشترط التبوئة لانه يتوقف وجودها على فعل حسي اختياري لانه وعد يجب الايفاء به غير انه اذا لم يف به لا يثبت متعلقه أعنى نفس الموعد به فتح ما يخصه وأقره في البحر والنهر ومقتضى وجوب الوفاء به انه شرط غير باطل لكن لا يلزم من صحته وجوده بخلاف اشترط الحرية لكن تقدم التصريح بأنه باطل وكذا صرح به في كافي الحاكم فقال لو شرط ذلك للزوج كان هذا الشرط باطلا ولا يمنع ان يستخدم أمته ولعل معنى وجوب الوفاء به انه واجب ديانة ومعنى إبطاله انه غير لازم قضاء فتأمل * (نبيه) قال في النهر وقيد الرجل في الفتح بالحر حتى لو كان عبدا كانت الاولاد عبيدا عندها خلافا لحمد اه ونظر فيه ح بأن التعليق المعنوي موجود قلت وهو الذى يظهر وهذا القيد غير معتبر المفهوم ولذا لم يقيد به في كثير من الكتب وامام ذكره في النهر من الخلاف فانما رأيتهم ذكره في مسألة العبد المغرور اذا تزوج امرأة على انها حرة فظهرت امة بخلاف الحر المغرور فان اولاده أحرار بالقيمة اتفاقا فالظاهر ان ما في النهر سبق نظر بقرينة انه ذكر مسألة المغرور ثم قال وقيد الرجل في الفتح الخ فاشبهه عليه مسألة بمسألة فليراجع (قوله حرية اولادها) اى اولاد القنة ونحوها وقوله فيه اى في العقد والظاهر ان اشترطها بعده كذلك وبحر ط (قوله في هذا النكاح) اما لو طلقها ثم نكحها ثانيا فهم ارقاء الا اذا شرط كالاول ط (قوله والتزويج) عطف على قبول ط وهو احسن من قول ح انه عطف على الشرط (قوله على اعتباره) حال من التزويج والهاء للشرط ح (قوله هو معنى الخ) خير ان ح فكأنه قال ان ولدت اولادا من هذا النكاح فهم احرار ط (قوله ومفاده) اى مفاد التعليق المذكور وذلك لان المعاق قبل وجود الشرط عدم ولا بدله من بقاء المالك عند وجود الشرط وهذا البحث لصاحب البحر وأقره عليه أخوه في النهر والمقدسى وقال في البحر وقد ذكر ذلك في المبسوط

وان شرطها في العقد اما
لو شرط الحرية اولادها
فيه صح وعق كل من لدته
في هذا النكاح لان قبول
المولى الشرط والتزويج
على اعتباره هو معنى
تعليق الحرية بالولادة
فيصح فتح ومفاده انه
لبواعها اومات عنها قبل
الوضع فلا حرية

في التعليق صريحاً بقوله كل ولد تلدينه فهو حر فقال لومات المولى وهي حبل لم يتفق ما تلهه
 لفقد الملك لا انتقالها للورثة ولوباها المولى وهي حبل جاز بيعه فان ولدت بعد لم يتفق اه
 الا ان يفرق بين التعليق صريحاً والتعليق معنى ولم يظهر لي الآن اه قلت يظهر لي الفرق
 بينهما من حيث ان هذا التعليق المعنوي تعلق به حق الزوج في ضمن العقد المقصود منه اصاله
 الولد والرقبي ميت حكماً فصار المقصود به اصاله حرية الولد فلا يكون في حكم التعليق
 الصريح فلا يبطل بزوال ملك المولى ونظيره المكتاب فان عقد الكتابة معاوضة وهو متضمن
 لتعليق العتق على اداء البذل ولا يبطل هذا التعليق الضمني بموت المولى المعلق وايضا فان
 المغرور الذي تزوج امرأة على انها حرة يكون شارطاً لحرية اولاده معنى فاذا ظهر انها امة
 تكون اولاده احراراً مع ان هذا الشرط لم يكن مع المولى وفي مسئلتنا وقع شرط الحرية
 مع المولى صريحاً فلا يتزل حاله عن حال المغرور فأقول (قوله ولو ادعى الزوج الح) هذا ذكره
 في التهر بجنأ وقال انه حادثة الفتوى واستنبطه ثمانية اقسام الفصولين في المغرور لو ادعى انه
 تزوجها على انها حرة وكذب المولى فان برهن فلا اولاد احرار بالقيمة والا لحلف المولى لانه
 ادعى عليه مالو اقربه لزمه فاذا نكل يخلف (قوله لكن لانفقة الح) لانها جزء الاحتباس
 ولذا لم تجب نفقة التاشرة والحاجة مع غير الزوج والمغصوبة والمحبوسة بدين عليها رحتي
 وعطف السكني على النفقة عطف خاص على عام لان النفقة اسم لها وللطعام والكسوة
 (قوله ولا يستخدمها) مبنى على ما مر عن نفقات الخصاص وذكر في البحر ان التحقيق ان العبرة
 لكونها في بيت الزوج ايلاً ولا يضر الاستخدام نهاراً اه ويأتى مثله قريباً (قوله فارغة عن
 خدمة المولى) ظاهره انه لو جدها مشغولة بخدمة المولى في مكان خال ليس له وطؤها ولم أره
 صريحاً وقد يقال ان كان استمتاعه لا ينقص خدمة المولى ايسر له لانه ظفر بحقه غير منقص
 حق المولى لاسيما والمدة قصيرة ط (قوله وبكفي في تسليمها) اي الواجب بتقضي العقد
 وهو بهذا المعنى لا يتأني في عدم وجوب التوبة كما أوفخاد قيل (قوله او استخدمها نهاراً
 الح) هذا ما تقدم قريباً عن البحر انه التحقيق قال ح وتكون نفقة النهار على السيد ونفقة
 الليل على الزوج كما في الفهستان عن الفقيه (قوله وان ابى الزوج) اي وان او في المهر
 بتمامه لان حق المولى اقوى ط (قوله وله) اي للمولى حيث تم الملك له نهاراً احترازاً عن المكتاب
 فان ملكه فيه ناقص فولاية الاجبار في المملوك تعتمد كمال الملك وهو كامل في المدير وام الولد
 وان كان الرق ناقصاً والمكتاب على عكسهما بحر (قوله ولو ام ولد) ومنها المدير والمديرة
 وأشار الى ان الفقة كذلك بالادلى لكنها داخلة في الفقة لاطلاقه عليهما كما مر فافيه (قوله
 ولا يلزمه الاستبراء) قدمنا في فصل المحرمات ان الصحيح وجوب الاستبراء على السيد اذا اراد
 ان يزوجه وكان يطؤها واما الزوج فقال في الهداية انه لا يستبرئها لا استحباباً ولا وجوباً
 عندهما وقال محمد لا أحب ان يطأها قبل ان يستبرئها اه ورجح ابو الليث قول محمد وتقديم
 تمام الكلام على ذلك (قوله فهو من المولى) اي ان دعاه في الفقة والمديرة ولم ينفع عنه في ام
 الولد ط قلت وهذا اذا تزوجه غير عام لما قدمناه في المحرمات عن التوشيح من انه ينبغي انه
 لوزوجه بعد العلم قبل اعترافه به انه يجوز التكاح ويكون نكاحاً (قوله والتكاح فاسد)

ولو ادعى الزوج الشرط
 ولا ينفقه حلف المولى
 نهر (لكن لانفقة ولا سكني
 لها الا بها) بان يدفعها اليه
 ولا يستخدمها (وتخدم
 المولى ويطلب الزوج ان تفر
 بها فارغة) عن خدمة
 المولى وبكفي في تسليمها
 قوله متى ظفرت بها وظفرتها
 نهر (فان يوأها ثم رجع)
 عنها (صح) رجوعه لبقاء
 حقه (وسقطت) النفقة
 (ولو خدمته) اي السيد
 بعد التوبة (بلا استخدام)
 او استخدمها نهاراً او أعادها
 لبيت زوجها ليلاً (لا)
 تسقط لبقاء التوبة (وله)
 اي المولى (السفر بها) اي
 بأعته (وان ابى الزوج)
 ظهيره (وله اجبار قه
 وامته) ولو ام ولد ولا يلزمه
 الاستبراء بل يندب فلو
 ولدت لاقل من نصف
 حول فهو من المولى
 والتكاح فاسد بحر من
 الاستيلاء وشبوت النسب
 (على التكاح)

فلا يلزم المهر الا بوطء الزوج ط (قوله وان لم يرضيا) اشار الى ما في القهستاني وغيره من ان المراد بالايجاب تزويجهما بلا رضاهما لا كراهتهما على الايجاب والقبول كما قيل اه فافهم (قوله لامكاتبه ومكاتبته) لانهما التحقا بالايجاب بعقد الكتابة ولهذا يستحقان الارش على المولى بالجناية عليهما وتستحق المكاتبه المهر اذا وطئها المولى فصارا كالحرين فلا يجبران على النكاح ط عن أبي السعود (قوله ولو صغيرين) ظاهره ان المراد الاجازة ولو في حال الصغر مع ان عبارة الصغيرين الحرين غير معتبرة اصلا ويحتمل ان يكون المراد انه لا ينفذ نكاح المولى عليهما ولو كانا صغيرين بل يتوقف على اجازتهما بعد بلوغهما والمتبادر من كلامهم الاول تأمل (قوله فلو أدب) اى بدل الكتابة قبل رد العقد فتح (قوله) عدم موقوف فاعلى اجازة المولى) لانه تمجده لولاية اخرى غير الولاية التي قارنها رضاه بتزويجهما لان تلك الولاية كانت بحكم الملك وهذه بحكم الولاء فيشترط تجديد رضاه لتجدد الولاية وصار كالشريك اذا زوج العبد المشترك ثم ملك باقية فان النكاح يحتاج الى اجازته لتجدد ملكه في الباقي وكمن أذن لعبد ابنه الصغير في التجارة ثم مات الابن فورثه فان العبد يحتاج الى التصرف الى اذن جديد من الاب لتجدد ولاية ملكه وكمن زوج نافلته مع وجود ابنه ثم مات الابن فالنكاح يحتاج الى اجازة الجدة لتجدد ولايته بخلاف الراهن اذا باع العبد المرهون والمولى اذا باع العبد المأذون المديون ثم سقط الدين في صورتين بطريق من طرق السقوط حيث لا يفترق العقد فيها الى اجازة المالك ثانيا لان نفاذ العقد فیهما بالولاية الاصلية وهى ولاية الملك من شرح تلخيص الجامع الكبير (قوله عدم اهليتهما) لان الكتابة لم تنق بعد العتق والصغير ليس من اهل الاجازة (قوله ان لم يكن الخ) قيد لقوله عاد الخ (قوله ثانيا) راجع الى رضا الالى توقف اى رضا ثانيا قال في شرح التلخيص لكن لابد من اجازة المولى وان كان قد رضى او لا اه فافهم (قوله لعود مؤن النكاح عليه) لانه لما تزوجه انما رضى بتعلق مؤن النكاح كالمهر والتفقه بكسب المكاتب لا بملك نفسه وكسب المكاتب بعد عجزه ملك للمولى شرح التلخيص (قوله لانه طرأ حل بات) اى حل وطئها للسيد على حل موقوف اى حلها للزوج فأبطله كالامة اذا تزوجت بغير اذن ثم ملكها من تحمل له بطل النكاح لطريان الحل البات على الموقوف ولا يبطل نكاح العبد المكاتب لعدم الطريان المذكور من شرح التلخيص (قوله والدليل يعمل العجائب) وجه العجب ان المولى يملك الزام النكاح بعد العتق لاقبله وأنه يتوقف على اجازة المكاتب قبل العتق ولا يتوقف على اجازته بعده وان المكاتب لو ردت الى الرق يبطل النكاح الذى بأشهر المولى وان اجازته ولو عتقت جاز باجازته ولهذا قيل انهما زادت من المولى بعد زادت قربا اليه في النكاح (قوله) وبحث الكمالات هنا غير صائب) قال الكمالات الذى يقتضيه النظر عدم التوقف على اجازة المولى بعد العتق بل بمجرد عتقها بيفذ النكاح لما صرحوا به من انه اذا تزوج العبد بغير اذن سيده فاعتقه نفذ لانه لو توقف فاما على اجازة المولى وهو ممتنع لانتهاء ولايته واما على العبد ولاوجه له لانه صدر من جهته فكيف يتوقف ولانه كان نافذا من جهته وانما توقف على السيد فكذا السيد هنا فانه ولى مجبر وانما التوقف على اذنها لعقد الكتابة وقد زال فبقى النفاذ من جهة

وان لم يرضيا لامكاتبه ومكاتبته بل يتوقف على اجازتهما ولو صغيرين الحاقا بالبالغ فلو أدب وعتقا عاد موقوفا على اجازة المولى لا على اجازتهما لعدم اهليتهما ان لم يكن عصبة غيره ولو عجز انوقف نكاح المكاتب على رضا المولى ثانيا لعود مؤن النكاح عليه وبطل نكاح المكاتب لانه طرأ حل بات على موقوف فأبطله والدليل يعمل العجائب وبحث الكمالات هنا غير صائب

السيد فهذا هو الوجه وكثيرا ما يقابل الساهون الساهين ورده في البحر بأنه سوء ادب وغلط
 اما الاول فلان المسئلة صرح بها الامام محمد في الجامع الكبير فكيف ينسب السهو اليه والى
 مقاليده واما الثاني فلان محمدا رحمه الله علل ثبوته على اجازة المولى بأنه تجدد له ولاية لم
 تكن وقت العقد وهي الولاء بالعق ولذا لم يكن له الاجازة اذا كان لها ولي اقرب منه كالاخ
 والم فصار كالشريك الى آخر ما قدمناه عن شرح التلخيص قال وكثيرا ما يعترض الخطي
 على المصيين اه ومثله في النهر والشر نبلاية وشرح الباقرى واجاب العلامة المقدسى بأن ما
 بجته الكمال هو القياس كما صرح به الامام الحصري في شرح الجامع الكبير واذا كان هو
 القياس لا يقال في شأنه انه غلط وسوء ادب على ان الشخص الذي بلغ رتبة الاجتهاد اذا
 قال مقتضى النظر كذا شيء هو القياس لا يرد عليه بأن هذا منقول لانه انما تبع الدليل
 المقبول وان كان البحث لا يقتضي على المذهب اه قلت والذي ينفي عنه سوء الادب في حق
 الامام محمد انه ظن ان الفرع من تفرعات المشايخ بدليل انه قل في صدر المسئلة وعن هذا
 استطرفت مسئلة نقلت من المحيط هي ان المولى اذا زوج مكاتبته الصغيرة الى ان قال هكذا
 تواردها الشارحون فهذا يدل على انه ظن انها غير منصوص عليها فالانساب حسن
 الفن بهذا الامام (قوله ولو قتل المولى امته) قيد بالقتل لانه لو باعها وذهب بها المشتري
 من المصر او غيرها بموضع لا يصل اليه الزوج لا يسقط المهر بل تسقط المطالبة به الى ان
 يحضرها وفي الحانية لو اُتيت فلان صداق لها ما لم تحضر في قياس قول الشيخين نهر وكالقتل
 ما لو اعتقها قبل الدخول فاختارت الفرقة وقيد بالمولى لان قتل غيره لا يسقط به المهر اتفاقا
 وبالإامة لانه لو قتل المولى الزوج لا يسقط لانه تصرف في العاقد دون المعقود عليه وأراد بالإامة
 الفقة والمدة واما الولد لان مهر المكتبة لها لا للمولى فلا يسقط بقتل المولى ايها بحر
 وكالمكتبة المأذونة المديونة على ماسيحي (قوله قبل الوطء) اي ولو حكما مهر ماسيحي مرارا
 أن الحلو الصريحة وطء حكما (قوله ولو خضاً) اي او تسبى كما هو مقتضى الاطلاق نهر
 (قوله ولو صبيا) مثله المجنون بالاولى نهر (قوله على الراجح اه) ذكر في المصنف فيه قولين
 وفي المتنح لو لم يكن من اهل المجازاة بان كان صبيا زوج امته وصيه مثلا قالوا يجب ان لا يسقط
 في قول أبي حنيفة بخلاف الحرة الصغيرة اذا ارتدت يسقط مهرها لان الصغيرة العاقبة من
 اهل المجازاة على الردة بخلاف غيرها من الافعال لانها لم تحظر عليها والردة محظورة عليها اه
 فترجح عدم السقوط بمجرد قال الرحتى لكن المصنف من اهل المجازاة في حقوق العباد الا ترى انه
 يجب عليه الدية اذا قتل والضمان اذا أُلُفَّ والمجنون مثله ولذا ترك التقييد بالمكلف في الهدية
 والوقاية والدرر والمثلث والكدر والدليل بعضده وفيهم الاسوة الحسنة (قوله سقط المهر)
 هذا عنده خلافا لهما لانه منع المبدل قبل التسليم فيجازى بمنع المبدل وان كان مقبوضا
 لزمه رد جميعه على الزوج بحر (قوله كحرة ارتدت) لان الفرقة جاءت من قبلها قبل تقرير
 المهر فيسقط رحتى (قوله ولو صغيرة) لحظر الردة عليها بخلاف غيرها من الافعال كمر (قوله
 لا لو فعلت ذلك القتل امرأة) اي القتل المذكور وهو ما يكون قبل الوطء قال في النهر لان
 جناية الحر على نفسه هدر في احكام الدنيا وبسليم انها ليست هدرًا فقتلها نفسها تقويت بعد

مطلب

على ان الكمال بن الهمام
 بلغ رتبة الاجتهاد

(ولو قتل المولى امته قبل
 الوطء) ولو خضاً فتح
 (وهو مكلف) فلو صبيا لم
 يسقط على الراجح (سقط
 المهر) لمنعه المبدل كحرة
 ارتدت ولو صغيرة (لا لو
 فعلت ذلك القتل امرأة)

الموت وبالموت صار للورثة فلا يسقط واذا لم يسقط مع ان الحق لها اولا فعدم السقوط بقتل الوارث اولى اهـ **(قوله ولوامة)** لان المهر لمولاها ولم يوجد منه منع المبدل بحر قال في ح حاصل ما يفهم من كلامهم ان العلة في سقوط المهر امران الاول ان يكون صادرا بمن له المهر الثاني ان يرتب عليه حكم دينوى كالمذكور في صدر المتن في الامة غير المأذونة وغير المكاتبه اذا قتلت نفسها فقد الامر ان وفي الحرة اذا قتلت نفسها والمولى الغير المكلف اذا قتل امته فقد الثاني وفي الاجنبى او الوارث اذا قتل حرة او أمة فقد الاول اهـ اى لان الوارث بالقتل لم يبق وارثا مستحقا للمهر لحرمانه به فصار كالاجنبى بحر **(قوله او ارتدت الامة)** مقابل قوله كحرة ارتدت **(قوله كارجحه في النهر)** راجع للاخيرتين وسبقه الى ذلك في البحر قاسا على تصحيح عدم السقوط في قتل الامة نفسها فان الزبائى جعل الروايتين في الكل واذا كان الصحيح منهما في مسألة القتل عدم السقوط فليكن كذلك هنا وهو الظاهر لان المستحق وهو المولى لم يفعل شيئا اهـ **(قوله او فعله)** الضمير المستر للمولى المكلف والبارز للقتل حـ **(قوله لثقره)** اى المهر به اى بالوطء حـ **(قوله ولو فعله بعده)** صورته زوج عبده ثم قتله وضمن قيمته يوفى منها مهر المرأة ومثله ما اذا باعه قال في النهر وسيأتى انه لو اعتق المديون كان عليه قيمته فالقتل اولى حـ **(قوله او مكاتبته)** لما عرف ان مهر المكاتبه لها لا للمولى بحر **(قوله او مأذونته المديونة)** بحث لصاحب النهر حيث قال واقول ينبغي ان يقيد الخلاف اى الخلاف المار بين الامام وصاحبيه بما اذا لم تكن مأذونة لحقها به دين فان كانت لا يسقط اتفاقا لما مر من ان المهر في هذه الحالة لها توفي منه ديونها غايه الامر انه اذا لم يف بدونها كان على المولى قيمتها للغرماء فنضم الى المهر ويقسم بينهم اهـ * **(تنبيه)** * الحاصل ان المرأة اذا ماتت فلا يخلو ما ان تكون حرة او مكاتبه أو أمة وكل من الثلاث اما ان يكون حقت افقها او يقتلها نفسها او يقتل غيرها وكل من التسعة اما قبل الدخول او بعده فهي ثمانية عشر ولا يسقط مهرها على الصحيح الا اذا كانت أمة وقتلها سيدها قبل الدخول بحر قلت ويزاد في التقسيم المأذونة المديونة فتبلغ الصور اربعا وعشرين **(قوله الاذن في العزل)** اى عزل زوج الامة **(قوله وهو الا تزال خارج الفرج)** اى بعد النزاع منه لامطابقا فقد قال في المصباح فائدة المجامع ان امنى في الفرج الذى ابتدا الجماع فيه قيل امناءه والى ماءه وان لم ينزل فان كان لغيره وقبور قيل اكسل واخط وان تزاع وامنى خارج الفرج قيل عزل وان اوج في فرج آخر فامنى فيه قيل فهر فهرها من باب منع ونهى عن ذلك وان امنى قبل ان يجامع فهو الزامى بضم الزاى وفتح الميم المشددة وكسر اللام **(قوله اولى الامة)** ولو مدبرة او أم ولد هذا هو ظاهر الرواية عن الثلاثة لان حقها في الوطء قد تأدى بالجماع واماسفح الماء ففائدته الولد والحق فيه للمولى باعتبار اذنه في اسقاطه فاذا أذن فلا كراهة في العزل عند عامة العلماء هو الصحيح وبذلك تظافرت الاخبار وفي الفتح وفي بعض اجوبة المشايخ الكراهة وفي بعض عدمها نهر وعنهما ان الاذن لها وفي التهستانى ان للسيد العزل عن امته بلا خلاف وكذا الزوج الحرة باذنها وهل للأب والجد الاذن في امة الصغير في حاشية ابن السعود عن شرح المحوى نعم قال ط وفيه انه املصلحة للعصى فيه لانه لو حاء ولد يكون رقيقا له

ولوامة على الصحيح خاتبة
(نفسها) او قتلها وارثها
وارتدت الامة او قبلت
ابن زوجها كما رجحه في
النهر اذا تفويت من المولى
(او فعله بعده) اى الوطء
لثقره به ولو فعله بعده
او مكاتبته او مأذونته
المديونة لم يسقط اتفاقا
(والاذن في العزل) وهو
الا تزال خارج الفرج
(لمولى الامة لاله) لان
الولد

مطلب —
في حكم العزل

الا ان يقال انه متوهم اه وفيه انه لو لم يعتبر التوهم هنا لما توقف على اذن المولى تأمل **(قوله)** وهو اي التعليل المذكور يفيد التقييد اي تقييد احتياجه الى الاذن بالبالغة وكذا الحرمة بتقييد احتياجه بالبالغة اذ غير البالغة لا ولد لها قال الرحمتي وكالبالغة المراهقة اذ يمكن بلوغها وجعلها اه ومفاد التعليل ايضا ان زوج الامة لو شرط حرية الاولاد لا يتوقف العزل على اذن المولى كما بحثه السيد ابوالسعود **(قوله)** نهر بحثا اصله لصاحب البحر حيث قال واما المكتبة فينبغي ان يكون الاذن اليها لان الولد لم يكن للمولى ولم أره صريحا اه وفيه ان للمولى حقا ايضا باحتمال محجزها وردها الى الرق فينبغي توقفه على اذن المولى ايضا رعاية للحقين رحمتي **(قوله)** لكن في الحائنة عبارة على ما في البحر ذكر في الكتاب انه لا يباح بغير اذنها وقالوا في زماننا يباح لسوء الزمان اه **(قوله)** قال الكمال عبارة وفي الفتاوى ان خاف من الولد السوء في الحرمة بسعة العزل بغير رضاها لفساد الزمان فليعتبر مثله من الاعذار مسقطا لاذنها اه فقد علم مما في الحائنة ان منقول المذهب عدم الاباحة وان هذا تقييد من مشايخ المذهب لتغير بعض الاحكام بتغير الزمان واقره في الفتح وبه جزم القهستاني ايضا حيث قال وهذا اذا لم يخف على الولد السوء لفساد الزمان والا فيجوز بلا اذنها اه لكن قول الفتح فليعتبر مثله الخ يحتمل ان يريد بالمثل ذلك العذر كقولهم مثلك لا يخل ويحتمل انه اراد الحاق مثل هذا العذر به كأن يكون في سفر بعيد او في دار الحرب فخاف على الولد او كانت الزوجة سببة الخلق ويريد فراقتها فخاف ان تحبل وكذا ما يأتي في اسقاط الحمل عن ابن وهبان فافهم **(قوله)** وقالوا الخ قال في النهر بقي هل يباح الاسقاط بعد الحمل نعم يباح ما لم يتخلق منه شيء ولن يكون ذلك الا بعد مائة وعشرين يوما وهذا يقتضي انهم ارادوا بالتخليق نفخ الروح والافهو غلط لان التخليق يتحقق بالمشاهدة قبل هذه المدة كذا في الفتح واطلاقهم يفيد عدم توقف جواز اسقاطها قبل المدة على اذن الزوج وفي كراهة الحائنة ولا اقول بالحل الا المحرم لو كسر بيض الصيد ضمنه لانه اصل الصيد فلما كان يؤخذ بالجزاء فلا اقل من ان يلحقها اثم هنا اذا اسقطت بغير عذر اه قال ابن وهبان ومن الاعذار ان ينقطع لبنها بعد ظهور الحمل وليس لابي الصبي ما يستأجر به الظئر ويخاف هلاكه ونقل عن الذخيرة لو ارادت الالقاء قبل مضي زمن ينفخ فيه الروح هل يباح لها ذلك أم لا اختلفوا فيه وكان الفقيه على ان موسى يقول انه يكره فان الماء بعد ما وقع في الرحم ماله الحياة فيكون له حكم الحياة كما في بيضة صيد الحرم ونحوه في الظهيرية قال ابن وهبان فاباحة الاسقاط محمولة على حالة العذر او انها لا تأثم القتل اه وبما في الذخيرة تبين انها ما ارادوا بالتخليق الانفخ الروح وان قاضيخان مسبوق بتمام من التفقه والله تعالى الموفق اه كلام النهر * (تنبيه) * اخذ في النهر من هذا وبما قدمه الشارح عن الحائنة والكمال انه يجوز لها سدق رحمها كما فعله النساء مخالفا لما بحثه في البحر من انه ينبغي ان يكون حراما بغير اذن الزوج قياسا على عزله بغير اذنها قلت لكن في البرازية ان له منع امرأته عن العزل اه نعم النظر الى فساد الزمان يفيد الجواز من الجانبين فافى البحر مبنى على ما هو اصل المذهب وما في النهر على ما قاله المشايخ والله الموفق **(قوله)** ان لم يعد قبل بول بان لم يعد اصلا او عاد بعد بول نهر

وهو يفيد التقييد بالبالغة وكذا الحرمة نهر (ويعزل عن الحرمة) وكذا المكتبة نهر بحثا (بأذنها) لكن في الحائنة انه يباح في زماننا لفساده قال الكمال فليعتبر عذرا مسقطا لاذنها وقالوا يباح اسقاط الولد قبل اربعة اشهر ولو بلا اذن الزوج (وعن امته بغير اذنها) بلا كراهة فان ظهر بها جبل حل ففيه ان لم يعد قبل بول

مطلـ
في حكم اسقاط الحمل

اى وعزل في المود ايضا كما نقله ابو السعود عن الحانوتي ونقل ايضا عن خط الزيلعي انه ينبغي ان يزداد بعد غسل الذكر اى ثلثي احتمال ان يكون على رأس الذكر بقية منه بعد البول فيزول بالغسل وبه يظهر ان ما ذكره في باب الغسل ان النوم والمشي مثل البول في حصول الاتقاء لا يتأتى هنا فافهم **(قوله)** وخيرت أمة هذا يسمى خيار العتق قال في النهر ولو اختارت نفسها بلا علم الزوج يصح وقيل لا يصح بغيره كذا في جامع الفصولين **(قوله)** ولو اوم ولد اى او مذبذبة وشمل الكبيرة والصغيرة بحر **(قوله)** ومكاتبه خالف زفر فقال لا خيار لها وقواه في الفتح وأجاب عنه في البحر **(قوله)** ولو كان التكاح برضاها وكذا بدون رضاها بالاولى وعبارة الزيلعي وغيره ولا فرق في هذا بين ان يكون برضاها او بغيره اه وهذا التعميم ظاهر في غير المكاتبه لما قدمه الشارح قريبا من ان له اجارته على التكاح لامكاتبه ولا مكاتبته وفي المراج انه ليس له اجارها بالاجماع وبه تأيد قوله في الشرع بلالية ان في رضا المكاتبه منفي فانه كما لا ينفذ تزويجها نفسها بدون اذن مولائها بقاء ملكة لرقبتها لا ينفذ تزويجها ايها بدون اذنها لموجب الكتابة وتامه هناك **(قوله)** دفعا لزيادة الملك عليها) عليه لقوله خيرت وذلك ان الزوج كان يملك عليها طلقين فلما صارت حرة صار يملك عايتها طلقة تالفة وفيه ضرر لها فملك دفع اصل العقد لدفع الزيادة المضرة لها ولهذا لم يثبت خيار العقد للعبد الذكر لانه ليس عليه ضرر وهو قادر على الطلاق **(قوله)** فلامهر لها) اى ان لم يدخل بها الزوج لان اختيارها نفسها ففسخ من الاصل وان كان دخل بها فالمهر لسيدتها لان الدخول يحكم نكاح صحيح فقرر به المسمى بحر **(قوله)** او زوجها) بالنسب عطف على قوله نفسها **(قوله)** فالمهر لسيدتها) اى سواء دخل الزوج بها او لم يدخل لان المهر واجب بمقابلة ممالك الزوج من البضع وقدم ملكه عن المولى فيكون بدله للمولى بحر عن غاية البيان قلت وقوله سواء دخل بها الزوج او لم يدخل لا ينافي ما سياتى من التفصيل بانه لو وطئ الزوج قبل العتق فالمهر للمولى او بعده فلها لان ذلك فيها اذا كان التكاح بدون اذن المولى ونفذ التكاح بالعتق وبه تملك منافعتها فاذا وطئ بعده فالمهر لها بخلاف ما هنا فان التكاح بالاذن فنقد التكاح في حال قيام الرق كإسقاطي فافهم **(قوله)** ولو صغيرة) اى لو كانت المعتقة صغيرة وقدر زوجها مولاهما قبل العتق تأخر خيارها الى بلوغها قال في البحر لان فسخ النكاح من التصرفات المترددة بين النفع والضرر فلا تملك الصغيرة ولا يملكه وليها لقيام مقامها كذا في جامع الفصولين فاذا بلغت كان لها خيار العتق لا خيار البلوغ على الاصح كذا في الذخيرة اه وقيل يثبت لها خيار البلوغ ايضا ويدخل تحت خيار العتق واما لو زوجها بعد العتق ثم بلغت فان لها خيار البلوغ لان ولاية المولى عليها في الصورة الاولى كولاية الاب بل اقوى وفي هذه كولاية الاخ والعم بل اضعف كما اوضحناه في باب الولي **(قوله)** معا) قيد في الجمل الثلاثة واما عقيدته لان بارتداد احدها او لحاقه اوسيه يتفسخ التكاح اه ح **(قوله)** خيرت عند الثاني) لانها بالعتق ملكت امر نفسها وازداد ملك الزوج عليها ح عن البحر **(قوله)** خلافا للثالث) اى حيث قال لا خيار لها لان باصل العقد ثبت عليها ملك كامل برضاها ثم انقص الملك فاذا اعتقت عاد الى اصله كما كان ولا يخفى ترجيح قول ابى يوسف لدخوله تحت

(وخيرت أمة) ولو اوم ولد
(ومكاتبه) ولو حكما كمعتقة
بعض (عتقت تحت حراو
عبد ولو كان التكاح
برضاها) دفعا لزيادة الملك
عليها بطلقة تالفة فان
اختارت نفسها فلا مهر لها
او زوجها فالمهر لسيدتها
ولو صغيرة تؤخر لبلوغها
وليس لها خيار بلوغ
في الاصح (او كانت) الامة
(عند النكاح حرة ثم صارت
أمة) بأن ارتدا ولحقا بدار
الحرب ثم سبها معا فاعتقت
خيرت عند الثاني خلافا
للتالث مبسوط

النص كذا في البحر ومراده بالنص قوله صلى الله عليه وسلم لبريرة حين اعتقت ملكك بضعت
فاختارى ا ه ح اى حيث أفاد قوله فاختارى ان علة الاختيار ملك البضع على وجه زاد
ملك الزوج عليها مثل زنى فرج وسرق فقطع حيث أفادت الفاء ان العلة الزنا والسرقة كاتقرر
في الاصول فلا يرد ما اورده الرحنى من ان النص لا عموم فيه لانه خطاب لمعينة قدبر **(قوله**
خيار العتق) بدل من هذا الخيار ح **(قوله عذر)** اى لاشتغالها بخدمة المولى فلا تنفرغ
للتعلم ثم اذا علمت يبطل بما يدل على الاعراض في مجلس العلم كخيار الحجرة ولو جعل لها قدرا
على ان تختاره ففعلت سقط خيارها كفى النهر زاد في تلخيص الجامع ولا شئ لها لانه حق ضعيف
فلا يظهر في حق الاعتياض كاشر الخيارات والشفعة والكفالة بالنفس بخلاف خيار العيب
(قوله فلو لم تعلمه) قال في البحر عن المحيط اذا زوج عبده أمته ثم اعتقها فلم تعلم ان لها الخيار
حتى ارتدا ولحقا بدار الحرب ورجعا مسلمين ثم علمت بثبوت الخيار او علمت بالخيار في دار
الحرب فلها الخيار في مجلس العلم ا ه ح وكذا الحربية اذا تزوجها حرة ثم اعتقت خبرت
سواء علمت في دار الحرب او في دارنا بعد الاسلام نهر **(قوله اذا افاضى بالحقاق)** اى
فلا يصح فسخها لعودها رقية بالحكم بلحقها لان الكفار في دار الحرب كلهم ارقاء وان كانوا
غير مملوكين لاحد كما يأتى اول العتاق ا ه ح وأقره ط والرحمى قلت ما بأتى محمول على
الحرى اذا أسرفه رقيق قبل الاحراز بدارنا وبعده رقيق ومملوك كإسبأتى هناك وهو صريح
ما قدمناه اول هذا الباب فالظاهر ان علة عدم صحة الفسخ كون الحكم بالحقاق موتا حكما
يسقط به التصرفات الموقوفة على الاسلام فيسقط به حق الفسخ الذى هو حق مجرد بالاولى ثم رأيت
في شرح التلخيص علل بما قلته فله تعالى الحمد **(قوله وليس هذا حكما)** جواب سؤال
تقديره كيف حكمتم بصحة فسخ من في دار الحرب واحكامنا منقطعة عنهم ح **(قوله بل**
فتوى) اى اخبار عند السؤال عن الحادثة ط **(قوله ولا يتوقف)** اى الفسخ بخيار العتق
لا يتوقف على قضاء القاضى **(قوله ولا يبطل بسكوت)** اى ولو كانت بكرا بل لابد من الرضا
صريحا اودلالة ط **(قوله ولا يثبت لعلام)** اى لعبد ذكر لانه ليس فيه زيادة ملك عليه
بخلاف الامه ولانه يملك الطلاق فلا حاجة الى الفسخ **(قوله ويقصر على مجلس)** اى مجلس
العلم ويمتد الى آخره فاذا قامت بطل **(قوله كخيار حجرة)** اى من قال لها زوجها اختارى
ففسك فانها تختار مادامت المجلس **(قوله بخلاف خيار البلوغ في الكل)** اى في كل الحصة
المذكورة فان الجهل فيه ليس بعذر ويتوقف على القضاء ويبطل بسكوتها بعد علمها
بالتكاح ويثبت للثى والغلام ولا يمتد الى آخر المجلس ان كانت بكرا ولو ثيبا فوقته العمر
الى وجود الرضا صريحا اودلالة كفى الغلام اذا بلغ **(قوله تكع عبد بلاذن)** قيد بالتكاح
لانه لو اشترى شيا فاعتقه المولى لا ينفذ الشراء بل يبطل لانه لو نفذ عليه لتغير المالك بحر
(قوله فتعق) بفتح اوله مبني للفاعل ولا يجوز ضمه بالبناء للمفعول لانه لازم ابو السعود عن
الحوى ط **(قوله اوباعه)** اى مثلا والمراد انتقال الملك الى اخر بشرائه اوهبة او اوارث
(قوله فاجاز المشتري) اى اجاز التكاح الواقع عند المالك الاول **(قوله لزوال المانع)** لان المانع
من النفاذ كان حق المولى وقد زال لما خرج عن ملكه **(قوله وكذا حكم الامه)** اطلقها فشمعل

(والجهل بهذا الخيار)
خيار العتق (عذر) فلو لم
تعلم به حتى ارتدوا ولحقا
فعلت ففسخت صح الا
اذا قضى بالحقاق وليس
هذا حكما بل فتوى كافي
(ولا يتوقف على القضاء)
ولا يبطل بسكوت ولا يثبت
لعلام ويقصر على مجلس
كخيار حجرة بخلاف خيار
البلوغ في الكل خاتمة
(تكع عبد بلاذن فتعق)
اوباعه فأجاز المشتري
(نفذ لزوال المانع) وكذا
حكم الامه

القنة والمدبرة وام الولد والمكتبة لكن في المدبرة وام الولد تفصيل يأتي بحر وهذا في الامة
اذا اعتقت اما لومات عنها او باعها فان كان المالك الثاني لا يحل له وطؤها فكالعبد والا فان
كان الزوج لم يدخل بها بطل العقد الموقوف لطر والخل البات عليه وان كان دخل ففي ظاهر
الرواية كذلك لبطلان الموقوف باعتراض الملك الثاني وان كان ممنوعا من غشائها وتوضيحه
في البحر **(قوله ولا خيارها)** اي للامة اما العبد فلا خيار له اصلا وان نكح بالاذن كاسر وشمل
المكتبة فانها لا خيار لها للعلة الآتية وبها صرح في الشرع بلالية وماقاله ابن كمال بانها من انه
لها الخيار كاسر فهو سبق قلم وكذا ما كتبه بهامشه من قوله في الهداية وقال زفر لا خيار لها
بخلاف الامة الخ فهو كذلك لان مامر من ان لها الخيار عندنا خلافا لزفر انما هو في مسألة
تزوجها بأذن مولاها وكلامنا في التزوج بدون اذنه كما هو صريح في كلام الهداية فنبه **(قوله)**
لكون النفوذ بعد العتق فصارت كما اذا زوجت نفسها بعد العتق ولذا قال الاسيبجاني
الاصل ان عقد النكاح متى تم على المرأة وهي مملوكة ثبت لها خيار العتق ومتى تم عليها وهي
حرة لا يثبت لها خيار العتق بحر **(قوله)** فلم تحقق زيادة الملك اي بطلقة ثالثة وعلة ثبوت
الخيار ثبوت الزيادة المذكورة كاسر **(قوله)** وكذا لو اقترنا اي العتق ونفاذ النكاح فانهما
لما اجازها المولى معا ثبتا معا **(قوله)** وكذا مدبرة عتقت بموته اي حكمها حكم ما اذا اعتقها
في حياته المذكور في قوله وكذا حكم الامة وافاد بقوله عتقت انها تخرج من الثلث فان لم
تخرج لم ينفذ حتى تؤدى بدل السعاية عنده وعندهما جاز كافي البحر عن الظهيرية اي لانها
عندها تسمى وهي حرة **(قوله)** وكذا أم الولد الخ اي اذا اعتقها اومات عنها المولى ان دخل
بها الزوج قبل العتق نفذ النكاح على رواية ابن سباعة عن محمد لانه وجبت العدة من الزوج
فلا تنجب العدة من المولى اما على ظاهر الرواية لا تنجب العدة من الزوج فوجب العدة من
المولى ووجوبها منه قبل الاجازة يوجب انفساح النكاح كافي البحر عن المحيط وانما لم تنجب
العدة من الزوج لانها لا تنجب الا بعد التفريق بينهما كما افاده في البحر في المسئلة السابقة
(قوله) يمنع نفاذ النكاح اي تبطله اذ لا يمكن توقفه مع العدة بحر لان المعتدة لا تحل لغير
من اعتدت منه **(قوله)** فلو وطئ الزوج الامة اي التي نكحت بغير اذن مولاها ثم نفذ نكاحها
بالعتق **(قوله)** فالمهر المسمى له اي ان كان والا فهو المثل نهر وانما كان له لان الزوج استوفى
منافع مملوكة للمولى بحر **(قوله)** لمقابلته بمنفعة ملكتها لان العقد نفذ بالعتق وبه تملك
منافعها بخلاف النفاذ بالاذن والرق قائم بحر **(قوله)** ومن وطئ قته ابنه اي او بنته
حموى عن البرجندی وشمل الابن الكافر قهستاني والصغير والكبير بحر وشمل ما اذا
كانت موطوءة لابن اولى لم تكن ظهيرية من العتق ومحترز القنة ما يأتي في قوله ولو ادعى ولده ام
ولده الخ ومحترز الابن ما يأتي في قول المصنف ولو وطئ جارية امرأته او والده الخ **(قوله)**
فولدت عطف على وطئ وتعقيب كل شئ بحسبه كافي تزوج زيد فولد له فلما ظهر انها لولدت
قبل مضي مدة الحمل لم تصح الدعوى بل مفاد قوله فادعاه عطف على فولدت انه لو ادعاه وهي
حبل لم تصح حتى تلد قال في البحر ولم أره صريحا وفي النهر يأتي انها لو ولدت له لاقل من ستة
اشهر من وقت دعوته ان تصح **(قوله)** لم يعقرها قال في الفتح المعقر هو مهر مثلها في الجمال اي

ولا خيار لها) لكون
النفوذ بعد العتق فلم تحقق
زيادة الملك وكذا لو اقترنا
بأن زوجها فضولى واعتقها
فضولى واجازها المولى
وكذا مدبرة عتقت بموته
وكذا ام الولد ان دخل بها
الزوج والا لم ينفذ لان عدتها
من المولى تمنع نفاذ النكاح
(فلو وطئ) الزوج الامة
(قبله) اي العتق (فالمهر
المسمى له) اي للمولى
(او بعده فلها) لمقابلته
بمنفعة ملكتها (ومن
وطئ قته ابنه فولدت)
فلو لم تلد لزم عقرها

مطلب
في تفسير المعقر

ما يرغب فيه. فانها جالسا فقط. واما ما قيل ما يستأجره منها للزنا لو جاز فليس معناه بل العادة ان ما يعطى لذلك اقل مما يعطى مهرا لان الثاني للبقاء بخلاف الاول اه واذا تكرر منه الوطء ولم تحبل لزمه مهر واحد بخلاف ووطء الابن جارية الاب مرارا فعليه بكل ووطء مهر لان المهر واجب بسبب دعوى الشبهة ولو لم يدعها يلزمه الحد فتكرر دعواها يتكرر المهر بخلاف الاب فانه لا يحتاج الى دعوى الشبهة خاتمة **(قوله)** وان تكب بحر ما الخ كذا في النهر واصله في البحر حيث قال وقيد بالولادة لانه لو طي امه ابنه لم تحبل فانه يحرم عليه ولا يملكها ويلزمه عقربه بخلاف ما اذا حبلت منه فانه يبين ان الوطء حلال لتقدم ملكه عليه ولا يحد قاذفه في المسئلتين اما اذا لم تلد منه فظاهر لانه وطى وطأ حراما في غير ملكه واما اذا حبلت منه فلان شبهة الخلاف في ان الملك ثبت قبل الابلاخ او بعده مسقطا لحصانه كافي الفتح وغيره اه وقوله فانه يبين ان الوطء حلال فتصریح بمفهوم ما هنا وفيه تأمل لان ثبوت ملكه لها قبيل الوطء عندنا وقيل العلوق عند الشافعي انما هو لضرة ثبوت النسب كما اوضحه في الفتح ولا يلزم من ذلك حل الاقدام على هذا الوطء كالم غصب شيئا والتفه ثم ادى ضمانه للملك لا يلزم من استناد الملك الى وقت الغصب حل ما صنع ولعل المراد بقوله حلال انه ليس بزنا اذ لو كان زنا لزمه العقر ولم يثبت النسب ويدل على ما قلنا اطلاق قوله الآتي ولذا يحل له عند الحاجة الطعام لا الوطء وكذا ما قدمناه عن الظهيرية من صحة الدعوى في الامة المطوأة لابن مع انه احرمة على الاب حرمة مؤبدة فليتأمل **(قوله)** فادعاه اى عند قاض كفى شرح ابن الشبي وافادانه لا يشترط في صحة الدعوى دعوى الشبهة ولا تصديق الابن فتح والظاهر ان الفاء مجرد الترتيب فلا يلزم الدعوى عقب الولادة وادعى الحموى الزنوة فور او هو بعيد فابرجع **(قوله)** وهو حر مسلم عاقل فلو كان عبدا او مكاتب او كافرا او مجنونا لم تصح الدعوى لعدم الولاية لو افاق المجنون ثم وُلدت لاقبل من ستة اشهر يصح استحسانا ولو كانا من اهل الذمة الا ان ملتيهما مختلفة جازت الدعوى من الاب فتح فأفاد ان الاسلام شرط فيما لو كان الاب مسلما اما لو كان كافرا فلا يشترط اسلام الاب ولو اختلفت الملة لان الكفر ملة واحدة في الظهيرية ولو كان الاب مسلما والابن كافرا صححت دعوته ولو كان الاب مرتدا فدعوته موقوفة عنده نافذة عنده **(قوله)** شرط الخ فلو حبلت في غير ملكه اوفيه واخرجها الابن عن ملكه ثم استردها لاتصح الدعوى لان الملك انما يثبت بطريق الاستناد الى وقت العلوق فيستدعى قيام ولاية ذلك من حين العلوق الى التملك هذا ان كذبه الابن فان صدقه صححت الدعوى ولا يملك الجارية كما اذا ادعاه اجنبى ويعتق على المولى كما في المحيط بحر قال في النهر المذكور في الشرح للزليلى وعليه جرى في فتح القدير وغيره انه لا يشترط في صحتها دعوى الشبهة ولا تصديق الابن اه اقول كانه فهم ان الاشارة في قوله هذا ان كذبه الابن راجعة الى اصل المسئلة اعنى ما اذا بقيت الجارية في ملك الابن وليس كذلك بل راجعة الى قوله فلو حبلت في غير ملكه اوفيه واخرجها الابن عن ملكه الخ فلا ينافى ذلك ما ذكره في الزيلعي والفتح من عدم اشتراط التصديق لانه في اصل المسئلة لا فيما نحن فيه بدليل ان اشتراط بقائها في ملك الابن المذكور في الزيلعي والفتح فلو كان لا يشترط تصديق الابن وان اخرجها عن ملكه لم يبق فائدة لاشتراط بقائها في ملكه وفي الظهيرية من العتق يشترط ان تكون الجارية في ملكه من وقت

وارتكب محرما ولا يحد قاذفه (فادعاه الاب) وهو حر مسلم عاقل (بت نسبه) بشرط بقاء ملك ابنه من وقت الوطء الى الدعوة

العلوق الى الدعوة حتى لو علت قباعها الابن ثم اشتراها اوردت عليه بعب بقاء او غير ما
 بخيار رؤية أو شرط أو بفساد البيع ثم ادعاء الأب لا يثبت النسب الا اذا صدق الابن اه
 فهذا ايضا صريح فيما قلنا فتدبر **(قوله)** وبيعها لاخته مثلا اي اوابنها وابن اخيه لا يضر
 لانها لا تخرج والحالة هذه عن كونها جارية فرعه اه ح وفيه ان يبيعها لابنه لا يفيد لانه
 لا ولاية للجد عليه مع وجود الأب نعم بيعها لابن اخيه يفيد اذا كان ابو ذلك الابن ميتا او
 مملوك والولاية بكفر اورو او جنون ليكون للجد المدعى ولاية لان دعوة الجدد لا تصح الا عند
 الولاية على فرعه كما يأتي افاده الرحمن فافهم **(قوله)** لو قتل العلق (كذا في الفتح اي لو قتل
 الوط القريب من وقت العلوق كي لا ينافي ما يأتي قريبا تأمل **(قوله)** وعليه قيمتها اي لولده
 يوم علت كما في مسكين ط وفي المحيط ولو استحقها رجل يأخذها وعقرها وقيمتها ولدها لان
 الأب صار مغرورا ويرجع الأب على الابن بقيمة الجارية دون العقر وقيمة الولد لان الابن ما
 ضمن له سلامة الاولاد اه بخر **(قوله)** لقصور الخ اي ان للاب ولاية تملك مال ابنه للحاجة
 الى ابقاء نفسه فكذا الى صون نسله لانه جزء منه لكن الاولى اشد ولذا تملك الطعام بغير قيمته
 والجارية بالقيمة ويحل له الطعام عند الحاجة دون ووط الجارية ويخير الابن على الاتفاق عليه دون
 دفع الجارية للتسرى فللحاجة جاز له التملك ولقصورها اوجبنا عليه القيمة مراعاة للحقين فتح
 وما ذكره من انه لا يجبر على الجارية للتسرى ذكره الزيلعي ايضا ومثله في الدرر وغاية البيان
 والنهاية وما في هذه الشروح المعتمدة لابعاضه ما سأتى في النفقة وعزاء في الشربطالية الى
 الجوهرة من أنه يجبر فتدبر **(قوله)** لا عقرها تقدم تفسيره قريبا وعند الشافعي وزفر عليه
 عقرها لثبوت الملك فيها قيل العلوق لضرورة صيانة الولد وعندنا قيل الوط لان لازم كون
 الفعل زنا ضياع الماء شرعا فلو لم يقدم عليه ثبت لازمه فظهر أن الضرورة لا تندفع الاثباته قبل
 الايلاج بخلاف ما لو لم تجب حيث يجب العقر فتح اي لانها اذا لم تجب لم توجد علة تقدم ملكه
 فيها وهي صيانة الولد كما افاده الزيلعي **(قوله)** وقيمة ولدها اي ولا قيمة ولدها لانه علق حرا
 لتقدم ملكه نهر **(قوله)** ما لم تكن مشتركة قال في البحر فلو كانت مشتركة بينه اي بين الابن
 وبين اجني كان الحكم كذلك الا انه يضمن لشريكه نصف عقرها ولم أره ولو كانت مشتركة بين
 الاب والابن او غيره يجب حصه الشريك الابن وغيره من العقر وقيمة باقيها اذا جلت لعدم تقديم
 الملك في كلها لانقضاء موجه وهو صيانة النسل اذ ما فيها من الملك يكفي لصحة الاستيلاء دوا اذا
 صح ثبت الملك في باقيها حكما لاشراط كافي الفتح وهي مسئلة محيية فانه اذا لم يكن للواطي فيها
 شيء لا مبر عليه واذا كانت مشتركة لزمه اه **(قوله)** وهذا الخ الاشارة الى جميع ما مر **(قوله)**
 قدم الاب لان له جهتين حقيقة الملك في نصيبه وحق التملك في نصيب ولده بحر قلت وفي
 الظهيرية ولو كانت مشتركة بين رجل وابنه وجده فادعوه كلهم فالجد أولى ويبنى حمله على
 ما اذا كان ابو الرجل ميتا مثلا ليصير للجد الترجيح من جهتين تأمل **(قوله)** والا اي وان لم
 يكونا شريكين وهذا صادق بما اذا كانت للابن وحده او للاب وحده والثاني لا يصح هنالك لكن
 اصل المسئلة مغرور في جارية الابن فهو قرينة على ان المراد الاول فقط فافهم **(قوله)** فالابن
 اي تقدم دعواه لانها سابقة معنى بحر اي لان له حقيقة الملك ولا يه حق التملك ولان ملك

وبيعها لاخته مثلا لا يضر
 نهر بخا (وصارت أم
 ولده) لاستناد الملك لو قتل
 العلوق (وعليه قيمتها)
 لو فقير القصور حاجة بقاء
 نسله عن بقاء نفسه ولذا
 يحل له عند الحاجة
 الطعام لا الوط ويخير على
 نفقه أبيه لا على دفع جارية
 لتسريه (لا عقرها وقيمة
 ولدها) ما لم تكن مشتركة
 فتجب حصه الشريك
 وهذا اذا ادعاه وحده فلو
 مع الابن فان شريكين
 قدم الاب والا فالابن

الابن سابق فصار كأنه ادعى قبل الاب تأمل **(قوله ولو ادعى)** اى الاب وقوله المنفى بالتصبي
نعت لولد أم الولد وقوله او مدبرته او مكاتبته مجروران بالعطف على أم وهذا بيان لمحتز قوله قنة
ابنه اى لو ادعى ولد أم ولد ابنه الذى نفاه ابنه لا يثبت نسبه الابن تصديق الابن لان أم الولد لا تقبل
الانتقال الى ملك غير المستولد وقيد بقوله المنفى لانه اذا لم ينسبه الابن يثبت نسبه منه فلا يمكن
ثبوت من الاب وان صدقه الابن وكذا لو ادعى ولد مدبرة ابنه او ولد مكاتبته ابنه الذى ولدته
في الكتابة او قبلها لا يثبت نسبه الابن تصديق الابن كافي البحر لانه لا يمكن جعل الاب متملكا
لهما قبل الوطء فان صدقه ثبت نسبه لاحتمال وطء الاب بشبهة والظاهر لزوم العقر للمكاتبه
لان لها العقر بوطء المولى فيوطء أبيه اولى وحيث لم يثبت الملك في أم الولد والمدبرة ينبغي لزوم
العقر للابن على أبيه كما يفيد ما قدمناه فيها لو وطئها ولم تحبل تأمل **(قوله وجد صحيح)**
خرج به الجد الفاسد كأي الام وكذا غير الجد من الرحم المحرم فلا يصدق في جميع الاحوال
لفقد ولايتهم بحر عن المحيط **(قوله بعد زوال ولايته)** اى الاب واراد بزوال الولاية
عدمها ليسلم مالو كان كفره او جنونه او رقه اصلها أفاده الرحتى والمراد بالولاية ولاية الملك
كأمر **(قوله فيه)** متعلق بكاف التشبيه فالعنى ان الجد مشابه للاب في الحكم المذكور
(قوله وبشترت ثبوت ولايته) اى ولاية الجد الناشئة عن فقد ولاية الاب اى لا يكتفى بثبوتها
وقت الدعوى فقط بل لابد من ثبوتها من وقت العلوق الى وقت الدعوة قال في الفتح حتى لو
أنت بالولد لاقبل من ستة اشهر من وقت انتقال الولاية اليه لم تصح دعوته لما قلنا في الاب اه اى
من ان الملك انما يثبت بطريق الاستناد الى وقت العلوق فيستدعى قيام ولاية الملك من حين
العلوق الى الملك **(قوله ولو فاسدا)** لان الفاسد يثبت فيه النسب فاستغنى عن تقدم الملك له
بحر **(قوله أبوه)** اى اوجده حتى **(قوله ولو بالولاية)** في البحر عن الحائنه اذا تزوج الرجل
جارية ولده الصغير فولدت منه لا تنصر أم ولده ويعتق الولد بالقرابة **(قوله لتولده من نكاح)**
فلم تنب ضروره الى تملكها من وقت العلوق لثبوت النسب بدونه وامومه الولد فرع الملك
والنكاح ينفيه **(قوله وبج المهر)** لاتزامه اياه بالنكاح وهو ان لم يكن مسمى مهر مثلها
في الجمال نهر **(قوله لالقيمة)** لعدم تملكها نهر **(قوله بملك اخيه له)** فتعق عليه بالقرابة
هداية وظاهره ان الولد علق رقيقا واختلف فيه فقيل يعتق قبل الانفصال وقيل بعده ومثرت
تظهر في الارث فلو مات المولى وهو الابن يرثه الولد على الاول دون الثاني والوجه هو الاول لانه
حدث على ملك الاخ من حين العلوق فلما ملكه عتق عليه بالقرابة بالحديث كذا في غاية البيان
والظاهر عندى هو الثاني لانه لا ملك له من كل وجه قبل الوضع لقولهم الملك هو القدرة على
التصرفات في الشيء ابتداء ولا قدرة لاسيد على التصرف في الجئين ببيع او هبة وان صح
الايباء به واعتاقه فلم يتناوله الحديث لانه في المملوك من كل وجه ولذا لو قال كل مملوك امملكه
فهو حر لا يتناول الحمل بحر وأقره في النهر والمقدسى **(قوله ومن الحيل)** اى من حيلة الحيل
التي يدفع بها الانسان عنه ما يضره وهذا حيلة لما اذا اراد وطء الامه ولا تنصر أم ولده وان
ولدت منه كي لا تترد عليه اذا ولدت وعلمت انها لاتباع فيملكها لطفله بهبه اوبسع ثم
يتزوجها بالولاية فيصير حكمها مأمرا فاذا احتاج الى بيعها باعها وحفظ ثمنها لطفله او اتفق عليه

ولو ادعى ولداً ولم يولد المنفى
او مدبرته او مكاتبته شرط
تصديق الابن (وجد صحيح)
كأب بعد زوال ولايته
بموت وكفر وجنون ورق
فيه اى في الحكم المذكور
(لا يكون كالأب (قبله)
اى قبل الزوال المذكور
وبشترت ثبوت ولايته
من الوطء الى الدعوة (ولو
تزوجها) ولو فاسدا (ابوه)
ولو بالولاية (فولدت لم تنصر
أم ولده) لتولده من نكاح
(وبج المهر لالقيمة
ولدها حر) بملك أخيه له
ومن الحيل ان يملك امته
لطفله ثم يتزوجها

او على نفسه ان احتاج اليه **(قوله)** ولو وطئ جارية امرأته الخ) محترز قوله سابقا فقة ابنه ط
(قوله) لا يثبت النسب الا بتصديق المولى الخ) فيه اختصار وعبارة البحر لا يثبت النسب
وبدرا عنه الحد للشبهة فان قال احياها المولى لى لا يثبت النسب الا ان يصدقه المولى في الاحلال
وفي ان الولد منه فان صدقه في امرين جميعا ثبت النسب والا فلا وان كذبه المولى ثم ملك
الجارية يوما من الدهر ثبت النسب كذا في الخاتمة وفي الفتية وطئ جارية ابنة فولدت منه
لا يجوز بيع هذا الولد ادعى الواطئ الشبهة او لا لانه ولد ولده فيعتق عليه حين دخل في
ملكه وان لم يثبت النسب كمن زنى بجارية غيره فولدت منه ثم ملك الولد يعتق عليه وان لم يثبت
نسبه منه اه قلت ومعنى احياها المولى اى ينكح او يهبة مثلا لا بقوله جعلتها حلالا **(قوله)**
وسيجي الخ) ذكر هنا ما يفيد الخلاف وفيه كلام سياتى هناك ان شاء الله تعالى **(قوله)** تات
لمولى زوجها) وكذا لو قال زوج الامة لمولى زوجته لكن لا يسقط المهر بخر **(قوله)** الحر
المكلف) قيده ليكن منه الاعتاق وفيه ان ليس بمعق انما هو وكيل عنها فيه فتتخذ ان
يتوقف بيع المعنى على اجازة وليه واما الاعتاق فلا ينظر اليه لصحة توكيله فيه ط وصورة
كون مولى الزوج غير حر او غير مكلف ان يشتري العبد المأذون عبدا متزوجا او برث المعنى
او انجنون من ابية والا فتد مران لا يملك تزويج العبد الا من يملك اعتاقه **(قوله)** ورطل
من خر) مفعول زادت اى زادته على قولها بالف **(قوله)** كالصحيح) لان البيع هنا غير مقصود
فلا يلزم وجود شرطه كما يأتى قريبا **(قوله)** فعل) اى قال اعتقه ح عن النهر **(قوله)** اقتضاء
هو دلالة اللفظ على مسكوت يتوقف صدق الكلام او صحته فالاول كحديث رفع الخطأ
والنسيان اى رفع حكمهما وهو الاثم والافيماء واقعان في الخارج والثانى كسألتنا فانه
لا يمكن تصحيحه بالقديم الملك اذ الملك شرط لصحة العتق عنه فتقدم الملك بالبيع مقتضى
بافتح والاعتاق عن الأمر مقتضى بالكسر فيصير قوله اعتق طاب التملك منه مالا ف ثم
امره باعتاق عبد الامر عنه وقوله اعتقت تملك منه ثم الاعتاق عنه واذا ثبت الملك للأمر
فسد النكاح للاتفاق بين الامرين ثم الملك فيه شرط والشرط اتباع فلذا ثبت البيع المقتضى
بافتح بشروط المقتضى وهو العتق لا بشروط نفسه اظهار التبعة فيمشتط اهلية الأمر
للاعتاق حتى لو كان حيا مأذونا لم يثبت البيع ويسقط القبول الذى هو ركن البيع ولا يثبت
فيه خيار رؤية أو عيب ولا يشترط كونه مقدور التسليم فصح الأمر باعتاق الأبق ويسقط
اعتبار القبض في الفاسد كولو قال اعتقه عنى بألف ورطل من خر اه بخر بالمعنى **(قوله)**
اكن لو قال الخ) حاصلا ان ما ثبت بالاقتضاء انما يثبت بشروط المقتضى بالكسر لا بشروط
نفسه كما علمت لكن هذا اذا لم يصح بالمقتضى بالفتح قل في فتح القدير فلو صرح بالبيع فقال
بعنك واعتقه لا يقع عن الأمر بل عن المأمور فثبت البيع ضمنا في هذه المسئلة ولا يثبت صريحا
كبيع الاجنة في الارحام فاذا صرح به ثبت بشرط نفسه والبيع لا يتم الا بالقبول ولم يوجد فيعتق
عن نفسه اه اى ولا يفسد النكاح كما في البحر **(قوله)** ومفاده الخ) البحث لصاحب النهر ح
(قوله) لو قال اى الأمر والاولى التصريح به والاثبات بعدم ضميره **(قوله)** وسقط المهر
لاستحالة وجوده على عبدها نهر **(قوله)** لا يفسد) اى النكاح خلافا لابي يوسف والله تعالى اعلم

(ولو وطئ جارية امرأته
او ولده ارجعه فولدت
وادعاه لا يثبت النسب الا
بتصديق المولى) فلو كذبه
ثم ملك الجارية وقتا ما
ثبت النسب وسيجي
في الاستيلاء (حره)
متزوجة برفيق) قالت
لمولى زوجها) الحر المكلف
(اعتقه عنى بالف) وزادت
ورطل من خر اذ الفاسد
هنا كالصحيح (فعل)
فسد النكاح) لتقدم الملك
اقتضاء كانه قل بعته منك
واعتقه عنك لكن لو قال
كذلك وقع العتق عن
المأمور لعدم القبول كما
في الخواشي السعدية
ومفاده انه لو قال قبالت
وقع عن الأمر (والولاء
لها) رزقها الألف وسقط
المهر (وبق) العتق (عن)
كفارتها ان توت عنها
(ولو لم نقل بالانفلا)
يفسد لعدم الملك
(والولاء) لانه المعق
والله اعلم

باب نكاح الكافر

لما فرغ من نكاح الاحرار والارقاء من المسلمين شرع في نكاح الكفار وتقدم في آخرباب المهر حكم مهر الكافر وانه تثبت بقية احكام النكاح في حقهم كالمسلمين من وجوب النفقة في النكاح ووقوع الطلاق ونحوها كمدة ونسب وخيار بلوغ وتوارث بنكاح صحيح وحرمة مطابقة نالانا ونكاح محارم (قوله يشمل المشرك والكتاني) لوقال يشمل الكتاني وغيره لكان اولي ليدخل من ليس بمشرك ولا كتاني كالدهرى و اشار الى ان التعبير بالكافر لشموله الكتاني اولي من تعبير الهداية تبعاً للقدورى بالمشرك اهـ واعتذر في الفتح عن الهداية بانه اراد بالمشرك ما يشمل الكتاني اما تعليقا او ذهابا الى ما اختاره البعض من ان اهل الكتاب داخلون في المشركين او باعتبار قول طائفة منهم عزيز بن الله والمسيح بن الله تعالى الله رب العزة والكبرياء (قوله خلافا لما لك) فلا يقول بصحة النكاح ولو نكحت بين المسلمين وأخذتمه انه لا يقول بالاصلين الاخيرين بالاولى ط (قوله ويرده) اى قول مالك المفهوم من قوله خلافا لما لك فانه بمنزلة وقال مالك لا يصح ط (قوله وامرأته حاملة الحطب) اى فيذه الاضائة قاضية عرفا ولغة بالنكاح وقد قصها الله تعالى في كتابه مفيدة لهذا المعنى ط (قوله ولدت من نكاح لامن سفاح) اى لامن زنا والمراد به نفى ما كانت عليه اجهالية من ان المرأة تسافح رجلا مدة ثم يتزوجها وقد استدلل بالحديث المذكور في الفتح ايضا ووجهه انه صلى الله عليه وسلم سعى ما وجد قبل الاسلام من انكحة الجاهلية نكاحا ولا يقال ان فيه اساءة ادب لاقتضائه كفر الابوين الشريفين مع ان الله تعالى احياهما له وآمانا به كما ورد في حديث ضعيف لانا نقول ان الحديث اعم بدليل رواية الطبراني وابى نعيم وابن عساكر خرجت من نكاح ولم اخرج من سفاح من لدن آدم الى ان ولدني اى وامى لي بصنى من سفاح الجاهلية شئ واحياهم الابوين بعد موتهما لاينافى كون النكاح كان في زمن الكفر ولاينافى ايضا ما قاله الامام في الفقه الأكبر من ان والديه صلى الله عليه وسلم ماتا على الكفر ولا ما في صحيح مسلم استأذنت ربي ان استغفر لامي فلم يأذن لي ومافيه ايضا ان رجلا قال يا رسول الله ابن ابي قال في النار فلما قفادعاه فقال ان ابني والبلد في النار لا مكان ان يكون الاحياء بعد ذلك لانه كان في حجة الوداع وكون اليمان عند المعايبة غير نافع فكيف بعد الموت فذلك في غير الخصوصية التي اكرم الله بها نبيه صلى الله عليه وسلم واما الاستدلال على نجاستهما بانهما ماتا في زمن الفترة فهو مبنى على اصول الاشاعة ان من مات ولم تبلغه الدعوة يموت ناجيا اما الماتريدي فأن مات قبل مضي مدته يمكنه فيها التأمل ولم يعتقد ايمانا ولا كفرا فلا عقاب عليه بخلاف ما اذا اعتقد كفرا او مات بعد المدة غير معتقدا شيئا نعم البخاريون من الماتريدي وافقوا الاشاعة وحلوا قول الامام لا عذر لاحد في الجهل بخالقه على ما بعد البعثة واختاره المحقق ابن الهمام في التحرير لكن هذا في غير من مات معتقدا للكفر فقد صرح النووى والفخر الرازى بان من مات قبل البعثة مشركا فهو في النار وعليه حمل بعض المالكية ما صح من الاحاديث في

باب نكاح الكافر

يشمل المشرك والكتاني
وههنا ثلاثة اصول الاول
ان كل نكاح صحيح بين
المسلمين فهو صحيح بين
اهل الكفر خلافا لما لك
ويرده قوله تعالى وامرأته
حاملة الحطب وقوله عليه
الصلاة والسلام ولدت
من نكاح لامن سفاح (و)
الثاني ان كل نكاح
حرم بين المسلمين للقد
شرطه

مطلب

في الكلام على أبوى النبي
صلى الله عليه وسلم واهل
الفترة

تعذيب اهل الفترة بخلاف من لم يشرك منهم ولم يوجد بل بقي عمره في غفلة من هذا كله فبينهم
 الخلاف وبخلاف من احدثى منهم بعقله كقس بن ساعدة وزيد بن عمرو بن نفيل فلا خلاف
 في نجاتهم وعلى هذا فالظن في كرم الله تعالى ان يكون أبواه صلى الله عليه وسلم من احد هذين
 القسمين بل قيل ان أباه صلى الله عليه وسلم كلهم موحدون لقوله تعالى وتقبل في
 الساجدين لكن رده ابو حيان في تفسيره بأنه قول الراضية ومعنى الآية وتردد في تصفح
 احوال المهجدين فافهم وبالجملة كما قال بعض المحققين انه لا ينبغي ذكر هذه المسئلة الامع
 مزيد الادب وليست من المسائل التي يضر جهلها او يسئل عنها في القبر اوفي الموقف حفظ
 اللسان عن التكلم فيها بالخير والى واسلم وسيأتى زيادة كلام في هذه المسئلة في باب المرتد عند
 قوله وتوبة اليأس مقبولة دون ايمان اليأس **(قوله كدم شهود)** وعدة من كافر **(قوله عند**
الامام) والصحيح كافي البضمرات قهستاني وعند زفر لا يجوز رها مع الامام في النكاح بغير
 شهود ومع زفر في النكاح في عدة الكافر ح قال في الهداية ولا يبي حصة ان الحرمة لا يمكن
 اثباتها حقا للمشرع لانهم لا يخاطبون بمحققة ولاوجه الى ايجاب العدة حقا للزوج لانه
 لا يعتقده بخلاف ما اذا كانت تحت مسلم لانه يعتقد اه وظاهره انه لاعددة من الكافر عند
 الامام اصلا واليه ذهب بعض المشايخ فلا ثبت الرجعة للزوج بمجرد طلاقها ولا يثبت نسب
 الولد اذا أنت به لاقل من ستة اشهر بعد الطلاق وقيل يجب لكنها ضعيفة لاتنع من صحة
 النكاح فيثبت للزوج الرجعة والنسب والاصح الاول كافي القهستاني عن الكرماني ومثله
 في العناية وذكر في الفتح انه الاول ولكن منع عدم ثبوت النسب لانهم لم يقولوا اذلك عن الامام
 بل فرعوه على قوله بصحة العقد بناء على عدم وجوب العدة فلما ان نقول بعدم وجوبها
 وبثبوت النسب لانه اذا علم من له الولد بطريق آخر وجب الحاقه به بعد كونه عن فراش صحيح
 ومجتها به لاقل من ستة اشهر من الطلاق مما يفيد ذلك اه وأقر في البحر ونازعه في النهر
 بان المذكور في المحيط والزيلعي انه لا يثبت النسب قال وقد غفل عنه في البحر واثبت خيير بان
 صاحب الفتح لم يدع ان ذلك لم يذكره بل اعترف بذلك وانما نازعهم في التخرج وانه لا يلزم من
 عدم ثبوت العدة عدم ثبوت النسب فافهم **(قوله لحرمة المحل)** اى محل العقد وهو الزوجة
 بان كانت غير محل له اصلا فان الحرمة منافية له ابتداء وبقاء بخلاف عدم الشهود والعدة كما
 يأتي **(قوله كحمار)** وكقطعة ثلاث ومعتدة مسلم **(قوله بل فاسدا)** أفاد ان الخلاف في الجواز
 والفساد مع اتفاقهم على عدم التعرض قبل الاسلام والمرافعة رملى **(قوله وعليه)** اى على
 الاصح من وقوعه جائزا تجب النفقة اذا طلبتها واذا دخل بها ثم اسلم فقتله انسان بمحذ كافي
 البحر اما على القول بوقوعه فاسدا لا تجب ولا بمحذ فقتله لانه وطئ في غير ملكه فلا يكون محسنا
(قوله واجمعوا الخ) جواب عما يقال انه على القول بالجواز ينبغي ثبوت الارث ايضا والجواب
 ان القياس عدم ثبوت الارث لاحد الزوجين لانهما اجنبيان لكنه ثبت بالنص على خلاف
 القياس في النكاح الصحيح مطلقا اى يسمي صحيحا عند الاطلاق كالنكاح المعتبر عاوما
 نكاح المحارم فيسمى صحيحا لمطلقا بل بالنسبة الى الكفار فيقتصر على مورد النص قلت
 وفيه ان ما فسد شرطه ليس صحيحا عند الاطلاق ايضا مع انه يثبت فيه التوارث كما سيذكره

كدم شهود (بجوز في
 حقهم اذا اعتقدوه) عند
 الامام (ويقرون عليه
 بعد الاسلام و) الثالث
 (ان كل نكاح حرم لحرمة
 المحل كحمار) (سقط جائزا
 وتل مشايخ العراق لا)
 بل فاسدا والاول اصح
 وعليه فتجب النفقة ويحد
 قاذفه واجمعوا على انهم
 لا يتوارثون لان الارث
 ثبت بالنص على خلاف
 القياس في النكاح الصحيح
 مطلقا فيقتصر عليه ابن
 ملك

الشارح في كتاب الترائض حيث قال معزيا للجوهرة وكل نكاح لو اسلما يقران عليه يتوارثان به وما لا فلا قال ونجد في التلويحية اه تأمل ثم في حكاية الاجماع تبعها للبدائع فظهر فقد جرى التمسكتاني على ثبوت الارث لكن الصحيح خلافه كاسمعت وكذا قل في سكب الانهر ولا يتوارثون بنكاح لا يقران عليه كنكاح اعداء وهذا هو الصحيح اه **(قوله)** اسلم المزوجان اسلم وكذا لو ترافعا اليه قبل الاسلام اقرأ عليه وما يذكره لانه معلوم بالاولى كافي النهر والبحر **(قوله)** اوفى عدة كافر احتز عن عدة مسلم كما يبه عليه المصنف بعد وقيد في الهداية الاسلام والمرافعة بما اذا كانا والحرمه قائمه قال في الغاية واما اذا كانا بعد انقضاء العدة فلا يفرق بينهما بالاجماع **(قوله)** معتقدين ذلك فلو لم يكن جائزا عندهم يفرق بينهما اتفاقا لانه وقع باطلا فيجب التجديد بغير ونقل بعض المحققين عن ابن كمال ان الشرط جواز ذوق دين الزوج خاصة اه قلت والظاهر انه اراد الزوج الاول وهو الذي طلقها لان العدة حق الزوج المطابق فاذا كان لا معتقدها لا يمكن ايجابه اليه بخلاف ما لو كانت تحت مسلم كقدمناء قريبا عن الهداية تأمل **(قوله)** اقرأ عليه اي عنده خلافا لهما فيما اذا كان النكاح في العدة كما مر لكن في البحر والفتى عن الميسر اذا اسلموا العدة منقضية لا يفرق بالاجماع **(قوله)** لانا امرنا بتركهم اسلم هذا التعاميل انما يظهر فيما اذا ترافعا وهما كافرين اما بعد الاسلام فلعلة ما في البحر من ان حالة الاسلام والمرافعة حالة البقاء والهداية ليست شرعا فيها وكذا العدة لا تنافيها كالتكسوة اذا وطئت بشبهة اه ط اي فان الموطوءة بشبهة تحب العدة عليها حال قيام النكاح مع زوجه وتحرمة عليه فتح اي تحرم عليه الى انقضاء العدة **(قوله)** محرمين بان تزوج بمجوسى امه او بنته وكذا لو تزوج مطلقته لانما اوجع بين خمس واختين في عقدة ثم اسلموا احدهما ففرق بينهما اجماعا فتح وكذا قل في النهر وليس الحكم مقصورا على المحرمية بل كذا لو تزوج مطلقته لانما اسلم ثم قيدنا بكونه تزوج خمس في عقدة لانه لو تزوجهن على التعاقب فرق بينه وبين السامسة فقط ولو تزوج واحدة ثم اربعاء جاز نكاح الواحدة لا غير ولو اسلم بعد ما فرق احدي الاختين اقرأ عليه اه وتمامه فيه **(قوله)** فرق القاضي اما على قولهما فظاهر لان لهذه النكحة لها حكم البطلان فيما بينهما واما على قوله فلانه وان كان لها حكم الصحة في الادب حتى تحب النفقة ويعد ذنبا لان المحرمية وما معها تنافي البقاء كما تنافي الابتداء بخلاف المدة فمر وفي ابى السمود عن السجوى قل البرجندى ظاهر العبارة يدل على انه لا تقع البينة بالاسلام وقيل ضيخان تبين بدون تفريق القاضي ذكره في الفتية **(قوله)** لعدم الخلية اي بحماية المحرمية وما معها لعقد الزوجية ابتداء وبقاء وهذا تعليل على قول الامام كجعلت **(قوله)** وبراءة احدهما لا يفرق اي عنده خلافا لهما بخلاف ما اذا ترافعا فانه يفرق بينهما عنده ايضا لانهما رضيا بحكم الاسلام فصارا انقضوا كالحكم فتح **(قوله)** بقاء حق الآخر لانهم لم يرض بحكمه **(قوله)** بخلاف اسلامه اي اسلام احدهما جواب عن قولهما بانه يفرق بمرافعة احد الزوجين كما يفرق باسلامه وبيان الجواب على قوله بالفرق وهو انه باسلام احدهما ظهرت حرمة الآخر تغير اعتقاده واعتقاد المصر لا يعارض اسلام المسلم لان الاسلام يعلم ولا يعلم بخلاف مرافعة احدهما ورضاه فانه لا يتغير به اعتقاده الآخر

(اسلم المزوجان بلا) سبع
(شهود اوفى عدة كافر
معتقدين فانه اقرأ عليه) لانا
امرنا بتركهم وما يعتقدهون
(ولو كانا) اي المزوجان
الذين اسلموا (بمحرمين او
اسلم احدا المحرمين او ترافعا
اليها وهما على الكفر
فرق) القاضي او الذي
حكماء (بينهما) لعدم
الخلية (وبمرافعة احدهما
لا يفرق بقاء حق الآخر
بخلاف اسلامه لان الاسلام
يعلم ولا يعلم

فج (قوله الا اذا طلقها ثلاثا الخ) استثناء من قوله وبمرافعة احدها لا يفرق (قوله فانه يفرق بينهما) لان هذا التفريق لا يتضمن ابطال حق على الزوج لان الطلقات الثلاث قاطعة للملك النكاح في الاديان كلها بحر قلت لكن المشهور الآن من اعتقاد اهل الذمة انه لا طلاق عندهم ولعله بماغيروه من شرائعهم (قوله كما لو خالعاها) تشبيه في معلق تفرق لا يقيد كونه بعد مراعاة لقول الشارح بعد فانه في هذه الثلاثة يفرق من غير مراعاة ط (قوله من غير عقد) وذلك لان الطلاع طلاق والذي يعتدكون الطلاق منزلا للنكاح والوطء بعده حرام في الاديان كلها يحدون به نهر اى بالوطء بعده ومحل الحد ان يعتد شبهة الحل في العدة كما نص عليه في الحدود ومثل هذا التعاليل يقال في مسألة الطلاق الثلاث الآتية ط (قوله او تزوج كتابية في عدة مسلم) وكذا لو تزوج الذي مسلمة حرة أو أمة ففي النكاح لا يحكم الشهيد انه يفرق بينهما ويعاقب ان دخل بها ولا يبلغ اربعين سوطا وتعزب المرأة ومن زوجها له وان أسلم بعد النكاح لم يترك على نكاحه «تبيين» قال في التمهيد المصنف يكون المتزوج كافرا لان المسلم لو تزوج ذمية في عدة كافر ذكر بعض المشايخ انه يجوز ولا يباح له وطؤها حتى يستبرأ عنده وقالوا نكاح باطل كذا في الحاشية برأفول يعني ان لا يختلف في وجوبها بالنسبة الى المسلم لانه يعتقد وجوبها الا ترى ان القول بعدم وجوبها في حق الكافر مقيد بكونهم لا يدينونها وبكونه جائزا عندهم لانه لو لم يكن جائزا بان اعتقدوا وجوبها يفرق اجماعا قال في الفتح فيلزم في المهاجرة وجوب العدة ان كانوا يعتقدونه لان المضاف اليها تبين الدار الفرقه لان في العدة اه قالت قوله وينبغي الخ قد يقال فيه انه مما لا ينبغي لما مر من ان العدة انما تجب حقا للزوج اى الذي طلقها ولا تجب له بدون اعتقاده ولما قدمناه ايضا عن ابن كمال من اعتبار دين الزوج خاصة وكذا ما قدمناه من ترجيح القول بانه لا عدة من الكافر عند الامام اصلا تأمل (قوله او تزوجها قبل زوج آخر الخ) مقتضاه ان المسئلة الاولى مفروضة فيما اذا طلقها ثلاثا وأقام معها من غير تجديد عقد آخر حتى تكون مسألة اخرى ويشكل الفرق بينهما فانه اذا توقف التفريق في الاولى على طاب المرأة يلزم ان يتوقف هنا على طابها بالاولى لانه اذا جدد عقده عاينها قبل زوج آخر حصلت شبهة العقد فكيف يفرق بينهما بلا طاب اصلا مع وجود شبهة العقد ولا يفرق الا بطلب عند عدم وجود شبهة العقد ولذا والله اعلم ذكر في البحر عن الاسيحي اني انه اذا طلقها ثلاثا ان امسكها من غير تجديد النكاح عليها فارق بينهما وان ابرأها الى القاضي وان جدد عليها من غير ان تتزوج باخر فلا تفريق ثم قال وهو مخالف لما في المحيط لانه سوى في التفريق بين ما اذا تزوجها اولاً حيث لم تزوج بغيره اه قالت لكنه مخالف ايضا لما قدمناه عن الفتح وغيره من ان مثل الحر من ماله تزوج مطلقته ثلاثا الا ان ينحس ذلك بما اذا اسلم او احدها لكنه خلاف ما في الزباني حيث قال وعلى هذا الخلاف المطلقة ثلاثا والجمع بين الحسارم والحس اه اى الخلاف المار بين الامام وصاحبيه من انه يفرق بمرافعتها عنده لا بمرافعة احدها فليتأمل (قوله خلافا للزباني الخ) أقول ما في الحاشية القديس ليس فيه مخالفة لما

(الا اذا طلقها ثلاثا وطابها)
التفريق فانه يضرب بثبوت
اجمالا (كما لو خالعاها ثم اقام
معهما من غير عقد او تزوج
كتابية في عدة مسلم) او
تزوجها قبل زوج آخر
وقد طلقها ثلاثا فانه في
هذه الثلاثة يفرق من غير
مراعاة بغير عن المحيط
خلافا للزباني والحاشية
من اشراط المرافعة

هنا كما يعلم من عبارة الحارثي التي نقلها المصنف في منحه فراجعها واما الزيلعي ففيه مخالفة
 فانه ذكر ما قدمناه عنه آنفا ثم قال وذكر في الغاية معزيا الى المحيط ان المطلقة ثلاثا لو طُلبت
 الطريق يفرق بينهما بالاجماع لانه لا يتضمن ابطال حق الزوج وكذا في الحلع وعدة المسلم
 لو كانت كتابية وكذا لو تزوجها قبل زوج آخر في المطلقة ثلاثا اهـ ووجه المخالفة ان قوله
 وكذا في الحلع الخ يفيد توثيق التفريق على الغالب في المسائل الثلاث كالمسئلة الاولى كما
 هو مقتضى التشبيه وصرح بذلك في الفتح حيث ذكر عبارة الغاية وقال عقب قوله وكذا
 في الحلع يعني اختلفت من زوجها الذي ثم اسماها فرفعتها الى الحاكم فانه يفرق بينهما
 لان اسماها ظلم الخ فاعترضه في الغاية الى المحيط ونقله عنها الزيلعي وصاحب الفتح مخالف
 لما في البحر عن المحيط وهو الذي مشى عليه المصنف من عدم توقفه على المرافعة في المسائل
 الثلاث وتوقفه في المسئلة الاولى فقط وذكر في التمهيد ايضا عبارة المحيط الرضوي وهي
 كما مشى عليه صاحب البحر والمصنف فهذا هو وجه المخالفة الذي اراده الشارح ونبه عليه
 في التمهيد ايضا وقد خفي على المحشين ففهم نعم في كلام الزيلعي مخالفة من وجه آخر وهو انه
 ذكر اولاً ان المطلقة ثلاثا مثل الحرمين في جريان الخلاف كما ذكرناه قريبا ثم ذكر ما في الغاية
 من انه يفرق بطلبها اجماعاً ورأيت في كافي الحاكم الشهيد ما يؤيد ما في الغاية وذلك حيث قل
 واذا طلق الذي زوجته ثلاثا ثم أقام عليها فرافعته الى السلطان فرق بينهما وكذلك لو
 كانت اختلفت واذا تزوج الذي الذمية وهي في عدة من زوج مسلم قد طلقها او مات عنها
 فاني افرق بينهما اهـ لكن مفساده ان التفريق في هذه الاخيرة لا يختلج الى مرافعة وطالب
 اصلاً لتعلق حق المسلم ومثلها ما قدمناه عن الكافي ايضا وهو ما لو تزوج الذي مساة **(قوله)**
 واذا اسلم احد الزوجين الخ حاصل صور اسلام احدهما على اثنين وثلاثين لانهما امان يكونا
 كتابيين او مجوسيين او الزوج كتابي وهي مجوسية او بالعكس وعلى كل فمسلم اما الزوج
 او الزوجة وفي كل من الثمانية امان ان يكونا في دارنا او في دار الحرب او الزوج فقط في دارنا
 او بالعكس أفاده في البحر وفيه ايضا قيد بالاسلام لان النصرانية اذا نهوت او عكسه
 لا يلتفت اليهم لان الكفر كله ملة واحدة وكذا لو تجمعت زوجة النصراني فيما على
 نكاحهما كما لو كانت مجوسية في الابتداه اهـ والمراد بالمجوسى من ليس له كتاب سواى
 فيشمل الوثني والدهري وأراد المصنف بالزوجين المجتمعين في دار الاسلام وسأني بمحرزه
 في قوله ولو اسلم احدهما ثم الخ **(قوله)** او امرأة الكتابي اما اذا اسلم زوج الكتابية
 فان النكاح يبقى كما بآتي متنا **(قوله)** او سكنت غيرانه في هذه الحالة يكرر عليه العرض ثلاثا
 احتياطاً كذا في المبسوط نهر **(قوله)** فرق بينهما وما يفرق القاضي فهي زوجته حتى
 لومات الزوج قبل ان تسلم امرأته الكافرة وجب لها المهر اى كاله وان لم يدخل بها
 لان النكاح كان قائماً وينتقل بالموت فتح وانما يتوارث ما لمع الكفر **(قوله)** صبيحاً اى
 يعقل الاديان لان رده معتبرة فكذا باؤه فتح قل في احكام الصغار والمتنوع كالصبي
 العاقل اهـ **(قوله)** على الاصح وقيل لا يعتبر باؤه عند ابن يوسف كما لا يعتبر رده عنده فتح

(واذا اسلم احد الزوجين
 المجوسيين او امرأة الكتابي
 عرض الاسلام على الآخر
 فان اسلم فيها (والا) بأن
 ابن اوسكت (فرق بينهما
 ولو كان) الزوج (صبيحاً
 متبراً) اتفاقاً على الاصح
 (والصبيح كالصبي)

(قوله فياذكر) أي من حكم الإسلام والآباء والسكوت (قوله ولو كان) أي الصبي كما تفيد
عبارة الفتح وليس يقيد بل البالغ مثله (قوله اعدم نهايته) بخلاف عدم التمييز فإن له نهاية
(قوله بل يعرض الإسلام على أبويه الخ) قال في التحرير وشرحه وإنما يعرض الإسلام على أبويه
أو أمه لصيرورته مسلماً بإسلام أحدها فإن أسلم أحدهما أقرا على النكاح وإن أبى ففرق بينهما
دفعاً للضرر على المسلمة ويصير مرتداتبعاً بارتداد أبويه ولحاقهما به بخلاف ما إذا تركاه في دار
الإسلام أو بالغ مسلمهما من أواسم عاقلان قبل البلوغ فارتداً ولحقاً به لأنه صار مسلماً بتبعية
الدار عند زوال تبعية الأبوين أو بتقرر ركن الإيمان منه قال شمس الأئمة وليس المراد من
عرض الإسلام على والده أن يعرض عليه بطريق الإلزام بل على سبيل الشفقة المعلومة من
الآباء على الأولاد عادة ففعل ذلك يحمله على أن يسلم الأثرى أنه إذا لم يكن له والدان جعل
القاضي له خصماً وفرق بينهما فهذا دليل على أن الآباء يسقط اعتبارهم هنا للتعذر اه وهذا
مانق له عن الباقين و مثله في التارخانية وحاصله أن فائدة نصب الوصي الحكم بالتفريق
بلاعرض بل يسقط العرض للضرورة لأنه لا يصير مسلماً بتبعية غير الأبوين وقد علم مما ذكرناه
أنه لو كان له أم فقط يعرض الإسلام عليها فإن ابت فرق بينهما لأنه تبع لها وإن لم تكن لها ولاية
عليه لأن المناط هنا التبعية لا الولاية فقول بعض المحشين أنه عند عدم الأب لا يعرض على الأم
بل ينصب له وصياً غير صحيح نعم لو كان أبواه مجنونين أيضاً ينبغي أن يتعصب عنه وصياً والحاصل
أن المجنون كالصبي فتبعية لأبويه إسلاماً وكفراً ما لم يسلم قبل جنونه (قوله وهي مجوسية
الخ) بخلاف عكسه وهو ما لو كانت نصرانية وقت إسلامه ثم تمجست فإنه تقع الفرقة بلاعرض
عليها بحر عن المحيط وظاهره وقوع الفرقة بالتفريق القاضي لأنها صارت كالمرتدة تأمل (قوله
طلاق ينقص العدد) أشار إلى أن المراد بالطلاق حقيقته لا النسخ فلو أسلم ثم تزوجها بملك
عليها طائفتين فقط عندها وقال أبو يوسف أنه فسخ ثم هذا الطلاق بأن قبل الدخول أو بعده
قال في النهاية حتى لو أسلم الزوج لا يملك الرجعة قال في البحر وأشار بالطلاق إلى وجوب العدة
عليها إن كان دخل بها "إن المرأة إن كانت مسلمة فقد اتزمت أحكام الإسلام ومن حكمه وجوب
العدة وإن كانت كافرة لا تعتقد وجوبها فالزوج مسلم والعدة حقه وحقوقاً لا تبطل بديانتهن
والى وجوب الفقة في العدة إن كانت هي مسلمة لأن المنع من الاستمتاع جاء من جهة بخلاف
ماذا كانت كافرة وإسالم الزوج لأن المنع من جهةها ولذا لا مهر لها إن كان قبل الدخول اه أما
لو أسلمت وأبى الزوج فلها نصف المهر قبل الدخول وكله بعده كافي كافي الحاكم ثم قال في البحر
وأشار أيضاً إلى وقوع طلاق عليها مادامت في العدة كالو وقعت الفرقة بالخلع أو بالجب أو العنة
كذافي المحيط وظاهره أنه لا فرق في وقوع الطلاق عليها بين أن يكون هو الآبي أو هي وظاهر
ما في الفتح أنه خاص بما إذا أسلمت وأبى هو والظاهر الأول اه أقول ما في الفتح صريح في
الأول حيث قال إذا أسلم أحد الزوجين الذين وفرق بينهما بآباء الآخر فإنه يقع عليها طلاقه
وإن كانت هي الآية مع أن الفرقة فسخ وبه ينقص ما قيل إذا أسلم أحد الزوجين لم يقع
عليها طلاقه اه نعم ظاهر ما في المحيط يفيد أنه خاص بما إذا كان هو الآبي وهو قوله كآلو
وقعت الفرقة بالخلع الخ لأنها فرقة من جانبه فتكون طلاقاً ومعدة الطلاق يقع عليها الطلاق

فيما ذكر والأصل أن
كل من صح منه الإسلام
إذا أتى به صح منه الآباء إذا
عرض عليه (ويستلزم عقل)
أي تمييز (غير المميز ولو)
كان (مجنوناً) لا ينظر
إلى أدم نهايته بل (يعرض)
الإسلام (على أبويه) فإيهما
أسلم تبعه فيبقى النكاح
فإن لم يكن له أب نصب
القاضي عنه وصياً فحقيق
عليه بالفرقة بآقاني عن
البيهقي عن روضة العلماء
للزاهد (ولو أسلم الزوج
وهي مجوسية فتهدت أو
تنصرت بقي نكاحها كآلو
كانت في ابتداء كذلك)
لأنها كسائية مآلا
(والتفريق) بينهما
(طلاق) ينقص العدد
(لو أبى لآلو ابنت)

أما لو كانت هي الآية تكون الفرقة قد سخر والنسخ رفع للعقد فلا يقع الطلاق في عدته نعم في البحر أول كتاب الطلاق أنه لا يقع في عدة الفسخ إلا في ارتداد أحدهما وتفریق القاضي بآء أحدهما عن الإسلام وفي البرازية وإذا أسلم أحد الزوجين لا يقع على الآخر طلاقه لكن قال الحنبري الرمي أن هذا في طلاق أهل الحرب أي فيما لو هاجر أحدهما إلى مسلمانا لأنه لا عدة عليهما قلت إن هذا الحل يمكن في عبارة البرازية دون عبارة طلاق البحر فيأتمل وسيأتي تمام الكلام على ذلك آخر باب الكتابات (قوله لأن الطلاق لا يكون من النساء) بل الذي يكون من المرأة عند القدرة على الفرقة شرعا هو الفسخ فينوب القاضي مناهيا فيما تملكه (قوله وإبائه الميراث) أي تفریق القاضي بسبب الإباء والأفلاء ليس بإطلاق (قوله) أحد أبوي الجنون) أي إذا لم يوجد لأحدهما أب أو أماً لم يوجد لأحدهما فلا بد من أباه كل منهما لأنه لو أسلم أحدهما تبعه كإسراء (قوله طلاق في الإصح) يشير إلى أنه في غير الإصح يكون فسخا أبو السعد (قوله) فإبائه أهل الإقناع) أي إقناع الطلاق منهما بل هاهنا هل للوقوع أي حكم الشرع بوقوعه عليهما عند وجود موجب وفي شرح التحرير قال صاحب الكشف وغيره المراد من عدم شرعية الطلاق أو الاعتاق في حق الصغير عدمها عند عدم الحاجة فاما عند تحققها فمشرع قال شمس الأئمة السرخسي زعم بعض مشايخنا أن هذا الحكم غير مشروع أصلا في حق الصبي حتى أن أمره أن لا يكون محلا للطلاق وهذا وهم عندى فإن الطلاق يملك بملك التملك إذا ضرر في أثبات أصل الملك بل الضرر في الإقناع حتى إذا تحققت الحاجة إلى صحة إقناع العاقل من جهة دفع الضرر كان صحيحا فإذا أسلمت زوجته وأنى فرق بينهما وكان طلاقا عند أبي حنيفة ومحمد وإذا ارتد والعاقل بالله تعالى وقعت البينة وكان طلاقا في قول محمد وإذا وجدته محبوبا فخاصمته فرق بينهما وكان طلاقا عند بعض المشايخ اه قلت وحاصله أنه كالبأن في وقوع الطلاق منه بهذه الأسباب إلا أنه لا يصح إقناعه منه ابتداء للضرر عليه ومثله الجنون وبه ظهر أنه لا حاجة إلى أنه إقناع من القاضي لأن تفریق القاضي هنا كتفريقه بآء البالغ عن الإسلام وهو طلاق منه بطريق النيابة فكذا في الصبي والجنون لكن لما كان المشهور أنه لا يقع طلاقهما أي ابتداء وكان وقوعه منهما بعراض غريبا قال الزياهي وغيره أنه من أغرب المسائل فهم (قوله) كالأورث قريبه) أي الرحم المحرم منه كالأورث إلهامه لآخيه من أم مثلا فإنه يعق عليه ويكفر وتزوج بمولوكه إيه فورثها منه الفسخ التملك (قوله) يقع) لأنه علته على ما سأل وقوعه منه فإن الجزاء وهو أن طالق لا يعتد سببا للطلاق إلا عند وجود الشرط فلا بد من كون الشرط صالحا له فهو كقوله إن مت فنت طالق كذا مظهرى (قوله) ما صرحوا به من أن الإهلية إنما تعتبر وقت التعليق لا وقت وجود الشرط وليس الشرط هنا وهو دخول الدار منافيا لانقضاء الجزاء سببا للطلاق بخلاف المسئلة الأولى والحاصل أنه لا بد في صحة التعليق من وجود الإهلية وقته وعدم منافاة الشرط المعلق عليه للجزاء المعلق وهنا وجد كل منهما بخلاف الأولى ذاته وجدت فيها الإهلية وقت التعليق وفقد الآخر وهو عدم المنافاة هذا مظهرى (قوله) ولو أسلم أحدهما ثمة) هذا مقابل قوله فيما مر وإذا أسلم أحد الزوجين المجوسين

لأن الطلاق لا يكون من النساء (واباء الميراث) واحداً أبوي الجنون طلاقاً في الإصح وهو من أغرب المسائل حيث يقع الطلاق من صغير وجنون زبلى وفيه نظر إذ الطلاق من القاضي وهو عليهما لا منهما فإبائه أهل الإقناع بل للوقوع كما لو ورث قريبه ولو قال إن جنت فانت طالق فحين لم يقع بخلاف أن دخلت الدار فدخلها جنونا وقع (ولو أسلم أحدهما) أي أحد المجوسين أو امرأة الكفار (ثمة) أي في دار الحرب وملاحق بها

مطالع

الصبي والجنون إبساهاهل لا يقع الطلاق بل للوقوع

او امرأة الكتابي الخ فانه مفروض فيما اذا اجتماعا في دار الاسلام كقدمناه ولذا قال في البحر
هنا اطلق في اسلام احدهما في دار الحرب فشمعل ما اذا كان الآخر في دار الاسلام او في دار
الحرب اقام الآخر فيها او خرج الى دار الاسلام خلاصه انه مالم يجتمعا في دار الاسلام فانه
لا يعرض الاسلام على المصير سواء خرج المسلم او الآخر لانه لا يقضى لغائب ولا على غائب
كذا في المحيط اهـ (قوله كالبحر المالح) قال في النهر ويبنى ان يكون مالم يس بدار حرب ولا
اسلام ملحقا بدار الحرب كالبحر المالح لانه لا قهر لاحد عليه فاذا اسلم احدهما وهو راكبه
توقفت اليثونة على معنى ثلاث حيفض اخذا من تعاليلهم بتعذر العرض لعدم الولاية اهـ وهل
حكم البحر المالح في غير هذه حكم دار الحرب حتى لو خرج اليه الذمي صار حربيا وانتقض
عهده واذا خرج اليه الحربى وعاد قبل الوصول الى داره يقضى امانه ويعشمر ما معه بحرر
ط (قوله لم تبين حتى تحيض الخ) افاد بتوقف اليثونة على الحيض ان الآخر لو اسلم قبل
انقضائها فلا يثونة بجر (قوله او تمضى ثلاثة اشهر) اى ان كانت لا تحيض لعسر او كبر كما
في البحر وان كانت حاملا حتى تنفع حملها عن القهستاني (قوله اقامة لشرط الفرقة)
وهو معنى هذه المدة مقام السبب وهو الاباء لان الاباء لا يعرف الا بالعرض وقد عدم العرض
لانعدام الولاية وممت الحاجة الى التفريق لان المشترك لا يصاح للمسلم واقامة الشرط عند
تعذر العلة جائز فاذا مضت هذه المدة صار مضيتها بمنزلة تفريق القاضى وتكون فرقة بطلاق
على قياس قواهما وعلى قياس قول ابى يوسف بغير طلاق لانها بسبب الاباء حكما وتقديرا
بدائع وبحث في البحر انه يبنى ان يقال ان كان المسلم هو المرأة تكون فرقة بطلاق لان الآبى
هو الزوج حكما والتفريق بابائه طلاق عندها فكذا ما قام مقامه وان كان المسلم الزوج فهى
فسخ (قوله وليست بعدة) اى ليست هذه المدة عدة لان غير المدخول بها داخلة تحت
هذا الحكم ولو كانت عدة لاخص ذلك بالمدخول بها وهل تجب العدة بعد مضى هذه المدة
فان كانت المرأة حربية فلا لانه لاعدة على الحرية وان كانت هى المسلمة فخرجت اليها فتمت
الحيض هنا فكذلك عند ابى حنيفة خلافا لهما لان المهاجرة لاعدة عليها عنده خلافا لهما
كاسياتى بدائع وهداية وجزم الطحاوى بوجوبها قال في البحر ويبنى حمله على اختيار
قولهما (قوله ولو اسلم زوج الكتابية) هذا محترز قوله فيما مر او امرأة الكتابي (قوله
كأمر) اى في قوله كالمو كانت في الابتداء كذلك وشار الى ان الذى صرح به فيما مر يمكن
انفهامه من ههنا ان يراد بالكتابية الكتابية حالا او مالا (قوله نهي له) لانه يجوز له التزوج بها
ابتداء بقاءه اولى لانه اسهل نهر (قوله حقيقة وحكما) المراد بالتباين حقيقة تباعدها
شخصا وبالحكم ان لا يكون فى الدار التى دخلها على سبيل الرجوع بل على سبيل القرار
والسكنى حتى لو دخل الحربى دارنا بأمان لم تبين زوجته لانه فى داره حكما الا اذا قبل الذمة
نهر (قوله لا بالسبي) تنقيص على خلاف الشافعى فانه عكس وجعل سبب الفرقة السبي
لا التباين فنفرع اربع صور وفاقتان وخلافيتان فتقوله فلو خرج احدهما الخ وقوله وان
سببا الخ خلافيتان وقوله واخرجه مسيا وقوله او خرجا اليها الخ وفاقتان (قوله نلو خرج
احدهما الخ) هذه خلافيه لوجود التباين دون السبي قال فى البدائع ثم ان كان الزوج هو

كالبحر المالح (لم تبين حتى
تحيض ثلاثا) او تمضى
ثلاثة اشهر (قبل اسلام
الآخر) اقامة لشرط
الفرقة مقام السبب
وليست بعدة لدخول غير
المدخول بها (ولو اسلم
زوج الكتابية) ولو مالا
كأمر (فهى له) المرأة
(تبين بتباين الدارين)
حقيقة وحكما (لا) (ا)
لسبب فلو خرج احدها
(اليها مسلما) او ذميا او
اسلم او صار ذميا فى دارنا

الذي خرج فلا عمة عليها بلا خلاف لانها حرة وان كانت هي فكذلك عتده خلافا لهما
 اه وفي الفتح لو كان الحارح هو الرجل ينحل له عندنا التزوج بأربع في الحال وبأخت امرأته
 التي في دار الحرب اذا كانت في دار الاسلام (قوله أو أخرج) هذه وفاقية لوجود التباين
 والسي (قوله وأدخل في دارنا) أفادانه لا يتحقق التباين بتجرد السي بل لابد من الاحراز
 في دارنا كما في البدائع (قوله كالملوكي) ولهذا لو اتحقق بهم المرتد يجري عليه احكام الملوكي
 ط (قوله وان سبنا) هذه خلافة والتي بعدها وفاقية لعدم السي فيها (قوله او ثم أسلما)
 عبارة البحر أو مستأمنين ثم أسلما الخ فأو هنا عاطفة لحال محذوفة على الحال السابقة وهي
 قوله ذمين و ثم عاطفة لأسلما على تلك الحال المحذوفة (قوله حتى لو كانت الخ) فتريع على
 اشتراط تباين الدارين حقيقة وحكما (قوله تبين) لان الدار وان اختلفت حقيقة لكنها
 متحدة حكما لان فرض المسئلة فيها اذا نكحها مسلم أو ذمي ثم سبت ولا يمكن فرضها فيها
 لو نكحها هنا لانه لا يصح لان تباين الدارين يمنع بقا النكاح فيمنع ابتداءه الاولى كما قاله
 الرحمتي ولو نكحها وهي هنا بأمان صارت ذمية لان المرأة تبع لزوجها في المقام كما في الفتح ومن
 باب المستأمن فانهم (قوله ولو نكحها) أي المسلم أو الذمي (قوله بان) التباين الدارين
 حقيقة وحكما ط (قوله وان خرجت قبله لا) أي لا تبين لان الزوج من أهل دار الاسلام فإذا
 خرجت قبله صارت ذمية لا يمكن من العود لانها تبين لزوجها في المقام كما علمت فانهم (قوله
 وما في الفتح الخ) قال في التهر وفي المحيط مسلم تزوج حرة في دار الحرب فيخرج بها رجل الى
 دار الاسلام بأن من زوجها بالتباين فلو خرجت بنفسها قبل زوجها تبين لانها صارت من
 أهل دارنا بالزماها أحكام المسلمين اذ لا يمكن من العود والزواج من أهل دار الاسلام فلا
 تبين قال في الفتح بعد نقله يريد في الصورة الاولى اذا أخرجه الرجل قهرا حتى ملكها اتحقق
 التباين بينها وبين زوجها حينئذ حقيقة وحكما اما حقيقة فظاهر واما حكما فلانها في دار الحرب
 حكما وزوجها في دار الاسلام قال في الحواشي السعدية وفي قوله واما حكما الخ بحث اه ولعل
 وجه ما مر من ان معنى الحكم ان لا يكون في الدار التي دخلها على سبيل الرجوع بل على
 سبيل القرار وهي هنا كذلك اذ لا يمكن من الرجوع ثم راجعت المحيط الرضوي فاذا الذي
 فيه مسلم تزوج حرة كتابية في دار الحرب فيخرج عنها الزوج وحده بان ولو خرجت المرأة
 قبل الزوج لم تبين وعندها بما مر وهذا لا يخبر عليه والظاهر ان ما وقع في نسخة صاحب الفتح
 تحريف والصواب ما سمعته اه ح قلت وما نقله في التهر عن المحيط ذكر مثله في كافي
 الحاكم الشهيد فالصواب في المسئلة الاولى التي نقلها في الفتح عن المحيط أنها لا تبين لاختلاف
 الدار حقيقة لاحكاما (قوله ومن هاجرت النيا الخ) المهاجرة التاركة دار الحرب الى دار
 الاسلام على عزم عدم العود وذلك بأن تخرج مسلمة او ذمية او صارت كذلك بحر وهذا المسئلة
 داخلة فيما قبلها لكن ما مر فيها اذا خرج احدها مهاجرا وقعت الفرقة بينهما والمقصود
 من هذه انه اذا كانت المهاجرة المرأة ووقعت الفرقة فلا عدة عليها عند أي حنيفة سواء
 كانت حاملا أو حائلا فتزوج للحال الا الحامل فتبره لاعلى وجه المدة بل يرتفع المانع
 بالوضع وعندها عليها عدة فتح وبه يظهر ان قييد المصنف بالحائل أي غير الحبل لا وجه له

(او اخرج مسيبا) وادخل
 في دارنا (بان) تباين الدار
 اذ أهل الحرب كالملوكي
 ولا نكاح بين حي وميت
 (وان سبنا) او خرجا النيا
 (معا) ذمين او مسلمين او
 ثم أسلما او صارا ذمين
 (لا) تبين لعدم التباين حتى
 لو كانت المسئلة منكوبة
 مسلم او ذمي لم تبين ولو نكحها
 ثم تم خروج قبلها بان وان
 خرجت قبله لا وما في الفتح
 عن المحيط تحريف نهر
 (ومن هاجرت النيا)
 مسلمة او ذمية (حائلا
 بان) بلا عدة (في) حبل
 تزوجها اما الحامل فحتى
 تضع

بخلاف قول الكثر وتنكح المهاجرة الحائض بالعدة فإنها للاحتراز عن الحامل كعلمت لكنه
 يومه ان الحامل لها عدة كما توهمه ابن ملك وغيره وليس كذلك **(قوله على الاظهر)** مقابله
 رواية الحسن انه يصح نكاحها قبل الوضع لكن لا يقربها زوجها حتى تضع كالحلي من الزنا
 ورجحها الاقطع لكن الاولى ظاهر الرواية نهر وصححها الشارحون وعابها الاكثر ببحر
(قوله لالعدة) نفى لقولهما ولما توهمه ابن ملك وغيره **(قوله بل لشغل الرحم)** بحق الغير أفاد
 به الفرق بينها وبين الحامل من الزنا فان هذه حملها ثابت النسب فيؤثر في منع العقد احتياطاً
 للتابع الجلع بين الفراشين وهو متع بمنزلة الجلع وطأ كافي الفتح بخلاف الحامل من الزنا
 فان ما الزنا لحرمة له وليس فيه حق الغير فلذا صح نكاحها فافهم **(قوله فسخ)** أي عند
 الامام بخلاف الابه عن الاسلام وسوى محمد بينهما بأن كلا منهما طلاق وابو يوسف بأن كلا
 منهما فسخ وقرق الامام بان الردة منافية للنكاح لمناقضتها المعصية والطلاق يستدعي قيام
 السلاح فتعذر جعلها طلاقاً وتماه في التبر قال في الفتح ويقع طلاق زوج المرتدة عليها مادامت
 في العدة لان الحرمة بالردة غير متأبدة فانها ترتفع بالاسلام فيقع طلاقه عليها في العدة مستتبعا
 فأنته من حرمتها عليه بعد الثلاث حرمة مغيبة بوطء زوج آخر بخلاف حرمة المحرمة فإنها
 متأبدة لا غاية لها فلا يفيد لحوق الطلاق فأنته اه قلت وهذا اذا لم تلحق بدار الحرب ففي الحامية
 قيل الكسائيات المرتدة اذا لحق بدار الحرب فطلق امرأته لا يقع وان عاد مسلماً وهي
 في العدة فطلقها يقع والمرتدة اذا لحقت فطلقها زوجها ثم عادت مسالمة قبل الحيض فعنده
 لا يقع وعندها يقع **(قوله فلا ينقص عدا)** فلوارثه مراراً وجدد الاسلام في كل مرة
 وجدد النكاح على قول ابي حنيفة نحل امرأته من غير اصابة زوج ثان ببحر عن الحامية
(قوله بلا قضاء) أي لا توقف على قضاء القاضي وكذا لا توقف على مضي عدة في المدخول بها
 كافي البحر **(قوله ولو حكما)** أراد به الخلو الصحيح **(قوله كل مهرها)** اطاقه فشمعل
 ارتداده وارثها ببحر **(قوله لتأكده)** أي تأكد تمام المهر به أي بالوطء الحقيقي والاحكامي
(قوله او المتعة) أي ان لم يكن مسمى **(قوله لو ارتد)** قيد في قوله ولغيرها الصنف الخ **(قوله)**
 وعليه نفقة العدة أي لو مدخولاً بها اذ غيرها لعدة عليها وأفاد وجوب العدة سواء ارتد أو
 ارتدت بالحيض أو بالاشهر لوصفيرة أو آيسة أو بوضع الحمل كافي البحر **(قوله ولا شيء من المهر)**
 أي في غير المدخول بها لانها محل التفصيل بقوله لو ارتد وقوله لو ارتدت **(قوله والنفقة)**
 قد علمت ان الكلام في غير المدخول بها وهذه لافقة لها لعدم العدة لالكون الردة منها لكن
 المدخول بها كذلك لافقة لها لو ارتدت ولذا قال في البحر وحكم نفقة العدة حكم المهر قبل
 الدخول فان كان هو المرتد فلها نفقة العدة وان ارتدت فلانفقة لها **(قوله سوى السكنى)**
 فلا تنسقط سكنى المدخول بها في العدة لانها حق الشرع بخلاف نفقة العدة ولذا صح الخلع على
 النفقة دون السكنى والظاهر ان هذا مفروض فيما واسلمت والا فالمرتدة تحبس حتى تعود
 وسيأتي ان المحبوسة كالخارجة بلاذنه لافقة لها ولا سكنى **(قوله لو ارتدت)** اطاقه فشمعل
 الحرة والامة والصغيرة والكبيرة ببحر **(قوله قبل تأكده)** أي المهر فانه يتأكد بالموت والدخول
 ولو حكما **(قوله ورثها زوجها استحساناً)** هذا اذا ارتدت وهي مرضية ثم ماتت او لحقت

على الاظهر لالعدة بل
 لشغل الرحم بحق الغير
 (وارتداد احدها) أي
 الزوجين (فسخ) فلا ينقص
 عدداً (باجل) بلا قضاء
 (نالم ووطوءاً) ولو حكماً
 (كل مهرها) لتأكده به
 (ولغيرها نصفه) لومسمى
 او المتعة (لو ارتد) وعليه
 نفقة العدة (ولا شيء) من
 المهر والنفقة سوى
 السكنى به يفتى (لو ارتدت)
 لجئ الفرقه منها قبل
 تأكده ولومات في العدة
 ورثها زوجها المسلم
 استحساناً

بدار الحرب بخلاف ردتها في الصحة وبخلاف ما لو ارتد هو فإنها ترضه مطلقا إذا مات ولحق وهي في العدة كما في الحائض من فصل المعتدة التي ترضت وسيدكره المصنف أيضا في طلاق المريض ووجهه أن ردته في معنى مرض الموت لأنه أن لم يسلم يقتل فيكون قادرا فتره مطلقا أمام المرأة فلا تقتل بالردة فلم تكن فارة إذا كانت ردتها في المرض **(قوله)** وصرحوا بتعزيرها خمسة وسبعين) هو اختيار لقول أبي يوسف فإن نهاية تعزير الحر عنده خمسة وسبعون وعندها تسعة وثلاثون قال في الحارثي القدسي ويقول أبي يوسف تأخذ قال في البحر فعلى هذا المعتمد في نهاية التعزير قول أبي يوسف سواء كان في تعزير المرتدة أولا **(قوله)** وتنجيز) أي بالحبس إلى أن تسلم أو تمت **(قوله)** وعلى تحديد النكاح) فلكل قض أن يجده بمهر يسير ولو يدينار رضيت أم لا وتمتع من التزوج بغيره بعد إسلامها ولا يخفى أن محلها ما إذا طاب الزوج ذلك أم لو سكت أو تركه صريحا فإنها لا تنجز وتزوج من غيره لأنه ترك حقه بغيره **(قوله)** ونجزا لها) عبارة البحر حتما لباب المعصية والحيلة للخلاص منه اه ولا يلزم من هذا أن يكون الجبر على تحديد النكاح مقصورا على ما إذا ترددت لأجل الخلاص منه بل قالوا ذلك سدا لهذا الباب من أصله سواء تعمدت الحيلة أم لا كي لا تجعل ذلك حيلة **(قوله)** قال في النهر الخ) عبارته ولا يخفى أن الافتاء بما اختاره بعض أئمة بلخ أولى من الافتاء بما في النوادر وأقد شاهدنا من المشايخ في تحديداتها فضلا عن جبرها بالضرب ونحوه ما لا يعد ولا يحسد وقد كان بعض مشايخنا من علماء المعجم يستل بامرأة تقع فيها يوجب الكفر كثيرا ثم تنكر وعن التجديد تأبى ومن القواعد المشقة تحجب التيسير والله الميسر لكل عسير اه قلت المشقة في التجديد لا تقتضي أن يكون قول أئمة بلخ أولى مما في النوادر بل أولى مما مر أن عليه الفتوى وهو قول البخاريين لأن ما في النوادر هو ما يأتى من أنها بالردة تسترق تأمل **(قوله)** وقد بسطت) أي رواية النوادر **(قوله)** والفتح) فيه انه لم يرد على قوله ولا تسترق المرتدة ما دامت في دار الإسلام في ظاهر الرواية وفي رواية النوادر عن أبي حنيفة تسترق اه ثم رأيت صاحب الفتح بسط ذلك في باب المرتدة **(قوله)** وحاصلها الخ) قال في القنية بعد ما مر عن الفتح ولو كان الزوج عالما استولى عليها بعد الردة تكون فيا للمسلمين عند أبي حنيفة ثم يشتريها من الإمام أو يصرفها إليه أن كان مصرفا فلو افترقت مفت بهذه الرواية حتما لهذا الأمر لأبأس به اه قال في البحر وهكذا في خزانة الفتاوى ونقل قوله فلو افترقت مفت الخ عن شمس الأئمة السرخسي اه قلت ومقتضى قوله ثم يشتريها الخ أنه أن كان مصرفا لا يملكها بمجرد الاستيلاء عليها وقوله تكون فيا قال ط ظاهره ولو أسلمت بعده لأن إسلام الرقيق لا يخرجها عن الرق اه **(قوله)** ولو استولى عليها الزوج) فيه اختصار مغل وعبارة القنية بعد ما تقدم قلت وفي زماننا بعد فتنه التتر العامة صارت هذه الولايات التي غلبوا عليها وأجروا أحكامهم فيها كخوارزم وما وراء النهر وخراسان ونحوها صارت دار الحرب في الظاهر فلو استولى عليها الزوج بعد الردة يملكها ولا يحتاج إلى شرائها من الإمام فيفتي بحكم الرق حتما لتأكيد الجملة ومكر المكره على ما أشار إليه في السير الكبير اه فقوله يملكها الخ مبنى على ظاهر الرواية من أنها لا تسترق ما دامت في دار الإسلام ولا حاجة إلى الافتاء برواية النوادر مذكرة من

وصرحوا بتعزيرها خمسة وسبعين وتنجيز على الإسلام وعلى تحديد النكاح ونجزا لها بمهر يسير كدينار وعلية الفتوى ولو ألجته وافترقت مشايخ بلخ بعدم الفرقة بردتها ونجزا وتيسيرا لاسيا التي تقع في المكفر ثم تنكر قول في التهر والافتاء بهذا أولى من الافتاء بما في النوادر لكن قال المصنف ومن تصفح أحوال النساء زماننا وما يقع منهن من موجبات الردة مكررا في كل يوم يتوقف في الافتاء برواية النوادر قلت وقد بسطت في القنية والحجبي والفتح والبحر وحاصلها أنها بالردة تسترق وتكون فيا للمسلمين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويشتريها الزوج من الإمام أو يصرفها إليه لو مصرفا ولو استولى عليها الزوج بعد الردة ملكها

صبرورة دارهم دار حرب في زمانهم فيملكها بمجرد الاستيلاء عليها لانها ليست في دار الاسلام
 فافهم **(قوله)** يبيعها الخ ذكره في البحر بحثا اخذا من قول الفقيه يملكها واستشهد بقوله
 ما لم تكن الخ بما في الحاشية لو لحقت ام الولد بعد ارتدادها بدار الحرب ثم سبت وملكها الزوج
 يعود كونها ام ولده وامومية الولد تتكرر بتكرر الملك اهـ **(قوله)** بالكرس السوط
 والجمع درر مثل سدره وسدر مصباح **(قوله)** الذراع) أل للجنس والمناسب ما قبله الاذرع
 بالجمع ط **(قوله)** فقال تأكيد لقال الاول ط والداعي اليه طول الفاصل **(قوله)** كأنهن
 حريبات اي فهن في ملوكات والرأس والذراع ليس بعورة من الرقيق ووجه الاخذ من
 قول عمر رضي الله تعالى عنه انه اذا سقطت حرمة النائحة تسقط حرمة هؤلاء الكشافات
 رؤسهن في بحر الا جانب لما ظهر له من حالهن انهن مستخفات مستهينات وهذا سبب مسقط
 لحرمتهم فافهم ثم اعلم انه اذا وصان الى حال الكفر وصرن مرتدات شكهن مامر من
 انهن لا يملكن مادمن في دار الاسلام على ظاهر الرواية واما مامر من انه لا بأس من الافناء
 بما في النواذر من جواز استرقاقهن فذا بالنسبة الى ردة الزوجة للضرورة لامطابقا فلا ضرورة
 في غير الزوجة الى الافناء بالرواية الضعيفة ولا يلزم من سقوط الحرمة وجواز النظر اليهن
 جواز تملكهن في دارنا لان غاية انهن صرن فينا ولا يلزم من جواز النظر اليهن جواز الاستيلاء
 والتمتع بهن وطأ وغيره لانه يجوز النظر الى ملوكة الغير ولا يجوز وطؤها بلا عقد نكاح وبهذا
 ظهر غلط من ينسب نفسه الى العلم في زماننا في زعمه الباصل ان الزانيات اللاتي يظهن في
 الاسواق بلا احتشام يجوزن وطأهن بحكم الاستيلاء فانه غلط قبيح يكاد ان يكون كفرا
 حيث يؤدي الى استباحة الزنا والاحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم * (فرع) * في البحر
 عن الحاشية غاب عن امرأته قبل الدخول بها فأخبره بردها مخبر ولو ملوكا أو محدودا في قف
 وهو ثقة عنده او غير ثقة لكن أكبر رأيه انه صادق له الزوج بأربع سواها وان اخبرت برده
 زوجها لها الزوج بآخر بعد العدة في رواية الاستحسان قال السرخسي وهي الاصح **(قوله)**
 ان ارتداما) المسئلة مقيدة بما اذا لم يلحق احدهما بدار الحرب فان لحق بانت وكأنه استغنى
 عنه بما قدمه من ان تبين الدارين سبب الفرقة نهر **(قوله)** بأن لم يعلم السبق) اما المعية
 الحقيقية فتعذرة وما في البحر هي ما لو علم انها ارتدا بكلمة واحدة ففيه بعد ظاهر نعم
 ارتدادها معا بالفعل ممكن بان حلا مصحفا والقيام في القاذورات او سجدا للصنم معا نهر
(قوله) كالفرق) فانه اذا لم يعلم سبق احدهم بالموث يتزول منزلة من ماتوا معا ولا يرث
 احد منهم الآخر فالتشبيه في ان الجهل بالسبق كحالة المعية ط **(قوله)** كذلك اي معا
 بأن لم يعلم السبق **(قوله)** وفسد الخ لان ردة احدهما منافية للنكاح ابتداء فكذا بقاء
 نهر وهذا تصریح بمفهوم قوله نعم اسلما كذلك وسكت عن مفهوم قوله ان ارتدا معا لانه
 تقدم في قوله وارتداد احدها فسخ عاجل **(قوله)** قبل الآخر) وكذا لو بقي احدها مرتدا
 بالاولى نهر **(قوله)** قبل الدخول) اما بعده فالحال في الوجهين لان المهر يقرر بالدخول
 ديناً في ذمة الزوج والديون لا تسقط بالردة فتج **(قوله)** لو المتأخرى) لجئ الى الفرقة من قبلها
 بسبب تأخرها **(قوله)** فنصفه) اي عند التسمية او مئة عند عددها **(قوله)** والولد يتبع

وله يبيعها ما لم تكن ولدت
 منه فتكون كام الولد ونقل
 المصنف في كتاب الغصب
 ان عمر رضي الله عنه هجم
 على نائحة فضرها بالردة
 حتى سقط خمارها فقبله
 يا امير المؤمنين قد سقط
 خمارها فقال انها لحرمة
 لها ومن هنا قال الفقيه
 ابو بكر الباخي حين مر
 بنساء على شط نهر كشافات
 الرؤس والذراع فقبله
 كيف تمر فقال لحرمة
 لهن انما الشك في ايمانهن
 كأنهن حريبات (وبقي
 النكاح ان ارتدا معا) بان
 لم يعلم السبق فيجعل
 كالفرق (ثم اسلما كذلك)
 استحسانا (وفسد ان
 أسلم احدها قبل الآخر)
 ولا مهر قبيل الدخول
 لو المتأخرى ولو هو فنصفه
 او مئة (والولد يتبع

خير الابوين ديناً) هذا يتصور من الطرفين في الاسلام العارض بأن كانا كافرين فاسلم أو أسلمت ثم جاءت بولد قبل العرض على الآخر والتفرق أو بعده في مدة ثبت النسب في مثلها أو كان بينهما ولد صغير قبل اسلام احدهما فانه بأسلام احدهما يصير الولد مسلماً وأما في الاسلام الاصلى فلا يتصور الا أن تكون الام كتابية والاب مسلماً فتبع ونهر * (تليه) * يشعر التعبير بالابوين اخراج ولد الزنا ورأيت في فتاوى الشهاب السبلي قال واقعة الفتوى في زماننا مسلم رضى بنصرانية فأنت بولد فهو يكون مسلماً اجاز بعض الشافعية بعدمه وبعضهم بإسلامه وذكر ان السبكي نص عليه وهو غير ظاهر فان الشارع قطع نسب ولد الزنا وبنته من الزنا تحل له عندهم فكيف يكون مسلماً وافق قاضي القضاة الحنبلي بأسلامه ايضا وتوقفت عن الكتابة فأنه وان كان مقطوع النسب عن ابيه حتى لا يرثه فقد صرحوا عندنا بأن بنته من الزنا لا تحل له لولدها لا يدفع ذكاته لابنته من الزنا ولا قبل شهادته له الذي يقوى عندي انه لا يحكم بأسلامه على مقتضى مذهبا وانما ثبتوا الاحكام المذكورة احتياطاً نظراً لحقيقة الجزئية بينهما اه قات يظهر لي الحكم بالاسلام للاحدث الصحيح كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه أو ينصرانه ففهم قالوا انه جعل اتفاقهما ناقلاً له عن الفطرة فإذا لم يتفق بقى على اصل الفطرة أو على ما هو اقرب اليها حتى لو كان احدهما مجوسياً والآخر كتابياً فهو كتابي كما يأتي وهذا ليس له ابوان متفقان فيبقى على الفطرة ولا نهم قالوا ان الحاقه بالاسلم منهما أو بالكتابي انفع له ولا شك ان النظر لحقيقة الجزئية انفع له وايضاً حيث نظروا للجزئية في تلك المسائل احتياطاً فلينظر اليها هنا احتياطاً ايضا فان الاحتياط بالدين اولى ولان الكفر اقبح من الفسح فلا ينبغي الحكم به على شخص بدون امر صريح ولا نهم قالوا في حرمة بنته من الزنا ان الشرع قطع النسبة الى الزاني لما فيها من اشاعة الفاحشة فلم يثبت التفقة والارت لذلك وهذا لا يخفى النسبة الحقيقية لان الحقائق لا مرد لها فمن ادعى انه لا بد من العتبة الشرعية فعليه البيان * (تتمة) * ذكر الاستروشن في سير احكام الصغار ان الولد لا يصير مسلماً بالاسلام جده ولو ابوه ميتاً وان هذه من المسائل التي ليس فيها الجدل كالب لا لانه لو كان تابعاً له لكان تابعاً لجد جده وهكذا فيؤدي الا ان يكون الناس مسلمين بالاسلام آدم عليه السلام وفيه ايضا الصغير تبع لابويه أو احدهما في الدين فان انعدم ما قلدي اليد فان عدمت فللدار ويستوى فيما قلنا ان يكون اقل أو غير ما قل لانه قبل البلوغ تبع لابويه في الدين ما لم يصف الاسلام اه فأفاد ان التبعية لا تنقطع الا بالبلوغ او بالاسلام بنفسه وبه صرح في البحر والمنح من باب الجنائز وذكر ايضا المحقق ابن امير حاج في شرح التحرير عن شرح الجامع الصغير لفخر الاسلام انه لا فرق في الصغير بين ان يعقل او لا وانه نص عليه في الجامع الكبير وشرحه قلت وفي شرح السير الكبير للامام السرخسي قال بعد كلام مانعته وبهذا تبين خطأ من يقول من اخباها ان الذي عبر عن نفسه لا يصير مسلماً تبعاً لابويه فقد نص ههنا على انه يصير مسلماً اه وذكر قبله ايضا ان التبعية تنقطع بالبلوغ اقل اه اي فلو بلغ مجنوناً تبقى التبعية فقد تبين لك ان ما في الفهستائي من ان المراد بالولد هنا الطفل الذي لا يعقل الاسلام خطأ كما سمعته من عبارة السرخسي وان أفق به الشهاب السبلي لمخالفته لما نص عليه

مطلب

الولد يتبع خير الابوين ديناً

خير الابوين ديناً (ان
أتحدث الدار

الامام محمد في الجامع الكبير والسير الكبير ولما صرح به في هذه الكتب والاطلاق المتون ايضا فافهم **(قوله ولو حكما)** اى سواء كان الاتحاد حقيقة وحكما كأن يكون خير الابوين مع الولد في دار الاسلام او في دار الحرب او كان حكما فقط كما مثل به الشارح واحترز عن اختلافهما حقيقة وحكما بأن كان الاب في دارنا والصغير ثمعواليه أشار بقوله بخلاف العكس اه ح قلت وما في الفتح من جعله حكم العكس كما قبله قال في البحر انه سهو **(قوله والمجوسى شر من الكتابي)** قال في النهر اردف هذه الجملة لبيان ان احد الابوين لو كان كتابيا والاخر مجوسيا كان الولد كتابيا نظرا له في الدنيا لاقترا به من المسلمين بالاحكام من حل الذيحه والمناخة وفي الآخرة من نقصان العقاب كذا في الفتح يعنى ان الاصل بقاءه بعد البلوغ على ما كان عليه والا فاطفال المشركين في الجنة وتوقف فيهم الامام كاسرو لم يدخله في حيز الجملة الاولى تحاميا عما وقع في بعض العبارات من اطلاق الخير على الكتابي بل الشر ثابت فيه غير ان المجوسى شر اه وعلى هذا فقولوه والولد يتبع خير الابوين دينه المراد به دين الاسلام فقط لا لتشكر الجملة الثانية فانه ليس المراد منها مجرد بيان ان المجوسى شر من الكتابي اذ ادخله في بيته بل المراد بيان لازمه المقصود هنا وهو تسوية الولد لاهلها مشرا فتحل مناخته وذبيحته وانما لم يكتف عنها بالجملة الاولى بأن يراد بالدين الاعم تحاميا عن اطلاق الحرية على غير دين الاسلام فافهم **(قوله وسائر اهل الشرك)** ممن لادين له ساويا **(قوله والنصراني شر من اليهودي)** كذا نقله في البحر عن البرازية والحجازية ونقل عن الخلاصة عكسه ثم قال انه يلزم على الاول كون الولد المتولد من يهودية ونصراني او عكسه تبعا لليهودي لا النصراني اه اى وليس بالواقع نهر قلت بل مقتضى كلام البحر انه الواقع لانه قال ان فائدة خفة العقوبة في الآخرة وكذا في الدنيا لما في انحية الولوالية يكره الاكل من طعام المجوسى والنصراني لان المجوسى يطبخ المنخقة والموقودة والمتردة والنصراني لا ذبيحة له وانما يأكل ذبيحة المسلم او يحنق ولا بأس بطعام اليهودى لانه لا يأكل الا من ذبيحة اليهودى او المسلم اه فلم ان النصراني شر من اليهودى في احكام الدنيا ايضا اه كلام البحر **(قوله لانه لا ذبيحة له)** أى لا يذبح بدليل قوله بل يحنق وليس المراد انه لو ذبح لا تؤكل ذبيحته لمناقته لما تقدم اول كتاب النكاح من حل ذبيحته ولو قال المسيح ابن الله ح **(قوله اشد عذابا)** لان نزاع النصراني في الالهيات ونزاع اليهود في النبوات وقوله تعالى وقالت اليهود عزير بن الله كلام طائفة منهم قايمة كاصرح به في التفسير وقوله تعالى لتجدن اشد الناس عداوة الآيات لارد لان البحث في قوة الكفر وشدة لاف قوة العداوة وضعفها اه برازية **(قوله كفر الخ)** قال في البحر هذا يقتضى انه لو قال الكتابي خيرا من المجوسى يكفر مع ان هذه العبارة وقعت في المحيط وغيره الا ان يقال بالفرق وهو الظاهر لانه لا خيرية لاحدى الملتين اى اليهودية والنصرانية على الاخرى في احكام الدنيا والآخرة بخلاف الكتابي بالنسبة الى المجوسى للفرق بين احكامهما في الدنيا والآخرة اه قلت وهذا كلام غير محررا ما اولا فلانه يخالف لما حرره من ان النصراني شر من اليهودى في الدنيا والآخرة كما تقدم واما ثانيا فلان علة الاكفار هي اثبات الخير لما قبح قطعها لاعداء خيرية احدى الملتين على الاخرى لانه لو كانت العلة هذه لم يلزم الاكفار

ولو حكما بان كان الصغير في دارنا والاب ثمة بخلاف العكس (والمجوسى ومثله) كوثى وسائر اهل الشرك (شر من الكتابي) والنصراني شر من اليهودى في الدارين لانه لا ذبيحة له بل يحنق كمجوسى وفي الآخرة اشد عذابا وفي جامع الفصولين لو قال النصرانية خيرا من اليهودية او المجوسية كفر لاثباته الخبر لما قبح بالقطعي

وحينئذ قال قول بأن النصرانية خير من اليهودية مثل القول بأن الكتابي خير من المجوسي لان فيه اثبات الخيرية له مع انه لاخير فيه فعلمنا وان كان أقل شرا فاعلمنا عدم الفرق بين العبارتين وان ما في المحيط وغيره دليل على انه لا يكفر بذلك ولعل وجهه ان لفظ خير قد يراد به ما هو أقل ضررا كما يقال في المثل الرمد خير من العمى وكقول الشاعر * ولكن قتل الحر خير من الاسر * ثم رأيت في آخر المصباح ان العلماء قد يقولون هذا اصح من هذا ومرادهم انه أقل ضرا ولا يريدون انه صحيح في نفسه اه وهذا عين ما قبلته والله اشد وحينئذ قال قول بالا كفار مبنى على ارادة ثبوت الخيرية سواء استعمل افعال التفضيل على بابه او اراد اصل الفعل كفي اي الفريقين خير والقول بعدمه مبنى على ما قلنا والله اعلم **(قوله)** لكن ورد في السنة (الح) يوهن ان هذا حديث وليس كذلك وعبارة البرازية والمذكور في كتب اهل السنة (الح) ووجه الاستدراك ان تعبير علماء اهل السنة والجماعة بذلك دليل على جواز القول بأن النصرانية خير من اليهودية وبأن الكتابي خير من المجوسي لان فيه اثبات اسعدية المجوس وخيرتهم على المعتزلة قال في البرازية احبب عنه بأن انبى عنه هو كونهم خيرا من كذا مطلقا لا كونهم اسعد حالا بمعنى أقل مكابرة وادنى اثباتا للشرك اذ يجوز ان يقال كفر بعضهم اخف من بعض وعذاب بعض ادنى من بعض واهون احوال بمعنى الوصف كذا قيل ولا يتم اه اى لا يتم هذا الجواب لانه اذا صح تأويل هذا بما ذكر صرح تأويل ذلك بمثله وكون اسعد مسندا الى الحال لانه قلل معنى او كون الحال بمعنى الوصف لا يفيد قال في النهر لكن مقتضى ما مر عن جامع الفصولين القول بالكفر في صورتين وهو الموافق للتعليل الاول وكأنه الذى عليه المول اه وفيه ان ما مر عن الفصولين مع تعليله هو محل النزاع فالنهر يران في المسئلة قولين وان الذى عليه المول الجواز لما سمعت من وقوعه في كلامهم **(قوله)** خافين (ها النور المسمى بزادان والظلمة المسماة اهر من ح) **(قوله)** خالفا لا عدده (اى حيث قولوا ان الحيوان يخاف افعاله الاختيارية ح قلت وتكفير اهل الاهواء فيه كلام والمعتد خلافا كسأيت بسطه ان شاء الله تعالى في البغة **(قوله)** مات) اى ان تمجست الاء ايضا ولا حاجة الى هذه الزيادة مع هذا الابهام والاحسن ابقاء المتن على حاله واطن ان الشارح زاد الفاق قول المتن ابو صغيرة فصار ابو باظف التثنية فاسقطها النسخة فلترجع النسخة وذكر طعن الهندي ان مثل الصغيرة ما اذا بلغت معنوعة بقاءها تابعة للابوين في الدين لانه ليس للمعنوعة اسلام بنفسها حقيقة فكانت بنزلة الصغيرة من هذا الوجه **(قوله)** بالامهر) اى ان لم يدخل بها ح **(قوله)** مثلا راجع الى قوله ماتت اى ان الموت غير قيد اولى قوله نصرانية اى او يهودية **(قوله)** وكذا عكسه) بان تمجست امها بعد ان مات ابوها نصرانيا - **(قوله)** لتناهى التبعة) اى انتهاء تبعة الولد الابوين **(قوله)** يموت احدها ذميا (الح) اى اذا مات احد الكتابيين ذميا او مسلما ثم تمجست الباقي منهم ما لا يتبعه الولد وكذا لو مات احدهما مرتد الان حكم المرتد الجبر على الاسلام فله حكم المسلم حتى ان كسب اسلامه يرثه وارثه المسلم فهو اقرب الى الاسلام من الكتابي وغيره قال في البحر ولومات احد الابوين في دارنا مسلما او مرتدا ثم ارتد الاخر ولحق بها بدار الحرب لم تبين ويصلى عليها اذا ماتت لان التبعة حكم

لكن ورد في السنة ان المجوس اسعد حالة من المعتزلة لاثبات المجوس خالقين فقط وهؤلاء خالقوا لا عدده بزازية ونهر (ولو تمجست ابو صغيرة نصرانية تحت مسلم) بانت بلامهر ولو كان (قدمات الام نصرانية) مثلا وكذا عكسه (لم تبين) لتناهى التبعة يموت احدها ذميا او مسلما او مرتدا

تناهى بالموت مسلما وكذا بالموت مرتدا لان احكام الاسلام قائمة **(قوله فلم تبطل)** اى التبعة بكفر الآخر قال ط والاولى ان يقول بتجسس الآخر لانه كان اولاكافرا غاية الامر انه انتقال الى حالة من الكفر شر من التي كان عليها بقى ان يقال ان التبعة انما تناهت وانقطعت عمن بقى من الوالدين بتجسس لاجموت احدها لانه لو اسلم من بقى تبعة ابنته اه والجواب ان المراد انقطاع التبعة عن الباقي منهما اذا انتقل الى حالة دون التي كان عليها لماقرر ان الولد انما يتبع خيرا ابوين دينا او اخفهما شرا فالمراد بالتبعة المتناهية هذه فافهم **(قوله لم تبين)** لان البنت مسلمة تبعا لهما وتبعا للدار بحر **(قوله ما لم يلحقا)** اى بالبت فان لحقها بدار الحرب بانت لا تقطع حكم الدار بحر اى بانت من زوجها لتباين الدارين ولانها صارت مرتدة تبعا لهما قال في شرح تلخيص الجامع الكبير وهذا بخلاف ما اذا كانت الصغيرة تعقل وتعتبر عن نفسها حيث لاتبين وان لحقها بها الا اذا اردت بنفسها تحيىذ تبين عندها خلافا لابي يوسف اه فتأمل مع ما قدمنا من ان التبعة لا تنقطع قبل البلوغ وقيدنا بلحقهما بالبنت لانه اذا لحقا وتركها فانها لاتبين كقدمناه عن شرح التحرير قال في النهر في الفرق بين مالو تمجسا او ارتدا تأمل فتدبر اه قلت الفرق ظاهر وهوان البنت بارتداد ابويها المسلمين تبقى مسلمة تبعا لهما وللدار لان المرتد مسلم حكما لجبره على الاسلام فلذا لم تبين من زوجها ما لم يلحقها بها لتباين وانقطاع ولاية الجبر بخلاف تمجس أبويها النصرانيين لانها تبعهم في التمس لعدم جبرها على العود الى النصرانية فصار كارتداد المسلمين مع لحاقها ولا يمكن تبعتها للدار مع بقاء تبعة الابوين فلذا بانت من زوجها فتدبر **(قوله لم تبين مطلقا)** اى سواء لحقها بالدار ولا لانها مسلمة اصالة لاتبعا وكذلك الصبية العاقلة اسلمت ثم جنت لانها صارت اصلا في الاسلام بحر عن المحيط **(قوله فتمجسا)** اى المسلم وزوجته النصرانية معا وقوله او تنصرا صوابه او تهودا لان موضوع المسئلة ان الزوجة نصرانية قال في النهر قيد بالردة لان المسلم لو كان تحت نصرانية فتهودا وقعت الفرقة بينهما اتفاقا واختلاف الشيخان فيما لو تمجسا قال ابوسف تقع وقال محمد لاتقع لابي يوسف ان الزوج لا يقر على ذلك والمرأة تقر فصار كردة الزوج وحده وفرق محمد بأن المجوسية لا تحلل للمسلم فاحداثها كالارتداد اه اى فكأنهما ارتدا معا ثم الذى في البحر عن المحيط تأخير لتعليل ابي يوسف وظاهره اعتاده وهو ظاهر قوله في الفتح ايضا تقع الفرقة عند ابي يوسف خلافا لمحمد فلذا جزمه الشارح **(قوله مطلقا)** اى مسلما او كافرا او مرتدا وهوتا كيد لما فهم من التكررة في النقيح **(قوله وخيره محمد)** اى خير محمد هذا الذى اسلم في اختيار الاربع مطلقا اى اربع نسوة اى اربع كانت وخيره ايضا في اختيار اى الاختين شاء والبنت اى يختار البنت في هذه الصورة لا لام او يتركهما جميعا لانه روى ان غيلان الديلى اسلم وتحتة عشر نسوة اسلمن معه فخيرته النتي صلى الله عليه وسلم فاختر اربعا منهن وكذا فيروز الديلى اسلم وتحتة اختان فخيرته فاختر احداهما وانما يختار البنت لان نكاحها منع في نكاح الام من نكاح الام لهما ان هذه الانكحة فاسدة لكن لاتعرف لهم لانا امرنا بتركهم وما يدينون فاذا أسلموا يجب التعرض وتخير غيلان وفيروز كان في التزوج بعد الفرقة ح عن المنع وقوله في التزوج بعد الفرقة

فلم تبطل بكفر الآخر وفي المحيط لو ارتدا لم تبين ما لم يلحقا ولو بلغت عاقلة مسلمة ثم جنت فارتدا لم تبين مطلقا مسلم تحتة نصرانية فتمجسا او تنصرا بانت (ولا) يصلح (ان ينكح مرتد او مرتدة احد) من الناس مطلقا (اسلم) الكافر (وتحتة) خمس نسوة فصاعدا او اختان او ام وبنتها بطل نكاحهن ان تزوجهن بعقد واحد فان رتب فالآخر باطل وخيره محمد والشافعي عملا بحديث فيروز قلنا كان تخيره في التزوج بعد الفرقة

قوله غيلان الديلى كذا في الاصل المقابل على خط المؤلف والذي في متقى الاخبار غيلان الثقفي وفيه عز والحديث لاحد وابن ماجه والترمذي اه مصححه

أى التزوج بعقد جديد وما ذكره في نكاح البنت إنما هو إذا لم يدخل بواحدة منهما فإن دخل بأحدهما ثم تزوج الثانية فنكاحها باطل لأن الدخول محرم سواء كان بالأم أو البنت وإن دخل بالثانية فقط فإن كانت الأم باطل نكاحهما جميعا اتفاقا لأن نكاح البنت يحرم الأم والدخول بالأم يحرم البنت وإن كانت البنت فكذلك عندها إلا أن له تزوج البنت دون الأم وعند محمد نكاح البنت هو الجائز وقد دخل بها وهى امرأته ونكاح الأم باطل كذا فى البدائع **(قوله)** بلغت المسلمة) سماها مسلمة باعتبار ما كان لها قبل البلوغ من الحكم بالاسلام تبعا للأبوين ولذا قيل سماها محمد مرتدة وقوله بأنت أى من زوجها لأنها لم يسبق لها دين الأبوين لزوال التبعية بالبلوغ وليس لها دين نفسها فكانت كافرلة لأملة لها كذا فى شرح التلخيص **(قوله)** وتماه فى الكافى) حيث قال مسلم تزوج صغيرة نصرانية ولها أبوان نصرانيان فكبرت وهى لاتعقل دينا من الأديان ولا نصف وهى غير معتوهة فإنها تبين من زوجها وكذلك الصغيرة المسلمة المسمأة إذا بلغت عاقلة وهى لاتعقل الاسلام ولا نصف وهى غير معتوهة بأنت زوجها كذا فى المحيط ولا مهر لها قبل الدخول وبعده يجب المسمى ويجب أن يذكر الله تعالى بجميع صفاته عندها ويقال لها اه وكذلك فإن قالت نعم حكم باسلامها وإن قالت اعرفه واقدر على وصفه ولا نصفه بأنت ولو قالت لا أقدر على وصفه اختلف فيه ولو عقلت الاسلام ولم تقصه لم تبين وإن وصفت المجوسية بأنت عندها خلافا لأبى يوسف وهى مسئلة ارتداد الصبي اه ط وقوله ولو عقلت الاسلام أى قبل البلوغ محترز قوله بلغت وإنما لم تبين لأنها مسلمة تبعا لأبويها قبل البلوغ كفى فى شرح التلخيص وبه استدل على نفي وجوب اداء الأيمان على الصبي وتماه فى أول الفصل الثانى من شرح التحرير وفى سيرا احكام الصغار أن قوله بعقل الاسلام يعنى صفة الاسلام يدل على أن من قال لا اله الا الله لا يكون مسلما حتى يعلم صفة الأيمان وكذلك اذا اشترى جارية واستوصفها الاسلام فلم تعلم لا تكون مؤمنة وصفة الأيمان ما ذكره فى حديث جبريل عليه السلام أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسوله واليوم الآخر والبعث بعد الموت والقدر خيره وشره من الله تعالى اه وقدمنا فى الجناز مثله عن الفتح والله اعلم

(بلغت المسلمة المتكوبة ولم تصف الاسلام بأنت) ولا مهر قبل الدخول وينبى أن يذكر الله تعالى بجميع صفاته عندها وتقر بذلك وتماه فى الكافى

باب القسم

بفتح القاف القسمه وبالكسر التصيب (يجب) وظاهر الآية أنه فرض نهر (ان يعدل)

باب القسم

(قوله القسمه) فى المغرب القسم بالفتح مصدر قسم القسام المال بين الشركاء فرقه بينهم وعين انصاءهم ومنه القسم بين النساء اه أى لانه يقسم بينهما البيوتة ونحوها وفى انصباح قسمته قسما من باب ضرب والاسم القسم ثم اطلق على الحصة والتصيب فيقال هذا قسمى والجمع اقسام مثل حمل واحمال واقسموا المال بينهم والاسم القسمه واطلقت على التصيب ايضا وجعلها قسم مثل سدره وسدر ويجب القسم بين النساء اه فعلم أن القسم هنا مصدر على اصله ويصح أن يراد به القسمه أى الاقتسام اوالتصيب تأمل **(قوله)** وظاهر الآية أنه فرض) فإن قوله تعالى فإن خفتم الاتعدلوا فواحدة أمر بالاقصاء على الواحدة عند خوف الجور فيحتمل أنه للوجوب فيعلم ان يجب العدل عند تعددهن كقوله فى الفتح والولندب ويعلم

إيجاب العدل من حيث انه إنما يخاف على ترك الواجب كافي البدائع وعلى كل فقد دلت الآية
 على إيجابه تأمل **(قوله** أي ان لايجوز) اشارة الى التخلص عما اعترض به على الهداية
 حيث قال واذا كان للرجل امرأتان فعليه ان يعدل بينهما فانه يفهم انه لايجب بين الحرية
 والامة واجب في الفتح بان معنى العدل هنا التسوية لاضد الجور فاذا كانتا حرتين او امتين
 فعليه التسوية بينهما وان كانتا حرة وامة فلا يعدل بينهما أي لايسوى بل يعدل بمعنى لايجوز
 وهو ان يقسم للحررة ضعف الامة فالايهام نشأ من اشتراك اللفظ اه ولكن لما لم يقيد المصنف
 هنا بحرة ولا غيرها ناسب ان يفسر كلامه بعدم الجور أي عدم الميل عن الواجب عليه من تسوية
 وضدها فيشمل التسوية بين الحرتين او الامتين وعدمها بين الحرية والامة وكذا في النفقة
 لعدم لزوم التسوية فيها مطلقا كما يأتي **(قوله** بالتسوية في البيوتة) الاولى حذف قوله
 بالتسوية لانها لا تجب بين الحرية والامة كما علمت بل يجب عدمها وقد يجاب بان المراد التسوية
 اثباتا ونفيا أي يجب ان لايجوز بانباتها بين الحرية والامة وبنفها بين الحرتين وبين الامتين
 ولم يذكر الاقامة في النهار لانها تجب في الجملة بلا تقدير كما سيأتي **(قوله** وفي الملبوس
 والمأكل) أي والسكنى ولوعبر بالنفقة لشمول الكل ثم ان هذا معطوف على قوله فيه وضيمه
 للقسم المراد به البيوتة فقط بقرينة العطف وقد علمت ان العدل في كلامه بمعنى عدم الجور
 لا بمعنى التسوية فانها لا تلزم في النفقة مطلقا قال في البحر قال في البدائع يجب عليه التسوية
 بين الحرتين والامتين في المأكل والمشروب والملبوس والسكنى والبيوتة وهكذا ذكر
 الوالولجي والحق انه على قول من اعتبر حال الرجل وحده في النفقة واما على القول المفتي به
 من اعتبار حالهما فلا فان اجداهما فتكون غنة والاخرى فقيرة فلا يلزم التسوية بينهما
 مطلقا في النفقة اه وبه ظهر انه لا حاجة الى ما ذكره المصنف في المنع من جعله ما في المتن مبينا
 على اعتبار حاله **(قوله** والصحة) كان المناسب ذكره عقب قوله في البيوتة لان الصحة أي
 المعاشرة والمؤانسة تمرر البيوتة في الحانية ومما يجب على الأزواج للنساء العدل والتسوية
 بينهما فيما يملكه والبيوتة عندها للصحة والمؤانسة لافها لا يملكه وهو الحب والجماع **(قوله**
 لافي الجماعة) لانها تبتنى على النشاط ولا خلاف فيه قال بعض اهل العلم ان تركه اعدام البداعة
 والانتشار عذر وان تركه مع الداعية اليه لكن داعيته الى الضمة اقوى فهو ما يدخل تحت
 قدرته فتح وكأنه مذهب الغير ولذا لم يذكره في البحر والنهر تأمل **(قوله** بل يستحب)
 أي ما ذكر من الجماعة اما المحبة فهي ميل القاب وهو لا يملك قال في الفتح والمستحب ان
 يسوى بينهما في جميع الاستمتاعات من الوطء والقبلة وكذا بين الجوارى وامهات الاولاد
 ليحصنهن عن الاشتباه للزنا والميل الى الفاحشة ولا يجب شيء لانه تعالى قال فان خفتم الا
 تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم فاذا ان العدل بينهما ليس واجبا **(قوله** ويسقط
 حقها بمرة) قال في الفتح واعلم ان ترك جماعها مطلقا لا يلج له صرح احتجنا بان جماعها احيانا
 واجب ديانة لكن لا يدخل تحت القضاء والالزام الا الوطء الاولى ويقدروا فيه مدة ويجب
 ان لا يبلغ به مدة الايلاء الا برضاها وطيب نفسه اه قال في التهر في هذا الكلام نصريح
 بان الجماع بعد المرة حقه لاحقها اه قالت فيه نظر بل هو حقه وحقها ايضا لما علمت من انه

أي ان لايجوز (فيه) أي
 في القسم بالتسوية في البيوتة
 (وفي الملبوس والمأكل)
 والصحة (لافي الجماعة)
 كالحبة بل يستحب ويسقط
 حقها بمرة ويجب ديانة
 احيانا

واجب ديانة قال في البحر وحيث علم ان الوطء لا يدخل تحت القسم فهل هو واجب للزوجة وفي البدائع لها ان تطالبه بالوطء لان حله لها حقها كما ان حلها له حقه واذا طالبت به يجب عليه ويجبر عليه في الحكم مرة والزيادة تجب ديانة لافي الحكم عند بعض اصحابنا وعند بعضهم تجب عليه في الحكم اهـ وبه علم انه كان على الشارح ان يقول ويسقط حقها بمرة في القضاء اى لانه لو لم يصحبها مرة يؤجله القاضي سنة ثم يفسخ العقد اما لو أصابها مرة لم يتعرض له لانه علم انه غير عنين وقت العقد بل بأمره بالزيادة احيانا لوجوبها عليه الا لعذر مرض أو عنة عارضة أو نحو ذلك وسيأتى في باب الظهار ان على القاضي الزام المظاهر بالتكفير دفعا للضرر عنها بجس أو ضرب الى ان يكفر أو يطلق وهذا ربما يؤيد القول المار بانه تجب الزيادة عليه في الحكم فأنمل (قوله ولا يبلغ مدة الايلاء) تقدم عن الفتح التعبير بقوله ويجب ان لا يبلغ الخ وظاهره انه منقول لكن ذكر قبله في مقدار الدور انه لا ينبغي ان يطلقه بمقدار مدة الايلاء وهو اربعة اشهر فهذا بحث منه كما سيذكره الشارح فالظاهر ان ما هنا مبنى على هذا البحث تأمل ثم قوله وهو اربعة اشهر يفيد ان المراد ايام الحرة ويؤيد ذلك ان عمر رضى الله تعالى عنه لماسمع في الليل امرأة تقول

فوالله لولا الله تخشى عواقبه * لزجر من هذا السرير جوانبه

فسأل عنها فاذا زوجها في الجهاد فسأل بنته حفصة كم تصبر المرأة عن الرجل فقالت اربعة اشهر فامر امراء الاجناد ان لا تخلف المتزوج عن اهله اكثر منها ولو لم يكن في هذه ائدة زيادة مضادة بها لما شرع الله تعالى الفراق بالايلاء فيها (قوله ويؤمر المتبداخ) في الفتح فما اذا لم يكن له الا امرأة واحدة فتشغل عنها بالعبادة او السراى اختاره الطحاوى رواية الحسن عن ابي حنيفة ان لها يوما و ليلة من كل اربع ايام و باقية ايامه لان له ان يسقط حقها في الثلاث بتزوج ثلاث حرائر وان كانت الزوجة امة فلها يوم و ليلة في كل سبع وظاهر المذهب ان لا يتعين مقدار لان القسم معنى نسي واجبايه طلب ايجاده وهو يتوقف على وجود المتنسبين فلا يطلب قبل تصوره بل يؤمر ان يبيت معها ويصحبها احيانا من غير توقيت اهـ ونقل في النهر عن البدائع ان ما رواه الحسن هو قول الامام أو لانهم رجع عنه وانه ليس بشئ (قوله وسبع لامة) لان له ان يتزوج عليها ثلاث حرائر فيقسم لهن سنة ايام ولها يوم (قوله نهر بحثا) حيث قال ومقتضى النظر انه لا يجوز له ان يزيد على قدر طاقها أما تعيين المقدار فلم اقف عليه لثنتان في كتب المالكية خلاف فليل يقضى عليهما باربع في الليل وأربع في النهار وقيل باربع فيها وعن انس بن مالك عشر مرات فيها وفي دقائق ابن فرحون باني عشر مرة وعندى ان الرأى فيه للقاضى فيقضى بما يغلب على ظنه انها تطيقه اهـ قال المحموى عقبه واقول ينبغي ان يسألها القاضي عما تطيق ويكون القول لها بيمينها لانه لا يعلم الا منها وهذا طبق القواعد واما كونه منوطا بظن القاضي فهو ان لم يكن صحيحا فبعد هذا وقد صرح ابن مجد ان في تأسيس النظائر وغيره انه اذا لم يوجد نص في حكم من كتب اصحابنا يرجع الى مذهب مالك واقول لم أر حكم ما لو تضررت من عظم آتة بلفظ أو طول وهي واقعة الفتوى اهـ اقول ما نقله عن ابن مجد غير مشهور ولم أر من ذكره غيره نعم ذكر في الدر المنقى في

ولا يبلغ مدة الايلاء الا برضاها ويؤمر المتبدا بصحبها احيانا وقدره الطحاوى بيوم و ليلة من كل اربع لامة وسبع لامة ولو تضررت من كثرة جماعه لم تجز الزيادة على قدر طاقها والرأى في تعيين المقدار للقاضى بما يظن طاقها نهر بحثا

باب الرجعة عن القهستاني عن ديباجة الحنفى ان بعض اصحابنا مال الى اقواله ضرورة هذا وقد صرحوا عنه بان الزوجة اذا كانت صغيرة لاتطبق الوطء لاتسلم الى الزوج حتى تطلقه والصحيح انه غير مقدر بالسن بل يفوض الى القاضى بالنظر اليها من سمن او هزال وقد منعان التناخية ان البالغة اذا كانت لاثبتت لا يؤمر بدفعها الى الزوج ايضا فقوله لاثبتت يشمل مالوكان لضعفها او هزالها او لكبر آتله وفي الاشياء من احكام غيبوبة الحشفة فلما يحرم على الزوج وطء زوجته مع بقاء النكاح قال وفيها اذا كانت لاثبتت له لصغر او مرض أو سمنه اه وربما يفهم من سمنه عظم آتله وحرر الشربلى فى شرحه على الوهبانية انه لو جامع زوجته فانت او صارت مفقودة فان كانت صغيرة أو مكروهه او لا تطبق تلزمه الدية اتفاقا فلمن من هذا كله انه لا يحل له وطؤها بما يؤدى الى اضرارها فيقتصر على ما تطبق منه عددا بنظر القاضى أو اخبار النساء وان لم يعلم بذلك فبقولها وكذا فى غلط الآلة ويؤمر فى طولها بادخال قدر ما تطبقه منها او بقدر آلة رجل معتدل الخاتمة والله تعالى اعلم **(قوله)** بل افراق الح) لانه حيث علم ان وجوب القسم انما هو للصحة والمؤانسة دون الجماعة فلا فرق بين زوج وزوج بحر **(قوله)** ومريض) قال فى البحر ولم اركيفية قسمه فى مرضه حيث كان لا يقدر على التحول الى بيت الاخرى والظاهر ان المراد انه اذا صح ذهب عند الاخرى بقدر ما قام عند الاولى مريضاه ولا يخفى انه اذا كان الاختيار فى مقدار الدور اليه حال صحته ففي مرضه اولى فاذا مكث عند الاولى مدة اقام عند الثانية بقدرها نهر قلت وهذا اذا اراد ان يجعل مدة اقامته دورا حتى لا ينافى ما بان من انه لو اقام عند احدها شهر اهدر ماضى **(قوله)** وصبي دخل بامرأته) الذى فى البحر وغيره بامرأته بالثنية قال فى البحر لان وجوبه لحق النساء وحقوق العباد تتوجه على الصبيان عند تقرير السبب وفى الفتح وقال مالك ويدور على الصبي به على نسائه وظاهره انه لم يطلع على شئ عندنا وينبى ان يأثم الولي اذا لم يأمره بذلك ولم يدربه اه قال الحير الرملى وقيد فى الخاتمة الصبي بالمراهق فلا قسم على غيره وليس بقيد بل المميز الممكن وطؤه كذلك اه **(قوله)** وبالغ لم يدخل) ومثله ما ولد دخل بالاولى ح **(قوله)** بحر بحثا) راجع الى قوله وبالغ لم يدخل قال فى البحر وفى المحيط وان لم يدخل الصغير بها فلا فائدة فى كونه معها اه وظاهره ان القسم على البالغ لغير المدخول بها لان فى كونه معها فائدة ولذا انما قدوا بالدخول فى امرأة الصبي اه قلت يظهر لى ان دخول الصبي غير قيد وانما المراد به الذى بلغ سن الدخول وحصول الصحة والاستئناس به ولذا لم يقيد فى الخاتمة بالدخول بل قال والمراهق والبالغ فى القسم سواء فقوله وفى المحيط وان لم يدخل اى لم يبلغ هذا السن بقرينة قوله فلا فائدة فى كونه معها اذ لا شك ان لها فائدة فى كون المراهق معها من الاستئناس به والعشرة معه زيادة على ما اذا كانت وحدها وحيث فلا فرق بين المراهق والبالغ فى وجوب القسم كما هو صريح عبارة الخاتمة وهو شامل لما بعد الدخول وقبله لان سبب وجوبه عقد النكاح كما فى البدائع فاذا وجب عليه نفقتها قبل الدخول وجب عليه القسم فى اليتومة معها ما لم ترض بالاقامة فى بيت اهلهما لاصلاح شأنها والافهوظا لم لها **(قوله)** ومجنونة لاتخاف) بضم التاء اى يخاف منها الزوج بان كانت لاتضرب ولا تؤذى لانها حيثئذ تنجب عليه نفقتها وسكنائها والاففى فى حكم

(بلا فرق بين محل وخمى)
وعين ومجبوب ومريض
وصحيح) وصبي دخل
بامرأته وبالغ لم يدخل بحر
بحسب واقره المصنف
ومريضة وصحيحة (وحائض
وذات نفاس ومجنونة
لاتخاف ورتقا وقرناء)
وصغيرة

الناشزة **(قوله)** يمكن وطؤها) غير عنها في الحائنة وغيرها بالمرافقة قال الحبر الرملي في حاشية المنح
بخلاف ما لا يمكن وطؤها فإنه لاحق لها فاعلم ذلك ولا تغتر بما في كثير من نسخ المنح لا يمكن وطؤها
فانه خطأ **اه (قوله)** ومحرمه) اى يحج او عمره او بهما ط **(قوله)** ومظاهرها) بفتح الهاء وقوله
ومولى بضم الميم وسكون الواو وفتح اللام منونة من الايلاء وقوله منها تنازع عنك من مظاهر
ومولى ح **(قوله)** ومقابلاتها) اى مقابل ما ذكر من قوله وحائض الحائض **(قوله)** رجعية
منسوب على انه صفة لمفعول مطلق محذوف اى وكذا مضافة طاعة رجعية ح * **(تيسره)** *
قال في النهر ولم أر حكم المتكوحة اذا وطئت بشبهة وهي في العدة والمحبوسة بدني لاقدرة لها
على وفائه والناشزة والمسطور في كتب الشافعية انه لا قسم لها في النكاح وعندي انه يجب
للموطوءة بشبهة اخذها من قولهم انه مجرد الانساق ودفع الوحشة وفي المحبوسة تردد واما
الناشزة فلا ينبغي التردد في سقوطها لانه لا يجر وجهها رضى باسقاط حقها **اه** واعتزله
الحوى بأن الموطوءة بشبهة لا تنفق لها عليه في هذه العدة ومعلوم ان القسم عبارة عن التسوية
في البيوتة والثقة والسكنى **اه** زاد بعض الفضلاء انه يخاف من القسم لها الوقوع في الحرام
لانها معدة للغير ويحرم عليه مسها وتقبيلها فلا يجب لها وكذا المحبوسة لان في وجوبه عليه
ضربها بدخوله الحبس **(قوله)** ولو أقام عند واحدة شهرا) اى قبل الخصومة او بعدها
خاتية **(قوله)** (في غير سفر) اما اذا سافر باحداها ليس تالخرى ان تطالب منه ان يسكن عندها
مثله اى سافر بها ط عن الهندية **(قوله)** وهدر ماضى) فليس لها ان تطالب ان يقيم عندها
مثل ذلك ط عن الهندية والذي يقتضيه النضر ان يؤمر بالبقاء اذا طلبت لانه حق آدمي
وله قدرة على ايفائه فتح واجب في النهر بما ذكره الشارح من التعليل قل الرحمتي ولانه
لا يزيد على الثقة وهي تسقط بالماضى **(قوله)** لان القسمة تكون بعد الطالب) علة لقوله هدر
بما مضى وقد عرفت عن البدائع ان سبب وجوب القسم عقد النكاح ولهذا يأنى بتركه قبل الطالب
رعدا يؤيد بحث الفتح وقد يجب بأن المعنى ان الاجبار على القسمة من القاضي يكون بعد
الطلب والالزام انها لو طالبت بها ثم جاز يلزمه القضاء وهو مخالف لما قدمناه من الحاتية من
قوله قبل الخصومة او بعدها وكذا تعاليل المسئلة في البرازية وغيرها بأن القسم لا يصير دينا
في الذمة فانه يشمل ما بعد الطالب **(قوله)** بعد نهى القاضي) أفاد انه لا يعزى بالمرافاة الاولى وبه
صرح في البحر ط **(قوله)** عزير غير حبس) بل يوجهه عقوبة وبأمره بالعدل لانه أساء الادب
وارتكب ما هو محرم عليه وهو الجور معراج وهذا مستثنى من قولهم ان للقاضي الحبس
في التعزير بين الضرب والحبس بحر قلت ومثله ما لو امتنع من الاتفاق على قريبه **(قوله)**
لتفويته الحق) الضمير للحبس ح ويؤيده قول الجوهرة لانه لا يستدرك الحق فيه بالحبس لانه
يقوت بمضى الزمان **اه** اى لما مر ان القسم للصحة والمؤانسة ولا شك انه في مدة الحبس
يفوتها ذلك وكذلك عللوا لعدم الحبس بالامتناع من الاتفاق على قريبه فانهم **(قوله)**
حينئذ يقضى القاضي بقدره) اى لاني خاصمت ومفهومه انه لو لم يقل ذلك يسقط ماضى مع
ان هذا بعد الخصومة والطلب لما علمت من ان القسم لا يصير دينا واطلق القدر مع ان فيه
كلاما **اى (قوله)** والبكر الخ) نص على الاولين لان فيهما خلاف الاثمة الثلاثة وعلى الاخرية

يمكن وطؤها ومحرمه ومظاهرها
ومولى منها ومقابلاتها
وكذا مضافة رجعية ان
قصد رجعتها والا لا يجر
(ولو اقام عند واحدة
شهرا في غير سفر ثم
خاصمته الاخرى) في
ذلك (يؤمر بالعدل بينهما
في المستقبل وهدر ماضى
وان اتم به) لان القسمة
تكون بعد الطلب (وان
عاد الى الجور بعد نهى
القاضي اياه عزير) غير
حبس جوهره لتفويته
الحق وهذا اذا لم يقل انه
فعلت ذلك لان خيار
الدورلى حينئذ يقضى
القاضي بقدره نهر بحث
(والبكر والتيب والجديدة
والقديمة والمسامة
والكتانية سواء)

لرفع مايتوهم من عدم مساواة الكتابية للسلمة بسبب ارتفاعها عليها بالاسلام أفاد في النهر
 ولعله لم يقتصر على قوله والجديدة والقديمة ليشمل ما لو كانت البكر والثير جديدين بأن
 تزوجهما معا تأمل **(قوله)** لاطلاق الآية اي قوله تعالى ولن تستطيعوا ان تعدلوا اي
 في المحبة فلا تميلوا في القسم قاله ابن عباس وقوله تعالى وعاشروهن بالمعروف وغايتة القسم
 وقوله تعالى فان خفتم ألا تعدلوا واطلاق احاديث النهي ولان القسم من حقوق النكاح
 ولافاوت بينهما في ذلك واما ما روى من نحو للبكر سبع والثير ثلاث فيحتل ان المراد
 التفضيل في البداة دون الزيادة فوجب تقديم الدليل القطعي كما في البحر وفي شرح
 درر البحار ان الحديث لا يدل على نفى التسوية بل على اختيار الدور بالسبع والثلاث جمعا
 بينه وبين ما روي **(قوله)** وللازمة الخ اي اذا كان له زوجتان أمة وحره فلا لامة النصف وهذا
 اذا بواها السد منزلا ولم أر من ذكره وكأنه لظهوره **(قوله)** اما النفقة هي الاكل والشرب
 واللبس والسكن **(قوله)** فبحالهما اي ان كان كل من الزوج والزوجة غنيين فالواجب نفقة
 الاغنياء او فقيرين فنفقة الفقراء او مختلفين فالوسط وهذا هو المفتى به كامر وقدما ان كلام
 المصنف والشارح محمول عليه فافهم **(قوله)** ولا قسم في السفر الخ لانه لا يتيسر الا بحملهن
 معه وفي الزامه ذلك من الضرر ما لا يخفى نهر ولانه قد يشق باحداها في السفر وبالاخرى
 في الحضر والقرار في المنزل لحفظ الامتعة او الخوف الفتنة او يمنع من سفر احداها كثرة
 سمها فتعين من يخاف محبتها في السفر للسفر لخروج قرعتها الزام للضرر الشديد وهو مدفع
 بالنافي للحرج فتح والنظر ما لو سافر بهن هل يقسم **(قوله)** والقرعة أحب وقال الشافعي
 مستحقة لما رواه الجماعة من انه صلى الله عليه وسلم كان اذا أراد سفرا اقرع بين نسائه فن خرج
 سهمها خرج بها معه قلنا كان استحبابا لتطبيق قلوبهن لان مطلق الفعل لا يقتضي الوجوب
 مع انه صلى الله عليه وسلم لم يكن القسم واجبا عليه وتماه في الفتح والبحر وهذا مع قوله قبله
 فتعين من يخاف محبتها الخ صريح في ان من خرجت قرعتها لا يلزمه السفر بها **(قوله)** صح
 شمل ما لو كان بشرط رشوة منه او منها وان بطل الشرط كما أوضحه في الفتح خلافا لما بحثه
 الباقي لانه اعتياض عن حق لم يجب ولذا لم يسقط حقها ولا يقال انه مثل اخذ العوض
 في الزول عن الوظائف لان من اجازة بناء على العرف ولا عرف هنا فتدبر نعم ذكر بعض
 الشافعية انه يستنبط من هذه المسئلة ومن خاع الاجنبى على مال جواز الزول عن الوظائف
 بالدرهم وانه اتفق به شيخ الاسلام زكريا من الشافعية والشيخ نور الدين الدميري من المالكية
 والشيخي من الحنابلة قات واضطرب فيه رأى المتأخرين من الحنفية وافق الخبر الرملى بعدمه
 وسيأتى تمام الكلام عليه ان شاء الله تعالى في الوقت **(قوله)** لانه اي حقها وهو القسم
 ماوجب اى لم يجب بعد فاسقط اى فلم يسقط باسقاطها **(قوله)** وفي البحر بحثا نعم حيث
 قال ولعل المشايخ اتماما يعتبروا هذا التفصيل لان هذا الهية اتمامها اسقاط عنه فكان الحق
 له سواء وهبت له او لصاحبها فله ان يحصل حصه الواهبة لمن شاء **(قوله)** ونازعه في النهر
 حيث قال اقول كون الحق له فيما اذا وهبت لصاحبها ممنوع في البدائع في توجيه المسئلة بانه
 حق ثبت لها قلنا ان تستوفي ولها ان تترك ا ه ح اقول وقد نقل المحقق ابن الهمام ما ذكره

لاطلاق الآية (وللازمة
 والمكاتبه وام الولد
 والمدبرة) والمبعضه (نصف)
 ماللحره) اي من البيوتة
 والسكنى معها اما النفقة
 فبحالهما (ولا قسم
 في السفر) فدعا للحرج
 فله السفر بمن شاء منهن
 والقرعة أحب تطبيقا
 لقول بهن (ولو تركت
 قسمها) بالكسر اى نوبتها
 (لضرتها صح ولها الرجوع
 في ذلك) في المستقبل لانه
 ماوجب فاسقط ولو جعلته
 لمعينة هل له جعله لغيرها
 ذكر الشافعي لا وفي البحر
 بحثا نعم ونازعه في النهر
 (ويقسم عند كل واحدة
 منهن يوما وليلة)

لكن انما تلزمه التسوية في الليل حتى لوجه الاول بعد الغروب والثانية بعد العشاء فقد ترك القسم ولا يجامعها في غير نوبتها وكذا لا يدخل عليها الاعيادتها ولو اشتد في الجوهره لا بأس ان يقيم عندها حتى تشفى او تموت انتهى يعني اذا لم يكن عندها من يؤنسها ولو مرض هو في بيته دعا كلا في نوبتها لانه لو كان صحيحا واراد ذلك ينبغي ان يقبل منه نهر (وان شاء ثلاثا) اى ثلاثة ايام ولياليها (ولا يقيم عند احدها اكثر الا ياذن الاخرى) خلاصة زاد في الحاشية (والرأى في البداية) في القسم (اليه) وكذا في مقدار الدور هداية وتبيين وقيد في الفتح بحثا بمدد الايلاء اوجمة وعممه في البحر ونظر فيه في النهر

٣٣ قوله سبعة لك وسبعة لهن كذا بالنسخة المقابلة على خط المؤلف بالتاء المربوطة والذي في سائر روايات مسلم سبعت في الموضوعين بالتاء المحمودة ٣٤

١٥ مفسحة

٣٣ الاولى المكسورة ط

الشافعية وأقره غير انه قال وفروا اذا كانت ليلة الواهة تلى ليلة الموهوبة قسم لها ليلتين متواليتين وان كانت لآلتها فهل له نقلها فيوالى لها ليلتين على قولين للشافعية والحاشية والظاهر عندي ان ليس له ذلك الا برضا التي تلبها في النوبة لانها قد تستقر بذلك اه فاستظهره المحقق يقتضى ترجيح ما في النهر بالاولى (قوله لكن الخ) قال في الفتح لانهم خلافا في ان المدل الواجب في البيوتة والثأيس في اليوم والليلة وليس المراد ان يضبط زمان النهار فبقدر ما عاشر فيه احداها يعاشر الاخرى بل ذلك في البيوتة واما النهار ففي الجملة اه يعني لومكث عند واحدة اكثر النهار كفاه ان يمكث عند الثانية ولو أقل منه بخلافه في الليل نهر (قوله ولا يجامعها في غير نوبتها) اى ولو نهارا ط (قوله يعني اذا لم يكن الخ) هذا التقييد لصاحب النهر بحثا وهو ظاهر واطلقه في الشرع بلالية ط (قوله ولو مرض هو في بيته) هذا اذا كان له بيت ليس فيه واحدة منهم والا فان لم يقدر على التحول الى بيت الاخرى يقيم بعد الصحة عند الاخرى بقدر ما قام عند الاولى مرصا كما قدمنا عن البحر (قوله ولا يقيم عند احدها اكثر الخ) لم يبين ما لو أقام اكثر من ثلاثة ايام هل يهدر الزائد او يقيم عند الاخرى بقدر ما أقام عند الاولى ثم يقسم بينهما ثلاثة وثلاثة او يوما ويوما والظاهر الثاني لان هدر ماضى فيما اذا أقام عند احدها لا على سبيل القسم كما تقدم وهنا في الاقامة على سبيل القسم فلا يهدر شي وبؤيده ما في الحاشية من انه لو أقام عند الجديدة ثلاثة ايام اوسبعة ايام يقيم عند الاولى كذلك اه لكن ظاهره انه ان يجعل الدور مستمرا ثلاثة اوسبعة وهذا يخالف لما ذكره المصنف وبؤيده ما قدمنا عن شرح درر البحار في التوفيق بين الادلة ان الحديث يدل على اختيار الدور بالسبع او الثلاث تأمل وعن هذا نقل القهستاني عن الحاشية والسراجية وغيرها ان له ان يقيم عند امرأته ثلاثة اوسبعة وعند اخرى كذلك اه والذي في الحاشية هو ما ذكرناه وفي كافى الحاكم الشهيد يكون عند كل واحدة منهما يوما وليلة وان شاء ان يجعل لكل واحدة منهما ثلاثة ايام فعل وروى عن الاشعث عن الحكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لام سلمة حين دخل بها ان شئت ٣ سبعة لك وسبعة لهن اه ومقتضى روايته الحديث ان له التسبيع بل في غاية البيان ان شاء ثلث لكل واحدة وان شاء سبع الى غير ذلك (قوله زاد في الحاشية) بوجه ان عبارة الحاشية صريحة في الحصر كعبارة الخلاصة وليس كذلك فان الذى فيها عليه ان يسوى بينهما فيكون عند كل واحدة منها يوما وليلة او ثلاثة ايام ولياليها والرأى في البداية اليه اه فالظاهر ان هذا بيان للافضل لالتنى الزيادة بقرينة عبارته المارة تأمل (قوله وقيد في الفتح) أى قيد كلام الهداية المذكور حيث قال اعلم ان هذا الاطلاق لا يمكن اعتباره على صراحته لانه لو أراد ان يدور سنة سنة ما يظن اطلاق ذلك بل ينبغي ان يطلق له مقدار مدة الايلاء وهو اربعة اشهر واذا كان وجوبه للتأنس ورفع الوحشة وجب ان تعتبر المدة القريبة وأظن ان اكثر من جمعة مضارة الا ان رضيا اه فقوله وأظن الخ اضراب ابطالى عن مدة الايلاء فيناسب ان تكون او في قول الشارح اوجمة بمعنى بل كافى قول الشارح «كانوا ثمانين اوزدادوا ثمانية ح (قوله وعمه في البحر) حيث قال والظاهر الاطلاق لانه لا مضارة حيث كان على وجه القسم لانها مطمئة بمجي نوبتها (قوله ونظر فيه في النهر) حيث

(قال)

قال في نفى المضارة مطلقا نظر لا يخفى اه قالت وايضا فان الاطمئنان بجي' التوبة منتفع مع طول المدة كسنة مثلا لاحتمال موته او موتها مع ما فيه من تقوية المعنى الذي شرع القسم لاجله وهو الاستئناس (قوله وظاهر بحثهما) اي صاحب الفتح والبحر كما في المنجح (قوله من التقيد بالثلاثة ايام) قد علمت ما ينافي هذا التقيد (قوله وهو حسن) كذا قاله في النهر (قوله في كل مباح) ظاهره انه عند الامر به منه يكون واجبا عليها كما امر السلطان الرعية به ط (قوله ومن اكل ما يئاذي به) اي برائحته كنوم وبصل ويؤخذ منه انه لو تأذى من رائحة الدخان المشهور له منها من شربه (قوله بل ومن الحناء) ذكره الفتح بحثا اخذا ماقبله (قوله وتامه فيما علقته على الملتقى) وعبارته عن الحانية معزيا للمتنى لو كان له امرأة وسرار امر بيوم وليلة من كل اربع عندها وفي الواقي عند من شاء منهم وكذا لو كان له ثلاث نسوة امر بيوم وليلة عند كل منهن ويقم في يوم وليلة عند من شاء من السراي ولوله اربعة أقام عند كل يوما وليلة ولم يكن عند السراي الاوقفة المار ويكره للرجل ان يطأ امرأته وعندها صبي يعقل او امعى او وضرتها او أمته او أمته اه ثم قال ولا يجمع بين الضرائر الا بالرضا وقالت لا اسكن مع امك ليس لها ذلك ولو أقام عند الامة يوما فعمقت يقم عند الحرة يوما وكذلك العكس اه اي لو أقام عند الحرة يوما فعمقت زوجته الامة يتحول الى المعقفة ولا يكمل للحرة يومين تنزيلا للحرية انتهاء منزلتها ابتداء كما في المعراج اقول وناقله اولاعن المتنى مبنى على رواية الحسن المرجوع عنها كما تقدم من ان للحرة يوما وليلة من كل اربع هكذا خطرت لي ثم رأيت الشرنبلالي صرح به في رسالته (تجدد المسرات بالقسم بين الزوجات) وقال ولم أر من نبه على ذلك ومبنى الرسالة على سؤال في رجل له زوجتان وجوار يقسم للزوجتين ثم يبيت عند جواريه ما شاء ثم يرجع الى زوجته ويقسم لهما اجاب بالجواز اخذنا من قول ابن الهمام اللازم انه اذا بات عند واحدة ليلة يبيت عند الاخرى كذلك لانه يجب ان يبيت عند كل واحدة منهما دائما فانه لو ترك المبيت عند الكل بعض الليالي وانفرد لم يمنع من ذلك اه يعني بعد تمام دورهن وسواء انفرد بنفسه او كان مع جواريه اه فافهم والله سبحانه اعلم

قال المصنف وظاهر بحثهما انهما لم يطعما على ما في الخلاصة من التقيد بالثلاثة ايام كما عو لنا عليه في المختصر والله اعلم * (فروع) * لو كان عمله لبلا كالحارس ذكر الشافعية انه يقسم نهارا وهو حسن وحقه عليها ان تطيعه في كل مباح امرها به وله منعها من الغزل ومن اكل ما يئاذي به من رائحته بل ومن الحناء واثقش ان تأذى برائحته نهر وتامه فيما علقته على الملتقى

باب الرضاع

(هو) لغة ففتح وكسر مص التدى وشرعا (مص من ندى

باب الرضاع

لما كان المقصود من النكاح الولد وهو لا يعيش غالبا في ابتداء انشائه الا بالرضاع وكان له احكام تتعلق به وهي من آثار النكاح المتأخرة عنه بمدة وجب تأخيرها الى آخر احكامه ثم قيل كتاب الرضاع ليس من تصنيف محمد دائما عمله بعض اصحابه ونسبه اليه ليروجه ولذا لم يذكره الحاكم ابوالفضل في مختصره المسمى بالكافي مع التزامه ايراد كلام محمد في جميع كتبه محذوفة التعاليل وعامتهم على أنه من أوائل مصنفاته وانما لم يذكره الحاكم اكتفاء بما أورده من ذلك في كتاب النكاح فتح (قوله ففتح وكسر) ولم يذكروا الضم مع جوازه لانه بمعنى أن ترضع معه آخر كما في القاموس وفيه أن فعله جاء من باب علم في لغة تهامة وهي ما فوq ونجد من باب ضرب في لغة نجد وجاء من باب كرم نهر زاد في الصباح لغة أخرى من باب فتح مصدره رضاعا ورضاعة بالفتح (قوله مص من ندى) قال في المصباح التدى للمرأة ويقال في الرجل ايضا قال ابن السكيت يذكره ويؤنث اه وهذا التعريف قاصر لانه في اللغة يعم المص ولو من بهيمة فالاولى

ما في القاموس هو لغة شرب اللبن من الضرع والندى ط (قوله آدمية) خرج بها الرجل
والبهيمة بحر (قوله أو آيسة) ذكره في النهر اخذا من اطلاقهم قال وهو حادثة الفتوى (قوله
والحق بالمص الخ) تعريف بالرد على صاحب البحر حيث قال التعريف منقوض طردا اذ قد
يوجد المص ولا رضاع ان لم يصل الى الجوف وعكسا اذ قد يوجد الرضاع ولا مص كافي الوجور
والسعوط ثم احب بان المراد بالمص الوصول الى الجوف من المتفذين وخصه لانه سبب للوصول
فاطلق السبب واراد السبب واعترضه في النهر بان المص يستلزم الوصول الى الجوف لما في
القاموس مصصته شربته شربا رقيقا وجعل الوجور والسعوط ملحقين بالمص ح وفي الصباح
الوجور يفتح الواو الدواء يصب في الحلق واورجت المريض ايجازا فعلت به ذلك ووجرت
أجره من باب وعد لغة والسعوط كرسول دواء يصب في الالف والسعوط كقعوده عند
واسعطة الدواء يتعدى الى مفعولين (قوله في وقت مخصوص) قد يقال انه لاجابة اليه للاستغناء
عنه بالرضيع وذلك انه بعد المدة لا يسمى رضعا عن عليه في العناية نهر وفيه نظار والذي في
العناية ان الكبير لا يسمى رضعا ذكره داء على من سوى في التحريم بين الكبير والصغير (قوله
عن العون) كذا في عامة النسخ وفي بعضها عن العون بالياء بين العين والواو وهو اسم كتاب
ايضا وهو الذي رأيت في النهر وفي تصحيح القدروي ايضا فافهم (قوله نكن الخ) استدلال
على قوله وبه يفتي وحاصله انهما قولان افني بكل منهما ط (قوله اي مدة كل منهما ثلاثون)
تقدير المضاف ليس لصحة الحمل لان الاخبار بالزمان عن المعنى تصحيح بلا تقدير فافهم بل ليان
حاصل المعنى قال في الفتح ووجهه انه سبحانه ذكر شيئين وضرب بهما مدة فكانت لكل واحد
منهما بكما لها لاجل المضروب لدينين على شخصين بان قال اجلت الدين الذي على فلان
والدين الذي على فلان سنة يفهم منه ان السنة بكما لها لكل (قوله غير ان النقص) اي عن
الثلاثين في الاول يعني في مدة الحمل اي اكثر مدته ام اي تحقق وثبت (قوله لا يبق الولد الخ)
الذي في الفتح الولد لا يبق في بطن امه اكثر من سنتين ولو بقدر فلكة مغزل وفي رواية ولو بقدر
ظل مغزل وسخرجه في موضعه اه فلكة المغزل كتمرة معروفة مصباح وهو على تقدير
مضاف وقدجا صريحاً في شرح الارشاد ولو بدور فلكة مغزل والغرض تقليل المدة مغرب
(قوله) ومثله لا يعرف الاسباع لان المقدرات لا تهدي العقل اليها فتح أي فهو في حكم
المرفوع المسموع من النبي صلى الله عليه وسلم (قوله والآية مؤولة) أي قابلة للتأويل بمعنى آخر
فإن تكن قطعية الدلالة على المعنى الاول فجاز تخصيصها بخبر الواحد (قوله لتوزعهم) أي
العلماء كالأصاحيب وغيرها الاجل أي ثلاثون شهرا على الأقل أي اقل مدة الحمل وهو
سنة أشهر والاكثر أي أكثر مدة الرضاع وهو ستان ثلاثون بيان لمجموع المديتين لكل
واحدة (قوله على أن الخ) ترق في الجواب وفيه اشارة الى ما أورده في الفتح على دليل الامام
المار من انه يستلزم كون لفظ ثلاثين مستعملا في اطلاق واحد في مدلول ثلاثين وفي اربعة
وعشرين وهو الجمع بين الحقيقة والحجاز بلفظ واحد من اسماء العدد لا يتجاوز بشئ منها في
الآخر نص عليه كثير من المحققين لانها بمنزلة الاعلام على مسمايتها اه ويجاب الرحمتي بان
حمله وفصله مبتدآن وثلاثون خبر عن احدهما اي الثاني وحذف خبر الآخر فاحد

آدمية) ولو بكرا أو ميسنة
أو آيسة والحق بالمص
الوجور والسعوط (في
وقت مخصوص) هو
(حولان ونصيف عنده
وحولان) فقط (عندها
وهو الاصح) فتح وبه يفتي
كما في تصحيح القدروي
عن العون لكن في الجوهر
انه في الحولين ونصنف
ولو بعد الفطام محرم
وعليه الفتوى واستدلوا
لقول الامام بقوله تعالى
وحمله وفصله ثلاثون
شهرا أي مدة كل منهما
ثلاثون غير ان النقص
في الاول قام بقول عائشة
لا يبق الولد اكثر من سنتين
ومثله لا يعرف الاسباع
والآية مؤولة لتوزعهم
الاجل على الأقل والاكثر
فلم تكن دلالتها قطعية على
ان الواجب على المفسر
العمل بقول المجتهد وان
لم يظهر دليله

الحبرين مستعمل في حقيقته والآخري في مجازة فالاجمع في لفظ واحد وعن الثاني بانه اطلق الشهر في قوله تعالى الحج اشهر معلومات على شهرين وبعض الثالث اه قلت وفيه ان الشهر ليس من اسماء العدد فالمناسب الجواب بماقاله الجمهور من ان عشرة الاثنين اريد به ثمانية كما اشار اليه في الفتح لكن هذا خاص بالاستثناء والكلام ليس فيه **(قوله)** كما أفاده في رسم المفتي (المفيد لذلك الامام قاضيخان في فصل رسم المفتي من اول فتاواه بطريق الاشارة لا بصريح العبارة) **(قوله)** لكن الحج استدرك على قوله الواجب على المقلد الحج فانه يفيد وجوب اتباعه سواء وافقه صاحبه او خالفه وهو قول عبدالله بن المبارك **(قوله)** قيل يخبر المفتي (اى وقيل لا يخبر مطلقا كما علمت فهذا قول ثان قال في السراجة والاول اصح ان لم يكن المفتي مجتهدا ومفاده اختيار القول الثانى اى التحجير ان كان مجتهدا ولا يخفى ان تحجير المجتهد انما هو في النظر في الدليل وهذا معنى قول الحاوى والاصح ان العبرة لقوة الدليل لان قوة الدليل لا تظهر لغير المجتهد في المذهب تأمل تمام تحرير هذه المسئلة في شرح ارجوزي في رسم المفتي **(قوله)** والاصح ان العبرة لقوة الدليل (قال في البحر ولا يخفى قوة دليلهما فان قوله تعالى والوالدات يرضعن الآية يدل على انه لا رضاع بعد التمام واما قوله تعالى فان ارادوا فصلا عن تراض منهما فاما هو قبل الحواين بدليل تقييده بالتراضى والتشاور وبعدها لا يحتاج اليهما واما استدلال صاحب الهداية للامام بقوله تعالى وحمله وفصاله ثلثون شهرا بناء على ان المدة لكل منهما كما مر فقد رجع الى الحق في باب ثبوت النسب من ان الثلاثين لهما للحمل ستة اشهر والامان للفصال اه **(قوله)** اما لزوم اجر الرضاع الحج (وكذا وجوب الارضاع على الام ديانة نهر عن المجتبي **(قوله)** في المدة فقط) اما بعدها فانه لا يوجب التحريم بحر **(قوله)** ثافي الزيلعي) اى من قوله وذكر الحضاف انه ان قطع قبل مضي المدة واستغنى بالطعام لم يكن رضاعا وان لم يستغن ثبت به الحرمة وهو رواية عن ابي حنيفة رحمه الله وعليه الفتوى **(قوله)** لان الفتوى الحج (ولان اكثرين على الاول كافي النهر **(قوله)** ولم يسبح الارضاع بعدمده) اقتصر عليه الزيلعي وهو الصحيح كافي شرح المنظومة بحر لكن في القهستاني عن المحيط لو استغنى في حولين حل الارضاع بعدها الى نصف ولاتأثم عند العامة خلافا لحلف ابن ايوب اه ونقل ايضا قبله عن اجابة القاعدي انه واجب الى الاستغناء ومستحب الى حولين وجازئ الى حدين ونصف اه قلت قد يوفق بحمل المدة في كلام المصنف على حولين ونصف بقريئة ان الربيع ذكره بعدها وحينئذ فلا يخالف قول العامة تأمل **(قوله)** وفي البحر) عبارته وعلى هذا أى الفرع المذكور لا يجوز الانتفاع به للتداوى قال في الفتح واهل الطب يشنون لبن البنت اى الذى تزل بسبب بنت مرضعة نفعا لوجع العين واختلاف المشايخ فيه قيل لا يجوز وقيل يجوز اذا علم انه يزول به الرمد ولا يخفى ان حقيقة العلم متعذرة فالمراد اذا غلب على الظن والا فهو معنى المنع اه ولا يخفى ان التداوى بالحرم لا يجوز في ظاهر المذهب اصله بول ما يؤكل لحمه فانه لا يشرب اصلا اه **(قوله)** بالحرم) اى المحرم استعماله طاهرا كان او نجسا **(قوله)** كما مر) اى قيل فصل البئر حيث قال فرع اختلاف في التداوى بالحرم وظاهر المذهب المنع كافي ارضاع البحر لكن نقل المصنف ثمة وهنا عن الحاوى وقيل

كما أفاده في رسم المفتي لكن في آخر الحاوى فان خالفا قيل يخبر المفتي والاصح ان العبرة لقوة الدليل ثم الخلاف في التحريم اما لزوم اجر الرضاع للمطلقة فتقدر بحولين بالايجاب (وبثبت التحريم في المدة) فقط ولو (بعد الفطام والاستغناء بالطعام على) ظاهر (المذهب) وعليه الفتوى فتح وغيره قال المصنف كالبحر فما في الزيلعي خلاف المتعدلان الفتوى متى اختلفت رجع ظاهر الرواية (ولم يسبح الارضاع بعد مدته) لانه جزء آدمى والانتفاع به لغير ضرورة حرام على الصحيح شرح الوهبانية وفي البحر لا يجوز التداوى بالحرم في ظاهر المذهب اصله بول المأكول كما مر

برخص اذا علم فيه الشفاء ولم يعلم دواء آخر كما رخص للمعشاش وعليه الفتوى اهـ ح
قلت لفظ وعليه الفتوى رأيت في نسختين من المتح بعد القول الثاني كاذره الشارح كما علمته
وكذا رأيت في الحاوي القدسي فعل ان ما في نسخة ط تحريف فافهم **(قوله)** وللاب اجبار
امته **(الح)** لانها لاحق لها في الترية في حال رقها بل الحق له لانها ملكة وكذا الحكم في ولدها
من غيره لانه ملك له وحتى قلت والظاهر ان للمولى اجبارها ايضا وان شرط الزوج حرية
الاولاد لان الرضاع ينزلها ويشغلها عن خدمته **(قوله)** على الارضاع الاطلاق شامل لولده
منها او من غيرها ولولد اجني باجرة او بدونها لانها استخدمها بما اراد **(قوله)** بنوعيه اي
الاجبار على الفطام وعلى الارضاع **(قوله)** مع زوجته الحرة اما زوجته الامة فالحق
لسيدها وان شرط الزوج حرية الاولاد فيما يظهر كاذره آتفا فافهم **(قوله)** ولو قبلهما اي
اي قبل الحولين وهذا التعميم المستفاد من زيادة لو صحيح بالنسبة الى عدم الاجبار على
الرضاع اي ليس له اجبارها عليه في القضاء ما لم تتين لذلك في المدة بأن لم يأخذ ثدي غيرها او لم
يكن الاب وللصغير مال كسبأت في الحضانة والثقة اما بالنسبة الى النوع الآخر وهو عدم
الاجبار على الفطام فانما يصح قبل الحولين واما بعدها فالظاهر انه يجبرها على الفطام لما ان
الارضاع بعدها حرام على القول بان مدته الحولان تأمل ح زيادة قلت وما استظهره
مبنى على ظاهر كلام المصنف السابق وقدمنا الكلام فيه **(قوله)** ولو بين الحربيين قال في
البحر وفي البرازية والرضاع في دار الاسلام ودار الحرب سواء حتى اذا رضع في دار الحرب
واسلموا وخرجوا الى دارنا ثبتت احكام الرضاع فيما بينهم اهـ **(قوله)** وان قل اشار به
الى نفي قول الشافعي واحدى الروايتان عن احمد انه لا يثبت التحريم الا بخمس رضعات
مشعات لحديث مسلم لا تحرم المصاة والمصتان وقول عائشة رضي الله عنها كان فيما ازل من
القرآن عشر رضعات معلومات يحرمن ثم نسخ بخمس رضعات معلومات يحرمن فتوفي رسول
الله صلى الله عليه وسلم وهي فيما يقرأ من القرآن رواء مسلم والجواب ان التقدير منسوخ
صرح بنسخه ابن عباس وابن مسعود وروى عن ابن عمر انه قيل له ان ابن الزبير يقول
لا بأس بالرضعة والرضعتين فقال قضاء الله خير من قضاء قال تعالى واما نكحتكم اللاتي ارضعنكم
واخواتكم من الرضاعة فهذا اما ان يكون رد الرواية بنسخها او لعدم صحتها او لعدم اجازته
تقيدا لطلاق الكتاب بخبر الواحد وهذا معنى قوله في الهداية انه مردود بالكتاب ومنسوخ
به واماماروته عائشة فالمراد به نسخ الكل نسخا قريبا حتى ان من لم يبلغه كان يقرأها والازم
ضياح بعض القرآن كما نقوله الروافض وما قيل ليكره نسخ التلاوة مع فساد الحكم فليس بشئ
لان ادعاء بقاء حكمه بعد نسخه يحتاج الى دليل وتام ذلك مبسوط في الفتح والتبيين
وغیره * **(تنبيه)** * نقل ط عن الحبرية انه لو قضى شافعي بعدم الحرمة رضعة نفذ حكمه
واذا رفع الى حنفی أمضاء اه فتأمل **(قوله)** لا غير يأتي محترزه في قول المصنف والاحتقان
والاقتطار في اذن وجافقو آمة **(قوله)** فلو التزم **(الح)** تفرع على التقيد بقوله ان علم وفي
القنية امرأة كانت يعطى ثديها صبية واشتهر ذلك بينهم ثم تقول لم يكن في ثديي لبن حين
القمعها ثديي ولم يعلم ذلك الا من جهتها جاز لابنها ان يتزوج بهذه الصبية اه ط وفي الفتح

(وللاب اجبار أمه على فطام ولدها منه قبل الحولين ان لم يضره) اي الولد (الفطام كاله) ايضا (اجبارها) اي امه (على الارضاع وليس له ذلك) يعني الاجبار بنوعيه (مع زوجته الحرة) ولو قبلهما (مع) لان حق الترية لها جوهرة (ويثبت به) ولو بين الحربيين بزازية (وان قل) ان علم وصوله لجوفه من فقه او نفسه لا غير فلو التقم الحلمة ولم يدرادخل اللبن في حلقة ام لا لم يحرم لان في المائع شك ولو الجلية ولوارضعها اكثر اهل قرية

قوله ثم نسخ **(الح)** الذي في صحيح مسلم ثم نسخ بخمس معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن **(الح)** اه فراجعه ان شئت اه مصححه

لو ادخلت الحلمة في في السبي وشكت في الارتضاع لانتبت الحرمة بالشك ثم قال والواجب على النساء ان لا يرضعن كل صبي من غير ضرورة واذا ارضعن فليحفظن ذلك وليشهرنه ويكتبته احتياطاً وفي البحر عن الحاتمية يكره للمرأة ان ترضع صبياً بلا اذن زوجها الا اذا خافت هلاكه **(قوله)** ثم لم يدر (اي لم يدر من ارضعها منهم فلا بد ان تعلم المرضعة **(قوله)** ان لم تظهر علامة) لم ارضن فسرهما ويمكن ان تمثل بتردد المرأة ذات اللبن على المحل الذي فيه الصبية او كونها ساكنة فيه فانه اشارة قوية على الارتضاع ط **(قوله)** ولم يشهد بذلك (بالبناء للمجهول والجار والمجرور نائب الفاعل **(قوله)** جاز) هذان باب الرخصة كي لا ينسد باب التلاخ وهذه المسئلة خارجة عن قاعدة الاصل في الارتضاع التحريم ومثلها ما لو اختلطت الرضعة بنساء يحضرن وهذا بخلاف المسئلة الاولى فانه لاحاجة الى اخراجها لان سبب الحرمة غير متحقق فيها كذا افاده في الاشياء **(قوله)** أمومية (بالرفع فاعل يثبت قال القسائي والامومة مصدر هو كون الشخص اماه **(قوله)** وأبوة زوج مرضعة لبنها منه) المراد به اللبن الذي نزل منها بسبب ولادتها من رجل زوج او سيد فليس الزوج قيدا بل خرج مخرج الغالب بحر وأما اذا كان اللبن من زنا ففيه خلاف سيذكره الشارح ويأتي الكلام فيه **(قوله)** له) اي للرضيع وهو متعلق بالابوة ح اي لانه مصدر معناه كونه اباط **(قوله)** كسبي (اي في قوله طلق ذات لبن ح **(قوله)** اي بسبه) اشار الى ان من بمعنى بأم السبية ط **(قوله)** ما يحرم من النسب معناه ان الحرمة بسبب الرضاع معتبرة بمجرمة النسب فشمل زوجة الابن والاب من الرضاع لانها حرام بسبب النسب فكذا بسبب الرضاع وهو قول أكثر اهل العلم كذا في المسوط بحر وقد استشكل في الفتح الاستدلال على تحريمها بالحديث لان حرمتها بسبب الصهرية لا بالنسب ومحرمات النسب هي السبع المذكورة في آية التحريم بل قيد الاصلاح فيها يخرج حليلة الاب والابن من الرضاع ففيد حلما وتماه فيه **(قوله)** رواه الشيخان) اشار به الى انه حديث لكن فيه تغيير اقتضاء تركيب المتن وهو زيادة الفاء ووضع المضمر موضع الظاهر واصله يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ح وتقدم انه يجوز رواية الحديث بالمعنى للعارف على ان المصنف لم يقصد رواية الحديث ط **(قوله)** يفارق النسب الارتضاع) بنصب النسب ورفع الارتضاع ح ولعله انما نسبت اليه المفارقة وان كان مفاعلة من الجانبين لانه الفرع والنسب هو الاصل المعبر في التحريم والمفارقة غالباً تكون من العارض ط **(قوله)** في صور) اي سبع وانما كانت احدى وعشرين باعتبار تعلق الرضاع بالمضاف او المضاف اليه او بهما كسبائي ايضاحه ولا يخفى عليك ان المذكور في اليتين ست صور فان قوله وأم أخ مكرر مع قوله وأم أخت اذ كل واحدة من هذه المذكورات كذلك فان أخت البنت مثل أخت الابن وأم الحائلة مثل أم الحال وقس عليه ح **(قوله)** كأم نافلة) اشار بالكاف الى عدم الحصر في ذلك لما قال في الفتح ان المحرم في الرضاع وجود المعنى المحرم في النسب فاذا انتفى في شيء من صور الرضاع انتفت الحرمة فيستفاد انه لا حصر فيما ذكره فافهم والنافلة الزيادة تطلق على ولد الولد لزيادته على الولد الصلي وتقدم ان كل صورة من هذه السبع تنفرع الى ثلاث صور فولد ولدك اذا كان نسيباً وله أم من الرضاع تحمل لك بخلاف

ثم لم يدر من ارضعها فاراد احدهم تزوجها ان لم يظهر علامة ولم يشهد بذلك جاز خاتية (أمومية المرضعة للرضيع و) يثبت (ابوة زوج مرضعة) اذا كان (لبنها منه له) والا لا كما سيجي (فيحرم منه) اي بسبه (ما يحرم من النسب) رواه الشيخان واستثنى بعضهم احدى وعشرين صورة وجمعها في قوله * يفارق النسب الارتضاع في صور *
* كأم نافلة أو جدة الولد *

أمه من النسب لأنها حليّة ابنك وإن كان رضاعيا بأن رضع من زوجة ابنك ولهذا الرضيع أم نسبية أو رضاعية أخرى تحل لك (قوله أو جدة الولد) صادق بأن يكون الولد رضاعيا بأن رضع من زوجتك وله جدة نسبية أو جدة أم أم أخرى أرضعته وبأن يكون نسبيا له جدة رضاعية بخلاف النسبية فلا تحل لك لأنها أمك أو أم زوجتك واحترز بجدة الولد عن أم الولد لأنها حلال من النسب وكذا من الرضاع (قوله وإماخت) صادق بأن يكون كل منهما من الرضاع كأن يكون لك أخت من الرضاع لها أم أخرى من الرضاع أرضعتها وحدها وبأن تكون الأخت فقط من الرضاع لها أم نسبية وبأن تكون الأم فقط من الرضاع كأن تكون لك أخت نسبية لها أم رضاعية بخلاف النسبية لأنها أم أمك أو حليّة أهلك (قوله وأخت ابن) أي كل منهما رضاعي أو الأول رضاعي والثاني نسبي أو العكس بخلاف ما إذا كان كل منهما نسبيا فلا تحل أخت الابن لأنها أم أمك أو أهلك ومن هنا يعلم ما إذا رضع ولدك من أم أمه فإن أمه لا تحرم عليك لكنها أخت ابنك رضاعا فأقاربه الرمي ط وأخت البنت كأخت الابن وأوردته بتصوير الحل في أخت ابنه وبنته نسبيا بدعى شريكاً في أمه ولدها فإذا كان لكل منهما بنت من غير الأمّة حل لشريكهما الزوج بها وهي أخت ولده نسباً من الأب وألغز بها في شرح الوهبانية وأجاب عنها شرباً لآلية (قوله وأم أخ) الكلام فيه كالكلام في أم الأخت وفيه ما مر عن ح (قوله وأمخال) فيه الصور الثلاث إما إذا كانت نسبية فلا تحل لأن أم خال من النسب جدتك أو منسكوحة جدك (قوله وعمّة ابن) فيه الصور الثلاث أيضاً بأن يكون كل منهما رضاعياً كأن رضع صبي من زوجتك ورضع أيضاً من زوجة رجل آخر له أخت فبهذه الأخت عمّة ابنك من الرضاع أو الأول رضاعياً فقط لأن يكون ذاك الرضيع ابنك من النسب أو الثاني فقط بأن يكون ابنك من الرضاع له عمّة من النسب بخلاف ما لو كان كل منهما من النسب فإن العمّة لا تحل لك لأنها أختك (قوله استثناء منقطع أخ) جواب عن قول البيضاوي إن استثناء أخت ابنه وأم أخيه من الرضاع من هذا الأصل ليس بصحيح فإن حرمتها في النسب بالمصاهرة دون النسب أه فعدهم الفحصة مبنى على جعل الاستثناء متصلاً وفيه جواب أيضاً عن قوله في الغاية إن هذا تخصيص للحديث بدليل عقل وبيان الجواب ما قال الزيلعي إن هذا سهو فإن الحديث يوجب عموم الحرمة لأجل الرضاع حيث وجدت الحرمة لأجل النسب وحرمة أم أخيه من النسب لأجل أنها أم أخيه بل لكونها أمه أو موطوءة أبيه لا يرى أنها تحرم عليه وإن لم يكن له أخ وكذا أخت ابنه من النسب إنما حرمت عليه لأجل أنها بنته أو بنت امرأته بدليل حرمتها وإن لم يكن له ابن وهذا المعنى يوجب الحرمة في الرضاع أيضاً حتى لا يجوز له أن يتزوج بأمه ولا موطوءة أبيه ولا بنت مرأته كل ذلك من الرضاع فبطل دعوى التخصيص أه وحاصله يرجع إلى أن الاستثناء منقطع كما قال الشارح أعدم تناول الحديث له هذا وقد اعترض ح قول الشارح تبعاً للبيضاوي إن حرمة من ذكر بالمصاهرة بأن فيه نظراً من وجهين الأول أن المصاهرة لا تتصور في عمّة ولده لأنها أخته الشقيقة أو الأب والأم وكذا في بنت عمّة ولده لأنها بنت أخته الشقيقة أو الأب والأم الثاني أن المصاهرة في الصور السبعة الباقية إنما تتصور على تقدير واحد فقط وعلى التقدير

* وأم أخت وأخت ابن وأم أخ * وأم أم أخيه
اعتمد * (لام أخيه وأخته) استثناء منقطع
لأن حرمة من ذكر بالمصاهرة لا بالنسب فلم يكن الحديث متناولاً لاستثناء الفقهاء فلا تخصيص بالعقل كما قيل فإن حرمة أم أخته وأخيه نسباً لكونها أمه أو موطوءة أبيه

الآخر أو التقديرين الآخرين فالحرمة بالنسب لا بالمصاهرة بيان ذلك ان ام اخيك انما تكون حرمتها بالمصاهرة اذا كان الاخ اخا لاب فان امه حينئذ امرأة ابليك بخلاف الاخ الشقيق اولام فان حرمة امه بالنسب لانها امك وحرمة اخت ابك النسب انما تكون بالمصاهرة ان كانت اخت الابن لامه لانها ربيبتك بخلافها شقيقة اولاب فانها بنتك وحرمة جدة ابك انما تكون بالمصاهرة اذا كانت ام امه لانها ام امرأتك بخلافها ام ابية لانها امك وحرمة ام عمك انما تكون بالمصاهرة لو اعم لاب بخلافه لو شقيقا او لام لانها جدتك ومثل ام اعم ام الحلال وحرمة بنت اخت ولدك انما تكون بالمصاهرة لو كانت الاخت لام لانها تكون بنت ربيبتك بخلافها شقيقة اولاب لانها بنت بنتك وحرمة ام ولدك انما تكون بالمصاهرة اذا كانت ام ابن ابك لانها حليلة ابك بخلاف ام بنت بنتك فانها بنتك فقد رطهر ان التعليل بهذا غير صحيح بل التعليل الصحيح ما ذكره بقوله فان حرمة ام اخته الح كسنيه اه اقول والجواب عن الاول ان قول الشارح ان حرمة من ذكر بالمصاهرة المراد بمن ذكره هو ام اخيه واخته لانه هو الذي سبق ذكره دون بقية الصور الآتية ولانه ذكر بعده تعليل آخر شاملا للجميع وهو قوله فان حرمة ام اخته واخيه الح مع قوله وقس عليه اخت ابته الح كما سنوضحه وعن الثاني اعني قوله ان المصاهرة انما تصور على تقدير واحد فقط بان المراد هو ذلك التقدير وبيان ذلك ان الحديث دل على ان كل ما يحرم من النسب يحرم نظيره من الرضاع فيقال تحرم الام نسبا فكذا تحرم الام رضاعا وتحرم البنت نسبا فكذا تحرم البنت رضاعا وهكذا الى آخر المحرمات النسبية فاه اخيك الشقيق اولام انما تحرم لكونها امك لا لكونها ام اخيك ولذا تحرم عليك ولو لم يكن لك اخ منها فلا يحسن ان يقال تحرم ام الاخ الشقيق اولام لانه يتكرر مع قولهم تحرم الام فعلم ان المراد ام الاخ لا ب فقط ولما ورد عليه ان ام الاخ لا ب انما حرمت بالمصاهرة والحديث انما رتب حرمة الرضاع على حرمة النسب لاعلى حرمة المصاهرة اوجب بان الاستثناء منقطع وكذا يقال اخت الابن اذا كانت شقيقة اولاب انما تحرم لكونها بنتك وقد علم تحريم البنت من النسب فيراد بها الاخت لام لانها ربيبتك فلم تعلم حرمتها من محرمات النسب فلم تكن تكرارا لكن لما لم تدخل في الحديث كان استثناءها منقطعا وهكذا يقال في البواقي والحاصل ان الحديث لما رتب حرمة الرضاع على حرمة النسب وكان ما يحرم من النسب من نظائر هذه المستثنيات قد يحرم من النسب على تقدير ومن المصاهرة على تقدير لم يصح ان يراد منه التقدير الاول لانه يلزم منه التكرار بلا فائدة فتعين ارادة التقدير الثاني وان كان الاستثناء فيه منقطعا دفعا للتكرار وتنسها على بيان ما يجل لزيادة التوضيح هذا غاية ما يمكن توجيه كلامهم به والله تعالى اعلم فافهم (قوله وقس عليه الح) اي قس على ما ذكر اخته واخيه رضاعا ليست امه ولا موطوءة ابية (قوله وقس عليه الح) اي قس على ما ذكر من المعنى اخت ابته وبنته الح بأن تقول انما حرمت عليه اخت ابته وبنته نسبا لكونها بنته او بنت امرأته وهذا المعنى مفقود في الرضاع وكذا جدة ابته وبنته نسبا انما حرمت عليه لكونها امه وام امرأته وهذا مفقود في الرضاع وهكذا البواقي وبهذا التفسير علم ان التعليل المذكور بقوله فان حرمة ام اخته الح جار في جميع الصور لكن اكل صورة عبادة تليق بها

وهذا المعنى مفقود في الرضاع (و) قس عليه (اخت ابته) وبنته (وحدة ابته) وبنته (وام عمه وعمة وام خاله وخالته)

فلذا قال وقس عليه الخ وان ضمير عليه راجع اليه لا الى ام اخته واخيه حتى يردانه لاسمى
 لجعل البعض مقبسا والبعض مقبسا عليه فافهم **(قوله وكذا عمه ولده)** لم يذكر واخالة ولده
 لانها حلال من النسب ايضا لانها اخت زوجته بحر **(قوله وبنت عمه)** او عمه ولده وتحرم
 من النسب لانها بنت اخته واما بنت عمه نفسه فانها حلال نسا ورضاعا ط **(قوله وبنت**
اخت ولده) وتحرم من النسب لانها بنت بنته او بنت ربيته ط **(قوله للرجل)** متعلق
 بالمستثنى في قوله الا ام اخته الخ يعني ان شيئا من النسوة المذكورات لا يحرم للرجل اذا كانت
 من الرضاع اه ح عن المنع وهذا بالنظر الى المتن والا فهو متعلق بقول الشارح حلال
(قوله وكذا اخوان المرأة لها) في ذكر هذه العاشرة نظر فانها من مقابلات التسعة لاقسم
 مبين للتسعة كما سنينه افاده ح **(قوله باعتبار الذكورة والانوثة)** اى في المضاف اليه
 فتصير مع الذكورة ام اخيه واخت ابنه وجدة ابنه وام عمه وام خاله وعمه ابنه وبنت عمه ابنه
 وبنت اخت ابنه وام ولد ابنه ومع الانوثة ام اخته واخت بنته وجدة بنته وأم عمته وام خالته
 وعمه بنته وبنت عمه بنته وبنت اخت بنته وام ولد بنته اه ح فهذه ثمانية عشر وعددها عشرين
 بالنظر الى العاشرة المكررة **(قوله وباعتبار ما يحل له)** اى اذا نسب الحل للرجل بأن يقال يحل
 له ام اخيه واخت ابنه الى آخر الامثلة المذكورة **(قوله اولها)** اى اذا نسب الحل لها بأن يقال
 يحل لها ابواخيا واخواتها وجدابنها وابوعمها وابوخالها وخال ولدها وابن خالة ولدها وابن
 اخت ولدها وابن ولد ولدها وانما قلنا وخال ولدها وابن خالة ولدها وكان القياس ان نقول
 وعم ولدها وابن عمه ولدها لانهما لا يحجرمان عليها من النسب ايضا كما صرح به في البحر
 افاده ح وافاد انه يمكن تقرير المقام بحل آخر فيقال في مقابلة تزوجه ام اخيه واخوته تزوجه
 اخا ابنها وبنتها وفي اخت ابنه او بنته ابواخيا واخوتها وفي جدة ابنه او بنته جدانها او بنتها وفي ام
 عمه ابن اخي ابنها وفي ام عمته ابن اخي بنتها وفي ام خاله ابن اخت ابنها وفي ام خالته ابن اخت بنتها
 وفي عمه ولده عم ولدها وفي بنت عمه ولده خالها وفي مقابلة تزوجه باخي ابنها تزوجه بام اخيه
 وهي المكررة اه لكن الصواب في الثامنة والتاسعة ان يقال وفي عمه ولده ابواين اخيا وفي
 بنت عمه ولده ابواين خالها فافهم والذي قرره ح هو الذي في البحر وهو الاوفق لقول الشارح
 وتزوجها بابي اخيا وحاصله ان تبدل المضاف الاول المؤنث بمذكر مقابل له وتبدل الضمير
 المذكور بضمير المؤنث فتبدل الاء بالاب والاخت بالاخ والجدة بالجدة وهكذا وتذكر الضمير
 فتقول في ام اخيه ابواخيا وفي اخت ابنه اخواتها وفي جدة ابنه جدانها الخ وحاصل التقرير
 الثاني ان تنظر الى كل صورة وتنظر الى نسبة المرأة فيها الى الزوج فتسميها باسم تلك النسبة مثلا
 اذا تزوج ام اخيه او اخته تكون المرأة قد تزوجت اخا ابنها او بنتها واذا تزوج اخت ابنه
 او بنته تكون قد تزوجت ابيا اخيا واخوتها وهكذا ولا يخفى ان هذا تكرار محض وانما اختلف
 بالتعبير فقط فافهم **(قوله وتزوجها بابي اخيا)** كذا في بعض النسخ ومثله في البحر وهو
 الاوفق لما قرره ح كما علمت وفي بعض النسخ بابن اخيا وهو كذلك في الهر ولا وجه له
 فان هذا لا يقابل تزوجه بام اخيه على التقريرين المارين ووقع في بعض نسخ البحر التعبير

وكذا عمه ولده وبنت عمه
 وبنت اخت ولده وام
 اولاد اولاده فهو لا من
 الرضاع حلال للرجل
 وكذا اخوان المرأة لها
 فهذه عشر صور تصل
 باعتبار الذكورة والانوثة
 الى عشرين وباعتبار
 ما يحل له اولها الى اربعين
 مثلا يجوز تزوجه بأم
 اخيه وتزوجها بابي اخيا

ياخي ابنها وهو موافق لما قرره ط كاسر وفيه ما علمت (قوله وكل منها) اي من الاربعين ح
وفي بعض النسخ منهما بضمير التثنية اي كل من الاعتبارين الذين بلغ العدد فيهما اربعين
فافهم (قوله الجار والمجرور) اي المقدر بعد الاستثناء المذلول عليه بالمستثنى منه والتقدير
فيحرم من الرضاع ما يحرم من النسب الا ام اخيه من الرضاع فانها لا تحرم ا هـ (قوله
تعلقا معنويا) على انه صفة احوال لانه معرفة غير محضة لان التعريف الاضافي هنا كالتعريف
الجنسي واما تعلقه الصناعي فباستقرار محذوف وجوبا وتمام ذلك في ح عن البحر (قوله
كالاخ) الاولى ان يقول كالاخت او يقول في الاول كأن يكون له اخ نسبي الا ان يقال مراده
التنوع في المضاف اليه ذكورة وانوثة ح (قوله كأن يكون له اخ نسبي له ام رضاعية)
تبع في هذه العبارة التهر قال ح وصوابه كأن يكون له اخ رضاعية له ام نسبية كما لا يخفى
(قوله وهذا من خواص كتابنا) اعلم ان ابن وهبان في شرح منظومته اوصلها الى نيف
وستين وبينها صاحب البحر وزاد عليها حتى اوصلها الى احدى وثمانين وقال انه من خواص
هذا الكتاب ووصلها في النهر الى المائة وثمانية وقال انها من خواص كتابه فاراد الشارح ان
يوصلها الى مائة وعشرين بزيادة العاشرة من الصور لتكون من خواص كتابه كما قال لكنها
ما تمت له افاده ح اي بقي العدد مائة وثمانية (قوله وهو ظاهر) كأن يكون له اخ رضاعي
رضع مع بنت من امرأة أخرى (قوله فهو) اي قوله نسا ط (قوله للزوم التكرار) لانه
اذا اتصل بالمضاف فقط كان المضاف اليه من الرضاع او بالمضاف اليه فقط كان المضاف من
الرضاع وهما داخلان في قوله وتحمل اخت اخيه رضاعا ح (قوله لكونهما اخوين) اي
شقيقين ان كان الابن الذي شربها منها لرجل واحد ولام ان لم يكن كذلك وقد يكونان ابا كما
اذا كان لرجل امرأتان وولدتا منه فارضعت كل واحدة صغيرا فان الصغيرين اخوان ابا
حتى لو كان احدهما انثى لا يحل التكاح بينهما كما ذكره مسكين ح (قوله وان اختلف
الزمن) كأن أرضعت الولد الثاني بعد الاول بعشرين سنة مثلا وكان كل منهما في مدة الرضاع
(قوله وولدت مرضعتها) اي من النسب اما الذي من الرضاع فانه وان كان كذلك لكنه فهم
حكمه من قوله ولا حل بين رضعي امرأة ح وأطلقه فأفاد التحريم وان لم ترضع ولدها
النسبي بخلاف ما اذا كان الولدان اجنبيين فانه لا بد من ارتضاعهما من امرأة واحدة كما
افادته الجملة الاولى ولهذا لم يستثنى بها عن هذا الجملة وما في البحر والمنحردة في النهر وشمل ايضا
ما وولدت قبل ارتضاعها للرضيعة او بعده ولوبسني * (فرع) * في البحر عن آخر الميسوط
لو كانت ام البنات أرضعت احدا البتين وأم البتين أرضعت احدا البنات لم يكن للابن
المرتضع من ام البنات ان يتزوج واحدة منهن وكان لاخته ان يتزوجوا بنات الأخرى الا
الابنة التي أرضعتها امهم وحدها لانها أختهم من الرضاعة (قوله اي التي أرضعتها) تفسير
للمضاف الى الضمير (قوله وابن بكر) المراد بها التي لم يتجامع قط بكنكح او سفاح وان كانت
المذرة غير باقية كأن زالت بنحو وثبة حموى والحرمه لا تتعدى الى زوجها حتى لو طلقها قبل
الدخول له التزوج برضيعتها لان الابن ليس منه قهستاني ط اما لو طلقها بعد الدخول فليس
له التزوج بالرضيعة لانها صارت من الرباب التي دخل بامها بحر عن الحائية (قوله والا لا)

وكل منها يجوز ان يتعلق
الجار والمجرور اعني من
الرضاع تعلقا معنويا بالمضاف
كلام كأن تكون له اخت
نسبية لها ام رضاعية او
بالمضاف اليه كالاخ كأن
يكون له اخ نسبي له ام
رضاعية او بهما كأن يجتمع
مع آخر على ثدى اجنبية
ولاخيه رضاعا ام اخرى
رضاعية فهي مائة وعشرون
وهذا من خواص كتابنا
(وتحمل اخت اخيه رضاعا)
يصح اتصاله بالمضاف كأن
يكون له اخ نسبي له اخت
رضاعية وبالمضاف اليه
كان يكون لاخته رضاعا
اخت نسبا وبهما وهو
ظاهر (و) كذا (نسبا)
بأن يكون لاخته لاييه
اخت لام فهو متصل
بهما لا بأحدهما للزوم
التكرار كما لا يخفى (ولا حل
بين رضعي امرأة) لكونهما
اخوين وان اختلف الزمن
والاب (ولا) حل (بين
الرضيعة وولدت مرضعتها)
اي التي أرضعتها (وولد
ولدها) لانه ولد الاخ
(وابن بكر) بنت تسع سنين
فاكثر (محرم) والا لا
جوهره (وكذا) يحرم
(لبن ميتة)

اى وان لم تبلغ تسعين فزله ابن لا يحرم جوهره لانهم نصوا على ان اللبن لا يتصور الا لمن
تصور منه الولادة فيحكم بأنه ليس لبنا كالوزل للبكر ماء اصفر لا يثبت من ارضاعه تحريم كما
في شرح الوهبانية (**قوله** ولو محلوبا) سواء حلب قبل موتها فشر به الصبي بعد موتها او حلب
بعد موتها بحر (**قوله** فيصيرنا كحما) اى ناكح الرضعة المعلومه من المقام افاده ح (**قوله**
بحر مالمية) لانها امرأتها بحر (**قوله** فيميمها) اى بالخرقة اذا ماتت بين رجال فقط اما غير
المحرم فيميمها بحرقة وقيل تفصل في نياها افاده ط (**قوله** ويدفنها) لان الاولى بالدفن المحارم
ط (**قوله** بخلاف وطنها) اى الميتة فأنه لا يتعلق به حرمة المصاهرة (**قوله** وافرقت بوجود
التغذى لا اللذة) لان المقصود من اللبن التغذى والموت لا يمنع منه والمقصود من الوطء اللذة
المعتادة وذلك لا يوجد في الميتة بحر عن الجوهره واذا انتفت اللذة المعتادة بالوطء لكون
الميتة ليست محلا له عادة صارت كالبهيمة بل المبلغ لان الموت منفر طبعيا فيلزم انتفاء قصد الولد
الذى هو في الحقيقة علة حرمة المصاهرة فالمراد في اللازم بانتفاء المزوم فلا يراد ان اللذة ليست
هى العلة فافهم (**قوله** ومخلوط) عطف على ابن ميتة اى وكذا يحرم لبن امرأة مخلوط بماء الح
ا ح ومثل الماء كل مانع بل والجامد كذلك افاده في النهر ط (**قوله** اذا غلب لبن المرأة)
اى على احد المذكورات وفسر الغلبة في ايمان الحائنة من حيث الاجزاء وقال هنا فسرهما
محمد في الدواء بأن يغيره عن كونه لبنا وقال الثاني ان غير الطعم واللون لان غير احدهما نهر
ونحوه في البحر ووفق في الدر المنتقى فقال تعتبر الغلبة بالاجزاء في الجلوس وفي غيره بتغير طعم
أولون اوريح كدروي عن ابي يوسف اه الا انه اعتبر التغير في غير الجلوس بوصف واحد
والمذكور آفانه لا يعتبر الا اذا غير الطعم واللون نعم يوافقه مافي الهندية من اعتبار احد
الادوصاف الا انه لم يعزه لابي يوسف ط (**قوله** وكذا اذا استويا) اى لبن المرأة واحد
المذكورات ح (**قوله** لعدم الاولوية) علة لاستواء لبن المرأتين وافاده به ثبوت التحريم
منهما واما علة استواء لبن المرأة مع الباقي فهي ان لبنها غير مغلوب فلم يكن مستهلكا كافي
البحر (**قوله** وعلق محمد الح) مقابل لما افاده كلام المصنف من انه لو كان لبن احد المرأتين
غالبا لتعلق التحريم به فقط ولو استويا لتعلق بهما (**قوله** مطلقا) اى تساويا او غلب احدهما لان
الجلوس لا يغلب الجنس ح (**قوله** قيل وهو الاصح) قال في البحر وهو رواية عن ابي حنيفة
قال في الغاية وهو اظهر واحوط وفي شرح المجمع قيل انه الاصح اه وفي الشرنبلالية
ورجح بعض المشايخ قول محمد واليه مال صاحب الهداية لتأخيره دليل محمد كافي الفتح اه ح
(**قوله** مطلقا) اى سواء كان غالبا أو مغلوبا عند الامام قال ان كان غالبا يحرم والخلاف
مفيد بالذى لم تمسه النار فاذا طبخ فلا يحرم مطلقا اتفاقا وبما اذا كان الطعام نحيئا اما اذا
كان رقيقا يشرب اعتبر الغلبة اتفاقا قيل وبما اذا لم يكن اللبن متقاطرا عند رفع القعة اما
معه فيحرم اتفاقا والاصح عدم اعتبار التقاطر على قوله نهر (**قوله** وان حساه حسوا) في
القاموس حسا زيد المرق شربه شيأ بعد شيأ بحر وما افاده من انه لا يحرم وان حساه مخالف
لما ذكرناه آفان عن النهر وكذا ما جزم به في الفتح من ان الطعام لو كان رقيقا يشرب اعتبرنا
غلبة اللبن ان غلب واثبتا الحرمة وكذا مافي الحائنة لو حساه حسوا ثبت الحرمة في قوله

ولو محلوبا فيصيرنا كحما
بحر مالمية فيميمها ويدفنها
بخلاف وطنها وافرقت
بوجود التغذى لا اللذة
(ومخلوط بماء اودواء
اولين اخرى اولين شاة
اذا غلب لبن المرأة وكذا
اذا استويا) اجابا لعدم
الاولوية جوهره وعلق
محمد الحرمة بالمرأتين
مطلقا قيل وهو الاصح
(لا) يحرم (المخلوط بطعام)
مطلقا وان حساه حسوا

جميعا وكذا في البحر عن المستصفي وقال ان وضع محمد في الاكل يدل عليه اه اى يدل على ان
 الشرب محرم نعم نقل ح عن مجمع الانهر عن الحاتية انه قيل انه لا تثبت الحرمة بكل حال
 واليه مال السرخسي وهو الصحيح كما في اكثر الكتب اه قلت والذي رأيته في الحاتية
 وكذا في البحر عنها هو ما نقلناه عنها آنفا وليس فيها ما ذكره السرخسي والمقول عن
 السرخسي ليس في الحسو بل في غيره ففي الذخيرة قيل انما لا تثبت الحرمة على قول ابي حنيفة
 اذا كان لا يتقاطر اللبن عند حمل اللقمة فلو يتقاطر تثبت وقيل لا تثبت واليه مال
 شمس الأئمة السرخسي وذكر شيخ الاسلام انما لا تثبت على قول ابي حنيفة اذا اكل لقمة
 لقمة فلو حساه حسوا تثبت اه فاقاله شمس الأئمة انما هو عدم اعتبار التقاطر عند الاكل
 وهو الاصح كما مر عن النهر وصرح بتصحيحه ايضا في الهداية وغيرها وكلاما فيما اذا كان
 الطعام رقيقا فنسب حسوا وهذا تثبت به الحرمة كما سمعته ولم أر من صحح خلافه ولا يقال يلزم
 من تقاطر اللبن عند رفع اللقمة ان يكون الطعام رقيقا يشرب لانه لو كان كذلك لم يكن
 التقاطر من اللبن وحده بل يكون منهما معا فلم ان المراد كون الطعام نخبنا لا يشرب ولفظ
 اللقمة مشعر بذلك ايضا فانهم **(قوله وكذا لوجبه)** قال في البحر ولوجعل اللبن مخضيا وراثبا
 او شيرازا او جبنا او قطا او مصلا فثنا وله الصبي لا تثبت به الحرمة لان اسم الرضاع لا يقع عليه
 وكذا لا يثبت اللحم ولا يشتر العظم ولا يكتفى به الصبي في الاعتداء فلا يحرم اه ح وفي
 القاموس اللبن الخيض مأخوذ زبد والشيراز اللبن الرائب المستخرج ماؤه والاقط مثلك
 ويحرك شيء يتخذ من الخيض الغني والمصل اللبن يوضع في وعاء خوس او خزف ليقطر ماؤه
 اه ط **(قوله ولا الاحتقان)** في المصباح حققت المريض اذا اوصلت الدواء الى باطنه من
 مخرجه بالحقنة واحتقن هو والاسم الحقنة مثل العرقرة من الاعتراف ثم اطلقت على ما
 يتداوى به والجمع حقن مثل غرفة وغرف اه بحر والمتاسب ان يقال ولا الحقن اى حقن
 الصبي باللبن اذا الاحتقان من احتقن وهو فعل قاصر والصبي لا يحتقن بنفسه بل يحقنه غيره
 ولا يصح أخذه من احتقن المبني للمجهول لانه لا يبنى من القاصر ولا يلزم من تفسير الاحتقان
 في تاج المصادر بعمل الحقنة تمديته للمفعول الصريح كالصبي في عبارة الهداية حيث قال اذا
 احتقن الصبي خلافا لما في النهاية والمراجع كما حققه في الفتح وتظهير النهر فيه فظهر قد تدبر
(قوله والاقتار) في بعض النسخ الاقتار من الافتعال والظاهر انه تحريف **(قوله)**
 وحاشته الجراحة في الجوف والآلة بالمد والتشديد الجراحة في الرأس تصل الى ام الدماغ
(قوله ومشكل) اى خشي بشكل **(قوله الا اذا قال الخ)** لانه حينئذ يتضح انه امرأة كما ذكره
 في باب الحثي فيثبت به التحريم رحى **(قوله والا لا)** تكرر لانه علم من اطلاق قوله
 ومشكل بدليل الاستثناء **(قوله لعدم الكرامة)** لان ثبوت الحرمة بالرضاع بطريق الكرامة
 للجزئية فلم تعتبر الشاة ام الصبي والا لكان الكباش اياه والاخية فرع الامية وتام تحقيقه
 في الفتح **(قوله ولو ارضعت الكبيرة)** اطلقها فشمل المدخولة وغيرها وسواء كان لبنها منه
 او من غيره وقع الارضاع قبل الطلاق او بعده في عدة رجعي او بائن بينونة صغرى او كبرى
 فقوله ولو مبانة يفهم منه حكم الرجعية بالاولى لان الزوجة قائمة من كل وجه ثم التفيد بها

وكذا لوجبه لان اسم
 الرضاع لا يقع عليه بحر
 (و) لا (الاحتقان
 والاقتار اذني) واحليل
 (وجائفة وآمة) لا (لبن
 رجل) ومشكل الا اذا
 قال النساء انه لا يكون
 على غزارته الا للمرأة والا
 لا جوهرة (و) لا لبن
 (شاة) وغيرها لعدم
 الكرامة (ولو ارضعت
 الكبيرة) ولو مبانة

ليس احترازا لان اخت الكبيرة وامها وبنتها نسا ورضاعا ان دخل بالكبيرة مثلها للزوم
الجمع بين المرأة وبنت اختها في الاول وبين الاختين في الثاني وبين المرأة وبنت بنتها في الثالث
وليس له ان يتزوج بواحدة منهما قط ولا المرضعة ايضا وان لم يكن دخل بالكبيرة في الثالث
فان المرضعة لا تحل له لكونها ام امرأته ولا الكبيرة لكونها ام ام امرأته وتحل الصغيرة
لكونها ابنة ابنة امرأته ولم يدخل بها وتماه في البحر ط **(قوله)** ضرتها الصغيرة اى التى في
مدة الرضاع ولا يشترط قيام نكاح الصغيرة وقت ارضاعها بل وجوده فيما مضى كاف لما في البدائع
لو تزوج صغيرة فطلقها ثم تزوج كبيرة لها لبن فارضعتها حرمت عليه لانها صارت امه متكوحة
كانت له فتحرم بنكاح البنت اه بحر وان كان دخل بالام حرمت الصغيرة ايضا لالانه
صار جامعاً بينهما بل لان الدخول بالامهات يحرم البنات والعقد على البنات يحرم الامهات
والرضاع الطارئ على النكاح كالسابق وفي الخاتمة لو زوج امولده بعبد الصغير فارضعته
بلبن السيد حرمت على زوجها وعلى مولاه لان العبد صار ابناً للمولى فحرمت عليه
لانها كانت موطوءة ابيه وعلى المولى لانها امرأة ابنه اه نهر **(قوله)** وكذا لو أوجره اى ابن
الكبيرة رجل في بها الى الصغيرة و اشار الى ان الحرمة لا تتوقف على الارضاع بل المدار على
وصول لبن الكبيرة الى جوف الصغيرة فتبين كلاهما منه ولكل نصف الصداق على الزوج
ويغرم الرجل للزوج نصف مهر كل واحدة منهما ان تعمد الفساد بان ارضعها من غير حاجة
بان كانت شبعي ويقل قوله انه لم يتعمد الفساد بحر **(قوله)** ان دخل بالام سواء كان اللبن منه
او من غيره وسواء وقع الارضاع في النكاح او بعد الطلاق ولوباشا ولو بعد العدة اما اذا كان
اللبن منه ووقع الارضاع في النكاح او بعد الرجعي او البائن او بعد العدة حرمتا ابدا وانفسخ
النكاح في الاوليين اما حرمة الصغيرة فلانها صارت بنته وبنت مدخوله رضاعا واما حرمة
الكبيرة فلانها ام بنته وام معقوده رضاعا واذا كان اللبن من غيره حرمتا ايضا وانفسخ
النكاح في الاوليين اما حرمة الصغيرة فلانها بنت مدخوله رضاعا واما حرمة الكبيرة
فلانها ام معقوده رضاعا افاده ح وذكر في البحر ان النكاح لا ينفسخ لان المذهب عند
علمائنا ان النكاح لا يرتفع بحرمة الرضاع والمصاهرة بل يفسد حتى لو وطئها قبل التفريق
لا يحد نص عليه محمد في الاصل اه قال وينبغي ان يكون الفساد في الرضاع الطارئ على النكاح
اى كاهن اما لو تزوجها فشهدا انها اخته ارتفع النكاح حتى لو وطئها يحد ولها التزوج
بعد العدة من غير مشاركة اه قال الرملى لكن سياتى انه لا تقع الفرقة الا بتفريق
القاضى فراجعه وتأمل اه **(قوله)** او اللبن منه هذا يقتضى امكان افراد كون اللبن منه
عن كونها مدخولة وهو فاسد لانه يلزم من كون اللبن منه ان تكون مدخولة وفي نسخة
واللبن منه بالواو وهى فاسدة ايضا لانها تقتضى عدم حرمتها اذا كانت مدخولة واللبن
من غيره وهو ظاهر البطلان فالصواب اسقاطها اه ح قلت والشارح متابع للبحر والنهر
والمقدسى وأجاب عنه ط بإمكان ان تكون حبل من زناها بها فنزل لها لبن فارضعتها به فقد
حرمتا واللبن منه مع عدم تحقق الدخول اه وفيه ان الحبل من الزنا دخول بها وحمل
الدخول المذكور على الدخول في النكاح اللاحق لافائدة فيه بعد تحقق الدخول في الزنا

(ضرتها) الصغيرة وكذا
لو أوجره رجل في بها
(حرمتا) ابدا ان دخل
بالام او اللبن منه

السابق واجاب السامعاني بالحل على ما اذا طلق ذات لبنه ثلاثا ثم تزوجها بعد زوج آخر
وبقي لبها فارضعت به ضرتها وفيه ما علمت والاحسن الجواب بأن قوله ان دخل بالام على
تقدير قولنا واللبن من غيره وقوله أو اللب عطف على هذا المقدر وهو القرينة على هذا التقدير
لتحصل المقابلة بين المتعاطفين ولوقال واللبن منه أولا لكان اوضح وأولى **(قوله والا)**
اي وان لم تكن مدخولة ولبنها حينئذ من غيره قطعا وهذا شامل لما اذا كان الارضاع قبل
العلاق اوبعد فان كان قبله انفسخ نكاحها لكونه جامعا بين البنت وامها رضاعا وله ان
ان يعيد العقد على البنت لعدم الدخول بالام وان كان بعده لا ينفسخ نكاح البنت وحرمت
الام أبدا في صورتين للعقد على البنت وكلام الشارح قاصر على الصورة الاولى ا هـ
(قوله ان لم يوطأ) فلو وطئت لها كالمهر مطلقا لكن لانفقة لها في هذه العدة اذا جاءت
الفرقة من قبلها والا فلها النفقة بجر **(قوله لحي الفرقة منها)** فصار كردها وبه يعلم انها
لو كانت مكرهه او نائمة فارضعتا الصغيرة او أخذ شخص لبنها فأوجر به الصغير او كانت
الكبيرة مجنونة كان لها نصف المهر لانفناء الفرقة اليها بجر **(قوله لعدم الدخول)**
تعليل لتتصف المهر واما علة اصل استحقاقها فهي وقوع الفرقة لامن جهتها والارتضاع
وان كان فعلها وبه وقع الفساد لكن لا يؤثر في اسقاط حقها بعد خطابها بالاحكام كما لو قتلت
مورثها ولانها مجبورة طبعيا عليه وانما سقط مهرها بارتداد ابويها والحقا بها بهما مع انها
لافل منها اصلا لان الردة محظورة في حق الصغيرة ايضا واضافة الحرمة الى ردها التابعة لردة
ابويها والارتضاع لاحاطة به فيستحق النظر فتستحق المهر اه ملخصا من الفتح وغيره
(قوله لعدم الدخول) اذ لا يتأتى في الرضعة **(قوله وكذا على المجرع)** اي يرجع الزوج عليه
بما لزم الزوج وهو نصف صداق كل منهما كما قدمناه بجر وقدمناه عنه ايضا ان الشرط فيه
ايضا تعمد الفساد **(قوله ان تعمدت الفساد)** قيد في الرجوع عليها اما سقوط مهرها
قبل الوطء فلا يشترط له تعمد الفساد ط عن ابى السعود **(قوله بأن تكون عاقلة)** فلا رجوع
على المجنونة والمكرهه والنائمة وفيه ان اشتراط العلم يفني عن قوله عاقلة متيقظة افاده في النهر
(قوله ولم تقصد الخ) فلو ارضعتها على ظن انها جائعة ثم ظهر انها شباعة لا تكون
متعمدة بجر **(قوله يشترط فيه)** اي في التضمين به التعدي ككافر البئر ان كان في ملكه
لايضمن والا ضمن وتماه في البحر **(قوله والقول لها)** اي في انها لم تنتمد مع يمنها بجر
(قوله طلق ذات لبن) اي منه بأن ولدت لانه لو تزوج امرأة ولم تلد منه قط ونزل لها لبن
وارضعت ولدا لا يكون الزوج بالبالول لان نسبته اليه بسبب الولادة منه واذا انتفت انتفت
النسبة فكان لبن البكر ولهذا لو ولدت للزوج فتزل لها لبن فارضعت به ثم جف لبنها ثم در
فارضعت صبية فان لابن زوج المرضعة التزوج بهذه الصبية ولو كان صبا كان له التزوج
بالولاد هذا الرجل من غير المرضعة بجر عن الحائية **(قوله ويكون ربيا للثاني)** فيحل له
التزوج بنات الثاني من غير المرضعة بجر **(قوله والوطء يشبه كالحلال)** صورته وطئت
امرأة يشبه فحلت وولدت ثم تزوجت ثم ارضعت صبا كان ابنا للواطي يشبه لالتزوج
ومثله صورة الزنا ا هـ **(قوله فنج)** وذلك حيث قال ولبن الزنا كالحلال فاذا ارضعت به

والاجاز تزوج الصغيرة
ثانيا (ولامهر للكبيره ان
لم يوطأ) لحي الفرقة منها
(وللصغيرة نصف) لعدم
الدخول (ورجع الزوج
به على الكبيرة) وكذا
على المجرع (ان تعمدت
الفساد) بأن تكون عاقلة
طائعة متيقظة عالمة بالنكاح
وبافساد الارضاع ولم
تقصده رجوع او هلاك
(والا لا) لان التسبب
يشترط فيه التعدي والقول
لها ان لم يظهر منها تعمد
الفساد معراج (طلق ذات
لبن فاعتدت وتزوجت)
بآخر (نجلت وارضعت
فحكمه من الاول) لانه
منه يبين فلا يزول بالشك
ويكون ربيا للثاني (حتى
تلد) فيكون اللبن من الثاني
والوطء يشبه كالحلال قيل
وكذا الزنا والاوجه لافتح

بنتا حرمت على الزاني وآبائه وابنائهم وان سفلوا وفي التجسس عن الجرجاني ولم الزاني التزويج بها كالمولودة من الزاني لانه لم يثبت نسبها من الزاني والتحرير على آباء الزاني واولاده للجزئية ولاجزئية بينها وبين العم واذ ثبت هذا في المتولدة من الزنا فكذا في المرضعة بلين الزنا قال في الخلاصة وكذا لو لم تحيل من الزنا وارضعت لابلين الزنا تحرم على الزاني كما تحرم بنتها عليه وذكر الوري ان الحرمة تثبت من جهة الام خاصة ما لم يثبت النسب فيحينئذ تثبت من الاب وكذا ذكر الاسديجاني وصاحب النبايع وهو أوجه لان الحرمة من الزنا للبعضية وذلك في الولد نفسه لانه مخلوق من مائه دون اللبن اذ ليس اللبن كائنا من منه لانه فرع التغذية وهو لا يقع الا بما يدخل من اعلى المعدة لامن اسفل البدن كالحقنة فلا اثبات فلا حرمة بخلاف ثابت النسب لان النص اثبت الحرمة منه واذا ترجح عدم حرمة الرضعة بلين الزاني على الزاني فعدهما على من ليس اللبن منه اولى خلافا لما في الخلاصة ولانه يخالف المسطور في الكتب المشهورة اذ يقتضي تحريم بنت المرضعة بلين غير الزوج على الزوج بطريق أولى اه كلام الفتح ملخصا وحاصله ان في حرمة الرضعة بلين الزنا على الزاني وكذا على اصوله وفروعه روايتين كما صرح به القهستاني ايضا وان الواجهة رواية عدم الحرمة وان ما في الخلاصة من انها لو رضعت لابلين الزاني تحرم على الزاني مردود لان المسطور في الكتب المشهورة ان الرضعة بلين غير الزوج لا تحرم على الزوج كما تقدم في قوله طلق ذات لبن الح وكلام الخلاصة يقتضي تحريمها بالاولى وما في الفتاوى اذا خالف ما في المشاهير من الشروح لا قبل هذا تقرير كلام الفتح وقد وقع في فهمه خطأ كثير منه ما ادعاه في البحر من ان محل الخلاف اصول الزاني وفروعه وانها لا تحل للزاني اتفاقا اه والحاصل كما قال في البحر ان المعتمد في المذهب ان لبن الزاني لا يتعلق به التحريم وظاهر المعراج والخاتمة ان المعتمد بثبوته اه قلت وذكر في شرح النية أنه لا يعدل عن الدراية اذا وافقها رواية وقد علمت ان الوجه مع رواية عدم التحريم (قوله قال لزوجه) التقييد بالزوجة لقوله بعده فرق بينهما والافاقوله ذلك لاجنية قبل العقد عليها كذلك (قوله هكذا فسر الثابت في الهداية وغيرها) أتى بذلك للرد على من جعل تكرار الاقرار ثباتا ايضا مثل قوله هو حق ونحوه وجزم في البحر بأنه ليس مثله وهذه المسئلة صارت واقعة الفتوى في زمن العلامة عبد البرين الشحنة خالفه فيها بعض معاصريه وعقد لها مجالس عديدة بأمر السلطان قايتباي وكتب خطوط العلماء من المذاهب الاربعة كما ذكره المقدسي في شرحه وسرد فيه نصوص أئمتنا ثم قال ظاهر هذه العبارات ان الثابت على الاقرار المانع عن الرجوع هو ان يقول ما قلته حق او ما أقررت به ثابت واما تكرار الاقرار فلا يكون مانعا اه وقد لوح المصنف في مسائل شتى من المنح آخر الكتاب الى تلك الواقعة وانها عرضت على شيخ الاسلام زكريا الشافعي فأجاب بما فيه كفاية اه قلت ورأيتها في فتاوى شيخ الاسلام زكريا فقال بعد عرض النقول من كلام أئمتنا ماصورته صريح هذه النقول ومنطوقها مع العلم بوقوع العطف التفسيري في الكلام النصيح ومع النظر الى ما هو واجب من الجمع بين كلام الأئمة المذكورين وغيرهم ومن النظر الى المعنى المفهوم من كلامهم شاهد بأن المراد بالثابت والدوام والاصرار واحد بان المقر ياخوة الرضاع ونحوه ان ثبت على

(قال) لزوجه (هذه رضيعتي ثم رجعت) عن قوله (صدق) لان الرضاع مما يخفى فلا يمنع التساقض فيه (ولو ثبت عليه بأن قال) بعده (هو حق كما قالت ونحوه) هكذا فسر الثابت في الهداية وغيرها

اقراره لا يقبل رجوعه عنه والا قبل وبأن الثبات عليه لا يحصل الا بالقول بأن يشهد على نفسه بذلك او يقول هو حق او كافات او مافي معناه كقوله هو صدق او صواب او صحيح أو لاشك فيه عندي اذ لا ريب ان قوله صدق أكد من قوله هو كافت فكلام من جمع بين هو حق وكما قلت كما فعل السراج الهندي محمول على التأكيد وكلام من اقتصر على بعضها ولو بطريق الحصر مؤول بتقدير او مافي معناه كافتنا في قوله تعالى قل انما يوحى الى انما الحكم الواحد وقوله صلى الله عليه وسلم انما الربا في النسبة وليس في منطوق النصوص المذكورة ان التكرار يقوم مقام قوله هو حق او مافي معناه حتى يتمتع الرجوع بعده نعم يؤخذ من قول صاحب المبسوط ولكن الثابت على الاقرار كالجحد له بعد العقد انه اذا أقر بذلك قبل العقد ثم أقر به بعده يقوم مقام ذلك اه قلت لكن مراد صاحب المبسوط بقوله كالجحد الخ اي مع الثبات لان مراده بيان ان الاقرار قبل العقد بمنزلة الاقرار بعده في اثبات الحرمة لان عبارته هكذا ولكن الثابت على الاقرار كالجحد له بعد العقد واقارره بالحرمة بعد العقد صحيح موجب للفرقة فكذلك اذا أقر به قبل العقد وثبت عليه حتى تزوجها ثم قال في مسألة الاقرار بعد العقد ولو ثبت على هذا النطق وقال هو حق وشهدت عليه الشهود بذلك فرقت بينهما اه وفي البدائع اما الاقرار فهو ان يقول لامرأة تزوجها هي اختي من الرضاع وبثت على ذلك وبصر عليه فيفرق بينهما وكذلك اذا أقر بهذا قبل النكاح واصر على ذلك ودام عليه لا يجوز له ان يتزوجها اه قلت ووجه ذلك ان الرضاع لما كان مما يخفى لانه لا يعلمه الا بالسماع من غيره لم يمنع التناقض فيه لاحتمال انه لما أقر به بناء على ما أخبر به غيره تبين له كذبه فرجع عن اقراره ولا يفرق في ذلك بين كونه اقر مرة او اكثر بخلاف ما اذا شهد على اقراره او قال هو حق او نحوه فانه يدل على علمه بصدق الخبر وانه جازم به فلا يقبل رجوعه بعده **(قوله فرق بينهما)** اي ولو وجد بعد ذلك لان شرط الفرقة وهو الثبات قد وجد فلا ينفعه الجحود بعده **(قوله جاز)** اي صح النكاح **(قوله لان الحرمة ليست اليها)** اي لم يجعها الشارع لها فلا يعتبر اقرارها بها **(قوله في جميع الوجوه)** اي سواء أقرت قبل العقد او لا سواء اصرت عليه او لا بخلاف الرجل فان اصراره مثبت للحرمة كما علمت وفهم مافي البحر عن الحائنة ان اصرارها قبل العقد مانع من تزوجها به ونحوه في الذخيرة لكن التعليل المذكور يؤيد عدمه **(قوله بزانية)** ذكر ذلك في البرازية آخر كتاب الطلاق حيث قال قالت لرجل انه أبى رضا واصرت عليه يجوز ان يتزوجها اذا كان الزوج ينكره وكذا اذا اقر به ثم اكذبت فيه لا يصدق على قولها لان الحرمة ليست اليها حتى لو اقرت به بعد النكاح لا يلتفت اليه وهذا دليل على ان لها ان تزوج نفسها منه في جميع الوجوه وبه يفتى اه **(قوله ومفاده الخ)** هذا ذكره في الحاشية عن الصغرى للصدر الشهيد بلفظ وفيه دليل على انها لو ادعت الطلقات الثلاث وانكر الزوج حل لها ان تزوج نفسها منه وذكره في البرازية آخر الطلاق بقوله قالت طلقني ثلاثا ثم ارادت تزوج نفسها منه ليس لها ذلك اصرت عليه او اكذبت نفسها ونص في الرضاع على انها اذا قامت هذا ابى رضاعا واصرت عليه جازله ان يتزوجها لان الحرمة ليست اليها قالوا وبه يفتى في جميع الوجوه اه كلام البرازية فقوله

(فرق بينهما وان اقرت)
المرأة بذلك (ثم اكذبت
نفسها وقالت اخطأت
وتزوجها جازك لو تزوجها
قبل ان تكذب نفسها) وان
اصرت عليه لان الحرمة
ليست اليها قالوا وبه يفتى
في جميع الوجوه بزانية
ومفاده انها لو اقرت
بالثلاث من رجل

ونص الح يريد به الاستدلال على ان لها التزوج به في مسئلة الطلاق كاقبل في الخلاصة وبهذا يعلم ما في كلامه الشارح قبل باب الايلاء حيث ذكر عبارة البرازية هذه واسقط قوله ونص في الرضاع الح (قوله حل لها تزوجه) لان الطلاق في حقها مما يخفى لاستقلال الرجل به فصح رجوعها نهر اى حل في الحكم إما فيما بينها وبين الله تعالى فلا اذا كانت عالة بالثلاث - (قوله او اقرا بذلك) أى باخوة الرضاع اى ولم يصر الرجل على اقراره فانه اذا أصرا ليقع اكداب نفسه بعده كامر (قوله وان ثبت عليه فرق بينهما) اى اذا لم يكن لها نسب معروف وكانت تصلح اماله او بنته لا يفرق بينهما لظهور السب باقراره مع اصراره وان كان لها نسب معروف او اتصلح اماله او بنته لا يفرق بينهما وان دام على ذلك لانه كاذب في اقراره بيقين بدائع (قوله حجة الح) اى دليل اثباته وهذا عند الانكار لانه ثبت بالاقرار مع الاصرار كامر (قوله وهى شهادة عدلين الح) اى من الرجال وافاد انه لا يثبت بخبر الواحد امرأة كان اورجلا قبل العقد او بعده وبه صرح في الكافي والنهاية تبعاً لما في رضاء الحاتبة لو شهدت به امرأة قبل النكاح فهو في سعة من تكذيبها لكن في محرمات الحاتبة ان كان قبله والخبر عدل ثقة لا يجوز النكاح وان بعده وهما كيران فالاحوط التزوه به جزم البرازى معللاً بأن الشك في الاول وقع في الجواز وفي الثاني في البطلان والدفع أسهل من الرفع ويوفق بحمل الاول على ما اذا لم تعلم عدالة الخبر او على ما في المحيط من ان فيه روايتين ومقتضاه انه بعد العقد لا يعتبر اتفاقاً لكن نقل الزيلعي عن المغنى وكراهية الهداية ان خبر الواحد مقبول في الرضاع الطارىء بأن كان تحته صغيرة فشهدت واحدة بأن أمه او اخته أرضعتها بعد العقد قلت ويشير اليه مامر من قول الحاتبة وهما كيران لكن قال في البحر بعد ذلك ان ظاهر المتن انه لا يعمل به مطلقاً فليكن هو المعتمد في المذهب قلت وهو ايضا ظاهر كلام كافى الحاكم الذى هو جمع كتب طاهر الرواية وفرق بينه وبين قبول خبر الواحد بنجاسة الماء أو اللحم فراجع من كتاب الاستحسان * (تنبيه) * في الهندية تزوج امرأة فقالت امرأة ارضعكما فهو على اربعة اوجه ان صدقها ففسد النكاح ولا مهر ان لم يدخل وان كذبها وهى عدلة فالنزوة المفارقة والافضل له اعطاء نصف المهر لو لم يدخل والافضل لها ان لاتأخذ شيئاً ولو دخل فالافضل دفع كاله والتفقة والسكنى والافضل لها اخذ الاقل من مهر المثل والمسمى لا التفقة والسكنى ويسعه المقام معها وكذا لو شهد غير عدول او امرأتان اورجل وامرأة وان صدقها الرجل وكذبها ففسد النكاح والمهر بخاله وان بالعكس لا يفسد ولها ان تحلفه ويفرق اذا نكل اه (قوله وعدلتين) اى ولو احدها المرضعة ولا يضر كون شهادتها على فعل نفسها لانه لا تهمة في ذلك كشهادة القاسم والوزان والكيال على رب الدين حيث كان حاضراً محرر قلت وما فى شرح الوهبانية عن الشافى من انه لا تقبل شهادة المرضعة عندناى خيفة واصحابه فالظاهر ان المراد اذا كانت وحدها احترازاً عن قول مالك وان اوهم نظام الوهبانية خلاف ذلك فتأمل (قوله تضمنها) اى الشهادة حق العبد اى ابطال حقه وهو حل التمتع فلا بد من القضاء اى ان لم يوجد المتاركة لما في النهر الحاصل ان المذهب عندنا كاقال الزيلعي في الامعان النكاح لا يرتفع بحرمة الرضاع والمصاهرة بل يفسد حتى لو وطئها قبل

حل لها تزوجه (او اقرا
بذلك جميعاً ثم اكذبها
انفسهما وقالوا) جميعاً
(اخطأنا ثم تزوجها)
جاز (وكذا) الاقرار
(في النسب ليس يلزمه
ما ثبت عليه فلو قال هذه
اختى او امى وليس نسبها
معروفاً ثم قال وهى صدق
وان ثبت عليه فرق
بينهما و) الرضاع (حجة
حجة المسال) وهى شهادة
عدلين او عدل وعدلتين
لكن لا تقع الفرقة الا
بتفريق القاضى لتضمنها
حق العبد (وهل يتوقف
ثبوتها على دعوى المرأة

التفريق لا يجب عليه الحد اشبه الامر ا ولم يشتهه نص عليه في الاصل وفي الفاسد لا بد من
تفريق القاضي او المتاركة بالقول في المدخول بها وفي غيرها يكفى بالمفارقة بالابدان كما مر اه
(قوله الظاهر لا) كذا استظهره في البحر مستندا المسئلة الطلاق المذكورة ومثلها الشهادة
بعتق الامة ونحوها من المسائل الاربعة عشر التي تقبل الشهادة فيها حسبة بلا دعوى وهي
مذكورة في قضاء الاشياء فتراه هذه عليها (قوله ثم ماتا) اى الشاهدان (قوله لا يسمعها المقام
معه) لان هذه شهادة لو قامت عند القاضي ببيت الرضاع فكذا اذا قامت عندها خانية (قوله
وقيل لها الزوج ديانة) اشار الى ضعفه لما في شرح الوهبانية عن القنية عن العلاء الترجاني
أنه لا يجوز في المذهب الصحيح اه وجزم به الشارح في آخر باب الرجعة فافهم (قوله قضى
القاضي) اى المجتهد او المقلد كالكي (قوله لم ينفذ) لانه من المسائل التي لا يسوغ فيها
الاجتهاد وهي نيف وثلاثون مذكورة في قضاء الاشياء (قوله مصر رجل) قيده احترازا عما
اذا كان الزوج صغيرا في مدة الرضاع فانها تحرم عليه (قوله ولبنهما من رجل) اى واحد
وقيده ليصور التحريم بين الصغيرتين لانهما صارتا اخنتين لابرضاعا ما لو كان لبن كل واحدة
من رجل لم تحرم الصغيرتان والمراد بالرجل غير الزوج اذ لو كان لبنهما من الزوج في القتح
ان الصواب وجوب الضمان على كل منهما لان كلا افسدت لصيرورة كل صغيرة بنتا له
خلافا لمن حرف المسئلة وقال ولبنهما منه بدل قوله من رجل اه (قوله لم يضمننا الخ) بخلاف
ما مر فيها لو ارضعت الكبيرة ضررتها متعمدة الفساد حيث ضمنن لان فعل الكبيرة هناك
مستقل بالافساد فيضاف الفساد اليها اما هنا ففعل كل من الكبيرتين غير مستقل بها فلا
يضاف الى واحدة منهما لان الفساد باعتبار الجمع بين الاختين منهما بخلاف الحرمة هناك لانه
للجمع بين الام والبت وهو يقوم بالكبيرة فتح ملخصا (قوله غرم المهر) اى يجب المهر على
الاب ويرجع به على الابن والمسئلة مذكورة في الهندية في المحرمات وقيدها بما اذا كانت
الزوجة مكرهة وصدق الزوج ان التقيل بشهوة لتقع الفرقة والا فاقول له اه واما لو كانت
مطوعة فلا مهر لها لان الفرقة جاءت من قبلها ثم ينبغي كما قال الرحمتي ان يكون ذلك مقيدا
بما قبل الدخول وان المراد بالمهر نصفه اما بعد الدخول فلا غرم لان المهر وجب بالدخول
والاب قد استوفاه كما قالوا في رجوع شاهدى الطلاق ان كان قبل الدخول غرما نصف المهر
وان بعده فلا غرم اصلا (قوله وقال ذلك) اى تعمدت الفساد (قوله لا) اى لا يغرم ما نزم
الاب من نصف المهر بزازية وتعبيره بالنصف مؤيد لما قاله الرحمتي (قوله فلم يلزم المهر) لانه
لا يجمع بين حد ومهر بزازية والله تعالى أعلم وله الحمد على ما علم

بسم الله الرحمن الرحيم * كتاب الطلاق

كتاب الطلاق

(وهو) لغة رفع القيد لكن
جعلوه في المرأة طلاقا وفي
غيرها اطلاقا فلذا كان
انت مطلقا بالسكون كناية

لما ذكر النكاح واحكامه اللازمة والمتأخرة عنه شرع فيما به يرتفع وقدم الرضاع لانه يوجب
حرمة مؤبدة بخلاف الطلاق تقديما للاشد على الاخف بحر (قوله لكن جعلوه الخ)
عبارة البحر قالوا انه استعمل في النكاح بالتطليق وفي غيره بالاطلاق حتى كان الاول سرىحا
والثاني كناية فلم يتوقف على التية في طلاقك وانت مطلقا بالتشديد ويتوقف عليها في اطلاقك
ومعلقة بالتخفيف اه قال في البدائع وهذا الاستعمال في العرف وان كان المعنى في اللغتين

لا يختلف في اللغة ومثل هذا جائز كما يقال حصان وحصان فانه بفتح الحاء يستعمل في المرأة وبكسرهما في الفرس اه والظاهر انه أراد بالعرف عرف اللغة لانه صرح في محل آخر ان الطلاق في اللغة والشرع عبارة عن رفع قيد النكاح وصرح ايضا بما يدل على ان الطلاق في اللغة صريح وكناية فافهم **(قوله)** وشرعا رفع قيد النكاح اعترضهم في البحر بأموور * الاول انهم قالوا ركنه اللفظ المخصوص الدال على رفع القيد فينبغي تعريفه به لان حقيقة الشيء ركنه فعلى هذا هو لفظ دال على رفع قيد النكاح * الثاني ان القيد صيرورتها ممنوعة عن الخروج والبروز كما في البدائع فكان هذا التعريف مناسباً للمعنى اللغوي لا الشرعي * الثالث انه كان ينبغي تعريفه بأنه رفع عقد النكاح بلفظ مخصوص ولو مآلا اه اقول والجواب عن الاول ان الطلاق اسم بمعنى المصدر الذي هو التطبيق كالسلام والسراح بمعنى التسليم والتسريح او مصدر طأقت بضم اللام أو فتحها طلاقا كالفساد كذا في الفتح وتقدم انه لغة رفع الوثائق مطلقا اى حسييا كوثائق البعير والاسير ومعنويا كما هنا وان المعنى الشرعي مستعمل في اللغة ايضا فقد ثبت ان حقيقة الطلاق الشرعي هو الحدث الذي هو مدلول المصدر لانفس اللفظ لكن لما كان امرا معنويا لا يتحقق الا بلفظه المستعمل فيه قبل ان ركنه اللفظ فليس اللفظ حقيقته بل دال عليه فلذا قال المصنف تبعاً للفتح انه رفع قيد النكاح بلفظ مخصوص وعن الثاني والثالث ان المراد بالقيد العقد ولذا قال في الجوهره هو في الشرعي عبارة عن المعنى الموضوع لحل عقدة النكاح فقد فسره بالمعنى المصدرى كما قلنا او لا وعبر عن رفع القيد بحل العقدة اى بفك رابطة النكاح استعادة والمراد برفع العقد رفع احكامه لان العقود كانت لاسبق بعد التكميم بها كما حققه في التلويح في بحث العلل وعن هذا قال في البدائع واماميان ما يرفع حكم النكاح فالطلاق وقال قبله للنكاح الصحيح احكام بعضها اصلى وبعضها من التوابع فالاول حل الوطء الاعارض والثاني حل النظر وملك المتعة وملك الحبس وغير ذلك اه واماما اورده في البحر من ان من آثار العقد العدة في المدخول بها فلذا لم يفسروه برفع العقد فيه ان العدة ليست من احكام النكاح لانه غير موضوع لها وكونها من آثاره لا ينافي وجودها بعد رفع احكامها كما ان نفس الطلاق من آثار عقد النكاح ولا يصح ان يكون من احكامه بيان ذلك ان العقود علل لاحكامها كما صرحوا به وقالوا ايضا ان الخارج المتعلق بالحكم ان كان مؤثرا فيه فهو العلة وان كان مفضيا اليه بلا تأثير فهو السبب وان لم يكن مؤثرا فيه ولا مفضيا اليه فان توقف عليه وجود الحكم فهو الشرط والا فان دل عليه فهو العلامة وتامه في كتب الاصول ولا شبهة ان عقد النكاح علة لحل الوطء ونحوه لا لرفع الحل بل رفع الحل علة الطلاق لانه وضع له نعم النكاح شرطه كما ان الطلاق شرط لوجوب العدة الواجبة لاجله فقد صرحوا في باب العدة ان شرطها رفع النكاح او شبهته فالنكاح شرط لانقضاء الطلاق شرطا للعدة فصح كونها من آثاره بهذا الاعتبار فافهم **(قوله)** في الحال بالبائن متعلقان برفع **(قوله)** او المآل اى بعد انقضاء العدة وانضمام طليقتين الى الاولى وعليه فلو ماتت في العدة او بعد ما راجعها ينبغي ان يتبين عدم وقوع الطلقة الاولى حتى لو حلف انه لم يقع عليها طلاقا قط لا يحنث بجر وفيه ان المراجعة تقتضى وقوع

وشرعا (رفع قيد النكاح في الحال) بالبائن (او المآل) بالرجعي (بلفظ مخصوص)

الطلاق فقد صرح الزيلعي وغيره بان المراجعة بدون وقوع الطلاق محال مقدسي فالصواب في تعريفه الشامل لبوعيه مافي القهستاني من انه ازالة النكاح او نقصان حله بلفظ مخصوص قلت ولذا قال في البدائع اما الطلاق الرجعي فالحكم الاصيل له نقصان العدد فاما زوال الملك وحل الوطء فليس بحكم اصلي له لازم حتى لا يثبت للحال بل بعد انقضاء العدة وهذا عندنا وعند الشافعي زوال حل الوطء من احكامه الاصلية له حتى لا يخل به وطؤها قبل المراجعة **(قوله** هو ما اشتمل على الطلاق) اي على مادة ط ل ق صريحا مثل انت طالق او كتابة كملقة بالتخفيف وكأنت ط ل ق وغيرها كقول القاضي فرقت بينهما عند اياه الزوج الاسلام والعة واللعان وسائر الكنايات المفيدة للرجعة والبنونة ولفظ الخلع فتح لكن قوله وغيرها اي غير الصريح والكناية يفيد ان قول القاضي فرقت والكنايات ولفظ الخلع مما اشتمل على مادة ط ل ق وليس كذلك فالتناسب عطفه على ما اشتمل والضمير عائذ على ما وثناه نظرا للمعنى لانه واقع على الصريح والكناية **(قوله** فخرج الفسوخ الخ) قال في الفتح فخرج تفريق القاضي في ابائها وردة احد الزوجين وتباين الدارين حقيقة وحكما وخيار البلوغ والعق وعدم الكفاءة ونقصان المهر فاتها ليست طلاقا اه وقدمر نظما في باب الولي ما هو طلاق وما هو فسخ وما يشترط فيه قضاء القاضي وما لا يشترط فراجعه **(قوله** وبهذا) اي زيادة قوله والمال وقوله بلفظ مخصوص **(قوله** عبارة الكنز والمتقى) هي رفع القيد الثابت شرعا بالنكاح **(قوله** منقوضة طردا وعكسا) اي انها غير ممانعة لدخول الفسوخ فيها وغير جامعة لحرمة الرجعي **(قوله** كريمة) هي الظن والشك اي ظن الفاحشة **(قوله** والمذهب الاول) لاطلاق قوله تعالى فطلقوهن لعدتهن لاجتاح عليكن ان طلقتم النساء ولانه صلى الله عليه وسلم طلق حفصة لاربية ولاكبر وكذا فعله الصحابة والحسن بن علي رضي الله عنهما استكثر النكاح والطلاق واما ما رواه ابو داود انه صلى الله عليه وسلم قال ابغض الحلال الى الله عز وجل الطلاق فالمراد بالحلال ما ليس فعله بلازم الشامل للمباح والمتدوب والواجب والمكروه كما قاله الشنقي بحر ملخصا قلت لكن حاصل الجواب ان كونه مغبوضا لا ينافي كونه حلالا فان الحلال بهذا المعنى يشمل المكروه وهو مغبوض بخلاف ما اذا اريد بالحلال ما لا يترجح تركه على فعله وانت خير ان هذا الجواب مؤيد للقول الثاني ويأتي بعده تأييده ايضا فافهم **(قوله** وقولهم الخ) جواب عن قوله في الفتح ان قولهم باباحتهم قول من قال لا يباح الا لكبر اورية بانه صلى الله عليه وسلم طلق حفصة ولم يقرن بواحد منهما مناسف لقولهم الاصل فيه الحظر لما فيه من كفران نعمة النكاح والاباحة للحاجة الى الحلاس ولحديث ابغض الحلال الى الله تعالى الطلاق واجاب في البحر بأن هذا الاصل لا يدل على انه محظور شرعا وانما يفيد ان الاصل فيه الحظر وترك ذلك بالشرع فصار الحل هو المشروع فهو نظير قولهم الاصل في النكاح الحظر وانما ايسح للحاجة الى التوالد والتناسل فيل يفهم منه انه محظور فالحق باحته غير حاجة طلبا للخلاص منها للدلالة المارة اه اقول لا يخفى ما بين الاصليين من الفرق فان الحظر الذي هو الاصل في النكاح قد زال بالكلية فلم يبق فيه الحظر اصلا الاعارض خارجي بخلاف الطلاق فقد

هو ما اشتمل على الطلاق هو ما اشتمل على الطلاق
فخرج الفسوخ كخيار
عشق وبلوغ وردة فانه
فسخ لاطلاق وبهذا علم
ان عبارة الكنز والمتقى
منقوضة طردا وعكسا
بحر (وايقاعه مباح) عند
السامعة لاطلاق الآيات
أكمل (وقيل) قاله الكمال
(الاصح حظه) اي منعه
(الاحاجة) كريمة وكبر
والمذهب الاول كما في
البحر وقولهم الاصل فيه
الحظر معناه ان الشارع
ترك هذا الاصل فاباحه

صرح في الهداية بأنه مشروع في ذاته من حيث انه ازالة الرق وان هذا لا ينافي الحظر لمعنى في غيره وهو ما فيه من قطع التكاح الذى تعلقت به المصالح الدينية والدنيوية اه فهذا صريح في انه مشروع ومحظور من جهتين وانه لامنافاة في اجتماعهما لاختلاف الحيثية كالصلاة في الارض المنصوبة فكون الاصل فيه الحظر لم يزل بالكلية بل هو باقى الى الآن بخلاف الحظر في التكاح فانه من حيث كونه انتفاها بمنزلة آدمى المحترم واطلافا على الموراث قد زال للحاجة الى التوالد وبقاء العالم واما الطلاق فان الاصل فيه الحظر بمعنى انه محظور الالعارض يبيحه وهو معنى قواهم الاصل فيه الحظر والاباحة للحاجة الى الخلاص فاذا كان بلا سبب اصلا لم يكن فيه حاجة الى الخلاص بل يكون محققا وسفاهة رأى ومجرد كفران النعمة واخلاص الايداء بها وبأهلها واولادها ولذا قالوا ان سببه الحاجة الى الخلاص عند تباين الاخلاق وعروض البغضاء الموجبة عدم اقامة حدود الله تعالى فليست الحاجة محتجة بالكبر والريبة كاقيل بل هي اعم كما اختاره في الفتح فحيث تجرد عن الحاجة الميحية لمشرعا يبقى على أصله من الحظر ولهذا قال تعالى فان أطعتم فلا تبغوا عليهن سبيلا اى لا تطلبوا الفرقا وعليه حديث أنفص الحلال الى الله الطلاق قال في الفتح ويحمل لفظ المباح على ما أبسج في بعض الاوقات اعنى اوقات تحقق الحاجة الميحية اه واذا وجدت الحاجة المذكورة أبسج وعليها يحمل ما وقع منه صلى الله عليه وسلم ومن اصحابه وغيرهم من الائمة صوناهم عن العيث والايذاء بلا سبب ف قوله في البحر ان الحق اباحت لغير حاجة طلبا للخلاص منها ان اراد بالخلاص منها الخلاص بلا سبب كما هو التبادر منه فهو ممنوع لمخالفته لقولهم ان اباحت للحاجة الى الخلاص فلم يبيحه الا عند الحاجة اليه لا عند مجرد ارادة الخلاص وان اراد الخلاص عند الحاجة اليه فهو المطلوب وقوله في البحر ايضا ان ما صححه في الفتح اختيار للقول الضعيف وليس المذهب عن علمائنا فيه نظر لان الضعيف هو عدم اباحتها الا لكبر اورية والذي صححه في الفتح عدم التقيد بذلك كما هو مقتضى اطلاقهم الحاجة وبما قرئناه ايضا زال التافى بين قولهم باباحتهم وقولهم ان الاصل فيه الحظر لاختلاف الحيثية وظهر ايضا انه لا مخالفة بين ما ادعاه انه المذهب وما صححه في الفتح فاغتنم هذا التحريفا منه فتح التقدير (قوله بل يستحب) اضراب انتقال ط (قوله لومؤذية) اطلقه فشمع المؤذية له اول غيره بقولها او بضعها ط (قوله او تاركة صلاة) الظاهر ان ترك الفرائض غير الصلاة كالصلاة وعن ابن مسعود لأن الله تعالى وصادقها بذمتي خير من ان اعاشر امرأ لا تصلى ط (قوله ومفاده) اى مفاد استحباب طلاقها وهذا قاله في البحر وقال ولهذا قالوا في الفتاوى له ان يضربها على ترك الصلاة ولم يقولوا عليه مع ان في ضربها على تركها روايتين ذكرهما قاضيخان اه (قوله لوفات الامساك بالمعروف) كالوكان خصيا او مجنونا او عتينا او شكازا او مسحرا والشكاز بفتح الشين المعجمة وتشديد الكاف وبازاى هو الذى تنتشر آله للمرأة قبل ان يخالطها ثم لا تنتشر آله بعده لمجاعتها والمسحر بفتح الحاء المشددة وهو المسحور ويسمى المربوط في زمانناح عن شرح الوهبانية (قوله لوبدعيا) بأتى بيانه (قوله ومن محاسنه التخلص به من المكارة) اى الدينية والدنيوية بحر اى كأن عجز عن اقامة

بل يستحب لومؤذية او تاركة صلاة غاية ومفاده ان لا اثم بمعاشرته من لا تصلى ويجب لوفات الامساك بالمعروف ولا بدعيا ومن محاسنه التخلص به من المكارة

حقوق الزوجة او كان لا يشتهها قال في الفتح ومنها اى من محاسنه جعله بيد الرجال دون النساء
لاختصاصهن بنقصان العقل وغلبة الهوى ونقصان الدين ومنها شرعه ثلاثا لان النفس
كذوبة ربما تظهر عدم الحاجة اليها ثم يحصل الندم فشرع ثلاثا ليحجب نفسه أولا وثانيا
اه ملخصا (قوله وبه) اى يكون التخلص المذكور من محاسنه اذ لو لم يقع طلاق الدور لكانت
هذه الحكمة اه ح وسمى بالدور لانه دار الامر بين متنافين لانه لا يلزم من وقوع المتجز
وقوع الثلاث المعلقة قبله و يلزم من وقوع الثلاث قبله عدم وقوعه فليس المراد الدور
المصطلح عليه في علم الكلام وهو توقف كل من الشئيين على الآخر فيلزم توقف الشئ على
نفسه وتأخره اما مرتبة او مرتبتين ط (قوله واقع) اى اذا طلقها واحدة يقع ثلاث الواحدة
المتجزئة وثنتان من المعلقة ولو طاقها ثنتين وقعتا واحدة من المعلقة او طلقها ثلاثا يقع فينزل
الطلاق المعلق لا يصادف اهلية فيلغو ولو قال ان طلقتك فانت طالق قبله ثم طلقها واحدة
وقع ثنتان المتجزئة والمعلقة وقس على ذلك كذا في فتح القدير (قوله حتى لو حكم الخ) تفريع
على قوله واقع اجماعهم هذا ذكره المصنف ايضا عن جواهر الفتاوى فانه قال ولو حكم حاكم
بصححة الدور وبقاء النكاح وعدم وقوع الطلاق لا ينفذ حكمه ويجب على حاكم آخر
تفريقهما لان مثل هذا لا يعد خلافا لانه قول مجبول باطل فاسد ظاهر البطلان ونقل قبله عن
جواهر الفتاوى ان هذا القول لابي العباس بن سريج من اصحاب الشافعى وانه انكر عليه
جميع ائمة المسلمين وانه قول مخترع فان الامة من الصحابة والتابعين وائمة السلف من ابي
حنيفة والشافعى واصحابهما اجمعت على ان طلاق المكلف واقع اه قلت لكن يشكل
على دعوى الاجماع ان كثيرا من ائمة الشافعية قالوا بصحة الدور كالنزي وابن الحداد والقفال
والقاضى ابن الطيب والبيضاوى وكذا الغزالي والسبكي لكنهما رجعا عنه وقد عزا في فتح
القدير القول ببطلان الدور الى بعض المتأخرين من مشايخنا والقول بصحته وانه لا ينطق الى
اكثرهم وانتصر له صاحب البحر لكن رأيت مؤلفا حافلا للعلامة ابن حجر المكي في بطلانه
وانه قول اكثر الشافعية وان القرافى من المالكية نقل عن شيخه العز بن عبد السلام الشافعى
الملقب بسلطان العلماء انه لا يصح بل يحرم تقليد القائل بصحته وينقض قضاء القاضى به
لخالفته لقواعد الشرع وقال انه شنع على القائل به جماعة من الحنفية والمالكية والحنابلة
وانه نقل بعض الائمة عن ابي حنيفة واصحابه الاتفاق على فساد الدور وانما وقع عنهم في وقوع
الثلاث او المتجز وحده وان شارح الارشاد قال ان المعتمد في الفتوى وقوع المتجز وعليه العمل
في الديار المصرية والشامية وعزاه الرافعى الى ابي حنيفة وانه بالغ السروجى من الحنفية
فقال انه يشبه مذاهب الثصارى انه لا يمكن الزوج ايقاع طلاق على زوجته مدة عمره اه
ملخصا وذكر في فتح القدير ايضا ان القول بصحة الدور مخالف لحكم اللغة ولحكم
العقل ولحكم الشرع وقرره بما لا مزيد عليه فارجع اليه «(تنبيه)» قد بان لك ان المعتمد عند
الشافعية وقوع المتجز فقط بناء على ابطال الكلام كله وهو جملة التعليق وقدمر عن الفتح
الجزم بوقوع الثلاث عندنا بناء على ابطال لفظ قبله فقط لان الدور انما حصل به ونقل ابن حجر
عن مفتى الحنابلة حكاية القولين عندهم وقدمنا ما يفيد ان الخلاف ثابت عندنا ايضا والله اعلم

مطلب

طلاق الدور

وبه يعلم ان طلاق الدور
يخو ان طلقك فانت
طالق قبله ثلاثا واقع
اجماعا كما حرره المصنف
مغزيا لجواهر الفتاوى
حتى لو حكم بصحة الدور
حاكم لا ينفذ اصلا

الوطء بشبهة وبهذا عرف ان كلام المصنف اولى من قول غيره لم يجامعها فيه لكن لا بد ان يقول ولا في حيض قلبه ولا طلاق فيهما ولم تكن آيسة ولا صغيرة كافي البدائع لانه لو طلقها في طهر وطئها في حيض قبله كان بدعيا وكذا لو كان قد طلقها فيه وفي هذا الطهر لان الجمع بين تطليقتين في طهر واحد مكروه عندنا ولو طلقها بعد ظهور حملها او كانت ممن لا تحيض في طهر وطئها فيه لا يكون بدعيا لعدم العلة اعني تطويل العدة عليها **نهر (قوله)** وتركها حتى تمضي عدتها (معناه الترك من غير طلاق آخر لا الترك مطلقا لانه اذا راجعها لا يخرج الطلاق عن كونه احسن بجر **(قوله احسن)** اى من القسم الثانى لانه متفق عليه بخلاف الثانى فان مالكا قال بكرهته لاندفاع الحاجة بواحدة بجر عن المراج **(قوله)** بالنسبة الى البض الآخر (اى لانه في نفسه حسن فاندفع به ما قيل كيف يكون حسنا مع انه ابغض الحلال وهذا احد قسمى المسنون ومعنى المسنون هنا ما ثبت على وجه لا يستوجب عتابا لانه المستعقب للثواب لان الطلاق ليس عبادة في نفسه ليثبت له ثواب فالمراد هنا المباح نعم لو وقعت له داعية ان يطلقها بدعيا فنع نفسه الى وقت السنى يثاب على كف نفسه عن المعصية لاعلى نفس الطلاق ككفف نفسه عن الزنا مثلا بعد تنهى اسبابه ووجود الداعية فانه يثاب لاعلى عدم الزنا لان الصحيح ان المكلف به الكف لا العدم كما عرف في الاصول بجر وفتح **(قوله)** وطلقة مبتدأ ولا غير موطوءة اى مدخول بها متعلق بمحذوف وصفة له وكذا الجار في قوله ولو في حيض وقوله ولموطوءة متعلق بتفريق احوال منه على رأى وتفريق معطوف بهذه الواو على المبتدأ قبله وقوله في ثلاثة اطهار متعلق بتفريق ايضا وقوله فيمن تحيض حال من ثلاث المضاف اليه تفريق لكونه مفعوله في المعنى وقوله وفي ثلاثة اشهر عطف على في ثلاثة اطهار وقوله حسن خبر المبتدأ وما عطف عليه وحاصله ان السنة في الطلاق من وجهين العدد والوقت فالعدد وهو ان لا يزيد على الواحدة بكلمة واحدة لافرق فيه بين المدخولة وغيرها لكنه في المدخولة خاص بما اذا كان في طهر لاوطء فيه ولا في حيض قبله كما مر والافهوبدعى وفي غيرها لافرق بين كونه في طهر او في حيض لان الوقت اعني الطهر الحالى عن الجماع خاص بالمدخولة فلزم في المدخولة مراعاة الوقت والعدد بأن يطلقها واحدة في الطهر المذكور فقط وهو السنى الاحسن او اثلاثا مفرقة في ثلاثة اطهار أو أشهر وهو السنى الحسن وذكر في البحر عن المراج ان الخلوة كالوطء هنا وتقدم التصريح بذلك في احكام الخلوة من كتاب النكاح **(قوله في ثلاثة اطهار)** اى ان كانت حرة والا ففى طهرين برجندى والخلوة المتقدم في اول الطهر و آخره يجزى هنا كانه عليه في البحر **(قوله)** ولا طلاق فيه (اى في الحيض لانه بمنزلة ما لو وقع التطليقتين في هذا الطهر وهو مكروه وانما لم يقل ولا طلاق فيه ولا في الطهر لان الموضوع تفريق الثلاث في ثلاثة اطهار ط **(قوله)** وفي ثلاثة اشهر (اى هلالية ان طلقها في اول الشهر وهو الليلة التى رؤى فيها الهلال والا اعتبر كل شهر ثلاثين يوما في تفريق الطلاق اتفاقا وكذا في حق انقضاء العدة وعندها شهر بالايام وشهران بالاهلة قال في التتبع قبل الفتوى على قولهما لانه اسهل وليس بشئ اه **(قوله)** في حق غيرها (اى في حق من بلغت بالسن ولم تردا او كانت حاملا او صغيرة لم تبلغ تسع سنين على المختار أو آيسة بلغت حسا

وتركها حتى تمضي عدتها
(احسن) بالنسبة الى البعض
الآخر (وطلقة لغير
موطوءة ولو في حيض
ولموطوءة تفريق الثلاث
في ثلاثة اطهار لاوطء فيها)
ولا في حيض قبلها ولا
طلاق فيه (فيمن تحيض و)
في ثلاثة اشهر (في حق
غيرها حسن وسنى فعلم
ان الاول سنى

وحسين سنة على الراجح اما ممتدة الطهر فمن ذوات الاقراء لانها شابة رأت الدم فلا يطلقها السنة
 الا واحدة ما لم تدخل في حد الاياس اذ الحيض مرجو في حقها صرح به غير واحد نهر قال في
 البحر فعمل هذا لو كان قد جامعها في الطهر وامتد لا يمكن تطليقها للسنة حتى تحيض ثم تطهر
 وهي كثيرة الوقوع في الشابة التي لا تحيض زمان الرضا اه قلت وتقييد الصغيرة بالنى لم تبلغ
 تسعا فيد ان التي بلغت لا يفرق طلاقها على الاشهر وليس كذلك وانما تظهر قائدة في قوله
 بعده وحل طلاقهن عقب وطء كما تعرفه **(قوله بالاولى)** لان الاول احسن منه وهذا جواب
 لصاحب النهر عن قول الفتح لا وجه لتخصيص هذا بأسم طلاق السنة لان الاول ايضا كذلك
 فالمناسب تمييزه بالمفضول من طلاق السنة اه **(قوله اى الآيسة والصغيرة والحامل)** اى
 المفهومات من قوله في غيرها وكان الاولى للمصنف التصريح بهن هناك ليعود الضمير في
 طلاقهن الى المذكور صريحا ولئلا يرد عليه من بلغت بالنسب وامتد طهرها أو بلغت تسعا كما
 يظهر مما بعده **(قوله لان الكراهة الخ)** اى لان كراهة الطلاق في طهر جامع فيه ذوات
 الحيض لتوهم الحبل فيشبه وجه العدة انها بالحيض أو بالوضع قال في الفتح وهذا الوجه
 يقتضى في التي لا تحيض لالصغر ولا الكبر بل اتفق امتداد طهرها متصلا بالصغر وفي التي لم
 تبلغ بعد وقد وصلت الى سن البلوغ ان لا يجوز تعقيب وطئها بطلاقها لتوهم الحبل في كل
 منهما اه وقال قبله وفي المحيط قال الحلواني هذا في صغيرة لا يرجي حبلها اما فيمن يرجي
 فالفضل له ان يفضل بين وطئها وطلاقها بشهر كما قال زفر ولا يخفى ان قول زفر ليس هو افضلية
 الفصل بل لزومه اه واجاب في البحر بأن التشبيه انما هو بأصل الفاصل وهو الشهر لافى
 الافضلية اه واحترز بقوله متصلا بالصغر اى بأن بلغت بالنسب وامتد طهرها عن امتد
 طهرها بعد ما بلغت بالحيض فانها لا يطلق للسنة الا واحدة كما مر لانها شابة قدرت الدم وهو
 مرجو الوجود ساعة فساعة فبقى فيها احكام ذوات الاقراء بخلاف من بلغت ولم تر الدم اصلا
(قوله والبدعي) منسوب الى البدعة والمراد بها هنا المحرمة لتصريحهم بعصيانهم ببحر **(قوله)**
 ثلاث متفرقة) وكذا بكلمة واحدة بالاولى وعن الامامية لا يقع بلفظ الثلاث ولا في حالة
 الحيض لانه بدعة محرمة وعن ابن عباس يقع به واحدة وبه قال ابن اسحق وطاوس وعكرمة
 لما في مسلم ان ابن عباس قال كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واى بكر
 وستين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة فقال عمران الناس قد استعجلوا في امر كان لهم
 فيه اناة فلو أمضيته عليهم فأمضاه عليهم وذهب جمهور الصحابة والتابعين ومن بعدهم من ائمة
 المسلمين الى انه يقع ثلاث قال في الفتح بعد سوق الاحاديث الدالة عليه وهذا يعارض ما تقدم
 واما امضاء عمر الثلاث عليهم مع عدم مخالفة الصحابة وعلمه بأنها كانت واحدة فلا يمكن
 الا وقد اطلعوا في الزمان المتأخر على وجود ناسخ او اعلمهم بانتها الحكم لذلك لعلمهم بأناطته
 بمعان علموا انتفاها في الزمان المتأخر وقول بعض الخبابة توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن مائة الف عين رأته فيل صبح اكتم عنهم او عن عشر عشر عشرهم القول بوقوع الثلاث
 باطل اما اولاً فأجابه ظاهراً لانه لا ينقل عن احد منهم انه خالف عمر حين امضى الثلاث
 ولا يلزم في نقل الحكم الاجماعى عن مائة الف تسمية كل في مجلد كبير لحكم واحد على انه

بالاولى وحل طلاقهن)
 اى الآيسة والصغيرة
 والحامل (عقب وطء) لان
 الكراهة فيمن تحيض
 لتوهم الحبل وهو مفقود
 هنا (والبدعي ثلاث)
 متفرقة (اثنان بمرة
 او مرتين

اجماع سكوتى واما ثانيا فالعبارة في نقل الاجماع نقل ما عن المجتهدين والمائة الف لا يبلغ عدة المجتهدين الفقهاء منهم اكثر من عشرين كالخلفاء والعبادلة وزيد بن ثابت ومعاذ بن جبل وانس وادى هريرة والباقر بن رجوعون اليهم ويستفتون منهم وقد ثبت النقل عن اكثرهم صريحا بايقاع الثلاث ولم يظهر لهم مخالف فاذا بعد الحق الا الضلال وعن هذا قلنا لو حكم حاكم بانها واحدة لم ينفذ حكمه لانه لا يسوغ الاجتهاد فيه فهو خلاف لاختلاف غاية الامر فيه ان يصير كسبع امهات الاولاد اجمع على نفيه وكن في الزمن الاول بيعن اه ملخصا ثم اطال في ذلك (قوله في طهر واحد) قيد للثلاث والنتين (قوله لارجعة فيه) فلو تخلل بين الطلقتين رجعة لا يكره ان كانت بالقول او بنحو القبلة او اللمس عن شهوة لا بالاجماع اجماعا لانه طهر فيه جماع وهذا على رواية الطحاوى الآتية وظاهر الرواية ان الرجعة لا تكون فاصلة وكذا لو تخلل النكاح افاده في البحر (قوله وطئت فيه) اى ولم تكن حبل ولا آيسة ولا صغيرة لم تبلغ تسع سنين كامر (قوله في حيض موطوءة) اى مدخول بها ومنها المتخلى بها كامر (قوله لكان اوجز وافود) اما الاول فظاهر واما الثانى فلانه يشمل ما ذكره ويشمل الطلاق البائن كامر وما لو طلقها في النفاس فانه بدعى كفى في البحر وما لو طلقها في طهر ولم يجامعها فيه بل في حيض قبله وما لو طلقها في طهر طلقها في حيض قبله فافهم (قوله وتجب رجعتها) اى الموطوءة المطلقة في الحيض (قوله على الاصح) مقابلة قول القدروى انها مستحبة لان المعصية وقعت فتعذر ارتقاها ووجه الاصح قوله صلى الله عليه وسلم لعمر في حديث ابن عمر في الصحيحين مرابك فليراجعها حين طلقها في حالة الحيض فانه يشمل على وجوبين صريح وهو الوجوب على عمر ان يأمر وضئى وهو ما يتعلق بانه عند توجبه الصيغة اليه فان عمر نائب فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم فهو كالمبلغ وتعذر ارتفاع المعصية لا يصح صارفا للصيغة عن الوجوب لجواز ايجاب رفع أثرها وهو العدة وتطول بها اذ بقاء الشيء بقاء ماهو اثره من وجه فلا تترك الحقيقة وتماه في الفتح (قوله رفعها للمعصية) بالراء وهى اولى من نسخة الدال ط اى لان الدفع بالذال لما يقع والرفع بالراء للواقع والمعصية هنا وقعت والمراد رفع أثرها وهو العدة وتطول بها كاعلمت لان رفع الطلاق بعد وقوعه غير ممكن (قوله فاذا طهرت طلقها ان شاء) ظاهر عبارته انه يطلقها في الطهر الذى طلقها في حضه وهو موافق لما ذكره الطحاوى وهو رواية عن الامام لان اثر الطلاق انعدم بالرجعة فكأنه لم يطلقها في هذه الحيثية فيسن تطليقها في طهرها لكن المذكور في الاصل وهو ظاهر الرواية كافي الكافي وظاهر المذهب وقول الكل كافي فتح القدير انه اذا راجعها في الحيض امسك عن طلاقها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر فيطلقها ثانية ولا يطلقها في الطهر الذى يطلقها في حيضه لانه بدعى كذا في البحر والمنح وعبارة المصنف تحتها هـ ح ويدل لظاهر الرواية حديث الصحيحين مرابك فليراجعها ثم ليمسكها حتى تطهر ثم تحيض فتطهر فان بداله ان يطلقها فليطلقها قبل ان يمسا تلك العدة كما امر الله عز وجل بحر قال في الفتح ويظهر من لفظ الحديث تقيد الرجعة بذلك الحيض الذى اوقع فيه وهو المفهوم من كلام الاصحاب اذا تؤمل فلو لم يفعل حتى طهرت تقررت المعصية اه وقد يقال هذا ظاهر على رواية الطحاوى

في طهر واحد (لارجعة فيه او واحدة في طهر وطئت فيه او) واحدة في (حيض موطوءة) لوقال والبدعى ما خلفها لكان اوجز وافود (وتجب رجعتها) على الاصح (فيه) اى في الحيض رفعاً للمعصية (فاذا طهرت) طلقها (ان شاء) او امسكها

أما على المذهب فينبغي أن لا يتقرر العصية حتى يأتي الظهور الذي يخرق وقت وفيه نظر فـ
حيث كان ذلك هو المفهوم من الحديث وكلام الانتخاب يحمل المذهب عليه فتأمل (قوله
قيد بالخلاق) أي في قوله أوفى حيض موطوء والمراد أيضا بالخلاق الرجس آخر ذرا عن
البائس فانه بدعي في ظاهر الرواية وإن كان في الظاهر كالمسح (قوله لأن التخيير) أي قوله لها
اختارى فقلت وهي حائض وكذا لو اختارت نفسها قال في الذخيرة عن المتقي ولا بأس بأن
يفعلها في الحيض إذا رأتى منها ما يكره ولا بأس بأن يخرجه في الحيض ولا بأس بأن تختار لنفسها
في الحيض ولو أدركت فاختارت نفسها فلا بأس لمقاضي أن يفرق بينهما في الحيض اهـ وفي
البدائع وكذا إذا اعتقت فلا بأس بأن تختار لنفسها وهي حائض وكذا أمر أو العين اهـ
وكذا الخلاق على ما ذكره في الحيض كالمسح به المخرج عن المراجع والمراد بالخلاق ما إذا
كان خلعا بمال لما قدمناه عن المحيط من تأويل عدم كراهته بأنه لا يمكن تفصيل الموضع الآيه
وفي المنهج من فصل المشبهة عن الفوائد الظاهرة أن أول ما يفتي نفسه من ثلاث ما شئت
فطالقت نفسها لا تاعلى قبلهما أو تأخر عنهما لا يكره لأنها مضافتان إلى وقت خروج الدم
من يدها اهـ (قوله لا يكره) لأن عدم الكراهة في الظاهر منها يندرج في العدة لأن الحيضة
التي وقع فيها الصلاق لا تحسب من العدة ولا اختيار ما قد رخصت به رجحت وفيه أنه
يلزمه حل الصلاق مطلقا في الحيض إذا رخصت به مع أن الصلوات في الحيض لا يكره ولا ينافي
تعليل الحلع والصلاق بموضع مخرج المحيط وإن تخير ليس حلالا بنفسه لأنه لا ينافي
ما تختار نفسها فصار كأنها أوقفت الصلاق على نفسها في الحيض والمنوع هو الرجل
لاهي أو الفاضل هذا ما ظهر لي فتأمل (قوله نفس كذا) أي في البحر ولا كذا لأنه من
الصلاق في الحيض لتطويل العدة عليه كالنفاس مثلاً في الجوفرة (قوله له أن يملكه)
أي ولو حكما كما تختار بها كالمسح (قوله سنة) لأنه فيه لموقت وليس له بقيد فتأمل
السنة أو عليها أو معها وكذا السنة ليست بقيد بل عذبة ما في معذاتها كدلاق العدل وحلها
عدلا ومطلق العدة أو العدة أو الدين أو الإسلام أو احسن الصلاق أو حبه أو صلافي
الحق أو القرآن أو الكتاب وتامه في البحر (قوله اتعزها) أي لمساكورات من
الثلاث أو الثنتين فافهم وقوله في طهر لا وطء فيه أي ولا في حيض ثم كذا بعده مقدمه لأن
كان ذلك الطهر هو الذي طلقها فيه تقع فيه واحدة للحال ثم عذبة طهر أخرى وإن كانت
حائضا أو جامعها فيه لم يطاق حتى يبيض ثم تطهر كافي البحر (قوله كانت غير موطوءة)
محترز قوله لموطوء أنه وقوله أو لا يبيض محترز قوله وهي من حيض وشمل من لا يبيض الحمل
خلافاً لمحمد كافي البحر (قوله تقع واحدة للحال) أي في صورتين وأطلق في الحل فشملة حالة
الحيض (قوله كذا كجرح) راجع بصورة الآتي أي إذا وقعت عليه واحدة بعد سنة مثله
بلاعدة لأنه صلاق قبل الدخول فلا يقع غيره ما تزوجها فتقع أخرى بلاعدة فإذا تزوج
أيضا وقعت الثالثة وعلله في البحر بأن زوال الثلث بعد الثمين لا يبطلها اهـ فتأمل (قوله و
مضى شهر) يرجع إلى الصورة الثانية (قوله وإن نوى الحل) إذا ان وقوع الحلات على
الظهار مقيد بما إذا نواه أو أطلق أما إذا نوى غيره فانه يصح نهر (قوله لأنه محتمل كلامه) وهذا

قيد بالخلاق لأن التخيير
والاختيار والخلع في
الحيض لا يكره مجتبى
والنفاس كالحيض جوهره
(قال لموطوء أنه) وهي حال
كونها (من حيض أنت
طالق ثلاثا) أو ثنتين
(لأنه وقع عند كل طهر
طالقة) وتقع أولاها في
طهر لا وطء فيه فلو كانت
غير موطوءة أو لا تحيض
تقع واحدة للحال ثم كما
تكسها أو معنى شهر تقع
(وإن نوى أن تقع الثلاث
الساعة أو) أن تقع عند
رأس (كل شهر واحدة
محتمل لئله) لأنه محتمل
كلامه

لان اللام كما جاز ان تكون للوقت جاز ان تكون للتمايل اى لاجل السنة التى اوجبت وقوع
 الثلاث واذا صحت نيته للحال فالولى ان تقع عند كل رأس شهر قيد بذكر الثلاث لانه لو لم
 يذكرها وقعت واحدة للحال ان كانت فى طهر لم يجامعها فيه والاخفى تطهر ولو نوى ثلاثا
 مفرقة على الاطهار صح ولو جملة فتولان ورجح فى الفتح القول بأنه لا يصح وتماه فى النهر
(قوله) ويقع طلاق كل زوج هذه النكيلة منقوضة بزواج المبانة اذ لا يقع طلاقه بانواعها فى
 العدة وأجيب بأنه ليس بزواج من كل وجه او ان امتناعه لعارض هو لزوم تحصيل الحاصل
 ثم كلامه شامل لما اذا وكل به او اجازته من الفضولى ونهر وسياقى **(قوله)** لا يدخل السكران اى
 فانه فى حكم العاقل زجر له فلا منافاة بين قوله عاقل وقوله الا فى اوسكران **(قوله)** فان طلاقه
 صحيح اى طلاق المكره وشمل ما اذا أكره على التوكيل بالطلاق فمك فطلق الوكيل فانه
 يقع بحر قال محشه الخير الرملى ومثله العتاق كما صرحوا به واما التوكيل بالنكاح فلم أر من
 صرح به والظاهر انه لا يخالفهما فى ذلك لتصريحهم بأن الثلاث تصح مع الاكراه استحسانا
 وقد ذكر الزيلعى فى مسألة الطلاق ان الوقوع استحسان والقياس ان لا تصح الوكالة لان الوكالة
 تبطل بالهزل فكذا مع الاكراه كالبيع وامثاله وجه الاستحسان ان الاكراه لا يمنع انعقاد
 البيع ولكن يوجب فساد وكذا التوكيل بنقض مع الاكراه والشروط الفاسدة لا تؤثر
 فى الوكالة لكونها من الاسقاطات فاذا لم تبطل فقد نفذ تصرف الوكيل اه فانظر الى علة
 الاستحسان فى الطلاق تجدها فى النكاح فيكون حكمهما واحدا تأمل اه كلام الرملى قلت
 وسياقى تمام الكلام على ذلك فى كتاب الاكراه ان شاء الله تعالى **(قوله)** لا اقراره بالطلاق
 قيد بالطلاق لان الكلام فيه والا فاقرار المكره بغيره لا يصح ايضا كما لو اقر بعق او نكاح
 او رجعة او فى أو عفو عن دم عمد أو بعدد ابنه او جاريته انها ام ولده كائن على الحاكم
 فى الكافى هذا وفى البحر ان المراد الاكراه على التلفظ بالطلاق فلو اكره على ان يكتب
 طلاق امرأته فكتب لانطلاق لان الكتابة اقيمت مقام العبارة باعتبار الحاجة ولا حاجة هنا
 كذا فى الحانية ولو أقر بالطلاق كاذبا أو هازلا وقع قضاء لادبائه اه وبأنى تمامه **(قوله)**
 طلاق) اطلقه فشمع البائن بقسميه والرجبى وهو مع ماعطف عليه مبتدأ والخبر محذوف
 تقديره تصح مع الاكراه دل عليه قوله آخر اه فبهذه تصح مع الاكراه ثم ان كان الزوج قد
 وطئ فلا رجوع له على المكره والا فله الرجوع بنصف المسمى كذا ذكره المصنف فى
 الاكراه ط **(قوله)** وايلاء) فان تركت اربعة اشهر بانت منه فان لم يكن دخل بها وجب
 نصف المهر ولم يرجع به على الذى اكرهه كفى **(قوله)** نكاح) يشمل ما اذا أكره الزوج
 او الزوجة على عقد النكاح كما هو مقتضى اطلاقهم خلافا لما قيل من ان العقد لا يقع اذا
 اكرهت هى عليه كما لو تخلف فى النكاح قيل قوله وشرط حضور شاهدين فانهم **(قوله)** مع
 استيلاء) بكسر الدال من غير تنوين لضرورة النظم وصورة ان يكرهه على استيلاء امته
 فاذا وطئها وانت بولد ثبت منه ولا يجوز له فيه ط وفيه ان هذا اكره على فعل حسمى وهو
 الوطء ترتب عليه حكم آخر وهو صبرورتها ام ولده وامثله كثيرة كالو أكره على دخول دار
 تعلق عتق عبده على دخولها فانه يعق ولا يضمن له المكره شيئا او اكره على شراء عبده عتقه

مطلب

فى الاكراه على التوكيل
 بالطلاق والنكاح والعتاق

(وقع طلاق كل زوج
 بالغ عاقل) ولو تقديرا
 بدائع لا يدخل السكران
 (ولو عبدا او مكرها)
 فان طلاقه صحيح لا اقراره
 بالطلاق وقد نظم فى النهر
 ما يصح مع الاكراه فقال
 * طلاق وايلاء ظهارو
 رجعة * نكاح مع استيلاء

مطلب

فى المسائل التى تصح مع
 الاكراه

على ملكه فانه يعتق وعليه قيمته للبائع ولا يرجع على المكره بشئ * كافي كافي الحاكم من الاكراه
قال وكذا لو اكرهه على شراء ذى رحم محرم منه او امة قد ولدت منه او امة قد جعلها مذبحة
اذا ملكها اه وصورة الرحي بأن يكره على ان يقر بأنها أم ولده وفيه ما علمته مما نقلناه قبله
عن الكافي ايضا والله اعلم (**قوله** غفوعن العمد) اى لو وجب له على رجل قصاص فى نفس
او فيا دونها فأكرهه بوعيد تلف او حبس حتى عفا فالغفو جائز ولا ضمان له على الجاني ولا على
المكره لانه لم يتلف له مالا وكذلك الشهود اذا رجعوا فلا ضمان عليهم ولو وجب له على رجل
حق من مال او كفالة بنفس او غير ذلك فأكرهه بوعيد بقتل او حبس حتى ابرأه من ذلك كانت
البراءة باطلة كذا فى الكافي وبه علم انه احتراز بالعمد عن الخطأ لان موجب المال فلا تصح
البراءة منه (**قوله** رضاع) يرد عليه ما ذكرناه فى الاستيلاء فانه ايضا فعل حتى ترتب عليه
حكم آخر وهذا لا يخصر كاعلمته وكذا يقال مثله ما لو اكرهه على الخلو بزوجته او على وطئها
فانه يقرر عليه جميع المهر وكذا لو اكرهه على وطئ ام زوجته او بنتها تحرم عليه زوجته
(**قوله** واما) جميع يمين قال فى الكافي فى باب الاكراه على النذر واليمين ولو اكرهه رجل
بوعيد تلف حتى جعل على نفسه صدقة لله تعالى او صوما او حجا او عمرة او غزوة فى سبيل الله
تعالى او بدنة او شيا يتقرب به الى الله تعالى لزمه ذلك ولا ضمان على المكره وكذلك لو اكرهه
على اليمين بشئ من ذلك او بغيره من الطاعات او المعاصى اه (**قوله** وفيه) اى فى الاياد
بقول او فعل ذكره الشارح فى الاكراه (**قوله** ونذره) قدمنا الكلام عليه قريبا (**قوله**
قبول لايداع) اخذه فى البحر من قوله فى القنية اكرهه على قبول الوديعة فنقلت فى يده
فلمستحقها تضمين المودع اه بناء على ان المودع يفتح الدال قال فى التهر بعد نقله ثم ظهر لى
انه بكسر الدال فليس من المواضع فى شئ * وذلك انه فى البرازية قال اكرهه بالجلس على ايداع
ماله عند هذا الرجل واكرهه المودع ايضا على قبوله فضاخ لاضمان على المكره والقابض
لانه ما قبضه لنفسه كما لو هبت الريح فالقته فى حجره فاخذه ليرده فضاخ فى يده لا يضمن اه
قلت وحاصله ان التعاليل المذكور يدل على ان المستحق للوديعة فى مسألة القنية ليس له
تضمين المودع بالفتح لانه اذا كان مكرها على قبولها لم يكن قابضا لنفسه فعين انما لكسر لانه
دفعها باختياره فللمستحق تضمينه ولكن مع هذا ايضا لو صح قراءته بالفتح لم يكن من
هذه المواضع ايضا لان الكلام فيما يصح مع الاكراه وتضمينه يدل على انه لم يصح قبوله
للوديعة لان حكم المودع بالفتح عدم الضمان بالتلف فأمل (**قوله** كذا الصلح عن عمد)
اى قبول القاتل الصلح عن دم العمد على مال كذا فى البحر اى اذا اكرهه على ان يصلح
صاحب الحق على مال اكثر من الدية او أقل فصالحه بطل الدم ولم يلزم الجاني شئ * كافي كافي
الحاكم وذكر قبله انه لو اكرهه لى دم العمد على ان يصلح منه على الف فلا شئ * له غير الالف
اه واما لزوم المال القاتل فى الثانية لانه غير مكره (**قوله** طلاق على جعل) اى قبول المرأة
الطلاق على مال بحر فيقع الطلاق ولا شئ عليها من المال ولو كان مكان التطبيق خلع
بالف درهم كان الطلاق باثنا ولا شئ عليها ولو كان هو المكره على الخلع على الف وقد

غفو عن العمد *

* رضاع وامن وفي *

ونذره * قبول لايداع كذا

الصلح عن عمد * طلاق

على جعل

دخل بها وهي غير مكروهة وقع الخلع ولزمها الالف وتماه في الكافي **(قوله)** يمين به أنت اي بالطلاق وفاعل انت ضمير اليمين ح والمراد به تعليق الطلاق على شيء كاذبا كره على ان يقول ان كنت زيدا فزوجني كذا **(قوله)** كذا العتق اي الاكراه على اليمين بالعتق واما الاكراه على نفس العتق فنبأني فافهم كالوا كره على ان قال ان دخلت الدار فانت حر او ان صليت او اكلت او شربت ففعل يعتق العبد ويغرم الذي اكرهه قيمته وتماه في الكافي **(قوله)** والاسلام ولوم من ذمى كما اطلقه كثير من المشايخ وما في الخاتمة من التفصيل بين الذمى فلا يصح والحر بنى فيصح فقياس والاستحسان محتمة مطلقا افاده الشارح في الاكراه ط ولو كان اكرهه على الاقرار بالاسلام فيما مضى فالقرار باطل كذا في الكافي **(قوله)** تدبير للعبد يضم الرأ من غير تنوين للضرورة ح وتقيده بالعبد لمناسبة الروي والامة مثله ط **(قوله)** وايجاب احسان اي ايجاب صدقة بحر وتقدم نقله عن الكافي **(قوله)** وعتق ويرجع بقيمة العبد على المكره اذا اعتقه لغير كفارة والا فلا رجوع كذا كره المصنف في الاكراه ط وشمل العتق بالفعل كالوا كرهه على شراء محرمه لكنه لا يرجع على المكره بشئ كاقدمناه عن الكافي وبه صرح في البرازية من الاكراه خلافا لما يوهمه ما نقله الشارح في الاكراه عن ابن الكمال فانهم **(قوله)** عشرين في العد حال من فاعل تصح قال في النهر وهي ترجع الى ستة عشر لدخول ايجاب الاحسان في النذر ودخول الطلاق على جعل واليمين بالطلاق في الطلاق ودخول اليمين بالعتق في العتق ا ه ح وتقدم عن النهر ان قبول الايداع ليس منها فعدت الى خمسة عشر وقدمنا ان الاستيلاء والرضاع من الافعال الحسية المترتبة عليها امر آخر فلا ينبغي تخصيصها بالذكر فعدت الى ثلاثة عشر وقد زدت عليها خمسة اخر التقطعها من الاكراه كافي الحاكم * الاولى الخلع على مال بأن اكره على خلع امرأته على الف وقد تزوجها على اربعة آلاف ودخل بها والمرأة غير مكروهة فالخلع واقع ولها عليه الالف ولاشئ على الذي اكرهه ولو كانت هي المكره كان الطلاق باثنا ولاشئ عليها * الثانية الفسخ كالوا اعتقت ولها زوج حر لم يدخل بها فأكرهت على ان اختارت نفسها في مجلسها بطل المهر عن الزوج ولاشئ على المكره ولو كان دخل بها الزوج قبل ذلك فالمرء لمولاهها على الزوج ولا يرجع على المكره * الثالثة التكفير كالوا كره بوعيد تلف على ان يكفر يميناً قد حنت فيها ولا رجوع له على المكره وان اكرهه على عتق عبده هذا عنها لم يجزه وعلى المكره قيمته ولو اكره بالحبس اجزاء عنها وكذلك كل شئ وجب عليه الله تعالى من نذر او هدى او صدقة او حجب فأكره على ان يفضيه ولم يأمره المكره بشئ بعينه اجزاء ولا ضمان على المكره * الرابعة ما كان شرطاً لغيره كالوا عتق عبد على شرائه او طلاق زوجته على دخول الدار فأكره على الشراء او الدخول او اكره على شراء ذى محرمه او امة قد ولدت منه ونحو ذلك ويدخل فيه الرضاع فانه شرط للمحرمة والاستيلاء اي الوطء لطلب الولد فانه شرط لثبوته منه ايضا * الخامسة ما قدمناه من اتوكيل بالطلاق والعتق فقد صارت ثمان عشرة صورة نظمتها بقولي

طلاق واعتاق نكاح ورجعة *ظهار وابلاء وعفو عن العمد
يمين واسلام وفي ونذر * قبول اصلاح العمد تدبير للعبد

يمين به أنت *

* كذا العتق والاسلام

تدبير للعبد *

* وايجاب احسان وعتق

فهذه *

* تصح مع الاكراه عشرين

في العد *

ثلاث وعشر محجوها لمكره * وقد زدت خمسا وهي خلع على نقد
و فسسخ وتكفير و شرط لغيره * وتوكيل عتق او طلاق فيخذ عدى

(قول له اهازل) اى فيقع قضاء وديانة كما يذكره الشارح وبه صرح في الخلاصة معللا بانه مكابر
بالنظر فيستحق الغليظ وكذا في البرازية وامامنا فى اكرام الحانية لو اكره على ان يقر بالطلاق
فانظر لايقع كالمقر بالطلاق هازلا او كاذبا فقال في البحر ان مراده بعدم الوقوع في المشبهة
عنده ديانة ثم نقل عن البرازية والفتية لو اراد به الخبر عن الماضى كذا لا يقع ديانة وان اشهد
قبل ذلك لا يقع قضاء ايضا اه ويمكن حمل ما في الحانية على ما اذا اشهد على انه يقر بالطلاق
هازلا ثم لا يخفى ان ما مر عن الخلاصة انما هو فيما لو انشا الطلاق هازلا وما في الحانية فيما لو
اقر به هازلا فلانما قال بينهما قال في التلويح وكما انه يبطل الاقرار بالطلاق والعراق مكرها
كذلك يبطل الاقرار بهما هازلا لان الهزل دليل الكذب كالاكرام حتى لو اجاز ذلك لما ينز
لان الاجازة انما تباحق سبحانه قد اجمعت الصحة والطلاق لا اجازة لا عبر الكذب مدة وهذا
بخلاف انشاء الطلاق والعراق ونحوها مما لا يثبت الفسخ فيه لا اثر فيه للهزل اه وبهذا
اندفع ما اوردته الرولى من المناقاة بين عبارة الحانية وغيرها (قول له لا يقصد حقيقة كلامه)
بيان لعنى الهازل وفيه قصور فى التحرير وشرحه الهزل لغة لمع وباصلا لا ان يراد
بالنظر ودلالته المعنى الحقيقي ولا المجازى بل اراد به غيرها وهو ما لا يصح ارادته منه وضده
الجذ وهو ان يراد بالنظر احدها (قول له خفيف العقل) في التحرير وشرحه السفة في اللغة
الحلقة وفي اصطلاح الفقهاء خفة تبعث الانسان على العمل في ماله بخلاف مقتضى العقل
(قول له اوسكران) السكر سرور يزيل العقل فلا يعرف به السماء من الارض وقلا بل
يفاق على العقل فيهدى في كلامه ورجحوا قولهما في الظهارة والايمان والحدود وفي شرح
بكر السكر الذى نصحه به التصرفات ان يصير بحال يستحسن ما يستفجحه الناس وبالعكس
سحسه يعرف الرجل من المرأة ذل في البحر وانعتمد في المذهب الاول نهر قلت لكن صرح
الحقق ابن الهمام في التحرير ان تعريف السكر بناصر عن الامام انما هو في السكر الموجب
للحد لا بل لومع بين الارض والسماء كان في سكره نقصان وهو شبهة العدم فيندرى به الحد واما
تعريفه عنده في غير وجوب الحد من الاحكام فلنعتبر فيه عنده اختلاط الكلام والهذيان
كقولهما ونقل شارحه ابن امير حاج عنه ان المراد ان يكون غالب كلامه هذيانا فلو نصفه
مستقيما فليس بسكر فيكون حكمه حكم الصحة في اقراره بالحدود وغير ذلك لان السكران
في العرف من اختلاط جده بهزله فلا يستقر على شئ ومال اكثرنا شايع الى قولهما وهو قول
الائمة الثلاثة واختاروه للفتوى لانه التعارف وتأيد بقول على رضى الله عنه اذا سكر هذى
رواه مالك والشافعى والضعف وجه قوله ثم بين وجه الضعف فراجع به ظهر ان المختار
قولهما في جميع الابواب فافهم وبين في التحرير حكمه انه ان كان سكره بطريق مجرم لا يبطل
تكليفه فلتزومه الاحكام وتصح عسارته من الملاق والعناق والبيع والافرار وتزويج
الصغار من كفؤ والاقراض والاستقراض لان العقل قثم وانما عرض فوات فهم الخطاب
بمعصيته فوق في حق الائمة ووجوب القضاء وصح اسلامه كالمكره لارادته لعمد القصد واما

(او هازلا) لا يقصد حقيقة
كلامه (او سفيها) خفيف
العقل (او سكران)

مطلب
في تعريف السكران
وحكمه

الهائل فأنما كثر مع عدم قصده لما يقول بالاستخفاف لانه صدر منه عن قصد صحيح استخفافا
بالدين بخلاف السكران (قوله ولو يبيد) أي سواء كان سكره من الخمر أو الاشربة الاربعة
الحرمه أو غيرها من الاشربة المتخذة من الحبوب والعسل عند محمد قال في الفتح وبقوله يفتي
لان السكر من كل شراب محرم وفي البحر عن البرازية المختار في زماننا لزوم الحد ووقوع
الطلاق اه وما في الحاشية من تصحيح عدم الوقوع فهو مبنى على قولهما من ان البيد
حلال والمفتي بخلافه وفي النهر عن الجوهره ان الخلاف مقيد بما اذا شربه للتداوى فلو للهو
والطرب فيقع بالاجماع (قوله وحشيش ٢) قال في الفتح اتفق مشايخ المذهبن من الشافعية
والحنفية بوقوع طلاق من غلب عقله بأكل الحشيش وهو المسعى بورق القنب ائتواهم بحرمته
بعد ان اختلفوا فيها فافق ٣ المزني بحرمتها وأفتى أسد بن عمرو بخلافها لان المتقدمين لم
يشككوا فيها بشئ لعدم ظهور شأنها فيهم فلما ظهر من امرها من الفساد كثير وفشاعاد
مشايخ المذهبن الى تحريرها راقفوا بوقوع الطلاق ممن زال عقله بها اه (قوله أو أفيون
أو بنج) الأفيون ما يخرج من الحشيش والبنج بالفتح ثبت بسبب وصرح في البدائع وغيرها
بعدم وقوع الطلاق بأكله معلا بان زوال عقله لم يكن بسبب هو معصية والحق التفصيل وهو
ان كان للتداوى لم يقع لعدم المعصية وان للهو وادخال الآفة قصدا فينبغي ان لا يتردد في
الوقوع في تصحيح القدرى عن الجواهر وفي هذا الزمان اذا سكر من البنج والأفيون يقع
زجر او عليه الفتوى وتامة في النهر (قوله زجرا) اشار به الى التفصيل المذكور فانه اذا
كان للتداوى لا يزجر عنه لعدم قصد المعصية (قوله واختلف التصحيح الخ) فصحيح في
التحفة وغيرها عدم الوقوع وحزم في الحاشية بالوقوع قال في الفتح والاول احسن لان
موجب الوقوع عند زوال العقل ليس الاتسبب في زواله بسبب محظور وهو متنفذ وفي
النهر عن تصحيح القدرى انه التحقيق (قوله لم يزل عقله بالصداع) لان علته زوال العقل
الصداع والشرب علة العلة والحكم ايضا الى علة العلة الا عند عدم صلاحية العلة
وتامة في الفتح هذا وقد فرض المسئلة في الفتح والبحر فيما اذا شرب خمرافصعد وبخالفه
ما في الملتقط لو كان التبيد غير شديد فصدع فذهب عقله بالصداع لا يقع طلاقه وان كان التبيد
شديدا حراما فصدع فذهب عقله يقع طلاقه اه فقد فرق بين ما اذا كان بطريق محرم وغير
محرم كما ترى فتأمل (قوله أو بنج) كما اذا سكر من ورق الرمان فانه لا يقع طلاقه لاعتقاده
ونقل الاجماع على ذلك صاحب التبيين كذا في الوندية ط قلت وكذا لو سكر بنج أو أفيون
تناوله لاعلى وجه المعصية بل للتداوى كسكر (قوله وفي القهستاني الخ) هذا مبنى على تعريف
السكران الذي تصح تصرفاته عندنا بانه من معه من العقل ما يقوم به التكليف وتعجب منه
في الفتح وقال لاشك انه على هذا التقدير لا يجبه لاحد ان يقول لا تصح تصرفاته (قوله منها)
الوكيل بالطلاق صاحبيا) أي فانه اذا طلق سكران لا يقع ومنها الردة ومنها الاقرار بالحدود
الحالصة ومنها الاشهاد على شهادة نفسه ومنها تزويج الصغيرة باقل من مهر المثل او الصغير
باكثر ثمانية لا ينفذ ومنها الوكيل بالبيع لو سكر فباع لم ينفذ على موكله ومنها الغصب من صاح
ورده عليه وهو سكران كذا في الاشباح ط قلت انكن اعترضن بحشمه الخمرى في الاخيرة

٢ قول الحشى وحشيش
كنا بالاصل المقابل على
خط المؤلف والذي في نسخ
الشارح او حشيش اه
صحيح

مطلب

في الحشيشه والافيون
والبنج

٣ المزني من اصحاب الامام
الشافعي واسد بن عمرو
صاحب الامام ابى حنيفة
اه منه

ولو يبيد او حشيش او
أفيون او بنج زجرا به
يفي تصحيح القدرى
واختلاف التصحيح فيمن
سكر مكرها او مضطرا نعم
لوزال عقله بالصداع
او بنج لم يقع وفي
القهستاني معزى للزاهدى
انه لو لم يميز ما يقوم به
الخطاب كان تصرفه باطلا
انتهى واستثنى في الاشياء
من تصرفات السكران
سبع مسائل منها الوكيل
بالطلاق صاحبيا

بأن المتقول في العمادة ان الغاصب يبرأ بالرد عليه من الضمان تحكمه فيها كالصاحي وكذا في مسألة الوكالة بالطلاق بان الصحيح الوقوع نص عليه في الحانية والبحر (قوله لكن قيده البرازي) قال في النهر عن البرازية وكله بطلاقها على مال فطلقها في حال السكر فانه لا يقع وان كان التوكيل والاشباع حال السكر وقع ولو بلا مال وقع مطلقا لان الرأي لا بد منه لتقدير البذل اه اقول والتعليل يفيد انه لو وكله بطلاقها على ألف فطلقها في حال السكر وقع مطلقا (قوله واختاره الطحاوي والكرخي) وكذا محمد بن سلمة وهو قول زفر كإفادته في الفتح (قوله عن التفريق) صوابه عن التفريد بالدال آخره لا بالقاف كما رأيت في نسخ التارخانية (قوله والفتوى عليه) قد علمت مخالفته لسائر المتون ح وفي التارخانية طلاق السكران واقع اذا سكر من الخمر أو التبيذ وهو مذهب أصحابنا (قوله ان دام للموت) قيد في طارنا فقط ح قال في البحر فعلى هذا اذا طلق من اعتقل لسانه توقف فان دام به الى الموت نفذ وان زال بطل اه قلت وكذا لو تزوج بالاشارة لاجل له وطؤها لعدم نفاذه قبل الموت وكذا سائر عقوده ولا يخفى ما في هذا من الحرج (قوله به يفتى) وقدر الترانشي الامتداد بسنة بحر وفي التارخانية عن النبايع ويقع طلاق الآخرس بالاشارة يريد به الذي ولد وهو آخرس او طرأ عليه ذلك ودام حتى صارت اشارته مفهومة والا لم تعتبر (قوله واستحسن الكمال الح) حيث قال وقال بعض الشافعية ان كان يحسن الكتابة لا يقع طلاقه بالاشارة لاندفاع الضرورة بما هو ادل على المراد من الاشارة وهو قول حسن وبه قال بعض مشايخنا اه قلت بل هذا القول تصرح بما هو المفهوم من ظاهر الرواية في كافي الحاكم الشهيد مانصه فان كان الآخرس لا يكتب وكان له اشارة تعرف في طلاقه ونكاحه وشراؤه وبيعه فهو جائز وان كان لم يعرف ذلك منه او شك فيه فهو باطل اه فقد رتب جواز الاشارة على عجزه عن الكتابة فيفيد انه ان كان يحسن الكتابة لا يجوز اشارته ثم الكلام كافي النهر انما هو في قصر صحة تصرفاته على الكتابة والافغيره يقع طلاقه بكتابه كإيأتي آخر الباب فما بالك به (قوله بإشارته الممهودة) اي المقرونة بتصويت منه لان العادة منه ذلك فكانت الاشارة بيانا لما أجبه الآخرس بحر عن الفتح و طلاقه المفهوم بالاشارة اذا كان دون الثلاث فهو رجعي كذا في المضمرات ط عن الهندية (قوله بأن اراد التكلم غير الطلاق) بأن اراد ان يقول سبحان الله جبري على لسانه انت طالق تطلق لانه صريح لا يحتاج الى التية لكن في القضاء كطلاق الهازل واللاعب ط عن المنح وقوله كطلاق الهازل واللاعب مخالف لما قدمناه ولما يأتي قريبا وفي فتح القدير عن الحاوي معزيا الى الجامع الاصغر ان اسد اسئل عمن اراد ان يقول زينب طالق جبري على لسانه عمرة على ايهما يقع الطلاق فقال في القضاء تطلق التي سعى وفيما بينه وبين الله تعالى لا تطلق واحدة منهما اما التي سعى فلانه لم يرداها واما غيرها فلانها لو طلقت طلقت بمجرد التية (قوله غير عالم بمعناه) كإلو قالت لزوجها اقرأ على اعتدى انت طالق ثلاثا ففعل طلقت ثلاثا في القضاء لا فيها بينه وبين الله تعالى اذا لم يعلم الزوج ولم ينو بحر عن الخلاصة (قوله او غافلا او ساهيا) في المصباح اغفلة غيبة الشيء عن بال الانسان وعدم تذكره وفيه ايضا سها عن الشيء يسهو غفل قلبه عنه حتى

لكن قيده البرازي بكونه على مال والواقع مطلقا ولم يقع الشافعي طلاق السكران واختاره الطحاوي والكرخي وفي التارخانية عن التفريق والفتوى عليه (او الآخرس) ولو طارنا ان دام للموت به يفتى وعليه فقصر فاته موقوفة واستحسن الكمال اشتراط كتابته (بإشارته) الممهودة فانها تكون كإشارة الناطق استحسانا (او مخطئا) بأن اراد التكلم بغير الطلاق جبري على لسانه الطلاق او تلفظ به غير عالم بمعناه او غافلا او ساهيا

زال عنه فلم يذكره وفرقوا بين الساهي والناسي بان الناسي اذا ذكر تذكر والساهي بخلافه
 اه فالظاهر ان المراد هنا بالغافل الناسي بقربنة عطف الساهي عليه وصورته ان يعاقب
 طلاقها على دخول الدار مثلا فدخلها ناسيا التعليق اوساها **(قوله)** او بالفاظ مصحفة نحو
 طلاع وتلاغ وطلاك وتلاك كما يذكره اول الباب الآتي **(قوله)** يقع قضاء متعلق بالمخطئ
 وما بعده ح لكن في وقوعه في الساهي والغافل على ما صورناه لا يظهر التقيد بالقضاء
 اذا لفرق في مباشرة سبب الحث بين التعمد وغيره **(تنبيه)** في الحاروي الزاهدي ظن انه وقع
 الثلاث على امرأته بافتاء من لم يكن اهلا للفتوى وكلف الحاكم كتابتها في الصك فككتبت
 ثم استفتى عن هو اهل للفتوى فافتي بانه لا تقع الطلقات الثلاث مكتوبة في الصك بالظن
 فله ان يعود اليها ديانة ولكن لا يصدر في الحكم اه **(قوله)** واللاعب الظاهر انه عطف
 على الهازل للتفسير ح **(قوله)** جعل هزله به جدا لانه تكلم بالسبب قصدا فيلزمه حكمه
 وان لم يرض به لانه مما لا يحتل النقص كالعتاق والتذر واليمين **(قوله)** او مريضا اي لم يزل
 عقله بالمرض بدليل التعايل ط **(قوله)** او كافرا اي وقدرافما التنا لانه لا يحكم بالفرقة
 الا في ثلاث كافر في نكاح الكافر ط **(قوله)** لوجود التكليف علة لهما وهو جرى على
 المعتمد في الكفار انهم مكلفون باحكام الفروع اعتقادا واداء ط **(قوله)** فكما السكاح اي
 فكما ان نكاح الفضولي صحيح موقوف على الاجارة بالقول او بالفعل فكذا طلاقه ح فلو
 حلف لا يطلق فطلاق فضولي ان اجاز بالقول حث وبالفعل لا بحر والاجارة بالفعل يمكن
 ان تكون بان يدفع اليها مؤخر صداقها بعد ما طلق الفضولي كما أفاده في النهر لكن في حاشية
 الخير الرمي انه نقل في جامع الفصولين عن فوائد صاحب المحيط ان بعث المهر اليها ليس باجارة
 لوجوبه قبل الطلاق بخلاف السكاح وانه نقل عن مجموع التوازل في الطلاق والخالف قولين
 في قبض الجعل هل هو اجارة ام لا فراجع اه قلت وقد يحمل ما في الفوائد على بعث المعجل
 فلا ينافي ما في النهر تأمل **(قوله)** لحديث ابن ماجه رواه عن ابن عباس من طريق فيها ابن لهيعة
 ورواه الدارقطني ايضا من غيرها كفي الفتح ومراده تقوية الحديث لان ابن لهيعة متكلم فيه
 فقد اختلف المحدثون في جرحه وثوبيقه **(قوله)** الطلاق لمن أخذ بالساق كناية عن ملك
 المتعة **(قوله)** الا اذا قال اي المولى عند تزويج أمته من عبده وصورها بما اذا بد المولى لانه
 لو بدأ العبد ففصل زوجتي أمتك هذه على ان امرها بيدك تطلقها كلما شئت فزوجها منه
 يجوز النكاح ولا يكون الامر بيد المولى كافي للحرع الحانية ولم يذكر وجه الفرق وذكره
 في الحانية في مسألة قبلها وهي اذا تزوج امرأة على انها طالق جاز النكاح وبطل الطلاق
 وقال ابو الليث هذا اذا بدأ الزوج وقال تزوجتك على انك طالق وان ابتدأت المرأة فقالت
 زوجت نفسي منك على اني طالق او على ان يكون الامر بيدي اطلق نفسي كما شئت فقال
 الزوج قبلت جاز النكاح ويقع الطلاق او يكون الامر بيدها لان البداة اذا كانت
 من الزوج كان الطلاق والتفويض قبل النكاح فلا يصح اما اذا كانت من المرأة يصير
 التفويض بعد النكاح لان الزوج لما قال بعد كلام المرأة قبلت والجواب يتضمن اعادة ما
 في السؤال صار كأنه قال قبلت على انك طالق او على ان يكون الامر بيدك فيصير مفوضا بعد

او بالفاظ مصحفة يقع
 قضاء فقط بخلاف الهازل
 واللاعب فانه يقع قضاء
 وديانة لان الشارع جعل
 هزله به جدا فتح (او مريضا
 او كافرا) لوجود التكليف
 واما طلاق الفضولي
 والاجارة قول او فعلا فكما
 لنكاح بزازية (و) بناء
 على اعتبار الزوج المذكور
 (لا يقع طلاق المولى على
 امرأة عبده) لحديث ابن
 ماجه الطلاق لمن اخذ
 بالساق الا اذا قال زوجتها
 منك على ان امرها بيدي
 اطلاقها كلما شئت فقال
 العبد قبلت

اودهب عقله من ذهل اووله اه بل اقتصر على هذا في المصباح فقال دهش دهشا من باب
تعب ذهب عقله حياء اوخوفا اه وهذا هو المراد هنا ولذا جعله في البحر دخلا في الجنون
وقال في الحيرة غلط من فسرهما بالتحير اذ لا يلزم من التحير وهو التردد في الامر ذهب العقل
وسئل نظما فيمن طلق زوجته ثلاثا في مجلس القاضى وهو مغتاظ مدهوش فأجاب نظما ايضا
بأن الدهش من اقسام الجنون فلا يقع واذا كان يعتاده بأن عرف منه الدهش مرة يصدق بلا
برهان ان اه قالت وللحافظ ابن القيم الحنبلى رسالة في طلاق الغضبان قال فيها انه على ثلاثة
اقسام احدها ان يحصل له مبادئ الغضب بحيث لا يتغير عقله ويعلم ما يقول ويقصده وهذا
لا اشكال فيه الثانى ان يبالغ النهاية فلا يعلم ما يقول ولا يريد فلهذا الاربع انه لا ينفذ شئ من اقواله
الثالث من توسط بين المرتبتين بحيث لم يصير كالجنون فهذا محل النظر والادلة تدل على عدم
نفوذ اقواله اه ما خلا من شرح الغاية الحنبلية لكن اشار في الغاية الى مخالفة في الثالث حيث
قال ويقع طلاق من غضب خلافا لابن القيم اه وهذا الموافق عندنا لما مر في المدهوش
لكن يرد عليه أنا لم نعتبر أقوال المعتوه مع انه لا يلزم فيه ان يصل الى حالة لا يعلم فيها ما يقول
ولا يريد وقد يشاب بان المعتوه لما كان مستمرا على حالة واحدة يمكن ضبطها اعتبرت فيه
واكتفى فيه بمجرد نقص العقل بخلاف الغضب فانه عارض في بعض الاحوال لكن يرد عليه
الدهش فانه كذلك والنبي يظهر لى ان كلاما من المدهوش والغضبان لا يلزم فيه ان يكون بحيث
لا يعلم ما يقول بل يكفي فيه بداية الهذيان واختلاط الجد بالهزل كما هو المفق به في السكران
على ما مر ولا ينافيه تعريف الدهش بذهاب العقل فان الجنون فنون ولذا فسرناه في البحر
بأختلال العقل وادخل فيه العته والبرسام والاعماء والدهش وبؤد ما قال قول بعضهم العاقل
من يستقيم كلامه وافعاله الا نادرا والجنون ضده وايضا فان بعض المجانين يعرف ما يقول
ويريد ويذكر ما بهد الجاهل به بأنه عاقل ثم يظهر منه في مجلسه ما ينافيه فاذا كان الجنون
حقيقة قد يعرف ما يقول ويقصده فغيره بالاولى فالذى ينبغي التعويل عليه في المدهوش
ونحوه اناطة الحكم بغلبة الخلل في اقواله وافعاله الخارجة عن عادته وكذا يقال فيمن اختل
عقله لكبر او لمرض او لمصيبة فاجأته فادام في حال غلبة الخلل في الاقوال والانفعال لا تعتبر
اقواله وان كان يعلمها ويريدها لان هذه المعرفة والارادة غير معتبرة لعدم حصولها عن ادراك
صحيح كما لا تعتبر من الصبي العاقل ثم يشكل عليه ما سياتى في التعليق عن البحر وصرح به
في الفتح والحانية وغيرها وهو لو طلق فشهد عنده اثنان انك استثنيت وهو غير ذاكر ان كان
بحيث اذا غضب لا يدري ما يقول وسعه الاخذ بشهادتهما والا لا اه فان مقتضاه انه اذا كان
لا يدري ما يقول يقطع طلاقه والا فلا حاجة الى الاخذ بقولهما انك استثنيت وهذا مشكلى
جدا الا ان يجاب بأن المراد بكونه لا يدري ما يقول انه لقوة غضبه قد ينسى ما يقول ولا
يتذكره بعد وليس المراد انه صار يجرى على لسانه ما لا يفهمه او لا يقصده اذ لا شك انه
حينئذ يكون في اعلى مراتب الجنون وبؤيد هذا الخلل انه في هذا الفرع عالم بأنه طلق وهو
قاصد له لكنه لم يتذكر الاستثناء لشدة غضبه هذا ما ظهر لى في تحرير هذا المقام والله اعلم
بحقيقة المرام ثم رأيت ما يؤيد ذلك الجواب وهو انه قال في الوالوجية ان كان بخال لو غضب

مطلب

في طلاق المدهوش

يجرى على لسانه ما لا يحفظه بعده جازله الاعتداد على قول الشاهدين فتقوله لا يحفظه بعده صريح
 فيها قلنا والله اعلم (قوله) لانه أعاد الضمير الى غير معتبر) أشار به الى ان الفرق بين كلام الصبي
 وبين كلام النائم هو ان كلام الصبي معتبر في اللغة والتجوز غاية الامر ان الشارع الغاء بخلاف كلام
 النائم فانه غير معتبر عند احد احوال وهو مأخوذ من قول الشارع ولذا لا يتصف بصدق
 ولا كذب ولا خبر ولا انشاء وفي التحرير وتبطل عباراته من الاسلام والردة والطلاق ولم
 توصف بخبر والنشاء وصدق وكذب كالحال الطيور اه ومثله في التلويح فهذا صريح في ان كلام
 النائم لا يسمى كلاما لغة ولا شرعا بمنزلة المجهول واما فساد صلاته به فلان افسادها لا يتوقف
 على كون الكلام معتبرا في اللغة او الشرع لانها تنفس بالمجهول أكثر من غيره فقد انقضت الفرق
 بين كلامه وكلام الصبي ففهم ثم لا يخفى انه لا حاجة الى الفرق بينهما في قوله اجزته لانه لا يقع
 فيهما لان الاجازة لما يتعقد موقوفا وكلي من طلاق الصبي والنائم وقع باطلا لاموقوفا كما هو
 الحكم في تصرفات الصبي التي هي ضرر محض كالطلاق والعق بخلاف المزدرد بين النفع والضرر
 كالبيع والشراء والتكاح فانه يتعقد موقوفا حتى لو بلغ فاجازته صح كما قد فسدناه قبيل باب المير
 واما يحتاج الى الفرق بينهما في قوله او قعته فانه قد في الصبي انه يقع لانه ابتداء ايقاع ولم يجعل
 في النائم كذلك وتوضيح الفرق ان كلام الصبي له معنى وان يلزمه الشرع بتوجه فصيح عود
 الضمير في أوقعته الى جنس الطلاق الذي تضمنه قوله لزوجه طلاقك بخلاف النائم فان كلامه
 لما لم يعتبر لغة ايضا كان مبهلا لم يتضمن شيئا فقد عاد الضمير على غير مذكور أصلا فكأنه قال
 او قعت بدون ضمير فلم يصح جعله ابتداء ايقاع (قوله) او جعلته طلاقا) كذا عبارة المجر
 والذي رأيت في التاترخانة او قول جعلت ذلك الطلاق طلاقا باسم الإشارة كالي قبلها قلت ويشكل
 الفرق فان اسم الإشارة كضمير في عوده الى ما سبق فيبني عدم الوقوع هنا ايضا وقد يجاب بأن
 اسم الإشارة لما عرجه اعتبر لفظا خلاقا لمذكور بعده فصار كأنه قال او قعت الطلاق او جعلت
 الطلاق طلاقا فصيح جعله ابتداء ايقاع بخلاف الضمير اذا عرجه كما قررناه وفي التاترخانية
 ولو قال او قعت ما تلفظت به حالة التردد لا يقع شيء اه وهو ظاهر كما مر في طلاق الصبي (قوله)
 واذ املك احدهما الآخر) يعني مديكا حقيقيا فالانقع الفرق بين المكاتب وزوجه اذا اشترها لقيام
 الرق والتأبث له حق انكاح وهو لا يقع بقاء التكاح كافي الفتح شربا لانية (قوله) الغاء الثاني) اي
 قال ابو يوسف لا يقع الطلاق في المستلثين واوقعه محمد فيهما لان العدة قائمة والمعدة محل للطلاق
 ولا يي يوسف ان الفرق وقعت تلك احد الزوجين ص حبه او بتباين الدارين فخرجت المرأة محيلة
 الطلاق وبالعدة لا تأبث المحيلة كفي التكاح الفاسد قيد بالتحريم واما جازة لان الطلاق قبلهما
 لا يقع اتفاقا لان العدة لم يظهر اثرها في حق الطلاق واما يظهر اثرها في حق التزويج بزواج آخر
 كذا في المصنف اه ابن مالك على المجمع «(تنبيه)» قال في الشرع نبالية لم يذكر المصنف عكس
 المسئلة الاولى وهو ما حررها بعد شرائه ثم طلقها في العدة والحكم وقوع الطلاق في قول
 محمد وأبي يوسف الاول ورجع ابو يوسف عن هذا وقال لا يقع وهو قول زفر وعليه الفتوى
 قاله قاضيخان فعليه تكون الفتوى على ما مشى عليه المصنف تبعا للمجمع من عدم وقوع
 الطلاق في حال حررتة هي بعد شرائها اياه اه ٣ (قوله) واعتبار عدده بالنساء) لقوله صلى الله عليه

لانه اعاد الضمير الى غير
 معتبر جوهره ولو قل
 او قعت ذلك الطلاق او
 جعلته طلاقا وقع بخر
 (واذا املك احدهما الآخر)
 كله (او عبته بطل التكاح
 ولو حررتة حين ملكته
 فطلقها في العدة او خرجت
 الحربية) التا (مسئلة تم
 خرج زوجها كذلك)
 مساما (فطلقها في العدة
 الغاء الثاني) في المستلثين
 (واوقعه الثالث) فيها
 (واعتبار عدده بالنساء)
 وعند الشافعي بالرجال
 (فطلاق حرة ثلاث
 وطلاق امة ثنتان)

٣ مطلب

اعتبار عدد الطلاق بالنساء

وسلم طلاق الامة ثنتان وعدتها حيصتان رواه ابو داود والترمذى وابن ماجه والدارقطنى عن عائشة
 ترفعه وقال الترمذى حديث غريب والعمل عليه عند اهل العلم من اصحاب رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وغيرهم وفى الدارقطنى قال القاسم وسلم عمل به المسلمون وتمامه فى الفتح وحقيق انه ان لم يكن
 صحيحا فهو حسن (قولہ مطلقا) راجع الى الحرية والامة اى سواء كانت الحرية او الامة تحت
 حر او عبد ط (قولہ ويقع الطلاق الخ) يعنى اذا قال لامرأته اعتقتك تطلق اذ انوى او دل عليه
 الحال واذا قال لامته طاعتك لا تعقل لان ازالة الملك اقوى من ازالة القيد وليس الا لزامه للثانية
 فلا تصح استعارة الثانية للاولى ويصح العكس درر (قولہ كتب الطلاق الخ) قال فى الهندية
 الكتابة على نوعين مرسومة وغير مرسومة وتعنى بالمرسومة ان يكون مصدرا ومعنونا مثل
 ما يكتب الى الغائب وغير المرسومة ان لا يكون مصدرا ومعنونا وهو على وجهين مستبينة وغير
 مستبينة فالمستبينة ما يكتب على الصحيفة والحائط والارض على وجه يمكن فهمه وقراءته وغير
 المستبينة ما يكتب على الهواء والماء شئ لا يمكن فهمه وقراءته فى غير المستبينة لا يقع الطلاق وان
 نوى وان كانت مستبينة لكن غير مرسومة ان نوى الطلاق يقع والا لا وان كانت مرسومة يقع
 الطلاق نوى او لم ينو ثم المرسومة لا تخلو اما ان ارسل الطلاق بان كتب اما بعد فانت طالق فكما
 كتب هذا يقع الطلاق وتلزيمها للعدة من وقت الكتابة وان علق طلاقها بمجيء الكتاب بان كتب
 اذا جاءك كتابي فانت طالقي فاجابها الكتاب فقرأته او لم تقرأه يقع الطلاق كذلك فى الخلاصة ط (قولہ
 ان مستبينة) اى ولم يكن مرسوما أى معادا وانما لم يقيد به لفهمه من مقابله وهو قوله ولو كتب
 على وجه الرسالة الخ فانه المراد بالمرسوم (قولہ مطلقا) المراد به فى الموضعين نوى او لم ينو وقوله
 ولو على نحو الماء مقابل قوله ان مستبينة (قولہ طلقت بوصول الكتاب) اى اليها ولا يحتاج الى التية
 فى المستبين المرسوم ولا يصدق فى القضاء انه عن تجربة الخط بحر ومفهوما انه يصدق ديانة
 فى المرسوم رحى ولو وصل الى ايها فزقه ولم يدفعه اليها فان كان متصرفا فى جميع امورها فوصل
 اليه فى بلدها وقع وان لم يكن كذلك فلا يصل اليها وان اخبرها بوصوله اليه ودفعه اليها فزقا
 ان امكن فهمه وقراءته وقع والا فلا ط عن الهندية وفى التاترخانية كتب فى قرطاس اذا اتاك
 كتابي هذا فانت طالق ثم نسخه فى آخر او امر غيره بنسخه ولم يمله عليه فأتاها الكتابان طلقت
 ننتين قضاء ان أقر انهما كتاباه او برهنت وفى الديانة تقع واحدة بايها أتاها ويبطل الآخر
 ولو قال للكتاب اكتب طلاق امرأتى كان اقرارا بالطلاق وان لم يكتب ولو استكتب من
 آخر كتابا بطلاقها او قرأ على الزوج فأخذ الزوج وختمه وعتونه وبعث به اليها فأتاها وقع
 ان اقر الزوج انه كتابه او قال للرجل ابعت به اليها او قال له اكتب نسخة وابعت بها اليها وان
 لم يقرأه كتابه ولم يتم بينة لكنه وصف الامر على وجهه لا تطلق قضاء ولا ديانة وكذا اكل كتاب
 لم يكتب بخطه ولم يمله بنفسه لا يقع الطلاق مالم يقرأه كتابه اه ملخصا (قولہ كتب لامرأته
 الخ) صورته لامرأة تدعى زيب ثم تزوج فى بلدة اخرى امرأة تدعى عائشة فبلغ زيب فخاف
 منها فكتب اليها كل امرأة لى غيرك وغير عائشة طالق ثم محاقوله وغير عائشة اه - قلت
 وينبغى ان يشهد على كتابة ما محاذ لثلا يظهر الحال فيحكم عليه القاضي بطلاق عائشة تأمل (قولہ
 عجية) وجه المعجب نفع الكتابة بعد محوها اه (قولہ وسيجيء ما لو استثنى بالكتابة)

مطلب

فى الطلاق بالكتابة

مطلقا (ويقع الطلاق

بلفظ العتق) بنية او دلالة

حال (لأعكسه) لان ازالة

الملك اقوى من ازالة القيد

(فروع) كتب الطلاق ان

مستبينة على نحو لوح وقع

ان نوى وقيل مطلقا ولو

على نحو الماء فلا مطلقا ولو

كتب على وجه الرسالة

والخطاب كان يكتب

يا فلا نية اذا أتاك كتابي هذا

فانت طالق طلقت بوصول

الكتاب جوهره وفى

البحر كتب لامرأته كل

امرأة لى غيرك وغير فلانة

طالق ثم محاسم الاخيرة

وبعته لم تطلق وهذه حيلة

عجية وسيجيء ما لو استثنى

بالكتابة

اى فى باب التعليق عند قوله قال لها انت طالق ان شاء الله متصلا ا هـ ح وفى الهندية واذا كتب الطلاق واستثنى بلسانه او طلق بلسانه واستثنى بالكتابة هل يصح لاروايه لهذه المسئلة وينبى ان يصح كذا فى الظهيرية ط والله سبحانه اعلم

باب الصريح

لما قدم ذكر الطلاق نفسه واقسامه الاولى السنى والبدعى وبعض احكام تلك الكليات ذكر احكام بعض جزئياتها مضافة الى المرأة او الى بعضها وما هو صريح منها او كناية فصار كتحصيل يعقب اجالا **(قوله)** ما لم يستعمل الا فيه اى غالبا كقبيده كلام البحر وعرفه فى التحرير بما ثبت حكمه اشرعى بلانية وارادنا اللفظ او ما يقوم مقامه من الكتابة المستبينة او الاشارة المفهومة فلا يقع بالقاء ثلاثة احجار اليها وابهرها بحاق شعرها وان اعتقد الاقاء والخلق طلاقا كما قدمناه لأن ركن الخلاق اللفظ او ما يقوم مقامه مما ذكر كمر **(قوله)** ولو بالفارسية) فلما يستعمل فيها الا فى الطلاق فهو صريح يقع بلانية وما استعمل فيها استعمال الطلاق وغيره فحكمه حكم كليات العربية فى جميع الاحكام بخروفي حاشيته للخبر الرملى عن جامع الفصولين انه ذكر كلاما بالفارسية معناه ان فعل كذا تجرى كذا بسرعة يبنى وبينك يبنى ان يصح اليقين على الطلاق لانه متعارف بينهم فيه اه فمت لكن قل فى نور العين الظاهر انه لا يصح اليقين لما فى البرازية من كتاب الفاظ الكثر انه قد اشتهر فى راسيتى شروان ان من قال جعلت كذا او على كذا انه طلاق ثلاث معلق وهذا باطل ومن هذيانا العوام اه فتأمل * (تنبيه) قال فى الشرنبلالية وقع السؤال عن التصاق بلغة الترك هل هو رجبى باعتبار القصد او بائن باعتبار مدلول سن بوش أو بوش اول لان معناه خالية أو خلية فينظر اه قلت وافق الرجبى تليذا الخبر الرملى بانه رجبى وقال كما افق به شيخ الاسلام ابو السعود ونقل مثله شيخ مشايخنا التركمانى عن فتاوى على افدى مفتى دارالسلطنة وعن الحامدية **(قوله)** بالتشديد اى تشديد اللام من مطلقة اما بالتخفيف فليحق بالكتابة بخروفي وسيد كره فى بابها **(قوله)** لتركه الاضافة اى المنعوبة فانها الشرط والحطاب من الاضافة المنعوبة وكذا

الاشارة نحو هذه طالق وكذا نحو امرأتى طالق وزيبت طالق ا هـ ح قول وما ذكره الشارح من التعليق اصله لصاحب البحر اخذا من قول البرازية فى الإيمان قال لها لا تخرجى من الدار الا باذن فأتى حلفت بالطلاق فخرجت لا يقع لعدده ذكر حلفه بطلاقها ويحتمل الحلف بطلاق غيرها فالقول له اه ومثله فى الحسانية وفى هذا الأخذ نظر فان مفهوم كلام البرازية انه لو أراد الحلف بطلاقها يقع لانه جعل القول له فى صرفة ر طارق وغيرها والمفهوم من تعليق الشارح تبعا للبحر عدم الوقوع اصلا لفقد شرط الاضافة مع انه لو أراد بطلاقها تكون الاضافة موجودة ويكون المعنى فأتى حلفت بالطلاق منك او بطلاقك ولا يلزم كون الاضافة صريحة فى كلامه لما فى البحر لو قال طالق فقبل له من عتبت فقال امرأتى طلقت امرأته اه على انه فى الفتية قال غازيا الى البرهان صاحب المحيط رجل دعت جماعة الى شرب الخمر فقال انى حلفت بالطلاق انى لا اشرب وكان كاذبا فيه ثم شرب طلقت وقال صاحب التحفة لا تطلق ديانة اه وما فى التحفة لا يخالف ما قبله لان المراد طلقت قضاء فقط لما مر من

باب الصريح

(صريحه) ما لم يستعمل الا (فيه) ولو بالفارسية (كطلفتك وانت طالق ومطلقة) بالتشديد قيد بخطا بها لانه لو قال ان خرجت يقع الطلاق أولا تخرجي لا باذن فأتى حلفت بالطلاق فخرجت لم يقع لتركه الاضافة اليها (ويقع بها) اى بهذه الالفاظ

مطلب

سن بوش يقع به الرجبى

انه لو اخرج بالطلاق كاذبا لايقع ديانة بخلاف الهازل فهذا يدل على وقوعه وان لم يضعفه الى المارة
صريحا نعم يمكن حمله على ماذا لم يقل اني أردت الحلف بطلاق غيرها فلا يشك في ما في البرازية
ويؤيده ما في البحر لو قال امرأة طالق او قبل طلقت امرأة ثلاثا وقال لم اعد امرأتى يصدق
اذا يفهم منه انه لو لم يقل ذلك تطلق امرأته لان العادة ان من له امرأة انها يشكف بطلاقها لا
بطلاق غيرها فقوله اني حلفت بالطلاق يتصرف اليها ما لم يرد غيرها لانه ثبت له كلامه بخلاف
ما لو ذكر اسمها او اسم ابها او امها او ولدها فقال عمرة طالقت فلان او بنت فلانة او ام
فلان فقد صرحوا بانها تطلق وانه لو قال لم اعد امرأتى لا يصدق قضاء اذا كانت امرأته كما
وصف كما سيأتي قيل الكتابيات وسيد ذكر قريبا ان من الالفاظ المستعملة بالطلاق بلزوم
الحال بلزوم في وعلى الطلاق وعلى الحرام فيقع بلانية للعرف بل لو وقعوا به بالطلاق مع انه
ليس فيه اضافة الطلاق اليها صريحا فهذا يؤيد لما في التنية وتلازمه انه لا يصدق فان لم يرد
امرأته لعرف والله اعلم **(قوله)** وما بمعناها من الصريح اي مثل ما سذكره من نحو كوني
طالقا وطالقي وما طالقة بالثبوت وكذا المتعارف اذا غاب في الحال مثل الطلقت كل في البحر
قلت ومعني عرف زماننا اني طالقا رزعه خذني طلاقك فقلت اخذت فصدق الوقوع به
بلا اشتراط نية كافي الفتح وكذا لا يشترط قولها اخذت كافي البحر واماما ما في البحر من انه
ثبت طلاقك ورضيت طلاقك فبقي خلاف وجزم الزباني بانه لا يفيهما من اليك كذا كره
الحير الرمي اي فيكون كناية لان الصريح لا يحتاج الى التنية واماما ما في البحر ايضا من انه منه
وهبت لك طلاقات واودعتك طلاقك برهنتك طلاقك فسيذكر الشارح تصحيح عدم الوقوع
به وامامت الخلاف فليس بمعني المذكورات لان المراد بها ما يقع به واحدة رجعية وان نوى
خلافها كما سرح به المصنف رأت الطلاق فصح فيه زينة الثلاث كذا كره عقبه وامامت اطلاق
من فلانة في التبر عن الولي الحجة ان كناية الدقة كان جوابا لقوله ان فلانة طالق امرأته وقع
لا بد من كافي الاستدلال لان ازالة الحال قائمة مقام التنية حتى لو لم تكن قائمة لم يقع الا بالنية اذ
فانهم **(قوله)** من دخل نحو **(الطلاق)** اي بالعين المعجمة قال في البحر ومنه الالفاظ
المصحفة وهي خبة فزاد على ما عدا طلاق وزاد في التبر ابدال القاف لامانلا طوي يني ان
يقال ان فاء الكلمة اما طلاء او ماء اما تاف او عين او عين او كاف او لام او شين في خمسة
عشرة تسعة منها مصحفة هي ما عدا الطلاق مع الخاف ان **(قوله)** ط ل ق ظاهر ما هنا
ومثله في الفتح والبحر ان باي مسمى احرف الجاء والظاهر عدم الفرق بينها وبين اسمائها في
الذخيرة من كتاب العقق وعن ابن يونس فيمن قال لامته الف نون ناسخا راءه او قال لامرأته
الف نون طام الف لام قل انه ان نوى الطلاق والفتاق تطلق المرأة وتفتق الامة وهذا بمنزلة
الكناية لان هذه الحروف يفهم منها ما هو المفهوم من صريح الكلام لا ان يتأمله كدلالة
فصارت كالكنية في الافتقار الى اية اذ كانت خير بانه اذا افتقر الى التنية لا يناسب ذكره
هنا لان الكلام انما يقع به الرجعية وان لم يرد وسيصرح الشارح ايضا بعدد فحة ما ذكره الى
التنية وذكره ايضا في باب الكتابيات وقدمناه ايضا اول الطلاق عن الفتح وفي البحر
وبقي ما تبقى كانت ط ل ق وكذا لو قيل له طالقتك فقال ان لم اوب ل ي بالهجرة

وما بمعناها من الصريح
يدخل نحو طلاغ وتلاغ
وطلاك وتلاك او طلق

مطلب

من الصريح الالفاظ
المصحفة

وان لم يتكلم به اطلقه في الحائية ولم يشترط النية وشرطها في البدائع اه قلت عدم التصريح بالاشترط لا ينافي الاشترط على ان الذي في الحائية هو مسألة الجواب بالتهجي والسؤال بقول القائل طلقها قريبة على ارادة جوابه فيقع بلانية بخلاف قوله ابتداء انت طالق بالتهجي تأمل **(قوله)** او طلاق باش) كة فارسية قال في الذخيرة ولو قال لهاسه طلاق باش او قال بطلاق باش تحكم النية وكان الامام ظهر الدين يفتي بالوقوع في هذه الصورة بلانية **(قوله)** بلا فرق (الح) هذا ذكره في الافاظ المحصنة فكان عليه ذكره عقبها بلا فصل **(قوله)** تم مدته) اى التصحيف تخويفا لها بلا قصد الطلاق **(قوله)** طلق امرأتك) وكذا تطلق لو قيل له الست طلقت امرأتك على ما حثه في الفتح من عدم الفرق في العرف بين الجواب بنعم او بلى كما سياتى في الفروع آخر هذا الباب **(قوله)** طلقت) اى بلانية على ما قرناه آنفا **(قوله)** واحدة) الرفع فاعل قوله ويقع وهو صفة لموصوف محذوف اى طلبة واحدة افاده القهستاني **(قوله)** رجعة) اى عند عدم ما يجعله بائنا ففي البدائع ان الصريح نوعان صريح رجعى وصريح بائن فالاول ان يكون بحروف الطلاق بعد الدخول حقيقة غير مقرر بعوض ولا بعد الثلاث لانصا ولا اشارة ولا موصوف بصفة تأتي عن البيئونة او تدل عليها من غير حرف العطف ولا مشبه بعدد او صفة تدل عليها واما الثاني فيخالفه وهو ان يكون بحروف الابانة وبحروف الطلاق لكن قبل الدخول حقيقة او بعده لكن مقررا بعد الثلاث نصا او اشارة او موصوف بصفة تأتي عن البيئونة او تدل عليها من غير حرف العطف او مشبه بعدد او صفة تدل عليها اه ويعلم بخبر القيد وما يذكروه المصنف آخر الباب من وقوع الثلاث في انت هكذا مشيرا باصابعه ووقوع البائن في انت طالق بائن بخلاف بائن وبانت طالق كآلف او تطبيق طوبة واختار في الفتح ان القسم الثاني ليس من الصريح فلا حاجة للاحتراز عنه واستظهر في البحر ما في البدائع معللا بأن حد الصريح يشمل الكل قال في التهر للقطع بأنه قبل الدخول أو على مال ونحو ذلك ليس كناية والا لاحتاج الى النية او دلالة الحال فتعين ان يكون صريحا اذلا واسطة بينهما اه وفيه عن الصيرفة لو قال لها انت طالق ولا رجعة لي عليك فرجعة ولو قال على ان لا رجعة لي عليك فبائن اه وسياقى آخر الباب تمام الكلام على الفرع الاخير **(قوله)** وان نوى خلافها) قيد بنبته لانه لو قال جعلتها بائنة او ثلاثا كانت كذلك عند الامام ومعنى جعل الواحدة ثلاثا على قوله انه الحق بها اثنتين لا انه جعل الواحدة ثلاثا كذا في البدائع ووافقه الثاني في البيئونة دون الثلاث ونفاها الثالث نهر وتامه فيه وفي البحر وسيدكره المصنف في باب الكسائيات وعلم ماذا كرنا انه لو قرنه بالعدد ابتداء فقال انت طالق ثنتين او قال ثلاثا يقع لما سياتى في الباب الآتى انه متى قرن بالعدد كان الوقوع به وسندكر في الكسائيات ما لو الحق العدد بعد ماسكت **(قوله)** من البائن او اكثر) بيان لقوله خلافها فان الضمير فيه للواحدة الرجعية فيخالف الواحدة الاكثر رجعييا او بائنا وخلاف الرجعية البائن في كلامه لف ونشر مشوش وفيه ايضا اشارة الى انه لا يشمل نية المكره الطلاق عن وثاق فلا يرد انه تصح بته قضاء كما باتى قريبا فانهم **(قوله)** خلافا للشافعى) راجع الى قوله او اكثر فقط والاولى ان يقول خلافا للامة الثلاثة كما يفاد من البحر وهو القول الاول للامام لانه نوى

معلل
الصريح نوعان رجعى وبائن

او طلاق باش بلا فرق بين عالم وجاهل وان قال تعدته تخويفا لم يصدق قضاء الا اذا شهد عليه قلبه به يفتى ولو قيل له طلقت امرأتك فقتل نعم او بلى بالهجاء طلقت ببحر (واحدة رجعية وان نوى خلافها) من البائن او اكثر خلافا للشافعى

محمّل لفظه ط (قوله اولم ينو شيئاً) لما مر ان الصريح لا يحتاج الى التنية ولكن لا بد في وقوعه قضاء وديانة من قصد اضافة لفظ الطلاق اليها علماً بمناه ولم يصرفه الى ما يحتمله كما افاده في الفتح وحققه في النهر احترازاً عما لوكرر مسائل الطلاق بمحضرتها او كتب ناقلاً من كتاب امرأتى طالق مع التلغظ او حكى يمين غيره فانه لا يقع اصلاً لم يقصد زوجه وعما لو اقنته لفظ الطلاق فتلغظ به غير عالم بمناه فلا يقع اصلاً على ما اُتِيَ به مشايخ أوزجند صيانة عن التلبس وغيرهم عن الوقوع قضاء فقط وعما لو سبق لسانه من قول انت حائض مثلاً الى انت طالق فانه يقع قضاء فقط وعما لو نوى بآنت الطلاق من وثاق فانه يقع قضاء فقط ايضاً واما الهازل فيقع طلاقه قضاء وديانة لانه قصد السبب علماً بانه سبب فرتب الشرع حكمه عليه اراده اولم يرده كاسراً وبهذا ظهر عدم صحة ما في البحر والاشباه من ان قولهم ان الصريح لا يحتاج الى التنية انما هو في القضاء اما في الديانة فيحتاج اليها اخذاً من قولهم لو نوى الطلاق عن وثاق او سبق لسانه الى لفظ الطلاق يقع قضاء فقط اى لاديانة لانه لم ينو فيه فظهر لان عدم وقوعه ديانة في الاول لانه صرف اللفظ الى ما يحتمله وفي الثاني لعدم قصد اللفظ واللازم من هذا انه يشترط في وقوعه ديانة قصد اللفظ وعدم التأويل الصحيح اما اشتراط نية الطلاق فلا بدليل انه لو نوى الطلاق عن العمل لا يصدق ويقع ديانة ايضاً كما بيّن مع انه لم ينو معنى الطلاق وكذا لو طاق هازلاً (قوله عن وثاق) بفتح الواو وكسرهما القيد وجمعه وثق كرباط وربط مصباح وعلم انه لو نوى الطلاق عن قيد دين ايضاً (قوله دين) اى تصح نيته فيما بينه وبين ربه تعالى لانه نوى ما يحتمله لفظه فينتبه المتقي بعدم الوقوع اما القاضي فلا يصدق ويقتضى عليه بالوقوع لانه خلاف الظاهر بلا قرينة (قوله ان لم يقرنه بعدد) هذا الشرط ذكره في البحر وغيره فيما لو صرح بالوثاق او القيد بان قال انت طالق ثلاثاً من هذا القيد فيقع قضاء وديانة كافي البرازية وعمله في المحيط بانه لا يتصور رفع القيد ثلاث مرات فانصرف الى قيد النكاح كي لا يبلغوا في النهر وهذا التعليل يفيد اتحاد الحكم فيما لو قال مرتين اه ولذا اطلق الشارع العدد ولا يخفى انه اذا انصرف الى قيد النكاح بسبب العدد مع التصريح بالقيد فع عدمه بالاولى (قوله صدق قضاء ايضاً) اى كما يصدق ديانة لوجود القرينة الدالة على عدم ارادة الانقياع وهي الاكراه ط (قوله كما لو صرح الخ) اى فانه يصدق قضاء وديانة الا اذا قرنه بالعدد فلا يصدق اصلاً كاسراً (قوله وكذا لو نوى الخ) قال في البحر ومنه اى من الصريح باطابق او بما مطابقة بالتشديد ولو قال اردت الشتم لم يصدق قضاء ودين خلاصة ولو كان لها زوج طلقها قبل ففسال اردت ذلك الطلاق صدق ديانة باضاف الروايات وقضاء في رواية ابي ساجان وهو حسن كافي الفتح وهو الصحيح كافي الحاشية ولو لم يكن لها زوج لا يصدق وكذا لو كان لها زوج قدمات اه قلت وقد ذكرنا هذا التفصيل في صورة النداء كما سمعت ولم أر من ذكره في الاخبار كانت طالق فتأمل (قوله لم يصدق اصلاً) اى لا قضاء ولا ديانة قال في الفتح لان الطلاق لرفع القيد وهي ليست مقيدة بالعمل فلا يكون محتمل اللفظ وعنه انه يدين لانه يستعمل لاتخاذ (قوله دين فقط) اى ولا يصدق قضاء لانه يظن انه طاق ثم وصل لفظ العمل استدراكاً بخلاف ما وصل لفظ الوثاق لانه

مطلب

في قول البحر ان الصريح يحتاج في وقوعه ديانة الى التنية

(اولم ينو شيئاً) ولو نوى به الطلاق عن وثاق دين ان لم يقرنه بعدد ولو مكرها صدق قضاء ايضاً كما لو صرح بالوثاق أو القيد وكذا لو نوى طلاقها من زوجها الاول على الصحيح خاتية ولو نوى عن العمل لم يصدق اصلاً ولو صرح به دين فقط

يستعمل فيه قليلا فتح والحاصل كأي البحران كلا من الوفاق والقيد والعمل اما ان يذكر او ينوي فان ذكر قاما ان يقرن بالعدد اولا فان قرن به وقع بلانية والا ففي ذكر العمل وقع قضاء فقط وفي لفظي الوفاق والقيد لا يقع اصلا وان لم يذكر بل نوى لا يدين في لفظ العمل ودين في الوفاق والقيد ويقع قضاء الا ان يكون مكرها والمرأة كالقاضي اذا سمعته او اخبرها عدل لا يحل لها تمكينه والفتوى على انه ليس لها قتله ولا تقتل نفسها بل تقدي نفسها بمال او تهرب كما انه ليس له قتلها اذا حرمت عليه وكما هرب رده بالسحر وفي البرازية عن الاوزجندی انها ترفع الامر للقاضي فان حلف ولاينة لها فالائم عليه اه قلت اى اذا تقدمت على الفداء او الهرب ولا على منعه عنها فلا ينافي ما قبله **(قوله)** وفي انت الطلاق او طلاق الخ بيان لما اذا اخبر عنها بمصدر معرف او مكر او اسم فاعل بعده مصدر كذلك **(قوله)** يعنى بالمصدر الخ الاولى ذكره بعد قول المصنف او ثنتين **(قوله)** وقتما رجعتين هذا ما مشى عليه في الهداية ويروى عن الثاني وبه قال ابو جعفر ومقتضى الاطلاق عدم الصحة به قال فخر الاسلام وايد في الفتح وذكر في النهر انه المرجح في المذهب **(قوله)** لو مدخولها وبالايات بالاول فباغو الثاني **(قوله)** او ثنتين اى في الحرة **(قوله)** لانه صريح مصدر علة لقوله او ثنتين يعنى ان المصدر من الفاظ الوجدان لا يراعى فيها العدد المحض بل التوحيد وهو بالفردية الحقيقية او الجنسية والمثنى بمنزلة عنهما نهر **(قوله)** لانه فرد حكى لان الثلاث كل الطلاق في الفرد الكامل منه فارادتها لا تكون ارادة العدد ط **(قوله)** ولذا كان اى للفردية الحكمية **(قوله)** لكن جزء في البحر انه سهو حيث قال واماما في الجوهرية من انه اذا تقدم على الحرة واحدة فانه يقع ثنتان اذا نواها يعنى مع الاولى فهو ظاهر اه ونظر فيه صاحب التبر بان اذا نوى الثنتين مع الاولى فقد نوى الثلاث واذا سبق في ملكه الانتان وقتما اه ح اقول ان كان المراد انه نوى الثنتين مضمومتين الى الاولى لم يخرج بذلك عن نية الثنتين وذلك عدد محص لا تصح نيته وان كان المراد انه نوى الثلاث التي من جملتها الاولى فهو صحيح لان الثلاث فرد اعتباري فيقال في الذخيرة ولو طلق الحرة واحدة ثم قال لها انت على حرام بنوى ثنتين لا تصح نيته ولو نوى الثلاث تصح نيته ووقع تطبيقا ثانيا خريانا اه فافهم * (فرع) في البرازية قال لامرأته انما على حرام ونوى الثلاث في احداها والواحدة في الاخرى تحت نيته عند الامام وعليه الفتوى **(قوله)** فيقع بلانية للعرف اى فيكون صريحا لا كناية بدليل عدم اشتراط التية وان كان الواقع في لفظ الحرام البائن لان الصريح قد يقع به البائن كما مر لكن في وقوع البائن به بحث سنذكره في باب الكنایات وانما كان ما ذكره صريحا لانه صار قاشيا في العرف في استعماله في الطلاق لا يعرفون من صيغ الطلاق غيره ولا يحلف به الا الرجال وقدم ان الصريح ما غلب في العرف استعماله في الطلاق بحيث لا يستعمل عرفا الا فيه من اى لغة كانت وهذا في عرف زماننا كذلك فوجب اعتباره صريحا كما أفق المتأخرون في انت على حرام بانه طلاق بائن للعرف بلانية مع ان المخصوص عليه عند المتقدمين توقفه على التية ولا ينافي ذلك ما يأتي من انه لو قال طلاقك على لم يقع لان ذلك عند عدم غلبة العرف وعلى هذا يحمل ما أفق به

(وفي انت الطلاق) او طلاق
(او انت طالق الطلاق او
انت طالق طلاقا يقع
واحدة رجعية ان لم ينو
شيأ او نوى) يعنى بالمصدر
لانه لو نوى بطالق واحدة
اخرى وقتما رجعتين
لو مدخولها كقوله انت
طالق انت طالق زبلى
(واحدة او ثنتين) لانه
صريح مصدر لا يحتمل
العدد (فان نوى ثلاثا
فثلاث) لانه فرد حكى
(و) لذا كان (الثنتان في
الامة) وكذا في حرة تقدمها
واحدة جوهرية لكن
جزم في البحر انه سهو
(بمثلة الثلاث في الحرة)
ومن الالفاظ المستعملة
الطلاق يلز منى والحرام
يلز منى وعلى الطلاق
وعلى الحرام فيقع بلانية
للعرف فلو لم يكن له امرأة

العلامة ابو السعود افندى مفتى الروم من ان على الطلاق او يلزمنى الطلاق ليس بصريح ولا كناية اى لانه لم يتعارف في زمنه ولذا قال المصنف في منحه انه في ديارنا صار العرف فاشيا في استعماله في الطلاق لا يعرفون من صيغ الطلاق غيره فيجب الافناء به من غيرية كاهو الحكم في الحرام يلزمنى وعلى الحرام ومن صرح بوقوع الطلاق به لتعارف الشيخ قاسم في تصحيحه وافناء ابى السعود مبنى على عدم استعماله في ديارهم في الطلاق اصلا كالا يخفى اه وما ذكره الشيخ قاسم ذكره قبله شيخه المحقق ابن الهمام في فتح القدير وتبعه في البحر والنهر وليد عبد الغنى التالبي رسالة في ذلك سماها (رفع الانغلاق في على الطلاق) ونقل فيها الوقوع عن بقية المذاهب الثلاثة * اقول وقد رأيت المسئلة منقولة عندنا عن المتقدمين في الذخيرة وعن ابن سلام فيمن قال ان فعات كذا فثلاث تعليلات على أو قال على واجبات يعتبر عادة اهل البلد هل غلب ذلك في ايمانهم اه وكذا ذكرها السروجي في الغاية كإياتي وما افنى به في الخيرية من عدم الوقوع تبعا لابي السعود افندى فقد رجع عنه وأفنى عقبه بخلافه وقال اقول الحق الوقوع به في هذا الزمان لاشتهاره في معنى التخليق فيجب الرجوع اليه والتعميل عليه عملا بالاحتياط في امر الفروج اه * (تنبيه) * عبارة المحقق ابن الهمام في الفتح هكذا وقد تعورف في عرفنا في الحلف الطلاق يلزمنى لا أفعل كذا يريدان فعلته لزم الطلاق ووقع فيجب ان يجري عليهم لانه صار بمنزلة قوله ان فعلت فانت طالق وكذا تعارف اهل الارياق الحلف بقوله على الطلاق لا أفعل اه وهذا صريح في انه تعليق في المعنى على فعل المحلوف عليه بغلبة العرف ولم يكن فيه اداة تعليق صريحا و رأيت التصريح بأن ذلك معتبر في الفصل التاسع عشر من التارخانية حيث قال وفي الحساوى عن ابى الحسن الكرخي فيمن اتهم انه لم يصل الغداة فقال عبده حرانه قد صلاها وقد تعارفوه شرطاً في لسانهم قال أجرى امرهم على الشرط على تعارفهم كقوله عبدي حران لم اكن صليت الغداة وصلاها لم يعتق كذاها اه وفي البزاية وان قال انت طالق لودخلت الدار لطلقتك فهذا رجل حاف بطلاق امرأته ليطلقنها ان دخلت الدار بمنزلة قوله عبده حر ان دخلت الدار لاضرربك فهذا رجل حلف بعق عبده ليضربنها ان دخلت الدار فان دخلت الدار لزمه ان يطلقها فان مات او ماتت فقد فأت الشرط في آخر الحياة اه اى فيقع الطلاق كافي منية المفتي قلت فيصير بمنزلة قوله ان دخلت الدار ولم اطلقك فانت طالق وان دخلت الدار ولم اضربك فعبدي حر وذكر الحنابلة في كتبهم انه جار مجرى القسم بمنزلة قوله والله فعلت كذا قال في النهر ولو قال على الطلاق او الطلاق يلزمنى او الحرام ولم يقل لا أفعل كذا لم أجده في كلامهم اه وفي حواشي مسكين وقد ظفر فيه شيخنا مصرحاً به في كلام الغاية للسروجي معزيا الى المعنى ونصه الطلاق يلزمنى أو لازم لي صريح لانه يقال لمن وقع طلاقه لزمه الطلاق وكذا قوله على الطلاق اه ونقل السيد المحموى عن الغاية معزيا الى الجواهر الطلاق لى لازم يقع بغير نية اه قلت لكن يحتمل ان يكون مراد الغاية ما اذا ذكر المحلوف عليه لما علمت من انه يراد به في العرف التعليق وان قوله على الطلاق لا أفعل كذا بمنزلة قوله ان فعات كذا فانت طالق فاذا لم يذكر لا أفعل كذا بقى قوله على الطلاق

مطلب

في قولهم على الطلاق على الحرام

بدون تعليق و المتعارف استعماله في موضع التعليق دون الانشاء فاذا لم يتعارف استعماله في الانشاء منجزا لم يكن صريحا فيبني ان يكون على الخلاف الآتي فيما لو قال طلاقك على ثم رأيت سيدي عبد الغني ذكر نحوه في رسالته * (تمة) * يبنى انه لو نوى الثلاث تصح نيته لان الطلاق مذكور بلفظ المصدر وقد علمت صحتها فيه وكذا في قوله على الحرام فقد صرحوا بانه تصح نية الثلاث في أنت على حرام (قوله يكون يمينا الخ) يعني في صورة الخلاف بالحرام فانه المذكور في الذخيرة وغيرهما ثم رأيت في البرازية قال في المواضع التي يقع الطلاق بلفظ الحرام ان لم تكن له امرأة ان حثت لزمته الكفارة والنسي على انه لا يلزم اهـ (قوله وكذا على الطلاق من ذراعي) هذا بحث لصاحب البحر اخذه مما مر من انه لو قال انت طالق من هذا العمل ولم يقرنه بالعدد وقع قضاء لادبائه قال فانه يدل على الوقوع قضاءها بالاولى ورد العلامة المقدسي بانه في المقيس عليه خاطب المرأة التي هي محل الطلاق ثم ذكر العمل الذي لم تكن مقيدة به حسا ولا شرعا فلم يصح صرف اللفظ عن المعنى الشرعي استعماله الى غير بلا دليل بخلاف المقيس لانه اضاف الطلاق الى غير محله وهو ذراعه مع انه اذا قال أنا منك طالق يلغوه ما خلاصا وذكر نحوه الخبر الرمي قلت وقد يقال ليس فيه اضافة الطلاق الى غير محله لما مر من ان قوله على الطلاق لا يفعل كذا بمنزلة ان فعلت فانت طالق فهم في العرف مضاف الى المرأة معنى ولولا اعتبار الاضافة المذكورة لم يقع فكذلك صار هذا بمنزلة قوله ان فعلت كذا فانت طالق من ذراعي فساوى المقيس عليه في الاضافة الى المرأة وايضا فن قوله أنا منك طالق فيه وصف الرجل بالطلاق صريحا فلا يقع لان الطلاق صفة للمرأة وما قوله على الطلاق فن معناه وقوع طلاق المرأة على الزوج فليس فيه اضافة الطلاق الى غير محله بل الى محله مع اضافة الوقوع الى محله ايضا فانه شاع في كلامهم قوليهم اذا قال كذا وقع عليه الطلاق نعم قال الخبر الرمي ان الخائف بقوله على الطلاق من ذراعي لا يريد به الزوجة قطعا اذ عادة العوام الاعراض به عنها خشية الوقوع فيقولون تارة من ذراعي وتارة من كشتواني وتارة من مروتى وبعضهم يزيد بعد ذكره لان النساء لا خير في ذكرهن اهـ

قلت ان كان العرف كذلك فيبني ان لا يتردد في عدم الوقوع لانه اوقع الطلاق على ذراعه ونحوه لاعلى المرأة ثم قال الخبر الرمي اللهم الا ان يقول على الطلاق ثلاثا من ذراعي فليقول بوقوعه وجه لان ذكر الثلاث بعينه فتأمل اهـ (قوله ولو قال طلاقك على لم يقع) قال في الحانية ولو قال طلاقك على ذكر في الاصل على وجه الاستشهاد فقال الاتري انه لو قال لله على طلاق امرأتى لا يلزم شيء اهـ قلت ومقتضاها ان غلة عدم الوقوع في طلاقك على انه صيغة يذكرك قوله على حجة فكأنه نذر ان يطلقها والنذر لا يكون الا في عبادة مقصودة والطلاق أغبض الحلال الى الله تعالى فليس عبادة فلذا لم يلزمه شيء (قوله ولو زاد الخ) ظاهر ان قوله طلاقك على بدون زيادة ليس فيه خلاف المذكور وهو المفهوم من الحانية والخاصة ايضا لكن نقل سيدي عبد الغني عن أدب القاضي للسرخسي رجل قال لامرأته طلاقك على فرض اولا لزم اوقال طلاقك على فالصحيح انه يقع في الكل بخلاف العتق لانه مما يجب فعله اخبارا ونقل مثله عن مختصر المحيد (قوله روى الحاضى المختار) عبارة فتاوى الحاضى

مطلب

في قوله على الطلاق من ذراع

يكون يمينا فيكفر بالحنث
تصحیح القندروی وكذا
على الطلاق من ذراعي
بحر ولو قال طلاقك على
لم يقع ولو زاد واجب
اولا لزم او نابت او فرض
هل يقع قال البرازي
المختار لا وقال القضاة
الحاضى المختار نعم ولو قال
طالق الله هل يقتدر لنية

قال لها طلاقك على واجب اوقال طلاقك لازم لي يقع بلانية عند أبي حنيفة وهو المختار وبه
 قال محمد بن مقاتل وعليه الفتوى اه وانت خير بان لفظ الفتوى أكد المفاظ التصحيح ونقل
 في الحاشية عن الفقيه أبي جعفر انه يقع في قوله واجب لتعارف الناس لافي قوله ثابت او فرض
 لازم لعدم التعارف ومقتضاه الوقوع في قوله على الطلاق لانه التعارف لانه زماننا كما علمت
 وعلى الخاصي الوقوع بقوله لان الطلاق لا يكون واجبا او ثابتا بل حكمه وحكمه لا يجب
 ولا يثبت الا بعد الوقوع قال في الفتح وهذا يفيد ان ثبوته اقتضاء ويتوقف على نيته الا ان
 يظهر فيه عرف فاش فيصير صريحا فلا يصدق قضاء في صرفه عنه وفيما بينه وبين الله تعالى
 ان قصده وقع والافاقه قد يقال هذا الامر على واجب بمعنى ينبغي ان افعله لاني فعلته فكأنه
 قال ينبغي ان اطلقك اه **(قوله قال الكمال الحق نعم)** نقله عنه في البحر والنهر واقراء
 عليه بعد حكايتهما الخلاف ووجهه انه يحتمل الدعاء فتوقف على النية وفي التناظر حاشية عن
 المتأبية المختار عدم توقفه عليها وبه كان يفتي ظهير الدين قال المقدسي ويقع في عصرنا نظير
 هذا يطلب الرجل من المرأة البراءة فتقول ابرأ لك الله وكانت حادثة الفتوى وكتبت بصحتها
 لتعارفهم بذلك اه قلت ومثله في فتاوى قارى الهداية والمنظومة المحمية وسيأتى تمامه في الخلع
(قوله كوني طالقا او طالق) قال في الفتح عن محمد انه يقع لان كوني ليس أمرا حقيقة
 لعدم تصور كونها طالقا منها بل عبارة عن اثبات كونها طالقا كقوله تعالى كن فيكون ليس
 أمرا بل كناية عن التكوين وكونها طالقا يقتضى ايقاعا قبل قبضه ايقاعا سابقا وكذا
 قوله اطلق ومثله للامة كوني حرة **(قوله او يامطاقة)** قدما انه لو كان لها زوج طلقها
 قبل فقال اردت ذلك الطلاق صدق ديانة وكذا قضاء في الصحيح وفي التناظر حاشية عن المحيط قال
 انت طالق ثم قال يامطاقة لاتقع اخرى **(قوله بالتشديد)** اى تشديد اللام اما تخفيفها فهو
 ملحق بالكناية كما قدمناه عن البحر **(قوله وقع)** اى من غير نية لانه صريح **(قوله بكسر**
اللام وضمها) ذكر الضم بحث لصاحب النهر حيث قال وينبغي ان يكون الضم كذلك
 اذ هو لغة من لا ينتظر بخلاف الفتح فانه يتوقف على النية اه واعترض بأنه ينبغي توقف
 الضم ايضا على النية لانه اذا لم ينتظر الآخر لم تكن مادة ط ل ق موجودة ولا ملاحظة
 فلم يكن صريحا بخلاف الكسر على لغة من ينتظر اه قلت قد يجاب بان الضم في نداء الترقيم
 لما كان لغة ثابتة لم يخرج به اللفظ عن ارادة معناه المراد به قبل النداء فان كل من سمع اللفظ
 المرخم يعلم ان المراد به نداء تلك المادة وان انتظار المحذوف وعدمه امر اعتبارى قدروه
 لينبذوا عليه الضم والكسر والالزم ان يكون المنادى اسما آخر غير المقصود نداءه هذا ما
 ظهر لى فقامه **(قوله او أنت طال بالكسر)** اى فانه يقع بلانية بخلاف انت طالق بخذف
 اللام فلا يقع وان نوى لان حذف آخر الكلام معتاد عرفا تناظر حاشية **(قوله والوقوف على**
النية) اى وان لم يكسر اللام في غير المنادى توقف الوقوع على نية الطالق اى او ما في حكمها
 كالذاكرة والغضب كفى الحاشية وفي كليات الفتح ان الوجه اطلاق التوقف على النية مطلقا
 لانه بلا قاف ليس صريحا بالاتفاق لعدم غلبة الاستعمال ولا الترقيم لغة جائز في غير النداء
 فالتنقي لغة وعرفا فيصدق قضاء مع اليقين الا عند الغضب او مذاكرة الطلاق فيقع قضاء

قال الكمال الحق نعم ولو قال
 لها كوني طالقا او طالق
 او يامطاقة بالشديد وقع
 وكذا ياطال بكسر اللام
 وضمها لانه ترقيم اوانت
 طال بالكسر والا توقف
 على النية

اسكنها اولا وتامه فيه قلت وما قدمناه آتفا عن التارخائية من ان حذف آخر الكلام
معتاد عرفا بغير الجواب فان لفظ طالق صريح قطعاً فاذا كان حذف الآخر معتاداً عرفاً
لم يخرج عن صراحته وقد عد حذف آخر الكلمة من محسنات الكلام وعده اهل البديع
من قسم الاكتفاء ونظم فيه المولدون كثيراً ومنه * اين النجاة لعاشق ابن النجا * وايضا فان
ابدال الآخر بحرف غيره كالألفاظ المصحفة المتقدمة لم يخرج عن صراحته مع عدم غلبة
الاستعمال فيها وما ذاك الا لكونها اريد بها اللفظ الصريح وان التصحيف عارض لجريانه
على اللسان خطأ او قصدا لكونه لغة المتكلم هذا ما ظهر لفهمي القاصر **(قوله)** كالوتهجي
به اي فانه يتوقف على التيقن قد مر بيانه فافهم **(قوله)** وفي النهر عن التصحيح الخ اي تصحيح
القدوري للعلامة قاسم وقصده الرد على ما فهمه في البحر من ان وهبتك طلاقك من الصريح
وكذا اودعتك ورهنتك قال في النهر نقل في تصحيح القدوري عن قاضيان وهبتك طلاقك
الصحيح فيه عدم الوقوع اه في اودعتك ورهنتك بالاولى وسيأتي ان رهنتك كناية وفي المحيط
لو قال رهنتك طلاقك قالوا لا يقع لان الرهن لا يفد زوال الملك اه قلت ومقتضى كونه كناية انه
يقع بشرط التيقن وقد عده في البحر في باب الكنايات منها وكذا عدمها وهبتك وطلاقك
واودعتك طلاقك واقرضتك طلاقك وسيأتي تمامه هناك **(قوله)** كانت طالق وكذا
لواني بالضمير الغائب او اسم الاشارة للعائد اليها او اسمها العلمي ونحو ذلك و اشار الى ان المراد
به ما يعبر به عن جعلها وضعاً والمراد بقوله او الى ما يعبر به عنها ما يعبر به عن الجملة بطريق
التجوز كرقبتك والا فالكل يعبر به عن الجملة كما في الفتح وهو اظهر مما في الزيلعي من ان
الروح والبدن والجسد مثل انت كما في البحر لان الروح بعض الجسد وكذا الجسد باعتبار
الروح والبدن لا تدخل فيه الاطراف افاده في النهر **(قوله)** كالرقبة الخ فانه عبر بها عن
الكل في قوله تعالى فتحرير رقبة والعنق في فظاظ اغناهم لها خاضعين لو صفها بجمع
المذكر الموضوع للعنق والعنق للذوات لا للاعضاء والروح في قولهم هانكت روحه اي
نفسه ومثلها النفس كما في وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس **(قوله)** الاطراف الخ اي
اليدان والرجلان والرأس وهذا لتفرقه بين الجسد والبدن عزها في النهر الى ابن كمال في
ايضاح الاصلاح وعزها الرحى الى الفائق للزحشمري والمصباح ورأيت في فصل العدة من
الذخيرة قال محمد والبدن هو من اليته الى منكيه **(قوله)** والفريج عبر به عن الكل في
حديث لعن الله الفروج على السروج قال في الفتح انه حديث غريب جدا **(قوله)** والوجه
والرأس في قوله تعالى كل شيء هالك الا وجهه ويبقى وجه ربك اي ذاته الكريمة واعتق رأسا
ورأسين من الرقيق وانا بختير مادام رأسك سالماً يقال مراد به الذات ايضا فتح قال في البحر
وفي الفتح من كتاب الكفالة ولم يذكر محمد ما اذا كفل بعينه قال البلخي لا يصح كما في الطلاق
الا ان ينوي به البدن والذي يجب ان يصح في الكفالة والطلاق اذ الدين يعبر به عن الكل يقال
عن النجوم وهو عين في الناس ولعله لم يكن معروفاً في زماننا فلا شك في ذلك
اه **(قوله)** وكذا الاست الخ قال في البحر فالاست وان كان مراد بالدبر لا يلزم مساواتهما
في الحكم لان الاعتبار هنا لكون اللفظ يعبر به عن الكل الاترى ان البضع مراد بالفريج

كالوتهجي به او بالنعق وفي
النهر عن التصحيح
الصحيح عدم الوقوع
برهنتك طلاقك ونحوه
(واذا اضاف الطلاق
اليها) كانت طالق (او)
الى (ما يعبر به عنها كالرقبة
والعنق والروح والبدن
والجسد) الاطراف داخلة
في الجسد دون البدن
(والفريج والوجه والرأس)
وكذا الاست بخلاف
البضع والدبر

وليس حكمه هنا حكمه في التعبير اه والحاصل ان الاست والفرج يعبر بهما عن الكل فيقع اذا اضيف اليهما بخلاف مرادف الاول وهو الدبر ومرادف الثاني وهو البضع فلا يقع لعدم التعبير بهما عن الكل ولا يلزم من الترادف المساواة في الحكم لكن اورد في الفتح انه ان كان المعتبر اشتبار التعبير يجب ان لا يقع بالاضافة الى الفرج اى لعدم اشتبار التعبير به عن الكل وان كان المعتبر وقوع الاستعمال من بعض اهل اللسان يجب ان يقع في اليد بلا خلاف لثبوت استعمالها في الكل في قوله تعالى ذلك بما قدمت يدك اى قدمت وقوله صلى الله عليه وسلم على اليد ما أخذت حتى ترد اه قلت قد يجاب بأن المعتبر الاول لكن لا يلزم اشتبار التعبير به عن الكل عند جميع الناس بل في عرف المتكلم في بلده مثلاً فيقع بالاضافة الى اليد اذا اشتهر عنده التعبير بهما عن الكل ولا يقع بالاضافة الى الفرج اذا لم يشتهر ثم رأيت في كلام الفتح ما يفيد ذلك حيث قال ووقوعه بالاضافة الى الرأس باعتبار كونه معبراً به عن الكل لا باعتبار نفسه مقتصراً ولذا لو قال الزوج غبت الرأس مقتصراً قال الحلواني لا يبعد ان يقال لا يقع لكن ينبغي ان يكون ذلك ديانة اما في القضاء اذا كان التعبير به عن الكل عرفاً مشتهراً لا يصدق ولو قال غبت باليد صاحبها كما أريد ذلك في الآية والحديث وتعارف قوم التعبير بهما عن الكل وقع لان الطلاق مبني على العرف ولذا لو طلق النبطي بالفارسية يقع ولو تكلم به العربي ولا يدريه لا يقع اه فقد قيد الوقوع قضاءً في الاضافة الى الرأس او اليد بما اذا كان التعبير به عن الكل متعارفاً وصرح ايضا بقوله وتعارف قوم التعبير بهما اى باليد فأفاده ان عند عدم تعارف ذلك عندهم لا يقع مع ان التعبير بالرأس واليد عن الكل ثابت لغة وشرعاً والله تعالى اعلم **(قوله والدم)** كان المناسب اسقاطه حيث ذكره في محله فيما سأتى واما ذكر البضع والدبر هنا فلذكر مراد فهما - **(قوله)** كنصفها وثلاثاً الى عشرها) وكذا لو اضافه الى جزء من ألف جزء منها كما في الحانية لان الجزء الشائع محل لسائر التصرفات كالبيع وغيره هداية قال ط الا انه تجزأ في غير الطلاق وقال شيخى زاده انه يقع في ذلك الجزء ثم يسرى الى الكل لشيوعه فيقع في الكل **(قوله)** ادمم تجزئه) علة لقوله او الى جزء شائع منها ط وفيه انه يلزم منه وقوع الطلاق بالاضافة الى الاصبع مثلاً فالمناسب التعليل بما ذكرناه آنفاً عن الهداية **(قوله)** ولو قال اخل) اشار به الى ان تقييد الجزء بالشائع ليس للاحتراز عن المعين لما ذكر من الفرع افاده في البحر **(قوله)** وقعت يجزأى) اى ولم يوجد فيها نص عن المتقدمين ولا عن المتأخرين تاريخية **(قوله)** عملاً بالاضافتين) اى لان الرأس في النصف الاعلى والفرج في الاسفل فيصير مضافاً الطلاق الى رأسها وإلى فرجها ط عن المحيط قال في البحر وقد علم به انه لو اقتصر على احدها وقعت واحدة اتفاقاً اه وهو ممنوع في الثاني كما هو الظاهر نهر اى لان من اوقع واحدة بالاضافتين لم يعتبر كون الفرج في الثانية فاذا اقتصر على الاضافة الثانية فقط كيف يقع بهما اتفاقاً نعم لو اقتصر على الاضافة الاولى يقع اتفاقاً نعم اعلم ان كلا من القولين مشكل لان النصف الاعلى او الاسفل ليس جزءاً شائعاً وهو ظاهر ولما يعبر به عن الكل ووجود الرأس في الاول والفرج في الثاني لا يصيره معبراً به عن الكل لان مامر

والدم على المختار خلاصة
(أو) اضافه الى جزء
شائع منها) كنصفها
وثلاثاً الى عشرها (وقع)
لعدم تجزئه ولو قال نصفك
الأعلى طالق واحدة
ونصفك الاسفل فثنتين
وقعت يجزأى فافتي
بعضهم بطلقة وبعضهم
بثلاث عملاً بالاضافتين
خلاصة (واذا قال الرقة
منك

من انه يقع بالاضافة الى جزء يعبر به عن الكل على تقدير مضاف اى اسم جزء كما افاده في الفتح وقال فان نفس الجزء لا يتصور التعبير به عن الكل اهـ وحينئذ فلو جود في النصف الاعلى نفس الرأس وفي الاسفل نفس الفرج لاسمهما الذى يعبر به عن الكل ولهذا لو وضع يده على رأسها وقال هذا الرأس طابق لاتطلق لان وضع اليد قرينة على ارادة نفس الرأس بخلاف ما اذا لم يضعها عليه كما باتى لانه يكون بمعنى هذه الذات فليتنامل **(قوله او الوجه)** اى منكط **(قوله بل عن البعض)** بقرينة ذكر منك في الاول ووضع اليد في الاخير **(قوله بل قال هذا الرأس)** ومثله فيما يظهر هذا الوجه او هذه الرقبة والظاهر انه هنا لا بد من التعبير باسم الرأس ونحوه وانه لو عبر عنه بقوله هذا العضو لم يقع لان المعبر به عن الكل هو اسم الرأس ونحوه لاسم العضو فليزى ما قدمناه آنفا تأمل **(قوله وقع في الاصح)** ولهذا لو قال اغيرة بعث منك هذا الرأس بألف درهم وأشار الى رأس عبده فقال المشتري قبلت جاز البيع بشر عن الحاقية **(قوله فتح)** قدمنا عبارته قبل صفحة **(قوله كما لا يقع لو اضافته الى اليد)** لانه لم يشتهر بين الناس التعبير بها عن الكل حتى لو اشتهر بين قوم وقع كما قدمناه عن الفتح **(قوله الابنية المجاز)** اى باطلاق البعض على الكل اذا لم يكن مشتهرا فلو اشتهر بذلك فلا حاجة الى نية المجاز وذكره في الفتح محاصله انه عند الشافعي يقع باضافته الى اليد والرجل ونحوهما حقيقة وبيان ذلك ان الطلاق محله المرأة لانها محل النكاح وحماية اجزاؤها للنكاح بطريق التبعية فلا يقع الطلاق الا بالاضافة الى ذاتها او الى جزء شائع منها هو محل للتصرفات او الى معين عبر به عن الكل حتى لو اريد نفسه لم يقع طلاقا في ان ما يملك تبعا هل يكون محلا لاضافة الطلاق اليه على حقيقة دون صبروته عبارة عن الكل فعنده نعم وعند نالا واما على كونه مجازا عن الكل فلا اشكال انه يقع يدا كان او رجلا بعد كونه مستتبعا لاهى اى بخلاف نحو الرقيق والظفر فانه لا يستقيم ارادة الكل به والحاصل كما في البحر ان هذه الالفاظ ثلاثة صريح يقع قضاء بلانية كالرقبة وكناية لا يقع الا بلانية كاليد وما ليس صريحا ولا كناية لا يقع به وان نوى كالرقيق والسن والشعر والظفر والكبد والعرق والقلب **(قوله والذقن)** قالت اطلاق الذقن مرادا بها الكل عرف مشتهر الآن فانه يقال لا ازال بخير مادامت هذه الذقن سامة فينبغي ان تكون كالرأس **(قوله وكذا التدى والدم جوهره)** اقول الذى في الجوهرة اذا قل دمت فيه روايتان الصحيحة منهما يقع لان الدم يعبر به عن الجملة يقال ذهب دمه هدر اهـ وهكذا نقل عن الجوهرة في البحر والنهر ونقل في النهر عن الخلاصة تصحيح عدم الوقوع كما هو ظاهر المتن **(قوله لانه لا يعبر به)** اى بالذكور من هذه الالفاظ اهـ **(قوله فلو عبر به قوم)** اى بما ذكر ولا خصوص له بل لو عبروا بأى عضو كان فهو كذلك ذكره ابو السعود عن الدرر ونقل الحموى عن المحاكمات لجلال زاده ما هـ يجب ان يحتاط في امر الطلاق اذا اضيف الى اليد والرجل باللسان التركى فانهما فيه يعبر بهما عن الجملة والذات اهـ **(قوله وكذا الح)** اصل هذا في الفتح حيث ذكر ان ما لا يعبر به عن الجملة كاليد والرجل والاصبع والدير لا يقع الطلاق باضافته اليه خلافا للفرز والشافعي ومالك واحمد ولا خلاف انه بالاضافة الى الشعر والظفر والسن والرقيق والعرق لا يقع ثم قال

او الوجه او وضع يده على الرأس او العنق او الوجه وقال هذا العضو طابق لم يقع في الاصح لانه لم يجعله عبارة عن الكل بل عن البعض حتى لو لم يضع يده بل قال هذا الرأس طابق وأشار الى رأسها وقع في الاصح ولو نوى تخصيص العضو ينبغي ان يدين فتح (كما) لا يقع (لو اضافته الى اليد) الابنية المجاز (والرجل والدير والشعر والانف والساق والخذ والظهر والبطن واللسان والاذن والفم والصدر والذقن والسن والرقيق والعرق) وكذا التدى والدم جوهره لانه لا يعبر به عن الجملة فلو عبر به قوم عنها وقع وكذلك ما كان من اسباب الحرمة لا الحلل اتفاقا (وجزه الطلقة)

والعناق والظهار والايلاء وكل سبب من اسباب الحرمة على هذا الخلاف فلو ظاهر أو آلى او اعتق اصبعها لا يصح عندنا ويصح عندهم وكذا العفو عن القصاص وما كان من اسباب الحل كالنكاح لا يصح اضافته الى الجزء المعين الذى لا يعبر به عن الكل بلا خلاف اه قلت ولم يعلم منه حكم الاضافة الى جزء شائع او ما يعبر به عن الكل في النكاح وتقدم هناك قوله ولا يستعقد تزوجت نصفك في الاصح احتياطاً خائفة بل لا بد ان يضيفه الى كلها او ما يعبر به عن الكل ومنه الظاهر والبطن على الاشبه ذخيرة ورجحوا في الطلاق خلافة فيحتاج للفرق اه وقدمنا الكلام على ذلك وان من اxtار صحة النكاح بالاضافة الى الظهر والبطن اxtار الوقوع في الطلاق ومن اxtار عدم الصحة في النكاح اxtار عدم الوقوع فلا حاجة الى الفرق **(قوله ولو من ألف جزء)** بان يقول انت طاق جزءاً من ألف جزء من طلاقة **(قوله اعدم التجزى)** اى في الطلاق فذكر جزءه كذا كركله صوتاً لكلام المعقل عن الغاء ولذا جعل الشارع العفو عن بعض القصاص عفواً عن كله نهر وعلى هذا لو قال انت طاق طلاقة وربعا أو نصفاً طلقت طائفتين جوهره **(قوله فلو زادت الاجزاء)** اى مع الاضافة الى الصمير كانت طاق نصف طلاقة وثلاثا وربعا فقد زادت الاجزاء على الواحدة بنصف السدس فقع به طلاقة اخرى ط **(قوله وهكذا)** يعنى لو زادت الاجزاء على الطائفتين وقع ثلاث نحو انت طاق ثلثي طلاقة وثلاثة ارباعها واربعة اخماسها قال في فتح القدير الان الاصح في اتحاد المرجع وان زادت اجزاء واحدة ان تقع واحدة لانه اضاف الاجزاء الى واحدة نص عليه في المبسوط والاول هو المختار عند جماعة من المشايخ اه قال في البحر وعلى الاصح لو قال انت طاق واحدة ونصفها تقع واحدة كما في الذخيرة بخلاف واحدة ونصفها وما في الذخيرة عزاء في الهندية الى المحيط والبائع لكن الذى رأيت في البدائع ولو تجاوز العدد عن واحدة لم يذكر هذا في ظاهر الرواية واختلاف المشايخ فيه قال بعضهم تقع تطليقتان وقال بعضهم واحدة اه **(قوله فيقع الثلاث)** لان المنكر اذا أعيد منكر كان الثانى غير الاول فيتكمّل كل جزء بخلاف ما اذا قال نصف تطليقة وثلاثا وسدسها حيث تقع واحدة لان الثانى والثالث عين الاول وهذا في المدخول بها أما في غيرها فلا يقع الا واحدة في الصور كلها بحر **(قوله ولو بلا او فواحدة)** اى بأن قل نصف طلاقة ثلث طلاقة سدس طلاقة لدلالة حذف العاطف على ان هذه الاجزاء من طلاقة واحدة وان الثانى بدل من الاول والثالث بدل من الثانى والبدل هو المبدل منه أو بعته **(قوله على المختار)** اى عند جماعة من المشايخ وقد علمت عن المبسوط أن الاصح خلافة عند اتحاد المرجع وانه جرى عليه في الذخيرة والمحيط **(قوله وكذا لو كان مكان السدس ربعا الخ)** نص عبارة القهستاني نقلا عن المحيط لو قال نصف تطليقة وثلث تطليقة وربع تطليقة فتنتان على المختار وقيل واحدة ولو كان مكان الربع سدساً فثلاث وقيل واحدة اه والظاهر أنه سبق قلم من القهستاني فانه في الثانية لم يزد الاجزاء على الواحدة وجعل الواقع فيها ثلاثاً وفي الاولى زادت وجعل الواقع اثنين مع أنه يجب أن يكون الواقع ثلاثاً في الصورتين لان اعتبار الاجزاء انما هو عند اتحاد المرجع أما عند الاتيان بالاسم التكررة فيعتبر كل جزء بطلاقة كما تقدم على أن عبارة المحيط كما نقله ط عن الهندية

ولو من ألف جزء (تطليقة)
لعدم التجزى فلو زادت
الاجزاء وقع اخرى وهكذا
ما لم يقل نصف طلاقة وثلاث
طلاقة وسدس طلاقة فيقع
الثلاث ولو بلا او فواحدة
ولو قال طلاقة ونصفها
فتنتان على المختار جوهره
وكذا لو كان مكان السدس
ربعا فتنتان على المختار
وقيل واحدة قهستاني

هكذا لو قال انت طالق نصف تطليقة وثلاث تطليقة وسدس تطليقة يقع ثلاث لانه اضاف كل جزء الى تطليقة منكورة والتكررة اذا كررت كانت الثانية غير الاولى ولو قال نصف تطليقة وثلاث وسدسها يقع واحدة فان جاوز مجموع الاجزاء تطليقة بأن قال نصف تطليقة وثلاثا وربعا قيل تقع واحدة وقيل ثنتان وهو المختار كذا في محيط السرخسي وهو الصحيح كذا في الظهيرية اه وقد منا عن الفتح اه في المبسوط صحيح وقوع واحدة وعلى كل فوضوع الخلاف هو الاضافة الى الضمير لا الى الاسم المتكرر لكن رأيت في التارخانية عن المحيط مانصه وذكر الصدر الشهيد في واقعاته اذا قال لها انت طالق نصف تطليقة وثلاث تطليقة وربيع تطليقة تقع ثنتان هو المختار فعلى قياس ما ذكر الصدر الشهيد ينبغي في قوله انت طالق نصف تطليقة وثلاث تطليقة وسدس تطليقة تقع تطليقة واحدة اه وهذا اقل اشكالا وكأنه منى على اعتبار الاجزاء في الاضافة الى الاسم التكررة ايضا كالاضافة الى الضمير لكنه خلاف ما جزم به في البدائع والفتح والبحر والنهر من الفرق بينهما **(قوله وسيجي)** اى متا في آخر التعليق حيث قال اخراج بعض التطبيق لغو بخلاف إيقاعه فلو قال انت طالق ثلاثا الانصف تطليقة وقع الثلاث في المختار اه قال في الفتح وقيل على قول ابى يوسف ثنتان لان التطبيق لا يتجزأ في الإيقاع فكذا في الاستثناء فكأنه قال الا واحدة **(قوله بخلاف إيقاعه)** اى إيقاع البعض وهو ما ذكره هنا **(قوله ويقع الح)** كان الاولى بالمصنف تأخير هذه المسئلة عما بعدها كإقفيل في الهداية والكترليغ الكلام على الاجزاء متصلا **(قوله في اصله الحظر)** اى بأن لا يباح الا لدفع الحاجة كالطلاق **(قوله عند الامام)** وقال بدخول الغائبتين فيقع في الاولى ثنتان وفي الثانية ثلاث وقال زفر لا يقع في الاولى شئ ويقع في الثانية واحدة وهو القياس لعدم دخول الغائبتين في المحدود كبعتك من هذا الحائط الى هذا الحائط وقول الثلاثة استحسان بالعرف وهو ان هذا الكلام متى ذكر في العرف وكان بين الغائبتين عدد يراد به الاكثر من الاقل والاول من الاكثر كقولك سنى من ستن الى سبعين اى اكثر من ستن واقل من سبعين ففي نحو طالق من واحدة الى ثنتين اتفق ذلك العرف عند الامام فوجب اعمال طالق فوقه واحدة ويدخل الكل فيما اصله الاباحة كخذ من مالى من مائة الى الف اما ما اصله الحظر فلان حظره قرينة على عدم ارادة الكل الا ان الغاية الاولى دخلت ضرورة اذا لبد من وجودها ليرتب عليها الطلقة الثانية اذلاية بلا اولى بخلاف الغاية الثانية وهى ثلاث فانه يصح وقوع الثانية بلا ثالثة اما في صورة من واحدة الى ثنتين فلا حاجة الى ادخالها لعدم الضرورة المذكورة وتمام تقريره في الفتح **(قوله الغائبتين)** اى دخول الغائبتين فله اخذ الكل اى الالف في المثال المذكور كما فاده في البحر ففهم **(قوله ثلاثة الح)** لان نصف الطليقتين واحدة فثلاثة انصاف تطليقتين ثلاث تطليقات ضرورة نهر **(قوله)** وقيل ثنتان لان الطليقتين اذا نصفتا كانت اربعة انصاف فثلاثة منها طلقة ونصف فتكمل تطليقتين واجب بان هذا التوهم منشؤه اشتباه قولنا نصفنا تطليقتين ونصفنا كلا من تطليقتين والثانى هو الموجب للاربعة انصاف واللفظ وان كان يحتمله ولذا لو نواه دين لكنه خلاف الظاهر نهر قال في الفتح لان الظاهر هو ان نصف التطليقتين تطليقة لانصاف تطليقتين

وسيجي ان استثناء بعض الطلاق لغو بخلاف إيقاعه (و) يقع بقوله (من واحدة الى ثنتين او مابين واحدة الى ثنتين واحدة) بقوله من واحدة او مابين واحدة (الى ثلاث ثنتان) الاصل فيما اصله الحظر دخول الغاية الاولى فقط عند الامام وفيما رجعه الاباحة كخذ من مالى من مائة الى الف الغائبتين اتفاقا (و) يقع (بثلاثة انصاف طليقتين ثلاثة) وقيل ثنتان (وبثلاثة انصاف طلقة)

(قوله أو نصفى طلقتين) وكذا نصف ثلاث تطليقات ولو قال نصف تطليقتين فواحدة أو نصفى ثلاث تطليقات فثلاث بحر (قوله طلقتان) لأنها طاقة ونصف فيتكامل النصف وفي نصفى طلقتين يتكامل كل نصف فيحصل طلقتان قلت وينبغي أن يكون أربعة أثلاث طاقة وخمسة أرباع طاقة مثل ثلاث انصاف طاقة (قوله وقيل يقع ثلاث) لأن كل نصف يتكامل في نفسه فثلاث (قوله والاول اصح) قال في البحر وهو المنقول في الجامع الصغير واختاره الناطقي وصححه العنابي اهـ ثم ذكر للتصنيف اثني عشرة صورة وذكر احكامها فراجعه (قوله لانه يكثر الاجزاء الخ) أي أن الضرب يؤثر في كثير اجزاء المضروب لافي زيادة العدد والطاقة التي جعل لها اجزاء كثيرة لاتزيد على طاقة ولوزاد في العدد لم يبق في الدنيا فقير لانه يضرب درهمه في مائة فيصير مائة ثم المائة في ألف فيصير مائة ألف وقال زفر والحسن بن زياد والأئمة الثلاثة يقع ثنتان لأن عرف أهل الحساب فيه تضعيف أحد العددين بعد الآخر ورجحه في الفتح وأن العرف لا يمنع الفرض انه تكلم بعرفهم وازاده فصار كالموقع بلغة أخرى فارسية أو غيرها وهو يدريها والالزام بأنه لو كان كذلك لم يبق في الدنيا فقير غير لازم لأن ضرب درهمه في مائة أن كان اخبارا كقوله عندي درهم في مائة فهو كذب وإن كان انشاء كجماعته في مائة لا يمكن لانه لا يعمل بقوله ذلك واختاره ايضا في غاية البيان ومال الجاب به في البحر من أن قوله في ثنتين ظرف حقيقة وهو لا يصلح له وإذا لم يكن صالحا لم يعتبر فيه العرف ولا الية كالمونوى بقوله اسقى الماء الطلاق فانه لا يقع رده المقدسى بأن اللفظ صريح أي حقيقة عرفية لاهل الحساب صريح في معناه العرفي وكذا رده في النهر والمنج قال الرحمتي فتزاد هذه المسئلة على المسائل المفتى بها بقول زفر اهـ أي لأن المحقق ابن الهمام من أهل الترجيح كما اعترف به صاحب البحر في كتاب القضاء (قوله ثلاث) لانه يحتمل كلامه فان الواو للجمع والظرف يجمع المظروف فصيح أن يراد به معنى الواو بحر وفيه تشديد على نفسه نهر (قوله لو مدخولا بها) أي ولو حكمها ليشمل المحتلى بها فان الطلاق في العدة يلحقها احتياطا وهو الاقرب للصواب كقديم في احكام الخلو من باب المهر وبسطنا الكلام عليك هناك (قوله كقوله لها) أي لغير الموطوءة أنت طالق واحدة وثنيتين فانها تبين بقوله واحدة لاني عدة فلا يلحقها ما بعدها (قوله ثلاث) لأن ارادة معنى مع بفي ثابت كقوله تعالى وتجاوز عن سياتهم في اصحاب الجنة فصار كالأذا قال لها أنت طالق واحدة مع ثنتين افاده في البحر (قوله مطلقا) أي مدخولا بها أولا ح (قوله للمامر) أي من قوله لانه يكثر الاجزاء لا الافراد ح (قوله فكما مر) أي يقع في صورة معنى الواو ثلاث في المدخول بها وثنيتين في غيرها وفي صورة معنى مع ثلاث مطلقا ح (قوله واحدة رجعية) لانه وصفه بالقصر لانه متى وقع في مكان وقع في كل الاماكن فتخصيصه بالشام قصير بالنسبة الى ما وراءه ثم لا يحتمل القصر حقيقة فكان قصر حكمه وهو بالرجعي وطوله بالبائن ولانه لم يصفها بعظم ولا كبر بل مدحا الى مكان وهو لا يحتمل فلم يثبت به زيادة شدة نهر (قوله او ثوب كذا) أي وعليها ثوب غيره معدوم نهر (قوله يقع للحال) تفسير لقوله تحييز وذلك لأن الطلاق الذي هو رفع القيد الشرعي معدوم في الحال وقد جعل الشارع أن اراده أن يعلق وجوده بوجود امر معدوم يوجد الطلاق

أو نصفى طلقتين (طلقتان)
وقيل يقع ثلاث (والاول
اصح) (وبواحدة في ثنتين
واحدة أن لم ينو أو نوى
الضرب) لانه يكثر
الاجزاء لا الافراد (وان
نوى واحدة وثنيتين ثلاث)
لو مدخولا بها (وفي غير
الموطوءة واحدة كما قوله
لها (واحدة وثنيتين) لانه
لم يبق للثنتين محل (وان
نوى مع الثنتين ثلاث)
مطلقا (و) يقع (بثنتين)
في ثنتين ولو (بينة الضرب
ثنتان) للمامر ولو نوى معنى
الواو أو مع فكما مر (و)
بقوله (من هنا الى الشام
واحدة رجعية) مالم
يصفها بطول أو كبر فبينة
(و) أنت طالق (بمكة أو في
مكة أو في الدار أو الظل
أو الشمس أو ثوب كذا
تحيز) يقع للحال (كقوله
أنت طالق مريضة أو
مصلية) أو وأنت مريضة
أو وأنت تصلين (ويصدق)
في الكل (ديانة)

عند وجوده والأفعال والزمان هما الصالحان لذلك لأن كلا منهما معدوم في الحال ثم يوجد بخلاف المكان الذي هو عين ثابتة فإنه لا يتصور الاناطة به وتاممه في النتج **(قوله لا قضاء)** لما فيه من التخفيف على نفسه بخر **(قوله فيتعلق)** عطف على قوله ويصدق وقوله به أي بالشرط المذكور في الصور **ط (قوله كقوله إلى سنة الح)** في التارخانية عن المحيط ولوقال أنت طالق إلى الليل أو إلى شهر أو إلى سنة أو إلى الصيف أو إلى الشتاء أو إلى الربيع أو إلى الحريف فهو على ثلاثة أوجه أما أن ينوى الوقوع بعد الوقت المضاف إليه فيقع الطلاق بعد مضيه أو ينوى الوقوع ويجعل الوقت للامتداد فيقع للحال أو لا تكون له نية أصلا فيقع بعد الوقت عندنا وللحال عند زفر قاسه على ما إذا جعل الغاية مكانا كإلى مكة أو إلى بغداد فإنه تبطل الغاية ويقع للحال اه **(قوله تعلق)** لوجود حقيقته بخر **(قوله وكذا الح)** أي فيتعلق بالفعل فلا تطلق حتى تفعل بخر **(قوله أو في صلاتك)** ولانطلق حتى ترتكع وتسجد وقيل حتى ترفع رأسها من السجدة وقيل حتى توجد القعدة تارخانية **(قوله ونحو ذلك)** كقوله في مرضك أو وجعل فإنه لا فرق بين الفعل الاختياري وغيره كإلى البحر **ط (قوله لأن الظرف يشبه الشرط)** من حيث أن المظروف لا يوجد بدون الظرف كالمشروط لا يوجد بدون الشرط فيحمل عليه عند تغذر معناه أعني الظرف نهر **(قوله تجيز)** الأولى تجز على أنه فعل ماض جواب لو كإفادته تعلق بصيغة الفعل وأما تجز لأنه أوقع الطلاق للحال وعالله بما ذكر فيقع سواء وجد الدخول أو الحيض أو لا رحمتي قلت وينبغي أن يتعلق لو نوى باللام التوقيت كما في أم الصلاة لدلوك الشمس **(قوله ولو بالياء تعلق)** لأنها للاتصاف وقد أوقع عليها طلاقا ماضا بما ذكر فلا يقع إلا به رحمتي **(قوله وفي حيضك الح)** قال في البدائع وإذا قال أنت طالق في حيضك أومع حيضك حينئذ رأيت الدم تطلق بشرط أن يستمر ثلاثة أيام لأن كمة في للظرف والحيض لا يصلح ظرفا فيجعل شرطا وكمة مع المقارنة فإذا استمر ثلاثا تبين أنه كان حيضا من حين وجوده فيقع من ذلك الوقت ولو قل في حيضتك فإما تحض وتطهر لا تطلق لأن الحيضة اسم للأكمل وذلك بانفصال الظهر بها ولو كانت حائضا في هذه الفصول كلها لا يقع ماء تطهر وتحض أخرى لأنه جعل الحيض شرطا للوقوع والشرط ما يكون معدوما إلى خطر الوجود وهو الحيض المستقبل لا الموجود في الحال اه قلت وينبغي الوقوع لو نوى في مدة حيضك الوجود تأمل وفي الجوهرية ولو قل لها وهي حائض إذا حضت فهو على حيث مستقبل فإن عني ما يحدث من هذا الحيض فكما نوى لأنه يحدث حاله لا بخلاف قوله للجبلى إذا حبلت ونوى هذا الحمل لا يحدث لأنه ليس له أجزاء متعددة اه وفي الحانية قل حائض إذا حضت فانت طالق فهو على حيض مستقبل ولو قال لها إذا حضت غدا فهو على دوام ذلك الحيض إلى خبر الغد لأنه لا يتصور حدوث حيضة في الغد فيحمل على الدوام وكذا إذا مرضت وهي مريضة بخلاف قوله للصحيحة إذا صححت فيقع كاسكت لأن الصحة أمر يتبدل فدوامه حكم الابتداء كقوله للقائم إذا قت وللقائد إذا قعدت وللمملوك إذا ملكتك والحيض والمرض وإن كان يمتد إلا أن الشرع لما عاق بالجملة أحكاما لاتعاق بكل جزء منه فقد جعل الكل شيئا واحدا اه **(قوله وفي ثلاثة أيام تجيز)** لأن الوقت يصلح ظرفا لكونها طالقا ومتى طلقت

لا قضاء (لو قال عنيت إذا) دخلت أو إذا (لبست أو إذا مرضت) ونحو ذلك فيتعلق به كقوله إلى سنة أو إلى رأس الشهر أو الشتاء (وإذا دخلت مكة تعلق) وكذا في دخولك الدار أو في لبسك ثوب كذا أو في صلاتك ونحو ذلك لأن الظرف يشبه الشرط ولو قال لدخولك أو لحيضك تجيز ولو بالياء تعلق وفي حيضك وهي حائض حتى تحيض أخرى وفي حيضتك حتى تحيض وتطهر وفي ثلاثة أيام تجيز وفي مجيئ ثلاثة أيام تعلق

في وقت طلقت في سائر الاوقات بحر (قوله بجي الثالث) لان الحمي فعل فم يصح ظرفا
فصار شرطاً بحر (قوله لان الشروط تعتبر في المستقبل) علة اقوى سوى يوم حلفه فان
بجي اليوم عبارة عن بجي اول جزئه يقال جاء يوم الجمعة كاطلع الفجر واليوم الاول قدمضي
اول جزئه افادته في البحر ومفاده ان هذا فيما لو حلف نهارا وفي التارخانية ولوقال في الليل انت
طالق في بجي ثلاثة ايام طلقت كما طلع الفجر من اليوم الثالث ولو قال في مضي ثلاثة ايام
ان قال ذلك ليلا طلقت بغروب شمس الثالث هكذا في بعض نسخ الجامع وفي بعضها لا تطلق
حتى تحي ساعة حلفه من الليلة الرابعة وهكذا ذكره القدوري اه (قوله لغو) لان
التكاليف رفعت فيه وانما لم ينتجز لانه جعل الوقوع في زمان معين والزمان يصلح للايقاع
الا انه منع مانع من ايقاعه فيه ط (قوله وقيله تحيز) لان القليلة ظرف متسع فيصدق
بجحن التكلم ط (قوله ان رفع الح) الفرق انه على الرفع يكون نعتا للمرأة فكان اصالا
وعلى النصب يكون نعتا للتطايقة فلم يكن فاصلا نهر عن المحيط اى واذا لم يكن فاصلا اجنبي
لم يكن قوله في دخوات مستأنفا بل يتعاقب بطلاق فيتقيد به (قوله وسأل الكسائي محمدا
الح) اشار به الى رد ما ذكره ابن هشام في المغني من الباب الاول من بحث اللام انه كتب الرشيد
الى ابي يوسف يسأله عن ذلك فقال هذه مسألة نحوية فقهية ولا آمن من الخطأ ان قالت فيها
فسألت الكسائي فقال ان رفع ثلاثا طلقت واحدة لانه قال انت طلاق ثم اخبر ان الطلاق
الثام ثلاث وان نصبها طلقت ثلاثا لان معناه انت طالق ثلاثا وما بينهما جملة معترضة اه ملخصا
قال في الفتح وهو بعد كونه غلطا بعيد عن معرفة مقام الاجتهاد فان من شرطه معرفة العربية
واساليبها لان الاجتهاد يقع في الادلة السمعية العربية والذي نقله اهل الثبت من هذه المسئلة
عن قرا الفتوى حين وصلت خلافة وان المرسل الكسائي الى محمد بن الحسن ولا دخل لابي
يوسف اصلا ولا الرشيد ولما قام ابي يوسف اجل من ان يحتاج في مثل هذا التركيب مع امامته
واجتهاده وبراغته في التصرفات من مقتضيات الالفاظ في المبسوط ذكر ابن سباعة ان
الكسائي بعث الى محمد بفتوى فدفعها الى فقرائها عليه فكتب في جوابه ما مر فاستحسن
الكسائي جوابه اه وذكر ج عن حاشية المغني للجلال السيوطي ان هذا هو المروى
في تاريخ الخطيب البغدادي (قوله فان ترفق الح) بعد هذين البيتين بيت ثالث وهو قوله
فبني بها ان كنت غير رفيقة ^ب ومالا مري بعد الثلاث مقدم

قال في النهر وفي شرح الشواهد للجلال الرق ضد العنف يقال رفق بفتح الفاء يرفق بضمها
والخرق بالضم وسكون الراء الاسم من خرق بالكسر يخرق بالفتح خرقة بفتح الحاء والراء وهو
ضد الرق وفي القاموس ان ماضيه بالكسر كفرح وبالضم ككرم وايمن من اليمين وهو البركة
واسام من الشؤم وهو ضد اليمين وذكر ابن عيش ان في البيت الثاني حذف الفاء او المبتدأ اى
فهو اعق وان تعليمية واللام مقدرة اى لاجل كونك غير رفيقة والمقدم مصدر يسي من قدم
بمعنى تقدم اى ليس لاحد تقدم الى العشرة والالفه بعد تمام الثلاث اذ بها تمام الفرقه اه
(قوله فانت طلاق) يقال فيه ما قيل في زيد عدل ط (قوله والطلاق عزيمة) اى معزوم
عليه ليس بلغو ولا لعب نهر (قوله و تمامه في المغني) حيث قال اقول ان العداوب

بجى الثالث سوى يوم
حلفه لان الشروط تعتبر
في المستقبل ويوم القيامة
لغو وقيله تحيز وفي طالق
تطايقة حسنة في دخواتك
الدار ان رفع حسنة تحيز
وان نصبها تعلق وسأل
الكسائي محمدا عن قال
لامرأته

* فان ترفق ياهند فالرفق
ايمن * وان تخرق ياهند
فالخرق اشأم * فانت طلاق
والطلاق عزيمة * ثلاث
ومن يخرق اعق واظلم *
كم يقع فقال ان رفع ثلاثا
فواحدة وان نصبها فثلاث
وتمامه في المغني وفيما علقناه
على الملتقى

معلب

في قول الشاعر فانت طلاق
والطلاق عزيمة

ان كلاما من الرفع والنصب محتمل لوقوع الثلاث والواحدة اما الرفع فلأن ألفي والطلاق اما
لجواز الجنس كزيد الرجل اى هو الرجل المعتد به واما للعهد الذكري اى وهذا الطلاق
المذكور عزيمة ثلاث وعلى العهدية تقع الثلاث وعلى الجنسية تقع واحدة واما النصب فانه
يحتمل ان يكون على المنعول المطلق فيقتضى وقوع الثلاث اذ المعنى فأنت طالق طلاقا ثلاثا
ثم اعترض بينهما بقوله والطلاق عزيمة وان يكون حالا من المستتر في عزيمة وحينئذ لا يلزم
وقوع الثلاث لان المعنى والطلاق عزيمة اذا كان ثلاثا بل يقع ماؤه هذا ما يقتضيه اللفظ
والذى اراده الشاعر الثلاث لقوله فينبى بها الخ اه وذكرك في الفتح ان الظاهر في النصب المنعول
المطلق وفي الرفع العهد الذكري فيقع الثلاث ولذا ظهر من الشاعر انه اراده **(قوله)** ويقول
انت الخ هذا عقده في الهداية وغيرها فصلا في اضافة الطلاق الى الزمان **(قوله)** يقع عند
طلوع الصبح اى الفجر الصادق لا الكاذب ولكونه اخص من الفجر عبره بوجه الوقوع
عند طلوعه انه وصفها بالطلاق في جميع الغد فبتعين الجزء الاول لعدم المزاحم بحر **(قوله)**
وصح في الثانية العصر لانه وصفها به في جزء منه بحر **(قوله)** اى آخر النهار تفسير مراد
والظاهر انه لو اراد وقت الضحوة او الزوال صدق كذلك ط **(قوله)** قضاء وقال لا تصح
كالاول ولا خلاف في محنتها فيهما ديانة والفرق له عموم متعلقها بدخولها مقدرة لملفوظا بها
لا لفرق امة بين صمت سنة وفي سنة وشرا بين لأصوم من عمرى حيث لا يبر الا بصوم كله وفي عمرى
حيث يبر بساعة وبين قوله ان صمت شهرا فبعده حر حيث يقع على صوم جميعه بخلاف ان صمت
في هذا الشهر حيث يقع على صوم ساعة منه كما في المحيط فية جزء من الزمان مع ذكرها نية
الحقيقة ومع حذفها نية تخصيص العام فلا يصدق قضاء وهذا بخلاف ما لا يتجزى الزمان في
حقه فانه لا فرق فيه بين الحذف والاثبات كصمت يوما الجمعة او في يومها وتامه في البحر والنهر
قات وكذا لا فرق بينهما فيما يتجزى زمانه مع العلم بعدم شموله مثل اكلت يوم الجمعة او في يومها
(قوله) اوفى شعبان) فاذا لم تكن له نية طلق حين تغيب الشمس من آخر يوم من رجب وان
نوى آخر شعبان فهو على الخلاف فتح **(قوله)** اعتبر اللفظ الاول) فيقع في اليوم في الاول
وفي غدي الثاني لانه يذكر اللفظ الاول ثبت حكمه تنجيذا في الاول وتعليقا في الثاني فلا يحتمل
التغيير بذكر الثاني لان المنجز لا يقبل التعليق ولا المعلق التنجيز نهر **(قوله)** ولو عطف الخ
قل في التبيين لان المعطوف غير المعطوف عليه غير انه لا حاجة لنا الى ايقاع الاخرى في الاولى
لامكان وصفها غدا بطلاق واقع عليها اليوم ولا يمكن ذلك في الثانية فيقنع اه - **(قوله)**
كقوله انت طالق بالليل والنهار) اى فانه يقع واحدة اذا كانت هذه المقالة في الليل وكذا في اول
النهار وآخرة ان كانت هذه المقالة في اول النهار - **(قوله)** وعكسه) بالجر عطف على مدخول
الكاف يعنى اذا قال انت طالق بالنهار والليل أو آخر النهار واوله طلقت تنتين اذا كانت هذه
المقالة بالليل واول النهار ايضا فلو كانت هذه المقالة بالنهار أو آخر النهار انعكس الحكم في الكا
كافي البحر ح قلت وهذا اذا لم يصرح في المعطوف بلفظ في لما في الذخيرة ولو قال ليلا انت
طالق في ليالك وفي نهارك اقول نهارا أنت طالق في نهارك وفي ليالك طلقت في كل وقت تطليقة
فان نوى واحدة دين لانه يحتمله افعظه بحمل لفظ في على معنى **(قوله)** اى اليوم ورأس الشهر

مطلب

في اضافة الطلاق الى الزمان

(و) **(قوله)** انت طالق غدا
او غدي يقع عند طلوع
(الصبح) وصح في الثانية نية
العصر اى آخر النهار
(قضاء) وصدق فيهما ديانة
ومثله أنت طالق شعبان
أو في شعبان (و) في أنت
طالق اليوم غدا او غدا
اليوم اعتبر اللفظ الاول
ولو عطف بالواو يقع في
الاول واحدة وفي الثاني
ثنتان كقوله أنت طالق
بالليل والنهار أو اول النهار
وآخره وعكسه أو اليوم
ورأس الشهر والاصل أنه
مضى اضاف الطلاق لوقتين

اى فيقع واحدة ولو قال رأس الشهر واليوم فثنتان فكان الاولى تقديمه على قوله وعكسه كالابحى
(قوله كائن ومستقبل) كاليوم وغدا واما الماضي والكائن كأمس واليوم ففيه كلام يأتى قريباً
 في الشرح وفي الحاشية قال لها في وسط النهار انت طالق اول هذا اليوم وآخره فبى واحدة
 ولو عكس فثنتان لان الطلاق الواقع فى آخر اليوم لا يكون واقعاً فى اوله فيقع طلاقاً **(قوله)**
 اتحد) لانها اذا طلقت اليوم تكون طالقاً فى غد فلاحاجة الى التعدد لكن فى البحر عن الحاشية
 انت طالق اليوم وبعد غد طلقت ثنتين فى قول أبى حنيفة وأبى يوسف ولعل وجهه ان اليوم
 وغدا بمنزلة وقت واحد لدخول الليل فيه بخلاف وبعد غد فهما كوقتين لان تركه يوماً من الين
 قريبة على ارادته تطلقاً آخر فى بعد الغد كآبى فى قريباً ما يؤيده لكن بشكل عليه وقوع الواحدة
 فى اليوم ورأس الشهر الا ان يحاج بأن المراد ما اذا كان الحلف فى آخر اليوم من الشهر فلا يوجد
 فاصل تأمل **(قوله)** طلقت واحدة للحال واخرى فى الغد) أما فى قوله أنت طالق اليوم واذا
 جاء غد فلان المحيى شرط معطوف على الايقاع والمعطوف غير المعطوف عليه والموقع للحال لا
 يكون متعلقاً بشرط فلا بد وان يكون المتعلق تطلقاً أخرى فان لم يذكر الوال لا تطلق الا بطولوع
 الفجر فتوقف المنجز لاتصال مغير الاول بالآخر كذا فى البحر وأما فى قوله أنت طالق لابل
 غدا فلانه أراد بالاضراب ابطال المنجز ولا يمكنه ابطاله ويقع بقوله بل غدا أخرى ح **(قوله)**
 فلحرف الشك) هذا قول الامام والثانى آخره وقال محمد والثانى أو لا تطلق رجعية لانه أدخل
 الشك فى الواحدة فيقوله أنت طالق ولهما أن الوصف متى قرن بذكر العدد كان الوقوع بالعدد
 بدليل ما أجمعوا عليه من أنه لو قال اغير المدخول بها أنت طالق ثلاثاً وقن ولو كان الوقوع بالوصف
 للغا ذكر الثلاث نهر وقيد بالعدد لانه لو قال أنت طالق أو لا يقع فى قولهم لانه أدخل الشك
 فى الايقاع وكذا أنت طالق الا لانه استثناء وكذا أنت طالق ان كان أو ان لم يكن أو لولا لانه شرط
 والايقاع اذا لحقه استثناء أو شرط لم يبق ايقاعاً بغير وتام فروع المسئلة فيه **(قوله)** لحالة منافية
 للايقاع أو الوقوع) نشر مرتب ح أى لان موته مناف لايقاع الطلاق منه وموتها منافية لوقوعه
 عام **(قوله)** كذا أنت طالق الخ) لانه أسند الطلاق الى حالة معهودة منافية للملكية الطلاق فكان
 حاصله انكار الطلاق فياغو ولانه حين تعذر تصحيحه انشاء امكن تصحيحه اخباراً عن عدم
 التكاح أى طالق أمس عن قيد التكاح اذ لم تنكح بعد او عن الطلاق كان لها ان كان اه فتح قيد يكونه
 لم يعاقبه بالتزوج لانه لو عاقبه كانت طالق قبل ان تزوجك اذ تزوجك أو أنت طالق اذ تزوجك
 قبل ان تزوجك ففيه يقع عنه التزوج اتفاقاً وناغو القبلية وان اخرج الجزاء عن تزوجك فأنت طالق
 قبل أن تزوجك لم يقع خلافاً لابي يوسف لان الفاء رجعت الشرطية والمعلق بالشرط كالمنجز عند
 وجوده فصار كأنه قال بعد التزوج انت طالق قبل ان تزوجك وتامه فى البحر **(قوله)** لم تنكحها
 قبل امس الخ) لم أر ما لو نكحها فى امس ومقتضى قول الفتح المذكور أنها لو لانه حين تعذر تصحيحه
 انشاء الخ أنه يقع لانه لم يتعذر تأمل ثم رأيت التصريح بالوقوع فى شرح درر البحار حيث قال ولو
 تزوجها فيه او قبله تنجز **(قوله)** لان الانشاء فى الماضي انشاء فى الحال) لانه ما أسنده الى حالة
 منافية ولا يمكن تصحيحه اخباراً لكذبه وعدم قدرته على الاسناد فكان انشاء فى الحال وعلى
 هذه النكتة حكم بعض المتأخرين من مشايخنا فى مسألة الدور بالوقوع وحكم أكثرهم بعدمه

كائن ومستقبل بحرف
 عطف عطف فان بدأ
 بالكائن اتحد او بالمستقبل
 تعدد وفى أنت طالق اليوم
 واذا جاء غد أو انت طالق
 لابل غدا طلقت واحدة
 للحال واخرى فى الغد
 (انت طالق واحدة او لا
 اومع موتى اومع موتك
 لغو) اما الاول فلحرف
 الشك واما الثانى فلاضافه
 لحالة منافية للايقاع او
 الوقوع (كذا انت طالق
 قبل ان تزوجك أو أمس
 و) قد (نكحها اليوم)
 ولو نكحها قبل امس
 وقع الآن لان الانشاء فى
 الماضي انشاء فى الحال ولو
 قال امس واليوم

وتماه في الفتح والبحر والنهر وقدمنا الكلام عليها مستوفى أول الطلاق **(قوله تعدد)** لان
الواقع في اليوم لا يكون واقعا في الأمس فاقضى أخرى بحر عن المحيط قال في النهر أنت
خير بان العلة المذكورة في الامس واليوم تأتي في اليوم والامس فقدر في الفرق بينهما فانه
دقيق على أن مقتضى الاصل أي المتقدم قريبا وقوع واحدة في الامس واليوم لانه بدأ بالكائن
اه تأمل **(قوله وقيل بعكسه)** جزم به في الحانية وقال في الذخيرة عازيا الى المتقى أنت طالق
أمس واليوم يقع واحدة وفي عكسه ثمان كأنه قال أنت طالق واحدة قبلها واحدة اه قال
ح وهذا هو الحق لان ايقاعه في الامس ايقاع في اليوم كما قال المقدسي **(قوله وكان معهودا)**
اي الجنون ولو باقامة بينة عليه **(قوله كان لغوا)** لان حاصله انكار الطلاق كمر **(قوله)**
لاقراره بحريته علة للصورتين ط **(قوله قبل موتي)** مثله قبل موتك ط **(قوله لانتفاء)**
الشرط اعترض بان الموت كائن لا محالة فليس بشرط ولا في معناه بل هو معرف للوقت المضاف
اليه الطلاق ولذا يقع مستندا لو مات بعد الشهرين بخلاف القدم كما سيأتي وأجاب الرحبي
بان المراد لانتفاء شرط صحة الاستناد لان شرطه وجود زمان يستند اليه الوقوع قبل الموت
وهو المدة المعينة اه قلت على ان الشرط ليس هو الموت بل مضي شهرين بعد الحلف وهذا
محتمل الوقوع وعدمه فاذا لم يمض يوجد الشرط فان قيل يمكن تكميل ذلك من الماضي
كانت طالق امس قلت هنا يحتمل ان يموت بعد شهرين فاعتبر حقيقة كلامه بخلاف الامس
تأمل **(قوله مستند الاول المدة)** هذا قول الامام وعندها يقع عند الموت مقتضرا وقد انتفت اهابة
الايقاع والوقوع فيلغو فقوله لا عند الموت رد لقوله لهما حتى **(قوله وفادته انه لا ميراث)**
لها الخ اعترضه الشريفي بالي بما حاصله ان عدم ميراثها بناء على امكان انقضاء العدة بشهرين
ضعيف والصحيح المقتضى به اقتصار العدة عند الامام على وقت الموت فتره نص عليه في شرح
الجامع الكبير اذ لا يظهر الاستناد في الميراث كما في الطلاق لما فيه من ابطال حقها ومع ضعفه
فوجهه غير ظاهر لان عدة زوجة الفار ابعد الاجلين ويمضي ثلاث حيض في شهرين حقيقة
لا تقتضي عدتها ويبقى شهران وعشرة ايام لاتمام ابعاد الاجلين فتره فكيف تمنع بإمكان الثلاث
في شهرين اه واوضحه الرحبي بان الطلاق يقع عنده مستندا لاول المدة فان كان فيها مريضا
الى الموت فقد تحقق الفرار منه والا فكذلك لانه لا يعلم وقوع طلاقه الا بموته وتعلق حقا بما له
ولا يتأتى موته بعد العدة لانها تجب بالموت عنده على الصحيح لانها لا تثبت مع الشك في وجود
سببها وعلى الضعيف من انها تستند الى حين الوقوع فانها تكون بابعد الاجلين لا بمجرد ثلاث
حيض في شهرين ولو سلم فلا بد من تحقق ذلك بان تعترف بانها حاضت ثلاثا لامضي الشهرين
بل ولا يمضي السنة والسنتين فاذكره المصنف تبعا للدرر لا ينطبق على قواعد الفقه بوجه فليتبني
له اه **(قوله بشهرين بثلاث حيض)** الباء الاولى للتعدي متعلقة بتنقضي والثانية للمصاحبة
في موضع الحال من شهرين ففهم **(قوله انت طالق كل يوم)** قال في البحر ومما تعرض على حذف
في اثباتها لو قال انت طالق كل يوم تقع واحدة عند اثنتي الثلاث وقال زفر تقع ثلاث في ثلاثة
ايام ولو قال في كل يوم طلقت ثلاثا في كل يوم واحدة اجماعا كما لو قال عند كل يوم او كما مضي يوم
والفرق لثان في للظرف والزمان اتما هو ظرف من حيث الوقوع فيلزم من كل يوم فيه وقوع

تعدد وبعكسه اتحد وقيل
بعكسه او انت طالق قبل
ان اخلق او قبل ان تخلق
او طلقك واناسي او انام
او مجنون وكان معهودا
كان لغوا (بخلاف) قوله
(انت حر قبل ان اشترك
او انت حر امس وقد
اشترت اليوم فانه يعتق كما)
يعتق (لو اقر لعبد ثم
اشتره) لاقراره بحريته
(انت طالق قبل موتي
بشهرين او اكثر ومات
قبل مضي شهرين لم يطلاق)
لانتفاء الشرط (وان مات
بعده طلقت مستندا)
لاول المدة لا عند الموت
(و) فادته انه (لا ميراث
لها) لان العدة قد تنقضي
بشهرين بثلاث حيض
(قال لها انت طالق
كل يوم)

تعدد الواقع بخلاف كل يوم فيه الا تصاف بالواقع فلو نوي ان تطلق كل يوم تطليقة اخرى صحت
 نيته اهـ **(قوله اوكل جمعة)** محله ما اذا نوى كل جمعة تمر بأيامها على الدهر او لم تكن لعنية وان
 كانت نيته على كل يوم جمعة فهي طالق في كل يوم جمعة حتى تيرين بثلاث ط عن البحر وحاصله
 ان نوى بالجمعة الاسبوع والطلاق فواحدة وان نوى اليوم المخصوص فثلاث لوجود الفاصل
 بين الايام كما يتضح قريبا **(قوله او رأس كل شهر)** الصواب حذف رأس في الذخيرة
 والهندية والتترخانية انت طالق رأس كل شهر تطلق ثلاثا في رأس كل شهر واحدة ولو قال
 انت طالق كل شهر طلقت واحدة لان في الاول بينهما فصل في الوقوع ولا كذلك الثاني
 اهـ اي لان رأس الشهر اوله فبين رأس الشهر ورأس الآخر فاصل فاقضى ايقاع طليقة في
 اول كل شهر ونظيره مامر عن الحثانية في انت طالق اليوم وبعد غد بخلاف قوله في كل شهر
 فان الوقت المضاف اليه الطلاق متصل فصار بمنزلة وقت واحد فكان الواقع في أوله واقعا
 في كله ونظيره انت طالق اليوم وغدا هذا ما ظهري **(قوله فان نوى كل يوم)** اي نوى ان يقع
 تطليقة في كل يوم اوفى كل جمعة اي اسبوع وكذا لو نوى بالجمعة يومها المخصوص كما مر **(قوله)**
او قال في كل يوم) لانه جعل كل يوم طرفا للوقوع فيتعذر الواقع **(قوله وفي الخلاصة الح)** كذا
 وقع في البحر وتبعه الشارح وفيه تحريف بزيادة لفظة يوم فان عبارة الخلاصة انت طالق مع
 كل تطليقة بدون لفظة يوم وحينئذ فلا يناقض قوله اومع فافهم **(قوله فتطلق الاخرى)** اي
 مستندا عنده ومقتضرا عندها فتح قال المقدسي قالت فيلزمه العقر ولو طهها بينهما لو كان
 بائنا وراجع لورجعا ولو قال نظيره لاحدى أمته فالحكم كذلك فلينأمل اهـ وقوله بينهما
 اي بين الخلف والموت **(قوله لوجود شرطه)** اي المعنوي وهو طول العمر وقوله حينئذ اي
 حين اذا ماتت الاخرى قبلها ط وهذا معنى على ان المراد بأطولكما عمرا من تأخرت حياتها
 عن حياة الاخرى لا من زاد عمرها من حين المولد الى حين الوفاة على عمر الاخرى والافتد
 تكون التي ماتت اولا اطول عمرا من الاخرى كأمن ماتت الاولى في سن السبعين مثلا وكانت
 الاخرى في سن العشرين فلو كان المراد الثاني لم تطلق الباقية حتى يزيد سنهما على السبعين وكل
 من المعينين مستعمل في العرف والاقراب للمراد هنا تعبير الفتح وغيره بقوله اطولكما حياة
 فان المتبادر منه من تأخرت حياتها عن حياة الاخرى فكان الاولى للمصنف التعبير به **(قوله)**
وقع الطلاق مقتصرا) وقال زفر مستندا وان قال قبل موت زيد بشهر وقع مستندا عند أبي
 حنيفة وقال مقتصرا على الموت وفائدة الخلاف تظهر في اعتبار العدة فعند أبي حنيفة تعتبر
 من اول الشهر فلو كان وطهها في الشهر يصير مراجعا ان كان الطلاق رجعا ولو كان ثلاثا
 ووطهها فيه غرم العقر وعندها تعتبر العدة من الحال ولا يصير مراجعا ولا يلزمه عقر وقيل
 تعتبر العدة من وقت الموت اتفاقا احتياطا ولومات زيد قبل تمام الشهر لا تطلق لعدم شهر قبل
 الموت ولومات بعد العدة فيما اذا طلقها في أثناء الشهر ثم وضعت حملها او لم تكن مدخولا بها
 فلم تنجب عدة لا يقع لعدم المحل اذ المستقبل ثبت للحال ثم يستد كذا في الجامع الكبير
 والاسرار والفرق لابي حنيفة بين القدوم والموت ان الموت معرف والجزاء لا يقتصر على
 المعرف كالموت ان كان زيد في الدار فانت طالق فخرج منها آخر النهار طلقت من حين تكلم

اوكل جمعة او رأس كل
 شهر ولانية له يقع واحدة)
 فان نوى كل يوم او قال في
 كل يوم اومع او عند او كما
 مضى يوم يقع ثلاث في ايام
 ثلاثة والاصل انه متى ترك
 كلمة الظرف اتحدوا لا تعدد
 وفي الخلاصة انت طالق
 مع كل يوم تطليقة وقع
 ثلاث للحال **(قال أطولكما)**
عمر الطالق الآن لا تطلق
حتى تموت احدها
فتطلق الاخرى)
 لوجود شرطه حينئذ
(قال انت طالق قبل
قدوم زيد بشهر فقدم بعد
شهر وقع الطلاق مقتصرا)

وهذا لان الموت في الابتداء يحتمل ان يقع قبل الشهر فلا يوجد الوقت اصلا فاشبه سائر الشرط في احتمال الخطر فاذا مضى مضي شهر فقد علمنا بوجود شهر قبل الموت لان الموت كائن لا محالة الا ان الطلاق لا يقع في الحال لانا نحتاج الى شهر يتصل بالموت وانه غير ثابت والموت يعرفه ففارق من هذا الوجه الشرط واشبه الوقت في قوله أنت طالق قبل رمضان بشهر فقلنا بامر من الظهور والاقصار وهو الاستناد ولو قال قبل رمضان بشهر وقع في شعبان اتفاقا وتامه في الفتح **(قوله ان طريق ثبوت الحكم اربعة)** المراد جنس الطريق فصح الاخبار بقوله اربعة ط **(قوله والتبيين)** كذا عبارتهم فهو مصدر بمعنى التبيين اي الظهور **(قوله كالتعليق)** كما في أنت طالق ان دخلت الدار فان أنت طالق علة لثبوت حكمه وهو الطلاق مثل بعث علة لثبوت الملك واعتقت علة لثبوت الحرية لكنه بالتعليق لم ينقد علة الا عند وجود شرطه وهو دخول الدار وعند الشافعي ينقد علة في الحال والتعليق يؤخر نزول حكمه الى وجود الشرط وثمرته الخلاف في قوله ان تزوجتك فأنت طالق فإنه يصح عندنا لانقاده علة في وقت الملك لا عنده لعمدته كما بسط في الاصول فافيه **(قوله ثبوت الحكم في الحال)** كانشاء البيع والطلاق والعناق وغيره اسحق عن المسح **(قوله والاستناد الخ)** قال في الاشياء وهو دائر بين التبيين والاقصار وذلك كالمضمونات تلك عند اداء الضمان مستندا الى وقت وجود السبب كالنصاب فإنه يجب الزكاة عند تمام الحول مستندا الى وقت وجوده وكالهارة المستحاضة والمتيم تنقض عند خروج الوقت ورؤية الماء مستندا الى وقت الحدث ولهذا لا يجوز المسح اهما **(قوله بشرط بقاء المحل الخ)** هذا الشرط هو المفارق بين الاستناد والتبيين كما نفعه عن المنع ومن فروع المسئلة ما قوله لو قال لامته أنت حرة قبل موت فلان بشرطهم ولدت ولدناهم باعها اولم يبعها او باع الام فقط او بالعكس عتق الولد عنده لا عندها وعتقت الام بالاجماع اولم يبعها وهذا لان عنده لما استند العتق سرى الى الولد وعندها لا يسرى لعمدته الاستناد ولو باعها في وسط الشهر ثم اشتراها ثم مات فلان لتام الشهر فعنده لا تعتق لعمدته امکان الاستناد الى اول الشهر لزوال الملك في اثنائه وعندها تعتق لانه مقتصر وتام الفروع في حواشي الاشياء **(قوله حين الحول)** اي حين تمامه **(قوله مستندا لوجود النصاب)** اي في اول الحول بشرط وجود النصاب كل لمدة قال ط والمراد ان لا يعدم كله في الاثناء لانه اذا عمده جميعهم ملك نصبا آخر ولو بعد الاول بساعة اعتبر حولا مستأنف **(قوله تعلق من حين القول)** اي بلا اشتراط بقاء المحل حتى لو حاضرت بعد القول ثلاثا ثم طلقها ثلاثا ثم ظهر انه كان في الدار لا تقع الثلاث لانه تبين وقوع الاول وان ايقاع الثاني كان بعد انقضاء العدة كما في المنع عن الاكمل **(قوله فتعتمد منه)** اي من حين القول **(قوله وسكت)** محترزه وقوله الآتي وفي قوله أنت طالق ما اطلقك انت طالق **(قوله طلق لي الحال)** وكذا لو قال أنت طالق زمان لم اطلقك او حيث لم اطلقك او يوم لم اطلقك لانه اضاف الطلاق الى زمان او مكان حال عن طلاقها وبمجرد سكوته وجد المضاف اليه فيقع وما وان كانت مصدرة الا انها تأتي ناسبة عن ظرف الزمان ومنه مادمت حيا وهي وان استعملت للشرط الا ان الوضع للوقت لان التعليل استدعي الوقت لا محالة فخرجت جهة الوقت وتامه في النهر وفيه ما لا يخفى ان الفرق

مطلب

الانقصار والاقصار
والاستناد والتبيين

اعلم ان طريق ثبوت الاحكام اربعة الانقلاب والاقصار والاستناد والتبيين فالانقلاب صيرورة ما ليس بعلة كالتعليق والاقصار ثبوت الحكم في الحال والاستناد ثبوته في الحال مستندا الى ما قبله بشرط بقاء المحل كل المدة كلزوم الزكاة حين الحول مستندا لوجود النصاب والتبيين ان يظهر الحال تقدم الحكم كقوله ان كانت زيد في الدار فانت طالق وتبين في الغد وجوده فيها انطلق من حين القول فتعتمد منه انت طالق ما لم اطلقك او متى لم اطلقك او متى ما اطلقك وسكت طاقك) للحصول بسكوته

بين البر والحث لا يظهر له اثر في انت طالق مالم اطلقك ونحوه ومن ثم قيد بعض المتأخرين موضوع المسئلة بقوله ثلاثا وهو الاولى نعم لو قال كلما اطلقك فانت طالق وقع الثلاث متتابعات ولذا لو كانت غير مدخول بها وقعت واحدة لا غير اهـ (قوله وفي ان لم اطلقك) ذكرهم ان واذا هنا بالتبعية والا فالتناسب لهما باب التعليق ط عن البحر (قوله لا تطلق بالسكوت الخ) لان شرط البر تطبيقه اليها في المستقبل وهو ممكن في كل وقت يأتي مالم يمت احدهما فيتحقق شرط الحث وهو عدم التطبيق وهذا عند عدم النية او دلالة الفور كما يأتي في اذا (قوله حتى يموت احدها) اشار به الى ان موته كموته وهو الصحيح خلافا لرواية النوادر بخلاف قوله ان لم ادخل الدار فانت طالق حيث يقع بموته لا يموتها لانه بعدم موتها يمكنه الدخول فلا يتحقق اليأس بموتها فلا يقع اما الطلاق فانه يتحقق اليأس عنه بموتها فصح (قوله اتحقق الشرط) اي شرط الحث اما في موته فظاهر واما في موتها فلتحقق اليأس عنه قال في الفتح واذا حكمنا بوقوعه قبل موتها لا يرثها الزوج لانها بانت قبل الموت فلم تبقى بينهما زوجية حالة الموت وانما حكمنا بالبنوة وان كان المعلق صريحا لانتفاء العدة كغير المدخول بها لان الفرض ان الوقوع في آخر جزء لا يتجزى فلم يله الا الموت وبه تبين قال في البحر وقد ظهر ان عدم ارثه منها مطلق سواء كانت مدخولا بها او لا ثلاثا او واحدة وبه ظهر ان قيد الزبلى عنده بعدم الدخول او الثلاث غير صحيح اهـ ومثله في النهر (قوله ويكون فارا) اي اذا كان هو الميت لوقوع طلاقه في حال اشرافه على الموت ويأتي في باب طلاق المريض لوعلق الطلاق في صحته وحث مريضا كان فارا وهذا منه وحتى فان كانت مدخولا بها ورثته بحكم الفرار وان كان الطلاق ثلاثا والالاتره بحر (قوله مثل ان عندها الخ) اي فلا تطلق عنده مالم يمت احدها وتطلق عندهما للحال بسكوته والحاصل ان اذا عندها حرف لمجرد الشرط لانها تستعمل ظرفا وحرفا فلا يقع الطلاق للحال بالثك وهذا قول بعض النحاة كافي في المغني لكن ذكر ان جمهورهم على انها متضمنة معنى الشرط ولا تخرج عن الظرفية قال في البحر وهو مرجح لقولهما هنا وقد رجحه في فتح القدير (قوله وان نوى الوقت او الشرط الخ) قال في البحر ويقدنا بعدم النية لانه لو نوى باذامعني متى صدق اتفاقا قضاء وديانة لتشيده على نفسه وكذا اذا نوى باذامعني ان على قولهما وينبغي ان يصدق عندهما ديانة فقط لانها عندهما ظاهرة في الظرفية والشرطية احتمال فلا يصدق القاضى اهـ والبحث اصله لصاحب الفتح وانظر لو نوى بأن الفور هل يصح الظاهر نعم كولو قامت قرينة عليه (قوله مالم تقم قرينة الفور) وهي قد تكون لفظية وقد تكون معنوية فمن الاول طلقني طلقني فقال ان لم ادخل البيت فانت كذا كان على الفور كافي القبة ومن الثاني المولطب جماعها فابت فقال ان لم تدخل البيت فانت كذا فدخلته بعد ما سكنت شهوته طلق والبطل لا يقطع ويبنى ان يكون الطيب ونحوه وكل ما كان من دواعي الجماع كذلك وفي الصلاة خلاف نهر اي اذا خافت خروج وقتها قال الحسن لا تقطع الفور وبه يفتى وقال نصير ت قطع وستأتي مسائل الفور في آخرباب اليمين على الدخول والخروج ان شاء الله تعالى بحر وفي المتالين دلالة على اعتبار قرينة الفور في ان وان كانت لحض الشرط اتفاقا (قوله فعل الفور) جواب شرط مقدراى فان قامت قرينة الفور فتطلق على الفور ط

(وفي ان لم اطلقك لا تطلق)
بالسكوت بل يتد النكاح
(حتى يموت احدها قبله)
اي قبل تطبيقه فتطلق
قبل الموت لتحقق الشرط
ويكون فارا (واذا ما وادا
بلانية مثل ان عنده) مثل
(متى عندها) وقدمر
حكمهما (وان نوى الوقت
او الشرط اعتبر) نية
اتفاقا مالم تقم قرينة الفور
فعلى الفور

(قوله مع الوصل) فلو كان مفصولا وقع المنجز والمعلق بحر (قوله فقط) أى دون المعلقة

وفائدة وقوع المنجزه دون المعلقة ان المعلق لو كان ثلاثا وقت واحدة بالمنجزه فقط بحر قالت بل تظهر فائدته وان كان المعلق واحدة حيث لم تقع المعلقة ايضا بل هذه فائدة تميز الواحدة موصولا فانه لولا ايقاعه الواحدة موصولا لوقع الثلاث المعلقة اما لو كان المعلق واحدة فلا فرق بين تميز الواحدة وعدمه الاعلى قول زفر الآتى فافهم (قوله استحسانا) والقياس ان يقع المضاف والمنجز جميعا ان كانت مدخلا بها والاوقع المضاف وحده وهو قول زفر لانه وجد زمان لم يطلقها فيه وان قل وهو زمان قوله انت طالق قبل ان يفرغ منه وجه الاستحسان ان زمان البر مستثنى بدلالة حال الحالف لان مقصوده باليمن البر ولا يمكن الا يجعل هذا القدر مستثنى وتماه في الفتح (قوله لان التطبيق المقيد) أى بقوله على الف يدخل تحت المطاق أى الذى فى قوله ان لم يطلقك فانه صادق بالمقيد وغيره فاذا وجد التطبيق ولو مقيدا انعدم شرط الحث وهو عدم التطبيق (قوله والاصل ان اليوم الح) قيد باليوم لان الليل لا يستعمل لمطلق الوقت بل هو اسم لسواد الليل وضعا وعرفا فلو قال ان دخلت ليلا لم تطلق ان دخلت نهارا اما لفظ اليوم فيقطع على بياض النهار حقيقة اتفاقا قيل وعلى مطلق الوقت حقيقة ايضا فيكون مشتركا وقيل مجازا وهو الصحيح لان الجاز اولى من الاشتراك اى لعد احتياجه الى تكرار الوضع والمشهور ان اليوم من طلوع الفجر الى غروب الشمس والنهار من طلوعها الى غروبها ولونوى باليوم بياض النهار صدق قضاء لانه نوى حقيقة كلامه فيصدق وان كان فيه تخفيف على نفسه ذكره الزبلى ثم اليوم اما يكون لمطلق الوقت فيما لا يمتد اذا كان منكرا فلو عرف بأل التى للعهد الحضورى مثل لا اكلك اليوم فانه يكون لبياض النهار وتماهيه فى البحر وما فى النهر من انه لو خرج الفرع المذكور على ان الكلام بمثابة استغنى عن هذا التقيد فيه نظر لانه يقتضى دخول الليل على القول بان الكلام لا يمتد مع ان اليوم معرف بالعهد الحضورى فكيف يكون لغيره فالحق ما فى البحر نعم قد يدخل الليل اذا اقترن المعرف بما يدخله كفى امرك بيدك اليوم وغدا فى الجامع الصغير دخلت فيه الليلة قال فى التلويح وليس مبنا على ان اليوم لمطلق الوقت بل على انه بمنزلة امرك بيدك يومين وفى مثله يستبعد اسم اليوم الليلة بخلاف امرك بيدك اليوم وبعد غد فان اليوم المتفرد لا يستبعد ما بازاؤه من الليل اهـ (قوله متى قرن بفعل ممتد الخ) المراد بالممتد ما يصح ضرب المدة له كالسير والركوب والصوم وتخير المرأة وتقويض الطلاق وبما لا يمتد عكسه كالطلاق والزواج والكلام والعناق والدخول والخروج بحر فيقال لبست الثوب يومين وركبت الفرس يوما بخلاف قدمت يومين ودخلت ثلاثة ايام تلويح وذكر بعض محشي ان المراد بامتداد اللبس والركوب امتداد بقائها مجازا والقرينه التقيد باليوم لاصحهما اى لان حقيقة الركوب الحركة التى يصير بها فوق الدابة واللبس جعل الثوب على بدنه وذلك غير ممتد واثار الشارح بقوله يستوعب المدة الى ما فى شرح الوقاية من ان المراد امتداد يمكن ان يستوعب النهار لامطلق الامتداد لانهم جعلوا التكلم من قبيل غير الممتد ولا شك انه يمتد زمانا طويلا لكن لا يمتد يستوعب النهار اهـ وجزم فى الهداية بان التكلم غير ممتد وقال فى البحر انه الحق وجزم

(وفى) قوله (انت طالق) انت طالق
ما لم يطلقك انت طالق
مع الوصل (بقوله ما لم
اطلقك طالق) المنجزه
(الاخيرة) فقط استحسانا
*(فرع) قل ان لم يطلقك
اليوم ثلاثا فانت طالق
ثلاثا فخلته ان يطلقها على
الف ولا تقبل المرأة فان
مضى اليوم لا تطلق به يفتى
خاتبة لان التطبيق المقيد
يدخل تحت المطاق (انت
طالق يوم اتزوجك
فكبحها ليلا حث بخلاف
الامر باليد) اى امرك بيدك
يوم يقدم زيد يقدم ليلا
لم تخير ولو نهارا بقى
للغروب والاصل ان اليوم
متى قرن بفعل ممتد
يستوعب المدة يراد به
النهار كالامر باليد فانه
يصح جعله ببسدها يوما
او شهرا ومتى قرن بفعل
لا يستوعبها يراد به مطلق
الوقت

مطلب

فى قولهم اليوم متى قرن
بفعل ممتد

الهندى فى شرح المحنى بأنه متمد وجعل مافى الهداية لنا لبعض المشايخ ورجحه ايضا فى الفتح
 وعليه فلا حاجة الى تعقيد الامتداد بنهار بل هو مبنى على القول الاول كما حققه صاحب النهر
 والمحدثى ويشير اليه قول التلويح ما يصح ضرب المدة له تأمل وأشار بقوله كالامر باليد الى
 ان المراد بالفعل المتمد المظروف اى العامل فى اليوم لا الذى اضيف اليه اليوم فانه لا عبرة
 بامتداده وعدمه عند المحققين لانه وان كان مظهروا ايضا لكنه ذكر لتعيين الطرف والمقصود
 بذكر الطرف انما هو افادة وقوع العامل فيه وحاصله ان الصور اربع لانه قد يكون المضاف
 اليه ومظرف اليوم مما يمتد كأمرك بيدك يوم ركب زيد وقد يكونان من غير المتمد كأنت
 طالق يوم يقدم زيد وفى هذين لافرق بين اعتبار المضاف اليه او المظروف وقد يكون المظروف
 ممتدا والمضاف اليه غير متمد كأمرك بيدك يوم يقدم زيد او بالعكس كأنت حر يوم ركب زيد
 وفى هذين يظهر الفرق واتفقوا فهما على اعتبار المظروف فاذا قدم زيد اوركب لئلا يكون
 الامر بيدها ولا يفتى البعد اتفاقا ووقع فى كلام بعضهم ان المعتبر المضاف اليه لكنه لم يعتبره
 فى هذين بل اعتبره فى الاولين وقد علمت انه لافرق فهما بين اعتبار المضاف اليه او المظروف
 فصل هذا لاختلاف فى الحقيقة كفى الكشف والتلويح وغيرها وبه رد على من حكي الخلاف
 وعلى مافى الزيلعى وشرح الوقاية من ترجيح اعتبار المتمد منهما كفى البحر ثم اعلم ان ما ذكر
 من الاصل انما هو عند الاطلاق والحلو عن الموانع فلا تمتنع مخالفتها للقرينة فكثيرا ما يمتد
 الفعل مع كون اليوم لمطلق الوقت مثل اركبوا يوم يأتيكم العدو واحسنوا الظن بالله يوم
 يأتيكم الموت وبالعكس مثل انت طالب يوم يعوم زيد وانت حر يوم تكسف الشمس أفاده
 فى التلويح (قوله كايقاع الطلاق) اشار به الى ان قولهم الطلاق بما لا يمتد المراد به ايقاعه
 لا كون المرأة طالقاً لانه يمتد بل هو امر مستمر لا فائدة فى تعميل الطرف به كما أفاده صدر
 الشريعة والحاصل ان المراد انشاء الطلاق وهو لا يمتد بل يقضى بمجرد صدوره لا اثره وهو
 كونه طالقاً (قوله أو برى) بخلاف انت برية فانه يقع به البائن كبايأتى فى الكنايات أفاده ح
 (قوله ليس بشئ) لان محلية الطلاق قائمة بها لانه فلاضافة اليه اضافة الى غير محله فيلغو
 نهر ولهذا لو ملكها الطلاق فطلقة لا يقع بحر (قوله أو أنا عليك حرام) الاولى وأنا بالواو
 كما فى بعض النسخ (قوله لان الابانة) اى لفظها موضوع لازالة وصلة التكاثر من البنون
 وهو الفصل وكذا يقال فى التحريم (قوله وهما مشتركان) بفتح الراء مبنيا للمجهول اى الوصلة
 والتحريم مشتركان بين الزوجين او بكسرهما مبنيا للمعلوم اى الزوجان مشتركان فى الوصلة
 والتحريم (قوله حتى لو لم يقل الح) اى بأن قال أنا بائن أو أنا حرام ثم الاولى ان يقول ولو
 لم يقل لانه محترز التنقيذ بمنك وعليك كفى البحر ط ويوجد فى بعض النسخ ولوم بدون حتى
 (قوله لم يقع بخلاف الح) قال فى التبيين والفرق ان البيونة او الحرام اذا كان مضافا اليها
 تعين لازالة ما بينهما من الوصلة والحل واذا اضيف اليه لا يتعين لجواز ان تكون له امرأة
 اخرى فريد بقوله أنا بائن منها او حرام عليها اهـ (قوله اذا نوى) هذا القيد جار فى
 أنت حرام على اصل المذهب اما فى الفتوى فيقع بلائيه كبايأتى فى الايلاء اهـ (قوله ران
 لم يقل منى) رد على مافى خزنة الاكل ٣ لاني عبدالله الجرجاني حيث ذكرناه اذا لم يقل منى

كايقاع الطلاق فانه لو قال
 طلقك شهرا كان ذكر
 المدة لغوا وتطلق للحال
 (انامك طالق) او برى
 (ليس بشئ) ولو نوى به
 الطلاق (وتبين فى البائن
 والحرام) اى انا منك بائن
 او أنا عليك حرام ان نوى
 لان الابانة لازالة الوصلة
 والتحريم لازالة الحمل
 وهما مشتركان فيصح
 الاضافة اليه حتى لو لم يقل
 منك او عليك لم يقع بخلاف
 انت بائن او حرام حيث
 يقع اذا نوى وان لم يقل منى

٣ خزنة الاكل اسم كتاب
 فى ست مجلدات تصنيف
 أبى عبدالله يوسف بن على
 ابن محمد الجرجاني ونسب
 لأبى الليث والصحيح انه
 لهذا كذا فى تاج التراجم
 للامة قاسم اهـ منه

يكون باطلا وهو سهو ومحله في الصورة المذكورة بعد كما اوضحه في البحر عن القنية **(قوله)** ثم
 الخ قال في البحر والحاصل انه اذا اُضيف الحرمة او اليئونة اليها كانت بائن او حرام وقع
 من غير اضافة اليه وان اُضيف الى نفسه كأنما حرام او بائن لا يقع من غير اضافة اليها وان خبرها
 فأجاب بالحرمة او اليئونة فلا بد من الجمع بين الاضافتين انت حرام على انا حرام عليك
 بائن متى انا بائن منك **(قوله)** بلائية في حال الغضب وغيره تارة خائية ومقتضاه انه طلاق
 صريح وفيه نظرو في كتابات الجوهره أ نأرى من نكاحك يقع ان نوى وفي انا برى من طلاقك
 لا يقع لان البراءة من الشيء تركله اه **(قوله)** لانه شرط لانه علق الطلاق بالاعتاق غير انه
 عبر عنه بالعق مجازا من استعارة الحكم للعة والمعلق يوجد بعد الشرط فطلق وهي حرة
 وهذا لان الشرط ما يكون معدوما على خطر الوجود ولحكم تعلق به والمذكور بهذا الصفة
 واورد ان كلمة مع للقران فيكون منافي لما في الشرط وأجيب بأنها قد تذكر للمتأخر تزيلا له
 منزلة المقارن لتحقق وقوعه ومنه ان مع العسر يسرا وصير اليه هنا موجب هو وجود معنى
 الشرط لها وتامه في النهر **(قوله)** بين جنسين كالطلاق والعتاق والعسر والبسر ط
(قوله) يحل محل الشرط فكأنه قال ان اعتقك فتكون مع بمعنى بعد **(قوله)** ولو علق
 الخ اى علق الزوج والسيد بأن قال السيد اذا جاء الغد فأنت حرة وقال الزوج اذا جاء الغد
 فأنت طالق وتنين ط **(قوله)** بجى الغد اى مثلا اذا الدار اتحاد المعلق عليه اقاده ط **(قوله)**
 لا رجعة له اى اتفاقا في رواية وفي رواية ان عند محمده الرجعة لان الطلاق والعتق لما
 تعلقا بشرط واحد وجب ان تطلق زمان تزول الحرية فيصادفها وهي حرة لا قترانها وجودا
 فلا تحرم بهما حرمة غليظة ولهما ان زمان ثبوت العتق هو زمان ثبوت الطلاق ضرورة
 لتعلقهما بشرط واحد ولا خفاء ان العتق في زمان ثبوته ليس بثابت لأطلاق العقلاء على ان
 الشيء في زمان ثبوته ليس بثابت فلا تصادفها التطليقتان وهي حرة بخلاف المسئلة الاولى لان
 العتق ثمة شرط فيقع الطلاق بعده وتامه في النهر **(قوله)** في المستلئين اى اتفاقا بجموع
 المحيط **(قوله)** ثلاث حيض أى ان كانت من ذوات الحيض والا فلا ثلاثة اشهر أو وضع الحمل ط
(قوله) احتياطا متعلق بالمسئلة الثانية فقط ح يعنى ان التعليل بالاحتياط لوجوب
 الاعتداد بثلاث حيض خاص بالثانية لان مقتضى وقوع الطلاق عليها وهي امة ان تكون
 عدتها حيضتين ولذا بانث بالطلاقين لكن وجبت العدة بثلاث حيض للاحتياط ولعل وجهه
 انها وان طلقت في حال الرقية لكن لما اعقبه الحرية بالامهلة وجبت العدة عليها وهي حرة
 لان الطلاق وان كان علة لوجوب العدة والعلة مقارنة للمعلول في الزمان لكنه متأخر عنها
 في الرتبة تأمل اما في المسئلة الاولى فوجوب الاعتداد بثلاث حيض ظاهر لان وقوع
 الطلاق عليها بعد الاعتاق من كل وجه ولذا لم تبين بالطلاقين كإمر **(قوله)** ولو كان الزوج
 مريضا اى وقت التعليق **(قوله)** لا تثر منه انما يظهر في الصورة الثانية ط ويدل عليه
 التعليل اما في الصورة الاولى فالظاهر انها تثر لان التطليق فيها بعد الاعتاق كإمر والطلاق
 رجعي فيكون قد مات عنها وهي حرة في عدة طلاق رجعي فترث منه **(قوله)** لو وقع اى
 الطلاق وهي امة اى والامة لا تثر فلا تحقّق الفرار قال في النهر ومقتضى ما مر عن محمد ان

نعم لو جعل امرها بيدها
 شرط قولها بائن متى يقع
 ببراءتك عن الزوجة بلائية
 انت طالق تثنين مع عتق
 مولانا اياك فاعتق سيدها
 طلقت تثنين وله الرجعة
 لوجود التطايق بعد
 الاعتاق لانه شرط ونقل
 ابن الكمال ان كلمة مع
 اذا اقحم بين جنسين
 مختلفين يحل محل الشرط
 ولو علق بالبناء لله جهول
 عتقها وطلاقها بجى
 الغد فجاء الغد لا رجعة
 له لتعلقها بشرط واحد
 وعدتها في المستلئين
 ثلاث حيض احتياطا
 ولو كان الزوج مريضا
 لا تثر منه لو وقع وهي
 امة فلا تثر مبسوط

تروا هـ اى لان عنده يقع الطلاق عليها وهى حرة ويملك الرجعة فترت وهذا مؤيد لما قلنا
 فى الصورة الاولى **(قوله المنشورة)** يعنى عنه قول المصنف وتعتبر المنشورة **(قوله وقع بعده)**
 اى بعد ما اشار اليه من الاصابع الاشارة للغة او بعد ما اشار به منها الاشارة للحسية
 تأمل فان اشار بثلاث فهى ثلاث او بثنتين فتنتان او بواحدة فواحدة كفى الهداية قال
 فى البحر لان هذا تشبيه بعدد المشار اليه وهو العدد المفاد كميته بالاصابع المشار اليه بهذا لان
 الهاء للتنبيه والكاف للتشبيه وذا للاشارة اه وانظر هل الاشارة الى غير الاصابع من
 المعدودات كذلك أم لا لاختصاص ارادة العدد فى العادة بالاصابع تأمل **(قوله بخلاف مثل)**
 هذا) اى بخلاف قوله أنت طالق مثل هذا وأشار بأصابعه الثلاث بحر **(قوله والا**
فواحدة) اى بأشئ كقوله أنت طالق كآلف بجزء المحيط وبيانه ما نقله ايضا عن البدائع من
 انه اى هذا اللفظ يحتمل التشبيه فى العدد او فى الصفة وهى الشدة فايهما نوى صح وان لم تكن
 له نية يحتمل على التشبيه فى الصفة لانه أدنى اه اى ان لم ينو يحتمل على ان الواقع طلاقة
 واحدة شبيهة بالثلاث فى الشدة وهى الينونة **(قوله لان الكاف)** اى فى هكذا **(قوله**
ولذا) اى للفرق المذكور بين الكاف ومثلط **(قوله كايما جبريل)** فان الحقيقة فى الفردين
 واحدة وهى التصديق الجازم **(قوله لامثل ايمان جبريل)** لزيادته فى الصفة من كونه عن
 مشاهدة فيحصل به زيادة الاطمئنان كأشهر اليه فى قوله تعالى رب أرني كيف تحي الموتى
 الآية وبه يحصل زيادة القرب ورفع المنزلة لكن ما نقل عن الامام هنا يخالفه ما فى الخلاصة
 من قوله قال ابو حنيفة اكراه ان يقول الرجل ايمانى كايما جبريل ولكن يقول آمنت بما
 آمن به جبريل اه وكذا ما قاله ابو حنيفة فى كتاب العالم والمتعلم ان ايماننا مثل ايمان الملائكة
 لانا آمننا بوحدة الله تعالى وروبيته وقدرته وما جاء من عند الله عز وجل بمثل ما اقرب به
 الملائكة وصدقته به الانبياء والرسل فن هنا ايماننا مثل ايمانهم لانا آمننا بكل شئ آمنت به
 الملائكة بما عاينته من محائب الله تعالى ولم نعاينه نحن ولهم بعد ذلك علينا فضائل فى الثواب
 على الايمان وجميع العبادات الخ ولا يخفى ان بين هذه العبارات الثلاث تخالفا بحسب
 الظاهر ويمكن التوفيق بحمل الاولى على العالم لانه قال اقول ايمانى كايما جبريل ولا
 أقول مثل ايمان جبريل والثانية على غيره لقوله اكراه ان يقول الرجل والثالثة على ما اذا
 فصل وصرح بالمؤمن به وان كان بلفظ المثلية لعدم الايهام بعد التصريح فيجوز للعالم
 والجاهل وللعلامة ابن كمال باشا رسالة فى هذه المسئلة هذا خلاصة ما فيها **(قوله ككف)** يعنى
 اذا نوى الكف صدق ديانة ووقعت عليه واحدة لان الكف واحدة - **(قوله والمعتدل الخ)**
 لم أر من صرح بهذا الاعتقاد وكأنه فهمه من عبارة البحر وهو فهم فى غير محله كتحريفه
 وفى الهداية والاشارة تقع بالمنشورة منها فلو نوى الاشارة بالمضمومتين يصدق ديانة لاقتضاء
 وكذا اذا نوى الاشارة بالكف حتى تقع فى الاولى ثنتان وفى الثانية واحدة لانه يحتمله لكنه
 خلاف الظاهر اه قال فى غاية البيان واراد بالاولى نية الاشارة بالمضمومتين والثانية نيتها
 بالكف فلا يصدق قضاء فى صورتين وتطلق ثلاثا لانه اشار اليها بأصابعه الثلاث المنشورة اه
 وفى كافى الحاكم وان كان يعنى بثلاث اصابع انها واحدة ويقول انما اشارت بالكف دين

مطلب —

فى قول الامام ايمانى كايما
 جبريل

(انت طالق هكذا مشيرا
 بالاصابع) المنشورة (وقع
 بعده) بخلاف مثل هذا
 فأنه ان نوى ثلاثا وقعن
 والا فواحدة لان الكاف
 للتشبيه فى الذات ومثل
 للتشبيه فى الصفات ولذا
 قال ابو حنيفة ايمانى كايما
 جبريل لامثل ايمان جبريل
 بحر (وتعتبر المنشورة)
 لا المضمومة الادبانية
 ككف والمعتدل فى
 الاشارة فى الكف نشر
 كل الاصابع

ولا يصدق قضاء فهذا صريح في ان ارادة الكف تعص ديانة مع الاشارة بثلاث اصابع فقط
وعبارة البحر والاشارة تقع بالمشورة منها دون المضمومة للعرف وللسنة ولو نوى الاشارة
بالمضمومتين صدق ديانة لا قضاء وكذا لو نوى الاشارة بالكف والاشارة بالكف ان تقع
الاصابع كلها مشورة وهذا هو المعتمد وهناك اقوال ذكرها في المعراج الاول لوجعل ظهر
الكف الى المرأة وبطون الاصابع المشورة اليه صدق قضاء وبالعكس لا الثاني لو باطن كفه
الى النساء فالعبرة بالنشروان للارض فللضم الثالث ان نشرنا عن ضم فالعبرة للنشروان ضما عن
نشر فللضم اه ملخصا فقلوه وهذا هو المعتمد راجع لقلوله والاشارة تقع بالمشورة اى بدون
تفصيل بقرينة حكاية الاقوال الثلاثة بعده ويدل عليه ايضا قوله في الفتح بعد حكاية
الاقوال المذكورة والمعول عليه اطلاق المصنف اى ان العبرة بالمشورة مطلقا وليس راجعا
لقلوله والاشارة بالكف ان تقع الاصابع كلها مشورة كالفهم الشارح لما علمت ولما ذكرنا من
ان صريح الهداية وغاية البيان وكافي الحاكم بحجة ارادة الكف ديانة مع نشر الثلاث فقط
وما ذكره من اشتراط نشر الاصابع كلها عزاه في الفتح الى معراج الدرابة ولعله قول آخر
أوهو محمول على انه حينئذ يصدق قضاء كما يشعر به كلام الفتح كما اوخضت فيما علقت على البحر
فيوافق ما يأتي عن القهستانی ووجهه ظاهر فان نشر الكل قرينة على انه لم يرد الثلاث بل
الكف والظاهر انه احتراز عن نشر البعض اذ لو ضم الكل فهو أظهر في ارادة الكف
دون الثلاث هذا ما ظهر لي في هذا المحل والله أعلم **(قوله ونقل القهستانی الخ)** قد علمت
ظهور وجهه فافهم **(قوله ولو لم يقل هكذا)** اى بأن قال أنت طالق وأشار بثلاث اصابع
ونوى الثلاث ولم يذكر بلسانه فانها تطلق واحدة خاتية **(قوله لفقد التشبيه)** اى بالعدد
قال القهستانی لانه كما لا يتحقق الطلاق بدون اللفظ لا يتحقق عدده بدونه **(قوله لم أره)**
كذا قال في الاشباه من احكام الاشارة وجزم الحيز الرملي بانه لغو وان نوى به الطلاق وقال
لان اللفظ لا يشعر به والنية لا تؤثر بغير اللفظ قال الزيلعي في تعليل اصل المسئلة لان
الاشارة بالاصابع تفيد العلم بالعدد عرفا وشرعا اذا اقترنت بالاسم المبهم اه ولاطلاق هنا
يشار اليه به فتأمل وقد رأيت كذا ذكرته بالعلمة المذكورة في كتب الشافعية اه كلام الرملي
ملخصا ورأيت بخط السائحاني مقتضى ما في الحاتية من قوله ولو قال لامرأته انت بثلاث
قال ابن الفضل اذا نوى يقع انه يقع هنا اذا نوى وفيها أيضا اذا قال طالق فقبل من
عنيت فقال امرأتى طلقت ولو قال انت مني ثلاثا طلقت ان نوى او كان في مذاكرة الطلاق
والا قالوا يخشون ان لا يصدق قضاء اه وكذا نقل الرحمن عبارة الحاتية الاولى ثم قال
والظاهر ان قوله هكذا مثل قوله بثلاث اه اقول اى لان كلا منهما مرتبط بلفظ طالق
مقدرا وقول الرملي ان اللفظ لا يشعر به غير مسلم وما نقله عن الزيلعي لا ينافيه لان المراد بالاسم
المبهم لفظ هكذا المراد به العدد الذى اشير به اليه وسماه مبهما لكونه لم يصرح بكيمته
كما حققه في النهر والاسم المبهم المذكور في مسئلتنا فيفيد العلم بعدد الطلاق المقدر الذى
نواه المتكلم كان ان قوله بثلاث دل على عدد طلاق مقدر نواه المتكلم ولا يفرق بينهما الامن
جهة ان العدد في احدهما صريح وفي الآخر غير صريح وهذا الفرق غير مؤثر بدليل

ونقل القهستانی انه
تصدق قضاء بنية الاشارة
بالكف واحدة ولو لم
يقُل هكذا يقع واحدة
لفقد التشبيه ولو قال انت
هكذا مشيرا ولم يقل
طالق لم أره

انه لافرق بين قوله انت طالق هكذا مشيراً الى الاصابع الثلاث وبين قوله انت طالق بثلاث
هذا ماظهره قافهم (قوله) ولو اشار بظهورها فالمضمومة (اراد به تقيد قوله قبله وتعتبر
المنشورة للمضمومة أى تعتبر اذا اشار ببطونها بأن جعل باطن المنشورة الى المرأة وظهرها
الى نفسه امالو اشار بظهورها بأن جعل ظهرها الى المرأة وباطنها اليه فالعتبر المضمومة وهذا
التفصيل عبر عنه في الهداية بقيل وصرح في الشرنبلالية بأنه ضعيف وقال ان المعتبر المنشورة
مطلقا وعليه الممول فلا تعتبر المضمومة مطلقا قضاء للعرف والسنة وتعتبر ديانة كما في التبيين
والمواهب والخانية والبحر والفتح وقيل النشر لوعن طى والطى لوعن نشر وقيل ان بطن
كفه الى السماء فالنشر وان للارض فالمضموم اه وكذا قدمنا عن البحر ان المعتد الاطلاق
وعن الفتح انه الممول عليه فالاقوال الثلاثة المفصلة ضعيفة وان مشى على الاول منها في الوقاية
والدرر قافهم (قوله) ويقع الخ) شروع في بيان وقوع البائش بوصف الطلاق بما ينبغي عن
الشدة والزيادة نهر وفاعل يقع قوله الآتى واحدة بأشئ (قوله البتة) مصدر بت أمره
اذا قطع به وجزم نهر (قوله) وقال الشافى الخ) كان المناسب ذكره بعد قوله واحدة بأشئ
وذكره هنا لانه محل الخلاف دون الالفاظ التى بعده كما يفيد كلام الهداية لكن كلام درر البحار
وشرحه يفيد ان الخلاف في الكل (قوله) او الخش الطلاق) اشار به الى كل وصف على
افعل بما يأتى لانه للتفاوت وهو يحصل بالينونة وهو الخش من الطلاق الرجعى بحر (قوله
او طلاق الشيطان او البدعة) انما وقع بأشئ لان الرجعى سنى غالبا فان قلت قد تقدم في الطلاق
البدعى انه لو قال انت طالق للبدعة او طلاق البدعة ولائنه له فان كان في طهر فيه جماع اوفى
حالة الحيض او النفاس وقت واحدة من ساعته وان كان في طهر لاجماع فيه لا يقع في الحال
حتى تحيض او يجامعها في ذلك الطهر قلت لامنافة بينهما لان ما ذكره هنا هو وقوع
الواحدة البائشة بلانية اعم من كونه تقع الساعة أو بعد وجود شئ بحر لكن قال في النهر
مقتضى كلام المصنف وقوع بأشئ للحال وان لم تتصف بهذا الوصف لان البدعى لم ينحصر فيما
ذكره اذا البائش بدعى كما مر اه قلت وبوقوع البائشة للحال صرح في شرح درر البحار وورد
عليه ايضا ما في البدائع من هذا الباب ولو قال انت طالق للبدعة فهي واحدة رجعية لان البدعة
قد تكون في البائش وقد تكون في الطلاق حالة الحيض فيقع الشك في اليقونة فلا تثبت بالشك
وكذا اذا قال طلاق الشيطان وروى عن ابى يوسف في انت طالق للبدعة اذا نوى واحدة بأشئ
صح لان لفظه يحتمل ذلك اه لكن في الهداية ذكر اولاً وقوع البائش ثم ذكر ما عن ابى
يوسف ثم قال وعن محمد يكون رجعيا فعمل ان ما ذكره أولا قول الامام وعليه المتون وما
في البدائع اولاً قول محمد ومانق له في البحر فالظاهر انه مبنى على قول ابى يوسف لانه لم
يوقع البائش الابنيته فاذا لم ينوه فهو على التفصيل الذى ذكره في البحر تأمل (قوله
او كالجليل) قال في البحر الحاصل ان الوصف بما ينبغي عن الزيادة يوجب اليقونة والتشبيه
كذلك اى شئ كان التشبيه كراش ابرة وكجة خردل وكسمسة لاقضاء التشبيه الزيادة
واشترط ابو يوسف ذكر العظم مطلقا وزفر ان يكون عظما عند الناس فأرأس ابرة بائش
عند الاول فقط وكالجليل عند الاول والثالث فقط وكعظم الجبل عند الكل وكعظم ابرة

(ولو اشار بظهورها
فالمضمومة) للعرف ولو
كان رؤسها نحو المخاطب
فان نشرنا عن ضم فالعبرة
للتشر وان ضما عن نشر
فالضم ابن كمال (و) يقع
(١) قوله (انت طالق بائش
او البتة) وقال الشافى
يقع رجعيا لوموطوءة
(او الخش الطلاق وطلاق
الشيطان او البدعة او اشتر
الطلاق او كالجليل

عند الأولين ومحمد قبل مع الأول وقبل مع الثاني **(قوله** او كالف) لاحتمال كون التسمية في القوة او في العدد فان نوى الثاني وقع الثلاث والايثت الاقل وهو الينونة وكذا في مثل ألف ومثل ثلاث بخلاف كعدد ألف او كعدد الثلاث فثلاث بلانية وفي واحدة كالف واحدة اتفاقا وان نوى الثالث لان الواحدة لا تحتل الثلاث وتماه في البحر **(قوله** او مل البيت) وجه الينونة به ان الشيء قد يملأ البيت لعظمه في نفسه وقد يملؤه لكثرة فاهما نوى صحت نيته وعند عدهما يثبت الاقل بحر **(قوله** او تطليقة شديدة الخ) لان ما يصعب تداركه يشتد عليه ويقال فيه لهذا الامر طول وعرض وهو البائن بحر قيد بذكر التطليقة لانه لو قال انت طالق قوية او شديدة او طويلة او عريضة كان رجعا لانه لا يصلح صفة للطلاق بل للمرأة قاله الاسيبجاني وبطولية لانه لو قال طول كذا او عرض كذا لم تصح نية الثلاث وان كانت بأشئ ايضا نهر **(قوله** او اخشنه) بالثين المعجمة قبل التون ويرجع الى معنى الاشدية ط **(قوله** او اكبره) بالباء الموحدة اما كثره بالثاء او بالثاء فأتى قريبا **(قوله** لانه وصف الطلاق بما يحتمله) وهو الينونة فانه يثبت به الينونة قبل الدخول للحال وكذا عند ذكر المال وبعده اذا نقضت العدة بحر **(قوله** فيصح لم امر) اي في اول هذا الباب من انه مصدر يحتمل الفرد الاعتباري وهو الثلاثة في الحرة والثنتان في الامة فصحح نيته والفاء في جواب شرط محذوف اي فان نوى ما ذكر صح افاده صح فان قلت لم يذكر المصدر في نحو طالق اشد الطلاق قات قال في الفتح ان المعنى طالق طلاقا هو اشد الطلاق لان اعمل التفضيل بعض ماضيف اليه فكان اشد معبرا به عن المصدر الذي هو الطلاق **(تبييه)** * ظاهر كلامه صحة نية الثلاث في جميع ما مر وقال في النهر لكن قال العتاني الصحيح انها لا تصح في تطليقة شديدة او طويلة او عريضة لان الية انما تعمل في المحتمل وتطليقة بناء الوحدة لا تحتل الثلاث ونسبه الى السرخسي اه ومثله في الفتح والبحر قلت لكن التون على خلافه وقد يجاب بان الثاء لا يلزم ان تكون هنا للوحدة بل لتأنيث اللفظ او زائدة كقولهم في الذنب ذنبه وفي امثال العرب اذا اخذت بذنبه غضبته ذكره الزمخشري ولو سلم ان الثاء هنا للوحدة فيجيب بانهم قد عملوا صحة نية الثلاث في جميع ما مر بأنه وصف الطلاق بالينونة وهي نوعان خفيفة وغليظة فاذا نوى الثانية صح فيقال حينئذ ان تاء الوحدة لا تنافي في ارادة الينونة الغليظة وهي لا تحل له المرأة معها الا بزواج آخر فليس المراد انه نوى بها انت طالق ثلاث طلقات بل نوى حكم الثلاث وهو الينونة الغليظة ونظيره قوله لو نوى الثلاث بانت بائن او حرام فهي ثلاث فان معناه لو نوى حكم الثلاث لالفظها لان لفظ بائن وحرام لا يفيد ذلك فكذلك هنا على ان الثلاث فرد اعتباري ولهذا صح ارادته بالمصدر ولم تصح ارادة الثنتين به لانهما عدد محض وفرديته باعتبار ما قلنا فلا ينافي تاء الوحدة هذا ما ظهر لي **(قوله** كالو نوى) تشبيه في الصحة ط **(قوله** ونحو بائن) اي من كل كناية قرنت بطلاق كافي الفتح والبحر **(قوله** فيقع ثنتان بآثنتان) اي على ان التركيب خبر بعد خبر ثم بينونة الاولى ضرورة بينونة الثانية اذ معنى الرجعي كونه بحيث يملك رجعتها وذلك منتف بائصال البائنة الثانية فلا فائدة في وصفها بالرجعية فتح **(قوله** ولو عطف الخ) محترز تنقيص المصنف المسئلة بدون عطف **(قوله** فرجعية)

او كالف او مل البيت
او تطليقة شديدة او طويلة
او عريضة او اسوأ او اشد
او اخشنه) او اخشنه
(او اكبره او أعرضه او
أطولاه او أغلظاه او أعظمه
واحدة بأشئ) في الكل
لانه وصف الطلاق بما
يحتمله (ان لم ينو ثلاثا)
في الحرة وثنتين في الامة
فيصح لم امر كالو نوى
بباطن واحدة ونحو
بائن اخرى فيقع ثنتان
بآثنتان ولو عطف وقال
وبائن او ثم بائن ولم ينو
شيئا فرجعية

أى فيها طالق طالقة رجعية ذخيرة **(قوله)** ولو بالفاء فبأئنه (أى إذا لم ينشأ كما أفاده في الذخيرة بقوله ولو عطف بالفاء وباقى المسئلة بمجالها فيها طالق طالقة بأئنه أه ولعل وجه الفرق أن الفاء للتعقيب بلا مهلة والطلاق الذى يعقبه البيونة لا يكون إلا بأئنه أما الواو فلا تقتضى التعقيب بل تصالح له وللتراخي الذى هو معنى ثم والطلاق الذى تترأخى عنه البيونة لا يلزم كونه بأئنه فيكون قوله وبأئنه أغوا ولا تحمّل الواو على التعقيب لانه عند الاحتمال يراد الأدنى وهو الرجعى هنا كالأيراد تكرير الإيقاع لعدم التية وانظر لم لم يتعين تكرير الإيقاع مع وجود مذاكرة الطلاق فإن الأصل فى العطف المغايرة فكان ينبغى وقوع بأئنتين مع الواو ثم ومفهوم التقيد بعدم التية أنه لو نوى تكرير الإيقاع مع الحروف الثلاثة أو نوى بالباء الثلاث أنه يقع مانوى **(قوله)** كالم قال الخ) يشعر كلام المصنف فى المنع أن هذا الفرع غير منقول حيث قال فإنه يقع به الطلاق البائن كأفنى به مولانا صاحب البحر واستظهر له بما فى البدائع من قوله إذا وصف الطلاق بصفة تدل على البيونة كان بأئنه الخ **(قوله)** ألكى بها نفسك) حقه أن يقال تملكين لانه مضارع مرفوع بالتون نعم سمع حذفها فى قول الشاعر
أبيت أسرى وتبتى تملكى **﴿﴾** وجهك بالعبير والمسلك الذى

وهو لغة خرج عليها بعض المحققين حديث كاتكونوا بولى عليكم وحديث لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا **(قوله)** لأنها لا تملك نفسها إلا بالباء) صرح به فى البدائع وقال أيضا إذا وصف الطلاق بصفة تدل على البيونة كان بأئنه أه وهذه الصفة بمعنى قوله أنت طالق طالقة بأئنه لأن ملكها نفسها ينافى الرجعى الذى يملك هور رجعتها فيه بدون رضاها **(قوله)** ورجع فى البحر الثانى) وذلك أنه تقدم أنه إذا وصف الطلاق بضرب من الشدة والزيادة يقع به البائن عندنا وقال الشافعى يقع به الرجعى لانه خلاف المشروع فيلغو كما إذا قال أنت طالق على أن لا رجعة لى عليك ورده فى الهداية بأنه وصفه بما يحتمله وأن مسئلة الرجعة متنوعة أى لا نسلم أنه يقع فيها الرجعى بل تقع واحدة بأئنه كفى العناية والفتح وغاية البيان والتبيين قال فى البحر فقد علمت أن المذهب فى مسئلة الرجعة وقول البائن **(قوله)** وخطأ) أى نسبة إلى الخطأ مثل فسقته نسبه إلى الفسق وقوله وقوع الموقنين بالجر قال ح عطف تفسير على التعاليق وهو بكسر الراء المثناة وهم عدول دار القاضى ويسمون بالشهود وسماوا موقنين لأنهم يوثقون من يشهد ببيان أنه ثقة أه أو لأنهم يكتبون صكوك الوثائق أفاده ط قات واصل المسئلة التى ذكرها صاحب البحر وقد ألف فيها رسالة أيضا هى أن رجلا قال لزوجته متى ظهر لى امرأة غيرك ٣ أو أبرأتى من مهرك فانت طالق واحدة تملكين بها نفسك ثم ظهر له امرأة غيرها وأبرأته من مهرها فاجاب فيها بأنه بائن ورد على من أفنى بأنه رجعى **(قوله)** لكن فى البرازية الخ) انتصار لذلك المفتى وردده الحير الرملى فى حواشى المنع بأن المعلق فى حادثة التعاليق هو الطلاق الموصوف بالبيونة وفى مسئلة البرازية المعلق وصف البيونة فقط والموصوف لم يوجد بعد فهو فى مسئلة التعاليق كأنه قال أن تزوجت عليك قالت طالق بأئنه ولا قاتل بمنع تأمل أه والحاصل أنه فى مسئلة البرازية الأولى قد علمت الصفة وحدها على وجود الموصوف والحكم فى المعلق أنه لولا التعليق لوجد فى الحال ولا يمكن أن

ولو بالفاء فبأئنه ذخيرة
(ك) يقع البائن (لوقال
أنت طالق طالقة تملكى بها
نفسك) لأنها لا تملك
نفسها إلا بالباء ولو قال
أنت طالق على أن لا
رجعة لى عليك له الرجعة
وقيل لاجوهرة ورجع
فى البحر الثانى وخطأ
من أفنى بالرجعى فى التعاليق
وقول الموقنين تكون
طالق طالقة تملك بها نفسها
الخ لكن فى البرازية وغيرها
قال للمدخولة أن طالقك
واحدة فهى بأئنه أو ثلاث
ثم طلقها يقع رجعى لأن
الوصف لا يسبق الموصوف
وكذا لو قال أن دخلت
الدار فكذلكم قبل دخولها
الدار قال جماعته بأئنه
أو ثلاثا لا يصح لعدم
وقوع الطلاق عليها انتهى
٣ قوله أو أبرأتى هكذا
بالأصل المقابل على خط
المؤلف ولعل الظاهر
استقاط الالف

يوجد في الحال بينونة طلاق غير موجودة ولا كونها ثلاثاً لأن الوصف لا يسبق موصوفه وكذا في المسئلة الثانية جعل الطلاق المعلقة بأئنة او ثلاثاً قبل وجودها فيلزم أيضاً سبق الصفة موصوفها فافهم **(قوله)** ومفاده الخ هذه عبارة المصنف في الكليات مع بعض تغيير وقد علمت الفرق بين المقيسة والمقاس عليها **(قوله)** مساواته لأنت بائن كان حق التعبير ان يقال مساواته لهو بائن بناء على ما فهمه من انه تعليق لوصف الطلاق فقط وقد علمت عدم المساواة نعم هو مساو لأنت بائن على ما قاله صاحب البحر من انه تعليق للموصوف وصفته معافصاري معنى متى تزوجت عليك فانت بائن فهذا انطلق بالحق بلا قصد **(تمة)** يقع كثيراً في كلام العوام أنت طالق تحلى للخنازير وتحرمي على وافتي في الحيرة بأنه رجعي لأن قوله وتحرمي على ان كان للحال فبخلاف المشروع لانها لا تحرم الا بعد انقضاء العدة وان كان للاستقبال فصحيح ولا ينافي الرجعة وكذلك افتى بالرجعي في قولهم أنت طالق لا يردك قاض ولا عاذلانه لا يملك اخراجه عن موضوعه الشرعي وايداه في حواشيه على المنع بما في الصيرفة لوقل أنت طالق ولا رجعة لى عليك فرجعة ولوقل على ان لا رجعة لى عليك فبائن اه وقال ان قولهم لا يردك قاض الخ مثل قوله ولا رجعة لى عليك لأن حذف الواو كاتبها كما هو ظاهر لا مثل على ان لا رجعة اه قلت والفرق ان على ان لا رجعة قيد للطلاق لأنه شرط فيه فهو في معنى أنت طالق طلاقاً مشروطاً فيه عدم الرجعة اى طلاقاً بأئنة فهو داخل تحت القاعدة من انه اذا وصف الطلاق بضرب من الشدة والزيادة يقع به البائن كمر عن الهداية اما ولا رجعة لى عليك فليس صفة للطلاق بل هو كلام مستأنف اخبر به عما هو خلاف الشرع فان الشرع هو وقوع الرجعي بانت طالق فتقوله ولا رجعة لغو مثل قوله انت طالق وبائن اوتم بائن بلانية كمر وكذا قولهم لا يردك قاض الخ ليس صفة للطلاق بل هو صفة للمرأة فلم يدخل تحت القاعدة المذكورة ومثله تحلى للخنازير وتحرمي على وقد خفي ذلك على الرحمن فجزم بأن هذا وما في الصيرفة من الفرق بين المستلئين مخالف للقاعدة المذكورة نعم لو قصد بقوله وتحرمي على ايقاع الطلاق وقعه به اخرى بأئنة مالم ينوبه الثلاث فثلاث كما في أنت طالق وبائن كما قدمناه ومثله قول العوام في زماننا ايضا أنت طالق كما احلك شيخ حرمك شيخ فان مرادهم بالثاني تأييد الحرمة فهو بمنزلة قوله لكما حلت لى حرمت على فكلما عقد عليها بأت منه الا ان يريد بذلك الكلام الاخبار عن الطلاق المذكور دون انشاء التحريم ودون جعل هذه الجملة صفة للطلاق المذكور فلا تحرم ابداً لأنه اخبار بخلاف المشروع لكن العامي لا يفهم ذلك بل الظاهر انه يريد انشاء تأييد الحرمة فتوقع في فتاوى الشيخ اسمعيل الحائك «ن وقوع الرجعي به فقط مرة واحدة غير ظاهر فانغتم تحرير هذا المحل فانه مما يخفى **(قوله)** بالثاء المثناة من فوق) المظاهر انه قيد بذلك ليعلم بالاولى ماذا قاله بالثاء المثناة وليفيد ان هذا التحريف هنا لا يضر لأن ذلك صار لغة عامية وقدمر ان الطلاق يقع بالالفاظ المصحفة فلا يرد ما اعترض به في الحيرة على المصنف من ان هذا ذهول منه وان المذكور في كلامهم ضبطه بالثنية ولم يتر احدا ضبطه بالثاءتة وبعبارة البحر الا ان اكثره بالثاء المثناة فانه يقع به الثلاث ولا يدين اذا قال نوت واحدة **(قوله)** ولا يدين في ارادة الواحدة) مفهوماً انه يدين في ارادة التثنية ووجهه ان فعل التفضيل

ومفاده وقوع الطلاق الرجعي في متى تزوجت عليك فانت طالق طلاقاً تملكين بها نفسك اذغايته مساواته لأنت بائن والوصف لا يسبق الموصوف كذا حرره المصنف هنا وفي الكليات (بخلاف) أنت طالق (أكثره) اى الطلاق (بالثاء المثناة من فوق فانه يقع به الثلاث ولا يدين في) ارادة الواحدة)

قد يراد به اصل الفعل أى كثير الطلاق فكان محتمل كلامه فيصدق ديانة اه قلت لكن
يأتى ترجيح ان الكثير ثلاث لا تثنان وحينئذ فلا فرق بين اكثر وكثير فافهم **(قوله كالوقال**
اكثرا الطلاق) أى بالثلاث المثلثة وأشار به الى ما قلنا من ان ضبطه بالثلاثة ليس للاحتراز عن
المثلثة **(قوله او انت طالق مرارا)** فى البحر عن الجوهره لوقال انت طالق مرارا تطلق ثلاثا
ان كانت مدخولا بها كذا فى النهاية اه وذكر فى البحر قبله باكثر من ورقة عن البرازية انت
على حرام الف مرة تقع واحدة اه وما فى البرازية ذكره فى الذخيرة ايضا وذكره الشارح
آخر باب الإيلاء اقول ولا يخالف ما فى الجوهره لان قوله الف مرة بمنزلة تكريره مرارا متعددة
والواقع به فى اول مرة طلاق بائن فى المرة الثانية لا يقع شئ لان البائن لا يلحق البائن اذا امكن
جعل الثانى خبرا عن الاول كما فى انت بائن كما يأتى بيانه فى الكليات بخلاف ما اذا نوى الثلاث
بانت حرام او بانت بائن فانه يصح لانه لفظ واحد صالح للينونة الصغرى والكبرى وقوله
انت طالق مرارا بمنزلة تكرار هذا اللفظ ثلاث مرات فاكثروا الواقع بالاولى رجعى وكذا
بما بعدها الى الثالثة لانه صريح والصريح يلحق الصريح مادامت فى العدة ولذا قيد بالدخول
بها لان غيرها تبين بالمرّة الاولى الى الابد فلا يلحقها بما بعدها فانتم تحريره هذا المقام فقد خفى
على كثير من الافهام **(قوله أو الوفا)** جمع الف ح أى يقع به الثلاث وبلغوا الزائد **(قوله**
اولا قليل الح) عبارة الجوهره وان قال انت طالق لاقيل ولا كثير تقع ثلاثا هو المختار لان
القليل واحدة والكثير ثلاث فاذا قال اولا لاقيل فقد قصد الثلاث ثم لا يعمل قوله ولا كثير
بعد ذلك اه قلت لكن فى الخلاصة والبرازية يقع الثلاث فى المختار وقال الفقيه ابو جعفر
ثنتان فى الاشبه اه وذكر فى الذخيرة ان الاول اختيار الصدر الشهيد وعلمه بما مر ثم قال
وحكى عن ابى جعفر الهند وائى انه يقع ثنتان لانه لما قال لاقيل فقد قصد ايقاع الثنتين لان
الثنتين كثير فلا يعمل قوله ولا كثير بعد ذلك وهذا القول اقرب الى الصواب اه وفى الحاشية
انه الاظهر اه وبه علم انهما قولان مرجحان ومنها على الاختلاف فى الكثير فى البحر
عن المحيط ولوقال انت طالق كثيرا ذكر فى الاصل انه يقع الثلاث لان الكثير هو الثلاث
وذكر ابواليث فى الفتاوى يقع ثنتان اه قلت وينبى ارجحية القول الاول لان الاصل
من كتب ظاهر الرواية وهو مقدم على ما فى الفتاوى **(قوله فواحدة)** أى رجعية لعدم ما يفيد
البائن ولان الرجعى اقل الطلاق **(قوله ولوقال عامة الطلاق)** انما وقع به ثنتان لكثرة
استعماله فى الغالب وغالب الطلاق ثنتان ط **(قوله او اجله)** كانه تحريف من الكاتب
والذى فى البحر جله يضم الجيم وتشديد اللام وكذا فى الذخيرة وجل التثنية معظمه اما الاجل
فينبى ان يكون ثلاثا رحمتى والاحسن ما قاله ط من انه ان نوى بالاجل الاعظم من جهة
الكتم فثلاث او من جهة موافقته للسنة فواحدة رجعية فى ظهر لاوطء فيه ولا فى حيض قبله
(قوله اولونين منه) وهما طلقان رجعتان ولوقال ثلاثة الوان فثلاثة وكذلك لوقال الوان من
الطلاق فثلاثة وان نوى الوان الحمرة والصفرة صح ديانة وكذا ضربا او انواعا او وجوها من
الطلاق ذخيرة قلت وينبى فيما لو نوى الوان الحمرة والصفرة ان يكون الواقع واحدة بائنة
لما مر من اصل الامام فيها اذا وصف الطلاق **(قوله وكذا لا كثير ولا قليل)** الذى فى البحر عن

كما لو قال اكثر الطلاق او
انت طالق مرارا أو الوفا
اولا قليل ولا كثير فثلاث
هو المختار كما فى الجوهره
ولو قال اقل الطلاق
فواحدة ولو قال عامة
الطلاق أو أجله اولونين
منه أو أكثر الثلاث أو كبير
الطلاق فثنتان وكذا
لا كثير ولا قليل على الاشبه
مضمرات وفى القنية طلقك
آخر الثلاث تطليقات
ثلاث وطاق آخر ثلاث
تطليقات فواحدة

المحيط انه يقع به واحدة وكذا في الذخيرة والبرزازية والخلصة والجوهرة وغيرها فليراجع كتاب المضمرات نعم لكل وجه فوجه الواحد انه لما نفى الكثير اثبت القليل فلا يفيد فيه بعد وجه التثنية ان الكثير ثلاث والقليل واحدة فاذا فافهما ثبت ما بينهما **(قوله)** والفرق دقيق حسن (وجه الفرق انه اضاف الآخر الى ثلاث معهود ومعهودتها بوقوعها بخلاف المنكر اهـ) اقول هذا بعد تسليمه انما يتم بناء على ما ذكر الشارح تبعا للبحر في اول باب الطلاق الصريح من تعريف لفظ ثلاث في الاولى وتنكيره في الثانية مع انه منكر في الصورتين كما رأيت في عدة كتب كالتاريخية والهندية والذخيرة والبرزازية وقد ذكر الفرق في البرزازية بأن الآخر هو الثالث ولا يتحقق الا بتقدم مثله عليه لكنه في الاولى اخبر عن ايقاع الثلاث وفي الثانية وصف المرأة بكونها آخر الثلاث بعد الايقاع وهي لا توصف بذلك فيق انت طالق وبه تقع الواحدة اهـ فقاط الفرق من التعبير بالفعل الماضي في الاول واسم الفاعل في الثاني لامن التعريف والتنكير فافهم اهـ يمكن ٣ ومقتضاه ان لفظ آخر في الثانية مرفوع خبرا ثانيا عن انت بصير وصفا للمرأة اما لو كان منصوبا يكون وصفا للطلاق فيسأوى الصورة الاولى واحتمال كونه منصوبا على الظرفية خبرا ثانيا بعد **(قوله)** يقع بأن طالق الخ) لان كلا اذا اضيفت الى معرف افاضت عموم الاجزاء واجزاء الطالقة لا تزيد على طلقة واذا اضيفت الى منكر افاضت عموم الافراد اهـ واذا كان قولك كل الرمان مأكول كاذبا لان قشره لا يؤكل بخلاف كل رمان بالتكثير وهذا عندنا لحوال عن القرائن كما حررناه في باب المسح على الخفين * (تنبيه) * ذكر في الذخيرة لوقال كل الطلاق فواحدة وهكذا نقل عنهما في البحر لكن في مختارات انوازل انه يقع ثلاث قلت وهو الذي يظهر لان الطلاق مصدر يحتمل الثلاث بخلاف الطالقة على انه ذكر في الذخيرة ايضا انت طالق الطلاق كله فهو ثلاث ولا فرق يظهر بين كل الطلاق والطلاق كله تأمل **(قوله)** وعدد التراب واحدة) ل في الفتح ولوشبه بالعدد فيما لا عدله فقال طالق كعدد الشمس او التراب او مثله فعند ابي يوسف رجعية واختاره امام الحرمين من الشافعية لان التشبيه بالعدد فيما لا عدله لغو ولا عدد للتراب وعند محمد يقع ثلاث وهو قول الشافعي واحمد لانه يراد بالعدد اذا ذكر الكثرة وفي قياس قول ابي حنيفة واحدة بائنة لان التشبيه يقتضي ضربا من الزيادة كما مر اما لوقال مثل التراب يقع واحدة رجعية عند محمد اهـ **(قوله)** وعدد الرمل ثلاث) اي اجماعا كافي البحر عن الجوهرة وانما كان التراب غير معدود لانه اسم جنس افرادي بخلاف رمل لانه اسم جنس جمعي لا يصدق على اقل من الثلاثة نهر وحاصله ان ما دل على الماهية صادقة على القليل والكثير كالتراب والماء والعسل فهو اسم جنس افرادي بخلاف ما لا يدل على اقل من ثلاث وميزين قلبه وكثيره بالهاء كالرمل والتمر فهو اسم جنس جمعي والجمع ذو افراد اقلها ثلاث فيقع باضافة العدد اليه ثلاث **(قوله)** عدد شعر ابليس الخ) اي تقع واحدة لو اضاف الى عدد مجهول التني والانبات اوالى عدد معلوم التني كالثلاثين كافي الفتح ولم يذكر انها بائنة اولا ومقتضى ما ذكره في عدد التراب انها بائنة في قياس قول ابي حنيفة ورجعية عند ابي يوسف ويدل عليه ما ذكره قريبا عن المحيط من انه بلغو ذكر العدد وبصير كأنه قال انت طالق

والفرق دقيق حسن
* (فروع) * يقع بأن طالق
كل التطليقة واحدة وكل
تطليقة ثلاث وعدد التراب
واحدة وعدد الرمل ثلاث
وعدد شعر ابليس اعداد
شعر بطن كفي واحدة
وعدد شعر ظهر كفي
اوساق اوساقل اوفر جك
اوعدد ما في هذا الحوض
من السمك

٣ قوله يمكن هكذا بالاصل
المقابل على خطه فليحرر

(قوله وقع بعده) أى مما يقبله المحل والزائد لغو ط (قوله والا) أى وان لم يوجد شئ من الشعر بان اطلى بالتورة مثلا ولا وجد شئ من السمك لم يقع شئ وهذا صحيح في غير مسألة السمك اما فيها فقد ذكر في الجوهره وكذا في البحر عن الظهيرية انه اذا لم يكن في الحوض سمك يقع واحدة فكان الصواب ذكرها مع مسألة شعر البليس وشعر بطن كفى وقد ذكر في النيرانه على في المحيط مسألة السمك وشعر البليس وبطن كفى بأنه اذا لم يكن شعر ولا سمك لم يعتبر ذكر العدد بل يصير اغوا وادراكه قال انت طالق اه وفي البحر عن محمد في الفرق بين مسألة ظهر كفى وقد اطلى ومسألة بطن كفى انه في الاول لا يقع شئ لانه يقع على عدد الشعور الثابتة فاذا لم يكن عليه شعر لم يوجد الشرط وفي الثانية تقع واحدة لانه لا يقع على عدد الشعر اه قلت وحاصله ان ظهر الكف ومثله اساق والفرج لما كان محل الشعر غالبا وزواله لا يكون الا بعرض صار العدد بمنزلة الشرط فلا يقع شئ عند عدمه بخلاف ما اذا كان معلوم الانقفاء كعسر بطن كفى او مجبوه ولا يمكن علمه كعسر البليس او يمكن لكن انتفاؤه لا يتوقف على عارض كسمك الحوض فلا يتوقف على وجود عدد بل يقع الطلاق مطلقا لكن في مسألة السمك لما امكن وجود العدد فاذا وجد وقع بقدره (قوله طلاق ان نواه) لان الجملة تصاح لانشاء الطلاق كما تصلح لانكاره فيتمتع الاول بالنية وقيد بالنية لانه لا يقع بدونها اتفاقا لكونه من الكنيات و اشار الى انه لا يقوم مقامها دلالة الحال لان ذلك فيما يصلح جوابا فقط وهو الفاظ ليس هذا منها و اشار بقوله طلاق الى ان الواقع بهذه الكناية رجى كذا في البحر من باب الكنيات (قوله لا تطلق اتفاقا وان نوى) ومثله قوله لم تزوجك اولى لم يكن يتنا كراح او لاحاجة لي فيك بدائع لكن في المحيط ذكر الوقوع في قوله لا عند سؤاله قال ولوقال لانكاح يتناقع الطلاق والاسل ان في النكاح اصلا لا يكون طلاقا بل يكون ججودا ونفى النكاح في الحال يكون طلاقا اذ انوى وماعده فالصحيح انه على هذا الخلاف اه بحر (قوله قرينا ارادة النفي فيها) وذلك لان العيين اثنا كيد مضمون الجملة الخبرية فلا يكون جوابه الاخبارا وكذا جواب السؤال والطلاق لا يكون الانشاء فوجب صرفه الى الاخبار عن نفي النكاح كاذبا (قوله وفي الخلاصة الخ) عبارة الخلاصة الست طلقنها ووجد كذلك في بعض النسخ كما يفيد ما في ح قال صاحب البحر في شرحه على المنار وذكر في التحقيق ان موجب نعم تصديق ما قبلها من كلام منفي او مثبت استفهاما كان او خبرا كما اذا قيل لك قام زيد او اقام زيد او لم يقم زيد فقلت نعم كان تصديقا ما قبله وتحقيقا لما بعد الهمزة وموجب بلى ايجاب ما بعد النفي استفهاما كان او خبرا فاذا قيل لم يقم زيد فقلت بلى كان معناه قد قام الا ان المعتبر في احكام الشرع العرف حتى يقام كل واحد منهما مقام الآخر اه (قوله وفي الفتح الخ) عبارته والذي ينبغي عدم الفرق فان اهل العرف لا يفرقون بل يضمون منهما ايجاب النفي (قوله وفي البرازية) أى في اوائل كتاب النكاح (قوله كان اقرارا بالنكاح وتطلق) أى فاذا كان انكره يلزمه مهرها ونفقة عدتها وترثه لومات في عدتها (قوله لاقتضاء الطلاق النكاح وضما) لان الطلاق لغة وشرعا رفع القيد الثابت بالنكاح فلا بد لفسخه من سبق النكاح لان مقتضى ما يقدر لصحة الكلام فكأنه قال نعم انت امرأتى وانت طالق

وقع بعده ان وجد والا
« لست لك بزواج اولست
لى بامرأة اوقالت له لست
لى بزواج فقال صدقت
طلاق ان نواه خلافا لهما
ولو أكد بالقسم او سئل
ألك امرأت فقال لا لا تطلق
اتفاقا وان نوى لان العيين
والسؤال قرينا ارادة
النفي فيها وفي الخلاصة
قيل له لست طلقته اتفاقا
بلى لا بتم وفي الفتح ينبغي
عدم الفرق للعرف وفي
البرازية قالت له انا امرأتك
فقال لها انت طالق كان
اقرارا بالنكاح وتطلق
وضما * علم انه حلف
ولم يدبر بطلاق او غيره
لغا كما لو شك الحاق ام لا
ولو شك اطلق واحدة
او أكثر

كأهلوا في اعتق عبدك عنى بألف قلت وهذا حيث لامانع في الخلاصة من النكاح عن المتق
قال لها ما انت لي بزوجة وانت طالق فليس باقرار بالنكاح قال في البرازية لقيام القرينة
المتقدمة على انه ما أراد الطلاق حقيقة اه اى لان تصريحه بنفس الزوجية ينافى اقتضاءها
فلا يكون الطلاق مراداً به حقيقة **(قوله)** نعى على الاقل) اى كاذكراً الاستيعاب الى ان يستيقن
بالاكثر او يكون اكبر ظنه و عن الامام الثاني اذا كان لا يدري اثلاث ام اقل تجرى
وان استويا عمل بأشد ذلك عليه اشباه عن البرازية قال ط وعلى قول الثاني اقصر قاضيخان
ولعله لانه يعمل بالاحتياط خصوصاً في باب الفروج اه قلت ويمكن حمل الاول على القضاء
والثاني على الديانة ويؤيده مسئلة المتون في باب التعليق لوقال ان ولدت ذكراً فأنت طالق
واحدة وان ولدت اثنى فأنت طالق ثنتين فولدتها ولم يدر الاول تطلق واحدة قضاء وثنتين
تنزهها اى ديانة هذا وفي الاشياء ايضا وان قال عزمت على انه ثلاث يتركها وان اخبره عدول
حضر واذك المجلس بأنها واحدة وصدقهم اخذ بقولهم **(قوله)** تزوجها بلا محلل) لان
الطلاق انما يلحق المتكوجة نكاحاً صحيحاً او المعتدة بعد الطلاق او الفسخ بالردة او الالاء
عن الاسلام كما قدمناه عن البحر اى والمتكوجة فاسداً ليست واحدة ممن ذكر ط اى
فلا يتحقق الطلاق في النكاح الفاسد ولا ينقص عدداً لانه متاركة كقدمناه عن البحر والبرازية
في باب المهر عند الكلاء على النكاح الفاسد حيث كان متاركة لاطلاقاً حقيقة كان له
تزوجها بعقد صحيح بلا محلل ويملك عليها ثلاث طلاقات والله تعالى اعلم

نعى على الاقل وفي الجوهرية
طلق المتكوجة فاسداً
ثلاثاً لتزوجها بلا محلل ولم
يحك خلافاً

باب طلاق غير
المدخول بها

باب طلاق غير المدخول بها

(قوله) فلا حد ولا لعان الخ) اى عند الامام بناء على انه كلام واحد وان قوله يازانية ليس بفصل
بين الطلاق والعدد ولا بين الجزاء والشرط في مثل انت طالق يازانية ان دخلت الدار فيتعاقد
الطلاق بالدخول ويقع الثلاث في انت طالق يازانية ثلاثاً واحداً عليه لوقوع القذف وهى
زوجته لما باتى من انه متى ذكر العدد كان الوقوع به ولا لعان ايضا لان اثره التفريق بينهما وهو
لا يتأتى بعد البينة وهو لا يصح بدون اثره ومنه يازانية انت طالق ثلاثاً بخلاف انت طالق
ثلاثاً يازانية حيث يحذف كفى لعان البحر لوقوع القذف بعد الالاء وعند ابى يوسف يقع في
مستلثاً واحدة وعليه الحد لانه جعل القذف فاسداً فباغوه قوله ثلاثاً وكان الوقوع بقوله
انت طالق فكان بعد الطلاق البائن لانها غير مدخول بها فوجب الحد اه ح ملخصاً مع
زيادة **(قوله)** لوقوع الثلاث الخ) كذا في البرازية وصوابه لوقوع القذف ويكون الضمير
في بعده للقذف كما ظهر لك مما قررناه **(قوله)** وكذا الخ) اى يقع الثلاث ولا حد ولا لعان كما هو
مقتضى التشبيه بناء على ان المراد بالوصف ما وصفها به في قوله يازانية وهو القذف فاذا
انصرف الاستثناء اليه ينتفى الحد واللعان لانه لم يبق قذفاً منجزاً وتقع الثلاث لعدم تعلّقها
بالاستثناء وهذا التقرير هو الموافق لما في شرحه على الملتقى وعبارة البرازية ونصها انت
طالق ثلاثاً يازانية ان شاء الله يقع وصرف الاستثناء الى الوصف وكذا انت طالق باطلاق
ان شاء الله وكذا انت طالق باخيئة ان شاء الله يصرف الاستثناء الى الكل ولا يقع الطلاق
كأن قال يافلانة والاصل عنده ان المذكور في آخر الكلام اذا كان يقع به طلاق او يلزم به

قال لزوجه غير المدخول
بها انت طالق) يازانية
(ثلاثاً) فلا حد ولا لعان
لوقوع الثلاث عليها وهى
زوجته ثم بانت بعده وكذا
انت طالق ثلاثاً يازانية
ان شاء الله تعلق الاستثناء
بالوصف يازانية

حد كقوله ياطالق يازانية فالاستثناء على الوصف وان كان لا يجب به حد ولا يقع به طلاق كقوله
 ياخيثة فالاستثناء على الكل اه لكن قوله وكذا انت طالق ياخيثة صوابه ولو قال انت
 طالق ياخيثة كما عبر في الذخيرة وغيرها لكنه تساهل لظهور المراد بذكر الاصل المذكور
 وقوله يقع اى الطلاق دليل على ان المراد بالوصف القذف لا الطلاق والام يصح قوله وصرف
 الاستثناء الى الوصف وكذا ما قرره من الاصل وصرح منه قوله في الذخيرة وغيرها فالاستثناء
 على الآخر وهو القذف ويقع الطلاق فافهم ثم اعلم ان هذا الذي ذكره الشارح عن البرازية
 عزاء في الذخيرة الى النوادر وهو ضعيف فقد ذكر الفارسي في شرح تلخيص الجامع ان قوله
 يازانية ان تختل بين الشرط والجزاء كانت طالق يازانية ان دخلت الدار اوبين الانجاب
 والاستثناء كانت طالق يازانية ان شاء الله لم يكن قذفا في الاصح وان تقدم عليهما او تأخر
 عنهما كان قذفا في الحال وعن ابي يوسف ان المختل لا يفصل فلا يتعلق الطلاق بل يقع للحال
 ويجب اللعان وعن محمد يتعلق الطلاق ويجب اللعان وجه ظاهر الرواية ان يازانية نداء
 للاعلام بما يراد به فلا يفصل ويتعلق الطلاق بالشرط فيتعلق القذف ايضا لانه اقرب الى
 الشرط اه ملخصا فهذا تصريح بأن انصراف الاستثناء الى الكل هو الاصح وظاهر الرواية
 وصرح بذلك في الذخيرة ايضا ومضى عليه الشارح في باب التعليق **(قوله وقعن)** جواب
 الشرط المقدّر في قول المتن قال لزوجه وكان الاولى للشارح ذكره عقب قوله ثلاثا **(قوله لما)**
 تقرر الخ لان الواقع عند ذكر العدد مصدر موصوف بالعدداى تعظيما ثلاثا فتصير الصيغة
 الموضوع لانشاء الطلاق متوقفا حكمها عند ذكر العدد عليه بحر قال في الفتح وبه اندفع
 قول الحسن البصري وعطاء وجابر بن زيد انه يقع عليها واحدة لينبئنها بطلاق ولا يؤثر العدد
 شيئا ونص محمد رحمه الله تعالى قال واذا طلق الرجل امرأته ثلاثا جميعا فقد خالف السنة واثم
 وان دخل بها او لم يدخل سواء بلغنا ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن علي وابن
 مسعود وابن عباس وغيرهم رضوان الله عليهم **(قوله ما قيل الخ)** رد على ما نقله في شرح المجموع
 عن كتاب المشكلات واقره عليه حيث قال وفي المشكلات من طلق امرأته الغير المدخول بها
 ثلاثا فله ان يتزوجها بلا تحايل واما قوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح
 زوجا غيره ففي حق المدخول بها اه ووجه الرد انه مخالف للمذهب لانه اما ان يريد عده
 وقوع الثلاث عليها بل تقع واحدة كما هو قول الحسن وغيره وقد علمت رده او يريد انه لا يقع
 شيء اصلا وبعبارة الشارح تحتمل الوجهين لكن كلام الدرر يعين الاول او يريد وقوع الثلاث
 مع عدم اشتراط المحلل وقد بالغ المحقق ابن الهمام في رده حيث قال في آخر باب الرجعة
 لا فرق في ذلك اى اشتراط المحلل بين كون المطلقة مدخولا بها او لا لصريح اطلاق النص وقد
 وقع في بعض الكتب ان غير المدخول بها تحل بلا زوج وهو زلة عظيمة مصادمة للنص
 والاجماع لا يحل لمسلم رآه ان ينقله فضلا عن ان يعتبره لان في نقله اشاعته وعند ذلك يفتح
 باب الشيطان في تخفيف الامر فيه ولا يخفى ان مثله مما لا يسوغ الاجتهاد فيه لقوات شرطه
 من عدم مخالفة الكتاب والاجماع نعوذ بالله من الزنغ والضلال والامر فيه من ضروريات
 الدين لا يبعدا ككفار مخالفه اه **(قوله عموم اللفظ)** اى لفظ النص فانه يعم غير المدخول بها

(وقعن) لما تقرر انه متى
 ذكر العدد كان الوقوع
 به وما قيل من انه لا يقع
 لنزول الآية في الموطوءة
 باطل محض منشؤه الغفلة
 عما تقرر ان العبرة لعموم
 اللفظ لا لخصوص السبب

وفيه ان الآية صريحة في المدخول بها لان المطلق ذكر فيها مفردا وتفريقه يخصها ولا يكون في غير المدخول بها الا بتجديد النكاح فالاولى الاستناد الى السنة وهو ما ذكر عن الامام محمد ط (قوله وحمله في غرر الاذكار) حيث قال ولا يشك ما في المشكلات لان المراد من قوله ثلاثا ثلاث طلاقات متفرقات ليوافق ما في عامة كتب الحنفية اه فافهم قلت يؤيد هذا الحمل قوله في المشكلات واما قوله تعالى فان طلقها ارجع فانه ذكر في الآية مفردا فلذا اجاب صاحب المشكلات بأن ما في الآية وارد في المدخول بها فتأمل (قوله وان فرق بوصف) نحو انت طالق واحدة وواحدة او خبر نحو انت طالق طالق طالق او جل نحو انت طالق انت طالق انت طالق ح ومثله في شرح الملتقى (قوله بعطف) اى في الثلاثة سواء كان بالواو او الفاء او ثم او بل ح وسيدكر النصف مسئلة العطف منجزة ومعلقة مع تفصيل في المعاقبة (قوله او غيره) الاولى او دونه ط (قوله بانث بالاولى) اى قبل الفراغ من الكلام الثانى عند اى يوسف وعند محمد بعده لجواز ان يلحق بكلامه شرطا او استثناء ورجح السرخسى الاول والخلاف عند العطف بالواو وبقرينة فيمن مات قبل فراغه من الثانى وقع عند اى يوسف لا عند محمد وتماه في البحر والنهر (قوله وبذا) اى لكونها بانث لالى عدة ح (قوله لم تقع الثانية) المراد بها ما بعد الاولى فيشمل الثالثة (قوله بخلاف الموطوءة) اى ولو حكما كالتحليل بها فانها كالموطوءة في لزوم العدة وكذا في وقوع طلاق بانث آخر في عدتها وقبل لايح والاصواب الاول كمر في باب المهر نظما وافرغها هناك (قوله حيث يقع الكل) اى في جميع الصور المتقدمة لبقاء العدة ولا يصدق قضاء انه على الاول كما سيأتى في الفروع الا اذا قيل له ماذا فعلت فقال طلقها او قدقات هي طالق لان السؤال وقع عن الاول فالصرف الجواب اليه بحر (قوله اثنتين مع طلاق ايك ارجع) اى لان مع هنا بمعنى بعد كما تقدم في قوله مع عتق مولان ايات ارجع اى فيكون المطلق شرطا فإذا طلقها واحدة لا تقع الثتان لان الشرط قبل المشروط (قوله كما لو قال نصفاً وواحدة) اى تقع واحدة لانه غير مستعمل على هذا الوجه فلم يجعل كلمة كلاما واحدا وعزاه الى المحيط الى محمد بحر اى لان المستعمل عطف الكسر على الصحيح (قوله لانه جملة واحدة) لانه اذا اراد الايقاع بهما ليس لهما عبارة يمكن التعلق بهما اخضر منهما وكذا لو قال واحدة وأخرى وقع ثنتان لعدم استعمال اخرى ابتداء نهر لا يقال انت طالق ثنتين اخضر منهما لان الكلام عند ارادة الايقاع بالصحيح والكسر ولفظ اخرى فقد يكون له فيه غرض على انه ان لم يكن لغرض صحيح فالعبرة باللفظ واللفظ ثنتين لا يؤدى معنى النصف ومعنى اخرى لغة وان كان المراد بهما طلاقة بخلاف انت طالق واحدة واحدة وواحدة فانه يغنى عنه طالق ثنتين فعدوله عن ثنتين اليه قرينة على ارادة التفريق وكذا نصفاً وواحدة لان نصف الطلاقة في حكم الطلاقة كمر في محله فصار بمنزلة واحدة واحدة وهو من المتفرق بقرينة العدول عن الاصل من تقديم الصحيح على الكسر فافهم (قوله امر) اى من قوله لانه جملة واحدة ارجع اى لانه اخضر ما يتألف به اذا اراد الايقاع بهذه الطريقة وهو مختار في التعبير لغة اه بحر لكنه ذكر ذلك في احدى وعشرين لافى واحدة وعشرين نقل عن المحيط لو قال واحدة وعشر اوقع

وحمله في غرر الاذكار على كونها متفرقة فلا يقع الا الاولى فقط (وان فرق) بوصف او خبر او جل بعطف او غيره (بانث بالاولى) لا الى عدة (و) لذا (لم تقع الثانية) بخلاف الموطوءة حيث يقع الكل وعم التفريق قوله (وكذا انت طالق ثلاثا متفرقات) او ثنتين مع طلاق ايك (و) مطلقها واحدة وقع (واحدة) كالوقال نصفاً وواحدة على الصحيح جوهره ولو قال واحدة ونصفاً فثنتان اتفاقا لانه جملة واحدة ولو قال واحدة وعشرين او ثلاثين فثلاث لمامر

واحدة بخلاف احد عشر فثلاث لعدم العطف وكذا لو قال واحدة ومائة او واحدة والفا
او واحدة وعشرين تقع واحدة لان هذا غير مستعمل في المعاد فانه يقال في العادة مائة
وواحدة الف وواحدة فلم تجعل هذه الجملة كلاما واحدا بل اعتبر عطفها وقال ابو يوسف
يقع الثلاث لان قوله واحدة ومائة ومائة وواحدة سواء اه وظاهره ان قول ابى يوسف
في هذه المسائل غير المعتمد لكن قال في النهر وجزم الزبلي به في واحدة وعشرين يومى الى
ترجيحه **(قوله)** والطلاق يقع بعد قرن به لانه (أى متى قرن الطلاق بالعدد كان الوقوع
بالعدد بدليل ما جمعوا عليه من انه لو قال لغير اندخول بها أنت طالق ثلاثا طلقت ثلاثا ولو
كان الوقوع بطالق لبانت لالى عدة فاذا العدد ومن انه لو قالت أنت طالق واحدة ان شاء الله
لم يقع شئ ولو كان الوقوع بطالق لكان العدد فاصلا فوقع ثم اعلم ان الوقوع أيضا بالصدر عند
ذكره وكذا بالصفة عند ذكرها كما اذا قال أنت طالق البتة حتى لو قال بعدها ان شاء الله اتصالا
لا يقع ولو كان الوقوع باسم الفاعل لوقع ويدل عليه ما في المحيط لو قال أنت طالق لاسنة او أنت
طالق بائن فماتت قبل قوله لاسنة او بائن لا يقع شئ لانه صفة للايقاع لا للتطبيق فتوقف
الايقاع على ذكر الصفة وانه لا يتصور بعد الموت اه وكذا ما في عتق الحائصة قال لعبدك أنت
حر البتة فمات العبد قبل البتة يموت عبدا بجر من الباب المار عند قوله أنت طالق واحدة
اولا وقال هنا ويدخل في العدد اصله وهو الواحد ولا بد من اتصاله بالايقاع ولا يضر انقطاع
النفس فلو قال أنت طالق وسكت ثم قال ثلاثا فواحدة ولو انقطع النفس او اخذ انسان فله
ثم قال ثلاثا على الفور فثلاث ولو قال لغير المدخولة أنت طالق بإفاضة او بإزايب ثلاثا وقمن
ولو قال أنت طالق اشهدوا ثلاثا فواحدة ولو قال فاشهدوا فثلاث كذا في الظهيرية
اه قلت وحاصله ان انقطاع النفس وامسالك الفم لا يقع الاتصال بين الطلاق وعدده وكذا
النساء لانه لتعيين الخطابة وكذا عطف فاشهدوا بالفاء لانها تعاقب ما بعدها بما قبلها فصار
الكل كلاما واحدا **(قوله)** عند ذكر العدد (أى عند التصريح به فلا يكفي قصده كما يأتي
فيها لومات أو أخذ احد فافهم **(قوله)** بعد الايقاع) المراد به ذكر الصيغة الموضوعة للايقاع
لولا العدد **(قوله)** قبل تمام العدد) قدرا فظ تمام تبعا للبحر احترازا عما لو قال أنت طالق
احد عشر فماتت قبل تمام العدد **(قوله)** انا (أى فلا يقع شئ نهر فيثبت المهر بتامه ويرث
الزوج منها ط **(قوله)** لما تقرر (أى من ان الوقوع بالعدد وهى لم تكن محلا عند وقوع
العدد ح او لما تقرر من ان صدر الكلام يتوقف على آخره لوجود ما يغيره كالشرط والاستثناء
حتى لو قال أنت طالق ان دخلت الدار او ان شاء الله فماتت قبل الشرط او الاستثناء لم تطلق
لان وجودها يخرج الكلام عن ان يكون ايقاعا بخلاف أنت طالق ثلاثا يا عمره فماتت قبل
قوله يا عمره طلقت لانه غير مغير وكذا أنت طالق وانت طالق فماتت قبل الثانى لان كل
كلام عامل في الوقوع انما يعمل اذا صادفها وهى حية ولو قال أنت طالق وانت طالق ان
دخلت الدار فماتت عند الاول او الثانى لا يقع ما مر كفى البحر عن الذخيرة **(قوله)** أو أخذ
أحد فله (أى ولم يذكر العدد على الفور عند رفع اليد عن فله اما لو قال ثلاثا مثلا على الفور
وقمن كامر **(قوله)** عملا بالصفة) اشار الى وجه الفرق بين موتها وموت وهوان الزوج وصل

مطلب

الطلاق يقع بعد قرن
به لا به

(والطلاق يقع بعد قرن
به لا به) نفسه عند ذكر
العدد وعند عدمه الوقوع
بالصفة (فلو ماتت) يم
الموطأة وغيرها (بعد
الايقاع قبل) تمام العدد
لغا) لما تقرر (ولومات)
الزوج أو أخذ احد فله
قبل ذكر العدد (وقع
واحدة) عملا بالصفة

لفظ الطلاق بذكر العدد في موتها ولم يتصل في موته ذكر العدد بلفظ الطلاق فيقي قوله أنت طالق وهو عامل بنفسه في وقوع الطلاق كافي اخذ الفم اذا لم يقل بعده شيئاً حيث تقع واحدة افاده في البحر عن المراج (قوله لان الوقوع بلفظه لا بقصده) الضمير ان الزوج او للعدد وعلى الاول يكون التعليل لمنطوق العلة التي قبله وعلى الثاني لمفهوما وهو عدم العمل بالعدد الذي قصد فافهم (قوله بالعطف) أي بالواو فتقع واحدة لان الواو لمطلق الجمع اعم من كونه للمعية او للتقدم او للتأخر فلا يتوقف الاول على الآخر الا لو كانت للمعية وهو منتف فيعمل كل لفظ عمله فبين بالاولى فلا يقع ما بعدها ومثل الواو العطف بالفاء وثم بالاولى لاقتضاء الفاء التعقيب وثم التراخي مع الترتيب فيهما واما بل في أنت طالق واحدة لابل تبتين فكذلك لانها بابت بالاولى ولو كانت مدخولاً لهما تقع ثلاث لانه اخبرانه غلط في ايقاع الواحدة ورجع عنها الى ايقاع التبتين بدلها فصح ايقاعهما دون رجوعه نعم لو قال لها طالقك امس واحدة لابل تبتين تقع ثنتان لانه خبر بقبل التدارك في العطف بخلاف الانشاء بخر ملخصاً (قوله او قبل واحدة الخ) الضابط ان الظرف حيث ذكر بين شيئين ان اضيف الى الظاهر كان صفة الاول كجاءني زيد قبل وعروا ان اضيف الى ضمير الاول كان صفة الثاني كجاءني زيد قبله او بعده عمرو لانه حينئذ خبر عن الثاني والخبر وصف للمستأد والمراد بالصفة المعنوية والمحكوم عليه بالوصفية هو الظرف فقط والا فاجلحة في قبله عمرو وحال من زيد لوقوعها بعد معرفة والحال وصف لصاحبها في واحدة قبل واحدة اوقع الاول قبل الثانية فبانت بها فلا تقع الثانية وفي بعدها ثانية كذلك لانه وصف الثانية بالبعدية ولو لم يصفها بها لم تقع فهذا اولى وهذا غير المدخول بها وفي المدخول بها تقع ثنتان لوجود العدة كآبائي (قوله ثنتان) لانه في واحدة بعد واحدة جعل البعدية صفة للاولى فاقضى ايقاع الثانية قبلها لان الايقاع في الماضي ايقاع في الحال (و) يقع بانته طالق واحدة واحدة (و) يقع ان دخلت الدار ثنتان لو دخلت لتعلقهما بالشرط دفعة (و) تقع واحدة ان قدم الشرط لان المعلق كالمتجز (و) يقع (في الموطاة ثنتان

لان الوقوع بلفظه لا بقصده
(ولو قال) لغير الموطاة
(انت طالق واحدة
واحدة) بالعطف (او
قبل واحدة او بعدها
واحدة يقع واحدة)
باشئ ولا تلحقها الثانية لعدم
العدة (وفي) انت طالق
واحدة (بعد واحدة او
قبلها واحدة او مع واحدة
او معها ثنتان واحدة)
الاصل انه متى اوقع الاول
لغا الثاني او بالثاني اقترنا
لان الايقاع في الماضي
ايقاع في الحال (و) يقع
بانته طالق واحدة واحدة
ان دخلت الدار ثنتان لو
دخلت لتعلقهما بالشرط
دفعة (و) تقع واحدة ان
قدم الشرط لان المعلق
كالمتجز (و) يقع (في
الموطاة ثنتان

الكمال وأقره في البحر وقوله لأن المعاق كالمنجز أى يصير عند وجود شرطه كالمنجز ولو تجز
حقيقة لم تقع الثانية بخلاف ما إذا أخر الشرط لوجود المغير زيلى * (تنبه) * العطف بالغاء
كالواو فتقع واحدة أن قدم الشرط اتفاقاً على الأصح وتلغو الثانية وثبتان أن أخره وفى
العطف يتم أن أخره تجزأت واحدة ولغاما بعدها ولو موطوءة تعلق الأخير وتجزأ بمقابله وان
قدم الشرط لغا الثالث وتجزأ الثانى وتعلق الاول فيقع عند الشرط بعد التزوج الثانى ولو
موطوءة تعلق الاول وتجزأ بابعده وعندها تعلق الكل بالشرط قدمه أو أخره الا ان عند
وجود الشرط تعلق الموطوءة ثلاثاً وغيرها واحدة وتامه في البحر **(قوله في كلها)** أى كل
الصور التى ذكرها في العطف بلا تعلق بشرط وفى قبل وبعد وفى الشرط المتقدم او المتأخر
(قوله ومن مسائل قبل وبعد ما قبل) أى ما قاله بعضهم نظماً من بحر الحقيق وأثبت فى
شرح المجموع للاشمونى شارح الالفية أن هذا البيت رفع للعلامة أبى عمرو بن الحجاب
بارض الشام وأثبت فيه وأبدع وقال أنه من المعانى الدقيقة التى لا يعرفها أحد فى مثل هذا
الزمان وأنه ينشد على ثمانية اوجه لأن ما بعد ما قد يكون قبلين أو بعدين أو مختلفين فهذه
اربعة اوجه كل منها قد يكون قبله قبل او بعد صارت ثمانية والقاعدة فى الجميع أنه كلما
اجتمع فيه منها قبل وبعد فالنهما لأن كل شهر حاصل بعد ما هو قبله وحاصل قبل ما هو بعده
ولا يبقى حينئذ الا بعد رمضان فيكون شعبان اوقبله رمضان فيكون شوال **(قوله فى ذى
الحجة)** لأن قبله ذى القعدة وقبل هذا القبل شوال وقبل قبل القبل رمضان ط **(قوله فى
جادى الآخرة)** لأن بعده رجبا وبعد ذلك البعد شعبان وبعد البعد رمضان ط **(قوله
فى شوال)** صوابه فى شعبان ح أى لأن فرض المسئلة أن قبلاً ذكر مرة واحدة وتكرر بعد
فيلغى لفظ قبل ولفظ بعد مرة ويبقى لفظ بعد الثانى هو المعتبر فيصير كأنه قال بعد رمضان
وهو شعبان كامر **(قوله وبعد كذلك)** أى أولاً او وسطاً أو آخراً ح **(قوله فى شعبان)**
صوابه فى شوال ح أى لتظير ما قلنا **(قوله لا لغاء الطرفين)** المراد بالطرفين قبل وبعد وكأنه
انما اطلق عليهما طرفين لما بينهما من التقابل وعبرة الفتح يلغى قبل وبعد وعبرة النهر يلغى
قبل وبعد لأن كل شهر بعد قبله وقبل بعده فيبقى قبله رمضان وهو شوال او بعده رمضان وهو
شعبان ح قلت واما فى البحر من أن المائى الطرفان الاولان يعنى الحائلين عن الضمير سواء
اختلفا واتفقا وفرع عليه معتبراً للاخير المضاف للضمير فقط فهو خطأ يخالف لما قرره
نفسه اولاً ولما قرره غيره * (تنبه) * هذا كله مبنى على أن ماملغة لا محل لها من الاعراب
ويحتمل أن تكون موصولة او نكرة موصوفة فتكون فى محل جر باضافة الظرف الذى قبلها
اليها وفيه الالوجه الثمانية لكن احكامها تختلف فى محض قبل يقع فى شوال وفى محض بعد
فى شعبان وفى قبل ثم بعدين فى جمادى الآخرة وفى بعد ثم قبلين فى ذى الحجة وفى الصور الاربع
الباقية على عكس مامر فى الغاء ما لى فا وقع منها فى شوال وفى شعبان على تقدير الالغاء
يقع بعكسه على تقدير الموصولية او الموصوفية كذا ذكره العلامة بدر الدين الغزى الشافعى
ورأيت بخطه مزمياً الى العلامة ابن الحجاب وقال ان للسبكي فى ذلك مؤلفاً قلت وقد ارغفت
هذه المسئلة فى رسالة كنت سميتها (تحاقف الذكى التيه بنجواب ما يقول الفقيه) وبينت فيها

مطلب

فى قبل ما بعد قبله رمضان

فى كلها لوجود العدة

ومن مسائل قبل وبعد

ما قبل

ما يقول الفقيه ايده الله *

ولا زال عنده الاحسان *

فى فتى علق الطلاق بشهر *

قبل ما بعد قبله رمضان *

وينشد على ثمانية اوجه

فيقع بمحض قبل فى ذى

الحجة ومحض بعد فى

جمادى الآخرة وقبل

اولاً او وسطاً او آخراً فى

شوال وبعد كذلك فى

شعبان لا لغاء الطرفين

فيبقى قبله او بعده رمضان

(ولو قال امرأتى طالق

وله امرأتان او ثلاث تطلق

واحدة منهن وله خيار

التعين)

المقام بما لا مزيد عليه وخلاصة ذلك ان قوله بشهر قبل ما قبل قبله رمضان على كون ما زائدة يكون رمضان مبتدأ والظرف الاول خبرا عنه وهو مضاف الى الثاني لان ما الزائدة لا تكف عن العمل نحو فبا رحمة وغير ما رجل والثاني مضاف الى الثالث والجملة من المبتدأ والخبر صفة شهر والرابط الضمير المضاف اليه الظرف الاخير والمعنى بشهر رمضان كائن قبل قبل قبله وهو ذو الحجة وعلى كون ما موصولة يكون الظرف الاول صفة لشهر وهو مضاف الى الموصول والظرف الثاني المضاف الى الثالث خبر مقدم عن رمضان والجملة صلة ما والعايد الضمير الاخير والمعنى بشهر كائن قبل الشهر الذي رمضان كائن قبل قبله فالشهر الذي رمضان قبل قبله هو ذو الحجة فالذي قبله هو شوال وكذا يقال على تقدير ما نكرة موصوفة وعلى هذا القياس في باقي الصور وقد نظمت جميع ما مر من الصور فقالت

خذ جوابا عقود المرجح بق فيه عما طلبته تبيان
فجمادى الاخير في محض بعدة والعكس ذو حجة ابيان
ثم شوال لو تكررت قبل بق مع بعد وعكسه شعبان
أنت ضدا بضاده وهو بعد بق مع قبل وما بقي الميزان
ذلك ان بلغ ما وما اذا ما بق وصات او وصتها فليان
جاء شوال في محض قبل بق والعكس شعبان جاء ثرمان
وجمادى القبل ما بعد بعد بق ثم ذو حجة لعكس اوان
وسوى ذاب عكس الغالبها افهم بق فهو تحقيق من هم افرسان

واما تصحيح الزبلي فاما
هو في غير الصريح كما مر ان
حرام كما حرره المصنف
وسيجي في الايلاء

مطلب

وتوضيح ذلك في رسالتنا المذكورة والحمد لله رب العالمين (قوله) اما تصحيح الزبلي (الح) رد على صاحب الدرر حيث ذكر ما ذكره المصنف وقال هو التصحيح احتراز عما قيل يقع على كل واحدة طلاق وعزاء الى ايلاء الزبلي واعترضه بالتمحيز بأن عبارة الزبلي هكذا وذكر في الفتاوى اذا قال لامرأته انت على حرام والحرام عنده طلاق ولكن لم ينو الطلاق وقع الطلاق ولو كان له اربع نسوة والمسئلة بخاها تقع على كل واحدة منهن طلاق وقيل تلقاى واحدة منهن واليه البيان وهو الاظهر والاشبه وفي ايلاء النفتح والبحر ان في المواضع التي يقع الطلاق بلفظ الحرام ان كان له اكثر من زوجة واحدة تقع على كل تطليقة واحدة بخلاف الصريح نحو امرأته طالق وله اكثر من واحدة فلا تقع الا واحدة واجاب الاوزجندى انه لا يقع الا على واحدة وهو الاشبه وعزاء في البحر الى البرازية والخالصة والذخيرة وفي النفتح الاشبه عندى ما في الفتاوى لان قوله حلال الله او حلال المسلمين يعنى كل زوجة على سبيل الاستعراق كقوله هن طالق لا البديل كاحدا كن طالق وحيث وقع بهذا اللفظ وقع بانما وفي الحامية امرأته طالق وله امرأتان معروفتان له ان يصرف الطلاق الى ايهما شاء ولا يملك خلافا فظهر ان التصحيح في غير الصريح كحلال المسلمين ونحوه لكونه يعنى كل زوجة لا كما زعم في الدرر اه كلام المصحح ملخصا وسأني في الايلاء عن التهر ان قول الزبلي هنا والمسئلة بخاها يعنى التجرير لا بقيد أنت على حرام مخاطبا لواحدة بل يجب فيه ان يقع الا على مخاطبة اه اقول والحاصل انه لا خلاف في امرأته طالق ان له ان يصرفه الى ايهما شاء

فما لو قال امرأته طالق
وله امرأتان او اكثرته المنة
واحدة

خلافاً لما في الدرر ولا فإنت على حرام أنه لا يقع الا على المحاطبة فقط خلافاً لما يوجهه كلام الزيلعي وانما الخلاف فيما يعم كل زوجة على سبيل الاستغراق فاخترنا الازوجندي أنه لا يقع الا على واحدة فله صرّفه الى أيتهما شاء نظراً الى أنه لفظ مفرد واخترنا المحقق ابن الهمام أنه يقع على الكل لاستغراقه وهذا هو الظاهر ويدل على ان محل الخلاف ما قلنا أنه في الذخيرة حكاه في حلال المسلمين على حرام وهو صريح لتعليل الفتح والظاهر أنه لا خلاف في كل حل على حرام لانه بعد التصريح بإداء العموم لا يمكن حمله على فرد خاص بخلاف العموم المستفاد من الاضافة و يظهر لي ان عدم الخلاف في الصريح للخصوص صراحته بل لكونه بلفظ امرأتى الذى عمومه بدلى اى صادق على واحدة لا بعينها اى واحدة كانت مثل قوله احداهن طالق حتى لو كان الصريح بلفظ عموميه استغراقى مثل حلال الله طالق او من يحل طالق او من في عقد نكاحى طالق جرى فيه الخلاف المذكور وكان فيه ترجيح ابن الهمام اظهر ويظهر من هذا ان قوله امرأتى حرام لا يتأتى فيه الخلاف المذكور لما علمت من ان عموميه بدلى لاستغراقى فهو مثل امرأتى طالق وبه يظهر ان محل الشارح تصحيح الزيلعي على امرأتى حرام غير مناسب للمقام وقوله كاحرره المصنف الخ فيه انه مخالف لما قدمناه عن المصنف من قوله فظهر أن التصحيح في غير الصريح لحلال المسلمين ونحوه لكونه يعم كل زوجة فالذى حرره المصنف هو المحل على العام الاستغراقى كما اختاره ابن الهمام فافهم و يظهر بما قررناه ايضاً أن قوله على الطالق كما هو الشائع في زماننا مثل قوله امرأتى طالق لان معناه كإمرأة فعات كذا لزم الطلاق ووقع ولا يخفى ان هذا محتمل لان يكون المراد لزم الطلاق من امرأة او من اكثر ولا ترجيح لاحدهما على الآخر فينبغي ان يثبت له صرفه الى من شاء وينبغي ان يكون قوله على الحرام كذلك لان معناه ان فعل كذا فأمرأته حرام عليه * (تنبيه) * لا فرق في ذلك بين المعلق والمتجزو وكذا لا فرق بين حلفه مرة أو أكثر فله صرف الاكثر الى واحدة ففي البرازية عن فوائده شيخ الاسلام قال حلال الله عليه حرام ان فعل كذا وفعله وحلف بطلاق امرأته ان فعل كذا وفعله امرأتان فاراد ان يصرف هذين الطلاقين في واحدة منهما اشار في الزيادات الى انه يملك ذلك اه لكن اذا بان احداها قبل وقوع الثانى ليس له صرفه اليها ففي البرازية ايضاً من كتاب الايمان ان فعلة كذا فأمرأته طالق وله امرأتان أو أكثر طلقت واحدة واليه اليان وان طلق احداها بأشياء أو رجعياً ومضت عدتها ثم وجد الشرط تعينت الاخرى للطلاق وان كان لم تنقض العدة فاليان اليه اه بقى شئ وهو ما لو كان الطلاق ثلاثاً فهل له ان يوقع على كل واحدة طلاقاً أم لا بدان يجمع الثلاث على واحدة وعلى الاول فهل تكون كل واحدة من الثلاث بائنة ثلاثاً يلفو وصف البيئونة وهى صفة الاصل او تكون رجعية نظراً للواقع ورايت بخط شيخ مشايخنا السانحاني عن المنيه لو كان لرجل ثلاث نساء فقال امرأتى ثلاث تطليقات يقع ثلاث لكل واحدة وعندناى حنيفة لكل واحدة منهن طلاق بأن وهو الاصح اه وفيه مخالفة لما قدمناه من انه لا خلاف في ان له صرفه الى من شاء فليتأمل (قوله قال لنسائه الخ) وجه وقوع الواحدة في هذه الصور ان بعض الطلقة طائفة كإمرأة فيصيب كل واحدة في ايقاع طلاق بينهن ربعها وفي طلقتين نصف طلاق وفي

(قال لنسائه الاربع)
 يمكن تطليقة طلقت كل
 واحدة تطليقة وكذا لو
 قال يمكن تطليقتان او ثلاث
 او اربع الا ان يئوى قسمة
 كل واحدة بينهما

فطلق كل واحدة ثلاثا
ولو قال ينسكن خمس
تطليقات يقع على كل
واحدة طلاقان هكذا الى
ثمان تطليقات فان زاد
عليها طلقت كل واحدة
ثلاثا) ومثله قوله اشركتكن
في تطليقة خانية وفيها قال
لامرأتين لم يدخل بواحدة
منهما امرأتى طالق امرأتى
طالق ثم قال اردت
واحدة منهما لا يصدق ولو
مدخولتين فله ايقاع
الطلاق على احدهما
لصحة تفريق الطلاق على
المدخولة لاعتلى غيرها
(قال امرأته طالق ولم يسم
وله امرأة) معروفة
(طلقت امرأته) استحسانا
(فان قال لى امرأة اخرى
واياها عنيت لا يقبل قوله
الابينة ولو) كان له
امرأتان كلتاها معروفة
له صرفه الى ايها شاء
خانية ولم يحك خلافا
(فروع) * كرر لفظ
الطلاق وقع الكل وان
نوى التأكيد دين * كان
اسمها طالق او حرة
فناداها ان نوى الطلاق
او العتاق وقما

ثلاث ثلاثة اربع طلاق وفي اربع طلاق كاتمة (قوله فطلق كل واحدة ثلاثا) اى الا فى
التطليقتين فيقع على كل واحدة منهن طلاقان كذا فى كافى الحاكم الشهيد ومثله فى الفتح
والبحر (قوله يقع على كل واحدة طلاقان) لانه يصيب كل واحدة منهن فى المجلس طلاق
وربع طلاق وفى الست طلاق ونصف وفى السبع طلاق وثلاثة اربع وفى الثمان طلاقان
وهذا حيث لانية له كافى الكافى والفتح احترازا عما اذا نوى قسمة كل واحدة بينهما فانه يقع
على كل واحدة ثلاث (قوله ثلاثا) لانه يصيب كل واحدة من الثانية طلاقان وتقسم التاسعة
بينهن فيقع على كل طلاق ثلاثة (قوله ومثله) اى مثل بين قال فى الفتح فلفظ بين ولفظ الاشراك
سواء بخلاف ما لو طلق امرأتين كل واحدة واحدة ثم قال ثلاثة اشركتكن فيما او قمت عليهما
يقع عليها تطليقتان اه وتامة فيه عند قوله فى الباب السابق ولو قال انت طالق ثلاثة
انصاف تطليقة (قوله امرأتى طالق امرأتى طالق) مثله ما لو قال وامرأتى بالعطف كافى
الذخيرة (قوله نسخة تفريق الطلاق) كذا علل فى البحر بعد نقله المسئلة عن الذخيرة اى
لان المدخولة محل لا يقع الثانية بسبب العدة فله ايقاع الطلاقين عليها بخلاف غير المدخولة
لانه بان بالاول فلا يصدق فى ارادته لها بالثانى كما لو كان طلق المدخولة بأثنا او رجعا
وانقضت عدتها فلا تصح ارادتها بالاول ولا بالثانى كما يعلم مما نقلناه قريبا عن البرازية بقى
ما اذا كانت احدهما مدخولا بها فقط وهى فى نكاحه فان ارادها بالطلاقين صح وان اراد
غير المدخول بها لا يصدق فى الثانى لانها لم تبق امرأته بل الثانية امرأته فيقع عليها الثانى
كما هو ظاهر (قوله ولم يسم) اما لو سماها بأسمها فكذلك بالاولى ويقع على الثانى عنها ايضا لو
كانت زوجته قال فى البرازية ولو قال فلانة بنت فلان طالق ثم قال اردت امرأة اخرى
اجنبية بذلك الاسم والنسب لا يصدق ويقع على امرأته بخلاف ما اذا اقر بمال لمسمى قاضى
رجل انه هو وانكر يصدق بالخلف ماله على هذا المال لاما هو فلان وكذا لو قال زينب طالق
وهو اسم امرأته ثم قال اردت به غير امرأتى لا يصدق ويقع عليهما ان كانتا زوجة له وكذا لو
نسبها الى امها أو اخاتها أو ولدها وهى كذلك ولو حلف ان خرج من المصرف امرأته عائشة كذا
واسمها فاطمة لا تطلق اذا خرج اه (قوله استحسانا) كذا فى البحر عن الظهيرية ومثله
فى الخانية ومقتضاه ان القياس خلافه تأمل (قوله كلتاها معروفة) احتراز عما لو كانت
احدهما معروفة فقط وهو المسئلة التى قبلها واما الجهولتان فكالمعروفتين ثم هذه المسئلة
كما قال ح مكررة مع قوله ولو قال امرأتى طالق وله امرأتان او ثلاث (قوله) ولم يحك
خلافا رد على صاحب الدرر كما مر تقريره (قوله كرر لفظ الطلاق) بأن قال للمدخولة انت
طالق انت طالق او قد طلقتك قد طلقتك او انت طالق قد طلقتك او انت طلقتك وانت طالق
واذا قال انت طالق ثم قيل له ما قلت فقال قد طلقها او قلت هى طالق فمضى طالق واحدة لانه
جواب كذا فى كافى الحاكم (قوله وان نوى التأكيدين) اى ووقع الكل قضاء وكذا اذا
اطلق اشياء اى بأن لم ينو استنفاها ولأنه لا يملك الاصل عدم التأكيد (قوله والا) اى
اى بأن قصد النداء او اطلق فلا يقع على المعتمد اشياء فى العاشر من مباحث النية وذكر
قبه فى التاسع انه فرق المحبوس فى التلقيح بين الطلاق فلا يقع وبين العتق فيقع وهو

خلاف المشهور اه قلت وفي عبارة الاشياء قلب لان المحبوبي فرق بأن الحرام صالح للتسمية وهو اسم بعض الناس بخلاف طلاق او مطلقة فالتداه به يقع على اثبات المعنى فتطلق بخلاف الحر ويوافق ما في الخلاصة أشهد ان اسم عبده حر ثم تداه باحر لا يعنى ولو سمي امرأته طالقاً ثم دعاها يا طالق تطلق **(قوله)** قال لامرأته هذه الكلبة طالق طلقت الخ لما قالوا من انه لا تعتبر الصفة والتسمية مع الإشارة كما لو كان له امرأة بصرية فقال امرأته هذه العمياء طالق وأشار الى البصرية تطلق ولو أوى شخصاً ظن انه امرأته عمرة فقال يا عمرة انت طالق ولم يشر الى شخصها فاذا الشخص غير امرأته تطلق لان المعتبر عند عدم الإشارة الاسم وقد وجد كما في الحاشية وقد بسط الكلام على مسألة الإشارة والتسمية في باب الامامة **(قوله)** وعنى الاخبار كذا الخ قدعنا الكلام عليه في اول الطلاق **(قوله)** على ذلك اى على انه يحجر كذا **(قوله)** وكذا المظلوم اذا أشهد الخ أقول التقييد بالشهاد اذا كان مظلوماً غير لازم في الاشياء وأما نية تخصيص العام في اليقين فقبولة ديانة اتفاقاً وقضاء عند الخصاف والفتوى على قوله ان كان الحالف مظلوماً كذلك اختلفوا هل الاعتبار لنية الحالف او المستحلف والفتوى على نية الحالف ان كان مظلوماً لان كان ظالماً كما في الولو الجية والخلاصة اه وفي حواشيه عن مآل الفتاوى التحليف بغير الله تعالى ظلم والنية نية الحالف وان كان المستحلف محملاً **(قوله)** انه يحلف متعلق بأشده **(قوله)** قال فلانة اى زينب مثلاً وقوله واسمها كذلك اى زينب وضمير غيره عائد اليه افاده ح **(قوله)** وعلى هذا الخ اى لان المعتبر الاسم عند عدم الإشارة كما ذكرناه آنفاً وهذا الفرع منقول ذكرناه قريباً عن البرازية فافهم **(قوله)** وبني الحزم بوقوعه قضاء وديانة ولا شبهة في كونه رجعياً لا بائناً لاتفاق المذاهب كلها على وقوع الرجعى بأن طالق وتامه في الحرية وكذا انت طالق على مذهب اليهود والنصارى كما أفق به الخير الرمى ايضاً وكذا انت طالق لا يردك قاض ولا عالم اوانت طالق تحلى للختانير وتحرم على قيعة بالكل طلقة رجعية كما قدمناه قبل هذا الباب **(قوله)** في قول الفقهاء الخ وكذا في قول القضاة والمسلمين والقرآن فطلق قضاء ولا تطاق ديانة الابائية خانية لكن في الفتح اول الطلاق ولو قال طالق في كتاب الله أو بكتاب الله أو معه فان نوى طلاق السنة وقع في اوقاتها والواقع في الحال لان الكتاب يدل على الوقوع للسنة والبدعة فيحتاج الى النية ولو قال على الكتاب أو به او على قول القضاة والفقهاء او طلاق القضاء والفقهاء فان نوى السنة دين وفي القضاء يقع في الحال لان قول القضاء والفقهاء يقتضى الامرين فاذا خصص دين ولا يسمع في القضاء لانه غير ظاهر اه فتأمل **(قوله)** قال نساء الدنيا الخ في الاشياء عن عتق الحاتية رجل قال عبيد اهل بغداد احرار ولم ينو عبده وهو من اهلها او قال كل عبيد اهل بغداد او كل عبيد الارض او في الدنيا قال ابو يوسف لا يعنى عبده وقال محمد يعنى وعلى هذا الخلاف الطلاق والفتوى على قول ابى يوسف ولو قال كل عبد في هذه السكة او في المسجد الجامع حر فهو على هذا الخلاف ولو قال كل عبد في هذه الدار وعبيده فيها عتقوا في قولهم لا لو قال ولد آدم كلهم احرار في قولهم اه وهو صريح في جريان الخلاف في الحلة كالبلدة لانها بمعنى السكة لكن ذكر في الذخيرة او الخلاف في نساء اهل

والالا * قال لامرأته هذه الكلبة طالق طلقت ولعبد هذا الحمار حر عتق * قال انت طالق اوانت حر وعنى الاخبار كذا وقع قضاء الا اذا أشهد على ذلك وكذا المظلوم اذا أشهد عند استحلاف الظالم بالطلاق الثلاث انه يحلف كاذباً صدق قضاء وديانة شرح وهابية * وفي النهر قال فلانة طالق واسمها كذلك وقال عتبت غيرها دين ولو غيره صدق قضاء وعلى هذا وحلف لداشته بطلاق امرأته واسمها غيره لا تنطق * وقد كثر في زماننا قول الرجل انت طالق على الاربعة مذاهب قال المصنف وبني الحزم بوقوعه قضاء وديانة * ولو قال انت طالق في قول الفقهاء او فلان القاضي أو المفتى دين * قال نساء الدنيا ونساء العالم طواق لم تطلق امرأته بخلاف نساء الحلة والدار والبيت وفي نساء القرية والبلدة خلاف الثاني وكذا العتق * قالت لزوجها طلقني فقال فعلت طلقت فان قالت زدني

بغداد طالق فعند ابي يوسف ورواية عن محمد لا تطلق الا ان ينويها لان هذا امر عام وعن محمد ايضا تطلق بالنية ثم نقل عن فتاوى سمرقند ان في القرية اختلاف المشايخ منهم من الحقتها بالبيت والسكة ومنهم من الحقتها بالمصر اه ومقتضاه عدم الخلاف في السكة ثم علل عدم الوقوع في المصر واهل الدنيا بأنه لو وقع به لكان انشاء في حقه فيكون انشاء ايضا في حقهم وهو متوقف على اجازتهم وهي معتدرة **(قوله)** فقال فعلت اي طلقت بقرينة العلق **(قوله)** فواحدة ان لم ينو الثلاث اي بأن نوى الواحدة ولم ينو شيئا لانه بدون العطف يَحْتَمِلُ تَكْرِيرُ الاول ويَحْتَمِلُ الابتداء فاي ذلك نوى الزوج تحت نيته كذا في عيون المسائل وفي المتنق انه تقع الثلاث ولم يشترط نية الزوج ذخيرة **(قوله)** ولو عطف بالواو فثلاث لانه قرينة التكرار فيطابقه الجواب وفي الحانية قالت له طالق ثلاثا فقال فعلت او قال طلقت وقعن ولو قال بجيبا لها انت طالق او فانت طالق تقع واحدة اه اي وان نوى الثلاث والفرق ان طلقني امر بالتطبيق وقوله طلقت تطليق فصح جوابا والجواب يتضمن اعادة مافي السؤال بخلاف انت طالق فانه اخبار عن صفة قائمة بالحل وانما يثبت التطبيق تصحيحا للودع والنايب اقتضاء ضروري فيثبت التطبيق في حق صحة هذا الودع لافي حق كونه جوابا فيقي انت طالق كلاما مبتدأ وانه لا يَحْتَمِلُ الثلاث اقده في الذخيرة **(قوله)** اعتبارا بالانشاء لانه يملك انشاء الطلاق عليها فيمات الاجازة التي هي اضعف بالاولى سرح تلخيص الجامع للفارسي **(قوله)** اذا نوى صوابه اذا نوى بضمير المتني كما هو في تلخيص الجامع قل الفارسي في شرحه وكذا لو قالت المرأة ابنت نفسي فقال الزوج اجزت لما قلنا لكن يشترط نية الزوج والمرأة الطلاق وتصح هنا نية الثلاث اما اشتراط نية الزوج فلان لفظ البيونة من كتابات الطلاق وامانية المرأة فلم يذكر محمد في الكتاب وقالوا يجب ان يشترط حتى يقع التصرف تطليقا فتوقف على الاجازة واما بدون نيته يقع اخبارا عن بيونة الشيخص او بيونة نبي آخر كما لو كان من جانب الزوج فلا يَحْتَمِلُ الاجازة فلا يتوقف واما صحة نية الثلاث فلما عرف من احتمال لفظ هذه الكتابة الثلاث اه **(قوله)** بخلاف الاول لان قوله اجزت بمنزلة قوله طلقت فلا يحتاج الى نية ولا تصح فيه نية الثلاث ح **(قوله)** وفي اخترت لا يقع الخ اي لو قالت المرأة اخترت نفسي منك فقال الزوج اجزت ونوى الطلاق لا يقع شيء لان قولها اخترت لم يوضع للطلاق لا صريحا ولا كناية ولهذا لو انشأ بنفسه فقال لها اخترت او اخترت نفسك ونوى الطلاق لا يقع شيء لانه نوى ما لا يَحْتَمِلُ لفظه ولا عرف في ايقاع الطلاق به الا اذا وقع جوابا لتخيير الزوج اياها في الطلاق شرح التلخيص **(قوله)** من كانت امرأته عليه حرام كذا في بعض النسخ برفع حرام والصواب مافي اكثر النسخ من التصب لانه خبر كان **(قوله)** فهو اقرار منه بحرمتها عبارة البرازية قال في المحيط فهذا اقرار منه بحرمتها عليه في الحكم اه وافاد قوله في الحكم اي في القضاء انها لا تحرم ديانة اذا لم يكن حرمها من قبل كما لو اخبر بطلاقها كاذبا لا يقال ان هذه تصلح لغزا لانه وقع الطلاق بلا لفظ اصلا لا صريح ولا كناية وبلا ردة وباء لاننا نقول هذا اقرار عن تحريم منه سابق لانشاء طلاق في الحال بغير لفظ نعم يقال هذا اقرار بغير لفظ بل بالفعل وقد صرحوا بأن الاقرار قديكون بالاشارة وقديكون بلا لفظ

فقال فعلت طلقت أخرى
* ولو قالت طلقني طلقني
طلقني فقال طلقت فواحدة
ان لم ينو الثلاث ولو عطف
بالواو فثلاث * ولو قال
طلقت نفسي فاجاز طلقت
اعتبارا بالانشاء كذا ابان
نفسى اذا نوى ولو ثلاثا
بخلاف الاول وفي اخترت
لا يقع لانه لم يوضع الاجواب
* وفي البرازية قال بين
اصحابه من كانت امرأته
عليه حرام فليفعل هذا
الامر ففعله واحد منهم
فهو اقرار منه بحرمتها

ولأفعل كالسكوت في بعض المواضع فافهم (قوله وقيل لا) بناء على أن هذا الفعل لا يكون
 اقرارا فافهم (قوله وسئل الخ) تأييد لما قبله وبين أن عدم الفرق بين الفعل من واحد أو أكثر
 وبين التحريم المنع من التعليق المفيد الرجعي (قوله طاقن) أي طاق نساء كل من
 المصنفين بناء على أن هذا التصديق اقرار (قوله ثم تكلم الحالف) سكت عما إذا تكلم غيره
 والظاهر أنه لا يقع لأن تعاقب المتكلم لا يسرى حكمه إلى غيره إلا إذا قال الغير وأنا كذلك مثلا
 وأما الفرعان السابقان فجاءا من الأقرار لا لإنشاء والتعليق إنشاء ط قلت يؤيده ما في إيمان
 البرازية جماعة كان يصنف بعضهم بعضا فقال واحد منهم من صفع صاحبه بعده فامرأته
 طالق فقال واحدها ثم صفع القائل صاحبه لا يقع لأن هلا ليس بين اه وهلا كلمة فارسية
 (قوله والحالف لا يخرج نفسه عن اليمين) أشار بهذا إلى أن دخول الحالف هنا في عموم
 كلامه لقريئة أن قلنا أن المتكلم لا يدخل في عموم كلامه وفي التحرير أن دخوله قول الجمهور
 والله تعالى أعلم

باب الكنایات

لما فرغ من أحكام الصريح الذي هو الأصل في الكلام لما أنه موضوع للفهم والصريح
 أدخل فيه شرع في الكنایات وهو مصدر كناية أو إذا سترته (قوله كناية عند الفقهاء) أي
 كناية الطلاق المرادة في هذا الحل والافعالها عندهم مطلقا كالأدولين ما ستر المراد منه
 في نفسه قل في النهر وخرج بالآخر مالم يستمر المراد في الصريح بواسطة نحو غيبة اللفظ
 أو انكشف المراد في الكناية بواسطة التفسير والصريح والكتابة من أقسام الحقيقة والحجاز
 والحقيقة التي لم تنجز صريح والمعمورة التي غاب معناها المحساسة كناية والحجاز الغائب
 الاستعمال صريح وغير الغالب كناية اهـ (قوله مالم يوضع له الخ) بل وضع لما هو أهم
 منه ومن حكمه لأن ما سوى الثلاث الرجعية الآتية لم يرد به الطلاق أصلا بل هو حكمه من
 البيونة من النكاح وعليه في قوله واحتمله تساهل والمراد احتمله متعلقا لمعناه أفاد في الفتح

وأشار به إلى عدم حصرها وذلك قال في شرح المائق ثم الفاظ الكناية كثيرة ترتقي إلى أكثر
 من خمسة وخمسين لفظا على ما في النظم والتنف وزيد غيرها فتنه اه ومنها عدت عنها
 فيقع به البائن بانية كما أفتى به الشيخ اسمعيل الحائك قات ومنها أنت خالصة المستعمل في
 زماننا فانه في معنى خلية وبرية تأمل وفي البرازية قال آخرا كن كنب تقضيني لأجل فلانة التي
 تزوجتها فاني تركتها فخذها ونوى الطلاق تقع واحدة بائة (تبيه) * أفتى بعض المتأخرين
 بأن منها على عين لأفعل كذا ناوليا الطلاق فتقع به واحدة بائة لقولهم الكناية ما احتمل الطلاق
 وغيره وردد عصره السيد محمد أبو السعود في حاشية مسكين بأنه لا يلزمه الأكفارة يمين
 لأن ما ذكره في تعريف الكناية ليس على إطلاقه بل هو مقيد بلفظ يصح خطابها به وبصاح
 لإنشاء الطلاق الذي أضمره أو للاخبار بأنه أوقعه كأنك حرام اذ يحتمل لاني طالقك
 أو حرام الصعبة وكذا بقية الألفاظ وليس لفظ اليمين كذلك اذ لا يصح بأن يخاطبها بأنت يمين
 فضلا عن ارادة إنشاء الطلاق به أو الاخبار بأنه أوقعه حتى لو قال أنت يمين لاني طالقك لا يصح
 فأيسر كل ما احتمل الطلاق من كنياته بل بهذين القيدين ولا بد من ثالث هو كون اللفظ

وقيل لانتهى * وسئل
 أبو الوليث عن قال لجماعة
 كل من له امرأة مطلقة
 فيصنف بيده فصفقوا
 فقال طاقن وقيل ليس هو
 بأقرار * جماعة يتحدثون
 في مجلس فقال رجل منهم
 من تكلم بعده فامرأته
 طالق ثم تكلم الحالف
 طلقت امرأته لأن كلمة
 من للتعميم والحالف
 لا يخرج نفسه عن اليمين
 فيحش

باب الكنایات

(كنايته) عند الفقهاء
 (مالم يوضع له) أي الطلاق
 (واحتمله وغيره)
 (فألكنایات) لا تنطق بها

مسببا عن الطلاق وناشئا عنه كالحرمه في انت حرام ونقل في البحر عدم الوقوع بلا احبات
 لاشتبهك لارغبة فيك وان نوى ووجهه ان معاني هذه الالفاظ ليست ناشئة عن الطلاق
 لان الغالب الدم بعده فتنشا المحبة والاشتهاء والرغبة بخلاف الحرمة فاذا لم يقع بهذه الالفاظ
 مع احتمال ان يكون المراد لاني طلقك في لفظ التمين بالاولى ولانهم قسموا الكناية ثلاثة اقسام
 كما باني ما يصلح جوابا لسؤال الطلاق لا غير كما عتدى وما يصلح جوابا وردا لسؤالها
 كأخرجي وما يصلح جوابا وسبا كخلية ولا شك ان هذا اللفظ غير صالح لشيء من الثلاثة
 لانها اذا سأله الطلاق لا يصلح جوابا بقوله على تمين لافعلن كذا لان الجواب يكون بتأييد
 على انشاء الطلاق اجابة لسؤالها كما عتدى او على عدمه ردا لطالبها كأخرجي او سبها كخلية
 وعلى تمين لا يدل على انشاء الطلاق اه ملخصا مع زيادة ثم قال وبه ظهران ما نقل عن فتاوى
 الطوري اذا قال ايمان المسلمين تلمني تطلق امرأته خطأ فاحش وسعت كثيرا من شيئا
 ان فتاوى الطوري كفتاوى ابن نجيم لا يوثق بها الا اذا تأيدت بنقل آخر اه واعترضه ط
 بأن على تمين يحتمل الطلاق وغيره لانه يكون به وبالله تعالى حيث نوى الطلاق علمت نيته
 وكأنه قال على الطلاق ولا فعل كذا وتقدم ان على الطلاق من التعليق المعنوي وما في فتاوى
 الطوري من تخصيصه بالطلاق للعرف كحلال المسلمين على حرام اه اقول والحاصل ان على
 تمين ليس كناية لما مر وليس صريحا ايضا لانه ما لا يستعمل الا في الطلاق وهذا ليس كذلك
 وهو ظاهر لكن لفظ التمين جنس من افراده الحلف بالطلاق فاذا عينه بالنية صار كأنه قال
 على حلف بالطلاق لا فعل كذا هو لو صرح بهذا المقنوى صار حالفا به والاعم اذا اريد به
 الاخص ثبت به حكم ذاك الاخص والاخص هنا طلاق صريح فتقع به واحدة رجعية لا بآنية
 وفي ايمان الزانية من الفصل الثاني قال في حلف أو قال في حلف بالطلاق ان لا فعل كذا ثم
 فعل طاعت وحث وان كان كاذبا وقدمنا في اول فصل الصريح عن جامع الفصولين ان فعلت
 كذا تجزى كلمة الشرع يني وينك يابني ان يصح التمين على الطلاق لانه متعارف بينهم فيه
 وقدمناه هناك ايضا عن الذخيرة لو قال لها الف نون تا طالف لام ف ان نوى الطلاق تطلق
 لان هذه الحروف يفهم منها ما هو المفهوم من الصريح الا انها لا تستعمل كذلك فصارت
 كالكناية في الافتقار الى التية فهذا يدل على انه لو اراد باليمين الطلاق يصح ويقع به رجعية
 اذا حثت واما ايمان المسلمين فانه جمع تمين والاضافة الى المسلمين قرينة على انه اراد جميع
 انواع الايمان التي يخلف بها المسلمين كالتمين بالله تعالى والطلاق والعناق المتعاقين وسيأتي
 لهذا زيادة بيان في كتاب الايمان ان شاء الله تعالى (قوله قضاء) قيد به لانه لا يقع ديانة بدون
 التية ولو وجدت دلالة الحال فوقوعه بواحد من التية او دلالة الحال اما هو القضاء فقط
 كما هو صريح البحر وغيره (قوله او دلالة الحال) المراد به الحالة الظاهرة المفيدة
 المقصودة ومنها تقدم ذكر الطلاق بحر عن المحيط ومقتضى طلاقه هنا كالكثران
 الكنايات كلها يقع بها الطلاق بدلالة الحاصل قال في البحر وقد تبع في ذلك القدوري
 والسرخسي في البسوط وخالفهما فخر الاسلام وغيره من المشايخ فقالوا بعضها لا يقع
 بها الا بالنية اه واراد بهذا البعض ما يحتمل الرد كأخرجي واذهي وتوصي لكن

قضاء (الابنية او دلالة
 الحال)

المصنف وافق المشايخ في التفصيل الآتي فبقى الاعتراض على عبارة الكثر واجب عنه في
النهر بما ذكره ابن كمال بإشافي إيضاح الإصلاح بأن صلاحية هذا الصور للرد كانت معارضة
لحال مذاكرة الطلاق فلم يبق الرد دليلاً فكانت الصور المذكورة خالية عن دلالة الحال
ولذلك توقف فيها على الية اهـ (قوله) وهي حالة مذاكرة الطلاق) أشار به إلى ما في النهر
من أن دلالة الحال تم دلالة المقال قال وعلى هذا ففسر المذاكرة بسؤال الطلاق أو تقديم
الإيقاع كما في اعتدى ثلاثاً وقال قبله المذاكرة أن تسأله هي أو اجني العلق (قوله) أو
الغضب) ظاهره أنه معطوف على مذاكرة فيكون من دلالة الحال (قوله) في الحالات ثلاث)
لما كان الغضب يقابله الرضا فهو مفهوم منه صح التفرع وفي الفتح وأعلم أن حقيقة التفسير
في الأحوال قيمان حالة الرضا وحالة الغضب وأما حالة المذاكرة فتصدق مع كل منهما بل
لا يتصور سؤالها الطلاق إلا في إحدى الحالتين لأنهما ضدان لا واسطة بينهما قال في البحر
بعد نقله وبه علم أن الأحوال ثلاثة حال مطلقة عن قيد الغضب والمذاكرة وحالة المذاكرة
وحالة الغضب اهـ وفي النهر وعندى أن الأولى هو الاختصار على حالة الغضب والمذاكرة إذ
الكلام في الأحوال التي تؤثر فيها الدلالة لا مطلقاً ثم رأيت في البدائع بعد أن قسم الأحوال
ثلاثة قال ففي حالة الرضا يدين في القضاء وإن كان في حال مذاكرة الطلاق أو الغضب فقد قالوا
أن الكنيات أقسام ثلاثة الخ وهذا هو التحقيق اهـ (قوله) والكنيات ثلاث (الخ) حاصله أنها
كلها تصاح للجواب أي إجابته لها في سؤالها الطلاق منه لكن منها قسم يحتمل الرد بإضائي
عدم إجابة سؤالها كأنه قال لها لا تطلي الطلاق فإني لأفعله وقسم يحتمل السب والشم لها
دون الرد وقسم لا يحتمل الرد ولا السب بل يحض للجواب كما يعلم من القهستاني وابن الكمال
ولذا عبر بلفظ يحتمل وفي أبي السعود عن الحموي أن الاحتمال إنما يكون بين شيئين يصدق بهما
اللفظ الواحد وما ومن ثم لا يقال يحتمل كذا وكذا كناية عليه العصام في شرح التلخيص من
بحث المسند إليه (قوله) فنحو أخرجني وأذهبي وقومي) أي من هذا المكان لينقطع الشر
فيكون رداً أولاً لأنه طلقها فيكون جواباً ردياً ولو قال فيعي الثوب لا يقع وإن نوى عند أبي
يوسف لأن معناه عرفاً لأجل البيع فكان صريحه خلاف النوى ووافقه زفر بنهر ولو قال
أذهبي فتزوجي بالفاء أو الواء فسياً في الكلام عليه في الفروع (قوله) تقبلي تخمري استري)
أمر بأخذ الفناء أي الحمار على الوجه ومثله تخمري وأمر بالاستئثار قال في البحر أي لأنك بنت
وحرمت على بالطلاق أو للثلاث ينظر اليك اجنبي اهـ فهو على الأول جواب وعلى الثاني رد في
البحر عن شرح قاضيخان لو قال استري متى خرج عن كونه كناية اهـ وهل المراد عدم
الوقوع به أصلاً أو أنه يقع بلانية والظاهر الثاني وعليه فهل الواقع بأن أو رجعي والظاهر
البائن لكون قوله متى قرينة لفظية على إرادة الطلاق بمنزلة المذاكرة تأمل (قوله) انتقلي
انطلق) مثل أخرجني وقد تقدم (قوله) من الغربة) بالغين المعجمة والراء راجع للؤلؤ
وقوله أومن الغزوة بالمهمله والزاي راجع للثاني من عزب عن فلان يعزب أي فضاء أيضاً
تباعدي ح زيادة فيه ما في أخرجني أيضاً من الاحتمالين (قوله) يحتمل رداً) أي ويصلح
جواباً أيضاً ولا يصلح سباً ولا شتاً (قوله) خلية) بفتح الخاء المعجمة فعيلة بمعنى فاعلة أي

وهي حالة مذاكرة الطلاق
أو الغضب فالحالات ثلاث
رضا وغضب ومذاكرة
والكنيات ثلاث ما يحتمل
الرد أو ما يصلح للسب
أولاً ولا (فخرجني وأذهبي وقومي)
تقبلي تخمري استري انتقلي
انطلقى اغربى اغزى من
الغربة أومن الغزوة
(يحتمل رداً ونحو خلية)

خالية اما عن النكاح او عن الخيرح اى فهو على الاول جواب وعلى الثانى سبب وشتم
ومثله ما يأتى (قوله بترية) بالهمز وتركه اى منفصلة اما عن قيد النكاح واحسن الخلقح
(قوله حرام) من حرم الشيء بالضم حراما امتنع اريد بها هنا الوصف ومعناه المنوع فيحمل
على ما سبق وسأبى وقوع البائن به بلا نية في زماننا للتعارف بالفرق في ذلك بين محرمة
وحرمته سواء قال على اولا او حلال المسلمين على حرام وكل حل على حرام وانت معى في
الحرام وفى قوله حرمت نفسى لا بد ان يقول عليك واوردانه اذ اوقع الطلاق بهذه الالفاظ بلا
نية يذنبى ان يكون كالصريح فى اعتقابه الرجعة وأوجب بأن المتعارف انما هو ايقاع البائن لا
الرجعى حتى لو قال لم اؤى لم يصدق ولو قال مرتين ونوى بالاولى واحدة وبالثانية ثلاثا صححت
نيته عند الامام وعليه الفتوى كما فى البرازية ح عن النهرقات لكن عبارة البرازية قال
لامرأته اتما على حرام ونوى الثلاث فى احداها والواحدة فى الاخرى صححت نيته عند
الامام وعليه الفتوى ثم اعلم ان ما ذكره من الابراد والجواب المذكور فى البرازية ايضا
ومقتضى الجواب وقوع الرجعى به فى زماننا لانه لم يتعارف ايقاع البائن به فان العالمى
الجاهل الذى يخاف بقوله على الحرام لا يفعل كذا لا يميز بين البائن والرجعى فضلا عن ان يكون
عرفه ايقاع البائن به وانما المعروف عنده ان من حنث بهذا اليمين يقع عليه الطلاق مثل قوله
على الطلاق لا يفعل كذا وقد مر ان الوقوع بقوله على الطلاق انما هو للعرف لانه فى حكم
التعاقب وكذا على الحرام والا فالاصل عدم الوقوع اصلا كما فى طلاقك على كما تقدم تقريره
فحيث كان الوقوع بهذا اللفظين للعرف يبنى ان يقع بهما المتعارف بالفرق بينهما وان كان
الحرام فى الاصل كناية يقع بها البائن لانه ما غلب استعماله فى الطلاق لم يبق كناية ولذا يتوقف
على النية او دلالة الحال ولاشئ من الكناية يقع به الطلاق بلا نية او دلالة الحال كما صرح به
فى البدائع ويدل على ذلك ما ذكره البرازى عقب قوله فى الجواب انما ان المتعارف به ايقاع
البائن لا الرجعى حيث قال مانصه بخلاف فارسية قوله سرحتك وهو رها كردم لانه صار
صريحاً فى العرف على ما صرح به نجم الزاهدى الخوارزمى فى شرح القندورى اه وقد صرح
البرازى اولا بأن حلال الله على حرام بالعربية او الفارسية لا يحتاج الى نية حيث قال ولو قال
حلال اريد بروى أو حلال الله عليه حرام لاحاجة الى النية وهو الصحيح المنقح به لعرف وانه
يقع به البائن لانه المتعارف ثم فرق بينه وبين سرحتك فان سرحتك كناية لكن فى عرف الفرس
غاب استعماله فى الصريح فاذا قال رها كردم اى سرحتك يقع به الرجعى مع ان اصله كناية
ايضا وما ذاك الا لانه غلب فى عرف الفرس استعماله فى الطلاق وقد مر ان الصريح ما لم
يستعمل الا فى الطلاق من اى لغة كانت لكن لما غلب استعمال حلال الله فى البائن عند
العرب والفرس وقع به البائن ولولا ذلك لوقع به الرجعى والحاصل ان المتأخرين خالفوا
المتقدمين فى وقوع البائن بالحرام بلا نية حتى لا يصدق اذا قال لم اؤى لاجل العرف الحادث
فى زمان المتأخرين فيتوقف الآن وقوع البائن به على وجود العرف كما فى زمانهم واما اذا
تعورف استعماله فى مجرد الطلاق لا بقيد كونه بائنا يتعين وقوع الرجعى به كما فى فارسية
سرحتك ومثله ما قدمناه فى اول باب الصريح من وقوع الرجعى بقوله سن بوش بوش اول

بترية حرام

في لغة الترك مع ان معناه العربي انت خلية وهو كناية لكنه غلب في لغة الترك استعماله في
الطلاق هذا مظهر لفهمي القاصر ولم أر أحدا ذكره وهي مسئلة مهمة كثيرة الوقوع فتأمل
ثم ظهر لي بعد مدة ماعسى يصاح جوابا وهو ان لفظ حرام معناه عدم حل الوطء ودواعيه
وذلك يكون بالابلاء مع بقاء العقد وهو غير متعارف ويكون بالطلاق الراجع للعقد وهو
قسما بائن ورجعي لكن الرجعي لا يحرم الوطء فتعين البائن وكونه التحق بالصریح للعرف
لاينافي وقوع البائن به فان الصريح قد يقع به البائن كتطبيقه شديدة ونحوه كما ان بعض
الكتابات قد يقع به الرجعي مثل اعتدى واستبرئ رحلك وانت واحدة والحاصل انما لم تعورف
به الطلاق صار معناه تحريم الزوجة وتحريمها لا يكون الا بالبائن هذا غاية مظهر لي في هذا
المقام وعليه فلاحاجة الى ما أجاب به في البرازية من ان المتعارف به ابقاء البائن لما علمت
مما يرد عليه والله سبحانه أعلم **(قوله بائن)** من بان الشيء انفصل اي منفصلة من وصاله النكاح
او عن الخبر **(قوله كنية)** من البت بمعنى القطع فيحتمل ما احتمله البائن واوجب سيويه
فيه الانف والام واجاز الفراء اسقاطهما وبتة من البتل وهو الانقطاع وبه سميت مريم
لانقطاعها عن الرجال وفاطمة الزهراء لانقطاعها عن نساء زمانها فضلا ودينا وحسبا وقيل
عن الدنيا الى ربها وفيه من الاحتمال ما مرح عن النهر **(قوله يصاح سبا)** اي ويصاح
جوابا ايضا ولا يصاح رداح ومثله في النهر وابن كمال والبدائع خلافا لما يظهر من البحر
من انه يصاح للرد ايضا **(قوله اعتدى)** امر بالاعتداد الذي هو من العدة او من العدة اي اعتدى
نعني عليك بدائع **(قوله واستبرئ)** امر بتعرف براءة الرحم وهي طهارتها من الماء وانه كناية
عن الاعتداد الذي هو من العدة ويحتمل استبرئ لا طلقك بدائع **(قوله أنت واحدة)** اي
طالق تطبيقا واحدة ويحتمل انت واحدة عندي او في قومك مدحا او ذما فاذا نوى الاول
فكانه قاله ولا اعتبار باعراب الواحدة عند عامة المشايخ وهو الاصح لان العوام لا يميزون بين
وجوهه والخواص لا ياتزمونه في مخاطباتهم بل تلك صناعتهم والعرف لغتهم ولذا ترى اهل
العلم في مجاري كلامهم لا ياتزمونه على ان الرفع لاينافي الوقوع لاحتمال ان يريد انت طلاقة
واحدة فجعلها نفس الطالقة مبالغة كرجل عدل لكن قد اعتبروا الاعراب في الاقرار فبالو
قاله على درهم غير دائق رفعا ونصيا فيطلب الفرق وكأنه عملا بالاحتياط في البابين فتدبره
وتمامه في النهر **(قوله أنت حرة)** اي ابراءك من الرق او من النكاح واعتقتك مثل انت حرة
كما في الفتح وكذا كوني حرة او اعتق كما في البدائع نهر **(قوله اختارى أملك بيدك)**
كنيتان عن تفويض الطلاق اي اختارى نفسك بالفراق او في عمل أو أملك بيدك في الطلاق
او في تصرف آخر وفي النهر عن الخواشي السعدية وهذا لا يناسب ذكره في هذا المقام
ولقد وقع بسبب ذلك خطأ عظيم من بعض المفتين فزعم انه يقع به الطلاق وافتي به وحرم حلالا
نعم والله من ذلك اه وقد نبه عليه الشارح عند قوله خلا اختارى ح اي حيث ذكر انه
لا يقع بهما الطلاق ما لم تطلق المرأة نفسها اي مع نية الزوج تفويض الطلاق لها او دلالة
الحال من غضب او مذكرة كإبائي في الباب الآتي ويعلم مما هنا **(قوله سرحتك)** من
السراح يفتح السين وهو الارسال اي ارسلتك لاني طلقتك والوحاجة الي وكذا فارقتك لاني

بائن) ومراد فيها كنية بتة
(يصاح سبا ونحو اعتدى
واستبرئ رحلك انت
واحدة انت حرة اختارى
أملك بيدك سرحتك
فأرقتك

مطلب

لا اعتبار بالاعراب هنا

طالقتك او في هذا المنزل نهر (قوله لا يَحْتَمِلُ السَّبَّ والرَّد) اى بل معناه الجواب فقطح
 اى جواب طاب الطلاق اى التطبيق فتح (قوله تأثيرا) تمييز محمول عن الفاعل اى يتوقف
 تأثير الاقسام الثلاثة على نية ط (قوله للاحتيال) لما ذكرنا من ان كل واحد من الالفاظ
 يحتمل الطلاق وغيره والحال لا تبدل على احدهما فيسئل عن نيته ويصدق في ذلك قضاء بدائع
 قال ط فان قلت ان ما يصلح جوابا يبنى الوقوع به وان لم تكن نية قلت ليس المراد بكونه
 جوابا انه جواب لتحصيل الطلاق بل هو جواب لكلامها بغير السؤال اما اذا تكلمت
 بسؤال الطلاق فقد حصلت المذكرة وفيها لا يتوقف على النية الا الاول كما يأتى اه قلت
 لكنه مخالف لما ذكرناه آتفا عن الفتح من تفسيره المحتمل للجواب بأنه جواب طلب الطلاق
 اى التطبيق فالاولى الجواب عن الايراد بأن يقال ان نحو اعتدى يتمحض للتطبيق اجابة
 لسؤالها اى انه ان كان هناك سؤال العالق يتمحض للتطبيق ولا يلزم وجود سؤال الطلاق في
 جميع الحالات لانه قد تكون الحالة حالة رضا فقط او حالة غضب فقط بدون سؤال الطلاق
 ومع ذلك لا يخرج نحو اعتدى عن كونه متمحضا للجواب بمعنى انه لو كان سؤال لتتمحض
 جوابا له ولذا يقع بلا توقف على نية في حالة الغضب المجردة عن السؤال تأمل (قوله يمينه)
 قائمين لازمة له سواء ادعت العالق اه لاحق الله تعالى ط عن البحر (قوله فنكل) اى عند
 القاضي لان النكول عند غيره لا يعتبر ط (قوله توقف الاولان) اى ما يصلح ردا وجوبا
 وما يصلح سبا وجوابا لا يتوقف ما يتعين للجواب بيان ذلك ان حالة الغضب تصلح للرد والتبديد
 والسب والشم كما تصلح للعلاق والفاظ الاولين يحتملان ذلك ايضا فصار الحال في نفسه
 محتملا للطلاق وغيره فاذا عني به فقد نوى ما يحتمله كلامه ولا يكذبه الظاهر فيصدق
 في القضاء بخلاف الفاظ الاخير اى ما يتعين للجواب لانها وان احتملت الطلاق وغيره ايضا
 لكنها لما زال عنها احتمال الرد والتبديد والسب والشم اللذين احتملتها حال الغضب تعينت
 الحال دالة على ارادة الطلاق فترجح جانب الطلاق في كلامه ظاهرا فلا يصدق في الصرف
 عن الظاهر فلذا وقع بها قضاء بلا توقف على النية كما في صريح العالق اذ انوى به الطلاق
 عن وثاق (قوله يتوقف الاول فقط) اى ما يصلح للرد والجواب لان حالة المذكرة
 تصلح للرد والتبديد كما تصلح للعلاق دون الشم والالفاظ الاول كذلك فاذا نوى بها الرد
 لا الطلاق فقد نوى محتمل كلامه بلا مخالفة للظاهر فتوقف الوقوع على النية بخلاف الفاظ
 الاخيرين فانها وان احتملت العالق لكنها لا تحتمل ما يحتمله المذكرة من الرد والتبديد
 فترجح جانب العالق ظاهرا فلا يصدق في الصرف عنه فلذا وقع بها قضاء بلانية والحاصل
 ان الاول يتوقف على النية في حالة الرضا والغضب والمذكرة والثاني في حالة الرضا والغضب
 فقط ويقع في حالة المذكرة بلانية والثالث يتوقف عليها في حالة الرضا فقط ويقع في حالة
 الغضب والمذكرة بلانية وقد نظمت ذلك بقولي

نحو اخرجى قومي اذهبي ردا يصح ❦ خلية برية سبا صلح
 واستبرئى اعتدى جوابا قد حتم ❦ فالاول القصد له دوما لزم
 والثاني في الغضب والرضا انضبط ❦ لا الذكر والثالث في الرضا فقط

لا يَحْتَمِلُ السَّبَّ والرَّد
 ففي حالة الرضا) اى غير
 الغضب والمذاكرة
 (توقف الاقسام الثلاثة
 تأثيرا (على نية) للاحتيال
 والقول له يمينه في عدم
 النية ويكفي تحليفها له
 في منزله فان ابي رفعه
 للحاكم فان نكل فرق
 بينهما مجئى (وفي الغضب)
 توقف (الاولان) ان نوى
 وقع والا لا (وفي مذكرة
 الطلاق) يتوقف (الاول
 فقط) ويقع بالاخيرين
 وان لم ينو

ورسمتها في شباك لزيادة الايضاح بهذه الصورة

رد وجواب اخرجى	سب وجواب خلية برية	جواب فقط اعتدى استبرئى
رضا	تلزّم النية	تلزّم النية
غضب	تلزّم النية	يقع بلانية
مذاكرة	تلزّم النية	يقع بلانية

لان مع الدلالة لا يصدق
قضاء في النية لانها اقوى
لكونها ظاهرة والنية باطنة
ولذا تقبل بينهما على الدلالة لا
على النية الا ان تقام على
اقرارها عمادية ثم في كل
موضع تشترط النية فلو
السؤال هل يقع بقول نعم ان
نويت ولو بكم يقع بقول
واحدة ولا يتعرض
لاشترط النية بزاوية
فليحفظ (وتقع رجعية
بقوله اعتدى واستبرئى
رحمك وانت واحدة)
وان نوى اكثر ولا عبرة
باعراب واحدة في الاصح
(و) يقع (بنايتها) اى باقى
الفاظ الكنائيات المذكورة
فلا يرد وقوع الرجعى
ببعض الكنائيات ايضا
نحو انابرى من طلاقك
وخليت سبيل طلاقك
وانت مطلقة بالتخفيف
وانت

(قوله لان مع الدلالة) اسم ان ضمير الشأن محذوف (قوله لانها) اى الدلالة (قوله بينهما) اى
المرأة (قوله على الدلالة) اى الغضب او المذاكرة (قوله لا على النية) اى لو برهنت فيما يتوقف
على نية الطلاق على انه نوى لا تقبل (قوله فلو السؤال هل يقع) يعنى اذا قال السائل قلت
كذا هل يقع على الطلاق يقول المفتى نعم ان نويت ح (قوله ولو بكم يقع) يعنى لو قال
السائل قلت كذا كم يقع على يقول له المفتى يقع واحدة ولا يتعرض لاشترط النية يعنى
لا يقول له المفتى تقع واحدة ان نويت ح (قوله وتقع رجعية) اى وان نوى البائن ح
(قوله بقوله اعتدى) لانه من باب الاضرار اى طلقته فاعتدى او اعتدى لانه طلقته ففي
المدخول بها ثبت الطلاق ونجى العدة وفي غيرها ثبت الطلاق عملا بنيتها ولا تجب العدة
كذا في التلويح وتامة في النهر (قوله واستبرئى رحمك) قدمنا عن البدائع انه كناية عن
الاعتداد من العدة فيقال فيه ما قلناه آفا في اعتدى (قوله وانت واحدة) لانه اذا نوى
الطلاق صار لفظ واحدة صفة لمصدر محذوف اى طاق طاقة واحدة وصرح الطلاق يعقب
الرجعة والمصدر وان احتمل نية الثلاث لكن التخصيص على الواحد يمنع ارادة الثلاث (قوله
في الاصح) كذا صححه في الهداية وغيرها وقدمنا الكلام عليه (قوله فلا يرد الى) اى اذا علمت
ان الضمير في باقيها عائد الى الالفاظ المذكورة في المتن فلا يرد ان غيرها من الفاظ الكنائيات قد
يقع به الرجعى من كل كناية كان فيها ذكر الطلاق لكن جعلها في البحر داخلية بالاولى تحت
الالفاظ الثلاثة اوافق بها الرجعى لان علة وقوع الرجعى بها وجود الطلاق مقتضى او مضمرا
فما ذكر فيها الطلاق يقع فيها الرجعى بالاولى (قوله نحو انابرى من طلاقك) اى يقع به الرجعى
اذا نوى فتح لكن في الجوهره ولو قال انابرى من نكاحك وقع الطلاق اذ انواه وان قال انابرى
من طلاقك لا يقع شئ لان البراءة من الشئ تركله اه وذكر في البرازية اختلاف التصحيح في
برئت من طلاقك وجزم في الحائنية بتصحيح عدم الوقوع به لكن قال في الفتح وفي الخلاصة
اختلف في برئت من طلاقك والوجه عندى ان يقع بانها لان حقيقة تبرئته منه تستلزم عجزه
عن الإيقاع وهو الينونة بانقضاء العدة او الثلاث او عدم الإيقاع اصلا وبذلك صار كناية
فاذا اراد الاول وقع وصرح الى احدي الينونتين وهى التى دون الثلاث اه قلت مقتضى
هذا وقوع واحدة بائنة لان الوقوع ليس بلفظ الصريح بل بلفظ برئت تأمل (قوله خابت
سبيل طلاقك) وكذا خليت طلاقك او تركت طلاقك ان نوى وقوع والا فلا خالية (قوله
بالتخفيف) اى تخفيف اللام اما بالتشديد فهو صريح يقع به بلانية كما مر في (قوله وانت

اطلق من امرأة فلان) فان كان جوابا لقولها ان فلانا طلق امرأته وقع ولا يدين لان دلالة الحال قائمة مقام النية حتى لو لم تكن قائمة لم يقع الا بالنية نهر في باب الصريح عن الخلاصة فليس من الصريح والام لا يتوقف على النية وعالله في الفتح بان افعال التفضيل ليس صريحا فافهم **(قوله)** وهي مطلقة اي والحال ان امرأة فلان مطلقة والا فلا يقع وهذا التقيد ذكره في البحر لكن في الفتح في اول باب الصريح انه لا فرق بين كونها مطلقة او لا قال والمعنى عند عدم كونها مطلقة لاجل فلانة يعني ان من في قوله من امرأة فلان للتعليل **(قوله)** وانت ط ل ق (قد منسا في باب الصريح عن الذخيرة تعليله بأن هذه الحروف يفهم منها ما هو المفهوم من صريح الكلام الا انها لا تستعمل كذلك فصارت كالكتابة في الافتقار الى النية **(قوله)** وغير ذلك الخ) مثل الطلاق عليك وهبتك طلاقك بعتك طلاقك اذا قالت اشتريت من غير بدل خذى طلاقك اقرضتك طلاقك قد شاء الله طلاقك اوقضاه او شئت في الكل يقع بالنية رجعي كما في الفتح زاد في البحر الطلاق لك او عليك انت طال بخذف الآخر لست لي بامرأة وما امالك بزواج امرتك طلاقك ويصير الامر بيدها على ما في المحيط اه ومثله طلقك الله وهو الحق خلافا لمن قال لا تشترط له النية كما قدمه الشارح في باب الصريح لكن قد منا هناك تصحيح عدم اشتراط النية في خذى طلاقك فهو من الصريح واما ما قيل من ان من الصريح ايضا في الاصح اعرتك طلاقك وهبتك وشئت طلاقك قد منا تصحيح خلافا هناك فافهم وقدم الشارح هناك ان انت طال ان بالكسر لا يتوقف على النية والاي توقف وقد منا الكلام عليه ثمة وذكر في الفتح هناك لو قال انت ثلاث وقعت ثلاث ان نوى لانه محتمل لفظه ولو قال لم أنو لا يصدق اذا كان في حال مذاكرة الطلاق لانه لا يحتمل الرد والاصدق **(قوله)** خلا اختارى) استثناء من قوله وباقيا بالنظر الى قوله الآتي وثلاث ان نواه ولو اخرجه بعده بأن يقول وثلاث ان نواه في اختارى لكان أولى ط **(قوله)** لا تصح فيه ايضا) اي كما لا تصح نية الثلاث في الا لفاظ الثلاثة السابقة ط **(قوله)** ما تطلق المرأة نفسها) اي مع نية الزوج الطلاق ودلالة الحال لان ذلك كناية تفويض لا كناية ايقاع كما يأتي في الباب الآتي **(قوله)** البائن) بالرفع فاعل يقع في قوله ويقع بباقيها **(قوله)** ان نواها) اي نوى الواحدة وليس الضمير للبائن وانته لكونه بمعنى الطلقة لان وقوع البائن لا يتوقف على نيته وقوله او اللتين عطف على الهاء وحاصله انه اذا نوى الواحدة او اللتين لا تقع الا واحدة حتى لو طلق الحرة واحدة ثم ابانها ونوى نيتين كانت واحدة ولو نوى الثلاث وقعن لحصول البينونة في حقها بالنتين وبالواحدة السابقة بحر عن المحيط وتقدم في باب الصريح ان ما في الجوهرة سهو وقد منا الكلام عليه **(قوله)** لما تقرر ان الطلاق مصدر) فيه ان الفاظ الكنايات سوى الثلاثة السابقة غير متضمنة للفظ الطلاق لانها كناية عما هو اهم منه ومن حكمه لانها لم يرد بها الطلاق اصلا بل البينونة كما قدمناه اول الباب والا لكان الواقع بها رجعا كالا لفاظ الثلاثة والا لفاظ المصرح فيها بذكره فالتناسب التعبير بالبينونة فانها مصدر والمصدر من الفاظ الواحد ان لا يراعى فيها العدد المحض بل التوحيد وهو بالفردية الحقيقية او الجنسية والمثني بمزول عنهما لانه عدد محض ثم رأيت صاحب الجوهرة عبر بالبينونة كما قلنا بدل الطلاق وبما

اطلق من امرأة فلان
وهي مطلقة وانت ط ل ق
وغیر ذلك ماصرحوا به
(خلا اختارى) فان نية
الثلاث لا تصح فيه ايضا
ولا تقع به ولا بأمرك بيدك
مالم تطلق المرأة نفسها كما
يأتى (البائن) ان نواها
او اللتين) لما تقرر ان
الطلاق مصدر لا يحتمل
محض العدد (وثلاث ان
نواه) للوحدة الجنسية

قرناه علم انه ليس المراد بالمصدر نفس الفاظ الكتانية حتى يعترض عليه بأن نحو سرحتك
 فارتك خاية يرية لامصدر فيها فافهم **(قوله ولذاصح في الامة الخ)** لان الثنتين في حقهما كل
 الجنس كالثلث للحررة **(قوله قال اعندى ثلاثا)** اى قال ثلاث مرات **(قوله وبالباقى حيضا)**
 هذا اذا كان الخطاب مع من هي من ذوات الحيض فلو كانت آيسة أو صغيرة فقال اردت بالاول
 طلاقا وبالباقى ترصا بالشهر كان حكمه كذلك فتح **(قوله لنيته حقيقة كلامه)** وهو ارادته
 امرها بالاعتداد بالحيض بعد الطلاق **(قوله بنية الاول)** اى دلالة الحال بسبب نيته الايقاع
 بالاول قال في فتح القدير فقد ظهر مما ذكر ان حالة مذاكرة الطلاق لا تقتصر على السؤال
 وهو خلاف ما قدموه من انها حال سؤالها أو سؤال اجنبى طلاقها بل هي اعم منه ومن
 مجرد ابتداء الايقاع **(قوله حتى)** تفرع على ما فهم من اعتبار دلالة الحال ط **(قوله لو**
نوى بالثاني فقط) اى نوى به الطلاق ولم ينو بغيره شيئا ففتان اى يقع به واحدة وكذا بالثالث
 اخرى وان لم ينو به دلالة الحال بايقاع الثاني ولا يقع بالاول شي لان لم ينو به ودلالة الحال
 وجدت بعده **(قوله اربعة وعشرون)** حاصلها انه امان ينوى بالكل طلاقا وبالاولى
 طلاقا او حيضا لا غير او بالاولين طلاقا لا غير أو بالأولى والثالثة كذلك او بالثانية والثالثة
 طلاقا وبالأولى حيضا ففي هذه الستة تقع الثلاث او بالثانية طلاقا لا غير أو بالأولى طلاقا
 وبالثانية حيضا لا غير أو بالأولى طلاقا وبالثالثة حيضا لا غير أو بالآخرين طلاقا لا غير
 أو بالاولين حيضا لا غير أو بالأولى والثالثة حيضا لا غير أو بالأولى والثانية طلاقا وبالثالثة
 حيضا أو بالأولى والثالثة طلاقا وبالثانية حيضا أو بالأولى والثانية حيضا وبالثالثة طلاقا
 أو بالأولى والثالثة حيضا وبالثانية طلاقا او بالثالثة حيضا لا غير او بالثانية طلاقا وبالثالثة
 فيها ثمان او بكل منها حيضا او بالثالثة طلاقا او حيضا لا غير او بالثانية طلاقا وبالثالثة
 حيضا لا غير او بالآخرين حيضا لا غير او بالأولى طلاقا وبالثانية والثالثة حيضا وفي هذه
 الستة تقع واحدة والرابعة والعشرون ان لا ينوى بكل منها شيئا فلا يقع شي والاصل انه اذا
 نوى الطلاق بواحدة ثبت مذاكرة الطلاق فاذا نوى بما بعدها الحيض صدق لظهور الامر
 بالاعتداد بالحيض عقب الطلاق ولا يصدق في عدم نية شي بما بعدها واذا لم ينو الطلاق بشي
 صح وكذا كل ما قبل النوى بها ونية الحيض بواحدة غير مسبقة بواحدة ينوى بها الطلاق يقع
 به الطلاق وتثبت حالة المذاكرة فيجبري فيها الحكم المذكور بخلاف ما اذا كانت مسبقة
 بواحدة اريد بها الطلاق حيث لا تقع بها الثانية كذا في النهر عن الفتح ح قلت ولين هذا
 الاصل في بعض الصور المارة لزيادة التوضيح فاذا نوى بالأولى حيضا لا غير وقع الثلاث لانه
 لما نوى بالأولى الحيض وقعت طامة لانها غير مسبقة بايقاع ولما نوى بالثانية والثالثة
 الحيض ايضا حلت نيته لوقوع الاولى قبلهما واذا نوى بالأولى طلاقا وبالثانية حيضا لا غير
 يقع ثمان لان نيته الحيض بالثانية صحيحة لسبقها بايقاع الاولى ولما لم ينو بالثالثة شي وقع
 بها اخرى لثبوت المذاكرة بوقوع الاولى واذا نوى بالكل حيضا تقع واحدة وهي الاولى لعدم
 سبقها بايقاع وصحت نيته بالثانية والثالثة الحيض لسبق الايقاع بواحدة قبلهما وعلى هذا
 القياس **(قوله فواحدة ديانة)** لاحتمال قصده التأكد كانت طاق طاق فتح **(قوله وثلاث**

ولما صح في الامة نية
 الثنتين **(قال اعندى ثلاثا**
ونوى بالأولى طلاقا
وبالباقى حيضا صدق)
 قضاء لنيته حقيقة كلامه
(وان لم ينو به اى الباقى
شيئا فثلاث) لدلالة الحال
 بنية الاول حتى لو نوى
 بالثاني فقط ففتان او بالثالث
 فواحدة ولو لم ينو بالكل
 لم يقع واقسامها اربعة
 وعشرون ذكرها الكمال
 وزاد لو نوى بالكل
 واحدة فواحدة ديانة
 وثلاث

قضاء) لانه يكون ناويا بكل لفظ ثلث تطليقة وهو ما لا يجزى فيتكمال فيقع الثلاث بمرح عن المحيط قال في الفتح والتأكد خلاف الظاهر وعلمت ان المرأة كالتقاضى لا يحل لها ان تمكنه اذا علمت منه ما ظهره خلاف مدعاه اه وفي البحر على المحيط لو قال غبت تطليقة تعتد بها ثلاث حيض يصدق لانه محتمل والظاهر لا يكذب اه قلت ومثله في كافي الحاكم الشهيد (قوله) فان نوى واحدة) اى بأن نوى بأعتدى في الصور الثلاث الامر بالعدة بالحليض دون الطلاق فيصدق لظهور الامر فيه عقب الطلاق كما مر **قوله** (وقعتا) وتكونان رجعتين لان اعتدى لا يقع به البائن كما علمت (**قوله** في الواو ثنتان) وكذا في سورة عدم العطف اصلا لانه في صورتين يكون امرامستأفوا كلاما مبتدأ وهو في حال مذاكرة الطلاق فيجمل على الطلاق بمرح عن المحيط (**قوله** قيل واحدة) جزم به في المحيط على انه المذهب معللا بان الفاء للوصل اى فتفيد حمل الامر على الاعتداد بالحليض (**قوله** وقيل ثنتان) مشى عليه في الحاشية ووجهه حمل الامر على الطلاق للمذاكرة قالت والاول اوجه تأمل (**قوله** طلقها واحدة الخ) عبارة بالخيرة وغيرها طلقها رجعية ثم قال في العدة جعلت هذه التطليقة بائنة او ثلاثا صح عند ابى حنيفة وهى اخصر من عبارة المصنف وظهر وقيد بقوله في العدة لانه بعدها تصير المرأة اجنبية فلا يمكنه جعل طلاقها ثلاثا وبائنة ولذا قيد الشارح بقوله بعد الدخول لانه لو قبله لا يمكن جعلها ثلاثا لكونها بانت قبل الجعل لالى عدة وبقوله قبل الرجعة لانه بعدها يبطل عمل الطلاق فيعتذر جعلها بائنة او ثلاثا ايضا واذا جعلها بائنة في العدة فالعدة من يوم ايقاع الرجعى كذا ذكره في البرازية اى لادن يوم الجعل وقدمنا في اول باب الصريح عن البدائع ان معنى جعل الواحدة ثلاثا انه الحق بها اثنتين لانه جعل الواحدة ثلاثا «(تبييه)» ذكر الطلاق بالعدد فقيل له بعد ما سكت كم فقال ثلاث وثلاثون فقلت له بعد ما سكت كم فقال ثلاث فقلت له بعد ما سكت ثلاث وفي الحاشية ويحتمل ان هذا قول ابى حنيفة فان عنده اذا طلق واحدة ثم قال جعلها ثلاثا تصير ثلاثا اه ومن هنا يعلم حكم ما لو قيل للمعلق قل بالثلاث فقال بالثلاث انه يقع باولى لان الجعل فيه اظهر وفي البرازية قال لها انت طالق واحدة فقالت هزار فقال هزار فعلى ما نوى والا فلائى اه وهزار بالفارسية الف ولا يخالف هذا ما فهمناه لانها لم تأمره ان يجعله الفا وانما تعرضت تعرضا محتملا وفيما نحن فيه امر بأن يصير ثلاثا فأجاب والجواب يتضمن ما في السؤال كذا بخط شيخ مشايخنا السامحاني قالت والذي يظهر ان قولها له قل بالثلاث امر بالحق العدد باول كلامه فلا يلحق كالتوكل به بعد سكوتها بلا طلب نعم لو قال لها انت طالق فقالت طلقني بالثلاث فقال بالثلاث فانه لاشبهة في كونه جعلها وان شاء لانه جواب للطلب والله اعلم (**قوله** فهو كمال) اى فهي ثلاث في الاول وثنتان في الثاني كما في الحاشية والبرازية وعليه فيكون قد ألحق بالطالفة الاولى طلقتين في الاول وطلقة في الثاني (**قوله** كما مر) اى قبيل طلاق غير المدخول بها وبقوله فنذكر كاشار به الى البحث السابق هناك مع صاحب البحر

قضاء ولو قال انت طالق اعتدى او عطفه بالواو الفاء فان نوى واحدة فواحدة او اثنتين وقتضا وان لم ينو في الواو ثنتان وفي الفاء قيل واحدة وقيل ثنتان (طلقها واحدة) بعد الدخول (جعلها ثلاثا) صح كالم طلقها رجعية (جعلها) قبل الرجعة (بائنة) او ثلاثا وكذا لو قال في العدة الزمت امرأتى ثلاث تطليقات بتلك التطليقة او الزمتها بتطليقتين بتلك التطليقة فهو كمال ولو قال ان طلقك فهي بائن او ثلاث ثم طلقها يقع رجعيا لان الوصف لا يسبق الموصوف كما مر فنذكر

في مسئلة التعاليق وقد علمت مافيه **(قوله الصريح يلحق الصريح)** كالمال قال لها انت طالق
ثم قال انت طالق او طلقها على مال وقع الثاني بحر فلا فرق في الصريح الثاني بين كون الواقع
به رجعيا او بائنا **(قوله ويلحق البائن)** كالمال قال لها انت بائن او خالعا على مال ثم قال انت
طالق او هذه طالق بحر عن البرازية ثم قال واذا لحق الصريح البائن كان بائنا لان البينة
السابقة عليه تمنع الرجعة كافي الخلاصة وقال ايضا قيدنا الصريح الملاحق للبائن بكونه
خاطبها به و اشار اليها للاحتراز عما اذا قل كل امرأة له طالق فانه لا يقع على المتخلعة الخ
وسيدكره الشارح في قوله ويستثنى مافي البرازية الخ ويأتى الكلام فيه **(قوله بشرط العدة)**
هذا الشرط لا بد منه في جميع صور اللحاق فالاولى تأخيره عنها ا هـ **(قوله الصريح)**
ملا يحتاج الى نية من هنا الى قوله على المشهور كان الواجب ذكره قبل قوله والبائن يلحق
الصريح لان هذا كله من متعلقات الجملة الاولى اعنى قوله الصريح يلحق الصريح والبائن
ولان المراد بالصريح في الجملة الثانية خصوص الرجعي كما تعرفه قريبا يعنى ان المراد
بالصريح هنا حقيقته لا نوع خاص منه وهو ما وقع به الرجعي فقط بل الاعم وامال الكناية
الرواجع كاعتدى واستبرئى رحك وانت واحدة وما لحق بها فانها وان كانت تلحق البائن
في ظاهر الرواية بشرط النية لكنها لما وقع بها الرجعي كانت في معنى الصريح كما في البدائع
اى فمضى ملحقة بالصريح في حكم اللحاق للبائن افاده في البحر وقال في المنح ان صحة هذه الالفاظ
بالاضمار فان معنى قوله انت واحدة انت طالق طلاق واحدة فبصر الحكم للصريح لكن لا بد
من النية لثبت هذا المضرر اه فافاد وجه كونها في حكم الصريح وهو كونه مضرا فيها
وان الايقاع انما هو به لايها نفسها لكن ثبوته مضرا توقف على النية وبعد ثبوته بالنية
لا يحتاج الى نية قال ح لا يرد انت على حرام على المفتى به من عدم توقفه على النية مع انه
لا يلحق البائن ولا يلحقه البائن لكونه بائنا لما ان عدم توقفه على النية امر عرض له لا يحجب
اصل وضعه اه **(قوله بائنا كان الواقع به اورجعيا)** يؤيده ما قدمناه في اول فصل
الصريح عن البدائع من ان الصريح نوعان صريح رجعي وصريح بائن وحينئذ يدخل
فيه الطلاق الرجعي والطلاق على مال وكذا ما امر قبل فصل طلاق غير المدخول بها من الالفاظ
الصريح الواقع بها البائن مثل انت طالق بائن او البتة او الخش الطلاق او طلاق الشيطان
او طلاق طويلة او عريضة الخ فهذا كله صريح لا يتوقف على النية ويقع به البائن ويلحق
الصريح والبائن قال في الخلاصة والصريح يلحق البائن وان لم يكن رجعيا هذا وفي
التنصوري شرح المسعودي للراسخ المحقق ابى منصور السجستاني المتخلعة يلحقها صريح
الطلاق اذا كانت في العدة والكناية ايضا تلحقها اذا كانت في حكم الصريح كاعتدى الخ ثم
قل والكنايات والبائن لا تلحقها اى المتخلعة وان كان الطلاق رجعيا يلحقها الكنايات لان
ملك النكاح باق قال في عقد الفرائد وهذا مؤيد لما في الفتح ومعنى العطف في قول التنصوري
والبائن ما وقع من البائن لا بلفظ الكنايات فانه يلغو ذكر البائن كما اطبقوا عليه اه ونقله
في التهر واقره اقول والصواب ان الواو في والبائن زائدة من الناسخ وان مراد التنصوري
الكنايات البائن المتابعة للكنايات الرجعية التي ذكرها قبله لما علمته من ان البائن بغير لفظ

مطلب

الصريح يلحق الصريح
والبائن

(الصريح يلحق الصريح)
(و يلحق البائن) بشرط
العدة (والبائن يلحق
الصريح) الصريح ملا
يحتاج الى نية بائنا كان
الواقع به اورجعيا فتح

الكناية من الصريح الذي يلحق بالبائن والاصار منافية لكلام الفتح لا مؤيد له بقدر (قوله
فيه الخ) اذا عرفت ان قوله الصريح يلحق الصريح والبائن المراد بالصريح فيه ما ذكر
ظهر ان منه الطلاق الثلاث فيلحقهما اى يلحق الصريح والبائن فاذا بان امراته ثم طلقها
ثلاثا في العدة وقع وهي واقعة حلب قل في فتح القدير الحق انه يلحقها لماسمعت من ان الصريح
وان كان بائنا يلحق البائن ومن ان المراد بالبائن الذي لا يلحق هو ما كان كناية اه وتبعه
تلميذه ابن الشحنة في عقد الفرائد وكذا صاحب البحر والنهر والمنع والمقدسي والشرنبلالي
وغيرهم وهو صريح مانقلاء آتفا عن الخلاصة وأيده صاحب الدرر والغرر كاذك كره
قريبا خلافا لمن رجح عدم وقوع الثلاث فانه خلاف المشهور كبايأت (قوله وكذا الطلاق
على مال) اى انه ايضا من الصريح وان كان الواقع به بائنا (قوله والبائن) بالنصب معطوف
على قوله الرجعي (قوله ولا يلزم المال) اى اذا بانها ثم طلقها في العدة على مال وقع الثاني
ايضا ولا يلزمها المال لان اعطاءه لتحصيل الخلاص المتجز وان حصل كافي البحر عن البرازية
اى بخلاف ما قبله فانه اذا طلقها رجعيًا توقف الخلاص على انقضاء العدة فذا طلقها بعده
بمال في العدة لزوم المال لانها بانت منه في الحال قال في البحر ثم اعلم ان المال وان لم يلزم اى
في مستلثا فلا بد في الوقوع من قبولها لان قوله انت طالق على الف تعليق طلقها بالقبول
فلا يقع بلا وجود الشرط كفى البرازية فالمعتبر فيه اى في الصريح هنا اللفظ اى كونه من
الفاظ الصريح وان كان معناه اى الواقع به البائن والمراد باللفظ ما يشمل المضمرة كفى الكنايات
الرجعية كمر (قوله على المشهور) رد على ما ذكره بعضهم في واقعة حلب المذكورة آتفا
من انه لا يقع الثلاث لانه بائن في المعنى والبائن لا يلحق البائن واعتبار المعنى اولى من اعتبار
اللفظ وجعله الاصح المفتى به افاده المصنف قلت وفي الحاوي الزاهدي عازيا الى الاسرار
لنجم الدين قال لما انت بائن ثم قال في العدة انت طالق ثلاثا لا يقع الثلاث عند ابن حنيفة
لكون الثلاث ببنوة غليظة في المعنى وعندها يقع لكونها في اللفظ صريحا والاصح قوله
لان الاعتبار للمعنى دون اللفظ ثم عزا الى شرح العيون مثله ثم عزا الى كتاب آخر قال محمد لا يقع
الثلاث والفتوى على قوله ثم قال وفي فصول الاستروتنى مثله اه وقد تكفل برده المصنف
في المنع ونقله عنه في الشرنبلالية واقره وقد تكرر ان الزاهدي ينقل الروايات الضعيفة فلا
يتابع فيما ينفرده وقد وجد النقل عن الخلاصة والبرازية وغيرها بما يخالفه كما قدمناه وقد
استدل في الدرر واليعقوبية على خلافه ايضا كاذك كره قريبا ويكفيها قدوة ما ذكره في فتح
القدير وتابعه عليه من بعده كما قدمناه فلذا اعتمدته الشارح وجعله المشهور وما يدل عليه قطعنا
انه لو طلقها ثم خلعها ثم قال في عدة الخلع انت طالق فهذا صريح لفظا بائن معنى وهو واقع
قعلا فقد استدلو على حقوق الصريح البائن بقوله تعالى فلا جناح عليهما فيما افقدت به معنى
الخلع ثم قال تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد الخ والفاء للتعقيب قال في الفتح فهو نص على
وقوع الثلاثة بعد الخلع اه ومثله في الدرر عن التلويح وفي حواشي الحير الرمل قال في مشتمل
الاحكام والبائن لا يلحق البائن يعنى البائن اللفظي مال البائن المعنوي فيلحق اللفظي مثل
الثلاث من البسوط اه (قوله لا يلحق البائن البائن) المراد بالبائن الذي لا يلحق هو ما كان

فنه الطلاق الثلاث
فيلحقهما وكذا الطلاق
على مال فيلحق الرجعي
ويجب المال والبائن يقع
ولا يلزم المال كما في
الخلاصة فالمعتبر فيه اللفظ
لا المعنى على المشهور (لا)
يلحق البائن (البائن)

بلفظ الكناية لانه هو الذى ليس ظاهرا فى انشاء الطلاق وكذا فى الفتح وقد بقوله الذى لا يلحق
اشارة الى ان البائن الموقع اولا اعم من كونه بلفظ الكناية او بلفظ الصريح المفيد للينونة
كالطلاق على مال وحينئذ فيكون المراد بالصريح فى الجملة الثانية اعنى قولهم والبائن يلحق
الصريح لا البائن هو الصريح الرجعى فقط دون الصريح البائن وبه ظهر ان ما نقله الشارح
اولا عن الفتح من ان الصريح مالا يحتاج الى نية بائنا كان الواقع به او رجعا خاص بالصريح
فى الجملة الاولى اعنى قولهم الصريح يلحق الصريح والبائن كادل عليه كلام الفتح الذى ذكرناه
هنا ويدل عليه ايضا امور * منها ما اطبقوا عليه من تعليلهم عدم لحوق البائن البائن بامكان
جعل الثانى خبرا عن الاول ولا يخفى ان ذلك شامل لما اذا كان البائن الاول بلفظ الكناية او
بلفظ الصريح * ومنها ما فى الكفاي للحاكم الشهيد الذى هو جمع كلام محمد فى كنبه ظاهرة الرواية
حيث قال واذا طلقها تطليقة بائنة ثم قال لها فى عدتها انت على حرام او خلية او برية او بائن
او بنة او شبه ذلك وهو يريد به الطلاق لم يقع عليها شئ لانه صادق فى قوله على حرام وهى
مضى بائن اه اى لانه يمكن جعل الثانى خبرا عن الاول وظاهر قوله طلقها تطليقة بائنة ان المراد
به الصريح البائن بقرينة مقابلته له بالفاظ الكناية تأمل * ومنها قول الزيلعي اما كون البائن
يلحق الصريح فظاهر لان القيد الحكمى باق من كل وجه لبقاء الاستماع اه فهذا صريح
فى المراد بالصريح فى الجملة الثانية هو الصريح الرجعى اذ لا يخفى ان بقاء قيد النكاح من
كل وجه وبقاء الاستماع لا يكون بعد الصريح البائن * ومنها ما قدمناه من قول
المصورى وان كان الطلاق رجعا يلحقها الكنايات لان ملك النكاح باق فقيده بالرجعى
دليل على ان الصريح البائن لا يلحقه الكنايات وكذا تعليله دليل على ذلك * ومنها ما فى التتارخانية
قيل الفصل السادس ولو طلقها على مال او خلعا بعد الطلاق الرجعى يصح ولو طلقها بمال
ثم خلعا فى العدة لا يصح اه فانظر كيف فرق بين الرجعى والصريح البائن وهو الطلاق
على مال حيث جعل الخلع واقعا بعد الاول لا بعد الثانى فهذا صريح فيما قلناه ايضا من ان
المراد بالصريح هنا الرجعى فقط وبالبائن الاول ما يشمل البائن الصريح ومنها فرعان ذكرهما
فى البحر * الاول ما فى القنية عن الاوزجندى طلقها على الف فقلت ثم قال فى عدتها انت
بائن لا يقع اه والثانى ما فى الخلاصة من الجنس السادس من الخلع لو طلقها بمال ثم خلعا
فى العدة لم يصح اه فهذا ايضا صريح فيما قلناه وبه سقط ما فى البحر وتبعه فى النهر من
استشكله الفرعين بناء على فهمه ان المراد بالصريح ما يشمل الصريح البائن قال وقد جعلوا
الطلاق على مال من قيل الصريح وقالوا ان البائن يلحق الصريح فيبنى الوقوع فى الفرع
الاول وصحة الخلع فى الفرع الثانى ثم قال فى البحر ولا يخفى الا يكون المراد بعدم صحة الخلع
عدم لزوم المال والدليل عليه ان صاحب الخلاصة صرح فى عكسه وهو ما اذا طلقها بمال
بعد الخلع انه يقع ولا يجب المال ولا فرق بينهما كما لا يخفى اه اقول وهذا عجيب من مثله اما
اولا فلان المراد بالصريح فى الجملة الثانية هو الرجعى فقط بخلاف الصريح فى الجملة الاولى
كما دل عليه ما ذكرناه من تعليلاتهم وفروعهم وعليه فلا اشكال فى الفرعين احسابل هما
دليلان على ما قلناه واما ثانيا فلان ما ذكره من المختص بميد جدا بل المختص ما قلناه واما ثانيا

فلان دعواه عدم الفرق بين هذا الفرع وعكسه كالإختي في غابة الخلفاء للفرق الواضح بينهما
لانه اذا طلقها بمال بعد الخلع انما لا يجب المال لان اعطاء المال لتحقيق الخلاص المنجز وانه
حاصل كما قدمنا بيانه * اما اذا طلقها على مال قبل الخلع فلا وجه لاسقوط المال لان الطلاق
بدونه لا يحصل به الخلاص المنجز بل يتوقف الى انقضاء العدة فقد حصل بالمال ماهو المطلوب
به ولا يبطل بالخلع العارض بعده بعد تحقق المطلوب به بل يبطل الخلع نفسه لان الخلاص
المنجز حاصل قبله فلا يفيد هذا ماظهر في تقرير هذا المقام * الذي زلت فيه اقدام الافهام
* فاعتنمه فانه من جملة ما اخص به هذا الكتاب * بعون الملك الوهاب * ثم رأيت في الجوانحي
اليقونية على صدر الشريعة مانصه وايضا قولهم والبائن الغير الصريح يلحق الصريح
ينبغي ان لا يكون على طلاقه لانه لا يلحق الصريح البائن لاحتمال الحرية عن الاول كما
لا يخفى الا ان يدعى الفرق بين البائنين فلا يصح الخبر بأحدهما عن الآخر اهـ وهذا عين
ما فهمته بحمد الله تعالى من ان المراد بالصريح في الجملة الثانية الصريح الرجعي فقط و قوله
الا ان يدعى الفرق الخ قد علمت مما قررناه اول اعدام الفرق فانه لاشبهة فيه لذى فهم والله سبحانه
اعلم **(قوله اذا امكن الخ)** قيد في عدم لحاق البائن البائن ومحرزه ما فاده بقوله بخلاف ابنتك
باخرى الخ ط قال في البحر وينبغي انه اذا ابانها ثم قال لها انت بائن ناويا طاقه ثانية ان تقع
الثانية بنته لانه بنته لا يصلح خبرا فهو كقولك ابنتك باخرى الا ان يقال ان الوقوع انما هو
بلفظ صالح له وهو اخرى بخلاف مجرد الثانية اهـ وفيه ان اللفظ الثاني صالح ولو ابدل صالح
بتعين له لكان اظهر ط اقول ويدفع البحث من اصله تعبيرهم بالامكان وبأنه لاجابة الى
جعله انشاء متى امكن جعله خبرا عن الاول لانه صادق بقوله انت بائن على ان البائن لا يقع الا
بالثنية فتقولهم البائن لا يلحق البائن لاشك ان المراد به البائن المنوي اغغير انسوى لا يقع به شيء
اصلا ولم يشترطوا ان ينسوي به الطلاق الاول فعلم ان قولهم اذا امكن الخ احتراز عما اذا يمكن
جعله خبرا كافيا ابنتك بأخرى لاعما اذا نوى به طلاقا آخر فتدبروا ما اعتدى اعتدى فانه ملحق
بالصريح كما تقدم فلا ينافي ما هنا حيث اوقعوا به مكررا تأمل **(قوله كانت بائن بائن)** كذا في
بعض النسخ مكررا وفي بعضها كانت بائن بدون تكرار وهو الاصح لان المقصود التمثيل
لايقاع البائن على المباشرة ولانه كما قل ط ليس المراد الاخبار التجوي بل الاخبار عما صدر
اولا ولانه يومه ان يلزم كونه في مجلس واحد وهو غير لازم اهـ **(قوله او ابنتك بتطبيقه)**
عطف على بائن الثانية اي انت بائن ابنتك بتطبيقه اهـ و اشار به الى انه لا يشترط اتحاد
اللفظين فشمعل ما اذا كان الاول بلفظ الكناية البائنة او الخلع او الطلاق الصريح اذا كان على
مال او موصوفا بما ينشئ عن البيونة كما علم مما قدمناه بعد كون الثاني بلفظ الكناية البائنة
كالخلع ونحوه مما يتوقف على الثنية ولو باعتبار الاصل كانت حرام بخلاف الكنائيات الرجعية
فانها في حكم الصريح فلحق البائن كما مر **(قوله فلا يقع)** اي وان نوى لمافي البحر عن الحاوي
ولا يقع بكنائيات الطلاق سوى وان نوى اهـ ط **(قوله لانه اخبار)** اي يجعل اخبار لانه
امكن ذلك **(قوله بخلاف ابنتك بأخرى)** اي لو ابانها اولام قبل في العدة ابنتك بأخرى وقع
لان لفظ اخرى مناف لا يمكن الاخبار بالثاني عن الاول **(قوله او انت طالق بائن)** لان

اذا امكن جعله اخبارا
عن الاول كانت بائن بائن
او ابنتك بتطبيقه فلا يقع
لانه اخبار فلا ضرورة في
جعله انشاء بخلاف ابنتك
بأخرى او انت طالق بائن

وقوعه بأنت طالق وهو صريح ويلغو قوله بأن عدم الحاجة اليه لان الصريح بعد البائن
بائن كذا في شرح المنار لصاحب البحر وهو اشارة الى ما ذكره في البحر عن الذخيرة من الفرق
بين هذا وبين قوله للمباعدة أنتك بتطبيقه وهو انه اذا الغنا بآنا بقي قوله طالق وبه يقع ولو
الغنا أنتك بقي قوله بتطبيقه وهو غير مفيد اه قلت لكن يشكل عليه ما قدمناه في باب
طلاق غير المدخول بها من ان الطلاق متى قيد بعدد أو وصف أو مصدر فالوقوع بالقيّد
حتى لو قال انت طالق وماتت قبل قوله ثلاثا أو بآئن لم يقع فهذا بنا في ما طبقوا عليه من الغاء
الوصف هنا الا أن يجاب بان اعتبار الوقوع به هنا لا يصح لسبق اليقونة قبله ولوقوع البائن
بالصريح هنا وان لم يوصف فتعين الغاء الوصف كما علمت آتفا وبقي اشكال آخر مذكور مع
جوابه في البحر **(قوله او قال نوت)** اي بالباين الثاني اليقونة الكبرى اي الحرمة الغليظة
وهي التي لاحل بعدها الابتناح زوج آخر وهذا هو المعتد كما في البحر وقيل لا يقع لان
التغليظ صفة اليقونة فاذا لغت التية في اصل اليقونة لكونها حاصلة لغت في اثبات وصف
التغليظ محيط وهذا صريح في الغاء نية اليقونة ومثله ما قدمناه آتفا عن الحاوي فلا تصح
نية يبنونة اخرى خلافا لما بحثه في البحر كما مر قال في الدرر اقول وهذا يدل قطعاً على انه
اذا أبانها تم قال في العدة انت طالق ثلاثا يقع الثلاث لان الحرمة الغليظة اذا ثبتت بمجرد
التية بلا ذكر الثلاث لعدم ثبوتها في المحل فلان ثبت اذا صرح بالثلاث اولى وتامه فيه
ونحوه في العقوبة **(قوله لتعذر الخ)** علة لقوله بخلاف الخ **(قوله ولذا)** اي لتعذر حمله
على الاخبار **(قوله الا اذا كان البائن معلقا الخ)** يشمل ما اذا آلى من زوجته ثم ابانها قبل
مضي اربعة اشهر ثم مضت قبل ان يقربها او هي في العدة فانه يقع خلافاً لفر بحر **(قوله**
قبل ايجاد المنجز) سيد ذكر الشارح بتمتاز القبلية وتيجيز الثاني غير قيد بل لوعاقته قبل وقوع
المعلق الاول فكذلك كما يذكر وايضاً **(قوله ناويا)** لانه كناية فلا يلايه من نية **(قوله**
لانه لا يصلح اخبارا) اي لان التعليق قبل فلا يصح اخبارا عنه وكذا الاضافة ح واعاد التعليل وان علم
من قوله سابقاً ولذا وقع المعلق لطول الفصل فافهم **(قوله ومثله المضاف)** الاولى ومثال
المضاف لان المماناة في الحكم فهمت من قوله سابقاً او مضافاً ط **(قوله وفي البحر الخ)**
مراده بهذا النقل الاستدلال على قوله ناويا ح **(قوله فيفتقر للنية)** اي والمذاكرة **(قوله**
ولو قال ان دخلت) بيان لما اذا كانا معلقين كما في البحر **(قوله ثم دخلت وبانت)** اشارة لمعلق
ثم الى انه لا بد من كون التعليق الثاني قبل وجود شرط الاول لانها لو دخلت وبانت ثم قال
ان كنت زيدا فكلتمه لا يقع لان الاول لما وجد شرطه قبل تعليق الثاني صار منجزاً او المعلق
لا يلحق الا اذا كان التعليق قبل ايجاد المنجز كما علمت من كلام المتن لان قوله ثانياً فانت بآئن
صادق بثبوت اليقونة اولا فيصلح كون الثاني خبراً عن الاول وبه سقط ما قيل ان كلامه
شامل لكون التعليق الثاني بعد وجود الشرط الاول او قبله وكذا سقط قول هذا القائل
ان تغذر جملة اخباراً عن الاول موجود في المعلق والمضاف سواء كان التعليق او الاضافة
قبل التجيز او بعده فينبغي عدم الفرق وان انقضت كلهم على اشتراط كونه قبل ايجاد المنجز
اه اذ لا يخفى ان التعليق بعد ايجاد المنجز يصلح كون المعلق فيه وهو اليقونة الثانية خبراً

او قال نوت اليقونة
الكبرى لتعذر حمله على
الاخبار فيجعل انشاء ولذا
وقع المعلق كقائل (الا اذا
كان البائن (معاقب شرط)
او مضافاً (قبل) ايجاد
(المنجز البائن) كقوله
ان دخلت الدار فانت
بآئن ناويا ثم ابانها ثم دخلت
وبانت بأخرى لانه لا يصلح
اخباراً ومثله المضاف
كأنت بآئن غداً ثم ابانها ثم
جاء الغد يقع اخرى وفي
البحر عن الوهبانية انت
بآئن كناية معلقاً كان
او منجزاً فيفتقر للنية ولو
قال ان دخلت الدار فانت
بآئن ثم قال ان كنت زيدا
فانت بآئن ثم دخلت وبانت

عن المنجز الثابت أولاً بخلاف ما قبله فالوجه ما قالوه دون ما قبله فتدبر **(قوله ثم كنت)** فلو
 عكست أي بأن كنته أو لآئمه دخلت فالظاهر أن الحكم كذلك لوجود العلة لأن كلامه في تعليقه
 لا يصح اخباراً عن الآخر لعدم كونها طائفاً عند كل من التعليقين اهـ **(قوله وفي**
البرازية الح) لا فرق بينه وبين ما في الذخيرة إلا في لفظ البائن والحرام وفي إفادة أنه يقع بإيهما
 سبق من قوله ففعل أحدهما وهذا مؤيد لما ختمه المحشى إفاده ط **(قوله وكذا الوفاة الثانية)**
 أراد بالثاني الآخر لا الترتيب بدليل قوله أحدهما **(قوله فيسب بالقبيلة)** أي بقوله في
 المتن قبل المنجز البائن **(قوله لم يصح)** لأنه يمكن جعله خبراً عن الأول المنجز كما قلنا **(قوله**
ويستثنى الح) أي من قولهم الصريح يلحق البائن وأنت خير بأنه انما لم يقع الطلاق في هاتين
 صورتين لعدم تناول لفظ المرأة معتدة البائن حتى لو لم يذكر لفظ المرأة وقع قال في النهر
 وفي المنصوري شرح المسعودي المختلة بلحقها صريح الطلاق إذا كانت في العدة اهـ **(**
 وحاصله أن عدم الوقوع لكونها ليست امرأة له من كل وجه بل تسمى مختلعة ومبائنة وإن
 كان اثر النكاح وهو العدة باقياً حتى لحقها الصريح إذا أضاف إليها بخضاب أو إشارة وكذا لو
 نواها بالطلاق كما صرح به في كافي الحاكم ومثله في الذخيرة حيث قال كل امرأة لا تدخل
 المبانة بالخلع والأبلاء إلا أن يعينها أي فعند عدم التنية صارت في حكم الأجنبية فلا تسمى
 امرأة ولذا قال في حاشي الزاهدي قال لامرأته أنت طالق واحدة ثم قال إن كنت امرأة لي
 فأنت طالق ثلاثاً إن كان الطلاق الأول بائناً لا يقع الثاني وإن كان رجعياً يقع الثاني اهـ
 لكن يشك على هذا ما في تعليق البحر عن المحيط لو حلف لا يخرج امرأة من هذه الدار
 فطلقها وانقضت عدتها وخرجت بحث وكذا لو قال إن قبلت امرأة لي فعبدني حر فقبلها بعد
 البينونة لأن الإضافة للتعريف لا للتقييد اهـ أي لتعيين ذات المحلوف عليها لا لبيان كونها
 امرأة فإذا كان لفظ المرأة شاملاً لها بعد البينونة وانقضاء العدة ففي حال بقاء العدة كما في
 مستلثنا بالأولى وقد يجاب بأن المعلق حالة التعليق لاحالة وجود الشرط وهي في حالة
 التعليق كانت امرأة له من كل وجه ولذا وقع البائن المعلق قبل وجود البائن المنجز كما مر
 وسند ذكر تحقيق المسئلة أن شاء الله تعالى في التعليق عند قوله وزوال الملك لا يبطل اليمين **(قوله**
ويضبط الكل) يضم الباء وكسرهما والمراد بالكل صور اللحاق والمستثنى منها ط **(قوله**
ما قبل) البيت الأول لوالد شيخ الإسلام عبد البر شارح النظم الوهابي كافي المنع والبيت الثاني
 لصاحب النهر **(قوله كلا أجز)** أي أجز كلاماً من وقوع الصريح والبائن بعد الصريح
 والبائن ح ولا يخفى ما في قوله كلاماً من الإيهام نهر قلت وفي كثير من نسخ الشرح حقوقاً
 بدل كلاماً ولا يستقيم معه الون **(قوله لا بائناً)** عطف على كلاماً ومع يسكون العين للوزن بمعنى
 بعد كما في قوله تعالى أن مع العسر يسراً نعت لقوله بائناً أي لا تنجز بائناً كأنها بعد مثله وهذا
 العطف كالاستثناء في المعنى كأنه قال كلاماً أجز إلا بائناً بعد مثله وقوله إلا إذا علقته من قبله
 استثناء من العطف الذي هو بمنزلة الاستثناء أي لا تنجز بائناً بعد بائناً إلا إذا علقته البائن
 الواقع بعد المثل قبل المثل فضمير علقته البائن الأول وضمير قبله للمثل الذي هو البائن الثاني
 اهـ والتعبير بالمثل مشعر بأخراج البينونة الكبرى ولا يخفى ما في البيت من التعقيد

مطلب

المختلعة والمبائنة ليست
 امرأة من كل وجه

ثم كنت يقع أخرى ذخيرة
 وفي البرازية إن فعالت كذا
 لحلال الله على حرام ثم قال
 كذلك لأمر آخر ففعل
 أحدهما بآت وكذا لو فعل
 الثاني على الأشب فليحفظ
 قيد بالقبيلة لأنه لو أبائهما
 أولاً ثم أضاف البائن
 أو علقه لم يصح كتنجيزه
 بدائه ويستثنى ما في البرازية
 كل امرأة طالق لم يقع
 على المختلعة ولو قال إن
 فعلت كذا فامرأته كذا
 لم يقع على معتدة البائن
 ويضبط الكل ما قبل

■ كلا أجز لا بائناً مع مثله ■

■ إلا إذا علقته من قبله ■

والاوضح ما قيل صريح طلاق المرء يلحق مثله * و يلحق ايضا بائنا كان قبله
كذا عكسه لا بائن بعد بائن * سوى بائن قد كان علق قبله

(قوله الابكل امرأة) استثناء ثان من قوله كلا اجزائه بعد اخراج البائن بعد البائن منه بقى
البائن بعد الصريح والصريح بعد الصريح والصريح بعد البائن فاستثنى منه باعتبار هذا
الاخير مافي البرازية من قوله كل امرأة لى طالق وكان له محتاجة فانه صريح لحق بائنا ولم يقع
لما قدما وباء بكل بمعنى في وكل بالضم على الحكاية والواو في قوله وقد خلع للحال والحق مبنى
للفاعل معطوف على خلع وبعد مبنى على الضم لقطعاه عن الاضافة ونية معناها وهو
ظرف لألحق اى والحق الصريح بعد الخلع ح **(قوله كل فرقة الخ)** افاد به ان قوله
والصريح يلحق الصريح الخ انما هو في الطلاق لا الفسخ هذا ويرد على الكلية الاولى اياه
احدهما عن الاسلام وارتداد احدهما وعلى الثانية الفرقة كاللعان كما يأتي بيانه **(قوله**
كاسلام) اى اسلام الزوج لو امرأته محبوسة ابت الاسلام او اسلام زوجة حربى هاجرت
الينادونه كذا بخط السامحاني وذكر في الفتح اول كتاب الطلاق اذا سبي احد الزوجين لايقع
طلاقه عليها وكذا لو هاجر احدهما مسلما او ذميا او خراجا مستأمنين فاسلم احدهما اوصار
ذميا فهي امرأته حتى تحيض ثلاث حيض فتنقض الفرقة بلا طلاق فلا يقع عليها طلاقه ثم قال
اذا اسلم احد الزوجين الذميين وفرق بينهما بآباء الآخر فانه يقع عليها طلاقه وان كانت
هى الابية وان كانت محبوسة قال وبه ينتقض ما قيل اذا اسلم احد الزوجين لم يقع عليها
طلاقه اه قلت وهو رد على ما في البرازية اذا اسلم احد الزوجين لايقع على الآخر طلاقه
وتبعه الشارح لكن ذكر الخبر الرمل ان موضوع مافي البرازية في طلاق اهل الحرب قلت
وعليه فكأن لفظ اسلم محرف عن سبي تأمل ومسئلة الآباء واردة على المصنف لانها فسخ ولحق
فيها الطلاق **(قوله)** ورده مع لحاق اى اذا اردت ولحق بدار الحرب فطلق امرأته لايقع وان عاد
مسلما فطلقها في العدة يقع والمرتدة اذا لحقت فطلقها زوجها ثم عادت مسلمة قبل الحيض
فعنده لايقع وعندها يقع خانية وقيد باللاحاق اذ بدونه يقع لان الحرمة غير متأددة فانها ترتفع
بالاسلام فتح ومصرعها في باب نكاح الكافر وفي الذخيرة ولو ارتدت المرأة ولم تلحق وطلقها
في العدة وقع لولا خالها لانها بالارتداد بانت والمبائة يلحقها صريح الطلاق لا الخلع اه ولا يخفى
ان الفرقة بالردة فسخ ولو بدون لحاق فهي واردة على المصنف **(قوله)** وخيار بلوغ وعق
وكذا الفرقة بحرمة المصاهرة كتنقيص ابن الزوج لانها حرمة مؤبدة فلا يفيد الطلاق قالدته
كافي الفتح اول الطلاق وصرح في موضع آخر بأنه لايقع في الفرقة باللعان لانه حرمة مؤبدة
ايضا قلت ومثله الفرقة بالرضاع وصرح ايضا بعدم الاحاق في الفسخ بعدم الكفاءة ونقصان
المهر وذكر في الذخيرة ايضا عدم الاحاق في ملكها زوجها وقد طاقها قبل ان تبني او تعق
لا لو اخرجه عن ملكها وهي في العدة فانه يقع لانه مادام عبد الله لها لانفق عليه لها ولا سكنى
فلا يقع طلاقه عليها بخلاف ما اذا باعته او اعتقته فيقع **(قوله)** مطلقا اى صريحا او كناية ح
وفيه ما بعده **(قوله)** وكل فرقة هي طلاق كالفرقة في الآباء والامان والجب والعنة وتقدم
في باب المهر نظما بيان الفرق وبيان ما يكون منها فسخا وما يكون طلاقا وما يتوقف منها على

* «الابكل امرأة وقد خلع»

* «والحق الصريح بعد لم يقع»

(كل فرقة هي فسخ من كل

وجه) كاسلام وردة مع

لحاق وخيار بلوغ وعق

(لا يقع الطلاق في عدتها)

مطلقا (وكل فرقة هي

طلاق يقع) الطلاق

(في عدتها)

نصاء القاضي و ما لا يتوقف وصرح في الذخيرة بأن معتدة اللعان بلحقها الطلاق وهو خلاف مآدئهما آتفا عن الفتح مع ان الفرقة باللعان طلاق لا فسخ لكن تعليله بأنها حرمة مؤبدة يرجح ما قاله لكن سيأتي في بابها انها حرمة مؤبدة ماداما اهل للعان فاذا خرجا عن اهلية اللعان أو أحدهما له ان ينكحها وكذا لو اكذب نفسه حدوله ان ينكحها تأمل **(قوله)** على نحو ما بينا) اى من قوله الصريح يلحق الصريح الح (**قوله** أما يلحق الطلاق لمعتدة الطلاق الح) اعترضه في اول طلاق الفتح بأنه غير حاصر لان العدة قد تحقق بدون الطلاق والوطء كالمعرض الفسخ بخيار بعد مجرد الحلوة الا ان يجاب بأن الحلوة ملحقة بالوطء ثم يقتضى ان عدة الفسخ لا يقع فيها طلاق مع انه منقوض بما اذا اسلم احدها وأبى عن الاسلام فإنه يقع طلاقه عليها مع ان الفرقة فيها فسخ وبما اذا ارتد احدها فإنه يقع طلاقه مع ان الفرقة برده فسخ خلافا لابي يوسف وكذا بردها اجماعا اه وهذا التقض وارد ايضا على عبارة المتن كما قدمناه فصار الحاصل ان الطلاق يلحق في عدة فرقة عن طلاق او اياه او ردة بدون لحاق بدار الحرب ونظمت ذلك بقولى

ويلحق الطلاق فرقة الطلاق ❀ او الاباء او ردة بلا لحاق

وهو أحسن من قول المقدسى

في عدة عن الطلاق يلحق ❀ او ردة او بالاباء يفرق

(قوله) اما المعتدة للوطء فلا يلحقها) مثاله لو طلقها بأئنا او اخا عليها ثم بعد مضي حضيئ من عدتها مثلا وطئها عالما بالحرمة فلزمها عدة ثانية و تداخلتا فإذا حاضت الثالثة فهي منهما ولزمها حيفتان ايضا لا كالأل الثانية فلو طلقها في الحضيئين الاخيرتين لا يقع لانها عدة وطء لا طلاق افاده في الذخيرة **(قوله)** ثمرة) اى رمز عزيا الى كتاب آخر لان عادته ذكر حروف اصطلاح عليها يرمز بها الى اسماء الكتب **(قوله)** ان نوى طلق) لعل وجهه ان قوله وزوجتك امرأتى فلانة يحتمل ان يكون على تقدير ان صح تزويجها منك او تقدير لانها طالق متى فاذا نوى الطلاق تعين الثاني فتطلق **(قوله)** تقع واحدة بلانية) لان تزوجى قرينة فان نوى الثلاث فثلاث بزانية ويخالفه ما في شرح الجامع الصغير لقاضيخان ولو قال اذهى فتزوجى وقال لم أو الطلاق لا يقع شئ لان معناه ان امكنتك اه الا ان يفرق بين الواو والفاء وهو بعيد هنا بحر

على ان تزوجى كناية مثل اذهى فيحتاج الى التية فمن اين صار قرينة على ارادة الطلاق باذهى مع انه مذكور بعده والقرينة لا بد ان تقدم كما يعلم مما مر في اعتدى ثلاثا فالوجه ما في شرح الجامع ولا فرق بين الواو والفاء ويؤيده ما في الذخيرة اذهى وتزوجى لا يقع الا بالية وان نوى فيها واحدة بأئنة وان نوى الثلاث فثلاث **(قوله)** والعلوى) في البدائع قال محمد له الفلحى يريد الطلاق يقع لانه بمعنى اذهى تقول العرب افلح بغير اى ذهب بغير ويحتمل اظفرى بترادك يقال افلح الرجل اذا ظفر بمراده بحر **(قوله)** وانت على كالميتة) اى يقع ان نوى والمراد التشبيه بما هو محرم العين كالتحرر والخنزير والميتة فالحكم فيه كالحكمه في انت على حرام بخلاف ما لو قال انت على كمتاع فلان فلا يقع وان نوى افاده في الذخيرة اى لان متاع فلان ليس محرم العين وجعله كانت على حرام مبنى على مذهب المتقدمين من

على نحو ما بينا «(فروع)»
أما يلحق الطلاق لمعتدة
الطلاق اما المعتدة للوطء
فلا يلحقها خلاصة وفي
القنية زوج امرأته من غيره
لم يكن طلاق ثم رقم ان
نوى طلق اذهى وتزوجى
تقع واحدة بلانية اذهى
الى جهنم يقع ان نوى
خلاصة وكذا اذهى عفى
وافلحى وفسخت النكاح
وانت على كالميتة او لكلم
الخنزير او حرام كلامه

توقف الوقوع به على التية **(قوله)** لانه تشبيه بالسرية) الاولى في السرية كأنه قال انت حرام سريعا كسرعة الماء في جريه وقدم ان انت حرام ملحق بالصریح فلا يحتاج الى تية فلعل هذا مبنى على غير المفتى به ط قلت وهو المتعين **(قوله)** ما لم يقل خذى اى طريق شئت) اى فان نوى يقع ثلاث في رواية اسد عن محمد وقال ابن سلام اخاف ان يقع ثلاث لمعاني كلام الناس كأنه يريد ان مراد الناس بمثله اسلكى الطريق الاربع والا فاللفظ انما يعطى الامر بسلكه احدها والاوجه ان تقع واحدة بأئنه فتح والله سبحانه اعلم

باب تفويض الطلاق

اى تفويضه للزوجة أو غيرها صريحا كان التفويض أو كناية يقال ففوض له الامر اى رده اليه حموى فالكناية قوله اختارى أو امرك بيدك والصریح قوله طلق نفسك ابوالسعود **(قوله بنوعيه)** اى الصریح والكناية ح **(قوله)** وانواعه الضمير عائذ الى ما يوقعه الغير لا للتفويض والالزام تقسيم الشئ الى نفسه والى غيره ابوالسعود **(قوله)** تفويض وتوكيل المراد بالتفويض تملك الطلاق كما يأتى وذكر في الفتح في فصل المشيئة ان صاحب الهداية جعل مناط الفرق بين التملك والتوكيل مرة بأن المالك يعمل برأى نفسه بخلاف الوكيل ومرة بأنه عامل لنفسه بخلافه ومرة بأنه يعمل بمشيئة نفسه بخلافه قال والفرق بين الرأى والمشيئة ان العمل بالرأى اى عمل بما يراه اصوب بلا اعتبار كونه لنفسه أو غيره والعمل بمشيئته اى باختياره ابتداء بلا اعتبار مطابقة امر الأمر ولا اعتبار معنى الصوابية ثم قال بعدما بحث في الاولين ان الفرق الثالث اصوب **(قوله)** ورسالة) كأن يقول لرجل اذهب الى فلانة وقل لها ان زوجك يقول لك اختارى فهو ناقل لكلام المرسل لا منشئ لكلامه بخلاف المالك والوكيل لانهم قالوا ان الرسول معبر وسفير هذا ما ظهروا **(قوله)** ثلاثة) اى بالاستقراء بدأ المصنف منها بالاختيار لثبوت بصريح الاخبار ولم يجعل له فصلا على حدة كصاحب الهداية لانه لم يسبقه شئ يفصل به عما قبله بخلاف الاخيرين فاكتفى فيه بالباب نهر وحاصله ان التفويض اعم فاسب ان يترجم له بالباب والثلاثة انواعه فاسب ان يترجم لكل منها يفصل لكن لم يترجم به للتخير لانه لم يسبقه كلام وبه ظهر ان ترجمة المصنف للثاني بالباب غير مناسبة **(قوله)** قال لها اختارى) اشار بعدم ذكر قبولها الى انه تملك يتم بالمملك وحده فلورجع قبل انقضاء المجلس لم يصح وقيد باقتضاره على التخيير المطلق لانه لو قال لها اختارى الطلاق فقالت اخترت الطلاق فهي واحدة رجعية لانه لما صرح بالطلاق كان التخيير بين الاتيان بالرجعى وتركه ط عن البحر **(قوله)** أو امرك بيدك) لاحاجة اليه لذكر احكام الامر باليد في فصل مستقل يأتى ط **(قوله)** تفويض الطلاق) دل على هذا المضاف عقد الباب له كفى التهرح **(قوله)** لانها كناية) اى من كنايات التفويض شر نبلاية **(قوله)** فلا يعملان بلانية) اى قضاء وديانة في حالة الرضا اما في حالة الغضب او المذاكرة فلا يصدق قضاء في انه لم ينو الطلاق لانها مما تمحض للجواب كما مر ولا يسمعها المقام معه الاستكاح مستقبل لانها كالقاضي افاده في الفتح والبحر ثم اعلم ان اشتراط التية انما هو فيما اذا لم يذكر النفس او ما يقوّم مقامها في كلامه وانما ذكرت في كلامها فقط كما يأتى تحريره فذهب لذلك فأتى لم أر من نه عليه **(قوله)** او طلق نفسك)

لانه تشبيه بالسرية ولا يقع بأربعة طرق عليك مفتوحة وان نوى ما لم يقل خذى اى طريق شئت

باب تفويض

الطلاق

لما ذكر ما يوقعه بنفسه بنوعيه ذكر ما يوقعه غيره بأذنه وانواعه ثلاثة تفويض وتوكيل ورسالة والفاظ التفويض ثلاثة تخيير وامر يبدو مشيئة (قال لها اختارى او امرك بيدك بنوى) تفويض (الطلاق) لانها كناية فلا يعملان بلانية (او طلق نفسك فلها ان تطلق

هذا تفويض بالصرح ولا يحتاج الى نية والواقع به رجي وتصح فيه نية الثلاث كما سيذكره
المصنف اول فصل المشبهة **(قوله في مجلس علمها)** افادته لا اعتبار بمجلسه فلو خيرها ثم قام
هو لم يطل بخلاف قيامها بحر عن البدائع ط **(قوله مشافهة)** اي في الحاضرة أو اخبارا في
الغائبة منصوبان على الحالية من علمها **(قوله مالم يوقته الخ)** فلو قال جعلت لها ان تطلق
نفسها اليوم اعتبر مجلس علمها في هذا اليوم فلو مضى اليوم ثم علمت خرج الامر عن يدها
وكذا كل وقت قيد التفويض به وهي غائبة ولم تعلم حتى انقضى بطل خيارها قبح وبحر وسأني
فروع في التوقيت آخر الباب وانه لا يطل الموقت بالاعراض **(قوله ويمضي الوقت)** معطوف
على يوقته المجزوم وثابت الماء فيه من تحريف النسخ أو على لغة كما هو احد الاوجه التي
يحتاج بها من قوله تعالى انه من يتق ويصبر في قراءة رفع يصبر فلمعني لها ان تطلق في المجلس
وان طال مدة عدم توقيته ومضي الوقت بأن يوقته أو وقته ولم يضر فان وقته مضى وسقط
الخيار واما جعله مرفوعا والواو فيه للحال فهو فاسد صناعة ومعنى اما الاول فلان جملة الحال
التي فعلها مضارع مثبت لا تقترب بالواو واما الثاني فليصوره المعنى مدة لم يوقت في حال مضى
الوقت واذا لم يوقت كيف يمضي الوقت فافهم نعم في بعض النسخ فيمضي الوقت بالقاء والباء
الجاردة للمصدر والمعنى فان وقت فينتهي المجلس بمضي الوقت **(قوله قبل علمها)** نيس قيدا
احترازا بل هو تنبيه على الاخفى ليعلم مقابله بالاولى كما هو عادة الشارح في مواضع لا تخصي
فافهم **(قوله مالم يوق الخ)** الاولى ان يذكر له عاطفا يعطفه على قوله مالم يوقته ولو قال مالم تفعل
ما يدل على الاعراض لكان اخضر وافو دل يصح عطف قوله أو حكما على حقيقة ولانه بغية
عن قوله أو تفعل ما يقطعه ولان بطلانه بكل قيام مطلقا قول البعض والاصح كما في البحر والنهر
انه لا بد ان يدل على الاعراض واثرا خالف يظهر في الوقتات لتدعو اليهود كما يأتي ولو اقامها
أو حانها بطل كما يأتي لتكنها من المبادرة الى اختيارها نفسها فعدم ذلك دليل الاعراض
(قوله تبدل مجلسها حقيقة) افادان القيام يختلف به المجلس حقيقة وهو خلاف ما في ايضاح
الاصح فانه قال ان المجلس وان لم يتبدل بمجرد القيام الا ان الخيار يطل به لانه يدل على
الاعراض وهذا ظاهر من كلام صاحب الهداية وفي التبيين المجلس يتبدل تارة حقيقة
بالتحول الى مكان آخر وتارة حكما بالاخذ في عمل آخر اه ط قلت وكان الشارح حمل القيام
على التحول فانه يقال قام عن مجلسه اذا تحول عنه لا بمجرد القيام عن قعود لما علمت من ان
بطلانه بكل قيام مطلقا خلاف الاصح **(قوله مما يدل على الاعراض)** قيد به لانه لو خيرها
فلمست ثوبا أو شربت لا يطل خيارها لان اللبس قد يكون لتدعو شهودا والعطش قد يكون
شديدا يتبع من التأمل ودخل في العمل الكلام الاجبي وهذا في التخيير المطلق اما الموقت
بشهر مثلا فلا يطل بذلك مادام الوقت باقيا كما مر افاده في البحر ويأتي تمام الكلام فيما يكون
اعراضا وما لا يكون **(قوله فيتوقف على قبولها في المجلس)** اراد ابا القبول الجواب والضمير في
يتوقف عائد على التطبيق المفهوم من قوله فلها ان تطلق لاعلى التملك لما صرحوا به من ان
هذا التملك يتم بالملك وحده ولا يتوقف على القبول لكونها تطلق بعد التفويض وهو بعد
تمام التملك كما اوضحه في الفتح والنهر وبه علم ان هذا التملك لا يتوقف تمامه على القبول

في مجلس علمها به) مشافهة
او اخبارا (وان طال)
يوما او أكثر مالم يوقته
ويمضي الوقت قبل علمها
(مالم تقم) تبدل مجلسها
حقيقة (او) حكما بأن
(تعمل ما يقطعه) مما يدل
على الاعراض لانه تملك
فيتوقف على قبولها في
المجلس لا توكيل

ولا على الجواب في المجلس لان الجواب اى التعلق بعد تمامه وانما التوقف على الجواب هو صحة التطبيق فافهم (قوله فلم يصح رجوعه) تفريع على كونه ليس توكيلا فان الوكالة غير لازمه فلو كان توكيلا لصح عزلها قال في البحر عن جامع الفصولين تفويض الطلاق اليها قيل هو وكالة تلك عزلها والاصح انه لا يملكه اه لكن اذا كان تملكيا لا يلزم منه عدم صحة الرجوع كفى المعراج قال لانتقاضه بالهبة فانها تملك ويصح الرجوع اه وعلله في الذخيرة بانه بمعنى العين اذ هو تعليق الطلاق بتطبيقها نفسها واعترضه في الفتح بأن هذا يجزى في سائر الوكالات لتضمنه معنى اذا بعته فقد اجزته مع ان الرجوع عنها صحيح وانما العلة هي كونه تملكيا تم بالملك وحده بلا قبول وتمامه في النهر فافهم (قوله حتى لو خيرها له) تفريع ثان على عدم كونه توكيلا بل هو تملك فان علة الحث وهو قول محمد كونه نائبة عنه وهو نموع كافي الفتح عن الزيادات اصحاب المحيط اى لكونها صارت مالكة وعليه فلو وكل رجلا بطاقتها لم يحنث كما ساقى في الايمان ان شاء الله تعالى عند ذكر ما يحنث فيه بفعل مأموره (قوله رأخواته) الاولى واخيه وها اختارى امرك بيدك واعلم ان ما ذكره المصنف هنالى قوله وجلس القائمة سيدكره في فصل المشيئة (قوله فلا يتقيد بالمجلس) اما في متى ومتى ما فالنهما لعدم الاوقات فكأنه قال في اى وقت شئت فلا يقتصر على المجلس واما في اذا واذا ما فالنهما متى سواء عندها واما عنده فيستعملان للشرط كما يستعملان للظرف لكن الامر صار بيدها فلا يخرج بالشك عن المنع (قوله لما مر) من انه ليس توكيلا بل لوصرح بتوكيلها بخلافها يكون تملكيا لا توكيلا كفى البحر عن جامع الفصولين (قوله اذ قوله لاجنى طلق امرأتى) قيد بالطلاق لانه لو قال امرأتى بيدك يقتصر على المجلس ولا يملك الرجوع على الاصح بجر عن الخلاصة في فصل المشيئة ولو جمع له بين الامر باليد والامر بالتطبيق فيه تفصيل مذكور هناك (قوله فيصح رجوعه) زاد الشارح الغاء لتكون في جواب اما التى زادها قبل (قوله لانه توكيل محض) اى بخلاف طاقى نفسك لانها عاملة لنفسها فكان تملكيا لا توكيلا بجر (قوله كان تملكيا في حقها) لانها عاملة فيه لنفسها وقوله توكيلا في حق ضررتها لانها عاملة فيه لغيرها والظاهر انه ليس من عموم المجاز ولا من استعمال المشترك في معديه لان حقيقة قوله طلق واحدة وهي الامر بالتطبيق وان اختلف الحكم المرتب عليه باختلاف متعلقه كالوقال آخر طلق امرأتى وامرأتى فانه وكيل واصيل فافهم (قوله فيصير تملكيا) فلا يملك الرجوع لانه فوض الامر لى رايه والمالك هو الذى يتصرف عن مشيئته والوكيل مطلوب منه الفعل شاء او لم يشأ ط عن المنع (قوله لا توكيلا) اى وان صرح بالوكالة بجر عن الثانية (قوله لا يرجع ولا يعزل) لا يلزم من عدم ملك الرجوع عدم ملك العزل لانه لو قال لاجنى امرأتى بيدك ثم قال عزلتك وجعلته بيدها لا يصح عزله مع انه لم يرجع عن التفويض بالكلية فافهم (قوله ولا يبطل بجنون الزوج) نظر الى انه تعليق ط (قوله لا يعقل) هو الخامس ط (قوله فيصح) تفريع على الخامس وبيان ما فى البحر عن المحيط لوجعل امرها بديصى لا يعقل او بجنون فذلك اليه مادام في المجلس لان هذا تملك في ضمنه تعاقب فان لم يصح باعتبار التملك يصح باعتبار معنى التعليق فصحيحنا باعتبار التعليق

فلم يصح رجوعه حتى لو خيرها ثم حلف ان لا يطلقها فطاعت لم يحنث في الاصح (لا) تطلق (بعده) اى المجلس (الا اذا زاد) على قوله طاقى نفسك واخواته (متى شئت اومتى ماشئت او اذا شئت او اذا ماشئت) فلا يتقيد بالمجلس (ولم يصح رجوعه) لما مر (و) اما في (طاقى ضررتك او قوله لاجنى طلق امرأتى) ف (يصح رجوعه) عنه (ولم يقيد بالجناس) لانه توكيل محض وفى طاقى نفسك وضررتك كان تملكيا فى حقها توكيلا فى حق ضررتها جوهره (الا اذا علقه بالمشيئة) فيصير تملكيا لا توكيلا والفرق بينهما فى خمسة احكام فى التملك لا يرجع ولا يعزل ولا يبطل بجنون الزوج ويتقيد بمجلس لا يعقل فيصح تفويضه لجنون

فكانه قال ان قال لك المجنون انت طالق فانت طالق وباعتبار معنى التملك يقتصر على المجلس عملا بالشبهين اه ط قال في الذخيرة ومن هذا استخرجنا جواب مسألة صارت واقعة الفتوى صورتها اذا قال الامرأته الصغيرة امرأك بيدك ينوي الطلاق فطلقت نفسها صح لان تقدير كلامه ان طلقت نفسك فانت طالق (قوله وصي لا يعقل) بشرط ان يتكلم فيصح ان يقع عليها الطلاق ولا يلزم من التعبير العقل ط عن البحر (قوله بخلاف التوكيل) اي في المسائل المحس اكن في الاخيرة بحث سأذكره في فصل المشيئة (قوله نعم لو جن) اي انفوض اليه ط (قوله) فهنا تسويع الخ نظيره كافي البحر من فصل المشيئة لو جن التوكيل بالبيع جنونا يعقل فيه البيع والشراء ثم باع يتقعد بعه بخلاف ما لو وكل بجنونا بهذه الصفة لانه في الاول كن التوكيل ببيع تكون العهدة فيه على الوكيل وبعدما جن تكون العهدة على الموكل فلا ينفذ وفي الثاني انما وكل ببيع عهده على الموكل فينفذ عليه كافي الحانية وفي تفويض الطلاق وان كان لا عهدة اصلا لكن الزوج حين التفويض لم يعقل الا على كلام عاقل فذا طلق وهو مجنون لم يوجد الشرط بخلاف ما اذا فوض الى مجنون ابتداء وان لم يعقل اصلا فانه يصح باعتبار معنى التعليق وفي التوكيل بالبيع لا يصح الا اذا كان يعقل البيع والشراء كامر وكأنه بمعنى المتعوه ومن فرعى التفويض والتوكيل بالبيع ظهر انه تسويع في الابتداء ما يتسامح في البقاء وهو خلاف القاعدة الفقهية من انه يتسامح في البقاء مالم يتسامح في الابتداء اه مافي البحر ملخصا قلت وهذه القاعدة عبر عنها في الاشياء بقوله الرابعة يغتفر في التوابع ما لا يغتفر في غيرها ثم فرع عليها فروعا ثم فرع على عكسها فرعين غير هذين الفرعين فخصم فروع العكس اربعة بزيادة هذين الفرعين (قوله وجلس القائمة) في جامع الفصولين ولومشت في البيت من جانب الى جانب لم يطل اه قل في البحر ومعناه ان يغيرها وهي قائمة فمشت من جانب الى آخر اما لو غيرها وهي قاعدة في البيت فقامت بطل خيارها بمجرد قيامها لانه دليل الاعراض اه قلت وفيه ان هذا قول البعض وان الاصح انه لا بد ان يكون مع القيام دليل الاعراض كامر (قوله واتكاه القاعدة) اما لو اضطلعت فقيل لا يطل وقيل ان هاتئ الوسادة كما يفعله لزوم بال بخر عن الخلاصة (قوله للمشورة) فلو دعت غيره يطل نامر من ان الكلام الاجنبى دليل الاعراض (قوله بفتح فضم) أي فتح الميم وضم الشين وكذا يسكون الشين مع فتح الميم والواو كافي المصباح (قوله اذا لم يكن عندها من يدعوهم) صادق بما اذا لم يكن عندها احد اصلا او عندها ولا يدعوهم فلو عندها من يدعوهم فدعت بنفسها يطل والظاهر ان هذا الحكم يجري في دعاء الاب للمشورة ط (قوله في الاصح) وقيل ان تحولت بطل بناء على ان المعبر اما بتبدل المجلس او الاعراض والاصح اعتبار الاعراض اذ اده في البحر (قوله لتكنها من الاختيار) اي اختيارها نفسها فعدم ذلك دليل الاعراض بحر (قوله والفلك) اي السفينة (قوله حتى لا يتبدل الخ) لان سيرها غير مضاف الى رايها بل الى غير من الرعي ودفع المار فلا يطل الخيار سيرها بل بتبدل المجلس فتح (قوله لا ان تحجب مع سكوتها) لانها لا يمكنها الجواب بأسرع من ذلك فلا يتبدل حكما لان اتحاد المجلس انما يعتبر ليصير الجواب متصلا بالجواب وقد وجد اذا كان بلا فصل كذا في الفتح وفسر الاسراع

وصي لا يعقل بخلاف التوكيل بحر نعم لو جن بعد التفويض لم يقع فهنا تسويع ابتداء لبقاء عكس القاعدة فليحفظ (وجلس القائمة واتكاه القاعدة) وقعود المتكئة ودعاء (اب) او غيره (للمشورة) بفتح فضم المشاورة (و) دعاء (شهود للشهادة) على اختيارها الطلاق اذا لم يكن عندها من يدعوهم سواء تحوات عن مكائها اولافى الاصح خلاصة (واقاف دابة هي راكبها لا يقطع) المجلس ولو اقامها او اجمعها مكرهه بطل لتكنها من الاختيار (والفلك لها كالميت وسير دابتها كسيرها) حتى لا يتبدل المجلس بحري الفلك ويتبدل بسير الدابة لاضافته اليها لان تحجب مع سكوتها او يكون في محل يقودها الجمال

في الخلاصة بان يسبق جوابها خطوتها نهر وظاهر قول الفتح فلا يتبدل حكما انه لا يشترط هذا السبق لانه لا يحصل به التبدل لاحقيقة ولا حكما **(قوله)** فانه كالسفينة) يعني بجماع ان السير في كل منهما غير مضاف الى راكب وقياس هذا انها لو كانت على دابة وثمة من يقودها ان لا يبطل سيرها نهر واقره الرمل قلت قد يقال انه قياس مع الفارق فانها لو كانت في محمل يقودها آخر ينسب السير الى القائد لعدم تمكن راكب المحمل من تسيير الدابة بخلاف راكب الدابة فانه يمكنه التسيير فينسب اليه وان قاده غيره تأمل قال الرحمتي وينبغي ان الدابة لو جبرت وعجزت عن ردها ان تكون كالسفينة لان فعلها حينئذ لا ينسب الى الراكب كما يأتي في الخصايات * (تمة) * لا يبطل خيارها فيما لو نامت قاعدة او كانت تصلى المكتوبة او الوتر فاقمتها او السنة المؤكدة في الاصح اوضعت الى النافلة ركعة اخرى او ليست من غير قيام او اكلت قليلا او شربت او قرأت قليلا او سبحت او قالت لم لا تطأقني بلسانك قال في الفتح لان المبدل للمجلس ما يكون قطعاً للكلام الاول واقاضة في غيره وليس هذا كذا بل الكل يتعلق بمعنى واحد وهو الطلاق وتماه في النهر **(قوله)** لعدم تنوع الاختيار) لان اختيارها انما يفيد الخلو والصفاء والبيونة تثبت به مقتضى ولا عموم له نهر اى معنى اخترت نفسى اصطفتها من ملك احدها وذلك بالبيونة فصارت البيونة مقتضى وهو ما يقدر ضرورة تصحيح الكلام فان اصطفاها نفسها مع ملك الزوج لا يمكن فيقدر لاني اُثبت نفسى والمقتضى لا عموم له لانه ضرورى فيقدر بقدر الضرورة وهو البيونة الصغرى اذ بها تستخلص نفسها وتصطفها من ملك الزوج فلا تصح نية الكبرى لعدم احتمال اللفظ لها رحمتي **(قوله)** بخلاف انت بائن) لانه مافوظ به لامانع من عمومه فاذا اطلق انصرف الى الأدنى وهو البيونة الصغرى ولو نوى الكبرى صح لانه نوى محتمل لفظه وكذا قوله امرك بيدك ولا يصح ايقاع الرجعي به لانه تفويض بلفظ الكناية والواقع بها البائن وهو محتمل البيونتين فينصرف الى الصغرى وان نوى الكبرى فأوقعها بلفظها او بنيتها صح لما قلنا افاده الرحمتي **(قوله)** استحسانا) راجع الى قوله اوانا اختار نفسى اى لو ذكرت بلفظ المضارع سواء ذكرت انا او لا ففي القياس لا يقع لانه وعد ووجه الاستحسان قول عائشة رضی الله عنها لما خيرها النبي صلى الله عليه وسلم بل اختار الله ورسوله واعتبره صلى الله عليه وسلم جوابا ولان المضارع حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال كما هو احد المذاهب وقيل بالقلب وقيل مشترك بينهما وعلى الاشتراك يرجح هنا ارادة الحال بقرينة كونه اخبارا عن امر قائم في الحال وذلك ممكن في الاختيار لان محله القلب فيصح الاخبار بالاسان عما هو قائم بمحل آخر حال الاخبار كما في الشهادة بخلاف قولها اطلق نفسى لا يمكن جعله اخبارا عن طلاق قائم لانه انما يقوم بالاسان فلو جاز لقام به الامران في زمن واحد وهو محال وهذا بناء على ان الايقاع لا يكون بنفس اطلاق لعدم التعارف وقمنا انه لو تعورف جاز ومقتضاه ان يقع به هنا لانه انشاء لا اخبار كذا في الفتح ملخصا قال في النهر وقيد المسئلة في المعراج بما اذا لم ينو انشاء الطلاق فان نواه وقع اه والمناسب التعبير بضمير المؤنث لان المسئلة هي قول المرأة اطلق نفسى تأمل **قوله** انا طالق) ليس هذا في الجوهره ولا في البحر والنهر والمنع والفتح بل صرح في البحر

فانه كالسفينة (وفي اختارى
ففسك لا تصح نية الثلاث)
لعدم تنوع الاختيار
بخلاف انت بائن او امرك
بيدك (بل تبين)
بواحدة (ان قالت اخترت)
نفسى (او) انا (اختار
نفسى) استحسانا بخلاف
قوله طلق ففسك فقات
انا طالق اوانا اطلق نفسى
لم يقع لانه وعد جوهره
مالم يتعارف

في الفصل الآتي نقلا عن الاختيار وغيره وسيدكره الشارح ايضا هناك انه يقع بقولها انا طالق لان المرأة توصف بالطلاق دون الرجل اه وبعبارة الجوهره وان قال طلق نفسك فقالت انا طالق لم يقع قياسا واستحسانا اه نعم ذكر في البحر في فصل المشيئة عن الحائية قال لامرأته انت طالق ثلاثا ان شئت فقالت انا طالق لايقع شيء اه لكن عدم الوقوع لانه علق الثلاث على مشيئتها الثلاث ولا يمكن إيقاع الثلاث بلفظ طالق فلا يقع شيء لانه لم يوجد المعلق عليه ولذا قال في الذخيرة لايقع الا ان تقول انا طالق ثلاثا وبه علم ان لفظ انا طالق يصلح جوابا وانما لم يقع هنا لما قلنا فتدبر **(قوله أو تنو)** مضارع مبني للمعلوم فاعله ضمير المرأة مجزوم بخذف الياء عطفا على يتعارف المبني للمجهول ح ثم هذا ليس من عبارة الفتح بل من زيادة الشارح اخذاما فقلناه آتفا عن النهر عن المعراج **(قوله او الاختيار)** مصدر اختارى واذا ان ذكر النفس ليس شرطا بخصوصه بل هي او ما يقوم مقامها مما يأتي **(قوله في احد كلامهما)** واذا كانت النفس وكلامهما فبا لاوى واذا خلت عن كلامهما لم يقع بحر **(قوله بالايجاب)** لان وقوع الطلاق بلفظ الاختيار عرف باجماع الصحابة واجماعهم في اللفظة المفسرة من احد الجانبين ط عن ايضاح الاصلاح **(قوله لانها تملك فيه الانشاء)** اي فملك تفسيره ايضا ط قال في البحر عن المحيط والحائية لوقالت في المجلس عنت نفسي يقع لانها مادامت فيه تملك الانشاء **(قوله الا ان يتصادقا)** ظاهره ولو بعد المجلس بحر **(قوله والتاجية)** نسبة الى تاج الشريعة **(قوله لكن رده الكمال)** حيث قال الايقاع بالاخبار على خلاف القياس فيقتصر على مورد النص فيه ولولا هذا لا يمكن الاكتفاء بتفسير القرينة الحالية دون المقالية بعد ان نوى الزوج وقوع الطلاق به وتصادقا عليه لكنه باطل والواقع بمجرد الثانية مع لفظ لا يصحح له اصلا كاسقى اه **(قوله ونقله الأكل)** اي في العناية ط **(قوله فلو قال الخ)** تفريع على ما علم من ان الشرط ذكر النفس او ما يقوم مقامها في تفسير الاختيار **(قوله اذئاء فيه للوحدة)** اي واختيارها نفسها هو الذي يحد مرة بأن قال لها اختارى فقالت اخترت نفسي تقع واحدة ربتعدد اخرى كاختارى نفسك بثلاث تطبيقات فقالت اخترت وقعن قلما قيد بالوحدة ظهر انه أراد تخييرها في الطلاق فكان مفسرا ولا يرد ان هذا مناقض لما مر من ان الاختيار لا يتنوع لانه لا يلزم مما ذكرنا كون الاختيار نفسه يتنوع كالينونة الى غليظة وخفيفة حتى يصاب كل نوع منه بالية من غير زيادة لفظ آخر افاده في الفتح **(قوله وكذا ذكر التعليلة)** وتقع بائنه ان في كلامها بأن قالت اخترت نفسي بتطبيقه بخلافها في كلامه فانه يقع بها طلبة رجعية لانه تفويض بالصرح ونصح فيه نية الثلاث كما مر **(قوله وتكرار لفظ اختارى)** لان الاختيار في حق الطلاق هو الذي يتكرر فكان متعينا ط عن الايضاح لكن في كون التكرار مفسرا كالنفس كلامه يأتي قريبا **(قوله وقولها اخترت ابى الخ)** لان الكون عندهم انما يكون للينونة وعدم الوصلة مع الزوج بخلاف اخترت قومي او ذا رحم محرم لا يقع وينبغي ان يحمل على ما اذا كان لها اب او ام اما اذا لم يكن وكان لها اخ ينبغي ان يقع لانها حينئذ تكون عنده عادة كذا في الفتح قال في النهر ولم أر ما لوقالت اخترت ابى او امى وقدمانا ولا اخ لها وينبغي ان يقع لقيام ذلك مقام اخترت نفسي اه والحاصل ان المفسر

اوتنوالانشاء فتح (وذكر النفس او الاختيار في أحد كلاميهما شرط صحة الوقوع بالايجاب) ويشرط ذكرها متصلا فان كان منفصلا فان في المجلس صحيح لانها تملك فيه الانشاء (والالا) الا ان يتصادقا على اختيار النفس فيصح وان خلا كلامهما عن ذكر النفس دررو التاجية واقره الهنسى والبقاى لكن رده الكمال ونقله الأكل بقل والحق فعنه نهر (فلو قال اختارى اختيارا او طلبة) او أمك (وقع لو قالت اخترت) فان ذكر الاختياره كذكر النفس اذئاء فيه للوحدة وكذا ذكر التعليلة وتكرار لفظ اختارى وقولها اخترت ابى او امى او أهلى او الأزواج يقوم مقام ذكر النفس

ثمانية الفاظ النفس والاختيار والتطليق والتكرار وابى وامى واهلى والازواج ويزاد
 ناسع وهو العدد في كلامه فلو قال اختارى ثلاثا فقالت اخترت يقع ثلاث لانه دليل ارادة
 اختيار الطلاق لانه هو الذى يتعدد وقولها اخترت ينصرف اليه يقع الثلاث افاده في البحر
(قوله والشرط الخ) انما اكتفى بذكر هذه الاشياء في احد الكلامين لانها ان كانت في كلامه
 تضمن جوابها اعادته كأنها قالت فعلت ذلك وان كانت في كلامها فقد وجد ما يختص
 بالبنونة في اللفظ العامل في الإيقاع فاذا وجدت نية الزوج تمت علة البنونة فنثبت بخلاف
 ما اذا لم يذكر النفس ونحوها في شيء من الطرفين لان المبهم لا يفسر المبهم وللإجماع الماروقامة
 في الفتح **(قوله فلم يختص الخ)** اخذه من القهستاني ح وكفى يختص مع مخالفته لقول المتنون
 وذكر النفس او الاختيار في احد كلاميهما شرط **(قوله وما في الاختيار)** هو شرح المختار
 لمؤلفه **(قوله من عدم الوقوع)** اى في مسألة الاضراب **(قوله سهو)** لمخالفته لما هو المتقول
 في الكتب المعتمدة بجر **(قوله لو عكست)** بأن قالت اخترت زوجي لابل نفسى اوقالت زوجي
 ونفسى بجر **(قوله اعتبارا للمقدم)** لعدم حجة الرجوع عنه **(قوله وبطل امرها)** عطف
 على لم يقع ح اى خرج الامر من يدها في مسئلة العكس **(قوله كالوعطف بأو)** اى فانه
 لا يقع ويخرج الامر من يدها لان الواحد الشئيين فلم يعلم اختيارها نفسها ولا زوجها على
 التعيين فكان اشتغالا بما لا يعنيه فكان اعراضا هـ **(قوله او ارشاهما الخ)** اى جعل لها
 مالا لختياره فاخترته لا يقع ولا يجب المال لانه رشوة اذ هو اعتياض عن ترك حق تملك نفسها
 فهو كالاعتياض عن ترك حق الشفعة فتح **(قوله اوقالت الخ)** قال في البحر ولو قال لها
 اختارى فقالت احقت نفسى بأهلى لم يقع كافي جامع الفصولين وهو مشكل لانه من الكنايات
 فهو كقولها أنا بأهلى ح وهذا ذكره في البحر في الفصل الآتى وسند ذكر جوابه ثمة عند قوله
 وكل لفظ يصلح للإيقاع الخ **(قوله بعطف)** اى بواو او فاء او ثم وفي شرح التلخيص للفارسي انه
 في العطف ثم لو اختارت نفسها قبل تكلم الزوج بالثانية وهى غير مدخول بها بانت بالاولى
 ولم يقع بغيره شئ بجر **(قوله بالانية)** كذا في الكثر والهداية والصدر الشهيد والغتاني
 ووجه ما قاله الماشرح من دلالة التكرار على ارادة الطلاق وكذا قال في تلخيص الجامع
 الكبير والتعدد اى التكرار خاص بالطلاق فاغنى عن ذكر النفس والثية لكن قال في غاية
 البيان ان المصرح به في الجامع الكبير اشتراط الثية وهو الظاهر اه وذهب اليه قاضخان
 وابو المعين النسفي ورجحه في الفتح بان تكرر الامر بالاختيار لا يصير مظهرا في الطلاق لجواز
 ان يريد اختارى في المال او اختارى في المسكن قال في البحر والاختلاف في الوقوع قضاء بلا
 نية مع الاتفاق على انه لا يقع في نفس الامر الا بها والحاصل ان المعتمد رواية ودرابة اشتراط
 الثية دون النفس اه اقول الذى مال اليه العلامة قاسم والمقدسى هو الاول وقول البحر
 باشتراط الثية دون النفس فيه نظر لان من قال بعدم اشتراط الثية بناء على ان التكرار دليل
 ارادة الطلاق يقول لا يشترط ذكر النفس ايضا بدلالة التكرار كاهو صريح عبارة التلخيص
 المارة وصريح ما مر ايضا من عد التكرار من المفسرات التسعة ومن قال باشتراط الثية لم
 يجعل التكرار دليلا على ارادة الطلاق كاهو صريح كلام الفتح المار ومثله في شرح الزيادات

والشرط ذكر ذلك في كلام
 احدها كما مثلنا فلم يختص
 اختياره بكلام الزوج كما
 ظن ولو قالت اخترت نفسى
 وزوجى او نفسى لابل
 زوجى وقع وما في الاختيار
 من عدم الوقوع سهو نعم
 لو عكست لم يقع اعتبارا
 للمقدم وبطل امرها كما
 لو عطفت بأو او ارشاهما
 لختياره فاخترته اوقالت
 احقت نفسى بأهلى (ولو
 كررها) اى لفظة اختارى
 (ثلاثا) بعطف او غيره
 (فقالت) اخترت او
 (اخترت اختيارا واخترت
 الاولى او الوسطى او
 الأخيرة يقع بالانية) من
 الزوج لدلالة التكرار

لقاضيهان حيث لم يكن التكرار دليلا على ارادة الطلاق بقى لفظ الاختيار بلا مفسر وتقدم
الاجماع على اشتراطه فلزم من القول باشتراط النية اشتراط ذكر النفس ولا يحصل التفسير
بالنية لما في الفتح حيث قال والايقاع بالاختيار على خلاف القياس فيقتصر على مورد النص
ولو لا هذا لا يمكن الاكتفاء بتفسير القرينة الحالية دون الناقية ان نوى الزوج وقوع الطلاق
به وتصادقا عليه لكنه باطل اه تم حيث كان الاختلاف المار انما هو في الوقوع قضاء ينبغي
ان يقال ان ذكر الزوج النفس مع التكرار لا يشترط معه النية اتفاقا لما علمته من ان مناط
الاختلاف هو ان التكرار هل يقوم مقام ذكر النفس في الدلالة على ارادة الطلاق اولا فاذا
وجدا تصرح بذكر النفس تعينت الدلالة على ارادة الطلاق فلا يبقى محل للخلاف في اشتراط
النية قضاء لان ذكر النفس يكذبه في دعواه انه لم ينو كما مر في كتابات الطلاق من ان الدلالة
اقوى من النية لكونها ظاهرة والنية باطنة فتعين كون الخلاف المار في انه هل تشترط
النية في صورة التكرار اولا تشترط محله ما اذا لم يذكر النفس او ما يقوم مقامها هذا مظهر
لى في هذا المقام فتدبره فانه مفرد ومن هنا ظهر لك انه لا ساقى بين قولنا هنا بلانية وقوله في اول
الباب ينوى الطلاق لان ما ذكره اولا من اشتراط النية انما هو فيما اذا لم تذكر النفس
ونحوها من المنسرات في كلام الزوج وانما ذكرت في كلام المرأة فنشترط النية لتمام
البيونة كما قدمناه سابقا عن الفتح وقدمنا ان الغضب او انذار كرهه يقوم مقام النية في القضاء
اما اذا ذكرت النفس ونحوها في كلامه فلا حاجة الى النية في القضاء لوجود ما يخص
بالبيونة وهل التكرار في كلامه مفسر كالنفس فيغنى عن النية اولا فيه الخلاف الذي
سمعته واما اذا لم تذكر النفس ونحوها لافي كلامه ولا في كلامها لا يقع اصلا وان نوى كما مر
(قوله ثلاثا) يوجد في بعض النسخ ذكرها قبل قوله بلانية وهو الذي في المنع وهو الانسب
لافاضة ان الثلاثة لا تشترط لها النية ايضا ط **(قوله في اخترت الاولى)** قيد به لان في قولها
اخترت او اخترت اختيارا يقع ثلاثا اتفاقا وكذا اخترت مرة او مرة او دفعة او بدفعة او
بواحدة او اختيارا واحدة تقع الثلاث في قولهم بحر **(قوله الى آخره)** اى والوسطى او
الاخيرة والمراد انها قالت اخترت الاولى او قالت اخترت الوسطى او قالت اخترت الاخيرة
ويحتمل كون المراد انها ذكرت الثلاثة مع العطف بأو **(قوله وافرده الشيخ على المقدسى)** فيه
ان المقدسى في شرحه على نظم الكثر انما حكى القولين ثم ذكر توجيه قولهما واقبحه بتوجيه
قول الامام **(قوله فقد اذاع)** فيه ان قول الامام مشى عليه اصحاب المتون واخر دليله في
الهديا فكان هو المرجح عنده على عاده واطال في الفتح وغيره في توجيهه ودفع ما رده عليه
وتبعه في البحر والتهريج فكان هو المعتمد لاصحاب المتون والشروح فلا يراضه اعتماد الحواص
القدسى **(قوله في جواب التخيير المذكور)** اى المكرر ثلاثا كما في النهر وعبارة البحر
في جواب قوله اختارى **(قوله في الاصح)** الانسب ابداله بقوله هو الصواب لان ما في الهديا
وبعض نسخ الجامع الصغير من انه يملك الرجعة جزم الشارحون بأنه غلط وما في البحر من انه
رواية رده في النهر **(قوله تفويضه بالباين)** لان لفظ التخيير كناية فيقع به البائن **(قوله فلا تملك)**
غيره) لانه لا عبرة لايقاعها بل تفويض الزوج الاترى انه لو امرها بالباين او الرجعى فعمكت

(ثلاثا) وقال يقع في اخترت
الاولى الى آخره واحدة
بأنه واختاره الطحاوى
بحر وافرده الشيخ على
المقدسى وفي الحواص
القدسى وبه تأخذ انتهى
فقد افاد ان قولهما هو
المفقى به لان قولهم وبه
تأخذ من الالفاظ المعلم بها
على الافناء كذا بخط الشرف
الغزى محشى الاشياء
(ولو قالت) في جواب
التخيير المذكور (طلقت
نفسى او اخترت نفسى
بتطليقة) واخرت الطلقة
الاولى (بانت بواحدة
في الاصح) لتفويضه بالباين
فلا تملك غيره

(امرك بيدك في تطلقه او
اختارى تطلقه فاختارت
نفسها طلق رجعية)
تفويضه اليها بالصريح
والمفيد للبنوة اذا قرن
بالصريح صار رجعيا كملك
قيدني ومثلها الباء بخلاف
لتعلق نفسك او حتى تطلق
فهي بائنة كالموكل امرها
بيدها ولو لم تصل فتقيد اليك
فطلق نفسك متى شئت فلم
تصل فطلقت كان بائنا لان
لفظة الطلاق لم تكن في
نفس الامر * (فروع) *
قال لرجل خير امرأتى فلم
تختار مالم يخبرها بخلاف
اخبرها بالخيار لاقراره به
قال لها انت طالق ان
شئت واختارى فقالت
شئت واخترت وقع ثنتان
قال اختارى اليوم وغدا
اتخذ ولو واختارى
غدا تعدد * قال اختارى
اليوم او امرك بيدك هذا
الشهر خيرت في قبتيهما
وان قال يوما او شهرا فن
ساعة تكلم الى مثلها من
الغد الى تمام ثلاثين يوما
ولو جعله لها رأس الشهر
خيرت في الليلة الاولى
ويومها ولا يبطل المؤقت
بالاعراض بل بمضى الوقت
علمت اولاً

وقع ما مر به الزوج بحر **(قوله)** فاختارت نفسها) اشار الى ان اخترت كما يصلح جوابا للاختيار
يصلح جوابا للامر باليد كما بنى أفاده ط **(قوله)** والمفيد للبنوة الخ) جواب عن سؤال هو ان
كلا من امرك بيدك واختارى يفيد البنوة فلا يجوز صرفه عنها الى غيرها قال السامحاني
ومن هنا يعلم ان قوله لزوجه روي طاقه رجعي **(قوله)** كملكه) يعني ان الصريح اذا قرن
بالكنية كان بائنا نحو انت طالق بائن ح **(قوله)** بخلاف) الباء للسببية متعلق بقيد اى
انما قيد بنى بسبب مخالفة الخ وقوله ومثلها الباء اعتراض ح **(قوله)** فهي بائنة) لانه فوض
اليها بلفظ البائن وذكر الصريح علة او غاية لا على انه هو المفوض بخلاف في لانه جعل الامر
مظروفا في التغطية والباء هنا بمعنى في رجمي **(قوله)** كالوكل امرها بيدها) اى بان قال امرك
بيدك لو لم الخ فقوله لو لم تصل شرط وقوله امرك بيدك دليل جوابه وقوله فطلق تفسير لكون
امرها بيدها ح **(قوله)** لان لفظة الطلاق) علة للمسائل الثلاث ط **(قوله)** لم تكن في نفس
الامر) اى في نفس الامر باليد اى لم تكن معمولاله وليس المراد بنفس الامر الواقع ح **(قوله)**
فلم تختار) يعنى لم يكن لها الخيار كما عبر به في البحر وحيث ارتكب الشارح هذا التركيب كان
عليه ان يحذف الفاء كالا يخفى ح وفي بعض النسخ فلا خيار لها مالم يخبرها **(قوله)** بخلاف
اخبرها بالخيار) اى فقبل ان يخبرها سمعت الخبر فاختارت نفسها وقع لان الامر بالاخبار
يقضى تقدم الخبر عنه فكان هذا اقرارا من الزوج بثبوت الخيار لها بحر **(قوله)** وقع
ثنتان) احدها بالمشيئة واخرى بالخيار لانه فوض اليها طلاقين احدهما صريح والآخر
كناية والكنية حال ذكر الصريح لا تنقصر الى نية بحر **(قوله)** اتخذ) حتى اذا ردت في اليوم
بطل اصلا هندية ومثله اذا قال اختارى في اليوم وغدا في البحر ط **(قوله)** ولو واختارى
غدا) بان قال اختارى اليوم واختارى غدا فهما خياران بقرينة اعادة ذكر الاختيار ط
وسأى ما يتحد وما يتعد في الباب الآتى **(قوله)** قال اختارى اليوم الخ) لما ذكره معرفا
انصرف الى المعهود وهو الحاضر ولم يكن تخييرها في الماضي منه فكانت مخيرة الى اقتضائه
وذلك بغروب الشمس في اليوم وبرؤية الهلال في الشهر وبتمام ذى الحجة في السنة كالوكل
لا يكلمه اليوم او الشهر او السنة واما لو نكره انصرف الى كماله وان كان ابتداءه من حين
التخير فينتهى بمثله من الغد فيدخل ما بينهما من الليل ضرورة مع ان الليل لا يتبع اليوم
المفرد وكان هذه المسئلة مستثناة من ذلك رحمتي وما ذكره الشارح مأخوذ من الجوهره
وعبارة البحر في الفصل الآتى عن الذخيرة لوقال امرك بيدك يوما او شهرا او سنة فلها
الامر من تلك الساعة الى استكمال المدة المذكورة اه وهذه العبارة تحتل ان يكون
المراد انه يكمل من الليل او يكمل من اليوم الثاني مع دخول الليل وعدمه لكن صرحوا في
الايان في لا اكلمه يوما بتكميله من اليوم الثاني مع دخول الليل كما مر عن الرجمي **(قوله)** والى
تمام ثلاثين يوما) لان التفويض حصل في بعض الشهر فلا يمكن اعتبار الالهة فيه فيعتبر
بالايام بالاجماع ذخيرة ومنه فهم انه لو كان حين اهل الهلال يعتبر به الهلال كما في مسألة الاجارة
(قوله) في النايبة الاولى ويومها) لان الرأس الاول وتحت الشهر نوعان الليل والنهار فأن بيالى
الليلة الاولى واول الشهر اليوم الاول ط **(قوله)** ولا يبطل المؤقت) اى الخيار المؤقت بيوم

او شهر اوسنة بالاعراض في مجلس العلم بل بمضى الوقت المعين علمت بالتخير والامام الحيار
المطلق فيعطل بالاعراض ط والله اعلم

باب الامر باليد

الامر هنا بمعنى الحال واليد بمعنى التصرف بخر عن المصباح والمعنى باب بيان طلاق المرأة
الذي جعله زوجها في تصرفها ط وقد منا ان المناسب الترجمة هنا بالفصل بدل الباب **(قوله)**
هو كالاختيار (اي في اشتراط النية وذكر النفس او ما يقوم مقامها وعدم ملك الزوج
الرجوع وتقيده بمجلس التفويض او محاسن علمها اذا كانت غائبة او بالعدة اذا كان مؤثما
(قوله في نية الثلاث) فانها تصح هنا لافي التخيير لان الامر جنس يحتمل الخصوص
والعموم فليهما نوى صحت نيته وفي البدائع من عدم اشتراط ذكر النفس هنا بخلاف لعامة
الكتب كافي البحر والنهر **(قوله ولو صغيرة)** هذه واقعة الفتوى التي قدمناها في الباب المار
عن الذخيرة **(قوله لانه كالتعليق)** اي لانه وان كان تملكه لكن فيه معنى التعليق كامر بيانه
في التخيير **(قوله امرك بيدك)** مثله المعلق كان دخلت الدار فامرك بيدك فان طلقت
نفسها كما وضعت القدم فيها طلقت وان بعد ما مشيت خصوصتين لم تطلق لانها طلقت بعد
ما خرج الامر من يدها بحر عن المحيط وفي العتابة وان مشيت خطوة يخطى فيجمل على ماذا
كانت رجلها فوق العتبة والاخرى دخلت بها وما سبق على ماذا كانت خارج العتبة فاقول
خطوة لم تتعد اول المدخول وبالنسبة تتعدى ويخرج الامر من يدها مقدسي **(قوله او بشمالك)**
الح وفي البرازية امرك في عينك وامثاله يسئل عن النية بحر **(قوله ينوي ثلاثا)** اشار
الى انه لا بد من نية التفويض ديانة او دلالة الحال قضاء كافي البحر وسياى تحت قوله ثلاثا **(قوله)**
اي تفريضها (اي تفويض الثلاث و اشار الى ان هذه الفاظ كتابية عن التفويض لاعن
الايقاع حتى لو نوى بها الايقاع لم يقع لان افظها لا يحتمل ذلك وهو ظاهر في غير الامر باليد اما
هو فيحتمل الايقاع لانه اذا اباها كان امرها بيدها وكأنه لم يجعل كناية عنه لعدته التعارف
رحمى **(قوله في مجلسها)** استفيد هذا القيد من الفاء التعقيبية نهر وهذا قيد بالتفويض
المطابق عن الوقت كامر **(قوله وقمن)** اي الثلاث لان الاختيار يصلح جوابا للامر باليد
لكونه تمايكا كالتخيير والواحدة صفة الاختيارية فصار كأنها قالت اخترت نفسي مرة واحدة
وبذلك تقع الثلاث نهر اما طاقى نفسك فان الاختيار لا يصلح جوابا له كإيأتى في الفصل الآتى
(قوله ويدينى الح) فيه نظر وعبرة الخلاصة عن المتنق لوجعل امرها بيد ابوها فقال ابوها
قبلها طلقت وكذا لوجعل امرها بيدها فقاتل قبلت نفسي طلقت اه وفي مثل هذا لا يتوقف
على صغرها لانه يصبح ان يجعل الامر بيد اجني وان كانت بالغة ونيس في عبارة الخلاصة انه
جعل امرها بيدها فقبل ابوها حتى يتأتى ما يحسنه الشارح تبعا لصاحب النهر رحمى قلت على
انه اذا جعل امرها بيدها يكون في معنى التعليق على اختيارها نفسها فلا يصح من ابوها ولو
كانت صغيرة وكذا لوجعله بيد ابوها لا يصح منها ولو كبيرة لعدته وجود المعلق عليه **(قوله)** وذكر
اسمه تعالى للتبرك (اي فأنفرد الخطابية بالامر **(قوله)** وان لم ينو ثلاثا) محترز قوله ينوي ثلاثا

باب الامر باليد

هو كالاختيار الا في نية
الثلاث لا غير (اذبال لها)
ولو صغيرة لانه كالتعليق
برازية (امرك بيدك او
بشمالك) او انك اولسانك
(ينوي ثلاثا) اي تفويضها
(فقاتل في مجلسها) اخترت
نفسى بواحدة) او قبلت
نفسى او اخترت امرى او
انت على حرام او مباح
او انا منك باش او طالق
(وقمن) وكذا لوقال ابوها
قبلتها خلاصة وينبى ان
يقيد بالصغيرة (وامر بك
طلقات) وامر بك بيد الله
وبدك وامرى بيدك على
الختار خلاصة (كأمرك
بيدك) وذكر اسمه تعالى
للتبرك وان لم ينو ثلاثا
فواحدة

وهو صادق بأن لم ينوعدها أو نوى واحدة أو اثنين في الحرة فإنها تقع واحدة بائنة وقد معنا أنه لا بد من نية التفويض إليها ديانة أو يدل الحال عليه قضاء بحر **(قوله ولا دلالة)** أما إذا وجدت الدلالة على الثلاث كذا ذكرتها أو الإشارة بثلاث أصابع فيعمل بها وهذا أولى من قول النهر كما إذا كان في حال الغضب أو مذكراً للطلاق فإنه لا يدل على نية الثلاث ط **(قوله زقبل)** يستنها على الدلالة أي على الغضب أو المذاكرة مثلاً ولا تقبل على النية إلا أن تقام على إقراره بها كافي النهر عن العمادة **(قوله كاسر)** أي في أول الكسنيات ح **(قوله أو ما يقوم مقامها)** كالاختيار واخترت امرئ ط وكأخترت ابني أو أمي أو أهلي أو الأزواج كما يعلم مما مر في التخيير والظاهر أيضاً أن التكرار هنا مثله هناك **(قوله فلو جعل امرها بيدها الح)** مختار قوله وعلمها وترك الآخرين لظهورها فلو اختارت نفسها بعد انقضاء المجلس لا يقع وهذا إذا أطلق ما إذا وقته كاسر بك يوماً فلها الخيار مادام الوقت ولو قال لها امرك بيدك فقالت اخترت ولم تقل نفسي ولا ما يقوم مقامها لم يقع رخصي **(قوله لم تطلق)** كالوكيل لا يصير وكلاً قبل العلم بالوكالة حتى لو تصرف لا يصح تصرفه بخلاف الوصي لأنه خلافة كالورثة بزانية **(قوله وكل لفظ الح)** نقل هذا الأصل في البحر عن البدائع ولم أر من أوضحه والذي ظهر لي في بيانه أنه ليس المراد تشخيص اللفظ بمادته وهيئته ولا بتغيير الضائر والهيئات كاقبل بل المراد أن تستدل اللفظ إلى ما لو استند إليه الزوج يقع به الطلاق في هذا يكون ما يصح الإيقاع منه يصح للجواب منها فقوله أنت على حرام أو أنت مني بئ أو أنا منك بئ يصح للجواب كما مر لأنها استندت الحرمة والبنوة في الأولين إلى الزوج وهو لو استند إليه يقع بأن قال أنا عليك حرام أو أنا منك بئ وفي الثالث استندت البنوة إلى نفسها وهو لو استند إليها نفسها يقع بأن قال أنت مني بئ وكذا قولها أنا طالق أو طلقت نفسي استندت الطلاق إلى نفسها فيصح جواباً لأنه لو استند الطلاق إليها يقع بخلاف قولها طلقتك ومثله قولها أنت مني طالق لأنها استندت الطلاق إليه وهو لو استند إلى نفسه لم يقع حيث لم يكن صالحاً للإيقاع منه لم يصح للجواب منها فهذا هو الصواب في تقرير هذا الضابط وبه سقط ما قيل أنه منقوض بهذا الأخير لأنه لو قال لها طلقتك يقع وهو مبني على أن المراد تغيير الضائر والهيئات وليس كذلك بل المراد ما ذكرناه ثم اعلم أن المراد من قولهم كل ما صالح للإيقاع من الزوج ما يصح له بلا توقف على نية بعد طلبها منه الطلاق لما في جامع الفصولين الأصل أن كل شيء من الزوج (الالفاظ الاختيار خاصة) فإنه ليس من الفاظ الطلاق ويصح جواباً منها بدائع

ولو طلقت ثلاثاً ففصل نوبت واحدة ولا دلالة حلف وقيل يستنها على الدلالة كما مر (واتحاد المجلس وعلمها) وذكر النفس أو ما يقوم مقامها (شرط فلو جعل امرها بيدها ولم تعلم) بذلك (وطلقت نفسها لم تطلق) لعدم شرطه خاتمة (وكل لفظ يصح للإيقاع منه) يصح للجواب منها (فلا) يصح للإيقاع منه (فلا) يصح للجواب منها فلو قالت أنا طالق أو طلقت نفسي وقع بخلاف طلقتك لأن المرأة توصف بالطلاق دون الرجل اختيار (الالفاظ الاختيار خاصة) فإنه ليس من الفاظ الطلاق ويصح جواباً منها بدائع

ومثل امرك بيدك وإنما لم يستثنه لأنه لا يصلح جواباً منها بأن تقول امرى بيدى كما صرح به في البحر (قوله) لكن يرد عليه (أى على هذا الضابط نخصه أى نخصه الجواب منها بقولها قلت أو قول أبها ذلك إذا كان التفويض إليه مع أن القبول لا يصلح للإيقاع منه وهذا الإراد لصاحب البحر وقد يجاب عنه بأن قولها قلت عبارة عن اخترت نفسى فهو داخل تحت المستثنى (قوله) لما تقرر الخ) علة لقوله بآنت يعنى وإن اجابت بالصرح الواقع به الرجعى لكن يقع بآنتاً لأن المعتبر تفويض الزوج وتفويضه أنما يكون بالآنت لأنها به تملك امرها لا بالرجعى وأما علة وقوع الواحدة دون الثلاث فهى أن الواحدة فى كلامها صفة لمصدر حو طاعة إذ خصوص العامل اللفظى قرينة خصوص المقدور وبهذا وقع الفرق بين طلقت نفسى بواحدة واخترت نفسى بواحدة والدفع ما قيل أنه ينبغى وقوع الواحدة فى الثانى أيضاً وتأممه فى الفتح (قوله) ولا يدخل الليل (أراد بالليل الجنس فيشمل الليلتين وكذا لا يدخل اليوم الفاصل وسكت عنه لظهوره) وفى الحاوى القدسى ولا يدخل الليلان وغد فيه (قوله) لانهما تملكان (قال فى البحر لأن عطف زمن على زمن مماثل مفصول بينهما بزمن مماثل لهما ظاهر فى قصد تقييد الأمر المذكور بالاول وتقييد امر آخر بالثانى فيصير لفظ اليوم مفرداً غير مجموع الى ما بعده فى الحكم المذكور لأنه صار عطف جملة على جملة أى امرك بيدك اليوم وامرك بيدك بعد غد ولو أفرد اليوم لا يدخل الليل فيكذا إذا عطف جملة أخرى اهـ (قوله) فكان امرها بيدها بعد غد) الذى شرح عليه المصنف وكان بالواو وهى الاولى اهـ قلت وهى كذلك فى بعض النسخ (قوله) ولو طلقت (مضعف مبنى للعلوم حذف مفعوله يعنى ولو طلقت نفسها ليلاً أى فى إحدى اللتين لا يصلح وهذا تصريح بأنهم من قوله ولا يدخل الليل ح (قوله) ولا تطلق الأمرة) أراد بهذا دفع ما يتوهم من إقتضاء كونها تملكين جواز أن تطلق نفسها مرتين فى كل يوم مرة اهـ أقول هذا يحتاج الى نقل صريح بهذا المعنى لأن كونها تملكين يدل على أن تطلق نفسها اليوم وبعد غد وفى المنع لما ثبت أنها امران لانفصال وقتها ثبت لها الخيار فى كل واحد من الوقتين على حدة فبإحدى حدها لا يرتد الآخر وفيه خلاف زفر اهـ قال ظاهر أن مراد الشارح أنها لا تطلق فى كل يوم الأمرة قل فى البدائع ولو اختارت نفسها فى الوقت مرة ليس لها أن تختار مرة أخرى لأن اللفظ يقتضى الوقت لا التكرار ذكر ذلك فى بحث المؤقت كالיום والشهر فإذا كان تملكين فى وقتين فلها أن تختار فى كل واحدة منهما مرة فقط ويدل عليه ما ذكره قريباً عن البدائع أيضاً فافهم (قوله) وإن ردت أهـ عطف على قوله ويدخل الليل ليلاً الفرق بين هذه المسألة والى قبلها من وجهين أحدهما أنهما ان تطلق نفسها ليلاً والثانى لو ردت الأمر اليوم لم تملكه فى الغد وبه علم أن العطف بالواو وأحسن منه بالفاء فافهم (قوله) لم يبق فى الغد) قال فى الهداية هو ظاهر الرواية وعن أبى حنيفة أنها إن تختار نفسها غداً لأنها لا تملك رداً الأمر كما لا تملك رد الإيقاع اهـ (قوله) لأنه تفويض واحد) لأنه لم يفصل بينهما بيوم آخر وكان جمعا بحرف الجع فى التملك الواحد فهو كقوله امرك بيدك يومين وفيه تدخل الليلة المتوسعة استعمالاً لغويًا وعرفياً بحر (قوله) فيما امران (قل فى البدائع

لكن يرد عليه محتمه بقبولها وقبول أبها كما مر قد برو فى قولها فى جوابه (طلقت نفسى واحدة أو اخترت نفسى بتطابقه بآنت بواحدة) لما تقرر أن المعتبر تفويض الزوج لا إيقاعها (ولا يدخل الليل فى) قوله (امرك بيدك اليوم وبعد غد) لانهما تملكان (فإن ردت الأمر فى يومها بطل الأمر فى ذلك اليوم فكان امرها بيدها بعد غد) ولو طلقت ليلاً لم يصح ولا تطلق الأمرة (ويدخل الليل) فى امرك بيدك اليوم وغداً وإن ردت فى يومها لم يبق فى الغد) لأنه تفويض واحد (ولو قال امرك بيدك اليوم وامرك بيدك غداً فهما امران) خاتمة

حتى لو اختارت زوجها اليوم أوردت الامر فهي على خيارها غدا لانه لما كررنا نخط فقتعدت
 التفويض فرد احدها لا يكون رد الآخر ولو اختارت نفسها في اليوم الاول فطلقت
 ثم تزوجها قبل الغد فاردت ان تختار نفسها فلها ذلك وتطلق اخرى لانه ملكها بكل واحد من
 التفويضين طلاقا فالإيقاع بأحدها لا يمنع الإيقاع بالآخر اه فهذا دليل على ما ذكرناه
 في المسئلة الاولى من انها ان تطلق في كل يوم مرة واحدة **(قوله ولم يذ كر خلافا)** اى لم يذ كر
 في الحانية خلافا في كونهما امرين هما في الهداية من تخصيص ابى يوسف برواية ذلك عنه ليس
 لاثبات الخلاف وانما هو لانه مخرج الفرع المذكور كفى الفتح **(قوله ولا يدخل الليل)** لانه
 اثبت لها الامر في يوم مفرد والثابت في اليوم الذى يليه امر آخر ففتح **(قوله ظاهر مامر)** اى
 من قوله فان ردت الامر في يومها بطل الامر في ذلك اليوم وانما قال ظاهر لاحتمال ان يراد
 برد الامر اختيارها زوجها لا قولها رددته وستسمع التفصيل فيه ح **(قوله لكن في العمادة)**
(الح) فيه اختصار فكان عليه ان يقول وفي الذخيرة انه لا يرتد ووفق في العمادة الح وبيان ذلك
 ان الحكم بصحة ردها مناقض لما في الذخيرة من انه لو جعل امرها بيدها أو يدجنى ثم ردت
 الامر اورده الاجنبى لا يصح لان هذا تملك شئ لازم فيقع لازما والمسئلة مروية عن اصحابنا
 رحمهم الله تعالى اه قال العمادى في فضوله والتوفيق انه يرتد بالرد عند التفويض لا بعد
 قوله نظيره الاقرار فان من أقر لسانا بشئ فصدقه المقر له ثم رد اقراره لا يصح الرد اه ومشى
 على هذا التوفيق شراح الهداية واختار الحنفى ابن الهمام في الفتح توفيقا آخر وهو ان المراد
 بقولهم فان ردت الامر في يومها بطل هو اختيارها زوجها اليوم وحقيقته انتهاء ملكها
 والمراد بما في الذخيرة ان تقول رددت اه واليه يرشد قول الهداية لانها اذا اختارت نفسها
 اليوم لا يبقى لها الخيار في غده فكذا اذا اختارت زوجها برد الامر ووفق في جامع الفصولين
 بأنه يحتمل ان يكون في المسئلة روايتان لانه تملك من وجه فيصح رده قبل قوله نظرا الى التملك
 ولا يصح نظرا الى التعليق لاقباله وابعاده فرواية صحة الرد نظرا للتمليك وفساده نظرا للتعليق
 اه واستظهره في البحر وأبدى بأنه في الهداية نقل رواية عن ابى حنيفة بأنها لا تملك رد الامر
 كما تملك رد الإيقاع وقال فلا حاجة الى ما تكلفه ابن الهمام والشارحون واورد قبل ذلك على
 ما قاله العمادى والشارحون ان قولها بعد القبول ردت اعراض مبطل لخيارها وتابعه على
 هذا الايراد المقدسى فقال وهذا عجيب حيث ابطوه بما يدل على الاعراض والرد كالاكل
 والشرب ولم يبطوه بصريح الرد اه اقول هذا مدفوع بأن الكلام في المؤقت وقد صرحوا
 بأنه لا يبطل بالقيام عن المجلس والاكل والشرب ما لم يمض الوقت بخلاف المطلق عن الوقت
 كمر **(قوله قبل قوله)** مصدر مضاف لمفعوله اى قبول المرأة التفويض **(قوله كالابراء)** اى
 عن الدين فانه بعد ثبوته لا يتوقف على القبول ويرتد بالرد لما فيه من معنى الاسقاط والتمليك
 فتح **(قوله وأنه في المتحد)** عطف على قوله انه يرتد بردها اى وظاهر مامر ايضا انه في المتحد
 مثل امرك بيدك اليوم وغدا الا يبقى في الغد وفيه ان هذا منصوب في كلام المصنف صريحا
 وقوله لكن الح استدراك على قوله لا يبقى في الغد **(قوله الى رأس الشهر)** اى الشهر الآتى
(قوله بطل خيارها في اليوم الح) المراد باليوم والغد المجلس كما عبر به في التارخانية

ولم يذ كر خلافا ولا يدخل
 الليل كما لا يخفى * (تنبيه)
 ظاهر مامر أنه يرتد بردها
 لكن في العمادة أنه يرتد
 قبل قوله لا بعده كالأبراء
 وأنه في المتحد لا يبقى في الغد
 لكن في الولو الحية امرك
 بيدك الى رأس الشهر
 فقالت اخترت زوجى بطل
 خيارها في اليوم

لاخصوص اليوم الاول والثاني **(قوله)** ولها ان تختار نفسها في الغد) أى فتدبى مع أنه من المتحدح **(قوله)** عند الامام) وكذا عند محمد وقال ابو يوسف خرج الامر من يدها في الشهر كله وذكر في البدائع ان بعضهم ذكر الخلاف على العكس أى انه يخرج الامر في الشهر كله عندها لا عند ابى يوسف وكذا في التارخانية وقال انه الصحيح **(قوله)** بأنه متى ذكر الوقت أى كأمرك بيدك اليوم وغدا او الى رأس الشهر اعتبر تعليقاً أى والتعليق لا يرتد بالرد والاى وان لم يذكر الوقت كأمرك بيدك يعتبر تمليكا أى والتعليك يرتد قبل قبوله كما مر وفيه نظر من وجهين الاول ان القبول هنا بمعنى اختيارها احد الامرين نفسها او زوجها فاذا قالت اخترت زوجى وجداً القبول فلا تملك الرد بعده باختيارها نفسها فلا فرق حينئذ بين اعتبار التعليق والتعليك فليست أملى ما أورده ح من ان هذا التوجيه لا يدفع التناقض بين ما فى المتن وما فى الولوجية لانه يقتضى ان يبقى الامر بيدها في الغد اذا اختارت زوجها اليوم في أمرك بيدك اليوم وغدا مع انه خلاف مانص عليه المصنف واجاب ط بان مقصود الشارح ثبوت التناقض لادفعه * اقول والجواب عن التناقض ان الخلاف جار في مسألة المتن ايضا كما قدمناه عن الهداية وفي البدائع ولوقال امرك بيدك اليوم وغدا فهو على ما مر من الاختلاف وصرح به الولوجي ايضا فقال في مسألة اليوم وغدا لو ردت الامر في اليوم يبقى في الغد وفي الجامع الصغير لا يبقى وعابه الفتوى اه وقد علمت بتمام من حكاية الخلاف في مسألة الشهر ان الامر لا يبقى في الغد عندها خلافاً لابى يوسف فافهم **(قوله)** بقى لو طلقها بأننا الخ قيد البائن لانه لو طلقها رجعيًا بقى امرها قولاً واحداً ح واراد الشارح الجواب عن مناقضة أخرى بين كلامهم فان العمادى ذكر في فصوله انه لو قال امرك بيدك ثم طلقها بأننا خرج من يدها في ظاهر الرواية وقال في موضع آخر لا يخرج ثم وفق بحمل الاول على التفويض المتجزى والثاني على المعلق قال في النهر واصله ما مر من ان البائن لا يلحق البائن الا اذا كان معلقاً **(قوله)** لكن في البحر الخ استدراك على توفيق العمادى فانه صرح في الفتنى بأنه اذا قال ان فعلت كذا فامرك بيدك ثم طلقها قبل وجود الشرط طلاقاً بأننا ثم تزوجها بقى الامر في يدها ثم رقم لا يبقى في ظاهر الرواية فهذا صريح في ان المعلق يخرج كالتجزى في ظاهرها الرواية قال في البحر فالحق ان في المسئلة اختلاف الرواية وان ظاهر الرواية بطلانه بالابانة لو طلقت نفسها في العدة لا بعد زوج آخر لقولهم ان زوال الملك بعد العين لا يبطلها والتخير بمنزلة التعليق واجاب في التهر بان ما فى الفتنى مبنى على اطلاق ظاهرها الرواية وهو مقيد بتمام من التوفيق قلت ويؤيده ما فى شرح المقدسى على الخلاصة قال السرخصى قال لأمراًته اختارى ثم طلقها بأننا بطل الحيار وكذا الامر باليد ولورجعيًا لا يبطل اصله ان البائن لا يلحق البائن فلو تزوجها في العدة او بعدها لا يعود الامر بخلاف ما اذا كان الامر معلقاً بشرط ثم بانها ثم وجد الشرط وفي الاملاء لو قال اختارى اذا شئت او امرك بيدك اذا شئت ثم طلقها واحدة بأننا ثم تزوجها واختارت نفسها عند ابى حنيفة تعلق بأننا وعند ابى يوسف لا قال الامام السرخصى قوله ضعيف اه فظهر بهذا قوة ما وفق به في الفصول فان قلت نفس الاختيار فيه معنى التعليق فينبغى ان لا يكون فرق قلنا الفرق

ولها ان تختار نفسها في الغد عند الامام ووجهه في الدراية بأنه متى ذكر الوقت اعتبر تعليقاً والافتمايكا بقى لو طلقها بأننا هل يبطل امرها ان كان التفويض منجزاً نعم وان معلقاً كان دخلت الدار فأمرك بيدك او مؤقتاً لا عمادية لكن في البحر عن الفتنى ظاهر الرواية ان المعلق كالتجزى * (فروع) * تكهها على ان امرها بيدها

بين التعليق الصريح وما فيه معنى التعليق ظاهر لا يخفى على من عنده نوع تحقيق و لبعضهم
 هنا كلام يغني النظر اليه عن التكلم عليه اه والظاهر انه اراد البعض صاحب البحر
 فان ما ذكره من عدم الفرق بين المنجز والمعلق و تقييده البطان بما اذا طلقت نفسها
 في العدة لا بعدها بناء على ان التخيير بمنزلة التعليق يرده صريح كلام السرخسي فافهم
(قوله صحيح) مقيد بما اذا ابتدأت المرأة فقالت زوجت نفسي منك على ان امرى بيدي اطلق
 نفسي كما اريد او على اني طالق فقال الزوج قبلت اما لو بدأ الزوج لا تطلق ولا يصير الامر
 بيدها كافي البحر عن الحلاصة والبرازية **(قوله لم تسمع)** اي لعدم حصول ثمرته ط
(قوله يحكم الامر) الباء للسببية لان حكم الشيء ثمرته و اثره المترتب عليه وحكم الامر
 ملكها طلاق نفسها **(قوله ثم ادعته)** اي ادعت الجعل المذكور او الطلاق **(قوله فالتقول**
لها) لانه وجدسيه باقراره وهو التخيير فالظاهر عدم الاشتغال بشئ آخر بخلافه لانه لما اقر
 بالتخيير والطلاق صار بانكاره مدعيا بطلان السبب والاصل عدمه وهذا بخلاف ما لو قال
 لقته جعلت امرك بيدك في العتق أمس فلم تعق نفسك وقال القن فعلت لا يصدق اذ المولى
 لم يقر بعتقه لان جعل الامر بيده لا يوجب العتق مالم يعتق القن نفسه والمولى ينكره
 بخلاف الطلاق فانه اقربه و ادعى ابطاله فلم يقبل منه كما أوضحه في البحر جوابا عما في جامع
 الفصولين من انه ينبغي عدم الفرق **(قوله ثم اختلفا)** اي قال ضربتها بجناية وقالت بدونها
 وينبغي ان يكون ذلك بعد اختيارها نفسها كما علم مما قبله **(قوله فالتقول له)** لانه ينكر
 صيرورة الامر بيدها وان لم يبين الجناية ولو اقامت بينة على انه بغير جناية ينبغي ان يقبل
 وان قامت على النفي لكونها على الشرط والشرط يجوز اثباته بالبينة وان كان نفيها نهر
 عن العمادية **(قوله كما سيجي)** اي في باب التعليق عند قوله الا اذا برهنت ح **(قوله ما تريد**
مني) استغفاهم وقوله افعل ما تريد امر **(قوله لم تطلق الخ)** اي لانه وان كان في هذا كره الطلاق
 لكنه لا يتعين تفويضا لاحتمال التهمك اي افعل ان قدرت تأمل **(قوله لا يدخل نكاح**
الفضولي الخ) في البحر عن الفتية ان تزوجت عليك امرأة فامرها بيدها فدخلت امرأة
 في نكاحه بنكاح الفضولي واجاز بالفعل ليس لها ان تطلقها ولو قال ان دخلت امرأة
 في نكاحي فلها ذلك وكذا في التوكيل بذلك اه اي لانه بعقد الفضولي مع عدم الاجازة
 بالقول لم يصدق انه تزوجها بل صدق انها دخلت في نكاحه ومثل دخلت قوله تحمل لي لكن
 سيذكر في آخر كتاب الأيمان عدم الحث مطلقا حيث قال كل امرأة تدخل في نكاحي أو
 نصير حلالا لي فكذلك افاض نكاح فضولي بالفعل لا يثبت ومثله ان تزوجت امرأة بنفسي
 أو بوكلي أو بغيري أو دخلت في نكاحي بوجه ما تكن زوجته طافقا لان قوله أو بفضولي
 عطف على قوله بسبي و عامه تزوجت وهو خاص بالقول وانما يندد باب الفضولي لو زاد أو
 اجزت نكاح فضولي ولو بالفعل ولا يخلص له الا اذا كان المعلق طلاق المتزوجة فيرفع الامر
 الى شافعي لفسخ البين المضافة اه وحاصله انه اما ان يعاق طلاق زوجته أو طلاق التي
 تزوجها في الثانية يرفع الامر الى شافعي وعلم ان في المسئلة قولين ووجه عدم الحث في
 ودخلت امرأة في نكاحي ان دخولها لا يكون الا بالتزويج فكانه قال ان تزوجتها بتزويج

صحيح ولو ادعت جعله امرها
 بيدها لم تسمع الا اذا طلقت
 نفسها يحكم الامر ثم ادعته
 فتسمع قال طلقت نفسي
 في المجلس لا تبديل وانكر
 فالقول لها * جعل امرها
 بيدها ان ضربها بغير جناية
 فضرها ثم اختلفا فالقول له
 لانه منكر وتقبل بينهما على
 الشرط المتني كما سيجي *
 طلب اولياؤه طلاقها فقال
 الزوج لا يبيها ما تريد مني
 افعل ما تريد وخرج فطلقها
 أبوها لم تطلق ان لم يرد
 الزوج التفويض والقول له
 فيه خلاصة لا يدخل نكاح
 الفضولي مالم يقل ان دخلت
 امرأة في نكاحي

الفضولي لا يصير متزوجا بخلاف كل عبد دخل في ملكي فإنه يحنث بعقد الفضولي فإن ملك العيين لا يحنث بالشراء بل له اسباب سواء وقد ذكر المصنف القولين في فتاواه ورجح القول بعدم الحنث وسيأتي ان شاء الله تعالى تمام الكلام على ذلك في الأيمان **(قوله لم يقع)** لانه تملك منهما وهو في معنى التعليق على فعلهما فلم يوجد المعلق عليه بفعل احدهما والله تعالى اعلم

فصل في المشيئة

هذا هو النوع الثالث من انواع التفويض وليس المراد تعليق المطلاق على المشيئة صريحا بل ما يشمله ويشمل الضمني فقد قل في كافي الحاكم واذا قال لها طلق نفسك ولم يذكر فيه مشيئة فذلك بمنزلة المشيئة وانها ذلك في المجلس اه اى لانه موقوف على مشيئتها وتطبيقها مشيئة ولذا قال في الكافي لو قال لها طلق نفسك واحدة ان شئت فقالت قد طلقت نفسي واحدة فهي طالق وقد شئت حيث طلقت نفسها اه وبما قررناه اندفع ما اورده في النهر عن العناية من ان المناسب للترجمة الابتداء بمسئلة فيها ذكر المشيئة ولا حاجة الى ما اجاب عنه في الحواشي السعدية من ان ذكر ما فيه المشيئة منزل مالم تذكر فيه منزلة المركب من المفرد يعني والمفرد يسبق المركب فكذا ما تزل منزله اه وان اقره في النهر نعم يصاح هذا للجواب عما قد يقال لما ذكر مسائل المشيئة ضمنا قبل مسائل المشيئة صريحا وان كان كل منهما مقصودا من هذا الباب فافهم **(قوله او نوى واحدة)** لو حذف هذا لعلم بالاولى نهر **(قوله او نيتين في الحرة)** لانهما في حقها عدد محض بخلاف الامة فصحة نية التنتين في حقها لانهما فرد اعتباري كالثلاث في حق الحرة **(قوله فطلقت)** اى واحدة او نيتين او نالانا وكل مع عدم النية اصلا او مع نية الواحدة او التنتين في الحرة فهي تسعة والواقع فيها طلقة رجعية اما في الامة فالصور اربع افاده ح لانها اما ان تطلق واحدة او نيتين وكل مع عدم النية او مع النية الواحدة لكن قوله او نالانا جار على قوانينهما بوقوع واحدة رجعية اما عند الامة فانها اذا طلقت نالانا ونوى واحدة او نينو اصلا لا يقع شيء لان موجب طلق هو الفرد الحقيقي فيثبت وان لم ينو والفرد الاعتباري اعني الثلاث محتملة لا يثبت الابنية فانيانها بالثلاث حينئذ اشتغال بغير ما فوض اليها فلا يقع شيء كما افاده في الشرع لئلاية ومقتضاه انه اذا نوى نيتين فطلقت نالانا لا يقع عنده شيء ايضا فافهم **(قوله ونواه)** اى الثلاث وافرد الضمير باعتبار المذكور اولانها فرد اعتباري وقيد به احترازا عما اذا لم ينو اصلا ونوى واحدة او نيتين فانه لا يقع شيء عنده كما علمت **(قوله وقعن)** اى الثلاث سواء اوقعها بلفظ واحد او متفرقا وانما صرح ارادة الثلاث لان قوله طلق نفسك معناه افعلى فعل التطبيق فهو مذكور لفة لانه جزء معنى اللفظ فصحة نية العموم غير ان العموم في حق الامة ثنتان وفي حق الحرة ثلاث فتح وقوله او متفرقا يدل على انه لو نوى الثلاث فطلقت واحدة او نيتين وقع وبأني التصريح بوقوع الواحدة في طلق نفسك نالانا فطلقت واحدة وبأني تمامه **(قوله قيد بخطابها)** اى بقوله نفسك فافهم **(قوله وبقولها في جوابه الخ)** اعلم انه لو قال لها طلق نفسك فقالت في جوابه ابنت نفسي طلقت رجعية ولو قالت اخترت نفسي لم تطلق قال في الفتح وحاصل الفرق

جعل أمرها بين رجلين
فطلقتها احدهما لم يقع

فصل في المشيئة

(قال لها طلق نفسك ولم ينو)
او نوى واحدة (او نيتين
في الحرة) فطلقت وقعت
رجعية وان طلقت نالانا
ونواه وقعن قيد بخطابها
لانه لو قال طلق اى نساى
شئت لم تدخل تحت عموم
خطابه **(وبقولها في جوابه)**
(ابنت نفسي طلقت) رجعية
ان أجازاه

ان المفوض الطلاق والابانة من الفاظه التي تستعمل في ايقاعه كناية فقد اجابت بما فوض اليها بخلاف الاختيار ليس من الفاظ الطلاق لاصريحا ولا كناية ولهذا لو قالت ابنت نفسي توقف على اجازته ولو قالت اخترت نفسي فهو باطل ولا يلحقه اجازة وانما صار كناية باجماع الصحابة فيما اذاجعل جوابا للتخيير غير انها زادت وصف تعجيل النية فيه فيبلغ الوصف ويثبت الاصل اه وقوله ولهذا الخ استدلال على اثبات الفرق في مسئلتنا بآبانه في مسئلة أخرى وهي ما لو ابتدأت وقالت ابنت نفسي بدون قوله لها طلق نفسك وقع ان اجازة اى مع النية منه وكذا منها كما قدمناه قبيل الكنايات عن تلخيص الجامع وشرحه ولو ابتدأت وقالت اخترت نفسي لابقع وان اجازة مع النية لان اخترت لم يوضع كناية الا في جواب التخيير ولهذا لو قال لها اخترت ك ناويا الطلاق لم يقع بخلاف لفظ الابانة وقوله غير انها الخ بيان لو وقع الرجعي في مسئلتنا وبما قررناه ظهر لك انه اشبه على الشارح مسئلة الابتداء بمسئلة الجواب فالصواب اسقاط قوله ان اجازة وقوله بعده وان اجازة لان ذلك فيما اذا ابتدأت بقولها ابنت نفسي او اخترت وقد ذكر المسئلة قبيل الكنايات وكلامنا الآن فيما اذا قالت ذلك في جواب قوله لها طلق نفسك وذلك لا يتوقف على الاجازة اصلا ولا على نيتها الطلاق خلافا لما في النهر عن التلخيص لان ما في التلخيص من اشتراط نيتها انما ذكره في مسئلة الابتداء لافي مسئلة الجواب لان قولها ابنت نفسي في جواب قوله طلق نفسك غير محتاج الى النية وايضا فان الواقع هنا رجعي وفي مسئلة الابتداء بان وثبت طنبه على بعض ما قلنا وكذا الرحمن فافهم **(قوله لانه كناية)** غلة اقول هل طلقت واماعة كونها رجعية فتقدمت **(قوله ولا كناية)** اى ليس من كناية الطلاق بل هو كناية تفويض وانما عرف جوابا للتخيير بلفظ اختارى بالاجماع والحق به الامر باليد بخلاف طاقى فانه لا يقع الاختيار جوابا قال في البحر وافاد بعدم صلاحية للجواب ان الامر يخرج من يدها لاشتغالها بالايديها كفى الفتحة ودل اقتضاره على نفي الاختيار ان كل لفظ يصلح للايقاع من الزوج يصلح جوابا لطاقى نفسك كجواب الامر باليد كما صرح به في الخلاصة اه **(قوله بانواعه الثلاثة)** اى التخيير والامر باليد والمشية **(قوله ثمانية من معنى التعليق)** او لكونه تمليكا يتم بالمعك وحده بلا توقف على التبول كما عاقل به في الفتحة وقدمناه في التفويض **(قوله لانه تمليك)** اى وان صرح بلفظ الوكالة كما اذا قال وكلتك في طلاقك كفى الخاتمة اى لانها عاملة لنفسها والوكيل عامل لغيره افاده في البحر ثم قال والمظاهر انه لافرق بين تعليق التعليق والاطلاق في حق هذا الحكم اى فقيده بالجلس لما في المحيط اذا قال لها طلق نفسك ولم يذكر مشية فهو بمنزلة المشية الا في خصلة وهي ان نية الثلاث صحيحة في طاقى دون انت طاقى ان شئت اه وظاهره انها اذا لم تشأ في المجلس خرج الامر من يدها اه **(قوله ونحوه الخ)** كاذاشت او اذا ماشئت او حين شئت فان لها ان تطلق في المجلس وبعده لان هذه اللفاظ لعموم الاوقات فصار كما اذا قال في اى وقت شئت وكما كتبت مع افادة التكرار الى الثلاث بخلاف ان وكيف وحيث وكم واين وايضا فانه في هذه يتقيد بالجلس والارادة والرضا والمحبة كالمشية بخلاف ما اذا علقه بشئ آخر من افعالها كالاكل فانه لا يقتصر على المجلس نهر ٣ في الجميع بخلافه

لانه كناية (لا باخترت)
نفسى وان اجازة لان
الاختيار ليس بصريح ولا
كناية (ولا يملك) الزوج
(الرجوع عنه) اى عن
التفويض بانواعه الثلاثة
لما فيه من معنى التعليق
(ويقيد بالجلس) لانه تمليك
(الا اذا زاد متى شئت)
ونحوه مما يفيد عموم الوقت
٣ قوله نهر في الجميع هكذا
بالاصل المقابل على خطه
ولعل لفظ نهر هنا زائد
فليحذر اه مصححه

«اعلم انه من ذكر المشبهة سواء أتى باللفظ بوجوب العموم أولا اذا طلقت نفسها بلا قصد غلطا
 لاحق بخلاف ما اذا لم يذكرها حيث يقع قول في الفتح وقدعنا ما يوجب حمل ما اطلق من
 كلامهم من الوقوع باللفظ الطلاق غلطا على الوقوع قضاء لادبانية نهر (قوله مطلقا) اى
 في المجلس وبعده (قوله) واذا قال لرجل ذلك اسم الاشارة راجع الى الامر بالتطبيق اى قال
 له طلق امرأتى قيد به احترازا عما لو قال له امر امرأتى بيدك فانه يقتصر على المجلس ولانك
 الرجوع على الاصح وكذا جعلت اليك طلاقها فطلقها يقتصر على المجلس ويكون
 رجعا بحر واراد بالرجل العاقل احترازا عن الصبي والمجنون لانه لا بد في صحة التوكيل من
 عقل الوكيل كما صرح به في كتاب الوكالة بخلاف ما اذا جعل امرها بيد صبي او مجنون فانه
 يصح لانه تملك في ضمنه تعليق فكأنه قل ان قل لك المجنون انت طالق فأنت طالق فهذا مما
 خالف فيه التملك التوكيل اقاده في البحر وتقدم ذلك في باب التفويض لكن نقل في البحر
 بعد ذلك عن البرازية التوكيل بالعلاق تعليق الطلاق باللفظ التوكيل ولذا يقع منه حال سكره
 اه الا ان يقال ان هذا لا ينافي اشتراط العقل لصحة التوكيل ابتداء لكن مقتضى التعليق
 باللفظ التوكيل عدم اشتراط عقله لوجود المعاق عليه بالتطبيق وعليه فلا فرق بين التملك
 والتوكيل في ذلك فلي تأمل (قوله) الا اذا زاد وكما عزلتك اى فانه لا يقبل الرجوع
 ويصير لازما كما في الخلاصة وغيرها نهر ومقتضاه انه لا يمكنه عزله لانه من انواع الرجوع
 ويخالفه ما في البحر من الحانية الصحيح انه يملك عزله وفي طريقة اقوال قال السرخسي بقول
 عزلتك عن جميع الوكالات فينصرف الى انعلق والمجنون وقيل يقول عزلتك كوكلتك وقيل
 يقول رجعت عن الوكالات المعلقة وعزلتك عن الوكالة المعلقة (قوله) فليزيد به (اى) لانه
 عاقبه بالمشبهة والمالك هو الذى يتصرف عن مشيئة هداية ثم اعلم انه لو قل شئت لا يقع لان
 الزوج امره بتطبيقها ان شاء ولم يوجد التطبيق بقوله شئت ولو قال هي طالق ان شئت فقال
 شئت وقع لوجود الشرط وهو مشيئته ولو قل طلقها فقال فعلت وقع لانه كتابة عن قوله
 طلقت بحر عن المحيط وفيه عن كافي الحاكم لو وكله ان يطلق امرأته فطلقها الوكيل ثلاثا
 ان نوى الزوج الثلاث وقمن والام يقع شئ عنده وقيل تقع واحدة (قوله) طلقها في مجلسه
 لا غير فلو قل من مجلسه بطل التوكيل هو الصحيح لان ثبوت الوكالة بالطلاق بناء على ما فوض
 اليها من المشبهة ومشبهتها تقتصر على المجلس فكذا الوكالة كذا في الحانية قال الحلواني ينبغي
 ان نحفظ هذا فانه تمتع به البلى فان الوكلاء يؤخرون الايقاع عن مشيئتها ولا يدرون ان
 الطلاق لا يقع وهذا ما يستثنى من قوله لم يقتيد بالمجلس نهر وهذا مما يلغزه فيقال وكالة
 تقتيد بمجلس الوكيل بحر (قوله) وطلقت واحدة) قال في البحر لا فرق بين الواحدة
 والثنتين ولو قل وطلقت اقل وقع ما اوقعته لكان الاولى واثار الى انها لو طلقت ثلاثا فانه
 يقع بالاولى وسواء كانت متفرقة او بلفظ واحد اه (قوله) وقعت) اى رجعة لان اللفظ
 صريح كذا في بعض النسخ (قوله) انها) اى الواحدة وقال في الفتح لانها لما ملكت ايقاع
 الثلاث كان لها ان توقع عنها ما شئت كالزوج نفسه اه قال الرملى مقتضاه ان في مسئلة ما
 اذا قل لها طلق نفسك ونوى ثلاثا فطلقت ثنتين تقع ثنائ لانها ملكت ايضا ايقاع الثلاث

فتطلق مع (واذا قل
 لرجل ذلك) او قل لها
 طلق ضربك (لم يقتيد
 بالمجلس) لانه توكيل فله
 الرجوع الا اذا زاد وكما
 عزلتك فانت وكيل (الا
 اذا زاد ان شئت) فيقتيد به
 (ولا يرجع) لصيرورته
 تملكيا في الحانية طلقها ان
 شئت لم يصير وكلا ما لم
 تشأ فان شئت في مجلس
 عليها طلقها في مجلسه
 لا غير والوكلاء عنه فلو
 قال لها طلق نفسك
 ثلاثا) او ثنتين (وطاقت
 واحدة وقعت) لانها
 بعض ما فوضه

فكان لها ان توقع منها ماشاء ولم أرمن نيه عليه وبدل عليه قولهم فيها انه لا فرق بين إيقاعها الثلاث بلفظ واحد او متفرقة فانا عند التفريق قد حكمنا بوقوع الثانية قبل الثالثة فلو اقتصرنا على الثانية تقع الثنتان فقط فلو لم تملك الثنتين لما جاز التفويض تأمل اه **(قوله)** وكذا الوكيل **(الح)** قال في البحر ولا فرق في هذا الحكم بين التملك والتوكيل فلو وكله ان يطلقها ثلاثا فطلقها واحدة وقعت واحدة فلو وكله ان يطلقها ثلاثا بألف درهم فطلقها واحدة لم يقع شيء الا ان يطلقها واحدة بكل الالف كذا في كافي الحاكم اه اي لان الواحدة وان كانت بعض ما فوض اليه لكن الزوج لم يرض بالطلاق الا بعوض مخصوص فلا يصح بدونه **(قوله)** لا يقع شيء في عكسه اي فيما اذا امرها بالواحدة فطلقت ثلاثا بكلمة واحدة عند الامام اما لو قالت واحدة وواحدة وواحدة وقعت واحدة اتفاقا لا متاهلا بالاولى ويلغو ما بعده وكذا لو قال امرك بيدك ينوي واحدة فطلقت نفسها ثلاثا قال في المبسوط تقع واحدة اتفاقا لانه لم يتعرض للعدد لفظا واللفظ صالح للعموم والخصوص وتماه في البحر **(قوله)** وقالوا واحدة اي تقع واحدة **(قوله)** طلق نفسك **(الح)** لا فرق في العلق بالمشيئة بين كونه أمرا بالتطبيق او نفس الطلاق حتى لو قال لها انت طالق ثلاثا ان شئت او واحدة ان شئت فيخالف لم يقع شيء بحر **(قوله)** وكذا عكسه بأن يقول طلق نفسك واحدة ان شئت فطلقت ثلاثا بحر **(قوله)** لا يقع فيهما بلا خلاف في الاولى لان تفويض الثلاث معلق بشرط هو مشيئتها ايها لان معناه ان شئت الثلاث فلم يوجد الشرط لانها لم تشأ الا واحدة بخلاف ما اذا لم بقيد المشيئة ودخل في كلامه ما لو قالت شئت واحدة وواحدة وواحدة منفصلا بعضها عن بعض بالسكوت لانه فاصل فلم توجد مشيئة الثلاث بخلاف المتصلة بلا سكوت لان مشيئة الثلاث قد وجدت بعد الفراغ من الكل وهي في نكاحه ولا فرق بين المدخولة وغيرها واما الثانية فعدم الوقوع فيها قول الامام وعندها تقع واحدة بحر **(قوله)** لا اشتراط الموافقة لفظا انما تشتت الموافقة لفظا فيا هو اصل لا فيا هو تبع وهنا كذلك لان الايقاع بالعدد عند ذكره لا بالوصف فاذا أمرها بالثلاث او بالواحدة فعكست تكون قد خالفت في الاصل الذي به الايقاع بخلاف ما مر من انه لو قال لها طلق نفسك فقالت ابنت نفسي فانها تطلق لانها خالفت في الوصف فقط فليغو ويقع الرجعي كما مر لكن هذا يقتضي عدم الفرق بين المعلق بالمشيئة وغيره مع انه تقدم في غير المعلق بها كطالق نفسك ثلاثا وطلقت واحدة انه يقع واحدة الا ان يقال ان اشتراط الموافقة لفظا خاص بالمعلقة بالمشيئة فيكون تعليقاً للثان بصورة اللفظ كما يفيد ما يذكره الشارح قريبا عن الحائية فلي تأمل **(قوله)** لما في تعليق الحائية عبارة على ما في البحر طلق نفسك عشرا ان شئت فقالت طلقت نفسي ثلاثا لا يقع ثم قال لو قال لها انت طالق واحدة ان شئت فقالت شئت نصف واحدة لا تطلق اه وبه علم ان الشارح اسقط قيد المشيئة ووجهه عدم الوقوع المخالفة في اللفظ وان وافق في المعنى لان العشرة لا يقع منها الا ثلاثة والنصف يقع واحدة **(قوله)** امرها ببائش او رجعي **(الح)** بأن قال لها طلق نفسك بأشئة فقالت طلقت نفسي رجعية او قال لها رجعية فقالت طلقت نفسي بأشئة وشمل ما اذا قالت ابنت نفسي لانه راجع لما قبله وقد فرق بينهما قاضيان في حق الوكيل فقال رجل قال لغيره طلق امرأتى رجعية

وكذا الوكيل ما لم يقل
بألف (لا يقع شيء في
عكسه) وقالوا واحدة
(طالق نفسك ثلاثا ان شئت
فطلقت واحدة و) كذا
(عكسه لا) يقع فيهما
لا اشتراط الموافقة لفظا
لما في تعليق الحائية امرها
بشئ فطلقت ثلاثا او
بواحدة فطلقت نصفها
يقع (امرهابائش او رجعي
فعكست في الجواب وقع
ما امر) الزوج (به ويلغو
وصفها)

فقال لها الوكيل طلقك بأثمة تقع واحدة رجعية ولو قال الوكيل ابنتها لا يقع شيء اه ولعل
الفرق بين الوكيل والمأمورة ان الوكيل بالطلاق لا يملك الإيقاع بلفظ الكناية لانها متوقفة
على نيته وقد امره بطلاق لا يتوقف على النية فكان محالفا في الاصل بخلاف المرأة فانه
ملكها الطلاق بكل لفظ يملك الإيقاع به صريحا كان او كناية لكنه يتوقف على وجود
النقل بأن الوكيل لا يملك الإيقاع بالكناية بجر واعترضه في النهر بان ما في الحانية صريح
في ان الوكيل يكون محالفا بايقاعه بالكناية هذا وقيد الشهاب الشامي كلام المتن بما اذا
قالت طلقت نفسي بأثمة بخلاف ابنت نفسي فانه لا يقع شيء وقال فاعنتم هذا التحريز
فانك لا تحده في شرح من الشروح ونقله الشرنبلالي واقروه قات لكن الشامي قيد بذلك
أخذنا من كلام قاضيه خان في الوكيل وهو يتوقف على ثبوت عدم الفرق بينهما وفيه
ما علمت مع انه تقدم اول الفصل انها تطلق بقولها ابنت نفسي فليأتمل **(قوله)** والاصل
الحل قال في الفتح والحاصل ان المخالفة ان كانت في الوصف لا تبطل الجواب بل يبطل
الوصف الذي به المخالفة ويقع على الوجه الذي فوض به بخلاف ما اذا كانت في الاصل حيث
يبطل كما اذا فوض واحدة فطلقت ثلاثا على قول ابي حنيفة او فوض ثلاثا فطلقت الفسا
(قوله) خانية بجر اي نقله في البحر عن الحانية وفي بعض النسخ وبجر بالواو وهي تحجية
ايضا بل اولى لان ذلك مستفاد من مجموع الكتاتيب فانه في الحانية ذكر في باب التعليق قال
لها طلق نفسك واحدة بأثمة ان شئت فطلقت نفسها رجعية او قل واحدة املك الرجعة
ان شئت فطلقت بأثمة لا يقع شيء في قياس قول ابي حنيفة لانها ما أتت بنسبة ما فوض
اليها فاستبطل منه في البحر ان ما ذكره المصنف مفروض في غير المعلق بالنسبة فانهم
(قوله) اي لم يوجد بعد لما كان قوله لمعدوم صادقا على ما مضى وانقطع مع ان التعليق
به تحيز خصمه بقوله اي لم يوجد بعدح وانما اطلقه المصنف اعتادا على ما ذكره
في مقابله **(قوله)** كان شاء الحل مثل بمثابة اشارة الى انه لا فرق بين ان يكون المعدوم محقق
الحجي او محتمله حل **(قوله)** بطل الامر الحل اي حال الطلاق قل في البحر لانه علق الطلاق
بنسبتها المنجزة وهي انت المعلقة فلم يوجد الشرط قيد بقوله شئت مقتضرة عليه لانها لو قالت
شئت طلاق الحل وقع لانها اذا تذكر الطلاق لا تعتبر النية بلا لفظ صالح للإيقاع ويستفاد
منه انه لو قال شئت طلاقك وقع بالنية لان المشيئة تأتي عن الوجود لانها من الشيء وهو
الموجود بخلاف اردت طلاقك لانه لا يأتي عن الوجود فقد فرق الفقهاء بين المشيئة والارادة
في صفات العبد وان كانا مترادفين في صفاته تعالى كما هو اللغة فيهما واحببت ورضيت
مثل اردت اه **(قوله)** وان قالت اي في الخجاس بجر **(قوله)** اراد بالماضي المحقق وجوده
اي سواء وجد وانقضى مثل ان كان فلان قديما وقديما او كان حاضرا كما مثل الشارح
(قوله) مثلا راجع الى قوله ليلا **(قوله)** لانه تحيز اي لان التعليق بكائن تحيز ولذا
صح تعليق الابرأ بكائن ولا يرد انه لو قال هو كافر ان كنت كذا وهو يعلم انه قد فعله
مع ان المختار انه لا يكفر لان بنتي على تبدل الاعتقاد وتبدله غير واقع مع ذلك الفعل وتماعه
في البحر **(قوله)** فردت الامر بان قالت لا شاء نهر **(قوله)** لا يردت عليها بعد ذلك

والاصل ان المخالفة في
الوصف لا تبطل الجواب
بخلاف الاصل وهذا اذا
لم يكن معلقا بنسبتها فان
علقه فعكست لم يقع شيء
لانها ما أتت بنسبة ما فوض
اليها خانية بجر (قال لها
انت طالق ان شئت فقالت
شئت ان شئت) انت (فقال
شئت بنوى الطلاق او
قالت شئت ان) كان (كذا
لمعدوم) اي لم يوجد بعد
كان شاء ابي او ان جاء الليل
وهي في النهار (بطل) الامر
لفقد الشرط (وان قالت
شئت ان) كان (الامر
قدمضى) اراد بالماضي
المحقق وجوده كان كان
ابن في الدار وهو فيها او
ان كان هذا ليلا وهي فيه
مثلا (طلقت) لانه تنجز
(قال لها انت طالق متى
شئت او متى ما شئت او اذا
شئت او اذا ما شئت فردت
الامر لا يردت

ان تشاء لانه لم يملكها في الحال شيئاً بل اضافته الى وقت مشيئتها فلا يكون تملكها قبله فلا يرتد بالرد كذا في الهداية وقديقال انه ليس تملكها في حال اصلا بل هو تعليق لاطلاق على مشيئتها وقولها طلقت ايجاد للشرط الذي هو مشيئتها وليس الواقع الا طلاقه المعلق نعم هذا صحيح في قوله طلق نفسك ان شئت فتح واجاب في البحر بما في المحيط من انه يتضمن معنى التعليق وهو لازم لا قبل الابطال ومعنى التملك لان المالك هو الذي يتصرف عن مشيئته وارادته وهي عاملة في التطابق لنفسها والمالك هو الذي يعمل نفسه وجواب التملك يقتصر على المجلس وفي الجامع انت طالق ان شئت او حببت او هويت ليس بيمين لانه تملك معنى تعليق صورة ولهذا يقتصر على المجلس والعبرة للمعنى دون الصورة اه وفادته انه لا يحنث في يمينه لا يخلف اه اقول وقوله وجواب التملك يقتصر على المجلس خاص بما اذا علق بأداة لا يتقيد عموم الوقت كان وكيف وحيث وكيف واين بخلاف ما يدل على العموم وهو المذكور هنا وتقديم ايضا اول الفصل **(قوله)** ولا يتقيد بالمجلس اما في كلمة متى ومتى ما فلانها للتوقيت وهي عامة في الاوقات كلها كأنه قال في أى وقت شئت واما اذا فكم متى عندها وعند الامام وان كانت تستعمل للشرط فكما تستعمل له تستعمل للوقت لكن الامر صار بيدها فلا يخرج بالقيام عن المجلس بالشك نعم لو قال أردت مجرد الشرط لثان نقول يتقيد بالمجلس ويخلف لثني التهمة نهر وتامه في الفتح **(قوله)** لانها تم الازمان تعليل لعدم التقيد بالمجلس كان قوله لا الافعال علة لقوله ولا تطلق الا الواحدة ط **(قوله)** لا تطلقا كذا في بعض النسخ بالصب عطفاً على التطلق وفي اكثر النسخ لا تطلق ويمكن تأويله بجعل لا نافية للجنس والخبر محذوف دل عليه ما قبله والتقدير لا تطلق بعد تطلق مملوك لها فافهم **(قوله)** ولا تجمع ولا تنفي عبارة الهداية تملك الاقواس جملة وجمعا قال في العناية قيل معناها واحد وقيل الجملة ان تقول طلقت نفسي ثلاثا والجمع ان تقول طلقت واحدة واحدة وواحدة هذا هو الظاهر اه يعني في تفسير الجمع فكأنه يشير الى ما في الدراية حيث فسر الجمع بأن تقول طلقت وطلقت وطلقت قال والاول اصح يعني كونها بمعنى واحد كذا في النهر ويمكن ان يراد بالجملة التثنية وبالجمع الثلاث ويكون قوله ولا تجمع ولا تنفي اشارة الى ذلك * ثم اعلم ان ما في الهداية من تفسير الجمع بأن تقول طلقت وطلقت وطلقت وان الاصح خلافه فيفيد ان لها ان تطلق ثلاثا متفرقة في مجلس واحد على الاصح واليه يشير ما في العناية ايضا حيث فسر به بطلقت واحدة وواحدة وواحدة فانه جمع لاتحاد العامل بخلاف ما في الدراية فانه تفريق لاجمع لتكرر الفعل وعلى هذا فما في القهستاني من قوله تطلق ثلاثا متفرقة اى في ثلاثة مجالس فلا تطلق نفسها في كل مجلس اكثر من واحدة لان كل اعموم الافراد فلا تطلق ثلاثا مجتمعة اه مبنى على خلاف الاصح الا ان يحمل قوله اكثر من واحدة على المجتمعة بقرينة قوله فلا تطلق ثلاثا مجتمعة تأمل ويدل على ما قلنا ما في جامع الفصولين امرك بيدك كما شئت فلها ان تختار نفسها كما شئت في المجلس او بعده حتى تبين بثلاث الا انها لا تطلق نفسها في دفعة واحدة اكثر من واحدة اه فان مقتضاها ان لها ان تطلق في مجلس واحد ثلاثا متفرقة الا ان يفرق بين انت طالق وامرك بيدك لكن في غاية البيان قال وهذه من مسائل الجامع

ولا يتقيد بالمجلس ولا تطلق
نفسها (الواحدة) لانها
تم الازمان لا الافعال
فتملك التطلق في كل زمان
لا تطلقا بعد تطلق (ولها
تفريق الثلاث في كذا شئت
ولا تجمع) ولا تنفي

الصغير وصورتها محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة في رجل قال لامرأته انت طالق ككاشئت قال لها ان تطلق نفسها وان قامت من مجلسها واخذت في عمل آخر واحدة بعد واحدة حتى تطلق نفسها ثلاثا الخ قال في غاية البيان لان كلمة ككاشئت تعميم الفعل فلها مشيئة بعد مشيئة الى ان تستوفي الثلاث فاذا قامت من المجلس او اخذت في عمل آخر بطلت مشيئتها المملوكة لها في ذلك المجلس بوجود دليل الاعراض ولكن لها مشيئة اخرى بحكم كلامها فهذا صريح في ان لها تفريق الثلاث في مجلس واحد اه واصرح منه ما في التنازخانية عن المحيط ولو قال لها انت طالق ككاشئت فلها ذلك ابدا ككاشئات في المجلس وغيره واحدة بعد واحدة حتى تطلق ثلاثا اه فافهم «(تنبيه)» قال في الفتح فلو طلقت ثلاثا او اثنتين وقع عندها واحدة وعنده لا يقع شيء اه وفي البحر عن المبسوط ككاشئت فانت طالق ثلاثا فقالت شئت واحدة فهذا باطل لان معنى كلامه ككاشئت الثلاث اه قلت فافاد ان تفريق الثلاث انما هو فيما اذا لم يصرح بالعدد وفي كافي الحاكم ككاشئت فانت طالق ثلاثا فشات واحدة فذلك باطل وكذا فانت طالق واحدة فشات ثلاثا وكذا لو قال فانت طالق ولم يقل ثلاثا فشات ثلاثا اه اى جملة فلو متفرقة ولو في مجلس جاز كما علمت **(قوله لا اعموم الافراد)** بكسر الهمزة اى الافراد كذا ضبطه الشارح في شرحه على المنار وكذا ضبطه ح وقال هو مصدر فيوافق تعبيرهم بالافراد ويجوز فتحها اه وفي شرح المعنى لان ككاشئت الاوقات والافعال عموم الافراد لا عموم الاجتماع فيقتضى اقباع الواحدة في كل مرة الى ما لينتهي الى ان العيين تصرف الى الملك القائم اه **(قوله لا يقع)** لان التعليق انما يصرف الى الملك القائم وهو الثلاث فياستغرقه ينتهي التفويض بحر **(قوله والا)** اى وان تطلق نفسها اصلا او طلقت نفسها ثلاثا في مجلس او طلقت نفسها واحدة فقط او اثنتين في مجلس ح **(قوله وهى)** مسألة الهدم الآتية اى في آخر باب الرجعة وهى ان الزوج الثانى يهدم مادون الثلاث كما يهدم الثلاث فمن طلق امرأته واحدة او اكثر ثم عادت اليه بعد زوج آخر عادت اليه بملك جديد فيملك عليها ثلاث طلقات وهذا عندها وعند محمد انما يهدم الثانى الثلاث فقط لامادونها فمن طلق امرأته اثنتين ثم عادت اليه بعد زوج آخر عادت عليه بما يقبض وهو طلاق واحدة فاذا طلقها بعد العود طلاق واحدة لا تحرم عليه حرمة غليظة عندها وعند« تحرم وكذا اذا قال ككادخلت الدار فانت طالق فدخلها مرتين ووقع عليها الطلاق وانقضت عدتها ثم عادت اليه بعد زوج آخر فعندها تطلق ككادخلت الدار الى ان تبين بثلاث طلقات خلافا لمحمد كذا ذكره الزيلعي في باب التعليق عند قوله وتعليق الثلاث يبطل تخييزه وعبارة البحر هنا قيدنا بكونه بعد الطلاق الثلاث لانها لو طلقت نفسها واحدة او اثنتين ثم عادت اليه بعد زوج آخر فلها ان تفرق الثلاث خلافا لمحمد وهى مسألة الهدم الآتية اه وهو موافق لما نقلناه عن الزيلعي ومثله في الفتح وغاية البيان وهذا صريح في انها بعد العود لها ان تطلق نفسها ثلاثا متفرقة عندها وعند محمد تطلق ما بقى فقط فتفريق الثلاث مبنى على قولها لا على قول محمد فافهم نعم يشكك على هذا التعليق المنار بان التعليق انما يصرف الى الملك القائم وهو الثلاث فانه يقتضى انها لو طلقت نفسها اثنتين ثم عادت اليه

مطلب

ان ككاشئت لعموم الافراد

لانا لعموم الافراد (ولو طلقت بعد زوج آخر لا يقع) ان كانت طلقت نفسها ثلاثا متفرقة والا فلها تفريقها بعد زوج آخر وهى مسألة الهدم الآتية (انت طالق حيث شئت أو أين شئت لا تطلق الا اذا شئت في المجلس وان قامت من مجلسها) قبل مشيئتها (لا) مشيئة لها

مطلب

مسألة الهدم

بعدمزوج آخر ليس لها ان تطلق نفسها اصلا عندها لانها اعادت اليه بتلك حادث وطلقات الملك الاول هدمها الزوج الثاني ولا اشكال على قول محمد من انها تطلق واحدة فقط لانها الباقية تكون الزوج الثاني لم يهدم مادون الثلاث عندهم ثم رأيت المحقق في الفتح اجابا لجواب عن ذلك في باب التعليق بما حاصله ان قولهم ان المعلق طلقات هذا الملك الثلاث مقيد بتمام مال كالهاها فاذا زال ملكه لبعضها صار المعلق ثلاثا مطلقة (قوله لانها الملكان) خفي ظرف مكان مبنى على الضم وأين ظرف مكان يكون استفهاما فاذا قيل أين زيد لزم الجواب بتعيين مكانه ويكون شرطاً ايضاً وتزاد فيه ما يقال انما تم أتم بجر عن المصباح (قوله والاتفاق للطلاق به) ولذا لو قال أنت طالق بمكة أو في مكة كان تحييز الطلاق كما مر فتكون طالقا في كل مكان في الحال بخلاف الزمان فان الطلاق يتعلق به (قوله فجعلنا مجازا عن ان الح) جواب عن اراد ان احدهما انه اذا أتى ذكر المكان صار أنت طالق شئت وبه يقع للحال كأن طالق دخلت الدار

ثانيهما انه اذا كان مجازا عن الشرط فلم حمل على ان دون متى مما لا يبطل بالقيام عن المجلس والجواب عن الاول انه جعل الظرف مجازا عن الشرط لان كلامهما يفيد ضربا من التأخير وهو اولى من الغائب الكلية وعن الثاني بأن حمله على ان اولى لانها أم الباب ولانها حرف الشرط وفيه يبطل بالقيام اقاده في الفتح (قوله يقع في الحال رجعية الح) أى تطلق طلاق رجعية بمجرد قوله ذلك شاءت أو لا ثم ان تألت شئت بأشأه أو لا لاننا وقدرنا الزوج ذلك تصير كذلك للموافقة وهذا عندهما ما عندنا فلم تشأ ان يقع شيء فعنده اصل الطلاق لا يتعلق بمشيتها بل صفة وعندها يتعلقان معا وتامة في الفتح وكتبت في حاشيتي على شرح المنار الفرق بين هذا التفويض وعامة التفويضات حيث لم يحتاج الى نية الزوج ان المفوض ههنا حال الطلاق وهو متوع بين البينة والعدد فيحتاج الى النية لتعيين احدهما بخلاف عامة التفويضات (قوله والا رجعية) صادق بماذا شاءت خلاف مانوى وبما اذا لم ينو شيئا والمراد الاول لما في الفتح وان اختلفا بأن شاءت بأشأه والزوج ثلاثا أو على القاب فهي رجعية لانه لغت مشيتها بعدم الموافقة فبقى ايقاع الزوج بالصريح ونيته لا تعمل في جعله بأشأه أو لا لاننا ولو لم تحضر الزوج نية لم يذكره في الاصل ويجب أن تعتبر مشيتها حتى لو شاءت بأشأه أو لا لاننا ولم ينو الزوج يقع ما أوقعت بالاتفاق الح اه (قوله لو موطوءة) قيد لقلوه رجعية في المرضعين وتقدم في باب المهر نظما ان المحتلى بها كالموطوءة في لزوم العدة وكذا في وقوع طلاق آخر في عدتها فافهم (قوله والا) أى بأن كانت غير مدخولا بها طلقت طلاقاً بأشأه وخرج الامر من يدها لفوات محبتها بعدم العدة وكذا في الفتح اما المحتلى بها فتنزها العدة كما علمت فتطلق رجعية ولا يخرج الامر من يدها فافهم (قوله وقول الزيلعي) عبارته وثمرة الخلاف تظهر في موضعين فيما اذا قامت عن المجلس قبل المشيئة وفيما اذا كان ذلك قبل الدخول فانه يقع عنده طلاق رجعية وعندها لا يقع شيء والرد كالقيام اه ح (قوله لهما ان تطلق ماشاءت) أى واحدة أو اثنين أو ثلاثا ويتعلق أصل الطلاق بمشيتها بالاتفاق بخلاف مسألة كيف شئت على قوله لان كم اسم للعدد وما شئت تعميم للعدد والواحد عدد على اصطلاح الفقهاء فكان التفويض في نفس العدد والواقع ليس الا لعدم اذا ذكر فصار التفويض في نفس الواقع فلا يقع شيء ما تشأ ففتح

لانها لا يمكن ولا تعلق
للاطلاق به فجعلنا مجازا عن ان
لانها أم الباب (وفي كيف
شئت يقع في الحال رجعية)
فان شاءت بأشأه أو لا (واقعه)
ماشاءته (مع نيته) والا
فرجعية لو موطوءة
والابانت وبطل الامر
وقول الزيلعي والعين قبل
الدخول صوابه بعده فتنبه
(وفي كم شئت أو ماشئت اهما
أن تطلق ماشاءت)

* (تنبيه) * لم يذكر اشتراط الية من الزوج وشرطه الشارح في شرحه على المنار وكذا في شرح المرقاة وذكر في الكشف انه رأى بخط شيخه معلما بعلامة البزدوى ان مطابقة ارادة الزوج شرط لانه لما كان للعدد المبهم احتياج الى الية وأقره في التقرير ولكن ظاهر الهداية والفتح وغيره انه لا يشترط واستظهره صاحب البحر في شرحه على المنار لانه لا اشتراك لان المفوض اليها القدر فقط وله افراد فلا يهاهم بخلافه في كيف لان المفوض اليها الحال وهو مشترك كما قدمناه قلت وهو ظاهر المتن ايضا (قوله) لانه تملك فيقتصر عليه كإمام (قوله) ولم يكن بدعيا قال في البحر وأفاد قوله ما شاءت أن لها ان تطلق أكثر من واحدة من غير كراهة ولا يكون بدعيا الا ما وقعه الزوج لانها مضطرة الى ذلك لانها لو فرقت خرج الامر من يدها اه قلت وكذا لو كانت حائضا وقدمنا التصريح به في أول الطلاق قال ط ويقال نظير ذلك في كيف شئت السابق اذا أوقعت ثلاثا مع الية (قوله) وان ردت) بأن قالت لا أطلق فتج (قوله) بما يفيد الاعراض) كالنوم والقيام عن المجلس (قوله) لانه تملك في الحال) احتراز عن اذا ومتى يعني هذا تملك منجز غير مضاف الى وقت في المستقبل فاقضى جوابا في الحال فتج (قوله) والاول اظهر) لانه لو كان المراد اليان لكني قوله طلق ماشئت كفى النهر عن التحرير (قوله) ان شئت وان لم تشأ) اعلم انه اذا جعل المشيئة وعدمها شرطا واحدا أو المشيئة والاباء فانها لا تطلق ابدا للتعذر كأنت طالق ان شئت ولم تشأ أو ان شئت وأبيت وان كرران وقدم الجزء كانت طالق ان شئت وان لم تشأ فبانت في مجلسها أو لم تشأ تطلق لانه جعل كلامهما شرطا على حدة كقوله أنت طالق ان دخلت الدار أو لم تدخل وان أخر الجزء كان شئت وان لم تشأ فانت طالق لا تطلق أبدا لانه مع التأخير صار كشرط واحد وتعذر اجتماعهما بخلاف ما إذا أمكن فلا تطلق حتى يوجد كأن أكلت وان شربت فانت طالق وان كرران واحدها المشيئة والآخرة الاباء كأنت طالق ان شئت وان أبيت وقع شئت أو أبيت وان سكنت حتى قامت من المجلس لا يقع لان كلامهما شرط على حدة والاباء فعل كالمشيئة فيهما وجد يقع واذا انعدهما لا يقع وكذا لو لم يكرران وعطف باو كأنت طالق ان شئت أو أبيت لانه علقه بأحدهما ولو قال ان شئت فانت طالق وان لم تشأ فانت طالق طلقت للحال بخلاف ان كنت تحبين الطلاق فانت طالق وان كنت تبغضين فانت طالق لانه يجوز أن لا تحب ولا تبغض فلم يتيقن شرط الوقوع ولا يجوز أن تشاء ولا تشاء فيكون احدا بشرطين ثابتا لا محالة فوقع ولو قال أنت طالق ان أبيت او كررت فقالت أبيت تطلق ولو قال ان لم تشأ فانت طالق فقالت لأشأ لا تطلق لان أبيت صيغة لايجاد الاباء فقد علق بالاباء منها وقد وجد فوقع وقوله وان لم تشأ صيغة لعدم لا لايجاد فصار بمنزلة ان لم تدخل الدار وعدم المشيئة لا يتحقق بقواها لأشأ لان لها أن تشاء من بعد وانما يتحقق بالموت بحر عن المحيط وذكر بعده انه لو علقه بعدم مشيئة نفسه فهو كذلك بخلاف ان لم يشأ فلان فقال لأشأ والفرق ان شرط البر في الاجنبي مشيئة طلاقها في المجلس بقوله لأشأ تبدل المجلس لانه اشتغال بما لا يحتاج اليه اذ يكفه في الإقاع السكوت حتى يقوم (قوله) لا تطلق) محله ما اذا قالت لأحب ولا أبغض أو سكنت أما لو قالت أحب أو أبغض طلقت لان التعليق بالحبية ونحوها تعليق على الاخبار

في مجلسها ولم يكن بدعيا للضرورة (وان ردت) أو أنت بما يفيد الاعراض (ارتد) لانه تملك في الحال جوابه كذلك (قال لها طلق) نفسك (من ثلاث ماشئت تطلق مادون الثلاث ومثله اختارى من الثلاث ماشئت) لان من تبعية وقال بانية فطلق الثلاث والاول اظهر (فروع) قال انت طالق ان شئت وان لم تشأ طلقت للحال ولو قال ان كنت تحبين الطلاق فانت طالق وان كنت تبغضينه فانت طالق لم تطلق لانه يجوز أن لا تحبه ولا تبغضه

مطلب

أنت طالق ان شئت وان لم تشأ

بذلك ولو كان مخالفا لما في الواقع كما سيأتي **(قوله ولا يجوز أن تشاء ولا تشاء)** لأن المشيئة تنبئ عن الوجود ولا واسطة بين الوجود وعدمه **(قوله أو أشد كما بغضاله)** هذه مسألة ثانية وقوله فقالت كل أنا أشد جلاله الخ جواب المسئلة الأولى وترك جواب المسئلة الثانية لكونه معلوما بالمقايسة تقديره فقالت كل أنا أشد بغضاله لم يقع لدعوى كل أن صاحبها أقل بغضا منها فلم يتم الشرط - **(قوله فقالت كل الخ)** أي وكذبها الزوج كما قيد في کافی الخ كما قدم مقتضاه أو صدقهما وقع عليهما لأن أقل التفضيل ينظم الواحد والآخر ككاسيائي في الوقف في الشرط النظر لا يرشد تأمل **(قوله فلم يتم الشرط)** لأنها غير مصدقة في الشهادة على صاحبها بحجراي لأنها لا تكون أشد جبا أو بغضا إذا كانت الأخرى أقل وهي لا تصدق على ما في قلب الأخرى فلم يثبت كونها أشد من الأخرى ويقال في الأخرى كذلك فلم يثبت أشدية واحدة منهما فلم يتم شرط الوقوع على واحدة منهما ومقتضى التعليق انه لو قالت واحدة منهما فقط أنا أشد لم يقع عليهما لأن يقال أن في دعوى كل منهما تكذيب لكل للأخرى بخلاف دعوى أحدهما أو سيا في التعليق انه لو قال أن كنت تحبين كذا فانت كذا أو فلاته فقالت احب تصدق في حق نفسها تأمل **(قوله ثم التعليق بالمشيئة الخ)** وكذلك التعليق بكل ما هو من المعاني التي لا يطاع عليها غير ما بحجرا **(قوله في تنقيدها بالجلس)** وكذلك إذا كانت كاذبة في الاخبار بالحجة والبغض يقع بخلاف التعليق بالحيف ونحوه ثم إن هذا تفريع على التملك قبل الأولى وزيادة ولا يملك الرجوع عنه ليخرج على كونه تعاقبا فانه أظهر من تفرعه على التملك قلت وفيه ان المراد بيان ما خالف التعليق بهذه المذكورات التعليق بغيرها وعدم الرجوع عنه مما توافق فيه الجميع فافهم **(قوله بخلاف التعليق بغيرها)** كالتعليق على الحيف أو على دخول الدار فانه تعليق محض لا يتقيد بالجلس وكذا لا يقع في نفس الامر بالاخبار كدبا ككاسيائي والله سبحانه وتعالى أعلم

باب التعليق

ذكره بعد بيان تحيز الإطلاق صريحا وكناية لانه مركب من ذكر الإطلاق والشرط فأخذه عن المفرد نهر **(قوله من علقه تعاقبا)** كذا في البحر والأولى أن يقول وهو مصدر علقه جعله معلقا ط أي لأن كلامه يومه اشتقاق المصدر من الفعل وهو خلاف الاحتار لكن المراد بيان المادة لا فائدة أن المراد به لغة مطلق التعليق الشامل للحسي والمعنوي **(قوله واصطلاحا ربط)** الخ فهو خاص بالمعنوي والمراد بالجملة الأولى في كلامه جملة الجزاء وبالثانية جملة الشرط وبالمضمون ما تضمنته الجملة من المعنى فهو في مثل أن دخلت الدار فأنت طالق ربط حصول طلاقها بحصول دخولها الدار **(قوله ويسمى يمينا مجازا)** لما في التهر من أن التعليق في الحقيقة إنما هو شرط وجزاء فإطلاق اليمين عليه مجاز لما فيه من معنى السمية اه وفيه أن هذا بيان للجملة الشرطية المتضمنة للتعليق المعروف بالربط الخاص كما علمت وهذا الربط يسمى يمينا قال في الفتح أن اليمين في الأصل القوة وسميت إحدى اليدين باليمين لزيادة قوتها على الأخرى وسمى الحلف بالله تعالى يمينا لأفادته القوة على المحلوف عليه من الفعل أو الترك بمد تردد النفس فيه ولا شك في أن تعليق المكروه للنفس على أمر بحيث يترز شرعا عند نزوله يفيد قوة الامتناع عن ذلك الامر وتعليق المحبوب لها أي للنفس على ذلك يفيد الحمل عليه فكان

باب التعليق

(هو) لغة من علقه تعاقبا قاموس جعله معلقا واصطلاحا (ربط حصول مضمون جملة بمحصل مضمون جملة أخرى) ويسمى يمينا مجازا

بينما اه لكن هذا يحتمل انه حقيقة او مجاز في اللغة وفي ايمان البحر ظاهر مافي البدائع ان
 التعليق يمين في اللغة ايضا قال لان محمدا أطلق عليه مينا وقوله حجة في اللغة اه فأفاد أنه يمين
 لغة واسطلاحا ولذا قال في معراج الدرابة اليمين يقع على الحلف بالله تعالى وعلى التعليق قلت
 لكن مقتضى كلام الفتح الماز ان المراد به التعليق على أمر اختارى للمعلق لبني قوة
 الامتناع عن الامرالخلوف عليه او قوة الحمل عليه نحو ان بشرتني بكذا قالت حر فغيره من
 التعليق لا يسمى مينا مثل ان طلعت الشمس أو ان حضت فانت كذا لكن في تلخيص الجامع
 وشرحه للفارسي لو حلف لا يخلف يمين حث بتعليق الجزاء بما يصلح شرطاسواء كان الشرط
 فعل نفسه أم فعل غيره أم محي الوقت كانت طالق ان دخلت او ان قدم زيد او اذا جاء غد وكذا
 اذا جاء رأس الشهر أو اذا أهل الهلال والمرأة من ذوات الحيض دون الاشهر لوجود ذكر اليمين
 وهو تعليق الجزاء ووجود اليمين شرط الحث فيحث الان يعلق بعمل من أعمال القلب كان شئت
 أو أردت أو أحببت أو هويت أو رضيت أو بمحي الشهر كذا جاء رأس الشهر والمرأة من
 ذوات الاشهر فلا يحنث أما الاول فلا نه مستعمل في التحليل ولذا يقتصر على المجلس فلم يحنث
 للتعليق واما الثاني فلا نه مستعمل في بيان وقت السنة لان رأس الشر في حقتها وقت وقوع
 الطلاق السني فلم يحنث للتعليق ولهذا لم يحنث بتعليق الطلاق بالتطبيق كانت طالق ان
 طالقك لاحتمال ارادة الحكاية عن الواقع من كونه مالكا لتطبيقها فلم يحنث للتعليق ولا
 بقوله لبعده ان أدبت الى ألفا فانت حر وان عجزت فانت رقيق وان وجد الشرط والجزاء لانه
 تفسير الكتابة فلم يحنث للتعليق ولا بقوله أنت طالق ان حضت حيضة لان الحيضة الكاملة
 لا وجود لها الا بوجود جزء من الطهر فيقع في الطهر فمكن جعله تفسير الطلاق السنة فلم
 يحنث للتعليق وانما لم يحنث بما لم يحنث للتعليق في هذه الصور لان الحلف بالطلاق
 محذور وحمل كلام العاقل على وجه فيه اعدام الخطور أولى وقد أمكن حمله هنا على ما يحتمله
 من التحليل أو التفسير فلا يحمل على الحلف بالطلاق وانما حث في قوله ان حضت فانت طالق
 لوجود شرط الحث وهو اليمين بذكر ركنه وهو الجزاء والشرط وقوله ان حضت لا يصلح
 تفسيراً للطلاق البدعي لتويع البدعي الى أنواع فلم يكن جعله تفسيراً بخلاف السني فانه نوع
 واحد وانما حث فيما اذا قال لها انت طالق ان طلعت الشمس مع ان معنى اليمين وهو الحمل او المنع
 مفقود ومع ان طلوع الشمس متحقق الوجود لا يصلح شرطا لانه لا خطر في وجوده لا ناقول
 الحمل والمنع ثمرة اليمين وحكمته فقد تم الركن في اليمين دون الثمرة والحكمة اذا الحكم الشرعي
 في العقود الشرعية يتعلق بالصورة لا بالثمرة والحكمة ولذا لو حلف لا يبيع فباع فاسدا حث
 لوجود ركن البيع وان كان المطلوب منه وهو انتقال الملك غير ثابت ولا نسل عدم الخطر
 لاحتمال قيام الساعة في كل زمان اه ملخصا وحاصله ان كل تعليق يمين سواء كان تعليقا على
 فعله او فعل غيره او على محي الوقت وان لم توجد فيه ثمرة اليمين وهي الحمل او المنع فيحث به في
 حلفه لا يخلف الا اذا امكن صرفه عن دوة التعليق الى جعله تليكا او تفسيراً لطلاق
 السنة او لبيان الواقع او للكتابة كما في هذه المسائل الخمس المستثناة كما سيأتي في كتاب
 الايمان ان شاء الله تعالى وبهذا يتضح ما قاله في البحر من ان تعبير المصنف بالتعليق

مطلب

فيما لو حلف لا يخلف فعاق

مطلب

لا يحنث بتعليق الطلاق

بالتطبيق

اولى من قول الهداية باب اليمين بالطلاق لان التعليق يشمل الصوري كهذه الخمس وبعضها قد ذكر في هذا الباب مع انها ليست يميناً كما علمت وقوله في النهار انه لا يحنث فيها لانها ليست يميناً عرفاً فلا ينافي كونها يميناً في اصطلاح الفقهاء ساقط لما علمت من ان عدم الحنث فيها لعدم تمحضها لتعليقاً وانها ليست يميناً عندهم وايضا لو كان ذلك مبنياً على العرف فالافرق في العرف بين ان حضت وان حضت حيضة حتى كان الاول يميناً دون الثاني (قوله كون الشرط) اى مدلول فعل الشرط (قوله على خطر الوجود) اى متردداً بين ان يكون وان لا يكون لا مستحيلاً ولا متحققاً لمحال لان الشرط للحمل والمنع وكل منهما لا يتصور فهما شرح التحرير (قوله فالحقق) يحترز قوله معدوماً (قوله تحيز) ليس على اطلاقه بل فيما لبقائه حكم ابتدائه كقوله لبعده ان ملكتك فأنت حرعت حين سكت وقوله لها ان ابصرت اوسمعت او صححت وهي بصيرة اوسمعية او صحيحة طلقت الساعة لان ذلك امر يمتد فكان لبقائه حكم الابتداء بخلاف ان حضت او مرضت وهي حائض او مريضة فعلى حيضة مستقبلة لان الحيز المرض مما لا يمتد أفاده في البحر ووجهه كما في الحائض ان الحيز والمرض وان كان يمتد الا ان الشرع لما علق بالجملة احكاماً لا تتعلق بكل جزء منه فقد جعل الكل شيئاً واحداً فافهم (قوله والمستحيل) يحترز قوله على خطر الوجود (قوله لغو) فلا يقع اصلاً لان غرضه منه تحقيق النفي حيث علقه بالمرحاح وهذا يرجع الى قوله ما إمكان البر شرط انعقاد اليمين خلافاً لابن يوسف وعلى هذا ظهر ما في الحائض لو قال لها ان لم تردى على الدينار الذى أخذته من كيسى فانت طالق فاذا الدينار في كيسه لا تطلق بحر ومنه ما في الثانية سكران طرق الباب فلم تفتح له فقال ان لم تفتحى الباب الليلة فأنت طالق ولم يكن في الدار احد لا تطلق نهر ومنه مسائل ستأتى في الفروع آخر الباب * (تنبيه) في فتاوى الكازرونى عن فتاوى المحقق عبدالرحمن المرشدى انه سئل عن من قال لزوجه انت طالق ان لم تتزوجى بفلان فاجاب لا اخفاء في ان مراد الزوج بهذا التعليق انما هو عدم تزوجها بفلان بعد زوال سلطانه عنها بانفصال العصمة وانقضاء العدة وهي حينئذ في غير ملكه فيكون لغوا فيلغو الشرط ويبقى قوله أنت طالق قطعاً منجزاً كما أختره بعض المتأخرين من علماء اليمين بناء على استحالة وجود الشرط المعلق عليه الطلاق حالة بقائها في عصمة الزوج واختار بعض منهم حجة التعليق وجعله ممكناً ووقع الطلاق في آخر جزء من حياته او حياتها لانه في معنى العدم والعدم متحقق مستمر لكنه لما علقه بالمستقبل صالح لجميع زمان الاستقبال لوجوده فلا يتعين له وقت آخر الى ان ياتى الى آخر جزء من الحياة فينضيق فيقع ولحظ بعضهم انه شرط الزامى فكأنه يريد الزامها بعد تزوجها بفلان وهو الزام مالا يلزم فيلغو ويقع الطلاق منجزاً * اقول ولو قيل بان مراد الزوج التعليق بعدم ارادتها التزوج بفلان بعد الطلاق صوتاً للكلام العاقل عن الانغاء لم يبعد ويكون في ذلك القول قولها مع يمينها كما في نفاذها من الامور القلبية نحو ان كنت تحبى فان قالت له لم أرد التزوج به بعدك وقع الطلاق والا فلا اه ملخصاً من نقل الكازرونى هذه المسئلة ثانياً عن الحدادى صاحب الجوهرة وانه اجاب عنها سراج الدين الهاملى رواية عن شيخه على بن نوح بانها تطلق وتزوج من أرادت قال الكازرونى وهو الذى يأنبى ان يعول

وشرط صحته كون الشرط
معدوماً على خطر الوجود
فالحقق كان كان السماء
فوقاً تنجز والمستحيل
كان دخل الجمل في سم
الحياط لغو

مطلب

ان لم تتزوجى بفلان فانت
طالق

على ان لا تزوج ثم مات
فصالت لا تزوج فانها
تعتق من ثلثة فان تزوجت
بعده لم تبطل الوصية وكذا
لو قال هي حرة على ان
تثبت على الاسلام او على
ان لا ترجع عن الاسلام
فان اقامت على الاسلام
ساعة فهي حرة من ثلثة
ولا تبطل بازديادها بعد
وكذا نصرا في قال ان
ثبتت على النصرانية بعده
او على الاسلام وان اوصى
لا وله ان لم تزوج ابدا
ان وقت وقتا فهو كما قال
فان تزوجت بعد ذلك بطلت
وصيته وكذا ان قال لامته
هي حرة ان لم تزوج شهرا
اه منه

مطلب

التعليق المراد به المجازاة
دون الشرط

وكونه متصلا لا لعذر
وان لا يقصد به المجازاة
فلو قالت يا سفة فقال ان
كنت كما قلت فانت كذا
تنجيز كان كذلك او لا
وذكر المشروط ففسحو
انت طالق ان لعوبه بقي
وجود رابط حيث تأخر
الجزاء كما يأتي (شرطه
الملك) حقيقة كقوله
لقنه ان فعلت كذا فانت
حر او حكما ولو حكما
(كقوله لمنكوحته) او

عليه اى بناء على انه تعليق بمستحيل او شرط الزامى (قوله وكونه متصلا) اى بلا فاصل
اجنبى وسأى الكلام عليه عند قوله قال لها انت طالق ان شاء الله متصلا (قوله وان لا يقصد
به المجازاة) قال في البحر فلو سبته بنحو قرطبان وسفة فقال ان كنت كما قلت فانت طالق
تنجيز سواء كان الزوج كما قالت او لم يكن لان الزوج في الغالب لا يريد الا ابداها بالطلاق فان
اراد التعليق يدين وفتوى اهل بخارا عليه كما في الفتح اه يعنى على انه للمجازاة دون الشرط
كما رأيت في الفتح وكذا في الذخيرة وفيها والختار والفتوى انه كان في حالة الغضب فهو على
المجازاة والافعل الشرط اه ومثله في التارخانية عن المحيط وفي الولوالجية ان اراد التعليق
لا يقع ما لم يكن سفة وتكلموا في معنى السفة عن ابي حنيفة ان المسلم لا يكون سفة انما
السفة الكافر وعن ابي يوسف انه الذى لا يبالي ما قال وما قيل له وعن محمد انه الذى يلعب
بالحم ويقامر وقال خلف انه من اذا دعى لطعام يحمل من هناك شيئا والفتوى على ما روى
عن ابي حنيفة لانه هو السفة مطلقا اه والقرطبان الذى لا غيرة له (قوله تنجيز) الاولى
تنجيز بصيغة الماضي لانه جواب قوله فلو قال (قوله وذكر المشروط) اى فعل الشرط لانه
مشروط لوجود الجزاء (قوله لغو) اى فلا تطلق لانه ما ارسل الكلام ارسله وكذا لو قال انت
طالق ثلاثا لولا اولا او لا وان كان او ان لم يكن بمر (قوله به يفتى) در قول ابي يوسف وقال محمد
تطلق للحال بمر (قوله ووجود رابط) اى كالفاء واذا التفجائية ح (قوله كما يأتي) اى عند
قوله والفاظ الشرط ح (قوله شرطه الملك) اى شرط لزمه فان التعليق في غير الملك والمضاف
اليه صحيح موقوف على اجازة الزوج حتى لو قال اجنبى لزوجته انسان ان دخلت الدار فانت طالق
توقف على الاجازة فان اجازة لزم التعليق فتطلق بال دخول بعد الاجازة لا قبلها وكذا الطلاق
المنجز من الاجنبى موقوف على اجازة الزوج فاذا اجازة وقع مقتضرا على وقت الاجازة بخلاف
البيع فانه بالاجازة يستدلى الى وقت البيع والضابط فيه ان اصاح تعليقه بالشرط يقتصر ومالا
يصح يستند بمر (قوله حقيقة) اشار الى ان المراد ما يشمل تعليق الطلاق والعق وكذا
النذر كان شى الله مريض قلله على ان تصدق بهذا الثواب اشترط ملكه له حالة التعليق
افاده الرحم (قوله او حكما) اى او كان الملك حكما كملك النكاح فانه ملك انتفاع بالبيع لا ملك
رقبة ثم ان هذا الحكمى ان كان النكاح قائما فهو حكمى حقيقة وان كان بعد الطلاق وهى
في العدة فهو حكمى حكما والى هذا اشار بقوله ولو حكما ط (قوله لمنكوحته او معتته)
فيه نشر مرتب قال في البحر وقد معنا آخر الكنايات عند قوله والصرح يلحق الصريح ان تعليق
طلاق المعتدة فيها صحيح في جميع الصور الا اذا كانت معتدة عن بائن وعلق بائنا كما في البدائع
اعتبار التعليق بالتنجيز (قوله او الاضافة اليه) بان يكون معلقا بالملك كما مثل وكقوله ان صرت
زوجة لى او بسبب الملك كالنكاح اى التزوج وكالشراء فان اشترت عبدا بخلاف قوله لعبد
مورته ان مات سيدك فانت حرة فانه لا يصح التعليق لان الموت ليس بموضوع للملك بل لا بطاله
ثم اعلم ان المراد هنا بالاضافة معناها اللغوى الشاملة للتعليق المحض وللضافة الاصطلاحية
كأنت طالق يوم تزوجك كما اشار اليه في الفتح وقد اطلال في البحر في بيان الفرق بينهما

معتته (ان ذهب فانت طالق او الاضافة اليه) اى انك الحقيقى عاما وخصا كان ملكك عبدا وان ملكك لمعين (فراجعه)

فراجمه **(قوله فكذا)** اى فهو حر او فانت حر **(قوله او الحكمى)** عطف على الحقيق ح **(قوله كذلك)** اى عاما او خاصا وأشار بذلك الى خلاف مالك رحمه الله حيث خصه بالخاص بامرأة او بمصر او قبيلة او بكرة او ثوبه ككل بكر او ثوب **(قوله كان نكحت امرأة)** اى فى طالق وحذفه لدلالة ما بعده عليه **(قوله او ان نكحتك)** لافرق بين كونها اجنبية او معتدة كما فى البحر **(قوله وكذا كل امرأة)** اى اذا قال كل امرأة تزوجها طالق والحيلة فيه ما فى البحر من أنه يزوجه فضولى ويحيز بالفعل كسوق الواجب اليها او يتزوجها بعد ما وقع الطلاق عليها لان كلمة كل لا تقتضى التكرار اه وقدما قبل فصل المشيئة ما يتعلق بهذا البحث **(فرع)** * قال كل امرأة تزوجها فى طالق ان كنت فلانا فكلم ثم تزوج لا يقع الطلاق عليها وان كلم ثم تزوج ثم كلم طلقت المتزوجة بعد الكلام الاول خاتية وانظر ما فى الفصل العاشر من الذخيرة **(قوله باسم او نسب)** الذى فى البحر وغيره ونسب بالواو قال فلو قال فلانة بنت فلان اتزوجها طالق فتزوجها لم تطلق اه اى لانه لما لعا الوصف بالتزويج بقى قوله فلانة بنت فلان طالق وهى اجنبية ولم توجد الاضافة الى الملك فلا يقع اذا تزوجها **(قوله او اشارة)** التعريف بالاشارة فى الحاضرة وبالاسم والنسب فى الغائبة حتى لو كانت المرأة حاضرة عند الحلف لا يحصل التعريف بذكر اسمها ونسبها ولا تلغو الصفة ويتعلق الطلاق بالتزويج وعليه ما فى الجامع رجل اسمه محمد بن عبدالله وله غلام فقال ان كلم غلام محمد بن عبدالله هذا أحد وأمرته طالق وأشار الحالف الى الغلام لا الى نفسه ثم كلم الغلام بنفسه تطلق لان الحالف حاضر فعريفه بالاشارة او الاضافة ولم يوجد فى منكرا فدخل تحت اسم النكرة افادته فى البحر. عن جامع شيخ الاسلام **(قوله فلغا الوصف)** اى قوله تزوجها فصار كأنه قال هذه طالق كقوله لامرأته هذه المرأة التى تدخل الدار ضالقة فانها تطلق للبحال دخلت او لا بحر وانما لم تطلق الاجنبية لعدم الملك وعدم الاضافة اليه لالغا الوصف بخلاف امرأته **(قوله لعدم الملك والاضافة اليه)** اما فى مسئلة المتن فظاهر وكذا فيما بعده لان الاجتماع فى فراش لا يلزم كونه عن نكاح كما ان وطأ الجارية لا يلزم كونه عن ملك ومثل ذلك ما لو قال لوالديه ان زوجتني امرأة فى طالق ثلاثا فزوجه بلا امره لا تطلق لانه غير مضاف الى ملك النكاح لان تزويجها له بلا امره لا يصح بحر عن المحيط ثم قال لافرق بين كونه بأمره او بلا امره كما فى المعراج اه قلت لكن فى الخاتية فى صورة الامران الصحيح ان يصح اليمين وتطلق اه وهو مشكل لان الكلام فى وجود شرط التعليق وهو الملك او الاضافة اليه وتزويج الابوين غير سبب للملك من كل وجه لانه قد يكون بأمره وبدونه اللهم الا ان يكون مراد الخاتية ما اذا قال ان زوجتني بأمرى فحينئذ يصح اليمين وتطلق والا فلا وجه للتفصيل المذكور قبل صحة التعليق فالوجه ما فى المعراج **(قوله وفادى البحر الح)** قلت هذا العرف فى دمشق الآن غير مطرد بل كان وبانتم اى بين اطراف الناس وقال ط قلت العرف الجارى فى مصر الآن انها تعد زائرة ولو معها شئ غير ما يطبخ **(قوله كما لعا الح)** اصل ذلك ما فى البحر عن المعراج ولو اضافة الى النكاح لا يقع كما لو قال انت طالق مع نكاحك او فى نكاحك ذكره فى الجامع بخلاف انت طالق مع تزويج اياك فانه يقع وهو مشكل وقيل الفرق

فكذا أو الحكمى كذلك
(كان) نكحت امرأة أو ان
(نكحتك) فأنت طالق
وكذا كل امرأة ويكفي
معنى المشرط الا فى المعنى
باسم او نسب او اشارة فلو
قال المرأة التى تزوجها
طالق تطلق بتزوجها ولو
قال هذه المرأة الح لا التعريف
بالاشارة فلغا الوصف (فلة)
قوله لاجنبية ان زرت زيدا
فأنت طالق فتكحها
فزارت) وكذا كل امرأة
اجتمع معها فى فراش فى
طالق فتزوجها لم تطلق
وكل جارية أطوها حرة
فأشترى جارية فوطئها لم
تعتق لعدم الملك والاضافة
اليه وفادى البحر ان زيارة
المرأة فى عرفنا لا تكون
الا بعلوم معها يطبخ عند
المزور فليحفظ (كما لعا)
ايقاعه الطالق (مقارنا
لثبوت ملك) كانت طالق
مع نكاحك ويصح مع
تزويج اياك تمام الكلام
بفاعله ومفعوله

انه لما اضاف التزوج الى فاعله واستوفى مفعوله جعل التزويج مجازا عن الملك لانه سببه وحل مع على بعد تصحيحه وفي نكاحك لم يذكر الفاعل فالكلام ناقص فلا يقدر بعد النكاح فلا يقع ويصح النكاح اه و اشار المشرح الى هذا الفرق بقوله لتمام الكلام الخ ومقتضاه انه لو قال مع نكاحي اياك أو قال مع تزويجك انعكس الحكم لكن قال ح وفي النفس من هذا التعليل شيء فان قوله مع نكاحك على تقدير مع نكاحي اياك والمقدر كالمفهوم والى هذا الضعف اشار بصيغة القريض اه قلت الاظهر الفرق بأنه عند عدم التصريح بالفاعل يحتمل تزوجه لها أو تزويج غيره لها لكن مقتضى هذا عدم الفرق بين النكاح والتزويج في انه ان صرح بذكر الفاعل يقع فيهما والا فلا فيهما فتأمل واقرب من هذا كله ما استنبطه بعض فضلاء الدرس ان التزويج يعقب التزويج فاذا قارن الطلاق التزويج وجد الملك قبله بالتزويج فيصح وتطلق بخلاف مع نكاحك لانه مقارن للملك **(قوله مع م أو موتك)** لاضافته لحالة منافية للابقاء في الاول والوقوع في الثاني كما تقدم في باب النصريح **(قوله في المجتبى عن محمد في المضافة)** اي في الجمين المضافة الى الملك وعبارة المجتبى على ما في البحر وقد ظفرت برواية عن محمد انه لا يقع وبه كان يفتي كثير من أئمة خوارزم اه واما ما في الظهيرية من انه قول محمد وبه يفتي فذلك غير مانع فيه كما نأتي بيانه قريبا ففهمه **(قوله وللمجنى تقليده الخ)** اي تقليد الشافعي قال في البحر وللمجنى ان يرفع الامر الى شافعي يفسخ الجمين المضافة فلو قال ان تزوجت فلانة فهي طالق ثلاثا فتزوجها فبخاصته الى قاض شافعي وادعت الطلاق حكم بانها امرأته وان الطلاق ليس بشيء حل له ذلك ولو وطئها الزوج بعد النكاح قبل الفسخ ثم فسخ يكون الوطء حلالا اذا فسخ واذا فسخ لا يحتاج الى تجديد العقد ولو قل كل امرأة أتزوجها فهي طالق فتزوج امرأة وفسخ الجمين ثم تزوج امرأة أخرى لا يحتاج الى الفسخ في كل امرأة كذا في الخلاصة وفي الظهيرية انه قول محمد وقوله يفتي اه قلت ومفهومه ان عندها يحتاج الى الفسخ في كل امرأة وبه صرح في الذخيرة ايضا بخلاف هنا فيما اذا فسخ القاضي الشافعي الجمين في امرأة ثم تزوج الخالف امرأة أخرى فعندها لا يكفى الفسخ الاول بل يقع الطلاق على الثانية ما لم يفسخ ثانيا وعند محمد يكفي لانها يمين واحدة فلا يحتاج الى فسخها ثانيا وبقول محمد يفتي ولا يخفى ان هذا مبنى على صحة الجمين عنده وانه يقع بها الطلاق فلا ينافي ما مر عن المجتبى من ان عدم الوقوع رواية عنه فمن زعم انه في الظهيرية جعل عدم الوقوع قول محمد لارواية عنه وانه المفتى به فقد وهم فافهم ثم قال في البحر واذا عقد ايمانا على امرأة واحدة فاذا قضى بصحة النكاح بعده ارتفعت الايمان كلها واذا عقد على كل امرأة يمينا على حدة لاشت ان لا يفسخ على امرأة لا يفسخ على الأخرى واذا عقد يمينه بكلمة كما أنه يحتاج الى تكرار الفسخ في كل يمين اه وفي اربع مسائل في شرح الجمع للمصنف فان امضاء قاض حتى بعد ذلك كان احوط اه ومحل الفسخ من الشافعي اذا كان قبل ان يطلقها ثلاثا لانه لو فسخ نفاق ثلاثا باستجيز بعد نكاح فلا يفيد كما في الحائض وفيها ايضا ان شرطه ان لا يأخذ القاضي عليه مالا فلو اخذ لا يفسد عند الكلي الا ان اخذ على الكتابة قدر اجر المثل فلوازيد لا يفسد والاولى ان لا يأخذ مطلقا * **(تنبيه)** ذكر في البحر في كتاب القاضي

مطلب

في فسخ الجمين المضافة الى الملك

(او زواله) مع موت م أو موتك (فائدة) في المجتبى عن محمد في المضافة لا يقع وبه افتى أئمة خوارزم انتهى وهو قول الشافعي وللمجنى تقليده بفسخ قاض

الى القاضي عن الولوالجية لوقال لها انت طالق البتة فترافعا الى قاض يراها رجعية وهو يراها
بأنة فانه يتبع رأى القاضي عند محمد فيحل له المقام معها وقيل انه قول ابن حنيفة وعند
ابن يوسف لا يحل هذا ان قضى له فان قضى عليه بالبنوة والزواج لا يراها يتبع رأى القاضي
اجماعا هذا كله اذا كان الزوج علما له رأى واجتهاد فلو علمنا بتبع رأى القاضي سواء قضى له
او عليه وهذا اذا قضى له اما ان افق له فهو على الاختلاف السابق لان قول المفتي في حق
الجاهل بمنزلة رأيه واجتهاده اه اى فيلزم الجاهل اتباع قول المفتي كما يلزم العالم اتباع رأيه
واجتهاده وبهذا علم انه لا حاجة الى التقليد مع القضاء لان القضاء ملزم سواء وافق رأى الزوج
او خالفه وكذا مع الاتفاق لزوج جاهلا **(قول له بل محكم)** في الحائنة حكم المحكم كالقضاء على
الصحيح وفي البرازية وعن الصدر اقول لا يحل لاحد ان يفعل ذلك وقال الحلواني يعلم ولا يفتى
به لئلا يتطرق الجهال الى هدم المذهب اه بحر **(قول له بل افتاء عدل الخ)** عطف على مجرور
الباء وهو فسخ وفي البحر عن البرازية وعن اصحابنا ما هو اوسع من ذلك وهو انه لو استفتى
فقيهه عدلا افتاء سلطان العيين حل له العمل بفتواه وامساكها وروى اوسع من هذا وهو انه
لو افتاه مفت بالحل ثم افتاه آخر بالحرمة بعد ما عمل بالفتوى الاولى فانه يعمل بفتوى الثانية
في حق امرأة اخرى لافق الحق الاولى ويعمل بكلا الفتوتين في حادثتين لكن لا يفتى به اه
قلت يعنى ان المفتي لا يفتى صاحب الحادثة بما يتوصل به الى فسخ العيين فلا يقول له ارفع
الامر الى شافعي او حكمه في ذلك او استفتى بل يقول يقع عليك الطلاق لان عليه ان يحجب
بما يعقده وليس له ان يبدله على ما يهدم مذهبه وليس المراد انه لا يفتيه بفسخ العيين اذا فعل
صاحب الحادثة شيئا من ذلك للماعلمت من ان الجاهل يلزمه اتباع رأى القاضي والمفتي على
ان قضاء القاضي في محل الاجتهاد يرفع الخلاف فاذا فعل شيئا من ذلك فعلى الحنفى ان يفتيه
بفسخ الفسخ لا يقال اذا كان ذلك قول محمد فكيف لا يفتيه به للماعلمت من ان ذلك رواية عن
محمد وان قوله كقول الشيخين بالوقوع وانما في الظهيرة لا ينافي ذلك كما قرناه آنفا وليس
للمفتي الافتاء بالرواية الضعيفة وكونها افتى بها كثير من ائمة خوارزم لا يفتي بضعفها ولذا
تقدم عن الصدر انه لا يحل لاحد ان يفعل ذلك وكذا ما تقدم عن الحلواني من انه يعلم ولا يفتى
به فلو ثبتت هذه الرواية عن محمد او كانت صحيحة لبنا الحكم عليها ولم يحتجوا الى بناءه على
مذهب الشافعي فهذا يدل على انها رواية شاذة كما يشير اليه كلام المجتبي المار فافهم هذا
وفي البحر عن البرازية والتزوج فعلا اولى من فسخ العيين في زماننا وينبغي ان يجيى الى عالم
ويقول له ما حلف واحتياجه الى نكاح الفضولى فيزوجه العالم امرأة ويجيز بالفعل فلا يحنث
وكذا اذا قال للجماعة على حاجة الى نكاح الفضولى فزوجه واحد منهم اما اذا قال للرجل اعقد لى
عقد فضولى يكون توكيلا اه **(قول له وفتوتين)** سواءه وفتوتين بيانه احداها متقبلة

عن الالف المقصورة والثانية ياء التثنية كفى تنية حبل وقصوى قال فى الالفية

آخر مقصور تنى اجعلها ياء ان كان عن ثلاثة مرتقيا

(قول له في حادثتين) قيد به لان المستفتى اذا علم بقول المفتي في حادثة افتاءه آخر بخلاف قول
الاول ليس له نقض عمله السابق في تلك الحادثة نعم له العمل به في حادثة اخرى كمن سلى الظاهر

بل محكم بل افتاء عدل
وفتوتين في حادثتين

قول المحشى الفتوتين وقع
فيما سيعترض به على الشارح
من ان الصواب الفتوتين
قوله نصر

في معنى قولهم ليس للمقلد الرجوع عن مذهبه

وهذا يعلم ولا يفتي به بزازية (وبسطل تنجيز الثلاث) للحررة والتثنية للامة (تعليقه) الثلاث ومادونها (الامضاة الى الملك كامر (لا) تنجيز (مادونها) اعلم ان التعليق يبطل بزوال الحل ليزوال الملك فلو علق الثلاث او مادونها بدخول الدار ثم تجز الثلاث ثم تكسحها بعد التحليل يبطل التعليق فلا يقع بدخولها شيء ولو كان تجز مادونها مبطل فيقع المعلق كله واقصع محمد بن قبة الاول وهي مسألة الهدم الآتية وثمرته فيمن علق واحدة ثم تجز تثنين ثم تكسحها بعد زوج آخر فدخلت له رجعتها خلاف محمد وكذا يبطل بلحاظه مرتدا بدار الحرب خلاف لهما وبفوت محل الميراث كبت فلانا او دخلت هذه الدار مسات او جعلت استانا كاستلناه فيما عاقناه على الملتقى

مثلا مع من امرأة اجنبية مقلدا لابي حنيفة فقد اشافعي ليس له ابطال تلك الظاهر نعم يعمل بقول الشافعي في ظهر آخر وهذا هو المراد من قول من قال ليس للمقلد الرجوع عن مذهبه وتقدم تمام الكلام على ذات اول الكتاب في رسم المقتضى (قوله ولا يفتي به) علمت وجهه آنفا (قوله تعليقه الثلاث) هذا خاص بالحررة وقوله ومادونها بالحررة والامة وتقديره في الامة وبسطل تنجيز التثنية في الامة تعليق مدون الثلاث وهو صادق بالتثنية وبالواحدة وظاهر عبارة الشارح ان ضمير تعليقه للزوج المعلق وهو اولى من عوده على العلق لان الاصل اضافة المصدر الى فعله كذكره في التهرط (قوله الامضاة الى الملك) اى في نحو كذا تزوجت امرأة فبهي طالق لاننا لم نطلق امرأته لاننا لم تزوجها فانها تطلق لان ما تجزده غير ما علقه فن المعلق طلاق ملك حدث فلا يبطله تنجيز طلاق ملك قبه (قوله كامر) لم يتقدم ذلك في كلامه صريحا ويمكن ان يكون مراده ما قدمه في فصل امثلية فبى وقال لهما انت طالق كما شئت فصارت بعد زوج آخر لا يقع ان كانت طاعت نفسها لاننا متفرقة (قوله يبطل بزوال الحل) وذلك بوقوع الثلاث وقوله لا يزال الملك اى بوقوع مادونها فن الملك وان زال به عند انقضاء العدة لكن الحل ثابت فن له ان يعود اليها بالزوج آخر يحمل بخلاف الثلاث فن وقوعها يزول الحل بالكلية بحيث لا يعود لا يجمد وما كان المعلق هو ضاقت هذا الملك بطل التعليق بزوالها لا يزوال مادونها (قوله بعد التعليق) اى بزوال الحل بتنجيز الثلاث (قوله لا يزال الحل) اى لا يزال الحل بتنجيز مدون الثلاث وان زال الملك (قوله فيقع المعلق كله) لان حلان التعليق بزوال الحل وبزوال فيبقى التعليق فذا وجد معلق عليه وهو دخول الدار يقع المعلق وهو الثلاث ولا يفتي به فو به من معلق ضاقت هذا الملك وقد زال بعضها لانه مقيد بما ذاك كانت السلات باقية فذا زال بعضها صار المعلق لاننا معلقة كما افاده في الفتح وقدمناه قبل هذه الباب (قوله بقية الاول) اى بقى من ضاقت الشكح الاول (قوله وهي مسألة الهدم الآتية) قدمنا قبل هذا الباب الكلام عليها وحاصلها ان الزوج الثاني يهدم الثلاث ومادونها عندهم وعند محمد يهدم الثلاث فقط (قوله وثمرته) اى ثمره الخلاف في مسألة هدم (قوله رجعتها) اى عندها لان الزوج الثاني هذه واحدة الباقية وعدت امرأته الى الاول بمثل جديد فبى ماله ضاقت فذا دخلت الدار تفرق واحدة من الثلاث ويبقى منها ثلث فيبطل الرجعة (قوله خلاه محمد) فعنده لا يملك الرجعة عودها بما بقى من اسات الاول وهي واحدة وقد وقع بدخول ط (قوله وكذا يبطل) اى علق وهذا عطف على امتح (قوله حاقه) بنوع الاماط عن القاموس (قوله خلاه لهما) اى بمصاحبين فعندهما لا يبطل نوعين لان زوال الملك لا يفسد فيه ان بقاء عبقه باعتبار قبضه هاتيه ولا يرد ان ارتفعت اعصاه الى يبق تعليقه موت لاهلية فذا عاد الى الاسلام لا يعد ذلك التعليق الذى حكمه بسقوطه بخبر عن سرح اجمع بمصنف (قوله وبفوت محل البراءة) فقه في البحر عن الثاني لكن بانفسه وما يبطله فوت محل الشرط كفوت محل اجراء كما اذا قل ان كبت فلانا اى والتحمل انذ كور كفوت محل الشرط فن الشرط هو كبت ودخلت اى مضمونها وهو الكلام ويدخلون ومحلها هو فلان والدار امتثالها وبفوت محل الاجراء كفوت المرأة التى هي محل

الطلاق فان نفوت هذين المحلين يبطل التعليق لان التعليق لابد ان يكون على امر على خطر الوجود وقد تحقق عدمه ولا يقال يمكن حياة زيد بعد موته واعادة البستان دارا لان يمينه انعمدت على حياة كانت فيه كما قالوا في ليقتلن فلانا وما عيبد بعد البناء دار اخرى غير المشار اليها كصرحوا به ايضا في لا يدخل هذه الدار تأمل **(قوله)** وستجي* مسئلة الكوز بفر وعها اي في باب اليمين في الاكل والشرب من كتاب الايمان وحاصلها ان امكان تصور البر في المستقبل شرط انعقاد اليمين وشرط بقائها خلافا لابي يوسف فلو حلف ليشرب من ماء هذا الكوز اليوم ولا ماء فيه او كان فيه فصب قبل مضي اليوم لا يحنث عندها لعدم انعقادها في الاول وبطلانها في الثاني وان لم يقل اليوم ولا ماء فيه فكذلك لعدم انعقادها اما ان كان فيه ماء فصب فانه يحنث اتفاقا لانعقادها بامكان البر ثم يحنث بالصب لان البر يجب عليه كافرغ فاذا صب فات البر فيحنث كالومات الحالف والماء باق بخلاف المؤقتة فانه لا يجب عليه البر الا في آخر اجزاء الوقت المعين ومن فروعها ايقتان زيدا اليوم اوليا كان هذا الرغيف اليوم اول يقضين دينه غدا فمات زيد أو أكل الرغيف غيره قبل مضي اليوم او قضى الدين او ابرأه فلان قبل العمد لم يحنث وتمامه في البحر من الايمان * اقول وانما لم يذكر هذا التفصيل في المسئلة السابقة لان شرط الحنث فيها امر وجودي وهو الكلام او الدخول فاذا مات او جعت بستانا فقد ذات الحنث ووقع اليأس من الحنث فلا فائدة في بقاء اليمين سواء كانت مؤقتة او مطلقة بخلاف ما اذا كان شرط الحنث امرا عدميا مثل ان لم اكلم زيدا او ان لم ادخل فانها لا تبطل بنفوت المحل بل تحقق به الحنث لليأس من شرط البر وهذا اذا لم يكن شرط البر مستحيلا والا فهو مسئلة الكوز وقد عادت ما فيها من التفصيل وليس منها قوله لأصعدن السماء فان اليمين فيها منعقدة ويحنث عقبتها لان صعود السماء امر ممكن في نفسه وقد وقع لبعض الانبياء وللاملائكة وغيرهم ولكنه يحنث عقب اليمين اوفي آخر الوقت في المؤقتة لتحقق اليأس عادة وهذا بخلاف مسئلة الكوز فان شرب ما ليس موجودا في الكوز او ما أربق منه غير ممكن في نفسه ولا في العادة فلذا تبطل اليمين ولا يحنث الا اذا صب منه وكانت اليمين مطلقة كإسأتي بتحقيقه في الايمان ان شاء الله تعالى وانظر ما سنذكره آخر الباب **(قوله)** لدر رجعتي* لانه معلق الثلاثة كانت امة وهو لا يملك عاها الاثنتين فكان معلقا اثنتين * **(قوله)** والفاظ الشرط * عدل عن الاسماء والحروف لاشتغالها عاها وهو بسكون الراء مشتق اشتقاقا كبيرا من الشرط بحركة بمعنى العلامة سمي بذلك لانه علامة على ترتيب الثانية على الاولى وسمى الثاني جوابا لانه لما تزم على القول الاول صار كالكلام الآتي بعد كلام السائل وجزءا منجوزا لانه لما ترتب على فعل آخر أشبه الجزاء كما في النهر فاضافة الفاظ الى الشرط اضافة المسح الى الاسم * وقد منا في صدر الكتاب الكلام على الاشتقاق والظاهر انه لا اشتقاق هنا الا بدمن الغائرة لفظا بل الشرط هنا بمعنى العلامة على شيء خاص تأمل **(قوله)** اي علامات وجود الجزاء اي ان هذا الادوات تدل بالذات على وجود الجزاء كما في النهر اي عند وجود الشرط * **(قوله)** ناو فتحها وقع للحال هو قول الجمهور لانها لا تتأويل ولا بشرط وجود العلة وقت الوقوع بل يقع الخلاق نظرا لظاهر اللفظ وزعم الكسائي مناظرا للشيباني في مجلس الرشيد انها شرطية بمعنى

مطلب

في مسئلة الكوز

وستجي* مسئلة الكوز بفر وعها* (فرع) * قال لزوجه امة ان دخلت الدار فأنت طالق فلانا فعنت قد خالت له رجعتها قية (والفاظ الشرط) اي علامات وجود الجزاء (ان) المكسورة فلو فتحها وقع للحال مالم ينو التعليق فيدين

مطلب

في الفاظ الشرط

اذا وهو مذهب الكوفيين ودرجته في المعنى وعلى كل حال اذا نوى التعليق بنى ان تصح نيته
نهر مختصرا والى ذلك اشار الشارح بقوله فيدين ط (قوله وكذا لو حذف الفاء من الجواب)
يعنى يقع للحال ما لم ينو التعليق فيدين وعن ابي يوسف انه يتعلق حلا لكلامه على الفائدة
فتمضم الفاء والخلاف مبنى على جواز حذفها اختيارا فالجاء اهل الكوفة وعليه فرع ابو
يوسف ومنعه اهل البصرة وعليه تفرع المذهب بحر وذكر قبله عن المعنى ان الاخفش قال
ان ذلك واقع في النثر الفصيح وان منه ان ترك خيرا الوصية للوالدين وقال ابن مالك يجوز
في النثر نادرا ومنه حديث اللقطة فان جاء صاحبها والا استمتع بها اه قلت يبنى في زماننا
اذا قال ان دخلت انت طالق ان يتعلق قضاء لان العامة لا يفرقون بين دخول الفاء وعدمه

مطلب

فما لو حذف الفاء من
الجواب

وكذا لو حذف الفاء من
الجواب في نحو

* طلبة واسمية وبجاء *
«وبما وقد بطن وبالتفيس»
كالخصاصة في شرح الملتقى
(واذا واذا ما وكل و) لم
تسمع (كما) الا منصوبة
ولو مبتدأ لاضافتها لمبنى
(ومتى ومتى ما)

مطلب

المواضع التي يجب اقترانها
بالفاء

عند قصد التعليق وقصار ذلك لغتهم ولا سبعا مع وقومه في الكلام الفصيح كما مر وكفى قوله
تعالى وان اطعموهم انكم لشركون واذا تتلى عليهم آياتنا بينات ما كان جنهم والذين اذا
اصابهم الهى هم ينتصرون وغير ذلك وان ادعى تاويل الاول بأنه على تقدير القسم والثاني
والثالث على جعل اذا مجرد الوقت بلا ملاحظة الشرط فانه مؤيد لقول الكوفيين والتاويل
خلاف الظاهر واذا صار ذلك لغة للعامة يبنى حمل كلامهم عليه كما لو تكلم به من كان من اهل
تلك اللغة من العرب وكذا لو كان التعليق بلفظ اعجبي وقد قال العلامة قاسم انه يحمل كلام
كل عاقد وناذر وحالف على لغته هذا ما ظهر لى والله سبحانه وتعالى اعلم بمراتب بعد كتابتى
لهذا في شرح نظم الكثر للعلامة المقدسى اقول يبنى ترجيح قول ابي يوسف لكثرة حذف
الفاء كما سمعت وقالوا العوام لا يعتبر منهم اللحن في قولهم انت واحدة بالنصب الذى لم يقل به
احد اه * (تنبيه) * وجوب اقتران الجواب بالفاء حيث تأخر الجواب كما قدمه الشارح
اول الباب واذا كانت الاداة ان تقوم اذا الفجائية مقام الفاء في ربط الجواب كما تقرر في محله
(قوله في نحو طلبة الخ) اى في نحو الواضع السبعة المذكورة في قول الشاعر طلبة الخ فانها
اذا وقعت جوابا يجب اقترانها بالفاء قل في النهر اى جملة طلبة كالامر والنهي والاستفهام
والنهي والعرض والتخصيص والدعاء واراد بالجامد نع وبس وعسى وفعل التعجب وقوله
وبما اى وباجملة الفعلية المنقرونة بما النافية وبقد ظاهرة او مقدرة كما في التسهيل وعبارة
الرضى كل جملة فعلية مصدرية بحرف سوى لا ولم في المضارع سواء كان الفعل المصدر ماضيا
او مضارعا فدخل التنى بأن كما زاده المرادى وزاد المنقرونة بالقسم اورب لكن جعل ابن هشام
القسمية من الطلية اه وتام ذلك في البحر والحاصل ان المزيد اربعة المنقرونة بسوف
اوان اورب او القسم فالجملة احد عشر موضعا اشار اليها الشارح بقوله في نحو طلبة الخ
ونظمتها المحقق ابن الهمام في الفتح بقوله

تعلم جواب الشرط حتم قرانه * بفاء اذا ما فعله طلبا اى
كذا جامدا او مقبلا كان او بقى * ورب وسين اوسوف ادرياقى
او اسمية او كان مبنى ماوان * وان من يحد عما حددناه قدعنا

(قوله وكل) لم يذكر النحاة كلا وكما في ادوات الشرط لانها ليسا منها وانما ذكرهما الفقهاء
لثبوت معنى الشرط معهما وهو التعليق بأمر على خطر الوجود وهو الفعل الواقع صفة
الاسم الذى اضيفا اليه بحر (قوله ونسمع كما) الا منصوبة الخ (قل في النهر نقل النحاة ان

كلا المتضمنة للتكرار منصوبة على الظرفية والعامل فيها محذوف دل عليه جواب الشرط
 والتقدير أنت طالق كلما كان كذا وكذا ومالتى معها هي المصدية التوقفية وزعم ابن عصفور
 انها مبتدأ وما نكرة موصوفة والعائد محذوف وجملة الشرط والجزاء في موضع الخبر ورده
 ابو حيان بأن كلامه لا يسمع الا منصوبة وانت خير بأن هذا بعد تسليمه لا ينافي كونها مبتدأ اذا افتحة
 فيها فتحة بناء وبانت لاضاتها الى مبنى اه فراد الشارح بالنصب ما يشمل فتحة الاعراب وفتحة
 البناء كما هو عرف المتقدمين وقوله ولو مبتدأ اى كما هو قول ابن عصفور اشار به الى الرد
 على ابي حيان فان المسموع فيها فتح لامعها ولا ينافي ذلك كونها مبتدأ بجمل الفتحة فتحة بناء
 لاضاتها الى مبنى فقد اقاما في النهر بأوجز عبارة فافهم **(قوله ونحو ذلك)** اشار به الى انه ليس
 المراد حصر الفاظ الشرط بالسته المذكورة فان منها لو ومن وأين وأيان وأنى وأى وما وفى الفتحة
 فرع قال انت طالق لولا دخولك أو لولا ابوك أو صهرك لا يقع وكذا في الاخبار بأن قال طلقك
 بالامس لولا كذا اه قلت * ومنها ما اقامها في البحر انت طالق بدخول الدار أو بحضنتك
 لم تطلق حتى تدخل أو تحيض لان البناء للوصل والاصاق وأما يتصل الطلاق وياصق بالدخول
 اذا تعلق به ولو قال انت طالق على دخولك الدار ان قبلت يقع والا فلا لانه استعمال الدخول
 استعماله الاعواض فكان الشرط قبول العوض لا وجوده كالوقال على ان تعليق ألف درهم
 اه قلت وقد يكون الكلام متضمنا للتعليق بدون تصريح بأداته كما مر في قوله وبكى معنى
 الشرط الخ ومنه ما في البحر حيث قل وفي الخط وعن ابي يوسف لو قال انت طالق لدخلت
 فهذا يخبرانه دخل الدار وأكده باليمين فيعبر كأنه قال ان لم أكن دخلت الدار فان لم يكن دخل
 طالقت ولو قال انت طالق لدخلت الدار يتعلق بالدخول اه ثم قال ولو قال انت طالق والله
 لا افعل كذا فهو تعليق ويمين ولو قال انت طالق والله لا افعل كذا طالقت للحال ذكرها في
 جوامع الفقه اه قلت والفرق انه اذا لم يعط القسم تعين ما بعده جوابا له وصار فاصلا فلم
 يصلح انت طالق للتعليق فتجز ومنه ايضا على الطلاق لا افعل كذا **(قوله كذا)** هذا ما جزم به
 في البحر من ان المذهب انها بمعنى الشرط خلافا لما في الفتحة من انها لتحقيق عدم الشرط فلا
 تأتى للتعليق على ما فيه خطر الوجود **(قوله تعلق بدخولها)** كذا في المحيط وفيه وعن ابي
 يوسف انت طالق لو دخلت الدار اطلقك فهذا رجل حالف بإطلاق امرأته ليطاقتها ان دخلت
 الدار فاذا دخلت لزمه ان يطلقها ولا يقع الا بموت احدهما كقوله ان لم آت البصرة اه بحر
 وقدما الكلام في ذلك أوائل باب الصريح **(قوله فازداد عموما)** فيه ان الفعل لا عموم له
 وعبرة الغاية كافي للفتح والبحر لان الفعل وهو الدخول اضيف الى جماعة فيراد به عموم
 عرفا مرة بعد اخرى اه فراده بالعموم التكرار **(قوله وهي غريبة)** اى لخالفها لقول المتنون
 وفيها تخلف اليمين اذا وجد الشرط مرة الا في كذا وجزم بغرابتها في الفتحة والبحر واستشكلها
 الزياي **(قوله وجملة في البحر احاد القولين)** ذكر ذلك عند قول الكتف فيها ان وجد الشرط
 حيث قال والحق ان ما في الغاية احاد القولين نقل القولين في الفتحة في مسألة صعود السراج
 اه ونقل هنا عن المراج وعن بعض الخائبة ان متى تقتضى التكرار والصحيح ان غير كذا
 لا يوجب التكرار اه فافاد ضعف هذا القول وضعف ما عن بعض الحسابات فافهم

مطابق

ما يكون في حكم الشرط

ونحو ذلك كلو كانت
 طالق لو دخلت الدار
 تعلق بدخولها ومن نحو
 من دخل ممكن الدار فهي
 طالق فلو دخلت واحدة
 مرارا طالقت بكل مرة
 لان الدخول اضيف الى
 جماعة فازداد عموما كذا
 في الغاية وهي غريبة وجعله
 في البحر احاد القولين

(قوله اي تبطل العيّن) اي تنهى وتتم وإذا تمت حنث فلا يتصور الحنث ثانياً الاّ بعين اخرى

لا يغير مقتضى للعموم والتكرار لغة نهر (قوله ببطلان التعليق) فيه ان العيّن هنا هي التعليق (قوله الاّ في كذا) فان العيّن لا تنهى بوجود الشرط مرة وافاد حصره ان متى لا تنهى التكرار وقيل قيده والحق انها انما تنهى عموم الاوقات ففي متى خرجت فأنت طالق المفاد ان اي وقت تحقق فيه الخروج يقع الطلاق ثم لا يقع بخروج آخر وان المقروءة بلفظ ابد امكنى فإذا قال ان تزوجت فلانة ابداً فهي كذا فتزوجها فطلقت ثم تزوجها ثانياً لا تطلق لان التأبّد انما ينفي التوقيت فيتأبّد عدم التزويج ولا يتكرر وای كذلك حتى لو قال اي امرأة أتزوجها فهي طالق لا يقع الاّ على امرأة واحدة كافي المحيط وغيره بخلاف كل امرأة أتزوجها نهر والفرق ان لفظ كل للعموم ولفظ اي انما يقع بعموم الصفة لقولهم في اي عيدي ضربته فهو حر لا يتناول الاّ واحداً لانه اسند الى خاص وفي اي عيدي ضربك يعق الكلي اذا ضربوا لاسنده الى عام وفي اي امرأة زوجت نفسها متى فهي طالق يتناول الجميع وتام تحقيقه في البحر (قوله كاقضاء كل عموم الاسماء) لان كلما تدخل على الافعال وكل تدخل على الاسماء فيفيد كل منهما عموم مادخلت عليه فاذا وجد فعل واحد أو اسم واحد فقد وجد المحلوف عليه فانحلت العيّن في حقه وفي حق غيره من الافعال والاسماء باقية على حالها فيحسب كما وجد المحلوف عليه غير ان المحلوف عليه طلقت هذا الملك وهي متاهية فالحاصل ان كما للعموم الافعال وعموم الاسماء ضروري فيحسب بكل فعل حتى تنهى طلقات هذا الملك وكل للعموم الاسماء وعموم الافعال ضروري ولو قال المصنف الاّ في كل وكذا لكان اولى لان العيّن في كل وان انتهت في حق اسم بقيت في حق غيره من الاسماء ومن فروعها لو كان له اربع نسوة فقال كل امرأة تدخل الدار فهي طالق فدخلت واحدة طلقت ولودخلن طلقن فان دخلت تلك المرأة مرة اخرى لا تطلق ولو قال كادخلت فدخلت امرأة طلقت ولودخلت ثانياً تطلق وكذا ثالثاً فان تزوجت بعد الثلاث وعادت الى الاول ثم دخلت لم تطلق خلافاً لفرع ٣ ومنها لو قال كذا دخلت فامرأتى طالق وله اربع نسوة فدخل اربع مرات ولم يكن واحدة بعينها يقع بكل دخلة واحدة ان شاء فرقه عليهن وان شاء جمعها على واحدة بحرف في الشرع بلاية فرع ٤ يكثر وقوعه قال في السراج نقلاً عن المنتقى قال ان تزوجت امرأة فهي طالق ثلاثاً وكما حلت حرمت فتزوجها فبانت بثلاث ثم تزوجها بعد زوج يجوز وان عني بقوله كما حلت حرمت الطلاق فليس بشيء وان لم يكن أراد به طلاقاً فهو بين اه قات وامل وجهه ان قوله وكما حلت حرمت ليس تعليقاً بالملك الخاص لانه لا يلزم ان يكون حالها بالعقد لجواز ان ترد ثم تسترق فليتأمل (قوله فلا يقع) تفريع على قوله فانه يحل بعد الثلاث وانما لم يقع لان المحلوف عليه طلقات هذا الملك وهي متاهية كما مر أمالو كان الزويج الآخر قبل الثلاث فانه يقع ما بقي (قوله) لدخولها على سبب الملك) اي التزويج فكما وجد هذا الشرط وجد ملك الثلاث فانه جزاؤه بغير وفيه عن الكافي وغيره لو قال كذا تكسحتك فانت طالق فذكرها في يوم ثلاث مرات ودطئها في كل مرة طلقت طلقين وعليه مهران ونصف وقال محمد بانت بثلاث وعليه اربعة مهور ونصف اه قلت ووجهه كافي ولو لوجاهة انه لما تزوجها

(وفيها) كلها (تحل) اي تبطل (العيّن) ببطلان التعليق اذا وجد الشرط مرة الاّ كما فانه يحل بعد الثلاث لاقتضاءها عموم الافعال كاقضاء كل عموم الاسماء فلا يقع ان تكسحها بعد زوج آخر الا اذا دخلت) كما (على التزويج نحو كما تزوجت فانت كذا) لدخولها على سبب الملك وهو غير متاه ومن لطيف مسانئها لو قال لموطوأتها كما طلقك فانت طالق فطلقها واحدة تقع ثنتان وفي كما وقع عليك طلاق يقع ثلاث

اولا وقعت واحدة ووجب نصف مهر فاذا دخل بها ووجب مهر كامل لانه وطء بشبهة في الحبل
ووجبت العدة فاذا تزوجها ثانيا وقعت اخرى وهذا طلاق بعد الدخول معنى فان من تزوج
المعتدة وطلقها قبل الدخول بها يكون عند ابي حنيفة وابي يوسف طلاقا بعد الدخول معنى
فيجب مهر كامل فصار مهران ونصف فاذا دخل بها وهي معتدة عن رجعي صار مراجعا ولا
يجب بالوطء شيء فاذا تزوجها ثالثا لم يصح النكاح لانه تزوجها وهي منكوحته اه **(قوله**
لتكرار الوقوع) اشارة الى الفرق وحاصله انه في الاول علق وقوع الطلاق على ايقاعه
الطلاق فاذا طلق مرة يقع الطلاق عليها مرة اخرى ولا تقع الثالثة لان الثالثة واقعة وليست
بموقعة بخلاف الثاني فان المعاق عليه فيه وقوع الطلاق الصادق بالايقاع فان الايقاع يستلزم
الوقوع فاذا طلقها مرة وجد الشرط فقع اخرى وبوقوع الاخرى وجد شرط آخر فقع
اخرى اه ح * **(تنبيه)** * المتعد بكلمة كذا ايمان منعقدة للحال لان كذا بمنزلة تكرار
الشرط والجزاء وهذه رواية الجامع وعليها الفتوى لانها احوط وفي رواية المبسوط المتعد
للحال يمين واحدة وتجبد انعقادها مرة بعد اخرى كذا حنث اه محيط وينبغي ان تظهر
العمرة فيها اذا قال كذا حلفت فانت طالق ثم علق بكلمة كذا فيقول الآن ثلاث على الاول وواحدة
على الثاني وفي قضاء الزاوية قال كذا تزوجتك فانت كذا ثلاثا فترزوها وفسخ اليمين شافعي ثم
طابقها ثلاثا ثم تزوجها بعد زوج آخر فعلى رواية الجامع وهي الاصح يحتاج الى الحكم
بالفسخ ناسبا بمجرمل مخصصا **(قوله)** وزوال الملك لا يبطل اليمين اي زواله بما دون الثلاث كما
في الفتح واطلقه اكتفاء بما مر من ان التعاليق يبطل بزوال الحل اي بتجيز الثلاث نعم يرد عليه
انه يبطل بالردة مع اللحاق خلافا لهما واجاب في البحر بأن البطلان في حل زوج العلق عن
الاهلية لا لزوال الملك واعترضه في النهر بأن عتق مدبريه وامهات اولاده دليل زوال ملكه
وقيد بزوال الملك لان زوال محل البر مبطل لليمين كما مر فان قلت قد جعلوا زوال الملك مبطلا
لليمين فيها لو حلف لا يخرج امرأته الا باذنه فخرجت بعد الطلاق وانقضاء العدة لم يحنث وبطلت
اليمين بالبنونة حتى لو تزوجها ثانيا ثم خرجت بلا اذن لم يحنث قلت اليمين مقيدة بحال ولاية
الاذن والمنع بدلالة الحال وذلك حال قيام الزوجية فسقط اليمين بزوال الزوجية كما لو حلف
لا يخرج الا باذن غريمه قضى دينه ثم خرج لم يحنث بخلاف الا باذن فلان ولا معاملة بينهما
لانها مطلقة كافي المحيط بمر وحاصله انها لم تبطل لزوال الملك بل لفقد شرط قيدت به اليمين
ونظيره لو حلفه الوالي ليعلمنه بكل مفسد تقيد بحال قيام ولايته كما سأتى في الأيمان * **(تنبيه)** *
استثنى في البحر من عدم بطلانها بزوال الملك فرعا في الفتية ان سكنت في هذه البلدة فامرأته
طالق وخرج على الفور وخاع امرأته ثم سكنها قبل انقضاء العدة لا تطلق لانها ليست امرأته
وقت وجود الشرط اه قال في البحر فقد بطلت اليمين بزوال الملك هنا فعلى هذا يفرق بين
كون الجزاء فانت طالق وبين كونه فامرأته طالق لانها بعد البنونة لم تتبع امرأته فليحفظ هذا
فانه حسن جدا اه وسيد كره انتشاره في الفروع وحاصله تقييد قوالم زوال الملك لا يبطل
اليمين بما اذا لم يكن الجزاء فامرأته طالق اما لو كان كذلك فانها تبطل * اقول ما في الفتية ضعيف
لانه مبني على اعتبار حالة الشرط بدليل التعاليق بقوله لانها وقت وجود الشرط ليست امرأته

لتكرار الوقوع لكنه
لا يزيد على الثلاث (وزوال
الملك)

مطلب

المنعقدة بكلمة كذا ايمان
منعقدة لاحال لا يمين واحد

مطلب

زوال الملك لا يبطل اليمين

وهو خلاف الاظهر في القضية ايضا ان فعلت كذا خلال الله على حرام ثم قال ان فعلت كذا
فخلال الله على حرام ففعل احد الفعلين حتى بانت امرأته ثم فعل الآخر فقبل لا يقع الثاني
لانها ليست امرأته عند وجود الشرط وقبل يقع وهو الاظهر اه فإذن ان الاظهر اعتبار
حالة التعليق لاحالة وجود الشرط وهي في حالة التعليق كانت امرأته فلا يضر بينوتها بعده
وهذا هو الموافق لما اطلقه اصحاب المتن هنا وما صرحوا به ايضا في الكسائيات من ان البائن
لا يلحق البائن الا اذا كان البائن معلقا قبل المحاد المتجز البائن كقوله ان دخلت الدار فانت بائن
ثم امانها ثم دخلت بانت باخرى وذلك باعتبار حالة التعليق فانها كانت امرأته من كل وجه ولو
اعتبر حالة وجود الشرط لزم ان لا يقع المعلق فقد ظهر ان المرجح اعتبار حالة التعليق وعليه
ما في البحر عن المحيط لو حلف لا يخرج امرأته من هذا الدار فعلقها واقتضت عدتها وخرجت
او قال ان قبلت امرأته فلانة فبعدى حر فقبها بعد البينة بحث فيهما لان الاضافة
للتعريف لا للتقييد اه وكذا ما قدمناه عن البحر لو قال كذا دخلت فمرأتى طالق وله اربع
نسوة فدخل اربع مرات الخ فان تصريحه بان ان يقعها على واحدة يشمل ما اذا كانت غير
موطوءة وذلك بناء على اعتبار حالة التعليق لانها وقته كانت امرأته فدخلت في الأيمان الثلاث
لما علمت من ترجيح ان المتعد بكلمة كما ايمان منعقدة للحال وينبغي على القول بأنه كما حدث
ينعقد بين آخرانه ان يملك جميعها على واحدة لانها بعد الحدث تنطبق امرأته فلا تدخل في البين
المنعقدة بعده لما قدمناه في آخر الكسائيات من انه اذا قال كل امرأة اتي لا تدخل المانة بالخلع
والايلاء الا ان يعينها فاعتنت بتحقيق هذا المقام وعليك السلام **(قوله من نكح او بين بيان**
ملك وقوله فلو أبانها اوباعه الخ تفريع عليهما بطريق النشر المرتب (قوله فلو أبانها) اى
بما دون الثلاث (قوله وتخل البين الخ) لا تكرار بين هذه وبين قوله فيما سبق وفيها تخل
البين اذا وجد الشرط مرة لان المنقصة ذهبت التحلل بمرة في غير كما وهذا مجرد التحلل اه

ح ولانه هنا بين التحلل بوجودها في غير ملك بخلاف ما سبق **(قوله مضائق) اى سواء**
وجد الشرط في الملك او لا كما يدل عليه اللاحق ح (قوله لكن ان وجد في الملك طلقت)
اطلق الملك ففعل ما اذا وجد في العدة والمراد وجود تمامه في الملك لاجمعه حتى لو قال ان
حضت حيضتين فأنت طالق فبحاضت الاولى في غير ملكه والثانية في ملكه طلقت وتمامه
في الحر وسأني عند قول المصنف علق الثلاث بشيئين يقع المعلق ان وجد الثاني في الملك والا
(قوله فحيلة الخ) تفريع على قوله والا (قوله في وجود الشرط) اى اصلا او تحققا كما في
شرح المجموع اى اختلفا في وجود اصل التعليق بالشرط او في تحقق الشرط بعد التعليق وفي
البرازية ادعى الاستثناء او الشرط فالقول له ثم قال وذكر النسب ادعى الزوج الاستثناء
وانكروا فالقول لها ولا يصدق بلا بينة وان ادعى تعليق العلق بالشرط وادعت الارسال
فالقول له اه وسيدكر المصنف الاختلاف في دعوى الاستثناء وظاهر ما ذكر عن النسب ان
الاختلاف غير جار في دعوى الشرط تأمل وفي البحر عن القضية ادعت انه طلقها من غير شرط
والزوج يقول طلقها بالشرط ولم يوجد بينة فيه للمرأة ولو ادعت عليه انه حلف لا يضربها
وادعى هو انه لا يضربها من غير ذنب واقاما البينة فيثبت كلا الامرين وتعلق بينهما كان اه

من نكح او بين (لا يبطل
البين) فلو أبانها اوباعه ثم
نكحها او اشتراه فوجد
الشرط طلقت وعق بقاء
التعليق ببقاء محله (وتخل)
البين (بعد) وجود
(الشرط مطلقا) لكن
ان وجد في الملك طلقت
وعق والا فحيلة من
علق الثلاث بدخول الدار
ان يطلقها واحدة ثم بعد
العدة تدخلها فتصح البين
فينكحها (فان اختلفا في
وجود الشرط) اى شبهة

٣ مطالب —
الاضافة للتعريف لا للتقييد
فبا لو قال لا يخرج امرأتى
من الدار

مطلب —
اختلاف الزوجين في
وجود الشرط

(قوله ليم العدمي) نحو ان لم تدخل الدار اليوم (قوله قالقول له) اى الاذا لم يعلم وجوده
الانها فيه القول لها في حق نفسها كما يأتى (قوله لانكاره الطلاق) اى انكاره وقوعه
وهذا اولى من التعليل بأنه متمسك بالاصل وهو عدم الشرط لانه لا يشمل مثل ان لم اجامعك في
حيضك قالقول له انه جامعها مع ان الظاهر شاهد لها من وجهين كون الاصل عدم العارض
وكون الحرمة مانعة لمن الجماع (قوله ومفاده) اى مفاد اطلاق قوله قالقول له (قوله
ان القول له) بكسر الهمزة والجمة جواب لو وهى وجوابها خبر ان الاولى المفتوحة الهمزة
والمصدر المنسب من المفتوحة وجملتها خبر المبتدأ وهو مفاد قال في البحر ثم اعلم ان ظاهر المتون
يقضى انه لو عاق طلاقها بعدم وصول نفقتها شهر اثم ادعى الوصول وانكرت قالقول له قوله
في عدم وقوع الطلاق وقولها في عدم وصول المال الخ (قوله فادعى الوصول) اى بعد مضي
الايام المعبية كافي القنية والذخيرة (قوله وبه جزم في القنية) كذا قاله في البحر والنهر لكن
الذى رأيته في القنية راجع للعبون والاصل القول للمرأة ثم رمز للمتنق على العكس اى
القول للرجل (قوله واقره في البحر) حيث قال في فصل الامر باليد قيل القول له لانه ينكر
الوقوع لكن لا يثبت وصول النفقة اليها والاصح ان القول قولها في هذا وفي كل موضع يدعى
ايفاء حق وهى تنكر اه وقال هنا وكأنه ثبت في ضمن قبول قولها في عدم وصول المال اه
وقل الخبر الرمى ايضا تصحيحه عن الفيض والفصول ثم اعلم انه ذكر في جامع الفصولين برمز
فوائد صدر الاسلام انه قال في مسألة النفقة لونه شرت حتى مضت المدة ينبغي ان لا تنطق لانها
لانه شرت لم يبق لها نفقة (قوله وهو يقتضى تخصيص المتون) اى تخصيصها بكون القول
له اذا لم يتضمن دعوى اتصال مال حلال للمطابق على المقيد (قوله وجزم شيخنا) يعنى الشيخ
زين بن نجيم صاحب البحر حيث سئل عن حلف بالطلاق لدائنه يدفع له الدين في وقت معين
فأجاب بأنه يصدق في الدفع بمينه بالنسبة الى عدم وقوع الطلاق ولا يبرأ من الدين ويحلف
الدائن على عدم القبض ويستحقه اه قلت وهذا نظير المأمور بدفع الدين اذا ادعى الدفع
من مال الأمر فانه يصدق في حق براءة نفسه لافى حق براءة الأمر وهذا وقد علم بما قدمناه عن
القنية وعن صاحب البحر ان في المسئلة قولين فقط احدهما القول بالتفصيل والآخر كون
القول للمرأة في حق المطلاق وفي حق عدم وصول المال واما كون القول للرجل في الامرين
فلا يقال به خلافا لما توهه الخبر الرمى وكذا صاحب نور العين من كلام جامع الفصولين حيث
ذكر ان القول للرجل لانه منكر للحكم ثم ذكر ان القول لها وانه الاصح ثم رمز للذخيرة
التفصيل فتوهم منه ان الاقوال ثلاثة مع انه لا يمكن ان يقال ان القول له في ايفاء المال اليها او
الى الدائن اصلا ذالا وجهه مع ما يلزم عليه من اتخاذ ذلك حيلة لكل مديون اراد منع الحق عن
مستحقه حيث يمكنه ان يعلق المطلاق على عدم الاداء في وقت معين ثم يدعى الاداء وهذا مما
لا يقول به احد فضلا عن ان يكون هو المقاد من المتون والشروح فعلم ان محاكة في جامع
الفصولين آخرها هو المراد بالقول الذى ذكره اولاد يدل عليه التعليل بأنه منكر للحكم اى حكم
التعليق وهو الحث عند وجود الشرط فقدر (قوله الا اذا برهنت) وكذا لو برهن غيرها
لانه لا يشترط دعوى المرأة للطلاق ولا ان تبرهن لان الشهادة على عتق الامة وطلاق المرأة

ليم العدمي (قالقول له مع
اليمين) لانكاره الطلاق
ومفاده انه لو عاق طلاقها
بعدم وصول نفقتها اياما
فادعى الوصول وانكرت
ان القول له وبه جزم
في القنية لكن صحح في
الحلاصة والبرازية ان
القول لها واقره في البحر
والنهر وهو يقتضى تخصيص
المتون لكن قال المصنف
وجزم شيخنا في فتواه
بما تفيد المتون والشروح
لانها الموضوعة لنقل
المذهب كما ينحسب (الا
اذا برهنت) فان اليئنة
تقبل على الشرط

تقبل حصة بلاد دعوى افاده في البحر ولو برهنا فالظاهر ترجيح برهانها اذا كان القول له كان برهانها لغوا ويدل عليه ايضا ما قدمناه عن البحر عن الفقيه فيما لو ادعت انه طلقها بلا شرط الخ
(قوله وان كان نفيا) لانها على النفي صورة وعلى اثبات الطلاق حقيقة والعبرة للمقاصد لا للصورة كالمشهدا انه اسلم واستثنى وشهد آخر ان اسلم او لم يستثنى قبل الثانية ولو كان فيها نفي اذ غرضها اثبات اسلامه ويشكل عليه ما سألني في الايمان لو قال عبده حر ان لم يحج العام فشهدا بحره بالكو فله لم يعتق خلافا لمحمد لانها شهادة نفي معنى لانها بمعنى لم يحج العام فهذا يدل على ان شهادة النفي لا تقبل على الشرط ولذا قال في الفتح ان قول محمد وجهه لكن قيل ان علة عدم العتق اشتراط الدعوى في شهادة عتق العبد وعليه فلو كانت امة تعتق اتفاقا اذ لا تشتط دعواها حينئذ لا اشكال افاده في البحر **(قوله)** لانه يملك الانشاء اي فلا يثبت امانا كانت طاهرة فلا يصدق لانه يريد ابطال حكم واقع في الظاهر لوجود وقت السنة وقد اعترف بالسبب لان المضاف سبب للحال زباني قلت وهذا مشكل لان الاعتراف بالسبب انما يثبت عند ثبوت الشرط وقد انكر الشرط نعم هذا يظهر لو قال انت طالق للسنة بدون تعليق ففي البحر عن الكافي لو قال لامرأته الموطوءة انت طالق للسنة لا يقع الا في طهر خال عن الطلاق والوطء عقب حبض خال عن الطلاق والوطء فاذا حاضت وطهرت وادعى الزوج حبسا عنها او طلقها في الحيض لا يقبل قوله في منع الطلاق السني لانعدام المضاف سببا للحال وانما يترسخ حكمه فقط فدعوى الطلاق او الجماع بعده دعوى المانع فلا يقبل قوله في منع وقوع الطلاق في الطهر لكن يقع طلاق آخر باقراره بالطلاق وفي الحيض ان ادعى الطلاق او الجماع وهي حائض صدق ولو قال ان لم اجامعك في حيضتك فانت طالق فداعى الجماع في الحيض لا تطلق لانه علق الطلاق بصريح الشرط والملحق بالشرط انما يعتقد سببا عند الشرط ما عرف فاذا انكر الشرط فقد انكر السبب فيقبل قوله وكذا لو قال والله لا اقربك اربعة اشهر فمضت المدة ثم ادعى قربانها في المدة لا يقبل لان الايلاسبب في الحال لكن تراخي وقوع الطلاق الى مضي المدة وقد مضت المدة ووقع ظاهرا فدعوى القربان دعوى المانع فلا يقبل ولو ادعى القربان قبل مضي المدة يقبل قوله لانه لم يقع الطلاق بعد وقد اخبر عما يملك انشاء فيقبل قوله ولو قال ان لم اقربك في اربعة اشهر فانت طالق فمضت المدة ثم ادعى القربان في المدة لا يقع لانه علق الطلاق بصريح الشرط فتنى انكر الشرط فقد انكر السبب فيقبل قوله اه فهذا كما ترى مخالف لما مر عن الزبلي فليتأمل **(قوله)** فالمسئلة السابقة هي قوله فان اختلفا في وجود الشرط الخ والآية هي قوله ان حضت كما بينه الشارح فيها والاحسن تفسير الآية بقوله وما لا يعلم الا منها الخ **(قوله)** ليستاعلى اطلاقهما فتقيد الاولى بما اذا كان يملك الانشاء وتقيد الآية بما اذا كان لا يملكه اخذا من هذا التفصيل المذكور هنا وما قاله الشارح تبع فيه ابن كمال في شرح الاصلاح وفيه بحث اما اولاهما علمت من مخالفة هذا التفصيل لما ذكرناه عن الكافي واما ثانيا فلان الاختلاف هنا في الجماع لا في الحيض والجماع ليس مما لا يعلم وجوده الا منها لان الرجل يعلمه لكونه فعلا واما ثالثا فلانه لو سلم هذا التفصيل في هذه المسئلة لايترتب منه تقيد هاتين المسئلتين اللتين هما قاعدتان تحتهم مسائل جزئية لهما

وان كان نفيا كان لم يحج
 صهر في الليلة فامرائي كذا
 فشهدا انها لم تحج قبلت
 وطلقت منح وفي التبيين
 ان لم اجامعك في حيضتك
 فانت طالق للسنة ثم قال
 جامعك ان حاضا فاعول له
 لانه يملك الانشاء والا
 لا انتهى قلت فالمسئلة
 السابقة والآية ليستا
 على اطلاقهما

قد اطلق بعضها وصرح في بعضها بما يخالف هذا التفصيل كما قدمناه في مسألة النفقة عن الذخيرة والفتية من دعوى الوصول بعدمضى الايام المعينة وكما قدمناه عن الكافي قريبا في قوله ان لم أقربك في اربعة اشهر من ان الدعوى بعدمضى المدة فقد قبل قوله مع انه لا يملك الانشاء فتدبر **(قوله وما لا يعلم الامنها)** قيد به لانه لو كان يعلم من غيرها توقفت الوقوع على تصديقه أو اليقنة كال دخول والكلام اتفاقا واختلفوا فيما لو علق بولادتها فقالا يقع بشهادة القابلة وعنده لابد من شهادة رجلين او رجل وامرأتين جوهره ولا يشمل الموال قال ان شربت مسكرا بغير اذنك فامرك بيدك وشرب ثم اختلفا فالقول له لانه ينكر وقوع الطلاق مع ان الاذن لا يستفاد الامنها لكن يطالع عليه بالقول بخلاف الحيض والحجة **(قوله استحسانا)** والقياس ان يكون القول قوله لانها تدعى شرط الحنث على الزوج ووقوع الطلاق وهو منكر فيكون القول قوله ولا تصدق الا بالحجة كغيره من الشروط وجه الاستحسان ان هذا الامر لا يعرف الا من قبلها وقد ترتب عليه حكم شرعي فيجب عليها ان تحبكي لا تقع في الحرام اذ الاجتناب عنه واجب عليها شرعا فيجب طريقه وهو الاخبار فتعين له فيجب قبول قولها لتخرج عن عهدة الواجب زباني **(قوله نهر بختا)** اصل البحث اخيه صاحب البحر حيث قال وظاهره انه لا يمين ويدل عليه قولهم ان الطلاق معاق باخبارها وقد وجد ولا فائدة في التحليف لانه وقع بقولها والتحليف لرجاء التناول وهي لو اخبرت ثم قال كنت كاذبة لا يرتفع الطلاق لتناقضها له لكن في حواشي مسكين نقل الحموي عن رمز المقدسي ان عليها اليمين بالاجماع اذ ليس هذا من المواضع المستثناة من قولهم كل من قبل قوله فعلية اليمين اه قلت ولا يخفى ما فيه لما علمت من عدم الفائدة في التحليف ومن وجه الاستحسان وعدم ذكرها في المستثنيات لا يدل على عدم كونها منها فكم من اصل استثنى منه اشياء مع بقاء غيرها لكون ذلك بحسب ما خطر في ذهن المستثنى والاسباب مع ظهور الوجه نعم هذا في القضاء ظاهرا واما في الديانة فينبغي التفرقة بين الحيض والحجة لان تعلق الطلاق باخبارها قضاء وديانة اما هو في الحجة اما في الحيض فلا تطلق ديانة الا اذا كانت صادقة كما تعرفه قريبا فانهم **(قوله ومراعاة كلفة)** واما حكم الصغيرة التي لا يحيض مثلها والآيسة فقالت في النهر لم أره وبنيت ان يقبل من الآيسة للصغيرة **(قوله واحتمام كحيف في الاصح)** قال في النهر واختلاف فيما لو قال لعبد ان احتلمت فانت حر فقال احتملت فروى هشام انه لا يصدق والاصح انه يصدق لان الاحتمام لا يعرفه غيره كالحيف كذا في المحيط **(قوله كقولها ان حضرت الخ)** اعلم ان التعليق بالحجة كالتعليق بالحيض الا في شيئين احدهما ان التعليق بالحجة يقتصر على المجلس لكونه تحييرا حتى لو قامت وقالت أحبك لا تطلق والتعليق بالحيض لا يبطل بالقيام كسائر التعليقات الثانية انها ان كانت كاذبة في الاخبار تطلق في التعليق بالحجة لما قلنا وفي التعليق بالحيض لا تطلق فيما بينه وبين الله تعالى زباني ومثله في الفتح وغيره وفي كافي الحاكم الشهيد ولو قال انت طالق ان كنت تحين كذا وكذا لشي يعرف انها تحبه او لا تحبه كالموت والعذاب فقالت انا أحبه فالقول قوله مادامت في مجلسها وكذا ان كنت تبغضين كذا لشي يعلم انها تحبه كالحياة والغنى فقالت انا ابغضه فهي طالق وان قال انت طالق نالنا ان كنت

(وما لا يعلم) وجوده (الا منها صدقت في حق نفسها خاصة) استحسانا بلا يمين نهر بختا ومراعاة كلفة واحتمام كحيف في الاصح (كقولها ان حضرت فانت طالق وفلانة او ان كنت تحين عذاب الله فانت كذا او عبده حر فلو قالت حضرت) والحيض قائم فان انقطع

تحيين كذا فقالت است احبه وهى كاذبة لم يقع وكذا لو قال انت طالق ثلاثا ان كنت انا احب ذلك ثم قال است احبه وهو كاذب فبقي امرأته ويسمعه فيها بينه وبين الله تعالى ان يطأها وكذلك البين على البغض وكذلك لو قال ان كنت تحيين الطلاق بقلبك او تريدني اوتيهينه او تستهينه بقلبك دون لسانك فأنت طالق ثلاثا فقالت لا أشاء ولا احب ولا اهوى ولا أريد ولا اشتي فبقي امرأته ولا تصدق بعد ذلك على قولها خلافه وان كانت في مجلسها ذلك او سكنت فلم تقل شيئا حتى تقوم فبقي امرأته وان كان في قلبها خلاف ما اظهرت فانه يسعها ان تقم معه فيها بينها وبين الله تعالى في قول ابى حنيفة وابى يوسف وقال محمد لا يسعها المقام معه ان كان مافي قلبها خلاف ما اظهرت على لسانها اه وذكر في البحر في مسألة ان كنت انا احب كذا الح قال شمس الأئمة هذا مشكل لانه يعرف مافي قلبه حقيقة وان كان لا يعرف مافي قلبها لكن الطريق ما قلنا ان الحكم يدار على الظاهر وهو الاخبار وجود او عدمه وذكر قاضيان قال لامرأته ان سررتك فأنت طالق فضر بها فقالت سررتي قالوا لا تطلق لانا نتيقن بكذبها قال قاضيان وفيه اشكال وهو ان السرور مما لا يوقف عليه فينبى ان يتعلق الطلاق بخبرها ويقل قولها في ذلك وان كنا نتيقن بكذبها كما لو قال ان كنت تحيين ان يعذبك الله بنار جهنم فأنت طالق فقالت احب يقع اه قال في البحر وهو ممنوع لقول المهداية انه لا يتيقن بكذبها لانها لشدة بغضها اياه قد تحب التخلص منه بالعذاب اه وبهذا ظهر انه لو علق بفعل قاي واخبرت به فان تيقنا بكذبها لم يقع والواقع وفي البدائع ان كنت تكرهين الجنة تعلق بخبرها بالمكرهة مع انها لا تصل الى حالة تكره الجنة فقد تيقنا بكذبها وقد يقال انها لشدة محبتها للجنة الدنيا تكره الجنة لانها لا يتوصل اليها الا بالنور وهى تكرهه فلا يتيقن بكذبها وظاهر كلامهم هنا انها لا تكفر بقولها انا احب عذاب جهنم واكره الجنة اه وقرق في التهر بينه وبين مسألة السرور بأن ايلام الضرب القائم بها دليل ظاهر على كذبها بخلاف مجرد محبة العذاب فانه لا دليل فيه على التيقن بكذبها فامر اه قلت لكن يبقى الاشكال في مسألة ان كنت انا احب كذا اذا اخبر بخلاف مافي قلبه فانه يتيقن بكذبه واذا أدبر الحكم على الاخبار كمر عن شمس الأئمة لم يرد هذا لكن ينوجه اسكال قاضيان في مسألة السرور الا ان يجاب بأنه يتعلق الحكم بالاخبار ما يتيقن غير الخبر بكذبه وبه يندفع اشكال شمس الأئمة واشكال قاضيان فتأمل * (تنبيه) * قال في النحر قيد بمحبتها لانه لو علقه بمحبة غيرها فظاهر مافي المحبط انه لا بد من تصديق الزوج فانه قل لو قال انت طالق ان لم تكن املك نهوى ذلك فقالت الائمة انا لا اهوى وكذبها الزوج لا تطلق فان صدقها طلقت لما عرف وروى ابن رستم عن محمد بن لوقان ان كان فلان مؤمنا فانت طالق لا تطلق لان هذا لا يعلمه الاهو ولا يصدق هو على غيره وان كان هو من المسلمين يصلى ويحج ونوقال لا خرى اليك حاجة فاقضها لي فقال امرأته طالق ان لم اقض حاجتك فقال حاجتي ان تطلق زوجتك فاه ان لا يصدق فيه ولا تطلق زوجه لانه محتمل للصدق والكذب فلا يصدق على غيره اه قال الحيز الرمل فقد علم من هذه الفروع انه ان علق بفعل الغير لا يصدق ذلك الغير عليه سواء كان مما لا يعلم الا منه ام لا ولا بد من تصديق الزوج فيها والبيئة فيثبت بها من الامر الذي يعل (قول له يقل قولها)

لم يقبل قولها زباني
وحدادی (اواجب

لأنه ضروري فيشترط فيه قيام الشرط زباني أي لأن قبول قولها ضرورة ترتب حكم شرعي عليه ويأتى تمامه **(قوله طالقت هي فقط)** أي دون فلائنة لأن المنظور إليه في حقها شرعا الاخبار ببلانها امينة وفي حق ضررتها متهمة وشهادتها على ذلك شهادة فرد ولا بعد في ان يقبل قول الانسان في حق نفسه لا في حق غيره كأحد الورثة اذا اقر بدين على الميت اقتصر على نصيبه اذا لم يصدقه الباقيون وتمامه في البحر **(قوله او علم وجود الحيض منها)** لا ينافيه ما تقدم من قوله وما لا يعلم الا منها الخ لان ذلك فيما اذا شك امرها وذا فيها لم يشكل بان اخبرت في وقت عدتها المعروفة لزوجها وضررتها وشوهد الدم منها بحيث لم يسبق شك تأمل رملي **(قوله وفي ان حضت الخ)** تفصيل وبيان لما حمله اولا ومثله التعليق في او مع كانت طالق في حيضك او مع حيضك كافي البحر **(قوله وقع من حين رأته)** لانه بالاستمرار تبين انه حيض من الابتداء فيجب على المفتي ان يعينه فيقول طالقت من حين رأته الدم وليس هذا من باب الاستدلال وإنما هو من باب التبيين ولذا قال من حين رأته وتمام بيانه في البحر وفيه عن الكافي في مسألة ان حضت فعدى حر وضرته طالق اذا رأت الدم فقالت حضت وصدقها انه قبل الاستمرار يمنع الزوج عن وطء المرأة واستخدام العبد في الثلاثة لاحتمال الاستمرار **(قوله وكان بدعي)** لوقوعه في الحيض بخلاف ان حضت حيضة كأيأتى وهذا بيان لثمرة التبيين وتظهر ايضا فيها لو كان المعلق بالحيض عتقا ففي العبد اوجب عليه بعد رؤية الدم بالاستمرار تكون الجناية جناية الاحرار وفي انها لا تختص بهذه الحيضة من العدة لان الشرط حيث كان هو رؤية الدم لزم ان يكون الوقوع بعد بعضها ولذا قلنا انه بدعي وفيما اذا خالعا في الثلاث حيث يبطل الخلع لانها مطلقة قاله الحدادي ونظر فيه في البحر بأن الخلع يلحق الصريح واجاب في التهر بأن الظاهر انه محمول على ما اذا لم تكن مدخولا بها **(قوله فان غير مدخولة)** تفريع على قوله وقع من حين رأته واحتراز عن المدخول بها ولو حكما كالتحلي بها لانها لا يمكنها التزوج بآخر في الايام الثلاثة لوجوب العدة عليها من الاول **(قوله في ثلاثة ايام)** الاولى في الثلاثة الايام وبعبارة التهر فتزوجت حين رأت الدم ح **(قوله فان رأتها للزوج الاول)** لانه لا بدري اكان ذلك حيضا او لا يجرى فلم يحقق شرط وقوع الطلاق فهي باقية على عصمته ومقتضاه ان عقد الثاني عليها باطل فلا يلزم المهر **(قوله وتصدق في حقها الخ)** أي فيما اذا علق طلاقها وطلاق ضررتها على حيضها وهذا يعني عنه قول المصنف المار طالقت هي فقط وفي البحر عن شرح الجمع فان قال الزوج انقطع الدم في الثلاثة وانكرت المرأة والعبد فالقول لهما لان الزوج اقرب بوجود شرط العتق ظاهرا لان رؤية الدم في وقته تكون حيضا ولهذا تؤمر بترك الصلاة والصوم ثم ادعى عارضا يخرج المرنى من ان يكون حيضا فلا يصدق فان صدقته المرأة وكذبه العبد في الايام الثلاثة فالقول لهما وان كان بعدها فالقول للعبد **(قوله وفي ان حضت حيضة الخ)** مثله انت طالق مع حيضتك او في حيضتك بالثاء بحر **(قوله لعدم تجزئها)** علة مساواة التعبير بنفسها ونحوه لاتعبر بغيره فان ذكر بعض مالا تجزأ كذكر كله وفي التهر عن الجوهره ولو قال اذا حضت نصفها فانت كذا واذا حضت نصفها الآخر فانت كذا لا يقع شيء ما لم تحض وتطهر فاذا طهرت وقع طلاقان **(قوله لا يقع حتى تطهر)**

طالقت هي فقط ان كذبها الزوج فان صدقها او علم وجود الحيض منها طلقا جميعا حدادي (وفي ان حضت لا يقع برؤية الدم) لاحتمال الاستحاضة (فان استمر ثلاثا وقع من حين رأته) وكان بدعي فان غير مدخولة فتزوجت بآخر في ثلاثة ايام صح فلو ماتت فيها فارثها للزوج الاول دون الثاني وتصدق في حقها دون ضررتها (و) في (ان حضت حيضة) او نصفها او ثلثها او سدسها لعدم تجزئها (لا يقع حتى تطهر

قوله فالقول لهما أي للزوج والزوجة فلا تطلق ولا يمتنع العبد اه منه

منها) اما باقضاعه لعشرة او بالاغتسال او بما يقوم مقامه من صبرورة الصلاة دينا في ذمتها فيما اذا انقطع لادونها نهر **(قوله لان الحيفة)** بفتح الحاء المرة الواحدة والحيفة بالكسر الاسم والجمع الحيفض بحر عن الصحاح **(قوله اسم للكمال)** اي ولا تكمل الحيفة الا بالطهر منها فلو كانت حائضا لا تطلق حتى تطهر ثم تحيض فان نوى ما يحدث من هذه الحيفة فهو على ما نوى وكذا اذا قال ان جلت الان هذا اذا نوى الجبل الذي هي فيه لا يحنث لانه ليس له اجزاء متعددة بخلاف الحيفض قاله الخدادى نهر **(قوله)** ما لم ترخضة اخرى وذلك بان تحيض وهي متلبسة بالحيفض او بعد الطهر منه اما اذا اخبرت بعد تلبسها بحيفة اخرى لا يقبل قولها الا اذا طهرت من الحيفة الاخرى وهذا بخلاف قوله اذا حضت ولم يقل حضة فان الشرط اخبارها حال قيام الحيفض فلا يقبل بعده كسر قال في الفتوح لانه ضرورى فيشترط قيام الشرط بخلاف قوله ان حضت حيفة حيث يقبل قولها في الطهر الذى يلى الحيفة لا قبله ولا بعده حتى لو فات بعد مدة حضت وطهرت وانا الآن حاض بحيفة اخرى لا يقبل قولها ولا يقع لانها اخبرت عن الشرط حال عدمه ولا يقع الا اذا اخبرت عن الطهر بعد انقضاء هذه الحيفة حينئذ يقع لانها جعلت امانة سرعا فيما تحيض من الحيفض والطهر ضرورة اقامة الاحكام المتعلقة بها فلا تكون مؤتمنة حال عدم تلك الاحكام لعدم الحاجة اذا كذبها الزوج اه ومفهومه انها لا تطلق بمجرد طهرها من الحيفة الاخرى بل لابد من الاخبار لما مر من ان ما لا يعلم الامنها يتعلق باخبارها ويفهم من قوله اذا كذبها الزوج انه اذا صدقها يقع وان لم تطهر من الثانية **(قوله وفي ان صمت يوما)** بخبره ان صمت صوما لا يقع الاجماع يوم لانه مقدر بعبارة ففتح **(قوله بخلاف ان صمت الح)** اي انه يتعلق بما يسمى صوما في الشرع وقد وجد بركته وشرطه باسك ساعة فيقع به وان قطعه بعده وكذا اذا صمت في يوم وفي شهر لانه لا يشترط اكمله واذا صليت صلاة بركعتين وفي اذا صليت بركعة ففتح **(قوله فولدتها)** اي واحدا بعد واحد نهر وبأني محترزه ومحترزه قوله ولم يدر الاول **(قوله وثلاث تزها)** اي تباعد عن الحرمه نهر وفي القهستاني اي ديانة يعنى فيما بينه وبين الله تعالى كاذكره المصنف وغيره اه قلت ومقتضاه انه اذا وقعت عليه طلاقه اخرى يجب عليه ديانة ان يفارقها للاحتياط والتباعد عن الحرمه وان كان القاضي لا يحكم عليه بذلك بل بفتيه المفتي بذلك ويدل على الوجوب تغيير المصنف وغيره بالزوم لكن في الهداية والاولى ان يأخذ بالتثنتين تزها واحتياطاً فتأمل وانما تلزمه التثان في القضاء لان وقوعهما غير محقق والحل كان ثانياً بيقين فلا يزول بالاقتبال قيل ولو قال واخرى تزها لكان اولى لايهام العبارة ان التثنتين غير الواحدة وان سلم فالتزها انما هو بواحدة والاخرى قضاء **(قوله ومضت العدة باتاني)** اشار الى انه لا رجعة ولا ارث بحر **(قوله فلا كلام)** اي فانه يقع المعلق بالسابق ولا يقع بالآخر شيء لما ذكره من ان الطلاق المقارن الح **(قوله لانه منكر)** اي للطلقة الزائدة وهذا من فروع قوله وان اختلفا في وجود الشرط الح **(قوله)** وان تحقق ولادتهما معا لم يدرى الاول

منها) لان الحيفة اسم للكمال ثم انما يقبل قولها ما لم ترخضة اخرى جوهرية (وفي ان صمت يوما فأنت طالق حين غربت الشمس) (من يوم صومها بخلاف ان صمت) فانه يصدر بساعته (قال لها ان ولدت غلاما فأنت طالق واحدة وان ولدت جارية فأنت طالق ثنتين فولدتها ولم يدر الاول تلزمه طلاق واحدة قضاء وثلاث تزها) اي احتياطاً لاحتمال تقدم الحسارية (ومضت العدة) بالثاني فلذا لم يقع به شيء لان العلق المقارن لانقضاء العدة لا يقع فان علم الاول فلا كلام وان اختلفا فالقول للزوج لانه منكر وان تحقق ولادتهما معا وقع الثالث وتعد بالاقراء (وان ولدت غلاما وجاريين ولا يدرى الاول

حتى يتبين حاله هندية عن البحر الزاخر ط (قوله يقع ثنتان قضاء الخ) لان الغلام ان كان
اولا أو ثانيا تطلق ثلاثا واحدة به ومنتين بالجارية الاولى لان العدة لا تنقضي ما بقى في البطن
ولد وان كان آخرها يقع ثنتان بالجارية الاولى ولا يقع بالثانية شئ لان اليمين بالجارية انحلت
بالاولى ولا يقع بالغلام شئ لانه حال انقضاء العدة وتردد بين ثلاث ومنتين فيحكم بالأقل قضاء
وبالاكثر تنزها فتح (قوله فواحدة قضاء) لانه ان كان الغلامان اولوا وقعت واحدة بأولهما
ولا يقع بالثاني شئ ولا بالجارية الاخيرة لانقضاء العدة وان كانت الجارية اولاً او وسطاً
وقع ثنتان بها وواحدة بالغلام بعدها او قبلها فتزد بين ثلاث وواحدة (قوله لان الحمل اسم
للحمل) لانه اسم جنس مضاف فيم كله فتح (قوله والمسئلة بحالها) اي وولدت غلاما
وجارية (قوله معموم ما) اي فيقتضي ان شرط وقوع الواحدة او الثنتين كون جميع ما في
بطنها غلاما او جارية ومثله ما في الفتح ان كان ما في هذا العدل خطئة فهي طالق او دقيقا
فطالق فاذا فيه خطئة ودقيق لا تطلق (قوله لعدم اللفظ العام) اي ولصدق اللفظ فانه
يصدق على الجارية والغلام انهما كانا في البطن ط وفي الجامع لوقال ان ولدت ولدا فانت
طالق فان كان الذي تلده غلاما فانت طالق ثنتين فولدت غلاما يقع الثلاث لوجود الشرطين
لان المطلق موجود في المقيد وهو قول مالك والشافعي فتح (قوله لم تطلق حتى تلد الخ)
لانه علقه بحدوث الحمل بعد اليمين ويشوهم حدوث الحمل قبل اليمين الى سنتين فوقع بالشك في
الموقع فلا يقع بالشك كذا في المحيط بحر وتنقضي العدة بالولد كما في كافى الحاكم وهو صريح
في ان الطلاق يقع عند الولادة والام تنقض العدة بها بل يقع قبلها بالحمل الحادث بعد اليمين
لانه المعلق عليه فقولاه حتى تلد معناه ظهر بالولادة لاكثر من سنتين من وقت اليمين ان الطلاق
قد وقع من اول الحمل وانما اشترط كون الولادة لاكثر من سنتين من وقت اليمين ليحقق
حدوث الحمل بعد اليمين اذ لو كانت اقل من ذلك احتمل حدوثه قبل اليمين فلا يقع بالشك ثم
اذا ظهر بالولادة وقوع الطلاق من وقت الحمل فوقت الحمل مجهول فلم يعلم وقت الوقوع الا
ان يقال بوقوعه قبل الولادة بستة اشهر ليقين الحمل فيه وما قبله مشكوك فيه فلا يقع بالشك
كذا بفتح ح * (تنبيه) * هذه اليمين لا تحرم الوطء لكن يستحب ان لا يطأها الا بالاستبراء
لتصور حدوث الحمل كما في البحر عن المحيط وانما لم يجب الاستبراء لان حل الوطء اصل
وحدوث الحمل موهوم كما افاده ح (قوله تنقضي به العدة) في العبارة سقط والاصل
عنت لانه ولد تنقضي به العدة وعبارة الجوهره هكذا واذا قال ان ولدت ولدا فانت
طالق فولدت ولدا ميتا طلقت وكذا اذا قال لامته اذا ولدت ولدا فانت حرة فهو كذلك
لان الموجود مولود فيكون ولدا حقيقة ويعتبر ولدا في الشرع حتى تنقضي به العدة والدم
بعده نفاس وأمه ام ولد فيحقق الشرط وهو ولادة الولد اه فقولاه حتى تنقضي به العدة غاية
لقوله ويعتبر ولدا في الشرع وليس معناه ما يفهم من الشرح من ان ام الولد تخرج به من العدة
لان العدة تجب عقب الحرية والحرية معلقة بالولادة فهي واقعة عقبها فالولادة مقدمة
على وجوب العدة بمرتبتين فكيف تنقضي العدة بالولادة كما افاده ح (قوله بتكرار الشرط)
وذلك بأن عطف شرطاً على آخر وأخر الجزاء نحو اذا قدم فلان واذا قدم فلان فانت طالق

يقع ثنتان قضاء وثلاث
تنزها) وان ولدت غلامين
وجارية فواحدة قضاء
وثلاث تنزها (و) هذا
بخلاف ما (لوقال ان كان
حملك غلاما فانت طالق
واحدة وان كان جارية
فثنتين فولدت غلاما وجارية
لم تطلق) لا رالحمل اسم
للحمل فما لم يكن الحمل
غلاما او جارية لم تطلق
(وكذا) لوقال (ان كان ما
في بطنك غلاما) والمسئلة
بحالها معموم ما (بخلاف
ان كان في بطنك) والمسئلة
بحالها فانه يقع الثلاث
لعدم اللفظ العام (فروع)
عاق طلاقها بحبلها لم تطلق
حتى تلد لاكثر من سنتين
من وقت اليمين * قال ان
ولدت ولدا فانت طالق
او حرة فولدت ولدا ميتا
طلقت وعنت * قال لام
ولده ان ولدت فانت حرة
تنقضي به مدة جوهره
(عاق) العرق او الطلاق
ولو (الثلاث بشيئين)
حقيقة بتكرار الشرط

مطلب

فيما لو تكرر الشرط بعطف
او بدونه

فانه لا يقع حتى يقدم لانه عطف شرطا محضا على شرط لاحكم له ثم ذكر الجزاء فيتعلق بهما
فصارا شرطا واحدا فلا يقع الا بوجودهما فان نوى الوقوع بأحدهما صححت نيته بتقديم
الجزاء على احدهما وفيه تغليظ او بان كرر اداة الشرط بغير عطف كان اكملت ان لبست
فانت طالق لانطاق مالم يلبس ثم تأكل فتقدم المؤخر والتقدير ان لبست فان اكملت فانت طالق
وكذا كل امرأة تزوجها ان كلفت فلانا فهي طالق يقدم المؤخر فيصير التقدير ان كلفت فلانا
فكل امرأة تزوجها طالق وعلى هذا اذا قال ان اعطيتك ان وعدتك ان سألتي فنت طالق
لانطاق حتى تسأله او لا ثم بعدها ثم يعطيا لانه شرط في العلية الوعد وفي الوعد السؤال
فكأنه قال ان سألتي ان وعدتك ان اعطيتك كذا في الفتح وهذا اذا لم يكن الشرط الثاني
مترتبا على الاول عادة وكان الجزاء متأخرا عن الشرطين او متقدما عليهما والا كان كل شرط
في موضعه كان اكملت ان شربت فانت حر حتى اذا شرب ثم اكل لم يعنى وكذا ان دعوتني ان
اجتلك او ان ركت الدابة ان اتيتني بقر كل شرط في موضعه لانهما اذا كانا مرتبين عرفا
اضمرت كلمة ثم وكذا ان توسط الجزاء بين الشرطين بقر كل شرط في موضعه لانه تحال الجزاء
بين الشرطين بخرف الموصل وهو الفاء فيكون الاول شرطا لانعقاد الجمين والثاني الحث
كان دخلت الدار فانت طالق ان كلفت فلانا ويشترط قيام الملك عند الشرط الاول لانه جعل
شرط انعقاد الجمين كأنه قال عند الدخول ان كلفت فلانا فانت طالق والجمين لا يتعقد الا في الحب
او مضافة اليه فن كانت في ملكه عند دخول الدار صححت الجمين المتعلقة بالكلام فاذا كلفت
بقع والا بان دخلت بعد الطلاق والعدة لم يصح وان كلفت واذا دخلت الدار في العدة وكلفت
فيها طلقت والحاصل انه اذا كرر اداة الشرط بلا عطف توقف الوقوع على وجودها لكن
ان قدم الجزاء عليهما أو أخره فالملك يشترط عند آخرهما وهو الموقوف به اولا على التقديم
والتأخير وان وسطه فلا بد من الملك عندها وان كان بالعطف توقف على احدهما قدم الجزاء
او وسطه فان أخره توقف عليهما وان لم يكرر اداة الشرط فلا بد من وجود الشيتين قدم الجزاء
عليهما او أخره بحر ملخصا وتامه فيه **(قوله اولا)** عطف حقيقة قل في البحر واما الثاني
اعنى ماليا شرطين حقيقة وهو ان يكون فعلا متعلقا بشيتين من حيث هو متعلق بهما
نحو ان دخلت هذه الدار وهذه وان كلفت أباعمر وأبا يوسف فكذا فانهما شرط واحد الا ان
ينوى الوقوع بأحدهما فاشترط لوقوع قيام الملك عند آخرهما وكذا اذا كان فعلا قائما
بأثنين من حيث هو قائم بهما نحو ان جاء زيد وعمرو فكذا فان الشرط مجتهدا **(قوله)**
ان وجد الشرط الثاني في الملك احتراز على الشرط الاول فانه على التفصيل كما علمت واما
اصل التعليق فشرط صحته الملك او الاضافة اليه كما مر اول الباب فالكلام فيما عدا صحة
التعليق **(قوله)** والمسئلة رباعية لانهما اما ان يوجد في الملك او خارجا او الاول فقط
في الملك او العكس فان كان الثاني في الملك وقع الطلاق سواء كان الاول في الملك اولا وان كان
الثاني خارج الملك لا يقع سواء كان الاول في الملك اولا **اهـ** ح في قوله اذا جاء زيد وبكر
فانت طالق اذا جاء معا وهي في ملكه او طلقها وانقضت عدتها فجاء زيد ثم تزوجها فجاء عمر
طلقت وان جاء بعد العدة قبل التزويج او جاء زيد في العدة وعمرو بعدها قبل التزويج لا يطلق

مطلب

لو تكررت اداة الشرط
بلا عطف فهو على التقديم
والتأخير

اولا كان جاء زيد وبكر
فانت كذا (بقع) المعلق
(ان وجد) الشرط الثاني
في الملك والا لا
الملك حالة الحث والمسئلة
رباعية (عاقى السلاط
او العلق) لامته (بالوط)
حسب بالتقاء الحثانين

(قوله ولم يجب عليه العقر) اشار بنى العقر فقط الى ثبوت الحرمة باللبث فان الواجب عليه التزعم للحال والعقر بالضم مهر المرأة اذا وطئت بشبهة وبالفتح الجرح كما في الصحاح بحر وقد مر الكلام عليه في باب المهر (قوله باللبث) بفتح اللام وسكون الباء المكث من لبث كسمع وهو نادر لان المصدر من فعل بالكسر قياسه التحريك اذا لم يتعد بحر عن القاموس

(قوله لان اللبث ليس بوط) لان الوط اى الجماع ادخال الفرج في الفرج وليس له دوام حتى يكون لدوامه حكم ابتدائه كمن حلف لا يدخل هذه الدار وهو فيها لا يحنث باللبث بحر (قوله لم يصبره مراجعا) اى عند محمد لانه فعل واحد فليس لآخره حكم فعمل على حدة وقال ابو يوسف يصير مراجعا لوجود المس بشهوة وهو القياس نهر قال في البحر وجزم المصنف بقول محمد دليل على انه المختار وقبل يبنى ان يصير مراجعا عند الكل لوجود المساس بشهوة كذا في المعراج وينبئ تصحيح قول ابى يوسف لظهور دليله اه (قوله في الطلاق الرجعى) اى فيما اذا كان المعلق على الوط طلاقا رجعا (قوله حقيقة او حكما الخ) لا يصح جعله تعميما لقوله ثم اولى ثانيا بعد قوله اذا خرج لانه بعد الاخراج لا يمكنه تحريك نفسه الا بعد ايلاج ثمان حقيقة فيصير مراجعا بالايلاج الثانى لا بالتحريك فيتعين جعله تعميما لمجموع قوله اخرج ثم اولى وعلى كل فقوله فيصير مراجعا بالحركة الثانية لا وجه لتقيدها بالثانية الا ان تصور المسئلة بما اذا اولى فقال ان جامعك فأنت طالق فإنه كإقال في البحر اذا لم ينزع ولم تحرك حتى ازل لاطلاق فان حرك نفسه طلقت ويصير مراجعا بالحركة الثانية (قوله ويجب العقر) اى فيما اذا علق الثلاث او علق الامة ط لان البضع المحترم لا يخلو عن عقر أو عقر بحر (قوله لاتحاد المجلس) اى لا يجب الحد بالايلاج ثانيا وان كان جماعا لما فيه من شبهة انه جماع واحد بالنظر الى اتحاد المقصود وهو قضاء الشهوة في المجلس الواحد وقد كان اوله غير موجب للحد فلا يكون آخره موجبا له وان قال ظننت انها على حرام وبهذا اندفع ما يقال انه يبنى ان يجب الحد في العلق لانه وط لا في ملك ولا شبهته وهى العدة بخلاف الطلاق لوجود العدة أفاده في المعراج لكن روى عن محمد لو زنى بأمرأة ثم تزوجها في تلك الحالة فان لبث على ذلك ولم ينزع وجب مهران مهر بالوط اى لسقوط الحد بالعقد ومهر بالعقد وان لم يستأنف الادخال لان دوامه على ذلك فوق الحلو بعد العقد قال في النهر وهذا يشكل على ما مر اذ قد جعل لآخر هذا الفعل الواحد حكم على حدة اه وأجاب ح تبعاً للحموى بأن هذا مروى عن محمد وذلك قوله فلا تنافى واعتراضه ط بما في البحر عقب هذه المسئلة من ان تخصيص الرواية بمحمد لا يدل على خلاف بل لانها رويت عنه دون غيره اه فتأمل قلت والجواب الحاسم للاشكال من أصله ان اعتبار آخر الفعل هنا من جهة كونه خلو مقرر لل مهر بل فوقها لامن جهة كونه وطاً ولا يمكن اعتبار ذلك في ايجاب الحد وثبوت الرجعة لان الحلو لا توجد ذلك فافهم (قوله لان الشرط الخ) عبارة البحر لان الشرط لم يوجد لان التزوج عليها ان يدخل عليها من يتازعها في الفراش ويزاحها في القسم ولم يوجد (قوله وقيد) اى قيد الطلاق اذا نكحها في عدة الرجعى بما ذكر أخذنا من مفهوم التعليل وقال ان هذه واردة على المصنف يعنى صاحب الكنز قلت وقد يقال ان المزاحمة

(ولم يجب) عليه (العقر) في المستثنين (باللبث) بعد الايلاج لان اللبث ليس بوط (و) لذا (لم يصبره مراجعا في) الطلاق (الرجعى) الا اذا اخرج ثم اولى ثانيا حقيقة او حكما بان حرك نفسه فيصير مراجعا بالحركة الثانية ويجب العقر لا الحد لاتحاد المجلس (لا تطلق) الجديدة (في) قوله للقديمة (ان نكحها) اى فلانة (عليك ففى طالق اذا نكح) فلانة (عليها في مدة البائن) لان الشرط مشاركتها في القسم ولم يوجد (فلو) نكح (في عدة الرجعى) او لم يقل عليك (طلقت) الجديدة ذكره مسكين وقيد في النهر بحثا بما اذا اراد رجعتها والا فلا قسم لها

في القسم موجودة حكما وان لم يرد مراجعتها وقت الطلاق لاحتمال تغير الارادة بعده بازادة
 المراجعة كالزوجه في حال سفره او حال نشوز الاولى فان الذي يظهر الوقوع وان لم توجد
 المراجعة حقيقة وقت التزوج فتأمل **(قوله كاسر)** اي في باب القسم ح **(قوله قال لها الح)**
(١) شروع في مسائل الاستثناء وعقد لها في الهداية فصلا على حدة قال في الفتح والحق
 الاستثناء بالتعليق لاشتراكهما في منع الكلاء من اثبات موجه الا ان الشرط يمنع الكل
 والاستثناء البعض وقدم مسئلة ان شاء الله لمشابهتها الشرط في منع الكل وذكر اداء التعليق
 ولكنه ليس على طريقه لانه منع الى غاية والشرط منع الى غاية تحقيقه كما بيده اكرم بخيتم
 ان دخلوا ولذا لم يورده في بحث التعليقات ولفظ الاستثناء اسم توقيفي قال تعالى ولا يستنون
 اي لا يقولون ان شاء الله وللمشاركة في الاسم ايضا انه ذكره في فصل الاستثناء **(٢)** وانما ثبت
 حكمه في صيغ الاخبار وان كان انشاء ايجاب في الامر والنهي فلو قال اعقوا عدي من
 بعد موتي ان شاء الله لا يعمل الاستثناء فلهم عققه ولو قال بيع عدي هذا ان شاء الله كان للمأمور
 ببيع وعن الحلواني كل ما يختص بالمان يبطله الاستثناء كالانفاق والبيع بخلاف ما لا يختص
 به كالصوم لا يرفعه لو قال نويت صوم غد ان شاء الله تعالى له أدؤه تلك التية كذا في الفتح
 ومعنى قوله توقيفي انه وارد في اللغة لاصطلاحه فقط وفي حاشية اليعاقبة للحفا من سورة
 الكهف الاستثناء **(٣)** يطلق على التقييد بالشرط في اللغة والاستعمال كما نص عليه السيرافي
 في شرح الكتاب قال الراغب الاستثناء رفع ما يوجه عموم سابق كافي قوله تعالى قل لا أجد فيها
 اوحى الى محرما على طاعم يطعمه الا ان يكون ميتة او رفع ما يوجه اللفظ كقوله امرأتى
 طالق ان شاء الله اه وفي الحديث من حلف على شيء فقال ان شاء الله فقد استثنى اه ويأتى
 الخلاف في انه ابطال او تعليق **(قوله متصلا)** احتراز عن المنفصل بأن وجد بين اللفظين فاصل
 من سكوت بالضرورة تنفس ونحوه او من كلام لغو كما يأتى وقيد في الفتح السكوت بالكثير
 وفي الحاشية **(٤)** قال لزوجه انت طالق وسكت ثم قال ثلاثا ان كان سكوتها لقطع النفس
 تطلق ثلاثا والواقع واحدة وفي ايمان البرازية اخذوا الى وقال بالله فقال منه ثم قال ثلاثين
 يوم الجمعة فقال الرجل منه فلم يأت لم يحنث لانه بالحكمة والسكوت صار فاصلا بين اسم الله
 تعالى وحلفه وكذا فيما لو كان الخلف بالطلاق اه **(قوله الا للتنفس)** اي وان كان له منه بد
 بخلاف ما لو سكت قدرا لنفس ثم استثنى لا يصح الاستثناء للفصل كذا في الفتح فعمل ان السكوت
 قدرا لنفس بلا تنفس كثير وان السكوت للتنفس ولو بالضرورة عفو **(قوله او امسالكه)** اي
 اذا أتى بالاستثناء عقب رفع اليد عن فمه **(قوله لتأكيد)** نحو انت طالق ان شاء الله اذا
 قصد التأكيد فانه تقدم في الفروع قبيل الكليات انه لو كرر لفظ الطلاق وقع الكل فان نوى
 التأكيد دين اه وكذا أنت حر ان شاء الله كافي البحر ويأتى تمام الكلام على ذلك **(قوله)**
 أو تكيل **(نحو انت طالق واحدة وثلاثا ان شاء الله بخلاف ثلاثا واحدة ان شاء الله فيقع)**
 الثلاث كافي البحر لان ذكر الواحدة بعد الثلاث لغو بخلاف العكس **(قوله كآنت طالق يازانية)**
 او ياطلق ان شاء الله مثلا لن لمفيد الحد والطلاق على سبيل النشر المرتب قل في البحر وفي
 البرازية انت طالق ثلاثا يازانية ان شاء الله يقع وصرف الاستثناء الى الوصف وكذا انت طالق

كما مر **(قال لها انت طالق)**
 ان شاء الله متصلا **(الا)**
 تنفس او سعال او جشاء
 او عطاس او قتل لسان
 او امسالكه او فاصل مفيد
 لتأكيد او تكيل او احد
 او طلاق او نداء كآنت
 طالق يازانية او يا طالق
 ان شاء الله صح الاستثناء
 بزازية وخاتية بخلاف
 الفاصل للغو كآنت طالق
 رجعا ان شاء الله

(١) مطلب

مسائل الاستثناء والمشية

(٢) مطلب

الاستثناء يثبت حكمه في
 صيغ الاخبار لافي الامر
 والنهي

(٣) مطلب

الاستثناء يطلق على الشرط
 لغة واستعمالا

(٤) مطلب

قال انت طالق وسكت ثم
 قال ثلاثا تقع واحدة

يا طالق ان شاء الله وكذا انت طالق يا صبية ان شاء الله يصرف الاستثناء الى الكل ولا يقع الطلاق كأنه قال يا فلانة والاصل عنده ان المذكور في آخر الكلام اذا كان يقع به طلاق او يلزمه حد كقوله يا طالق يا زانية فالاستثناء على الكل اه ح اقول في هذه العبارة تحريف وسقط فالاول في قوله وكذا انت طالق يا صبية فان صوابه ولو قال انت طالق يا صبية الخ كما عبر في الذخيرة لمخالفته حكم ما قبله والثاني في قوله والاصل الخ فان قوله فالاستثناء على الكل مخالف لقوله قبله يقع وصرف الاستثناء الى الوصف اى يقع الطلاق بقوله انت طالق ويصرف الاستثناء الى الوصف اى ما وصفها به من قوله يا طالق او يا زانية فلا يقع به طلاق ولا يلزمه حد فالصواب قوله في الذخيرة والاصل ان المذكور في آخر الكلام اذا كان يقع به طلاق او يجب به حد فالاستثناء عليه نحو قوله يا زانية او يا طالق وان كان لا يجب به حد ولا يقع به طلاق فالاستثناء على الكل نحو قوله يا خبيثة اه ثم اعلم ان هذا التفصيل نقله في الذخيرة بلفظ وفي نوادر ابى الوليد عن ابى يوسف الخ ونقل قبله عن ظاهر الرواية انصراف الاستثناء الى الكل بدون تفصيل وقال انه الصحيح ومثله في شرح تلخيص الجامع فامضى عليه في البرازية خلاف الصحيح كما وقعنا اول باب طلاق غير المدخول بها ويوافقه قول الشارح هنا صح الاستثناء فان المتبادر منه انصراف الاستثناء الى الكل اى الطلاق والوصف لا الى الوصف فقط وحينئذ فلا يقع الطلاق ولا يلزمه حد ولا لعان لكن هذا مخالف لما مضى عليه في البرازية كما علمت فلاناسب عزو الشارح المسئلة الى البرازية فافهم **(قوله وقع)** الاولى فانه يقع وانما كان الفاصل هنا لغوا لانه لا فائدة في ذكر الرجعى لكونه مدلول الصيغة شرعا ط وانظر لم يجعل تأكيدا او تفسيراً كما قالوا في حرر او حر وعتيق **(قوله وقواه في النهر)** اعلم انه قال في القنية لو قال انت طالق رجعياً او بائناً ان شاء الله يسئل عن نيته فان عني الرجعى لا يقع وان عني البائناً يقع ولا يعمل الاستثناء اه قال في البحر وصوابه ان عني الرجعى يقع اعدم صحة الاستثناء للفاصل وان عني البائناً لم يقع لصحة الاستثناء اه قال في النهر اقول بل الصواب ما في القنية وذلك ان معنى كلامه انت طالق احد هذين وهذا لا يكون الرجعى لغوا وان نواه بخلاف ما اذا نوى البائناً واما البائناً فليس لغوا على كل حال اه اقول لا يخفى ما في هذا الكلام من عدم الائتمام والتناقض التام ببيانه ان قوله واما البائناً فليس لغوا على كل حال يقتضى عدم الوقوع لصحة الاستثناء ومساواته للرجعى الذى قال فيه انه لا يكون لغوا وان نواه وحينئذ فلا يقع فيهما وهو خلاف ما في القنية ومناقض لقوله بخلاف ما اذا نوى البائناً فافهم ولذا قال ح ان الحق ما في البحر لانه اذا نوى الرجعى جملة انت طالق فليده فكان قوله رجعياً او بائناً الذى هو بمعنى احد هذين لغوا بخلاف ما اذا نوى البائناً فان تلك الجملة لا تفيد فليكن قوله رجعياً او بائناً لغوا فان قلت لما نوى البائناً كان قوله رجعياً لغوا اذ كان يكفيه ان يقول انت طالق بائناً قلت هو تركيب صحيح لغة وشرعا كما في احدى امرأتى طالق وحيث كان مقصوده البائناً وكان قوله انت طالق غير مفيد للبائناً فهو مخبر بين ان يقول انت طالق رجعياً او بائناً وينوى البائناً وبين ان يقول انت طالق بائناً اه **(قوله مسموعا)** هذا عند الهندوانى وهو الصحيح كفى البدائع وعند الكرخى ليس بشرط **(قوله بحيث الخ)** اشار به الى ان المراد

وقع وبائناً لا يقع ولو قال
رجعياً او بائناً يقع بنية
البائناً لا للرجعى قية وقواه
في النهر (مسموعا) بحيث
لو قرب شخص اذنه الى فيه
يسمع فصح استثناء الاصم
خاتمة

بالمسموع ما شأنه ان يسمع وان لم يسمع المثنى لكثرة اصوات مثلاً ط **(قوله الشك)** اى
 للشك في مشيئة الله تعالى المطلق لعدم الاطلاع عليها ح **(قوله)** وان ماتت قبل قوله ان شاء الله
 لان ما جرى تعليق لاتطبيق وموتها لا ينافى التعليق لانه مبطل والموت مبطل فلا يتنافيان
 فيكون الاستثناء صحيحاً فلا يقع عليها الطلاق كذا في التبيين ح **(قوله)** وان مات يقع
 اى اذا مات الزوج وهو يريد يقع لانه لا يتصل به الاستثناء وتعلم ارادته بان يذكر الآخر
 ذلك قبل الطلاق كذا في النهر ح **(قوله)** ولا يشترط فيه القصد هو الظاهر من المذهب
 لان المطلق مع الاستثناء ليس طلاقاً قال شداد بن حكيم رحمه الله وهو الذى صلى بوضوء الظهر
 ظهر اليوم الثانى ستين سنة خالفى في هذه المسئلة خلف بن ايوب الزاهد فرأيت ابا يوسف
 في المتأه فسالته فأجاب بمثل قولى وطالبته بالدليل فقال أرأيت لو قال انت طالق فخرى على
 لسانه او غير طالق أيقع قلت لا قال هذا كذلك بزازية وفتح **(قوله)** ولا تلفظ بهما اى
 بالطلاق والاستثناء **(قوله)** او عكس اى كتب الطلاق وتلفظ بالاستثناء **(قوله)** او ازال
 الاستثناء اى اشار به الى قسم رابع وهو ما اذا كتبها معاً فانه يصح ايضا وان ازال الاستثناء
 بعد الكتابة فافهم **(قوله)** ولا العلم بمعناه فصار كسكوت البكر اذا زوجها ابوها ولا تدرى
 ان السكوت رضا بمضى به العقد عليها فتح **(قوله)** من غير قصد راجع لقوله ولا يشترط القصد
 وقوله جاهلاً راجع لقوله ولا العلم بمعناه ح **(قوله)** افنى الشيخ الرملى الشافعى اى اعلم ان هذه
 المسئلة مبينة عند الشافعية على ان من اخذ بقول غيره معتمداً عليه لا يحنث وقرعوا عليه
 ما لو فعل الخلو ف عليه معتمداً على افتاء مفت بعدم حنثه به وغلب على ظنه صدقه لم يحنث
 وان لم يكن اهلاً لا لفناء اذا مدار على غلبة الظن وعدمها لا على الاهلية قالوا ومنه قول غير
 الحائض له بعد حلقه لان ان شاء الله ثم يخبره بان مشيئة غيره تنفعه فيفعل الخلو ف عليه اعتاداً على
 خبر المخبر اه وبهذا تعلم ما في عبارة الشارح من الحفاء لان قوله طناناً يحتمل حال من الضمير في له
 وهو مشروط بالاخبار كاعتاده وقوله بعد الوقوع متعلق بقوله وافنى **(قوله)** قلت اى
 اعلم ان المقرر عندنا انه يحنث بفعل الخلو ف عليه ولو مكرها او محضاً او ذاهلاً او ناسياً او ساهياً
 او غفياً عليه او مجنوناً فإذا كان يحنث بفعله مكرها ونحوه فكيف لا يحنث بفعله قصداً مع ظن
 عدم الحث نعم صرحوا في الايمان بانه لو حلف على ماض او حال بظن نفسه صادقاً لا يؤخذ
 فيها الا في ثلاث طلاق وعتاق ونذر وقد قال الشارح هناك فيقع الطلاق على غالب الظن
 اذا تبين خلافه وقد اشتهر عن الشافعية خلافه اه **(قوله)** ان كان بحال اى ما لو لم يكن بتلك
 الحال لا يجوز له الاعتقاد عليهما كفى الفتح وغيره قلت ومقتضى هذا الفرع ان من وصل
 في الغضب الى حالة لا يدري فيها ما يقول يقع طلاقه ولا يحتاج الى اعتقاد قول الشاهدين انه
 استثنى مع انه مر اول الطلاق انه لا يقع طلاق المدهوش وافنى به الخبر الرملى فيمن طلق وهو
 مغتاظ مدهوش لان الدهش من اقسام الجنون ولا يخفى ان من وصل الى حالة لا يدري فيها
 ما يقول كان في حكم الجنون وقدما الجواب هناك بانه ليس المراد بانها انه وصل الى حالة
 لا يدري ما يقول بان لا يقصده ولا يفهم معناه بحيث يكون كالنائم والسكران بل المراد انه
 قد ينسى ما يقول لا اشتغال فكره باستيلاء الغضب والله تعالى اعلم **(قوله)** ويقبل قوله اى

(لا يقع) للشك (وان ماتت
 قبل قوله ان شاء الله) وان
 مات يقع (ولا يشترط)
 فيه (القصد ولا التلفظ)
 بهما فلو تلفظ بالطلاق
 وكتب الاستثناء موصولاً
 او عكس او ازال الاستثناء
 بعد الكتابة لم يقع عمادة
 (ولا العلم بمعناه) حتى لو أتى
 بالمشيئة من غير قصد جاهلاً
 لم يقع خلافاً للشافعى وافنى
 الشيخ الرملى الشافعى
 فيمن حلف على شئ
 بالطلاق فانشأ له الغير طناناً
 صحته بعدم الوقوع انتهى
 قلت وما رآه لاحد من
 علمائنا والله اعلم ولو شهدا
 بها وهو لا يذكرها ان كان
 بحال لا يدري ما يجزى
 على لسانه اغضب جاز له
 الاعتقاد عليهما والا لا
 يجزى (ويقبل قوله)

مطلب

في الحلف وانشأه آخر

قال الحبر الرملي في حواشي المنح لم يذكر أهو يمينه وكذلك صاحب البحر والنهر والكمال ولم أره لاحد وينبغي على ما هو المعتمد ان يكون يمينه اذا انكرته الزوجة واما اذا لم تنكره فلا يمين عليه اللهم الا اذا اتهمه القاضي اه (قوله ان ادعاه وانكرته) اي ادعى الاستثناء ومثله الشرط كافي للفتح وغيره وقيد بأنكارها لانه محل الخلاف اذ لو لم يكن له منازع فلا اشكال في ان القول قوله كما صرح به في الفتح قلت لكن في التارخانية عن الملقط اذا سمعت المرأة الطلاق ولم تسمع الاستثناء لاسيما ان تمكنه من الوطء اه اي فيلزمها منازعته اذ لم تسمع قال في البحر ولو شهدوا بأنه طلق او خالع بلا استثناء أو شهدوا بأنه لم يستثن قبل وهذا مما قبل فيه اليقينة على النفي لانه في المعنى امر وجودي لانه عبارة عن ضم الشفتين عقيب التكلم بالموجب وان قالوا طلق ولم تسمع منه غير كلمة الخالع والزوج يدعى الاستثناء فالقول له لجواز انه قاله ولم يسمعه والشرط سماعه لاسماعهم على ما عرف في الجامع الصغير اه قال في النهر عقبه وفي فوائد شمس الاسلام لا يقبل قوله وفي الفصول وهو الصحيح اه قلت وكذا لا يقبل قوله اذا ظهر منه دليل صحة الخالع كقبض البدل أو نحوه كما في جامع الفصولين قال في التارخانية والمراد ذكر البدل لاحقيقة الاخذ فلي هذا اذا ذكر البدل وقت الطلاق والخالع لا يصدق قضاء في دعوى الاستثناء اه (قوله وقيل لا يقبل الخ) قال الحبر الرملي اقول حينما وقع خلاف وترجيح لكل من القولين فالواجب الرجوع الى ظاهر الرواية لان ما عداها ليس مذهبا للاصحابنا وايضا كاعلم الفساد في الرجال غلب في النساء فقد تكون كارهة له فطلب الخلاص منه ففترى عليه فيفتي المفتي بظاهر الرواية الذي هو المذهب وفوض باطن الامر الى الله تعالى فتأمل وانصف من نفسك اه قلت الفساد وان كان في الفريقين لكن اكثر العوام لا يعرفون ان الاستثناء مبطل لليمين وانما يعلمه ذلك حيلة بعض من لا يخاف الله تعالى وايضا فان دعوى الزوج خلاف الظاهر فانه يدعى الاستثناء يدعى ابطال الموجب بعد الاعتراف به بخلاف ما مر من ان القول قوله في وجود الشرط كدخولها الدار مثلا فانه بعد قوله ان دخلت الدار فانت طالق لم يتعقد الموجب للطلاق الابدع وجود الدخول وهو ينكره والظاهر يشهد له اما هنا فالظاهر خلاف قوله واذ اعاد الفساد ينبغي الرجوع الى الظاهر قال في الفتح نقل نجم الدين النسفي عن شيخ الاسلام ابى الحسن ان مشايخنا اجابوا في دعوى الاستثناء في الطلاق ان لا يصدق الزوج الابينة لانه خلاف الظاهر وقد فسد حال الناس اه (قوله وقيل ان عرف بالصالح الخ) قاله صاحب الفتح حيث قال عقب ما نقلناه عنه آثقا والذي عندي ان ينظر فان كان الرجل معروفا بالصلاح والشهود لا يشهدون على النفي ينبغي ان يؤخذ بما في المحيط من عدم الوقوع تصديقا له وان عرف بالفسق او جهل حاله فلا تغالبة الفساد في هذا الزمان اه قلت ولا يخفى ان هذا تحقيق للقول الثاني المفتي به لان المشايخ عللوه بفساد الزمان اي فيكون الزوج متبهما واذ كان صالحا تنفي التهمة فيقبل قوله فلا يكون هذا قولنا ثالثا فندير (قوله وحكم من لم يوقف على مشيئته الخ) تعميم بعد تخصيص فان الباري عز وجل من لا يوقف على مشيئته وافاد بالتعليل ان المراد ما يعين له مشيئته لا يوقف عليها كان شاء الاس ومن لا مشيئته له اصلا كان شاء الجدار افاده ط (قوله فيما ذكر) متعلق

مطلب

فيما لو ادعى الاستثناء وانكرته الزوجة

ان ادعاه وانكرته (في ظاهر المروي) عن صاحب المذهب (وقيل لا يقبل الابينة) (وعليه الاعتدال) والفتوى احتياط الغلبة الفساد خاتية وقيل ان عرف بالصالح فالقول له (وحكم من لم يوقف على مشيئته) فيما ذكر (كالاس والجن) والملائكة والجدار والحمار

بحكم والمراد بما ذكر التعليق بالمشيئة ح (قوله كذلك) أي كالتعلق بمشيئة الله تعالى في عدم الوقوع ح (قوله وكذا أن شرك) بأن عاق بمشيئة الله تعالى مثلاً ومشيئة من يوقف على مشيئة (قوله لم يقع أصلاً) أي وإن شاء زيد بجر (قوله ومثل أن لا) أي إذا قال إلا أن يشاء الله تعالى فهو مثل أن شاء الله ويحتمل أن يراد إلا المركبة من أن الشرطية ولا التافية كافي قوله تعالى الاتفعولون تكن فتنة * (تنبيه) * ذكر في الولوالية رجل قال لا أكلمه إلا ناسياً فكلمه ناسياً ثم كلفه ذلك أكرحت بخلاف إلا أن أنسى فلا يثبت والفرق أنه في الأول أطلق واستثنى الكلام ناسياً فقط وفي الثاني وقت اليقين بالنسيان لأن قوله إلا أن بمعنى حتى فينتهي اليقين بالنسيان (قوله وإن لم) أي إن لم يشأ الله تعالى فلو قال أنت طالق واحدة إن شاء الله تعالى وأنت طالق ثنتين إن لم يشأ الله تعالى لا يقع شيء أما في الأولى فلا استثناء وأما في الثانية فلا ناسياً لو أوقفناه علمنا أن الله تعالى شاء لأن الوقوع دليل المشيئة لأن كل واقع بمشيئة الله تعالى وهو علق بعدم مشيئة الله تعالى الطلاق لا بمشيئته جل وعلا فيقبل الإيقاع ضرورة بجر وتام الكلام على هذه المسئلة في التلويح عند الكلام على في الظرفية (قوله وما) أي ما شاء الله تعالى فلا يقع أما على كونها مصدرية ظرفية فظاهر للشك وأما على كونها موصولة اسمياً فكذلك لأن المراد أنت طالق الطلاق الذي شاء الله تعالى ومشيئته لا تعلم فلا يقع إذا عصمة ثابتة بيقين فلا تزول بالشك أفاده في النهر (قوله وما لم يشأ) ومعناه أنت طالق مدة عدم مشيئة الله طلاقك والوجه في عدم الوقوع ما ذكر في أن لم ط (قوله لا أبوك إلخ) أما كان هذا استثناء لأن لا يدل على امتناع الجزء الذي هو الطلاق لوجود الشرط الذي هو وجود الأب أو حسنهما ط (قوله ذكره ابن الهمام في فتواه) كأن الشارح رأى ذلك في فتوى معزوة إلى ابن الهمام لأننا لم نسمع أن له كتاب فتاوى والظاهر أن ذلك غير ثابت عنه لمخالفته لما ذكره في فتح القدير حيث قال ويترامى خلاف في الفصل بالذكر الخليل فإنه ذكر في التوازل لوقال والله لا أكلم فلاناً استغفر الله أن شاء الله تعالى هو مستثنى ديانة لأقضاء وفي الفتاوى لو أراد أن يخاف رجلاً ويخاف أن يستثنى في السر يخلفه ويأمره أن يذكر عقب الحلف موصلاً سبحانه الله أو غيره من الكلام والأوجه أن لا يصح الاستثناء بالفصل بالذكر اه فهذا أكثرى صريح في أن نحو سبحانه الله عقب اليقين فاصل مبطل للاستثناء أما أنه استثناء فلم يقل به أحد فافهم (قوله لأنه لو كيد) راجع لقوله حر حر قال في الفتح وقياسه إذا كررت لا بلأوا أن يكون مثله اه وقوله وعطف تفسير راجع لقوله حر وعقيق ففيه ألف ونشر مرتب وأنالم يجعل حر وحر من عطف التفسير لأنه أنما يكون بغير لفظ الأول كافي الفتح (قوله فإنه تطابق إلخ) اعلم أن التعليق بمشيئة الله تعالى إبطال عندها أي رفع حكم الإيجاب السابق وعند ابن يوسف تعليق ولهذا شرط كونه متصلاً كسائر الشروط ولها ما لا طرريق للوصو إلى معرفة مشيئة تعالى فكان إبطالا بخلاف بقية الشروط وعلى كل لا يقع الطلاق في مثل أنت طالق إن شاء الله تعالى نعم تظهر عمرة الخلاف في مواضع منها ما إذا قدم الشرط ولم يأت بالفاء في الجواب كان شاء الله أنت طالق فعندها لا يقع لأنه إبطال فلا يختلف وعنده يقع لأن التعليق لا يصبح بدون الفاء في موضع وجوبها ومنها ما إذا حلف لا يخلف بالطلاق وقاله حث على التعليق لا الإبطال

(كذلك) وكذا أن شرك كان شاء الله وشاء زيد لم يقع أصلاً ومثل أن لا أو أن لم وإذا وما ولم يشأ ومن الاستثناء أنت طالق لولا أبوك أو لولا حسنك أو لولا أني أحبك لم يقع خاتية ومنه سبحانه الله ذكره ابن الهمام في فتواه (قل أنت طالق ثلاثاً وثلاثاً إن شاء الله أو أنت حر وإن شاء الله طالقت ثلاثاً وعقب العبد) عند الإمام لأن اللفظ الثاني لغو ولا وجه لكونه توكيداً للفصل بالواو بخلاف قوله حر حر أو عقيق لأنه توكيد وعطف تفسير فيصح الاستثناء وكذا يقع الطلاق بقوله (إن شاء الله أنت طالق) فإنه تطابق عندها تعليق عند ابن يوسف

مطلب

مهم لفظ أن شاء الله هل هو إبطال أو تعليق

كما يأتي هذا ما قرره الزيلعي وابن الهمام وغيرهما ومثله في متن مواهب الرحمن حيث قال ويجعل اى ابو يوسف ان شاء الله للتعليق وهما للابطال وبه يفتى فلو قال ان شاء الله انت كذا بلافاء يقع على الاول ويلغو على الثاني اه لكن ذكر في متن المجمع عكس ذلك حيث قال وان شاء الله انت طالق يجعله تعليقا وهما لتعليقا وحمله في البحر على ما تقدم وفيه نظر فان مقابلة التعليق بالطلاق تقتضى عدم الوقوع على قول ابى يوسف القائل بالتعليق والوقوع على قوله على انه صرح بذلك صاحب المجمع في شرحه ولا يخفى ان صاحب الدار ادرى وصرح بذلك ايضا في شرح درر البحار حيث ذكر أولا أن أبا يوسف يجعله تعليقا لان المبطل لما اتصل بالايجاب ابطال حكمه ثم قال وجعله تنجيذا لانه لما انتفى رابط الجملتين وهو الفاء بقوله انت طالق منجز اه وقال في التارخانية وان قال ان شاء الله انت طالق بدون حرف الفاء فهذا استثناء صحيح في قول ابى حنيفة وابى يوسف وفي الوالوجية وبه تأخذ وفي المحيط وقال محمد هذا استثناء منقطع والطلاق واقع في القضاء ويدل ان اراد به الاستثناء وذكر الخلاف على هذا الوجه في القدورى وفي الحانية لا تطلق في قول ابى يوسف وتطلق في قول محمد والفتوى على قول ابى يوسف اه ومثله في الذخيرة وذكر في الحانية قبل هذا أول باب التعليق مثل ما مر عن الزيلعي وغيره والحاصل ان أبا يوسف قائل بان المشيئة تعليق ولكن اختلف في التخريج على قوله فقيل تلزم الفاء في الجواب كافي بقية الشرط فيقع بدونها وقيل لا فلا يقع وان محمدا قائل بأنها ابطال واختلف في التخريج على قوله فقيل انما تكون ابطالا ان صح الربط بوجود الفاء في الجواب فلو حذفت في موضع وجوبها وقع منجزا وهو معنى كونها حينئذ لتطابق وقيل انها عنده للابطال مطلقا فلا يقع وان سقطت الفاء وأما أبو حنيفة فقيل مع ابى يوسف وقيل مع محمد وبهذا ظهر ان ما في البحر من انه على القول بالتعليق لا يقع المطلاق اذا لم يأت بالفاء خلافا لما توهمه في الفتح من انه يقع فيه نظر لما علمت من اختلاف التخريج وظهر ايضا ان ما في الفتح من ان ابا يوسف قائل بأنها للابطال وانه صرح في الحانية بذلك فهو مخالف لما سمعته على ان الذى رأيته في الحسانية التصريح بأنها عنده للتعليق وكذا ما فيه من ان ما في شرح المجمع غلط وتبعه في التهر فهو بعيد لما علمت من موافقته لعدة كتب معتبرة والتصريح بالقدورى به بل هو احد قولين وقد خفي هذا على صاحب الفتح والبحر والتهر وغيرهم فاعتزم تحريره هذا المقام الذى زلت فيه اقدام الافهام (قول له لاتصال المبطل بالايجاب) علة لقوله تعليق كما مر عن شرح درر البحار والمراد بالمبطل لفظ ان شاء الله فانه استثناء صحيح وان سقطت الفاء من جوابه كما مر عن التارخانية فيلغو الايجاب وهو قوله انت فلا يقع واستشكله في البحر بان مقتضى التعليق الوقوع عند عدم الفاء لعدم الرابط واجاب الرملى بما في الوالوجية من ان المقصود منه اعدام الحكم لا التعليق وفي الاعدام لا يحتاج الى حرف الجزاء بخلاف قوله ان دخلت الدار فأنت طالق لان المقصود منه التعليق فافترقا اه قالت وهذا على احد الترخييين وهو ما مشى عليه في المجمع وغيره اما على التخريج الآخر من عدم صحة التعليق بدون الفاء وهو ما في الزيلعي وغيره فيقع كما مر فافهم (قول له وقيل الخلاف بالعكس) يعنى الخلاف في ان التعليق بالمشيئة هل هو ابطال أو تعليق

لاتصال المبطل بالايجاب
فلا يقع كقول آخر وقيل
الخلاف بالعكس

وعلى كل فالمتقى به عدم الوقوع اذا قدم المشيئة ولم يأت **٧٠٦** بالفاء فان اتى به لم يقع اتفاقا كما في البحر

والشربلالية والفتشاني
وغيرها فليحفظ وثمرته
فيمن حلف لا يحلف
بالطلاق وقاله حنث على
التعليق لا الابطال (وبأنت
طالق مشيئة الله او ابرادته
او بمحبته او برضاه)
لا تطلق لان الباء لا لاصاق
فكانت كالصاق الجزاء
بالشرط (وان اضافه)
اي المذكور من المشيئة
وغيرها (الى العبد كان)
ذلك (تملكك فيقتصر على
المجلس) كامر (وان قال
بأمره او بحكمه او بقضائه
او بأذنه أو بعلمه أو بقدرته يقع
في الحال انيف اليه تعالى
او الى العبد) اذ برادته
التجيز عرفا (كقوله)
انت طالق (بحكم القاضي
وان) قال ذلك (بالام
يقع في الوجود كلها) لانه
للتعليل (وان) كان كذلك
(بحرف في ان اضافه
الى الله تعالى لا يقع
في الوجود كلها) لان
في معنى الشرط (لا في العلم
فانه يقع في الحال) وكذا
القدرة ان نوى بها
ضد العجز لوجود
قدرة الله تعالى قطعاً
كالعلم (وان اضاف الى
العبد كان تملكك في الاربع
الاول) وما يتعناها كالهوى
والرؤية (تعلقاً في غيرها)
وهي ستة ثم العشرة اما

لا في مسألة المتن اى فقبل انه ابطال عند ابي يوسف تعليق عند محمد ولم يذكر هذا القائل
ابا حنيفة ويحتمل ارادة الخلاف في مسألة المتن اى قيل انه يقع عند ابي يوسف لا عندها
كأمر عن الزبلي وغيره فافهم **(قوله وعلى كل الح)** اى سواء قيل ان التعليق او الابطال
قول ابي يوسف او قول غيره فالمتقى به عدم الوقوع فامشى عليه المصنف خلاف المتقى به **(قوله)**
لم يقع اتفاقاً اذ لاشك حينئذ في صحة التعليق **(قوله)** وثمرته **(الح)** هذا الضمير لا مرجع
له في كلامه لانه راجع الى انه لو اخرج الشرط وقال انت طالق ان شاء الله او قدمه واتى بالفاء
في الجواب فيبطل عند ابي يوسف وقدمنا ان ثمره الخلاف تظهر في مواضع
منها مسألة المتن وهي ما اذا قدم الشرط ولم يأت بالفاء في الجواب كقبرناه سابقاً ومنها هذه
وبيانها ما في الحاشية حيث قال ولو قال ان خلفت بطلاقك فانت طالق ثم قال لها انت طالق
ان شاء الله طلقت امرأتها في قول ابي يوسف ولا تطلق في قول محمد لان على قول ابي سف
انت طالق ان شاء الله بين لوجود الشرط والجزاء وعلى قول محمد ليس بين اه اى لانه عنده
الابطال وقدمنا ان الفتوى عليه وبما ذكرناه علم ان الضمير في قوله وقاله راجع الى ما لو اخرج
الشرط كانت طالق ان شاء الله او قدمه واتى بالفاء الرابطة كان شاء الله فانت طالق **(قوله)**
او برضاه) الرضا ترك الاعتراض على الفاعل وان لم يكن معه محبة ط **(قوله)** لان الباء
لا لاصاق) اى هو المعنى الحقيقي لها فيلتصق وقوع الطلاق بأحد هذه الاربعة وهي غيب
لا يطاع عليها فلا تطلق بالشك ط **(قوله)** وان اضافه) اى بالباء **(قوله)** اى المذكور) جواب
عن المصنف حيث افرد الضمير ومرجه متعدد ط **(قوله)** فيقتصر على المجلس) اى مجلس
علمه فان شاء فيه طلقت والاخرج الامر من يده **(قوله)** كامر) اى في فصل المشيئة ح **(قوله)**
اذ برادته التجيز عرفاً) اى فلا يصدق في ارادة التعليق والظاهر انه يصدق ديانة تأمل
(قوله) وان قال ذلك) اى المذكور من الالفاظ العشرة **(قوله)** في الوجود كلها) اى سواء
اضيفت الى الله تعالى او الى العبد **(قوله)** لانه للتعليل) اى لتعليل الايقاع كقوله طالق
لدخولك الدار فتح اى والابقاع لا يتوقف على وجود علته كما في الرد ان المشيئة ونحوها
غير معلومة ولا تكون محبة الله تعالى للطلاق معدومة لكونه ابغض الحلال اليه تعالى **(قوله)**
لان في معنى الشرط) فيكون تعليقا بما لا يوقف عليه فتح قيل وفي قوله بمعنى الشرط اشارة
الى انه لا يصير شرطاً محضاً حتى يقع الطلاق بعده بل يقع معه وتظهر الثمرة فيما لو قال للاجنية
انت طالق في نكاحك فتزوجها لا تطلق كالوقال مع نكاحك بخلاف ان تزوجتك تلوج اى
لان الطلاق لا يكون الا متأخراً عن النكاح **(قوله)** فانه يقع في الحال) لانه لا يصح فيه
عن الله تعالى بحال لانه يعلم ما كان وما لم يكن فكان تعليقا بأمر موجود فيكون ايقاعاً زبلي
(قوله) ان نوى بها ضد العجز) اى نوى حقيقتها لانها صفة منافية للعجز فيكون تعليقا بأمر
موجود اما لو نوى بها التقدير فلا يقع لانه تعالى قد يقدر شيئاً وقد لا يقدره **(قوله)** والرؤية
الكثير فيها ان تكون مصدر رأى البصرية ومصدر القلبية الرأى ومصدر الحلمية الرؤيا وقد
يستعمل كل في الآخر وهذا منه لان رؤية طلاقها بالقلب لا بالبصر رحى **(قوله)** ثم العشرة
الاظهر في التركيب ان يقول فالحاصل ان العشرة الح كما لا يخفى ح **(قوله)** اما ان تكون بباء

ان تضاف لله واللعبد والعشر وان اما ان تكون بباء اولام اوفى في سنون وفي البرازية كتب الطلاق واستثنى بالكتابة صح (ترك)

ترك ان من القسم كما تراءى المصنف بقية الكلام عليها وحاصل حكمها انها ابطال أو تعليق في العشرة ان أضيفت الى الله تعالى وتمليك فيها ان أضيفت الى العبد قال في البحر والحاصل أنه ان أتى بلم يقع في الكل اه يعنى اذا أضيفت الى الله تعالى فالاقسام حينئذ ثمانون اه ح قلت الذى ذكره المصنف كغيره ان الاربعة الاول للتمليك وهذا وان ذكره مع الباء وفي لكنهما بمعنى الشرط وأصل أدوات الشرط هو ان فلا تكون الستة الباقية للتمليك أصلاً ثم رأيت الزيايى صرح بذلك حيث قال فالحاصل ان هذه الالفاظ عشرة أربعة منها للتمليك وهى المشيئة واخواتها وستة ليست للتمليك وهى الامر واخواته الخ وعلى هذا فاذا أضيفت الى العبد بان الشرطية كانت الاربعة الاول للتمليك فتوقف على المجلس والستة الباقية للتعليق لا تتوقف عليه فقوله في البحر لم يقع في الكل أى لم يقع أصلاً ان أضيفت الى الله تعالى ولم يقع في الحال ان أضيفت الى العبد فافهم لكن يرد على البحر كما قال ط أن هذا يناق ما ذكره المصنف في صورة العلم اذا أضيف اليه تعالى فإنه يقع وعالله بأنه تعليق بأمر موجود فيكون تقييماً (قوله وعلى ما مر عن العمادية) أى من قوله فلو تلفظ بالطلاق وكتب الاستثناء موصولاً أو عكس أو أزال الاستثناء بعد الكتابة لم يقع (قوله فى مائة وثمانون) صوابه مائتان وأربعون لان ما في البرازية صورة وهى كتابة الطلاق والاستثناء معا وما في العمادية ثلاث صور ويضرب أربعة في ستين تبلغ مائتين وأربعين وقد تزيد وذلك ان العشرة اما ان تضاف الى الله تعالى أو الى من يوقف على مشيئته من العباد أو من لا يوقف أو الى الثلاثة أو الى اثنين منها فى سبعة تضرب في العشر تبلغ سبعين وعلى كل اما بأن أو الباء أو اللام أو فى تبلغ مائتين وثمانين وعلى كل اما ان يتلفظ بالطلاق والاستثناء وما بمعناه أو يكتبهما أو يحوهما بعد الكتابة أو يحو الطلاق أو الانشاء أو يتلفظ بالطلاق ويكتب الآخر أو بالعكس أو يحوهما كتب فى ثمانية في مائتين وثمانين تبلغ ألفين ومائتين وأربعين (قوله تطلق رجعية) لان المضاف الى مشيئة الله تعالى حال الطلاق وكيفيته من المفرد والمتعدد والرجعى والبائن لأصله فيقع اقله لانه المتيقن وهو الواحدة الرجعية (قوله أنت طالق ثلاثاً الا واحدة) شروع فى استثناء التحصيل بعد الفراغ من استثناء التعطيل كما ذكره القهستانى وفي البحر الاستثناء نوعان عرْفى وهو ما مر من التعليق بالمشيئة ووضعى وهو المراد هنا وهو بيان بالآ أو احدى اخواتها ان ما بعدها لم يرد بحكم الصدر ويبطل بخمسة بالسكنة اختياراً وبالإضافة على المستثنى منه وبالمساواة وباستثناء بعض الطائفة وبإبطال البعض كانت طالق ثنتين وثلثين الا ثلاثاً كما في الحائنة اه ملخصاى أى لان اخراج الثلاث من احدى الثلثين لغو وفي التلح عن المتقى أنت طالق ثلاثاً وثلاثاً الأربعا فى ثلاث عندده لانه يصير قوله وثلاثاً فاصلا لغوا وعندها يقع ثنتان كأنه قال ستاً الأربعا ولوقال ثلاثاً الا واحدة أو ثنتين طولب بالبيان فان مات قبله طلقت واحدة هو الصحيح وفى رواية ثنتين (قوله وفى الاثنين واحدة) عن أبى يوسف لا يصح وهو قول طائفة من أهل العربية وبه قال أحدو تحقيق ذلك فى الفتح (قوله لان استثناء الكل باطل) هذا مقيد بما اذا لم يكن بعده استثناء يكون جبراً للصدر فان كان صح وعلى هذا تفرع ما لو قال أنت طالق ثلاثاً

وعلى ما مر عن العمادية
ففى مائة وثمانون وفى كيف
شاء الله تطلق رجعية (أنت
طالق ثلاثاً الا واحدة تقع
ثنتان وفى الاثنين واحدة
وفى الاثلاثا) يقع (ثلاثاً)
لان استثناء الكل باطل

مطلب

احكام الاستثناء الوضعى

الانثا الا واحدة حيث يقع واحدة ولو قال الانثين الواحدة وقع ثنتان نهر وهذا من تعدد الاستثناء وبآتي بيانه وانما بطل استثناء الكل لانه لا يبقى بعده شيء يصير متكلمه والاستثناء لم يوضع الا للتكلم بالباقي بعد التثنية لالانه رجوع بعد التقرر كما قيل والاصح فيما يقبل الرجوع كما لو قال أو صيت لفلان بثلث مالى الانث مالى أفاده في الفتح **(قوله)** ان كان بلفظ الصدر (أى كما مثله في المتن وكقوله نساى طوالق الانساى وعيىدى احرار الاعيىدى كفى البحر ح وفي الفتح ولو قال واحدة وثنتين الانثين أو قال ثنتين وواحدة الانثين يقع الثلاث وكذا ثنتين وواحدة الا واحدة لانه في الاولين اخراج الثنتين من الثنتين أو من الواحدة وفي الثالثة واحدة من واحدة فلا يصح بخلاف ما لو قال واحدة وثنتين الا واحدة حيث تطلق ثنتين لصحة اخراج الواحدة من الثنتين والاصل ان الاستثناء انما ينصرف الى ما يليه واذا تعقب جملا فهو قيد لاختيرة منها اه **(قوله)** أو مساويه (نحو أنت طالق ثلاثا الواحدة وواحدة وأنت طالق ثلاثا الانثين وواحدة ونحو أنت طالق الا زيب وعمرة وهدا وليس له رابعة وأنت احرار الاسانا وغاما وراشدا وليس له رابع اه ح **(قوله)** صح (أى صح الاستثناء في هذه الأمثلة وكذا قوله كل امرأة طالق الا هذه وليس له سواها لا تطلق لان المساواة في الوجود لا تمنع محتم ان عم وضعا لانه تصرف صيفي بحر يعني انه ينظر فيه الى صيغة المستثنى منه فان عمت المستثنى وغيره وضعا صح الاستثناء فان كل امرأة يع في الوضع هذه وغيرها وكذا لفظ نساى يع المسميات وغيرها من بخلاف أنت فانه لا يع غير المسميات المحسبات وبخلاف ما اذا لم يكن فيه عموم أصلا ومنه مافى الفتح حيث قال ولو قال طالق واحدة وواحدة وواحدة والانثا بطل الاستثناء اتفاقا لعدم تعدد يصح معه اخراج شيء اه وكذا مافى البحر لو قال للمدخولة أنت طالق أنت طالق أنت طالق الواحدة تقع الثلاث وكذا لو قال انت طالق واحدة وواحدة وواحدة الا واحدة لانه ذكر كلمات متفرقة فيعتبر كل كلام في حق صحة الاستثناء كأنه ليس معه غيره وكذا هذه طالق وهذه هذه الا هذه ولو قال أنت طوالق الا هذه صح الاستثناء اه **(قوله)** تقع واحدة (ولو كان المعبر ما يحكم بصحته من العشرة وهو الثلاث لزم استثناء التسعة من الثلاث فيلغو ويقع الثلاث **(قوله)** ٣ متى تعدد الاستثناء) أى وأمكن استثناء بعضه من بعض بخلاف ما لا يمكن كقاموا الازيدا الا بكرا الاعمرافان حكم ما بعد الاول حكمه قال في الفتح واصل صحة الاستثناء من الاستثناء قوله تعالى الآل لو ط انما لنحوهم اجمعين الامراته **(قوله)** بلاوا (فان كان بالواو كان الكل اسقاطا من الصدر نحو أنت طالق عشرة الاخسا والانثا والا واحدة تقع واحدة ح **(قوله)** كان كل (أى كل واحد من المستثنيات اسقاطا مما يليه أى ما قبله فالضمير المستتر في يليه عائد على كل والبارز على مافى صلة جرت على غير من هى له لكن اللبس مأمون لعدم صحة اسقاط الاكثر من الاقل فلا يجب ابراز الضمير اه ح وبيان ذلك في مسألة الطلاق ان تسقط السبعة من الثمانية يبقى واحد تسقطه من التسعة يبقى ثمانية تسقطها من العشرة يبقى ثنتان **(قوله)** ان تأخذ العدد الاول (الح) بيانه ان تعدد الاوتار يمينك أى الاول والثالث والخامس والسابع والتاسع وهى تسعة وسبعة وخمسة وثلاثة وواحدة

ان كان بلفظ الصدر أو مساويه وان غيرها كنسائي طوالق الا هؤلاء أو الا زيب وعمرة وهدا وعيىدى احرار الا هؤلاء أو الاسانا وغاما وراشدا وهم الكل صح كما سيجي في الاقرار (ويعبر) في (المستثنى كونه كلا أو بعضا من جملة الكلام لا من جملة الكلام الذى يحكم بصحته) وهو الثلاث ففى أنت طالق عشرة الا تسعاقع واحدة والا ثمانية تقع ثنتان والا سبعة تقع ثلاث ومتى تعدد الاستثناء بلاوا او كل كان اسقاطا عما يليه فيقع ثنتان بأن طالق عشرة الاستعا الثمانية الا سبعة ويلزم خمسة بله على عشرة الا ٩ الا ٨ الا ٧ الا ٦ الا ٥ الا ٤ الا ٣ الا ٢ الا واحدة وتقريره أن تأخذ العدد الاول يمينك والثاني يسارك والثالث يمينك والرابع يسارك وهكذا ثم تسقط ما يسارك بما يمينك فابقي

مطلب

٣ فيما لو تعدد الاستثناء

التطابق لعدم خلاف ايقاعه
فلو قال أنت طالق ثلاثا
الا نصف تطليقة وقع
الثلاث في المختار) وعن
الثاني ثمان فنج وفي
السراجة أنت طالق الا
واحدة يقع ثمان انتهى
فكأنه استثنى من ثلاث
مقدر (سألت امرأة
الثلاث فقال أنت طالق
خسين طاعة فقالت المرأة
ثلاث تكفي فقال ثلاث
لك والبواقي لصواحبك
وله ثلاث نسوة غيرها
تطابق مخاطبة ثلاثا لا غيرها
أصلا) هو المختار لصيرورة
البواقي لغوا فلم يقع بصرفه
لصواحبها شي (فروع)
في إيمان الفتح ما لفظه
وقد عرف في الطلاق انه
لو قال ان دخلت الدار
فأنت طالق ان دخلت
الدار فأنت طالق ان دخلت
الدار فأنت طالق وقع
الثلاث وأقره المصنف
نمة * ان سكنت هذه
البلدة فأمراته طالق
وخرج فوراً خلع امرأته
ثم سكنها قبل العدة لم
تطلق بخلاف فأنت طالق
فليحفظ * ان تزوجتك
وان تزوجتك فأنت كذا
لم يقع حتى يتزوجها مرتين
بخلاف ما لو قدم الجزاء
فليحفظ

وجعلتها خمسة وعشرون وتعد الاشباع بيسارك أى الثانى والرابع والسادس والثامن
وهى ثمانية وستة وأربعة واثان وجعلتها عشرون تسقطها بما باليمين يبقى خمسة قلت وله
طريقة ثانية وهى اخراج الاوتار وادخال الاشباع بأن تخرج كل وتر من شفع قبله ببيان
أن تخرج التسعة من العشرة يبقى واحد تضمه الى الثانية تصير تسعة أخرج منها سبعة يبقى
اثان تضمها الى الستة تصير ثمانية أخرج منها خمسة يبقى ثلاثة تضمها الى الاربعة تصير سبعة
أخرج منها ثلاثة يبقى أربعة تضمها الى الاثنتين تصير ستة أخرج منها الواحد يبقى خمسة
والطريقة الثالثة اسقاط كل مما يليه كأمراً بأن تسقط الواحد من الاثنتين يبقى واحد اسقطه
من الثلاثة يبقى اثنان اسقطهما من الاربعة يبقى اثنان ايضا اسقطهما من الخمسة يبقى ثلاثة
اسقطهما من الستة يبقى ثلاثة ايضا اسقطهما من السبعة يبقى أربعة اسقطهما من الثمانية يبقى أربعة
ايضا اسقطهما من التسعة يبقى خمسة اسقطهما من العشرة يبقى خمسة (قوله فهو الواقع)
أى المقربة ط (قوله وعن الثانى ثمان) لان التطليقة لا تجزأ فى الايقاع فكذا فى الاستثناء
فكأنه قال الا واحدة والجواب ان الاشباع انما لا تجزأ لمعنى فى الموقع وهو لم يوجد
فى الاستثناء فيجزأ فيه فصار كلامه عبارة عن تطليقتين ونصف فقطاق ثلاثا كذا فى الفتح
وحاصله ان ايقاع نصف الطالقة مثلاً غير متصور شرعاً فكان ايقاعاً للكل بخلاف استثناء
النصف فانه ممكن لكنه يلغو لان النصف الباقي تقع به طالقة قلت والاقرى والجواب
انه لما أخرج نصفه حكم الكل وأبقى نصفاً كذلك أوقفنا عليه طالقة بما أبقى ولم يصح
اخراجها لانه لو صح لزم اخراج طالقة حكمية من طالقة حكمية فيلغو (قوله فكأنه استثنى
من ثلاث مقدر) قلت وجهه ان لفظ طالق لا يحتمل الثنتين لانها عدد محض بل يحتمل
الفرد الحقيقي أو الجنس أعنى الثلاث والاول لا يصح هنا لانه يلزم منه الغاء الاستثناء فعين
الثانى فافهم (قوله فى إيمان الفتح) خبر عن ما وليس نعماً لفروع لان الفرع الاول فقط
فى إيمان الفتح ح (قوله وقع الثلاث) يعنى بدخول واحد كما تدل عليه عبارة إيمان الفتح
حيث قال ولو قال لامرأته والله لا أقربك ثم قال والله لا أقربك فقربها مرة لزمه كفارتان
اه والظاهر انه ان نوى التأكيد بدين ح قلت وتصور المسئلة بماذا ذكر لكل شرط
جزاء فلو اقتصر على جزاء واحد ففي البرازية ان دخلت هذه الدار ان دخلت هذه
الدار فعبدى حروها واحد فالقياس عدم الحث حتى تدخل دخلتين فيها والاستحسان
يحث بدخول واحد ويجعل الباقي تكراراً واعادة اه ثم ذكر اشكالا وجوابه وذكر
عبارته بتمامه فى البحر عند قوله والملك يشترط لآخر الشرطين وقوله وهما واحد أى
الداران فى الموضعين واحد بخلاف ما لو أشار الى دارين فلا بد من دخولين كما هو ظاهر
(قوله لم تطابق) هذا مبنى على قول ضعيف كما حققنا عند قوله وزوال الملك لا يبطل
اليمين فافهم (قوله بخلاف ما لو قدم الجزاء) هكذا فى بعض النسخ وفى بعضها بخلاف ما لو
لم يؤخر الجزاء وكلاهما صحيح وأما ما فى بعض النسخ بخلاف ما لو أخر الجزاء فقال ح
صوابه قدم الجزاء ومع ذلك فقد ترك ما اذا وسطه قال فى النهر وفى المحيط لوقال ان تزوجتك
وان تزوجتك فأنت طالق يقع حتى يتزوجها مرتين بخلاف ما اذا قدم الجزاء أو وسطه اه

كلام النهر وفصله في الفتاوى الهندية فقال وان كرر بحرف العطف فقال ان تزوجتك
وان تزوجتك أو قال ان تزوجتك فان تزوجتك أو اذا تزوجتك أومنى تزوجتك لا يقع
الطلاق حتى يتزوجها مرتين ولو قدم الطلاق فقال انت طالق ان تزوجتك وان تزوجتك
فهذا على زوج واحد ولو قال ان تزوجتك فأنت طالق وان تزوجتك طلقت بكل واحد من
التزوجين **(قوله ان غبت عنك الخ)** أقول المسئلة ذكرها في البحر عند قول الكثر وزوال
الملك بعد الميكن لا يبطلها ونصه في القنية لو قال لها امرك بيدك ثم اختلعت منه وتفرقا ثم
تزوجها ففي بقاء الامر بدهار وإيتان والصحيح انه لا يبقى قال ان غبت عنك أربعة أشهر
فامرك بيدك ثم طلقها وانقضت عدتها وتزوجت ثم عادت الى الاول وغاب عنها أربعة أشهر
فلها ان تطلق نفسها والفرق بينهما ان الاول تحيى للتخيير فيبطل بزوال الملك والثاني
تعلق التخيير فكان يمينا فلا يبطل اه كلام البحر وبه تعلم ما في كلام الشارح من الابهاز
الحل والحاصل ان التخيير يبطل بالطلاق البائن اذا كان التخيير منجزا بخلاف المعلق وهذا
ما وافقه به في الفصول العمادية بين كلامهم كما حرنانه قيل فصل المشيئة **(قوله لا يقع)**
لان الحث شرطه ان يطلب منها غدا وتنوع ولم يطلب بحر ونحوه في التارخانية عن المنتقى
قلت ومقتضاه ان النسيان لا تأثير له هنا لكن سيأتى في الايمان تعليله بأن امكان البر شرط
لبقاء الميكن بعد انعقادها كما هو شرط لانعقادها خلافا لابي يوسف ولا يخفى ما فيه فان امكان
البر محقق بالتذكر على انه يلزم أن يكون النسيان عدرا في عدم الحث في غير هذه الصورة
ايضا وهو خلاف المتصور فافهم **(قوله ان مستيطا حث)** لانه يسمى اتيانا منه قال
تعالى فاتوا حركتم أنى شئتم **(قوله فعلى انزالها)** اى تنقذ الميكن على أن يجامعها حتى تنزل
لان شبعها يراد به كسر شهوتها به **(قوله فعلى المبالغة لا العدد)** فلا تقدير لذلك والسبعون
كثير خانية والظاهر ان محله ما ينو العدد فان نواه عملت نيته لانه شدد على نفسه ط **(قوله)**
حث به ايضا) اى كما يبحث بالجماع فلا يصح فيه المعنى المتبادر ويؤخذ بما نواه لانه شدد
على نفسه فأيهما فعل حث به بقى لوفعل كلا منهما هل يبحث مرتين الظاهر نعم وينبى أن
لا يبحث في الديانة الا ما نوى قال ط ولو قال ان وطئت من غير ذكر امرأة ولا ضميرها فهو على
الدوس بالقدم هو اللغة والعرف وذلك باتفاق المحققين ومحله ما ينو الجماع والا عملت نيته
فيما يظهر **(قوله له امرأة الخ)** لا مناسبة لها في هذا الباب اذ ليس فيها تعليق وقوله طلقت
النساء لعل وجهه أن الحديث قد يطلق على المستكره ريحه كالنوء والبصل ودم النساء
منين لطول مكثه **(قوله فعلى الحائض)** لعل وجهه النهى عنه في القرآن نصا أو كثرته
وزيادة أوقاته ومنه غبن فاحش ثم رأيت في البحر عن القنية علله بقوله لانه نص **(قوله فله)**
أن لا يصدق (ه) ولا تطلق زوجته لانه محتمل الصدق والكذب فلا يصدق على غيره بحر عن
الحديث ولا يقال ان هذا مما لا يوقف عليه الا منه فالقوله كقوله لها ان كنت تحبين فقالت
أحب لان ذاك فيما اذا كان المعلق عليه من جهة الزوجة لا من جهة اجنبي كاقدمه وأفاد
انه لو صدقه حث **(قوله لا يبحث)** ينافى ما أتى قريبا من أن شرط الحث ان كان عدما ويحجز
حث اه ح واصله لصاحب البحر أقول لا اشكال لانه صدق عليه أنه ذهب فقدم الحث

* ان غبت عنك أربعة
أشهر فامرك بيدك ثم
طلقها فأعدت فتروجت
ثم عادت للاول ثم غاب
أربعة أشهر فلها أن تطلق
نفسها ولو اختلعت لالانه
تحيى والاول تعليق *
دعاها للوفاق فأبت فقال
مضى يكون فقلت غدا
فقال ان لم تفعل هذا
المراد غدا فأنت كذا ثم
نسيه حتى مضى الغد
لا يقع * حلف ان لا يأتيها
فاستلقى فجاءت فجمعت
ان مستيطا حث * ان لم
أشبعك من الجماع فعلى
انزالها * ان لم أجامعك
ألف مرة فكذا فعلى
المبالغة لا العدد * وان
وطئت فعلى جماع الفرج
وان نوى الدوس بالقدم
حث به ايضا * له امرأة
جنب وحائض ونفساء
فقال أجنبكن طلاق
طلقت النساء وفي أجنبكن
طالق فعلى الحائض * قال
الملك حاجة فقال امرأته
طالق ان لم أقضها فقال
هى أن تطلق امرأتك
فله أن لا يصدق * قال
لاصحابه ان لم أذهب بكم
الليلة الى منزلى فأمرأته
كذا فذهب بهم بعض
الطريق فأخذهم العسس
فحبسهم لا يبحث * ان
خرجت من الدار الا باذن

لوجود البه و يشهد له ما يأتي متافى الايمان لا يخرج اولا يذهب الى مكة فخرج يريد بها ثم رجع لا يحنث اذا جاوز عمران مصره على قصدها اه فان عدم الحنث فيها لوجود المحلوف عليه ط قلت وذكر في الحاتية تحريم عدم الحنث في مسئلة العسس على قول ابى حنيفة ومحمد فيها اذا حلف ليشربن الماء الذى فى هذا الكوز اليوم فاهرقه قبل مضى اليوم لا يحنث عندها اه وفى الذخيرة ما يدل على ان فى المسئلة خلافا **(قوله)** فخرجت لحريقها لا يحنث وكذا لو خرجت للغرق لان الشرط الخروج بغير اذنه لغبر الغرق والحرق بحراى لان ذلك غير مراد عرفا فلا يدخل فى الميئن وكذا يتقيد ببقاء التكاح ككسائى فى الايمان وعمله فى الفتح هناك بان الاذن انما يصح لمن له المنع وهو مثل السلطان اذا حلف انسانا ليرفعن اليه خبر كل داعر فى المدينة كان على مدة ولايته فلو أبانها تم تزوجها فخرجت بلاذن لا تطلق وان كان زوال الملك لا يبطل الميئن عندنا لانها لم تنقذ الا على بقاء التكاح اه ومثله تحليف رب الدين الغريم ان لا يخرج من البلد الا باذنه تقيد بقيام الدين ككسائى هناك ان شاء الله تعالى **(قوله)** حلف لا يرجع الخ فى الحاتية رجل خرج مع الوالى فيحلف ان لا يرجع الا باذن الوالى فسقط من الحالف شئ فرجع لاجله لا يحنث لان هذا الرجوع مستثنى من الميئن عادة اه اى لان المحلوف عليه هو الرجوع بمعنى ترك الذهاب معه فاذا رجع لحاجة على نية العود لم يتحقق المحلوف عليه والحاصل ان هذه المسئلة والتى قبلها تخصصت الميئن فيها بدلالة العادة والعادة مخصصة كما تقرر فى كتب الاصول ونظير ذلك ما فى الحاتية ايضا رجل حلف رجلا ان يطعمه فى كل ما يأمره وينهاه عنه ثم نهاه عن جماع امرأته لا يحنث ان لم يكن هناك سبب يدل عليه لان الناس لا يريدون بهذا النهى عن جماع امرأته عادة كالإيراد به انتهى عن الأكل والشرب وفيها ايضا اتهمته امرأته بخيرية فحلف لا يسبها انصرف الى المس الذى تكبره المرأة وكذا لو قال ان وضعت يدي على جارتى ففى حرة فضر بها ووضع يده عليها لا يحنث ان كانت عينة لاجل المرأة او الامر يدل على انه يريد الوضع لغبر الضرب اه قلت ومثله فيما يظهر ما ذكره بعض محققى الحنابلة فيمن قال لزوجه ان قلت لى كلاما ولم اقل لك مثله فانت طالق فعاتله انت طالق ولم يقل لها مثله من انها لا تطلق لان كلام الزوج مخصص بما كان سببا او دعاء ونحوه اذ ليس مرادها انها لو قالت اشترى ثوبا ان يقول لها مثله بل اراد الكلام الذى كان سبب حلفه اه **(قوله)** فالميئن على التلفظ باللسان كذا فى القنية والحواوى للزاهدى معزيا للوبرى ولعله محمول على ما اذا كان الحالف عالما وقت الحلف بانه لا يمكنه اخراجه بالفعل فينصرف الى التلفظ بقوله اخراج من دارى ولو حمل على الميئن المؤقتة كفى لاشربن ماء هذا الكوز اليوم ولما فيه لكان يبنى عدم الحنث بمضى اليوم وان لم يقل له اخراج ولما لم يحمل عليها لامكان صرف الميئن الى التلفظ المذكور بقريئة العجز عن الحقيقة كالو حلف لا يدع فلانا يسكن فى هذه الدار فقد قالوا ان كانت الدار ملكا للحالف فالتع بالقول والفعل والا فباتقول فقط اى لانه لا يملك منعه بالفعل ومثله ما لو كان أجره الدار فقد صرحوا بانه يبريقوله اخراج من دارى ووجهه ان المستأجر ملك المنافع فصار الحالف دلاجبي الذى لا ملك له فى الدار وامامنا سبذ كره الشارح آخر كتاب الايمان حيث قال لا يدخل فلان داره

فخرجت لحريقها لا يحنث
حلف لا يرجع الدار ثم
رجع لشئ نسيه لا يحنث
حلف ليخرجن ساكن
داره اليوم والساكن ظالم
فان لم يمكنه اخراجه
فالميئن على التلفظ باللسان

مطلب

الميئن تخصص بدلالة
العادة والعرف

مطلب

لا يدع فلانا يسكن فى هذه
الدار

فيمينه على التهي ان لم يملك منعه والا فعلى التهي والمنع جميعا فهو مخالف لما رأيت في كثير من الكتب من ذكر هذا التفصيل في حلفه لا يدعه ولا يتركه ففي الولوالجية قال ان ادخلت فلانا بيتي او قال ان دخل فلان بيتي او قال ان تركت فلانا يدخل بيتي فامرأته طالق فاليمين في الاول على ان يدخل بامرءه لانه متى دخل بامرءه فقد ادخله وفي الثاني على الدخول امرء الحالف او لم يأمر علم او لم يعلم لانه وجد الدخول وفي الثالث على الدخول بعلم الحالف لان شرط الحث الترتل للدخول فمتى علم ولم يمنع فقد تركه ومثله في ايمان البحر عن المحيط وغيره فتعليقه للثاني بانه وجد الدخول صريح في انعقاد اليمين على نفس فعل الغير ولذا قال الشارح هناك قال لغيره والله لتفعلن كذا فهو حالف فاذا لم يفعله المحاطب حث الخ فلم انه في حلفه لا يدخل فلان داره يحنث بدخوله وان نهى الحالف لانه وجد شرط الحث بخلاف لا يتركه يدخل فان فيه التفصيل المار ولوجرى هذا التفصيل في الحلف على فعل الغير لزم انه لو قال ان دخل فلان دارى فانت طالق انه لو نهى عن الدخول ثم دخل لا يقع الطلاق وانه لو قال والله لتفعلن كذا وامره بالفعل فلم يفعل لا يحنث وقد يجاب بحمل قول الشارح في الايمان فيمينه على التهي ان لم يملك منعه على ما ذكره هنا من كون الخلو ف عليه ظلالا بقرينة ان فرض المسئلة في الحلف على دار الحالف فلا يمكن حمله على التفصيل المذكور فيما اذا كانت الدار ملك الحالف او ملك غيره وسيأتى ان شاء الله تعالى زيادة تحرير لهذا الحل في الايمان وانما تعرضنا لذلك هنا لان بعض محشي الاشياء اغتر بعبارة الشارح المذكورة في الايمان فأتى بعدم الحث بعدم الدخول في قوله لا يدخل فلان دارى وهو ما اشتهر على السنة العوام من انه لا يحنث في الحلف على ما لا يملكه وليس على اطلاقه فتنبه لذلك **(قوله)** ان لم يحنثي بفعل المؤنثة المحاطبة ليناسب قوله فانت طالق ح **(قوله)** الساعة راجع اليهما وقيد بها لان المطلقة لا يحنث فيها الا بالأس بنحو موت الحالف او ضاع الثوب ط **(قوله)** لا يحنث لعدم امكان البر وقيل يحنث فيهما ط عن البحر قلت وفي الحانية قال لامرأته ان لم يحنثي بمتاع كذا غدا فانت طالق فبعت المرأة به على يد انسان فان كان نوى وصول المتاع اليه غدا لا يحنث لانه نوى محتمل لفظه وان لم ينو شيئا او نوى حملها بنفسها حث ولا يكون اليمين على الوصول الا بالنية اه **(قوله)** بطل اليمين لانه بعد ابرائهما لم يبق لها عليه فلا يمكن دفعه **(قوله)** ما يكتب في التعاليق اى ما يكتبه الزوج على نفسه عند خوف المرأة من قتلها او تزوجه عليها **(قوله)** متى نقلها الخ جواب متى محذوف اى في طالق وقوله وأبرأه بالواو العاطفة على قوله نقلها او تزوج عليها **(قوله)** فلودفع لها الكل اى كل الدين المبرر عنه بقوله من كذا وكل باقى الصداق **(قوله)** هل تبطل اى اليمين المذكور ووجه التوقف ان الطلاق معلق على شرطين وهما النقل والبراء او الزوج والبراء فاذا وجد احدهما فلا بد من وجود الآخر وهو الابرامع ان المبرأ عنه قد دفعه لها **(قوله)** لتصریحهم الخ قال في الاشياء البراء بعد قضاء الدين تحسيس لان الساقط بالقضاء المطالبة لا اصل الدين فيرجع المدينون بما اداه اذا ابرأه براءة اسقاط واذا ابرأه براءة استيفاء فلا رجوع واختلفوا فيما اذا اطلقها وعلى هذا الوعلق طلاقها بابرائها عن المهر ثم دفعه لها لا يبطل التعليق فاذا ابرأته براءة اسقاط وقع ورجع عليها اه والحاصل ان الدين وصف في ذمة المدينون والدين يقضى

ان لم يحنث فلان او ان لم تردى نوى الساعة فانت طالق فناء فلان من جانب آخر بنفسه واخذ الثوب قبل دفعها لا يحنث كذا ان لم يدفع اليها الدين الذي على الرأس الشهر فكذا فابراًته قبل رأس الشهر بطل اليمين بقى ما يكتب في التعاليق متى نقلها او تزوج عليها وابراًته من كذا او من باقى صداقها فلودفع لها الكل هل تبطل الظاهر لا لتصریحهم بصحة براءة الاسقاط والرجوع بمادفعه

حلف بالله انه لم يدخل هذه الدار اليوم ﴿٧١٣﴾ ثم قال عبده حر ان لم يكن دخل لا كفارة ولا يعتق عبده اما لصده

اولا انها غموس ولا مدخل
للقضاء في اليمين بالله حتى
لو كانت يمينه الاولى يعتق
او طلاق حنت في اليمين
ادخلوها في القضاء *
اخذت ماله رها فاشتريت
به لحما وخلطه باللحم
بدرهم وقال زوجها ان
لم ترد به اليوم قانت كذا
خيلته ان تأخذ كيس اللحم
وتسلمه للزوج قبل مضي
اليوم والا حنت ولو ضاع
من اللحم فالم يعلم انه اذيب
اوسط في البحر لا يحنث
* حلف ان لم أكن اليوم في
العالم او في هذه الدنيا فكذا
يجبس ولو في بيت حتى يمضي
اليوم ولو حلف ان لم يخرب
بيت فلان غدا فقيده ومنع
حتى يمضي الغد حنت وكذا
ان لم اخرج من هذا المنزل
فكذا فقيده او ان لم اذهب
بك الى منزلي فأخذها
فهربت منه او ان لم تخبرى
الليلة منزلي فكذا فحنثها
ابوها حنت في المختار بخلاف
لا سكن فاعلق الباب او قيد
لا يحنث في المختار قلت قال
ابن الشحنة والاصل انه
متى يحجز عن شرط الحنث
حنث في العدمي لا الوجوي
قال في التهر

بمثله اى اذا لوفى ما عليه لغريمه ثبت له على غريمه مثل ما لغريمه عليه فنسقط المطالبة فاذا ابرأ
غريمه براءة اسقاط سقط ما بذمته لغريمه فثبت له مطالبة غريمه بما اوفاه فقد تمت البراءة بعد
الدفع فلا يحنث اليمين بل يتوقف الوقوع على البراءة بخلاف ما اذا ابرأ براءة استيفاء لانها بمعنى
اقراره باستيفاء دينه وبانه لا مطالبة له عليه فلا يرجع عليه المديون لعدم سقوط ما بذمته بذلك
واما الواطئ فينبغي في زماننا حملها على الاستيفاء لعدم فهمهم غيرها (قوله حلف بالله انه
لم يدخل) كذا في بعض النسخ وفي بعضها لا يدخل والصواب الاول لانه على الثاني تكون اليمين
منقذة لكونها على المستقبل وفرض المسئلة فيها اذا كانت على الماضي لتناقض اليمين الثانية ففي
البحر عن المحيط من باب الایمان التي يكذب بعضها بعضا حلف بالله تعالى انه لم يدخل هذه الدار
اليوم ثم قال عبده حر ان لم يكن دخلها اليوم لا كفارة ولا يعتق عبده لانه ان كان صادقا في اليمين
بالله تعالى لم يحنث ولا كفارة وان كان كاذبا فهي يمين الغموس فلا توجب الكفارة واليمين بالله تعالى
لا مدخل لها في القضاء فلم يصرف فيها مكذبا شرعا فلم يتحقق شرط الحنث في اليمين بالعتق وهو عدم
الدخول حتى لو كانت اليمين الاولى يعتق او طلاق حنت في اليمين لان لها مدخلا في القضاء اه
(قوله حنت في اليمين) لانه بكل زعم الحنث في الاخرى كما يأتي في باب عتق البعض اه (قوله
ولو ضاع من اللحم الخ) هذا نقله في البحر عن الحنفية في اليمين المطلقة عن ذكر اليوم ثم قال
وهو موهوم انه اذا لم يكن رده فانه يحنث فعلم بان قولهم يشترط لبقاء اليمين امكان البراءة ما هو في المقيدة
بالوقت فعدمه مبطل لها اما المطلقة فعدمه موجب للحنث اه وحاصله انه اذا كانت اليمين مقيدة
بالوقت يحنث بمعضه الا اذا عجزت عن رده بان ضاع او اذيب اما لو كانت مطلقة فلا يحنث وان ضاع
ماداما حين لا مكان وجدانه اما لو مات احدهما او علم انه اذيب اوسط في البحر فانه يحنث لتعذر
الرد وبه تعلم ما في كلام الشارح (قوله ان لم اكن الخ) كذا في البحر عن الصيرفية وقد راجعت
عبارة الصيرفية فرأيت فيها ان اكن بدون لم وهو الصواب (قوله يجبس الخ) سواء حبسه
الغاضي او الوالى لان الحبس يسمى نفا قال تعالى او يسفوا من الارض ببحر عن الصيرفية اى
فان الآيه محمولة عندنا على الحبس ورأيت في بعض الكتب ان الوزير ابن مقلة لما حبسه
الراضى بالله سنة اثنين وعشرين وثلاثمائة انشد قوله

خرجنا من الدنيا ونحن من اهلهما فلسنا من الموتى نعد ولا الاحياء

اذا جاءنا السجان يوما لحاجة فرحنا وقتلنا جاء هذا من الدنيا

(قوله لا يحنث في المختار) لانه مسكن لساكن وشرط الحنث هو السكنى وانما تكون
السكنى بفعله اذا كان باختياره بخلاف ان لم يخرج ونحوه لان شرط الحنث عدم الفعل والعدم
يتحقق بدون الاختيار فاقد في النخبة واذا ايضا ان الخلاف فيها اذا غلق الباب لا فاما اذا منع
بقيد ومثله في البحر وصرح به في البرازية وحاصله انه لو كان المنع حسبا لا يحنث بخلاف
ولو كان بغيره لا يحنث ايضا في المختار وقيل يحنث (قوله والاصل الخ) عبارة ابن الشحنة
والاصل ان شرط الحنث ان كان عدما وعجز عن مباشرته فالمختار الحنث وان كان وجوديا
وعجز فالمختار عدم الحنث اه قلت والظاهر ان الضمير في قوله مباشرته يعود الى شرط البر

لا شرط الحث لان العجز عن الشيء فرع عن تطالبه والحالف انما يطلب شرط البر فيحصله
او يعجز عنه فكان على الشارح ان يقول متى يعجز عن شرط البر فافهم هذا وقد استشكل
في البحر فرعين احدهما مسألة العسس المارة والثاني ما في القنية ان لم يعمل هذه السنة
في المزارعة تجامها فرض ولم يتم حث ولو حبسه السلطان لا يثبت اه قال فان الشرط
فيهما العدم وقدائر فيه الحبس اه قلت امام مسألة العسس فقد مر الجواب عنها وامام مسألة
القنية فالظاهر انها مبنية على خلاف المختار وهو عدم الحث فيما اذا كان المنع غير حسي
فلذا فرق بين المنع بالمرض والمنع بحبس السلطان لان الحبس اغلاق لباب الحبس فهو منع
غير حسي بخلاف المرض فانه كالقيء فهو منع حسي لكن في ايمان البرازية من الحامس عشر
ان لم تحضر في الليلة فكذا فقيدت ومنعت منها حسيا ذكر الفضلي انه يثبت والاصح انه
لا يثبت فقد صحح عدم الحث في المنع الحسي لكن ذكر في الذخيرة ان المختار الحث ولم يقيد
بكونها منعت منها حسيا فالظاهر انه ترجيح لقول الفضلي وهو الموافق للاصل المار
لان الشرط هنا عديم ويكون التفصيل بين المنع الحسي وغيره خاصا فيما اذا كان الشرط
وجوديا ويكون مافي القنية والبرازية مبني على اجرائه في العدمي ايضا والله اعلم «(نتية)»

اعلم انهم صرحوا بان فوات الحث يبطل اليمين وبان العجز عن فعل الحلو ف عليه يبطلها
ايضا لو موقفة لا لو مطلقة وبان امكان تصور البر شرط لانعقادها في الابتداء مطلقا وشرط
لبقائها لو موقفة وعلى هذا فقولهم في لبشرين ماء هذا الكوز اليوم وامام فيه لا يثبت
وجهه انها لم تعتقد لعدم امكان البر ابتداء وفيما لو كان فيه ماء فصب تبطل لعدم امكان البر
بعد انعقادها والعجز فيه ناشئ عن فوات الحث وفي ان اخرج ونحوه فقيء ومنع يثبت
لان العجز لم ينشأ عن فوات الحث لان الحث فيه هو الحالف او المرأة ونحو ذلك وهو موجود
بخلاف الماء الذي صب فاذا لم يخرج تحقق شرط الحث لبقاء الحث وان عجز حقيقة لا مكان البر
عقلا بان يطلقه الحابس له كافي قوله ان لم امس السماء اليوم فانه يثبت بمضيه لانه وان استحال
عادة لكنه في نفسه ممكن لانه وجد من بعض الانبياء بخلاف ما لو صب الماء لان عود الماء
الحلوف عليه غير ممكن اصلا وفي لا سكن فقيء ومنع لا يثبت لان شرط الحث وجودي
وهو سكتاه بنفسه والوجودي يمكن اعدامه بالاكرام والمنع بان ينسب لغيره وهو المكروه
بالكسر بخلاف لا يخرج لان شرط الحث عديم وهو لا يمكن اعدامه بالاكرام لتحقيقه من
المكروه بالفتح وهذا معنى قولهم الاكرام يؤثر في الوجودي لا في العدمي فصار الحاصل
انه اذا كان شرط الحث عديما فان عجز عن شرط البر بفوات محله لا يثبت وان مع بقاء
الحث حث سواء كان المانع حسيا او لا وكذا لو كان المانع كونه مستحيلا عادة كس السماء وان
كان الشرط وجوديا لا يثبت مطلقا ولو كان المانع غير حسي في المختار هذا ما حثرتي من كلامهم
والله تعالى اعلم فافهم **(قوله ومفاده الح)** اي لان شرط الحث فيه عديم وهو عدم الاداء
والحث وهو الحالف باق واذا كان يثبت في حلقه ليمس السماء اليوم مع كون شرط البر
مستحيلا عادة فحتمها بالاولى لان شرط البر ممكن بان يغصب مالا او يحد من يقرضه او يرت
قريبه ونحو ذلك فان ذلك ليس بأبعد من مس السماء ولا يرد ما قيل انه يستفاد عدم الحث

ومفاده الحث فيمن حلف
ليؤدين اليوم دينه فعجز
لفقره وقد من يقرضه
خلاف المانع في البحر فتدبر

من قوله في الشح حالف ليقضين فلانادينه غدا ومات احدها قبل مضي الغد أو قضاء قبله أو أبراه لم تعتقد اه لان عدم الخث فيه لبطلان اليمين بفوت المحل كالأو صب ما في الكوز فان شرط البر صار مستحيلا عقلا وعادة بخلاف مس السماء فانه يمكن عقلا وان استحالة عادة وكذا لا يرد ما في الحائية ان لم آكل هذا الرغيف اليوم فأكله غيره قبل الغروب لا يثبت لانه من فروع مسألة الكوز كما صرحوا به لفوات المحل وهو الرغيف وما استشهد به صاحب البحر حيث قال ان قوله في القنية متى تجز من المحلوف عليه واليمين مؤقتة فانها تبطل يقتضى بطلانها في الحادثة المذكورة اه فيه نظر لان مراد القنية العجز الحقيقي كما في مسألة الكوز والا ناقضه ما أطبق عليه اصحاب الشون من عدم البطلان في لأصعدن السماء ثم رأيت الرمل نقل عن فتاوى صاحب البحر انه افق بالخث في مسئلتنا مستندا الى امكان البر حقيقة وعادة مع الاعسار بهمة أو تصدق أو ارث اه وهو عين ما قلناه أولا والله الحمد

باب طلاق المريض

باب طلاق المريض

عنون به لاصالته ويقال له الفار لفراره من ارثها فبرد عليه قصده الى تمام عدتها وقد يكون الفرار منها كالمسيجي (من غالب حاله الهلاك بمرض او غيره بأن اضناه مرض يحجزه عن اقامة مصالحه خارج البيت)

لما كان المرض من العوارض أخره (قوله عنون به لاصالته) اي اقتصر على ذكر المريض في الترجمة مع ان قوله من غالب حاله الهلاك بمرض او غيره صريح في ان الحكم في غير المريض كذلك ولكن الاصل في هذا الباب المريض وغيره ممن كان في حكمه ملحق به وقيل المراد بالمريض من غالب حاله الهلاك مجازا فيشمل غيره (قوله لفراره من ارثها) اي ظاهرا وان اتفق انه لم يقصد الفرار (قوله فبرد عليه قصده) بيان لوجه توربها منه اعتبارا بقاتل موثره بجماع كونه فعلا محرما لغرض فاسد وتام تقريره في الفتح وعن هذا قال في البحر وقد علم من كلامهم انه لا يجوز للزوج المريض التطبيق لتعلق حقها بما له الا اذا رضيت به اه قال في النهر وفيه نظر لان الشارع حيث رد عليه قصده لم يكن آتيا الا بصورة الابطال لا بحقيقته فقدر اه وقد يقال لو لم يكن ذلك القصد محظورا لم يرد عليه الشارع كقتل المورث استعجالا لارثه ثم رأيت في التاترخانية عن الملقط قال محمد اذا مرض الرجل وقد دخل بامرأته كرهه ان يطلقها ولو كان قبل الدخول لا يكره اه (قوله الى تمام عدتها) لان الميراث لا بد ان يكون لنسب او سبب وهو الزوجية والعق والزوجة تنقطع بالبنونة وهذا الشارح الى خلاف مالك في قوله بارثها وان مات بعد تزوجها كما يأتي (قوله كالمسيجي) اي في قول المصنف ولو باشرت سبب الفرقة وهي مريضة الح ط (قوله بأن اضناه مرض) اي لازمه حتى اشرف على الموت مصباح (قوله يحجز به الح ط) فلو قدر على اقامة مصالحه في البيت كالوضوء والقيام الى الحلاء لا يكون فارا وفسره في الهداية بأن يكون صاحب فراش وهو ان لا يقوم بجوارحه كما يعتاده الاصحاب وهذا اضيق من الاول لان كونه ذا فراش يقتضى اعتبار العجز عن مصالحه في البيت فلو قدر عليها فيه لا يكون فارا وصححه في الفتح حيث قال فأما اذا أمكنه القيام بها في البيت لا في خارجه فالصحيح انه صحيح اه أقول ومقتضى هذا كله انه لو كان مريضا مرضا يغلب منه الهلاك لكنه لم يعجزه عن مصالحه كما يكون في ابتداء المرض لا يكون فارا وفي نور العين قال ابوليث كونه صاحب فراش ليس بشرط لكونه مريضا مرض الموت بل العبرة للغلبة لو الغالب من هذا المرض الموت فهو مرض الموت وان كان يخرج من البيت وبه كان

بقى الصدر الشهيد ثم نقل عن صاحب المحيط أنه ذكر محمد في الاصل مسائل تدل على أن الشرط خوف الهلاك غالبا لا كونه صاحب فراش اه وبأى تمامه **(قوله هو الاصح)** صححه الزبلي وقيل من لا يصلى قائما وقيل من لا يمشي وقيل من يزداد مرضه ط عن القهستاني **(قوله كعجز الفقيه الح)** ينبغي ان يكون المراد العجز عن نحو ذلك من الاتيان الى المسجد أو الدكان لاقامة المصالح القريبة في حق الكل اذ لو كان محترقا بحرقة شاقة كالوكان مكاريا أوحالا على ظهره اودقاقا اونجارا اونحو ذلك مما لا يمكن اقامته مع ادنى مرض وعجز عنه مع قدرته على الخروج الى المسجد أو السوق لا يكون مريضا وان كانت هذه مصالحة والالزم أن يكون عدم القدرة على الخروج الى الدكان للبيع والشراء مثلا مرضا وغير مرض بحسب اختلاف المصالح فتأمل ثم هذا إنما يظهر أيضا في حق من كان له قدرة على الخروج قبل المرض أما لو كان غير قادر عليه قبل المرض لكبر أوعلة في رجليه فلا يظهر فينبى اعتبار غلبة الهلاك في حقه وهو مأمور عن ابن الليث وبني اعتداه لما علمت من أنه كان يقى به الصدر الشهيد وان كلام محمد يدل عليه ولاطراده فيمن كان عاجزا قبل المرض ويؤيده ان من ألحق بالمرضى كمن يارزرجلا ونحوه إنما اعتبر فيه غلبة الهلاك دون العجز عن الخروج ولان بعض من يكون مبطونا او به استسقاء قبل غلبة المرض عليه قد يخرج قضاء مصالحة مع كونه اقرب الى الهلاك من مريض ضعف عن الخروج لصداع او هزال مثلا وقد يوفق بين القولين بأنه ان علم ان به مرضا مهلكا غالبا وهو يزداد الى الموت فهو المعتبر وان لم يعلم أنه مهلكا يعتبر العجز عن الخروج للمصالح هذا ما ظهر لي فان قلت ان مرض الموت هو الذي يتصل به الموت فما فائدة تعريفه بما ذكر قلت فائدته أنه قد يطول سنة فاكتر كما يأتي فلا يسمى مرض الموت وان اتصل به الموت وايضا فقد يموت المريض بسبب آخر كالقتل فلا بد من حد فاصل تبين عليه الاحكام **(قوله قال في النهر وهو الظاهر)** رد على قوله في الفتح اما المرأة فان لم يكن لها الصعود الى السطح فهي مريضة فانه يقتضى أنها لو عجزت عنه لاعتمادها على طليخ تكون مريضة مع انه خلاف ما في الملتقى وغيره من اعتبار عدم قدرتها على القيام بمصالح بيتها تأمل **(قوله المرض)** مبتدأ والمعتبر صفته والمضى خبره وقد علمت أن هذا القول مقابل الاصح **(قوله والمقعد)** هو الذي لا حراك به من داء في جسده كأن الداء أقعده وعند الاطباء هو الزمن وبعضهم فرق وقال المقعد المتشجع الاعضاء والزمن الذي طال مرضه مغرب **(قوله ولم يقعه في الفراش)** احتراز عما اذا تناول ثم تغير حاله فانه اذا مات من ذلك التغير يعتبر تصرفه من التث لك في الخلاصة **(قوله ثم رمز شح)** اى شين وحاء وهو رمز لشمس الاثمة الحلواني وفي الهندية عن التمرثاشي وفسر اصحابنا التطاول بالسنة فاذا بقي على هذه العلة سنة فتصرفه بعدها كنصرفه في حال صحته اه اى ما لم يتغير حاله كاعلمت **(قوله وفي القنية الح)** قال ح اخذا مما تقدم عن الهندية ان هذا لا ينافى ما قبله لان ازدياده الى السنة فقط اه ولا يخفى ما فيه وفي الهندية ايضا المقعد والمفلوج مادام يزداد ما به كالمرضى فان صار قديما ولم يزد فهو كالصحيح في الطلاق وغيره كذا في الكافي وبه أخذ بعض المشايخ وبه كان يقى الصدر الشهيد حسان الاثمة والصدر الكبير برهان الاثمة وفسر اصحابنا الى آخر ما مر

هو الاصح كعجز الفقيه عن الاتيان الى المسجد وعجز السوق عن الاتيان الى دكانه وفي حقه ان تعجز عن مصالحتها اخله كافي البرازية ومفاده انها لو قدرت على نحو الطليخ دون صعود السطح لم تكن مريضة قال في النهر وهو الظاهر قلت وفي آخر وصايا المجتبى المرض المعتبر الحنفى المبيح لصلاته قاعدا والمقعد والمفلوج والمسلول اذا تناول ولم يقعه في الفراش كالصحيح ثم رمز شح حد التطاول سنة انتهى وفي القنية المفلوج والمسلول والمقعد مادام يزداد كالمرضى

قلت وحاصله انه ان صار قديما بأن تطاول سنة ولم يحصل فيه ازدياد فهو صحيح اما لومات حالة
الازدياد الواقع قبل التطاول او بعده فهو مريض **(قوله)** او بارز رجلا اقوى منه بيان لحكم
الصحيح الملحق بالمريض هنا وهو من كان غالب حاله الهلاك كافي النهاية وغيره او الاولى ان يقال
من يخاف عليه الهلاك غالبا على ان غالبا متعلق بالخوف وان لم يكن الواقع غلبة الهلاك فان
في المبالغة لا يكون الهلاك غالبا الا ان يبرز لمن علم انه ليس من اقاربه بخلاف غلبة خوف
الهلاك كذا في البحر ومثله في الفتح ومقتضاه ان الاولى ترك التقييد بكونه اقوى منه ولذا لم
يقيد به في الكثر وغيره بناء على ان المتبر غلبة خوف الهلاك لا غلبة الهلاك فان من خرج عن
صف القتال وبارز رجلا يغلب عليه خوف الهلاك وان لم يكن الرجل اقوى منه ولا يغلب
عليه الهلاك الا اذا علم انه اقوى منه فما جرى عليه المصنف مبنى على ما في النهاية من ان
المتبر غلبة الهلاك وعليه جرى في النهر وقال ولذا قيد بعضهم المسئلة بما اذا علم ان المبارز
ليس من اقاربه بل اقوى منه اه وبما قررناه علم ان ما في المتن مخالف لما اختاره في البحر
تسبب الفتح فافهم ويؤيد ما في الفتح ما ذكره في معراج الدراية من كتاب الوصايا لو اختلفت
الطائفتان للقتال وكل منهما مكافئة للآخرى او مقهورة فهو في حكم مرض الموت وان لم
يختلفوا فلا اه فانه يدل على ان المكافاة تكفي **(قوله)** من قصاص او رجم وكذا لو
قدمه ظالم ليقته فهستاني **(قوله)** او بقي على لوح من السفينة يوم ان انكسار السفينة
شرط لكونه فارا وليس كذلك فقد قال في المبسوط فان تلاطمت الامواج وخف الغرق
فيهو كالمرضى وكذا في البدائع وقيد الاسيجاني بأن يموت من ذلك الموج اما لو سكن ثم مات
لا تراه بحر قات وهذا شرط في المبالغة وغيرها ايضا كإبائي **(قوله)** وبقي في فيه (اما
لو تركه فهو كالصحيح ما لم يجرحه جرحا يخاف منه الهلاك غالبا كيفهم تمام **(قوله)** فار
بالطلاق (أى هارب من توريشها من ماله بسبب الطلاق في هذه الحالة **(قوله)** خبر من) أى
خبر من الموصولة في قوله من غالب حاله الهلاك الخ **(قوله)** ولا يصح تبرعه الا من التث (أى
كوقفه ومحاباته وتزوجه بأكثر من مهر المثل واستفيد من هذا ان المرض في حق الوصية
والفرار لا يختلف والمراد بقوله تبرعه أى لاجني فلو لوارث لم يصح اصلا **(قوله)** فلو ابانها
أى بواحدة او اكثر ولم يقل او طلقها رجعا كما قال في الكثر لما قال في النهر وعندي انه كان
ينبغي حذف الرجعى من هذا الباب لانها فيه تروث ولو طلقها في الصحة ما بقيت العدة بخلاف
البائن فانها لا تروث الا اذا كان في المرض وقد احسن التقديرى في اقتصاره على البائن ولم أر من
نبه على هذا اه قال ط والطلاق ليس بقيد بل كذلك لو ابانها بخيار بلوغه او تقيله امها
او بنتها اورده كافي البدائع وكأنه كنى به عن كل فرقة جاءت من قبله حموى اه لكن هذا
في قول الكثر طلقها اما قول المصنف ابانها لا يحتاج الى دعوى الكناية **(قوله)** وهى من اهل
الميراث) أى من وقت الطلاق الى وقت الموت كاسيو نصح الشارح **(قوله)** علم بأهليتها ام لا الخ
هذا كله سابقا متنا وشرحا واثار الى ان الاولى ذكره هنا **(قوله)** فلو اكره) عتزز قوله طائما
أى لو اكره على طلاقها البائن لا تروث وهذا كان الاكره بوعيد تلف فلو كان بمحس او قيد يصير
فارا كما في الهندية عن العتابة ثم اعلم انه ذكر في جامع الفصولين انه لا رواية لهذه المسئلة في

(او بارز رجلا اقوى)
منه (او قدم ليقول من
قصاص او رجم) (او بقي
على لوح من السفينة
او افترسه سبع وبقي في
فيه (فار بالطلاق) (خبر
من و) (لا يصح تبرعه الا
من التث فلو ابانها) وهى
من اهل الميراث علم بأهليتها
ام لا كأن اسلمت او
اعتقت ولم يعلم (طائما
بلا رضاه فلو اكره

الكتب وذكر فيها عن المشايخ قولين الاول انها ترث لان الاكره لا يؤثر في الطلاق بدليل وقوع طلاق المكره والثاني انه ينبغي ان لا ترث للجبهر اذ لو اكرهه على قتل مورثته لم يرثه ولا يرثه المكره أى بالكسر لو وارثا ولو لم يوجد منه القتل اه واستظهر الرحنى الاول لتعلق حقها في ارثه بمرضه ولم يوجد منها ما يبطله الا اذا كانت هي التي اكرهته على الطلاق ويؤيده انه لو جامعها ابنه مكرهه ورثت مع ان الفرقه ليست بأختيارها اه قلت الظاهر ترجيح الثاني ولذا جزم به الشارح تبعاً للبحر لان ارث من أبانها في مرضه لرد قصده عليه وهو فراه من ارثها ومع الاكره لم يظهر منه فراه فيعمل الطلاق عمله فلا ترثه كان علة عدم ارث القاتل لمورثه قصده تعجيل الميراث فبرد قصده عليه واذا كان مكرها لم يظهر هذا القصد فيه مع ان القتل محظور عليه بخلاف الطلاق فانه مع الاكره غير محظور وقوله اوجامعها ابنه مكرهه ورثت صوابه لم ترث كباقي التنبيه عليه فهو مؤيد لما قلنا **(قوله)** أو رضى (محترز قوله بلارضاه اى كان خالته وفي حكمه كل فرقة وقعت من قبلها كأختيار امرأة الغيب نفسها قهستانى ط **(قوله)** ولو اكرهت على رضاها) اى على مفيد رضاها كسؤالها الطلاق ولو قال على سؤالها الطلاق كما قال غيره لكان اولى ط **(قوله)** اوجامعها ابنه مكرهه) بحث لصاحب النهر وأقره الحموى عليه ويخالفه مافى البحر عن البدائع الفرقه لو وقعت بتقيل ابن الزوج لا ترث مطاوعة كانت او مكرهه اما الاول فلرضاهما بأبطال حقها واما الثاني فلم يوجد من الزوج ابطل حقها المتعلق بالارث لوقوع الفرقه بفعل غيره اه والجماع كالتقيل في حرمة المصاهرة وليس لنا اتباع النص ط قلت وفي جامع الفصولين أيضا جامعها ابن مريض مكرهه لم ترثه الا ان أمره الاب بذلك فينتقل فعل الابن الى الاب في حق الفرقه فيصير فارا اه ومثله في الذخيرة معزيا للاصل وكذا في الوالدية والهندي والرحمنى هنا كلام مصادم للمعقول فهو غير مقبول **(قوله)** بذلك الحال) بدل من قوله كذلك والمراد به حال غلبة الهلاك من مرض ونحوه واحتترز به عما اذا طلق في الصحة ثم مرض ومات وهي في العدة لا ترث منه بجر اى الا اذا كان الطلاق رجعياً قالها ترثه وكذا يرثها لو ماتت في العدة جامع الفصولين وفيه قال في مرضه قد كنت ابنتك في محض أو تزوجتك بلاشهود أو بنتنا رضاع قبل التكاك أو تزوجتك في العدة وأنكرت المرأة ذلك بانت منه وترثه لا لوصدقه **(قوله)** فلو صح) الاولى فلو زال ذلك الحال اه ح اى ليع مالو عاد الميراث الى الصف أو اعيد اخراج للقتل الى الحبس أو سكن الموضع ثم مات فهو كالمرضى اذا برئ من مرضه كافي البدائع وعزاه اليها في الفتاوى الهندية ويؤيده ما قدمناه عن الاسيحي من التصريح بأنه لو سكن الموضع ثم مات لا ترث لكن في الفتح ولو قرب للقتل فطلق ثم خلى سبيله او حبس ثم قتل أو مات فهو كالمرضى ترثه لانه ظهر فراه بذلك الطلاق ثم ترتب موته فلا يبالى بكونه بغيره اه ومثله في معراج الدراية بدون تعليل وتسعه في البحر والنهر وهو مشكل لانه يلزم عليه ان المريض لو صح ثم مات ان ترثه لصدق التعليل المذكور عليه مع انه خلاف ما اصبوا عليه من اشتراطهم موته في ذلك الوجه اى الوجه الذى هو حالة غلبة الهلاك ولا شك انه بعد ما خلى سبيله أو اعيد للحبس ثم مات لم يمت في ذلك الوجه بل مات في غيره في حالة لا يغلب فيها الهلاك ولذا لو طلق وهو في الحبس قبل

او رضى لم ترث ولو اكرهت على رضاها او جامعها ابنه مكرهه ورثت (وهو كذلك) بذلك الحال (ومات) فيه فلو صح ثم مات في عدتها لم ترث

اخراجها للقتل لم يكن فارا فكذا بعد اعادته اليه نعم ما ذكر من التعليل انما يصح لموته في ذلك الوجه بسبب آخر كموت المريض بقتل وموت من اخرج للقتل بافتراس سبع ونحوه والظاهر ان في عبارة الفتح سقطا من قلم الناسخ والاصل في العبارة فهو كالمريض اذا برى بخلاف موته بسبب غيره فانها ترنه لانه ظهر فراره الخ فليأمل **(قوله)** بذلك السبب متعلق بقوله ومات لكن زيادة الشارح قوله موته اقتضت اعرابه خيرا مقدما وموته مبتدا مؤخرا ولا حاجة الى هذه الزيادة وقد سقطت من بعض النسخ **(قوله)** في العدة والقول لها في انه مات قبل انقضاء العدة مع اليقين فان نكحت فلا ارث لها ولو تزوجت قبل موته ثم قالت لم تنقض عدتي لا يقبل قولها ولو كانت امة قد عتقت ومات الزوج فادعت العتق في حياته وادعت الورثة انه بعد موته فالقول لهم ولا يعتبر قول المولى كما اذا ادعت انها اسلمت في حياته وقالت الورثة بعد موته فالقول لهم وتماه في البحر عن الحانية **(قوله)** للمدخولة اي المدخول بها حقيقة اعني الموطوءة ليخرج المحتلى بها فانها وان وجبت عليها العدة لكنها لا ترث كما مر في باب المهر في الفرق بين الحالوة والدخول افاده ط فافهم **(قوله)** لاهومنها اي لو ابانها في مرضه فماتت هي قبل انقضاء عدتها لا يرث منها بخلاف ما لو طلقها رجعا كإبائي **(قوله)** وعند احد الخ وعن مالك وان تزوجت بازواج وعند الشافعي لا ترث المختلعة والمطلقة ثلاثا وغيرها يرث لان الكنایات عنده رواج درمنتي **(قوله)** وكذا ترث طالبة رجعية اي في مرضه كما هو الموضوع واحترز بالرجعة عمالو ابانها بأمرها كما يذكره **(قوله)** او طلاق فقط اي بأن قالت له في مرضه طلقني فطلقها ثلاثا فمات في العدة ترث اضرار مبتدئا فلا يبطل حقها في الارث كقولها طلقني رجعية فأبانها جامع الفصولين **(قوله)** لان الرجعي لا يرث في النكاح اي قبل انقضاء العدة اي فلم تكن راضية باسقاط حقها بخلاف ما لو طلبت البائن **(قوله)** حتى حل وطؤها اي بدون تجديد عقد لكن اذا كان الوطء قبل المراجعة بالقول كان هو مراجعة مكروهة **(قوله)** ويتوارثان في العدة مطلقا اي سواء كان طلاقها في صحته او مرضه برضاها او بدونه كما في البدائع فإيهامات وهي في العدة يرثه الآخر بخلاف ما بعد العدة لانه زال النكاح وقد مرنا قريبا ان القول لها في انه مات قبل انقضاء العدة بقي هنا مسئلة هي واقعة الفتوى سالت عنها ولم أرها صريحة في رجل طلق زوجته المريضة طلاقا رجعيا ثم ماتت بعد شهرين فادعى عدم انقضاء العدة ليرث منها وادعى ورثتها انقضاءها وهي لم تقر قبل موته بانقضائها ولم تبلغ سن اليأس فهل القول له اولهم والذي يظهر لي ان القول للزوج لان سبب الارث وهو الزوجية كان متحققا لان الرجعي لا يرثه فلا يزول بالاحتمال وهي لو ادعت قبل موتها انقضاءها في مدة تحملها يكون القول لها لانه لا يعلم الا من جهتها بخلاف ورثتها فتأمل **(قوله)** بخلاف البائن فان فيه لا بد من استمرار الاهلية من وقت الطلاق الى وقت الموت كما يذكره قريبا **(قوله)** وكذا ترث مبانة الخ اي من طلقها بانئا قيد بها لانها لو كانت مطلقة رجعية لا ترث كما يذكره المصنف وكذا لو بانيت بتقبييل ابن الزوج ولو مكروهة كما مر **(قوله)** لحجي الحرمة بينوته اي فكان الفرار منه **(قوله)** ومن لا عنها في مرضه اطلقه فشمع ما اذا كان القذف في الصحة او في المرض وقال محمد ان كان القذف في الصحة والمعان في المرض لم ترث نهر

(بذلك السبب) موته
او بغيره كان يقتل المريض
او يوتو بحجة اخرى في
العدة للمدخولة (ورثت
هي) منه لاهومنها رضاه
باسقاطه حقه وعند احمد
ترث بعد العدة ما لم تزوج
بآخر (وكذا) ترث (طالبة
رجعية) او طلاق فقط
(طلقت) بانئا (او ثلاثا)
لان الرجعي لا يرث في النكاح
حتى حل وطؤها ويتوارثان
في العدة مطلقا وتكفي
اهليتها للارث وقت الموت
بخلاف البائن (وكذا)
ترث (مبانة قبلت) او
طاوعت (ابن زوجها)
لحجي الحرمة بينوته
(ومن لا عنها في مرضه

كانت احداها غالبة» (تبيه) * مثل من في الصف من كان راكب سفينة قبل خوف الفرق او
 نزل بمسبحة او مخيف من عدو بجر **(قوله)** ومثله حال فشوا الطاعون) نقل في الفتح عن
 الشافعية انه في حكم المرض وقال ولم أراه لمشايعنا اه وقواعد الحنفية تقتضي انه كالصحيح
 قال الحافظ العسقلاني في كتابه (بذل الماعون) وهو الذي ذكره لى جماعة من علمائهم وفي
 الاشياء غايته ان يكون كمن في صف القتال فلا يكون فارا اه وهو الصحيح عند مالك كما في
 الدر المنثور قال في الشر نبالة وليس مسلما اذ لا يماناة بين من هو مع قوم يدفعون عنه في الصف
 وبين من هو مع قوم هم مثله ليس لهم قوة الدفع عن احد حال فشوا الطاعون اه قلت اذا
 دخل الطاعون محلة اودارا يغلب على اهلها خوف الهلاك كما في حال التحام القتال بخلاف
 المحلة او الدار التي لم يدخلها فينبغي الجرى على هذا التفصيل لما علمت من ان العبرة لغلبة
 خوف الهلاك ثم لا يخفى ان هذا كله فيمن لم يطمئن **(قوله)** او محموم اه عطف على مشتكا وقوله
 او محموم عطف على قائما ولا يصح عطف محموم على قائما لانه يلزم عليه ان لا ترثه وان لم يطمئن
 بمصلحه خارج البيت لان العطف يقتضي المغايرة والحال ان المحموم اذا كان يقدر على القيام
 بمصلحه لا يكون مريضا والافهم مريض كما يعلم من عبارة الملتقى واما ما في الدراية من التصريح
 بأن المحموم مريض فهو محمول على ما اذا عجز عن القيام بمصلحه فلا يخالف ما في الملتقى
 واما ما في النهر من دعوى المخالفة والتوفيق يحمل ما في الدراية على ما اذا جاءت نوبة
 الحمى ففيه نظر لانها اذا جاءت نوبتها ولم يعجز عن القيام بمصلحه لم يكن مريضا بمنزلة
 الحامل التي يأخذها الطلق ثم يسكن كما يأتي قريبا **(قوله)** لغلبة السلامة لان الحصن لدفع
 العدو وقد يتخلص من المسبحة والحبس بنوع من الحيل ط عن الهندية **(قوله)** وهو الطلق
 اختلف في تفسير الطلق فقيل الوجع الذي لا يسكن حتى تموت او تلد وقيل وان سكن لان
 الوجع يسكن تارة ويهيج اخرى والاول اوجه بجر عن الجثي **(قوله)** اذا علق المريض
 اى من كان مريضا عند التعليق والشرط او عند احدهما احترازا عما اذا كان صحيحا عند كل
 من التعليق والشرط فليس من صور المسئلة فافهم **(قوله)** البائن) قيده لان حكم الفرار لا يثبت
 الا به بجر لان الرجى لا فرار فيه ولو تجزء من المرض بدون رضاها كما مر **(قوله)** بفعل اجني
 سواء كان له منه بد أم لا بجر والمراد بالفعل ما يعي الترك كما في ايضاح الاصلاح ط **(قوله)**
 اى غير الزوجين) دفع به ما يتوهم من ارادة حقيقة الاجني وهو من لا قرابة له ط **(قوله)**
 او بمعنى الوقت) المراد به التعليق بأمر سواى اى ما لا صنع فيه للعبد وجعله من التعليق
 لان المصاف في معنى الشرط من حيث ان الحكم يتوقف عليه كاحققة في البحر من باب التعليق
 فافهم **(قوله)** بفعل نفسه) اى سواء كان له منه بد او لا **(قوله)** او الشرط فقط) اى العلق
 عليه كدخول الدار مثلا في ان دخلت الدار **(قوله)** كأكل وكلام ابوين) لف ونشر ومرتب
 وكلا ابوين كل ذى رحم محرم كما في الحموى عن البر جندى ط ومثله الصوم والصلاة
 وقضاء الدين واستفاؤه نهر وفي التارخانية لوعلقه على الخروج الى منزل والديها فخرجت
 ترث لانه مما لا بد لها منه اه وينبغي تقييده بما اذا خرجت على وجه ليس له منعها منه
(قوله) او الشرط فيه فقط) فيه خلاف محمد فعنده اذا كان التعليق في الصحة فلا ميراث

مطلب

حال فشوا الطاعون هل

للصحيح حكم المريض

ومثله حال فشوا الطاعون

اشياء (او قائما بمصلحه

خارج البيت مشتكا)

من ألم (او محموم او

محموم بقصاص او رجلا)

ترث لغلبة السلامة

(والحامل لا تكون قارة

الا بتلبسها بالخصاص)

وهو الطلق لانها حينئذ

كالمریضة وعند مالك اذا

تم لها ستة اشهر (اذا

علق) المريض (طلاقها)

البائن (بفعل اجني)

اى غير الزوجين ولو

ولدها منه (او بمجي

الوقت و) الحال ان

(التعليق والشرط في

مرضه او) علق طلاقها

(بفعل نفسه وهما في المرض

او الشرط فقط) فيه

(او علق بفعلها ولا بد

لها منه) طبا او شرعا

كأكل وكلام ابوين (وها

في المرض او الشرط)

فيه فقط

لها مطلقا قال في البحر ومحووا قول محمد ونقل في النهر تصحيحه عن فخر الاسلام **(قوله)** ورثت لفراده) اما اذا كان التعليق بفعل اجنبي او بمجيء الوقت ووجد في المرض فلان القصد الى الفرار قد تحقق بمباشرة التعليق في حال تعلق حقها بماله ولذا لو كان الموجود في المرض الشرط فقط لم يترث عندنا خلافا للزفر واما اذا كان بفعل نفسه وكانا في المرض والشرط فيه فقط فلانه قصد ابطال حقها بالتعليق والشرط او بالشرط وحده واضطراره لا يبطل حق غيره كاتلاف مال الغير حالة الاضطرار واما اذا كان بفعلها الذي لا بد لها منه وكان الشرط في المرض فلانها مضطرة في المباشرة لخوف الهلاك في الدنيا او في العقبى نهر ملخصا **(قوله)** ومنه) اي من الفرار وهو من قسم التعليق بفعل نفسه وانما ورثته لانه وجد الشرط وهو عدم التطبيق او عدم التزوج قبل موته وهو وقت مرض فكان قارا وان كان التعليق في الصحة وانما لم يترث لرضاء باسقاط حقه حيث اخر الشرط الى موتها وذكر في البدائع ايضا انه لو قال ان لم أت البصرة فانت طالق ثلاثا فلم يأتها حتى مات ورثته لما قلنا اما اذا ماتت هي يترث لانها ماتت وهي زوجته لعدم شرط الوقوع لجواز ان يأتي البصرة بعد موتها اهـ اي بخلاف تطليقها وتزوجه عليها فانه لا يمكن بعد موتها * (تبيه) * تقييد الشارح الطلاق بكونه ثلاثا غير لازم في مثله موتها لانه لو كان رجعا وحكمنا بالوقوع في آخر جزء من اجزاء حياتها وهو الجزء الذي يعقبه الموت يكون الواقع به باثنا لعدم امكان الدعة ممن لم يدخل بها كما قدمناه عن الفتح في باب الصريح عند قوله ان لم اطلقك فانت طالق **(قوله)** او التعليق فقط) اي التعليق بفعل اجنبي او بمجيء الوقت كما في البحر وهو مفهوم من متر فاسمير فالتعليق هنا لا يشمل على عموميه حتى يشمل فعل نفسه لان التعليق به اذا وجد في الصحة فقط اي ووجد الشرط في المرض ورثت منه وقد صرح به المتن فلا يصح دخوله في العموم كذا بخط السائحاني فافهم **(قوله)** او بفعلها ولها منه بد) اي مطلقا سواء كان التعليق والشرط في المرض أو أحدها أولا ولا قال في التبيين وفي غيرها اي في غير هذه الصور التي ذكرناها لا تترث وهو ما اذا كان التعليق والشرط في الصحة في الوجه كلها او كان التعليق في الصحة فبا اذا علقه بفعل الاجنبي او بمجيء الوقت أو كيفما كان اذا علقه بفعلها الذي لها منه بد فانها لا تترث في هذه الصور كلها اهـ **(قوله)** وحاصلها ستة عشر) يمكن بسطها الى ثمانية وعشرين لانه اذا علقه على فعله أو فعلها او فعل اجنبي فالتعلل اما منه بد او لا فهذه ستة تضرب في اوجه الشرط والتعليق الاربعة فتبلغ اربعة وعشرين وفي تعليقه على الوقت اربع صور فتبلغ ثمانية وعشرين لكن في فعله او فعل الاجنبي لا فرق بين ما منه بد او لا بخلاف فعلها كما علمت ثم لا يخفى ان كون كل من التعليق والشرط في الصحة لا يدخل له في طلاق المريض ولذا لم يذكره في البحر فالتناسب اسقاطه وتكون الصور احدى وعشرين **(قوله)** او احدها) بالنصب او الرفع عطفا على اسم ان اي أو أحدها في احد المذكورين بأن يكون التعليق في الصحة والشرط في المرض او بالعكس **(قوله)** قال لها في صحته) اما اذا كان هذا التعليق في المرض ورثت في جميع الصور لانه من التعليق بفعل الاجنبي وفعله وقد تقدم ما يبدل عليه من الصور السابقة ط **(قوله)** والفرق لا يخفى) قال في البحر وحاصله ان الطلاق تعلق

(ورثت) لفراده ومنه ما في البدائع ان لم اطلقك او ان لم اتزوج عليك فانت طالق ثلاثا فلم يفعل حتى مات ورثته ولومات هي لم يترثها (وفي غيرها لا) تترث وهو ما اذا كان في الصحة او التعليق فقط او بفعلها ولها منه بد وحاصلها ستة عشر لان التعليق اما بمجيء وقت او بفعل اجنبي او بفعله وكل وجه على اربعة لان التعليق والشرط اما في الصحة او المرض او أحدها وقد علم حكمها **(قال لها في صحته ان شئت انا)** و فلان فانت طالق ثلاثا ثم مرض فشاء الزوج والاجنبي الطلاق معا او شاء الزوج ثم الاجنبي ثم مات الزوج لا تترث وان شاء الاجنبي او لا ثم الزوج ورثت) كذا في الحاشية والفرق لا يخفى ان عيشة الاجنبي او لا صار الطلاق معلقا على فعله فقط (تصادقا) اي المريض مرض الموت والزوجة (على ثلاث في الصحة

على مشيتها فإذا شاء لم يكن الزوج تمام العلة فلا يكون فارا بخلاف ما اذا تأخرت مشية الزوج لانه حينئذ تمت العلة به اهـ اى فيكون من التعليق بفعاله فيكون فيه كون الشرط فقط في المرض بخلاف الوجهين الاولين فانهما من قبيل التعليق بفعل الاجنبى فلا بد فيه من كون التعليق والشرط في المرض والفرض ان التعليق في الصحة **(قوله)** وعلى مضي العدة قيد به ل يظهر خلاف الصاحبين حيث قالوا بجواز اقراره ووصيته لانقضاء التهمة بانقضاء العدة كما في التبيين فيفهم منه انه لو تضادقا على الثلاث في الصحة ولم يتصادقا على انقضاء العدة يكون لها الاقل اتفاقا اهـ **(قوله)** فلها الاقل منه او من الميراث من في الموضوعين بيان للاقل والواو بمعنى او وصلة الاقل محذوفة تقديرها من الآخر والمعنى فلها الموصى به الذى هو اقل من الميراث او الميراث الذى هو اقل من الموصى به ولا يجوز ان تكون الواو للجمع اذ يصير المعنى حينئذ فلها الميراث والموصى به اللذان هما الاقل وهو فاسد كما لا يجوز ان تكون في الموضوعين صلة الاقل سواء كانت الواو للجمع او بمعنى او اذ يصير المعنى على الاول فلها الاقل من كل واحد منهما وعلى الثانى فلها الاقل من احدها وكلاهما فاسد اهـ اى لانه يصير الاقل شيا خارجا عن الميراث والموصى به مع ان المراد بالاقل واحد منهما هو اقل من الآخر **(قوله)** للتهمة اى تهمة مواضعة الزوجين على الاقرار بالفرقة وانقضاء العدة ليعطيهما الزوج زيادة على ميراثها وهذه التهمة في الزيادة فقط فرددناها وقالوا بجواز الاقرار والوصية لانها صارت اجنبية عنه لعدم العدة بدليل قول شهادته لها ودفع زكاته لها وتزوجها بآخر والجواب انه لا مواضعة عادة في حق الزكاة والشهادة والتزويج فلا تهمة بحر ملخصا عن الهداية وشروحها **(قوله)** وتعد من وقت اقراره الخ كذا ذكر في الهداية والحاشية في باب العدة ان الفتوى عليه وحينئذ فلا يثبت شئ من هذه الاحكام المذكورة آنفا ولا تزوجه بأختها واربع سواها وهو خلاف ما صرحوا به هنا وبه اندفع ما في غاية السروجى من انه ينبغي تحكيم الحال فان كان جرى بينهما خصومة وترك خدمته في مرضه فهو دليل عدم المواضعة فلا تهمة والا فلا تصح التهمة بحر ملخصا واقره في النهر وحاصله ان ما قرره هنا من قبول شهادته لها ونحوه من الاحكام يقتضى ان ابتداء العدة يستند الى وقت الطلاق وما صححوه في باب العدة من وجوبها من وقت الاقرار يقتضى انتفاء هذه الاحكام * اقول لا يخفى ان العدة انما تجب من وقت الطلاق واذا اقر الزوجان بمضيها صدقا فيما لا تهمة فيه ولذا صرحوا بانه لا تجب لها نفقة ولا سكنى عملا بتصدقها له والشهادة ونحوها بما مر لا تهمة فيها اذ لا مواضعة عادة فيها كما تقدم بخلاف الوصية بما زاد على قدر الميراث فلم يصدق في حقها عند اى خيفة وقدر ان العدة لم تنقض لابطال الزيادة لانها موضع تهمة فليس المراد عدم انتفاء العدة في سائر الاحكام بل في موضع التهمة فقط وبه علم ان كلا من القول باعتبارها من وقت الطلاق والقول باعتبارها من وقت الاقرار ليس على عمومها ولذا قال في فتح القدير في باب العدة ان فتوى المتأخرين اى بوجوبها من وقت الاقرار مخالفة للائمة الاربعة وجهور الصحابة والتابعين وحيث كانت مخالفتهم للتهمة فينبى ان يتحرى به محالها والناس الذين هم مظانها ولهذا فصل الامام السعدي بحمل كلام محمد في المبسوط من ان ابتداء العدة

(وعلى مضي العدة ثم اقر لها بدين او عين او اوصى لها بشئ فلها الاقل منه) (او من الميراث) للتهمة وتعد من وقت اقراره به يفتى ولومات

من وقت الطلاق على ما اذا كانا متفرقين من الوقت الذي اسند الطلاق اليه اما اذا كانا مجتمعين فالكذب في كلامهما ظاهر فلا يصدقان في الاسناد قال في البحر هناك وهذا هو التوفيق اهـ اى بين كلام المتقدمين والمتأخرين وبه ظهر صحة ما قاله السروجي من انه ينبغي تحكيم الحال لكن مقالته من ان الخصومة وترك الخدمة دليل عدم المواضعة رده في الفتح بأنه غير ظاهر لان وصيته لها بأكثر من الميراث ظاهرة في ان تلك الخصومة حيلة ليست على حقيقتها اهـ نعم ما ذكره الامام السعدي من التفرق ظاهر في عدم المواضعة لتصح وصيته لها وتزوجه اختها واربعها سواها والله سبحانه اعلم * (تنبيه) * اعلم ان ما تأخذه له شبه بالميراث فلو نوى شئ من التركة قبل القسمة كان على الكل ولو طلبت اخذ الدرهم والتركة عروض لم يكن لها ذلك وشبه بالدين حتى كان للورثة ان يعيولها من غير التركة مؤاخذه لها بزعمها ان ما تأخذه دين كذا افاده في فتح القدير والبحر وغيرها **(قوله)** بعد مضيا اى مضى العدة من وقت الاقرار **(قوله)** فالحا جميع ما اقر أو وصى لانها صارت اجنبية فانثنت التهمة ومقتضاه ان ما تأخذه لم يبق له شبه بالميراث اصلا فلا يأتى فيه ما مر انقالها قبل مضى العدة لم تعط الزائد على الميراث للثمة فكان ما تأخذ ارضا نظرا للورثة ووصية نظرا لزعمها فاعتبر فيه الشبهان وبعد مضى العدة لم يبق التهمة فلذا استحققت جميع ما قر أو وصى به وتمحض كونه دينا او وصية وبه علم ان من ذكر الشبهين هنا تبعها ظاهر عبارة النهر لم يصب فافهم **(قوله)** ولو لم يكن بمرض موته الباء بمعنى فى اى ولو لم يكن هذا التصديق مرض موته بأن صح منه او كان غير مريض اصلا ثم مات في عدتها صح اقراره ووصيته لعدم التهمة **(قوله)** ولو كذبتة يحترز قوله تصادق ط **(قوله)** ليصح اقراره اى ولا وصيته معاملة لها بزعمها انها زوجة وهى وارثة ولا وصية للوارث ولا اقرار له ط وينبئ تقيده بما اذا مات في مرضه قبل مضى عدتها من وقت الاقرار لانه لما اقر بطلانها لثلاثا بانته عملا بأقراره وان كذبتة وصار فارا فاذا صح من مرضه ثم مات في العدة او ليصح ومات بعد العدة لم تثر منه فصحة وصيته واقراره لها بالمال وليس تكذيبها له في الطلاق السابق رضا بالطلاق الواقع الآن كما لا يخفى هذا ماظهر لى **(قوله)** لا الوعد اقول هذا انما يظهر لو ادعت ان الابانة كانت في الصحة لان دعواها تتضمن اعترافها بأنها لا تثر معه لكونه غير فارا ما لو ادعت ان الابانة كانت في ذلك المرض الذى مات فيه فلا لانها ادعت عليه صلا تثر منه غير انها لما زعمت انها بانته منه وجب عليها مفارقتها فاذا ادعت عليه ذلك الواجب لا يلزم منه ان تكون راضية بطلانها كما لا يخفى فيجب ان تثر سواء أصرت على دعواها او صدقته قبل موته او بعده كالمو اقرارها بما ادعت عليه ولم أر من تعرض لذلك وكأنهم سكتوا عنه لظهوره فافهم **(قوله)** كمن طلق الخ جعل حكم المسئلة الاولى مشبها بهذه لانه لا خلاف فيها بخلاف الاولى كعدلت **(قوله)** بأمرها الاولى برضاها ليشمل اختيارها نفسها في التفويض افاده الحموى عن البرجندى ط **(قوله)** فان لها الاقل اى مما اقر أو وصى به ومن الارث وهذا تصريح بوجه الشبه المقاد بالكاف **(قوله)** قال صحيح قيد به ليكون فراره بالبيان املوكان مريضاً يكون فارا بذلك القول لانفس البيان فافهم **(قوله)** احدا كطالقي

بعد مضيا فالحا جميع ما اقر أو وصى عمادية ولو لم يكن بمرض موته صح اقراره ووصيته ولو كذبتة لم يصح اقراره شرح المجمع وفي الفصول ادعت عليه مريضاً انه ابانها فبحمد وحلفه القاضي خلفتم صدقته ومات ترته لو صدقته قبل موته لا لو بعده كمن طلق ثلاثا بأمرها في مرضه ثم اوصى لها او اقر فان لها الاقل قال صحيح لامرأته احدا كما طالق ثم بين الطلاق في مرضه الذى مات فيه في احداها صار فارا باليان

اي ثلاثا كما في عبارة الفتح عن الكافي وهو المراد لان الكلام فيما يكون به فارا ولا فرار في الرجعي **(قوله فترث منه)** لانه بين الطلاق بعد تعلق حقها بماله فيرد عليه قصد كماله انشاء جمل انشاء في حق الارث للتمتع ولو ماتت احدهما قبله ثم ماتت تعينت الاخرى ولم ترث لانه بيان حكمي فانتمت التهمة عنه وتماه في الفتح قلت وما ذكر من انه يصير فارا بهذا البيان مؤيد للقول بأن البيان في الطلاق المبهم ايقاع للعلاق معلقا بشرط البيان معنى اي ينقصد سببا للحال لوقوع الطلاق عند البيان فيقع عند البيان بالكلام السابق اما على القول بأنه ايقاع للحال في واحدة غير عين والبيان تعيين لمن وقع عليها الطلاق فينبغي ان لا يصير فارا لان الوقوع يكون في حال صحته كذا في البدائع وتامم الكلام على ذلك مبسوط فيه **(قوله لو حلف صحيحا)** اي بأن يعلق على فعل غيره كان قال ان دخل زيد داره فأحدا كما طالق ثلاثا اما لو علق على فعله صار فارا بالفعل في مرضه لان بنفس البيان فافهم **(قوله صار فارا)** يظهر لك وجهه بما ذكرناه آخرا عن البدائع **(قوله ولا يشترط علمه الخ)** حاصله ان اهلية الزوجة للميراث شرط في كونه فارا فاذا كانت امة او كتيبة فأبأنها في مرضه لم ترث لعدم اهليتها لذلك لكن لو كانت اعتقت او اسلمت وهو غير عالم فأبأنها في مرضه صار فارا وترته لتحقق الشرط وقت الابانة **(قوله بعد غدا)** اما لو قال لها ايضا انت طالق ثلاثا غدا فيقع الطلاق والتعلق معا ولا ميراث لها ولو قال اذا اعتقت فانت طالق ثلاثا كان فارا كذا في الظهيرية اي لان المعلق يعقب المعلق عليه فيتحقق شرط الفرار قبل وقوع الطلاق بخلاف ما قبله فان المضافين الى الغد وقعا معا **(قوله والا يعلم لارث)** لانه وقت التعليق لم يقصد ابطال حقها حيث لم يعلم وان صارت اهلا قبل نزول الطلاق ولم تكن حرة وقت التعليق لان تعقها مضاف بخلاف ما اذا كانت حرة وقته ولم يعلم به لانه أمر حكمي فلا يشترط العلم به كذا في البحر والاطهر ان يقال لانه أمر ثابت تأمل * **(تنبيه)** * مقتضى قول المصنف كان فارا انه يقع عليها ثلاث طلقات والا كان رجعا لانها صارت حرة ولا فرار في الرجعي فافهم ويشكل عليه ما مر قيل الفاظ الشرط من باب التعليق انه لو قال لزوجه امة ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا فعتقت فدخلت له رجعتها اه ومقتضاه ان يقع هنا طلقتان ولا يكون فارا وقد يجاب أخذ ما قالوا في الفرق بين الاضافة والتعليق ان المضاف ينقصد سببا للحال بخلاف المعلق حتى لو قال انت حر غدا لم يملك بيعه اليوم ويملكه اذا قال اذا جاء غدا كافي طلاق الاشياء والنظائر ففي مسئلتنا لما قال لامته انت حرة غدا انعقد سببا للحال فاذا قال الزوج انت طالق ثلاثا بعد غدا انعقد سببا للطلاق بعد تحقق سبب الحرية فطلق ثلاثا بخلاف مسألة التعليق فانه وقت التعليق لا يملك أكثر من طلقتين ولم يتحقق سبب الحرية وقته فلا يقع أكثر مما يملك هذا غاية ما ظهري فنأمله **(قوله ولو علقه)** اي الطلاق البائن بعقها وكان التعليق والشرط في المرض لانه تعليق بضعل اجنبي ط **(قوله او بمرضه)** كقوله ان مرضت فانت طالق ثلاثا يكون فارا لانه جعل شرط الحنث المرض مطلقا والمرض المطلق هو صاحب الفراش الذي كان الموت غالبا فيه وذا مرض الموت كذا في الولوالجية ونقل في البحر تصحيحه عن الحانية قلت ومقتضاه انه لو مرض قبله ثم صح منه لم تطلق لطلبه المرض على المطلق اي الكامل منه وهو الذي يتصل به الموت فليس المراد مطلق مرض بل المراد مرض

فترث منه) كافي ومفاده انه لو حلف صحيحا وحثت مريضا فينه في احداها صار فارا ولم أره نهر (ولا يشترط علمه) اي الزوج (بأهليتها) اي المرأة للميراث (فلو طلقها بائنا في مرضه وقد كان سيدها اعتقها قبله) او كانت كتيبة فأسلمت (ولم يعلم به كان فارا) فترته ظهيرية (بخلاف ما لو قال لامته انت حرة غدا وقال الزوج انت طالق ثلاثا بعد غدا ان علم بكلام المولى كان فارا والا) يعلم (لا) ترث خاتمة ولو علقه بعقها او بمرضه

أو وكله به وهو صحيح فالوقمة
 حال مرضه قادرا على عزله
 كان قارا (ولو باشرت)
 المرأة (سبب الفارقة وهي)
 أي والحال أنها (مريضة
 وماتت قبل انقضاء العدة
 ورثتها) الزوج (كما إذا
 وقعت الفارقة) بينهما
 (باختيارها نفسها في خيار
 البلوغ والعق أو بتقبلها)
 أو مطاوعتها (ابن زوجها)
 وهي مريضة لأنها من قبلها
 ولذا لم يكن طلاقا (بخلاف
 وقوع الفارقة) بينهما
 (بالجب والعنة واللعان)
 فانه لا يرثها (على) مافي
 الخاتبة والفتح عن الجامع
 وجزم به في الكافي قال
 في البحر فكان هو
 (المذهب) لانها طلاق
 فكانت مضافة إليه (وقيل)
 قاله الزبلي (هو كالاول)
 فبرئها (ولو ارتدت ثم ماتت
 أولحت بدار الحرب فان
 كانت الردة في المرض ورثها
 زوجها) استحسانا (والا)
 بأن ارتدت في الصحة (لا)
 يرثها بخلاف رده فانها
 في معنى مرض موته فترثه
 مطلقا ولو ارتدا معا فان
 اسلمت هي ورثته والا لا
 خاتبة (قال آخر امرأة
 أتزوجها طالق لانا فنكح
 امرأة ثم أخرى ثم مات

مطلق وبنهما فرق واضح مثل ماء مطلق ومطلق ماء فافهم (قوله أو وكله به الخ) قال في
 البدائع وقالوا فيمن فوض طلاق امرأته الى اجنبى في الصحة وطلقها في المرض ان التفويض
 ان كان على وجه اليتامك عزله عنه بأن ملكه الطلاق لا ترث لانه لما لم يقدر على فسخه بعد مرضه
 صار الإبقاء في المرض كالاتقاع في الصحة وان كان يمكنه عزله فلم يفعل صار كأنشاء التوكيل في
 المرض فترثه (قوله ولو باشرت الخ) شروع في كون المرأة فارة بعد بيان كون الرجل قارا وهذا
 ما اشار اليه في اول الباب بقوله وقد يكون الفرار منها (قوله ورثتها الزوج) لانه كما يتعلق
 حقها بماله في مرض موته تعلق حقه بماله في مرض موتها بخبر (قوله أو مطاوعتها ابن
 زوجها) احتراز عما لو أكرهها فانه لا يرثها لعدم مباشرتها سبب الفارقة ومثله بالاولى ما لو أمر
 ابنه بأكرامها بخلاف ما اذا كان هو المريض وأمر ابنه بأكرامها فانه يكون قارا وترثه وان لم
 يأمره فلا كما مر (قوله وهي مريضة) قيد للفروع المذكورة صرح به ليصح اندراجها تحت
 الاسل المذكور وهو قوله ولو باشرت المرأة الخ فلا تكرار فافهم (قوله لانها) أي الفارقة
 بالاسباب المذكورة ومثله الردة المرأة كما يأتي (قوله ولذا) أي أليكونها جاءت من قبلها لم تكن
 طلاقا بل هي فسخ لان المرأة ليست أهلا للطلاق (قوله فانه لا يرثها) أي ولا ترثه كما مر عند
 قول المختلف واختلت منه أو اختارت نفسها أي اذا كان ذلك في مرضه ط لكن في اللعان
 ترثه كما مر لان ابتداه من جهته (قوله لانها طلاق) فيعتبر إيقاعا من جهته فلا تكون فارة
 لاضطرارها الى ذلك اما في اللعان فادفع العار عنها واما في الجب والعنة فلعدم حصول
 الاعفاف المطلوب من السكاح فصار مثل التعليق بفعلها الذي لا بد لها منه بخلاف ما اذا سألته
 الطلاق في مرضه فطلقها لرضاها باسقاط حقها بلا ضرورة فلا ترثه وان كان إيقاعا من جهته
 فافهم نعم يشكل عدم ارثها منه باختيار نفسها في مرضه للجب والعنة فان علة عدم ارثها
 كونها راضية كما مر فبناي دعوى اضطرارها والجواب انه ليس اضطرارا حقيقيا فلان منافاة
 ولو سلم اضطرارها حقيقة لا يلزم منه ارثها منه لان ارثها منه لا يكون الا اذا ثبت فراره ولم
 يثبت لانه لم يضطرها الى ذلك فهي كمن وطئ ابنه مكرهه لا ترث منه الا اذا أمر ابنه بذلك كما مر
 فلم يلزم من اضطرارها فراره لعدم جانيته عليها بخلاف ما هنا فان اضطرارها عذري نفي فرارها
 لانه من جهته فيؤثر فيه بخلاف فراره فانه من جهته فلا يؤثر اضطرارها فيه كالمكره فان
 اضطراره الى قتل غيره انما يؤثر في فعله من حيث نفي القود عنه لا في فعل غيره وهو من أكرهه
 ويؤيد ما قلنا قوله في الفتح لو حصلت الفارقة في مرضه بالجب والعنة وخيار البلوغ والعق
 لا ترثه لرضاها بالمطل وان كانت مضطرة لان سبب الاضطراب ليس من جهته فلم يكن جانيا في
 الفارقة اه هذا مظهره في هذا المحل فتأمله (قوله ثم ماتت أولحت) أي قبل انقضاء العدة
 ط (قوله ورثتها) لانه تبين ان قصدها الفرار ط (قوله استحسانا) والقياس لان لا يرثها
 لعدم جريانه بين المسلم والكافر ط (قوله لا يرثها) لانها باثت بنفس الردة قبل ان تصير مشركة
 على الهلاك وليست بالردة مشركة عليه لانها لا تقتل كذا في الفتح (قوله بخلاف رده الخ)
 لانه يقتل ان استدامها ط (قوله مطلقا) أي سواء كانت في الصحة او المرض ط (قوله ولو
 ارتدا معا الخ) قال في البحر وان ارتدا معا ثم اسلم احدها ثم مات احدها ان مات المسلم لا يرث

المردوان كان الذي مات مرتداهو الزوج ورثته المساحة وان كانت المرتدة قد ماتت فان كانت ردتها في المرض ورثها الزوج المسلم وان كانت في العدة لم ترث كذا في الحاشية اهـ **(قوله)** طلقنا الاخرى (زاد الشارح ذلك تبعا للدرر لاصلاح عبارة المتن لان قوله عند التزوج متعلق بقوله طلقنا وعلى ما في المتن متعلق بقوله مات وليس المعنى عليه وقوله ولا يصير فارا الواو فيه من الشرح للعطف على طلقنا واذا لم يصير فارا لاثرت منه فان كان دخل بها فلها مهر ونصف المهر بالخول وبشبهة النصف بالطلاق قبل الدخول وعدتها بالحيض بلا اعداد زيلعي من باب اليقين بالطلاق والعناق **(قوله)** خلافا لهما فعندها يقع عند الموت لانه الوقت الذي تحققت فيه الآخرة ويصير فارا فترثها ولها مهر واحد وتعتد بأبعد الاجابين من عدة الطلاق والوفاة وان كان الطلاق رجعيا فعليها عدة الوفاة والاحداد افاذه الزيلعي **(قوله)** لان الموت معرف الخ) علة لقول الامام ابي يعرف ان هذا المرأة آخر امرأة **(قوله)** واتصافه اي التزوج من وقت الشرط وهو التزوج ط **(قوله)** فيثبت مستندا اي الى وقت التزوج كالوعلق الطلاق بحضها لم بحث برؤية الدم لاحتمال الانقطاع فاذا استمر ثلاثا ظهر انه وقع من اولها زيلعي ومقتضى هذا انه لو كان وقت التزوج مريضا ان يصير فارا فترثه **(قوله)** لم ترث الخ) بيانه ان عدتها الاولى قد بطأت بالتزوج فبطل ادائها الثابت لها بسبب ابانة في مرضه لانها انما ترث مادامت في العدة وقد زالت ووجب عليها عدة مستقبلة بالطلاق الثاني كما يأتي في العدة ان من طلق معتدته قبل الوطء يجب عليها عدة مستقبلة ولا يمكن ان ترث بعد الطلاق الثاني لان شرط وقوعه التزوج وقد حصل بفعلها فكانت راضية بوقوع الثلاث وهذا عندها ومحمد يقول ترثه لان عليها تمام العدة الاولى فقط ففي حكم الفرار بالطلاق الاول لبقاء عدته وحتى **(قوله)** كذبها الورثة الخ) اي لو ادعت انه ابانة في مرض موته وانه مات وهي في العدة وقالت الورثة بل في الصحة فالقول لها ببينها لانكارها سقوط الارث لانها تقرب لطلاق لا يسقط الميراث **(قوله)** فالشكل من متاع البيت (هو ما يصلح للرجل والمرأة اما ما يصلح لاحدها فالقول لكل فبا يصلح له وفي المسألة تفصيل سيأتي ان شاء الله تعالى في باب التحالف من كتاب الدعوى **(قوله)** لصبر ورثتها اجنبية) اي فلم تبق ذات يديل اليد للورثة والقول لذى اليد **(قوله)** بخلافه في العدة) اي بخلاف موته في عدتها فان الشكل حينئذ للمرأة عند اى حنيفة لانها ترث فلم تكن اجنبية فكانت مات قبل الطلاق جامع الفصولين والله سبحانه اعلم

باب الرجعة

ذكرها بعد الطلاق لانها متأخرة عنه طبعيا فكذا وضعا نهر **(قوله)** بالفتح وتكسر) قال في النهر والجمهور على ان الفتح فيها افصح من الكسر خلافا للازهرى في دعوى اكثرية الكسر ولما قيل لابن دريد في انكار الكسر على الفقهاء **(قوله)** يتعدى ولا يتعدى) اي يستعمل فعله متعديا بنفسه ولازما فيتعدى الى قال في الفتح يقال رجع الى اهله ورجعته اليهم اي رددته وقال تعالى فان رجعت الله الى طائفة منهم ويقال في مصدره ايضا رجعا ورجوعا ومرجعا والرجعة والرجعي بكسر الراء وربما قالوا الى الله رجعتك **(قوله)** هي استدامة الملك) عبر بالاستدامة بدل الرد الذي هو معنى الرجعة لان المتبادر منه ما يكون بعد الزوال

طلقت الاخرى (عند التزوج) و (لا يصير فارا) خلافا لهما لان الموت معرف واتصافه بالآخرة من وقت الشرط فيثبت مستندا در * (فروع) * ابانة في مرضه ثم قال لها اذا تزوجتك فأنت طالق ثلاثا فتزوجها في العدة ومات في مرضه لم ترث لانها في عدة مستقبلة وقد حصل التزوج بفعلها فلم يكن فرارا خلافا لمحمد خاتية * كذبها الورثة بعد موته في الطلاق في مرضه فالقول لها كقولها طالق وهو نائم وقالوا في البقطة والواجبة * طلقها في المرض ومات بعد العدة فالمشكل من متاع البيت لو ارث الزوج لصبر ورثتها اجنبية بخلافه في العدة جامع الفصولين

باب الرجعة

بالفتح وتكسر يتعدى ولا يتعدى (هي استدامة الملك القائم)

فبناي قوله القائم ولان المراد به هنا الايقاع قال تعالى وبمولتهن احق ردهن قال في الفتح
والردي يصدق حقيقة بعد انعقاد سبب زوال الملك وان لم يكن زال بعد يقال رد البائع المبيع
في بيع الحبار للبائع اه فهذا الرد ايقاع للملك القائم اى ادامته وامساكه قال تعالى فاذا بلغن
اجلهن اى قارب البلوغ فأمسكوهن بمعروف قال في النهر والامساك استدامة القائم
لا اعادة الزالم ولذا صح الايلاء منها والمظهار والمعان وتناولها قوله زوجاتي طوالق ولم يشترط
فيها شهود ولم يجب عوض مالى حتى لو راجعها توقف لزومه على قبولها وتحمل زيادة في مهرها
وقال ابو بكر لا يصير زيادة فلا تجب ولو راجع الامة على الحرية التي تزوجها بعد طلاقها صح اه
(قوله بلا عوض) اى بلا اشتراط عوض فالمراد نفي اشتراطه لانني وجوده لما علمت وانما
ذكره تأكيده لدعوى قيام الملك اذ لو زال اشترط في ردها اليه العوض (قوله اى عدة الدخول
حقيقة) اى الوطء ح (قوله اذ لارجعة في عدة الحلو) اى ولو كان معها نسأ أو نظر بشهوة
ولو الى الفرج الداخلى ح ووجهه ان الاصل في مشروعية العدة بعد الوطء تعرف براءة
الرحم تحفظا عن اختلاط الانساب ووجب بعد الحلو بلاوطء احتياطاً وليس من الاحتياط
تصحيح الرجعة فيها رحمتي (قوله ابن كمال) حيث قال في العدة بعد الدخول لا بد من هذا القيد
لان العدة قد تجب بالحلو الصحيحة بلا دخول ولا تصح فيها الرجعة اه قلت وتقدم ايضا
في باب المهر ان الحلو الصحيحة لا تكون كالوطء في الرجعة اه واذا كان ذلك في الحلو
الصحيحة فالفاصلة بالاولى (قوله وفي البرازية الخ) الاولى اسقاطه لانه سيأتى متا وشرحا
وقوله بعد الدخول المراد به بعد الحلو والاولى التعبير به كما عبر به فيما سبقت (قوله وتصح
مع اكراه الخ) قال في البحر ومن احكامها انها لا تصح اضافتها الى وقت المستقبل ولا تعليقها
بالشرط كما اذا قال اذا جاء غدفقد راجعتك وان دخت الدار فقد راجعتك وتصح مع الاكراه
والهزل واللمب والحطأ كالنكاح كذا في البدائع ط وفي الفتنه لأجاز مراجعة الفضولى
صح ذلك بحر (قوله وهزل ولعب) فسرهما في القاموس بضد الجد أفاده ط (قوله
وخطأ) كأن اراد ان يقول اسقى الماء فقال راجعت زوجتي (قوله بخور راجعتك) الاولى
ان يقول بالقول بخور راجعتك ليعطف عليه قوله الآتى وبالفعل ط وهذا بيان لركنها وهو
قول او فعل والاول قسبان صريح كامل ومنه النكاح والتزويج كما باتى وبدا به لانه لا خلاف
فيه وكناية مثل انت عندى كما كنت وانت امرأتى فلا يصير مراجعا الابالية فافاده في البحر والنهر
(قوله راجعتك) اى في حال خطابها ومثله راجعت امرأتى في حال غيبتها وحضورها ايضا
ومنه ارجعتك ورجعتك فتح (قوله وردتكم ومسكنك) قال في الفتح وفي المحيط مسكنك
بمنزلة امسكنك وهما لغتان وفي بعض المواضع يشترط في رد ذلك ذكر الصلة فيقول الى
اوالى نكاحى اوالى عصمتى وهو حسن اذ مطلقه يستعمل لضد القبول اه (قوله وبالفعل)
هذا ليس من الصريح ولا الكناية لانها من عوارض اللفظ فافهم نفع ظاهر كلامهم ان الفعل
في حكم الصريح لثبوت الرجعة به من المجنون كما باتى (قوله مع الكراهة) الظاهر انها
تنزيهية كما يشير اليه كلام البحر في شرح قوله والطلاق الرجعى لا يجرم الوطء رملى ويؤيده
قوله في الفتح عند الكلام على قول الشافعى بجرمة الوطء انه عندنا يحل لقيام ملك النكاح من

بلا عوض مادامت (في
العدة) اى عدة الدخول
حقيقة اذ لارجعة في عدة
الحلو وان كمال وفي البرازية
ادعى الوطء بعد الدخول
وانكرت فله الرجعة لاني
عكسه وتصح مع اكراه
وهزل ولعب وخطأ (خو)
متعلق باستدامة (راجعتك)
ورددتكم ومسكنك بالانية
لانه صريح (و) بالفعل
مع الكراهة

كل وجه وإنما يزول عند انقضاء العدة فيكون الحل قائماً قبل انقضائها اهـ ولا يرد حرمة السفر بها لان ذلك ثابت بالنص على خلاف القياس كما يأتي ويؤيده ايضا قوله في الفتح والمستحب ان يراجعنا بالقول فافهم (قوله بكل ما يوجب حرمة المصاهرة) بدل من الفعل بدل بعض من كل اهـ لان من الفعل ما لا يوجب حرمة المصاهرة كالزواج والوطء في الدبر ولذا عطفهما المصنف على قوله بكل فليس مراده المحصر بما يوجب حرمة المصاهرة فافهم وباعتبار هذا العطف يصح كونه بدل مفصل من مجمل (قوله كس) اي بشهوة كافي المنع وفيه قوله بما يوجب حرمة المصاهرة قال في البحر ودخل الوطء والتقييل بشهوة على اي موضع كان فا اخذنا اودقنا او جبهة او رأسا والمس بلا حائل او بمحائل يجحد الحرارة معه بشهوة والنظر الى داخل الفرج بشهوة بأن كانت منكثة وخرج ما اذا كانت هذه الافعال بغير شهوة او نظر الى داخل الفرج بشهوة والولى حلقة الدبر فانه لا يكون مراجعا لكنه مكروه كافي الولوجية وفي الفتية ويصير مراجعا بوقوع بصره على فرجها بشهوة من غير قصد المراجعة اهـ وفي المحط ويكره التقييل والمس بغير شهوة اذا لم يرد الرجعة اهـ (قوله ولو منها اختلاسا) خلست التثنية خلسا من باب ضرب اختطفته بسرعة على غفلة واختلست كذلك مصباح قال في البحر ولا فرق بين كون التقييل والمس والنظر بشهوة منه او منها بشرط ان يصدقها سواء كان بمكثته او فعلته اختلاسا او كان نائما او مكرها او معتوها اما اذا ادعته وانكره لا تثبت الرجعة اهـ (قوله ان صدقها الخ) قال في الفتح هذا اذا صدقها الزوج في الشهوة فان انكر لا تثبت الرجعة وكذا ان مات فصدقها الورثة ولا تقبل البينة على الشهوة لانها غيب كذا في الخلاصة اهـ قلت لكن مرفى محرمات النكاح متا وشرحا وان ادعت الشهوة في تقييله او تقييلها ابنه وانكرها الرجل فهو مصدق لاهي الا ان يقوم اليها منتشرا آلتة فيعانفها لقربته كذبه او يأخذ نديها او يركب معها او يسها على الفرج او يقبلها على الفم اهـ ومقتضاه انها لو مست فرجه او قبلته على الفم ان تصدق وان كذبها وانه قبل البينة على الشهوة لانها بما تعرف بالاثار كما صرح به هناك ويأتي تمامه فأنمل (قوله ورجعة المجنون بالفعل) اي اذا طلق رجعيائهم جن قال في الفتح ورجعة المجنون بالفعل ولا تصح بالقول وقيل بالعكس وقيل بهما اهـ وظاهره ترجيح الاول واقتصر عليه البرازي قال في البحر ولعله الراجح لما عرفت انه مؤاخذ بأفعاله دون اقواله وعلله في الصيرفية بأن الرضا ليس بشرط ولهذا لو اكره على الرجعة بالفعل يصح اهـ (قوله وتصح بتزوجها) الاولى حذف تصح لان قول المصنف بتزوجها معطوف على قوله بكل المتعلق بقوله استدامة (قوله به يفتي) قال في البحر وهو ظاهر الرواية كذا في البدائع وهو المختار كذا في الولوجية وعليه الفتوى وكذا في التنايع فقول الشارحين انه ليس برجعة عنده خلافا لحمد على غير ظاهر الرواية كالا يخفى فعلم ان انقض النكاح يستتار للرجعة ولا تستعار هي له اهـ ملخصا قلت وفيه انه صرح نفسه في النكاح بأنه ينقذ بقوله لمبانه راجعتك بكذا فافهم الا ان يجاب بأن مراده في نكاح الاجنبية (قوله على المتمد) لان عليه الفتوى كافي الفتح والبحر (قوله لانه لا يخلو عن مس بشهوة) لان المتمدن المس

قول الحلبي بدل من الفعل فيه جعل كلام المصنف بدلا من كلام الشارح الا ان يقال لما امتزج كانا كأنهما اتحداه اهـ نص

(بكل ما يوجب حرمة المصاهرة) كس ولو منها اختلاسا او نائما او مكرها او مجنون او معتوها ان صدقها هو او ورثته بعد موته جوهره ورجعة المجنون بالفعل بزانية (و) تصح (بتزوجها في العدة) به يفتي جوهره (و) ووطئها في الدبر على المتمد (لانه لا يخلو عن مس بشهوة

بالشبهة بخلاف المصاهرة لانه يعتبر فيها زيادة على ذلك شبهة تكون سببا للولد ولذا يوجبها ذلك الطوط كما لو انزل بعد الممس ولذا لم يشترط احدها عدم الانزال بالنس ونحوه **(قوله)** ان لم يصدق بانها هذا بيان لشرط الرجعة ولها شروط خمس تعلل بالتأمل شرعية لانه قلته هي ان لا يكون الطلاق ثلاثا في الحرة او ثنتين في الامة ولا واحدة مقترنة بعوض مالى ولا يصفى نبي عن البيونة كطوباة او شديدة ولا مشبهة كطالقة مثل الجبل ولا كناية تقع بها ما ينفي ولا يخفى ان الشرط واحد هو كون الطلاق رجعيا وهذه شروط كون رجعيا متى فقد منها شرط كان بانها كما انقضاه اول كتاب الطلاق وقد استغنى عنها المصنف بقوله ان لم يصدق بانها وهو اولى من قول الكثران لم يصدق ثلاثا لكن قول الخبر الرملى لاحاجة الى هذا مع قوله استدعاء الملك القائم في العدة لان البائن ليس فيه ملك من كل وجه والكلالة في الرجعي لا في البائن فتدغفل اكثرهم في هذا المثل اه لكن لا يخفى ان المسألة في عبارة لزيادة الايضاح لا بأس بها في مقاصد الافادة * (تنبيه) * شرط كون الثنتين في الامة كالثلاث في الحرة ان لا يكون رفقها ثابتا باقرارها بعدها في النهر عن الحالية لو كان اللقيص امرأة اقرت بالرق لاخر بعد ما طلقها ثنتين كان له الرجعة ولو بعد ما طلقها واحدة لا يملكها، والفرق انها ما اقرارها في الاول تبطل حقا ثابتا له وهو الرجعة بخلافه في الثاني اذ ثبت له حق البتة اه **(قوله)** فلا اي فلا رجعة **(قوله)** وان ابنت اي سواء ارضيت بعد عدها او ابنت وكذا لو لم تعلم بها اصلا وما في الغاية من انه يشترط اعلام الغاية ما يفسد لما استقر من ان اعلامها انما هو مندوب فقط شهر **(قوله)** او قل كذا في بعض النسخ وفي بعضها قالت بناء المؤنة والظاهر انها تحريف **(قوله)** فيه الرجعة لانه حكم بثبته الشارع غير مقيّد برضاها ولا يسقط بالاسقاط كالميراث وقد جعل الشارع ان الوصية من كلام المصنف شرطية وجعل قوله فيه الرجعة جوابها ط ويجوز ابقاؤها وصلية ويكون قوله فيه الرجعة تقريرا على ما فهم مما قبله وتصريحاً به ليرتب عليه مبعده **(قوله)** بلاعوض قد تقدمه وكأنه اعاده تمهيدا ما بعده رجعي **(قوله)** قولان اي قيل نعم ان قبلة وقيل لا كما قدمناه ووجه الثاني من الجوهرية من ان الطلاق الرجعي لا يزيل الملك والعوض لا يجب على الانسان في مقابلة ما كره **(قوله)** ويتمتع المؤجل بالرجعي اي لو طلقها رجعيا صار ما كان مؤجلا بدعته من انهر حالا فقتاله به في الحال ولو قبل انقضاء العدة ولا يعود مؤجلا اذا راجعها في العدة قل في البحر من باب الشهر يعني اذا كان التأجيل الى الطلاق اما اذا كان الى مدة معينة فلا يتمتع بالطلاق اه **(قوله)** وفي الصيرفية الخ قال في البحر من باب المهر وذكر قولين في الفتاوى الصيرفية في كونه يتمتع المؤجل بالطلاق الرجعي مطلقا اولى انقضاء العدة وجزم في الفتية بأنه لا يخل الى انقضاء العدة قال وهو قول عامة مشايخنا اه اي لان العادة تأجيله الى طلاق يزيل الملك او الى الموت والرجعي لا يزيل الملك الا بعد مضي العدة فلا يصبر حالا قبلها وقد ظهر لك بما قلناه ان ما في الخلاصة احد القولين وانه ليس في كلام الصيرفية الذي اقتصر عليه الشارع ما يفيد حلوله بالرجعة وان بطلت العدة بها لان القول بحلوله بانقضاء العدة سبب حصول الفرقة وزوال الملك كما قلنا لا بسبب

(ان يطلق بانها) فان ابنتها فلا (وان ابنت) او قل ابطلت رجعتي او لا رجعة لي فله الرجعة بلا عوض ولو سعى هل يجعل زيادة في المهر قولان ويتمتع المؤجل بالرجعي ولا يتمتع بالرجعة خلاصة وفي الصيرفية لا يكون حالا حتى تنقضي العدة (ونذب اعلامها بها)

على كلام ط يكون قول الشارع او قال معطوف على قول المتن وان ابنت ويكون قول الخشني قوله وان قال صوابه قوله او قل حتى يلتم الكلامان فليتمل كتبه نصر المهورتي

زوال العدة ومع المراجعة لا يوجد انقضاء العدة المشروط لحلوله لان فائدة هذا الشرط عدم حلوله بالمراجعة لاحلوله بها فانهم **(قوله)** للالتكح غيره) اولى من قول الهداية لثلا تقع في المعصية اذ لامعصية فيه مع عدم علمه بالرجعة وان اجيب بأن المعصية لتقصيرها بترك السؤال لما فيه من الحجاب السؤال عليها واثبات المعصية بالعمل بما ظهر عندها وتامه في الفتح **(قوله)** فرق بينهما) اى اذا ثبتت المراجعة بالينة وقوله وان دخل اى الزوج الثانى وقوله في الفتح دخل بها الاول اولا لعله من تحريف النسخ او سبق قلم اذ لارجعة مع عدم دخول الاول كالابن **(قوله)** وندب الاشهاد) احترازا عن التجاحد وعن الوقوع في مواقع التهم لان الناس عرفوه مطلقا فيتهم بالفعود معها وان لم يشهد صح والامر في قوله تعالى * واشهدوا ذوى عدل * لندب زبلى **(قوله)** ولو بعد الرجعة بالفعل) لما في البحر عن الحاوى القدسي واذا راجعها قبله الملس فالأفضل ان راجعها بالاشهاد ثانيا اى اى الاشهاد على القول فلا يشهد على الوطء والمس والنظر بشهوة لانه لا علم للشاهد بها كما اشير اليه في الظهيرية در منتي قال في البحر و اشار المصنف الى ان الرجعة على ضربين سنى وبدعى فالسنى ان راجعها بالقول ويشهد على رجعتها ويعلمها ولوراجعها بالقول ولم يشهدوا واشهد ولم يعلمها كان مخالفا للسنة كما في شرح الطحاوى اه قات وكذا لو راجعها بالفعل ولم يشهد ثانيا قال الرحى والبدعى هنا خلاف المندوب وفي الطلاق مكروه تحريرا **(قوله)** بلا اذنها) حقه ان يقول بلا اذنها اى اعلامها اذ لا يكره دخوله اذ لم تأذن له وعبرة الكثر حتى يؤذنها قال في البحر اى يعلمها بدخوله اما بتحقيق النعل او بالتلحح او بالنداء ونحو ذلك **(قوله)** وان قصد رجعتها) خلافا لما في الهداية وغيرها من التقييد بعدم قصدتها ولذا قال في البحر اطاقه فشمعل ما اذا قصد رجعتها اولا فان كان الاول فانه لا يأمن من ان يرى الفرج بشهوة فتكون رجعة بالفعل من غير اشهاد وهو مكروه من جهتين كاقدمناه وان كان الثانى فلا أنه ربما يؤدى الى تطويل العدة عليها بأن يصير مراجعا بالنظر من غير قصد ثم يطلقها وذلك اضرار بها اه وقوله وهو مكروه من جهتين اى لكونها رجعة بالفعل وبدون اشهاد والكراهة تنزيهية فيهما كما علمت وبه اندفع ما فى الشرنبلالية **(قوله)** ادعاها) اى الرجعة بعد العدة فيها اى فى العدة والظرف متعلق بأدعى والجار والمجرور متعلق بالضمير العائد على الرجعة اى ادعى بعد العدة الرجعة فى العدة فهو على حد قول الشاعر * وما هو عنها بالحديث المترجم * اى وما بالحديث عنها **(قوله)** صح بالمصادقة) لان النكاح يثبت بتصادقهما فالرجعة اولى بمر وظاهره ولو كانا كاذبين ولا يحنى ان هذا حكم القضاء اما الديانة فعلى ما فى نفس الامر **(قوله)** والا لا يصح) اى ما ادعاه من الرجعة لانه اخبر عن شئ لا يملك انشاءه في الحال وهى تنكره فكان القول لها بلاعين لما عرف في الاشياء الستة بمر اى الآتية في كتاب الدعوى حيث قال المصنف هناك ولا تخليف في نكاح ورجعة وفيه ايلاء واستيلاء ورق ونسب وولاء وحسد وامان والفتوى على انه يخلف في الاشياء السبعة اه اى السبعة الاولى وهذا قولهما اما الاخيران فلا تخليف اتفاقا **(قوله)** ولذا) اى لكونه لا يقبل قوله اذا لم تصدقه لو اقام بينة تقبل لانه اذا كان القول لها تكون البينة

للا تكتح غيره بعد العدة
فان نكحت فرق بينهما
وان دخل شمنى (وندب
الاشهاد) بعدلين ولو بعد
الرجعة بالفعل (و ندب
(عدم دخوله بلا اذنها
عليها) لتأهب وان قصد
رجعتها لكرأيتها بالفعل
كأمر (ادعاها بعد العدة
فيها) بأن قال كنت راجعتك
في عدتك (فصدقه صح)
بالمصادقة (والالا) يصح
اجماعا (و) كذا (لو اقام
بينة بعد العدة انه قال في
عدتها قدر راجعتها او) انه
(قال قد جامعها)

قوله بالحديث المترجم كذا
بالاصل المقابل على خط
المؤلف والمعروف بالحديث
المرجى اى الذى لا يوقف
على حقيقته كما يؤخذ من
الصحاح اه مصححه

عليه لان اليانة لا تثبت خلاف الظاهر وفي نسخة وكذا بالكاف وكلاهما صحيحان فافهم
(قوله) وتقدم (الح) اى فى فصل الحرمان ح حيث قال وتقبل الشهادة على الاقرار باللمس
 والتقييل عن شهوة وكذا تقبل على تقبص اللبس والتقييل والنظر الى ذكره او فرجهما عن
 شهوة فى المختار تجنيس لان الشهوة مما يوقف عليها فى الجملة بانتشار او آثاره وقدمنا
 قريبا ان القول لمضى الشهوة فى المعاقبة مع الانتشار واللبس للفرج والتقييل على القم وهو
 مؤيد لقبول الشهادة بالشهوة **(قوله)** وهذا من اعجب المسائل (الح) نقولوا ذلك عن مبسوط
 الامام السرخسى اى لانه اذا قيل لك رجل اقر بشئ فى الحال فلم يثبت اقراره ولو برهن على انه
 اقربه فى الماضى يثبت فانك تتعجب من ذلك لان اقراره فى الحال ثابت بالمعينة وهو اقوى
 من الثابت بالمينة لاحتمال ان اليانة كاذبة ولذلك لو ادعى على آخر بمال وبرهن عليه ثم
 اقر المدعى عليه به بطلت اليانة لان الاقرار اقوى وهنا عكسوا ذلك ووجهه ان اقراره فى
 الحال بانه اقر فى العدة مجرد دعوى فلا تثبت بلا ينة واذا ظهر السب بطل العجب فاطلاق
 الاعتراض عليهم بانه اعجب ناشئ عن سوء الادب فافهم **(قوله)** ملكك الانشاء فى الحال (الح)
 اى ومن ملك الانشاء ملك الاخبار كالوصى والمولى والوكيل بالبيع ومن له الجار بحر عن
 تلخيص الجامع **(قوله)** يريد الانشاء) اما اذا اراد الاخبار فيرجع الى تصديقها ط **(قوله)**
 فقالت بحجة له) اشار الى انها قالته موصولا كيا بى محترزه والى ان الزوج بدأ فلو بدأت فقالت
 انقضت عدتى فقال الزوج راجعتك فالقول لها اتفاقا وفى الفتح لو وقع الكلامان معا ببنى
 ان لا تثبت الرجعة نهر **(قوله)** فانها لاتصح (الح) لا يخفى ان هذا مقيد بما اذا كانت المدة تحتل
 الانقضاء والا تثبت الرجعة الا ان ادعت انها ولدت وثبت ذلك وعندها تصح لانه انشاء حال
 قيام العدة ظاهرا وابو حنيفة يمنع قيامها حال كلامها لانها مينة فى الاخبار واقر بزمان بحال
 عليه خبرها زمان تكلمه فتكون الرجعة مقارنته لانقضاء العدة فلا تصح وتماه فى الفتح
(قوله) تحت اتفاقا لانها متهمه بسبب سكوتها وعدم جوابها على الفور فتح **(قوله)** كالو نكلت
 (الح) قال فى الفتح وتستحلف المرأة هنا بالاجماع على ان عدتها كانت منقضية حال اخبارها
 والفرق لابي حنيفة بين هذه وبين الرجعة حيث لا تستحلف عندها لم يراجعها فى العدة
 ان الزام العين لقائدة التناول وهو بذل عنده وبذل الرجعة وغيرها من الاشياء السلة لا يجوز
 والعدة هى الامتناع عن التزويج والاحتباس فى منزل الزوج وبذله جائز ثم اذا نكلت
 هنا تثبت الرجعة بناء على ثبوت العدة لتناولها ضرورة كنبوت النسب بشهادة القابلة
 بناء على شهادتها بالولادة اه لكن ما ذكره من الاجماع تبعا للزيمى وشرح المجمع
 اعترضه فى البحر بأن مذهبهما صحة الرجعة هنا فلا يتصور الاستحلاف عندها ولذا
 اقتصر على الاستحلاف عنده فى البدائع وغيرها **(قوله)** عن مضى العدة) الاولى على
 مضى العدة لانه متعلق باليمين ط **(قوله)** فصدقه السيد وكذبته) قيد به لانها لو
 صدقته تثبت الرجعة اتفاقا ولو كذبا لا تثبت اتفاقا ط عن النهر **(قوله)** ولا ينة)
 فلو اقامها تثبت الرجعة نهر **(قوله)** فالقول لها عند الامام) وقالا القول للمولى لانه

وتقدم قبولها على نفس
 اللبس والتقييل فايحفظ
 (كان رجعة) لان الثابت
 بالمينة كالثابت بالمعينة
 وهذا من اعجب المسائل
 حيث لا يثبت اقراره
 بأقراره بل بالمينة (كالو
 قال فيها كنت راجعتك
 امس) فانها تصح (وان
 كذبته) ملكك الانشاء فى
 الحال (بخلاف) قوله لها
 (راجعتك) يريد الانشاء
 (فقالت) على الفور (بحجة
 له قدمضت عدتى) فانها
 لاتصح عند الامام لمقارنتها
 لانقضاء العدة حتى لو
 سكنت ثم اجابت تحت
 اتفاقا كالو نكلت عن العين
 عن مضى العدة (قال زوج
 الامة بعدها) اى العدة
 (راجعتها فيها فصدقه
 السيد وكذبته) الامة
 ولا ينة (اوقالت مضت
 عدتى وانكر) الزوج
 والمولى (فالقول لها) عند
 الامام لانها مينة (فلو كذب
 المولى وصدقه الامة
 فالقول له) اى للمولى

أقر بما هو خالص حقه فيقبل كالأقر عليها بالكساح وله أن حكم الرجعة من الصحة وعدمها مبنى على العدة من قيامها وانقضائها وهى أمانة فيها مصدقة بالأخبار بالانقضاء والبقاء لأقول للمولى فيها أصلاً وانما قبل قوله في الكساح لانفراده به بخلاف الرجعة نهر **(قوله على الصحيح)** أى عند الكل قال في الفتح أن القول للمولى بالاتفاق وقوله على الصحيح احتراز عما في النبايع أنه على الخلاف أيضاً **(قوله لظهور راجح)** قال في النهر والفرق للامام بين هذا ومما أنها منقضية العدة في الحال ويستلزم ظهور ملك المولى المتعة فلا يقبل قولها في إبطاله بخلاف مأمراً لأن المولى بالتصديق في الرجعة مقر بقيام العدة فلم يظهر ملكه مع العدة ليقبل قوله اهـ قال في البحر فالحاصل أنه لا فرق في الحكم بين المستلئين وهو عدم صحة الرجعة وإن اختلف التصور **(قوله ثم انما تعتبر المدة)** يعنى أن في المسائل التي يقبل فيها قولها انقضت عدتي لا بد من كون المدة تحتل ذلك ثم انما يشترط احتمال المدة ذلك اذا كانت العدة بالحيض فلو كانت العدة بوضع الحبل ولو سقطا مستئين الحلق فلا تشترط مدة اهـ وسأتى آخر الباب بيان المدة **(قوله يوم الامة)** لان عدتها حيضتان والاخير يشمل الثانية فهو اولى من قول الهداية من الحيضة الثالثة **(قوله لعشرة)** علة لطهرت أى لاجل تمامها سواء انقطع الدم اولاً نهر لكن اذا لم ينقطع على العشرة ولها عادة انقطعت الرجعة من حين انتهاء عادتها كفى للدرر المنتقى عن الزيلعي وغيره **(قوله مطلقاً)** يفسره ما بعده ويحتمل أن يكون المراد به انقطع الدم اولاً فهو إشارة الى ما ذكرناه آنفاً عن النهر **(قوله احتياطاً)** راجع للكل لان سؤر الحمار مشكوك في طهوريته فاذا اغتسلت به مع وجود الماء المطلق فلاحياط انقطاع الرجعة لاحتمال تطهيره وعدم الصلاة والتزوج لاحتمال عدمه **(قوله او يمضي جميع وقت صلاة)** المراد خروج الوقت بتمامه سواء كان الانقطاع قبله في وقت مهمل كوقت الشروق اوفى اوله اوفى اثنا عشر احترازاً عن مضي زمن منه بسع الصلاة فانه لا يعتبر مالم يخرج الوقت بتمامه لان المراد ان تصير الصلاة ديناً في ذمتها ولهذا لو طهرت في آخر الوقت بحيث لم يبق منه ما يسع الغسل والتحرمة لاتقطع الرجعة مالم يخرج الوقت الذي بعده لانها بخروج الوقت الاول لم تنصر الصلاة ديناً بذمتها لعدم قدرتها فيه على الاداء فافهم **(قوله ولو عاودها الح)** قال في البحر وانما شرط في الأقل احد الشيئين لانه لما احتمل عود الدم لبقاء المدة فلا بد من أن يتقوى الانقطاع بحقيقة الاغتسال أو بلزوم شئ من احكام الطهارات فخرجت الكتابية لانه لا يتوقع في حقها امارة زائدة فاكتفى بالانقطاع كذا ذكره الشارحون وظاهره ان القاطع للرجعة الانقطاع لكن لما كان غير محقق اشترط معه ما يحققه فاذا انها لو اغتسلت ثم عاد الدم ولم يجاوز العشرة كان له الرجعة وتبين ان الرجعة لم تنقطع بالغسل ولو تزوجت بعد الانقطاع للاقل قبل الغسل ومضى الوقت تبين صحة الكساح هكذا افاده في فتح القدير بحثاً وهو وإن خالف ظاهر المتن لكن المعنى يساعده والقواعد لاتباه اهـ أى لان عبارة المتن تفيد ان القاطع للرجعة هو الاغتسال او مضي الوقت لانفس الانقطاع أى انقطاع الدم فلو انقطع ثم اغتسل او مضى الوقت ثم راجعها او تزوجت ثم عاد الدم

على الصحيح لظهور ملكه في البضع فلا يمكنها إبطاله (قالت انقضت عدتي ثم قالت لم تنقض كان له رجعة) لا خيارها بكذبها في حق عليها شئى ثم انما تعتبر المدة لو بالحيض لا بالاسقط وله تحليفها انه مستئين الحلق ولو بالولادة لم يقبل الا ببينة ولو حرة فتج (وتنقطع) الرجعة (اذا طهرت من الحيض الاخير) يوم الامة (لعشرة) ايام مطلقاً (وان لم تغسل ولا قل لا تنقطع) (حق تغسل) ولو بسؤر حار لاحتمال طهارته مع وجود المطلق لكن لا تغسل لاحتمال التجاسة ولا تزوج احتياطاً (او يمضي جميع) (وقت صلاة) فتنصر ديناً في ذمتها ولو عاودها ولم يجاوز العشرة فله الرجعة (او) (حق) (تقيم) عند عدم الماء (وتغسل) (او تغسل) صلاة تامة

ولم يجاوز العشرة فظاهر المتون صحة التزوج دون المراجعة ولو انقطع ولم يعاودها
فتزوجت بآخر قبل الاغتسال ومضى الوقت لم يصح التزوج وبقيت الرجعة ولا شك ان
هذا خلاف ما بحثه في الفتح خلافا لما فهمه في النهر وقد يقال ان مرادهم بالانقطاع لما دون
العشرة الانقطاع حقيقة بأن لا يكون معه معاودة لانه اذا عاودها ولم يجاوز العشرة تبين
ان غسائها لم يصح وان الصلاة لم تنصر ديناً بذمتها فبقيت الرجعة ولم يصح تزوجها لكن
تبقى مخالفة فيما لو راجعها او تزوجت قبل الغسل ومضى وقت الصلاة ولم يعاودها الدم
انصافاً فان مقتضى المتون صحة الرجعة دون التزوج وهذا لا يحتمل التأويل فجاءته بمجرد
البحث غير مقبولة واذا كان الانقطاع نفسه هو القاطع للرجعة فلا بعد في ان يكون
مشروطاً بشرط يقويه وهو حكم الشرع عليها باخذ احكام الطهارات لانها اذا اغتسلت
يجوز لها الشرع القراءة والطواف ونحوها وكذا اذا حكم عليها بصيرورة الصلاة ديناً
بذمتها فان القياس بقاء حیضها مادامت مدة يعود فيها الدم فاذا حكم الشرع عليها بشئ*
من احكام الطهارات يكون حكماً منه بارتفاع الحيض ما لم يتيقن عدمه بالعود فالمدّة فاذا
عاد زال الحكم المذكور والابقى وحینئذ فلا يعمل الانقطاع عمله من انقطاع الرجعة وصحة
التزوج الا بهذا الشرط وهو الحكم المذكور المستمر فاذا زال بعود الدم بطل عمله وان
بقى الحكم بقى العمل وعن هذا والله تعالى اعلم اقتصر الشارح على بعض البحث المذكور
الذى يمكن حل كلامهم عليه وترك منه ما لا يمكن **(قوله في الاصح)** نقل تصحيحه في الفتح
عن المسووط وكذا في التبيين وشرح الجمع لكن نقل في الجوهره عن الفتوى تصحيح
انقطاعها بمجرد الشروع ولومست المصحف او قرأت القرآن او دخلت المسجد قال الكرخي
تنقطع وقال الرازي لا كذا في الفتح شرب لالة قل في النهر وتقييد المصنف بالصلاة
يؤمى الى اختيار قول الرازي وهذا عندهما وقال محمد تنقطع بمجرد التيمم وهو القياس
لانه طهارة مطلقة ورجحه في الفتح واقره في البحر والنهر **(قوله بتجرد الانقطاع)** اي بلا
توقف على غسل او مضى وقت او تيمم كما قدمناه عن البحر لعدم خطابها بالاداء حالة الكفر
(قوله قلت ومفاده) البحث لصاحب النهر **(قوله ونسبت اقل من عضو)** كالاصبع
والاصبعين وبعض العضد والساعد بحر والمراد بالنسيان الشك لان المراد انها وجدت
بعض جافاً ولم تدرك هل اصابه ماء او لا بقرينة ما بعده افاده الرحمي وط **(قوله تنقطع)**
اي الرجعة ويقد به لانه لا يحل لزوجه قربانها ولا يحل تزوجها بآخر ما لم تغسل تلك اللعة
او يمضى عليها ادنى وقت صلاة مع القدرة على الاغتسال بحر عن الاسيبجاني اي احتياطاً
في امر الفروج نهر فلذا لم يعتبروا هنا ما اعتبروه في الطهارة من انه اذا شك قبل الفراغ
غسل ما شك فيه ولو بعده لا يعتبر فافهم **(قوله لتسارع الجفاف)** ظاهره ان الحكم المذكور
فيما اذا حصل الشك قبل ذهاب البلة فلو شك بعد مدة طويلة ذهب فيها البلة فالظاهر
عدم اعتباره سواء حصل الشك في عضوها او اقل لعدم ظهور العلة هنا تأمل **(قوله ولو نسبت)**
عضواً كاليد والرجل بحر **(قوله لانهما عضو واحد)** اي بمنزلة وكل واحد بافراده بمنزلة
مادون العضو هذا قول محمد ورواية عن ابي يوسف وفي رواية عنه ان ترك كل بافراده كترك

في الاصح وفي الكتابية
بمجرد الانقطاع ملحق
لعدم خطابها قلت ومفاده
ان الجنونة والمعوثة
كذلك (ولو اغتسلت
ونسبت اقل من عضو
تنقطع) لتسارع الجفاف
فلو ثبتت عدم الوصول
او تركته عمداً لا تنقطع
(ولو) نسبت (عضواً)
تنقطع وكل واحد من
المضمضة والاستنشاق
كالاقل لانهما عضو واحد
على الصحيح بهنسي

ععضو وأشار الى تصحيح الاول في المتن حيث قدمه وفي الهداية حيث أخرجه مع تعليقه بأن في فرضيته اختلافا بخلاف غيره من الاعضاء (قوله طاق حاملا) اى من ظهر كونها حاملا وقت الطلاق بولادتها لاقل من ستة اشهر من وقت الطلاق (قوله فراجعها قبل الوضع) هذا زاده المصنف تبعاً لصدر الشريعة كما يأتي لانه بعد الوضع لامراجعة (قوله فجاءت بولد لاقل من ستة اشهر فصاعداً من وقت النكاح) كذا في اكثر النسخ وفي بعضها فجاءت بولد لاقل من ستة اشهر من وقت الطلاق ولسته اشهر فصاعداً من وقت النكاح وهذه هي الصواب لانه بذلك يعلم ان الولد علق بعد النكاح قبل الطلاق (قوله تحت رجعت السابقة) اى المذكورة في قوله فراجعها قبل الوضع اى ظهر بهذه الولادة ان تلك الرجعة كانت صحيحة وان كان مقتضى انكاره الوطء انها لاتصح لانها على زعمه قبل الدخول والمطلقة قبله لارجعها لكان لما ثبت نسبة منه صار مكذباً شرعاً فصحت رجعت (قوله وتوقف ظهور صحتها الخ) اعلم انه قال في الوقاية طلق ذات حمل او ولد وقال لم اطأ راجع اه ومثله في الكثرة والهداية وغيرها واعترضهم المحقق صدر الشريعة بأن ذات الحمل فيها اشكال وذلك ان وجود الحمل وقت الطلاق اما يعرف اذا ولدت لاقل من ستة اشهر من وقته واذا ولد انقضت العدة فكيف يملك الرجعة ولا يراد ان يملك الرجعة قبل وضع الحمل اى بان يحكم بصحتها قبله لانه لما انكر الوطء لم يكن مكذباً شرعاً لابعاد الولادة لاقل من ستة اشهر لاقبها قال صواب ان يقال ومن طلق حاملاً منكراً وطأها فراجعها فجاءت بولد لاقل من ستة اشهر تحت الرجعة اه ملخصاً وقد تبعه المصنف في مته كما رأيت وقد أشار الشارح الى الجواب عن الوقاية بأن قوله راجع معناه انه لو راجع قبل الولادة تحت رجعت متوقفة على الولادة لاقل من ستة اشهر من وقت الطلاق وتوقف ظهور صحتها على الولادة لا ينافي صحتها لكن لا يخفى ما في ذلك من البعد لكن انتصر في البحر للمشايخ ورد قول صدر الشريعة ان وجود الحمل الخ بأن الحمل يثبت قبل الوضع ويثبت به النسب لما صرحوا به في باب خيار العيب ان حمل الجارية المبعة يثبت بظهوره قبل الوضع وفي باب ثبوت النسب انه يثبت بالحمل الظاهر اه اى واذا كان الحمل يثبت قبل الولادة يمكن الحكم بصحة الرجعة قبلها ورده ايضا يعقوب باشا في حواشيه عليه من وجهين احدهما مامر عن البحر والثاني انه سيجى في المسئلة الآتية انه لو راجعها ثم ولدت لاقل من عامين ثبت نسبة قال فعلم ان الحمل يعرف بالولادة لاكثر من ستة اشهر اه واقره في النهر * اقول وقد اجاب عن الوجه الاول العلامة المقدسى حيث قال ان كلام صدر الشريعة تحقيق بالقبول حقيق وقول من رده بان الحمل يثبت قبل الوضع ويثبت النسب به قبله مردود اماماً استدلل به في باب خيار العيب فرواية ضعيفة عن محمد انه يرد بشهادة المرأة بالعيب وعن ابي يوسف روايتان اظهرها انه انما يقبل قولها ٢ للخصومة لارد واماماً في باب ثبوت النسب من قولهم الحمل الظاهر فانما يثبت النسب بالفراش والولادة بقول المرأة والخلاف هناك معروف ان ابا حنيفة يقول اذا جحد الزوج ولادة المعتدة لاثبت الا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين الا ان يكون الحمل ظاهراً فيثبت معه بشهادة المرأة وهي القابلة فليس في هذا ان الحمل يثبت وانما ظهوره يؤيد شهادة المرأة وامانيه متوقف

طلق حاملاً منكراً وطأها فراجعها) قبل الوضع (فجاءت بولد لاقل من ستة اشهر) من وقت الطلاق ولسته اشهر (فصاعداً) من وقت النكاح (تحت) رجعت السابقة وتوقف ظهور صحتها على الوضع لا ينافي صحتها قبله فلا مسامحة في كلام الوقاية (كما) تحت (لوطلق)

٣ قوله للخصومة لالرد يعنى اذا ادعى المشتري الحمل لا تتوجه له الخصومة على المشتري مالم تشهد النساء به فحينئذ تتوجه الخصومة فيحلف البائع على انها ليس بها حمل وقت البيع فان حلف فيها والاردت عليه وليس المراد انه يثبت الرد بمجرد شهادة النساء به ومثل هذا في دعوى الثبوت وغيرها مما لا يطالع عليه الرجال اه منه

مطلب

فيا قيل ان الحمل لا يثبت الا بالولادة

على الولادة كما نص عليه في المبسوط فيما لو قال ان جلت فطالق فقال لو وطئها مرة فلا فصل
ان لا يقرها ثم قال ان اتت بولد بعد قوله المذكور لاكثر من سنتين يقع الطلاق وتنفى
العدة بالولد فلم يثبت الا بالولادة على الوجه المخصوص وظهوره لا يسمى نبوتا ولا يقرب عليه
ما يتوقف على الثبوت اه قلت وفيه نظر فان الذي حرره الزيلعي هناك ان الولادة تثبت
بقول المرأة ولدت اذا كان هناك جيل ظاهر او فراش قائم او اعتراف من الزوج بظهور
الجيل حتى لو علق طلاقها بولادتها يقع بقولها ولدت عند ابى حنيفة وشهادة القابلة بشرط
عنده لتعيين الولد وعندها لا تثبت الولادة الا بشهادة القابلة فقد ظهر ان الولادة تثبت
بظهور الجبل عنده وقد قال العلامة قاسم هناك ان المراد بظهوره ان تظهر اماراته بحيث
يغلب ظن كل من شاهدها بكونها حاملا نعم يعتبر ظهوره حيث لم يعارضه غيره كافي مسئلتا فان
اقراره بان لم يطأ ينافي محبة رجعت مالم يظهر كذبه بأن تلد لدون ستة اشهر ونظيره مالم اخبرت
المعتدة بانقضاء عدتها ثم ادعت الجبل فانهم لم ينظروا الى ظهور الجبل وانما نظروا الى ولادتها
فاذا ولدت لاقل من ستة اشهر من وقت الاخبار ثبت النسب للتيقن بكذبها ولو لاكثر فلا
للتناقض فلم ينظروا الى ظهور الجبل عند التناقض وانما نظروا الى ما يظهر به كذب الاخبار
الاول يقينا فهذا مؤيد لما قاله صدر الشريعة واما الجواب عن الوجه الثاني فهو ان الطلاق
في المسئلة الآتية مفروض بعد اقراره بالخلوة بها والطلاق بعد الخلوة موجب للعدة ومعتدة
الرجعي اذا لم تقر بانقضاء عدتها وجاءت بولد ثبت نسبه لكن ان ولدت لاكثر من سنتين كانت
الولادة رجعة والا لالحواء علوقه قبل الطلاق كما سيأتي في العدة فاذا ثبت نسبه وكان قد
راجعها بالقول مثلا تبين محبة تلك الرجعة بالولادة لاقل من عامين اما في مسئلتا فانه لم يقر
بالخلوة لكنهما العدة فاذا طلقها يكون طلاقا قبل الدخول ظاهرا فلا عدة عليها فاذا ولدت لاقل
من ستة اشهر من وقت الطلاق تبين ان الطلاق كان بعد الدخول وانها معتدة فاذا كان قد راجعها
قبل الولادة تبين محبة الرجعة لانها في العدة بخلاف ما اذا ولدت بعد ستة اشهر من وقت الطلاق
فانه لا يعلم ان الرجعة كانت في العدة ولا يثبت نسب الولد لما صرح حوايه من ان الاصل ان كل امرأة
لم تحب عليها العدة فان نسب ولدها لا يثبت من الزوج الا اذا علم يقينا انه منه بان نجح به لاقل من
سنة اشهر وبه ظهر انه لا فرق بين المسئلتين في توقف محبة الرجعة على الولادة وثبوت النسب
وان النسب لا يثبت في مسئلتا الا بالولادة لاقل من ستة اشهر من وقت الطلاق للعلم بانها علفت
به قبل الطلاق وانها معتدة بخلاف المسئلة الآتية لانها مفروضة في المختلى بها الواجب عليها
العدة فتفسح رجعتها وان ولدت لاكثر من ستة اشهر فاغتم تحرير هذا المقام الذي زلت فيه
اقدام الافهام والسلام فافهم (قوله من ولدت قبل الطلاق) اي اذا جاءت به بستة اشهر
فاكثر من وقت النكاح (قوله حيث لم يتعلق باقراره حق الغير) قال في البحر ولا يرد
ما اورده في الكافي بان من اقر بعد لاخر ثم اشتراه ثم استحق منه ثم وصل اليه فانه يؤمر
بالتسليم الى المقر له وان صار مكذبا شرعا لكونه تعلق باقراره حق الغير بخلاف مسألة
الرجعة اهـ (قوله لان الشرع لم يكذبه) لانه لا يملك الرجعة الا في عدة الدخول اي
الوطء لافي عدة الخلوة وهو قد انكر الوطء فيصدق في حق نفسه والرجعة حقه ولم يكذبه

من ولدت قبل الطلاق)
فلو ولدت بعده فلا رجعة
لمضي المدة (منكر او طأها)
لان الشرع كذبه بمجمل
الولد للفراش فيقبل زعمه
حيث لم يتعلق باقراره حق
الغير (ولو خلاها ثم انكره)
اي الوطء (ثم طاقها لا)
يملك الرجعة لان الشرع
لم يكذبه ولو اقر به وانكرته

فله الرجعة ولو لم يخل بها فلا رجعة له لان الظاهر ٧٣٧ شاهدناها والواجبة (فان طلقها فراجعها) والمسئلة بخالفها جازم

بولد لاقل من حوا لين (من حين الطلاق (محت) رجعت المسابقة لصيرورته مكذبا كما مر (ولو قال ان ولدت فانت طالق فولدت) فطلقت فاعتدت (ثم) ولدت (آخر ببطين) يعنى بعد ستة اشهر ولو لا اكثر من عشر سنين ما لم تقر بانقضاء العدة لان امتداد الطهر لا غاية له الا اليأس (فهو) اى الولد الثانى (رجعة) اذ يجعل العلوق بوط حادث في العدة بخلاف ما لو كانا بطن واحد (رفى كما ولدت) فانت طالق (فولدت ثلاث بطون تقع الثلاث والولد الثانى رجعة) في الطلاق الاول كما مر وتطلق به ثانيا (كالولد الثالث) فانه رجعة في الثانى وتطلق به ثلاثا عملا بكلمتا (و تعتد) للطلاق الثالث (الحيض) لانها من ذوات الاقراء ما لم تدخل في سن اليأس فبالاشهر ولو كانوا بطن يقع ثنتان بالاولى وبالثالث لانقضاء العدة به فتح (و المطلقة الرجعية تزين) والحريم ذلك في البائن والوفاة (لزوجها) الحاضر لا الغائب لفقد العلة (اذا كانت) الرجعة (مرحوة)

الشرع فيه بخلاف ما مر وما يأتى فانه بنبوت النسب صار مكذبا شرعا ولو اريد انه بالخلوة يتأكد المهر وتجب العدة لان تأكد المهر ينتج على تسليم المبدل والعدة تحجب احتياطا لاحتمال الوطء ولا يلزم من ذلك اثبات الوطء فلم يكن مكذبا شرعا بانكاره كذا يفاد من البحر (قوله) فانه الرجعة لان الظاهر شاهد له فان الخلوة دلالة الدخول بحر (قوله والمسئلة بخالفها) يعنى اختل بها وانكر وطأها (قوله) تحت رجعت أى ظهر بحتمها (قوله) بصيرورته مكذبا أى فى قوله لم أجتمعها لانه بنبوت النسب نزل واطنا قبل الطلاق لابعده وان أنكر لان تكذيبه أولى من حمله على الزنا نهر وقدما بتحقيق المسئلة (قوله) فاعتدت اى دخلت فى العدة وهو معنى قول البحر ووجب العدة وليس معناه مضت عدتها حتى يقال ان الصواب حذفه فافهم (قوله ببطين) حال من مفعول ولدت الاول ولدت الثانى لامتعاقي بولدت (قوله) يعنى بعد ستة أشهر تفسير لقوله ببطين لانه لو كان بين الولادتين أقل من ذلك تعين كون الثانى موجودا قبل ولادة الاول فيكون قد اجتمعا فى بطن فلا تكون ولادة الثانى رجعة لانه علق قبل الطلاق يقينا (قوله) فهو رجعة) اى الوطء الذى كان الولد منه رجعة واستدعا اليه لان الوطء لم يعلم الا به (قوله بوطء حادث) اى بعد الطلاق فى العدة فيصير به مراجعا حلالا لهما على الصلاح حيث لم تقر بانقضاء العدة كما اذا طلقها رجعي فولدت لاكثر من سنتين فانه يكون بوطء حادث البتة بخلاف ما اذا ولدت له لاقل من سنتين فانه لا يكون رجعة لاحتمال علوقه قبل الطلاق كاقدمناه وهذا الاحتمال ساقط هنا لانها متى كانا من بطينين كان الثانى من وطء حادث بعد الطلاق البتة كذا ذكره فى الفتح وبه اندفع ما فى شرح مسكين من دعوى المخالفة (قوله) بخلاف (الح) قد علمت وجهه آنفا (قوله) ثلاث بطون) بأن كان بين كل ولادتين ستة أشهر فاكثرت (قوله) كما مر) اى من جعل العلوق بوطء حادث فى العدة لا يقال فيه الحكم عليه بالوطء فى النفاس وهو حرام لان النفاس ليس لاقفه عدد ويجوز ان لا ترى دما اصلا نهر (قوله) ثلاثا) الاولى ان يقول ثالثا ليوافق قوله ثانيا (قوله) علة لقوله وتطلق فى الموضعين اى فان كما تقتضى التكرار لانها لعموم الافعال (قوله) فبالاشهر) اى فعتد بالاشهر وبطل ما مضى من الحيض ان وجد منه شئ ط (قوله) ولو كانوا بطن) بأن يكون بين كل اثنين أقل من ستة أشهر (قوله) لانقضاء العدة به) فيكون وقت الشرط وهو الولادة قارن وقت انقضاء العدة فلا يقع به شئ قال فى الدر المنقى الا ان نجح برابع اى فطلق بالثالث ولو لم تلد الثالث لانطلاق بالثانى ولو كان الاولان فى بطن والثالث فى بطن تقع واحدة بالاول وتنفى العدة بالثانى ولا يقع شئ بالثالث ولو كان الاول فى بطن والثانى والثالث فى بطن تقع ثنتان بالاول والثانى وتنفى العدة بانثالث فلا يقع شئ بحر عن الفتح اه (قوله) والمطلقة الرجعية تزين) لانها حلال للزوج اقام نكاحها والرجعة مستحبة والتزین حامل عليها فيكون مشروعا بحر (قوله) ويحرم ذلك فى البائن والوفاة) أى البائن فالحريمة النظر اليها وعدم مشروعية الرجعة واما الوفاة فلو جوب الاحداد فأودع فى البحر (قوله) لفقد العلة) وهى الحمل على المراجعة ط (قوله) والا) بأن كانت تعلم انه لا راجعها الشدة بغضها بحر (قوله) ذكره مسكين) اذ ذكر قوله اذا كانت الرجعة مرجوة الخ واقره فى البحر وغيره (قوله) لانها المطلقة) اى فى قوله تعالى

والا فلا تفعل ذكره مسكين (٤٧) (ين) (نى) (ولا يحرجها من بيتها) ولو لما دون السفر للنهى المطلق

لا يخرجوهن من بيوتهن نزل في المطلقة رجعية والنهي عن الاخراج مطلق شامل لما دون
 سفر **(قوله)** ما لم يشهد على رجعتها) لعل الاولى ما لم يراجعها لان الاشهاد مندوب فقط طى
 فلا يحسن جعل الاشهاد غاية لحرمة الاخراج لانها تنتهي بالرجعة مطلقا وذكر في الفتح ان
 مقتضى ما في الهداية قصر كراهة المسافرة والحلوة ايضا عند عدم قصد المراجعة على تقدير
 ما اذا لم يراجعها بعد ذلك في العدة لانه تبين انها لم تكن اجنبية لان الطلاق لم يعمل عمه
 والاوجه تحريم السفر مطلقا لاطلاق النص في منعه دون الحلوة لعدم النص فيها اهـ ملخصا
 فافهم **(قوله)** قبطل العدة) اى فان اشهد قبطل **(قوله)** وهذا الخ) الاشارة الى ما فهم من
 قوله ما لم يشهد من ان الاخراج ليس رجعة ففي البحر ان المراد ان كان يصرح بعدم رجعتها اما
 اذا سكنت كانت المسافرة رجعة دلالة كما اشار اليه في الفتح وشرح الجامع الصغير للقاظمي
 وفتاويه والبدائع وغاية البيان معلان بأن السفر دلالة الرجعة فانتفى به ما ذكره الزبيدي من
 ان السفر ليس دلالة الرجعة اهـ **(قوله)** فتح بحثا) فيه أنه ليس في كلام الفتح ما يفيدانه بحث
 منه كيف وهو مشار اليه في الكتب السابقة وعبارة الفتح وحرمتها اى المسافرة بهذا النص
 لم تكن رجعة قبل ولا دلالتها اى ولا تكون دلالة الرجعة لان الكلام فيمن يصرح بعدم
 رجعتها وأورد عليه ان التقييل بسهولة ونحوه يكون نفسه رجعة وان نادى على نفسه بعدم
 الرجعة وجوابه الفرق بأجل والحرمة اهـ اى فن التقييل حلال فيكون رجعة والمسافرة
 حرام فلا تكون رجعة ولا دلالة عليها مع التصريح بعدمها بقوله لان الكلام الخ يفيد ان ذلك
 منقول لا بحث فافهم **(قوله)** خلافا للشافعي) مبنى الخلاف هو ان الرجعة عندنا استدامة الملك
 القائم وعند استحداث الحل الزائل فيحل عندنا لقيام ملك النكاح من كل وجه واما نزول عند
 انقضاء العدة **(قوله)** لا مباح) فيه مما سمح لان الوطء مكروه عندنا بخلافه للسهة كما مر تحريره
 والمباح ما يتعلق به خطاب الشارع تحييرا بين الفعل والترك على السواء والمكروه ولو تنزيها
 راجح الترك فلا يكون مباحا فلاولى ان يقول لانه حائز فان الجائز يطلق على ما لا يخرم شرعا
 ولو واجبا أو مكروها كما ذكره في التحرير **(قوله)** لكن تكره حلوته) الاستدراك مستدرك
 فان الوطء مثنها كما علمت **(قوله)** ان لم يكن من قصده الرجعة) لان الحلوة ربما أدت الى انس
 بشهوة فيصير مراجعا وهو لا يريد بها فيطأها فتطول العدة عليها ط عن البحر **(قوله)** وبثبت
 القسم لها الخ) سأتى في الباب الآتى ان المطلقة الرجعية لاحق لها في اجماع لا قضاء
 ولا ديانة ولذا استحب مراجعتها بغيره وحينئذ فالقسم لاجل الاستئناس تأمل **(قوله)** والا
 اى وان لم يكن من قصده المراجعة لا يثبت القسم لانه لو ثبت مع عدم قصده ربما أدى الى
 الحلوة فيلزم ما مر ط **(قوله)** ويكفي مباتته بمادون الثلاث) لما ذكر ما يندرك به الطلاق
 الرجعى ذكر ما يندرك به غيره فتح ولذا عقد له في الهداية هنا فصلا **(قوله)** بالايجاب
 راجع الى قوله في العدة وهو جواب عن سؤال هو ان قوله تعالى ولا تعزموا عقدة النكاح
 حتى يبلغ الكتاب اجله يعنى انقضاء العدة عام فكيف جاز للزوج تزوجها في العدة
 والنص بعمومه يمنعه والجواب انه خص منه العدة من الزوج نفسه بالايجاب **(قوله)** ومنع
 غيره) اى غير الزوج في العدة لاشتباه النسب بالعلوق فانه لا يوقف على حقيقته انه من الاول

(ما لم يشهد على رجعتها)
 قبطل العدة وهذا اذا
 صرح بعدم رجعتها فلو لم
 يصرح كان السفر رجعة
 دلالة فتح بحثا وافر المصنف
 (والطلاق الرجعى لا يخرم
 الوطء) خلافا للشافعي
 رضى الله عنه (فلو وطئ
 لا عقرب عليه) لانه مباح
 (لكن تكره الحلوة بها)
 تنزيها (ان لم يكن من قصده
 الرجعة والا) تكره
 (وبثبت القسم لها ان
 كان من قصده المراجعة
 والا) قسم لها بخر عن
 البدائع قال وصرحوا بأن
 له ضرب امرأته على ترك
 الزينة وهو شامل للمطلقة
 رجعا (ويكفي مباتته بما
 دون الثلاث في العدة
 وبعدها بالايجاب) ومنع
 غيره فيها لاشتباه النسب

مطلب

في العقد على المباتة

اوالتانى وهذا حكمة شرعية العدة فى الاصل والمراد بذكرها بيان عدم المانع من تخصيص الزوج بالاجماع لا بيان علته لانه يرد عليه الصغيرة والآيسة وعدة الوفاة قبل الدخول وعدة الصبي والحيضة الثانية والثالثة فانه لا اشتباه فى ذلك ولا يجوز التزوج فى المدة اعلم اخرى هى اظهار خطر المحل او هو حكم تعبدى وتام بيانه فى الفتح **(قوله لا ينكح مطلقه)** تقديره لفظ ينكح هو مقتضى العطف على ما قبله لكن الاولى ان يزيد ولا يعطى بملك يمين لانه كما لا يحل له نكاحها بالعقد لا يحل له وطؤها بالملك كما يأتى ولو قال لا تحل كما فى الآية السكرية اشمل كلامهما **(قوله من نكاح صحيح نافذ)** احتراز بالصحيح عن الفاسد وهو ما عدم بعض شروط الصحة ككونه غير شهود فانه لاحكم له قبل الوطء وبعده يجب مهر المثل والطلاق فيه لا ينقص عددا لانه متاركة فلو طلقها ثلاثا لا يقع شئ وله تزوجها بلا محلل كما تقدم آخر باب الصريح واحتراز بالتأخذ عن الموقوف فى نكاح الرقيق من الفتاوى الهندية عن المحيط اذا تزوج العبد أو المكاتب أو المدبر أو ابن أم الولد بلا إذن المولى ثم طلقها ثلاثا قبل اجازة المولى فهذا الطلاق متاركة النكاح لاطلاق على الحقيقة حتى لا ينقص من عدد الطلاق فان اجاز المولى النكاح بعده لا تعمل اجازته وان اذن له بتزوجها بعده كرهت له تزوجها ولم افرق بينهما اهـ **(قوله)** كما سنحقيقه اى فى باب العدة حيث قال هناك والحلوة فى النكاح الفاسد لا توجب العدة والطلاق فيه لا ينقص عددا لطلاق لانه فسخ جوهره اهـ ولم يذكر الموقوف هناك لانه من اقسام الفاسد ويحتمل ان مراده ما يأتى قريبا من قوله خرج الفاسد والموقوف الخ فانه وان كان فى محلل لكنه يفهم انه فى الذى طلق غير معتبر ايضا وليس مراده الاشارة الى تحقيق ما يأتى بعده من قوله ثم هذا كله فرع صحة النكاح الاول الخ لان مراده به صحته من المذهب كلها كما استعرفه وليس مما نحن فيه فافهم **(قوله)** وما فى المشكلات حيث قال من طلق امرأته قبل الدخول بها ثلاثا فانه ان يتزوجها بلا تحليل واما قوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فى المدخول بها **(قوله باطل)** اى ان حمل على ظاهره ولذا قال فى الفتح انه زالة عظيمة مضادة للنص والاجماع لا يحل لمسلم رآه ان ينقله فضلا عن أن يعتبره لان نقله اشاعته وعند ذلك يفتتح باب الشيطان فى تخفيف الامر فيه ولا يخفى ان مثله مما لا يسوغ الاجتهاد فيه لقوت شرطه من عدم مخالفة الكتاب والاجماع تعوذ بالله من الزيغ والضلال والامر فيه من ضروريات الدين لا يعبد كفار مخالفه اهـ اقول وايك ان تغتر بما ذكره الزاهدى فى آخر الحاوى فى اول كتاب الحيل فانه عقد فيه فضلا فى حيلة تحليل المطلقة ثلاثا وذكر فيه هذه المسئلة غير قابلة للتأويل الآتى وذكر حيل كثيرة كلها باطلة مبنية على ما يأتى رده من الاكتفاء بالعقد بدون وطء **(قوله او مؤول)** اى بما قاله العلامة البخارى فى شرحه غرر الاذكار على درر البحار ولا يشكل ما فى المشكلات لان المراد من قوله ثلاث ثلاث طائقات منفردة ليوافق ما فى عامة الكتب الخفية اهـ وقد معنا تأييد هذا التأويل بجواب صاحب المشكلات عن الآية فان المطلق ذكر فيها مفرقا مع التصريح فيها بعدم الحل فاجاب بأنها فى المدخول بها فافهم **(قوله كاسر)** اى فى اول باب طلاق غير المدخول بها **(قوله حتى يطلها)** اى حقيقة او حكما كالو تزوجت بمجبوب (٣) خبيلت منه كاسيا تى وشعل ما لود طليها

(لا ينكح) مطلقه)

من نكاح صحيح نافذ

كما سنحقيقه (بها) اى

بالثلاث (لوحرة) وثنتين

لوامة) ولو قبل الدخول

وما فى المشكلات باطل او

مؤول كاسر (حتى يطلها

غيره

(٣) بمجبون نسخته

حائضا او محرمة وشمل ما لو طلقها ازواج كل زوج ثلاثا قبل الدخول فتزوجت بآخر ودخل بها تحل للكل بحر ولا بد من كون الوطء بالنكاح بعدمضي عدة الاول لو مدخولا بها وسكت عنه لظهوره ثم اعلم ان اشتراط الدخول ثابت بالاجماع فلا يكفي مجرد العقد قال القهستاني وفي الكشف وغيره من كتب الاصول ان العلماء غير سعيد بن المسيب اختلفوا على اشتراط الدخول وفي الزاهدي انه ثابت باجماع الامة وفي المنية ان سعيد ارجع عنه الى قول الجمهور فمن عمل به بسود وجهه وبعد ومن أفق به يعزر وما نسب الى الصدر الشهيد فليس له اثر في مصنفاته بل فيها تقيضه وذكر في الخلاصة عنه ان من أفق به فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين فانه مخالف لاجماع ولا ينفذ قضاء القاضي به وتامه فيه **(قوله)** لو مراهما هو الداني

من البلوغ نهر ولا بد ان يطلقها بعد البلوغ لان طلاقه غير واقع در متنتي عن التارخانية **(قوله)** يجماع مثله تفسير للمراهق ذكره في الجامع وقيل هو الذي تتحرك آتة ويستهي النساء كذا في الفتح ولا يخفى انه لا تنافي بين القولين نهر والاوّل ان يكون حرا بالغاً فن الاتزال شرط عند مالك كفي الخلاصة فلاوّل اجمع بين المذهبين لانه كالتاميد لابي حنيفة ولذا مال اصحابنا الى بعض اقواله ضرورة كافي دساجة المصنف قهستاني وفي حاشية القتال وذكر الفقيه ابو الليث في تأسيس النظائر انه اذا لم يوجد في مذهب الامام قول في مسئلة يرجع الى مذهب مالك لانه اقرب المذاهب اليه اهـ **(قوله)** او خصيا بفتح الحاء وهو من قطعت خصيتاه وانما جاز تحاليله لوجود الآلة ط **(قوله)** او مجنوناً بنونين ح وفي نسخة او مجنوناً بباين وهو الذي لم يبق له شيء يوجه في محل الحتان لكن شرط تحلله ان تحبل منه كباين **(قوله)** او ذميا لذمية اي ولو كان التحليل لاجل زوجها المسلم كافي البحر **(قوله)** خرج الفاسد والموقوف اي خرجا بقيد النافذ وفيه ان الفاسد يقابل الصحيح لان النافذ لان النافذ من العقود لا يتوقف على اجازة غير العاقد فالبيع بشرط فسد نافذ بالعمى المذكور نعم الموقوف فيه طريقان للشيخ قيل هو قسم من الصحيح وقيل من فاسد كبايناً في تحقيقه في البيوع ان شاء الله تعالى فعمل الطريق الثاني كل موقوف فاسد ولا عكس لغويا ويقال ايضا كل صحيح نافذ ولا يصح العكس على الطريقين ففهم به وبعلم انه كان ينبغي للمصنف متابعة الكثر وغيره في التعبير بنكاح صحيح فيخرج الفاسد وكذا الموقوف على احد الطريقين وقد يجاب بأن النكاح المطلق هو الصحيح فيخرج به الفاسد **(قوله)** ووطئها قبل الاجازة لا تحلها اي وان اجاز بعد وامل وجهه ان النكاح المشروط بالنص ينصرف الى الكمال لانه اليهود شرعا بخلاف الفاسد والموقوف والافقد صرحوا بان الموقوف يتعقد سببا في الحال ويتأخر حكمه الى وقت الاجازة فيظهر بها الحل من وقت العقد **(قوله)** ومن لطيف الحيل الخ اي حيل التحليل على وجه يؤمن فيه من علوقها منه ومن امتناعه من طلاقها ومن ظهور أمر التحليل بين الناس بخلاف ما اذا كان حرا بالغاً **(قوله)** لكن الخ استدر على هذه الحيلة وحاصله انها تتم على ظاهر المذهب من ان الكفاءة في النكاح ليست بشرط لانعدام ما على رواية الحسن الملقى بهما من انها شرط فلا يحلها الرقيق اعمد الكفاءة ان كان لها ولي لم يرض بذلك والا بان لم يكن لها ولي اصلا او كان ورثى فيجعلها اتفاقا كسر في باب الكفاءة وهذا أحد وجهين اوردها الامام الحلواني تأنيها

ولو الغير (مراهقا) يجماع مثله وقدره شيخ الاسلام بعشر سنين او خصيا او مجنوناً او ذميا لذمية (بنكاح) نافذ خرج الفاسد والموقوف فلو نكحها عبد بلا إذن سيده ووطئها قبل الاجازة لا يحلها حتى يطأها بعدها ومن لطيف الحيل ان تزوج لمملوك مراهق بشاهد نفاذا اولى بملكها لها فيبطل النكاح ثم تبعته لبلد آخر فلا يظهر أمرها لكن على رواية الحسن الملقى بها

مطلب

مال اصحابنا الى بعض اقوال مالك رحمه الله ضرورة

كما في البرازية ان المراهق فيه خلاف قلعه يرفع الى حاكم يرى مذهب من لا يقول بالصحة
 فيفسخه فلا يحصل المرام اه **(قوله انه لا يحلها)** الاولى حذفناه **(قوله)** ونمضى عدته ذكر
 بعض الشافعية حيلة لاسقاط العدة بأن تزوج لصغير لم يبلغ عشرين ويدخل بها مع انتشار
 آله ويحكم بصحة النكاح شافعي ثم يطلقها الصبي ويحكم حنبلي بصحة طلاقه وانه لا عدة عليها
 اما لوباع عشرين الزمت العدة عند الحنبلي او يطلقها وليه اذا رأى في ذلك المصاحبة ويحكم به
 مالكي وبعدم وجوب العدة بوطئه ثم يتزوجها الاول ويحكم شافعي بصحته لان حكم الحاكم
 يرفع الخلاف بعد تقدم الدعوى فبما شرائطه فيحل الاول اه قلت ومن شروطه ان
 لا يأخذ على الحكم مالا وفي قوله ويحكم به مالكي مخالفة لما قدمناه من اشتراط الانزال عند
 مالك وكأنه قول آخر **(قوله اي الثاني)** اي النكاح الثاني ويجوز ان يراد الزوج الثاني
 وعليه جرى الزبائي لكنه مجاز قال العيني والاول اقرب والثاني اظهر نهر **(قوله لا تملك يمين)**
 عطف على قوله بنكاح نافذ **(قوله)** لاشتراط الزوج بالنص اي في قوله تعالى حتى تنكح زوجا
 غيره فانه جعل غاية لعدم الحل التابت بقوله تعالى فلا تحل له فاذا طلق زوجته الامة ثنتين
 ثم بعد العدة وطؤها ولا يحلها الاول لان المولى ليس بزوجة **(قوله)** ولا ملك امة الخ عطف
 على قوله وطء المولى اي لو طلقها ثنتين وهي امة ثم ملكها او ثلاثا وهي حرة فارتدت ولحقت
 بدار الحرب ثم سببت وملكها لا يحل له وطؤها بملك اليمين حتى يزوجه فيدخل بها الزوج ثم
 يطلقها كما في الفتح ثم لا يخفى ان هذه المسئلة لم يشملها كلام المصنف لانطوقا ولا مفهوما فلا
 يصح تفريعها على قوله لا تملك يمين لان معناه لا ينكحها المطلق حتى يطأها غيره بالنكاح
 لا بملك اليمين فالشرط وطؤه بالنكاح هو الغير لانفس المطلق بل يصح تفريع الاولى
 وهي عدم حلها للمطلق بوطء المولى نعم لو قال المصنف فيها امر لا ينكح ولا يطأ بملك يمين الخ لاصح
 تفريع هذه ايضا كما افاده ح فیتعين جعله تفريعا على قوله لاشتراط الزوج بالنص فان الزوج
 المشروط بالنص جعل غاية لعدة الحل كما علمت وهو شامل لعدم الحل بنكاح او ملك يمين فيصح
 تفريع المسئلتين عليه فافهم **(قوله)** من فرق بينهما اراد بالتفريق المنع عن الوطء من عموم
 المجاز فيشمل القاطع للنكاح وغيره فلا يرد انه لا تفريق في الظاهر فافهم **(قوله)** لم تحل له ابدا
 اي ما لم يكفر في الظاهر ويكذب نفسه او تصدقه في الامان ح فوجه الشبه بين المسئلتين ان
 الردة واللاحاق والسبي لم تبطل حكم الظهار واللعان كما لم تبطل حكم الطلاق **(قوله)** في الحل
 المتيقن هو محل غيبوبة الحشفة من القبل **(قوله)** فلو كانت صغيرة محترز قوله والشرط التيقن
 بوقوع الوطء وقوله فلو وطئ مفضضة تفريع على قوله في الحل المتيقن وكان عليه عطفه بالو او
(قوله) لم تحل الاول لان قباحتها لا تغيب فيها الحشفة ولذا لم يجب الغسل بمجرد وطئها ولم تثبت
 به حرمة المصاهرة حتى حل واطأها تزوج بنتها **(قوله)** والاي بأن كانت صغيرة بوطأ مثلها حلت
 للاول لوجود الشرط وهو الوطء في محل المتيقن الموجب للغسل كما يأتي وان افضاها بهذا الوطء
 لان الافضا حصل بعد الوطء المعتبر شرعا بخلاف المفضضة قبله لحصول الشك في كون الوطء في
 القبل او في الدبر وهذا الشك حاصل قبل الوطء لابعده فافهم **(قوله)** برازية لم أر فيها قوله
 وان افضاها ثم رأيت في الفتح والنهر **(قوله)** الا اذا حبلت الخ قال في الدر المنثور وقد نظم

مطلب

حيلة اسقاط عدة المحلل

انه لا يحلها لعدم الكفاءة
 ان لها ولي والا فيحلها
 اتفاقا كما مر (ونمضى عدته)
 اي الثاني (لا تملك يمين)
 لاشتراط الزوج بالنص فلا
 يحلها وطء المولى ولا ملك
 امة بعد طليقتين او حرة
 بعد ثلاث ورودة وسي
 نظيره من فرق بينهما بظهار
 او لعان ثم ارتدت وسببت
 ثم ملكها لم تحل له ابدا
 (والشرط التيقن بوقوع
 الوطء في الحل) المتيقن به
 فلو كانت صغيرة لا يوطأ
 مثلها لم تحل للاول والا
 حلت وان افضاها برازية
 (فلو وطئ مفضضة لا تحل له
 الا اذا حبلت) ليعلم ان
 الوطء كان في قبلها (كألو
 تزوجت بمحبوب)

الفتية الاجل سراج الدين ابو بكر على بن موسى الهاملي رحمه الله ذلك نظما جيدا فقال
وفي المفضة مسئلة عجبة ١٠ لدى من ليس يعرفها غريبة
اذا حرمت على زويج وحلت ١٠ لثمان نال من وطء نصيبه
فطلقها فلم تحبل فليست ١٠ حاللا للتقديم ولا خطيبه
اشك ان ذاك الوطء منها ١٠ بفرج او شكيبته القريبه
فان حبلت فقد وطئت بفرج ١٠ ولم تبق الشكوك لثامريه

(قوله) فانها لا تحل حتى تحبل (الح) هذه العبارة عزها المصنف في المنح للبرازية والذي في
الفتح هكذا فلا تحل بسحقه حتى تحبل ثم قال وفي التجريد لو كان محبوبا لم تحل فان حبلت وولدت
حلت للاول عنداني يوسف خلافا ل محمد اه (قوله حتى ينبت) برفع يشبث على ان حتى
ابتدائية (قوله) فالاقصار على الوطء قصور (الح) اي اقتصار المتون على قولهم حتى يطأها
غيره وهذا مأخوذ من المصنف في المنح وقال الرحمتي جعله قصورا مع انه هو الذي عليه المتون
والشروح ويشهد له حديث العسيلة الذي ثبت به الحكم وما تمسك به رواية عن ابي يوسف
لم تعتمد فترجها على ما هو المذهب هو القصور اه قلت لكن جزءه في الحائنة وغيرها وكذا
في الفتح كما علمت ونقله الزبائي عن الغاية وقال خلافا ل زفر ومثله في البدائع وهذا يفيد اعتداد
قول ابي يوسف نعم الاوجه قول محمد وزفر ولا ينافيه ثبوت المصنف فانه يعتمد قيام القماش وان
ما يوجد وطء حقيقة والتحليل يعتمد الوطء لا بمجرد العقد ثبت للنسب فانه خلاف الاجماع
كما تقدم ويلزم على هذا ثبوت التحليل بتزوج منفرتي بتغيره نجات بولد لستة اشهر لثبوت نسبه
مع العلم بعدم الوطء وما ذاك الا ليكون النسب بما يختل لاثباته بما يمكن ولو توهموا عملا بنسب
الولد للفراس واقامة للعقد مقام الوطء كالخلوة الموجهة للعدة واما التحليل فقد شدد الشرع
في ثبوته ولذا قالوا ان شرعيته لا غاطة الزوج عومل بما يفيض حين عمل الغض ما يباح فلذا
اشتراطوا فيه الوطء الموجب للغسل بابالاج الحشفة بلا حائل في المحل المتيقن احترازا عن
المفوضة والصغيرة من بالغ أو مراهق قادر عليه بعد تحييص لا فاسد ولا موقوف ولا يملك يمين
(قوله) والموت عنها (ال) اي لومات عنها قبل الوطء لا يحلها للاول وان كان الموت كالدخول
في ايجاب العدة وتقرير المهر المسمى لان الشرط هنا الوطء (قوله) واستشكك المصنف) الضمير
يرجع الى الاحلال المفهوم من قول المصنف يحلها واصل الاشكال لصاحب البحر فانه قال
بعد ذكر هذا الفرع مع انه نقل في المحيط من كتاب الطهارة انه لو أتى امرأة وهي عذراء لا غسل
عليه ما يتزل لان العذرة مانعة من مواراة الحشفة اه اي ولا يحلها الا الوطء الموجب
لغسل ط وأجاب الرحمتي والسامحاني بحمل ما في الفتية على ما اذا أزال البكارة بقريئة
الايلاج فانه لا يكون بدونه وفيه ان عبارة الفتية هكذا اذا اوجلت الى مكان البكارة وحمل الى على
معنى في بعدهم لا ينبغي ان ما يفرد به صاحب الفتية لا يعتمد عليه كيف وهو مخالف لما في
المشاهير كقول الهداية والشرط الايلاج وقول الفتح بقيد كونه عن قوة نفسه وان كان
ملفوقا بخرقة اذا كان يجد حرارة المحل الح ما يأتى عن التبيين وكذا ما مر عن البرازية ومسئلة
المفوضة وبعد اعتراف المصنف باشكله ما كان ينبغي له جعله متنا (قوله) الا اذا انتعش وعمل

فانها لا تحل حتى تحبل
لوجود الدخول حكما
حتى يثبت النسب فتح
فالاقصار على الوطء قصور
الا ان يعم بالحقيق والحكمي
(والايلاج في محل البكارة
يحلها والموت عنها) كما
في الفتية واستشكله
المصنف وفي النهر وكأنه
ضعيف لما في التبيين بشرط
ان يكون الايلاج موجبا
لغسل وهو التمام الحائنين
بلا حائل يمنع الحرارة وكونه
عن قوة نفسه فلا يحلها
من لا يقدر عليه لا بمساعدة
اليه الا اذا انتعش وعمل

هذا لم يذكره في التبيين نعم ذكره في الفتح والنهر والظاهر ان الاستثناء منقطع لان الاستعاض
 الاستعاض والمراد به وبالعامل ان يكون له نوع انتشار يحصل به الابلاج كي لا يكون بمنزلة ادخال
 خرقه في الحبل فانه ربما لا يحصل به التقاء الحثانين ولذا قال بعد ذلك في الفتح بخلاف من في آتته
 فتور والجلها فيها حتى التقي الحثان فانها تحل به **(قوله ولو في حيض الح)** الاولى حذف
 هذا الجملة من البين وذكرها عند قول المصنف حتى يطأها غيره **(قوله واطلاقاً)** أي سواء كان
 الابلاج بمساعدة اليد او لا وبعبارة المحتج وقيل ابلاج الشيخ الثاني بيده يحلها وقيل اذا لم
 تنتشر آتته فأدخله بيده او بيدها او كان الذكر اشل لا يحلها بالابلاج والصواب حلها لانه
 متعلق بدخول الحشفة اه واقفه في الشربالية وهو خلاف مامشي عليه الزيلعي وابن
 الهمام وصاحب النهر كامر وفيه ان الحل معلق بذوق العسيلة كما علمت فتأمل **(قوله لكن)**
 في شرح المشارق الح) فيه ان هذا الكتاب ليس موضوعاً لنقل المذهب واطلاق المتن
 والشروح يرده وذوق العسيلة للثامثة موجود حكماً الا ترى ان الثام ان اذا وجد البال يجب
 عليه الغسل وكذا المنع عليه مع ان خروج المنى لا يوجب الامع وجود اللذة وما ذاك الا
 لوجودها حكماً لانها ربما حصلت وذهل عنها بشغل النوم والاعناء وقد تقدم ان الجنون
 يحلها والجنون فوق الاعناء والنوم رخص حتى قلت ورأيت في مراجع الدراية ووطء الثامثة
 والمغنى عليها يحل عندنا وفي احد قول الشافعي اه هكذا رأيت في نسخة سقيمة فتراجع
 نسخة اخرى ثم لا يخفى ان نومه واعناءه كنومه واعناءها لكن اذا قلنا ان ابلاج الشيخ الثاني
 لا يحل لها ما لم ينتشر ويعمل يلزم ان يكون مثله الثام والمغنى عليه وكذا في جانبها نعم على
 تصويب المحتج من الاكتفاء بدخول الحشفة يظهر الاحوال في الكل فتأمل **(قوله وكره)**
 التزوج للثاني) كذا في البحر لكن في القهستاني وكره للاول والثاني وعزاه بحسب مسكين الى
 الحموي عن الظهيرية وينبغي ان يزاد المرأة بل هي اولى من الاول في الكراهة لان العقد بشرط
 التحليل اما جرى بينهما وبين الثاني والاول ساع في ذلك ومتسبب والمباشرة اولى من المتسبب
 ولفظ الحديث يشمل الكل فان المحلل له يصدق على المرأة أيضاً **(قوله حديث عن المحلل)**
 والمحلل له) باضافة حديث الى عن فهو حكاية للمعنى والا فلفظ الحديث كاف في الفتح لعن الله
 المحلل والمحلل له وهو كذلك في بعض النسخ **(قوله بشرط التحليل)** تأويل لا حديث يحصل
 الا عن على ذلك ويأتي تمام الكلام عليه **(قوله وان حلت للاول الح)** هذا قول الامام وعن
 ابي يوسف انه يفسد النكاح لانه في معنى المؤقت ولا يحلها وعن محمد يصح ولا يحلها لانه
 استحل ما أخرجه الشرع كافي قتل المورث هداية **(قوله خلافا لما زعمه البرازي)** حيث قال
 زوجت المطلقة نفسها من الثاني بشرط ان يجامعها ويطلقا لتحل للاول قال الامام النكاح
 والشرط جائز ان حتى اذا بال الثاني طلاقها اجبره القاضي على ذلك وحلت للاول اه وهو
 ماخوذ من روضة الزندوسني قال في النهر قال الامام طهیر الدين هذا البيان لم يوجد في غيره من
 الكتب كذا في العناية وفتح القدير هذا ما لم يعرف في ظاهر الرواية ولا ينبغي ان يعول عليه
 ولا يحكم به مع كونه ضعيف البتة تنبؤ عنه قواعد المذهب لانه لاشك ان شرطاً في
 النكاح لا يقتضيه العقد وهو مما لا يسلط بالشرط الفاسدة بل يبطل الشرط ويصح فيجب

ولو في حيض ونفاس
 واحرام وان كان حراما
 وان لم ينزل لان الشرط
 الذوق لا للشيء قلت وفي
 المحتج الصواب حلها
 بدخول الحشفة مطلقا
 لكن في شرح المشارق
 لابن مالك لو وطئها وهي نائمة
 لا يحلها للاول لعدم ذوق
 العسيلة وينبغي ان يكون
 الوطء في حالة الاعناء
 كذلك (وكره التزوج للثاني
 تحريماً) حديث لعن
 المحلل والمحلل له (بشرط
 التحليل) كزوجتك
 على ان حالمات (وان حلت
 للاول) لصحة النكاح
 وبطلان الشرط فلا يحل
 على الطلاق كما حققه
 الكمال خلافاً لما زعمه
 البرازي ومن لطيف
 الحيل قوله ان تزوجتك
 وجامعتك

بطلان هذا وإن لا يحجر على الطلاق اهـ **(قوله)** او وأمسكتك) اى اوتقول ان تزوجتك
وامسكتك وهذا اذا خافت امساكها مطلقا والاول اذا خافت امساكها بعد الجماع **(قوله)**
ولو خافت الخ) الاول اوتقول تزوجتك الخ لان الحلتين السابقتين سببهما الخوف المذكور ط
(قوله) وتماه في العمادية) حيث قال ولو قال لها تزوجتك على ان امرك بيدك فبقت جاز
النكاح ولغا الشرط لان الامر انما يصح في الملك او مضافا اليه ولم يوجد واحد منهما بخلاف
ما سر فان الامر صار بيدها مقارنا لصبر ورتها منكوحه اهـ نهر وقدمناه قبل فصل المشيئة
والحاصل ان الشرط صحيح اذا ابتدأت المرأة لا اذا ابتداء الرجل ولكن الفرق خفى ثم يظهر
على القول بأن الزوج هو الموجب تقدم او تأخر والمرأة هي القابلة كذلك تأمل **(قوله)** اما اذا
أضمرنا ذلك) يحترز قوله بشرط التحايل **(قوله)** لا يكره) بل يحل له في قولهم جميعا فهـ ثانى
عن الضميرات **(قوله)** لقصد الاصلاح) اى اذا كان قصده ذلك لا بمجرد قضاء الشهوة ونحوها
واورد السروجي ان الثابت عادة كالثابت نصا اى فيصير شرط التحايل كأنه منصوص عليه
في العقد فيكره واجاب في الفتح بأنه لا يلزم من قصد الزوج ذلك ان يكون معروفه بين الناس
انما ذلك فيمن نصب نفسه لذلك وصار مشتهرا به اهـ تأمل **(قوله)** وتأويل اللعن الخ) الاول ان
يقول وقيل تأويل اللعن الخ) هو عبارة البزازية ولا سيما وقد ذكره بدماشى عليه المصنف
من التأويل المشهور عند علمائنا ليفيد انه تأويل آخر وانه ضعيف قال في الفتح وهما قول آخر
وهو انه مأجور وان شرط لقصد الاصلاح وتأويل اللعن عند هؤلاء اذا شرط الاجر على ذلك
اهـ قات واللعن على هذا الحمل اظهر لانه كأخذ الاجرة على عيب التيس وهو حرام ويقر به
انه عليه الصلاة والسلام ساء التيس المستعار واورد على التأويل الاول اهـ مع اشتراط
التحليل مكروه تحريما وفاعل الحرام لا يستوجب اللعن ففاعل المكروه اولى * اقول حقيقة
اللعن المشهورة هي الطرد عن الرحمة وهى لا تكون الا لكافر ولذا لم تجز على معين لما يعلم
موته على الكفر بدليل وان كان فسقامتهمورا كيزيد على المعتد بخلاف نحو ابليس وابى لهب
وابى جهل فيجوز وبخلاف غير المعين كالثقلين والكاذبين فيجوز ايضا لان المراد جنس
الظالمين وفيهم من يموت كافرا فيكون اللعن لبيان ان هذا الوصف وصف الكافرين لا لتفريق
عنه والتحذير منه لا لقصد اللعن على كل فرد من هذا الجنس لان لعن الواحد من المعين كهذا
الظالم لا يجوز فكيف كل فرد من أفراد الظالمين واذا كان المراد الجنس لما قلنا من التفريق
والتحذير لا يلزم ان تكون تلك المعصية حراما من الكبائر بخلاف ما ناط اللعن بالكبائر فانه
ورد للعن في غيرها كلعن المصورين ومن أوفواهم له كارهون ومن سل سحمتهم تقوط على
الطريق والمرأة السلتاء اى التى لا تخضب يديها والمرهأ اى التى لا تكتحل والمرأة اذا
خرجت من دارها بغير اذن زوجها وناكح اليد واثرات القبور ومن جلس وسط الحلقة
وغير ذلك ومنه ما هنا هذا مظهره لى لكن يشكل على منع لعن المعين مشروعية
اللعن وفيه لعن معين ثم يجب بأنه معلق على تقدير كونه كاذبا لكنه لا يخرج عن
لعن معين تأمل ثم رأيت في لعان القهستاني قال اللعن في الاصل الطرد وشرعا في حق

او وامسكتك فوق ثلاث
منلا قانت بائن ولو خافت
ان لا يطاقها فتقول تزوجتك
نفسى على ان امرى بيدي
زبائى وتماه في العمادية
(اما اذا اضمرنا ذلك لا)
يكره (وكان) الرجل
(مأجورا) لقصد الاصلاح
وتأويل اللعن اذا شرط
الاجر ذكره البزازى

مطلب

في حكم لعن المعصاة

الكفار الإبعاد من رحمة الله تعالى وفي حق المؤمنين الاسقاط عن درجة الإبرار اه وفي لعان البحر فان قلت هل يشرع لعن الكاذب المعين قلت قال في غاية البيان من باب العدة وعن ابن مسعود انه قال من شاء باهلته والمباهلة الملاعة وكانوا يقولون اذا اختلفوا في شيء بهالة الله على الكاذب منا قالوا هي مشروعة في زماننا ايضا اه وعن هذا قيل ان المراد باللعن في مثل ذلك الطرد عن منازل الإبرار لاعن رحمة العزيز الغفار وقيل ان الاشبه ان حقيقة اللعن هنا ليست بمقصودة بل المقصود اظهار خساسة المحلل بالمباشرة والحلل له بالموءاليها بعد مضاجعة غيره وعزاه القهستاني في الكشف ثم قال وفيه كلام فتأمل اه ولعل وجهه انه لو كان كذلك لايلزم كونه مكروها تحريما **(قوله)** ثم هذا كله اي كل ما مر من لزوم التحليل بالشروط المارة وكراهة التصريح بالشروط **(قوله)** فرع صحة النكاح كذا عبر في النهر والمراد صحته باتفاق الأئمة لاحتجته عندنا بقرينة ما بعده فافهم وقد مر انه لو كان فاسدا او موقوفا لايلزم التحليل بل تحل بدونه وان كره وهل تقبل دعواه الفساد عندنا لاسقاط التحليل لم أره الآن نعم يأتي آخر الباب انه لو ادعى بعد الثلاث انه لو طلقها واحدة قبل وانقضت عدتها لا يصدقان وسأني هذه المسئلة في العدة وتأتي هناك حادثة الفتوى في ذلك فراجعها **(قوله)** او بحضرة فاسقين اي تحقق فسقهما والا فظاهر العدالة يكفي عند الشافعي فافهم **(قوله)** يرفع الامر لشافعي الخ اقول الذي عليه العمل عند الشافعية هو ما حرره ابن حجر في التحفة من ان الحاكم لا يحكم بفسخ النكاح بالنسبة لسقوط التحليل وذلك انه ذكر ان الزوجين لو توافقا او اقاما بينة بفساد النكاح لم يفتل لذلك بالنسبة لسقوط التحليل لانه حق الله تعالى نعم يجوز لهما العمل به باطنا لكن اذا علم بهما الحاكم فرق بينهما ثم قال في موضع آخر وحينئذ فن تكبح مختلفا فيه فان قلنا القائل بصحته او حكم بها من رآها ثم طلق ثلاثا تمين التحليل وليس له تقليد من يرى بطلانه لانه تلفيق للتقليد في مسئلة واحدة وهو ممتنع قطعاً وان اتنى التقليد والحكم لم يمتنع للحلل نعم يتعين انه لو ادعى بعد الثلاث عدم التقليد لم يقبل منه لانه يريد بذلك رفع التحليل الذي لزمه باعتبار ظاهر فعله وايضا ففعل المكلف يصان عن الالغاء لاسيما ان وقع منه ما يصرح بالاعتداد به كالتطبيق ثلاثا هنا اه والذي تحرر من كلامه ان الزوج ان علم بفساد النكاح فان قلنا القائل بصحته او حكم بها حاكم رآها لا يسقط التحليل والاسقط وله تجديد العقد بعد الثلاث ديانة واذا علم به الحاكم فرق بينهما ولو ادعى عدم التقليد لم يصدق الحاكم واذا علمت ذلك علمت انه لا فائدة في قول الشارح تبعاً لغيره يرفع الامر لشافعي اذ لا يحكم الشافعي بسقوط التحليل ولا يقبل ما سبقه لكن قال ابن قاسم في حاشية التحفة ان له تقليد الشافعي والعقد بلا محلل لان هذه قضية اخرى فلا تليق ما لم يحكم بصحة التقليد الاول حاكم اه قات لكن هذا في الديانة لما علمت من ان الحاكم يفرق بينهما اذا علم به لان التحليل حق الله تعالى نعم صرح شيخ الاسلام زكريا في شرح منهجه بأن الزوجين لو اختلفا في السمي ومهر المثل ووقيت بينة على فساد يثبت مهر المثل ويسقط التحليل تبعاً اه لكن استظهر ابن حجر عدم سقوطه والله اعلم * فان قلت يمكن الحكم به عندنا على قوله محمد باشرط الولي * قلت لا يمكن في زماننا لانه خلاف المعتمد في المذهب والقضاة مأمورون بالحكم بأصح الأقوال على انه نقل في التاترخانية

ثم هذا كله فرع صحة النكاح الاول حتى لو كان بلا ولي بل بعارة المرأة او بلفظ هبة او بحضرة فاسقين ثم طلقها ثلاثا واراد حلها بلا زوج يرفع الامر لشافعي

مطلب

في حيلة اسقاط التحليل بحكم شافعي بفساد النكاح الاول

شيخ الاسلام سئل هل يصح القضاء به فقال لا ادري فان محمدا وان شرط الولي لكنه قال
لو طلقها ثم اراد ان يتزوجها فاني اكره له ذلك اهـ اي فان لفظ اكره قد يستعمل من المجتهد
في الحرام **(قوله فيقضي به)** اي يحلها للاول وقوله وبطلان النكاح عطف سبب على مسبب
فان قضاءه ببطلان النكاح الاول سبب حلها بلا زوج آخر اهـ ح وانما ذكر القضاء لتصير
الحادثة الحالية كالجميع عليها وقدمنا في باب التعليق ما ينبغي استدراكه هنا ولا نعيده
اقرب العهد به **(قوله اي في القائم والآتي لافي المنقضي)** عبارة البرازية على ما في النهر وبه
لا يظهر ان الوطء في النكاح الاول كان حراما وان في الاولاد خبا لان القضاء للاحق كدليل
النسخ يعمل في القائم والآتي لافي المنقضي اهـ اي لان ما مضى كان مبنيا على اعتقاد الحل
تقليد المذهب صحيح وانما زعمه العمل بخلافه بعد الحكم المزمع كالنسخ حكم الى آخر لا يلزم
منه بطلان ما مضى ومثله ما لو تغير راي المتبند وكذا لو توضع حنف ولم ينو وصلي به الظهر ثم
صار شافعيًا بعد دخول وقت العصر يلزمه اعادة الوطء بالثبوت دون مصادره به **(قوله فالقول)**
لها) كذا في البحر وعبارة البرازية ادعت ان الثاني جامعها وانكر الجمع حلت الاول وعلى
القلب لا اهـ ومثله في الفتاوى الهندية عن الخلاصة وبخالف قوله وعلى القلب لا ما في الفتح
والبحر ولو قالت دخل في الثاني والثاني منكر فاعتبر قولها وكذا في العكس اهـ فأملا
(قوله فالقول له) اي في حق الفرقه كما نه ضاقتها لافي حقها حتى يجب لها انفس المسمى او
كأله ان دخل بها بغير **(قوله و الزوج الثاني)** ٣ اي نكاحه بغير **(قوله مدون الثلاث)** اي
يهدم ما وقع من الطلقة او العاقتين فيجعلهما كأن لم يكن، وما قيل ان افراد انه يهدم ما بقي
من المثلث الاول فهو من سوء التصور كما نبه عليه الهندي افاده في النهر **(قوله اي كما يهدم)**
الثالث) تفسير لقوله ايضا **(قوله لانه الح)** جواب عما قبله محمد من ان قوله تعالى حتى
تكنح زوجا غيره جعل غاية لانتهاء الحرمة الغليظة فيهدمها والجواب انه اذا هدمها يهدم
مادونها بالاولى مما ثبت بدلالة النص وتسماء مباحث ذلك في كتب الاصول وقولها
مروى عن ابن عمر وابن عباس وقول محمد مروى عن عمر وعلى وابن بك وعمران بن
الحسين كافي الفتح **(قوله وهو الحق)** ليس هذا في عبارة الفتح بل ذكره في التحريم وتبعه في
النهر وعبارة الفتح بعد ما طال في الكلام من الجاهل فظهر ان القول بما قاله محمد وباقي الائمة
الثلاثة ولقد صدق قول صاحب الاسرار ومسنن خائف فيها كبار اصحابه يعوز فقهاء ويصعب
الخروج منها **(قوله واقره المصنف كغيره)** اي كصاحب البحر والنهر والمقدس والشرنبلالي
والرملي والحموي وكذا شارح التحريم والحقق ابن امير حاجي لكن المتن على قول الامام وشار في
من المتلقى الى ترجيحه ونقل ترجيحه العلامة قسم عن جماعة من اصحاب الترجيح ولم يعرج على
ما قاله شيخه في الفتح وكذا لم يعرج عليه في مواهب الرحمن مع انه كثيرا ما يتبع صاحب الفتح
في ترجيحه **(قوله بتضي عدته)** اي الزوج الاول استد العدة اليه لانه سببها نهر والا
فالعدة للعلاق **(قوله وعدة الزوج الثاني)** ليس افراد انها قالت مضت عدتي من الثاني فقط
بل قالت تزوجت ودخل في الزوج وطالقي ونقضت عدتي كما ذكره في الهداية لان قولها مضت
عدتي لا يفيد ما ذكر لو جوها بالحلوة وبمجرد دخال التحلل ومن ثم قال في النهاية انما ذكر في الهداية

فيقضي به وبطلان النكاح
اي في القائم والآتي لافي
المنقضي برازية وفيها قال
الزوج الثاني كان النكاح
فالسداد ولم ادخل بها
وكذبته فالقول لها ولو قال
الزوج الاول ذلك فالقول
له اي في حق نفسه (والزوج
الثاني يهدم بالادخول) فلو
يادخل ميهده اتفاقا قية
(مدون الثلاث ايضا) اي
كما يهدم الثلاث اجماعا لانه
اذا هدم الثلاث فما دونها
اولى خلافا لمحمد فيمن
طالقت دونها وعادت اليه
بعد آخر عادت بثلاث لو
حررة وثنتين لوامة وعند
محمد وباقي الائمة بتأقي وهو
الحق فتح واقره المصنف
كغيره (ولو اخبرت معالقة
الثالث بتضي عدته وعدة
الزوج الثاني) بعد دخوله

٣ مطلب

مسئلة الهدم

اخبارها مبسوطا لانها لو قالت حلفت لك فتزوجها ثم قالت لم يكن الثاني دخل بي ان كانت علة
 بشروط الحل لم تصدق والا تصدق وفيما ذكرته مبسوطا لا تصدق في كل حال وعن السرخسي
 لا يحل له ان يتزوجها حتى يستفسرها لاختلاف الناس في حلها بمجرد العقد وعن الامام
 الفضلي لو قالت تزوجني فاني تزوجت غيرك وانقضت عدتي ثم قالت مات زوجت صدقت الا ان
 تكون أقرت بدخول الثاني * اه لانها غير متناقضة بحمل قولها تزوجت على العقد وقولها
 مات زوجت معناه ما دخل في فاذا أقرت بالدخول ثبت تناقضها كما افاده في الفتوح وبأن تمامه
(قوله له ان يصدقها) لانه اما من المعاملات لكون البضع متقوما عند الدخول والديانات
 لتعلق الحل به وقول الواحد مقبول فيهما درر **(قوله ان غلب على ظنه صدقها)** اشار به الى
 ان عدلتها ليست شرطا ولهذا قال في البدائع وكافي الحاكم وغيرها لا بأس ان يصدقها ان
 كانت ثقة عنده او وقع في قلبه صدقها اه وكذا لو قالت منكوحة رجل لا آخر طالق
 زوجي وانقضت عدتي جاز تصديقها اذا وقع في ظنه عدلة كانت أم لا ولو قالت نكاحي الاول
 فاسد لا ولو عدلة كذا في البرازية بحر **(قوله واقل مدة عدة عنده)** اي عند الامام وهذا بيان
 لقوله والمدة تحتمله فلا احتمال فيما دون ذلك **(قوله بحيض)** متعلق بقوله عدة وهذا اولي
 مما قيل اي بسبب كون المرأة خائفا فافهم واحترز به عن العدة بالاشهر في حق ذوات الاشهر فان
 عدتها ليس لها اقل واكثر بل هي ثلاثة اشهر لو حرة ونصفها لو أمة **(قوله شهران)** اي ستون
 يوما عنده لانه يجعله مطلقا في اول الطهر حذرا من وقوع الطلاق في طهر وطى فيه فيحتاج
 الى ثلاثة اطهار بخمسة واربعين وثلاث حيض بخمسة عشر حملا للطهر على اقله والحيض
 على وسطه لان اجتماع اقلهما في مدة واحدة نادر وهذا على تخريج محمد لقول الامام اعملى
 تخريج الحسن فيجعلهما معا في آخر الطهر حذرا من تطويل العدة عليها فيحتاج الى طهرين
 بثلاثين وثلاث حيض بثلاثين حملا للطهر على اقله والحيض على اكثره ليعتد لا وتحتاج الى
 مثلهما في عدة الزوج الثاني وزيادة طهر على تخريج الحسن فتصدق في مائة وخمسة وثلاثين يوما
 وعلى تخريج محمد في مائة وعشرين يوما اه افاده ح قلت والمراد بزيادة الطهر هو الطهر
 الذي تزوجها فيه الثاني وطلقها في آخره لكن يلزم على هذا التخريج وقوع الطلاق في طهر
 وطئها فيه اذ لا بد من دخوله بها تأمل وهذا يؤيد تخريج محمد **(قوله ولا مائة اربعون)** عطف
 على محذوف كأنه قال حرة شهران ولا مائة اربعون يوما اي على تخريج محمد طهران بثلاثين
 وحيضتان بعشرة وعلى تخريج الحسن خمسة وثلاثون يوما طهر بخمسة عشر وحيضتان
 بعشرين فتصدق بثمانين يوما على تخريج محمد وخمسة وثمانين يوما على تخريج الحسن وتام
 التفصيل وحكاية الخلاف في التبيين ح **(قوله ما لم تدع السقط)** اي من الزوج الاول لانه يمكن
 اسقاطها في يوم الطلاق فتتقض عدتها به اما ادعاؤه من الثاني فلا بد من ان يمضي عليه زمن
 يمكن ان يصيب فيه بعض خالقه رحمتي قالت وكذا لو ادعته من الاول لا بد ان يكون بينه وبين
 عقد الاول مدة اربعة اشهر **(قوله كامر)** اي في اول الباب حلي **(قوله ولو تزوجت امه)**
 قال في الفتوح وفي التفاريق لو تزوجها ولم يسألها ثم قالت مات زوجت او ما دخل بي صدقت اذ لا
 يعلم ذلك الا من جهتها واستشكل بأن اقدامها على النكاح اعتراف منها بصحته فكانت

(والمدة تحتمله جازله) اي
 الاول (ان يصدقها ان
 غلب على ظنه صدقها)
 واقل مدة عدة عنده بحيض
 شهران ولا مائة اربعون يوما
 ما لم تدع السقط كامر ولو
 تزوجت بعد مدة تحتمله
 ثم قالت لم تنقض عدتي او
 ما تزوجت آخر لم تصدق
 لان اقدامها على التزوج
 دليل الحل وعن السرخسي
 لا يحل تزوجها حتى
 يستفسرها

مناقضة فيبني ان لا يقبل منها كالمواقف بعد التزوج بها كنت مجبوسة او مرتدة او معتدة او منكوحه الغير او كان العقد بغير شهود ذكره في الجامع الكبير وغيره بخلاف قولها لم تنقض عدتي ثم رأيت في الخلاصة ما يوافق الاشكال المذكور قل في الفتاوى في باب الباء لو قالت بعد ما تزوجها الاول ما تزوجت بآخر فقال الزوج الاول تزوجت بآخر ودخل بك لا تصدق المرأة اه ما في الفتح * اقول قد يدفع الاشكال بان المصلحة لاننا قلنا فيه المانع من ايراد العقد عليها ولا يزول الا بعد وجود شرط الحل وذلك بأن تحضر بأنها تزوجت بعده بآخر ودخل بها وانقضت عدتها والمدة تحتمله او تحضر بأنها حلت له وهي عالة بشرائط الحل على ما مر عن النهاية فيجوز لا يقبل قولها لتناقض اما بدون ذلك فيقبل ولا تناقض لاحتمال ظني الحل بمجرد العقد وان اقدامها على العقد بدون تفسير لا يزول به المانع لم يكن اعترافا ولذا قل السرعي لا بد من استفسارها ويؤيده ما مر عن الفضلي ايضا وهذا بخلاف قولها مجبوسة الخ قلها حين العقد لم يقم مانع من ايراد العقد عليها فصح العقد فلا يقبل اخبارها بما ينفيه لتناقضها فان مجرد اقدامها على العقد اعتراف بعدم مانع منه اذا ادعت ما ينفيه لم يقبل وما مر عن الفتاوى بحول على ما اذا تزوجها بعد ما فسرت توفيقا بين كلامهم وفي البرازية تزوجت المطلقة ثم قالت للثاني تزوجتني في العدة ان كان بين النكاح والطلاق اقل من شهرين صدقت في قول الامام وكان النكاح الثاني فسادا وان اكثر اوضح الثاني والاقدام على النكاح اقرار بتضي العدة لان العدة حق الاول والنكاح حق الثاني ولا يجتمعان فدل الاقدام على المضي بخلاف المصلحة لاننا اذا تزوجت بالاول بعد مدة ثم قلت تزوجت بك قبل نكاح الثاني حيث لا يكون اقدامها دليلا على اصابة الثاني ونكاحه ذات المصلحة لاننا تزوجت بغيرك وتزوجها الاول ثم قالت كنت كاذبة فيما قلت ما تكن تزوجت فان ما تكن أقرت بدخول الثاني كان النكاح باطلا وان كانت أقرت به ما تصديق اه وهذا مؤيد لما قلنا من الفرق والتوفيق وبالله التوفيق وبما قرناه ظهر لك ما في كلامه شارح والظاهر انه تابع ما يخبره في الفتح **(قوله**

وفي البرازية الخ) اقتصر على بعض عبارة البرازية تبعا لما جرح وهو غير مرضي وتما عبارتها هكذا ونص في الرضاع على انها اذا قلت هذا ابي رضاعا واصرت عليه له ان يزوجه لان الحرمة ليست اليها قالوا وبه يفتي في جميع الوجوه اه ومقتضاه ان المفتي به ان لها ان تزوج نفسها منه هنا وهذا ما قدمه الشارح في آخر الرضاع بقوله ومفاده الخ وقدما ان ما ذكره الشارح هناك تفاديه الخلاصة عن المصدر الشهيد بلفظ وفيه دليل على انها لو ادعت الطلاقات الثلاث وانكر الزوج حل لها ان تزوج نفسها منه اه وعمله في النهر بأن الطلاق في حقها مما يخفى لاستقلال الرجل به فصح رجوعها اه اي صح في الحكم اما في الديانة لو كانت عالة بالطلاق فلا يخل وبما قرناه عامت ان ما قدمه الشارح منقول لما بحث منه فتيه **(قوله** اه طلقها) اي لاننا لان مادونها يمكن فيه تحديد العقد الا اذا كان ينكر **(قوله** لها قتله بدواء) قال في الحيف وينبغي لها ان تقضى بما لها او تهرب منه وان لم تقدر قتله متى علمت انه يقرها ولكن يبني ان قتله بالدواء وليس لها ان تقتل نفسها وان قتله بالآلة يجب القصاص اه بجر **(قوله** فلاثم عايه) اي وحده وينبغي لقيده بما اذا لم تقدر على الاقتداء

وفي البرازية قالت طلقني لاننا ثم أرادت تزويج نفسها منه ليس لها ذلك اصرت عليه ام اكدت نفسها (سمعت من زوجها انه طلقها ولا تقدر على منعه من نفسها) الا بقتله) بدواء خوف القصاص ولا تقتل نفسها وقل الاوزجندى ترفع الامر للقاضي فنحلف ولاينة فلاثم عليه

مطالع

الاقدام على النكاح اقرار بتضي العدة

أو الهرب **(قوله وإن قتله الح)** أفاد اباحة الامرين ط **(قوله لو غابا)** تمام عبارة البرازية وإن كان حاضرا إلا أن الزوج ان انكر احتسج الى القضاء بالفرقة ولا يجوز ان يقض بها بالبحضرة الزوج اه **(قوله والصحيح عدم الجواز)** قال في الفتية قال يعنى البديع والحاصل انه على جواب شمس الاثمة الاورجندى ونجم الدين النسفى والسيد ابى شجاع وان حامد والسرخسى يحل لها ان تزوج بزوج آخر فيما بينها وبين الله تعالى وعلى جواب الباقين لا يحل اه وفى الفتاوى السراجية اذا أخبرها ثقة ان الزوج طلقها وهو غائب وسعها ان تعمد وتزوج ولم يقيد بالديانة اه كذا فى شرح الوهبانية قلت هذا تأييد لقول الاثمة المذكورين فانه اذا حل لها التزوج باخبار ثقة فيحل لها التحليل هنا بالاولى اذا سمعت الطلاق او شهد به عدلان عندها بل صرحوا بان لها التزوج اذا اتاها كتاب منه بطلاقها ولو على يد غير ثقة ان غلب على ظنها انه حق وظاهر الاطلاق جوازه فى القضاء حتى لو علم بها القاضى يتركها فصحيح عدم الجواز هنا مشكل الا ان يحمله على القضاء وان كان خلاف الظاهر فتأمل نعم لو طلقها وهو مقيم معها يعاشرها معاشرة الأزواج ليس لها التزوج لعدم القضاء عدتها منه كسأى فى بيانه فى العدة **(قوله لا يحل له قضايا)** ببنى جريان الخلاف فيه بل القول بقضاها هنا اقرب من القول بقضاها لغيرها لانها ساحرة والساحر يقتل وان تاب تأمل **(قوله وقيل لا تقتله الح)** نقل فى التتارخانية ايضا القول بقتله عن الشيخ الامام ابى القاسم وشيخ الاسلام ابى الحسن عطاء بن حمزة والامام ابى شجاع ونقله عن فتاوى الامام محمد بن الوليد السمرقندى عن عبدالله ابن المبارك عن ابى حنيفة ونقل ايضا ان الشيخ الامام نجم الدين كان ينهى قول الامام ابى شجاع ويقول انه رجل كبير وله مشايخ اكبر لا يقول ما يقول الا عن حجة فالاعتماد على قوله اه وبه علم انه قول معتد ايضا **(قوله واقتضت عدتها)** انما قال ذلك لتبصر اجنية لابلحقها الطلاق الثلاث أقول وهذا اذا لم يكن القضاء العدة معروفا لما سيذكره الشارح فى آخر العدة عن الفتية ايضا طلقها ثلاثا ويقول كنت طلقها واحدة ومضت عدتها فلو مضيتها معلوما عند الناس لم تقع الثلاث والافتقار ولو حكم عليه بوقوع الثلاث بالينة بعد انكاره فلو برهن انه طلقها قبل ذلك بمدة طاعة لم يقبل اه **(قوله اخذها الثلاث)** لان اقدامه على الطلاق يدل على بقاء العصة وتطابق ثلاثا عملا باقراره واحتياط ط والله سبحانه وتعالى اعلم

باب الايلاء

(قوله مناسبة الينونة مالا) اى مناسبة ذكر هذا الباب عقب باب الرجة ما ذكره فى البحر من ان الايلاء يوجب الينونة فى ثمانى الاحال كالطلاق الرجعى اه ويحتمل ان المناسبة للبائن المذكور آخر باب الرجة فى قوله ويتنكح مبانته الح لكن فيه ان المطلوب ابداء المناسبة بين كل باب وما قبله والبائن ذكر فى باب الرجة استطرادا فافهم **(قوله هو لغة اليمين)** وجمعه ألياء وفعله آلى بولى ايلاء كتصرف اعطى فتح **(قوله وشرعا الح)** يشمل التعاقب بما يشق فانه يسمى يميننا كما قدمناه فى باب التعاقب ولهذا قل فى الفتح وفى الشرع هو اليمين على ترك قران الزوجة اربعة اشهر فصاعدا لله تعالى او بتعاقب ما يستشقه على القران قال وهو اولى من قول الكثر الحلف على ترك قرانها اربعة اشهر لان مجرد الحلف يتحقق فى نحو ان

وان قتله فلا شئ عليها
والبائن كالثلاث بزازية
وفيهما شهدا أنه طلقها
ثلاثا لها التزوج بآخر
للتحليل لو غابا انتهى
قلت يعنى ديانة والصحيح
عدم الجواز قية وفيها
لوم يقدر هو ان يخص
عنها ولو غاب سحرته
ورده اليها لا يحل له
قتلها ويعد عنها جهده
(وقيل لا) قتلها قائله
الاسيدجاني (وبه يفتى)
كا فى التتارخانية وشرح
الوهابية عن الملقط اى
والاثم عليه كامر (قال
بعد) اى بعد طلاقه ثلاثا
(كان قبلا طاعة واحدة
واقتضت عدتها وصدقته)
المرأة (فى ذلك) لا يصدقان
على المذهب (الفتى به) كا
لوم تصدقه هى وقيل
ولو طلقها ثنتين قبل
الدخول ثم قال كنت
طلقها قباهما واحدة
اخذ بالثلاث

باب الايلاء
مناسبة الينونة مالا (هو)
لغة اليمين وشرعا الحلف

وطنتك فله على ان اصل ركعتين او أغزو فانه لا يكون بذلك موليا لانه ليس بما يشق في نفسه
وان تعلق اشتقاقه بعارض ذميم من النفس من الجن والكسل اه وهذا وارد على المصنف
وما اجاب به في البحر رده في التهر وشرح المقدسي **(قوله على ترك قربانها)** أى الزوجة حالا
او مالا كقوله الاجنبية ان تزوجتك فوالله لا أفريك لان المعتبر وقت تحيز الابلاد كما يأتي فلا
حاجة الى قول ابن كمال انه لا بد من ان يقال في التعريف حاصلا في التكاح او مضافا اليه على ان
ذلك كما قال في التهر شرط وشأن الشروط خروجهما من التعريف اه ودخل في الزوجة حالا
معتدة الرجعي ومالو الى من زوجه الحرة ثم أبانها بطلقة ثم مضت مدة الابلاء وهي معتدة فانه
يقع عليها أخرى كما سيأتى وأورد عليه القهستاني ما في الحانية لو آتى من زوجته الامة ثم
اشتراها فالتقت مدته لم يقع اه قلت يجيب بأن شرائها فسخ للعقد فكأنها لم تكن زوجة
وقه او بأن الشرط بقاء الزوجية أو أثرها كالعدة ولا عدة هنا كما لو مضت عدة الحرة قبل المدة
ودخل ايضا الصغيرة ولو لا توطأ وقيد بالقربان اى الوطء لانه لو حلف على غيره كوالله لايس
جلدى جلده لا أو اقرب فراشك ونحو ذلك لم يسو الوطء لم يكن موليا كما يأتي **(قوله مدته)** اى
الآتى بينها **(قوله ولو ذميا)** تعميم لفاعل المصدر وهو قربانها ذكره هنا وان صرح به المصنف
بعد اشارة الى دخوله في التعريف على قول الامام لصحة حلفه وان لم يلزمه الكفارة كما يأتي
فانهم **(قوله والمولى)** بضم الميم وكسر اللام اسم فاعل من آلى **(قوله الابشى مشق يلزمه)**
الشرط كونه مشقا نفسه كالخج ونحوه كما يأتي فحرج غير اه اغزو وصلاة ركعتين وان عرض
اشتقاقه حين أو كسل كما مر عن الفتح ومن اشق الكفارة وأورد في البحر ايلالذمى بما فيه
كفارة كوالله لا أفريك فانه يصح عند الامم بالازدوم كفارة وما اذا قل لنفسه الاربع والله
لا أفريك فانه يمكنه قربان ثلاث منهن بلاشئ يلزمه واجاب عن الاول بما في الكافي من انه
ما خلا عن حنث لزمه بدليل انه يخلف في الدعاوى بالله العظيم ولكن منع من وجوب الكفارة
عليه مانع وهو كونها عبادة وهو ليس من ههنا قلت والحواب عن الثاني ان الايلاء وقع على
جملة الاربع لا على بعضهن ولذا لم يحنث بقربان البعض لانه غير مخلوف عليه بل بعضه كما قد مر شرعا
الهدياء فهو كقوله لا اكل زيدا ونحوه لا يحنث بأحدها ما ينكح الآخر وفي البدائع لو
قال لامرأته وامته والله لا اقربكما لا يكون موليا من امرأته حتى يقرب الامة اه اى لان
شرط الحنث قربانها فلا يحنث بقربان احدهما لكن اذا قربها نعتين شرط العبر بائع عن قربان
الثانية فان كانت الثانية هي الزوجة صار موليا منها ومقتضاه انه لو قرب الثلاثة في المسئلة المارة
صار موليا من الربعة * **(تنبيه)** * لو حلف على ترك قربانها بعق عبده ثم باعه او مات العبد
سقط الايلاء لانه صار بحال الا يلزمه حتى يقربانها فلو عاد الى ملكه بعد البيع قبل القربان عاد
حكم الايلاء بدائع **(قوله لا المانع كقفر)** اشارة الى ما مر عن السكافي **(قوله وركنه الحلف)**
اى الحلف المذكور **(قوله بكونها منكوحة)** اى ولو حكما كمعتدة الرجعي كما قدمناه وشمل
مالو ابانها بعده ثم مضت مدته في العدة كما مر وبه علم انه لا يبطل بالابانة بما دون الثلاث قال
في البدائع والايلاء لا يعتقد في غير الملك ابتداء وان كان يبقى بدون الملك اه فخرجت
الاجنبية والمبانة كما سيأتى وكذا الامة والمذبذبة وام الولد لقوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم

على ترك قربانها مدته ولو
ذميا (والمولى هو الذى
لا يمكنه قربان امرأته
الابشى) مشق (يلزمه)
الامانع كقفر وركنه الحلف
(وشرطه محلية المرأة
بكونها منكوحة وقت
تجيز الايلاء)

والزوجه هي المملوكة ملك النكاح كما في البدائع (قوله ومنه) أي من كونها منكوحة وقت تحيز الإيلاء أن تزوجتك فوالله لا اقربك لأن المعلق بالشرط كالنكاح عند وجود الشرط فهي منكوحة وقت التجيز (قوله ثم تزوجها) أي بعد ما وقع عليه الطلاق المعلق وقوله لزمه كفارة الخ معناه ثبت حكم الإيلاء وعمل عمله من لزوم الكفارة بالقران في المدة ووقوع البائن بترك القران وهذا لأنه لما علق الإيلاء والطلاق على الزوج نزل امرأتين فنزل الإيلاء قبل اليئونة ونزل الطلاق عقبه وبانت به لأنه قبل الدخول وزوال الملك لا يبطل حكم الإيلاء فإذا تزوجها في مدته عمل عمله أما لو قدم الطلاق على الإيلاء بطل حكمه عند الإمام لأنه ينزل عقب اليئونة والإيلاء لا ينقضي في غير الملك كما أفاده في البحر في باب التعليق بقوله لو قال ان تزوجتك فانت طالق وانت على كظهر أمي ووالله لا اقربك ثم تزوجها وقع الطلاق وبلغو الظهار والإيلاء عنده لأنه ينزل الطلاق أو لا يصير مبانة وعندها ينزل جميعا ولو اخرج الطلاق فتزوجها وقع وصح الظهار والإيلاء اه فافهم (قوله وأهلية الزوج للطلاق) أفاد اشتراط العقل والبلوغ فلا يصح إيلاء الصبي والمجنون لأنها ليسا من أهل الطلاق ويصح إيلاء العبد مما لا يتعلق بالمال كان قربتك فعلى صوم أو حج أو عمره أو امرأتى طالق فإن حنث لزمه الجزاء أو والله لا اقربك فإن حنث لزمه الكفارة بالصوم بخلاف ما يتعلق بالمال مثل فعلى عتق رقبة أو أن أتصدق بكذا لأنه ليس من أهل الملك البدائع (قوله فصح إيلاء الذمي) أي عنده لا عندها لكن كل من القوانين ليس على إطلاقه لأن إيلاء ما هو قربة محضة كالحج لا يصح اتفاقا وبما لا يلزمه كونه قربة كالعتق يصح اتفاقا وبما فيه كفارة كوالله لا اقربك يصح عنده لا عندها كما في البحر وغيره (قوله بغير ما هو قربة) أي محضة احتزبه عن نحو الحج والصوم كما علمت (قوله وفأنت الخ) أي أن تصحيح إيلاء الذمي وإن لم يلزمه الكفارة بالحنث له فأئدة وهي وقوع الطلاق بترك قربانها في المدة (قوله ومن شرائطه الخ) ومنها أن لا يقيد بمكان لأنه يمكن قربانها في غيره وأن لا يجمع بين الزوجة وغيرها كما أنه واجبة لأنه يمكنه قربان امرأته وحدها بالزوم شيء كأمروا ما اشتراط أن لا يقيد بزمان بغير صحيح لأنه أن اريد بالزمان مدة الإيلاء فلا يصح نفيه وإن اريد نفى مادونها فهو مازاده الشارح فافهم نعم يشترط أن لا يستثنى بعض المدة مثل لا اقربك سنة الإيلاء على تفصيل فيه سيأتى وأن يكون المنع عن القران فقط لما في الولو الخ لوقال ان قربتك أو دعوتك الى الفراش فانت طالق لا يصير موبا لأنه يمكنه القران بلا شيء يلزمه بأن يدعوها الى الفراش فيحنث ثم يقربها في المدة اه (قوله حكمه) أي الدنيوى أما الآخروى فالأتم ان لم يفي إليها كما يشيده قوله تعالى فان فاؤا فان الله غفور رحيم وصرح القهستاني عن التنف بأن الإيلاء مكروه وصرحوا أيضا بأن وقوع الطلاق بمضى المدة جزء نظامه لكن ذكر في الفتح أول الباب ان الإيلاء لا يلزمه المعصية إذ قد يكون رضاه لحوق غيل على الولد وعدم موافقة مزاجها ونحوه فيفتقان عليه لقطع الحاح النفس (قوله ولم يأت) عطف تفسير والمراد بالوطء حقيقة عند القدرة أو ما يقوم مقامه كالقول عندا معجز فالمراد بالمين أي لم يرجع الى ما حلف عليه (قوله والكفارة الاجزاء) بالمعنى بأو وفي بعض النسخ بالواو موافقا لما في الدرر وشرح المصنف وهي بمعنى أو لأن المراد بيان نوعيه

ومنه ان تزوجتك فوالله لا اقربك ولو زاد وانت طالق ثم تزوجها لزمه كفارة بالقران ووقع بائن بتركه (وأهلية الزوج للطلاق) وعندها الكفارة (فصح إيلاء الذمي) بغير ما هو قربة وفأئدة وقوع الطلاق ومن شرائطه عدم القصص عن المدة (وحكمه وقوع طائفة بئنة ان بر) ولم يأت (و) لزوم (الكفارة والاجزاء) المعلق

بقربته قوله الآتي ففي الحلف بالله تعالى وجبت الكفارة وفي غيره وجب الجزاء أي المعلق عليه كالطبع والعق والطلاق ونحو ذلك ويمكن حل الواو على معناها أي يمكن اجتماع الكفارة والجزاء في نحو والله لا اقربك وإن قربتك فعلى حج كذا قيل وفيه انهما لا أن يجب الحنث في احدها الكفارة وفي الآخر الجزاء وإن وقع عند البر طلاق واحد بديل ما قالوا في والله لا اقربك إذا كرره ثلاثا ولم ينو التأكيد انه إيمان ثلاثة يجب لكل كفارة ويقع بها طلاق واحدة كسبائي آخر الباب فافهم **(قوله)** أن حنث بالقربان أي الوطء حقيقة فلا بحث بالني باللسان عند العجز عن الوطء لانه غير المحلوف عليه ولو وطئ بعده في المدة حنث كسبائي **(قوله)** أربعة أشهر لا خلاف انه ان وقع في غرة الشهر اعتبرت مدته بالالهة ولو وقع في بعضه فلا رواية عن الامام وقال الثاني تعتبر بالايام وعن زفر اعتبار بقية الشهر بالايام والشهر الثاني والثالث بالالهة ويكمل اليوم الشهر الاول بالايام من اول الشهر الرابع نهر عن البدائع **(قوله)** وللأمة شهران يعم ما لو كان زوجها حرا ولو اعتقت في أثناء المدة بعد ما طلقت انتقلت الى مدة الحرائر نهر ومثله في البدائع **(قوله)** فلا ايلاء أي في حق الطلاق بدائع أي لافي حق الحنث فلو قال لحره والله لا اقربك شهرين ولم يقرها فمهما طلق ولو قرها فيها حنث **(قوله)** وسببه كالسبب في الرجعي وهو الداعي من قيام المشاجرة وعدم الموافقة نهر ومثله في شرح درر البحار وكأنه خص الرجعي لكونه اشبه في النية ما لا على ممر تأمل **(قوله)** صريح وكناية وقيل ثلاثة صريح وما يجري مجراه وكناية فالصريح لفظان الجماع والنيك اما القران والمباشرة والوطء فهي كنايةات تجري مجرى الصريح قال في الفتح والاولى جعل الكل من الصريح لان الصراحة منوطة بتبادر المعنى لغاية الاستعمال فيه سواء كان حقيقة او مجازا لا بالحقيقة والاوجب كون الصريح لفظ النيك فقط وفي البدائع الافتقار في البكر يجري مجرى الصريح اه وسأني الفاظ الكسبية وفي البحر لو ادعى في الصريح انه لم يعم الجماع لا يصدق قضاء ويصدق ديانة والكناية كل لفظ لا يسبق الى الفهم معنى الوقوع منه ويحتمل غيره ولا يكون ايلاء بلانية ويدن في القضاء **(قوله)** من الصريح اه ذكرته اربعة الفاظ وأشار الى انه بقي غيرها فان منه قوله للبكر لا افضل كمر وفي المتن لا اياه معك ايلاء بلانية وكذا لا يمس فرجى فرجك وهذا يخالف ما في البدائع من ان لا اياه معك في فراش كناية وما في جوامع الفقه من انه لو قال لا يمس جلدي جلدك لا يصير مؤيلا لانه يمكن ان يلف ذكره بشئ افاده في الفتح وظاهر ما في الجوامع انه ليس صريحا ولا كناية قلت والذي يظهر ما في المتن من ان اللفظين من الصريح لما عملت من ان الصراحة منوطة بتبادر المعنى والمبادر من قولك فلان نام مع زوجته هو الوطء نعم لا يتبادر ذلك من قولك بات معي في فراش وتبقى المخالفة في مسألة المس وما ذكر من الامكان لا ينافي التبادر والالزام ان تكون المباشرة كذلك لانها بمعنى وضع البضع على البضع أي الفرج فيمكن ان يقال لا يلزم منه الجماع وكذا الافتقار أي إزالة البكارة يمكن بأصبع ونحوها تأمل **(قوله)** لو قال والله احب قيدا القسم لانه لو قال لا اقربك ولم يقل والله لا يكون مؤيلا ذكره الاسيحيان بحري لانه لا بد من لزوم ما ينسب **(قوله)** وكل ما يتعقده اليمين كل مبتدأ حذف خبره تقديره كذلك قال في البحر

(ان حنث بالقربان (و) المدة (اقلها للحره اربعة اشهر وللأمة شهران) ولاحد لاكثرها فلا ايلاء بحلفه على اقل من الاقلين وسببه كالسبب في الرجعي والفاظه صريح وكناية (ف) من الصريح (لوقال والله) وكل ما يتعقده اليمين

واراد بقوله والله ما يعتقد به اليقين كقوله تالله وعظمة الله وجلاله وكبريائه فخرج ما لا يعتقد به كقوله وعلم الله لا اقربك وعليه غضب الله تعالى وسخطه ان قربتك اه ط (قوله لا اقربك) اي بلا بيان مدة اشار الى انه كالوقت بمدة الايلاء لان الاطلاق كالتأيد ومثله لو جعل له غاية لا يرجي وجودها في مدة الايلاء كقوله في رجب لا اقربك حتى اصوم المحرم وكقوله الا في مكان كذا اوحى تقطعي ولدك وبينهما اربعة شهر فأكثر ولو اقل لم يكن موليا وكذا حتى تطلع الشمس من مغربها اوحى تخرج الدابة او الدجال استحسانا لانه في العرف للتأيد وكذا ان كان يرجى وجودها في مدته لكن لا يتصور بقاء النكاح معه حتى تموت او اموت او اطلقك ثلاثا اوحى املكك او املكك شقضا منك وهي امة وان تصور بقاءه حتى اشتربك لا يكون موليا لان مطلق الشراء لا يزيل النكاح لانه قد يشتربها لغيره ولو زاد لنفسه فكذلك لانه قد يكون الشراء فاسدا لا يملك الا بالقبض حتى لو قال لنفسه واقبضك كان موليا فيصير تقديره لا اقربك مادمت في نكاحي ولو قال حتى اعتقت عبي او اطلق زوجتي فهو ايلاء عندها خلافا لابي يوسف ولا خلاف في عدمه في حتى ادخل الدار او اكلم زيدا كما في النهر وغيره (قوله لغير حائض الخ) في غاية البيان معزيا للشامخ حلف لا يقربها وهي حائض لم يكن موليا لان الزوج ممنوع عن الوطء بالحيض فلا يصير المنع مضافا لليمين اه وبهذا علم ان الصريح وان كان لا يحتاج الى التية لا يقع به لوجود صارف كذا في البحر وقيدته الشربلالي بحثا بما اذا كان عالما بحيضها وفصل سعدى في حواشي العناية بمحمل مافي الشامل على ماذا قال لا اقربك ولم يقيد بمدة اما لو قال اربعة اشهر فانه يكون موليا ولو كانت حائضا وهذا معنى قول الشارح هنا لغير حائض وقوله بعده في المقيد ولولحائض واوضحه في النهر بانه اذا قيد بأربعة اشهر يكون قربة على اضافة المنع الى اليمين اه اقول هذا كله مبنى على ان قول الشامل وهي حائض ليس من كلام الزوج لكن ذكر المقدسي انه حال من مفعول يقربها لا من فاعل حلف اى فهو من كلام الزوج قلت وربما افاده مافي كافى الحاكم حيث قال وان حلف لا يقربها وهي حائض لم يكن موليا وان حلف لا يقربها حتى تفعل شيئا تفدر على فعله قبل مضى اربعة اشهر لم يكن موليا وان تأخر ذلك اربعة اشهر لم يضره اه فقوله حتى تفعل من كلام الزوج قطعاً فكذا وقوله وهي حائض وقد افاد علته بما ذكره بعده وهي ان مدة الحيض يمكن مضيتها قبل اربعة اشهر فلا يصير موليا وان زادت عليها ويؤيده تعليل الولوالجي بقوله لانه منع نفسه عن قربانها في مدة الحيض وانه اقل من اربعة اشهر اه ولو كانت العلة مامر من كون الزوج ممنوعاً عن الوطء بالحيض الخ لكن الواجب ذكر ذلك في شروط صحة الايلاء بأن يقال يشترط في صحته ان لا يكون الزوج ممنوعاً عن وطئها وقت الايلاء ويرد عليه انه يشمل ما اذا كانت محرمة او معتكفة او صائمة او مصلية مع انه ساقى انه يصح الايلاء وهي محرمة وان كان بينها وبين الحرم اكثر من اربعة اشهر ولا يكون فيؤده باللسان بل بالجماع لان الاحرام مانع شرعى وهو لا يسقط حقها في الجماع فقد صح الايلاء مع علمه بانه ممنوع عن قربانها شرعاً في مدة اربعة اشهر ففي حالة الحيض يصح بالاولى فما كان الجواب عن حالة الاحرام فهو الجواب عن حالة الحيض فاغتم تحرير هذا المقام والسلام

(لا اقربك) لغير حائض
ذكره سعدى لعدم اضافة
المنع حينئذ الى اليمين
(او) والله (لا اقربك)
لا اجامعك لا اطوك
لا اغسل منك (اربعة
اشهر) من جنابة ولو لحائض

(قوله لتعين المدة) اي لان ذكر المدة قريبة على ان المتع لليعين بخلاف ما اذا لم يذكرها كما مر **(قوله او نحوه مما يشق)** كقوله فعلى عمرة او صدقة او صيام او هدى او اعتكاف او عيّن او كفارة بين او فانت طالق او هذه لزوجة اخرى او فعبدى حر او فعلى عتق لعبد منهم او فعلى صوم يوم بخلاف صوم هذا الشهر لانه يمكنه قربانها بعد مضيه بلاشئ يلزمه ولو تعلق فعلى اتباع جنازة او سجدة تلاوة او قراءة القرآن او تسبيحة او الصلاة في بيت المقدس لم يكن مولىا وفي الذخيرة خلاف بمحذاتها تلزم بالندركذا في الفتح و اشار في الفتح الى الجواب عن قول محمد بأن المدار على لزوم ما يشق لاعلى صحة التذر والالزم ان يكون مولىا بالتعليق على صلاة ركعتين والمذهب انه يسقط التذر بصلاتها في غير بيت المقدس **(قوله لعده مشتقهما)** اي وان زماه بالحث لصحة التذر بهما و اشار الى انه لا تعتبر المشقة العارضة بخوكسل كل لا تعتبر العارضة بالجنين في نحو فعلى غزو وكامر **(قوله وقياسه الخ)** هذا البحث لصاحب النهر وهو في غير محله لما تقدم من ان المولى هو الذى لا يمكنه قربان زوجته الا بشئ مشق ٣ يلزمه فلا بد من كونه لازما وكونه مشقا ولا يصح التذر بقراءة القرآن وصلاة الجنازة وتكفين الموتى كما في إيمان القهستاني فاذا لم يصح تذرهم امكنه قربانها بلاشئ يلزمه اصلا كما لو قال ان قربنك فعلى الف وضوء فلا يكون مولىا فهم **(قوله او فانت طالق او عيده حر)** كان ينبغي ذكره قبل قوله او نحوه فان قربها تطلق رجعية ويعتق العبد وظاهره وان لم يكن ممن يشق عليه لانه في الاصل مشق كما افاده ط وقدمنا انه لو باع العبد سقط الايلاء ولو عاد الى ملكه عاد لو قال فعلى ذبح ولدى يصح ويلزمه بالحث ذبح شاة كافي البدائع **(قوله ومن الكناية الخ)** ومنها لا اجمع رأسى ورأسك لا أألسك لا أضاجعك لا أعظفك لأسوأك فتح والاخيران باللام الجوابية وذكر ايضا انه عدمها في البدائع الدنو وكذا لا أبنت معك وتقدم الكلام على الاخير **(قوله ومن المؤبد الخ)** لانه يذكر في العرف للتأبيد ولانه امارات سابقة تدل على انه لا يقع في مدة اربعة اشهر وكان المناسب ذكر هذه الجملة عند قول المصنف الآتى لا لو كان مؤبدا كما فعل في الفتح **(قوله فان قربها في المدة الخ)** انما ذكره وان اغنى عنه قوله سابقا وحكمه الخ ليرتب عليه ما بعده ط **(قوله ولو مجنونا)** لان الاهلية تعتبر وقت الحلف لا وقت الحث **(قوله وجبت الكفارة)** ولو كفر قبل الحث لا تعتبر بحر **(قوله وجب الجزاء)** سيأتى في الايمان ان في مثله بخير بين الوفاء بما ائتمره من التذر او كفارة اليمين رحى اي على الصحيح الذى رجع اليه الامام شربلالية وهذا ان بقى الايلاء فلو سقط بموت العبد المحلوف بعقده فلا يجب شئ كما علمت **(قوله وسقط الايلاء)** عطف على حث فلو مضت اربعة اشهر لا يقع طلاق لانحلال اليمين بالحث وسواء حلف على اربعة اشهر او اطلق او على الابد بحر **(قوله بان بواحدة)** اي بطلقة واحدة وقوله بمضيه اي بسبب مضى المدة و اشار الى انه لا حاجة الى انشاء تطليق او الحكم بالتفريق خلافا للشافعى كما افاده في الهداية **(قوله ولو اداها)** اي القربان في المدة **(قوله فقبل قوله لا يبيته)** اي على اقراره في المدة انه جامعها بحر لانه في المدة يملك الانشاء فيملك الاخبار فصح اشهاد عليه وتقدم في الرجعة نظيره وانه من أعجب المسائل **(قوله ولو بمدينين الخ)** بأن حلف على ثمانية اشهر كما في الدر المنثور تبعا للقهستان وهو مخالف لما في الكثر وغيره من قوله وسقط

٣ قوله بشئ مشق وكونه مشقا كذا بالاصل المقابل على خطه والمعروف من كتب اللغة التى بأيدينا شاق لا مشق اه مصححه

لتعين المدة (وان قربنك فعلى حج او نحوه) مما يشق بخلاف فعلى صلاة ركعتين فليس بمول لعدم مشتقهما بخلاف فعلى مائة ركعة وقياسه ان يكون مولىا بمائة ختمه او اتباع مائة جنازة ولم أره (او فانت طالق او عيده حر) ومن الكناية لا أألسك لا أتيك لا اغشاك لا اقرب فراشك لا ادخل عليك ومن المؤبد نحو حتى تخرج الدابة او الدجال او تطلع الشمس من مغربها (فان قربها في المدة) ولو مجنونا (حث) وحينئذ (فى الحلف بالله وجبت الكفارة وفي غيره وجب الجزاء وسقط الايلاء) لانتهاه اليمين (والا) يقربها (بان بواحدة) بمضيه او اداها بعد مضيه لم يقبل قوله لا يبيته (وسقط الحلف لو) كان (مؤقتا) ولو بمدينين اذ مضى الثانية

الايلاء لو حالف على اربعة اشهر فإنه يقتضى انه لو حالف على مدتين او اكثر لا يسقط هو معنى قوله اذ بمعنى الثانية تبين بثانية لكن مراد الشارح انه يسقط بعدمضى المدتين (قوله تبين بثانية) يعنى اذا تزوجها ثانيا والا فهو على غير الاصح الآتى في المؤبد اذا لفرق يظهر بينهما ثم رأيت القهستانی قال وفي الثانية اى في مسألة المدتين اذا بانث ثم تزوجها ثانيا ثم مضت اربعة اشهر اخرى بانث بواحدة اخرى وسقط الايلاء اه وفي الوالوية والله لا أقربك سنة فضى اربعة اشهر فبانث ثم تزوجها ومضى اربعة اشهر اخرى بانث ايضا فان تزوجها ثالثا لا يقع لانه بقى من السنة بعد التزوج اقل من اربعة اشهر (قوله لا لو كان مؤبدا) اى لا يسقط الحالف اى الايلاء لو كان مؤبدا قال في الفتح هو ان يصرح بلفظ الابد أو يطلق فيقول لا أقربك الا ان تكون حائضا فليس بمول اصلا اه (قوله) وكانت طاهرة) هو معنى قول الفتح الا ان تكون حائضا وقد علمت ما فيه مما مر (قوله) وفرع عليه فلو نكحها) اى فرع هذا الكلام وضمر عليه لقوله لا لو كان مؤبدا وافادانه لا يتكرر الطلاق بدون تزوج لعدم منع حقها وقيل لو بانث بمضى اربعة اشهر بالايلاء ثم مضت اربعة اخرى وهى في العدة وقعت اخرى فان مضت اربعة اخرى وهى في العدة وقعت اخرى والاوى اصح لان وقوع الطلاق جزاء الظلم وليس للمبانة حق فلا يكون ظلما لكفى الزلوى ووافقه في الفتح والبحر والنهر وعليه المتون (قوله) والمدة من وقت التزوج) سواء كان الزوج في العدة او بعد انقضائها قال في النهر واختلف في اعتبار ابتداء مدته ففي الهداية وعليه جرى في الكافي انها من وقت التزوج وقيدته في النهاية والغاية تبعا للتعمر تاشي والمرغبات بما اذا كان التزوج بعد انقضاء العدة فان كان فيها اعتبر ابتداءه من وقت الطلاق قال الزلوى وهذا لا يستقيم الاعلى قول من قال بتكرار الطلاق قبل التزوج وقدمر ضعفه قال في الفتح فالاولى الاطلاق كافي الهداية ح (قوله فان نكحها) اى المولى الذى انتهى ملكه بالثلاث ح اى نكحها قبل ان تزوج بغيره وكذا بعده ولكنها مسألة الهدم الآتية (قوله) لانتهاء هذا الملك) فهذه المسئلة فروع ما اذا علق طلاقها بالدخول مثلا ثم نكح الثلاث فتزوجت بغيره ثم أعادها فدخلت لا يطلق خلافا لفرقو وكذا لو آلى منها ثم طلقها ثلاثا بطل الايلاء حتى لو مضت اربعة اشهر وهى في العدة لم يقع الطلاق خلافا لفرقو ولو تزوجها بعد زوج آخر في الايلاء المؤبد لا يعود الايلاء خلافا له فتح (قوله بتنجيز الطلاق) اى بتنجيز طليقة او طليقتين ح (قوله) ثم عادت بثلاث) بأن تزوجها بعد زوج آخر بناء على قولهما ان الزوج الثاني يهدم مادون الثلاث ويثبت حلا جديدا فعود للاول بثلاث لا بما بقى (قوله يقع بالايلاء) الضمير عائذ الى الثلاث باعتبار معنى الطلاق الثلاث والاولى ان يقول تقع بالناء الفوقية يعنى تطلق كلما مضى عليها اربعة اشهر لم يجرعها فيها حتى تبين بثلاث كذا قال في الفتح والنهر والتبيين قلت ولا بد من تقييده بأن تزوجها بعد كل مدة على ما هو الاصح ليكون الطلاق جزاء الظلم كإسرها وكانهم أطلقوه هنا فرب العهد فتأمل (قوله خلافا لحد) فعنده لا تقع الثلاث بل ما بقى من واحدة او تبين بناء على قوله ان الثاني لا يهدم مادون الثلاث كإسرها هذا الباب ومرامد قوله (قوله بعد زوج آخر) مكرر بما ذكره المصنف قبل وكان الاولى للمصنف في التعبير ان يقول وكفران وطى

تبين بثانية وسقط الايلاء
(لا لو كان مؤبدا) وكانت
طاهرة كإسرها وفرع عليه
(فلو نكحها ثانيا وثالثا
ومضت المدتان بلائى)
اى قربان (بانث بأخرين)
والمدة من وقت التزوج
(فان نكحها بعد زوج آخر
لم تطلق) لانتهاء هذا الملك
بخلاف ما لو بانث بالايلاء
بما دون ثلاث أو بانثها
بتنجيز الطلاق ثم عادت
بثلاث يقع بالايلاء خلافا
لحمد كإسرها في مسألة الهدم
(وان وطئها) بعد زوج
آخر (كفر

ليكون عطفًا على جواب الشرط وهو قوله لم تطلق (قوله لبقاء العيين للحنث) اى لحق الحنث وان لم تسبق في حق الطلاق فصار كالوقال لاجنية لا اقربك لا يكون بذلك موليا ونجب الكفارة اذا قربها زيلبي (قوله بعد هذين الشهرين) قيد اتفاقي لانه لو قال شهرين وشهرين كان الحكم كذلك كاصرح به في التبيين ح ومثله في الفتح والبحر (قوله لتحقق المدة) اى اربعة اشهر ولهذا لو قال لا اكلم فلانا يومين ويومين كان كقوله لا اكلمه اربعة ايام والاصل في جنس هذه المسائل انه متى عطف من غير اعادة حرف النفي ولا تكرار اسم الله تعالى يكون يمينا واحدا ولو اعاد حرف النبي أو كرر اسم الله تعالى يكون يمينين وتتداخل مدتهما بمانه لو قال والله لا اكلم زيدا يومين يكون ولا يومين يكون يمينين ومدتهما واحدة حتى لو كلف في اليوم الاول او الثانى بحث فيهما ويجب عليه كفارتان وان كلف في اليوم الثالث لا يبحث لانقضاء مدتهما وكذا لو قال والله لا اكلم زيدا يومين والله لا اكلم زيدا يومين لما ذكرنا لو قال والله لا اكلمه يومين ويومين كان يمينا واحدا ومدته اربعة ايام حتى لو كلف فيهما نجب عليه كفارة واحدة وعلى هذا لو قال والله لا اكلمه يوما ويومين كانت يمينا واحدة الى ثلاثة ايام حتى لو كلف فيها نجب كفارة واحدة ولو قال والله لا اكلمه يوما ولا يومين اوقال والله لا اكلمه يوما والله لا اكلمه يومين يكون يمينين فمدة الاولى يوم ومدة الثانية يومان حتى لو كلف في اليوم الاول يجب عليه كفارتان وفى اليوم الثانى كفارة واحدة ولو كلف في اليوم الثالث لا يبحث لانقضاء مدتهما وعلى هذا لو قال والله لا اقربك شهرين ولا شهرين اوقال والله لا اقربك شهرين والله لا اقربك شهرين لا يكون موليا لانهما يمينان فتداخل مدتهما حتى لو قربها قبل مضى شهرين نجب عليه كفارتان ولو قربها بعد مضيهما لا يجب عليه شئ لانقضاء مدتهما زيلبي قلت وحاصله انه يحكم بتعدد العيين بأعادة حرف النفي أو بتكرار اسم الله تعالى ومتى كانت العيين متعددة كانت المدة متحدة اى تكون المدة في العيين الاولى داخلة في مدة العيين الثانية ومتى كانت العيين متحدة كانت المدة متعددة اى تكون المدة الثانية غير الاولى وقد تعدد المدة مع تعدد العيين بأن نص على مغايرة المدة فيجب في كل مدة كفارة واحدة كما يأتى في المسئلة التالية (قوله ولو مكث يوما) يعنى بعد قوله والله لا اقربك شهرين (قوله اذا الساعة كذلك) اى الزمانية فالمراد ان يفصل بين الحلفين بفواصل (قوله قال بعد الشهرين الاولين اولا) اى ان التقيد بالظرف هنا اتفاقى كما فى المسئلة الاولى (قوله لنقص المدة) اى بقدر الفاصل بين الحلفين وهو اليوم مثلا لان مدة الامتناع عن قربانها في الحلف الاول شهران وفى الثانى شهران بعدهما وبين الحلفين مدة لم يلزمه شئ بقربانها فيها فلم توجد مدة الا بلاء بخلاف المسئلة الاولى فان اربعة اشهر فيها لافاصل بينها كمر وهذا ان قال هنا بعد الشهرين الاولين فانه نص على تغاير المدة وان تعدد القسم اما اذا لم يقفه تعدد المدة لتعدد القسم بتكرار اسمه تعالى بلا موجب لتعدد المدة فلم توجد مدة الا بلاء ايضا (قوله لكن ان قاله الح) استدراك على ما ذكره من عدم الفرق بين ذكر الظرف وعدمه اى انه لا فرق بينهما من حيث انه لا يكون موليا ولكن بينهما فرق من جهة اخرى افادها في الفتح وغيره وهى انه ان قاله تتعين مدة العيين الثانية كذا في البحر والنهر اى تصير مرادة بعينها غير داخله فيما قبلها وعبر الشارح عن هذا بقوله اتحدت الكفارة اخذا من قوله

قوله يومين ولا يومين هكذا في الزيلبي وما وقع في حاشية ح يوما ولا يومين فهو تحريف فافهم اه منه

لبقاء العيين) للحنث (والله لا اقربك شهرين وشهرين بعد هذين الشهرين ايبلاء) لتحقق المدة (ولو مكث يوما) اراد به مطلق الزمان اذا الساعة كذلك بحجر (ثم قال والله لا اقربك شهرين) لم يكن موليا (قال بعد الشهرين الاولين) اولا لنقص المدة لكن ان قاله اتحدت الكفارة والا تعددت

في الفتح في هذه الصورة فلو قربها في الشهرين الاولين لزمته كفارة واحدة وكذا في الشهرين الآخرين لانه لم يجتمع على شهرين يمينان بل على كل شهرين يمين واحدة اه وما توارد عليه شرح الهداية من انه يلزمه بالقربان كفارتان قال في الفتح انه خطأ لما علمت قال في النهر لانه اذا كان لكل يمين مدة على حدة فلا تداخل بين المديتين حتى تلزمه الكفارتان الا ان يراد القربان في مديتهما كذا في الحواشي السعدية وعندى ان هذا الحل مما يجب المصير اليه اه قلت وما وقع في الفتح وتبعه عليه في البحر من قوله ولكن تتداخل المديتان فلو قربها في الشهرين الاولين لزمته كفارة واحدة الخ سبق قلم وصوابه لا تتداخل ولم أر من نبه عليه ولكن المعنى وسوابق الكلام ولواحقه تدل عليه وكذا صريح ما نقلناه عن النهر وما اذا لم يقل بعد الشهرين الاولين نصير مديتهما واحدة وتتأخر الثانية عن الاولى بيوم كذا في البحر والنهر وعبر الشارح عن هذا بقوله والاعتدلت اى وان لم يقام تعددت الكفارة اخذا من قوله في الفتح لم يكن موليا لتداخل المديتين فتأخر المدة الثانية عن الاولى بيوم واحد او ساعة بحسب ما فصل بين اليمينين فالخاص من اليمينين الخلف على شهرين ويوم او ساعة على حسب الفاصل اه قلت وحاصله انه لما قال لأقربك شهرين ثم بعد يوم مثلا قال كذلك اتحدت المديتان لتعدد القسم كالمزك لكن اليوم الفاصل بين اليمينين دخل في اليمين الاولى دون الثانية فلزم تكميل الشهرين في اليمين الثانية بزيادة يوم على الشهرين وهذا اليوم الزائد دخل في اليمين الثانية دون الاولى عكس اليوم الفاصل ولزم من هذا تداخل المديتين ماعدا اليومين المذكورين لانه لم يجتمع عليهما يمينان فلو قربها في احدهما تلزمه كفارة واحدة بخلاف بقية المدة لدخولها تحت اليمينين فتعديدها الكفارة هذا ما ظهر لى في هذا المقام (قوله الا يوما) مثله الساعة ط عن الحموى (قوله لم يكن موليا للحال) لانه استثنى يوما منكرا فيصدق على كل يوم من ايام السنة حقيقة فيمكنه قربانها قبل مضي اربعة أشهر من غير شئ يلزمه وصرفه الى الاخير كما يقوله زفر اخراج له عن حقيقته وهى التنكير الى التعيين بلا حاجة بخلاف قوله الانقصاص يوم لان النقصان لا يكون عرفا الا من آخرها وبخلاف قوله أجرتك دارى أو أجلت دى سنة الا يوما فانه يراد به الاخير لحاجة تصحيح القيد وتأخير المطالبة وبخلاف قوله والله لا اكلم زيدا سنة الا يوما لان الحامل وهو المغايظة اقضى عدم كلامه في الحال فتأخروا الايام قد يكون عن تراض كالمزك وان كان عن مغايظة لكن لزوم احد المكروهين فيه لو تأخر عارض جهة المغايظة فمساقتا وعمل بمقتضى اللفظ وهو التنكير هذا حاصل ما فى البحر والنهر (قوله بل ان قربها) اى في يوم ولم يقربها بعده (قوله صار موليا) اى اذا غربت الشمس من ذلك اليوم لا بمجرد القربان بخلاف قوله سنة الامرأة فانه اذا قربها صار موليا من ساعته بحر (قوله والا) اى وان لم يسبق أربعة أشهر لا يصير موليا (قوله فيصير موليا) اى مؤبدا لان ما بعد اليوم المستثنى لا غاية له فيجرى عليه مامر من حكم الايام المؤبد ولو حذف قوله الا يوما وتركها سنة صار موليا ووقع عليه طلقان فقط كفى البحر عن الولوالجية وقدمنا عبارتها (قوله لم يكن موليا أبدا) سواء قربها ولا بحر (قوله وهى بها) اى قال ذلك والحال ان زوجته بمكة (قوله فيطأها) اى في المدة من غير شئ يلزمه فان كان لا يمكنه بأن كان بين

(او قال والله لا اقربك سنة الا يوما) لم يكن موليا للحال بل ان قربها وبقي من السنة اربعة اشهر فاكتر صار موليا والا لا ولو حذف سنة لم يكن موليا حتى يقربها فيصير موليا ولو زاد الا يوما اقربك فيه لم يكن موليا ابدا لانه استثنى كل يوم يقربها فيه فلم يتصور منه ابدا (او قال وهو بالبصرة والله لا ادخل مكة وهى بها لا يكون موليا لانه يمكنه ان يخرجها منها فيطأها (آلى من المطلقة رجعا

(صح

الموضعين ثمانية أشهر صار موليا على ما في جوامع الفقه واما على ما ذكره قاضيان فالعبرة
لاربعة أشهر والذي يظهر ضعفه لا يمكن خروج كل منهما الى الآخر فيلتقيان في أقل من
ذلك بحر وفيه انه لم يتحقق الايلاء على كل من القوانين لانه الحلف على ترك قربانها والحلف
هنا على عدم الدخول وقد يجاب بأنه من كنيته فلا يكون موليا به الا بالنية ط (قوله لبقاء
الزوجة) فيتاو لها قوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم واعترض بأن الايلاء جزء الظلم يمنع
حقها من الجماع والرجعية لاحق لها فيه لا قضاء ولا ديانة حتى استحب له مراجعتها بدون
الجماع فلا يكون ظالما واجاب شمس الائمة الكردري بأن الحكم في المنصوص مضاف الى
النص لا الى المعنى وتماه في العناية قال في الفتح ألا ترى انه يثبت الايلاء وان اسقطت حقها
في الجماع لحوف الغيل على ولد أو غيره فلم ان التعليل بالظلم باعتبار بناء الاحكام على الغالب
(قوله ويبطل بمضى العدة) اى بمضيها قبل تمام مدتها ما لو كانت من ذوات الاقراء وامتد
طهرها بانت بمضى مدته نهر (قوله من مبانته) اى بسلامت اوبائها نهر (قوله نكحها)
اى الاجنية بعده فلو مضى اربعة أشهر وهى في نكاحه ولم يقربها لم تبين واما لو نكح ابنائه
فذكره قربا عن الحائبة (قوله ولم يصفه للمالك) اما اذا اضاف به أن قال ان تزوجتك فوالله
لا قرب لك كان موليا ط (قوله كما مر) في شرح قول المصنف وشرطه محبة المرأة ط (قوله
لنفوات محبة) لان شرطه محبة المرأة بكونها منكوحة وقت نكحها الايلاء كما قدمه المصنف
(قوله لبقاء البين) اى في حق وجوب الكفارة عند الحث لان انعقاد البين يعتمد التصور
حسلا اشرا لا ترى انها تنعقد على ما هو معصية فتح (قوله ولو آلى) اى من زوجته فاباها
بعده صح اشار به الى ان بقاء النكاح بعده غير شرط (قوله والا) اى وان لم تمض المدة في
العدة بل بعدها لا تبين وفي الحائبة ايضا ان تزوجها قبل انقضائها العدة كان الايلاء على حاله حتى
لوتمت اربعة أشهر من وقت الايلاء بانت بأخرى وان تزوجها بعد انقضائها العدة كان موليا
وتعتبر مدته من وقت التزوج (قوله يحجز عن وطئها) ظاهر صليبه ان العجز حدث بعد الايلاء
مع انه يشترط في العجز دوامه من وقت الايلاء الى مضي مدته كما يأتي التصريح به فامراده
العجز القائم لا العارض ثم رأيت في الهندية عن النسخ هذا اذا كان عاجزا من وقت الايلاء الى
مضي اربعة أشهر الخ ثم قال وان كان الايلاء معلقا بالشرط فانه تعتبر الصحة والمرض في حق
جواز النكاح باللسان حال وجود الشرط لاحالة التعليق اه (قوله يحجز حقيقيا) بأن لا يكون
المانع عن الوطء شرعا فانه لو كان شرعا يكون قادرا عليه حقيقة عاجزا عنه حكما كما في
البدائع (قوله لاحكامها كاحرام) اى كما اذا آلى من امرأته وهى محرمة او هو محرر وبينهما
وبين الحج اربعة أشهر فان فيه لا يصح الا بالفعل وان كان عاصيا في فعله كذا في التاترخانية
عن شرح الملحواى وعلله في الفتح والبحر بأنه المنسب باختياره بطريق محظور فيما لزمه
فلا يستحق تخفيفا اه وقوله فيما لزمه اى من وقوع الطلاق وهو متعلق بالمنسب
والطريق المحظور هو الايلاء فانه فعله باختياره فكان متسببا فيما لزمه به مع قدرته على الجماع
حقيقة فصار ظالما بمنع حقها وهو حق عبد فلا يستط وان يحجز عنه حكما بسبب الاحرام ولا
يكون يحجزه الحكمى سببا للتخفيف بالنكاح باللسان لانه مباشرة المحظور لم يستحق التخفيف

شمس الائمة الكردري
هواول من قرأ الهداية
على مؤلفها كما في حاشية
سعدى على العناية اه منه

لبقاء الزوجة ويبطل
بمضى العدة (ولو آلى من
مبانته او اجنية نكحها
بعده) اى بعد الايلاء ولم
يصفه للمالك كما مر
(لا يصح) لنفوات محبة ولو
وطئها كفر بقاء البين
ولو آلى فاباها ان مضت
مدته وهى في العدة بانت
بأخرى والا لا خائبة
(عجز) عجزا حقيقيا لا
حكما كاحرام

وانما استحقه في العجز الحقيقي لانه لا تكليف بما لا يطاق فصار كالمعاصي بسفره اذا عجز عن الماء يباح له التيمم هذا ما ظهر لي **(قوله)** لكونه باختياره اى لكونه الايلاء لا الاحرام كما ظهر لك مما قررناه ولا سيما في صورة احرام المرأة وهذا يؤكد ما قلنا من ان حيزها غير مانع من صحة الايلاء لان غايته انه مانع شرعى والا لزم ان لا يصح في مسألة الاحرام كقدمناه **(قوله)** او صغرهما اما صغره فهو مانع من صحة الايلاء كقدمناه **(قوله)** اورثتها رقت المرأة من باب تعب ففي رثاها اذا انسد مدخل الذكر من فرجها ولا يستطاع جماعها مصباح **(قوله)** اوجهه او عنته اى كونه محبوبا او عنيبا **(قوله)** او بمسافة الخ عطف على قوله لمرض **(قوله)** في مدة الايلاء اى اربعة اشهر او اكثر كما صرح به في الفتح وكفى الحاكم الشهيد وقال وان كان اقل من اربعة اشهر لم يحز اليه الا بالجماع اى وان منعه سلطان او عدولانه نادر على شرف الزوال كفى الفتح **(قوله)** او لحبس الخ قال في الفتح واختلف في الحبس فصحح النقي باللسان بسببه في البدائع وفي شرح الطحاوى خلافه وهو جواب الرواية نص عليه الحاكم في الكافي ووفق في البدائع بحمل ما في الكافي وشرح الطحاوى على امكان الوصول الى السجن بان تدخل عليه فيجامعها والحبس يحق لا يعتبر في النقي باللسان وبظلم يعتبر اه فاذا ذكره الشارح هو التوفيق المذكور وافاد في الفتح بقوله والحبس يحق الخ ان هذا الخلاف والتوفيق اتماهوا فيما اذا كان الحبس بظلم فلو يحق لا يعتبر اصلا لانه قادر على الخروج منه باضاء الحق ويحتمل ان يكون اشارة الى توفيق آخر وعليه مشى المقدسى **(قوله)** فليراجع قال ح راجعنا فربنا من مقولا في الفتاوى الهندية عن غاية السروجى قات ولقد ابعد في التبعة ٣ فانه مذكور في الفتح كاستمته **(قوله)** وكذا حبسها اى سواء كان بحق او بظلم لان العذر اذا لم يكن منه لم يقدر على رفعه حتى **(قوله)** ونشوزها قال في البحر ودخل تحت العجز ان تكون متمتعة منه او كانت في مكان لا يعرفه وهي ناشرة احوال القساخى بينهما لشهادة الطلاق الثلاث لا تركية **(قوله)** ففيؤه الخ اى المبطل للايلاء في حق الطلاق اما في حق بقاء العين باعتبار الخنث فلا حتى لو وطئها بعد النقي باللسان في مدة الايلاء لزمه كفارة لتحقق الخنث بحران العين لا تخنث الا بالخنث والخنث انما يحصل بفعل المحلوف عليه والقول ليس محلوقا عليه فلا تخنث العين بدائع **(قوله)** بلسانه قيد به لان المراض لو افاء بقله لا بلسانه لا يعتبر بخر عن الخاتية وقيل يعتبر ان صدقته والاول اوجه فتح **(قوله)** ونحوه كرجعتك وارجمتك فقول الصنف نحو قوله الخ لبيان ان لفظ فئت غير قيد وقول الشارح هنا ونحوه لبيان انه لم يستوف الفاظه لان المراد ما يدل على النقي فافهم **(قوله)** فان قدر على الجماع الخ شمل ما اذا كان قادرا وقت الايلاء ثم عجز بشرط ان يمضى زمن بقدر على وطئها بعد الايلاء وما اذا كان عاجزا وقته ثم قدر في المدة وقيد بكونه في المدة لانه لو قدر عليه بعدها لا يبطل بخر **(قوله)** لانه الاصل اى والاسان خلفه واذا قدر على الاصل قبل حصول المقصود بالبطل كالتيمم اذا رأى الماء في صلاته بخر **(قوله)** فان وطئ في غيره كذا اذا وطئها حال الحيض او قبلها بشهوة اولسها ونظر الى فرجها بشهوة كفى الهندية ط قلت لكن الذى في الهندية خلاف ما نقله عنها في مسألة الحيض ونصها المريض المولى اذا جامع امرأته فيما دون الفرج لا يكون ذلك فيأمنه وان

٣ التبعة اسم من الاتجاع وهو طلب الكلام ومنه ابعد في التبعة كذا في المغرب اه منه

لكونه باختياره (عن وطئها لمرض بأحدها او صغرهما اورثتها) اوجه او عنته (او بمسافة لا يقدر على قطعها في مدة الايلاء او لحبس) اذا لم يقدر على وطئها في السجن كافي البحر عن الغاية وقوله (لا بحق) لم أره لغيره فليراجع وكذا حبسها ونشوزها (ففيؤه نحو قوله) بلسانه (فئت اليها) او راجعتك او بطلت الايلاء اورجعت عمقلت ونحوه لانه اذاها بالمتع فيرضيها بالوعد (فان قدر على الجماع في المدة ففيؤه الوطء في الفرج) لانه الاصل (فان وطئ في غيره) كدبر (لا يكون فيا

قربها في حالة الحيض يكون فيأ كذا في الظهيرية اه ويؤيده ما قدمناه عن التاريخانية من صحة النقي بالوطء حالة الاحرام فان المانع الشرعي موجود في كل منهما فافهم **(قوله ومفاده الخ)** اى مفاد قوله فان قدر على الجماع الحاله يشترط لصحة النقي باللسان دوام العجز قلت ومفاد هذا الشرط انه لو زال العجز بطل النقي باللسان وان وجد في المدة عجز غيره لما في جامع التصولين في طلاق المريض اذا آلى مريض ثم مرضت امرأته قبل برئه ثم برى ووقيت مريضة الى مضي المدة فان قبضه بنجماء عندنا وعند زفر بلسانه لنا انه اختلف سبب الرخصة اذ كلا المرضين يوجب جواز النقي بلسانه واختلف اسباب الرخصة يمنع الاحتساب بالرخصة الاولى على الثانية وتصير الاولى كأن لم تكن كمسافر نعيم لعدم الماء ثم مرض مرضا يبيح له التيمم بافراده كذا هنا مرض المرأة يبيح النقي بلسانه فلا يبنى حكمه على مرض الزوج اه وقد لحظ الشارح هذه العبارة في باب التيمم لكن في الفتح والبدائع ولو آلى ابلاء مؤبدا وهو مريض وبانت بمضى المدة ثم صح وتزوجها وهو مريض ففاه بلسانه لم يصح عندهما وصح عند ابى يوسف وهو الاصح على ما قالوا لان الابلاء وجد منه وهو مريض وعاد حكمه وهو مريض وفي زمان الصحة هي مائة لاحق لها في الوطء فلا يعود حكم الابلاء فيه ولهما انه اذا صح في المدة الثانية فقد قدر على الجماع حقيقة فسقط اعتبار النقي باللسان في تلك المدة وان كان لا يقدر على جماعها الا بمعضية كما مر فيها اذا كان محرما اه فبها اختلف سبب الرخصة ولم يعتبر على قول ابى يوسف فتأمل ولعل الجواب ان اختلاف اسباب الرخصة انما يمنع الاحتساب بالرخصة الاولى اذا اجتمع السببان في وقت واحد فانه حينئذ يعتبر الاول ويلغو الثاني فاذا زال الاول لم يعتبر الثاني بعد الحكم بالغائه بخلاف ما اذا وجد الثاني بعد زوال الاول فان الثاني يعمل عمله لعدم ما يلغيه كافي المسئلة الثانية ويدل على ذلك انهم لم يعالوا قول الامامين باختلاف اسباب الرخصة كما سمعت فافهم هذا التحرير فانه مفرد **(قوله)** وبه صرح في الملتقى قلت وكذا في البدائع **(قوله وفي الحاوى الخ)** من فروع الشرط المذكور كما في البدائع **(قوله ثم مرض)** اى بعدمضى مدة من صحته بقدر فيها على الجماع فان كان لا يقدر لتقصيرها فقيؤه بالقول لانه ليس بمفطر في ترك الجماع فكان معذورا بدائع **(قوله)** وبقي شرط ثالث اى زائد على ما مر من اشتراط العجز واشتراط دوامه **(قوله)** وهو قيام التكاح بأن تكون زوجته غير بائنة منه بدائع **(قوله)** بقي الابلاء فاذا تزوجها ومضت المدة تبين منه لان النقي بالقول حال قيام التكاح انما يرفع الابلاء في حق حكم الطلاق لحصول ايقاف حقها به ولا حق لها حال البتونة بخلاف النقي بالجماع فانه يصح بعد ثبوت البتونة حتى لا يسبق الابلاء بل يبطل لانه حث بالوطء فانحلت اليين وبطلت ولم يوجد الحث ههنا ولا تحل اليين ولا يرتفع الابلاء بدائع **(قوله)** قال الامر انه انت على حرام ابلاء ان نوى التحريم الخ اقول هكذا عبارة المتون هنا وعبارتها في كتاب الايمان كل حل على حرام فهو على الطعام والشراب والفتوى على انه تبين امرأته من غير نية وذكر في الهداية هناك انه ينصرف الى الطعام والشراب للعرف فانه يستعمل فيها يتناول عادة فيحث اذا أكل او شرب ولا يتناول المرأة الا بالنية

ومفاده اشتراط دوام العجز من وقت الابلاء الى مضي مدته وبه صرح في الملتقى وفي الحاوى آلى وهو صحيح ثم مرض لم يكن قيؤه الا الجماع وبقي شرط ثالث ذكره في البدائع وهو قيام التكاح وقت النقي باللسان فلو ابائهما فاه بلسانه بقي الابلاء (قال لامرأته انت على حرام)

مطلب

في قوله انت على حرام

واذا نواها كان ايلاء ولا تصرف اليمين عن الماء كقول والمشروب وهذا كله جواب ظاهر الرواية ثم ذكر اختيار المشايخ المتأخرين انه تبين امرأته بلانية وحاصله ان ظاهر الرواية انصرفه للطعام والشراب عرفا واذا نوى تحريم المرأة لا يختص بها بل يصير شاملا لها وللطعام والشراب وبه ظهر ان ما هنا من التفصيل بين نية تحريم المرأة أو الظهار أو الكذب أو الطلاق خاص بما اذا لم يكن اللفظ عاما بخلاف ما اذا كان عاما مثل كل حل أو حلال الله أو حلال المسلمين فانه ينصرف للطعام والشراب بلانية للعرف وللمرأة ايضا ان نواها والفتوى على قول المتأخرين بانصرافه الى الطلاق البائن عاما كان او خاصا فاعتنم هذا التحرير **(قوله)** ونحو ذلك (اي من الالفاظ الخاصة كاعلمت **(قوله)** ايلاء الخ) اي مطلق في معنى المؤبد وقدمر حكمه قال في الدرر فان هذا اللفظ مجمل فكان بيانه الى الجمل فان قال أردت به التحريم أو لم أرد به شيئا كان مينا ويصير به موليا لان تحريم الحلال يمين **(قوله)** وظهار ان نواه لان في الظهار حرمة فاذا نواه صح لانه محتمله درر **(قوله)** وهدر) بالتحريك اي باطل **(قوله)** ان نوى الكذب) لانه نوى حقيقة كلامه اذ حقيقته وصفها بالحرمة وهي موصوفة بالحل فكان كذبا وأورد لو كان حقيقة كلامه لانصرف اليه بلانية مع انه بلانية ينصرف الى اليمين والجواب ان هذه حقيقة أولى فلا تنال الا بالنية واليمين الحقيقة الثانية بواسطة الاشهاد بحر عن الفتح وحاصله ان الاولى حقيقة لغوية والثانية عرفية **(قوله)** واما قضاء فأبلاء) اي لا يصدق في القضاء أنه أراد الكذب لان تحريم الحلال يمين بالنص وهذا قول شمس الأئمة السرخسي قال في الفتح وهذا هو الصواب على ما عليه العمل والفتوى كما سذكره والاول قول الحلواني وهو ظاهر الرواية لكن الفتوى على العرف الحادث اه وحاصله ان فيه عرفين عرف اصلي وهو كونه مينا بمعنى الابلاء وعرف حادث وهو ارادة الطلاق وما قاله شمس الأئمة من أنه لا يصدق في القضاء بل يكون ايلاء مبي على العرف الاصلي والفتوى على العرف الحادث لان كلام كل عاقد وحالف ونحوه يحمل على عرفه وان خالف ظاهر الرواية كما قالوا من أن الحاكم أو المفتي ليس له ان يحكم أو يفتي بظاهر الرواية ويترك العرف فكان الصواب ما قاله شمس الأئمة من انه لا يصدق قضاء ولكن حمله على الابلاء ليس هو الصواب في زماننا بل الصواب حمله على الطلاق لانه العرف الحادث المفتي به فقوله في الفتح وهذا هو الصواب على ما عليه العمل والفتوى احتراز عن ارادة اليمين اي الابلاء الذي هو العرف الاصلي وبهذا التقرير سقط ما في البحر والنهر من ان فيه نظرا لان العمل والفتوى انما هو في انصرافه الى الطلاق من غير نية لافي كونه مينا اه **(قوله)** ان نوى الطلاق) اي اودلت عليه الحال نهر اي بان كان في حال مذاكرة الطلاق اما في حالة الرضا أو الغضب فلا بد من النية لانه مما يصلح سبا كمر في الكنايات فافهم وشمل نية الطلاق ما اذا نوى واحدة أو اثنين في الحرة وما اذا طلقها واحدة ثم قال انت على حرام ناويا اثنين فانه وان تم به الثلاث لم يقع بالحرام الا واحدة كما في البحر وسيأتي في الفروع آخر الباب خلافا لما يوجهه كلام الفتح من انه لا يقع به شيء كما سذكره **(قوله)** وثلاث ان نواها) لان هذا اللفظ من الكنايات على ما مر وفيها تصح نية الثلاث نهر ولا تصح فيه نية الاثنين لانهما عدد محض كما مر الا اذا كانت

ونحو ذلك كانت مبي في الحرام (ايلاء ان نوى التحريم او لم ينو شيئا وظهار ان نواه وهدر ان نوى الكذب) وذادانية واما قضاء فأبلاء قهستاني (وتطبيقه بانة ان نوى الطلاق وثلاث ان نواها ويفي بأنه طلاق بائن

أمة (قوله وان لم ينوه) هذا في القضاء وامافي الديانة فلا يقع ما لم ينو وعدم نية الطلاق صادق بعدم نية شيء اطلاقاً بنية الظاهر او الابلاء فانه لا يصدق قضاء كما صرح به الزيلعي حيث قال وعن هذا لو نوى غيره لا يصدق قضاء قلت الظاهر انه اذا لم ينو شيئاً اطلاقاً يقع ديانة ايضاً قال في البحر وذكر امام ظهير الدين لا نقول لا تشترط النية لكن يجعل ناوياً عرفاً وفي الفتح فصار كذا اذا لفظ بطلاقها لا يصدق في القضاء بل فيما بينه وبين الله تعالى اه فهذا ظاهر فيما قلنا فانهم (قوله لغلبة العرف) اشارة الى ما في البحر حيث قال فان قلت اذا وقع الطلاق بلا نية ينبغي ان يكون كالصرح فيكون الواقع به رجباً قلت المتعارف به إيقاع البائن كذا في البرازية اه اقول وفي هذا الجواب نظر فانه يقتضى انه لو لم يتعارف به إيقاع البائن يقع به الرجعي كما في زماننا فان المتعارف الآن استعمال الحرام في الطلاق ولا يميزون بين الرجعي والبائن فضلاً عن ان يكون عرفهم فيه البائن وعلى هذا فالتعليق بغلبة العرف لوقوع الطلاق به بلا نية واما كونه بائناً فانه مقتضى لفظ الحرام لان الرجعي لا يحرم الزوجة مادامت في العدة وانما يصح وصفها بالحرام بالبائن وهذا حاصل ما بسطناه في الكنايات فانهم * (نتيه) * قال الحيز الرملي في حاشية المنح في كتاب الايمان اقول اكثر عوام بلادنا لا يقصدون بقولهم أنت محرمة على او حرام على او حرمتك على الاحرمه الوطء المقابل لعله ولذلك اكثرهم يضرب مدة لتحريمها ولا يريد قطعاً الا تحريم الجماع الى هذه المدة ولا شك انه يمين موجب للابلاء تأمل فقل من حقق هذه المسئلة على وجهها وانظر الى قولهم لا نقول لا تشترط النية لكن يجعل ناوياً عرفاً فهو صريح في اعتبار العرف فان لم يكن العرف كذلك بل كان مشتركاً تعين اعتبار النية وتصديق الخالف كما هو مذهب المتقدمين اه وفي ايمان الفتح وقل البردوي في مبسوطه لم يتضح لي عرف الناس في هذا اي في كل حل على حرام لان من لا امرأة له يخلف به كما يخلف ذو الحليلة ولو كان العرف مستفيضاً في ذلك لما استعمله الا ذو الحليلة فالصحيح ان نقول ان نوى الطلاق يكون طلاقاً فاما من غير دلالة فلا احتياط ان يقف الانسان فيه ولا يخالف المتقدمين واعلم ان مثل هذا اللفظ لم يتعارف في ديارنا بل المتعارف فيه حرام على كلامك ونحوه كأكل كذا ولبسه دون الصيغة العامة وتعارفوا ايضاً الحرام يلزمني ولا شك في انهم يريدون الطلاق معلقاً فانهم يزيدون بعده لا افعال كذا فهي طلاق ويجب امضاءه عليهم والحاصل ان المعتبر في انصراف هذه الالفاظ عربية او فارسية الى معنى بلانية التعارف فيه فن لم يتعارف سئل عن نيته وفيما ينصرف بلانية لوقال أردت غيره يصدق ديانة لا قضاء اه ما في الفتح وتبعه في البحر قلت والمتعارف في ديارنا ارادة الطلاق بقولهم على الحرام لا افعال كذا دون غيره من الالفاظ المذكورة (قوله ولذا لا يخلف به الرجال) اي حيث يقال ان فعالت كذا فكل حلال عليه حرام (قوله ولو لم تكن له امرأة) قال في البرازية وفي المواضع التي يقع الطلاق بلفظ الحرام ان لم تكن له امرأة ان حث لزمته الكفارة والنسئ على انه لا تلزمه اه ومنه في البحر قلت وفي الظهيرية ما يفيد التوفيق فانه قال وان حلف بهذا اللفظ انه ما كان فعل كذا وقد كان فعل ولم تكن له امرأة لا يلزمه شيء لانه جعل يميناً بالطلاق ولو جعلناه يميناً بالله تعالى فهو غموس وان حلف على امر في المستقبل

وان لم ينوه لغلبة العرف
ولذا لا يخلف به الرجال
ولو لم تكن له امرأة

ف فعل وليس له امرأة كان عليه الكفارة لان تحريم الحلال يمين اه فيحمل كلام النسفي على الحلف على غير المستقبل وبما قرناه ظهر لك ان ما في ايمان النهاية عن التوازل ان لم تكن له امرأة تلزمه الكفارة معناه اذا حلف على انه لا يفعل كذا في المستقبل وحنت بفعل لا كما حمله عليه في البحر هناك من ان معناه اذا اكل او شرب وقال لانصرافه عند عدم الزوجة الى الطعام والشراب اه لان انصرافه الى ذلك قبل تغير العرف بارادة الطلاق من لفظ الحرام اما بعده فيصير يميناً عند عدم الزوجة كما سمعت من كلامهم وبأقرباً مثله **(قوله)** او حلفت به المرأة قال في البحر قيد بالزوج لان الزوجة لو قالت لزوجها انا عليك حرام او حرمتك صار يميناً حتى لو جامعها طائفة او مكرهة تحت اه وقوله طائفة او مكرهة اولى من قول الفتح فلو مكنته حنت وكفرت **(قوله)** كما لو مات الخ نص عبارة البرازية واذا كان له امرأة وقت الحلف وماتت قبل الشرط او بابت لا الى عدة ثم باشر الشرط الصحيح انه لا تطلق امرأته المتزوجة وعليه الفتوى لان حلفه صار حلفاً بالله تعالى وقت الوجود فلا يتقلب طلاقاً اه وهكذا نقل العبارة في البحر عن البرازية ولا يخفى ان التعليل لا يناسب ما قبله وفي العبارة سقط يدل عليه ما نقله ح عن الحائية ونصه وان كان له امرأة وقت العين فانت قبل الشرط او بابت لا الى عدة ثم باشر الشرط لا تلزمه كفارة اليمين لان يمينه انصرفت الى الطلاق وقت وجودها وان لم تكن له امرأة وقت العين فتزوج امرأة ثم باشر الشرط اختلفوا فيه قال الفقيه ابو جعفر حين المتزوجة وقال غيره لا تطلق وعليه الفتوى لان يمينه جعلت يميناً بالله تعالى وقت وجودها فلا تصير طلاقاً بعد ذلك اه قات ومثله في ايمان البحر عن الظهيرية فقط سقط من عبارة البرازية قوله ثم باشر الشرط الى قوله فانما ثم باشر الشرط **(قوله)** ومثله اي مثل انت على حرا الاولى ذكر هذه الجملة عند اول المسئلة كما فعل في النهر **(قوله)** والحرام يلزمي هذا ذكره في الفتح كما قدمناه ومثله على الحرام كما مر **(قوله)** او لم يقل على رد على صاحب خزانة الاكل حيث اشترطه كما اوضحه في البحر عن القنية وقدمنا في الكسائيات عن البحر انه اذا اضاف الحرمة او البينة اليها كانت بائن او حرام وقع من غير اضافة اليه وان اضاف الى نفسه كأنها حرام او بائن لا يقع من غير اضافة اليها وان خيرها فأجابت بالحرمة او البينة فلا بد من الجمع بين الاضافتين انت حرام على اوانا حرام عليك انت بائن متى اوانا بائن منك اه **(قوله)** او حرمت نفسي عليك في هذا يشترط ان يقول عليك نهر لانه اضاف الحرمة الى نفسه قال في البرازية حتى لو قال حرمت نفسي ولم تقل عليك ونوى الطلاق لا يقع **(قوله)** او انت على كالحمار الخ قال في البرازية وان قال انت على كالحمار والخنزير او ما كان محرم العين فهو كقوله انت على حرام وان لم ينو هل يكون يميناً فقط اختلفوا فيه اه ومقتضاه انه لو لم ينو الطلاق لا يكون طلاقاً لعدم العرف بخلاف انت على حرام فان العرف فيه قام مقام النية كما مر فافهم **(قوله)** والمسئلة بمخالها سيأتي عن النهر بيانه **(قوله)** كما مر في الصريح اي في باب طلاق غير المدخول بها انه لو طلق بالصريح كقوله امرأتى طالق وله اربع مثلاً يقع على واحدة منهن بلا حكاية خلاف وقدمنا بسطه هناك **(قوله)** ذكره الزيلعي (الضمير) ما أدى المذكور متناوياً وشرحنا من قوله ولو كان له الخ **(قوله)** وقال الكمال عبارته

في شرحه

وفي الفتاوى لوقال لامرأته أنت على حرام او حلال الله على حرام فهذا على ثلاثة اوجه الى ان قال وان كان له اربع طالقت كل واحدة طلقة وعلى فتوى الاوزجندی والامام مسعود الكشاني تقع واحدة واليه البيان قال في الذخيرة والخالصة هو الاشبه وعندى ان الاشبه ما في الفتاوى لان قوله حلال الله او حلال المسلمين يعم كل زوجة فاذا كان فيه عرف الطلاق يكون بمنزلة قوله هن طوالق لان حلال الله يشملهن على سبيل الاستغراق لا على سبيل البذل كما في قوله احدا كن طالق اه وانت خير بان تعليقه صريح في ان محل الخلاف والترجيح هو اللفظ العام للاحصاء كانت على حرام وان كان مذكورا في عبارة الفتاوى اذ لا يخفى على احدا انه لا يدخل فيه سوى مخاطبة فليس النزاع فيه كما يأتي عن التهر ويدل على ذلك ايضا انه في الذخيرة قد حكى الخلاف المذكور في حلال المسلمين على حرام كذا في البرازية **(قوله)** لكن في التهر **(الح)** استدراك على ما مر من قول الزيلعي والمسئلة بخالفها فانه يوهم ان المراد المسئلة المذكورة قبله في الكتز وهي انت على حرام مع ان هذا لا يمكن جريان الخلاف فيه فيجب كون المراد الاتيان بلفظ حرام لكن لا بالمخاطبة مع واحدة كما وقع في المتن بل على وجه عام لحلال الله ارحلال المسلمين على حرام فان هذا هو محل النزاع كما علمت من عبارة الكمال **(قوله)** قلت **(الح)** بيان لقول التهر لا يقيد انت على حرام **(الح)** وحاصله انه ليس مراد الزيلعي اللفظ الخاص بل العام كما قلنا **(قوله)** وبه يحصل التوفيق اي بما ذكره في التهر وذلك بحمل القول بانه يقع على كل واحدة منهن طلقة على ما اذا كان اللفظ عاما والقول بانه تطلق واحدة منهن فقط على ما اذا كان اللفظ خاصا هذا هو المتبادر من كلام الشارح ولا يخفى ما فيه فان الزيلعي قد ذكر الخلاف وقد حملنا كلامه على ان مراده ما اذا كان اللفظ عاما فيكون الخلاف فيه وهو صريح كلام الفتوح والذخيرة والبرازية كما علمت وايضا كيف يصح في انت على حرام ان يقال يقع على واحدة من الاربع واليه البيان بل لا يقع الا على مخاطبة فقط واما ذكره الشارح في باب طلاق غير المدخول بها من حمله كلام الزيلعي على نحو امرأتى على حرام وتفرقه بينه وبين امرأتى طالق حيث جعل الخلاف المذكور جاريا في الاول دون الثاني وعزاه هنالك الى المصنف فقد ذكرنا هناك انه مخالف لكلام المصنف فان المصنف حمل كلام الزيلعي على حلال المسلمين وحققنا هناك عدم الفرق بين قوله امرأتى حرام وامرأتى طالق وانه في كل منهما يقع على واحدة واليه البيان لان لفظ امرأته عموما بدلى بصدق على واحدة منهن لا بعينها بخلاف حلال المسلمين فان عموما استغراق يعم الكل دفعة واحدة واذا كان لا خلاف في قوله امرأتى طالق في انه لا يقع الا على واحدة يقال مثله في امرأتى حرام وكون احدهما صريحا والآخر كتابيا لا يوجب الفرق ومن ادعاه فعليه البيان والحاصل انه لا خلاف في ان انت عليه حرام يخص مخاطبة وفي ان كل حل عليه حرام يعم الاربعة لصريح اداة العموم الاستغراق وفي امرأته حرام او طالق يقع على واحدة غير معينة وانما الخلاف في نحو حلال الله او حلال المسلمين فقل يقع على واحدة غير معينة نظرا الى صورة افراده والاشبه انه يعم الكل وقد مرنا هناك تمام الكلام على ذلك فافهم واغتم هذا التقرير الفريد واتزع عنك قلادة التقليد **(قوله)** تقع واحدة

يمكن في التهر يجب ان يكون
على قول الزيلعي والمسئلة
عالمها يعني التحريم لا يقيد
انت على حرام مخاطبا
واحدة كما في المتن بل يجب
بيان لا يقع الا على مخاطبة
وقلت يعني بخلاف حلال
الله او حلال المسلمين فانه يعم
به يحصل التوفيق فيلحفظ
(فروع) انت على حرام
لف مرة تقع واحدة
ملقها واحدة ثم قال انت
حرام

كذا في الذخيرة والبزاية ووجهه انه عبارة عن تكرير هذا اللفظ ألف مرة وهو لو كرره لا يقع الا الاول لان البائن لا يلحق البائن بخلاف ما قيل طلاق غير المدخول بهامن انه يقع الثلاث فيما لو قال للمدخول بها أنت طالق مرارا او الوفا لانه صريح والصريح اذا تكرر يلحق الصريح ولذا قيد بالمدخول بها لبقاء العدة كما اوضحناه هناك فانهم (قوله) ناويا ثنتين) اي بقوله أنت على حرام وقوله تقع واحدة لان الثنتين عدد محض ولفظ حرام لا يحتمله الا ان تكون امة لانه في حقها الفرد الاعتباري وفي قوله تقع واحدة رد على ما في الفتح من قوله لم يقع شيء فانه سبق قلم والواقع في عباراتهم لم تصح نيته بخلاف ما اذا نوى الثلاث فانه يصح وتقع ثناتن تكملة للثلاث كما في الحائنة وغيرها فاقده في البحر واجاب في النهر ان قوله لم يقع شيء اي بنيته وان وقع بلفظه تأمل وفيه رد ايضا على ما في الجوهره من انه يقع ثناتن اذا نواها مع الاولى كما قدمه الشارح في اول باب الصريح وقد معنا الكلام عليه هناك (قوله) وبالثاني يمينا) اي ابلاء وقوله صح اي مانوى لان فيه تشديدا على نفسه لانه لو نوى به طلاقا او طلق وانصرف الى الطلاق كما هو المفتي به لم يقع شيء لانه بائن والبائن لا يلحق مثله كما مر فافهم (قوله) وقع الثلاث) لان البائن يلحق البائن اذا كان معلقا لانه حينئذ لا يصلح جعله خيرا عن الاول كما مر في بابه (قوله) وتامه في البزاية) وعبارته قال لامرأتيه اتما على حرام ونوى الثلاث في احداها والواحدة في الاخرى صحت نيته عند الامام وعليه الفتوى ولو قال نويت الطلاق في احداها واليمين في الاخرى عند الثاني يقع الطلاق عليهما وعندهما كانوى قال ثلاث انتن على حرام ونوى الثلاث في الواحدة واليمين في الثانية والكذب في الثالثة طلقن ثلاثا وقيل هذا على قول الثاني وعلى قوله لهما ينفى ان يكون على مانوى اهـ (قوله) حيث بوط كل) يعني يكون ابلاء من كل واحدة منهما وهذا على غير المفتي به وعلى المفتي به يقع على كل واحدة منهما طلاقه بائنه اهـ ح اي لانه في العرف طلاق (قوله) والفرق لا يخفى) الفرق هو ان هنك حرمة اسم الله تعالى لا تحقق الا بوطئهما وفي قوله اتما على حرام صار ابلاء باعتبار معنى التحريم وهو موجود في كل منهما كذا في الفتح عن الحيط ومثله في البحر وغيره وقال ح الفرق هو ان في قوله اتما على حرام حرمة على نفسه وتحريمهما تحريم لكل منهما وفي قوله لا اقر بكما منع نفسه من قربانهما جميعا فلا يحنث الا بوطئهما او قد صرح بهذا الفرق صاحب النهر في كتاب الايمان عند قوله ومن حرم ملكه لم يحرم حيث فرق بين اكل هذا الرغبة على حرام وبين لا آكل الرغبة بأن تحريمه الرغبة على نفسه حرم اجزاءه ايضا وفي الثاني انما منع نفسه من اكل الرغبة كله فلا يحنث ببعضه البعض اهـ قلت لكن ذكر في البحر هناك عن الحائنة قال مشايخنا الصحيح انه لا يحنث بأكل لقمة لان قوله هذا الرغبة على حرام بمنزلة قوله والله لا آكل هذا الرغبة اهـ اي لان تحريم الحلال يمين لكن مقتضى ما مر عن الفتح ان يفرق بين الحائفة باسمه تعالى وبين غيره مما الحق به تأمل (قوله) ان نوى التكرار) اي التأكيد اتحدا اي يكون ابلاء واحدا ويمينا واحدة حتى لو لم يقربها في المدة طلق طلاقا واحدة وان قربها فيها لزمه كفارة واحدة (والا) اي وان لم ينو شيئا او اراد التشديد والتغليظ وهو الابتداء دون التكرار كذا في الفتح (قوله) فالابلاء واحدا

ناويا ثنتين تقع واحدة
كرره مرتين ونوى بالاول
طلاقا وبالثاني يمينا صح
قال ثلاث مرات حلال
الله على حرام ان فعلت
كذا ووجد الشرط وقعه
الثلاث * قال لهما اتما
على حرام ونوى في
احدها ثلاثا وفي الاخرى
واحدة فكما نوى به يفتي
وتامه في البزاية * قال
اتما على حرام حنث بوط
كل ولو قال والله لا اقر بكما
لم يحنث الا بوطئهما والفرق
لا يخفى وفي الجوهره كرر
والله لا اقر بك ثلاثا في المجلس
ان نوى التكرار اتحدا
والا فالابلاء واحدا واليمين
ثلاث وان تعدد المجلس
تعدد الابلاء واليمين

والقياس ان يكون الايلاء ثلاثا ايضا وهو قول محمد حتى اذا مضت اربعة اشهر ولم يقر بها
تسين بتطبيقه ثم عقيبها تسين بأخرى ثم بأخرى الا ان تكون غير مدخول بها فلا يقع الا واحدة
وفي الاستحسان وهو قولهما الايلاء واحد فلا يقع الا واحدة لان المدة لما كانت متحدة كان
المنع متحدا فلا يتكرر الايلاء ويجب بالقربان ثلاث كفارات اجماعا لان الشرط الواحد يكفي
لايمان كثيرة كما في الفتح والله سبحانه اعلم

باب الخلع

آخره عن الايلاء لان الايلاء لتجرده عن المال كان اقرب الى الطلاق بخلاف الخلع فان فيه معنى
المعاوضة من جانب المرأة لان معنى الايلاء نشوز من قبله والخلع نشوز من قبلها غالبا يقدم ما بالرجل
على ما بالمرأة غاية (قوله هو لغة الازالة الخ) يقال خلعت التعل وغيره خلعا تزعتة وخلعت المرأة
زوجها مخافة اذا افدت منه فيخلعها هو خلعا والاسم الخلع بالضم وهو استعارته من خلع اللباس
لان كل واحد منهما لباس للآخر فاذا فعلا ذلك فكأن كل واحد تزع لباسه عنه بخر عن المصباح
(قوله واستعمل الخ) ظاهره انه خاص بالضم في ذلك وهو اسم المصدر وهو خلاف ما مر عن
المصباح وانه تصرف لغوي ونظيره ما مر في الطلاق ان العلاق والاطلاق رفع القيد مطلقا لكنه
خص الطلاق لغة برفع قيد النكاح واستعمل في غيره الاطلاق (قوله وفي غيره) الانسب وفي
غيرها ط (قوله ازالة ملك النكاح) شمل ما لو خالع المطلقة رجعا بمال فانه يصح وبجواب المال
بمهر وسيا (قوله فانه لغوي) لان النكاح الفاسد لا يفيد ملك المتعة وباليئونة والردة حصلت
الازالة قبله فلم يكن في الخلع ازالة قال في البحر فلا يسقط المهر ويسبق له بعد الخلع ولاية الجبر
على النكاح في الردة كما في البرازية اه قلت و ظاهر اطلاقه ان لا يسقط المهر في النكاح الفاسد
ولو بعد الوطء لكن في جامع الفصولين نكحها فاسدا فوطئها فاختلعت بالمهر قيل يسقط اذا خالع
يجعل كناية عن البراء لان الخلع وضع لهذا وقيل لا يسقط لان الخلع لغا لانه انما يصح
في النكاح القائم اه وفي البحر ايضا ولو خالعها بمال ثم خالعها في العدة لم يصح كفي الفتنه
ولكن يحتاج الى الفرق بين ما اذا خالعها بعد الخلع حيث لم يصح وبين ما اذا طلقها بمال
بعد الخلع حيث يقع ولا يجب المال وقد ذكرناه آخر الكنايات اه قلت قدما الفرق
هناك وهو ان الخلع بائن وهو لا يلحق مثله والطلاق بمال صريح فيلحق الخلع وانما لم يجب
المال هنا لان المال انما يلزم اذا كانت تملك بنفسها ولذا يقع به البائن واذا طلقها بمال بعد
الخلع لم يفد الطلاق ملكها نفسها لحصوله بالخلع قبله ولذا لم يلزم المال فيها لو طلقها بمال ثم
خالعها وقد مرنا تمام الكلام على ذلك هناك (قوله المتوقفة) بالرفع صفة لازالة وقوله على
قبولها اي المرأة قال في البحر ولا بد من القبول منها حيث كان على مال او كان بلفظ خالعتك
او اختلتي اه وفي التاترخانية قال لامرأته اذا دخلت الدار فقد خالعتك على ألف فدخلت
الدار يقع الطلاق بألف يريد به اذا قبلت عند الدخول اه ومفاده عدم صحة القبول
قبل الشرط كما نذكره (قوله خرج مالوقال خالعتك الخ) اي ولم يذكر المال لانه متى كان على مال
لزم قبولها كما ذكرناه آنفا وقد بقوله ناويا بناء على ظاهر الرواية لانه كناية فلا بد له من التية

باب الخلع

(هو لغة الازالة واستعمل
في ازالة الزوجية بالضم
وفي غيره بالفتح وشرعا كما
في البحر) ازالة ملك
النكاح (خرج به الخلع
في النكاح الفاسد وبعد
اليئونة والردة فانه لغوي
كما في الفصول (المتوقفة
على قبولها) خرج مالو
قال خالعتك ناويا الطلاق
فانه يقع بائنا

أودالة الحال لكن سيأتي أنه لغلبة الاستعمال صار كالصرح **(قوله غير مسقط للحقوق)** أي المتعاقبة بالزوجة وسيأتي بيانها **(قوله بخلاف خالعتك الخ)** كان الأولى أن يقول بخلاف ما إذا ذكر المال أو قال خالعتك الخ وأفاد أن التعريف خاص بالخلع المسقط للحقوق فقوله لها خالعتك بلا ذكر مال لا يسمى خلعا شرعا بل هو طلاق بأن غير متوقف على قبولها بخلاف ما إذا ذكر معه المال أو كان بلفظ المفاعلة أو الأمر فإنه لا بد من قبولها كإمراة لانه معاوضة من جانبها كما يأتي والظاهر أن خالعتك بلفظ المفاعلة إنما يتوقف على القبول لسقوط المهر لا لوقوع الطلاق به إذ لا يظهر فرق في الوقوع بين خالعتك وخالعتك وسيأتي ما يؤيده تأمل وفي حكمه الطلاق على مال فلا بد من القبول وإن لم يسم خلعا وبه يظهر أنه لا فرق عند ذكر المال بين خالعتك وخالعتك وأنه ليس كل ما توقف على قولها يسمى خلعا ولا كل ما كان بلفظ الخلع يتوقف على القبول ويسقط الحقوق * (تأنيده) * في الترخائية وغيرها مطلق لفظ الخلع محمول على الطلاق بعوض حتى لو قال غيره خلعتك فخلعتك بلا عوض لا يصح **(قوله أو اختأى الخ)** إذا قال لها اختأى نفسك فهو على أربعة أوجه أما أن يقول بكذا فخلعتك يصح وإن لم يقل الزوج بعده اجزت أو قبالت على المختار وأما أن يقول بمال ولم يقدره أو بما شئت فقلات خلعت نفسي بكذا ففي ظاهر الرواية لا يتم الخلع ما لم يقبل بعده وأما أن يقول اختأى ولم يزد عليه فخلعتك فعند أبي يوسف لم يكن خلعا وعن محمد تطلق بلا بدل وبه أخذ كثير من المشايخ والرابع أن يقول بلا مال فخلعتك يتم بقولها وتماهه في جامع الفصولين ومثله في الحانية ولا يخفى أن ما ذكره الشارح هو الوجه الثالث وقد ذكر في الحانية الخلاف المار وذكر أن قول محمد أخذ به أكثر المشايخ فافيهما خلاف ما عراه إليها نعم ذكر في الحانية قال خالعتك فقبلت برئ عما عليه من المهر فإن لم يكن عليه مهر ردت ماساق إليها كذا ذكر الحاكم الشهيد وبه أخذ ابن الفضل وهذا يؤيد ما ذكرنا عن أبي يوسف أن الخلع لا يكون إلا بعوض اه لكن فيه كلام سند كره **(قوله بلفظ الخلع)** متعلق بالذلة **(قوله فإنه غير مسقط)** أي للمهر على المتمدن كاسيد كره المصنف نعم يسقط النفقة ولو مفروضة كاسيأتي **(قوله كاسيجي)** في قول المصنف ويسقط الخلع والمبارأة الخ **(قوله فإنه كذلك)** أي خلع مسقط للحقوق بحر قال في العمادية وذكر في المنتقى لو قال بعث منك نفسك ولم يذكر مالا فقلات اشتريت يقع الطلاق على ما قبضت من المهر وترده إليه وإن لم تقبض سقط مافي ذمة الزوج اه **(قوله خلافا للحانية)** حيث قال أن الصبيح أن الخلع بلفظ البيع والشراء لا يوجب البراءة عن المهر إلا بذكره وفيه كلام سند كره **(قوله وأفاد التعريف الخ)** لأن الرجعي لا يزيل الملك **(قوله ولا بأس به)** أي ولو في حالة الحيض فلا يكره بالإجماع لانه لا يمكن تحصيل العوض إلا به بحر أول كتاب الطلاق وقدمه الشارح هناك **(قوله للشقاق)** أي لوجود الشقاق وهو الاختلاف والتخاصم وفي القهستاني عن شرح الطحاوي السنة إذا وقع بين الزوجين اختلاف أن يجتمع أهلها ليصلحوا بينهما فإن لم يصطلحا جاز الطلاق والخلع اه ط وهذا هو الحكم المذكور في الآية وقد أوضح الكلام عليه في الفتح آخر الباب **(قوله بما يصلح للمهر)** هذا التركيب يومه اشتراط البدل في الخلع لأن الظاهر تماقه بأزالة مع أنك علمت أنه لو قال خالعتك فقبلت تم الخلع

غير مسقط للحقوق لعدم توقفه عليه بخلاف خالعتك بلفظ المفاعلة أو اختأى بالأمر ولم يسم شيئا فقبلت فإنه خلع مسقط حتى لو كانت قبضت البدل ردت خانية (بلفظ الخلع) خرج الطلاق على مال فإنه غير مسقط فتح وزاد قوله (أو مافي معناه) ليدخل لفظ المبارأة فإنه مسقط كما سيجي ولفظ البيع والشراء فإنه كذلك كما صححه في الصغرى خلافا للحانية وأفاد التعريف صحة خلع المطلقة رجعي (ولا بأس به عند الحاجة) للشقاق بعدم الوقف (بما يصلح للمهر)

بلا ذكر بدل وهذا اعترض في البحر على الفتح حيث ذكر في التعريف قوله ببذل ثم قال الا ان
يقال مهرها الذي سقط به بدل فلم يعر عن البدل اه والاولى تغيير الكثر وغيره بقوله وما صلح
مهرها صلح بدل الخلع فان معناه انه اذا ذكر في الخلع بدل يصلح جعله مهرًا فانه يصح وسيأتي انه
اذا بطل الموضع فيه تعلق بانسانا **(قوله)** بغير عكس كلي **(قوله)** فلا يصح ان يقال ما لا يصلح مهرًا
لا يصلح بدل الخلع لان بعض ما لا يصلح مهرًا يصلح بدل خلع كامل فالكلي كاذبة نعم يصدق
عكسها موجه جزئية كيعض ما يصلح بدل خلع يصلح مهرًا **(قوله)** وجوز العيني انعكاسها
اي كلية تبعًا لقوله في غاية البيان انه مطرد منعكس كليًا لان الغرض من طرد الكلّي ان يكون
مالًا متقومًا ليس فيه جهالة مستتمة ومادون العشرة بهذه المثابة ومن عكس الكلّي ان لا يكون
مالًا متقومًا او ان يكون فيه جهالة مستتمة ومادون العشرة مال متقوم ليس فيه جهالة فلا
يرد السؤال لاعلى الطرد الكلّي ولا على عكسه اه قال في التهر لا يخفى ان الصلاحية المطلقة
هي الكماله وكون مطلق المال المتقوم خاليا عن الكمية يصلح مهرًا ممنوع فاذا منع المحققون
انعكاسها كلية **(قوله)** وشرطه كالطلاق وهو اهلية الزوج وكون المرأة محلا للطلاق
منجزا او معاقا على الملك واما ركنه فهو كما في البدائع اذا كان بعوض الايجاب والقبول لانه
عقد على الطلاق بعوض فلا تقع الفقرة ولا يستحق العوض بدون القبول بخلاف ما اذا قل
خالعتك ولم يذكر العوض ونوى الطلاق فانه يقع وان لم تقبل لانه طلاق بلا عوض فلا يفترق
الى القبول اه ونحوه في الشرع لبالية آخر الباب عن الحائنة وظاهره ان خالعتك مثل خالعتك
في انه بلا ذكر مال لا يتوقف على القبول وهو خلاف ظاهر مامر الا ان يقال توقف
لفظ المفاعلة على القبول شرط لكونه مسقطا للحقوق بخلاف خالعتك فانه لا يسقط ولو
مع القبول تأمل وفي الحائنة قال خالعتك فقبلت يقع البائن وكذا ان لم تقبل لان الطلاق يقع
بقوله خالعتك وفيها ايضا قال خالعتك على كذا وسعى مالا معلوما لا يقع الطلاق مالم تقبل
كألو قال طلقك على الف اه اي لانه معلق على القبول واما اذا لم يذكر المال فلا يكون معلقا
على القبول معنى فيقع الطلاق وان لم تقبل تأمل **(قوله)** لانه تعليق الطلاق بقبول المال
كذا صرح به في البدائع ولذا قال في الحائنة ولو قال خالعتك على كذا وسعى مالا معلوما يقع الطلاق
مالم تقبل كما قال طلقك على الف درهم لانه لا يقع مالم تقبل اه ويتفرع على هذا ما سبقت في آخر
الباب في اول الفروع كما ستوضحه ففهم **(قوله)** فلا يصح رجوعه الخ اي لو ابدأ الزوج
الخلع فقال خالعتك على الف درهم لا يملك الرجوع عنه وكذا لا يملك فسخه ولا انهي المرأة
عن القبول وله ان يعلقه بشرط ويضيفه الى وقت مثل اذا قدم زيد فقد خالعتك على
كذا او خالعتك على كذا غدا او رأس الشهر والقبول اليها بعد قدم زيد وبجي الوقت لانه
تطبيق عند وجود الشرط والوقت فكان قبولها قبل ذلك لغوا بدائع **(قوله)** ولا يقتصر
على المجلس فلا يبطل بقيامه عنه قبل قبولها بدائع **(قوله)** ويقتصر قبولها الخ فيه ان
هذا من فروع كونه معاوضة من جانبها فكان الاولى تأخير عبارة البدائع ولا يشترط
حضور المرأة بل يتوقف على ما وراء المجلس حتى لو كانت غائبة فبلغها فلها القبول لكن في

بغير عكس كلي لصحة
الخلع بدون العشرة وبنا
في يدها ويطن غنمها
وجوز العيني انعكاسها
(و) شرطه كالطلاق
وصفته ما ذكره بقوله
(هو يمين في جانبه) لانه
تعليق الطلاق بقبول
المال (فلا يصح رجوعه)
عنه (قبل قبولها ولا يصح
شرط الخيار له ولا يقتصر
على المجلس) اي مجامسه
ويقتصر قبولها على مجلس
علمها

مجلسها لانه في جانبها معاوضة (**قوله** وفي جانبها معاوضة) عطف على قوله عين في جانبها اي لان المرأة لا تملك الطلاق بل هو ملكه وقد علقه بالشرط والطلاق يحتمله ولا يحتمل الرجوع ولا شرط الخيار بل يبطل الشرط دونه ولا يتقيد بالمجلس واما في جانبها فانه معاوضة المآل لانه تملك المال بعوض فيراعى فيه احكام معاوضة المال كالبيع ونحوه كما في البدائع (**قوله** فصح رجوعها) اي اذا كان الابتداء منها بأن قالت اختلعت نفسي منك بكذا فلها ان ترجع عنه قبل قبول الزوج ويبطل بقيامها عن المجلس وبقيامه ايضا ولا يتوقف على ما وراء المجلس بان كان الزوج غائبا حتى لو بلغه وقبل لم يصح ولا يصح تعليقه ولا اضافته بدائع (**قوله** وصح شرط الخيار لها) بان قال خالعتك على كذا على انك بالخيار ثلاثة ايام فقبلت جاز الشرط عنده حتى لو اختارت في المدة وقع الطلاق وجب المال وان ردت لا يقع ولا يجب وعندها شرط الخيار باطل والطلاق واقع والمال لازم بدائع قال في البحر قيد بخيار الشرط لان خيار الرؤية لا يثبت في الخلع ولا في كل عقد لا يحتمل الفسخ كما في الفصول واما خيار العيب في بدل الخلع فثبت في اللعب الفاحش وهو ما يخرج من الجودة الى الوساطة ومنها الى الرداءة دون البسر (**قوله** ولو اكثر من ثلاثة ايام) اي بخلاف البيع لان اشتراطه في البيع على خلاف التماس لانه من التملكيات وتامه في البحر عن الكشف واذا اطلقا اي عن ذكر المدة ينبغي ان يكون لها الخيار في مجلسها فقط استنباطا لما اذا اطلقا في البيع بحر وفيه نظرا لانه ان اراد ذكر الخيار المطلق فيه ان ثبوته في البيع مقيد بما بعد العقد اما عند العقد فيفسد البيع كما في التجر وحينئذ فان ذكره بعد قبولها الخلع لا يفيد لانه لا يحتمل الفسخ بعد تمامه بخلاف البيع وان ذكره قبل القبول لم يصح قياسه على البيع لانه لا يثبت فيه اللهم الا ان يقال لا يثبت فيه لانه يفسد بالشروط الفاسدة بخلاف الخلع لكن لو ثبت في البيع ثبت مقتصر على المجلس كما لو ثبت فيه بعد العقد فكذلك في الخلع لا يتجاوز المجلس تأمل (**قوله** ويقتصر على المجلس) الضمير راجع للخلع فيبطل بقيامها عن المجلس وبقيامه ايضا كما مر

(**قوله** يشترط الخلع) فلو اقبلت اختلعت منك بالمهر ونفقة العدة بالعربية وهي لاتعلم معناه او لقبها أبرأتك من نفقة العدة الاصح انه لا يصح لان التفويض كالتوكيل لا يتم الا بعلم الوكيل والابراء عن نفقة العدة والمهر وان كان اسقاطا لكنه اسقاط يحتمل الفسخ فصار فيه شبهة البيع والبيع وكل المعاضات لا بد فيها من العلم وهذه الصورة كثيرا ما تقع فتح قلت الظاهر ان المراد يصح الخلع ولا يلزم البطلان لان جهلها بمعناه عذر في عدم سقوط حقها ولا يلزم منه عدم طلاقها اذا قبل فتأمل هذا وعامة نساء زماننا لا يعرفن موجب الخلع انه مسقط للحقوق فاذا طابت منه ان يخلفها فقال خالعتك ورضيت فهل يسقط مهرها بمجرد ذلك ام لا لم أر من صرح به ومقتضى ما ذكره في سقوط خيار البلوغ انها لاتعذر بالجهل وسأيت في الشرع ان المناقشة لا تصح الا بالنظر المناقشة وان لم يعرفا معناه فتأمل (**قوله** يصح مع الجهل) اي قضاء فقط كما تقدم في باب الطلاق وحتى (**قوله** وط في العدة الخ) اي طاقته قال في النكاح راجعها لانه سائر في العدة والامة في المعنى يميزها الى المراء في الخلع والى في طاقته حتى انه اذا قال العدة للولي اشترت نفسي منك بكذا فان له الرجوع على قول المولى له واما قال

(وفي جانبها معاوضة)
قال (فصح رجوعها) قبل
قبوله (و) صح (شرط
الخيار لها) ولو اكثر من
ثلاثة ايام بحر (ويقتصر
على المجلس) كالبيع
« (قائدة) » يشترط في قبولها
علمها بمعناه لانه معاوضة
بخلاف طلاق وعناق
وتدبير لانه اسقاط و
الاسقاط يصح مع الجهل
(وطرف العبد في العتاق)

على مال

المولى بعث نفسك منك بكذا ليس له الرجوع وقس عليه شرط الخيار والاقصار على المجلس
 اه ط وحاصله ان العقب بمال معاوضة من جانب العبد كالخلع في جانب المرأة فتعتبر من جانبه
 احكام المعاوضات بخلاف جانب المولى فانه بمنزلة الزوج فتعكس فيه تلك الاحكام **(قوله**
كطهر فيها في الطلاق) اى في الخلع لان الكلام فيه واطلقه عليه لانه طلاق بالكناية تأمل
(قوله) والخلع يكون الخلع في الجوهر فالفاظ الخلع خمسة خالعتك بائنتك بارأئك فارقتك طلق
 نفسك على الف اه ويزاد عليه ما ذكره المصنف من لفظ البيع والشراء **(قوله)** كبت نفسك
 تقدم عن الصغرى تصحيح انه مسقط للحقوق **(قوله)** او طلاقك في البحر ولو قال بعث منك
 طلاقك بمهرك فقالت طلقت نفسي بائنت منه بمهرها بمنزلة قولها اشترت وقيل يقع رجعا
 والاول اصح ولو قال بعث منك تطليقة فقالت اشترت يقع رجعا مجانا لانه صريح اه وقيد
 الثانية في الحائنة بما اذا لم يذكر البذل ثم قال ولو قال بعث نفسك منك فقالت اشترت يقع
 طلاق بائن لان بيع الطلاق تملك الخلاق فاذا لم يذكر البذل يصير كأنه قال طلاقك فيكون
 رجعا أما بيع نفسها تملك النفس من المرأة ومالك النفس لا يحصل الا بالبائن فيكون بائنا اه
 فأقاده ان بعث منك تطليقة بكذا يقع به البائن ايضا **(قوله)** او طلاقك على كذا هذا مبنى على
 ان الطلاق على مال مسقط للمهر وهو خلاف المتمد كما سيأتى ح اى لسا من ان المراد
 الخلع المسقط للحقوق والطلاق على مال ليس منه **(قوله)** ان الواقع به اى بالخلع ولو بلفظ
 البيع والمبارأة بشر **(قوله)** ولو بلا مال هذا اذا كان بلفظ الخلع او بلفظ بيع النفس
 بخلاف بيع الطلاق او المعلقة بلا ذكر بدل فانه يقع به الرجعى كما علمته أفلا **(قوله)** ولو بالطلاق
 الخ في بعض النسخ وبالطلاق باسقاط وهو الاول لما علمت من ان الطلاق على مال خارج
 عن الخلع المسقط للحقوق لكن لما كان المراد بيان وقوع البائن به صرح اطلاق الخلع عليه وانما
 ذكر الصريح نصا على التوهم اذ الكناية كذلك كما اقاده ط واراد بالمال ما يشمل الارباء منه
 حتى لو قالت ابرأتك عملى عليك على طلاقى ففعل برى وبانت بخلاف طلقنى على ان أوخر مالى
 عليك فان التأخير ليس بمال وصح التأخير لوله غاية معلومة والا فلا والطلاق رجعى مطلقا
 بحر عن البرازية وفي الفتح آخر السباب قال ابرئنى من كل حق يكون للنساء على الرجال
 ففعلت فقال في فوره طلاقك وهى مدخول بها يقع بائنا لانه بعوض واذا اختلفت بكل حق
 لها عليه فلها النفقة مادامت في العدة لانها لم يكن لها حق حال الخلع فقط ظهر ان تسمية كل
 حق لها عليه وكل حق يكون للنساء صححة وينصرف الى القائم لها اذ ذاك اه قلت نعم لو قالت
 من كل حق للنساء على الرجال قبل الخلع وبعده فان النفقة تسقط كما في البرازية وسيأتى تمامه
 وسيأتى ايضا ما لو خالعتا على البراءة من نفقة الولد **(قوله)** بتمرته اى ثمرة تقيد الطلاق بكونه
 على مال دون الخلع تظهر فيما لو بطل البذل كما سيجى انه لو طلقها بغيره أو ختير او ميقوع
 بائن في الخلع رجعى في الطلاق مجانا فيهما بطلان البذل واذا بطل بقى لفظ الخلع والواقع به
 بائن ولفظ الطلاق والواقع به رجعى لانه صريح فلو لم يكن ذكر المال شرطا في وقوع البائن
 بالطلاق دون الخلع لم تظهر ثمرة للتقيد به لكن الاقتصار في بيان الثمرة على بطلان البذل محل
 نظر فان مثله مالم يذكر البذل اصلا تأمل واما كون الخلع يسقط الحقوق والطلاق على مال

مطلب

الفاظ الخلع خمسة

كطهر فيها في الطلاق (و)
 الخلع (يكون بلفظ البيع
 والشراء والطلاق والمبارأة)
 كبت نفسك او طلاقك
 او طلاقك على كذا او بارأئك
 اى فارقتك وقبلت المرأة
 (و) حكمه ان (الواقع به)
 ولو بلا مال (وبالطلاق)
 الصريح (على مال طلاق
 بائن) وتمرته فيما لو بطل
 البذل كما سيجى

مطلب

ابرائته من كل حق يكون
 للنساء على الرجال

لا يسقطها فليس ثمة التقيد بالمال كالأخفى فافهم **(قوله)** والخلع هو من الكنايات لأنه يحتمل
 الانخلاع عن اللباس والحيثيات او عن النكاح غناية ومثله المبرأة **(قوله)** فيعتبر فيه ما يعتبر
 فيها) ويقع به تغطية بأثمة الان نوى ثلاثا فتكون ثلاثا وان نوى اثنين كانت واحدة بأثمة كافي
 الحاكم **(قوله)** من قرائن الطلاق) كذا ذكر الطلاق وسؤالهاله وفي الدر المنثور وتسمية المال
 وان لم يكن متقوما من القرائن اه ط **(قوله)** لو قضى بكونه فسحا) اى كما هو قول الخاتبة انه
 لا يقع به طلاق بل هو فسح لا ينقص العدد بشرط عدم نية الطلاق بجر **(قوله)** نفذ لانه
 مجتهد فيه) اى موضع اجتهاد صحيح بمعنى انه يسوغ فيه الاجتهاد لانه لم يخالف كتابا ولا سنة
 مشهورة ولا اجماعا اذ لو خالف شيئا من ذلك في رأى المجتهد لم يكن مجتهدا فيه حتى لو حكم به حاكم
 يراه لا ينفذ كما قرر في محله ويأتى في اول الباب الآتى عن الفتح ما يوضحه ولا يخفى ان المراد
 بقوله نفذ هو المو حكم به حنبلى في مسئلتنا بخلاف الحنفى فانه وان صح حكمه بغير مذهبه على
 احد القولين لكنه في زماننا لا يصح اتفاقا لتقيد السلطان قضائه بالحكم بالصحيح من
 مذهبا فلا ينفذ حكمه بالضعيف فضلا عن مذهب الغير فافهم **(قوله)** لم يصدق قضاء) اى
 بل ديانة لان الله تعالى عالم بسره لكن لا يصح المرأة ان تقيم معه لانها كالقاضي لاتعرف منه
 الا الظاهر بجر عن المبسوط **(قوله)** في الصور الاربع) اى فيما لو كان بلفظ الخلع او البيع
 والشراء او الطلاق او المبرأة **(قوله)** بخلاف لفظ بيع وطلاق) لانهما صريحان بتأخرانية
 لكن صراحة البيع مثل بيع نفسك او طلاقك بمعنى ان دلالاته عليه قطعية لا تختلف عنه
 لان البيع فيه زوال ملك العين فيزوم قطعا زوال ملك المتعة كما فاده المصنف في المنع تأمل
 واما صراحة الطلاق فظاهرة وان كان لا يكون حكمه حكم الخلع الا عند ذكر المال لان الكلام
 في انه يقع به الطلاق اى الرجعى اذا لم يكن بمال ولا يصدق في انه لم يرد به الطلاق لكونه صريحا
 فافهم **(قوله)** وفيه اشارة الى اشتراط النية) اى اشتراطها للوقوع به ديانة وكذا قضاء اذا لم تكن
 قرينة من ذكر مال ونحوه كما هو الحكم في سائر الكنايات **(قوله)** ههنا) اى في لفظ الخلع
 وفي البحر عن البرازية فلو كانت المبرأة ايضا كذلك اى غلب استعمالها في الطلاق لم تحتج الى
 النية وان كانت من الكنايات والاتبى النية مشروطة فيها وفي سائر الكنايات على الاصل اه
 وفيه اشارة الى ان المبرأة لم يغلب استعمالها في الطلاق عرفا بخلاف الخلع فانه مشتهر بين
 الخاص والعام فافهم **(قوله)** وكره تحريما اخذشى) اى قليلا كان او كثيرا والحق ان الاخذ
 اذا كان الشوز منه حرام قطعا لقوله تعالى فلا تأخذوا منه شيئا الا انه ان اخذ ملكه بسبب
 خيبت وتماه في الفتح لكن نقل في البحر عن الدر المنثور للسيوطى اخرج ابن ابي جرير ٣
 عن ابن زيد في الآية قال ثم رخص بعد فقال * فان خفتم ان لا يقيا حدود الله فلا جناح عليهما
 فيما اقتدت به * قال فانسخت هذه تلك اه وهو يقتضى حل الاخذ مطلقا اذا رضيت اه اى
 سواء كان الشوز منه او منها او منهما لكن فيه انه ذكر في البحر اولا عن الفتح ان الآية الاولى
 فيما اذا كان الشوز منه فقط والثانية فيما اذا لم يكن منه فلا تعارض بينهما وانهما لو تعارضتا
 غرمة الاخذ بلاحق ثابتة بالاجماع وبقوله تعالى ولا تمسكوهن ضرازا لتعدوا وامساكها
 لا لرغبة بل اضرازا لاخذ مالها في مقابلة خلاصها منه مخالف للدليل القطعى فافهم

مطلب

في معنى المجتهد فيه

(و) الخلع (هو من الكنايات

٢ فيعتبر فيه ما يعتبر فيها)

من قرائن الطلاق لكن

لو قضى بكونه فسحا نفذ

لانه مجتهد فيه وقيل لا

(خاعها ثم قال لم أتوبه

الطلاق فان ذكر بدلا لم

يصدق) قضاء في الصور

الاربعة (والا صدق في) ما

اذا وقع بلفظ (الخلع

والمبرأة) لانهما كنايتان

ولا قرينة بخلاف لفظ بيع

وطلاق لانه خلاف الظاهر

وفيه اشارة الى اشتراط النية

وهو ظاهر الرواية الا ان

الشايع قالوا لا اشتراط النية

ههنا لانه يحكم غلبة

الاستعمال صار كالصريح

كافي القهستاني عن متفرقات

طلاق المحيط (وكره)

تحريما (اخذشى)

٣ قوله ابن ابي جرير هكذا

بالاصل المقابل على خطه

ولعل الصواب اسقاط

لفظ ابى كما هو مشهور

اه مصححه

(قوله ويلحق به) اى بالاخذ (قوله ان نشوز) فى المصباح نشزت المرأة من زوجها نشوزا من باب قعد وضرب عصته ونشز الرجل من امرأته نشوزا بالوجهين تركها وجفاها واصله الارتفاع اه مائخصا (قوله ولو منه نشوز ايضا) لان قوله تعالى فلا جناح عليهما فيما اقتدت به يدل على الاباحة اذا كان النشوز من الجانبين بعبارة النص واذا كان من جانبها فقط بدلالته بالاولى (قوله وبه يحصل التوفيق) اى بين مارجحه فى الفتح من نفى كراهة الاخذ الاكثر وهو رواية الجامع الصغير وبين مارجحه الشمنى من اثباتها وهو رواية الاصل فيحمل الاول على نفى التحريم والثانى على اثبات التزوية وهذا التوفيق مصرح به فى الفتح فانه ذكر ان المسئلة مختلفة بين الصحابة وذكر النصوص من الجانبين ثم حقق ثم قال وعلى هذا يظهر كون رواية الجامع اوجه نعم يكون اخذ الزيادة خلاف الاولى والمنع محمول على الاولى اه ومضى عليه فى البحر ايضا (قوله عليه) اى على الخلع منح اى على ان نقول له خالعى وفى البحر على القول اى اذا كان هو المتبدى بقوله خالعتك فافهم (قوله تطلق) اى بانئان كان بلفظ الخلع ورجعيا ان كان بلفظ الطلاق على مال كامر وبأى (قوله شرط للزوم المال) اى عليها وهو البذل المذكور فى الخلع وقوله وسقوطه اى عن الزوج وهو المهر الذى عليه (قوله او استحق) اى اذ ما آخر واثبت انه له ومثله ما فى الفتح عن كافى الحاكم لو كان عبدا حلال الدم قتل مائة رجوع عليها بقيمته وكذا لو وجب قطع يده فقطع عنده رده واخذ قيمته اه (قوله مائليس بمال) كالمه والحر (قوله وقع) اى ان قلت بحر (قوله بان فى الخلع) لانه من الكسائيات الدالة على قطع الموصلة فكان الواقع به بائنا بخلاف لفظ اعتدى واخويه كامر فى بابه وبخلاف الطلاق فانه صريح لا يقتضى البينة ايضا (قوله بجنا فيهما) اى فى الصورتين والجنان كعدد عطية الشئ بلايدل فى الفتح اى بلاشئ يجب للزوج لان ملك النكاح فى الخروج غير متقوم ولذا لا يلزم شئ فى الطلاق اه واوجب زفر عليها رد المهر كفى المحيط بحر واما لو كان المهر فى ذمته فانه يسقط لما مر من ان خالعتك مسقط للحقوق وان لم يكن بعوض تأمل (قوله كامر) اى فى قوله ونعرت فبالوبطل البذل وقدمنا بيانه (قوله ولو سمت حلالا) الخ قال فى الفتح وفى كتب المالكية لو خلعها على حلال وحرام كخمر ومال صبح ولا يجب له الا المال قبل وهو قياس قول اصحابنا وهو صحيح اه (قوله رجع بالمهر) اى ان اخذته واسقط عنه وهذا عند الامام وعندنا يجب مثله من خل وسط لانه صار مغفورا من جهتها بتسمية المال اه ح (قوله اى الحسة) قيده لئلا يتكرر مع قوله الآتى والبيت والصندوق الخ مما هو فى يدها الحكمة فافهم (قوله ولاشئ) فى يدها اما لو كان فيهما شئ ولو قليلا فهو له بحر (قوله لعدم التسمية) علة لما فهم من التشبيه وهو وقوع البائن بجنا اى لعدم تسمية شئ نصير به غارة له بحر لما فى يدها قد يكون مقبوما وقد يكون غيره فكان راضيا بذلك فتح (قوله وكذا نمكس) بان قال لها خالعتك على ما فى يدى ولاشئ فيها بحر وهذا مفهوم بالاولى (قوله لكن الخ) لما كان عدم لزوم شئ فى المسئلة الاولى ادم التفرير منها صار مظنة ان يزوجها اه انه لا يستحق المهر غيره التفرير اه واستدرك على ذلك فانها له لان امرأته اشترت نفسها . . . ولست الخاتم فان لم يملك ما فى يده فهذا الاستدراك فى قوله فافهم (قوله وان زادت) اى

ويلحق به الا براء عماله اى عليه (ان نشز وان نشزت) لا ولو منه نشوز ايضا ولو بأكثر مما اعطاها على الوجه فتح وصحح الشمنى كراهة الزيادة وتعبير المتلقى لا بأس فبيد انها تزوية وبه يحصل التوفيق (اكرهها) الزوج (عليه تطلق بالمال) لان الرضا شرط للزوم المال وسقوطه (ولو هلك بدله فى يدها) قبل الدفع (او استحق فعليها قيمته لو البذل قيميا ومثله لو نكح) لان الخلع لا يقبل الفسخ (خلعها او طلقها بخمر او خنزير او ميتة ونحوها) مائليس بمال (وقع طلاق) بان فى الخلع رجعى فى غيره (وقع عا بجنا) فيهما لبطلان البذل وهو الفقرة كامر ولو سمت حلالا كهذا الخلق فاذا هو خمر رجع بالمهر ان لم يعلم والا لا شئ له (كخالعتى على ما فى يدى) اى الحسة (ولاشئ) فى يدها لعدم التسمية وكذا نمكسه لكن لو كان فى يده حويرة لها فقلت فمهر له ما لمت اولاً لاشئ اى نفسه اه واما (ان زادت من مال)

على قولها خالعتي على مافي بدى اى ولا شئ في يدها **(قوله)** ردت عليه في الاولى مهرها) اى
 في قولها من مال ومثله من متاع او من مال المهر وقد اوفاه لها او على مافي بطن جارتي او غنمي
 من حل لانها لماسمت المالا لم يكن الزوج راضيا بالزوال الا بالعوض والواجبة الى ايجاب المسمى او
 قيمته للجهالة ولا الى قيمة البضع اعني مهر المثل لانه غير متقوم حالة الخروج فعتين ايجاب ما قام
 على الزوج من المسمى او مهر المثل نهر **(قوله)** والا اى وان لم تكن قبضته برى منه ولا شئ
 عليها وكذا لا شئ عليها لو كانت قد أبرأته منه بحر **(قوله)** او ثلاثة دراهم في الثانية) اى
 في قولها من دراهم معرفا او منكرا لانها ذكرت الجمع واقصاه لا غايه له وادناه ثلاثة فوجب ولو
 قالت على مافي هذا المكان من الشياه والحيل والبعال والخمر او الثياب لزمها ثلاثة ايضا كذا
 في الدراية قال في البحر وفي الثياب نظرا للجهالة واقول ينبغي ايجاب الوسط في الكل وبه يندفع
 ما قال نهر قلت وفيه نظر لان الثياب مجهول الجنس مثل الدابة والعبد بخلاف البعل والخمار
 ولذا لو تزوجها على ثوب او عبد وجب مهر المثل ولو على فرس او ثوب هروى وجب الوسط
 وعليه فينبغي في الثياب المطلقة رد المهر كافي الاولى ثم رأيت في كافي الحاكم الشهيد مانصه وان
 اختلعت منه على موصوف من المكيل والموزون والثياب فهو جائز وان اختلعت منه بشوب
 غير منسوب الى نوع او على دار كذلك فله المهر الذي اعطاها وكذلك الدابة اه **(قوله)** ولو
 في يدها قل الخ) ولو كان اكثر من ثلاثة فله ذلك درر عن النهاية **(قوله)** لاره) قال في النهر
 ولو سمت دراهم فاذا في يدها دنائير لا يجب له غير الدراهم ولم اره اح قلت وينبغي في عرفنا
 لزوم الدناير لان الدراهم تطلق عرفا على مايشملها والحاصل انها اذا اختلعت على شئ غير
 المهر فهو على اوجه * الاول ان يكون ذاك المسمى غير متقوم كالتجر والمية فيقع مجانا * الثاني ان
 يتحمل كونه مالا او غيره مثل مافي بيتها او يدها من شئ فان الشئ يشتمل المال وغيره وكذا
 مافي بطن شاتها او جاريتها فان مافي البطن قد يكون ربحا فان وجد المسمى فهو له والواقع
 مجانا * الثالث ان يكون مالا سيوجد مثل ما تقرر تخيلها او تلد غنمها العام او ما تكتسب
 العام فعليها رد ما قبضت من المهر سواء وجد ذاك او لا * الرابع ان يكون مالا لكنه لا يوقف
 على قدره مثل ما في بيتها او يدها من المتاع او ما في تخيلها من الثمار او ما في بطون غنمها من
 الولد فان وجد منه شئ فهو له والاردت ما قبضت من المهر * الخامس ان يكون مالا بمقدار
 معلوم مثل مافي يدها من دراهم فان اقله ثلاث فكان مقداره معلوما فله الثلاثة او الاكثر
 * السادس اذا سمت مالا او اشارت الى غم مال كهذا الحل فاذا هو حر فان علم بأنه حر فلا شئ له
 والارجح بالمهر هذا حاصل مافي الذخيرة **(قوله)** اذالم تلد لافل المدة) اى مدها الحمل وهذا قيد
 اعدام وجوب شئ اما لو ولدت لافلها فهو له لتحقق وجوده والاولى ذكر هذا بعد قوله وبطل
 الغنم لان الظاهر اعتبار اقل مدته ايضا * (قاعدة) * في اقرار الجوهرة اقل مدة حمل الدواب
 سوى الشاة ستة اشهر واقل مدة حمل الشاة اربعة اشهر **(قوله)** وقيد في الخلاصة وغيرها)
 كان المناسب ذكر هذا عقب قوله ردت مهرها او ثلاثة دراهم كما فعل في البحر ليعلم ان مرجع
 الضمير هو الرد المذكور وبعبارة الخلاصة هكذا وفي الفتاوى رجل خلع امرأته بمالها عليه
 من المهر ظنا منه ان لها عليه بقية المهر ثم تذكر انه لم يبق لها عليه شئ من المهر وقع المطلق

ردت) عليه في الاولى
 (مهرها) ان قبضته والا لا
 شئ عليها جوهرة (او ثلاثة
 دراهم) في الثانية ولو في
 يدها قل كتبتها ولو سمت
 دراهم فبان دنائير لم اره
 (البيت والصندوق وبطن
 الجارية) اذا لم تلد لافل
 المدة (و) بطل (الغنم)
 وثمر الشجر (كاليسد)
 فذكر اليد مثال كافي البحر
 قال وقيد في الخلاصة
 وغيرها لعدم العلم فقال لو
 علم انه لا متاع في البيت أو
 انه لا مهر لها عليه في خلعها
 تبهرها لا يلزمها شئ لانها
 لم تقطعه فلم يصير معرورا
 ولو ظن ان عليه المهر ثم
 تذكر عدمه ردت المهر

عليها بمهرها فيجب عليها ان ترد المهر ان قبضته اما اذا علم ان لامهر لها عليه بان وهبت صح الخلع ولا ترد على الزوج شيئاً كما اذا خالعتها على ما في هذا البيت من المناع وعلم انه لامناع في هذا البيت اه وكذا على ما في يدها من المال وعلم انه ليس في يدها شيئاً كافي المجتبى **(قوله)** على براءتها من ضمانه (معناه انها ان وجدته سلمته والا فلا شيء عليها واما لو شرطت البراءة من عيب في البدل صح الشرط بحر **(قوله)** لم تبرا (لانه عقد معاوضة فيقتضي سلامة العوض بحر **(قوله)** لانه) تعليل لما استفيد من المقام ان الخلع صحيح فيصح الخلع ويبطل الشرط الفاسد ومنه لو خالعتها على ان يمسك الولد عنده او على ان يكون صداقها لولدها او لاجنبي بخلاف الشرط الملائم كما لو اختاعت بشرط العكس او بشرط ان يرد اليها أقسمتها فقبل لا تخرم ويشترط كتب العكس ورد الاقمنة في انجس ككسائي في الفروع وتامة في البحر **(قوله)** طلقني ثلاثا بألف (اما لو قالت واحدة بألف فطلقها ثلاثا فان قال بألف وقبضت وقعن وان قبل لا يقع شيء وان لم يذكر المال طلقت عنده ثلاثا بلا شيء وعندها واحدة بألف وثمان بلا شيء كما لو فرقها وقال انت طالق واحدة واحدة وواحدة عند الكل كفي البحر عن الحائية **(قوله)** فطلقها واحدة) مثلها ثمان شلبي ولو طلقها ثلاثا كان له جميع الالف سواء كانت بلفظ واحد او متفرقة في مجلس واحد بحر ط **(قوله)** بثله (لان الباء تصحب الاعواض وهو ينقسم على العوض بحر **(قوله)** ان طلقها في مجلسه) فلو قام فطلقها لم يجز شيء نهر ووجهه انه معاوضة من جانبها فيشترط في قبوله المجلس كما في قبول البيع رحمتي ولو بدأ هو فقال خالعتك على الف اعتبر مجلسها دونها فلو ذهب ثم قبلت في مجلسها ذلك صح بحر عن الجوهرة **(قوله)** لو كان طلقها ثنتين (اي قبل قولها له طلقني الخ ثم طلقها واحدة بعد قولها ذلك فله كل الالف لحصول المقصود ولذا قال في الخلاصة قالت طلقني اربعاً بألف فطلقها ثلاثا فهي بألف ولو طلقها واحدة فبثلث الالف وتامة في البحر **(قوله)** لان على الشرط) والمشروط لا يتوزع على اجزاء الشرط ولو طلقها ثلاثا متفرقة في مجلس واحد لزمها الالف لان الاولى والثانية تقع عنده رجعية فيقصع الثالثة وهي منكوحة فله الالف وان في ثلاثة مجالس فعندها له ثلث الالف وعنده لشيء له بحر عن المحيط * (تنبيه * قيل ان على حقيقة للاستعلاء مجاز للشرط والحق انها حقيقة للاستعلاء ان اتصلت بالاجسام المحسوسة كقمت على السطح وفي غيرها حقيقة في معنى اللزوم الصادق على الشرط المحض نحو يباعك على ان لا يشركن وانت طالق على ان تدخل الدار وعلى المعاوضة الشرعية المحضة كعني هذا على الف والعرفية كافعل هذا على ان اشعل لك عند زيد وما نحن فيه مما يصح فيه كل من معنى اللزوم لان الطلاق مما يتعلق على الشرط المحض والاعتياض وذكر المال لا يرجع الثاني فان المال يصح جعله شرطاً محضاً حتى لا تنقسم اجزائه على اجزاء مقابلة كما يصح جعله عوضاً منقبا فلا يوجب المال بالثبوت وعلى هذا يكون لفظ على مشتركاً بين الاستعلاء واللزوم لقيام دليل الحقيقة فيهما وهو التبادر بمجرد الاطلاق وكون المجاز خيراً من الاشتراك وهو عند التردد وقول اهل العربية انها للاستعلاء محمول على هذا فان اهل الاجتهاد هم اهل العربية وتامة تحقيقه في الفتح وذكر في البحر انه ذكر في التحرير ترجيح العوضية بذكر المال لانها الاصل

(خالعت على عبد آبق لها على برامتها من ضمانه لم تبرا) وعليها تسليمه ان قدرت والافقيته لانه لا يبطل بالشرط الفاسد كالنكاح (قالت طلقني ثلاثا بألف او على الف فطلقها واحدة وقع في الاول بائنة بثلثة) اي بثلث الالف ان طلقها في مجلسه والافجانا فتح وفي الثانية رجعية مجانا لان على للشرط وقال كالبراءة (قال لها طلقني نفسك ثلاثا بألف) او على الف (فطلقت نفسها واحدة لم يقع شيء) لانه لم يرض بالبدونة الا بكل الالف بخلاف ما مر لرضاها بها بألف

مطلب

تستعمل على في الاستعلاء واللزوم حقيقة

فبيعها اولى (وقوله لها

انت طالق يالف او على الف

وقلت) في مجلسها (لزم)

ان لم تكن مكروهة كامر

ولاسفية ولا مريضة كما

يحيى (الف) لانه تعويض

او تعليق وفي البحر عن

التاخر خاتية قال لامرأته

احدا كما طالق بالف درهم

والاخرى بمائة دينار

فقبلت طلقا بغير شيء

(انت طالق عليك الف

اوانت حر وعليك الف

طلقت وعق مجانا) وان

لم يقبل لان قوله وعليك

الف حجة تامة وقال ان

قبلا صح ولزم المال عملا

بأن الواو الحال وفي الحواوي

وبقولهما يفتي (قال طلقك

امس على الف فلم تقبل

وقالت قبلت فالقول له

بيته بخلاف قوله بعك

خلالك امس على الف

فلم تقبل وقالت قبلت

فالقول لها) وكذا لو قال

لعبه كذلك (كقوله)

لغيره) بعث منك هذا

العبد بالف امس فلم تقبل

وقال المشتري قبلت) فان

القول للمشتري والفرق

ان الضالاق بمال يمين

من جانبه وهي تدعى حنثه

وهو ينكر اما البيع

فاقراره به اقرار بالقبول

فانكاره رجوع فلا يسمع ولو برهنا اخذ بيته تارخية

(قوله فبيعها اولى) فيه بحث لانها قد يكون لها غرض في الثلاث حسب المادة الرجوع اليه لشدة بغضه فخاف من ان يحملها احد على المعاودة اليه فلا يتم الا بالثلاث مقدسي وقد يقال ان هذا لا ينظر اليه بعد حصول المقصود بملكها نفسها على ان امكان المعاودة حاصل بالحمل على التحليل فانهم (قوله وقبت في مجلسها) فلو بعده لم يلزمها المال لانه مبادلة من جانبها كامر وهذا اذا لم يكن معلقا ولا مضافا والا اعتبر القبول بعد وجود الشرط والوقت كما قدمناه عن البدائع ومثله في البحر (قوله كامر) اى في قول المصنف اكرهها عليه تطلق بالمال (قوله ولاسفية ولا مريضة) فلو سفية لم يلزم المال ولو مريضة اعتبر من الثلث كما أتى بيانه (قوله لانه تعويض) بالعين المهمة لا بالفداء كما يوجد في بعض النسخ وهذا راجع لقوله بالف وقوله او تعليق راجع لقوله على الف قال الزيلعي ولا بد من قبولها لانه عقد معاوضة او تعليق بشرط فلا تنعقد المعاوضة بدون القبول ولا يزيل المعلق بدون الشرط اذ لا ولاية لاحدهما في الزام صاحبه بدون رضاه والطلاق بائن لانها ما التزمت المال الا لتسلم لها نفسها وذلك باليئونة اهـ (قوله طلقا بغير شيء) لانه علق طلاقهما على قبولهما وقد وجد ولم يعلم ما يلزم كل واحدة منهما فان لكل ان تقول لا يلزمنى الا الدراهم وينبى ان يلزم لو رضى منهما بالدراهم و اذا طلقا بلا شيء كان رجعا لانه بلفظ الصريح رحنى وما قيل من انه ينبى ان يلزمها رد مهرها فهو مما لا ينبى فان الطلاق الصريح ولو على مال غير مسقط للمهر على المتمد كما أتى متنا فانهم (قوله وان لم يقبل) مبالغة على قوله طلقك وعق لانه عند القبول تطلق ويعق بالاولى لانه متفق عليه فالمبالغة اشارة الى رد قولهما ولا يصح جعل المبالغة لقوله مجانا لان المناسب له ان يقول وان قبلا كما لا ينبى (قوله حجة تامة) اى فلا ترتبط بما قبلها الا بدلالة الحال اذ الاصل في الجملة الاستقلال والادالة هنا لان الطلاق والعاق ينفكان عن المال بخلاف البيع والاجارة فانهما لا يوجدان بدون درهم* (تنبيه) * اتفقوا على انها للحال في اد الى الفا وانت حر لتعذر عطف الخبر على الانشاء وعلى انها بمعنى باء المعاوضة في احمل هذا ولك درهم لان المعاوضة في الاجارة اصلية وعلى تعين العطف في قول المضارب خذ هذا المال واعمل به في البرز للانشائية فلا تنعقد المضاربة به وعلى احتمال الامرين في انت طالق وانتم مريضة او مصلية اذ لا مانع ولا معين فيتنجز الطلاق قضاء ويتعلق ديانة ان نواه وتماه في البحر (قوله عملا بأن الواو للحال) فكأنه قال انت طالق في حال وجوب الف الى عليك ولا يتحقق ذلك الا بالقبول وبه يلزم المال نهر (قوله وكذا لو قال لعبه كذلك) اى كذا الحكم لو قال لعبه اعتقتك امس على الف فلم تقبل او بعك امس نفسك منك بأنك فلم تقبل بحر (قوله يمين من جانبه) فهو عقد تام فلا يكون الاقرار به اقرارا بقبول المرأة بخلاف البيع فانه بلا قبول ليس ببيع بحر (قوله اخذ بيته) اى على انها قبلت لان الاصل ان من كان القول له لا يحتاج الى بيته لانها لا يثبت خلاف الظاهر والظاهر لمن كان القول له وهو هنا الزوج المتكزوج وجود شرط الحنث وهو القبول وخلاف الظاهر قول المرأة فتقدم بيته عند التعارض ولانها اكثر اثباتا لانها تثبت الطلاق واما ما قيل من ان بيته قامت على الاثبات وبيته على النفي فانكاره رجوع فلا يسمع ولو برهنا اخذ بيته تارخية

فلم تقبل فيه ان البينة على النفي في شرط الحث مقبولة كإمارة في التعليق فانهم **(قوله يقع الطلاق باقراره)** أي الطلاق البائن وان لم يثبت المال لانه يبقى لفظ الخلع المقرب به وهو كناية فيقع به البائن كإمارة **(قوله بحالها)** أي على حالها المعروف في الدعاوى من ان القول للمتكسر والبينة للمدعى **(قوله وعكسه)** أي لو ادعت الخلع لا يقع بدعواها شيء لانها لا تملك الايقاع رحتى **(قوله كيفما كان)** أي سواء ادعته بئال أو بدونه ولا يلزمها المال لانها انما اقترت به في مقابلة الخلع بحيث لم يثبت الخلع لم يثبت المال ولان الزوج بانكاره قد رد اقرارها به رحتى * **(فروع)** * اختلفا في كمية الخلع فقال مرثان وقالت ثلاث قيل القول له وقيل لو اختلفا بعد التزوج فقالتم لم يجوز التزوج لانه وقع بعد الخلع الثالث وانكره فالقول له ولو اختلفا في العدة أو بعد مضيتها فقال هي عدة الخلع الثاني وقالت عدة الخلع الثالث فالقول لها فلا يخل النكاح جامع الفصولين **(قوله انكر الخلع)** مكرر مع قول المصنف وعكسه لا أخط **(قوله أو ادعى شرطا أو استثناء)** بأن قال أنت طالق بالث فقبلت ثم ادعى انه قال ان دخلت الدار أو ان شاء الله قال في جامع الفصولين طلق أو خلع ثم ادعى الاستثناء صدق ولو لم يذكر البديل في الخلع لا لو ذكره بأن قال خلعتك بكذا ولو ادعى الاستثناء وقال ما قبضته منك فهو حق كان لي عليك وقالت أتى دفعته لبديل الخلع فالقول له لانه ما أنكر صحة الخلع فقد أنكر وجوب البديل عليها وأقر ان له عليها ما لا واحد الا مائين والمرأة مقرآن له عليها ما لا آخر فصديق الزوج بخلاف ما لو يدع الاستثناء لانه أقر ان عليها بدل الخلع والمالك هو المرأة فقبل قولها وفيه نظر اه وحاصله ان دعواه الاستثناء مقبولة الا اذا كان الخلع ببديل فان البديل قرينة على قصد الخلع فلا تقبل دعوى ابطاله بالاستثناء الا اذا ادعى ان ما قبضه ليس بدل الخلع بل عن حق آخر فان القول له لانكاره صحة الخلع ووجوب البديل بدعوى الاستثناء قلت لكن فيه ان المانع من صحة دعوى الاستثناء ذكر البديل في عقد الخلع لا قبضه بعده بحيث ذكر البديل لم يقبل دعواه الاستثناء فلم يقبل انكاره صحة الخلع ووجوب البديل بل بقي الخلع ببديل وادعى بذلك ان ما قبضه هو حق آخر وهي تقول بل بدل الخلع فيكون القول قولها لانها المعاملة بالدفع والقول قول المالك فلم يبق فرق بين ما اذا ادعى الاستثناء أو لم يدعه ولعل هذا وجه النظر والله تعالى اعلم هذا وقد مر في باب التعليق ان الفتوى على عدم قبول قوله في دعوى الاستثناء والشرط ففساد الزمان وتقدم الكلام فيه هناك **(قوله أو ان ما قبضه من دينه)** في البرازية دفعت بدل الخلع ورمى الزوج به بوجه بجهة أخرى أفتى الإمام ظهير الدين ان القول له وقيل لها لانها المملكة اه قلت الظاهر الثاني ولذا جزم به في جامع الفصولين كما علمت وهذه مسألة مستقلة منها على ما اذا اتفقا على الخلع ببديل واختلفا في جهة القبض ولذا عطفها باو ويصح عطفها بالواو فتكون من تمة ما قبلها لكن يرد ما علمته من النظر فانهم **(قوله أو اختلفا في الصنوع والكراه)** أي في القول واما ايقاع الخلع باكره فصحيح كإبائ ط **(قوله فالقول لها)** لان صحة الخلع لا تستدعي البديل فتكون منكرا ويكون القول قولها بحر

(ولو ادعى الخلع على مال وهي تنكر يقع الطلاق) باقراره (والدعوى في المال بحالها) فيكون القول لها لانها تنكر (وعكسه لا) يقع كيفما كان برأية * **(فروع)** * أنكر الخلع أو ادعى شرطا أو استثناء أو ان ما قبضه من دينه أو اختلفا في الطوع والكراه فالقول له ولو قالت كان بغير بدل فالقول لها * ادعت المهر ونفقة العدة وأنه طلقها

(**قوله** وادعى الخلع) يبنى حمله على ما اذا كان مدعيا ان نفقة العدة من حمله بدل الخلع
بحر (**قوله** فالقول لها في المهر وله في النفقة) لان المهر كان ثابتا عليه قبله فدعوى
سقوطه غير مقبولة واما نفقة العدة فليست واجبة قبله وهي تدعى استحقاقها بالطلاق
وهو ينكر فكان القول له وهو مشكل فانهما اتفقا على سبب استحقاقها لان الخلع
والطلاق يوجبان نفقة العدة فكيف تسقط بحر قلت واصل الاستشكال لصاحب جامع
الفصولين واعترضه في نور العين على انه ساقط بالامين (**قوله** قسمت قيمته على مسميها)
فاذا كانت قيمته ثلاثين ومهر احداها مائتان ومهر الاخرى مائة لزم الاول عشرةون
والاخرى عشرة ولا يقسم بينهما مناصفة ومحلها اذا كان العبد لاجني اولهما والمهران متفاوتان
اما لو كان بينهما مناصفة والمهران متساويان يكون العبد بدل الخلع ط وفرض المسئلة
في كافي الحاكم بما اذا خلع امرأته على الف (**قوله** وقف على قبولها) قال في المحنى
الظاهر انه عني به وقوع الطلاق ومعرفة هذه المسئلة من اهم المهمات في هذا الزمان
لان الناس يعتادون اضافة الخلع الى مال الزوج بعد ابرائها اياه من المهر فبهذا علم انها اذا
قبلت وقع الطلاق ولم يجب على الزوج شيء وفي منية الفقهاء خلعتك بمالى عليك من الدين
وقبلت يبنى ان يقع الطلاق ولا يجب شيء ويبطل الدين اه ما في المحنى وسيدكر الشارح آخر
الباب صحة ايجاب بدل الخلع عليه وسيأتى تمامه (**قوله** في نكاح صحيح) ذكره ليان الواقع
والافتد اخرج الفاسد اول الباب بقوله ازالة ملك النكاح افاده ط وقدما قولين في سقوط
المهر بعد الدخول في الفاسد وتقدم ايضا انه لو ابانها ثم خالعهما على مهرها لم يسقط المهر قال في
الفصول لانه لم يسلم لها بعد الخلع شيء وكذا لو اريدت فخالعهما (**قوله** كما اعتمده العمادى
وغیره) اى لصاحب الفناوى الصغرى فانه صحح انه يسقط المهر كالخلع والمبارأة وصحح في
الحانية انه لا يسقط المهر الا بذكره وصححه في جامع الفصولين ايضا فقد اختلف التصحيح
وقول الشارح اول الباب خلافا للحانية تبع فيه قول البحر وان صرح قاضيان بخلافه ولم
يظهر لى وجه ترجيح التصحيح الاول على الثانى مع انهم قالوا ان قاضيان من اجل من يعتمد
على تصحيحه (**قوله** والمبارأة) بفتح الهمزة مفاعلة من البراء وترك الهمزة خطأ وهي ان يقول
الزوج برئت من نكاحك بكذا قاله صدر الشريعة وفي الفتح هو ان يقول بارأيتك على الف
وقبل تبرقات وما في الفتح موافق لما في كافي الحاكم ثم قال في التهر قيد المصنف بقوله بارأها
لانه لو قال لها برئت من نكاحك وقع الطلاق ويبنى ان لا يسقط به شيء اه اى لانه اذا
لم يكن بلفظ المفاعلة ولم يذكر له بدلا لم يتوقف على قبولها فيقع به البائن ولا يكون مسقطا
بتمتلة قوله خلعتك بخلاف ما اذا كان بلفظ المفاعلة أو ذكر له بدلا فانه يتوقف على القبول
حتى يكون مسقطا وبهذا ظهر انه لامنافاة بين ما نقله أولا عن صدر الشريعة المصرح فيه
بذكر البدل وبين ما ذكره آخر افافهم (تنبيه) ذكر في التهر اول الباب اخذا من عبارة الفتح
ان المبارأة من الفاظ الخلع قلت وقدما عن الجوهرة التصريح به لكن تقدم عن البرازية ان
لفظ الخلع من الفاظ الكناية الا ان الشايخ قالوا انه لغلبة استعماله صار كالبرقع فلا يفتقر
الى التية وان المبارأة اذا غلب فيها الاستعمال نهى كذلك وتقدم ايضا ان الواقع بالخلع

وادعى الخلع ولا يئنة
فالقول لها في المهر وله في
النفقة * خلع امرأته
على عبد قسمت قيمته على
مسميها * خلعتك على
عبدى وقف على قبولها
ولم يجب شيء بحر (ويسقط
الخلع) في نكاح صحيح
ولو بلفظ بيع ونسأ كما
اعتمده العمادى وغيره
(والمبارأة)

تطبيقاً بأنه سواء نوى الواحدة أو الثنتين وإن نوى الثلاث فلا تارة وإن أخذ عليه جعلاً لم يصدق أنه لم يرد به الطلاق قال في الكافي للحاكم والمبارأة بمنزلة الخلع في جميع ذلك **(قوله** أي الإبراء من الجانبين) أي بأن تقول له باريئني فيقول لها باريئك أي يقول لها ذلك وتقول هي قبلت كما في شرح المنظومة فالمراد ما يعبر عنه الإبراء من أحدهما والقبول من الآخر **(قوله** كل حق) شمل المهر والنفقة المفروضة والمأضية والكسوة كذلك وكذا المنفعة تسقط بلا ذكر ويستثنى ما إذا خالعتها على مهرها أو بعضه وكان مقبوضاً فإنها تزداد ولا تبرا ومقتضى إطلاقهم البراءة الآن يقال مرادهم ما عدا بدل الخلع والمهر بدله فلا تبرا عنه كالأول كان مالا آخر بغير وهذا قول الإمام وعند محمد لا يسقط إلا ما سماه في الخلع والمبارأة وأبو يوسف مع الإمام في المبارأة ومع محمد في الخلع ملتي ثم اعلم أن حامل وجوه المسئلة أن البذل إما أن يكون مسكوتاً عنه أو منفيًا أو مثبتاً على الزوج أو عليها بنهرها كله أو بعضه أو مال آخر وكل من الستة على وجهين إما أن يكون المهر مقبوضاً أو لا وكل من الاثنين عشر إما أن يكون قبل الدخول بها أو بعده فإن كان البذل مسكوتاً عنه ففيه روايتان أحدهما براءة كل منهما عن المهر لا غير فلا ترد ما قبضت ولا يطالب هو بما بقي وسيأتي تمام الكلام عليه عند قول المصنف وبرئ عن المؤجل لو عليه أو كان منفيًا كقوله أخلى نفسك متى بغير شيء ففعلت وقيل الزوج صحيح بغير شيء لأنه صريح في عدم المال ووقوع البائن فلا يبرأ كل منهما عن حق صاحبه وإن كان معينا على الزوج فيسألى آخر الباب وإن كان بكل المهر فإن كان مقبوضاً رجع بجميعه والاسقط عنه كله مطلقاً أي قبل الدخول أو بعده وإن خالعتها على أن يجعله ولدها أو لأجنبي جاز الخلع والمهر للزوج وإن ببعضه كالعشر مثلاً والمهر عشرون فإن قبضته رجع بدرهمين لو بعد الدخول وسلم لها الباقي وبدرهم فقط إن كان قبله لأنه عشر النصف وإن لم يكن مقبوضاً سقط الكل مطابقاً للمسمى بحكم الشرط والباقي بحكم لفظ الخلع وإن قال آخر غير المهر فله المسمى وبرئ كل منهما في الأحوال كلها اهـ ملخصاً من البحر والنهر وغيره لا أذكر لكن المراد بالأخير ما إذا كان مالا معلوماً موجوداً في الحال والا فهو على ستة أوجه قدمناها عن الذخيرة **(قوله** ثابت وقتها) أي وقت الخلع والمبارأة احترز به عن حق يثبت بعدها كنفقة العدة والسكنى كما يشير إليه الشارح **(قوله** متى يتعلق) أي من الحق الذي يتعلق بذلك النكاح الذي وقع الخلع منه **(قوله** لا الأول) لأنه ليس من حق ذلك النكاح بل هو حق النكاح الأول **(قوله** ومنه المنفعة) الأولى ومنه أي من الحق الذي يسقط قال في البحر وأما المنفعة فقال في البرازية خالعتها قبل الدخول وكان لم يسم مهرًا تسقط المنفعة بلا ذكر اهـ ويحتمل أن مراده أن المنفعة مثل المهر فتسقط إذا كانت منتهى ذلك النكاح لا منتهى نكاح قبله كما حمله **(قوله** صح الخ) قال في البحر ومقتضى الإبراء العام عدم الصحة وكأنه لما وقع في ضمن الخلع تخصص بما هو من حقوق النكاح **(قوله** إلا إذا نص عليها) أي على النفقة في الخلع أما لو لم تسقطها حتى انحلت ثم اسقطها لا تسقط لا سقطها حينئذ قصدًا لما لم يجب فإنها إنما تجب شيئاً بخلاف ذلك الإسقاط الضمني فإنه يسقط باعتبار ما تسحقه وقت الخلع والباقي سقط تبعاً في ضمن الخلع فتح وفي الذخيرة من النفقة قالت

مطلب

حاصل مسائل الخلع والمبارأة على أربعة وعشرين وجهاً

أي الإبراء من الجانبين (كل حق) ثابت وقتها (لكل منهما على الآخر) مما يتعلق بذلك النكاح حتى لو أبانها ثم نكحها ثانياً بمهر آخر فاختلاف منه على مهرها برئ عن الثاني لا الأول ومثله المنفعة بزازية وفيها اختلاص على أن لا دعوى لكل على صاحبه ثم ادعى أن له كذا من القطن صح لاختصاص البراءة بحقوق النكاح (الاتفاق العدة) وسكنائها فلا يسقطان (إلا إذا نص عليها) فتسقط النفقة لا السكنى

لزوجها انت برئ من نفقي ابدا مادمت امرأتك لا يصح لان حجة البراء تعتمد الوجوب
او قيام سبب الوجوب ولم يوجد هنا لان سبب وجوبها في المستقبل هو الاحتباس في المستقبل
وهو غير موجود في الحال ثم قال واذا ابرأته عن النفقة قبل ان تصير دينيا في ذمته لا يصح
بالاتفاق واذا شرطت في الخلع يصح لانه ابراء بعوض فيكون استيفاء لما وقت البراءة عنه
لان العوض قام مقامه والاستيفاء قبل الوجوب يصح بالاتفاق اه وفيه القينة وان لم تكن
النفقة واجبة لكن سببها قائم فصح البراء عنها اه اي فان الخلع سبب لوجوب نفقة العدة
وهذا معنى قوله في البدائع فأما نفقة العدة فانها تجب عند العدة فكان الخلع على النفقة مانعا
من وجوبها اي بخلاف ابرائها عن النفقة قبل الخلع او بعده فانه لا يصح وفي البرازية وقيل
يصح وهو الاشبه قلت لكن المذكور في عامة الكتب انه لا يصح ولذا جزم به في الفتوح
وشرح الطحاوي والبدائع وكذا في الحانية وغيرها بل علمت انه بالاتفاق وفي الولولجية
اختلفت منه بكل حق هو لها عليه فلها النفقة مادامت في العدة لانها لم تكن حقالها وقت
الخلع وفي البحر عن البرازية اختلفت بتعليلها بأشئ على كل حق يجب للنساء على الرجال قبل
الخلع وبعده ولم تذكر الصداق ونفقة العدة تثبت البراءة عنهما لان المهر ثابت قبل الخلع
والنفقة بعده اه * (تنبيه) * وقعت حادثة سئلت عنها في امرأة طلبت من زوجها الطلاق
على ان تبرئه من مهرها ومن اعيان معلومة فرضي وابرأته من ذلك فقال ان كانت برأتك
صادقة فأنت طائعة فأجبت بأنها لاتوافق لقولهم ان البراءة عن الاعيان لاتصح ومراد الزوج
التعليق على صحة البراءة عن الكل ليسلم له جميع العوض هكذا ظهر لي ثم رأيت بعد جواي
هذا في فتاوى الكازروني نقلا عن فتاوى العلامة عبدالرحمن المرشدي انه سئل عما يقع
كثيرا من قول المرأة ابرأتك من المهر ونفقة العدة وقول الزوج طلاقك بصحة برأتك
فأجاب بعدم الوقوع قال ووافقي بعض حنفية العصر وتوقف بعضهم محتجا بأن شيخنا
جار الله بن ظهيرة كان يفتي بالوقوع لقولهم ان نفقة العدة تسقط بالتسمية فقلت هذا بمعزل
عما نحن فيه لان النفقة تجب بالطلاق يوما فيوما والبراءة عن المهر والمعلق به كذلك
لاستفاء المعلق عليه باستفاء جزئه واما المذكور في باب الخلع فالمراد به المبرأة التي هي نوع من
الخلع الموقوف على قبولها في المجلس فاذا كان على المهر ونفقة العدة سقطت النفقة تبعا له اما
هنا فهو تعليق محض فلا يقع بطلان بعض المعلق عليه اه ملخصا ثم رأيت الليري في شرح
الاشباه صوب ما أفني به ابن ظهيرة ورد على المرشدي مستندا لما مر من التصريح بسقوط
النفقة بالشرط اقول والصواب انه اذا لم يكن البراء مبنيا على طيب الطلاق لم تسقط النفقة
وان طلقها عقبه لانه في حال قيام النكاح وان كان مبنيا عليه سقطت وان كان حال قيام
النكاح لانه حينئذ يصير مقابلا بعوض في الذخيرة والحانية وغيرها طلبت منه طلاقها
فقال ابرأني عن كل حق لك حتى أطلقك فقالت ابرأتك عن كل حق للنساء على الأزواج
فقال الزوج في فورده طلقك واحدة وهي مدخول بها تقع بهاؤه لانه طلاق بعوض وهو
البراء دلالة اه وأفاد في الفتوح ان النفقة لاتسقط بذلك لانصراف الحق الى القائم لها
اذ ذاك اه نعم قدما آتفا انها لو ابرأته عن كل حق قبل الخلع وبعده تسقط فكذا اذا

مطلب

حادث الفتوى ابرأته عن
مهرها عن اعيان معلومة
فقال ان كانت برأتك
صادقة فأنت طائعة

طلب ابراء هاله عن المهر والثقة صريحاً ليطلقها فإبرائه وطلقها فوراً يصح الإبراء لانه ابراء
بموضع وهو ملكها نفسها فكأنها استوفت الثقة باستيفاء بدلها والاستيفاء قبل الوجوب يصح
كلودفع لها نفقة شهر يصح وعلى هذا يكون ابراء بشرط فإذا لم يطلقها لم يبرأ فقد صرح في الحاشية
بأنها لو أبرأته عمالها عليه على ان يطلقها فإن طلقها جازت البراءة والا فلا بخلاف ما لو أبرأته على
ان لا يتزوج عاها فيصح البراءة دون الشرط لأن الاول يصح فيه الجعل دون الثاني فيكون الشرط
فيه باطلاً وفي الحاوى الزاهدى ولو أبرأته ليطلقها فقام ثم طلقها يبرأ ان لم ينقطع حكم المجلس
والا فلا اه اذا علمت ذلك فقد ظهر لك ان صحة هذه البراءة موقوفة على الطلاق فوراً اى في
المجلس فإذا قال لها طلاقك بصحة براءتك يكون قد علق الطلاق على صحة البراءة فيقتضى تحقق
تحتها قبله كما هو مقتضى الشرط ولا صحة لها الا به فلم يوجد المعلق عليه فلا يقع الطلاق بخلاف
ما لو نجز الطلاق فانه يقع وتصح به البراءة فقد ظهر ان الحق ما قاله المرشدى ولا ينافيه نصريحهم
بسقوط الثقة بالشرط لما علمت من ان سقوطها موقوف على الطلاق او الجعل فلا يوجد البراءة
قبله وانما توجد بطلاق او خلع منجز لا معاق على تحتها هذا ما ظهر لى في هذا المحل وهذه
المسئلة كثيرة الوقوع فاعتمد تحريرها والله سبحانه اعلم **(قوله)** لانها حق الشرع لان سكناها
في غير بيت الطلاق معصية يجر عن الفتح **(قوله)** اذا ابرأته عن مؤنة السكنى بان كانت
سابقة في بيت نفسها او تعطى الاجرة من مالها فيصح التزامها بذلك فتح لكن مقتضى هذا انه لا بد
من التصريح بمؤنة السكنى مع انه ذكر في الفتح وغيره في فصل الاحداد لو اختلفت على ان لا
سكنى لها فان مؤنة السكنى تسقط عن الزوج ويلزمها ان تكثرى بيت الزوج ولا يخل لها ان تخرج
منه اه تأمل **(قوله)** وهو اى قول المصنف الاتفة العدة اى مستغنى عنه بما قدره الشارع من
قوله ثابت وقها لان قوله لكل منهما ما عاق بذلك المحذوف على انه صفة حق فاذ كان تقدير كلامه
ذات استغنى به عن الاستثناء المذكور فكان الاولى تركه فافهم **(قوله)** مسقط للمهر قيد به ما
في البحر انه صرح في شرح الوقاية والخلاصة والبرازية والجوهرة بان الثقة المقضى بها تسقط
بطلاق واطلقوه فشمع الطلاق بماله وغيره اه وفيه كلام سيأتى في الثقة **(قوله)** ذكره البرازى
بلفظ وعليه الفتوى ومثله في الفصول وغيرها وفي البحر انه طاهر الرواية ويحجه الشارعون
وقاضيجان اه قلت وحاصل عبارة قاضيجان ان الطلاق بماله حكمه حكم الجعل عندها اى انه
غير مسقط للمهر وعنده في رواية كقوله او هو الصحيح وفي رواية كالجعل عنده اى في انه
مسقط اه وهذا ذكر الخلاف في الجعل عن المهر وهذا تعليل ما في عبارة المهر من الابهام الذى
اوقع غيره في العاطف فافهم **(قوله)** ذكره النهدى وتبعه تلميذه الباقرى في شرحه على المائتى
وافقى به الخبير الرملى لكن نقل ط عن العلامة المقدسى انه افق بصحة البراءة به للتعارف
قلت وبه افق قارئ الهداية وابن الشايبى معللاً بأن العرف على كونه ابراء قال وكتب مثله
الناصر الملقانى وشيخ الاسلام الحنبلى اه وكذا ذكره في المنظومة انجية وافق به في الحامدية
وايده السائحانى بما في البرازية فن ضلقت الله او لانه اعتقل الله بغير الطلاق والعناق
زاد في الجوهرة نوى اولم ينو **(قوله)** من نفقة الولد شمل الحمل بأن شرط براءته من
نفقته اذا ولدته **(قوله)** من نفقة للولد وهى مؤنة الرضاع كذا في البحر عن الفتح ومثله

لانها حق الشرع اذا
ابرائه عن مؤنة السكنى
فيصح فتح وهو مستغنى
عنه بما ذكرنا اذا الثقة
والسكنى لم يجبا وقها بل
بعدها (وقيل الطلاق
على مال) مسقط للمهر
(كالحال والمعتدلاً) ذكره
البرازى ولا يبرأ ببراءة الله
ذكره البهمنى (سقط
البراءة من نفقة الولدان
وقنا) كسنة (صح ولزم
والالا) بجر

مطلب

في البراءة بقولها ابراء الله

طلب

في الجعل على نفقة الولد

في الكفاية والاختيار **(قوله)** وفيه عن المتقي الخ) ظاهره ان هذه رواية اخرى يؤيدها في الخلاصة وانما يصح على امساك الولد اذ ادين المدة وان لم يبين لا يصح سواء كان الولد رضيعا او فطما وفي المتقي الخ قلت ولعل وجه الرواية الاولى ان الحلع اذا وقع على نفقته او امساكه وهو رضيع يفضي الى المنازعة لان المرأة تقول اردت نفقته شهرا مثلا والزوج يقول اكثر وجه الرواية الثانية ان كونه رضيعا قريبة على ارادة مدة الرضاع وقد جزم بهذه الرواية في الحاشية والبرازية **(قوله)** بخلاف الفطيم لان مدة بقائه عندها استغناء الغلام وحض الحسارية وهي مجهولة اه قلت لم أر هذا التعليل لغيره وهو ظاهره اذا كان الحلع على امساكه عندها مدة الحضانة على انه لا يظهر على القول المعتمد من تقدير مدة الحضانة بسبع للغلام وعشر للجارية بل الظاهر ان مراد ان الحلع اذا كان على نفقة الولد وهو رضيع يراد بها مؤنة الرضاع لان نفقته هي ارضاعه وهو مؤقت شرعا فتصرف اليه بخلاف ما اذا كان فطما فلا بد من التوقيت لان نفقته طعامه وشرابه وذلك ليس له وقت مخصوص لانه يأكل مدة عمره فلا يصح التسمية بدون توقيت للحجالة وفي الذخيرة روى ابوسليمان عن محمد بن ابي خنيفة في المرأة تختلع من زوجها بنفقة ولد له منها ما ناسوا فان عليها ان ترد المهر الذي اخذت منه اه اي فهو نظير ما اذا خالعهما على ما في بيتها من المتاع ولم يوجد فيه شيء فافهم **(قوله)** ولو تزوجها اي وقد خالعهما على نفقة العدة والولد نهر ط اي وكان الزوج قبل تمام المدة **(قوله)** او هرب اي وترك الولد على الزوج بحر وكذا لو خالعه على نفقة العدة ولم تسكن في منزل الطلاق حتى سقطت نفقتها يرجع عليها بالنفقة كما بحثه في البحر **(قوله)** او مات الولد وكذا لو لم يكن في بطنها ولد فيما اذا خالعهما على ارضاع حملها اذا ولدت الى سنتين فتدقيقة الرضاع ولو قالت عشرين يرجع عليها بأجرة رضاع سنتين ونفقته باقى السنين فتح **(قوله)** رجوع ببقية نفقة الولد بأن مضت سنة من السنتين مثلا ترد قيمة رضاع سنة كافي الفتح **(قوله)** والعدة اي وبقية نفقة العدة فيما لو خالعهما عليها ايضا **(قوله)** الا اذا شرطت براءتها اي وقت الحلع يموت الولد او موتها كما في الفتح قال في البحر والحيلة في براءتها ان يقول الزوج خالعتك على انى برى من نفقة الولد الى سنتين فان مات الولد قبلها فلا رجوع لى عليك كذا في الحاشية بخلاف ما لو استأجر الفطر للارضاع سنة بكذا على انه ان مات قبلها فلا اجر لها فالاجارة فاسدة كذا في اجارات الخلاصة اه قال في البرازية اذ يجوز في الحلع ما لا يجوز في غيره **(قوله)** ولها مطالبة الخ اي ان الكسوة لا تدخل الا بالتخصيص عليها قال في الفتح ولها ان تطالبه بكسوة الصبي الا ان اختلعت على نفقته وكسوته فليس لها وان كانت الكسوة مجهولة وسواء كان الولد رضيعا او فطما اه ومثله في الخلاصة وانظر ما فائدة التعميم في الولد هذا وقد تعورف الآن خلع المرأة على كفالتها للولد بمعنى قيامها بمصالحه كلها وعدم مطالبة ابيه بشئ منها الى تمام المدة والظاهر انه يكفي عن التخصيص على الكسوة لان المعروف كالشرط تأمل **(قوله)** فيصح كالفطر اي كايصح في استئجار الفطر هي المرشعة قال في البرازية وان خالعهما على ارضاع ولده سنة وعلى نفقة ولده بعد التمام عشر سنين يصح والحالة لا يمنع هنا لو استأجر فطما ارضاعها مدة كسوتهما يصح عند الامام لان المالك جاز

وفيه عن المتقي وغيره
لو كان الولد رضيعا صح
وان لم يؤقسا وترد له
حوالين بخلاف الفطيم
ولو تزوجها او هرب
او مات او مات الولد رجوع
ببقية نفقة الولد والعدة
الا اذا شرطت براءتها
ولها مطالبة بكسوة الصبي
الا اذا اختلعت عليها ايضا
ولو فطما فيصح كالفطر
(ولو خالعه على نفقة ولده
شهرا) مثلا (وهي مسرة
فطالبته بالنفقة

بالتوسعة على الأظفار وهنا يصح عند الكل لأنه لا تجرى المناقشة ولو من لثم في نفقة ولده اه
(قوله) يجبر عليها) لأن بدل الخلع دين عليها فلا تسقط نفقة الولد بدین له عليها كما إذا كان له
 عليها دين آخر وهي لا تقدر على قضاءه لا تسقط نفقة الولد عنه قال وعليه الاعتقاد لأعلى ما
 اجاب به سائر المفتين انه تسقط كذا في الفتية والحاوي ونحوه في الفتح وغيره وإفاد هذا
 أن الأب يرجع عليها بعد إيسارها **(قوله)** صح في الأثني لا للعلم) لأنه يحتاج إلى معرفة آداب
 الرجال والتخلق بأخلاقهم فإذا طال مكثه مع الأم تحلق بأخلاق النساء وفي ذلك من الفساد
 ما لا يخفى كذا في الفتاوى الهندية قال المقدسي وفي قوله صح في الأثني بحث لأن المفتي به الآن
 أن الأثني لا يتبني عند الأم إلى البلوغ فتأمل اه قلت العلة تضييع حق الولد ولا تضييع في
 إبقاء الأثني إلى البلوغ عند أمها نعم يرد أن يقال أن مدة البلوغ مجهولة ولعل الجلالة تقتض
 لأن الغالب البلوغ في خمسة عشر **(قوله)** لأنه حق الولد) لأن إبقاءه عند زوجها الأجنبي
 مضرب بالولد ولذا سقط حقها في الحضانة ومثله ما في الحانية لو أخالها على أن يكون الولد عنده
 سنين معلومة صح الخلع وبطل الشرط لأن كون الولد الصغير عند الأم حق الولد فلا يبطل
 بإبطالهما وينظر **(قوله)** وينظر إلى مثل أمساكه) أي أجز مثل أمساكه كما عبر في الخلاصة **(قوله)**
 طلقت) أي بأشأنه ولو بلفظ الخلع كإثني ومراضا **(قوله)** في الأصح) وقيل لا تطلق لأنه معلق
 بلزوم المال وقد عدهم وجه الأصح انه معلق بقول الأب وقد وجد بزانية **(قوله)** كل لو قبلت
 هي) أشار بالكاف إلى أنها مسألة اتفاقية فافهم قال في الفتح هذا ما ذكر من الخلاف إذا قبل
 الأب فإن قلت وهي عاقبة تعقل أن التكاح جالب والخلع سالب وقع الطلاق بالانفراق
 ولا يلزم المال اه قلت ويصح كثيرا أنه يطلقها بقبالة إربائها إياه من مهرها والظاهر أنه
 يقع الرجعي لعدم سقوط المهر ثم رأيت في جامع الفصولين ما نصه واقعة قال لامرأته الصبية
 أنت طالق بمحرك فقلت بنيتي أن تطلق رجعيًا ولا يسقط المهر اه وبأنى ما يؤيده عن
 شرح الوهبانية **(قوله)** ويلزم المال) أي لأعْلِها ولا على الأب على قول ابن سلمة وعنه يلزمه
 وأن لم يضمن جامع الفصولين أما إذا ضمنه فلا كلام في لزومه عليه وهي مسألة المتن الآتية
 قال في البحر ومذهب مالك أن الأب إذا علم أن الخلع خير لها بأركان الزوج لا يحسن عشرتها
 فالخلع على صداقها صحيح فإن قضى به قاض نفذ فتبوءه كذا في البرازية والمراد بالقاضي
 المالك **(قوله)** وكذا الكبيرة) أي إذا خالها أبوها بلا ذنبا فإنه لا يلزمها المال بالأولى
 لأنه كالأجنبي في حقها وفي الفصولين إذا ضمنه الأب أو الأجنبي وقع الخلع ثم إن أجازت نفذ
 عليها ويرى الزوج من المهر والآن يرجع به على الزوج والزوج على الخال وإن لم يضمن توقف
 الخلع على إجازتها فإن أجازت جاز ويرى الزوج عن المهر والأب يجزى قال في الذخيرة ولا تطلق
 وقال غيره ينبغي أن تطلق لأنه معلق بالقبول وقد وجد اه أي بقبول الخال وفي البرازية
 وأن لم يضمن توقف على قبولها في حق المال قل وهذا دليل على أن الطلاق واقع وقيل لا يقع
 إلا بإجازتها اه **(قوله)** ولا يصح من الأم) قل في البحر قيد بالأب لأنه لو جرى الخلع بين زوج
 الصغيرة وأما فإن أضافت الأم البدل إلى مال نفسها أضمنت ثم الخلع كالاجني والأب فلا
 رواية فيه والصحيح أنه لا يقع الطلاق بخلاف الأب **(قوله)** ولا على صغيرا) قل في البحر

مطلب
 في خلع الصغيرة

يجبر عليها) وعليه الاعتماد
 فتح وفيه لو اختلعت على
 أن تمسكه إلى البلوغ صح
 في الأثني لا للعلم ولو
 تزوجت فلزوج أخذ
 الولد وإن اتفقا على تركه
 لأنه حق الولد وينظر إلى
 مثل أمساكه تلك المدة
 فيرجع به عليها (خلع الأب
 صغيرته بماله أو مهرها
 طلقت) في الأصح كل لو
 قبلت هي وهي مميزة ولم
 يلزم المال لأنه تبرع وكذا
 الكبيرة إلا إذا قبضت
 فيلزمها المال ولا يصح من
 الأم ما تلزم البدل ولا على
 صغيرا) (كل لو خالعت)
 المرأة (بذلك) أي بماله
 أو مهرها

وقيد بالاتبى لانه لو خلع ابنه الصغير لا يصح ولا يتوقف خلع الصغير على اجازة الولى وحاصله
 انه فى الصغيرة لا يلزم المالم مع وقوع الطلاق وفى الصغير لا وقوع اصلا **(قوله)** وهى غير رشيدة
 الرشد كون الشخص مصلحا فى ماله ولو فاسقا ككسباً فى الحجر وذكروا هناك الحجر بالسفه
 يفقر عند ابى يوسف الى القضاء كالحجر بالدين وقال محمد يثبت بمجرد السفه وهوتدبر المالم
 وتضييعه على خلاف الشرع وظاهر ما فى شرح الوهبانية اعتماد الثانى فانه قال عن المبسوط
 واذا بلغت المرأة مفسدة فاختلعت من زوجها بمال جاز الخلع لان وقوع الطلاق فى الخلع
 يعتمد القبول وقد تحقق منها ولم يلزمها المالم لانها التزمت له العوض هو مالم ولا المنفعة ظاهرة
 فتجعل كالصغيرة فان كان طلقها تطلقه على ذلك المالم يملك رجعتها لان وقوعه بالصرح
 لا يوجب البيونة الا بوجوب البدل بخلاف ما اذا كان بلفظ الخلع اه ملخصا **(قوله)**
 فانها تطلق الخلع تصريح بوجه المشابهة بين مسئلتى الصغيرة وغير الرشيدة وقوله فيها اى
 فى المسئلتين **(قوله)** فان خالعه اى الصغيرة **(قوله)** على مال شمل المهر **(قوله)** لعدم وجوب
 المالم عليها فلم تحقق الكفالة لانها ضمة الكفيل الى ذمة الاصيل فى المطالبة ولا المطالبة
 على الاصيل ط **(قوله)** كالخلع مع الاجنبى اى الفضولى وحاصل الامر فيه انه اذا
 خاطب الزوج فان اضاف البدل الى نفسه على وجه يفيد ضمانه له أو ملكه اياه كأخضعها
 بألف على أو على انى ضامن او على أنفى هذه أو عدى هذا ففعل صح والبدل عليه فان
 استحق لزمه قيمته ولا يتوقف على قبول المرأة وان أرسله بأن قال على ألف او على هذا العبد
 فان قبلت لزمها تسليمه أو قيمته ان عجزت وان اضاف الى غيره كعبد فلان اعتبر قبول فلان
 ولو خاطبها الزوج واخاطبته بذلك اعتبر قبولها سواء كان البدل مرسل او مضافا اليها او الى
 الاجنبى ولا يطالب الوكيل بالبدل الا اذا ضمنه وبرجع به عليها وتاممه فى البحر **(قوله)**
 قال ابى اولى لانه يملك التصرف فى نفسها ومالها فنج **(قوله)** بلا سقوط مهر اى سواء كان
 الخلع على المهر او على ألف مثلا لكن اذا كان على المهر فلها ان ترجع به على الزوج والزوج
 يرجع به على الاب لضمانه امالو كان على ألف فانها اذا رجعت ما مهر على الزوج لا يرجع به على
 الاب لانه لم يضمن له المهر بل ضمن له الألف وكلام الفتح محمول على هذا التفصيل كفى النهر
 وشرح المقدسى خلافا لما فهمه فى البحر حكم عليه بالخطأ وما ذكره الشارح فى شرح الملتقى
 فى حل هذا الحل فيه إيجاز محمل **(قوله)** ومن حيل سقوطه اى سقوط المهر عن الزوج
 وأشار الى ان له حيلة آخر منها ما قدمناه من حكم ما لى بصحته ومنها ان يقر الاب بقبض
 صداقها ونفقة عدتها لصحة اقرار الاب بقبضه بخلاف سائر الاولياء ثم يطلقها الزوج بائنا
 لكنه يبرأ فى الظاهر اما عند الله تعالى فلا كفا فى البحر واعترضهم فى جامع الفصولين بأن فيه
 تعلم الكذب وشغل ذمة الزوج واجاب المقدسى بأنه عند اضرار الزوج بها وعدم امكان
 الخلاص الا بذلك لا يضر **(قوله)** ان يجعل اى الزوج وفى نسخة ان يجعل اى هو والاب وقوله
 ثم يحيل به اى بالمهر والزوج فاعل يحيل وقوله عليه اى على الاجنبى وهى موجودة فى بعض
 النسخ وقوله من له ولاية مفعول يحيل وقوله قبض ذلك منه اى قبض المهر من الزوج والمراد
 بمن له ولاية قبض المهر منه هو الاب ان كان والا نصب القاضى وصيا وصورتها انه اذا كان

مطلب

فى خلع غير الرشيد

(وهى غير رشيدة) فانها
 تطلق ولا يلزم حتى لو كان
 بلفظ الطلاق يقع رجعا
 فيها مخرج وهابانية **(فان)**
 خالعه **(الاب)** على مال
(ضامنه) اى ملتزما
 لا كفيل لعدم وجوب المالم
 عليها **(صح)** والمالم عليه
 كالخلع مع الاجنبى قال اب
 اولى **(بلا سقوط مهر)**
 لانه لم يدخل تحت ولاية
 الاب ومن حيل سقوطه
 ان يجعل بدل الخلع على
 اجنبى بقدر المهر ثم يحيل
 به الزوج عليه من له ولاية
 قبض ذلك منه بزاية
(وان شرطه)

مطلب

فى خلع الفضولى

المهر الفاملا يخالع الزوج مع اجني على الف من ماله ثم يحيل الزوج الاب او الوصى بالمهر على الاجني بشرط القبول وان يكون الاجني أملاً من الزوج فحينئذ يبرأ الزوج عن المهر ويصير في ذمة ذلك الاجني لكن في ذلك ضرر للاجني فلذا قيل ثم يبرأ الاب او يقر بقبضه منه لكن يكفي في الظاهر اقرار الاب ابتداء بدون هذا التكلف كما قدمناه آنفاً وفي بعض النسخ ثم يحيل به الزوج على من له ولاية قبض ذلك منه وهذه حيلة اخرى ذكرها في البحر عن البرازية وعليها ففاعل يحيل ضمير يعود على الاجني والزوج مفعوله والضمير فيه يعود على بدل الخلع اي يحيل الاجني الزوج بالالف بدل الخلع على من له ولاية القبض اي على الاب او الوصى فيبرأ الاجني من البدل ويصير في ذمة الاب وقوله في البرازية فيبرأ الزوج منه غير ظاهر تأمل لكن يفني عن هذه الحيلة الثانية التزام الاب البدل ابتداء بدون هذا التكلف تأمل (قوله اي الزوج الضامن) تفسير للضمير المستتر والبارز والمراد بالضامن المضنون ليوافق قول الفتح اي لو شرط الزوج الف الف عليها توقفت على قبولها الخ وفي البرازية الخلع اذا جرى بين الزوج والمرأة قالها القول كان البدل مرسلاً او مطلقاً مضافاً الى المرأة او الاجني اضافةً لما كان اه ضمان اه امانة ذلك خلعت على هذا العبد او على عبد او على عدي هذا او على عبد فلان (قوله طاعت) له جود الشرط وهو قبولها واليونة بالخلع تعتمد القبول دون لزوم المال كما اذا سميت خيراً ونحوه فتح (قوله وان قل الاب) لان قبولها شرط وهو لا يحتمل الثابت فتح (قوله في الاصح) وفي رواية يصح لانه نفع محض اذا تخلف من عهده بلا مال فتح (قوله واحازت) اي احازت قبول الاب ح ومثله في الدر المنثور وهو المفهوم من الفتح فافهم (قوله قال الزوج خالعتك) قيد بصيغة المفاعلة لانه لو قال خلعتك لا يتوقف على القبول ولا يبرأ كما في البحر وتقدم اول الباب وهذه المسئلة في الزوجة البالغة (قوله ويرى) عن المهر المؤجل الخ ذكر في الخلاصة والبرازية انه في هذه الصورة يبرأ كل واحد منهما عن صاحبه في احدي الروايتين عن ابى حنيفة وهو الصحيح وان لم يكن على الزوج مهر فعليها رد ماساق اليها من المهر لان المال المذكور عرفاً بذكر الخلع اه وهكذا في الفتح قال في البحر وظاهر اول العبارة ان المهر اذا كان مقبوضاً فلا رجوع له وصريح آخرها الرجوع وبه صرح في الحاشية فحينئذ لم يبرأ كل منهما عن صاحبه قال وقد ظهر لي ان محل البراءة ما اذا خالعه بعد دفع المعجل فانها تبرأ عن المعجل ويبرأ هو عن المؤجل ولذا قال في المحيط الصحيح انه يسقط المهر ما قبضت المرأة فهو لها وما بقي في ذمته يسقط اه قلت ويؤيده انه في الحاشية لم يقل يبرأ كل واحد منهما بل قال ويبرأ الزوج عن المهر الذي لها عليه فان يكن لها عليه مهر لزمها رد ماساق اليها كذا ذكره الحاكم الشهيد وابن الفضل اه وحاصله ان الزوج يبرأ مما لها في ذمته من المهر كلاً او بعضاً واماهي فلا تبرأ الا من البعض ولو قبضت الكل لم يهرده وهذا ظهر ما في قول المصنف والاردت ماساق اليها من المعجل فانه بهم انه لا يلزم هارداً لجل اذا قبضت كل المهر فكان حقاً أن يقول والاردت المهر الا ان يحاج بأنها اذا قبضت الكل سار كنه معجلاً فتأمل ثم اعلم ان هذا كله محال لما في الصحيح من قوله ويسقط الخلع والماراة كل حق الخ من ان البدل ان كان مسكوتاً عنه فيه ثلاث روايات

اي الزوج الضامن (عليها) اي الصغيرة (فان قبلت وهي من اهله) بأن تعقل ان التكاح جالب والخلع سالب (طلقت بلا شيء) لعدم اهلية المرأة وان لم تعقل او لم تعقل لم تطلق وان قبل الاب في الاصح زباني ولو بلغت واجازت جاز فتح (قال الزوج خالعتك) قبلت المرأة ولم يذكر مالا (طلقت) لوجود الايجاب والقبول (ويرى) عن المهر (المؤجل لو) كان (عليه والا) يكن عليه من المؤجل شيء (ردت) عليه (ماساق اليها من المهر المعجل) لما مرانه معاوضة فتعتبر بقدر الامكان

أصحها براءة كل منهما عن المهر لا غير فلا يطالب به أحدهما الآخر قبل الدخول أو بعده مقبوضا أولا حتى لا ترجع عليه بشئ أن لم يكن مقبوضا ولا يرجع الزوج عليها إن كان مقبوضا كله والخلع قبل الدخول لأن المال مذكور عرفا بالخلع الخ ومثله في الزيالي وشرح الوهبانية والمقدسي والتسنيلاية وقوله والخلع قبل الدخول أي ومثله لو بعده بالأولى لأنها إذا طلقت قبل الدخول لزمها رد نصف المهر فإذا لم يكن مهراد شيء منه هانم يلزمها بعد الدخول بالأولى وفي شرح الجامع الصغير لقاضيخان خلعهما ولم يذكر العوض عندها لا يبرأ أحدهما عن صاحبه عن المال الواجب بالنكاح وعن أبي حنيفة روايتان والصحيح براءة كل منهما عن صاحبه اه وفي متن المختار والمبارأة كالخلع يسقطان كل حق لكل منهما على الآخر مما يتعلق بالنكاح حتى لو كان قبل الدخول وقد قبضت المهر لا يرجع عليها بشئ ولو لم تقبض شيئا لا ترجع عليه بشئ اه ومثله في متن الملتقى وفي شرح درر البحار وشرح الجمع أن لم يسميا شيئا يرى كل منهما من الآخر قبضت المهر أم لا دخل بها أم لا اه قلت وبه علم أن ما مر عن الفتاوى قول آخر غير المصحح في الشروح والمتون وظهر بهذا خلل كلام المصنف من وجهين أحدهما أنه مشى على خلاف الصحيح والثاني أنه يوهم أنها ترد المعجل فقط مع أنه لم يقل به أحد وإنما الخلاف في رد جميع المهر إذا كانت قبضته **(قوله)** خلع المريضة (أي مرض الموت اذ لو برئت منه كان للزوج كل البذل لتراضيهما كالموت وهبته شيئا ثم برئت من مرضها وإن ماتت في العدة **(قوله)** لأنه تبرع) لما تقرر أن البضع غير متقوم عند الخروج فبإذله من بدل الخلع تبرع لا يصح لو ارثت وبغذ للأجنبي من الثلث لكنه يعطى الأقل دفعا لثمة المواضعة كإمري في طلاقها لها في مرضه **(قوله)** فله الأقل الخ) بيانه لو كان ارثه منها خمسين وبدل الخلع ستين والثلث مائة فقد خرج الارث والبذل من الثلث فلهما الأقل وهو خمسون وإن كان الثلث أربعين فلهما الأقل منه ومن الارث وهو أربعون والحاصل أنه الأقل من ميراثه ومن بدل الخلع ومن الثلث ولو عبر بذلك تبعاً لجامع الفصولين لكن انحصر واطهر **(قوله)** فله البذل (أن خرج من الثلث) أفاد أنه لا ينظر إلى الارث هنا لعدمه بموتها بعد العدة أو قبل الدخول لحصول اليثونة فينظر إلى البذل والثلث فيعطى الأقل لكن أفاد في التاترخانية أنه لو قبل الدخول والخلع على المهر يسقط نصفه بطلاقها والنصف الآخر وصية لغير الوارث فلو لم يكن لها مال غيره يسلمه ثلث ذلك النصف **(قوله)** وتامعه في الفصولين (أي في أحكام المرضى أو آخر الكتاب وذكر عبارته بتمامها في البحر عند قول الكثر ولزمها المال **(قوله)** لحجرها عن التبرع) أي ولو بالاذن كهبتهما بحر وهذا علة تأخره إلى ما بعد العتق **(قوله)** لزمها المال (لالحال) لأنفكها الحجر باذن المولى فظهر في حقه كسائر الديون بحر **(قوله)** فبئاع الامة) أي إلا أن يغديها المولى كسائر الديون جامع الفصولين * (فرع) * الامة تفارق الحرة الصغيرة العاقلة إذا اختلعت من زوجها بانها لا تؤاخذ ببذل الخلع بعد البلوغ كالأناخذة في الحال كافي الذخيرة وفي جامع الفصولين ولو طلق الصبية بمال يصير رجعيًا وفي الامة يصير بائناً إذا الطلاق بمال يصح في الامة لكنه مؤجل وفي الصبية يقع بلا مال ولو عاقاة **(قوله)** على رقبته (أي جعل السيد للزوج رقبته بدل الخلع ط **(قوله)** صح الخلع مجانا) نظائره أنه لا يسقط

مطلب
في خلع المريضة

(خلع المريضة يعتبر من الثلث) لأنه تبرع فله الأقل من ارثه وبدل الخلع أن خرج من الثلث والا فالاقل من ارثه والثلث أن ماتت في العدة ولو بعدها أو قبل الدخول فله البذل أن خرج من الثلث وتامعه في الفصولين (اختلعت المكاتب لزمها المال بعد العتق ولو بأذن المولى) لحجرها عن التبرع (والامة وأم الولد أن بأذن المولى لزمها المال للحال) فبئاع الامة وتسعى أم الولد والمذبة ولو بالاذن فبعد العتق (خلع الامة مولاهما على رقبتهما إن زوجها حراً صح الخلع مجانا وإن زوجها مكاتباً أو عبداً أو مذبراً صح وصارت أمة

المهر والظاهر سقوطه لبطان التسمية فهو كسمية الحجر والحجر ط **(قوله للسيد)** اي سيد الزوج غير المكاتب **(قوله فلا يبطل النكاح)** لانها لا تصير مملوكة للزوج بل لسيدته واما المكاتب فانه يشبه له فيها حق الملك وحق الملك لا يمنع بقاء النكاح فلا يفسد بغير عن الجامع وما في المنع من ان الملك يقع لسيد المكاتب وهو مقتضى اطلاق متنه يمكن تأويله بأن للسيد فيها حقاً بحيث لو عجز المكاتب صارت لسيدته افاده الرحي **(قوله فكان في تصحيحه ابطاله)** اي وما كان كذلك فهو باطل والمراد بطلان كونه معارضة لامتلاكه لأمراً اول الباب انه يمين في جانب الزوج ومعاوضة في جانبها فاذا بطلت جهة المعاوضة بقيت الجهة الاخرى والى هذا اشار في الفتح بقوله لكنه يقع طلاقاً بأن لانه يبطل البذل وبقي لفظ الخلع وهو طلاق بأن اه **(قوله طلقت بثلاثة آلاف)** اي طلقت ثلاثاً بثلاثه آلاف كاصرح به في البحر عن المحيط عند قول الكثر ولزمها المال وقال لانه لم يقع شيء الا بقبولها لان الطلاق يتعلق بقبولها في الخلع فوقع الثلاث عند قبولها جلة بثلاثة آلاف اه قات وهذا اذا كان بمال والا لم يكن معاوضة فلا يتوقف على القبول فتقع الاولى ويلغو ما بعدها لان البائن لا يلحق البائن ولهذا قال في جامع الفصولين قال له قد خلعتك وكرره ثلاثاً واراد به الطلاق فهي واحدة بآئنه ولو قال قد خلعتك على مالك على من المهر قاله ثلاثاً فقبلت طلقت ثلاثاً لانه لم يقع الا بقبولها وكذلك قالت خلعت نفسي منك بألف قالته ثلاثاً فقال رضيت او أجزت كانت ثلاثاً بثلاثة آلاف وهذا خلاف ما في فتاوى العدة وما في العدة هو الصحيح اه قلت وما في العدة هو انه يقع واحدة بالمسمى ويبطل الاول بالتأني والثاني بالتأني والثالث كافي بالمعاضات اه ولعل وجهه انه لما كان يميناً من جانبه صار معلقاً على قبولها اذا ابتداء بخلاف ما اذا ابتدأت هي فانه من جانبها معاوضة فلا يصير تعليقاً على قبوله فاذا قبل يكون قبولاً للعقد الثالث ويلغو الثاني به والاول بالتأني هذا مظهره وفي جامع الفصولين أيضاً قال طلقتك على الف طلقتك على ثلاثة آلاف فقبلت فهو على المالين جميعاً ومثله العتق على مال بخلاف البيع فانه يقع على آخر الأثمان اذ الرجوع في البيع قبل قبوله يصح بخلاف عتق وطلاق اه والظاهر انها لو ابتدأت هي بذلك فقبل تقع طلبة واحدة بالمال الاخير فقط لانه يصح رجوعها لارجوعه كمر اول الباب بناء على ما قلنا من انه يمين من جانبه معاوضة من جانبها **(قوله طلقت ثلاثاً اي)** اي بألف فتقع وفيه عن الخلاصة عن ابي يوسف لو قالت طلقت اربعاً بألف فضاقتها ثلاثاً فهي بألف ولو طلقها واحدة فبذلك الثلاث اه أي لانها اذا ابتدأت كان معاوضة لاتعلق بخلاف ما اذا ابتدأ كما قلنا **(قوله قالت فيطلب الفرق اي)** وكذا يطلب الفرق بين على ان تدخل الدار حيث توقف على الدخول وبين على ان تعطيني كذا حيث توقف على القبول مثل على دخولك الدار وقد سئل عن هذه الفروع الثلاثة في البحر فلم يبد فرقا ونقل كلامه في النهر وسكت عليه ونقل في الدر المتقي عن شرح الباب الفرق بين المصدر الصريح والمؤول صحة حمل الثاني على الجئة دون الاول اي فصيح زيد اما ان يقوم واما ان يقعد بخلاف زيد اما قيام واما قعود ولكن لم يظهر الفرق فيما نحن فيه كما قاله اه اقول قد يظهر الفرق ولا بد له من مقدمات احداها ما قاله السبكي في التعليقات الفرق بين المصدر الصريح والمؤول معاشرتهما في الدلالة على الحدث

للسيد فلا يبطل النكاح اما الحجر فلو ملكها لبطان النكاح فبطل الخلع فكان في تصحيحه ابطاله اختيار **(فروع)** * قال خالعتك على الف قاله ثلاثاً فقبلت طلقت بثلاثة آلاف لتعليقه بقبولها * في المتن انت طالق اربعاً بألف فقبلت طلقت ثلاثاً وان قبلت الثلاث لم تطلق لتعليقه بقبولها بازاء الأربع * انت طالق على دخولك الدار توقف على القبول وعلى ان تدخل الدار توقف على الدخول قلت فيطلب الفرق فان انوال الفعل بمعنى المصدر فتدبر * قال خالعتك واحدة بألف وقالت اثنا سأتلك الثلاث فلانها

مطلب

في الفرق بين على ان تدخل وعلى دخولك وعلى ان تعطيني

مطلب

في الفرق بين المصدر الصريح والمؤول

ان موضوع الصريح الحدث فقط وهو امر تصورى والمؤول يزيد عليه بالحصول اما ماضيا واما حالا واما مستقبلا ان كان اثباتا وبعدم الحصول في ذلك ان كان منقيا وهو امر تصديقي ولهذا يسدان الفعل مسد المفعولين لما بينهما من النسبة اه ونقله السيوطي في الاشباه التحوية ونقل ايضا ان المصدر الصريح غير مؤقت بخلاف المؤول فالصريح دال على الازمنة الثلاثة دلالة مبهمة فهو عام بخلاف المؤول وايضا المؤول اسم تقديرى غير ملفوظ به وانما الملفوظ به حرف وفعل وله شبه بالضمير ولذا لم يصح وصفه بخلاف الصريح فانه يقال يعجبني ضربك الشديد بخلاف ان تضرب الشديد ثانيا ما قدمناه عن المحقق ابن الهمام ان على تستعمل حقيقة للاستعلاء ان اتصلت بالاجسام وفي غيرها لمعنى اللزوم الصادق على الشرط المحض وعلى المعاوضة الشرعية أو العرفية وترجح المعاوضة عند ذكر العوض لانها الاصل كما في التحرير ثالثا ان الطلاق يتعلق بالزمان دون المكان ونحوه اذا علمت ذلك فتقول اذا قال لها على ان تعطيني كذا فهو تعليق على فعل مستقبل صالح للمعاوضة فيشترط قبولها يلزمها المال فصار كأنه علقه على القبول اذ به يحصل غرضه من الطلاق بعوض فطلاق بالقبول وان لم تعطه في الحال بخلاف على ان تدخل في صالح للشرط المحض لعدم ما يفيد المعاوضة فتمين تعلقه بالدخول بالوقوف على قبول اذ لا غرامة لتحققها واما على دخولك الدار فليس فيه فعل يصلح جعله شرطا بل هو امرى تصورى لا يصلح جعله شرطا الا بد كقولك معي يد على الحصول في احد الازمنة الثلاثة ليصير بمنزلة ان دخلت أو بتقدير الوقت كما في انت طالق في دخولك الدار بقرينة في الظرفية اذ الطلاق لا يكون مظروفا في الدخول بل في زمانه ولا يحسن هنا تقدير الوقت لعدم ما يقتضيه لان جعل على للمعاوضة يفتى عنه بدون تكلف فان العاقل قد يكون له غرض في جعل الدخول مثلا عوضا عن الطلاق هذا غاية ما ظهر من الفرق والله تعالى اعلم **(قوله)** فالتقوى لها لانها تنكر الزيادة على ثلث الالف فتصدق قال في البحر مع عينيها فان اقاما البينة فالبينة بينة الزوج اه **(قوله)** صح الخلع) لانه لا يفسد بالشرط الفاسد كما مر **(قوله)** وبطل الشرط) اى فلا يكون المهر الولد واللاجنى بل يكون للزوج كما في البرازية وغيرها وليس له امساك الولد عنده لان امساكه عندهما حقه فلا يبطل بأبطلهما كما قدمناه عن الحاتية **(قوله)** بانت الخ) قال في الحاتية قالت لها خلعتى على الف فقال أنت طالق قيل هو جواب ويتم الخلع وقيل لا بل طلاق والخيار الاول لانه جواب ظاهر اه فان قال لم اعن به الجواب صدق ووقع الطلاق بلاشئ وكذا لو قالت المرأة اختلعت منك فقال طلقتك قيل هو جواب ويتم الخلع قيل لا بل رجعى وقيل يسئل الزوج عن البينة وفي المسئلة الاولى ينبغي ان يسئل أيضا اه وفي البرازية والخيار انه اذا اراد الجواب يكون جوابا ويجعل كأنه قال انت طالق بالخلع لانه خرج جوابا فيكون خلعا ويرأى المهر **(قوله)** ولا رواية الخ) ذكر ذلك في آخر الفتية في باب المسائل التي لم يوجد فيها رواية ولا جواب شاف للمتأخرين وقال فهل يقع بائنا للمقابلة بالمال كسئلة الزيادات ام رجعيا وهل يبرأ الزوج لوجود الشرط صورة اوليا برأ اه ونقل عبارته في البحر قيل قوله ولزمها المسال وكتبت فيا علقته عليه ان صاحب الفتية ذكر في الحاوى عن الاسرار الجواب بأن الواقع رجعى

فالتقوى لها * خلعتى على
ان صداقها ولدها ولاجنى
او على ان يسلك الولد عنده
صح الخلع وبطل الشرط *
قالت اختلعت منك فقال لها
طلقتك بانت وقيل رجعى *
ولا رواية لوقات ابرأك
من المهر بشرط الطلاق
الرجعى فطلقها رجعيا

وبعد الزوج لتراضيهما على وقوع الرجعي ومقابلته بالمال لا تقهره عن وصفه بالرجعي واما
مسئلة الزيادات فهي فبا اذا طلبت منه المرأة طلقتين بائنتين بألف فقابلة المال تغير وصفه
بالرجعي فيلغو لانها لم ترض بلزوم الالف مع بقاء التكاك ولان الباء تصحب الا عوض
والعوض يستلزم المعوض وهو انصرام التكاك بينهما اه ملخصا قلت هذا الجواب انما
يظهر اذا كان الواقع انه قال ذلك بعد طلبها منه البائنتين اما لو ابتدأ الزوج بذلك وقالت
قبلت يلزم ان يقع به الرجعي لوجود تراضيهما على ذلك مع ان المنقول يخالفه ففي الذخيرة
من الباب السادس في الطلاق انت طالق الساعة واحدة وغدا اخرى بألف فقبلت وقع في
الحال واحدة بنصف الالف وغدا اخرى بلا شيء لان شرط وجوب البدل بالطلاق زوال
الملك به وقد زال الملك بالاولى لكن ان تزوجها قبل مجيئ الغد تطلق اخرى غدا بنصف الالف
لزوال الملك بها ولو قال للمدخولة انت طالق الساعة واحدة رجعية وغدا اخرى بألف
فقبلت وقعت في الحال واحدة بلا شيء لوصفها بمساينا في البدل فان الطلاق ببدل لا يكون
رجعيا وفي الغد تطلق اخرى بألف لزوال الملك بها لان الاولى رجعية لا تزيله ولو قل انت
طالق اليوم بألف وغدا اخرى بألف تقع في الحال نائمة بلا شيء لان الباء بصريح الابانة
لا يقابله شيء وغدا اخرى بلا شيء لان الملك زال بالاولى لايها الا اذا تزوجها قبل مجيئ الغد
فوقع اخرى بألف لزوال الملك بها ولو قال انت طالق الساعة واحدة رجعية وغدا اخرى
رجعية بألف ينصرف البدل اليهما وكذا انت طالق الساعة ثلاثا وغدا اخرى بألف
او الساعة واحدة بغير شيء وغدا اخرى بغير شيء بألف درهم ينصرف اليهما فتكونان بائنتين
لانه لا يد من الغاء الوصف المتنا في أو البدل و الغاء الاول اولى لان الآخر ناسخ له فتقع واحدة
في الحال بنصف الالف وغدا اخرى مجبانا الا اذا تزوجها قبل الغد فتقع الثانية بنصفه
ولو قال انت طالق اليوم واحدة وغدا اخرى رجعية بألف ينصرف البدل اليهما ايضا لانه
وصف الثانية بالنسافي فنصرف البدل الى الطلقتين اه ملخصا وقد ذكر في الفتح لذلك
اصلا وهو انه متى ذكر طلاقين وذكر عقيبهما ما لا يكون مقابلا بهما الا اذا وصف الاول
بماينا في وجوب المال فيكون المال حينئذ مقابلا بالثاني وانه يشترط للزوم المال حصول
اليئونة به اه وقوله الا اذا وصف الاول اى فقط فلو وصف بالنسافي كلاهما او الثاني
فقط او لم يصف شيئا منهما بماينا في يكون المال مقابلا بهما ولا يضر عدم وجوب شيء
بالثاني لعارض يئونة سابقة عليه لان ذلك العارض اذا زال كما اذا تزوجها قبل وقت الثاني
يجب المال به ايضا وبهذا يسهل فهم هذه المسائل **(قوله** لكن في الزيادات الخ) ليس
في عبارة القنية والحادوى المنقولة عن الزيادات لفظ رجعيا في الموضعين بل في الاول فقط
والمناسب ما فعله الشارح من ذكره في الموضعين ليوافق ما ذكرناه آنفا اذ على ما في
القنية لا يكون البدل لهما بل للثاني فقط لزوال الملك به كامر التصريح به في عبارة
الذخيرة وعبارة الفتح **(قوله** لكن يقع الخ) هذا غير مذكور في عبارة الزيادات المنقولة
في القنية ولا يناسبها ايضا لما علمت نعم هو الصحيح على ما ذكره الشارح ومصرح به
في عبارة الذخيرة في هذه المسئلة فافهم قال ح يعني ان في اليوم الاول يقع طلاق بألف

لكن في الزيادات انت
طالق اليوم رجعيا وغدا
اخرى رجعيا بألف فالبديل
لهما وهما بائنتان لكن يقع
غدا بغير شيء ان لم يعد ملكه

تخمسائة وفي غد تقع أخرى بخمسمائة ان عقد عليها قبل مجئ الغد والا وقعت أخرى
 بغير شيء اه **(قوله وفي الظهيرة الخ)** لم أجده فيها ونقله في البحر عن الوالوجية بلفظ فأمر
 بسدك فطلق نفسك متى شئت ومثله في جامع الفصولين بلفظ تتطابق وقد استقطه الشارح
 ولابد منه لقوله بعده ويقع الرجعي اذ لو لم يذكر الصريح تفسير الما قبله لكان الواقع البائن
 لان التفويض بالامر باليد من الكليات ويقع به البائن وان قالت طلقت نفسي لان العبرة
 لتفويض الزوج لا لابقاع المرأة كامر في محله فاذا أتى بعده بالصريح اعتبر كما هنا في الذخيرة
 أمرك بسدك في طليقة فهي رجعية اه ولذا قال في البحر لا يسقط المهر لعدم صحة ابراء
 الصغيرة ويقع الرجعي لانه كالغائب لها عند وجود الشرط انت طالق على كذا وحكمه
 ما ذكرناه ومثله في جامع الفصولين **(قوله او كذا منا)** المن رطلان والارز بفتح الهمزة
 وتشديد الزاي معروف ط **(قوله اوسع من البيع)** اي من السلم لانه هو الذي يشترط فيه
 ذلك ط **(قوله قلت ومفاده الخ)** يخالف لما قدمه قبيل قوله ويسقط الخلع والمبارأة الخ
 من قوله خلعتك على عدي وقف على قبولها ولم يجب شيء وقد منا هناك عن المجتبى ما يؤيده
 لكن ذكر في البحر هناك عن البرازية اختلعت مع زوجها على مهرها ونفقة عدتها على ان
 الزوج يرد عليها عشرين درهما صح ولزم الزوج عشرون دليلا ما ذكر في الاصل خالعت على
 دار على ان الزوج يرد عليها الف الف لاشفعة فيه وفيه دليل على ان ايجاب بدل الخلع عليه يصح
 وفي صالح القدوري ادعت عليه نكاحا وصالحها على مال بذله لها لم يجز وفي بعض النسخ جاز
 والرواية الاولى تخالف المتقدم والتوفيق انها اذا خالعت على بدل يجوز ايجاب البذل على
 الزوج ايضا ويكون مقابلا ببذل الخلع وكذا اذا لم يذكر نفقة العدة في الخلع يكون تقديرا
 لنفقة العدة اما اذا خالعت على نفقة العدة ولم تذكر عوضا آخر ينبغي ان لا يجب بدل الخلع
 على الزوج اه ما في البحر عن البرازية وهذا من الحسن يمكن نهر والحاصل انه لا وجه
 لايجاب البذل على الزوج لان الخلع عقد معاوضة من جهتها فانها تملك نفسها بما تدفعه له
 ولذا كان الطلاق على مال بائنا حتى لو اباها قبله لم يجب المال لعدم ما يقابله وحيث ان خالعتها
 على مال او على ما في ذمته من المهر وشرط على نفسه لها ما لا يجعل ذلك استثناء من بدل الخلع
 فان زاد عليه او لم يكن بدل اصلا يجعل تقدير النفقة العدة الا اذا كانت النفقة مخالعا عليها
 ايضا فلا يجب الزائد والله سبحانه اعلم لكن ذكر في البرازية في موضع آخر وأقره عليه
 في البحر ان المختار جواز البذل عليه وطريقه بالحل على الاستثناء من المهر ان كان عليه
 مهر والافهوا استثناء من النفقة فان زاد عليها يجعل كأنه زاد على مهرها ذلك القدر قبل الخلع
 ثم خالعت تصحيجا للخلع بقدر الامكان اه وقوله استثناء من النفقة اي اذا خالعتها عليها والا
 فهو تقدير لها كامر وفي جامع النصولين لاحاجة الى هذا التطويل وتلحق الزيادة بأصل القدر
 كافي البيع **(قوله اختلعت بشرط الصك)** اي بشرط ان يكتب لها صكها فيه ذلك والصك
 الكتاب الذي يكتب في المعاملات والاقرار جمعه صكوك كفسل وفلوس وصكوك كسهم
 وسهام مصباح **(قوله لم تحرم)** اي بمجرد قوله بل لابد من كتابة الصك ورد الاقشة
 ولابد ان يكون ذلك في المجلس ح والله تعالى أعلم

٣ مطلب

في ايجاب بدل الخلع على

الزوج

وفي الظهيرة قال لصغيرة

ان غبت عنك اربعة اشهر

فأمرك بسدك بعد ان

تبرئني من المهر فوجد

الشرط فأبرأته وطلعت

نفسها لا يسقط المهر ويقع

الرجعي * وفي البرازية

اختلعت بمهرها على ان

يعطيها عشرين درهما او

كذا منا من الارز صح

ولا يشترط بيان مكان

الايفاء لان الخلع اوسع

من البيع قلت ومفاده

صححة ايجاب بدل الخلع

عليه فليحفظ وفي القنية

اختلعت بشرط الصك

او بشرط ان يرد اليها

أقشستها قبيل لم تحرم

ويشترط كتابة الصك

ورد الاقشة في المجلس

والله اعلم

مناسبتة للخلع ان كلامهما يكون عن التشوُّظ ظاهر او قدم الخلع لانه اكمل في باب التحريم اذ هو تحريم بقطع النكاح وهذا مع بقاءه فتح (قوله هو لغة الخ) هذا احد معانيه في اللغة لان ظاهر مفاعلة من الظاهر فيقال طاهرته اذا قابلت ظهرك اظهره حقيقة واذا غايظته لان المغايظة تقتضي هذه المقابلة واذا نصرته لانه يقال قوى ظهرك اذا نصره وتماه في الفتح وفيه وانما عدى بمن مع انه متعد بنفسه لتضمنه معنى التباعد لانه كان طلاقا وهو مبعدها وفي البحر عن المصباح وانما خص بذكر الظهر لانه من الدابة موضع الركوب والمرأة مركوبة وقت الغشيان فركوب الام مستعار من ركوب الدابة ثم شبه ركوب الزوجة بركوب الام المستعار وهو استعارة لطيفة فكأنه قال ركوبك للنكاح حرام على (قوله وشرا تشبيهه للمسلم الخ) شمل التشبيه الصريح والضمي كالوكانت امرأة رجل ظاهر منها زوجها فقالت أنت على مثل فلانة ينوي ذلك وكذا لو ظاهر من امرأته فقال لاخرى الشريك في ظهارها او أنت على مثل هذه ناويا فانه يكون مظاهرا ولو بعد موتها او بعد التكفير لتضمنه أنت على كظهار امي وشمل المعلق ولو بتشبيها وامؤقت بيوم او شهر مثلا كسيأتي بحر واعترض به عن نحو أنت امي بالتشبيه فانه باطل وان نوى كسيأتي وأراد ان لا ياطل ولو حكما البالغ فلا يصح ظهار الجنون والصبي والمعتوه والمدهوش والمبرسم والمنعمي سايه والتامه ويصح من السكران والمكروه والمخطئ والاخرس بأشارته المفهومة ولو بكتابة الناطق المستبينة او بشرط الحصار كما في ابتداع نهر ولو ظاهر ثم ارتد بقى طهاره عنده لاعندهما بحر (قوله فلاظهار لذي) لانه ليس من اهل الكفارة ويصح عند الشافعي ط (قوله زوجته) شمل الامه وخرجت مملوكته والاجنبه الا اذا اضافه الى سبب الملك كسيأتي والمبنة بواحدة او ثلاث قال في البحر حتى لو علق الظهار بشرط ثم أبانها ثم وجد الشرط في العدة لا يصير مظاهرا لانه وقت وجود الشرط صادق في التشبيه بخلاف الابانة المعلقة لان فائدتها تنقضي العدد (قوله ولو كتابية) الاولى ولو كافرة ليشمل الجوسية في البحر عن المحيط أسلم زوج الجوسية فظاهر منها قبل عرض الاسلام عليها صح لكونه من اهل الكفارة ودخل فيه الرقء والمذخولة وغيرها كما في النهر (قوله من اعضائها) كالرأس والرقبة (قوله او تشبيه جزء شائع) كصنفك ونحوه والاصوب ان يقول او تشبيهه جزءا شائعا بالاضافة الى ضمير الفاعل ونصب جزءا شائعا لانه في كلام المصنف معطوف على زوجته المنصوب على المفعولية (قوله ببحرم عليه) اي بعضو يحرم النظر اليه من اعضاء محرمة عليه نسبا او صهرية او رضاعا كما في البحر او بجملتها كانت على كأمي فانه تشبيه بالظهر وزيادة كما يأتي لكن هذا كناية لابتدائه من التية كسيأتي وعلم انه لا بد في التشبيه من كون الجزء يحرم النظر اليه والا فلا يصح وان كان يعبره عن الكل كرأس امي او وجهها بخلاف الزوجة المشبهة فانه يكفي ذكر الجزء الذي يعبره عن الكل منها وان لم يحرم النظر اليه كرأس قنبره وخرج بالمحرمة عليه زوجته الاخرى وامته قال في الفتح ولا فرق بين كون ذلك العضو الظاهر او غيره مما لا يحل النظر اليه وانما خص بأسم الظهار تغليبا للظهر لانه كان الاصل في استعمالهم وقيد في النهاية التحريم بكونه متفقا عليه احترازا عن

باب الظهار ()

هو لغة مصدر ظاهر من امرأته اذا قل لها انت على كظهار امي وشرا (تشبيه المسلم) فلاظهار لذي عندنا (زوجته) ولو كتابية او صغيرة او مجنونة (او) تشبيه ما يعبر به عنها من اعضائها او تشبيه (جزء شائع) منها بمحرم عليه تأييدا

ام المنزى بها وبنتها فلو شبهها بهما لم يكن مظاهرا وعزاه الى شرح الطحاوى لكن هذا قول محمد وقال ابو يوسف يكون مظاهرا وهو قول الامام قال القاضى ظهير الدين وهو الصحيح لكن رجح العمادى قول محمد نهر قال فى الفتح والخلاف مبنى على نفاذ حكم الحاكم بحمل نكاحها وعدمه لاعلى كون الحرمة مجمعا عليها او لا بل على كونها يسوغ فيها الاجتهاد او لا وعدم تسويغ الاجتهاد لوجود الاجماع والنص الغير المحتمل للتأويل بلا معارضة نص آخر فى نظر المجتهد وان كانت المعارضة ثابتة فى الواقع ولهذا يختلف فى كون الحمل يسوغ فيه الاجتهاد وفى نفاذ حكم الحاكم بخلافه اهـ (قوله بوصف) الباء لسببية التحريم او التأييد (قوله لا يمكن زواله) كلامية واختية ولو رضاعا والمصاهرة (قوله لجواز اسلامها) اى وصيروتها كتابية كفى البحر خمرتها مؤيدة بالنظر الى بقاء وصف الجوسية غير مؤيدة اذا انقطع ط (قوله ورده فى النهر بما فى البدائع الخ) اقول ومثله ما فى الحانية التشبيه بالرجل اى رجل كان لا يكون ظهرا ونحوه فى التارخانية عن التهذيب وكذا فى الظهيرية ثم رأيت ايضا صريحا فى كفى الحاكم وهذا يعارض ما بحثه فى المحيط بلفظ وينبئ ان يكون مظاهرا قال فى النهر وبه اندفع ما فى البحر حيث جزم بما فى المحيط ولم ينقله بخنا (قوله نعم يرد ما فى الحانية الخ) كذا فى النهر وهو مردود فان الذى فى الحانية خلاف هذا ونصه ولو قال لامرأته أنت على كالميتة والدم ولحم الخنزير اختلفت الروايات فيه والصحيح انه انما ينوشا لا يكون ابلاء وان نوى الطلاق يكون طلاقا وان نوى الظهار لا يكون ظهارا اهـ وكذا فى التارخانية والشرنبلالية معزيا للحانية فعمل ان لفظة اساقطة من نسخة صاحب النهر وبه تأيد ما فى البدائع وغيرها فافهم (قوله فان التشبيه بالام الخ) جواب عما قيل انه ليس فيه تشبيه بعضو يحرم النظر اليه من محرمة (قوله معزيا للمحيط) الذى رأيت فى الفهستانى عزوه للنظم بدون ذكر التصحيح وانما هو مذكور فى الحانية ولكن لعكس ما قال كعامت (قوله كان نكحتك) اى تزوجتك وهذا مثال لسبب الملك ومثال الملك كأن صرت زوجة لى (قوله فكذا) اى فأنت على كظهر اى ولوزاد وأنت طالق ثم تزوجها بعد ما وقع الطلاق المعلق بقى حكم الظهار الا اذا قدم فقال فأنت طالق وأنت على كظهر اى لانها بانت بزوال الطلاق اولالكونه قبل الدخول بناء على الترتيب فى الزول عنده خلافا لهما كما فى الدر المنقى آخر الباب وقدمناه فى التعليق وفى اول باب الابلاء (قوله مائة مرة) يحتمل ان يكون حالا من مقول القول اى قال ذلك الكلام مكررا مائة مرة والاقراب المتبادر انه حال من جملة جواب الشرط فهو من تمة مقول القول وتكرر الظهار والكفارة على الاول ظاهر وكذا على الثانى بمنزلة ما لو قال أنت طالق مرارا او الوفا حيث تطلق ثلاثا كما مر قيل باب طلاق غير المدخول بها بخلاف ما لو قال انت على حرام الف مرة وهى مدخول بها حيث تقع واحدة فقط وقدمناه هناك وكذا فى آخر الابلاء الفرق بينهما بأن هذا بمنزلة تكرار هذا الكلام بقدر العدد المذكور والحرام اذا كرر مرارا لا يقع به الا واحدة لانه بائن بخلاف الطلاق لانه صريح يلحق مثله والظهار يلحق الظهار ايضا كما سأتى متنا فافهم (قوله وظهارها منه لغو) اى اذا قالت انت على كظهر اى او انا عليك كظهر اى فهو لغو لان التحريم ليس اليها ط (قوله فلا حرمة عليها ولا كفارة

ما يسوغ فيه الاجتهاد
بوصف لا يمكن زواله
فيخرج تشبيهه بأخت امرأته
او بمصانقته بلانا وكذا
بجوسية لجواز اسلامها
وقوله بمحرم صفة لشخص
المتناول للذكر والاثنى فلو
شبهها بفرج ابيه او قريبه
كان مظاهرا قاله المصنف
تبعا للبحر ورده فى النهر
بما فى البدائع من شرائط
الظهار كون المظاهر به من
جنس النساء حتى لو شبهها
بظهر ابيه او ابنة لم يصح
لانه انما عرف بالشرع
والشرع ورد فى النساء
نعم يرد ما فى الحانية انت
على كالمه والخمر والخنزير
والغنية والتميمة والزنا
والربا والرشوة وقتل المسلم
ان نوى طلاقا ارظها را
فكما نوى على الصحيح
كأن على كالمى فان التشبيه
بالاه تشبيه بظهرها وزيادة
ذكره الفهستانى معزيا
لامحيط (وصح اضافته
الى ملك اوسيبه) كان
نكحتك فكذا حتى لو
قال ان تزوجتك فأنت على
كظهر اى مائة مرة فعليه
لكل مرة كفارة تارخانية
(وظهارها منه لغو) فلا
حرمة عليها ولا كفارة

بيان لكونه لغواى فلا حرمة عليها اذا مكنته من نفسها ولا كفارةظهار ولا يمين ط
(قوله به يفتى) مقابله ما فى شرح الوهبانية للشرنبلالى عن الحسن بن زياد من صحةظهارها
وعايناه كفارةظهار وروى عن ابن يوسف اه ط **(قوله)** يحجب كفارة يمين **(فتجب)**
بالحنث وقيل كفارةظهار فان كان تعليقا تجب متى تزوجت به وان كانت فى نكاحه تجب
للحال مالم يطلقها لانه لا يحل لها العزم على منعه من الجماع بحر عن ابن وهبان **(قوله)**
كانت على **(قال فى البحر ومنى وعندى ومنى كمل)** **(قوله)** على كفى النهر **(اى)** تحت مخالفا
لما بحثه فى البحر من انه ينبغي ان يكون مظاهرا وقال الخبر الرملى لا يكونظهارا مالم ينو به
الظهار لان حذف الظرف عند العلم به جائز واذا نواذ صبح تأمل اه وعليه فهو كنايةظهار
تتوقف على التية لاحتمال كظهر اى على غيرى **(قوله)** ونحوه **(الح)** قال فى البحر كل ما صبح
اضافة الطلاق اليه كان مظاهرا به فخرج اليد والرجل اى ونحوها **(قوله)** كظهر اى **(الح)**
اى من كل عضو لا يحل النظر اليه من محرمة تأييدا كما مر فخرج ما يحل النظر اليه كاليد
والرجل والجنب فلا يكونظهارا وفى الحاشية انت على كربة اى فى القياس يكون مظاهرا
ولو قال فخذك كفتخذ اى لا يكون مظاهرا وكذا رأسك كراس اى اى لفقد الشرط
فى الثانية من جهة المشبه وفى الثالثة من جهة المشبه به **(قوله)** ولا يخفى ما فيه من التكرار
وذلك فى فرج الام فانه ذكر مرتين واجب ط بأن المراد بقوله او فرج اى او فرج بنى
انه ذكره مرددا بينهما **(قوله)** والذى فى نسخ المتن **(اى)** المحرر عن الشرح **(قوله)** يصير به
مظاهرا بلانية **(اى)** لا يكون الاظهارا ولو نوى به الطلاق لا يصح لانه منسوخ فلا يمكن
من الاتيان به كذا فى الهداية وهو يقتضى ان الظهار كان طلاقا فى الاسلام حتى يوصف
بالنسخ مع انه قال اولا انه كان طلاقا فى الجاهلية وهو يقتضى ان جعلهظهارا ليس ناسخا
بحر والجواب انه كان طلاقا فيهما بدليل قوله عليه الصلاة والسلام ما أراك الا قد حرمت
عليه فترات آية قد سمع **(قوله)** لانه صريح **(ظاهر كلامهم)** ان الصريح ما كان فيه ذكر
العضو در متنى وسيد ذكر المصنف الفاظ الكناية قال ط فيصحظهار الهازل ولا
يوجب الظهار نقصان عددا الطلاق ولا يبنونه وان طال المدة هندية **(قوله)** ودواعيه
من القبة والمس والنظر الى فرجها بشهوة اما المس بغير شهوة فخارج بالاجماع نهر
(قوله) للمنع عن التماس **(الح)** اى فى قوله تعالى من قبل ان تجاسا فانه شامل للوط ودواعيه
ولا موجب فيه للحمل على المجز وهو الوط لا يمكن الحقيقة فيحرم الكل بالنص كما
فى الفتح قلت وخروج المس بغير شهوة بالاجماع غير موجب للحمل على المجاز خلافا
لما فى البحر **(قوله)** ولا يحرم النظر **(اى)** الى ظهرها وبطنها ولا الى الشعر والصدر بحر اى
ولو بشهوة بخلاف النظر الى الفرج بشهوة كما مر **(قوله)** للشبهة أفاد أن التقيل لا يحرم
الا اذا كان عن شهوة وينبغي تقييده بأن لا يكون على الفم لانه على الفم يوجب حرمة الصاهرة
مطلقا تأمل **(قوله)** حتى يكفر **(غاية لقوله)** فيحرم وهذا اذا لم يكن مؤقفا فلو مؤقفا سقط
بعضى الوقت كما باتى **(قوله)** وان عادت اليه **(الح)** قال فى النهر أفاد بالغاية اى بقوله حتى

به يفتى جوهره ورجح
ابن الشحنة إيجاب كفارة
يمين (واذا) اى الظهار
(كانت على كظهر اى)
او امك وكذا لو حذف
على كفى النهر (او رأسك)
كظهر اى (ونحوه) كالرقة
تسايعبر به عن النكل
(او نعتك) ونحوه من
الجزء الشائع (كظهر اى)
او كبطنها او كفتخذها او
كفرجها او كظهر اختي
او عمتى او فرج اى او فرج
بنى (كذا فى نسخ الشرح
ولا يخفى ما فيه من التكرار
والذى فى نسخ المتن او فرج
ابن بالباء او قربي وقد
علمت رده (يصير به
مظاهرا) بلانية لانه صريح
(فيحرم وطؤها عليه
ودواعيه) للمنع عن التماس
الشامل للكل وكذا يحرم
عليها تمكينه ولا يحرم النظر
وعن محمد لو قدم من سفره
تقبلها للشبهة (حتى
يكفر) وان عادت اليه
بملك يمين او بعد زوج
آخر لبقاء حكم الظهار

يكفر انه لو طلقها ثلاثاً ثم عادت اليه تعود بالظهار وكذا لو كانت أمة فاشترها وانفسخ العقد او كانت حرة فلحقث مرتدة بدار الحرب وسببت ثم اشترها لا تحل له ما لم يكفر **(قوله)** وكذا اللعان) اى سبى حرمة مؤبدة ولو عادت اليه بعد زوج آخر حتى تصدقه او يكذب نفسه او يخرجها او احدها عن اهلية اللعان كسبأنى تقريره ولا يخفى ان كونها أمة او مرتدة يخرج لها عن اهلية اللعان فلا يصح تصوير المسئلة بهما ايضا فافهم **(قوله)** تاب واستغفر) قال فى البحر الاستغفار منقول فى الموطأ من قول مالك والمراد منه التوبة من هذه المعصية وهى حرمة الوطء قبل الكفارة اهـ وافاد انه لم يثبت به حديث كفى الفتح لكن نقل نوح اخذى عن العلامة قاسم انه ذكره محمد فى الاصل فقال باب الظهار بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان رجلاً ظاهر من امرأته فوقع عليها قبل ان يكفر فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فأمره ان يستغفر الله تعالى ولا يعود حتى يكفر وبلاغات محمد مسندة وقدا سنده فى كتاب الصوم **(قوله)** وقيل عليه اخرى للوطء) ظاهره ان القائل به من اهل المذهب وليس كذلك لما فى الفتح فلا تحب كفارتان كما نقل عن عمرو بن العاص وقيصة وسعيد بن جبير والزهرى وقائدة ولا ثلاث كفارات كما هو عن الحسن البصرى والبخارى **(قوله)** ولا يعود الخ) فان عاد تاب واستغفر ايضا لقيام الحرمة قبل التكفير **(قوله)** عزما مؤكدا) اى مستمرًا بدليل ما بعده ط **(قوله)** لا كفارة عليه) لعدم العزم المؤكد لالانها وجبت عليه بنفس العزم ثم سقطت كقَالَ بعضهم لانها بعد سقوطها لا تعود الاسبب جديد بجرع البدائع لكن فيه فى الباب الآتى ولو عزم ثم ابانها سقطت اهـ ويمكن الجواب بأنه عبر به عن عدم الوجوب مسامحة **(قوله)** على استباحة وطئها) قدر استباحة لقوله فى البحر ومراد المشايخ من قولهم العزم على وطئها العزم على استباحة وطئها لا للعزم على نفس الوطء لانهم قالوا المراد فى الآية انه يعودون لنقض ما قالوا ورفعوه وهو انما يكون باستباحتها بعد تحريمها لكونه ضدا للحرمة لانفس وطئها **(قوله)** اى يرجعون الخ) تفسير لقوله يعودون والمناسبت التعبير بأو العاطفة بدل اى التفسيرية لان تفسير العود بالعزم على استباحة الوطء مبنى على ان الآية على تقدير مضاف اى يعودون لصدور لنقض ما قالوا كما مر وهذا تفسير آخر مبنى على ما نقله عن الفراء تأمل **(قوله)** وعلى القاضى الزامه) اعترض بأنه لا فائدة للاجبار على التكفير الا الوطء والوطء لا يقضى به عليه الامر واحدة فى العمر كما مر فى القسم ولهذا لو صار عتينا بعد ما وطئها مرة لا يؤجل قال الحموى وفرض المسئلة فيها اذا لم يطأها قبل الظهار ابداً وبعد وقد يقال فائدة الاجبار على التكفير رفع المعصية اهـ ان الظهار معصية حاملة له على الامتناع من حقها الواجب عليه ديانة فيأمره برفعها لتحل له كما يأمر المولى من امرأته بقرابنها فى المدة او يفرق بينهما فان لم يقر بها بانت منه لدفع الضرر عنها **(قوله)** بحبس او ضرب) اى يحبسها او لا فاناً ضربه كفى بالبحر **(قوله)** ولو قيد بوقت الخ) فلما اراد قرابنها داخل الوقت لا يجوز بالا كفارة بحر والظاهر ان الوقت اذا كان اربعة اشهر فكثر انه لا يكون ايلاء لعدم ركنه وهو الحلف او التعليق بمسقط وهو ظاهر وفى الزيلعى فى غير هذا المحل وقول من قال ان الظهار يمين فاسد لان الظهار منكر من القول وزور محض واليمين تصرف مشرّع مباح اهـ ثم رأيت فى كافي الحاكم ولا يدخل

ملاب

بلاغات محمد رحمه الله مسندة

وكذا اللعان (فان وطئ

قبله) باب و (استغفر وكفر

لاظهار فقط) وقيل عليه

أخرى للوطء (ولا يعود)

لوطئها ثانياً قبلها) قبل

الكفارة (وعوده) المذكور

فى الآية (عزمه) عزما

مؤكداً فلو عزم ثم بدله

أن لا يطأها لا كفارة عليه

(على) استباحة (وطئها)

اى يرجعون عما قالوا

فيردون الوطء قال الفراء

العود الرجوع واللام

بمعنى عن (وللمرأة ان

تطالبه بالوطء) لتعلق

حقها به (وعليها ان تمنعه

من الاستمتاع حتى يكفر

وعلى القاضى الزامه به)

بالتكفير دفعا للضرر عنها

بحبس او ضرب الى ان

يكفر او يطلق فأن قال

كفرت صدق ما لم يعرف

بالكذب ولو قيد بوقت

سقط منه فيه وتعليقه بمشينة

الله تبطله

يدخل على الظاهر ايلاء وان لم يجامعها اربعة اشهر اه **(قول له بخلاف مشيئة فلان)** فانها لا يظلمه بل ان شاء فلان في المجلس كانظهارا كافيا للنهر - **(قول له ان نوى الحج)** بيان لكسنيات الظهار وأشار الى ان صريحه لا بد فيه من ذكر العضو بجر **(قول له لانه كناية)** اي من كنيات الظهار والطلاق قال في البحر واذا نوى به الطلاق كان باثما كللفظ الحرام وان نوى الايلاء فهو ايلاء عند ابن يوسف وظهارا عند محمد والمصحيح انه ظهار عند الكل لانه تحريم مؤكد بالتشبيه اه ونظر فيه في الفتح بأنه انما يجز في انت على حرام كأمي والكراهة في مجرد انت كأمي اه اي بدون لفظ حرام قلت وقد يجاب بأن الحرمة مرادة وان لم تذكر صريحا هذا وقال الحير الرمي وكذا لو نوى الحرمة المجردة ينبغي ان يكون ظهارا وينبغي ان لا يصدق قضاء في ارادة البر اذا كان في حال المشاجرة وذكر الطلاق اه **(قول له اوجحف الكافي)** بأن قل انت امي ومن مض الظن جعله من باب زيد اسد درم متقى عن ابي هاشم قال وبطل عليه ما ذكره عن الختج من انه لا بد من التصريح بالاداءة **(قول له لغا)** لانه يحمل في حقي التشبيه للميتين مراد منصوص لا يحكم يعني فوج **(قول له ويكره الحج)** جزه بانكرهه تعالى بجر والنهر رضى في التبع وفي انت امي لا يكون مظهرا وينبغي ان يكون مكروها فقد صرحوا بأن قوله لزوجه يا خبة مكروه وفيه حديث رواه ابو داود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سمع رجلا يقول لامرأته يا خبة فبكره ذلك ونهى عنه ومعنى التبعى قرينه من لفظ التشبيه ولولا هذا الحديث لما كن ان يقال هو ظهار لان التشبيه في انت امي اقوى منه مع ذكر الاداة ولفظ يا خبة استعارة بلائك وهي مبنية على التشبيه لكن الحديث افاد كونه ليس ظهارا حيث لم يبين فيه حكما سوى الكراهة والنهي فعلم انه لا بد في كونه ظهارا من التصريح بأداة التشبيه شرعا ومثله ان يقول لها يا بنتي او يا اختي ونحوه اه **(قول له من ظهار)** لانه شبهها في الحرمة بأمة وهو اذا شبهها بظهارها يكون مظهرا فبكلها اولى نهر **(قول له او طلاق)** لان هذا اللفظ من الكسنيات وبها يقع الطلاق مائة اودلالة الحال على ما مر وقوله كأمي تأكيد للحرمة ولما ر ما لو قامت دلالة على ارادة الطلاق بأن سألته اياه وقال نويت الظهار نهر قلت ينبغي ان لا يصدق لان دلالة الحال قرينة ظاهرة تقدم على التية في باب الكسنيات فلا يصدق في نية الادنى لان فيه تخفيفا عليه تأمل هذا ولم يبين في هذه المسئلة ما اذا نوى الايلاء او مجرد التحريم وفي التنازع خاتمة عن المحيط وان نوى التحريم لا غير صحت نيته وفيها عن الحاتية ان نوى الطلاق او الظهار او الايلاء فهو على ما نوى قل الحير الرمي واذا قلنا بصحة نية التحريم يكون ايلاء عند ابن يوسف وظهارا عند محمد وعلى ما صحح فباتقدم يكون ظهارا على قول الكل لانه تحريم مؤكد بالتشبيه وانما ذكرنا ذلك لكثرة وقوعه في ديارنا اه قلت وفي كافي الحاكم وان أراد التحريم ولم ينو الطلاق فهو ظهار اه **(قول له ثبت الادنى)** لعدم ازالته ملك النكاح وان طسال ط **(قول له في الاصح)** لانه تحريم مؤكد بالتشبيه كما مر قال في الحاتية وفي رواية عن ابن خزيمة يكون ايلاء والمصحيح الاول **(قول له لانه صريح)** لان فيه التصريح بالظهار فكان مظهرا سواء نوى الطلاق او الايلاء او لم يكن له نية بجر وعندنا اذن نوى الطلاق او الايلاء فعلى ما نوى وعن ابن يوسف اذا أراد به الطلاق لزمه ولا يصدق في ابطال الظهار وكذا

بخلاف مشيئة فلان وان نوى بأن على مثل أمي أو كأمي وكذا لو حذف على خاتمة (برا أو ظهارا او طلاقا) صحت نيته ووقع ما نواه لانه كناية (لغلا) ينو شيئا أو حذف الكافي (لغا) وتعين الادنى اي البر يعني الكراهة ويكره قوله أنت أمي ويا بنتي ويا اختي ونحوه (يا بنت على حرام كأمي صرح ما نواه من ظهار او طلاق) وتمنع ارادة الكراهة لزيادة لفظ التحريم وان لم يندوبت الادنى وهو الظهار في الاصح (وبأنت على) حرام (كظهار امي ثبت الظهار لا غير) لانه صريح (ولا ظهار) صحيح

(من أمته ولا من نكحها)
 بأمرها ثم ظهر منها ثم
 أجازت) لعدم الزوجية
 (نأت على كظهر أمي ظهار
 من) اجاء (وكثيرا لكل)
 ونال مالك وأحمد بكفيه
 كفارة واحدة كالإيلاء
 (ظاهر من امرأته مرارا
 في مجلس أو يجالس فليح
 لكل ظهار كفارة فإن عني
 التكرار) والتأكد (فإن
 بمجلس صدق) قضاء
 (والإيلاء) على المتمد وكذا
 لوعاقه بشكاحها كما مر عن
 التاترخانية * (فروع) *
 أنت على كظهر أمي كل يوم
 اتحد ولو أتى في تحجد وله
 قربانها إيلاء ولو قال كظهر
 أمي اليوم وكذا جاء يوم فكما
 جاء يوم صار مظاهرا ظاهرا
 آخر مع بقاء الأول ومتى
 علق بشرط متكرر تكرر
 ولو قال كظهر أمي رمضان
 كله ورجب كله اتحد
 استحسانا ويصح تكفيره
 في رجب لافي شعبان كمن
 ظاهر واستثنى يوما الجمعة
 مثلاً ان كفر في يوم الاستثناء
 لم يجز والاجازة تاترخانية وبحر

إذا اراد به العيى فكان مولى ومظاهراً تاترخانية (قوله من أمته) أى لا يصح ظهاره منها ابتداء
 اما بقاء فيصح للمامر انه لو ظاهر من زوجته الأمة ثم اشتراها بقى الظهار لان حرمة الظهار إذا
 صادفت المحل لا تزول الا بالكفارة كافي النهر (قوله ثم أجازت) أى أجازت النكاح وانما بطل
 الظهار لانه صادق في التشبيه قبل الإجازة ولا يتوقف بالإرادة ظهاره على الإجازة وتامه في البحر
 (قوله كالإيلاء) فانه لو أتى منهن كان مولى لأمتهن ولزمه كفارة واحدة والفرق عندنا ان الكفارة
 في الظهار لرفع الحرمة وهى متعددة بتعددهن وفي الإيلاء لهتك حرمة الاسم الكريم وهو
 ليس بتعدد أفاده في البحر وغيره (قوله فان بمجلس صدق قضاء الخ) أقول الذى في فتح القدير
 لوكرر الظهار من امرأة واحدة مرتين أو أكثر في مجلس أو يجالس تكرر الكفارة بتعدد الإيلاء
 ان نوى بما بعد الأول تأكيداً فيصدق قضاء فيهما لا كإثبات في المجلس لا المجالس اهـ ومثله
 في الشرنبلالية عن السراج وقال في البحر وفي بعض الكتب فرق بين المجلس والمجالس والمتمد
 الأول اهـ وبه تعلم انه اشبه الامر على المصنف والشارح ثم رأيت طنبه على ذلك (قوله
 وكذا) أى يتكرر الظهار والكفارة لوعاقه بشكاحها بما يفيد التكرار كما مرأى في قوله ولو قال
 ان تزوجتك فأنت على كظهر أمي مائة مرة وكذا لوعاقه بشرط متكرر كما أتى قريباً (قوله لا تحجد)
 أى كان ظهاراً واحداً بحر في بطل بكفارة واحدة هندية وليس له ان يقر بها إيلاء ط أى قبل
 الكفارة لانه ظهار مؤبد (قوله تحجد) أى الظهار كل يوم فاذا مضى يوم بطل ظهار ذلك
 اليوم وكان مظاهراً في اليوم الآخر وله ان يقر بها إيلاء بحر لان الظرف فيه معنى الشرط اهـ ط
 وإذا عزم على وطئها نهاراً لزمه كفارة ذلك اليوم دون ماضى إبطالته كما هو ظاهر (قوله
 فكلمها جاء يوم صار الخ) في العبارة سقط بوضوحه ما في البحر انت على كظهر أمي اليوم وكما جاء
 يوم كان مظاهراً منها اليوم وإذا مضى بطل هذا الظهار وله ان يقر بها في الليل فاذا جاء غد كان
 مظاهراً ظاهراً آخر دائماً غير موقت وكذلك كما جاء يوم صار مظاهراً ظاهراً آخر مع بقاء الأول
 اهـ ومقتضاه ان يكفر لليوم الأول اذا عزم فيه ثم بعده اذا عزم يكفر عن كل واحد من الأيام السابقة
 على يوم عزمه بقاء ظهار كل يوم مع تحجد ما يأتي بعده لان كلاً لتكرار الأفعال بخلاف كل لأنها
 اعموم الأفراد في الأيام في مثل قوله كل يوم في المسئلة السابقة (قوله بشرط متكرر) كقوله كلما
 دخلت الدار فانت على كظهر أمي فيتكرر بتكرار الدخول كافي البحر (قوله ويصح تكفيره
 في رجب) وكذا في رمضان فيما يظهر بل أولى (قوله لا في شعبان) لان له وطئاً فيه بلا كفارة
 لعدم دخوله في مدة الظهار والكفارة لاستباحة الوطء الممنوع شرعاً عند العزم عليه فلا تحجب
 قبله والظاهر انه لا فرق في ذلك بين كونه وطئاً في رجب أو لا لانه بالوطء قبل التكفير لا يلزمه
 إلا التوبة والاستغفار ويلزمه التكفير عند العزم على الوطء ولزوم التكفير بالظهار السابق
 لا بالوطء فلا يصح التكفير في غير مدته سواء وطئها قبله أو لا فافهم والله سبحانه اعلم

باب الكفارة

اختلاف في سببها

(قوله اختلاف في سببها) أى سبب وجوبها اما سبب مشروعيته فما هو سبب وجوب التوبة
 وهو اسلامه وعهده مع الله تعالى ان لا يعصيه وإذا عصاه تاب لأنها من تمام التوبة لأنها

شرعت للتكفير بخر **(قوله)** والجمهور انه الظهار والعود) اى هو مركب منهما و قيل
الظهار فقط والعود شرط لان سبها ما تضاف اليه وقيل عكسه وقيل العزم على اباحة الوطء وهو
قول كثير من مشايخنا وتام الكلام عليه في الفتح اول الباب السابق وفي البحر ما يؤيد انه
الظهار حيث قال وفي الطريقة المعنية لا استحالة في جعل المعصية سببا للعبادة التي حكمها
ان تكفر المعصية وتذهب السيئة خصوصا اذا صار معنى الزجر فيها مقصودا وانما الحال ان
تجعل سببا للعبادة الموصلة الى الجنة اه وفيه ايضا انه لا ثمرة لهذا الاختلاف **(قوله)** من
كفر) بيان لمادة الاشتقاق لا المشتق منه لانه المصدر لا الفعل **(قوله محاد)** كذا في المصباح
والاناسب ستره ففي البحر عن المحيط انها منبئة عن الستر لغة لانها مأخوذة من الكفر وهو
التغطية والستر اه ومنه سى الزراع كافرا وظاهر هذا ان المعصية لا تنجى من الصحيفة بل
تستر ولا يؤخذ بها مع بقائها فيها وهو احد قولين وان الذنب يسقط بها بدون توبة و اليه يشير
ما مر عن الطريقة المعنية لكن يخالفه ما مر عن البحر من انها من تمام التوبة وهو الظاهر
* (تنبيه) * ركن الكفارة الفعل انغصوس من اعتاق وصياء واعطاء ويشترط لوجوبها
القدرة عليها ولصحتها التية المقارنة لفعلها لا المتأخرة ومصرفها مصرف الزكاة لكن الذى
مصرف لها ايضا دون الحربى وفيه كلام سأتى وصفها انها عقوبة وجوبها عبادة اداء وحكمها
سقوط الواجب عن الذمة وحصول الثواب المقتضى لتكفير الخطايا وهى واجبة على التراخي
على الصحيح فالأبأنهم بالتأخير عن اول اوقات الامكان ويكون مؤديا لاقاضيا ويتضيق من آخر
عمره فيأثم بموته قبل اداها ولا تؤخذ من تركته بالوصية من الثلث ولو تبرع الورثة بها جاز الا
في الاعتاق والصوم وتامه في البحر قلت لكن مرأنه يجبر على التكفير للظهار ومقتضاه الاثم
بالتأخير وايضا حيث كانت من تمام التوبة يجب تعجيلها فتأمل **(قوله)** تحرير رقية (لا بد ان
تكون الرقية غير المظاهر منها لما في الظهيرية والتاريخانية امة تحت رجل ظاهر منها ثم اشتراها
واعتقها عن ظهاره قبل لم يحجز عندها خلافا لاني يوسف وبحرفيه عن التاريخانية ولا بد ان
يكون المعتق صحيحا والا فان مات من مرضه وهو لا يخرج من الثلث لا يجوز وان اجاز الورثة
ولو برى جاز **(قوله)** قبل الوطء) ليس قيد الصحة بل للجوب ونفى الحرمة وفي معنى الوطء
دواعيه **(قوله)** بنية الكفارة) اى تية مقارنة لاعتاقه او لشراء القريب كإبأتى **(قوله)** فلو
ورث أباه) تفريع على قوله اى اعتاقها فانه يفيد انه لا بد من صنعه والارث جبرى وصورة
ارث الاب ان يملكه ذورحم من الابن كخالته ثم تموت عنه فلو نوى الكفارة حين موتها لم يحجزه
بخلاف ما لو نواها عند شرائه اباه كإبأتى **(قوله)** ولو صغيرا (الح) تعميم للرقبة لان الرقبة كما في
الهداية عبارة عن الذات اى الشئ المرقوق المملوك من كل وجه اه فشمع جميع ما ذكر
وقوله من كل وجه متعلق بالمرقوق لان الكمال في الرق شرط دون الملك ولذا جاز المكاتب الذى لم
يؤد شيأ لا المدبر عناية وخرج الجنين وان ولده لاقل من ستة اشهر لانه رقة من وجهه جزء من
الام من وجهه حتى يمتق باعتاقها كافي البحر عن المحيط ودخل الكبير ولو شيخا قانيا والمرضى
الذى يرجى برؤه والمغصوب اذا وصل اليه بحر لكن في الهندية عن غاية السروجى ولا يجوز
الهرم العاجز **(قوله)** او مباح الدم) عزاه في البحر الى جامع الجوامع وذكر قبله عن محمد انه

مطلب

لا استحالة في جعل المعصية
سببا للعبادة

والجمهور انه الظهار والعود
(هى) لغة من كفر الله عنه
الذنب محاده وشرعا (تحرير
رقية) قبل الوطء اى
اعتاقها بنية الكفارة فلو
ورث أباه ناويا الكفارة
لم يحجز (ولو صغيرا) رضيعا
(او كافرا) او مباح الدم

إذا قضى بدمه ثم أعققه عن ظهاره ثم عفى عنه لم يحجز ومثله في الفتح وظاهر الاول الجواز وان لم يعف عنه وليراجع فافهم **(قوله أو مروهنا)** في البحر عن البدائع وكذا لو أعتق عبدا مروهنا فسي العبد في الدين فإنه يجوز عن الكفارة ويرجع على المولى لان السعاية ليست ببذل عن الرق **(قوله أو مديونا)** اي وان اختار الغرماء استسماه لان استغراق الدين برقبته واستسماه لا يخل بالرق والمالك فان السعاية لم توجب الاخراج عن الحرية فوقع تحريرا من كل وجه بغير بدل عليه بحر عن المحيط **(قوله أو مرتدة)** اي بلا خلاف لانها لا تقتل كذا في الفتح **(قوله وفي المرتد الخ)** خبر مقدم وقوله خلاف مبتدأ مؤخر وقد علمت أن مباح الدم فيه خلاف أيضا فكان المناسب ذكره هنا وظاهر الفتح اختيار الجواز في المرتد فإنه قال ويدخل في الكافرة المرتد والمرتدة ولا خلاف في المرتدة لانها لا تقتل وظاهره أن العلة في المرتد أنه يقتل وفي النهر وفي المرتد خلاف والجواز قال الكرخي كالأعتق حلال الدم ومن منع قال انه بالردة صار حربيا وصرف الكفارة اليه لا يجوز اه اي لان اعتاقه في حكم صرف الكفارة اليه ومقتضى هذا التعليق أن اعتاق الحربى لا يجزئ اتصافا ولذا أطلق في الفتح عدم الاجزاء لكن في البحر عن التارخانية لو أعتق عبدا حربيا في دار الحرب ان لم يخل سبيله لا يجوز وان خلى سبيله فيه اختلاف المشايخ بعضهم قالوا لا يجوز **(قوله ان يصيح به يسمع والا لا)** كذا في الهداية وبه حصل التوفيق بين ظاهر الرواية أنه يجوز ورواية النوادر انه لا يجوز بحمل الثانية على الذى ولد أصم وهو الآخر فتح **(قوله أو خصيالى قوله أو قرناء)** لانهم وان فات فيهم جنس المنفعة لكنها غير مقصودة في الرقيق اذ المقصود فيه الاستخدام ذكرنا أو انى حق قالوا وان وطء الامة من باب الاستخدام فاذا لم يمكن وطؤها كان استخدامها قاصرا لامنعها وحتى **(قوله أو مقطوع الاذنين)** اي اذا كان السمع باقيا بحر لان الفاتت في هذه المسائل الزينة وهى غير مقصودة في الرقيق أما اذا يحجز عن الأكل فإنه يؤدي الى هلاكه ومنفعة الأكل فيه مقصودة فكانها لكا حكما كالمرىض الذى لا يرجى برؤه وحتى **(قوله أو مكاتب)** لان الرق فيه كامل وان كان المالك ناقصا فيه وجواز الاعتاق عنها يعتمد كالأرق لا كالأل المالك أما لو أدى شيئا فلا يجوز عنها كإتائى بحر **(قوله لا الوارث)** اي لو أعتقه الوارث عن كفارته لا يجوز عنها لان المكاتب لا ينتقل الى ملك الوارث بعد موت سيده لبقاء الكتابة بعد موته فلا ملك للوارث فيه بخلاف سيده وانما جاز اعتاق الوارث له لتضمنه البراءة عن بدل الكتابة للمقتضى للاعتاق بحر **(قوله شراء قريبه)** أى قريب العبد وهو كل ذى رحم محرم منه والمراد بالشراء تملكه بصنعه قيد خل فيه قبول الهبة والصدقة والوصية **(قوله بنية الكفارة)** الباء بمعنى مع فلو تأخرت البنية عن الشراء ونحوه لم يحجز كما مر قال في البحر وما في الحاشية من باب عتق القريب لو وكل رجلا بأن يشتري اباه فيعتقه بعد شهر عن ظهاره فاشتراه الوكيل يعتق كما اشتراه ويجزئ عن ظهار الأمر اه فبنى على الغناء قوله بعد شهر لخالفته المشروع وهو عتق المحرم عند الشراء اه **(قوله بخلاف الارث)** اي لو نوى اعتاقه عنها عند موت مورثه لم يحجز لان الارث جبرى كما مر **(قوله ثم باقية)** اي قبل المسيس بحر **(قوله استحسانا)** وفي القياس لا يصح لانه يعتق النصف تمكن النقصان في الباقي فصار كالأعتق

أو مروهنا أو مديونا أو آبقا علمت حياته أو مرتدة وفي المرتد وحربى خلى سبيله خلاف (أو أصم) ان يصيح به يسمع والا لا (أو خصي أو مجنونا) أو رتقا أو قرناء (أو مقطوع الاذنين) أو ذاهب الحاجبين وشعر لحية ورأس أو مقطوع أنف أو شفتين ان قدر على الأكل والا لا (أو أعور) أو أعمش (أو مقطوع احدى يديه أو احدى رجله من خلاف أو مكاتب لم يؤد شيئا) واعتقه مولاه لا الوارث (وكذا) يقع عنها (شراء قريبه بنية الكفارة) لانه يصنعه بخلاف الارث (واعتاق نصف عبده ثم باقية) عنها استحسانا بخلاف المشترك كما يجزئ

نصيبه من العبد المشترك فضمن نصيب شريكه وجه الاستحسان ان هذا النقصان من آثار
العق الاول بسبب الكفارة في ملكه ومثله غير مانع كمن اضعج شاة للتضحية واصاب السكين
عيناها فذهبت بخلاف العبد المشترك كما يأتي بيانه وهذا عنده اما عندها فلعنق لا يجزأ فلو
اعتق نصف عبده ولم يعق الباقي جاز عندها لانه يعق كله منح **(قوله)** لا يجزأ فمات جسد
المنفعة اى منفعة البصر والسمع والتعلق والبش والسي والعقل فهستانى والمراد فوت
منفعة تمامها اى منفعة مقصودة من العبد فلا يرد فوات منفعة النسل في الحصى ونحوه
كامر **(قوله)** ومريض لا يرجى برؤه لانه ميت حكما بخر وينبى تقيده بما اذا مات من
مرضه ذلك تأمل **(قوله)** وساقط الاسنان لانه لا يقدر على المضغ بخر عن الولولجية لكن
فيهان ذلك لا يفوت جسد المنفعة بالكلية وانما ينقصها وقدمر انه يجوز عتق الشيخ الثانى
والطفل تأمل وبارة الفتح لاسقاط الانسان العاجز عن الاكل وظاهره انه يحجز عنه بالكلية
وعليه فلا اشكال **(قوله)** والمقطوع يداه مثله اشل اليدن والرجلين والمثلوج اليباس الشق
والمقعد والاصم الذى لاسمع شيا على المختار كما فى الولولجية بخر **(قوله)** أو ابهاماه
ابهامى اليدن فلو قال أو ابهاماه لكان اولى ليخرج ابهامى الرجلين اذا يجمع قطعهما كفى
السراج شربلاية **(قوله)** او ثلاث اصابع لان للاكثر حكم الكل فتح **(قوله)** من جانب
بخلاف ما اذا كان من خلاف فانه يجوز كامر لانه يمكنه المشى بامساك العصا باليد السالمة
والمشى على الرجل الاخرى **(قوله)** ومعتود ومغلوب عبارة بالجرعن الكافى وكذا المعتود
المغلوب بدون او وهى كذلك فى بعض النسخ وفي بعضها ومغلوب **(قوله)** ولا يجزأ مذبروا
ولد لا يستحقهما الحرية بجهة فكان الرق فيها ناقضا والاعتاق عن الكفارة يعتمد كال
الرق كالبيع فاذا لا يجوز بيعهما بخر **(قوله)** ومكاتب ادى بعض بدله لانه تحرير بعوض
(قوله) جاز لانه بالتعجيل بعقل عقد الكتابة **(قوله)** وهى اى مسألة تعجزه نفسه **(قوله)**
لتمكن النقصان لان نصيب صاحبه قد انقص على ملكه لتعذر استدامة الرق فيه ثم يحول
اليه الضمان لو موسرا عند الامام اما لو موسرا لانه عتق كله باعناق البعض بناء على تجزئ
اتفاق لانه عتق بعوض وعندها يحجزه لو موسرا لانه عتق كله باعناق البعض بناء على تجزئ
الاتفاق عنده لا عنده **(قوله)** لا امر به قبل التماس فالشرط للحل مطلقا اعتق كل
الرق قبل التماس ولم يوجد فتقرر الانه بذلك الوطء ثم يمكن اعتبار ذلك النصف من الشرط
حتى يكفى ... عتق النصف الباقي لان المجموع حينئذ ليس قبل التماس بل بعوض قبله وبعضه
بعده فليس هو الشرط فبقى الحرمة بعد المجموع كما كانت الى ان يوجد الشرط وهو عتق كل
الرقبة اى قبل التماس الثانى ليحل هو وما بعده وتسامه فى الفتح ثم هذا عنده اما عندها
فاعتاق النصف قبل الوطء اعتاق للكل كامر **(قوله)** فان لم يجز اى وقت الاداء لا وقت
الرجوع بخر وسأيت فى الفروع **(قوله)** وان احتاجه لخدمته مبالغة على المفهوم فكانه
قل اما ان وجد تعين عتقه وان احتاجه لخدمته **(قوله)** او لقضاء دينه الخ قال فى البحر
وفى البدائع او كان فى ملكه رقبة سالحة للتكفير يجب عليه تحريرها سواء كان عليه دين او لم
يكن لانه واحد حقيقة اه وحاصله ان الدين لا يمنع تحرير الرقة الموجودة وينع وجوب

(لا يجزأ) فمات جسد
المنفعة لانه هالك حكما
(كلاعى والمجنون) الذى
(لا يعقل) فمن شيق يجوز
فى حال افاقته ومريض
لا يرجى برؤه وساقط
الاسنان (والمقطوع يداه
او ابهاماه) او ثلاث اصابع
من كل يد (او رجلاه
او يد ورجل من جانب)
ومعتود ومغلوب كفى
(ولا يجزأ) مذبروا
ولد ومكاتب ادى بعض
بدله ولم يعجز نفسه فان
عجز فحرره جاز وهى
حيلة الجواز بعد ادائه شيا
(واعتاق نصف عبدا
مشارك) بما يقبضه بعد زمانه
لتمكن النقصان (ونصف
عبده عن تكفيره ثم باقيه
بعوضه من ظاهرها)
للامر به قبل التماس
(فمن لم يجز) المظاهر
(ما يعنى) وان احتاجه
لخدمته او لقضاء دينه لانه
واجب حقيقة بدائع فما
فى الجوهر قوله عبد لخدمة
لم يجز الصوم الا ان يكون
زما انتهى

شرائها بمال على أحد القولين اهـ **(قوله)** يعنى العبد) اى ان الضمير فى قوله يكون زمنا راجع للعبد وهذا التأويل لصاحب البحر وتبعه فى التهر والتمج والشمس بلاية **(قوله)** يعمل الخ) هذا هو المتبادر فان كونه للخدمة يتنافى كونه زمنا **(قوله)** لكنه يحتاج الى نقل) اى لان مافى الجوهره محتمل وعارضة مافى التنازخانية من قوله ومن ملك رقبة لزمه العتق وان كان يحتاج اليها اهـ وكذا قول البدائع المتقدم لانه واجد حقيقة اى فان النص دل على اجزاء الصوم عند عدم الوجدان وهذا واجد فان قات المحتاج اليه كالعديم ولذا جاز التيمم مع وجود الماء المحتاج اليه للعتش مع ان اجزاء التيمم مرتب فى النص على عدم وجدان الماء قات ذكر فى الفتح ان الفرق عندنا ان الماء مأثور بأهساكه لعتشه واستعماله محظور عليه بخلاف الخادم ونقل ط عن السيد الحموى ولوقيل بجواز الصوم اذا كان المولى زمنا لا يجسد من يخدمه اذا اعتقه كان له وجه وجهه قات وهو ظاهر اذ لم من الاعناق تحمى ما لا يطاق كما اذا كان يكتسب له ويتفق عليه ونحو ذلك فاجاب اعتاقه مع ذلك مما يخالف قواعد الشريعة فلا يحتاج الى نقل بخصوصه كالأبجنى **(قوله)** ولا يعتبر مسكنه) اى لا يكون به قادرا على العتق فلا يتعين عليه بيعه وشراء رقبة بل يجوز له الصوم لانه كلباسه ولباس اهله خزانه وتقيدهم بالمسكن يفيد انه لو كان له بيت غير مسكنه لزمه بيعه وفى الدر المنثور ولا يعتبر ثيابه التى لا بد له منها اهـ ومفاده لزوم بيع ما لا يحتاجه منها ط **(قوله)** ولوله مال الخ) اى ثمن عبد فاضلا عن قدر كفايته لان قدرها مستحق الصرف فصار كالعديم ومنها قدر كفايته لقوت يومه لو محترقا والافقوت شهر بحر والحاصل ان المسئلة على ثلاثة اوجه ان ملك الرقبة لا يجوز له الصوم ولو محتاجا اليها على مامر تفصيله وان وجد غيرها مما هو مشغول بحاجته الاصلية كالملسكن فهو بمنزلة العديم لانه ليس عين الواجب ولا معدا لتحصيله وان وجد ما اعد لتحصيله كالأهـ والذنانير وهو مشغول بحوائجه الاصلية فان صرفها اليه يجوز له الصوم لتحقق عجزه والا فقولان احدهما انه يصير بمنزلة المعدوم لحاجته اليه والآخر انه مالك لما اعد لتحصيله فهو واجد للرقبة حكما اذ اذنه الرحى والقولان المذكوران يشير اليهما كلام محمد كما اوضحه فى البحر **(قوله)** ولوله مال غالب انتظره) اى ليقوت به ولا يجوز له الصوم وكذا لو كان مريضا مريضاً رجى برؤءه فانه ينتظر الصحة ليصوم بحر بخلاف ما اذا كان لا يرجى برؤءه فانه يطعم كاسياً وفى البحر عن المحيط لوله دين لا يقدر على اخذه من مديونه يجوز له الصوم وان قدر فلا وكذا لو وجبت عاياه كفارة وقد تزوجها زوجها على عيب وهو تادر على ادائه اذا طالبته اهـ **(قوله)** لا يجوز اى الصوم عن الاولى اما الاعتاق فجائز مطلقا ثم هذا ذكره فى البحر محتا واقره عليه فى التهر والمقدم اخذنا فى المحيط عليه كفارتا بين وعند طعام يكفي لاحداها فقام عن احدها ثم اطعم عن الاخرى لا يجوز صومه لانه اطعم وهو قادر على التكفير بالمال **(قوله)** بالهلال) حال من لفظ الشهرين المقدر بعد لو وفى بعض النسخ لو بالهلال وحاصله انه اذا ابتدأ الصوم فى اول الشهر كفاه صوم شهرين تامين او ناقصين وكذا لو كان احدهما تاما والاخر ناقصا **(قوله)** والا) اى وان لم يكن صومه فى اول الشهر برؤية الهلال بأن غم اوصاه فى اثناء شهر فانه يصوم ستين يوما وفى كافى الحاكم وان صام شهر بالهلال تسعة وعشرين

يعنى العبد ليتوافق كلامهم
ويحتمل رجوعه للمولى
لكنه يحتاج الى نقل
ولا يعتبر مسكنه ولوله
مال وعليه دين مثله ان
أدى الدين أجزاء الصوم
والافقوسان ولوله مال
غالب انتظره ولو عليه
كفارتان وفى ملكه رقبة
فصام عن احدها ثم اعتق
عن الاخرى لم يجز ولبعسه
جاز) صام شهرين ولو
ثمانية وخمسين) بالهلال
والاثنين يوما

وقد صام قبله خمسة عشر وبعده خمسة عشر يوماً أجزاءه (قوله ولو قدر الخ) افاد ان المراد بعدم الوجود في قوله فان لم يجد الخ عندما مستمرا الى فراغ صوم الشهرين بحر (قوله لزمه العتيق) وكذا لو قدر على الصوم في آخر الاطعام لزمه الصوم وانقاب الاطعام ففلا شرب ليلية (قوله وان صار نفلا) لانه شرع مسقطا لامتزاجه من غير اي وقد علم ان الظان لا يلزمه الاتمام ان قطع على الفور اموالاً موصى عليه ولو قليلا صار بمنزلة الشروع في الفل فيلزمه اتمامه رحمتي لكن يشترط كون المضي عليه في وقت التوبة اذ لو كان بعد الزوال لا يمكنه الشروع ولا يكون العزم على المضي بمنزلة الشروع كما قررناه في الصوم (قوله ليس فيهما رمضان الخ) لانه في حق الصحيح المقيم لا يسع غير فرض الوقت اما ان يسافر فله ان يصوم عن واجب آخر وفي المريض روايتان كما علم في الاصول في بحث الامر والمراد بالايام النهمية يوم العيد وايام التشريق لان الصوم بسبب النهي فيها ناقص فلا يتأدى به الكمال وافاد انه لا يشترط ان لا يكون فيها وقت نذر صومه لان المنذور المعين اذنوى فيه واجبا آخر وقع عما نوى بخلاف رمضان بحر وصوره عروض يوم الفطر عليه فيما لو كان مسافرا وصام رمضان عن كفارته (قوله وكذا كل صوم الخ) ككفارة قتل وافطار ويمن وفي البحر عن ايمان الفتح وكل منذور المشروط فيه التتابع معينا او مطلقا بخلاف المعين الحالي عن اشتراطه فان التتابع فيه وان لزم لكن لا يستقبل اذا افطار فيه يوما كرجب مثلا فانه لا يزيد على رمضان وحكمه ما ذكرناه (قوله فان افطر) افاد انه لو اكل ناسيا لم يضره في الكافي (قوله بخلاف الحضيض) فانه لا يقطع كفارة قتلها وافطارها لانها لا تجدد شهرين خاليين عنه بخلاف كفارة الجمين وعليها ان تصل ما بعد الحضيض بما قبله فلو افطرت بعده يوما استقبلت لتركها التتابع بلا ضرورة اما النفاس فيقطع التتابع في صوم كل كفارة وتامه في البحر (قوله الا اذا ايسر) بأن صامت شهرا مثلا خلاصت ثم ايسر استقبلت لانها قدرت على مراعاة التتابع فلزمها بحر عن المنتقى اي قدرت عليه قبل اكمال الصوم بخلاف ما بعده ثم نقل عن المحيط وعن ابي يوسف اذا حبلت في الشهر الثاني بنت (قوله او غيره) اي غير عذر وهذا تصریح بما هو مفهوم بالاولى (قوله وطأ غير مفطر) كان وطئها ليلا مطلقا أو نهارا ناسيا كذا في الهندية اما ان وطئها نهارا عمدا بطل صومه ط وهذا داخل في قوله فان افطر (قوله كالوطء في كفارة القتل) فانه لو وطئ فيها ناسيا لا يستأنف لان المنع من الوطء في كفارة الظهار نهي يختص بالصوم نهى عن الجوهرة والاولى التعليل بان النص اشترط الصوم قبل تماسهما (قوله وغيره) كالبدايع والتحفة وغاية البيان والغاية والفتح (قوله وتقييد ابن مالك الخ) فيه ان التقييد بالعمد وقع في اكثر الكتب والغلط من ابن مالك هو جعله للاحتراز عن النسيان بل هو قيد اتفاقي كما في البحر (قوله لكن في القهستاني ما يخالفه) حيث قال وكذا استأنف الصوم ان وطئها اي المظاهر منها عمدا كما في المبسوط والنظم والهداية والكافي والقنبري والمضمرات والزاهدي والتف وغيرها وبمجرد قول الاسييجاني في شرح المطحوي بالليل عمدا او نسيانا لا يلبق ان يحمل العمد على انه قيد اتفاقي كما فعله صاحب الكفاية ومن تابعه ومن تأييده عدم التفات صاحب النهاية اليه اه قلت وقد يقال ان ما في الاسييجاني صريح فيقدم على المفهوم كما

ولو قدر على التحري في آخر الاخير لزمه العتيق وأتم يومه ندبا ولا قضاء لو افطر وان صار نفلا (متابعين قبل المسيس ليس فيهما رمضان وايام نهى عن صومها) وكذا كل صوم شرط فيه التتابع (فان افطر بعذر) كسفر ونفاس بخلاف الحضيض الا اذا ايسر (او غيره او وطئها) اي المظاهر منها اموالاً وطئ غيرها وطأ غير مفطر لم يضر اتفاقا كالوطء في كفارة القتل (فيها) اي الشهرين (مطلقا) ليلا او نهارا عمدا او ناسيا كما في المختار وغيره وتقييد ابن مالك الليل بالعمد غلط بحر لكن في القهستاني ما يخالفه قية (استأنف الصوم لا الاطعام ان وطئها في خلاله)

تقرر في محله ولذا مشى عليه في الختار وغيره كما علمت ومشى عليه ايضا العلامة ابن كمال باشا في
 منته وقال في هامش الشرح من هنا تبين ان من قال ليلا عمدا لم يحسن لان العمد والسهو في
 الوطء بالليل سواء اه وقال في الفتح والعناية ان جماعها ليلا عامدا او ناسيا سواء لان الخلاف
 في وطء لافسد الصوم اه اى الخلاف بين ابى يوسف والطريقين فنهه جماع المظاهر منها انما
 يقطع التابع ان افسد الصوم وعندها مطلقا لان تقدم الكفارة عن التماس شرط بالنص
 وتام تقريره في الفتح ولذا قال في الحواشي الباقية ان عدم الفرق بين السهو والعمد هو
 الظاهر لانه مقتضى دليل ائى حنيفة ومحمد **(قوله لاطلاق النص الخ)** ومن قواعدها انما لا نحمل
 المطلق على المقيد وان كانا في حادثة واحدة بعد ان يكونا في حكمين وانما منع عن الوطء قبل
 الاطعام منع تحريم لجواز قدرته على العتق والصيام فيقتان بعده كذا قالوا وفيه نظر فان
 القدرة حال قيام العجز بالفقر والكبر والمرض الذى لا يرجى زواله امر موهوم وباعتبار الامور
 الموهومة لا تثبت الاحكام ابتداء بل يثبت الاستحباب نهر وهو مأخوذ من الفتح **(قوله**
والعبد) مبتدأ خبره قوله لا يجزئه الا الصوم لان العبد لا يملك وان ملك والعتق والاطعام
 لا يصح الا لمن يملك **(قوله ولو مكاتب)** لان ملكه غير تام بل على شرف الزوال **(قوله او مستسى)**
 هو الذى عاق بعضه وسعى في باقيه وهذا عنده واما عندها فيعتق كله ويكون حرا مديونا
 فيصح تكفيره بالاعتاق والاطعام رحمتى **(قوله على المتمد)** اى من جريان الحجر على الحر
 السفه وهو قولهما فلو اعتق عبده عنها يسعى في قيمته ولم يجز عن تكفيره كذا في خزائن الاكل
 وغيرها نهر وافاد في البحر ٣ انه يافز فيه يقال لنا حر ليس له كفارة الا بالصوم **(قوله ولم**
يتصف) جواب عن سؤال كيف لزمه الصوم المذكور وهو صوم شهرين لا يصفهما مع ان
 العبد على النصف من الحر في كثير من الاحكام والجواب انه لم يتصف لما في الكفارة من
 معنى العبادة والعبادة لا تتصف في حقه وانما تتصف العقوبة كالحد والعمه كالنكاح
(قوله وليس للسيد منعه) اى من صوم هذه الكفارة لانه تعلق بها حق المرأة بخلاف بقية
 الكفارات انه ان يمنعه عن صومها لعدم تعاق حق عبدها بحر **(قوله ولو بأمره)** اى امر
 السيد بان يملكه ذلك وامره ان يكفر به اذ لا بد من الاختيار في اداء ما كلف به او بأمر العبد
 للسيد لانه يتضمن تمليك ثم التكفير به عنه كالو امر الحر غيره بذلك **(قوله فيقطع عنه المولى)** فيه
 مساحقة وعبرة الفتح الا في الاحصار فان المولى يبعث عنه ليحل هو فاذا عتق فعليه حجة وعمرة
(قوله قيل نبدأ وقيل وجوب) الخلاف في الوجوب وعدمه في البحر عن البدائع لو احصر بعدما
 احرم بأذن المولى قيل لا يلزم المولى انفاذ هدى لانه لا يجب للعبد على مولا حق فاذا عتق وجب
 عليه وقيل يلزمه لان هدام وجب لبلية ابتلى بها العبد بأذن المولى فصار كالنقطة اه مخلصا
 قال ط وقد يقال من نفى الوجوب لا ينفى التدب بل يقول به مراعاة لقول الآخر **(قوله لا يرجى**
برؤه) فلو برى وجب الصوم رحمتى **(قوله اى ملك)** الاطعام لا يختص بالتملك كإسباتى
 لكن المراد به هنا التملك وبما بعده الاباحة ولذا قال في البدائع اذا أراد التملك اطعم كالنقطة
 واذا اراد الاباحة اطعمهم غداء وعشاء **(قوله ولو حكما)** اى فان الفقير مثله وفي القهستاني
 وقيد المسكين اتفاق لجواز الصرف الى غيره من مصارف الزكاة اه ويحتمل ان يكون مبالغة

٣ لغز
 اى حرايس له كفارة الا
 بالصوم

لاطلاق النص في الاطعام
 وتقيده في تحرير وصيام
 (والعبد) ولو مكاتب او
 مستسى وكذا الحر
 المحجور عليه بالسفه على
 المتمد (لا يجزئه الا
 الصوم) المذكور ولم
 يتصف لما فيها من معنى
 العبادة وليس للسيد منعه
 منه (ولو) وصاية (اعتق
 سيده عنه أو أطعم) ولو
 بأمره لعدم اهلية التملك
 الا في الاحصار فيقطع عنه
 المولى قيل نبدأ وقيل وجوب
 (فان يحجز عن الصوم)
 لمرض لا يرجى برؤه او كبر
 (اطعم) اى ملك (ستين
 مسكينا) ولو حكما

في قوله ستين ليشمل مالو أطعم واحدا ستين يوما لكن يفنى عنه ما يأتي من تصریح المصنف به
(قوله ولا يجزئ) غير المراهق (اي لو كان فيهم صبي لم يراهق لا يجزئ) واختلف المشايخ فيه
 ومال الحلواني الى عدم الجواز بحر عند قول الكنز والشرط غدا آن او عشا آن مشبعان
 وذكر عند قول الكنز وهو تحرير رقة عن البدائع واما اطعام الصغير عن الكفارة فجاز
 بطريق التملك لا الاباحة اه وبه علم ان ذكر ذلك هنا غير صحيح وان وقع في النهر لان الكلام
 هنا في التملك وهو صحيح للصغير فالصواب ذكره عند قوله وان غداهم وعشا هم اكل كافل
 في البحر وكذا في المنح حيث قال هناك ولو كان فيمن أطعمهم صبي فطعم لانه لا يستوفي
 كاملا اه وفي التارخانية واذا دعا مساكين واحدهم صبي فطعم او فوق ذلك لا يجزئ به كذا
 ذكر في الاصل وفي المجرى اذا كانوا غلمانا يعتمد مثلهم يجوز اه وبه ظهرا ايضا ان المراد بالاطعام
 وبغير المراهق من لا يستوفي الطعام المعتاد **(قوله كالفطرة قدرا)** اي نصف صاع من بر
 او صاع من تمر او شعير ودقيق كل كاصله وكذا السويق واختلفوا هل يعتبر الكيل او القيمة
 فيهما كما في صدقة الفطر بحر وفي التارخانية ولو أدى الدقيق او السويق أجزاء لكن قيل يعتبر
 فيه تمام الكيل وذلك نصف صاع في دقيق الخطة وصاع في دقيق الشعير واليه مال الكرخي
 والقنوري وقيل بالقيمة فلا يعتبر فيه تمام الكيل اه بقول البحر ودقيق كل كاصله مبنى على
 الاول تأمل قال في البحر ولو دفع البعض من الخطة والبعض من الشعير جاز اذا كان قدر الواجب
 كربع صاع من بر ونصف من شعير لاتحاد المقسود وهو الاطعام ولا يجوز التكميل بالقيمة
 كصنف صاع من تمر جيد يساوي صاعا من الوسط **(قوله ومصرفا)** فلا يجوز اطعام اصله
 وفرعه واحدا الزوجين وتلكوه والهاشي ويجوز اطعام الذمي لالحرني ولو مستأنا بحر قال
 الرمي وفي الحاوي وان أطعم فقراء اهل الذمة جاز وقال ابو يوسف لا يجوز به ناخذ اه قلت
 بل صرح في كافي الحاكم بأنه لا يجوز ولم يذكر فيه خلافا وبه علم انه ظاهر الرواية عن الكل
(قوله اذا عطف للمغارة) فان عطف القيمة على المنصوص المفهوم من قوله كالفطرة
 يقتضى ان القيمة من غير المنصوص اه ح وما في النهر من قوله وفيه نظر اذ القيمة اعم من
 قيمة المنصوص عليه وغيره اه فيه كلام ذكرناه فباعقلناه على البحر فافهم والحاصل ان دفع
 القيمة انما يجوز لو دفع من غير المنصوص اما لو دفع منصوصا بطريق القيمة عن منصوص آخر
 لا يجوز الا ان يبلغ المدفوع الكمية المقدرة شرعا فلو دفع نصف صاع تمر تباع قيمته نصف صاع
 بر لا يجوز وعليه ان يتم لمن اعطاهم القدر المقدر من ذلك الجنس الذي دفعه لهم فان لم يجدهم
 بأعيانهم استأنف في غيرهم وتامه في البحر **(قوله فغداهم)** في بعض النسخ غداهم بدون
 فاء كما هو اصل المتن والاولى اولى فزاد الماشرح الفاء لانه قدر فعلا للشرط وجواب الشرط هو
 قوله جاز **(قوله او غداهم واعطاهم قيمة العشاء)** اي يجوز الجمع بين الاباحة والتمليك لانه
 جمع بين شيئين جائزين على الانفراد وكذا يجوز اذا ملك ثلاثين وأطعم ثلاثين وكذا يجوز
 تكميل احدهما بالآخر بحر ففي كافي الحاكم وان اعطى كل مسكين نصف صاع من تمر
 ومدا من خطة أجزاء ذلك **(قوله او أطعمهم غداين)** اي اشبعهم بطعام قيل نصف
 النهار مرتين وقوله او عشاء ين اي اشبعهم بطعام بعد نصف النهار مرتين كذا في الدرر وهذا

ولا يجزئ غير المراهق
 بدائع (كالفطرة) قدرا
 ومصرفا (او قيمة ذلك)
 من غير المنصوص اذ
 العطف للمغارة (وان)
 اراد الاباحة (غداهم
 وعشا هم) او غداهم
 واعطاهم قيمة العشاء او
 عكسه او اطعمهم غداين
 او عشاءين او عشا وسجورا

ظاهر في ان ذلك في يوم واحد فلا تكفي في يوم اكلة وفي آخر أخرى لكن صريحاً بما أتى في
 الفروع آخر الباب يخالفه **(قوله)** واشبعهم اي وان قل ما أكلوا كافي الوقاية فالشرط في
 طعام الاباحة اكلتان مشبعتان لكل مسكين ولو كان فيهم شعبان قبل الاكل او صبي غير
 مراهق لم يجز بحر وسياً في ايضاً وقدما ان الصواب ذكر الصبي هنا في التملك **(قوله)** بشرط
 ادام الخ اي لتمكنهم الاستيفاء الى الشبع وهذا احد قولين واليه مال الكرخي والآخرون
 لا يجوز الا بخبز البر لان محمد انص على البر في الزيادات كافي البحر وفي التارخانية والمستحبان
 يغديهم ويعيشهم بخبز معه ادام **(قوله)** كاجاز لو اطعم يشمل التملك والاباحة وعبر في الكسوة
 باعطى المختص بالتملك والحق انه لا فرق على المذهب وتماه في البحر وفيه والكسوة في كفارة
 العيين كالاطعام حتى لو اعطى واحدا عشرة أبواب في عشرة ايام يجوز ولو غدى واحدا عشرين
 يوماً في كفارة العيين أجزاء اه قلت ومقتضاه انه لو غداه مائة عشرين يوماً أجزاء عن كفارة
 الظهار ثم رأيت صريحاً قال في التارخانية وعن الحسن بن زياد عن ابي خنيفة اذا غدى
 واحدا مائة وعشرين يوماً أجزاء **(قوله)** لتجدد الحاجة لان المقصود سد خلة المحتاج والحاجة
 تجدد بتجدد الايام ففكر المسكين بتكرار الحاجة حكماً فكان تعداداً حكماً وفي المصباح الحلة
 بالفتح الفقر والحاجة بحر **(قوله)** دفعه اي او بدفعات وقوله بدفعات اي او دفعة كما افاده
 في البحر فهو من قبيل الاحتباك حيث صرح في كل من الموضوعين بما سكت عنه في الموضوع
 الآخر **(قوله)** وكذا اذا ملكه اي لا يجزى الا عن يوم واحد وفصله عما قبله لان في التملك
 خلافاً لخلاف الاباحة فافهم **(قوله)** لفقد العدد الخ علة للمسئتين قال في المنح لانه لما
 اندفعت حاجته في ذلك اليوم فالصرف اليه بعد ذلك يكون اطعام الطاعم فلا يجوز **(قوله)**
 امر غيره الخ قيد بالامر لانه لو اطعم عنه بلا امر لم يجز وبالاطعام لانه لو امره بالعق عن
 كفارته لم يجز عندها خلافاً لابي يوسف ولو يجعل ساء جازاً اتفاقاً وتكفير الوارث بالاطعام
 جائز وفي كفارة العيين بالكسوة اي بخلاف الاعتاق ولذا امتنع تبرعه في كفارة القتل كافي
 المحيط نهر **(قوله)** صح لانه طلب منه التملك معنى ويكون الفقير قابضاً له اولاً ثم لنفسه نهر
(قوله) في الدين يرجع اي لو امره بأن يقضى دينه وكذا لو امره بأن ينفق عليه بزازية من
 كتاب الوكالة **(قوله)** وفي الكفارة والزكاة اي لو قال اعطه عن كفارتي او أدركته مالي وكذا
 عوض عن هبتي او هب لفلان عنى الفا لا يرجع بالشرط الرجوع ففي كل موضع ملك المدفوع
 اليه المال المدفوع مقابلاً بملك المال فالأمر يرجع بالشرط ولو بلا مقابلة مال لا يرجع بالشرط
 بزازية وتام الكلام على هذه المسائل ذكرناه في تنقيح الحامدية **(قوله)** في طعام الكفارات
 قيد به لان الاباحة في الكسوة في كفارة العيين لا يجوز كالأول عار عشرة مساكين كل مسكين ثوباً
 بحر **(قوله)** سوى القتل فانه لا اطعام فيه فلا اباحة وانما ذكره للرد على المعنى حيث قال
 اعنى كفارات الظهار والعيين والصوم والقتل **(قوله)** وفي القدية هذا ظاهر الرواية وروى
 الحسن انه لا بد فيها من التملك بحر **(قوله)** الصوم اي في الشئ الثاني ومن أخرجه عنه بعد
 موته **(قوله)** وجناية حج حقاك او لبس بعد رفاهه يذبح ويطعم أو يصوم **(قوله)** وجاز الجمع بين
 اباحة وتملك مكرر مع قوله المار او غداهم واعطاهم قيمة العشاء **(قوله)** دون الصدقات اي

واشبعهم (جاز) بشرط
 ادام في خبز شعير وذرة
 لابر (كا) جاز (لواطم)
 واحداً عشرين يوماً لتجدد
 الحاجة (ولو اباحه كل
 الطعام في يوم واحد دفعة
 اجزأ عن يومه ذلك فقط)
 اتفاقاً (وكذا اذا ملكه
 الطعام بدفعات في يوم
 واحد على الاصح) ذكره
 الزيلعي لفقد التعدد حقيقة
 وحكماً (امر غيره ان
 يطعم عنه عن ظهاره ففعل)
 ذلك الغير (صح) وهل
 يرجع ان قال على ان يرجع
 رجوع وان سكت في الدين
 يرجع اتفاقاً وفي الكفارة
 والزكاة لا يرجع على المذهب
 (كاحتياج الاباحة) بشرط
 الشبع (في طعام
 الكفارات) سوى القتل
 (و) في (القدية) لصوم
 وجناية حج وجاز الجمع
 بين اباحة وتملك (دون
 الصدقات والعشر)

الزكاة وصدقة الفطر (قوله والضابط الخ) بيانه ان الوارد في الكفارات والفدية الاطعام وهو حقيقة في التمكين من الطعام وانما جاز التعليل باعتبار انه تمكين وفي الزكاة الايتاء وفي صدقة الفطر الاداء وهما التملك حقيقة فاداه بالبحر (قوله ومثله في الصحة الخ) قلت وكذا لوجع بين التحرير والقيام والاطعام كافي في الحاكم وان ظاهر من اربع نسوة فاعتق رقبة ليس له غيرها ثم صام اربعة اشهر متتابعة ثم مرض واطعم ستين مسكينا ولم ينوبش من ذلك واحدة بعينها اجزاء عنهم كلهن استحسانا اه (قوله لاتحاد الجنس) اي فلاحاجة الى نية معينة هداية وسيا في بيانه في الاصل الآتي (قوله بخلاف اختلافه) اي الجنس كالوكان عليه كفارة بين وكفارة طهار وكفارة قتل فأعتق عبدا عن الكفارات لا يجوز له عن الكفارة ولو اعتق كل رقبة تاويا عن واحدة منها لا بعينها جاز بالاجماع ولا يضر جهالة المكفر عنه كذا في المحيط بحر وقوله ولو اعتق الخ هو المراد بقول الشارح الا ان ينوي الخ وان كان موها خلاف المراد (قوله بتعيينه) هو معنى قول الزبلي وكان له ان يجعل ذلك عن ايهما شاء وهذا الجمل هو تعيينه وفي بعض النسخ بعينه وهو تحريف رحمتي وفي نسخة بعينه بصيغة الفعل المضارع وهي في معنى الاولى (قوله ناسر) من قوله بخلاف اختلافه (قوله لعدم صلاحيتها للقتل) فانه لا بد في كفارة القتل من كونها مؤمنة للآية ونظيره ماذا جمع بين المرأة وبناتها او اختها ونكحهما معا فان كانتا قارتين لم يصح العقد على كل منهما وان كانت احدهما متزوجة صح في الفارغة بحر عن البدائع (قوله كلاسعا) اي من البراذل لو كان من بحر او شعير يكون موضوع المسئلة كلا صاعين بحر (قوله بدفعة واحدة) اما لو كان بدفعت جاز اتفاقا كافي الكافي مالم لا يأنه في المرة الثانية كسكين آخر بحر (قوله كاسر) نعت لظاهرين اي عن ظاهرين من امرأة او امرأتين ح (قوله صح عن واحد) لان النقصان عن العدد لا يجوز فالواجب في الظهارين اطعام مائة وعشرين فلا يجوز صرف الواجب الى الاقل كالواطع اطعم ثلاثين مسكينا لكل واحد صاعا فانه لا يكتفي عن طهار واحد وفي البدائع وكذا الواطع عشرة مساكين عن يمينين لكل مسكين صاعا فهو على هذا الخلاف بحر (قوله اي عنهما) فلا ينافي صحة عن احدهما لكن لما كان فيه ايهام انه لا يصح اصلا صلاحها انصف حال شرحه ط (قوله خلافا لمحمد) حيث قال يصح عنهما (قوله ورجحه الكمال) وكذا الاتفاق في غاية البيان (قوله والاصل الخ) لان التية انما اعتبرت لتعيز بعض الاجناس عن بعض لاختلاف الاغراض باختلاف الاجناس فلا يحتاج اليها في ائتنس الواحد لان الاغراض لا تختلف باعتبارها فلا تعتبر بقي فيه مطلق نية الظهار وبمجرد هذا لا يلزم اكثر من واحد وكون المدفوع لكل مسكين اكثر من نصف صاع لا يستلزم ذلك لان نصف الصاع ادنى المقادير لانسع الزيادة عليه بل النقصان بخلاف ما اذا فرق الدفع او كانا جنسين وقد يقال اعتبارها للحاجة الى التعيز وهو محتاج اليه في اشخاص الجنس الواحد كافي الاجناس وقد ظهر اثر هذا الاعتبار فيما صرحوا به من انه لو اعتق عبدا عن احد الظهارين بعينه صح نية التعيين ولم تلغ حتى حل ووطء التي عنها اه فتح وقوله وقد يقال الخ بيان اترجيح قول محمد واقره في البحر والاطم قال بعده وقد قرر المراد في النهاية بما يدفع اليراد فقال اراد به تعميم الجنس بالنية الا ترى انه اذا عين

اطعام وطعام جاز فيه الاباحة وما شرع بلفظ ايتاء واداء شرط فيه التعليل (حرر عبد بن عن ظهارين) من امرأة او امرأتين (ولو يعين) واحدا والواحد (صح عنهما) ومثله في الصحة (الصيام) اربعة اشهر (والاطعام) مائة وعشرين فقير لاتحاد الجنس بخلاف اختلافه الا ان ينوي بكل كلا فيصح (وان حرر عنهما رقبة) واحدة (اوصام) عنهما (شهرين) صح عن واحد بتعيينه وله ووطء التي كفر عنها دون الاخرى (وعن طهار وقتل لا) يصح لماسر ما لم بحر كافرة فتصح عن الظهار استحسانا لعدم صلاحيتها للقتل (اطعم ستين مسكينا كلا صاعا) بدفعة واحدة (عن ظهارين) كاسر (صح عن واحد) كذا في نسخة المشرح ونسخ المتن لم يصح اي عنهما خلافا لمحمد ورجحه الكمال (وعن اطفال وظهار صح) عنهما اتفاقا والاصل ان نية التعيين في الجنس المتحد سببه لغو وفي المختلف سببه مفيد (فروع) * المعبر في اليسار والاعسار

ظهار احداها صح وحل له قربانها كذا في الفوائد الظهيرية اه قات وحاصله ان المراد بالتعيين اللغو
تعيين جميع افراد الجنس لا فرد خاص فأمّا لم اعلم ان متحد الجنس يعرف باتحاد السبب ومختلفه
باختلافه ولذا كان صوم رمضان من قبيل الاول والصلاة من الثاني وكذا صوم يومين من رمضانين
وتماه في البحر والزهر (قوله وقت التكفير) برفع وقت على انه خبر المعتبر حتى لو كان وقت
الظهار غنيا ووقت التكفير فقيرا اجزاء الصوم وعلى العكس لم يجز له تارة خانية (قوله اطعم مائة
وعشرين) اي كل واحد اكلة واحدة (قوله فيعيد على ستين منهم) اي من المائة والعشرين
وينبغي انه اذا غدى العدد ثم غابوا ان ينتظر حضورهم او يعيد الغداء مع العشاء على غيرهم بحر فلو
كان المظلم وصيا ينبغي ان يجب عليه الانتظار الا ان يغلب على ظنه عدم وجودهم فيستأنف نهر
(قوله للزوم العدد) وهو الستون مع المقدار وهو الاكلتان المشبعتان في الاباحة والصاع او نصفه
في التملك (قوله ولم يجز اطعام فطيم ولا شبعان) تقدم الكلام عليه والله سبحانه اعلم

باب اللعان

(قوله مصدر لاعن) اي ساءا والقياس الملاعة لكن ذكر غير واحد من النحاة انه قياس
ايضا نهر (قوله سعى به لا بالغضب) اي مع انه مشتمل على ذكر الغضب في جانبها كما شتمل على
ذكر اللعن في جانب (قوله شهادات اربعة) هذا بيان لركنه ودل على اشتراط اهاتيهما للشهادة
في حق كل منهما كما يصرح به لاهلية الخمين كما ذهب اليه الشافعي وسيأتي (قوله كشهود
الزنا) اي اعتبرناه بهم فالملاعن لما كان شاهدا لنفسه كرر عليه اربعاً افاده في شرح الملقط
(قوله مؤكداً باليمين) اي مقويات بها لان لفظه اشهد بالله كسأني (قوله باللعن) اي بعد
الرابعة ومثله الغضب (قوله لانهم يكثرن اللعن) كما ورد في الحديث انهم يكثرن اللعن
ويكفرن العشير اي الزوج قال في العناية فمعاهن يجترئ على الاقدام عليه لكثرة جريه على
الستين وسقوط وقعه عن قلوبهن فقرن الركن في جانبهن بالغضب ردعاهن عن الاقدام
(قوله في حقه) اي على تقدير كذبه وظاهر اطلاقه يقتضي عدم قبول شهادته ابداً وبه جزم
المعني هنا تبعاً لما في الاختيار وذكر الزبلي في القذف انها تقبل نهر (قوله ومقام حد الزنا
في حقه) اي على تقدير صدقه كما في النهر (قوله اي اذا نالنا الح) بيان لوجه قيام
الشهادات من الجانبين مقام الحدين (قوله مهلك) اي اذا كان كاذبا كما في التبيين ح
(قوله بل اشد) لان اهلاك الحد دنوى واهلاك التجري على اسم الله تعالى اخروي ولعذاب
الآخرة اشد (قوله وشرطه قيام الزوجية) فلا لعان بقذف المتكوجة فاسدا او المبانة ولو
بواحدة بخلاف المطابقة رجعية ولا بقذف زوجته الميتة ويشترط ايضا الحرية والعقل والبلوغ
والاسلام والنطق وعدم الحد وقذف وهذه شروط راجعة اليهما ويشترط في القاذف خاصة
عدم اقامة البيئة على صدقه وفي المقذوف خاصة انكارها وجود الزنا منها وعفتها عنه
ويشترط ايضا كون القذف بصريح الزنا وكونه في دار الاسلام هذا حاصل ما في البحر عن
البدائع ونفي الولد بمنزلة صريح الزنا وبأنى أكثر هذه الشروط في غرضون كلامه (قوله بوجب
الحد في الاجنبية) اي بأن تكون محصنة (قوله خصمت بذلك) اي باشتراط كونها محصنة وحاصله

وقت التكفير اطعم مائة
وعشرين لم يجز الاع
نصف الاطعام فيعيد على
ستين منهم غداء او عشاء
ولو في يوم آخر للزوم العدد
مع المقدار ولم يجز اطعام
فطيم ولا شبعان

باب اللعان

(هو) لغة مصدر لاعن
كقتال من اللعن وهو
الطرء والابعاد سعى به
لا بالغضب للنعن نفسه قبلها
والسبق من اسباب
الترجيح وشرعاً (شهادات)
اربعة كشهود الزنا
(مؤكدات باليمين مقرونة)
شهادته (بالعن) وشهادتها
بالغضب لانهم يكثرن اللعن
فكان الغضب اردع لها
(قائمة شهادته مقام حد
القذف في حقه) وشهادتها
(مقام حد الزنا في حقه)
اي اذا نالنا سقط عنه حد
القذف وعنها حد الزنا
لان الاستشهاد بالله مهلك
كالحد بل اشد (وشرطه
قيام الزوجية وكون الكاح
صحياً) لا فاسداً (وسببه
قذف الرجل زوجته قذفاً
يوجب الحد في الاجنبية)
خصمت بذلك لانها هي
المقذوفة

كما في الفتح ان المرأة هي المقدوفة دونة فاختصت باشتراط كونها من يحد قاذفها بعد اشتراط
 اهلية الشهادة بخلافه فانه ليس مقدوفا وهو شاهد فاشتطت اهليته للشهادة دون كونه
 ممن يحد قاذفه اه وفيه رد لما في النهاية من ان كونه محصنا شرط ايضا في اللعان وقد خطاه
 الزبائي وغيره **(قوله)** فتم لها شروط الاحصان) الفاء فصيحة اى فاذا كانت هي المقدوفة
 دونة فيشتربن ان تم لها شروط الاحصان الخمسة وهي ان تكون عفيفة عن الزنا عاقلة بالغة
 حرة مسلمة **(قوله)** وركنه) يغنى عنه ما ذكره في تعريفه ط **(قوله)** والاستمتاع) اى بالدواى
 ومن حكمه وجوب التفريق بينهما ووقوع البائن بهذا التفريق بمرط **(قوله)** بعد التلاعن)
 اى مادام حكمه باقيا فلو خرجا او احدهما عن اهلية اللعان له ان يتكحها كيانى وعليه حمل
 الحديث المذكور ولا ينافيه قوله ابدى كما في قوله تعالى انهم ان يظهروا عليكم يرجوكم
 او يعيدوكم في ملتهم وان تفلحوا اذا بداى ما دمتم في ملتهم كافي البدائع وتسام الكلام على
 الحديث مبسوط في الفتح **(قوله)** من هو اهل للشهادة) اى لادائها على المسلم لا لتحملها
 فلا لمان بين كافرين وان قبلت شهادة بعضهم على بعض عندنا ولا بين مملوكين ولا من احدها
 مملوك اوصى او يجنون او محدود في قذف او كافر وصح بين الاعيين والفاسقين لانها اهل
 للاداء الا انها لا تقبل للفسق ولعدم قدرة الاعمى على التمييز وقد قبلت شهادة فيما ثبتت
 بالتسامع كالملوك والنكاح والنسب وتماه في البحر والنهر لكن قال في الدر المنقذ قلت
 الاصح عدم القبول كما سيحى نعم نعم القهستاني الاهلية ولو يحكم القاضي لتفوذ القضاء
 بشهادتهما اه اى المراد التفوذ وان لم يحز للقضاى فعليه لكن يرد عليه المحدود في القذف
 قال ابن كمال باشا واما المحدود في القذف فلا يجوز القضاء بشهادته اصلا نعم لو قضى بها ينفذ
 لكن الكلام في الجواز فانه امر وراء النفاذ اه قلت ويرد عليه الفاسق فانه ينفذ القضاء
 بشهادته مع انه لا يجوز ولعل مراده بنى الجواز نفي الصحة والنفاذ ففاد الحكم بصحتها
 ممن يراها كشافى والفاسق يصح القضاء بشهادته وكذا الاعمى على القول بصحتها فيما ثبتت
 بالتسامع بخلاف المحدود في القذف **(قوله)** بصريح الزنا) كيازانية او يازانى لانه ترخيم قد زنت
 قبل ان تزوجك جسديك وان نفسك زان وخرج الكناية والتعريض نحو لست انا بزنان
 افاده القهستاني وخرج بذكر الزنا للواط فلا لمان فيه عنده وعندنا ثبت فيه كذا في البحر ط
 وخرج ايضا وجدت معها رجلا يجامعها لان الجماع لا يستلزم الزنا بمرط **(قوله)** في دار
 الاسلام) اخرج دار الحرب لانقطاع الولاية **(قوله)** زوجته) شمل غير المدخول بها كافي الدر
 المنقذ وغيره **(قوله)** الحية) لان الميتة لم تسبق زوجة ولانه لا يأتى منها اللعان فلو قذف زوجته
 الميتة فطلب من وقع القذف في نفسه من غير اولاد القاذف يحد للقذف ان لم يبرهن اما لو طالبه
 من للقاذف عليه ولادة يسقط عنه لانه لا يحد لولده رحى **(قوله)** بنكاح صحيح) هو ايضا
 للتقيد بالزوجة لان النكاح فاسدا غير زوجة ولو دخل بها فيه لم يبق عفيفة ايضا فلا يحد
 قاذفها افاده الرضى **(قوله)** ولو في عدة الرجى) خرجت البانة فلا لمان فيها لكنه يحد
 كالاخى قهستاني عن شرح الطحاوى ط **(قوله)** العفيفة) ذات لها صفة تغلب على الشهوة
 وفي الشريعة امرأة بريئة من الوطء الحرام والتهمة قهستاني **(قوله)** بأن لم توطأ الخ) بيان للعفة

فتم لها شروط الاحصان
 (وركنه شهادتان مؤكداً
 بالبين واللعن وحكمه
 حرمة الوطء والاستمتاع
 بعد التلاعن ولو قبل
 التفريق بينهما) لحديث
 التلاعن لا يجتمعان ابداً
 (واهل من هو اهل
 للشهادة) على المسلم (فن
 قذف) بصريح الزنا في
 دار الاسلام (زوجته)
 الحية بنكاح صحيح ولو في
 عدة الرجى (العفيفة عن)
 فعل (الزنا) وتهمة بأن
 لم توطأ

الشرعية وقوله حراما أى وطأ حراما أى محرما لعينه لا لعارض وذلك بأن يكون فى غير ملك صحيح بخلاف ما لو كان فى ملكه وحرم لعارض حيض ونحوه فليس المراد بالزنا هنا ما أوجب الحد ولذا قال ولومرة بشبهة أى ولو كان بشبهة كوطه معتدته من بأتى وإن ظن حله وقوله ولا بكناح فاسد الاولى أو بكناح فاسد عطفا على قوله بشبهة لانه من الوطء الحرام وقوله ولا لها ولدا إلخ الاولى ولم يكن لها ولد عطفا على قوله لم توطأ لانه بيان لقوله وتهمته فأنها تهم بالزنا بوجود ولدها بلأب أى بلأب معروف وسأأتى فى باب القذف ان شاء الله تعالى ان المراد بعدم معرفته عدمها فى بلد القذف لافى كل البلاد **(قوله وصلح)** أى كل من الزوجين **(قوله لاداء الشهادة)** لالتحملها كإمران الصبي اهل للتحمل لا للاداء **(قوله فخرج نحوقن الخ)** أى من كل من لا تصح شهادته ومنه ما اذا كان احدهما محدودا فى قذف أو كافرا كإمران بصورة ما اذا كان الزوج كافرا فقط ما فى البدائع أسلمت امرأته ثم قبل عرض الاسلام عليه فذفها بالزنا أى لانه يشهد عليها بالزنا ولا شهادة لكافر على مسلم وهذا يرد ما فى القهستانى من انه يشترط صلاحية الشهادة حالة اللعان لانه القذف فانه يلزم عليه جريانه بين كافرين ورقيقين بعد الاسلام والعق والظاهر انه شرط فى الحالتين وسيد ذكر المصنف ايضا ان العبرة للاحصان حالة القذف **(قوله ودخل الاعمى الخ)** تقدم بيانه **(قوله او من نفى نسب الولد)** اطلقه فشمعل ما اذا صرح معه بالزنا أولا على مختار صاحب الهداية والزيلعى وهو الحق خلافا لما فى المحيط والمبتهى لان قطع النسب من كل وجه يستلزم الزنا واحتمال كون الولد بوطء شبهة ساقط بالاجماع على ان من قال لست لابيك يكون قافزا لانه حتى يلزمه حد القذف مع وجود هذا الاحتمال وتماه فى البحر * (تنبيه) * فى الذخيرة لا يشرع اللعان بنفى الولد فى المحبوب والحصى ومن لا يولد له ولد لانه لا يلحق به الولد اه وفيه نظر لان المحبوب ينزل بالسحق ويثبت نسب ولده على ما هو المختار كذا فى الفتى ويأتى فى اول اللعان ما يؤيده **(قوله منه)** متعلق بنسب أو بنفى وقوله أو من غيره بأن نفى نسب ولد زوجته من ابيه **(قوله وطالبته)** قيد به لانها لو لم تطالبه فلا لعان لانه حقها لدفع العار عنها ومراده طلبها اذا كان القذف بصريح الزنا اما بنفى الولد فالطلب حقه ايضا لاحتياجه الى نفى من ليس ولده عنه بحر **(قوله او طالبه الولد المتنى)** هذا سبق قلّم ولم أره لغيره والصواب ان يقال أو طالب النافى للولد وعبرة الفتى ويشترط طلبها بخلاف ما اذا كان القذف بنفى الولد فان الشرط طلبه لاحتياجه الى نفى من ليس ولده عنه وعبرة الزيلعى لا بد من طلبها الا ان يكون القذف بنفى الولد فانه ان يطالب لاحتياجه الخ ومثله ما ذكرناه آفا عن البحر ولا يخفى ان الضمير فى طلبه راجع للقاذف لا للولد نعم طلب الولد شرط لوجوب حد القذف ان كان ولد غير القاذف وكانت الام ميتة والا فالشرط طلبها كإسأأتى فى بابه والكلام فى الطلب الذى هو شرط وجوب اللعان ولا يكون بعد موتها وهذا ظاهر جلى ثم رأيت الرمحى أشار الى بعض ما قلناه **(قوله أى بموجب القذف)** أشار الى ان الضمير راجع الى القذف المفهوم من قوله قذف لكن على تقدير مضاف وهو موجب أو اعاد الضمير عليه بمعنى موجه على طريق الاستخدام وعليه اقتصر القهستانى **(قوله وهو الحد)** أى حد القذف ان اكدب نفسه

حراما ولومرة بشبهة ولا
بكناح فاسد ولا لها ولد بلا
اب (وصلح لاداء الشهادة)
على المسلم فخرج نحوقن
وصغير ودخل الاعمى
والفاسق لانهما من اهل
الاداء (او) من (نفى نسب
الولد) منه او من غيره
(وطالبته) او طالبه الولد
المتنى (به) أى بموجب
القذف وهو الحد

واللعان ان اصر كياتي **(قوله عند القاضي)** متعلق بطالبته قال في البحر ولا بد من كونه اى
الطلب في مجلس القاضي كذا في البدائع **(قوله)** ولو بعد العفو) اى لا يسقط بالعفو لكن مع
العفو لاحد لا لصحة العفو بل لترك الطلب حتى لو عاد المقدوف وطلب مجددا فاذن خلافا
لمن فهم من عدم سقوطه بالعفو ان القاضي يقيم الحد عليه مع العفو كانه عليه في البحر في باب
حد القذف **(قوله لا يسطل الحق في قذف الح)** بخلاف بقية الحدود وسيأتي في القضاء ان شاء
الله تعالى ان السلطان اذا نهى القاضي عن سماع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة صح
ولا يصح سماعها منه وهذا اذا كان الحكم منكرا ولم يكن الترك بعذر والا فانه يصح ولا يخفى
ان التهي عن سماعها لا يسقط الحق بل هو باق في الدنيا والآخرة ولذا لو اذن السلطان
بسماعها بعد ذلك يثبت الحق فافهم **(قوله)** ان اقر بقذفه الح) قيد بقوله لانه وهو مقيد ايضا
بأصراده ويعجز عن العينة على زناها او على اقرارها به أو على تصديقها له وتامه في البحر
(قوله) اوثبت قذفه بالينة) هي رجلان لارجل وامرأتان بحر وعمله في كافي الحاكم
بانه لاشهادة للنساء في الحدود وهذا منها اه فافى التهر وتبعه في الدر المنثور من قوله أو رجل
وامرأتان سبق فلم **(قوله)** لم يستحلف اى لانه حد كافي اى والاستحلاف فائدة التكون وهو
اقرار معنى لا صريح فيه شبهة يندرى الحد بها **(قوله)** حبس حتى يلاع الح) قال ابن كمال هنا
غاية اخرى ينتهي الحبس بها وهي ان تبين منه بطلاق او غيره ذكره السرخسي في المبسوط اه
وهو مفهوم من قول المصنف سابقا وشرطه قيام الزوجية شرنا لية **(قوله)** فيجد) فيه دلالة
على انه لا يحد بمجرد امتناعه خلافا لمن شذ من المشايخ نهر **(قوله)** لانه المندعى) علة للعبدة
(قوله) فلو بدأ) ضيمره يعود للقاضي وكذا ضمير فرق **(قوله)** اعادت) ليكون على الترتيب
المشروع يخرج عن الاختيار وظاهره الوجوب لكن قال في محل آخر وفي الغاية لانتج الاعادة وقد
اخفا السنة ورجحه في الفتح بأنه الوجه وهو قول مالك اه ومثله في الشرنا لية **(قوله)** ولا
تحد) وما في بعض نسخ القدوري فتحد غلط لان الحد لا يجب بالاقرار مرة فكيف يجب
بالتصديق مرة بحر و زبلى قلت وقد يجاب بأن مراد القدوري بالتصديق الاقرار بالزنا
لا بمجرد قولها صدقت واكتفى عن ذكر التكرار اعتمادا على ما ذكره في بابيه ويشير الى هذا قول
الحاكم في الكافي واذا صدقت المرأة زوجها عند الامام فقالت صدق ولم تقل زنت واعادت
ذلك اربع مرات في مجالس متفرقة لم يلزمها حد الزنا و يسطل اللعان ولا يحد من قذفها بعد
هذا اه **(قوله)** ولا ينتى النسب) لانه انما ينتى باللعان ولم يوجد به ظهر ان ما في شرحي
الوقاية والفتاوى من انها اذا صدقته ينتى غير صحيح كانه عليه في شرح الدر والغرر بحر
وسايتي ان شروط التي ستة منها تفريق القاضي بينهما بعد اللعان **(قوله)** لعدم وجوبه عليها
حينئذ اى حين امتنع لانه لا يجب عليها الا بعد لعانه فقله ليس امتناعا لحق وجب نهر
واجاب ط بأنه بعد الترافع منهما صار امضاء اللعان حق الشرع فاذا لم تعف و اظهرت
الامتناع تحبس بخلاف ما اذا ابى هو فقط فلا تحبس اه فتأمل واجاب الرحمتي بأنه ليس المراد
انهما امتنعا في آن واحد بل المراد امتناعه بعد المطالبة به وامتناعه بعد لعانه فأرجع المسئلة
الى ما في المتن والله تعالى اعلم بالصواب **(قوله)** لوقه) اول كونه محدودا في قذف بحر

عند القاضي ولو بعد العفو
او التقدام فان تقدم الزمان
لا يسطل الحق في قذف
وقصاص وحقوق عباد
جوهرة والافضل لها السر
وللحاكم ان يأمرها به
(لأن) خبر لمن اى ان اقر
بقذفه اوثبت قذفه بالينة
فلو انكر ولا يينة لها
لم يستحلف وسقط اللعان
(فان اى حبس حتى يلاع
او يكذب نفسه فيجد)
للقذف (فان لانه لا عت)
بعده لانه المندعى فلو بدأ
بلغاها اعادت فلو فرق قبل
الاعادة صح لحصول المقصود
اختيار (والا حبست) حتى
تلاع او تصدقه (فيندفع
به اللعان ولا تحد) وان
صدقه اربعاً لانه ليس
باقرار قصدا ولا ينتى
النسب لانه حق الولد فلا
يصدق ان اباطه ولو امتنعا
حبسا وحله في البحر على
ما ذالم تعف المرأة واستشكل
في التهر حبسها بعد امتناعه
لعدم وجوبه عليها حينئذ
(واذا لم يصاح) الزوج
(شاهدا) لوقه

(قوله أو كفره) بأن أسلمت ثم قذفها قبل عرض الإسلام عليه بحر (قوله أي بالغا عاقلًا ناطقًا) أما لو كان صبيًا أو مجنونًا أو آخرس فلاحد ولا لعان منح لأن قذفه غير صحيح (قوله إذا سقط لمعنى من جهته) بأن لم يصاح شاهد الرقة ونحوه أما لو سقط لمعنى من جهتها وهو المسألة الآتية في كلام المصنف فلاحد ولا لعان وبقي ما لو سقط من جهتهما كالوكانا محدودين في قذف فهو كالاول لأنه سقط لمعنى من جهته لأن البداية به فلا تعتبر جهتها معه كما أفاده في الجوهرة ويأتى تمامه قريباً (قوله فلو القذف صحيحاً) بأن كان بالغا عاقلًا ناطقاً (قوله والا) أي وإن لم يكن القذف صحيحاً بأن لم يكن كذلك (قوله فلاحد ولا لعان) نفى اللعان تأكيداً لأن الكلام فيما إذا سقط (قوله لم تصح) أي للشهادة وأما زاده لبشمل المحدودة في قذف قائنها لم تدخل في كلام المصنف لأنها ممن يحد قاذفها كذا أفاده في البحر ولولا هذه الزيادة لكان المفهوم من كلام المصنف أنه يحد لها مع أنه لا يحد كما يأتي بيانه (قوله فلا حد عليه) لأن شرط الحد الاحصان وهو كونها مسلمة حرة بالغة عاقلة عفيفة كأم وشرط اللعان الاحصان وأهلية الشهادة فإذا كانت غير محصنة فلاحد ولا لعان لفقد الاحصان وإذا كانت محصنة لكنها محدودة في قذف فلا لعان لعدم أهلية الشهادة ولا حد أيضاً لأنه سقط اللعان لمعنى من جهتها لا من جهته والحاصل أنها إذا كانت كافرة أو رقيقة أو صغيرة أو مجنونة فلاحد لعدم الاحصان ولا لعان لذلك ولعدم أهليتها للشهادة وإذا كانت غير عفيفة سقطاً أيضاً لعدم الاحصان ولأنه صادق في قوله وإذا كانت عفيفة محدودة فلما علمت هكذا ينبغي تحرير هذا المقام فافهم (قوله كالأول قذفها الجنبى) هذا في غير العفيفة المحدودة أما فيها فيحد الجنبى بقذفها كافي الشرع لئلا يلازم أن سقوط الحد عن الزوج ألة غير موجودة في الجنبى (قوله لأنه خلفه) كذا في الدرر والصحيح في التعليل ما قدمناه لأن هذا لا يظهر في العفيفة المحدودة لأن اللعان فيها لم يسقط تبعاً للحد بل بالعكس إلا أن يقال الضمير في أنه للحد وفي خلفه للعان بناء على أن الواجب الأصلي في قذف الزوج هو اللعان والحد خلف عنه بمعنى أنه إذا سقط اللعان وجب الحد حيث لا مانع منه وفي كلام ابن الكمال ما يدل على هذا التأويل فتدبر (قوله لكنه يعزر) أي وجوباً لأنه إذاها وألحق الشين بها كذا في البحر وظاهره وجوب التعزير في غير العفيفة قاله أبو السعود وقد يقال إنها هي التي ألحقت الشين بنفسها ط قلت هذا ظاهر أن كانت مجاهرة أو لا فيعزر بطلبها لظهوره الفاحشة (قوله وهذا) أي قوله وإذا لم يصاح شاهد الخ (قوله تصريح بما فهم) أي من قوله قذفاً يوجب الحد في الأجنبية وقوله وصلحاً لأداء الشهادة فإنه احتراز عن غير العفيفة وعماً إذا لم يصاح وصلحت أو عكسه فافهم * (تمة) قال في البحر ولم يتعرض صريحاً لما إذا لم يصاح لأداء الشهادة وقد فهم من اشتراطه أولاً أنه لا لعان وأما الحد فلا يجب لو صغيرين أو مجنونين أو كافرين أو مملوكين ويجب لو محدودين في قذف لا امتناع اللعان لمعنى من جهته وكذا يجب لو كان هو عبداً وهي محدودة لأن قذف العفيفة موجب للحد ولو كانت محدودة (قوله ويعتبر الاحصان) يعلم منه ومن قوله وكذا يسقط زناها اشتراط دوامه من حين القذف إلى حين التلاع ط (قوله بالطلاق البائن) لو قال بالينونة اشمل الينونة بالطلاق أو الفسخ أو الموت وفي كافى الحاكم وإذا قذف

أو كفره (وكان أهلاً للقذف) أي بالغا عاقلًا ناطقاً (حد) الأصل أن اللعان إذا سقط لمعنى من جهته فلو القذف صحيحاً حد ولا فلاحد ولا لعان (فإن صلح شاهدوا) الحال أنها (هي) لم تصح أو (من لا يحد قاذفها فلا حد) عليه كالأول قذفها الجنبى (وللعان) لأنه خافه لكنه يعزر حسماً لهذا الباب وهذا تصريح بما فهم (ويعتبر الاحصان عند القذف فلو قذفها وهي أمة أو كافرة ثم أسلمت أو عتقت فلاحد ولا لعان) زيلعى (ويسقط) اللعان بعد وجوبه (بالطلاق البائن) ثم لا يعود بزواجها بعده (لأن الساقط لا يعود) (وكذا) يسقط (زناها) ووطئها بشبهة وبربتها ولا يعود لو أسلمت بعده

الرجل امرأته ثم بانت منه بطلاق أو غيره فلا حد عليه ولا لعان لأن حده كان اللعان فلما لم يستقر اللعان بعد البيونة لم يحول إلى الحد ولو اكدب نفسه لم يحد ولوقال انت طالق ثلاثا يازانية كان عليه الحد ولوقال يازانية انت طالق ثلاثا لم يلزمه الحد ولا اللعان اهـ اى حصول البيونة بعد وجوب اللعان **(قوله)** ويسقط بموت الخ) اى اذا شهد وعده القاضى ثم مات او غاب لا يقضى به قال فى الفتح وفى الجامع لومات الشاهدان او غابا بعدما عدلا لا يقضى باللعان وفى المال يقضى بخلاف ما لو عميا او فسقا او ارتدا حيث يلاعن بينهما اهـ قلت ولعل وجه الفرق ان الحد يدرك بالشبهات واحتمال رجوع الشاهد عن شهادته قبل القضاء شبهة فادام حيا حاضرا فالاحتمال قائم فاذا قضى القاضى بشهادته ولم يرجع زال الاحتمال وبعد القضاء يلغو ذلك الاحتمال لتأكد الحق بالقضاء اما اذا مات او غاب فلا يقضى بشهادته لانه لو كان موجودا احتمل رجوعه قبل القضاء فتأمل هذا وفى اشتراط حضور الشاهدين لاقامة الحد كلام مذكور فى الشرنبلالية فى باب حد السرقة فراجعه وسأأتى بيانه هناك ان شاء الله تعالى **(قوله)** معهود اى عهد وقوعه منها **(قوله)** فلا لعان) اى ولا حد لعدم الاحصان **(قوله)** لاسناده اغير محله) اى لاسناده الزنا فان محله البالغة العاقبة وعبارة الفتح لم يكن قذفا فى الحال لان فعلها لا يوصف بالزنا **(قوله)** حيث يتلاعنا) صوابه يتلاعنان بالنون فى آخره كما يوجد فى بعض النسخ **(قوله)** لاقتصاره) اى لانه يقع مقتصرا على زمن التكلم ولا يستد لها توصف بالزنا وهى ذمية او امة فقد اُلحق بها الشين فانهم وكذا فى مئذاريين سنة ولوعمرها اقل لانه مبالغة فى القدم تأمل **(قوله)** من كتاب وسنة) بيان للنص الشرعى وبه استغنى عما فى البحر الظاهر انه اراد بالصفة الركنية الماهية اذ صفته على وجه السنة لم ينطبق بها النص وهو ان القاضى يقيمهما متقابلين ويقول له التعن فيقول الزوج اشهد بالله انى من الصادقين فيأمرهما به من الزنا وفى الخامسة لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فيأمرها به من الزنا يشير اليها فى كل مرة ثم تقول المرأة اربع مرات اشهد بالله انه من الكاذبين فيأمرها به من الزنا وفى الخامسة غضب الله عليها ان كان من الصادقين فيأمرها به من الزنا كذا فى النهرج * **(تنبيه)** * مقتضى مشروعية اللعان جواز الدعاء باللعن على كاذب معين فان قوله لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين دعاء على نفسه باللعن على تقدير كذبه فتعليقه على ذلك لا يخرججه عن التعيين نعم يقال ان مشروعيته ان كان صادقا فلو كان كاذبا لا يحل له و ذكر فى البحر ما يدل على الجواز بما فى عدة غاية البيان من ان المباهلة مشروعة فى زماننا وهى الملاعة كانوا يقولون اذا اختلفوا فى شئ بهالة الله على الكاذب منا وقدمنا الكلام على ذلك فى باب الرجعة **(قوله)** بانت بتفريق الحاكم) اى تكون الفرقة تطليقة بائنة عندها وقال ابو يوسف هو تحرير مؤبد هداية **(قوله)** فيتوارثان قبل تفريقه) لانها امرأته ما لم يفرق القاضى بينهما كافى نعم يحرم الوطء ودواعيه قبل التفريق كما مر ويأتى ثم هذا تفريع على المفهوم وهو انه لا تقع الفرقة بنفس اللعان قبل تفريق الحاكم ويتفرع عليه ايضا ما فى السعدية عن الكفائية انه لو طلقها فى هذه الحالة طلاقا بائنا يقع وكذا لو اكدب نفسه حل له الوطء من غير تحديد الكساح اهـ وعند الشافعى تقع الفرقة بنفس اللعان والكلام معه

(و) يسقط (بموت شاهد القذف وغيره) لا يسقط (لوعى) الشاهد (او فسق او ارتد ولوقال لزوجه زنت) وانت صبية او مجنونة (وهو) اى الجنون (معهود) فلا لعان (لاسناده) لغير محله (بخلاف زنت) وانت ذمية او امة او مئذاريين سنة وعمرها اقل) حيث يتلاعنا لاقتصاره فتح (وصفته) ما نطق النص (الشرعى) (به) من كتاب وسنة (فان التعنا) ولواكثره (بانت بتفريق الحاكم) فيتوارثان قبل تفريقه

مطلب

فى الدعاء باللعن على معين

الذى وقع اللعان عنده) ويفرق (وان لم يرضيا) بالفرقة شتى ولو زالت اهلية اللعان فإن بما يرجى زواله كيجوز فرق والا لا ولو تلاغا فغاب احدهما ووكل بالتفريق فرق تبار خانية ومفاده انه اذا لم يوكل ينتظر (فلو لم يفرق) الحاكم (حتى عزل او مات استقبله الحاكم الثانى) خلافا لمحمد اختيار (ولو اخطأ الحاكم ففرق بينهما بعد وجود الأكثر من كل منهما صح ولو بعد الاقل) اى مرة او مرتين (لا) ولو فرق بعد لعانه قبل اعانها نفذ لانه مجتهد فيه تبار خانية وفيده فى البحر بغير القاضى الخفى اما هو فلا ينفذ (وحرم وطؤها بعد اللعان قبل التفريق) لئلا يفسد نفقة العدة (وان قذف الزوج (بولد) حتى (نفى) الحاكم (نسبه) عن ابيه (وألحقه بامه) بشرط صحة النكاح وكون العلوق فى حال يجزى فيه اللعان حتى لو علق وهى امه او كناية فعمقت وأسلمت لا يثبتى لعدم التساكن واما شروط النفى فستة مبسوطه المذكورة فى البدائع

مبسوط فى الفتح وهذا احد المواضع التى شرط فيها القضاء وقد ذكرها فى المنهج منظومة وتقدمت فى الطلاق **(قوله الذى وقع اللعان عنده)** مختزله قوله الآتى فلو لم يفرق الخ **(قوله ولو زالت الخ)** هذا ايضا من فروع عدم وقوع الفرقة قبل التفريق **(قوله فرق)** لانه يرجى عود الاحسان فنج **(قوله والا لا)** اى وان زالت اهلية اللعان بما لا يرجى زواله بان اكذب نفسه او قذف احدهما انسانا فخذ للقذف او وطئت هى وطأ حراما او خرس احدهما لا يفرق بينهما فنج **(قوله ينتظر)** لان التفريق حكم فلا يصح على الغائب رجعى **(قوله استقبله الحاكم الثانى)** اى استأنف اللعان **(قوله خلافا لمحمد)** فعنده لا يستقبل لان اللعان قائم مقام الحد فصار كقائمة الحد حقيقة وذلك لا يؤثر فيه عزل الحاكم وموته ولهما ان تمام الامضاء فى التفريق والانهاء فلا يتأهى قبله فيجب الاستقبال كذا فى الاختيار ومفاده انه لا تحصل حرمة الوطء قبل التفريق وسأى خلافا ومفاده ايضا انه لا بد من طلبها التلاعن عند الحاكم الثانى فلا يرجع **(قوله بعد وجود الأكثر)** بان التمكن من كل منهما ثلاث مرات **(قوله صح)** اى التفريق وقد اخطأ السنة كفى **(قوله لانه مجتهد فيه)** فان الامام الشافعى رحمه الله تعالى قائل بوقوع الفرقة بلعان الزوج فقط كذا فى النهر ح قلت وقدما فى الخلع وفى اول الظهار معنى المجتهد فيه واذا فهمته تعلم انه لا يثبت كونه مجتهدا فيه بمجرد وقوع الخلاف فيه بين المجتهدين **(قوله بغير القاضى الخفى)** المراد بغيره من يرى جوازه باجتهاد منه او بتقليد للمجتهد كشافى **(قوله اما هو فلا ينفذ)** اى بناء على المتعمد من ان القاضى ليس له الحكم بخلاف مذهبه ولا سيما قضاء زماننا المأمورين بالحكم باصح اقوال اى خيفة **(قوله وحرم وطؤها)** اى ودواعيه كامر ط **(قوله لئلا يفسد)** اى من حديث التساكن لا يجتمعان ابدا ح **(قوله ولها)** اى للملاعة بعد التفريق ط **(قوله نفقة العدة)** اى والسكنى واذا جاءت بولد الى سنتين لزمه وان لم تكن عليها عدة لزمه الى ستة اشهر كافى الكافى **(قوله حتى)** فلو نفاه بعد موته لاعتن ولم يقطع نسبه وكذا لو جاءت بولدين احدهما ميت ففاتها او مات احدهما قبل اللعان كسأى **(قوله نفى نسبه)** اى لا بد ان يقول قطعت نسب هذا الولد عنه بعد ما قال فرقت بينكما كروى عن ابي يوسف وفى المبسوط هذا هو الصحيح لانه ليس من ضرورة التفريق نفى النسب كإبدال الموت يفرق بينهما ولا يثبتى النسب بمرح عن النهاية **(قوله وألحقه بامه)** هذا غير لازم فى النفى وانما خرج مخرج التأكيده عن النهاية **(قوله بشرط صحة النكاح)** هذا الشرط والذى بعده زادهما فى البحر على شروط النفى الستة المذكورة فى البدائع وانما لم يعددهما الشارح مع الستة اشارة الى انها ليسا شرطين للنفى اصالة وانما هما شرطان للعان كإفادته فى النهر فهما من شروط النفى بواسطة لكن الثانى يعنى عن الاول تأمل **(قوله اعدم التساكن)** لانه نفى نسبه مستندا الى وقت العلوق وليست وقته من اهل اللعان ولا يثبتى النسب بدون لعان **(قوله فستة)** * الاول التفريق * الثانى ان يكون عند الولادة او بعدها بيوم او يومين * الثالث ان لا يتقدم منه اقرار به ولودلالة كسكوته عند التهنئة مع عدم رده * الرابع حياة الولد وقت التفريق * الخامس ان لا تلد بعد التفريق ولدا آخر من بطن واحد * السادس ان لا يكون محكوما بشبهه شرعا كان ولدت ولدا فانقلب على رضيع فمات الرضيع

وقضى بديته على عاقلة الاب ثم نفى الاب نسبة بلاعن القاض بينهما ولا يقطع نسب الولد لان القضاء بالدية على عاقلة الاب قضاء بكون الولد منه ولا يقطع النسب بعده وتماه في البحر **(قوله وسجي)** اي عند قوله نفى الولد الحي الخ لكن المذكور هناك اكثر الشروط لاكلها **(قوله وان اكدب نفسه حد)** اي اذا اكدبها بعد اللعان فلو قبله ينظر فان لم يطلقها قبل الاكذاب فكذلك وان ابانها ثم اكدب فلا حد ولا لعان زبلي اي لان اللعان لم يستقر بعد اليقونة فلم يحول الى الحد كما قدمناه عن الكافي قال في الشربلية وقوله وان اكدب نفسه ليس تكرارا مع قوله حبس حتى يلاعن او يكذب نفسه فيحد لان ذلك فيما قبل اللعان وهذا فيما بعده **(قوله ولو دلالة)** اي سواء كان الاكذاب باعترافه او بنية او دلالة نهر **(قوله فادعى نسبة)** اي فانه لا يصدق على النسب ولا الميراث ويضرب الحد فان كان الولد ترك ولدا ذكرا او انثى ثبتت نسبة من المدعى وورث الاب منه كافي الحاكم **(قوله للقتل)** اي القذف الثاني الذي تضمنته كانت اللعان كشهود الزنا اذا رجعوا فانهم يحدون للقتل الاول لانه اخذ بموجبه وهو اللعان كما افاده في البحر وأفاد الرحمن انه لما اكدب نفسه تبين ان اللعان لم يقع موقعه من قيامه مقام حد القذف فرجعنا الى الاصل من لزوم الحد بالقذف الاول فانهم **(قوله حد اول)** اشار الى ما في البحر من ان تعيد الزبلي بالحد الثاني **(قوله اوزنت)** وان لم تحدد اراد بالزنا الوطء الحرام وان لم يكن زنا شرعا كما ذكره الاسيحياني بحرهم ان عبارة الهداية والكثير اوزنت حدث قال في الفتح قيل لا يستقيم لانها اذا حدثت كان حدها الرجم فلا يتصور حلها للزوج بل بمجرد ان تزني تخرج عن الاهلية ومنهم من ضلعه بتشديد التون بمعنى نسبت غيرها للزنا وهو معنى القذف فيستقيم حينئذ توقف حلها الاول على حدها لانه حد القذف وتوجه تخفيفها ان يكون القذف واللعان قبل الدخول بها ثم زنت حدث فان حدها حينئذ الجلد لا الرجم لانها ليست بمحصنة اه وذكر القهستاني انه يتصور الزنا في المدخولة كما اشار اليه في المضمرات بان ترد وتلحق بداء الحرب ثم تسي وتقع في ملك رجل فيزني رجل بها اه وفيه ان الاهلية زالت بالردة لا بالزنا وذكر في البحر ان الرواية بالتخفيف فلذا لم يذكر المصنف الحد و اشار الشارح بقوله وان لم تحد الى ان التقييد بالحد غير معتبر المفهوم على رواية التخفيف بخلافه على التشديد كما صرح به في النهر **(قوله لزوال العفة)** علة لحل النكاح فيما اذا صدقته او زنت اما اذا اكدب نفسه ولم يحد أوحد بعد القذف فليظهر ان اللعان لم يقع موقعه كما قدمناه تأمل **(قوله عن اهلية اللعان)** لانهم لم يبقا متلاعنين لاحقيقة لان حقيقة التلاعن حين وقوعه ولا حكم الزوال الاهلية التي كان التلاعن باقيا بها حكما بعد وقوعه فلا ينافي الحديث كما تقدمه **(قوله لدره بالشبهة)** وهي احتمال تصديق احدهما للآخر لو كان ناطقا **(قوله مع فقد الركن)** اي فيما اذا كان الحرس قبل اللعان **(قوله ولذا)** اي لفقد الركن اولشبهة وهو اظهر لان الكتابة قائمة مقام التعلق في الطلاق ونحوه لكن فيها شبهة كاشارة الاخرس فيندري الحد بها **(قوله لعدم يقينه)** قال في الفتح اذ يحتمل كونه نكاحا او ماء وقد اخبرني بعض اهل عن بعض خواصها انه يظهر بها حل واستمر الى تسعة اشهر ولم يشككن فيه حتى تهأت له بتهيئة ثياب المولود ثم اصابها طلق

وسجي (وان اكدب نفسه) ولو دلالة بان مات الولد المتني عن مال فادعى نسبه (حد) للقتل (وله) بعد ما اكدب نفسه (ان يتكبحها) حدا ولا (وكذا) اذا قذف غيرها فحدوا (صدقته او (زنت) وان لم تحدد زوال العفة والحاصل ان له تزوجها اذا خرجا او احدها عن اهلية اللعان (و) اللعان لو كانا اخرسين او احدهما يكد الوطأ ذلك الحرس (بعده) اي اللعان (قبل التفريق فلا تفريق ولاحد) لدره بالشبهة مع فقد الركن وهو لفظ اشهد ولذا لا تلاعن بالكتابة (كاللعان بنفي الحمل) لعدم يقينه عند القذف

مطلب

الحمل يحتمل كونه نكاحا وفيه حكاية

وجلست الدابة تحتها فلم تزل تعصر العصرة بعد العصرة وفي كل عصرة تصب الماء حتى قامت فارغة من غير ولد واما نوريته والوصية به وله فلا يثبت له الا بعد الانفصال فيبتان للولد لا للحمل واما العلق فانه يقبل التعليق بالشرط فعنقه معلق معنى واما رد الجارية المسبقة بالحمل فلان الحمل ظاهر واحتمال الرجح شبهة والرد بالغيب لا يمتنع بالشبهة ويمتنع اللعان بهالانه من قبيل الحدود والنسب يثبت بالشبهة ولا يقاس على العيب اهـ (قوله ولو يتقاه الخ) جواب عن قول الصحاحين بجرى ان الامان اذا جاءت به لاقل من ستة اشهر للثبوت بقيامه (قوله لعلمه بالوحي) اى علمه صلى الله عليه وسلم بالحمل وحيا من الله تعالى والمراد الجواب عما استدلا به لقولهما انه يلاعن اذا ولدته لاقل المدة وعن قول الشافعي انه يلاعن قبل الولادة وهذا بعد تسليم كون هال قذفها بنفى الحمل فقد انكره ابن حنبل بل قذفها بالزنا وقال وجدت شريك بن سحماه على بطنها يزني بها على ان كون لعانها قبل الوضع معارض بما في الصحيحين من انه بعده فلا يستدل بأحدهما بعينه للتعارض وتامه في الفتح ولكن لم يذكر فيه انه صلى الله عليه وسلم نفاه قبل الوضع كما اقتضاء كلام الشارح تبعا للنهر واما فيه قوله صلى الله عليه وسلم انظروها فان جاءت به كذا فهو لهال او جاءت به كذا فهو لشريك وانها ولدت فألحق الولد بالمرأة وجاءت به اشبه الناس بشريك (قوله عند التهنئة) بالهمز من هنأته بالولد بالتشكيل والهمز مصباح (قوله ومدتها سبعة ايام عادة) اشار به الى انه لم يقدر زمنها بشئ كما هو ظاهر الرواية وعن الامام تقديره بثلاثة ايام وفي رواية الحسن سبعة وضعفه السرخسي بأن نصب المقادير بالرأى لا يجوز شربلالية وعندها تقديره بمدد النفس فتج (قوله وعند ابتياع آله الولادة) اى عند شرائها كالمده ونحوه والواو بمعنى او كما يفيد كلام المصنف في المنح وكلام الفتح وغيره (قوله وبعده لا) اى بعد قبوله التهنئة او سكوته عندها او شراء آله الولادة وسكوته عن التني ومضى ذلك الوقت اقرار منه بمنح قال في الفتح وهذا من المواضع التي اعتبر فيها السكوت رضا الا في رواية عن محمد في ولد الامة اذاهني به فسكت لا يكون قبولا لانه غير ثابت الا بالدعوة والسكوت ليس دعوة ونسب ولد المنكوحه ثابت منه فسكوته يسقط حقه في التني اهـ وولد أم الولد كولد المنكوحه لان لها فراشا بخلاف الامة لانها لا فراش لها جوهره (قوله خالة علمه كخالة ولادتها) فتجعل كأنها ولده الآن فله التني عنداني خفيفة في مقدار ما يقبل فيه التهنئة وعندها في مقدار مدة النفاس بعد التقدم كما في الفتح شربلالية (قوله ليس على اطلاقه) بل هو مشروط بالشروط الستة المارة (قوله في اول التوأمين) ثنية توأم فوعل والاثنى توامة والجمع توأم وتوأم كدخان مصباح وهما ولدان بين ولادتهما اقل من ستة اشهر بحر (قوله ان لم يرجع) قيد به لانه لو رجع عن الاقرار بالثاني يلاعن اهـ و ذكر الرحمتي ان هذا القيد لم يذكره في البحر والتهر والدرر والمنح وغيرها ولا هو في شرح الملتقى وكأنه غلط من الكاتب لانه باقراره بالثاني كذب نفسه بنفى الاول لانهما من ماء واحد فصار قاذفا ورجوعه لا يسقط الحد عنه اهـ (قوله لتكذيبه نفسه) اى باقراره بالثاني وهذا علة لقوله حد (قوله وان عكس) بان أقرب الاول ونفى الثاني (قوله ان لم يرجع) لانه لو رجع لا يلاعن بل يحد اهـ لانه اكدب نفسه وهذا محييج

ولو يتقاه بولادتها لاقل المدة يصير كأنه قال ان كنت حاملا فكذا والقذف لا يصح تعليقه بالشرط (وتلا عسا بقوله زنيته وهذا الحمل منه) للقذف الصريح (ولم ينصف) الحاكم (الحمل) لعدم الحكم عليه قبل ولادته ونفيه عليه الصلاة والسلام وولد هال لعلمه بالوحي (نفى الولد الحى عند التهنئة) ومدتها سبعة ايام عادة (و) عند (ابتياع آله الولادة صح وبعده لا) لاقاربه به دلالة ولو غابا فحالة علمه كخالة ولادتها (ولا عن فيهما) فيما اذا صح اولا لوجود القذف فقد تحقق اللعان بنفى الولد ولم يتف النسب فتقوله فيما مروني نسبه ليس على اطلاقه (في اول التوأمين واقربا لثاني حد) ان لم يرجع لتكذيبه نفسه (وان عكس لاعن) ان لم يرجع

موافق لما مر وما يأتي قريبا فافهم **(قوله)** لقدفها بنفيه) علة لقوله لاعن اه ح قال في الفتح لا يقال ثبوت نسب الاول معتبر باق بعد نفى الثاني فاعتبار بقائه شرعا يكون مكذبا نفسه بعد نفى الثاني وذلك يوجب الحد لانا نقول الحقيقة انقطاعه وثبوته امر حكى والحد لا يخطأ في اثباته فكان اعتبار الحقيقة هنا متعبنا لا الحكمي اه وقوله وذلك يوجب الحد يؤيد ما قاله ح من انه لو رجح يحد ولا ينافيه ما في البحر عن الفتح من انه لو قال بعد نفى الثاني ما إنشأ اوليا باق فلاحد فيهما اه لعدم الرجوع في الاول وعدم القذف في الثاني ففي الفتح ولو قال بعد ذلك ما ولداهي لاحد عليه لانه صادق لثبوت نسبهما ولا يكون رجوعا لعدم اكذاب نفسه بخلاف ما اذا قال كذبت عليها للتصريح بالرجوع ولو قال ليسا ابني كانا ابنيه ولا يحد لان القاضي نفى احدهما وذلك نفى للتوأمين فليسا ولديه من وجه ولم يكن قاذفا لها معطافا بل من وجه اه فافهم **(قوله)** لاعن) كذا في الفتح والبحر ومثله في الجوهرة عن الوجيز ومقتضى ما في النهر انه يحد وعزاه الى الفتح وهو خلاف الواقع فافهم نعم قال الرحمتي ان ما هنا مشكل لان باقراره بالثالث صار مكذبا نفسه في نفى الثاني فينبغي ان يحد لانه بعد الاكذاب لم يبق محالا للتلاعن اه قلت والجواب انه لما اقر بالاول كان اقرارا بالكل فيكون اقراره بالثالث تأكيدا لاقارره اولا فلم يكن رجوعا لانه صادق فيه كما مر آنفا ولذا علل في الفتح المسئلة بقوله لان الاقرار بثبوت نسب بعض المحل اقرار بالكل كمن قال يده اورجلاه منى وقال وكذا في ولد واحد اذا اقر به ونفاه ثم اقر به بلاعن ويلزمه اه **(قوله)** يحد) لانه لما نفى الاول لزمه اللعان فلما اقر بالثاني صار مكذبا نفسه فلزمه الحد ولا يقبل رجوعه بعد **(قوله)** كموت احدهم) قال في الفتح لو نفاهما فثبات احدهما او قتل قبل اللعان لزمه لانه لا يمكن نفى الميت لانتهائه بالموت واستغناؤه فلا يثبت الحى لانه لا يفارقه ولاعن بينهما عند محمد لوجود القذف واللعان ينفك عن نفى الولد ولا بلاعن عند ابى يوسف لان القذف اوجب لعنا يقطع النسب اه ملخصا قلت واقتصر الحاكم في الكافي على ذكر الاول بلا حكاية خلاف فعلم انه ظاهر الرواية عن الكل فكان ينبغي للشارح ذكر قوله كموت احدهم عقب قوله في المسئلة الاولى لاعن وهم بنوه ليكون التشبيه بثبوت النسب واللعان اما على ما ذكره فانه يقتضى عدم اللعان وهو خلاف ظاهر الرواية ويقتضى وجوب الحد وفيه نظر لانه على القول بعدم اللعان فالظاهر عدم الحد ايضا لان اللعان سقط لمعنى ليس من جهته **(قوله)** ثبت نسبه) اى نسب ولد ولد اللعان قال في البحر وورث الاب منه اتفاقا لحاجة الولد الثاني الى ثبوت النسب فبقاؤه الاول **(قوله)** لاستغناؤه) اى استغناء ولد الابن بنسب أبيه فان ولد البنت ينسب الى أبيه قال في البحر قيد بموتها اى موت الابن اتفاقا لأنها لو كانت حية ثبت نسبها بدعوة ولدها اتفاقا **(قوله)** خلافا لهما) فزندها ثبت نسبه منه بجر **(قوله)** الاقرار بالولد الح) قال عليه الصلاة والسلام حين نزلت آية الملاعة أيما امرأة ادخلت على قوم من ليس منهم فليست من الله في شيء ولن يدخلها الله جنته وبما راجل جحد ولده وهو ينظر اليه احتجب الله عنه يوم القيامة وفضحه على رؤس الاولين والآخرين رواه أبو داود والنسائي وفي الصحيحين عنه عليه الصلاة والسلام من ادعى أباه في الاسلام

لقدفها بنفيه (والنسب ثابت فيه) لانهما من ماء واحد (ولو جابت بثلاثة في بطن واحدة فنفى) الثاني واقرار بالاول والثالث لاعن وهم بنوه ولو نفى الاول (والثالث واقر بالنسائي يحدوهم بنوه) كموت احدهم شعني (مات) ولد اللعان وله ولد فادعاه الملاعن ان ولد اللعان ذكرنا يثبت نسبه) اجماعا (وان) كان (اشئ لا) لا استغناؤه بنسب أبيه خلافا لهما ابن مالك (فروع) الاقرار بالولد الذي ليس منه حرام كالسكوت لاستحقاق نسب من ليس منه بجر وفيه متى سقط اللعان

غير أبيه وهو يعلم انه غير ابيه فالجنة عليه حرام كذا في الفتح **(قوله بوجه ما)** كدم صلوح
احدها للشهادة أو عدم الاحصان **(قوله فقد ثبت نسب الولد)** اى ضمنا لان حد فاذفها
يتضمن ثبوت نسب الولد من أبيه **(قوله فالارث اثلاثا الخ)** الارث مبتدأ خبره محذوف
تقديره يكون او ثبت وفي كلام العرب حكمك مسمطا وما ذكره هنا هو ما جزم به في البحر
والنهر نقلا عن شرح التلخيص وعزاه في البحر قبل هذا الى شهادات الجامع وهو مخالف لما
ذكره الشارح في الفرائض من انه يرث من توأمه ميراث أخ لا بوبن ومثله في سكب الانهر معزيا
الى الاختيار لكن نسب السرخسى في المبسوط الاول الى علمنا ونسب الثاني الى الامام
مالك وسيأتي تمام الكلام عليه في الفرائض ان شاء الله تعالى **(قوله يرد عليهم)** اى بقدر
حصصهم فيخص كل ثلث فالسئلة الفرضية من ستة والردية من ثلاثة ط **(قوله وبه علم الخ)**
قال في البحر وهذا بين ان قطع النسب جرى في التوأم لانه لو لم يقطع نسبه عن اخيه التوأم
لكان عصبة يأخذ الثلثين وقطع النسب عن اخيه التوأم بالتبعية لاييهما وتماه في شرح
التلخيص اه **(قوله في كل الاحكام)** فيبقى النسب بين الولد والملاعن في حق الشهادة والزكاة
والقصاص والتكاح وعدم اللقوق بالغير حتى لا تجوز شهادة احدها للآخر ولا صرف
زكاة ماله اليه ولا يجب القصاص على الاب بقتله ولو كان لابن الملاعة ابن وللزوج بنت
من امرأة اخرى لا يجوز للابن ان يتزوج بتلك البنت ولو ادعى انسان هذا الولد لايصح وان
صدقه الولد في ذلك فنج عن الذخيرة **(قوله لقيام فراشا)** اى ثبوت كونها فراشا اى زوجة
وقت الولادة قال في المصباح وكل واحد من الزوجين يسمى فراشا للآخر كما يسمى لباسا قال
في البحر لان النفي باللعان ثبت شرعا بخلاف الاصل بناء على زعمه وظنه مع كونه مولودا على
فراشه وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم الولد للفراش فلا يظهر في حق سائر الاحكام **(قوله)**
حتى لاتصح دعوة غير الثاني) اما دعوة الثاني فتصح مطلقا ولو كان النفي كبيرا جاحدا للنسب
من الثاني بجر **(قوله قال البهني الخ)** كذا رأيته في شرح البهني على المتن غير معزى
لاحد مع ان ذلك ذكره في الفتح بحثا فانه قال بعد نقله ما مر عن الذخيرة وهو مشكل في ثبوت
النسب اذا كان المدعى ممن يولد مثله لثله وادعاء بعد موت الملاعن لانه مما يختلط في اثباته
وهو مقطوع النسب من غيره ووقع الاس من نبوته من الملاعن وثبوت من امه لا ينافيه اه
اى لا مكان كونه وطئها بشبهة والله سبحانه وتعالى اعلم

باب العنين وغيره

شروع في بيان من به مرض له تعلق بالنكاح **(قوله وغيره)** الاولى ونحوه من كل من لا يقدر
على جماع زوجته كالجبوب والخصى والمسحور والشيخ الكبير والشكاز كشداد بشين معجبة
وزاى من اذا حدث المرأة انزل قبل ان يخاطبها قاموس **(قوله على الجماع)** اى جماع زوجته
او غيرها فهو اعم من المعنى الشرعى الآتى **(قوله فعيل بمعنى مفعول)** هذا مبنى على انه
من عن بمعنى حبس لا من عن بمعنى اعرض قال في المصباح قال الازهرى وسمى عنيانا لان
ذكره يعنى بقبل المرأة عن عيين وشال اى يعترض اذا اراد ايلاجه والعتة بالضم حظيرة

بوجه ما او ثبت النسب
بالاقرار او بطريق الحكم
لم يتف نسبه ابدا فلو نفاه
ولم يلاع حتى قذفها اجنبى
بالولد فحد فقد ثبت نسب
الولد ولا يتنق بعد ذلك * نفى
نسب التوأمين ثم مات
احدها عن توأمه وامه
وأخ لام فالارث اثلاثا
فرضا ورد اللام السدس
وللاخوين الثلث والباقي
يرد عليهم وبه علم ان نفية
يخرجه عن كونه عصبة
قالوا وصرحوا ببقاء نسبه
بعد القطع في كل الاحكام
لقيام فراشها الا في حكمين
الارث والتفقة فقط حتى
لاتصح دعوة غير الثاني
وان صدقه الولد انتهى
قلت قال البهني الا ان
يكون ممن يولد مثله لثله
او ادعاء بعدم موت الملاعن
فليحفظ

باب العنين وغيره

(هو) لغة من لا يقدر على
الجماع فعيل بمعنى مفعول

للابل والخل يقول الفقهاء لو عن عن امرأة مخرج على المعنى التاني دون الاول لانه يقال عن
عن الشيء يعنى من باب ضرب بالبناء للفاعل اذا اعرض عنه وانصرف ويجوز ان يقرأ بالبناء
للمفعول اه و ذكر ايضا ان قول الفقهاء به عنة وفي كلام الجوهرى ما يشبهه كلام ساقط
والمشهور رجل عنين بين التعنين والعنية **(قوله** جمعه عتن) بضم أوله و تانيه افاده ط **(قوله**
على جماع فرج زوجته) اى مع وجود الآلة سواء كانت تقوم اولا اخرج الدبر فلا يخرج
عن العنة بالادخال فيه خلافا لابن عقيل من الحنابلة معراج لان الادخال فيه وان كان اشد
لكنه قديكون ممنوعا عن الادخال في الفرج لسحر واخرج ايضا مالو قدر على جماع غيرها
دونها او على الثيب دون البكر وفي المعراج اذا أوج الحشفة فقط فليس بعنين وان كان
مقطوعا فلا بد من ايلاج بقية الذكر قال في البحر وبني الاكشاف بقدرها من مقطوعها ولم
أرحكم ماذا قطعت ذكره واطلاق المحبوس يشمله لكن قولهم لو رضيت به فلا خيار لها فيه
وله نظيران احدهما لو خرب المستأجر الدار التاني لو اتلف البائع المبيع قبل القبض اه اى
فانه ليس له فسخ الاجارة ولا الرجوع بالتئن **(قوله** مانع منه) اى فقط فخرج ما اذا كان المانع
منها فقط او منهما جميعا كإبائى ط **(قوله** اوسحر) قال في البحر فهو عنين في حق من لا يصل
اليها لفوات المقصود في حقها فان السحر عندنا حق وجوده وتصوره وتكون اثره كإبائى **(قوله** محبوبا)
اه **(قوله** اذا الرقاة) اى التى وجدت زوجها محبوبا والقرناة مثلها كإبائى **(قوله** محبوبا)
في الصباح جيبته جبا من باب قتل قطعته وهو محبوب بين الجباب بالكسر اذا استوصلت
مذاكيره اه فالمصدر هو الحب والاسم هو الجباب فافهم والمذاكير جمع ذكر والمراد بها
الذكر والحبيبات تقيدا **(قوله** او مقطوع الذكر فقط) قال في النهر ولم يذكره والظاهر انه
يعطى هذا الحكم اه وهذا الاشبهة فيه **(قوله** او صغير) بهاء الضمير اى صغير الذكر
وقوله جدا اى نهاية ومبالغة مصباح **(قوله** كالزور) بالزاي المكسورة واحدا لالزور **(قوله**
وفيه نظر) اشار الى مقاله الشربلاى في شرحه على الوهبانية اقول ان هذا حاله دون حال
العنين لامكان زوال عنته فيصل اليها وهو مستحيل هنا فحكمه حكم المحبوب بجماع انه
لا يمكنه ادخال آله القصيرة داخل الفرج فالضرر الحاصل للمرأة به مساو لضرر المحبوب
فانها طلب التفريق وبهذا ظهر ان انتفاء التفريق لا وجه له وهو من القنية فلا يسلم اه قلت
لكن لا يفرد به صاحب القنية بل نقله في الفتح والبحر عن المحيط والاحسن الجواب بان المراد
بداخل الفرج نهايته المعتاد الوصول اليها ولذا قال في البحر وظاهره انه اذا كان لا يمكنه ادخاله
اصلا فانه كالمحبوب لتقيده بالداخل اه وقدمنا ما هو صريح في اشتراط ادخال الحشفة
(قوله الا في مستلئين التأجيل ومجئى الولد) اى ان المحبوب لا يؤجل بل يفرق في الحال
ولو ولدت امرأته بعد التفريق لا يبطل التفريق كإبائى وزاد في البحر مستلئين ايضا انه يفرق
بلا انتظار بلوغه ولا انتظار تحته لو مريضا **(قوله** فرق الحاكم) وهو طلاق بان كسرة العنين
بحر عن الحانية ولها كل المهر وعليها العدة ان خلاها عنده وعندها لها نصفه كإبائى يحل بها
بدائع **(قوله** يطلبها) هو على التراخي كإبائى بيانه **(قوله** لوحرة) اما الامة فالحيار لمولها كما
بأى متا **(قوله** بالغة) فلو صغيرة انتظر بلوغها في المحبوب والعنين لاحتمال ان ترضى بهما بحر

جمعه عتن وشرعا (من
لا يقدر على جماع فرج
زوجه) يعنى مانع منه ككبر
سن او سحر اذ الرقاة
لاخبار لها للمانع منها
خاتية (اذا وجدت المرأة
زوجها محبوبا) او مقطوع
الذكر فقط او صغيره
جدا كالزور ولو قصيرا
لا يمكنه ادخاله داخل
الفرج فليس لها الفرقة
بحر وفيه نظر وفيه المحبوب
كالعنين الا في مستلئين
التأجيل ومجئى الولد
(فرق) الحاكم يطلبها
لوحرة بالغة

وغيره واما العقل فغير شرط فيفرق بطالب ولى المجنونة أو من ينسب القاضى كما فى الفتح
ويأتى **(قوله)** غير رتقاء وقرناء) اما ما فلاختيار لهما التحقق المانع منهما كما مر ولانه لاحق
لهما فى الجماع وفى البحر عن التارخانية ولو اختلفا فى كونهما رتقاء ربهما النساء **(قوله)** وغير
عالة بحاله الخ) اما لو كانت عالة فلاختيار لهما على المذهب كما يأتى وكذا لو رضيت به بعد
النكاح **(قوله)** ولو المحبوب صغيرا) قيد بالمحبوب لان العنين لو كان صغيرا ينتظر بلوغه كما مر
وشمل اطلاقه المجنون بالنون فى البحر عن الفتح لو كان احدهما مجنونا فانه لا يؤخر الى عقله
فى الجلب والعلة لعدم الفائدة ويفرق بينهما فى الحال فى الجلب وبعد التأجيل فى العنين لان
المجنون لا يعدم الشهوة اه قال فى النهر ولو كان يحسن ويفيق هل تنتظر افاقته لم أر المسئلة
والذى ينبى ان يقال ان كان هو الزوج لا ينتظر وفى الزوجة تنتظر لجواز رضاها به اذا هى
افاقت كما لو كانت غير بالغة اه وصح فى البدائع ان المجنون لا يؤجل لانه لا يملك الطلاق
لكن فى البحر عن المعراج ويؤهل الصبي هنا للطلاق فى مسئلة الجلب لانه مستحق عليه
كما يؤهل لمتق القريب ومنهم من جمعه فرقة بغير طلاق والاول أسح اه (تمة) لو اختلفا
فى كونه محبوبا فان كان لا يعرف بالمس من وراء الثياب أمر القاضى أمينا أن ينظر الى عورته
فيخبر بحاله لانه يباح عند الضرورة خاتية **(قوله)** لحصول حقها بالوطء مرة) وما زاد عليها فهو
مستحق ديانة لا قضاء بحر عن جامع قاضخان ويأثم اذا ترك الديانة متعتا مع القدرة على
الوطء ط **(قوله)** ولم تعلم) أى وقت العقد وقيد به ليثبت الخيار لهما **(قوله)** فادعاء ثبت نسبه
الذى فى التارخانية وأثبت القاضى نسبه فلو اثنى بالعطف لزال الركابة قال ط وانما قيد
بالدعوى لدفع ما يتوهم انه لما ادعاه وسلمت دعواه صريحا يسقط حقها والا فثبت النسب
منه لا يتوقف على الدعوى كما تفيد عبارة الهندية اه قلت وهو مفاد ما تذكره قريبا عن
التارخانية وفى عدة البحر عن كافى الحاكم والحصى كالصحيح فى الولد والعدة وكذا المحبوب
اذا كان ينزل والام يلزمه الولد فكان بمنزلة الصبي فى الولد والعدة **(قوله)** ثبت نسبه) أى اذا
خلاها قال فى التارخانية ولو كان الزوج محبوبا ففرق القاضى بينهما فجاءت بولد لاقل من ستة
اشهر من وقت الفرقة لزمه الولد خلاها أو لم يخل وهذا عند ابى يوسف وقال ابو حنيفة يلزمه
الى ستين اذا خلاها والفرقة ماضية بلا خلاف **(قوله)** قبل التفريق) متعلق بأقرارها **(قوله)**
لا بعده) أى لا يبطل التفريق لو أقرت بعده انه كان وصل اليها بحر فلا حاجة الى اقامة الزوج
الينة هنا فافهم **(قوله)** للبهة) أى باحتمال كذبها بل هى به متاقصة فتح **(قوله)** فمقط
نظر الزبلى) هو أن الطلاق وقع بتفريقه وهو بائن فكيف يبطل بثبوت النسب الا ترى انها
لو أقرت بعد التفريق انه كان قد وصل اليها لا يبطل التفريق اه وجوابه أن ثبوت النسب
من المحبوب باعتبار الازال بالسحق والتفريق بينهما باعتبار الجلب وهو موجود بخلاف
ثبوت من العنين فانه يظهر به أنه ليس بعين والتفريق باعتباره بخلاف ما استشهد به من
اقرارها فانها مقيمة فى ابطال القضاء لاحتمال كذبها فظهر ان البحث بعد كافى فوج المدير
أمر قلت لكن قد يقر به ان النسب يثبت من العنين مع بقاء عائلته بالدمى اصا او
بالنسب حال فلا يلزم دمه ال بغيره الاهم الا ان قال وجود الآلة دليل على ان الولد حصل

غير رتقاء وقرناء وغير عالة
بحاله قبل النكاح وغير
راضية به بعده (ينهما فى
الحال) ولو المحبوب صغيرا
لعدم فائدة التأجيل (فلو
جن بعد وصوله اليها) مرة
(اوصار عينا بعده) أى
الوصول (لا) يفرق لحصول
حقها بالوطء مرة (جاءت
امراة المحبوب بولد) ولم تعلم
بجبه فادعاء ثبت نسبه ثم
علمت فلها الفرقة تارخانية
ولو ولدت (بعد التفريق الى
ستين ثبت نسبه) لا تزاله
بالسحق (والتفريق) باق
(بحاله) لبقاءه (ولو) كان
(عينا بطل التفريق)
لزوال عنته بثبوت نسبه كما
يبطل التفريق بالينة على
اقرارها بالوصول قبل
التفريق لا بعده للبهة
فسقط نظر الزبلى

بالوطء لانه الاصل الغالب فلا ينظر الى التادر بلا ضرورة (قوله ولو وجدته) اى لو وجدت المرأة الحرة غير الرقاء كاسر في زوجة المحبوب زوجها ولو معنوها فيؤجل بحضرة خصم عنه كما في البحر ويشترط لتأجيله في الحال كونه بالغاً او مراهما وكونه صحيحاً وغير متلبس باحرام كإسائتي وشمل ما لو وصل اليها ثم تزوجها ولم يصل اليها في النكاح الثاني لتجدد حق المطالبة بكل عقد كافي البحر (قوله عتينا) ومثله الشكاز كاسر (قوله هو من لا يصل الى النساء الخ) هذا معناه لغة وامامناه الشرعى المراد هنا فهو من لا يقدر على جماع فرج زوجته مع قيام الآلة لمرض به كاسر فالاولى حذف هذه الجملة كما افاده ط (قوله لمرض) اى مرض الغلة وهو ما يحدث في خصوص الآلة مع صحة الجسد فلا ينافي ما يأتي من ان المريض لا يؤجل حتى يصح لان المراد به المرض المضعف للأعضاء حتى حصل به فتور في الآلة تأمل (قوله اوسحر) زاد في العناية اضعف فاصل خالقه او غير ذلك (قائدة) نقل ط عن تبيين الحارثي عن كتاب وهب بن منبه انه مما ينفع للمسحور والمربوط ان يؤتى بسبع ورقات سدر خضر وتدفق بين حجرين ثم تزرع بماء ويحسونه ويغتسل بالباقي فانه يزول باذن الله تعالى (قوله اوخصيا) بفتح الخاء من نزع خصيتاه وبقي ذكره فعيل بمعنى مفعول والجمع خصيان مصباح (قوله وعليه الخ) اى على التقيد بقوله لا ينتشر والمراد الجواب عن اعتراض البحر بأنه لا حاجة الى عطفه على العنين لدخوله فيه فأجاب بأنه من عطف الخاص على العام لكن لا بد له من نكسة كافي عطف جبريل على الملائكة لزيادة شرفه وبهذا بقوله حُفْنَاهُ اى خفاء دخوله فيه بسبب تسميته باسم خاص ولما كان مشهور في عطف الخاص على العام اختصاصه بالواو وبحق كافي مات الناس حتى الانبياء دون او أجاب بأنه تسامح للفقهاء والتسامح استعمال كلمة مكان اخرى لالامالة وقريبة لكن فيه انه وقع باو في الحديث الصحيح ومن كانت محبته الى دنيا يصيبها او امرأة ينكحها وجوز بعض المحققين ثم ايضا كما في حديث واذا ذبحتم فاحسنوا الذبحة ثم ليرح ذبيحته وليحد شفرته (قوله لاشتغالها على الفصول الاربعة) لان الامتناع لعة معترضة او آفة اصلية فان كان من علة معترضة فاما عن غلبة حرارة او برودة او رطوبة او يبوسة والسنة تشتمل على الفصول الاربعة فالصيف حار يابس والخريف بارد يابس وهو أردأ الفصول والشتاء بارد رطب والربيع حار رطب فان كان مرضه عن احد هذه تم علاجه في الفصل المضاد فيه او من كفتين فيتم في مجموع فصلين مضادين فكانت السنة تمام ما يتعرف به الحال فاذا مضت ولم يصل عرف انه بآفة اصلية وفيه نظر اذ قديم سنين بآفة معترضة كالمسحور فالحق ان التفريق اما بغلبة ظن عدم زواله لزمانته او للآفة الاصلية ومضى السنة موجب لذلك او هو عدم ابقاء حقها والسنة جعلت غاية في الصبر وابلاد العذر شرعا وتامة في الفتح (قوله ولا عبرة بتأجيل غير قاضي البلدة) لان هذا مقدمة أمر لا يكون الا عند القاضي وهو الفرقة فكذا مقدمته ولو الحلية فلا يعتبر تأجيل المرأة ولا تأجيل غيرها بمجرد الحلية ولا يعتبر تأجيل غير الحاكم كاشتا من كان فتح وظاره ولو محكما تأمل وفي البحر ولو عزل القاضي بعدما أجهل به المولى على التأجيل الاول (قوله بالاهلة على المذهب) وجهه ان الثابت عن الصحابة كعمر وغيره اسم السنة واهل الشرع انما يتعارفون الاشهر والسنين

(ولو وجدته عتينا) هو من لا يصل الى النساء لمرض او كبر او سحر ويسمى المعقود وهبانية (اوخصيا) لا ينتشر ذكره فان انتشر لم تخبر بغيره وعليه فهو من عطف الخاص على العام حُفْنَاهُ وان كان بأولان الفقهاء يتسامحون في ذلك نهر (اجل سنة) لاشتغالها على الفصول الاربعة ولا عبرة بتأجيل غير قاضي البلدة (قريبة) بالاهلة على المذهب وهي ثلثة واربعة وخمسون يوما

(٣) مطلب

لفك المسحور والمربوط

مطلب

في عطف الخاص على العام

مطلب

في طبائع فصول السنة الاربع

بالأهلة فإذا اطلقوا السنة انصرف الى ذلك مالم يصرحوا بخلافه فتح **(قوله)** وبعض يوم
هو ثمان ساعات وثمان واربعون دقيقة فهستانی وذلك ثلث يوم وثلث عشر يوم **(قوله)** وقيل
شمسية اختاره شمس الأئمة السرخسي وقاضخان وظهر الدين وهي رواية الحسن عن ابي
حنيفة فتح وعن محمد ان الاعتبار للعديدية وهي ثلاثمائة وستون يوما فهستانی **(قوله)** وهي
ازيد باحد عشر يوما اي وخمس ساعات وخمس وخسين دقيقة او تسع واربعين دقيقة وتمامه
في القهستانی **(قوله)** فبالايام اجماعا ظاهر اطلاقه اعتبار السنة العديدية كل شهر ثلاثون
يوما وانه لا يكمل الاول ثلاثين من الشهر الاخير وباقي الاشهر بالأهلة كما هو قول الصحاحين
في الاجارة وقد اجرؤا هذا الخلاف بين الامام وصاحبيه في العدة وبعضهم ذكر ان المعتبر فيها
الايام اجماعا وان الخلاف انما هو في الاجارة وهو مقتضى اطلاق المصنف هناك **(قوله)** وايام
حيضها وكذا نفاسها ط عن البحر لكنني لم أراه في البحر فلتراجع نسخة اخرى **(قوله)** منها
اي يحتسب عليه من السنة ولا يعوض عليه بدله **(قوله)** وكذا حجه وغيبته لان العجز جاء بفعله
ويمكنه ان يخرجها معه او يؤخر الحج والغية فتح ولا يقال يذمر على القول بوجوب الحج
فورا وعدم امكان اخراجها معه لان الحج حق الله تعالى فلا يسقط به حق العبد تأمل **(قوله)**
لامدة حجبها وغيبتها اي لا تحتسب عليه لان العجز من قبلها فكان عذرا فيعوض وكذا
لوحبس الزوج ولو بمهرها وامتنعت من الحجى الى السجن فان لم تمتنع وكان له موضع خلوة فيه
احتسب عليه فتح **(قوله)** ومرضه ومرضاها اي مرضا لا يستطيع معه الوطء وعليه الفتوى
قهستانی عن الحزاة **(قوله)** مطلقا اي سواء كان شهرا او دونه او اكثر كما يعلم بترجمة كلام
الولولجية قال في البحر وصحح في الحائنة ان الشهر لا يحتسب بل مادونه وفي المحيط اصح
الروايات عن ابي يوسف ان ما زاد على نصف الشهر لا يحتسب اه فافهم ولا يصح ان يدخل
تحت الاطلاق ان يستطيع معه الوطء او لا فانه لا وجه لعدم احتساب ايام المرض التي يمكنه
فيها الوطء لان ذلك تقصير منه فكيف يعوض عليها بدلها فافهم والظاهر ان قول القهستانی
المار وعليه الفتوى مقابل للتفصيل المذكور عن الحائنة والمحيط فلم يكن في المسئلة اختلاف
الفتوى بل اختلاف تصحيح فقط فافهم والظاهر ترجيح ما ذكره الشارح لان لفظ الفتوى
أكد الفاظ الترجيح فيقدم على ما في الحائنة والمحيط وهو ايضا مقتضى اطلاق المتن كالهداية
والملتقى والوقاية وغيرها **(قوله)** مالم يكن صيا اي غير قادر على الوطء لما في الفتوح عن
قاضيخان للعام الذي بلغ اربع عشرة سنة اذا لم يصل الى امرأته ويصل الى غيرها يؤجل اه
تأمل **(قوله)** واحرامه كذا عبر في الخلاصة والفتح والاولى ابدال الاحرام بالاحلال
كما وقع في البدائع **(قوله)** اجل سنة وشهرين الاول اجل سنة بعد شهرين اي لاجل الصوم
وفي الفتح ولو رافعه وهو مظاهر منها تعتبر المدة من حين المرافعة ان كان قادرا على الاعتناق
وان كان عاجزا أمهله شهرى الكفارة ثم أجله فيتم تأجيله سنة وشهرين ولو ظاهر بعد
التأجيل لم يلتفت الى ذلك ولم يزد على المدة اه وينبغي انه لو رافعه في رمضان ان جمعه رمضان
وشهرين بعده لانه لا يمكنه صوم الكفارة فيه **(قوله)** فيها اي بالقضية المطلوبة ان **(قوله)**
والابانت بالتفريق لانها فرقة قبل الدخول حقيقة فكانت بائنة ولها كمال المهر وعليها العدة

وبعض يوم وقيل شمسية
بالايام وهي ازيد بأحد عشر
يوما قيل وبه يفتى ولو اجل
في انشاء الشهر فبالايام
اجماعا (ورمضان وايام
حيضها منها) وكذا حجه
وغيبته (لامدة حجبها
وغيبتها) مرضه و(مرضها)
مطلقا به يفتى ولو الاجية
ويؤجل من وقت الخصومة
مالم يكن صيا او مرضا
او محرما فبعد بلوغه ويحتم
واحرامه ولو مظاهرا
لا يقدر على التقا اجل
سنة وشهرين فان وطئ
(مرة) فيها (والابانت
بالتفريق)

لوجود الخلوة الصحيحة بحر (قوله من القاضي ان أبي طلاقها) اي ان أبي الزوج لانه وجب عليه التسميع بالاحسان حين يحجز عن الامساك بالمعروف فاذا امتنع كان ظلما فتاب عنه واضيف فعله اليه وقيل يكفي اختيارها نفسها ولا يحتاج الى القضاء كخيار العتق قيل وهو الاصح كذا في غاية البيان وجعل في الجمع الاول قول الامام والثاني قوله ما نهر وفي البدائع عن شرح مختصر الطحاوي ان الثاني ظاهر الرواية ثم قال وذكر في بعض المواضع ان ما ذكر في ظاهر الرواية قولهما (قوله بطلها) اي طلبا ثانيا فالاول للتأجيل والثاني للتفريق وطلب وكيلها عند غيبتها كطلبها على خلاف فيه ولم يذكر محمد بحر (قوله يتعلق بالجميع) اي جميع الافعال وهي فرق واجل وبانت ح عن النهر (قوله كامر) المراد به قوله بطلها المذكور بعد قوله فرق ح (قوله بطلها) افاد انه لا يؤخر الى عقلا لانه ليس له غاية معروفة بخلاف الصغيرة فانه يؤخر الى بلوغها لاحتال رضاها به كامر نعم يتجه ما بحث في النهر من انها لو كانت تفيق تؤخر كما قدمناه فافهم (قوله او من نصبه القاضي) اي ان لم يكن لها ولي ينصب لها القاضي خصما كما افاده في الفتح (قوله فالحيار لمولاها) اي كافي العزل وعند أبي يوسف لها كقولها في العزل بحر والفتوى على الاول ولو الحية (قوله لان الولد له) مقتضى هذا التعليل انه لو شرط حرية الولد لم يكن الحيار للمولى لكن علل في البدائع بعده بقوله ولان اختيار الفرقة والمقام مع الزوج تصرف منها على نفسها ونفسها وجميع اجزائها ملك المولى فكان ولاية التصرف له (قوله اي هذا الحيار) الاشارة الى الحيار في هذا الباب اي خيار زوجة العذراء ونحوه احتريزه عن خيار البلوغ فانه على الفور وحينئذ فيشمل خيار الطلب قبل الاجل وبعده كما هو صريح ما في المتن فافهم وفي الفتح ولا يسقط حقهما في طلب الفرقة بتأخير المرافعة قبل الاجل ولا بعد انقضاء السنة بعد التأجيل مهما أخرت لان ذلك قد يكون للتجربة وترجي الوصول لالرضا به فلا يبطل حقهما بالشك اه وهذا قبل تخيير القاضي اها فلو بعده كان على الفور كأي بيانه فافهم (قوله يبطل حقهما) اي ما نقل رضى بالمقام معه كذا قيده في السارخانية عن المحيط هنا وفي قوله الآتي كالمورد فعه الخ (قوله ثم تركت مدة) اي قبل المرافعة والتأجيل للتأجيل كما يتكرر بما بعده (قوله ولو ادعى الوطء الخ) هذا شامل لما قبل التأجيل وبعده لكن قول الشارح الآتي في مجلسها يعين الثاني كما تعرفه والحاصل كافي الملتقى وغيره انهما اذا اختلفا في الوطء قبل التأجيل فان كانت حين تزوجها ثيبا او بكرا وقال النساء هي الآن ثيب فالقول له مع يمينه وان قلن بكر أجل وكذا ان نكل وان اختلفا بعد التأجيل وهي ثيب او بكر وقلن ثيب فالقول له وان قلن بكر او نكل خبرت اه وحاصله كافي البحر انها لو ثيبا فالقول له بيمينه ابتداء وانتهاء فان نكل في الابتداء أجل وفي الانتهاء تخير للفرقة ولو بكرا أجل في الابتداء ويفرق في الانتهاء (قوله ثقة) يشير الى ما في كافي الحاكم من اشتراط عدالتها تأمل (قوله والثتان احوط) وفي البدائع اوقع وفي الاسيحياني افضل بحر (قوله بأن تبطل الخ) قال في الفتح وطريق معرفة انها بكر ان تدفع يمين المرأة في فرجها اذ غير مبطله للدماء فان دخلت من غير غلب فهي ثيب والا فبكر او تكسر ونسك في غيرهما فان دخلت من غير الاماكر وفعل ان امكها ان ول على الحداد مكر والا فثيب اه

من القاضي ان أبي طلاقها (بطلها) يتعلق بالجميع فيم امرأة المحبوب كامر ولو مخنونة بطلب ولها ومن نسه القاضي (ولو امة فالحيار لمولاها) لان الولد له (وهو) اي هذا الحيار (على التراخي) لا الفور (فلو وجدته عتيقا) او محبوبا (ولم تخصم زمانا لم يبطل حقهما) وكذا لو خاصمته ثم تركت مدة فلها المطالبة ولو ضاعته تلك الايام خانية (كالمورد فعه الى قاض فأحله سنة ومضت السنة ولم تخصم زمانا زيل (ولو ادعى الوطء وانكرته فان قالت امرأة ثقة) والثتان احوط (هي بكر) بأن تبطل على جدار

وتعبيره في الثالث بقيل مشير الى ضعفه ولذا قال القهستاني وفيه تردد فان موضع البكارة غير
المبال اه **(قوله)** او يدخل الخ) البناء للمجهول اى يتحقق باذخا لثا لكان لم يدخل ففى بكر
والاظهر ما فى بعض النسخ اولاد دخل بلا التافيه **(قوله)** مخ بيضة) المح بالضم والحاء المهملة
خالص كل شئ وصفرة البيض كالخوخة اوما فى البيض كله قاموس **(قوله)** خيرة) اى يكون
القول قولها ويخيرها القاضى قال في النهر وظاهر كلامه انها لا تستحاف اه قلت صرح به
فى البدائع عن شرح الطحاوى معللا بأن البكارة فيها اصل وقد قوت بشهادتهن قال فى
الفتح واذا اختارت نفسها امرء القاضى ان يطلقها فان أبى فرق بينهما **(قوله)** فى مجلسها
قال فى البحر وعليه الفتوى كما فى المحيط والواقعات وفى البدائع ظاهر الرواية أنه لا يتوقف
على المجلس اه ومضى على الاول فى الفتح هذا * ثم اعلم ان ما مر من ان خيارها على التراخى
لاعلى الفور لاينافى ما هنا لان ما مر انما هو فى الخيار قبل التأجيل او بعده قبل المرافعة وتخيير
القاضى لها وما هنا فيما بعد التأجيل والمرافعة ثانيا يعنى انها اذا وجدته عنينا فلها ان ترفعه
الى القاضى ليؤجله سنة وان سككت مدة طويلة فاذا أجله ومضت السنة فلها ان ترفعه ثانيا
الى القاضى ليفرق بينهما وان سككت بعد مضى السنة مدة طويلة قبل المرافعة ثانيا فاذا
رفعه اليه وثبت عدم وصوله اليها خيرها القاضى فان اختارت نفسها فى المجلس امرء القاضى
ان يطلقها قال فى البدائع فان خيرها القاضى فأقامت معه مطاوعة فى المضاجعة وغير ذلك
كان دليل الرضا به ولو فوات ذلك بعد مضى الاجل قبل تخيير القاضى لم يكن ذلك رضاً وذكر
الكرخى عن أبى يوسف انه اذا خيرها الحاكم فقامت عن مجلسها قبل ان تختار او قام الحاكم
او اقامها عن مجلسها اعوانه ولم تقل شئ فلا خيار لها وذكر القاضى انه لا يقتصر على المجلس فى
ظاهر الرواية اه ما يخصص هذا سريع فيما قلنا من ان الخيار الثابت لها قبل تخيير القاضى على
التراخى ولا يطل بمضاجعتها له واما بعد تخيير القاضى فيطل بالمضاجعة ونحوها وكذا
بقيامها عن المجلس قبل اختيار التفريق على ما عليه الفتوى هكذا فهمته قبل ان ارى النقل
وله تعالى الحمد فافهم **(قوله)** او كانت ثيبا) اى حين تزوجها وهو عطف على قالت
(قوله) صدق بحافه) اى على انه ووطئها لانه منكر استحقاق القرقة والاصل السلامة
(قوله) فى الابتداء) اى قبل التأجيل **(قوله)** لانه ظاهر) اى ان الظاهر زوال عذرتها
بالوطء وزوالها بسبب آخر خلاف الاصل بقى لو اقر بأنه ازالها باصبعه وادعى انه صار
قادرا على ووطئها ووطئها فهل يبقى خيارها ام لا والظاهر الثانى لحصول المقصود وان كان
يتم عن ذلك لما فى احكام الصغار من الجنائات ان الزوج لو ازال عذرة الزوجة بالاصبع لا
يضمن ويعزر اه **(قوله)** وان اختارته) اى بعد تمام السنة وتخيير القاضى لها بقرينة ما بعده
اما قبل تخيير القاضى فانه لا يطل حقها قبل التأجيل او بعده ما لم ترض صريحا ولا يتقيد
بالمجلس كما مر تحريره **(قوله)** ولو دلالة) اى بتأخير الاختيار الى ان قامت واقامت
عناية ومثله فى البحر والنهر **(قوله)** كما لو وجد منها دليل اعراض الخ) بيان للاختيار
دلالة كما علمت فان دليل الاعراض عن التفريق دليل اختيارها الزوج **(قوله)** لا مكانه)
اى الاختيار **(قوله)** او فرق القاضى) اى اذا لم يطلق الزوج **(قوله)** عالمة بحاله) قد فى قوله

او يدخل فى فرجها مخ
بيضة (خيرة) فى مجلسها
(وان قالت هى ثيب) او
كانت ثيبا (صدق بحافه)
فان نكل فى الابتداء اجل
وفى الانتهاء خيرة (كما)
يصدق (لو وجدت ثيبا
وزعمت زوال عذرتها
بسبب آخر غير ووطئ
كأصبعه مثلا) لانه ظاهر
والاصل عدم اسباب
اخر معراج (وان اختارته)
ولو دلالة (يطل حقها
كالو) وجد منها دليل
اعراض بأن (قامت من
مجلسها او اقامها اعوان
القاضى) اقام القاضى
(قبل ان يختار شئ) به
يقى واقعات لا مكانه مع
القيام فان اختارت طلق
او فرق القاضى (تزوج)
الاولى او امرأت (اخرى
عامة بحاله لا خيار لها على
المذهب) المتفق به بحر
عن المحيط

وأمرأة أخرى وأما الأولى فمعلوم أنها علة بحاله اهـ وكأنه حمل الأولى على التي اختارت
فرقه وهو غير لازم لصحتها على من طلقها قبل علمها بحاله كما أفاده ط **(قوله)** خلافا لتصحيح
الحانية (حيث قال فرق بين العنين وأمراته ثم تزوج بأخرى تعلم بحاله اختلفت الروايات
والصحيح ان الثانية حق الحسومة لان الانسان قد يعجز عن امرأة ولا يعجز عن غيرها اهـ
واستظهر الرحي مافي الحانية بأن يحجزه عن الوصول الى الأولى قد يكون لسحره عنها فقط قلت
وروجه المقتضى انه بعد علمها بتحقيق عجزه وعدم علمها بأن يحجزه مختص بالأولى تكون راضية به
وطمعهما في وصوله اليها يؤكده رضاها به **(قوله)** ولا تخير الخ) اى ليس لواحد من الزوجين
خيار فسخ النكاح بسبب في الآخر عند ابن حنيفة وابن ليلي والأوزاعي والثوري والخطابي ودادود
الظاهرى واتباعه وفي الميسر انه مذهب على وابن مسعود رضى الله تعالى عنهم فتح **(قوله)**
وجذام (هو داء يشقق به الجلد وينتن ويقطع اللحم فيستأني عن الطلبة **(قوله)** وبرص)
هو بياض في ظاهر الجلد يتشام به فيستأني **(قوله)** ورثق) بالتحريك انسداد مدخل
الذكر كما أفاده في المصباح **(قوله)** وقرن) كفلس لم يثبت في مدخل الذكر كالغدة وقد يكون
عظما مصباح ونقل الخبر الرمي عن شرح الروض للقاضي ذكره ان الفتح على ارادة المصدر
والاسكان على ارادة الاسم الا ان الفتح ارجح لكونه موافقا لباقي العيوب فانها كلها مصادر
هذا هو الصواب واما انكار بعضهم على الفقهاء فتحه وتأنيه اياه فليس كما ذكر اهـ
(قوله) لو بالزوج) في العبارة خلل فانها تقتضى عدم خيار الزوج عندهم اذا كانت هذه
الحسة في الزوجة والواقع خلافه والظاهر ان اصلها وخالف الأئمة الثلاثة في الحسة مطلقا
ومحمد في الثلاثة الاول لو بالزوج كما يفهم من البحر وغيره اهـ قلت وفي نسخة وعند محمد
لو بالزوج لكن يرد عليها ان الرثق والقرن لا يوجدان بالزوج هذا وقد تكفل في الفتح برد
ما استدلل به الأئمة الثلاثة ومحمد بما امر به عليه **(قوله)** ولو قضى بالرد صح) اى لو قضى به حاكم
يراد فأفاده مما يسوغ فيه الاجتهاد وهذه المسئلة ذكرها في البحر ولم أرها في الفتح **(قوله)**
صح) الارواية عن احمد انها لا يجتمعان كتنفرقة البعان وهذا باطل لا اصل له بجرع المعراج
(قوله) وكذا زوجته) اى له شق رثقتها لكن هذه العبارة غير منقولة وانما المنقول قولهم في
تعليق عدم الخيار بسبب الرثق لا مكان شقه وهذا لا يدل على ان له ذلك ولذا قال في البحر بعد
نقله التعليل المذكور ولكن ما رأيت هل يشق جيرا أم لا **(قوله)** لان التسليم الواجب الخ)
فيه انه لا يلزم من وجوب ارتكاب هذه المشقة فقط سقط القيام في الصلاة المشقة وسقط
الصوم عن المرضع اذا خافت على نفسها او ولدها ونظائر كثيرة وقد يفرق بأن هذا واجب له
مطالب من العباد ط **(قوله)** لها الخيار) اى لعدم الكفاءة واعترضه بعض مشايخ مشايخنا
بأن الخيار للعصبة قلت وهو موافق لما ذكره الشارح اول باب الكفاءة من انها حق الولي
لاحق المرأة لكن حقتنا هناك ان الكفاءة حقهما ونقلنا عن الظهيرية لو انتسب الزوج لها
نسبا غير نسه فان ظهر دونه وهو ليس بكف حق الفسخ ثابت للكل وان كان كفوا لحق
الفسخ لها دون الاولياء وان كان ما ظهر فوق ما خبر فلا فسخ لاحد وعن الثاني وان لها الفسخ

خلافا لتصحيح الحانية
(ولا تخير) احد الزوجين
(بعب الآخر) ولو فاحشا
يكنون وجذام وبرص
ورثق وقرن وخالف
الأئمة الثلاثة في الحسة
لو بالزوج ولو قضى بالرد
صح فتح (ولو تراخيا)
اى العنين وزوجته (على
النكاح) ثانيا (بعد
التفريق صح) وله شق
رثق امته وكذا زوجته
وهل تخير الظاهر نعم
لان التسليم الواجب عليها
لا يمكنه بدونه نهر قلت
واقاد البهني انه لو تزوجته
على انه حرا وسنى او قادر
على المهر والنفقة فبان
بخلافه او على انه فلان بن
فلان فاذا هو لقيط واوان
زنا كان لها الخيار فليحفظ

لأنها عسى تعجز عن المقام معه وتماه هناك لكن ظهر لي الآن ان ثبوت حق الفسخ لها
للتغريب لعدم الكفاءة بدليل انه لو ظهر كفتوا يثبت لها حق الفسخ لانه غرها ولا
يثبت الاولياء لان التغريب لم يحصل لهم وحقهم في الكفاءة وهي موجودة وعليه فلا
يلزم من ثبوت الحيار لها في هذه المسائل ظهوره غير كف والله سبحانه اعلم

باب العدة

لما ترتبت في الوجود على الفرقة بجميع أنواعها اوردها عقيب الكل بحر (قوله الاحصاء)
يقال عدت الشيء عدة احصيته احصاء وتقال ايضا على المعداد فتح قلت وفي الصحاح
والقاموس وغيرها عدة المرأة ايام اقرارها فهو معنى لغوي ايضا (قوله الاستعداد) اي التهيؤ
للامر ويقال لما أعدته لحوادث الدهر من مال وسلاح ونهر ومصباح (قوله وشرا تربص
الح) اي انتظار انقضاء المدة بالتزوج فيحقيقته التزويج والزينة اللازم شرعا في مدة معينة
شرعا قالوا وركنها حرمان تبت عند الفرقة وعليه فينبغي ان يقال في التعريف هي لزوم
التربص لصح كون ركنها حرمان لانها لزومات والا فالتربص فعلها والحرمان احكام الله
تعالى فلا تكون نفسه وتماه في الفتح قلت لكن تقدير اللزوم مع قول الشارح كالكثر يلزم
المرأة ريك واي مانع من ان يراد بالتربص الامتناع من التزوج والخروج ونحوها ويكون
المراد من الحرمان هذه الامتناعات بدليل ان العدة صفة شرعية قائمة بالمرأة فلا بد ان يكون
ركنها قائما بالمرأة وعليه فلا حاجة الى ما في الحواشي السعدية من انه اذا كان ركنها الحرمان
يكون التعريف بالتربص تعريفا باللائم اه وعرفها في البدائع بانها اجل ضرب لاقتضاء
ما بقي من آثار النكاح قال وعند الشافعي هي اسم لفعل التربص الذي هو الكف قلت وهذا
الموافق لما مر عن الصحاح وغيره وهو الذي حققه في الفتح عند قوله واذا وطئت المعدة بشبهة
وقال ان الذي يفيد حقيقة كتاب الله تعالى وهو قوله سبحانه فعدتهن ثلاثة اشهر انه نفس
المدة الخاصة التي تعلقت الحرمان فيها وتقيدت بها الاحكام الثابتة فيها ولا وجود الكف
ولا التربص اه ولا يشكلى عليه كون الحرمان ركنا لان له منعه ولذا جعلها بعضهم حكم
العدة وهو الاظهر على التعريفين قال في النهر وتعريف البدائع شامل لعدة الصغيرة بخلاف
تعريف المصنف واكثر المشايخ لا يقولون لفظ الوجوب عليها بل يقولون تمتد الوجوب
انما هو على الولي بأن لا يزوجه حتى تنقضي العدة قال شمس الاثمة انها مجرد مضى المدة
فقبولها في حقها لا يؤدي الى توجيه خطاب الشرع عليها فان قلت كون مضى المدة
لا يستلزم انتفاء خطاب الولي ان لا يزوجه قلت اذا كان كذلك فالثابت فيها عدم صحة التزوج
لا خطاب احد بل وضع الشارع عدم صحة التزوج لو فعل اه وهو ملخص من الفتح والحاصل
ان الصغير اهل خطاب الوضع وهذا منه كما خوطب بضمان المتلفات كما في البحر (قوله
او الرجل الح) قال في الفتح حرمة تزوجه باختها لا يكون من العدة بل هو حكم عدتها ولا شك
انه معنى كونه هو ايضا في العدة لان معنى العدة وجوب الانتظار بالتزوج وهو مضى المدة هو
كذلك في العدة غير ان اسم العدة اصطلاحا خص بتربصها لا بتربصه اه (قوله عشرون)

(باب العدة)

(هي) لغة بالكسر الاحصاء
وبالضم الاستعداد للامر
وشرا تربص يلزم المرأة
او الرجل عند وجود
سببه ومواضع تربصه
عشرون مذكورة في
الخزانة حاصلها يرجع الى
ان من امتنع نكاحها عليه

مطلب

عشرون موضعا يعتد فيها
الرجل

وهي نكاح اخت امرأتها وعمتها وخالتها وبنت أخيها وبنت اختها والحامسة وادخال الامه على
 الحره ونكاح اخت الموطوءة في نكاح فاسد او في شبهة عقد ونكاح الرابعة كذلك اى اذا كان
 له ثلاث زوجات ووطئ اخرى بنكاح فاسد او شبهة عقد ليس له تزوج الرابعة حتى تضي عدة
 الموطوءة ونكاح المعتدة للاجنبي اى بخلاف معتدته ونكاح المطلقة ثلاثا اى قبل التحليل
 ووطء الامه المشتراة اى قبل الاستبراء والحامل من الزنا اذا تزوجها اى قبل الوضع والحرية
 اذا اسلمت في دار الحرب وهاجرت اليها وكانت حاملا فتزوجها رجل اى قبل الوضع والمسبية
 لا توطأ حتى تحيض او يمضي شهر ولو لا تحيض لصغرا وكبر ونكاح المكاتبه ووطؤها لمولاها
 حتى تعتق او تعجز نفسها ونكاح الوثنية والمرتدة والمجوسية لا يجوز حتى تسلم اه بحر موخا
 وقوله والحامسة يحتمل ان يراد به ان من له اربع يمنع عن نكاح الحامسة حتى يطلق احدى
 الاربعة ويحتمل ان يراد انه لو طلق احدى الاربعة يمنع عن تزوج خامسة مكانها حتى تضي عدة
 المطلقة وهكذا يقال في المسائل الخمس التي قبلها وكذا في قوله وادخال الامه على الحره فافهم
(قوله مانع) كحق الغير عقدا او عدة وادخال الامه على الحره والزيادة على اربع والجمع بين
 المحارم او لوجوب تحليل واستبراء **(قوله واربعة سواها)** اى تزوج اربع سوى امرأتها بعقد
 واحد **(قوله واصطلاحا)** اى في اصطلاح الفقهاء وهو اخص من امن الشرعى المار لما علمت
 من ان اسم العدة خص بربصها لا بربصه **(قوله او ولي الصغيرة)** بمعنى انه يجب عليه ان
 يربصها اى يجعلها متصفة بصفة المعتدات لان العدة صفتها لاصفة وليها اذ لا يصح ان يقال
 اذا طلقت او مات زوجها وجب على وليها ان يعتد وقد مر انهم يقولون تعدهى والوجوب انما
 هو على الولي بأن لا يزوجه حتى تنقضى العدة اى مدة العدة تأمل والمجنونة كالصديرة **(قوله)**
 عند زوال النكاح) اورده عليه ان الرجعي لا يزول فيه النكاح بالاقتضاء العدة فالاولى تعريف
 الدائع المار ويندفع عنه ايراد الصغيرة اذ ليس فيه ذكر الفزوم والولى منه قول ابن كمال
 على اسم لاجل ضرب لانتهاء ما بقى من آثار النكاح او الفرائش لشموله عدة ام الولد ط
(قوله فلاة لعدة لزنا) بل يجوز تزوج المزني بها وان كانت حاملا لكن يمنع عن الوطء حتى تضع
 والا فينبذ له الاستبراء ط وسياى آخر الباب لو تزوجت امرأة الغير ودخل بها علما بذلك
 لا يحرم على الزوج ووطؤها لانه زنا **(قوله او شبهة)** عطف على زوال لاعلى النكاح لانه لو عطف
 عليه لاقتضى انها لا تنجب الا عند زوال الشبهة وليس كذلك كذا في البحر ومراده الرد على
 الفتح حيث صرح بعطفه على النكاح قلت اى لان الشبهة التي هي صفة الوطء السابق لا تزول
 عنه اذ لو زالت لوجب به الحد نعم اذا اريد زوال منشئها صح عطف او شبهة على النكاح لما
 سياتى من ان مبدأ العدة في النكاح الفاسد بعد التفريق من القاضي بينهما او التاركة وبذلك
 يزول منشؤها الذي هو النكاح الفاسد وفي الوطء بشبهة عند انتهاء الوطء وانقضاء الحال
 فافهم **(قوله لزيادة او شبهة)** اى بكسر الشين وسكون الباء او بفتحهما وكسر الهاء يانيتها
 ضمير النكاح والشبه المثل **(قوله ليشمل عدة ام الولد)** لان لها فراشا كالحرة وان كان اضعف
 من فراشها وقد زال بالعق بجر **(قوله عقدا لنكاح)** اى ولو فاسدا بحر **(قوله بالتسليم)**
 اى بالوطء **(قوله وما جرى مجراه)** عطف على التسليم والضمير يعود اليه والاولى العطف

لمناع لزوم زواله كنكاح
 اختها واربعة سواها
 واصطلاحا (ربص يلزم
 المرأة) او ولي الصغيرة
 (عند زوال النكاح) فلا
 عدة لزنا (او شبهة)
 كنكاح فاسد ومزوجة
 لغير زوجها وينبغي زيادة
 او شبهة ليشمل عدة ام
 الولد (وسبب وجوبها)
 عقد (النكاح المتأكد
 بالتسليم وما جرى مجراه)
 من موت او خلوة

أولاً أن التأكد بكون أحدهما وهذا خاص بالنكاح الصحيح أما الفاسد فلا تجب فيه العدة
 إلا بالوطء كما مر في باب المهر وبأني قلت وتماجرى بجره ما لو استدخلت منه في فرجها كما بحثه
 في البحر وسياً في في الفروع آخر الباب **(قوله)** أي حبيجة) فيه نظر فإن الذي تقدم في باب المهر
 أن المذهب وجوب العدة لخلوة حبيجة أو فاسدة وقال القدوري أن كان الفساد لمانع شرعي
 كالصوم وجبت وإن كان لمانع حسي كالزرق لا تجب فكلام الشارح لم يوافق واحداً من القولين
 اهـ قلت يمكن حمله على الثاني بجعل المانع الشرعي كالعدم غير مفسد لها فهي حبيجة
 معه وإنما الفساد المانع الحسي ويدل عليه قوله فلا عدة بخلو الرقاة **(قوله)** وشرطها الفرقة
 أي زوال النكاح أو شبهته كافي الفتح قال فلاضافة في قولنا عدة الطلاق إلى الشرط **(قوله)**
 وركنها حرمان (أي لزومات كما مر عن الفتح) لأنفس التحريم أي أشياء لازمة للمرأة يجرم عليها
 تعديها وقوله نائمة بها على تقدير مضاف أي يسببها عند وجود شرطها والازم ثبوت الشيء
 بنفسه لأن ركن الشيء ماهيته تأمل **(قوله)** كحرمة تزوج أي تزوجها غيره فإنها حرمه عليها
 بخلاف تزوجه اختها أو أربع سواها فإنه حرمه عليه فلا يكون من العدة بل هو حكمها كما
 أفاده في الفتح **(قوله)** وخروج أي حرمة خروجها من منزل طلقت فيه وسياً في باقي الحرمان
 في فصل الحداد **(قوله)** وصحة الطلاق فيها) لأوجه لجعله ركناً من العدة بل هو من أحكامها
 كما مشى عليه في الدرر على أنه لا يتحقق في عدة البائن بعد البائن ولا في عدة الثلاث فذكره هنا
 سبق قلم والظاهر أنه أراد أن يقول وحكمها حرمان الخ فسبق قلعه إلى قوله وركنها ويدل
 عليه تغييره بقوله نائمة بها فإنه يناسب الحكم لا الركن وجعل هذه الحرمان أحكاماً تبعاً
 لصاحب الدرر وغيره أظهر من جعلها أركاناً كما مر فتدبر **(قوله)** وحكمها حرمة نكاح اختها
 أي من حكمها والمراد بالاحت ما يشعل كل ذات رحم محرمة منها وكثير من المسائل التي يتربص
 فيها الرجل من حكم العدة ومنه صحة الطلاق فيها كما علمت **(قوله)** ولو كتابية تحت مسلم) لأنها
 كالسلمة حرمتها حرمتها واعتما كأمها بخروجها عما لو كانت تحت ذمي وكانوا لا يديون عدة
 كسباً في متنا آخر الباب **(قوله)** لطلاق أو فسخ) تقدم في باب الولي نظماً ففرق النكاح التي
 تكون فسحاً والتي تكون طلاقاً **(قوله)** بجميع أسبابه) مثل الانفساخ بخيار البلوغ والعق
 وعدم الكفاءة وملك أحد الزوجين الآخر والردة في بعض الصور والافتراق عن النكاح
 الفاسد والوطء بشبهة فتح لكن الأخير ليس فسحاً ويرد على الإطلاق فسسخ نكاح المسيبة
 بتباين الدارين والمهاجرة بنا سلمة أو ذمية فإنه لأعدة على واحدة منهما ما لم تكن حاملاً
 كما سيذكره المصنف آخر الباب تأمل وقيد في الشر بنسب لآية قوله وملك أحد الزوجين الآخر
 بما إذا ملكته لاخراج ما إذا ملكها لكن ذكر الزباني ما يخالفه في فصل الحداد وفي النسب
 ووفق بينهما السيد محمد أبو السعود بأنه إذا ملكها لأعدة عليها بل لغيره وأيضاً لأعدة عليها
 فيها لو ملكته فاعتقته فزوجه على ما يفهم من كلامهم اهـ قلت وفي البحر لو اشترى زوجه
 بعد الدخول لأعدة عليها له وتعتد لغيره فلا يزوجه لغيره ما لم تحيض حيضتين ولهذا
 لو طلقها السيد في هذه العدة لم يقع لأنها معتدة لغيره ولذا تحل له بملك الجين وتامة فيه **(قوله)**
 ومنه الفرقة الخ) رد على ابن كمال حيث قال للطلاق أو الفسخ أو الرفع فراد الرفع وقال اعلم

أي حبيجة فلا عدة بخلو
 الرقاة وشرطها الفرقة
 (وركنها حرمان نائمة بها)
 كحرمة تزوج وخروج
 (وصحة الطلاق فيها) أي
 في العدة وحكمها حرمة
 نكاح اختها وأنواعها
 حيض وأشهر ووضع حمل
 كما أفاده بقوله (وهي في)
 حق (حرمة) ولو كتابية
 تحت مسلم (تحفيض لطلاق)
 ولور جميعاً (أو فسح) بجميع
 أسبابه ومنه الفرقة بتقبل
 ابن الزوج شهر (بعد
 الدخول حقيقة)

ان النكاح بعد تمامه لا يحتمل النسخ عندنا فكل فرقة بغير طلاق قبل تمام النكاح كالفرقة
 بخيار بلوغ او عتق او بعدم كفاءة فسخ وبعد تمامه كالفرقة بملك احد الزوجين للآخر
 او بتقيل ابن الزوج ونحوه رفع وهذا واضح عند من له خبرة في هذا الفن اه قال في التهر
 وهذا التقسيم لم نر من عرج عليه والذي ذكره اهل الدار ان القسمة ثنائية وان الفرقة
 بالتقيل من النسخ كاقدمناه **(قوله او حكما)** المراد به الخلو ولو فاسدة كأمرو سائى **(قوله)**
 اسقطه (اى اسقط المصنف قوله بعد الدخول حقيقة او حكما من مته الذى شرح عليه ط
(قوله راجع للجميع) اى الانواع المعتدة بالحيض والمعتدة بالاشهر ولا بد ايضا من ادعاء
 شموله للوطء الحكيمى ليعنى عن قوله او حكما **(قوله ثلاث حيض)** بالنصب على الظرفية اى
 في مدة ثلاث حيض لئلا يتم كون مسمى العدة تربية يلزم المرأة والرفع انما يناسب كون مسماها
 نفس الاجل الا ان يكون اطلاقها على المدة مجازا كفى فتح القدير نهر * (تنبه) لو انقطع
 دمها فعاجلته بدواء حتى رأت صفرة في ايام الحيض اجاب بعض المشايخ بأنه تنقضى به العدة
 كاقدمناه في باب الحيض عن السراج **(قوله لعدم تجزى الحية)** علة لكون الثلاث
 كوامل حتى لو طلقت في الحيض وجب تكميل هذه الحية ببعض الحية الرابعة لكنها
 لما لم تجزأ اعتبر تمامها كما تقرر في كتب الاصول درر لكن سائى في المتن انه لا اعتبار لحيض
 طلقت فيه ومقتضا ان ابتداء العدة من الحية التالية له وهو الانسب لعدم التجزى
 لتكون الثلاث كوامل **(قوله فالاولى الخ)** بيان لحكمة كونها ثلاثا مع ان مشروعية
 العدة لتعرف براءة الرحم اى خلوه عن الحمل وذلك يحصل بمرة فبين ان حكمه الثانية طرمة
 النكاح اى لظاهر حرمة واعتباره حيث لم ينقطع اثره بحصة واحدة في الحرة والامة وزيد
 في الحرة ثالثة لفضيلتها **(قوله كذا)** اى كالحرة في كون عدتها ثلاث حيض كوامل اذا كانت
 ممن تحض درر وغيرها **(قوله لان لها فراشا)** اى وقد وجبت العدة بزواله فاشبه عدة
 النكاح ثم امانا فيه عمر رضى الله عنه فانه قال عدة أم الولد ثلاث حيض كذا في الهداية ولان
 لها فراشا يثبت نسب ولدها منه بالسكوت لكنه اضغف من فراش الحرة ولذا يثني النسب
 بمجرد التقي بلالغان حكى ان شمس الائمة لما اخرج من السجن زوج السلطان امهات اولاده
 من خدامه الاحرار فاستحسنه العلماء وخطأه شمس الائمة بأن تحت كل خادم حرة وهذا
 تزوج الامة على الحرة فقال السلطان اعتقهن واجدد العقد فاستحسنه العلماء وخطأه شمس
 الائمة بأن عليهن العدة بعد الاعتاق وقيل ان هذا كان سبب حبسه وان القاضي اغراء عليه
 وان الطلبة لما لم تمتنع عنه منعوا عنه كتبه فأملى المبسوط من حفظه **(قوله)** ما لم تكن حاملا
 فان كانت فعدتها الوضع بحر **(قوله او آيسة)** فان كانت فعدتها ثلاثة اشهر بحر **(قوله او)**
 محرمة عليه فلا عدة لزوال فراشه فهستانى واسباب الحرمة عليه ثلاث نكاح الغير وعدته
 وتقيل ابن المولى فلا عدة عليها بموت المولى او اعتاقه بعد تقيل ابنه كفى الحاتية بحر **(قوله)**
 ولومات مولاها وزوجها الخ اى بعدما اعتقها مولاها واعلم ان هذه المسئلة على ثلاثة ارجه
 الاول ان يعلم ان بين موتيهما أقل من شهرين وخمسة ايام فعليها ان تعتد بأربعة اشهر وعشر
 لان المولى ان كان قد مات اولاً ثم ماتت الزوجة وهى حرة فلا يجب بموت المولى شئ وتعتد للوفاة

او حكما) اسقطه في الشرح
 وجزم بأن قسوله الآتى
 ان وطئت راجع للجميع
 (ثلاث حيض كوامل)
 لعدم تجزى الحية
 فالاولى لتعرف براءة
 الرحم والثانية لحرمة
 النكاح والثالثة لفضيلة
 الحرية (كذا) عدة (ام)
 ولدمات مولاها واعتقها)
 لان لها فراشا كالحرة ما لم
 تكن حاملا او آيسة
 او محرمة عليه ولو مات
 مولاها وزوجها ولم يدر
 الاول تعتد بأربعة اشهر
 وعشر او بأبعد الاجلين
 بحر ولا تراث من زوجها
 لعدم تحقق حريتها يوم موته

مطلب

حكاية شمس الائمة
 السرخسى

عدة الحرة وان كان الزوج مات اولاً وهي امة لزمها شهران وخمسة ايام ولا يلزمها بموت المولى
 شيء لانها معتدة الزوج ففي حال يلزمها اربعة اشهر وعشر وفي حال نصفها فلزمها الاكثر
 احتياطاً ولا تنتقل عدتها على الاحتمال الثاني لما قدمنا انها لا تنتقل في الموت * الثاني ان يعلم
 ان بين موتيهما شهرين وخمسة ايام أو أكثر فعليها ان تعتد اربعة اشهر وعشراً فيها ثلاث
 حيض احتياطاً لان المولى ان كان مات اولاً لم تلزمها عدة لانها منكوبة وبعد موت الزوج
 يلزمها اربعة اشهر وعشر لانها حرة وان مات الزوج اولاً لزمها شهران وخمسة ايام وقد
 انقضت عدتها منه لانها مصورة ان بينهما هذه المدة أو أكثر فموت المولى بعده يوجب عليها
 ثلاث حيض فيجمع بينهما احتياطاً * الثالث ان لا يعلم كم بين موتيهما ولا الاول منهما
 فكلاول عنده وكالثاني عندها كذا في المعراج وغيره بحر وتوجيه الثالث المذكور في ح
 عن البحر فراجع وفي كلام الشارح اشارة الى هذه الاوجه الثلاثة فاشار الى الاول والثالث
 بقوله تعتد بأربعة اشهر وعشر والى الثالث عندها بقوله او بأبعد الاجلين **(قوله)** ولا عدة
 على امة وام ولد اي اذا مات مولاها او اعتقها اجماعاً بحر وهذا محترز قول المصنف
 كذا أم ولد **(قوله)** وكذا موطوءة بشبهة او نكاح فاسد اي عدة كل منهما ثلاث حيض
 وسيدكر المصنف هذه المسئلة مرة ثانية ويأتى الكلام عليها * (لطيفة) * حكى في المبسوط
 ان رجلاً زوج ابنيه بنتين فادخل النساء زوجة كل اخ على اخيه فأجاب العلماء بأن كل واحد
 يحتجب التي اسبابها وتمتد تعود الى زوجها واجاب ابو حنيفة رحمه الله تعالى بأنه اذا رضى
 كل واحد بموطوءته يطلق كل واحد زوجته ويقعد على موطوءته ويدخل عليها للحال لانه
 صاحب العدة فعلياً كذلك ورجع العلماء الى جوابه **(قوله)** في الموت انما تجب عدة الوفاة
 لانها انما تجب لظهور الحزن على زوج عاشرها الى الموت ولا زوجة هنا بحر **(قوله)** يتعاق
 بالصورتين معا اي ان قوله في الموت والفرقة مرتبط بصورتى الموطوءة بشبهة او نكاح
 فاسد **(قوله)** والعدة في حق من لم تحضش شروع في النوع الثاني من انواع العدة وهو العدة
 بالاشهر وهو معطوف على قوله وهي في حق حرة تحيض **(قوله)** حرة أم أم ولد اي لافرق
 بينهما فيما سبى من ان عدة كل منهما ثلاثة اشهر وهذا في أم الولد اذا مات مولاها واعتقها اما اذا
 كانت منكوبة فعدها نصف ماله حرة في الموت او الطلاق سواء كانت ممن تحيض اولاً كما
 يعلم عماساً في ثم ان أم الولد لا تكون الا كبيرة فقوله لصغر خاص بالحرة وقوله او أكبر شامل لهما
 كلا بخفى فافهم **(قوله)** بأن تبلغ تسعا وقيل سبعا بتقديم السين على الباء الموحدة وفي الفتح
 والاول اصح وهذا بيان اقل سن يمكن فيه بلوغ الانثى وتقيده بذلك تبعاً للفتح والبحر والنهر
 لا يعلم منه حكم من زاد سنها على ذلك ولم تبلغ بالسن وتسمى المراهقة وقد ذكر في الفتح ان
 عدتها ايضا ثلاثة اشهر فلو اطلق الصغيرة وفسرها بمن لم تبلغ بالسن لشمل المراهقة ومن دونها
 وهي من لم تبلغ تسعا وقد يقال مراده اخراج المراهقة اختياراً لما ذكره في البحر بقوله وعن
 الامام الفضلي انها اذا كانت مراهقة لا تنقض عدتها بالاشهر بل يوقف حالها حتى يظهر هل
 حبلت من ذلك الوطء ام لا فان ظهر حملها اعتدت بالوضع والا فبالاشهر قال في الفتح ويعد
 بمن التوقف من عدتها لانه كان ليظهر حالها فاذا لم يظهر كان من عدتها اه قلت يعني اذا

قول المحشى وام ولد صوابه
 ومدبرة كما هي عبارة
 الشارح اه

مطلب

حكاية ابى حنيفة في الموطوءة
 بشبهة

ولا عدة على امة ومدبرة
 كأن يطؤها لعدم الفرائش
 جوهرية (و) كذا (موطوءة
 بشبهة) كمن فوفه لغرب عليها
 (او نكاح فاسد) كمؤقت
 في الموت والفرقة يتعاق
 بالصورتين معا (و) العدة
 (في) حق (من لم تحض)
 حرة ام ام ولد (لصغر)
 بأن تبلغ تسعا (او أكبر)

مطلب

في عدة الصغيرة المراهقة

ظهر عدم جهاها يحكم بمضى العدة بثلاثة اشهر مضت ويكون زمن التوقف بعدها نحو حتى
لوتزوجت فيه صرح عقدها وفي نفقات الفتح فرع في الخلاصة عدة الصغيرة ثلاثة اشهر الا اذا
كانت مراهنه فينفق عليها ما لم يظهر فراغ رحمها كذا في المحيط اه من غير ذكر خلاف وهو
حسن اه كلام الفتح لكن ينبغي الاتباه به احتياطا قبل العقد بان لا يعقد عليها الا بعد التوقف
لكن لم يذكر او مدتا التوقف التي يظهر بها الحمل وذكر في الحامدية عن بيع البرازية انه يصدق
في دعوى الحمل في رواية اذا كان من حين شرائها اربعة اشهر وعشر لا اقل وفي رواية بعد
شهرين وخمسة ايام وعليه عمل الناس اه ومشي في الحامدية على الاخرة وفيه نظر لان المراد
في مسئلتنا التوقف بعد مضي ثلاثة اشهر فالاولى الاخذ بالرواية الاولى فاذا مضت اربعة
اشهر وعشر ولم يظهر الحمل علم ان العدة انقضت من حين مضي ثلاثة اشهر **(قوله)** بأن بلغت
سن الاياس (سأنتي تقديره في امتن ويأتى تمام الكلام عليها **(قوله)** او بلغت بالنسن) اى
خمس عشرة سنة ط عن النهاية ومثناها لو بلغت بالانزال قبل هذه المدة وقوله ولم تحض شامل
لما اذا لم ترد ما أصلا اورأت وانقطع قبل التمام قل في البحر عن التارخاية بلغت فوأت يوما
دما ثم انقطع حتى مضت سنة ثم طلقها فعدتها بالاشهر اه وسيد ذكر الشارح عن البحر انها اذا
بلغت ثلاثين سنة ولم تحض حكم بأياسها ويأتى بيانه **(قوله)** بأن حاضت (اى ثلاثة ايام مثلا
(قوله) ثم امتد طهرها) اى سنة او اكثر بحر **(قوله)** من انقضائها بتسعة اشهر) سنة منها
مدة الاياس وثلاثة منها للعدة ورأيت بخط شيخ مشايخنا السائح ان المعتمد عند المالكية
انه لا بد لوفاء العدة من سنة كاملة تسعة اشهر لمدة الاياس وثلاثة اشهر لانقضاء العدة قلت
ولذا عبر في الجمع بالحوال **(قوله)** ه لا يفتى به) اعترض بأنه قول مالك والتقليد جائز بشرط عدم
التلقي كادكره الشيخ حسن السير ابلى في رسالة بل ومع التلقي كاذكره سلا ابن فروج
في رسالة قلب ماذكره ابن فروج رده سيدى عبد الفتى في رسالة خاصة والتقليد وإن جاز
بشرطه فهو للعامل لنفسه لا للمفتى غيره فلا يفتى به الزاجح في مذهبه لما قدمه الشارح في رسم
المفتى بقوله وحاصل ماذكره الشيخ فسم في نصيحته انه لا فرق بين المفتى والقاضى الا ان
المفتى مخير عن الحكم والقاضى ملزم به وان احكمه والفتيا بالقول المرجوح جهل وخرق
للاحكام وان الحكم الملتقى باطل بالاحكام وان الرجوع عن التقليد بعد العمل باطل اتفاق ائمة
وقدما الكلام عليه هناك فافهم **(قوله)** وجب ان يقول الخ) هذا مبنى على قول بعض
الاصوليين لا يجوز تقييد الفصول مع وجود الفاضل وبى على ذلك وجوب اعتقاد ان مذهبه
صواب فيحتمل خطأ وان مذهب غيره خطأ فيحتمل الصواب فاذا سئل عن حكم لا يحجب الا بما
هو صواب عنده فلا يجوز ان يحجب بمذهب الغير وقدما في ديباجة الكتاب تمام الكلام على
ذلك **(قوله)** بموقفى مالكي بذلك نفذ) لانه مجتهد فيه وهذا كله رد على ما في البرازية قال
العلامة والفتوى في زماننا على قول مالك وعلى ما في جامع الفصولين لو قضى قاض بالانقضاء
عدتها بعد مضي تسعة اشهر نفذ اه لان المعتمد ان القاضى لا يصح قضاءه بغير مذهبه خصوصا
قضاء زماننا **(قوله)** استدته) بالتبين ونصب طهرا على التمييز ط **(قوله)** ودعته) بقصر وفا
للضرورة وهو مبتدأ خبره قوله بتسعة اشهر والمثلة دليل حواب السرط لذى هو ان مالكي

بان بلغت سن الاياس (او
بلغت بالنسن) وخرج بقوله
(لم تحض) الشابة الممتدة
بالطهر بأن حاضت ثم امتد
طهرها فتعدت بالحض الى
ان تبلغ سن الاياس جوهره
وغيرها وما في شرح الوهابية
من انقضائها بتسعة اشهر
غريب مخالف لجميع
الروايات فلا يفتى به كيف
وفي كاح الخلاصة لو قيل
لحنى ما مذهب الامام
الشافعى في كذا وجبان
يقول قال ابو حنيفة كذا
نعم لو قضى مالكي بذلك
نفذ كما في البحر والنهر
وقد نظمه شيخنا الخير
الزملي سالما من النقد فقال
«لمدة طهرا بتسعة
اشهر» وقاعدة ان مالكي
يقدر ومن بعده لا وجه
للتقض هكذا *

مطلب

في الفتاوى بالضعيف

يقدر يعني ان حكم القاضي المالكي بتقدير التسعة اشهر لعمدة الطهر كان هذا المقدار عندها ومن بعده اى من بعد قضاء القاضي المالكي بهذا المقدار لواجه لنقض القاضي الحنفى حكمه لانه فضل مجتهد فيه فقضاؤه رفع الخلاف اهـ ح وفى بعض النسخ ان مالكي يقرر بالراء لكن قد علمت ان المعتمد عند المالكية تقدير المدة بحول ونقله ايضا في البحر عن الجمع معزيا للمالك **(قوله هكذا يقال)** يعني ينبغي ان يقال مثل هذا القول الخالي من نقد واعتراض ينظر به عليه لا كما قال بعضهم من انه يفتى به للضرورة اهـ ح قلت لكن هذا ظاهر اذا امكن قضاء مالكي به او تحكيمه اما في بلاد لا يوجد فيها مالكي يحكم به فالضرورة متحققة وكان هذا وجه مامر عن البرازية والفصولين فلا يرد قوله في النهر انه لا داعي الى الافتاء بقول نعتقد انه خطأ يحمل الصواب مع امكان الترافع الى مالكي يحكم به اهـ تأمل ولهذا قال الزاهدى وقد كان بعض اصحابنا يفتون بقول مالك في هذه المسئلة للضرورة اهـ ثم رأيت ما يجتهد بهينه ذكره محتى مسكين عن السيدى الحموى وسيأتى نظير هذه المسئلة في زوجة المفقود حيث قيل انه يفتى بقول مالك انها تعتد عدة الوفاة بعد مضي اربع سنين **(قوله واما عمدة الحيف)** الاولى ان يقول عمدة الدم او المستحاضة والمراد بها المتحيرة التى نسبت عاداتها واما اذا استمر بها الدم وكانت تعلم عاداتها فانه ترد الى عاداتها كفى البحر **(قوله فالفتى به الخ)** حاصله انها تقضى عدتها بسبعة اشهر وقيل بثلاثة **(قوله والا فبالايام)** في المحيط اذا اتفق عدة الطلاق والموت في غرة الشهر اعتبرت الشهور بالاهلة وان نقصت عن العدد وان اتفق في وسط الشهر فعند الامام يعتبر بالايام فيعتد في الطلاق بتسعين يوما وفي الوفاة بمائة وثلاثين وعندهما يكمل الاول من الاخير وما بينهما بالاهلة ومدة الايام والحين ان لا يكمل فلانا اربعة اشهر والاجارة سنة وفي وسط الشهر وسن الرجل اذا ولد في اثنائه وصوم الكفارة اذا شرع فيه وسط الشهر على هذا الخلاف اهـ وقد معنا عن المجتبى تأجيل العنين اذا كان في اثناء الشهر فانه يعتبر بالايام اجماعا بحر ثم قال وفي الصغرى ان اعتبار العدة بالايام اجماعا انما الخلاف في الاجارة واستشكله القهستاني بان الاول هو المذكور في المحيط والحائنة والمبسوط وغيرها **(قوله في الكل)**

يعني ان التقييد بالوطء شرط في جميع مامر من مسائل العدة بالحيف والعدة بالاشهر كما افاده سابقا بقوله راجع للجميع **(قوله ولو فاسدة)** اطلقها فشمعل ماذا كان فسادها المانع حتى او شرعى وهذا هو الحق كما بيناه عند قوله بتحيحة اهـ ح **(قوله كما مر)** اى في باب المهر لافى هذا الباب فان الذى قدمه فيه التقييد بالصحيحة ط **(قوله ولو رضعا الخ)** فيه مساحمة لان الكلام لانها فسين وطئت والرضيع لا يتأتى له وطء وزوجه فكان الاولى ان يقول ولو غير مراهق وبعبارة الفتية تجب العدة بدخول زوجها العنى المراهق وفي آحاد الجرجاني في قول ابى حنيفة وابى يوسف ان المهر والعدة واجبان بوطء النسي وفي قول محمد تجب العدة دون المهر ثم قال ولا خلاف بينهم لانها اجابا في مراهق يتصور منه الاعلاق اى ان تعاق منه اى تجب لمحمد واجاب فيمن لا يتصور منه لان ذكره في حكم ابيه اهـ وذكره في البحر قبل ذلك اهم من سرحوا بفساد خلوة من وجوب العدة لخلوة الفاسدة الشاملة لخلوة العنى ووجوب العدة اذا طهرت بركاب فاسدة فكذا الصحيح لا الاولى ثم قال في مسألة اهل الخ في المهر

مطلب

في عدة زوجة الصغير

والفاسد وفي الوطء بشبهة في الوفاة والطلاق والتفريق ووضع الحمل كما لا يخفى فليحفظ اه
ومسئلة عدة زوجته بوضع الحمل تأتي قريبا وصورة الطلاق الموجب لعدتها بعد الدخول
ان يكون ذميا فتسلم زوجته ويأني وليه عن الاسلام او أن يخلى بها في سفره ويطلقها في كبره
وصورة التفريق ان يدخل بها بعقد فاسد **(قوله والعدة للموت)** اي موت زوج الحرة
اما الامة فأتى حكمها بعده **(قوله كما مر)** اي قريبا **(قوله من الايام)** اي والبالى
ايضا كما في المجتبى وفي غير الاذكار اي عشر ليل مع عشرة ايام من شهر خامس وعن الاوزاعي
ان المقدّر فيه عشر ليل لدلالة حذف التاء في الآية عليه فلها التزوج في اليوم العاشر قلنا ان
ذكر كل من الايام والبالى بصيغة الجمع لفظا او تقديرا يقتضى دخول ما يوازيه استقرار اه
ومثله في الفتح ومامر عن الاوزاعي عزاء في الحائنية لابن الفضل وقال انه احوط لانه يزيد
بليلة اي لو مات قبل طلوع الفجر فلا بد من مضي الليلة بعد العاشر وعلى قول العامة تنقضي
بغروب الشمس كما في البحر وفيه نظر بل هو مساو لقول العامة لما علمت من التقدير بعشرة ايام
وعشر ليل وقد ينقص عن قولهم لو فرض انوت بعد الغروب فكان الاحوط قولهم لا قوله
(قوله بشرط بقاء النكاح صحيحا الى الموت) لان العدة في النكاح الفاسد ثلاث حيض للموت
وغيره كما مر قال في البحر واهذا قدما ان المكاتب لو اشترى زوجته ثم مات عن وفاء لم تجب
عدة الوفاة فان لم يدخل بها فلا عدة اصلا وان دخل فولدت منه تعد بحجبتين لفساد النكاح
قبل الموت وان لم يترك وفاء تعدت بشهرين وخمسة ايام عدة الوفاة لانها مملوكان للمولى كما في
الحائنية **(قوله ولو صغيرة)** الاولى ولو كبيرة لان المراد ان عدة انوت اربعة اشهر وعشر
وان كانت من ذوات الحيض فمن كانت من ذوات الاشهر بالاوى تأمل **(قوله تحت مسلم)**
اما لو كانت تحت كافر ثم تعدت اذا اعتقدوا ذلك كما سيذكره المصنف **(قوله ولو عبدا)** اي
ولو كان زوج الحرة عبدا **(قوله فلم يخرج عنها الاحمال)** فان عدتها للموت وضع الحمل
كما في البحر وهذا اذ مات عنها وهي حامل اما لو حبلت في العدة بعد موته فلا تنفريق الصحيح
كما يأتي قريبا **(قوله وعم كلامه ممتدة الطهر الخ)** الظاهر ان محل ذكر هذه المسئلة عند
ذكر مسئلة الشابة الممتدة الطهر يعني انها ممتدة في انها تعد للطلاق بالحيض بالاى اشهر واما
ذكرها هنا فلا محل له لان التي ترى الدم تعد للموت بأربعة اشهر وعشر فغيرها تعد
بالاشهر لا بالحيض بالاوى اذ لا تدخل للحيض في عدة الوفاة وايضا قوله فلم يخرج عنها الاحمال
صرح في ذلك ثم رأيت لرحتي افاد بعض ذلك وقدما عن السراج ما يفيد بحث الشارح
وهو ان المرضع اذا عجلت الحيض حتى رأت صفرة في ايامه تنقضي به العدة فاقدانه لا بدمن
حيض المرضع ولو بحيلة الدواء واصرح منه ما في المجتبى قال اصحابنا اذا تأخر حيض المطلقة
لعارض او غيره بقيت في العدة حتى تحيض او تبلغ حدا لا يباس اه **(قوله وفي حق امة)**
اطلقها فشمعل الزوجة الفتنة وام الولد والمدبرة والمكاتبه والمستعانة عند الامام ولا بدمن قيد
الدخول في الامة الا في المتوفى عنها زوجها بمر وقيد بالزوجة لانها لو كانت موطوءة بملك
العين لاعدة عليها الا اذا كانت ام ولد مات عنها سيدها او اعتقها فعدتها ثلاث حيض كما مر
(قوله لعدم التجزى) يعني ان الرق منصف ومقتضاه لزوم حيضة ونصف لكن الحيض

مطلب

في عدة الموت

(و) العدة للموت اربعة اشهر) بالاى لوفى الغرة كما مر (وعشر) من الايام بشرط بقاء النكاح صحيحا الى الموت (مطلقا) وطئت اولا ولو صغيرة او كتابية تحت مسلم ولو عبدا فلم يخرج عنها الاحمال قات وعم كلامه ممتدة الطهر كالمريض وهي واقعة الفتوى ولم أرها للآن فراجع (وفي حق امة تحيض) لطلاق او فسخ (حيضان) لعدم التجزى (و) في (امة لم تحض)

لا تجزى فوجبت حیضتان **(قوله لطلاق و افسخ)** او نکاح فاسد او و طء بشبهة قهستانی
(قوله نصف الحرة) اى شهر ونصف في طلاق ونحوه وشهران وخسة ايام في الموت **(قوله)**
 وفي حق الحامل) اى من نکاح ولو فاسدا فاعادة على الحامل من زنا اصلا بحر **(قوله)**
 مطلقا) اى سواء كان عن طلاق او وفاة او متاركة او و طء بشبهة نهر **(قوله ولو امة)** اى
 منكوحه سواء كانت قته او مدبرة او مكاتبه او اوم ولد او مستعانة طء عن الهندية ومثل
 المنكوحه ام الولد اذا مات عنها سيدها او اعتقها بكفى كافى الحاكم **(قوله او كتابية)** لم يقل
 تحت مسلم كما قال في سابقه اذ لا فرق هنا بين كونها تحت مسلم او ذمی على ماسیاتی فی المتن
(قوله او من زنا الح) ومثله ما لو كان الحمل في العدة كافي القهستانی والدر المتقی وفي الحاوی
 الزاهدى اذا جلت المعتدة وولدت تنقضى به العدة سواء كان من المطلق او من زنا وعنه
 لا تنقضى به من زنا ولو كان الحمل بنكاح فاسد وولدت تنقضى به العدة ان ولدت بعد المتاركة
 لاقبها اه لكن بأى قريبا فيمن جلت بعد موت زوجها الصبي ان لها عدة الموت فالمراد بقوله
 اذا جلت المعتدة معتدة الطلاق بقريئة ما بعده تأمل ثم رأيت في النهر عند مسئلة الفار الآتية
 قال واعلم ان المعتدة لو حلت في عدتها ذكر الكرخى ان عدتها وضع الحمل ولم يفصل والذي
 ذكره محمد ان هذا في عدة الطلاق اما في عدة الوفاة فلا تتغير بالحمل وهو الصحيح كذا في
 البدائع اه وفي البحر عن التارخانية المعتدة عن و طء بشبهة اذا جلت في العدة ثم وضعت
 انقضت عدتها وفيه عن الثانية المتوفى عنها زوجها اذا ولدت لاكثر من سنتين من الموت حكم
 بانقضاء عدتها قبل الولادة بستة اشهر وزيادة فتجعل كأنها تزوجت بآخر بعد انقضاء العدة
 وحلت منه **(قوله بان تزوج حلی من زنا الح)** افاد ان العدة ليست من اجل الزنا لما تقدم انه
 لاعدة على الحامل من الزنا اصلا وانما العدة لموت الزوج او طلاقه قال الرحمتى ويعلم كون الحمل
 من زنا بولادتها قبل ستة اشهر من حين العقد **(قوله ودخل بها)** هو قيد لغير المتوفى عنها المامر
 ان عدة الوفاة لا يشترط لها الدخول ودخوله بها بالخولة او بوطئها مع حرمة لانه وان جاز نکاح
 الحلی من زنا لا يحل وطؤها رحمتى ونقل المسئلة في البحر عن البدائع بدون قيد الدخول
(قوله وضع حملها) اى بالاعتدال بمدة سواء ولدت بعد الطلاق او الموت بيوم أو أقل جوهره
 والمراد به الحمل الذى استبان بعض خلقه او كله فان لم يستبين بعضه لم تنقض العدة لان الحمل
 اسم لطيفة متغيرة فاذا كان مضغة او علقه لم تتغير فلا يعرف كونها متغيرة بيقين الاستبانة
 بعض الخلق بحر عن المحيط وفيه عنه ايضا انه لا يستبين الا في مائة وعشرين يوما وفيه عن
 المحبى ان المستبين بعض خلقه يعتبر فيه اربعة اشهر وتام الخلق ستة اشهر وقدمنا في الحيض
 استحکال صاحب البحر لهذا بأن المشاهد ظهور الخلق قبل اربعة اشهر فالظاهر ان المراد
 نفخ الروح لانه لا يكون قبلها وقدمنا تمامه هناك **(قوله لان الحمل الح)** علة لتقدير لفظ الجميع
 فلو ولدت وفي بطنها آخر تنقضى العدة بالآخر واذا اسقطت سقطا ان استبان بعض خلقه
 انقضت به العدة لانه ولد والا فلا **(قوله خروج اكثر الولد كالكل الح)** هذا بيان تقدير جميع
 في قوله وضع جميع حملها الا ان يراد جميع الافراد لاجمع الاجزاء وقديقال ان قوله الاى حملها
 للانواج يقتضى عدم انقضاء عدتها بخروج الاكثر وفيه انها لو لم تنقض لصحت مراجعتها

لطلاق و افسخ (او مات)
 عنها زوجه نصف الحرة)
 لقبول التصفيف (وفي)
 حق (الحامل) مطلقا ولو
 أمة او كتابية او من زنا
 بأن تزوج حلی من زنا
 ودخل بها ثم مات و طلقها
 تعدد بالوضع جواهر
 الفتاوى (وضع) جميع
 (حملها) لان الحمل اسم لجميع
 ما في البطن وفي البحر
 خروج اكثر الولد كالكل

قبل خروج باقية فالمراد انها تنقضى من وجه دون وجه ولذا قال في البحر وقال في الهارونيات
لو خرج اكثر الوله لم تصح الرجعة وحلت للازواج وقال مشايخنا للأهل للازواج ايضا لانه
قام مقام الكل في حق انقطاع الرجعة احتياطا ولا يقوم مقامه في حق حلها للازواج احتياطا
اه **(قوله في جميع الاحكام)** اى في انقطاع الرجعة ووقوع الطلاق او العلق المعلق بولادتها
وصيرورتها نفساء فلا تنصلى ولا تصوم هذا ما يقتضيه الاطلاق **(قوله ولو مع الاقل)** في بعض
النسخ ولامع الاقل بلا النافية وهو الصواب وعبرة البحر وخروج الرأس فقط اومع الاقل
لا اعتبار به وذكر قبله عن النوادر تفسير البدن بأنه من الاليتين الى المتكئين ولا يعتد بالرأس
ولا بالرجلين اى فقط **(قوله فلا قصاص بقطعه)** بل فيه الدية بجر **(قوله ولا يثبت نسبه الخ)**
اى لو جاءت المبانة المدخولة بولد فخرج رأسه لاقل من سنتين وخرج الباقي لاكثر لم يلزمه حتى
يخرج الرأس ونصف البدن لاقل من سنتين بجر **(قوله ولو كان زوجها)** لو وصلىة وهو
مباغة على قوله وضع حملها **(قوله غير مراهق)** اى لم يبلغ ثنى عشرة سنة فهستأى **(قوله)**
وولدت لاقل الخ اى استحقت وجود الحمل وقت الموت **(قوله في الاصح)** مقابلة ما روى شاذا
عن الثانى ان لها عدة الموت نهر **(قوله بأن ولدت لتصف حول فأكثر)** وقيل لاكثر من سنتين
وليس بشئ فتح **(قوله لعدم الحمل عند الموت)** اى لعدم تحقق وجوده عنده فلم تكن من اولات
الاحمال **(قوله في حاله)** اى حالى موت الصبي او حالى وجود الحمل عند موته وحدوثه بعده
(قوله اذ لا مالم للصبي) اى فلا يتصور منه العلوق وانما ثبت نسب ولد المشرق من مغربية اقامة
للعقد مقام العلوق لتصوره حقيقة بخلاف الصبي كافي البحر **(قوله نعم يبنى الخ)** عبارة الفتح
نعم يجب كون ذلك الصبي غير مراهق اما المراهق فيجب ان يثبت النسب منه الا اذا لم يمكن
بأن جاءت به لاقل من ستة اشهر من العقد اه وأيده في البحر بقوله ولهذا صور المسئلة الحاكم
الشهيد في الكافي بما اذا كان رضيعا اه ولا يخفى ان مفهوم الرواية معتبر فافهم **(قوله او)**
تبليغ حد الاياس) يعنى فعتد بالاشهر بعده وفيه انه مناف لقوله تعالى * وأولات الاحمال *
الآية فتأمل ح قلت وفي حاشية البحر للشيخ خير الدين لاعمبى للقول بالانقضاء مع وجوده
لاستغفال الرحم به كذا في كتب الشافعية قال الرملى في شرح المنهاج ولومات واستمر اكثر
من اربع سنين لم تنقض الابوضه لعموم الآية كما افق به الوالد ولا مبالاة بتضررها بذلك
وقال ابن قاسم في حاشية شرح المنهج قال شيخنا الطبرلاوى افق جماعة عصرنا بالتوقف على
خروجها والذي اقوله عدم التوقف اذا أيس من خروجها لتضررها بمتنعها من التزوج اه
ولاشئ من قواعدا يدفع ماقالوه فاعلم ذلك اه ملخصا وبه ظهر ان المراد من قوله او تبليغ حد
الاياس هو الاياس من خروجها وهل المراد منه نهاية حد الحمل وهو اربع سنين عند الشافعية
وسنتان عندنا او اعم من ذلك محتمل والذي يبنى العمل بما قاله الجماعة لموافقة صريح الآية
(قوله وفي حق امرأة الغار الخ) معطوف على قوله سابقا في حق حرة تحبس ومتعلق بتاتفاق
به وهذه الصبي العائذ على عدة * قوله من المطلق متعلق به ولو قال للطلاق باللام اكان اظهر
المراد بامرأة الغار من أمانها في مرسه بامر ربها تحت سائر فارا ومات في عاتقها فعدا لها
الاحمال عندها خلافا لاني يورس لانه ان انقطع النكاح بالطلاق حقيقة انكاه باق حكما

في جميع الاحكام الا في
حلها للازواج احتياطا ولا
عبرة بخروج الرأس ولو مع
الاقل فلا قصاص بقطعه
ولا يثبت نسبه من المبانة
لو اقل من سنتين ثم باقية
لاكثر (ولو) كان
(زوجها) الميت (صغيرا)
غير مراهق وولدت لاقل
من نصف حول من موته
في الاصح لعنوم آية
واولات الاحمال (وفيمن)
جلبت بعد موت الصبي)
بأن ولدت لتصف حول
فأكثر (عدة الموت) اجابا
لعدم الحمل عند الموت (ولا)
نسب في حاله) اذ لا مالم
للصبي نعم يبنى نبوته من
المراهق احتياطا ولومات
في بطنها يبنى بقاء عدتها
الى ان يزل او تبليغ حد
الاياس نهر (وفي) حق
(امرأة الغار من) الطلاق
(البائن)

في حق الارث فيجمع بين عدة الطلاق والوفاة احتياطا وتامما في الفتح قلت وهو صريح في انه لو ابانها في مرضه برضاها بحيث لم يصرفا رة تعد عدة الطلاق فقط وهي واقعة الفتوى فلتحفظ وخرج ايضا مالو طانها بأثا في سخته ثم مات لانتقل عدتها ولا ترث اتفاقا صرح به في الفتح لانه ليس قارا **(قوله)** ان مات وهي في العدة بأن لم تحض ثلاثا قبل موته فان حاضت ثلاثا قبله انقضت عدتها ولم تدخل تحت المسئلة لانه لاميراث لها الا اذ مات قبل انقضاء العدة وقد اشكل ذلك على بعض حنيفة العصر لعدم التأمل بحر **(قوله)** من عدة الوفاة الخ بيان لابعد الاجلين فن بيانية لامعلقة بأبعد ط **(قوله)** احتياطا علمت وجهه **(قوله)** وفيه قصور لان قوله فيها ثلاث حيض يقتضي انه لا بد ان تكون الحيض الثلاث أو بعضها في مدة الاربعة الاشهر وعشر **(قوله)** حتى تبلغ الالاس فاذا بلغت سن الالاس تعد بها الاشهر كما صرح به في الفتح ايضا فافهم **(قوله)** قيد بالبان الخ حاصل المسئلة ان الزوج اذا طلق زوجته طلاقا رجعيا في سخته أو مرضه ودخلت في عدة الطلاق ثم مات والعدة باقية تنتقل عدتها الى عدة الموت اجماعا لانها حينئذ زوجته ورثت منه أما اذا كانت منقضية لم تكن زوجته فلا يجب عليها بموته شيء ولا ترثه وكذا لو طلقها بالبان في سخته ثم مات في عدتها كما مر ثم لا يخفى ان امرأة الفارهي التي طلقها بأثا في مرضه ومات في عدتها فلو كان رجعيا لم تكن كذلك فقول المصنف تبعا للكثر وغيره ولمطابقة الرجعي عطفًا على قوله من البان يقتضي ان امرأة الفار تارة يكون طلاقها بأثا وتارة رجعيا وان حكم طلاقها البان مامر وهذا حكم طلاقها الرجعي ولا يخفى ان معلقة الرجعي لوسيت امرأة الفار لزم منه لوازم باطله ذكرها في الشرنبالية والى لها رسالة خاصة وذكر ان هذا الابهام وقع في كثير من الكتب وحكم عليها بالخطأ ولا يخفى انه ليس فيها سوى المساحة في العطف على امرأة الفار اعتمادا على ظهور المراد لاجل الاختصار ليستغنى عن التقييد بموته في العدة **(قوله)** والعدة مبتدأ خبره قوله ان تم واشارته الى انها لا يجب عليها ان تستأنف عدة حرة بل انتقلت عدتها الى عدة الحر اترقبني على ماضى وتكمل ثلاث حيض أو ثلاثة اشهر ان كانت ممن لايحيض فافهم وافاد قوله اعتقت في عدة رجعي ان العتق بعد طلاق الزوج اذ لو كان قبله لزمها عدة الحرة ابتداء وان هذه عدة طلاق لا عتق لانها لو كانت أمولده واعتقها وهي منكوجة الغير لعدة عليها لكونها محرمة عليه كما مر وافاد ان العدة باقية اذ لو اعتقها بعد انقضاء عدتها أو مات لزمها ثلاث حيض كما مر لانها عادت فراشاله كما يلزم من الجوهرة **(قوله)** فكعدة امه اى حيزتين أو شهر ونصف وشهرين وخمسة ايام بالاقلاب الى عدة الحرة فهستانى **(قوله)** لبقاء النكاح في الرجعي بيان للفرق وهو ان النكاح قائم من كل وجهه بعد الطلاق الرجعي وبالعق مكل ملك الزوج عليها والعدة في الملك الكامل مقدرة شرعا بثلاث حيض بخلافه بعد البان أو الموت **(قوله)** وقد تمتثل العدة ستا حمانها ستا باعتبار المنتقل عنه والا فالانتقالات خمس أفاده ط **(قوله)** ملقت رجعيا قيد الرجعي لم يكن اتفاقا ماله في ما لموت وقد خفي ذلك على محبين مسكين افاده ط **(قوله)** غاست اى قبل تمام العدة وكذا قال فيما بعده ط **(قوله)** يسر ثلاثا اى تنقل الى عدة الحر اتر لان طلاقها حتى كإعادة **(قوله)** الالاس اى الى ان مات

ان مات وهي في العدة
(ابعد الاجلين من عدة
الوفاة وعدة الطلاق)
احتياطا بأن تقر بص اربعة
اشهر وعشرا من وقت
الموت فيها ثلاث حيض من
وقت الطلاق شمئ وفيه
قصور لانها لو لم تر فيها حرضا
تعد بعدها بثلاث حيض
حتى لو امتد طهرها تبقى
عدتها حتى تبلغ سن الالاس
فتح (و) قيد بالبان لان
(لمطابقة الرجعي مالموت)
اجماعا (و) العدة (فيمن
اعتقت في عدة رجعي لا)
عدة (البان ولا الموت)
ان تم (كعدة حرة ولو)
اعتقت (في احدها) اى
البان أو الموت (فكعدة
أمة) لبقاء النكاح في
الرجعي دون الاخيرين
وقد تنتقل العدة ستا كاملة
صغيرة منكوجة طلقت
رجعيا فتعد بشهر ونصف
تخاضت تصير حيزتين
فأعتقت تصير ثلاثا فامتد
طهرها للالاس

الى سن الاسباس (قوله نصير بالاشهر) ولا يعتبر الايام التي وجدت حال الصغر قبل حدوث
الحيض ط (قوله فعاد دمه) ومثله ما وجبت ولو ذكره لاستوفى المثال انواع العدة
الثلاثة وهي العدة بالحيض وبالا شهر وبوضع الحمل لكن لومات زوجها سبق عدتها بوضع الحمل
ولا تنتقل الى الاشهر (قوله نصير بالحيض) مبنى على احد الاقوال الآتية (قوله لم تصير اربعة
اشهر وعشرا) لانها معدة الرجعي فلها عدة الموت كما مرقت وقد اشتمل هذا المثال على عدة
الصغيرة والكبيرة والامة والحره والحائض والآيسة والمطلقة والمتوفى عنها زوجها
والمتعة وزادنا سورة وهي الحبل على ماذكرنا (قوله ثم عاد دمه) اى فى أثناء الاشهر او بعدها
يدل عليه قوله او حبلت من زوج آخر فان حبلا منه لا يكون الا بعد الاشهر ويدل عليه ايضا
مقابله وهو قوله لكن اختار البهني اى هـ (قوله عن جارى عادت) مقتضاها اعتبار
عادة نفسها وهذا احد اقوال وهو غير المعتمد فلا دلى للتعبير بقوله على العادة كما فى الهداية
قال فى البحر واختلوا فى معنى قوله اذا رأت الدم على العادة فقبل معناه اذا كان سائلا كثيرا
احترازا عما اذا رأت بلة يسيرة وقيل معناه ماذكر وان يكون احمر او اسود لا اصفر او اخضر
او تربية وقيل معناه ان يكون على العادة الجارية حتى لو كان عادتها قبل الاياس اصفر فرائه
كذلك ينتقض كذا فى التتبع وصرح فى المعراج بأن الفتوى على الاول اه والاخير هو
ما ذكره الشارح فافهم (قوله لان شرط الخلفه) اى خلفه الاشهر عن الحيض والخلف
هو الذى لا يصار اليه الا بعد تعدد الاصل كالقعدة للشيخ الفانى واما البذل كالسج على الخفين
فلا يشترط فيه ذلك افاده ط (قوله ستة اقوال مصححة) احدها ينتقض مطلقا واختاره فى
الهداية * الثانى لا ينتقض مطلقا واختاره الاسيدجاني * الثالث ينتقض ان رآته قبل تمام
الاشهر لا بعدها وافق به الصدر الشهيد وفى المجتبى وهو الصحيح المختار للفتوى * الرابع
ينتقض على رواية عدم التقدير للاياس التى هى ظاهر الرواية فانما ثبت الامر على ظنها فلما
حاضت تبين خلوها ولا ينتقض على رواية التقدير له واختاره فى الايضاح واقصر عليه فى
الخافية وحزم به القدورى والجصاص ونسره فى البدائع * الخامس ينتقض ان لم يكن حكم
بأيسها وان حكمه فلا كان يدعى احدها فساد النكاح فيقضى بصحته وهو قول محمد بن
مقال وصحبه فى الاختيار * السادس ينتقض فى المستقبل فلا تعتد بالاخيض لمضائق بعده
لأماضى فلا غسد النكحة المباشرة بعد لا اعتداد بالاشهر ونحوه فى النوازل اه (قوله
وعليه) اى عن هذا القول فالنكاح حائرا لانه لما يقع بعد تمام الاشهر فوقع معتبرا لوجود
مضاه وهو الاياس بوجود سببه وهو الانقطاع فى مدته التى يغاب فيها الزناح الحيض
وعبر احسن واحسن ولا يعتد فى المستقبل بالاخيض لتحقيق عدم اعتداد خارجه من الفرج
على عمر وجه الفساد بل على الوجه المعتاد فذا تحقق اليأس تحقق حكمه واذ تحقق الحيض
تحقق حكمه اما اشتراط دوام انقضاء لى الموت فى اليأس فلا دليل له فقد تحقق ليأس
من الشئ ثم يوجد تمامه فى الفتح وهذا كثرى ترجيح ايضا لهذا القول (قوله لا تستأنف)
لانه لم يتبين بالحيض انها كانت قبل من ذوات الاقراء بخلاف الآيسة ط (قوله الا اذا
حاضت) استثناء منقطعه ط (قوله فى انائها) اى قبل تمامها ولو بساعة ط (قوله ثم

تصير بالحيض فأت زوجها
تصير اربعة اشهر وعشرا
(آيسة اعتدت بالاشهر ثم
عاد دمه) على جارى عادت
او حبلت من زوج آخر
بطلت عدتها وفسدت نكاحها
(استأنفت بالحيض) لان
شرط الحائض تحقق الاياس
عن الاصل وذلك بالعجز
الدائم الى الموت وهو ظاهر
الرواية كفى الغاية واختاره
فى الهداية فتعين نصير اليه
قاله فى البحر بعد حكاية
ستة اقوال مصححة وافقره
المصنف لكن اختار
البيهنى ما اختاره الشهيد
انها ان رآته قبل تمام الاشهر
استأنفت لا بعدها قلت
وهو ما اختاره صدر
الشريعة وملا خسرو
والباقى وأقره المصنف فى
باب الحيض وعليه قال الكا
جائز وتعدت فى المستقبل
بالحيض كما صح فى الخلاصة
وغيرها وفى الجوهرة
والمجتبى انه الصحيح المختار
وعليه الفتوى وفى الصحيح
القدورى وهذا الصحيح
اولى من تصحيح الهداية
وفى التمهيد اعدل الروايات
وتامه فيما علقته على الملتقى
(والصغيرة) لو حاضت بعد
تمام الاشهر (لا) استأنف
(الا اذا حاضت فى انائها)
فستأنفت بالحيض (كما تستأنف) العدة بالسهور من حاض حيضه او مئتين (هـ)

أبست) أى بلغت سن الإياس عند الحيضتين وانقطع دمها فتح **(قوله)** للرومية وغيرها) وقيل للرومية خمس وخمسون ولغيرها ستون وقيل ستون مطلقا وقيل سبعون وفي ظاهر الرواية لا تقدير فيه بل ان تبلغ من السن مالا يحيض مثلها فيه وذلك يعرف بالاجتهاد والمماثلة في تركيب البدن والسمن والهزال ا هـ ح عن البحر وفي القهستاني وقيل ثلاثون **(قوله)** وقبل الفتوى على خسين) قال القهستاني وبه يفتى اليوم كافي المفتاح **(قوله)** وفي البحر عن الجامع الخ) يحتمل ان يكون مبينا على القول بتقديره بثلاثين لكن ظاهر قوله ولم تحض انها لم يسبق لها حيض اصلا وهى الشابة التى بلغت بالنسب ومر حكمها ويؤيده ما فى التارخانية عن النابيع امرأة مارأت الدم وهى بنت ثلاثين سنة مثلا رأت يوما دما لا غير ثم طلقها زوجها قال ليست هى بأيسة وقال ابو جعفر تعد بالشهور لانها من اللاتي لم يحضن وبه نأخذ اهـ * (تبيـه) * هل يؤخذ بقولها انها بلغت سن اليأس كما يقبل قولها بالبلوغ بعد الصغر ام لا بد من بينة لم أر من صرح به من علمائنا وينبئ الاول على رواية التقدير بمدة اعالى رواية عدمه فالمتبر اجتهد الراى كما مر تأمل * (تمه) * ذكر في الحقائق شرح المنظومة النسفية في باب الامام مالك مانصه وعندنا ما لم تبلغ حدا الاياس لا تعد بالاشهر وحده خمس وخمسون سنة هو المختار لكنه يشترط للحكم بالاياس فى هذه المدة ان يقطع الدم عنها مدة طويلة وهى ستة اشهر فى الاصح ثم هل يشترط ان يكون انقطاع ستة اشهر بعد مدة الاياس الاصح انه ليس بشرط حتى لو كان منقطعاً قبل مدة الاياس ثم تمت مدة الاياس وطلقاتها زوجها يحكم بالياسها وتعد بثلاثة اشهر هذا هو المنصوص فى الشفاء فى الحيض وهذه دقيقة تحفظ اهـ ونقل هذه العبارة واقرها الشهاب احمد بن يونس الشافى فى شرحه على الكتر عن خط العلامة باكر شارح الكتر غير معزى لاحد ونقلها ط عن السيد الحموى **(قوله)** وعدة المنكوحه الخ) مبتدأ خبره قوله الآتى الحيض وهذه الجملة تمامها مستغنى عنها بقوله سابقا كذا ام ولد مات عنها مولاها أو اعتقها أو موطوءة بشبهة أو نكاح فاسد فى الموت والفرقة ط على ان كلامه هنا يومهم وجوب العدة فى النكاح الفاسد ولو قبل الوطء وليس كذلك فانها لا تنجب فيه بالحلوة بل بالوطء فى القبل كما مر فى باب المهر **(قوله)** نكاحا فاسدا) هى المنكوحه بغير شهود ونكاح امرأة الغير بلا علم بأنها متزوجة ونكاح المحارم مع العلم بعدم الحل فاسد عنده خلافا لهما فتح **(قوله)** فلاعدة فى باطل) فيه انه لا فرق بين الفاسد والباطل فى النكاح بخلاف البيع كافي النكاح الفتح والمنظومة المحية لكن فى البحر عن المجتبى كل نكاح اختالف العلماء فى جوازه كالنكاح بلاشهود فالدخل فيه موجب للعدة اما نكاح منكوحه الغير ومعتدته فالدخل فيه لا يوجب العدة ان علم انها للغير لانه لم يقل احد بجوازه فلم ينقذ اصلا فعلى هذا يفرق بين فاسده وباطله فى العدة ولهذا يجب الحد مع العلم بالحرمة لكونه زنا كافي الفتية وغيرها قلت ويشكل عليه ان نكاح المحارم مع العلم بعدم الحل فسد كما علمت مع انه لم يقل احد من المسلمين بجوازه وتقدم فى باب المهر ان الدخول فى النكاح الفاسد موجب للعدة ونسب ومثله فى البحر هناك بالتزوج بلاشهود وتزوج الاختين معا او الاخت فى عدة الاخت ونكاح المعتدة والحامسة فى عدة الرابعة والامة على الحرمة اهـ

مطابق

عدة المنكوحه فاسدا
والموطوءة بشبهة

مطابق

فى النكاح الفاسد والباطل

(قوله اختيار) ومثله في المحيط معللا بأن النسب لا يثبت فيه لأنه موقوف فلم ينعقد في حق حكمه فلا يؤثر شبهة الملك اهـ (قوله لكن الصواب الخ) فقد نقل الزيلعي في النكاح الفاسد ما نصه وذكر في كتاب الدعوى من الأصل إذا تزوجت المرأة بغير إذن مولاها ودخل بها الزوج وولدت لسته أشهر مذتزوجها فادعاه المولى والزوج فهو ابن الزوج فقد اعتبره من وقت النكاح لأن وقت الدخول ولم يحك خلافا قال الحلواني هذه المسئلة دليل على أن الفرائض ينعقد بنفس العقد في النكاح الفاسد خلافا لما يقوله البعض أنه لا ينعقد إلا بالدخول اهـ فهذا صريح في ثبوت النسب فيه وبتبعه وجوب العدة فكان ما في المحيط والاختيار سهوا بحر قلت لكن يشك على هذا قصرهم بأن النكاح الفاسد إنما يجب فيه مهر المثل والعدة بالوطء لا بمجرد العقد ولا بالخلوة لفسادها لعدم التمكن فيها من الوطء كالخلوة بالخاض فلا تنقضاء مقام الوطء كما صرح بذلك في الفتح والبحر وغيرها في باب المهر إلا أن يقال إن انعقاد الفرائض بنفس العقد أتمها بالنسبة إلى النسب لأنه يحتاج في إثباته أحياء الولد ثم اعلم أنه ذكر في البحر هناك أنه تعتبر مدة النسب وهي ستة أشهر من وقت الدخول عند محمد وعليه الفتوى لأن النكاح الفاسد ليس بداع إليه والاقامة باعتباره كذا في الهداية أي إقامة العقد مقام الوطء باعتبار كون العقد داعيا إلى الوطء وعندنا ابتداء المدة من وقت العقد قياسا على الصحيح والمشايخ أقروا قول محمد لعدم صحة القياس المذكور وقائدة الخلاف فيها إذا أتت بولد لسته أشهر من وقت العقد ولأقل منها من وقت الدخول فإنه لا يثبت نسبه على المفتي به اهـ إذا علمت ذلك فيمكن أن يحمل ما في الاختيار والمحيط على قول محمد وأن المراد من عدم ثبوت النسب إذا أتت به لأقل من ستة أشهر من وقت الدخول وإن كان لاكثر منها من وقت العقد ويحمل ما تقدم عن الزيلعي على قولهما بدليل أنه فرض المسئلة فيها إذا ولدت لسته أشهر مذتزوجها ولم يعتبر وقت الدخول بقرينة تمام الكلام ولا يخفى أن التوفيق أولى من الخطأ وشق العصا (قوله والموطوءة بشبهة) كاتفي زفت إلى غير زوجها والموجودة ليلا على فراشه إذا ادعى الاشتباه كذا في الفتح وأغاد في النهر بحثا أن من ذلك ما وقع الاستفتاء عنه فيمن اشترى أمة فوطئها ثم أثبت أنها حرة الأصل اهـ وهو ظاهر ومن ذلك ما لو وطئ معتدته بشبهة وسألتني ومنه ما في كتب الشافعية إذا دخلت منيا فرجها ظنته مني زوج أو سيد عليها العدة كالوطوءة بشبهة قال في البحر ولم أره لاصحابنا والقواعد لأن وجوبها لتعرف براءة الرحم (قوله ومنه) أي من قسم الوطء بشبهة قال في النهر وأدخل في شرح السمرقندي منكوحة الغير تحت الموطوءة بشبهة حيث قال أي بشبهة الملك أو العقد بأن زفت إليه غير امرأته فوطئها أو تزوج منكوحة الغير ولم يعلم بحالها وأنت خير بأن هذا يقتضي الاستثناء عن المنكوحة فاسدا إذا لا شك أنها موطوءة بشبهة العقد أيضا بل هي أولى بذلك من منكوحة الغير إذ اشتراط الشهادة في النكاح يختلف فيه بين العلماء بخلاف الفراغ عن نكاح الغير اهـ إذا علمت ذلك ظهر لك أن الشارح متابع لما في شرح السمرقندي لا تنافي له إذ لو قصد مخالفته كان عليه أن يذكر قوله ومنه الخ عقب قوله المنكحة حذو . ناسا فاسدا لا بعد قوله وأنه طوءة بشبهة فافهم ويمكن الجواب عن السمرقندي بأنه حال المنكوحة . ناسا فاسدا على ما شرط منه شرط الصحة بعد وجود المحاجة كالنكاح

اختيار لكن الصواب
ثبوت العدة والنسب بحر
(والموطوءة بشبهة) ومنه
تزوج امرأة الغير غير
عالم بحالها

المؤقت أو غير شهود اما منكوحة الغير فهي غير محل اذ لا يمكن اجتماع ملكين في آن واحد على شئ واحد فالمقدم لم يؤثر ملكا فاسدا وانما اثر في وجود الشبهة والشارح كثير المتابعة للنهر فلعله خالفه هنا إشارة الى ما قلنا **(قوله كاسيجي)** اى في المتن آخر الباب **(قوله)** يعنى اذا لم تكن غللة راضية) هذا مذكور ايضا في البحر واستشهد له بما في الحاشية من ان المنكوحة اذا تزوجت رجلا ودخل بها ثم فرق بينهما لا يجب على الزوج الاول نفقتها مادامت في العدة لانها لما وجبت عليها العدة صارت ناشئة اهـ **(قوله كاسيجي)** اى قبيل الفروع **(قوله)** وام الولد) اى التي ماتت مولاه او اعنتها ولا نفقة لها في هذه العدة كافي البحر عن كافي الحاكم اى لانها عدة وطه لا عقد **(قوله)** فلا عدة على مدبرة ومعققة المناسب وأمة بدل قوله ومعققة قال في البحر وقيد بأمر الولد لان المدبرة والامة اذا اعتقت او مات سيدها لا عدة عليها بالاجماع كما ذكره الاسديجاني اى اى لانه لا فراش لهما كما قدمه الشارح **(قوله)** غير الآيسة والحامل) منصوب على الحالية من ضمير المنكوحة والموطوءة وام الولد او محرور نعمت لهون وكان الاولى ان يزيد قوله وغير المحرمة عليه وهذا في ام الولد وكأنه لم يذكره لكونه صرح به فيما مر **(قوله)** بالاشهر والوضع) فيه لف ونشر مرتب **(قوله)** الحيض) جمع حيضة اى عدة المذكورات ثلاث حيض ان كن من ذوات الحيض والا فالاشهر او وضع الحمل وهذا ان كانت المنكوحة نكاحا فاسدا او الموطوءة بشبهة حرة اذ لامة حيضتان كافي البحر **(قوله)** اى موت الواطي) اى في المسائل الثلاث واذا انه لا عدة في النكاح الفاسد بدون وطه كما قدمناه والواطى في الاخرة هو المولى الذى مات عنها او اعنتها اما لو كان زوجا تكون عدتها عدة الامة المنكوحة **(قوله)** وغيره) اى غير الموت وهذا خاص فيما عدا الاخرة **(قوله)** ككفرقة) الاولى كتفريق اى تفريق القاضى وسيأتى ان ابتداء العدة في الموت من وقت الموت وفي غيره من وقت التفريق او المتاركة ويأتى بيان المتاركة **(قوله)** لان عدة هؤلاء الخ) جواب سؤال حاصله لم كانت عدة هؤلاء بالحيض ولم يعتبروا فيها عدة وفاة ط **(قوله)** لتعرف براءة الرحم) اى لاجل ان يعرف ان الرحم غير مشغول لاقضاء حق النكاح اذ لا نكاح صحيح والحيض هو المعروف **(قوله)** ولم يكتف بحیضة) كاستبراء لان الفاسد ملحق بالصحيح احتياطا منع **(قوله)** ولا اعتداد بحیض طلقته) اى اذا طلقها في الحيض لا يحسب من العدة لان ما وجد قبل الطلاق لا يحسب به منها لعدم التجزى فلو احتسب كل من الرابعة فوجبت كلها لعدم التجزى ايضا نهر قال في الدر المنقى لو قال بحیض وقعت الفرقة فيه لكان اشمل **(قوله)** واذا وطئت المعتدة) اى من طلاق او غيره در منقضى وكذا المنكوحة اذا وطئت بشبهة ثم طلقها زوجها كان عليها عدة اخرى وتداخلتا كافي الفتح وغيره **(قوله)** بشبهة) متعلق بقوله وطئت وذلك كالموطوءة للزوج في العدة بعد الثلاث بنكاح وكذا بدونها اذا قال طلقت انها تحلى او بعد ما أبانها بالفاط الكتابية وتامة في الفتح ومفاده انه لو وطئها بعد الثلاث في العدة بلا نكاح علما بحرمتها لا يجب عدة اخرى لانه زنا وفي البرازية طلقها ثلاثا ووطئها في العدة مع العلم بالحرمة لا تستأنف العدة بثلاث حيض ويرجى ان اذا علمنا بالحرمة وجد شرائط الاحصان ولو كان منكرا طلاقها لا تنقضى العدة ولو ادعى الشبهة تستقبل وجعل في

مطلب

في وطء المعتدة بشبهة

التوازل البائن كالثلاث والصدر لم يجعل الطلاق على مال والخلع كالثلاث وذكر انه لو خالها
ولو بئال ثم وطئها في العدة علما بالحرمة تستأنف العدة لكل وطأة وتدخل العدة الى ان
تتقضى الاولى وبعده تكون الثانية والثالثة عدة الوطء لا الطلاق حتى لا يقع فيها طلاق آخر
والانحب فيها نفقة اه وما قاله الصدر هو ظاهر ما قدمناه آنفا عن الفتح حيث جعل الوطء
بعدا لالبانة بالفاظ الكنائية من الوطء بشبهة اى لقول بعض الائمة بأنه لا يقع بها البائن فأوردت
الخراف فيهابشة (قوله ولو من المطلق) أى كأمثلة آفانم الاولى ان يقول ولو من غير المطلق
لما في الفتح من ان الشافعى واقتنا في احد قوله فيما اذا كان الواطئ المطلق اه فلم ان غير
المطلق هو محل الخلاف فكان المناسب التمسك عليه ليدخل المطلق بالاولى وفي الدرر اعلم
ان المرأة اذا وجب عليها عدتان فاما ان يكون من رجلين او من واحد ففي الثاني لاشك ان
العدتين تداخلتا وفي الاول كانتا من جنسين كالشوقي عنها زوجها اذا وطئت بشبهة او من
جنس واحد كالطائفة اذا تزوجت في عدتها فوطئها الثاني وفرق بينهما تداخلتا عندنا ويكون
ما تراء من الحيض محتسبا منهما جميعا واذا انقضت العدة الاولى ولم تكمل الثانية فعليها
اتمام الثانية اه (قوله والمرئى منهما الخ) بيان لتداخل فلو كانت وطئت بعد حيضة من
الاولى فعليها حيضتان تكملة الاولى وتحتسب بهما من عدة الثاني فإذا حاضت واحدة بعد
ذلك تمت الثانية ايضا نهر وهذا اذا كان بعد التفريق بينهما وبين الواطئ الثاني اما اذا
حاضت حيضة قبله فبهي من عدة الاول خاصة وتامه في البحر عن الجوهره وقال واذا كان
الواطئ هو المطلق فهل يشترط ان يكون بعد التفريق ايضا أم أنه صريحا اه قلت الظاهر
انه التفريق حكم العقد الماسد لرفع شبهة اما الوطء بشبهة بدون عقد فن شبهة ترتفع بمجرد
العلم بتحقيق الحال والله اعلم وفي البحر عن الحائية واذا تمت عدة الاول حل لثاني ان يتزوجها
لانغيره ما تمت عدة الثاني ثلاث حيض من حين التفريق واذا كان طلاق الاول رجما كان له
ان يراجعها في عدته ولا يسلوها حتى تنقضى عدة الثاني اه ملخصا وفيه عن الجوهره ثم اذا
تداخلتا والعدة من رجعي فلا نفقة لهما على واحد منهما ولو من بائن فنفتقها على الاول والزوجة
اذا تزوجت بآخر وفرق بينهما بعد الدخول فلا نفقة لهما على زوجها لانها منعت نفسها في
العدة اه قلت ولعل الفرق في البائن ان المنع باليسونة لا بالعدة من الثاني بخلاف الرجعي
واتما انحب على الواطئ لان عدتها منه عدة وطء ولا نفقة فيها تأمل * (تأنيه) * يمكن انقضاء
العدتين معا كمعدة بالاشهر لوفاء وطئت فيها بشبهة وحاضت فيها ثلاثا وانقضاء الثانية قبل
الاولى كولو تمت الحيض قبل تمام اربعة اشهر وعشر ويمكن تأخر الثانية بجمعتها عن الاولى كولو
حاضت بعد تمام الاشهر (قوله وكذا لو بالاشهر) كآيسة وطئت بشبهة في خلال عدتها فاتها
تم الثانية بالاشهر ايضا نهر (قوله او بهما لو معدة وفاة) مثاله ما ذكرناه في التنبية آفانم كان
الاولى ان يزيد او يوضع الحمل وهو مسألة الحائى الآتية (قوله فلو حذف قوله والمرئى منهما)
اى الذى هو قاصر على الحيض وقد يحجب بأن المراد بالمرئى الحاصل بالعلم لا برؤية البصر ط
(قوله لعمهما) اى لم من تعدت العدتين بالاشهر ومن تعدت بالاشهر للوفاء بالحيض الوطء
الشبهة (قوله وعم الحائى لو حبلت) عطف على لعمهما اى ولم من تعدت العدتين بوضع الحمل

ولو من المطلق (وجبت
عدة اخرى) لتجدد السبب
(وتداخلتا والمرئى) من
الحيض (منهما) عليها ان
(تم) العدة الثانية ان تمت
الاولى) وكذا لو بالاشهر
او بهما لو معدة وفاة فلو
حذف قوله والمرئى منهما
لعمهما وعم الحائى لو
حبلت فعدتها الوضع

كالخائل بالهمز وهي من لم تكن حبل فاذا حبلت في العدة تنقضي بوضعه سواء كان من المطلق او من زنا او من نكاح فاسد اذا ولدت بعد المأثرة لا قبلها كما قدمناه عن الحاوي الزاهدي **(قوله)** الامتدة الوفاة الخ افاد ان المراد بالخائل اذا كانت معتدة من طلاق او فسخ بخلاف المعتدة من وفاة فافهم قال في النهر وفي الخلاصة وكل من حبلت في عدتها فعدها ان تضع حملها وفي المتن في عنها زوجها اذا حبلت بعدموت الزوج فعدها بالشهور اه وقد مر عن البدائع اه والذي مر عن البدائع ذكره في النهر عند مسئلة عدة الفار وهو الذي كتبناه في عدة الحامل عند قوله او من زنا حيث قال اما في عدة الوفاة فلا تتغير بالحمل وهو الصحيح اي بل تبقى عدتها اربعة اشهر وعشرا **(قوله كاسر)** اي عند قول المصنف وللموت اربعة اشهر وعشرا مطلقا حيث قال الشارح هناك فامخرج عنها الاحمال يعني من مات عنها وهي حاملا كما قدمناه فلمن لم تكن حاملا عند الموت وحبلت بعده فهي داخلة تحت الاطلاق فلا تتغير عدتها بل تبقى بالاشهر ويعلم ايضا من قوله بعده وفيمن حبلت بعدموت العسي عدة الموت اجماعا لعدم الحمل عند الموت اه فافهم لكن الظاهر ان هذا بالنظر الى الوفاة اما عدة الوطء الذي حصل منه الحمل فلا تنقضي الا بوضعه ان كان بشبهة لانه ثابت بالنسب بخلاف ما لو كان من زنا لان الزنا لا عدله اصلا فانهم **(قوله)** لانها اجل اي لان العدة اجل فلا يشترط العلم بمضيه اي بمضي الاجل اه ح وفي عامة النسخ لانها يضمير التثنية اي عدة الطلاق وعدة الموت قلت وهذا مبنى على تعريف البدائع من ان العدة اجل ضرب لانقضاء ما بقي من آثار النكاح وقدمنا ترجيحه **(قوله)** فلو طلاق **(قوله)** فربيع على المتن **(قوله)** من وقت البيان لانه انشاء من وجه بحر وهذه الجملة بمنزلة الاستثناء من قوله ومبدأ العدة بعد الطلاق والموت اه ح قال في الشرنبلالية قوله وابتدأوها عقيبهما اي عقيب الطلاق والموت يستثنى منه من بين طلاقها فان عدتها من وقت البيان لا من وقت قوله احدا كما طالق وان مات قبل البيان لزم كلامهما عدة الوفاة تستكمل فيها ثلاث حيض كما في البرازية اه وسيأتي استثناء مسائل أخرى كلامه **(قوله)** عدلا اي الشاهدان اي زكاهما غيرها ليصح القضاء بشهادتهما على ما عرف في موضعه **(قوله)** من وقت الشهادة على حذف مضاف اي من وقت تحمل الشهادة لا من وقت ادائها فانها لو شهدا في المحرم انه طلقها في شوال كان ابتداء العدة من شوال كما تقدم ح قات والظاهر ان يراد وقت الشهادة على ظاهره بناء على ان اداها حصل وقت التحمل لانها شهادة حسبة يفسق الشاهد بتأخيرها بلا عذر فلا تقبل كما اشار اليه في البحر **(قوله)** بخلاف الخ مرتبط بقوله فالعدة من وقت الطلاق **(قوله)** فان الفتوى انها من وقت الاقرار مطلقا اي سواء صدقته ام كذبه ام قالت لا ادري كما يدل عليه السياق قال في البحر وظاهر كلام محمد في المبسوط وعبارة الكثر اعتبارها من وقت الطلاق الا ان المتأخرين اختلفوا وجوبها من وقت الاقرار حتى لا يحل له التزوج بأختها واربع سواها زجر الله حيث كتم طلاقها وهو المختار كما في الصغرى اه ووفق السعدي بحمل كلام محمد على ما اذا كانا متفرقين من الوقت الذي اسند الطلاق اليه اما اذا كانا مجتمعين فالكذب في كلامهما ظاهر فلا يصدقان في الاستناد قال في البحر وهذا هو التوفيق ان شاء الله تعالى وفي الفتوح ان فتوى المتأخرين مخالفة للأئمة

الامتدة الوفاة فلا تتغير بالحمل كما مر وصححه في البدائع (ومبدأ العدة بعد الطلاق و) بعد (الموت) على الفور (وتنقضي العدة وان جهلت) المرأة (بها) اي بالطلاق والموت لانها اجل فلا يشترط العلم بمضيه سواء اعترف بالطلاق او انكر (فلو طلق امرأته ثم اسكره واقبعت عليه بينة وقضى القاضي بالفرقة) كأن ادعته عليه في شوال وقضى به في المحرم (فأعدة من وقت الطلاق لا من وقت القضاء) بزازية و في الطلاق المبهم من وقت البيان ولو شهدا بطلاقها ثم بعد ايام عدلا ففرض بالفرقة فالعدة من وقت الشهادة لا القضاء بخلاف ما (لواقر بطلاقها منذ زمان) ماض فان الفتوى انها من وقت الاقرار مطلقا

الاربعة وجمهور الصحابة والتابعين وحيث كانت مخالفتهم للثمة فيذني ان تحرى به محالها
والناس الذين هم مظانها ولهذا فصل السفدي بامر اه ملخصا وقره في البحر والنهر **(قوله**
نفيًا لثمة المواضعة) اى الموافقة على الطلاق وانقضاء العدة ليصح اقرار المريض اياها بالدين
أو ليتزوج اخنها او اربعا سواها فتح **(قوله لكن الخ)** استدراك على ما قبله حيث سكت فيه
عن بيان الثقة والسكنى فان فيها فرقا بين التصديق والتكذيب وكان الاختصر ان يقول
فان الفتوى انها ان كذبت الخ **(قوله)** ان وطئها لزمه مهر ثان (ينفي تقييده بما اذا كان في عدة
مادون الثلاث او في عدة الثلاث لكن مع ظنه الحل لما قدمناه عن البرازية انه لو وطئها في عدة
الثلاث مع العلم بالحرمه كان ذنبا بقي هل يتكرر المهر بتكرار الوطآت ذكر في البحر في باب
المهر عن الخلاصة لو وطئ المعتدة من ثلاث وادعى الشبهة يلزمه مهر واحد بكل وطء مهر قيل
ان كانت الطلقات الثلاث حلة فظن انها لم تقع فهو ظن في موضعه فيلزمه مهر واحد وان ظن
انها تقع لكن ظن ان وطئها حلال فهو ظن في غير موضعه فيلزمه بكل وطء مهر اه تأمل
(قوله ولا ثقة الخ) اى اذا كان الزمان الماضي استغرق العدة اما اذا بقي منها شئ تحب الثقة
والسكنى فيه ط **(قوله)** لقبول قولها على نفسها) اى في حق نفسها فيسقط ما وجب لها قال
في البحر والحاصل انها ان كذبت في الاستاد او قالت لأدرى من وقت الاقرار وان صدقه
ففي حقها من وقت الطلاق وفي حق الله تعالى من وقت الاقرار اه وفيه ان السكنى من حق
الله تعالى ومقتضاه لزومها وان صدقه ط قلت وليس عبارة البحر لفظ السكنى بل عبارة
ولكن لا ثقة لها ولا كسوة ان صدقه وهكذا في النهر واصل المسئلة في الحانية كما عناه
المشارح اياها وعبارتها وفي الفتوى عليها العدة من وقت الاقرار ولا يظهر اثر تطبيقها الا في
ابطال الثقة فقد ظهر ان ذكر السكنى في كلام المصنف مستدرك فافهم **(قوله ثم اقام**
معها) اطلقه فشمع ماذا وطئها اولا اه ط **(قوله)** ان مقرا بطلاقها تنقض عدها) اى
يكون ابتداءها من وقت الطلاق والمظاهر ان المراد اقراره به بين الناس لا بمجرد اقراره به
عندها مع تصديقها له وان المراد اقراره به من حين التطبيق وبه ظهر الفرق بين هذه المسئلة
ومسئلة المتن فانها مفروضة فيما لو كنتم طلاقها ثم اقره بعد زمان وظهر ايضا عدم مخالفته
للتصحيح الآتى عن جواهر الفتاوى من اعتبار الاشهار والامساك في الفروع من اعتباره
ايضا فافهم **(قوله فان اشهر الخ)** فهو طلقها ثلاثا بعد هذا الطلاق المشتهر لا تقع الثلاث كما
سيأتى في الفروع **(قوله وكذا لو خالعاها)** هو داخل تحت قوله اياها لكن الابانة قد تكون
بدون علمها بخلاف الخالعة لانها مفاعلة فأشار الى انه لا فرق في اشراط الاشهار بين كونها
عامة او لا فافهم **(قوله وأشهد)** اشار الى ان الاشهار لا بد ان يكون باقراره بين الناس لا بمجرد
سماعه من غيره والى ان اقراره عند رجلين يكفي فلا يلزمه الاقرار عند الأكثر فان الشهادة
اشهار كما قوله في النكاح من ان الاعلان الذى قال باشرطه الامام مالك يحصل بالشاهدين
فافهم **(قوله)** وكذا لو كنتم طلاقها لم تنقض زجرا) اى زجره له عن الكتان وهذا التعليل
ذكره في الحانية وتقدم تعليل آخر وهو قوله نفيًا لثمة المواضعة وهو مذكور في الهداية
وذكر هذه المسئلة مكرر بامر في المتن لانه مفروض فيما لو كنتم طلاقها ثم اخبر به بعد زمان

نفيًا لثمة المواضعة لكن
(ان كذبت) في الاستاد او
قالت لأدرى (وجبت)
العدة (من وقت الاقرار
ولها الثقة والسكنى وان
صدقه فكذلك غيرانه) ان
وطئها لزمه مهر ثان اختيار
(ولا ثقة) ولا كسوة ولا
سكنى) لها لقبول قولها
على نفسها خاتية وفيها اياها
ثم اقام معها زمانا ان مقرا
بطلاقها تنقض عدها لان
منكر او في اول طلاق
جواهر الفتاوى اياها
واقام معها فان اشهر
طلاقها فيما بين الناس
تنقض والا لا وكذا لو
خالعها فان بين الناس
واشهد على ذلك تنقض
والا هو الصحيح وكذا
لو كنتم طلاقها لم تنقض
زجره انتهى

كأمر وفي بعض النسخ ولذا باللام وهي أولى والحاصل أنه إن كتمه ثم أخبره بعد مدة فالتقوى على أنه لا يصدق في الاستناد بل تجب العدة من وقت الإقرار سواء صدقته أو كذبت وإن لم يكتمه بل أقربه من وقت وقوعه فإن لم يشتهر بين الناس فكذلك وإن اشتهر بينهم تجب العدة من حين وقوعه وتقضى إن كان زمانها مضي وهذا إذا لم يكن وطئها بشبهة ظن الحل والالام وجبت بالوطء عدة أخرى وتدخلنا كأمر وكذا كلما وطئها تجب عدة أخرى فلا يخل لها الزوج بآخر ما لم تغض عدة الوطء الأخير بخلاف ما إذا كان الوطء بلا شبهة فإنه لا يوجب عدة لتحصنه زنا والزنا لا يوجب عدة كأمر فلها الزوج بآخر كما صرح به في التتارخانية في الفصل الثاني والعشرين من الطلاق أي إذا كان الطلاق مشتهراً ومضت عدته كما علمته والأفلا ولحق الثلاث بعده الطلاقة على هذا التفصيل كما سيأتي في الفروع **(قوله)** وحينئذ فيدوها من وقت الثبوت والظهور أي وحينئذ علمت هذا التفصيل الذي ذكرنا حاصله ظهر أن هذه المسائل إذا لم يكن الطلاق فيها مشتهراً يكون مبدأ العدة من وقت الثبوت أي ثبوت الطلاق وظهوره بينهم فقوله والظهور عطف تفسير أي يكون مبدأها من وقت إقراره به بين الناس فتكون هذه المسائل مستثناة أيضاً من قوله ومبدأ العدة بعد الطلاق بخلاف ما إذا كان مشتهراً من الأصل فإنها تكون من وقت الطلاق وقد علمت أن الإقرار في عبارة الحائنة بمعنى الأشهاد بين الناس من حين التطليق هكذا ينبغي حل هذا المقام فأنهم **(قوله)** ومبدأها في النكاح الفاسد بعد التفريق الخ وقال زفر من آخر الوطئات لأن الوطء هو السبب الموجب ولنا أن السبب الموجب للعدة شبهة النكاح ورفع هذه شبهة التفريق لا ترى أنه لو وطئها قبل التفريق لا يجب الحد وبعده يجب فلا نصير شارعة في العدة ما لم ترتفع شبهة التفريق كما في الكافي وغيره اهـ سألنا قلنا لم أر من صرح بمبدأ العدة في الوطء بشبهة بلا عقد وبنينا أن يكون من آخر الوطئات عند زوال شبهة بان علم أنها غير زوجته وإنها لا تحل له إذا عقدناها فلم يبق سبب للعدة سوى الوطء المذكور كما يعلم مما ذكرنا والله أعلم **(قوله)** بعد التفريق من القاضي أي عقبه وهذا إذا كان في زمان يصالح لا يتدأها فلا يشكّل بما إذا فرق في الحيض فإنه يعتبر ابتداءها بعدة إذا لم يدر من ثلاث حيض أفاده القهستاني والمراد بالتفريق أن يحكم القاضي به بينهما كما في البحر عن العناية تأمل **(قوله)** وقيد في البحر بخنا الخ أقول لو كان مرادهم وجوب الحد إذا كان الوطء بعد العدة لم يبق لذكره فائدة إذ هذا حكم النكاح الصحيح فيعلم منه الفاسد بالأولى وقد نازعه العلامة المقدسي بقوله وقد يقال هذه العدة تخالف غيرها في هذا الحكم لأنها أثر نكاح فاسد كما خالفته في أنها لا تعتد في بيت الزوج اهـ وإيضاً فقد رده السالماني بأن هذا البحث وإن تابعه عليه غير واحد فيه غفلة عن فهم تعليل المسئلة وهو ما مر في الرد على زفر من ارتفاع شبهة التفريق الخ أي لم يبق بعد التفريق ما يندري به الحد ورده الرضوي أيضاً بما حاصله أن درء الحد قبل التفريق بشبهة العقد والعدة بعده تكون شبهة الشبهة وهي غير معتبرة بخلاف عدة الثلاث في النكاح الصحيح إذا ظن الحل فإنها شبهة الفعل لأنها محبوسة في بيته ونفقت دائرة عليها وهما لا نفقة ولا احتباس اهـ قلت لكن يشكّل عليه ما صرح به في البحر وغيره من أنه لو تزوج فأسدا

و حينئذ فيدوها من وقت
الثبوت والظهور (و)
مبدأها (في النكاح الفاسد
بعد التفريق) من القاضي
بينهما ثم لو وطئها حد
جوهره وغيره وقيد في
البحر بخنا بكونه بعد العدة
أعدم الحد بوطء المعتدة
(أو) المتاركة أي (أظهار
العزم)

أخت أمرأته تحرم عليه أمرأته الى انقضاء العدة وهذا يدل على بقاء اثر هذا النكاح بالنسبة اليه وقد يجاب بان بقاء اثره بالعدة لا يمنع كون وطئه فيها زنا يحده كالموطئ معتدته من الثلاث علما بجرمتها فإنه زنا يحده مع بقاء اثر النكاح قطعاً **(قوله من الزوج)** قيده لان ظاهر كلامهم انها لا تكون من المرأة قال في البحر ورجحنا في باب المهر انها تكون من المرأة ايضاً ولذا ذكر مسكين من صورها ان تقول فارتكك اه ورجحه باقتافهم على ان لكل منهما فسخ هذا النكاح والفسخ متاركة اه قال في النهر وقدمنا ما يدفعه اه اي ذكر هناك ان المتاركة في معنى الطلاق فيختص بها الزوج اه وردده الحير الرمل بأنه لاطلاق في النكاح الفاسد وتقدم تمامه هناك وان المقدسي تابع البحر **(قوله ونحوه)** بالنسب عطف على قوله تركتك اي كخليت سبيلك او فارتكك **(قوله ومنه)** اي من النحو ومن الاظهار **(قوله لا بمجرد العزم)** بالرفع عطفاً على الطلاق او بالجر عطفاً على اظهار العزم قصد به التنبيه على ما في الكثر وغيره من قوله او العزم على ترك وطئها وانه على تقدير مضاف اي اظهار العزم كما عبر المصنف تبعاً لابن كمال لما في العناية ان العزم أمر باطن لا يصلح عليه وله دليل ظاهر وهو الاخبار به **(قوله والا فيكفي تفرق الابدان)** اي مع العزم على تركها قل في البحر من النهر واما غير المدخول بها فتتحقق المتاركة بالقول وبالترك عند بعضهم وهو تركها على قصد ان لا يعود اليها وعند البعض لا تكون المتاركة الا بالقول فيها **(قوله والحلوة في النكاح الفاسد)** اي سواء كانت صحيحة او فاسدة وفيه انها لا تكون الا بسد لانه ممنوع شرعاً عن وطئها كالحلوة بالخائض لكن المراد فسادها بغير فساد النكاح بان كان ثم مانع آخر **(قوله لا نوجب العدة)** اي ولا المهر واما شيان بحقيقة الوطء **(قوله ولا تعتد في بيت الزوج)** لانها في حال قيام العقد لاحق له عليها في احتباسها في بيته فبعد اولي لكن سياتي في الفصل الآتي خلافه فاعلم احدقولين وياتي تمامه **(تمت)** ذكر في البحر انه قدم في النكاح الفاسد من باب المهر ان المراد بهذه العدة عدة المتاركة فلا عدة عليها بموته الا الحيض بعد الدخول وانه لاحداد ولا نفقة فيها وانه تحرم عليه أمرأته لو تزوج اختها فاسدا الى انقضاء العدة وان وجوبها في القضاء اما في الديانة لو علمت انها حاضت بعد آخر وطء ثلاثاً حل لها التزوج بلا تفريق ونحوه وان الارجح عدم اشتراط علمها بالمتاركة **(قوله قالت مضت عدتي الخ)** اعاد ان انقضاء العدة لا يحصر في اخبارها بل يكون به وبالفعل بان تزوجت بآخر بعد مدة تنقضي في مثالي العدة فلو قالت بعده لم تنقض لم تصدق لان الاقدام عليه دليل الاقرار بحر عن البدائع **(قوله وكذبها الزوج)** واما اذا ادعى هو مضى عدتها وكذبت فسيأتي آخر الفروع **(قوله قبل قولها مع حلها)** اي ولو كانت مرضعاً لانه يتصور من بعضهن كما في الاقروى سائحاً **(قوله ثم لو بالشهور الخ)** شروع في بيان ادنى ما تحتمله المدة **(قوله فالتقدير المذكور)** اي اذا كانت ممن تعتد بالشهور فلا بد من مضى المقدّر شرعاً المذكور فيما مر وهو ثلاثة اشهر للحره ونصفها للامة **(قوله -تو-نوما)** فيجعل كأنه طلقها في الطهر بعد الوطء ويؤخذ لها اقل الطهر خمسة عشر لانه لا غاية لاكثره واوسط الحيض خمسة لان اجتماع اقلهما نادر فثلاثة اطهار بخمسة واربعين وثلاث حيض بخمسة عشر فصارت ستين وهذا

من الزوج (على ترك وطئها)
 فان يقول بلسانه تركتك
 بلا وطء ونحوه ومنه
 الطلاق وانكار النكاح لو
 يحضرتها والا لا بمجرد
 العزم لو مدخولة والا
 فيكفي تفرق الابدان
 والحلوة في النكاح الفاسد
 لا توجب العدة والطلاق فيه
 لا ينقص عدد الطلاق لانه
 فسخ جوهره ولا تعتد في
 بيت الزوج بزازية (فات
 مضت عدتي والمدة تختص)
 وكذبها الزوج قبل قولها
 مع حلها والا (تحتمله
 المدة) لان الامين انما
 يصدق فيما لا يخالفه الظاهر
 ثم لو بالشهور فالتقدير
 المذكور ولو بالحيض فاقها
 طهره ستون يوماً

على تحريم محمد لقول الامام وعلى تحريم الحسن له يجعل كأنه طلقها في آخر الطهر احترازا
 عن تطويل العدة عليها ويؤخذ لها اقل الطهر واكثر الحيض ليعتدلا فطهران بثلاثين يوما
 وثلاث حيض بثلاثين ايضا وعندها اقل مدة تصدق فيها الحرة تسعة وثلاثون يوما ثلاث
 حيض بتسعة ايام وطهران بثلاثين افاده ط (قوله) ولامة اربعون (هذا على تحريم محمد
 طهران بثلاثين وحيضة بعشرة وعلى تحريم الحسن خمسة وثلاثون يوما طهر بخمسة عشر
 وحيضتان بعشرين ط وفي بعض نسخ البحر انه على رواية الحسن ثلاثون وصوابه خمسة
 واثلاثون كافي البدائع وغيرها (قوله) ما لم تدع السقط غاية لاشتراط المدة المذكورة في الحرة
 والامة قال ط والمراد السقط الذي ظهر بعض خلقه ولا بد من مدة يحتمل فيها ظهور ذلك
 اه اى فلو نكحها ثم طلقها بعد شهر مثلا لا يقبل قولها لانه لا يستين بعض خلقه قبل اربعة
 اشهر كما تقدم و اشار الى انها لو ادعت انقضاء العدة ولم تقرر بسقط لا تصدق وقيل تصدق
 لاحتماله قال في التهر والظاهر الاول وقال الرمي والثاني ضعيف كما تقدم في باب الرجعة
 فراجع اه (قوله) كما مر في الرجعة حيث قال هناك ثم اتما تعتبر المدة لو بالحيض لا بالسقط
 وله تحليفها انه مستين الحلق ولو بالولادة لم تقبل الابينة ولو حرة فتح اه قال في البحر وفيه
 نظر فقد صرحوا في باب ثبوت النسب ان عدتها تنقضي باقرارها بوضع الحمل وان توقف
 الولادة على البينة انما هو لاجل ثبوت النسب (قوله) ما لم يكن عطف على ما لم تدع (قوله)
 معلقا بولادتها مثله ما لو اوقعه عقب الولادة بلا فاصل ط (قوله) فيضم) بالبناء للفاعل
 وضيمه عائدا الى الامام وقوله خمسة وعشرين ومعوله وفي نسخة وعشرون بالرفع على ان يضم
 مبنى للمفعول (قوله) كما مر في الحيض حيث قال ولا حد لافله اى النفاس الا اذا احتيج اليه
 لعدة كقوله اذا ولدت فانت طالق فقالت مضت عدتي فقدره الامام بخمسة وعشرين يوما مع
 ثلاث حيض والثاني بأحد عشر والثالث بساعة اه قلت وعليه فاذا طالقت عقب الولادة
 فلا بد من مضي خمسة وعشرين للنفس ثم تعد بستين يوما كما مر تأمل مدة تصدق فيها عنده
 خمسة وثمانون وهذا على تحريم محمد لقول الامام وعلى تحريم الحسن اقل المدة مائة يوم
 بتقدير النفاس وطهره اربعين وعلى قول الثاني اقلها خمسة وستون اذ لا بد من مضي احد
 عشر يوما للنفس ثم طهر خمسة عشر يوما ثم تعد بتسعة وثلاثين وعلى قول محمد اقلها اربعة
 وخمسون يوما وساعة فلا بد من مضي ساعة للنفس وخمسة عشر للطهر ثم تسعة وثلاثين
 وتقدم تمامه في الحيض (قوله) معتدة اى من طلاق بائن غير ثلاث در منقذ لانها لو كانت
 معتدة من رجعي فالعقد الثاني رجعة ولو من ثلاث لم تحل له قبل زوج آخر (قوله) ولو من
 فاسد بان تزوجها فاسدا ودخل بها ففرق بينهما ثم تزوجها بحيضا في العدة اما عكسها بان
 تزوجها اولاحيضا ثم طلقها بعد الدخول فتزوجها في العدة فاسدا فلا مهر ولا استئناف عدة
 بل عليها اتمام العدة الاولى بالاتفاق لانه لا يمكن من الوطء في النكاح الفاسد فلا يجعل واطئا
 حكما لعدم امكان الحقيقة ولذا لا يجب عدة ولا مهر بالحلوة في الفاسد افاده في البحر (قوله)
 ولو حكما اى ولو كان الوطء حكما وهو الحلوة والمعنى قبل الوطء والحلوة (قوله) لانها
 مقبوضة في يده الخ اى فينوب عن القبض المستحق بالعقد الثاني كالفاسد اذا اشترى

والامة اربعون ما لم تدع
 السقط كما مر في الرجعة
 وما لم يكن طلاقها ماعقا
 بولادتها فيضم لذلك خمسة
 وعشرين للنفس كما مر
 في الحيض (نكح) نكاحا
 تحفيضا (معتدة) ولو من
 فاسد (وطاقتها قبل الوطء)
 ولو حكما (وجب عليه
 مهر تام و) عليها (عدة
 مبتدأة) لانها مقبوضة
 في يده بالوطء الاول لبقاء
 اثره وهو العدة

المغضوب الذي في يده يصير قابضاً بمجرد العقد فكان طلاق بعد الدخول لا يقال الطلاق بعد الدخول يملك به الرجعة ولا رجعة له هنا لأنه لا يلزم من اقامته مقام الوطء في العقد الثاني في حق المهر والمدة ان يقوم مقامه في حق الرجعة كالحلوة اقيمت مقام الوطء في حقها ولو لم يتم مقام مالت الرجعة وتامه في المتحقت قلت وايضا فان الطلاق الاول بان كاسر حوا به فكيف يملك الرجعة في عدته وان كان الثاني رجعيًا **(قوله)** وهذه احدى المسائل العشر وهي لو تزوج معتدته من نكاح صحيح او معتدته من فاسد فهذا ثمان مرياً بينهما ثلثها تزوج معتدته وهو مريض وطلقها قبل الدخول فيكون فاراراً بعها فرق بينهما بعد الكفاءة بعد الدخول فكبحها في العدة وفرق بينهما ايضاً قبل الدخول خامسها تزوج صغيرة او امة ودخل بها ثم ابانها ثم تزوجها في العدة فبلغت او عتقت فاختارت نفسها قبل الدخول سادسها تزوج الصغيرة او الامة فاختارت نفسها بالبلوغ او العتق بعد الدخول ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول سابعاها تزوج معتدته فارتدت قبل الدخول وباقي الصور وقع في البحر مكرراً بل الصورتان الاوليتان ٢ واحدة فهي في الحقيقة سنة فافهم **(قوله)** على ان الدخول في النكاح الاول دخول في الثاني هذا عندها وعند محمد وزفر لا يكون دخولا في الثاني فلا عدة مبتدأة ويجب نصف المهر لكن عند محمد يجب تكبير العدة الاولى وعند زفر لا يجب اى فتحل الزواج فيصلح حيلة لاسقاط عدة الخلل بان يطلقها بعد الدخول ثم يعقد عليها ثم يطلقها قبل الدخول فيحل الاول بلا عدة **(قوله)** ابطه المصنف بما يطول (يقول) نقل بحبارة المصنف بطولها وحاصلها انه قد وقع كثير في ديارنا العمل بقول زفر من بعض القضاة الذين لا خوف لهم طهراً في تحصيل الخطاء الثاني قال المكمال في فتحه ومقالة زفر فاسد لاستلزامه ابطال المقصود من سرعيتها وهو عدم اشباه الانساب ومع ذلك هو مجتهد فيه بل صرح في جامع الفصولين بأنه لو قضى به قض نقد قضاءه لان الاجتهاد فيه مسافا وهو موافق لصريح قوله تعالى وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن فمالكنم عليهن من عدة تعتدوهن فيها والوجه عندي في هذا الرمان عدم نقده لانه انما يقع لاخذ اثبات بمقابله كما هو المأمور من قضاء زماننا وقد سئل شيخنا شيخ الاسلام الكرخي عما يفعله بعض القضاة من الاخذ بقول زفر بعدم العدة فقل قول بعض المحققين ان ما قاله زفر وسد وذكر بعض العلماء عن زفر انه يوافق مشايخ الثلاثة في عدم حل الوطء للاول قبل العدة وان صح نكاحه اذ لا يلزم من تحته حل الوطء لكن المشهور عن زفر الاول وهو الذي يفعله قضاة زماننا لاكثر الله تعالى منهم فيزوجون في حالة الطلاق قبل الاستئجال ولا ينتظرون الى ما نص عليه علماءنا من ان القاضي اذا ارتضى في حادثة لا ينفذ حكمه فيها وانقلد اذا خالف امامه في مسئلة لا ينفذ حكمه فيها على الاصح ومراد من قل بنفاذ حكم القاضي في هذه المسئلة القاضي المجتهد كما نص عليه محققون قل الشيخ حافظ الدين لا يخفى ان عدم قضائنا ليس بشبهة فضلا عن الحجة قلنا عن قضاء زمانه وبلاذه فكيف اليوم واكثرهم جاهلون بعود بالله تعالى من الجراءة على احكام الله تعالى بلا عذ وليس للقاضي انقلد الا اتباع مشهور المذهب ولا سيما الذي يقول له السلطان وليك القضاء على مذهب فلان وقد عمل المتأخرون بقول زفر في مسائل معروفة لموافقتها الدليل والعرف وارضوا عن هذه لما فيها من خطر الشبهة

وهذه احدى المسائل العشر المبينة على ان الدخول في النكاح الاول دخول في الثاني وقول زفر لا عدة عليها فتحل للزواج ابطه المصنف بما يطول وجزم بان القاضي المقلد اذا خالف مشهور مذهبه لا ينفذ حكمه في الاصح كما لو ارتضى

٢ قوله الاوليتان كذا بخط المحضى وصوابه الاوليتان بخذف التاء قاله نصر المهورى

مطلب

الدخول في النكاح الاول دخول في الثاني في مسائل

لاختلاط الانساب ولقد حجت العلماء العاملين الاكابر قريبا من سبعين سنة فلم أر احدا منهم
أفتى بها ولا حكم بها ولا سمعته عنهم فخرهم الله تعالى خيرا وقدر ارواحهم حيث اجتنبوا
ما يريب واستسكوا بما لا يريب اه **(قوله)** الان ان نص السلطان الخ فيه نظر لاقتضائه ان
مخالفة القاضي مشهور المذهب تصح اذا نص له السلطان مع اننا قدمنا في هذا الباب ما مر
اول الكتاب من ان الحكم والفتيا بالقول المرجوح جهل وخرق للاجماع تأمل **(قوله)**
طلقة هاذي احترزه عن المسلم كياتي **(قوله)** لم تعتد عند أبي حنيفة فلو تزوجها مسلم او ذمي
في فور طلاقها جاز كافي فتح القدير بحرقلت والفرق بين هذه وبين ما اذا كان زوجها مسلما
حيث تعتد ما افاده بقوله لانها حقه ومعقده اى ان العدة انما تجب حقا للزوج فاذا كان كافرا
لا يعتقدها لا تجب له وان تزوجها مسلم بخلاف ما اذا كان الزوج مسلما فتجب لاجل حقه
واعقاده وان تزوجها ذمي مثلها وكان لا يعتقدها وبه سقط ما بحثه في النهر من باب نكاح
الكافر من انه ينبغي ان لا يختلف في وجوبها اذا تزوجها مسلم لانه يعتقد وجوبها الخ اذ لا يخفى
انه يعتقد وجوبها لنفسه التحسين مائه ولا يعتقد وجوبها للكافر لانه انما يعتقد ما ثبت عند
مجتهد نعم ذكر في الحاشية هناك الذمي اذا ابان امرأته الذمية فترجوها مسلم او ذمي من ساعته
ذكر بعض المشايخ انه يجوز نكاحها ولا يباح له وطؤها حتى يستبرأ بها بحجة في قول أبي
حنيفة وفي قول صاحبيه نكاحها باطل حتى تعتد بثلاث حيض **(قوله)** لانا امرنا بتركهم
وما يعتقدون خفي لم يعتقدها حقا لانفسهم لانزهم بها اى امرنا بتركهم ومعقدهم
فما مصدرية والمصدر المنسك في محل نصب على انه مفعول معه **(قوله)** وقيد الوالو الخ
الخ قال في البحر بعد نقله واطلقه في الهداية معللا بان في بطنها ولدا ثابت النسب وعن الامام
يصح العقد عليها ولا يطؤها كالحامل من الزنا والاول اصح اه ما في الهداية **(قوله)** اتفاقا
اى بين الامام وصاحبيه وقوله مطلقا اى سواء كانت حائلا او حاملا منع وسواء اعتقدها
هى اولا **(قوله)** لان المسلم يعتقده اى يعتد لزوم الاعتداد من نكاحه فكانت حق آدمي
فيخاطب به الذمية وان كان فيها حق الله تعالى **(قوله)** والحربي ملحق بالجماد حتى كان
محلا للملك هداية اى والجماد لابرأى حقه وان اعتقدها **(قوله)** لانها معتدة الخ
المذكور في حاشية العلامة نوح على الدرر انها معتدة بالاخلاق فلا يجوز نكاحها ما لم تضع
لان في بطنها ولدا ثابت النسب فيمنع التزوج كحمل ام الولد يمنع المولى من تزويجها لان الولد
اذا كانت ثابت النسب كان الفرائض قائما فكاحها يستلزم الجمع بين الفرائضين اه ملخصا فافهم
وروى عنه انها في حكم الحبل اى من الزنا وهو اختيار الكرخي قهستاني **(قوله)** كحرية
الخ بخلاف ما اذا هاجر الزوج مسلما او ذميا او مستأثنا ثم صار مسلما او ذميا وتركها
فانه لا عدة عليها هناك اجماعا حتى جازله تزوج اختها او اربع سواها كما دخل دارنا لعدة
تبليغ الاحكام لها نمة لانها غير مخاطبة بالعدة لانها حق آدمي فتخاطب بها فتح **(قوله)**
خرجت اليها في نكاح الهداية والمضمرات وغيرها ان الخروج ليس بشرط لاهم قاله
له اسباب في دار الحرب ومضى ثلاث حيض مائة ولا عدة عليها عنه خلافا لما في مسناني
(قوله) الا الحامل المأمور اى من ان في بطنها ولدا ثابت النسب **(قوله)** وبطلان اى التزوج

الا ان نص السلطان على
العمل بغير المشهور فيسوغ
قيصر حنفا زوريا وهذا
لم يقع بل الواقع خلافه
فليحفظ (ذمية غير حامل
طلاقها ذمي اومات عنها لم
تعتد) عند أبي حنيفة (اذا
اعتقدوا ذلك) لانا امرنا
بتركهم وما يعتقدون (ولو)
كانت الذمية (حاملة تعتد
بوضعه) انصافا وقيد
الولو الخ بما اذا اعتقدها
(و) الذمية (لو طلقها مسلم)
اومات عنها (تعتد) اتفاقا
مطلقا لان المسلم يعتقده
(وكذا لا تعتد مسية
افترقت بتأين الدارين)
لان العدة حيث وجبت
انما وجبت حقا للعباد
والحربي ملحق بالجماد
(الا الحامل) فلا يصح
تزوجها لانها معتدة بل
لان في بطنها ولدا ثابت
النسب (كحرية خرجت
اليها مسلمة او ذمية
او مستأثنة ثم أسلمت
وصارت ذمية) لما مر انه
ملحق بالجماد (الا الحامل)
لما مر (وكذا لا عدة لو تزوج
امرأة الغير) وبطلان
(لما في مسناني) وفي
المسني (و) ذميا (ا) ولا

وهو معنى قوله ودخل بها لكنه لما كان موجودا في نسخ المتن المحردة وقد اسقطه المصنف من النسخة التي شرح عليها علم ان المصنف عول على عدم ذكره فذكر الشارح قوله ووطئها لانه لا بد من هذا القيد تأمل **(قوله)** وللهذا اي لكونه لاعددة عليها وقوله لانه زنا علة لعله فتكون علة للمعلول ايضا بواسطة ولو قدم العلة الثانية على الاولى لكان اولى **(قوله)** والمزني بها لانحره على زوجها) فله ووطئها بلا استبراء عندها وقال محمد لانه لا يحب له ان يطأها مالم يستبرئها كما مر في فصل المحرمات **(قوله)** لا يقربها زوجها) اي يحرمه عليه ووطئها حتى تحيض وتظهر كما صرح به شارح الوهبانية وهذا يمنع من حمله على قول محمد لانه يقول بالاستحباب كذا قاله المصنف في المنع في فصل المحرمات وقد مرنا عنه ان ما في شرح الوهبانية ذكره في التنف وهو ضعيف الا ان يحمل على ما اذا وطئها بشبهة اه فافهم **(قوله)** فايحفظ لغرابته) امر بخفضه لا يعتمد بل ليحفظ بقربة قوله لغرابته من المشهور في المذهب ان ماء الزنا لا حرمة له لقوله صلى الله عليه وسلم للذي شك اليه امرأته انها لا تدفع بدلامس طلقها فقال اني احبها وهي جميلة فقال له صلى الله عليه وسلم استمتع بها واماقوله فلا يسقي مؤذ زرع غيره فهو وان كان واردا عنه صلى الله عليه وسلم لكن المراد به وطء الحبل لانه قبل الحبل لا يكون زراعا بل ماء مسفوحا ولهذا قالوا لو تزوج حبل من زنا لا يقربها حتى تضع للزنا يسقي زرع غيره لان به يزاد سمع الولد وبصره حدة فقد ظهر بما قررناه الفرق بين جواز وطء الزوجة اذا زنا وتزني وبين عدم جواز وطئ التي تزوجها وهي حبل من زنا فافهم **(قوله)** لو عانة راضية) فان لم تكن عانة بأن راجعها وهي لا تشعر او اكرهها على النكاح لم تكن نائمة لانها ما تقصد مع نفسها عن الاول افاده ط **(قوله)** كما مر) اي في شرح قول المصنف ووطئها بشبهة وقد أطال هناك على ما هنا ط **(قوله)** ادخلت منه) اي من زوجها من غير خلوة ولا دخول اما لو ادخلت من غير غير فقد قدمناه في الموطوءة بشبهة **(قوله)** في البحر بخاتم) حيث قال ولما حكم ما اذا وطئها في دبرها او ادخلت منه في فرجها ثم طلقها من غير ايلاج في قلبها وفي تحرير الشافعية وجوبها فيهما ولا بد ان يحكم على اهل المذهب به في الثاني لان ادخال المني يحتاج الى تعرف براءة الرحم اكثر من مجرد الابلاج اه يعني واما في الاول فلا لان الوطء في الدبر ان كان في الخلوة فالعدة تحب بالخلوة وان كان بغير خلوة فلا حاجة الى تعرف البراءة لانه سفح الماء في غير محل الحرث فلا يكون مقصدا للعوق **(قوله)** وفي النهر الخ) حيث اقول ينبغي ان يقال ان ظهر حملها كان عدتها وضع الحمل لان فلا عدة عليها اه واعترضه بعض الاوئل بأن الانتظار الى ظهور الحمل عدمه هو العدة التي قررت منها وان جوزت تزوجها بعد ادخال المني احتجبت الى نقل اه اقول سنة كفي الاستيلاء عن البحر عن المحيط مانصه اذا عاج الرجل جاريته فيما دون الفرج فانزل فخذت الجارية ماءه في شيء فستدخله فرجها في حدان ذلك فعلقت الجارية وولدت فالولد ولده والخارية ام ولد له اه فهذا الفرع يؤيد بحث صاحب البحر اه ح قلت ويؤيده ايضا ما فيها العدة بخوة المحبوب وما ذاك الا توهم العلوق منه بسحقه **(قوله)** ومضى سبعة اشهر) هل الاولى سبعة بتقدير التاء على السين ليكون اشارة الى ما مر نظما عن الامام مالك من ان ممتدة الطهر تنقضي عدتها بسبعة اشهر فتعني انه ما يصح

وايضا يجد مع العلم بالحكمة لانه زنا والمزني بها لا يشعر على زوجها وفي شرح الوهبانية لو زنت المرأة لا يقربها زوجها حتى تحيض لاحتمال علوقها من الزنا فلا يسقي مؤذ زرع غيره فايحفظ لغرابته (خلاف ما اذا لم يعلم) حيث تحرره على الاول الا ان تنقضي العدة ولا تفتة عدتها على الاول لانها صارت نائمة خائبة قلت يعني لو عانة راضية كما مر فتدبر (فروغ) ادخلت منه في فرجها هل تعدق في البحر بخاتم لاحتجاجها لتعرف براءة الرحم وفي التهر بخاتم ان ظهر حملها هو الاول في القية ولدت ثم طلقها ومضى سبعة اشهر فكسحت آخر

ما لم تحض وان مضى تسعة اشهر تأمل **(قوله لم يصح الخ)** هذا ظاهر اذا صدقها الزوج في انها
 لم تحض والا فالقول له لما قدمناه عن البدائع عند قوله قالت مضت عدتي ومثله ما قدمناه في
 الرجعة عن البرازية من ان المطلقة لو قالت للثاني تزوجتني في العدة ان كان بين الطلاق
 والنكاح اقل من شهرين صدقت عنده وفسد النكاح وان اكثر لا وصح النكاح لان
 الاقدام على النكاح اقرار بمضي العدة **(قوله لان من لا تحيض لا تحبل)** اي فلما حبلت تين
 انها من اهل الحيض فلا تنقض عدتها الا بثلاث حيض **(قوله فلو مضىها معلوما عند الناس)**
 اي بأن كان اقر وقت الطلاق به واشهره بينهم ومضت مدة يمكن فيها انقضاء العدة تنقض
 وان كان مقبلا معها لان اقامته معها بعد اشتهار الطلاق لا تمنع مضىها في الصحيح كما قدمه عن
 جواهر الفتاوى لكن اذا وطئها علما بالحرمه بلا شبهة كان زنا فلا تحجب عدة اخرى ولو كان
 الوطء بشبهة وجب لكل وطء عدة اخرى وتدخلت مع التي قبلها فلا يحل تزوجها بغيره قبل
 انقضاء العدة من الوطء الاخير ولو طلقها ثلاثا بعد انقضاء عدة الطلاق الاول لم تقع وان كانت
 في عدة الوطء كما قدمناه عن البرازية وبه ظهر جواب حادثة الفتوى في رجل ابان زوجته بلفظ
 الحرام فاستفتى شافعيًا فاذا به بأنه رجبى واقام معها مدة ثم ابانها كذلك فراجعها له شافعيًا ايضا
 ومضت مدة طويلة ايضا ثم ابانها ايضا كذلك فاذا به شافعي بكفارة يمين ثم طلقها الآن ثلاثا
 وكان مقرا بالثلاث اول واشتهرت بين الناس وكان كل واحد بعد انقضاء عدة الذي قبله
 فتنقض ما مرانه لا يقع عليه سوى طلقة واحدة وهي الاولى حيث كانت مشهورة وهو
 مقر بها ومضت عدتها فالتلق الثانية ولا ما بعدها وان وطئها في تلك العدة لانه وطئ شبهة كما
 علمته والله سبحانه اعلم **(قوله لم يقبل)** اي لان العدة من هذه المطلقة لا تنقض ما لم يكن
 الطلاق مشتهرا كما علمته ولو كان مشتهرا لحكم بقول الحكم عليه بالثلاث لانه مانع من صحة
 الحكم بافدوله عن ذلك الى انكار الثلاث دليل على كذبه فلا يقبل منه فلا ينافي في قولهم ان الدفع
 بعد الحكم صحيح هذا ما ظهر لي **(قوله على يد ثقة)** هذا غير قيد كما في الوالوية وفي جامع
 الفصولين اخبرها واحد بموت زوجها او برده او بتطليقها حل لها التزوج ولو سمع من هذا
 الرجل آخره ان يشهد لانه من باب الدين فيثبت بخبر الواحد بخلاف النكاح والنسب اخبرها
 عدل او غير عدل فأتاها بكتاب من زوجها بطلاق ولا تدرى انه كتابه او لا الا ان اكبر رأيا انه
 حق فلا بأس بالتزوج اه وتقدم قبيل الايام ما يفيد ان هذا في الديانة ثم رأيت بخط السامحاني
 عن جامع الفتاوى وشهداثن ان الغائب طلق زوجته لا تقبل في حق الحكم بطلاق
 الغائب وتقبل في حق سكوت الحاكم في انها تعتد وتزوج بآخر اه وحاصله انه يسوغ
 للحاكم السكوت لانه امر ديني لا انساب الطلاق لانه حكم على غائب فلا يصح ويظهر ان
 ابتداء العدة من وقت وقوع الطلاق لا من وقت الاخبار لانه غير مقيم معها فلا تهمة وقوله فلا
 بأس بفيد ان الاولى عدمه وفي البحر اخبرها رجل بموته وآخر بحياته فان شهدانه عين مور
 او جنازة وهو عدل وسمعا ان تعتد وتزوج ما لم يؤرخا وتاريخ الحياة متأخر ولو تزوجت
 واخبرها جماعة بأنه حي ان صدقت الاول صح النكاح **(قوله لا بأس ان ينكحها)** في الحائية
 قالت ارتد زوجي بعد النكاح وسعه ان يعتمد على خبرها ويتزوجها وان اخبرته بالحرمه

مطلب

في المنى اليها زوجها

بأمر عارض بعد النكاح من رضاع طارئ أو نحو ذلك فإن كانت نفقة ولم تكن و وقع في قلبه صدقها فلا بأس بأن يتزوجها إلا لو قالت كان نكاحي فاسدا أو كان زوجي على غير الإسلام لأنها أخبرت بأمر مستكره أي لأن الأصل صحة النكاح سائحا (**قوله** لو شكت أي التي أتاه خبر موت زوجها (**قوله** وفيه عن المحيط) صوابه عن الفتح وعبارته هكذا وفي فتح القدير إذا قال الزوج أخبرتني بأن عدتها قد انقضت فإن كانت في مدة لاستقض في مثلها لا يقبل قوله ولا قولها إلا أن تبين ما هو محتمل من إسقاط سقط مستبين الخلق فحينئذ يقبل قولها ولو كان في مدة تحتمله فكذبته لم تسقط نفقتها وله أن يتزوج باختها لأنه امر دني يقبل قوله فيه اه فالحاصل انه يعمل بخبريهما بقدر الامكان بخبره فيها هو حقه وحق الشرع وبخبرها في حقها من وجوب النفقة والسكنى اه والمسئلة مفروضة في الاختلاف مع زوجها الذي طلقها (**قوله** ثبت نسبه) أي لأن حقها في النسب أصلي حتى الولد لأنها تعبر بولد لابله فلم يقبل قوله ولا ينفذ نكاح اختها لأنه صار مكذبا في خبره شرعا بخلاف القضاء بالنفقة لأنه يتصور استحقاق النفقة الغير العدة فكانه وجبت في حقها بسبب العدة وفي حقه بسبب آخر فإن تزوج اختها ومات فالمرث للابن وقيل إن قال هذا في الصحة فالمرث للابن والاخت والأخت فالحال إذا قضى به لا مدة قبل يفسد نكاح الاخت والأخت لا يتصور استحقاق الميراث بغير الزوجية فيرث مثلة استحقاق النفقة بحر عن المحيط ما خلا حاصله مستلذان أحداهما ولو ولدت التي أقر بانقضاء عدتها وثبت نسب الولد يفسد نكاح اختها لأنه صار مكذبا شرعا ثابتهما لو أقر بذلك ثم تزوج اختها مات ترثه الاخت دون المعتدة وقيل هذا لو أقر في صحته فلو في مرضه صار فأقرته المعتدة وإذا ورثته فالأصح أنه لا يفسد نكاح اختها إذا لا يلزم من ارثها كونه بطريق الزوجية حتى يفسد نكاح الاخت لتصوره بطريق آخر وبه علم إن في كلام الشارح اختصارا مغخلا وصواب التعبير أن يقول ولو مات ترثه الاخت وقيل المعتدة إن قال ذلك في مرضه ولم يفسد نكاح اختها في الأصح ولو ولدت لاكثر من نصف حول ثبت نسبه وفسد نكاح اختها والله سبحانه أعلم

فصل الحداد

لما ذكر نفس وجوب العدة وكيفية وجوبها أخذ يذكر ما وجب فيها على المعتدات فإنه في المرتبة الثانية من أصل وجوبها فتح (**قوله** جاء من باب أعند ومدوفر) أي أنه جاء من المزيد ومن المجرد الذي كسفر أو كضرب قال في المصباح أحدث المرأة أحدا في عهد ومعدة إذا تركت الزينة لموته وحدث تحمد وتحمد حدادها لكسر فهي حاد بغيرها وانكر الأصمعي الثلاثي فاقصر على الرباعي اه ولذا قدمه الشارح (**قوله** وروى بالجيم) أي من جدت النسي قطعت فكنأها انقطعت عن الزينة وما كانت عليه نهر (**قوله** ترك الزينة للعدة) أي مطلقا ولو من رجبي أو كانت كافرة أو صغيرة فيكون أهم من الشرعي (**قوله** ونحوها) كالمطبخ والدهن والكحل ط (**قوله** تحمد) أي وجوبا كفي البحر (**قوله** اسم الحاء) بين وفتح التاء من باب مد اه ح (**قوله** وكسرها) بين وفتح التاء فيكون من باب فراهيها وكون من باب أعند اه ح (**قوله** بكامة) أي نالمة عاقلة وبأي محترزة ومحترز ما في القبود (**قوله** مسامة) شغل من المسام في العدة فيصعد فيها إلى منها حويرة

لو شكت في وقت موته تعدد من وقت تسيقن به احتياط وفيه عن المحيط كذبته في مدة تحتمله لم تسقط نفقتها وله نكاح اختها عملا بخبريهما بقدر الامكان فلو ولدت لاكثر من نصف حول ثبت نسبه ولم يفسد نكاح اختها في الأصح فترثه لو مات دون المعتدة

فصل في الحداد

جاء من باب أعند ومدوفر وروى بالجيم هو لغة كافي القاموس ترك الزينة للعدة وشرعا ترك الزينة ونحوها أعندة بأن أو موت (تحمد) بضم الحاء وكسرها كاسر (مكلفة مسلمة)

(قوله ولوامة) لانها مكلفة بحقوق الشرع فالميت به حق العبد بحر والحاصل ان الحداد لا يفوت حق الموت لانها محرمة عليه مادامت في العدة بخلاف اعتدائها في بيت الزوج كما يأتي **(قوله منكوحة)** بالرفع نعت لمكلفة ح **(قوله)** ودخل بها هذا القيد صحيح بالنسبة لمعنة البت اما معتدة الموت فيجب عليها العدة ولو كانت غير مدخولة فيجب فيها الحداد فكان الصواب اسقاط هذا القيد فان لفظ معتدة يغني عنه اه ح **(قوله)** اذا كانت معتدة بت من البت وهو القطع اى المبتوت طلاقها وهي المطلقة ثلاثا او واحدة بائنة والفرقة بخيار الحب والعنة ونحوها نهر **(قوله)** لانه حق الشرع اى فلا يملك العبد اسقاطه ولان هذه الاشياء دواعى الرغبة وهى متنوعة عن النكاح فتجنبها لئلا تنصير ذرية الى الوقوع فى المحرم هداية ط **(قوله)** بترك الزينة متعلق بتجدد البلاء للآلة المعنوية لان الترك عدى او للتصوير او للسببية او للملازمة لان في تحدد معنى تناسف اولان الحد فى الاصل المنع فلا يرد ان فيه ملازمة الشيء لنفسه **(قوله)** بجلى اى بجميع انواعه من فضة وذهب وجواهر بحر قال القهستانى والزينة ماترتين به المرأة من حلى او كحل كافى لكشاف فقد استردك ما بعده ويؤيده ما فى قاضى خان المعتدة تجتنب عن كل زينة نحو الحضاب ولبس المطيب اه وأجاب فى النهر بأن ما بعده تفصيل لذلك الاحمال قلت فيه ان هذا التفصيل غير موقوف بالمقصود فالأظهر انه اراد بالزينة نوعانها وهو ما ذكره الشارح من الحلى والحرير لانه قوامها وغيره خفى بالنسبة اليه فطفه عليها **(قوله)** او حرير اى بجميع انواعه والوانه ولو أسود بحر وقوله ولو أسود اشار به الى خلاف مالك حيث قال يباح لها الحرير الأسود كفى الفتح وبه علم انه لا يصح استثناء الأسود كإوقع فى الدر المنثور عن الهنسى فانه ليس مذهبا فافهم **(قوله)** بضيق الانسان فانها الامتناسط بأسان المشط الواسعة ذكره فى المبسوط وبحت فيه فى الفتح لكن يأتي عن الجوهرية تقيده بالعذر **(قوله)** والطيب اى استعماله فى البدن او الثوب فهستانى واعم منه قوله فى البحر والفتح فلا تحضر عمله ولا تجزئ فيه **(قوله)** والدهن بالفتح والغصم والاول مصدر والثانى اسم وقوله ولو بلا طيب يؤيد ارادة اسم العين لكن يحتمل ان يكون المعنى ولو بلا استعمال طيب فافهم **(قوله)** كزيت خالص اى من الطيب وكالشيرج والسمن وغير ذلك لانه يلىن الشعر فيكون زينة زليلى وبه ظهر ان الممنوع استعماله على وجه يكون فيه زينة فالمتنع من مسه بيد لعصر اوبسج او اكل كإفاده الرحتى **(قوله)** والكحل بالفتح والغصم كاسم فى الدهن والظاهر ان المراد به ما تحصل به الزينة كالأسود ونحوه بخلاف الابيض ما لم يكن معليا **(قوله)** ولبس المعصر والمزعر الخ اى ليس الثوب المصبوغ بالمعصر والمزعران والمراد بالثوب ما كان جديدا تقع به الزينة والا فلا بأس به لانه لا يقصده الاستر العورة والاحكام تنبئ على المقاصد كفى المحيط فهستانى **(قوله)** ومصبوغ بمغرة او ورس المغرة الطين الاحمر بفتحين والتسكين لغة تخفيف والورس نبت اصفر يزرع باليمن ويصبغ به قبل هوصنف من الكرم وقيل يشبهه مصباح قال الزيلى ولا يحل لبس المشق وهو المصبوغ بالمشق وهو المغرة وذكر فى الغاية ان لبس العصب مكروه وهو ثوب موشى يعمل فى اليمن وقيل ضرب من برود اليمن ينسج ابيض ثم يصبغ اه وفى المغرب لانه

ولوامة منكوحة) بنكاح صحيح ودخل بها بدليل قوله (اذا كانت معتدة بت او موت) وان أمرها المطلق او الميت بتركه لانه حق الشرع اظهار التأسف على فوات النكاح (بترك الزينة) بجلى او حرير او امتشاط بضيق الانسان (والطيب) وان لم يكن لها كسب الا فيه (والدهن) ولو بلا طيب كزيت خالص (والكحل) والخاء ولبس المعصر والمزعر (ومصبوغ بمغرة او ورس (الابعدر)

يعصب غزله ثم يصبغ ثم يحاك وفي الصباح المشق وزان حمل المغرة وقالوا ثوب مشق بالتثنية
والفتح والعصب بالعين والصاد المهملتين مثل فلس قلت ووقع في كافي الحاكم ولا ثوب قصب
بالقاف في الصباح القصب ثياب من كتان ناعمة واحدها قصي على النسبة (قوله راجع
للجميع) فإن كان وجع بالعين فتكتحل او حكة فلبس الحرير او تشكى رأسها فدهن
وتمسح بالاسنان الغليظة المتباعدة من غير اعادة الزينة لان هذا تداءى لازينة جوهره قال في
الفتح وفي الكافي اذا لم يكن لها ثوب الاصبوغ فانه لا بأس به لضرورة ستر العورة لكن
لا تقصد الزينة وينبغي تقييده بقدر ما تستحدث ثوبا غيره اما بيعه والاستخلاف بثمنه او من
مالها ان كان لها اه قلت وقيد بعض الشافعية الاكتحال للعذر بكونه ليلا ثم تنزعها نهارا
كاورد في الحديث واخرج الحديث في الفتح ايضا ولم أر من قيد بذلك من علمائنا وكأنه معلوم
من قاعدة ان الضرورة تنقدر بقدرها لكن ان كفاها الليل او النهار اقتضت على الليل
ولا تعكس لان الليل اخي لزينة الكحل وهو محل الحديث والله سبحانه اعلم (قوله ولا بأس
بأسود) في الفتح ويباح لها لبس الاسود عند الائمة الاربعة وجعله الظاهرية كالاحمر
والاخضر اه وعال الزيلعي جوازها بأنه لا يقصده الزينة قلت والمراد الاسود من غير
الحرير خلافا لما لك كامر (قوله وازرق) ذكره في التبرج بختا وهو ظاهر الا اذا كان برقا صافى
اللون كالفص عليه الشافعية لان الغالب فيه حينئذ قصد الزينة (قوله ومعصفر خلق الخ) في
البحر ويستثنى من المعصفر والمزعفر الخاق الذي لارائحة فانه جائز كافي الهداية اه
فافهم قال الرحمتي والمراد بما لارائحة له ما لم تحصل به الزينة لانها مانع لارائحة بخلاف
الحرم الاربى منع المغرة ولارائحة لها اه قلت واعلم منه قول الزيلعي وذكر الحلواني ان
المراد بالثياب المذكورة الجديد منها اما لو كان خلقا لاقع فيه الزينة فلا بأس به اه ومثله
ما مر عن القهستاني وفي القاموس خلق الثوب كنصروكروم وسمع خلقة وخلقاً بحركة بلى
(تنبيه) مقتضى اقتصارهم على منعها مما مر ان الاحداد خاص بالبدن فلا يمنع من
تجمل فراش واثاث بيت وجلوس على حرير كالفص عليه الشافعية ونقل في الميراج ان عند
الائمة الثالثة ان تدخل الحمام وتغسل رأسها بالخطمي والسرر اه ولم يذكر حكمه عندنا
قال في البحر واقتصار المصنف على ترك ما ذكره يفيد جواز دخول الحمام لها (قوله لاحداد)
اي واجب كافي الزيلعي (قوله على سبعة الخ) شروع في محترزات القيود المارة ويزاد ثامنة
وهي المطلقة قبل الدخول محترز قوله اذا كانت معتدة (قوله كافرة وصغيرة ومجنونة) لكن لو
اسلمت الكافرة في العدة لزمها الاحداد فيما بقي منها كامر عن الجوهرية وكذا ينبغي ان يقال
في الصغيرة والمجنونة اذا بلغت وأفادت كافي البحر وانما لزممت العدة عليهن دون الاحداد لانه
حق الله تعالى كآمر ولا بد فيه من خطاب التكليف لان اللبس والتطيب فعل حسي محكوم
بحرمته بخلاف العدة فانها من ربط المسببات بالاسباب على معنى انه عند اليقونة ثبت
شرعا عدم صحة نكاحهن في مدة معينة فهو حكم بعدمه فلا يتوقف على خطاب التكليف كما
اوضحه في الفتح فافهم (قوله ومعتدة عتق) هي ام الولد التي اعتقها مولاه ومثلها التي مات
عنها مولاه فانها عتقت بتموته ولما كان في دخولها خفاء صرح بها الشارح وسكت عن

راجع للجميع اذا ضرورت
تبيح المخطورات ولا بأس
بأسود وازرق ومعصفر
خلق لارائحة له (لا) حداد
على سبعة كافرة وصغيرة
ومجنونة و (معتدة عتق)
كونه عن ام ولده (و)
معتدة (نكاح فاسد)

الاولى لظهورها فافهم **(قوله** أو وطء بشبهة) محترز قوله منكوحة فكان المناسب ذكره مع معتدة العتق **(قوله** أو طلاق رجعي) كان المناسب ان يزيد معه المطابقة قبل الدخول فانهما خرجتا بقوله معتدة بت افاده **(قوله** وبإباح الحداد الخ) اى للحديث الصحيح لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تحذف فوق ثلاث الا على زوجها فانها تحذف اربعة اشهر وعشر ابدل على حله في الثلاث دون ما فوقها وعليه حمل اطلاق محمد في التوارد عدم الحل كما افاده في الفتح وفي البحر عن التارخانية انه يستحب لها تركه اه اى تركه اصلا **(قوله** وللزوح منعها الخ) عبارة الفتح وينبغي انها لو ارادت ان تحذف على قرابة ثلاثة ايام ولها زوج له ان يمنعها لان الزينة حقه حتى كان له ان يضربها على تركها اذا امتعت وهو يريد بها وهذا الاحداد مباح لها لا واجب وبه يفوت حقه اه واقره في البحر قال في التهر ومقتضى الحديث انه ليس له ذلك والمذكور في كتب الشافعية انه لا ذلك وقواعدنا لا تأباه وحينئذ فيحمل الحل في الحديث على عدم منعه اه اى بأن يقال ان الحل المفهوم من الحديث محمول على ما اذا لم يمنعها زوجها لان كل حل ثبت لشيء يقيد بعدم المانع منه والا فلا يحل كما هنا ولما كان بحث الفتح داخلا تحت قولهم له ضربها على ترك الزينة كان بحثا موافقا للعنقول واقره عليه من بعده فلذا جزم به الشارح وليس البحث لصاحب النهر فقط فافهم **(قوله** وينبغي حل الزيادة الخ) فيه نظر فان صرح الحديث المذكور نفى الحل فوق ثلاث واذا قيد الحل في الثلاث التابت في الحديث بما اذا رضى لا يلزم منه ان يكون رضاه مبيحا ما ثبت عدم حله وهو الاحداد فوق الثلاث كما لا يخفى وقال الرحمتي الحديث مطلق وقد حمله امهات المؤمنين على اطلاقه فدعت ام حبيبة الطيب بعد موت ابنيها بثلاث وكذلك زينب بعد موت اخيها وقالت كل منهما مالى بالطلب من حاجة غير انى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يحل لامرأة الخ كيف وقد اطلق محمد عدم حل الاحداد لمن مات ابوها او ابنها وقال انما هو في الزوج خاصة اه **(قوله** وفي التارخانية الخ) عبارتها سئل ابو الفضل عن المرأة يموت زوجها او ابوها او غيرها من الاقارب فتصنع ثوبها اسود فقلبه شهرين او ثلاثة او اربعة تأسفا على الميت أتعدز في ذلك فقال لا وسائل عنها على بن احمد فقال لا تعدز وهي آتمة الا الزوجة في حق زوجها فانها تعدز الى ثلاثة ايام اه **(قوله** وظاهره منعها من السواد الخ) اى فقيد به اطلاق ما مر من انه لا بأس بأسود واجاب ط بحمل ما هنا على صبغه لاجل التأسف ولبسه وما مر على ما كان مضبوغا اسود قبل موت الزوج لتتوافق عباراتهم لكن ينافيه اباحتها في الثلاث تأمل **(قوله** وفي النهر) هو بحث سبقه اليه في البحر اخذا من عبارة الجوهره كما قدمناه في الكافرة **(قوله** ونكاح فاسد) فتحرم خطبتها لان الظاهر انها حيث رضيت به بالنكاح الفاسد ترضى به بالنكاح الصحيح **(قوله** واما الحالية) اى عن نكاح وعدة **(قوله** اذا لم يخطبها غيره وترضى به الخ) نقله في البحر عن الشافعية وقال ولم أره لا صحابا واصله الحديث الصحيح لا يخطب احدكم على خطبة اخيه وقيدته بأن لا يأن له اه اى بأن لا يأن الحاطب الاول وهو منقول عندنا فقد قال الرملى وفي الذخيرة كما نهى صلى الله عليه وسلم عن الاستيتم على سوم الغير نهى عن الخطبة على خطبة الغير والمراد من ذلك ان

او وطء بشبهة او طلاق رجعي وبإباح الحداد على قرابة ثلاثة ايام فقط وللزوح منعها لان الزينة حقه فتح وينبغي حل الزيادة على الثلاثة اذا رضى الزوج او لم تكن من وجهة نهر وفي التارخانية ولا تعدز في لبس السواد وهي آتمة الا الزوجة في حق زوجها فتعدز الى ثلاثة ايام قال في البحر وظاهره منعها من السواد تأسفا على موت زوجها فوق الثلاثة وفي النهر لو بلغت في العدة لزوما الحداد فيما بقى (والمعتدة) اى معتدة كانت عني فتم معتدة عتق ونكاح فاسد واما الحالية فتخطب اذا لم يخطبها غيره وترضى به

يركن قلب المرأة الى خاطبها الاول كذا في التتارخانية في باب الكراهية فافهم اه **(قوله)** فلو
سكتت فقولا ان اى للشافعية قال الخبر الرمل وقولهم لا ينسب الى ساكت قوله يقتضى ترجيح
الجواز اه قلت هذا ظاهر اذا لم يعلم ركون قلبها الى الاول بقرائن الاحوال والا فيكون بمنزلة
التصريح بالرضا **(قوله)** بالكسر وتضم لكن الضم مختص بالموعظة والكسر بطلب المرأة
فهستاني نعم الضم في المعنى الثاني غريب كفى النهر **(قوله)** وصح التعريض خلاف التصريح
قال القهستاني والتحقيق ان التعريض هو ان يقصد من اللفظ معناه حقيقة أو مجازاً أو كناية
ومن السياق معناه معرضاً به فال موضوع له والمعرض به كلاهما مقصودان لكن لم يستعمل
اللفظ في المعرض به كقول السائل جئتكم لاسلم عليكم فيقصد من اللفظ السلام ومن السياق
طلب شئ **(قوله)** كأريد التزوج واخرج البيهقي عن سعيد بن جبير * الان تقولوا لولم يعرفه
قال يقول انى فيك لراغب وانى لارجو ان تجتمع وليس في هذا تصريح بالتزويج والنكاح
ونحوه انك لجلية أو صالحة فتح وفيه رد على ماى البدائع من انه لا يقول ارجو ان تجتمع وانك
لجلية اذ لا يحمل لاحد ان يشافه اجنية به اه ووجه الرد ان هذا تفسير مأثور واقره مشايخ
المذهب كصاحب الهداية وغيره ووجهه انه من التعريض المأذون فيه لارادة التزوج ومنعه
هو المنوع فانه لو خاطب اجنية بصريح التزوج والنكاح على وجه الخطبة يجوز حيث لا مانع
منه فالتعريض اولى نعم يمنع خطابها بما ذكر اذا لم يكن في معرض الخطبة وليس الكلام فيه
فافهم **(قوله)** لا المطلقة اجماع الخ نقله في البحر والنهر عن المعراج وشمل مطلقة البائن وبه
صرح الزيلعي وفي الفتحة ان التعريض لا يجوز في المطلقة بالاجماع فانه لا يجوز لها الخروج من
مقرها اصلاً فلا يتمكن من التعريض على وجه لا يخفى على الناس ولا فضائه الى عداوة المطلق
اه ويناقى نقل الاجماع ما في الاختيار حيث قال مانعه وهذا كله في المتبوتة والمتوفى عنها زوجها
اما المطلقة الرجعية فلا يجوز التصريح ولا التلويح لان نكاح الاول قائم اه **(قوله)** ومفاده
اى مفاد التعليل حيث قيد بعداوة المطلق والضمير في جوازه للتعريض وبه يفرق بين الخطبة
والتعريض ط اى لما قدمه الشارح انه لا يجوز خطبة معتدة عتق ونكاح فاسد **(قوله)** لكن
في القهستاني الخ عبارته هكذا ولم يوجد نص في معتدة عتق ومعتدة وطء بالشبهة وفرقة ونكاح
فاسد وينبى ان يعرض للاولين بخلاف الاخيرين ففي الظهيرية لا يجوز خروجهما من البيت
بخلاف الاوليين وفي المضمرات ان بناء التعريض على الخروج اه وحاصله ان الاوليين اى
معتدة العتق ومعتدة وطء الشبهة يجوز ان يعرض لهما لجوازهما من بيت العدة بخلاف
معتدة الفرقة اى الفسخ ومعتدة النكاح الفاسد فلا يجوز التعريض لهما لعدم جواز خروجهما فان
جواز التعريض مبنى على جوازه الخروج اذ لا يتمكن من التعريض لمن لا يخرج لكن نص في كافى الحاكم
على جوازه خروج معتدة العتق والنكاح الفاسد نعم بشكل ذلك في معتدة العتق فانك علمت مما مر تعليل
حرمة التعريض باصنافه الى عداوة المطلق ومعتدة العتق فيها ذلك فان سيدها الذى اعتقها وهى ام
ولده اذا كان مراده تزويجها من نفسه يعادى من نازعه في ذلك اكثر الان يريد بمعتدة العتق
التي مات عنها سيدها فلا يشكل لكونها معتدة وفاة هذا وقد سقطت معتدة العتق من نسخة القهستاني
التي وقعت للمحشى فحمل كلامه على غير المراد فافهم **(قوله)** بأى فرقة كانت الخ اى

فلو سكتت فقولا ان (تحرم
خطبتها) بالكسر وتضم
(وصح التعريض) كأريد
التزوج (لومعتدة الوفاة)
لا المطلقة اجماعاً لافضائه
الى عداوة المطلق ومفاده
جوازه لمعتدة عتق ونكاح
فاسد وطء شبهة نهر
لكن في القهستاني عن
المضمرات ان بناء التعريض
على الخروج (ولا يخرج
معتدة رجعى وبائن) بأى
فرقة كانت على ما في
الظهيرية ولو تختلف على
نفقة عدتها

ولو بمعية كفتيلها ابن زوجها بحر عن البدائع قال في النهر قيد بمعدة الطلاق لان مستدة الوطء لا تنفع من الخروج كالمستدة عن عتق ونكاح فاسد ووطء يشبهه الا اذا منعها لتحصيل مائه كذا في البدائع وفي الظهيرية خلافه حيث قال سائر وجوه الفرق التي توجب العدة من النكاح الصحيح والفساد سواء يعنى في حق حرمة الخروج من بيتها وحكى قنوى الا وزجدي انها لا تنقد في بيت الزوج اهـ والعصير في انها المنكوحة فاسدا لانه لا ملاك له عليها بحر اى لان النكاح الفاسد لا يفيد المنع من الخروج قبل التفريق فكذا بعده وسيد ذكر الشارح آخر الفصل حكاية الخلاف مع افادة التوفيق المستفاد من كلام البدائع وبأنى تمامه **(قوله في الاصح)** لانها هي التي اختارت ابطال حقها فلا يبطل به حق عليها كما في الزيلعي ومقابلة ما قيل انها تخرج نهارا لانها قد تحتاج كالموتوفى عنها قال في الفتح والحق ان على المفتي ان ينظر في خصوص الواقعة فان علم في واقعة عجز هذه المختلفة عن المعيشة ان لم تخرج أفتاها بالحل وان علم قدرتها أفتاها بالحرمة اهـ وأقره في النهر والنبر نبالة **(قوله اوعلى السكنى)** قال الزيلعي فكان كالأختلاص على ان لا سكنى لها فان مؤنة السكنى تسقط عن الزوج ويلزمها ان تكتري بيت الزوج ولا يحل لها ان تخرج منه اهـ ومثله في الفتح اى لان سكنها في بيته واجبة عليها شرعا فلا تلك استقاطها بل تسقط مؤنتها وظاهره انه لا يلزم التصريح بمؤنة السكنى بل مجرد الخلع على السكنى مسقط لمؤنتها كما نبهنا عليه في باب الخلع تأمل **(قوله لو حرة)** اما غيرها فاما الخروج في عدة الطلاق والوفاء فلا يلزمها المقام في منزل زوجها في حال النكاح فكذا بعده ولان الخدمة حق الولي فلا يجوز ابطالها الا اذا بوأها منزلا فحينئذ لا تخرج وله الرجوع ولو بوأها في النكاح ثم طاعت فلزواج منعها من الخروج حتى يطلبها المولى كما في البحر **(قوله اوأمة مبرأة)** اى اسكنها انولى في بيت زوجها ولم يعطها كما علمت **(قوله ولو من فاسد)** اى ولو كانت العدة من نكاح فاسد وهذا مستفاد من قوله بأى فرقة كانت كإبنائه ح **(قوله مكلفة)** اخرج الصغيرة والمجنونة والكافرة في البحر عن البدائع اما الاوليان فلا يتماق بهما شئ من احكام التكليف واما الكتائية فلانها غير مخاطبة بحق الشرع ولكن للزوج منع المجنونة والكتائية صيانة لمائه وكذا اذا اسلم زوج المجوسية وأبى الاسلام اهـ وفيه عن المعراج وشرح النقاية المراهقة كالأبالة في المنع من الخروج وكالكتائية في عدم وجوب الاحداد اهـ اى لاحتمال علوقها منه قبل الطلاق فله منها تحصيل مائه **(قوله من بيتها)** متعلق بقوله ولا تخرج والمراد به ما يضاف اليها بالسكنى حال وقوع الفرقة والموت هداية سواء كان مملوكا للزوج وغيره حتى لو كان غائبا وهي في دار بأجرة قادرة على دفعها فليس لها ان تخرج بل تدفع وترجع ان كان بأذن الحاكم بحر وزيلعي **(قوله اصلا)** تعميم لقوله لا تخرج وبينه بقوله لا ليلا ولا نهارا **(قوله فيها منازل لغيره)** اى غير الزوج بخلاف ما اذا كانت له فان لها ان تخرج اليها وتبيت في اى منزل شامت لانها تنضاف اليها بالسكنى زيلعي **(قوله ولو بأذنه)** تعميم ايضا لقوله ولا تخرج حتى ان المطلقة رجعا وان كانت منكوحة حكما لا تخرج من بيت العدة ولو بأذنه لان الحرمة بعد العدة حق الله تعالى فلا يملك ان ابطاله بخلاف ما قبلها لانها حق الزوج فيملك ابطاله بحر **(قوله بخلاف نحوامة)** اراد بالامة الفتنة ونحوها المدبرة وام الولد والمكتوبة والمراد اذام

مطلب

الحق ان على المفتي ان ينظر في خصوص الواقعة

في الاصح اختيار او على السكنى فليزعم ان تكتري بيت الزوج معراج (لو حرة) اوأمة مبرأة ولو من فاسد (مكلفة من بيتها اصلا) لا ليلا ولا نهارا ولا الى محن دار فيها منازل لغيره ولو بأذنه لانه حق الله تعالى بخلاف نحوامة لتقدم حق العبد (ومستدة موصة تخرج

بكر ميوأة لان الخدمة حق المولى كما مر وعدم الخروج حق الله تعالى فيقدم حق العبد
 لاحتياجه **(قوله في الجديدين)** اى الليل والنهار فانهما يتجددان دائماً **(قوله)** لان نفقتها
 عليها اى تم تسقط باختيارها بخلاف المختلعة كما مر وهذا بيان الفرق بين معتدة الموت
 ومعتدة العلاق قال في الهداية واما المتوفى عنها زوجها فلانه لا نفقة لها فتحتاج الى الخروج
 نهارة لطلب المعاش وقد يمتد الى ان يهجم الليل ولا كذلك المطلقة لان النفقة دارة عليها من
 مال زوجها اه قال في الفتح والحاصل ان مدار حل خروجها بسبب قيام شغل المعيشة
 فيتقدر بقدره فتمت اقتضت حاجتها لا يخل لها بعد ذلك صرف الزمان خارج بيتها اه وبهذا
 اندفع قول البحر ان الظاهر من كلامهم جواز خروج المعتدة عن وفاة نهارا ولو كان عندها
 نفقة والا فقلوا لانخرج المعتدة عن طلاق او موت الا بضرورة فان المطلقة تخرج للضرورة
 ليلا او نهارا اه ووجه الدفع ان معتدة الموت لما كانت في العادة محتاجة الى الخروج لاجل ان
 تكسب للنفقة قالوا انها تخرج في النهار وبعض الليل بخلاف المطلقة واما الخروج للضرورة
 فلا فرق فيه بينهما كما نصوا عليه فيما يأتى فالمراد به هنا غير الضرورة ولهذا بعد ما اطلق
 في كافي الحاكم منع خروج المطلقة قال والمتوفى عنها زوجها تخرج بالنهار لحاجتها ولا تبيت
 في غير منزلها فهذا صريح في الفرق بينهما نعم عبارة المتوفى يومه ظاهرها ما قاله في البحر
 فلو قيدوا خروجها بالحاجة كما فعل في الكافي لكان اظهر **(قوله)** وجوز في القية الخ
 قال في التمهيد ولا بد ان يقيد ذلك بأن تبيت في بيت زوجها **(قوله)** اى معتدة طلاق وموت
 في الجوهره هذا اذا كان الطلاق رجعيا فلو بئنا فلا بد من ستره الا ان يكون فاسقا فلما تخرج
 اه فأفاد ان مطلقه الرجعي لا تخرج ولا تجب ستره ولو فاسقا لقيام الزوجية بينهما ولان غايته
 انه اذا وطئها صار مراجعا **(قوله)** في بيت وجبت فيه هو ما يضاف اليهما بالسكنى قبل
 الفرقة ولو غير بيت الزوج كما مر آنفا وشمل بيوت الاخيه كفى التبرئ لئلاية **(قوله)** ولا
 يخرجان بالبناء للغانى والمناسب يخرجان بالناء الفوقية لانه متى المؤث الغائب افاده ط
(قوله) الا ان تخرج الاولى الاتيان بضمير التثنية فيه وفيما بعده ط وشمل اخراج الزوج
 ظلما او صاحب المنزل لعدم قدرتها على الكراء او الوارث اذا كان نصيبها من البيت لا يكفيها بحر
 اى لا يكفيها اذا قسمته لانه لا يجبر على سكنائها معه اذا طلب القسمة او المهايأة ولو كان نصيبها
 يزيد على كفايتها **(قوله)** او لا تحذكر اما البيت افاد انها لو قدرت عليه لزمها من مالها وترجع
 به المطلقة على الزوج ان كان بأذن الحاكم كما مر **(قوله)** ونحو ذلك منه ما في الظهيرية لو خافت
 بالليل من امر الميت والموت ولا احد معها لها التحول لو الخوف شديدا والا فلا **(قوله)** فتخرج
 اى ممتدة الوفاة كادل عليه ما بعده ط **(قوله)** وفي الطلاق الخ عطف على محذوف تقديره
 هذا في الوفاة ط وتعيين المنزل الثاني للزوج في الطلاق ولها في الوفاة فتح وكذا اذا طلقها
 وهو غائب فالتعيين لها معراج وفيه ايضا عين انتقالها الى اقرب المواضع مما انهدم في الوفاة
 والى حيث شئت في العلق بحر فأفاد ان تعيين الاقرب مفوض اليها فافهم وحكم ما انتقلت
 اليه حكم المسكن الاصلى فلا تخرج منه بحر **(قوله)** فيلحذر اقول الذى رأيت في نسختي
 الجنبى اشترت من الشراء ويؤيده انه في الجنبى قل اشترت من الاجانب واولاده الكبار اه

في الجديدين وتيت اكثر
 الليل (في منزلها) لان نفقتها
 عليها فتحتاج للخروج حتى
 لو كان عندها كفايتها
 صارت كالمطلقة فلا يخل
 لها الخروج فتح وجوز
 في القية خروجها لاصلاح
 ما لا بد لها منه كزراعة ولا
 وكيل لها (طالقت) اومات
 وهي زائرة (في غير مسكنها
 عادت اليه فوراً) لو جوبه
 عليها (وتعتدان) اى معتدة
 طلاق وموت (في بيت
 وجبت فيه) ولا يخرجان
 منه (الا ان تخرج او يتهدم
 المنزل او تخاف) انهدامه
 او تلف مالها او لا تجد
 كراء البيت) ونحو ذلك
 من الضرورات فتخرج
 لا قرب موضع اليه وفي
 الطلاق الى حيث شاء
 الزوج ولو لم يكفها نصيبها
 من الدار اشترت من
 الاجانب مجتبي وظاهره
 وجوب الشراء لو قادرة
 او الكراء بحر واقرب اخوه
 والمصنف قلت لكن الذى
 رأيت به بنسختي المجتبى
 استترت من الاستئجار
 فيلحذر

اذلا يجب عليها الاستتار من اولاد زوجها لكن رأيت في كافي الحاكم ما نصه و اذا طلقها زوجها وليس لها الا بيت واحد فينبغي له ان يجعل بينه وبينها حجابا وكذلك في الوفاة اذا كان له اولاد رجال من غيرها فاجعلوا بينهم وبينها سترا اقامت والا انتقلت اه وانت خير بأن هذا نص ظاهر الرواية فوجب المصير اليه ولعل وجهه خشية الفتنة حيث كانوا رجالا معها في بيت واحد وان كانوا محارم لها يكونهم اولاد زوجها كفالوا بكراهة الحلوة بالصهرة الشابة وفي البحر عن المعراج وكذلك حكم السترة اذا مات زوجها وله اولاد كبار اجاب اه فسداهم اجاب لما قلنا وهذا مؤيد لنسخة الشارح ولا نافية ان فرض المسئلة في المحتجب ان نصيبها لا يكفيها فاذا كان لا يكفيها فكيف تؤمر بالمكث فيه مع الاستتار لان المراد انه لا يكفيها بأن تختل فيه وحدها ولذا فرض المسئلة في الكافي كالمهر في البيت الواحد ثم ان قول الكافي والا انتقلت يدل على انه لا يلزمها الثراء ومثله ما في النهر عن الحاتبة وغيرها لو كان في الورثة من ليس بحرمها لها وحصلتها لا تكفيها فلها ان تخرج وان لم يخرجوها اه فهذا ايضا مؤيد لنسخة الشارح وبهذا التقرير سقط تحامل المحشين كلهم على الشارح فافهم (قوله) ولابد من سترة بينهما في البائن وفي الموت تستر عن سائر الورثة ممن ليس بحرم لها هندية وظاهرها ان لا سترة في الرجعي وقول المصنف الآتي ومطابقة الرجعي كالبائن فيطلب السترة فيه ايضا ويؤيده ما تقدم في باب الرجعة انه لا يدخل على مطلقة الا ان يؤذنها ثم الظاهر نيب السترة فيه لكونها ليست اجنبية ويحرم ط قلت وقدمنا عن الجوهره ما يفيد عدم لزوم السترة في الرجعي ولو الزوج فاسقا لقيام الزوجية واعلامها بالدخول لئلا يصير مراجعا وهو لا يريداه فلا يستلزم وجوب السترة بعد الدخول نعم لامانع من نديها (قوله) ومفاده ان الحائل الخ اي مفاد التعليل ان الحائل يمنع الحلوة المحرمة ويمكن ان يقال في الاجنبية كذلك وان لم تكن معتدته الا ان يوجد نقل بخلافه بمر (قوله) او كان الزوج فاسقا) لانه انما اكتفى بالحائل لان الزوج يعتقد المحرمة فلا يقدم على الحرم الا ان يكون فاسقا فتج (قوله) ومفاده اي مفاد التعليل بوجوب مكنتها وجوب الحكم به اي بخروجه عنها وقولهم وخروجه اولى لعل المراد انه ارجح كيقال اذا تعارض محرم وميسر فالحرم اولى او ارجح فانه يراد بالوجوب فتح (قوله) وحسن اي اذا كان فاسقا ولم يخرج يحسن ان يجعل الخ (قوله) مرأة ثقة لا يقال ان المرأة على اصلكم لاتصلح للحيلولة حتى تم تحيزوا للمرأة السفر مع نساء ثقات وقلتم بانضمام غيرها تزاد الفتنة لانا نقول تصلح للحيلولة في البلد لبقاء الاستحياء من العشيرة و امكان الاستغانة بخلاف الفاو زيلي وأفاد أن معنى قدرتها على الحيلولة امكان الاستغابة (قوله) ترزق من بيت المال) لانها مشغولة بمنع الزوج حقا لله تعالى احتياطا الامر الفروج فكانت فقنتها في ماله تعالى ذخيرة من التفقات (قوله) وفي المحتجب الخ) حيث قال والافضل ان يحال بينهما في البيتونة بستر الا ان يكون فاسقا فيحال بأمرأة ثقة وان تعذر فلتخرج هي وخروجه اولى اه ملخصا وفيه مخالفة لما مر فان السترة لا بد منها كاعتبر المصنف تبعاً للهداية وهو الظاهر لمحرمه الحلوة بالاجنبية (قوله) وسئل شيخ الاسلام) حيث اطلقوه ينصرف الى بكر المشهور بنحو امرزاده وكأنه أراد بنقل هذا تخصيص ما نقله عن المحتجب بما اذا كانت

(ولابد من سترة بينهما في البائن) لئلا يختل بالاجنبية ومفاده ان الحائل يمنع الحلوة المحرمة (وان ضاق المنزل عليهما او كان الزوج فاسقا فخرج وجه اولى) لان مكنتها واجب لا مكنته ومفاده وجوب الحكم به ذكره الكمال (وحسن ان يجعل القاضي بينهما امرأة) ثقة ترزق من بيت المال بمر عن تلخيص الجامع (قادرة على الحلوة بينهما) وفي المحتجب الافضل الحلوة بستر ولو فاسقا فبامرأة قال ولهما ان يسكننا بعد الثلاث في بيت واحد اذا لم يلتقيا انتقاء الأزواج ولم يكن فيه خوف فتنة انتهى وسئل شيخ الاسلام عن زوجين افترقا ولكل منهما ستون سنة وبينهما اولاد تمتدح عليهما مفادتهم فيسكنان في بيتهم ولا يجتمعان في فراش ولا يلتقيان انتقاء الأزواج هل لهما ذلك قال نعم واقره المصنف (ابانها اومات عنها في سفر) ولو في مصر (وليس بينهما وبين مصرها مدة سفر

السكنى معها حاجة كوجود اولاد يخشى ضياعهم لو سكنوا معه او معها او كونها كبيرين لا يجدهم من يعوله ولا هى من يشتري لها او نحو ذلك والظاهر ان التقييد بكون سنهما ستين سنة وبوجود الاولاد مبنى على كونه كان كذلك فى حادثة السؤال كما افاده ط (قوله رجعت) سواء كانت فى مصر او غيره وهذا اذا كان المقصد مدة سفر بحر اى فيجب الرجوع لثلاثين سنة مسافرة فى العدة بلا محرم بخلاف ما اذا لم يكن بينها وبين المقصد مدة سفر فانها تخير على احدى الروايتين لعدم السفر فانهم (قوله ولو بين مصرها الح) هذه عكس المسئلة الاولى (قوله مضت) أى الى المقصد لان رجوعها انشاء سفر (قوله وان كانت تلك الح) هذه مسئلة ثالثة وفى حكمها عكسها وهو ما اذا لم يكن مدة سفر من الجانبين فتخير الرجوع احدى او هذا على ما فى الكافي اعلى ما فى النهاية وغيرها فتعين الرجوع كفى البحر ولم يرجع احدهما على الآخر ويظهر لى ارجحية الثانى لان فيه قطع السفر وهو اولى من اتمامه الا اذا لم يقطع انشاء سفر آخر كفى المسئلة الثانية ثم رأيت صاحب الفتح قال انه الاوجه وانه مقتضى اطلاق صاحب الهداية الرجوع فى المسئلة الاولى أى حيث لم يقبدها بما يقبدها فى البحر (قوله ولا يعتبر ما فى ميمنة وميسرة) أى من الامصار او القرى لانه ليس وطنا ولا مقصدا فى اعتباره اضمار بها (قوله فى الصورتين) أى صورة تعيين الرجوع وصورة التخيير (قوله لتعتد الح) لانها حيث تساوى فى مدة السفر كان فى العود مرجح وهو حصول الواجب الاصلى فكان اولى وأما لم يجب لعدم التوصل اليه الا بمسيرة سفر (قوله ولكن ان مرت) أى فى المضى او العود بحر والانصب فى التعبير ان يقول وان كانت فى مصر فتعتد ثمة ليكون مقابلا لقوله وان كانت فى مفارقة ثم يقول وكذا ان مرت بما يصلح للاقامة فتأمل ط (قوله وبينه) أى بين ما مرت به بما يصلح للاقامة وبين مقصدها الذى كانت ذاهبة اليه وانظر ما فائدة هذه الزيادة لان فرض المسئلة المرور على ذلك رجوعها الى مصرها او مضيتها وبين الجانبين مدة سفر ثم رجعت النهر فلم أرها فيه (قوله او كانت) أى حين الطلاق او الموت (قوله تصالح للاقامة) بأن تأمن فيها على نفسها والمال او يتجدها محتاجة (قوله فى محفة) بكسر الميم مركب النساء كالهودج قاموس (قوله مع زوجها) أى حاله كونهما مع فى المحفة او الخيمة فلو قدم الظرف على المحرور لكان اولى وعبارة البحر عن الظهيرية طلقها بالبادية وهى مع فى محفة او خيمة والزواج ينتقل من موضع الى آخر للكلا والماء الح قلت والظاهر ان هذا اذا لم يمكن انفرادها فى المحفة او الخيمة عنه ولا عمل سائر بينهما قال الرضى فان كان فاسقا يجب بأن يحال بينهما امرأة ثقة قادرة على الحيلولة والله اعلم (قوله وليس للزوج الح) أى ليس له اذا طلقها فى منزلها ان يسافر بها (قوله ولو عن رجعى) تقدم للكمال فى الرجعة عند السفر رجعة ط (قوله فيما مر) أى من احكام الطلاق فى السفر هكذا يفهم من كلامهم (قوله بخلاف المباشرة) فانها ترجع او تخفى مع من شاءت لارتفاع الشكاح بينهما فصار اجنبيا زلما (قوله طلب من القاضى الح) علم هذا بما مر متا (قوله فلما السكنى) لانها حق الشرع لا النفقة لان الفرقه جاءت بمصطها ط (قوله مر عن البرازية خلافة) أى مر فى باب العدة قبل قول المصنف قالت مضت عدنى الح حيث قال هناك ولا تفتد فى بيت الزوج برأيه اه فانهم

(من كل جانب) منهما ولا يعتبر ما فى ميمنة وميسرة فان كانت فى مفارقة (خيرت) بين رجوع ومضى (معها) ولى (اولا) فى الصورتين (والعود احمد) لتعتد فى منزل الزوج (و) لكن (ان مرت) بما يصلح للاقامة كفى البحر وغيره زاد فى النهر وبينه وبين مقصدها سفر (او كانت فى مصر) او قرية تصالح للاقامة (تعتد ثمة) ان لم تجد محرما اتصافا وكذا ان وجدت عند الامام (ثم تخرج بمحرم) ان كان (وتنقل المعتدة) المطلقة بالبادية فتح (مع) اهل الكلا فى محفة او خيمة مع زوجها (ان) تضررت بالمكث فى المكان الذى طلقها فيه فله ان يتحول بها والا فلا وليس للزوج المسافرة بالمعتدة ولو عن رجعى بحر (ومطلقة الرجعى كالبائن) فيما مر (غير انها تمنع من مفارقة زوجها فى) مدة (سفر) لقيام الزوجية بخلاف المباشرة كما مر (فروع) * طلب من القاضى ان يسكنها بجواره لاجبيه وانما تفتد فى سكن المفارقة ظهيرية * قلت ابن زوجها

لكن هذا موافق لما في المجتبى لمخالف فكان المناسب ان يقول مرعن الظهيرية خلافة اى
مر في هذا الفصل عند قول المصنف ولا تخرج معتدة رجى وبأن حيث قال الشارح
بأى فرقة كانت على ما في الظهيرية وقدما عبارتها هناك ومنها حكاية ما في البرازية عن
الاوزجندى (قوله لكن في البدائع الخ) كانه اراد بهذا الاستدراك رفع التناقى بين
النصين بحمل جواز الخروج على عدم منع الزوج وعدم الخروج على المنع فتأمل اه
ح قلت لكن ينبغي تقييده بما اذا لم يكن لها زوج لان حق زوجها مقدم ويؤيده ما في كافى
الحاكم وليس على ام الولد في عدتها من سيدها ولا على المعتدة من نكاح فاسد اقامه شئ
من ذلك ولهما ان تخرجا وتيتا في غير منازلهما الا ترى ان امرأة رجل لو تزوجت ودخل
بها الزوج ثم فرق بينهما وردت الى زوجها الاول كان لها ان تشوف الى زوجها الاول
وتزني له وعليها عدة الآخر ثلاث حيض اه والله سبحانه اعلم

فصل (في ثبوت النسب)

*(فصل في ثبوت النسب)

اى في بيان ما يثبت النسب فيه وما لا يثبت قال في النهر لما فرغ من ذكر انواع المعتدات ذكر
ما يلزم من اعتداد ذوات الحمل وهو ثبوت النسب وهو مصدر نسبة الى ابيه (قوله لغير
عائشة) هو ما خرج به الدار قطنى والبيهقى في سنتهما انها قالت ما تزيد المرأة في الحمل على سنتين
قدر ما يتحول ظل عمود المنزل وفي لفظ لا يكون الحمل اكثر من سنتين الخ وتماه في الفتح قال في
البحر وظل المنزل مثل للقلة لانه حال الدوران اسرع زوالا من سائر الظلال (قوله اربع
سنين) لما روى الدار قطنى عن مالك بن انس قال هذه جازتنا امرأة محمد بن عجلان امرأة صدق
وزوجها رجل صدق حملت ثلاثة ابطن في اثنتى عشرة سنة كل بطن في اربع سنين ولا يخفى
ان قول عائشة رضى الله تعالى عنها بما لا يعرف الاسماء فهو مقدم على هذا لانه بعد صحة
نسبته الى الشارع لا يتطرق اليه الخطأ بخلاف الحكاية فانها بعد صحة نسبتها الى مالك يحتمل
خطؤها وكون دعمها لقطع اربع سنين ثم جاءت بولد فيجوز انها امتد طهرها سنين او اكثر ثم
حملت ولو وجدت حركة في البطن مثلا فليس قطعاً في الحمل وتماه في الفتح (قوله ولو بالاشهر
لا يأسا) أى لظن اليأس لانه تبين بولادتها انها لم تكن آيسة ط عن ابى السعود قلت وهذا
تعميم للمعتدة اى لا فرق بين المعتدة بالحيض او بالاشهر في البائن والرجعى اذا لم تقر بانقضاء
العدة وان اقرت بانقضائها مفسرا بثلاثة اشهر فكذلك لانه تبين ان عدتها لم تكن بالاشهر
فلم يصح اقرارها وان اقرت به مطلقا في مدة تصلح لثلاثة اقراء فان ولدت لاقل من ستة اشهر
مذاقرت ثبت النسب والا فلا لانه لما بطل اليأس حمل اقرارها على الانقضاء بالاقرار حملا
لكلاهما على الصحة عند الامكان اه من البدائع ملخصا واختصره في البحر اختصارا محلا
(قوله و فاسد النكاح في ذلك كصحيحه) فيه نظر فانه لا يلازم قوله اه اذا أتت به لتمام السنتين
اولا اكثر منهما كان رجعة لان الوطء في عدة النكاح الفاسد لا يوجب الرجعة فتأمل ح
واجاب ط بأن الاشارة في قوله في ذلك لثبوت النسب لا للرجعة قال ثم ان محل ثبوت النسب
فيه اذا أتت به لاقل من سنتين من وقت المفارقة لا لاكثر منهما ويحرج الحكم فيها اذا أتت به
لتأماها اه وقدما في باب المهر تمام الكلام عليه (قوله والمدة تحتمله) اى تحتمل المعنى

اكثر مدة الحمل ستان)
لغير عائشة رضى الله عنها
كأمر في الرضاع وعند
الائمة الثلاثة اربع سنين
(واقام ستة اشهر) اجماعا
(فيثبت نسب) ولد (معتدة
الرجعى) ولو بالاشهر
لا يأسها بدائع و فاسد
النكاح في ذلك كصحيحه
فهستانى (وان ولدت
لاكثر من سنتين) ولو
لعشرين سنة فاكتر لاحتمال
امتداد طهرها وعلوها
في العدة (ما لم تقر بمضى
العدة) والمدة تحتمله

وهذا القيد المفهوم المتين لا يخلو عنه لأن عدم إقرارها بمضي العدة فيما اذا ولدته لاكثر من
سنتين لا يصح تقييده باحتمال المضي وعبرة الفتح وغيره ما لم تقر بانقضاء العدة فان اقرت
بانقضاءها والمدة تحتمل بان تكون سنتين يوما على قول الامام وتسعة وثلاثين على قولهما ثم
جاءت بولد لا يثبت نسبه الا اذا جاءت به لاقل من ستة اشهر من وقت الاقرار فانه يثبت نسبه
للتيقن بقيام الحمل وقت الاقرار فيظهر كذبها وكذا هذا في المناقطة البائنة والمتوفى عنها اذا
ادعت انقضاءها ثم جاءت بولد لتمام ستة اشهر لا يثبت نسبه ولا يقل يثبت اه (قوله في
الاكثر منهما) اي من السنتين (قوله وتلقاهما) تصریح بتأخيرهم من قوله لا في الاقل لان
التقييد به مع فهمه من التقييد بالاكبر لبيان ان حكم السنتين حكم الاكثر كانه عليه في
البحر (قوله الموقوف في العدة) فيصير بالوطء مراجعا لغير فقوله وكانت الولادة رجعة معناه
انها دليل الرجعة لان الرجعة حقيقة باوطء السابق لاه (قوله لاشك) لانه يتحمل العلوق قبل
الطلاق ويتحمل بعده فلا يصير مراجعا بالاشك (قوله وان ثبت نسبه) لوجود العلوق في
الاشك او في العدة جوهرية (قوله كما في ميتة) يشمل البت بالواحدة والثلاث والحرية
والامة بشرط ان لا يملكها كما يأتي ويشمل ما اذا تزوجها في العدة او بالبحر وسأني بيانه
في الفروع ونقل ط عن الجوى عن البرجندى اشتراط كون الميتة مدخولا بها فلو غير
مدخول بها فولدت لستة اشهر أو أكثر من وقت الفرقة لا يثبت وان لاقل منها ثبت اي اذا كان
من وقت المقدسة اشهر فأكثر اه وفي البحر واعلم ان شرط ثبوت النسب فياذ كرم من ولد
المطلقة الرجعية والبائنة مقيد بما سأتني من الشهادة بالولادة أو اعتراف من الزوج بالحبل
أو حبل ظاهر بحر (قوله لحواز وجوده) اي الحمل وقته اي وقت الطلاق (قوله وما تقر
بمضيها) فلو اقرت به فكأرجحى كقدماء عن الفتح (قوله كما مر) اي اشتراط عدم الاقرار
المذكور مما لم يصر في الرجعي (قوله وتلقاهما) خصه بالذكر لان في الولادة للاكثر
لا يثبت بالاولى اه - (قوله لا يثبت النسب) لانه لو ثبت لزم سبق العلوق على الطلاق
اذ لا يحل الوطء بعده بخلاف لطلقة الرجعية فيثبت يلزم كون الولد في بطن امه اكثر من
سنتين بحر (قوله لتصور العلوق في حال الطلاق) اي فيكون قبل زوال الفراش كما قرره
قاضيخان وهو حسن ويثبت فلا يلزم كون الولد في البطن اكثر من سنتين أفاده في النهر وهو
ما أخذ من الفتح (قوله وزعم في الجوهرية انه الصواب) حيث جزم بان قول القدوري لا يثبت
سبه لان المذكور في غيره من الكتب انه يثبت قال في النهر والحق محله على اختلاف الروايتين
لتوارد التوهم على عدم ثبوته كما قال القدوري اذ قد جرى عليه في الكثر والوافي وهكذا
صدر الشريعة وصاحب الجمع وهم بالرواية أدري (قوله لانه التزمه) اي وله وجه بأن
وطئها بشبهة في العدة هداية وغيرها (قوله وهي شبهة عقد ايضا) اي كأنها شبهة فعل واثار
به الى الجواب عن اعتراض الزيلعي بأن الميتة بالثلاث اذا وطئها الزوج بشبهة كانت شبهة
في الفعل وقد نصوا على ان شبهة الفعل لا يثبت فيها النسب وان ادعاء واجاب في البحر بأن
وطء المطلقة بالثلاث لو على مال لم تتمحض للفعل بل هي شبهة عقد ايضا فلا تناقض اي
لان ثبوت النسب لوجود شبهة العقد على أنه صرح ابن ملك في شرح الجمع بأن من وطئ

مطابقاً

في ثبوت النسب من المناقطة

(وكانت) الولادة (رجعة)

لو (في الاكثر منهما)

او لقاهما الموقوف في العدة

(لا في الاقل) لاشك وان

ثبت نسبه (ك) يثبت بلا

دعوة احتياطاً (في ميتة

جاءت به لاقل منهما) من

وقت الطلاق لجسواز

وجوده وقته (وما تقر

بمضيها) كما مر (ولو

لقاهما لا) يثبت النسب

وقيل يثبت لتصور العلوق

في حال الطلاق وزعم في

الجوهرية انه الصواب

(الا بدعوته) لانه التزمه

وهي شبهة عقد ايضا

امراً زفت اليه وقيل له انها امرأتك فهي شبهة في الفعل وان النسب يثبت اذا ادعاء فعمل انه ليس كل شبهة في الفعل تمنع دعوى النسب اه وسياق في الحدود ان شاء الله تعالى تحقيق الفرق بين شبهة الفعل وشبهة العقد وشبهة المخل اه ح ملخصاً **(قوله)** والا اذا ولدت توأمين (الح) اي فيثبت نسبهما كمن باع جارية خجاءت بتوأمين كذلك فادعائها البائع يثبت نسبهما وينقض البيع وهذا عندهما وقال محمد لا يثبت لان الثاني من علوق حادث بعد الابانة فيتبعه الاول لانهما توأمين قيل هو الصواب لان ولد الجارية الثاني يجوز كونه حدث على ملك البائع قبل بيعه بخلاف الولد الثاني في الميتة فتح **(قوله)** والا اذا ملكها (اقول هذه المسئلة ستأتي في اول الفروع وحاصلها انه اذا طلق امته فاشتراها فاما ان يطلقها قبل الدخول او بعده والثاني امارجى او بائن واحدة او ننتين فان كان قبل الدخول اشترط لثبوت نسبه ولادته لاقل من نصف حول مطلقها وان كان بعده بطقتين اشترط ستان فأقل مطلقها ولا اعتبار لوقت الشراء فيهما وان يطلقه بأثمة فكذلك ولورجعا يثبت ولولعسر ستين بعد الطلاق بشرط كونه لاقل من ستة أشهر مذكرها في المستلين وبه علم ان قوله ولو أكثر من ستين خاص بالرجعي وكلامنا في البائن فالصواب حذف لفظ أكثر فافهم **(قوله)** بدائع) حيث قال وكل جواب عرفته في المعتدة عن طلاق فهو الجواب في المعتدة عن غير طلاق من اسباب الفرقه اه بحر اي كالفرقة برده او بخيار بلوغ او عتق او عدم كفارة او عدم مهر مثل **(قوله)** لكن في القهستاني (استدراك على قول المصنف وان لتسامهما لا لا بدعوته وعبرة القهستاني لكن في شرح الطحاوي ان الدعوة مشروطة في الولادة لاكثر منهما اه فانه يقتضي مفهومه انه لا يحتاج الى دعوة في الولادة لتماهما ويمكن جريانه على الرواية التي جرى عليها في الجوهره وكلام المصنف على رواية القدوري ط فافهم **(قوله)** وان لم تصدقه (اي في ان الولد منه **(قوله)** وهي الاوجه) لانه يمكن منه وقد ادعاه ولا معارض ولذا لم يذكر اشتراط تصديقها في رواية الا السرخسي في المبسوط واليهيقي في الشامل وذلك ظاهر في ضعفها وغربتها فتح **(قوله)** وبث الح) قال في الفتح حاصل المسئلة ان الصغيرة اذا طلقت فاما قبل الدخول او بعده فان كان قبله خجاءت بولد لاقل من ستة اشهر ثبت نسبه للثيق ببقائه قبل الطلاق وان جاءت به لاكثر منها لا يثبت لان الفرض أن لا عدة عليها ولا يستلزم كونه قبل الطلاق لتلزم العدة وان طلقها بعد الدخول فان اقرت بانقضاء العدة بعد ثلاثة اشهر ثم ولدت لاقل من ستة اشهر من وقت الاقرار ثبت وان لستة اشهر أو أكثر لا يثبت لانقضاء العدة باقرارها ولا يستلزم كونه قبلها حتى يتيقن بكذبها وان لم تقر بانقضائها ولم تدع حبالاً فعندها ان جاءت به لاقل من تسعة اشهر من وقت الطلاق ثبت والا فلا وعند ابي يوسف يثبت الى ستين في البائن والى سبعة وعشرين شهرا في الرجعي لاحتمال وطئها في آخر عدتها الثلاثة الاشهر وان ادعت حبالاً فكالكبيرة في انه لا يقتصر انقضائها على اقل من تسعة اشهر لامطالفاها وتامامه فيه **(قوله)** ولد المطلقة) اما الصغيرة المتوفى عنها فيأتى بيانها **(قوله)** ولورجعا) انما بالغ به لانه يخالف حكم البائن بالسهولة كما تقدم فأدبها

والا اذا ولدت توأمين
أحدها لاقل من ستين
والآخر لاكثر والا اذا
ملكها فيثبت ان ولده
لاقل من ستة اشهر من يوم
الشراء ولو لاكثر من ستين
من وقت الطلاق وكالطلاق
سائر اسباب الفرقه بدائع
لكن في القهستاني عن
شرح الطحاوي ان الدعوة
مشروطة في الولادة لاكثر
منهما (وان لم تصدقه)
المرأة (في رواية) وهي
الاوجه فتح (و) يثبت
نسب ولد المطلقة ولو
رجعيا

مطلب —

في ثبوت النسب من الصغيرة

اتحاده مع البائن ها ط (قوله المراهقة) المقاربة للبلوغ وهي من بلغت سنًا يمكن ان تبلغ فيه وهو تسع سنين ولم توجد منها علامة البلوغ اما من دونها فلا يمكن فيها الحمل (قوله ان ولدت لاقل من لاقل) اى من أقل مدة الحمل فالنعي لاقل من ستة أشهر اى من وقت الطلاق (قوله وكذا المقررة) اى من اقرت باقتضائها بعد ثلاثة اشهر (قوله ان ولدت لذلك) اى لاقل من ستة أشهر من وقت الاقرار اى لاقل من تسعة أشهر من وقت الطلاق لظهور كذبها بيقين كما في الزبائى وحينئذ فلا فرق بين الاقرار وعدمه في انه لا يثبت النسب الا اذا ولدت لاقل من تسعة أشهر وانما قيد بعدمه القرار لان فيه خلاف ابي يوسف كما مر بخلاف ما اذا اقرت فيه بالاتفاق كما علمت أفاده ح (قوله فلو ادعتة فكباغية) تكرار مع ما يأتي في المتن مع ما فيه من الاطلاق في محل التقيد ح (قوله لاقل من تسعة أشهر) قيد لقوله وبثت نسب ولد المظلمة المراهقة اى ولدها المولود لاقل الح وانما ثبت في ذلك لان عدتها ثلاثة أشهر وادنى مدة الحمل ستة أشهر فاذا ولدت لاقل من تسعة أشهر مطلقا تبين ان الحمل كان قبل انقضاء العدة وهذا معنى قول الشارع لكون العلق في العدة (قوله والا لا) اى وان لم يكن لاقل بل ولدت لتسعة أشهر فاكثر فانه لا يثبت نسب لانه حمل حادث بعد العدة اما ان اقرت باقتضائها فظاهر واما ان لم تقر فكان القياس على الكبيرة يقتضى ان يثبت اذا ولدت لاقل من سنتين كما قال ابو يوسف والفرق لهما ان لانقضاء عدة الصغيرة جهة واحدة في الشرع فبعضها يحكم الشرع بالانقضاء وهي في الدلالة فوق اقرارها وتامه في الفتح (قوله لكونه بعدها) علة لعدم الثبوت وقوله لانها ح علة للبعدي وقوله اصغرها علة للجعل مقدمة على معلولها (قوله في بعض الاحكام) اى في حق ثبوت نسبه من حيث انه لا يقتصر على اقل من تسعة اشهر بل يثبت اذا ولدت لاقل من سنتين لو الطلاق بائنا لاقل من سبعة وعشرين شهرا ولو رجعيًا لا مطلقا فان الكبيرة يثبت نسب ولدها في الطلاق الرجعي لاكثر من سنتين وان طال الى سن الياض لجواز امتداد طهرها ووطئها اياعا في آخر الطهر بجر اما الصغيرة فان عدتها ثلاثة اشهر فيحتمل وطئها في آخر عدتها ثم تحبل سنتين فلا بد من ان يكون اقل من سبعة وعشرين شهرا من حين الاقرار (قوله لاعترافها بالبلوغ) لان غير البالغة لا تحبل (قوله لاقل منهما) اى من سنتين (قوله اذا كانت كبيرة) اى ولم تقر باقتضاء عدتها واما اذا اقرت فهي داخلة في عموم قوله الآتي وكذا المقررة بمضيها الح بحر (قوله اما الصغيرة) اى التي لم تقر بالحبل ولا باقتضاء العدة وهذا عندها وعند ابي يوسف يثبت الى سنتين والوجه ما بينا في العدة الصغيرة من الطلاق زبائى (قوله ثبت) لانه تبين انه كان موجودا قبل مضي عدة الوفاة بحر (قوله والا لا) لانه حادث بعد مضيها بحر (قوله ولو اقرت بمضيها الح) يفي عنه ما يذكره المصنف في بيان المقررة لكنه لما رأى المصنف قيد اول المسئلة بالكبيرة دفع توهم عدم دخول الصغيرة في كلامه الآتي فخصها بالذكور هنا وبقي ما لو ادعت الصغيرة الحمل وهي كالكبيرة يثبت نسبه الى سنتين لان القول قولها في ذلك زبائى (قوله ستة اشهر) اى فصاعدا زبائى (قوله لم يثبت) لاحتمال حدوثه بعد الاقرار كما يأتي (قوله واما الآيسة فكحاض الح) اعلم ان ما ذكره

(المراهقة المدخول بها) وكذا غير المدخولة ان ولدت لاقل من الاقل (غير المقررة باقتضاء عدتها) وكذا المقررة ان ولدت لذلك من وقت الاقرار (اذا لم تدع حيا) فلو ادعتة فكباغية (لاقل من تسعة اشهر) مطلقا لكون العلق في العدة (والا لا) لكونه بعدها لانها اصغرها يجعل سكوتها كالاقرار بنفي عدتها لإفول ادعت حيا لفهي الكبيرة في بعض الاحكام (لاعترافها بالبلوغ) يثبت نسب ولد معتدة (الموت لاقل منهما) من وقته اى الموت (اذا كانت كبيرة ولو غير مدخول بها) اما الصغيرة فان ولدت لاقل من عشرة اشهر وعشرة ايام ثبت والا لا ولو اقرت بمضيها بعد اربعة اشهر وعشر فولدت لسته اشهر لم يثبت واما الآيسة فكحاض لان عدة الموت بالاشهر للكل

الشارح هنا من حكم الصغيرة والآية تبع فيه الزباني ومضى عليه في النهر وكذا في البحر في مسألة المراهقة السابقة لكنه خالف هنا فقال وشمل ما اذا كانت من ذوات الاقراء او الاشهر لكن قيده في البدائع بأن تكون من ذوات الاقراء قال واما اذا كانت من ذوات الاشهر فان كانت آية او صغيرة فحكمها في الوفاة ماهو حكمها في الطلاق وقد ذكرناه اه و ذكر في النهر انه لم يرد ذلك في البدائع قلت فلعله ساقط من نسخته فقد رأيت فيها **(قوله)** الا الحامل فعدتها بوضع الحمل للموت وغيره **(قوله)** من وقته نأى الموت **(قوله)** ولو لهما اي ولو ولدته لسنتين **(قوله)** فكلاكثر قياسا على ما مر في معنفة الطلاق البت لكن تقدم ان فيه اختلاف الروايتين **(قوله)** وكذا المقررة بمضيها اي يثبت نسب ولدها اي مطلقا سواء كانت معتدة بائن او رجعي او وفاة كما في الهداية لكن في الحاشية انه يثبت في المطلقة الآيسة الى سنتين وان اقرت بانقضائها وقدمنا عن البدائع فارجع اليه بحر وشمل الاطلاق المراهقة ايضا كما في شرح مسكين ولذا قال ابن الشاشي في شرحه على الكثر ما ذكر في اول الفصل الى هنا قبل الاعتراف بمضيها **(قوله)** ولو لاق من اقل مدته اي مدة الحمل اي لاق من ستة اشهر **(قوله)** ولو لاق من اكثرها اي اكثر مدة الحمل اي لاق من سنتين من وقت الفراق فان الاكثر لا يثبت ولو لاق من ستة اشهر من وقت الاقرار بحر **(قوله)** للتيقن بكذبها استشكله الزبلي بما اذا اقرت بانقضائها بعد مضي سنة مثلام ثم ولدت لاق من ستة اشهر من وقت الاقرار ولاقل من سنتين من وقت الفراق فانه يحتمل ان عدتها انقضت في شهرين او ثلاثة ثم اقرت بعد ذلك بزمان طويل ولا يلزم من اقرارها بانقضائها ان تنقضي في ذلك الوقت فلم يظهر كذبها بيقين الا اذا قالت انقضت عدتي الساعة ثم ولدت لاقل المدة من ذلك الوقت اه واستظهره في البحر وقال يجب حمل كلامهم عليه كما يفهم من غاية البيان وتبعه في النهر والشر نبالية لا يقال ان النسب يثبت عند الاطلاق لانه حق الولد فيحاط في ابائه نظرا للولد لانا نقول ان ذلك عند قيلم العقد اما بعد زواله اصلا فلا وما اقرت بانقضاء العدة والقول قولها في ذلك زال العقد اصلا وحكم الشرع لم يلجأ للازواج ما لم يوجد ما يبطل اقرارها ويقتن بكذبها وعند الاطلاق لم يوجد ذلك والالزم ان يثبت وان ولدته لاكثر من ستة اشهر من وقت الاقرار مع انهم اطبقوا على خلافه لاحتمال حدوثه فافهم **(قوله)** والا اي وان لم تلد لاق من ستة اشهر بأن ولدته لتمامها او لاكثر من وقت الاقرار او ولدته لاق منها ولاكثر من سنتين من وقت البيت وقوله لاحتمال حدوثه بعد الاقرار قاصر على الاول اما العلة في الثاني فهي ان الولد لا يملك في البطن اكثر من سنتين افاده ط **(قوله)** بموت او طلاق اي بائن او رجعي وبه صرح فخر الاسلام وعليه جرى قاضيخان وقيد السرخسي بالبائن قال في البحر والحق انها في الرجعي ان جاءت به لاكثر من سنتين احتيج الى الشهادة كالبائن وان لاق يثبت نسبه بشهادة القابلة اتفاقا لقيام الفرائض ونهر وعليه جرى الشارح كما يأتي في قوله كالتكفي في معنفة رجعي الخ فيحمل الطلاق هنا على البائن ليوافق كلامه الآتي فافهم **(قوله)** ان جحدت بالبائنة لجهول والمفصل الورثة في الموت والزوج في الطلاق ح **(قوله)** بحجة تامة متعلق بيبث اي شهادة رجلين او رجل وامرأتين ويصور فيها اذا دخلت المرأة بمحض نهم بيتا يعلمون انه ليس فيه

الا الحامل زبلي (وان ولدته لاكثر منهما) من وقته (لا) يثبت بدائع ولو لهما فكلاكثر بحر بحشا (و) كذا (المقررة بمضيها) لو (لاق) من اقل مدته من وقت الاقرار (و) لاقل من اكثرها من وقت البت للتيقن بكذبها (والا) يثبت لاحتمال حدوثه بعد الاقرار (و) يثبت نسب ولد (المعتدة بموت او طلاق) ان جحدت ولادتها بحجة تامة (

غيرها ثم خرجت مع الولد فيعلمون انها ولده وفيما اذا لم يتعمدوا النظر بل وقع اتفاقا وبه
يندفع ما اورد من ان شهادة الرجال تستلزم فسقهم فلا تقبل فتح ونهر **(قوله)** واكتفيا
بالمقابلة أي اذا كانت حرة مسلمة عدلة كافي النسب **(قوله)** قبل ورجل اي على قولهما وغير
عنه يقبل تبعا للفتح وغيره اشارة الى ضعفه لكن قال في الجوهر وفي الخلاصة يقبل على اصح
الاقاويل كذا في المستسفي اه ولعل وجهه ان شهادة الرجل اقوى من شهادة المراتين **(قوله)**
او جل ظاهر ظهوره بأن تأتى به لاقل من ستة أشهر كما في السراج وقال الشيخ قاسم
المراد بظهوره ان تكون امارات حملها بالغة مبلغا يوجب غلبة الظن بكونها حاملا لكل من
شاهدها اه شر نبالية ومشي في النهر على الثاني حيث قال او جل ظاهر يعرفه كل احدها
وهذا يفيد ان الحمل قد ثبت بدون ولادة وهذا مؤيد لما قدمناه في باب الرجعة **(قوله)**
وهل تكفي الشهادة أي اذا ولدت ووجد الزوج الولادة وظهور الحمل لان الحمل وقت
المنازعة لم يكن موجودا حتى يكفي ظهوره بجر وحاصله انه قبل الولادة اذا كان ظاهرا
يعرفه كل احد فلا حاجة الى اثباته واما بعد الولادة فيبحث في البهر انه تكفي الشهادة على انه
كان ظاهرا وهو ظاهر فانهم **(قوله)** ولو انكر تعيينه اح بناء انكر للمجهول فيشمل انكار
الزوج وانكار الورثة اه ح يعني لو اعترف بولادتها وانكر تعيين الولد ثبت تعيينه بشهادة
المقابلة اجماعا ولا يثبت بدونها اجماعا لاحتمال ان يكون غير هذا المعين بجر * (تبيه) *
لم يذكر ما اذا اعترف بالحمل او كان ظاهرا او كان الفرائض قائما هل يحتاج في ثبوت
النسب الى شهادة المقابلة لتعيين الولد ام لا ظاهر كلام المصنف كالكثر والهداية لاويه صرح
في البدائع وكذا في غاية السروجي وانكر على صاحب ملق البحار اشتراط ذلك عند ابى
حنيفة لكن رده الزيلعي بأنه سهو وانه لا بد منها لتعيين الولد اجماعا في جميع هذه الصور
واطال فيه وجزم به ابن كال ومثله ما في الجوهره من انه لا بد من شهادة المقابلة لجواز ان تكون
ولدت ولدا ميتا وارادت الزامه ولد غيره اه وهو صريح كلام الهداية آخرا وكذا كلام
الكافي النسبي والاختيار والفتح وغيرهم وذكر في البحر توفيقا بين القولين قال في التهرانه
بعيد عن التحقيق ورده ايضا النقدي في شرحه والحداد كما في الزيلعي ان شهادة النساء
لا تكون حجة في تعيين الولد الا اذا تأيدت بمؤيد من ظهور رجل او اعتراف منه او فرائض قائم
نفس عنه في ملق البحار وغيره واما الخلاف في ثبوت نفس الولادة بقولها فعنده يثبت
في الصور المتبادرة وعندها لا يثبت الا بشهادة المقابلة فهو علق الطلاق بولادتها يقع عنده بقولها
ولدت لا عرفه باجل او ظهوره وعندها لا يقبل حتى تشهد المقابلة نص عليه في الايضاح
والنهاية وغيرهما اه ملخص **(قوله)** كما تكفي اح تقييد لاصطلاح قوله او طلاق الشامل
للرجعي والباقي لان معتدة الرجعي اذا ولدت لاكثر من سنتين لم تكن اقرب بانقضاء عدتها
يكون ذلك رجعة فاقده ح اي رجعة بالوطء السابق فتكون قد ولدت والنكاح قائم فلا
يتوقف ثبوت الولادة على الشهادة اذا انكرها بل يكفي شهادة المقابلة لقيام الفرائض فثبت
النسب بالفرائض وتعيين الولد بشهادة المقابلة كما ذكره الزيلعي في ولادة المتكوجة **(قوله)**
لا لاقل أي لا تكفي شهادة المقابلة على الولادة لاقل من سنتين لانقضاء عدتها فلا يرق زوجة

واكتفيا بالمقابلة قيل
ورجل (او جل ظاهر)
وهل تكفي الشهادة بكونه
كان ظاهرا في الجرح
نعم (او اقرار الزوج به)
بالجمل ولو انكر تعيينه
تكفي شهادة المقابلة اجماعا
كما تكفي في معتدة رجعي
ولدت لاكثر من سنتين لا
لاقل

او تصديق) بعض (الورثة)

فثبت في حق المقرين (و) أما (ثبت النسب في حق غيرهم) حتى الناس كافة (ان تم نصاب الشهادة بهم) بأن شهد مع المقر رجل آخر وكذلك لو صدقه عليه الورثة وهم من اهل التصديق فيثبت النسب ولا ينفع الرجوع (والا) يتم نصابها (لا) يشارك المكذبين وهل يشترط لفظ الشهادة ومجلس الحكم الاسمح لانظرا لشبه الاقرار وشرطوا العدول نظر الشبه والشهادة ونقل المصنف عن الزيلعي ما يفيد اشتراط العدالة ثم قال فقول شيخنا وينبغي ان لا تشترط العدالة مما لا ينبغي قلت وفيه انه كيف تشترط العدالة في المقر اللهم الا ان يقال لاجل السرية فتأمل وليراجع (ولو ولدت فاختلغا) في المدة (نفقات) المرأة (تكسختي) منذ نصف حول وادعى الاقل فالقول لها بلا عين) وقالا تختلف وبه يقتضى كما سيجى في الدعوى (وهو) اى الولد (ابنه) بشهادة الظاهر لها بالولادة من نكاح حلالها على الصلاح (فان تلحقها فهي طالق فكسختها)

والولادة لتام السنين كذلك كما لا يخفى ح (قوله او تصديق بعض الورثة) المراد بالبعض من لا يتم به نصاب الشهادة وهو الواحد العدل او الاكثر مع عدم العدالة كما يظهر من مقابله ح وصورة المسئلة لو ادعت معتدة الوفاة الولادة فصدقها الورثة ولم يشهد بها أحد فهو ابن الميت في قولهم جميعا لان الارث خالص حقيهم فيقبل تصديقهم فيه فتح (قوله فثبت في حق المقرين) الاولى في حق من اقر ليشمل الواحد ولا نههم لو كانوا جماعة ثبت في حق غيرهم ايضا الا ان يحمل على ما اذا كانوا غير عدول افاده ط (قوله في حق غيرهم) اى في حق من لم يصدق (قوله حتى الناس كافة) فاذا ادعى هذا الولد دينا للميت على رجل تسمع دعواه عليه بلا توقف على اثبات نسبه ثانيا (قوله ان تم نصاب الشهادة بهم) اى بالمقرين (قوله بأن شهد مع المقرر رجل آخر) افادانه لا يشترط في تمام نصاب الشهادة ان يكون كلهم ورثة لكن اذا كان احدا شاهدين اجنيا لا بد من شروط الشهادة من مجلس الحكم والخصومة ولفظ الشهادة اذ هم شهود محض ايسوا بمقرين بوجه حتى (قوله وكذا لو صدق المقر عليه الورثة الخ) كذا في اغلب النسخ فالمرر اسم فاعل منصوب على انه مفعول صدق وعليه متعلق بصدق اى على الاقرار والورثة بالرفع فاعل صدق وفي بعض النسخ لو صدقه عليه الورثة وفي بعضها لو صدق المقر بقرعة الورثة الخ وهما احسن من النسخة الاولى (قوله وهم من اهل التصديق) المناسب لهم من اهل الشهادة قال في الفتح اما في حق ثبوت النسب من الميت ان يظهر في حق الناس كافة قالوا اذا كان الورثة من اهل الشهادة بأن يكونوا ذكورا مع اناث وهم عدول ثبت لقيام الحجة فيشارك المقرين منهم والمنكرين وبطالب غير الميت بدينه اه (قوله والا يتم نصابها) بأن كان المصدق رجلا وامراة مثلا وكذا لو كانا رجلين غير عدلين كما يظهر من عبارة الفتح المذكورة ومما يأتي (قوله لا يشارك المكذبين) المناسب لعبارة المصنف ان يقول لا يثبت النسب فلا يشارك المكذبين (قوله الاصلاح) هذا اذا كان الشهود ورثة فلو فيهم غير وارث لا بد من لفظ الشهادة ومجلس الحكم والخصومة لعدم شبهة الاقرار في حقه كما تقدم وحتى المراد ما اذا لم يتم النصاب من الورثة اذ لو تم بهم لم ينظر الى شهادة غيرهم (قوله لانظرا لشبه الاقرار) علله في الفتح بعلته اخرى وهى ان الثبوت في حق غيرهم تتبع للثبوت في حقهم ولا يرعى للتعقب شرائطه الا اذا ثبت اصالة وعلى هذا فلو لم يكونوا من اهل الشهادة لا يثبت النسب الا في حق المقرين منهم اه (قوله عن الزيلعي) حيث قال وثبت في حق غيرهم ايضا اذا كانوا من اهل الشهادة بأن كان فيهم رجلان عدلان او رجل وامراة ان عدول فيشارك المصدقين والمكذبين اه ومثله قول الفتح المار وهم عدول وتعيير بأهلية الشهادة (قوله فتقول شيخنا) الشيخ زين بن نجيم صاحب البحر (قوله الا ان يقال لاجل السرية) اى لاجل سرية ثبوت النسب الى غير المقر وهذا الجواب ظاهر لا يحتاج الى التأمل والمراجعة ح (قوله كما سيجى في الدعوى) اى من ان الفتوى على قولهما بالتخلف في المسائل الستة (قوله شهادة الظاهر لها الخ) وهو ظاهر يشهد له ايضا وهو اضافة الحادث الى اقرب اوقاته لكن ترجح ظاهرها بأن النسب يحتاج الى اثباته نهر ولا تحرم عليه بهذا النى فتح * (تبييه) * لا تسمع بينته ولا بينة ورثته على تاريخ نكاحها بما يطابق قوله لانها شهادة على النى معنى فلا تقبل

والنسب يحال لاثباته مهما أمكن والامكان هنا يسبق التزوج بها سرا بمهر يسير وجهرا بأكثر سمعة ويقع ذلك كثيرا وهذا جوابي لحادثة فليتب له شربلاية (قوله فولدت لتصف حول) أي من غير زيادة ولا نقصان زيلي (قوله لزمه نسب) لانها فراشه لانها لما ولدت لسته اشهر من وقت النكاح فقد ولدت لاقل منها من وقت الطلاق فكان العلوق قبله في حالة النكاح والتصور ثابت الح هداية (قوله لتصور الوطء حالة العقد) بأن عقدا بأنفسهما وسمع الشهود كلاهما وهو محال لها فوافق النكاح الا تزال أو وكلا في العقد في ليلة معينة فوطئها فيها فيحمل على المقارنة اذا لم يعلم تقدم العقد كما في شرح الشايجي أو يتزوجها عند الشهود والعاقدة من طرفها فضولي ويكون تمام العقد برضاها حال الواقعة كما في منهوات ابن كمال قال في الفتح وحاصله ان الثبوت يتوقف على الفراش وهو يثبت مقارنا للنكاح المقارن للعلوق فتعلق وهي فراش فثبت نسب (قوله لم يثبت) لانه تبين ان العلوق كان سابقا على النكاح زيلي (قوله وكذا لاكثر) لانه تبين أنها علقت بعده لانا حكمنا حين وقع الطلاق بعدم وجوب العدة لكونه قبل الدخول والحلوة ولم يثبت بطلان هذا الحكم زيلي اما اذا ولدته لسته اشهر لا غير فعليها العدة لحملها بنات النسب شربلاية اي لانه حكم بعلوقها وقت النكاح قبل الطلاق كما علمت من عبارة الهداية فقد وقع الطلاق عليها وهي حامل وعليه فهو طلاق بعد الدخول فتعذر بوضع الحمل وقد صرح في النهر بأن هذا الطلاق رجعي وبانقضاء العدة بالوضع (قوله ولو يوم) اي لحظة ح (قوله واقره في البحر) حيث قال وتعبه في فتح القدير بأن منهم النسب هنا في مدة يتصور ان يكون منه وهي ستان يتنافى الاحتياط في اثباته والاحتمال المذكور في غاية البعد فان العادة المستمرة كون الحمل اكثر من ستة اشهر وربما تمضي دهور ولم يسمع فيها بولادة ستة اشهر فكان الظاهر عدم حدوثه حدوثه احتمال فأى احتياط في اثبات النسب اذا فناء لاحتمال ضعيف يقتضي نفيه وتركنا ظاهرا يقتضي ثبوته وليت شعري اي الاحتمالين أبعد الاحتمال الذي فرضوه لتصور العلوق منه ثبوت النسب وهو كونها تزوجها وهو يطؤها ووافق الا تزال العقد أو احتمال كون الحمل اذا زاد على ستة اشهر يوم يكون من غيره ارح اقول وحاصله الحاق الولادة لاكثر من نصف حول بالولادة لتصفه في ثبوت النسب ويمكن الجواب بالفرق وهو أنه في صورة النصف كان الولد موجودا وقت العقد يقينا فاذا أمكن حدوثه من العاقدة ولو بوجه بعيد تعين ارتكابه بخلاف ما اذا أمكن حدوثه بعد العقد بأن ولدته لاكثر من نصف حول ولو بيوم فانه لم يثبت بوجوده وقته حتى يرتكب له الوجه البعيد مع حكم الشرع عليها بما يتنافى وجوده وهو عدم العدة والحاصل ان في كل من الصورتين الاحتمال البعيد الخالف للعادة المستمرة وهو الولادة لسته أشهر لكن اذا زاد عليها بيوم مثلا احتمل وجوده وعدمه وقد عارض احتمال الوجود الحكم عليها بعدم العدة بخلاف ما اذا لم يزد للثبوت بوجوده وقت العقد مع فقد المعارض هذا ما ظهر لي فقديره (قوله بجعله واطأ) لانه بثبوت النسب جعل واطأ حكما قال الزيلي وكان ينبغي وجوب مهرين مهر بالوطء ومهر بالنكاح كما لو تزوج امرأة حال وطئها وأجاب في الفتح بمنع الفرع المشبه به

فولدت لتصف حول مذ
نكحها لزمه نسب
لتصور الوطء حالة العقد
ولو ولدته لاقل منه يثبت
وكذا لاكثر ولو بيوم
واكن بحث فيه في الفتح
واقره في البحر (و) لزمه
(مهرها) بجعله واطأ حكما

ولا يكون به محصنا نهاية

(عاق طلاقها بولادتها لم تطلق بشهادة امرأة) بل بحجة تامة خلافا لهما كاسر (ولو اقر) المعلق (مع ذلك بالجل) او كان ظاهرا (طلقت) بالولادة (بالشهادة) لاقراره بذلك واما النسب ولوازمه كامومة الولد فلا يثبت بدون شهادة القابلة اتفاقا بجر (قال لامته ان كان في بطنك ولد) او ان كان بها جيل (فهو مني) فشهدت امرأة (ظاهرا) يع غير القابلة (بالولادة) فهي ام ولده (ان جاءت به لاقل من نصف حول من وقت مقاتله وان لاكثر منه لا) لاحتمال علوقه بعد مقاتله قيد بالتعليق لانه لو قال هذه حامل مني ثبتت نسبة الى سنتين حتى يتفيه غاية (قال لغلام هواشي ومات الملق) (فقال امه) المعروفة بحرية الاصل والاسلام

(٣) قوله ان كان بها في نسخة بك وهي اولى من الاولى التي فيها اعادة النصير مؤثرا على البعان مع انه مذكر قاله نصر الهوري

وانه مشكل لخالفته صريح المذهب لان الاصح في ثبوت النسب امكان الدخول ولا يتصور الا بتزوجها حال وطئها المتدأ به قبل التزوج وقد حكم فيه بمهر واحد في صريح الرواية فالحكم بمهرين في الفرع المشبه به مخالف لذلك قلت الفرع منقول فالا حسن الجواب بأن الوطء في مستلثا يمكن تصوره حالة التزوج كاسر تصويره عن ابن الشلبي وابن كمال فلا يلزم الامهر واحد بالدخول المقارن للعقد بخلاف الفرع المذكور فان العقد فيه عارض على الوطء فلذا وجب فيه مهران ونقل ج عن شيخه في تصوير المقارنة ان يقال انه قال اولا تزوجتك ثم اوطئ وامني وقالت قبلت في وقت واحد فكان الوطء حاصلا في صاب العقد غير متقدم عليه ولا متأخر عن وقوع الطلاق اه وما ذكرناه اقرب وقد يجاب بأحسن من هذا كله وهو انه جعل واطئا حكما ضرورة ثبوت النسب لاحقية فلم يتحقق موجب المهرين فوجب أحدها بخلاف الفرع المذكور (قوله ولا يكون به محصنا) لانه ووطء حكى كاعلمت فاذا زنى يجلد ولا يرجع (قوله لم تطلق بشهادة امرأة) اي على الولادة اذا انكرها لان شهادتهن ضرورية في حق الولادة فلا تظهر في حق الطلاق لانه ينفك عنها بجر (قوله كاسر) حيث قال في شرح قول المصنف ان جحدت ولادتها الخ واكتفيا بالقابلة ط وقدعنا تقيدها بكونها حرة مسلمة عدلة (قوله مع ذلك) اي التعليق ط (قوله بلاشهادة) اي اصلا وعندها تشتت شهادة القابلة بجر (قوله لاقراره بذلك) اي حكما لان اقراره بالجل اقرار بما يفرض اليه وهو الولادة واما اذا كان الجبل ظاهرا فلان المعلق تعلق بأمر كائن لا محالة فيقبل قولها فيه بجر (قوله واما النسب الخ) محترز قوله لم تطلق يعني ان النسب يثبت بشهادة امرأة وكذا ماهو من لوازمه كامومة الولد لو كانت المعلق طلاقها امه حتى لو ملكها صارت ام ولده وكتبوت اللعان فيما اذا افاءه ووجب الحد بنفيه ان لم يكن اهلا للعان افاده في البحر (قوله او ان كان بها جيل ٢) اي اوقال ان كان بها جيل فهو مني فلا فرق بينهما بجر وفي بعض النسخ ان كان بدون عطف وفي بعضها وكان بدون ان والظاهر انها تحريف (قوله ظاهره الخ) البحث لصاحب البحر وتبعه اخوه في النهر وهو ظاهر ومن عبر بالقابلة بناء على الاغلب (قوله فهي ام ولده) لان سبب ثبوت النسب وهو الدعوة قد وجد من المولى بقوله فهو مني وانما الحاجة الى تعيين الولد وهو يثبت بشهادة القابلة اتفاقا درر (قوله وان لاكثر منه لا) كذا قال الزيلعي وزاد في الفتح والبحر والنهر وغاية البيان والدرر او لتأماها وهو مشكل لانه لا يمكن حينئذ علوقه بعد مقاتله لان ما بعدها دون نصف الحول فليتأمل وليراجع رحمتي (قوله حتى يتفيه) هو كذلك في غاية البيان وقد يقال كيف يصح ان يتفيه بعد اقراره به فليتأمل رحمتي قلت بل لي وقفة في ثبوت نسبة لو جاءت به لاكثر من ستة اشهر ورأيت في النهر من باب الاستيلاد انه ينبغي ان يقيد بما اذا وضعته لاقل من نصف حول من وقت الاعتراف فلو لاكثر لاتصير ام ولد ثم نقله عن المحيط (قوله قال لغلام) اي يولد مثله لثله ولم يكن معروف النسب ولم يكن ب (قوله المعروفة بحرية الاصل) كذا عبر بعض الشراح وذكر ابن الشلبي ان التقييد بالاصل غير ظاهر بل يكفي كونها حرة اه اي لانه اذا اريد بحرية الاصل كون اصولها احرارا فهو غير شرط وكذا لو اريد به كونها حرة من حين

اصل خلقها لان الحرية المعارضة تكفي لكن قد يقال ان الحرية المعارضة لا تكفي الا اذا كانت قبل ولادة ذلك الغلام بسنتين والا فلا لاحتمال كونها امه له واستولدها او غيره وتزوجها منه ثم ولدت هذا الغلام واقربه فانها حينئذ ليست من اهل الارث بخلاف ما اذا علمت حررتها قبل الولادة بسنتين فاكتر فانه يعلم كونها حرة وقت العلوق وانما ولدت بالزوجة كياتي هذا ماظهر لي (قوله وهو ابنه) لم يظهر لي وجه التقيد به فان البتة ثابتة باقرار المات تأمل اه ح قلت لعل وجه انها لو قالت انا امرأته وهذا اخي من رجل غيره تكون مكذبة له فيها توصلت به الى اثبات كونها امرأته وهو قوله هو ابي (قوله برثانه) اي هي والغلام (قوله استحسانا) والقياس ان لاميراث لهما لان النسب كايثبت بالنكاح الصحيح ثبت بالنكاح الفاسد وبالوطء عن شبهة وبذلك الميمن فلم يكن قوله اقرارا بالنكاح وجه الاستحسان ان المسئلة فيها اذا كانت معروفة بالحرية وبكونها ام الغلام والنكاح الصحيح هو ائتمين لذلك وضعا وعادة لانه الموضوع لحصول الاولاد دون غيره فهما احتمالا لا يعتبران في مقابلة الظاهر القوي وكذا احتمال كونها طلقها في محنته واقتضت عنها لانه لما ثبت النكاح وجب الحكم بقيامه مالم يتحقق زواله كذا في البحر (قوله فان جهلت حررتها) اي بان لم تعلم اصلا او علم عروضا ولم تتحقق وقت العلوق على ما قررناه آنفا (قوله او مومتها) في بعض النسخ بياء وتاء ولا حاجة الى الياء التحتية لان المصدر الامومة قال ط والمناسب زيادة او اسلامها ليكون مختار الثالث (قوله قيد اتفاق) فائدة ذكره ان للوارث ان يقول ذلك كافي بالبحر عن غاية البيان - وكان ينبغي تأخير ذلك الى آخر كلام المصنف (قوله او كان صغيرا) اي الوارث (قوله لا ترث) لان ظهور الحرية باعتبار الدار حجة في دفع الرق لافي استحقاق الارث هداية فهي كالمفقود يجعل حيا في ماله حتى لا يرث غيره منه لا بالنسبة الى غيره حتى لا يرث من احد فنج وكذا اسلامها الآن لا يثبت اسلامها وقت موته لثبت لها حق الارث (قوله قيل نعم) قائله الميراثي قال لانهم اقرروا بالدخول ولم يثبت كونها ام ولد بقولهم اه وارثناه في النهاية والزباني والفتح قال في البحر ورده في غاية البيان بان الدخول انما يوجب مهر المثل في غير صورة النكاح اذا كان الوطء عن شبهة ولم يثبت النكاح هنا والاصل عدم الشبهة فبأي دليل يحمل على ذلك فلا يجب مهر المثل اه واقره في النهر وانت خير بأن هذا خاص بما اذا قال انت ام ولد ابي اما لو قال كنت نصرانية فقد اقر بالنكاح وكذا في قوله كانت زوجة وهي امه لكن في هذه مضاربة المهر لمولاها (قوله فجات بولد) اي لسته اشهر فأكثر من وقت التزوج والا فالظاهر ثبوت نسبه منه لما صرحوا به من ان المتكوحة لو ولدت لادن ستة اشهر لم يثبت نسبه من الزوج وبفسد النكاح لانه لا يلزم كونها حاملا من زمان حتى يصح بل يحتمل كونه من زوج او وطء شبهة فاذا فسد النكاح هنا صحت دعواه لعدم المانع ثم رأيت في حاشية العلامة نوع نقل ذلك عن حاشية الدرر اللوائي وعن غيرها (قوله وهو لا يقبل الفسخ) يعني بعد تمامه احترازا عن فسخه بعدم الكفاءة وبالبالوغ والعلق واما بالردة وبقتيل ابن الزوج فهو وان كان بعد النكاح لكنه انفساخ لا فسخ افاده ح (قوله لاقراره بنوته وامومتها) لف ونشر مرتب فالاول على اعتقه والثاني لصيرورتها ام

(انا امرأته وهو ابنه برثانه استحسانا فان جهلت حررتها) او مومتها لم ترث وقوله (فقال وارثه انت ام ولد ابي) قيد انفساق اذا حكم كذلك لو لم يقل شيئا او كان صغيرا كافي البحر (او كنت نصرانية وقت موته ولم يعلم اسلامها) وقته (او قال) وارثه (كانت زوجة له وهي امه) لا ترث في الصور المذكورة وهل لها مهر المثل قيل نعم (زوج امته من عبده فجات بولد فادعاه المولى لم يثبت نسبه للزوم فسخ النكاح وهو لا يقبل الفسخ) (وعتق) الولد (وتصير) الامه (ام ولده) لاقراره بنوته وامومتها (ولدت امته الموطوءة له ولدا توقف ثبوت نسبه على دعوته) لضعف فراشها

ولده فتمتق بموته **(قوله** عبارة الدرر استولدها) اى يضمير الثانية ونسبه به على ان ما هنا سبق فلم لانه اذا استولدها الشريكان بأن جاءت بولد فادعياء وصارت أم وولد لها متقى مشتركة فاذا جاءت بولد بعد ذلك لا يثبت نسبه بالادعوة لانه لا يحل وطؤها لواحد منهما بخلاف ما اذا استولدها احدها ولزمه لشريكة نصف قيمتها ونصف عقرها وصارت مختصة به فانه يحل له وطؤها فلا يحتاج الولد الثانى الى دعوة افاده الرضى فافهم **(قوله** كام ولد كاتبها مولاها) فانها اذا أتت بولد لا يثبت من المولى الا اذا ادعاء لحرمة وطئها عليه اهـ ح والتشبيه في عدم ثبوت نسب الولد الثانى بالادعوة فحال الولد بعد الكتابة بخالف حاله قبلها فانه قبلها يثبت بالادعوة ط **(قوله** على اربع مراتب) ضعيف وهو فراش الامة لا يثبت النسب فيه الا بالدعوة ومتوسط وهو فراش ام الولد فانه يثبت فيه بالادعوة لكنه يتنق بالتقى وقوى وهو فراش المنكوحه ومعتدة الرجبى فانه فيه لا يتنق الا باللعان وا قوى كفراش معتدة البائن فان الولد لا يتنق فيه اصلا لان فيه متوقف على اللعان وشرط اللعان الزوجية ح **(قوله** بلا دخول) المراد نفيه ظاهرا والا فلابد من تصويره وامكانه ولذا لم يثبتوا النسب من زوجة الطفل ولا ممن ولدت لاقل من ستة اشهر على ما مر تفصيله وعبارة الفتح والحق ان التصور شرط ولذا لو جاءت امرأة الصبي بولد لا يثبت نسبه والتصوير ثابت في المغربية ثبوت كرامات الاولياء والاستخدامات فيكون صاحب خطوة او حتى اهـ **(قوله** ليس من الكرامة عندنا) لما في العبادية انه سئل ابو عبد الله الزعفرانى عماروى عن ابراهيم بن ادهم انهم رأوه بالبصرة يوم التروية ورؤى ذلك اليوم بمكة قال كان ابن مقاتل يذهب الى ان اعتقاد ذلك كفر لان ذلك ليس من الكرامات بل هو من المعجزات وأما أنا فأنستجعله ولا أطلق عليه الكفر اهـ **(قوله** لكن في عقائد التفتازانى) اى في شرحه على العقائد النسفية وهو متعلق بقوله جزم وكذا قوله بالاول والمراد به ما في الفتح من اثبات طى المسافة كرامة وذلك ان التفتازانى قال انما العجب من بعض فقهاء اهل السنة حيث حكم بالكفر على معتقد ماروى عن ابراهيم بن ادهم الخ ثم قال والانصاف ما ذكره الامام النسفى حين سئل عما يحكى ان الكعبة كانت تزور واحدا من الاولياء هل يجوز القول به فقال نقض العادة على سبيل الكرامة لاهل الولاية جائز عند اهل السنة اهـ قال العلامة ابن الشحنة قلت النسفى هذا هو الامام نجم الدين عمر مفتى الانس والجن رأس الاولياء في عصره اهـ وعبارة النسفى في عقائده وكرامات الاولياء حق فتنظر الكرامات على طريق نقض العادة الاولى من قطع المسافة البعيدة في المدة القليلة وظهور الطعام والشراب واللباس عند الحاجة والمشى على الماء والهواء وكلام الجاد والعجماء واندفاع المتوجه من البلاء وكفاية المهم من الاعداء وغير ذلك من الاشياء اهـ **(قوله** بل سئل) اى النسفى وقوله فقال الخ جواب بالجواز على وجه العموم وقد مرنا في بحث استقبال القبلة عن عدة الفتاوى وغيره لو ذهب الكعبة لزيارة بعض الاولياء فالصلاة الى هوائها اهـ ومثله في الولولية **(قوله** ولا ليس بالمعجزة الخ) جواب عن قول المعتزلة المتكررين لكرامات الاولياء لانها لو ظهرت لاشتبهت بالمعجزة فلم يتميز النبي من غيره والجواب ان المعجزة لا بد ان تكون ممن يدعى الرسالة تصديقا للدعوة والولى لا بد من ان يكون تابعا لى وتكون كرامته

مطلب

الفراش على اربع مراتب

مطلب

في ثبوت كرامات الاولياء
والاستخدامات

(كأمة مشتركة بين اثنين)

استولدها واحد) عبارة

الدرر استولدها (ثم جاءت

بولد لا يثبت النسب بدونها)

لحرمة وطئها كام ولد كاتبها

مولاه وسيجي في الاستيلاء

ان الفراش على اربع

مراتب وقد اكتفوا بقيام

الفراش بلا دخول كزوج

المغربى بمشرقية بينهما سنة

فولدت لسة اشهر مذ

تزوجهات تصوره كرامة او

استخداما فتح لكن في النهر

الاقتصار على الثانى اولى

لان طى المسافة ليس من

الكرامة عندنا قلت لكن

في عقائد التفتازانى جزم

بالاول تبعاً لمفتى الثقلين

النسفى بل سئل عما يحكى ان

الكعبة كانت تزور واحدا

من الاولياء هل يجوز

القول به فقال خرق العادة

على سبيل الكرامة لاهل

الولاية جائز عند اهل السنة

ولا ليس بالمعجزة لانها اثر

دعوى الرسالة وبادعائها

يكفر فوراً فلا كرامة

معجزة لثبته لانه لا يكون وليا ما لم يكن محققا في ديانته واتباعه لثبته حتى لو ادعى الاستقلال بنفسه وعدم المتابعة لم يكن وليا بل يكون كافرا ولا تظهر له كرامة فالخالف ان الامر الحارق للعادة بالنسبة الى النبي معجزة سواء ظهر من قبله او من قبل آحاد امته وبالنسبة الى الولي كرامة لخلوه عن دعوى النبوة وتماه في العقائد وشرها **(قوله ومن لولي الخ)** من موصول مبتدأ وقال صلته ولولي متعلق يجوز وطى مبتدأ وجلة يجوز خبره والجملة الخبرية مقول القول وجهول خبر من والقول بالتجهيل أو التكفير هو ما قدمناه عن العمادية **(قوله اى ينصر هذا القول الخ)** والخالف انه وقع الخلاف عندنا في مسئلة طى المسافة البعيدة فمشايخ العراق قالوا لا يكون ذلك الامعجزة فاعتقاده كرامة جهل أو كفر ومشايخ خراسان وماوراء النهر أثبتوه كرامة ولم يرد نص صريح في المسئلة عن أئمتنا الثلاثة سوى قول محمد هذا ولم يفسر ذلك اه ملخصا من شرح الوهابية عن جواهر الفتاوى وفي التتارخانية ان مسئلة تزوج المغربي بمشرقية تؤيد الجواز اى فانها نص المذهب والحاصل أنه لا خلاف عندنا في ثبوت الكرامة وانما الخلاف فيما كان من جنس المعجزات الكبار والمتمد الجواز مطلقا الا فيما ثبت بالدليل عدم امكانه كالاثبات بسورة وتام الكلام على ذلك في حاشية ح **(قوله غاب عن امرأته الخ)** شامل لما اذا بلغها موته او طلاقه فاعتدت وتزوجت ثم بان خلافه ولما اذا ادعت ذلك ثم بان خلافه اه ح **(قوله وفي حاشية شرح المنار الخ)** قال الشارح في شرحه على المنار لكن الصحيح ما أورده الجرجاني ان الاولاد من الثانى ان احتمله الحال وان الامام رجع الى هذا القول وعليه الفتوى كافي حاشية ابن الحنبلى عن الوقايع والاسرار ونقله ابن نجيم عن الظهيرية اه واحتمال الحال بأن تلده لستة اشهر فاكثر من وقت النكاح **(قوله حكى اربعة اقوال)** حاصل عبارته مع شرحه لابن ملك ان الاولاد للاول عند ابن حنيفة مطلقا اى سواء اتت به لاقل من ستة اشهر ولا لان النكاح الاول صحيح فاعتباره اولى وفي رواية للثانى وعليه الفتوى لان الولد للفراش الحقيقى وان كان فاسدا وعند ابن يوسف للاول ان أتت به لاقل من ستة اشهر من عقد الثانى ليقين العلوق من الاول وان لا كثر فللثانى وعند محمد للاول ان كان بين وطء الثانى والولادة اقل من سنتين فلوا اكثر منهما فللثانى ليقين انه ليس من الاول والنكاح الصحيح مع احتمال العلوق منه اولى بالاعتبار وانما وضع المسئلة في الولد اذ المرأة ترد الى الاول اجماعا اه قلت وظاهره انه على المتيق به يكون الولد للثانى مطلقا وان جاءت به لاقل من ستة اشهر من وقت العقد كما يدل عليه ذكر الاطلاق قبله والاقصا على التفصيل بعده وهذا خلاف ما قاله ابن الحنبلى وهذا وجه الاستدراك لكن لا يخفى ما فيه فقد ذكرنا قريبا ان النكوة لو ولدت لدون ستة اشهر لم يثبت نسب من الزوج وبفسد النكاح اى لانه لا يد من تصور العلوق منه وفيما دون ستة اشهر لا يتصور ذلك وهذا اذا لم يعلم بأن لها زوجا غيره فكيف اذا ظهر زوج غيره فلا شك في عدم ثبوته من الثانى ولهذا قال في شرح درر البحار ان هذا مشكل فيما اذا أتت به لاقل من ستة اشهر مذ تزوجها اه والحق ان الاطلاق غير مراد وان الصواب ما نقله ابن الحنبلى وبه يظهر أن هذه الرواية عن الامام المتقى بها هي التي اخذ بها أبو يوسف وانه لا بد من تقييد كلام المصنف والمجمع بما نقله ابن الحنبلى

وتماه في شرح الوهابية من السير عند قوله *ومن لولي قال طى مسافة* يجوز جهول ثم بعض يكفر* وانباتها في كل ما كان خارجا عن النسب النجم يروى وينصر* اى ينصر هذا القول بنص محمد انا نؤمن بكرامات الاولياء (غاب عن امرأته فتروجت بأخرو ولدت اولادا) ثم جاء الزوج الاول (فالاولاد للثانى على المذهب) الذى رجع اليه الامام وعليه الفتوى كما في الحاشية والجمهرة والكافي وغيرها وفي حاشية شرح المنار لابن الحنبلى وعليه الفتوى ان احتمله الحال لكن في آخر دعوى المجمع حكى اربعة اقوال ثم أفتى بما اعتمده المصنف وعلاه ابن ملك بأنه المستفرض حقيقة الولد للفراش الحقيقى وان كان فاسدا وتماه فيه فارجعه

وانه لا وجه للاستدراك عليه بما في الجمع والله اعلم **(قوله نكح امة الخ)** قال في الفتح قوله ومن تزوج امة فطلقها اى بعد الدخول واحدة بائنة او رجعية ثم اشتراها قبل ان تقر بانقضاء عدتها فجاءت بولد لاقل من ستة اشهر منذ اشتراها لزمه وقيد بعد الدخول وبواحدة لانه لو كان قبله لا يلزمه الا ان تنجس به لاقل من ستة اشهر منذ فارقها لانه لا عدة لها او بعده والطلاق ثنتان ثبت النسب الى سنتين من وقت الطلاق ثم اذا كانت الواحدة رجعية فهو ولد المعتدة فيلزمه وان جاءت لعشر سنتين بعد الطلاق فأكثر بعد كونه لاقل من ستة اشهر من الشراء وان كانت بائنا ثبت الى اقل من سنتين او تمام السنتين بعد كونه لاقل من ستة اشهر من الشراء اه قال في البحر فالخاصل ان المطلقة قبل الدخول والمبانة بالثنتين لا اعتبار فيهما لوقت الشراء بل لوقت الطلاق ففي الاولى يشترط اثبوت نسبه ولادته لاقل من ستة اشهر وفي الثانية لسنتين فأقل وانه لو كان رجعيا ثبت ولو لعشر سنتين بعد الطلاق او اكثر ولو واحدة بائنة فلا بد ان تأتى به لتمام سنتين أو أقل بعد ان يكون لاقل من ستة اشهر من وقت الشراء في المسئلتين **(قوله فطلقها)** اى بعد الدخول طائفة واحدة بائنة او رجعية بدليل الاستثناء الآتى والطلاق غير قيد حتى لو اشتراها ولم يطلقها فالحكم كذلك **(قوله فشرها)** اى ملكها بأى سبب كان اى قبل ان تقر بانقضاء عدتها كإمر لانه مع الاقرار يشترط ان تأتى به لاقل من ستة اشهر من وقت الاقرار كإمر لامن وقت الشراء كإمر نهر **(قوله لزمه)** لانه ولد المعتدة لتحقق كون المولود سابقا على الشراء وولدها يثبت نسبه بلا دعوة نهر وان ولدته لسنتين من وقت الطلاق بجر لكن في الرجعة ولو لاكثر من سنتين كما يأتى **(قوله والا)** اى بأن ولدته لتمام ستة اشهر ولاكثر منها لاى لا يلزمه لانه ولد المملوكة لانه شرها وهي معتدة منه ووطؤها حلال له اما في الرجعي فظاهر واما في البائن فلائن عدتها منه لا تحرمها عليها فاذا أمكن علوقه في الملك اسند اليه لان الحادث يضاف الى اقرب اوقاته وولد المملوكة لا يثبت بدون دعوة وهذا بخلاف البائن بينونة غليظة فان شرها لا يحلها فتمنع العلوق قبله كما يأتى **(قوله الا المطلقة الخ)** لما كان قوله فطلقها شاملا لما اذا طلقها واحدة رجعية وبائنة وثنتين قبل الدخول وبعده وكان الحكم المتقدم مختصا بالمطابقة واحدة بعد الدخول رجعية او بائنة استثنى هذه الصور الثلاث فتقوله قبل الدخول شامل للمطابقة والطلاقين والصورة الثالثة قوله والمبانة بثنتين يعنى بعد الدخول اه ح فافهم وقيد بقوله بثنتين لانها أمة وبينوتنها الغليظة ثنتان فقط والحاصل ان الصور خمس لان الرجعي لا يكون قبل الدخول فلذا كان المستثنى ثلاث صور فقط **(قوله فذ طلقها)** اى فالمعتبر في هذه الثلاث المستثناة وقت الطلاق ولا اعتبار فيها لوقت الشراء كإمر عن البحر **(قوله لكن في الثانية)** لما كان قضية الاستثناء ان المعتبر ان تلد لاقل من نصف حول مذ طلقها بين ان هذا خاص بالمطابقة قبل الدخول واحدة او ثنتين فلو ولدت لنصف حول او اكثر لا يلزمه لعدم العدة كما قدمناه اول الباب أما المطلقة ثنتين بعد الدخول فانه يلزمه ولدها لسنتين فأقل من وقت الطلاق وان لاقل من نصف حول من وقت الشراء لحرمتها عليه حرمة غليظة حتى تنكح غيره فلا يحلها الشراء فتعذر العلوق فيه وتعين كونه قبله فيلزمه اسنتين مذ طلقها لجواز انه كان موجودا وقت الطلاق لا لاكثر ليقن عدمه

* (فروع) * نكح امة
فطلقها فشرها فولدت
لاقل من نصف حول منذ
شرها لزمه والا لا
المطابقة قبل الدخول
والمبانة بثنتين فذ طلقها
لكن في الثانية يثبت
لسنتين فأقل

لكن ثبوته تمام المستتين مبنى على ما زعم في الجوهره انه الصواب وهو احد الروايتين كما
 قدمناه اول الباب فافهم **(قوله وفي لرجى لاكثر مطلقا)** اى ثبت فيه وان ولدته لاكثر
 من ستين بلا تشييد لذلك الاكثر بنده **(قوله في المستتين)** يعنى في مسئلة الرجعى ومسئلة الطلقة
 البائنة بعد الدخول كما يعلم من عبارة البحر المتقدمة وكلام الشارح يوضح ان احدى المستتين
 البائنة بتنتين لان البائنة الواحدة لا ذكرها هنا فلذا اورد عليه ان البائنة بتنتين باعتبار فيها
 وقت الشراء اصلا كما مر لكن لما ذكر الشارح في اول المسئلة اختصاص وقت الشراء بالطلاق
 بعد الدخول واحدة رجعية او بائنة بدليل الاستثناء بعده كما بيناه وذكرنا الرجعى بين ان
 قريته الثانية مثله لكن لا يخفى ما فيه من الخفاء مع ان هذا الحكم في المستتين صرح به اولا
 فلا حاجة الى اعادته ولكن مع هذا لا ينجم عليه باطلا فافهم **(قوله وكذا لو اعتقها بعد
 الشراء)** لان العتق ما زادها الاعدامه وعند محمد يلزم الى ستين بلا دعواه مذكرها لانه
 بطل النكاح بالشراء ووجب العدة لكنها لا تظهر في حقه للملك وبالعتق ظهرت وحكم
 معتدة بائن لم تفرق بانقضائها اذك فتح **(قوله قولان)** فعند ابي يوسف يفترق بطلان النكاح
 وعند محمد لا الا انه لا بد من الدعوة هنا لان العدة لم تظهر في حقه بخلاف العتق افاده في الفتح
(قوله لزمه) لان ولده ام الولد لا يحتاج الى الدعوة لكنه ينتفى بالتبني فهل يصح فيه هنا براجع
 رحى **(قوله ولاكثر لا)** لم يذكر حكم تمام الستين وتقدم حكاية الروايتين في معتدة البت
 وبحث البحر في معتدة المولت فينبى ان يكون هناك كذلك ويأتى قريبا ما يدل على ان التام
 كالاقل **(قوله لان يدعيه)** اى في صورة العتق **(قوله ولو تزوجت)** اى ام الولد **(قوله
 وادعيه معا)** هذا ظاهر في صورة العتق والظاهر ان المراد في صورة المولت ادعاء ورثته
 لقيامهم مقامه تأمل **(قوله كان للمولى اتفاقا)** كذا في عدة البحر عن الحائنة فقد ثبت
 النسب هنا بالولادة تمام الستين فكان التام في حكم الاقل **(قوله لكونها معتدة)** اى من
 المولى ونكاح الزوج باطل فيكون الولد لصاحب العدة اذا ادعاء **(قوله بخلاف ما لو تزوجت)**
 اى فولدت ستة أشهر فأكثر مذ تزوجت فادعيه بجر عن الحائنة **(قوله فانه للزوج
 اتفاقا)** لعل وجهه انها لما لمزها العدة منه لواطه بشبهة العقد وحرم على المولى وطؤها لذلك
 كان اثباته لصاحب العدة اولى لانه المستفترش حقيقة وان كان فاسدا تأمل ثم لا يخفى ان
 الكلام الآن في ام ولد لم يعتقها مولاها فافهم **(قوله انسداد نكاح الآخر)** ينافى ما تقدم
 من ان العبرة للفراس الحقيقى ولو فاسدا فالاولى التعليل بعده امكان جعله من الثانى لعدم اقل
 مدة الحمل رحى وتعليل الشارح لما رده في البحر **(قوله فالولد للثاني)** لامكانه مع تعذر
 كونه من الاول **(قوله ولو لاقل من نصفه)** اى مع كونه لاكثر من ستين مذ بان **(قوله يلزم
 الاول ولا الثانى)** لان النساء لا يلدن لاكثر من ستين ولا اقل من ستة أشهر كفى الحاكم **(قوله
 والنكاح صحيح)** اى عندها وعند ابي يوسف فسد لانه اذا لم يثبت من الثانى كان من الزنا
 ونكاح الحامل من الزنا صحيح عندها كذا في البدائع وتبعه في البحر ولم يظهر لى وجهه
 لانه اذا لم يثبت من واحد منهما علم انه من غيرها ولا يلزم ان يكون من الزنا لاحتمال كونه
 بشبهة ولا يصح النكاح الا اذا علم انه من زنا فى الزباى وغيره لو ولدت المتكوحه لاقل من

وفي الرجعى لاكثر مطلقا
 بعد ان يكون لاقل من نصف
 حول منذ شرائها في
 المستتين وكذا لو اعتقها
 بعد الشراء ولو باعها فولدت
 لاكثر من الاقل مذ باعها
 فادعاء هل يفترق لتعديق
 المشتري قولان * مات
 عن ام ولده او اعتقها
 فولدت لدون ستين لزمه
 ولاكثر لا الا ان يدعيه
 ولو تزوجت في العدة
 فولدت لستين من عتقه
 وموته ولنصف حول
 فأكثر مذ تزوجت
 وادعيه معا كان للمولى
 اتفاقا لكونها معتدة بخلاف
 ما لو تزوجت ام الولد بلا
 اذنه فانه للزوج اتفاقا ولو
 تزوجت معتدة بائن فولدت
 لاقل من ستين مذ بان
 ولاقل من الاقل مذ
 تزوجت فالولد الاول
 لفساد نكاح الآخر ولو
 لاكثر منهما مذ بان
 ولنصف حول مذ تزوجت
 فالولد للثاني ولو لاقل من
 نصفه لم يلزم الاول
 ولا الثانى والنكاح صحيح

سنة أشهر مذ تزوجها لم يثبت النسب لان العلوق سابق على النكاح ويفسد النكاح لاحتمال انه من زوج آخر بنكاح صحيح او شبهة اه فليأمل **(قوله)** ولولا لاقل منهما) اى لاقل من ستين من وقت الطلاق ونصفه اى نصف حول من وقت تزوج الثانى فقد امكن هنا جملة من الاول او من الثانى **(قوله)** لكنه نقل هذا) اى فى هذا الباب قيل قوله الا ان يدعيه اى والنص هو التمتع فلا يعمل على البحث معه ط **(قوله)** دلائل انقضاء عدتها) فكان بمنزلة ماذا اقربت بانقضائها **(قوله)** ان امكن اثباته منه) اما اذا لم يمكن بأن جاءت به لاكثر من ستين مذبات وستة أشهر مذ تزوجت فهو للثانى كافى البحر عن البدائع **(قوله)** ولو نكح امرأة الاولى نكحها ليعود الغدير على ممتدة البائن وان كان الحكم اعم لكن ليوافق آخر الكلام **(قوله)** ففسبه للثانى) اى وجاز النكاح بحر **(قوله)** ففسبه للاول) لان الخلق لا يستين الا فى مائة وعشرين يوما فيكون اربعين يوما لطفة وأربعين علقه وأربعين مضعة بحر عن الولولجية وقدما فى العدة كلاما فيه **(قوله)** لانه نكاح باطل) اى فالوطء فيه زنا لا يثبت به النسب بخلاف الفاسد فانه وطء بشبهة فيثبت به النسب ولذا تكون بالفاسد فراشا لا بالباطل ورحم والله سبحانه اعلم

باب الحضانة

لما ذكر ثبوت نسب الولد عقيب احوال العدة ذكر من يكون عنده الولد فتح **(قوله)** بفتح الحاء وكسرهما) كذا فى المصباح والبحر عن المغرب لكن فى القاموس حضن الصبي حضنا وحضانة بالكسر جعله فى حضنه اوربا كاحضنه ثم قال وحضن فلانا حضنا وحضانة بفتحهما نجاه عنه **(قوله)** تربية الولد) هذا على اطلاقه معناه اللغوى اما الشرعى فهو تربية الولد لمن له حق الحضانة كالفائدة القهستانى **(قوله)** ثابت للام) ظاهره ان الحق لها وقيل للولد وسيأتى الكلام عليه قال الرولى ويشترط فى الحاضنة ان تكون حرة بالغة عاقلة امينة قادرة وان تخلو من زوج اجنبى وكذا فى الحاضن الذكر سوى الشرط الاخير هذا ما يؤخذ من كلامهم اه قالت وبأنى ان يزيد بعد قوله حرة وامكاتبه وولدت فى الكتابة وان يزيد ان تكون رحما محرما ولم تكن مرتدة ولم تمسكه فى بيت المغض للولد ولم تمتنع عن تربيته مجانا عند اعسار الاب وسيأتى بيان ذلك كله والمراد بكونها امينة ان لا يضع الولد عندها باستغالها عنه بالخروج من منزلها كل وقت وافق بعض المتأخرين بأن المرافقة لها حق الحضانة لقول العيني احكام المراهقين احكام البالغين فى سائر التصرفات قالت لا يخفى ان هذا عند ادعاء البالغ والافهوى فى حكم القاصر كاحققناه فى تنقيح الحامدية وافق به الخبر الرولى وهل يشترط كونها بصيرة فى الاشياء فى احكام الاعمى ولم أر حكم ذبحه وصديده وحضنته ورؤيته لما اشتراه بالوصف وينبغى ان يكره ذبحه واما حضنته فان امكنه حفظ المحضون كان اهلا والافلا اه وهو بحث وجيه وهو معلوم من قول الرولى قادرة كما علم منه حكم ما اذا كانت مريضة او كبيرة عاجزة **(قوله)** النسبية) احتراز به عن الام الرضاعية فلا تثبت لها اه ح وكذا الاخت رضاعا ونحوها **(قوله)** ولو كتابية او مجوسية) لان الشفقة لا تختاف باختلاف الدين وصورة الثانية ان يكونا مجوسيين ترافعا اليها او أسلم الزوج وحده وسيأتى تفصيله بما اذا لم يعقل الولد ديناً

ولو لاقل منهما ونصفه فى عدة البحر بخا انه للاول لكنه نقل هنا عن البدائع انه للثانى معلاا بأن اقدامها على التزوج دليل انقضاء عدتها حتى لو علم بالعدة فالنكاح فاسد ولدها للاول ان امكن اثباته منه بأن تلد لاقل من ستين مذ طلق او مات ولو نكح امرأة غيبات بسقط مستين الخلق فان لاربعة أشهر ففسبه للثانى وان لاربعة الا يوما ففسبه الاول وفسد النكاح الكل من البحر قات وفى مجمع الفتاوى نكح كافر مسامة فولدت منه لا يثبت النسب منه ولا تجب العدة لانه نكاح باطل

باب الحضانة

بفتح الحاء وكسرهما تربية الوا (ثبت للام) النسبية (ولو) كتابية او مجوسية

مطلب

شروط الحاضنة

(قوله أو بعد الفرقة) عطفه على مدخول لو إشارة الى عدم اختصاص الحضانة بما بعدها
 فترتبة الولد في حال قيام النكاح تسمى حضانة **(قوله لانها تحبس)** أى وتضرب فلا تنفرغ
 للحضانة بحر **(قوله كافي البحر والنهر بحثا)** قال في البحر وينبى أن يكون المراد بالفسق
 في كلامهم هنا الزنا المتقضى لاشتغال الام عن الولد بالخروج من المنزل ونحوه لا مطلقه الصادق
 بترك الصلاة لما سأتى ان الذمية احق بولدها المسلم ما لم يعقل الاديان فالفاقة المسلمة اولى
 قال في النهر واقول في قصره على الزنا قصور اذ لو كانت سارقة او غنية او انا مئة فالحكم كذلك
 وعلى هذا فالمراد فسق يضيع الولد به اهـ ويمكن حمل ما في البحر عليه بأن يكون قوله ونحوه
 مرفوعا عطفًا على الزنا ثم رأيت الخير الرملى اجاب كذلك قال حـ وعلى هذا لو كانت صالحة
 كثيرة الصلاة قد استولى عاينها محبة الله تعالى وخوفه حتى شغلها عن الولد ولزم ضياعه
 انتزع منها ولم أره اهـ **(قوله قال المصنف الحـ)** عبارته بعد ان نقل عبارة البحر لكن عندي
 في الاستدلال عليه بما ذكر نظر لان الذمية انما تفعل ما تفعل مما يوجب الفسق على جهة
 اعتقاده دينها فكيف يلبق بها الفاسقة المسلمة فإذنى يظهر اجراء كلام الكمال وغيره على
 اطلاقه كما هو مذهب الشافعى رضى الله تعالى عنه من ان الفاسقة بترك الصلاة لاحضانة
 لها اهـ وبعد ما علمت ان المناط هو الضياع حقت ان بحث المصنف لاحصائه اهـ **(قوله**
وفي الفتية الحـ) فيه رد على مقاله المصنف والعجب ان المصنف نقله عقب عبارته السابقة
(قوله ما لم يعقل ذلك) أى ما لم يعقل الولد حالها وحينئذ يجب تقييد الفجور بأن يلزم منه
 ضياع الولد كما لا يخفى وفي النهر ما لم تفعل ذلك وفسره بقوله أى ما لم يثبت فعله عنها وهو صحيح
 ايضا اهـ وفيه ان قول الفتية معروفة بالفجور يقتضى فعلها له ط فالناسب الاول وتكون
 الفاجرة بمنزلة الكتابية فان الولد يبقى عندها الى ان يعقل الاديان كإسأتى خوفا عليه من
 تعلمه منها ما تفعله فكذا الفاجرة وقد جزم الرملى بأن ما في النهر تصحيف والحاصل ان
 الحضانة ان كانت فاسقة فسقا يلزم منه ضياع الولد عندها سقط حقها والا فبى احق به الى
 ان يعقل فينزع منها كالكتابية **(قوله بأن تخرج كل وقت الحـ)** المراد كثرة الخروج لان
 المدار على ترك الولد ضائعا والولد في حكم الامانة عندها ومضيع الامانة لا يستأن ولا
 يلزم ان يكون خروجها لمصلحة حتى يستغنى عنه بما قبله فانه قد يكون لغيرها كما لو كانت قابلة
 او غاسلة او بلانة او نحو ذلك ولذا قال في الفتى ان كانت فاسقة او تخرج كل وقت الحـ
 فعطفه على الفاسقة بقيد ما قلنا فافهم **(قوله او ام ولد)** أى طلقها زوجها اما اذا
 اعتقها مولاه فبى بمنزلة المطلقة الحرة كما في الحاكمة **(قوله ولدت ذلك الولد قبل**
الكتابة) اما لو بعدها فبى احق به لدخوله تحت الكتابة فتج عن التحفة ومثله في البحر
 ومقتضى هذا انها بعد الكتابة لا يثبت لها حق في المولود قبلها وان لم تنجب مشغولة بخدمة
 المولى لانه لا يدخل في كتابتها فبى قنا مملوكا للمولى من كل وجه فصارك ولد الفتية لو اعتقت
 ويدل عليه ايضا قول الكثر والاحق للامة وام الولد ما لم يتعاقا قال في الدرر فاذا اعتقا كان
 لهما حق الحضانة في اولادها الاحرار لانهمسا واولادها احرار حال ثبوت الحق اهـ
(قوله لكن ان كان الولد الحـ) قال في البحر ولم يذكر المصنف ان الحق في حضانة

او بعد الفرقة الا ان تكون
 مرتدة حتى تسلم لانها
 تحبس (او فاجرة) فجورا
 يضيع الولد به كثرا وغناه
 وسرقة ونياحة كافي البحر
 والنهر بحثا قال المصنف
 والذي يظهر العمل
 باطلاقهم كما هو مذهب
 الشافعى ان الفاسقة بترك
 الصلاة لاحضانة لها وفي
 الفتية الام احق بالولد ولو
 سبته السيرة معروفة
 بالفجور ما لم يعقل ذلك
 (او غير مأمونة) ذكره في
 المجتبى بأن تخرج كل وقت
 وتترك الولد ضائعا (او)
 تكون (امة او ام ولد
 او مدبرة او مكاتبة ولدت
 ذلك الولد قبل الكتابة)
 لاشتغالهن بخدمة المولى
 لكن ان كان الولد رقيقا

ولد الامة للمولى او لغيره والحق التفصيل فان كان الصغير رقيقا فمولاؤه أحق به حرا كان أبوه
 او عبدا وكذا لو عتقت أمه بعد وضعه فلا حق لها في حضانه انما الحق للمولى سواء كانت
 منكوحه أو أياها فارقها لانه مملوكه واما اذا كان اى الصغير حرا فالحضانه لا قريباها الاحرار ان
 كانت أمه أمة للمولاهها وللمولاه الذى اعتقه وان عتقت كانت الحضانه لها اه **(قوله كن**
أحق به) قال في الدرر ولا يفرق بينه وبين أمه ان كانا في ملكه اه ونحوه في البحر فالمراد
 بالاحقية عدم التفريق بينهما فلا ينافى ما تقدم من كون الحق للمولى تأمل **(قوله بغير محرم)**
 أى من جهة الرحم فلو كان محرما غير رحم كالم رضاع أو روحا من النسب محرما من الرضاع
 كابن عمه نسباً هو عمه رضاعاً فهو كالاجنى ط **(قوله والحال أن الأب معسر)** كذا قيدته في
 الحثانية والبزازية والخلاصة والظهيرية وكثير من الكتب وظاهره تخلف الحكم المذكور مع
 يساره لان المفهوم في التصانيف حجة يعمل به رمى وفي الشرنبلالية تقييد الدفع للعمه بيسارها
 واعسار الاب يفيد أن الاب المؤسر يجبر على دفع الاجرة للام نظراً للصغير اه قلت والمراد
 من هذه الاجرة اجرة الحضانه كما هو مفهوم من سياق كلام المصنف تبعاً للفتح والدرر والبحر
 خلافاً لما في العزمية على الدرر من أنها اجرة الرضاع والمراد بيسار العمه قدرتها على الانفاق
 على الولد كما هو ظاهر اذا لوجه لتقديره بنصب **(قوله والعمه تقبل ذلك)** أى ولم يوجد احد
 ممن هو مقدم على العمه متبرعاً بمثل العمه ومع ذلك يشترط أن لا تكون متزوجة بغير محرم
 لانه غير شرنبلالية **(قوله ولا تمنعه عن الام)** أى عن رؤيتهاله وتعهدها اياه **(قوله أو تدفعه**
للعمة) صريح في انه يتزعم من الام مع ان الام لو طلبت أجراً على الارضاع ووجدت متبرعة به
 قدمت وترضعه عند الام كاصرح به في البدائع ولكن هذا اذا بقيت مستحقه للحضانه وفي
 مسائلنا سقط حقها منها فلذا يتزعم منها ومثله ما لو تزوجت بأجنى وصارت الحضانه لغيرها
 كالاخت قالها لا يلزمها أن تربيته أو ترضعه عند الام **(قوله على المذهب)** لم أر هذه العبارة
 لغيره وانما قالوا على الصحيح وهذا لا يلزم أن يكون من نص المذهب بل يحتمل التخريج
 تأمل ومقابلته ما قيل ان الام أولى **(قوله بجبتي)** هو شرح الزاهدى على مختصر القدورى
 وذلك حيث قال في النفقات وهل يرجع العلم أو العمه على الاب اذا أيسر بما أنفق على الصغير
 ثم رمن لبعض الكتب لا يرجع من يؤدى النفقة على الاب ولا على الابن بخلاف الام اذا أيسر
 زوجها ثم رمن يرجع ثم رمن فيه اختلاف المشايخ اه وهذا مفروض فيها اذا كان الاب
 معسراً ووجبت نفقة الولد على عمه أو عمته أو أمه فالام ترجع على الاب اذا أيسر وفي العلم والعمه
 الخلاف المذكور فلا محل لذكر هذا هنا ولا لذكر العلم لان الكلام في العمه اذا أخذته لتحضنه
 مجاناً واذا كان لها الرجوع فلا فائدة في أخذه من الام الا أن يقال مراده أن لا ترجع بأجرة
 الحضانه وأما النفقة على الولد اذا لم تتبرع بها فهل لها الرجوع بها على الاب قيل نعم تأمل
(قوله والعمه ليست بقيد الح) هو بحث لصاحب البحر ذكره في الباب الآتى قال بل كل
 حاضنة كذلك بالاولى لانها من قرابة الام وقال ولم أر من صرح بأن الاجنبية كالعمه اذا كانت
 متبرعة ولا تنافس على العمه لانها حاضنة في الجملة وقد كثرت السؤالات عنها في زماننا وظاهر
 المتن أن الام تأخذ بأجر المثل ولا تكون الاجنبية أولى بخلاف العمه الا أن يوجد نقل اه

كن احق به لانه للمولى
 بجبتي (او متزوجة بغير
 محرم) الصغير (أو أبت ان
 تربيته مجاناً) الحال ان
 (الاب معسر والعمه تقبل
 ذلك) اى تربيته مجاناً
 ولا تمنعه عن الام قيل للام
 اما ان تمسكه مجاناً او تدفعه
 للعمه (على المذهب) وهل
 يرجع العلم والعمه على
 الاب اذا أيسر قيل نعم بجبتي
 والعمه ليست بقيد فيها
 يظهر وفي المنية تزوجت أم
 صغير توفي أبوه و ارادت
 تربيته

قلت وفي القهستاني بعد كلام ما نصه وفيه إشارة الى أنها اى الام اولى من المحرم وان طلبت
أجرا والمحرم لم يطلبه والاصح أن يقال لها أمسك به أو ادفعه الى المحرم كما في النظم اه فهذا
ظاهر في ان العمة غير قيد بل مثلها بقية المحارم وفي أن غير المحرم ليس كذلك وفي حاشية الخير
الرملي على البحر أن هذا تفقه حسن صحيح قال وقد سئلت عن صغيرة لها أم تطالب زيادة على
أجر المثل وبنت ابن عم تريد حضانتها مجانا فأجبت بأنها تدفع للام لكن بأجر المثل فقط لأن
تلك كالأجنبية لاحق لها في الحضانة أصلا فلا يعتبر تبرعها لأن دفع الصغير اليها ضرر به فلا
يعتبر معه الضرر في المال لأن حرمة دون حرمة ولذا يختلف الحكم في نحو العمة والحالة
عند اليسار فلا يدفع اليها الا ضرر على الموصى في دفع الأجرة وبه تحرر هذه المسئلة فأنتم
فقد قل من تفضل له اه قلت ويؤيده أنه لو كان الأب حيا وطلبت الأم التفقة من مال الولد
وأراد الأب تربته عنده بمال نفسه لا يسقط حق الأم مع أن الأب أشفق من الأجنبية نعم
لو كان للأب أم أو أخت عنده تحضن الولد مجانا ولا يرضى من هو أحق منها بالأجرة فلها أن
تربيته عند الأب وهذه تقع كثيرا لكن هذا اذا طلبت الأم اجرة على الحضانة فلو تبرعت
بالحضانة وطلبت الأجرة على الارضاء وقول الأب ان أمي أو أختي ترضعه مجانا تكون أولى
ولكن يقال لها أرضعيه في بيت الأم لأن ذلك لا يسقط حضانتها كما علم مما مر فنبه لذلك
(قوله بلا نفقة) اى من مال الصغير الموروث له من أبيه فتح وظاهره أن المراد نفقة الصبي
والظاهر أن أجرة الحضانة كذلك تأمل (قوله بقاء ماله) هذا تعليل من المصنف فانه بعد
ان نقل في المسح كلام المنة قال وله وجه وجهه لأن رعاية المصلحة في إبقاء ماله أولى من مراعاة
عدم حقوق الضرر الذي يحصل له لكونه عند الأجنبي اه والمراد بالأجنبي زوج الأم وفيه
نظر فإن الوصى اجنبي كزوج الأم إذ لم يذكر أنه رحمه محرم منه فلاولى الاقتصار على أن
في دفعه للام مصلحة زائدة وهى إبقاء ماله فكانت أولى بل فيه مصلحة أخرى وهى كون الأم
أشفق عليه من الوصى وهى أهل للحضانة في الجملة بخلاف الوصى ولا يخالف هذا ما قدمناه
آثقا عن الرملي حيث لم يعتبر الضرر في المال لأن ذلك عند لزوم دفعه للأجنبية التى لاحق
لها في الحضانة أصلا بخلاف ما هنا حتى لو طلبت الأم المتزوجة بالأجنبي تربته بنفقة مقدرة
وتبرع الوصى ينبغي أن يدفع اليها ايضا على قياس ما ذكره الرملي ولا يعتبر تبرع الوصى تأمل
ثم لا ينبغي أن هذا كله عند عدم وجود متبرع من أهل الحضانة كالعمة أو الحالة والأففى أحق
من الأم والأجنبي (تنبيه) وقعت حادثة الفتوى سئلت عنها قديما وهى صغير ماتت أمه وترك
له مالا وله أب معسر وجدة أم أم وجدة أم أب متزوجة بجده أرادت أم أمه تربته بأجر
وأم أبيه ترضى بذلك مجانا فأجبت بأنه يدفع للمتبرعة أخذا بما هنا فانه اذا دفع للام الساقطة
الحضانة إبقاء ماله مع كونها تربته في حجر زوجها الأجنبي فبالأولى دفعه لام أبيه المتبرعة
إبقاء ماله مع كونه في حجر أبيه وجده الشفوقين عليه وكنت جمعت فيها رسالة سميتها (الابانة
عن أخذ الأجرة على الحضانة) والله اعلم (قوله) والتزمه ابن عمه مجانا في بعض النسخ والتزم
ابن العم أن يربيه مجانا وهى أظهر (قوله) ولا حاضنة له) أما لو كان له حاضنة كالعمة
أو الحالة فهى أولى من أمه لسقوط حقها بالتزوج بأجنبي ومن ابن العم لتقدمها عليه

بلا نفقة مقدرة واراد
وصيه تربته بها دفع اليها
لأبها إبقاء ماله وفي الحاوى
تزوجت بأجنبي وطلبت
تربيته بنفقة والتزمه ابن
عمه مجانا ولا حاضنة له

والظاهر انها أولى وان طلبت النفقة لانها الحاضنة حقيقة (قوله فيه ذلك) اى الامزام
 المفهوم من التزمه و وجهه أن ابن العلم له حق حضانة الغلام حيث لاحاضنة غيره والام ساقطة
 الحضانة هنا والظاهر ان له ذلك وان طلب النفقة أيضا لانه هو الحاضن حقيقة ثم رأيت
 السامحاني كتب كذلك (قوله ولا تجبر عليها) أى على الحضانة والصواب أن يقول ولا تجبر على
 الارضاع كالسيد ذكره المصنف في باب النفقة حيث قال وليس على أمه ارضاعه الا اذا تعينت
 وبهذا تندفع المناقاة بينه وبين قوله ولا تقدر الحضانة الخ فانه بمعنى أنها تجبر على الحضانة وهو
 أحد قولين في المسئلة كما يأتي والا فكيف يصح أن يمشى على قولين متقابلين (قوله بأن يأخذ
 الخ) هذا ذكره في الخاتمة في مقام تمين الارضاع فهو مؤيد لما صوبناه وقوله وسيجيء في
 النفقة مؤيد لما قلنا أيضا فانه هو الذى سيجيء هناك (قوله فتنتقل للجددة) أى تنتقل الحضانة
 لمن يلى الام في الاستحقاق كالجددة ان كانت والا فامن بليها فيما يظهر واستظهر الرحنى ان هذا
 الاسقاط لا يدمر فلها الرجوع لان حقها يثبت شيئا فشيئا فيسقط الكائن للمستقبل اه أى
 فهو كاسقاطها القسم لغيرتها فلا يرد أن الساقط لا يعود لان العائد غير الساقط بخلاف
 اسقاط حق الشفعة ثم رأيت بخط بعض العلماء عن المفتي أبى السعود مسئلة في رجل طلق
 زوجته ولها ولد صغير منه وأسقطت حقها من الحضانة وحكم بذلك حاكم فهل لها الرجوع
 بأخذ الولد الجواب نعم لها ذلك فان أقوى الحقيقتين في الحضانة للصغير ولئن أسقطت الزوجة
 حقها فلا تقدر على اسقاط حقه أبدا اه (قوله ولا تقدر الحضانة الخ) اختاف في الحضانة
 هل هي حق الحضانة أو حق الولد ف قيل بالأول فلا تجبر اذا امتنعت ورجعه غير واحد وعليه
 الفتوى وقيل بالثاني فتجبر واختاره الفقهاء الثلاثة أبو الليث والهندوانى وخواهر زاده
 وأيدهم في الفتح بما في كافى الحاكم الشهيد الذى هو جمع كلام محمد من مسئلة الخلع المذكورة قال
 فأفادى كلام الحاكم أن قول الفقهاء جواب ظاهر الرواية قال في البحر فالترجيح قد اختلفت
 والاولى الاقواء يقول الفقهاء الثلاثة لكن قيده في الظهيرية بأن لا يكون للصغير ذورحم
 محرم حينئذ تجبر الام كي لا يضيع الولد أما لو امتنعت الام وكان له جدة رضيت بامساكه دفع
 اليها لان الحضانة كانت حقا للام فصح اسقاطها حقها وعزى هذا التفصيل للفقهاء الثلاثة
 وعلمه في المحيط بأنها لما اسقطت حقها بقي حق الولد فصارت بمنزلة الميتة او المتزوجة فتكون
 للجددة أولى اه ما في البحر ملخصا قلت ويؤخذ من هذا توفيق بين القولين وذلك أن ما في
 المحيط يدل على أن لكل من الحضانة والمحضون حقا في الحضانة ومثله ما قدمناه عن المفتي
 أبى السعود فقول من قال انها حق الحضانة فلا تجبر محمول على ما اذا لم تتعين لها واقتصر على
 أنها حقها لان المحضون حينئذ لا يضيع حقه لوجود من يحضنه غيرها ومن قال انها حق
 المحضون فتجبر محمول على ما اذا تعينت واقتصر على أنها حق لعدم من يحضنه غيرها والدليل
 على ذلك أيضا ما مر عن الظهيرية حيث عزى الى الفقهاء الثلاثة القائلين بالجبر أنها تجبر
 عندهم اذا لم يوجد غيرها الا اذا وجد وأما قوله في النهر ان ما في الظهيرية ليس بظاهر لما في الفتح
 من أنه اذا لم يوجد غيرها أجبرت بلا خلاف ففيه نظر لانه على ما علمت من التوفيق يرتفع
 الخلاف أصلا وان كان حكاية القولين تفيد الخلاف فيما اذا وجد غيرها ولكن حيث أمكن

ففيه ذلك (ولا تجبر) من لها
 الحضانة (عليها) الا اذا تعينت
 لها) أن لا يأخذ ثدى غيرها
 او لم يكن للاب ولا للصغير
 مال به يفتى خاتمة وسيجيء
 في النفقة واذا اسقطت الام
 حقها صارت كصمتة
 او متزوجة فتنتقل للجددة
 بجر (ولا تقدر الحضانة على
 ابطال حق الصغير فيهما)
 حتى لو اختلفت على ان تترك
 ولدها عند التزوج صح
 الخلع وبطل الشرط

التوفيق كان اولى ويكون الحلاف لفضليا وكم له من نظير فاعنتم هذا التحرير (قوله لانه) أي الحضانة وذكر الضمير نظرا للخبر ط (قوله أجبرت بالاخلاف) ولو وجد غيرها لم تجبر بالاخلاف أيضا على ما ذكرناه من التوفيق (قوله وهذا يعالج) أي قوله ولو لم يوجد غيرها يشمل عدم الوجود حقيقة وعدمه حكما بأن وجد غيرها أو امتنع وبعبارة البحر هكذا وظاهر كلامهم أن الام اذا امتنعت وعرض على من دونها من الحاضنات فامتنعت أجبرت الام لامن دونها (قوله) وحينئذ أي حين لم يوجد غيرها فلا أجره لها لانها قامت بأمر واجب عليها شرعا ط وبعبارة الجوهره اذا كان لا يوجد سواها تجبر على ارضاعه صيانة عن الهلاك وعليه لا أجره لها اه فكللام الجوهره في الرضاع وكأن الشارح قاس الحضانة عليه لكن الظاهر أن ما في الجوهره بحث منه كما يشعر به قوله وعليه لا أجره لها ويخالفه ما في الهندية وغيرها واستؤجر له من ترضعه شهرا ثم مضى ولم يأخذ ثدى غيرها تجبر على ابقاء الاجارة فان مقتضاها أنها تستحق الاجرة والاقيل تجبر على الارضاع بخلاف ما رأيت بخط شيخ مشايخنا السائحان قال البرجندى تجبر الام على الحضانة اذا لم يكن لها زوج والنفقة على الاب وفي المنصورية ان ام الصغيرة اذا امتنعت عن امساكها ولا زوج للام تجبر عليه وعليه الفتوى وقل الفقيه أبو جعفر تجبر ويستق عليها من مال الصغيرة وبه أخذ الفقيه أبو الليث فهذا نص في أن الاجرة تؤخذ مع الجبر اه ويأتي بيان وجهه قريبا (قوله اذا لم تكن منكوحة ولا معدة لايه) هذا قيد فيا اذا كانت الحاضنة اما فلو كانت غيرها فانظر استحقاقها اجرة الحضانة بالاولى وقوله لايه احتراز عما لو كانت في نكاح او عدة رجل غير الاب فانها تستحق الاجرة عليها لكن اذا كان النكاح محرما للصغير والا فلا حضنة لها كما مر هذا وقال المصنف في المنع وعندي انه لاحاجة الى قوله اذا لم تكن منكوحة ولا معدة لان الطامع وجوب أجره الحضانة لها اذا كانت اهلا وما ذكر انما هو شرط لوجوب أجر الرضاع ايتها لانها انما تستأجر له اذا لم تكن منكوحة او معدة اه ونازعه الخير الرملى في حاشيته على المنع بأن امتناع وجوب أجر الرضاع للمنكوحة ومعدته الرجعي لوجوبه عليها ديانة وذلك موجود في الحضانة بل دعوى الاولوية فيها غير بعيد الى آخر ما له قلت على المك قد علمت م قدماه آثان الاجرة تستحق مع وجود الجبر فلا تنافي الوجوب ولعل وجهه ان نفقة الصغير لها وجبت على أبيه لو غنيا والا فمن مال الصغير كان من جانبها الاتفاق على حاضنته التي حبست نفسها لاجله عن التزوج ومثلها أجره ارضاعه فلم تكن أجره خالصة من كل وجه حتى يضافها الوجوب بل لها شبه الاجرة وشبه النفقة فاذا كانت منكوحة او معدة لايه لم تستحق أجره لاعلى الحضانة ولا على الارضاع لوجوبها عليها ديانة ولان النفقة ثابتة لها بدو نهما بخلاف ما بعد انقضاء العدة فانها تستحقها عملا شبه الاجرة وعن هذا كان الواجه عدم الفرق بين معدته الرجعي والبان كما هو مقتضى اطلاق الكنز وظاهر الهداية ترجيحه فانه ذكر في الرضاع ان في معدته البان روايتين واهر دليل عدم الجواز لكن ذكر في الجوهره وغيرها تصحيح الجواز ويأتي تمامه في الباب الآتي (قوله) وهي غير أجره ارضاعه ونفقتة قال في البحر فعلى هذا يجب على الاب ثلاثة أجره الرضاع وأجره الحضانة ونفقة الولد اه ومثله في الشرنبلالية (قوله عن السراجية)

قوله اي حين لم يوجد هكذا بالاصل المقابل على خط المؤلف والذي في ط اي حين اذ لم يوجد اه مصححه

لانه حق الولد فليس لها ان تبطله بالشرط ولو لم يوجد غيرها اجبرت بالاخلاف فتح وهذا يعالج ما لو وجد وامتنع من القبول بحر وحينئذ فلا أجره لها جوهره (وتستحق) الحاضنة (اجرة الحضانة اذا لم تكن منكوحة ولا معدة) لايه وهي غير اجرة ارضاعه ونفقتة كما في البحر عن السراجية

المراد بها هنا فتاوى سراج الدين قارى الهداية فانه في الباب الآتى عزنا ذلك اليها صريحا فلا محل لترديد المصنف بأنه يَحْتَمَلُ انه اراد بها الفتاوى السراجية المشهورة مع قوله لكن لم اقف على ذلك فيها فافهم لكن قوله اذا لم تكن منكوبة ولا معتدة لايه نقله في البحر عن السراجية ولم أره فيها فان عبارة فتاوى قارى الهداية سئل هل تستحق المطلقة اجرة بسبب حضنة ولدها خاصة من غير ارضاعه فاجاب نعم تستحق اجرة على الحضنة وكذا اذا احتاج الى خادم يلزم به اه وافق بذلك ايضا صاحب البحر في فتاواه وكذا في الحرية ومشى عليه في التهر وقد معنا انه مفهوم من قولهم في مسئلة العمة والحال ان الاب معسر **(قوله)** خلافا لما نقله المصنف حيث قال بعد نقل كلام قارى الهداية لكن يشكل على هذا الاطلاق ما في جواهر الفتاوى قال سئل قاضى القضاة فخر الدين قاضى خان عن المتوتة هل لها اجرة الحضنة بعد فطام الولد فقال لا والله تعالى اعلم اه قلت يمكن حمل المتوتة على المعتدة من طلاق بات فهو مبنى على احدى الروايتين في البائن كما قدمناه آنفا لكن التقيد بما بعد فطام الولد لم يظهر لى وجهه ولعله لكونه الواقع في حادثة الفتوى **(قوله)** وقال نجم الاثمة المختار ان عليه السكنى في نفقات البحر عن التفريق لانجب في الحضنة اجرة المسكن وقال آخرون يجب ان كان للصبي مال والافعل من تجب عليه نفقته اه وفي التهر وينبغى ترجيح عدم الوجوب لان وجوب الاجر لا يستلزم وجوب المسكن بخلاف النفقة اه قلت صاحب التهر ليس من اهل الترجيح فلا يعارض ترجيحه ترجيح نجم الاثمة ولا سيما مع ضعف تعليقه فان القول بوجوب اجرة المسكن ليس مبنا على وجوب الاجر على الحضنة بل على وجوب نفقة الولد فقد تكون الحضنة لا مسكن لها اصلا بل تسكن عند غيرها فكيف يلزمها اجرة مسكن لتحضن فيه الولد بل الوجه لزومه على من تلزمه نفقته فان المسكن من النفقة ونقل الخبر الرملى عن المصنف انه اختلف في لزومه والاظهر اللزوم كفى بعض المعبرات قال الرملى وهذا يعلم من قولهم اذا احتاج الصغير لخادم يلزم الاب فان احتياجه الى المسكن مقرر اه قلت واعتمد ابن الشيحة مخالفا لما اختاره ابن وهبان وشيخه الطرسوسى والحاصل ان الاوجه لزومه لما قلنا لكن هذا انما يظهر لو لم يكن لها مسكن اما لو كان لها مسكن يمكنها ان تحضن فيه الولد ويسكن تبعها لها فلا لعدم احتياجه اليه فينبغى ان يكون ذلك توفيقا بين القولين ويشير اليه قول ابى حفص وليس لها مسكن ولا يخفى ان هذا هو الارفق للجانين فيمكن عليه العمل والله الموفق فافهم **(قوله)** وكذا (الح) قدمناه عن فتاوى قارى الهداية **(قوله)** قال شيخنا يعنى الخبر الرملى في حواشيه على البحر فافهم **(قوله)** وقواعدنا تقتضيه قات ما قدمناه قريبا عن خط شيخ مشايخنا السامحنى صرح في ذلك فقد وافق بحته المنقول **(قوله)** ثم حرر اى الخبر الرملى ان الحضنة كالرضاع اى في انها لاجر الام فيها لو منكوبة او معتدة والا فلهما الاجرة من مال الصغير ان كان له مال والا فمن مال ابيه او من تلزمه نفقته هذا خلاصة ما حط عليه رأيه بعد كلام طويل وقد علمت تأييد بما قلناه عن خط السامحنى قات وهذا كله حيث لم يوجد متبرع بالحضنة فان وجد فاما ان يكون اجنيا عن الصغير أولا وعلى كل فاما ان يكون الاب معسرا أولا وعلى كل فاما ان يكون للصغير مال أولا فان كان اجنيا يدفع للاهل

مطل
في لزوم اجرة مسكن
الحضنة

خلافا لما نقله المصنف عن
جواهر الفتاوى وفى
شرح التقاية للباقي عن
البحر المحيط سئل ابو
حفص عن لها امسك
الولد وليس لها مسكن مع
الولد فقال على الاب
سكنها جميعا وقال نجم الاثمة
المختار انه عليه السكنى في
الحضنة وكذا ان احتاج
الصغير الى خادم يلزم الاب
به وفى كتب الشافعية
مؤنة الحضنة في مال
الحضون لوله والافعل من
تلزمه نفقته قال شيخنا
وقواعدنا تقتضيه فيقضى به
ثم حرر ان الحضنة
كالرضاع والله تعالى اعلم
(١٠) اى بما الام بأن مات

للحضانة بأجرة المثل ولو من مال الصغير وان كان المتبرع غير اجنبي فان كان الاب معسرا
والصغيرة مال اوليا لال للام امانا تمسكه بحاجا او تدفعه للعمة مثلا المتبرعة صونا لماله لوله
مال وان كان الاب موسرا والصغيرة مال فكذلك لان الاجرة حينئذ على الصغير وان كان
الاب موسرا والامال للصغير فالام مقدمة وان طلبت الاجرة نظرا للصغير بالاضرره في ماله
هذا حاصل ما تجرر للعبد الضعيف بناء على ان الحضانة كالرضاع وتام ذلك في رسالتنا * الاية
عن اخذ الاجرة على الحضانة * **(قوله)** او لم تقبل او أسقطت حقها * مبنى على عدم الجبر كالايحى
ح ومرا الكلام فيه **(قوله)** او تزوجت بأجنبي اشمل من ذلك قول البحر او لم تكن اهلا للحضانة
فانه يدخل مالو كانت فاجرة او غير مأمونة **(قوله)** عندهم اهلية القرني قيد لقوله وان عات
لان البعده لاحق لها عند اهلية القرني **(قوله)** بالشرط المذكور * هو عدم اهلية القرني
(قوله) بحر * اى اخذ من قول الحنفى ان ام ابى الام لا تكون بمنزلة قرابة الام من قبل
امها وكذا كل من كان من قبل ابى الام اه زاد في الوالولية لان هذا الحق لقرابة الام
قال في البحر وظاهره تأخير ام ابى الام عن ام الاب بل عن الحالة ايضا وقد صارت حادثة
الفتوى اه قال ط و وجه ذلك ان الاخت لام والحالات متأخرات عن ام الاب فاذا كان
اولى من ام ابى الام لكونهن من قرابة الام فن كانت مقدمة عليهن وهى ام الاب أولى
بالتقدم اه تأمل **(قوله)** ثم الاخت لاب وام * اى اخت الصغير لان قرابة الاب وان كانت
لامدخل لها فيما يترتب وهو الادلاء بالام لكنهما تصلح للترجيح خلافا لقول زفر باشتراكهما مع
الاخت لام فأقاده الزياي **(قوله)** لان هذا الحق * اى الحضانة وهذا علة لكون الاخت لام
تلى الاخت الشقيقة **(قوله)** ثم الاخت لاب * تقديمها على الحالة هو مامضى عليه اصحاب المون
اعتبارا لقرب القرابة وتقديم المندلى بالام على المندلى بالاب عند اتحاد مرتبتهما قريبا قال في
البحر وهذه رواية كتاب النكاح وفي رواية كتاب الطلاق الحالة اولى لانها تدلى بالام وتلك
بالاب **(قوله)** ثم بنت الاخت لابون ثم لام * كونهما احق من الحالة باتفاق الروايات وامابت
الاخت لاب ففي رواية احق والصحيح ان الحالة احق منها كفى البحر والزياي **(قوله)** ثم لاب
هذا ما قطع من بعض النسخ وهو المناسب لما علمت من ان الصحيح خلافا مع مخالفتهم ما بعده **(قوله)**
ثم الحالات * اى حالات الصغير **(قوله)** ثم بنت الاخت لاب * غذا هو الصحيح كاعلمت وبه صرح
في الحاشية ايضا **(قوله)** ثم بنت الاخ * اى لاب وام اولام اولاب فيما يظهر ح اى على الترتيب
قال الزياي وبنت الاخت اولى من بنات الاخ لان الاخت لها حق في الحضانة دون الاخ فكان
المندلى بها اولى **(قوله)** ثم العمات كذلك * اى تقدم العمة لاب وام ثم لام ثم لاب ولم يذكر
بنات الحالة والعمة لانه لاحق لهن لانهن غير محرم بحر وبأى الكلام فيه **(قوله)** ثم عمات
الامهات والآباء * قياس ما ذكره في الحالات تقديم عمات الام على عمات الاب وفيه مامر
من ان هذا الحق لقرابة الام وكذا ما في كافى الحاكم من قوله وكل من كان من قبل الام فهو
اولى بمن هو من قبل الاب **(قوله)** بهذا الترتيب * اى العمة لابون ثم لام ثم لام **(قوله)** ثم
العصبات * اى ان لم يكن للصغير احد من محارمه النساء بحر او كان الا انه ساقط الحضانة
لانه كالمعدم رمى **(قوله)** ثم الجد * اى ابوالاب وان علا بحر **(قوله)** ثم بنوه كذلك * اى

او لم تقبل او اسقطت حقها
او تزوجت بأجنبي (ام
الام) وان عات عندهم
اهلية القرني (ثم ام الاب
وان عات) بالشرط المذكور
وامام ابى الام فتؤخر عن
ام الاب بل عن الحالة ايضا
بحر (ثم الاخت لاب وام
ثم لام) لان هذا الحق لقرابة
الام (ثم) الاخت (لاب)
ثم بنت الاخت لابون ثم
لام ثم لاب (ثم الحالات
كذلك) اى لابون ثم لام
ثم لاب ثم بنت الاخت
لاب ثم بنات الاخ (ثم
العمات كذلك) ثم حالة
الام كذلك ثم حالة الاب
كذلك ثم عمات الامهات
والآباء بهذا الترتيب ثم
العصبات بترتيب الارث
فيقدم الاب ثم الجد ثم الاخ
الشقيق ثم لاب ثم بنوه
كذلك

بنو الاخ الشقيق ثم بنو الاخ لاب وكذا كل من سفل من اولادهم بحر **(قوله ثم الم ثم بنوه)**
 ينبغي ان يقول كذلك لما في البحر والفتح ثم الم شقيق الاب ثم لاب وأما اولاده فيدفع اليهم
 الغلام لا الصغيرة لانهم غير محارم **(قوله)** واذا اجتمعوا الخ اي كمين ط وينبئ اسقاطه
 والاستثناء عنه بما سيأتي فانه راجع للكل ح **(قوله)** سوى فاسق استثناء من قوله ثم
 العصبات قال في البحر ولا للعصبة الفاسق ولا الى مولى العاتقة تجوز عن الفتنة اه وفي
 البدائع حتى لو كانت الاخوة والاعمام غير مأمونين على نفسها اومالها لانسلم اليهم وينظر
 القاضي امرأة ثقة عدلة امنية فيسلمها اليها الى ان تباع **(قوله)** ومعتوه في نسخة ومعتق اي
 بكسر التاء لقول البحر المار والالى مولى العاتقة وفي الفتح ويدفع الذكر الى مولى العاتقة
 لانه آخر العصبات ولا تدفع الانثى اليه اه قلت ينبغي انه لو كان مولى العاتقة امرأة ان
 تدفع الانثى اليها دون الذكر * (تايه) * اشترط في البدائع في العصبة اتحاد الدين حتى
 لو كان للصبي اليهودي اخوان احدهما مسلم يدفع لليهودي لانه عصبة للمسلم اه **(قوله)**
 وابن عم لمشاهدة الخ اما اذا كانت لا تشبه كبت سنة مثلا فلا منع لانه لا فتنة وكذا اذا
 كانت تشبه وكان مأمونا بحر بخا وايد بهما في التحفة وان لم يكن للجارية غير ابن الم
 فلاختيار للقاضي ان رآه اصاح ضمها اليه والاتوضع على يد امنية اه قلت ما في التحفة عاله
 في شرحها البدائع بقوله لان الولاية في هذه الحالة اليه فبراعى الاصلح اه وهو ظاهر في انه
 لاحق لابن الم في الجارية مطلقا وان للقاضي دفعها لاجنبية ولو مأمونا حيث رأى المصلحة
 في ذلك ولو كان الحق له لم يكن للقاضي الاختيار وقد رد الرملي ما بحثه في البحر نحو ما قلنا
 وتبعليهم بان ابن الم غير محرم وانه لاحق بغير المحرم قال وامل وجهه انه لو ثبت له حضانتها
 كانت عنده الى ان تشبه فتقع الفتنة ختم من اصله **(قوله)** ثم اذا لم يكن عصبة الخ افاد
 ان العصبات مقدمون على ذوى الارحام الذكور والمراد العصبة المستحق اذ لو لم يستحق كابن
 عم لجارية يقدم عليه مثل الاخ لام والحال كما صرح به في البدائع والمراد بذوى الارحام من
 كان منهم محرما احترازا عن ابن العممة والحالة كما يأتي **(قوله)** فتدفع لالخ لام (كان ينبغي ان
 يذكر اول الجدة لام في الهندية انه اولى من الاخ لام والحال اه **(قوله)** ثم لام) الذى في
 الشرع لانه عن البرهان وكذا في الفتح ثم لاب ثم لام **(قوله)** برهان وعينى بحر) كذا في بعض
 النسخ وسقط من بعضها لفظ بحر وهو الاولى لانه في البحر لم يعزه الى البرهان والعينى **(قوله)** فان
 تساوا) كأخوة اشقاء مثلا **(قوله)** ولاحق لولد عم الخ كان المناسب التعبير بالبنات بدل الولد
 لان الولد يشمل الذكر والانثى وقد مر أن ابن الم له حق في الغلام دون الجارية واما الفرق
 بين الجارية المشبهة وغيره فقد علمت ما فيه فافهم وفي البحر لاحق لبنات العممة والحالة لانهم
 غير محرم وكذلك بنات الاعمام والاخوال بالاولى كذا في كثير من الكتب اه ووجه
 الاولوية ان العممة والحالة مقدمتان على الم والحال مع انه لاحق لبناتهما ومقتضاه انه لاحق
 لبنات العممة ونحوها في حضانتها الجارية ولا لابن العممة في حضانتها الغلام وينبئ اجراء
 التفصيل المذكور في ابن الم هنا ولم أر من ذكره تأمل وسئلت عن صغيره جد أبوان وبنت عممة
 ولاشبهة ان الحضانت للجد كاعلمته مما ذكرناه عن الهندية اما لو كان الصغير انثى فان قلنا ان

مطلب

لو كانت الاخوة والاعمام
 غير مأمونين لانسلم
 المحضونة اليهم

ثم الم ثم بنوه واذا اجتمعوا
 فالاورع ثم الاسن اختيار
 سوى فاسق ومعتوه وابن
 عم لمشاهدة وهو غير مأمون
 ثم اذا لم يكن عصبة فلذوى
 الارحام فتدفع لأخ لام
 ثم لابنه ثم لام لادم ثم للخال
 لابوين ثم لام برهان وعينى
 بحر فان تساوا فأصلحهم
 ثم اورعهم ثم اكبرهم ولا
 حق لولد عم وعمة وخال
 وخالة لعدم المحرمية

لبنت العمة حقاً في الاتي ينبغي تقديمها على الجد لان النساء اقدر لكنه خلاف ما مر عن الهنديه في تأمل (قوله والحاضنة الذمية) اشار الى ان ما في الكثر من التقيد بالام اتفاق بل كل حاضنة ذمية كذلك كما صرح به في خزانه الاكمل بحر (قوله ولو مجوسية) بأن اسلم زوجها وأبت (قوله يسبع سنين) فائدة هذا تظهر في الاتي لان الذكر تنتهي حضنته بالسبع حموى (قوله اولى ان يخاف) اشار الى ان قول المصنف والخوف منصوب بأن مضمرة بعد أو اني بمعنى الى كافي الفتح وهذا زاده في الهديا فظاهره انه اذا خيف ان يألف الكفر نزع منها وان لم يعقل ديناً بحر قال ط ولم يمتثلوا لآلف الكفر والظاهر ان يفسر سببه بخو اخذه لمعابدهم وفي الفتح وتمنع ان تغذيه الحمر ولحم الحنظل وان خيف ضم الى ناس من المسلمين وقول البحر لم يترع منها بل يضم الى اناس من المسلمين فيه تحريف والظاهر ان لم زائدة والآن تناقض تأمل (قوله بكتاح غير محرمة) اي سواء دخل بها او لا وكان ينبغي ان يقول غير محرمة النسب لان الرضا محي كالاجني في سقوط حضنتها به رمي قلت وينبغي انه لو لم يكن للغلام سوى اخي عم تزوجت أمه أحدها ان لا يسقط حقها لان الآخر اجني مثله فلا فائدة في دفعه اليه بل ابقاؤه عندها اولى واحترز عما لو كان زوج الجدة الجد او زوج الام او الحالة العم ونحوه (قوله في بيت الرب) بتشد الباء اسم فاعل من الترية وهو زوج الام والولد ربيب له (قوله فللاب أخذه) اي اذا لم يكن لها ممكن وطلبت من الاب ان يسكنها في مسكن فان السكنى في الحضنة عليه كالمهر (قوله للفرق بين الح) استظهر هذا الخبر الرمي ايضا بقولهم ان زوج الام الاجني يلعنه نذراى قليلا وينظر اليه مشررا اي نظير البغض وهذا مفقود في الاجني عن الحضنة قال ح وفي النفس من هذا الفرق شئ فان الرب اذا كان كذلك فالاجني اولى كما هو المشاهد اه قلت الا صوب التفصيل وهو ان الحضنة اذا كانت تأكل وحدها وابنها معها فلها حق لان الاجني لاسبيل له عليها ولا على ولدها بخلاف ما اذا كانت في عيال ذلك الاجني او كانت زوجته له وانت علمت ان سقوط الحضنة بذلك لدفع الضرر عن الصغير فينبغي للمفتي ان يكون ذا بصيرة ليرأى الاصلح لا الولد انه قد يكون له قريب مبغض له ينبغي موته ويكون زوج امه مشفقا عليه يعز عليه فراقه فيريد قريبه أخذه منها ليؤذيه ويؤذيها اولياً كل من نفقته او نحو ذلك وقد يكون له زوجة تؤذيه اضعا ف ما يؤذيه زوج امه الاجني وقد يكون له اولاد يخشى على البنت منهم الفتة لسكنائها معهم فاذا علم المفتي او القاضي شأ من ذلك لا يحل له نزع من امه لان مدار امر الحضنة على نفع الولد وقد مر عن البدائع لو كانت الاخوة والاعمام غير مأمونين على نفسها او مالها لا تسلم اليهم وقد متنا في العدة عن الفتح عند قوله ان المختلعة لا تخرج من بيتها في الاصح ان الحق ان على المفتي ان ينظر في خصوص الوقائع فان علم محجزها عن المعيشة ان لم يخرج اقفاها لا يحل لان علم قدرتها (قوله قال) اي في التهر واصله للبحر حيث قال ودخل تحت غير المحرم الرحم الذي ليس بمحرم كاي الم فهو كالاجني هنا اي فاذا تزوجته سقط حقها وانت خبير بأن هذا مفروض فيها اذا كان مستحق للحضنة اقرب منه فلولم يكن غيره وكان الولد ذكر ا يبقى عندها وكذا لو كان اني لا تشتهي او كان مأمونا على ما يحث في البحر فانهم (قوله الباشة) اما الرجعية فلا بد

(و) الحضنة (الذمية) ولو مجوسية (كسلمة مالم يعقل ديناً) ينبغي تقديره يسبع سنين لصحة اسلامه حينئذ نهر (او) الى ان (يخاف ان يألف الكفر) فيترع منها وان لم يعقل ديناً بحر (و) الحضنة (يسقط حقها بكتاح غير محرمة) اي الصغير وكذا بسكنائها عند المغنين له لما في الفتية لو تزوجت لام بآخر فأمسكت أم الام في بيت الرب فللاب اخذه وفي البحر قد ترددت فيما لو أمسكت الحالة ونحوها في بيت اجني عازبة والظاهر السقوط قياسا على ما مر لكن في التهر والظاهر عدمه للفرق بين بين زوج الام والاجني قال والرحم فقط كأبن الم كالاجني (وتعود) الحضنة (بالفرقة) الباشة

من انقضاء العدة فيها نهر ومقتضاء العود في البائنة قبل انقضاء العدة مع انها تعد في بيت الزوج ولعل وجهه ارتفاع ولايته عليها فلا ضرر للولد عنده وفي ذلك تأييد لما قدمناه من التفصيل تأمل قال في الدر المنثور وكذا أي أموال الحضانة لو زالت بمجنون وردة ثم زال المانع ذكره العيني وغيره فالاحسن ويعود الحق بزوال مانعه اهـ **(قوله لزوال المانع)** أي ليس من قبل عود الساقط حتى يقال ان الساقط لا يعود فقوله لم يسقط حقها معناه منع منه مانع كقولهم تسقط النفقة بالنشوز والولاية بالجذون ثم تعود بزوال ذلك أفاده في النهر وقد يقال ان الساقط لم يعد بل عاد حق جديد لقيام سببه بخلاف سقوط الشفعة لانها حق واحد كما مر فقدر **(قوله والقول لها الحق)** أي اى ادعى تزوجها وانكرت فالقول لها ولو أقرت به لكنها ادعت الملاق فان لم تعين الزوج فالقول لها لان عينته وينبئ ان يكون مع العيين في الفصلين نهر ووجه الفرق ان دعواها طلاق المعلن لما ابطالها الشرع بدون تصديقه لم يقل قولها اصلا **(قوله حتى يستغنى عن النساء)** بأن يأكل ويشرب ويستحب وحده والمراد بالاستغناء تمام الطهارة بأن يستطهر بالماء بلا معين وقيل بمجرد الاستنجاء وهو التطهير من التجاسة وان لم يقدر على تمام الطهارة زيلى أي الطهارة الشاملة للوضوء **(قوله وقدر يسع)** هو قريب من الاول بل عنه لانه حينئذ يستحب وحده ألا ترى الى ما روى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال مروا صبيانكم اذا بلغوا سبعا والامر بها لا يكون الا بعد القدرة على الطهارة زيلى **(قوله وبه يفتى)** وقيل يسع سنين **(قوله لانه الغالب)** أي الاستغناء هو الغالب في هذا السن **(قوله فان اكل الخ)** افاد ان القاضي لا يحلف احدها بل ينظر فيما ذكر كما في البحر عن الظهيرية ووجهه ان العيين للتكول ولا يملك احدها ابطال حق الولد من كونه عند أمه قبل السبع وعند أبيه بعدها **(قوله ولو جيرا)** أي ان لم يأخذ بعد الاستغناء اجبر عليه كافي الملتقى وفي الفتح ويجبر الاب على اخذ الولد بعد استغنائه عن الام لان نفقته وصيافته عليه بالاجماع اهـ وفي شرح الجمع واذا استغنى الغلام عن الخدمة اجبر الاب او الوصى او الولي على اخذه لانه اقدر على تأديبه وتعليمه اهـ وفي الخلاصة وغيرها واذا استغنى الغلام وبلغت الجارية فالعصبة اولى يقدم الاقرب فالاقرب ولاحق لان الم في حضانة الجارية اهـ قلت بقى ما اذا انتهت الحضانة وما يوجد له عصبة ولا وصى فالظاهر انه يترك عند الحاضنة الا ان يرى القاضي غيرها اولى له والله تعالى اعلم **(قوله والا)** بأن فقدت الاربعة او بعضها لا يدفع اليه ط **(قوله والجدة)** أي وان علت ط **(قوله اي تباع)** وبلوغها اما بالحض أو بالانزال أو السن ط قال في البحر لانها بعد الاستغناء تحتاج الى معرفة آداب النساء والمرأة على ذلك اقدر وبعد البلوغ تحتاج الى التحصين والحفظ والاب فيه اقوى وأهدى **(قوله في ظاهر الرواية)** مقابله رواية محمد الآتية **(قوله فاقول للام)** لانه يدعى سقوط حقها بجر **(قوله واقول الخ)** هو لساحب النهر حيث قال واقول ينبغي ان ينظر الى سنها فان بلغت سن التحيض فيه الاثني ثلثا فالقول له والا له والذي ينبغي الرجوع الى الصغيرة فان ادعت البلوغ في سن يحتمل صدق كما هو المصرح به في باقي الاحكام افاد المرحني **(قوله مشهارة اتفاقا)** بل في محرمات المتع بنت تسع فصامدا مشهارة اتفاقا سائمان **(قوله كذلك)** أي في كونها أحق بها حتى تشبه

لزوال المانع والقول لها في نفى الزوج وكذا في تعليقه ان ايهته لان عينته (والحاضنة) أما او غيرها (أحق به) أي بالامام حتى يستغنى عن النساء وقدر يسع وبه يفتى لانه الغالب ولو اختلفا في سنه فان اكل وشرب ولبس واستحب وحده دفع اليه ولو جيرا والا (والام والجدة) لام اولاب (أحق بها) بالصغيرة (حتى تحيض) أي تبلغ في ظاهر الرواية ولو اختلفا في حضنها فالقول للام بحر بحسب واقول ينبغي ان يحكم سنها ويعمل بالغالب وعند مالك حتى يحتمل الغلام وتزوج الصغيرة ويدخل بها الزوج عيني (وغيرها) أحق بها حتى تشبهه وقدر يسع وبه يفتى وبنت إحدى عشر مشهارة اتفاقا زيلى (مع محمدان الحكم في الا، الخ، كذا)

وبه يفتى لكثرة الفساد ذليلي وأفاد انه لا تسقط الحضانة بتزوجها مادامت لاتصلح للرجال الا في رواية عن الثاني اذا كان يستأنس بها كافي القنية وفي الظهيرية امرأة قالت هذا ابنك من بنى وقد ماتت امه فاعطني نفقته فقال صدقت لكن امه لم تمت وهي في منزلي وأراد اخذ الصبي يمنع حتى يعلم القاضي امه **٨٨٢** وتخصر عنده فأخذه لانه اقر بأنها جدته

(قوله وبه يفتى) قال في البحر بعد نقل تصحيحه والحاصل ان الفتوى على خلاف ظاهر الرواية (قوله وأفاد) اي المصنف بقوله حتى تستبني من غير تقييد بمقابل التزوج (قوله بتزوجها) اي الصغيرة (قوله مادامت لاتصلح للرجال) فان صلحت تسقط وسيأتي في اول النفقات ان التي تستبني للوطء فيما دون الفرج بزمه نفقتها وكذا التي تصلح للخدمة او للاستئناس ان امسكها في بيته عند الثاني واختاره في التحفة اه ومقتضاه ان صلوحها للرجال يكفي بالوطء فيما دون الفرج ولذا لزمه نفقتها بخلاف من تصلح للخدمة والاستئناس فقط حيث لا يلزمه نفقتها الا ان رضى بها او امسكها في بيته (قوله الا في رواية الخ) فيه اشارة الى ضعفها وظاهره انها اذا صلحت للرجال قبل البلوغ وقد زوجها ابوها لاحضانة لامها اتفاقا وهذا ظاهر على القول المفتى به لاعلى ظاهر الرواية من قوله حتى تخصر فيحتاج اخلافه الى تقييد أفاده في البحر اي تقييد قوله حتى تخصر بما اذا مات الزوج (قوله في الظهيرية الخ) دخول على المتن ط (قوله لكن امه) اي الى هي ابنتك (قوله لان فرائش لهما) لتكون التكااح يثبت بالتصادق (قوله لقانا) من ان الفرائش لهما (قوله وكذا لو قالت الجدة) سماها جدة نظرا لزعمها (قوله فقال بل من غيرها) اي من امرأة اجنبية عنك وهذا هو الفرق بين هذه وبين المسئلة الاولى فانه في الاولى اعترف بأنه من ابنتها وانها جدته (قوله وكذبته الجدة) بأن قالت ماهذه امه بل امه ابنتي ظهيرية (قوله وصدقها المرأة) بأن قالت صدقت ماأنا بأمه وقد كذب هذا الرجل ولكني امرأته ظهيرية (قوله لانه لما قال هذا ابني من هذه المرأة) وكذا قوله بل من غيرها (قوله انتهى ملخصا) اي انتهى كلام الظهيرية حال كونها ملخصا فادبه انه لم يأت بعين عبارتها بل حذف بعضها اختصارا وهو كذلك وان استوفى صور المسئلة فافهم (قوله ولاخيار للولد عندنا) اي اذا بلغ السن الذي يترع من الاء بأخذه الاب ولاخيار للصغير لانه لقصور عقله يختار من عنده اللعب وقد صرح ان الصحابة لم يخبروا واما حديث انه صلى الله عليه وسلم خير فلكونه قال اللهم اهده فوق لاخيار الانظر بدعائه عليه الصلاة والسلام وتماه في الفتح (قوله وأفاده) اي أفاد ما ذكر من ثبوت التخيير والافراد للبالغ مع زيادة تفصيل وتقييد لذلك فافهم (قوله مبلغ النساء) اي بما تبلغ به النساء من الحيض ونحوه ولو حذفه لكان اوضح (قوله ضمها الاب الى نفسه) اي وان لم يخف عليها الفساد لو حديثة السن بجر والاب غير قيد فان الاخ والعلم كذلك عند فقهاء مالم يخف عليها منهما فينظر القاضي امرأة مسلمة ثقة فسلم اليها كما نص عليه في كافي الحاكم وذكره المصنف بعد (قوله الا اذا دخلت في السن) عبارة الوجيز مختصر المحيط الا اذا كانت مسنة ولهارأى وفي كفاية المتحفظ وفقه اللغة من رأى البياض فهو اشيب واشمط ثم شبح فاذا ارتفع

وحاضته ثم ادعى احقية غيرها وهذا محتمل فأن (احضر الاب امرأة فقال هذه ابنتك وهذا) اي منها وقالت الجدة لا ماهذه ابنتي وقد ماتت ابنتي ام هذا الولد فالقول للرجل والمرأة التي معه ويدفع الصبي اليهما لان الفراش لهما فيكون الولد لهما (كزوجين بينهما ولد فادعى الزوج انه ابنه لامنها) بل من غيرها (وعكست) فقالت هو ابني لانه (حكم بكونه ابن لهما) لما قلنا وكذا لو قالت الجدة هذا ابنك من بنتي الميتة فقال بل من غيرها فالقول له ويأخذ الصبي منها وكذا لو احضر امرأة وقال ابني من هذه لامن بنتك وكذبته الجدة وصدقها المرأة فالاب اولى به لانه لما قال هذا ابني من هذه المرأة فقد انكر كونها جدته فيكون منكرا لحق حضانتها وهي اقرب له بالحق انتهى ملخصا (ولا خيار للولد عندنا مطلقا) ذكرنا كان او اتى خلافا

للشافعي قلت وهذا قبل البلوغ اما بعده فيخير بين ابويه وان اراد الافراد فاه ذلك ويذكره معزيا للنعمة (عن) وأفاده بقوله (بلغت الحائرية مبلغ النساء ان بكرا ضمها الاب الى نفسه) الا اذا دخلت في السن واجتمع لها رأى فتسكن حيث احبت حيث لاخوف عليها (وان ثيبا لا) يضمها (الاذا لم تكن مأمونة على نفسها) فلاباب والجد ولاية الضم

عن ذلك فهو مسرح حتى **(قوله لاغيرها الح)** الفرق ان الاب والجد كان لهما ولاية الضم في الابتداء فجاز ان يعيدها الى حجرها اذا لم تكن مأمونة اما غيرها فلم تكن له ولاية الضم في الابتداء فلا تكون له ولاية الاعادة ايضا بحر عن الظهيرية قلت وفيه نظر فان المتون مصرحة بأنه اذا لم تكن امرأة فالحضانة للعصبات على ترتيبهم في ذلك اثبات ولاية الضم ابتداء لغير الاب والجد الا ان يريد بقوله اما غيرها العصبة غير المحرم كابن العم ومولى العاتقة فان الاثنى لانضم اليه كإمر وعادة الفتح الا ان تكون غير مأمونة على نفسها لا يوفق بها فللاب ان يضمها اليه وكذا للاخ والعالم الغنم اذا لم يكن مفسدا فان كان فحينئذ يضعها القاضي عند امرأة ثقة اه وزاد الزيلعي وكذا الحكم في كل عصة ذى رحم محرم منها اه وهذا الذى مشى عليه المصنف بعد **(قوله)** والغلام اذا عقل **(الح)** كان ينبغي الابتداء بمسئلة الغلام او ذكرها آخره لان ما قبلها وما بعدها في الجارية ثم المراد الغلام البالغ لان الكلام فيما بعد البلوغ وعادة الزيلعي ثم الغلام اذا بلغ رشيدا فله ان ينفرد الا ان يكون مفسدا مخوفا عليه **(الح)** واحترز عما اذا بلغ معتوها في الجوهره ومن بلغ معتوها كان عند الام سواء كان ابنا او بنتا اه وفي الفتح والمعتوه لا يخير ويكون عند الام اه قال في البحر بعد نقله ما في الفتح وينبغي ان يكون عند من يقول بخير الولد واما عندنا فالمعتوه اذا بلغ السن المذكور اى الذى ينزع فيه من الام يكون عند الاب اه وتبعه في النهر وهو الموافق للقواعد تأمل **(قوله)** فله ضمه اى الاب ولاية ضمه اليه والظاهر ان الجد كذلك بل غيره من العصبات كالاخ والعلم والمأمر من صرح بذلك واعلمهم اعتمدوا على ان الحاكم لا يمكنه من المعاصي وهذا في زماننا غير واقع فيتين الاتفاق بولاية ضمه لشكل من يؤتمن عليه من أقاربه ويقدر على حفظه فان دفع المتكر واجب على كل من قدر عليه لاسيما من يلحقه عاره وذلك ايضا من اعظم صاغة الرحم والشرع امر بصلتها وبدفع المتكر ما يمكن قال تعالى * ان الله يأمر بالعدل والاحسان واثاء ذى القربى وينهى عن الفحشاء والمتكر والبنى يعظكم لعلكم تذكرون * ثم رأيت في حاشية البحر للمل على ذكر ذلك بحثا ايضا وقال ولم أره ثم قال ثم رأيت الثقل فيه وهو ما في المنهاج والحلاصة والتارخائية وان لم يكن للصبي أب وانقضت الحضنة فمن سواء من العصبة أولى الاقرب فالاقرب غير ان الاثنى لا تدفع الا الى محرم اه قلت كلامنا فيما اذا بلغ الغلام وما نقله فيما قبل البلوغ ولذلك يذكر فيه التفصيل بين كونه مأمونا او غيره **(قوله)** فياذكر اى من احكام البكر والتيب والغلام والتأديب ط **(قوله)** وان لم يكن لها اى للبكر كما قدمناه عن الكافي وكذا التيب كاعلمته خلافا لما مر عن الظهيرية وقد صرح المصنف به بعد في قوله بلافريق في ذلك بين بكر وثيب * **(تنبيه)** * حاصل ما ذكره في الولد اذا بلغ انه اما ان يكون بكرا امسن او ثيبا مأمونة او غلاما كذلك فله الخيار واما ان يكون بكرا شابة او يكون ثيبا او غلاما غير مأمونين فلا خيار لهم بل يضمهم الاب اليه **(قوله)** واذ بلغ المذكور حداثا الكسب اى قبل بلوغهم مبلغ الرجال اذ ليس له اجبارهم عليه بعده **(قوله)** بخلاف الاناث فليس له ان يؤجرهن في عمل او خدمة تارخائية لان المستاجر يخلو بها وذلك سبي في الشرع ذخيرة ومفاده انه يدفعها الى امرأة تعلمها حرفة كقطريز وخباطة اذ لا يحدو رفيه وسياقى تمامه

لاغيرها كما في الابتداء بحر عن الظهيرية (والغلام اذا عقل واستغنى برأيه ليس للاب ضمه الى نفسه) الا اذا لم يكن مأمونا على نفسه فله ضمه لدفع فتنه او عار وتأديبه اذا وقع منه شئ ولا نفقة عليه الا ان يتبرع بحر (والجد بمنزلة الاب فيه) فياذكر (وان لم يكن لها اب ولا جد) لكن (لها اخ او عم فله ضمه ان لم يكن مفسدا وان كان مفسدا لا) يمكن من ذلك (وكذا الحكم في كل عصة ذى رحم محرم منها فان لم يكن لها اب ولا جد ولا غيرها من العصبات او كان لها عصة مفسدا فالنظر فيها الى الحاكم فان كانت مأمونة خلاها تنفرد بالسكنى والا وضعا عند امرأة (امينة قادرة على الحفظ بلافريق في ذلك بين بكر وثيب) لانه جعل ناظر للمسكين ذكره العيني وغيره واذا بلغ المذكور حداثا الكسب يدفعهم الاب الى عمل ليكتسبوا او يؤجرهم وينفق عليهم من اجرتهم بخلاف الاناث

في التفقات (قوله ولو الاب مبذرا) اى يخشى منه اتلاف كسب الابن (قوله كما في سائر الاملاك) اى املاك الصبيان تتارخانية اى فان التقاضى ينسب لهم وصيا يحفظ لهم مالهم اذا كان الاب مبذرا (قوله ليس للمطلقة ماؤها الم) اما المطلقة رجعية حكمها حكم المتكوجة ليس لها الخروج لان حق السكنى للزوج واما المعتدة فليس لها الخروج قبل انقضاء العدة مطلقا بغير والظاهر ان المتوفى عنها زوجها كالمطلقة في ذلك فلا تملك ذلك بلا اذن الاولياء لقيامهم مقام الاب وما فيه اضرار بالولد ظاهر المتع اه رمى لا يقال ان معتدة الموت تخرج يوما وبعض الليل لان المراد هنا الانتقال الى بلدة اخرى وليس لها ذلك في العدة واما بعد انقضاءها فلم أره وقول الرمى اقباء الاولياء مقام الاب يفيد منعها من ذلك بعد العدة ايضا لكن سئل شيخ مشايخنا العلامة الفقيه مثلا على التركاى عن يمين في حضنة امه له جد اب تريد امه السفر به من بلدها التي تزوجت فيها الى بلدة اخرى فهل لحده منها فأجاب بأن الواقع في كتب المذهب متونا وشروحا تقيد مسئلة بالمطلة والاب ولا ير من أجزاها في غيرها ومفاده ان الحد ليس له منعها وما قاله الخبر الرمى لم يستد فيه الى نقل فينبغي التوقف حتى نرى النقل الصحيح فان العلم امانة هذا حاصل ما رأيت بخطه رحمه الله تعالى ووجه توقفه التقيد بالاب والمطلة فيحتمل كونه للاحتراز بقرينة تخصيصهم هذا الحكم بالام المطلقة فقط ويحتمل عدمه لما قاله الرمى والله سبحانه اعلم (قوله متع) الا اذا انتقلت من مصر الى قرية كما بناى (قوله مطلقا) سواء كان وطنها اول او وقع العقد فيه اول البحر (قوله من محلة الى محلة) اى في بلدة واحدة والظاهر انه لو كان بين محلتين تفاوت تمتع (قوله الا اذا انتقلت الم) قال الرمى في حواشى المتع هذا خطأ تبع فيه صاحب البحر اذ ليس لها نقله من قرية الى مصر بينهما تفاوت والمعجب في حكمه بقلبه احد جعله متا بمجرد تقليده للبحر اه وفي ط عن الهندية عن المحيط وان ارادت نقله من قرية الى مصر جمع وليس ذلك مصرها ولا وقع التسكاح فيها فليس لها ذلك الا ان يكون المصر قريبا من القرية على التفسير الذى قلنا اه (قوله وفي عكسه لا الم) اى وفي انتقالها من المصر الى القرية لا يمكن من ذلك ولو كانت القرية قريبة لتضرر الولد بتخلقه باخلاق اهل السواد اى اهل القرى المجاورة على الجماء (قوله الا اذا كان الم) استثناء من قوله وفي عكسه لا مثله ما اذا انتقلت من قرية الى مصر او الى قرية او من مصر الى مصر ولذا عزم الشارح بقوله ما انتقلت اليه و يمكن جمعه مستثنى من قوله ليس للمطلقة الخروج ولكن كان حقه العطف بالواو افاده ط (قوله اى عقد عليها في وطنها) افاد ان المراد بالسكاح مجرد العقد وان الاشارة بثة للوطن فلا بد في جواز الانتقال الى البلدة البعيدة من شرطين كونها وطنها وكون العقد فيها وفي رواية الجامع الصغير اشتراط العقد دون الوطن قل الزيلعي والاول اصح لان التزوج في دار ليس التزاما للعقد فيها عرفا فلا يكون لها الثقة اليها (قوله من قرية الى الاصح) اى وله فان الوطن الواقع فيه العقد قرية خلافا لما في شرح القالى قاله ضعيف كما في البحر (قوله الادار الحرب) استثناء من الاستثناء في المتن وقوله الا ان يكون متا من استثناء (قوله الادار الحرب اى اها الانتقال الى وطنها الذى تكسبها فيه ان لم يكن دار الحرب

ولو الاب مبذرا يدفع كسب الابن الى امين كما في سائر الاملاك مؤيد زاده معزبا للاجلاس (ليس للمطلة ماؤها بعد عدتها) الخروج بالولد من بلدة الى اخرى بينهما تفاوت فلو بينهما تفاوت بحيث يمكنه ان يبصر ولده ثم يرجع في نهاره لم تمتع مطلقا لانه كالاتقال من محلة الى محلة شمتى (الا اذا انتقلت من القرية الى المصر وفي عكسه لا) لضرر الولد بتخلقه باخلاق اهل السواد (الا اذا كان ما انتقلت اليه) وطنها وقد تكسبها بتمتع اى عقد عليها في وطنها ولو قرية في الاصح الادار الحرب الا ان يكون متا من

والزوج مسلم اودى فلو كانا حربيين مستأمنين فالها ذلك كما في البدائع والحاصل ان عبارة
 المثنى والشرح في غاية الخفاء مع التويل فالظاهر والاخصر ان يقال للمطابقة الخروج
 بالولد من قرية الى مصر قريبة لاعتكسه ومن بلدة الى أخرى هي وطنها وقد نكحها فيها ولودار
 حرب لزوجها حربيا مثلها فلهذه عبارة موجزة نافعة جامعة مانعة **(قوله)** وهذا الحكم اى
 الذى ذكر من الخروج والتفصيل فيه ط **(قوله)** كجدة وغير الجدة من الحاضنات مثلها
 بالاولى كما في البحر **(قوله)** ادمم العقد بينهما لان العقد على الزوجة في وطنها دليل الرضا
 بأقامتها بالولد فيه ولا عقد بينه وبين الجدة **(قوله)** الاذنه اى اذن الاب وكذا من له حق
 الحضانة من الرجال ط تأمل **(قوله)** من اخراجه اى الى مكان بعيد او قريب يمكنها ان
 تبصره فيه ثم ترجع لانها اذا كانت لها الحضانة يمنع من اخذه منها فضلا عن اخراجه فاقى
 النهر من تقيده بالبعد اخذا مما أتى عن الحساوى غير صحيح فافهم **(قوله)** من بلد أمه
 الظاهر ان غيرها من الحاضنات كذلك ط **(قوله)** ما بقيت حضانتها كذا في النهر وفيه
 كلام **(قوله)** فلو أخذ الخلع تفريع على مفهوم ما قبله وفي الجمع ولا يخرج الاب بولده قبل
 الاستغناء وعمله في شرحه بما فيه من الاضرار بالأم بأبطال حقها في الحضانة قال في البحر
 وهو يدل على ان حضانتها اذا سقطت جازله السفر به ثم نقل كلام السراجية المذكور وقال
 وهو صريح فيما قلناه لكن في الترتيبالية عن البرهان وكذا لا يخرج الاب به من محل
 اقامته قبل استغناؤه وان لم يكن لها حق في الحضانة لاحتمال عوده بزوال المانع اه وهو
 المفهوم مما أتى عن قساوى الرملى ويدل له ما في الحاوى كما تعرفه ولا ينافيه ما مر عن شرح
 المجمع لاحتمال ان يريد بالحق الحال او المستقبل تأمل **(قوله)** كما في السراجية المراد بها
 فتاوى سراج الدين قارى الهداية **(قوله)** وقيد المصنف الخ وكذا قيده في النهر ولا حاجة
 اليه لانها اذا تزوجت وكان لها اه أهل للحضانة او غيرها فليس لايه اخذه منها فضلا عن
 السفر به **(قوله)** وفي الحاوى يعنى القدسي **(قوله)** له اخراجه الخ انت خير بأن هذا
 محمول على ما اذا لم يكن لها حق الحضانة اذ لو كان لها الحضانة لا تمكنه من اخذه منها فضلا عن
 اخراجه عنها الى قرية او بلدة قريبة او بعيدة خلافا لما في النهر كما مر فافهم ثم لا يخفى انه مخالف
 لما مر عن السراجية ولما أتى عن شيخه الرملى بل ولما مر عن المجمع والبرهان لان ما في
 الحاوى يشمل ما بعد الاستغناء وهذا هو الارفق بالأم ويؤيده ما في التتارخانية الولد متى كان
 عند احد الابوين لا يمنع الآخر عن النظر اليه وعن تعهده اه ولا يخفى ان السفر اعظم
 مانع **(قوله)** كما في جانبها اى كما انها اذا كان الولد عندها لها اخراجه الى مكان يمكنه ان
 يبصر ولده كل يوم **(قوله)** لا يخرج على ان يرسله وكذلك يقال في جانبها وقت حضانتها ط
 ويفيده ما قدمناه آنفا عن التتارخانية **(قوله)** بأنه يسافر به بعد تمام حضانتها لم أره
 في الخبرية في هذا المحل **(قوله)** وبأن غير الاب الخ يومه ان غير الاب له السفر به ايضا اذا كان
 عنده ولم أر من ذكره بل قال النهستانی فلا يخرج الاب الا ان يستغنى ولا غيره ممن يستحق
 الحضانة نظرا للصغير اه والذي افق به الرملى في الخبرية هو انه اذا تزوجت الام باجنبي
 لا يسافر ابن عم له طلبة قال في المنهاج للعقلى وان لم يكن للصبي أب وانقضت الحضانة فن سواه

(وهذا الحكم في الام)
 المطابقة فقط (اما غيرها)
 كجدة وام ولد اعتقت فلا
 تقدر على نقله ادمم العقد
 بينهما (الاذنه) كما يمنع
 الاب من اخراجه من بلد
 امه بلا رضاها ما بقيت
 حضانتها فلو (أخذ المطلق
 ولده منها لتزوجها) جاز
 (له) ان يسافر به الى ان
 يعود حق أمه (كما في
 السراجية وقيد المصنف
 في شرحه بما اذا لم يكن له
 من ينقل الحق اليه بعدها
 وهو ظاهر وفي الحاوى
 له اخراجه الى مكان
 يمكنها ان تبصر ولا لها
 كل يوم كما في جانبها فافهم ط
 قلت وفي السراجية اذا
 سقطت حضانة الام وأخذ
 الاب لا يخرج على ان يرسله
 لها بل هي اذا ارادت ان
 تراه لا تمنع من ذلك وأفتى
 شيخنا الرملى بأنه يسافر به
 بعد تمام حضانتها وبأن
 غير الاب من العصابات
 كالأب وعزاه للحلاصة
 والتتارخانية * (فرع) *
 خرج بالولد ثم طلقها
 فطالبته برده ان احرجه
 بأذنها

من العصة أولى الأقرب فالأقرب غير أن الانثى لا تندفع الى غير المحرم. ومثله في الخلاصة والتشريع خاتية وغيرها اهـ **(قوله)** لا يلزمه رده بل يقال اذهبي وخذي به **(قوله)** فعليه رده لانه وأن أخرجه بأذنها لكنها لما خرجت معه لم تكن راضية بفراقه فاذا ردها وحدها تم طلقها لزمه رده اليها بخلاف ما اذا اذنت باخراجه وحده والله سبحانه اعلم

باب النفقة

(قوله) هي لغة الحج النفقة مشتقة من النفوق وهو الهالك نفقت الدابة نفوقا هلكت او من التفاق وهو الرواج نفقت السلعة تفقا راجت ذكر الزحشرى ان كل ماؤه نون وعينه فاء يدل على معنى الخروج والذهاب مثل نفق ونفر ونفخ ونفس ونقي ونقد وفي الشروع الادرار على شئ بما فيه بقاؤه كذا في الفتح قلت ولا يخفى ان ما ذكره بيان لاصل مادتها وما أخذ اشتقاقها ووجه تسميتها فان بها هلاك المال ورواج الحال فلا يتأني قولهم ايضا انها في اللغة ما ينفقه الانسان على عياله ونحوهم فانه بيان لحقيقة مدلولها وانها اسم عين لاحداث وعن هذا قالوا ان اللفظ قسبان جامد وهو ما لم يوافق مصدرا بحروفه الاسول ومعناه كرجل واسد ومشتق وهو خلافه وهو قسبان مطرد وغيره فالاول كاسم الفاعل والمنفعل وبقي المشتقات السبعة فصارب مثلا يطرد اطلاقة على كل من اتصف بمعنى المشتق هو منه والثاني ما كان معنى المشتق منه مرجحا للتسمية غير داخل فيها كقارورة حتى لا يطرد في كل ما وجد فيه ذلك المعنى فلا يصح اطلاق قارورة على نحو البئر وان وجد فيه قرار الماء فالنفقة من هذا القبيل لامن المطرد ولا من الجامد غير المشتق وبهذا التقرير اندفع ما اورده في البحر فافهم **(قوله)** وشراها هي الطعام الحج كذا فسرهما محمد بالثلاثة لما سأل هاشم عنهما كذا في البحر عن الخلاصة **(قوله)** وعرة اي في العرف الطاري في لسان اهل الشروع هي الطعام فقط ولذا يعطون عليه الكسوة والسكنى والعطف يقتضى المغيرة رحى وعبرة التون كالكنز والمتقى وغيرها على هذا **(قوله)** وملك شامل لنفقة المملوك من بنى آدم والحيوانات والعقار كذا في الدر المنثور لكن في الاخير لا يجبر قضاء وفي الثاني خلاف كذا سألني آخر الباب **(قوله)** مناسبة مامر اي من التكاح والطلاق والعدة بحر **(قوله)** اولانها اصل الولد اي لان القرابة لا تكون الا بالوالد والوالدة الذي تكون ابنا او ابنا أو أختا أو عمما لا يحصل الا بالزوجة فقدم الكلام عليها لتقدمها فافهم **(قوله)** بتكاح صحيح فالنفقة على مسلم في نكاح فاسد لانعدام سبب الوجوب وهو حق الحبس الثابت للزوج عليها بالنكاح وكذا في عدته لان حق الحبس وان ثبت لكنه لم يثبت بالنكاح بل لتحصيل الماء ولان حال العدة لا يكون اقوى من حال التكاح بدائع **(قوله)** فلو بان فساداه او بطلانه الحج لم يذكر في البحر البطلان وقد معنا في العدة عن الفتح وغيره عدم الفرق بين الفاسد والباطل في النكاح بخلاف البيع وفي الهندية عن الذخيرة ولو كان النكاح صحيحا من حيث الظاهر ففرض لها القاضي النفقة واخذتها شهرا ثم ظهر فساد النكاح بأن شهدوا انها أخته رضاعا وقرق بينهما رجع عليها بما اخذت ولو اتفق بلا فرض القاضي لم يرجع بشئ اهـ ونحوه في الفتح وفي الهندية ايضا عن الخلاصة واجعوا ان في النكاح بلا شهود تستحق النفقة اهـ قال ط ونظر

مطلب

اللفظ قسبان جامد ومشتق

لا يلزمه رده وان غير اذنها لزمه كذا لو خرج به مع امه ثم ردها ثم طلقها فعليه رده بحر والله تعالى اعلم

باب النفقة

هي لغة ما ينفقه الانسان على عياله وشراها هي الطعام والكسوة والسكنى وعرفا هي الطعام ونفقة الغير تجب على الغير بأسباب ثلاثة زوجية وقرابة وملك بدأ بالاول لمناسبة مامرا لانها اصل الولد فتجب للزوجة بتكاح صحيح فلو بان فساداه او بطلانه رجع بما اخذته من النفقة بحر

فيه الجوى بأنه من أفراد الفاسد اه قلت ومثله في النهر والظاهر ان الصواب لاستحق
 بلا التافيه اذ لا احتباس فيه **(قوله على زوجها)** اى ولو عبد احتج ببيع في نفقتها **(قوله وكل**
محبوس الخ) هذه كبرى قياس من الشكل الاول طويت صفراء للعلم بها من التعايل السابق
 والتقدير الزوجة محبوسة لمنفعة الزوج الخ ويتبع لزوم نفقتها عليه فانهم **(قوله كفت**
وقاض) اى ووال فلهم قدر ما يكفيهم ويكفى من تلزمهم نفقتهم من بيت المال لاحتباسهم
 في مصلحة المسلمين رحتى **(قوله ووصى)** فله الاقل من نفقته واجر عمله في مال الميت رحتى
 وظاهره ولو غنيا او وصى الميت وفيه كلام سياتى ان شاء الله تعالى في باب آخر الكتاب **(قوله**
زبلى) يوهم ان الزبلى ذكر هذه الثلاثة فقط مع انه ذكر السنة وزاد عليهم الوالى ح
(قوله وعامل) اى في الصدقات زبلى **(قوله قاموا بدفع العدو)** اى نصبوا أنفسهم لذلك
 وترقبوا غرة فوجب النفقة لهم ولذريتهم **(قوله مضارب)** فنفقته في مال المضاربة مادام
 مسافرا لا احتباسه لها فلو كان مضاربا لرجلين او اكثر فنفقته على حسب المال رحتى
(قوله ولا يراد الرهن) قال في البحر واعترض بأن الرهن محبوس لحق المرتهن وهو الاستيفاء
 ولذا كان احق به من سائر الغرام مع ان نفقته على الراهن واجب بأنه محبوس بحق الراهن
 ايضا وهو وفاء دينه عنه عند الهلاك مع كونه ملكاله اه فقوله مع كونه ملكاله ترجيح
 لجانب الراهن في وجوب النفقة عليه وحده مع كونه محبوسا لحقهما والشارح اخذ به ح
 قلت لا اخلاص يتركه فان المحقق ابن الهمام لم يذكره لان منفعة الحبس اذا كانت غير مختصة
 بالغير لا تجب النفقة على الغير فهو كالاجير اذا عمل في المشترك لا يستحق اجرا لانه عامل لنفسه
 من وجه فافهم **(قوله في ماله لا على أبيه الخ)** كذا في كافى الحاكم الشهيد حيث قال فان كان
 صغيرا لا مال له لم يؤخذ أبوه بنفقة زوجته الا ان يكون ضمنها اه وفي الحاشية وان كانت
 كبيرة وليس للصغيرة مال لا تجب على الاب نفقتها ويستدين الاب عليه ثم يرجع على الابن اذا
 أيسر اه وعزاه في البحر والنهر الى الخلاصة ايضا قال الرملى ومثله في الزبلى وكثير
 من الكتب اه قلت وبه جزم المصنف والشارح في باب المهر وانت خير أن الكافي هو نص
 المذهب واسيا واكثر الكتب عليه فيقدم على ما سيذكره الشارح في الفروع عن المختار
 والمتلى من وجوبها على أبيه الا ان يحمل على وجوب الاستدانة ليرجع تأمل «تأنيه» قال
 في الثمر النبالية بعد نقله ما في الحاشية أقول هذا اذا كان في تزويج الصغيرة مصلحة ولا مصلحة
 في تزويج قاصر مرضع بالغة حدا الشهوة وطاقة الوطء بمهر كثير ولزوم نفقة يقررها القاضي
 فتستغرق ماله ان كان او يصير ذادين كثير ونص المذهب انه اذا عرف الاب بسوء الاختيار
 بمجانة او فسقا فالعقد باطل اتفاقا صرح به في البحر وغيره وقدمه المصنف في باب الولي اه
 قلت المصرح به في المتن والشروح ان الاب تزويج الصغير والصغيرة غير كف وبدون مهر
 المثل بغير فاحش لان كمال شفقة الاب دليل على وجود المصلحة ما لم يكن سكران او معروفا
 بسوء الاختيار لان ذلك دليل على عدم تأمله في المصلحة وانت خير بأن الشرط ان لا يكون
 معروفا بسوء الاختيار قبل العقد فلا يثبت سوء اختياره بمجرد العقد المذكور الا ان
 لا يتصور صحة عقده بالغير الفاحش والغير الكف كما مر تقريره في باب الولي فنظير انه اذا لم يكن

مطلب

(على زوجها) لانها جزء
 الاحتباس وكل محبوس
 لمنفعة غيره يلزمه نفقته
 كفت وقاض ووصى زبلى
 وعامل ومقاتلة قاموا بدفع
 العدو ومضارب سافر
 بمال مضاربة ولا يرد
 الرهن لحبس لمنفعته (ولو
 صغيرا) جدا في ماله لا على
 أبيه الا اذا كان ضمنها كما
 مر في المهر (لا يقدر على
 الوطء)

لا تجب على الاب نفقة
 زوجة ابنه الصغير

معروفا بذلك وزوج طفله امرأة صح ذلك مطلقا كما هو المنصوص في عامة كتب المذهب
 اقامة لشفقتهم مقام المصلحة فافهم **(قوله لان المانع من قبله)** دخل في هذا المحبوب والعين
 والمرضى الذي لا يقدر على الجماع كما صرح به في الهندية **(قوله او فقيرا)** ليس عنده قدر النفقة
 لزوجه منح فتستدين عليه بأمر القاضي ط وسأني **(قوله ولو مسلمة او كافرة)** الاولى اسقاط
 مساعة **(قوله تطيق الوطء)** اى منه او من غيره كما يفيد كلام الفتح و اشار الى ما في الزيلعي من
 تصحيح عدم تقديره بالسن فان السمنية الضخمة تحتل الجماع ولو صغيرة السن **(قوله او تشتهى**
 للوطء فيما دون الفرج) لان الظاهر ان من كانت كذلك فهي مطيقة للجماع في الجملة وان لم
 تطلقه من خصوص زوج مثلا فتح **(قوله فلا نفقة)** اى ما لم يسكنها في بيته للخدمة او
 الاستئناس كما يأتى قريبا **(قوله كما لو كانا صغيرين)** لان المانع من وطء وخدمتها وجوده
 منه ايضا لا يضر بعد عدم وجود التسليم الموجب للنفقة منها **(قوله ووطءه اولا)** اى سواء
 دخل بها أم لا **(قوله كأن كان الزوج الح)** تمثيل لقوله اولا افاذه ان عدم وطئها لا يفرق فيه بين
 ان يكون لا مانع منه اصلا اوله مانع من جهته او من جهتها وهي مشتهة كالقربان
 ونحوها لان المعتر في إيجاب النفقة الاحتباس لانفعا مقصود من وطء أو من دواعيه
 ولذا وجبت لصغيرة تشبه للجماع فيما دون الفرج كما مر فافهم **(قوله او معتوه)**
 في التارخانية الخونة لها النفقة اذا لم تمنع نفسها بغير حق **(قوله واما صغيرة)** اى لا تشتهى
 اصلا ولو للجماع فيما دون الفرج والا لزمه نفقتها امسكها او لا كما مر آنفا **(قوله ان امسكها**
 في بيته) وان ردها فلا نفقة لها بدائع وحاصله انه غير اما في مسألة المشتهة فلا تخيير بل يلزمه
 نفقتها مطلقا كما علمته فافهم **(قوله ولو منعت نفسها للمهر)** اى الذى اعورف تقديره لانه مع
 بحق لتقصير من جهته فلا تسقط النفقة به زيلعي **(قوله دخل بها اولا)** نعميم للمنع اى
 لها النفقة بل مع المذكور سواء كان قبل الدخول او بعده لكن عند اى يوسف يسقط حقها
 في المنع اذا دخل بها برضاها **(قوله وعليه الفتوى)** اى استحسانا لانه لما طلب تأجيله كله
 فقد رضى باسقاط حقه في الاستمتاع وفي الخلاصة ان الاستاذ ظهير الدين كان يفتى بأنه ليس
 لها الا امتناع والصدور الشهيد كان يفتى بأن لها ذلك اه فقد اختلف الافقاء بخر من
 باب المهر وقد منا هناك ان الاستحسان مقدم فلذا جزم به الشارح وفي البحر عن الفتح وهذا
 كله اذا لم يشترط الدخول قبل حلول الاجل فلو شرطه ورضت به ليس لها الامتناع على قول
 الثانى اه وتام الكلام قدمناه هناك **(قوله فتستحق النفقة)** اى وان لم يكن لها المطالبة
 بالمهر **(قوله به يفتى)** كذا في الهداية وهو قول الخصاص وفي الواجبة وهو الصحيح وعليه
 الفتوى وظاهر الرواية اعتبار حاله فقط وبه قال جمع كثير من المشايخ ونص عليه محمد
 وفي التختة والبدائع انه الصحيح بخر لكن المتون والشروح على الاول وفي الحانية وقال
 بعض الناس يعتبر حال المرأة قال في البحر واتفقوا على وجوب نفقة المومنين اذا كانا
 مومنين وعلى نفقة المومنين اذا كانا مومنين وانما الاختلاف فيما اذا كان احدهما
 مومرا والآخر معسرا فعلى ظاهر الرواية الاعتبار لحال الرجل فان كان مومرا وهى معسرة
 فعليه نفقة المومنين وفي عكسه نفقة المومنين واما على المفتى به فتجب نفقة الوسطى

لان المانع من قبله (او فقيرا
 ولو) كانت (مساعة او كافرة
 او كبيرة او صغيرة تطيق
 الوطء) او تشتهى للوطء
 فيما دون الفرج حتى لو لم
 تكن كذلك كان المانع
 منها فلا نفقة كما لو كانا
 صغيرين (فقيرة او غنية
 موطوءة اولا) كأن كان
 الزوج صغيرا او كانت
 رتقاء او قربان او معتوه
 او كبيرة لا توطأ وكذا
 صغيرة تصاح للخدمة
 او الاستئناس ان امسكها
 في بيته عند الثاني واختاره
 في التختة ولو) منعت نفسها
 للمهر (دخل بها اولا
 ولو كله مؤجلا عند الثاني
 وعليه الفتوى كما في البحر
 والنهر وارتضاه محضى
 الاشياء لانه منع بحق
 فتستحق النفقة (بقدر
 حالهما) به يفتى

المستلئين وهو فوق نفقة المعسرة ودون نفقة الموسرة اهـ (تنبيه) صرحوا ببيان اليسار
والاعسار في نفقة الاقارب ولم أرمن عرفهما في نفقة الزوجة ولعلمهم وكلا ذلك الى العرف
والنظر الى الحال من التوسع في الاتفاق وعدمه ويؤيده قول البدائع حتى لو كان الرجل
مفرطاً في اليسار يأكل خبز الحواري ولحم الدجاج والمرأة مفرطة في الفقر تأكل في بيت اهلها
خبز الشعير يطعمها خبز الحنطة ولحم الشاة **(قوله)** ويخاطب الخـ) صرح به في الهداية وقد
غفل عنه في غاية البيان فقال اذا كان معسراً وهي موسرة ووجبنا الوسط فقد كلفناه بما
ليس في وسعه **(قوله)** والباقي (أى ما يكمل نفقة الوسط **(قوله)** ولو لم يبيت ابوها) تميم
لقوله فتجب للزوجة وهذا ظاهر الرواية فوجب النفقة من حين العقد الصحيح وان لم تنتقل
الى منزل الزوج اذا لم يطالبها وقال بعض المتأخرين لا تجب ما لم تزف الى منزلها وهو رواية عن ابي
يوسف واختاره القدوري وليس الفتوى عليه وتامه في الفتح **(قوله)** اذا لم يطالبها الخـ)
الاخصر والاطهر ان يقول به يبقى اذا لم تمتنع عن الثقلة بغير حق **(قوله)** اقيام الاحتباس
فانه يستأنس بها وبمسها وتحفظ البيت والمانع لعاراض فاشبه الحوض هداية **(قوله)** وكذا
لو مرضت الخـ) هذا خلاف المفهوم من قول المصنف او مرضت في بيت الزوج اى بعد
ماسلمت نفسها صحيحة فان مفهومه انها وسلمت نفسها مريضة لان نفقة لها لان التسليم لم يصح
كما في الهداية لكن حقق في الفتح ان هذا مبنى على قول البعض من اشتراط التسليم لوجوب
النفقة وقد علمت انه خلاف الفتى به من تعلقاتها بالعقد الصحيح لابلاتسليم فالتحار وجوب النفقة
لقيام الاحتباس **(قوله)** والا لا اى وان امكن نقلها الى بيت الزوج بمحفة ونحوها فلم تنتقل
لان نفقة لها كما في البحر لئلا يفسد معها القدرة بخلاف ما اذا لم تقدر اصلاً لكن
سيأتى انها لا تجب لمريضة لم تزف اذا لم يمكنها الانتقال معه اصلاً فقد جعل عدم امكان
الانتقال مانعاً من وجوب النفقة وهذا جعل موجباً لها وقد يجاب بالفرق وهو انها هنا لما
انتقلت الى بيته فقد تحقق التسليم ولا تبصر بعده ناشئة الا اذا امكنها الانتقال اليه وامتنعت
بخلاف ما اذا لم يوجد تسليم اصلاً ومرضت بحيث لا يمكنها الانتقال فلا نفقة لها لعدم التسليم
اصلاً لاحقيقة ولا حكماً وسيأتى ما يؤيده **(قوله)** كما لا يلزمه مداواتها اى اتيانها لبداؤها المرض
ولا اجرة الطيب ولا الفصد ولا الحجامه هندية عن السراج والظاهر ان منها ما تستعمله
النساء ما يزيل الكلف ونحوه واما اجرة القابلة فسيأتى الكلام عليها **(قوله)** لان نفقة لاحد
عشر اى بعد النكوة فاسدا وعدتها امراً واحداً وذكر العدد لعدم التخيير اهـ ح
وقد ذكر المصنف منها خمسة وذكر المشرح ستة لكن ما زاد الشارح سيذكره المصنف
مفرقاً سوى منكوحة فاسد وعدته لانها غير زوجة وستكلم عليها في محالها وينبغي ان
يذكر الموطوءة بشبهة لما في الخلاصة كل من وطئت بشبهة فلا نفقة لها اهـ لان زوجها
ممنوع عنها بمعنى من جهتها ويمكن ادخالها في الناشئة تأمل **(قوله)** ومنكوحة فاسدا
وعدته) الاولى ومعرفته وتقدم الكلام على النكوة فاسداً وفي الحاشية نأب عنها
فتزوجت بآخر ودخل بها وفرق بينهما بعد سود الاول فلا نفقة لها في عدتها لاعلى الاول
ولا على الثاني بخلاف المدخولة اذا طلقت ثلاثاً فتزوجت في العدة ودخل بها الثاني فلها

ويخاطب بقدر وسعه
والباقي دين الى الميسرة
ولو موسراً وهي فقيرة
لا يلزمه ان يطعمها مما
يأكل بل يندب (ولو لم ي
في بيت ابوها) اذا لم يطالبها
الزوج بالنفقة به يبقى وكذا
اذا طالبها وامتنع او امتنعت
للمهر (او مرضت في بيت
الزوج) فان لها النفقة
استحساناً لقيام الاحتباس
وكذا لو مرضت ثم اليه
نقلت او في منزلها بقيت
ولففسها مامنت وعليه
الفتوى كما حذر في الفتح
وفي الحاشية مرضت عند
الزوج فانتقلت لدار أبيها
ان لم يمكن نقلها بمحفة
ونحوها فلها النفقة والا لا
كما لا يلزمه مداواتها (لا)
نفقة لاحد عشر * مرتدة
ومقبلة ابنة * ومعتدة موت *
ومنكوحة فاسدا وعدته
* وامة لم تبوأ

الثقة والسكنى على الاول اه اى لانها معتدة من طلاق بائن من الاول اما فى الاولى فانها معتدة من وطء الثانى بعقد فاسد فلا نفقة لها عليه ولا على زوجها لانها منعت نفسها بمعنى من جهتها وفى الهندية اتهم بامرأة فتزوجها وانكر ان حبلها منه لان نفقة عليه لانه ممنوع من استمتاعها بمعنى من قبلها وان اقربه لزمته * (تلييه) * تزوج معتدة البائن اما لا يسقط نفقتها مادامت فى بيت العدة والاصار ناشزة كفى الذخيرة (قوله) وبنيرة (لأنوطاً) وكذا ان صلحت للخدمة او الاستئناس ولم يمسكها فى بيته كما مر فافهم (قوله) غير حق (ذكر محترزه بقوله بخلاف ما لو خرجت الخ) وكذا هو احتراز عما لو خرجت حتى يدفع لها المهر ولها الخروج فى مواضع مرت فى المهر وعبأى بعضها عند قوله ولا يمنعها من الخروج الى الوالدین (قوله) وهى الناشزة (اى بالمعنى الشرعى اما فى اللغة فهى العاصية على الزوج المبغضة له (قوله) ولو بعد سفره (اى لو عادت الى بيت الزوج بعد ما سافر خرجت عن كونها ناشزة بخر عن الحلاصة اى فستحق الثقة فكسب اليه لينفق عليها او ترفع امرها للقاضى ليفرض لها عليه نفقة اما لو انفقت على نفسها بدون ذلك فلا رجوع لها لما سأتى انها تسقط بالمضى بدون قضاء ولا تراش (قوله) القول لها الخ (اى حيث لا يثبت له وهذا أخذ من البحر ثما فى الحلاصة لو قل هو ناشزة فلا نفقة لها فان شهدوا انه اوفها المعجل وهى لم تكن فى بيته سقطت الثقة وان شهدوا انها ليست فى طاعته للجماع لم تقبل لاحتمال كونها فى بيته ولا تسقط لان الزوج يغلب عليها اه قلت ويؤخذ منه ايضا تقيد كون القول لها بما اذا كانت فى بيته وهذا ظاهر لو كان الاختلاف فى نشوز فى الحال اما لو ادعى عليها سقوط النفقة المفروضة فى شهر ماض مثلا لنشوزها فيه فظاهر ان القول لها ايضا لانكارها موجب الرجوع عليها تأمل ولو ادعت ان خروجها الى بيت اهلها كان باذنه وانكر او ثبت نشوزها ثم ادعت انه بعده بشهر مثلا اذن لها بالملك هناك هل يكون القول لها ام لا لم أره والظاهر الثانى لتحقق المسقط تأمل (قوله) وتسقط به (اى بالنشوز الثقة المفروضة بمعنى اذا كان لها عليه نفقة اشهر مفروضة ثم تسرت سقطت تلك الاشهر الماضية بخلاف ما اذا امرها بالاستدانة فاستدانت عليه فانها لا تسقط كسبأتى فى مسألة الموت اه ح قلت وتسقط المفروضة منصوص عايه فى الجامع اما المستدانة فذكر فى الذخيرة انه يجب ان يكون على الرايتين فى سقوطها بالموت والاصح منهما عدم السقوط اه ومقتضى هذا انها لو عادت الى بيته لا يعود ماسقط وهل يبطل الفرض فيحتاج الى تجديد بعد العود الى بيته ام لا لم أره ويظهر عدم بطلانه لان كلامهم فى سقوط المفروض لا الفرض فتأمل (قوله) لو مانعته من الوطء الخ (قيد من السراج بمنزل الزوج وبقدرته على وطئها كرها وقال بعضهم لافقة لها لانها ناشزة اه والثانى وجه فى حق من يستحق وهذا يشير الى ان هذا المنع فى منزلها نشوز بالاتفاق سائحاً (قوله) لها اى ملكا او اجارة (قوله) ما لم تكن سألته الثقة) بان قالت له حولى الى منزلك او اكترلى منزلاً فأتى محتاجة الى منزلى هذا أخذ كراهه فانها النفقة بخر (قوله) لعدم اعتبار الشبهة فى زماننا) نقله صاحب الهداية فى التجنيس وصاحب المحيط فى الذخيرة (قوله) بخلاف الخ (لان السكنى فى المغضوب حرام والامتناع عن الجراء واجب

* صغيرة لأنوطاً (خارجة من بيته غير حق) وهى الناشزة حتى تعود ولو بعد سفره خلاف الشافعى والقول لها فى عدم النشوز يمينها وتسقط به المفروضة لا المستدانة فى الاصح كالموت قيد بالخروج لانها لو مانعته من الوطء لم تكن ناشزة وشمل الخروج الحكيم كأن كان المنزل لها فمعه من الدخول عليها فهى كالخارجة ما لم تكن سألته الثقة ولو كان فيه شبهة كبت السلطان فامتنعت منه فهى ناشزة لعدم اعتبار الشبهة فى زماننا بخلاف ما اذا خرجت من بيت الغضب اوابت الذهاب اليه

بخلاف الامتناع عن الشهوة فانه مندوب فيقدم عليه حق الزوج الواجب وسئلت عن امرأة
اسكنها زوجها في بلاد الدروز الملاحدين ثم امتعت وطلبت منه السكنى في بلاد الاسلام
خوفا على دينها ويظهر لي ان لها ذلك لان بلاد الدروز في زماننا شبيهة بدار الحرب
(قوله او السفر معه) اى بناء على المفتى به من انه ليس له السفر بها لفساد الزمان فامتناعه بحق
(قوله اومع اجنبي الخ) هذا مفهوما بالاولى لانها اذا استحقت النفقة عند امتناعها عن السفر
معه فع الاجنبي بالاولى او هو مبنى على اصل المذهب من ان للزوج السفر بها لكنه لما بعث
اليها اجنبيا ليأتيه بها كان امتناعها من السفر معه بحق ولذا قيد بالاجنبي اذ لو كان محرما لها
لم يكن لها نفقة لانه ليس لها الامتناع ومسئلة السفر فيها كلام بسطناه في باب المهر
(قوله وقيل تكون ناشرة) اشار الى ضعفه وبه صرح في البحر لكن قواه الرحتى وغيره بانه
قائم بمصالحها وله منعها من الغزل ونحوه وعن كل ما يتأذى برائحتها كالخنا والنقش والارضاع
اولى لانه يهزلها ويلحقه عار به اذا كان من الاشراف اقول وانت خير بأن هذا كله لا يدل
للقول بأنها تصير بذلك ناشرة لانها الخارجة بغير حق كمر والالزم انها تصير ناشرة اذا خالفته
في الغزل والنقش والحناء ونحو ذلك مما يخالف به أمره وهي في بيته وفساده لا يخفى نعم يفيد
ان له منها من هذا الإيجار بل ذكر الخبر الرمى ان له ان يمنعها من ارضاع ولدها من غيره
وتربيته اخذا مما في التارخانية عن الكافي في اجارة الظئر وللزوج ان يمنع امرأته عما يوجب
خللا في حقه وما فيها ايضا عن السفناني ولانها في الارضاع والسرير تعب وذلك ينقص جمالها
وجمالها حق الزوج فكان له ان يمنعها اه فافهم (قوله قال في النهر وفيه نظر) وجهه
انها معذورة لاشتغالها بمصالحها بخلاف المسئلة المقيس عليها فانها لا عذر لها فقص التسليم
منسوب اليها افاده ح وفيه ان المحبوسة ظلما والمقصوبة وحاجة الفرض مع غيره معذورة
وقد سقطت نفقتها وفي الهندية في الامة اذا سلمها السيد لزوجها ليلا فقط فعليه نفقة النهار
وعلى الزوج نفقة الليل وقياسه هنا كذلك ط قلت وسيد ذكر الشارح قبيل قوله ونفرض
لزوجة الغائب عن البحر ان له منها من الغزل وكل عمل ولو قابلة ومغسلة اه وانت خير
بأنه اذا كان له منها من ذلك فان عصته وخرجت بلا اذنه كانت ناشرة مادامت خارجة وان
لم يمنعها لم تكن ناشرة والله تعالى اعلم (قوله ومحبوسة ولو ظلما) شمل حبسها بدين تقدر
على ايفائه اولا قبل الثقلة اليه او بعدها وعليه الاعتماد زباني وعليه الفتوى فتح لان
المعبر في سقوط نفقتها فوات الاحتباس لا من جهة الزوج بحر (قوله بديهة) كذا نقله
عنها في المنح وافرده ونقله في الشر بنالاية عن الحاتية (قوله حبسه) مصدر مضاف للمعوله اى
ككونه محبوسا فافهم (قوله مطلقا) اى ولو ظلما أو حبسته هي لدين عليه او اجنبي
(قوله لكن الخ) قال في النهر قيد بحبسها لان حبسه مطلقا غير مسقط لنفقتها كذا في غير كتاب
الا انه في تصحيح القدورى نقل عن قاضيخان انه لو حبس في سجن السلطان ظلما اختلفوا فيه
والصحيح انها لا تستحق النفقة اه قلت ونقل المقدسي عبارة الحاتية كذلك وقال كذا في
نسخة المؤيدية ونسخ جديدة لعلها كتبت منها وفي نسختي العتيقة اتى عليها خط بعض
الشايع حذف فلا يجزى اه قلت وهكذا رأيت بدون لاني نسخة عتيقة عندي من الحاتية

او السفر معه اومع اجنبي
بعته لينقلها فلها النفقة
وكذا لو آجرت نفسها
لارضاع صبي وزوجها
شريف ولم تخرج وقيل
تكون ناشرة ولو سلمت
نفسها بالليل دون النهار
او عكسه فلا نفقة لنقص
التسليم قال في المجتبى وبه
عرف جواب واقعة في
زماننا انه لو تزوج من
المحترفات التي تكون بالنهار
في مصالحها وبالليل عنده
فلا نفقة لها انتهى قال في
النهر وفيه نظر (ومحبوسة)
ولو ظلما الا اذا حبسها هو
بدين له فلها النفقة في الاصح
جوهره وكذا لو قدر على
الوصول اليها في الحبس
صريحة حبسه مطلقا لكن
في تصحيح القدورى لو
حبس في سجن السلطان
فلا يصح سقوطها

كذلك نقله في الهندية عن الحاتمة فلعل صاحب تصحيح القدوري نقل ذلك من نسخة المدرسة المؤدية ايضا او بما نقل عنها فتكون لازمة لوافق ما في بقية النسخ القديمة وما في غير كتاب والمعنى يساعده ايضا لان الاحتباس جاء لمعنى من جهة لا من جهتها كالوكان مريضا او غيرا جدا او مجبوا او غنيا **(قوله وفي البحر الخ)** عبارته وفي الخلاصة انها اذا حبسته وطاب ان تحبس معه فانها لا تحبس وذكر في مآل الفتاوى الخ قالت وهذا اذا كان في الحبس موضع خال كما في التارخانية ثم لا يخفى ان تقيده بما لو خيف عليها الفساد ظاهر في ان فرض المسئلة فيما اذا ظهر للقاضي ان قصدها بنحوه ان تفعل ما تريد حيث كانت من اهل التبعة والفساد لا بمجرد دعوى الزوج ذلك فينبغي للقاضي ان يتحرى في ذلك فقد وقع في زماننا ان امرأة حبست زوجها بدين لها عليه فطلب حبسها معه لاجل ان يتحرجه من الحبس ويأكل مالها ولا يخفى ان حبسها له غير قيد بل لوجبه غيرها وخاف عليها الفساد فالحكم كذلك لان العلة خوف الفساد **(قوله لا تزف)** اى لم تنقل الى بيت زوجها **(قوله اى لا يكتنها الخ)** اعلم ان المذهب المصحيح الذى عليه الفتوى وجوب النفقة للمريضة قبل النكاح او بعدها امكنه جماعها اولا معها زوجها اولا حيث لم تمتنع نفسها اذا طاب نقلها فلا فرق حينئذ بينها وبين الصحيحة وجود التمكن من الاستمتاع كما في الخائض والنساء، وحينئذ فلا يبنى ادخالها فيمن لا نفقة لهن لكن ظاهر التجانس انه اذا كان مرضها مانعا من النكاح فلا نفقة لها وان لم تمتنع نفسها لعدم التسام بالكلية فهذا مراد من فرق بين المريضة والصحيحة وعابه يحمل كلام المصنف هذا حاصل ما حذر به في البحر ومنى عليه الشارح حيث ذكر فيما مر ان لها النفقة اذا مرضت بعد النكاح في بيت الزوج اى قبل النكاح ثم انتقلت الى بيته اولا تنقل ولم تمتنع نفسها ثم ذكر هنا ان الى النفقة اياها التى مرضت قبل النكاح مرضا لا يكتنها الانتقال معه وقدعنا الفرق بين هذه وبين التى مرضت عند الزوج ثم عادت الى دارها ولا يكتنها الانتقال **(قوله ومعدومة)** اى من اخذها رجل وذهب بها وهذا ظاهر الرواية وعن ابي يوسف لها النفقة والفتوى على الاول لان قوات الاحتباس ليس منه ليجعل باقيا تقديرا هداية وقيد بقوله كرها لانه لو ذهب بها على صورة الغصب لكان رضاءها فلا خلاف فيها اذا لاشك في انها ناشئة ففهم **(قوله ولو نقل)** لاسباب ولو فرضا فيفهم عدم الوجوب في النقل بالاولى لانه متفق عليه اما الفرض في البحر عن الذخيرة عن ابي يوسف انه عذر فانها نفقة الحاضر وفي رواية عنه يؤمر بالزوج معها والاتفاق عليها **(قوله لا معه)** عطف على مقدور اى حاجة وحدها اومع غير الزوج لا معه **(قوله لقوات الاحتباس)** علة لقوله لا نفقة لاحد عشر الخ **(قوله ولو معه)** اى ولو حجت مع الزوج ولو كان الحرج نقلها في الهندية ط قلت وكذا لو خرجت معه لعمرة او تجارة اقيام الاحتباس لكونها معه **(قوله لا نفقة السفر والكراء)** فينظر الى قيمة الطعام في الحاضر لاقى السفر بمرقل لا يخفى ان هذا اذا خرج معها لاجلها اما لو اخرجها هو يلزمه جميع ذلك **(قوله من الطلح والحجر)** عبارة الهندية من الطلح والحجر **(قوله فعليه ان يأتيا بعلها مهيأ)** اى يأتيا بمن يكسبها عمل الطلح والحجر هندية **(قوله لا يحب عليه)**

وفي البحر عن مآل الفتاوى ولو خيف عليها الفساد تحبس معه عند التأخيرين (ومريضة لم تزف) اى لا يكتنها الانتقال معه اولا فلا نفقة لها وان لم تمتنع نفسها لعدم التسام تقديرا بحر (ومعدومة) كرها (رحاجة) ولو نقل (لا معه) ولو بمجرى (لقوات الاحتباس) ولو معه فعليه نفقة الحاضر خاصة لاقفه السفر والكراء (امتدت) المراد من الطلح والحجر ان كانت ممن لا تحدهم (او كان بها علة) فعليه ان يأتيا بطعام مهيأ (الا) بأن كانت ممن تخدم نفسها او تقدر على ذلك (لا) يحب عليه ولا يجوز لها اخذ الاجرة

وفي بعض المواضع تجبر على ذلك قال السرخسي لا تجبر ولكن اذا لم تطبخ لا يعطى الاداء وهو الصحيح كذا في الفتح وما نقله عن بعض المواضع عزاء في البدائع الى ان الليث مقتضى ما يحوجه السرخسي انه لا يلزمه سوى التحيز تأمل لكن رأيت صاحب النهر قال بعد قوله لا يعطى الاداء اي ادام هو طعام لا مطلقا كالانخى **(قوله على ذل)** اي على الطحن والتحيز **(قوله)** لوجوبه عليها ديانة) فتفتي به ولكنها لا تجبر عليه ان أثبت بدائع **(قوله)** ولو شريطة كذا قاله في البحر اخذا من التعليل وهو مخالف لما قبله من انها اذا كانت ممن لا تتخذ فعليه ان يأتمرها بطعام والا فلا وجب عليها ديانة لم يبق فرق بين الصورتين اللهم الا ان يقال ان الشريطة قد تكون ممن تتخذ نفسها وقد لا تكون والذي يظهر اعتبار حالها في الغنى والفقر لا في الشرف وعدمه فلان الشريطة الفقيرة تتخذ نفسها وحاله عليه الصلاة والسلام وحال اهل بيته في غاية من التقلل من الدنيا فلا يقاس عليه حال اهل التوسع تأمل وبإشارة صاحب الهداية في مختارات التوازل تؤيده حيث قال وان كانت ممن تتخذ نفسها فعليها الطبخ والتحيز لانه عليه الصلاة والسلام **(قوله)** وليد كجلك واحد اللبود والطنفسة مثلنا البساط **(قوله)** وتماه في الجوهرة حيث قال ويجب عليه ما تنظف به وتزبل الوسخ كالشط والدهن والسدر والخطمي والاشنان والصابون على عادة اهل البلد اما الحنطاب والكحل فلا يلزمه بل هو على اختياره واما الطبيب فيجب عليه ما يقطع به السبوكة لا غير وعليه ما يقطع به الصنان لا الدواء للمرض ولا اجرة الطبيب ولا الفصاد والاحجام وعليه من الماء ما تغسل به ثيابها وبودنها لا شراء ماء الفسل من الجانة بل ينقله اليها أو يلغنها بنقله وان كانت موسرة استأجرت من ينقله اليها وعليه ماء الوضوء اه لكن في الهندية ان ثمن ماء الاغتسال على الزوج وكذا ماء الوضوء وعليه قنوى مشايخ بلخ والصدر الشهيد وهو اختيار قاضيخان اه وفي البرازية ولا تفرض لها الفاكهة والسبك بالتحريك ربح العرق والسنان دفر الابط بالمدال المهمة اي تنه كافي المصباح (تنبيه) قد علم مما ذكر انه لا يلزمه لها القهوة والدخان وان تضررت بتركها لان ذلك ان كان من قبيل الدواء او من قبيل التفكه فكل من الدواء والتفكه لا يلزمه كما علمت **(قوله)** قيل عليه **(قوله)** عبارة البحر عن الخلاصة فاقائل ان يقول عليه لانه مؤنة الجماع ولقائل ان يقول عليها كاجرة الطبيب اه وكذا ذكر غيره ومقتضاه انه قياس دوزوجين لم يجزعه احد من المشايخ بأحدها خلاف ما يفهمه كلام الشارح ويظهر لي ترجيح الاول لان نفع القنابة مطلقه يعود الى الوالد فيكون على أبيه تأمل **(قوله)** وتفرض لها الكسوة كان على المصنف ان يصل الكلام على الكسوة بعضه ببعض بأن يقدم قوله وتزاد في الشتاء الخ هنا او يؤخر هذه الجملة هناك واعلم ان تقدير الكسوة مما يختلف باختلاف الاماكن والمعادن فيجب على القاضي اعتبار الكفاية بالمعروف في كل وقت ومكان فان شاء فرضها اسناقا وان شاء فودها وقضى بالقيمة كذا في المحتى وفي البدائع الكسوة على الاختلاف بالنفقة من اعتبار حاله فقط او حالها **(قوله)** في كل نصف حول مرة الا اذا تزوج مبنى ولم يبعث اليها كسوة فطالبه بها قيل حسب الحول والكسوة كالنفقة في انه لا يشترط مضي المدة يمر عن الخلاصة وحاصله انها تمت اليها بمجالة لا بمدة تمام المدة واعلم انه لا يجرد

على ذلك لوجوبه عليها ديانة ولو شريطة لانه عليه الصلاة والسلام قسم الاعمال بين على وفاطمة شمل اعمال الخارج على على رضي الله عنه والداخل على فاطمة رضي الله تعالى عنها مع انها سيدة نساء العالمين بخر (ويجب عليه آلة طحن وخبز وآنية شراب وطبخ ككوز وجرة وقدر ومعرفة) وكذا سائر ادوات البيت كحصر وابد وطنفسة وماتنظف به وتزبل الوسخ كشط واشنان وما ينفع الصنان ومداس رجلاها وتماه في الجوهرة والبحر وفيه اجرة القنابة على من استأجرها من زوجة وزوج ولو جاءت بلا استأجار قيل عليه وقيل عليها (وتفرض لها الكسوة في كل نصف حول مرة) اي بعد الحاجة حين او براد

لها الكسوة ما لم تخرق ما عندها او يبلغ الوقت الذي يكسوها كافي الحاكم وفيه تفصيل
 سياً قيل قوله ولخادمها **(قوله)** وللزوج الاتفاق عليها بنفسه) لكونه قواماً عليها لا يأخذ
 ما فضل فان المفروضة او المدفوعة لها مالت فلها الاطعام منها والتصدق ومقتضاءاتها لو
 أمرته باتفاق بعض المقرراتها فالباقي لها او بشراء طعام ليس له أكل ما فضل عنها وفي الحانية
 لو أكلت من مالها او من المسئلة لها الرجوع عليه بالمفروض بحر ملخصاً **(قوله)** ولو بعد
 فرض القاضي لا محل له هنا لان من شروط القاضي ان يظهر له مطله وعدم اتفائه كما تعرفه
(قوله) فيفرض الخ) تفريع على الاستثناء وبيان لنتيجته لكنه غير مفيد فكان عليه ان
 يبدله بقوله فيأمره ليعطيها أى ليس له ان ينفق عليها بل يدفع لها ما تنفق على نفسها وقد
 اصحح الشارح عبارة المصنف حيث عطف قوله وبأمره الخ على قوله فيفرض لكن كان عليه
 حذف قوله ان شكت مطله لانه يغنى عنه قول المصنف ان يظهر للقاضي عدم اتفائه مع
 ايهاه الاكتفاء بمجرد الشكاية ويوضح ما قلناه ما في البحر عن الخلاصة والذخيرة الزوج هو
 الذي يلى الاتفاق الا اذا ظهر عند القاضي مطله فحينئذ يفرض النفقة وبأمره ليعطيها لتنفق
 على نفسها نظراً لها فان لم يعط حسبه ولا تسقط عنه النفقة اه وقوله يطالبها مع حضرته بيان
 لشروطين لجواز فرض القاضي النفقة ذكرهما في البدائع لكن سياً في المتن فرضها على
 الغائب لوله مال عند من يقربه وبالزوجة ومطلقاً عن قول زفر المنق به ويؤخذ من كلام
 الذخيرة والخلاصة شرط ثالث وهو ظهور مطله وقوله ولم يكن صاحب مائدة بيان لشرط
 رابع ذكره في غاية البيان حيث قال اذا كان له طعام كثير وهو صاحب مائدة يمكن المرأة من تناول
 مقدار كفايتها فليس لها ان تطالبه بفرض النفقة وان لم يكن بهذه الصفة فان رضيت ان تأكل
 معه فيها ونعمت وان خاصمته يفرض لها بالعرف اه وهو كالصريح في أن المراد بصاحب
 المائدة من يتكفيها تناول كفايتها من طعامه سواء كان ينفق على من لا تجب عليه نفقته او لا
 ذفيم **(قوله)** لانها الخ) تعاليل لما فهم من الشرط الرابع اى لكونها يحل لها تناول
 كفايتها ولو بدون اذنه لا يفرض لها اذا أمكنها ذلك ففهم **(قوله)** فان لم يعط الخ) تفريع على
 قوله ليعطيها وفي الفتح امتنع عن الاتفاق عليها مع اليسر ليعطى بينهما ويبيع الحاكم ماله
 عليه ويصرفه في نفقتها فان لم يجد ماله يحبس حتى ينفق عليها ولا يفسخ ولا يبيع مسكنه
 وخادمه لانه من اصول حوائجه وهي مقدمة على ديونه وقيل يبيع ماسوى الا زار الا في
 البرد وقيل ماسوى دست من الثياب واليه مال الحلواني وقيل دستين واليه مال السرخسى
 ولا تباع عمامته فيستأنى عن المحيط درم متقى والدست من الثياب ما يلبسه الانسان ويكفيه
 لتردده في حوائجه جمعه دست مصباح **(قوله)** اى كل مدة تناسبه الخ) قالوا يعتبر في الفرض
 الاصلاح والايسر في المحترف يوماً بيوم لانه قد لا يقدر على تحصيل نفقة شهر دفعة وهذا بناء
 على انه يعطيها معجلاً ويعطيها كل يوم عند المساء عن اليوم الذي يلي ذلك المساء لئلا يتمكن من
 الصرف في حاجتها في ذلك اليوم وان كان تاجراً فنفقة شهر بشهر أو من الدهاقين فنفقة سنة
 بسنة أو من الصناع الذين لا ينقض عملهم الا بانقضاء الاسبوع كذلك فتح وغيره قلت
 ومشى في الاختيار وغيره على ما ذكره المصنف من التقدير بشهر لانه وسط وهو الذي ذكره

(وللزوج الاتفاق عليها
 بنفسه) ولو بعد فرض
 القاضي خلاصة (الا ان
 يظهر للقاضي عدم اتفائه
 فيفرض) اى يقدر (لها)
 يطالبها مع حضرته وبأمره
 ليعطيها ان شكت مطله
 ولم يكن صاحب مائدة
 لان لها ان تأكل من طعامه
 وتتخذ ثوباً من كرباسه
 بلا اذنه فان لم يعط حسبه
 ولا تسقط عنه النفقة
 خلاصة وغيرها وقوله
 (في كل شهر) اى كل مدة
 تناسبه كيوم للمحترف
 وسنة للدهقان

محمد نعم في الذخيرة عن السرخسي انه ليس بتقدير لازم وان بعض المتأخرين اعتبر مامرا من
التفصيل في حال الزوج **(قوله)** وله الدفع كل يوم ذكره في البحر بخناحيث ذكر التفصيل
المذكور ثم قال ويبنى ان يكون محله ما اذا رضى الزوج والا فلو قال انا ادفع نفقة كل يوم
معجلا لا يجبر على غيره لانه انما اعتبر ما ذكره تخفيفا عليه فاذا كان بضره لا يفعل وظاهر
كلامهم ان كل مدة ناسبت حال الزوج انه يعجل نفقتها كما صرحوا به في اليوم اه فتأمل **(قوله)**
كما لها الطلب الخ ذكر في الذخيرة مامرا عن محمد من التقدير بشهر لانه اقل الآجال المعتادة
ثم قال وفرع على هذا انه لو لم يدفع لها فأرادت ان تطلب كل يوم فأثما تعال عند المساء لان
حصه كل يوم معلومة فيمكن طابها بخلاف ما دون اليوم لانه مقدر بالساعات فلا يمكن اعتبارها
اه فأفاد ان الخيار لها في طلب كل يوم اذ لم يدفع لها نفقة الشهر فلا ينافي ما بحثه في البحر من
جعل الخيار له في الدفع كل يوم فافهم نعم جعل الخيار له قد يكون فيه اصرار بها كما هو مشاهد
حيث يجوحها الى الخروج من بيتها في كل يوم والى المحاصة والمنازعة وربما لا تجده وان
وجده لا يعطيها فالاولى في زماننا ما نقلناه عن الذخيرة من التقدير بالشهر وجعل الخيار لها في
الاخذ كل يوم لكن اذا ما طابها كما ذكرناه لا مطلقا لانه اذا دفع لها نفقة كل شهر فاستمتعت
وطلبت الاخذ كل يوم تكون متعنتة قاصدة لاضراره ومخاصمته في كل يوم فينبغي التعويل
على هذا التفصيل الموافق لقواعد الشرع المعلومه من قطع المنازعة والخصومة **(قوله)** ولها
اخذ كفيل الخ عبارة الفتح امرأة قالت ان زوجي يطيل الغيبة عن فطلبت كفيل بالنفقة
قال ابو حنيفة ليس لها ذلك وقال ابو يوسف تأخذ كفيل بنفقة شهر واحد استحسانا
وعليه الفتوى فلو علم انه يمكث في السفر أكثر من شهر اخذ عند ابى يوسف الكفيل بأكثر
من شهر اه فظهر ان محل اخذ الكفيل بنفقة شهر هو عدم العلم بقدر غيبته فيخاف ان يمكث
اقل أو أكثر فيقتصر على الشهر لانه اقل الآجال المعتادة كما مر ومحل الأكثر لو علم انه يغيب
أكثر كما لو خرج للحج مثلا فيؤخذ بقدرها فافهم نعم في عبارة الشارح اختصار يومهم بخلاف
المراد وما افاده كلامه من ان خلاف ابى يوسف في الحائض لافى الاول فقط هو صريح عبارة
الفتح المذكورة فافهم **(قوله)** وتس سائر الديون عليه اى على دين النفقة قال في نور العين
وفي آخر كفالة المحيط والفتوى في مسألة النفقة على قول ابى يوسف وفي سائر الديون لو افنى
مفت بذلك كان حسنا رفقا بالناس وفي الاقضية اجمعوا ان في الدين المؤجل اذا قرب حلول
الاجل واراد المدينون السفر لا يجب عليه اعطاء الكفيل وفي الصغرى المدينون اذا اراد ان
يغيب ليس لرب الدين ان يطالبه بأعطاء الكفيل وقال ابو يوسف لو قال قائل بأن له ان
يطالبه قياسا على نفقة شهر لا يبعد وفي المتنق رب الدين لو قال للقاضي ان مديوني فلا يريدان
يغيب عني فانه يطالبه بأعطاء الكفيل وان كان الدين مؤجلا اه ثم لا يخفى انه لا يأتى هنا
التقييد بالشهر بل المراد الكفالة بكل الدين لانه شئ مقدر ثابت في ذمة المدينون بخلاف
النفقة فانها تزداد بزيادة المدة فتقييد الكفالة بقدر مدة الغيبة نعم لو كان الدين مقسطا يظهر
التقييد بأخذ الكفيل باقساط مدة الغيبة فافهم **(قوله)** ولو كفل لها كل شهر كذا الخ اعلم ان
مامرا انما هو في الخلاف في جواز اخذها الكفيل منه جبرا عند خوف الغيبة والكلام

مطلب

في اخذ المرأة كفيل بالنفقة

وله الدفع كل يوم كما لها
الطلب كل يوم عند المساء
اليوم الآتى ولها اخذ
كفيل بنفقة شهر فأكثر
خوفا من غيبته عند الثاني
وبه يفتى وقس سائر الديون
عليه وبه افنى بعضهم
جواهر الفتاوى من كفالة
الباب الاول ولو كفل لها
كل شهر كذا ابداء وقع على
الابد وكذا لو لم يقل ابداء
عند الثاني وبه يفتى بحر

الآن في قدر المدة التي تصح بها الكفالة فإن كفل لها كل شهر عشرة دراهم فإن قال أبدا أو مادامتا زوجين وقع على الأبد اتفاقا والأو وقع على شهر واحد عند أبي حنيفة وعلى الأبد عند أبي يوسف وهو أرفق وعليه الفتوى كما في البحر ومفاده أنها لا تصح قبل الغرض أو التراضي على شيء معين وصرح به في البحر عن الذخيرة في شرح قوله ولا تجب نفقة مضت الأبالقضاء أو الرضا لكن نقل بعده عن الواقعات لوقالت أنه يريد الغيبة وطلبت منه كفيلا ليس لها ذلك لأن النفقة لم تجب وقال أبو يوسف استحسنت أخذ كفيل بنفقة شهر وعليه الفتوى لأنها إن لم تجب للحال تجب بعده فيصير كأنه كفل بما ذاب لها على الزوج فيجبر استحسانا رفقا بالناس قال وزاد في الذخيرة أنه لا فرق بين كونها مفروضة أولا أه قات وهذا بخلاف لما قبله من أنها لا تصح قبل الغرض أو التراضي ووفق الرمي بحمل ما قبله على حال الحضور وحمل هذا على حال إرادة الغيبة فيصح في الغيبة مطلقا استحسانا وعليه فأمرو من أن الأب لا يطالب بنفقة زوجة ابنه إلا إذا ضمنها مقيد بالفروضة أو المتضمنة توفيقا بين كلامهم قلت وفي الذخيرة عن كتاب الأفضية إذا ضمن النفقة والمهر عن زوجها فضاء النفقة مطلقا إلا أن يسى شيئا بأن يطالبها على شيء بمقدار نفقة كل شهر ثم يضمنه رجل فيجوز لو جوب النفقة بهذا الاصطلاح فيصح الضمان ولكن لا يلزمه أكثر من نفقة شهر اه والظاهر أن هذا هو القياس إذا صح الضمان بما لم يجب لأن النفقة لا تجب قبل الاصطلاح على قدر معين بالقضاء أو الرضا ولذا تسقط بالمضي عند عدم ذلك لكن علمت مما مر أن الاستحسان الجواز وإن لم تجب للحال وأنه يصير كأنه كفل لها بما ذاب لها على الزوج أي ما ثابت لها عليه بعد والكفالة بذلك جائزة في غير النفقة فكذا في النفقة ولا يخفى أن علة الاستحسان جارية في مسئتي الحضرة والغيبة ويدل عليه إطلاقيهم مسألة ضمان الأب نفقة زوجة الابن وكذا قوله في فتح القدير ولو ضمن لها نفقة سنة حاز وإن لم تكن واجبة هذا ما ظهر لي من التوفيق وهو بالتبوي حقيق قائمته «(تأنيبه)» هذه الكفالة تتضمن زمان العدة أيضا لأنه كفيل مادام الكاح وهو في العدة باق من وجهه كما في الذخيرة ونحوه في الفتح ولو كفل لها نفقة ولدها أبدا أو بنفقة خادمها ما ناس لم يصح لسقوط النفقة عنه إذا أبصر الولد أو بلغ أو استغنت المرأة عن الخادم فكان الوقت محمولا بخلاف نفقة المرأة لو جوبها ما بقي النكاح كما في الذخيرة ثم اعلم أن الكفالة للمال يشترط أصحتها أن يكون المال دينيا صحيحا وهو ما لا يسقط إلا بالأداء أو الأبراء ودين النفقة يسقط بالموت والطلاق فالقياس أن لا تصح فيه الكفالة وكأنهم أخذوا بالاستحسان كما ذكره الشارح في كتاب الكفالة فافهم **(قوله)** اسقوطه أي اسقوط دين النفقة بموت أحدها وكذا بالطلاق على ما فيه من الخلاف على ما سياتي فكان استعفاء من دين الزوج فلا بد من رضاه اه ح **(قوله)** بخلاف سائر الديون أي فإنه يقع التماس فيها تقاسا أو لا بشرط التساوي فلو اختلفا كما إذا كان أحدهما جديا والآخر رديا فلا بد من رضا صاحب الجيد كما في المخرج **(قوله)** وفيه أي في البحر عند قول الكتبي والسكنى في باب حال المالك لكن هذا يوجد في بعض نسخ البحر **(قوله)** لا آخر عليه لأن منسفة سكنى الدار تعود إليها أكن سياتي في الإجازات أن الفتوى على الصحة تتبعها في السكنى أفاده ح

وفيه عليها دين لزوجها
لم يلتقيا قبضا إلا برضاه
اسقوطه بالموت بخلاف
سائر الديون وفيه أجرت
دارها من زوجها وهما
يسكنان فيه لا أجر عليه
ولو دخل بها في منزل كانت
فيه بأجر فطولبت به بعد
سنة فقالت لها خبرتك بأن
المنزل بالكرا عليك الأجر
فهو عليها لأنها العاقدة
بإزائية

(قوله ومفهوما الخ) من كلام البحر (قوله فالاجرة عليه) لان هذه الثلاثة تضمن بالغصب وهي تابعة للزوج في السكنى ولم يوجد العقد منها واعترضه ط بأن سكناء عارضة بعد تحقق الغصب منها ولا اعتبار لنسبة السكنى العارضة اليه بعد تحقق الفعل منها اه وقد يجاب بأنها لما كانت تابعة له في السكنى صارت اليه فصار كغاصب الغاصب لكن مقتضى هذا جواز تضمينها وتضمينه الاجرة كما هو الحكم في الغاصب وغاصب الغاصب (قوله بقدر الغلاء والرخص) اى يراعى كل وقت او مكان بما يناسبه وفي البرازية اذا فرض القاضي النفقة ثم رخص تسقط الزيادة ولا يبطل القضاء وبالعكس لها طلب الزيادة اه وكذا لو صالحته على شئ معلوم ثم على السعر او رخص كما سيذكره المصنف والشارح (قوله ولا تقدر بدراهم ودنانير) اى لا تقدر بشئ معين بحيث لا تزيد ولا تنقص في كل مكان وزمان وما ذكره محمد من تقديرها على المعسر بأربعة دراهم في كل شهر فليس بلازم وانما هو على ما شاهد في زمانه وانما على القاضي في زماننا اعتبار الكفاية بالمعروف كما في الذخيرة (قوله لكن في البحر الخ) حيث قال فالحاصل انه ينبغي للقاضي اذا اراد فرض النفقة ان ينظر في سعر البلد وينظر ما يكفيها بحسب عرف تلك البلدة ويقوم الاصناف بالدراهم ثم يقدر بالدراهم كما في المحيط اما اعتبار حاله او باعتبار حالهما كما مر ثم قال وفي المجتبى ان شاء فرض لها اصنافا وان شاء قومها وفرض لها بالقيمة اه ثم اعلم ان هذا لا ينافى ما عارضه الى الاختيار والجمع من عدم تقديرها بدراهم اى بشئ معين لا يزيد ولا ينقص بل هو مؤكداه ومفسر فلا وجه للاستدراك عليه فالاولى جعل قوله لكن الخ استدراكا على قوله ويقدرها بقدر الغلاء والرخص فان ما ذكره في البحر يفيد ان القاضي مخير بين ذلك وبين فرضها اصنافا من خبز وادام ودهن وصابون ونحو ذلك فاذا ظهر للقاضي عدم اتفاقه بنفسه يأمره بدفع ذلك او بقيمته بقدر كفايتها وحينئذ فالاستدراك صحيح فافهم (قوله وفيه) اى في البحر بحثنا (قوله كاله ان يرفعها) الاولى ان يقول بدليل ان له ان يرفعها الخ ليفيد انه بحث فان صاحب البحر ذكر هذه المسئلة عن الخلاصة ثم قال وهو يدل على ان له الخ (قوله وتزاد في الشتاء الخ) اى تزداد على ما قدره محمد في الكسوة بدرعين وخمارين وملحفة في كل سنة قال في الظهيرية ان هذا في عرفهم اما في عرفنا فيجب السراويل والجبّة والفراش واللباح ما تدفع به اذى الحر والبرد وفي الشتاء درع خز ووجه قز وخمار يرسم اه وفي الذخيرة ما ذكره محمد على عادتهم وذلك يختلف باختلاف الاماكن حرا وبردا والعادات فعلى القاضي اعتبار الكفاية بالمعروف في كل وقت ومكان وكل جواب عرفته في النفقة من اعتبار حاله او حالهما فهو الجواب في الكسوة (قوله وما يدفع الخ) مفعول لفعل مقدر دل عليه المذكور اذ عطفه على جبة لانياسه تقييد الفعل بالشتاء وما يدفع اذى الحر يناسب الصيف (قوله ان طلبته) راجع لقوله ويقدرها وقوله وتزاد (قوله ويختلف ذلك الخ) هو معنى ما ذكرناه اتفان الظهيرية وعن الذخيرة وقوله وحالا اى حال الزوجين في اليسار والاعسار فهو عطف مرادف تأمل ولو قال بدله ووقا لكان أولى (قوله وليس عليه خفها الخ) قال في البرازية ولم يذكر الخلف والازار في كسوة المرأة وذكرها في كسوة الحسام وذلك في ديارهم بحكم العرف وفي ديارنا يفرض الازار والمكعب وماتنام

ومفهوما انها لو سكنت
بغير اجارة في وقف أو مال
يتم او معد للاستغلال
فلا اجرة عليه فليحفظ
(ويقدرها بقدر الغلاء
والرخص ولا تقدر
بدراهم) ودنانير كما في
الاختيار وعزاء المصنف
لشرح الجمع للمصنف
لكن في البحر عن المحيط
ثم المجتبى ان شاء القاضي
فرضها اصنافا او قومها
بالدراهم ثم يقدر بالدراهم
وفيه لوقرت على نفسها
فله ان يرفعها للقاضي
لتأكل مما فرض لها خوفا
عليها من الهزال فانه
يضره كما له ان يرفعها
للقاضي للبس الثوب لان
الزينة حقّه (وتزاد في
الشتاء جبة) وسروالا
وما يدفع به اذى حر وبرد
(ولحافا وفراشا) وحدها
لانهار بما تعتزل عنه ايام
حيفها ومرضها (ان
طلبته ويختلف ذلك يسارا
واعسارا وحالا وبلدا)
اختيار وليس عليه خفها
بل خف أمها مجتبى

عليه اه وقال السرخسي ولم يوجب محمدا لآزار لانه انما يحتاج للخروج والمرأة منهية عنه قال في الذخيرة هذا التعليل اشارة الى انه لا يفرض للمرأة الا زار في حداثتها ايضا اه والحاصل انه اختلف التعليل لعدم ذكر الازار قليل للعرف ولذا اوجبه الحنفيا لاختلاف العرف في زمانه وقيل لحرمه الخروج ولعل الاول اوجه لانها يحل لها الخروج في مواضع فلا بد لها من ساتر وتقدم انه يجب لها مداس رجلها والظاهر انه لا خلاف فيه ان كان المراد به ما تلبسه في البيت وكذا الخفاف والجورب في الشتاء لدفع البرد الشديد **(قوله وفي البحر الخ)** وعبارته والحاصل ان المرأة ليس عليها الا تسليم نفسها في بيته وعليه لها جميع ما يكفيها بحسب حالها من اكل وشرب ولبس وفرش ولا يلزمها ان تتنعم بما هو ملكها لان تفرش له شيئا من فرشها الخ قلت ومفاده انه يلزمه كسوتها من حين عقده عليها او دخوله بها وصرح بالتصريح به عن الخلاصة فتجب حالة الاموجلة الى مضي نصف الحول وان زفت اليه بقباب فلا يلزمها استعمالها كالومضت المدة ولم تلبس مادفعه لها فلها عليه غيره كامر وبأني وكما لو كانت تملك طعاما يكفيها او قرت على نفسها وبقي معادها رممها فرض لها عليه فيجب لها غيره عليه **(قوله بلا جهاز يليق به)** الضمير في عبارة البحر عن المبتنى عائد الى ما به الزوج الى الاب من الدراهم والدنانير ثم قال والمعتبر ما يتخذ للزوج لا ما يتخذ لها اه وقدمنا في باب المهر ان هذا المبعوث الى الاب يسمى في عرف الاعاجم بالدستبان وانه في الكافي وغيره فسر بالمهر المعجل وان غيره فصل وقال ان ادرج في العقد فهو المهر المعجل حتى ملكت المرأة منع نفسها لاستيفائه فلا تلتك الزوج طلب الجهاز لان الشيء لا يقابله عوضان وان لم يدرج فيه ولم يعقد عليه فهو كالكاهة بشرط العوض فله طلب الجهاز على قدر العرف والعادة او طلب الدستبان وبذلك يحصل التوفيق بين القولين **(قوله فله مطالبة الاب بالنقد)** اي المنقود وهو ما به الى الاب لا على كونه من المهر بل على كونه بتقابله ما يتخذ للزوج في الجهاز لما علمت من انه هبة بشرط العوض فله الرجوع بها عند عدم العوض فافهم **(قوله الا اذا سكنت)** اي زمانا يعرف به رضاه **(قوله وعليه)** اي يبنى على ما ذكر من ان له المطالبة به لانه يصير ملكه حين تسلمه بعد الزفاف **(قوله فينبى العمل بتامر)** اي من انه لا يحرم الانتفاع به بلاذنها واما ما ذكره صاحب التهر هناك عن البرازية من ان الصحيح انه لا يرجع على الاب بشئ لان المال في النكاح غير مقصود اه فهو مبنى على ان ذلك المعجل ادرج في العقد بدليل التعليل بأن المال وهو الجهاز غير مقصود في النكاح لان المهر يجعل بدلا عن البضع وحده لا ليقال انه وان ادرج في العقد يعتبر بدلا عن الجهاز ايضا بحكم العرف فصار المنقود عليه كلامهما لانا نقول يلزم منه فساد التسمية لعدم العلم بما يخص كل واحد منهما وايضا حيث صرح بجعله مهرا وهو بدل البضع لا يعتبر المعنى على ان هذا العرف غير معروف في زماننا فان كل احد يعلم ان الجهاز ملك المرأة وانه اذا طلقها تأخذ كل ما اذامات بورث عنه ولا يخص بشئ منه واما المعروف انه يزيد في المهر لتأني بجهاز كثير ايزن به بيته ويتنفع به بلاذنها ويرثه هو واولاده اذا ماتت كما يزيد في مهر الغنية لاجل ذلك لا ليكون الجهاز كله او بعضه ملكا له ولا لملك الانتفاع به وان لم تأذن فافهم **(قوله هل تقدير القاضي)** اي من غير قوله حكمت بذلك ط

مطلب

فيا لو زفت اليه بلا جهاز يليق به

وفي البحر قد استفيد من هذا انه لو كان لها امتعة من فرش ونحوها لا يسقط عن الزوج ذلك بل يجب عليه وقد رأينا من يأمرها بفرش امتعتها ولا يضافه جبرا عليها وذلك حرام كنع كسوتها اه لكن قدمنا في المهر عنه عن المبتنى لو زفت اليه بلا جهاز يليق به فله مطالبة الاب بالنقد اذا سكنت انتهى وعليه فلو زفت به اليه لا يحرم عليه الانتفاع به وفي عرفنا يلتزمون كثرة المهر لكثرة الجهاز وقلته لقلته ولا شك ان المعروف كالشرط فينبى العمل بما مر كذا في التهر وفيه عن قضاء البحر هل تقدير القاضي للنفقة حكم منه قلت نعم لان طلب التقدير

والظاهر انه بالبدال هنا وفيما بعده من المواضع ويصح بالراء وكان ينبغي ذكر هذه المسائل عند قول المصنف الآتي والنفقة لاتصير ديناً بالالقضاء او الرضاء **(قوله بشرطه)** هو شكوى المطل وحضور الزوج وكونه غير صاحب مائدة ط **(قوله فلا تسقط)** اي النفقة وهذا تفريع على كونه حكماً ح **(قوله هل يكون قضاء الخ)** قال في البحر ومسئلة البراء اي الآتية قريباً تدل على ان الفرض في الشهر الاول منجز وفيما بعده مضاف فيتنجز بدخوله وهكذا اهـ **(قوله الامانع)** كمنشوزها فتسقط في مدته كأمير وكغير السعر غلاء اورخصا فتقص او تزاد **(قوله ولذا)** اي لما علم مناسق ان النفقة تصير ديناً بالقضاء ولا تسقط بمضى المدة ط **(قوله قبل الفرض)** يشمل الفرض بالقضاء او بالراء وقوله باطل لانها لاتصير ديناً بدون الفرض المذكور فليس في كلامه قصور فافهم * (تنبيه) * يستثنى من ذلك ما لو خالعهما على ان تبرئه من نفقة العدة كما قدمناه في باب له ابراء بعوض وهو استيفاء قبل الوجوب فيجوز اما الاول فهو اسقاط للشيء قبل وجوبه فلا يجوز كما في الفتح **(قوله ومن شهر مستقبل)** اي اذا كانت مفروضة بالشهر فلولا بالام يبرأ من نفقة يوم مستقبل وكذا لو بالسنين يبرأ عن نفقة سنة مستقبل كما هو ظاهر والظاهر ان المراد بالمستقبل ما دخل اوله لانه انما يتنجز بدخوله كما علمته آنفاً وقبل دخوله حكمه حكم ما بعده من الاشهر المستقبلية ويؤيده ما في البحر وكذا لو قالت ابرأ بك عن نفقة سنة لم يبرأ الا من نفقة شهر واحد لان القاضي لما فرض نفقة كل شهر فانما فرض لمعنى يتجدد يتجدد الشهر فما لم يتجدد الشهر لا يتجدد الفرض وما لم يتجدد الفرض لاتصير نفقة الشهر الثاني واجبة الخ وحاصله ان النفقة تفرض لمعنى الحاجة المتجددة فاذا فرضت كل شهر كذا صارت الحاجة متجددة يتجدد كل شهر فقبل تجدده لا يتجدد الفرض فلم تجب النفقة قبله ولا يصح البراء عملاً بحج ومقتضاه انه لو فرضها كل سنة كذا صح البراء عن سنة دخلت لاعترا أكثر ولا عن سنة لم تدخل هذا ما ظهر لي فتدبره **(قوله حتى لو شرط)** تفريع على مفهوم كون تقدير القاضي النفقة حكمهما منه اصح والمفهوم هو كونها بدون تقدير القاضي لاتكون لازمة وفيه انها تلزم بالتراضي على قدر معلوم وتصير به ديناً في ذمة الزوج فيعتين كونه تفريعاً على مفهوم قوله البراء قبل الفرض باطل وقد علمت ان الفرض شامل للقضاء والراء لان الفرض معناه التقدير وهو حاصل بكل منهما ومفهومه انها قبل الفرض المذكور لاتكون لازمة لان الشرط المذكور ليس فيه تقدير كما يظهر قريباً فافهم **(قوله تكون من غير تقدير)** كذا في بعض النسخ وفي بعضها يحوي بدل تكون فقوله من غير تقدير تفسير للتموين **(قوله والكسوة كسوة الشتاء والصف)** اي بأنسها بالكسوة الواجبة في كل نصف حول بأن أنسها بها ثياباً بلا تقويم وتقدير بدراهم بدل الثياب فافهم **(قوله لم يلزم الخ)** كذا ذكره في البحر بحثاً ووجهه ان ذلك الشرط وعدمه سواء لان ذلك هو الواجب عليه بنفس العقد سواء شرطه او لا وانما يعدل الى التقدير بشئ معين بالصلح والتراضي او بقضاء القاضي اذا ظهر له مظهره فغير النفقة بذلك لازمة عليه وديناً بذمته حتى لاتسقط بمضى المدة ويصح البراء عنها وقبل ذلك لاتصير كذلك كما علمت **(قوله فلها بعد ذلك الخ)** اي بعد ما ذكر من الشرط طلب التقدير في النفقة والكسوة من

مطابق

في البراء عن النفقة

بشرطه دعوى فلا تسقط

بمضى المدة ولو فرض لها

كل يوم او كل شهر هل

يكون قضاء مادام التكا

قلت نعم الامانع ولذا قالوا

البراء قبل الفرض باطل

وبعده يصح بما مضى ومن

شهر مستقبل حتى لو شرط

في العقد ان النفقة تكون

من غير تقدير والكسوة

كسوة الشتاء والصف لم

يلزم فلها بعد ذلك طلب

التقدير فيها

الزوج او القاضى بشرطه المار **(قوله)** ولو حكم بموجب العقد مالكي الخ) اى لو ترفعوا الى مالكي بعد المنازعة في صحة العقد فقال حكمت بصحته وصحة شروطه وبموجبه اى بما يستوجبه العقد ويقضيه من لزوم المهر ولزوم تسليمها نفسها ونحوه صح الحكم لكن للحنفى تقدير النفقة دراھم وان كان مذهب المالكي لزوم الشرط بالتقوين لان ذلك لم يصح حكم المالكي فيه اذ لا بد في صحة الحكم من الدعوى والحادثة اى ترفعهما لديه في الحادثة التى يحكم بها ولم يقع بينهما تنازع في صحة اشتراط التقوين حتى يصح حكمه به وان قال حكمت بشروطه وموجبه اذ ليس لزوم اشتراط التقوين من موجبات العقد اللازمة له فالحنفى الحكم بخلافه **(قوله)** بقى لو حكم الحنفى اى حكما مستوفيا شرائطه كما مر **(قوله)** لا اى ليس للشافعى الحكم بالتقوين لان فيه ابطال قضاء الحنفى ط **(قوله)** وعليه الخ) هذا بحث لصاحب التهر ط **(قوله)** فلو حكم الشافعى بالتقوين (بأن ترفعوا اليه وطلبت منه التقدير وأبى ولم يظهر للقاضى مطله شكك لها بالتقوين لم يكن للحنفى نقضه قلت الا ان يظهر بعد ذلك مطله فيفرضها دراھم ليكون ذلك حادثة أخرى غير التى حكم بها الشافعى **(قوله)** بطل الفرض السابق) اى الفرض الحاصل بالقضاء او بالرضا **(قوله)** لرضاها بذلك لان الفرض كان حقها لكونه انفع لها فان النفقة تصير به ديناً في ذمته فلا تسقط بالضى فاذا اتفقا على التقوين في المستقبل يكون اعراضاً عن الفرض السابق وهذه المسئلة ذكرها في البحر بحثنا وقال انها كثيرة الوقوع وقد أخذها من في الزخيرة لوصالته على ثلاثة دراھم كل شهر قبل التقدير بالقضاء او الرضا او بعده كان تقديرها للنفقة فيجوز الزيادة عليه لوقالت لا يكتفى والنقصان عنه لو قال لا اطقه وعلم القاضى صدقه بالسؤال عنه والا لا لان التزامه ذلك باختياره دليل قدرته عليه ولو صالحته على نحو ثوب او عبد ما لا يصح للقاضى ان يفرضه في النفقة فان كان قبل التقدير بالقضاء او الرضا كان تقديره ايضا وان كان بعده كان معاوضة فلا تجوز الزيادة عليه ولا النقصان اه ملخصا قال في البحر وعلم من ان تراضيها على ما يصاح للنفقة بمثل لفرض القاضى فيستفاد منه انها لو اتفقا الخ **(قوله)** وفي السراجية الخ) اى فتاوى سراج الدين قارى الهداية وهذا مخالف لما قاله الشيخ قاسم وكون ذلك مفروضاً في النفقة وهذا في الكسوة لا يجدى نفعا في الفرق تأمل وقد يجاب بان ذلك في فرض القاضى وهذا في التراضى بدليل قوله ورضيت وقوله وقضى به لم يرد به القضاء الحقيقى بل الصورى لان التقدير صح بتراضيهما قبل القضاء وايضا فان شرط القضاء ظهور المطل وبمجرد التراضى لم يظهر مطل وحيث فرجوعها وطلب الكسوة فاشا ليس فيه ابطال قضاء سابق بل فيه اعراض عن حقها لكون التقدير برضاها انفع لها كما مر في فرض القاضى ويظهر من هذا ان قوله السابق لو اتفقا الخ غير قيد بل يكفي طلبها ويظهر منه ايضا انه لا فرق بين كون طلبها بعد الفرض والتقدير بالقضاء او الرضا ولذا ذكر من في السراجية عقب قوله لو اتفقا الخ لكل بشكل على هذا ما مر عن الشيخ قاسم فانه اذا لم يصح حكم الشافعى بالتقوين بعد حكم الحنفى بالتقدير بالدراھم فقدم صحة طلبها بدون

ولو حكم بموجب العقد مالكي يرى ذلك فالحنفى تقديرها لعدم الدعوى والحادثة بقى لو حكم الحنفى بفرضها دراھم هل للشافعى بعده ان يحكم بالتقوين قال الشيخ قاسم في موجبات الاحكام لا وعليه فلو حكم الشافعى بالتقوين ليس للحنفى الحكم بخلافه فليحفظ نعم لو اتفقا بعد الفرض على ان تأكل معه تمون بطل الفرض السابق لرضاها بذلك وفي السراجية قدر كسوتها دراھم ورضيت وقضى به هل لها ان ترجع وتطلب كسوة فاشا اجاب نعم

حكم يكون بالاولى فليتاَمَل (**قوله** وقالوا الخ) الاصل ان القاضي اذا ظهر له الخطأ في التقدير برده والا فلا فلو قدر لها عشرة دراهم نفقة شهر ففضى الشهر وبقي منها شيء يفرض لها عشرة اخرى اذ لم يظهر خطؤه في التقدير يبين لجواز انها قُتِرَت على نفسها فيبقى التقدير معتبرا فيقضى لها باخرى بخلاف ما اذا اسرفت فيها او سرقت او هلكت قبل مضي الوقت لا يقضى باخرى مالم يمض الوقت لعدم ظهور الخطأ وبخلاف نفقة المحرم وكذا كسوته فانه اذا مضى الوقت وبقي شيء لا يقضى باخرى لانها في حقه باعتبار الحاجة ولذا لو ضاعت منه يفرض له اخرى وفي حق المرأة معاوضة عن الاحتباس وبخلاف كسوة المرأة فانها لا يقضى لها باخرى الا اذا تخربت قبل مضي المدة بالاستعمال المتعاد فيقضى لها باخرى قبل تمام المدة لظهور خطئه في التقدير حيث وقت وقتا لا يتبق معه الكسوة والا اذا مضت المدة وهي باقية لكونها استعملت اخرى معها فيقضى لها باخرى ايضا لعدم ظهور الخطأ ومثله ما اذا لم تستعملها اصلا وسكت عنه الشارح لعلمه بالاولى وفهم من كلامه انها اذا تخربت قبل مضي المدة باستعمال غير معتاد لا يقضى باخرى مالم يمض المدة لعدم ظهور الخطأ في التقدير وانها اذا بقيت في المدة مع استعمالها وحدها فكذلك لا يقضى لها باخرى مالم تخترق لظهور خطئه حيث وقت وقتا تبقى الكسوة بعده وتمام الكلام في البحر عن الذخيرة (**قوله** وتجب لخادمها المملوك لها) لان كفايتها واجبة عليه وهذا من تمامها اذ لا بد لها منه هداية ويعلم منه انها اذا مرضت وجب عليه اخداؤها ولو كانت امة وبه صرح الشافعية وهو مقتضى قواعد مذهبنا ولم اُره صريحا وان علم من كلامهم رمي قلت هذا ظاهر على خلاف الظاهر في البحر قيل هو اى الخادم كل من يخدمها حرا كان او عبدا ملكا لها اوله اولها او غيرها وظاهر الرواية عن اصحابنا الثلاثة كما في الذخيرة انه مملوكها فلو لم يكن لها خادم لا يفرض عليه نفقة خادم لانها بسبب الملك فاذا لم يكن في ملكها لا يلزمه نفقته اه ثم قال وبهذا علم انه اذا لم يكن لها خادم مملوك لا يلزمه كراء غلام يخدمها لكن يلزمه ان يشتري لها ما تحتاجه من السوق كما صرح به في السراجية اه الا ان يقال هذا في غير المريضة لانه اذا اشترى لها ما تحتاجه تستغنى عنه بخلاف المريضة اذا لم تجد من يرضها فيكون من تمام الكفاية الواجبة على الزوج نعم اذا طلبته ليقوم عنها في الطبع ونحوه فقد مر انها اذا لم تفعل يأتيها بمن يكفيها ذلك اذا كانت ممن لا يجند اولا لا تقدر وكذا اذا كان لخدمة اولاده كما يأتي (**قوله** على الظاهر) اى ظاهر الرواية كما علمت (**قوله** ملكا تاما) احتراز به عن الزوجة المكاتبه اذا كان لها مملوك فان نفقته لا تجب على زوجها كما في المنع اخذا من قيد الزبلى وغيره بالحره بقي لو كانت الزوجة حرة وكاتبتمتها فالظاهر ان نفقتها على الزوج ان لم تشتغل عن خدمتها لان القيد بالحره لا يلزم منه اخراج امته المكاتبه فانهم (**قوله** بالفعل) ليس المراد انه انما يستحق النفقة في حال تلبسه بالخدمة دون ما قبل الشروع فيها او بعد الفراغ منها اذ لا يتوهم احد وانما المراد الاحتراز عما اذا لم يخدمها وان كان لا يشغل له غير خدمتها ولذا قال في الدر المنثور فلو لم يكن في ملكها او كان له شغل غير خدمتها او لم يكن له شغل لكن لم يخدمها فلا نفقة له اه فقد ورع على القيود الثلاثة وفي البحر عن الذخيرة نفقة الخادم انما تجب عليه

مطلب

في نفقة خادم المرأة

بإزاء الخدمة فإذا امتعت عن الطبخ والحيز وأعمال البيت لم تجب بخلاف نفقة المرأة فإنها بمقابلة الاحتباس اه فافهم **(قوله)** ولو جاءها بخادم الخ) أى قاصدا اخراج خادمها من بيته فلا يملك ذلك في الصحيح خانية لانها قد لا تنهيها لها الخدمة بخادم الزوج ولو الجارية قال في النهر وينبغي ان يقيد بما اذا لم يتضرر من خادمها اما اذا تضرر منه بان كان يخنس من ثمن ما يشتريه كما هو دأب صغار العبيد في ديارنا ولم تستبدل به غيره وجاءها بخادم أمين فانه لا يتوقف على رضاها اه وفيه انه يمكن الزوج تعاطي الشراء بخادمه لانه من الواجب عليه وليس ذلك من خدمتها الخاصة بها والكلام فيما يتعلق بها ط نعم لو كان خادمها يخنس اتمتع بيته يمكن ان يكون عذرا للزوج في اخراجه **(قوله)** بحر بختا) راجع لقوله بل مازاد وعبارته وظاهره اى ظاهر قوله لا يملك اخراج خادمها انه يملك اخراج ماعدا خادم واحد من بيته لانه زائد على قولهما اه اما على قول ابى يوسف الآتى فلا **(قوله)** لوحرة) لاحاجة اليه بعد قول المتن المملوك كما صرح به المصنف في التمتع اقاده ح وأشار اليه الشارح بقوله لعدم ملكها **(قوله)** موسرا) منصوب على انه خبر كان المقدرة بعد ولو على حل الشارع صار منصوبا على الخاتمة من الزوج في قول المصنف اول الباب فتجب للزوجة على زوجها فان قوله هنا ولخادمها معطوف على قوله للزوجة فافهم قال في البحر وفي غاية البيان واليسار مقدر بنصاب حرمان الصدقة لينصاب وجوب الزكاة اه وفي الذخيرة ولا تقدر نفقة الخادم بالدرهم على ما ذكرنا في نفقة المرأة بل يفرض له ما يكفيه بالمعروف ولكن لا تبلغ نفقته نفقتها لانه تبع لها تنقص نفقته عنها في الادام وما ذكره محمد في الكتاب من ثياب الخادم فهو بناء على عاداتهم وذلك يختلف في كل وقت فعلى القاضي اعتبار الكفاية فيما يفرض له في كل وقت ومكان اه ملخصا **(قوله)** في الاصح) خلافا لما يقوله محمد من انه يفرض لخادمها ولو كان الزوج معسرا وتماه في الفتح والبحر **(قوله)** والقول له في المعسار) لانه متمسك بالاصل منح ولانه منكر لسبب الوجوب قال في البحر الا ان تقيم المرأة البينة وبشترط في هذا الخبر العدد والعدالة لا لفظ الشهادة وفي القهستاني المعسار اسم من الاعسار اى الافتقار يستعمله بعض اهل العلم الا انه غير مسموع كما في الطلبة وقال المطرزي انه خطأ محض وكأنهم ارتكبوها للزوجة اليسار **(قوله)** لا يكفيه) عبارة الفتح لا يكفيههم **(قوله)** يفرض عليه لخادمين او اكثر) ظاهره ان الخدم لها اى لا يلزمه نفقة اكثر من خادم لها الا اذا احتاجتهم لاولاده لانها لو لم يكن لها خدم واحتاج اولاده الى اكثر من خادم يلزمه لان ذلك من جهة نفقتهم كما لا يخفى **(قوله)** وعن الثاني) اى ابى يوسف اشار الى ان هذا رواية عن ابى يوسف لان النقول عنه في الهداية وغيرها انه يفرض لخادمين لاحتيال احدهما لمصالح الداخل والآ خر لمصالح الخارج **(قوله)** زفت اليه) اشار الى ان المعتبر حالها في بيت ابائها لاحتياجها الطارئ عليها في بيت الزوج تأمل رملي **(قوله)** ثم قال وفي البحر الخ) عبارة البحر هكذا قال الطحاوى وروى صاحب الاملاء عن ابى يوسف ان المرأة اذا كانت ممن يحل مقدارها عن خدمة خادم واحد اتفق على من لا بد لها منه من الخدم ممن هو اكثر من الخادم الواحد او الاثنين او اكثر من ذلك قال وبه نأخذ كذا في غاية البيان وفي الظهيرية والولوية المرأة اذا كانت

ولو جاءها بخادم لم يقبل منه
الابرضاه فلا يملك اخراج
خادمها بل مازاد عليه
بحر بختا (لو) حرة لامة
جوهره لعدم ملكها
(موسرا) لامعسرا في
الاصح والقول له في المعسار
ولو برهنا في بيتها اولى خانية
(ولو له اولاد لا يكفيه خادم
واحد فرض عليه) نفقة
(لخادمين او اكثر اتفاقا)
فتح وعن الثاني غنية زفت
اليه بخدم كثير استحققت
نفقة الجميع ذكره المصنف
ثم قال وفي الجبر عن الغاية
وبه نأخذ قال وفي السراجية
يفرض عليه نفقة خادمها
وان كانت من الاشراف
فرض نفقة خادمين وعليه
الفقوى

من بنات الاشراف ولها خدم يحجر الزوج على نفقة خادمين اه فالحاصل ان المذهب
 الاقتصار على واحد مطلقا والمأخوذه عند المشايخ قول ابى يوسف اه **(قوله ولا يفرق**
بينهما بعجزه عنها) اى غائبا كان او حاضرا **(قوله بانواعها)** وهى مأكول وملبوس ومسكن
 ح **(قوله حقها)** اى من النفقة وهو منسوب مفعول المصدر وهو ايضا **(قوله ولو موسرا)**
 المناسب ولو معسر الا انه اشارة الى خلاف الشافعى رحمه الله والاصح عنده عدم الفسخ بمنع
 الموسر حقها كمذهبنا **(قوله باعسار الزوج)** مقابل قوله ولا يفرق بينهما بعجزه ط **(قوله**
وتضررها بنيتها) اى تضرر المرأة بعدم وصول النفقة بسبب غيبته وفى بعض النسخ
 وتضررها بنيتها اى تعذر النفقة وهى اظهر وهذا مقابل قوله ولا يعدم ايضا حقها والحاصل
 ان عند الشافعى اذا عسر الزوج بالنفقة فالحال الفسخ وكذا اذا غاب وتعذر تحصيلها منه على
 ما اختاره كثيرون منهم لكن الاصح المتعمد عندهم ان لا يفسخ مادام موسرا وان اقطع خبره
 وتعذر استيفاء النفقة من ماله كما صرح به فى الام قال فى التحفة بعد نقله ذلك تجزم شيخنا
 فى شرح منهجه بالفسخ فى منقطع خبر لاماله حاضرا مخالف للمنفق كاعلمت ولا يفسخ بنية من
 جهل حاله يسارا واعسارا بل لو شهدت بنية انه غاب معسرا فلا يفسخ ما لم تشهد باعساره الا ان
 وان علم استنادها للاستصحاب او ذكرته تقوية لاشكالها بأتى اه **(قوله نعم لو امر شافعيما)**
 اى بشرط ان يكون مأذونا له بالاستتابة خاتية قال فى غرر الاذكار ثم اعلم ان مشايخنا
 استحسنا ان ينصب القاضي الحنفى نائبا عن مذهب التفريق بينهما اذا كان الزوج حاضرا
 وابى عن الطلاق لان دفع الحاجة الدائمة لا يتيسر بالاستتابة اذ الظاهر انها لا تجدد من
 بقرضها وغنى الزوج ما لا امر متوهم فالتفريق ضرورى اذا طلبته وان كان غائبا لا يفرق
 لان بعجزه غير معلوم حال غيبته وان قضى بالتفريق لا ينفذ قضاؤه لانه ليس بمجتهد فيه لان
 العجز لم يثبت اه وتقل فى البحر اختلاف المشايخ وان الصحيح كما فى الذخيرة عدم النفاذ
 لظهور مجازفة اليهود كما فى العمادية والفتح وذكر فى قضاء الاشياء فى المسائل التى لا ينفذ
 فيها قضاء القاضي ان منها التفريق للعجز عن الاتفاق غائبا على الصحيح لاحضار اه والحاصل
 ان التفريق بالعجز عن النفقة جائز عند الشافعى حال حضرة الزوج وكذا حال غيبته مطلقا او
 ما لم تشهد بنية باعساره الا ان كاعلمت مما قلناه عن التحفة والحالة الاولى جعلها مشايخنا حكما
 بمجتهدا فيه فينفذ فيه القضاء دون الثانية وبه تعلم ما فى كلام الشارح حيث جزم بالنفاذ فيها
 فانه مبنى على خلاف الصحيح المار عن الذخيرة وذكر فى الفتح انه يمكن الفسخ بغير طريق
 اثبات بعجزه بل بمعنى فقده وهو ان تعذر النفقة عليها ورده فى البحر بانه ليس بمذهب الشافعى
 قلت ويؤيده ما قدمناه عن التحفة حيث رد على شرح المنهج بانه خلاف المنقول فعلى هذا
 ما يقع فى زماننا من فسخ القاضي الشافعى بالغبية لا يصح وليس للحنفى تنفيذه سواء بنى على
 اثبات الفقر او على بعجز المرأة عن تحصيل النفقة منه بسبب غيبته فليتبناه لذلك نعم يصح الثانى
 عند احمد كما ذكر فى كتب مذهبه وعليه يحمل ما فى فتاوى قارى الهداية حيث سئل عن
 غاب زوجها ولم يترك لها نفقة فاجاب اذا اقامت بنية على ذلك وطلبت فسخ النكاح من قاض
 يراه ففسخ نفذه وهو قضاء على الغائب وفى نفاذ القضاء على الغائب روايتان عندنا فعلى القول

مطلب

فى فسخ النكاح بالعجز
 عن النفقة او بالغبية

(ولا يفرق بينهما بعجزه
 عنها) بانواعها الثلاثة
 (ولا يعدم ايضا) لو غائبا
 (حقها ولو موسرا)
 وجوزه الشافعى باعسار
 الزوج وتضررها بنيتها
 ولو قضى به حنفى لم ينفذ
 نعم لو امر شافعيما ففسخ به
 نفذ

بفادته يسوغ للحنفي ان يزوجه من الغير بعد العدة واذا حضر الزوج الاول وبرهن على خلاف ما ادعت من تركها بلا نفقة لا تقبل بيته لان البينة الاولى ترجحت بالقضاء فلا تبطل بالثانية اهـ و اجاب عن نظيره في موضع آخر بانه اذا فسخ التكا حاكم يرى ذلك ونفذ فسخه قاض آخر وتزوجت غيره صح الفسخ والتنفيذ والتزوج بالغير ولا يرتفع بحضور الزوج وادعائه انه ترك عندها نفقة في مدة غيبته الخ فقله من قاض يراه لا يصح ان يراه به الشافعي فضلا عن الحنفي بل يراه به الحنفي فافهم **(قوله)** اذا لم يرتش الامر والمأمور اما الاول فلان نصب القاضي بالرشوة لا يصح واما الثاني فلان حكمه بها لا يصح ولو صح نصبه وعليه فالنائب العطف باو **(قوله)** وبعد الفرض اشار الى ان في عبارة المصنف كلاما مغلويا بعد قوله ولا يفرق بينهما بعجزه عنها الخ تقديره بل يفرض لها النفقة عليه وبأمرها بالاستدانة لكن الفرض يظهر فيما لو كان المعسر عن النفقة حاضرا لان الغائب اذا لم يكن له مال حاضر لا يفرض لها نفقة عليه كافي الحاكم وسيدكره المصنف بعد نعم سيدكر ان المفتي به قول زفر فافهم **(قوله)** بالاستدانة ذكر الحطاف وتبعه الشارحون انها الشراء بالنسيئة لتقضي الثمن من مال الزوج وفي اجتهتي انها الاستقراض بحر ونقل القهستاني الثاني عن صدر الشريعة قال واليه يشير كلام المغرب اهـ وفي اليعقوبية انه الاول كما لا يخفى قال في الدر المنقي لكن التوكيل بالاستقراض لا يصح على الاصح فالاصح الاول اهـ ومثله في الحموي عن البرخندي قلت الثاني أيسر على المرأة لانها قد لا تجد من يبيعها بالنسيئة ماتحتاجة في كل يوم بخلاف الاستقراض لتنفق شهر مثلا وبأني قريبا الجواب عن الابرار * (تأنيه) * في قضاء الحاوي الزاهدي فان لم تجد من تستدين منه عليه اكتسبت وافقت وجعلته دينا عليه بأمر القاضي وان لم تقدر على الاكتساب لها السؤال ليو مها وتجمل مسؤولها دينا عليه ايضا بأمره به **(قوله)** لتجمل عليه الخ اعلم انهم قالوا ان للمرأة حق الرجوع على الزوج بالنفقة بعد فرض القاضي سواء أكلت من مالها او استدانها بأمر القاضي او بدونه ولكن فائدة الامر بالاستدانة عدم سقوطها بموت احدها كما سيدكره المصنف بقوله ويموت احدها وطلاتها يسقط المفروض الا اذا استدانته بأمر قاض و اشار الشارح الى فائدة اخرى وهي مافي تجريد القدوري والهداية من ان فائدة الامر بها ان تجمل الغريم على الزوج وان لم يرض الزوج وبدون الامر ليس لها ذلك وذكر في الفتح عن التحفة ان فائدته رجوع الغريم على الزوج او على المرأة قال في البحر وظاهره ان للغريم الرجوع عليه بلا حوالة منها وعلى مافي التجريد لارجوعه بلا حوالة اهـ قلت الظاهر عدم المخالفة وان المراد بالاحالة دلالتها الغريم على زوجها ليطالبه بان يقول له ان زوجي فلان فطالبه بالدين اذ لا يمكن ارادة حقيقة الحوالة هنا بدليل تصريحهم بان للغريم مطالبة المرأة بها ايضا وانه لا يشترط رضا الزوج بالحوالة هذا وقد صرحوا ايضا بان الاستدانة بأمر القاضي ايجاب الدين على الزوج لان للقاضي ولاية كاملة عليه فلذا كان للغريم ان يرجع عليه وبدون الامر بها لا يرجع عليه بل عليها وهي ترجع على الزوج فقد ظهر من هذا ان الاستدانة بالامر تقع لها ويجب بها الدين على الزوج بسبب ولاية القاضي عليه لا بطريق الوكالة عن الزوج

مطلب

في الامر بالاستدانة على الزوج

اذا لم يرتش الامر والمأمور بحر (و) بعد الفرض (بأمرها القاضي بالاستدانة) لتجمل (عليه) وان ابن الزوج اما بدون الامر فيرجع عليها وهي عليه

وبه اندفع مامر من ان التوكيل بالاستقراض لا يصح فافهم **(قوله ان صرحت الخ)** لا يصح جعله قيذا لقوله وهي عليه لان رجوع المرأة على الزوج ثابت لها قبل الامر بالاستدانة كما علمته بل هو قيد لقوله لتجبل عليه وعبرة المحتج بها اذا استدان هل تصرح بأني استدين على زوجي او تنوي اما اذا صرحت فظاهر وكذا اذا نوت واذا لم تصرح ولم تنو لا يكون استدانة عليه ولو ادعت انها نوت الاستدانة عليه وانكر الزوج فالقول له اه قلت وفائدة انكاره عدم رجوع الغريم عليه بل يرجع عليها وهي ترجع عليه وانها تسقط بموت احدها او طلاقها كما علم مامر والظاهر انه لا يمين على الزوج اذ كيف يحلف على عدم نيتها ولذا لم يقيد باليمين خلافا لما نقله الرحنى من التقيد به فاني لم أره في المجتبى ولا في البحر **(قوله وتجب الادانة الخ)** قال في الاختيار المعسرة اذا كان زوجها معسرا ولها ابن من غيره موسر او اخ موسر فنفقتها على زوجها ويؤمر الابن او الاخ بالاتفاق عليها ويرجع به على الزوج اذا ايسر ويحبس الابن او الاخ اذا امتنع لان هذا من المعروف قال الزيلعي فتيين بهذا ان الادانة لنفقتها اذا كان الزوج معسرا وهي معسرة تجب على من كانت تجب عليه نفقتها لولا الزوج وعلى هذا لو كان للمعسر اولاد صغار ولم يقدر على اتفاقهم تجب نفقتهم على من تجب عليه لولا الاب كالكلام والاخ والم ثم يرجع به على الاب اذا ايسر بخلاف نفقة اولاده الكبار حيث لا يرجع عليه بعد اليسار لانها لا تجب مع الاعسار فكان كالميت اه وأقره عليه في فتح القدير بحر قلت ومقتضاه انه لا فرق بين الام وغيرها في ثبوت الرجوع على الاب مع انه سيذكر قيل الفروع انه لا رجوع في الصحيح الا للام وفيه كلام سيذكره هناك **(قوله كاخ وعم)** يصح رجوعه لكل من الزوجة والصغار اه ح اى كأن يكون لها اخ او عم ولا اولادها اخ من غيرها او عم فستدين لنفسها من اخيها او عمها ولا اولادها من اخيهم او عمهم وظاهره انه لا يقدر الاخ على الم هناف تأمل **(قوله وسيتضح)** اى في الفروع **(قوله ثم ايسر)** اى الزوج كما فسره في المنح والاولى ان يقول ثم ايسر احدها ح قلت ومثله مالو ايسرا **(قوله)** فيخاصته اذ لا تقدر بدون طلبها **(قوله ثم)** اى القاضي نفقة يساره اى يسار الزوج الذى امرأته فقيرة وهي الوسط ولو قال وجب الوسط كاقال فيما بعده لكان اوضح ح **(قوله في المستقبل)** اما الماضي قبل المخاطبة فقد رخصت به ولو بعد عروض اليسار **(قوله وبالعكس)** بأن قضى بنفقة اليسار لكونهما موسرين ثم اعسر الزوج على ما قال او ثم اعسر احدها على ما هو الاولى ولو قال قضى بنفقة الاعسار ثم ايسر احدها أو بالعكس وجب الوسط لكان اوضح واخصر اه ح **(قوله كما مر)** في قوله بقدر حالهما ح **(قوله)** صالحت زوجها الخ قدما عند قوله لرضاها بذلك عن الذخيرة ان الصالح على النفقة قارة يكون تقديرا للنفقة كالصلح على نحو الدراهم قبل تقدير النفقة بالقضاء او الرضا او بعده فتجوز الزيادة عليه والتقصان عنه اى بالغلاء او الرخص وتارة يكون معاوضة كالصلح على نحو عبد ان كان بعد تقديرها بما ذكر فلا تجوز الزيادة ولا التقصان ولو قبل التقدير فهو تقدير فكلما هنا محمول على ما اذا لم يكن معاوضة ولذا قيد بقوله على دراهم **(قوله زيدت)** اى يسمع القاضي دعواها ويؤيد لها اذا كانت لا تكفيها لما في كافى الحاكم صالحت المرأة زوجها على نفقة

ان صرحت بانها عليه او نوت ولو انكر نيتها فالقول له تجبى وتجب الادانة على من تجب عليه نفقتها ونفقة الصغار لولا الزوج كاخ وعم ويحبس الاخ ونحوه اذا امتنع لان هذا من المعروف زيلعي واختيار وسيتضح (قضى بنفقة الاعسار ثم ايسر فخاصته تتم) القاضي نفقة يساره في المستقبل (وبالعكس وجب الوسط) كما مر (صالحت زوجها عن نفقة كل شهر على دراهم ثم) قالت لا تكفيني زيدت ولو قال الزوج لا يطيق ذلك فهو لازم

مطلب

في الصلح عن النفقة

لا تكفيها فلها أن ترجع عنه وتطالب بالكفاية اه **(قوله)** فلا التفات لمقاتته (قانه التزمه باختياره وذلك دليل على كونه قادرا على اداء ما التزمه فيلزمه جميع ذلك الا ان يتعرف القاضي عن حاله بالسؤال من الناس فاذا اخبروه انه لا يطبق ذلك نقص عنه ووجب على قدر طاقته ذخيرة وحاصله انه لا يقبل قوله لتناقضه ما لم يظهر للقاضي حاله بخلاف المرأة قانه لا تناقض منها فانها غير ملتزمة لان لها الرجوع عن الصلح كامر الكلام فيه فحيث لم تكن متناقضة تسمع دعواها على الزوج بعدم الكفاية فان أقر بذلك الزمة بالزيادة وان انكر حلفه او طلب منها بيعة ولا يفعل كذلك في دعوى الزوج لعدم سماعها هذا ما ظهر لي في بيانه فافهم هذا واماماني الذخيرة من ان القاضي لو فرض لها ما لا يكفيها فلها ان ترجع لانه ظهر خطؤه فعليه التدارك بالقضاء بما يكفيها وكذلك لو فرض على الزوج زيادة على الكفاية فله الامتناع عنها اه فلا يرد على ما مر لان هذا في القضاء بطريق الالتزام على الزوج فلم يظهر فيه التناقض منه بخلاف الصلح برضاه وقد خفي هذا على غير واحد فافهم **(قوله)** لكل حال تابع فيه المصنف في شرحه ولم أره لغيره مع عدم ظهور وجهه فالناسب اسقاطه تأمل **(قوله)** الا اذا تغير سعر الطعام الخ لان ذلك عارض فلا يكون به متناقضا لانه لم يدع ان ذلك كان وقت الصلح بل عرض بعده وكذلك الحكم في دعوى المرأة بالاولى كالصلح والقضاء ففي البحر عن الظهيرية اذا فرض القاضي للمرأة النفقة فعلا الطعام او رخص فان القاضي يغير ذلك الحكم اه **(قوله)** الا ان يتعرف الخ اي يطلب المعرفة وهذا استثناء من قوله فلا التفات لمقاتته كعلمته فكان المناسب ذكره عقبه **(قوله)** لم يلزمه الا نفقة مثلها لظهور ان المائة لكل شهر على الفقير المحتاج شيء كثير في زمانهم لا يتباين فيه قال في الحلاصة لو صالحته على اكثر من حقوقها في النفقة والكسوة ان كان قدر ما يتغابن الناس في مثله جاز والا فالزيادة مردودة ولا يبطل القضاء اه وعليه فلو مضت مدة لا تسقط النفقة اذ لو بطل اصل القضاء لسقطت بالمضي وتماهه في البحر وكأنه أراد بالقضاء التقدير تأمل **(قوله)** والنفقة لا تصير دينا الخ اي اذا لم يسبق عليها بأن غاب عنها او كان حاضرا فامتنع فلا يطالب بها بل تسقط بمضي المدة قال في الفتح وذكر في الغاية معزوا الى الذخيرة ان نفقة مادون الشهر لا تسقط فكأنه جعل القليل مما لا يمكن الاحتراز عنه اذ لو سقطت بمضي يسير من الزمان لما تمكنت من الاخذ اصلا اه ومثله في البحر وكذا في الشربلالية عن البرهان ووجهه في غاية الظهور لمن تدبر فافهم ثم اعلم ان المراد بالنفقة نفقة الزوجة بخلاف نفقة القريب فانها لا تصير دينا ولويد القضاء والرضا حتى لو مضت مدة بعدها تسقط كما يأتي وسأبني ان الزلي استثنى نفقة الصغير وبأني تمام الكلام عليه عند قول المصنف قضى بنفقة غير الزوجة الخ **(قوله)** لا بالقضاء بأن يفرضها القاضي عليه اصنافا او دراهم او دنانير نهر **(قوله)** فقبل ذلك لا يلزمه شيء اي لا يلزمه عما مضى قبل الفرض بالقضاء او الرضا ولا عما يستقبل لانه لم يجب بعد ولذا لا يصح الابراء عنها قبل الفرض وبعد ما يصح مما مضى ومن شهر مستقبل كما تقدم قبل قوله ولخادمها واما الكفالة بها شهر او اكثر فصريح في البحر هنا عن الذخيرة انها لا تصح قبل الفرض والرضا ونقل بعده عن الذخيرة ايضا ما يخالفه وقد مرنا الكلام عليه والتوفيق بين كلاميه **(قوله)** وبعده

فلا التفات لمقاتته بكل حال (الا اذا تغير سعر الطعام) (وعلم) القاضي (ان مادون ذلك) المصالح (عليه يكفيها) حيث يفرض كفالتها (وفي المصنف عن الحانية وفي البحر عن الذخيرة الا ان يتعرف القاضي عن حاله بالسؤال عن الناس فيوجب بقدر طاقته وفي الظهيرية صالحها عن نفقة كل شهر على مائة درهم والزوج محتاج لم يلزمه الا نفقة مثلها) (والنفقة لا تصير دينا الا بالقضاء او الرضا) اي اصطلاحهما على قدر معين اصنافا او دراهم فقبل ذلك لا يلزمه شيء وبعده ترجع بما أنفقت

مطلب

لا تصير النفقة دينا الا بالقضاء او الرضا

اي وبعد القضاء والرضا ترجع لانها بعده صارت ملكا لها كما قدمناه ولذا قال في الحانية لو
اكلت من مالها او من المسئلة لها الرجوع بالمفروض اه وكذا لو تراضيا على شيء ثم مضت
مدة ترجع بها ولا تسقط قال في البحر فهذا هو المراد بقولهم او الرضا فاما ما توهمه بعض خيفة
العصر من ان المراد به انه اذا مضت مدة بغير فرض ولا رضى ثم رضى الزوج بشئ فانه يلزمه
فخطأ ظاهر لا يفهمه من له ادنى تأمل اه ومقتضاه انه لا يلزمه شيء بهذا الرضا لكون
ما مضى قبله لم يجب عليه فهو التزام ما يلزم وانما يلزمه ما مضى بعد الرضا لانه صار واجبا
كالقضاء واطلق في الرجوع فشمعل ما اذا شرط الرجوع لها او لا كما هو ظاهر المتون والشروح
واما ما في الحانية والظهرية من ان القاضي اذا فرض لها النفقة فقال الزوج استقرضى كل شهر
كذا وانفي لا ترجع ما لم يقل وترجى بذلك على فعل المراد لا ترجع بما استقرضت بل
بالمفروض فقط والا فهو غلط محض افاده في البحر واجاب المقدسي بأن التوكيل في القرض
لا يصح واذا شرط الرجوع يكون كالاصل لا على هذا المقدار فترجع به وكذا اجاب الحير
الرملي بأنه لم يصح الامر بالاستقراض عليه صارت مستقرضة على نفسها متبرعة ان لم يشترط
الرجوع عليه * (تنبيه) * اطلق النفقة فشمعل نفقة العدة اذا لم تقبضها حتى انقضت العدة ففي
الفتح ان المختار عند الحلواني انها لا تسقط وسنذكر عن البحر ان الصحيح السقوط وانه
لا بد من اصلاح المتون هنا لاطلاقها عدم السقوط وان هذا كله في غير المستدانة وسيأتي تمام
الكلام فيه (قوله ولو اختلفا في المدة) اي في قدر ما مضى منها من وقت القضاء او الرضا وكذا
لو اختلفا في قدر النفقة او جنسها كما في البرازية (قوله فالقول له) لانها تدعى زيادة دين
وهو يشكر فالقول له مع يمينه ذخيرة (قوله ويموت احدها وطلاقا) وكذا بنشوزها
كما قدمه الشارح بقوله وتسقط به اي بالنشوز المفروضة للمستدانة في الاصح كالمتاهة
وموت احدها غير قيد فكذا موتهم بالاولى كما لا يخفى قال الحير الرملي وقيد السقوط
بالطلاق شيخنا الشيخ محمد بن سراج الدين الحائقي بما اذا مضى شهر يعني فأزيد وهو قيد
لا بد منه تأمل اه (قوله واعتمد في البحر بخلاف) فانه اولا نقل السقوط بالطلاق عن
التفائية والجوهرة والحانية والظهرية والمجتبي والذخيرة وان القاضي ابا على النسفي نص على
ان ذلك مروي وانه افنى به الصدر الشهيد والامام ظهير الدين المرغيناني وشبهه بالذمي اذا
اجتمع عليه خراج رأسه ثم أسلم يسقط عنه ما اجتمع عليه ثم قال فقد ظهر من هذا ان الرجوع
عندهم سقوطها بالطلاق كالمتاهة ثم قال بعده قال العبد الضعيف يبنى ضعف القول بسقوطها
بالطلاق ولو باننا لامور وذكر ثلاثة اشنان منها ضعيفان وقال الثالث وهو اقواها ما في
البدائع من الخلع لو قال خالعتك ونوى الطلاق يقع الطلاق ولا يسقط شيء من المهر والنفقة
قال فهذا صريح في المسئلة وفي البدائع ايضا ولا خلاف بينهم في الطلاق على مال انه لا يبرأ به
عن سائر الحقوق التي وجبت لها بسبب النكاح اه فالذي يتعين المصير اليه على كل مفت
وقاض اعتماد عدم السقوط خصوصا ما تضمنه القول بالسقوط من الاضرار بالنساء
اه ملخصا ورد عليه العلامة المقدسي والحير الرملي بإمكان حل ما في البدائع من الحقوق
التي لا تسقط على المهر ونفقة مادون الشهر والنفقة المستدانة بأمر وبأن هذه الرواية

ولو من مال نفسه بلامر
قاض ولو اختلفا في المدة
فالقول له واليمين عليه ولو
أنكرت اتفاقه فالقول لها
بيمينه ذخيرة (ويموت
احدها وطلاقا) ولو
رجعيا ظهريه وخانية
واعتمد في البحر بخانم
سقوطها بالطلاق

قد افنى بها من تقدم وذكرت في المتون كالوقاية والثابة والاسلاح والغرر وغيرها قال
 المقدسي ولهذا توقفت كثيرا في الفتوى بالسقوط وظفرت بنقل صريح في تصحيح عدم السقوط
 في خزنة المفتين وفي الجواهر انه لا ينبغي ان يفى بسقوطها بالطلاق الرجعي لئلا يتخذها الناس
 وسيلة لقطع حق النساء اه والذي يتعين المصير اليه ان يقال يتأمل عند الفتوى كما جرت
 به عادة المشايخ في هذا المقام اه ملخصا **(قوله لكن الخ)** استدراك على اطلاق الطلاق
 الشامل للبائن والرجعي بتخصيص السقوط بالبائن وعدمه بالرجعي **(قوله والفتوى الخ)** هذه
 عبارة جواهر الفتاوى كما في المنع فيكون بدلا من ما ا ح وفي هذه العبارة مخالفة لما نقله المقدسي
 عنها **(قوله وبالأول)** اي بالسقوط بالطلاق مطلقا **(قوله افنى شيخنا)** يعني الخبر
 الرمي قال في الحبرية بعد عزوه الى الخلاصة والبرازية وكثير من الكتب وافنى به الشيخ زين
 الدين بن نجيم ووالد شيخنا الشيخ امين الدين وهي فتاويهما **(قوله لكن صحح الشرنبلالي الخ)**
 وعبارته المرأة اذا طلقت وقد تجملها ففقه مفروضة قبل تسقط وهو غير المختار وأشار
 اليه المصنف اي ابن وهبان بصيغة قبل والاصح عدم السقوط ولو كان الطلاق بائنا لئلا يتخذ
 حيلة لسقوط حقوق النساء وما ذكره الشارح اي ابن الشحنة غير التحقيق في المسئلة اه
 ويوافقه ما في القهستاني عن خزنة المفتين ان المفروضة لا تسقط بالطلاق على الاصح اه ط
(قوله فيتأمل عند الفتوى) بأن ينظر في حال الرجل هل فعل ذلك تخلصا من النفقة او سوء
 اخلاقها مثلا فان كان الاول يلزم بها وان كان الثاني لا يلزم وهذا ما قاله المقدسي وينبغي التعميل
 عليه ط **(قوله لانها صالحة)** اي والصلوات تبطل بالموت قبل القبض هداية وهذا التعليل
 لا يظهر في الطلاق وتعليله ما قدمناه من انها كخراج رأس الذي **(قوله في الصحيح)**
 كذا في الزيلعي عن النهاية والبحر والنهر وغيرها ومقابل قول الخصاف بسقوطها ولو
 مع الامر بالاستدانة وهو ظاهر الهداية قال في الفتح والصحيح ما ذكره الحاكم الشيدانها
 مع الامر بالاستدانة لا تسقط بالموت لان الاستدانة بأمر من له ولاية تامة عليه كالاستدانة
 بنفسه فلا تسقط بالموت وعلى هذا الخلاف سقوطها بعد الامر بالاستدانة بالطلاق والصحيح
 لا تسقط اه **(قوله لما مر الخ)** لم يمر هذا في كلامه ط **(قوله فليحذر)** أنت خير بأنه مخالف
 للمتون والشروح فلا يعمل عليه اه وقد علمت قول الخصاف بسقوط المفروضة مع الامر بالاستدانة
 فكيف بدونه والظاهر ان ما ذكره ابن كمال سبق فلم **(قوله بتوت او طلاق)** هذا عندهما وقال
 محمد يرفع عنها حصة ماضى ويجب رد الباقي ان كان - قائما او قيمته ان كان مستهلكا ذخيرة قال في الفتح
 والموت والطلاق قبل الدخول سواء وفي نفقة المطلقة اذ اقامت الزوج اختلافه قيل ترد وقيل
 لا تسترد بالاتفاق لان العدة قائمة في موته كذا في الاقضية اه قال الخبر الرمي واستفيد منه وما
 في الذخيرة جواب حادثة الفتوى طلقها بائنا وعجل لها نفقة تسعة اشهر فأسقطت سقطا بعد عشرة
 ايام فاقضت بذلك عندنا هل يرجع عليها بما زاد على حصة العشرة ام لا الجواب لا يرجع عندها لا عند
 محمد وهو القياس **(قوله محلها الزوج او ابوه)** لما في الوالدية وغيرها ابو الزوج اذا دفع
 بوجه امرأته ما فيه ثم طلقها الزوج ليس للاب ان يسود ما دفع لانه اعطاها الزوج والمسئلة
 بحالها لم يكن له ذلك عند ابن يوسف وعليه الفتوى فكذا اذا اعطاها ابوه اه ووجه انها

لكن اعتمد المصنف ما في
 جواهر الفتاوى والفتوى
 عدم سقوطها بالرجعي كي
 لا يتخذ الناس ذلك حيلة
 واستحسنه بحثي الاشياء
 وبالأول افنى شيخنا الرمي
 لكن صحح الشرنبلالي في
 شرحه للوهبانية ما يحتم
 في البحر من عدم السقوط
 ولو بائنا قال وهو الاصح
 ورد ما ذكره ابن الشحنة
 فيتأمل عند الفتوى (يسقط
 المفروض) لانها صالحة (الا
 اذا استدان بتأمر القاضي)
 فلا تسقط بموت او طلاق
 في الصحيح لمسامر انها
 كأستدانته بنفسه وعبارة
 ابن الكمال الا اذا
 استدان بتأمر فرض قاض
 آخر ولو بلا امر فليحذر
 (ولا ترد) النفقة والكسوة
 (المعجزة) بتوت او طلاق
 محلها الزوج او ابوه ولو
 قائمة به يفنى

في البحر عن كافي الحاكم وشرحه للنسفي وشرح الطحاوي والشامل وكذا في الفتح المكاتب
 لا تحب عليه نفقة ولده سواء كانت امرأته حرة أو أمة لهذا المعنى وإذا كانت امرأة المكاتب
 مكاتبة ومملوكة واحد فنفقة الولد على الأم لأن الولد تابع للأم في كتابتها ولهذا كان كسب
 الولد لها وارث الحلية عليه لها وميراثه لها فكذلك النفقة تكون عليها اه وبه ظهران
 الضمير في قوله سعى وكذا ما بعده عائذ على الولد لانه معنى كون كسبه لاه ولا ضرورة لارجاعه
 للزوج لأن الكلاء في نفقة ولذا المكاتب اما نفقة زوجته فلم حكمها من قوله ومكاتب لم يعجز
 فافهم نعم قوله ونفقة على أبيه الظاهر انه سبق قلم من صاحب الجوهر لما علمت من صريح هذه
 الكتب المعتمدة من ان نفقة على امه ونحوه في ح عن الذخيرة (قوله ثم علم فرضي) اما اذا
 لم يعلم المشتري بحاله او علم بعد الشراء ولم يرض فله رده لانه عيب اطلع عليه فتح (قوله لانه
 دين حادث) اي عند المشتري لان النفقة تتجدد شيئاً فشيئاً على حسب تجديد الزمان على وجه
 يظهر في حق السيد فهو في الحقيقة دين حادث عند المشتري فتح (قوله مافي الدرر الخ) فترفع
 على قوله بعدما اشتراه وقوله لانه دين حادث فان معناه انه انما يباع ثانياً بما يجتمع عليه من
 النفقة عند المشتري لا بما بقي عليه من عند الاول كما اذا بيع فلم يبق منه بما عليه لا يباع ثانياً
 بما بقي بل بما يحدث عند الثاني ولهذا رد تبعاً لغيره على مافي الدرر تبعاً لصدور الشريعة حيث
 قال صورته بعد تزوج امرأة بأذن المولى ففرض القاضي النفقة عليه فاجتمع عليه الف
 درهم فبيع بخمسائة وهي قيمته والمشتري علم ان عليه دين النفقة يباع مرة أخرى بخلاف
 ما اذا كان عليه الف بسبب آخر فبيع بخمسائة لا يباع مرة أخرى اه وأجاب ح بأن
 قوله يباع مرة أخرى يحتمل ان يكون المراد به يباع فيما يتجدد في الخمسائة الباقية فلاحسن
 قول الشر بنبلالية فيه تاهل لانه يوهم انه يباع فيما بقي عليه من الف وليس كذلك بل فيما
 يتجدد عليه من النفقة عند المشتري كما هو منقول في المذهب اه لكن قوله بخلاف الخ يمنع
 من هذا التأويل كما لا يخفى (قوله في الاصح) وقيل لا تسقط بالقتل لانه اخلف القيمة فتنتقل
 اليه كسائر الديون وليس بشئ لان الدين انما ينتقل الى القيمة اذا كان ديناً لا يسقط بالموت
 وهذا يسقط بالموت زيلعي (قوله ويبيع في دين غيرها) بتووين دين وجريها على انه صفة له
 اي غير النفقة كالخير وما لزمه تجارة بأذن او بضمان متلف قال ح وفيه انه لا يظهر فرق بين
 النفقة وغيرها فان الدين الحادث في ملك مولى اذا بيع فيه لا يباع في يفته عند مولى آخر
 نفقة كان او غيرها الا ان يقال ان سبب النفقة لما كان امراً واحداً مستمراً يقال انه يبيع فيه
 مراراً عند موال متعددة بخلاف غيره (قوله ومفاده ان لها استسعاء) لكونها من جملة
 الغرما ولذا تخاصصهم ط (قوله قال) اي صاحب البحر وأقره أخوه والمقدس وذكر
 الرملي انه سئل عن ذلك فأجاب كذلك قبل وقوفه على مافي البحر اه قلت ورأيت مصرحاً به
 في الذخيرة عن ابن يوسف (قوله على قول الثاني) اي من ان مؤنة تجهيزها على الزوج وان
 تركت مالا لان الكفن كالكسوة حال الحياة (قوله المنكوحة) اي التي زوجها سيدها
 لرجل اما غير المنكوحة فنفتها على سيدها مطابقاً (قوله اما المكاتبه فكالحرة) للملكها
 مانعاً فلم يبق للمولى عليها ولاية الاستخدام فلها النفقة بتجردها عن التمكن من نفسها وان لم تنتقل

ثم علم فرضي بيع ثانياً
 وكذا المشتري الثالث وهلم
 جراً لانه دين حادث قاله
 الكمال وابن الكمال فما
 في الدرر تبعاً للصدر سهو
 (وتسقط بموته وقته) في
 الاصح (ويباع في دين
 غيرها) مدة لعدم التجدد
 وسيجيء في السأذون ان
 للغرما استسعاء ومفاده
 ان لها استسعاء ولو لنفقة
 كل يوم بحر قال وهلم
 يباع في كفنها ينبغي على
 قول الثاني المقتضى نعم كما
 يباع في كسوتها (ونفقة
 الامة المنكوحة) ولو
 مدبرة أو أمة ولذا المكاتبه
 فكالحرة (انما تحب)
 على الزوج

وتسقط بالنشوز كالحر ط (قوله ولو عبدا) أى لغير سيد الأمة اذ لو كان عبده فنفتها على السيد بوأها أولا ط عن الزبلى (قوله بأن يدفعها اليه الخ) أى بأن يخلى المولى بين الأمة وزوجها في منزل الزوج ولا يستخدمها كذا في كافى الحاكم الشهيد بحر لان الاحتباس لا تحقق الا بالتبوة لان المتبر في استحقاق النفقة تفريقها لمصالح الزوج وذلك يحصل بالتبوة وان استخدمها بعد التبوة سقطت نفقتها لزوال الموجب زبلى أى لزوال الاحتباس الموجب للنفقة ومقتضاه انه استخدمها في غير بيت الزوج ويدل عليه قوله في الهداية اذا بوأها معه أى مع الزوج منزلا فعليه النفقة لانه تحقق الاحتباس ولو استخدمها بعد التبوة سقطت النفقة لانه فات الاحتباس وفسر التبوة بامر فعلم ان النفقة لا تجب الا بالتبوة لان بها يحصل الاحتباس الموجب فلو استخدمها وهى في بيت الزوج بخاطة او غزل مثلا لم تسقط النفقة بقاء الاحتباس في بيت الزوج ولا ينافيه قوله لو استخدمها سقطت النفقة فان المراد استخدامها في غير بيت الزوج كما دل عليه كلام الزبلى والهداية خلافا لما فهمه في البحر بناء على ما فهمه من ان قولهم ولا يستخدمها في تعريف التبوة شرط آخر لها وليس كذلك بل هو عطف تفسير فعناه التخلية بينها وبين الزوج ويدل عليه قوله في الذخيرة ثم اذا استخدمها المولى بعد ذلك ولم يخل بينها وبين الزوج فلا نفقة لها لقوات موجب النفقة وهو التبوة من جهة من له الحق فشايت الحررة الناشئة فهذا كالصرح في ان الاستخدام بدون فوات التخلية لا يضر اذ لا تشبه الناشئة الا بالخروج من بيت الزوج فافهم (قوله فلو استخدمها المولى) أى في غير بيت الزوج كما علمت فافهم وقيد بالاستخدام لانها لو كانت تأتى الى المولى في بعض الاوقات وتخدمه من غير ان يستخدمها لم تسقط نفقتها لان النفقة حق المولى فلا تسقط بصنع غيره ذخيرة * (فرع) * لو سلمها للزوج ليلا واستخدمها نهارا فعلى الزوج نفقة الليل كما فني به والد صاحب التهمة كافي في التارخاية (قوله او اياه) أى لوجاءت الى بيته وليس هوفيه فاستخدمها اهل البيت ومنعوهما من الرجوع الى بيت الزوج فلا نفقة لها لان استخدام اهل المولى ايها بمنزلة استخدامم ذخيرة (قوله بعدها) أى بعد التبوة (قوله لاجل انقضاء العدة) الاولى لاجل الاعتداد لان انقضاءها لا يتوقف على التبوة وقد مر في فصل الحداد انه يجوز الامامة المطلقة الخروج الا اذا كانت مبرأة (قوله أى ولم يكن بوأها قبل الطلاق) كذا في البحر عن الوالوجية والمراد نفى التبوة المستمرة الى وقت الطلاق لا مطلقا لانه لو بوأها ثم أخرجه قبل الطلاق لم يكن له اعادتها فطالب بالنفقة كما نص عليه في كافى الحاكم (قوله سقطت) هذا ظاهر في مسألة الاستخدام بعد التبوة اما لو لم يوثقها الا بعد الطلاق لم تجب اصلا لانها لم تستحق النفقة بهذا الطلاق فلا تستحق بعده ثم اعلم ان للمولى ان يرجع ويوثقها ثانيا وثالثا وهكذا فتجب النفقة وكما استردها سقطت كما في الفتح (قوله بخلاف حررة تنسرت الخ) أى ان الحررة اذا تنسرت فطالقتها زوجها فلها النفقة والسكنى اذا عادت الى بيت الزوج والفرق كما في الوالوجية ان نكاح الامه لم يكن سببا لوجوب النفقة لانها تجب بالاحتباس وهو التبوة والتبوة لا تجب فيه ونكاح الحررة حال الطلاق سبب لوجوب النفقة الا انها فوتت بالنشوز فاذا عادت وجبت اه (قوله

ولو عبدا (بالتبوة) بأن
يدفعها اليه ولا يستخدمها
(فلو استخدمها المولى)
او اياه (بعدها او بوأها
بعد الطلاق لاجل انقضاء
العدة لاقبله) أى ولم يكن
بوأها قبل الطلاق
(سقطت) بخلاف حررة
تنسرت فطالقت فعادت

وفي البحر الخ) حيث قال عقب الفرق المذكور وظاهره ان تقدير النفقة من القاضي قبل التوبة لا يصح لانه قبل السب ولم أره صريحا اه **(قوله ونفقات الزوجات الخ)** في الذخيرة والاولولية واذا كان للرجل نسوة بعضهن احرار مسلمات وبعضهن اماء ذميات فهن في النفقة سواء لانها مشروعة للكفاية وذلك لا يختلف باختلاف الدين والرق والحرية الا ان الامة لا تستحق نفقة الحاد ام اه قال في البحر وينبغي ان يكون هذا مفرعا على ظاهر الرواية من اعتبار حاله واما على المفتي به فليس في النفقة سواء لاختلاف حالهن يسارا وعسرا فليست نفقة الموصرة كنفقة العسرة ولا نفقة الحرة كالامة كالاخفى ولم أر من نبه عليه اه قال المقدسي ولا معنى لهذا بعد قولهم لان النفقة مشروعة للكفاية الخ اه اي لانه صريح في ذلك **(قوله وكذا تجب لها)** اي للزوجة السكنى اي الاسكان وتقدم ان اسم النفقة يعمها لكنه افرد لها لان لها حكما يخصها نهر **(قوله خال عن اهل الخ)** لانها تضرب بمشركة غيرها فيه لانها لا تأمن على متاعها ويمنعها ذلك من المعاشرة مع زوجها ومن الاستمتاع الا ان تختار ذلك لانها راضية بانقص حقها هداية **(قوله وأتمه وأمولده)** قال في الفتح واما أمته فقل ايضا لا يسكنها معها الا برضاها واختار انه لذلك لانه يحتاج الى استخدامها في كل وقت غير انه لا يسلوها بحضرتها كما انه لا يحل له وطء زوجته بحضرتها ولا بحضرة الضرة اه وذكر ام الولد في البحر معزيا الى آخر الكثر قلت وذكر في الذخيرة ان هذا مشكل اما ٣ على المعنى الاول فظاهر واما على الثاني فلا نه تكره الجماعة بين يدي امته اه قلت وقد يكون اضرار ام ولد لها اكثر من اضرار ضررتها وفي الدر المنثور عن المحيطان ام الولد كأهلها **(قوله واهلها)** اي له منعهم من السكنى معها في بيته سواء كان ملكا له أو اجارة أو عارية **(قوله من غيره)** حال من ولدها لاصفاهه والا لزم حذف الموصول مع بعض الصلة قهستاني اذا التقدير الكائن من غيره اه ح واطلق ولدها فشمع الذي لا يفهم الجماع لانه لا يلزمه اسكان ولدها في بيته وفي حاشية الحبر الرمي على البحر له منعها من ارضاعه وتربيته لما في التارخانية ان للزوج منعها عما يوجب خلافا في حقه وما فيها عن السفناني ولانها في الارضاع والسر ينقص جمالها وجمالها حقه فله منعها تأمل اه قلت وعليه فله منعها من ارضاعه ولو كان البيت لها **(قوله بقدر حالهما)** اي في اليسار والاعسار فليس مسكن الاغنياء لمسكن الفقراء كما في البحر لكن اذا كان أحدهما غنيا والآخر فقيرا فقد مر انه يجب لها في الطعام والكسوة الوسط ويخاطب بقدر وسعه والباقي دين عليه الى الميسرة فانظر هل يتأتى ذلك هنا **(قوله وبیت مفرد)** اي مايات فيه وهو محل مفرد معين قهستاني والظاهر ان المراد بالمفرد ما كان مختصا به ليس فيه ما يشاركها به احد من اهل الدار **(قوله غلق)** بالتحريك ما يغلَق ويفتح بالفتح قهستاني **(قوله زاد في الاختيار والعنى)** ومثله في الزيلعي واقره في الفتح بعدما نقل عن القاضي الامم انه اذا كان له غلق يخصه وكان الحلاء مشتركا ليس لها ان تقاطبه بمسكن آخر **(قوله وفاد لزوم كنف ومطبخ)** اي بيت الحلاء وموضع الطبخ بأن يكون نادا داخل البيت او في الدار لا يشاركها فيها احد من اهل الدار قات وينبغي ان يكون هذا في غير الفقراء الذين يسكنون في الربوع والاحواش بحيث يكون لكل واحد بيت يخصه وبعض المرافق

مطلب

في مسكن الزوجة

٣ قوله على المعنى الاول اي ما مر قبله من الضرر بتشارك غيرها وقوله واما على الثاني اي منعها من المعاشرة مع زوجها اه منه

وفي البحر بحثا فرضها قبل التوبة باطل ونفقات الزوجات المختلفة مختلفة بحالهما (وكذا تجب لها السكنى في بيت خال عن اهلها) سوى طفله الذي لا يفهم الجماع وأمه وام ولده (واهلها) ولو ولدها من غيره (بقدر حالهما) كطعام وكسوة (وبيت مفرد من داره غلق) زاد في الاختيار والعنى ومرافق ومفاد لزوم كنف ومطبخ وينبغي الافتاء به ببحر (كفها)

مشتركة كالحلاء والتور وبثالماء ويأتى تمامه قريبا **(قوله** لحصول المقصود) هو أمئها على متاعها وعدم ما يمنعها من المعاشرة مع زوجها والاستمتاع **(قوله** وفي البحر عن الحائنة الخ) عبارة الحائنة فإن كانت دار فيها بيوت واعطى لها بيتا يعلق ويفتح لم يكن لها ان تطالب بيتا آخر اذا لم يكن ثمة احد من احماء الزوج يؤذيها اه قال المصنف في شرحه فهم شيخنا ان قوله ثمة اشارة للدار لاليت لكن في البرازية أثبت ان تسكن مع احماء الزوج وفي الدار بيوت ان فرغ لها بيتا له غلق على حدة وليس فيه احد منهم لا تمكن من مطالبة بيت آخر اه فضمير فيه راجع للبيت لالدار وهو الظاهر لكن ينبغي ان يكون الحكم كذلك فيما اذا كان في الدار من الاحماء من يؤذيها وان لم يدل عليه كلام البرازي اه قلت وفي البدائع ولو اراد ان يسكنها مع ضررتها اومع احمائها كأمة واخته وبنته فابت فعليه ان يسكنها في منزل منفرد لان اباءها دليل الاذى والضرر ولانه يحتاج الى جساها ومعاشرتها في اى وقت يتفق ولا يمكن ذلك مع ثالث حتى لو كان في الدار بيوت وجعل لبيتها غلقا على حدة قالوا ليس لها ان تطالبه بآخر اه فهذا صريح في ان المتبرع عدم وجدان احد في البيت لافى الدار **(قوله** من احماء الزوج) صوابه من احماء المرأة كاعربيه في الفتاوى الهندية عن الظهيرية لان اقارب الزوج احماء المرأة واقاربها احماءه احم وأجيب بان الزوج يطلق على المرأة ايضا وهذا التأويل بعيد وهو في عبارة البرازية المارة ابعده **(قوله** ونقل المصنف عن الملتقط الخ) وعبارته وفرق في الملتقط لصدر الاسلام بين ما اذا جمع بين امرأتين في دار واسكن كلا في بيت له غلق على حدة لكل منهما ان تطالب بيت في دار على حدة لانه لا يتوفر على كل منهما حقها الا اذا كان لها دار على حدة بخلاف المرأة مع الاحماء فان المنافرة في الضرائر او فر اه قالت وهكذا نقله في البرازية عن الملتقط المذكور والذي رأيت في الملتقط لاني القاسم الحسيني وكذا في تجنيس الملتقط المذكور للامام الاستروشنى هكذا أثبت ان تسكن مع ضررتها او صهرتها ان أمكنه ان يجعل لها بيتا على حدة في داره ليس لها غير ذلك وليس للزوج ان يسكن امرأته وامه في بيت واحد لانه يكره ان يجامعها وفي البيت غيرها وان اسكن الام في بيت داره والمرأة في بيت آخر فليس لها غير ذلك وذكر الحصاف ان لها ان تقول لا اسكن مع والدك واقربائك في الدار فأقر دلى دارا قال صاحب الملتقط هذه الرواية محمولة على الموسرة الشريفة وما ذكرنا قبله ان افراد بيت في الدار كاف انما هو في المرأة الوسط اعتبارا في السكنى بالمعروف اه قلت والحاصل ان المشهور وهو التبادر من اطلاق التون انه يكفيها بيت له غلق من دار سواء كان في الدار ضررتها او احماءها وعلى ما فهمه في البحر من عبارة الحائنة وارضاء المصنف في شرحه لا يكفي ذلك اذا كان في الدار احد من احمائها يؤذيها وكذا الضرة بالاولى وعلى ما نقله المصنف عن مانقط صدر الاسلام يكفي مع الاحماء لامع الضرة وعلى ما نقلنا عن مانقط الى القاسم وتجنيسه للاستروشنى ان ذلك يختلف باختلاف الناس ففي الشريعة ذات اليسار لا بد من افرادها في دار ومتوسطة الحال يكفيها بيت واحد من دار ومفهومة ان من كانت من ذوات الاعصار يكفيها بيت ولو مع احمائها وضررتها كما كثر الاعراب واهل القرى وفقراء المدن الذين يسكنون في الاحواش والربوع وهذا التفصيل

لحصول المقصود هداية
وفي البحر عن الحائنة
بشترط ان لا يكون في الدار
احد من احماء الزوج
يؤذيها ونقل المصنف عن
الملتقط كفايته مع الاحماء
لامع الضرائر فلكل عن
زوجيته مطالبة بيت من
دار على حدة

هو الموافق لما مر من ان المسكن يعتبر بقدر حالهما ولقوله تعالى اسكنوهن من حيث
 سكنتم من وجدكم وبني اعتاده في زماننا هذا فقط مرأى الطعام والكسوة يختلفان
 باختلاف الزمان والمكان وأهل بلادنا المشامية لا يسكنون في بيت من دار مشتملة على احاب
 وهذا في اوساطهم فضلا عن اشرافهم الا ان تكون دارا موروثة بين اخوة مثلا فيسكن
 كل منهم في جهة منها مع الاشراف في مرافقتها فاذا تضررت زوجة احدهم من احائها او
 ضررتها واراد زوجها اسكانها في بيت منفرد من دار جماعة اجانب وفي البيت مطبخ وخلاء
 يعدون ذلك من اعظم العار عليهم فيبني الاقضاء بلزوم دار من بابها نعم ينبغي ان لا يلزمه
 اسكانها في دار واسعة كدار أبيها او كداره التي هو ساكن فيها لان كثيرا من الاوساط
 والاشراف يسكنون الدار الصغيرة وهذا موافق لما قدمناه من الملتقط من قوله اعتبارا في
 السكنى بالمعروف اذ لا شك ان المعروف يختلف باختلاف الزمان والمكان فعلى المفتي ان
 ينظر الى حال اهل زمانه وبلده اذ بدون ذلك لا تحصل المعاشرة بالمعروف وقد قال تعالى
 ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن **(قوله ولا يلزمه اتيانها بتؤنسة الخ)** قال في التهر ولم نجد في
 كلامهم ذكر المؤنسة الا في تأوى قارى الهداية قال انها لا تجب **(قوله)** ومفاده **(الخ)**
 عبارة البحر هكذا قالوا للزوج ان يسكنها حيث احب ولكن بين جيران صالحين ولو قالت انه
 يضربني ويؤذي فمرد ان يسكنني بين قوم صالحين فان علم القاضي ذلك رجزه ومنعه عن
 التعدى في حقها والايسال الجيران عن ضيعه فان صدقوها منعه عن التعدى في حقها ولا
 يتركها ثمة وان لم يكن في جوارها من يوثق به او كانوا يميلون الى الزوج أمره باسكانها بين
 قوم صالحين اه ولم يصرحوا بانه يضرب وانما قالوا رجزه ولعله لانه لم تقبل تعزيره وانما
 طلبت الاسكان بين قوم صالحين وقد علم من كلامهم ان البيت الذي ليس له جيران ليس بمسكن
 شرعى اه **(قوله)** لكن نظره فيه الشرع لا الى الخ اى نظره في كلام التهر واجب عنه
 بحمله على ما اذا رضيت بذلك ومطالبه بمسكن له جيران فالحاصل ان الاقضاء بلزوم المؤنسة
 وعدمه يختلف باختلاف المساكن ولومع وجود الجيران فان كان صغيرا كما كن الربوع
 والحيشان فلا يلزم لعدم الاستيحاش بقرب الجيران وان كان كبيرا كالدار الحالية من السكان
 المرتفعة الجدران يلزم لاسيما ان خشيت على عقلها كما افاده السيد محمد ابو السعود في حواشى
 مسكين وهو كلام وجيه لان ما في السراجية من عدم اللزوم مشروط بشرطين اسكانها بين
 جيران صالحين وعدم الاستيحاش فاذا اسكنها في دار وكان يخرج ليلا لبيت عند ضررتها
 ونحوه وليس لها ولد او خادم تستأنس به او لم يكن عندها من يدفع عنها اذا خشيت من
 اللصوص او ذوى الفساد كان من المضارة المنهى عنها ولا سيما اذا كانت صغيرة السن فيلزمه
 اتيانها بتؤنسة او اسكانها في بيت من دار عند من لا يؤذيها ان كان مسكنا بليق بحالهما والله
 سبحانه اعلم **(قوله ما اختاره في الاختيار)** الذي رأيت في الاختيار شرح مختار هكذا قيل
 لا يتمتع من الخروج الى الوالدين وقيل يمنع ولا يتمتع من الدخول اليها في كل جمعة وغيرهم
 من الارقاب في كل سنة هو المختار اه فتقوله هو المختار مقابله القول بالشهر في دخول المحارم
 كما افاده الدرر والفتح نعم ما ذكره الشارح اختاره في فتح القدير حيث قال وعن ابن

مطلب
 في الكلام على المؤنسة

(ولا يلزمه اتيانها بتؤنسة)
 ويا مره بأسكانها بين جيران
 صالحين بحيث لا تستوحش
 سراجية ومفاده ان البيت
 بلا جيران ليس مسكنا
 شرعيا بحر وفي التهر
 وظاهره وجوبها الى البيت
 خاليا عن الجيران لاسيما
 اذا خشيت على عقلها من
 سعة قلت لكن نظره فيه
 الشرع لا الى بما مر ان مالا
 جيران له غير مسكن شرعى
 فتنبه ولا يتمتع من الخروج
 الى الوالدين في كل جمعة
 ان لم يقدر على اتيانها
 على ما اختاره في الاختيار
 ولو ابوها

يوسف في التوادد تقيد خروجها بان لا يقدر ا على آتيانها فان قدر ا لا تذهب وهو حسن وقد اخذ بعض المشايخ منعها من الخروج اليها و اشار الى نقله في شرح المختار والحق الاخذ بقول ابن يوسف اذا كان الابوان بالصفة التي ذكرت والا ينبغي ان يأذن لها في زيارتهما في الحين بعدالحين على قدر متعارف اما في كل جمعة فهو بعيد فان في كثرة الخروج فتح باب الفتنة خصوصا اذا كانت شابة والزوج من ذوى الهيات بخلاف خروج الابوين فانه أيسر اه وهذا ترجيح منه بخلاف ما ذكر في البحر انه الصحيح المفق به من انها تخرج للوالدين في كل جمعة باذنه وبدونه للمحارم في كل سنة مرة باذنه وبدونه (قوله زمنا) اى مريضا مرضا طويلا (قوله فعلها تعاوده) اى يقدر احتياجه اليها وهذا اذا لم يكن له من يقوم عليه كإقيدته في الخانية (قوله ولو كافرا) لان ذلك من المصاحبة بالمعروف المأمور بها (قوله وان اى الزوج) لرجحان حق الوالد وهل لها النفقة الظاهر لا وان كانت خارجة من بيته بحق كما لو خرجت لفرض الحج (قوله في كل جمعة) هذا هو الصحيح خلافا لمن قال له المنع من الدخول ممللا بأن المنزل ملكه وله حق المنع من دخول ملكه دون القيام على باب الدار ولمن قال لا منع من الدخول بل من القرار لان الفتنة في المكث وطول الكلام افاده في البحر وظاهر الكثر وغيره اختيار القول بالمنع من الدخول مطلقا واختاره القدورى وجزم به في الذخيرة وقال ولا يمنهم من النظر اليها والكلام معها خارج المنزل الا ان يخاف عليها الفساد فله منعهم من ذلك ايضا (قوله في كل سنة) وقيل في كل شهر كامر (قوله لها الخروج ولهم الدخول زبلى) المناسب اسقاط هذه الجملة كما في بعض النسخ وعبرة الزبلى وقيل لا يمنها من الخروج الى الوالدين ولا يمنهم من الدخول عليها في كل جمعة الخ (قوله ويمنعهم من الكينونة) الظاهر ان الضمير عائد الى الابوين والمحارم (قوله وفي نسخة من البيوتة الخ) وبه عبر في النهر وتعبير مثلا مسكين يؤيد النسخة الاولى ومثله في الزبلى والبحر ويؤيده ما مر من التعليل بان الفتنة في المكث وطول الكلام (قوله ويمنعها الخ) ولا تتطوع للصلاة والصوم بغير اذن الزوج بجر عن الذخيرة قلت ينبغي تقيد الصلاة بصلاة التهجد في الليل لان في ذلك منعا لحقه وتقريبا لجمالها بالسر والتعب وجمالها حقه ايضا كامر اما غيره ولا سيما السفن الرواتب فلا وجه لمنعها منها كما لا يخفى (قوله والولية) ظاهره ولو كانت عند المحارم لانها تشتمل على جميع فلا تخلو من الفساد عادة رحي (قوله وكل عمل ولو تبرعا لاجني) هذا ذكره في البحر بحثا حيث قال وينبغي عدم تخصيص الغزل بل له ان يمنها من الاعمال كلها المقضية للكسب لانها مستغنية عنه لوجوب كفايتها عليه وكذا من العمل تبرعا لاجني بالاولى اه وقوله بالاولى ينافي قول الشارح ولو تبرعا لاقتضاء الوصية كون غير التبرع اولى وهو غير صحيح كذا قيل وقد يجاب بان ما كان غير تبرع بل بالاجرة قد يستدعى خروجها لمطالبة الاجني بالاجرة تأمل قلت ثم ان قوله له منعها من الغزل يشمل غزله لنفسها فان كانت العلة فيه السهر والتعب النقص لجمالها فله منعها عما يؤدى الى ذلك لامادونه وان كانت العلة استغناءها عن الكسب كامر فيه انها قد تحتاج الى ما لا يلزم الزوج شراؤه لها والذي ينبغي تحريره ان يكون له منعها عن كل عمل يؤدى الى تنقيص حقه او ضرره اولى

زمننا مثلا فاحتاجها فعلمها
تعاوده ولو كافرا وان اى
الزوج فتح (ولا يمنها
من الدخول عليها في كل
جمعة وفي غيرها من المحارم
في كل سنة) لها الخروج
ولهم الدخول زبلى
(ويمنعهم من الكينونة)
وفي نسخة من البيوتة
لكن عبارة مثلا مسكين
من القرار (عندها) به
يفنى خاتمة ويمنعها من
زيارة الاجانب وعبادتهم
والولية وأن أذن كانا
عاصيين كامر في باب المهر
وفي السحر له منعها
من الغزل وكل عمل ولو
تبرعا لاجني

خروجها من بيته اما العمل الذى لاضرر له فيه فلا وجه لمتعها عنه خصوصا في حال غيبته من بيته فان ترك المرأة بالعمل في بيتها يؤدى الى وساوس النفس والشيطان او الاشتغال بما لا يعنى مع الاجانب والجيران **(قوله)** ولو قابلة او مفسلة) اى التى تفعل المولى كفى الحائض ونقل في البحر عنها تقيد خروجها باذن الزوج بعدما نقل عن التوازل ان لها الخروج بلا اذنه واقتصر عليه في الفتح وقوى في البحر الاول بما عليه في الشارح **(قوله)** على فرض الكفاية بخلاف فرض العين كالخروج فلها الخروج اليه مع محرمة **(قوله)** ومن مجلس العلم معطوف على قوله من الغزل فان لم تقع لها نازلة وارادت الخروج لتعلم مسائل الوضوء والصلاة ان كان الزوج يحفظ ذلك ويعلمها له منعها والا فالاولى ان يأذن لها احيانا بخروج **(قوله)** ومن الحماة (المتع منه قول الفقيه وخالفه قاضيان فقال دخوله مشروع للنساء والرجال خلافا لما قاله بعض الناس لكن انما يباح اذا لم يكن فيه انسان مكشوف العورة اه وعلى ذلك فلا خلاف في منعهم للعلم بأن كثيرا منهم مكشوف العورة وقد وردت احاديث تؤيد قول الفقيه وورد استثناء النساء والمريضة وتامه في الفتح وقال قبله وحيث ابحاها الخروج فانما يباح بشرط عدم الزينة وتغيير الهيئة الى ما يكون داعية لنظر الرجال والاستقالة قال الله تعالى ولا تبرجن تبرج الجاهلية الاولى اه و اشار الشارح بقوله وان جاز الى قول قاضيان والى انه لا ينافى منع الزوج لها من دخوله مع مشروعيتها كما لا ينافى منعها من صوم النفل وان كان مشروعاً نعم ينافى منعها من دخوله ولو باذن الزوج والظاهر انه مراد الفقيه خلافاً لما فهمه الشرنبلالى **(قوله)** وتقرض النفقة) وكذا لو كانت مفروضة ومضت مدة ثم غاب لها اخذ الماضي من ماله المذكور كما افاده في البدائع **(قوله)** مدة سفر متعلق بالغائب **(قوله)** واستحسنه في البحر) قال وهو قيد حسن يجب حفظه فانه فيما دونها يسهل احضاره ومراجعته اه لكن في القهستاني ويفرض القاضي نفقة عرس الغائب عن البلد سواء كان بينهما مدة سفر او لا كفى النية وينبغي ان تقرض نفقة عرس المتوارى في البلد ويدخل فيه المفقود اه ح وفي الحموى عن البرجندى عن القبة عن المحيط سواء كانت الغيبة مدة سفر او لا حتى لو ذهب الى القرية وتركها في البلد فالقاضي ان يفرض لها النفقة اه **(قوله)** وطفله) اى الفقير الحرط **(قوله)** ومثله كبير زمن) المراد به الابن العاجز عن الكسب لمرض او غيره كسباتى **(قوله)** واتى مطلقاً) اى ولو غير مريضة لان مجرد الانوثة يحجز ط والمراد بها البنت الفقيرة **(قوله)** وابويه) اى الفقيرين ولو قد رين على الكسب على احداث القوانين كما سيأتى **(قوله)** فلا يفرض لمالوكه واخيه) المراد به كل ذي رحم محرمة مما سوى قرابة الاولاد لان نفقتهم لا تجب قبل القضاء ولهذا ليس لهم ان يأخذوا من ماله شيئاً قبل القضاء اذا ظفروا به فكان القضاء في حقهم ابتداءً ايجاب ولا يجوز ذلك على الغائب بخلاف الزوجة وقرابة الاولاد لان لهم الاخذ قبل القضاء بل ارضاء فيكون القضاء في حقهم اعانة وقوى من القاضي كافي الدرر ويرد المملوك فانه اذا كان عاجزاً عن الكسب وامتنع مولاه من الاتفاق عليه فانه لا اخذ من مال مولاه ومقتضاه ان يفرض للعاجز في مال مولاه الا ان يجاب بان العبد لا يجبر له دين على مولاه فليأتمل واذا المجد ما يأكله في بيت مولاه ولم يفرض له القاضي كيف يفعل وينبغي ان يؤجره بقدر نفقته لو قادراً على الكسب ويبيعه لو عاجزاً كسباتى في

مطلب

في منع النساء من الحمام

مطلب

في فرض النفقة لزوجته الغائب

ولو قابلة او مفسلة لتقدم حقه على فرض الكفاية ومن مجلس العلم الاتاكلة امتنع زوجها من سؤالها ومن الحمام الا للنساء وان جاز بلا تزني وكشف عورة احد قال الساقاني وعليه فلا خلاف في منعهم للعلم بكشف بعضهم وكذا في الشر نسبالية معزياً للكمال (وتقرض) النفقة بأنواعها الثلاثة (لزوجة الغائب) مدة سفر صيرفة واستحسنه في البحر ولو مفقوداً (وطفله) ومثله كبير زمن واتى مطلقاً (وابويه) فقط فلا يفرض لمالوكه واخيه

العبد الوديعه ولم أره فليراجع (قوله ولا يقضى عنه دينه) فلو احضر صاحب الدين غريبا او مودعا للغائب لم يأمره القاضي بقضاء الدين وان كان مقرا بالمال وبدينه لان القاضي انما يأمر في حق الغائب بما يكون نظرا له وحفظا للملكه وفي الاتفاق على زوجته من ماله حفظ ملكه وفي وفاء دينه قضاء عليه بقول الغير بجر عن الذخيرة ولا يرد المملوك لان القاضي لا يقضى على مولاه بنفقته بخلاف الزوجه تأمل (قوله لانه قضاء على الغائب) علة لقوله ولا تنقض وتلوه ولا يقضى (قوله في ماله) فلو لاماله فيذكره المصنف ط (قوله كثر) هو غير المضروب من الذهب او منه ومن الفضة وفي بعض النسخ كبر ويغنى عنه قوله او طعام فكان الاول اولى ودخل فيه الدراهم والدنانير بالاولى قال الزيلعي والتبر بمنزلة الدراهم في هذا الحكم لانه يصلح قيمة للمضروب اه وبني تقيده بما اذا وقع به التعامل كما قاله الرحمتي (قوله او طعام) زاد في البحر وغيره او كسوة (قوله اما خلافه) اى خلاف جنس الحق كمروض وعقار (قوله عند او على الخ) يشمل ما كان مال ودعيه او مضاربة بجر ومثله الاستحقاق في غلة الوقف اذا أقر به الناظر كما أفق به في الحامدية لان الناظر كوكيل عن اهل الوقف وكذا غلة العبد والدار كما في النهر وقيد بكون المال عند شخص اذ لو كان في بيته وعلم القاضي بالنكاح فرض لها فيه لانه ايقا لحقها لا قضاء على الزوج بالنفقة كولو أقر بدين ثم غاب وله من جنسه مال في بيته يقضى لصاحب الدين فيه بجر وقيد باقرارهما بما ذكر لما أتى قريبا (قوله ويبدأ بالاول) اى بمال الوديعه لان القاضي نصب ناظرا فيبدأ به لانه انظر للغائب لان الدين محفوظ لا يحتمل الهلاك بخلاف الوديعه فتح وذخيرة وفي البحر عن الحائنه الوديعه أولى من الدين في البداء بالاتفاق منها وذكر الرحمتي ان القاضي والسلطان وولى التيمم والمتولى يجب عليهم العمل بما هو الاول والانظر كما لا يخفى اه تأمل قلت واذا خاف افلاس المدين او هربه او انكساره فالبداء به أولى (قوله لا المديون) والفرق ان القاضي له ولاية الانزام فاذا فرض النفقة في ذلك المسال صار المودع مأمورا بالدفع منه الى المفروض له فاذا ادعى دفع الامانة صدق بخلاف المديون فانه لا يصدق لانه يدعى ثبوت دين له بذمة الغائب لما تقرر ان الديون تقضى بما لها (قوله او اقرارها) ذكره في البحر بحثا وعلمه بانها مقررة على نفسها اه لان النفقة تصير بالقضاء دينها على الزوج قلت لكن يبنى صحة اقرارها في حق نفسها فلا ترجع على الزوج لافي حق الزوج تأمل (قوله ولو اتفقا الخ) هذه الجملة في بعض النسخ مذكورة قبل قوله ويقل والمراد بضمان المديون عدم براءته وقوله ولا رجوع اى لهما على من اتفقا عليه (قوله وبالزوجه) عطف على الضمير المحرور في قوله من يقربه ولذا اعداد الجار (قوله اذا علم قاض بذلك) اى ولم يقربه المديون والمودع ولا ينافي هذا قولهم ان القاضي لا يقضى بعلمه لما مر من ان هذا ليس قضاء بل اعانة وقوى افاده الرحمتي (قوله ولو علم) اى القاضي باحدها اى احد الامرين بان علم بالمال مثلا احتيج الى اقرار المدين والمودع بالآخر اى بالزوجه او بالنسب (قوله ولا يمين ولا بينة هنا الخ) تحترز قوله من يقربه الخ اى انه لو وجد المال او النكاح او جهدا لا تقبل بينتهما على المال لانها ليست بمحض من اثبات الملك للغائب ولا على الزوجه لان المودع والمدين ليسا

ولا يقضى عنه دينه لانه قضاء على الغائب (في ماله) من جنس حقهم) كثر او طعام اما خلافه فيقتصر للبيع ولا يباع مال الغائب اتفاقا (عند او على) من يقربه) عند للامانة وعلى للدين ويبدأ بالاول ويقل قول المودع في الدفع للنفقة لا المديون الا بينة او اقرارها بجر وسيجيء ولو اتفقا بلا فرض ضمنا بلا رجوع (وبالزوجه و) بقرابة (الولاد وكذا) الحكم ثابت (اذا علم قاض بذلك) اى بمال وزوجه ونسب ولو علم باحدهما احتيج للاقرار بالآخر ولا يمين ولا بينة هنالعدم الحشم

يُخَصَّمُ فِي اثْبَاتِ التَّكْلِاحِ عَلَى الْغَائِبِ وَالْإِثْبَاتِ عَلَيْهِمَا لِأَنَّهُ لَا يَسْتَحِلِفُ إِلَّا مَنْ كَانَ خَصْمًا كَذَا
 فِي الْحَالِيَةِ وَهَذَا يَسْتَتِي مِنْ قَوْلِهِمْ كُلٌّ مِنْ أَقْرَبَيْهِ لَزِمَهُ فَإِذَا أَكْثَرَهُ يَحْلِفُ بِحَرْ وَلَوْ قَالَ
 أَوْ فَيْتَهُ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَتَيْنِ لَهَا عَلَيْهِ لَا نَهَا لَيْسَتْ خَصْمًا فِي ذَلِكَ رَمَى وَلَوْ بَرَهَنَ عَلَى أَنَّ
 زَوْجَهَا دَفَعَ لَهَا قَبْلَ غَيْبَتِهِ نَفَقَةً تَكْفِيلُهَا أَوْ أَنَّهُ طَاقَهَا وَهَضَّتْ عَدَّتْهَا بِإِنْفِاقِهِ قَوْلُهُ فِي حَقِّ مَنْعٍ
 مَاتَحْتَ يَدِهِ مَقْدَسِي قُلْتُ إِلَّا أَنْ تَدْعَى خِيَاةً مَادَفَعَهُ لَهَا أَوْ أَنَّهُ لَمْ يَكْفِهَا تَأْمَلْ (قَوْلُهُ
 وَكْفِيلُهَا) لَجَوَازِ أَنَّهُ عَجَلَ لَهَا النِّفَقَةَ وَكَانَتْ نَاشِئَةً أَوْ مُطَلَّاقَةً انْقَضَتْ عَدَّتُهَا بِحَرْ (قَوْلُهُ
 فِي الْإِصْحَاحِ) رَاجِعٌ لِكُلِّ مَنْ قَوْلُهُ بِمَا أَخَذْتَهُ وَقَوْلُهُ وَجَوَابًا لِأَنَّ الْقَاضِيَ نَصَبَ نَظِيرًا لِلْعَاجِزِ
 فَيَجِبُ عَلَيْهِ النَّظَرُ إِلَيْهِ وَمُقَابِلُ الْأَوَّلِ الْقَوْلُ بِأَخْذِ كَفِيلٍ بِنَفْسِهِ وَمُقَابِلُ الثَّانِي قَوْلُ الْخُصَامِ
 أَنَّهُ حَسَنُ إِقَادَةٍ - (قَوْلُهُ وَيَحْلِفُهَا) كَانَ الْأَوَّلَى تَقْدِيمُهُ عَلَى التَّكْفِيلِ لِأَنَّ الْقَاضِيَ يَحْلِفُ
 أَوْ لَا يَحْلِفُ بِعَلَى النِّفَقَةِ وَيَأْخُذُ الْكَفِيلُ كَمَا فِي الْإِصْحَاحِ الْإِصْلَاحِ أ- ح (قَوْلُهُ أَيْ مَعَ الْكَفِيلِ)
 عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ أَيْ مَعَ أَخْذِ الْكَفِيلِ وَعِبَارَةُ الزِّيَادَةِ مَعَ التَّكْفِيلِ (قَوْلُهُ وَكَذَا كُلُّ أَخْذٍ
 نَفَقَتِهِ) بِتَوْيْنٍ أَخْذٌ وَنَصَبٌ نَفَقَتُهُ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولُهُ (قَوْلُهُ كَابِنُ الْكَمَالِ) حَيْثُ قَالَ وَيَحْلِفُ
 أَيْ يَحْلِفُ مَنْ يَطْلُبُ النِّفَقَةَ وَيَكْفُلُهَا وَتَقْلُ مِثْلُهُ فِي الْبَحْرِ عَنِ السُّنَنِ قَالَ فِي الشَّرْحِ لِبَلَالِيَةٍ وَلَكِنَّهُ
 لَوْ كَانَ صَغِيرًا كَيْفَ يَحْلِفُ فَلْيَنْظُرْ أَهْ قَالَتِ الظَّاهِرُ أَنَّهُ يَحْلِفُ أُمُّهُ أَنْ يَأْذَنَ مَادَفَعَهُ لَهَا نَفَقَتَهُ
 فَافْتِهِمْ وَفِي الْبَحْرِ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يُؤْخَذُ الْكَفِيلُ مِنَ الْوَالِدَيْنِ أَيْضًا وَهُوَ الظَّاهِرُ لِأَنَّهُ انْظُرْ
 لِلْغَائِبِ وَقَدْ بَقِيَ أَنَّ يَأْخُذُ مِنَ الْوَالِدَيْنِ لِاحْتِمَالِ التَّجِيلِ وَقَدْ مَنَّا أَنَّ النِّفَقَةَ الْمُعْجَلَةَ الْقَرِيبَ
 إِذَا هَلَكْتَ أَوْ سَرَقْتَ يَقْضَى لَهَا خَرَى بِخِلَافِ الزَّوْجَةِ فَلَيْسَ فِي تَكْفِيلِهِ احْتِيَاظٌ لِلْغَائِبِ لِأَنَّهُ
 لَوْ ادَّعَى هَلَاكَهَا قَبْلَ مَنِّهِ أَهْ وَفِيهِ أَنَّهُ قَدْ يَدْعَى عَدَمَ الْإِخْذِ دُونَ الْهَلَاكِ فَكُنَّا الْإِخْطِاطَ
 فِي تَكْفِيلِهِ فَافْتِهِمْ (قَوْلُهُ وَلَا كَانَتْ نَاشِئَةً) كَذَا فِي الْبَحْرِ وَالْأَوَّلَى وَلا هِيَ نَاشِئَةٌ لِأَنَّهَا
 لَوْ كَانَتْ نَاشِئَةً لَمْ تَعَادَتْ لَيْتَهُ وَلَوْ بَعْدَ غَيْبَتِهِ عَادَتْ نَفَقَتُهَا كَامِر (قَوْلُهُ طَوْلِبْتُ هِيَ أَوْ كَفِيلُهَا)
 أَيْ يَخِيرُ الزَّوْجَ بَيْنَ مَطَالِبَتِهَا وَمَطَالِبَةِ كَفِيلِهَا (قَوْلُهُ وَكَذَا) أَيْ يَخِيرُ الزَّوْجَ أَيْضًا إِذَا اسْتَحْلَفَهَا
 وَنَكَتْ وَلَوْ أَقْرَتْ بِأَخْذِهَا دُونَ الْكَفِيلِ لِأَنَّ الْأَقْرَارَ حُجَّةً قَاصِرَةً فَيُظْهِرُ فِي حَقِّهَا فَقَطْ
 بَدَائِعَ وَمِثْلَهُ فِي الْقَهْطَانِي حَيْثُ قَالَ وَأَنْ حَافَهَا فَكُنْتُ رَجَعْتُ عَلَى الْكَفِيلِ أَوْ الزَّوْجَةِ فَوَإِذَا
 أَقْرَتْ بِأَخْذِهَا رَجَعْتُ عَلَيْهَا فَقَطْ كَمَا فِي شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ أَهْ قَالَتْ وَهُوَ مُشْكَلٌ فَإِنَّ التَّكْوُلَ
 أَقْرَارَ أَيْضًا فَمَا وَجْهَ الْفَرْقِ هُنَا وَذَكَرَ فِي الْفَخْرِيَةِ لَوْ نَكَتْ خَيْرَ الزَّوْجِ أَوْ لَمْ يَسْكُنِ الْكَفِيلُ
 لِأَنَّ التَّكْوُلَ أَقْرَارَ وَالْإِصْلَاحُ إِذَا أَقْرَ بِمَسَالٍ لَزِمَ الْكَفِيلُ وَأَنْ جَعَدَ الْكَفِيلُ أَهْ وَهَذَا
 يَقْضِي ثُبُوتَ التَّخْيِيرِ فِيهِمَا وَلَا اشْكَالَ فِيهِ لَكِنْ اعْتَزْتُ فِي الْبَحْرِ عَلَى قَوْلِهِ وَالْإِصْلَاحُ إِذَا أَقْرَ
 أَلَحُّ بِأَنَّ هَذَا فِيهَا لَوْ أَقْرَ بَدَيْنَ يَجِبُ كَقَوْلِهِ مَا ثَبَتَ لَكَ عَلَيْهِ أَوْ ذَابَ أَمَّا لَوْ أَقْرَ بَدَيْنَ قَامَ فِي الْحَالِ
 كَقَوْلِهِ كَفَاتَ بِمَا لَكَ عَلَيْهِ فَلَا يُلْزَمُ الْكَفِيلُ وَهَذَا مِمَّنْ مَا أَخَذْتَهُ ثَانِيًا فَكُنَّا الْبَحْرَيْنِ قَائِمًا وَقَدْ
 الضَّيَانُ فِي ذِمَّتِهَا لِلْحَالِ فَلَا يُلْزَمُ الْكَفِيلُ قَالَ فَالْحَقُّ مَا فِي الْمَبْسُوطِ وَشَرْحِ الطَّحَاوِيِّ مِنْ أَنَّهَا
 إِذَا أَقْرَتْ بِالْإِخْذِ رَجَعَتْ عَلَيْهَا فَقَطْ أَهْ قُلْتُ لَكِنْ يَعُودُ الْأَشْكَالُ الْمَارُ فَقَدْ عَلِمْتُ تَمَامًا فِي
 الْقَهْطَانِي أَنَّهُ فِي شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ فَرْقٌ بَيْنَ التَّكْوُلِ وَالْأَقْرَارِ وَلَعَلَّهُ وَجْهًا لَمْ يَظْهَرْ لَنَا فَافْتِهِمْ
 (قَوْلُهُ وَلَوْ أَقْرَتْ طَوْلِبْتُ فَقَطْ) كَذَا فِي بَعْضِ النُّسخِ وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا ذَكَرْنَاهُ وَفِي بَعْضِهَا لَوْ

(وَكْفِيلُهَا) أَيْ أَخَذَهَا
 كَفِيلًا بِمَا أَخَذَتْهُ لَابْنَفْسِهَا
 وَجَوَابًا فِي الْإِصْحَاحِ (وَيَحْلِفُهَا
 مَعَهُ) أَيْ مَعَ الْكَفِيلِ
 احْتِيَاظًا وَكَذَا كُلُّ أَخْذٍ
 نَفَقَتِهِ فَلَوْ ذَكَرَ الضَّمِيرُ
 كَابِنُ الْكَمَالِ لَكَانَ أَوَّلَى
 (أَنَّ الْغَائِبَ لَمْ يَعْطِهَا النِّفَقَةَ)
 وَلَا كَانَتْ نَاشِئَةً وَلَا مُطَلَّاقَةً
 مَضَتْ عَدَّتُهَا فَإِنْ حَضَرَ
 الزَّوْجَ وَبَرَهَنَ أَنَّهُ أَوْفَاهَا
 النِّفَقَةَ طَوْلِبْتُ هِيَ أَوْ كَفِيلُهَا
 تَرَدَّدًا أَخَذْتُ وَكَذَا لَوْ لَمْ
 يَبْرَهَنَ وَنَكَتْ وَلَوْ أَقْرَتْ
 طَوْلِبْتُ فَقَطْ (لَا) تَقْرَضُ
 عَلَى غَائِبٍ

حلفت وكأنه فمحه مما في البحر عن الذخيرة فإن لم يكن للزوج بيتة وحلفت المرأة على ذلك فلا شيء على الكفيل فانه يوهم ان عليها شيئاً وليس بمراد بل المراد انه لا يخلف الكفيل ايضاً بل حلفها بكفى عنها وعنه في دفع المطالبة كما أفاده بعض المحشين وهو كلام جيد اذ لو كان عليها شيء فمما فائدة التحليف ويلزم ان يكون القول للزوج بلا بيتة ولا يخفى فساد **(قوله)** باقامة الزوجة بيتة على النكاح او النسب هذا محترز ما تقدم من اشتراط اقرار المودع او المديون بالزوجة او النسب او علم القاضي بذلك كما اشار اليه بقوله فيما مر ولا يعين ولا بيتة هنا قال ح وكان المناسب لقوله او النسب ان يقول قبله لا تفرض على غائب باقامة الزوجة او القريب ولاداً كما لا يخفى **(قوله)** ان لم يخلف (مالا) اي ان لم يترك مالا في بيته ولا عند مودع ولا على مديون وهذا محترز قوله في مال له قال في الذخيرة انه اذا لم يكن للزوج مال حاضر وارادت اقامة بيتة على النكاح او كان القاضي يعلم به وطلبت ان يفرض لها النفقة وبأمرها بالاستدانة لا يجيبها الى ذلك خلافاً لـ **(قوله)** وأمرها بالنصب عطفاً على فرض وقوله ولا يقضى به اي بالنكاح عطفاً على قوله لا تفرض ح **(قوله)** يقضى بها وتعطاها من ماله ان كان له مال والا تؤمر بالاستدانة ولا تحتاج الى بيتة على انه لم يخلف نفقة بجر **(قوله)** للحاجة لان الزوج كثيراً ما يغيب ويتركها بلا نفقة خصوصاً في زماننا هذا قال الزيلعي لان في قبول البيعة بهذه الصفة نظراً لها وليس فيه ضرر على الغائب لانه لو حضر وصدقها او اثبت ذلك بطريقه كانت آخذة لحقها والا فراجع عليها او على الكفيل **(قوله)** فيفتى به وهو الأصح كما في البرهان وقال الحُصاف وهذا ارفق بالناس كما في النهر وهو المختار كما في الملتقى الابحر وفي غيره وبه يفتى شرنبلالية واستحسنه أكثر المشايخ فيفتى به شرح مجمع **(قوله)** وهذا من الست التي يفتى بها بقول زفر (وصلها الحموى الى خمس عشرة مسألة ونظمها في قصيدة احداها هذه ٢ قعود المريض في الصلاة كهيئة المشهد ٣ قعود المتفل كذلك ٤ تغريم من سعى الى ظالم يبرئ فغرمه ٥ لابد في دعوى العقار من بيان حدوده الاربع ٦ قبول شهادة الاعمى فيما فيه تسامع ٧ الوكيل بالخصومة لا يملك قبض المال ٨ لا يسقط خيار المشتري برؤية الدار من صحتها ٩ لا يسقط خياره برؤية الثوب مطوياً ١٠ يشترط تسليم الكفيل المكفول عنه في مجلس الحكم ١١ اذا تعيب المبيع يجب على المراجع بيان انه اشتراه سليماً بكذا ١٢ تأخير الشيع الشفعة شهراً بعد الاشهاد يبطلها ١٣ اذا اوصى بثلاث تقده وغنمه فضاء الثمان فله ثلث الباقي منهما ١٤ اذا قضى الغريم جياداً بدل زيوفه لا يجبر على القبول ١٥ اذا اتفق الملتقط على القطعة وحبسها للاستيفاء فهلكت سقط ما افتقده اه قلت ويجب اسقاط ثلاثة وهي دعوى العقار وشهادة الاعمى والوصية بثلاث النقد فان المفتى به خلاف قول زفر فيها وهو قول أئمتنا الثلاثة وعليه المتون وغيرها كانه عليه سيدى عبد الغنى النابلسي في شرحه على النظم المذكور هذا وقد زدت على ذلك ثمان مسائل ١ اذا قال انت طالق واحدة في ثنتين واراد الضرب تقع ثنتان عنده ورجحه المحقق الكمال ابن الهمام والافغانى في غاية البيان ٢ تعليق عتق العبد بقوله ان مت اوقات فانت حر تدبر عنده ورجحه ابن الهمام ومن بعده ٣ النكاح المؤقت يصح عنده ورجحه ابن الهمام

(باقامة) الزوجة (بيتة على النكاح) او النسب (ولا) تفرض ايضاً (ان لم يخلف) مالا فأقامت بيتة ليفرض عليه وبأمرها بالاستدانة ولا يقضى به (لانه قضاء على الغائب) (وقال زفر يقضى بها) اي النفقة (لا به) اي بالنكاح (وعمل القضاء اليوم على هذا للحاجة فيفتى به) وهذا من الست التي يفتى بها بقول زفر

بأهل التوقيت ٤ وقف الدراهم والذنانير يصح عند زفر وهي رواية الانصارى عنه وعليها العمل اليوم في بلاد الروم لتعارفه عندهم فهو في الحقيقة وقف منقول فيه تعامل وسيأتي في الوقف تحقيقه ٥ لو وجد في يده امرأة في ليلة مظلمة ظنها امرأته فوطئها لا يحدولونها را يحد وهو قول زفر وعن أبي يوسف يحد مطلقا قال أبو الليث الكبير وبرواية زفر يؤخذ كذا في التناخانية ٦ لو حلف لا يعبر زيدا كذا فدفع لما مور زيدا لا يحد عند زفر وعليه الفتوى خلافا لأبي يوسف وهذا إذا أخرج الكلام مخرج الرسالة بأن قال ان زيدا يستعير منك كذا والاحتث كما في النهرو وغيره ٧ جواز التيمم لمن خاف فوت الوقت إذا توضأ وهو قول زفر وقد منا في التيمم لكن مع الأمر بالأعادة احتياطا ٨ طهارة زبل الدواب على قول زفر يفتى بها في محل الضرورة كمجرى مياه دمشق الشام كاحرره العمادى في هديه وشرحها لسيدي عبدالغنى وتقدم بيانه في الطهارة فصارت جملة المسائل عشرين مسألة بعد اسقاط الثلاثة المارة وقد نظمتها كذا بقولى

بمحمد اله العائنين بمسلا ١ أوجب نظمي والصلاة على العلى
وبعد فلا يفتى بما قاله زفر ٢ سوى صور عشرين تقسيمها الخلى
جالوس مريض مثل حال تشهد ٣ كذا من يعلى قاعدا متفلا
وتقدير اتفاق لمن غاب زوجها ٤ بلا ترك مال منه ترجو تحولا
يراع شارى ماتعيب عنده ٥ إذا قال انى ابتعته سلم الخلى
وليس بلى قبضا وكيل خصومة ٦ ويضمن سبع بالبرى تقولا
وتسليم مكفول بمجلس حاكم ٧ تحتم ان يشرط على من تكفلا
ويسقى خيار عند رؤية مشتر ٨ لتوب بلا نشر خطويه جلا
كذا رؤية لليت من صحن دارد ٩ إذا لم يكن من داخل قد تأملا
قضاء جيلادا عن زيوف ادانها ١٠ فلا جبر ان لم يرض ان يتقبلا
مبادر اشهاد على اخذ شفعة ١١ بتأخير شهره لذلك ابطلا
توى لقطه في حال حبس لاخذما ١٢ صرفت عليه مقسط ذا مكلا
وزد ضرب حساب اراد مطلق ١٣ يصح بترجيح الصك مال تعدلا
ورجح ايضا عقد تدبير عبده ١٤ بترديه بالقتل والموت فاقبلا
وايضا نكاحا فيه توقيت مدة ١٥ يصح وذا التوقيت يجعل مرسلا
ووقف ذنانير أجز ودرهم ١٦ كما قاله الانصارى دام مجلا
وواطى من قد ظنها زوجة اذا ١٧ أنه بلبل حده صار مهملا
ويحد في والله لست معبرذا ١٨ لزيد اذا اعطى لمن جاء مرسلا
من خاف فوت الوقت ساغ تيمم ١٩ ولكن ليحط بالأعادة غاسلا
طهارة زبل في محل ضرورة ٢٠ كمجرى مياه الشام صينت من البلا
فهاك عروسا بالجمال تسربلت ٢١ وجاءت عقود الدر في جيدها حلى
وصلى على ختم التبيين ربنا ٢٢ وآل واصحاب ومن بالتقى علا

(قوله وعليه الخ) اى على قول زفر وهذا تفريع من صاحب البحر (قوله تقبل بينهما على النكاح) اى اللفظى به بل يفرض لها النفقة ولم يذكر البينة على النسب اما اختصارا او لانها حيث قامت على النكاح تكون قائمة على النسب ضمنا لقيام الفرائش تأمل (قوله ان لم يكن علما به) اذ لو كان علما لم يحتج الى بينة وتكون المسئلة على قول اثنتا الثلاثة كإمرا (قوله) ثم يفرض لهم) اى للزوجة والصغار بحر (قوله) ثم يأمرها بالانفاق والاستدانة عبارة البحر ثم يأمرها بالاستدانة وبه علم ان المناسب عطف الاستدانة بالواو كما يوجد في بعض النسخ لانها لو لم تستدن ومضت مدة تسقط نفقة غير الزوجة ولو بعد القضاء كإمرا لكن سيأتى ان الزبائى جعل الصغير كالزوجة في عدم السقوط بالمضى بخلاف بقية الأقارب ويأتى تمام الكلام عليه (قوله) وتجب لمطلقة الرجعى والبائن) كان عليه ابدال المطلقة بالمعتدة لان النفقة تابعة للعدة وقيد بالرجعى والبائن احترازا عما لو اعتق ام ولده فلا نفقة لها في العدة كما في كافى الحاكم وعما لو كان النكاح فاسدا ففي البحر لو تزوجت معتدة البائن وفرق بعد الدخول فلا نفقة على الثاني لفساد نكاحه ولا على الاول ان خرجت من بيته لنشوزها وفي المجتبى نفقة العدة كنفقة النكاح وفي الذخيرة وتسقط بالنشوز وتعود بالعود واطلق فشمّل الحامل وغيرها والبائن بثلاث اوقات كفى الحائنة ويستثنى ما لو خالها على ان لا نفقة لها ولا سكنى فلها السكنى دون النفقة كإمرا في بابه ويأتى قريبا (قوله) والفرقة بلا معصية) اى من قبلها فلو كانت بمعصيتها فليس لها سوى السكنى كإمرا في قال في البحر فالحاصل ان الفرقة اما من قبله او من قبلها فلو من قبله فلها النفقة مطلقا سواء كانت بمعصية او لا طلاقا وفسخا وان كانت من قبلها فان كانت بمعصية فلا نفقة لها ولها السكنى في جميع الصور اه ملخصا (قوله) وتفريق بعدم كفاءة) ومثله عدم مهر المثل ولا يحنى ان هذا في البالغة التى زوجت نفسها بلاولى فان العقد يصح في ظاهر الرواية والولى حق الفسخ لكن المفتى به الآن بطلانه كالصغيرة التى زوجها غير الاب والجد غير كفء او بدون مهر المثل وهذا كله فيما بعد الدخول اما قبله فلا نفقة لعدم العدة (قوله) النفقة الخ) بالرفع فاعل تجب (قوله) والسكنى) يلزم ان تلزم المنزل الذى يسكنان فيه قبل الطلاق فهستانى وتقدم الكلام عليه في باب العدة (قوله) ان طالت المدة) اشار الى الاعتذار عن محمد حيث لم يذكر الكسوة وذلك لان العدة لا تطول غالبا فيستغنى عنها حتى لو احتاجت اليها لطول المدة كمدة الطهر تجب (قوله) ولا تسقط النفقة الخ) اى اذا مضت مدة العدة ولم تقبضها فلها اخذها لو مفروضة اى او مصطلحا عليها لكن لو مستدانة بأمر القاضى فلا كلام والا ففیه خلاف اختيار الحلوانى انها لا تسقط ايضا وأشار السرخسى الى انها تسقط وفي الذخيرة وغيرها انه الصحيح قال في البحر وعليه فلا بد من اصلاح المتن فانهم صرحوا بأن النفقة تجب بالقضاء او الرضا وتفسير دينا وهما لتفسير دينا الا اذا لم تنقض العدة لكن في النهر ان اطلاق المتن يشهد لما اختاره الحلوانى قلت وظاهر الفتح اختياره حيث اقتصصر عليه (قوله) فلها النفقة) اى يكون القول قولها في عدم انقضائها مع يمينها ولها النفقة كفى البحر (قوله) ما لم يحكم بانقضائها) فان حكم به بأن اقام الزوج بينة على اقرارها به برى منها كفى البحر (قوله) ما لم تدع الحبل) في بعض النسخ وما لم

مطلب

في نفقة المطلقة

وعليه ولو غاب وله زوجة وصغار تقبل بينهما على النكاح ان لم يكن علما به ثم يفرض لهم ثم يأمرها بالانفاق او الاستدانة لترجع بحر (و) تجب (المطلقة الرجعى والبائن) والفرقة بلا معصية كخيار علق) وبلوغ وتفريق بعدم كفاءة (النفقة والسكنى والكسوة) ان طالت المدة ولا تسقط النفقة المفروضة بمضى العدة على المختار بزازية ولو ادعت امتداد الطهر فلها النفقة ما لم يحكم بانقضائها ما لم تدع الحبل فلها النفقة الى ستين منذ طلقها فلو مضت ثم تبين ان لاجل

تدعى بالمعصية ٣ على ما لم يكن وهي احوال لانها اذا اقرت بانقضاء عدتها في مدة تحتمله ثم ولدت
 لا يثبت النسب فكيف تجب النفقة نعم ثبت لو ولدت لافل من اقله من حين الاقرار ولا قل من
 اكثره من حين الطلاق لظهور كذبها في الاقرار كما مر في باب ولا يمكن حمله على هذا لانه ينافيه
 قوله فلما التفقه الى سنين وعبارة البحر وان ادعت حبلا اسلم ولا غبار عليها **(قوله)** فلا رجوع
 عليها اي اذا قالت ظننت الحبل ولم احض وانا ممتدة الظهر وقال الزوج قد ادعت الحبل
 واكثره سنان فلا يلتفت الى قوله وتلزمه النفقة حتى تحيض ثانيا او تبلغ سن اليأس وتمضي
 بعده ثلاثة اشهر وتامة في البحر فلو اقرت ان عدتها انقضت منذ كذا وانها لم تكن حاملا رجوع
 عليها بما اخذت بعد انقضائها كالا يخفى **(فرع)** * في الخلاصة عدة الصغيرة ثلاثة اشهر الا اذا
 كانت مراهقة فينفق عليها ما يظهر فراغ رحمها كذا في المحيط اه من غير ذكر خلاف وهو
 حسن كذا في الفتح وقد مر في العدة بأبسط ما هنا **(قوله)** وان شرط الخ ذكره في البحر جوابا
 عن حادثة في زمانه **(قوله)** وان بالحض لا لاجهالة اي لاحتمال ان يمتد الظهر بها كذا في الفتح
 ومقتضاه ان الحامل كذلك هذا ويرد على التعليل المذكور ان جهالة المصاحنة لا تضر ثم رأيت
 المقدسي في باب الخلع اعترض كذلك وقد يخاف بأن المراد جهالة ما يثبت في الذمة بخلاف
 الدين الثابت في الذمة اذ ادخله فان جهالته لا تضر تأمل **(قوله)** ولو حاملا قال القهستاني
 وقيل للحامل النفقة في جميع المال كما في المضمرات ح **(قوله)** من مولاها ليس هذا من كلامه
 الجوهرة بل ذكره في النهر حيث قال ويخفى ان يكون معناه اذا جلبت ام من سيدها واعترف
 بأن الحمل منه لكنها لم تلد الا بعد الموت اه ثم اعلم ان استثناء هذه المسئلة تبع فيه المصنف
 صاحب الجوهرة وقال انها واردة على كثير من الشئون واعترضه الرحمن بأنه يذكروها الا
 صاحب الجوهرة اومر بآبها وهذه العبارة الشاذة لاتعارض التناول الموضوع لتقل انذهب
 مع انه لا وجه لها لان ام الولد تعتق بتموته وتضمير اجنبية عنه فلا وجه لا يخاف نفقتها في تركته
 قلت ويؤيده ما في البدائع اذا اعتقت ام الولد او مات عنها مولاها فلا نفقة لها ولا سكنى لان
 عدتها عدة الوطء كعدة المتكوجة فاسدا وقال في موضع آخر لانفقة لها اذا اعتقها وان كانت
 ممنوعة من الخروج لان هذا الحبس لما يثبت بسبب الشك بل لتحصيل الماء فاشبهت معتدة
 الفاسد وفي الذخيرة كذا لو مات عنها لانفقة في تركته ولكن ان كان لها ولد فنفقة عليه ولو
 صغيرا فهذه العبارات تشمل الحامل وغيرها واذا كانت معتدة بالموت من نكاح صحيح لانفقة
 لها ولو حاملا فكيف الامانة التي عدتها عدة وطء لا عدة عقد فدل انه لا وجه لاستثنائها **(قوله)**
 بمعصيتها احتراز عن معصيته كتقبيله بنتها او ابلاؤه او رده او ابائه عن الاسلام وعما اذا لم
 يكن بمعصية منه ولا منها كخيار بلوغ ونحوه ووطء ابن الزوج لها مكرهة فان النفقة واجبة
 لها بانواعها كما مر **(قوله)** قهستاني وكفاية الاولى قهستاني عن الكفاية وعبارته وهذا اذا
 خرجت من بيته والا فواجب كما اشير اليه في الكفاية اه ح **(قوله)** كردة وتقبيل ابنه اي
 كردتها وتقبيلها ابنه **(قوله)** لا غيرها بالرفع عطفا على السكنى **(قوله)** والفرق اي بين السكنى
 وغيرها وعن هذا قال في الذخيرة وغيرها لو شرط في الخلع ان لانفقة لها ولا سكنى فلها السكنى
 لان النفقة لان النفقة حقها والسكنى في بيت العدة حقها وحق الشرع واسقاطها لا يعمل في

٣ قول المحشى على ما لم يكن
 سبق فلم وصوابه ما لم يحكم
 فانه نصر

فلا رجوع عليها وان شرط
 لانه شرط باطل بغير ولو
 صالحا عن نفقة العدة ان
 بالاشهر صح وان بالحض
 لا للجهالة لا تجب النفقة
 بانواعها لمعتدة موت
 مطلقا ولو حاملا الا اذا
 كانت ام ولد وهي حامل
 من مولاها فلها النفقة من
 كل المال جوهره وتجب
 السكنى فقط لمعتدة فرقة
 بمعصيتها الا اذا خرجت
 من بيته فلا سكنى لها في هذه
 الفرقة قهستاني وكفاية
 كردة وتقبيل ابنه
 لا غيرها من طمء
 وكسوة والفرق

حق الشرع حتى لو شرط الزوج عدم مؤنة السكنى ورضيت السكنى في بيتها أو في بيت كانا يسكنان فيه بالكره صح ولزمها الاجرة لان ذلك محض حقها **(قوله حق الله)** اى من وجه حيث أوجب عليها القرار في منزل الزوج وفيه حقها من وجه لوجوبه لها على الزوج **(قوله بعد البت)** اى الطلاق البائن بواحدة أو أكثر وتقييد الهداية بالثلاث اتفاقا واحترزا به عن معتدة الرجعي اذا طاعت ابن زوجها أو قبلها بشهوة فلا نفقة لها لان الفرقه لم تقع بالطلاق بل بمعصيتها بحر **(قوله حتى لو لم تجس فلها النفقة)** يعنى ان بقيت في بيته كاهو صريح عبارة الفقهستانى المارة وحينئذ يستغنى عن هذا الجملة بعبارة الفقهستانى ويقال بدلها فان عادت الى بيته عادت النفقة الا اذا لحقت بدار الحرب وحكم بلحقها ثم عادت اهـ والحاصل كفى بالبحر انه لا فرق بين الردة والتحكين لان المرتدة بعد اليقونة لو لم تجس لها النفقة كالممكنة والممكنة اذا لم تلزم بيت العدة لان نفقة لها فليس للردة أو التحكين دخل في الاسقاط وعدمه بل ان وجد الاحتباس في بيت العدة وجبت والا فلا اهـ ومثله في الفتح **(قوله وهو مشير الى)** اى التعليل بأنه كالموت قال في الشرح نبلاية وهو يشير الى انه قد حكم بلحقها وهو يحمل مافى الجامع من عدم عود النفقة بعدما لحقت وعادت ويحمل مافى الذخيرة من انها تعود نفقتها بعودها على ما اذا لم يحكم بلحقها توفيقا بينهما كما في الفتح اهـ **(قوله والافتعود نفقتها بعودها)** كالناشئة اذا عادت لزوال المانع بخلاف المبانة بالردة اذا اسلمت لا تعود نفقتها لسقوط نفقتها اصلا بمعصيتها والساقط لا يعود بحر **(قوله بأنواعها)** من الطعام والكسوة والسكنى ولم أر من ذكر هنا اجرة الطبيب وعن الادوية وانما ذكرنا عدم الوجوب للزوجة نعم صرحوا بان الاب اذا كان مريضا او به زمانة يحتاج الى الخدمة فعلى ابنه خادمه وكذلك الابن **(قوله اطفاله)** هو الولد حين يسقط من بطن امه الى أن يحتلم ويقال جارية طفل وطفلة كذا في المغرب وقيل اول ما يولد سوى ثم يطلق عن النهر **(قوله يع الام والجمع)** اى يطلق على الاثني كما علمته وعلى الجمع كفى قوله تعالى «او الطفل الذين لم يظهروا» فهو مما يستوى فيه المفرد والجمع كالجنب والفلك والامام واجعلنا للمتقين اماما ولا ينافيه جمعه على اطفال ايضا كما جمع امام على أئمة ايضا فافهم **(قوله الفقير)** اى ان لم يبلغ حد الكسب فان بلغه كان للاب ان يؤجره او يدفعه في حرفة ليكتسب وينفق عليه من كسبه لو كان ذكرنا بخلاف الاثني كما قدمه في الحضانة عن المؤبدية قال الحير الرملى لو استغنت الاثني بنحو خياطة وغزل يجب ان تكون نفقتها في كسبها كما هو ظاهر ولا نقول تجب على الاب مع ذلك الا اذا كان لا يكفيها فتجب على الاب كفايتها بدفع القدر المعجوز عنه ولم أره لاحسابنا ولا ينافيه قولهم بخلاف الاثني لان المنوع ايجارها ولا يلزم منه عدم الزامها بحرفة تعلمها اهـ اى المنوع ايجارها للخدمة ونحوها منافية تسليمها للمستأجر بدليل قولهم لان المستأجر يخلو بها وذا لا يجوز في الشرع وعليه فله دفعها لامرأة تعلمها حرفة كتنطريز وخياطة مثلا **(قوله على مالكة)** اى لا على أبيه الحر او العبد بحر **(قوله والغنى في ماله الحاضر)** يشمل القطار والادوية والنياب فاذا احتيج الى النفقة كان للاب بيع ذلك كله وينفق عليه لانه غنى بهذه الاشياء بحر وفتح لكن سيذكر الشارح عند قوله ولكل ذى رحم محرم ان الفقير من تحمل له

ان السكنى حق الله تعالى فلا تسقط بحال والنفقة حقها فتسقط بالفرقة بمعصيتها (وتسقط النفقة بردتها بعد البت) اى ان خرجت من بيته والا فواجبة فقهستانى (لا يجزى ابنه) لعدم حبسها بخلاف المرتدة حتى لو لم تجس فلها النفقة الا اذا لحقت بدار الحرب ثم عادت وتابت اسقوط العدة باللاحاق لانه كالموت بحر وهو مشير الى انه قد حكم بلحقها والافتعود نفقتها بعودها فاحفظ (وتجب) النفقة بأنواعها على الحر (اطفاله) يع الام والجمع (الفقير) الحر فان نفقة المملوك على مالكة والغنى في ماله الحاضر

مطلب

الصغير المكتسب نفقة في كسبه لاعلى أبيه

الصدقة ولوله منزل وخادم على الصواب وبأقنى تمام الكلام عليه **(قوله فلو غائباً)** أى فلو كان
للولد مال لكنه غائب فنفتته على الأب إلى أن يحضر ماله وسئل الرمى عما إذا كان له غلة في وقف
فأجاب بأنه لم يرم من صرح بالمسئلة والمظاهر أنه بمنزلة المال الغائب **(قوله ان اشهد)** أى على أنه
ينفق عليه ليرجع وكلاشهاد الاضاق بأذن القاضي كفى البحر **(قوله لان نوى)** أى لا يرجع
ان نوى الرجوع بلا اشهاد ولا اذن قاض أى لا يصدق في القضاء انه نوى ذلك وإنما ثبت له
الرجوع فيما بينه وبين ربه تعالى **(قوله بكتسب او يتكسب)** قدم الكسب لانه الواجب
أولاً اذ لا يجوز التكسب أى طلب الكفاف بمسئلة الناس الا عند العجز عن الاكتساب
قال في الذخيرة فان قدر على الكسب تفرض النفقة عليه فيكتسب وينفق عليهم وان عجز
لكونه زمناً او مقداً يتكسب الناس وينفق عليهم كذا في نفقات الحضانة وذكر الحضانة
في ادب القضاء انه في هذه الصورة يفرضها القاضي على الأب وبأمر المرأة بالاستدانة على
الزوج فإذا قدر طالبته بما استدانت عليه وكذا لو فرضها عليه ثم امتنع مع قدرته اه وقال
ايضاً وان امتنع عن الكسب حبس بخلاف سائر الديون ولا يحبس والد وان علا في دين ولده
وان سفل الا في النفقة لان فيه اتلاف الصغير **(قوله وينفق عليهم)** أى على اولاده الصغار
وقيل نفقتهم في بيت المال بحر وفي القهستاني عن المحيط وتفرض على المعسر بقدر الكفاية
وعلى الموسر بقدر ما يراه الحاكم **(قوله ولو لم يتيسر)** أى الاتفاق عليهم والاكسب اقل
في الفتح وان لم ينف كسبه بحاجتهم ولم يكتسب لعدم تيسر الكسب انفق عليهم القرب الخ
ومثله في البحر وظاهره ان اتفاق القريب يثبت بمجرد عجز الأب عن الكسب وينافيه ما مر
من انه اذا عجز عنه يتكسب ولعل المراد انه يتكسب ان لم يوجد قريب ينفق عليهم ويجمع بين
الروايتين المتقويتين آتفاً عن الحضانة لكن في الثانية امر الزوجة بالاستدانة والمظاهر انه
محمول على ما اذا كانت معسرة فلو موسرة تنفق من ماله لترجع وبأقنى قريباً منها أولى
بالتحمل من سائر الاقارب **(قوله ورجع على الأب اذا أيسر)** في جوامع الفقه اذا لم يكن
للأب مال والجدا والام والاحمال والعم موسر يجرى على نفقة الصغير ويرجع بها على الأب اذا
أيسر وكذا يجرى الا بعد اذا غاب الأقرب فان كان له أم موسرة فنفتته عليها وكذا ان لم يكن له
أب الا أنها ترجع في الاول اه فتح قلت وهذا هو الموافق لما يأتي من انه لا يشترك الأب
في نفقة اولاده احد فلا يجعل كالميت بمجرد اعساره لتجب النفقة على من بعده بل تجعل ديناً
عليه وسيدكر الشارح تصحيح خلافه وانه لا بد من اصلاح المتن وبأقنى الكلام فيه وهذا
اذا لم يكن الأب زمناً عاجزاً عن الكسب والاقضى بالنفقة على الجد اتفاقاً لان نفقة الأب
حينئذ واجبة على الجد فكذا نفقة الصغار ولا يخفى ان كلامنا الآن في الأب عاجز عن الكسب
تأمل **(قوله ولو خاصته الام)** أى بأن شكت منه انه لا ينفق او انه يفتقر عليهم **(قوله)**
مالم تثبت خيانتها) أى انه لا يقبل قوله انها لا تنفق او تضيق عليهم لانها آمنة ودعوى
الحيانة على الامين لا تسمع بلا حجة فيسأل القاضي جيرانها عن بداخلها فان أخبروه بما قال
الأب زجرها ومنعها عن ذلك نظر اليهم ذخيرة **(قوله في دفع لها الخ)** هذا نقله في الذخيرة
عن بعض المشايخ عقب ما مر فقال ان شاء القاضي دفعها الى نفقة تدفع لها صباحاً ومساءً

فلو غائباً فعلى الأب ثم
يرفع ان اشهد لان نوى
الادبانية فلو كانا تفسيرين
فالأب يكتسب او يتكسب
وينفق عليهم ولو لم يتيسر
انفق عليهم القريب
ورجع على الأب اذا أيسر
ذخيرة ولو خاصته الام
في نفقتهم فرضها القاضي
وأمره بدفعها للام مالم
تثبت خيانتها في دفع لها
صباحاً ومساءً أو يأمر من
ينفق عليهم

مطلب

الكلام على نفقة الاقارب

ولا يدفع البها جلة وان شاء امر غيرها لينفق عليهم **(قوله)** وصح صلحها) قيل في وجهه ان الاب هو العاقد من الجانبين وقيل من جانب نفسه والام من جانب الصغار لان نفقتهم من اسباب الحضانة وهي للام ذخيرة **(قوله)** تدخل تحت التقدير) تفسير لليسيرة وذلك كالووقع الصلح على عشرة واذا انظر الناس في بعضهم بقدر الكفاية بعشرة وبعضهم بتسعة بخلاف ما لو وقع الصلح على خمسة عشر او على عشرين فان الزيادة حينئذ تطرح عن الاب قلت وتقدم متا انه لو صالح على نفقة الزوجة ثم قال لا أطيق ذلك فهو لازم الا اذا تغير سعر الطعام الخ والفرق ما قدمناه من ان النفقة في حق القريب باعتبار الحاجة والكفاية وفي حق الزوجة معاوضة عن الاحتباس ولذا لم يوضى الوقت وبقي منها شيء يقضى بأخرى لها لاله وكذا لو ضاعت **(قوله)** زيدت اي الى قدر الكفاية **(قوله)** ولو ضاعت الخ) الفرق ما ذكرناه آنفا **(قوله)** وهي اولى من الجدة الموسر) اي لو كان مع الام الموسرة جد موسر ايضا تؤمر الام بالاتفاق من مالها لترجع على الاب ولا يؤمر الجدة بذلك لانها اقرب الى الصغير فالام اولى بالتحمل من سائر الاقارب وتماه في البحر عن الذخيرة قلت اعلم انه اذا مات الاب فالنفقة على الام والجدة على قدر ميراثهما اثلاثا في ظاهر الرواية وفي رواية على الجدة وحده كإسأقي واما اذا كان الاب معسرا فعلى على الاب وتستدينها الام عليه لانها اقرب من الجدة هذا على ظاهر الثنون كما قدمناه واما على ما يأتي تصحيحه من أن المعسر يجعل كالميت فنقتضاه انها تجعل عليها اثلاثا تأمل **(قوله)** لاولاده من الامة) بل نفقتهم على سيد الامة الا ان يشترط الزوج حرثهم فنفتهم عليه والمراد بالامة غير المكاتبه اعم هي فنفتهم عليها لتبعيتهم لها في الكتابة ط وتقدمت المسئلة **(قوله)** ولومن حرة) بل النفقة عليها وان كانت امة لمولاه نفقة الجميع عليه اولغيره فنفتهم على مولى الام كاعلمت ونفقة العبد على مولاه **(قوله)** وعلى الكافر الخ) في الجوهره ذمى تزوج ذمية ثم اسلمت ولها منه ولد يحكم بأسلام الولد تبعالها ونفقتة على الاب الكافر وكذا الصبي اذا ارتد فارتداده صحيح عند أبي حنيفة ومحمد ونفقة على الاب اه **(قوله)** وسبي) يأتي ذلك في عموم قول المصنف ولا نفقة مع الاختلاف ديناً للزوجة والاصول والفروع الذميين **(قوله)** لولده الكبير الخ) فاذا طلب من القاضي ان يفرض له النفقة على أبيه أجابه ويدفعها اليه لان ذلك حقه وله ولاية الاستيفاء ذخيرة وعليه فلو قال له الاب أنا أطعمك ولا دفع اليك لا يجاب وكذا الحكم في نفقة كل محرم بحر **(قوله)** كأخى مطلقا) اي ولو لم يكن بها زمانة تمنعها عن الكسب فجرد الانوثة بحجز الا اذا كان لها زوج فنفتها عليه ما دامت زوجة وهل اذا تشرت عن طاعته تجب لها النفقة على أبيها محل تردد فتأمل وتقدم انه ليس للاب ان يؤجرها في عمل او خدمة وانه لو كان لها كسب لا تجب عليه **(قوله)** وزمن) اي من به مرض مزمن والمراد هنا من به ما يمنعه عن الكسب كعمى وشلل ولو قدر على اكتساب ما لا يكفيه فعلى أبيه تكميل الكفاية **(قوله)** ومن يلحقه العار بالكسب) كذا في البحر والزبلى واعترضه الرحبي بأن الكسب لمؤنته ومؤنة عياله فرض فكيف يكون عارا والاولى ما في المتع عن الخلاصة اذا كان من ابناء الكرام ولا يستأجره الناس فهو عاجز اه ومثله في الفتح وسأني تمامه **(قوله)** كما بسطه في الفتنه) حاصله ان السلف قالوا بوجود نفقتة على الاب لكن أفنى أبو حامد

وصح صلحها عن نفقتهم ولو زيادة يسيرة تدخل تحت التقدير وان لم تدخل طرحت ولو على ما لا يكفهم زيدت بحر ولو ضاعت رجعت بنفقتهم دون حصتها وفي المنياب معسر وأم موسرة تؤمر الام بالاتفاق ويكون ديناً على الاب وهي اولى من الجدة الموسر وفيها لافقة على الحر لأولاده من الامة ولا على العبد لأولاده ولو من حرة وعلى الكافر نفقة ولده المسلم وسبي بحر (وكذا) تجب (اولاده الكبير العاجز عن الكسب) كأخى مطلقا وزمن ومن يلحقه العار بالكسب وطالب علم لا ينفرد لذلك كذا في الزبلى والعيني وافق ابو حامد بعدمها العلة زماننا كما بسطه في الفتنه

بعده لفساد احوال اكثرهم ومن كان بخلافهم نادر في هذا الزمان فلا يفرد بالحكم دفعا
 لحرج التمييز بين المصلح والمفسد قال صاحب الفتنه لكن بعد الفتنة العامة يعنى فتنة التنازع الى
 ذهب بها اكثر العلماء والمتعلمين ترى المشتغلين بالفقه والادب الذين هم قواعده الدين واصول
 كلام العرب يتمتعهم الاشتغال بالكسب عن التحصيل ويؤدى الى ضياع العلم والتعطيل فكان
 الختار الآن قول السلف وهفوات البعض لاتمع الوجوب كالاولاد والاقرار اه ملخصا
 وأقره في البحر وقال ح واقول الحق الذى قبله الطباع المستقيمة ولا تغر منه الاذواق
 السليمة القول بوجودها لذى الرشد لاغيره ولا حرج في التمييز بين المصلح والمفسد لظهور
 مسالك الاستقامة وتميزه عن غيره وبالله التوفيق **(قوله ولذا الخ)** اى لكونها لاتجب لطلبة
 زماننا الغالب عليهم الفساد **(قوله لايشاركه)** جملة استثنائية اوحالية من الضمير المضاف
 اليه في تحجب لطفه الفقير الخ تأمل **(قوله ولو فقيرا)** هذا مجازاة لظاهر اطلاق انصنف
 الاب تبعا لاطلاق المتون فلان يافيه قوله ما لم يكن معسرا تأمل **(قوله في ذلك)** اى فى نفقة
 طفله وولده الكبير العاجز عن الكسب **(قوله كنفقة ابويه وعمره)** اى كما لايشاركه احد
 فى نفقة ابويه ولا فى نفقة زوجته **(قوله به يفتى)** راجع الى مسئلة الفروع ومقابلة ما روى
 عن الامام ان نفقة الولد على الاب والام اثلاثا يعنى الكبير اما الصغير فعلى أبيه خاصة بلا
 خلاف قال الشرنبلالى ووجه الفرق انه اجتمع للاب والصغير ولاية ومؤنة حتى وجب
 عليه صدقة قطره فاخص بلزوم نفقته عليه ولا كذلك الكبير لانعدام الولاية فتشاركه الاله
 اه ط وصرح العلامة قسم بأن عدم الفرق بينهما هو ظاهر الرواية وبأن عليه الفتوى فلذا
 تبعه الشارح **(قوله ما لم يكن معسرا الخ)** الضمير راجع للاب قل في الذخيرة ولو كان
 للفقير اولاد صغار وجد موسر يؤمر الجدة بالانفاق صيانة لولد الولد ويكون ديناً على والدهم
 هكذا ذكر القدورى فلم يجعل النفقة على الجد حال عسرة الاب وهذا قول الحسن بن صالح
 والصحيح في المذهب ان الاب الفقير يلحق باليت في استحقاق النفقة على الجد وان كان الاب
 زماً يقضى بها على الجد بلارجوع اتفاقاً لان نفقة الاب حينئذ على الجد فكذا نفقة الصغار
 اه وقال في الذخيرة ايضا قبل هذا ونولهم أم موسرة أمرت ان تنفق عليهم فيكون ديناً
 ترجع به على الاب اذا أبسر وهي اولى بالتحمل من سائر الاقارب الخ قال في البحر وحاصله
 ان الوجوب على الاب انعسر انما هو اذا انفقت الاله اموسرة والا قلاب كانت الوجوب
 على غيره لو كان ميتا ولارجوع عليه في الصحيح وعلى هذا فلا بد من اصلاح المتون والشروح
 كما لا يخفى اه اى لان قول المتون والشروح ان الاب لايشاركه في نفقة ولده احد يقتضى انه
 لو كان معسرا وأمر القاضي غيره بالانفاق يرجع سواء كان اما او جده او غيره ما ذكروا يرجع
 عليه لحصلت المشاركة وأجاب المقدسى بحمل ما فى المتون على حالة اليسار لكن قال الرملى
 لاحاجة الى ذلك لان ما فى المتون مبنى على الرواية الثانية وقد اختارها اهل المتون والشروح
 مقتصرين عليها اه قلت وعلى هذا فلا فرق بين كون المتفق اما او جده او غيره في ثبوت
 الرجوع على الاب ما لم يكن الاب زماً فانه حينئذ يكون فى حكم الميت اتفاقاً وقدما عن
 جوامع الفقه ما يؤيد ما فى المتون ومثله ما فى الحاشية من ان نفقة الصغار والاولاد

ولذا قيده فى الخلاصة بذى
 رشد (لايشاركه) اى الاب
 ولو فقيرا (احد فى ذلك
 كنفقة ابويه وعمره) به
 يفتى ما لم يكن معسرا
 فيلحق باليت فتجب على
 غيره بلارجوع عليه على
 الصحيح من المذهب
 الا لام موسرة بحر قال
 وعليه فلا بد من اصلاح
 المتون

المعسر على الاب لا يشاركه في ذلك احد ولا تسقط بفقره اه وكذا ما في البدائع من قوله وان كان لهم جد موسر لم تقرض عليه بل يؤمر بها ليرجع على الاب لانها لا تحجب على الجد عند وجود الاب القادر على الكسب الا ترى انه لا يجب على الجد نفقة ابنه المذكور فنفقة اولاده اولى نعم لو كان الاب زنا قضى بنفقتهم ونفقة الاب على الجد اه على ان ما يحجب في الذخيرة يرد عليه تسليمه رجوع الام مع انها اقرب الى اولادها من الجد والعم والحال فكيف يرجع الاقرب دون الاعد ومثثلة رجوع الام منصوص عليها في كافي الحاكم وغيره وهي تثبت رجوع غيرها بالاولى وهذا مؤيد لما في المتون والشروح كالانحى قافهم * (تنبيه) * في البحر الفقير لا يجب عليه نفقة غير الاصول والفروع والزوجة اه وشمل الفروع الولد الأكبر العاجز والاثني وتقدم آفا في عبارة الحاشية (قوله جوهره) كذا في عامة النسخ والوجه له فان هذا الكلام لم ينقله في البحر عن الجوهره ولا هو موجود فيها وفي نسخة الرضوي وفي الجوهره فروع الخ وهي الصواب فان هذه الفروع الى قوله وفي المختار ذكرها في الجوهره فيكون الجار والمجرور خبرا مقدما وفروع مبتدأ مؤخر (قوله قالام احق) لانها لا تقدر على الكسب وقال بعضهم الاب احق لانه هو الذي يجب عليه نفقة الابن في صغره دون الام وقيل يقسمها بينهما جوهره قلت ويؤيد الاول ما رواه احمد وابو داود والترمذي وحسنه عن معاوية القشيري قلت يا رسول الله من أبر قال أمك قلت نعم من قال أمك قلت نعم من قال أبك ثم الاقرب فالأقرب اوردا لحديث في الفتح (قوله وقيل يقسمها فيهما) أي في المستثنين (قوله وعليه نفقة زوجة ابيه) أي في رواية وفي أخرى ان كان الاب مريضا اوبه زمانه يحتاج للخدمة قال في المحيط نفي هذا لافرق بين الاب والابن فان الابن اذا كان بهذه المثابة يجبر الاب على نفقة خادمه قال في البحر وظاهر الذخيرة ان المذهب عدم وجوب نفقة امرأة الاب او جاريته او ام ولده حيث لم يكن بالاب علة وان الوجوب مطلقا رواية عن ابي يوسف وفي حاشية الرملي والذي تحرر من المذهب انه لافرق بين الاب والابن في نفقة الخادم وانه اذا احتاج احدهما لخادم وجبت نفقته كما وجبت نفقة المخدم فكان من جملة نفقته واذا لم يحتاج اليه فلا تحجب عليه فاعلم ذلك واغتمه فانه كثير الوقوع والله سبحانه وتعالى اعلم اه قلت بقى ما اذا كانت الزوجة ام الابن فهل تجب نفقتها في هذه الحالة على الابن ام لا فان كانت معسرة فالظاهر وجوبها عليه ولو لم يكن الاب محتاجا اليها لقولهم لا يشارك الولد في نفقة ابيه احد واما لو كانت موسرة والاب محتاج اليها فكذلك والا فالظاهر انه يؤمر بها ليرجع على ابيه او تنفق هي لترجع على الاب وهذا اقرب تأمل (قوله بل وتزوجيه او تسريه) ذكره في الشربلالية أيضا عن الجوهره وهو مخالف لما في باب نكاح الرقيق وعزوانه الى الزليعي والدرر وشروح الهداية فيقدم على ما هنا (قوله فعليه نفقة واحدة) بالاضافة فلو موسرات فالوسط او معسرات فالدون ولو مختلفات فالظاهر انه يدفع نصف نفقة الوسط ونصف الدون افاده ط (قوله ليوزعها عليهن) ولهن رفع امرهن للقاضي ليأمرهن بأستدانة الباقي من كفايتهن لتكون ديناً على الزوج وتجب الادانة على من تجب عليه نفقتهن كما تقدم فانهم (قوله وفي المختار والملتق الخ) هذا خلاف نص المذهب كما قدمناه اول الباب

جوهرة * (فروع) * لولم يقدر الا على نفقة احد والديه فالام حق ولواله اب وطفل فالطفل احق به وقيل يقسمها فيهما وعليه نفقة زوجة ابيه وام ولده بل وتزوجيه او تسريه ولوله زوجات فعليه نفقة واحدة يدفعها للاب ليوزعها عليهن وفي المختار والملتق ونفقة زوجة الابن على ابيه ان كان صغيرا فقيرا

قوله ثم امك الخ كذا بخط المحض انه صلى الله عليه وسلم أحابه مرتين بقوله أمك والذي في باب الهمة من الجامع الصغير عن ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم قال امك ثم امك ثم امك ثم امك ثم الاقرب فالأقرب قاله نصر

مطلب

في نفقة زوجة الاب

فافهم **(قوله)** اوزما اى كبيراً زمناً **(قوله)** لقدردى احدى) هومن مؤخرى علماء الروم
اسمه عبدالقادر **(قوله)** ويحجر الخ) هذه العبارة فى الفقه والحججى وقد علمت ان المذهب
عدم وجوب النفقة لزوجة الابن ولو صغيراً فقيراً فلو كان كبيراً غالباً بالاولى الا ان يحمل على
ان الوجوب هنا بمعنى ان الأب يؤمر بالاتفاق عليها ليرجع بها على الابن اذا حضر لكن تقدم
ان زوجة الغائب يفرض القاضى لها النفقة على زوجها وبأمرها بالاستدانة وانه يجب
الادانة على من يجب عليه نفقتها **(قوله)** وكذا الام الخ) اى اذا غاب الاب ولم يترك نفقة تحجب
الام على الاتفاق على الولد من مالها ان كان لها مال كافى الحانية وقدمه الشارح عن البحر
تقريباً على قول زفر المثنى به انها تقبل بيتها على التسكح ان لم يكن القاضى عالماً به ثم يفرض
لهم وبأمرها بالاتفاق والاستدانة لترجع اه ولا يخفى ان هذا كله فيما اذا لم يترك مالا عند
او على من يقربه وبالزوجة والولد والافقدمر انه يفرض لها فى ذلك المال وكذا لو ترك مالا
فى بيته كما مر بيانه **(قوله)** وكذا الابن) اى المورس اذا غاب زوج امه الفقيرة هذا ظاهر السياق
لان كلامه فى الغيبة ويحتمل ان يكون المراد ما اذا كان الزوج حاضراً وهو معسر لكن هذه
تقدمت قبيل قوله قضى بنفقة الاعسار وهذا اذا كان زوجاً غير ابيه فلو كان اباه وهو معسر
فهو يرجع عليه اذا ايسر قدمنا الكلام عليه قريباً **(قوله)** وكذا الاخ الخ) الظاهر انه مقيد
بما اذا لم يكن للاولاد أم موصرة لما مر من ان الام اولى بالتحمل من سائر الاقارب لانها اقرب
الى اولادها **(قوله)** وكذا الاعد اذا غاب الاقرب) عطف عام على خاص فيشمل ما اذا كان
الغائب ابناً او اباً او أماً أو أخاً والحاضر المورس خال او عم او جود وقد استفيد مما هنا وكذا ما
قدمناه عن جوامع الفقه ان الغيبة كالا عسار فى وجوب النفقة على الاعد ورجوعه على
الاقرب بعد حضوره او ايساره وليس الرجوع على الاب خاصة بالام خلافاً لقوله المار الا الام
موصرة **(قوله)** اجنبى اتفق الخ) ظاهره انه اتفق من مال نفسه مع انه ذكر فى جامع الفصولين
قبيل هذه المسئلة عن أدب القاضى ادعى وصى او قيم انه اتفق من مال نفسه واراد الرجوع على
مال اليتيم والوقف ليس له ذلك اذ يدعى ديناً لنفسه على اليتيم والوقف فلا يصح بمجرد الدعوى
فلو ادعى الاتفاق من مال الوقف واليتيم نفقة المثل فى تلك المدة صدق اه الا ان يحمل على
ان الاجنبى اتفق من مال اليتيم او يفرق بين مال الاجنبى ومال الوصى لكن فيه اثبات دين
للاجنبى على اليتيم بمجرد اقرار الوصى ولم أر صريحاً يحثه نعم فى الفقه وغيرها لو اتفق ماله
على الصغير ولم يشهد فلو كان المنفق أماً لم يرجع وفى الوصى اختلاف اه وقدمنا فى باب المهر
عند الكلام على ضمان الولى المهر ان اشتراط الاشهاد استحساناً وعليه فلا فرق بين الوصى
والاب وان كانت العادة ان الاب ينفق تبرعاً ومرة تمام الكلام هناك فراجع وسياًتى أيضاً
آخر الكتاب ان شاء الله تعالى **(قوله)** وفيه الخ) اقول فى الحانية ذكر فى الاصل اذا امر
صير فياً بالمصارفة ان يعطى رجلاً ألف درهم قضاء عنه أو لم يقل قضاء عنه ففعل يرجع على
الامر فى قول ابى حنيفة فان لم يكن صير فياً لا يرجع الا ان يقول عني ولو أمره بشراة او بدفع
الفداء يرجع عليه استحساناً وان لم يقل على أن ترجع على بذلك وكذا لو قال اتفق من مالك
على عيالى او فى بناء دارى يرجع بما اتفق وكذا لو قال اقض دينى يرجع على كل حال ولو قضى

اوزماً وفى واقعات المفتين
لقدردى احدى ويحجر الاب
على نفقة امرأة ابنه الغائب
وولدها وكذا الام على
نفقة الولد لترجع بها على
الاب وكذا الابن
على نفقة الام ليرجع
على زوج امه وكذا الاخ
على نفقة اولاد اخيه ليرجع
بها على الاب وكذا الاعد
اذا غاب الاقرب انتهى وفى
الفصولين من الرابع
والثلاثين اجنبى اتفق على
بعض الورثة فقال اتفقت
بأمر الموصى واقربه الوصى
ولا يعلم ذلك الا بقول
الوصى بعد ما اتفق بقيل
قول الوصى لو المنفق عليه
صغير اه وفيه قال اتفق على
او على عيالى او على اولادى
ففعل قبل يرجع بالشرطه
وقيل لا ولو قضى دينه
بأمره يرجع بالشرطه وكذا
كل ما كان مطالباً به من جهة
العباد

مطلب

أمر غيره بالاتفاق ونحوه
هل يرجع

ناتبة غيره بأمره رجع عليه وإن لم يشترط الرجوع هو الصحيح اه قلت والمراد بالصيرفي
من يستدين منه التجار ويقض لهم فيرجع بمجرد الامر للعرف بأن ما يؤمر بأعطائه هو دين
على الأمر بخلاف غير الصيرفي فلا يرجع بقوله أعط فلانا كذا الا بشرط الرجوع **(قوله**
كجناية) الذي في جامع الفصولين جناية بالياء بعد الجيم لا بالنون والمراد بها ما يجنيه السلطان
بحق وبغيره وسيأتي في كتاب الكفالة قبيل كفالة الرجلين انه تجوز الكفالة بالتواهب ولو
بغير حق كجبايات زماننا فانها في المطالبة كالديون بل فوقها **(قوله ومؤمن مالية)** الظاهر انه من
عطف العام على الخاص لشموله مثل العشر والخراج لكن في جامع الفصولين ايضا الامر
بانفاق وأداء خراج وصدقات واجبة لا بوجوب الرجوع بلا شرط الا رواية عن أبي يوسف
اه وعليه فيكون عطف مرادف لثلاث يشمل العشر والخراج **(قوله لبيساره)** أى لياخذ
منه ماله **(قوله وقيل لافى الصحيح)** سيذكر الشارح في كتاب الكفالة تصحيح الاول ومنه في
البرازية ويؤيده ما قدمناه عن الحاتية من تصحيح الرجوع بلا شرط في الناتبة فان الظاهر
ان الناتبة تشمل مسألة الاسير والمصادرة وقاضيهان من اجل من يعتمد على تصحيحه كإفص
عليه العلامة قاسم وسيأتي تمام الكلام على ذلك في متفرقات البيوع **(قوله ولبس على**
امه) أى التي في نكاح الأب أو المطلقة ط **(قوله الا اذا تعينت)** بأن لم يجد الأب من ترضعه
أو كان الولد لا يأخذ ثدى غيرها وهذا هو الأصح وعليه الفتوى خاتية ومجتي وهو الأصوب
فتح وظاهر الكتب أنها لا تخير وان تعينت لتغذية بالدهن وغيره وفي الزيلعي وغيره انه ظاهر
الرواية وبالأول جزم في الهداية وتماه في البحر وفيه عن الحاتية وان لم يكن للاب وللولد
مال تخير الأم على إرضاعه عند الكل اه قال فيحل الخلاف عند قدرة الأب بالمال قال
الرملي ومافى الحاتية فله الزيلعي عن الحطاف وزاد عليه قوله وتجعل الاجرة ديناً على الأب
اه قالت ومنه في الجمع وبه علم انه لا منافاة بين اجارها ولزوم الاجرة لها خلافا لما قدمه في
الحضانة عن الجوهره ومرتمامه هناك **(قوله وكذا الظئر الخ)** في البحر عن غاية البيان عن
العيون عن محمد فيمن استأجر ظئراً الصبي شهراً فلما انقضى الشهر أبى أن ترضعه والصبي لا يقبل
ثدى غيرها قال اجبرها ان ترضع اه قال الراد بابقاء الاجارة استدامة حكمها بعد مضي
مدتها كالو مضت احارة السفينة في وسط البحر وهي في الحقيقة اجارة مبتدأة والظاهر ان
مثلها ما اذا تعينت لارضاعه قبل استئجارها فتجبر عليها وان امكن تغذية بالدهن متلافان فيه
تعرى ايضا لضعفه وموته وبهذا رجحوا اجبار الام على ظاهرها رواية تأمل **(قوله عندها)** أى
عند الام وظاهر التعليل أن كل من ثبت لها الحضانة في حكم الام ط **(قوله ولا يلزم الظئر**
المكث الخ) أى بل لها ان ترضعه ثم ترجع الى منزلها فيما يستغنى عنها من الزمان أو تقول
أخرجوه فترضعه عند فاء الدار ثم تدخل الصبي الى أمه أو تحمل الصبي معها الى البيت
نهر عن الزيلعي وحاصله أن الظئر مخيرة بين هذا الامر اذا لم يشترط عليها المكث عند الام
ومقتضاه ان الام لو طالت المكث عندها لا يلزم الظئر وان كان ذلك حتى الام فعل الاب احضار
رسمة ترسعه وهو عند امه لان الظئر قد تفتت عند ساعة الولد الى الرضاع ولا يمكن الام
احضارها وقد لا ترضى ما خراج ولدها الى فاء الدار **(قوله لا يستأجر الاب أمه الخ)** غلله

مطلب
فإرضاع الصغير

كجناية ومؤمن مالية ثم
ذكر ان الاسير ومن أخذه
السلطان لبيساره لوقال
لرجل خلصني فدفع
المأمور مالا فخلصه قيل
يرجع وقيل لافى الصحيح
به بقى (وليس على أمه
إرضاعه) قضاء بل ديانة
(الا اذا تعينت) فتجبر
كأمر في الحضانة وكذا
الظئر تجبر على إبقاء الاحارة
برازية (ويستأجر الاب
من ترضعه عندها) لان
الحضانة لها والثقة عليه
ولا يلزم الظئر المكث عند
الام مالم يشترط في العقد
(لا) يستأجر الاب (أمه)
لومنكوحه) ولو من مال
الصغير

في الهداية بأن الارضاع مستحق عليها ديانة بقوله تعالى والولادات يرضعن فلا يجوز أخذ
الاجر عليه واعترضه في الفتح بجواز أخذ الاجرة بعد انقضاء العدة مع أن الزوج في الآية
يشمل ما قبل العدة وما بعدها ثم قال والحق انه تعالى أوجب عليها مقيدا بإيجاب رزقها على
الاب بقوله تعالى * وعلى المولود له رزقهن * ففي حال الزوجية والعدة هو قائم برزقها بخلاف
ما بعدها فيقوم الاجر مقامه اه قلت وتحقيقه ان فعل الارضاع واجب عليها ومؤنته على
الاب لانها من جملة نفقة الولد ففي حال الزوجية والعدة هو قائم بتلك المؤنة لا بعد اليئونة
فتجب عليه بعدها وان وجب على الام ارضاعه لقوله تعالى لا تضار والدة بولدها فان التزامها
بارضاعه مجانا مع مجزها وانقطاع نفقتها عن الاب مضارة لها فساغ لها اخذ الاجرة بعد
اليئونة لانها لا تخبر على ارضاعه قضاء وامتناعها عن ارضاعه مع وفور شفتها عليه دليل
حاجتها ولا يستغنى الاب عن ارضاعه عند غيرها فكونه عندهم بالاجرة انفع له ولها الا ان
توجد متبرعة فكون اولى دفعا للمضارة عن الاب ايضا **(قوله)** خلافا للذخيرة والمجتبي **أى**
لصاحبها حيث قال لا يجوز استئجارها من مال الصغير لعدم اجتماع الواجبين على الزوج
وها نفقة السكاح والارضاع قال في التهر والواجه عندى عدم الجواز ويدل على ذلك ما قالوه
من أنه لو استأجر منكوحته لارضاع ولده من غيرها جاز من غير ذكر خلاف لانه غير واجب
عليها مع أن فيه اجتماع أجره الرضاع والتفقة في مال واحد ولو صلح مانعا لما جاز هنا فقدره
اه ح قلت غاية ما استدل اليه بقيد عدم تسليم التعليل المار وأن اجتماع الواجبين على
الزوج لا ينفى جواز الاستئجار ولا يخفى ان هذا لا يثبت عدم الجواز في المسئلة الاولى لظهور
الفرق بين المسئلتين فانك قد علمت ان ارضاع الولد واجب على امه مادام الاب ينفق عليها فلا
يحل لها أخذ الاجرة مع وجوب نفقتها عليه وفي أخذها الاجرة من مال الصغير أخذ للاجرة
على الواجب عليها مع استغنائها بخلاف أخذها على ولده من غيرها فان ارضاعه غير واجب
عليها فهو كأخذها الاجرة على ارضاع ولد لغير زوجها فانه جائز وان كان زوجها ينفق عليها
والحاصل أن الفرق ظاهر بين أخذ الاجرة على ارضاع ولدها الواجب عليها وعلى ارضاع
غيره ولذا علل الثانية بأنه غير واجب عليها وايضا فقد نقل الحموى عن البرجندى معزيا
للمصنوعة أن الفتوى على الجواز أى الذى مشى عليه في الذخيرة والمجتبي **(قوله في الاصح)**
وذكر في الفتح عن بعضهم أنه ظاهر الرواية ولكن ذكر ايضا أن الواجه عدم الفرق بين عدة
الرجعى والبائن وان في كلام الهداية ايماء الى أنه المختار عنده اذ من عادته تأخير وجه القول
المختار وكذا هو ظاهر اطلاق القدورى المعتدة وفي التهر انه رواية الحسن عن الامام وهى
الاولى اه وفي حاشية الرمل على المنح عن التارخانية وعليه الفتوى **(قوله)** كاستئجار
منكوحته الخ **أى** فيجوز لان ارضاعه غير واجب عليها كامر **(قوله)** وهى أحق **أى** اذا
طلبت الاجرة ولذا قيده بقوله بعد العدة والافهى أحق قبل العدة ايضا **(قوله)** ولودون أجر
المثل **أى** ولو كان الذى تأخذه الاجنية دون أجر المثل وطلبت الام أجر المثل فالاجنية
اولى ط **(قوله)** أحق منها **أى** من الام حيث طلبت شيئا ولم يقيدوا هنا بكون الاب معسرا
كفى الحضانة ط **(قوله)** أما أجره الحضانة الخ أفاد ان الحضانة تبقى للام فترضعه الاجنية

خلافا للذخيرة والمجتبي
(أو معتدة رجعى) وجاز
في البائن في الاصح جوهره
كاستئجار منكوحته لولده
من غيرها (وهى أحق)
بأرضاع ولدها بعد العدة
(اذا لم تطلب زيادة على
ما تأخذه الاجنية) ولو
دون اجر المثل بل
الاجنية المتبرعة أحق
منها زيلعى اى في الارضاع
اما اجرة الحضانة فللام

المتبرعة بالارضاع عند الام كاصرح به في البدائع ونحوه مامر في المتن وان للام اخذ اجرة
 المثل على الحضانة ولا تكون الاجنية المتبرعة بها اولى نعم لو تبرعت العمة بحضانتها من غير ان
 تمنع الام عنه والاب معسر فالصحيح انه يقال للام امانا تمسكي الولد بلا اجر واما ان تدفعه اليها
 كامر في الحضانة وبه ظهر الفرق بين الحضانة والارضاع هنا وهو ان انتقال الارضاع الى غير
 الام لا يتقيد بطلب الام اكثر من اجر المثل ولا باعسار الاب ولا يكون المتبرعة عمة او نحوها
 من الاقارب فانهم **(قوله كامر)** اى في الحضانة **(قوله)** وللرضيع النفقة والكسوة **(فبذلك)**
 صار على الاب ثلاث نفقات اجرة الرضاع واجرة الحضانة ونفقة الولد من صابون ودهن
 وفرش وغطاء وفي المحتجى واذا كان للصبي مال فؤنة الرضاع ونفقته بعد الفطام في مال الصغير
 بجر وسكت عن المسكن الذي تحضنه فيه والذي في معين الفتى المختار انه على الاب وهو
 الاظهر حموى عن شرح الوهبانية وفيه كلام قدمناه في الحضانة **(قوله)** وللأم اجرة
 الارضاع بلا عقد اجارة بل تستحقه بالارضاع في المدة مطلقا كذا في البحر اخذا من ظاهر
 كلامهم وردده المقدسى في الرمز شرح نظم الكثر بأن الظاهر اشتراط العقد ومن قال بخلافه
 فعليه اثباته اه فانهم ما يؤيد ما في شرح حسام الدين على ادب القاضي للخصاف فان انقضت
 عدتها وطلبت اجر الرضاع فهي احق به وينظر القاضي بكم يجد أمراً غير هاف امر بدفع ذلك
 اليها لقوله تعالى «فان ارضعن لكم فآتهن اجورهن الخ قال في البحر واكثر المشايخ على ان مدة
 الرضاع في حق الاجرة حولان عند الكل حتى لا تستحق بعد الحولين اجماعا وتستحق فيهما
 اجماعا وفيه لو لم يستغن بالحولين يحل لها ان ترضعه بعدها عند عامة المشايخ الا عند خلف بن
 ايوب **(قوله)** وحكم الصلح كالاستئجار يعني لو صاحلت زوجها عن اجرة الرضاع على شيء
 ان كان الصلح حال قيام النكاح او في عدة الرجعي لا يجوز وان كان في عدة البائن بواحدة او ثلاث
 جاز على احد الروايتين ح عن البحر **(قوله)** وفي كل موضع جاز الاستئجار اى كما اذا كان بعد
 انقضاء العدة او في عدة البائن على احدى الروايتين وهي المعتمدة كامر وقوله ووجب النفقة
 الظاهر انه عطف مرادف والمراد به نفقة المرضعة بالاجرة التي تأخذها من الزوج بقرينة
 التعايل يعني ان ما تأخذه الام من الاب لتنفقه على نفسها بمقابلة ارضاع الولد هو اجرة لانفقة
 فاذا مات الاب لا تسقط هذه الاجرة بموته بل تجب لها في تركته وتشارك غرماءه فهي كغيرها
 من اصحاب ديونه ولو كان نفقة لسقطت كما تسقط بالموت نفقة الزوجة والقريب ولو بعد القضاء
 مالم تكن مستدانة بامر القاضي هذا ما ظهر لي في حل هذه العبارة واصليها لصاحب الذخيرة
 ونقلها عنه في البحر بلفظها **(قوله)** ونجب الخ شروع في نفقة الاصول بعد الفراغ من نفقة
 الفروع **(قوله)** ولو صغيرا لانه كالكبير فما يجب في ماله من حق عبد فيطالب به وليه
 كما يطالب بنفقة زوجته **(قوله)** يسار الفطرة على الارجح اى بأن يملك ما يحرم به اخذ
 الزكاة وهو نصاب ولو غير نام فاضل عن حوائجها الاصلية وهذا قول ابن يوسف وفي الهداية
 وعليه الفتوى وصححه في الذخيرة ومضى عليه في متن الملتقى وفي البحر انه الارجح وفي
 الخلاصة انه نصاب الزكاة وبه بقى واختاره الولوالجي **(قوله)** ورجح الزيلعي عبارته وعن
 محمد انه قدره بما يفضل عن نفقة نفسه وعياله شهرا ان كان من اهل الغلة وان كان من اهل الحرف

كامر وللرضيع النفقة
 والكسوة وللأم اجرة
 الارضاع بلا عقد اجارة
 وحكم الصلح كالاستئجار
 وفي كل موضع جاز
 الاستئجار ووجب النفقة
 لا تسقط بموت الزوج بل
 تكون أسوة الغرماء لانها
 اجرة لانفقة (و) تجب
 (على موسر) ولو صغيرا
 (يسار الفطرة) على
 الارجح ورجح الزيلعي
 والكمال انفاق فاضل
 كسبه

هـ

في نفقة الاصول

فهو مقدر بما يفضل عن نفقته ونفقة عياله كل يوم لأن المعتبر في حقوق العباد القدرة دون التصاب وهو مستغنى عما زاد على ذلك فيصرفه الى اقاربه وهذا وجه وقولوا الفتوى على الاول اه والى في الفتح ان هذا توفيق بين روايتين عن محمد الاولى اعتبار فاضل نفقة شهر والثانية فاضل كسبه كل يوم حتى لو كان كسبه درهما ويكفيه اربعة دواقي وجب عليه دافقان للقرىب قال ومال السرخسي الى قول محمد في الكسب وقال صاحب التحفة قول محمد ارفق ثم قال في الفتح بعد كلامه وان كان كسوبا يعتبر قول محمد وهذا يجب ان يعمل عليه في الفتوى اه وبه علم ان الزباني وصاحب التحفة رجحا قول محمد مطلقا والسرخسي والكمال رجحا قوله لو كسوبا وهي الرواية الثانية عنه وفي البدائع ايضا انه الارفق قلت والاحمال ان في حد اليسار اربعة اقوال مروية كما قاله في البحر وان الثالث تحته قولان وعلى توفيق الفتح هي ثلاثة فقط وبه علم ان الثالث ليس تقييدا لما ذكره المصنف بل هو قول آخر ففهمه وقال في البحر ومأثر من افق به اى ثلث المذكور فالاعتقاد على الاولين والارجح الساقى اه قلت مر في رسم المفتي ان الاصح الترجيح بقوة الدليل حيث كان الثالث هو الواجهة اى الاظهر من حيث التوجيه والاستدلال كان هو الارجح وان صرح بالفتوى على غيره بلذا قال الزباني فلو الفتوى على الاول صيغة فلو لا ترى وكذا قال في الفتح وهذا يجب ان يعمل عليه في الفتوى اى على الثالث والكمال صاحب الفتح من اهل الترجيح بل من اهل الاجتهاد كما قدمنا في كتاب الرقيق وقد نقل كلامه تليذه العلامة قاسم وكذا صاحب النهر والقدس والشرنبلالي واقروه عليه ويكفي ايضا ميل الامام السرخسي اليه وقول التحفة والبدائع انه الارفق حيث كان هو الواجهة والارفق واعتمده المتأخرون وجب التعويل عليه فكان هو المعتمد ثم اعلم ان ما ذكره المصنف من اشتراط اليسار في نفقة الاصول صرح به في كافي الحاكم والدرر والنفقة والفتح والمناقب والمواهب والبحر والنهر وفي كافي الحاكم ايضا ولا يخبر المعسر على نفقة احد الا على نفقة الزوجة والولد اه ومثله في الاختيار ونحوه في الهداية وفي الخاتمة لا يجب على الابن الفقير نفقة والده الفقير حكما الا ان كان والده زمنا لا يقدر على العمل وللان عيال فعليه ان يسمه الى عاله • يتفق على الكل وفي الذخيرة انه ظاهر الرواية عن احتجاجنا لان طعام الاربعة اذا قروى على خمسة لا ينصرفهم ضررا فاحشا بخلاف ادخال الواحد في طعام الواحد انتفاح الضرر وفي البرازية ان رأى القاضي انه يفضل من قوته شئ اجبره على النفقة من الفاضل على المختار وان يفضل فلا شئ في الحكم لكن في ظاهر الرواية يؤمر ديانة بالانفاق ان كان الابن وحده ولوله عيال اجبر على ضمايه معهم كيلا يضيع ولا يخبر على ان يعطيه شئاً على حدة اه والاحمال انه يشترط في نفقة الاصول اليسار على الخلاف لما في تفسيره الا اذا كان الاصل زمنا لا كسبه فلا يشترط سوى قدرة الولد على الكسب فان كان انكسه فصل احبر على انفاق الفاضل • الا فم كان الولد وحده أمر ديانة بضم الاصل اليه ولوله عيال لم يشر في الحكم على سواه • ولا يخفى ان الامة بمنزلة الاب الزم لان الامة لا تخرجها غير • به صرح في البدائع لكن صرح اسماءه لا يشترط في نفقة الاصول بداره بل قدره

• مطلب —

صاحب الفتح ابن الهمام
من اهل الاجتهاد

على الكسب وعزاه الى المحتجى الى الحصاص وقد أكثرنا لك من النقل بخلافه تعلم أنه غير المعتمد في المذهب **(قوله في الخلاصة الح)** هذا محمول على ما إذا كان الأب زنا لا قدرة له على الكسب والاشتراط يسار الولد على الخلاف المأثور في تفسيره وعلى ما إذا كان للولد عيال فلو كان وحده فلا يدخل أباه في نفقته بل يؤمر به ديانة والام كالأب الزمن وذلك كله معلوم مما تقدم رآه أنفا فافهم وعبرة الخلاصة هكذا وفي الاقضية الفقر أ أنواع ثلاثة فقير لامال له وهو قادر على الكسب والمختار أنه يدخل الابوين في نفقته * الثاني فقير لامال له وهو عاجز عن الكسب فلا تجب عليه نفقة غيره * الثالث أن يفضل كسبه عن قوته فانه يجبر على نفقة البنت الكبيرة والابوين والاجداد وفي الرحم المحرم كالم يشترط النصاب الح قلت وهذا مبنى على رواية الحصاص من عدم اشتراط اليسار في نفقة الأصول بل قدرة الكسب كافية والمعتمد خلافه كما علمت **(قوله وفي المبتنى الح)** سيأتي قريبا لو اتفق الابوان ما عدها للغائب من ماله على نفسها وهو من جنس النفقة لا يضمنان لو جوب نفقة الابوين والزوجة قبل القضاء حتى لو ظفر بجنس حقه فله أخذه ولذا فرضت في مال الغائب بخلاف بقية الأرقاب ونحوه في المنع والزلي وفي زكاة الجوهره الدائم اذا ظفر بجنس حقه له أخذه بلا قضاء ولا رضا وفي الفتح عند قوله ويحلفها بالله ما أعطهاها النفقة وفي كل موضع جازا القضاء بالدفع كان لها أن تأخذ بغير قضاء من ماله سرعا اه فقول المبتنى ولا قاضي ثمة محمول على ما إذا كان ما يأخذه من خلاف جنس النفقة كأمروض أما الدرهم والدنانير فهي من جنس النفقة فلا حاجة فيها الى القاضي وتامه في حاشية الرحم وقد أطال وأطاب **(قوله النفقة)** اشار الى أن جميع ما وجب للمرأة وجب للأب والام على الولد من طعام وسراب وكسوة وسكنى حتى الخادم يجرى وقدمناه في الفروع والكلام على خادم الأب وزوجته **(قوله لاصوله)** الا الام المتزوجة فان نفقتها على الزوج كالنبت المراهقة اذا زوجها أبوها وقدمنا أن الزوج لو كان معسرا فان الابن يؤمر بأن يقرضها ثم يرجع عليه اذا أيسر لأن الزوج المعسر كالنبت كما صرح به في الذخيرة بجر والحاصل أن الام اذا كان لها زوج تجب نفقتها على زوجها لا على ابنتها وهذا لو كان الزوج غير أبيه كما صرح به في الذخيرة ومفهومه أنه لو كان أباه تجب نفقته ونفقتها على الابن لكن هذا ظاهر لو كانت الام معسرة أيضا أم لو كانت موسرة لا تجب نفقتها على ابنتها بل على زوجها وهل يؤمر الابن بالاتفاق عليها ليرجع على أبيه لم أره نعم لو كان الأب محتاجا إليها فقد مر أن نفقة زوجته حينئذ على ابنه وهذا يشمل ما لو كانت موسرة فتأمل **(قوله ولو أباه)** شمل التعميم الجدة من قبل الأب أو الام وكذا الجد من قبل الأم كافي البحر وعبرة الكثر ولا بويه وأجداده وجداته **(قوله الفقراء)** قيد به لانه لا تجب نفقة الموسر الا الزوجة **(قوله ولو قادرين على الكسب)** حزم به في الهداية فالعبر في إيجاب نفقة الوالدين مجرد الفقر قيل وهو ظاهر الرواية ففتح ثم أيد بكلام الحاكم الشهيد وقال وهذا جواب الرواية اه والجد كالأب بدائع فلو كان كل من الابن والاب كسوبا يجب ان يكتسب الابن ويتفق على الاب بخرع الفتح أى يتفق عليه من فاضل كسبه على قول محمد كامر **(قوله والقول الح)** أى لو ادعى الولد على الأب وأنكره الأب فالقول له واليثة للابن بخر **(قوله بالسوية بين الابن والبنت)** وهو ظاهر

فول الاقضية الفقر أنواع
اعل الاولى أن يقول الفقير
أنواع بدليل التفصيل
بعده قاله نصر

وفي الخلاصة المختار أن
الكسب يدخل أبويه في
نفقته وفي المبتنى للفقير أن
يسرق من ابنه الموسر
ما يكفيه ان أبى ولا قاضي
ثمة والا أتم (النفقة
لاصوله) ولو أب أمه
ذخيرة (الفقراء) ولو
قادرين على الكسب
والقول لتكر اليسار
واليثة لمعديه (السوية)
بين الابن والبنت وقيل
كلارث وبه قال الشافعي

الرواية وهو الصحيح هداية وبه يفتى خلاصة وهو الحق فتح وكذا لو كان للمفقير ابنان أحدهما فائق في الغنى والآخر يملك نصيبا فهي عليهما سوية خاتمة وعزاه في الذخيرة الى مبسوط محمد ثم نقل عن الحلواني قال مشايخنا هذا لو تفاوتوا في اليسار تفاوتوا يسيرا فلو فاحشا يجب التفاوت فيها بجر قلت بقي لو كان أحدهما كسوبا فقط وقلنا بما رجحه الزيلعي والمكمل من اعطاء فاضل كسبه فهل يلزمه هنا أيضا أم تلتزم الابن الغني فقط تأمل وفي الذخيرة قضى بها عليهما فإن أحدهما أن يعطى للأب ما عليه يؤمر الآخر بالكل ثم يرجع على أخيه بمحضته اه ولا يخفى أن هذا حيث لم يمكن الأخذ منه لغيته أو غتوه والا كيف يؤمر الآخر بمجرد الالباه كما أفاده المقدسي **(قوله)** والمعتبر فيه القرب والجزئية لا الارث أي الأصل في نفقة الوالدين والمولودين القرب بعد الجزئية دون الميراث كذا في الفتح أي تعتبر أولا الجزئية أي جهة الولاد أصولا أو فروعا وتقدم على غيرها من الرحم ثم يقدم فيها الاقرب فالأقرب ولا ينظر الى الارث فلوله أخ شقيق وبنت بنت فالنفقة عاينها فقط لاجزئية وان كان الوارث هو الاخ ولوله بنت وابن ابن فعلى البنت تقر بها في الجزئية وان اشتركا في الارث كافي الفتح وغيره قلت ويرد عليه قولهم لوله أم وجدلاب فعليهما انلا اعتبارا للارث مع ان الام اقرب في الجزئية وكذا قولهم لوله أم وجدلاب وأخ شقيق فعلى الجد عند الامام مع أن الام أقرب أيضا وغير ذلك من المسائل واعلم أن مسائل هذا الباب * مما تحجر فيها أولوالباب * لما يتوهم فيها من الاضطراب * وكثيرا ما رأيت من ضل فيها عن الصواب * حيث لم يذكر وانها ضابطان فعا * ولا أصلا جامعا * حتى وفتي الله تعالى الى جمع رسالة فيها سميتها **(تحرير النقول في نفقات الفروع والاصول)** * اعاني فيها المولى سبحانه على شيء * أسبق اليه * وما يخم أحد قبي عليه * بأختراع ضابط كلتي * مبنى على تقسيم عقلي * مأخوذ من كلامهم تصريحا أو تلويحا * جامع لفروعهم جماعا محييا * بحيث لا يخرج عنه شاذ * ولا يغادر منها فاذ * وبيان ذلك أن نقول لا يخلو ما أن يكون الموجود من قرابة الولاد شخصا واحدا أو أكثر والاول ظاهر وهو أنه يجب النفقة عليه عند استيفاء شروط الوجوب والثاني لا يخلو ما أن يكونا فروعا فقط أو فروعا وحواشي أو فروعا واصولا أو فروعا واصولا وحواشي أو اصولا فقط أو اصولا وحواشي فهذه ستة أقسام وبقي قسم سابع تمة الاقسام العقلية وهو الحواشي فقط نذكره تكميلا للاقسام وان لم يكن من قرابة الولادة (القسم الاول) الفروع فقط والمعتبر فيهم القرب والجزئية أي القرب بعد الجزئية دون الميراث كما علمت في ولدتين لمسلم فقير ولو أحدهما نصرانيا أو اثنتي تجب نفقته عليهما سوية ذخيرة للتساوي في القرب والجزئية وان اختلفا في الارث وفي ابن وابن ابن على الابن فقط لقربه بدائع وكذا تجب في بنت وابن ابن على البنت فقط لقربها ذخيرة ويؤخذ من هذا أنه لا ترجيح لابن ابن على بنت بنت وان كان هو الوارث لاستوائهما في القرب والجزئية ولتصريحهم بأنه لا اعتبار للارث في الفروع والاولوجب انلا في ابن وبنت ولما لزم الابن التصراني مع الابن المسلم شيء وبه ظهر أن قول الرملي في حاشية البحر انها على ابن الابن لرجحانه مخالف للكلامهم (القسم الثاني) الفروع مع الحواشي والمعتبر فيه أيضا القرب والجزئية دون الارث ففي بنت وأخت شقيقة على البنت فقط وان ورثتا بدائع وخيرة وتسقط الاخ

(والمعتبر فيه القرب والجزئية) فلوله بنت وابن ابن وبنت بنت وأخ

مطلب
ضابط في حصر أحكام
نفقة الاصول والفروع

لتقديم الجزئية وفي ابن نصراني وأخ مسلم على الابن فقط وان كان الوارث هو الاخ ذخيرة اى
لاختصاص الابن بالقرب والجزئية وفي ولد بنت واخ شقيق على ولد البنت وان لم يرث ذخيرة
اى اختصاصه بالجزئية وان استويا في القرب لادلاء كل منهما بواسطة والمراد بالحواشى هنا
من ليس من عمود النسب اى ليس اصلا ولا فرعاً فيدخل فيه ما في الذخيرة لوله بنت ومولى
عناقة فعلى البنت فقط وان ورنما اى اختصاصها بالجزئية (القسم الثالث) الفروع مع الاصول
والمعتبر فيه الاقرب جزئية فان لم يوجد اعتبر الترجيح فان لم يوجد اعتبر الارث ففي اب وابن
تجب على الابن لترجيحه بأنت ومالك لا بليك ذخيرة وبدائع اى وان استويا في قرب الجزئية ومثله
ام وابن لقول المتون ولا يشارك الولد في نفقة ابويه احد قال في البحر لان لهما تأويلان في مال الولد
بالص ولانه اقرب الناس اليهما اه فليس ذلك خاصا بالاب كقديسوم بل الام كذلك وفي جد
وابن ابن على قدر الميراث اسداسا للتساوى في القرب وكذا في الارث وعدم المرجح من وجه
آخر بدائع وظاهره انه لوله أب وابن ابن أب بنت بنت فعلى الاب لانه اقرب في الجزئية فانفى
التساوى ووجد القرب المرجح وهو داخل تحت الاصل المار عن الذخيرة والبدائع وكذا
تحت قول المتون لا يشارك الاب في نفقة ولده احد (القسم الرابع) الفروع مع الاصول
والحواشى وحكمه كالثالث لما علمت من سقوط الحواشى بالفروع لترجيحهم بالقرب والجزئية
فكانه لم يوجد سوى الفروع والاصول وهو القسم الثالث بعينه (القسم الخامس) الاصول
فقط فان كان معهم أب فالتفقه عليه فقط لقول المتون لا يشارك الاب في نفقة ولده احد والا
فاما ان يكون بعضهم وارثا وبعضهم غير وارث او كلهم وارثين ففي الاول يعتبر الاقرب
جزئية لما في القنية له ام وجد لام فعلى الام اى لقربها ويظهر منه ان ام الاب كأتى الام وفي
حاشية الرملى اذا اجتمع اجداد وجدات فعلى الاقرب ولو لم يدل به الآخر اه فان تساوا
في القرب فالفهم من كلامهم ترجيح الوارث بل هو صريح قول البدائع في قرابة الولادة اذا لم
يوجد الترجيح اعتبر الارث اه وعليه ففي جد لام وجد لاب تجب على الجد لاب فقط اعتبارا
للالث وفي الثاني اعنى لو كان كل الاصول وارثين فكالارث ففي ام وجد لاب تجب عليهما
أنلانا في ظاهرها رواية خانية وغيرها (القسم السادس) الاصول مع الحواشى فان كان احد
الصفين غير وارث اعتبر الاصول وحدهم ترجيحاً للجزئية ولا مشاركة في الارث حتى يعتبر
فيقدم الاصل سواء كان هو الوارث او كان الوارث الصنف الآخر مثال الاول ما في الحاتية
لوله جد لاب واخ شقيق فعلى الجداه ومثال الثاني ما في القنية لوله جد لام وعم فعلى الجداه
اى لترجيحه في التالين بالجزئية مع عدم الاشتراك في الارث لانه هو الوارث في الاول والوارث
هوالم في الثاني وان كان كل من الصفين اعنى الاصول والحواشى وارثا اعتبر الارث ففي ام
واخ عصبي او ابن اخ كذلك او عم كذلك على الام الثلث وعلى العصة الثلثان بدائع ثم اذا
تعدا الاصول في هذا القسم بنوعيه بنظر اليهم ونعتبر فيهم ما اعتبر في القسم الخامس مثلاً
لو وجد في المثال الاول المار عن الحاتية جد لام مع الجد لاب تقدم عليه الجد لاب لترجيحه بالارث
مع تساويهما في الجزئية ولو وجد في المثال الثاني المار عن القنية ام مع الجد لام تقدمها عليه
لترجيحها بالارث وبالقرب وهذا يسقط الاشكال الذى سذكره عن القنية كما ستعرفه وكذلك

لو وجد في الأمانة الأخيرة مع الأم حداً لم يقدمها عليه لما قلنا ولو وجد معها جد لآب بأن كان
 للفقير أم وجد لآب وأخ عصى أو ابن أخ أو عم كانت الثقة على الجد وحده كما صرح به في الحاشية
 ووجه ذلك أن الجد يحبب الأخ وابنه والمثل ينزله حينئذ منزلة الأب وحيث تحقق تنزله منزلة
 الأب صار كما لو كان الأب موجوداً حقيقة وإذا كان الأب موجوداً حقيقة لا إشراك الأم في
 وجوب الثقة فكذلك إذا كان موجوداً حكماً فتجب على الجد فقط بخلاف ما لو كان للفقير أم
 وجد لآب فقط فإن الجد لا ينزل منزلة الأب فلذا وجبت الثقة عليهما انطلاقاً من ظاهر الرواية كما
 مر (القسم السابع) الحواشي فقط والمعتبر فيه الأثر بعد كونه ذا رحم محرم وتقريره واضح
 في كلامهم كسابقاً أي ثم هذا كله إذا كان جميع الموجودين موسرين فلو كان فيهم معسر فتارة
 ينزل المعسر منزلة الميت وتجب الثقة على غيره وتارة ينزل منزلة الحي وتجب على من بعده
 بقدر حصصهم من الأثر وسبق أن بيانه أيضاً فهذا خلاصة ما اشتملت عليه تلك الرسالة * النافية
 للجهالة * فعرض عليه بالتواجد * وكن له أرغب آخذ * وإن أردت الزيادة على ذلك فارجع إليها *
 وعول عليها * فأنها فريدة في بابها * نافعة لطالباها * وهي من محض فضل الله تعالى * فله في كل
 رقت ألف حمد يتوالى **(قوله)** الثقة على الميت أو ميتها * ألف ونشر مرتب في الأول الثقة
 على الميت وحدها للقرب وفي الثاني على بنتها للجزئية ومثله ابن نصراني وأخ مسلم وإن كان
 الوارث هو الأخ كما قدمناه **(قوله)** لأنه لا يعتبر الأثر * عليه لقوله اسمه على الميت أو ميتها **(قوله)**
 (إذا استويا) أي في القرب والجزئية في هذا المثال يجب للفقير على جده سدس الثقة وعلى
 ابن إبيه باقياً فإن هذا الفقير لومات يرتان منه كذلك وقوله الأثر جرح استثناء من هذا الاستثناء
 أي عند التساوي يعتبر الأثر إلا إذا ترجح أحد المتساويين فعلى من معه رجحان فتجب
 على ابنه دون إبيه مع استوائهما في القرب ويرد على هذا ما لو كان له ابن وبنت فأنهما استويا
 في القرب والجزئية مع عدم المرجح والثقة عليهما بالسوية وكذا لو له ابن نصراني وابن مسلم
 مع أن المسلم ترجح بكونه هو الوارث فيشعير حمل قولهم والمعتبر فيه القرب والجزئية لا الأثر
 على ما إذا كان الواجب عليه الثقة فربما فقط أو فروعا وحواشي وهو القسم الأول والثاني
 من الأقسام السبعة المارة أما بقية الأقسام فيعتبر فيها الأثر على التفصيل المار فيها ثم اعلم
 أن قوله والمعتبر فيه الخ الصمير فيه راجع إلى ما قبله من ثقة الفروع والأصول على ما قدمناه
 عن الفتح ومثله في الذخيرة والبحر وإن كان الأصوب إرجاعه إلى ثقة الأصول فقط أي
 ثقة الأصول الواجبة على الفروع لما علمت من أن عدم اعتبار الأثر على إطلاقه خاص
 بهم لكن الشارح تابع صاحب الفتح في إرجاعه الضمير إلى النوعين فلذا أورد مسائل من
 كل منهما بعضها من ثقة الأصول الواجبة على الفروع وبعضها من عكسه فافهم **(قوله)**
 لترجحه بأنث ومالك لا يبيك) أي بهذا الحديث الذي رواه عن النبي صلى الله تعالى عليه
 وسلم جماعة من الصحابة كفي الفتح وهو مؤول للقطع بأن الأب يرث السدس من ولده مع
 وجود ولد الولد فلو كان الكل ملكة لم يكن لغيره شيء معه قال الرحمتي وينبغي في
 جد وابن ابن وجوب الثقة على ابن الابن لهذا المرجح فأنهم جعلوه مضرداً في جميع
 الأصول مع الفروع وبما عليه مسائل * منها أن أخذ إذا ادعى ولد أمة ابن ابنه عند فقد

الثقة على الميت أو ميتها
 لانه (لا) يعتبر (الأثر)
 إلا إذا استويا كجد وابن
 ابن فكأرثهما المرجح
 كوالد وولد (فعلى ولده
 لترجحه بأنث ومالك
 لا يبيك) وفي الحاشية له أم
 وأبواب

الابن صحت دعواه ويملكها بالقصة كما هو الحكم في الاب لهذا الحديث فتأمل اهـ **(قوله**
فكأثرهما) اي اثباتا لان كلا منهما وارث فلا يرجع احدهما الى الآخر كما مر في القسم
الخامس **(قوله** فعلى الام) اي انكونها اقرب من ابها حيث كان احدهما وارثا والآخر غير
وارث كما مر **(قوله** فعلى ابى الام) لان الجزئية تقدم على غيرها عند عدم المشاركة في الارث
(قوله واستشكه في البحر الخ) اصل الاشكال لصاحب الفقيه ووجهه ان وجودها في أم وعم
كأثرهما نص عليه محمد في الكتاب فيقتضى جعل الم بمنزلة الام وفي المسئلة اتى قبلها جعل
ابو الام متقدما على الم فيلزم ان يتقدم ايضا على الام لسا واتها للم فيشكل جعل الثقة على
الام في مسئلة أم وابى بل الظاهر جعلها على ابى الام لتقدمه عليها وجعلها على الام يقتضى
تقدمها على ابها ويلزم منه تقدمها على الم لان امها متقدم عليه فكيف تكون عليهما
كأثرهما افاده ط وحاصله ان هذه المسائل الثلاث متناقضة واقول لتناقض فيها اصلا لما
علمت من ان الارث انما لا يعتبر بنفقة الاصول الواجبة على الفروع اما في غيرها من نفقة
الفروع وذوى الرحم فله اعتبار فيها على التفصيل الذى قررناه في الضابط وحينئذ فما ذكر
المسئلة الاولى من تقديم الام على ابها لكونها اقرب في الجزئية مع عدم المشاركة في الارث
وبذلك اجاب الحريزى ايضا في دفع الاشكال وما في المسئلة الثانية من تقديم ابى الام على الم
لاختصاصه بالجزئية مع عدم المشاركة في الارث ايضا وما ذكر في المسئلة الثالثة من كونها على
قدر الارث لوجود المشاركة في الارث لما قلنا من اعتبار الميراث في غير نفقة الاصول حيث
وجدت المشاركة في الارث اعتبر قدر الميراث فقد ظهر ان جهة التقديم في اجساب النفقة
او المشاركة فيها مختلفة في المسائل الثلاث فلا تناقض فيها اصلا فافهم والله اعلم **(قوله**
قال الخ) اي صاحب البحر وقد نقله ايضا عن الفقيه حيث قال فيها وينفرد من هذه الجملة
فروع اشكل الجواب فيه وهو ما اذا كان له أم وعم وابو أم موسرون فيحتمل ان تجب على الام
لا غير لان ابا الام لما كان اولى من الم والام اولى من ابها كانت الام اولى من الم لكن يترك
جواب الكتاب ويحتمل ان تكون على الام والم اثلاثا اهـ قلت ووجه الاحتمال الثانى انه
تناقض في مسئلة الكتاب على وجودها على الام والم كأثرهما اي اثباتا علم ان المعتبر الارث
هنا حينئذ يسقط ابو الام في هذه المسئلة المشككة وهو الصواب وبه اجاب الحريزى ايضا
فقال ان الظاهر من فروعه ان الاقربية انما تقدم اذا لم يكونوا وارثين كلهم فاما اذا كانوا
كذلك فلا كلام والم والجد لقولهم بقدر الارث اهـ وبذلك اجاب ايضا شيخ مشايخنا
السامحاني وفقه عصره شيخ مشايخنا ملا على التركاني وهو الموافق لما قدمناه في الضابط
في قسم اجتماع الاصول مع الحواشى وقد نبهنا على سقوط الاشكال هناك فافهم **(قوله**
وتجب ايضا الخ) شروع في نفقة قرابة غير الولاد ووجودها لا يثبت الابلقضاء او الرضا حتى
لو طفر احدهم بجنس حقه قبل القضاء او الرضا ليس له الاخذ بخلاف الزوجة والولد والاوين
فان لهم الاخذ قبل ذلك كما مر كذا في الذخيرة وغيرها واعترض بأن القاضى غير مشرع بل
الوجوب ثابت بقوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك واجيب بأن نفقة القريب المحرم فيها
اختلاف المجتهدين بخلاف الزوجة والولد واعترض بأن الخلافات يعمل فيها بدون القضاء

في آخر هامش الصحيفة
قبلها وهي صحيفة ٩٣٦
قوله وابو ام صوابه وابو
اب اهـ وصحح مؤخر اهـ

فكأثرهما وفي الفقيه له اهـ
وابو ام فعلى الام ولوله
عم وابو ام فعلى ابى الام
واستشكه في البحر بقولهم
له ام وعم فكأثرهما قال
ولوله ام وعم واب ام هل
تلزء الام فقط ام كالأرث
احتمال (و) تجب ايضا

مطلب

في نفقة قرابة غير الولاد
من الرحم المحرم

واجب بأنه اذا قوى قول المخالف روعى خلافه واستعين بالحكم كالرجوع في الهبة وخيار البلوغ واجب ايضا بأن الوجوب ثابت قبل الحكم وأما يتوقف عليه وجوب الاداء فقد يجب الشيء ولا يجب أدائه كدين على معسر واعترض بأنه لو ثبت الوجوب لحاز أخذ القريب بما تظفر من جنس حقه واجب بمنع اللزوم لوقوع الشبهة بالاختلاف في باب الحرمة فزلت منزلة اليقين خصوصا في الاموال والتقصاء ترتفع الشبهة وله نظائر كثيرة وبسط ذلك في البحر وفيما علقناه عليه **(قوله)** لكل ذي رحم محرم خرج بالاول الاخر رضاعا وبالناتئ ابن العم ولا بد من كون المحرمية بحجة القرابة فخرج ابن العم اذا كان اخا من الرضاع فلا نفقة له كذا في شرح العجاوي واطلق فيمن تجب عليه النفقة فشمع الصغير الفتي والصغيرة الغنية فيؤمر الوصي بدفع نفقة قريبهما المحرم بشرطه كذا في اتفق الوسائل بحر ثم ان قول المصنف ولكل معطوف على قوله لاصوله اي اصول الموسر فاذا اشتراط اليسار فيمن تجب عليه النفقة هنا ايضا اذا تجب على فقير الا للزوجة والولد الصغير كما في كافي الحاكم وفي تفسير اليسار الخلاف المار **(قوله)** مطلقا قيد للاتئ اي سواء كانت بالغة او صغيرة صحيحة او زمنة كما أفاده بقوله ولو كانت الخ والمراد بالصحيحة القادرة على الكسب لكن لو كانت مكتسبة بالفعل كالقابلة والمغسلة لانفقة لها كمر **(قوله)** او كان الذكر بالغا لا يصح دخوله تحت المبالغة بعد تقييده بقوله صغير فكان على المصنف ان يقول او بالغ عاجز بالجر عطفًا على صغير **(قوله)** لكن عاجزا (الاولى اسقاط لكن لان العطف بها يشترط له تقدم نفى او نهى ط **(قوله)** كمي الخ) أفاد ان المراد بالزمانة العاهة كما في القاموس وفي الدر المنثور ان الزمانة تكون في ستة المعنى وفقد الدين او الرجلين او اليد والرجل من جانب والحرس والفالج اه فان قلت ان من ذكر قد اكتسب فالاعمى يقدر على العمل بالدولاب ومقطوع الدين على دوس العنب برجليه او الحراسة وكذا الاخرس قلنا ان اكتسب بذلك واستغنى عن الانفاق فلا وجوب والا فلا يكلف لان هذه الاعذار تمنع عن الكسب عادة فلا يكلف به **(قوله)** وعته (بالتحريك نقصان العقل **(قوله)** لحرفة) كذا في بعض النسخ بالحاء والفاء وفي المغرب الحرفة بالكسر اسم من الاحتراف الاكتساب ولا يخفى انه لا يناسب هنا فالصواب ما في بعض النسخ لحرفة بالحاء المعجمة والفاء وآخرة ضمير الغنية وهو عدم معرفة عمل اليد خرق خرقا من باب قرب فهو أخرق مصباح وفي الاختيار لان شرط وجوب نفقة الكبير العجز عن الكسب حقيقة كالزمن والاعمى ونحوها او معنى كمن به خرق ونحوه اه **(قوله)** او لكونه من ذوى البيوتات (اي من اهل الشرف قال في المغرب البيوتات جمع بيوت جمع بيت ويختص بالاشراف وعبارة الفتح وكذا اذا كان من ابناء الكرام لا يجدر من يستأجره وعبارة الزيلعي او يكون من اعيان الناس يلحقه العار بالكسب واعترضه الرحني بأن كسب الحلال فريضة وبأن عليا سيد العرب كان يؤجر نفسه لليهود كل دلو يترعه من البئر بتمرة والصديق بعد ان يبيع بالخلافة حمل اثوابه وقصد السوق فردوه وفرض له من بيت المال ما يكفيه واهله وقال سائح للمسلمين في مالهم حتى اعوضهم عما اتفقت على نفسي وعيالي اه واي فضل لبيوت تحمل اهلها ان تكون كالا على الناس اه ملخصا قلت لا يخفى ان ذلك لم يكن عادا في

(لكل ذي رحم محرم صغير
اواثي) مطلقا (ولو) كانت
الاثي (بالغة) صحيحة
(او) كان الذكر (بالغا)
لكن (عاجزا) عن الكسب
(نحو زمانة) كمي وعته
وفليح زاد في الملتقى والختار
او لا يحسن الكسب لحرفة
او لكونه من ذوى
البيوتات

زمن الصحابة بل يعدونه فخرا بخلاف من بعدهم ألا ترى أن الخليفة بل من دونه في زماننا لو
 فعل كذلك لسقط من أعين رعيته فضلا عن أعدائه وقد أثبت الشارع على المرأة فسح النكاح
 لدفع العار عنه بحيث كان الكسب عاراله كما لو كان ابنا أو أخا للأمير أو لقاضي القضاة مثلا
 تجب له الثقة عليه بشرطها **(قوله)** أو طالب علم (أي إذا كان به رشد ومراعاة الكلام عليه
(قوله) حال من المجموع) أي من صغير وأبى وبالغ قال ط والاولى جملة حالا من ذي رحم
 محرم لعمومه الكل وفي نسخة فقراء **(قوله)** بحيث تحل له الصدقة (كذا فسره في البدائع
 وذلك بأن لا يملك نصا ناميا أو غير نام زائدا عن حوائجها الأصلية والظاهر أن المراد به ما كان
 من غير جنس الثقة إذ لو كان يملك دون نصاب من طعام أو نفقة تحل له الصدقة ولا تجب له
 الثقة فيها يظهر لانها مملوكة بالكفاية وما دام عنده ما يكفيه من ذلك لا يلزم غيره ككفايته تأمل
(قوله) ولوله منزل وخادم) أي وهو محتاج اليهما وهذا عام في الوالدين والمولودين وذوي
 الأرحام كما صرح به في الذخيرة وفيها لو كان يكفيه بعض المنزل أمر ببيع بعضه وانفاقه على
 نفسه وكذا لو كانت له دابة نفيسة يؤمر بشراء الأدنى وانفاق الفضل اه ومثله في شرح أدب
 القضاء ومتاع البيت المحتاج اليه مثل المنزل والدابة كما في شرح أدب القضاء وهل مثله جهاز
 المرأة قدما في الزكاة خلافا في أنها هل تحرم عليها الصدقة بسببه فراجعوه وهل تجب نفقة
 الخادم هنا مقتضى ما في البدائع نعم فإنه قال وكل من وجبت عليه نفقة غيره يجب عليه المأكل
 والملبس والسكن والرضاع إن كان رضيعا لأن وجوبها للكفاية والكفاية تتعلق بهذه
 الأشياء وإن كان له خادم يحتاج إلى خدمته يفرض له أيضا لأن ذلك من جملة الكفاية اه
 واحتياجه إلى خدمته بأن يكون له علة كما قدمناه في خادم الأب وكذا لو كان من أهل البيوتات
 لا يعطى خدمة نفسه بيده تأمل **(قوله)** بقدر الارث (أي تجب نفقة المحرم الفقير على
 من يرثونه إذا مات بقدر ارثهم منه **(قوله)** وعلى الوارث مثل ذلك) أي مثل الرزق والكسوة
 التي وجبت على المولود له فأناط الله تعالى الثقة باسم الوارث فوجب التقدير بالارث ط
(قوله) ولذا (أي الآية الشريفة حيث عبر فيها بعلی المضيئة للالزام ط ويوجد في بعض
 النسخ بين قوله ولذا وقوله يجبر عليه ما نصه ينظر ما المراد بالجبر هنا هل هو الجلس وغيره وقد
 ذكرنا في القضاء حسمه لنفقة الولاد ومفاده عدم الجلس لغيرهم قلت وكان المناسب ذكر
 هذا بعد قوله يجبر عليه ثم لا يخفى أنه إذا حبس الأب فغيره بالاولى لأن الأب لا يجلس في دين ولله
 سوى الثقة على أن المذكور في القضاء أنه يجلس لنفقة القريب والزوجة وامام سيد ذكره عن
 البدائع من أن المتع من نفقة القريب يضرب ولا يجلس فهو خطأ في النقل كما ستعرفه قبيل
 قوله ولملوكه **(قوله)** يجبر عليه) أي على الاتفاق وقد منعنا عن البحر أنه لو قال أنا اطعمك ولأدفع
 شيئا لا يجاب بل يدفع اليه **(قوله)** أي فقير (مفيد أيضا بالعاجز عن الكسب إن كان ذكرًا بالغا
 ولو صغيرا أو أختي فجرد الفقر كاف كما مر **(قوله)** أخوات متفرقات) أي أخت شقيقة واخت
 لأب واخت لأم **(قوله)** أخماس) ثلاثة أخماس على الشقيقة وخمس على الاخت لأب وخمس
 على الاخت لأم لأنهن لو ورثن كانت المسئلة من ستة ثلاثة للاولى وسهم للثانية وسهم للثالثة وسهم
 يرد عليهن فنصير المسئلة ردية من خمسة اه ح وكذلك تبقى الثقة أخماسا عند عدم الرد

أو طالب علم (فقيرا) حال
 من المجموع بحيث تحل له
 الصدقة ولوله منزل وخادم
 على الصواب بدائع (بقدر
 الارث) لقوله تعالى وعلى
 الوارث مثل ذلك (و) لذا
 (يجبر عليه) ثم فرع على
 اعتبار الارث بقوله
 (نفقة من) أي فقير
 (له أخوات متفرقات)
 موارث (عليهن أخماسا)

بأن كان معهم ابن عم اذلا نفقة عليه لانه غير محرم . فلو كان بدله عم عصبي نصير اسداسا **(قوله**
ولو اخوة متفرقين) اى ولو كان الورثة اخوة متفرقين **(قوله** فسدسها) اى النفقة على الاخ
لام والباقي على الشقيق لسقوط الاخ لاب بالشقيق في الارث - **(قوله** كلارنه) مصدر
مضاف لفعله اى كلارنهم اياه **(قوله** وكذا) اى احكم كذلك لو كان معهم اى مع الاخوات
او معهم اى مع الاخوة **(قوله** ابن معسر) اى صغير او كبير عاجز كافى الذخيرة اذ لو كان صحيحا
امر بالكسب لينفق على نفسه وعلى ابيه على رواية محمدانى رجعها الزياى والكمال وفى
الذخيرة ان نفقة ذلك الابن على عمته الشقيقة فى الاولى وعمه الشقيق فى الثانية لان الاب
المعسر كليت فيكون ارث الابن اعمه او عمته المذكورين فقط فكذا نفقته **(قوله** ليصبروا
ورثة) اى ويقضى عليهم بالنفقة وما يجعل الابن كاعدهم لاصير الاخوة والاخوات ورثة
فيعذر ايجاب النفقة عليهم ط **(قوله** نفقة الاب على الاسفاء) اى على الاخوة الشقيقة
فى المسئلة الاولى وعلى الاخ الشقيق فى الثانية فاطلق اجمع على ما فوق الواحد وقوله لارنهم
اى الاشقاء معها اى مع البنت فلا تجعل البنت كليت لانها لا تحوز كل الميراث وانما يجعل
كليت من يحوز كل الميراث لينظر الى من يرث بعده فتجب النفقة عليه فى مسألة الابن
تجب على كل الاخوة والاخوات وهنا على الاشقاء فقط لسقوط الاخوة والاخوات لاب
اولاء **(قوله** وعند التعدد) اى تعدد المعسرين والموسرين والاولى وعند الاجتماع وفى
الحالية وغيرها الاصل انه اذا اجتمع فى قرابة من تجب له النفقة موسر ومعسر ينظر الى المعسر
فان كان يحوز كل ميراث يجعل كاعدهم ثم ينظر الى ورثة من تحاله النفقة فتجعل النفقة
عابهم على قدر موازيتهم وان كان المعسر لا يحوز كل ميراث تقسم النفقة عليه وعلى من يرث
معه فيعتبر المعسر لظاهر قدر ما يجب على الموسرين ثم يجعل كل النفقة على الموسرين على
اعتبار ذاب اه **(قوله** كذا) اى كصغير فقير او كبير زعم فدير له ما له **(قوله** فنفقة
عليهما الزباء) لان المعسر فى الارث شقيقة والسدس للام والسدس للاخت لاب و سدس
للاخت لام فكان يجب الشقيقة والام اربعة افرع النفقة على الام وبلاة ارباعها على
الشقيقة اه - ووجع المعسر كاعدهم اصلا كانت النفقة على الام والشقيقة احماسا ملاة
احماس على الشقيقة واحسان على الام اعتبارا باميراث خانية وبها وكان للصغير اه معسرة
ولامه اخوات متفرقات موسرات فنفقة على الحالة لاب وام لان لام تحوز كل ميراث
فتجعل كاعدهم وما نفقة الام فعلى احوالها احماسا على الشقيقة ملاة احماس وعلى الاخت
لاب خمس وعلى الاخت لام خمس اه وتام ذلك فى رسالتنا تحريز النقول **(قوله** اذ لا يحقق
الحق) حاصله ان حقيقة الوارث فى الآلة غير مرادة فانه من فقه به الارث بالفعل وهذا لا يحقق
الا بعد موت من تجب له النفقة ولا نفقة بعد الموت فكان المراد من ثبت له ميراث فتح
(قوله ولو استويا فى اخرمية اه) اى وفى اهلية الارث ذخيرة قال فى الفتح والحاصل ان
قوله اهلية الميراث لاحرازه فى اذا كان اخرز للميراث غير محرم ومعه محرم اما اذا ثبت محرمية
كلهم وبعضهم لا يحوز الميراث فى الحال كالحال والى اذا اجتماعه فانه يعتبر احراز الميراث فى الحال

ولو اخوة متفرقين فسدسها
على الاخ لام والباقي على
الشقيق (كأثره) وكذا لو
كان معهم او معهم ابن
معسر لانه يجعل كليت
ليصير واورثة ولو كان مكانه
بنت فنفقة الاب على الاشقاء
فقط لارنهم معها وعند
التعدد يعتبر المعسرون
احياء فيما يلزم المعسرين
ثم يلزمهم الكل كدى
اه واخوات متفرقات
والام والشقيقة موسراتان
فانقصه عليهما ارباعا
(والمعتبر فيه) اى الرجز
المحرم (اهلية الارث
لاحقيقته) اذ لا يحقق الا
بعد الموت فنفقة من له حال
وابن عم على الحال لانه
محرم ولو استويا فى المحرمية
كهم وخال رجع الوارث
للحال ما لم يكن معسرا
فيجعل كليت

وتجب على الم وإذا اتفقوا في الحرمة والأرث في الحال وكان بعضهم فقيرا جعل كالمعدم
 ووجب على الباقيين على قدر أرثهم كأن ليس معهم غيرهم اه وفي الذخيرة لوله عم وعمّة
 وخالة موسرون فالنقعة على الم فلوالعم معسرا فعلى العمّة والحالة إلنا كما رتبها **(قوله**
وفي القنية إل) مكرر مع ما قدمه في الفروع عن الواقعات **(قوله وفي السراج إل)** مكرر
 أيضا مع ما قدمه قيل قوله قضى بنفقة الأعسار وأما ما قدمه قيل الفروع من أن الرجوع
 إنما يثبت للام فقط على الأب دون غيرها فلا يراد أما أولا فلا لأنه خلاف المعتقد كما حررناه هناك
 وأما ثانيا فلا أن الرجوع هنا على الزوج لأعلى الأب فافهم **(قوله على من رحمه كامل)** أي
 بأن يكون محرما أيضا **(قوله ولذا)** أي لاشتراط كونه رحما محرما وهو الرحم الكامل
(قوله قوله) أي في مسئلة خال وابن عم **(قوله فيه نظر إل)** عبارة القهستاني فيه نوع
 مخالفة للكلام القوم اه فبين الشارح المخالفة بقوله لانه ليس بمحرم إل وانت خير بأنه غير
 مخالف للكلام أصلا بل هو مقرر له ومؤكّد فأن مسئلة خال وابن عم مذكورة في متون
 المذهب وشروحه فصرحوا بوجوب النفقة فيها على الحال لكون رحمه كاملا كما اشترطوا
 وأن كان الميراث كله لأن الم لكون رحمه ناقصا ونهوا بهذا المثال على شيء آخر أيضا وهو أن
 المعتبر أهلية الأرث لا الأرث حقيقة كما مرّ فن إن جاءت المخالفة للكلام اه وأوهى من هذا
 ما نقله القهستاني عن بعضهم من أن الأولى التمثيل بخال وعم لأب فانه خطأ محض كما ينضح
 أن أراد أن النفقة على الحال وإن أراد أنها على الم فلا فائدة في ذكر الحال ولم يسبق لأهلية
 الأرث مثال فافهم **(قوله مع الاختلاف دينا)** أي كالكفر والاسلام فلا يجب على أحدهما
 الاتفاق على الآخر وفيه اشعار بأن نفقة السني على الموسر الشيعي كما يشير إليه في التكميل
 قهستاني والمراد الشيعي المفضل بخلاف الساب فانفذ فانه مرتد يقتل أن ثبت عليه ذلك
 فإن لم يقتل تساهلا في إقامة الحدود فالظاهر عدم الوجوب لأن مدار نفقة الرحم المحرم على
 أهلية الأرث ولا توارث بين مسلم ومرتد نعم لو كان يجحد ذلك ولا يثبت يعامل بالظاهر وإن
 اشتهر حاله بخلافه والله سبحانه أعلم **(قوله لا لزوجة إل)** لأن نفقة الزوجة جزء الاحتباس
 وهو لا يتعلق باتحاد الملة وبنفقة الأصول والفروع للجزئية وجزء المرأة في معنى نفسه فكما
 لا تمتنع نفقة نفسه بكفره لا تمتنع نفقة جزءه إلا أنهم إذا كانوا حربيين لا تجب نفقتهم على المسلم
 وإن كانوا مسلمين لأنهما عن البر في حق من يقاتلنا في الدين كما في الهداية **(قوله**
لا نقطاع الأرث) تأميل لقوله ولا نفقة مع الاختلاف دينا ولقوله لا الحربيين فإن المالة فيهم
 عدم التوارث كما نص عليه في كافى الحاكم فقد أخر التعليل ليكون للمسلمتين فافهم **(قوله**
لأن له ولاية التصرف) فيه نظر وعبارة الهداية وغيرها لأن للأب ولاية الحفظ في مال
 الغائب الأتري إن الوصى ذلك فالأب أولى لو فور شقته اه قال في الفتح وإذا جاز بيعة مزار
 الحاصل عنده الثمن وهو جنس حقه فيأخذ بخلاف المقار لانه محصن بنفسه فلا يحتاج إلى
 الحفظ بالبيع اه وحاصله أن المتقول مما يخشى هلاكه فلا ياب بيعة حفظه ولا يبيع به بغير الثمن
 من جنس حقه ماله الاتفاق منه فلا يقال انه إنما يكم حفظا إذا لم ينفق ثمنه لأن ذلك البيع
 ساقط فلا يفي اتفاق حقه في الثمن بعد البيع فافهم نعم انما يشكّل الرأى اه إذا كان البيع

وفي القنية يخبر الأبعد إذا
 غاب الأقرب وفي السراج
 معسره لزوجته ولزوجته
 أخ موسر أجبر أحوها
 على نفقتها ويرجع به على
 الزوج إذا البسر اه وفيه
 النفقة أتمهى على من رحمه
 كامل ولذا قال القهستاني
 قولهم وابن العم فيه نظر لانه
 ليس بمحرم والكلام في
 ذى الرحم المحرم فافهم
(ولا نفقة) بواجبة (مع
 الاختلاف دينا) لا لزوجة
 والأصول والفروع (علوا
 أوسفوا) (الذمين)
 لا الحربيين ولو مستأمنين
 لا نقطاع الأرث (بيع
 الاب) لأن له ولاية
 التصرف

من باب الحفظ وله ذلك فما المانع منه لأجل دين آخر قال في البحر واجاب عنه في غاية البيان بأن الثقة واجبة قبل القضاء والقضاء فيها امانة لا قضاء على الغائب بخلاف سائر الديون اه تأمل ثم ان ما ذكر هنا قول الامام وهو الاستحسان وعندها وهو القياس ان المتقول كالعقار لاقطاع ولاية الاب بالبلوغ وهل الجد كالأب لم أره **(قوله لا الام)** ذكر في الاقضية جواز بيع الابوين فيحتل ان هذا رواية في ان الام كالأب ويحتل ان المراد ان الاب هو الذي يتولى البيع وينفق عليه وعليها أما بيعها بنفسها فبيد لعدم ولاية الحفظ كافي الفتح وغيره فأفاد ترجيح الثاني وفي الذخيرة أنه المظاهر ومثله في النهر عن الدراية وفي القهستاني عن الخلاصة أن ظاهر الرواية ان الام لا تبع **(قوله ولا بقية اقاربه)** وكذا ابنه كما في القهستاني عن شرح الطحاوي **(قوله فيبيع عقار صغير ومجنون)** فترجع على قوله لا عقاره الرابع الى الابن الكبير وزاد المجنون لانه في حكم الصغير **(قوله ولزوجته وأطفاله)** المتبادر من كلامه ان الصغير راجع للأب كصغيره وبعبارة النهر ولم يقل لنفقته لما مر من انه ينفق على الام ايضا من الثمن وينبغي ان تكون الزوجة وأولاده الصغار كذلك اه والمتبادر منها ان المراد زوجة الغائب وأولاده لان المراد من الام امه ايضا **(قوله بقدر حاجته)** قال في النهر وفي قوله للنفقة ائما الى انه لا يجوز له بيع زيادة على قدر حاجته فيها كذا في شرح الطحاوي اه وعزاه في البحر الى غاية البيان قلت وهذا يخالف لبحث النهر الا ان يحمل على ما اذا لم يكن غيره ويؤيده انه ينفق على ام الغائب ايضا كعلمته **(قوله ولا في دين له)** اي للأب على الابن الغائب **(قوله لمخالفة الخ)** اشار الى ما مر من اشكال الزيلعي وجوابه **(قوله لا ديانة)** فلو مات الغائب حل له ان يخلف لورثته انهم ليس لهم عليه حق لانه لم يرد بذلك غير الاصلاح بجرع عن الفتح **(قوله كمديونه)** اي فانه اذا اتفق على من ذكر ماعليه يضمن بمعنى انه لا يبرأ قضاء وبراء ديانة رحمتي **(قوله وزوجته وأطفاله)** اشار الى ان ذكر الابوين غير قيد كما كتبه عليه في البحر وفي النهر انما خص الابوين ليعم الزوجة والأولاد بالأولى **(قوله ان كان)** اي ان وجدتم قاض شرعي وهو من لم يأخذ القضاء بالرشوة ولا يطلب رشوة على الاذن والا فهو كالمعدم رحمتي **(قوله استحسانا)** لانه لم يرد به الا الاصلاح ذخيرة وفيها وكذا قالوا في مسافرين اغمى على احدها اومات فأنفق الآخر عليه من ماله وفي عبد مأذون مات مولاه فأنفق في الطريق وفي مسجد بلا متول له اوقف اتفق عليه منها بعض اهل الحلة لا يضمن استحسانا فيما بينه وبين الله تعالى وحكي عن محمد انه مات تليذ له فباع كتبه واتفق في تجهيزه فقيل له انه لم يوص بذلك فتلا محمد قوله تعالى والله يعلم المتصد من المتصلح فما كان على قياس هذا لا يضمن ديانة استحسانا اما في الحكم فيضمن وكذا لو عرف الوصي ديننا على الميت فقضاه لائامه وكذا لومات رب الوديعة وعليه مثلها دين لا آخر لم يقضه فقضاه المودع ومثله المديون لومات دائسته وعليه دين لا آخر مثله لم يقضه فقضاه المديون وكذا الوارث الكبير لو اتفق على الصغير ولاوصى له فهو محسن ديانة متطوع حكما اه ملخصا من البحر لكن ذكر في التارخانية في المسئلة الاخيرة انه ان كان طعاما ينفق سواء كان الصغير في حجره او لا وان كان دراهم يملك شراء الطعام لو في حجره وان كان شيئا يحتاج الى بيعه لا يملك الا ان كان

(لا الام) ولا بقية اقاربه ولا القاضي اجماعا (عرض ابنه) الكبير الغائب لا الحاضر اجماعا (لا عقاره) فيبيع عقار صغير ومجنون اتفاقا للنفقة له ولزوجته وأطفاله كما في النهر بخلافه بقدر حاجته لا فوقها (ولا في دين له سواها) لمخالفة دين الثقة لسائر الديون (ضمن) قضاء لاديانة (مودة الابن) كمديونه (لو اتفق الوديعة على ابويه) وزوجته وأطفاله (بغير امر) مالك (اوقاض) ان كان والا فلا ضمان استحسانا

مطلب

في مواضع لا يضمن فيها المتفق اذا قصد الاصلاح

وصيا **(قوله كالارجوع)** اى للمودع على الاب بما انفق عليه اذا ضمنه الغائب لان المودع ملك المدفوع بالضمان فكان متبرعا بملك نفسه قال في البحر وظاهره انه لا فرق بين ان ينفق عليهم او يدفع اليهم في وجوب الضمان وعدم الرجوع عليهم لوجود العلة فيهما ويظهر انه لا ضمان لو اجاز المالك لان الاجازة ابراء منه ولانها كالوكالة السابقة اه **(قوله)** وكالوا محصر ارثه الخ فاذا اتفق على ابي الغائب مثلا بلا امر ثم مات الغائب ولا وارث له غير الاب فلا رجوع للاب على المودع لانه وصل اليه عين حقه وهذا ذكره في النهر بحثا وشبهه بما لو اطم المغصوب للمالك بغير علمه **(قوله لغائب)** اى هو ولدهما **(قوله اى جنس النفقة)** الانسب لتذكير الضمير قول المنح من جنس حقهما اى النفقة **(قوله)** لوجوب نفقة الولاد والزوجية اشار بهذا الى ان الابوين في المتن ليس بقيد بل الزوجة وبقية الولاد كذلك كما في البحر **(قوله حتى لو ظفر)** اى احد هؤلاء **(قوله)** فله اخذه اى بالاقضاء ولا رضا بحر وهذا مقيد باباء الابن وان لا يكون ثمة قاض كما سلف ط **(قوله حكم الحاكم)** كذا في بعض النسخ وفي بعضها حكم الحال اى حال الاب يوم الخصومة فان كان معسرا فالقول له استحسانا في نفقة مثله والا فالقول للابن بحر **(قوله)** ولو برهنا فينة الابن اى لانه ثبت امرها عارضا خاتية اى لان الاصل الاعسار واليسار عارض ومقتضى هذا الاطلاق انه مع اليقينة لا ينظر الى تحكيم الحال والا فهذا ظاهر فيها اذا كان معسرا يوم الخصومة لان الظاهر للاب ولذا كان القول له فتكون اليقينة المعتبرة بينة الابن لاثباتها خلاف الظاهر اما لو كان موسرا يومها فينبغي ان تقدم بينة الاب على انه كان معسرا يوم الانفاق كما لو برهن وحده تأمل قلت وامر من ان القول لمكرر اليسار واليقينة لدعيه فقله عند عدم العلم بالحال تأمل **(قوله)** غير الزوجة يشمل الاصول والفروع والمحارم والممالك **(قوله)** زاد الزيلعي والصغير يعنى استثناء ايضا فلا تسقط نفقته المقضى بها بمضى المدة كالزوجة بخلاف سائر الاقارب ثم اعلم ان ما ذكره الزيلعي نقله عن الذخيرة عن الحاوي في الفتاوى واقره عليه في البحر والنهر وتبعهم الشارح مع انه مخالف لاطلاق المتون والشروح وكافى الحاكم وفي الهداية ولو قضى القاضي للولد والوالدين وذوى الارحام بالنفقة فمضت مدة سقطت لان نفقة هؤلاء تجب كفاية للحاجة حتى لا تجب مع اليسار وقد حصلت بمضى المدة بخلاف نفقة الزوجة اذا قضى بها القاضي لانها تجب مع يسارها فلا تسقط بمحصول الاستثناء فيما مضى اه وقرر كلامه في فتح القدير ولم يرجع على ما مر عن الذخيرة على انه في الذخيرة صرح بخلافه وعزاه الى الكتاب فانه قال فيها قال اى في الكتاب وكذلك ان فرض القاضي النفقة على الاب فغاب الاب وتركهم بلا نفقة فاستدانت بامر القاضي وانفقت عليهم ترجع عليه بذلك فان لم تستدن بعد الفرض وكانوا يأكلون من مسئلة الناس لم ترجع على الاب بشئ لانهم اذا سألوا واعطوا صار ملكا لهم فوق الاستثناء عن نفقة الاب واستحقاق هذه النفقة باعتبار الحاجة فان كانوا اعطوا مقدار نصف الكفاية سقط نصف الكفاية عن الاب واتصح الاستدانة في النصف بعد ذلك وعلى هذا القياس وليس هذا في حق الاولاد خاصة بل في نفقة جميع المحارم اذا اكلوا من مسئلة الناس لارجوع لهم لان نفقة الاقارب لا تصير ديناً بالقضاء بل تسقط بمضى المدة بخلاف

كما لا رجوع وكالوا محصر ارثه في المدفوع اليه لانه وصل اليه عين حقه (و) الابوان (لو انفق ما عندها) لغائب (من ماله على انفسهما وهو من جنسه) اى جنس النفقة (لا) يضمنان لوجوب نفقة الولاد والزوجة قبل القضاء حتى لو ظفر بمجنس حقه فله اخذه ولذا افترضت من مال الغائب بخلاف بقية الاقارب ولو قال الابن انفقته وانت موسر وكذبه الاب حكم الحاكم يوم الخصومة ولو برهنا فينة الابن خلاصة (قضى بنفقة غير الزوجة) زاد الزيلعي والصغير (ومضت مدة) اى شهر فاكثر (سقطت) لحصول الاستثناء فيما مضى

نفقة الزوجة اه ومثله في شرح ادب القضاء للخصاف وذكر مثله قاضخان جازما به وقد قال في اول كتابه ان مافيه اقوالا اقتصرت فيه على قول اوقولين وقدمت ماهوا الاظهر وفتحت بما هو الاشهر وقد راجع الرحي نسخة من الذخيرة محرقة حتى اشبه عليه مامر بمسئلة الموت الآتية وحكم على الزيلعي ومن تبعه بالوهم وقال لان مراد الحاوي ان نفقة الصغير لا تسقط بعد الاستدانة واطال بما لايجدى نفعا والصواب في الرد على الزيلعي ما قدمناه **(قوله)** واما ما دون شهر) محترز قوله اي شهر فاكثروا وجهه ان هذه المدة قصيرة وان القاضي مأمور بالقضاء فلو سقطت المدة القصيرة لم يكن للامر بالقضاء فائدة لانه اذا كان كل مامضى سقط لم يمكن استيفاء شي كافي الفتح **(قوله)** ونفقة الزوجة والصغير) محترز قوله غير الزوجة والصغير اما الصغير ففيه ما علمت واما الزوجة فانما تصير دينا بالقضاء ولا تسقط بمضى المدة فلان نفقتها لم تنسح لحاجتها كالاقارب بل لاحتباسها وقد علم من هذا انها بعد القضاء لا تسقط بمضى المدة سواء كانت شهرا أو اكثر أو اقل نعم تسقط نفقتها بمضى المدة قبل القضاء ان كانت شهرا فاكثروا كاقدمناه عند قول المصنف والفقة لا تصير دينا الا بالقضاء والحاصل ان نفقة الزوجة قبل القضاء كنفقة الاقارب بعد القضاء. في انها تسقط بمضى المدة الطويلة **(قوله)** غير الزوجة) اما هي فترجع بما فرض لها ولو اكلت من مال نفسها او من مسألة كما في الحساية وغيرها فاستدانها بعد الفرض غير شرط نعم استدانها للصغير بشرط كما علمت مامر ويأتي **(قوله)** فلو لم يستدن) افاد ان مجرد الامر بالاستدانة لا يكفي وما فهمه بعضهم من عبارة الهداية فهو غلط كانه عليه في انفع الوسائل **(قوله)** بل في الذخيرة) هذا محل التفریع فكان المناسب ان يقول في الذخيرة الخ وهذا ايضا فيما اذا فرض القاضي لهم النفقة وامر الام بالاستدانة كما علمت من كلام الذخيرة وانت خير بان هذا يخالف لما قدمه عن الزيلعي من قوله والصغير كما نهينا عليه آنفا فافهم **(قوله)** او انفقتم من مالها) هذا من كلام الحائية كما تعرفه وما قبله مذكور في الحائية ايضا وقوله رجعت بما زادت اي بما استدانته او انفقته من مالها لتكميل نفقتهم وافاد ان الاتفاق من مالها على الاولاد قائم مقام الاستدانة فهو تقييد لقوله فلو لم تستدن بالفعل فلا رجوع لكن هذا فهم لصاحب البحر وهو غير صحيح فانه قال وفي الحائية رجل غاب ولم يترك الاولاد الصغار نفقة ولا مهم مال ينجح الام على الاتفاق ثم ترجع بذلك على الزوج اه قال في البحر ولم يشترط الاستدانة ولا الاذن بها فيفرق بين ما اذا انفقتم عليهم من مالها وبين ما اذا اكلوا من المسئلة اه قلت لا يخفى عليك ان مافي الحائية من مسائل امر الابدع بالاتفاق عند غيبة الاقرب وهي كثيرة تقدمت في الفروع عن واقعات المفتين لقدردى افدى فيها بأمر القاضي الابدع ليرجع على الاقرب كالا م لترجع على الاب فهو امر بالادانة ويحبس المتع عنها لان هذا من المعروف كاقدمناه عن الزيلعي والاختيار قيل قول المصنف ففني بنفقة الاعسار فاذا كانت الام موسرة تؤمر بالادانة من مالها وان كانت معسرة تؤمر بالاستدانة نعم كل منهما اذا اكل الاولاد من مسألة الناس سقطت نفقتهم عن اجهم لحصول الاستثناء فلا ترجع الام شيء في العسر بين . اما اذا امرت بالاستدانة . لم تستدن بل انفق من مالها فلا رجوع لها ايضا مثله ما اذا اكلوا من المسئلة لاها لم يفعل ما امرها

واما ما دون شهر ونفقة الزوجة والصغير فتصير دينا بالقضاء (الا ان يستدين) غير الزوجة (بامر قاض) فلو لم يستدن بالفعل فلا رجوع بل في الذخيرة لو اكل اطفاله من مسألة الناس فلا رجوع لامهم ولو اعطوا شيئا واستدانوا شيئا او انفقتم من مالها رجعت بما زادت خانية

به القاضي القائم مقام الغائب ولذا صرحوا باشتراط الاستدانة بالفعل ولم يكف مجرد الامر بها خلافا لمن غلط فيه كما قدمناه عن انفع الوسائل ويدل على ان اتفاقها لا يقوم مقام الاستدانة ما صرح به في البرازية بقوله وان اتفقت عليه من مالها او من مسئلة الناس لا ترجع على الاب وكذا في نفقة المحارم اه فهذا صريح فيما قلناه و اشار الى بعضه المقدسي والحير الرملي فافهم نعم لو امرت بالاتفاق وهي موسرة فاستدانت واتفقت منه ترجع لان ما استدانت دين عليها لاعلى الاب لانه لا يصير ديناً على الاب الا بالامر بالاستدانة عليه لعموم ولاية القاضي فاذا كان ديناً عليها صار من مالها فلا فرق بين الانفاق منه او من مال آخر بخلاف ما اذا امرت بالاستدانة واتفقت من مالها فانها تكون متبرعة فاعتنم تحرير هذا المقام **(قوله وينفق منها)** الاولى منه اي مما استدانه **(قوله)** لكن نظر فيه في التهر الخ قد يجاب عن البحر بأن المراد من قوله وينفق مما استدانه تحقيق الاستدانة فهو للاحتراز عما اذا لم يستدن وانفق من ماله او من صدقة ولذا قال في البحر بعد ذكر هذا الشرط قال في المبسوط فلو اتفق بعد الاذن بالاستدانة من ماله او من صدقة فلا رجوع له لعدم الحاجة وحيثذ فلا خلاف وسقط التظهير افاده ط وحاصله ان الانفاق مما استدانه غير شرط لكن قال الرحمن لو اتفق من غيره فأما ان يكون من ماله فلا يستحق نفقة لغناه به او من مال غيره فهو استدانة ويصدق انه اتفق مما استدانه لكن صاحب التهر مولى بالاعتراض على أخيه في غير محله اه قالت لكن هذا ظاهر اذا كان قبل الاستدانة اما بعد ما استدان وصار ما استدانه ديناً على المقتضى عليه ثم تصدق عليه بشئ فهل تسقط نفقته عن قريبه لانها تحجب كفاية للحاجة وقد حصلت بما صار معه من الصدقة فليس له ان ينفق مما استدانه حتى ينفق مامعه ولذا لودفع له القريب نفقة شهر فضى الشهر وبقي معه شئ لم يقض له بأخرى مالم ينفق ما بقي أم لا تسقط لكون ما استدانه صار ملكه ولذا لو تجمل له نفقة مدة فأت احداهما قبل تمام المدة لا يستردش منها اتفاقاً كما في البدائع ونظيره مامر في موت الزوجة او طلقها فما استدانه في حكم المعجل فيما يظهر حيث ملكه فلان ينفق منه او من الصدقة لكن ليس له الاستدانة ثانياً مالم يفرغ جميع ما معه لتحقيق الحاجة فالاحاصل انه اذا استدان بأمر قاض صار ملكه ولذا لومات القريب بعدها يؤخذ من تركته ولا يسقط بالموت فلا فرق حينئذ بين ان ينفق منه او مما ملكه بعد الاستدانة بصدقة او غيرها هذا ما ظهر لفهمي القاصر فتأمل **(قوله)** او من عليه النفقة) اي من بقية الاقارب فالاب غير قيد **(قوله)** دين ثابت في تركته) فلام ان تأخذها من تركته ذخيرة **(قوله)** فتأمل) اي عند الفتوى ما هو الاولى من هذين القولين المصححين قالت لكن نقل الثاني في الذخيرة عن الحطافى والاوّل عن الاصل قال الحير الرملي وانت على علم بأن تصحيح الحطافى لا يصادم تصحيح الاصل مع ما فيه من الاضرار بالنساء فينبغي ان يعمل عليه اه اي على ما في الاصل الامام محمد وفي شرح المقدسي ولومات من عليه النفقة المستدانة بأذن لم تسقط في الصحيح فتؤخذ من تركته وان صحح في الخلاصة خلافاً له ووفق ط بين القولين بما لا يظهر وعزا ما في المتن الى الكثر والوقاية والايضاح مع انه غير الواقع فان مسئلة الموت مما زادها المصنف على المتن تبعاً لشيخه صاحب البحر فافهم **(قوله)** وفي البدائع الخ

(وينفق منها) عزاه في البحر للمبسوط لكن نظير فيه في التهر بأنه لا اثر لانفاقه بما استدانه حتى لو استدان وانفق من غيره ووفقاً ما استدانه لم تسقط ايضاً اه (فلومات الاب) او من عليه النفقة (بعدها) اي الاستدانة المذكورة (فهي) اي النفقة (دين) ثابت (في تركته) في الصحيح) بجرمته نقل عن البرازية تصحيح ما يخالفه ونقله المصنف عن الخلاصة قائلاً ولو لم ترجع حتى مات لم تأخذها من تركته هو الصحيح اه ما خلافتاً من وفي البدائع المتنع من نفقة القريب المحرم يضرب ولا يحبس لفواتها بتضي الزمن فيستدرك بالضرب

تبع في النقل عنها صاحب البحر والنهر والذي رأيته في البدائع عكس ذلك فإنه قال ويجبس
 في نفقة الأقارب كالزوجات أما غير الأب فلا شك فيه وأما الأب فلائن في النفقة ضرورة دفع
 الهالك عن الولد ولأنها تسقط بمضى الزمان فلو لم يجبس سقط حق الولد رأساً فكان في حبسه
 دفع الهالك واستدراك الحق عن الفوات لأن حبسه يحمله على الأداء وهذا لم يوجد في سائر
 ديون الولد لأنها لا تقوت ولهذا قال المحققان أن الممتنع من القسم يضرب ولا يجبس بخلاف
 سائر الحقوق لأنه لا يمكن استدراك هذا الحق بالحبس لأنه يفوت بمضى الزمان فيستدرك
 بالضرب بخلاف سائر الحقوق أه مخلصاً وبه علم أن ما ذكره هو حكم الممتنع عن القسم بين
 الزوجات وقدمنا عن الذخيرة لا يجبس والد وإن علا في دين ولده وإن سفل إلا في النفقة لأن
 فيه اتلاف الصغير وسأئى في فصل الحبس التصريح بذلك وفي الكثر لا يجبس في دين ولده إلا
 إذا أبى عن الاتفاق عليه وذكر المصنف هناك مثله وعلى هذا فلا يصح أن يقال أنه يمكن أن
 يستدين بأمر القاضي فلا يلزم الأخذ به لأن الكلام في الممتنع من الاتفاق وهو شامل للاتفاق
 بالاستدانة فيجب لينفق من ماله أو يستدين قافيه وقول البدائع فلو لم يجبس سقط حق الولد
 رأساً أي كله بخلاف ما إذا حبس فإنه إنما يسقط حقه في مدة الحبس فقط وفي هذا دليل على
 أن الصغير ليس في حكم الزوجة خلافاً لما مر عن الزبلي إذ لو كان في حكمها لكان يمكن القاضي
 أن يقضى عليه بالنفقة فلا يسقط منها شيء كسائر ديون الصغير **(قوله)** وقيدته أي قيد عدم
 الحبس في نفقة القريب وهذا مبني على النقل خطأ أماعلى الصواب الذي نقلناه فلا تقييد ثم
 قوله بما فوق الشهر حقه كافى في أن يقال بالشهر فما فوقه لأن الذي لا يسقط هو القليل
 وهو ما دون شهر كما مر **(قوله)** ولا يصح الأمر له في التتارخانية امرأة ابن صغير لأمال
 له ولا للمرأة فاستدانت ونفقت على الصغير بأمر القاضي فيبغ لا ترجع عليه بذلك أه أي
 أمرها القاضي بأن تستدين وترجع عليه بعد بلوغه كافي البرازية قل في أمش فقد أدانته لا يملك
 الأمر بالاستدانة إذا كان للصغير مال أو كان هناك من يجب نفقته عليه **(قوله)** ويجب
 النفقة أي على المولى ولو فقيراً فيستأنى **(قوله)** لمملوك أي بقدر كفايته من غائب قوت البلد
 وإدائه وكذا الكسوة ولا يجوز الاقتصافها على سائر العورة ولا يلزم السيدان ثم على أن يدفع له
 مثله بل يستحب ولو قتر على نفسه شحاً أو رياء لزمه الغالب في الأصح ويستحب التسوية
 بين عبيده وجواريه في الأصح ويزيد جارية الاستمتاع في الكسوة للعرف وعليه شراء ماء
 الطهارة لهم ويبنى أن يجلسه ليأكل معه طليخاً عن الهندية **(قوله)** منفعة تمييز محمول
 عن نائب الفاعل وخرج به المكاتب لأنه مالك لنفسه ودخل فيه المدبر وأمواله فأنهم ما كلفن
 ماله له كبيراً ذكرنا صحيحاً ولوله أب حاضر ولوأمة تزوجة ماء يوهبها منزل الزوج بكفى البحر
(قوله) كوصى بخدمته إذا مرض مرضاً يمنعه من الخدمة أو كان صغيراً لا يقدر على الخدمة
 فنفقته على الموصى له بالرقبة حتى يصح ويبلغ الخدمة نهر **(قوله)** هو الصحيح وقيل رفع
 البائع الأمر إلى الحاكم فإذا نزل في بيعه وأجازته قينة وفيها أن نفقة المبيع بشرط الخيار على من
 له الملك في العبد وقت الوجوب وقيل على البائع وقيل يستدين فيرجع على من يصير له الملك
 كصدقة الغنم أه **(قوله)** فيبنى أن يلزم المشتري تنمة عبارة البحر هكذا وتكون

وقيدته في النهر بخلاف ما فوق
 الشهر لعدم سقوط مادونه
 كما مر ولا يصح الأمر
 بالاستدانة ليرجع عليه بعد
 بلوغه (و) تجب النفقة
 بأنواعها (لمملوك) منفعة
 وإن يملكه رقبة كموصى
 بخدمته وفي القينة نفقة
 المبيع على البائع مادام في
 يده هو الصحيح واستشكله
 في البحر بأنه لا ملك له
 رقبة ولا منفعة فيبنى أن
 تلزم المشتري (فإن امتنع
 قبه في كسبه) أن قدر
 بأن كان صحيحاً ولو غير
 عارف بمسألة فيؤجر
 نفسه

ما لم يـ

في نفقة المملوك

٣ قوله ولوله كبيراً أه
 هكذا بالأصل المقابل على
 خطه ولعل الظاهر اسقاط
 لفظ له أه مصححه

معين البناء بحر (والا)

ككوه نوما اوجارية (لا)
 يؤجر منها (امر القاضى
 بيعه) وقلا بيعه القاضى
 وبه يفتى (ان محالاه) والا
 كمدبر وام ولد الزم بالانفاق
 لاغير (عبد لا يفتق عليه
 مولاة اكل) واخذ (من
 مال مولاة) قدر كفايته
 (بلا رضاء عاجزا عن
 الكسب) اول بأذن له فيه
 (والالا) يأكل كل لوقت
 عليه مولاة لا يأكل منه
 بل يكسب ان قدر يجتني
 وفيه تنازع في عبد اوداة
 في ايديهما يجبران على
 نفقته (نفقة العبد المصسوب
 على الغاصب الى ان يرد
 الى مالكه فن طاب)
 الغاصب (من القاضى
 الامر بالنفقة او البيع
 لا يجبه) لانه مضمون
 عليه (و) لكن (ان خاف)
 القاضى (على العبد الضياع
 باعه القاضى لا الغاصب
 وامسك) القاضى (بتمنه
 لمالكه طاب المودع)
 او أخذ الايق او احد
 سربكي عبد غاب احدها
 (من القاضى الامر بالنفقة
 على عبد اوداة) ونحوها
 (لا يجبه) ثلاثا كله النفقة
 (بل يؤجره وينفق منه
 او يبيعه ويحفظ ثمنه مولاة)
 دفعا لاضرر والنفقة على
 الآخر والراهن والمستعير

تابعة للملك كالمهرن كما يحثه بعضهم كما في الفتية ايضا اه ومثله في النهر والجواب ان المبيع
 باق في ضمان البائع واجب تسليمه كالمغصوب نفقته على الغاصب ولا مال له فيه ربة ولا منفعة
 ولا به قبل القبض بغرض العود الى ملكه اذا هلك ولذا يسقط منه رحمتي (قوله) معين
 البناء (هو من يعجن له الطين ويتاوله ما يبنى به وهو تمثيل للصحيح غير العارف بصناعته
 (قوله) والا) اي ان لم يكن له كسب (قوله) اوجارية لا يؤجر منها) بأن كانت حسناء بخفى
 عليها الفتنة والحال انها عاجزة عن الكسب حتى لو كانت الامه قادرة عليه ومعروفة بذلك بأن
 كانت خبازة او غساله تؤمر به ايضا هكذا قال الامام ابو بكر البلخي وابواسحق الفقيه الحافظ
 حنابلة قال في الشر نبالة فعلم ان الاونة هنالست اماراة العجز بخلافها في ذوى الارحام اه
 وتامة في ط وقدمنا هناك عن الرملى ان البنت لو كان لها كسب لا تلزم نفقتها الاب (قوله)
 امره القاضى (وان امتنع حبه كما في الدر المنثور) قلت فلو كان السيد غائبا هل يبيعه القاضى
 المظاهر نعم كما يأتى في العبد اوداة وتقدم انه لا يفرض له القاضى في مال سيده الغائب بخلاف
 الزوجة وقربة الاولاد (قوله) وقالوا يبيعه القاضى (لانهما يريان جواز البيع على الحر
 لاجل حق الغير وسياقى في الحجران الفتوى عليه فاما الامام فانه لا يرى ذلك ولكن يحبس به
 (قوله) الزم بالانفاق) فان غاب ولا مال له حاضر فالظاهر ان القاضى يأمره بالاستدانة على
 سيده احياء لمجته ويحتمل ان تلزم نفقته على بيت المال كالمعتق تأمل (قوله) او أخذ) اي ثوبا
 يكتسبه به او دراهم يشتري بها (قوله) والا) اي ان لم يكن عاجزا عن الكسب اذن له فيه (قوله)
 كالوقت) اي يفتق (قوله) لا يأكل منه) اي من مال مولاة (قوله) يجبران على نفقته) وكذا اود
 امة مشتركة ادعاء الشريكان وعليه اذا كبر نفقة كل واحد منهما ط عن الهندية ولو اثبت
 احدهما الحق له لم يرجع عليه الآخر لتبرعه حيث تعرض لمال غيره اول وجوبه عليه بزعمه
 رحمتي (قوله) لانه مضمون عليه) فانه لو تعيب عنده او هلك بضمن للمالك الى ان يرد عليه
 والرد واجب وان كان للمالك غائبا فابق عند الغاصب فهو تبرع بما يفتقه (قوله) ولكن ان خاف
 الج) بأن خاف هربه بالعبد أو نحوه (قوله) او أخذ الايق) ما كان ينبغي ذكره على هذا الوجه
 لان ذلك بحث لصاحب الترهيت قال وقلوا في أخذ الايق اذا طلب من القاضى ذلك فان
 رأى الانفاق أصلح امره وان خاف ان تأكله النفقة أمره بالبيع فيقال ان امره بالاجارة اصح
 فلم يذكره اه فالتقول في حكمه مخالف للمودع والمشارك على ان الرملى وغيره أجاب بان
 الايق بخفى عليه الايق ثانيا فالغالب انشاء اصلحة اجارته لاغير فلذا سكتوا عنه ثم بحث
 الرملى ان الحكم دائر مع الاصلاحية حتى في المودع لو كان الاصلح الانفاق عليه امره به فلا فرق
 بينهما تأمل اه قل في البحر وكذلك اي كالعبد الايق اذا وجد دابة خالة في المصر أو في غير
 المصر (قوله) او احد شريكى عبد الج) اي في فرع الشريك الامر الى القاضى ويقم البيعة على
 ذلك والقاضى بالخيار في قبول هذه البيعة وعدمه فان قبلها فالحكم ما ذكره كافي البحر عن الحاتية
 ويأتى ما اذا امتنع احدها عن الانفاق (قوله) ونحوها) وهو الايق والمشارك (قوله) لا يجبه
 الخ) ذكر في الذخيرة ان القاضى ان رأى الانفاق اصلح امره بذلك وكذلك في القبط والقطعة
 وبه علم ان المدار على الاصلاحية (قوله) والنفقة على الآخر والراهن) اي نفقة العبد المأجور

والمرهون على ماله والمستعار على المستعير لانه يستوفى منفعة بلا عوض فهو محبوس في منفعة وقدمر اول الباب ان كل محبوس لمنفعة غيره تلزمه نفقته وما في البحر من قوله وكذا الثقة على الراهن والمودع فالظاهر ان المودع بكسر الدال اسم فاعل والا خالف ما تقدم من ان القاضي يؤجره لينفق عليه او يبيعه **(قوله)** واما كسوته فعلى المعير لعل وجه الفرق بين نفقته وكسوته ان الطعام يستهلكه العبد في حال احتباسه في منفعة المستعير فلا يملكه المولى اما الكسوة فبقي فلو تلزمته كسوته صارت ملكا لمولى العبد والمعارية تملك المنفعة بلا عوض ففييجاب الكسوة عليه انجاب العوض تأمل **(قوله)** وتسقط بعقده (اي اذا اعتق السيد عبده سقطت عنه نفقته **(قوله)** وتلزم بيت المال) اي اذا كان عاجزا وليس له قريب ممن تلزمه نفقته **(قوله)** أجبره القاضي (اي على الاتفاق عليها وهذا ذكره في المحطوذ ذكر الخصافي ان القاضي يقول لا آني امان تبيع نصيبك من الدابة او تنفق عليها راعية لجانب الشريك كذا في الفتح والبحر **(قوله)** جوهره) لم يذكر في الجوهره مسألة الدابة المشتركة وانما ذكر ما بعدها فلما سب عن وذات نفقته او البحر كما ذكرنا **(قوله)** ويؤمر الخ اي يؤمر المالك الذي لا شريك معه فيها لا يجبر قضاء بخلاف ما لو كان معه شريك فانه يجبر رعاية لحق الشريك كما علمت **(قوله)** لا قضاء) لا لها ليست من اهل الاستحقاق بخلاف العبد كافي الهداية **(قوله)** والكمال قال والحق ما عليه اجماعة لان غاية ما فيه ان يتصور فيه دعوى حسبة فيجبره القاضي على ترك الواجب ولا بدع فيه وقرره في البحر والنهر والصح **(قوله)** ولا يجبر في غير الحيوان) اي كالبدور والعقار وتزرع **(قوله)** ما لم يكن له شريك) اي فان كان له شريك فانه يجبر حيث لم يتمكن القسمة ككبرى نهر ومرمة قناة وبئر ودولاب وسفينة معينة وحائط الا ان كان يمكن قسمه من اساسه وبني كل واحد في نصيبه السرة وسأقي تمام الكلام عليه في آخر الشركة ان شاء الله تعالى **(قوله)** كما مر) اي نظير ما مر آتفا في الدابة المشتركة من انه يجبر الممتنع للاتباع شريكه **(قوله)** اتفق الثاني ورجع عليه) هذا خلاف ما قدمه من ان حكمه حكم عبد او دبة وأجاب ح بأن هذا متعنت في الامتناع بخلاف ما تقدم فانه معذور بغيته اه قلت لكن لا بد من اذن القاضي او الشريك كما أفاده المشرح بعده وفي البرازية قال احدهما ليس في شيء اتفقته واتفق الآخر على حصته ببيع الحاكم حصصه الآتي ممن ينفق عليه فان لم يجد استدان عليه فان لم يجد اتفق من بيت المال فان قل الشريك اتفق على حصته ايضا ويكون ذادينا على المولى فعل لكن لا يجبر عليه فان فضل عن قيمة العبد لا يكون ديناً على العبد بل على انولى اه **(قوله)** ولو دية والمقطة) اي اذا أقم بينة على ذلك فن شاء القاضي قبلها و مره بالاتفاق ان كان اصحاب الامر بيعها كافي الذخيرة والامر بالاتفاق يحتمل كونه من اجرتها او من مال المأمور أيهما كان اصلح يأمره القاضي به كاعلم ما مر **(قوله)** اذا استرمت) اي احتاجت للاصلاح كأنها تضل به وفي المصباح رمت الحائط وغيره وما من باب قتل اصلحته والله سبحانه وتعالى اعلم

واما كسوته فعلى المعير وتسقط بعقده ولو زمتا وتلزم بيت المال خلاصة (دابة مشتركة بين اثنين امتنع احدهما من الاتفاق أجبره القاضي) لثلاث يتضرر شريكه جوهره وفيها (ويؤمر) اما بالبيع واما (بالاتفاق على بهائمه دابة لا قضاء على) ظاهر (المذهب) انتهى عن تعذيب الحيوان واضاعة المال وعن الثاني يجبر ووجهه الطحاوي والكمال وبه قالت الاثمة الثلاثة ولا يجبر في غير الحيوان وان كره تضييع المال ما لم يكن له شريك كما مر قلت وفي الجوهره وان كان العبد مشتركا فامتنع احدهما اتفق الثاني ورجع عليه ونقل المصنف تبعاً للبحر عن الخلاصة اتفق الشريك على العبد في غيبة شريكه بلا اذن الشريك او القاضي فهو متطوع وكذا التخييل والتزرع والودعية والمقطة والدار المشتركة اذا استرمت والله اعلم

ثم الجزء الثاني من حاشية العلامة ابن عابدين على الدر مصححاً بالمقابلة المحررة عن النسخة المقابلة عن خط المؤلف رحمه الله ويليه الجزء الثالث اوله كتاب العتق